

مركز دراسات الوحدة العربية

موسوعة عُمان
الوثائق السرية

المجلد الأول

خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني
على الإمبراطورية العُمانية وانحسار دورها

إعداد وترجمة
محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي



مركز دراسات الوحدة العربية

موسوعة عُمان
الوثائق السرية

المجلد الأول

خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني
على الإمبراطورية العُمانية وانحسار دورها

إعداد وترجمة
محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

موسوعة عُمان: الوثائق السرية / إعداد وترجمة محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي.
٦ مج.
محتويات: مج ١. خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني على الإمبراطورية العُمانية وانحسار دورها.
يشتمل على فهرسي أعلام وأماكن.
ISBN 978-9953-82-156-6 (vol. 1)
ISBN 978-9953-82-162-7 (Set)

١. سلطنة عُمان ـ التاريخ ـ الموسوعات. أ. الحارثي، محمد بن عبد الله بن حمد (معدّ ومترجم).
953.53

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

الإهداء

إلى أرواح رجال عُمان العظام الذين رحلوا إلى رحاب الله وتركوا وراءهم تاريخاً وطنياً ناصع البياض، وإلى جميع أبناء هذه الأمة ليطلعوا على الصفحات المخفية من تاريخهم المجيد لتكون نبراساً لهم.

المحتويـــــات

القسم الأول

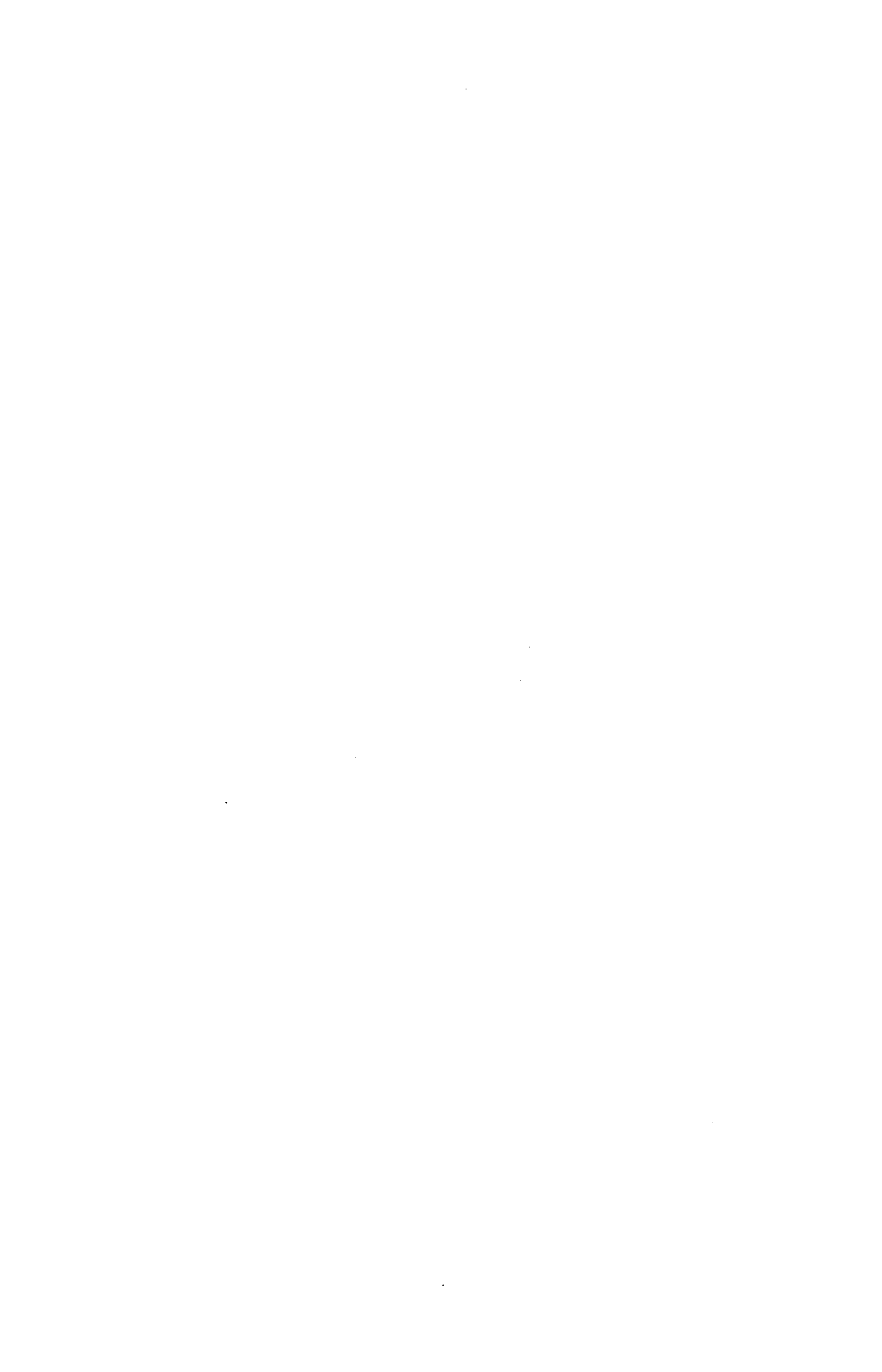
خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني على الإمبراطورية العمانية وانحسار دورها (١٨٥٦م - ١٨٩٥م)

القسم الثاني
صراع أنجال سعيد بن سلطلان وانحسار الدور العُماني
(١٨٦٩م ـ ١٨٩٥م)

I تقرير شؤون مسقط للفترة الواقعة بين تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٦٩ وآذار/ مارس ١٨٧٢م R/15/6/36/

II تقرير شؤون مسقط للفترة الواقعة بين حزيران/ يونيو ١٨٧٣ و٣١ كانون الثاني/ يناير ١٨٩٢م ـ / R/15/6/36

III تقرير شؤون مسقط للفترة الواقعة بين تموز/يوليو ١٨٧٤م وتموز/يوليو ١٨٧٥م



القسم الأول

خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني على الإمبراطورية العُمانية وانحسار دورها (١٨٥٦م - ١٨٩٥م)



مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد تمكّن العرب العُمانيون من بناء إمبراطورية كبيرة شملت الساحل الإيراني والهندي والأفريقي، وكان الأسطول العُماني أكبر قوة في البحار الجنوبية والخليج العربي حتّى أواخر القرن التاسع عشر، وكانت عُمان أساساً نقطة التقاء تجاري بين أوروبا وشبه القارة الهندية. وكانت أيضاً تقع في وسط محور حيوي للتجارة الإقليمية يربط الهند والشرق الأوسط بشرق أفريقيا. وبتحسن تكنولوجيا السفن الأوروبية وتطوير البريطانيين لمرافق ملاحية بديلة في عدن وقناة السويس تضاءلت أهمية عُمان الاقتصادية والاستراتيجية.

في عهد الإمام سلطان بن سيف اليعربي، بدأت العلاقات العُمانية ـ البريطانية، فعقدت معاهدة في عام ١٦٤٦م بين اليعاربة وشركة الهند الشرقية البريطانية كفلت الحقوق التجارية والدينية والقانونية للتجار البريطانيين العاملين في عُمان، وكان الهدف منها إضعاف سيطرة البرتغاليين على المنطقة. وفي عام ١٦٥٠م ثار الإمام سلطان بن سيف ضدّ البرتغاليين، ونجح في طردهم من مسقط، ثمّ لبّى دعوة الأهالي وطردهم من ممباسة وكلوة وزنجبار على ساحل أفريقيا الشرقية، كما حطمهم في بومباي على الساحل الهندي. ولتعزيز التأثير العُماني على شرق أفريقيا، عين أحد أفراد قبيلة الحارثي حاكماً على زنجبار قبل عودته إلى عُمان، وكان أفراد من هذه القبيلة سبق أن أنشأوا إمارات عربية في مدينتي مقديشو وبرافا في الساحل الأفريقي حوالى عام ٩٢٤م شهدت استقراراً اقتصادياً وسياسياً دام أكثر من سبعة قرون، ولم يضطرب إلا مع وصول المستعمر الغربي في مطلع القرن السادس عشر.

ولم ترَ شركة الهند الشرقية بعد أن ضمنت حقوقاً تجارية وقانونية وسياسية جيدة، أنه من الضروري إقامة أية علاقات رسمية مع العُمانيين. وبقي الوضع حتّى نهاية القرن الثامن عشر عندما تغيرت موازين القوى في المنطقة، وأصبح الفرنسيون المنافسين الجدد

عندما نزلت قوات نابليون في مصر، وتطلعت إلى تحدي الأنشطة التجارية والسياسية للبريطانيين في شبه القارة الهندية. وكان هذا التهديد الجديد يعني أن الحكومة البريطانية وليس شركة الهند الشرقية البريطانية شعرت أنه من الضروري تقوية علاقاتها مع عُمان. وتم التوقيع على معاهدتين **إحداهما** في عام ١٧٩٨م والأخرى في عام ١٨٠٠م.

إن وجه الخلاف بين هاتين المعاهدتين واتفاقيات مماثلة وقعت في الحقبة الإمبريالية، يتمثل في تأسيس علاقة تجعل من عُمان أكثر من محمية لا تتمتع بحقوق مساوية، عقب فترة كانت لدى عُمان مستعمراتها الخاصة امتدّت من باكستان الحالية إلى جزيرتي زنجبار وبمبا على ساحل أفريقيا الشرقي، وحركة تجارية ومالية لم تكن دول المنطقة الأخرى تأمل في مضاهاتها.

لم تكن عُمان يوماً مستعمرة بريطانية بشكل رسمي، لكن من المؤكد أن اعتمادها على البريطانيين جعلها تبدو وكأنها مستعمرة. وقد كانت علاقة بريطانيا بحكام مسقط قوية وتتميز بالكثير من الخصوصية، وقد وفرت هذه العلاقة الخاصة الأمن لهم من خلال البحرية الملكية البريطانية حيث قام الجيش البريطاني بمساعدتهم ومنع القبائل المتمركزة في الداخل من الإطاحة بهم. ولقد عزز البريطانيون علاقتهم بحكام مسقط بمزيد من معاهدات السلام والصداقة والملاحة التي وقعت في الأعوام ١٨٩١م و١٩٣٩م و١٩٥١م.

إن نفوذ الوكيل السياسي في مسقط ووجود البحرية الملكية البريطانية في بوشهر، والسفن التي تجيء وتذهب مبحرة ما بين أوروبا والهند، كان يعني أنّ السيطرة السياسية أمر أساسي. ولتوضيح مدى النفوذ البريطاني يكفي أن نلقي نظرة على الكيفية التي فرضت فيها بريطانيا، بفعالية، سياستها المناهضة للرق والاتجار بالأسلحة، وعلى كيفية قيام البريطانيين بتقسيم الإمبراطورية العُمانية إلى قسمين **أحدهما** في مسقط **والآخر** في زنجبار، ما أدى إلى إضعاف الاقتصاد العُماني والعائلة الحاكمة. هذا الإضعاف لبلد قد جعل العائلة الحاكمة بالفعل أكثر اعتماداً في وجودها على البريطانيين الذين مدّوا السلاطين بالدعم العسكري والسياسي الذي سمح لهم بالاستمرار، في الوقت الذي كانت تتهاوى فيه بِكُلّ يسرّ الكثير من النظم ذات الخصائص المتشابهة.

الجدير بالذكر أن تعليم المذهب الإباضي، الذي تتّبع أغلبية العُمانيين تعاليمه، كان حتى نهاية عهد اليعاربة يقضي بأن يتولى الأئمة الإمامة بالبيعة من جانب أهل الحل والعقد، ولم يكونوا يرثون السلطة آلياً. وفي سنة ١٧٣٨م حصل الإمام سلطان بن مرشد اليعربي على بيعة الأغلبية الواسعة من العُمانيين، وخاض طوال فترة عهده القصير المعارك لتحرير عُمان من الفرس، إلى أن مات والسلاح في يده وانتهت معه إمامة اليعاربة. في تلك الأثناء تمكن أحمد بن سعيد الذي سبق أن عيّنه سيف بن سلطان

الثاني والياً له على صحار، من القضاء على الفرس بعد أن تصالح معهم وأقام لهم مأدبة كبيرة انتهت بمذبحة تحررت بعدها البلاد منهم. وتأسست دولة البوسعيد في سنة ١٧٤١م بَعْدَ أَنْ قرر سيف بن سلطان الذي كان حليفاً للفرس الانسحاب من المسرح السياسي واللجوء إلى الرستاق التي توفي فيها.

وبعد وفاة أحمد بن سعيد سنة ١٧٨٣م، تصارعت سلالته على الحكم حتّى مجيء السيد سعيد بن سلطان في سنة ١٨٠٦م، والذي ما إن وصلت أنباء وفاته عام ١٨٥٦ في البحر، وهو في طريقه متوجهاً من مسقط إلى زنجبار، حتّى أعلن ابنه ثويني نفسه الوريث الوحيد للسلطة في عُمان، بينما أعلن أخوه ماجد نفسه سلطاناً على زنجبار، ما يعني انفصال القسم الأفريقي من الدولة عن عُمان، أما تركي، الأخ الثالث، فقد اعتبر نفسه حاكماً مستقلاً لصحار. بعد ذلك قررت حكومة الهند إحالة موضوع الحكم إلى عملية التحكيم الذي قرر فصل الأراضي الأفريقية عن الآسيوية. وفي السنوات التالية بذل شيوخ عُمان العديد من الجهود لإعادة توحيد البلاد إلا أن محاولاتهم لم تتكلل بالنجاح.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قامت في عُمان إمامتان: **الأولى**، إمامة عزان بن قيس **والثانية**، إمامة سالم بن راشد الخروصي بعد وفاة السلطان فيصل بن تركي في عام ١٩١٣م. وفي هذه المناسبة حاولت الإمامة المتمركزة في المنطقة الداخلية إسقاط نظام مسقط، وكانت هذه أول مناسبة تطلب فيها التدخل المباشر للبريطانيين للحفاظ على النظام حيث حال وجود الضباط البريطانيين دون الإطاحة بالنظام. وتمت الدعوة إلى هدنة بين السلطان الذي تتمركز سلطته على الساحل، والإمام الذي كان يحكم في الداخل، واستقرت الأمور في سنة ١٩٢٠م، بعد تنصيب الإمام محمّد بن عبد الله الخليلي، والتوقيع على معاهدة السيب بين ممثل الإمام الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، والمستر وينغيت القنصل البريطاني ممثل السلطان تيمور، والتي تمّ من خلالها تنظيم العلاقة بين حكومة السلطان، ونظام الإمام الممثل للمجتمع العُماني. وقد وضعت تلك المعاهدة حداً لفترة من الصراعات امتدت من نهاية القرن التاسع عشر حتّى بداية القرن العشرين بين القبائل العُمانية الراغبة في إقامة نظام الإمامة وفق أسس وتعاليم المذهب الإباضي وسلطات مسقط التي تستمد شرعيتها من النظام السلطاني الوراثي. وبقيت الأوضاع هادئة ومستقرة نسبياً حتّى وفاة الإمام محمّد بن عبد الله الخليلي في سنة ١٩٥٤م.

لقد مثّلت أزمات الخمسينيات من القرن الماضي سلسلة معقدة من الولاءات السياسية والضروريات الاستراتيجية التي حفزت نظام مسقط والبريطانيين على استجماع قواهم. وأوضحت كيف أمكن للبريطانيين وحتّى في فترة متأخرة من القرن الماضي القيام

بإجراء سياسي وعسكري في المنطقة مقابل امتيازات النفط ؛ فلقد مدّ البريطانيون السلطان سعيد بن تيمور بالدعم السياسي والعسكري لكسر شوكة القبائل الداخلية. وتشير الوثائق البريطانية إلى أنه في الوقت الذي كان السلطان سعيد يبذل قصارى جهده منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي، لضم عُمان بعد وفاة الإمام الخليلي، حتّى يتمكن من إخضاع جميع أنحاء البلاد لسلطته، كانت بريطانيا ترى أن جميع المعاهدات والامتيازات النفطية الموقعة مع السلطان ستشمل فقط المناطق التي يهيمن عليها، لذا كان من المرغوب فيه أن يحصل السلطان على الدعم البريطاني لفرض سلطاته على جميع المناطق وبجميع الطرق الممكنة، باعتبار أن ذلك هو العامل الذي سيحسم المسألة، ويخدم المصالح البريطانية بشكل أفضل. إلا أن اختيار القبائل العُمانية بعد وفاة الإمام الخليلي مبايعة الشيخ القاضي غالب بن علي الهنائي إماماً على عُمان في عام ١٩٥٤م، واستيلاء القائد البريطاني كوريات على منطقة عبري بعد ذلك لحساب شركة النفط من دون التشاور مع السلطان، الذي بحث في إمكانية معاقبته وإخضاعه لمجلس التأديب بسبب تخوفه من عواقب نتائج مثل تلك العمليات ومدى تأثيرها على العلاقة القائمة بينه وبين نظام الإمام، وما أعقب ذلك من غزو نزوى، عاصمة الإمامة الذي قلب الموازين وأفسد المخططات وأيقظ الفتن وأشعل الحرب في المنطقة الداخلية من عُمان في السنوات التالية.

لقد تمّ تجميع العديد من الوثائق التاريخية والمراسلات والمذكرات المتبادلة عن تلك الحقبة، والتي يعود الكثير منها إلى الأرشيف البريطاني، وقد تمت ترجمتها للتعرف، من خلالها، إلى الكيفية التي كانت تنظر بها السلطات البريطانية إلى أوضاع عُمان الداخلية، وللتعرف أيضاً إلى الدور الذي لعبته تلك السلطات للتأثير على أحداثها، وخلخلة هيكلية التوازنات السياسية في عُمان. كما تمّ تجميع العديد من المراسلات التي كانت بحوزة والدي وبعض أعمامي، والتي أصبحت الآن إرثاً تاريخياً، وتمثل صفحات مفقودة من تاريخ عُمان الحديث، لتمثل معاً مصدراً مكملاً وأساسياً للراغبين في إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول حقبة مهمة من تاريخ عُمان الحديث، لم تنل ما تستحقه من الدراسة والتحليل.

لقد وقع الاختيار على تسمية إطلاق **عُمان الوثائق السرية** عنواناً للموسوعة، كما جمعت كتابات مختارة كُتبت في فترات مختلفة، وتضمنت خلفيات تاريخية ودينية واجتماعية كانت لها آثار كبيرة في صياغة تاريخ عُمان الحديث، وتم ضمها إلى **المجلد الأول** لتمنح القارئ صورة متكاملة عن تاريخ عُمان الحديث. وقد تم تقسيم الكتاب إلى ستة مجلدات:

المجلد الأول (خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني على الإمبراطورية العُمانية وانحسار دورها) (١٨٥٦م ـ ١٨٩٥م).

المجلد الثاني (وثائق فترة توازن القوى الداخلية) (١٩٠١م ـ ١٩٤٥م).

المجلد الثالث (وثائق فترة تنامي مطامع شركات النفط البريطانية) (١٩٤٦م ـ ١٩٥٥م).

المجلد الرابع (وثائق فترة غزو عُمان واقتلاع جذور الإمامة) (١٩٥٥م ـ ١٩٦٠م).

المجلد الخامس (وثائق فترة تدويل القضية العُمانية في المحافل الدولية) (١٩٦١م ـ ١٩٦٥م).

المجلد السادس (وثائق فترة بداية إنتاج النفط وإعادة صياغة النظام السياسي) (١٩٦٦م ـ ١٩٧١م).

إن المرد الأساس لهذا العمل هو الرغبة في معرفة الحقائق التاريخية التي أصبحت غامضة ويشوبها التشويه، ولا يكاد يُعرف عنها شيء حتّى من أكثر الناس اطلاعاً في عُمان، بما في ذلك الذين عاصروا المرحلة السابقة، وإعادة اكتشاف الجذور وتقويم الأداء السياسي لآبائنا والدور النبيل الذي قاموا به لترسيخ الوحدة الوطنية للبلاد، ومحاولة إعادة صياغة الهوية الوطنية والوقائع التاريخية حيث لا نجد أية محاولات جادة لتجميع الوثائق الخاصة بتلك الفترة، وبخاصة في اللغة العربية.

إن الحقيقة بحلوها ومرها لا بد من أن تظهر للعيان مهما طال الزمن، وإن التاريخ الذي لا يرحم يمكنه اختيار أو ترويج أو إخفاء ما نشاء، ولكن لا يمكن أبداً تغييره، كما أنه لا بد، ومهما طال الزمن، من إنصاف تاريخ رجال عُمان العظام وتسليط الأضواء على الصفحات المضيئة والمخفية من تاريخهم.

إن قراءة وثائق تاريخ المنطقة تساعد القارئ على فهم حقيقة واقعنا السياسي الحالي، وما يدور في محيطنا الإسلامي والعربي، وبخاصة في أفغانستان والعراق، وهو الواقع الذي لا يزيد عن كونه نتاج النفاق الغربي الذي يتشدق بشعارات الحرية والديمقراطية. وإن السياسات الغربية الاستغلالية تجاه مناطقنا العربية والإسلامية راسخة في جذورها ولم تتغير في مضمونها على الرغم من مرور السنين الطويلة والتطورات التي حصلت في العالم على مدى العقود الماضية سوى في شكل الإخراج.

إن التاريخ يثبت أن قوة الأمم ووحدة أبنائها تنبعان من التسامح والشفافية واحترام الآخرين من دون استغلال أو استعلاء، وإن إقامة مؤسسات المجتمع التي تضمن العدالة الاقتصادية والاجتماعية هي التي تحقق الاستقرار وتكاتف الأيدي وبناء الأوطان.

وختاماً أقول إنّه يجب أن لا ينظر إلى أحداث الماضي التي اختفت برجالاتها وراء السُحب، بمنظار ضيق وترجمتها من خلال واقع حاضرنا، والله وراء القصد.

محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي

قراءة سريعة لوثائق المجلد الأول

خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني على الإمبراطورية العُمانية، وانحسار دورها (١٨٥٦م ـــ ١٨٩٥م)

توفي السيد سعيد بن سلطان عام ١٨٥٦م في البحر، وهو في طريقه متوجهاً من مسقط إلى زنجبار، وقد خلف من سراياه عدداً كبيراً من الأبناء. ابنه الأكبر ثويني كانت أمه من بلدة جورجيا القفقاسية، وكان والياً على مسقط ويدير شؤون عُمان أثناء غياب والده المتواصل عنها.

وحين وصلت أنباء وفاة السيد سعيد إلى مسقط، أعلن ابنه ثويني نفسه الوريث الوحيد للسلطة في عُمان، بينما أعلن الأخ الثاني ماجد نفسه سلطاناً على زنجبار التي ولاه والده عليها عندما أبحر إلى عُمان عام ١٨٥٤م، ما يعني انفصال القسم الأفريقي من الدولة عن عُمان. أما أخوهما تركي، الذي كان يتوسطهم في العمر، فقد كان مسؤولاً عن صُحار حيث عينه والده والياً عليها، فاعتبر نفسه حاكماً مستقلاً فيها.

رفض السيد ثويني قرار ماجد، وأرسل السيد محمّد بن سالم إلى جزيرة زنجبار، فنجح في عقد اتفاق ودي بين الأخوين يقضي بدفع ماجد مبلغ ٤٠,٠٠٠ كراونة سنوياً لمساعدة السيد ثويني، وهو المبلغ الذي كان يخصصه والده من دخل زنجبار لمسقط. إلا أن الخلاف تطور بين الشقيقين ثويني وماجد حول ماهية المبلغ المقدم من زنجبار، وما إذا كان يعتبر إعانة مالية كما يرى السيد ماجد، أو اعترافاً بسلطة السيد ثويني كما يراه الآخر، فالأولى توحي بأنها هبة خالصة من الشخص المانح،

أما الأخرى فتوحي بالإجبار وخضوعها لسلطة عليا، وجراء هذا الخلاف، رفض ماجد الاستمرار بالدفع.

وفي نهاية عام ١٨٥٨م، بدا واضحاً أن ثويني خطط لشن حملة على زنجبار لفرض سلطته على أخيه. وفي يوم الجمعة ١١ شباط/ فبراير ١٨٥٩م أبحر ثويني من مسقط على رأس قوة تتكون من فرقاطة وسفن حربية تحمل الكتائب بالإضافة إلى تسع سفن تحمل نحو ٢,٥٠٠ جندي مقاتل وذخيرة.

إلا أن الفرقاطة بنجاب التي أرسلها حاكم بومباي بقيادة العقيد روس، نجحت في الاستيلاء على أسطول السيد ثويني عند رأس الحد، وبعد أن قرأ السيد ثويني الرسالة التي أرسلها اللورد إيفينستون إليه وسلمها العقيد روس له، سلّم العقيد اوس رده وفيه أعلن أنه اتبع نصيحته ورجع إلى مسقط مع أسطوله، وأمل بأن تذعن الحكومة لادعاءاته بالكامل، وكانت المطالبات التي ذكرها، كما يلي:

«البند الأول: أنه ستكون هناك دولة موحّدة من دون أي تقسيم، وتكون زنجبار تابعة لمسقط وأن تكون مصلحة إحداهما متطابقة مع مصلحة الأخرى، كما كان عليه الحال زمن والده وأجداده».

«البند الثاني: يشير إلى تسوية أحدثها الأخ محمّد بن سالم بينهما، بموافقة عامة من جميع الأطراف بأن يدفع (ماجد) لي سنوياً مبلغ ٤٠ ألف دولار فرنسي، وفي حال حدوث أية أعمال عدوانية في عُمان، فعلى زنجبار تقديم العون، وفق ما جرت عليه عادة زنجبار في مساعدة عُمان».

«البند الثالث ـ أن يُسلّم (ماجد) ممتلكات الأيتام وأن تودع لدى شخص مؤتمن، والذي تحت رعايته، تشعر جميع الأطراف بأن هذه الممتلكات سالمة من الأذى».

«البند الرابع ـ أن يعوضني الأخ ماجد عن جميع الخسائر التي ترتبت عليَّ جراء تكاليف إرسال جيش نتيجة لمعارضته وعدم طاعته».

وعندما هدَّد السيد ثويني زنجبار، قام النقيب ريجبي بمقابلة سعيد بن سالم الحارثي، أحد الزعماء المؤثرين في قبيلة الحرث، والمعارض لمؤامرات عبد الله بن سالم الحارثي، وشرح له الدمار الكامل الذي قد يلحق بالعرب إذا ما نشبت حرب أهلية. وأظهر أن التجارة قد تعاني، وأن التجار الأجانب قد يغادرون الجزيرة،

وأن الممتلكات قد تصير غير آمنة، وأن أصحاب الأملاك العرب قد لا يجدون أي مشترٍ لمنتجاتهم، وأن القوى الخارجية قد تنتهز الفرصة وتحتل الجزيرة، وأن الممتلكات من المنازل والأراضي قد تدفع من دون شكّ الخسائر اللاحقة برعايا القوى الخارجية. ووصلت هذه النقاشات إلى قبيلة الحرث التي من الواضح أنها لم تنظر إلى الأمر من هذه الزاوية من قبل، معتقدة أنه لم يكن أمراً ذا بال بالنسبة إليهم شخصياً وأي فريق سيربح، فكونهم، على الأقل، مؤيّدين متشككين للسيد ماجد، صاروا حلفاء فاعلين، ووضعوا خدماتهم وخدمات عبيدهم المسلحين تحت تصرفه.

وكان تصرف السيد برغش، أخي السيد ماجد الذي كان يسكن زنجبار، قد تسبب في ضيق شديد للأخير؛ فمنذ وفاة الإمام الراحل كان، بحسب قول النقيب ريجبي، يظهر كراهية غاضبة لأخيه ولجميع الأوروبيين باستثناء الفرنسيين. ولا يحضر مطلقاً المجلس الذي يعقده، ولا يرافقه في المناسبات العامة. ولم يقم بزيارة الوكيل البريطاني مطلقاً، أو يرسل لي أية رسالة ترحيب منذ وصوله. وحاول دائماً أن يغتصب السلطة ويتدخل في الشؤون العامة.

استدعت حكومة بومباي النقيب ريجبي لتقديم نسخة موثقة من وصية الإمام الراحل، وتقرير يظهر تاريخ وطريقة حيازة الإمام الراحل لزنجبار والممتلكات الأفريقية الأخرى؛ وكذلك معلومات عن عادات شيوخ العرب في ما يخص الخلافة. واقترحت حكومة بومباي تعديل النزاع على أساس أن حاكم مسقط يتوجب عليه التخلي عن ادعاءاته السيادية مقابل تسلم إعانة مالية سنوية من السيد ماجد.

في نيسان / أبريل ١٨٥٩م تلقت حكومة بومباي تقريراً من النقيب ريجبي حول عادة شيوخ العرب بخصوص الخلافة. وكتب عن هذا الموضوع:

«ليس هناك شكّ، بناء على الكثير من الأحداث السابقة المماثلة في عائلة الإمام، فإنه امتلك بالفعل حقّ تقسيم الأراضي الخاضعة لسيطرته كيفما أراد، أو التخلي عن أي قسم منها لأي من أبنائه خلال حياته. ولم يتم الاعتراف أبداً بحق أكبر الأبناء بين أئمة عُمان. وجرى اختيار السيد سعيد نفسه ليكون الحاكم، وذلك بإقصاء أخيه الأكبر السيد سالم. وكان لوالد السيد سعيد، واسمه سلطان بن سالم (ربما يقصد الكاتب سلطان بن أحمد) أَخوان أكبر منه على قيد الحياة، عندما تولى في عام ١٨٠٣م منصب الحاكم؛ ووالد سلطان، واسمه أحمد بن سعيد، كان قد قسم الأراضي الواقعة تحت سلطانه خلال حياته وذلك بتعيينه أحد أبنائه، واسمه

قيس بن أحمد، حاكماً على صُحار، والابن الأصغر من بين سبعة أبناء، واسمه محمّد بن أحمد، سلطاناً على إزكي».

وابن محمّد بن أحمد هذا، واسمه السيد هلال، موجود حالياً في زنجبار، حيث ترك مسقط قائداً لإحدى السفن المكونة لحملة السيد ثويني. وهو يفضل، على أي حال، السيد ماجد ومتزوج من ابنة للسيد سليمان، محافظ زنجبار. وورث منطقة من إزكي مستقلة تماماً عن مسقط، والكثير من القبائل البدوية دفعت إتاوة له؛ ولكن في حوالى عام ١٨٢٣م طرده سلطان صحار، وسكن منذ ذلك الحين في مسقط، بعد زواجه من ابنة الإمام الراحل، السيد سعيد.

وعند سؤال السيد هلال عن عادات شيوخ عُمان بخصوص الخلافة، قال أنه ليس هناك اعتراف بقانون حقّ البكورة، وأن الاختيار من قبل القبيلة هو الحق الوحيد وأنه، عموماً، عند وفاة أحد شيوخ القبائل، يناقش أبناؤه مسألة الخلافة، وأنه كان يتم اختيار الذي كان له التأثير الأكبر في القبيلة، أو الذي يبدو أنه سيكون الأكثر فعالية ونفعاً لمجتمعه. وعلى هذا الأساس جرى اختيار الإمام الراحل نفسه وأقصي الأخ الأكبر. ولتجنب الخلاف الذي قد يحدث بين أبنائه بعد وفاته، قام خلال حياته بتقسيم الأراضي الواقعة تحت سلطانه بين أبنائه الثلاثة: ثويني وتركي وماجد، تاركاً جميع تفاصيل الإدارة بين أيديهم، مع الفهم الكامل أنهم سيتولون السيادة الكاملة على كلّ مناطقها بعد وفاته. وأن الإمام الراحل اعتبر أن هذا الأمر جرت تسويته تماماً ولم ير ضرورة لأية وصية مكتوبة حول هذا الموضوع"... وبقائمة سلالة النسب لعائلة الإمام سيظهر أنه لو كان قانون حقّ البكورة أو حقّ الوراثة مسيطراً، فإن الأولاد الموجودين للإمام الراحل ما كان لهم أي حقّ في الخلافة، لأن ولدين من أولاد الأمير هلال، الأخ الأكبر للإمام الراحل ما زالا على قيد الحياة؛ وكذلك ولدان لسالم بن سلطان، الأخ الأكبر للإمام الراحل سعيد بن سلطان؛ ولو أن الخلافة على العرش تطورت كما هو الحال في عائلة باشا مصر وكما هو الحال في بعض الدول الإسلامية، لكان للسيد هلال، ابن عم الإمام الراحل حقّ أولى حيثُ إنّه الابن الأكبر للعائلة. وحقيقة أن أي واحد من هؤلاء الأفراد الخمسة من العائلة لم يحاول مطلقاً أن ينازع على خلافة العرش، تثبت أنهم اعتبروا أن الإمام امتلك بالفعل حقّ تعيين ورثته هو».

بخصوص تبعية زنجبار لمسقط، كتب النقيب ريجبي: «حيثُ إنَّ السيد سعيد عيَّن ابنه الثاني ليرث ممتلكاته الأفريقية، وابنه الثالث ليخلفه في ممتلكاته العربية، كان من الواضح أنه لم تكن نية سموه أن تكون زنجبار رافداً لمسقط، بل إن الدولتين تكونان مستقلتين بالكامل عن بعضهما البعض. ونصِّب الأمير خالد ليكون حاكماً

على الممتلكات الأفريقية أثناء غياب والده في مسقط، وعند وفاته التي وقعت في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٥٤، تجاوز سموه اثنين من أبنائه وعيّن ابنه الرابع الأمير ماجد، ليخلف أخاه المتوفى في حكم الممتلكات الأفريقية، وأعلن لجميع زعماء العرب في احتفال رسمي على أنّه يجب اعتباره تماماً في المنزلة التي احتلها الأمير خالد، وأنه خلفه في جميع حقوقه وفي السيادة المستقبلية على زنجبار والممتلكات الأفريقية».

في إجابة عن سؤال طرحه الوكيل السياسي، في ما إذا كانت العائلة تعتبر أن زنجبار ستبقى بأية طريقة من الطرق تابعة لمسقط، أجاب السيد هلال، أنه وبناء على عادة العرب، أن أي زعيم اتّخذ مقامه، فإن ذلك يعتبر مقعده من الحكومة؛ ونتيجة لذلك، عندما انتقل الإمام من مسقط إلى زنجبار وجعل من الأخيرة مكان إقامته الدائم، صارت مسقط نوعاً ما تابعة لزنجبار، وما دام الحال كذلك، كانت تحكم من قبل حاكم تابع للسلطة العليا في زنجبار؛ ويكون الإمام الراحل قد عيَّن ابنه الأكبر والمفضل، الأمير خالد، ليخلفه على زنجبار، في حين يخلفه أخ أصغر، الأمير ثويني على مسقط، وكان ذلك كافياً على أنه لم يكن ينوي أن تبقى زنجبار تابعة لمسقط بأي شكل من الأشكال.

«ولكون السيد هلال العضو الأكبر في عائلة الإمام وزوج أخت الإمام الراحل، ورجلاً يحتل المكانة الشخصية الأعلى في عُمان، فإني أعتقد أن آراءه مخولة لأن يكون لها وزن أكبر. فقد كان ولكثير من السنوات الصديق الحميم للإمام الراحل، وهو مطلع على كلّ ما كان يحدث في مسقط وزنجبار في السنوات الأربعين الأخيرة. وأن مسألة ما إذا كانت زنجبار والممتلكات الأفريقية ستبقى تابعة بأية طريقة لمسقط، هي المسألة الأكثر أهمية، لأنني أعتقد أن الحكومة الفرنسية كانت ولا تزال لها بعض المفاوضات السّرية مع السيد ثويني، فإنها ستسعى بقوة إلى إعلان زنجبار تابعة لمسقط، ومن ثمّ ستحصل على السيطرة على ميناء الساحل الأفريقي ضمن الأراضي الواقعة تحت سيطرة زنجبار من السيد ثويني».

وبخصوص وصية الإمام الراحل، قال النقيب ريجبي: «لقد أعلمت من قبل صاحب السمو السيد ماجد، والسيد سليمان بن حمد والسيد هلال، أن الإمام الراحل لم يترك أية وصية أو تعليمات تتعلق بخلافته على الأراضي الواقعة تحت سلطانه؛ وأن الوثيقة التي تعيّن الأمير ماجد والسيد سليمان بن أحمد والسيد محمّد بن سالم كأوصياء له، تشير إلى شؤونه الداخلية فقط، وأن السيد هلال أصر بشكل معين على حقيقة أن الإمام الراحل لم يعين أياً من أبنائه ليكونوا أوصياء، باستثناء الأمير ماجد، وكان دليلاً قوياً على المحبة التي كانت يكنها والده له، وعلى ثقته

برجاحة عقله وحسن تعامله مع إخوانه وأخواته الأصغر منه».

وقدم النقيب ريجبي الرواية التالية بخصوص امتلاك زنجبار والممتلكات الأفريقية الأخرى للإمام من قبل القبائل العربية في عُمان: «كان أول استيطان للعرب على الشاطئ الشرقي لأفريقيا الذي لا توجد له أية رواية موثقة، هو استيطان قبيلة الحرث من البحرين المجاورة والذين أنشأوا في عام ٩٢٤م مدينتي مقديشو وبراوا وذلك بعد ٦٠ سنة من إنشاء مدينة كيلوا من قبل مستعمرين من الفرس من شيراز، ومن هذه النقاط مدّ العرب والفرس سلطانهم على كامل الساحل الشرقي حتّى سوفالا، واستولوا على جزر موفيا وزنجبار وبمبا. ولعدة قرون شكلت المستوطنات العربية جمهوريات مزدهرة يحكمها كبار الشخصيات يختارهم السكان. وأداروا تجارة عظيمة مع الجزيرة العربية وفارس والهند، وعندما زار فاسكودي جاما هذا الساحل لأول مرة في عام ١٤٠٨م، وجد أن موزامبيق وكيلوا وممباسا وميلندي وبرافا ومقديشو مدناً مزدهرة حسنة البناء، وأن السكان العرب كانوا يعيشون عيشة رفاهية وأن النساء كن يلبسن الحرير والساتان.

«وتبع ذلك حكم هذه المستوطنات من قبل البرتغاليين وتدمير تجارتها بعد ذلك بقليل. وفي عام ١٦٩٨م أرسل سكان ممباسا الذين جعلهم ظلم حكامهم البرتغاليين يائسين، موفداً إلى سيف بن سلطان، إمام عُمان، يطلبون عونه لتخليصهم من البرتغاليين. وبعد ذلك بقليل خضعت له زنجبار وكيلوا، وذبح البرتغاليون أو طردوا من جميع مستوطناتهم في شمال رأس ديلجادو. ولكن في حوالى عام ١٧٢٨ أرغمت الاضطرابات في عُمان على الانسحاب من شاطئ أفريقيا، ومرة أخرى أعاد البرتغاليون السيطرة على مناطقهم السابقة وأقاموا سلطانهم على طول الساحل من باتا إلى كيلوا.

بعثت حكومة بومباي بالآمر كروتيندين من البحرية الهندية، في سفينة جلالتها فيروز إلى مسقط من أجل إيصال الأوامر إلى السيد ثويني. وفي اليوم التالي لوصوله إلى مسقط، قام الآمر كروتيندين بزيارة رسمية للسلطان وأبلغه بموضوع مهمته، تكدّر الأخير لرفض حكومة الهند اعتباره وصياً على أخيه، وبدا أنه يظن أن حالته قد حكم عليها مسبقاً، وأنكر أنه قد تصرف عن سوء نية، وقال إن كلّ ما أراده تسوية عادلة لمطالباته ضدّ زنجبار وأخيه الذي اتهمه بإثارة أخيه الآخر، السيد تركي حاكم صحار، ليثور ضده وذلك بإرساله له قبل أربعة أشهر في قارب فرنسي مقداراً من المال وملح بارود وطلقات وأسلحة أنزلت جميعها. واشتكى من أنه لم يمثل في المسألة لدى الحكومة التي استمعت لتفصيلات مطولة من القنصل البريطاني في زنجبار والذي لم تكن الحكومة تملك إلا تصديق أقواله. وأنكر عدالة قسمة ممتلكات

والده، معلناً أنه لم يترك أية وصية، فلو أنه فعل ذلك، فإن ولديه، برغش وفيصل اللذين كانا معه عند وفاته، مطلعين عليها، وإن تمسّك السيد ماجد بزنجبار، فإن عليه دفع مبلغ سنوي لأخيه الأكبر. ويواصل تقرير الآمر كروتيندين: "إضافة إلى ذلك اتهم سموه أخاه في زنجبار بأنه «نهب» حصص ممتلكات الإمام التي تركها لصغار أفراد العائلة، وفي إخفاقه في تحقيق وعده بدفع ٤٠,٠٠٠ كراونة ألمانية بحسب ما تعهد في الاتفاقية المعقودة بينهما على يدّ السيد محمّد بن سالم، وهي الاتفاقية التي يوجد أصلها في مسقط.

وقال الآمر أنه عندما أخبر السيد ثويني بأنه عرف دائماً أن والده وضع صحار تحت ملكية أخيه السيد تركي، أنكر ذلك، قائلاً إنه احتل المكان ومنح نفسه ذلك الحق، وأضاف: «وعلى الرغم من إنّني مكنت سموه من رواية شكاويه الكثيرة المتعددة الجوانب بشكل مطول، وأحجمت عن الدخول معه في أية مناقشة حول صدقيتها، وأخبرته بأنه قد يكون من عدم الاحترام لمعالي الحاكم العام الذي وافق على التحكيم، شريطة أن يتقدم سموه بالضمانات المطلوبة، وحاثاً إياه بقوة على تنفيذ ذلك، وأن يزن بحذر كلّ ما أخبرته به، واستأذنت بالخروج».

وبعد انتظار دام أربعة أيام للحصول على إجابة لرسالة حاكم الهند، استدعي الآمر كروتيندين للاستماع لقراءة الرد الذي يقترحه السيد ثويني. وعلى كلٍ، وجد هذا غير مرضٍ ولا يلزم بأية طريقة السلطان بالالتزام بتحكيم الحاكم العام. ورفض الآمر كروتيندين بغلظة أن يكون حاملاً لرسالة ليس لها أي معنى محدد، ووافق السلطان، محبطاً برفضه، على إعطاء وثيقة تلزمه الالتزام بالتحكيم. وبناءً على ذلك، وفي اليوم التالي، جلب رسالة وتبين أنها تحمل شروط الرسالة نفسها التي قرأت عليه وموقعة من الوزير إنابة عن السلطان. وهذه أيضاً رفضها الآمر كروتيندين. وأخيراً، وعملاً بنصيحة أخيه السيد محمّد بن سعيد، أعطى الضمان المطلوب الذي أرسل للحكومة. وكانت ثقة النقيب كروتيندين ضعيفة بالسلطان الذي أظهر نفسه متردداً للغاية في الدخول في أية اتفاقية، فأبدى هذه الملاحظة. «وفي ما يخص السيد تركي، لم يعترف سموه باستقلاله. وعينه والياً، وبهذا اعتبر بأن لديه كامل القوة في ممارسة سلطته عليه».

بعد ذلك قررت حكومة الهند انتداب القائد العميد كوجلان المقيم السياسي في عدن للتحقق من النزاع، وساعده في ذلك بيرسي بادجر، وهو ضابط طبّي ومؤرخ مشهور للشؤون العربية، إضافة إلى هرمزد الوكيل السياسي البريطاني إنابة في مسقط. وقد قدّم العميد كوجلان تقريرين، الأول مؤرخ في الرابع من تموز/ يوليو ١٨٦٠،

والذي كُتب إثر زيارته لمسقط وقبيل زيارته لزنجبار، وهو يصور قضية السيد ثويني. أما التقرير الآخر فهو مؤرخ في الرابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٠، وذلك إثر انتهائه من عملية التحقيق وهو يعرض وجهات النظر الأخيرة إضافة إلى التوصيات.

وذكر العميد كوجلان:

«ولم يُعثر على أية وثيقة تتعلق برغبات الراحل السيد سعيد بخصوص الخلافة، كما ذكر العقيد هامرتون؛ والوصية الوحيدة التي في المتناول حتّى الآن التي نفذها سموه، لا تضع أي شروط كانت، ولكنها محصورة بشكل شامل تقريباً بتوزيع ممتلكاته الشخصية. وإن العقيد ريجبي، على كلٍ، يؤكّد عبارات العقيد هامرتون بخصوص ترقية السيد ماجد إلى المنصب الذي صارَ شاغراً بوفاة أخيه الأكبر خالد، وبهذه الكلمات: كان الأمير خالد نصِّب كحاكم على الممتلكات الأفريقية خلال غياب والدهَ في مسقط؛ وعند وفاته التي حصلت في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٥٤، نقلها إلى اثنين من أولاده، وعيَّن ابنه الرابع الأمير ماجد ليخلف أخاه المتوفى في حكم الممتلكات الأفريقية؛ وأعلن إلى جميع الزعماء العرب في جلسة رسمية مفتوحة بأنه سيعتبر بالضبط في المنصب نفسه الذي كان الأمير خالد قد شغله، وأنه سيخلفه في جميع حقوقه وفي السيادة المستقبلية على زنجبار والممتلكات الأفريقية. وهكذا واصل الأمير ماجد إدارة الحكومة واعترف به الجميع على أنه الوريث الشرعي للسلطة، وذلك بناءً على أمر والده، بحسب ما أعلن على الملأ».

«ولا يظهر، على أية حال، أن هذا الاستبدال للسيد ماجد في مكان السيد خالد قد أبلغ به سمو السيد سعيد بشكل رسمي مطلقاً، سواء لبريطانيا أو أية حكومات أجنبية متحالفة معه، ولم يكن السيد ماجد قادراً على تقديم أي سجلات محلية تثبت أنه يعمل بموجب أوامر سابقة من السيد. ولكن وفاة الأخير أبلغ بها سموه إلى بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وتلقى سموه رسائل تعزية من جلالة الملكة ومن وزير خارجيتها ومن الإمبراطور الفرنسي ومن رئيس الولايات المتحدة. والوثيقتان لا تحتويان على اعتراف بسلطة السيد ماجد؛ ولكن في جواب الإمبراطور الفرنسي والرئيس الأمريكي هناك تهنئة على خلافته «للسلطة العظمى» وعلى «عرش السلطانية». وبما أنه لا يوجد أي ذكر، على أية حال، لا لمسقط ولا لزنجبار في هاتين الوثيقتين، وأن موقع السيد ثويني ومطالبه أغفلت بالكلية، فإنه من المحتمل أن الحكومتين المذكورتين أعلاه كانتا غير عارفتين بالوضع الحقيقي للحالة، وكتبتا وكان السيد ماجد هو الخليفة الشرعي الوحيد المعترف به للسيادة على جميع الأراضي التي كانت خاضعة لسلطان والده المتوفى السيد سعيد.

«وقدم العميد كوجلان النتائج التالية على أنها الشروط الأكثر ملاءمة لتسوية النزاع القائم بين الطرفين المتخاصمين:

«**أولاً**، يجب أن يثبَّت السيد ماجد في السيادة المستقلة على زنجبار وتوابعها الأفريقية؛

«**ثانياً**، أما بخصوص الخلافة على السلطة في زنجبار، فليس لحاكم مسقط ولا لقبائل عُمان أي حقّ مهما كان نوعه في التدخل فيها، ولكن السيادة على زنجبار، أو السيادة بالارتباط مع الشعب الذي سيكون له مطلق الحرية للقيام بأية ترتيبات يراها ملائمة لتعيين الخليفة المستقبلي للسيد ماجد؛

«**ثالثاً**، مقابل هذه الامتيازات يلتزم السيد ماجد بأن يدفع للسيد ثويني المساعدة المالية السنوية المنصوص عليها والبالغة ٤٠,٠٠٠ كراونة، وزيادة على ذلك أن يدفع جميع المتأخرات المستحقة منذ تعليق الدفع؛

«**رابعاً**، إن هذه المساعدة المالية بمبلغ ٤٠,٠٠٠ كراونة سنوياً ستتحملها أساساً وبشكل دائم عائدات دولة زنجبار، يدفعها عاهل تلك الدولة إلى العاهل الحاكم في مسقط وعُمان.

وأضاف العميد أنه مطمئن إلى أن هذه الشروط عادلة ومشرّفة لكليهما، وكما أنهما قبلا بتحكيمه طواعية وبشكل جدي، فإنه يتوقع منهما أن يلتزما بها بسرور وإخلاص، وأنها ستطبق من دون أي تأخير لا ضرورة له. وأن دفع ٤٠,٠٠٠ كراونة يجب أن لا يفهم بأنه اعتراف بتبعية زنجبار لمسقط، ولا أن يعتبر مجرد أمر شخصي بين ماجد وثويني، بل إنّها ستمتد إلى ورثة كلّ منهما وتعتبر ترتيباً نهائياً ودائماً يتخلى بموجبه حاكم مسقط عن جميع مطالباته بزنجبار، وأن يعتبر ذلك تسوية تتعلق بالميراثين المتأتيين من والدهما، الراحل السيد سعيد، الصديق المبجل للحكومة البريطانية، وهما الميراثان اللذان سيكونان من الآن فصاعداً متميزين ومنفصلين».

واتخذت حكومة بومباي الإجراءات اللازمة لتبليغ الطرفين المعنيين قرار حكومة الهند بخصوص نقاط المسألة.

واستنتج تقرير العميد كوجلان ما يلي:

الاتصال الذي وجد بين عُمان وبلد شديد البعد عنه كشرق أفريقيا كان دائماً اتصالاً غير طبيعي، ودائماً ضاراً بكلا البلدين؛ وأن فصل مسقط عن زنجبار قد يقود في الحال إلى إيقاف تجارة العبيد؛ وأنه لو شكلت زنجبار دولة مستقلة، فإن

الأراضي الخاضعة لسلطة حاكمها ستمتد إلى الداخل وتتعزز قوته، وفي الوقت المناسب قد تتشكل مملكة أفريقية معتبرة.

وقد خلص بيان تقرير العميد كوجلان في نهايته إلى التالي:

«كخلاصة ـ مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن أهل زنجبار والدول الأفريقية التابعة لها قد انتخبوا إثر وفاة السيد سعيد ولده السيد ماجد ليكون حاكماً لهم، وأن الظرف المتغير لتلك الدول التابعة له خلال النصف الثاني من العقد قد منحهم ذلك الحق، وبالأخذ في الاعتبار أنه في حالة كون السيد ثويني، وهو السلطة المنتخبة في الدولة الأم، يملك الحق لإخضاعهم تحت سلطته، فإن شعوب الدول الأفريقية التابعة له لها الحق على حدّ سواء في مقاومته. وعند الأخذ بعين الاعتبار أنه من المشكوك فيه للغاية احتمال أن تحض أية محاولة من جانبه بالنجاح، ومع الإدراك أنّه في حالة إصرار السيد ثويني في مشروع غزو زنجبار فإن ذلك سيؤدي إلى فقدان سلطته على عُمان، فإنني أصل إلى نتيجة أن ادعاء السيد ماجد سلطة السيادة على زنجبار والمناطق الأفريقية التابعة لها في مرتبة أعلى بكثير من أية مطالب يتقدم بها ثويني».

وقد قُبلت استنتاجات العميد كوجلان. وفي ١٥ أيار/مايو ١٨٦١، كتب نائب الملكة في الهند، اللورد كاننغ، إلى السيد ثويني واضعاً له شروط الحكم. بعد التحكيم للفصل في الخلاف الناشئ بين السيد ثويني وأخيه السيد ماجد في زنجبار، قررت الحكومة البريطانية تعيين ضابط بريطاني من الهيئة السياسية الهندية بشكل دائم في مسقط.

في رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦١م، كتب العقيد ريجبي أنه لاحظ منذ إبلاغه للسيد ماجد ببنود التحكيم تغيراً ملحوظاً في طريقة السيد ماجد، فقد قبل حكم التحكيم كارهاً وبنفسية سيئة، ولم يكن يتوقع أن يطلب منه دفع أي مبلغ لأخيه. وعند إبلاغه ببنود التحكيم أوصاه العقيد ريجبي باسترضاء قبيلة الحارثي وإطلاق سراح زعيمها، عبد الله بن سالم الذي كان آنذاك في الحجز في لامو؛ ولكن بدلاً من اتباع هذه النصيحة، تسبب السلطان بموت عبد الله في السجن، واستولى على جميع ممتلكاته. وكان السيد ماجد سريعاً في انسلاخ جميع العرب عنه بسبب لامبالاته وإهماله لِكُلِّ الأعمال، وكان سريعاً في تخريب صحته بفسقه وإفراطه في كلّ شيء. وهناك أمر آخر سبّب معاداته وهو إعادة تعيين ابن أخيه، السيد سعود بن هلال، على حاكمية لامو. وكان السيد سعود هذا هو الشخص الذي سجن وأمر بقتل رجل عربي اسمه سالم جبران الذي سبق أن قدم معلومات

للعقيد ريجبي عن تجارة العبيد. وكان العقيد ريجبي قد نكس علمه، وأصر على طرد الرجل من حاكمية لامو، ولكن في اليوم نفسه الذي تلا المغادرة المؤقتة للعقيد ريجبي عن زنجبار أعاد السلطان سعوداً إلى منصبه.

ولقد كان جواب السيد ثويني بن سعيد على قرار وفق ما ورد في رسالته للورد كانينغ أن ما ورد في رسالته كان مرضياً له بالتمام، وعبر له عن قبوله به من قلبه ولم يجد من العبارات ما يمكن أنْ يعبر حقيقة عن مشاعره تجاهه، ولما كلفه به من وقت ومجهود، وتقديره لما أبداه من لطف في هذا الخصوص. كما دعا الله أن يكون إخلاصه دائماً لحكومة بريطانيا العظمى، وأن يستمرّ دوماً في ذلك الاتجاه.

وصل الملازم أول و. م. بينغلي من القوة البحرية الملكية الهندية إلى مسقط عام ١٨٦١ ليتسلم مهامه كوكيل سياسي بريطاني جديد في مسقط، عندما علم أن السيد ثويني يخطط لتوجيه حملة ضدّ أخيه تركي والي صحار الذي يرى نفسه الحاكم المستقل هناك. نصح الملازم بينغلي الرعايا البريطانيين بالاستعداد للمغادرة فور الإشارة إليهم بذلك، ما دعا السيد تركي إلى الشكوى من مغادرة الرعايا البريطانيين، لكنه أضاف أنه مسرور لأن الحكومة البريطانية وضعت صحار تحت تبعية مسقط؟ على كلّ حال توافق ذلك مع الملازم بينغلي الذي تمنى رؤية السلطة في عُمان تتجسد فعلياً في يد شخص واحد. وقد وافق الأخوان على اللقاء في السيب بعد وساطة الملازم، إلا أن السيد تركي اشترط حصوله على تعهد الملازم بينغلي بضمان سلامة عودته لصحار، وقد وعد السيد ثويني بمنحه هذا الأمان. وبناء على امتياز المرور بأمان الذي ضمن به الضابط بينغلي، والذي وعد ثويني باحترامه، وصل السيد تركي إلى السيب على متن سفينة شراعية في الرابع من تموز/ يوليو ١٨٦١، وبصحبته حوالى ٣٠ من أتباعه للقاء أخيه، وبسبب تخوفه من السيد ثويني أرسل رسالة شفهية قبل موعد الاجتماع إلى الملازم بينغلي موضحاً أنه لن يتمكن من الحضور في الموعد المحدد متحججاً بالمرض، ورفض النزول من السفينة للقائه، وأخذ يستعد للعودة إلى صحار. وإثر ذلك انسحب الملازم بينغلي من عملية الوساطة. عند ذلك سأل السيد ثويني الملازم بينغلي في ما كان يملك الحرية في اعتقال أخيه، فرد عليه الملازم بينغلي أنه بما أن السيد تركي أخل بوعده الذي قطعه معه، فهو لا يعتبر تحت حمايته ويمكنه التعامل معه كأي من الرعايا التابعين له. عندها قام رجال السيد ثويني المسلحين بالاستيلاء على سفينة السيد تركي الشراعية وساقوها إلى مسقط، ووضع السيد تركي في السجن، وقد ثار أهل صحار، إلا أنه عند وصول السيد ثويني مع قوة البحرية وجد البلدة قد هدأت.

وما إن علم السيد ثويني بعد ذلك بنية أهل صحار رفض أي والٍ يقوم بإرساله، قرر احتلال البلدة بالقوة، وأرسل خمس سفن هي: طرادة الرحماني ذات الـ ٢٤ مدفعاً، وسفينة كارولاين ذات الـ ٤٠ مدفعاً، وبيرجكيرلو ذات الـ ٤ مدافع وقاربين بمدفع واحد. وفي الطريق دعا الملازم بينغلي الذي قام بإرسال رسالة للجنود وسكان مدينة صحار يطلب إليهم فيها باسم الحكومة البريطانية الامتناع عن القيام بأي عمل عنيف والتصرف كرعايا موالين خاضعين لحكم السيد ثويني، كذلك اقترح الملازم بينغلي أن على السيد ثويني تخصيص راتب شهري لأخيه تركي يقارب ٤٠٠ ـ ٥٠٠ دولار شهرياً خِلال فترة حياته ما دام يدين له بالولاء.

وقد رافقت قوة برية بلغت حوالى ألف رجل من المشاة والفرسان سفن السيد ثويني. وعندما وصل صحار، كانت القلاع محصنة بالجنود وكانت المدافع محشوة، إلا أن البلدة كانت مهجورة بالكامل، وبعد استدعاء السيد ثويني لهم للاجتماع سمح له بدخول البلدة بسلام، وعين ابنه السيد سالم الذي كان في الثانية والعشرين من العمر ليكون والياً عليها.

سبّب تقرير الملازم بينغلي قلقاً جدياً لدى وصوله إلى بومباي، وقد علق القائد المسؤول على التقرير كما يلي:

«إن تصرف الملازم بينغلي المتهور والمتمثل بتسليم السيد تركي ليصبح تحت رحمة أخيه بعد منحه الأمان من الممثل البريطاني يمكن أن يفسر كخرق للعهد من جهة القبائل العربية، حيث سيعتبر الأمان الذي يمنحه الممثل البريطاني في المستقبل حبراً على ورق. من هنا فإن تصرف الملازم بينغلي سيؤثر كثيراً على إمكانية احتفاظه بمنصبه في خدمة جلالة الملكة».

التوقيع و. مانسفيلد

وقد أرسلت رسالة تأنيب إلى الملازم بينغلي، ووجهت إليه تعليمات بإخبار السلطان أن تكرار استغلاله للصداقة مع بريطانيا سيؤدي إلى سحب الممثلية البريطانية من مسقط.

في هذه الأثناء تمّ استبدال الملازم بينغلي بالعقيد غرين عام ١٨٦٢، وتم إطلاق سراح السيد تركي بعد وصول غرين بفترة قريبة، ومُنح مخصصات شهرية.

سعت قبيلة الجنبة في صور، التي قامت بثورة عنيفة وتسببت بدمار كبير في البلدة، إلى الحصول على مساعدة الوهابيين في البريمي، وقد ظن السلطان أن من الأفضل شراءهم بدفع مبلغ يصل إلى ١٦,٠٠٠ دولار ماريا تيريزا. وقد طالبت

الحكومة البريطانية بمبلغ ٢٧,٠٠٠ دولار ماريا تيريزا من قبيلة الجنبة كتعويض عن الخسائر التي لحقت بالرعايا البريطانيين في صور، وأرسلت سفينة صاحبة الجلالة هاي فلاير، ومنحتهم مهلة ٢٤ ساعة لدفع المبلغ خلالها. وبما أن المبلغ لم يدفع في الوقت المحدد، قصفت السفينة القلاع ودمرت جميع قوارب القبيلة أو صادرتها، ولم تسجل أية إصابة بين الطرفين غير المتكافئين، لكن جزءاً من المدينة طالته النيران بسبب تغير الرياح. وقد انتقدت الحكومة البريطانية المسؤولين الذين طالبوا بهذا المبلغ الكبير في فترة قصيرة من الزمن.

في النهاية قبل الأمير الوهابي عرض العقيد بيلي للوساطة، بشرط أن تتعهد الحكومة البريطانية بتنفيذ زيادة الجزية. وفي رسالة أخرى أقر الأمير أن قبيلة الجنبة مسؤولة عن التمرد الذي حصل في صور، واعترف بمسؤوليته في العمل على إصلاح الضرر الذي تسببوا فيه. كان ذلك في شباط/ فبراير عام ١٨٦٦.

في منتصف نهار شهر شباط/ فبراير من عام ١٨٦٦ كان السيد ثويني في صحار ينظم تقدّمه ضدّ البريمي ومعه تركي الذي كان قد تصالح معه مؤخراً وكذلك ابنه سالم، عندما قتل وهو في قيلولته. ولقد رأى البريطانيون أن سالم قتل والده بمسدس ذي طلقة مزدوجة في رأسه. إلا أن سالم ادعى أن ثويني مات بالحمى بعد فترة قصيرة من المرض في شباط/ فبراير عام ١٨٦٦، وإثر ذلك قام السيد سالم باعتقال عمه السيد تركي.

ولكن وصول المقيم البريطاني، العقيد بيلي سهل إطلاق سراح السيد تركي، فانتقل السيد سالم إلى مسقط واستولى عليها، بينما توجه تركي فور إطلاق سراحه إلى ينقل في الظاهرة حيث حاول تأمين الدعم الكافي من القبائل للسيطرة على صحار، ولكنه لم يتمكن من ذلك، ثمّ توجه إلى جعلان وحصل على دعم الحرث وبني بوحسن والحجريين وقبائل الوهيبة، وقد وصل إلى بدبد مع نهاية آب/ أغسطس ١٨٦٧. وأخيراً وصل مطرح، ومن هناك بدأ هجوماً على مسقط، إلا أن الحكومة البريطانية أرسلت له خبراً بأنه حتّى لو نجح في السيطرة على مسقط، فإنه لن يتم الاعتراف به كسلطان وأنه سيتم قصف القلاع من البحر إذا قام بالسيطرة عليها. وعلى الرغم من ذلك، استمر السيد تركي في هجومه على مسقط من دون جدوى.

وعندما وصل العقيد بيلي إلى مطرح على متن السفينة الرئاسية «بيرنيس»، قام السيد سالم بإرسال رسالة له مؤكّداً فيها أن السيد ثويني مات بالحمى بعد فترة مرض قصيرة. لكن العقيد بيلي، واستناداً إلى الأوامر التي لديه، بأن لا يعترف

بالسيد سالم الذي اعتبره قاتلاً لأبيه، أخذ معه على متن السفينة المندوب البريطاني وبعض الأوروبيين والأشياء الثمينة التي تعود إلى التجار الهنود البريطانيين الذين نصحوا بطلب الحماية من المراكب المحلية لعدم وجود مكان كافٍ لهم على متن السفينة. لم تكن السفينة» بيرنيس» مسلحة، ولأن العقيد بيلي تلقى تقارير تفيد أن السيد سالم ومؤيديه قد خططوا لمهاجمة السفينة في الليل وقتل كلّ من على متنها، قرر المغادرة إلى مسقط بعد الظلام والانتقال إلى خور ـ الشام.

وتم إقناع السيد تركي باللجوء إلى الهند حيث يحصل هناك على راتب تقاعدي سنوي مقداره ٧,٢٠٠ دولار ماريا تيريزا في السنة يتم اقتطاعه من المعونات المالية الزنجبارية. وقد وُضع تحت عناية الدكتور سيوارد وغادر إلى الهند في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٧ الموافق ١٢ جمادى الأولى ١٢٨٤ على متن السفينة البريطانية أوكتافيا، وقد طلب أن ترافقه عائلته إلى الهند وتم تلبية ذلك.

قام السيد سالم فوراً بإرسال مبعوثين هما ناصر بن علي وحمد بن سعيد بن خلفان ليقدما شكوى لحاكم بومباي حول الموقف العدائي للوكيل السياسي. وكانت حكومة بومباي مؤيدة لإرسال رسالة للمبعوثين تنص على أن حكومة الهند قد سمعت بمشاعر من الرعب والدهشة، أن الراحل السلطان قد مات غيلة على يد أحد القتلة وليس بأسباب طبيعية، وأن قتله كان بتحريض من ابنه.

على أية حال، نصحت حكومة الهند بتوخي الحذر: "مهما تكن طبيعة وضع السيد سالم في عُمان، فإنه من الممكن في ما بعد أن يقوم بتعزيز قوته وسلطته، وبذلك ربما لا نملك الخيار إلا بأن نعترف به كسلطان».

وكانت الرسالة الأخيرة التي أرسلت في ٣٠ نيسان/ أبريل عام ١٨٦٦ إلى المبعوثين قد تضمنت ما يلي:

«إن حكومة الهند قد تلقت بمزيد من الحزن والأسى بأن السلطان قد مات بأيدي أحد القتلة وليس بأسباب طبيعية، وأن حكومة الهند تثق بالإجراءات التي تمّ اتخاذها للتأكد من صحة الخبر، وإذا كان من الضروري إحضار المذنب إلى العدالة».

بعد تلك السنة حصل العقيد بيلي على تعليمات بالاعتراف بالسيد سالم كسلطان، وقد تمّ ذلك في العاشر من أيلول/ سبتمبر في مسقط، واعتبر أن أية محاولة من قبل السيد تركي لخلق القلاقل حول تلك المسألة ستمثل خيبة أمل واضحة للحكومة البريطانية.

كان السيد سالم قد أصبح سلطاناً لمدّة سنتين عندما ثار الإمام عزان في الرستاق مع قوة كبيرة لا يستهان بها متوجهاً إلى مطرح التي سيطر عليها في ٢٩ أيلول/ سبتمبر من عام ١٨٦٨، بعد أن تمكّن من الاستيلاء على بركاء في ٢٣ أيلول/ سبتمبر، وفي الأول من تشرين الأول/ أكتوبر دخل مسقط. ولم يتمكن السيد سالم من حشد سوى القليل من الدعم، وترك كلّ ممتلكاته وهرب إلى أحد حصون مسقط. وقد صادف ذلك وجود العقيد بيلي في الميناء على متن سفينة صاحبة الجلالة فيجيلانت الذي اقترح عقد هدنة بين الطرفين، ولم تكن لدى الإمام عزان الرغبة في البدء في الحال بالقيام بعمليات ضدّ الحصن، وقد أرسلت جماعة من الشاطئ إلى الحصن على متن سفينة صاحبة الجلالة فيجيلانت لمنع الإمام عزان من إزالة المدفع الثاني ذي العيار ١٨ رطلاً الذي أهدته الحكومة البريطانية إلى السيد ثويني بعد أن تمّ الاستيلاء على المدفع الأول واستعماله من قبل المحاصرين للمدينة.

وقد أثبتت المفاوضات بين الطرفين فشلها. وفي التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر طلب السيد سالم اللجوء إلى ظهر سفينة صاحبة الجلالة فيجيلانت. وفي الثاني عشر من تشرين الأول/ أكتوبر غادر مسقط إلى بندر عباس.

وتنازل السيد سالم عن حقّه في العرش، حيث بقي نشيطاً بضع سنين في محاولته لجمع القبائل، وفي شهر أيار/ مايو سنة ١٨٧٠ كان في دبي وبعدها ذهب إلى كِشم، وقد تزوج شقيقة إبراهيم بن قيس حاكم الرستاق وبذلك أصبح أيضاً زوج أخت عزان الذي أطاح به.

ومع قيام الإمام عزان بن قيس بطرد السيد سالم عام ١٨٦٨ جدَّد السيد تركي مطالبته بالسلطة. حيث غادر الهند في آذار/ مارس ١٨٦٩ على متن سفينة تجارية بريطانية. وفي أيار/ مايو ١٨٧٠ كان هو والسيد سالم في دبي. وبسبب معارضة شيخ أبو ظبي الشيخ زايد بن خليفة الذي دعم الإمام عزان بن قيس، وبسبب عودة الأمير النجدي إلى بلاده، والذي كان يعلق عليه الآمال، قرر السيد تركي الذهاب إلى بندر عباس وانتظار تطور الأحداث من هناك. وبعد مرور شهرين غادرها على متن المركب المظفر إلا أن المقيم السياسي أوقفه وأقنعه بالعودة إلى بندر عباس.

الإمام عزان بن قيس هو من أحفاد الابن الثاني للإمام أحمد بن سعيد بن قيس، ومن ثمّ فقد كان ذا علاقة بعيدة بخلف السيد سعيد بن سلطان الذي انحدر من سلالته سلاطين عُمان وزنجبار الآخرون. بعد توليه الإمامة، قام الإمام عزان بتعيين صهره، وهو أحد قادة المطاوعة الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، والياً على مسقط ومستشاراً أول له، وحلت راية المطاوعة البيضاء محل راية عُمان الحمراء

التقليدية. ومنع التبغ والكحول ومختلف أشكال الموسيقى، كذلك منع حلاقة اللحى وأوجب قص الشوارب بطريقة خاصة معينة. وعلى الرغم من أن هذه الأحكام والقوانين كان يبدو أنها تتوافق مع أحكام الوهابيين، إلا أنه ومن ناحية سياسية كانت الجماعتان على خلاف.

وسرعان ما أثبت عزان تفوقه العسكري، وسار مهاجماً الوهابيين في البُريمي واستولى على تلك الواحة. كما كان نظام حكم عزان موضع ريبة وشك من السلطات البريطانية، ولم يتم الاعتراف به رسمياً قط، وجرى إيقاف المعونة المالية السنوية من زنجبار. كما قامت حكومة الهند بإيقاف ومنع مختلف العمليات العسكرية البحرية للجماعات والأحزاب المختلفة في عُمان. وقام العقيد ديزبرو بمنع الإمام عزان من إرسال سفينته الحربية كيرليو للاستيلاء على جوادر التي كانت حينها تحت سيطرة السيد ناصر بن ثويني. وكان ذلك بالتأكيد متوافقاً مع حكم حكومة الهند. ولكن مع ذلك، فإن العقيد منع أيضاً الإمام عزان من إرسال ذخائر عبر البحر إلى بركاء، وهو ضمن المياه الإقليمية العُمانية بشكل كامل. وعندما نشبت بعض الخلافات قام العقيد ديزبرو بإنزال راية القنصلية والانسحاب إلى سفينة جلالتها «كلايد» الراسية في ميناء مسقط، كما قام العقيد بيلي بتوجيه اللوم للعقيد ديزبرو لتفسيره الخاطئ المسيء لحكم حكومة الهند، ومن ثمّ عاد العقيد ديزبرو إلى مقر الوكالة.

وبعد مسألة كلايد، اشتكى الإمام عزان إلى المقيم البريطاني من موقف العقيد ديزبرو، وتمّ سحبه من مسقط بعد فترة زمنية قصيرة. وكان العقيد ديزبرو قد سبق وأن أمضى عدة سنوات في ما كان وقتها يعتبر مناخاً صعباً جداً بالنسبة إلى الأوروبيين، كما إنَّ صحته لم تكن على ما يرام.

لقد كره العقيد ديزبرو بشدة الطابع الديني المتشدد للنظام الحاكم وتأثيره على الرعايا البريطانيين، وتم توجيه التهديد للسيد شور، محاسب الوكالة بمهاجمة منزله «إذا استمرت أصوات الموسيقى والحفلات الموسيقية بالسماع من هناك». كما كان التجار البريطانيون الهنود يشتكون من أن بضائعهم المستوردة من التبغ يتم مصادرتها وحرقها في المراكز الجمركية.

وفي تلك الفترة أثيرت مسألة ملكية السفينة «أمير ويلز» التي أخبر السيد سالم المقيم السياسي أنه قد باعها إلى أحد أبناء الحاجي أحمد. وكان الحاجي أحمد وزيراً له، وجرى تعيينه حاكماً على بندر عباس من قبل السلطات الفارسيّة في عام ١٨٦٩، وقد قام بدوره ببيع تلك السفينة إلى تجار بريطانيين من أصل هندي.

وكانت المسألة التي أثيرت وقتها هي عما إذا كانت تلك السفينة تعتبر من أملاك الدولة أم لا. وعندما وصلت السفينة إلى ميناء مسقط في تموز/ يوليو من عام ١٨٦٩، طالب الإمام عزان بإعادتها، وقال إنه وافق على أن يتم استخدامها لحمل عائلة السيد سالم للحاق به. لكن السفينة أبحرت قبل أن يتمكن من تقديم مطالبة قوية بها. كذلك اشتكى السيد تركي لحاكم بومباي من أن السيد سالم قد باع السفينة مقابل ٨,٠٠٠ دولار ماريا تيريزا إلى الحاجي أحمد من دون أن يكون له الحق في فعل ذلك.

وفي الجانب الأفريقي ورث السيد برغش في سنة ١٨٧٠م حكم جزر زنجبار وبمبا ومافيا، إضافة إلى المناطق الساحلية التي تمتد من رأس مسندم إلى الصومال. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر حصلت القوى المستعمرة على أملاك في المناطق اليابسة، فاستولت إيطاليا على الصومال، واستولت المملكة المتحدة على ما يسمّى اليوم كينيا، أما ألمانيا فقد استولت على الجزء الشمالي وهو ما يعرف الآن بتنزانيا. وقد حصلت كلّ من ألمانيا وإيطاليا على حقوق السلطة على مناطقها.

وكان السيد برغش بن سعيد الذي جاء بعد أخيه ماجد إلى زنجبار في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٠، يأمل بعزل الإمام عزان بن قيس الذي اعتبره غاصباً للسلطة، فقام بإرسال دفعة من الإعانة المستحقة للسيد تركي تقدر بـ ٢٠,٠٠٠ دولار ماريا تيريزا في أيلول/ سبتمبر، ووصل السيد تركي إلى خورفكان وتوجه إلى البريمي، وفي طريقه إلى هناك، ضمن دعم قبائل بني قتب. وحال وصوله إلى البريمي وجد أن عشائر النعيم لديها الرغبة في الانضمام إليه، وكانوا أصحاب رأي لأنهم يسيطرون على جميع الحصون في الواحة عدا حصن واحد كان يسيطر عليه شيخ أبو ظبي. وقد أوضح شيوخ أبو ظبي وعجمان ورأس الخيمة أنهم يؤيدونه، إلا أن الإمام عزان تحرّك قاصداً إليه، إلا أن عدداً من رجاله تخلوا عنه. ومع ذلك فقد وصل إلى واحة البريمي بجيش بلغ ٤,٠٠٠ رجل. وقد بدأت المعركة في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٠ م الموافق ٩ رجب ١٢٨٧ في وادي ضنك وضمن السيد تركي نصراً غير متوقع. وانسحب الإمام عزان إلى صحار. أما السيد تركي فتحرّك نحو صور. ومع نهاية الشهر، قام الرائد واي، وهو الوكيل السياسي البريطاني بزيارة لصور وأرسل إلى السيد تركي وحلفائه تحذيراً من القيام بأية عمليات عن طريق البحر. وقد رفض الرائد واي طلباً من السيد تركي لمقابلته، ومن صور تقدّم السيد تركي وحلفاؤه نحو مطرح.

في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير سنة ١٨٧١م الموافق الثامن من ذي القعدة،

١٢٨٧هـ، قام أحد مؤيدي السيد تركي، وهو سيف بن سليمان بمهاجمة مطرح، وسيطر على كلّ البلدة باستثناء اثنين من الحصون. وأثناء القتال للدفاع عن المدينة قُتل هو والإمام عزان واستولى على السلطة السيد تركي الابن السادس للسيد سعيد بن سلطان، والذي كان قبل ذلك والياً على صحار يتصرف فيها كحاكم مستقل، وسبق له في عام ١٨٦١ أن تحدى وبكُلّ صراحة سلطات السيد ثويني الذي قرر في بداية صيف ذلك العام إرسال حملة عسكرية لفرض سلطته على السيد تركي.

وفي الثالث من شباط/ فبراير ١٨٧١م الموافق ١٢ ذي القعدة ١٢٨٧ كانت بلدة مسقط بأيدي السيد تركي ما عدا حصني الميراني والجلالي اللذين استسلما في ما بعد بشرط عدم مضايقة الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي وزير الإمام عزان وأعضاء في الحكومة السابقة، وأن يتم مصادقة ممارساتهم الرسمية، وأن تقبل الحكومة الجديدة بمسؤولياتهم العامة. وإثر ذلك تمت كتابة اتفاقية شهد عليها العقيد بيلي المقيم السياسي في الخليج والرائد واي الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط، كشاهدين من دون تحمل مسؤولية عن تقيد أي من الطرفين المتعاقدين بالاتفاقية. وبعد أقل من شهر مات الخليلي، ومات ابنه بعده بيومين. وقد ظن المسؤولون البريطانيون في ذلك الوقت أن وفاتهما كانت بسبب أعمال عنف إلا أن السيد تركي قال إنهما ماتا بسبب الدياسنتاريا.

وطلب حاكم بومباي توضيح ما إن كان هنالك أي سبب يدعو إلى الاعتقاد بوفاة الخليلي جراء العنف أو وسائل التعذيب حيثُ إنَّ حالة وفاة الخليلي وابنه بدت محض صدفة مشكوك فيها.

وقد تولى الرائد واي الأمر وأخذ بالدلائل وقال في تقريره:

«يوم السادس عشر من شباط/ فبراير، وحوالى الساعة السابعة مساءً، أرسل صاحب السمو السيد تركي الشيخ هاشل العامري ومعه شخصان آخران إلى الخليلي حاملين إليه سلامه وناقلين إليه رغبة السيد تركي في لقائه، ورفض الخليلي في البداية هذه الدعوة، لكن لاحقاً رافق ابنه والشيخ ناصر الرسول. وحينما وصلا صرخ السكان عليهم وأوسعوهم ضرباً وأساءوا معاملتهم. ومن ثمّ نقلوا إلى حصن الميراني. ولاحقاً ذلك المساء قابل صاحب السمو السيد تركي (الخليلي) الذي جلب من الحصن نظراً لعدم قدرته على المشي حيث بدا مشلولاً بعض الشيء. وفي «اليوم التالي توفي الخليلي»، ووصلني إخطار من صاحب السمو أنه بدا كرجل مجنون مذ تمّ القبض عليه وقضى نحبه من الخوف والإسهال.

وأضاف الرائد واي أنه في الصباح التالي، توفي ابن الخليلي كما أعلم من

الإسهال الذي كان يعاني منه في وقت سابق، واعتبر إن «موت الخليلي راحة كبيرة لصاحب السمو السيد تركي، كما كانت إشارة على نهاية إبراهيم بن قيس نظراً إلى تحرر صاحب السمو من الالتزامات والارتباطات التي أولاها تجاهه، والتي كان مستحيلاً عليه الوفاء بها، مع ذهاب ريح تأثيره، والذي كان ذائع الصيت في البلاد، حيث سيكون عرضة للاصطدام مع صاحب السمو في أي متاعب مستقبلية مع وجود شائعات عديدة أن كلاً من الخليلي وابنه تمّ التخلص منهما بموجب أوامر صاحب السمو، ولكن مثل هذه الشائعات متناقضة. أما البحث الذي قمت به هو أنهما ماتا من الأسباب الموضحة أعلاه».

وقد أشار سعادة السيد تاكر بالقول:

«ليس بمقدوري القول إنني على رضى تام من التحقيق الذي رأى أن وفاة الخليلي وابنه كانت بأسباب طبيعية فقط، ويبدو لي أن من الضروري تجنب أي تعبير عن الرأي حيال هذا الموضوع ريثما نصبح على دراية أكبر بالأحداث الأخرى. واعتبر أن ما قد حصل يظهر بوضوح أن وساطة العقيد بيلي بين السيد تركي والخليلي كانت غير حكيمة وغير ذات طابع سياسي، مع وجوب انتقادها بدلاً من قبولها».

وكانت الحاجة الأولى للسيد تركي هي المال، فقد طلب دفعة من المساعدات الزنجبارية التي كان يتم منحها. أما أولويته الثانية فكانت استعادة صحار التي استولى عليها في ما بعد السيد إبراهيم بن قيس شقيق الراحل الإمام عزان بن قيس. وفي تلك الأثناء توجه السيد سالم من صحار إلى صور بهدف تحريض القبائل في تلك المنطقة ضدّ السيد تركي. وكان هنالك طرف ثالث يؤخذ بالحسبان هو السيد عبد العزيز شقيق السيد تركي الأصغر الذي كان بمثابة مشكلة له طيلة فترة حكمه. وكان السيد تركي يأمل بتجنب معارضته عن طريق دفع راتب شهري له بمقدار ٢٠٠ دولار ماريا تيريزا مقابل بقائه في الهند. وخلال فترة بقائه هناك أعطى السيد تركي انطباعاً عن نفسه للسلطات البريطانية بأنه شخص يمكن الاعتماد عليه، ولذا حصل بسرعة على اعتراف الحكومة البريطانية به كسلطان لمسقط وعُمان. وقد قدمت له الحكومة الدعم على طول المنطقة الساحلية حيث تتواجد سفن البحرية البريطانية.

وفي أيلول/سبتمبر ١٨٧٢، قام السيد سالم بغزو قريات، حيث أصيب الوالي بجروح، وبسبب نقص الدعم غادر صور في قارب شراعي إلى بومباي، وأمضى أشهر الشتاء هناك، وقبل نهاية شهر أيار/مايو غادر بومباي على متن مركب شراعي إلى كراتشي، حيث تمّ القبض عليه بموجب مذكرة اعتقال. وعند إطلاق سراحه

غادر إلى «مكران» حيث بقي فاراً، بالأخص في منطقة «داشتياري»، وفي الصباح الباكر من ٨ أيلول/ سبتمبر سنة ١٨٧٣ وصل إلى «جوادر» بعد أن قام مجبراً على المشي مسافة ١٦٠ كيلومتراً في يومين مع ١٥ مرافقاً فقط واحتل الحصن بالتسلق. وبعد ثلاثة أيام، في ١١ أيلول/ سبتمبر وصلت سفينة صاحبة الجلالة كولونبين بصحبة زورق يحمل ٦٠ شرطياً مسلحاً تحت إمرة ضابط أوروبي، وشكلوا نطاقاً عبر برزخ مدينة «جوادر». وقد قام السيد سالم بمحاولة يائسة للهرب، راكضاً عبر البرزخ، وتم إطلاق النار على فرسه، ولكنه لم يصب بأذى وتمكن من الوصول إلى «كشم». بقي السيد سالم في كشم يتقاضى راتباً تقاعدياً بلغ حوالى ١٥٠ ماريا تيريزا في الشهر، وقام بمحاولة للعودة إلى عُمان في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٨٧٥، إلا أن سفينة صاحبة الجلالة ديفن قامت باعتراضه أمام إحدى الجزر، فادّعى بأنه في طريقه ليرتب موضوع زيادة مرتبه التقاعدي مع السيد تركي، وحيثُ إنّه كان بصحبة مركبين شراعيين و٤٠ رجلاً؛ فإن الرائد لم يقتنع بذلك وقبض عليه وقد تمّ أخذه إلى «حيدر أباد» في السند وظل محتجزاً هناك حتّى توفي بمرض الجدري عام ١٨٧٦.

تحسنت العلاقات بين السيد تركي والسيد عبد العزيز وتم الصلح بينهما في حزيران/ يونيو ١٨٧٥ وقام السيد تركي بتعيين شقيقه وصياً على العرش، كما قام بعد بعض التردد بالانسحاب إلى جوادر في آب/ أغسطس ١٨٧٥. واستمرت المساعدات التي كانت تدفع له شخصياً بالتدفق من زنجبار. كان موقف السيد عبد العزيز صعباً منذ البداية، فلم يكن هنالك مال في الخزينة ولم تتوافر له المساعدات المالية من زنجبار، وتم الاستيلاء على الحصون من قبل مجموعات قبلية، إلا أنه حصل على دعم القبائل الهناوية. وقد وصل الشيخ صالح بن علي الحارثي من الشرقية مع ٤٠٠ رجل وأصبح المستشار الأول للسيد عبد العزيز، وقد أدى دعم المطاوعة إلى استمالة موقف أكثر تزمتاً في الإدارة. وأدى تأثير عشائر الهناوية إلى إخافة القبائل الغافرية مثل بني ريام وبني حابر والجنبة وبني بوعلي. وعاد الشيخ صالح بن علي إلى الشرقية مع بداية تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٥ للحصول على دعم أكثر في تلك المنطقة. وبعد أيام من مغادرته، وصل الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي إلى مسقط حيث أمضى ثلاثة أسابيع كضيف على السيد عبد العزيز لإظهار دعمه له.

أدى التغير والهدوء في أحداث جوادر إلى استعادة السيد تركي لصحته وأخلاقياته، إلا أنه كان لديه شكوك أن السيد عبد العزيز يهدف إلى السيطرة على حكومة السلطنة بشكل دائم. وبعد حوالى ثلاثة أشهر في جوادر، غادر السيد تركي في قارب شراعي إلى مطرح حيث وصل هناك في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٥م

الموافق ١٥ ذي القعدة ١٢٩٢هـ. وفي ذلك الوقت، كان السيد عبد العزيز في سمائل. وقد رحب حراس قلعة مطرح بالسيد تركي وسمحوا له باحتلال الحصن، وقد تمّ ذلك من دون علم السيد عبد العزيز، وبعد ذلك أعلن السيد تركي خلع شقيقه.

وعندما سمع السيد عبد العزيز بعودة السيد تركي، كتب للسيد محمّد بن عزان أنه على وشك العودة إلى مسقط مع أكبر قدر من الرجال يستطيع جمعه، وأنه قد طلب من الشيخ صالح بن علي الحارثي أن ينضم إليه. وفي تلك الأثناء، أي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٨٧٥ م الموافق ٢١ ذي القعدة ١٢٩٢هـ انضم إلى السيد تركي مئات من رجال القبائل الغافرية وحوالى ٥٠ رجلاً من جنود القائد الوهابي الذين أرسلهم والي صحار. وقد دخل مسقط إلا أنه مع عدم ظهور السيد عبد العزيز تمّ الاتفاق مع الحامية على عقد شروط التسليم، فدخل السيد تركي مسقط في ٢١ كانون الأول/ديسمبر الموافق ٢٣ ذي القعدة ١٢٩٢هـ، وقد تخلى الشيخ صالح بن علي وبعض المؤيّدين عن السيد عبد العزيز، فقرر الانسحاب من سمائل إلى سمد.

قام العقيد مايلز الوكيل السياسي البريطاني والقنصل في مسقط، بمحاولة الصلح بين الشقيقين، وذلك في آذار/مارس ١٨٧٦، وطلب عقد لقاء بالسيد عبد العزيز في قريات، إلا أن السيد عبد العزيز لم يوافق على أية ترتيبات تنجم عن مغادرته لعُمان، وقد قرر السيد تركي تعيين وزير جديد يحلّ محل السيد ثويني بن محمّد فاختار شقيق السيد ثويني السيد سعيد.

واستمر الشيخ صالح بن علي الحارثي في جمع القبائل ضدّ السيد تركي. وفي عام ١٨٧٧، وبدعم من حزب المطاوعة، نفذ حملة دعائية ضدّ السلطان متهماً إياه بعدم التدين والأخلاقيات السيئة. واحتل الثوار مطرح من دون معارضة وذلك في ١٤ حزيران/يونيو ١٨٧٧ حيث مكّن وصول السفينة الملكية تيزار الرعايا البريطانيين من إخلاء المنطقة. وبناء على طلب السيد تركي، قامت السفينة بإطلاق عدد من القذائف على البلدة، وظهر النزاع بين القوات الثائرة، كما أنَّ وصول تعزيزات قوية بدعم السيد فيصل أدى إلى عدم توحد الأطراف الثائرة.

وفي السنة التالية، قام السيد عبد العزيز بمحاولة أخرى للوصول إلى مسقط مع قواته، إلا أن القبائل الغافرية منعته من المرور عبر وادي سمائل وقامت بإغلاق المعابر، كما قام السلطان بتعيين ابنه الثاني فيصل قائداً لقواته في منطقة سمائل، وعندها قرر السيد عبد العزيز الانسحاب.

تلقى السيد تركي طيلة فترة حكمه دعماً من شقيقه السيد برغش سلطان زنجبار، وفي عام ١٨٨١ كانت لديه الرغبة في زيارة زنجبار والبحث مع شقيقه أمر تخلّيه عن العرش، إذا ما وجد من يضمن له دفع معاش تقاعدي، وقد عبر الدكتور كيرك وكيل الحكومة البريطانية في زنجبار عن رأيه حول تلك الرغبة الصادرة عن حاكم مسقط بأنه يدرك أنها ناتجة عن عدم قدرته بالاستمرار في العمل، وفرض سلطته على شعب مضطرب كهؤلاء الذين يجب عليه حكمهم، وأن كلّ الذين قابلهم وكانوا قد زاروا عُمان مؤخراً يتفقون في الرأي بأن السيد تركي لن يكون بمقدوره البقاء ليوم واحد في السلطة لولا الدعم الحيوي الذي نقدمه له، ولولا الأموال التي تقدّم له من الخزينة الهندية والتي بواسطتها يتمكن من رشوة العشائر. ويقال إنّه فقد عقله وأن قوة الإرادة التي يمتلكها أصبحت ضعيفة.

وأضاف «أنه لا يمكن التخيل تحت أي ظرف بأن من المنصوح به السماح بإعادة توحيد الدولتين مما من شأنه أن يسبب اضطراباً للسياسة الحكيمة للورد كانينغ، والتي أثبتت نجاحها الباهر. بالنسبة إلى زنجبار فإن هذه الوحدة تعتبر دماراً مطلقاً، إذ لا يمكن لأي ملك من أن يحكم كلا البلدين تماماً وهما على ما هما عليه من الاختلاف في الطبع والإمكانيات».

وأضاف أنه يعتقد إن أهمية هذه المعلومات هي:

«إن الخطر ليس كبيراً على زنجبار لأني أظن أن من المستحيل وحتّى من دون أية معارضة من قبلنا، أن يتم تطبيق هذه الخطّة بسبب تداخل المصالح الكثيرة. لكن الإدراك أن فترة أخرى من الفوضى ليست بعيدة تماماً، وأننا ربما نكون مستعدين في الأمد القريب لأن نرى السيد تركي قد غادر عُمان، التي يحظى بسيطرة ضعيفة عليها. ولقد رأيت له مخطوطة تقول إنه سوف يسلمها لمن يؤمن له ملاذاً آمناً في بلد أجنبي».

في حزيران/ يونيو ١٨٨٢، وصل السيد عبد العزيز إلى الوطية، إلا أن وصول سفينة صاحبة الجلالة عرب إلى مطرح لم تشجعه في القيام بهجوم على البلدة. وقد ارتضى السيد عبد العزيز في ذلك الوقت منحة مقدارها ٢٠٠ دولار ماريا تيريزا شهرياً من السلطان.

ثمّ في عام ١٨٨٣، تلقى العقيد مايلز الوكيل السياسي والقنصل، بلاغاً من السيد عبد العزيز بنية الهجوم على مسقط مع طلب نقل الرعايا البريطانيين لمنع الحوادث المحتملة. وبتلك المناسبة اتبع السيد عبد العزيز تكتيكات جديدة، فبدلاً من احتلال مطرح قبل الهجوم على مسقط، قامت الكتائب الثائرة بهجوم مباشر على

البلدة عن طريق الوادي الكبير. وكانت تلك الليلة غير مقمرة وارتدى المهاجمون ملابس سوداء وزودوا بسلالم. وبالرغم من أن رجال الحامية كانوا على أهبة الاستعداد، فلم يتوقعوا هذا الهجوم، ومع ذلك نجحوا في القتال.

حشد السلطان قوة من ٣٠٠٠ رجل، وقبل السيد عبد العزيز الهزيمة مرة أخرى وانسحب. وقد انطلقت قوة تابعة للسلطان من ١٧٠٠ رجل في أعقابهم ببطء وذلك ليتسببوا في جزع المتمردين المنسحبين».

وقد اغتنم السيد فيصل الفرصة لضمان تأييد عدد من قبائل وادي سمائل وفرض غرامات تزيد عن ٣٠,٠٠٠ دولار ماريا تيريزا ضمن منها مبلغ ٢٥,٠٠٠ دولار ولم تكن هنالك أية مشاكل أخرى من أي نوع من قبل القبائل لحوالى خمس سنوات.

في الرابع من آذار/ مارس ١٨٨٨، وصل السيد برغش إلى ميناء مسقط على متن السفينة التجارية نيانزا بهدف زيارة المياه المعدنية في بوشر وذلك لأسباب صحية. وتبعد بوشر حوالى ٢٧ كيلومتراً من مسقط. ولم يقتنع السيد برغش بالنزول في مسقط لذا ذهب السيد تركي مع أبنائه وذلك للاتحاد مع العائلة، وأطلقت إحدى وعشرون طلقة تحيّة له. وفي اليوم التالي أبحرت سفينته نيانزا ولفترة قصيرة على ساحل الغبرة حيث نزل السيد برغش. ومن ثمّ ذهب السيد تركي إلى بوشر وعامل شقيقه بلطف شديد. وتأثر السيد برغش بهذا الاهتمام، الأمر الذي جعله يهب شقيقه مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار ماريا تيريزا، وبقي السيد برغش في بوشر حوالى أسبوع ثمّ عاد إلى سفينته. وعند مغادرته إلى زنجبار في ١٧ آذار/ مارس ١٨٨٨، أطلقت ١٠١ طلقة على شرفه وتوفي بعد عدة ساعات من عودته إلى زنجبار.

ولقد أورد الدكتور جاياكار، وهو طبيب الوكالة الذي كان يقوم بمهام الوكيل السياسي في ذلك الوقت، أن سمو السيد تركي عزا اعتلال صحته إلى الشعوذة والسحر، وبأنه يشكّ في ضلوع وزيره سعيد بن محمّد في وضعه تحت سيطرة شؤم ما. ومن جانبه احتجب الوزير خوفاً على حياته علماً بأن السيد تركي كان قد صرح بعدم نيته في إيذائه. كما عزا السيد تركي خسارة نزوى، وسقم العلاقات القائمة بين أولاده الثلاثة إلى مكائد الوزير. وتنامت مشاعر الكراهية والمرارة في ذهن السلطان منذ زمن.

ويواصل التقرير قائلاً إن العلاقات بينهما غدت قمة في التوتر حتّى اضطر السيد سعيد إلى ترك مسقط، وغادر على متن قارب شراعي إلى جزيرة كشم، ووعد

السيد تركي بتعيين شخص موثوق من الكل محل السيد سعيد.

في ما يخص السيد سعيد كتب الدكتور جاياكار إلى السلطان رسالة نصت على التالي:

«أعلمني السيد سعيد أن سموك قد كنت على جفوة معه، وبأنه يخشى أن حياته باتت مهددة إثر ذلك. وبرغم إنّني قد أكدت له أن لا أساس لمخاوفه، وبرغم إنّني أثق تماماً أن سموك لن تقدّم على أي تصرف متعجل كما يظن السيد سعيد، إلا إنّني لا زلت أرى كصديق وخادم للحكومة بأن عليّ أن أبلغ سموك أن قيامك بتصرف عجول سيجر عليك استياء كلّ من العقيد روس والحكومة».

وتطور حال السلطان إلى وضع حرج في أيار/مايو، وقد كان قبل ذلك معتل الصحة، وفي ١٥ من ذلك الشهر، أرسل الدكتور جاياكار إلى المندوب السامي بالبرقية التالية:

«السلطان شديد المرض، ولا يؤمل شفاؤه، وإذا مات؛ فإن صراعاً على السلطة سيقع حالاً بين الأبناء إضافة إلى التعقيدات التي تلي ذلك. ماذا يتعين عليّ في ما يتعلق بالأبناء لحين وصول أوامر أخرى منك"؟

فرد العقيد روس بالبرقية التالية:

«إذا وقعت الوفاة، فلتقتصر إجراءاتك على ترتيب الحماية لرعايا بريطانيا وممتلكاتهم، وتجنب أي تدخل لصالح أي كان».

وفي شهر أيار/مايو أصبح وضعه حرجاً، وتوفي في شهر حزيران/يونيو ١٨٨٨م الموافق ٢٣ رمضان ١٣٠٥هـ. وقد ذكر الدكتور جاياكار أن السلطان الراحل كان يعاني من مرض الكوليرا منذ عدة سنوات، وكانت آخر نكسة تعرض لها منذ عام، ولم يتعافَ منها حيث لزم الفراش منذ شهر نيسان/أبريل بسبب الضعف الشديد الذي أصابه جراء المرض». وتولى الحكم بعده ولده الثاني السيد فيصل.

في تقريره الإداري السنوي لعام ١٨٨٨ـ١٨٨٩، كتب العقيد روس واصفاً شخصية السيد تركي:

«كان موت السيد تركي بلية وقعت على عُمان، حيث إنه بالرغم من أن حكمه لم يكن شديداً بأية حال، إلا أنه كان ذا باع طويل في إدارة شؤون العرب، متلطفاً متسامحاً، وكان ولاؤه للحكومة البريطانية صادقاً لا يحيد، ومهما يكن من أمر

تذبذبه في الأمور الأخرى، فإنه ما فتئ متشبثاً بهذه السياسية؛ أعني الثقة والتفاني للسلطة البريطانية، وتوج هذا الولاء بإنعام صاحبة الجلالة على سموه بوسام نجمة صليب الهند الأعظم في عام ١٨٨٦. كما تكفلت حكومة بريطانيا في الوقت ذاته بتقديم الدعم الفعلي له طوال حياته في حالات الثورات والاعتداءات ضدّ مسقط. عززت هذه التصريحات السلام في مسقط خلال فترة حكم السيد تركي وجعلت لفقده بالغ الأثر. عانى السيد تركي في سنواته الأخيرة من اعتلال صحته، وأفسدت معاناته عليه رشده وحسن تقديره، فألقت به إلى الخرافات والشكوك المزعجة التي نغّصت عليه صفو أيامه الأخيرة».

وصلت أنباء وفاة السيد تركي إلى الرائد أي أس جي جاياكار، القنصل والوكيل السياسي البريطاني عن طريق السيد فيصل الذي أعلن وفاته في رسالة وأبلغ عن اعتلائه للسلطة. وعند موته، كان للسيد تركي ثلاثة أبناء أحياء هم: محمّد وفيصل وفهد. وخدم كلّ منهم كوالٍ، فكان محمّد والياً لصحار حيث أبدى ضعف مقدرته الإدارية. وقد أدرك السيد تركي أن ابنه لن ينجح في السلطنة، وأبدى رغبته للسلطات البريطانية بأن يتم فصل جوادر عن السلطنة، وعند وفاته تترك لمحمّد. لم تحبذ السلطات البريطانية هذه الفكرة ولذلك لم يتبعها السيد تركي. وكان محمّد مدركاً تمام الإدراك عدم صلاحيته، فتراجع أمام شقيقه فيصل الذي كان يدعمه شقيقه الأصغر مهند. وكانت هنالك مخاوف من احتجاجات على من سيتولى السلطة، إلا أن السيد فيصل قد تمّ قبوله كسلطان من دون معارضة من أشقائه. كان عمر السيد فيصل في ذلك الحين ٢٣ عاماً وتزوج من ابنة عمه عاليّة وهي ابنة السيد ثويني وشقيقة السيد سالم.

تجاوب معظم مشايخ عُمان، بما فيهم الشيخ صالح بن علي الحارثي وقبلوا إعلان تولي السيد فيصل السلطة، إلا أن السيد عبد العزيز قام على الفور بإرسال رسالة في ١٥ حزيران/ يونيو ١٨٨٨م الموافق ٥ شوال ١٣٠٥هـ موجهة إلى العقيد روس، المقيم السياسي في الخليج، موضحاً فيه مطالبته بالعرش. كما أرسل أخرى في الأول من ذي الحجة لعام ١٣٠٥هـ ١٠ آب/ أغسطس ١٨٨٨م الموافق ١ ذي الحجة ١٣٠٥هـ.

وقررت السلطات البريطانية بأنه طالما نجح في الاستيلاء على السلطة من دون أي اضطراب مدني، سيستمر السيد فيصل بتلقي المساعدات، التي كانت تدفع لوالده من زنجبار.

استولى السيد إبراهيم بن قيس على حصن العوابي، وحالما بدأت المعارضة

بالتبلور حاول السيد فيصل إخمادها لكنه لم ينجح. كما بدأ السيد عبد العزيز يظهر إشارات حول رغبته في المطالبة بالعرش. وفي تموز/ يوليو ١٨٨٩، تقدّم من سمد نحو مسقط، إلا أنه أُجبر على العودة من قبل تجمع قبلي في معبر قحزة، فتوجه إثر ذلك إلى الرستاق حيث بقي مع إبراهيم بن قيس لعدة أشهر. ولم يظهر قيامهما بأي اتفاق عندما قرر السيد عبد العزيز ترك القتال. وغادر الرستاق في آذار/ مارس ١٨٩٠ إلى أبو ظبي حيث صديقه الشيخ زايد حاكماً. ثمّ توجه إلى بوشهر حيث التقى المقيم البريطاني ومن ثمّ أبحر إلى بومباي. وبعد ذلك عاش بهدوء في بومباي مستعيناً براتب شهري يقدمه له كلّ من سلطان مسقط وسلطان زنجبار، وقد زاره تيمور ابن السيد فيصل في عام ١٩٠٢ عندما مثَّل السلطان في حفل التتويج في دلهي وتوفي عام ١٩٠٧.

وعلى الساحل الأفريقي أعلن في الرابع من آذار/ مارس ١٨٩٠، عن وضع بقية مناطق السلطنة بما فيها الشريط الساحلي لكينيا تحت الوصاية البريطانية. وقبل ذلك، وافقت المملكة المتحدة على التخلي لألمانيا عن هيلي غولاند، وهي جزيرة صغيرة على البحر الشمالي تقع على بعد ٢٨ ميلاً (٤٥ كم) من الساحل الألماني. كما أعلنت عن تخليها عن مطالبها في مدغشقر لصالح فرنسا.

في نيسان/ أبريل ١٨٩٠، بدا وضع السيد فيصل مطمئناً، وتم الاعتراف به كسلطان من قبل الحكومة البريطانية. وفي ٦ نيسان/أبريل ١٨٩٠، ضربت عاصفة مدمرة ساحل عُمان من صور إلى السويق ودامت طوال يوم الخامس من حزيران/ يونيو ١٨٩٠ ابتداءً من منتصف الليل، ففي مسقط بلغت الأمطار ٣٢٦ ملم سقطت خلال ٢٤ ساعة. وأهلكت العاصفة أكثر من ٧٠٠ شخص واقتلعت آلاف الأشجار.

كانت الحكومة البريطانية تنوي التفاوض بخصوص معاهدة صداقة وتجارة وملاحة لتحل محل معاهدة عام ١٨٣٩ للتجارة، إلا أنه وبسبب طول فترة مرض السيد تركي ووفاته إثر ذلك، لم تُستأنف المفاوضات إلا بعد مرحلة الاعتراف بالسيد فيصل. وقد تم اعتماد المعاهدة القديمة الموقعة بين زنجبار والسيد فيصل حيث لم تكن هنالك أية مشكلة في الموافقة على بنودها. وقد تمّ توقيعها بحسب الأصول من قبل السيد فيصل بصفته سلطاناً لمسقط وعُمان، والعقيد روس المقيم السياسي البريطاني في الخليج إنابة عن حكومة جلالة الملكة. وعند وصول نسخ منها إلى لندن، وجدت الحكومة البريطانية أن الاتفاقية غير مقبولة بسبب بعض النقاط التقنية، وفي ٩ آذار/ مارس ١٨٩١ الموافق ٨ شعبان ١٣٠٨ هـ، وقّع السيد فيصل على اتفاقية ألزم فيها نفسه وأتباعه بعدم التنازل أو البيع أو الرهن عن أي مناطق في

مسقط وتوابعها، أو يسمح باحتلالها إلا إذا كان ذلك للحكومة البريطانية.

بالرغم من أن السيد فيصل قد ضمن دعم الشيخ صالح بن علي الحارثي بعد فترة قصيرة من اعتلائه السلطة، إلا أن الشيخ صالح لم يبق طويلاً في مسقط وعاد إلى الشرقية بهدف إقناع المترددين من القبائل بدعم السيد فيصل.

وفي عام ١٨٩٤ وصل أربعة من شيوخ عُمان إلى زنجبار في محاولة لإقناع سلطان زنجبار الجديد السيد حمد بن ثويني، شقيق السيد سالم في مسقط بقبول عرش سلطنة عُمان وإعادة توحيد البلاد، والشيوخ هم: عبد الله بن صالح الحارثي ابن الشيخ صالح بن علي، ومحسن بن عامر الحارثي، وحمود بن سعيد الجحافي، وعلي بن حسن، وهو شخص محمي من قِبل بريطانيا، وقدم السلطان ثلاثة مدافع و٣٠٠ برميل من ملح البارود لهؤلاء الشيوخ، في حين قدم لأولئك الذين لم يثوروا أموالاً وهدايا. وقد زجرت الحكومة البريطانية السلطان على تقديم مثل تلك الهبات من دون موافقة السيد فيصل، وحذّر الوكيل البريطاني والقنصل العام في زنجبار السلطان من هذا، كما حذّر السيد هاردنغ الشيخ علي بن حسن من احتمالية نفيه إذا استمر في التآمر على حاكم مسقط.

وبعد عودة الشيخ عبد الله بوقت قصير، توجه والده الشيخ صالح بن علي إلى سمد بهدف تهدئة النزاعات القبلية في المنطقة. وفي كانون الأول / ديسمبر ١٨٩٤ حدث عراك في نزوى بين بني هناة وبني ريام، أدى إلى سفك الدماء؛ فأرسل الشيخ صالح ولده عبد الله للتوسط بين القبيلتين حيث نجح في ترتيب هدنة لمدة ستة أشهر، أعلن بعدها الشيخ عبد الله أنه سيتوجه إلى مسقط لإبلاغ السلطان بالهدنة. وقد سُرَّ السلطان بذلك إلا أن الشيخ عبد الله اغتنم الوضع واستولى على قصر السلطان ومعظم المواقع الأساسية في مسقط، بينما حاول السلطان الهرب إلى الوكالة البريطانية، ومن هناك إلى قلعة الجلالي حيث كان الحراس لا يزالون يدينون له بالولاء، بينما هرب شقيقه الأكبر السيد محمّد إلى قلعة الميراني. وبمساعدة التعزيزات القبلية تمّ طرد الثوار إلى خارج مسقط على أيدي حرس السلطان الأمر الذي أدى إلى انقسامهم. وأصدرت السلطات البريطانية تحذيراً للقادة القبليين يفيد بأنه مهما كانت الاختلافات بينهم وبين السيد فيصل، فإن الحكومة البريطانية لن تسمح بأي هجوم على مسقط أو مطرح.

وقد دعت ثورة عام ١٨٩٥ ضدّ السيد فيصل، السيد هاردنغ لتجديد تحذيره لسلطان زنجبار، مع الإشارة إلى الأثر الكبير حيال استخدام اسمه كرمز للثورة بعد كلّ التأكيدات التي أعطيت له. وقد أنكر السلطان أي تورط من جانبه، إلا أنه

تجنب ملاحظات السيد هاردنغ مع ملاحظة أنه في حين تعتبر الثورات ظاهرة استثنائية، وغير عادية في بمبا إلا أنها شيء عادي في عُمان.

وفي نيسان/ أبريل ١٨٩٥ بعث الوكيل السياسي بمسقط برقية إلى المقيم السياسي بالخليج على ضوء النتائج المحتملة، والتي يمكن التنبؤ بها كنتيجة للثورة الأخيرة وتأثيراتها على نفوذ وسلطة السلطان، وعلى نفوذ وسلطة عدوه وخصمه الشيخ صالح بن علي الحارثي، اقترح فيها أن يتم تقسيم عُمان إلى ثلاث مناطق هي:

١ ـ الشرقية وجعلان: ففي المنطقة الشرقية التي تسكنها بصفة أساسية القبائل الهناوية، فإن الشيخ صالح يمثل الهيمنة الروحية فيها. وتقابله القبائل الغافرية المتواجدة في منطقة جعلان. وفي منطقة جعلان السلطة والنفوذ والحكم مقسمة بالتساوي بين المتنافسين من القبائل الهناوية والغافرية، حيث هناك حرب مستمرة بين بني بوحسن (هناوية)، وبني بوعلي (غافرية)، ولا يملك السلطان أي صوت على شؤون المنطقة الشرقية أو منطقة جعلان.

٢ ـ الظاهرة والباطنة: إن القبيلة الرئيسة في منطقة الظاهرة هي قبيلة نعيم (غافرية) التي تخضع لنفوذ ومساءلة زعيم أبو ظبي الذي تربطه بسلطان عُمان علاقات جيدة، وبحسب الأوضاع السياسية لعُمان فإنه يمكن القول إن قبيلة النعيم وقبائل الظاهرة الأخرى هي قبائل مستقلة. ومن منطقة مسقط وحتّى منطقة المصنعة في الباطنة يمتد حكم ونفوذ السلطان ومنها والى صحار تخضع قبائل الداخل إلى نفوذ السيد إبراهيم بن قيس والذي يعينه ويساعده حلفاؤه القدماء يال سعد، بينما نجد بأن مدن الساحل تقع من ضمن ممتلكات السلطان وتحت نفوذه.

٣ ـ الحجور ومنطقة عُمان الأصل (الداخلية): أما الجزء من الحجور والذي يشمل سمائل ونخل وطو وادي المعاول، الذي تقطنه جماعة الغافرية، فهو قليلاً أو كثيراً يخضع للسلطان الذي لديه نفوذ هناك يتمثل في أحد مسؤوليه وهو الشيخ راشد بن عزيز الذي يشرف على مصالح السلطان في ذلك المربع ويرعاها.

إن النفوذ السياسي في عُمان يتقاسمه التكتل الغافري لبهلا والذين يتزعمهم تميمة القبائل الغافرية، وبين تكتل هناوية نزوى، وكلا هذين التكتلين لا يمارس السلطان أية سلطة عليهما.

لذا فإنه يمكن القول إن نفوذ حكم السلطان المباشر ينحصر فقط في ذلك الجزء من الباطنة الواقع بين مسقط والمصنعة ومدنه الساحلية. كما أنَّ السلطان يمارس نفوذه في المنطقة الواقعة حول نخل وطو ووادي المعاول وسمائل، ومنطقة سمائل مهمة لكونها وادياً يؤدي إلى المنطقة الشرقية وعُمان الأصلية.

وحتّى هنا فإن السلطان فقد موضع قدم له بسبب سياسته المبنية على عدم التدخل، الأمر الذي أدى إلى مزيد من خضوع القبائل الغافرية إلى الشيخ صالح، وفي فصل الخريف الماضي كانت هذه القبائل مستاءة حينما كانت نزاعاتها تحال لهذا الشيخ للحكم فيها، وبسبب سوء سياسة السلطان وجدنا أن شيوخ الرحبيين والندابيين، وهما قبيلتان من القبائل الغافرية المسيطرة على الطرق الرئيسة، يتعاونون مع الشيخ صالح في مهاجمة السلطان.

ليس من الضروري أن أكرر وألخص تاريخ الأحداث والأسباب التي أدت إلى فقدان النفوذ الذي اكتسبه السيد سعيد، وابنه السيد ثويني على قبائل عُمان حتى آلت الأمور مع أحفاده إلى ما تم وصفه أعلاه.

ويكفي القول إن الوضع الآن ليس بالسوء الذي كان عليه أيام السيد تركي، إلا أن السلطان لم يستثمر فرصة السلام غير العادية التي سادت حينما وجد القطر مواتياً ومؤهلاً ليوحد ويدمج تحت حكمه ونفوذه. لقد كان حكمه ضعيفاً ولقد حاول تفادي وتجنب عداءات بعض القبائل كما حاول كسب أخرى عن طريق الإغراءات المالية، وعن طريق نظام الدفع، أي أن يدفع لهم المال الأمر الذي سيضعف على المدى الطويل من ماله وثروته من دون إحراز أية نتيجة.

والعرب لا يمكن السيطرة عليهم إلا عن طريق عاملين هما: القوة والمال. ولم يتمكن السلطان من استخدام العامل الأول أي القوة، ومن ثمّ لجأ إلى استخدام العامل الثاني من أجل استمالة القبائل إليه، ومهما قدم من مال ازداد الطلب عليه. إن عقم وعدم فائدة هذا النظام في الحكم والمتمثل في استمالة القبائل عن طريق المال في الجزيرة العربية ظهر بصورة جلية وواضحة في زمن السلطان الأخير السيد تركي الذي كانت نتيجة هباته السخية للقبائل أن أرهقت وضعفت موارده المالية، وأخفق كل ذلك في تأمين الإخلاص والولاء له من قبل القبائل.

ولقد أضاف الوكيل السياسي:

أنه على الرغم من أن السيد تركي كان حاكماً ضعيفاً، فلقد كان اعتماده على الحكومة البريطانية اعتماداً كلياً وكاملاً ولم يضعف إخلاصه لها، ولقد منحه الولاء والإخلاص ومساعدة ووقوف الحكومة البريطانية إلى جانبه، أن يشعر دوماً بالجميل والعرفان وأن يكون مديناً لها لبقائه في عرشه واحتفاظه بمكانته. وأخشى بأن ما قيل عن السيد تركي في علاقاته مع الحكومة البريطانية لا يمكن مماثلته تماماً مع السلطان الحالي، فعلى الرغم من أن ولاءه وإخلاصه للحكومة البريطانية لا يختلف عليهما اثنان ولا شكّ فيه، إلا أنه يظهر نفوراً وعدم انصياع للنصائح التي تقدّم إليه بروح

سليمة من هذه الوكالة، ممن سبقني أو مني أنا شخصياً، وذلك على ضوء الثقة التي كنا نتبادلها مع والده. ونرى أن موقفه المرتبط بأمور عديدة تؤثر على المصالح البريطانية بشكل غير مناسب وغير ودي.

وقد يكون تصرف السلطان ذلك يرجع إلى جهل ونزعة وميل نحو الكبرياء والغرور الذاتي، الأمر الذي يدفعه إلى اتّخاذه ما يراه هو من مواقف، بغض النظر عن أولئك القادرين على مساعدته ويسعون إلى تزويده بالنصح.

ما يمكن تصوره ووضعه في أذهاننا هو حقيقة الأوضاع والأحوال السهلة التي أوصلته إلى الحكم في السلطنة، وعدم حصول مشاكل واضطرابات في فترة حكمه شبيهة بتلك التي انفجرت مؤخراً، والتي تميزت بها فترة السيد تركي. هذه التجربة ربما ستمنحه درساً بضرورة أن يقيم ويقدر صداقاتنا ومساعدتنا له.

لقد كنت أعتقد ومنذ فترة طويلة أننا في حاجة إلى إعطاء درس للسلطان، وهذا الدرس جاء فجأة، وبشكل عنيف وقاسٍ. لقد رأى السلطان عاصمته وهي تحتل من قبل أعدائه، وبأننا لم نمنحه مساعدة مشابهة لتلك التي وهبناها لوالده من دون مقابل لوالده، على الرغم من أن ذلك قد تمّ وفق ظروف مختلفة.

وإذا ما كانت الأحداث الأخيرة ستحدث تغييراً دائماً، فإن ذلك لا يمكن التنبؤ به بعد. إنني فقط أرجو أن يحدث ذلك وأن يحدث تغييرات دائمة، ويمكن أن أضيف بأنني قد لاحظت وجود دلائل وإشارات للرغبة في التقرب إلينا أكثر.

لكن الحقيقة التي أود أن ألفت الحكومة إليها، هي أنه مهما كانت شخصية ومواقف السلطان، فإن الأحوال السياسية ليست هي الآن، ولا يمكن أن تكون عليه في المستقبل القريب مما يمكن معه تبرير اعتمادنا على مجهودات السلطان غير المجدية التي لا يمكن أن تساعد في حماية مصالحنا في مدينتي مطرح ومسقط.

إن ما أقصده هو أنه إذا ما كانت أهدافنا هي البقاء في هاتين المدينتين أي مطرح ومسقط، وأن تقوم بمهامها الأمنية تجاه أشخاصها وممتلكاتهم، وإذا ما كنا نسعى إلى تأمين التجارة المحلية مع الهند، فإن تبني نهج سياسة حيادية حينما ينشأ تمرد آخر ضدّ السلطان ونفوذه وحكمه، فإنها أي هذه السياسة الحيادية تجاه مثل هذا الموقف ربما تفشل في تأمين وحفظ أهدافنا.

لقد سبق وأن لاحظت وأدركت أن مساعدتنا التي قدمناها للسيد تركي كانت هي الأساس الذي جعله يحتفظ بمكانته وبعرشه، وأعتقد كذلك بأن اعتقاد القبائل بأن هذه المساعدة ستستمر من جانبنا لابنه فيصل التي منحته الحصانة غير المتقطعة

وحالت دون الهجوم عليه منذ توليه العرش.

إلا أن هذه الضمانات لم تعد موجودة وتوجهنا في توقفنا عن المساعدة، وبغض النظر عن الأوضاع السياسية كان رغماً عنا سقوط المدينة بصورة مباشرة تحت أيدي المتمردين، الأمر الذي، ومن الناحية العملية أطلق يدهم في محاولتهم الاستيلاء والسيطرة على السلطة، الأمر الذي سيشجعهم في القيام بمحاولات مشابهة في المستقبل، ما يدفعهم إلى الاعتقاد، بأننا من الناحية التكتيكية التنظيمية نقف إلى جانبهم.

ونحن لا نستطيع الظن أو التنبؤ بما ستسفر عنه أحداث التمرد من آثار في الأوضاع، لكنني أعتقد جازماً وتحت الظروف والأحوال الراهنة أن عُمان ستشهد فترة من الهدوء والراحة، وحقيقة أنه من غير المأمول التنبؤ بأن الشهور القادمة ستمر من دون مشاكل واضطرابات، وحينما تحدث ثورة وانتفاضة أخرى فلا نستطيع الوقوف من دون عمل ما حتّى لا تتكرر الأحداث التي سبقت التمرد الأخير.

أظهرت التجارب بأن البدو لا يمكن كبحهم أو منعهم من عمليات السلب والنهب والحصول على الغنائم أثناء حدوث الاضطرابات، وهناك خوف مماثل من مثل هذه العمليات حتّى من الأصدقاء، فهم في ذلك مثلهم مثل الأعداء، والسلطان لن يتمكن من السيطرة على الحلفاء الذين يقفون معه ومنعهم من القيام بعمليات السلب والنهب، فلقد كان الهدف الأساسي من الحروب العربية هو قيامهم بالحصول على الغنائم إبان الحروب، وكذلك زعماء التمرد وأتباعهم، حيث كلّ طرف يحاول الحصول على أكبر قدر من هذه الغنائم والاحتفاظ بها.

وكعلاج لهذه الحالة غير المرضية من الأمور، أعتقد بأنه يمكن أن نقوم بتغيير سياستنا تجاه القطر. وفي الوقت الراهن هناك فرصة مؤاتية يجب استغلالها، وتتمثل في الانسحاب من الاتفاقية المبرمة مع فرنسا عام ١٨٦٢، ولتحقيق ذلك هناك خطوتان ينبغي اتخاذهما وهما:

١ ـ أن نقوم بضم مدينتي مسقط ومطرح وأن نحيل السلطان إلى التقاعد.

إلا أن هذه الخطوة تعتبر إجراءً راديكالياً ومتطرفاً، وتؤدي إلى تغيير جذري، وربما لا نحتاج إلى تبنيها بصورة جدية في هذه الرسالة. والنتيجة بالنسبة لنا تتلخص

في ضرورة وأهمية الحصول على موقع بحري، والذي نمتلكه بصورة عملية. وبهذا الوضع ينبغي لنا أن نجعل هذه القوة البحرية في وضع يمكننا من الحماية اللازمة، أي أن نكون في وضع دفاعي نستطيع بواسطته تأمين، وحماية الميناء وعمليات الإرساء والمرافئ، وبالتالي السيطرة والقيادة على تجارة القطر. وفي الحقيقة إقامة مركز شبيه بعدن في الخليج الفارسي. وبالنسبة إلى السلطان، فهذا يعني فقدانه للسلطة، لأنه ومن دون أسوار وحوائط وحصون مسقط، فإنه لن يتمكن من حكم عُمان حتّى ولمدّة يوم واحد، وسينقسم القطر إلى منطقتين، يحكم إحداهما السيد إبراهيم بن قيس من الرستاق، ويحكم الأُخرى الشيخ صالح بن علي الحارثي من سمد، وبحيث تخضع قبائل الداخل إلى نفوذ أحد هذين الزعيمين.

٢ ـ إعلان حكومة وصاية بريطانية على عُمان

أعتقد بأنه لن يتم الأخذ في الاعتبار افتراضاً من جانبي، إذا ما عبرت عن الرأي أنه قد حان الوقت الذي ينبغي علينا فيه اتخاذ بعض الخطوات في هذا الاتجاه، وإلا فإن ما ستسفر عنه الأحداث سيجبرنا على اتخاذ تلك الخطوات. هناك ثمة أحداث عالمية طامعة وطامحة منها تقدّم روسيا ومصالحها في المنطقة وكذلك فرنسا ومطامعها في الخليج الفارسي، حيث لا توجد لديهم مسؤوليات تجارية، والتوسع التدريجي لتركيا. كلّ ذلك يؤثر على شبه الجزيرة العربية ومستقبل الأحوال السياسية لإيران، وهو مرتبط بما يحدد وضعنا المستقبلي في الخليج. إن السيطرة التي سنحصل عليها من خلال أهمية مينائها ومركز الفحم في مسقط الذي تستطيع منه البواخر التزود بالفحم الحجري الذي يمكن استخلاصه بسهولة، سيمكّننا من تقوية وضعنا بصفة أساسية، كما يمكن مواجهة أي توسع للنفوذ الفرنسي في صور أو التدخل في الشأن السياسي العُماني، وسنتمكن كذلك من منع أي خطط أو مكائد أو أطماع تركية على القطر، حينما تبدأ زيادة حركة تلك الأمة على المنطقة العربية.

إذا لم تقف الحكومة الهندية في الوقت الحالي مع فكرة حكومة الوصاية على عُمان، فإنني أتقدّم باقتراح أن نبحث وندرس ما إذا كانت حماية مصالحنا تتطلب اتخاذ بعض الخطوات والإجراءات حينما تتعرض مطرح ومسقط للتهديد.

ولقد سبق لي شرح وتفسير الأسباب، بحسب ما أرى، التي تتطلب منا تبني مثل هذا النوع من الإجراءات والخطوات لحماية مصالحنا، ومع وجود العدو خارج المدن، فإن كلمة منا مدعومة إذا كان ذلك ضرورياً بعدد قليل من المدافع والقنابل من مراكبنا الحربية في الميناء، سيكون له أثر في تشتيت المتمردين وتفريقهم

كما حدث سابقاً، ويحمي ويحفظ ممتلكاتنا ومصالحنا من السلب والنهب ويحفظ كذلك أهدافنا التي نسعى إلى تحقيقها.

إلا أن أهم شيء يمكن أن يحفظ ويحمي القطر ويحفظ الأمن كذلك، هو استمالة الشيوخ الكبار في عُمان مهما كانت الاختلافات بينهم وبين السلطان، فنحن لا نسمح بأي هجوم على مدينتي مطرح ومسقط. وإنني مدرك تماماً بأن ذلك يتضمن ويشمل مساعدتنا الفعالة للحاكم الحالي في حالة حدوث تمرد ضده، إلا أنه وبعدم وجود مثل هذه المساعدة من جانبنا للحاكم سيكون من الصعب حماية رعايانا ومصالحهم التجارية. ومن الواضح إن شرح وتفسير مقاصدنا سيكونان درعاً واقياً ضدّ أية انتفاضة أو ثورة، وسيدرك الزعماء بأن أية انتفاضة أو ثورة ستجعلهم في مواجهة مع قوتنا.

وفي مقابل هذه المساعدة من طرفنا للسلطان، سنطلب إليه أن يعتمد علينا بصورة كبيرة، وأن يكون على استعداد دائم للاستماع والعمل بما نقدمه له من نصائح وإرشاد، وأن يكون لنا الحق في البحث والتقصي عن حصونه، وأن يقبل نصحنا له في ما يتعلق بشؤون دفاعاته التي سنمده بها بواسطة كمية معتدلة من أحدث الأسلحة والمعدات والذخيرة، وأن يكون لنا صوت في ما يتعلق بعلاقاته السياسية مع زعماء وشيوخ المنطقة الداخلية.

وفي الجانب الآخر إذا لم تعتبر حكومة الهند أن السيد فيصل هو الحاكم الذي يمكن لها أن تتفق معه وتقف بجانبه وتمنحه المساعدة، فلا بُدَّ لنا من رؤية التهديد الذي سيلحق بممتلكات وتجارة رعايانا في كل مناسبة يحدث فيها تمرد وثورة ضد حكمه، والى أي مدى يمكن حدوث ذلك، فإن هذا أمر من المستحيل قوله، ويمكن للسلطان دائماً أن يتحصن في حصونه في حال حدوث خطر وطارئ. وإذا كان المتمردون من القوة بحيث يمكنهم محاصرة تلك الحصون والقلاع وفرض طوق عليها ودفع سكانها للاستسلام، فلا بُدَّ حينها من عمل الترتيبات اللازمة كما حدث إبان التمرد الأخير، والخسائر الأساسية التي تقع على شعبنا والتعطيل الذي سيحدث من توقف التجارة.

يمكنني أن أضيف إلى ذلك القول إن رعايانا في كلتا المدينتين، مطرح ومسقط يملكون الثروة الأساسية في التجارة والبضائع والممتلكات المنزلية، بينما تجارة الصادر والوارد في القطر تقع تحت أيديهم ويسيطرون عليها، وقيمة هذه التجارة وفق آخر الحسابات تصل إلى ٣,٨٠٠,٠٠٠ دولار. وهذا تقدير قليل ويمكن القول من حيث المصالح التجارية إن مطرح ومسقط هما الآن مدينتان بريطانيتان.

من جانب آخر، ومنذ عام ١٨٩١، أظهرت الحكومة الفرنسية التي كانت في طور التوسع بوادر الاهتمام بالسلطنة. وكان تعيين المسيو أوتافي نائباً للقنصل الفرنسي عام ١٨٩٤ يعني أن فرنسا الآن لديها اتصال مباشر بالسلطان عن طريق موظف فرنسي رسمي. وبعد ثورة عام ١٨٩٥، بدا واضحاً للحكومة البريطانية أن السيد فيصل قد بدأ تدريجياً بالاعتقاد أنه لم يتلقَ دعماً كافياً منها خلال المشاكل الأخيرة. وفي عام ١٨٩٧، طلب السلطان المساعدة البريطانية لاستعادة حكمه في ظفار، ولقد قام بذلك بعد تردد ولم يبد أي تقدير حقيقي للنتائج الإيجابية التي تحققت.

وفي عام ١٨٩٨، قام بعقد اتفاقية «مساعدة» مع الحكومة البريطانية لحجز مرور الأسلحة. ومع ذلك، لاحظ البريطانيون أن الفرنسيين مستمرون في زيادة تأثيرهم على السلطان؛ فقد ظهرت قوارب فرنسية مسلحة بمدافع في الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين البريطانيين والفرنسيين على أشدها. وقد تأزمت المنافسة بين تلك القوتين في أيلول/سبتمبر من ذلك العام أثناء حادثة الفاشودا في السودان.

وعندما سألت الحكومة الفرنسية السلطان، عما إذا كان بمقدورها إقامة محطة لاستخراج فحم في بندر جصة، وافق مباشرة من دون استشارة الحكومة البريطانية؛ فاعتبرت بريطانيا ذلك خرقاً لإعلان عدم نقل ملكية المنطقة التي وقعها السلطان عام ١٨٩١. وتحت ضغط الحكومة البريطانية، أعلن السلطان في مساء يوم ١٧ شباط/فبراير ١٨٩٩ إلغاء اتفاقية محطة الفحم الفرنسية وتجديده للعلاقات الودية مع الحكومة البريطانية.

وقد حُلت المشكلة تدريجياً في تموز/يوليو عام ١٩٠٠ حيث عرضت الحكومة البريطانية وبالاتفاق مع السلطان، على الحكومة الفرنسية نصف المنطقة التي كانت تحت سيطرتهما منذ عام ١٨٧٤ من أجل استخراج الفحم من خليج المكلا في ميناء مسقط. أما شروط المنحة فهي أن تتم إدارة المنطقة تحت الظروف نفسها مثل المنطقة البريطانية، أي عدم منح أي حقوق سياسية، أو الحق في رفع أعلام وطنية أو إقامة حصون.

وهنالك سبب آخر للاحتكاك، وهو قيام بعض القوارب في صور، والتي يملكها عُمانيون برفع الأعلام الفرنسية، وذلك بإذن من الحكومة الفرنسية، حيث اعترضت كلّ من الحكومة البريطانية والسلطان على هذا الفعل، وتم عرض المسألة على محكمة العدل الدولية في لاهاي سنة ١٩٠٥. وكانت هذه المسألة طويلة ومعقدة حيث حُلَّت في المحكمة بطريقة تمنع الحكومة الفرنسية من إصدار تصاريح جديدة

لرفع الأعلام الفرنسية على القوارب العُمانية إلا لتلك التي كانت محمية من قبل السلطات الفرنسية قبل سنة ١٨٦٣م. ولقد لقي هذا الحكم قبول كل من السلطان والحكومة البريطانية.

وكان الشيخ صالح بن علي الحارثي قد قُتل في أيلول/ سبتمبر ١٨٩٦، بطلقة طائشة حين كان يقود عمليات عسكرية في سيجاء التي تسيطر عليها قبائل بني جابر وبني حضرم الموالين للسلطان. وتولى من بعده مشيخة الحرث والقبائل الهناوية ولده الشيخ عيسى.

قراءة سريعة لوثائق المجلد الثاني
(وثائق فترة توازن القوى الداخلية)
(١٩٠١م - ١٩٤٥م)

منذ عام ١٩٠٠، كانت علاقات السلطان مع الحكومة البريطانية في تحسن حيث وصلت إلى السلطان دعوة من نائب الملكة في الهند لحضور حفل تتويج الملك إدوارد السابع في نيودلهي، وذلك في الأول من أيلول/ سبتمبر للعام ١٩٠٣ كضيف على الحكومة. ووجد السيد فيصل أن غيابه عن بلاده لفترة طويلة ليس في مصلحته، فقام بإرسال ابنه الأكبر تيمور الذي رافقه بعض المستشارين إضافة إلى أحمد بن ناصر وحضور الرائد نوكس. وقد حملوا معهم إلى الملك إدوارد السابع الهدايا القيّمة من الذهب المصنوع في مسقط وتمّ تسليم الهدايا إلى نائب الملكة. أما السلطان فعبر عن سعادته بهذه المناسبة بإطلاق ١٠١ طلقة تحيّة لهم. وفي عام ١٩٠٣، قام نائب الملك في الهند وهو اللورد كورزون بزيارة إلى مسقط.

يوجد القليل في الملفات بخصوص السنوات التسع اللاحقة؛ فقد استمرت الأحداث القبلية والمكائد بين السلطان والشيخ عيسى بن صالح الحارثي التي كانت محط الاهتمام، إلا أن تقارير إدارة وكالة مسقط أشارت إلى تزايد الازدهار والتقدّم في المناطق الأكثر استقراراً.

كانت الحكومة البريطانية مهتمة بشكل كبير بمسألة دخول الأسلحة إلى منطقة الخليج، وتصدير الأسلحة من مسقط إلى الجبهة الغربية الشمالية للهند، وقد تمّ اتخاذ إجراءات بحرية، فتم الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة. وبناء على ذلك قام السلطان بإنشاء مخزن لحجز البضائع في مسقط غرضه تقييد بيع الأسلحة والسيطرة عليها. ومقابل ذلك تمّ منح السلطان مبلغ ١٠٠,٠٠٠ روبية ودفعة شهرية

مقدارها ٨,٣٣٣ روبية إضافة إلى التعويضات عن الخسائر في الأعوام ١٩٠٩-١٩١١.

في أيار/ مايو ١٩١٣ بدأت التقارير بالوصول إلى السيد فيصل بن تركي سلطان مسقط، تفيد بقيام ثورة كبيرة ضده في المناطق الداخلية. وفي ذلك الشهر تمّ انتخاب إمام في تنوف وذلك إثر تحريض الزعيم الروحي للإباضيين الشيخ عبد الله بن حميد السالمي. وبالرغم من فقدانه للبصر، إلا أنّه حرَّض القبائل لإحياء الإمامة، وبذلك ضمن انتخاب الشيخ سالم بن راشد الخروصي ليكون قائداً للجهاد ضدّ السلطان. أما السبب الرئيس فهو الخوف من أن مؤنهم من الأسلحة والذخيرة ستنقطع نتيجة لإقامة مخزن الأسلحة في مسقط في أيلول/ سبتمبر ١٩١٢، والذي منح السلطان فرصة احتكار استيراد الأسلحة وتصديرها من وإلى عُمان بناءً على اقتراح من الحكومة البريطانية التي ذُعرت من انتشار الأسلحة عبر منطقة الخليج وقررت وضع نهاية للمشكلة الأمنية التي رأت أنها نجمت من عمليات البيع غير المشروع للأسلحة. أما الشيخ عبد الله فحرَّض القبائل على الحكومة البريطانية عندما وصفهم بالعجز وأن البريطانيين سيفرضون سيطرتهم عليهم، أما الشرارة التي أشعلت الثورة فهي استيلاء السلطان على جزء من الوقف الخاص بالراحل قاضي صحار محمد بن سيف الرحيلي والمقدر بقيمة ١٨,٠٠٠ دولار ماريا تيريزا، فقد رأى العُمانيون ضرورة تكريس المال لمساعدة الفقراء.

في ١٩ أيار/ مايو ١٩١٣، قامت قوات الإمام البالغة ٤٠٠ رجل بالهجوم على نزوى التي سقطت فوراً. وأقدم السيد سيف بن حمد، وهو أحد أفراد عائلة البوسعيدي الذي كان يشغل منصب والي نزوى للأعوام الستة عشر الماضية على الانتحار حتّى لا يسقط في أيدي الثوار. وبسرعة سيطر الإمام على كلّ من أزكي والعوابي. وقام الشيخ عيسى بن صالح الحارثي بمناصرة ودعم الإمام بشكل علني. وبالرغم من التراجع غير المتوقع لقوات السلطان من رجال بني بوعلي من بدبد إلى الوطية والشحوح من نخل إلى صحار، تمكن ابنا السلطان السيد نادر والسيد حمد من الاحتفاظ بقلعتي سمائل ونخل على التوالي.

وفي ضوء الوضع المتردي، أرسل المقيم السياسي الرائد مورفي - التابع لجهاز المخابرات - إلى مسقط لدراسة الوضع وإعداد خطط لإنزال كتائب للدفاع عن مسقط ومطرح، حيث قابل السلطان الذي وضع نائب والي مطرح تحت إمرته.

في ٦ تموز/ يوليو وبعد بعض التردد، طلب السلطان المساعدة البريطانية وطلب إنزال كتائب في مطرح. وفي ٩ تموز/ يوليو وصل ٢٥٠ رجلاً على متن سفينة البريد

البخارية من بوشهر، حيث تقدّموا في صباح اليوم التالي إلى بيت الفلج. وكانت السفن الملكية فيلوميل وأودين وبيلوراس في ميناء مسقط.

امتثالاً للإعلان الفرنسي ـ الإنكليزي لعام ١٨٦٢ بخصوص استقلال مسقط عن زنجبار، وبناءً على أوامر المقيم، توجه الوكيل السياسي إلى القنصلية الفرنسية وأبلغ زميله بإرسال كتائب بريطانية بناء على طلب السلطان للدفاع عن مسقط ومطرح. وقد استقبلت هذه الخطوة بشكل جيد ولم يتم إبداء أية تلميحات أو اعتراضات.

في ١١ تموز/يوليو ١٩١٣، أرسل الوكيل السياسي الرائد نوكس رسائل إلى أربعة من زعماء الثوار وهم:

الشيخ سالم بن راشد الخروصي الإمام.

الشيخ عبد الله بن حميد السالمي مستشاره الروحاني الأول.

الشيخ عيسى بن صالح الحارثي زعيم القبائل الهناوية.

الشيخ حمير بن ناصر النبهاني تميمة بني ريام.

وفي هذه الرسائل، أعاد تحذير عام ١٨٩٥ من أن الحكومة البريطانية وبسبب المصالح المهمة للرعايا البريطانيين في بلدتي مسقط ومطرح لن توافق على أي هجوم يقوم به زعماء عُمان على هاتين البلدتين. وكانت الرسائل تصل إليهم عن طريق رسول للشيخ عيسى بن صالح الحارثي في بدبد. ولم يكن هنالك أي ردّ في ذلك الوقت، إلا أن رسالة وصلت في ٢١ تموز/يوليو ١٩١٣ إلى مسقط في اليوم السابق من الإمام سالم بن راشد الخروصي. وقد لاحظ الرائد نوكس أن الرد مؤرخ بتاريخ ١٤ تموز/يوليو. وأفادت الرسالة أن السلطان مخلوع من قبل العلماء وأنه قد رفض التخلي عن العرش. كما حذرت الوكيل السياسي بالقول «أنت جزء من هذه الحكومة وعليك الابتعاد عن التدخل في شؤون المسلمين. كما يتوجب عليك عدم المساس بنا».

أقام السلطان في ١٥ تموز/يوليو مركزه القيادي في السيب برفقة قوة بلغت ٢٥٠ رجلاً تحت إمرة مظفر بن سليمان بن سويلم والي صحار. وفي ١٩ تموز/يوليو، ذهب الوكيل السياسي إلى السيب على متن السفينة الملكية فيلوميل وسأل السلطان إذا كان بحاجة إلى مساعدة أكبر. وكان السيد فيصل بمزاج متفائل لاستلامه رسائل من القبائل المختلفة المقيمة حوالى منطقة السفالة في وادي سمائل تستعجله لإرسال قائده وبأنهم سوف يثورون لتأييده؛ فأخبر الوكيل السياسي بأنه

سيبلغه خلال ثلاثة أيام في ما إذا كان بحاجة إلى مساعدة وإذا لم يطلب المساعدة خلال ثلاثة أيام، فإنه لن يطلبها أبداً. وطلب السلطان من الوكيل السياسي العودة ذلك المساء إلى مسقط لأن علاقات الود والصداقة التي تربط بين سموه والوكيل البريطاني قد أسيء فهمها في أعالي البلاد، وتسلحوا ضدّ فرض السلطان لقمع الانتفاضة والتمرد بنفسه.

وكرد على ما ثبت أنه إنذار كاذب، توجه الوكيل السياسي برفقة الرائد مورفي إلى السيب على متن السفينة الملكية ألبرت والتي وصلت إلى هناك عند الفجر ليجد أن الهجوم المتوقع في ذلك المكان لم يحدث. وفي ٢٤ تموز/ يوليو عاد السلطان إلى مسقط تاركاً السيد تيمور مسؤولاً عن السيب. وفي ٢٦ تموز/ يوليو، اتضح للسلطان عدم قدرته على الاعتماد على دعم بعض القبائل وخصوصاً بني جابر والسيّابيين الذين وعدوا بدعم السلطان، واتضح أنهم أرادوا المال والذخيرة ثمّ رفضوا لقاء العدو، وثبت بذلك عدم شعبية السلطان عند هذه القبائل أو عدم شعبية السيد تيمور.

أرسل السلطان إلى الوكيل السياسي تفاصيل الشروط التي ستمنع الإمام من الهجوم على مسقط ومطرح وهي:

- إلغاء اتفاقية الأسلحة التي عقدت بين السلطان والبريطانيين.
- أن يخضع وادي سمائل ونخل وصور لإمرة الإمام وحده.
- تخفيض جمارك البضاعة القادمة إلى جميع الموانئ إلى النسب التي كانت أيام الإمام عزان.
- على السلطان وأبنائه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قدر استطاعتهما.

وكرد على طلب السلطان، تمّ إرسال ١٠٢ من حراس الملك إدوارد تحت قيادة العقيد إدواردز للدفاع عن الحامية البريطانية. وبقي الوضع العسكري كما هو خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر.

وفي ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٣، أرسل الإمام رسالتين إلى الوكيل السياسي تنص **الأولى** على اتفاق العُمانيين بالإجماع على خلع السلطان لمخالفته الشريعة الإسلامية. أما **الثانية** فكانت من المجتمع العُماني العربي وسلطانه الجديد «وحملت أيضاً ختم الإمام وتفيد أيضاً بخلع فيصل بن تركي وبوضع سلطان جديد يولي البلد اهتماماته. كما طالبت الحكومة البريطانية بإزالة كتائبها «إذا كانت الكتائب لحماية رعاياكم فإننا نقوم بحماية أرواحهم وممتلكاتهم بإذن الله».

عانى السيد فيصل من المرض الخفيف إلا أنّه توفي فجأة بمرض الاستسقاء في الرابع من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٣ وكان يبلغ من العمر ٤٨ عاماً.

وفي رده على الإمام، أبلغه الوكيل السياسي الرائد نوكس بوفاة السيد فيصل وتابع: «أنّه لمصدر سروري أن ألاحظ من الاتصالات الودية التي أبداها صديقنا السيد تيمور بأن دعامة الديانة الأباضية الشيخ عبد الله بن حميد السالمي لم يتوقف عن تقديم استشاراته وحكمته وإنسانيته، الأمر الذي يشجعني بزوال الغيوم بين الناس والحاكم في أيام السيد فيصل الأواخر وأن تصل القبائل إلى تفاهم جيد مع من سيخلفه».

كتب الرائد إس. جي. نوكس عن السيد فيصل:

"لقد كان السيد فيصل بن تركي رجلاً أساء استعمال سلطته عندما كان على قيد الحياة، إلا أنّه ومنذ وفاته قد حظي بأسى كبير على فقده في كثير من الأنحاء. لقد كان وبلا شكّ حاكماً ضعيفاً إلا أن لطف معشره وسهولة الوصول إليه قد أكسباه بعض الشعبية، ولم يكن في حاجة إلى شجاعة فردية وكان بلا شكّ عطوفاً وإنسانياً، ولم يكن أبداً، قادراً على أن يجد في نفسه مقدرة لمعاقبة أي شخص وكانت النتيجة الطبيعية لذلك في مكان مثل مسقط هي الفوضى الإدارية. ولم يكن العويل الصاخب الذي رافق جثمانه لمثواه الأخير نتيجة للهستيريا التي انتابت الحشد. ولا يمكن أن يعزى تدهور مسقط بصورة كبيرة خلال حكمه إلى أية أعمال أو إهمال من جانب الحاكم، بل يمكن أن تعزى إلى ظروف خارجية خارجة عن نطاق سيطرته؛ فقد تلاشت معظم تجارة النقل التي كانت مسقط عن طريقها تقوم بتموين الموانئ العربية والفارسيّة الصغيرة نتيجة للرحلات المباشرة للبواخر من الهند وأوروبا لهذه الموانئ، وليس من تبرير لتمرد القبائل العُمانية تجاه حاكم لم يثقلهم بالضرائب أو قام بقمعهم بأي شكل. لقد كان كريماً بقدر ما لديه من موارد نحو رجال القبائل وربما يكون ضعفه مقروناً بشائعات عن احتمال تأثيرات لوائح نقل السلاح الجديدة هو الذي أغراهم وحفزهم على القيام بتعكير صفو أيام حكمه الأخيرة التي كانت تشارف على نهايتها».

كان السيد تيمور شاباً متديناً انضم تحت جناح المطاوعة المتزمت عندما أعتلى السلطة إثر وفاة والده السيد فيصل في الرابع من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٣. كانت للسلطان آمال كبيرة بأن يجد بعض التأقلم مع الإمام سالم بن راشد الخروصي والشيخين عيسى بن صالح الحارثي وحمير بن ناصر النبهاني اللذين شكلا تحالفاً للقبائل وهو الحلف الذي هدف إلى الانقلاب على والده السيد فيصل. إلا أن

الوضع الذي ورثه قد تبين بأنه خارج عن سيطرته ووجد نفسه يواجه ثورة تطلب الإعلان عنها وبسرعة.

إن الانطباع الذي تمّ التوصل إليه من خلال دراسة المادة الكبيرة عن حكم السيد تيمور هو أنه قد أصبح عند مرحلة مبكرة مدركاً وبشكل مؤلم أنه غير قادر على السيطرة على سلطنته وهزيمة القوى الثائرة؛ فقد أجبر على طلب المساعدة البريطانية التي تطلبت حوالى ألف فرد من كتيبة هندية ـ بريطانية للدفاع عن منطقة العاصمة. وحتّى بعد انسحاب القوى الثائرة، فقد بقيت تسيطر على منطقة كبيرة من البلاد، وفي عام ١٩١٧ حاول السلطان تحرير الرستاق التي كانت تحت حصار قوى الإمام إلا أنه أخفق في ذلك. وفي عام ١٩٢٠ كان عليه أن يقبل باتفاقية أبعدت المناطق الداخلية عن سيطرة إدارته. كما كانت أمور الدولة المالية منحطة وكان يعتمد على المساعدات البريطانية من أجل الاستمرارية، وكان يعاني من الاكتئاب وسوء الصحة.

في الوقت الذي بدأت فيه أولى التحرّكات نحو الاتفاق مع القادة الثوار، ترك السيد تيمور العملية وغادر إلى الهند وكان ذلك في آذار/ مارس عام ١٩٢٠، وقد استقبله هناك نائب الملك الذي أخبره عن رغبته بالتنازل عن السلطة وقد أوضح له نائب الملك أن مثل هذه الفكرة لا يمكن الترحيب بها.

وقد علق السيد وينغيت في تقرير إدارته السنوي قائلاً إن السبب في رغبة السلطان بالتنازل بسيط: فقد كره مسقط وكان متعباً من الخطر والقلق اللذين يلفان موقفه، وكان يتوق إلى الحضارة، كما كان متزوجاً من فتاة شركسية من اسطنبول قررت أن تكون في مكان بعيد عن حريم مسقط.

كان السلطان مجبراً على العودة إلى مسقط خلال ثلاثة أشهر، إلا أنه علل عدم قدرته على فعل ذلك متحججاً بسوء صحته.

بذلت السلطات البريطانية كلّ ما باستطاعتها لإقناع السلطان بالعودة إلى مسقط لاستلام السلطة والشؤون، إلا أنه وبشكل تدريجي أصبح يمضي وقتاً أكثر في دهرادن على سفوح الهيمالايا وأماكن أخرى في الهند.

وعند مغادرته الهند في آذار/ مارس ١٩٢٠، عين السلطان مستشاره البريطاني الرائد د. ف. ماكوم الذي وصل قبل شهور قليلة، وزيراً مسؤولاً عن البلد، وقد قام الرائد بإعادة تنظيم العديد من المرتكزات الإدارية للدولة بنجاح، ومن ثمّ سلم الأمر لمحمّد بن أحمد والي مطرح وذلك في شهر حزيران/ يونيو الذي حكم خلال

فترة صعبة جداً الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاقية السيب.

وفي الأول من تشرين الأول/أكتوبر عيّن السلطان الذي كان ما يزال في الهند، مجلس الوزراء الذي تكون من:

السيد نادر بن فيصل رئيساً.

محمّد بن أحمد والي مطرح، وزيراً للمالية.

راشد بن عزيز، قاضي مسقط.

زبير بن علي وزيراً للعدل.

وقد عاد السلطان إلى مسقط في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠، إلا أنه كان يمضي معظم وقته في الهند ولا يهتم بشؤون السلطنة إلا قليلاً. وفي عام ١٩٢٥ انفصلت عنه زوجته الشركسية وعادت إلى القسطنطينية مع طفلها السيد طارق.

إلا أنه كان يولي اهتماماً كبيراً لشؤون الدولة المالية؛ وفي نيسان/أبريل ١٩٢٥ قام السلطان بتعيين السيد بيرترام توماس وزيراً للمالية وعضواً في المجلس، وحالما تقاعد السيد نادر بعد وقت قصير من مجلس الوزراء حلّ مكانه محمّد بن أحمد رئيساً للمجلس.

في عام ١٩٢٨ أجرى السيد تيمور عملية جراحية للزائدة الدودية وبعد فترة قصيرة من النقاهة، دعي السيد تيمور لزيارة المملكة المتحدة ليحل ضيفاً على الحكومة البريطانية. ووصل إلى لندن في الخامس عشر من أيلول/سبتمبر واستقبله الملك جورج الخامس بالرغم من أن ذلك لم يظهر في البرنامج الرسمي. وبقي في المملكة المتحدة قرابة شهر حيث زار خلاله بعض أشهر المعالم السياحية في لندن، وحضر ثمانية عروض مسرحية وسينمائية. كما أخذ في جولة مطولة في إنكلترا وإيرلندا بالسيارة وقد اصطحبه في أثناء ذلك السيد ذياب ووزيره بيرترام توماس وسكرتير الحكومة البريطانية للضيافة.

وكانت الزيارة سياحية محضة ولم يتم الخوض فيها في أية أعمال رسمية، ثمّ تابع السلطان رحلته إلى فرنسا وإيطاليا متخفياً، ثمّ أبحر إلى الهند في الثامن والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد قامت الحكومة الهندية ببذل مجهودها وبشكل مستمر لإقناع السلطان بقضاء ثلاثة أشهر على الأقل من كلّ عام في السلطنة، واستئناف الحكم المباشر على

شؤون السلطنة، وقد وعد السلطان بقضاء شهرين من كلّ عام، إلا أنه عندما لم ينفذ ذلك عبرت الحكومة الهندية عن عدم رضاها الكبير وفشله في عمل ذلك.

وقد بقي مجلس الوزراء من دون تغيير حتّى وفاة محمّد بن أحمد في آب/ أغسطس ١٩٢٩، حيث تمّ تعيين السيد سعيد رئيساً لمجلس الوزراء وعمره ١٩ سنة، بينما استمر السيد تيمور في اعتبار أن تنازله عن السلطة هو هدفه الرئيس حيث بدأ في عام ١٩٣٠ بإثارة الموضوع من جديد. وبتوقع انتقال السلطة إلى السيد سعيد قام الوكيل السياسي وقنصل مسقط بإعداد ورقة حول إجراءات الانتقال.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٣١، أبلغ السلطان تيمور المعتمد البريطاني أنه ينوي المغادرة في منتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر إلى سيريلانكا، إلا أنه لم يقم بذلك فعلياً بل أعلن بوضوح في مقابلة شخصية مع المعتمد في كراتشي في السابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر أنه قد سلم مقر الحكومة للسيد سعيد منذ ذلك اليوم ثمّ أكد ذلك كتابة. ومنذ ذلك الحين أوضح بأن شكل مخاطبته سيكون (T F T) ت. ف. ت. السعيد المحترم.

وبقي في الهند مدّة أربع سنوات لاحقة ثمّ ذهب للعيش في اليابان مع زوجته اليابانية، وزاره ولده السيد سعيد مع شقيقه السيد حمد بن فيصل في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٨، وغادر اليابان في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٠ مع ابنته من زوجته اليابانية، ووصل إلى كراتشي في تشرين الثاني/ نوفمبر حيث لحقت به بعد ذلك زوجته أم السيد سعيد وبقي في الهند حتّى أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥ عندما أمضى قرابة أربعة شهور في مسقط حتّى يبقى مع والدته المسنة. ويشير تقرير الإدارة لتلك السنة إلى أنه قد تمّ الاحتفال بوصوله في ٢١ من أيلول/ سبتمبر باحتفال كبير واستحسان عظيم، فقد رفرفت الأعلام على المكاتب الحكومية ومساكن العائلة الحاكمة ومساكن مشاهير مسقط ومبانيها المطلة على البحر، كما كانت مراكب الإبحار في الميناء مزركشة بشكل كبير. وقدمت حاشية الشيوخ المختلفة التي وصلت إلى مسقط لإلقائهم التحيّة الاعتيادية بإطلاق نيران بنادقهم في كلّ الاتجاهات وهي مناسبة لم يحضرها ولحسن الحظ أي من الجنود. وقد توفي السيد تيمور في مدينة بومباي عام ١٩٦٥.

أدى انفجار الحرب العالمية الأولى في ٤ آب/ أغسطس عام ١٩١٤ إلى التشديد على الموارد البريطانية، وأدت الدعاية الألمانية بحكومة العُمانيين الثلاثية الثائرة إلى استنتاج أن بريطانيا وحلفاءها انهزموا، وبدا هذا فرصة ملائمة لشن هجوم على السلطان الذي كما كان يعتقد أنه في وضع لا يسمح لبريطانيا بمساعدته.

في نشرة **أخبار مسقط**(*) ذكر الوكيل السياسي والقنصل أن الإمام والشيخ عبد الله بن حميد السالمي قد كتبا إلى السيد تيمور مطالبين بالالتزام بالشرع وفرضه وإدارة العدالة في البلد، حيث فسر الوكيل البريطاني السياسي ذلك بأنه إضعاف لروح الثورة وإظهار للرغبة في إعادة التصالح. ويختم الوكيل السياسي تقريره كالتالي:

يبدو أن السيد تيمور قد أمسك جيداً بزمام الحكم ومال إلى العمل عن طريق شقيقيه السيد نادر ومحمّد وابن عمه ذياب بن فهد بن تركي. وتم تقديم وعود كبيرة بالإصلاحات وبخاصة في العادات، حيث يتم منع التدخين والشرب بشكل علني كما توجب على العاهرات مغادرة البلدة. فقد تسلمت السلطات المحلية في مطرح تحذيرات ضدّ االرشى ووعد بالعدالة، وكانت معظم هذه الإصلاحات نزولاً عند رغبة الشيخ عبد الله ابن حميد السالمي وهو أحد رواد حركة الثورة.

في آذار/ مارس ١٩١٤، سيطرت قوى الثورة على بلدة نخل بالرغم من صمود الحصن مع حوالى مئة جندي، وبعد مضي شهر كانوا بالقرب من بركاء في حين تمّ الهجوم على قريات من قبل بني بطاش الذين هددوا أيضاً بالهجوم على سداب. وفي الرابع عشر من نيسان/ أبريل ١٩١٤ وبناءً على طلب السلطان، قامت سفينة جلالته دارتموث وبعد مضي ساعة ونصف على انتهاء وقت الإنذار بتحطيم أحد الحصون الذي كان يستولي عليه بنو بطاش في قريات.

وقد أشارت التقارير التي وصلت إلى مسقط في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤، إلى أنه في لقاء عقد في السادس عشر من ذلك الشهر بين الإمام والشيخ حمير بن ناصر الريامي والشيخ عيسى بن صالح الحارثي، كان من المفترض إجراء عمليات على نطاق واسع ضدّ السلطان، إلا أنه لعدم الإجماع على هذه المواقف، فقد تقرر ترك الأمر لقرار نهائي يتخذه الإمام بعد عيد الأضحى. وفي تلك اللقاءات تمّ تقديم الألمان، كما قيل بأن سفن جلالته كانت منشغلة جداً هناك فلم تكن هنالك أية فرصة لأي منها لزيارة مسقط، وقد أشارت معلومات أبعد إلى أن الثوار قد قرروا متابعة الهجوم على مسقط ومطرح كما توقعوا حدوث ذلك في السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، ولذا طلب السلطان أن تظهر إحدى سفنه في ذلك الموعد، وفي ضوء المعلومات قررت حكومة الهند إرسال العقيد إدوارد مع مئة رجل عن طريق سفينة البريد لتصل في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٤.

(*) **أخبار مسقط**، العدد ١٠٠٨، إلى نهاية الأسبوع الحادي عشر من تشرين الأول/ أكتوبر.

وبدراسة الوضع عند الوصول، اعتبر العقيد إدوارد قواته غير ملائمة للتعامل مع هجوم محتمل يشنه عدد كبير من قوى الثوار، فطالب بإرسال فوج من الجنود إضافة إلى سفينة حربية، وكرد على طلبه وصلت ست كتائب من مشاة الفرقة الخامسة والتسعين إلى مسقط في السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٤.

"وتطورت الانقسامات بين القادة الثوار بخصوص من سيدفع نفقة الحملة؟ وقد رفض الشيخ عيسى بن صالح التعاون ما لم يتقرر كيف سيتم التمويل، وقد أشار بالإجراءات السلمية التي رفض الإمام اعتبارها. وفي بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر بعث الشيخ عيسى برسالة ودية إلى السلطان عدد فيها مطالب السخط الرئيسة، كما تفرق التجمع المعادي وبدا أن جهود الإمام بإعلان الحرب مع تركيا لن تكلل بالنجاح، وهو الإعلان الذي وصل في ذلك الحين إلى الداخل فأعطى دافعاً للحركة ومكّن الإمام من تحفيز أتباعه وإعادة ترتيب قواه. كما تمّ تجديد الاستعداد على صعيد أكبر وأخذ الوضع منحى أكثر جدية وخطورة.

ولم يكن هذا ظاهراً في مسقط وكان ذلك كافياً بالنسبة إلى الحكومة الهندية لاعتبار سحب جزءٍ من الحامية ولكن لأن الصورة غير واضحة، فقد طلب العقيد تأجيل القرار. وبدأت الرسائل بالوصول من الداخل في الأسبوع الأول من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩١٥ وكانت تشير إلى أن قوى الإمام تنوي مهاجمة حامية بيت الفلج، كما ذكر أن الإمام والشيخين عيسى وحمير قد رتبوا للقاء في بدبد في الرابع من أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٥ مع جميع أتباعهم.

وفي السادس من أيلول/ سبتمبر كانت قوات الإمام عند المتهدمات، في الوقت نفسه استلم السلطان رسالة أخرى من الشيخ عيسى أكد فيها عروضه الودية السابقة التي تمّ تجاهلها مؤكّداً بأن الحل المفتوح الوحيد الآن هو حكم السيف.

في السابع من أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٥، ذكر أن الإمام والشيخ حمير ومعهما ١٠٠٠ رجل كانوا في فنجا ينتظرون الشيخ عيسى وجيشه. وفي اليوم الثاني كانت قوات الإمام في منطقة بوشهر. وقد شوهد ٣٠ عنصراً منهم ثمّ زاد عدد قواتهم إلى ٢٠٠٠ رجل، وفي المساء ذكر الضابط المسؤول من الكتائب في منطقة بيت الفلج أن نحو ٤٠٠ رجل من القوات الثائرة كانوا على بعد نحو أربعة أميال من مركز مراقبتهم.

وانتشر الهيجان في كلّ من مسقط ومطرح، وانساب الناس من خارج المدينة إلى داخلها خلف الجدران، وقام السلطان بتوزيع البنادق وإحضار ٥٠٠ من رجاله للدفاع عن مسقط. أما القوات البريطانية والبالغة نحو ٩٥٠ رجلاً من رماة القنابل

التابعين للملك إدوارد والبالغين نحو ١٠٢ رجلاً إضافة إلى مشاة رسل ٩٥، فقد انتشروا في مسقط ومطرح وامتدوا من دارسيت في الشمال الغربي إلى منطقة سداب في الجنوب الشرقي إضافة إلى منطقة الفلج. وكان مركز قيادة رماة القنابل الـ ١٠٢ في الوسط بينما كان مركز قيادة مشاة رسل ٩٥ في منطقة روي.

وقد بدأ الهجوم قرابة الساعة الحادية عشرة مساء ليلة العاشر من كانون الأول/ديسمبر باشتباك الثوار مع مشاة رسل ٩٥ باتجاه منطقة الوطية، ثمّ تطور الهجوم خلال ثلاث ساعات ليبلغ حدته، وفي الساعة الثانية صباحاً رمى حوالى ٣٠٠٠ رجل أنفسهم في مركز الخط الذي يسيطر عليه رماة قنابل الملك إدوارد الـ ١٠٢، وقبل بزوغ الفجر كانت المنطقة الممتدة من روي في الشمال إلى دارسيت الواقعة على اليمين مشتبكة في العراك. واستمر القتال العنيف حتّى الساعة الحادية عشر صباح يوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ١٩١٥، عندما انسحبت قوات الإمام وأظهرت نتائج القتال مقتل ١٨٦ رجلاً من رجال الإمام وجرح ١٤٦ منهم، في حين خسر رماة الملك إدوارد ٦ من رجالهم وجرح منهم ١٥ جندياً وقتل رجل واحد من مشاه رسل ٩٥».

في تحليل مفصل لأسباب الثورة ومجرياتها، وصف العقيد «بين» الإمام بأنه تحت الظروف العادية لم يستطع تجهيز أتباعه ولا إقناعهم بشن هجوم على الكتائب البريطانية، أما الأسباب التي حفزت أتباع الإمام فهي كما اعتقد العقيد التالي:

- التأثير الألماني: فخلال الفترة الواقعة ما بين تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر ١٩١٤، كان العملاء الألمان من كلّ من دار السلام والبحرية على صلة مع الثوار العُمانيين وكان يعتقد أنه حين اتفق السيد تيمور مع البريطانيين اتفق العُمانيون مع الألمان وقالوا إنهم يحاربون من أجل الإسلام.

- دخول الصبغة الدينية إلى الحركة؛ حيث كانت المرة الأولى التي تثور فيها القبائل لأسباب دينية. إن إعلان الحرب مع تركيا وهي أمة إسلامية تزامن مع الخبر الذي أحاط بعُمان وهو أن الإمبراطورية الألمانية قد احتضنت الإسلام الأمر الذي ساعد على تحفيز أتباع الإمام. وقد ارتدى حوالى ٥٠ من الثوار اللون الأبيض كما رفعوا راية بيضاء الأمر الذي أكد على الصبغة الدينية للثورة.

- الاتّهام القائل باحتمال عدم إرسال تعزيزات إلى مسقط بسبب ارتباط البريطانيين بمهام في أماكن أخرى، فقد انتشرت الشائعة لبعض الوقت، وهي شائعة يمكن أن تكون عديمة الجدوى في الظروف العادية.

ـ الاعتقاد بأن الكتائب الهندية ـ البريطانية للحامية غير مؤثرة. حيث تمّ استنتاج ذلك عندما قام الثوار بشن غارة على مركز روي الخارجي في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٤ عندما غادرت كتيبة من كتائب رماة الملك إدوارد المركز وأتاحوا الفرصة لأن تقع بنادقهم في أيدي الأعداء.

واعتبر العقيد إدوارد العُمانيين قوة شجاعة، فقد كانوا مسلحين بشكل جيد ولديهم ذخيرة وافرة حيث حازوا على ٦٠٠٠٠ خرطوش إلا أن خطأهم الرئيسي هو التركيز في هجومهم على المركز البريطاني وهي نقطة الضعف في فترة غياب المراكب العسكرية البحرية عن جوانب دارسيت وسداب، وقد كتب السلطان إلى العقيد «بين» يعبر عن شكره العميق للحكومة البريطانية على المساعدة التي قدمتها له.

قام نائب الملك للهند اللورد هاردنغ حاكم بنشرست بزيارة لمسقط على متن السفينة الملكية نورث بروك في الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٥ حيث ناقش الوضع مع السلطان. وعبر جلالته عن عميق شكره للمساعدة العسكرية التي قدمتها له الحكومة البريطانية خلال فترة الاضطراب. وكرد على ذلك ألح نائب الملك بضرورة بذل الجهد لإجراء تفاهم مع القادة الثوار وعرض عليهم أن يكون الوكيل السياسي وسيطاً لذلك. وقد قال السلطان: «بما أن الأحداث الأخيرة قد أخذت طبيعة «الجهاد» فإنه من الصعب جداً إذا لم يكن مستحيلاً أن يقنعوا الثوار بالسلام حتّى بمساعدة الوكيل السياسي». واقترح نائب الملك أن الفرصة لا تزال سانحة في المستقبل للقيام بمثل هذه المبادرة؛ في حين قال السلطان إنه سيحاول جاهداً إرجاع الأمور إلى طبيعتها في عُمان. وكرد على سؤال للسلطان، أكد نائب الملك إمكانية طلب المساعدة البريطانية إذا بدأت المشاكل من جديد.

في نيسان/ أبريل ١٩١٥ كتب العقيد بين رسالة صلح وجهها إلى الإمام والشيخ عيسى والشيخ حمير يعبر فيها عن آماله في عودة العلاقات الودية بينهم ويعرض فيها أن يكون وسيطاً في عملية السلام. وقد ردّ الإمام بأنه سيقوم باستشارة جماعته. وأشارت التقارير التي كانت تصل إلى السلطان من الداخلية إلى أن رسالة العقيد «بين» قد فسرت على أنها ضعف من جانب البريطانيين الأمر الذي زاد من ثقة قادة الثوار بأنفسهم. ومع ذلك فقد كتب الشيخ عيسى رسالة ودية إلى السلطان حيث أشار الرسول الذي أرسله الشيخ عيسى وهو الشيخ حميد بن سعيد الفليتي شيخ العوابي، إلى أن الشيخ عيسى يرحب بفرصة الوساطة البريطانية للتوصل إلى حلّ سلمي.

وقد دعي الشيخ حميد لزيارة الوكيل السياسي البريطاني والقنصلية في أيار/ مايو

١٩١٥ ، في حين أنكر وجود أية سلطة لديه تخوله للتحدث نيابة عن الإمام، إلا أنه بدا واضحاً أنه قد أرسل لبيان وجهات نظرهم بخصوص الصلح وللتأكيد إلى أي مدى يمكن قبولها.

وفي رسالة بعث بها من عُمان في التاسع عشر من حزيران/ يونيو ١٩١٥ بين فيها وجهات نظر وتوقعات ومطالب الثوار وتضمنت ما يلي:

"إذا رغبت بالسلام، يجب السماح بتبادل العبيد، أو بالمختصر إذا هرب عبد من سيده ولجأ إليك يجب أن تتم إعادته إلى سيده.

كما يجب السماح ببيع الأسلحة والذخيرة وملح البارود والرصاص وما إلى ذلك في مسقط وبالأسعار السابقة. والحد من سلطات السلطان المفرطة والسماح بجميع أنواع التجارة، كما يجب مراعاة ما يسمح به الشرع أو لا يسمح.

ويجب إدارة شؤون عُمان وفقاً لآراء علمائها الذين سيحققون العدالة لجميع المسلمين طالما كانوا يسكنون عُمان، فسلطة السلطان لن تكون محط الاهتمام طالما خالفت الشرع وطالما أن جميع المسلمين خاضعون للأحكام الشرعية وملتزمين بالشرع».

وقد أرفقت مع هذه الرسالة رسالة أخرى غير موقعة وغير مختومة من الشيخ عبد الله بن راشد الهاشمي، قاضي الإمام ومؤرخة بتاريخ الخامس من شعبان لعام ١٣٣٣هـ التاسع عشر من حزيران/ يونيو لعام ١٩١٥ ، وتالياً ترجمتها:

"بعد السلام: سلمنا الشيخ حميد بن سعيد الفليتي رسالتكم لنا، والتي تفيد برغبتكم في التفاوض من أجل السلام ومنع إراقة الدماء والعمل لصالح الجميع، وكرد على ذلك فإنني أبلغك بأن مسلماً لن يوافق أبداً أن يضل عن هدي الرسول(ﷺ). الجاهل فقط هو الذي سيعاني من البعد عن الطريق الصواب لديانة إبراهيم.

وإذا كانت الرسالة التي سلمها حميد صحيحة فإنه يجوز لنا أن نطالبك ببعض الأمور ذات الطبيعة الدينية أو الدنيوية فأنتم المسيحيون مدركون تماماً بأن الدين الإسلامي يبيح أشياءً معينة ويمنع أشياءً أخرى.

ـ أنتم المسيحيون منعتمونا من التعامل بالعبيد وهذا مهين لجميع المسلمين. وقد اكتسبتم القوة جراء عمل الفتنة بين المسلمين ولولا ذلك لكانت النتائج جراء التعامل بالعبيد موجودة.

ـ قد اتخذتم موقعاً لكم في البحر وتظاهرتم أن البحر يعود لكم وتنازعتم على حقّ الإمام السابق عزان بن قيس في البحر، فالبحر للجميع.

ـ قد تدخلتم في شؤون سلاطين عُمان ودعمتموهم في أمور غير قانونية ومنافية لديانتهم فتصرفوا خلافاً لها.

ـ إن المظالم التي يعاني منها الشعب العُماني هي:

أ ـ إن الدولار يساوي فعلياً ٢-٢ روبية ولكنه انخفض في قيمته ولم يكن لدى العُمانيين أية عملة سوى الدولار.

ب ـ ارتفعت أسعار المواد الغذائية، فالطعام ضروري للحياة والملابس ضرورية لستر أجسامنا التي أمرنا الله بسترها.

ـ كما أنّكم منعتم تجارة الأسلحة والذخيرة، والسلاح ضروري جداً للحفاظ على السلم. كما سمحتم بشرب الخمر والتدخين في حين أن كلاً منهما ينافي شرع الدين الإسلامي، فعندما يأتيكم عبد تحررونه رغم أن ملكيته تعود لسيده. أنتم تسمحون بأشياء حرمها الله وتمنعون أشياء أباحها الله.

فهل تتوقع مني أن أوافق على أشياء تخالف ديني أي أن أبيح أشياء محرّمة وأخالف أشياء فرضها الله علي؟ لا أبداً لا يمكن أن أوافق على ذلك وسيكون بيننا ما يلي:

عليكم التوقف عن الظلم وعليكم أن تسمحوا بالأشياء المباحة وتمنعوا الأشياء المحرّمة، تذكروا كيف عاقب الله الأمم التي سبقتنا وعامل الناس بالعدل، فالمعاملة الحسنة واحترام المبادئ الدينية سيؤدي بالطرفين ـ بإذن الله ـ إلى الاتفاق.

وإذا وافقتم على الشروط المذكورة التي يتطلبها ديننا، فإننا سنصل إلى الاتفاق وسأبذل ما بوسعي للتوصل إلى السلام وإطاعة الله لما فيه خير الأمة الإسلامية وغيرها؛ فقد أمر الله عباده بإقامة الصلاة ما داموا قادرين عليها وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وها قد شرحنا لكم ما سنقوله وما نقوم به حتّى لا تقولوا إنّكم قد أردتم السلام ونحن رفضناه، أو أن تقولوا إنّكم أردتم العمل بالمعروف ونحن أنكرنا عليكم ذلك.

أما إذا كنتم تعملون من أجل مصلحتكم وحدكم كما تفعلون الآن فالأمر لله، فلتكن لديكم النية للسلم ونحن سنسأل الله العون.

كما أنَّ معاملتكم للمسلمين لا تطاق، إلا أن ذلك أصبح من الماضي ونحن

على استعداد لترك الماضي. ولا شكّ أن الله قادر على تدمير أعدائنا إذا التزمنا بديننا، سيعيننا الله إذا كانت نوايانا وأعمالنا صالحة، فالإنسان يستفيد من تجاربه ومن الابتعاد عن ارتكاب الآثام.

وبعد إيراد مقتطفات من القرآن الكريم، يتابع:

لقد كتبنا هذه الرسالة لإخلاء طرفنا من اللوم الذي يمكن أن يقع علينا وحتّى لا تلوموننا لعدم الرد على ما طلبتموه منا. إذا وافقتم على شروطنا المذكورة فإننا سنوافق على السلام، وإلا فإننا نطلب العون من الله».

ملاحظة: «لقد كتب لي ولدي أيضاً من براح يدعوني للمحاولة والترتيب للسلام. وأرسل لكم رسالته التي أرجو أن تردوا عليها كما أنّني سأنصح غيري بطلب السلام.

فإذا وافقنا على آراء بعضنا فإنني سأرى جميع القبائل والعلماء لجمعهم مع الإمام».

ووفقاً لاقتراح الإمام بعقد لقاء بين ممثليه والوكيل البريطاني السياسي، فقد تمّ عقد الاجتماع في مدينة السيب مساء يوم الأربعاء السابع والعشرين من شوال لعام ١٣٣٣هـ الموافق الثامن من أيلول/ سبتمبر لعام ١٩١٥م. وقد مثل الشيخ عيسى بن صالح الإمام الذي وصل فعلاً إلى السيب في الخامس عشر من أيلول/ سبتمبر. وقد دونت مطالب الإمام على ورقة وترجمتها كالتالي:

"نحن نأمل بأن تتحقق الحكومة البريطانية من الأمور المتنازع عليها بيننا وبين السلطان وفقاً للعدل، وبأن تحقق العدل في مملكة السلطان في المستقبل في مسقط وفي جميع المناطق المطلة على البحر والتي تتبع مسقط. نحن نأمل:

١ ـ أن يؤمر السلطان للقيام بجميع واجباته الدينية ويمنع من ارتكاب الأفعال المخالفة للشرع.

٢ ـ إن أعمال الاستيراد والتصدير الممنوعة حالياً في داخل البلاد سيتم إلغاؤها.

٣ ـ إرجاع جميع القاتلين ومرتكبي الخطايا الذين منحهم السلطان حقّ اللجوء إلينا لينالوا العقاب وفقاً لشريعة الله.

٤ ـ السماح لنا بشراء الأسلحة والذخيرة لأن أسلحتنا ستصبح عديمة الجدوى من دون الذخيرة.

٥ ـ منحنا العون لفرض أوامرنا وعقاب العُمانيين الذين يرتكبون الآثام، حيث إننا لن نستطيع فرض أوامرنا من دون مثل هذه المساعدة.

٦ ـ منح رؤساء القبائل بعض التسامح وفقاً للعادة المتعارف عليها.

٧ ـ أن يتخلص السلطان من الفرقة الجديدة التي شكلها مؤخراً مع فرقة الموسيقى، لأن مثل هذه الأشياء تعتبر عادة عند الحكومة التركية، إلا أنها وفقاً لآرائنا فهي غير شرعية، فلم يسبق لأي من أجداد السلطان أن كان لديه نظام أو فرقة. كما يمنع السلطان من السماح بمثل تلك الأشياء وفقاً لدينه.

٨ ـ أمر السلطان بإزالة جميع الولاة والقضاة المفسدين الذين عينهم وأرسلهم إلى البلدان.

٩ ـ أن لا يقدم السلطان الحماية للعبيد العُمانيين الذين هربوا من أسيادهم في حال أراد أصحابهم إرجاعهم.

١٠ ـ أن يطلق السلطان الأشخاص التالية أسماؤهم والذين قام بحبسهم:

- ابن الشيخ سعيد بن ناصر الكندي.
- أولاد الطيواني.
- خلفان بن سرحان المحرزي وولده.
- عبد للشيخ عيسى بن صالح.
- جميع أبناء قرية الخوض وقبيلة الرجيين المحتجزين.
- جمل عبد الشبول.

١١ ـ أن يرجع السلطان بِكُلّ نزاع إلى شرع القانون الإسلامي.

توقيع عيسى بن صالح بخط يده؛

توقيع عبد الله بن راشد بن صالح الهاشمي؛

توقيع الإمام سالم بن راشد الخروصي بخط يده.

ملاحظة: نحن نأمل أيضاً

١٢ ـ أن يقوم السلطان بإصدار أوامر تمنع التعامل بالخمر والتبغ والتدخين في الأسواق العامة الإسلامية ومنع التعامل بها كذلك.

١٣ ـ أن يعفي السلطان عيال سعد من دفع الرسوم والزكاة حيث أنهم لم يسبق لهم دفعها قبل الآن.

١٤ ـ إعفاء الأمتعة الشخصية للمسافرين من الهند زنجبار إلى صور من التفتيش مثلما كانت سابقاً.

مؤرخة: السيب، الخامس عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩١٥.

انتهت المفاوضات بمأزق، حيث لم يُعِد الإمام الحصون التي استولى عليها إلى السلطان وقد أكد ذلك برسالة كتبها للوكيل السياسي من سمد في الشرقية مرتكزاً على أن الشريعة لا تسمح له بذلك، مضيفاً بالقول: إنك إذا أردت رؤية العدل يتحقق فإنك ستوافق على ما عرضنا عليك.

وهنا استقرت الأمور بحيث بقيت كلّ من نزوى وأزكي ووادي سمائل والمعاول في أيدي مؤيدي الإمام.

في نيسان/ أبريل ١٩١٧، وصلت قوات الإمام إلى الرستاق وبدأت بمحاصرة الحصن الذي كان تحت سيطرة السيد أحمد بن إبراهيم بن قيس وهو حاكم شبه مستقل من آل بوسعيد، وقد قام الشيخ عيسى بن صالح لذلك الآمر وبقي مع أتباعه بعيداً. وقد طلب السيد أحمد المساعدة من السلطان الذي جمع نحو ٢٠٠٠ -٣٠٠٠ من أتباعه بمنطقة المصنعة بهدف التوجه إلى الحزم للهجوم على قوات الإمام في الرستاق، إلا أن الوكيل السياسي شكّ بان تكون تلك مجرد لعبه لابتزاز السلطان من دون وجود أية نية للقتال، وقد توسمت حملة السلطان بالفشل حيث خذلته القبائل وعاد إلى مسقط من دون أن يكون قادراً على تحرير الرستاق.

حالما انتهت الحرب العالمية الأولى استأنف الوكيل السياسي البريطاني والقنصل محاولاتهم للوساطة في مشكلة العلاقات بين القبائل العُمانية وحكومة مسقط. وفي آذار/ مارس ١٩١٩، أرسل الرائد هاورث الوكيل السياسي رسائل إلى الشيخ عيسى بن صالح الحارثي وعدد من الزعماء العُمانيين؛ ففي حين فسرت الرسالة التي أرسلها على أنها إشارة ضعف من جانب السلطات البريطانية أكد الرائد هاورث أن بريطانيا العظمى وحلفاءها قد هزمت جميع أعدائها، وقد احتلت كلاًّ من ألمانيا والنمسا وبلغاريا وتركيا بما فيها القسطنطينية، وكانت حكومة عربية قد تأسست في بغداد، أما في الحجاز فقد اتّخذ الشريف حسين لقب ملك الحجاز وكانت المدينة تحت سيطرته في حين كان سعيد باشا في اليمن سجيناً لبريطانيا .وبعد التأكيد على أهمية مسقط بالنسبة إلى البريطانيين كميناء لطريقها إلى بوشهر والبصرة، أكد على

ضرورة تحقيق السلام والأمن لمصلحة التجارة العالمية، ونظراً إلى وجود صراع مستمر ومشاكل في عُمان، فقد أوضح بأنه قد سبق أن أكد البريطانيون عام ١٩١٥ لجميع مشايخ عُمان بأن الحكومة البريطانية ستدعم السلطان على طول الساحل، ولذلك فقد تمّ التحالف مع تركي وفيصل وتيمور، ثمّ بين الرائد هاورث رغبته في لقاء مشايخ عُمان لبحث ما يمكن عمله لتحسين الأمور، مبيناً بأنه لم تكن لدى الحكومة البريطانية أي رغبة في فرض حكومة على الشعب تكون ضدّ عاداتهم، مشيراً إلى وجود حديث حول هجوم وشيك على صور وهو هجوم إذا تمّ تنفيذه سيؤدي إلى تكبد القبائل خسائر كبيرة، وهو أمر لا ترغب به بريطانيا، وأن البريطانيين بإمكانهم إرسال طائرات تدمر القرى العُمانية وحصونها، مؤكّداً وجود ٥٠٠,٠٠٠ جندي في العراق، وأن بعض الألوف منهم سيكون كافياً للسيطرة على كلّ عُمان، وأن السيد تيمور حاول دوماً أن يكون على علاقة جيدة مع البريطانيين، فإذا كان العُمانيون وديين فإنه يمكن إمدادهم بالمساعدة كالتي حصل عليها السيد تيمور.

وقد رد الشيخ عيسى بن صالح الحارثي على هذا بالاقتراح، بأن يلتقي بالرائد هاورث، وبعد اجتماع لزعماء عُمان في سمائل وعد الشيخ عيسى بالذهاب إلى السيب للقاء الرائد هاورث في منتصف نيسان/أبريل ١٩١٩، إلا أن اللقاء لم يتم فعلياً في السيب حتّى الخامس عشر والسادس عشر من أيلول/سبتمبر عام ١٩١٩.

وصل الشيخ عيسى إلى السيب بصحبة ١٤ شيخاً من شيوخ عُمان وحوالى ٢٨٠ من أتباعه، وقبل التوجه إلى الخيام التي أعدت لهم، قاموا بإجراء سباق لجمالهم بشكل مزدوج لبعض الوقت، وقد بدت هذه الجمال جيدة وجميلة في شكلها وحركاتها على الرغم من بنيتها الخفيفة، وبالتالي يمكن فهم سبب اكتساب الجمال العُمانية لسمعتها الكبيرة.

وصل الرائد هاورث إلى السيب بصحبة كامل حراسته، بينما كانت سفينة جلالته برمبيل قد رست على الشاطئ بعد بدء المحادثات بوقت قصير.

أما الذين حضروا المحادثات فكانوا الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، والشيخ سعيد بن ناصر الكندي، ومترجم القنصلية، والرائد هاورث. كان الشيخ سعيد بن ناصر الكندي رجلاً متديناً عاش في المتهدمات تحت سلطة السلطان، والذي تأثر كثيراً بالشيخ عيسى، وفي حين اعتبر الرائد هاورث الشيخ عامل مساعدة في بيان الوضع للشيخ عيسى، إلا أن تأثيره انحاز ليجعل الشيخ عيسى أكثر قوة في ثبات دينه.

وفي بداية اللقاء، واجه الشيخ عيسى صعوبة في صياغة ما رغب بقوله، إلا أنه وبعد أن أنهى الرائد هاورث بيان الوضع كاملاً، أصبح الشيخ عيسى أكثر وضوحاً، وبيّن أن الحكومة السيئة التي يديرها السيد تيمور والسلطان السابق هي سبب الثورة، في حين ادّعى أن عُمان كانت تحكم بشكل جيد في ما يتعلق بمستوى التطور. واقترح الرائد هاورث أن يكون السلطان رئيساً دنيوياً للدولة ويكون الإمام الرئيس الديني والشيخ عيسى كممثل للسلطان في البلد الذي يسكن فيه الإمام، أما بالنسبة إلى كُلّ من مناطق سمائل وبدبد ونخل والمناطق الساحلية، فيعين الإمام الشيخ سعيد بن ناصر الكندي ممثلاً له. وقال الشيخ عيسى إنه لا يستطيع أن يوافق أن يكون للسلطان أي سلطة في المناطق الداخلية، وإن العُمانيين يثقون بعدالة الحكومة البريطانية وإنهم يستطيعون ترك الأمور الدنيوية بأيدي البريطانيين باستثناء الأمور الدينية والأمور التي التزموا بها دينياً. وكان الشيخ عيسى يتوق لضمان إطلاق سراح أربعة من أقربائه الذين احتجزهم السلطان في السجن منذ آذار/مارس ١٩١٨، وأشار الوكيل السياسي إلى أنه سيتم إطلاق سراحهم عند إعلان السلام، إلا أنه كان هنالك السؤال المعاكس بخصوص بعض المزارع التي تعود لابن عم السلطان والي مطرح، ومزارع أخرى تعود لقاضي السلطان راشد بن عزيز.

وقال الشيخ عيسى إنه يرغب بشراء كمية من الأسلحة لحفظ النظام في حكومة الإمام. كما طلب إزالة جميع معوقات التجارة والسفر وتعديل قانون الرسوم بحيث لا تزيد عن ٥ في المئة وإطلاق سراح السجناء. وفي الوقت نفسه، منح الأمان لأي شخص يرغب بالسفر إلى عُمان.

وقد أوجز الرائد هاورث المفاوضات بقوله إن كلا الطرفين يوافقان على السلم في ما يخص الأمور الحالية، وأمل بأن تقر الحكومة هذا بناء على التفاهم الذي تمّ في ما بينهما.

أما بالنسبة إلى الشروط التي تشكل قاعدة للاتفاقية فهي توجب على السلطان:

- إزالة جميع معوقات الدخول إلى المدن الساحلية.
- تخفيض الرسوم على البضائع القادمة من المناطق الداخلية لتكون بنسبة ٥ في المئة.
- إعادة الهاربين من وجه العدالة.
- إطلاق سراح السجناء العُمانيين الأربعة.

ويجب على العُمانيين:

- ضمان عدم مهاجمة بلاد السلطان في الساحل أو التدخل في حكومته.

- ضمان سلامة المسافرين وحرية التجارة.

- سماع القضايا المعادية لعُمان واتخاذ القرار فيها.

- إعادة الهاربين من العدالة.

- إعادة المزارع الثمينة التي تعود إلى شخصيتين مهمتين من أتباع السلطان والتي استولى عليها العُمانيون.

أما شكل الاتفاق فسيكون عن طريق تبادل الرسائل ما بين الوكيل السياسي البريطاني والقنصل من جهة، وبين السلطان من جهة ثانية، كما سيكون تبادلاً مشابهاً للرسائل ما بين الوكيل السياسي والشيخ عيسى بن صالح الحارثي. وبعدها غادر كلّ من الشيخ عيسى بن صالح والشيخ سعيد بن ناصر الكندي إلى المنطقة الداخلية.

أما بالنسبة إلى الرائد هاورث، فقد غادر مسقط بعدهما بوقت قصير متنقلاً، ووصل خلفه وهو السيد آر. أي. وينغيت في تشرين الأول/ أكتوبر لعام ١٩١٩ والذي ذكر أن الوضع كان كالتالي:

١ - كان إصلاح الإدارة في المنطقة التي يحكمها السلطان مقدمة ضرورية للاتفاق وهو أمر تمّ التحدث عنه كثيراً.

٢ - العمل بشكل أكبر على ترتيب اتفاقية إذا كان ذلك ممكناً، عن طريق وساطة الوكيل السياسي بين الإمام من جهة، والسلطان من جهة أخرى.

في ذلك الوقت كان الشيخ سعيد بن ناصر الكندي في نزوى، مقر الإمام في محاولة للحصول على تصديق للبنود التي تمت مناقشتها في السيب. ومع ذلك فقد عارض العُمانيون إرجاع المزارع التي كانت في قبضتهم، وعلى الرغم من استمرار المهمة وبقاء القليل فقط لنجاحها، وبعد مرور قرابة أربعة أشهر من المفاوضات رفض الإمام في شباط/ فبراير ١٩٢٠ التصديق على بنود الاتفاقية أمام كلّ من الشيخ عيسى بن صالح والشيخ سعيد بن ناصر الكندي. وحال سماع الخبر، قطع السيد وينغيت المفاوضات.

وعند ذلك فرضت حكومة السلطان عقوبة رسوم بلغت ٢٥ في المئة على جميع أنواع التمر، وبنسبة ٥٠ في المئة على الرمان والصادرات العُمانية من هذه المنتجات.

في الوقت ذاته وكجزء من عملية تطوير إدارة منطقته، قام السلطان بتعيين

الرائد دي في ماكولم مستشاراً ووزيراً. ثمّ توجه السلطان بصحبة السيد وينغيت إلى الهند تلبية لدعوة من نائب الملك. وقبيل مغادرته، طلب السلطان رسمياً المساعدة البريطانية ضدّ قبيلة يال سعد، وتم إجراء ترتيبات لتوجه السفينة الملكية بريتمورت إلى المصنعة، حيث كان هنالك إحساس بأن أرواح الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم في خطر، وإلى صور حيث تمّ تحدي سلطة السلطان فيها علناً ولإظهار أن البريطانيين مستعدون وفقاً لالتزاماتهم بدعمهم سلطة السلطان على الساحل. وعند وصول السفينة الملكية إلى المصنعة مع وزير السلطان الرائد ماكولم رفض الشيخ مسعود بن زامط شيخ قبيلة يال سعد الذهاب إلى السفينة والاعتذار، وذلك بعد التحذيرات بإحراق قريته. ومن الواضح بأن الشيخ مسعود لم يتوقع أن ينفذ البريطانيون تهديدهم بما أن قريته تبعد حوالى ٧ كم، عن الشاطئ فقد ظن أنها آمنة. وبعد مضي أسبوع وصل الشيخ مسعود إلى مسقط ودفع غرامة قدرها ٥,٠٠٠ دولار ماريا تيريزا وأعطى ضمانات مستقبلية بحسن السلوك.

في بداية شهر آذار/ مارس ١٩٢٠، وصلت أخبار عن موت الشيخ حمير بن ناصر النبهاني شيخ قبيلة بني ريام وهو الرئيس الأعلى للجماعة الغافرية في عُمان. وحينها ضعفت سلطة الإمام تدريجياً وتم اختيار ابن الشيخ حمير واسمه سليمان، وكان عمره ١٤ أو ١٦ سنة، رئيساً أعلى خلفاً لوالده، أما في الرستاق والتي تقع بين إدارة السلطان وإدارة الإمام، مارس السيد أحمد بن إبراهيم، وهو وال سابق للرستاق تحت إدارة السلطان، حكماً مستقلاً على البلدة وحاول إثارة المعارضة ضدّ والي الإمام في هذه المنطقة وهو ناصر بن راشد الخروصي شقيق الإمام. وتبين للسيد وينغيت في حزيران/ يونيو ١٩٢٠ حدوث تغييرات مذهلة في الوضع العُماني، حيث قام السيد أحمد بن إبراهيم متخذاً الحزم مركزاً له بالتحريض ضدّ الإمام عن طريق عقد اتفاقية مع حكومة السلطان. وعندها هاجم ناصر بن راشد الخروصي الحزم - معروف عن هذا الحصن عدم القدرة على هزمه - فقد عانى من فيه من نقص حاد في المياه عندها طلب السيد أحمد بن إبراهيم العون من السلطان وحكومته وكان قد تمّ تكليف والي مطرح لقيادة حملة حيث أخذه السيد وينغيت إلى المصنعة بالسفينة الملكية شليو لمنحه نوع من الهيبة، واستطاع الوالي تسليح ١٠٠ رجل فقط بالبنادق الآلية وعدد من الرشاشات. ولم يكن بالإمكان الاعتماد على أولئك الرجال أو البنادق، في حين بلغت القوة المعادية نحو ٤٠٠ رجل وشملت قبائل بني حراص وبني هناة والعبريين وآخرين، وحاول الوالي الوصول إلى بني حراص الذين فروا إلى بيوتهم تاركين الخروصي. وكانت حركة الوالي التالية هي جمع رجال أكثر عن طريق ولاة المدن الساحلية ثمّ قرر محاولة الحصول على دعم ناصر بن راشد الغافري عن طريق

كتابة رسالة له أوصلها الرسول إلى ناصر بن راشد الخروصي، ومع هذا فقد كان ذلك لمصلحة الوالي حيث تحدث الخروصي بتقاريره المبالغ فيها عن حجم قوة الوالي في المصنعة وبإدراكه أنه إذا انضم بنو غافر ضده فهنالك فرصة لخسارة الرستاق؛ فكتب مباشرة إلى الشيخ ناصر بن راشد الغافري عارضاً عليه عقد الصلح معه وبأية شروط. وبالوقت نفسه كان الإمام يحاول تحريض القبائل ضدّ كلّ من السيد أحمد بن إبراهيم والسلطان بحجة الجهاد، أما الشروط التي اشترطتها قبيلة بني غافر فكانت طلب ذخيرة كاملة من دون ضرائب من الإمام وإعادة مزرعة استولى عليها الشيخ ناصر شقيق الإمام، وفي المقابل وعدوا بعدم مهاجمة الإمام، وقد قبل هذه الشروط.

وكان السيد أحمد بن إبراهيم حينئذ قد دخل حصن الحزم مرة أخرى بعد أن بلغت قوته حوالى ٣٠٠ رجل حيث دخله من دون أي مقاومة، ومن هناك تقدّم نحو الشعيبة أقرب منبع للماء من الحزم، ومن ثمّ سيطر على الوشل التي تقع على رأس منبع ماء الفلج للحزم، وبالرغم من كونه تواقاً للسيطرة على الرستاق أثبت تصرف رجاله عدم القدرة على ذلك فلم يتقدم. وكانت هذه أول مرة منذ عدة سنوات تحقق فيها حكومة السلطان نجاحاً علنياً ضدّ الإمام.

ذكر الوكيل السياسي في تلغراف بعث به في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٢٠ الأنباء التي تواردت عن اغتيال الإمام الشيخ سالم بن راشد الخروصي في الخضراء على أيدي رجال قبليين، فاقترح الشيخ عيسى بن صالح الحارثي تنصيب إمام جديد بسرعة وتم انتخابه بالطريقة الصحيحة. وكان الإمام الجديد هو الشيخ محمّد بن عبد الله الخليلي، وهو صهر الشيخ عيسى. وفي الوقت نفسه كتب الشيخ عيسى إلى السيد وينغيت طالباً إعادة فتح المفاوضات مع وساطة البريطانيين. وبرسالة مؤرخة في٣ آب/أغسطس ١٩٢٠ أرسلت عن طريق الشيخ سعيد بن ناصر الكندي، أشار الشيخ عيسى أنه بعد أن نظم العُمانيون أمورهم فأنّهم مستعدون لإعادة المزارع وللقاء السيد وينغيت بعد العيد.

باستلام هذه الرسالة قرر السيد وينغيت تقوية موقفه في المفاوضات عن طريق إظهار توجهه بعدم المبالاة، فأبلغ الشيخ عيسى أنه ذاهب إلى الهند لشهر من الزمان. ووافقت حكومة الهند واقترحت عليه اغتنام الفرصة للذهاب إلى شملا للقاء السلطان، فوافق السيد وينغيت على لقاء الشيخ عيسى عند عودته.

وقد تأخر ذلك بسبب صعوبات الإبحار ووصل السيد وينغيت إلى مسقط في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٠، فتوجه مباشرة إلى السيب حيث وصل مساء يوم الثالث والعشرين، وكان الشيخ عيسى في الخوض التي تبعد ساعتين فقط، ووصل

إلى السيب صباح يوم الرابع والعشرين بصحبة ٢٠ من شيوخ عُمان و ٣٠ رجلاً من المرافقين. أما السيد وينغيت فكان بصحبة ٥٠ رجلاً من جنود مهراتاس الـ ١١٧ تحت قيادة الرائد بيرسون كما كان معه أيضاً الرائد مينون وضابط القنصلية الطبي والسيد ايتيشام أود دولا خان، وترجمان القنصلية.

وعندما ترجل الشيخ عيسى ومن معه ودخلوا الخيام التي أعدت لهم، حضر السيد وينغيت للترحيب بهم كما هو متعارف عليه.

وكان أول لقاء لهم بعد ساعة واستمر لساعتين حيث حاول السيد وينغيت الضغط للتأكد من أن الشيخ عيسى مفوض لتمثيل الإمام، وذكر الشيخ عيسى أنه مفوض كلياً من قبل الإمام الأمر الذي أكده باقي الشيوخ الذين كانوا معه. وقد تمّ الاتفاق على توقيع البنود إذا تمّ ترتيبها من قبله هو والشيوخ الذين رافقوا الشيخ عيسى بحضور السيد وينغيت، وأن يأخذوا بعدها الوثيقة كي يوقع عليها الإمام هو وغيره من الشيوخ الذين يمكن أن يطلبهم السيد وينغيت.

وفي لقاء المساء الذي كان لبحث البنود الفعلية لم يحضر اللقاء سوى الشيخ عيسى بن صالح الحارثي والشيخ سعيد بن ناصر الكندي والترجمان والسيد وينغيت.

وكان هنالك ١٢ مطلباً للعُمانيين:

١ ـ الاعتراف باستقلال عُمان.

٢ ـ تخفيض الرسوم إلى ٥ في المئة.

٣ ـ حرية العُمانيين وأمنهم في مناطق السلطان الداخلية.

٤ ـ ألا تساعد الحكومة البريطانية أعداءهم (فسر السيد وينغيت ذلك أنه يعني السلطان).

٥ ـ عدم القيام بأي شيء مخالف لدينهم.

٦ ـ عدم الحاجة بهم إلى جوازات السفر.

٧ ـ السماح لهم بشراء الخراطيش.

٨ ـ أن يقدم السلطان المساعدة لهم.

٩ ـ أن يتم توقيع جميع الوثائق مثل جوازات السفر. . . الخ، والتي يصدرها الإمام من قبل الوكيل السياسي لا من قبل السلطان.

١٠ ـ عدم السماح بوجود راشد بن عزير في عُمان.

١١ ـ أن يكون الشيخ سعيد بن ناصر الكندي آمناً في مناطق السلطان الداخلية.

١٢ ـ أن يعيد السلطان الهاربين من وجه العدالة.

ومقابل ذلك فقد وعدوا بما يلي:

ـ عدم مهاجمة مناطق السلطان الداخلية أو التدخل في حكومته.

ـ السماح بحرية التجارة والسفر في عُمان.

وأخيراً وبعد خليط من الجدال والتهديد، اقتنع العُمانيون بالتنازل عن بعض مطالبهم، وتم الاتفاق على ما يلي في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠:

على حكومة السلطان أن:

ـ تخفض الرسوم على جميع البضائع القادمة إلى المناطق الساحلية إلى ٥ في المئة.

ـ ضمان أمن وحرية العُمانيين في المدن الساحلية.

ـ إزالة جميع العوائق التي تواجه دخول العُمانيين إلى مسقط ومطرح.

ـ إعادة الهاربين من العدالة وعدم التدخل في شؤون داخليتهم.

وقام السيد وينغيت في تقريره للمندوب السياسي بوشهر رقم ٢٠٥٢ في الرابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠ بإبداء الملاحظة التالية:

ملاحظة: الكلمة التي تمّ استخدامها كانت داخليتهم وهي كلمة مهمة وتعني شؤونهم الداخلية ولا يمكن للسلطان أن يناقش بأن هذا ينتقص من سلطته. ومن جهة أخرى؛ كان العُمانيون أحراراً في اعتباره استقلالاً كاملاً، فكان كلا الطرفين راضياً.

بينما اشترط على العُمانيين: •

ـ البقاء في حالة سلم مع السلطان وعدم مهاجمة الساحل وعدم التدخل في حكومته.

ـ السماح بحرية التجارة والسفر في عُمان وضمان أمن المسافرين.

ـ إعادة الهاربين من عدالة السلطان وعدم حمايتهم.

ـ سماع مطالب التجار والآخرين التي تناقض ما يوافق عليه العُمانيين بحسب الشرع.

وقد قدم السيد وينغيت التعليقات التالية:

من المدهش ملاحظة أن البنود التي طلبها السلطان كانت ثلاثة فقط، وكان الثاني والثالث منها مدمجين ببعضهما. وعندما وجد العُمانيون أن عليهم أن يتنازلوا عن أربعة بنود للسلطان كانوا منزعجين نوعاً ما إلا أنّه تمّ إنقاذ الموقف عن طريق تقسيم البند الثاني إلى بندين.

كما أن البند الرابع الذي تنازل عنه العُمانيون، وهو السماح بالشرع لم يكن بالإمكان تجاوزه لعدم وجود أية محاكم عندهم سوى الشرع، وسيكون لذلك من الضروري في هذا المجال تحذير الرعايا البريطانيين لأخذ الحيطة والحذر لإقامة دعواهم استناداً إلى أوراق المكاتبة الخاصة بمعاملاتهم، وليس على أساس دفاتر حساباتهم التي لن تقبل كأساس لرفع الدعوى.

وفي صباح اليوم الخامس والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠، جاء الشيخ عيسى مع حوالى ٢٠ شيخاً آخر إلى السيد وينغيت لكتابة بنود الاتفاقية وتوقيعها بحضوره. وظهرت نقطة صعوبة حيث أصر الشيخ عيسى أن يكون السلام بين السلطان من جهة، وبين إمام المسلمين من جهة أخرى الأمر الذي رفضه السيد وينغيت، وذلك لأن هذا يعني إقرار البريطانيين بحاكم آخر. وثانياً إن مثل هذا السلام سيستاء منه السلطان إذا لم يرفضه، ويتابع السيد وينغيت القول إن كلّ مجادلة استخدمت وإن هنالك الملايين من المسلمين الذين لم يكن إمامهم الإمام الخليلي، وهذا أمر سياسي وليس دينياً وما إلى ذلك. ويقول الوكيل السياسي إنه لم يفلح أي شيء حتّى اقتبست لهم حديثاً يتعلق بالسلم عن الرسول صلى الله عليه وسلم(ﷺ) يوم صلح الحديبية قبل عام من دخول مكة وما كان بين الرسول (ﷺ) وأهل مكة حيث وصف نفسه في الوثيقة «محمّد رسول الله». وردّ أهل مكة بان هذا منافٍ للعقل فإذا كان هو رسول الله(ﷺ)، لن يكون هناك جدال حول إقامة الصلح معه أو عدم إقامته. فقد رأى النبي(ﷺ) قوة الجدال فوصف نفسه ببساطة: محمّد بن عبد الله، وبذلك فقد تمّ إلغاء كلمة إمام من الوثيقة وأصبحت عبارة عن شروط تمّ الاتفاق عليها ما بين حكومة السلطان وعيسى بن صالح نيابة عن القبائل العُمانية. وقد بينت لهم عدم معارضتي لأي شخص يوقع كإمام للمسلمين.

أما من الجانب العُماني، فقد وقع الاتفاقية الشيخ عيسى والشيوخ الأربعة عشر الآخرون. وقبيل مغادرة العُمانيين، أخذ السيد وينغيت نسخة من الوثيقة موقعة ومصدقة من الشيخ عيسى وأبلغه بأن عقوبة الرسوم لن ترفع حتّى يتم إعادة الوثيقة الأصلية.

وتم الحصول على توقيع الإمام في الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ حيث أعيدت الوثيقة إلى السيد وينغيت في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر موقعة أيضاً من شيوخ بني ريام وبني غافر والعبريين.

كما أرسل الإمام ثلاث رسائل موجهة إلى ولاته الثلاثة في سمائل والمعاول والرستاق، يفوضهم فيها بإعادة المزارع إلى وكلاء أصحابها.

وفي ذلك الوقت، حصل السيد وينغيت على وثيقة مشابهة موقعة من قبل محمّد بن أحمد في الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر نيابة عن السلطان السيد تيمور بن فيصل الذي أرفق توقيعه أيضاً.

ويختم السيد وينغيت تقريره للمندوب السياسي بتنبؤ أن موقف الوكيل السياسي سيكون أكثر ليونة في المستقبل حيث سيصبح وسيطاً كما أوصى بضرورة الصبر.

وفي منطقة الباطنة استأنف أفراد قبيلة يال سعد معارضتهم بالرغم من قصف قريتهم الخضراء بالقنابل في آذار/ مارس ١٩٢٠، وبالرغم من معاهدة السلام الظاهرة بينهم وبين حكومة السلطان. وفي عام ١٩٢٢ هاجموا وحرقوا بيت الجمارك في ودام والخضراء. وبالتالي، خاطب مجلس الوزراء يال سعد موجهاً إليهم إنذارين في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٢، واحد في ودام وآخر في الخضراء؛ **فأولاً** أعطى كلّ قطاع منهم مدّة شهر لدفع غرامة بلغت ٥٠٠٠ دولار ماريا تيريزا **وثانياً**، إعادة بناء بيوت الجمارك وحمايتها، **وثالثاً**، دفع الغرامات المستحقة عليهم، **ورابعاً**، منع التعامل بالعبيد، **وخامساً**، تسليم المتعاملين بالعبيد والمعروفين وهم: راشد بن حميد وسليمان بن يوسف، الأول من قطاع الخضراء والثاني من قطاع ودام أو دفع غرامة لِكُلّ منهما تبلغ ٢,٠٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار ماريا تيريزا على التوالي. **وسادساً**، إرسال قادتهم لدفع غراماتهم كاملة. وفي الوقت نفسه، كتب أيضاً الوكيل السياسي لقبيلة يال سعد يبلغهم فيها أنّهم إذا انحازوا للحكومة بشكل كامل بمجيء الخامس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٢، فإنه مفوض للتعاون مع السلطان وبأنه سيستدعي قبطان السفينة البريطانية الحربية لاتخاذ أمر فعلي ضدهم.

وقد رد كبار قبيلة يال سعد على الوكيل السياسي في الثلاثين من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٢ مدعين أنّهم أثقلوا من الحكومة ومطالبين الوكيل السياسي اتخاذ إجراءات للحكم بينهم. وفي رسالتهم لمجلس الوزراء أفادوا أنّهم فقراء جداً، وغير قادرين على دفع الغرامات كما كان بعض الشيوخ ضعافاً غير قادرين على الذهاب إلى مسقط،

في حين تمّ إعادة بناء بيوت الجمارك على أملاك الشعب بغير إرادتهم، وادعوا أن الأنسب هو إزالتها. كما لم يوجد هناك أي شخص باسم راشد بن حميد. ووفقاً للرسول الذي أحضر الرسالة، فقد كان رداً متفقاً عليه من كلا القطاعين للقبيلة أي القطاعين الشرقي والغربي.

وقد انتهت مدّة الإنذار في الخامس عشر من تشرين الأول/أكتوبر من دون أن تنفذ قبيلة يال سعد البنود، لذا قام السيد نادر شقيق السلطان بالتعاون مع الوكيل السياسي البريطاني، بمغادرة مسقط إلى السويق على متن السفينة الملكية سيكلمين. كما كان معهما كتيبة من قوات مسقط يرأسها الرائد مكارثي. وقد قاوم زعماء يال سعد عندما تمّ استجوابهم بعد صعوبات عدة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ورفضوا الخضوع حتّى بعد تحذيرهم من قذف قريتهم بعد شروق شمس ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بثلاث ساعات. وقد بدأت السفينة الملكية سيكلمين عملية القذف إلا أنّها توقفت حالما تمّ تسلم إشارة بأن ناقلة بريطانية نزحت إلى الشاطئ قرب مسندم وكانت في حالة خطر. وبسبب ذلك، فقد تأجل قذف القبيلة حتّى يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢ عندما وصلت السفينة الملكية أسبيجل. كما تمّ تنفيذ عمليات أخرى متنوعة مثل السيطرة على مراكب شراعية تعود للقبيلة. وعندما وجدت السفينة الملكية سيكلمين بقيادة الضابط البحري أن يال سعد ما زالت تقاوم. طلبوا السفينة الملكية كروكو التي وصلت يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢.

وقد أعلن أفراد قبيلة يال سعد خضوعهم عند رؤيتهم لثلاث سفن في الموانئ ولكنهم لم يرسلوا الرهائن، فاستمر القذف حتّى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، إلا أنّه توقف حال وصول الرهائن. وقد قبلت القبيلة شروط حكومة السلطان وقررت دفع ٢,٥٠٠ دولار ماريا تيريزا عن المتعاملين بالرقيق وهما الاثنان اللذان تمّ ذكرهما. وفي يوم ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢. تمّت إقامة مواقع مؤقتة للجمارك في كلّ من الخضراء وودام وتم توقيع الصلح في يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر كما تمّ دفع غرامة بلغت ٣,٠٠٠ دولار ماريا تيريزا وخفضت حكومة السلطنة من الغرامة مبلغ ٤٠٠٠ دولار ماريا تيريزا لتصبح ٦٠٠٠ دولار ماريا تيريزا، كما تمّ إرسال الشيخين كرهائن مقابل ٣٠٠٠ دولار. وقد عبر المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في برقية له يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٢٢ لحكومة الهند عن اعتقاده في الوصول إلى اتفاقية مقنعة ودائمة مع يال سعد.

في بداية العام ١٩٢٤، كتب الشيخ عيسى بن صالح إلى الوكيل السياسي أنّه عندما عقدت اتفاقية السيب، أعطى السيد وينغيت آمالاً في السماح باستيراد بعض

الضروريات. وهو يطلب الآن السماح باستيراد ١٦ صندوقاً من خراطيش مارتيني وماوسر. وفي رسالة أخرى كتبت بالوقت نفسه بتاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٤، فقد اشتملت شكوى العُمانيين من الضريبة التي تفرض على قوافل الجمال من قبل حكومة السلطنة والتي تبلغ ٣٦ بيسة عملة نقدية على كلّ جمل و ١٨ بيسة لِكُلّ حمار والذي كان برأيه فوق حدود طاقة العُمانيين. وفي ردّ مؤرخ ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٢٤، قال الرائد هايند أنّه عاد للتو إلى مسقط. وبأنه قد درس الاتفاقية التي عقدها السيد وينغيت وتبين له أن الضريبة بما أنها كانت على الحيوانات فقط، فلم تكن الضريبة تعد خرقاً للاتفاقية. ومع ذلك يمكن بحث الأمر؛ فدعا الشيخ عيسى للحضور ورؤيته. فهو يود القيام بإعداد الترتيبات لرحلة لزيارة الجبل الأخضر قبل بدء الحر. وقد مرر رسالة أخرى من الشيخ عيسى يطلب فيها رداً على رسالته الأصلية. كما كتب الشيخ عيسى بالوقت نفسه إلى السلطان تيمور بن فيصل يعزي بوفاة شقيق السلطان السيد محمّد وأملاً في إلغاء الضريبة الجديدة.

وقد ردّ الشيخ عيسى على رسالة للرائد هايند التي بعث بها يوم ١٨ شباط/ فبراير ١٩٢٤ رداً ساخراً اتهمه فيها بخرق الاتفاقية كما قال إن زيارة الجبل الأخضر غير ممكنة إلا بموافقة من سكانه الذين يجب الطلب منهم. وإذا أراد الرائد هايند لقاءه، توجب عليه دفع جميع نفقاته، وإذا قام بذلك، سيستعد الشيخ عيسى للقائه في قرية الخوض أو في قرية حيل الغاف وختم بالسؤال عن إجابة مفيدة لطلبه بخصوص الخراطيش.

وقد ناقش الرائد هايند مسألة الضريبة على الحيوانات مع مجلس الوزراء، ففي حين القبول، أن هذه الضريبة لم تكن ضدّ معاهدة السيب، فقد اقترح وجود حالة لإزالتها لمصلحة العلاقات السلمية مع القبائل الداخلية، حيث وافق مجلس الوزراء على ذلك في رسالته المؤرخة في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٢٤، ومع ذلك فقد اغتنموا الفرصة للإشارة إلى أن العُمانيين قد خرقوا الاتفاقية بقتل عسكري حكومي في صور ولم يتقدموا حياله بأي اعتذار.

وقد أبلغ الرائد هايند الشيخ عيسى في رسالته بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٢٤ أن حكومة مسقط ومن أجل الحفاظ على السلام واستمرارية التجارة، قد وافقت على عدم تجديد الضريبة التي تقوم بجمعها في روي على الحيوانات. ولم تعترف الحكومة بأن معاهدة السيب منعتها من فرض ضريبة من هذا النوع على الحيوانات، وإنما وافقت على منح الشيخ عيسى هذا الأمر عن طيبة قلب ورغبة حقيقية في الحفاظ على السلام. وفي الوقت نفسه، أشارت الحكومة أنها لم تكن هي من خرق

المعاهدة وإنما العُمانيون الذين قاموا باغتيال عسكري قرب صور ولم يحاولوا إصلاح فعلتهم. وأوضح الرائد هايند أن الشيخ عيسى قد أساء فهم طلبه بزيارة الجبل الأخضر؛ فقد كان هدفه هو دعوة الشيخ عيسى إلى مسقط لبحث إجراءات مثل هذه الزيارة، إلا أن الوقت قد تأخر على مثل هذه الزيارة بسبب الطقس الحار وأجلها إلى الشتاء القادم.

وقد شكر الشيخ عيسى بحرارة لإزالة الضرائب عن الجمال والحمير، أما بالنسبة إلى مقتل العسكري قرب صور، فكانت الإجابة إن الذي قتله هو رجل من جعلان التي لم تكن تحت مسؤولية العُمانيين، ثمّ ذكر ثانية الخراطيش وأراد رداً على ذلك؛ فبين الرائد هايند للشيخ عيسى في رسالة له يوضح فيها أن مسألة شراء الأسلحة والذخيرة قد تمّ بحثها في معاهدة السيب مع السيد وينغيت حيث تمّ توقيع اتفاقية أسلحة دولية بين القوى التي قدمت لمسقط وعُمان، وبأن استيراد الأسلحة والذخيرة لا يمكن إجازته.

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٢٥، كتب القنصل البريطاني الرائد البين إلى مجلس الوزراء بخصوص الزيارة المقترحة التي سيقوم بها أخصائيو شركة البترول الإيرانية والتي خططت للوصول في يوم ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٥، والسفر إلى ساحل الباطنة والتي يمكن أن تذهب إلى التلال، وسيصحبهم في هذه الزيارة الرائد البين. ووعد مجلس الوزراء بتسهيل أمور هذه الرحلة، واقترحوا قيام الرائد البين بكتابة رسالة إلى الشيخ عيسى إذا رغبت الفرقة بدخول مناطق عُمان الداخلية. وفي ردّ له على الرائد البين، أوضح الشيخ عيسى بأن المسألة تتطلب موافقة الإمام. وبين الرائد البين بأن عالماً جيولوجياً واحداً فقط يرغب في زيارة أراضي عُمان.

في عام ١٩٢٧، عبر الشيخ عيسى عن قلقه لمجلس الوزراء إزاء التخطيط لتأسيس قواعد جوية عسكرية في عُمان. وبعد التشاور مع الوكيل السياسي البريطاني والقنصلية، ردّ مجلس الوزراء أنّه لا يوجد أية نية لبناء قواعد عسكرية جوية في عُمان، وإنما أرضية هبوط للطائرات المدنية.

في برقية بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٨، ذكر الرائد مورفي الوكيل السياسي البريطاني والقنصل بأن الشيخ عيسى بن صالح مع الإمام قد حكما عُمان إضافة إلى وادي سمائل بشكل مناسب، إلا أن موقف الشيخ عيسى في ذلك الوقت قد كان محفوفاً بالمخاطر؛ فقد اتحدت القبائل الغافرية والهناوية للمرة الأولى خلال ثورة عام ١٩١٣ - ١٩١٩. وأنه حين احتفظ الشيخ عيسى بدعم القبائل الهناوية، لم يكن لديه نفوذ كبير على القبائل الغافرية وكانت هنالك دوماً مخاطر بظهور قوة

تستبعده بدعم من القبائل الغافرية. كما كان الشيخ عيسى قلقاً إزاء قيام وكلاء الملك ابن سعود بجمع الزكاة من البريمي منذ عام ١٩٢٥. ولم يتم استخدام أي نوع من القوة في جمعها، بل جمعت خوفاً من قيام وكلاء ابن سعود بتحريض القبائل المجاورة على الإغارة عليهم. كانت البريمي مفتاح عُمان حيث إنّه يمكن الإغارة على ساحل الباطنة من هناك والهرب، كما إن مساعدة القبائل الغافرية ستعمل على تدمير إدارة عيسى. وفي ذلك الوقت، كان الشيخ عيسى على علاقات ودية مع قنصل بريطانيا في مسقط. وأعتقد أنه في الموقف الحذر الذي هو عليه الآن ليس بحاجة إلا إلى حافز صغير للضغط عليه لوضع يده بيد السلطان. وإذا ما تمّ ذلك بحيث يتم دعم الإدارة المشكّلة ببضع طائرات، سيكون من الممكن توحيد عُمان في دولة واحدة قوية ويتم القضاء على الوضع الحالي غير المرضي عنه.

وأصبح من الواضح أن السيد تيمور قد بنى آمالاً بأن يحقق ابنه السيد سعيد ما لم يحققه، كما اهتمّ بأن يتلقى ابنه التعليم الجيد. وفي ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣١ تنازل السيد تيمور رسمياً عن العرش لابنه السيد سعيد لكي يخلفه سلطاناً على مسقط وعُمان. وبتاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٢ أبلغ المعتمد السياسي المقيم لمنطقة الخليج العقيد ركن هـ. ف. بيسكو السيد سعيد أن الحكومة البريطانية قد اعترفت به رسمياً سلطاناً على مسقط وعُمان. وصادف ذلك حلول شهر رمضان ما اضطر السيد سعيد إلى تأجيل إعلان اعتلائه العرش رسمياً إلى الثاني من شوال عام ١٣٥٠ الموافق ١٠ شباط/ فبراير ١٩٣٢.

وفي خطابه الذي أرسله رداً على خطاب المندوب السياسي المقيم لمنطقة الخليج، أعلن السيد سعيد أنّه يعتبر هذا التاريخ هو التاريخ الرسمي لاعتلائه عرش السلطنة خلفاً لوالده. وفي ٣ آذار/ مارس ٢٣ شوال صدر منشور رسمي من نائب الحاكم العام في الهند في دربار أعلن فيه تنصيب سعيد بن تيمور رسمياً.

وسعيد هو أكبر أبناء السلطان تيمور، وقد ولد في الساعة الثانية من ظهر يوم السبت ١٨ شعبان ١٣٢٨هـ الموافق ١٣ آب/ أغسطس ١٩١٠م، وكانت بداية تعليمه في المنزل وعندما بلغ الحادية عشر من عمره، تمّ إرساله إلى كلية مايو في اجمير بولاية راجيوتانا الهندية وهي مدرسة يتعلم فيها الكثير من أبناء الأمراء الهنود وغيرهم. وحين بلغ السابعة عشرة من عمره، اهتمّ السلطان بأن يتعلم ابنه في بيئة عربية وذلك لكي يتحصل على معرفة باللغة العربية وبالتالي أرسله إلى بغداد في العام ١٩٢٧ حيث درس هنالك لمدّة عامين. وبعد عودته إلى مسقط في عام ١٩٢٩ تمّ تعيينه رئيساً لمجلس الوزراء.

ورث السلطان وضعاً سياسياً كان يسيطر فيه الإمام محمّد بن عبد الله الخليلي على أجزاء واسعة من البلاد بمشاركة كبيرة من الشيخ عيسي بن صالح. ومحمّد بن عبد الله الخليلي هو الحفيد الأكبر للشيخ سعيد بن خلفان الخليلي الذي كان الوزير الأول في حكومة السيد عزان بن قيس ما بين الأعوام ١٨٦٩-١٨٧٢.

قام السلطان في تموز/ يوليو ١٩٣٢ بزيارة إلى الهند مفتتحاً جولة خارجية لمدّة ثلاثة أشهر واستقبله نائب الحاكم العام للهند في سيملا. كتب الرائد بريمنر في تقريره السنوي ما يلي:

"يتمتع هذا السلطان الشاب بعقل ذكي وحاد وأظهر رغبة واضحة وملاحظات تدلّ على أنّه ينوي أن ينشئ جهازاً إدارياً خاصاً به لإدارة دولته، وبدا واضحاً أنّه يتمتع بشخصية قوية ويستطيع اتخاذ ما يلزم من قرارات لمواجهة المعوقات والمشاكل التي تصادفه».

عندما كان السلطان خارج البلاد تمّ قتل أحد الموظفين التابعين له ويدعى سعيد بن حويسن الهنائي وزوجته في منطقة السيب. طلب مجلس الوزراء من الشيخ عيسى بن صالح القبض على القتلة الذين تعرف عليهم الخافر وهم يقطنون قرية الخوض. ورد الشيخ عيسى بأن حدود الشريعة الإسلامية لا تسمح له بالقبض عليهم من دون أدله كافية وقوية.

فكر السلطان باتخاذ إجراءات ضدّ العُمانيين ولكنه وجد أنه سيكون من الأفضل له خلق علاقات ودية مع الإمام ومؤيديه.

قام السلطان في العام ١٩٣٣ بزيارة إلى منطقة ساحل الباطنة لتدعيم أركان سلطته، وقام النقيب البين بوصف الرحلة بأنها ناجحة ورافقه فيها بعض الموظفين من ضمنهم المستشار المالي.

استمرت وتيرة تهريب الأسلحة في الارتفاع ما سبب قلقاً كبيراً للمسؤولين البريطانيين، ويبدو أن عصابات تهريب الأسلحة تتمركز في دبي ولها وكلاء في مطرح ومنطقة ساحل الباطنة حيث تشحن لهم الأسلحة من الحدود الشمالية الغربية الهندية بالقرب من أفغانستان في منطقة القبائل، حيث لم يستطع البريطانيون أن يفرضوا عليهم سيطرة كاملة.

في تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٣١ استقل السلطان سعيد بن تيمور وبرفقته القنصل البريطاني في مسقط بارجة جلالة ملك بريطانيا بيترس، قاصدين إلى صور حيث أشار إليه القنصل بضرورة دعوة أهل العيقة لمقابلتهم في منطقة الحلة أو

القرمتين ومخاطبتهم في موضوع رسوم الجمارك وترقيم مراكبهم الخشبية، فامتنع الأهالي عن المجيء ثمّ أرسل إليهم الوالي فامتنعوا أيضاً. وبعد رجوع الوالي من عندهم كتب لهم السيد سعيد رسالة فأجابوه بعدم الموافقة على مقابلته. وطلب السيد سعيد من القنصل مساعدة الحكومة البريطانية ومعاقبتهم جزاء ما فعلوه مشيراً إلى أن هؤلاء الرعايا لا يطيعون أوامر حكومته، وإذا لم تستعمل معهم القوة ولم يعاقبوا فستكون الحالة أتعس من قبل، ويقيناً أن بقية الرعايا سيفسدون كما أنَّ جميع أهالي صور ينتظرون ماذا يصير في هذه المسألة.

وفي شباط/ فبراير ١٩٣٢م صدر أمر من القيادة الجوية للعمليات في العرق للقيام بعمليات عسكرية في صور حيث تمّ استلام تفويض من الحكومة البريطانية للقيام بعمليات مشتركة بين البحرية الملكية وسلاح الجو الملكي في منطقة العيقة إذا ما ارتؤي ضرورة لذلك وعلى ضوء موقف رجال قبائل بني بوعلي، وتحدد الغرض من القيام بعمليات مشتركة في وقف أي تدخل لاحق في إدارة ولاية مسقط في منطقة العيقة. وتقرر أن تصل إلى مسقط ثلاثة من المراكب الشراعية التابعة للبحرية الملكية بتاريخ ٢ آذار/ مارس، وأن يصل إلى مسقط في التاريخ نفسه المعتمد السياسي في الخليج، بينما يصل إليها قائد ضباط البحرية في الخليج بتاريخ ٢ أو ٣ آذار/ مارس. كما تحدد هدف سرب الطائرة المائية المرافق بتدمير حصن بلاد بني بوعلي.

وتمثلت الخطّة في أن تقوم المراكب الشراعية السريعة الثلاثة بعرض عسكري حول بلاد بني بوعلي، في الوقت نفسه الذي ستصل فيه القوات البحرية لصور لتحذير الشيخ علي شيخ قبيلة بني بوعلي بأن حصنه سيتم ضربه بالقنابل إذا ما أبدى مقاومة ضدّ حكومة مسقط في العيقة، أو إذا ما تدخل في عمليات الجمارك في ذلك المكان.

كما تقرر أخذ التفويض في البدء في عمليات القصف والتفجير من المعتمد السياسي وبحيث يتم إسقاط القنابل على ارتفاع لا يقل عن أربعة آلاف قدم فوق الحصن، وعلى ارتفاع لا يسمح بتوجيه أي نيران مباشرة ضدّ الطائرة. كما تقرر أن يتم استعمال قنابل وقذائف بوزن ٢٥٠ رطلاً في المقام الأول، وبعد أن تتشقق المباني بصورة فاعلة بواسطة هذا القصف يتم استخدام قنابل بوزن ١١٢ رطلاً، على الرغم من أنه يخشى أن فعاليتها في إحداث الخسائر والتحطيم سيكون أقل، وبحيث تتم عملية التفجير بالقنابل بصورة مبرمجة ومتقطعة وليست بصورة مستمرة ومتواصلة. والبرنامج التالي يعطي إرشادات للأيام السبعة الأولى:

- يكون القصف والتفجير بصورة مكثفة خلال اليومين الأول والثاني.

ـ تتوقف عمليات القصف والتفجير في اليوم الثالث.

ـ اليوم الرابع يكون هناك هجوم واحد ثقيل وكثيف وذلك خلال فترة الظهيرة.

ـ اليوم الخامس قصف كثيف.

ـ يتوقف القصف في اليوم السادس.

ـ يستمرّ القصف بكثافة في اليوم السابع.

وأن يستمرّ القصف حتّى يقرر قائد وحدة سرب الطائرات بأنه وعلى ضوء الأهداف الموضوعة لهذه الأوامر العسكرية للعمليات قد تمّ تهديم وتحطيم كافيين إلا في حالة تحقيق الهدف السياسي من العمليات المشتركة.

في أوائل العام ١٩٣٧م تمّ توجيه دعوة إلى السلطان للحضور إلى لندن للمشاركة في حفل مراسم تتويج الملك جورج السادس في ١٢ أيار/مايو ١٩٣٧ الموافق ٣٠ صفر ١٣٥٦هـ، ورد السلطان بأنه قد رجع منذ فترة قريبة جداً إلى مسقط قادماً من الخارج، واعتذر أن الظروف الحالية في مسقط وعُمان لا تسمح له بتلبية الدعوة ويأمل بان يتشرف بمقابلة الملك في أقرب فرصة قادمة.

علمت الحكومة البريطانية في آب/أغسطس ١٩٣٧ أن السلطان ينوي القيام بجولة تشمل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه لم يبلغ الوكيل السياسي بنواياه هذه وعبرت الحكومة البريطانية عن قلقها ومخاوفها من أن يطول غياب السلطان عن مسقط وعُمان، وهنالك خوف من أن يتكرر ما حدث مع والده السيد تيمور ويعيد التاريخ نفسه، وكما أوضحت وزارة الخارجية إلى السفارة البريطانية في واشنطن بتاريخ ٣ آب/أغسطس ١٩٣٧ التفاصيل التالية: إن السلطان يتبوأ عرش دولة ذات سيادة مستقلة ولها معاهدات خاصة ترتبط بها معنا ولكنها ليست تحت الحماية المباشرة لحكومة صاحبة الجلالة، وهو أيضاً يقيم معاهدات واتفاقيات صداقة مع كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٣٣، فرنسا ١٨٤٤ وهولندا ١٨٧٧. وأن حكومة صاحبة الجلالة لا تحتاج أن يطلب منها السلطان إذناً لزيارة دول له معها معاهدات صداقة. وبالرغم من ذلك فإن الوكيل السياسي له الحق في أن يبدي دهشته أو استهجانه لأن السلطان لم ينسق معه بخصوص هذه الرحلة كما جرت العادة مع الذين سبقوه.

ردّ السلطان بخطاب مطول وبعناد واضح وكبرياء بأنه سوف يرتب زيارة أخرى إلى الشرق الأقصى حيث سيقابل والده تيمور بن فيصل والذي كان يعيش

مع زوجته اليابانية في كوبية، وسوف يسافر من اليابان إلى الولايات المتحدة وسوف يصل إنكلترا في منتصف آذار/ مارس ١٩٣٨، وسوف يكون في غاية السعادة إذا تمكن من مقابلة الملك جورج السادس وبعض وزرائه، وقد علم أن ترتيبات الرحلة والحجوزات تمت عن طريق شركة مسز توماس كوك المحدودة.

كجزء من سياسة السلطان لكسب ود القبائل وزعمائهم من عُمان وقبل أن يغادر في رحلته هذه دعا الشيخ عيسى بن صالح الحارثي لمقابلته ورحب الشيخ عيسى بالدعوة، وتقابلا في قريات في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر وبعد ذلك توجه الشيخ عيسى إلى مسقط وأقام له السلطان حفل عشاء كبيراً للغاية في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر حضره جمع غفير من الضيوف الآخرين.

تلقى السلطان دعوة رسمية لزيارة نائب عام حاكم الهند خلال جولته وبما أن لديه هواية والده نفسها في الصيد، عبر عن رغبته في ممارسة هذه الهواية في صيد البط والغزلان وغيرهما. وقرر أن يرافقه في رحلته إلى اليابان أخوه غير الشقيق السيد طارق، ولكن رافقه أيضاً عندما حانت لحظة المغادرة عمه السيد حمد بن فيصل إضافة إلى بعض أفراد حاشيته. غادر الوفد مسقط إلى كراتشي على ظهر الباخرة السلطانية إنتربرايز. وتم استقباله رسمياً في مقر نائب الحاكم العام في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر واستقر مع أمير منطقة لينليثجو بناء على ما تقتضيه البروتوكولات المعمول بها لمدّة ثلاثة أيام أولاً، ثمّ انتقل إلى فندق مادين لمدّة أسبوع آخر ضيفاً على الحكومة الهندية.

اتجه السلطان بعد الهند وعن طريق سنغافورة وهونغ كونغ إلى كوبية في اليابان وأمضى هنالك ١٧ يوماً مع والده السيد تيمور، وكانت زيارته زيارة خاصة ولم يعقد أي مباحثات رسمية.

رجع عم السلطان إلى مسقط ورافق السيد تيمور ابنه السيد سعيد إلى سان فرانسيسكو حيث وصلها في ١٩ شباط/ فبراير وبعد جولة سياحية في المنطقة تضمنت زيارة إلى هوليوود توجه السيد سعيد بالقطار إلى واشنطن حيث استضافته حكومة الولايات المتحدة لمدّة ١٠ أيام وكان في استقبال السلطان الذي ارتدى الزي الوطني العُماني والوفد المرافق له وزير الخارجية الأمريكي السيد كورديل هل، وعزف النشيدان الوطنيان للبلدين ورافق السلطان فرقة من الخيّالة وحرس الشرف إلى مقر إقامته. وفي مساء ٤ آذار/ مارس قام السلطان ومعه الرئيس الأمريكي روزفلت برحلة بحرية، وأقيم حفل عشاء ضخم على شرفه وفي معيته الوفد المرافق له، وذلك بدعوة من وزير الخارجية الأمريكي وذهب إلى زيارة كثير من الأماكن من ضمنها

ساحة البحرية وحصن ماير على ظهر اليخت الخاص برئيس وحدة سلاح البحرية سيكويا حيث زار مونت فيرنون وأخيراً غادر نيويورك على متن اليخت الملكي كوين ماري ووصل إلى ساوث هامبتون في إنكلترا يوم ٢٨ آذار/ مارس.

أمضى السلطان أسبوعين في لندن ضيفاً على الحكومة البريطانية واستقبله الملك جورج السادس، حيث منحه وشاح الفارس من الحكومة البريطانية. أقام السلطان والوفد المرافق له في فندق الدورشستر. وقام بزيارة وزير الخارجية اللورد هاليفاكس، وقبل مغادرته أقام حفل استقبال وتضمنت قائمة الضيوف أسماء كثيرة. قام السلطان بجولات عديدة وألغيت الكثير من الجولات السياحية الأخرى لأنه أراد أن يستغل الوقت المتاح له للقاء بعض المسؤولين البريطانيين، ومناقشة كثير من المشاكل والأعمال المتعلّقة ببلاده معهم، وتم تنظيم عدة دعوات عشاء للسلطان وعلى رأس هذه الدعوات الدعوة التي نظمها له نائب وزير الخارجية السير لينسوت واليفانت وحضرها سفراء العربية السعودية ومصر والعراق والسفير الفرنسي، ثمّ سافر السلطان من لندن إلى باريس حيث استقبله الرئيس الفرنسي، وعاد إلى لندن في ١٩ نيسان/ أبريل تحت اسم غير حقيقي هو السيد أوزدي حيث نزل في جناح فاخر في فندق الملكة آن، وكان الغرض من هذه الزيارة هو مواصلة المفاوضات والمناقشات حتّى يصل إلى اتفاقية صداقة جديدة مع الحكومة البريطانية تقتضي ترتيب الأسس التجارية والاتفاقيات الملاحية والنقل البحري. خلال هذه الفترة أعطى السلطان انطباعاً واضحاً أنّه سعيد جداً كونه يتصرف بحرية كبيرة وكونه وحيداً من دون حراسة، وقال إنّه وللمرة الأولى منذ أن كان عمره ١٤ عاماً يكون وحده بدون مرافقين رسميين.

في شهر آذار/ مارس ١٩٣٩ لخص المعتمد السياسي البريطاني في بوشهر وجهات النظر حول بعض الجوانب العريضة للسياسات البريطانية نحو الجانب العربي في الخليج على النحو التالي:

١ ـ إن حكمنا لدول الخليج العربي ينبني على النوايا الطيبة للحكام وشعوبهم، وما لا شكّ فيه أنها نوايا مبنية من جانب على المصالح الذاتية، بيد أنها راسخة لذات السبب. إن أفضل أساس للنوايا الطيبة هو المصلحة الذاتية وليس المشاعر. وتمكننا النوايا الطيبة هذه من تسيير دفة العمل الإداري اليومي بشكل أقل تكلفة وهي تعمل لصالحنا متى ما نشأت اختلافات في وجهات النظر بيننا والدول، وتكون ذات قيمة كبرى في الأزمات والطوارئ مثل الحرب الكبرى التي اقتربت منا كثيراً في أيلول/ سبتمبر الماضي.

٢ ـ تعتمد النوايا الطيبة هذه على ثلاثة عوامل رئيسة:

١) إننا في واقع الأمر ندع الحكام وشعوبهم بقدر المستطاع وتحت توجيهنا، يديرون شؤونهم على طريقتهم الخاصة؛ ٢) إننا وفي مختلف مفاوضاتنا مع الحكام، والتي بالطبع تهم شعوبهم حول النفط، استمعنا لهم بتأن ومنحناهم عرضاً رباعي الأضلاع؛ ٣) ـ وهذا هو المهم- أن الحكام وشعوبهم يدركون أن حكومة صاحب الجلالة هي فقط التي تقف حائلاً بينهم وبين ابتلاعهم من قبل جيرانهم الأقوياء.

٣ ـ نسبة إلى التطورات الديمقراطية الحديثة، فثمة أوقات صعبة بانتظارنا ويجب أن نكون حذرين، بسبب الأهمية السياسية والاستراتيجية المتزايدة للجانب العربي في السنوات الأخيرة، في الاستمرار بانتهاج الخط السياسي نفسه الذي انتهجناه في الماضي. وفوق كلّ ذلك يجب أن نتجنب اتخاذ أية خطوات تقلل من الثقة التي توليها حالياً الدول العربية لحكومة صاحب الجلالة باعتبارها الحامية الطبيعية لهم.

وفي تموز/يوليو ١٩٣٩ اجتمع الوكيل السياسي البريطاني في مسقط بالسلطان سعيد بن تيمور الذي صرح له بأنه يحاول إعادة السيطرة على الأوضاع في عُمان حتّى يتمكن من أن يصبح حاكماً لعامة الدولة. وهو يعمل، راجياً إعادة توحيد عُمان ووحدتها تحت قيادة حاكم واحد لمسقط وعُمان. وأنه ظلّ في سعيه الدؤوب لامتداد تأثيره ونفوذه على شيوخ المنطقة الداخلية، وكذلك فإنه ظلّ ينفق ومن ماله الخاص لزيادة حصة الميزانية الحالية. وأما الطريقة التي ينتهجها لتحقيق هدفه في استمالة الشيوخ له هي في إقامة علاقات واتصالات بزعماء القبائل وفي أحيان أخرى تتمثل هذه الطريقة في تخصيص حصص مالية يمنحها لهم كلّ شهر. أما الطريقة الأخرى لإعادة السيطرة والنفوذ على الأوضاع في القطر فهي تتمثل في تبني النهج العسكري واستخدام القوة وهذه الطريقة ليست فقط مكلّفة، ولكنها إضافة إلى ذلك تترك وتخلف وراءها العداوة والبغضاء والمرارة، ما يتطلب الكثير من السنوات لتجاوزها ومحوها. وسموه يعتقد بأن الأسلوب الأنجع هو تبني نهج السلام وطرقه وأساليبه وحدها، من دون التورط في اتخاذ تدابير عسكرية أو اللجوء إلى القوة. وبأن تبني نهج السلام سيمكنه من إعادة السيطرة على فرض نفوذه وسلطاته بنجاح. وعلى الرغم من ذلك فإنه قد توصل في نهاية المطاف إلى أن عليه الحصول على القوة مثلما عليه الحصول على التمويل والمساعدات المالية. وأنه يأمل ويعتقد في إمكانية حصوله على قوة تتألف من ١٠٠٠ رجل (بصورة دائمة) وذلك لإعادة سلطانه ونفوذه وحفظ سيطرته على مجمل الأوضاع. وهو لا يعتقد أنه من الضروري

استخدام هذه القوة في عمليات ومعارك حربية ضدّ قبائله، حيثُ إنه يعتقد أن الأثر المعنوي الذي قد يفعله تواجد هذه القوة ربما يكون كافياً لإخافة القبائل من التمرد ضده.

وأوضح السيد سعيد بأن ليست لديه أية إمكانيات أو فائض يمكن أن يساهم به في تحسين الأوضاع الاجتماعية في مسقط ومطرح نظراً لعوزه للتمويل اللازم حيثُ إنَّ الاحتياطي المالي المتوفر لديه يقدر بحوالى ٢٠٠,٠٠٠ روبية ومتى ما استنفد هذا الاحتياطي فإنه سيصبح مفلساً.

وذهب السيد سعيد إلى القول إنه قد طرق كلّ الأبواب واستنفد كلّ ما لديه من طاقة وحاول جهده بِكُلّ الطرق الممكنة والأساليب المتاحة لرفع الميزانية وتعديل الخطط التمويلية لتحقيق أهدافه، بما في ذلك التنازل عن جوادر مقابل حصوله على التمويل. إلا أنه لم ير سوى طريق واحد ممكن وهو لم يكن راغباً في ذكره، إلا أن الأمر أصبح جلياً ولا مناص منه، فإما أن يتاح له الحصول على مساعدة مالية تعينه وتساعده في تحقيق أفكاره وتطلعاته، أو أن يتخلى عن كلّ شي وينسحب متقاعداً في ظفار ويترك مسقط تداوي جراحها بما تستطيع في ذلك سبيلاً، أو أن يتبع الطريق الذي سلكه والده ويحذو حذوه في التنازل عن العرش.

وكما أوضح الوكيل السياسي البريطاني، أن السيد سعيد صرح في أكثر من مناسبة بأنه قد تعب من شؤون الدولة الحالية وإذا لم يتحصل على المساعدة المالية التي طلبها، فإنه سيترك الأمور كلها لتجد حلها بنفسها. وقال سموه إنه لو كان لديه ولد لكان الوضع مختلفاً. وإذا ما تخلى عن مجمل الأوضاع وعاد إلى ظفار فليست لديه ثمة فكرة عمن سيخلفه في تقفي وتتبع أثاره؛ فالسيد نادر لم يعد بصحة جيدة وبحالة حسنة تمكنه من أن يخلفه ولن يتحدى بقية أفراد الأسرة المالكة لصالح أي فرد كان. وأنهى سموه حديثه بالإشارة إلى أن على حكومة صاحبة الجلالة حلّ هذه المعضلات وإيجاد الطريق للخروج من المأزق.

وبناء عليه اقترح الوكيل السياسي ثلاثة من السبل البديلة التي تطرق إليها بصفة عامة:

١ - الموافقة على طلبه المقدم لحكومة صاحبة الجلالة بالقيام بمنحه مساعدة مالية كمساهمة مقابل منطقة جوادر.

٢ - رفض أي طلب يقدم من طرفه للحصول على مساعدة مالية أخرى.

٣ - السيطرة على الأوضاع في دولة مسقط وعُمان ويحتفظ سموه باللقب

والسيطرة على محافظة ظفار. إضافة إلى ذلك فإنه يحصل على راتب مالي معقول من دخل مسقط.

ورأى الوكيل السياسي أن أولى هذه الوسائل البديلة سيؤجل الأزمة لمدّة سنة أو سنتين ومن ثمّ تتفاقم الأوضاع مرة أخرى، أما البديل الثاني الذي اقترحه فهو رفض المساعدة المالية، وما سيترتب على هذا من نتائج تتمثل في ترك السلطان مسقط لتواجه مصيرها ومن ثمّ يتقاعد في ظفار. بينما ستترك مسقط وعُمان لأي شخص يكون قوياً وكفوءاً لإدارتهما. وستحدث اضطرابات ومشاكل في كلّ من عُمان والباطنة. وأهمية مسقط وعُمان من الناحية الاستراتيجية هي التي ستحدد بلا شكّ مسار السياسة التي ستتبناها. ولا بُدَّ من الحيطة والأخذ في الاعتبار ما سيلحق المصالح التجارية البريطانية والهندية من دمار، وضرورة الأخذ في الاعتبار مسألة حماية حياة البريطانيين والهنود وممتلكاتهم. وأعتقد بأنه لا بُدَّ من أن تتدخل وعلى الأقل أن يكون ذلك من أجل حفظ النظام والقانون في منطقة الساحل وفي المدن المهمة. وتبني مثل هذه السياسة بالطبع سيتمخض عن تدهور في شؤون الدولة ما يؤدي إلى مشاكل وزيادة في التكاليف، أما في ما يتعلق بالبديل الأخير فهو العمل على التوصل إلى اتفاق مع فرنسا والسلطان بحيث يوضع في وضع مماثل لوضع سلطان المغرب. وحتّى إذا ما ظلّ يتسلم دخلاً مالياً منتظماً فسيكون أكثر سعادة في ظفار. ولأنه سيظل هناك في ظفار كشخصية اسمية فقط وبالتالي لن تكون هناك قضية خلافة له أو تولي الحكم عن طريق السلالة والأسرة المالكة على الأقل في الوقت الحالي. ومثل هذا المبلغ المزمع وضعه ورصده لتولي إدارة الحكومة لا بُدَّ أن يكون تحت تصرفنا. وعن طريق الإدارة الواعية والإشراف الجيد المنظم أعتقد أن الوضع المالي سيتحسن بصورة أفضل. ووجود سلاح الجو الملكي في كلّ من مسقط أو مطرح إضافة إلى وجود قوات هندية كافية لحفظ الأمن، قد يتطلب الأمر القيام بعمليات عسكرية في المنطقة الداخلية، ولكن هذه ستنحصر بالعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الجوية. بينما يتولى الضباط السياسيون تحقيق تفاهم أفضل مع القبائل. ومن خلال ذلك ستزداد القيمة الاستراتيجية لمسقط وكذلك ستتحسن وتزداد أهميتها التجارية بصورة كبيرة.

بعد اندلاع أحداث الحرب العالمية في أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، شددت الحكومة البريطانية من الإجراءات العسكرية التي تتبعها لحماية حدود السلطان في مسقط وعُمان بما في ذلك جوادر وذلك خوفاً من التعرض إلى هجوم خارجي أو أي اضطرابات داخلية، وذلك بتقديم أية مساعدة من الممكن أن يطلبها السلطان. وتم تقديم مساعدات أرضية لسلاح الجو البريطاني وسلاح البحرية وتسهيلات للدعم

والتخزين. وبالمقابل وافقت الحكومة البريطانية على تقديم مزيد من الدعم المالي والعسكري للسلطان رداً على تعاونه مع الحكومة البريطانية، وذلك تبعاً للشروط الموقعة بين الطرفين، والتي وردت في الخطاب السري رقم س/ ٥١٤ بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٩.

في شباط/ فبراير ١٩٤٠ تمت دعوة الشيخ عيسى بن صالح من قبل النقيب هيكنبوثام للحضور إلى مسقط، فجاء إليها ومعه أبناؤه الثلاثة والشيخ حمد بن سليمان الحارثي و ١٠ من رجاله المقربين. ووصفه النقيب هيكنبوثام بقوله إنّه رجل في الثامنة والستين من عمره كما حدد ذلك بنفسه، وهو متوسط الطول أبيض شعر الرأس واللحية ويبدو متمتعاً بصحة جيدة على الرغم من سنوات عمره السبعين، وله شخصية قوية وروح فكاهية لا بأس بها وهو يريد أن يتوجه إلى البحرين بغرض العلاج.

في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠ بدأ القادة العُمانيون يخافون من أن تقوم إيران بغزو عُمان نتيجة لتداعيات أحداث الحرب العالمية الثانية، وقاموا بمحاولة لمناقشة الأوضاع مع السلطان. وقدم الشيخ عيسى عرضاً بأن يضع جنوده ورجاله تحت تصرف حكومة مسقط إذا ما قامت إيران بمهاجمة مسقط.

في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٠، فرح السلطان كثيراً عند سماعه خبر أن زوجته أنجبت له ولداً في ظفار حيث تعيش هنالك وقرر أن يسميه قابوس.

في أواخر سنة ١٩٤٠ قام بعض الرجال من بني كلبان والذين يقطنون منطقة (مسكن - المقنيات) بقتل بعض حلفاء الإمام محمّد بن عبد الله الخليلي وذلك بالقرب من الرستاق. وطلب الإمام من بني كلبان القبض على القتلة وتسليمهم له، فرفض بنوكلبان ذلك فقام الإمام بإرسال ٤٠ رجلاً تحت قيادة الشيخ زاهر بن غصن الهنائي إلى عبري ولقد اندهش الشيخ عبد الله بن راشد اليعقوبي عندما طلب الشيخ زاهر منه تسليم كلّ منطقته إليه وجعلها تحت قيادته، وغادر بعد ذلك الشيخ زاهر عبري إلى نزوى وترك قوة صغيرة خلفه، وبعد أن سيطر الإمام على عبري تمّ تعيين الشيخ محمّد بن سالم الرقيشي والياً عليها نيابة عن الإمام. كما أفادت التقارير أن الوضع هادئ وسوف يتم تطبيق الشريعة في عبري.

بعد أن تولى الإمام السيطرة على عبري قام شيوخ بني كلبان، وشيخ الحواسنة سلطان بن سيف بزيارة مسقط لمقابلة السلطان الذي لم يعطهم وعداً قاطعاً بفعل شيء معين، ولكنه وعدهم بمناقشة الأمر مع والي صحار مظفر بن سليمان الذي تصادف وجوده في مسقط لمناقشة بعض الأمور الخاصة بمنطقة دبا. وبعد نقاش بين

السلطان ومظفر، قام السلطان بإرسال الشيخ سلطان بن سيف الحوسني إلى العينين للمفاوضة مع الشيخ علي بن سعيد الغافري وإقناعه بتسليم الحصن، وقد طلب منه السلطان إبلاغ علي بن سعيد أنّه سوف لن يقوم بالتدخل في شؤونه في منطقة الدريز وسوف يترك له أملاكه وأراضيه هناك، وسوف يكون كريماً معه إلى أقصى حدّ. وطلب السلطان إبلاغه بصورة واضحة أن الحصن يجب أن يسلم إلى رجال السلطان فوراً، وأن علي بن سعيد يجب أن يثق بوعود السلطان، وأن هذا الطلب ليس موضوعاً للمناقشة. وإذا قام بتسليم الحصن فإن الشيخ الحوسني سوف يتمركز فيه ومعه مئة من رجال السلطان.

رجع الوالي مظفر بن سليمان إلى صحار لإبلاغ شيوخ الظاهرة بهذه التفاصيل وتجهيزهم للخطوة المقبلة، وكان السلطان قد زوده بمبلغ من المال والأسلحة والذخيرة وذلك للمساعدة في تقوية أواصر العلاقات مع بعض رجال القبائل النائية، وأمره السلطان بالعودة إلى مسقط مباشرة بعد انتهاء عيد الأضحى لكي يقدم تقريراً عن الأوضاع في المنطقة.

وكان رأي مسقط أن لا يتم التدخل ما لم يقم الإمام بإجراء تحرّك محدد باتجاه أراضي بني كلبان عندما يكون ذلك ضرورياً، **أولاً** لكي يسعى من خلال الإقناع إلى تسوية المشكلة بين بني كلبان والإمام، **وثانياً** في حالة فشل محاولة الإقناع يجب العمل على اتخاذ خطوات لمنع الإمام من الحصول على/ أو استرداد موطئ قدم في منطقة بني كلبان.

وأشار الوكيل السياسي في تقريره إلى أنه من الصعب جداً وبأية درجة من الدقة القول ما هي أهداف وأغراض الإمام المستقبلية، إلا أنه يمكن القول إنّه تحرّك ضدّ عبري بنجاح كخطوة أولى للسيطرة على وادي الحواسنة وتلك خطوة مهمة وضرورية إذا كان ينوي القيام بإجراءات انتقامية ضدّ بني كلبان، وكان من الممكن ملاحظة أنّه في الوقت نفسه حاول أقصى جهده لحل هذه المشكلة كما تقتضي الأعراف والتقاليد القبلية السائدة. ولم ينوِ أن يحلّ الأمر بالقيام بالانتقام من بعض أفراد القبيلة المتمردين، وأعتقد أنّه تحرّك بصورة استراتيجية شاملة لكي يمدّ نفوذه على كامل مناطق الظاهرة حتّى واحة البريمي، وبذلك سوف يضع يديه على مناطق واسعة مبشرة بوجود كميات كبيرة من النفط فيها، وبعدها يمكنه تمهيد الطريق لغزو مناطق ساحل الباطنة في المكان والزمان الملائمين.

واختتم الوكيل السياسي تقريره بالقول: «إنه لا يمكن للسلطان تجاهل غزو الإمام وهجومه المفاجئ لحدود المناطق التي تقع ضمن المناطق الواقعة تحت نفوذه السياسي. ولهذه التحرّكات من جانب الإمام انعكاسات سيئة جداً على سمعة

السلطان السياسية وقدراته، وإذا استمر في ذلك فإن ذلك سوف يضع السلطان في موقف حرج وزاوية ضيقة جداً بخصوص اتفاقياته مع شركات التنقيب عن البترول والتي وعدها بمنحها امتيازات في مناطق شاسعة، وسوف يمثل تهديداً مستمراً لمناطق ساحل الباطنة الغنية بمزارع النخيل والفواكه والمدن المشهورة بحركة تجارية أساسها الجالية الهندية المقيمة هناك، إضافة إلى البريطانيين، ولذا من الضروري جداً أن تتخذ الإجراءات اللازمة لإيقاف تحرّكات الإمام التوسعية المستمرة.

ومن المعروف أن الإمام يستشير كلاً من الشيخ عيسى بن صالح الحارثي والشيخ سليمان بن حمير أمير منطقة الجبل الأخضر، وخطواته التالية سوف تعتمد على نتيجة تشاوره معهما، ويبدو أن الشيخ عيسى بن صالح لا يميل إلى اتخاذ خطوات تؤدي إلى الحرب ونشوب المعارك بين الإمام والسلطان، واعتقد أنّه يميل إلى التوصل لاتفاق ما عن طريق المفاوضات والسلم».

في عام ١٩٤٣ اشتكت القبائل التي تقطن في المناطق الداخلية من النقص الشديد في الأرز، وحاول الشيخ عيسى بن صالح أن يكون له دور كبير في الحصول على حقّه من الواردات من هذه السلعة إلى السلطنة، واتهم حكومة مسقط بأنها لا تعمل ببنود اتفاقية السيب بل تعمل على النقيض والعكس. وحاول الشيخ سليمان بن حمير سلوك طريق آخر حيث أرسل ٤٠٠ حبة رمان إلى الوكيل السياسي المقيم في مسقط وطلب منه أن يتم منحه أكبر كمية ممكنة من الأرز، فقام العقيد غالوي بإرسال تسعة جوالات من الأرز إليه، ثلاثة منها هدية له. وكان العقيد غالوي ينوي زيارة منطقة الجبل الأخضر ولكن الشيخ سليمان بن حمير اعتذر له عن هذه الزيارة بطريقة مهذبة.

طرأ على التوتّر الواقع بين القبائل الغافرية والهناوية في عُمان في آب/أغسطس ١٩٤٥ تطورات وصلت إلى درجة العدوانية في منطقة وادي بني خالد. هذا الوادي الخصب يقع تحت سيطرة الشيخ علي بن عبد الله من بني بوعلي، لكن بسبب كونه وهابياً وسنّي العقيدة، فقد طلب من الشيخ سليمان بن حمير عندما التقيا مؤخراً في صور تزويده بقاضٍ إباضي لسكّان الوادي الذين ينتمون إلى المذهب الإباضي. القاضي الجديد وصل، وبعد ذلك بفترة قصيرة رفع علم الإمام فوق منزله، ويزعم أن ذلك تمّ بتحريض من الشيخ عيسى بن صالح من الشرقية. لقد أثارت هذه الحركة الشيخ علي بن عبد الله التي رأى فيها محاولة لاغتصاب سلطته، فبعث بفريق ليمزّق علم الإمام وليتعامل مع خطأ القاضي بالشكل المناسب. لقد تمّ إزالة العلم وأعيدت سلطة الشيخ علي إلى الوادي، كما لجأ القاضي إلى الشيخ عيسى.

إثر ذلك وصل الشيخ حمد بن سليمان الحارثي من المنطقة الشرقية إلى مسقط

مؤخراً لزيارة السلطان، ولقد أفضى الوضع في وادي بني خالد إلى انتشار الشائعات خصوصاً في ما يتعلق بالقرار الذي اتخذه السلطان. ومن المعتقد في بعض الأوساط أن السلطان قد وعد الشيخ علي من بني بوعلي بمساندة قوية وأنه قام فعلاً بإرسال الأموال والذخائر والمواد الغذائية للشيخ علي ليمكّنه من القيام بحملة، وحالما تعود العلاقات بين بني بوعلي والحرث إلى طبيعتها، فإن السلطان يعتزم تعزيز سلطاته في وادي بني خالد بتعيين أحد الولاة هناك.

وفي الوقت ذاته جهز الشيخ عيسى بن صالح من المنطقة الشرقية قوة من عساكره تحت إمرة ابنه الأكبر محمّد استولى بها على وادي بني خالد. ولا يبدو أن بني بوعلي قد أبدوا أية معارضة أو مواجهة. ولقد أرسل كلّ من السلطان والشيخ حمد بن سليمان الحارثي من المنطقة الشرقية المتواجد حالياً في مسقط، رسائل إلى الشيخ عيسى يقترحان مناقشة المسائل من قبل جميع الأطراف المعنية في مسقط. وقيل إن الشيخ محمّد قد عاد من الوادي وفي معيته غالبية عساكر الشيخ عيسى، بينما كان السلطان ينتظر وصول الشيخ عيسى إلى مسقط قبل أن يتخذ أية خطوات أخرى. وقد أرسل مركب إلى صور لإحضار الشيخ علي بن عبد الله.

بتاريخ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر وصل إلى مسقط الشيخ علي بن عبد الله الحمودة أمير بني بوعلي، كما وصل بتاريخ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر الشيخ عيسى بن صالح من الشرقية بعد تبادل الاتّصالات مع السلطان. أجرى السلطان المحادثات مع كلّ طرف على حدة حول موضوع الأحداث الأخيرة في وادي بني خالد التي بدت عاصية وصعبة الحل. حيثُ إنَّ كلّ شيخ كان شديد السخط من سلوك الآخر، إلى حد طلب الشيخ علي من السلطان الموافقة على التعامل مع المسألة باستخدام القوة؛ في نهاية المطاف تمّ الاتفاق على أن تعالج مسألة الوادي في المستقبل بواسطة السلطان الذي سيعين قاضياً لها. غياب الشيخ سليمان بن حمير الذي كان قد دعي من قبل السلطان لحضور المحادثات، فسرت بمسؤوليته عن سوء الفهم الذي أدّى إلى تدخل الشيخ عيسى في الوادي. ويقال إن الشيخ سليمان لم يخبر الشيخ عيسى أنّ القاضي السابق كان قد عيّن بواسطة بني ريام بالاتفاق مع السلطان والشيخ علي، حيث اعتقد الشيخ عيسى أن التعيين قد تمّ من قبل الإمام. وعندما أبلغ بالحقيقة في مسقط، قيل إن الشيخ عيسى أدان سلوك سليمان علناً وبأقسى الأساليب.

لقد واجه السلطان صعوبة عظيمة في التقريب بين الشيخ عيسى والشيخ علي، لكن العملية أنجزت في النهاية بنجاح، وخلال إقامتهما في مسقط زار كلّ من الشيخ علي بن عبد الله والشيخ عيسى بن صالح الحارثي المعتمد السياسي، وكلّ منهما أبدى

قلقه حول الأحداث الأخيرة في فلسطين.

غادر مسقط بالمركب بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر الشيخ علي بن عبد الله الحمودة من بني بوعلي متوجهاً إلى صور ويقال إنّه تسلم كميات كبيرة من الهدايا من السلطان تشمل البنادق والأسلحة والمواد الغذائية والملابس.

بينما غادر الشيخ عيسى بن صالح وابناه محمّد وصالح وصهره حمد بن سليمان الحارثي مسقط بالمركب إلى قريات المحطة الأولى لرحلة عودتهم إلى الشرقية وذلك بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وبعد ذلك بعدة أسابيع عاد إلى مسقط الشيخ حمد بن سليمان الحارثي حاملاً معه رسائل للسلطان من الشيخ عيسى بن صالح الذي أطلع السلطان على رجوعه سالماً، وطلب منه إرسال الشيخ سيف بن حمد الأغبري القاضي المرشح لوادي بني خالد بأسرع وقت ممكن، والذي قيل إنه استلم مسؤولية الأمور فيها. وقيل أن عَلم السلطان بدأ يرفرف فوق بلاد الحيل التي تقع في قلب الوادي.

رواية الشيخ عبد الله بن حمد بن سليمان أنه سمع من والده بأنه أثناء الاجتماع الذي تمّ بين السلطان سعيد بن تيمور والشيخ عيسى بن صالح وكان والده الشيخ حمد بن سليمان ثالثهما، إن الطرفين لم يتفقا على ما يجب أن يكون عليه الوضع في الوادي، وعندما احتدم النقاش بينهما تدخل الشيخ حمد بن سليمان واقترح تأجيل النقاش إلى اليوم التالي، ومنح الطرفين فرصة لدراسة الموضوع والنتائج التي ستترتب عما سيتم الاتفاق عليه، وفي اليوم التالي اتفق الطرفان على أن يحدد الشيخ عيسى ابن صالح الشخص الذي سيتولى الوادي وأن يتم تعيينه وسداد راتبه من قبل حكومة مسقط، وألا يرفع أي علم في الوادي. ولم يتم رفع علم مسقط في الوادي إلا بعد وفاة الشيخ عيسى في السنة التالية لذلك الاتفاق.

قراءة سريعة لوثائق المجلد الثالث
(وثائق فترة تنامي مطامع شركات النفط البريطانية)
(١٩٤٦م - ١٩٥٥م)

في آب/أغسطس ١٩٤٥ كتب الوكيل السياسي في مسقط تقريراً إلى المعتمد السياسي البريطاني في بوشهر، أورد فيه أن السلطان سعيد زاره مؤخراً في الوكالة وناقش آماله الرامية لتوطيد سلطته في عُمان بشيء من التفصيل، حيث قال إنّه لا يمكن لأي حاكم لمسقط أن يكون راضياً بالأوضاع الحالية في البلاد؛ ففي الماضي

كان من أسباب الإحباط الإدراك أنه بسبب الموارد الضئيلة لدولته، فهنالك آمال ضئيلة أيضاً في تأسيس سلطة بيته في عُمان في فترة حياته، وقد جعله ذلك يشعر بكثير من الإحباط والكآبة الحادة، غير إنّ الوضع تغير حالياً، فالدولة تتمتع بموارد مالية جيدة ولديها احتياطي كبير، وهو الآن يستطيع أن يقيم الحفلات وأن يقدم الهدايا للشيوخ من ذوي النفوذ في الداخل بأسلوب يناسب وضعه، وفوق كلّ ذلك، لديه الآن الوسائل التي تمكنه من الحصول على الأسلحة والذخائر لمساعدته في دعم نفوذه النامي مع وجود القوة، كما أن الإمام لا يتوقع أن يعيش لفترة أطول وبالتالي فمع إظهار القوة والدعم الذي يتوقع أن يجده من القبائل والإجراءات التي يمكن أن تتخذ مباشرة فور وصول الأنباء المتعلّقة بوفاة الإمام، فسوف تساعده في إعادة احتلال عُمان من دون إراقة الدماء، حيث كان يرغب أن يقوم بِكُلّ الاستعدادات اللازمة والممكنة **أولاً** بتشجيع إقامة العلاقات الودية مع الشيوخ المهمين ذوي النفوذ، **وثانياً** بإعداد الخطط للقيام بعمليات عسكرية بهدف احتلال بعض الحصون والقلاع. وأولى هاتين المرحلتين هي ما كان اهتمامه الكبير، أما العمل الثاني سيكون ممكناً فقط بمساعدة الحكومة البريطانية. وعليه فسوف يتطلب مخازن عسكرية إضافية ومعدات بما في ذلك المدفعية، وسيحتاج إلى مساعدة الضباط البريطانيين وضمان الدعم الجوي من سلاح الجو الملكي البريطاني عندما يحين الوقت المناسب، كما أنه لم يكن يزمع القيام بأي تحرّكات حتّى بعد موت الإمام الذي أصبح مسناً ومريضاً ولا يتوقع له أن يعيش طويلاً. عقب على ذلك الوكيل السياسي في مسقط بأنه سوف يحول الاقتراح إلى رئاسة الحكومة في لندن ولكنه اقترح على السلطان ألا يتسبب في تعكير وهدم السلام السائد حالياً نتيجة معاهدة السيب.

في الوقت ذاته كانت الشؤون السياسية في عُمان تتأثر بانقسامات بين القبائل في الجناحين الكبيرين وهما الجناح الهناوي والجناح الغافري، وهو التقسيم الذي تمّ في القرن الثامن عشر. أما من ناحية السلطة على الأراضي فلا يوجد تقسيم أو خطّ واضح بين الجناحين، كما أنه وفي جميع أرجاء عُمان فإن أنصار الهناوية والغافرية يعيشون مع بعضهم البعض ما أدى إلى ثبات ميزان القوى، وإلى الاعتراف بأهمية التعايش السلمي والتسوية المؤقتة، ويوجد لدى كلّ من الجناحين مراكز للنفوذ والسلطة يهيمن عليها زعيم معترف به، وكان مركز نشاط الهناوية دائماً هو المنطقة الشرقية، ويرأسها كبير شيوخ قبيلة الحرث، وقد أتاحت القيادة المقتدرة على مجموعة من الناس يميلون نحو التعصب أكثر من بقية سكان عُمان إعطاء الهناوية صوتاً مسيطراً في مجالس الإمام. وتتركز القبائل الغافرية في منطقة الجبل الأخضر ووادي

سمائل، كما أن زعيمها هو شيخ بني ريام الذي يدعي أنّه ينحدر من عائلة مالكة قديمة من قبائل مالك، ولدى القبائل الغافرية إضافة إلى ذلك دعم قوي يتركز في شخصية شيخ بني بوعلي وهي قبيلة ذات سلطة توجد في منطقة جعلان بني بوعلي بالقرب من صور، وبشكل عام يمكن القول إن الأحداث في عُمان في تلك المرحلة كان يسيطر عليها ثلاثة أشخاص هم: كبير شيوخ الحرث الشيخ عيسى بن صالح من الهناوية، وشيخ منطقة الجبل الأخضر الشيخ سليمان بن حمير وهو غافري، وشيخ بني بوعلي، وهو الشيخ علي بن عبد الله (غافري) وآخر هؤلاء الشيوخ يقع تحت النفوذ الفعال للسلطان، أما اهتمّامه بالإمامة فيتركز فقط في بعض الأمور التي تتعلق بأجنحة القبائل، وقد ظلّ نفوذ الشيخ عيسى وبخاصة بعد انتخاب الإمام الخليلي، نفوذاً قوياً.

بعد مضي أكثر من سنة التفتت الحكومة البريطانية لطلب السلطان الخاص بمساعدته من قبل سلاح الجو الملكي البريطاني، وذلك لأن الحكومة كانت مشغولة بنهاية الحرب العالمية الثانية والترتيبات اللازمة لإعادة الأمور إلى طبيعتها في بريطانيا. وكان الشيخ عيسى قد توفي بحلول ذلك الوقت. وبتاريخ ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٤٦، تمّ عقد اجتماع في مكتب حكومة الهند في لندن بحضور أطراف عديدة وحضره ممثلون من وزارة الدفاع والخارجية اعترضوا على تقديم دعم كبير للسلطان في مخططه للتوسع إلى داخل المناطق الداخلية في عُمان وضد القبائل التي تقطن هناك، خوفاً من انعكاس ذلك على الرأي العام العالمي في حالة وقوع ضحايا مدنيين نتيجة للقصف، ولاسيما أن هذه المحادثات متعلّقة بدولة مستقلة، حتّى لو كان التدخل هذا بطلب من حاكمها شخصياً. واقترح ممثلو شركة النفط البريطانية في الاجتماع أن يقوم السلطان بضمان ولاء هذه القبائل، وذلك بمنح هدايا كبيرة لزعمائهم وشيوخهم، وتمت المقارنة بما يفعله ابن سعود الذي ضمن ولاء عدد كبير من هؤلاء الزعماء والشيوخ بعد أن تعود أن يمنحهم عطايا وهدايا كبيرة، ولم يحاول إخضاعهم مطلقاً باستعمال القوة المسلحة، وبذلك يمكن للسلطان إذا استخدم الوسائل نفسها أن يستميل هؤلاء الزعماء ويضمن ولاءهم له حتى قبل وفاة الإمام الحالي.

وتم إرسال رسالة من وزير خارجية الهند إلى المعتمد السياسي في الخليج بتاريخ ٨ تموز/ يوليو ١٩٤٦ تضمنت الخطّة المقترحة لتنفيذ المشروع، بحيث يتم إرسال حملة صغيرة ومجهزة بقيادة ضابط سياسي بريطاني ومعها خبراء فنيون (مع حراس مسلحين يوفرهم السلطان) للقيام بالاتصال بالشيوخ في بعض المناطق المحددة. ويُعتبر من مهمة قائد الحملة أن يشرح رغبة السلطان بالتنمية الاقتصادية للدولة من

خلال التنقيب عن مصادر النقط، وأن يظهر للشيوخ الفوائد التي سوف يحصلون عليها بالتعاون مع هذه السياسة.

وكإثبات لنوايا السلطان الجيدة، سوف يأخذ هذا الممثل معه هدايا ويوزعها على زعماء القبائل ويعدهم بإعطاء المزيد في حالة موافقة رجال القبائل على تقديم العون. وبما أن الحملة تعتبر ذات حجم صغير فإنه ليس بمقدورهم حمل العديد من الهدايا العينية معهم، وأن الدفعات الأولى من دون شكّ سوف تكون بحجم أكبر نقدية. وربما تعمل الحملة بصورة ناجحة على توزيع بعض النماذج التي توضح العرض التطبيقي لمحاسن تعزيز الازدهار الاقتصادي الذي سوف يتمتع به الإقليم، وذلك بحسب المستوى المعيشي العالي الذي تتمتع به بعض الدول حالياً مثل البحرين التي بدأ فيها تطوير النفط.

من أساسيات المشروع أن كلمة (أحتاج) يجب أن تنشأ في أذهان رجال القبيلة، ويجب أن تجلب لربط الرضى لكلمة «أحتاج إلى» مع استغلال مستودعات النفط بصورة يرحبون فيها، أو على الأقل لا يعارضون أية حملات إضافية. ويعتبر السلطان مؤهلاً أكثر من غيره لمعرفة ما سيطلبه من أفراد القبيلة، ونظراً إلى أن المشروع سوف يتم إنجازه تحت سلطته وسوف يكلفه قليلاً وربما لا شيء، عليه سوف لن يبدأ في تعزيز نفوذه على أفراد القبائل فقط، ولكن سوف يفتح الطريق نحو احتمال زيادة موارده الخاصة على شكل ريع نفطي. وإذا كانت التكلفة أكثر مما تتوقع شركة النفط تحمله، ربما ينظر إلى سؤال طلب مساهمة الموارد البريطانية أو الهندية.

بعد استقلال الهند في عام ١٩٤٧، تمّ تحويل التمثيل البريطاني في الخليج من مكتب نائب الحاكم العام للهند إلى وزارة الخارجية واستمر القنصل العام في مسقط يعمل تحت رئاسة المعتمد السياسي المقيم في الخليج للحكومة البريطانية الذي يتولى تنسيق السياسات البريطانية في منطقة الخليج.

وتشير تقارير الوكيل السياسي في مسقط السير روبرت هاي حول محادثاته مع السلطان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، إلى أن السلطان أبلغه أن التغلب على أية مقاومة مسلحة من رجال القبائل غير ممكن من دون المساعدة المطلوبة من سلاح الجو البريطاني، وهو مصر في الوقت ذاته على أنّ بعد وفاة الإمام فإن رجال وزعماء القبائل سوف يفكرون فيه قائداً دنيوياً لهم.

وفي سنة ١٩٥١ أعلمت وزارة الخارجية البريطانية معتمدها السياسي السير روبرت هاي أن شركة النفط العراقية تود أن تضمن حقوق امتياز للتنقيب عن النفط

في منطقة البريمي ومحضة ومنطقة الظاهرة. وترغب في التوقيع على اتفاقيات مع شيوخ قبائل كلّ من النعيم والبوشامس وبني كعب. وأوضحت الوزارة أنّه عندما حاولت الشركة القيام بذلك في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٤٩ أصرت حكومة صاحبة الجلالة على تعاملها مع الشيوخ من خلال السلطان، والسلطان بدوره أصر على أنه ينبغي على الشركة من أن تدرج في بندّ من بنودها على أن سلطة السلطان هي سلطة مطلقة. ولم توافق الشركة على أن تدرج بنداً بهذا المعنى في اتفاقياتها مع الشيوخ. وبالتالي فإن جهودها أحبطت وظلت بلا جدوى. وأصحاب الشركات يودون ويرغبون في إتباع أي إجراء نقترحه عليهم يكون له تأثير. إلا أنهم يشعرون مع هذا الوضع الذي يتصف به حكم السلطان ونفوذه، حتّى إذا سلموا به وأقروه فهو حكم مفكك وضعيف وغير ثابت وبالتالي فإن كلّ ذلك لن يساعدهم في صون وحفظ حقوق امتيازاتهم النفطية.

وتمنت الرسالة التقدّم بالمساعدة للشركة للتمكن من صون وحفظ حقوق الامتياز في الوقت نفسه مع عدم الرغبة في التخلي عن السياسة التي تمّ بموجبها الاتفاق على الاستمرار في الاعتراف والإقرار بسلطة السلطان المطلقة، مع إدارة وإقامة العلاقات مع الشيوخ من خلاله. حيث أكدت الشركة أن الوضع المتعلق بالسلطة المطلقة ليس واضحاً تماماً، وأن السلطان لا يمارس سلطة أو حكماً على قبائل منطقة البريمي وتلك القبائل الواقعة على طريق الجو. وتقوم الخارجية البريطانية بدراسة وفحص الوضع وكذلك دراسة معاهدة السيب لعام ١٩٢٠ والرسائل المتبادلة المتعلّقة بالتوقيع على المعاهدة، التي أوضحت بأن يكون لقبائل عُمان استقلال عملي وفعلي، والعُمانيون أحرار في اعتبار وضعهم، شرعاً وقانوناً، وضعاً يتميز ويتسم بالاستقلال التام.

وأضافت المذكرة في الجملة الرابعة من الفقرة الفرعية قبل الأخيرة ما نصه: «قد يقول العُمانيون بأن لديهم استقلالاً تاماً وكاملاً، وقد يقول السلطان بأن لديهم فقط سيادة على مناطقهم». هذه المراسلة توضح وتظهر أنه وفي هذا الوقت فإننا أقررنا واعترفنا أن استقلال القبائل في المنطقة الداخلية هو أمر قائم فعلاً. وإذا كنت متفقاً مع وجهة النظر هذه والرأي هذا، فليس هناك اعتراض لكي تقوم الشركة بعقد مفاوضات مباشرة مع الشيوخ حتّى إذا ما تمّ الاعتراف والإقرار بسلطة السلطان المطلقة. وهناك قائمة ملحقة بمعاهدة السيب بأسماء الشيوخ الذين قاموا فعلاً بالتوقيع عليها. مع ذلك لا يظهر ولا يوضح القبائل التي ينتمون إليها. وسنكون سعداء إذا قمت بالتأكد من معرفة هذه القبائل المعنية وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت هذه القبائل تضم قبيلة النعيم والبوشامس وبني كعب، وهي القبائل

التي تود وترجو الشركة في أن تختتم وتعقد الاتفاقيات الأولى معها.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ تمّ اعقد اجتماع في الخارجية البريطانية بحضور ممثل الشركة العراقية للنفط لمناقشة مسألة مفاوضاتهما مع شيوخ منطقة البريمي. ولقد تمّ شرح الإجراء الذي تمّ اقتراحه للمقيم السياسي للحصول على موافقة السلطان بأن تقيم الشركة اتفاقيات مباشرة مع شيوخ منطقة البريمي. وكذلك فإن أي اتفاق يتم التوصل إليه بين الشركة وبين شيوخ منطقة البريمي ينبغي أن يخضع لموافقة السلطان النهائية. واتفاق الشركة مع شيوخ منطقة البريمي ينبغي ألا يشمل أو يضم أي فقرة يتم بموجبها الإقرار والاعتراف بسلطة ونفوذ السلطان عليهم. ونحن من جانبنا سنسعى ونحاول أن نتحصل من الشيوخ إقراراً شفهياً بسلطة ونفوذ السلطان. ولقد تمّ الاتفاق على أنه شيء مرغوب فيه في ذاته أن تكون هناك فقرة في الاتفاقية تنص على إقرار الشيوخ بسلطة السلطان، إلا أنه شيء غير ممكن الحصول عليه، حيثُ إنَّ هذه النقطة هي التي أدت إلى توقف الاتفاقيات بين الشركة وشيوخ منطقة البريمي سابقاً.

واتفق على أنّه في حالة ما إذا رفض السلطان إعطاء موافقته على هذا الأمر، فإننا سنفوض الشركة ونجيز لها لتنطلق وتبدأ المفاوضات مع الشيوخ. ونرجو أن نسمع خلال الأيام القليلة القادمة أن المفاوضات قد بدأت. ولقد قمنا بإطلاع المقيم السياسي بأن ممثل الشركة في منطقة الساحل سينتظر تفويضاً من قبل المقيم السياسي قبل البدء في المفاوضات. وقدمت الوعود بمساعدة الشركة في أي حال ومساندتهم كذلك من أجل عقد اتفاقيات مع شيوخ منطقة البريمي مهما كانت عليه الأحوال، ما دام ذلك من مصلحة حكومة صاحبة الجلالة كما هو في الوقت نفسه من مصلحة الشركة.

وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢، بعث السلطان سعيد بن تيمور برسالة إلى القنصل البريطاني في مسقط تفيده بوصول رسالة من الشيخ زايد تؤكد بأن «حوالى سبعين سعودياً يستقلون سبع سيارات وصلوا إلى البريمي وأنهم يمكثون في المنطقة الواقعة إلى الغرب من حماسة. ويبدو أن صقر بن سلطان مستاء من مقدمهم. لقد طلبوا من صقر الذهاب للقائهم ولقد التقى بهم لمدّة خمس دقائق، كما قام صقر بإبلاغ المقيم السياسي خطياً بوصولهم. ويعتقد الشيخ زايد أن في نية السعوديين بناء شيء ما في الغرب من حماسة «كما أنهم قد دعوا بعض القبائل للذهاب للقائهم»».

وأضاف سعيد بن تيمور في رسالته، إلى أن التقارير التي تتحدث عن قدوم السعوديين إلى البريمي قد تضاربت، وعلى الرغم من عدم علمه ما الهدف الحقيقي

وراء مقدمهم إلى هناك، فإنه يريد أن يذكر أنّه ليس بخافٍ على حكومة صاحبة الجلالة أن هذا الجزء من البريمي ومن ضمنه حماسة هو جزء من عُمان، وهذا الجزء هو أيضاً ضمن الامتياز النفطي مع شركة تنمية نفط عُمان، وأن دخول السعوديين بهذه الطريقة هو تعدٍ على مناطقه، وبأن سياسته دوماً كانت تحيل مثل هذه المواضيع المهمة إلى حكومة صاحبة الجلالة طلباً للعون، والتي كانت تتلطف بمد العون له على الدوام. وطلب نقل هذه المعلومات إلى حكومة صاحبة الجلالة ومناقشة الأمر مع السعوديين لأن هذا الأمر لا يمكن غض النظر عنه. واختتم بالقول إنه سوف يكون مسروراً للتصرف وفق نصح حكومة صاحبة الجلالة في هذا الموضوع المهم، وسوف يكون ممتناً لسماع ردها بالسرعة الممكنة.

وبتاريخ ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢، استلم السلطان سعيد بن تيمور رسالة من القنصل البريطاني في مسقط تفيده أن الاحتجاج الذي قدمته حكومة صاحبة الجلالة بالإنابة عن سموكم لم يفلح في تحقيق انسحاب تركي بن عطيشان وأتباعه من حماسة، أو كبح جماح نشاطاته المعادية لمصالح السلطان. وأوضح له الموقف من النقاط الأربع التي أثارها السلطان.

أ ـ مدى تعاون أبو ظبي مع السلطان.

ب ـ توجيه حكومة صاحبة الجلالة للسلطان بالنصح باتخاذ كلّ ما يراه ضرورياً لتعزيز سلطته ضمن مناطق نفوذه بما فيها منطقة البريمي وحماسة.

ج ـ استعداد حكومة صاحبة الجلالة لتوفير كلّ الدعم الدبلوماسي الممكن في أي نزاع محتمل مع حكومة المملكة العربية السعودية.

د ـ وفي حال عدم انسحاب تركي بن عطيشان وأتباعه، فإن للسلطان أن يقوم بما يراه مناسباً لطردهم خارج حدوده ومنع عودتهم مجدداً.

وأوضح القنصل رداً على ما تقدّم بخصوص النقطتين (ب) و (د)، فإن حكومة صاحبة الجلالة لا تنصح بإطلاق النار على المتسللين السعوديين إلا إذا قاموا هم أولاً بمهاجمة قواتكم. وبحسب رأيهم فإن أي تصادم غير مستفز مع السعوديين سوف يحرج وضعكم إذا ما عرضت القضية أمام محكمة دولية، وسوف يلحق ضرراً بالجهود الرامية لحل موضوع الحدود كلها، وهو وبحسب ما تعلمون ما تتقيد به حكومة صاحبة الجلالة.

كما اقترح القنصل أن أفضل الحلول لتحقيق مصالح السلطان هو من خلال احتلاله بلدة البريمي ذاتها والمناطق المحيطة بها والعائدة إليه. ومن ثمّ إرسال وفد

شخصي إلى تركي بن عطيشان لمناقشة الوضع وحثه إذا أمكن على الانسحاب سلمياً.

بالنسبة إلى النقطة (أ) فإن ما هو مقصود منها غير واضح لحكومة صاحبة الجلالة. ولا يمكنهم الموافقة لرجال عشائر أبو ظبي أو قوة ساحل عُمان بالدخول إلى منطقة البريمي التي يطالب بها السلطان.

وقد أضاف القنصل للسلطان يفيده أن للنقاش المفصل حول النقطة (أ)، فلقد أرسل برقية إلى المعتمد السياسي أوضح فيها أن أبو ظبي والسلطنة لديهما حدود مشتركة متداخلة وغير محددة في منطقة البريمي، والسلطان يرغب بإقامة تعاون أو تنسيق مع أبو ظبي، وإنكم لا تطالبون بوجود قوة نظامية أو عشائرية، ولكنه لن يكون في مقدوركم المساعدة إذا ما جاء أشخاص أو أطراف بمحض إرادتهم. ولقد أكدت أيضاً على نية سموكم الانضمام إلى الشيخ صقر النعيمي في بلدة البريمي أولاً. وإنّني متأكد أن سموكم ستمتنعون عن استخدام السلاح إلا إذا ما هوجمتم. وإن سموكم سوف تسعون حتماً إلى أسلوب الإقناع في البداية. لقد شرحت لسموكم أنّه نظراً إلى أن هذه الانتهاكات والنشاطات الأخرى التي يقوم بها تركي بن عطيشان تحدث فقط ضمن مناطق نفوذ سموكم، فإن عليكم ألا تقبلوا بأية مساعدة عسكرية من جهات أخرى.

بتاريخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢، كتب السلطان سعيد رسالة إلى القنصل البريطاني يشير فيها إلى الأسف الشديد حول ما علمه بأن الاحتجاج البريطاني لدى السلطات السعودية لم يكن ناجحاً في تحقيق انسحاب سلمي لتركي بن عطيشان من البريمي. وأكد له عدم النية في إطلاق النار ضدّ جماعة تركي بن عطيشان، واستخدام كلّ الوسائل السلمية لإجبارهم على الانسحاب من حماسة، وأضاف أنّهم رجال مسلحون، وقد يكون من الضروري قصف حماسة، إذا رفض راشد بن حمد وأتباعه الخضوع لسلطاتنا، وفي هذه الحالة سنعمل ما بوسعنا لتجنب قصف المنزل الذي يقيم فيه تركي وأتباعه إذا ما بقي ماكثاً هنالك في تلك الأثناء. كما أنه سيرسل إنذاراً لتركي يحذره أنه إذا ما بقي ماكثاً هناك بعد انقضاء الموعد المحدد لبدء القصف فسيتحمل هو نتائج تلك المخاطرة. وأوضح السلطان في رسالته بأنه لا يود إطلاقاً إزعاج حكومة صاحبة الجلالة بمثل هذه الأمور الصغيرة، ولكن ليس بخافٍ على حكومة صاحبة الجلالة بأننا نحن وأسلافنا كنا نحظى بالدعم منها على الدوام في كلّ المواضيع الشائكة، وإن حكومة صاحبة الجلالة كانت دائماً عطوفة بما يكفي لمدنا بالعون والمساعدة وذلك ما نثمنه كثيراً، وأن سياستنا في مثل هذه القضايا ما زالت هي نفسها. وكلنا ثقة بأنها ستستمر بمساندتها ودعمها لنا كسابق عهدها مع أسلافنا.

وأضاف أنه عازم على التعامل مع الوضع القائم في البريمي بِكُلّ الوسائل التي يملكها، وعلى أن يستخدم إمكانياته إلى أقصى مدى ممكن. وأنه إذا ما دعت الحاجة فإنه لن يتوقع دعماً دبلوماسياً فقط بل دعماً عسكرياً، لأن السعوديين هم الطرف الذي اعتدى على أرضنا، علاوة على أن السعوديين قد حاولوا سابقاً، وربما يحاولون المجيء مجدداً إلى البريمي وحماسة عبر أراضي أبو ظبي، ونأمل بأن يمنعوا من القيام بذلك حيث إن منطقة أبو ظبي تخضع لحكومة صاحبة الجلالة. وإنني واثق ومتأكد بأن حكومة صاحبة الجلالة لن تسمح بأن يتم استخدام هذه الأراضي للقيام بهجوم عبرها على أراضينا، ومع ذلك فإننا نترك هذا الأمر لحكم حكومة صاحبة الجلالة العادل. واختتم بالقول إن الاستعدادات مستمرة وأنه يأمل بالتحرّك إلى صحار قريباً ومن ثمّ إلى البريمي.

بتاريخ ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢، كتب السلطان سعيد رسالة إلى القنصل البريطاني يفيده فيها بأن وزير الشؤون الداخلية السيد أحمد بن إبراهيم قد غادر عبر الطريق البري هذا الصباح ومن المتوقع وصوله إلى صحار هذا المساء، وأن رجال وحدة المشاة في مسقط قد انطلقوا من دارسيت هذا الصباح، وكلا المدفعين مع طاقميهما سوف يغادرون عبر الطريق البري غداً في الصباح الباكر. وبأنه قد أرسل قبل خمسة أيام ٦٠ رجلاً من بلوش صور لدعم فيصل في البريمي، وبأن العدد الإجمالي للأفراد الذين أرسلوا من هنا إلى البريمي ١٢٠ رجلاً. وأضاف أن رسالة وصلت مساء الأمس من صحار، من صخر بن حمد يبلغه فيها بأن كلّ القبائل التي استدعيت لحمل السلاح قد وصلت إلى هناك، وبأنه سوف يغادر مسقط غداً عند الساعة السادسة والربع.

وقبل ذلك كان قد تمّ الاتفاق مع الإمام على تحريك القبائل العُمانية لمساعدة السلطان في صدّ العدوان الخارجي، حيث أرسل السلطان سعيد بن تيمور للشيخ حمد بن سليمان الحارثي بتاريخ ٥ محرّم سنة ١٣٧٢ الموافق ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢، أسلحة تتكون من عدد صندوق

٢٠ رمي ماوزر من ٢٠,٠٠٠ رمية في كلّ صندوق ١٠٠٠ الجملة موزر ٢٠,٠٠٠

٧٠ رمي صمع من ٧٠٠٠ رمية في كلّ صندوق ١٠٠٠.

٢٢ رمي صمع من ١٣,٢٠٠ رمية في كلّ صندوق ٦٠٠، الجملة صمع ٢٠,٠٠٠.

وأكد له فيها ألا يخرج السلاح إلا في ما يراه الشيخ حمد ضرورياً.

إلا أنه بتاريخ أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢، كتب السلطان سعيد رسالة إلى القنصل البريطاني يشير فيها إلى أنه فوجئ باستلام طلب من الإنكليز بتجميد الوضع في البريمي بدلاً من إجبار السعوديين على التقيد بنزاهة بالاتفاقية. وأشار السلطان سعيد بأنه كان من المفروض على الأقل أن يتم تعيين شخص ما في البريمي لمراقبة تطبيق الاتفاقية. ولاحظ أيضاً بمزيد من خيبة الأمل أن شروط اتفاقية التجميد والتي نقلت له بدت مختلفة إلى حدّ كبير من تلك التي وافق عليها في الأصل، وبأن الشروط كما تبدو عليه الآن هي في غير صالحه أكثر بكثير مما هي في غير صالح السعوديين. ويبدو أيضاً أنه لم يفهم حتّى الآن أن موافقته على اتفاقية التجميد لا تعني إقراره بالمطالب السعودية في البريمي، ولكنه كان يعمل فقط وفق مشورة حكومة صاحبة الجلالة. وأنه في غاية الانزعاج لأنه يرى أنّه في الوقت الذي لا يعمل فيه السعوديون على التقيد باتفاقية التجميد، فإن حكومة صاحبة الجلالة لا تقوم بشيء حيال ذلك. ولقد طلب مني الآن أن أقوم بتحرّك جديد. واختتم بالقول إنه بالرغم من كونه يرحب على الدوام بنصح حكومة صاحبة الجلالة، فإنه يجد نفسه مضطراً أن لا يخفي وجهات نظره عنها. مشيراً إلى أنه قام بالفعل بالتصرف وفقاً لنصحها متحملاً على كاهله عبئاً كبيراً يدرك هو وحده ثقله. ويشعر أن أي حلّ علاجي يقع بين يدي حكومة صاحبة الجلالة وليس بين يده هو.

بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ كتب القنصل البريطاني رسالة إلى السلطان سعيد يطلعه فيها على مقاطع من برقية وزير الدولة لشؤون خارجية حكومة صاحبة الجلالة، متضمنة تعليماته إلى المعتمد السياسي في البحرين، والتي تمثل نصيحة حكومة صاحبة الجلالة بهذا الخصوص والتي ورد فيها أنّه يتعاطف مع السلطان ولكنه يجب على كلّ منهما مواجهة الواقع المختلف عليه. وأن واقع الثروة والسلطة التي اكتسبها مؤخراً ابن سعود قد جذبت نحوه العديد من الشيوخ الذين كانوا ولسنين طويلة يتطلعون إلى السلطان. إن مجيء تركي إلى البريمي قد أعطى إشارة إلى الشيوخ للذهاب إلى ابن سعود وبالتالي إظهار ما كان من دون شكّ يدور في أذهانهم منذ أشهر. وأضاف أنه بذل كلّ ما في وسعه لكي يبعد تركي بالوسائل السلمية الممكنة، وأن من غير الممكن إطلاقاً بالنسبة إليهم استخدام القوة، كما أن من غير المنصوح به تماماً أن يقوم السلطان بذلك بنفسه. وعلاوة على ذلك فإنه بالرغم من أن انسحاب تركي سيمثل هزة شديدة للهيبة السعودية، إلا أن جاذبية أموالهم ونفوذهم سوف تستمر بإغواء قبائل السلطان وربما تتمكن في المدى البعيد من الفوز. ورأى أن أفضل فرصة للسلطان تتمثل في تسوية مبكرة للنزاع من خلال التحكيم. وسوف نصر نحن على أن يقوم المحكم بالأخذ في الحسبان الأبعاد الجغرافية

والتاريخية للموضوع، وسوف نسعى إلى أن نلقي عبء إثبات الدليل على ابن سعود. وأنا اتفق مع السلطان في أن ابن سعود لا يبدو أن لديه حجة قوية، ولكنه على الرغم من ذلك يقوم بتلفيق الادّعاءات وأن أفضل الطرق لمواجهة هذا الأمر هو في تأمين تحكيم عادل، على أنّه يعزز على الدوام موقف السلطان ويفسح الطريق لإحداث التطور الاقتصادي في منطقته، ما يمكنه من تكوين ثروة مماثلة لثروات جاره القوي؛ فإذا ما وافق هو على مبدأ التحكيم سوف يقوم حتماً بالتناقش معه حول السبل التي يتم وفقها تطبيق قرارات وصيغ التحكيم. يجب على السلطان أن يدرك أن ابن سعود يقوم بالمطالبة علناً بمنطقة يعتبرها السلطان ملكاً له، وأنّه من غير الممكن تبعاً لذلك أن يتم تأجيل مشاركة السلطان في التحكيم حتّى تتم تسوية موضوع مطالب ابن سعود في أبو ظبي.

بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢، كتب القنصل البريطاني رسالة إلى السلطان سعيد يشير فيها إلى أن وزير خارجية حكومة صاحبة الجلالة قد توصل مع الأسف إلى الاستنتاج بأنه يجب تطبيق عرض التحكيم مع الملك ابن سعود. وأنه وفقاً لهذه الظروف، طرحت المملكة العربية السعودية عرضاً وفقاً لشروط محددة. كما قال إنه طلب منه أيضاً إعلام السلطان، في الوقت ذاته، بأن وزير خارجية حكومة صاحبة الجلالة يقبل بشرط السلطان الذي ينصّ على أنه قد يرفض الاستمرار بموضوع التحكيم إذا ما وجد شروط التحكيم أو شخصيات المحكمين غير مقنعة. وأنه لا يأمل أن يثار شرط السلطان الثاني بالإصرار على خطّ عام ١٩٣٧، وعلى تحميل السعوديين مسؤولية إثبات الدليل عما هو خارج هذا الخط في هذه المرحلة. وفي كلّ الأحوال فإن الأسس التي سوف يستند إليها المحكم ستصاغ بعمومية في هذه المرحلة. إن المحكم المطالب بتعريف الحدود يأخذ بعين الاعتبار كلّ الحجج التي يقدمها الطرفان. وهذا لا يستوجب إقراراً مسبقاً من قبل السلطان. وأن ادعاء السلطان يمكن أن يصاغ وفقاً لخط عام ١٩٣٧ إذا ما رغب بذلك. ولكنه من غير الممكن تجنب إعطاء دليل لتوثيق ادعاءاته، ومع ذلك سوف تتاح الفرصة لمناقشة هذه النقاط بعد أن يقبل السعوديون بفكرة التحكيم من حيث المبدأ.

بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢، كتب السلطان سعيد رسالة إلى القنصل البريطاني يشير فيها بأنه قد لاحظ مع الأسف بأن كلمة «ادعاء» ما زالت تستخدم، ولذا فإننا نود أن نكرر ما قلناه سابقاً بأننا لا ندعي أي شيء في هذه المسائل، ولكن السعوديين هم الجهة التي تقوم بالادعاءات وبالعدوان. ويبدو أن الوضع ما زال غير واضح.

وأضاف السلطان سعيد: أن فترة حوالى شهرين انقضت من دون تحقيق أي نتائج مقنعة بخصوص انسحاب تركي بن عطيشان من أرضنا. وبينما ندرك الحاجة إلى الوقت اللازم لإنجاز ذلك عبر المفاوضات كما ذكرت في رسالتك المشار إليها أعلاه، فإنه ما زال يرفع العلم السعودي في حماسة، منهمكاً في مختلف أنواع الدعاية ويتصرف تماماً كما لو أن القضية قد حسمت، وهذا العمل ليس استفزازياً وغير مرغوب فيه فقط، ولكنه يناقض شروط اتفاقية وضع التجميد التي قبلت أنا بها بناء على نصيحة حكومة صاحبة الجلالة. ونعلم بأن حكومة صاحبة الجلالة قد قامت وما زالت تقوم بتقديم شكاوى حول كلّ هذه الخروقات ولكن إلى الآن لم نستلم أي ردّ. وألفت أن كلّ النشاطات المعادية لمصالحنا ابتداء من الغزو الذي شنه تركي وأتباعه المسلحون وكل ما تلاه كان من خلال منطقة أبو ظبي (وهي مشيخة تقع تحت حماية حكومة صاحبة الجلالة) والتي يبدو أن حكومة صاحبة الجلالة قادرة على منعها.

وأكد السلطان أن شؤون البريمي تختلف تماماً عن تلك المتعلّقة بحدود العربية السعودية، ويجب أن يكون هذا واضحاً تماماً لحكومة صاحبة الجلالة، ذلك أن موضوع الحدود يرجع إلى عام ١٩٣٧، بينما حصل العدوان السعودي على البريمي في أيلول/ سبتمبر من هذا العام. وبالرغم من ذلك فإن تأجيل زحفنا من صحار إلى البريمي وقبولنا باتفاقية وضع الجمود لا يعني إطلاقاً قبولنا بهيمنة الملك سعود على قرى البريمي أو بادعاءاته فيها، لأنها تابعة لمنطقة مسقط وهي جزء من عُمان ونحن واثقون من أن هذا الأمر واضح تماماً بالنسبة إلى حكومة صاحبة الجلالة. واختتم رسالته بالقول: قمنا بشرح كلّ هذه الأمور لك بين الحين والآخر وندرك أنّك قد قمت بنقل وجهات نظرنا إلى حكومة صاحبة الجلالة مسبقاً وأنك حصلت أيضاً على بعض المعلومات بخصوص واحة البريمي الخاضعة لاتفاق وضع الجمود، وسأكون ممتناً إذا قمت بإرسال هذه المعلومات أيضاً إلى حكومة صاحبة الجلالة.

لقد ذكر المعتمد السياسي أن الشيخ صالح بن عيسى الحارثي زاره بتاريخ ١٠ آذار/ مارس ١٩٥٣، حاملاً معه رسالة من الإمام يشير فيها إلى أنه يبعث الشيخ صالح لمقابلته بصفته ممثلاً له، ويعرب في الرسالة عن رغبته في تجديد عرى السلام بين السلطان والعُمانيين. وأوضح الشيخ صالح أن الإمام هو المسؤول عن شؤون عُمان الداخلية، وأن السلطان مسؤول عن الشؤون الخارجية، وسيكون من المرغوب فيه بأن نتدخل بين العُمانيين والسلطان للتوصل إلى تفاهم تكتنفه الصداقة بينهم بالطريقة نفسها التي تمت فيه سنة ١٩٢٠، ويرى الشيخ صالح بأن الإمام وجميع العُمانيين يقرون بسلطة السلطان في ما يتعلق بالعلاقات الخارجية. ويتطلعون

إلى التعاون معه من أجل طرد الأجانب من البلاد. حيث طلب الإمام تعاون السلطان في هذه المسألة، إلا أنه لم يستلم الرد.

بتاريخ ١٦ من جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ الموافق ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤، أرسل الإمام محمّد بن عبد الله الخليلي الأمير صالح بن عيسى الحارثي، لمقابلة الملك عبد العزيز بن سعود عاهل السعودية، فأكد له أن الشيخ سليمان بن حمير النبهاني كان أول من بايع الإمام، وهو إلى الآن تحت الأمر ولم يظهر منه سوى أنه ثابت على بيعته، وأن من بايع وعاهد الله يلزمه الوفاء بعهده، والآن يبلغنا أنه يخاطب الدول في شركات ولم يستأذن في ذلك منا إن صحّ ذلك منه، فتدخل النصارى من أمريكا وغيرهم لا نراه ولا نرضاه، وكذلك نظن في الملك ابن السعود لا يرضى ذلك ولا يراه. كيف يرضى ذلك وتدخل الأجانب يخشى منه الخلل في الدين الذي هو المقدم؟

وأشارت مذكرة داخلية للقنصلية البريطانية أنه بتاريخ ٢ أيار/مايو ١٩٥٤ توفي الإمام محمّد بن عبد الله الخليلي، وفي السابع من الشهر نفسه تمّ انتخاب غالب بن علي الهنائي إماماً بسرعة وبهدوء ومن دون كثير جلبة. وأن حكومة مسقط اتخذت تدابير واحتياطات وقائية حول منطقة السيب والغبرة لعدة أيام. ولكن على العكس من التنبؤات التي ظلت سائدة خلال السنوات الماضية، فقد ظلّ البلد هادئاً وربما يرجع ذلك جزئياً لحلول شهر رمضان. لكن وفي الحقيقة ليس هناك زعماء أو قادة متميزون، وربما كان غالب معترفاً به كأفضل اختيار ممكن. ويقال إنه كان طموحاً وفخوراً، وعلى الرغم من أن أخاه كان قد زار ابن سعود فهو لم يبدِ اهتماماً ولا اكتراثاً بالسعوديين. وكذلك فإنه لم يكن يحبّ السلطان واختياره لن يلقى ترحيباً كبيراً.

بتاريخ ١٦ أيار/مايو ١٩٥٣ أشار محضر للخارجية البريطانية أنه يوجد أكثر من طريقة لدى السلطان لاستعادة وتثبيت سيطرته على الأمور في عُمان وذلك كالتالي:

- بسط وتثبيت سيطرته بإنشاء قوة مسلحة جديدة.
- زيادة وتحسين القوات المسلحة الحالية الخاصة به.
- استغلال وضع الفقر المتفشي في المنطقة الداخلية وجشع الشيوخ.

كلّ الاقتراحات المطروحة سابقاً عرضة للسلبيات، وبالتحديد فأنها بحاجة إلى تحرّكات إيجابية يجب أن يتخذها السلطان، وإذا تمّ إقناعه أو إرغامه على فعل ذلك،

فإن فرصة نجاح هذه الاقتراحات تكون كبيرة جداً، وإذا لم يفعل ذلك فسوف لن يتحقق أي شيء يذكر منها.

واقترحت الخارجية تجميع كلّ جهدنا وطاقتنا في سبيل إقناع السلطان لبدء التحرّك الذي يبدو في متناول يده الآن ويتراءى لي بِكُلّ وضوح أن مشكلة المناطق الوسطى ينطبق عليها سياسة توازن الواقع الراهن من حيث القوى، ولذلك لا داعي للتفكير في خطوات مستقبلية في الوقت الراهن، وعلينا فقط في الوقت الحالي دفع السلطان إلى التحرّك والحفاظ على زخم تحرّكه، وحتّى هذه الخطوة فأني أشك بأنها قد تكون أكبر من قدراتنا لفعلها.

وتم تقديم مقترحات بأن يقوم السلطان بتحرّكات مباشرة وفورية ولكن محدودة في الاتجاه العام لتحقيق الأهداف المرجوة. وأصر تماماً على الرأي القائل إن سياستنا تجاه هذه الأوضاع يجب أن تكون نابعة من تطور الأحداث وليس على أي افتراضات مسبقة.

واختتم كاتبها بالقول: إنّني لا أعتقد أن أي سياسة يتبعها السلطان ونحن في وسط عُمان يمكن أن تتأثر بمستقبل تركي بن عطيشان، وبالطبع وجود السعودية في حماسة له أثره في عُمان، ولكن الأثر الأكثر أهمية في نظري في الوقت الراهن هو تناقص أعداد تابعي الإمام وقادته. وتبدو عُمان الآن في حالة تحرّك شديد وتغير مستمر، ولا أعتقد بأن مصير ومستقبل تركي يمكن أن يكون له أي أثر في تطور الأحداث داخل عُمان، أو أن يكون من العوامل الرئيسة في هذه الأحداث. ويمكن أن يتجلى أثر مغادرة تركي في منطقة الظاهرة بصورة واضحة، ولذا يجب النظر والتمعن في ذلك على وجه السرعة.

وفي تموز/يوليو ١٩٥٤ أبدت شركة النفط الرغبة بالتوسع إلى أبعد من جدة الحراسيس، ولقد علم على الدوام أنهم يأملون بالوصول إلى وادي العين في أقرب وقت ممكن، كما ورد ذلك في الاتفاقية، ولكن السلطان كان يقول دائماً إن الاختراق والتوسع من جهة الساحل سوف يكون عملية غاية في البطء إذا ما تمّا من دون ضمان حكومة صاحبة الجلالة للمشروع. لقد كانت الشركة مقتنعة بالعمل وفق هذه الشروط بحسب الجدول الزمني، إن السلطان مقتنع أنّه قد أسدى لهم خدمه كبيرة من خلال تمكينهم من مسح ذلك المقدار من الأرض الذي مسحوه إلى حدّ الآن، لكن ما لم يتوقعه السلطان هو أن تقوم الشركة بممارسة الضغط وبهذه السرعة للتقدّم أكثر فأكثر.

وأعربت رسالة القنصلية البريطانية بمسقط المعنونة إلى دار الاعتماد في

البحرين، الثقة التامة بأن السلطان نفسه شديد التلهف لكسب الدروع وأنّه يبذل ما في وسعه. أما السيد أحمد بن إبراهيم وزير الداخلية فيعتقد أنهم سوف يصلون قريباً، على الرغم من أن القنصل البريطاني بدأ يشاطر المندوب السياسي الدائم في شكوكه في أن ليس هناك ما يشير إلى إحراز تقدّم في مسقط. ولم يمضِ أي من الأمور بالسرعة المرجوة، غير أنه باستطاعته القول إن السلطان والسيد أحمد ما زالا يحاولان، ويستعد كيمجي رامداس وبحوزته الدولارات للانطلاق إلى الداخلية، ولا أرى كيف يمكن تحقيق المزيد، وكما قال السلطان منذ البداية، دون البدء في أن تقوم حكومة صاحبة الجلالة بتجهيز قوة يمكن من خلالها فعل أي شيء.

وأعرب القنصل البريطاني عن قناعته أنّه من دون ذلك الدعم وربما حتّى بوجوده، فإن من المخاطرة محاولة دخول بلدة الدروع قبل أن يتمكن السلطان من تأمينهم كما فعل مع جنبة الساحل والتي أخذت منه عاماً كاملاً. إن الشركة قد وصلت في عمليات المسح إلى حدود جنبة الساحل وإذا تقدّموا أكثر ما عدا حج والتي هي من بلدان الحكمان، فأنّهم سيكونون بين الوهيبة وجنبة الشمال. وعندها يكونون تحت تأثير ياسر بن حمود المجعلي والذي يمكن معرفة موقفه من خلال رسالته إلى تركي في ١٣آذار/ مارس التي اعترضت من قبل قوة كشافة عُمان في البريمي، كما هو مذكور في رسالة دبي لكم رقم ١٠٦٣/ ٥٤/ ٥٤ بتاريخ ١٦ حزيران/ يونيو. إن الوهيبة قد بدأوا بالاحتجاج فعلياً وهذا ما دفع السلطان إلى استبعاد تلك المنطقة فجأة بعد أن كان قد سبق أن وافق عليها في الدقم.

وفي برقية من المعتمد السياسي في البحرين إلى وزارة خارجيته يشير فيها أن قوة كبيرة قد تأسست تحت قيادة الإمام وصالح بن عيسى الحارثي، وتتحرك في اتّجاه عبري التي كانت منذ فترة طويلة مدينة شبه مستقلة، وفي إحدى الفترات كان بها والٍ قد تمّ تعيينه باتفاق مشترك بين السلطان والإمام السابق. هذه المدينة تعتبر سوقاً للدروع وبالتالي فإن أي شخص يسيطر عليها سيكون لديه نفوذ كبير عليهم.

وأوضح المعتمد السياسي بأنه لا توجد لديهم الرغبة في التورط في الصراعات بين الإمام والسلطان (الذي قد يكون وإلى حد ما قد تسبب في هذه المشكلة بإرسال وزير داخليته والسماح له بإرسال الرسائل والأموال لتحريض العُمانيين ضدّ الإمام الجديد)، ولكنه سيكون من المؤسف حقاً من وجهة نظرنا أن نقوم نحن أو السلطان بالتراجع ووقف تحرّك شركات النفط إلى الداخل، لأن الدروع لم يعودوا قادرين أو لديهم الرغبة في السماح لهم بالدخول. ولكننا إذا ضغطنا على السلطان بشدة، فإنه سيطلب مساعدة القوات البريطانية أو أنه سيلومنا إذا ما سارت الأمور بطريقة خاطئة.

كما أوضح المعتمد السياسي أن ممثلي شركة النفط سوف يغادرون بتاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر إلى صلالة. ولديهم تعليمات من لندن لتوخي الحذر الشديد، والهدف سيكون جعل السلطان يدرك حقيقة الوضع، وأن يشرح له فوائد التحرّك المبكر، واستعداد الشركة للقيام بذلك، مع ترك القرار النهائي له. وقد أرسل المعتمد السياسي معهم رسالة شخصية للسلطان أيد فيها بشكل عام هذا الموقف واقترح فيها تحرّكاً مبكراً، على أقل تقدير إلى الخطوط الوسطى التي يمكن التغلغل منها إلى منطقة فهود من دون تأخير ما لم تحدث صعوبات أخرى.

بتاريخ ١٥ صفر سنة ١٣٧٤هـ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤، بعث الشيخ صالح بن عيسى الحارثي برسالة إلى الشيخ زايد بن سلطان يقول فيها إننا في صباح يوم ١١ صفر (٨ تشرين الأول/ أكتوبر) فتحنا حصن العراقي وأخرجنا منه البغاة وصفدناهم بالحديد وتمكنا من البلاد والحمد لله. وبعد أخذ ورد بيننا وأهل عبري بالكلام انقادوا إلى الإمام أعز الله به الحق وأيد به الدين وحمى به البيضة، على اختلاف قبائلهم أتوه بالعراقي فبايعوه وسمعوا له وأطاعوا، فأوسعهم عفواً وفر من فرّ لما رأى وشاهد، وأرجو أن تتيقن أيها الشيخ أن هذه الحركة لله تعالى نصرة لدينه وصدعاً بأمره، وذلك لوقوع سوء التفاهم بين عامل الإمام بعبري وأهاليها، والإمام مكلف بنصرة عامله على من خالف الحق وقد بايع جميع أكابر أهل الظاهرة من هم تحت طاعة الإمام، وفي يوم ١٢ صفر (٩ تشرين الأول/ أكتوبر) وصلنا عبري ونحن مستقرون بها بين أمر ونهي، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وقد وجهت إليك هذا الرسول إعلاماً لك لعلمنا بك أنه يسرك ما يسرنا وبالعكس، وأن بلادنا ولله الحمد حرة مستقلة تشهد لها جميع الدول لا دخل فيه لأجنبي قط، ونحن باذلون جهودنا بذلاً لا يقاومه معارض بإذن الله في كلّ ما يصلحها ويزينها وليس الأمر كما يفهم بعض الناس أو يسمعه، فإننا لا نلجأ إلا إلى الله العزيز الحميد الذي له ملك السموات والأرض.

وفي برقية من المعتمد السياسي في البحرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤، ذكر المعتمد السياسي أن الوضع قد أمسى حرجاً ويتصف بالارتباك والاضطراب حيث يظهر أن التقارير الواردة من قبل شركة النفط تقول إنه ربما يكون العقيد كوريات وبموافقة أينز قد وعدا شيوخ قبيلة الدروع بأن القوة ستتقدم نحو منطقة تنعم. كما يقال إن الشيوخ قد تلقوا بعض التشجيع العام من قبل وزير الداخلية في مسقط استجابة لطلب سابق للسلطان لمدهم بالمساعدة لمواجهة الإمام. وعلى ضوء هذه التأكيدات وافق الدروع على التقدّم والآن تمترست قوة الحقف في وادي العميري حيث يوجد هناك سوق وقامت فرقة الشركة بزيارة

جبل فهود حيث أظهرت التقارير الجيولوجية بأن المنطقة واعدة بثروة نفطية. والآن يقول الدروع إنهم ما لم يتقدموا إلى منطقة تنعم في الحال فأنّهم سيفقدون منازلهم ونخيلهم فيها. ويعتقد رجال الشركة بأنهم ما لم تتم ترضيتهم حول هذه المسألة، فأنّهم سيتوجهون في الحال إلى الإمام.

في الوقت ذاته بعث السلطان ببرقية من مسقط بألا تدخل القوة منطقة تنعم أو إلى أي مكان مأهول بالسكان بحسب الاتفاق مع ممثلي الشركة الذي تمّ أثناء اجتماعهم الأخير في صلالة، وبأن هذه الحملة كان من المفترض أن تكون مجرد رحلة استكشافية وأنه لم يوافق على أن يقيموا لهم معسكرات بالقرب من منطقة فهود. ووفقاً لممثلي الشركة والذين أعتقد بأنهم موضوع ثقة، فإن السلطان في هذا الاجتماع اقترح رحلة استكشافية سريعة من دون أن يرافقهم الدروع. إلا أن ممثلي الشركة قالوا إن ذلك لن يكون شيئاً مناسباً وبناء عليه قد وافق على دخولهم المنطقة من دون تحفظ بشرط أن يكونوا بصحبة الدروع (كما أكد ذلك في خطابه لي) وموقفه الحالي قد يكون راجعاً لسوء فهم حقيقي أو لتثبيط الهمة والضعف، والذي يعزى إلى النجاح الأخير الذي حققه الإمام.

وعلى أية حال فإن مرد تدهور الأمور بالنسبة إلى الشركة والدروع، يعود أولاً وأخيراً إلى السلطان وسلطاته في مسقط، وعدم بتّهم الأمور واتخاذ القرارات الحاسمة في الوقت المناسب. وإذا ما أسرعنا في إعادة الأمور إلى نصابها فإن الحملة ستنهار وتفشل في الوقت الذي بدأت فيه بتحقيق إنجازات مهمة. لذا فإنني سأطلب من السلطان أن يقدم ميعاد مغادرته من صلالة ويخطط لذلك بأن يكون ذلك في نهاية الشهر. وأن يحضر إلى منطقة الدقم في غضون أيام حيث يمكنني مقابلته مع أينز ووزير الداخلية في مسقط. ويزمع رجالات الشركة بأن يصحبوا معهم كوريات وبعض رجالات الدروع من المنطقة الداخلية (حيث سيتم توسيع المهابط الجوية من الغد). وأرجو شاكراً إعطائي السلطة المباشرة لطلب طائرة الدوف من طيران الخليج كما كان الحال في السابق. وإذا أمكن ذلك فسيكون من المهم أن يغادر شونسي لندن على جناح السرعة بدلاً من تأخره حتّى نهاية الشهر، وذلك حتّى يتسنى له الانضمام إلى الاجتماع. وفي حال لم يحضر السلطان إلى منطقة الدقم، فبقيتنا ستذهب إلى صلالة.

وفي ما يتعلق بالسياسة التي ينبغي تبنيها، فإن السلطان وبكُلّ تأكيد سيصر على ممانعته وعدم رضائه لإرسال قوته إلى منطقة تنعم وذلك تفادياً لحدوث أي عداء مفتوح وصريح مع الإمام. وفي هذا سيكون محقاً. ومن ناحية أخرى فإن الشركة ولها

الحق، فإنها ستعارض مغادرة المنطقة إلا بأمل العودة لها لاحقاً بعد ما تستتب الأمور ويقوم السلطان بمناورات سياسية طويلة. والحل الوحيد الذي يبدو ماثلاً في الوقت الراهن ربما يكون هو في منح الدروع تعويضات عما لحقهم من خسارة في منطقة تنعم وتوظيفهم في شركة النفط، والعمل على ترتيب تسهيلات وامتيازات لفتح قنوات تجارية جديدة تربط بين الشمال والشمال الشرقي إذا ما منعوا حالياً من استخدام مراكز تسوقهم العادية في عبري وتنعم. وإذا كان ما يبدو عليه الأمر فإن هناك احتمالاً كبيراً في وجود منطقة واسعة غير مأهولة بالسكان تنتشر من منطقة فهود شرقاً وشمالاً والتي تعتبر منطقة لا تؤول إلى أي أحد حيث لن يتمكن رجال الإمام من عبورها بأي قوة لديهم. وبعد مرور بعض الوقت وإذا ما كللت مساعي التنقيب بالنجاح واستمرت بصورة جيدة، سيصبح السلطان في موقف أفضل للوصول إلى تسوية مؤقتة مع الإمام. إن هدفي الرئيس ينصب في أن يتفهم السلطان حقيقة الوضع ومضامينه وأن تنجلي كلّ أسباب سوء الفهم وتتضح. وسأتجنب الضغط عليه للدخول في أي أمر لا يرغب فيه أو يقبله وذلك تحاشياً وخوفاً من لجوء الدروع مباشرة لطلب المساعدة منا. ونعتقد بأن أقصى ما يمكن أن يطلبه السلطان هو مده وتزويده بمساعدة جوية ما يعني الاستعداد الكامل للرد على أي هجوم ضدّ معسكر شركة النفط، ومثل هذا العمل سيكون مناقضاً لسياستنا السابقة في المنطقة. وستترتب عليه مخاطر جمة ونتائج واسعة. وسيكون ذلك مكسباً سياسياً إذا ما تمكنا من إيجاد النفط شرق مضيق هرمز. وسأكون سعيداً لاستلام النصح حول هذه المسألة في الوقت المناسب.

بتاريخ ٢٩ صفر ١٣٧٤هـ الموافق ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤، كتب الإمام غالب بن علي رسالتين **إحداهما** إلى القنصل البريطاني في مسقط، و**الثانية** إلى السلطان سعيد بن تيمور يبلغهما فيهما بأنه كلف الشيخ صالح بن عيسى بن صالح لتدارس الأوضاع معه والتفاهم في الأمور التي اقتضتها الظروف الحالية، وكان الهدف من رسالته إلى القنصل البريطاني أن يعرفه الواقع بين أهل عُمان وسلطان مسقط والوقوف على تلك الروابط ورد الأحداث الواقعة ضدّ الروابط السابقة. ومنها مسألة الدقم والمراكز المحددة بالساحل وحدها إلى مركز محضة، ومنها التدخل في قبائل عُمان كالدروع والجنبة والوهيبة وغيرها، ومنها استماعه لخطاب أي شخص من العُمانيين في أي خطاب يصدر إلا بكتاب مجيز من الإمام القائم بعُمان، ومنها التدخل في عُمان. فإن الدولة العُمانية لا تبيح ذلك وتقف باذلة نفسها في حريتها ضدّ التعدي عليها ما بقيت ذرة فيها من الحياة. ولا يخفى على الدولة أن دولة عُمان حرة مستقلة، وعليه ينبغي أن لا تغمط حقوقها.

وفي الرسالة الثانية إلى السلطان سعيد، تطرق إلى ما وقع من الأحداث ضدّ المرابطات السابقة بين أهل عُمان وأهل مسقط بواسطة الشيخ الأمير عيسى بن صالح كمراكز الساحل الشمالي إلى محضة، وكقضية الدقم والتدخل في رجال عُمان. وضم المحدثين منهم الهاربين عن الإمام وإمدادهم بالمال والقوة والرجال.

وفي الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤، أرسل المعتمد السياسي في البحرين رسالة إلى سلوين لويدز وزير الخارجية البريطاني يوصي فيها بإعادة النظر في سياستنا بشأن ضمان المساعدة لحكومة مسقط ويتوجب علينا أن نسهم في بناء قوات إضافية لقوات الميدان على الشكل الذي رغب فيه السلطان. ولتجنب زيادة النفقات، فإن مساهمتنا ربما تتألف من المعدات المطلوبة من قبل تلك القوى بما فيها النقل والسلاح والأجهزة الأخرى مع تأمين مخزون للفترة التي اقترحها السلطان وهي ثلاث أو أربع سنوات، تاركين له مهمة دفع أجور الضباط والجنود. وإذا كان من الضروري أن نؤكد على أن مساهمتنا يجب أن يتم الدفع لها خلال فترة يتم الاتفاق عليها في حالة العثور على النفط بكميات تجارية في أي جزء من إقليم السلطان. ومن غير المجدي أن نؤكد أكثر على تسديد المستحقات بعكس ذلك من هذا الوقت.

وبعد ذلك بأسبوع أرسل المعتمد السياسي في البحرين رسالة إلى وزارة الخارجية يشير فيها إلى أن السلطان ممتعض ومتضايق لعلمه بأن قوة القائد البريطاني كوريات قد تقدّمت في تحرّكها إلى أن وصلت منطقة عبري، واعتقلت المستسلمين من الأفراد الذين تركهم الإمام وراءه. وهو يشعر بأن كوريات كان مبالغاً في تعليماته بخصوص الوصول إلى عبري وكذلك في التدخل في الشؤون السياسية. حتّى إن السلطان قد كتب للمعتمد البريطاني رسالة مستفسراً عن إمكانية معاقبة كوريات وإخضاعه إلى مجلس التأديب على ما قام به من أعمال، وأضاف بأنه سيهتم بهذا الأمر وهذه النقطة في رسالة لاحقة وذلك بعد مناقشتها مع شونسي.

لقد أوضح المعتمد أن سبب غضب السلطان يرجع إلى أنه لم يخطط على فتح جبهة معادية مع الإمام في هذه المرحلة. والآن وبعد أن طرد كوريات أتباع الإمام، أو على أقل تقدير قبل نيابة عن السلطان تسليمه الحصن، فإن ليس أمام السلطان سوى حفظ القوات في عبري ما سيبدو جلياً على أنه خطط لهذا الهجوم على الإمام أو أن يقدم على الانسحاب، وسيظهر الأمر على أنه كان خطأً فيضعف من وضعه وفي تحالف الدروع معه. وهو لا يمانع من مواصلة القوات سيرها حتّى منطقة تنعم والتي هي قرية تابعة للدروع. إلا أنه يقول إن عبري ليست مدينة تابعة للدروع

ورفض قبل عدة أسابيع عندما تمّ الضغط عليه من قبل اليعاقيب والدروع التدخل هناك لإحباط تهديد بالهجوم عليها من قبل الإمام. وما دار من نقاشات حادة بينه وبيني أنا نفسي وإينز وتومسون (ممثل شركة النفط) كانت خلاصتها أن يترك القوات كما هي عليه في الوقت الراهن، بينما يستلم تقريراً مفصلاً ووافياً عن كلّ الملابسات والأحوال التي تؤدي إلى استسلام عبري. هذا إضافة إلى مسوحات ورسومات وخرائط وعوامل عسكرية في المنطقة من شأنها المساعدة في اتخاذ قرار ما إذا كان الوضع يسمح لتراجع القوات خاصة إلى/ أو بالقرب من منطقة تنعم. وفي الوقت الذي سيصلنا فيه التقرير سنكون على علم بالكيفية التي سيتعامل بها الإمام وجماعته كرد فعل.

وأوضح المعتمد أن السلطان قام بمحاولة يائسة لوضع بعض اللوم علينا والمسؤولية لما حدث والوضع الذي يواجهه الآن وذلك لأننا اخترنا له كوريات. وأنا أقول وبكُلّ الجدية إننا لا نتحمل أية مسؤولية. كما إنني قلت إن كوريات قد وضع في موقف سياسي صعب وشائك من دون أية نصائح سياسية تتوافر لديه حينها لمواجهة الموقف. كما أن غياب السلطان عنا وبقاءه في صلالة جعلا الموقف برمته أكثر صعوبة لِكُلّ من يقوم بمعاونته ومساعدته.

لم يتقدم السلطان بطلب مساعدة جوية. ولقد تحدث بحزن وكآبة أكثر منه بغيظ واستياء حول رفضنا لما طلبه سابقاً من مساعدة، وقال إن ما يريده حقيقة الآن هو زيادة قوة الحقف بدعمها ٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ رجل لتضاف إلى قوة الحقف. وعلى وجه الخصوص بعض البنادق لاستخدامها إذا ما استدعى الأمر لضرب وتدمير أي حصن في المنطقة الداخلية، إلا أن أهميتها الأساسية (أي الأسلحة) تكمن في أثرها المعنوي ومن ثمّ فإن الوقوع في معارك وقتال حقيقي يمكن تفاديه أو تقليصه لأبعد حدّ ممكن. ولقد اكتشفت بأنه يوجد عدد ثلاثة مدافع هاون من ضمن قوة الحقف إلا أنه لم يتم تدريب أحد على كيفية استخدامها. واقترحت على السلطان بأن هذه المدافع ستكون ذات أهمية أكثر من البنادق. ونتيجة لذلك فقد أصدر السلطان أمراً بأن ترسل تلك المدافع للمنطقة، ويتم التدريب على استخدامها في مكان مناسب حتّى يكون صوت الضرب والنار مسموعاً ومهولاً. إلا أن كلّ ذلك لا يفي بمتطلبات السلطان كلها والتي سأتناولها بالبحث وإعلامك عليها في أقرب وقت ممكن.

وفي برقية من وزارة الخارجية إلى مسقط بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، جاءت التعليمات بأنه إذا كان العقيد كوريات راضياً بأن يتولى مهام وظيفة

في عبري فحينها لا ينبغي حث السلطان على الانسحاب أو الامتناع عن اتخاذ ما لديه من فرص متوافرة. وفي الوقت نفسه لا بُدَّ وبكُلّ وضوح على ألا يُعّول السلطان على أي مساعدة من قبل القوات البريطانية إذا ما ساءت الأمور.

في ما يختص بالتحرّك نحو منطقة ضنك فلا بُدَّ لنا من انتظار ما سيتمخض من محادثات السلطان مع صالح بن عيسى الحارثي والإلمام الكامل بالوضع العسكري المحلي، وذلك قبل التورط في مخاطر الصدام بين قوات السلطان وقوات ساحل عُمان في منطقة يعتقد بأنها تضم أعداداً وجماعات مؤيدة للسعودية.

وفي تقرير مراسل وكالة الأنباء الفرنسية ورد أن حاكم عُمان الإمام غالب بن علي أرسل برقية بتاريخ ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٥ إلى أمين عام جامعة الدولة العربية، مفادها أن القوات البريطانية قد غزت بلاده واستولت على بعض القرى بالقوة، وطلب من الأمين العام التدخل السريع لجامعة الدول العربية. ولكن الأمين العام لجامعة الدول العربية طلب من الإمام الإسراع في إخطار مكتب الجامعة العربية بهيئة الأمم المتحدة للنظر في اتخاذ كلّ الإجراءات الضرورية.

ورداً على ذلك بعث المعتمد السياسي في البحرين برقية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠ حزيران/ يونيو، أوضح فيها أنّه إذا قامت جامعة الدول العربية بالاعتراف بالإمام أو أرسلت بعثة تقصي حقائق إلى عُمان، سيمثل ذلك نكسة خطيرة لآمال السلطان باحتوائه الوضع في الداخلية. وكذلك تعد رسالة مراجعة لسياستنا في المنطقة وإلى آمالنا في استخراج مصادر جديدة للبترول تكون تحت سيطرتنا. هل يمكننا الضغط على العراق على الأقل بأن هذه الخديعة بالذات ستكون على حساب السلام وحسن الجوار للعرب، وهي جزء من برنامج متكامل سعودي لاحتواء الجزء الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية وأن خلق قاعدة جديدة للسعوديين والمصريين في مدخل الخليج يتعارض مع مصالح العراق. ويمكنكم الاستفادة من الحوادث الجارية الآن في هذا الموضوع.

وأضاف المعتمد السياسي إلى أنه سوف يطلب من القنصل العام في مسقط الاتصال عاجلاً بالسلطات للنظر في الإجراءات التي يمكن اتخاذها في المرحلة الحالية، والتي لا تصل إلى مستوى الحملة العسكرية لإضعاف سلطة الإمام على القبائل. إن واحداً من أكبر مؤيديه الاثنين صالح بن عيسى الحارثي زار السلطان في صلالة خلال الشتاء الماضي بغرض ترسيخ وضعه الشخصي، وبالتأكيد لديه علاقة بالطرفين. أما الآخر، سليمان بن حمير فهو شخص انتهازي، ولا يمكن التأكد من ولائه التام للإمام، وهنالك احتمال أن يفصل عنه، أما التكلفة يمكن مناقشتها مع السلطان في لندن.

وفي برقية صادرة من وزارة علاقات دول الكومنولث إلى المفوض السامي للمملكة المتحدة في باكستان طلب فيها إبلاغ رئيس الوزراء بحلول الساعة ٩،٣٠ بتوقيت غرينتش غداً (الأربعاء) ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ بخصوص عملية نزوى. ولمعلوماته السرية الخاصة جداً هذه التفاصيل العريضة، لقد انشغل السلطان لفترة من الزمن بالمشاكل التي كان يتسبب فيها إمام عُمان، ويمكنك أن تضيف إلى معلوماتك أنه قد تواترت شائعات كثيرة تفيد أن كثيراً من أتباع الإمام قد تخلوا عنه وأنه يفكر جدياً في الاستقالة. وعلى كلّ حال استعد السلطان للتعامل معه ووضع خطّة سرية للتحرّك ودخول نزوى يوم ١٥ كانون الأول/ ديسمبر (الخميس)، وتمثل نزوى عاصمة الإمام المركزية. سوف يقوم السلطان بالعملية اعتماداً على قواته المسلحة وسوف تقوم الحكومة البريطانية بتقديم دعم محدود له يتمثل في المساعدة في النقل الجوي وبعض الفنيين والخبراء العسكريين، ونظراً إلى عمق صداقتنا معه ومناسبة توقيت الهجوم، يجب علينا الاستعداد لتقديم مزيد من الدعم له إذا احتاج إليه. وكما طلبت البرقية التوضيح لرئيس الوزراء أنه حالما ينتهي موضوع نزوى يجب أن نلفت انتباه السلطان للتركيز على موضوع «جوادر» والضغط عليه للدخول في مفاوضات كان قد رفضها السلطان رفضاً تاماً ولكنه بدأ يتخلى عن مواقفه السابقة بصورة ملحوظة.

بتاريخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر تمّ إبلاغ الشيخ أحمد بن محمّد الحارثي بواسطة رسالة ألقيت إليه في منزله في القابل في الشرقية عن طريق طائرة نقل عسكرية، بأن يتحرك فوراً إلى نزوى على رأس ٣٠٠ رجل مسلح على ظهور الإبل، وأن يبقى هناك كممثل للسلطان. وتم توجيه دعوات مماثلة إلى بعض زعماء القبائل التي رفضت زعامة الإمام غالب وحركوا بعض أفراد قبائلهم في اتجاه نزوى كدعم واضح للسلطان في تحرّكه هذا. كما تحرّكت كتيبتان من قوة مسقط وقوة الحقول النفطية ودخلت نزوى صباح يوم ١٥ كانون الأول/ ديسمبر.

وفي اليوم نفسه أرسلت القنصلية البريطانية في مسقط برقية إلى وزارة الخارجية أشارت فيها إلى أن قوات السلطان المسلحة دخلت مدينة نزوى في صباح ١٥ كانون الأول / ديسمبر من دون أي مقاومة تذكر. وترفرف أعلام السلطنة الآن فوق قلعة المدينة، وبخصوص الشيخ غالب بن علي والذي كان قد أعلن عن نيته سابقاً الاستقلال التام عن السلطان، فقد غادر المدينة.

وبتاريخ ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٥، دخل سلطان مسقط وعُمان مدينة نزوى عاصمة عُمان لأول مرة وتوجه مباشرة إلى «بيت البرزة» وهنالك أعلن

نفسه حاكماً على المنطقة. كما سقطت عاصمة الإمام السابقة مدينة الرستاق والتي كانت في يدّ الشيخ طالب بن علي شقيق الإمام؛ في الوقت الذي توجه فيه الشيخ صالح بن عيسى الحارثي لمقابلة السلطان سعيد في صلالة، فوجئ بأن السلطان في نزوى ووصلت برقية من وزير خارجية السلطان البريطاني إينز الذي كان برفقة السلطان في نزوى تضمنت تعليمات بعدم السماح للشيخ صالح بن عيسى بالانتظار والطلب منه مغادرة المدينة، وقد فعل الشيخ صالح ذلك متوجهاً إلى منفاه في الخارج على ظهر سفينة استأجرها وأقلته إلى إيران ومن هنالك إلى السعودية فمصر.

وفي منتصف كانون الثاني/ يناير كان جميع الولاة في عُمان قد تقدّموا باستقالاتهم إلى السلطان الذي قام بتعيين عدد من الولاة من جانبه، كما قام أيضاً بإعادة تعيين عدد من الولاة السابقين في مناصبهم ومناطقهم نفسها. وقد تجنب السلطان إحداث تغييرات جوهرية حتّى يعطي الفرصة للناس لكي يتكيفوا مع الوضع الجديد الذي استجد بعد دحر الإمام وإلغاء نظام الإمامة نهائياً من الحياة السياسية والاجتماعية التي يعيشها الناس في المناطق الداخلية في عُمان، ولم يفكر مطلقاً بالمغامرة في عزل القادة والزعماء القبليين التاريخيين والتخلص منهم، كما لم يحدث أي تغييرات جذرية في القواعد التي تحكم العلاقات والشؤون اليومية العادية والتي أرساها الأئمة السابقون في المنطقة.

قراءة سريعة لوثائق المجلد الرابع
(وثائق فترة اقتلاع جذور الإمامة)
(١٩٥٦م - ١٩٦٠م)

بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، أرسل المعتمد السياسي البريطاني في البحرين بي أي بي باروز تقريراً إلى وزير الخارجية البريطاني أوضح فيه أن الأسباب التي دعته إلى زيارة مسقط، تكمن في معرفة التقدّم الذي أحرزه السلطان في ترسيخ المناطق الداخلية الجديدة من مسقط وعُمان التي حازها مؤخراً، ولمعرفة تصوراته حول مستقبل التنظيم والتنمية في الدولة. وذكر أن السلطان قد عاد إلى مسقط بعد رحلته التاريخية التي قام بها من عاصمته الصيفية صلالة إلى المنطقة الداخلية في عُمان التي احتلتها قواته المسلحة قبل بضعة أيام، ومن بعدها توجه عبر البريمي إلى صحار في ساحل الباطنة متوجهاً جنوباً إلى مسقط. وهو ينوي البقاء في مسقط لمدّة تقل عن الشهر قبل عودته إلى صلالة. وبأنه يأمل في السفر في رحلة العودة عبر وادي سمائل الذي يفصل مباشرة المنطقة الداخلية عن السيب، هذا المسار لم يكن

معبداً قبل ذلك لسير حركة السيارات ولكن العمل جار به لإصلاحه.

وأوضح المعتمد أنه أثناء زيارته لمسقط كان هنالك حضور لعدد يصل ما بين ٣٠-٤٠ شيخاً من شيوخ القبائل على كل مستوى الدولة، الذين قدموا لأداء فروض الولاء للسلطان، ولقد علم أن هنالك عدداً كبيراً منهم لم يسبق لهم زيارة مسقط من قبل، ويمثلون قبائل كان ولاؤها في الماضي مشكوكاً فيه. وكان من بين الحضور الشيخ أحمد بن محمّد الحارثي الذي أدى أبرز الأدوار من جانب القبائل في العملية التي أدت إلى احتلال نزوى، والذي خلف عمه صالح بن عيسى كرئيس لقبيلة الحارثي والزعيم غير الرسمي للقبائل الهناوية. كما كان بين الحضور بعض من أبناء شيخ بني هناة الذي كان الضامن لحسن تصرفات الإمام السابق الذي ينتسب إلى القبيلة نفسها ويقيم الآن في منزل الشيخ، وكان قد تمّ دعوة هذا الجمع من الشيوخ لحضور مأدبة العشاء التي أقامها السلطان لي وللقنصل العام لحكومة صاحبة الجلالة في مسقط، بعد ذلك وبناء على طلبهم قمت بدعوة بعضهم لزيارة مركب حكومة صاحبة الجلالة لوش لوموند (بقيادة بي أم دي أي أنسون) الذي سافرت عليه إلى مسقط لمشاهدة نظام تسليح السفينة الذي حاز إعجابهم كثيراً. ولقد اعتبر المعتمد السياسي أن حضور هؤلاء المشايخ إلى مسقط كان بمثابة رمز لقبول واسع من القبائل بترسيخ سلطات السلطان في المناطق الداخلية. الشيخان البارزان من الشيوخ اللذان لم يؤديا فروض الولاء بالطاعة للسلطان هما: الشيخ صالح بن عيسى الحارثي غير المعروف مكان تواجده في ذلك الوقت، والشيخ طالب شقيق الإمام والذي قيل إنّه فرّ إلى المملكة العربية السعودية.

كما أوضح السلطان للمعتمد السياسي خططه المستقبلية الخاصة بالمؤسسة العسكرية المسلحة، حيث سيتم التركيز في التحكم المركزي أكثر مما كان عليه سابقاً عبر رئيس هيئة الأركان الجيش والذي سوف يكون مسؤولاً مباشرة أمام السلطان، وسوف يتقلد مهام العمليات والإدارة في حامية مشاة مسقط، وقوة صحار والقوات الميدانية، في الحقيقة أن هذه القوات سوف تصبح وحدات لقوة واحدة خلافاً لما كانت عليه سابقاً ككيانات منفصلة كما ستوضع فصيلة من الجيش بصفة دائمة في نزوى، وأخرى في المنطقة شرقي الجبال الواقعة جنوب مسقط، كما ستوضع كتيبة لفتح وادي سمائل، إضافة إلى ذلك سوف تكون هنالك حاميات في كلّ من مسقط وابراء والبريمي وصحار، كما أن قوة ظفار سوف تظل كقوة آمرة منفصلة ولحد ما تدار إدارياً من مسقط، لقد حث المعتمد السلطان على خلق قوة احتياطية متحركة إضافة إلى قوات تلك الحاميات، وقد تمّ وضع اعتبار لذلك، كما أنه قبل الأفكار التي طرحها عليه والخاصة بالتخطيط المشترك بين قوة ساحل عُمان وقوات مسقط

للتعامل مع حالات الطوارئ في المناطق التي تلتقي فيها مسقط مع أبو ظبي، وكذلك القيام بعمليات تدريب مشتركة بين قوات مسقط والقوات الملكية الجوية البريطانية. وأضاف المعتمد أن فتح طريق وادي سمائل، وطريق وادي الحواسنة بين عبري والخابورة حيث يكاد العمل أن يبدأ فيه، وكذلك الطريق بين رأس الحد والداخلية بعُمان والذي هو جاهز لسير حركة السيارات، سوف يحسن بشكل كبير فعالية أداء قوات السلطان المسلحة للمحافظة على السيطرة على جميع أنحاء البلاد، وأن فتح مسارات تلك الطرق، وبخاصة تلك التي تقع بين وادي سمائل ووادي الحواسنة سوف يكون لها مردود تجاري جيد، حيثُ إنّ القبائل التي تسكن على المسارات المذكورة أبدت تحفظاً لفكرة فتح مسارات لطرق السيارات ولا سيّما أن ذلك يقلل من الأرباح التي كانوا يحصلون عليها من تجارتهم المنقولة بالجمال. ولكن يبدو أن تلك المعارضة قد تبددت الآن.

كما أوضح المعتمد إنّه منذ وصول قوات السلطان إلى المنطقة الداخلية، فإن القبائل التي تسكن في وادي سمائل أوضحت تحمساً لجعل فتح المسار للسيارات ممكناً، وأن سليمان بن حمير زعيم الجماعة الغافرية والذي كان من أنصار الإمام السابق قد سأل السلطان بالتحديد عن إمكانية السماح لسياراته المحملة بالمنتجات الزراعية من الجبل الأخضر لعبور مسارات الطرق لمواصلة التجارة مع مسقط، لذلك فكر السلطان في التركيز على فتح الاتصالات بين هذه المسارات جنباً إلى جنب مع المشاريع الصغيرة المشابهة كمرحلة أولى للتنمية الاقتصادية، أما الأمر الثاني الذي اعتبره السلطان مفيداً للنجاح المبكر، هو تزويد المنطقة بالأطباء وهو يفكر في توفير أربعة منهم للمنطقة الداخلية إضافة إلى طبيب آخر سوف نقوم بمده بعيادة متحركة، وهو الآن ينتظر فقط ترشيحهم من الحكومة الهندية بغرض تكملة اختيارهم، علماً أن السلطان لا يؤمن بالانتهاء من أي محاولة أخرى في غضون ستة أشهر تقود إلى التنمية بخلاف ذلك. حيث إنّه يأخذ في الاعتبار الموضوع جزئياً ولا يريد إلزام نفسه بمصروفات قبل أن يعرف مصادر دخله النفطية حتّى يتمكن من تنفيذ التنمية على المدى البعيد، والأهم من ذلك بالنسبة له هو رغبته في عدم التسرع في إجراء تغيير في حياة المواطنين بالمنطقة الداخلية من عُمان، وبالأخص لا يرغب في سماع نقد من القبائل الأكثر رجعية والزعماء الدينيين للحد الذي تكون فيه سلطات مسقط تعني بدخول الموظفين الغربيين والابتكارات الغربية بِكُلّ أنواعها، وبحسب هذه السياسة، فقد أخبر السلطان شركات النفط ألا تقوم حالياً بإرسال موظفي الجيولوجيا إلى المناطق التي خضعت له أخيراً، ولا يريد في الوقت الحاضر الاستفادة من الموظفين الذين يقدمون مساعدات فنية من المكتب الطبي البريطاني

للمساعدات الطارئة أو على مساعدات قروض من حكومة البحرين للنصح والإرشاد في ما يختص بالري والزراعة أو المشاريع الأخرى، وهو يفضل أن يقوم المواطنون بالاستيعاب البطيء للعلاقات الجديدة بينهم وبين حكومة مسقط. وأن يمثل تواجد قوات مسقط ضماناً للأمن الداخلي بجانب تحسين وتطوير الاتصالات والخدمات الصحية، كما أن السلطان يؤمن أن تكون هنالك فترة سكون تتيح له معرفة المشاريع العاجلة التي يحتاج لها المواطن في مختلف المناطق، وإعداد برنامج التنمية الذي سوف تخدم إرادة معظم أفراد الجمهور. وأن الاستثناء الوحيد الذي ذكره السلطان أن والي البريمي قد فوض للعمل على تحسين نظام الري بالأفلاج ليكون موازناً لنظام الري المعمول به في قرى أبو ظبي، كما طلب منا إفادته بالتفصيل عن الإجراءات التي ننوي اتخاذها ضدّ الملاريا في قرى أبو ظبي حتّى يأمل أن تطبق الإجراءات نفسها في منطقة قري الواحات التابعة له.

من الجانب الإداري كان السلطان شديد الحذر، فقد قام بإعادة تعيين عدد كبير من الولاة الذين شغلوا مناصب في عهد ولاية الإمام بدلاً من بعض الرجال الجدد الذين عينهم وزير الداخلية في الأيام الأولى من إعادة الاحتلال للسلطة وقبل وصول السلطان. وعمل على المحافظة على الوضع آخذاً في الاعتبار إمكانية تمديد العمل بنظام الشريعة في العدالة الإدارية وعدم تبني سياسة ارتخاء مع التصرفات الحالية للأحكام الجامدة بالداخلية، وقد قام بمنع التدخين في مدينة مسقط كإشارة إلى أنّه يريد الاحتفاظ بطريقة الحياة السابقة. وقد أشار المعتمد السياسي إلى أنه قيل له بأن سبب اختيار السلطان لابن عمه السيد ثويني من بين جميع أفراد عائلته ليكون ممثله لدى قوات احتلال نزوى، أن ثويني كان الشخص الوحيد الذي يترك لحيته تتدلى من دون أن يقصها أو يهذبها بحسب التقاليد الإسلامية المطبقة في الداخلية.

وذكر المعتمد السياسي أن السلطان أبلغه أنه سئل من بعض الأعيان في نزوى عما إذا كان سيتولى بنفسه مهام الإمام؟ وأنه أجاب بأنه لن يفعل ذلك، كما أنه أخبره بأنه يعتبر أن هذا اللقب لم يعد له وجود، وترى النظرية الرسمية أن شخصية الإمام تمّ دمجها بالسلطان، عندما تمّ البدء باستخدام لقب السلطان من قبل الأفراد الأوائل من سلالة أسرة السلطان المالكة، وأن السلطان لم يعترف مطلقاً بوجود إمام مستقل، وأنه كان دائماً يشير إلى أولئك الأفراد الذين يدعون بتولي ذلك المنصب بأسمائهم الشخصية فقط. كما أضاف السلطان أيضاً كانت هنالك بعض الصعوبات القليلة في السؤال الذي وجه إليه حول صلاة الجمعة في نزوى. والتي وفق تعاليم المذهب الإباضي تقام في الأمصار وبوجود الإمام العادل. وقد أخبره بعض القادة الدينيين في نزوى بأنه يمكن إقامتها إذا قام السلطان بإصدار أمر

بإقامتها، وقام السلطان بإصدار الأمر ويتم حالياً إقامة صلاة الجمعة بناء على ذلك، إلا أن السلطان ذكر أنه يأمل أن لا يحمل ذلك أية أهمية كخلق بذرة للمشاكل في المستقبل حيث يوجد معارضون لهذا الرأي بين الشباب من رجال الدين في نزوى.

تناقش المعتمد السياسي مع السلطان خططه بطريقة مقتضبة، كما ناقش بإسهاب مع وزير خارجيته السيد أينز وجهات نظر السلطان، وأشار إلى أن السلطان يشغل الكثير من وقته في موضوع الأشخاص الذين سوف يتقلدون زمام إدارة الدولة في شكلها الجديد وكيفية التعامل مع المشاكل التي سوف تظهر على السطح إذا ما تمّ اكتشاف النفط، والتنمية المطلوبة على المستوى الواسع، وبأن التعليم في مسقط في الوقت الحاضر مقيد من حيث الكم والكيف. التعليم العالي لا يفكر فيه إلا بالخارج، ولا يوجد تشجيع له، وأن الطلاب الواعدين عادة يتم توظيفهم بالخارج ولا تستفيد منهم الدولة؛ كما أن السلطان إلى حدّ ما لا يشجع التعليم الخارجي والتدريب الذي يتلقاه بعض من أعضاء أسرته؛ وإن السلطان ضدّ الانتشار الواسع للتعليم في الدولة بخلاف أسس التعليم الديني لأنه يؤمن أن ذلك سوف يقود في النهاية إلى المطالبة بالتغيير السياسي الذي لا يتقبله، كما ذكر لي بأنه يعارض بشدة استقدام الموظفين والفنيين من الدول العربية ما عدا العراق، كما حدث في الكويت وقطر والبحرين والسعودية، وأنّه يفضل الاعتماد على العنصر الإنكليزي والباكستاني والهندي المسلم. وقد أوضحت للسيد أينز ذلك عندما كنا نشارك أحاسيس السلطان في هذه المواضيع، إن من تجاربنا عندما تحصل أية بلاد على أي ثروة يكون من الأهمية إظهارها للشعب بسرعة وبعدالة، كما يجب تقديم الوعود إنهم سوف يستفيدون منها، إنّ من الصعب صرف الأموال في مشاريع مناسبة من دون وجود عدد من الموظفين الإداريين المؤهلين، وإن الخطر يكمن في حالة عدم تواجد أمثال هؤلاء في الدولة للاضطرار لاستجلابهم من أي مكان آخر.

واعتبر المعتمد السياسي أن التصور العام للسلطان حول إدارة الدولة وطبيعة سرعة التنمية في الوقت الحاضر سليم، وأن قبائل الداخلية لديها تاريخ حافل من التعصّب وردّ الفعل والخوف من الأجانب. ومن الأجدر عدم تعريضهم لصدمات سريعة. وأن السلطان عكس حكام الخليج لديه حس سليم ويتمتع بشخصية قوية للحفاظ على خطوات التنمية والإصلاح لكي تسير ببطء حتّى ولو حصل على ثروة هائلة، وربما كان مفرطاً في التقدير أن المواطن العُماني يرغب في أن يعيش منعزلاً عما يجري الآن في دول الخليج والعالم، وأنّه يمكن أن يحتفظ بهذه العزلة ضدّ رغباتهم. من أولى نتائج زيادة مستوى المعيشة سوف تكون شراء الأجهزة اللاسلكية

ما يفتح الباب على مصراعيه للنفوذ المصري الذي يمثل الجزء من سياسة العداء والمحافظة على التقاليد القديمة لعادات الحياة، وربما يكون هنالك إفراط في التفاؤل إذا أملنا أن السلطان بالتدرج سوف يتوجه إلى الهروب من الورطة التي تجابه كلّ النظم التقليدية في هذا الجزء من العالم، أما السير ضدّ رغبات التغيير أو الاستجابة للتغيير بسرعة قبل ظهور قائد أخر يحمل خبرة إدارية، ولكن هذا الأمر ما زال بعيد المنال، وأن للسلطان وقتاً أطول من الآخرين لإعادة الإدارة والتقدّم الاقتصادي قبل الدخول في السياسة إذا كنا كما نأمل في الاستمرار تحت رعايته بحسب الرغبة البريطانية لا بُدَّ من إقامة وضع مستقر وصديق في منطقة مسقط وعُمان، وبذلك تتاح لنا الفرصة لتقديم المساعدات المناسبة والرعاية. وأن مساعداتنا سوف تكون مقبولة وفعالة إذا ما تحقق لها شرطان، الشرط **الأول**، أن نمتنع عن فرض السرعة التي يجب أن تسير فيها التعديلات، والشرط **الثاني**، هو في المنصة الدولية، نقوم بدور حماية مسقط حتّى تستمر التنمية المحلية من دون انقطاع وحمايتها من الضغوط الخارجية والتوترات.

وبتاريخ ٢١ شباط/ فبراير ١٩٥٦، كتب القنصل البريطاني في مسقط تقريراً للمعتمد السياسي في البحرين وذكر أن السلطان وافق على قيامه برحلة إلى المناطق الداخلية في عُمان من ٩ إلى ١٨ شباط/ فبراير بصحبة زوجته، بعد أن حدد لهم مهام رحلتهم وطلب منهم توخي الحرص وتحديد المسارات وعدم القيام بأي شيء يثير غضب أي شخص حتّى لا تفوت فرصة السفر عليهم وعلى غيرهم، وأوضح القنصل البريطاني أن هدفهم كان فقط في رؤية البلاد والامتناع عن التورط في أي موقف سياسي أو حوادث، وتمهيد الطريق للآخرين للسير بسلام، وأن يتم استقبالهم بجفاوة كما حدث. وأعتقد أن الراية البريطانية على سيارته ربما كانت هي الراية البريطانية الأولى التي رآها الناس في الداخلية.

وتشير مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية بخصوص عُمان وجامعة الدول العربية مؤرخة في ٦ آذار/ مارس ١٩٥٦، أن جامعة الدول العربية قررت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي بحث ومناقشة عضوية عُمان في جلستها القادمة، وأن اللجنة السياسية أبدت تعاطفها مع عُمان عن طريق إصدار قرار بذلك لما لاقته وعانت منه عُمان من ويلات المخاطر التي تهددها. والآن تشير تقارير القاهرة إلى أن كلّ من المملكة العربية السعودية إضافة إلى السوريين والمصريين/ يدعمون إعادة فتح ملف مسألة عضوية عُمان لدى الجامعة في أول اجتماع ينعقد بتاريخ ١٩ آذار/ مارس، كما أضافت هذه الدول أن السفير العراقي يحثّ السلطان على أن يوضح عاجلاً وجهة نظره للحكومات العربية على الأقل في مسألة انضمام عُمان للجامعة،

وتضيف المذكرة البريطانية بأنه سيكون من سوء الحظ حتّى وإن استطاعت عُمان وبعد جهد جهيد من أن تنال حتّى عضوية شكلية في الجامعة حيث سيترتب على ذلك درجة من الاعتراف باستحقاقها لها من قبل الدول العربية، إذ إن ذلك قد يترتب عليه تعقيد الوضع في ما يختص بموضوع البريمي داخل مجلس الأمن، وكذلك سيؤدي إلى تهيج وتدهور دائم وأبدي في العلاقات الأنكلو - عربية، كما أن السعودية قد تكون قادرة على طرح قضية البريمي المتنازع عليها مع عُمان أمام عقلية الجامعة العربية بصورة وافية. حيثُ أن طالباً أخا الإمام (مرشده الروحي والعبقرية الشريرة) مع الشيخ صالح بن عيسى أحد أهم زعماء القبائل للإمام السابق يتواجدان الآن في السعودية، هؤلاء الأشخاص يملكون القدرة على الإقناع ويمكنهم شرح الأوضاع الداخلية لمعرفتهم المحلية والتي لا يلم ولا يدركها الكثيرون ويستطيعون التأثير بصفة عامة على الجامعة عن طريق إظهار أنفسهم كضحايا للعدوان البريطاني.

كما أوضح المعتمد السياسي البريطاني في البحرين الأمر جلياً بأنه ليس هناك أية إمكانية أو توقع في أن يتبنى السلطان وجهة نظر القاهرة، ومن ثمّ فإنه يعتقد بأن لا بديل من أن نتصل نحن أنفسنا بالحكومات العربية المعنية و/ أو أن تقوم بحملة دعائية على أسس وثائق واحة البريمي.

وأعربت المذكرة عن اتفاقها مع القول إن الاتصال بالسلطان سيكون مضيعة للوقت وسيكون من غير المرغوب أن نضغط عليه بنصائح غير مقبولة لديه، وعلينا أخذ الموافقة منه حتّى يسمح لنا في أن نتصرف نيابة عنه أمام مجلس الأمن، وعلى الرغم من ذلك فإنني لا اعتقد أن أية حملة دعائية حول الأوضاع في عُمان سيكون لها أي تأثير على وفود الحكومات العربية، وأكثر من ذلك فإن سياستنا هي في أن تعتبر بأن الشأن العُماني شأن منتهٍ ونحن بالتأكيد لا نرغب في البحث فيه ومناقشته على الملأ في هذه المرحلة.

كما أعربت المذكرة بأن الخارجية البريطانية أمام خيارين:

١ ـ دعوة السعوديين إلى صرف النظر عن هذه الفكرة.

٢ـ إقناع، على الأقل، بعضٍ من الدول الأعضاء المنضمة إلى جامعة الدول العربية بأن الاعتراف بعُمان سيجعل أمرهم سخيفاً ومضحكاً.

وفي ما يتعلق بالخيار (١) فيمكن اتخاذ الخطوات التالية:

ـ أن نعبر عما سيلحق بنا من ألم وأسى، بأنه وحينما نبدأ ونستهل نقاشنا

لحسم الصعوبات التي تواجهنا، فإن السعوديين من جانبهم يحاولون وبهذه الطريقة العمل على إحراج تحالفنا مع السلطان.

ـ أن نحذر السعوديين بأنهم لو اتخذوا مثل هذا العمل فإننا سنكون مجبرين على نشر الأدلة والبراهين التي تثبت رشاويهم وتهريبهم للأسلحة.

أما في ما يتعلق بالخيار (٢) فيمكن الذهاب إلى كلّ من اللبنانيين والليبيين والسودانيين والأردنيين لإقناعهم بالنقاط التالية:

ـ إن عُمان كدولة ليست موجودة ولم تكن كذلك مطلقاً.

ـ لم يرفع أحد إصبعاً لمساعدة ومساندة الإمام الذي قد تخلى الآن عن دعواه ومطالبه وطموحه.

ـ كلّ أفراد القبائل أعلنوا ولاءهم للسلطان الذي يتمتع الآن بكامل الحكم والسلطة.

ـ ومتى ما قُبل أو سمح لهذه الدولة التي لا وجود لها لعضوية جامعة الدول العربية، فمن الصعب التخلص منها أو تجنبها، وسيترتب على ذلك حرج لبقية الدول الأعضاء في الجامعة، وفي الوقت الذي يشكّ في أهمية وقيمة هذه الدولة لخدمة» الإمبريالية» السعودية، فإن ذلك وفي الوقت نفسه سيحدث سخطاً وتهيجاً في العلاقات الخارجية.

ولدعم هذه الحجج، أقترح أن تقوم الحكومة البريطانية بتزويد ومد الحكومات بمذكرة وافية ومنقحة حول نقاط محددة وإعطائهم نسخاً من التقارير التي وردت في جريدة **التايمز** حول حملة عُمان، إلا أنه لا ينبغي علينا وعلى الأقل في المرحلة الأولى من أن نظهر لهم نسخاً عن الوثائق المتعلّقة بواحة البريمي، وهذا لا يتنازع ويتعارض فقط مع إمكانية اتصالنا بالسعوديين لكن علينا وقبل كلّ شيء أن نكشف ونوضح الكثير مما لدينا حول هذه المسألة لمجلس الأمن. وسبب آخر مهم هو أن الأوراق التي لدينا ليست كافية تماماً لتحقيق هدفنا الراهن، فما تظهره هذه الأوراق والوثائق هو سوء تصرف وتقصير من قبل السعوديين والمصريين (وهذا أمر معروف تماماً) فإنها ـ أي هذه الوثائق ـ لا توضح بصفة خاصة طبيعة نزاعاتنا وخلافاتنا الأساسية مع الإمام السابق وهي غامضة وغير واضحة، كما أنها لا تجد الدعم الكافي وسط القبائل. لذا فإنه ينبغي علينا أن نوضح للدول العربية أن لا دخل لها بهذا الشأن وليست ملزمة نحوه بشيء، بالوضع الذي نحن فيه حول هذا الشأن أي برؤيتنا حوله ووضعنا فيه. ويبقي علينا أن نقول التالي وبصراحة:

ـ أن السلطان لن يتحدث بنفسه.

ـ أن السلطان كان قد سبق وأن طلب إلينا في عدد من المناسبات أن نتصرف إنابة عنه في ما يتعلق بالشأن الدولي.

ـ بصرف النظر عن السعوديين والذين يحاولون تقطيع وتقسيم منطقة السلطان، فإننا أكثر قطر ملم ومدرك لمشاكل المنطقة.

وفي برقية بتاريخ ٣ تموز/ يوليو ١٩٥٧، أفادت التقارير عن نزول من على ظهر زورق حوالى يوم ٢٠ حزيران/ يونيو لرجال يتراوح عددهم بين ٢٥ و ٥٠ رجلاً ومعهم كمية من الأسلحة وذلك في المنطقة الواقعة بين شناص وراس الخضراوان. هذه الأسلحة تشمل قنابل (على الأرجح ألغاماً وقنابل يدوية). وإضافة إلى هذه الأسلحة، كان كلّ رجل من أولئك الرجال مسلحاً ببندقية حديثة ويحمل على كتفه حزاماً من المتفجرات. بعد نزول أولئك الرجال من على الزورق، ذهب ستة منهم لشراء ستة حمير وسافروا إلى مكان يوصف بأنه ملاحي (إلا أننا لم نستطع أن نحدد موضعه ويحتمل أن يكون منطقة خطمة ملاحة)، وهو المكان الذي تمّ فيه دفن الأسلحة الضخمة. وصدر تقرير لاحق يقول إن المكان اسمه عجيب (بالقرب من منطقة أسود). ومرة ثانية تمّ إخراج الأسلحة بعد حفر المكان الذي كانت مخبأة فيه. وأثناء عملية إخراج الأسلحة من الحفرة حاول رجلان فتح أحد الألغام في شكل علبة، حيث انفجر وقتل احدهما.

وخلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس تسارعت وتيرة الأحداث على النحو التالي:

بتاريخ ٢٠ حزيران/ يونيو وردت من مسقط بعض تفاصيل تحرّك السلطان حيث أمر قبائل العبريين وبني شكيل بالتحرّك واحتلال بلاد سيت وهي منطقة خاضعة للجزء المعارض للسلطان من التجمع الهناوي بما فيهم غالب وطالب، وتقوم القوات النظامية بالبقاء قريباً منهم كاحتياطي لدعمهم عند الحاجة وذلك في بهلاء ويكون التحرّك هذا في تاريخ ٢ أو ٣ تموز/ يوليو.

وبتاريخ ١٠ تموز/ يوليو طلب السلطان من القنصل البريطاني العام في مسقط العون والمساعدة العسكرية لتحطيم القلاع والحصون في بلاد سيت وغمر، وقام القنصل العام بتمرير الطلب إلى البحرين مع أنه لفت انتباه السلطان إلى أن سياسة الحكومة الحالية لا تميل إلى منحه دعماً عسكرياً يحتوي على عمليات قصف من الجو بالقنابل والصواريخ.

بتاريخ ١١ تموز/ يوليو ردّ الوكيل السياسي المقيم في مسقط بأنه لا يميل إلى إعطاء توصية كاملة إلى المسؤولين البريطانيين للقيام بعمليات قصف من الجو، وذلك لأن قوات السلطان البرية لم تفعل ما يتوجب عليها في الحد الأدنى لقمع هؤلاء المعارضين و"المتمردين»، ولأن الأوضاع السياسية عموماً في المنطقة لا تسمح بتقديم مثل هذا الدعم.

كما صدرت أوامر سرية لفرقة قوات مسقط المتمركزة في الحدود الشمالية في البريمي بترك مواقعها والتحرّك إلى المنطقة الوسطى في عُمان إلى نزوى، وسوف يقوم بعض الأفراد من قوات ساحل عُمان بتغطية مهامهم.

بتاريخ ١٢ تموز/ يوليو تمّ استلام تقارير تفيد بأن» المتمردين» قد تمّ دحرهم من منطقة تنوف وذلك باستعمال القنابل والمدافع، وتم قتل أحدهم ولم تسجل خسائر في صفوف قوات السلطان. وبذلك أصبح العدد الكلي للضحايا في صفوف قوات السلطان هو ٣ قتلى، ٢ إصابتهما خطيرة، أحدهم تمت إصابته بواسطة الألغام، وعدد ٢ من الجرحى إصابتهما خفيفة. ولم تكن هنالك كمائن خطيرة للقوات النظامية. وتحدث قائد قوات مسقط مرة أخرى عن احتياجه وطلبه للمساعدة عن طريق القصف من الجو، ولكن ردّ عليه القنصل العام في مسقط لافتاً انتباهه إلى المهمات التي يجب على قواته إكمالها أولاً على الأرض قبل طلب أي مساعدة جوية.

وبتاريخ ١٤ ذي الحجة ١٣٧٦ الموافق ١٢ تموز/ يوليو ١٩٥٧، بعث الإمام غالب برسالة إلى الشيخ صالح بن عيسى الحارثي يؤكّد له بصفته النائب المفوض من قبله بأن يبلغ القادة العرب والأمين العام لجامعة الدول العربية وكل محب للسلام تكالب الدول الغربية على وطننا عُمان، وما يعانيه هذا الوطن من مصاعب ومتاعب وحرب ضروس مبيدة تشنها عليه بريطانيا الغادرة بإيعاز من حليفتها الكبرى، وعليه فإن عُمان معرضة للخطر والإبادة من صواريخ وقنابل ومدافع بريطانيا التي قتلت الأبرياء والعجزة، وأذهلت المرضعات وأسقطت الحوامل ودمرت المنازل وأهلكت المواشي ونحن صامدون أمام هذه الصواعق المحرقة نتلقاها بعزم وصبر وإيمان بالله، ونرى الدول في وعودها واقفة موقف المنتظر المتتبع سير الحوادث، ولم يكن للوعود أي وفاء سوى الدعايات والصراخ، وهذا إلى جانب الأعمال الوحشية التي ترتكبها بريطانيا وتذيعها ويصرخ بها وزراء الدول الغربية لا يزيد الموقف إلا شدّة، مع العلم اليقين أن بريطانيا بأخبارها هذا وكشفها لأعمالها غير مبالية بأية دولة متمكنة بمؤيديها ومناصريها، ولا ينفذ علم شيء من الأعمال التي ذكرناها آنفاً إليكم إلا ما تذيعه هي باختيارها، وقد طوقت البلاد بسور من

حديد فلا ينفذ منها ولا إليها أي شيء، لهذا وأمثاله ينبغي أن تناصرنا الدول العربية وكل محب للسلام مناصرة إيجابية فعالة بجميع معانيها ومن جميع وجوهها، وأنت منا وعنا في كلّ ما يصلح الوطن وينقذه من هلكة هؤلاء الوحوش.

بتاريخ ١٣ تموز/يوليو قامت مجموعة من قبائل بني ريام بقفل الطريق الرئيس مسقط- سمائل- فهود وذلك بالقرب من منطقة إزكي وتم احتجاز بعض المعدات التابعة لشركة تنمية نفط عُمان، وقتل جنديان من قوات مسقط النظامية عندما حاولا اجتياز الحاجز الذي يغلق الطريق بواسطة عربة لاندروفر وهرب زعيم قبائل بني ريام من مسقط والتحق بالأفراد والرجال المؤيّدين له في منطقة الجبل الأخضر مرة ثانية.

بتاريخ ١٤ تموز/يوليو تمّ انتداب ضابط من قوات ساحل عُمان للتنسيق والمتابعة والتخطيط مع قوات مسقط النظامية. وطلب رئيس أركان حكومة مسقط من سلاح الجو الملكي إسقاط مستلزمات تموينية وأغذية في منطقة فرق من الجو على أن لا يستعملوا المظلات في ذلك الإسقاط وذلك لإسعاف القوات المتواجدة هنالك تحت قيادة جييزمان. وعرض الوكيل السياسي المقيم في مسقط طائرة نقل عسكرية من سلاح الجو الملكي البريطاني للقيام بهذه المهمة، إلا أن القائد العام لقوات مسقط النظامية فضّل سحب وإخلاء القوات المتواجدة هنالك إلى فرق تحت قيادة جييزمان. وفي برقية من أينز إلى العقيد باتريك ووترفيلد ووير وابليم ولايم ريجس، أكد أن العمليات في فرق قد أُجهضت ولم تكلل بالنجاح في بلاد سيت. حيث تقوم عصابات التمرد بقطع الاتّصالات بما في ذلك منطقة وادي سمائل. وسليمان متحد معهم ومتحالف بِكُلّ ما لديه من قوة. والسلطان يرجو منكم العودة في أول بادرة إذا ما استمر الوضع في التدهور. السلطان وشونسي وأنا فقط في مسقط مطلعون على التحذير الذي تمّ إبلاغه إليكم.

بتاريخ ١٥ تموز/يوليو، تمّ إرسال طائرة نقل عسكرية من طراز بمبروك للمشاركة في عمليات الإخلاء ونقل المؤن والمعدات، كما أمر القائد العام القوات البريطانية في منطقة الخليج بتجهيز طائرة نقل عسكرية كبيرة ووضعها تحت الخدمة بكامل استعدادها. وأن يتم اللجوء إلى عمليات القصف الجوي فقط إذا ما تأزم الموقف بصورة خطيرة جداً. وتم تجهيز تقرير عن ذلك بواسطة كبير ضباط سلاح الطيران الملكي في منطقة الخليج، وتم إرسال وتسليم هذا التقرير إلى قائد عام القوات البريطانية في منطقة شبه الجزيرة العربية، كما تمّ تجهيز فصيل واحد من قوات ساحل عُمان للتوجه إلى المنطقة الوسطى والبريمي، وذلك إذا كان هنالك

حاجة ماسة لها. وتعرضت القوات التي يقودها جيزمان إلى إطلاق نار مكثف وذلك عند انسحابها من نزوى متجهة إلى فرق وبلغ عدد المصابين ٦ جنود ووقع في الأسر أكثر من أربعين فرداً.

بتاريخ ١٦ تموز / يوليو تمركزت بقية قوات جيزمان في منطقة فرق ولكن حالات هروب الأفراد من القوة زادت، وهنا قرر قائد عام قوات مسقط سحبها كلها إلى منطقة فهود وتفكيك المخازن والمستودعات العسكرية الموجودة في فرق.

كما وصلت برقية من وزارة الخارجية توضح أن هنالك موانع تعيق استعمال القوة المسلحة حالياً إذا لم تكن هنالك ضرورة قصوى وهذا الأمر ينطبق على القوات الجوية الملكية البريطانية وقوات ساحل عُمان.

وغادر الوكيل السياسي البريطاني المقيم في مسقط البحرين جواً متجهاً إلى مسقط.

تقدّم السلطان بطلب رسمي إلى حكومة صاحبة الجلالة يطلب فيه أقصى دعم ممكن من سلاح الجو الملكي البريطاني والقوات البرية البريطانية.

اقترح المعتمد المقيم في منطقة الخليج القيام بعمل حاسم وفعّال ضدّ قلاع وحصون سليمان بن حمير بواسطة القصف الجوي عن طريق سلاح الجو الملكي.

كما بعث القنصل البريطاني في مسقط برقية إلى وزارة الخارجية أشار فيها إلى تطور الأحداث بصورة خطيرة وجادة في نزوى. وتضاربت الأخبار عن مدى التزام القبائل في المنطقة الداخلية بولائها للسلطان أو أنها غيرت من هذا الولاء. وقد أرسل القائد العام أحد ضباطه بالطائرة وأعلن أن الروح المعنوية لقواته تتدهور بصورة تدريجية ويعتبر الضباط البريطانيون أن كامل كتيبة عُمان قد أصبحت من دون فائدة تذكر ويجب سحبها وجعلها تتمركز فقط في فهود في الصحراء. ويمكن لقوات المشاة الخاصة بمسقط أن تقوم بحماية المدينة في الفترة الراهنة وتوفير فصيل لحراسة الأوضاع في طريق إزكي وصلالة، ويوجد في صحار قوة مقدارها فرقة واحدة. نتيجة لما سبق والضياع والتشتت الذي تعاني منه كتيبة مسقط، فإن السلطان الآن يجابه خطر ضياع سيطرته على كامل المناطق في أواسط عُمان وهو الآن في موقف دفاعي صعب حيث لا يملك بين يديه إلا الموارد القليلة. واختتمت البرقية بالقول إنه إذا كان تقييم رئيس أركان مسقط صحيحاً، فإن الموقف يبدو لا علاج له البتة إلا بتدخل من القوات البريطانية وبقوة مناسبة وفعالة وأتوقع أن يطلب السلطان هذا التدخل والدعم والمساعدة على وجه السرعة وذلك بعد استماعه إلى

ضباطه، وحتّى إذا لم يقم بذلك فإننا يجب أن ندرس إلى أي مدى تكون الأوضاع محتاجة لتدخلنا، وذلك على الأقل لضمانة المصالح والأرواح البريطانية وأملاك شركة النفط في مناطق العمليات.

بتاريخ ١٧ تموز/يوليو اتضح أن هنالك حاجة ماسة لمساعدة (من وحدة المهندسين الميكانيكيين) وذلك لإطلاق حملة جوية فعّالة وحاسمة وأيضاً للقيام بعمليات عسكرية على الأرض للسيطرة على خطّ البريمي-عبري-فهود. ويجب على الحكومة البريطانية الاستعداد لتقديم المساعدة العسكرية الضرورية للسلطان وذلك لاستعادة سيطرته ونفوذه في المنطقة التي تنتشر فيها أعمال المعارضة حالياً.

بتاريخ ١٨ تموز / يوليو كتب الوكيل السياسي المقيم في مسقط تقريراً يفيد أن قوات السلطان لا يرجى منها أية فائدة عسكرية، وأنه إذا لم تكن هنالك ترتيبات لاستدعاء جنود بريطانيين وتدخلهم على الأرض في مواقع «المتمردين» في وسط عُمان، فإن القصف الجوي ربما لن يأتي بالنتائج المتوقعة منه على الوجه الأكمل.

تتمثل خطط سلاح الجو الملكي في قصف حصن أو اثنين من القلاع والحصون الواقعة تحت أيدي «المتمردين» وذلك عن طريق المدافع والقنابل والصواريخ وذلك في وسط عُمان. وأن تتجه سرية من القوات المتمركزة في كينيا (الكاميرونية) إلى البريمي، وجزء من قوات ساحل عُمان إلى مسقط. وأن تكون هنالك طلعات للرصد والاستكشاف من سلاح الجو الملكي البريطاني وأيضاً للنقل والدعم اللوجستي، ولا داعي لأن تتواجد أي قوات بريطانية في محيط ونطاق مسقط، وممكن أن تتواجد في البريمي إذا استدعى الأمر ذلك.

كما تمّ إعلام حكومة الولايات المتحدة بالتفاصيل العمومية للأحداث.

تمّ الطلب من قائد قوات محمية عدن تحريك فرقة من القوات الكاميرونية من كينيا وإرسالها إلى الشارقة عن طريق الجو. تمّ تجهيز معدات ومستلزمات لهذه القوة وإرسالها على متن طائرة نقل عسكرية ضخمة من عدن.

بتاريخ ١٩ تموز / يوليو وضع القائد الأعلى لسلاح الجو الملكي في منطقة الشرق الأوسط ومعه قائد قوات محمية عدن، خطّة للهجوم والعمل العسكري جواً وتوزيع وإسقاط المنشورات التحذيرية.

بتاريخ ٢٠ تموز / يوليو وردت تقارير عن استسلام بعض «المتمردين» في منطقة العراقي ومنطقة الدريز بالقرب من البريمي في الظاهرة.

احتج بعض كبار الصحافيين الأجانب على عدم منحهم تأشيرة دخول من

البحرين إلى مسقط وإمارات الساحل المتصالحة.

أذاعت هيئة الإذاعة البريطانية قرار المسؤولين البريطانيين الخاص بالموافقة على تقديم المساعدة والدعم لسلطان مسقط وعُمان وبداية الطلعات الجوية الاستطلاعية فوق مناطق «المتمردين» والمعارضين.

بتاريخ ٢١ تموز/يوليو تمّ تسليم السلطان الخطّة التي وضعها قائد عام قوات محمية عدن.

واحتلت قوات ساحل عُمان مدينة عبري.

وفي برقية من البحرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ تموز/يوليو أوضح المعتمد السياسي في البحرين بأنه قام بزيارة السلطان ومعه نائب الوكيل السياسي في مسقط والقنصل العام واتفقوا بصورة جماعية أن التحرّك بالصورة التي تمّ اقتراحها ومناقشتها سوف يكون هو السبيل الوحيد والمعالجة الناجحة لإخماد وقمع «المتمردين» وإيقاف هذه الأحداث. وعند مناقشة السبل الناجعة لتأديب القبائل المتمردة، وافق السلطان على أن عمليات القصف الجوي ضدّ المزارع وأشجار وحقول النخيل (بعد إنذار محدد) ستكون فعالة ومؤثرة جداً ضدهم، وذلك لأن موسم الحصاد قد بدأ الآن فقط ومن المتوقع أن يستمرّ لفترة ٦ أسابيع قادمة. وقد وافق على أن القصف بنيران المدفعية على العديد من المزارع المتاخمة للقرى سوف يحول دون تمكن القبائل المتمردة من جمع محاصيلها. كما أنه من الممكن كذلك تدمير مصادر الري والشرب لبعض القرى بالقصف الجوي على الأفلاج والآبار ويعتقد السلطان أن قصف حصن إزكي أكثر أهمية من قصف حصن عبري.

بتاريخ ٢٢ تموز / يوليو أعلن رئيس الوزراء في مجلس العموم قرار الحكومة البريطانية بتقديم المساعدة والدعم الكامل لسلطان مسقط وعُمان.

وتم إسقاط المنشورات في منطقة إزكي.

تمّ إعطاء الموافقة على القيام ببعض عمليات القصف الجوي بالقنابل وذلك في مراحل متقدمة فقط وذلك لتدمير بعض القلاع والحصون، ولكن لم يتم تسريب أخبار عن التفاصيل الدقيقة لهذه الخطوة العسكرية.

كما وصل الناطق العام باسم القوات الجوية الملكية إلى البحرين.

وسافر ثلاثة صحافيين إلى مسقط من دون أن تكون في حوزتهم تأشيرات دخول وتم إرجاعهم إلى البحرين على الطائرة نفسها التي جاءوا بها.

بتاريخ ٢٣ تموز/ يوليو رجع الوكيل السياسي المقيم في مسقط من إجازته وعقد مؤتمراً صحافياً؛ وأسقطت المنشورات على مدينة نزوى.

كما تمّ انتداب عدد من الضباط البريطانيين للعمل في مسقط وعُمان على تنظيم وتوجيه قوات السلطان.

عرض السلطان تنظيم جولة موجهة لبعض الصحافيين في منطقتي مسقط ومطرح فحسب، وتم تنفيذ هذا الاقتراح.

بتاريخ ٢٤ تموز / يوليو قصفت طائرة من طراز فينوم قلعة وحصن إزكي وأحدثت به أضراراً بالغة ولم تشاهد أية تحرّكات كبيرة للمتمردين في عموم المنطقة، كما تمّ إسقاط المنشورات في منطقة تنوف.

جاءت توصيات عاجلة من المسؤولين في الحكومة البريطانية بعدم الاعتراف بأي تدخلات أو تحرّكات في مناطق «المتمردين» والتي يدور فيها القتال حالياً.

وافق السلطان على تعيين قائد قوات ساحل عُمان على رأس القيادة العسكرية لمنطقة البريمي وعبري وقائداً على قوات السلطان النظامية في حالات الطوارئ وكان هذا الطلب قد تمّ تقديمه بتاريخ ٢٢ تموز / يوليو.

بتاريخ ٢٥ تموز / يوليو هجوم جوي بطائرات فينوم على حصن ومعسكر نزوى يحدث أضراراً مادية وتدميراً كبيراً، ولم يصاحب ذلك أي تحرّكات عسكرية على الأرض من كلا الطرفين ولم يتم استهداف أي مدنيين أو مناطق مدنية في هذا الهجوم.

تمّ تنظيم عمليات رقابة ورصد وتأمين في منطقة الظاهرة من قبل قوات ساحل عُمان.

وصل إلى مسقط ممثل من إدارة قسم الأخبار في وزارة الخارجية البريطانية.

تمّ الاتفاق على عدم إفشاء أية تفاصيل عن تدخل القوات البريطانية في هذه العمليات.

تمّ تجهيز المزيد من المنشورات التحذيرية وبعض المنشورات الأخرى التي تشيد بالسلطان وتمجده وتوضح مدى الفوائد التي ستعود على القبائل المختلفة في حالة وقوفهم خلفه.

بتاريخ ٢٦ تموز/ يوليو مهاجمة قلعة تنوف عن طريق الجو باستخدام طائرات الفينوم وإحداث دمار بالغ بها.

تمّ مشاهدة أعلام حمراء فوق قلعة وحصن إزكي.

رفض حاكم رأس الخيمة إعطاء أية مسؤولية لقوات ساحل عُمان في نطاق إمارته.

صدور أوامر وتعليمات باتخاذ وإجراء خطوات إضافية على صعيد العمل العسكري إذا لم يتم حسم الأمور لصالح استعادة سيطرة السلطان على الأوضاع في وسط عُمان، وتتضمن هذه الخطوات الاستعانة بقوات ساحل عُمان وبعض القوات البرية البريطانية.

بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو إسقاط منشورات تفيد بحظر التجوال في مناطق معينة وأخرى تحذيرية تمّ إسقاطها في منطقة بركة الموز.

بتاريخ ٢٨ تموز/ يوليو إسقاط منشورات تحذيرية في فرق وأيضاً منشورات مؤيدة للسلطان وأخرى لحظر التجوال في مناطق محددة.

سافر الوكيل السياسي المقيم في مسقط عائداً إلى لندن حيث عقد مؤتمراً صحافياً حين وصوله، ووصل العميد روبرتسون إلى مسقط.

صدور تصريحات عامة للمتحدث باسم السلطان عن سير الأوضاع في المنطقة الوسطى من عُمان.

بتاريخ ٢٩ تموز/يوليو قصف جوي بالفينوم على القلعة والحصن في بركة الموز وإحداث دمار كبير بها.

إسقاط منشورات تحذيرية في كامل المنطقة وفي بهلاء وفرق.

تمّ تجهيز خطط تقضي بالهجوم البري على نزوى بالاستعانة بجزء من قوات ساحل عُمان وبعض الجنود البريطانيين واستخدام المدرعات والمصفحات وبعض قطع المدفعية الثقيلة بالمشاركة مع قوات الحدود الشمالية لمسقط على طريق (عبري- فهود- العويفي- نزوى) وجزء صغير من قوة مسقط النظامية انطلاقاً من وادي سمائل. وسلمت هذه الخطط لدراستها وتحليلها والموافقة عليها.

بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو تمّت مهاجمة القلعة في فرق بالصواريخ والقنابل وأحدث الهجوم تدميراً كبيراً. تمت مهاجمة بعض الناقلات العسكرية وتحطمت اثنتان منها.

إسقاط المزيد من المنشورات التحذيرية في نزوى.

وصلت السفينة الملكية التابعة للبحرية البريطانية لوك لوموند إلى مسقط لدعم

وتقوية الإشارات والاتصالات اللاسلكية بين مواقع العمليات المختلفة ومسقط.

وافق مجلس الوزراء البريطاني على الخطّة الشاملة الموضوعة لمهاجمة نزوى الهجوم الكبير منذ بدء العمليات العسكرية.

بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو الهجوم على قلعة بهلاء بطائرات الفينوم وإحداث تدمير كبير بها.

احتلال سمائل بواسطة قوات مسقط النظامية. اعتبار منطقة وادي سمائل منطقة تحت نفوذ السلطان حالياً وسيطرته الكاملة.

زيارة بعض الصحافيين إلى منطقة مسقط ومطرح.

بتاريخ ١ آب/ أغسطس مهاجمة المعسكر القديم التابع لقوات مسقط النظامية في فرق بعد مهلة وإنذار قدره ١٥ دقيقة ومهاجمة قلعة نزوى.

تدمير شاحنة واحدة وإحداث إصابات مباشرة بخمس آليات أخرى.

رجوع كلّ الصحافيين باستثناء واحد فقط من الشارقة إلى البحرين.

القائد العام البريطاني لقوات منطقة الشرق الأوسط يزور مسقط.

بتاريخ ٢ آب/ أغسطس طلعات جوية للرصد والاستطلاع فوق مناطق القبائل المتمردة في وسط عُمان. لم تشاهد أي تحرّكات رئيسة.

تدمير شاحنة وشوهدت الكثير من الأعلام البيضاء مرفوعة فوق كثير من المناطق والمواقع في الشرقية.

البدء في نقل بعض القوات جواً إلى فهود.

بتاريخ ٣ آب/ أغسطس تمّ طلب مهاجمة بعض الأهداف والمواقع العسكرية جواً بعد أن توافرت معلومات كافية عنها بعد حدوث تقدّم بري ملحوظ على الأرض في مواقع «المتمردين».

وافق السلطان على أن يتولى العميد روبرتسون القيادة العليا لِكُلّ القوات. وتدعيم قوات ساحل عُمان بالمزيد من الرجال والمال.

اقتصرت العمليات الجوية حالياً على عمليات الرصد والاستطلاع وإسقاط المنشورات فقط.

بتاريخ ٤ آب /أغسطس تمّ إعطاء الموافقة على القيام بعمليات قصف جوي للمواقع التي تمّ تحديدها والطلب من المسؤولين قصفها في اليوم السابق.

وصلت بعض الفصائل من سلاح البحرية الملكي البريطاني من ثلاث فرقاطات إلى البحرين في مهمات أمنية داخلية. ما زالت العمليات الجوية تقتصر على الرصد والاستطلاع فقط.

بتاريخ ٥ آب/ أغسطس تمّ إنشاء مقر قيادة وتحكم وتخطيط في فهود، وتمركز بعض الضباط والعناصر البريطانية هنالك، وفي منطقة العويفي تمركزت قوات أخرى.

بتاريخ ٦ آب/ أغسطس تمّ نقل عدد ٤ صحافيين وموظف علاقات عامة إلى منطقة فهود.

بتاريخ ٧ آب/ أغسطس أسقطت الطائرة المزيد من المنشورات التي تدعو الشقيقين إلى الاستسلام لقوات السلطان، كم تمّ إسقاط أعلام السلطان الحمراء، وفي إزكي تمّ الترحيب بمقدم جزء من قوات ساحل عُمان.

وردت تقارير من مسقط أن تسعاً من القبائل المؤيدة للسلطان قد أرسلت ألف رجل للتقدّم جنوباً من وادي سمائل.

بتاريخ ٨ آب/ أغسطس استسلمت قوى كرشاء والروضة إلى الجنوب من فرق إلى قوات السلطان البرية. وإسقاط المزيد من المنشورات فوق فرق.

واجهت القوات البرية المتقدمة إطلاق نيران كثيفة جداً في المنطقة بين الروضة وفرق، وطلبوا القيام بعمليات قصف جوي ضدّ «المتمردين». وانسحبت بعض القوات أثناء الليل إلى مكان تتوافر فيه مصادر المياه على بعد ٤ أميال جنوب فرق، وكانت مجمل الخسائر كالتالي: مقتل أحد أفراد قوات ساحل عُمان متأثراً بجراحه، ٤ أفراد أصيبوا بجراح مختلفة، إصابة ٧ أفراد بريطانيين بضربات شمس وإرهاق حراري.

بدأت قوات السلطان تتقدم من جهة وادي سمائل. وقابلها بعض أفراد العدو في منطقة قاروت شمال إزكي.

تمّ استبدال القوات البحرية الملكية التي قدمت من البحرين لأغراض التأمين الداخلي والمناورات.

قام القائد العام الأعلى للقوات البريطانية في الشرق الأوسط بزيارة إلى مسقط.

بتاريخ ٩ آب/ أغسطس بدأت بعض القوات الزحف نحو فرق.

رجع العميد روبرتسون إلى البحرين لإجراء المزيد من الاستشارات والاتصالات.

قصف جوي على مواقع العدو التي تواجه تقدّم قوات السلطان. ورحلات استطلاع ورصد فوق كلّ مناطق ساحل الباطنة لرصد حركة الأفراد المسلحين الذين بدأوا يقومون ببعض عمليات النهب المسلح والاعتراض للمدنيين.

بتاريخ ١٠ آب/ أغسطس قصف مُرَكز بالقنابل باستعمال طائرات شاكلتون في المناطق القريبة من فرق في المرتفعات الجبلية وفوق حقول ومزارع النخيل، إضافة إلى بعض عمليات القصف بواسطة طائرات الفينوم باستعمال الصواريخ والقنابل وذلك لخلق غطاء جوي لتقدّم القوات البرية على الأرض وذلك في اتجاه مدينة إزكي.

تحرّكت مجموعة من القوات الكاميرونية أثناء الليل وهاجمت بعض مواقع العدو ودمرتها.

تاريخ ١١ آب/أغسطس استسلام فرق بعد مقاومة خفيفة.

هاجمت الطائرات بعض مواقع الأعداء بين فرق ونزوى وبعض المواقع في نزوى ذاتها وبعض المواقع في إمطي وإزكي.

رفع بعض الأعلام الحمراء على قلعة وحصن نزوى عندما بدأت القوات تتقدم نحو المدينة لاحتلالها. ودخلت القوات النصف الأدنى (الجنوبي من المدينة) من دون مقاومة كبيرة. ثمّ انسحب العديد من أفراد «المتمردين» من المدينة كلها. وتم إرسال مجموعات للرصد والمراقبة والتمشيط في اتجاه الشمال الغربي نحو بركة الموز وما جاورها.

دخلت قوات السلطان إمطي وإزكي.

إرسال المزيد من الإمدادات الطبّية إلى عُمان لمعالجة المدنيين وبخاصة الأطفال والنساء.

وقوع حوادث أخرى بين قوات ساحل عُمان في منطقة رأس الخيمة.

تاريخ ١٢ آب/ أغسطس انضمام بعض قوات أفراد القبائل إلى قوات السلطان في بركة الموز.

الوكيل السياسي المقيم في مسقط يعود إليها قادماً من البحرين.

تاريخ ١٣ آب/ أغسطس استسلام تنوف وبهلاء.

إرسال كتيبة إلى رأس الخيمة للانضمام إلى فرقاطتين بحريتين تتواجدان هنالك منذ فترة.

طلب جامعة الدول العربية من مجلس الأمن الانعقاد بصورة عاجلة بناءً على طلب من مجموعة من الدول العربية لبحث تطورات الأحداث الحالية.

تاريخ ١٤ آب/أغسطس السلطان يصدر تصريحات صحافية بأن حركة التمرد قد تمّ القضاء عليها وقمعها.

تدمير قلعة تنوف تدميراً كاملاً نتيجة للقصف الجوي المكثف عليها.

تاريخ ١٥ آب/أغسطس بعد إسقاط منشورات تحذيرية على الأهالي تمّ مهاجمة وقصف القلاع والحصون في بلاد سيت وغمر بطائرات الفينوم.

شكّل وزير الشؤون الداخلية حكومة محلية من بعض المسؤولين في مدينة نزوى.

أصدر وزير الدفاع البريطاني تصريحات صحافية بخصوص هذه الأحداث وذلك أثناء مروره عابراً البحرين.

توقفت هجمات وطلعات القصف الجوي.

أرسل مندوبو وممثلو الدول العربية في الأمم المتحدة خطابات مستعجلة إلى رئيس مجلس الأمن.

بتاريخ ١٧ آب/أغسطس أرسل السلطان رسالة إلى رئيس مجلس الأمن.

تدمير قلعة وبرج إزكي بالمتفجرات.

البدء في سحب القوات الكاميرونية من وسط عُمان إلى مسقط.

تاريخ ١٩ آب/أغسطس البدء في نقل أفراد القوات الكاميرونية جواً من مسقط.

وصول الوكيل السياسي البريطاني المقيم إلى مسقط.

عودة قائد القوات في محمية عدن إلى عدن قادماً من مسقط.

وفي برقية من وزارة الخارجية للبحرين بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٧، تمّ الاستنتاج أن المخاطر المترتبة عن تبني سياسة الحصار السياسي والحرب السياسية تبدو بأنها أكبر وأعظم من تلك المترتبة عن تدخل عسكري يقوده سلاح الجو الملكي

البريطاني، ووفقاً لذلك وافق الوزراء على اقتراح تدخل سلاح الجو الملكي البريطاني مع الأخذ في الاعتبار أنه كلّما أمكن حسم العمل العسكري أسرع، كلّما كان ذلك أفضل بِكُلّ المقاييس. فلسنا على يقين بأننا ستتمكن من إخفاء هذا الأمر عن الجمعية العمومية بأي حال من الأحوال، إلا أن فرصتهم لفعل ذلك ستكون أفضل إذا ما اكتملت العمليات قبل اجتماع الجمعية، من أن يحدث ذلك أثناء انعقاده.

كما أضافت البرقية أنه من المستحيل منع تسرب أخبار عن العملية إلى وسائل الإعلام والصحف، إلا أنّه ينبغي فعل أي شيء ممكن لمنع الإيحاء بأن هناك شيئاً غير عادي يحدث في المنطقة. وأن يتم التعامل مع الوضع وكأنه شيء بسيط وتافه ولا يستحق أية ضجة، بل كأنه مجرد استمرار لعملية القضاء على زعماء التمرد. كما أن رئاسة هيئة الأركان تولي أهمية قصوى لوضع ضابط بكفاءة عالية على رأس قيادة العمليات. وأنّهم سيصدرون أوامرهم بما ينسجم مع خطوط ما ورد في هذه البرقية.

ويكشف محضر اجتماع للجنة الدفاع في لندن بتاريخ ٧ أيار/مايو ١٩٥٨، بأنه قد تمّ منح القائد العام للقوات البريطانية العاملة في شبه الجزيرة العربية الإذن والصلاحيات اللازمة لتوسيع وتطوير الخطط الموضوعة لمحاصرة وتطويق منطقة الجبل الأخضر، وذلك بالقيام بعمليات قصف جوي بطائرات الفينوم لأية أهداف محتملة تابعة للمتمردين أو مواقع يحتمون بها أو مخازن للسلاح والعتاد خاصة بهم.

وكان القائد العام للقوات البريطانية في محمية عدن قد سبق له طلب المزيد من الصلاحيات، ولكي تؤتي العمليات ثمارها يجب السماح بقصف الحقول الزراعية والمزارع والبساتين وجروف النخيل ومصادر المياه حول الآبار والأفلاج التي تقع خارج حدود القرى المأهولة، وذلك بعد إعطاء التحذيرات المعتادة في مثل هذه العمليات. وأرسل وزير الدفاع مذكرة بهذا الخصوص إلى رئيس الوزراء بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل، وقد كانت وجهة نظره مؤيدة وداعمة لهذا الطلب.

كان رأي الوكيل السياسي البريطاني المقيم في مسقط هي أنه يجب إعطاء التصريحات والصلاحيات اللازمة للموافقة على هذه العمليات وفق ضوابط وشروط معينة هي:

١ـ يجب حظر مهاجمة مصادر المياه بالصواريخ إطلاقاً، مع السماح بقصف المزارع والحقول إذا استدعى الأمر ذلك.

٢ـ محاصرة مصادر المياه القريبة من مداخل الأودية والممرات المؤدية إلى المرتفعات وذلك في حالة ملاحظة أي وجود أو نشاطات للمتمردين في هذه المناطق.

٣ـ تأجيل البدء في عمليات القصف الجوي حتّى يتم التعرف بِكُلّ دقة على آثار

الحملة العسكرية الجارية حالياً ونتائجها على الأرض والتي تمّ إعطاء الإذن اللازم لها في الفقرة الأولى أعلاه.

أرسل وزير الخارجية مذكرة داخلية إلى رئيس الوزراء يعلن فيها موافقته وتأييده وجهة نظر الوكيل السياسي المقيم في مسقط بخصوص منح الإذن والتصريح اللازمين للقيام بعمليات عسكرية تحتوي على عمليات قصف جوي من الناحية المبدئية، وذلك استناداً إلى الطلب الذي قدمه وزير الدفاع في هذا الصدد وذلك فوق المناطق التي تمّ تحديدها سلفاً.

وفي ٢ تموز/ يوليو ١٩٥٨، كتب وزير الدولة للشؤون الحربية البريطاني لوزير الخارجية سلوين لويد رسالة تتضمن مقترحاً بموافقة حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بضمان سداد الفرق بين مبلغ ٥,٠٠٠ دولار ماريا تيريزا الذي عرض السلطان دفعه و ١٠٠,٠٠ دولار المقترح دفعه كمكافأة للقبض على الشيخ طالب بن علي الهنائي.

أشارت مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية مؤرخة في شهر آب / أغسطس ١٩٥٨، بأن الوضع العسكري يبدو متدهوراً في عُمان حيث أفادت أحدث التقارير أن «المتمردين» قد تسلموا كميات من الدعم الخارجي تتمثل في الأسلحة والذخائر والأموال، وأنّهم يخططون للقيام بجملة من الهجمات على جنود وحاميات السلطان، إضافة إلى توسيع عملية زرع الألغام والعبوات المتفجرة في الطرقات لإعاقة حركة الآليات والسيارات التابعة لجيش السلطان، إضافة إلى المصاريف الباهظة التي نتكبدها في عملية إصلاح واستبدال الآليات والسيارات. كما أن القذائف والقنابل التي تقصف منطقة الجبل الأخضر لم تحرز أي نجاح يذكر. ويعيش الأفراد والجنود التابعون لقوات السلطان في حالة نفسية غير مستقرة، حيثُ إنَّ التقارير قد تضاربت حول الروح المعنوية لهؤلاء الأفراد والجنود. ويعتقد العقيد سميلي أنه إذا انسحبت هذه القوات من القلاع والحصون، فإن مجموع قوات مسقط المسلحة العاملة في المناطق الداخلية سوف تتفرق وتذوب. ومن الناحية السياسية فإن هنالك أجزاء من البلاد لا يوجد فيها إلا سيطرة اسمية فقط للسلطان ورجال إدارته. وهو لا يبذل أي مجهود لتغيير هذه الأوضاع بل اكتفى بالبقاء ساكناً تجاه هذه الأحداث. وله شقيق حيوي ونشيط اسمه طارق يدير الأمور حالياً في نزوى ويحاول بذل مجهودات كبيرة حتّى تستقر الأمور لصالح السلطان وأما بقية أفراد عائلته وأقربائه فلا أهمية كبيرة لهم ولأنشطتهم.

وتضمنت المذكرة المقترحات التالية من البحرين وعدن للتعامل مع الأوضاع المتدهورة:

١ـ عملية عسكرية رئيسة بواسطة القوات البريطانية في نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر.

٢ـ التدمير والهجوم المتدرج على القرى والمخابئ الواقعة فوق مرتفعات الجبل الأخضر بواسطة طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني، وذلك قرية تلو أخرى وبعد إعطاء الإنذارات اللازمة والترغيب ببذل الوعود بالعفو عن الذين ساعدوا «المتمردين» إذا ألقوا السلاح واستسلموا وتوقفوا عن دعم أنشطة «المتمردين» وقادتهم.

٣ـ دعم قوات مسقط بالأموال وآليات النقل والحركة وأجهزة المذياع لكي تتمكن من فرض سيطرة مطلقة وقوية على السواحل حيث يأتي الكثير من الدعم للمتمردين عن طريق هذه السواحل، وبالتالي إذا تمّ إيقاف هذه الوسيلة فإن ذلك سوف يوجه ضربة قاصمة للمتمردين. ويزيد من سلطة وهيبة ونفوذ السلطان.

٤ـ إنزال وتمركز فرقة أو اثنين من القوات البريطانية بالقرب من مسقط وذلك لتأكيد دعم البريطانيين للسلطان والبقاء قريباً من مسرح الأحداث تحوطا للطوارئ.

وفي مذكرة من القنصل البريطاني في مسقط إلى المعتمد السياسي في البحرين بتاريخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨، أشار القنصل إلى أن السلطان أعطاه قائمة تحتوي على ٩ بنود ومكتوبة بخط يدّ الشيخ صالح بن عيسى الحارثي شخصياً، وهذه البنود تمثل الشروط التي بموجبها يمكن لصالح أن يتوصل إلى اتفاق سياسي سلمي مع السلطان، وكان صالح قد أرسلها له مباشرة بعد دخول قوات السلطان مدينة عبري في سنة ١٩٥٤. وقال فيها حينه إنه من الواضح أن صالح قد أيقن تماماً أن السلطان سوف يقوم بمهاجمة باقي المدن في عُمان وإنهاء نظام الإمامة.

وأضافت المذكرة إلى أنه من المهم جداً ملاحظة أن زعماء قبيلة الحرث وبني ريام الكبار لا يزالون يعتبرون زعماء التجمع الهناوي والغافري من الناحية السياسية، وإذا قدموا دعمهم وتأييدهم للسلطان فإن ذلك سوف يكون عاملاً حاسماً ومهماً في أن تؤول كلّ مقاليد السيطرة إلى السلطان على مختلف أرجاء البلاد وبالذات عُمان، ولذلك فإن انسلاخ سليمان الأخير انتزع من السلطان الكثير من التأييد ويفسر عدم مقدرة السلطان على اعتقالهم أو محاصرة تأثيرهم الروحي والسياسي على القبائل التي كانت مؤيدة لهم لعهود طويلة خلت على عكس مما كان بعض الأشخاص يعتقد من أنه كان يمكن له القضاء عليهم عندما حانت له الفرصة لتحقيق ذلك عن طريق الحسم العسكري.

عندما ناقش السلطان الشروط التي تقدّم بها صالح معي، كان يريد أن يوضح الأهداف التي كان يسعى إليها، وذكر أنه لم يطلب إجراء تعديلات أو تغيير في نظم الإدارة والحكومة كما طالبنا نحن مراراً وتكراراً، ولكنه تحدث عن بعض الشروط المتعلّقة بالقانون والشريعة الإسلامية. ولذا قال السلطان إنه حتّى إذا استجاب لمطالبنا له بضرورة إشراك هؤلاء الزعماء في العملية السياسية، فإنه لن يتمكن من تشكيل حكومة تؤدي إلى ازدهار الوضع وتقدّمه في السلطنة. وقال إنّهم خاضوا الحرب على أسس دينية ولم يعترفوا بسيادة السلطان الكاملة منذ ثلاث سنوات سابقة، وقاتلوا بشراسة لنيل استقلالهم الكامل وتمتعهم بالنفوذ الكامل والسيطرة في مناطقهم، ولقد دعمتهم كلّ من السعودية العربية ومصر وذلك لأهداف وأطماع تتمثل في أن كلّ واحد من هذين البلدين يريد التوسع والامتداد والهيمنة مثل الاتحاد السوفياتي.

وفي ضوء ذلك الحديث الذي أدلى به السلطان، اختتم القنصل بالتأكيد على ضرورة تعديل جزء من خططنا النظرية وإدراك أنه لا يمكن إغراء قادة «المتمردين» بالحديث عن عُمان أو السلطنة الجديدة التي سوف تنطلق في آفاق التقدّم والتنمية، أو عن طريقة منحهم حكماً ذاتياً معقولاً ولكن تحت السيادة العليا والمرجعيّة التابعة للسلطان، ويبدو أن الفرصة الوحيدة للتخلص منهم نهائياً هي الاستمرار في العمل العسكري أو العمل على قطع أو إيقاف أي نوع من المساعدات التي يمكن أن تصلهم من خارج الحدود حتّى يقتنعوا أخيراً أنهم لا يمكن أن يحققوا أي شيء من طموحاتهم وأهدافهم، ويمكن أن يخدمنا الحظ في القبض عليهم أو قتلهم والتخلص منهم ومن المحتمل أن يغادروا البلاد إلى المنفى الاختياري في القاهرة، والالتحاق بالإمامة في المنفى في القاهرة بالنموذج ذاته الذي يتبعه الجزائريون، ويبدو أنه من الصعوبة بمكان أن يقبلوا ببعض الشروط المعقولة التي يعرضها عليهم السلطان للبقاء والعيش داخل السلطنة.

بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨، أفادت وزارة الخارجية البريطانية بأن الدوائر الحكومية البريطانية ناقشت برنامجاً ينسق بين الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية واقترحت:

أولاً: المبادرة السياسية

١- يجب أن تعرض علناً على قادة التمرد شروط تتضمن أن يقتصر عمل كلّ من طالب وغالب على ممارسة أدوار ثانوية في المشيخة على قبائلهم، وأن يقيم

سليمان في مسقط ويكون خاضعاً للإشراف. إن الهدف من هذا المقترح ليس أن يحظى بموافقة قادة التمرد عليه (والذين من غير المحتمل أن يوافقوا على شروط لا تنطوي على درجة من الاستقلالية)، بقدر ما يرمي إلى تكوين انطباع حسن عند رجال القبائل التابعين لهم وعند بقية أهل البلد.

٢- يجب أن تكون هنالك زيادة في المشاركة الشعبية في الحكومة من خلال:

أ- تعيين حوالى ١٢ شيخاً قبلياً بصلاحيات إدارية محلية: وأن يتم دفع أجور شهرية لهم وأن يتم تزويدهم بمتطلبات مظهرية مثل السيارات.

ب- تأسيس آلية استشارية دائمة، ربما وفق أسس إقليمية، لتمكين زعماء القبائل من إسداء النصح خصوصاً حول التطبيقات التفصيلية للإجراءات الاقتصادية المذكورة أدناه.

ثانياً: المقترح الاقتصادي

يجب تطبيق برنامج تطوير اقتصادي طارئ صغير للمنطقة الداخلية من عُمان بحيث يركز على تفاصيل لها تأثير على حياة الناس، وتوفر الدليل الراسخ على سلطة ونفوذ السلطان. الأسبقية الأولى قد تكون لتطوير خدمات الماء وتتبعها خدمات طبّية إضافية، ثمّ بناء الطرق.

ثالثاً: الإجراءات العسكرية

البرنامج المشار إليه أعلاه يجب أن يرافق ضغوطاً عسكرية تشمل:

١ـ تكثيف النشاطات الجوية لتتزامن مع إعلان المقترحات الواردة في الفقرات أعلاه.

٢ـ تدعيم الحصار من خلال:

أ ـ إجراءات بدء السلطان بالقيام بها أصلاً.

ب ـ إعارة المزيد من قادة الدوريات البريطانية إذا ما كان ذلك ضرورياً.

ج ـ دوريات بحرية.

د ـ استخدام موظفين من باكستان.

إجراءات أخرى وتتضمن؛

١ - تعزيز المراقبة على عمليات تهريب الأسلحة.

٢- زيادة تطوير الاتّصالات الجوية لسلاح الجو الملكي في السلطنة.

٣- الإسراع في إنشاء القوة الجوية للسلطان وتجهيز وتدريب قواته.

٤- انتقال السلطان من صلالة إلى مسقط.

إضافة إلى ذلك، فقد يكون من المناسب القيام بعمليات خاصة فعالة من النوع الذي أثبت نجاحه في مناطق مضطربة أخرى مؤخراً. ويمكن لمكتب الحرب أن يرسل مندوباً يكتسب خبرة عملية بمثل هذا النوع من العمليات للتناقش معكم.

وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨، جاءت توصيات مركز قيادة القوات البريطانية في الجزيرة العربية حول السمات العسكرية، للبرنامج الموحّد الذي تمّ تعزيزه على ضوء القرار الذي ينصّ على عدم تأثير منطقة ديرموت به في التالي:

١ ـ تكثيف وتقوية العمل الجوي.

أ ـ إزالة العقبات والحواجز الموجودة. قصر وتقييد العمليات العسكرية عن طريق الهجوم بالقنابل والصواريخ بعيداً عن المناطق التي عادة ما تكون مأهولة بالسكان.

ب ـ استخدام حاملة الطائرات.

٢ ـ الهجوم المتواصل على «المتمردين» بالغارات عن طريق البحر بمصاحبة تكثيف العمليات الجوية.

٣ ـ تحسين الحصار وتقويته باستخدام المخابرات. وبتضييق الخناق على استخدام البحر من قبل «المتمردين» واستخدام قوات كشافة عُمان في العمليات وذلك باستخدام أسطول من العربات المدرعة.

٤ ـ تضمين بعض المقاييس الأخرى.

أ ـ تشكيل وتكوين فرقة الجندرمة.

ب ـ زيادة الاحتياطي من الفنيين الباكستانيين والحصول على المعدات اللازمة والضرورية. وتشكيل نظام وهيئة لصيانة وإصلاح مركبات قوات السلطان المسلحة.

ج ـ تجهيز حوالى ١٥٠ حماراً على سبيل الاحتياط، وذلك كوسيلة نقل ترافق القوات البريطانية العاملة في عُمان.

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨، أشارت مذكرة لوزارة الخارجية

البريطانية إلى أن استعمال الخدمات الجوية الخاصة (SAS) سوف يكون مرتبطاً من الناحية الفنية بقائد القوات السلطانية. وأكدت على ضرورة التالي:

ـ من الضروري عدم طلب الإذن من السلطان للسماح لهذه القوات بالدخول، لأنه إذا فعلنا ذلك فسوف يبدأ بوضع شروط للموافقة على ذلك كما فعل عندما أردنا إدخال قوات جديدة لدعم قوة المشاة النظامية في مسقط.

ـ يجب، وبقدر الإمكان عدم الإفصاح للسلطان عن الأهداف والمقاصد النهائية لنزول هذه القوات إلى مسقط ولا الهدف الأخير من هذه العمليات، لأنه إذا اعتقد إننا ننوي استعمالها للقضاء على «المتمردين» قضاءً مبرماً، فسوف يتوقف عن المضي قدماً في محاولة إيجاد حلول سياسية بالتفاوض أو إجراء أي إصلاحات اقتصادية وسياسية وإدارية، نعتبرها نحن أمراً ضرورياً يجب عليه الإسراع في تنفيذها بصورة تدريجية. لذا يجب إبلاغ السلطان مباشرة بعد وصول الدفعة الأولى من هذه القوات، بأننا وجدنا من الضروري إرسال بعض أفراد القوة البريطانية من المشاة لتدعيم وتقوية أعمال الحراسة والدوريات والرقابة حماية لأفراد الجالية وغيرهم ممن يعيشون في البلاد، وأنه لا داعي لأن يتم الإعلان عن وصول هذه الوحدات إلى مسقط مطلقاً، وأنها عملياً سوف تكون تحت القيادة العامة للجيش السلطاني المسلح، وأن جميع التكاليف والمصروفات سوف تتحملها حكومة صاحبة الجلالة. مع الاشتراط بدفع أموال إضافية في حالة الحاجة لها.

أشارت برقية من البحرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، إلى أن العمليات في عُمان وصلت إلى مرحلة حرجة وفي خلال أيام قليلة سوف نكون مواجهين بما يلي:

ـ هروب قادة وزعماء «المتمردين» ونهاية أعمال العنف المنظمة والتحرّكات ضدّ السلطان وأعضاء حكومته،

ـ اعتقال أو قتل واحد أو أكثر من هؤلاء القادة والزعماء،

ـ أو يطالب زعماء التمرد بوقف إطلاق النار والدخول في هدنة.

وبأن أي خيار من الخيارات الثلاثة المطروحة أعلاه يتطلب اتخاذ القرار السياسي المناسب، وأتصور أنّه من الضروري جداً إقناع السلطان بالمجيء والبقاء في مسقط خلال هذه الفترة بدلاً من البقاء بعيداً في صلالة.

بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩ تمّ إرسال برقية من البعثة البريطانية في البحرين إلى وزارة الخارجية بأن وحدات من كتيبة الخدمات الجوية الخاصة التابعة

لسلاح الجو الملكي البريطاني، بدأت عمليات هجومية في منطقة مرتفعات الجبل الأخضر وذلك في يوم ٢٧ كانون الثاني/ يناير، وتمت تلك العمليات بالاشتراك مع عناصر من قوات السلطان المسلحة، ووصلت هذه القوات المشتركة إلى مواقع استراتيجية واستسلم حوالى ١٣٠ فرداً من «المتمردين» القرويين وقالوا إن زعماء «المتمردين» يختبئون في بعض القرى الأخرى التي من المتوقع أن تهاجمها القوات المشتركة اليوم، وقالوا إن هؤلاء القادة والزعماء على استعداد للتفاوض مع ممثلي السلطان لوقف إطلاق النار والتوصل إلى بعض الاتفاقيات.

بتاريخ ٢ شباط/ فبراير ١٩٥٩، كان السلطان سعيد متواجداً في لندن عندما أفادت وزارة الخارجية البريطانية أن الوضع في عُمان يبدو كأنه قد تغير نحو الأفضل أخيراً. والآن يبدو أن زعماء التمرد على شفير الانهيار. ورأت المذكرة أن مدى استمرار حكومة صاحبة الجلالة في مساعدة السلطان يعتمد بصورة كبيرة على مدى محاولة السلطان مساعدة نفسه، وفي اليوم نفسه تمّ إرسال برقية من مسقط إلى وزارة الخارجية بأن ووترفيلد رجع من لندن ومعه تعليمات من السلطان من بينها :

ـ يمكن تعيين العقيد ماكونييل أو العقيد رييد حاكماً عسكرياً على منطقة الجبل ويساعده أحد القضاة العُمانيين، وتبقى فرقة من كتيبة الحدود الشمالية للمراقبة والقيام بأعمال الدورية والتفتيش (يأمل السلطان أن تستمر القوات البريطانية في العمل في المنطقة للمساعدة ولقد وافق سميلي على هذا الطلب).

ـ لن يكون هنالك أية عمليات إعادة تعمير إلا بعد معرفة مصير قادة وزعماء «المتمردين»، ولن تجري أي عملية توزيع للمواد الغذائية.

ـ التحرّك المكثف والعنيف ضدّ القادة والزعماء - يأمل السلطان بقتلهم ويتمنى عدم القبض عليهم أحياء- ولكن إذا تمّ القبض عليهم فإنه سوف يسجنهم إلى أمد غير محدود في مسقط.

كما أخبر السلطان «ووترفيلد» إنه ينوي البقاء في صلالة حتّى الانتهاء تماماً من هذه الأحداث، وذلك لكي يعطي الجيش الحرية المطلقة في فعل ما يشاء للقضاء على «المتمردين» ومن يدعمونهم، وأوضح أنه إذا بقي في مسقط، فإنه سوف يضطر وتحت ظروف معينة إلى اتخاذ قرارات لينة بعض الشيء.

وفي اليوم نفسه قابل السلطان وزير الخارجية البريطاني، ولقد عبر عن شكره وتقديره وسعادته بما تمّ إنجازه في منطقة الجبل الأخضر، وشكره لحكومة صاحبة

الجلالة كثيراً جداً على المساعدات والدعم الذي قدمتها له، ولكنه لم يظهر أية علامات أو مؤشرات تفيد بأنه بدأ في التحرّك لإنجاز المهام المنتظر منه إنجازها.

كما أعرب المعتمد السياسي عن اعتقاده أن السلطان قد اقتنع تماماً أن وجوده في مسقط لم ولن يغير كثيراً من طبيعة التطورات التي حدثت والتي يتوقع أن تحدث في المستقبل.

بتاريخ ٩ آذار/ مارس ١٩٥٩، تمّ إرسال برقية من الخارجية البريطانية للسلطان سعيد بن تيمور أشارت إلى موضوع كيفية التعامل مع قرى «المتمردين» في منطقة الجبل الأخضر. ولقد اتفقنا على أنه يجب القيام بإمدادها بكميات من المساعدات العينية والمساعدة في إعادة تعميرها وذلك لكي يحصل الناس هناك على الحد الأدنى من الأساسيات لكي يواصلوا حياتهم الاعتيادية. ويجب أن يتم ذلك بطريقة ما لا توحي أن قرى «المتمردين» تحصل على معاملة أفضل من تلك التي تحصل عليها القرى التي كانت مؤيدة للسلطان خلال الأحداث الأخيرة.

وأشارت البرقية إلى أن حكومة صاحبة الجلالة قامت بالمخاطرة عندما تدخلت عسكرياً لحسم الأمور لصالح السلطان، وهنالك خطورة الآن أنه إذا تركت هذه القرى بهذا الحجم من الدمار وتسربت هذه الأخبار إلى العالم الخارجي، فإنه من الممكن أن يحدث ذلك انتقادات حادة وأصداء واسعة، وسوف تتعرض صدقيتنا بشأن حقوق الإنسان إلى هزة كبيرة. ولاحظت أيضاً أن عمليات إعادة التعمير هذه قد تسهم في إعادة جزء من الولاء والتأييد السياسي للسلطان، ما يقلل من فرص معاودة أحداث التمرد على المدى البعيد لتلاشي الإحباط والسخط ضدّ السلطان.

وأضافت البرقية: «لقد علمت الآن أن حجم التدمير الذي لحق بالمنازل والحقول ومنشآت الري ومصادر المياه العذبة كان كبيراً ومؤثراً للغاية، بحيث يستحيل على سكان هذه القرى أن يعاودوا ممارسة حياتهم كما كانت في السابق، ولا أدري هل التعليمات التي صدرت من سموكم سوف تكون كافية لعلاج جزء من الدمار والخراب الذي حدث كما اتفقنا على ذلك يوم ٩ شباط/ فبراير. لقد فهمت أن بعض القرويين سوف يتم تشغيلهم في بعض المرافق والمشاريع الحكومية عندما تكون هناك فرص كافية لفعل ذلك، ولكن كلّ ذلك لن يكون كافياً لتجنب الانتقادات الحادة التي تتعرض لها الحكومة البريطانية في مجال رعايتها لحقوق الإنسان الأساسية في تلك المناطق بصرف النظر عن الاحتمالات المستقبلية بتجدد حوادث التمرد في تلك المناطق».

بتاريخ ٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٩، وصل الإمام غالب وبمعيته الشيخ طالب بن علي والشيخ سليمان بن حمير إلى السعودية، وتم استقبالهم رسمياً في الرياض.

وفي مذكرة من البعثة البريطانية في البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٥٩، تطرقت إلى الخيارات المتوافرة قبل أن تندلع أحداث تمرد أو ثورات أخرى في المناطق الداخلية من عُمان. وبأنه قد تمّ تقييم وتقدير علاقات الصداقة والود التي كانت تربطنا مع السلطان وأسلافه، وقمنا خلال السنتين الماضيتين بالتدخل بصورة أساسية لإنقاذه ودعمه. ولكننا أوضحنا له وبكُلّ الصراحة والوضوح أن هذا لا يمكن أن يتكرر للمرة الثانية وعلى الشاكلة نفسها. ويمكننا القول إننا عرضنا عليه وقدمنا له مساعدات مالية - بالرغم من عدم حاجته لها- ومساعدات فنية وتقنية وذلك لتطوير البلاد إلى الأمام وبالتالي ازدياد شعبيته وولاء الناس له، وبالتالي تقليل عدد الذين يدعمون ويؤيدون قادة «المتمردين». لكن وعلى كلّ حال رفض السلطان حتّى الآن مراجعة وتعديل الطرق والوسائل التي يحكم بها البلاد ولا يمكن لنا الاستمرار متعمدين وواعين لذلك في دعم حاكم يصرّ إصراراً كبيراً على عدم القيام بالواجبات الملقاة على عاتقه بحكم منصبه، وأنا أفهم تماماً وأقدر مدى الصعوبة التي يواجهها الوزراء هناك في البلاد في الرد على منتقدي سياسات الحكومة حيال هذا الموضوع.

وأضافت المذكرة إمكانية اختيار أحد خيارين، أما إجباره على تنفيذ ما نريد، أو الإطاحة به وتنصيب شخص آخر مستعد لفعل ما نريده منه. وعلى المدى القريب فإنه من غير المهم التركيز على الشخص الذي سيتم اختياره ليخلفه، حيث الحكومة سوف تكون في قبضتنا بفعالية، ويجب علينا أن نكون واضحين ليس فقط في ما يتعلق بالتكلفة والعواقب الأخرى التي ستنجم من الإجراء، ولكن كذلك لواقع أنه ليس في أيدينا في الوقت الحاضر الكثير الذي بإمكاننا أن نفعله لإجبار السلطان على تنفيذ الإصلاحات. بإمكانه أن يمنع المتمرد الذي ـ سبق أن ذكرت ـ أنه ربما ينفجر مرة أخرى خلال الأشهر المقبلة. وإذا حاولنا استباق الأوضاع الحالية ومضينا في الحال لتنصيب سلطان جديد قادر على القيام بالعمل أفضل من الموجود لدينا الآن، فإننا يجب أن نكون مستعدين لدعم رجلنا بالكامل أثناء التمرد الذي هو حتماً قادم لا محالة، وبعد أن يتم سحقه نأمل أنه سيكون قادراً على تجنب نشوء أي تمرد آخر.

إذا توصلنا إلى قناعة أن تبديل هذا السلطان بشخص آخر سوف يكون عملاً صعباً، أو أننا سوف لن نستطيع تحمل تبعات محاربته ومواجهته أو دعم بديله بصورة كبيرة وجوهرية، فإننا يمكن أن نتوقف عن العمليات، ونأمل في إجراء

المفاوضات حول حقوقنا في استعمال قاعدة مصيرة والطيران مع طالب المنتصر، هذا ربما يحدث وربما لن يحدث، وإذا حدث ذلك فإنني أتوقع أن يكون الثمن باهظاً. ربما يدعم السعوديون «المتمردين» معتقدين أنه نصيبهم من الانتصار سيكون السيطرة الفعالة على عُمان، وإذا أقنعنا طالب وزملاءه بأننا سوف نمنحهم استقلالاً كاملاً وحقيقياً فمن المحتمل أن يتخلوا عن السعوديين وبالطبع سيكون ذلك مقابل ثمن.

وفي حالة قيامنا بالتخلي عن السلطان تماماً، فإنه من المتوقع في هذه الحالة أو في حالة عدم تقديم الدعم الكامل له مهما كلفنا الأمر، أن نقوم بسحب كلّ الجنود والضباط المنتدبين والمعارين للعمل مع قواته المسلحة، إضافة إلى فقداننا لعدد مقدر من الرجال من ذوي التدريب الجيد، فمن الممكن أن يواجهوا الموت في حالة وقوع أي منهم في أيدي «المتمردين» وبخصوص الضباط الذين يعملون مع السلطان وفقاً لتعاقدات شخصية، فإن التصرف المهني الصحيح هو دفع تعويضات مادية له لقاء استقالة هؤلاء الضباط من خدمته وكذلك الحال بالنسبة لـ بوستيد، وذلك في حالة أن قرر هؤلاء الضباط ترك الخدمة توافقاً مع التطورات الجديدة المرتقبة والقرارات التي يمكن أن نتخذها بخصوص علاقتنا مع السلطان.

قبل أن نتخذ أي قرار بخصوص المسار الذي سوف نسلكه، فإنه يجب علينا معرفة التكلفة التي سوف تقع على عاتقنا في حالة اتخاذنا قراراً بالمضي قدماً في طريق معين، ويمكن أن نستنتج التكلفة بالتقريب في حالة المضي قدماً في دعم السلطان للنهاية، ولكننا لا نعلم ما هي التكلفة التي سوف نتكبدها في حالة تفاوضنا مع «المتمردين» ووصولنا إلى اتفاق معهم حول التسهيلات والمصالح التي نرغب في الحفاظ عليها في السلطنة، حيث إنّه من الصعوبة بمكان إجراء اتصالات سرية معهم خلال تواجدهم في الجمهورية العربية المتحدة أو السعودية، ولكن يمكن الاتصال بهم خلال تواجدهم في نيويورك في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى الأقل فإن الشيخ صالح بن عيسى الحارثي يمكن أن يتجول في بلاد كثيرة طلباً للمساعدة والدعم، وطالما ظلّ هؤلاء القادة في دول عربية فإنه لا يمكن الاتصال بهم، بينما يمكن فعل ذلك في حالة سفرهم إلى أي دول أخرى وبالتالي معرفة الثمن الذي يريدون قبضه لتحويل مواقفهم والاتفاق معنا على تبادل المصالح والمنفعة المشتركة.

وأضافت المذكرة: إلى أن عملية اختيار الوسيط المناسب عملية مهمة جداً، إذ إنه يجب أن يكون شخصاً معروفاً لدى أكبر عدد ممكن من قادة «المتمردين»، أو

أقله على معرفة وعلاقة جيدة مع الشيخ صالح بن عيسى الحارثي، والذي بحكم موقعه كزعيم كبير على المنطقة الشرقية كان قد قام بزيارات وجولات خارجية كثيرة وقابل أطرافاً متعددة أكثر من غالب وطالب، ويجب أن يكون الوسيط شخصاً منضبطاً وجاداً ومفاوضاً ماهراً وليس مجرد شخص طموح يريد لنفسه قضم جزء من الكعكة، وهذه المواصفات تكاد لا تنطبق على أي وسيط عربي الجنسية. وهنالك اقتراح آخر بأن تتم الاستعانة ببعض المسؤولين من حكومة الهند لإجراء هذه الاتصالات السرية خلف قنوات سرية معينة، وهم لديهم مصالح كثيرة في مسقط وقد قابل صالح بن عيسى بعض كبار المسؤولين الهنود خلال السنة الماضية.

إذا طالب المتمردون بثمن باهظ لقاء الاتفاق معنا، فإننا سوف نكون قلصنا الخيارات المتوافرة لدينا على الأرض إلى اثنين فقط، وهما السلطان، أو إقصاؤه وتعيين آخر مكانه، والرأي العام السائد هنا في أوساط الذين كانت لهم صدامات وخلافات مع السلطان، يرى أنه في حالة تفجر صراع ما بيننا وبينه، فإنه من الأفضل التخلص منه فوراً ومن دون أي تردد أو تهاون.

ولكي نختم هذه الأفكار، فإنني أعتقد أن الوسيلة المناسبة لدراسة الأوضاع وتحليلها حالياً في عُمان هي كالآتي: يجب أن نرتب لفتح خطوط اتصال مع «المتمردين» في أسرع فرصة مناسبة لفعل ذلك. وإذا كان من الممكن أن نعطيهم ثمناً أقل من أو على الأقل مساوياً لما سوف نتكبده لدعم السلطان الآن، وإذا توافرت لنا قرائن ومؤشرات قوية أنهم سوف يفون بما قطعوه من وعود واتفاقيات، فإننا في هذه الحالة يجب أن نسحب ونوقف الدعم عن السلطان ونتركه يسقط، ويمكن لنا أن نعزل مصيرة عن باقي الفوضى التي تعم البلاد ولا داعي لأن تستعمل طائراتنا أي ممر أو مهبط أو قاعدة طيران جوية أخرى. وإذا تفجرت الأحداث وتطورت قبل البدء في التفاوض مع قادة «المتمردين» فإننا يجب أن نقدم إلى السلطان قدراً من المساندة والدعم يجعله لا ينهار فحسب، ولكن لن يجعله يحرز انتصاراً حاسماً ونهائياً في سبيل القضاء على «المتمردين»، وذلك حتّى نتمكن من معرفة من هو الطرف الذي يضمن لنا تحقيق مصالحنا بالصورة التي تكون مقنعة ومرضية لنا؛ فإذا اخترنا جانب السلطان فإننا يتحتم علينا بذل كلّ ما في وسعنا لصالحه، وإذا تمنع السلطان ورفض الانصياع لمطالبنا أو حاول المراوغة والمناورة كما اعتاد دائماً، فيجب أن نكون على أتم الاستعداد لإقصائه وتعيين البديل عنه.

إذا توصلنا إلى نتيجة تقول إن مصيرة وحقوق الطيران لا تستحق كلّ هذه الضجة والمجهود، فإننا نعتقد أنّه يجب علينا الخروج من عُمان نهائياً قبل اندلاع

أحداث التمرد للمرة الثانية. والشيء المؤسف هنا إعطاء الفرصة للسعوديين مباشرة أو عن طريق طالب للسيطرة على منطقة مسقط والمناطق الساحلية حتّى واحة البريمي، وهنا ومن المؤكّد تماماً أن المشاكل سوف تندلع في إمارة أبو ظبي، وبينما يمكن لنا أن نتخلى عن سلطان مسقط لأنه لا يوجد أي تأييد عربي له، لكن بالنسبة إلى الشيخ شخبوط، فإنه يجب علينا ومن أجل بقية الحكام العرب الوقوف إلى جانبه ودعمه، وهو يعتبر حاكماً عربياً أصيلاً وصديقاً حميماً وقديماً لنا، ويمكن تجنب هذه المشاكل إذا قمنا بضم منطقة الظاهرة حتّى عبري إلى تجمع إمارات الساحل المتصالحة وبالتالي فصلها عن باقي مناطق السلطنة. وتعلم تماماً أن شيوخ آل بوشامس وبني كعب سوف يسرعون إلى انتهاز الفرصة ويمكننا أن نرتب لهؤلاء الزعماء والقادة مطالبات سريعة مكتسبة تاريخياً ونلحقهم بإمارات الساحل المتصالحة في اللحظات التي ينفجر فيها التمرد مرة ثانية، وبعد ذلك يمكن أن تتحرك إلى داخل هذه المناطق قوات ساحل عُمان الحدودية للحماية اللازمة للمناطق المذكورة.

وفي ٣١ تموز/يوليو ١٩٥٩، خلصت دراسة لمجموعة العمل العُمانية بوزارة الخارجية البريطانية بورقة عمل أشارت إلى إن الوضع في مسقط وعُمان والحفاظ على استقرار وديمومة النفوذ السلطاني مثار اهتمام للمصالح البريطانية للأسباب التالية:

ـ قاعدة سلاح الجو الملكي البريطاني في مصيرة وحقوق الطيران وحريته في المنطقة عموماً.

ـ العلاقة بين وضعنا وعلاقاتنا مع السلطنة وارتباطها ببقية أوضاعنا في الخليج.

ـ إمكانية اكتشاف البترول.

ـ التمتع بعلاقة صداقة مع حكومة دولة قوية تساعدنا في فتح وتأمين طرق إمدادنا بالبترول.

وقد أشارت الورقة إلى أن شركة نفط عُمان لا تمتلك حالياً سوى خطط طويلة المدى لاستكشاف مناطق البترول مع عدم وجود تفاؤل كبير باكتشافه سريعاً، بالرغم من أن الطبيعة الجيولوجية مبشرة بوجود كميات مقنعة منه. ولكن وعلى المدى الطويل إذا تمّ اكتشاف حقول كبيرة في المناطق الواقعة تحت نفوذ السلطان، وباعتبار أنه سوف يبسط سلطته ونفوذه في المستقبل المنظور، فإن هذا البترول سوف

تكون له فوائد عديدة لا تتجلى فقط في زيادة كميات البترول وتنوع مصادر الدخل في الشرق الأوسط، ولكن لأنه ممكن أن يستخدم للتغلغل في أوساط العرب بهذه الوسيلة الاستراتيجية إضافة إلى تقليل مساعدتنا والتزاماتنا المالية تجاه السلطان.

وحول طرق البترول، رأت الورقة أنه من الصعوبة بمكان التفكير في كيفية تأمين طرق نقل البترول عبر الخليج في حالة وجود عداء مع مسقط، مع مراعاة أن أضيق عرض في الخليج عبارة عن ٣٠ ميلاً بالقرب من مسقط وفي حالات الطوارئ يمكن أن يتسبب وجود قوة معادية في مشاغل كبيرة تعوق قدرتنا على الحركة بحرية تامة، ويجب عدم نسيان مخاوفنا من تدخل الاتحاد السوفياتي في اليمن للأهداف والأغراض المشابهة نفسها.

كما توصلت الورقة إلى أنه إذا كان البريطانيون متأكدين تماماً من مقدرة السلطان على توحيد البلاد وفرض نفوذه وسيطرته، فإنه من المؤكّد أن مصالح بريطانيا سيتم تحقيقها بأفضل الطرق من خلال ضمان احتفاظه بكامل السلطة. إضافة إلى صداقتنا الطويلة ومعرفتنا النوعية التامة بالسلطان، فإن كلّ البدائل الأخرى لنظامه ستبقى عبارة عن مسائل مجهولة وغير موثوق من صلاحيتها لنا، ولا يوجد أدنى شكّ حول ولاء السلطان أو علاقته المرتبطة بالبريطانيين، كما أنه أوضح وبجلاء تام أنه يرفض أن تؤثر نزعة القومية العربية المتنامية في الشرق الأوسط (التي يكرهها من صميم قلبه) على علاقته بنا. وحالياً لم يبلغ السلطان الخمسين من العمر ويتوقع أن يعيش طويلاً، بينما يقترب وريثه من العشرين وقد أتم تعليمه بصورة خاصة في بريطانيا، وقد ترك هذا الوريث انطباعاً إيجابياً لدى الذين قابلوه بالرغم من أنه حتّى الآن لم يباشر نشاطاً عاماً بل ظلّ يحيا في الظل في ظفار.

كما درست مسودة مذكرة لمجلس الوزراء البريطاني حول السياسة في مسقط وعُمان في سنة ١٩٥٩، نتائج التخلي الجزئي أو التام عن السلطنة ناقشت مدى تأثير التالي على المصالح البريطانية في عُمان:

ـ محاولة تأسيس حكم ذاتي في عُمان الداخل تابع للبريطانيين وليس للسعوديين.

ـ التخلي عن كلّ المصالح في عُمان الداخل.

ـ التخلي عن المصالح في عُمان بشكل كامل.

واختتمت المذكرة بالقول: «إن مصالحنا في الخليج ستعاني من دمار غير مقبول في حالة ما إذا تخلينا عن السلطنة وربما كذلك إذا ما سمحنا بقيام دولة مستقلة في عُمان لا تقيم علاقات خاصة مع حكومة صاحبة الجلالة. يمكن الإبقاء في الأذهان إمكانية قيام دولة مستقلة في عُمان تحت الحماية البريطانية، بشرط المحافظة على منطقة محمية تطوق كلّ نواحي هذه الدولة تتضمن حزاماً واسعاً للمنطقة الواقعة بين عُمان والعربية السعودية. مع ذلك فإن التكاليف العسكرية والمادية لمثل هذه السياسة قد تكون أكثر بكثير من تلك التي يتطلبها إبقاء السلطنة متماسكة. ومثل هذه السياسة ينبغي عدم التفكير فيها إلا في حالة ما أثبتت سياستنا الحالية أنها غير قابلة للتطبيق.

وفي شباط/فبراير ١٩٦٠، أرسلت السلطات البريطانية السيد علي بن محمّد بن تركي إلى الدمام لمقابلة القيادات العُمانية، وقدم تقريراً حول نتيجة محادثاته وقال إنهم قد حددوا النقاط التالية:

ـ أن يتنازل السلطان عن العرش لصالح ابنه قابوس.

ـ إنشاء مجلس أعلى يرأسه عضو من أبناء فيصل وتركي - من عائلة سعيد - (السيد علي يقول إنه بالطبع سيكون العضو الممثل لعائلة تركي)

ـ تنشأ لجنة للشؤون الخارجية تتبع المجلس الأعلى وتضم ستة أعضاء يمثلون مسقط وستة آخرون يمثلون عُمان، كما تشكل لجنة للدفاع بالتمثيل نفسه.

ـ أسلوب الحكم سيكون مماثلاً لذلك المعمول به في ليبيا، حيث تتمتع المناطق بالحكم الذاتي وتتوحد تحت رئاسة مركزية.

ـ مصالح حكومة صاحبة الجلالة سيتم حمايتها، والأولوية تمنح للشركات البريطانية (ربما يكون المقصود شركات النفط).

بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٦٠، أرسل القنصل البريطاني في مسقط رسالة إلى المعتمد السياسي في البحرين، أشار فيها إلى أنه عندما كان في صلاله سأل السلطان عن وجهة نظره بخصوص مستقبل قادة التمرد، وقال السلطان إن غالب هو الرجل الأهم والاستراتيجي من بينهم، فإذا تمّ قتله أو اعتقاله، أو أعلن بصورة مفتوحة وعلنية أنه تخلى عن منصب الإمام وأنه لا يطالب بعودة نظام الإمامة، فإن المشكلة برمتها تكون قد قاربت نهايتها، وسوف يقوم الناس بالتنافس لانتخاب إمام جديد، لكن سوف لن يصروا على عودة كامل هيكل نظام الإمامة وسوف يكون ذلك مجرد

أمر شكلي. واستناداً إلى الظروف السائدة حالياً، فإنّهم لن يتمكنوا من انتخاب إمام جديد. واقترح السلطان أن اعتقاله أو وضعه تحت الإقامة الجبرية كفيل بإسقاط مطالبه بخصوص عودته إماماً مرة ثانية. كما أنه ليس لديه أي شيء يعرضه على طالب ويعتقد أنه إذا تمّ التخلص منه أو إزاحته فإن الآخرين سوف لن يتمكنوا من التخطيط والتنفيذ من دونه. باختصار فإن إبعاد أو التخلص من أحد الثلاثة سوف يضعف كثيراً من موقف الاثنين المتبقيين ويؤدي إلى نهاية نشاطهما.

بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٦٠، أرسل المعتمد السياسي في البحرين رسالة إلى القنصل البريطاني في مسقط ذكر فيها بأنه لا يعتقد أن غالب بعد حصوله على جميع تلك الأصوات التي تدعمه في البلاد العربية يرغب فعلاً في العودة إلى عُمان لمجرد أن يعيش بسلام. قد يكون هذا التقرير مصيباً في ما يتعلق بسليمان بن حمير، وأضافت أنه ربما ليس مفاجئاً بأن اتصالاتنا المغربلة جداً مع قادة التمرد أصبحت معروفة، وأن التقرير بأن غالب يطلب وساطة المعتمد السياسي هو بالطبع مجرد هراء. ويرى المعتمد السياسي أنه قد يكون من المؤكّد أن سليمان بن حمير يرغب في إقامة اتصالات بهدف عودته إلى عُمان بالطريقة التي وصفها مخبر ماكسويل. وإذا تمكنا بطريقة ما إجراء اتصالات مباشرة مع سليمان ربما قد تتحقق بعض النتائج، وهجرة سليمان لشق زعماء التمرد سيمثل وضعاً مثيراً نأمل أن يؤدي إلى تفكك يعجز من إصلاحه. واستفسر عن إمكانية قيام مخبر ماكسويل بالضغط على سليمان ليكتب رسالة للسلطات البريطانية يوضح فيها ما يريد فعله.

في هذه المرحلة اتبعت السياسة البريطانية سياسة «فرّق تسدّ» بين القيادات العُمانية بالخارج، حيث تمكنت من اختراق بعض قيادات الدرجة الثانية الموجودة في الخارج، ونجحت في زرع بذور الفتنة بين قيادات الدرجة الأولى بتلفيق اتهامات أدت إلى فقدان الثقة بينها. وبتاريخ ١٣ تموز/يوليو ١٩٦٠، أرسل القنصل البريطاني في مسقط رسالة إلى المعتمد السياسي في البحرين تشير إلى حصول العقيد ماكسويل على معلومات مهمة من عميله سعود بن علي الخليلي، مدعمة من محمّد بن عبد الله السالمي (المعروف بالشيبة)- اعتبر أنه من قيادات الدرجة الثانية العُمانية في الخارج - الذي أرسل رسالة إلى سعود يوضح له فيها تفاصيل اجتماع عقد في المدينة المنورة برئاسة الأمير فيصل (رئيس الوزراء السعودي)، وما اتّخذ في ذلك الاجتماع من قرارات بحضور القيادات العُمانية بما في ذلك المشايخ طالب وغالب وسليمان بن حمير والشيبة.

قراءة سريعة لوثائق المجلد الخامس
(وثائق فترة تدويل القضية العُمانية في المحافل الدولية)
(١٩٦١م - ١٩٦٥م)

مع بداية سنة ١٩٦١، قامت وزارة الخارجية البريطانية بتحليل إدارة وحكم السلطان ومسألة تقليص سلطة الشيوخ لصالح سلطة مركزية، ورأت أنه من الحكمة أن تدعم وتقر أهداف السلطان في إقامة دولة مركزية موحّدة ذات سلطات مركزية قوية وجهاز إداري فعال وكفء. ولقد رأت أن خطأ السلطان الأساسي لا يتجلى في بناء هرم سلطته الإدارية على التضحية بعدم إعطاء أي دور معقول لرؤساء القبائل والقادة، ولكن في فشله الواضح في بناء وهيكلة نظام إداري واضح المعالم وله الفاعلية الواضحة لإدارة شؤون الدولة بحكومة مركزية وفعالة، ولقد اشتكى كثيراً من عدم توفر إداريين واختصاصيين مؤهلين لإدارة الأمور في البلاد بكفاءة، ولكنه يبدو أنه لم ينتبه قط إلى أن عملية تكوين إداريين أكفاء لا تتم إلا إذا تمّ منح الأفراد السلطات والمقدرات اللازمة لأداء مهام معينة، ما يسهم في صقل مهاراتهم تدريجياً مع مرور الزمن الكافي حتّى تنضج التجربة ويقوى عودها.

كما توصلت الخارجية البريطانية إلى نتيجة بأن الاعتماد على شيوخ القبائل ليس بالعلاج الواقعي، وبأن العلاج يكمن في ممارسة الضغوط على السلطان لتدعيم وتقوية نظامه الإداري المتهالك وليس بالرجوع إلى الحل المتمثل في تقوية زعماء القبائل بوضع سلطات كبيرة بين أيديهم، لأن ذلك ربما يؤدي إلى خلخلة الأمن والاستقرار المتوازن حالياً، لذا فإن منحهم سلطات من ناحية اجتماعية مظهرية قد تكون خطوة لا يعترض عليها السلطان بشدة حالياً مع الأخذ في الاعتبار العوامل التالية:

- الاقتراح الذي سبق تقديمه بالمضي قدماً في منح هؤلاء الشيوخ والزعماء بعضاً من مظاهر الوجاهة، ربما ستشمل منزلة رمزية مثل عربة لاندروفر، الولاة تمّ منحهم سيارات مؤخراً، ومن الضروري أن يتم تثبيت دور الولاة كخدام للسلطان، في نظر أعين الشيوخ وأفراد قبائلهم المختلفة، ويجب التعامل بحذر شديد لكي لا نجهض مظهر سلطة الولاة وسيادتهم والذي ما زال في أطواره التمهيدية بمنح الشيوخ مزايا كبيرة.
- ربما يطلب الشيوخ والزعماء مزيداً من الأموال من السلطان أكثر من طلبهم لأي شيء آخر، ومن المتوقع أن يحسن الكثير منهم التصرف فيها وسط أفراد قبائلهم.

ـ في المنعطف الحالي للأحداث يبدو أن سيادة السلطان ستعتمد على مقدرته في الاستمرار في بناء هيبته (التي لا بدّ أن تكون قد أحرزت تقدّماً خلال السنتين الماضيتين من خلال تحسين الأوضاع الأمنية الداخلية) على حساب الشيوخ. وعلى الرغم من أن هذا ينطبق على المناطق العُمانية، إلا أن منطقتي الظاهرة والبريمي أكثر صعوبة حيث نجد أن نفوذ السلطان فيهما ضعيف بشكل واضح.

ولقد رأت أنه في ظروف محددة يمكن أن تكون ملائمة لبناء مظاهر سلطة حقيقية تمنح لشيوخ وزعماء القبائل، فإنه من المحتمل أن يمثل إنشاء هيكل تنظيمي لهذا الأمر على سبيل المثال (مجلس استشاري لزعماء القبائل) أو أي صيغة دستورية أخرى، يمكن أن يساعد في تهدئة كثير من المشاكل وإزالة المعوقات للوصول إلى السلم الكامل والاستقرار المطلوب للتطور والتقدّم في جميع أرجاء البلاد ويمكن ضرب بعض الأمثلة:

ـ إذا اقتضى الوصول إلى اتفاق مع زعماء التمرد فإنه ينبغي التوصل إلى وصفة تحفظ ماء وجوههم والنظر إلى بعض الآليات المناسبة مثل (تكوين مجلس للشيوخ ومنحهم سيارات لاندروفر مجانية) واحتوائهم داخل النظام الإداري للسلطنة مع منحهم نوعاً من المركز الاجتماعي إذا أمكن القيام بذلك، من دون التقليل من سلطات وسيادة السلطان، ولكن يبدو أن موقف قادة التمرد الأخير يجعل تنفيذ هذا الاقتراح بعيد المنال.

ـ من الممكن القول إن إنشاء مجلس لزعماء وشيوخ القبائل سوف يمثل مظهراً من مظاهر التقدّم من الناحية الإجرائية الدستورية في البلاد، ويمكن أن يكتسب هذا الأمر سمعة جيدة لدى الرأي العام العالمي حتّى ولو كان ذلك المجلس لا يملك أي سلطات حقيقية ولكن من المشكوك فيه أن يحسن قادة الدول العربية الأخرى الظن بهذا المجلس ومن المتوقع أن يستشهدوا به كدليل على فشل سياسات السلطات السابقة أو أن يعلنوا بأن هذا المجلس مجرد خداع سياسي لامتصاص أي احتجاج من جانب الرأي العام العالمي، ولدي مخاوف كبيرة بأن الدول الأفريقية والآسيوية سوف تقف بجانب رأي الدول العربية الأخرى.

ـ إذا أمعنا النظر في اتخاذ مزيد من الخطوات التي يمكن أن ندفع بها السلطان للمضي قدماً لبذل مزيد من الجهد واتخاذ المزيد من القرارات في هذا الصدد، فإننا يمكن الإيحاء له بتبني وجهة النظر التي تدعو للقول إن هنالك حاجة ماسة وعاجلة لعملية إصلاح دستوري في البلاد ويمكن أن يتم ذلك بتأني وبصورة تدريجية وفق خطوات محسوبة حتّى لا يظن السلطان أن الميزان سوف يميل لصالح شيوخ وزعماء

القبائل كما كان سابقاً، وسوف تبدو جلّ هذه الخطوات كأنها نابعة من بنات أفكاره هو شخصياً.

وفي الوقت ذاته كانت تبذل المساعي لتغيير مفاهيم السلطة لدى السلطان، وكانت بريطانيا ترى بروز عاملين جديدين على الوضع آنذاك، وبعد آخر مرة تمت خلالها مراجعة الأوضاع السياسية في السلطنة تقرر فيها الاستمرار في سياسة دعم السلطان وتمثلت في التالي:

أولاً، الضغوط العالمية التي تعرضت لها بريطانيا عندما قامت بقية الدول العربية المستقلة الأخرى بإعادة صياغة تاريخ عُمان كأنما هو وتاريخ نظام الإمامة متطابقان قلباً وقالباً، وهذا ما يشبه محاولة إعادة صياغة أسطورة ما وإقناع الناس بواسطة الدعايات الموجهة بأنها حقيقة لها جسد ودم ونفخ الروح فيها من العدم.

ثانياً، فشل السلطان الواضح في المواكبة ما بين التقدّم الحاصل في المجال العسكري والمدني مع النظام الإداري الذي يتبناه حالياً ولا يمكن أن يعالج هذا الفشل في الوقت الراهن أي شخص بديل عن السلطان، أو تخيل عودة نظام الإمامة مرة ثانية أو الرجوع إلى الأوضاع القديمة برمتها، بل على العكس من ذلك فإن أي واحد من هذه البدائل الثلاثة سوف يجلب معه مشاكل جديدة وقضايا أكثر تعقيداً في هذا الخصوص.

وعلى ضوء تلك المرئيات قررت الحكومة البريطانية أنه يتوجب عليها التركيز على التالي:

١ ـ استيعاب عدد أكبر من العُمانيين في الوظائف الإدارية وتكليفهم أداء مهام مناسبة - ونسبة إلى ضيق الفسحة الزمنية المتاحة- إجراء الترتيب لحصول البعض على تدريب وظيفي في جهاز الخدمة المدنية في عدن والسودان بدلاً من إرسالهم لمدّة ٣ سنوات إلى بريطانيا كما كان يتردد آنذاك لتلقي نوع من أنواع التعليم العالي.

٢ ـ إن مسألة جلب منظمة الأغذية الزراعية العالمية (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية للعمل داخل السلطنة تبتعد كثيراً عن المبادئ السياسية للسلطان بخصوص مسألة الانضمام إلى المنظمات الدولية. بالرغم من وجود مجالات لا حدّ لها في السلطنة لعمل هاتين المنظمتين مشابه لما تقوم به في مناطق أخرى من العالم. ومن الأهمية مع قرب انتهاء تنفيذ البرامج التنموية عدم توقع إمكانية ضخّ المزيد من الأموال لبرامج جديدة، والحاجة إلى تنفيذ مشاريع جديدة لاستمرار الزخم على أن تكون المنظمتان المذكورتان آنفاً الكفيل المؤكّد لها، ولقد تمت مناقشة هذه الأمور

مرات عديدة مع السلطان ولكن يجب مواصلة تكرارها معه حتّى اقتناعه الكامل. وخلال زيارته الأخيرة إلى لندن، احتلت هذه المواضيع المرتبة الثانية في الأهمية بعد الموضوع الأول الأساسي وهو مقدار الدعم الذي سوف يقدم له، وفي الزيارة الثانية يجب أن تكون على رأس المواضيع التي سوف تتم مناقشتها.

٣ ـ إقناع السلطان وبسرعة للمضي بخطى أكثر سرعة في عملية إكمال ونشر البرامج الموضوعة للمشاريع الزراعية، إذ إنَّها إضافة إلى المشاريع الخاصة بالأسماك واستغلالها فإنها المشاريع الوحيدة التي ينتظر أن يكون لها عائد مالي معقول إضافة إلى مساهمتها في عملية الاستقرار والسلام الاجتماعي للسكان، أما بقية أنشطتنا المتعلّقة بالدعم العسكري وما يتعلق به، يمكن أن يخلق نشاطاً اقتصادياً هشاً لا يعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية السائدة في السلطنة. ومهما كان المستقبل المنتظر للسلطنة على المدى القريب والمدى البعيد، فنحن لدينا المقدرة والرغبة في الاستمرار بدعم السلطنة ومحاولة بذل كلّ ما يمكننا لكي تزدهر وتتطور إلى أقصى حدّ ممكن، بالرغم من ضعف قابلية السلطنة للمشاريع الزراعية العملاقة نتيجة للظروف المناخية السائدة هناك، فإذا نجحنا في خلق توسعة زراعية معقولة فإن ذلك الإرث هو الوحيد الطيب الذي سوف يتبقى لنا في هذه البلاد بعد مرور سنوات وعقود.

٤ ـ إنشاء محطة الإذاعة المسموعة، حيث ما زلت أعتقد أن التأثير والمردود المتوقعين مقارنة مع الأموال التي سوف تصرف على بناء مثل هذه المحطة سيكونان ذوي فائدة كبيرة حيث سترتبط ساكني المناطق البعيدة مع الأحداث التي تجري في مسقط والمدن الكبيرة الأخرى، ويمكن أن تساعد ولو بصورة غير مباشرة في الجهود الزراعية والصحية ويمكن أن تؤدي دوراً مضاداً للإذاعة الموجهة والتي تبث ادعاءات المتمردين على صوت العرب وإذاعة القاهرة.

٥ ـ بخصوص منطقة الظاهرة والبريمي يبدو أن من الأفكار غير الواقعية التصور بأن هذه المناطق سوف تهدأ وتخضع إلى سيطرة السلطان الكاملة قريباً والوعود التي منحت للسلطان بإعطائه تعويضات مقابل تخليه عن بعض مناطق الظاهرة إلى أبو ظبي يجب التفكير فيها ملياً مرة ثانية.

وقبيل نهاية سنة ١٩٦١، عقدت الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وناقشت اللجنة السياسية الخاصة بعُمان «القضية العُمانية»، حيث ألقى الشيخ طالب بن علي الهنائي خطاب الوفد العُماني واعتبر أن سماح اللجنة السياسية الخاصة لهم بالتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم حول ما يجري في عُمان نصر للتعبير بِكُلّ حرية وضربة لأولئك الذين يحجبون تدفق الأخبار من عُمان، والذين

يحاولون أن يطبقوا الصمت على صوت عُمان. وقال إن من الأمور التي لا يمكن تصديقها أن تظل الأمم المتحدة بعيدة وبمعزل عن أهم المشاكل والتي تعتبر واضحة كقضية من قضايا الإمبريالية والهيمنة في أسوأ صورها وأشكالها. وأن قضيتنا تأتي كنتائج للانتهاك الصارخ والصريح من قبل حكومة المملكة المتحدة لدستور وشرعة الأمم المتحدة ومخالفة وخرق وانتهاك لسلطتنا وحكمنا وتدخلٍ في شؤوننا الداخلية. إن هذه السياسة البريطانية التي تقوم وتتأسس على قمع وظلم واستعباد الأمم الصغيرة المسالمة، ما زالت ولسوء الحظ تكشف عن نواياها السيئة على الرغم من شجب وإدانة الأمم المتحدة والعالم والرأي العام الجماهيري. واختتم حديثه بمخاطبة الدول التي حصلت على استقلالها حديثاً قائلاً: أنتم قد نلتم وحصلتم على استقلالكم الذي حاربتم من أجل تحقيقه، وعندما علم الناس في كلّ أنحاء المعمورة عن قضيتكم سارعوا إلى دعمكم ووقفوا معكم بِكُلّ الطرق بما في ذلك مناقشة قضيتكم في الأمم المتحدة. إن هذه الهيئة بحثت عن المعلومات وأجرت التحقيقات ووضعت مساعدتها المعنوية خلف ضحايا العدوان والقهر، وذلك عن طريق الضغط المعنوي ضدّ المستعمرين والطغاة العدوانيين. نحن نلجأ إليكم ونلتمس منكم المساعدة والمؤازرة في نضالنا وكفاحنا من أجل التحرر والحرية، بأن تكونوا ملمين بِكُلّ التطورات التي تحدث في بلدنا، وألا تخدعكم الأخبار المضللة والزائفة من عُمان وما تبثه وسائل الأعلام البريطانية من تضليل وتشويه حول الأوضاع الفعلية في عُمان.

ولقد قامت الحكومة البريطانية بتحليل لأصوات وفود الحكومات التي كانت قد تباحثت معها من أجل الوصول إلى رؤية مشتركة لمواجهة الموقف العربي، وذلك أثناء الفترة في ما بين النقاش داخل اللجنة والجمعية العامة، وبمقارنة ذلك بالتصويت داخل اللجنة كانت النتيجة كما رأتها السلطات البريطانية على النحو التالي:

أ - حلف شمال الأطلسي الناتو وأوروبا

حاولت بريطانيا كسب تأييد كلّ من النمسا واليونان والبرتغال وأسبانيا وتركياً وكل هذه الدول، ووعدت بدرجات متفاوتة من التأكيد والتصميم، على أن تقف ضدّ القرار مجتمعة، وفي اليوم المحدد لاتخاذ القرار وقفت كلّ هذه الدول ضدّ القرار، في ما عدا النمسا التي اعترضت على أول فقرة مقرة ومعترفة بأن لعُمان الحق في تقرير المصير والاستقلال، وكذلك اليونان التي امتنعت طوال الوقت والتي كان يمكن أن تصوت ضدّ القرار، حيثُ إنَّها أطلعت بريطانيا بتاريخ ١١ كانون

الأول/ ديسمبر بأن تقديم إعلان للجماهير من طرف السلطان سيؤدي إلى تغير في الوضع (وبصورة كاملة غيّرت من قرارها في الاستمرار في الامتناع).

ب - دول الكومنولث

أما في ما يتعلق بدول الكومنولث من أمثال قبرص وباكستان، فلم تتعهد بتقديم أية مساعدة (بينما لم تردّ نيقوسيا على برقية طلب المساعدة)، وفي أثناء الاجتماع والمناقشات صوتت قبرص وباكستان لصالح القرار. أما بالنسبة لتنجانيقا والتي وعدت بالامتناع فإنها لم تحضر أصلاً مما لم يحدث أثراً أو اختلافاً. وترينداد لم تتعهد ولم تحضر كذلك. أما جمايكا فقد وعدت بذلك وأوفت به في ما يتعلق بالفقرتين الأُوليين النافذتين، إلا أنها صوتت لصالح الفقرة الأخيرة من القرار. أما بالنسبة إلى الهند والتي لم نتمكن من التحدث إليها وكسب تأييدها فقد امتنعت طوال الجلسة والمناقشات. وتم تقديم الشكر والتحيات للدول المؤيدة للموقف البريطاني.

ج - الأفارقة

إن كلّاً من السنيغال والصومال لم تتعهدا بالوقوف مع بريطانيا فصوتتا لصالح القرار في كلّ فقراته الثلاث النافذة. أما تشاد فقد كانت غائبة، الأمر الذي قد يعزى إلى التدخل الفرنسي، حيثُ إنَّ تشاد كانت قد صوتت لصالح القرار في اللجنة السياسية الخاصة إلا أن ذلك قد يكون سبباً عرضياً. أما النيجر فقد صوتت للقرار في اللجنة وفي الجمعية العمومية.

د - الآسيويون

على الرغم من عدم إعطاء تعهد ملزم فإن اليابانيين قد صوتوا ضدّ كلّ فقرات القرار الثلاث. وعلى الجانب الآخر فإن الإيرانيين وعدوا بالامتناع عن التصويت للقرار إلا أنهم وفي الحقيقة قد صوتوا لصالح الفقرتين الأخيرتين. ويبدو أن السيد وكيل وللمرة الثانية لم يذعن للتعليمات ولم يتقيد بها.

هـ - أمريكا اللاتينية

وعد الغواتيماليون بالامتناع عن التصويت إلا أنهم في الحقيقة قد غابوا عن الاجتماع. أما فنزويلا فإنها لم تردّ على برقية بريطانيا لمحاولة كسبها لصفها. أما كولومبيا والأرجنتين فإنّهما لم تتعهدا بأي التزام للوقوف مع بريطانيا في عملية

التصويت، إلا أنهما وأثناء تداول القرار امتنعتا عن التصويت في ما عدا الأرجنتين التي صوتت لصالح الفقرة الأولى للقرار. ولقد وعدت جمهورية الدومينيكان بالمساعدة إلا أنها كانت قد غابت عن الحضور.

وفي سنة ١٩٦٣ عاودت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة عشرة مناقشة القضية العُمانية وبدأت اللجنة الرابعة اجتماعها بالاستماع إلى العريضة المقدمة من الشيخ طالب بن علي الهنائي. وقدم السيد فارس غلوب (سكرتير لجنة حقوق عُمان) تقريراً عن أوضاع وحقوق العُمانيين وأجاب المسؤولان عن كلّ الأسئلة. التي وجهها لهم أعضاء اللجنة الرابعة بخصوص مسألة عُمان. ولقد أرسلت البعثة البريطانية مذكرة إلى الخارجية البريطانية تشير فيها إلى أن الوضع لا يسير على ما يرام، وأن السيد غلوب واصل بيانه وأثبت كفاءته العالية. لقد كان بيانه معتدلاً ومقنعاً وتضمن بذور الحقيقة في معظم النقاط التي تطرق إليها. ولقد لوحظ أنه قد كوّن انطباعاً كبيراً على العرب الأكثر تحفظاً الذين سبق أن أثرت بعثتنا عليهم وكذلك على الجهات الأكثر نشاطاً من الأفارقة والآسيويين. وحتّى بعض الأوروبيين بدوا قلقين، ولم يكن بوسع السلطات البريطانية تخيل صعوبة احتمال التصويت ضدها في الأمم المتحدة وإرجاع الأمر إلى لجنة الـ ٢٤، إذا كانت تخشى إن حدث ذلك أن تبرز كلّ دول الخليج في السنة التالية بالطريقة والمشاكل الجمة نفسها التي سوف تواجهها.

ولقد قدم ممثل تونس ورقة تمثل اقتراحاً لحل المشكلة العُمانية تبنته كلّ من أفغانستان، الجزائر، إندونيسيا، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا مالي، المغرب، السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، الجمهورية العربية المتحدة، اليمن، ويوغسلافيا وقدمته باسمها مشتركة وتضمن الاقتراح أن يقوم الأمين العام بما يلي:

- الإعلان عن الاعتراف بحق شعب عُمان في إعلان استقلاله وتقرير مصيره.

- دعوة اللجنة السياسية الخاصة بإعلان وضمان استقلال الدول التي ترزح تحت نير الاستعمار إلى معاينة الوضع في عُمان وإعداد تقرير شامل بذلك يوضع أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة عشرة.

في الاجتماع نفسه قررت اللجنة ومن دون أية معارضة إعطاء الأولوية في التصويت للقرار الذي تبنته مجموعة الدول المكونة من ١٣ دولة وكانت النتيجة هي: ٩٥ موافق، ١ معترض، و٧ امتناع عن التصويت وكانت تفاصيل التصويت كالتالي:

الدول التي صوتت بالموافقة:

ألبانيا، الجزائر، الأرجنتين، النمسا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، بورما، بورندي، بيلاروسيا، جمهورية الاتّحاد السوفياتي، كمبوديا، كندا، أفريقيا الوسطى، سيلان، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، الكنغو (برازافيل)، الكنغو (ليبولدفيل)، كوستاريكا، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، جمهورية الدومينكان، الإكوادور، السلفادور، إثيوبيا، فنلندا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غويانا، هاييتي، هندوراس، المجر، الهند، إندونيسيا، إيران، إسرائيل، العراق، إيرلندا، إيطاليا، ساحل العاج، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، مالي، موريتانيا، المكسيك منغوليا، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلاندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، باناما، بيرو، الفيليبين، بولندا، رومانيا، رواندا، السعودية، السنيغال، سيراليون، الصومال، إسبانيا، السودان، السويد، سوريا، تنجانيقا، تايلاند، توجو، ترينداد، توباكو، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الجمهورية العربية المتحدة، فولتا العليا، أوروغواي، فنزويلا، اليمن ويوغوسلافيا.

الدول التي صوتت ضدّ القرار:

(المملكة المتحدة)، بريطانيا، وإيرلندا الشمالية.

الدول التي امتنعت عن التصويت:

أفغانستان، أستراليا، فرنسا، آيسلاند، ليبيريا، تونس، والولايات المتحدة الأمريكية.

نتيجة للتصويت السابق تبنت اللجنة الرابعة مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تمت صياغته على النحو التالي:

مسألة عُمان

قامت الجمعية العامة بمناقشة وبحث مسألة عُمان واستمعت إلى الكثير من المداخلات والمخاطبات من أطراف عديدة، وهي تقلق كثيراً لمجرى الأحداث المؤسفة حالياً في عُمان ولقد أحيطت علماً بما جاء في تقرير مبعوث الأمين العام الذي زار المنطقة، وتسجل صوت شكر له لما بذله من جهود.

وتأخذ في الاعتبار الحقائق التي وردت في ذلك التقرير وتلتفت إلى ما أورده المبعوث من أنه لم يسنح له الزمن ولا التسهيلات حتّى يجد نفسه في موقع يمكنه من

إعطاء التقييم الكامل والطرح التاريخي المطلوب لتسلسل الوقائع في ما يخص ماضي المنطقة من الناحية السياسية لذا تقرر الجمعية العامة الآتي نصه:

- تكوين لجنة تقصي حقائق من خمسة أعضاء من الدول المنضوية تحت لواء الجمعية العامة تكون تحت رئاسة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تحقق في مسألة عُمان.

- دعوة كلّ الأطراف التي لها صلة بالموضوع للتعاون الكامل مع لجنة تقصي الحقائق بِكُلّ الوسائل والسبل الممكنة بما فيها تسهيل وتأمين زيارة اللجنة إلى المنطقة المتنازع عليها.

- الطلب من اللجنة إعداد تقريرها وإيداعه في الجمعية في دورة انعقادها التاسعة عشرة.

- الطلب من الأمين العام للمنظمة تقديم كلّ التسهيلات المطلوبة للجنة لكي تتمكن من أداء مهمتها على الوجه الأمثل والكامل.

وتم تشكيل اللجنة برئاسة السفير دي ريبينغ سفير السويد في مدريد الذي قام بزيارة إلى المنطقة وذلك من أجل إعداد تقرير عن الأوضاع هناك، وكان موقف الإمام بأن السيد دي ريبينغ لم يحصل على التسهيلات الضرورية لتسهل له عملية التعرف على مجمل الأوضاع بالمنطقة حتّى يتمكن من أخذ صورة حقيقية وواقعية عن الأوضاع في عُمان. وبأن البريطانيين أصروا على عدم السماح للسيد دي ريبينغ بالدخول إلى عُمان إلا في حالة موافقته على أن يفعل ذلك كضيف لسلطان مسقط وبرفقة السلطات البريطانية أثناء رحلته إلى عُمان. وبعد انقضاء فترة زيارة السيد دي ريبينغ لعُمان قام بزيارة منطقة الدمام حيث التقى بالإمام غالب بن علي إمام عُمان. ويشير نصّ التسجيل الرسمي للقاء الذي تمّ بين الإمام وبين مندوب الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن المندوب مكلف من قبل الأمين العام للأمم المتحدة للقيام بالتالي:

"**أولاً**، الذهاب إلى عُمان لتقصي حقائق الوضع هناك. ولقد تمكنت من زيارة كلّ من صلالة ومسقط وسمائل ونزوى وعبري والشرقية والجبل الأخضر والرستاق. حيث كانت أولى تحرياتي تنصب حول الأحوال الراهنة في عُمان.

ثانياً، القيام بكتابة تقرير عن المجاهدين العُمانيين من حيث عددهم وطريقة إدارة عملياتهم العسكرية وكذلك عن الزعيم الذي يقودهم في القطر.

ثالثاً، هل هناك أية قوات أجنبية؟

رابعاً، كتابة تقرير حول المساجين السياسيين وعددهم. ولقد كان مجيئي إلى منطقة الدمام بغية استلام معلومات منكم وكذلك معلومات عن وجهة نظركم بخصوص هذا الأمر».

لقد كان ردّ الإمام «بأن البريطانيين وبعض الأقطار تقدّمت بسؤال للأمين العام للأمم المتحدة لإرسال بعثة تحر وتقص إلى عُمان ولقد أوضحنا وجهة نظرنا بِكُلّ وضوح وجلاء للأمين العام للأمم المتحدة، وهي أننا نتفق من حيث المبدأ على إرسال بعثة تقصي إلى عُمان بشرط أن تكون هذه البعثة مصحوبة بعُماني وهذا أمر طبيعي، وبذلك فهي تعطي ضماناً كافياً من قبل الأمم المتحدة لأي من الطرفين للتقدّم بإعطاء معلومات. وكل ذلك سعياً وراء تحقيق رغبتنا في أن تكلل أعمال ومهام هذه البعثة بالنجاح. وذلك لا يعني عدم ثقة في الأمين العام أو في مندوبه، إلا أنه يعني فقدان الثقة في الجانب الآخر وهذا الجانب هو الإنكليز. وذلك لأننا على يقين بأن الإنكليز لن يطلعوا أعضاء البعثة على حقيقة الوضع أو على حقيقة سير العمليات والمعارك ولا كذلك عن القرى المدمرة والمدن لأن ذلك سيدينهم ويقلل من هيبة وضعهم العالمي».

وأوضح السيد دي ريبينغ بأن «الأمين العام حاول إقناع بريطانيا لتوافق على اقتراحكم إلا أنها رفضت ذلك وبعد ذلك وافق الأمين العام على توجيه البعثة لزيارة عُمان. حيثُ إنّه لو لم يبد موافقته على زيارة البعثة إلى عُمان لما كان من الممكن إرسالها لأن بريطانيا رفضت السماح في أن يرافق البعثة حتّى شخص عُماني واحد. إن تصريحكم والذي أرسلتموه إلى الأمين العام وصلني عندما كنت في بيروت».

وبعد عودة اللجنة إلى لندن بتاريخ ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٣، قام السيد دي ريبينغ والسيد كروفورد بزيارة اللورد بريفي سيل وأبلغاه نتائج زيارتهما إلى عُمان والعربية السعودية، وقد حضر الاجتماع كذلك السيد كروفورد والسيد برينشلي. وخلال الاجتماع أوضح السيد دي ريبينغ الأسباب التي دعتهما إلى زيارة الظهران لمقابلة غالب إمام عُمان من دون إبلاغ سلطان مسقط مسبقاً عن نيتهما القيام بذلك. لقد نوقشت احتمالية القيام بهذه الزيارة مع الأمين العام قبل مغادرتهما نيويورك، ولكن لم يتم اتخاذ قرار حولها حتى الآن. ولم يرغبا بالتحدث عنها مع السلطان، حيث لم يكن مؤكّداً بعد أن يقوم الأمين العام بإبلاغهما للقيام بها. ومع ذلك فإنهما عندما وصلا إلى بيروت في طريق عودتهما من زيارة عُمان، وجدا أن غالب قد أرسل احتجاجاً إلى الأمين العام على قيامهما بمهمتهما في عُمان من دون

وجود ممثلين عما وصفها بالحكومة الشرعية لعُمان. وفي ضوء هذا الاتصال (المؤرخ في الأول من حزيران/ يونيو والذي لم يستلم حتّى تاريخ الرابع من تموز/ يوليو)، فإن الأمين العام قد أوعز لهما بمقابلة غالب بعد زيارة الأمير فيصل في جدة بقصد الحد من النقد الذي وجهته الوفود العربية في الأمم المتحدة للمهمة.

وقال السيد دي ريبينغ إنه قد سمح لهما أن يذهبا أينما يشاءان وأنهما قد غيرا خططهما فعلياً أحياناً وذلك لرد التهم القائلة إنهم قد أتيح لهم القيام بجولة مهيأة من قبل» الإمبرياليين» ولقد وجدوا السلطان متعاوناً، وإنه كانت هنالك ثلاث نقاط فقط لم يتجاوب السلطان معهم بشأنها وهي:

١- **معاهدة السيب،** قال السلطان إنّه فضل عدم إطلاعهم عليها لأنه اعتبرها قضية منتهية. (ذكر السيد فانويك ملاحظة مفادها أنه ربما يمكنهم الاستفادة من وصف الأساس الذي تمّ وفقه التفاوض في مذكرات وينغيت).

٢- **السجن،** إذ لم يسمح لهم بزيارته ولكن سمح لهم بالتحدث إلى موظفي السجن ومن ضمنهم الموظف الطبي.

٣- **المساعدة البريطانية،** ذكر السلطان أن البريطانيين يدفعون جزءاً من تكاليف قوته ولكنه فضل عدم ذكر مقدار المبلغ المدفوع.

كما قام السيد دي ريبينغ في وقت لاحق من اليوم بزيارة السير روجر في وزارة الخارجية الذي ذكر بأنه لم يكن يحاول التقييد أو التأثير على مفهوم تقرير السيد دي ريبينغ، ولكنه يجب أن يأخذ في الاعتبار تطورين قد حصلا منذ أن غادر منطقة الخليج:

الأول، أبلغ السلطان القنصل العام لحكومة صاحبة الجلالة أنه يخشى أن يكون قد ذهب بعيداً في نقاشاته مع السيد دي ريبينغ وأن يكون تقريره قد خرج عن نطاق صلاحياته.

الثاني، ربما لا يعلم السلطان إلى الآن بأن السيد دي ريبينغ قد ذهب للقاء غالب ولكنه سوف يكتشف ذلك لاحقاً وسوف يستاء من ذلك.

ولقد ردّ عليه السيد دي ريبينغ بالقول إن السلطان كان مسروراً وتكلّم بحرية لكنه مع ذلك قد أخذ بعين الاعتبار ملاحظة السير روجر (لاحقاً وفي حوار مع السيد كروفور ذكر بأنه أراد أن يكون تقريره واقعياً تماماً وأن يتقيد تماماً بحدود صلاحياته، ولكنه سوف يدخل في مقدمة مستفيضة متضمنة وجهات النظر المعارضة للمسألة العُمانية. ولقد بين بأنه كان عليه الأخذ في الحسبان حقيقة أن التقرير سوف

يتم قراءته من قبل الوفد العربي. وأن من المرغوب فيه الحفاظ على الثقة المتبادلة بينه وبين السيد دي ريبينغ.

بخصوص الزيارة إلى الإمام غالب، أدرك السيد دي ريبينغ أن السلطان سيشعر بالإهانة، ولكنه كان خاضعاً للتعليمات ولقد أخبر السلطان بأنه قد أُمر بمقابلة الأمير فيصل. كما أخبر السير ويليام لوس بأن عليه التوجه إلى بيروت للحصول على المزيد من التوجيهات من الأمين العام الذي يشعر بأن عليه الاستعداد للجلسة القادمة لمجلس الأمن والتي يخشى أن يتعرض خلالها للمزيد من الهجوم. لقد شعر الأمين العام بأنه يجب إجراء محاولة حتّى ولو ضدّ رغبة السلطان لتحقيق اتصال مع الطرف الآخر. وقبل مغادرته عُمان تمّ إبلاغ السيد ريبينغ لمقابلة السفراء العرب الثلاثة: السعودي والعراقي وسفير الجمهورية العربية المتحدة (الذي لم يكن موجوداً حينها). والذين كان الأمين العام على اتصال بهم منذ ذلك الوقت. ولقد أرسل الأمين العام له نسخة من رسالة الاحتجاج المرسلة من «حكومة عُمان» ضدّ زيارة بعثة الأمم المتحدة من دون علمهم أو موافقتهم ومن دون وجود ممثلهم.

لم تستلم اللجنة تعليمات لمقابلة الإمام غالب أو أمين الجامعة العربية إلا بعد مغادرته الخليج، إلا أن المملكة المتحدة اعترضت على زيارته للجامعة العربية باعتباره غير ضروري. فوافق الأمين العام على ذلك وتم إلغاء الرحلة التي كان يريد القيام بها إلى القاهرة. أوضح السير روجر ستيفنز أن التقرير الذي تلقاه من نيويورك لم يوضح أن الهدف من زيارة القاهرة هو مقابلة أمين الجامعة العربية. ولكنه جعل الهدف هو زيارة حكومة الجمهورية العربية المتحدة. ولقد شعرنا أن هذا غير مناسب لأنه يعني ضمنياً بأن مراكز القيادة للعالم العربي هي في القاهرة.

وقال السيد فانويك عضو لجنة الأمم المتحدة، إنهم هم أنفسهم لم يكونوا مسرورين بالمقترح الداعي إلى زيارة القاهرة، والذي اعتبروه عديم القيمة. ولقد أدركوا تأثيره المحتمل على السلطان. ثمّ أورد للبريطانيين بعد ذلك تفصيل اجتماعهم بالإمام غالب والشيخ طالب حيث تحدث الإمام غالب عن الحقوق الشرعية لشعب عُمان ولكن السيد دي ريبينغ أشار إلى أن هذا خارج صلاحياته والتي تقتصر فقط على البحث عن الحقائق. وسأل عن وجهة نظر غالب في تلك الحقائق.

قال الإمام غالب إن البعثة لن تتمكن من الوصول إلى الحقيقة بسبب الاضطهاد الذي يمارسه السلطان. وقال له السيد دي ريبينغ بأنه قد تحدث إلى الناس من دون وجود ممثلين لبريطانيا أو للسلطان، ولقد لمس وجود بعض المعارضة المتكتمة في كلّ الأماكن؛ فبدأ طالب بالحديث قائلاً إن حالة الحرب ما زالت

مستمرة في السلطنة؛ وإن الناس الذين قابلتهم البعثة قد أُمروا بالمجيء؛ وإن البعثة لم تر قتالاً أو قوات بريطانية وذلك لأنهم كانوا مختبئين؛ وإن ممثلي الإمام كان بمقدورهم إطلاعهم على القتال وعلى القوات البريطانية الموجودة. وتساءل إن كانوا قد شاهدوا السجن في مسقط؟ فرد السيد دي ريبينغ بأنه ما كان يمكن تشكيل البعثة لو أنهم أصروا على شروط طالب.

قال طالب إن الإمام قد انتخب من قبل الشعب وأن لديه مستشارين وخبراء يكوّنون مجلس استشاري من ثلاثين إلى أربعين شخصاً، يعمل كمجلس وزراء. وإن سليمان بن حمير كان أحد أعضاء المجلس ولكنهم لم يتمكنوا من مقابلته لأنه كان مريضاً، والعديد من الأعضاء يمثلون قبائل وقرى وأنهم قد التقوا بعضهم في نزوى. ولقد شرح لماذا لم تنضم عُمان إلى جامعة الدول العربية، ولكنه قال إن كلّ الدول العربية قد اعترفت بالإمامة كبلد مستقل وإنها استقبلت ممثليها بكامل صفاتهم الدبلوماسية. عندما بدأ التدخل البريطاني دعا الإمام القبائل للتراص وأمرهم بالقتال حتى النهاية. ولكنه وعد بترك باب السلام مفتوحاً على الدوام، ولقد استخدموا كلّ الوسائل السلمية الممكنة لجعل البريطانيين يحترمون حقوق العُمانيين.

وعند سؤاله عن السبب وراء انهيار المحادثات مع البريطانيين في عام ١٩٦١، أجاب طالب إن الحوار كان على أربعة أسس:

١- الرجوع إلى حالة الوضع القائم لم يتم ذكر تاريخ محدد ولكن السيد فانويك استنتج بأنه في عام ١٩٥٥.

٢- انسحاب القوات البريطانية.

٣- التعويض عن الأضرار.

٤- الإفراج عن كلّ المعتقلين السياسيين.

عرض البريطانيون الاستمرار بالمباحثات إذا ما تمّ سحب بندّ عُمان من جدول أعمال الأمم المتحدة. وسوف يرسلون مفاوضاً جديداً سوف يطالب الإمام بوقف الحرب إلا أنه لن يرضى بقبول هذه الشروط. قال طالب إنه في حالة أن البريطانيين غير عازمين على مناقشة نقاطه الأربع، فإنه من غير المجدي الاستمرار. ومع ذلك فهو ما زال مستعداً للتفاوض.

ولقد طلب الشيخ طالب من السيد دي ريبينغ أن يبلغ الأمين العام أنه إذا كان البريطانيون يريدون التفاوض على أساس حقوق كلا الطرفين فإنه مستعد لعمل ذلك. إذ يجب الحفاظ على حقوق الشعب العُماني. ولقد فضل أن يتفاوض مع

البريطانيين بدلاً من التفاوض مع السلطان.

وقال السيد دي ريبينغ بأنه تكوّن لديه انطباع أن العُمانيين لا يشعرون بالرضا لوجود محاولات للتأثير على قضيتهم وأنهم ربما يكونون راغبين في القريب العاجل بالتوصل إلى تسوية. ولقد قدم اقتراحاً شخصياً بأن من المجدي استئناف المفاوضات عند الجلسة القادمة لمجلس الأمن. وبذا يمكن القول إنّه لم تكن هناك جدوى من مناقشة الموضوع في المجلس.

وقال السيد كروفور ممثل الحكومة البريطانية: إن البريطانيين لم يكونوا أساساً في القضية، ولكنهم وسطاء للسلطان، وسوف يبلغون السلطان بما تمّ قوله ولكن الأخير لم يرضَ مطلقاً بالتفاوض مع الثوار على أساس الندية. وأنهم كانوا دوماً على استعداد للحوار وفق قواعد ملائمة.

وتشير التقارير البريطانية أنه في الوقت الذي كان ينظر في القضية العُمانية في المحافل الدولية، استمر نشاط حركة القيادات العُمانية على الصعيد الدبلوماسي في المنطقة العربية حيث تميزت تحرّكات الإمام والوفد المرافق له بنشاط دبلوماسي وذلك منذ عودتهم بتاريخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر من رحلتهم التي قاموا بها إلى أقطار شمال أفريقيا. وظل الإمام على اتصال بالشخصيات المهمة في الجمهورية العربية المصرية بمن فيها د. فوزي ومدير الشؤون العربية بوزارة الخارجية وكذلك د. نوفل بجامعة الدول العربية حيث استعرض معه تقرير دي ريبينغ (ممثل الأمم المتحدة). كما قام الوفد الذي وصف رسمياً بأنه في زيارة إلى القاهرة بزيارة للرئيس السلال والذي يقال إنه أكد لهم دعم اليمن المستمر لقضية الشعب العُماني. أوردت الصحافة في القاهرة أن الوفد يتوقع أن يستمرّ في جولته للدول العربية بما في ذلك سوريا ولبنان والعراق والأردن، وذلك لتوضيح تطورات القضية العُمانية لسلطات تلك الدول. وكان أول نجاح لجولتهم إلى شمال أفريقيا قد تمثل في قرار مجلس الوزراء الليبي الذي أعلن عنه بتاريخ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر بسداد ليبيا لحصتها من المساعدات الطبّية والمالية لكفاح الشعب العُماني على أساس الدعوة التي صدرت من جامعة الدول العربية في جلستها الأخيرة.

كما أوردت الصحافة في الفترة ذاتها أن الشيخ صالح بن عيسي الحارثي الذي يمثل جبهة تحرير عُمان كرر إصرار الشعب العُماني على استرداد حقوقه المغتصبة. ولقد رفضت جبهة تحرير عُمان تبني أية مفاوضات على أساس مقترحات السيد دي ريبينغ. حيث ينبغي الاعتراف باستقلال عُمان وأن تجلو القوات الأجنبية عن البلاد. وسوف تؤسس الجبهة جيشاً للتحرير يمكّن الشعب العُماني من استرداد

حقوقه. كما دعا صالح بن عيسي الحارثي الدول العربية والأفريقية لمساندة القضية العُمانية.

ومع دخول سنة ١٩٦٤، كانت الاتصالات بين السلطات البريطانية بقادة الثوار العُمانيين في الخارج مستمرة لضمان استغلال مسألة إنتاج النفط في السلطنة لصالح بريطانيا والسلطان، وكانت وجهة النظر البريطانية أنه قد تمّ الكشف عن النفط حديثاً، وفي غضون فترة قصيرة فسيدر على الدولة ثروة لم تشهد لها مثيلاً من قبل، وأن الوقت قد حان للأشخاص الذين هجروا السلطنة أن يتصالحوا مع السلطان حتّى يعودوا إلى بلدهم ويشاركوا بسلام في التنمية والتقدّم، وسيكون ذلك أفضل من نفيهم بصفة دائمة، حيث إنّه لا توجد طريقة أخرى لعودتهم لأوطانهم، فإذا كان لديهم الاستعداد لانتهاز هذه الفرصة ستفعل كلّ ما في وسعها لمساعدتهم للتصالح مع السلطان.

وكانت مبادرة السيد فايز اجاز تشير إلى رغبة بعض قادة الثوار لفتح باب المفاوضات بطريقة واقعية بالمقارنة بالموقف الذي تسبب في انهيار مفاوضات بيروت عام ١٩٦١، وكان التوجه أن يتم فتح باب المفاوضات المباشرة مع قادة الثوار. وكانت الاستراتيجية المقترحة تتمثل في إعادة توزيع المهام بين الشيخ طالب وقواد الثورة الآخرين باعتبار أن الشيخ طالب أكثر الثوار عناداً، ولهذا إذا كان الشيخ صالح بن عيسى والشيخ سليمان بن حمير والإمام غالب بن علي على استعداد للتفاهم مع الإنكليز، وأنه باستبعاد الشيخ طالب يمكن أن تكون هناك فرصة كبيرة للنجاح، كما كانت السلطات البريطانية ترى أن قادة الثوار يعتقدون أنهم في موقف قوة وهذا ليس حقيقياً، لذا لا بُدَّ أن يتم تحريرهم من أوهامهم في بداية أية محادثات. ولا يمكن لِكُلّ من طالب وسليمان وصالح أن يتوقعوا عودتهم إلى السلطنة كإمام عُمان أو شيخ أكبر لقبيلة بني ريام أو شيخ أكبر لقبيلة الحارثي.

ولقد كان التوجه أن يتم بذل محاولة أخرى للتسوية بعقد مقابلة استكشافية في لبنان بين الشيخ صالح بن عيسى الحارثي وسليمان بن حمير وممثل بريطانيا، حيثُ إنَّ كلّ شيء يعتمد على مدى قيام قادة الثوار بتعديل موقفهم الذي اتخذوه عام ١٩٦١، إضافة إلى أن بريطانيا لا يمكن أن تتأكد من هذا من دون اتصال مباشر بين بعض قادة الثوار على الأقل. أنّه من المهم جداً أن تكون المقابلة سرية، لأن بريطانيا لا تستطيع أن تتحمل خسارة أي شيء في هذه المقابلة التي اعتبرتها استكمالاً لمساعيها الحميدة التي أشار إليها اللورد بريفي سيل في مجلس العموم في آذار/ مارس عام ١٩٦١، وإنها قد تصل إلى نجاح في أحسن الظروف، فعلى الأقل أنها عن طريق

المحادثات المطولة قد تؤجل أي خطط يفكر بها الثوار لبذل مجهودات أكبر في السلطنة، وإذا فشلت المحادثات تستطيع عن طريق تسريب المعلومات بحكمة أن تشكك في تماسك قادة الثورة وحسن نواياهم.

كما تقرر ألا ينتظر الممثل البريطاني الجانب الأخر ليقدم أفكاره، بل عليه أن يكون مبادراً لطرح أفكار وله أن يتحدث عن صنع السلام في السلطنة وعن شحن النفط بإنشاء خطّ أنابيب لنقل النفط إلى الساحل. كما كان التوجه يتمثل في عدم ضرورة استشارة السلطان مقدماً حيث سيتم إبلاغه لاحقاً بآخر التطورات، وتوضح له مزايا التسوية ويتم التحدث معه في مسألة تسهيل شروط عودة قادة الثوار إذا سارت المباحثات بشكل جيد. وحول أفضل السبل التي يمكن انتهاجها خلال المناقشات فقد تقرر أن تكون استكشافية الطابع وعدم اعتبارها بمثابة مفاوضات مع حكومة صاحبة الجلالة أو مع السلطان من خلال حكومة صاحبة الجلالة، وبأن تتمثل أهداف المناقشات في التالي:

١ـ التأكد من وجود فرصة لأن يتحرك الثوار ككل نحو السلام.

٢ـ لمعرفة ما إذا كان بعض الثوار ينوون العودة من دون الآخرين: بالتحديد غالب وسليمان بن حمير من دون طالب؛ وربما أيضاً من دون صالح بن عيسى.

٣ـ لإجهاض خطط الثوار في التحرّك مجدداً من خلال المناقشات الاستكشافية وترك الباب مفتوحاً (تبعاً لنتائج الحوارات الأولية) لإجراء المزيد من الاتصالات.

٤ـ لتجنب أية افتراضات بأن السلطان سيلغي شروطه.

٥ـ لاستمرار الإصرار على أن تكون المناقشات سرية، تجنباً للحرج وكذلك لمنع الحكومات العربية من الضغط على الثوار لكي يصروا على شروط عام ١٩٦١.

٦ـ للتوضيح عند الضرورة أن المناقشات الحالية ليس لها علاقة بالمناقشات التي أجريت سابقاً مع سليمان بخصوص مستقبله الشخصي.

ولقد تمثلت الأهداف البريطانية في المفاوضات بالتالي:

١ـ الرغبة في التأكد من وجود أية إمكانية بأن يلقي الثوار أسلحتهم وأن يعملوا على تحقيق السلام وتحقيق السلام مع السلطان.

٢ـ إذا فشل ذلك فمن المهم معرفة ما إذا كان البعض من الثوار مستعدين للعودة إلى السلطنة وأن يحققوا السلام من دون الآخرين وبالأخص عودة غالب وسليمان بن حمير من دون طالب وربما أيضاً من دون صالح بن عيسى.

٣ـ وكهدف تكميلي، فإننا نأمل أن تؤدي المناقشات لكبح خطط الثوار في تجديد نشاطهم. وبهذا المعنى فلعل من مصلحتنا ترك الباب مفتوحاً أمام احتمال إجراء المزيد من المناقشات في المستقبل حتّى ولو بقيت شروط الثوار غير واقعية. وطبعاً لا يمكن الحكم على ذلك إلا بعد إجراء المناقشات الأولية.

٤ـ يجب ألا تكون هنالك افتراضات باستعداد السلطان للتخلي عن شروطه.

٥ـ الإصرار على بقاء المباحثات سرية لمنع الإحراج وكذلك منع الحكومات العربية من الضغط على الثوار كي يتمسكوا بشروطهم.

ويمكن تلخيص رأي الدائرة العربية في الخارجية البريطانية بأنه لكي يتحقق التصالح مع السلطان يجب على الثوار أن يكونوا واقعيين وأن يواجهوا الحقائق بأكثر واقعية مما كانوا عليه عام ١٩٦١، ولا بُدَّ أن يتخلوا عن فكرة أن اتفاقية السيب أعطت عُمان وضع الاستقلال. وبالتأكيد يجب أن يتخلوا عن الإشارة إليها حيثُ إنَّ السلطان يعتبرها لاغية، ولا بُدَّ أن يدركوا أن عُمان جزء من نفوذ السلطان كأي جزء من السلطنة، لا بُدَّ أن يكون لديهم الاستعداد للعودة كمواطنين عاديين وأن يعيشوا بهدوء في قراهم. وأخيراً لا بُدَّ أن يدركوا أن حكومة صاحبة الجلالة لن تمنحهم ضمانات نيابة عن السلطان لأن هذا يعتبر تدخلاً بين حاكم صاحب سيادة ورعاياه.

وعلى الصعيد الميداني في مسقط، أشار القنصل البريطاني في أوائل سنة ١٩٦٥ إلى أنه كتب العديد من التقارير حول مواضيع شتى تعامل معها أثناء زيارته للسلطان سعيد بن تيمور في صلالة، حيث وجد السلطان متحمساً ومتعاوناً وودودا كما كان دوماً. إلا أن شعوره الحقيقي وفي الأعماق هو أن الزيارة كانت محبطة لأن السلطان لم يستشعر بأهمية اتخاذ خطط عاجلة لقدوم واستخراج النفط، وبأن التنظيم الإداري الجديد الذي تحدث معه بشأنه يخضع الآن للتمحيص وللمزيد من الاعتبارات بعد قول شونسي إنه يعتقد أنها طموحة للغاية وليست بذات ضرورة بتلك الدرجة. ولقد تمّ إقناع السلطان بأنه لا توجد حاجة للتغيير، ففي مجال التعليم يعتقد بأن وجود مدرسة ابتدائية واحدة في مكان ما سيكون كافياً. وهو لا يرغب في إحضار معلمين من أي من الأقطار العربية سوى من السودان. وهذا الاتجاه المحافظ يحط ويعوق من التنمية المدنية وأقل ما يمكن لي قوله في هذا الخصوص، إن الأمور ستسوء بدلاً من أن تتحسن. كما لم يجد السلطان أية آثار تترتب من القدوم الوشيك لفنيي النفط والعمال أشباه المهرة من الذين سيعملون في مجال النفط.، حيث سيتم حصر تحرّكهم من داخل منطقة أسلاكهم الشائكة في سيح المالح. لأنه لا يود أن

تتعرض مطرح أو مسقط لأي نوع من الإفساد.

لقد كان السلطان منشغلاً جلّ الوقت في مناقشة مسائل من مثل مشاكل التأشيرات الفردية وترميم الحصون وما شابه ذلك. ولم يبدأ في مباشرة أي تخطيط جاد. ولقد وجه القنصل البريطاني اللوم إلى مستشار السلطان شونسي على ذلك، كما أنه وجه لوماً لزوجته أكثر منه، حيثُ إنَّ لها تأثيراً شديداً على السلطان، لعلم الجميع إلى أي مدى هو تعصب السلطان وعناده؛ شيء يدعو للآسف أن النصيحة التي تقدّم له من المقربين تأتي في هذا الوقت المهم من زوجين بشوشين من الطبقة الاجتماعية الراقية، إلا أنّهما وفي الأساس يشاركانه آراءه المنحدرة من تقاليد أساطير الهند القديمة. وكان رأي القنصل البريطاني في مسقط أن شونسي وزوجته بعيدان عن إسداء النصح، فهما وكيلاه ولأهداف سياسية عملية يعتبران من خدمه المطيعين المخلصين. وأتساءل أحياناً إذا ما كان ذلك فعلاً هو السبب في أن يستبقيهما السلطان ليكونا معه.

ووسط هذه الأجواء في مسقط كانت اللجنة المشكّلة من قبل الأمم المتحدة تنظر في المسألة العُمانية على أنها مشكلة دولية خطيرة مستقاة من سياسات إمبريالية وتدخلات أجنبية في مسقط وعُمان، وتستوجب رعاية واهتماماً خاصين من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما كانت اللجنة تعتقد إن تصاعد هذه المشكلة سيتسبب في قلاقل واضطرابات ستكون لها عواقب وخيمة، ولذلك فإن حلها والعمل على استقرار المنطقة أمر ضروري من أجل السلام الذي هو المناخ الوحيد الذي يمكن أن تحدث فيه تنمية اجتماعية واقتصادية. لذا فإن اللجنة رأت بأن على كلّ الأطراف المعنية الجلوس في دائرة المفاوضات لحل هذه المشكلة من دون تحامل أو إجحاف أو فرض رأي من طرف على الآخر، ما قد يتسبب في إعاقة التوصل إلى سلام واستقرار. وكذلك كانت اللجنة تعتقد بضرورة:

- أن تساعد هيئة الأمم المتحدة الأطراف إلى التوصل إلى سلام ووفاق، أن يكون لها الدور الملموس والفعال في تسهيل الجلوس للمفاوضات وذلك بمعاونة اللجنة. إن أية مبادرة تتخذها اللجنة العمومية للأمم المتحدة بهذا الموضوع لا بُدَّ أن يكون هدفها الأساسي هو تحقيق التطلعات والآمال المشروعة لشعب مسقط وعُمان.

- أن على الجمعية العامة دعوة كلّ من الإمام والسلطان لبذل كلّ الجهود الممكنة لتذليل الصعاب التي قد تقف وتحول دون التوصل إلى اتفاق حول هذه المشكلة وذلك بمعاونة مكاتب اللجنة.

- على الجمعية العامة للأمم المتحدة كذلك دعوة حكومة المملكة المتحدة لتقديم

جميع التسهيلات لقيام مفاوضات، وأن تستعمل في ذلك وتستغل علاقات الصداقة التي تربطها مع السلطان وذلك من أجل التشجيع لمثل هذه المفاوضات ونجاحها.

ولقد قامت الخارجية البريطانية بتحليل تقرير اللجنة الخاصة حول عُمان ورأت أن من أبرز النقاط فيها:

١ - الإيجابيات

أ ـ الخاتمة والنهاية اللتان تمّ التوصل إليهما على أن السلطنة ليست بمستعمرة أو تخضع لحكومة وصايا بالمعنى الرسمي للكلمة. هذا الأمر سيساعدنا في الوقوف ضدّ المحاولات التي تسعى إلى طرح القضية العُمانية أمام اللجنة الرابعة. وذلك على الرغم من أن قراراً بلا شكّ للأغلبية سيتخذ تحت هذه الأسس المنطقية. وفي الحقيقة فإن القسم الكامل حول العلاقة بين المملكة المتحدة والسلطنة بالرغم من تضمنه نقاطاً عديدة محرجة من قبيل الدور البريطاني في مفاوضات السيب، فإنه بصفة عامة أكاديمي ولا يمكن القول إنه غير منصف، وأعتقد بأنه يبرر القرار بأن على حكومة صاحبة الجلالة تقديم الدليل للجنة.

ب ـ إن الدعوة إلى المفاوضات بدلاً من الدعوة المباشرة لاستقلال عُمان أو ما شابه ذلك، تمثل قليلاً من الرحمة بالرغم من كونها غير واقعية، وإذا ما تمّ تشكيل لجنة للنوايا الحسنة فهي بلا شكّ ستكون مسببة للمشاكل.

ج ـ إن التحفظات حول تفسيرات اللجنة لاتفاقية السيب الفقرة ٦٤٤ تبدو بأنها معقولة لورودها المهم (على الرغم من أننا قد لا نرغب في الإقرار بذلك)، وتجادل اللجنة في (الفقرة ٦٤٣) على أن مصطلح «الشؤون الداخلية» في الاتفاقية يسبب بكامله إحراجاً، إلا أن مجرد ورود مثل هذا المصطلح يلمّح إلى وجود شؤون خارجية وهذه لا تقع ضمن سيطرة أو مراقبة القبائل.

د ـ بعض الادعاءات بعيدة عن الواقع ولا تمت له بصلة وحتّى إنها تشكك في نفسها. مثلاً الدعاوى المقتبسة من الصفحتين ١٥٦ و ١٦٢ قد تكون مأخوذة ومقتطفة من راديو القاهرة.

٢ - السلبيات

أ ـ لعل أسوأ جانب في التقرير كلّه هو عدد الاتهامات العدوانية ونصف الحقائق حول السلطنة التي تمّ تمريرها بسبب الإهمال وعدم التوازن بين طرفي قضية النزاع. وهذا بالطبع خطأ السلطان وليس خطأنا، إلا أن اللجنة أيضاً وقعت في خطأ يتمثل في عدم إعطائها أي وزن لشهادة الشهود العيان لتقرير دي ريبينغ.

ب ـ ببساطة إن الاستنتاجات لا تتبع الأدلة حتّى حينما قدمت وتم تقويمها بواسطة اللجنة. حتّى إنَّها لم تشر إلى «قضايا المناطق التاريخية والسياسية» المحددة في اختصاصات اللجنة. ولسوء الحظ فإن الاستنتاجات هي التي من المحتمل أن يتم التركيز عليها إعلامياً وفي المداولات.

ج ـ هناك نقطة محددة مضرة تتمثل في ترسيخ الأسطورة القديمة التي ستؤكدها الاكتشافات الأخيرة، أن النفط هو مصدر كلّ القلاقل وأنه السبب في تورط حكومة صاحبة الجلالة في عُمان. وهناك تلميح بسيط لاحتلال السعودية لواحة البريمي في عام ١٩٥٢، والذي كان السبب الأول لإثارة القبائل أو إلى حقيقة أن الإمام محمّد في البداية ساعد السلطان ضدّ السعوديين حتّى صار في خريف عمره مخلب قط لصالح بن عيسى. وتقارير المساعدة الخارجية للمتمردين يتم إنكارها على الرغم من وجود الكثير من الأدلة التي تثبتها.

د ـ المقترح الوارد في (الفقرة ٦٥٦) والذي يقول إن المملكة المتحدة مرتبطة برسم سياسات السلطان المستقبلية هو بالطبع شيء صحيح، إلا أن التضمين على أن المصالح الأنانية لحكومة صاحبة الجلالة في الاستحواذ على النفط هي التي تحرّكها في كلّ الأوقات في داخل عُمان كان مدعوماً بدليل مهلهل. على أنَّ (الفقرة ٦٧٢) حول تدخل حكومة صاحبة الجلالة عام ١٩٥٧، وعلى الرغم من أنّه قاسٍ إلا أنه أمر يصعب الجدل حوله.

هـ ـ قبول اللجنة بـ (الفقرة ٦٧٩) الاتهامات بالوحشية والاضطهاد الذي يمارسه السلطان على أساس أن حكمه أوتوقراطي (استبدادي)» وهذا شيء باطل ومناف للعقل.

ولقد كان رأي الخارجية البريطانية السري أن اللجنة قد أولت اهتماماً كبيراً ودراسة دقيقة وعناية في تجميع تقريره، حيث لمست المسألة بعلمية ونزاهة وتجرد. ولقد أسهمت بصورة كبيرة في الوصول إلى فهم القضايا المتعلّقة بهذه المسالة، إلا أنّه ولسوء الحظ، هناك إحدى النقاط التي نوقشت ولمدّة طويلة في الجلسة التاسعة عشرة لهيئة الأمم المتحدة ما زالت ناقصة ولم يبت فيها بعد. وهي الوضع الحقيقي لسلطنة مسقط حيثُ إنَّها ليست مستعمرة بالمعنى الذي يرمي إليه المصطلح، فهي ما زالت تشمل مظاهر عديدة من مظاهر المستعمرات. كما أنَّ اللجنة شككت في تحرّكات البريطانيين ووجودهم هناك، فلقد ذكر التقرير «الاعتماد شبه الكامل للسلطنة على المساعدة البريطانية»، وعلى اللجنة الاعتقاد على الرغم من ذلك أن المملكة المتحدة تفسر ذلك بالحفظ على السلام والاستقرار. وفي أحيان أخرى يقتصر ذلك المعنى على

مساعدة السلاطين بغض النظر عن المساعدة الشعبية التي يطلبونها. واللجنة لا تحتاج إلى إضافة أن ذلك لا يعني بالضرورة الإسهام في حفظ السلام والاستقرار، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نتيجة عكسية بصورة كاملة؛ فاللجنة تقترح أن «سياسة المملكة المتحدة توجه وبمعايير كبيرة بواسطة رغبتها في حفظ سلطة حاكم لها عليه بعض النفوذ» (الفقرة ٥٩٨) حيث لا يوجد أي تعديل لمعاهدة مع البريطانيين تتعارض مع استقلال السلطنة في رأي اللجنة، إلا أن الأثر المتراكم والمعزز جاء نتيجة الملتمسين بالإجماع أن بريطانيا تسيطر على عُمان (الفقرة ٦٢٠).

بعد التعقيب على التدخل العسكري البريطاني عام ١٩١٥، جاء في التقرير «بهذا العمل فإن المملكة المتحدة تحرم إرادة الشعب في التعبير عن تطلعاته وآماله حول حاكمه وشكل حكومته بواسطة الأسلوب الوحيد الممكن للتعبير عن ذلك" (٦٣١)، على الرغم من أن اللجنة ذكرت بأن اتفاقية السيب المبرمة عام ١٩٢٠ هي مفتوحة لِكُلّ التفاسير فهي مع ذلك سينتج عنها وضع واقعي تكون فيه «الإمامة لها صفة الدولة نفسها « (الفقرة ٦٤٦) تعرض كلّ العوامل التي تظهر أن عُمان دولة مستقلة عن السلطان.

في ما يتعلق بأحداث عامي ١٩٥٥-١٩٥٧، رفضت اللجنة ما تذهب إليه المملكة البريطانية وتجعله سبباً لتدخلها على أنّه كان تدخلاً عسكرياً سببه انتهاج الإمام غالب سياسات تتعدى حدود سلطته، وكذلك رفضت حقيقة أن كلّ هذه السياسات قد طبقت قبل فترة من توليه منصب الإمام. وعلى ضوء اهتمام شركة النفط البريطانية والعلاقات الخاصة مع السلطان، فاللجنة تميل إلى الاعتقاد أن المملكة المتحدة مرتبطة بطريقة أو بأخرى بتشكيل سياسة هذا الأمر (وهو سياسة السلطان).

واللجنة لا تعتقد بأن الإمام قد تلقى أية مساعدات أجنبية قبل عام ١٩٥٧ كما تدعي المملكة المتحدة، ولم يتلقَ في أي وقت مساعدة على شكل قوات كما قدمت ذلك المملكة المتحدة للسلطان. ومن هذا المنطلق تصبح التبريرات التي قدمتها المملكة المتحدة لتدخلها لا أساس لها.

وقد ذكر التقرير أن اللجنة غير مقتنعة بتبرير المملكة المتحدة لتدخلها بسبب مساعدة حكومة شرعية ضدّ متمردين؛ فحكم السلطان حكم أوتوقراطي استبدادي «والتأكيد يبدو أنه أخذ من ضرورة حفظ حكومة في السلطة أكثر من كونه تأكيداً على أسس تقوم على خرق وانتهاك حقوق الإنسان». وبأنها «تشعر أن الإمام يقود ويتزعم مقياساً كبيراً من المساعدة الشعبية وأن هذا يشكل مركز قوة في عُمان الوسطى».

كما ذكرت اللجنة أن حكومة السلطان هي حكومة أوتوقراطية استبدادية والدعاوى التي قدمها الملتمسون ورافضو القضايا، تتمثل في انتهاك حقوق الإنسان، وهي لم تقتنع بأفكار السلطان لوجود مثل هذا الانتهاك لحقوق الإنسان في بلده. وذلك لأن السلطان رفض دخولها إلى البلد، لذا فإن اللجنة لم تستطع أن تحكم في المدى الحالي للقتال، إلا أنها نوهت إلى فقرة جنود الإمام الذي «ليست لديه الوسائل فحسب بل وكذلك التصميم والعزيمة للاستمرار في المقاومة».

والتقت اللجنة عدداً كبيراً من اللاجئين السياسيين من المنطقة يمثلون مختلف الأقاليم ومختلف مسالك الحياة. هنالك خطر عام ومؤكّد: وهو معارضة البريطانيين والرغبة في وضع حدّ لوجودهم في مسقط وعُمان. تلخصت وجهات نظرهم في التالي:

● إخلاص وتفانٍ من قبل الملتمسين للإمام « لأن ما يناضل من أجله حق»، فهذا كذلك تمّ ذكره والتطرق إليه.

● آراء حول آمال التطلع للمستقبل. بعضهم يريد الوحدة بين مسقط وعُمان وعُمان الساحل. «إلا أن الأغلبية شعرت بأن عليها الاكتفاء بتأسيس الإمامة في المنطقة الداخلية من عُمان».

● العديد يريدون إصلاح الإمامة بصورتها التقليدية، أي أن تصبح أكثر حداثة لمواجهة المستجدات؛ وآخرون يريدون تعديلات وآخرون يريدون رئيساً «إلا أن هناك القليل من التأييد للسلطان».

● الكل يرغب في برامج تنموية. صرح الإمام بأنه سيتقبل إذا ما صوت الشعب لزعيم آخر. ومعظم أعضاء مجلسه عبروا عن رغبتهم في تعديلات وإصلاحات حديثة.

● الملتمسون يتفقون على أن يكون الحل مبنياً على الآتي: أ ـ انسحاب قوات المملكة المتحدة. ب ـ حقّ تقرير المصير. ج ـ إطلاق سراح السجناء السياسيين. د ـ التعويض للعُمانيين.

وأشارت اللجنة إلى أن هذه الشروط مثل الشروط التي تقدّم بها العُمانيون إبان المفاوضات المجهضة والناقصة عام ١٩٦١. والتقرير يشير إلى أن منصب الأمام يعبر عن رغبة شعبية. وصرح شيخ طالب قائلاً: «إن باب التفاهم سيظل مفتوحاً دائماً»، كما ذكّر بتكريس مطلب اللاجئين العُمانيين لمبدأ الحكم الديمقراطي النيابي. كما أكدت اللجنة كذلك عن اعتقادها بان المسألة العُمانية هي مشكلة دولية خطيرة

وتستدعي اهتماماً وعناية خاصة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأكدت على اعتقادها بالتالي:

● إن المشكلة سببها السياسات الإمبريالية والتدخل الأجنبي في كلّ من مسقط وعُمان.

● إن المشكلة سببت قلقاً ومعاناة ربما يتفاقم أمرهما، لذلك فان إحلال الاستقرار أمر ضروري ومهم في مصلحة حفظ وصون السلام الذي من خلاله وحده يمكن تحقيق التقدّم الاجتماعي والاقتصادي. لذلك فإن اللجنة تعتقد أن على كلّ الأطراف المعنية بهذا الصراع أن تدخل في مفاوضات لحل هذه المشكلة من دون تحيز أو إجحاف لمواقع يتخذها طرف دون الأخر، وكذلك الامتناع عن كلّ ما من شانه أن يعطل ويمنع ويحول دون تحقيق السلام والاستقرار.

● إن على الأمم المتحدة المساعدة في إيجاد حلّ لهذه المشكلة باتخاذها لدور فعال ونشط في تسهيل البدء في المفاوضات بين الأطراف المعنية، وذلك بتأسيس وإنشاء مكاتب للجنة، وأن أي مبادرة تتخذها الجمعية العامة في هذا الشأن لا بُدَّ وأن تكون مصممة لتحقيق الآمال والتطلعات الشرعية والدستورية لشعب مسقط وعُمان.

● إن على الجمعية العامة دعوة كلّ من الإمام والسلطان للقيام بجميع الجهود المرجوة لحل هذه المشكلة من خلال التسهيلات التي تقدّمها مكاتب اللجنة الجيدة والكفوءة.

● إن على الجمعية العامة دعوة حكومة المملكة المتحدة لتسهيل المفاوضات للوصول إلى حلّ، وأن تستغل وتستخدم علاقاتها الودية اللصيقة مع السلطان لتشجيع مثل هذا الحل والوصول إلى الاستقرار.

● إن على الجمعية العامة دعوة الدول العربية للقيام بجميع الجهود لتشجيع البدء في مفاوضات تؤدي إلى التسوية.

وفي منتصف سنة ١٩٦٥، أشار القنصل البريطاني في مسقط في رسالته إلى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، إلى أن مشاكل السلطان تتمثل في أربعة مواضيع هي: **أولاً**، تأسيس وقيام إدارة أكثر صلاحية للوقت الذي تعيش فيه. **ثانياً**، تعزيز وتنمية قواته المسلحة. **ثالثاً**، تطوير علاقاته الدولية (ويشمل ذلك التوصل إلى اتفاق مع المتمردين في الخارج). **رابعاً**، إجراء تطوير دستوري.

وفي الصعيد الإقليمي وفي اجتماع عقد بين مسؤولين بريطانيين والملك فيصل

وردت تفاصيله في برقية صادرة من السفارة البريطانية في جدة إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٥، شدد الملك على ضرورة توصل الحكومة البريطانية إلى اتفاق مع الزعماء العُمانيين الموجودين في المنفى وإرضائهم والسماح لهم بالعودة وممارسة سلطاتهم في بلدهم. محذراً من أنه إذا ما خاب أملهم فسيبحثون عن مساعدة من كلّ من مصر والصين أو حتّى روسيا، أو كلّ هذه الدول مجتمعة. وهذا كلّه لا ينصب لا في مصلحة العربية السعودية ولا في المصلحة البريطانية، كما أعرب الملك فيصل عن دهشته من الاهتمّام الكبير للحكومة البريطانية بحفظ الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة العربية، وفي الوقت نفسه إغماض أعينها عن المخاطر الناتجة عن ترك مشكلة العُمانيين في الخارج من دون حلّ.

وعندما أعربت الحكومة البريطانية عن شعورها بأن تواجد هؤلاء العُمانيين في السعودية سيمنعهم من التسلل والارتباط مع «أشرار»، الأمر الذي سيترتب عليه تهديد الأمن في المنطقة، اتفق معها الملك فيصل على ذلك إلا أنه في الوقت ذاته أكد بأن ليس بمقدوره منعهم من السفر إلى الخارج والقيام باتصالات غير مرغوب فيها.

ورداً على وجهة النظر البريطانية عن كيف لأحد أن يتوقع من السلطان أن يسلم قطعة كبيرة من أرضه لناس تمردوا ضدّ سلطته وحكمه، وما الذي يمنعهم من الاتصال بأنفسهم بالسلطان مباشرة للوصول إلى حل للمشكلة، رأى الملك فيصل بأن السلطان أبعد أصحاب الحقوق بعيداً عن أرضهم التي ينتمون إليها والتي تعود إليهم وسلبها منهم. وبعد سنوات طوال بدأ العُمانيون يرون آمالهم في العودة تحبط ليصبحوا أسياداً لأوطانهم. وشدد على النتائج الخطيرة المترتبة عن ذلك.

وفي الوقت ذاته كانت شركة شل تعمل على إجراء تغييرات جذرية في وضع شركة تنمية نفط عُمان المحدودة لكي تكون مرتبطة بالترتيبات الجديدة المتعلّقة بامتياز النفط، وبحيث يتم نقل مقر شركة تنمية نفط عُمان المحدودة إلى مسقط. وقد أبلغت الخارجية البريطانية بعثتها في البحرين بالتفاصيل، وبأن ذلك سيحقق لشركة شل امتيازات يكسبونها في ما يتعلق بالضرائب كما سيسهل لهم مواجهة المشاكل التي قد تنشأ أثناء قيامهم بعملياتهم. وقد أشارت الخارجية البريطانية كذلك إلى أن شركة شل تود تقديم مقترح للسلطان مفاده أن اتفاقية الامتياز الجديدة ستكون مبنية على فائدة غير مقسمة. وعلى ضوء هذا الترتيب فسينتقل حقّ الامتياز من شركة تنمية نفط عُمان المحدودة إلى شركتي شل وبارتكس اللتين ستقبض كلّ منهما على جزء من الامتياز بتوزيع نسبة الحصص نفسها بحسب حصصهم في شركة نفط عُمان المحدودة على (٨٥ في المئة و١٥ في المئة على التوالي). ولم تقررا بعد ما الذي سيحدث لشركة

تنمية نفط عُمان المحدودة تحت ظلّ هذه الظروف، إلا أنّه من الأرجح أن يظل عملها كشركة مديرة.

وحيثُ إنَّ شركة بارتكس ترغب في قبض حصتها من الامتياز من خلال شركة غير بريطانية، ففي مثل هذا النوع من التغيير إلى أسس مبنية على فائدة غير مقسمة مع موضوع نقل وتحويل مقر شركة تنمية نفط عُمان المحدودة إلى مسقط، وتحت تفسير واضح سيكون ضدّ أحكام الاتفاقية السياسية المبرمة بين حكومة صاحبة الجلالة وشركة تنمية نفط عُمان المحدودة، لذلك فإن شركة شل طلبت موافقة الحكومة البريطانية على هذه التغييرات وفي الوقت نفسه سألت عن ملاءمة الاتفاقية السياسية على ضوء نصوص إعادة المناقشة في اتفاقية الامتياز، وفي إجابة الحكومة البريطانية عن استفسارها تمّ التوضيح بأنه وفي الوقت الذي لا تعترض فيه على التغييرات المقترحة وتتفق كذلك بأنه سيكون هناك شكّ حول استمرارية الحاجة للاتفاقية السياسية، فإنها ترغب في تأجيل قرار مستقبلي حول الاتفاقية لحين تتضح وتعلم شروط التعديلات الجديدة.

وأوضحت الشركة أن اتفاقية سياسية ترتبط بقطر مستقل هي شيء خارج عن المعهود والمعتاد، ومن الممكن أن تسبب حرجاً إلا إذا لم تر الحكومة البريطانية أي اعتراض على ذلك، فسيقترح تمهيد السبيل وإزالة كلّ العوائق حتّى يمكن إبطالها وإلغاؤها. وعلى وجه الخصوص فحيثُ إنَّ المواد الاحترازية ضدّ تدخل الشركة في تركيبات الاتصالات السلكية واللاسلكية والدفاعية كما وردت في القسم ٧ و ٨ من الاتفاقية، لن تكون عملية. ربما يكون من المرغوب فيه محاولة التوصل إلى أحكام ونصوص تغطي هذه الثغرة المتضمنة في الاتفاقية بين السلطان والشركة، كما تمّ فعل ذلك في حالة اتفاقية الامتياز مع البحرين والمستعمرات. وبما أن السلطان قد أخطر بنهاية اتفاقية عام ١٩٣٨، بعد إجراء تعديل واحد عليها، وافق عليه السلطان. وكان الشعور أن يتم إطلاع السلطان على نية إلغائها، ولتفادي أي شكوك بأن هذا الإجراء مرتبط بالرغبة في الإسراع لتحقيق أسس الفائدة غير المقسمة التي قد لا تروق للسلطان، من المستحسن تأجيل اتخاذ إجراء حول ذلك إلى بعد الانتهاء من إنجاز الترتيبات الجديدة مع الشركة.

ومع نهاية سنة ١٩٦٥، صدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة أشار إلى أنه بعد دراسة تقرير اللجنة الخاصة بعُمان وبعد الاستماع إلى إفادات وبيانات ممثل المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وممثل إيرلندا الشمالية والالتماسات بهذه القضية، أعربت فيه عن قلقها الشديد حول خطورة الوضع الناتج عن السياسات الاستعمارية والتدخل الأجنبي من طرف المملكة المتحدة في المنطقة، وعبرت فيه عن

تقدير الجمعية العامة لجهود اللجنة. كما عبر القرار عن:

١ـ استنكار واستهجان لاتجاه المملكة المتحدة وسلطات المنطقة في رفضها التعاون مع اللجنة الخاصة بعُمان وفي عدم تسهيل مهمتها لزيارتها للمنطقة.

٢ ـ الاعتراف بحق شعب المنطقة ككل لتقرير المصير والاستقلال بما يتماشى ويتطابق مع التعبير في آمالهم ورغباتهم الحرة.

٣ـ اعتبار وجود المملكة المتحدة الاستعماري وبجميع أشكاله سبباً في منع شعب المنطقة من ممارسة حقوقه وحقه في تقرير المصير والاستقلال.

٤ـ دعوة حكومة المملكة المتحدة إلى تطبيق الآتي وبصورة عاجلة وفورية في المنطقة:

أ - توقف كافة العمليات القمعية ضدّ شعب المنطقة.

ب - انسحاب القوات البريطانية.

ج - إطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وعودة المنفيين السياسيين إلى المنطقة.

د - إزالة الهيمنة البريطانية بكافة أشكالها.

٥ـ دعوة اللجنة الخاصة لتقصي الأوضاع في المنطقة مع اعتبار تطبيق إعلان منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة حتّى يتسنى لها فحص الوضع في هذه المنطقة.

٦ـ تقديم طلب للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بالتنسيق مع اللجنة الخاصة باتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق هذا القرار، ومن ثمّ رفع تقرير إلى الجمعية العامة يقدم في جلستها رقم ٢١.

قراءة سريعة لوثائق المجلد السادس
(وثائق فترة بداية إنتاج النفط وإعادة صياغة النظام السياسي)
(١٩٦٦م - ١٩٧١م)

مع بداية سنة ١٩٦٦، كان تقييم السلطات البريطانية المحلية في مسقط للأوضاع للفترة الممتدة بين ذلك الوقت وحتى العام ١٩٧٠، بأن هناك احتمالاً لدخول قوتين في صراع .**الأولى** القوة المعارضة للسلطان، هذه القوة، التي دعمت معنوياً من قبل الأمم المتحدة ومعنوياً ومادياً ومن قبل قوى أجنبية وبصورة

متزايدة، ستسعى إلى الإطاحة بالسلطان وطرد الإنكليز. كما توصلت إلى احتمال أن تتغير قيادة وطابع هذه المعارضة؛ ففي الماضي كان طابع المعارضة قبلياً على العموم وقائداً لقبائل مهمة. ولقد وجدوا لهم ملجأ في السعودية العربية، بينما ظهر فعلاً قائد من نمط جديد هو الظفاري البارز سالم بن نوفل، فهو ليس من المشايخ وقد تمكن من الحصول على دعم إذاعة «صوت العرب». وعلى مدى الأشهر والسنوات القادمة من المتوقع حدوث تغير في التوازن بسبب ازدياد العمليات التي يدعمها ويوجهها كلّ من العراق والجمهورية العربية المتحدة، والتي يتزايد تمركزها في المدن والقوى العاملة في شركات النفط. كما كان متوقعاً تزايد نشاطات تلك العناصر ومؤيديهم مع الاقتراب من العامين ١٩٦٩ و١٩٧٠، وذلك لنيل أهدافها والاستيلاء على السلطة قبل أن يتمكن السلطان من تعزيز نفوذه بين أبناء شعبه من خلال التطور الحاصل من استغلال عوائد النفط. وتوصلت إلى أن مدى تزايد نشاطاتهم لا يعتمد على الأوضاع الداخلية للسلطنة فحسب، بل يعتمد أكثر على التطورات داخل الأمم المتحدة والجامعة العربية وإمكانية هذه المنظمات وأغلبية الدول المكونة لها من العمل لفرض قراراتهم ووضعها في موضع التطبيق.

والقوة الرئيسة **الثانية** هي السلطان؛ فأحد مشاكل السلطان ستتمثل في حاجته إلى الحصول على تأييد أجنبي واسع، فهو يعتمد في الوقت الحالي على الإنكليز وعلى الأمريكيين والقليل من الآخرين، وتمنت السلطات البريطانية أن يتم منح الاتحاد الألماني الغربي الامتياز للتنقيب عن النفط عند منطقة الساحل في مقابل الحصول على دعم القوى التي تحصل على تلك الامتيازات، وكذلك فإن الجهات التي ستحصل على الامتيازات ستكون حكيمة إذا ما عملت على الإسراع في إنجاز مهامها قبل الموعد المحدد المتفق عليه.

والمشكلة الأخرى التي رأت السلطات البريطانية أنها قد تحظى باهتمام أقل من قبل السلطان هي جعل نظامه أكثر تقبلاً من قبل الشعب، وقد كانت وجهة النظر أنه إذا ما أراد السلطان تحقيق ذلك فعليه القيام بأربع مهام:

- أن يغادر صلالة وأن يختلط أكثر مع شعبه.

- أن يغير نظامه الحالي الخاص بإصدار وتطبيق التشريعات بنظام آخر يكون أقل تقييداً وأقل إحباطاً.

- أن يعزز آلياته الإدارية بحيث تصبح قادرة على مواجهة المشاكل المعقدة الناجمة عن النفط وأن تكون قادرة على الأقل على تخطيط وتنفيذ برنامج تطوير من شأنه أن يقنع شعبه بأنه يحرص على مصلحتهم.

ـ أن يكون أكثر انفتاحاً نحو توفير الخدمات الاجتماعية لشعبه وبوجه أخصّ حيال موضوع التعليم، فيجب عليه أن يوفر تعليماً متقدماً وأن يوفر فرص عمل للمسقطيين والعُمانيين الذين حصلوا على تعليم في أماكن أخرى لكي يكون بإمكانهم أن يعملوا لصالح بلدهم وفي داخله.

وقد كان القنصل البريطاني يأمل في أن يستطيع إقناع السلطان باتخاذ هذه الخطوات أو بعضها خلال فترة إقامته في مسقط، حيث تكونت لديه بعض التصورات التي قد يتحتم تنفيذها.

ناقش القنصل البريطاني في مسقط مضامين المراجعة الدفاعية مع السلطان في صلالة بتاريخ ١٨ شباط/ فبراير وكانت النتيجة الأهم من وجهة نظر السلطان ستكون في ظهور حالة جديدة بالكامل في المنطقة الواقعة إلى الجنوب الغربي من السلطنة في غضون السنتين القادمتين. حيث قام أصدقاؤه البريطانيون على مدى ١٣٠ عاماً برعاية المنطقة الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة العربية. وأنّه هو وأسلافه لم يكن لديهم سبب يدعوهم إلى توقع مجيء المشاكل من تلك المنطقة. ولكن منذ عام ١٩٦٨ ولاحقاً لن يكون باستطاعة البريطانيين تحقيق أي نوع من السيطرة على الأحداث في الجزيرة العربية، وفي وضعها المضطرب الحالي فلا أحد يمكنه أن يتوقع كيف ستسير الأمور في تلك المنطقة أو أي نوع من الأنظمة ستظهر. وهنالك احتمالية حقيقية بقيام نظام معادٍ للسلطان ومصالحه. ولقد كان هنالك جار مهم آخر لمنطقة جنوب الجزيرة العربية وللسلطان أيضاً والذي كانت بريطانيا تعلم عنه اهتمامه الشديد بالوضع في عدن وفي المحمية بعد الانسحاب البريطاني، ألا وهو الملك فيصل. وكانت وجهة النظر البريطانية أنه في كلّ هذه الظروف فإنه من الحكمة وحسن الإدارة أن يقوم الشخصان الأكثر اهتماماً بمستقبل منطقة جنوب الجزيرة العربية بالتحاور والتشاور حول الكيفية التي تمكنهما من الحفاظ على مصالحهما. ومهما كان ما حصل بينهما على مدى الـ ١٥ عاماً الماضية وما كان سبباً في تدمير العلاقة بين السلطنة والمملكة العربية السعودية، فإن الحقيقة الواضحة هي أن السلطان والملك فيصل حليفان طبيعيان بالنسبة إلى كُلّ من منطقة جنوب الجزيرة العربية والعالم العربي بصورة أشمل.

وفي الوقت ذاته وعلى الصعيد المحلي كانت هنالك مخاوف من اغتيال السلطان سعيد وابنه قابوس، وقد ناقش القنصل البريطاني في مسقط الأمر مع العقيد ماكسويل وكانت وجهة نظره تنص على أنّه في حال حدوث ذلك يجب القيام بما يلي:

ـ التحرّك السريع من قبل أعضاء أسرة آلبوسعيد لاختيار حاكم (وصي على العرش) ومجلس للوزراء، ويستخدم وزير الداخلية لدعوة كلّ شيوخ القبائل الكبرى إلى مسقط ويطلعون على ما تمّ اتخاذه من إجراءات مؤقتة وتأمين الحصول على دعمهم.

ـ منع قبائل عُمان والمنطقة الشرقية من التحرّك لدعم عودة غالب أو دعم أي كان من منافسي آلبوسعيد. ولم يكن يوجد داخل البلد من يحظى بالدعم الكافي، كما لا يوجد من بين الثوار في الخارج من يحظى بالدعم الكافي عدا صالح بن عيسى الحارثي. إذ إن صالح يحظى بدعم كبير في المنطقة الشرقية وباحترام القضاة في مناطق مختلفة من البلد. ومع ذلك فانه لا يعتقد بإمكانية ظهور أي منافس لآلبوسعيد.

● حصول من يتم اختياره خلفاً للحكم من آلبوسعيد أن يحصل على دعم قبائل الباطنة والظاهرة، وإمكانية أن تكون بعض قبائل عُمان الأصلية وجعلان موالية له.

وكان تقييم المعتمد السياسي في البحرين بخصوص الوضع الذي قد ينشأ إذا تمّ اغتيال السلطان وابنه قابوس، أنه على الرغم من وضوح عدم إمكانية استبعاد هذه الاحتمالية برمتها إلا أنه اعتبر أنها احتمالية ضعيفة. واعتبر أنه بالرغم من تواجد رجال مقاتلين منشقين ومدربين ومجهزين من قبل قوى خارجية في معظم المدن في محمية عدن الغربية منذ سنين، حيث يُنعت الحكام من قبل راديو القاهرة كخونة للقضية العربية، فلم تحدث إلا حالة اغتيال واحدة طالت أحد الشيوخ الثانويين، واختتم بالقول إنه ليس من السهل أن يتم إشغال أذهان الآخرين وبينهم المعتمد السياسي نفسه في غمرة انهماكهم بقضايا أخرى بخطّة طوارئ لموقف لا يكاد يكون وارداً، وإن السؤال حول موقف حكومة صاحبة الجلالة حيال الطارئ الذي تخيله القنصل يتوجب أن يناقش وفقاً للفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى، إن استمرار وديمومة الاستقرار في منطقة الخليج هو أمر له أهمية كبرى للمصالح البريطانية الغربية؛ في مفهوم الاستقرار، فإنه لا يمكن الفصل بين السلطنة وبقية دول الخليج لا من الناحية السياسية ولا العسكرية. ولم يرَ ضرورة التوسع حيال هذين الفرضيتين إذ تمّ تأكيد نفاديتهما عبر العديد من المراجعات للسياسة البريطانية في الخليج والتي كان أحدثها أثناء مراجعة الدفاع.

الفرضية الثانية، إن المملكة المتحدة لن تتأثر مادياً بإعادة نشر القوات البريطانية في الخليج وبانسحابها من عدن في عام ١٩٦٨. إن وجود حالة عدم

الاستقرار في السلطنة أو حتّى قيام نظام عدائي سوف يضعف موقفها في دول الإمارات المتصالحة، حيث ستتمركز نسبة كبيرة من قواتها بعد عام ١٩٦٧، وعلى العكس من ذلك فإن وجود قوات بريطانية كبيرة في الشارقة سوف يزيد من سرعة وفاعلية قابليتهم للتأثير في السلطنة.

واختتم المعتمد السياسي تحليله بالقول إنّه في حال حصول مثل ذلك الموقف، فإن أفضل سبيل لصيانة مصالح حكومة صاحبة الجلالة سيتمثل في الإسراع قدر الإمكان في إقامة نظام يخلف سابقه باعتبار أن ذلك هو أفضل السبل للمحافظة على وحدة واستقرار السلطنة، ومن وجهة نظره، وذلك يعني من دون أي نقاش خلافة شرعية، أي ما معناه اختيار سلطان جديد من أسرة آلبوسعيد، ولم ير المعتمد السياسي أي نظام بديل يكون قادراً على المحافظة على اجتماع كلٍ من مسقط ومطرح والقبائل الإمامية والباطنة والظاهرة إضافة إلى الشرقية، ناهيك عن قدرته على استعادة ظفار؛ وفي ما يخص الخليفة المحتمل فإنه اتفق مع القنصل في مسقط أن السيد طارق سيكون المرشح الأفضل إن لم يكن الأوحد، وعبّر عن اعتقاده أنّه سيكون مستعداً لقبول المنصب إذا ما طلبت منه الأسرة ذلك.

ولقد بدا للمعتمد السياسي أن القنصل البريطاني في مسقط لا يقدر تماماً شدّة ومدّة استمرارية الأوضاع المضطربة التي قد تنجم عن الفشل في إيجاد خليفة شرعي ومخاطر هذا الموقف على منطقة الخليج، كما أنَّ السيد هيوز ممثل شركة تنمية نفط عُمان، لا يقدر تماماً تأثير مثل هذهِ الأحداث على عمليات شل، وأوضح المعتمد السياسي أنّه في حال عدم وجود قوه مركزية مهيمنة تدين لها القوات المسلحة بالولاء، فإن من الضروري أن يتم سحب كلّ الضباط البريطانيين غير الأساسيين، وهذا سيقود إلى انهيار الجيش وما سيتبعه من ارتداد بعض العناصر باتجاه القوى السياسية المنافسة، وستسعى كلّ من الجمهورية العربية المتحدة والعراق والسعودية، إلى بذل قصارى جهودهم من أجل استغلال هذا الموقف في صالح كلّ منهم، وبذا ستتحول ما تسمى الآن بـ السلطنة إلى بؤرة لعدم الاستقرار وبؤرة للمكائد العربية - العربية، ولم يرَ المعتمد كيف يمكن لمثل هذه الأوضاع المضطربة أن تستمر إلى فترة غير محددة ومن دون أن تؤثر على عمليات شل.

وفي ذلك الصدد فإن النقاط والتساؤلات التالية بدت قائمه ألا وهي:

ـ إذا ما اندلعت حرب أهلية بين مسقط وعُمان فإن مناطق الإنتاج التابعة لشل ستكون تحت هيمنة أحد الفريقين، فيما تكون المحطات تحت هيمنة الفريق الآخر وتكون الأنابيب ممتدة من خلال منطقة النزاع، وفي هذه الحالة فمع أية

سلطة محلية ستتعامل شل؟ وإلى من ستدفع العوائد؟ ومن سيقوم بتأمين سلامة موظفيها؟

ـ لقد رأى المعتمد السياسي أن من السذاجة الاعتقاد بأنه تحت مثل هذا النوع من الظروف سيتم السماح باستمرار عمليات شل بعد توقف محدود ومؤقت. إن أول فعل يقوم به الطرف العُماني سيكون بالتأكيد إعاقة الوصول إلى مناطق الإنتاج ما لم توافق شل على دفع العوائد لهم، فإذا وافقت شل على ذلك فإن الطرف المسقطي سيعمد بالتأكيد إلى قطع الطريق باتجاه المحطات في وجه شل. كما أنني أتوقع حصول أعمال تخريبية تستهدف الأنابيب والمنشآت الأخرى.

ـ رأى المعتمد السياسي أن وجهات نظر هيوز تستند إلى فرضية أن «الثورة» سوف تتبع على وجه السرعة بإقامة نظام جديد من غير آلبوسعيد، وربما تقوم حكومة مواليه للجمهورية العربية المتحدة وتكون قادرة على بسط نفوذها على البلد برمته، وكما هو واضح مما قاله أعلاه، فإنه لا يعتقد بإمكانية حصول ذلك بل إنه رأى احتمالية بدء مرحله طويلة شديدة الاضطراب تعقب فشل آلبوسعيد في تأكيد سلطتهم بسرعة بعد اغتيال السلطان وقابوس.

أما بخصوص مدى إمكانية وضرورة قيام حكومة صاحبة الجلالة باستغلال نفوذها للدفع باتجاه اختيار السيد طارق خلفاً للسلطان ولفرض سلطته على البلد، فكانت وجهة نظره أن عليهم حتماً بذل كلّ ما في وسعهم لإقناع الأسرة باختيار السيد طارق، وأن تصدر قرارها فوراً في حال إعلان السيد طارق موافقته، وأنّه يتوجب عليهم توفير أي دعم عسكري يطالبونهم به لتحقيق هذه الغاية شريطة اختيارهم السيد طارق.

واختتم المعتمد السياسي تحليله بالقول إن استعداد أو عدم استعداد حكومة صاحبة الجلالة للاستجابة إلى طلب المساعدة وتقديم دعم عسكري من أي نوع كان سيعتمد على الظروف في ذلك الوقت، وبعد إعادة الانتشار في عام ١٩٦٧ فسوف يكون من الأسهل والأسرع إلى حدّ كبير توفير الدعم من الشارقة، مما هو عليه الحال في ذلك الوقت، وإن العامل المحدد هو هل أن تدخلاً سريعاً وضيق النطاق سيكون ضرورياً وفي الوقت ذاته فاعلاً في إقامة نظام جديد يكون قادراً على الحفاظ على وحدة مسقط وعُمان ويهيئ الأرضية لإقامة حكومة تقدّمية (أما توفير الدعم لخاسر مثل السيد شهاب، فإن من شأن ذلك زجّ بريطانيا في مشاكل لا نهاية لها ولا طائل منها، ولن يمكنهم في النهاية من الحفاظ على مصالحهم في منطقة الخليج)، وحالما يتم ترسيخ سلطة السلطان الجديد فسيكون من الضروري حفاظاً على هيبته

وعلى أمن بلده أن يستعيد السيطرة على مقاطعة ظفار والتي افترض البريطانيون أنها ستكون قد صفت في ذلك الحين بين أيدي نظام جمهوري ثوري (على الرغم من أنه لم يكن متيقناً من تمكن الثوار من تأمين قاعدة لهم في صلالة إذا ما تواجد فوج من قوات السلطان المسلحة في المدينة). إن السؤال عما إذا كان يجب تقديم أي دعم عسكري بريطاني في حالة المطالبة بتقديمه لتحقيق هذه المهمة، سيعتمد أيضاً على الظروف في ذلك الوقت. حيثُ إنَّ أي موقع يتحصن فيه الثوار في صلالة كقصر السلطان مثلاً، سيكون متاحاً تماماً أمام قصف الطائرات التي تنطلق من مصيرة، ولقد رأى المعتمد أن مهمة طرد الثوار باتجاه التلال ستكون مهمة سهلة إلى حدّ ما. إن إعادة السيطرة على صلالة من قبل السلطان الجديد ستكون رمزاً لتأكيد سلطته على ظفار على الرغم من أنّه من المؤكّد أن العصيان سيستمر في التلال.

ومع غمرة هذه التحليلات والمناقشات وبتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٦٦، تعرض السلطان إلى إطلاق النار من قبل أعضاء من حرس الشرف في قوة ظفار المسلحة أثناء قيامه باستعراضهم، إلا أن الطلقات أخطأت هدفها في ما قام حراس السلطان على الفور بفتح النار وقتل اثنين من حرس الشرف. حدث اشتباك بعد ذلك وأدى إلى وقوع إصابات بين الجانبين. بعدها وصلت عناصر من قوات السلطان المسلحة إلى مكان الحادث بسرعة كبيرة وفرضت سيطرتها من دون صعوبات تذكر. ذُكر أن من قام بالحادث هم رجال القبائل الجبليون الموجودون ضمن قوة ظفار ولقد تمكن بعضهم من الفرار قبل وصول رجال قوات السلطان المسلحة.

ولقد شغلت مسألة الوضع الأمني بخط أنابيب النفط الجديد الجهات الأمنية وتباينت وجهات النظر حولها بين السلطان والجيش والشركة وكانت وجهة نظر إدارة شل (١٢٥٩) أنه يمكن النظر في الأمر من خلال شقين:

الشق الأول، إن مهمة حماية خطّ الأنابيب في الصحراء يفترض أن تكون مهمة سهلة نسبياً بافتراض أنّه سيتم إرضاء لقبيلة الدروع حيثُ إنَّ كلّ القبائل الأخرى تخشاهم ولن يكونوا راغبين في دخول تلك المنطقة خلافاً لمشيئة الدروع. علاوة على ذلك فإن تخريب الأنبوب عند مروره في الأراضي الصحراوية المنبسطة لن تكون له في العادة مضاعفات خطيرة وكبيرة ولن يسبب أكثر من ضرر بسيط على الشركة.

أما **الشقّ الثاني** لهذه المشكلة فيبدأ مع دخول الأنبوب إلى منطقة التلال وصولاً ومروراً بوادي سمائل. وهنا فإن الأنبوب سيمر ضمن أراضي قبائل كثيرة وكل هذه

القبائل لها تاريخ من النزاعات والتمرد. إن الأعمال التخريبية التي تقع في مناطق التلال تتسبب في إحداث أضرار بالغة الشدة على أعمال الشركة وذلك لأن كميات كبيرة من النفط ستتدفق من الأنبوب المعطوب (وربما تأخذ الشركة النفطية هذه النقطة في الاعتبار وتحاول أن تركب عدداً من الممرات والمنافذ للأنبوب أكبر مما هو مطلوب في الوضع العادي). وكانت الشركة على قناعة بأن السلطان يعتقد أن بإمكانه ضمان سلامة الأنبوب في هذه المنطقة من خلال دفع بعض المال لتلك القبائل. وعلى الرغم من أنّها لم تتمكن من الاستنتاج إذا كان الافتراض خاطئ حتماً، إلا أنّها رأت أنّه ينطوي على مخاطر كثيرة وتملكتها شكوك عميقة تكاد تصل إلى درجة اليقين حول مدى استعداده لدفع ما يكفي من المال لهم. كما توصلت الشركة إلى قناعة بأن فكرة تسيير دوريات عسكرية لحماية الأنبوب قد أثبتت عدم فاعليتها في مثل هذا الموقف. إن السبيل الوحيد لحماية الأنبوب من الهجمات يتمثل في التعاون والتنسيق التام بين السكان المحليين (والذين يجب شراء تعاونهم)، وبين جهاز مخابرات كفء جداً يراقب نشاطات القبائل ودخول الغرباء، ويراقب أيضاً تحرّكات من هم أشدّ خطراً وهم رجال القبائل العائدين من السعودية والعراق ومصر. ولقد كان رأيها أن ولاء رجال القبائل يجب أن يشترى ليس بالمال وحده بل بالحكم العادل وفي إظهار الاحترام لشيوخ القبائل. كما إن الرشى الضخمة ستساعد، أما الرشى الصغيرة فلن تنفع. ومن الناحية العملية فلا شيء يمكن أن يضمن سلامة الأنبوب من التعرض إلى التخريب لكنه في حال أخذ النقاط التي ذكرها أعلاه في الاعتبار فعندها يمكن على الأقل التقليل من المخاطر.

ولم تكن الشركة كذلك تدرك تفاصيل خطّة السلطان في ذلك الشأن، إلا أنها كانت تعتقد أن السلطان ما زال يتعامل مع القبائل بأسلوب تقديم رشى صغيرة مدعومة بأساليب ترهيبية مقنعة تتمثل بالتهديد بإلقاء المخالفين في سجن الجلالي. ولقد رأت الشركة أن التأثيرات والأموال الخارجية إلى جانب الرغبة المتزايدة عند الناس بالتماشي في التطور مع الوقت، كلّ ذلك سيجعل تكتيكات السلطان القديمة الطراز غير فاعلة مع مرور الأيام تدريجياً. وعندما سألت الشركة الشيخ زايد عن رأيه في الوضع السياسي القائم في مسقط آنذاك، قال إنّه يعتقد إن الكره الذي يكنه أغلب الناس للسلطان سيُفشل جهود حكومته لحماية الأنبوب والمنشآت النفطية وأضاف زايد قائلاً: إنّه لا يتوقع أن يصل النفط إلى السفن. إلا أن وجهة نظر الشركة رأت أنه على الرغم من أنها تثمن كثيراً تقييم زايد للوضع السياسي، إلا أنّه مخطئ بعض الشيء حول قضية حماية الأنبوب والمنشآت النفطية، ورأت أن تشاؤمه فيه مبالغة. ورأت الشركة أنه في حال صمم المصريون أو العراقيون على تخريب

الأنبوب النفطي فإنّهم قد ينجحون في مسعاهم، إذ لو إنّهم كانوا مستعدين لرصد ما يكفي من المال والجهد ربما يحققون ما يكفي من المحاولات الناجحة، ويتمكنون بالتالي من إلحاق ضرر واسع بعملية إنتاج النفط. وبأن الشركة النفطية ومن خلال التنسيق مع الحكومة ستتخذ ما يكفي من الاحتياطات لتأمين سلامة محطات الضخ المرتبطة مع الأنبوب ومحطات طرح الغاز الموجودة في الحقول والمحطات الطرفية في الموانئ. إلا أن خبراتها المتراكمة في مجال الأمن النفطي تظهر أن الأنابيب الطويلة لا يمكن حمايتها بالأساليب الأمنية المادية المجسمة، وخصوصاً في حال تركيبها على سطح الأرض وفي الحقول النفطية الكبرى، فإن هذا يصحّ أيضاً على رؤوس الآبار حيث يكون من الصعب جداً استخدام أساليب الأمن المجسمة. ولذا فإن حماية مثل هذه المنشآت تكون عبر أساليب سياسية.

ولقد اختصرت الشركة تقييمها بأنه على المدى البعيد فإن الصناعة النفطية في مسقط وعُمان تواجه مقداراً من التهديد يساوي في حده الأدنى مقدار التهديد الذي تواجهه في أي من بلدان جنوب الخليج. وبسبب طول الأنبوب ومروره عبر تلال وعرة، فإن الصناعة النفطية في عُمان ربما كانت الأقل أمناً في الشرق الأوسط. أضف إلى ذلك حقيقة أن علاقة السلطان مع بقية العالم العربي هي الأسوأ من بين كلّ أخوته من الحكام، وحقيقة أن لديه عدداً كبيراً من العصاة في بلده، كما إنَّ إمكانياته الأمنية غير جيدة. ولقد رأت الشركة أنها سوف تفاجأ إذا تمكن السلطان من وضع تدابير أمنية تكون بمستوى التهديد المتوقع، إلا إذا ما قدمت له الشركة المساعدة في هذا الجانب.

وفي الجانب الآخر من البحار كانت قضية عُمان تناقش في أروقة الأمم المتحدة في نيويورك حيث تبنت اللجنة الخاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ قراراً (رقم ١٢٦٤) سمي بالمسألة العُمانية، جاء فيه أنه بعد الإطلاع على فصل تقرير اللجنة الخاصة عن الموقف المتعلق بتطبيق الإعلان عن منح الاستقلال للأراضي والشعوب المستعمرة المرتبطة بمنطقة عُمان، وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام وبناءً على قرار اللجنة رقم ١٥١٤ (الخامسة عشرة) بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ وبناءً على قرارها رقم ٢٠٧٣ (العشرين) بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، وقرارها رقم ٢١٨٩ (التاسعة عشرة) بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦. وبعد الاستماع إلى إفادات مقدمي الالتماس، ولقلقها الشديد من الوضع الجدي والحساس الناشئ عن السياسات الاستعمارية التي تنتهجها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية في المنطقة:

١ ـ يقرّ بما ورد في فصل تقرير اللجنة الخاصة عن الموقف المتعلق بتطبيق الإعلان عن منح الاستقلال للأراضي والشعوب المستعمرة المرتبطة بعُمان.

٢ ـ يؤكّد مجدداً على الحق الثابت لشعب المنطقة برمته في تقرير المصير والاستقلال، ويقر بشرعية نضالهم من أجل تطبيق الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٣ ـ يستنكر رفض المملكة المتحدة تطبيق قرارات الجمعية العمومية ذات الأرقام ١٥١٤ (الخامسة عشرة) في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، و ٢٠٧٣ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥.

٤ ـ ويستنكر أيضاً سياسات المملكة المتحدة المتمثلة بتنصيب ودعم أي نظام غير تمثيلي في المنطقة بما يتعارض وقرارات الجمعية العمومية ذات العلاقة.

٥ ـ يقرّ بأن الموارد الطبيعية للمنطقة تعود لشعب عُمان وأن الامتيازات التي منحت للشركات الاحتكارية الأجنبية من دون موافقة الشعب تعتبر خرقاً لحقوق شعب تلك المنطقة.

٦ ـ يعتبر أن استمرار تواجد القواعد والقوات العسكرية في المنطقة يشكّل إعاقة كبرى لممارسة الشعب لحقه بتقرير المصير والاستقلال، ويشكل تهديداً للسلم والأمن في تلك المنطقة. ولذا فمن المهم إزالة تواجدهم على الفور.

٧ ـ يدعو حكومة المملكة المتحدة للمباشرة فوراً بتطبيق الإجراءات التالية في المنطقة.

أ ـ وقف كلّ الأعمال العدائية ضدّ شعب المنطقة.

ب ـ سحب القوات البريطانية.

ج ـ إطلاق سراح السجناء والموقوفين السياسيين وعودة المنفيين السياسيين إلى المنطقة.

د ـ إنهاء الهيمنة البريطانية بِكُلّ أشكالها.

٨ ـ يناشد كلّ الدول الأعضاء تقديم كلّ عون ممكن لشعب المنطقة في نضالهم لتحقيق الحرية والاستقلال.

٩ ـ يطالب اللجنة الخاصة باستمرار متابعتها للموقف في المنطقة.

١٠ ـ يطالب الأمين العام بالقيام، بعد التشاور مع اللجنة الخاصة، بالإجراءات المناسبة من أجل تطبيق قرارات الجمعية العمومية ذات العلاقة، ومن ثمّ إعلام الجمعية في جلستها الثانية والعشرين بالمستجدات.

على ضوء التطورات في الأمم المتحدة، أعادت وزارة الخارجية البريطانية تقييم سياساتها في أيلول/سبتمبر ١٩٦٦، وأكدت أنَّ الحفاظ على الاستقرار في الخليج وحماية المصالح البريطانية هناك يستوجبان بقاء السلطنة كوحدة واحدة وتحت قيادة صديقة، وأن السياسة البريطانية تتمثل في المساعدة على تعزيز سلطة السلطان وحفظ أمن السلطنة من دون اللجوء إلى تدخل واسع من قبل القوات البريطانية، مع ضرورة الوصول إلى تسوية بين السلطان والثوار على أن لا يكون ذلك سبباً في أضعاف سلطة السلطان أو أن يؤدي إلى توفير فرصة لخصومه المحليين ولمن يقف بجانبهم من العرب لإيقاع المزيد من «الخراب والتدمير»، كما تمّ تحديد الأهداف البريطانية على النحو التالي:

١ ـ الاستمرار بتكرار القول إنه وفقاً للبند ٢ (٧) من دستور الأمم المتحدة، فإن الأمم المتحدة لا تمتلك الحق بمناقشة الشؤون الداخلية للسلطنة والتي هي دولة مستقلة.

٢ ـ توضيح أنه لا يوجد دليل إطلاقاً يدعم المزاعم القائلة إن قضية عُمان هي قضية استعمار (ولذلك فإن إحالتها إلى لجنة الأربع والعشرين لم يكن صحيحاً).

٣ ـ مواجهة ورد ادعاءات الثوار والمتعاطفين معهم بالتذكير بأنه لا يوجد «وضع» في السلطنة يمكن وصفه بأنه «مشكلة دولية خطيرة»، كما لا يوجد تأييد للثوار داخل السلطنة في الفترة الأخيرة وكذلك عدم وجود نشاط ثوري مؤثر (عدا عن الحوادث التي وقعت في ظفار والتي لا نرغب بلفت الانتباه إليها).

٤ ـ دحض مزاعم الثوار عن وجود دولة عُمان المستقلة والتشدد على أن اللجنة المختصة لم تقر بمزاعم الثوار حيال وضع عُمان أو الوضع الاستعماري الذي تخضع له السلطنة، ولم توصِ بمنح الاستقلال لعُمان.

٥ ـ رفض أي اقتراح ينصّ على أن السلطان والثوار لهما وضع متساوٍ في النزاع. ورفض أن يكون للثوار أي حقّ لوضع شروط مقابل عودتهم، إن شروط السلطان الخاصة بعودة الثوار معروفة جيداً. ويمكن للثوار مفاتحه السلطان مباشرة حينما يكونون مستعدين لقبول هذه الشروط. إضافة إلى ذلك يجب التذكير بأن حكومة صاحبة الجلالة مستعدة دوماً لبذل مساعيها لتحقيق أي تسوية ممكنة.

٦ ـ نفي كون حكومة صاحبة الجلالة طرفاً في النزاع أو أن تكون قادرة على التفاوض باسمها هي مع الثوار.

كما أقرت الخارجية البريطانية إعادة النظر في التكتيكات التي تتبعها، حيث أشار تقرير الخارجية البريطانية إلى إنّه في الماضي كنا نحاول أن نسير وفقاً لخط وسطي في الدفاع عن قضية السلطان، وهذا ما كنا نحرص على تجنبه، وأن ندعها تتقدم لوحدها. وبعد قبول الجمعية العمومية بتبني قرار يأخذ بالادعاءات المتطرفة للثوار ومن يقف وراءهم من العرب، تلك الادعاءات التي تصف القضية العُمانية بأنها قضية استعمار، ومن ثمّ إحالة القضية إلى لجنة الأربع والعشرين؛ فلقد أدركنا الآن عدم وجود أمل في إحداث تغيير في موقف الأمم المتحدة. كما لا يوجد أي أمل بإقناع السلطان ليقوم بالمزيد من الاتصالات مع الأمم المتحدة الآن ليذكّرها بأنها قد أهملت ما صرح به الممثل الخاص للأمين العام ورئيس اللجنة المختصة، وقررت أن تعامل السلطنة كمستعمرة. كما صرحت بريطانيا في الجلسة العشرين إنها لن تشترك في أي نقاشات تجري في لجنة الأربعة والعشرين حول قضية عُمان، مع الإصرار في الوقت نفسه على هذا الموقف لكي تظهر رفضها لأي صيغة تعتبر عُمان أرضاً مستعمرة بأي حال من الأحوال.

كما قررت أن يكون تعاملها مع القضية على النحو التالي: «رغم أنّه يتحتم علينا أن نقوم في مستهل المناقشات في الجمعية الحادية والعشرين بإدخال تحفظ حيال أي نقاش لهذه القضية، وأن نحتج رسمياً على مناقشتها في اللجنة الرابعة والتي لا يحقّ لها التدخل في الأمور الداخلية لبلد مستقل وذي سيادة. وعلينا أيضاً أن نتبنى موقفاً غير عابئ عندما تثار القضية بعد ذلك. أما النقد والتشويه الذي يوجه إلى حكومة صاحبة الجلالة بشكل محدد فيجب التصدي له وكذلك التصدي إلى محاولة توسيع النقاش ليشمل وضع دول الساحل المتصالح. في حال الإطلاع على صيغة أي قرار فعلى الوفد أن يطلب الحصول على التعليمات ويجب أن نتحدث ونصوّت بالضد لأية قرارات لا تنسجم مع موقفنا. ولكن على العموم علينا أن نتجنب القيام بأي تحرّك من شأنه أن يبقي هذه القضية مفتوحة للتداول على أمل أن تشعر الأمم المتحدة بالإرهاق والملل من سماع المجادلات نفسها وربما في النهاية تغلق تلك القضية».

في نيسان/أبريل ١٩٦٧، كتب المعتمد السياسي في البحرين رسالة إلى الخارجية البريطانية يقترح فيها محاولة مناقشة الملك فيصل أثناء زيارته المرتقبة إلى لندن ومحاولة إقناعه بأن يعيد النظر والتفكير حول مصالحه الشخصية والمصالح المترتبة على استقرار

كامل شبه الجزيرة العربية وذلك بتحسين علاقاته مع السلطان. مع ضرورة الكشف للملك فيصل الحجج الداعية لذلك والعوامل الجديدة الطارئة على الوضع، من خلال توقعات السلطان بتوفير المال وعزمه وتصميمه على استخدام عائدات النفط المالية وبصورة سريعة وحكيمة لصالح شعبه، مع الأمل أن تتحول السلطنة خلال الوقت القصير القادم إلى دولة معتدلة الثراء ومكتفية ذاتياً بنسبة معقولة. وإذا ما تحقق ذلك فسيعزى إلى السلطان مع مساعدة الحكومة البريطانية مسألة حفظ وحدة بلاده، ونسبة مرضية من توافر السلام والاستقرار داخل السلطنة. وتحت ظلّ مثل هذه الظروف فسيكون تعاون السلطان وتحسين علاقاته مع الملك فيصل ودول الجوار الأخرى مصدراً لقوة حقيقية مادية وملموسة يمكن من خلالها حفظ الاستقرار في المنطقة، مع ضرورة أن يمتنع الملك عن مساعدة «المتمردين» لزعزعة النظام في السلطنة والوصول مع السلطان لما يمكن أن يثمر ويتمخض عن تفاهم واتفاق لاستقرار المنطقة بكاملها. ولقد كان المسؤولون البريطانيون يرون أن نجاح محاولتهم - في تلك الفترة - لإقناع الملك فيصل في أن يتخلى ويتغاضى عن استيائه وامتعاضه تجاه هذا الجزء من الجزيرة العربية، يعتمد وإلى حد كبير عما ستتمخض عنه زيارة الشيخ زايد للرياض المزمع القيام بها يوم ١٢ نيسان/أبريل سنة ١٩٦٧م. وبأنه لا بدّ لهم من إيلاء الاهتمام بما سيقال للملك فيصل في لندن بخصوص مشكلة أبو ظبي بعد عودة الشيخ زايد من الرياض.

بعد نهاية الحرب العربية- الإسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٦٧، وفي غمار فترة المقاطعة العربية ووقف الإمدادات النفطية للدول الغربية، تمت جدولة أول صادر تجاري نفطي لحقل شركة شل في عُمان للبدء في بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر. وبحسب تقرير صادر عن القنصل العام في مسقط ستكون هناك عملية فحص وتفتيش لعمليات الشحن والإرسال بالنسبة إلى النفط هذا الشهر، وكذلك معرفة جودة الناتج وذلك تمهيداً لعمليات التصدير، وأكدت الشركة أنه وبما أن عمليات الإنتاج وما يحيط بها من تسهيلات تسير بصورة طيبة في مسقط، فلقد قررت الشركة أن يبدأ التصدير بصورة منتظمة في شهر آب/أغسطس. وعند سؤال السلطات البريطانية للشركة عما تزمع القيام به بخصوص الإعلان للجماهير عن البدء في التصدير؟ أفادت شل بأن الشركة المحلية في مسقط وهي شركة تنمية نفط (عُمان) ستقوم بالإعلان عن ذلك للجمهور حينما يبدأ التصدير المنتظم، وحينها فإن شركة شل ستقوم بإصدار بيان صحافي بذلك من بريطانيا.

وفي الوقت ذاته أكد السلطان للمعتمد السياسي وكذلك لمدير شركة تنمية نفط عُمان، بأنه سيكون سعيداً جداً بأن يتم تصدير أية كمية من النفط لبريطانيا من

السلطنة، وأنه لا يعتزم مجاراة الدول العربية في مقاطعتها بعدم تصدير النفط لبريطانيا. وعندما سألت السلطات البريطانية شركة شل عما تعتزم القيام به في مسألة المقاطعة، قال ممثل الشركة: «إن شركة شل لم تتناول مسألة المقاطعة في إعلانها». وإذا ما سئل عن ذلك فإنه سيقول إن أسواق بريطانيا والولايات المتحدة غير مستهدفة في المرحلة الأولى، لذا فإن هذا السؤال غير وارد.

كما كانت السلطات البريطانية تدرس وتبحث في إمكانية نشر وإعلان تصريح السلطان في ما يتعلق بخططه حول النفط وعدم مجاراة الدول العربية في مسألة المقاطعة. وذلك في الوقت نفسه مع حدوث التنمية في السلطنة بمجرد إمكانية الحصول على عائد من النفط، باعتبار أنه من المهم جداً من الناحية السياسية بأن يكون السكان في السلطنة ملمين ومدركين بخطط السلطان وبأسرع وقت ممكن. وذلك بالتأكيد سيأخذ بعض الوقت لحين إيجاد المال الكافي الذي يساعد السلطان على تحقيق هذه الخطط. وكانت وجهة نظرها تتمثل في إن ذلك أمر غير معروف النتائج، ولا يعرف ما إذا كان في استطاعته أن يحقق لشعبه بعض ما يتطلع إليه من عائد النفط قبل أن يتسبب التباطؤ في إثارة غضب الشعب ما يؤدي إلى ضعف وضعه، حيث إن السلطان لا يمتلك محطة راديو أو صحافة، لذا فلقد تقرر العمل على مجيء أحد من موظفي هيئة الإذاعة البريطانية الناطقة باللغة العربية وذلك لإجراء مقابلة مع السلطان للحديث حول خططه التنموية. ولقد وافق السلطان على ذلك، وتمّ الترتيب على أن تتم هذه المحادثة مع السلطان في الوقت الذي تبدأ فيه صادرات البترول وذلك حتّى يكون لحديث السلطان عبر الإذاعة الأثر الفعّال والكبير في النفوس.

كما ظلت شركة شل والتي شاركت الحكومة البريطانية في رؤاها وأفكارها في ما يتعلق بالنفط وضرورة ارتباط السلطان بشعبه، تصرّ بأن تفعل الحكومة البريطانية كلّ ما في وسعها حتّى تدفع بالسلطان للالتصاق أكثر بشعبه عن طريق إعلانه عن خططه التنموية، لذا تمّ إخطار الشركة بموضوع الحوار الذي سيتم إجراؤه مع السلطان من قبل هيئة الإذاعة البريطانية، ومحاولة وضع تاريخ مناسب لإذاعة الحوار حتّى يتناسب مع قيام الشركة بتصدير النفط. وعلى الرغم من أن الشركة لم تثر أية نقطة تتعلق بهذا الاقتراح، إلا أنها اتّصلت بالسلطات البريطانية لتعرب عن حرصها الشديد على عدم جذب الانتباه لموضوع المقاطعة وبأن السلطان لا يرغب في مجاراة الدول العربية في إيقاف تصدير النفط لبريطانيا، وأن الشركة لا تزمع ولا ترغب في الإعلان عن تاريخ بدء تصدير النفط. (ولم يصدر أي تساؤل من وزارة الخارجية). وحيثُ إنّه لا يوجد أي ضمان بأن موقف السلطان حول المقاطعة قد لا

يذكر في الحوار الإذاعي، فسيكونون شاكرين إذا توقفت السلطات البريطانية عن مواصلة الحديث في موضوع المقاطعة في الوقت الراهن.

وعلى الرغم مما بدا للحكومة البريطانية بأنه من الصعب جداً للشركة تجنب نشر أخبار بدء تصدير أول شحنة للنفط من السلطنة، فلقد وافقت على عدم القيام بإجراء يتعلق بالمقابلة الإذاعية في ذلك الوقت. ولقد أبلغت الشركة بأنها ترغب في استشارة المعتمد السياسي حول تلك المسألة.

إلا أن الأخبار المتعلّقة بالتصدير التجاري للنفط من السلطنة كانت قد تسربت قبل فترة للجمهور وعلم بها. كما أنَّ شركة شل قد أصدرت تصريحاً تمّ نشره في جريدة **الديلي تلغراف**، وكان هناك قلق بأن هذا التصريح المنشور سيؤدي إلى زيادة معرفة الجمهور بهذا الموضوع وبالتالي سيطرح العديد من الأسئلة حول موقف السلطان من مسألة المقاطعة العربية. ولقد تقرر أنه إذا ما حدث ذلك، واعتماداً على آراء المعتمد السياسي، فلا بدّ من الإسراع في بحث موضوع المقابلة مع **هيئة الإذاعة العربية** وذلك على ضوء الأهمية السياسية لجعل السلطان يتحدث حول خططه أمام السكان المحليين عبر الإذاعة، وأي شكل من أشكال هذا الحوار الإذاعي سيأخذ وقتاً حتّى يكون بالإمكان إخراجه بصورة جيدة، ومن جهتها فإن الحكومة البريطانية لن تقدّم على أية خطوة في هذا الاتجاه من دون مشورة شركة شل في المقام الأول.

وفي منتصف شهر أيلول/ سبتمبر، عقد اجتماع في لندن بين وكيل وزارة الخارجية البريطانية الدائم ومندوب شركة شل النفطية لمناقشة الأوضاع في السلطنة، وتم التوصل إلى أن الأمن بصفة عامة مستتب وفي وضع مستقر ومرضٍ، حيث بدأ المتمردون العُمانيون في الانشقاق على بعضهم البعض، ولم تعد لديهم المقدرة والكفاءة لإحداث الشغب والدمار في عُمان. وخلال العامين الماضيين تمكن متمردو ظفار العسكريون من تنظيم سلسلة من الأحداث في السلطنة وتحديداً في الجزء الغربي من محافظة ظفار. إلا أن قوات السلطان المسلحة تمكنت من السيطرة على الوضع. ولقد رأت السلطات البريطانية أنه بالرغم من تلقي المتمردين مساعدة من السلطات السعودية، إلا أن الملك فيصل (على الرغم من أنه لا يكن حباً للسلطان) ربما يتوقف عن مثل هذا النوع من المساعدة، كما إنَّ حكومة صاحبة الجلالة من ناحية أخرى ما زالت مستمرة في إعارة ضباطها وتقديم مساعداتها لقوات السلطان المسلحة على الرغم من أن ما اتفق عليه مع السلطان من مساعدة قد انتهى أجله يوم ٣١ آذار/ مارس من تلك السنة.

وفي ما يتعلق بخلافة السلطان سعيد كانت وجهة نظرهما أن السيد طارق قد يكون شخصاً محبوباً في مسقط، إلا أن الممثلين البريطانيين المتواجدين في منطقة الخليج، متفقون على أن السيد طارق ليست لديه القوة والقدرة على القيام بثورة ناجحة ضدّ السلطان. كما إنه ليس هناك دليل على أن السيد طارق إذا ما تمكن من استلام الحكم سيكون أفضل حالاً من السلطان، وأنه إذا نجح في مسعاه واستلم السلطة، وإذا تمكن من القضاء على السلطان باغتياله، فستكون حصيلة ذلك فوضى عارمة سيترتب عليها إلحاق أضرار كبيرة بالمصالح الغربية في المنطقة.

ومن الناحية التنموية كانت وجهة نظرهما أن عائد النفط سيحدث تغييراً كبيراً في الوضع المالي لحكومة السلطان والذي ظلّ وحتّى القريب ضعيف الإنتاج ولا يصل عائده إلى أكثر من مليون جنيه إسترليني في السنة، وعلى الرغم من أن السلطان يتميز بالحرص وعدم الإنفاق وبنزعته المحافظة، إلا أن هناك دلائل تشير إلى أنه سينفق عائد النفط بحكمة. حيثُ إنّه قد أعلن عن خطط تنموية من مثل بناء مستشفيات ومدارس ومحطات توليد للطاقة وكذلك إعلانه وسعيه إلى تطوير وترقية الزراعة وتنميتها. وجاء إلى السلطنة تلبية لطلب السلطان مهندس معماري بريطاني، وذلك لتخطيط مدينتي مسقط ومطرح. كذلك فإن السلطان يقوم بخطط لتحسين وتقوية إدارته حيث أنشئت العديد من الأقسام ومن المتوقع مجيء خبراء متخصصين في الشؤون الإدارية والعمل على ترقيتها وتطويرها.

وفي تحليل حول الدفاع عن سلامة أنبوب النفط أعدته قيادة دائرة الاستخبارات في سمائل في أيار/مايو ١٩٦٨ تمّ التوصل إلى ضرورة عدم الإلقاء بأية مسؤولية على شركة تنمية نفط عُمان للدفاع عن خطّ الأنابيب؛ فهذه من مسؤوليات البلاد نفسها حيث تقع عليها مسؤولية حماية ممتلكات مواطنيها وضيوفها والمقيمين بها بطريقة قانونية، وبأن توضح قوات السلطان المسلحة وبطريقة علنية أنها تهتم بالدفاع عن سلامة خطّ الأنابيب. وفي الحالات العادية فإن الدفاع عن سلامة الشخصيات المختلفة يجب أن يعهد إلى حراس من القرية نفسها التي تقطن فيها هذه الشخصيات. ويجب عقد تدريبات دورية مع التركيز على الكيفية التي سيتم بها القبض على المهاجمين بعد القيام بعملياتهم. والتقليل من عدد الأشخاص الذين قد تكون لديهم الرغبة بالقيام بعمل عدواني ضدّ الأنبوب سيعتمد على تقييمهم لمدى إمكانية القبض عليهم سواء كان ذلك قبل قيامهم بتلك العمليات أو بعدها. كما يجب السماح لسكان الوادي أن يشاهدوا ممارسات الدفاع عن خطّ الأنابيب حتّى يمكن لهم تقدير أهمية الغرض منها. وضرورة توقف السلطات المدنية عن دفع أي مبالغ للقبائل المحلية للدفاع عن خطّ الأنابيب. مع إبلاغ هذه القبائل بأنها ما زالت

مسؤولة عن الدفاع عن خطّ الأنابيب الذي يمرّ في أراضيها.

أما بخصوص المبالغ التي تنفق على الدفاع عن خطّ الأنابيب وأية مبالغ أخرى يمكن توفيرها من مشاريع تنموية أخرى، فيجب أن تنفق بأسرع ما يمكن على مشروعات لها قيمة إعلامية كبيرة حتّى ولو كانت هذه المشروعات لا علاقة لها بسير التنمية ولا تجيء ضمن أولوياتها وذلك طوال خطّ الأنابيب. وليس من الضروري أن تكون مثل هذه المشروعات كبيرة كالعيادات المتحركة ومشروعات مكافحة الحشرات وإصلاح الأفلاج وهي مشروعات غير مكلفة نسبياً، ولكن إذا ما ارتبطت في أذهان الناس بتدفق النفط عبر خط الأنابيب، سوف تؤدي إلى ظهور نتائج إيجابية في ما يتعلق بسلامة خطّ الأنابيب والدفاع عنه تماماً كإرسال سرية إضافية من المشاة لحمايته.

وإن تنفيذ ذلك أعلاه سوف يخلق نوعاً من الارتباط مع الجيش وبالتالي مع السلطان في أذهان الناس في مناطق تعتبر من مناطق الثوار. وسوف يرى الناس أن الجيش يساعد في الدفاع عن مصالحهم المادية ضدّ أعداء السلطان.

وفي الاستعراض السنوي للأوضاع في عُمان في سنة ١٩٦٧، توصل القنصل البريطاني في مسقط إلى أن بريطانيا احتفظت خلال عام ١٩٦٨ بمصالحها في السلطنة بالشكل الجيد الذي تتمنى أن يكون عليه بسبب قوة السلطان وميله إليها. واستفسر عن ماهية توقعات المستقبل، والعوامل التي سوف تساعد على المحافظة على ذلك الوضع؟ وهل سيحدث تخفيف من حدة العداء مع الجيران الرئيسيين؟ ربما.

سيطرة السلطان على قبائل عُمان، وقوة عزمه على استخدام موارده لفائدة شعب بلاده بحسب ما يرى هو ذلك، وإنفاق الإيرادات القادمة من عُمان لصالح شعب ظفار. غير إن هناك عوامل قد تهدد استمرار حكم السلطان ومعها مصالحنا أيضاً، وتشمل انسحابنا من الخليج والتباطؤ في تنفيذ مشاريع التنمية لصالح رفاهية وتقدّم عُمان الداخل، وتردده بشأن إنشاء جهاز حكومي جديد يستطيع أن يترجم إيرادات النفط إلى فوائد للشعب، وكذلك عدم استعداده لرفع القيود المفروضة في ظفار وفي تكليف الظفاريين بالحصول على نوع من الإدارة المستقلة لشؤونهم بالإضافة إلى النفوذ المتزايد للشيوعيين في ظفار. وفي قلب هذه المصاعب والمشاكل فهناك العادة التي ظلّ السلطان متمسكاً بها طوال حياته وهي الإصرار على الإمساك بزمام الأمور بيديه ومنع أي من رعاياه في الحصول على قدر من السلطة، ويرى أنه قد تتم ممارستها باستقلال عنه ولغير صالحه. وهكذا كان الحال في ما يتعلق بتوفير التعليم العالي لرعاياه. إن من المهم أولاً لنجاح حكم بلاده وجود رجال أقوياء

للغاية في مركز السلطة، وهناك احتمال أن يؤدي عدم قدرة السلطان على تكليف أشخاص آخرين ومنحهم السلطة المناسبة إلى انهيار حكمه، وإذا حدث وسقط السلطان فهناك احتمال أن تفتح الأبواب على مصاريعها في البلاد لتصارع الأجنحة المختلفة في ما بينها، ومنها ما سيكون مدعوماً بقوى خارجية ومن المتوقع أن ينهار السلام السائد حالياً في عُمان وأن تعم البلاد الفوضى والاضطرابات وهو ما سوف يؤدي إلى تهديد المصالح البريطانية في البلاد بدرجات متفاوتة.

وفي أوائل سنة ١٩٧٠ أعادت الخارجية البريطانية تقييمها للأوضاع في سلطنة مسقط وعُمان وحددت مصالحها فيها بالتالي:

- استمرار إنتاج النفط عالي الجودة واستمرار التنقيب عنه من قبل شركة تنمية نفط عُمان (والتي تعود ملكية ٨٥ في المئة منها إلى شركة شل الملكية الهولندية).

- استمرار وتوسيع عمليات تصدير البضائع والخدمات البريطانية إلى هذا السوق الذي على الرغم من صغره إلا أنّه يشهد توسعاً.

- استمرار التسهيلات الأرضية للقوة الجوية الملكية وكذلك لمحطة هيئة الإذاعة البريطانية في مصيرة. إن التسهيلات الأرضية، والتي تعتزم وزارة الدفاع أن تنفق عليها ما يقرب من ٢ مليون جنيه إسترليني، تعتبر مهمة لنا في الوقت الراهن للإيفاء بالتزاماتنا في منطقة الشرق الأقصى ومن المرجح أن تبقى كذلك لفترة طويلة.

- منع تقسيم السلطنة أو وقوعها في قبضة الشيوعية أو الجناح اليساري المتطرف أو القومية العربية، وذلك بسبب موقعها الجغرافي لأن الأحداث في السلطنة ستنعكس حتماً على المناطق الأخرى في الخليج التي لدى بريطانيا مصالح واستثمارات فيها تفوق كثيراً ما لها في السلطنة.

وكانت السلطات البريطانية حتّى تلك الفترة ترى أن سياسة حكومة صاحبة الجلالة المتمثلة بتقديم الدعم الكامل للسلطان قد خدمت المصالح البريطانية بصورة جيدة. إذ إنَّ شركة النفط مخولة بالعمل بحرية (ولقد توسع امتيازها مؤخراً ليشمل ظفار)، وهي تنتج حالياً ٣٦٠,٠٠٠ برميل يومياً من النفط الخام عالي الجودة، أي ما يعادل ٦٨ مليون طن سنوياً. الصادرات البريطانية (والتي بلغت في عام ١٩٦٨ حوالى ٣ ملايين جنيه إسترليني) تستحوذ على حصة الأسد من سوق السلطنة للمنتجات المستوردة. واقعياً فان كلّ أسلحة ومعدات قوات السلطان المسلحة مشتراة من بريطانيا، ومعظم أعمال التنمية والتطوير أنجزها مقاولون بريطانيون (على الرغم أن السلطان يفكر الآن باستخدام شركات ألمانية). كما أننا ما زلنا نتمتع بالتسهيلات في جزيرة مصيرة.

وبسبب رسوخ العلاقة بيننا وبين السلطان، تكون انطباع في نظر الكثيرين في داخل وخارج السلطنة على أننا قوة استعمارية وأننا نحن من يسير البلاد فعلياً، مستخدمين السلطان كدمية فقط. إن هذا الاعتقاد والذي يعبر عنه سنوياً خلال النقاش حول المسألة العُمانية في الأمم المتحدة، يتعزز من خلال حقيقة أنّه إضافة إلى الضباط البريطانيين المعارين لقوات السلطان المسلحة، فإن الغالبية العظمى من الضباط الآخرين العاملين في قوات السلطان المسلحة والجندرمة العُمانية، هم من المرتزقة البريطانيين، كما أنَّ هنالك موظفين بريطانيين لم يتم تعيينهم من خلال الحكومة البريطانية وهؤلاء يشغلون مناصب كبرى في حكومة السلطان.

بينما غدا الوضع في السلطنة مقبولاً بالنسبة إلى المصالح البريطانية إلا أنّه نظراً إلى أن العديد من العوامل الجديدة قد استجدت في السنوات الأخيرة، فلقد رأت السلطات البريطانية أنّه يجب أن يتم تقييم الوضع في السلطنة على خلفية تلك التطورات: لقد بدا الإنتاج النفطي في العام ١٩٦٧ ومنذ ذلك الحين تزايدت إيرادات السلطان. (لقد حصل حتّى ذلك الوقت على ما يقرب **من ٧٠ مليون جنيه إسترليني)**،

(أ) يتزايد الرخاء في الدول التي تحد السلطنة من الشمال وخصوصاً أبو ظبي ودبي، وسبب هذا الأمر إضافة إلى ما ورد في الفقرة (أ) أعلاه زيادة التوقعات في السلطنة بقرب تحسن الأوضاع حيثُ إنَّ العديد من العُمانيين قد سافروا إلى بلدان الخليج الأخرى وشهدوا بأنفسهم التطور السريع الحاصل من الثروة النفطية،

(ب) اندلاع تمرد مسلح أخذ بالتفاقم في ظفار.

(ج) قيام نظام متطرف في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية التي تجاور السلطنة من الغرب وهذا النظام يعادي السلطان بصورة سافرة ويؤيد الثوار الظفاريين.

(د) إعلان حكومة صاحبة الجلالة عن نيتها سحب كلّ القوات البريطانية من الخليج عند نهاية عام ١٩٧١.

وفي الوقت ذاته أعربت الخارجية البريطانية عن قلقها حول العديد من الأمور الداخلية في السلطنة؛ فعلى الصعيد التنموي يعد ما بوشر فيه من مشاريع التنمية محدوداً للغاية على الرغم من تزايد واردات السلطان النفطية وبالرغم من أنّه ناقش عدداً من المشاريع مع مستشاريه، كما أن الفجوة بين ما يمكن عمله وما تمّ عمله أخذت في الاتساع.

وعلى الصعيد الحكومي فإن الحالة الإدارية محبطة بالدرجة نفسها. إذ إنَّ نظام

حكم السلطان مركزي أكثر من المطلوب وغير كفء، كما أنَّ رعايا السلطان ينظرون إليه على أنّه غامض وقمعي وغريب. وحول هذا الموضوع أيضاً قام السلطان بالتحدث في أكثر من مناسبة إلى ممثلي حكومة صاحبة الجلالة عن نيته بإصلاح إدارته، حتّى أنّه طلب المشورة من شركة استشارات إدارية ولكن لم يحصل أي تطور. ولذا تزايد شعور الموظفين والمستشارين البريطانيين الذين استخدموا لهذه الغاية بالإحباط.

وفي ما يتعلق بظفار، لقد توصلت لجنة الاستخبارات في الخليج إلى أن التمرد في ظفار قد وصل إلى مرحلة التهديد الخطير والحقيقي، وأنه من غير المحتمل أن يتمكن السلطان من التصدي للتمرد بينما يستمرّ باتباع سياسته المزدوجة المتمثلة في رفض تخصيص ما يكفي من التمويل لقواته المسلحة، وكذلك رفضه اتخاذ إجراءات تهدف إلى كسب السكان المحليين إلى صفة.

وحول الوضع الأمني في بقية مناطق عُمان، فإنه بالرغم من كون الوضع هادئاً إلا أنه لم يكن متوقعاً أن يستمرّ كذلك، بسبب وجود العديد من الأسباب للسخط الشعبي، حيث لم تستفد عُمان بشيء يذكر من اكتشاف النفط، بل إنّه في بعض الجوانب حصل تدهور للأوضاع، إذ تعرضت المصحات والمحطات الزراعية والتي كانت تمول في السابق من المعونات البريطانية إلى الإهمال منذ توقفت تلك المعونات، على الرغم من تزايد ثروة السلطان. إضافة إلى ذلك فإن النمط القمعي لحكم السلطان يعمل كمثير دائم للسكان المحليين. ونظراً إلى فقر البلاد، فإن نسبة كبيرة من الشباب تضطر إلى السفر إلى الدول الخليجية النفطية المجاورة بحثاً عن العمل وعن فرص عيش أفضل مما هي الحال عليه في عُمان.

وعندما يعود هؤلاء الشباب بين الحين والآخر إلى بلدهم لزيارة عائلاتهم (لا يسمح السلطان لهم بأخذ زوجاتهم معهم عند سفرهم)، فإنّهم يمثلون مصدراً للسخط وعدم الرضى. ولقد كانت السلطات البريطانية المحلية ترى أن العُمانيين ليسوا ثواراً بالفطرة، إلا أن هنالك مؤشرات على أن مشاعر عدم الرضى آخذة بالتزايد، وأنّه من الصعب تخيل **أن يشعر العُمانيون بالولاء لسلطان قمعي لم يأتِ لهم بأية فائدة تذكر ولم يشاهد** في عُمان منذ أكثر من عشر سنين، وإن تمرد عام ١٩٥٨ ضدّ السلطان كان بقيادة إمام عُمان والذي هو في الواقع تقليدي في معتقداته مثل السلطان تماماً، والإمام ما زال يعيش في المنفى (ويقوم أخوه بزيارة نيويورك سنوياً لما له علاقة بمناقشة المسألة العُمانية في الأمم المتحدة)، إلا أن هنالك دلائل على أن قيادة حركات التمرد تنتقل تدريجياً إلى العناصر الشابة الأكثر تطرفاً. ولقد

وردت تقارير تتحدث عن عُمانيين تمّ تعليمهم خلف الستار الحديدي (الاتحاد السوفياتي) وعن أعداد من العُمانيين الذين يتلقون تدريباً على حرب العصابات في العراق. ولقد جرت محاولة لتسلل عدد من المتمردين إلى عُمان وكانت محاولة فاشلة ولكن من غير المحتمل أن تكون هذه المحاولة هي الأخيرة.

لقد كان هنالك استياء كذلك من السلطات البريطانية حول شخصية السلطان بسبب طبيعة حكمه الفردية إلى درجة كبيرة جداً، وكان من الضروري وصف السمات الشخصية للسلطان نفسه قبل وضع تصور عن الكيفية التي ستسير وفقها الأحداث المستقبلية، ولقد بيّن تقرير لجنة الاستخبارات المشتركة بأن من غير المحتمل أن يختفي السلطان من المشهد في المستقبل القريب، إذ إنّه كان يبدو في صحة جيدة وفرص تعرضه للاغتيال بدت محدودة. إضافة إلى ذلك وبالرغم من أن كلاً من ابنه قابوس وأخيه غير الشقيق طارق، قد تراودهما أفكار بالإطاحة به، إلا أنّه كان يبدو مستحيلاً من الناحية الواقعية الانقلاب عليه من دون دعم أو على الأقل تغاضي القادة البريطانيين الكبار في قوات السلطان المسلحة، كما أنه كان من الممكن حدوث ذلك ما لم يستلم هؤلاء الضباط تعليمات محددة بهذا المعنى من حكومة صاحبة الجلالة. إلا أنه كانت هنالك احتمالية أخرى وهي أن يتنحى السلطان طوعاً عن الحكم لصالح ابنه قابوس. ولقد ادعى السلطان في بعض الأحيان بأنه يشعر بالتعب إلا أنّه لم يعطِ إلى الآن مؤشراً قوياً على نيته بالتقاعد. إلا أنه في حال استمرار السلطان في الحكم للفترة القادمة وهو ما كان يبدو أكثر احتمالاً، فقد كان من المرغوب به وعلى ضوء الموقف المتدهور آنذاك أن يبادر إلى القيام ببعض التغييرات الجذرية في سياسته. وتحديداً أن يوفر لقواته المسلحة الإمكانيات التي تتيح لها استعادة تفوقها في ظفار، أن يقوم بإصلاح إدارته (وأن يخولها صلاحية كبيرة)، وأن يقوم بعملية تنموية في القطاع المدني تتناسب مع إيراداته. إن الآمال بأن يقوم بذلك لم تكن كبيرة. حيث أثبت السلطان على مدى حياته إنّه ذكي ولكنه عنيد مستقل وحذر وصفاته الرئيسة هي نزعته إلى السيطرة على دولته بنفسه وممانعته في إنفاق الأموال. كما كانت ميوله نحو البخل الشديد ربما تعود إلى استلامه خزينة مفلسة في بداية عهده وما أعقبها من فترة طويلة تميزت بصغر حجم واردات بلده، إن تلك الميول لم تتغير إلا قليلاً على الرغم من العائدات النفطية الجديدة والكبيرة. علاوة على ذلك وبالرغم من النصح الذي قدمه الممثلون البريطانيون المتعاقبون لحكومة صاحبة الجلالة، وبالرغم من إعلان السلطان نفسه في أوقات عديدة عن رغبته بالتغيير، إلا أن ما أنجزه لم يتماشَ مع الوضع الجديد الحاصل في البلد، حيث كان في تلك الفترة يبلغ حوالى الستين من عمره

وكان من الواضح أنّه ليس من السهل عليه إجراء تغيير جذري في تلك المرحلة.

وحول النظر إلى مستقبل البلاد آنذاك، رأت السلطات البريطانية أنه إذا لم يغير السلطان سياساته وإذا ما بقي في السلطة فإن المستقبل سيبدو مظلماً تماماً. كما أنَّ مذكرة لجنة الاستخبارات المشتركة خلصت إلى أنّه في حال استمرار السلطان بانتهاج سياساته فلن يكون بمقدوره كسب الحرب في ظفار. وكان يبدو أنه من المحتمل جداً أنّه في حال استمرار المتمردين الظفاريين بتوسيع نشاطهم وفقاً للمعدل القائم آنذاك، ومع الدعم اللوجيستي وغيره الذي تقدّمه جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية والصين والاتحاد السوفياتي، فإن ظفار كان بإمكانها أن تخرج عن سيطرة السلطان خلال فترة قصيرة نسبياً. ويمكن لمثل ذلك التطور أن يحصل في وقت قريب إذا ما تناقصت بشدة معنويات وكفاءة قوات السلطان المسلحة. إضافة إلى ذلك لقد كان هنالك خطر كبير موجود مسبقاً، وكان بإمكانه أن يتزايد مع تزايد نشاط الثوار ويتمثل بوقوع المزيد من الهجمات الإرهابية على منشآت قاعدة القوة الجوية البريطانية في صلالة، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى وقوع إصابات بين أفراد القوة الجوية الملكية والمدنيين البريطانيين الموجودين هناك. ويمكن لذلك الأمر أن يجذب انتباه البرلمان والرأي العام البريطانيين حول الأحداث الدائرة في السلطنة.

ولقد كانت تحليلات السلطات البريطانية آنذاك أنه في حال انفصال ظفار فإن ذلك الأمر سيمثل ضربة قوية لهيبة السلطان، إلا أنّ ذلك لن يؤدي تلقائياً إلى إزاحة النظام السلطاني من باقي أرجاء البلد، حيثُ إنَّ ظفار مفصولة عن باقي أرجاء عُمان بحزام عريض من الجبال والصحراء وكذلك، فإن الظفاريين يختلفون عرقياً ولغوياً عن باقي العُمانيين، ولم تكن هناك علاقة تاريخية طويلة بينهم، مع ذلك فإن استمرار السلطان باتباع أسلوبه اللامبالي تجاه شعب عُمان وما سيتبعه من نمو الشعور بالسخط عند العُمانيين من المحتمل جداً أن يؤدي إلى اندلاع تمرد خطير في عُمان أيضاً في غضون سنتين أو ثلاث، وما سيشجع على اندلاع ذلك التمرد هو حقيقة أن قوات السلطان المسلحة منشغلة في ظفار، وأن القوات البريطانية ستكون قد غادرت منطقة الخليج بحلول عام ١٩٧١، كما أنَّ من شبه الأكيد أن التمرد سيحظى بدعم الأنظمة العربية «التقدّمية» مثل العراق وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وربما أيضاً الاتحاد السوفياتي و/أو الصين. وأنه من غير المحتمل أن يقود التمرد المتوقع زعماء القبائل التقليديين مثل الإمام السابق لعُمان، وأن أي تمرد مستقبلي سيكون يساري التوجه، كما أنَّ طوبوغرافية عُمان الجبلية والوعرة والمحدودة الاتصالات مناسبة جداً لحرب العصابات، إضافة إلى اضطرار قوات السلطان المسلحة لخوض القتال في عُمان وفي ظفار قد يؤدي إلى تشتيت جهودها

وربما يصل بها إلى نقطة الانهيار وبالتالي هزيمتها على الجبهتين.

ولقد تمّ التوصل إلى استنتاج أنه ما لم يحدث تغيير جذري في مواقف السلطان حيال التنمية والنظام الإداري والقوات المسلحة، فإن من المحتمل جداً أن يتم الإطاحة بالنظام في السلطنة خلال السنوات القليلة القادمة واستبداله بنظام «ثوري» يساري. ومن غير المحتمل أن يسلك هذا النظام الجديد سلوكاً ودياً تجاه حكومة صاحبة الجلالة والتي سينظر إليها على أنها المساند والداعم الأساسي للنظام السابق. وسوف تفقد بريطانيا حتماً وضعها المتميز في السلطنة وقاعدتها في مصيرة. وقد يسمح لشركة تنمية نفط عُمان بالاستمرار في العمل كما هو حال شركة النفط العراقية في العراق، ولكن ربحيتها ستقل وربما تستبدل في النهاية بشركة وطنية بدعم من السوفيات أو الصينيين.

كما أن تأثيرات انهيار النظام في السلطنة واستبداله بنظام ثوري سوف لن تقتصر على السلطنة، إذ إنَّ وصول نظام ثوري إلى سدة الحكم في عُمان سيؤثر حتماً على الأنظمة المشايخية الضعيفة في الجزء الجنوبي من الخليج، ويمكن أن يحفز بسهولة اندلاع سلسلة من الثورات قد تصل إلى البحرين أو الكويت أو حتّى المملكة العربية السعودية. أما الاحتمال البديل الآخر فهو أن النظام السلطاني قد ينهار أمام الضغط الثوري ولكن لن تظهر فئة واحدة قوية بما فيه الكفاية لفرض سيطرتها على كلّ البلد، وبالتالي يكون عرضة للتقسيم. ولا يمكن توقع ما ستؤول إليه الأوضاع بعد ذلك، ولكنها في هذه الحالة أيضاً ستؤثر سلباً على الأوضاع في الجزء الجنوبي من الخليج.

وعلى ضوء تلك التحليلات أبلغت وزارة الخارجية البريطانية معتمدها السياسي في البحرين في آذار/ مارس ١٩٧٠، بأن وزير الخارجية قد وافق على ضرورة إجراء مراجعة شاملة للأوضاع مع السلطان، وإذا ما تطلب الأمر فإنه بالإمكان أن يتم ذلك حتّى على المستوى الوزاري على أن يتم الإعداد لذلك من قبل الموظفين الرسميين. وإذا تمكن الموظفون من الحصول على الإجابات المناسبة، فإنه لن تكون هنالك حاجة إلى قيام الوزير بزيارة صلالة. ولقد تمّ تحديد أغراض المراجعة على النحو التالي:

١ـ الأهداف ذات الأسبقية الأولى

أ ـ القرارات العسكرية

إن الهدف الرئيس لأية مراجعة مع السلطان هو أن يقرر القيام باتخاذ كلّ

الإجراءات العسكرية اللازمة لفرض سيطرته على ظفار. وهذه الإجراءات يجب أن تعتمد على التوصيات المقدمة إليه من قبل وزير دفاعه (العقيد أولدمان) ومن ضمنها إنشاء الفرقة الرابعة وزيادة أجور أفراد القوات المسلحة وشراء المعدات الضرورية بما في ذلك طائرات النقل والمروحيات.

ب ـ التطوير المدني المترافق مع الجهود العسكرية

إن هذا الإجراء لا يقل أهمية عن ما ورد في الفقرة (أ) إن من المعروف أن الحرب لا يمكن كسبها وربما لا يمكن حتّى احتواؤها بالطرق العسكرية فقط. إذ من الضروري اتخاذ بعض الإجراءات على الصعيد المدني لإفهام الناس في ظفار وخاصة أن السلطان يهتم بمصالحهم. وأسهل ما يمكن القيام به في هذا الصدد هو بناء العيادات والمستوصفات واستكمال مستشفى صلالة، وحفر الآبار وتحسين شبكة المياه وكذلك القيام بتوزيع الغذاء عند الحاجة. هذه الإجراءات يجب طرحها على أنها إجراءات داعمة للجهد العسكري، وبذا ربما يتم تقبلها من قبل السلطان بشكل أكبر.

ج ـ بعض الإصلاحات في نظام السلطان الإداري

إن هذا الأمر وبينما هو مفضل ومرغوب فيه في ذاته إلا أنّه سيصبح أكثر ضرورة وأهمية إذا ما أريد تحقيق الفقرة (ب) أعلاه. جوهرياً يمكن أن يقتصر ذلك الإصلاح على تنازل السلطان عن بعض صلاحياته لموظفيه وسماحه لهم بتنفيذ مهامهم ضمن التوجيهات العامة.

ولذا فإن الأهداف الثلاثة مترابطة بعضها ببعض، إذ لا يمكن حصول تطوير وتنمية مدنية من دون القيام بنوع من الإصلاح الإداري، كما أن الإجراءات العسكرية لن تكون ناجحة من دون أن ترافقها عملية تنمية مدنية.

٢ـ أهداف مهمة ولكنها ليست عاجلة

أ ـ تعجيل عمليات التنمية في كلّ أرجاء السلطنة

إن ما هو متوفر حالياً من العوائد النفطية (ما يقرب من ٥٠ - ٧٠ مليون جنيه إسترليني) ومن المحتمل المحافظة إن لم يكن زيادة في المستوى السنوي الحالي للعوائد النفطية على مدى السنوات العشر القادمة، إن ذلك يتيح للسلطان المباشرة بخطّة

تنموية للسلطنة، إن الشعب يتوقع منه القيام بذلك ولسوف تتزايد الحاجة للقيام بذلك إذا ما رغب السلطان بكسب رضا أبناء شعبه (والعديد من هؤلاء يسافرون إلى دول الخليج الغنية سعياً إلى العمل). إن عملية التنمية يجب أن تمتد من مسقط ومطرح وساحل الباطنة إلى المنطقة الداخلية من عُمان.

ب ـ مراجعة شاملة للجهاز الحكومي

مثلما ترتبط النقاط (١) (ب) و (ج) المذكورة أعلاه فإن النقطة (٢) (أ) ترتبط بعملية مراجعة وإصلاح لنظام السلطان الحكومي. فهو بحاجة ملحة إلى وزير يحمل خبرة يكون مخولاً بالصلاحيات الضرورية للإشراف على عملية تنموية أوسع مدى بكثير. يجب إحالة العديد من المستشارين البريطانيين الحاليين إلى التقاعد وأن يتم تطوير وعصرنة الإدارة الحالية المقيدة والبطيئة الحركة.

ج ـ توفير مناخ قانوني أكثر مرونة للأجانب العاملين في السلطنة

في الوقت الراهن فإن كلّ الأجانب يخضعون لقوانين الشريعة المتزمتة. وهنالك حاجة لنظام أكثر حداثة. كما أن هناك حاجة للعديد من الخطوات الإصلاحية الأخرى لنقل السلطنة إلى القرن العشرين. إلا أن من غير الواقعي توقع أن يمضي السلطان بعيداً جداً أو سريعاً جداً (ربما يتغير الموقف إذا ما قرر أن ينسحب من المشهد)، وأية مراجعة كبيرة معه يجب أن تركز على مناقشة القضايا الأكثر أهمية.

وحول الأسلوب الذي سيتبع في التفاوض مع السلطان، تم تحديد النقاط التي يجب على المفاوضين أخذ الحذر حيالها عند تناول الموضوع مع السلطان على النحو التالي:

(١) لتحقيق الأهداف التي وردت في الفقرة أولاً (١) فلعل من الضروري أن نوفر للسلطان العون اللازم. لقد حصل خلال الأشهر الماضية على توجيه ومشورة دقيقة وتفصيلية من قائد قواته المسلحة ومن وزير دفاعه الجديد ومن الجنرال داي ومن قائد القوات البريطانية في الخليج. وهو لا يملك سبباً لعدم اتخاذ ما ينبغي اتخاذه من قرارات ضرورية نظراً إلى خطورة الموقف المتدهور حالياً. ويجب أن يكون أول أهداف المفاوضين إقناعه باتخاذ تلك القرارات فإن رفض السلطان فيجب حينها أن يطلب منه إعطاء مبرر لرفضه بعد أن حصل على النصح والمشورة للقيام بذلك ومع توافر الإمكانيات المادية اللازمة. إلا أن من المعلوم على الرغم من ذلك أن عام ١٩٧٠ قد يكون عاماً عسيراً فعلاً من الناحية العسكرية، وأنّه حتّى لو قام

السلطان باتخاذ القرارات الصائبة في المستقبل القريب فإنها لن تكون فاعلة حتّى نهاية العام. فإذا ما رأى المفاوضون، وبعد مناقشة الوضع برمته مع السلطان، بأنه سيستجيب لعرض المساعدة (على أن يكون العرض مرتبطاً بالتأكيد التام من قبله على أنّه سيقوم بِكُلّ ما يمكنه القيام به من إجراءات عسكرية ضرورية) أو أنّه وبعد أن يقوم باتخاذ القرارات العسكرية فسوف يقتنع بالمبادرة لاتخاذ القرارات الصحيحة على الصعيد المدني، فعندها يمكن للمفاوضين أن يطرحوا عليه العرض المبين في الملحق (١).

(٢) من المحتمل أن يتوسع النقاش مع السلطان ليشمل إجراء مراجعة عامة للعلاقات بين حكومة صاحبة الجلالة والسلطنة، وليتطرق بالتالي إلى التفاهمات التي تبين بشيء من التفصيل أي تعديل جديد على ما تّم الاتفاق عليه في العام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٥ وعام ١٩٥٨. وإذا ما رأى المفاوضون وكجزء من أي اتفاق جديد أن من الممكن أن يستجيب السلطان بشكل إيجابي إلى عرض بتغير التمثيل الدبلوماسي البريطاني من قنصلية عامة إلى سفارة (بسفير من الدرجة الثالثة) فأنّهم مخولون لإدراج ذلك في أي عرض.

(٣) إن من الممكن واستناداً إلى ما قاله السلطان مؤخراً للسيد باران والسيد هيوز (من شل) أن يقوم خلال النقاش بالتلميح عن بعض القلق تجاه الحكومة مبطناً بذلك رغبته في التراجع أكثر نحو الوراء. فإذا ما ظهرت أية تلميحات مشابهة فان المفاوضين مخولون بمناقشة الوضع بصراحة مع السلطان وان يقترحوا عليه الإتيان بآخرين إلى النظام الحكومي وخصوصاً ابنه قابوس.

لقد كان من الصعب توقع سير مجمل الأحداث إلا أنه بالرغم من ذلك تّم تحديد إمكانية أن تمضي المراحل الأولية وفقاً للخطوط التالية:

أ ـ أن يقوم القنصل العام بإخبار السلطان، ربما من خلال الرائد شونسي، بأن حكومة صاحبة الجلالة قد وصلت إلى نتيجة مفادها أن الوقت قد حان لإجراء مراجعة شاملة للوضع وللعلاقات بين حكومة صاحبة الجلالة والسلطان. ولذا فان المعتمد السياسي يرغب في زيارة السلطان وأن يشرح له الأمور بتفصيل أكثر.

ب ـ يصل بعد ذلك المعتمد السياسي وبرفقته العدد الضروري من المستشارين إلى صلالة للبدء في تلك المراجعة. وكخطوة أولى يقوم المعتمد السياسي بتسليم السلطان رسالة شخصية من وزير الخارجية والكومنولث يعبر فيها عن قلق حكومة صاحبة الجلالة حيال الوضع الحالي.

ج ـ بعد ذلك يشرح المعتمد السياسي لماذا تشعر حكومة صاحبة الجلالة بالحاجة لمناقشة الشؤون الداخلية للسلطنة معه ولماذا تعتبر أن الوضع أخذ بالتفاقم وما هي الإجراءات التي تعتقد أن هنالك حاجة فورية للقيام بها لتحسين الأوضاع.

د ـ وبذا ستكون المراجعة قد بدأت ومما لا شكّ فيه أن السلطان سيحتاج وقتاً للتفكير والتعليق. فإذا وصل النقاش إلى نقطة يعتقد عندها المعتمد السياسي بأن من غير الممكن إقناع السلطان القيام بالإجراءات المطلوبة وأن أجوبته غير مقنعة من وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة، فسيقوم حينها بإخبار السلطان بأنه سيقوم بإبلاغ حكومة صاحبة الجلالة التي سترسل وزيراً لإجراء المزيد من المناقشات معه.

لقد كان من العسير توقع كيف كانت ستسير الأمور بعد تلك المرحلة. إلا أنه تقرر آنذاك أن يتم اتخاذ المزيد من القرارت من قبل الوزراء حول الكيفية التي ستكون عليها علاقة حكومة صاحبة الجلالة بالسلطان إذا ما أصر الأخير على رفض إعطاء التعهدات المطلوبة وذلك قبل قيام الوزير بزيارته للسلطان.

وحول كيفية التعامل مع الوضع في حال تدخل مستشاري السلطان، فلقد كانت وجهة النظر أن مسقط هي منطقة صغيرة وكل الاتصالات مع السلطان يجب أن تكون عبر الرائد شونسي، ومع الأخذ في الاعتبار القلق الذي عبر عنه العديد من الزوار (رسميين ورجال أعمال) فإن من غير الممكن إخفاء عملية مراجعة كبيرة إلى حدّ ما عن مستشاري السلطان. وبأنه لن تكون هنالك صعوبة مع العقيد أولدمان وزير الدفاع الجديد، إذ إنّه سيؤيد تماماً الغرض من المراجعة. كما أن السيد بيلي ليس له نفوذ كبير. أما الرائد شونسي ستساوره الشكوك حتماً حول الحكمة وراء الإجراءات التي ستقترحها حكومة صاحبة الجلالة ولعل من المهم السعي إلى تحييد موقفه حيال تلك الإجراءات. وبما أن من الصعب إخفاء ما يجري عنه، فلقد تقرر تخويل المعتمد السياسي والقنصل العام في مسقط لشرح الأمور له ولمستشاري السلطان البريطانيين الآخرين، مع التشديد على أن حكومة صاحبة الجلالة والسلطنة تربطهما علاقات طويلة، وأن مصلحتهما المشتركة في التنمية والاستقرار في المنطقة تدعوهما إلى تقديم التسهيلات لبعضهما البعض (مثل جزيرة مصيرة إلى حكومة صاحبة الجلالة، والضباط البريطانيين المعارين إلى السلطان)، وبأن الوضع الحالي في السلطنة مقلق بشكل لا يمكن إنكاره وأنّه من الطبيعي تبعاً لِكُلّ ما ذكر إجراء مراجعة بين البريطانيين وبين السلطان وأن تناقش بصراحة الإجراءات الضرورية التي يجب اتخاذها.

إعلامياً لوحظ بأن أية زيارة يقوم بها المعتمد السياسي وبصحبته مجموعة

صغيرة من المستشارين سوف لن تثير الكثير من الانتباه أو الاهتمام خارج مسقط وصلالة. إذ إنَّ المقيم السياسي اعتاد على القيام بزيارات دورية إلى السلطان من حين إلى آخر ويمكن لمثل تلك الزيارة أن تعتبر على أنها مثل سابقاتها. إلا أن أية زيارة يقوم بها أحد الوزراء، وفي حال دعت الحاجة إلى ذلك، ستكون مسألة مختلفة. ولذا سيكون من الأفضل أن يقوم الوزير بزيارة أماكن أخرى في طريقه وسيكون طبيعياً بالنسبة إليه أن يمرّ بالبحرين وربما بالشارقة أيضاً في طريقه إلى مسقط. ويمكن للزيارة أن توصف على أنها جولة تهدف إلى الإطلاع على الترتيبات المتعلّقة بالانسحاب من الخليج، ويمكن أن تتضمن الجولة زيارة إلى مصيرة وبذا سيبدو طبيعياً تماماً أن يتم الالتقاء بالسلطان ضمن سياق جولة كهذه.

ولقد تمّ تحديد النقاط المطلوب تحقيقها على النحو التالي:

١ ـ السلطان

أ ـ يوافق على التخويل الفوري للتوصيات التي قدمها له مؤخراً وزير دفاعه ومن ضمنها تشكيل فرقة رابعة، وزيادة أجور أفراد قوات السلطان المسلحة، وشراء بعض المعدات العسكرية الضرورية ومن ضمنها المروحيات وطائرات النقل.

ب ـ يدرك الحاجة إلى توفير بعض الأنواع الأخرى من الدعم اللوجستي والطبي لقواته المسلحة. وتفاصيل هذه الأمور سيبيّنها له وزير دفاعه.

ج ـ يوافق على ضرورة المباشرة ببرنامج تنمية مدني محدود يواكب النشاط العسكري في ظفار وأن يتم الإعلان عنه في غضون شهر واحد. ويمكن أن يقتصر هذا البرنامج على المناطق المحمية في صلالة وأن ينفذ بإشراف قوات السلطان المسلحة والاستشاريين المدنيين للسلطنة. ويجب أن لا يكون مكلفاً ويمكن أن يقتصر على إقامة المستوصفات والعيادات واستكمال بناء المستشفى في صلالة وحفر الآبار وتطوير شبكة المياه وكذلك توزيع الأغذية في أوقات الحاجة.

د ـ يوافق على تعجيل المباشرة بالمشاريع التي تدرس حالياً وأن يباشر ببرنامج تنمية مدني في ظفار وعُمان، وسيتم تبيان تفصيل ذلك البرنامج وإقراره في تقرير منفصل.

هـ ـ يوافق على ضرورة القيام بمراجعة شاملة للجهاز الإداري في السلطنة وبضمنه تعيين رئيس وزراء وتوظيف أعداد أكبر من الظفاريين في ظفار، وبأن يقوم بمنح سلطات أكثر للخبراء البريطانيين الذين تمّ توظيفهم في السنوات الثلاث

الماضية والذين يجب السماح لهم بالعمل ضمن حدود التوجيه العام من قبل السلطان.

٢ ـ ومن جهتها فان حكومة صاحبة الجلالة توافق على:

أ ـ توفير المزيد من الضباط إلى الفرقة الرابعة ضمن برنامج الإعارة وهذا إضافة إلى العدد الذي اتفق عليه في السنة الماضية ولكن وفقاً للشروط نفسها.

ب ـ القيام بنقل شحنات لوازم قوات السلطان المسلحة مجاناً على متن طائرات القوات الجوية الملكية ضمن جداول رحلاتها العادية وكذلك عبر النقل البحري العسكري، وتكون الأسبقية لنقل المعدات الضرورية للفرقة الرابعة وللطائرات الجديدة (مثل المروحيات والآليات) التي سيتم طلبها.

ج ـ توفير ما يصل إلى عشرة من المتخصصين في مجال الطب والزراعة والبيطرة مجاناً ولمدّة ثلاثة أشهر في المرحلة الأولى، ليعملوا وفق نظام الإعارة ضمن قوات السلطان المسلحة، وليقدموا العون لقوات السلطان المسلحة في تنفيذ البرنامج المحدود الذي تمّ ذكره في الفقرة (١ - ج) أعلاه. فإذا ارتأت حكومة صاحبة الجلالة بأن من الأنسب أن تتولى وحدة الخدمات الجوية الخاصة هذه المهمة فيمكن تكليف الأخيرة بهذه المهمة.

د ـ توفير الخبراء المذكورين في الفقرة الأخيرة لمدّة سنة إضافية وعلى نفقة السلطان وعلى أن يؤخذ في الاعتبار احتمال توفير المزيد من الخبراء (يتم الاتفاق لاحقاً على عددهم واختصاصاتهم) وعلى نفقة السلطان أيضاً ولمدّة سنة واحدة، كذلك للمساعدة في برنامج التنمية المدني الكبير في ظفار وعُمان.

هـ ـ نقل المعدات اللازمة لعملية التطوير المدني والموجودة في موانئ الخليج من قبل القوات الجوية الملكية مجاناً.

و ـ مراجعة الوضع مع السلطان ومع مستشاريه بعد ثلاثة أشهر من اختتام المناقشات الحالية،

ز ـ والأخذ بعين الاعتبار، وفي ضوء تلك المراجعة، أية إجراءات عسكرية أخرى تتضح ضرورتها.

وفي وقت لاحق أوضح القنصل البريطاني في مسقط أن تعيين رئيس وزراء لمسقط هو بحق أهم ما يدور في ذهنه في ما يخص النتائج التي يودون تحقيقها من تلك المراجعة. إذ إنّها المفتاح لعملية تنموية سريعة ودائمة في مسقط ومن شأنها أن تؤدي

في النهاية إلى إيجاد نظام حكم لا يكون لتأثير السلطان فيه، ـ في حال استمر على سلبيته ـ الدور الكبير. وشدد على ضرورة مناقشة عملية التعيين تلك خلال المراجعة وفقاً للضوابط التي قد ترضي السلطان.

على الرغم من ذلك، ولو أفضت تلك المراجعة إلى تعيين الرجل المناسب في ذلك المنصب على الفور فإن مسألة تحقيق الغايات البريطانية تبقى مفتوحة. إذ لو اقتصر دور الوزير الأول (Chief Secretary) على التنمية فقط، وأنّه قام بالعمل ضمن ميزانية سنوية محددة، فإن ذلك لن يوفر ضماناً أن السلطان قد يقبل تفويضه بعض صلاحياته. إذ سيعمل السلطان على استغلال كلّ فرصة متاحة من أجل إحباط الوزير الأول وذلك ليبقي عملية التنمية في وضعها الضبابي الحالي.

واقترح القنصل وجود إجراءات احترازية إضافية تمكن من ضمان تخويله بسلطات موسعة وعلى الرغم من ذلك تبقى محتملة القبول من قبل السلطان كونها لن تضطره إلى التخلي عن السيطرة الشاملة على السياسات:

أ ـ أن الوزير الأول سيكون أكبر الموظفين المدنيين الأجانب في السلطنة، وبناء على ذلك فسوف يسيطر على كلّ الوزارات عدا وزارة الداخلية والدفاع ومكتب المستشار الخاص للسلطان (الذي سيتضمن من الناحية العملية قسم (وزارة) العلاقات الخارجية). والنقطة الحيوية هنا هي أن وزير المالية سيكون تحت إمرة الوزير الأول. إن المشكلة المعقدة تكمن في مسؤوليات الوزير الأول في قطاع التعليم والذي كما تعلم فإن السلطان ينوي وضعه تحت إمرة الرصاصي. ومن الواضح أن أي تصور لحكومة عصرية لا يخضع قطاع التعليم لإشرافها هو تصور غير صحيح. وعلى الجانب الآخر فلعل من الأفضل تكتيكياً أن يترك للوزير الأول الجديد أن يحدد شكل علاقته بالرصاصي وربما على ما اعتقد مع شونسي أيضاً. وكحل آخر فلعلنا نناقش طرح فكرة أن يكون الرصاصي نائباً للوزير الأول ما من شانه أن يجعل قطاع التعليم خاضعاً لإدارة الوزير الأول، كما أن من شأن ذلك أن يحقق غاية أخرى وهي تعيين موظف وطني كبير في موقع يمكنه من بسط نفوذه على كلّ جوانب التنمية.

ب ـ يكون للوزير الأول كامل الصلاحية في وضع قواعد التعيين والضبط والأجور وظروف العمل للموظفين المدنيين الوافدين في السلطنة، وحتّى لِكُلّ الموظفين في كلّ الوزارات التابعة له. يجب أن يكون التعيين في أقسام الحكومة على قاعدة اختيار الشخص المناسب لأداء العمل ووفقاً للأجر المناسب ما عدا بعض الجنسيات التي قد يكون السلطان راغباً في حظرها (هل سيجرؤ على استثناء العُمانيين؟).

ج ـ للتعجيل في عملية التنمية، على السلطان أن يقبل بمبدأ الميزانية الطارئة لما تبقى من العام ١٩٧٠ ولعام ١٩٧١. إن هذه الميزانية والتي تعطي الأولوية للجوانب الأساسية كالزراعة والخدمات الطبّية والطرق، ستحدد الأهداف العامة لسياسة إدارات التنمية والتطوير الجديدة وكذلك توقع مستوى الإنفاق إلى نهاية عام ١٩٧١ وربما أيضاً تقدير العائدات. وسوف يطلب من السلطان المصادقة على مثل تلك الموازنة في فترة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ وصول الوزير الأول، وتكون بعد ذلك مسؤولية الثاني تنفيذها بالتفصيل. رقم إجمالي بمبلغ ٢٠ مليون جنيه إسترليني ربما سيكون مقبولاً من قبل السلطان أثناء المراجعة.

د ـ يجب أن يكون الوزير الأول مسؤولاً عن تحقيق التنمية على الصعيد الوطني العام وعلى الصعيد الإقليمي. وقبل أن يباشر الوزير الأول تنفيذ سياسته وخصوصاً على ضوء الصلاحيات الكبيرة التي توفرها له عملية تخطيط الميزانية الموصوفة في الفقرة (ج) أعلاه، فإن عليه استشارة الآراء المحلية ليتأكد في ما إذا كانت وزاراته قد عملت بكفاءة وأنها تجنبت التصادم مع الحكومة التقليدية، وأثناء عملية المراجعة يمكن طرح فكرة الاستشارة المحلية كبديل مفضل عن استشارة السلطان. ومن المؤمل أن يزيل هذا الإجراء معارضته الشديدة، والتي ربما كانت واقعية، لعملية التنمية والتحديث التي لا تأخذ في الاعتبار عادات وتقاليد العُمانيين. إن قبوله يعتمد كثيراً، وكما افترض أنا، على مدى استعداده للانتقال في تفكيره من موقع الحكم بأنه هو وحده من يعرف ماذا يريد شعبه، إلى موقع الإقرار بأن شعبه يعرف ماذا يريد. إن كان ذلك ممكناً فإن من الممكن وضع التصور التالي لعملية الاستشارة بخصوص التنمية:

(١) **على المستوى الوطني**، تشكيل مجلس تنمية وطني يتألف من متخصصين عُمانيين يرشحهم السلطان. ويمكن أن يكون من بينهم وزير الداخلية وممثلون عن زعماء القبائل والولاة والتجار. يمكن للوزير الأول أن يناقش معهم مشاريع معينة مثل العاصمة الجديدة والطرق وإدارة الميناء وإنشاء مطار جوي، وأهم من ذلك امتلاك واستخدام الأراضي لأغراض التنمية ودفع التعويض لمن تنتزع منه الأرض. وفي تلك الظروف يجب أن يصار إلى عرض خطّة جون هاريس التنموية وأن تناط مهمة تنفيذها بالوزير الأول.

(٢) **على المستوى الإقليمي أو المحلي**، لقد ذكر السلطان تصوره عن قيام مجالس تنمية تشمل موظفين حكوميين وممثلين عن المواطنين القاطنين في المناطق التي وضعت لها مخططات تنموية أو التي بوشر العمل فيها. ولذا فليس من البعيد

جداً تصور قبول السيد سعيد بالمبدأ الداعي إلى أن يقوم الوزير الأول بالتعامل مع الممثلين المحليين في المناطق التي تخضع لعملية التنمية، والذي يرشحهم هو أو وزير الداخلية. في المناطق الحضرية يفترض أن يكون هؤلاء الممثلون من الولاة أما في مناطق القبائل فيكون الممثلون من الشيوخ. ومن الناحية العملية فإذا ما أريد لعملية التنمية أن تمضي بخطى متعقلة فلا بُدَّ أن تتركز في المناطق الحضرية.

هـ ـ خلال المراجعة يمكن أن يتم اقتراح ما يلي مما يمكن للسلطان اعتباره احتياطات تعويضية:

١ ـ في حال الاختلاف بين الوزير الأول ومجلس التنمية الوطني فيكون الحكم هو السلطان. أما الاختلافات التي تحصل بين الممثلين المحليين فيجب أن تعرض أولاً على المجلس الوطني.

٢ ـ يجب على الوزير الأول أن يرفع تقريراً شهرياً عن آخر التطورات الحاصلة في عملية التنمية.

٣ ـ يجب إنشاء قسم متابعة مالية مستقل لمراجعة وتدقيق مصروفات وموارد الوزير الأول والوزارات أو الأقسام التابعة له.

وقد خلص القنصل البريطاني في مسقط إلى نتيجة أنه قد يعتقد أن ما ذكره يعتبر أكثر من كافٍ لكي يعزف السلطان تماماً عن فكرة تعيين رئيس للوزراء قد يكون صحيحاً، إلا أنّه يعتقد أنّ خلال عملية المراجعة سيكون من الممكن تحديد مدى صدق نية السلطان سعيد في تطوير بلده لما فيه صالح شعبه. على الرغم من ذلك، وكما بدا له وبالقدر الذي يحرص فيه على تجنب رفض السلطان السافر للمقترحات المقدمة له خلال المراجعة، يجب كذلك تجنب فتح نافذة سلطانية صغيرة للتضميد والتي قد تقود الوزير الأول إلى الاستسلام لليأس أو المغادرة. وفي كلّ الأحوال يجب أن يكونوا دقيقين وواضحين في تحديد ما يريدونه من السلطان وذلك لتجنب المخاطر التي دفعتهم إلى إجراء المراجعة، ومع أخذ هذه الأفكار في الاعتبار، فسوف يقوم بمناقشة المشاريع التنموية التي من المفترض أن يباشر بها الوزير الأول والتي ستتم مناقشتها أثناء عملية المراجعة.

ولقد تحدد في البداية أن يتركّز معظم جهد الوزير الأول على دفع مشاريع التنمية التي تمت المباشرة فيها أصلاً، إقامة الوزارات الجديدة المقترحة وتحديد برنامج عملها الفوري. وهذه البرامج التي يتوجب على الوزير الأول إدراجها ضمن ميزانية الطوارئ التي يقدمها إلى السلطان والتي سوف أحاول وصفها باختصار

وذلك لغرض توضيحها لك. لقد بيّن السلطان بنفسه الكيفية التي يمكن لعملية التنمية أن تسير على ضوئها من خلال قراره بناء ميناء في مطرح ووضع خرائط لمد طرق إلى صحار ونزوى. إن لعملية التنمية أوسع أثر في الباطنة وفي المناطق الحضرية من وادي سمائل ونزوى وعبري؛ فبوجود طرق جيدة وميناء قريب يمكن توقع حصول توسع زراعي كبير في هذه المناطق عندما تتركز المشاريع التنموية كالمستشفيات والمصحات والمدارس وشبكات الماء والكهرباء في المدن والقرى. وستحصل هجرة سكانية إلى هذه المناطق، وبخاصة إلى المدن وتؤدي في النهاية إلى انفجار سكاني بتأثير من تحسن الوضع الغذائي والخدمات الطبّية. وبمصطلحات أكثر دقة فإن العملية يمكن أن تباشر من قبل وزارة زراعة مهيأة لـ:

- زيادة عدد المزارع التجريبية.
- القيام بعمليات المسح للمصادر المائية ومن ضمنها عمليات الحفر.
- توفير منافذ تسويقية وأسعار مضمونة للمنتجات الزراعية.
- تطوير المصايد السمكية.

كما أن الأقسام الأخرى مثل: الكهرباء، الخدمات الطبّية، الطرق.. الخ، يجب أن تعنى بالمدن والقرى الواقعة في هذه المناطق وأن تركز جهودها بصورة رئيسة على الحاجة لبناء عاصمة جديدة في منطقة السيب - العذيبة تلك المنطقة التي تبدو الأفضل لبناء عاصمة تتناسب مع إمكانيات السلطنة الاقتصادية الكامنة. إن مسقط لا تحتوي على أراضٍ إضافية وسوف تفقد أهميتها التجارية عندما يتم بناء الميناء الجديد. أما مطرح فسوف لن تبقى بها إلا مساحة قليلة حالما يعمل الميناء بكامل طاقته. إن هذه العوامل الاقتصادية، إضافة إلى عوامل اجتماعية ليس من الحكمة مناقشتها مع السلطان، سوف تؤدي إلى تزايد الضغوط من أجل إقامة عاصمة عصرية. وربما لا تكون هذه الفكرة غائبة عن السلطان طالما تمّ أخذ الحاجة إلى بناء مناطق سكنية جديدة لتخفيف الضغوط عن مسقط ومطرح في الحسبان، وتسأل القنصل عما إذا كان السلطان يدرك، كما أدرك الشيخ راشد شيخ دبي، مقدار ما سيجنيه من ثروة من عمليات بيع الأراضي والضرائب في ما لو سمح ببناء عاصمة جديدة.

أما في مناطق القبائل مثل الشرقية، فيمكن لعملية التنمية أن تكون على شكل تقديم معونات إلى المزارعين كحفر آبار الماء وإقامة مستوصفات صغيرة، ولكن وكما تؤكده عملية بناء مستشفى تنعم، فإن عملية تنموية مكثفة في مناطق القبائل قد تثبت فشلها في النهاية بسبب الهجرات السكانية.

وحول ما يجب قوله للسلطان عن قضية تشغيل العُمانيين وعن إعطائهم المزيد من الحرية. ففي حال تخويل الوزير الأول لتوظيف العُمانيين وإذا كان قادراً على استشارة الناس المحليين، فإن هذا بحدّ ذاته يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام يمكن أن تتعرض إلى الخطر في حال تمّ عرض اقتراحات أكثر توسعاً على السلطان أثناء المراجعة. ورغم ذلك التحفظ تمّ اقترح التالي:

(أ) مع استمرار عملية التنمية يجب على السلطان أن يعطي للعُمانيين وخصوصاً التجار منهم المزيد من الحرية التجارية. وفي مرحلة ما يجب أن يتم اتخاذ قرار حول ما إذا كانت الدولة ستتبع نظام الاقتصاد الحكومي أم الاقتصاد الرأسمالي الحر. وفي الوقت الراهن يبدو السلطان مشوشاً حول هذه النقطة، فهو من جانب يرغب بتشجيع المشاركة المحلية في بعض الأصعدة مثل شركة مسقط للطاقة، ولكن على الجانب الآخر فهو يتجاوز تجاره عندما يقوم بعمليات شراء حكومية من الخارج. إن إصلاح العملة وبناء الميناء الجديد ستوفر له فرصة للسماح للمجتمع التجاري بتأدية دور أكبر في القطاع الاقتصادي الذي يشهد نمواً وتوسعاً. كما أن بإمكانه اتخاذ بعض الخطوات الفورية، فهو يستطيع تقليل الضرائب على البضائع إلى حدّ كبير وأن يوافق على بعض الترتيبات المؤقتة مثل زيادة سعة رصيف ميناء مسقط ليتناسب مع الزيادة في البضائع المستوردة. (ويمكن لهذا الأمر في الوقت ذاته من أن يقنع بواخر الشحن للتراجع عن قرارها السابق لجعل مسقط محطتها الأخيرة أو تنظيم رحلات لصالح الموردين البريطانيين أو دائرة الدفاع). ويمكن أن يقيم مكتب لتسجيل الأراضي في منطقة مطرح/ مسقط ومن خلال نظام ضريبي على الأراضي تحديد الملكيات والتعويضات. وحالما يتخذ القرار بذلك فإن القيود الحالية التي تمنع التطوير العقاري والمشاريع الخاصة يمكن إلغاؤها ويتم المباشرة بخطط التنمية الخاصة بالمنطقة لما فيه صالح الجميع.

(ب) يجب على السلطان أن ينسى نفوره من كلمة «دعاية» وان يدرك أهمية العلاقات العامة والتي يظهر هو بنفسه خبرة كبيرة فيها عندما يناقش سياساته مع زواره في صلالة. ويمكن له عمل الشيء ذاته الآن على المستوى الوطني العام من خلال الراديو وربما التلفزيون أيضاً. وبافتراض جديته في موضوع التنمية والتحديث، فإن من الممكن تسخير الوسيلتين لتعريف العُمانيين بنفسه وبخططه، والأهم من ذلك ومن منطلق منح السلطان المزيد من الحرية لأبناء شعبه سوف يتيح له هذا الإجراء أن يدرك حقيقة أوضاع العُمانيين وطبيعة تطلعاتهم وآمالهم، إذ إنّ ما يحصل في الوقت الراهن هو أن العُمانيين وحرصاً على مصالحهم الخاصة يسمعونه ما يظنون أنّه راغب بسماعه فقط.

وعلى الصعيد الأمني، كتب القنصل البريطاني في مسقط رسالة إلى المعتمد السياسي في البحرين في منتصف شهر حزيران/ يونيو ١٩٧٠، حول الحوادث التي وقعت مؤخراً في عُمان، بأن قوات السلطان المسلحة ما زالت تتوخى الحذر وهي تقوم بالتحقيق في التقارير التي تحدثت عن دخول عصابتين أخريين من المتسللين إلى داخل السلطنة. وذكر أن إحداهما موجودة في منطقة الحجر إلى الداخل من مسقط وأنها تخطط لمهاجمة بيت الفلج ومركز تدريب قوات السلطان المسلحة في غلا. وإن الثانية موجودة في وادي حلفين. وعلى الرغم من قيام قوات السلطان المسلحة بدوريات تفتيشية شاملة، إلا أنها لم تتمكن من العثور على أثر لتلك العصابتين وهناك شكّ في وجودهما.

إن تحقيقات قوات السلطان المسلحة قد أكدت أن أعضاء الخلايا السياسية في مطرح وسمائل ونزوى، الذين كانوا تحت المراقبة لفترة طويلة كانوا متورطين في الحوادث التي وقعت يوم ١٢ حزيران/ يونيو. أحد أعضاء خلية مطرح هو ابن الشيخ إبراهيم بن سعيد العبري أحد القضاة البارزين، تمّ اعتقاله في ١٥ حزيران/ يونيو في منطقة الحمراء وكان يخضع للاستجواب، وكذلك تمّ استجواب شخص يعمل كسائق أجرة وهو من سكان مسقط ولقد قام بمهمة نقل العصابة التي نفذت حادث إطلاق النار في ازكي، ومن المؤمل الحصول منه على معلومات توصلهم إلى المدبرين الأساسيين لذلك الحادث.

كما شاعت أنباء الأحداث الأخيرة ونتج عنها سيل من الصفحات، حفزتها عملية توزيع منشورات ليس فقط في نزوى بل في سمائل أيضاً ومطرح ومسقط. إن الإشاعة الرئيسة تقول إن التطورات الأخيرة قد أقنعت السلطان بالتخلي عن العرش لصالح قابوس. وهنالك مقولة منتشرة بين التجار المسقطيين تتحدث عن أن الشيخ أحمد الحارثي سيقوم قريباً بالذهاب إلى صلالة لإقناع قابوس بالرجوع للالتقاء بزوجته ولكي يتولى منصب السلطان. وأن الشيخ أحمد سيصبح مستشاره الأول ويعاونه السيد ثويني.

ولقد ساد آنذاك شعور عام في البلد بأن حكم السلطان لا يمكن أن يستمرّ إذ سيتمكن الشباب العُمانيون المدعومون من الشيوعيين من الاستيلاء على الحكم بعد فترة مريرة من الاقتتال، والبديل الوحيد بحسب ما يرى الكثير من الناس أن يعمل السيد طارق وطالب بن علي لبسط نفوذهما على الحكومة مع/أو من دون قابوس. وعلى أمل أن يتم ذلك برضى البريطانيين وبذا يتم تجنب سفك الدماء، ولقد رأت السلطات البريطانية أنه إذا ما كان ذلك ضرورياً فيجب أن يوضح لهم بطريقة مؤلة

أخطاء أساليبهم لما فيه مصلحتهم، حيثُ إنَّه يفترض أنهم ضدّ الشيوعية. هذا هو تفسير الرأي العام في البلد كما بينته له مصادر عدة وخصوصاً الجهات التابعة للقوات السلطان المسلحة.

ولقد أبلغ وزير الدفاع القنصل البريطاني بأنه أجرى نقاشاً طويلاً مع مستشار السلطان شونسي عما تنطوي عليه الأحداث الأخيرة، وحذره بأنها قد تكون مقدمة لفترة طويلة من عدم الاستقرار في عُمان، وشدد على أن الوقت قد حان لكي تصبح الحكومة المدنية أكثر إيجابية وتفتحاً. وأن وزير الدفاع قد علق قائلاً إن شونسي مسؤول عن هذه المشاعر، ولعل لديه مبرراً لذلك إذ وصلت إليه نسخة من تلك المنشورات التخريبية وفيها كتابة بخط اليد تقول إن قبره قد تمّ حفره من قبل الشعب العُماني.

وفي ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٠، كتب القنصل البريطاني في مسقط إلى المعتمد السياسي في البحرين رسالة يوضح فيها تفضيل السلطان المتنامي لما تنتجه الهند من بشر ومواد، وأعرب عن خشيته أن كلّ الدلائل تشير إلى تنامي هذا الاتجاه عنده، حيثُ إنَّ الموظف الأكثر نفوذاً في إدارته هو بلا شكّ موكارجي مهندس الأشغال العامة في مسقط. لقد تمكن هذا الأخير من كسب التأييد من خلال ترويجه لفكرة أن كلّ ما يستطيع الأوروبيون عمله يستطيع الهنود عمله وبنصف السعر. ولقد أفلح موكارجي في مسعاه نتيجة لاستياء السلطان من أشخاص مثل روبن يونغ وجون تاونسند اللذين غادرا، وكذلك لاستيائه من جون هاريس الذي كانت كلفة المشاريع التي وضعها له كبيرة جداً وتستغرق وقتاً طويلاً لاستكمالها، وكانت نوعية بعضها عالية جداً وبصورة تفوق المطلوب عند مقارنتها بمستوى ونوع الخدمة التي يفترض أن تقدّمها كالمستشفيات التي تحت الإنشاء الآن في روي وتنعم. وأوضح القنصل البريطاني في مسقط أن المؤشر الملموس الأول على نجاح موكارجي هو بناء العديد من العمارات السكنية في مسقط. تلك البنايات قبيحة الشكل، وكما يعتقد العديد من الخبراء البريطانيين فهي خطرة من بعض النواحي وخصوصاً متانة شرفاتها. لقد بنيت هذه العمارات بكلفة منخفضة نسبياً وذلك لأن موكارجي أجبر المقاولين المحليين على قبول العروض بالأسعار التي حددها هو بنفسه، فلقد هدد التجار المعنيين أنّه في حال رفضهم فأنّهم سوف لن يحصلوا على المزيد من العمل مع الحكومة. ولقد خسر التجار من جراء تلك العقود إذ إنّهم اضطروا، حفاظاً على سمعتهم الخاصة، أن ينفقوا من جيوبهم ليتمكنوا من مطابقة المواصفات التي وضعها موكارجي مثل كمية الحديد الداخلة في البناء. كما إن إمبراطورية موكارجي آخذة في الاتساع، ولقد قام بالنيابة عن السلطان بمراجعة توصيات هالكرو بخصوص ميناء

مطرح وكذلك توصيات سكوت ولسون وكيركباتريك بخصوص الكورنيش. وعمل بصفته مستشاراً للسلطان على مراجعة وتخفيض قيمة الكلفة التي وضعها ستراباك بخصوص طريق صلالة والأمر نفسه حصل مع مشروع المرفأ. كما تمّ تفويضه لبناء مساكن إضافية للعاملين في مستشفى روي والتي يشرف تايلور وودرو على إنشائها. إن معاييره الهندسية قد تلحق ضرراً بالجودة العامة لمشروع المستشفى ولذا فلقد عزم تايلور وودرو على عدم السماح له بالمباشرة بالعمل في الموقع حتّى ينتهي هو من عمله. وكما أوردت في تقرير منفصل فإن موكارجي يقوم بوضع خطط تفصيلية لبناء قاعدة بحرية في خليج المكلا لتتماشى مع رغبات السلطات وذلك خلافاً لنصيحة أولدمان.

وفي ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٠، أقصى السلطان سعيد عن الحكم من قبل ابنه قابوس، وقد سجلت الدائرة العربية في الخارجية البريطانية ملخصاً للترتيبات المتخذة مع نجاح انقلاب السيد قابوس ضدّ والده، السلطان السابق، مشيرة إلى أنه بالرغم من جرح السلطان السابق في أربعة مواضع، إلا أنه لم يعد في وضع خطر، كما أن معنوياته كانت عالية، ولقد وصل إلى البحرين لتلقي المزيد من العناية الطبّية في مستشفى سلاح الجو الملكي في المحرق. واقترح الوكيل السياسي أن يتم إجلاؤه إلى المملكة المتحدة على متن سلاح الجو الملكي حيث أعدت وزارة الدفاع الترتيبات لأخذه مباشرة بسيارة إسعاف من مدرج المطار إلى مستشفى سلاح الجو الملكي في روغتون بمنطقة وولشاير للمزيد من العناية الطبّية، كما وافق المكتب الخاص على تواجد شخص للترحيب به عند وصوله إلى قاعدة برايز نورتون وإبلاغه رسالة شفهية قصيرة نيابة عن وزير الدولة، كما أجرت دائرة المراسم الترتيبات لتواجد السيارات في قاعدة برايز نورتون لنقل مرافقي السلطان السابق إلى فندق بالقرب من المستشفى.

وأوضحت مذكرة للخارجية البريطانية أن القنصل العام لحكومة صاحبة الجلالة في مسقط في برقيته لدار الاعتماد البريطاني في البحرين، قدم تقريراً مفاده بأنه بعد الانقلاب الناجح الذي قام به السيد قابوس ضدّ والده السلطان السابق، فإن العائلة الحاكمة قد قامت بالاعتراف بقابوس كسلطان وأنّهم قاموا بنقل قرارهم له عن طريق وزير دفاع السلطان العقيد أولدمان. وأضاف أن الأسرة الحاكمة تطلب من حكومة صاحبة الجلالة الاعتراف بقابوس أيضاً. وطلب إقرار ما إذا كان قابوس يتماشى مع معايير الاعتراف به، وإذا ما وجد ذلك فمتى سيتم إبلاغه وما الذي يجب أن يصرح به للعموم هنا؟

ولقد أوصت مذكرة الخارجية البريطانية بأن على حكومة صاحبة الجلالة أن تعترف بقابوس كسلطان جديد حالما تتحقق الشروط التالية:

ـ أن يتسلم القنصل العام رسالة من قابوس تبلغه رسمياً بأنه قد أصبح الآن سلطاناً ويؤكّد فيها على احترامه للاتفاقات والالتزامات التي سبق وأن عقدت بين حكومة صاحبة الجلالة وبين سلفه.

ـ استلام توصيات مشددة من القنصل العام والمعتمد السياسي بأن تقدّم حكومة صاحبة الجلالة اعترافها.

ـ اقتناع الخارجية البريطانية بأن قابوس يهيمن على الجزء الأكبر من الدولة، وبأنه يحظى بولاء غالبية الشعب وأن نظامه يمتلك بعضاً من مقومات الاستمرار وبعدم وجود أية مؤشرات تشير إلى وجود مشاكل داخلية كبرى.

وقد أشارت المذكرة كذلك، إلى أنه يبدو أن انقلاب السيد قابوس على السلطان السابق كان ناجحاً تماماً، ولقد فرض سيطرته على مدينة صلالة، حيث كان كلّ شيء هنالك هادئاً ولم تقع أية حوادث عنف. وباشر فعلاً بإصدار الأوامر كسلطان. حيث قام مثلاً بإصدار أمر لقوات السلطان المسلحة وهي القوة الكبيرة الوحيدة في السلطنة، للعمل على إدامة القانون والنظام. وهم ينفذون أوامره، كما أن العقيد أولدمان يعمل كصلة وصل بين السلطان والأسرة الحاكمة.

كما أشارت المذكرة إلى أنه على الرغم من كونه من المبكر بعض الشيء الحكم بأن قابوس يتمتع بِكُلّ الشروط المطلوبة للاعتراف به، إلا أن من المؤكّد أنّه كان يبدو كذلك. علاوة على ذلك فعلى الرغم من عدم وجود ضمانة أكيدة كما أشارت تقارير سابقة للسيد أكلاند بأن قابوس سيتمكن من المحافظة على وحدة البلاد في المستقبل ويمنع تزعزع الاستقرار وهو ما قد وقع مسبقاً منذ عهد السلطان السابق، إلا أنه اعتبره رهاناً ممتازاً من وجهة النظر البريطانية. وبالرغم من أنه لم يكن سهلاً تقدير الدعم الذي سيحظى به في السلطنة لكي يتمكن من الاستمرار بعد فترة شهر العسل الحالية، فلقد وجد أنه من الضروري بالنسبة إليه التنسيق مع عمه السيد طارق والذي كان يقيم في المنفى، وكان قابوس في مرحلة سابقة يفكر بتعيينه في منصب رئيس الوزراء. كما أن قابوس رأى أن بإمكانه كذلك أن يتفق مع بقية العناصر العُمانية الموجودة في المنفى، بما في ذلك العناصر الرجعية القديمة من أولئك المنفيين. إلا أنّه كان من المشكوك فيه في تلك المرحلة أن يتمكن من التنسيق مع العناصر الشبابية الأكثر تطرفاً وخصوصاً أولئك الذين تدربوا في العراق وتأثروا بالمبادئ البعثية. إلا أنه إذا ما صمم قابوس على المضي قدماً في مشاريع الإعمار

والتنمية، وإذا ما عمل على تقديم بعض التنازلات للمتمردين الظفاريين، فإن هنالك أملاً بأن يتمكن من التصدي للعناصر «التقدّمية» داخل وخارج السلطنة.

ولقد رأت السلطات البريطانية في كلّ الأحوال أن من الضروري بالنسبة إليهم أن يوفروا لقابوس كلّ الدعم السياسي والنصح والتشجيع، والأهم من ذلك أن يستمروا في دعمهم لقوات السلطان المسلحة والتي تمثل الركيزة التي تقوم عليها سلطة أي سلطان في مسقط وعُمان. وفي ما يخص توقيت الاعتراف فلقد اتفق أن يتم تأخيره إلى ٢٧ تموز/ يوليو في أقرب تقدير، وذلك لتفادي تعزيز الشكوك والتي لا بُدَّ أنها ستثار من أن حكومة صاحبة الجلالة هي التي خططت للانقلاب.

وفي تعليق لاحق للسيد بي تي هيمان بتاريخ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٧٠، أوضح أن كلّ الدلائل تشير إلى أن السيد قابوس قد هيمن على الحكم بسرعة وفاعلية؛ إلا أنه يتوجب على بريطانيا قبل الاعتراف به سلطاناً أن تتأكد من أن قابوس قد تمكن من بسط سلطته بفاعلية في الأماكن الأخرى من السلطنة. ومن الجانب الآخر أن يتم بالاعتراف به في أقرب وقت ممكن لأنه بالتأكيد بحاجة إلى دعم حكومة صاحبة الجلالة التام، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً أن يتم الاعتراف به يوم ٢٧ تموز/ يوليو.

وفي المملكة المتحدة حيث كان من المتوقع أن يمكث السلطان سعيد في المستشفى حتّى نهاية شهر آب/ أغسطس على أقل تقدير، سأل عن إمكانية قبول حكومة صاحبة الجلالة إقامته في بريطانيا بعد خروجه من المستشفى، حيث أفصح عن رغبته في المكوث فيها لأنه يعرف البلاد ويستطيع تحمل طقسها وتحدث لغتها، وبأنه يرغب في المكوث بإحدى القرى الإنكليزية. وبعد التفكير في الطلب تمّ التوصل إلى الموافقة على طلبه لأن ذلك يتوافق ليس فقط مع رغبة السلطان السابق بل أيضاً مع رغبة السلطان الجديد. وبغض النظر عن شخصيته وطبيعة سياسته عندما كان في الحكم، فقد كان الصديق الجيد لحكومة صاحبة الجلالة طوال فترة حكمه. ولقد رئي أنه إذا ما سمح له بالبقاء فسوف لن يكون هنالك أعباء مالية على الحكومة البريطانية إذ تمّ تلقي تعهد أكيد من السلطان الجديد بأنه سيتولى الإنفاق بسخاء عليه، ولم تر الحكومة البريطانية احتمال أن يتسبب قرار السماح للسلطان السابق بالمكوث في بريطانيا أي إحراج سياسي لحكومة صاحبة الجلالة، إلا في بعض الظروف المعينة، واقترح قبل نقل إعلان الموافقة، محاولة الحصول على تعهدات من السلطان السابق بأنه سوف لن يمارس أية نشاطات سياسية قد تحرج حكومة صاحبة الجلالة، وأن لا يدلي كذلك بأي شيء للتلفاز أو الصحافة البريطانية أو خارج البلاد، وسوف لن يقوم بكتابة أي كتاب أو نشر أية مقالة لأية جريدة

بريطانية أو أية جريدة أجنبية أخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن أحداث الانقلاب أو الفترة التي أعقبتها. ولم ترى الحكومة البريطانية أية صعوبة في الحصول على التعهد الأول، إلا أن الحصول على التعهد الثاني من المحتمل أن لا يكون سهلاً، لأن السلطان سيتعرض للضغط من قبل الصحافة وأصدقائه الإنكليز السابقين للإدلاء بما في جعبته، وما يتذكره من الأحداث التي دارت أثناء الانقلاب وبعده. وبما أن الحكومة البريطانية تعلم بأن ما في جعبة السلطان السابق يختلف كثيراً عن الذي سمع من الضباط الإنكليز الذين كانوا في صلالة في فترة الانقلاب، فإن هذا قد يحرج حكومة صاحبة الجلالة، ولذا فقد شددت على أهمية الحصول على التعهدين.

إلا أن رأي الداخلية البريطانية تمثل في القول إنه لم يكن معتاداً من قبل على الإطلاق السعي إلى تقييد النشاطات السياسية لمن يتم منحهم اللجوء في بريطانيا؛ فإن لم يكن هنالك من عقوبة سوى الطرد، ولم يكن ممكننا إعادة الشخص المعني إلى بلده تماشياً مع التزاماتنا الخاصة باللجوء السياسي وفقاً للمعاهدات الدولية، فإن أقصى ما يمكن فعله في مثل هذه الحالة هو الإيضاح للشخص المعني بعدم القدرة على استضافته. ولكن هذا سيكون ممكناً فقط في حال وجود بلد ثالث مستعد لقبول ذلك الشخص. واقترحت عندما يتم منح السلطان السابق اللجوء، فيجب أن القول له بإننا نثق بأنه سوف لن يستغل ضيافتنا ليحرج حكومة صاحبة الجلالة بأية طريقة.

وفي مذكرة للمعتمد السياسي في البحرين سجل فيها المشاعر التي تلت التغييرات التي حدثت في عُمان في تموز/يوليو ١٩٧٠، رأى أن تغيير النظام في السلطنة قد أحيا من جديد وبسرعة الأفكار بين سكان الساحل عن قيام عُمان الكبرى، إن الناس من أبو ظبي وحتّى الفجيرة يشعرون بعمق أنهم عُمانيون وأنهم على صلة وثيقة بشعب عُمان «الداخل» في السلطنة. ولكن بسبب سياسة الانعزال التام التي انتهجها السلطان السابق، فلم يكن هناك تبعاً لذلك من طريقة للتعبير عن هذا الإحساس بالانتماء والتوحد، ومع ذلك فلقد كان هذا الشعور موجوداً إذ إنَّ جذوره تمتد عميقاً في التاريخ وفي القبلية. وفي الانتماءات القبلية. والآن ومع ولادة أمل جديد في ظهور نظام متطور ومنفتح في السلطنة، فإن الآمال في انبعاث «القومية العُمانية» في كلّ الساحل المتصالح تتجدد ثانية.

وأضاف المعتمد: أن هذا الحماس المنبعث بين الناس للقومية «العُمانية» لا يشترك فيه حكام دول الساحل والذين يعتبرونه خطراً على مصالحهم، ولقد سئلت في أكثر من مرة عما إذا كان النظام الجديد يفكر في ابتلاع دول الساحل الصغيرة أو

أنّه يريد علاقات أقل وثوقاً؟ وفي حالة أبو ظبي ودبي فإن كلا الحاكمين وبينما يسعيان إلى إقامة علاقات جيدة مع السلطان الجديد، إلا أنهما يشعران كما يبدو أنهما قادران على صدّ أية محاولة للاستيلاء على أراضيهما.

وفي مذكرة المراجعة السنوية لعام ١٩٧٠ المرسلة إلى المعتمد السياسي في الخليج، رأى قنصل عام حكومة صاحبة الجلالة في مسقط أن عام ١٩٧٠ قد مثّل السنة التي انتقلت فيها السلطنة من وضع الجمود والعزلة إلى الانفتاح والمشاركة في السياسات الدولية والتطور المادي للقرن العشرين، وأن المشاكل التي تواجه النظام الجديد كبيرة جداً، ومستقبل هذا النظام في الجزيرة العربية المضطربة هو مستقبل غامض، على الرغم من ذلك، فقد رأى كذلك أن هنالك روحاً جديدة في هذا البلد وإدراكاً للفرص التي تفتح الآن أمام عُمان لتستعيد عظمتها السابقة. وهذا ما حدا به إلى الاستنتاج بأن العُمانيين سيتمكنون بطريقتهم الخاصة من النجاح في مسعاهم، وأنه إذا ما كان هنالك من شعب يستحق الارتقاء نحو الأعلى فإن العُمانيين يستحقون ذلك.



تمهيد

أولاً: موظفو الحكومة البريطانية في الخليج وسجلاتهم

١ ـ موظفو الحكومة البريطانية

منذ منتصف القرن الثامن عشر كان يمثل شركة الهند الشرقية البريطانية سمسار في مسقط. وفي عام ١٨٠٠ توصل النقيب جون مالكولم (John Malcolm) نيابة عن الشركة إلى اتفاقية مع السلطان تقضي بأن تمثلها في المستقبل شخصية بريطانية محترمة حتّى «تظل علاقة الصداقة بين البلدين راسخة حتّى آخر الزمان وحتّى تتوقف الشمس والقمر عن الدوران».

وتم تعيين مساعد طبيب جراح هو أ. هـ. بوغل (A. H. Bogle) ممثلاً في مسقط في عام ١٨٠٠ لكنه وخلفاءه الثلاثة ماتوا، فأغلقت الممثلية في عام ١٨١٠، فلقد اتضح أن الطب لم يكن متقدماً حينذاك بما يكفي لتمكين أوروبي من العيش في ذلك المناخ.

ولفترة من الزمن كانت العلاقات تتم من خلال المعتمد في بوشهر، في فارس وكان هنالك تعاون عسكري وثيق بينه وبين السيد سلطان وخليفته السيد سعيد. وفي عام ١٨٤٠ جرت محاولة ثانية من أجل ضمان تمثيل دائم في مسقط بتعيين النقيب أتكينز هاميرتون (Atkins Hamerton)، الذي قام بأول رحلة معروفة لأوروبي إلى واحة البريمي. بيد أن السيد سعيد قام في عام ١٨٤٣ بنقل عاصمته إلى زنجبار وذهب النقيب أتكينز معه.

وفي عام ١٨٥٨، وبموجب «قانون حكم الهند بصورة أفضل»، تسلم التاج البريطاني حكومة الهند من شركة الهند الشرقية البريطانية، وحمل الحاكم العام لقب

فايسروي (Viceroy) نائب الملك. وعلى أثر قرار تحكيم لورد كاننغ (Canning) لعام ١٨٦١ بتقسيم السلطنة إلى سلطنتين منفصلتين في مسقط وزنجبار، كان من الواضح أن حكومة الهند ينبغي أن يكون لديها ممثل مقيم في مسقط وزنجبار كذلك. وتم تعيين الملازم بنغلي (Pengelley) وكيلاً سياسياً في مسقط في عام ١٨٦١.

وبالرغم من أن عُمان لم تكن جزءاً من الهيكل الرسمي للإمبراطورية البريطانية، إلا أن الوثائق تشير إلى أن سيطرة حكومة الهند البريطانية على منطقة الخليج بما في ذلك مسقط كانت قوية جداً، وكان ذلك يتم من خلال الوكيل السياسي (Political Agent) الذي تعود مرجعيته إلى المعتمد السياسي (Political Resident) وهو المسؤول الأول عن السياسة البريطانية في الخليج، وكان مقره في - بوشهر - إيران إلى أن استقلت الهند في سنة ١٩٤٧، حيث تمّ نقل مقره إلى البحرين، وخضعت الدول الخليجية لإشراف مكتب الكومنولث في المملكة المتحدة، وبعد ذلك بسنة تمّ إتباعها للخارجية البريطانية. وأصبح المقيم السياسي قنصلاً عاماً مع بقاء المسؤولية العامة للسياسات البريطانية في الخليج تحت نفوذ المعتمد السياسي. وكان يوجد مقيم سياسي في كلّ من مسقط وقطر والبحرين والكويت وأبو ظبي ودبي والشارقة.

لقد بقيت القنصلية البريطانية في مسقط تحت إشراف المعتمد السياسي البريطاني في الخليج، وكانت ترفع تقاريرها إليه حيث كان المعتمد السياسي هو المسؤول عن رفع التقارير إلى الخارجية البريطانية وفي حالات استثنائية فقط كان القنصل يخاطب لندن مباشرة.

حتّى ٢٥ آب/أغسطس ١٩٥٨، كانت شؤون السلطنة يتم التعامل معها من خلال الدائرة الشرقية (Eastern Department) عندما تمّ تقسيم الدائرة إلى الدائرة العربية للتعامل مع الأمور الخاصة في الجزيرة العربية والدائرة الشرقية التي احتفظت بمسؤوليتها عن المناطق الأخرى.

وتتكون هيكلية الخارجية البريطانية على النحو التالي:

الوزراء:	**Ministers:**
وزير الخارجية	The Secretary of State for Foreign Affairs
وزير الدولة للشؤون الخارجية	Minister of State for Foreign Affairs
وكيل الدولة للشؤون البرلمانية	Parliamentary Under-Secretary of State

المسؤولون الرسميون	**Officials:**
الوكيل الدائم للشؤون الخارجية	The Permanent Under-Secretary of State
نائب وكيل الخارجية	Deputy Under-Secretary of State
مساعد وكيل الخارجية	Assistant Under-Secretary of State
المستشارون، رؤساء الدوائر	Counsellors, Heads of Departments
السكرتير الأول والثاني والثالث	First, Second and Third Secretaries

عادة ما يتم التخاطب بين البعثات الخارجية ووزارة الخارجية على النحو التالي:

أ ـ في الحالات العاجلة عن طريق البرقيات، وتحدد درجة الاستعجال في البرقيات بإحدى العبارات التالية التي تكون في مقدمتها:

سريع	FLASH
طارئ	EMERGENCY
في أقرب وقت ـ ألغيت هذه العبارة لاحقاً	(MOST IMMEDIATE - subsequently discontinued)
عاجل	URGENT
في الحال	*IMMEDIATE*
أولوية	PRIORITY
روتيني	ROUTINE
للحفظ: المراسلات التي تتضمن عبارة للحفظ ترسل عن طريق الحقيبة الدبلوماسية	SAVING. Saving telegrams are sent by diplomatic bag

بعد استلام المراسلات في وزارة الخارجية يتم التوزيع وفق قائمة التوزيع المعتمدة للموظفين الذين قد تكون لهم علاقة بالموضوع، وتسجل النسخة الموثقة في قسم السجلات وترسل إلى موظف المكتب مع المرفقات ذات العلاقة حيث تأخذ طريقها إلى المسؤولين الأعلى، ويتم التوقيع عليها بأحرف أولية مع التعليمات وتتخذ الإجراءات بعد ذلك بما ينسجم مع القرار المتخذ في الموضوع.

ب ـ عن طريق البريد. والبريد هو الأسلوب الرسمي للتخاطب بين وزارة الخارجية والبعثات الخارجية وبالعكس، وإذا كانت المراسلات تتضمن اهتمامات

عامة يتم طبعها وتوزيعها على وزراء الحكومة وكبار الموظفين في الدوائر الأخرى وفي وزارة الخارجية. وتعتبر ذات أهمية لتسجيل الأمور المتعلّقة بالسياسات ذات الأهمية التاريخية.

ج ـ من خلال الرسائل الرسمية والتي تتضمن عبارات من قبيل أعزائي دائرة... المخلص لكم دوماً، أو قد تكون معنونة لشخص محدد وتتضمن العديد من المواضيع غير المستعجلة. وجميع الوثائق تخضع لتصنيفات أمنية على النحو التالي:

سري للغاية	Top Secret
سري	Secret
سري	Confidential
محظور (موظفي الحكومة فقط)	Restricted (i. e. to Government officials)
غير مصنفة	Open

٢ ـ السجلات

لم يكن هنالك نظام منتظم لعمل الملفات. ولم يتم العمل بنظام موحّد إلا في عام ١٨٦٧، ولم تبق سوى الأوراق المبعثرة عن الأحداث التي وقعت في تلك الفترة، وكانت جميع الأوراق القديمة التي وجدت بالوكالة السياسية التي تعود إلى عام ١٨٤٧م قد جمعت وحفظت في ثلاثة ملفات من دون ترتيب محدد.

ولم يكن هنالك أي سجل أو فهرس لمحفوظات البريد حينما نقلت إلى لندن ووضعت في سجلات ومكتبة الهند. ولقد أسدت السيدة توسان (Tuscon) للباحثين صنيعاً جميلاً من خلال فهرستها لجميع الملفات في سجلات ومكتبة مكتب الهند للوكالات السياسية والمعتمديات السياسية في الخليج.

وفي ما يختص بمسقط، تمّ وضع قائمة بـ ٥٤٣ ملفاً. وتتفاوت هذه الملفات في محتواها من ٥ صفحات إلى ٥٩١ صفحة. ويربو العدد الإجمالي للصفحات على نحو ٦٠,٠٠٠ صفحة. وكانت الملفات الأولى عبارة عن ما يعرف بـ «ملفات التسيير» بمعنى أن جميع الأوراق التي تتعلق بسنة ما يتم وضعها في الملف إذا ما اكتمل الإجراء بشأنها. وكثيراً ما يتم بهذه الطريقة وضع الأوراق في غير مكانها. ومع بداية القرن العشرين تمّ إدخال نظام جديد حيث يتم وضع الأوراق في الملفات طبقاً لموضوعها. وفي حال وجود ورقة تغطي أكثر من موضوع، فلم يكن من سبيل

للتأكد من أي ملف لتعيين إدخالها. وكما ذكرت السيدة توسان في مقدمة كتالوغها: «لقد كان حفظ السجلات في مسقط دائماً في حالة فوضى على الرغم من المحاولات العديدة التي قام بها المسؤولون في الوكالة لتصحيحها».

على الرغم من أن القسم الأكبر من الأوراق التي أعيد إنتاجها قد أتت من مسقط وهي تحمل الإشارة المرجعيّة R/15/6، فقد تمّ استخدام مصادر إضافية في حالات معينة، ولاسيما ملفات دار الاعتماد البريطاني في بوشهر التي تمّ تصنيفها تحت الرقم R/15/1 وكذلك التسلسل السياسي والسري L/P&S، وتعطي المقالات ذات الصلة من المجلات والجمعية الجغرافية الملكية وجمعية الشؤون الآسيوية (سابقاً كانت تعرف بالجمعية الملكية لآسيا الوسطى) سرداً تفصيلياً لبعض الرحلات المهمة التي تمت في عُمان.

في الأول من نيسان/ أبريل سنة ١٩٤٧، ومع الاستعدادات لاستقلال الهند تمّ نقل مسؤولية رعاية المصالح البريطانية في منطقة الخليج من حكومة الهند إلى حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة. وفي البداية تمّ التعامل مع الشؤون الخليجية من خلال مكتب علاقات دول الكومنولث. وفي شهرآب/ أغسطس من السنة نفسها تمّ نقل ذلك إلى وزارة الخارجية البريطانية. واستمر مكتب الهند في متابعة بعض المعاملات حتّى سنة ١٩٥١، حيث كان يعمل بشكل لصيق مع الخارجية البريطانية. وتم حفظ السجلات الخارجية في مكتب السجلات العامة (Public Record Office) في لندن في سجلات تبدأ بإشارة الترقيم /FO 371، بينما الوثائق التي تمّ إعادتها إلى لندن من مختلف المناطق في منطقة الخليج تبدأ بإشارة الترقيم /FO 1016، وتبدأ السجلات التابعة لوزارة الحربية بإشارة الترقيم / WO ومن الجدير بالإشارة أن سجلات الدفاع قبل توحيد وزارة الدفاع في سنة ١٩٦٤، كانت مصنفة على أساس البحرية الملكية (Royal Navy) والجيش (Army) وسلاح الجو الملكي (Royal Air Force) وكانت وزارة الدفاع تؤدي دوراً تنسيقياً.

أرشيف سجلات السنوات من عام ١٨٦٧ حتى عام ١٩٤٧، موجود حالياً في مكتبة وسجلات مكتب الهند (India Office Library & Records (IOLR))[1]، والكثير من الوثائق موثقة بنظام المايكروفيلم وهي تعتبر جزءاً من المكتبة البريطانية، وفي سنة ١٩٩٢م ضمت إليها المجموعة الشرقية (Oriental Collections) التابعة للمكتبة البريطانية، وبذلك تمّ ضمّ المجموعة الشرقية ومجموعة مكتب الهند في مقر واحد.

---

(١) وهو موجود في: Orbit House, 197 Blackfriars Road, London SE1 8NG.

ووفقاً للقانون البريطاني، فإن جميع الأوراق تكون متاحة للجميع بعد مضي فترة ثلاثين عاماً عليها على الرغم من أن البعض منها ولأسباب خاصة لا يكون متاحاً قبل مضي أربعين أو حتّى أكثر من خمسين عاماً.

٣ ـ الحكام العامون ونواب الملك في الهند المعتمدون السياسيون البريطانيون في الخليج/ الوكلاء السياسيون والقناصل البريطانيون في مسقط

الحكام العامون ونواب الملك في الهند
١٧٧٣ ـ ١٩٤٧م

Governors - General of India حاكم الهند العامون		
1773	Warren Hastings	
1786	Lord Cornwallis	
1793	Sir John Shore	
1798	Lord Mornington	Later Duke of Wellington
1804	Lord Cornwallis	
1807	Lord Minto	
1814	Lord Moira	
1823	Lord Amherst	
1828	Lord Wm. Bentinck	
1835	Sir Charles Metcalfe	(Acting)
1835	Lord Auckland	
1843	Lord Ellen borough	Recalled in 1844
1844	Sir Henry Hardinge	Later Lord Hardinge
1848	Lord Dalhousie	

1856	Lord Canning	
Viceroys of India نواب الملك في الهند		
1858	Lord Canning	
1862	Lord Elgin	Died 1863
1863	Sir John Lawrence	
1869	Lord Mayo	
1872	Lord Northbrook	
1876	Lord Lytton	
1880	Lord Ripon	
1884	Lord Dufferin	
1888	Lord Lansdowne	
1894	Lord Elgin	
1899	Lord Curzon	
1904	Lord Amptill	(April - December)
1905	Lord Curzon	(January - November)
1905	Lord Minto	
1910	Sir Charles Hardinge	Later Lord Hardinge of Penshurst
1916	Lord Chelmsford	
1921	Lord Reading	
1926	Lord Irwin	Later Lord Halifax
1931	Lord Willingdon	
1936	Lord Linlithgow	
1943	Lord Wavell	
1947	Lord Mountbatten	

Political Resident in the Persian Gulf المعــتــمــدون الــسياسيون في الخــليج «الفارسي»	
1763	Mr. Benjamin Jervis
1766	Mr. William Bowyer1
1768	Mr. James Morley (Residency in abeyance 1769-1775)
1775	Mr. John Beaumont
1780	Mr. Edward Galley
1789	Mr. Charles Watkins (about)
1795	Mr. Nicolas Hankey Smith (about)
1798	Mehdi Ali Khan
1800	Do
1801	Do
1802	Do
1803	Mr. T H Lovett
1804	Mr. Samuel Manesty4 Lieutenant William Bruce (Acting)، Bombay Marine
1807	Mr. Nicolas Hankey Smith
1808	Captain C Pasley
1809	Mr. Nicolas Hankey Smith
1811	Lieutenant William Bruce7
1822	Captain John McLeod8, Bombay Engineers
1823	Vacant
1827	Captain Stannus
1831	Dr. (afterwards Sir John) McNeill Mr. D A Blane

1837	Major Morison
1838	Captain S Hennell
1840	Do
1841	Captain Mackenzie (Acting) Captain S Hennell
1852	Lt (afterwards Sir Arnold Burrowes) Kemball
1856	Captain Felix Jones
1861	
1862	
1863	Lt Col (afterwards Sir Lewis) Pelly
1867	Do
1869	Do
1870	Do
1871	Do
1872	Lt Col E C Ross - Dec
1873	LT Col E C Ross
1874	Do
1875	Do
1876	Lt Col W F Prideaux (officiating) -11 Apr Major Grant (Acting)- Aug LT Col E C Ross - Nov
1877	Do
1878	Do
1879	Do
1880	Do
1881	Do

1882	do [absent 11 Jul - 8 Aug]
1883	Do
1884	Lt Col E C Ross
1885	Colonel E C Ross CSI
1886	Lt Col S B Miles (officiating)- Apr Colonel E C Ross CSI - Nov
1887	Do
1888	Do
1889	Do
1890	Do
1891	Major A C Talbot (officiating)- 26 Mar Lt Col A C Talbot- Sep
1892	Do
1893	Capt S H Godfrey (in charge)- 28 May Mr. J A Crawford -21 Jul Major J Hayes Sadler- 19 Dec
1894	Col F A Wilson -5 Jan
1895	Do
1896	Do
1897	Major (temp. Lt Col) M J - 10 Jun Meade (officiating)
1898	Lt Col M J Meade (confirmed) -10 Mar
1899	Do
1900	Lt Col C A Kemball-7 Apr
1901	Do
1902	Do
1903	Do

1904	Capt P Z Cox (officiating)- 24 Apr
1905	Do (substantive)- Oct
1906	Major P Z Cox (officiating)
1907	Major P Z Cox
1908	Do
1909	Lt Col P Z Cox
1910	Lt Col P Z Cox, CSI, CIE
1911	Do
1912	Mr. J G Lorimer- Dec
1913	Do
1914	Major S G Knox-8 Mar Sir Percy Cox KCIE CSI 12–1 Nov Lt Col S G Knox CIE (Acting)
1915	Major A P Trevor (Deputy Political Resident)- 19 Apr
1916	The Hon'ble Sir Percy Cox KCSI, KCIE Major A P Trevor
1918	Do
1919	Major C H Gabriel-10 Sep Lt Col A P Trevor CSI, CIE-6 Nov
1920	His Excellency Sir Percy Cox GCIE, KCSI, KCMG Brevet Lt Col Sir Arnold -5 Oct Wilson KCIE, CSI, CMG Lt Col A P Trevor CSI, CIE-1 Nov
1921	Do
1922	Do
1923	Lt Col S G Knox CIE (in charge)- 7 Apr Lt Col A P Trevor CSI, CIE-17 Oct
1924	Lt Col A P Trevor CSI, CIE Lt Col F P Prideaux CSI, CIE-14 Apr

1925	Lt Col C G Crosthwaite-2 Jun Lt Col F P Prideaux CSI, CIE-2 Oct
1926	Do
1927	Lt Col L B H Haworth-1 Jan
1928	Lt Col Sir Berkeley Haworth KBE Sir Frederick Johnston KCIE, CSI-2 Nov
1929	Lt Col C C J Barrett CSI, CIE-29 Apr Lt Col H V Biscoe-9 Nov
1930	Do
1931	Lt Col T C Fowle CBE (officiating)- 30 May Sir Hugh Biscoe KBE-21 Oct
1932	[Sir Hugh Biscoe died]- 16 Jul Lt Col T C Fowle CBE -29 Jul
1933	Lt Col Gordon Loch-11 Apr Lt Col T C Fowle-12 May Lt Col Gordon Loch-20 Jul Lt Col T C Fowle-20 Oct
1934	Lt Col Gordon Loch-11 Jul Lt Col T C Fowle-19 Oct
1935	Lt Col Gordon Loch-27 Jul Lt Col T C Fowle-17 Oct
1936	Lt Col Gordon Loch-25 Jul Lt Col T C Fowle-20 Oct
1937	Lt Col Sir Trenchard Fowle KCIE, CBE-1 Jan
1938	Mr. O K Caroe CIE-18 Aug Lt Col Sir Trenchard Fowle KCIE, CBE-27 Sep
1939	Lt Col C G Prior-1 Sep
1940	Do
1941	Lt Col W R Hay CIE (officiating)- 1 Nov
1942	Lt Col C G Prior-30 Sep
1943	Lt Col Sir Geoffrey Prior KCIE- Jun

1944	Capt T Hickinbotham-19 Oct
1945	Lt Col A C Galloway OBE (officiating)- 1 May Lt Col Sir Geoffrey Prior KCIE-11 Nov
1946	[Transfer of Residency from Bushire to Bahrain]- 18 May
1947	[Transfer of jurisdiction to the Foreign Office]-4 Oct Sir Rupert Hay KCIE, CSI
1948	Sir Rupert Hay KCIE, CSI
1949	Do

قائمة الوكلاء السياسيين والقناصل في مسقط ١٨٠٠ ـ ١٩٧١[٢]

British Residents in Muscat	المعتمدون السياسيون في مسقط
1800	Archibald H. Bogle
1801 - 1802	David Seton (1st time)
1802 - 1804	David Seton (2nd time)
1804 - 1805	residency abolished
1805 - 180.	David Seton (3rd time)
180. - 1808	Watts
1808	David Seton (4th time)
1808 - 1809	Bunce
1810 - 1840	residency abolished
1840	Atkins Hamerton
1840 - 1861	residency located in Zanzibar

(٢) انظر: <http://www.worldstatesmen.org>.

British Political Agents الوكلاء السياسيون في مسقط	
1861 - 1862	William M. Pengelley
1862 - 1862	M. Green
1863 - 1867	Herbert Disbrowe (1st time)
1867 - 1869	G. A. Atkinson (acting)
1869 - 1870	Herbert Disbrowe (2nd time)
1870 - 1871	Cotton Way
1871 - 1872	Edward Charles Ross
1872 - 1877	Samuel Barret Miles (1st time)
1877 - 1878	P. J. C. Robertson (acting)
1878 - 1879	Samuel Barret Miles (2nd time)
1879 - 1880	Charles Bean Euan-Smith
1881 - 1883	Charles Grant
1883 - 1883	Edward Mockler (1st time)
1883 - 1886	Samuel Barret Miles (3rd time)
1886 - 1886	Edward Mockler (2nd time)
1886 - 1887	Edward Barret Miles (4th time)
1887 - 1889	Edward Mockler (3rd time)
1889 - 1889	A. S. Jayakar (1st time) (acting)
1889 - 1889	Wallace Christopher Ramsay Stratton (acting)
1889 - 1890	Charles Edward Yate
1890 - 1890	A. S. Jayakar (2nd time)(acting)
1890 - 1891	Edward Mockler (4th time)

Consuls القناصل	
1891 - 1891	Edward Mockler
1891 - 1892	A. S. Jayakar (1st time) (acting)
1892 - 1895	James Hayes Sadler (1st time)
1895 - 1895	A. S. Jayakar (2nd time) (acting)
1895 - 1896	John Frederick Whyte
1896 - 1897	James Hayes Sadler (2nd time)
1897 - 1897	F. A. Beville
1897 - 1899	A. S. Jayakar (3rd time) (acting)
1899 - 1904	Christopher George Forbes Fagan
1904 - 1906	Percy Zachariah Cox
1906 - 1906	William George Grey (1st time)
1906 - 1908	William Henry Irvine Shakespear (acting)
1908 - 1908	William George Grey (2nd time)
1908 - 1910	Robert Erskine Holland
1910 - 1911	Arthur Prescott Trevor
1911 - 1914	Stuart George Knox
1914 - 1915	Robert Arthur Edward Benn
1915 - 1916	Hugh Stewart (1st time)
1916 - 1916	Claude Tulloch Ducat (1st time)
1916 - 1916	Hugh Stewart (2nd time)
1916 - 1916	Claude Tulloch Ducat (2nd time)
1916 - 1916	A. R. Burton (acting)
1916 - 1916	Evelyn Berkeley Howell

1916 - 1916	A. King-Mason (acting)
1916 - 1917	Lionel Berkeley Holt (1st time)
1917 - 1917	J. M. Brickman (acting)
1917 - 1919	Lionel Berkeley Holt Haworth (2nd time)
1919 - 1920	Ronald Evelyn Leslie Wingate (1st time)
1920 - 1920	M. J. Gazdar (acting)
1920 - 1921	Ronald Evelyn Leslie Wingate (2nd time)
1921 - 1923	Maitland Easten Rae
1923 - 1923	Ronald Evelyn Leslie Wingate (3rd time)
1923 - 1924	Reginald Graham Hinde
1924 - 1925	Charles Gilbert Crosthwaite (1st time)
1925 - 1925	Reginald George Evelyn William Alban (1st time)(acting)
1925 - 1926	Charles Gilbert Crosthwaite (2nd time)
1926 - 1926	Cyril Charles Johnson Barrett
1926 - 1926	G. A. Richardson (acting)
1926 - 1930	George Patterson Murphy
1930 - 1931	Trenchard Craven William Fowle (1st time)
1931 - 1931	Reginald George Evelyn William Alban (2nd time)(acting)
1931 - 1932	Trenchard Craven William Fowle (2nd time)
1932 - 1932	Reginald George Evelyn William Alban (3rd time)(acting)
1932 - 1933	Claude Edward Urquhart Bremner (1st time)
1933 - 1933	Reginald George Evelyn William Alban (4th time)(acting)
1933 - 1935	Claude Edward Urquhart Bremner (2nd time)
1935 - 1939	Ralph Ponsonby Watts

1939 - 1940	Tom Hickinbotham (1st time)
1940 - 1940	John Baron Howes (1st time)(acting)
1940 - 1941	Tom Hickinbotham (2nd time)
1941 - 1942	John Baron Howes (2nd time)(acting)
1942 - 1942	Reginald George Evelyn William Alban (5th time)(acting)
1942 - 1943	Cornelius James Pelly
1943 - 1943	Richard Ernest Rowland Bird
1943 - 1944	Roy Douglas Metcalfe
1944 - 1945	Arnold Crenshaw Galloway
1945 - 1945	Ralph Ingram Hallows
1945 - 1947	Andrew Charles Stewart (1st time)
1947 - 1948	J. E. H. Hudson
1947 - 1948	Andrew Charles Stewart (2nd time)
1948 - 1949	Randall Erskine Ellison

Consuls-general القناصل العامون	
1949 - 1958	Frederick Charles Leslie Chauncy
1958 - 1960	William Neve Montieth
1960 - 1963	John Fleetwood Stewart Phillips
1963 - 1965	John Spenser Ritchie Duncan
1965 - 1969	Derrick Charles Carden
1969 - 1971	David Gordon Crawford

٤ ـ سلسلة زعماء عُمان[٣]

الحكام	تحت سلطة	تاريخ الحكم ـ م		ملاحظات
		من	إلى	
آل الجلندى		٦٢٩	٧٠٢	
عمال الأمويين	الأمويون	٧٠٢	٧٤٨	
آل الجلندى (مرة ثانية)		٧٤٨	٧٩٣	
أئمة عُمان		٦٦١ ١٨٨٦ ١٩١٣	١٧٨٣ ١٨٧١ ١٩٥٧	عُمان يحكمها المجتمع الإباضي تحت سلطة قائد يسمّى إمام المسلمين باستثناء الفترات المتقطعة الواردة في الجدول أدناه.
أئمة العهد الأول		٧٩٣	١١٥٤	
أئمة العهد الثاني		١١٥٤	١٥٦٠	تبدأ الفترة الثانية مع بداية الدولة النبهانية الأولى
الدولة النبهانية ـ الفترة الأولى		١١٤٥	١٤٢٦	
الدولة النبهانية ـ الفترة الثانية		١٥٥٦	١٦٢٦	
إمامة اليعاربة		١٦٢٤	١٧٤٨	
إمامة أحمد بن سعيد البوسعيدي		١٧٤٤	١٧٨٣	أصبح الحكم في مسقط بعده وراثياً
الدولة البوسعيدية		١٧٨٤		الوقت الحالي

(٣) محمّد بن عبد الله السالمي وناجي عساف، **عُمان تاريخ يتكلم** (دمشق: المطبعة العمومية، ١٩٦٣). انظر أيضاً المواقع التالية: <http://www.hukam.net/country.php?id = 14>; <www.worldstatesmen.org>, and <http://www.zanzibar-web.com/sultans.html>.

الحكام	تحت سلطة	تاريخ الحكم - م		ملاحظات
		من	إلى	
البوسعيد في عُمان		١٧٨٤	١٨٢٨	ثمّ انتقلت الحكومة إلى زنجبار
البوسعيد في عُمان وزنجبار		١٨٢٨	١٨٦١	قسمت السلطنة
سلاطين وزنجبار		١٨٦١	١٩٦٤	البوسعيد في زنجبار
البوسعيد في مسقط		١٨٦١	١٨٨٦	انقطعت لإمامة عزان بن قيس
إمامة عزان بن قيس		١٨٨٦	١٨٧١	
سلاطين مسقط وعُمان		١٨٧١	١٩٧٠	
أئمة القرن العشرين		١٩١٣	١٩٥٧	
سلطان عُمان		١٩٧١	حالياً	
حكم متقطع وفي مناطق محددة				
عمال الخلفاء الراشدين	الخلفاء الراشدون	٦٢٩	٦٣٩	
عمال العباسيين	العباسيون	٧٤٩	٧٥٠	
ولاة العباسيين	العباسيون	٨٩٣	٨٩٥	من قبل عامل البحرين ابن نور
بنو سامة		٨٩٤	٩٢٩	في صحار على مرتين
بنو وجيه		٩٢٩	٩٦٥	في صحار من قبل

الحكام	تحت سلطة	تاريخ الحكم - م		ملاحظات
		من	إلى	
العباسيين	بنو سامة	٩٣١	٩٣٤	
من قبل القرامطة؟	بنو مكرم	٩٦٥	١٠٤٢	
في صحار ثمّ أزاحهم بنو بويه	بنو بويه	٩٩٠	١٠٥٠	
السلاجقة؟		١٠٥٠	١٠٥٣	
البرتغاليون		١٥٠٧	١٦٥٠	في مسقط
العثمانيون		١٥٥٠	١٥٥١	في مسقط
العثمانيون		١٥٥١	١٥٨٨	في مسقط
الصفويون (فرس)		١٧١٩	١٧٤٧	
البريطانيون	١٨٩١	١٩٧١	١٣٠٨	١٣٩١ المقيمون السياسيون والقناصلة

الحكام	تاريخ الحكم - م		ملاحظات
	من	إلى	
حكام آل الجلندى	٦٢٩	٧٠٢	
الجلندى بن المستكبر بن مسعود بن الحرار بن عبد العز			وورد نسبه هكذا (نقلاً عن جمهرة أنساب العرب): الجلندى بن المستكبر بن مسعود بن الجراز بن عبد العزى بن معولة بن شمس

الحكام	تاريخ الحكم - م		ملاحظات
	من	إلى	
عمال الخلفاء الراشدين			
جيفر بن الجلندى	٦٣٠		وجه الرسول (ﷺ) إليه برسالة مع عمرو بن العاص
عمرو بن العاص من قبل الرسول (ﷺ)	٦٣٠	٦٣٢	
عكرمة بن أبي جهل	٦٣٢		
حذيفة بن الحصين			
عثمان بن أبي العاص		٦٣٦	
الحلو بن عوف الأزدي من قبل الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)			
عبد بن الجلندى			
عباد بن عبد بن الجلندى			
سعيد بن عباد بن عبد بن الجلندى		٧٠٢	حكم مع أخنه سليمان
سليمان بن عباد بن عبد بن الجلندى		٧٠٢	ثمّ أرسل الحجاج صاحب العراق بحملات برية وبحرية إلى عُمان، وبعد محاولات كثيرة أفلح أخيراً في استنزال أهل عُمان إلى طاعة الأمويين

الحكام	تاريخ الحكم - م		ملاحظات
	من	إلى	
عمال الأمويين	٧٠٢	٧٤٨	
الخيار بن سبرة	٧٠٢	٧١٤	من قبل الحجاج بن يوسف
سيف بن الهاني	٧١٤	٧١٥	وقد تولى بعد وفاة الحاج صاحب العراق
صالح بن عبد الرحمن	٧١٥	٧١٥	
زياد بن المهلب	٧١٥	٧١٧	من قبل أخيه يزيد بن المهلب صاحب العراق
عمال عدي بن أرطاة	٧١٧	..	
عمر بن عبد الله الأنصار		٧٢٠	من قبل الخليفة عمر بن عبد العزيز
زياد بن المهلب	٧٢٠	٧٤٩	وحكم حتّى انقضت دولة بني أمية في الشام، فعادت عُمان إلى استقلالها السابق
أئمة الجلندى	٧٤٨	٧٩٣	
الجلندى بن مسعود بن جيفر بن الجلندى	٧٤٨	٧٥٢	وفي عهده استقلت البلاد عن الخلافة، ويعتبر أول الأئمة في عُمان
عمال العباسيين	٧٤٩	٧٥٠	
عمال العباسيين في عُمان			
جناح بن عبادة بعد زوال دولة بني أمية أوفد العباسيون عمالاً من قبلهم إلى عُمان	٧٤٩	٧٤٩	

الحكام	تاريخ الحكم - م		ملاحظات
	من	إلى	
محمّد بن جناح ثمّ قامت الدولة الجلندانية الثانية	٧٤٩	٧٥٠	ملوك الجلندى
محمّد بن زائدة الجلنداني	٧٥٢	٧٩٣	
راشد بن النظر الجلنداني	٧٥٢	٧٩٣	وقد خرج عليه أهل عُمان ثمّ بايعوا محمّد بن عبد الله بن أبي عفان إماماً عليهم*
أئمة عُمان	٧٩٣	١٥٦٠	منشأ الإمامة: يعود نشوء الإمامة في عُمان إلى عام ١٢٩هـ أي قبيل سقوط الدولة الأموية بقليل، عندما انتخب الإباضيون أول إمام لهم في عُمان حيث ثار العُمانيون في أول عهد أبي العباس السفاح وانتخبوا أول إمام لهم.
أئمة عُمان (العهد الأول)			
محمّد بن أبي عفان اليحمدي	٧٩٣	٧٩٦	عزل بعد أن حكم سنتين.
الوارث بن كعب الخروصي	٧٩٦	٨٠٨	داهم السيل بعض سجنائه وغرق أثناء إنقاذهم.
غسان بن عبد الله الخروص	٨٠٨	٨٢٣	
عبد الملك بن حميد العلوي	٨٢٣	٨٤١	

الحكام	تاريخ الحكم - م		ملاحظات
	من	إلى	
المهنا بن جيفر الخروصي	٨٤١	٨٥١	
الصلت بن مالك الخروصي	٨٥١	٨٨٦	
راشد بن النظر الخروصي	٨٨٦	٨٩٠	تمّ عزله بعد أن حكم أربع سنوات على أثر النزاع الذي أخذ يتعاظم بين عرب الشمال والجنوب (يمانيّ وعدناني).
عزان بن تميم الخروصي	٨٩٠	٨٩٣	قتل بعد افتراق السكان بين نزاري ويمانيّ وتدخل العباسيين - محمّد بن بور - وبعث برأسه إلى البلاط العباسي في بغداد.
محمّد بن الحسن الخروصي	٨٩٣	٨٩٤	
الصلت بن القاسم الخروصي			
عزان بن الهزبر المالكي			
عبد الله بن محمّد الحداني			
الصلت بن القاسم الخروصي			
الحسن بن سعيد السحتني			
الحواري بن مطرف الحداني			
عمر بن محمّد الحداني			

الحكام	تاريخ الحكم - م		ملاحظات
	من	إلى	
محمّد بن يزيد الكندي			
الحكم بن الملا البحري			
سعيد بن عبد الله بن محمّد بن محبوب	٩٣٢	٩٤٠	تولى الإمامة بعد انتهاء حكم الجبابرة في عُمان والذي امتد ٤٠ عاماً. استشهد بمعركة مناقي عام ٣٢٨هـ - ٩٤٠ م
راشد بن الوليد الكندي	٩٤٠	٩٧٤	بويع الإمام راشد على الدفاع وفي عهده حاول العباسيون الاستيلاء على عُمان وجعلها ولاية عباسية، وحاول الإمام أن يدافع عن بلده ولكن الناس تنكروا له وانصرفوا عنه مؤيّدين العامل العباسي، ولم تثبت معه إلا فئة قليلة وقد جهز جيشاً صغيراً ولكنه هزم فهرب إلى الجبال. ثمّ مات عام ٣٤٢ هـ. وانقطع بموته عهد الإمامة.
الخليل بن شاذان الخروصي	١٠١٦	١٠٣٤	بعد وفاة الإمام راشد بن الوليد تحكم في عُمان رجال من الخارج حتّى عام ٤٠٧ هـ - ١٠١٦م، حيث بويع للخليل بن شاذان بالإمامة. ودانت له حضرموت. وفي عهد الإمام الخليل وقعت بغداد في قبضة الأتراك وهاجم الخلفاء العباسيون عُمان فأسروا الخليل فنصب أهل عُمان من بعده محمّد بن علي إماماً، وبعد

إطلاق سراحه رجع الناس إليه وقد اعتزل الإمام الثاني اختياراً.

الحكام	تاريخ الحكم - م		ملاحظات
	من	إلى	
راشد بن سعيد اليحمدي	١٠٣٤	١٠٥٣	
حفص بن راشد اليحمدي			
راشد بن علي الخروصي			نصب إماماً ولم يرض عن سيرته بعض القضاة فطلبوا منه التوبة عن أعماله ففعل.
عامر بن راشد الخروصي			
محمّد بن غسان الخروصي			
الخليل بن عبد الله الخروصي			تولى الإمامة وجعل العاصمة نزوى وقاتل بني نبهان.
محمّد بن أبي غسان الخروصي		١١٥٤	
أئمة عُمان (العهد الثاني)			
موسى بن أبي المعالي	١١٥٤		ويبدأ العهد الثاني مع قيام الدولة النبهانية واستمر حكمهم من القرن السادس حتّى القرن التاسع الهجري
خنبش بن محمّد الرستاقي			
محمّد بن خنبش الرستاقي	..	١١٦٢	

الحكام	تاريخ الحكم ـ م		ملاحظات
	من	إلى	
الحواري بن مالك	١٤٠٦	١٤٢٩	عادت الإمامة إلى الظهور عام ١٤٠٦ م حيث تولى الحواري بن مالك منصب الإمامة وبقي إلى عام ١٤٢٨ م حيث توفي.
مالك بن الحواري			
أبو الحسن بن خميس بن عامر	١٤٣٦	١٤٤٣	تولى الإمامة عام ١٤٣٦ م وقد خاصمه بنو صلت وحاربوه إلا أنه بقي في الإمامة حتّى عام ١٤٤٣ م ـ حيث توفي وبموته فرغ منصب الإمامة حتّى عام ١٤٨١ م.
عمر بن الخطاب الخروصي	١٤٨١	١٤٨٩	بويع في مطلع عام ١٤٨٠ م وقد ثار عليه النباهنة بزعامة سليمان بن سليمان النبهاني واستطاعوا أن يحرزوا النصر في بداية الأمر، إلا أنه سرعان ما أعاد الإمام مهاجمتهم فشتت شملهم وفرق صفوفهم في عام ١٤٨٢ م واستمر حكمه تسع سنوات تقريباً.
محمّد بن سليمان البهلوي	١٤٨٩	..	
عمر الشريف			مكث سنة بنزوى ثمّ خرج إلى بهلا فثار عليه أهل نزوى وبايعوا محمّد بن سليمان مرة أخرى
أحمد بن عمر الربخي			توفي بعد مبايعته بقليل

الحكام	تاريخ الحكم ـ م		ملاحظات
	من	إلى	
أبو الحسن بن عبد السلام النزوي			ثار عليه سليمان بن سليمان النبهاني ولم يمض على حكمه أكثر من سنة.
محمّد بن إسماعيل «الحاضري» الخروصي	١٥٠٤	١٥٣٦	وهو من قضاعة وقف في وجه النباهنة وقفة أسد هصور واستطاع إنقاذ البلاد من هؤلاء الجبابرة الطغاة فاحترمه المسلمون وبايعوه إماماً في سنة ١٥٠٠ م وقد سار سيرة حسنة فعم بزمنه الأمن والهدوء واستقلال البلاد.
بركات بن محمّد الخروصي	١٥٣٦	..	اختلف المسلمون عليه واقتتلوا في ما بينهم ما أدى إلى ضعف الإمامة وتوزعت السلطة بين أمراء محليين ضعاف لا هم لهم إلا تأكيد نفوذهم والسيطرة على مقدرات الناس من دون وجه حقّ ومن هؤلاء بنو نبهان وآل عمير وآل هلال.
عمر بن القاسم الفضيلي			
عبد الله بن محمّد المنحي	١٥٦٠	١٥٦٠	

«في هذه الفترة ظهرت قوة غريبة في المنطقة غريبة في قيمها وأفكارها وأطماعها، تحاول السيطرة على كلّ شيء ونزع ثروات البلاد من مواطنيها. كان هؤلاء الغزاة هم البرتغاليون الذين كانوا طلائع المغامرين الأوروبيين الوافدين إلى الشرق بغية

الاستيلاء على مقدراته بأجمعها. وقد توفي بركات والبلاد في حالة من الفوضى والنباهنة يسومون الناس سوء العذاب وبقيت البلاد في أيدي هؤلاء وغيرهم حتّى قيض الله للمسلمين رجلاً فذاً وبطلاً عظيماً هو الإمام ناصر بن مرشد بن مالك أبي العرب، وبتسلمه منصب الإمامة بدأ عهد اليعاربة الذين حكموا عُمان قرابة قرن من الزمان وتعتبر فترتهم، العصر الذهبي في التاريخ العُماني».

اليعاربة

"تولى الإمامة منهم على عُمان اثنا عشر إماماً أولهم ناصر بن مرشد اليعربي، وفي عهدهم كانت عُمان أقوى دولة في المحيط الهندي والخليج العربي، وكانت أساطيلها الحربية تحمي إمبراطورية كبيرة وتنشر الأمن في ربوع البحار الجنوبية وشرقي أفريقيا وغرب الهند، وتجلب المواد الثمينة من آسيا وتنقل لها الصادرات العُمانية. وقد حطم اليعاربة كلّ مؤامرات المغامرين الغربيين وأفسدوا خططهم. وكانت دولتهم مهابة الجانب قوية الشكيمة، ففرضت سلطانها على الساحل الإيراني بأكمله إضافة إلى جزر المحيط الهندي وشرق أفريقيا وساحل الهند الغربي. وقد أثرت البلاد ثراء حقيقياً وعاش الشعب حياة مليئة بالرفاهية والسعادة».

الحكام	تاريخ الحكم ـ م		ملاحظات
اليعاربة	١٦٢٤	١٧٤٤	الإمامة
اليعاربة ـ الأئمة			
ناصر بن مرشد	١٦٢٥	١٦٤٩	بعد أن عمت الفوضى وانتشر الفساد وكثر ظلم الأمراء الضعاف، تنادى علماء المسلمين وأقطابهم بضرورة انتخاب إمام قوي يعيد للإمامة هيبتها وللأمة عزها وأمنها ووقع الاختيار عليه .تحرير ـ جلفار ١٦٣٣م.
سلطان بن سيف بن مالك	١٦٤٩	١٦٦٩	تحرير عُمان عام ١٦٥٠م.
بلعرب بن سلطان	١٦٦٩	١٦٩٢	

الحكام	تاريخ الحكم ـ م		ملاحظات
سيف بن سلطان ـ قيد الأرض	١٦٩٢	١٧١١	قويت به عُمان وصارت خير دار وأفضل مأوى وغرس الأشجار مثل الورس والزعفران وكان يملك من السفن ثمانية وعشرين مركباً بحرياً مقاتلاً وأسماها: الملك، الفلك، كعب راس، الناصري، والوافي. أما المركب «الملك» فقد كان فيه ٨٠ مدفعاً كبيراً.
سلطان بن سيف ـ الثاني	١٧١١	١٧١٩	
سيف بن سلطان ـ الثاني (المرة الأولى)	١٧١٩	١٧٢٤	كان صغير السن ولكنه بويع بالإمامة ثمّ عزل وتولى الأمر محمّد بن ناصر الغافري، إلا إن الإمام محمّد بن ناصر قتل فجاء بعده ابنه الناصر ولكنه أثبت أنه لا يستطيع الاحتفاظ بالحكم، فقام سيف بن سلطان وأعلن نفسه إماماً مرة أخرى وأجبر ناصر على التخلي عن لقبه على أن يحتفظ بمدينة جبرين.
المهنا بن سلطان بن ماجد	١٧١٩	١٧٢٠	في حالة تمرد
يعرب بن بلعوب	١٧٢٢	١٧٢٣	في حالة تمرد ـ أرغم على التنازل إلى سيف بن سلطان بن سيف اليعربي.
محمّد بن الناصر	١٧٢٤	١٧٢٨	

الحكام	تاريخ الحكم ـ م		ملاحظات
سيف بن سلطان ـ الثاني (المرة الثانية)	١٧٢٨	١٧٤٣	.
بلعرب بن حمير بن سلطان (المرة الأولى)	١٧٣٢	١٧٣٨	في حالة تمرد
سلطان بن مرشد بن عدي	١٧٤٢	١٧٤٣	كان الإمام سيف كسولاً ومتراخياً ومتهافتاً على النساء وقد أهمل شؤون الرعية وخفّض رواتب الجند، ونتيجة لهذا قام سلطان بن مرشد أحد أقاربه بالاستيلاء على السلطة وأعلن نفسه إماماً على معظم عُمان.
بلعرب بن حمير بن سلطان (المرة الثانية)	١٧٤٤	١٧٤٨	

كانت مسقط لا تزال موالية للإمام سيف، فاعتصم بها وكانت له أربع سفن حربية وتأتيه الأموال عن طريق التجارة، ولكنه أغرق في ملذاته وأصبح عبئاً ثقيلاً على أتباعه القليلين وأخيراً رأى أنه من المستحيل الاحتفاظ بالسلطة بعد كلّ ما عمل، فرأى أن يستعين بالفرس على أبناء عمومته وأبحر إلى بلاد فارس في بعض المراكب التابعة له وحصل على أسطول من نادر شاه وكان هذا الأسطول تحت قيادة ميرزا تقي خان حاكم شيراز وعندما وصل الأمير الفارسي إلى عُمان، أهمل سيف واحتل مسقط وقلاعها ووجد سيف نفسه ضائعاً لا يدري ما يفعل، فاقتفى أثر غريمه سلطان بن مرشد ومعه القوات الفارسيّة ولكنه أصيب باليأس لتخلي الأصدقاء عنه وأخيراً توفي في الرستاق بعد أن رأى أنه كان مخدوعاً من الفرس. ورجع تقي خان إلى شيراز وقام بثورة ضدّ نادر شاه وحاول تأسيس مملكة له في مقاطعة فارس ولكن نادر سحق الثورة ومؤسسها. وهذه القلاقل والاضطرابات جعلت الفرس يحولون انتباههم عن عُمان وعن التدخل في الشؤون العربية وسحبوا حاميتهم من مسقط.

وكان أحمد بن سعيد حاكماً لصحار من قبل الإمام سيف وكان نافذ البصيرة، فرأى أن الفرصة سانحة له بعد موت الإمامين المتنازعين ولكن الفرس كانوا العقبة الوحيدة في الطريق ولم ير بداً من توقيع معاهدة معهم ففعل وثبته الفرس في مركزه. وبتسلم أحمد بن سعيد زمام السلطة انتهى عهد اليعاربة ليبدأ عهد البوسعيديين الذين تواطأ حكامهم الآخرون في هذا القرن مع الاستعمار.

لقد بدأ أحمد بن سعيد عهده بالتخلص من الفرس الغزاة، وكان أن ألقى القبض على الفرس بطريقة المفاجأة أثناء وليمة أقامها لهم وأجبر الحامية الفارسيّة في مسقط على الاستسلام وقتل جميع الضباط ومعظم رجال الحامية وأرسل الباقي إلى إيران بحراً ولكن أصحابه أغرقوا المراكب بهم ورجعوا. وبعد أن تخلص من الغزاة عيّن نفسه أميراً على المدينة وضم إلى صفوفه القاضي الأول الذي يعتبر مفتياً لعُمان، وقد أصدر القاضي قراراً يعلن فيه أن أحمد هو منقذ البلاد ويستحق أن يرفع ليكون إماماً للمسلمين، وفعلاً أصبح أحمد بن سعيد إمام عُمان الفعلي وحاكمها المطلق.

وفي هذه الفترة كان بلعرب بن حمير اليعربي قد أعلن نفسه إماماً، وعندما سمع نبأ تعيين أحمد بن سعيد إماماً قام بالتحضير للهجوم عليه، وقاد جيشاً مؤلّفاً من أربعة آلاف مقاتل، ولم يكن أحمد في مركز يساعده على المقاومة، فقد كانت قوته ضعيفة ولكنه تحصن في قلعة صغيرة بالجبال فحاصره أعداؤه وكان من المفروض أن يستسلم ولكنه هرب متخفياً في زى أعرابي يقود الجمال.

ولما كان محبوباً من قبل أتباعه وخصوصاً بعد أن هزم الفرس، فقد استطاع جمع بضع مئات من الرجال واتجه بهم لمحاربة بلعرب الذي كان جيشه لا يزال معسكراً في الجبال، وقد قسم أحمد جيشه إلى فصائل صغيرة ووقف هؤلاء على أبواب الوديان ثمّ دقوا الطبول، وظن بلعرب أنه محاصر من قبل جيش قوي فأذهلته المفاجأة وهرب واستطاع أحد أبناء عم أحمد أن يذبح بلعرب. وبعد موت هذا الأخير لم يقم أي منافس لأحمد بن سعيد ما عدا ابن الإمام مرشد الذي قام بمحاولات فاشلة للاستيلاء على الحكم والتخلص من الفوضى التي سببها. منحه الإمام أحمد مدينة نخل وتوابعها.

ثمّ اتجه أحمد بن سعيد إلى الاستيلاء على رأس الخيمة التي كان يسكنها أتباع سيف بن سلطان وأقرباؤه وهاجمهم عام ١١٦٠هـ (١٧٤٧م) من البر والبحر بجيش قوامه اثنا عشر ألف مقاتل، فاستطاع أن ينتصر عليهم كما استطاع فتح خور فكان على ساحل الباطنة. كان طموح أحمد وآماله تزداد يوماً بعد يوم وقد امتدت فتوحاته حتّى وصلت خصب التي كان يحكمها حسن بن عبد الله والشحوح الذين كانوا

أتباعاً للقواسم وقد خضع هؤلاء لحكمه. كما خضع لحكمه جميع موانئ الصيد كما خضع له جميع سكان الساحل ما عدا رأس الخيمة. وهكذا جاء عام ١١٧٦ هـ (١٧٦٣م) وأحمد يسيطر سيطرة مطلقة على جميع أجزاء عُمان.

الحكام	تاريخ الحكم ـ م		ملاحظات
	من	إلى	
ولاة العباسيين (العهد الثاني)	٨٩٣	٨٩٤	محمّد بن نور ـ عاد العباسيون إلى عُمان بعد أن غزا البلاد واليهم على البحرين ابن نور.
ولاة العباسيين (العهد الثاني)	٨٩٤	٨٩٤	أحمد بن هلال من بني سامة وقدم من بهلا بناء على طلب ابن نور.
ولاة العباسيين (العهد الثاني)	٨٩٤	٨٩٥	أبو محمّد بيجرة ثمّ استقل بنو سامة بالحكم.
بنو سامة	من	إلى	
أحمد بن هلال	٨٩٤	٩٢٢	بنو سامة في صحار ـ أسماء هذه الأسرة مأخوذة عن بعض المسكوكات للفترة (نقلاً عن صحيفة **الوطن** العُمانية). كان أحمد بن هلال مقيماً في بهلا ثمّ قدم إلى صحار بناء على طلب الوالي العباسي محمّد بن نور والله أعلم.
عبد الحليم بن إبراهيم	٩٢٢	٩٢٨	بنو سامة في صحار
بنو سامة	٩٣١	٩٣٤	من قبل القرامطة؟
بنو وجيه	من	إلى	
بنو وجيه في صحار	٩٢٩	٩٦٥	في صحار من قبل العباسيين

الحكام	تاريخ الحكم - م		ملاحظات
	من	إلى	
يوسف بن وجيه	٩٢٩	٩٤٤	أسماء هذه الأسرة مأخوذة عن بعض المسكوكات للفترة (نقلاً عن صحيفة **الوطن** العُمانية)، كان الحاكم يخطب ويصدر السكة باسم الخليفة العباسي في بغداد.
محمّد بن يوسف	٩٤٤	٩٤٤	وقد تولى ولما يبلغ الحلم فآلت الأمور إلى نافع أحد موالي يوسف بن وجيه
نافع المولى	٩٤٤	٩٤٤	وكان خادماً لليوسف، وتولى الحكم نظراً إلى صغر سنّ ابنه محمّد، ويبدو أنه دخل في طاعة معز الدولة البويهي، إلا أن أهل البلد استعدوا عليه القرامطة.
ابن الطغان	٩٤٤	٩٤٤	عينه أعيان البلد بعد أن أخرجوا نافع منها.
محمّد بن يوسف	٩٤٤	٩٥٢	عاد مرة أخرى.
عمر بن يوسف	٩٥٢	٩٦١	أخو السابق.
..	٩٦١	٩٦٦	قضى عليهم القرامطة.
بنو مكرم في صحار	٩٦٥	١٠٤٢	في صحار ثمّ أزاحهم بنو بويه.
أبو محمّد الأول الحسين بن مكرم	١٠٠٠	١٠٠٠	تولى من قبل بهاء الدولة البويهي، ثمّ غضب عليه فعين آخر بدلاً عنه.
الفرخان بن شيران	١٠٠٠	١٠٠١	من قبل بهاء الدولة
أبو محمّد الأول الحسين بن مكرم	١٠٠١	١٠٢٤	أعيد إلى منصبه.

الحكام	تاريخ الحكم ـ م		ملاحظات
	من	إلى	
أبو القاسم ناصر الدين علي بن الحسين	١٠٢٤	١٠٣٧	بعد وفاة والده
أبو الجيش ناصر الدين بن علي	١٠٣٧	١٠٣٩	كان ابنه أبو محمّد صغيراً فتولى ابن هطال أمور الحكم.
علي بن هطال المنوجاني	١٠٣٩	١٠٤٠	كان قائداً على جند أبي الجيش ثمّ استقل بالحكم بعد وفاة السابق.
أبو محمّد الثاني بن علي	١٠٤٠	١٠٤٢	حاول أن يستقل بالأمر على حساب البويهيين، فكان أن استبعده هؤلاء وأصبح فرع من آلـ بويه يحكم عُمان مباشرة.
بنو بويه	٩٩٠	١٠٥٠	

البويهيون، بنو بويه: سلالة من الديلم (إيرانيون) حكمت في غرب إيران والعراق سنوات ٩٣٢/ ٩٤٥هـ ـ ١٠٥٦/ ١٠٦٢م. ينحدر بنو بويه من أعالي جبال الديلم ويرجعون في نسبهم إلى ملوك الفرس الساسانية (بحسب ادعائهم). استمدوا اسمهم من أبو شجاع بويه، والذي لمع اسمه أثناء عهد الدولتين السامانية ثمّ الزيارية. استطاع ثلاثة من أبنائه الاستيلاء على السلطة في العراق وفارس. خلع عليهم الخليفة العباسي ألقاب السلطنة.

استولى «علي عماد الدولة» (٩٣٢ ـ ٩٤٩م) على فارس وأسس فرعاً دام إلى حدود سنة ١٠٥٥م. الابن الثاني حسن ركن الدولة (٩٣٢ ـ ٩٧٦م) استولى على الري وهمذان وأصفهان. دام فرعه حتّى سنة ١٠٢٣م. واستولى أحمد معز الدولة (٩٣٢ ـ ٩٦٧م) بدوره على العراق، الأهواز (الأحواز) وكرمان. دام فرعه حتّى ١٠١٢م. قام الأخير بالاستيلاء على بغداد سنة ٩٤٥م وأعلن نفسه حامياً على الخلافة (حتّى ١٠٥٥م). من أهم حكام هذه الأسرة علي بن خسرو عضد الدولة (٩٤٩ ـ ٩٨٣م) والذي استطاع أن يتملك دولة واسعة الأطراف شملت كلّ العراق

المعروف اليوم، ومناطق أخرى. شجع البويهيون المظاهر الإيرانية في دولتهم، كما حاولوا نشر المذهب الشيعي. تصارعت فروع الأسرة في ما بينها فعمت الاضطرابات أرجاء الدولة. انتهى الأمر بأن قسّمت الدولة إلى فرعين، **أولهما** في العراق (١٠٢٠ ـ ١٠٥٥م) **وثانيهما** في كرمان (١٠١٢ ـ ١٠٥٦م).

قضى الغزنويون سنة ١٠٢٣م على فرع البويهيين في الري، ثمّ أنهى السلاجقة ما تبقى من دولتهم وحلوا محلّهم في بغداد. آخر فرع لهم حكم في كرمان حتّى سنة ١٠٦٢م.

الحكام	تاريخ الحكم ـ م		ملاحظات
	من	إلى	
السلاجقة؟	١٠٥٠	١٠٥٣	
بنو نبهان	١١٤ ٥	١٤٠٦	على فترتين
..	١٤٠٦	١٤٤٣	
بنو نبهاني ـ الفترة الأولى	١١٤٥		
..			
..			
..			
معمر بن عمر بن نبهان			
..			
أبي المعالي كهلان بن نبهان	١٢٦١		
..			
عمر بن نبهان	١٢٧٦		
..			
سليمان بن مظفر		١٤٦٢	

الحكام	تاريخ الحكم ـ م		ملاحظات
	من	إلى	
الفترة الثانية في نزوى			
سلطان بن محسن بن سليمان	١٥٥٦		
..			
سليمان بن مظفر بن سلطان			
الفلاح بن المحسن	١٦٢٦		

الفترة الحديثة

الحكام	تاريخ الحكم ـ م		ملاحظات
	من	إلى	
البرتغاليون	١٥٠٦	١٦٥٠	في مسقط
العثمانيون	١٥٥٠	١٥٥١	في مسقط
..	١٥٥١	١٥٨٨	
العثمانيون	١٥٨٨	١٥٨٨	في مسقط
الصفويون	١٧١٩	١٧٤٤	
البوسعيد في عُمان	١٧٤٤	١٨٢٨	
البوسعيد (الأئمة)			
الإمام أحمد بن سعيد	١٧٤٤	١٧٨٣	يعتبر أحمد بن سعيد هو المؤسس الأول لسلطة البوسعيديين. إذ إنَّ الحكم في مسقط أصبح بعد أحمد وراثياً.
سعيد بن أحمد	١٧٨٣	١٧٨٦	

الحكام	تاريخ الحكم - م		ملاحظات
	من	إلى	
--- حمد بن سعيد	١٧٨٣	١٧٨٦	كان الوصي على والده.
حمد بن سعيد	١٧٨٤	١٧٩٢	نقل العاصمة من الرستاق إلى مسقط.
سلطان بن أحمد	١٧٩٢	١٨٠٤	اقتصر حكمه على الساحل. كما إنَّ القواسم كانوا يسيطرون على رأس الخيمة والسواحل الشمالية وقد احتل جوادر وهرمز وبندر عباس، كما احتل جزيرة البحرين وجعل ابنه سالم أميراً عليها.
سالم بن سلطان	١٨٠٤	١٨٠٦	انتقل إلى زنجبار.
--- بدر بن سيف	١٨٠٤	١٨٠٦	قتل من قبل سعيد بن سلطان وتسلم السلطة من بعده.
سعيد بن سلطان	١٨٠٦	١٨٥٦	احتل الرستاق واسترجع أفريقيا الشرقية وقد حاول سعيد أن يهاجم القواسم عام ١٨٠٨، في عهد سلطان بن صقر فنشبت معركة عنيفة بينهما وأثناء المعركة قدمت نجدة وهابيّة للقواسم فقضي على معظم جيشه.
البوسعيد (السلاطين)			
ثويني بن سعيد	١٨٥٦	١٨٦٦	اغتاله ابنه في صحار وتولى الحكم بدلاً عنه.
سالم بن ثويني	١٨٦٦	١٨٦٨	اعترف به الإنكليز حاكماً وثار عليه العُمانيون وذلك برئاسة الإمام عزان بن قيس. كما ثار عليه أخوه تركي واستولى على

صحار ومطرح ورأى أن الأمور لن تستقر له فهرب إلى الرياض عام ١٨٦٩.

الحكام	تاريخ الحكم - م		ملاحظات
	من	إلى	
البوسعيد (الأئمة)			
عزان بن قيس	١٨٦٨	١٨٧١	بعد انتخابه إماماً لعُمان هاجم مسقط وحاصر سالم واحتلها وقد وجه نشاطه لضم أجزاء الإمامة وتوحيدها فقام بضم البريمي بمساعدة زايد حاكم أبو ظبي. إلا أنّه قتل وأعلن تركي سلطاناً على مسقط.
البوسعيد (السلاطين)			
تركي بن سعيد	١٨٧١	١٨٨٨	ثارت في عهده فتنة وانقسم الناس بين طائفتين هناوية وغافرية، كما أخذ أهل عُمان الداخل بالهجوم على مسقط ومطرح وقد تدخل الإنكليز لحماية تركي.
فيصل بن تركي	١٨٨٨	١٩١٣	عقد مع بريطانيا معاهدات تجارية وقد كبّلته بريطانيا بقيود شديدة جداً فمنعته من استيراد أو تصدير أية سلعة، كما منع من عقد أي معاهدة مع غير بريطانيا وبذلك ربط بلاده بهذه القيود.
تيمور بن فيصل	١٩١٣	١٩٣٢	مع توليه السلطة ظهرت حركة ثورية تدعو إلى محاربة نظام الحكم الوراثي والرجوع إلى النظام الإمامي، فاجتمع الزعماء الإباضيون وانتخبوا الإمام سالم بن راشد الخروصي إماماً لهم، تنازل عن الحكم لابنه سعيد وسافر إلى الهند.

الحكام	تاريخ الحكم - م		ملاحظات
	من	إلى	
سعيد بن تيمور	١٩٣٢	١٩٧٠	كان يحكم مسقط وما جاورها فقط، إلا أنه تمكن من بسط نفوذه على كامل عُمان.
قابوس بن سعيد	١٩٧٠		باني عُمان الحديثة
البوسعيد في زنجبار	١٨٢٨	١٨٦١	قسمت السلطنة
ماجد بن سعيد	١٨٥٦	١٨٧٠	عندما توفي والده اعتلى العرشِ بدلاً من أخيه ثويني الذي كَانَ في مسقط. حاولَ ثويني ادعاء حقِّه في العرشِ لكن الحكومةَ البريطانيةَ والتي كَانتْ حامية لنظام أبيه، عَيّنَت لجنةً برئاسة اللّوردِ كانينغ لحَلّ التنافس بين الأخوينِ. ولقد حكمت بأن يحكم ثويني عُمان، ويحكم ماجد زنجبار والأملاك العُمانية الأخرى في شرق أفريقيا. خَلقَ هذا القرار كيانين منفصلينِ ضمن مملكة واحدة عُمان وزنجبار لدى كُلّ منهما نظامها الإداري والقضائي المستقل، ودَخل ذلك حيّز التنفيذ في سنة ١٨٦١م.
برغش بن سعيد	١٨٧٠	١٨٨٨	لقد كَانَ رجلاً طموحاً جداً ولديه أذواق غربية غالية ومستوى متفاخر للمعيشة. صَرفَ السيد برغش مالاً لتَطوير سلطنتِه وموّلَ بناءَ شبكةِ أنابيب المياه

الحكام	تاريخ الحكم - م		ملاحظات
	من	إلى	
			العذبة مِن الينابيع الطبيعِية، شجع شركةَ الهند البريطانية للملاحةِ البخارِية على بَدْء خدمةَ باخرة شهرية بين عدن وزنجبار. حَملتْ هذه الخدمة بريدَ زنجبار إلى الأجزاءِ المُخْتَلِفةِ مِنْ العالمِ. مكن السيد برغش من تواصل زنجبار ببقيّة بلدان العالمِ وبعد افتتاح قناة السويس، رتّبَ لشركةِ البرقيات الشرقيةِ مدّ خطوط اتصالات برقية تحت المحيط مِنْ عدن إلى زنجبار. وتم افتتاح مكتب محلي للشركة جلب له التقنيين مِن لندن وجوا وبومباي. أدى دوراً فعّالاً في إلْغاء تجارةِ العبيد.
خليفة بن سعيد	١٨٨٨	١٨٩٠	عزز منعَ العبوديةِ التي فرضها سلفه، وأصدرَ تصريحاً رسمياً بأنَّ كُلّ العبيد الذين يَدْخلونَ مملكتَه سيتم تحريرهم.
علي بن سعيد	١٨٩٠	١٨٩٣	في سنة ١٨٩٠، وَضعَ زنجبار وبمبا تحت الحماية البريطانية. وأعلنت الحماية في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٨٩٠م.
حمد بن ثويني بن سعيد	١٨٩٣	١٨٩٦	حَكمَ مِن عام ١٨٩٣ م حتى ١٨٩٦م.

الحكام	تاريخ الحكم - م		ملاحظات
	من	إلى	
خالد بن برغش بن سعيد	١٨٩٦	١٨٩٦	استولى على قصرِ السلطان وأعلنَ نفسه سلطاناً على نقيض ترشيح الحكومة البريطانية للسيد حمود، بَعْدَ أنْ تجاهل الإنذار النهائي للحكومةِ البريطانيةِ، تمّ قصف القصر الذي لجأ إليه بمدفعية الأسطولِ البريطاني، هَربَ إلى دار السلام، بحماية الحكومةِ الألمانيةِ. أُجبرَ على تَسليم نفسه إلى البريطانيينِ عندما خسرت ألمانيا الحرب العالمية الأولى.
حمود بن محمّد بن سعيد	١٨٩٦	١٩٠٢	عندما هرب السيد خالد مِنْ زنجبار، عجلت بريطانيا على أداء السيد حمود لقسم الولاء على العرشِ، بعد موتِ صديقه العزيزِ ومستشاره الثقة السّير لويد ماثيو في سنة ١٩٠١ م، لم تمر سنة بالكاد حتّى توفاه الأجل.
علي بن حمود	١٩٠٢	١٩١١	التزم بأسلوبِ الحياة الغربية، تَخلّى عن عرشِه، ليعيش في أوروبا حيث وافته المنية في باريس في السَنَة نفسها ـ لم يطالب أي من أبنائه الذين بقوا في زنجبار بأحقيتهم في العرشِ.
خليفة بن حارب بن ثويني بن سعيد	١٩١١	١٩٦٠	اعتلى العرش بعد تنازل السيد علي. أثناء فترة حكمه انتقلت مسؤولية الحماية البريطانية

الحكام	تاريخ الحكم ـ م		ملاحظات
	من	إلى	
			لسلطنته مِنْ وزارةِ الخارجية إلى وزارةِ المستعمرات في سنة ١٩٢٥م. وتم إلغاء مكاتب القنصليةِ البريطانيةِ ووكالةِ صاحب الجلالة وأنشئ منصب المقيم البريطاني.
عبد الله بن خليفة	١٩٦٠	١٩٦٣	كَانَ عهده قصيراً بسبب صحتِه السيّئةِ. سَقطَ ضحيّةَ مرض السكّري الذي أدّى إلى انتفاخ ساقيه بعد مرضٍ عضال، نجم عنه بتر ساقيه وتوفي أثناء العمليةِ في سنة ١٩٦٣.
جمشيد بن عبد الله	١٩٦٣	١٩٦٤	آخر سلطان لزنجبار، كانت فترة حكمه قصيرة حيث أدت الثورة إلى طرده من زنجبار في سنة ١٩٦٤. تمكن من الفرار إلى دار السلامِ مُنِحَ لجوء سياسي في إنكلترا. ويقيم حالياً (٢٠٠٧م) في بورستموث في المملكة المتّحدة.
أئمة القرن العشرين	١٩١٣	١٩٥٧	
الإمام سالم بن راشد الخروصي	١٩١٣	١٩٢٠	حكم الإمام سالم بحسب نصوص القرآن والسنة، إلا أنه اغتيل عام ١٩٢٠ م.
الإمام محمّد بن عبد الله الخليلي	١٩٢٠	١٩٥٤	انتخب خلفاً للإمام سالم وبالسنة نفسها وقعت معاهدة السيب.
الإمام غالب بن علي الهنائي	١٩٥٤		انتخب خلفاً للإمام محمّد ويعيش حالياً في السعودية.

زعماء القبائل		
الحرث (من قبائل الشرقية وهم تميمة (زعماء) الحزب الهناوي)		
الزعماء الرئيسيون		
راشد بن سعيد بن مسعود بن حسين الحارثي		قاضي إمام اليعاربة سلطان بن سيف في فترة تحرير عُمان من البرتغاليين سنة ١٦٥٠م
عيسى بن راشد		الجد الأكبر لشيوخ الحرث أولاد صالح بن علي وأولاد حميد بن عبد الله
صالح بن عيسى		أجرى فلج القابل
عيسى بن صالح		أول تميمة للحرث
ناصر بن عيسى		
علي بن ناصر الحارثي		
صالح بن علي الحارثي	١٨٥- . ١٨٩٦	توفي في سنة ١٨٩٦
عيسى بن صالح الحارثي	١٨٩٦ - ١٩٤٦	ولد في سنة ١٨٧٤ وتوفي في سنة ١٩٤٦
محمّد بن عيسى الحارثي	١٩٤٦ - ١٩٤٧	توفي في سنة ١٩٤٧
صالح بن عيسى الحارثي	١٩٤٧ - ١٩٥٥ ١٩٥٥ - ١٩٨٧	آخر زعماء القبيلة المنتخبين من قبيلتهم، عاش في منفاه في القاهرة منذ سنة ١٩٥٥، وتوفي فيها سنة ١٩٨٦ م.
أحمد بن محمّد الحارثي	١٩٥٦ - ١٩٧١	توفي في سنة ٢٠٠٤، وهو أول وآخر شيخ للحرث تعينه وتعزله حكومة مسقط.

عيسى بن صالح		أول تميمة للحرث
محمّد بن عيسى		
سليمان بن محمّد		
عبد الله بن سليمان	القرن ١١هـ	باني بروج وقلاع المضيرب
حميد بن عبد الله		
سليمان بن حميد		فارس الشرفاء مواليد ١٢٧٠ هـ
حمد بن سليمان[٤]		مواليد ١٣١٦ هـ

بنو ريام (من الجبل الأخضر وهم تميمة (زعماء) الحزب الغافري)		
الزعماء الرئيسيون		
ناصر بن سيف النبهاني	[؟]١٨ ـ [؟]١٨	
سليمان بن سيف	[؟]١٨ ـ [؟]١٨	
سيف بن سليمان	١٨٦٠ - ١٨٧١	
حمير بن ناصر	١٨٩٥ - ١٩٢٠	
سليمان بن حمير بن ناصر	١٩٢٠ - ١٩٥٩	خرج إلى المنفى في السعودية، وتوفي في عُمان سنة ٢٠٠٤.

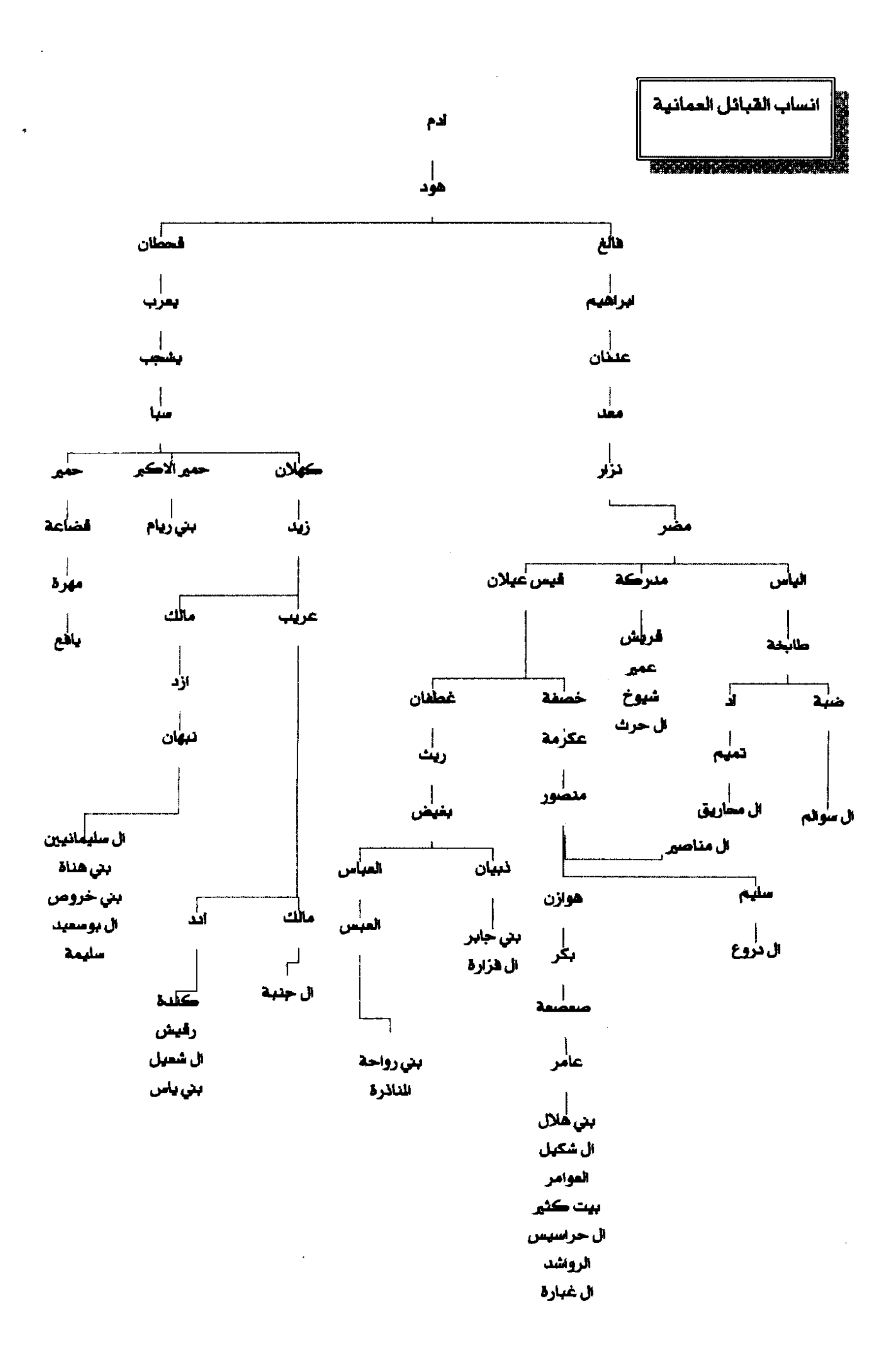
(٤) جدّ المترجم وقد أنجب ١١ ابناً هم: محمّد وعبد الله وسعيد وسليمان وصالح وسالم ويحيى وإبراهيم ويعقوب وزاهر وأحمد.

الوزراء ـ رؤساء الوزراء		
ثويني بن محمّد البوسعيدي ـ المرة الأولى	١٨- . ١٨٦٨؟	
سعيد بن خلفان الخليلي	١٨٦٨ - ١٨٧١	
ثويني بن محمّد البوسعيدي ـ المرة الثانية	١٨٧٢ - ١٨٧٣	
سعيد بن محمّد البوسعيدي	١٨٧٣ - ١٨٨٨	
محمّد بن عزان البوسعيدي	١٨٨٨ - ١٨٩٥	
ثويني بن محمّد البوسعيدي ـ المرة الثالثة	حوالى ١٨٩٦ - ١٩٠٠	
محمّد بن أحمد الغشام	حوالى ١٩٠٠ - ١٩٢٠	توفي في سنة ١٩٢٩

رؤساء مجلس الوزراء		
نادر بن فيصل البوسعيدي	١٩٢٠ - ١٩٢٦	ولد في سنة ١٨٨٧ وتوفي في سنة ١٩٧١
محمّد بن أحمد الغشام	١٩٢٦ - ١٩٢٩	
سعيد بن تيمور	١٩٢٩ - ١٩٣٢	

وزراء		
برتمان توماس	١٩٢٥ - ١٩٣٠	ولد في سنة ١٨٩٢ وتوفي في سنة ١٩٥٠
شاغر	١٩٣٠ - ١٩٣٢	
أر أس مالك ديوليب شاند	تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢ - آذار/مارس ١٩٣٩	
شاغر	آذار/مارس ١٩٣٩ - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١	
مقبول حسين	تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١ - ١٩٦٦	

رؤساء وزراء		
طارق بن تيمور	١٤ آب/أغسطس ١٩٧٠ - ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢	ولد في سنة ١٩٢١ وتوفي في سنة ١٩٨٠
قابوس بن سعيد	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ -	


انساب القبائل العمانية
ادم
هود
فالغ
قحطان
يعرب
يشجب
سبا
حمير
حمير الاكبر
كهلان
قضاعة
مهرة
يافع
بني ريام
زيد
مالك
عريب
ازد
نبهان
ال سليمانيين
بني هناة
بني خروص
ال بوسعيد
سليمة
اسد
مالك
كندة
رفيش
ال شعيل
بني ياس
ال جنبة
ابراهيم
عدنان
معد
نزار
مضر
قيس عيلان
مدركة
الياس
قريش
عمير
شيوخ
ال حرث
طابخة
ضبة
اد
تميم
ال محاريق
ال سوالم
غطفان
خصفة
ريث
عكرمة
بغيض
منصور
ال مناصير
العباس
ذبيان
هوازن
سليم
العبس
بني جابر
ال فزارة
بكر
ال دروع
صعصعة
بني رواحة
المناذرة
عامر
بني هلال
ال شكيل
العوامر
بيت كثير
ال حراسيس
الرواشد
ال غبارة

الألقاب الكاملة للحكام

أ ـ إمام المسلمين خلال الفترات التالية (٦٦١ ـ ١٧٨٣) ـ (١٨٨٦ ـ ١٨٧١م) ـ (١٩١٣ ـ ١٩٥٧م)

ب ـ حامي مسقط وعُمان أو السيد حامي مسقط وعُمان. (١٧٨٣ ـ ١٨٦١).

ج ـ سلطان مسقط وعُمان (١٨٦١ ـ ١٩٧٠م).

د ـ سلطان عُمان (من ٩ آب/ أغسطس ١٩٧٠م).

٥ ـ الألقاب

لقد تبنى البريطانيون بصورة رسمية استخدام لقب» سلطان» لحكام عُمان وزنجبار بعد فصلهما، وفقاً لقرار تحكيم كانينغ الصادر في الثاني من شهر نيسان/ أبريل ١٨٦١. فقد كان الحكام الأوائل لعُمان يعرفون باسم الأئمة وكان يتم انتخابهم من زعماء القبائل والعلماء الدينين على حدّ سواء. واستمر هذا الحال حتّى زمن حكم السيد سعيد بن أحمد الذي بدأ عام ١٧٨٣م. في عام ١٧٨٤م أصبح ابنه حمد والذي كان يعيش في مسقط حاكماً على عُمان. وبقي والده في الرستاق واحتفظ بلقب الإمام. وخلف حمد عمه سلطان بن أحمد في عام ١٧٩٣م. وفي عام ١٨٠٤ أصبح بدر وأخوه سالم يحكمان معاً. وتوفي سعيد بن أحمد في عام ١٨١١م، وبقي اللقب غائباً إلى أن انتخب السيد عزان بن قيس إماماً في عام ١٨٦٨م. ولم تعترف به الحكومة البريطانية كحاكم واغتيل في معركة دارت في عام ١٨٧١م. وفي عام ١٩١٣م انتخبت القبائل العُمانية سالم بن راشد الخروصي إماماً فثار على السلطان. وقد خلفه في القرن العشرين إمامان هما: الإمام محمّد بن عبد الله الخليلي، والإمام غالب بن علي الهنائي.

واقتصر لقب السيد على أفراد أسرة البوسعيد الحاكمة. وحمل جميع السلاطين الذين ينحدرون جميعاً من السيد سعيد بن سلطان بدءاً من السيد تركي ومن جاء بعده اسم عائلة آل سعيد. وكان يطلق على البلاد في تلك الفترة اسم سلطنة مسقط وعُمان. بينما كان مفهوم عُمان حينها يشير إلى المناطق الداخلية من البلاد. وفي ٩ آب/ أغسطس ١٩٧٠م، تغير اسم البلاد رسمياً ليكون سلطنة عُمان.

كانت السلطات البريطانية تخاطب سلاطين مسقط وعُمان حتّى عهد السلطان سعيد بن تيمور بـ «أصحاب السمو». وفي مرحلة من المراحل وفي ما يتعلق

بالإعداد للاتفاقية الجوية لعام ١٩٣٨، بدأ السيد سعيد يفكر بصورة جدية في ما إذا كان يجب أن يسبق صاحب الجلالة لقب السلطان، وبعد تدبر الأمر قرر وجوب ذلك.

أما الشيء الذي كان يسبب نوعاً من عدم الارتياح لجميع السلاطين فقد كان لقب الوكيل البريطاني في مسقط؛ ففي عام ١٨٦١ تمّ تعيين الملازم و. م بينغلي وكيلاً سياسياً. وفي عام ١٨٦٣ تمّ تعيينه قنصلاً. وعليه ومنذ ذلك التاريخ كان يطلق عليه هو ومن خلفه في المنصب الوكيل السياسي والقنصل من جانب البريطانيين. بينما كان السلاطين يميلون لعنونة رسائلهم إلى القنصل البريطاني. وكان اعتراضهم على لقب «الوكيل السياسي» أنه لقب لا يبدو لائقاً لبلد مستقل بما أنه يستخدم فقط في البلدان التي تكون واقعة تحت شكل من أشكال الحماية البريطانية.

وطوال الفترة الممتدة ما بين ١٨٠٧ ـ ١٩٤٧م، كان الوكلاء البريطانيون غير راغبين في أن يروا لقبهم قد تغير، إذ إنَّ ذلك سوف يضعهم في مرتبة مساوية للقنصل الفرنسي. وفي تلك الأيام كانت البحرية الملكية تطلق نيرانها بانتظام في المناسبات الرسمية تشريفاً للسلطان والوكلاء البريطانيين، فالسلطان باعتباره حاكماً سيادياً كانت تحيته ٢١ طلقة، والمعتمد السياسي في الخليج ١٣ طلقة، والوكيل السياسي ١١ طلقة، والقنصل ٧ طلقات. كان هذا يوضح في نظر العامة شكلاً رمزياً للأهمية النسبية للوكيل السياسي والقنصل.

إضافة إلى ذلك، فإنه طوال الفترة من عام ١٨٦٧ حتى عام ١٩٤٧م، كانت بريطانيا القوة العظمى في منطقة المحيط الهندي بنفوذها من خلال حكومة الهند وفي الخليج بالتفويض عبر المعتمد السياسي في بوشهر. وعند تقييم مواقف المسؤولين في تلك الفترة، يجب أن نضع في الحسبان أنه حتّى في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى كانت الحقبة لا تزال أحد حقب التوسع الإمبريالي. فقد تمّ تأسيس محميات جديدة وانتدابات بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت البحرية الملكية البريطانية تجوب البحار وبمقدورها إذا اقتضت الضرورة أن تفرض إرادتها على طول المناطق الساحلية التي تقع في مرمى نيران بوارجها الحربية. وبالنظر إلى نوعية السفن الصغيرة العاملة في مياه الخليج، فإن هذا المدى من ناحية عملية وبمعايير الدقة العالية يكون حوالى ٧ كيلومترات أو أكثر بقليل من ٤ أميال.

إن أحد الأعمال الأولى التي قام بها السيد سعيد بن تيمور بعد نقل الصلاحيات السياسية والقنصلية من مكتب الهند لوزارة الخارجية البريطانية عند

استقلال الهند في عام ١٩٤٧، هو طلبه إلغاء لقب الوكيل السياسي. وقد تمّ تعيين الرائد أف. سي. إل. تشونسي قنصلاً بريطانيا ووكيلاً في عام ١٩٤٨. وبعد مدّة قصيرة رقي قنصلاً عاماً وألغي لقب الوكيل السياسي.

٦ ـ تقويم التواريخ الهجرية والميلادية

الأول من محرّم	السنة الهجرية	الأول من محرّم	السنة الهجرية	الأول من محرّم	السنة الهجرية
Tu 9 Nov 1915	1334	Tu 21 Oct 1884	1302	F 10 Jan 1845	1261
Sa 28 Oct 1916	1335	Sa 10 Oct 1885	1303	Tu 30 Dec 1845	1262
W 17 Oct 1917	1336	Th 30 Sep 1886	1304	Su 20 Dec 1846	1263
M 7 Oct 1918	1337	M 19 Sep 1887	1305	Th 9 Dec 1847	1264
F 26 Sep 1919	1338	F 7 Sep 1888	1306	M 27 Nov 1848	1265
W 15 Sep 1920	1339	W 28 Aug 1889	1307	Sa 17 Nov 1849	1266
Su 4 Sep 1921	1340	Su 17 Aug 1890	1308	W 6 Nov 1850	1267
Th 24 Aug 1922	1341	F 7 Aug 1891	1309	M 27 Oct 1851	1268
Tu 14 Aug 1923	1342	Tu 26 Jul 1892	1310	F 15 Oct 1852	1269
Sa 2 Aug 1924	1343	Sa 15 Jul 1893	1311	Tu 4 Oct 1853	1270

السنة الهجرية	الأول من محرّم	السنة الهجرية	الأول من محرّم	السنة الهجرية	الأول من محرّم
1271	Su 24 Sep 1854	1312	Th 5 Jul 1894	1344	W 22 Jul 1925
1272	Th 13 Sep 1855	1313	M 24 Jun 1895	1345	M 12 Jul 1926
1273	M 1 Sep 1856	1314	F 12 Jun 1896	1346	F 1 Jul 1927
1274	Sa 22 Aug 1857	1315	W 2 Jun 1897	1347	W 20 Jun 1928
1275	W 11 Aug 1858	1316	Su 22 May 1898	1348	Su 9 Jun 1929
1276	Su 31 Jun 1859	1317	F 12 May 1899	1349	Th 29 May 1930
1277	F 20 Jul 1860	1318	Tu 1 May 1900	1350	Tu 19 May 1931
1278	Tu 9 Jul 1861	1319	Sa 20 Apr 1901	1351	Sa 7 May 1932
1279	Su 29 Jun 1862	1320	Th 10 Apr 1902	1352	W 26 Apr 1933
1280	Th 18 Jun 1863	1321	M 30 Mar 1903	1353	M 16 Apr 1934
1281	M 6 Jun 1864	1322	F 18 Mar 1904	1354	F 5 Apr 1935
1282	Sa 27 May 1865	1323	W 8 Mar 1905	1355	Tu 24 Mar 1936

السنة الهجرية	الأول من محرّم	السنة الهجرية	الأول من محرّم	السنة الهجرية	الأول من محرّم
1283	W 16 May 1866	1324	Su 25 Feb 1906	1356	Su 14 Mar 1937
1284	Su 5 May 1867	1325	Th 14 Feb 1907	1357	Th 3 Mar 1938
1285	F 24 Apr 1868	1326	Tu 4 Feb 1908	1358	Tu 21 Feb 1939
1286	Tu 13 Apr 1869	1327	Sa 23 Jan 1909	1359	Sa 10 Feb 1940
1287	Su 3 Apr 1870	1328	Th 13 Jan 1910	1360	W 29 Jan 1941
1288	Th 23 Mar 1871	1329	M 2 Jan 1911	1361	M 19 Jan 1942
1289	M 11 Mar 1872	1330	F 22 Dec 1911	1362	F 8 Jan 1943
1290	Sa 1 Mar 1873	1331	W 11 Dec 1912	1363	Tu 28 Dec 1943
1300	Su 12 Nov 1882	1332	Su 30 Nov 1913	1364	Su 17 Dec 1944
1301	F 2 Nov 1883	1333	Th 19 Nov 1914	1365	Th 6 Dec 1945
1366	M 25 Nov 1946	1398	M 12 Dec 1977		
1367	Sa 15 Nov 1947	1399	Sa 2 Dec 1978		

السـنة الهجرية	الأول من محرّم	السـنة الهجرية	الأول من محرّم	السـنة الهجرية	الأول من محرّم
1368	W 3 Nov 1948	1400	W 21 Nov 1979		
1369	M 24 Oct 1949	1401	Su 9 Nov 1980		
1370	F 13 Oct 1950	1402	F 30 Oct 1981		
1371	Tu 2 Oct 1951	1403	Tu 19 Oct 1982		
1372	Su 21 Sep 1952	1404	Sa 8 Oct 1983		
1373	Th 10 Sep 1953	1405	Th 27 Sep 1984		
1374	M 30 Aug 1954	1406	M 16 Sep 1985		
1375	Sa 20 Aug 1955	1407	Sa 6 Sep 1986		
1376	W 8 Aug 1956	1408	W 26 Aug 1987		
1377	M 29 Jul 1957	1409	Su 14 Aug 1988		
1378	F 28 Jul 1958	1410	F 4 Aug 1989		
1379	Tu 7 Jul 1959	1411	Tu 24 Jul 1990		

السنة الهجرية	الأول من محرّم	السنة الهجرية	الأول من محرّم	السنة الهجرية	الأول من محرّم
1380	Su 26 Jun 1960	1412	Sa 13 Jul 1991		
1381	Th 15 Jun 1961	1413	Th 2 Jul 1992		
1382	M 4 Jun 1962	1414	M 21 Jun 1993		
1383	Su 25 May 1963	1415	F 10 Jun 1994		
1384	W 13 May 1964	1416	W 31 May 1995		
1385	Su 2 May 1965	1417	Su 19 May 1996		
1386	F 22 Apr 1966	1418	F 9 May 1997		
1387	Tu 11 Apr 1967	1419	Tu 28 Apr 1998		
1388	Su 31 Mar 1968	1420	Sa 17 Apr 1999		
1389	Th 20 Mar 1969	1421	Th 6 April 2000		
1390	M 9 Mar 1970	1422	M 26 Mar 2001		
1391	Sa 27 Feb 1971	1423	F 15 Mar 2002		

السنة الهجرية	الأول من محرّم	السنة الهجرية	الأول من محرّم	السنة الهجرية	الأول من محرّم
1392	W 16 Feb 1972	1424	Tu 4 Mar 2003		
1393	Su 4 Feb 1973	1425	Su 22 Feb 2004		
1394	F 25 Jan 1974	1426	Th 10 Feb 2005		
1395	Tu 14 Jan 1975	1427	Tu 31 Jan 2006		
1396	Sa 3 Jan 1976	1428	Su 21 Jan 2007		

ثانياً: رسائل وكتابات مختارة من تاريخ عُمان

١ ـ عُمان

مقالة تضمنت تعريف موسوعة لاروس الفرنسية في عام ١٨٧٠، لحدود المملكة العُمانية التي كانت تمتد من أقصى شرق شبه الجزيرة العربية إلى كلّ جزر الخليج مثل جزيرة البحرين، وقشم وهرمز، إضافة إلى شاطئ فارس بكامله من رأس بستانة إلى دجاسك (Djask)، إضافة إلى جزيرتي زنجبار وسقطرة ومستعمرات في الشاطئ الأفريقي. وتمثلت مدن عُمان الرئيسة في تلك الفترة **لنجا** (Lindja) التي تقع حالياً في إيران و**الشارقة** التابعة حالياً لدولة الإمارات العربية المتحدة، و**صحار** ومسقط، وتطرقت المقالة إلى نظام الحكم المحلي والبلدي والى مصادرها ونفقاتها السنوية[٥].

ـ نبذة **موسوعة لاروس الفرنسية** لسنة ١٨٧٠ حول عُمان[٦]

عُمان: مملكة، إقليم واسع الانتشار يقع في أقصى شرق شبه الجزيرة العربية، يطلُّ على خليج فارس وبحر عُمان. وتمتد هذه المملكة على طول الشاطئ من حدود» بلاد الوهابيين» ثمّ تضيع غرباً في صحارى الرمل التي يصعب سيرها. وبفضل شواطئها الواسعة تحظى بعدد كبير من الموانئ الممتازة. داخل البلاد جبلي، أما شواطئها فيكثر الإقبال عليها، بينما الداخل يكاد يكون مجهولاً تماماً. إضافة إلى أراضيها في شبه الجزيرة العربية، فإن عُمان تمتلك كلّ جزر خليج فارس، مثل جزيرة البحرين، وقشم وهرمز، إضافة إلى شاطئ فارس بكامله من رأس بستانة إلى دجاسك (Djask)، كما إنها تمتلك جزيرتي زنجبار وسقطرة ومستعمرات في الشاطئ الأفريقي.

وعُمان، المنطقة التي أطلق اسمها على المملكة بكاملها، هي الأكثر ثروة معدنية وزراعة في كلِّ أنحاء شبه الجزيرة، فيها يحصد القمح والشعير والكرمة والتمر، كما فيها مناجم النحاس. مجاراتها للبحر يخفِّف من قسوة طقسها الحار.

---

(٥) انظر: **موسوعة لاروس الفرنسية**، طبعة القرن التاسع عشر (١٨٧٠ م).

(٦) المصدر نفسه.

ممتلكات عُمان العربية موزعة في ١٣ مقاطعة، بعضها يخضع خضوعاً مباشراً للحكومة المركزية، والبعض الآخر يتمتع بنوع من الإدارة الذاتية. وهذا الأخير يشمل خمس مقاطعات هي: البحرين، قطر ومحافظات الشارقة الثلاث ورؤوس الجبال وقلهات.

أما المقاطعات الأخرى فعددها ثمانٍ وتابعة مطلقة للحكومة المركزية وهي:

أ ـ شاطئ فارس من رأس بستانة حتّى «دجاسك» والجزر القريبة: "قشم"، لاريدج (Laredj) وهرمز. مساحة هذه المقاطعة تتراوح بين (٢٠٠) ميل طولاً وبين (١٠) و (٣٠) ميلاً عرضاً. وتعود أهميتها إلى الخلجان الكثيرة المتواجدة عند شواطئها.

ب ـ الباطنة، وهي سهل كبير يقع بين لوى في الشمال وبركا في الجنوب وجبال مسقط جنوباً، وسلسلة الجبل الأخضر من الغرب. هذه المقاطعة تساوي المقاطعة الأولى بطولها، ولكن عرضها يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ ميلاً، وهي الأكثر خصباً والأكثر كثافة سكانية في عُمان.

ج ـ الجبل الأخضر. منطقة جبلية صعبة فيه عدد كبير من السكان. ويعتبر القوة العسكرية والسياسية الأساسية في البلاد.

د ـ الظاهرة.

هـ ـ مقاطعة مسقط.

و ـ بلاد صور.

ز ـ جعلان.

ح ـ المنطقة التي تقع بين رأس الحد وظفار، فيها عدد قليل من السكان معظمهم من البدو والزنوج.

هذه المقاطعات باستثناء الأخيرة تعتبر عُمان الحقيقية بمعناها الجغرافي والسياسي البحت. ويصل عدد سكانها إلى (٢.٢٨٠.٠٠٠) نسمة.

مدن عُمان الرئيسة هي:

<u>لنجا</u> (Lindja)، وهي مدينة ساحرة بأسواقها الممتلئة بالحركة ودكاكينها المبنية من سعف النخيل، ومعادنها التي تعمل فيها مطارق الحدّادين، إضافة إلى السفن التي تملأ ميناءها.

الشارقة، إنّها المدينة الأكثر كرماً وحسن استقبال في شبه الجزيرة كلها، وهي مركز للتجارة الواسعة في الاستيراد والتصدير، لأنها نقطة التقاء عدد من الطرق البحرية والبرية، وفيها أهم سوق للنحاسة في خليج فارس.

صحار، إحدى أهم المدن العُمانية، وعاصمة مقاطعة الباطنة، الغنية والخصبة، في الماضي كانت منتعشة وكثيفة السكان، غير أنها تدمرت بسبب الحروب وخسرت مكانتها من جراء منافسة مسقط التي يتمركز فيها النشاط التجاري للبلاد شيئاً فشيئاً.

مسقط، إنها عاصمة عُمان الفعلية. والأجانب الذين يأتونها من كلّ حدب وصوب جعلوا منها بابل حقيقية أكثر من ما هي مدينة عربية. خصوصاً وأن أهميتها التجارية تزداد يوماً بعد يوم.

يمكننا القول إن عُمان هي تحالف بلديات أكثر من ما هي مملكة. كلّ مدينة أو قرية، لها وجودها المتميز وزعيمها الخاص الذي يتمتع بصلاحيات محدودة، بسبب الحصانة المعنوية التي يتمتع بها أعيان منطقته منذ قديم الزمان من جهة. ومن جهة أخرى بسبب التدخل القوي للقصر الملكي في شؤونه. لأن الملك يسمي أو يقيل الولاة المحليين وينتقيهم دائماً من العائلة نفسها، كما إنه يحدد قوانين الجمارك وعنده جيش يتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ جندي. وهو الذي يقيم المعاهدات ويوقع الاتفاقات ويقرر في شأن الحرب والسلام. أما الشرع فإنه من صلاحيات قضائه أو القضاة المعنيين من قبل القصر، والحاكم يكاد لا يتدخل إطلاقاً في شؤون القضاء الجنائي. والضرائب التي تفرض على الملكيات والبضائع ثابتة ولا يمكن التلاعب بها باستثناء ضرائب المرافئ التجارية.

لا يستطيع السلطان أن يرفع مستوى الضرائب إلا بموافقة السلطات البلدية، حيث يجد الدعم الكامل نابعاً من إرادة الشعب وانتعاش حركة التجارة البحرية. وحتّى إذا كان السلطان مهملاً ولا يكترث إلا لملذاته، كما حال السلطان الحالي، فإن مساوءه لا تنعكس بسرعة على حياة الأمة التي تتوقف عن مسيرتها. ويمكننا القول إن عُمان تحكم نفسها بنفسها، وبالتالي فإنها قريبة من طبيعة الحكومات الدستورية. وفي هذه النقطة بالذات نراها متطورة على عدد من الدول الأوروبية.

لمملكة عُمان موارد كثيرة مصادرها أربعة: صيد اللؤلؤ؛ الجمارك؛ الضرائب الزراعية؛ واحتكار بعض الصناعات.

ولضرائب صيد اللؤلؤ فوائد مالية كبيرة. ويصل عدد المدن والقرى المطلة على

مغاصات اللؤلؤ إلى ١٤٠ محلة. وكل منها له معدل في سفن الغوص يصل إلى ٤٠ سفينة. وبالتالي فإن عدد سفن الغوص العُمانية هو (٥٦٠٠) سفينة. وبما أن كلّ سفينة عليها أن تدفع للحكومة ما يعادل ٤٨ فرنكاً في كلّ طلعة من طلعاتها، فإن واردات الحكومة من صيد اللؤلؤ يصل إلى (٢٧٠) ألف فرنك.

أما بالنسبة إلى الجمارك، فإن للحكومة نظاماً واحداً متبعاً على كلّ البضائع بغض النظر عن القيمة الشرائية لِكُلّ منها، تسهيلاً لعمل رجال الجمارك. ويفرض هذا النظام دفع ريال واحد (٥٠,٦ فرنك)، مقابل كلّ حمل يزن ٣٠ كيلوغراماً. وبالتالي فإن الضرائب تصل إلى نسبة ١٤ أو ١٥ في المئة، في ما يخص التمور، وبالكاد تصل إلى واحد في المئة في ما يخص الأصناف المختلفة. وتفرض الضرائب على البضائع المستوردة وحدها دون الضرائب المصدرة، ويصل حجم واردات الحكومة من الضرائب الجمركية إلى ٢٠ مليوناً في السنة. وهذا دليل آخر على الانتعاش التجاري الكبير الذي تعرفه الشواطئ العُمانية. أما ضرائب الملكيات الزراعية فإنها تشمل الحبوب، الخضر، الماشية وتصل إلى ٥ ملايين فرنكاً. والحكومة تحتكر وحدها تجارة العنبر واستثمار المناجم المعدنية. ويضاف إلى ذلك تجارة العبيد التي تعتبر مورداً مهماً من موارد عُمان. كلّ عبد يساق إلى أراضيها يدفع عليه مبلغ قدره ١٣ فرنك. مجموع هذه الموارد يؤمن لدولة عُمان (٢٦,٨٠٠,٠٠٠ فرنك)، وهذا دخل كبير بالنسبة إلى مملكة عربية.

النفقات السنوية التي تستهلك هذا المبلغ متوزعة على القطاعات التالية: صيانة الحصون العديدة عند الشواطئ العُمانية، ورواتب البلوش الذين يشكلون وحداتها العسكرية، إضافة إلى رواتب الحرس الملكي المؤلّف من وحدات الفرسان ووحدة صغيرة من المشاة. كما هناك نفقات الجمارك والشرطة وموظفي الضرائب، ثمّ البحرية التي تحظى بميزانية تفوق وحدها الميزانيات الأخرى مجتمعة. ناهيك عن مخصصات الوزراء والأعمال المدنية.

ديانة سكان عُمان الأولى كانت **الصابئة**. يعبدون الشمس والكواكب، ويقومون خلال فصل الربيع بصيام يستمرّ ٣٠ يوماً. وعيدهم السنوي الكبير كان يتوافق مع دخول الشمس برج الجدي. وقد أسلم العُمانيون على شريعة محمّد (ﷺ) خلال حياة النبي(ﷺ). وبفضل انعزالها عن باقي مناطق شبه الجزيرة العربية بسبب الصحراء الشاسعة وسلسلتها الجبلية الكبيرة بحيث يستحيل دخولها إلا بحراً، بقيت عُمان بعيدة عن الصراع الذي قسم العالم الإسلامي إلى فريقين متنازعين. ولسكان عُمان مذهب خاص بهم في الإسلام هو «البياضية» (Biadites)، وذلك بسبب

العمامة البيضاء التي يعتمرونها، خلافاً للعمامة الخضراء التي يعتمرها الفاطميون. تقام الاحتفالات الدينية للمذهب العُماني في ثلاث مدن كبرى فحسب. هي: صحار، نزوى، وبهلا، أما مسقط فإنها لا تحظى بهذا الامتياز بسبب حداثة نموها.

والعُمانيات يعشن مع الرجال على قدم المساواة، وهو أمر غير موجود في أي مكان آخر. كما إنهن لا يرغمن على ارتداء الحجاب الإسلامي، وهذا يعطيهن الأفضلية على كلّ نساء شبه الجزيرة وربما نساء آسيا بأكملها، بفضل بهاء أشكالهن والتناسق في ملامح وجوههن، أما الرجال وإن كانوا لا يبدون أصحاب قوة وقسوة وهم أصحاب بشرة سمراء، فإنّهم أصحاب نظرة ذكية وسحنة حية وتفاصيل جميلة ومعبرة. والعُمانيون لا يقلون شجاعة عسكرية وطاقة معنوية عن أي شعب من العرق العربي، إلا أنّهم وجهوا نشاطهم الروحي والمعنوي صوب التجارة والزراعة. إنّهم الأكثر يقظة وكرماً وتنوراً بين سكان شبه الجزيرة الآخرين. كما إنَّ تسامحهم الديني والقومي يمكن أن يحتذى مثلاً من قبل الكثير من الدول الأوروبية.

بقي تاريخ عُمان مجهولاً حتّى وصول البرتغاليين الذين فتحوها بقيادة البوكيريك. وهذا الغزو الأوروبي كان بداية لحروب طويلة ودامية، ساهم فيها البرتغاليون والهولنديون والفرس في شكل كبير. وكل من هذه البلدان حققت مكاسب مؤقتة من دون أن يستطيع أي منهم أن يقتطف ثمرة دائمة.

وفي نهاية القرن السادس عشر، اجتاح البرتغاليين مسقط ونقاطاً أخرى مهمة عند الشواطئ، ووقعت هرمز بين أيديهم بحيث قطعت سفنهم التي أصبحت سيدة البحار كلّ أنواع الاتصال مع شرق شبه الجزيرة. ثمّ جاء الهولنديون أعداء البرتغاليين واستفاد الفرس من التنافس الأوروبي واحتلوا هرمز ثمّ نزلوا عُمان وعاملوا العُمانيين معاملة رعايا ملكهم.

وبعد قرن ونصف القرن تمّ طرد البرتغاليين من شواطئ عُمان والخليج الفارسي، وتلاهم الهولنديون حتّى جاء أحمد بن سعيد وطرد الفرس بدوره ونصب نفسه ملكاً. وقد بويع سلطاناً لعُمان عام ١٧٥٩ وتوفي عام ١٧٨٠. استطاع أن يوسع رقعة مملكته، لكن أعماله الكبرى هذه بقيت صغيرة حيال أعمال حفيده سعيد الذي أصبح اسمه أسطورياً. سعى هذا الأمير المعروف بحكمته، إلى بناء أسطول بحري استطاع بفضله السيطرة على خليج فارس، وبفضل سفنه احتل جزيرتي زنجبار وسقطرة وبعد حصار طويل فرض على فارس أن تتراجع عن سواحلها وتتنازل عن الجزر الموجودة في الخليج، وبعد أن خضعت لنفوذ الإمبراطورية الوهابيّة وكانت تدفع لها الجزية، وجدت عُمان استقلالها وانتعاشها الماضي بل إنها زادت في هذا الانتعاش. وأصبحت المستودع الأساسي للتجارة بين

أفريقيا وفارس والهند، وشهدت قدوم جماعات من التجار ليستقروا في موانئها.

وزع سعيد ملكه وهو على فراش موته، بين أبنائه الثلاثة، وقد أعطى ثويني، ولده البكر، وسلطان عُمان الحالي، جزر خليج فارس ومناطق عُمان من بركا حتّى الجبل الأخضر. وأعطى ابنه الثاني ماجد الأملاك الأفريقية، ثمّ أعطى الابن الأصغر الجزء الغربي من عُمان المنطقة الممتدة من بركا إلى قطر وعاصمتها صحار.

هذه التدابير غير السياسية والتي اتخذت بتدخل من **المملكة المتحدة**، كانت السبب في حروب طويلة كادت تؤدي بإمبراطورية عُمان إلى الخراب. فقد أراد ثويني من أخيه ماجد أن يعترف بسلطانه عليه ويدفع له الجزية. لكن هذا الادّعاء كان السبب في حرب قاسية أتاحت لإنكلترا أن تتدخل وتؤدي دور الحكم.

ثمّ التفت ثويني صوب أخيه الأصغر وأراد أن يسلبه حصته في الإرث، وبعدما فشل أسلوب ثويني لجأ إلى فن الحيلة، وبحجة أنه يريد أن يتصالح مع أخيه دعاه إلى زيارته واستجاب الأخ إلى الدعوة من دون تردد، فاعتقله وسجنه في أحد الحصون.

كان ماجد محبوباً من قبل أتباعه الذين هبوا لينتقموا له، الأمر الذي دفع بالمغتصب إلى اللجوء للوهابيين من سكان نجد لمساعدته، فنشبت حرب طاحنة كانت السبب في الخراب وأعمال النهب والسرقة لسنوات طويلة، أيقن خلالها ثويني أنه ليس في مصلحته أن يدمر مملكته بيديه، ولكن كيف له أن يوقف هذه المصيبة الكبرى التي صنعها بيديه؟ فوجد نفسه مضطراً إلى اللجوء إلى أسلوب خاص: الذهب أولاً، صاحب السلطة التي لا تضعف في كلّ بلدان العالم، وثم الإغراء. واستطاع أن ينجح بمهمته هذه نجاحاً كاملاً.. وقد انتهت هذه الحرب الدامية بأعراس واحتفالات زواج كما لو إنها مسرحية. وقد حصلت هذه الأحداث في عام ١٨٥٣م ومنذ ذلك الوقت لم تعرف عُمان أي نزاع مدني.

إن حكومة البلاد ملكية ولكنها غير مطلقة، كما هي الحال في معظم بلدان الشرق، بل إن حركتها محدودة بفضل وجود أرستقراطية قوية وفاعلة، وبفضل الاستناد إلى قوانين هذبتها القرون.

٢ ـ نبذة من تاريخ الخوارج (بقلم أبو إسحاق إبراهيم أطفيش)[٧]

أبو إسحاق إبراهيم أطفيش أحد علماء الأباضية في الجزائر؛ وتطرق في هذه المقالة إلى أصل الخوارج وقيام بعض من ينتمون إلى المذاهب الأخرى إلى إدماج

(٧) السالمي وعساف، **عُمان تاريخ يتكلم**.

الأباضية ـ المذهب السائد في عُمان ـ في هؤلاء الخوارج ظلماً وعدواناً بسبب نكرانهم للتحكيم، بالرغم أنّه من الثابت تاريخياً أن العُمانيين ممن ثبت في جهاد الخوارج حيث تولى قتالهم المهلب بن أبي صفرة الأزدي العُماني القائد الأموي المشهور، وتطرقت المقالة لثمانية أسباب منهجية أدت إلى ذلك اللبس.

الخوارج طوائف من الناس في زمن التابعين وتابعي التابعين، ورؤوسهم نافع ابن الأزرق، ونجدة بن عامر، ومحمّد بن الصفار ومن شايعهم، وسموا خوارج لأنهم خرجوا عن الحق وعن الأمة بالحكم على مرتكب الذنب بالشرك، فاستحلوا ما حرم الله من الدماء والأموال بالمعصية متأولين قوله تعالى ﴿**...وإن أطعتموهم إنكم لمشركون**﴾[8]، فزعموا أن معنى الآية وإن أطعتموهم في أكل الميتة، فأخطأوا في تأويلهم والحق معنى الآية: وإن أطعتموهم في استحلال الميتة، والاستحلال لما حرم الله شرك. وحين أخطأوا في التأويل لم يقتصروا على مجرد القول بل تجاوزوه إلى الفعل، فحكموا على مرتكب المعصية بالشرك، فاستحلوا دماء المسلمين وأموالهم بالمعصية فاستعرضوا النساء والأطفال والشيوخ.

وقد كان الإمام الحافظ الحجة الربيع بن حبيب بن عمرو البصري الفراهيدي، الإباضي صاحب **المسند الصحيح** رحمة الله حين بلغ إليه أمرهم قال: دعوهم حتّى يتجاوزوا القول إلى الفعل، فإن بقوا على قولهم فخطأهم محول عليهم وأن تجاوزوه إلى الفعل حكمنا فيهم بحكم الله.

فلما ظهرت بدعتهم طردهم أصحابنا من مجالسهم وطاردوهم في كلّ صوب معلنين البراءة منهم، فلما تجاوزوا القول إلى الفعل أعلنوا الحكم بكفرهم، لأن الكفر في استحلال ما حرم الله نصّ في كتاب الله قطعي، وقد استشرى فعلهم يومئذ فاشتدّوا على أهل التوحيد بفتنتهم فسلوا السيوف على الرقاب بغير ما أنزل الله فعظمت محنتهم. فكانت بلاء عظيماً.

كان العُمانيون ممن ثبت في جهاد الخوارج، عند المهلب: لما فلت الخوارج جيوشه[9].

وقد تولى قتالهم المهلب بن أبي صفرة الأزدي العُماني القائد الأموي المشهور

(٨) **القرآن الكريم**، «سورة الأنعام،» الآية ١٢١.

(٩) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، **الكامل**، حقّقه وعلّق عليه وصنع فهارسه محمد أحمد الدالي، ٤ مج (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦).

وكان يضع الحديث في استنفار الناس إلى قتالهم فعظمت محنتهم المزدوجة: محاربة المسلمين وانتشار الأحاديث الموضوعة في قتالهم حتّى بلغت المدى من الشر فزادت الطامة. ولما كان هؤلاء الخوارج من منكرة التحكيم، فقد تولى كثير ممن ينتمون إلى المذاهب العديدة إدماج الأباضية في هؤلاء الخوارج ظلماً وعدواناً والسبب في ذلك عديد المناهج:

أولها، أن أصحابنا الأباضية، يرون الملك العضوض لا طاعة له، بل الواجب أن يكون الحكم على منهاج الخلفاء الراشدين لما روي عن النبي(ﷺ) «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»، حديث صحيح متفق عليه، ولما روي في عمار بن ياسر رحمه الله «ستقتلك الفئة الباغية». واستشهد بهذا الحديث منكرو التحكيم ولم ينكره الفريق الآخر فثبت كنصّ قاطع ارتضاه الفريقان ولو اختلفا في تأويله، إذ الفريق الآخر حمله على معنى غير صحيح وإنما ادعاه الغرض إلى حمله على ما يقتضيه ذلك الهوى.

ثانيها، ظهور رأي أصحاب الأهواء في واقعة النهروان، إذ زعموا أنها لأجل الخروج عن علي(رضي الله عنه) وهو إمامهم، والحقيقة التي لا مرية فيها أن أهل النهروان لم يخرجوا عن علي(رضي الله عنه) قط ولكنهم حين أبوا التحكيم وأصروا عليه، جنح أبو الحسن إلى فريق التحكيم فرأى منكرو التحكيم أن البيعة لم تكن في أعناقهم بل هم في حلّ منها حيثُ إنَّ التحكيم في شيء معناه غير ثابت الحكم وإلا فلم التحكيم؟ اعتبروا التحكيم تنازلاً من الإمام أبي الحسن عن البيعة، إذاً منكرو التحكيم في حلّ من أمرهم فلهم الحق أن يختاروا من يشاؤون إماماً لهم فاختاروا رجلاً من أفضل الناس يومئذ ومن الصحابة الكرام وهو عبد الله بن وهب الراسبي الأزدي، فلما بايعوه بعثوا إلى أصحابهم يومئذ ومنهم الإمام علي(رضي الله عنه) أن يدخلوا في البيعة لمن اختاروه إماماً.

فرأى علي بن أبي طالب(رضي الله عنه) أن البيعة حصلت لأزدي لا لقرشي، وحاربهم قبل أن يتقوى أمرهم فتخرج الإمامة لغير قريش، وهذا هو السبب الوحيد لواقعة النهروان.

لهذا دعاهم حين ناظرهم إلى أن يحاربوا عدوهم معاوية ومن معه، ولكن الأمر قد فات فقد أخذ الأمر معاوية من الحكمين: عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري في دومة الجندل فأصبح المسلمون في حلّ من أمرهم. لأن بيعة عبد الله بن وهب لم تقع إلا بعد حصول النتيجة بوقوع ما حذر منه أولو البصائر من منكري التحكيم، وهو أن التحكيم تلاعب بالأمر تولى كبر الدعوة إليه الأشعث بن قيس الذي دسّ على أصحاب علي(رضي الله عنه) من قبل معاوية.

وليس إذاً ما يزعمه محرفو التاريخ ومتعفنة المذهبية أن واقعة النهروان كانت بسبب الخروج على علي(رضي الله عنه) لأنهم لم يخرجوا والبيعة في أعناقهم فليتنبه المتبصر من الزلة في هذا المقام فإن الأهواء متغلغلة في أصحابها بما لا خفاء فيه.

ثالثها،أن تسمية الخوارج لم تكن معهودة في أول الأمر وإنما انتشرت بعد استشراء أمر الأزارقة كما قلنا، ولم تعرف هذه التسمية في أصحاب علي(رضي الله عنه) المنكرين للتحكيم والراضين به، ولعل أول ما ظهر هذا اللفظ بعد ثبوت الأمر لمعاوية والاستقرار فيه حين زاره الأحنف بن قيس التميمي وهو من أهل النهروان فقال معاوية: لماذا أحبك الناس وأنت من الخوارج؟ فقال له الأحنف: لو عاب الناس الماء ما شربته[١٠].

ترى أن معاوية يصف الأحنف بن قيس بالخارجية لأنه كان مع من حاربهم علي(رضي الله عنه) يوم النهروان، أم لأنه لم يكن في بيعة معاوية؟ ولو كان وصف معاوية للأحنف بالخارجية لكونه من أهل النهروان لكان معاوية ومن معه أولى بهذا الوصف لأنه هو الذي سل السيف ضدّ علي(رضي الله عنه) ومن معه يوم صفين، ولأنه هو الذي جنف عن بيعة الإمام علي(رضي الله عنه)، والحال قد بايعه أهل الحل والعقد فأصبحت بيعته حقاً يجب اتباعه والدخول فيه على كلّ واحد من المسلمين.

رابعها، إن الأباضية لم يسلوا السيف على أحد من أهل التوحيد قط، ولم تقع منهم حرب ضدّ أحد من المسلمين وحتّى عند اشتداد الأزمة من الحجاج بن يوسف الثقفي وزياد بن أبيه، فقد اشتدوا في مطاردة المسلمين لمجرد الظنة حتّى خرج عليهم التوابون وعلى رأسهم سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وهما إمامان، وقد قتل الحجاج سعيد بن جبير أحد أئمة التفسير والعجب كلّ العجب أن هذه المجموعة الكبرى من العلماء الذين حملوا السيف أمام الجور الذي ظهر بفظاعة من الحجاج، لم يطلق عليهم أحد اسم الخوارج بل أطلقوا عليهم اسم التوابين وهم كلّهم من حملة لواء العلم وماتوا جميعاً في القتال ما عدا ثلاثة في ما يبدو: سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وعبد الله بن مطرف. فإن العقل يقف مشدوهاً أمام هذه الفاجعة الكبرى ومع ذلك تمر على القراء بسلام.

ولكن الذي يمحص التاريخ بإنصاف وعلم، يرى في إطلاق لفظ الخوارج على الأباضية، وهو من الخروج براء مغمزي، هو أنهم رأوا أن الإمامة لا تختص

---

(١٠) وهو يعني الذين لم يرتضوا بيعته والدخول في أمره. انظر: أبو علي اسماعيل بن القاسم القالي، **الأمالي**، ٣ ج، ط ٣ (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٥٣-١٩٥٤).

بقريش بل هي تصبح لِكُلّ من اختاره المسلمون لسياسة دولتهم ورئاستها وهذا هو الحق الذي دل على كمال البصيرة إذ ليس من الحكمة أن يجعل الله أمر البشر على سائر أجناسه وأممه تابعاً لقبيلة واحدة سواء أحسنت أم أساءت، والوضع الطبيعي في البشر هو الذي أيد ما ذهب إليه أصحابنا وحملوا عليه حديث «الأئمة من قريش» ومن المكابرة ومجانبة الحق أن يزعم الزاعمون اختصاص سياسة الأمم بقريش ولم يرتضه الأنصار وهم أهل الفهم لما بعث به محمّد(ﷺ) حين قالوا لأبي بكر منا أمير ومنكم أمير، ولا أبو بكر حين ردّ على الأنصار بقوله: منا الأمراء ومنكم الوزراء، إن العرب تدين لهذا الحي، ويعني قريش فعلل الحكم بانقياد العرب إلى قريش لا إلى شيء آخر، مما يزعم أهل الأهواء السياسية والمذهبية. أترى الأمم على سائر أجناسها تنقاد إلى رجل من قريش لمجرد أنه قرشي؟ كلا والله.

خامسها، إن الأباضية يبتغون العدل وينشرون العمل بالكتاب والسنة والسير على مناهج السياسة التي سار عليها الخلفاء الراشدون سواء قام بالأمر قرشي أم حبشي، عربي أم عجمي كما ورد في **أحاديث صحاح**، لهذا ارتضوا سيرة عمر بن عبد العزيز حين أرسلوا إليه وفداً من البصرة يتألف من ستة علماء جهابذة: جعفر بن السماك وأبو الحر علي بن الحصين العنبري والحتات بن الكاتب والحباب بن كليب وأبو سفيان قنبر البصري وسالم بن ذكوان، وربما كانوا أكثر من هؤلاء، إلا أن الذين وقفت على أسمائهم هو هؤلاء رحمهم الله جميعاً وحيث ذكر مؤرخو قومنا وفود هؤلاء على عمر بن عبد العزيز قالوا كعادتهم في الغمز: أرسل إليه الخوارج وفداً. ولم يذكروا ما جرى بينهم وبين الخليفة عمر من الحديث وقبوله منهم كلّ ما أرادوه منه من نشر العدل وتطهير البلاد والمنابر من اللعن الذي اتخذه الأمويون سنّة، فإن الوفد قال له إن المسلمين يلعنون على المنابر فلا بدّ من الشروع في تغيير المنكر فأبدل اللعن بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾[11]. لم تسمح نفوس أولئك المؤرخين الذين أعمت بصيرتهم الأهواء أن يذكروا تلك المناقب التي ظهرت من الأباضية من نشدان الحق والوقوف في وجه الظلمة بالمساجلة كما فعل الإمام عبد الله بن إباض مع عبد الملك بن مروان، وأبو بلال مرداس بن حدير مع زياد بن أبيه، ولم يسلّوا السيف كما فعل الخوارج، بل سلكوا سبيل البيان معرضين عن السنان لأنهم يرون عصمة الدم بالتوحيد لا إله إلا الله، وعصمة المال كذلك، ولم يكن منهم ما كان من أعمال غيرهم في سبيل تأسيس السلطان أو حمل الناس على

(١١) **القرآن الكريم**، «سورة النحل،» الآية ٩٠.

اعتناق مذهبهم بالسيف وقطع العذر، بل تركوا الناس أحراراً في آرائهم وأعرضوا عن الدنيا إن كانت بغير حلها وتركوا لأرباب المذاهب مذاهبهم في حرية تامة، لأنه لا إكراه في الدين، فالحق مقبول من أي كان والباطل مردود على صاحبه محمول عليه، فأهل القبلة عندهم كانت سواسية في الحق والحرية في الإعراب عن آرائهم الفرعية، والحرية كفيلة لِكُلّ الناس بعد الاعتراف لله بالوحدانية والحرية هي الأصل في الإنسان حتّى إنَّ المكاتب عندهم حرمن أول يوم وما كاتب به فدين عليه يؤديه ولم يقل بهذا غيرهم كأنهم أدركوا من الشريعة ما فاقوا به سواهم.

فبان عنهم الخوارج بما ذكرنا من شنائعهم وكبائرهم، ولم تكن لهم صلة بالأباضية حتّى يقال إنهم خوارج، ولقد كشفت للمنصفين من قومنا هذه الفروق فأدركوا الحق واعترفوا به. والرجوع للحق فريضة وفضيلة.

سادسها، الأباضية يجيزون المناكحة بينهم وبين سائر الموحّدين والخوارج لا يجيزون التناكح مع غيرهم، لأنهم يرون سواهم مشركين كما بينا وأوضحنا، وعلى هذا لا يجوز أيضاً التوارث بينهم وبين من يخالفهم بطبيعة الحال لأن الشرك الذي منع المناكحة والمصاهرة يمنع الموارثة؛ فهل تعامى عند هذه الفروق الذين تعفنت نفوسهم وأصيب أبصارهم بالعشي ذلك ما يشاهده الذي يقلب أطوار التاريخ في مدونات قومنا ولم يعتبروا قوله سبحانه: ﴿**والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبينا**﴾[١٢].

إن المسلم ليحار من أمر أولئك المتقولين على أهل الحق والاستقامة ـ الأباضية ـ كيف استساغوا ذلك لأنفسهم لا لشيء إلا للهوى والشهوة الخفية، نعوذ بالله من الهوى وإنكار الحق.

سابعها، الأباضية اتجهوا إلى خدمة الإسلام علماً وعملاً منذ ابتدأت الفتنة، فاشتغلوا بالتدوين فكانوا أول من دون الحديث، فإمامنا جابر بن زيد أول من دون الحديث وأقوال الصحابة في ديوانه الذي وصفوه بأنه وقر بعير، ثمّ تلاميذه من بعده وهم حملة العلم إلى المشرق والمغرب، والخوارج جنحوا إلى إراقة الدماء وإخافة السبل وتعطيل الأحكام، ولم يذكر عن أحد من الخوارج ألف كتاباً والذين يذكرون المؤلّفات للخوارج إنما يذكرون الأباضية وهم دون شكّ يريدون بهم التشنيع والتشغيب، أما الصفرية والأزارقة والنجدية فلم تذكر لهم رواية ولا تدوين ولو

(١٢) المصدر نفسه، «سورة الأحزاب،» الآية ٥٨.

انفرد نجدة بن عامر برواية حديث، ونافع بن الأزرق بأسئلة له سألها ابن عباس ليس هذا محلّها، وأريد أنهم جنحوا إلى الحروب لا إلى التأليف ورواية العلم، وكل من ذكر من رجال العلم ونسبوهم إلى الخوارج فليسوا إلا من الأباضية، ولقد أتى أصحابنا في تدوين العلوم بالعجب العجاب وعرفوا بالصدق والأمانة والورع ما لم يبلغ شأوه غيرهم، فلجأ بعض الكاتبين عن قومنا إلى تشويه الحقائق بالدعاية الفاجرة والبهتان حين بهرتهم تلك الأنوار الساطعة وما خلطوا بين الأباضية والخوارج إلا لطمس معالم الحق والصواب حسداً من عند أنفسهم، وأنى لمن اتخذ التشغيب مطية أن يعترف بالحق والصواب وقد عميت بصيرته. وأنك لترى لهؤلاء من العمل على إخفاء ما يرونه من أصحابنا من الكمال الديني والعظمة العلمية ما جعلهم يذكرون لهم في موجب الذكر شيئاً، وأني رأيت مؤلّفات دونت في التاريخ والأدب والفروع لبعض قومنا يستوجب المقام ذكر أصحابنا لما لهم في ما دون من الضلع فلا يتورع أن يتجاهل ذكرهم كأنهم لم يكونوا وذلك مبالغة وإمعاناً في طمس الحق. ولا تجد من أصحابنا شيئاً من هذا الأسلوب البشع والحمد لله العلي الكبير.

ثامنها، إن قومنا حين جمعوا الحوادث التاريخية واقتضت الحال أن يذكروا أصحابها، فشلوا في قول الصواب فخلطوا بين الأباضية والخوارج؛ فتارة ينسبون الأباضية للخوارج وتارة ينسبون الخوارج إلى الأباضية، كما يفعل كثير من المدونين في الأصول والفروع في إضافة أقوال المعتزلة إلى الأباضية والعكس، ما أوجب التخليط والتشويش فيذهب المؤلّفون الذين يعتمدون على النقل إلى ما هو أشبه بالتهريج ولا عذر لهم عندي مطلقاً لأن الذي ينشر الحق يطلبه من ينبوعه لا من منتحلة بحسب هواه.

إنّا نجد من يزعم أن أبا بلال مرداس بن حدير من الخوارج، وقطري بن المفاجأة من الأباضية، والأمر على عكس من ذلك. وآخر يذكر أن الإمام طالب الحق عبد الله بن يحيى الكندي هو الإمام عبد الله بن إباض والحق خلاف ذلك. إذ الإمام عبد الله بن إباض توفي في آخر أيام عبد الملك بن مروان، وعبد الله ابن يحيى طالب الحق ظهر أيام مروان الحمار سنة ١٣٠هـ، وهكذا يخلط الكاتبون عن قومنا هذه الحقائق المهمة تشويهاً وتشغيباً. وانظر إلى تاريخ الأندلس الذي يوجد بين أيدينا اليوم لا تجد للإباضية ذكراً، والحال أن الأباضية بلغوا في الأندلس مبلغاً عظيماً من العلم والمال حتّى إنَّ جزيرة اليابسة التي هي من الأندلس كانت كلها إباضية إلى القرن السادس بل إلى نكبة الأندلس الكبرى.

وإنك لتقرأ طبقات ابن سعد مثلاً فلا تجد ذكر الرجال الأباضية عدا الإمام

جابر بن زيد، فإنه ذكره رغم أنفه لشهرته التي أطبقت الآفاق وهكذا. والحق الذي لا ريب فيه أن رجال كلّ قوم قومهم أولى بهم والتاريخ أهله أولى وأعرف به من سواهم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل. و(ﷺ) على سيدنا محمّد وآله وصحبه.

ولقد استوجبت بدعة الخوارج أحكاماً شرعية، قال المسلمون يجب الفرز بين الكبائر حتّى لا يقع الإنسان في جريمة الخوارج، فالكبائر قسمان: **كبائر الشرك** وهي كلّ كبيرة أخلّت بالاعتقاد كاستحلال ما حرم الله أو تحريم ما أحل الله، أو إنكار ما علم من الدين بالضرورة، أو جحود حكم قطعي كالرجم إلى أمثالها، **وكبائر النفاق**، وهي كبائر الكفر بنعمة الله ـ وهي ما يطلق عليه عند أهل الحديث كفر دون الكفر ـ وهي كبائر الفسق عند قومنا ـ وذلك كارتكاب فاحشة من الزنى والإتيان في الأعجاز أو أكل الحرام أو شهادة الزور أو عقوق الوالدين وما أشبه ذلك من كبائر عملية، وكترك فريضة من فرائض الله غير مستحل، كلّ ذلك يسمى عند أصحابنا بكبائر النفاق وكبائر الكفر بالنعمة، وإذا أطلق أصحابنا الكفر انصرف بالقرينة إلى الحكم فيه هل هو مما يخل، أو هو من الفعل أو الترك فيدرك نوع الكفر أهو كفر نفاق أو كفر شرك، على أن أصحابنا لا يكفرون تشهياً ولا يكفرون أهل القبلة ما دانوا بكلمة الإخلاص والحق إنهم انفردوا بذلك ولو ادعاه أرباب المذاهب، وإذا أدركت هذا علمت أن بين الأباضية والخوارج بوناً بعيداً لا يجمع بينهما جامع إلا في إنكار التحكيم، وهو الحق الذي لا مرية فيه والذي يؤيده كتاب الله وسنة رسول الله(ﷺ) وسيرة العمرين وإجماع المسلمين؛ فشد يدك على الحق ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم.

وقد قال بعض أصحابنا وبه قال قومنا إن الخوارج ينكرون الرجم، والذي عندي أن هذا القول غير صحيح، إلا إذا نظرنا إلى حكمهم بأن مرتكب الكبيرة مشرك حلال الدم فإن الزاني عندهم يقتل ردّة لا حداً أو هذا متفرع عن حكمهم قطعاً لا يحتاج إلى دعوى نكران الرجم ولكن الأمر عندي ليس كما يتوهم وإنما زعم من يزعم من قومنا أن الخوارج ينكرون الرجم فيه مغمز لكنه يعود على الزاعمين بطامة، وذلك أن قومنا رووا أنه كان مما يتلى في كتاب الله في سورة الأحزاب، الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم فأكلته العزة. فيترتب على هذه المقالة إن القرآن وقع فيه نقص والعياذ بالله وهذه الطامة تلازمهم وأن فروا منها بزعم أن ما نسخ لفظه وبقي حكمه ولكن أصحابنا يقولون الرجم فرض لا من القرآن ولكن من الحديث، فقد روى الحافظ الحجة الإمام الربيع في **صحيحه** عن الإمام جابر بن زيد:

"الاستنجاء والاختتان والوتر والرجم سنن واجبة»، فصان الله الأصحاب من الخطل والحمد لله.

٣ ـ نظام الإمامة: من انتخاب الإمام إلى حالات الإمامة الأربع[١٣]

في كتابه عُمان الديمقراطية الإسلامية ـ تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث، تطرق د. حسين عبيد غانم غباش إلى مسألة نظام الإمامة في عُمان المستمدة من المذهب الإباضي، حيث يرى أنها مدرسة فكرية تستند إلى خمسة مصادر تشريعية توفّر لها الإلهام الروحي وقاعدة الدستور السياسي وروح الفلسفة الاجتماعية. واعتبر أن مسالة الإمامة هي عمود المذهب الإباضي؛ وفي هذه الخلاصة تمّ التطرق إلى حالات الإمامة ومسالكها ومراتب الإمامة وطرق المبايعة، وإجراءات انتخاب الأئمة وموانع الإمامة والآليات المنظمة لخلع الإمام.

ليست الأباضية فرقة بالمعنى الضيّق للكلمة، بل هي، بالأحرى، مدرسة فكرية تستند إلى خمسة مصادر تشريعية: القرآن، السنّة، الإجماع، القياس، والاستدلال. وتوفّر هذه المصادر، لدى الإباضيين، الإلهام الروحي وقاعدة الدستور السياسي وروح الفلسفة الاجتماعية. ومسألة الإمامة هي عمود المذهب الإباضي. إنّها واجب. ولكن هل الإمامة فرض حقاً؟ إن الجواب هو نعم ولا على حدّ سواء. نظرياً نعم: فالإمامة فرض في الكتاب والسنّة والإجماع. ولكن الأباضية، على عكس الخوارج، ترى أن الطاعة واجبة في حال وجود حاكم عادل حتّى ولو لم يكن إماماً منتخباً:

«إمام المسلمين، سواء جاء بطريق الشورى أو بغيره، إذا كان عادلاً تجب طاعته والخروج عنه فسق؛ وإذا جار، جاز البقاء تحت حكمه ولا يُطاع في معصية وجاز الخروج عنه».

فإذا وجد حاكم عادل، فلا ضرورة، إذاً، لإقامة الإمامة ولا هي واجبة. إلا أن هناك مبدأ آخر يقول إنّه إذا تحوّل هذا الحاكم إلى مستبد فيجب، بعد استيفاء الشروط المطلوبة، كإجماع أربعين عالماً، الخروج عن طاعته وإعلان إمامة الشراء، وفي هذه الحالة تصبح الإمامة واجبة.

---

(١٣) حسين عبيد غانم غباش، **عُمان: الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (١٥٠٠-١٩٧٠)**، ط منقحة (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨).

وتبقى هذه المسألة دقيقة جداً، ولا يمكن، على أية حال، حسمها إلا من جانب العلماء. وقد لخّص أحد العلماء الإباضيين، نظرياً، هذه المسألة، فقال:

"الإمامة سُنة قبل أن يثبت العقد، فإذا ثبت العقد كانت فريضة»

وكذلك فإن الإمامة لدى بعض الفقهاء الإباضيين مثل الزواج: «الزواج سنة، فإذا تمّ عقد الزواج كان فرضاً».

أ ـ حالات الإمامة ومسالكها

لدى الإباضيين أربع حالات للإمامة تسمى، أيضاً، المسالك الدينية الأربعة:

(١) الكتمان ويعمل بها عندما تجد الحركة الأباضية نفسها في حالة تراجع أو سرية.

(٢) الشراء أي التضحية.

(٣) الظهور، وهي حالة الظهور، وتأتي بعد حالتي الكتمان والشراء. وهذه الحالة هي التي تضع فيها الإمامة الأعراف، وتشيد فيها الحركة الشرائع والقوانين الأباضية.

(٤) الدفاع، ويعمل بها عندما يظهر، والحركة في السلطة، تهديد خارجي للبلد والإمامة[١٤].

والغرض المؤسسي لهذه الحالات، ومن بينها حالة الكتمان، يرمي إلى استمرار الإمامة؛ فالحركة الأباضية تحرص على أن لا تبقى الأمة من دون مرجع حاضر، من دون إمامة. وهكذا، تكون الصلة بين الشعب وقادته الدينيين والروحيين، العلماء ـ أهل الحل والعقد ـ دائمة في كلّ الحالات وعبر الزمن.

ب ـ مراتب الإمامة وطرق المبايعة

﴿وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون﴾[١٥]. وفق الدستور الإباضي يجب على الإمام أن يكون عادلاً، حكيماً، شجاعاً شريفاً، قادراً على نشر العدالة بين الناس والسهر على حقوقهم ومصالحهم، وأن يحكمهم بالعدل

---

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) **القرآن الكريم**، «سورة السجدة،» الآية ٢٤.

التام بحسب الشرائع الدينية. ولا ينبغي للإمام أن يكون حسوداً ولا حقوداً ولا بخيلاً ولا متعجلاً ولا مبذراً ولا غداراً، ويجب أن لا يكون ماكراً ولا مقعداً ولا أعمى ولا أبكم أو أصم. في التفكير السياسي الإباضي، كما لاحظنا سابقاً، نوعان من الأئمة، إمام الشراء وإمام الدفاع، يتحولان، بحكم الانتقالات، إلى أئمة ظهور. وإلى جانب كلّ الشروط المطلوبة والمذكورة سابقاً، هناك خاصتان مهمتان يتوجب التنويه بهما.

١) ينبغي أن يكون الإمام، وكقاعدة عامة، أتقى أهل زمانه وأعلمهم في ميدان الفقه. والإمام الذي يتمتع بهذه الصفة يعرف بوصفه إماماً عالماً، أي الإمام «القوي» وليس هناك نصّ في بيعته يلزمه الرجوع إلى أهل الحل والعقد ـ العلماء ـ قبل أن يتخذ قراراً ما.

٢) إذا لم تتحقق الصفة الأولى، الأكثر قيمة، فإنه يرجع، حينئذ، إلى الذين يتمتعون بمؤهلات عسكرية مطلوبة للدفاع عن الإمامة المهددة بأخطار شبه دائمة. وقد يبدو من قبيل المفارقة أن يعرف هذا الإمام بـ"الإمام الضعيف». ولكن الواقع أن سبب ذلك، على وجه الدقة، في المنطق الإباضي، هو أنه لا ينتمي إلى العلماء ولا يتمتع باعتبار ديني أو روحي بارز بين أهل الحل والعقد. ومن هنا تنص بيعته على ضرورة الرجوع إلى المؤسسة التشريعية للإمامة، أي إلى أهل الحل والعقد، قبل أن يتخذ أي قرار يتعلق بالإمامة أو الأمة، (سواء أكان هذا القرار دينياً أم فقهياً أم سياسياً).

ينصّ الدستور على أن أقل الشروط التي تشترط على الإمام الضعيف ولا يجوز أقل منها، هي أن:

«لا يقبض مالاً، ولا يأمر بإنفاقه، ولا يولي والياً، ولا يأمر بذلك، ولا يخرج جيشاً ولا يأمر بذلك، ولا يحكم بحكم ولا يأمر بذلك، إلا بمشورة المسلمين أهل العلم والورع».

موقف الإباضيين من هذه المسألة واضح وجلي، وهو تابع لمبدأ الشورى الثابت. يشير الدستور إلى أن الشروط التي شرطها المسلمون على الإمام فرض واجب، فإن تركها كفر وزالت إمامته وسقطت عن الرعية طاعته.

وبصرف النظر عن طبيعة الإمام، فإن مبدأ الشورى لدى الإباضيين غير قابل للتجاوز؛ فالإمام العالم والتقي الذي لا تحمل بيعته شروط الرجوع إلى أهل الحل والعقد، لا يستغني عن الرجوع إليهم. على العكس من ذلك، فإن الأئمة المنتمين إلى

صفوف العلماء والمشهورين بأنهم» أقوياء»، هم أكثر حرصاً على تطبيق مبدأ الشورى والرجوع إلى مجالسهم. ولا شكّ في أن القرار يعود، في نهاية المطاف، إلى الإمام القوي، ولكن مبدأ الشورى يبقى أساسياً في نمط إدارة الشؤون الدينية والسياسية للإمامة. وبالمقابل، فإن أمكن وجود أئمة موصوفين بالضعفاء فذلك لا يعني أن إمامتهم «ضعيفة»، بل على العكس، فهي راسية بثبات وحرص على مبدأ قوي، مبدأ الرجوع إلى الشورى. وهذا هو أساس المشاركة واللجوء إلى الإجماع.

وهكذا، فإن مبدأ الشورى والمشاركة يبدو مركزياً في الفكر السياسي الإباضي، بل إنه مميز لروح المدرسة الأباضية، ويلخص ذلك الدستور الإباضي حيث ينصّ على أن: «الشورى على الإمام فرض، فإذا تركها كفر، عالماً كان أم ضعيفاً».

ج - إجراءات انتخاب الأئمة

تقسم إجراءات انتخاب الإمامة، في النظام الإباضي، إلى ثلاث مراحل؛ ففي **المرحلة الأولى** تجري، بعد وفاة الإمام أو خلعه، مشاورات بين العلماء حول أسماء الشخصيات المقترح ترشيحها لهذا المنصب. وليس هناك فترة محددة لمرحلة المشاورات التي تستغرق زمناً متفاوتاً بحسب الظروف. ويمكن لبعض القادة القبليين أن يشتركوا في المشاورات مع العلماء. إلا أنه ليس لهم مبدئياً أي تأثير على القرار النهائي، فهو يعود إلى العلماء وحدهم.

وفي **المرحلة الثانية**، عندما تجتمع في شخصية واحدة كلّ الشروط المطلوبة السالفة الذكر، يقدم المرشح من جانب أحد العلماء ويجب أن يحصل، كشرط أساسي، على موافقة ستة علماء آخرين على الأقل، ودعمهم. ولا يتم الاتفاق على المرشح لانتخابه، ولا يقدم بالطبع، إلى مراسم البيعة ما لم يكن حاصلاً على الحد الأدنى من الأصوات (ستة أصوات).

ولكن ما هو الأساس التشريعي الذي يستند إليه مبدأ النصاب الانتخابي، نصاب الأصوات الستة؟ إن المدرسة والفكر الإباضيين يقومان، كما أشرنا سابقاً، على خمسة مصادر تشريعية، من بينها السنة والإجماع. وإذا كان الإباضيون يعتمدون قرارهم على مبدأ الأصوات الستة، فذلك استناداً لما سموه سبيل الخلفية الثاني، عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، المطابق للسنة وللإجماع؛ فقد كان على عمر(رضي الله عنه) أن يقدم، وهو على سرير موته، مرشحاً ليعقبه في الخلافة. فاختار ستة رجال من بين أصحابه وعهد إليهم بأمر الاجتماع بعد وفاته بثلاثة أيام لانتخاب خليفة للمسلمين، وأملى

عليهم عمر (رضي الله عنه) طريقة اختيار مفصلة ودقيقة. وبموجب هذه السابقة، أصبح نصاب الأصوات الستة لدى الإباضيين، مبدأ ثابتاً، بل أحد بنودهم الدستورية.

على أن هناك رأياً آخر يقول إن حصول المرشح على خمسة أصوات كافٍ للبيعة، على أساس أن صوته يكمل العدد إلى ستة. ولكن وجهة النظر هذه تدخل في إطار المساجلات الدستورية الثانوية.

وفي حال تقديم عدة مرشحين يتمتعون كلّهم بالصفات والشروط المطلوبة، يجب على العلماء أن يختاروا بين اثنين وفقاً للظروف التي تمر بها البلاد. فإذا كانت الإمامة والبلد يعيشان في استقرار، فإن المرشح المفضل هو الأعلم والأعرف بالفقه والشريعة. أما إذا كانت الإمامة والبلد يجتازان فترة اضطرابات، فإن المرشح المفضل لهذه الفترة هو الذي يملك صفات القائد ومؤهلات العسكري.

وإمكانية انتخاب قائد غير عالم إماماً، دليل مهم على مرونة المذهب الإباضي وتسامحه. وهكذا، وهذه نقطة مهمة، لا يمكن وصف نظام الإمامة بالنظام الثيوقراطي (نظام الحكم الديني)، بل هو، كما يظهر لنا، ذو طبيعة زمنية أو دنيوية.

وفضلاً عن ذلك، فإن أهل الحل والعقد يؤكّدون على ضرورة أن تكون الانتخابات غير خاضعة للضغوط ومتحررة من كلّ التأثيرات القبلية والعشائرية، وذلك لضمان وصول المرشح إلى السلطة من خلال تطبيق مبدأ الانتخاب الحر القائم على مبدأ الإجماع. بالمقابل، لا يحقّ للمرشح، بعد أن يتم اختياره، الاعتذار، لأن ذلك قد يؤدي إلى الانقسام، ليس بين العلماء فحسب، بل وبين المسلمين، أي بين الشعب العُماني. عندها يعد المرشح المعتذر متمرداً ولا يعود جديراً بثقة العلماء، بل قد يواجه الموت أيضاً.

وبعد المرحلتين الأولى والثانية، ينتقل العلماء إلى إتمام **المرحلة الثالثة والأخيرة**، فيتقدم المرشح المختار إلى أهل البلاد لإتمام البيعة التي تجري في حضور العلماء ورؤساء قبائل المنطقة. وعلى الرغم من أن صيغ البيعة تتخذ شكلاً احتفالياً، فإن البيعة، نفسها، تحمل قيمة استفتاء، يؤدي المرشح خلالها القسم، فيمسك أحد العلماء بيد المرشح تالياً نصّ البيعة. فإذا كان الإمام المقدم «إمام الشراء»، فيجب أن يعلن ذلك في البيعة و إلا اعتبر إماماً «ضعيفاً». وفي ما يلي مثال على نصّ البيعة وفق نموذج بيعة الإمام عزان بن قيس (عام ١٨٦٩):

"لقد بايعناك على شرط ألا تعقد راية ولا تنفذ حكماً ولا تقضي أمراً، إلا برأي المسلمين ومشورتهم، وقد بايعناك على إنفاذ أحكام الله، وإقامة حدوده

وقبض الجبايات وإقامة الجمعيات ونصرة المظلوم وإغاثة الملهوف، وأن لا تأخذك في الله لومة لائم، وأن تجعل القوي ضعيفاً حتّى تأخذ منه حقّ الله، والعزيز ذليلاً حتّى تنفذ فيه أحكام الله، وأن تمضي على سبيل الحق أو تفني روحك فيه».

وفي نهاية المراسم، يتسلم الإمام مقاليد السلطة، ولا يستطيع الشعب إلا أن يطيعه. وتنص القاعدة، فعلاً، على أنه متى حظي الإمام بقبول أهل الحل والعقد ودعمهم، لا يقبل أي اعتراض في ما بعد؛ فعلى سبيل المثال، ليس للقبائل الحاضرة، في حال إجماع العلماء على مرشح، الحق في الاعتراض على نتيجة البيعة. وعلى هذه القبائل، كغيرها، الخضوع لقرار العلماء الذين يمثلون السلطة التشريعية والأخلاقية العليا.

وفضلاً عن ذلك، يعد غياب القبائل عن مراسم البيعة قبولاً ضمنياً بها. وفي حال قيام أية معارضة من جانب القبائل، يتوجب على الإمام الجديد إخضاعها بالقوة. ولدينا على استعمال القوة مثالان على الأقل: **الأول**، في عهد الإمام ناصر بن مرشد (١٦٢٤ ـ ١٦٤٩)، **والثاني**، في عهد الإمام عزان بن قيس (١٨٦٨ ـ ١٨٧١).

"إضافة إلى أن الإمام يكون رئيس الدولة فإنه أيضاً الرئيس الشرعي لِكُلّ شيء، وتشمل سلطته جميع الميادين الدينية والسياسية والتشريعية. ويمارسها بحسب الشريعة الإسلامية».

د ـ موانع الإمامة

لا يمكن لأي كان أن يتبوأ الإمامة؛ فهناك، عدا الشروط المذكورة سابقاً، عدد من موانع الإمامة؛ فالأباضية لا تقبل إمامة العبد، وهي ترفض انتخابه لمنصب الإمام انطلاقاً من مبدأ بسيط ينصّ على أن من لا يملك حريته لا يملك أن يحكم الآخرين، فالدستور الإباضي في هذا الصدد يقول:

"من لا يملك التصرف في نفسه، كيف يتصرف بغيره"؟

وإذا اجتمعت شروط الإمامة في رجل أسود ولكن حرّ، فإن العلماء لا يعترضون على بيعته بسبب لونه:

"فإذا اجتمع رأيهم على رجل من أهل الصلاح والعلم، عقدوا له ولو كان أسود».

ولا تقبل إمامة ولد الزنا، كذلك الأمر في إمامة القاصر:

"إمامة الصبي لا تجوز على كلّ حال لأن إمامته لا تجوز في الصلاة، فكيف يكون إماماً يتولى الأحكام من لا يملك أمره».

ويضيف نصّ آخر ما يلي:

"من لم يكن عليه حساب ولا عقاب، كيف يحاسب الناس ويعاقبهم"؟

وخلافاً للشيعة الذين يقبلون إمامة القاصر، يبقى الإباضيون حازمين حول هذه النقطة، إلا أن هذا الدستور لا يقدم نصاً حاسماً لِكُلّ الحالات؛ ففي ما يتعلق بقبول انتخاب ابن الإمام وبيعته، (في حال استيفائه للشروط المطلوبة)، مثلاً، لا يقدم الدستور الإباضي نصا واضحاً.

وبسبب هذه الثغرة الدستورية، انتخب بلعرب بن سلطان، ابن الإمام والزعيم الوطني سلطان بن سيف الأول (١٦٤٩ ـ ١٦٨٨)، إماماً عام ١٦٨٨. وأدى هذا الانتخاب، عملياً، إلى تبني نظام سلالي، وكذلك إلى خرق التقاليد الأباضية. وعلى أثره دخلت عُمان حرباً أهلية طويلة (١٧١٨ ـ ١٧٣٣).

هـ ـ إمكانية خلع الإمام

ينصّ المبدأ الدستوري على أنه:

"ليس للإمام أن يخلع نفسه بغير حدث، ولا للرعية أن تخلع إمامها بغير حدث».

إن هذا المبدأ يحيل إلى الشورى والإجماع. ففي فترة الاستقرار السياسي واحترام الشرائع الأباضية، لا يجري خلع الإمام إلا طبقاً لقواعد إجماع العلماء. وبعبارة أخرى، فإن المصدر الوحيد لشرعية الإمام وإمامته هو الإجماع.

ويفقد الإمام منصبه، مبدئياً، عندما يصاب بعجز جسدي، كالصمم والعمى والبكم والشيخوخة. ولا يتم خلعه تعسفاً، بل يجب أن يخضع الأمر لمشاورات بين العلماء، فإذا قرر هؤلاء أن العجز لا يعيقه عن القيام بأعباء مهامه، فإنه لا يبعد عن منصبه.

والدستور الإباضي يقرّ، في حال إصابة الإمام بضعف السمع والبصر، وموافقة العلماء على بقائه في المنصب، أن يساعده رجل في مهام الإمامة العملية والتنفيذية. وهكذا تقرر، في القرن التاسع، أن يستمرّ عبد الله بن حميد (٢٠٨هـ / ٨٢٤م ـ ٢٢٦هـ / ٨٤٠م) في الإمامة على الرغم من شيخوخته.

وتكتسب مسألة خلع الإمام أهمية بالغة في النظرية الأباضية، ليس لأن الإمام هو رئيس الدولة فحسب، بل لأهمية الدور الديني والروحي والأخلاقي الذي يمثله في المجتمع، وأي ضعف أو عجز ينعكسان على المجتمع وإمامته. ومن هنا، كان الموقف الصارم للعلماء حيال هذه المسألة.

وهكذا، ينصّ الدستور على أنه في حال عدم احترام الإمام للتعاليم الدينية في سلوكه العملي، فيجب على العلماء العمل على رده عن ذلك وإقراره بالذنب:

«فإن تاب رجع إلى إمامته وولايته معهم (..) وإن أصر ولم يتب من حدثه ذلك، كان للمسلمين عزله. فإن رفض التوبة والاعتزال، حلّ لهم دمّه وجهاده».

والتوبة هي، على وجه الدقة، العودة إلى الإجماع، أي إلى مصادر الشرعية العقائدية والسياسية. وهكذا تزداد سلطة الإمام حصانة وتعلو على المساءلة بقدر ما يكون ملتزماً بالدستور والقيم الإسلامية.

٤- مؤسسات الإمامة

للدولة عموماً، مفهومان متميزان؛ **الأول**، هو مفهوم الدولة التاريخي التقليدي، و**الثاني** هو مفهوم الدولة الحديثة بالمعنى الحقوقي والدستوري كما ظهرت مع بداية القرن السادس عشر. الدولة الأباضية، دولة الإمامة، تأخذ، استثنائياً، من المفهومين. فعلى الرغم من أن مؤسساتها لا تعمل، مثلاً، بموجب نصوص دستورية، أو قوانين مكتوبة، فإنها، مع ذلك، تقوم وتعمل طبقاً لقواعد دستورية وأعراف تقليدية بل شبه مقدسة لا يمكن تجاوزها أو اختراقها، ولقد ضمنت هذه المؤسسة، كما هي، عبر قرون، الاستقرار والأمن الاجتماعي، كما ضمنت علاقات انسجام وتعاون بين الشعب وحكامه. وأكثر من ذلك، فقد ضمنت، هذه المؤسسات، دوام نظام الإمامة واستمراره لأكثر من ألف عام[١٦].

أ - العلماء والمجلس

يستند نظام الإمامة إلى مؤسسة أساسية، هي مؤسسة «أهل الحل والعقد»، وهي مكونة من علماء إباضيين يمثلون السلطة التشريعية العليا والمرجع الحقوقي والمذهبي والسياسي، فتحت إشرافهم يتم انتخاب الإمام أو خلعه، وهم المسؤولون

(١٦) لمزيد من التفصيل، انظر: غباش، **عُمان: الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (١٥٠٠-١٩٧٠)**.

عن إدارة كلّ شؤون الإمامة ويشرفون على تطبيق مبدأ الشورى ويسهرون على عدم الانحراف عنه. وهم أيضاً، القضاة والمؤرخون والمعلمون، ومن بينهم خرج بعض الشعراء المعروفين، والقادة الثوريين، وأخيراً، فإنّهم المرجع الروحي والأخلاقي للمجتمع وضميره.

ومن الأهمية أن نشير إلى أنه، خلافاً للفرق الأخرى، (الشيعة مثلاً)، لا تراتب هيكلياً أو تدرج محدداً بين العلماء. وهكذا، فإن الاعتراف بصفة العالم تقتضي، عامة، أن تكون لدى الشخص معرفة جيدة بالفقه، وهو ما يفترض أنه كان تلميذ علماء آخرين معترف بهم، أو تخرّج في مدارس معينة.

يساعد الإمام في ممارسة سلطته مجلس شورى، (ويصل عدد أفراد هذا المجلس إلى ١٥ عضواً تقريباً)، يرأسه الإمام، وأعضاؤه إما وزراء أو مستشارون، ويجتمع هذا المجلس عند اللزوم، أحياناً مرة كلّ أسبوع وأحياناً مرة كلّ شهر. ولا يقضي الإمام أمراً ما لم يأخذ رأي مجلس الشورى. ووصف الشيخ صالح الحارثي (أحد قادة ثورة عام ١٩٥٦)، هذا النمط بأنه الديمقراطية الاستشارية. وتؤخذ القرارات بالأكثرية.

وهناك المجلس العام الذي يضم أعضاء مجلس الشورى والولاة ورؤساء العشائر، وينعقد هذا المجلس حينما يرى الإمام ضرورة انعقاده، ويتدارس هذا المجلس المواضيع التي يعرضها عليه الإمام. أما القرارات المهمة فلا تؤخذ إلا بعد أن يستشير رؤساء القبائل قبائلهم بها. وهكذا فإن الشعب يشترك بالمسؤولية في القرارات المهمة مع قادته.

ب - الولاة

إن الإمام يدير دفة الحكم في البلاد بواسطة الولاة ورؤساء العشائر. أما الولاة فيسميهم الإمام بمشورة مجلس الشورى. وعندما يسمّى الوالي فإن سكان منطقته يوافقون على تسميته أو يرفضونها.

نعم، يحقّ لسكان المنطقة رفض الوالي الذي يعين عليهم شريطة أن يكون الرفض معللاً بأسباب مناسبة ومقنعة للإمام ولمجلس الشورى. ويجري تعيين الولاة على نمط بيعة الإمام. هذه الالتزامات توفق بين مسؤوليات الوالي وواجبه حيال سكان منطقته من جهة، ومسؤوليات الإمام من الجهة الأخرى، كما إنها تنص، أيضاً، على التطبيق العادل للقانون، وتشير بوضوح إلى وجود حقوق للمواطن وإلى ضرورة الحفاظ عليها.

ويحاط الوالي بوجهاء محليين وعلماء ورؤساء قبائل، ويؤلّف مجلساً استشارياً تقليدياً، ولكن لا صفة رسمية له. ومع ذلك، فهذه الجماعة تؤدي دوراً رائداً في إدارة شؤون المنطقة أو القرية وهي تساعد، في معظم الأحوال الحكومة في مهماتها.

ففي كلّ منطقة يوجد «مجلس استشاري» مستقل. وهو شبيه إلى حدّ كبير بالمجلس المرتبط بشخص الإمام. وهذا المجلس مؤلّف من وجهاء ورؤساء قبائل يمثلون السلطة المحلية ويمكن أن يعد ممثلاً شرعياً للجماعة. ومهمة هذا المجلس مساعدة الوالي والقاضي في مهماتهما ويمكن أن يتمتع في بعض الحالات بسلطة تشريعية.

ج - القضاة

القاضي في عُمان كما في البلدان الإسلامية الأخرى، هو «مرجع» مؤسسي من الدرجة الأولى، ويتم تعيين القضاة من جانب الإمام من دون بيعة أو احتفال خاص. ومن المحتمل أن توصي جماعة من العلماء المحيطة بالإمام بفلان أو فلان قاضياً. ولكن القاضي (واجتهاده)، يتمتعان باستقلال واضح. لماذا؟ لأن القضاة يؤخذون غالباً من بين صفوف العلماء الذين يتمتعون بسلطات تشريعية وقضائية مستقلة. ويبقى الرجوع إلى الإمام بالتأكيد واجباً، ولكن ذلك يكون في القضايا ذات الأهمية الخاصة.

وتوزيع الصلاحية القضائية نسبي بين الإمام والقاضي؛ فالعلاقات بين الأفراد تنظر من جانب القضاة، أما الخلافات بين القبائل فهي من اختصاص الإمام. ويستطيع القضاة الحكم بالموت، ولكن التنفيذ لا يمكن أن يتم إلا بموافقة الإمام.

وما يستحق في نهاية المطاف، الإشارة إليه، هو الاستقلال والنزاهة والتطبيق الحازم لمبدأ المساواة أمام القانون؛ فللمواطن الحق، وفق هذا المبدأ، بتقديم شكوى ضدّ الإمام نفسه وإرغامه على المثول أمام القضاء للبت في خلال ما. وقصة البدوي الذي أجبر الإمام الخليلي (١٩١٩ - ١٩٥٣) على المثول أمام القضاء للبت في الخلاف المتعلق بمسألة الجمل، ذات دلالة، ولا سيما أن البدوي ربح، فعلاً، هذه الدعوى.

د - بيت المال

تتغذى خزينة الإمامة من ثلاثة مصادر رئيسيّة للدخل:

المصدر الأول، هو الرسوم على صادرات المنتجات العُمانية، مثل التمور والفواكه والأسماك والماشية. وكذلك الرسوم التجارية على الواردات من الهند وأفريقيا وفارس.

المصدر الثاني، هو الزكاة، التي هي إحدى الفروض الأساسية الخمسة التي نصّ عليها القرآن، وهي الصدقة المفروضة شرعاً. وإذا كانت الزكاة أحد الوجوه الأساسية لفلسفة الإسلام الاجتماعية، فهذا الفرض يلبي، لدى الإباضيين، مطلب مساواة اجتماعية ويوكل الإشراف على حسن إدارة أموال الزكاة إلى العلماء.

المصدر الثالث، هو ضريبة «تفرض» على التجار غير المسلمين والأقليات غير العُمانية. وهذا التدبير المالي المتميز حيال التجار الأجانب الذين يمارسون تجارتهم في عُمان ليس وليد نزعة تمييزية، بل إن العكس هو الصحيح، على اعتبار أن مقداره معادل لمقدار الرسوم التي يدفعها العُمانيون في بلدان هؤلاء التجار. ومرة أخرى، فإن مبدأي العدالة والمساواة حاضران في القانون التجاري حضورهما في الثقافة العُمانية.

وأخيراً، هناك **الغنيمة** التي يأتي بها الإمام من الحروب الأهلية الداخلية، ولا سيما من الحروب ضدّ القبائل المعارضة. والإمام هو المسؤول الوحيد عن هذه الأموال.

أما الإشراف على النفقات فمن صلاحيات الإمام نفسه وهي مبدئياً، في طليعة اهتماماته، ولكن الإمام لا يستطيع التصرف بها تصرفاً كيفياً، من دون أخذ مشورة أهل الحل والعقد، وبما أن هذا المال يعود إلى بيت المال، أي أنه يؤلّف الملكية العامة للمسلمين، للشعب بكامله، فإن الإمام لا يستطيع التصرف به من دون الخضوع إلى رقابة دقيقة، وكل استعمال غير مبرر لهذه الأموال، خارج المصلحة العامة، يعد معصية، ويعاقب من جانب الشريعة بوصفه كذلك.

هـ - الجيش

التصور الإباضي لدور الجيش في نظام الإمامة جدير بالذكر؛ فقد رفض الإباضيون، على الدوام، وجود جيش محترف خشية أن تتجاوز الإمامة مهمتها التقليدية، وأن يتحول الإمام المنتخب إلى حاكم مستبد. وعلى الرغم من أن عُمان كانت موضع اعتداءات متكررة خلال تاريخها، فإن الإباضيين حاولوا دائماً المحافظة على الطابع السلمي للإمامة. ومن هنا أهمية مبدأ الاعتدال الذي تغذيه الشورى في نظامهم. وهنا يظهر وجه مهم آخر من وجوه مبدأ الشورى الأساسي، يساهم في

ضمان القيم الديمقراطية للنظام الإباضي.

وللإمام أن يطلب من القبائل العُمانية، إذا لم يمكن تجنب الحرب، الإسهام في الدفاع عن الإمامة، سواء تعلق الأمر بخطر داخلي أو بعدوان خارجي. وهكذا يعبأ جيش من المتطوعين والمجندين من بين أبناء القبائل. وتلبية نداءات الإمام كقائد للجيش واجب وطني وفرض ديني في الوقت نفسه. وينص الدستور الإباضي على أنه:

«إذا ثبتت الإمامة للإمام وقام بالحق، فعليهم (أي رعاياه) إجابته إذا دعاهم، ونصرته إذا استنصرهم».

وفي مادة أخرى، ينصّ الدستور نفسه على أن طاعة الإمام فرض على رعاياه وأن من عصى الإمام ركب كبيرة من الذنوب.

و - العلاقات الخارجية

هناك مبدأ مذهبي صيغ في الدستور الإباضي في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، يحدد بوضوح السياسة الخارجية للإمامة، وهو يقتضي أن تحترم الإمامة مبدأ الاعتدال وترفض مبدأ الخروج: فلا هجوم ولا حرب ضدّ طرف آخر ما لم تتعرض الإمامة للهجوم.

وقد عملت السياسة الخارجية للإمامة، طيلة تاريخها، على ثلاثة أبعاد أساسية:

البعد الديني - المذهبي؛ والبعدان: السياسي والتجاري. ويمكن الربط بين البعدين الأخيرين، لأننا نجد تقليدياً، أن العلاقات السياسية العُمانية مع بلدان الخليج من جهة، والهند من جهة أخرى كانت منذورة، بصورة رئيسيّة، للمصالح التجارية والاقتصادية.

أما بالنسبة إلى البعد العقائدي، فإنه يبدو أكثر حضوراً في العلاقات العُمانية مع شرق أفريقيا، وعلى الأخص مع منطقة زنجبار وتنزانيا، ولكنه ليس غائباً عن العلاقات مع بلدان شمال أفريقيا، ولا سيما مع الجزائر، بفضل وجود تجمعات إباضية في هذه البلدان.

وبالفعل، يمكن لشرق أفريقيا أن يعد، بالنسبة إلى عُمان، امتداداً تاريخياً وسياسياً ومذهبياً، بل وطنياً. فهذه المنطقة وقعت تحت السيادة المباشرة لسلطات عُمان منذ عهد اليعاربة أواسط القرن السابع عشر. وقد أشرف العلماء العُمانيون

مباشرة منذ ذلك الحين على التجمعات الأباضية في هذه المنطقة التي عدت جزءاً لا يتجزأ من الحركة الأباضية.

وإذا عدنا إلى إباضية شمال أفريقيا، فإنها تمثل أيضاً الامتداد المذهبي والثقافي للإباضية العُمانية، إلا أن صلتها بعُمان محدودة نسبياً بسبب العامل الجغرافي. ومع ذلك تمت المحافظة على هذا الاتصال بفضل المراسلات بين علماء البلدين، أو زيارات علماء شمال أفريقيا إلى عُمان التي ظلت تمثل، في نظرهم، المركز الفكري للحركة الأباضية. وفضلاً عن ذلك، أقام علماء جزائريون مختلفون في منطقة نزوى. كما إنه من المألوف لدى انتخاب إمام جديد في عُمان، أن يكتب العُمانيون إلى إخوانهم في شمال أفريقيا لإعلامهم بوضع الإمامة وتعريفهم بالإمام الجديد.

ومع بداية التاريخ العُماني الحديث، فرضت عوامل سياسية واستراتيجية جديدة نفسها على سياسة عُمان الخارجية، كالصراعات ذات القدر المتفاوت من المباشرة، مع القوى الغربية: البرتغاليين والهولنديين أولاً والبريطانيين لاحقاً. ولا حاجة إلى القول إن الصراع مع بريطانيا طبع التاريخ العُماني خلال القرون الثلاثة الأخيرة.

أما بالنسبة إلى العلاقات الإقليمية الأخرى، وتحديداً مع الفرس والوهابيين، فقد انحصرت الصراعات مع الفرس غالباً على المستوى السياسي، في حين أخذ الصراع مع الوهابيين بعداً مذهبياً وسياسياً مزدوجاً.

بصورة عامة، كان المبدأ الثابت لدى الإباضيين هو الحد من التعاون مع القوى الأجنبية وعدم اللجوء إلى مساعدين من غير المسلمين؛ فالعلماء الإباضيون يرون أن التعاون مع القوى الأجنبية مقبول شريطة أن يكون محدد التعريف ومحدوداً. إلا أنه ليس للإمام الحق في اللجوء إلى غير المسلمين في إمامته أو قبول نفوذهم. وإذا فعل ذلك، فعليه أن «يتوب» وإلا استحق العزل وحتّى القتال.

٥- تاريخ الإمامة في عُمان(١٧)

تطرق كتاب **عُمان تاريخ يتكلم** تأليف محمّد بن عبد الله السالمي وناجي عساف، لتاريخ الإمامة في عُمان الذي تعود جذوره إلى الفترة التي أعقبت مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان (رضي الله عنه) واجتماع أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من

(١٧) السالمي وعساف، **عُمان تاريخ يتكلم**.

المهاجرين والأنصار ومبايعة علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) على الخلافة وما أعقبه من فتن. كما تطرق إلى النظرية الأساسية التي ارتكزت عليها فكرة الخوارج وتطورها بعد توالي الأحداث والهزات في العالم الإسلامي. وتضمن هذا الجزء من الكتاب خلفية تاريخية حول منشأ الإمامة ووصف الإمامة وشروطها وقائمة بالأئمة العُمانيين منذ انتخاب الإمام الأول الجلندي بن مسعود بن جيفر الأزدي في أول عهد أبي العباس السفاح مروراً بالأئمة اليعاربة في القرن الحادي عشر الهجري، حتّى وصول أحمد بن سعيد المؤسس الأول لسلطة البوسعيديين الذي أصبح مع عام ١٧٦٣م مسيطراً على جميع أجزاء عُمان وأصبح الحكم في مسقط بعده وراثياً.

أ ـ الإمامة

بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، اجتمع أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من المهاجرين والأنصار، وبايعوا علياً (رضي الله عنه) على الخلافة، ولكن معاوية الذي كان والياً على الشام حينئذ رفض أن يبايع علياً (رضي الله عنه) واتهمه بأنه آوى قتلة عثمان (رضي الله عنه) ولم يقتص منهم كما ينصّ على ضرورة ذلك الشرع الإسلامي الحنيف. واتخذ معاوية من مقتل عثمان (رضي الله عنه) ذريعة لعدم مبايعة علي (رضي الله عنه) وكان هدفه سياسياً أكثر منه دينياً. وحاول علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) أن ينهي الأمر بالسلم ولكن معاوية تصلب في موقفه كثيراً وطلب أن يسلم إليه جميع من تآمروا على عثمان (رضي الله عنه) ليقتص منهم ورفض علي (رضي الله عنه) بالطبع لأنه هو الخليفة الذي يطبق أحكام الشرع ويوقع القصاص، وأفاد بأنه سوف يحقّ الحق ويعيد العدل إلى نصابه، ولكن معاوية طعن في خلافة الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ولذا لم يكن أمام هذا الأخير سوى قتال معاوية.

وتقابل جيشا علي ومعاوية في صفين عام ٦٥٨م، واستطاع علي (رضي الله عنه) أن يحرز النصر، وبينما كانت المعركة في لحظاتها الأخيرة، أشار الداهية عمرو بن العاص إلى جيش معاوية برفع المصاحف على رؤوس الرماح ليكون حكماً بين الطرفين المتنازعين، وانطلت الحيلة على قسم كبير من جيش علي (رضي الله عنه) فرفضوا الاستمرار في القتال وقالوا «يا علي أجب إلى كتاب الله إذ دعيت إليه وإلا دفعناك برمتك إلى القوم».

وهكذا توقف القتال بعد أن كان النصر قاب قوسين أو أدنى من جيش علي (رضي الله عنه)، واتّفق الطرفان بعد ذلك على التحكيم وانتدب أبو موسى الشعري نائباً عن علي (رضي الله عنه) كما أنتدب عمرو بن العاص نائباً عن معاوية.

وقبل أن يجتمع الحكمان ظهرت فرقة كبيرة من جيش علي (رضي الله عنه) تعتبر التحكيم كفراً وخطيئة وعلى كلّ من قبل التحكيم أن يعترف بأنه مذنب ارتكب خطيئة كبرى وعليه أن يكفر عن ذنبه ويتوب ويطلب من الله الصفح والغفران.

وكان معظم هؤلاء من قبيلة تميم، وعلى درجة كبيرة من البأس والشجاعة، وقد شقّ على الخليفة علي (رضي الله عنه) أن ينسحبوا من جيشه، فأرسل لهم عبد الله بن عباس يدعوهم إلى الدخول مرة أخرى مع علي (رضي الله عنه) وأن يتركوا ما هم فيه وقال لهم: «ما نقمتم على الحكمين وقد قال تعالى ﴿...**إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما**...﴾[18] فكيف بأمة محمّد (صلى الله عليه وسلم) عليه السلام».

فقال المحكمة: أما ما جعل الله حكمة إلى الناس وأمرهم بالنظر فيه فهو إليهم وأما حكم الله فليس للعباد أن ينظروا فيه، وأنت وعلي قد حكمتم في أمر الله الرجال وقد أمضى الله حكمه في معاوية وأصحابه أن يقتلوا أو يرجعوا وقد كتبتم بينكم وبينهم كتاباً وجعلتم بينكم الموادعة، وقد منع الله الموادعة بين المسلمين وغيرهم منذ نزلت براءة إلا من أقر بالجزية.

الخلاصة أن عبد الله بن عباس لم يتمكن من إقناع منكري التحكيم بالعدل عن فكرتهم ولا عن تصلبهم في موقفهم فاضطر علي (رضي الله عنه) أن يخرج إليهم محاولاً إقناعهم واجتمع بزعيمهم عبد الله بن وهب وناقشه بالأمر، وبين له أنه اشترط على الحكمين أن يلتزما بما جاء في القرآن الكريم والسنة الشريفة، فإن حكما بالقرآن والسنة فليس لأحد أن يخالف وإن لم يحكما بما أنزل الله فالحكم لن يأخذ مجراه والمسلمون براء.

وسئل علي (رضي الله عنه): هل من العدل تحكيم الرجال في الدماء؟ فرد علي (رضي الله عنه) إننا حكمنا القرآن ولم نحكم الرجال.

وتظاهروا بأنهم اقتنعوا من منطق علي (رضي الله عنه) ولكن الأحداث التي تلت ذلك أوضحت بأن المحكمة كانوا قد صمموا على القيام بمغامرة كبرى تطيح بالطرفين علي ومعاوية، وعندما عزم علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) على إرسال أبي موسى الأشعري للاشتراك في التحكيم، قدم عليه رجلان من المحكمة (الخوارج) هما زرعة بن البرج الطائي وحرقوص بن زهير السعدي، وأوضحا لعلي (رضي الله عنه) المهمة التي قدما من أجلها وهي أنهم يعتبرون أن كلّ من قبل التحكيم مذنباً خاطئاً يجب عليه أن يعترف

---

(١٨) **القرآن الكريم**، «سورة النساء،» الآية ٣٥.

بهذا الذنب ويتوب، وطلبا منه الاعتراف بالذنب فرفض علي (رضي الله عنه) وقال: «قد كتبنا بيننا وبين القوم كتاباً وشرطنا شروطاً وأعطينا عليها عهوداً، وقد قال الله سبحانه وتعالى:

﴿**وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم...**﴾[١٩]، وأصر الرجلان على طلبهما وأعلنا له أن المحكمة ستعود إلى القتال في صفه إذا اعترف بذنبه وتاب فقال علي (رضي الله عنه): «ليست هي خطيئة ولكنه عجز عن الرأي».

عندها اجتمع المحكمة وانتخبوا عبد الله بن وهب الراسي إماماً لهم وساروا إلى جسر النهروان وكان عددهم ستة آلاف، وكان أحد زعمائهم وهو شريح بن أوفى العبسي يتلو قول الله تعالى:

﴿**فخرج منها خائفاً يترقب...**﴾[٢٠] إلى سواء السبيل».

ولعل الخوارج قد أطلق عليهم هذا الاسم نسبة إلى هذه الآية الكريمة، وكان اسم الخوارج في الزمان الأول مدحاً لأنه جمع خارجة وهي الطائفة التي تخرج للغزو في سبيل الله تعالى. قال عزّ وجل: ﴿**ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة...**﴾[٢١] ثمّ صار ذماً لكثرة تأويل أحاديث الذم فيمن اتصف بذكر آخر الزمان، ثمّ زاد استقباحه حين استبد به الأزارقة والصفرية فهو من الأسماء التي اختفى سببها وقبحت لغيرها، فمن ثمّ ترى الأباضية لا يتسمون بذلك وإنما يتسمون بأهل الاستقامة.

كان علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) يود المسير إلى الشام للتخلص من عدوه الرئيسي معاوية، ولكنه عرج على النهروان أولاً حيث قتل قسماً كبيراً من المحكمة.

وكان العالم الإسلامي في ذلك الوقت تمزقه الفتنة والفوضى، وقد ذهب أكثر من مئة ألف قتيل في معركة صفين كما قتل عدد كبير من المحكمة في النهروان، ولو وجه المسلمون هذه الجيوش إلى الخارج لفتحوا بقية العالم المعروف ولدانت لهم أوروبا، ولكن الفتنة كانت قد استشرت وزاد اشتعالها بشكل خطير، وكانت نتيجة التحكيم مخيبة للأمل. وبعدها حاول علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) جمع الصفوف ولم الشعث ليتوجه إلى الشام فاتحاً، ولكن عبد الرحمن بن ملجم المرادي قتله غيلة،

---

(١٩) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ٩١.

(٢٠) المصدر نفسه، «سورة القصص،» الآية ٢١.

(٢١) المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآية ٤٦.

وبذلك أصبح الطريق أمام معاوية ممهداً بعد أن زال من طريقه أكبر خطر كان يتهدده وهو الإمام علي (رضي الله عنه) .

لم يهدأ الخوارج طيلة تاريخهم السياسي، فقد خرج فروة بن نوفل الأشجعي في خمسمائة من المحكمة لقتال معاوية حينما تسلم زمام الأمور في الدولة الإسلامية، وقد استطاع فروة الانتصار على جيش أرسله معاوية لقتاله فكلف معاوية أهل الكوفة أن يقاتلوا فروة واستطاع هؤلاء القبض على فروة فتولى أمر المحكمة بعده ابن أبي الحوساء، فقتل هذا وتولى الأمر بعده حوثرة بن وداع الأسدي.

فانتدب معاوية لقتال حوثرة رجلاً اسمه عبد الله بن عوف الأحمر واستطاع هذا قتل حوثرة.

أما فروة بن نوفل الأشجعي فقد خرج على المغيرة بن شعبة فوجه إليه المغيرة جيشاً استطاع قتله.

واستمرت المحكمة في قتال بني أمية طيلة أيامهم.

ب ـ المحكمة في العصر العباسي

لم تكن المحكمة قوة «المحكمة» أو الخوارج في العصر العباسي كما كانت في العهد الأموي، لأن الأمويين وعمالهم كالحجاج والمغيرة والمهلب بن أبي صفرة قد فتكوا فتكاً ذريعاً بالخوارج. وكان المهلب عُمانياً وكان يقاتل الخوارج، وما ثبت عنه يوم سلّ وسلّيربي إلا أهل عُمان تعرف الحق[٢٢]. كانت المحكمة تنظر إلى خلافة العباسيين كنظرهم إلى خلافة بني أمية، فكلهم لا يصلحون للخلافة لأنهم لم ينتخبوا من قبل المسلمين ولم يستوف أحد منهم الشروط التي يجب توافرها في الخليفة أو الإمام، وكانوا بالطبع ضدّ نظرية الوراثة في الحكم وضد أي نظام أوتوقراطي، فالمسلمون ليسوا قطيع غنم يورث من قبل بني أمية أو بني العباس أو غيرهم.

ولهذا خاضوا الحروب ودخلوا المعارك الضارية مع العباسيين بالعنف والشدة نفسيهما المستعملين في عهد الدولة الأموية. وأول الثورات التي حدثت في عهد بني العباس كانت ثورة الجلندي بن مسعود سنة ١٣٢هـ في عُمان. فقد رأى الجلندي أن الإمامة يجب أن تعود للمسلمين بحسب النصوص والأنظمة التي وردت في القرآن الكريم، وكان يرى أن العباسيين لم ينتخبوا طبقاً للقواعد الصحيحة التي يجب اتباعها.

---

(٢٢) المبرد، **الكامل**، [ص ١٠٧٤].

كان ذلك في أول خلافة أبي العباس السفاح فأرسل إليهم هذا جيشاً بقيادة «حازم بن خزيمة» واستطاع حازم أن ينتصر على الجلندي بعد أن دارت الحروب سجالاً لمدّة طويلة وقتل عشرة آلاف وبعثت رؤوسهم إلى البصرة، كان هذا عام ١٣٤ هـ. أما في زمن المنصور فقد تحرّك الخوارج في الجزيرة وكان يقودهم ملبَّد بن حرملة الشيباني، وكان ملبَّد قد أخذ عهداً على نفسه بتحرير الناس من بني العباس أو يقتل من دون ذلك، وأرسل له المنصور يزيد بن حاتم المهلبي ولكن ملبَّد هزمه شرّ هزيمة وتوالت الحملات والهجمات من قبل المنصور للقضاء على ملبَّد ولكن دون جدوى، وأخيراً وجه إليه حازم بن خزيمة في جيش كبير فدارت الحرب سجالاً، ولفترة طويلة جداً، استطاع جند خزيمة قتل ملبَّد بالنشاب، وكان ذلك في عام ١٣٨ هـ.

ولم يهدأ الأمر في المغرب بل ثار الأباضية فانتدب المنصور لقتالهم عمرو بن حفص، ولكن أبا حاتم الإباضي استطاع الانتصار على عمرو بن حفص فقتله وتقدّم إلى القيروان واستولى عليها. وغضب المنصور وأرسل يزيد بن قبيصة بن أبي صفرة فانتصر على أبي حاتم الإباضي وقتله وقتل قسماً كبيراً من أتباعه.

وبقي يزيد أكثر من ستة عشر عاماً في قتال الأباضية، ويقال إنه جرى بين الطرفين أكثر من ثلاثمائة وخمس وسبعين معركة، وبعدها ضعفت شوكة الإباضيين هناك.

ج ـ النظرية الأساسية

إن النظرية الأساسية التي ارتكزت عليها فكرة الخوارج وخصوصاً الأزارقة والصفرية والنجدات كانت المبدأ القائل «لا حكم إلا لله»، والمعنى الحرفي لهذا المبدأ يشير صراحة إلى أنه لا ضرورة لوجود الحكومة مطلقاً، لأن الحكم كما قالوا ليس من اختصاص البشر بل تهيمن عليه قوة علوية ولذلك كانت أولى المشاكل التي طرحوها على بساط البحث هي:

هل من الضروري تنصيب خليفة للمسلمين؟

وأجابوا أن الضروري هو تطبيق أحكام الشرع والتمشي بموجب القرآن الكريم والسنّة، وإذا استطاع المسلمون تطبيق هذه الأحكام والتمشي بحسب ما جاء به الإسلام، فأنه لا ضرورة مطلقاً لوجود خليفة أو إمام. وعلى هذا فالإمامة ليست التزاماً دينياً يجب تنفيذه. ولكن إذا عجز المسلمون في تطبيق أحكام الشرع بالعدل

فلهم الحق كلّ الحق أن يعينوا رجلاً عدلاً لهذا المنصب ليتسلم الأمانة، ولذا فإن الظروف ومدى تطبيق الأحكام هو الذي يقرر ضرورة وجود الإمامة من عدمها.

وأضافوا، أن وجود الخليفة أو الإمام لا يكون مفيداً في الأوقات كلها، لأنه ربما يكون بسبب من الأسباب عاجزاً عن الاتصال بجميع أتباعه وينحصر في بطانة قليلة من الأفراد وينعزل عن الأغلبية، وهذا يباعد بينه وبين روح الجماعة نفسها، وبالتالي يكون أبعد ما يكون عن التفهم لمشاكل المسلمين، وينتج عن ذلك أنه لن يكون كفؤاً لملء المنصب والاستمرار في حمل الأمانة.

والأمر الثاني هو أن على الخليفة أن يتمتع بكفاءات معينة خاصة تجعله جديراً في تولي زمام المسلمين، ومن المحتمل أن لا يكون هذا الرجل الذي يحمل تلك الكفاءات متوفراً في جميع الأوقات.

ولكن إذا كان لا بدّ من انتخاب الإمام وكان هذا إلزامياً، فربما واجهنا أحد أمرين في هذه الحالة: **أولهما**، انتخاب خليفة لا تتوافر فيه الكفاءات المطلوبة وبذلك نخالف النصوص والمنطق، و**ثانيهما**، أن لا نعين إماماً وبذلك نخالف الافتراض القائل بضرورة وجود الخليفة.

وأحياناً تسبب مسألة انتخاب الإمام حرباً أهلية بين المسلمين أنفسهم كما رأينا، والنبي (ﷺ) لم يشر صراحة أو وضع شروطاً لوجود خلفاء من بعده، وكتاب الله لم يبين حتمية وجود إمام، وإنما أبان ﴿... **وأمرهم شورى بينهم...**﴾[23].

والتحفظ النظري هذا الذي أبداه الخوارج بشأن الخليفة يعتبر تحفظاً مبدئياً، ولكن قبولهم العملي لفكرة ووجود إمام وتبنيهم المبكر لها نتج عن الضرورة الملحة، وعندما تتفاعل الفكرة النظرية والعمل تفاعلاً داخلياً فإن النتيجة تكون تعديلاً في النظرية نفسها وطريقة العمل ومفهومه.

د ـ تطور النظرية والتعديل في المفاهيم

توالت الأحداث والهزات في العالم الإسلامي، ووضحت للخوارج حتمية انتخاب زعيم لهم ينظم الصفوف ويوحد الآراء ويحكم بحسب نصوص الشريعة الإسلامية، وهكذا فإن الخوارج لم يقفوا جامدين إزاء النظرية الأولى ولم يتمسكوا

---

(٢٣) **القرآن الكريم**، «سورة الشورى،» الآية ٣٨.

بحرفيتها مطلقا، وإنما رأوا أن وجود إمام لهم شيء حتمي لا يمكن الاستغناء عنه وذلك للقيام بالضبط والربط بين الأفراد أنفسهم، وليرسم المخططات التي لا بدّ منها للوصول إلى الأهداف وتنفيذ الالتزامات وعمل المنجزات.

وبعد معركة صفين خاطب حمزة بن سنان الأزدي جماعته قائلاً: «يا قوم عليكم أن تولوا أمركم رجلاً منكم لا بدّ لكم من عماد وسناد وراية تحفون بها وترجعون إليها"؛ وعلى هذا الأساس انتخب الإمام وهذا الانتخاب يتم إذا توافرت البيعة من قبل المسلمين على أن يسير الإمام بموجب كتاب الله وسنة رسوله، وأحياناً كانت تتم بيعة مؤقتة تمليها الظروف كالحرب مثلاً على أساس انتخاب رجل مع الاحتفاظ لأنفسهم بحق خلعه إذا ظهر من هو أكفأ منه لتسلم مركز الإمامة، وفي تلك الحالة تلغى البيعة الأولى ويبايع القائد الجديد الكفء، والإمام الذي يتولى القيادة وزعامة المسلمين في الظروف العصبية يسمّى بـ **إمام الدفاع**، فهو يدافع عن حمى المسلمين ويحمي ديارهم، وبعد أن ينجز الأمر ويرد العدو يعاد النظر في أمر إمامته فإما أن يثبت أو يخلع ويعين بدلاً منه من هو أكثر كفاءة. ونظرية انتخاب «إمام الدفاع» هي عند الأباضية فقط، وتزول إمامته بزوال القتال.

أما في وقت السلم، فيجري الانتخاب على خطوتين: **أولاهما** تتم في انعقاد مجلس يضم كبار علماء المسلمين وفقهائهم وزعمائهم وبعد التشاور يتم انتخاب الإمام ويبايع من قبل هؤلاء، وبعدها تأتي الخطوة **الثانية** وهي أخذ البيعة للإمام المنتخب من جمهور المسلمين. وبالطبع كانت المحكمة تختار الرجل الذي يتوسمون فيه الخير والصلاح والتقوى تمشياً مع الآية الكريمة ﴿... **إن أكرمكم عند الله أتقاكم...**﴾[٢٤]. ويسمّى الإمام المنتخب في هذه الحالة بـ **إمام الظهور** .كان الخوارج يرون أن الإمامة تجوز لِكُلّ مسلم حتّى ولو كان عبداً حبشياً على شرط أن يكون قوي العقيدة، شديد الإيمان، حجة في الدين وأحكامه، لا يتراجع عن الجهاد في سبيل الله ولا عن تطبيق أحكام الشرع تطبيقاً دقيقاً، ولا يحيد قيد أنملة فيها عن نصوص الدين الحنيف.

كما اشترطوا فيه وجود جميع الصفات والخصال الحميدة التي يجب أن تتوافر في قائد أو زعيم تقع عليه مسؤولية عظمى وهي قيادة المسلمين والحكم بينهم بحسب نصوص الإسلام.

---

(٢٤) المصدر نفسه، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

واشترطوا فيه أن يكون قوي الشخصية، قوي الشكيمة، وأن لا تأخذه في الحق لومة لائم وأن يكون صحيح الجسم، قوياً خالياً من الأمراض البدنية والعقلية، لأن من كان به علة لا يستطيع أن يحكم إلا من خلالها، ولذا فقد كان أئمتهم يمتازون بهذه الصفات متجمعة، ويكفيك شاهداً على ذلك طالب الحق عبد الله بن يحيى الكندي وأبو حمزة الشاري.

كان الكثير من أعلام المحكمة يرفض تسلم منصب الإمامة لأنه كان يشعر بأنها مسؤولية كبرى وعبء تنوء به الكواهل، وكان المجتمع الإباضي يحرص حرصاً شديداً على مراقبة أئمته طيلة الوقت، وكان الإمام بالنسبة إليهم مثلاً أعلى وقدوة تحتذى، ولذا فعليه أن يبتعد عن مواطن الزلل والشبهات، فقد كانت جميع خطواته محسوبة عليه وغلطة بسيطة غير متعمدة تبدر منه عفواً، كانت كافية لإثارة الضجة من حوله وربما أدت إلى عزله، وإن كان الخطأ بسيطاً جداً فعليه أن يعترف به أمام كبار أعلام المسلمين وأن يطلب المغفرة من الله وأن يتوب إليه.

وقد قيل إن كبار العلماء قاموا بمحاسبة الإمام عزان بن قيس لأنه أرسل إلى بلده الرستاق بعض القطع النحاسية التي كسبوها في المعركة، وقد اعترف بخطئه وطلب المغفرة من الله.

كان الحكم شورى، فأخذ موافقة كبار العلماء ومراجعتهم في المسائل العويصة شرط حتمي يجب توافره في الإمام، وعليه أن لا يستبد بالرأي، ولذا فإن بذور الديمقراطية قد نشأت في هذا المجتمع وتطورت في سبيل مصلحة الشعب نفسه.

وكان الأئمة يقسمون إلى ثلاثة أقسام في الغالب:

الإمام الشاري؛ وهو الإمام الذي يتمتع بالثقة المطلقة من قبل أتباعه جميعاً ويعلن الجهاد ولا يجوز له الهرب من ساحة الميدان ويقوده شعاران في المعركة: النصر أو الموت.

إمام الدفاع؛ وهذا ينتخب في الظروف الحرجة التي يعم بها الخطر، فيختار أعلام المسلمين رجلاً من الأبطال ليلم الشعث ويوحد الصفوف ويقودهم إلى المعركة، وربما تتوافر فيه كلّ الشروط التي يجب توافرها في الإمام، وإذا استطاع ردّ العدو ودحره، نظر في إمامته فإما أن يبقى أو يطلب منه الاعتزال فيعتزل، وإذا رفض أن يعتزل بنفسه يقتل أو يطرد قسراً.

الإمام الضعيف؛ وهو الذي يكون بحاجة إلى مشورة علماء المسلمين وفقهائهم، وكانت المحكمة تضع لهذا النوع من الأئمة من يقومون معه أعواناً بأعباء

الإمامة، وفي كثير من الأحيان كانوا يزهدون في مبايعة إمام ضعيف ويعودون - خلال الفترة التي لا يوجد بها إمام - إلى كبار العلماء لحل مشاكلهم.

كان المحكمة وحدة واحدة، ولكن الظروف ودخول عناصر جديدة في صفوفهم جعلتهم ينقسمون على أنفسهم فظهرت فئات كثيرة منهم وأشهرها: الأزارقة والنجدات والصفرية والأباضية أتباع الإمام عبد الله بن إباض. ليس من اختصاص هذا الكتاب البحث في الفرق الثلاث الأولى، ولكننا سنقتصر في بحثنا على الأباضية:

كانت هذه الفرقة من أكثر فرق المحكمة اعتدالاً فلم يبيحوا قتل المسلمين من الطوائف الأخرى ولا التعرض إلى ممتلكاتهم أو إلى نسائهم، بل أباحوا التزاوج بينهم وبين المسلمين وهكذا عرفوا بالتسامح الفائق، ولم يكن الغلو من سمات هذه الجماعة، وبحكم بساطتها وعدم غلوها ومثلها العليا استطاعت أن تعيش حتّى يومنا هذا.

واستطاعت أن تقيم حكم الإمامة الذي انقطع بموت الخلفاء الراشدين، وأن توصل حبله وأن تساير الزمن وتتطور بحسب مقتضياته مع الحفاظ على المبادئ الصحيحة من دون التهاون فيها.

كانت هذه الفرقة تعيب على الدولة الأموية والعباسية نظام الحكم الوراثي وقال فلاسفة الفرقة:

ليس المسلمون قطيع غنم فيورث، بل إن الأمر شورى بين المسلمين ينتخبون الكفء العدول لتولي المنصب الخطير.

الخلاصة: إن مبادئ الفرقة الأباضية استطاعت أن تؤكد وجودها وتثبيت دعائمها في عُمان وشمال وشرقي أفريقيا، وصمدت أمام المحن والتحولات التاريخية العظمى صموداً حيّر ألباب المفكرين والعلماء، ولم تغب شمس الإمامة عن عُمان إلا في القليل النادر، كانت تمر فترات بسيطة استطاعت بها قوى الشر والظلام أن تحجب النور، ولكنه لم يحجب إلا ليظهر أقوى وأسطع، ولم يضعف قليلاً إلا ليقوى ويشتد.

كانت الإمامة تستند إلى قواعد وجذور قوية، كانت تستند إلى أساس ديمقراطي يتساوى فيه الغني والفقير والقوي والضعيف أمام قوانين الشريعة السمحاء.

ولذا فإن بذور الحكم الجمهوري قد نبتت في عُمان ومجتمعها الإباضي وكانت بذوراً صالحة في تربة صالحة.

لقد قدمنا فكرة مبسطة عن قواعد الإمامة وعن الشروط التي يجب توافرها في الإمام، وربما يستغرب الكثيرون وجود هذا الشيء ولم يسمعوا عنه قبل ذلك، ونقول إن مجتمع عُمان كان مغلقاً في وجوه جميع الأجانب لغدر الآخرين، كما إنَّ العُمانيين أنفسهم كانوا يعيشون في بحبوبه من العيش في ظلّ نظامهم الديمقراطي وكانت اتصالاتهم على صعيد الدعاية قليلة جداً، فبقي كلّ شيء خلف الستار.

هـ ـ الأئمة العُمانيون

يقول الإمام نور الدين عبد الله بن حميد السالمي العلّامة الإباضي الكبير يصف الإمامة وشروطها في **القديم والحديث**:

«لا نرى الولاية إلا لمن علمنا منه الوفاء بما وجب عليه من دين الله ونبرأ من المصرين على المعاصي من أهل دعوتنا وغيرهم حتّى يراجعوا التوبة ويتركوا الإصرار، ولا نرى للنفر من المسلمين أن يبايعوا إمامهم إلا على الجهاد في سبيل الله والطاعة في المعروف حتّى يهلكوا على ذلك أو يظهروا على عدوهم... ونبرأ ممن لم ندرك من أئمة الظلم وممن لم نره منهم ونرضى من ملوك قومنا أن يتقوا الله ولا يتبعوا أهواءهم ولا يجحدوا سنة ولا يصروا على ذنب بعد معرفة وأن يضعوا الصدقة والفيء حيث أمرهم الله».

وعلى هذا الأساس كان يتم انتخاب الإمام وعلى هدى الإسلام يسير.

ـ منشأ الإمامة

يعود نشوء الإمامة في عُمان إلى عام ١٢٩هـ أي قبيل سقوط الدولة الأموية بقليل، عندما انتخب الإباضيون أول إمام لهم في عُمان، والرواة المسلمون يذكرون أنه قدم إلى عُمان رجلان أحدهما الإمام عبد الله بن إباض، ونشر هناك مبادئ المحكمة.

وقد ثار العُمانيون في أول عهد أبي العباس السفاح وناصرهم واليهم محمّد بن جناح وانتخبوا أول إمام لهم:

الإمام الأول: الجلندي بن مسعود بن جيفر الأزدي: ١٣٢ - ١٣٤هـ

هو أحد أبناء الجلندي بن المستكبر من أبناء معولة بن شمس الذين ملكوا عُمان بعد أبناء مالك بن فهم الأزدي. وعندما ولت دولة بني أمية في الشام سنة ١٣٢هـ وقامت دولة بني العباس، عين أبو العباس أخاه أبا جعفر المنصور والياً على العراق وولى المنصور على عُمان جناح بن عبادة بن قيس الهنائي، وعزل هذا وعين بدلاً منه ابنه محمّد ولكن الأمر لم يرق لإباضية عُمان ولا سيما أن خلافة

المسلمين أصبحت وراثية تتناقلها عائلة تلو الأخرى، واعتبروا هذا مخالفاً لنصوص الإسلام فاجتمعوا وانتخبوا الجلندي بن مسعود كأول إمام لهم.

وقد جمع المسلمون في عُمان على إمامته وولايته والحرب تحت رايته، وقد أنقذ عُمان من الفوضى والعبث وأعاد الحق إلى نصابه وأغاث الملهوف ونصر الضعيف وقضى على الحكام الجبارين الذين عاثوا فساداً في الأرض.

وصفه منير بن النير الجعلاني مع كبار أعلام المسلمين في عهده الإمام غسان ابن عبد الله فقال « لم يأخذوا الصدقة بغير حقها ولم يضعوها في غير مواضعها ولم يستحلوها من الناس على غير الإثخان في الأرض والحماية والكفاية والمكافحة عن حريم المسلمين».

يقول المؤرخ الثقة السالمي:

إنّه في عهد الجلندي قدم إلى عُمان شيبان الخارجي إمام الصفرية وكان قد هرب من العراق مع أصحابه على أثر تعقب أبي العباس السفاح له، ولكن الإمام الجلندي رفض السماح له بدخول عُمان، بل أرسل له هلال بن عطية الخرساني (ويحيى بن نجيح) فقابلا شيبان وانتصروا عليه وقتلوه فتفرق أصحابه.

عندما هرب شيبان الخارجي إلى عُمان، أرسل أبو العباس السفاح قائده الكبير خازم بن خزيمة على رأس جيش كبير في أثر شيبان، فوصل إلى عُمان وعلم بمقتله فأرسل للجلندي يقول: «قد كفأنا الله قتالهم على أيديكم ولكني أريد أن أخرج من عندك للخليفة وأخبره إنّك له سامع مطيع». شاور الجلندي جماعته، فلم يروا ذلك، فرفض طلب خازم ووقعت الحرب بينهما، وكان أن قتل الإمام الجلندي مع جميع أصحابه بعد حكم دام سنتين وشهر واحد، وبمقتله انقطع عهد الإمامة حتّى عام ١٧٧هـ، وبقيت عُمان طيلة هذه الفترة تابعة لدولة بني العباس.

و - نماذج من عهود الإمام ناصر بن مرشد اليعربي، أول أئمة اليعاربة - عقدت له الإمامة سنة ١٠٢٤هـ

في هذا القسم يتم استعراض نماذج من عهود الإمام ناصر بن مرشد اليعربي أول أئمة اليعاربة الذي عقدت له الإمامة سنة ١٠٢٤هـ/ سنة ١٦١٥م، لولاته، وهي عبارة عن رسائل تكليف يحدد فيها المنطقة التي يتم التولية فيها الحكم بالعدل والمعروف النهي عن المنكر المخوف، والعمل بكتاب الله وسنة نبيه (ﷺ) وسيرة القادة المخلصين والموالاة في الله المعاداة فيه وبذل كلّ الجهد في إصلاح أهل ولايته

وإصلاح أفلاجهم وعمارة مساجدهم والصفح عن مسيئهم والتجاوز عن سيئاتهم وأخذ الزكاة وبذلها في مستحقيها، والبحث عن الفقراء والضعفاء في جميع أماكن الولاية لمنحهم من مال الله، حيث يوصي الإمام واليه بألا يدعهم يتعسفون إليه من السغب والعرى، ويأمره أن يجعل لهم أعواناً من إخوانه ليتفحصوا عنهم فإن كثيراً من الفقراء يقصر عن المجيء إليه من حياء أو ضعف فيقف عنه وهو في ضرر عظيم من شدّة فقره وفاقته، كما يأمره بإطعام الضيف النازل، وبحماية البلاد والدفاع عنها، ويلزم جميع أهل القرى طاعته وعدم معصيته ما أطاع الله ورسوله (ﷺ) فيهم وقام بما شرطه عليه فإن خالف إلى غير ما أمره فالإمام والمسلمين بريئان منه. ويختتم التكليف بالوصية له بتقوى الله حقّ تقاته وخوفه حقّ الخوف والصبر[٢٥].

عهد الإمام ناصر بن مرشد إلى والي قرية لوى من الباطنة وما حولها وما يشتمل عليها من بلدان الباطنة وحتّى ديار الحدان والجو وناجوان وتاحزان ودما الشيخ علي بن أحمد بن عمر

بسم الله الرحمن الرحيم

عونك يا ربّ الحمد لله الذي أظهر كلمة الحق وأعلاها ودرس كلمة الباطل وأرداها وأنار أنوار الإسلام وأضاءها وأطفأ نيران الآثام وأذواها، أحمده على ما تفضل علينا من جزيل النعم وعلم الإنسان ما لم يعلم، وأشكره شكر من أناب إليه وتوكل حقّ التوكل عليه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أعدها ليوم الفزع الأكبر والهول الفظيع الأبهر، وأشهد أن محمّداً (ﷺ) عبده ورسوله أرسله بالبراهين المنيرة والدلائل المستنيرة (ﷺ) وآله الفضلاء الأتقياء الأرضياء الأولياء ما طار طائر في الهواء وحدا حاد بسباسب البهماء.

أما بعد، فهذا ما يقول المعتصم بالله المتوكل عليه ناصر بن مرشد بن مالك ابن أبي العرب، إلى الشيخ الوالي أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر بن عثمان رحمه

---

(٢٥) نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، **تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان** (عُمان: المطبعة الشرقية، ١٩٨١).

الله، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو وأوصيك ونفسي وجميع المسلمين بتقوى الله واللزوم على طاعته فأقول يا أبا الحسن إني قد وليتك على قرية لوى من الباطنة وما حولها وما يشتمل عليها من بلدان الباطنة وحتّى ديار الحدان والجو وناجوان وتاحزان (١) ودما، وما يشتمل على هذه القرى والبلدان وما فيهن وما بينهن من المزارع والأطوى وجميع الأماكن أن تأمر في هذه القرى والبلدان باديهم وحاضرهم وعبدهم وحرهم وصغيرهم وكبيرهم وغنيهم وفقيرهم بالعدل والمعروف وتنهاهم عن المنكر المخوف، وأن تعمل فيهم بكتاب الله المستبين وتحي فيهم سنة النبي(ﷺ) الأمين وآثار الأئمة المهتدين وسيرة القادة المخلصين الذين جعلهم الله منار الهدى وقادة الناس إلى التقوى وأورثهم الكتاب والسنة يدعون إلى طريق الجنة، وأن توالي في الله وتعادي فيه ولا تأخذك في ذلك رأفة ولا رحمة ولا تخف في الله لومة لائم ولا عذل مجرم آثم، وأن تخلط الشدة باللين، وأن تخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين، وأن تعرف لِكُلّ امرئ حقّه وتوفيه إياه كاملاً وتؤتي ذا القربى حقّه والمسكين وابن السبيل ذلك خير للذين يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون، فالله الله يا أبا الحسن في اقتراف الحسنات وإنكار المنكرات بغير تجاوز منك إلى غير واجب أوجبه الله في الجد والتشمير وترك التهاون والتقصير، وأن تجتهد كلّ الجهد في إصلاح أهل ولايتك وإصلاح أفلاجهم وعمارة مساجدهم والصفح عن مسيئهم والتجاوز عن سيئاتهم ما وسعك من ذلك، وأن تقبض زكواتهم من أغنيائهم بحقها وتجعلها في أهلها من فقرائهم وضعفائهم بعدلها، طيبة نفس معطيها، إلا من وجب جبره ولا يخفى عليك إن شاء الله، فالله الله يا أبا الحسن في التفحص عن فقيرهم وضعيفهم من جميع أماكن ولايتك لتساويهم من مال الله ما وسعك من ذلك، ولا تدعهم يتعسفون إليك من السغب والعرى، واجعل لهم أعواناً من إخوانك ليتفحصوا عنهم فإن كثيراً من الفقراء يقصر عن المجيء إليك من حياء أو ضعف، فيقف عنك وهو في ضرر عظيم من شدّة فقره وفاقته، وقد جعلت لك يا أبا الحسن أن تعامل على صوافي ولايتك بمزارعة أو قعادة وقبض غوالها ووضعها في موضعها ما وسعك من ذلك، وقد جعلت لك أن تنفق على الشراة ومن وضع نفسه معك من أهل القرى من مال المسلمين على قدر ما تراه عدلاً. وقد جعلت لك حبس من يجب حبسه من أهل الأحناث والحقوق على ما تراه عدلاً مما حفظته من آثار المسلمين من غير حيف ولا ميل لأحد. وقد جعلت لك إطعام الضيف النازل على قدر ما تراه عدلاً من آثار المسلمين ولا تأتمن على ما ائتمنتك عليه من أمانتي التي أنا أمين لله فيها إلا من هو حقيق بذلك في دين المسلمين وقد جعلت لك حماية البلاد والذب عنها عن الحريم والعباد، وألزمت

جميع أهل القرى طاعتك وحجرت عليهم معصيتك ما أطعت الله ورسوله(ﷺ) فيهم وقمت بما شرطته عليك في عهدي هذا إليك، فإن خالفت إلى غير ما أمرتك به فأنا ومال المسلمين بريئان منك وأنت المأخوذ به في نفسك ومالك. وأعلم أنه لا أثرة عندي لظالم ولا حيف عندي لمسلم، بل إرادتي إعزاز دين الله عزّ وجل وإحياء سنن النبي(ﷺ) المرسل وإظهار دعوة المسلمين والأخذ على أيدي الظالمين وإخماد كلمة المعتدين وكسر شوكتهم وإطفاء بدعتهم وتفريق جماعتهم التي يجتمعون فيها على الحرام والخوض في الآثام وانتهاك عظيمات الأمور ما استطعت إلى ذلك. فالله الله يا أبا الحسن اتق الله تقاته وخفه حقّ الخوف ما استطعت إلى ذلك ﴿**واصبر وما صبرك إلا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق مما يمكرون**﴾[٢٦] ﴿**إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون**﴾[٢٧] وصلى الله على رسوله محمّد (ﷺ) وآله وسلم تسليماً.

عهد الإمام ناصر بن مرشد
إلى والي إبرا وصور الشيخ صالح بن سعيد المعمري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوضح شهاب الحق بالبراهين المنيرة والدلائل المستنيرة، ودمر دعوة المظالم بالآيات الواضحة والحجج الباهرة اللائحة، وأعز دولة نبيه (ﷺ) بالأنوار الساطعة والألسنة القاطعة، أحمد على ما أضاء نور ديننا بأفق كتابه وبين لنا غرائب مشتبهاته من معاني كلامه وخطابه، وأشكره شكر من أناب وخضع وسجد وركع، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة ثابتة بالجنان مكررة باللسان، وأشهد أن محمّداً (ﷺ) عبده ورسوله أرسله إلى كافة الثقلين وطهره من الدرن والشين﴿**لينذر من كان حياً ويحقّ القول على الكافرين**﴾[٢٨]، (ﷺ) وعلى آله الأبرار الأتقياء الأخيار ما غرد عندليب على غصون الأشجار وأناب منيب بغياهب الأسحار.

---

(٢٦) **القرآن الكريم**، «سورة النحل،» الآية ١٢٧.

(٢٧) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ١٢٨.

(٢٨) المصدر نفسه، «سورة يس،» الآية ٧٠.

أما بعد، فهذا ما يقول المعتصم بالله المتوكل عليه إمام المسلمين ناصر بن مرشد بن مالك إلى الشيخ الوالي أبي سعيد بن صالح بن سعيد المعمري رحمه الله:

فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو وأوصيك ونفسي وجميع المسلمين بتقوى الله واللزوم على طاعته. فأقول لك يا أبا سعيد إني قد وليتك على بلدة صور وإبرا وما اشتمل عليهما من الأماكن والقرى، على أن تظهر دين الله عزّ وجل في هذه البلدان والقرى وتحيي سنة نبيه محمّد (ﷺ) حتّى تأخذ من الظالم للمظلوم حقّه وتوفي من مال الله لِكُلّ فقير نصيبه ورزقه، وتأمر من بهذه القرى والبلدان حضرهم وبدوهم بالمعروف والإحسان وتنهاهم عن الفجور والبهتان، وتعلمهم أن من ظلم أحداً مثقال ذرة أو أقل منها أو أكثر فاقتد في عقابه بآثار الأئمة الفضلاء الذين جعلهم الله ورثة الأنبياء يقودون الناس إلى الخيرات وأفضل منازل الدرجات ﴿**أولئك الذي هدى الله فبهداهم اقتده. . .**﴾[٢٩] وأن توالي في الله وتعادي في الله ولا تأخذك بهما رأفة في دين الله ولا تخف لومة لائم ﴿. . .**ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم**﴾[٣٠] وعلى أن تجتهد في إصلاح أهل ولايتك وإصلاح دينهم وعمارة مساجدهم والرأفة بهم والتجاوز عن مسيئهم وحسن السياسة لأمورهم والصبر في نفسك على آذاهم ما وسعك من ذلك. وإياك أبا سعيد والعجلة في أمورك وكن حذراً وقوراً صابراً شاكراً على العطاء ساتراً عيوب من أخطأ غافراً زلة من عثر رؤوفاً بمن أناب، واستغفر قابلاً لمن رجع إليك واعتذر مدمدماً على من أصر واستكبر آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر هيناً ليناً لمن آخيته من جميع الشراة لا بفظ ولا غليظ، وأصبر وما صبرك إلا بالله وتوكل على الله حقّ التوكل واجتهد في ذلك ولا تكن من الغافلين. وأوصيك يا أبا سعيد أن تختص من خيار إخوانك أن يسيروا في البلاد ويردوا الظلم عن العباد ويصرفوا عنهم المناكر والفساد ويسوسوهم إلى الصلاح والرشاد ويقبضوا الزكاة من أغنيائهم ويعطوها فقراءهم فيواسونهم من مال الله بما يسدّ جوعهم ويستر عورتهم، ولا تدعهم يتكففون إليك حزينين باكين، وابعث إلى كلّ بلدة وقرية ثقة أميناً ورعاً يتجسس عن المكثر والمقل ليأخذ من المكثر زكاة الله ويواسي منها المقل، لأن كثيراً من الأغنياء لم ينصف من نفسه في أداء الزكاة، وكثيراً من الفقراء لم تحمله نفسه ليجيء إليك؛ فاجتهد يا أبا سعيد في الأخذ من هذا العطاء، لهذا فإن لهم علينا حقاً واجباً أوجبه

(٢٩) المصدر نفسه، «سورة الأنعام،» الآية ٩٠.

(٣٠) المصدر نفسه، «سورة الحديد،» الآية ٢١.

الله عزّ وجل في كتابه لقوله ﴿**إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلّفة قلوبهم. . . والله عليم حكيم**﴾[٣١] فإذا أردت المسير إلى بلدة صور من قرية إبراء فاترك في قرية إبراء من يحفظ أمانتك ويخاف الله حقّ الخوف من ذات نفسه وأنت لا تجاوز بلدة ولا غبرة ولا مزرعة ولا عجوزاً في عنة ولا بدوياً بغار، إلا وأخذت من الظالم للمظلوم وواسيتهم من مال الله ما وسعك من ذلك، فإن مات أحد جوعاً أو مظلوماً فهو في رقبتك دون رقبتي وأنت المأخوذ به دوني، فإني أعزني الله بالإسلام ونيتي أنني لو قدرت أن أملأ الأرض عدلاً وصلاحاً، وإرادتي أن أدمر كلّ ظالم وأشتت كلّ جماعة اجتمعوا على المناكر والفجور والخوض في أفحش الأمور، فإنه لا أثرة عندي لظالم ولا حيف لمسلم، وقد جعلت لك أن تنصرف في جميع أمور المسلمين ما يجوز لي أن أتصرف فيه، فإن خالفت إلى غير ذلك فأنا ومال المسلمين بريئان منك، وأنت الرهين به والسلام عليك ورحمة الله وبركاته، والحمد لله حقّ حمده والصلاة على خير خلقه محمّد (ﷺ) ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

عهد الإمام ناصر بن مرشد
إلى والي الصير (رأس الخيمة)
الشيخ سليمان بن راشد بن عبد الله الكندي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أيد هذا الدين بالحجج الإسلامية والدلائل الفرقانية والبراهين المحمّدية والملل الحنيفية والسيرة الصديقية والحكمة العمرية والمذاهب الرضوانية. أحمده حمد من أخلص الله في السر والعلانية، وأعوذ به من الفتن الكفرية والمحن الأذية. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة لمعتقد المخلص المطهر قلبه من كلّ دنس. وأشهد أن محمّداً عبده ورسوله، أرسله بأفصح الكلم وأبلغ الحكم فرجم الله به الأمم وكشف به جميع النقم وأسبغ عليهم بطلعته جزيل النعم، فدعا إلى الله وبشر وأنذرهم رواجف الراجفة، وحذر صلى الله عليه وعلى آله الفضلاء وأصحابه النجباء ما همهم رعد بالسحائب ووخدت عيس بالسباسب.

(٣١) المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآية ٦٠.

أما بعد: فهذا ما يقول المعتصم بالله المتوكل عليه إمام المسلمين ناصر بن مرشد بن مالك بن أبي العرب إلى الشيخ الوالي أبي عبد الله سليمان بن راشد بن عبد الله الكندي السمدي رحمه الله.

فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو وأوصيك ونفسي وجميع المسلمين بتقوى الله واللزوم على طاعته فاسمع له واطلع واقتد في ذلك واتبع فأقول لك: يا أبا عبد الله إني قد وليتك على بلد الصير وما حولها وما يشتمل عليها من البلدان والمنازل والأوطان وما فيهن من المزارع والأطوى وجميع الأماكن من تلك البلدان، على أن تأمر في هذه القرى والبلدان باديهم وحاضرهم وعبدهم وحرهم وصغيرهم وكبيرهم بالمعروف والهدى وتنهاهم عن المناكر والأهواء، وتحيي فيهم دين الله العزيز الحكيم وسنة النبي القويم وطريقة الفضلاء الراشدين والأئمة القانتين الذين جعلهم حجة للأنام ومصباحاً للظلام يقودون الناس إلى طاعة الإسلام ويدعون إلى دين الله ذي الجلال والإكرام، وأن توالى في الله وتعادى في الله ولا تأخذك في الله عذلة عاذل ولومة لئيم مائل، وأن تخلط اللين بالصلابة وتخفض جناحك لمن اتبعك من الإخوان والأصحاب والقرابة ومن كلّ الخليقة، وتستقيم في جميع أمورك على الحقيقة وأن تعرف قدر كلّ أمرىء وتؤتيه حقّه وتوفيه نصيبه ورزقه كما قال عزّ وجل﴿ **فَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُوْلَئِكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ**﴾[٣٢]. فالله الله يا أبا عبد الله في دفع السيئات بالحسنات وإنكار المناكر في جميع البلدان والفلوات لغير تجاوز منك إلى غير واجب أوجبه الله في التشمير وجد في جميع أمورك بالتدبير الرضواني وترك التهاون والتقصير عن صرف الأمر البهتاني. بيد إنّك قائم في تلك المنازل والبلدان مقامي وسالك طريقتي وإعلامي، فاجتهد قرة عيني في إصلاح ولايتك والعدل بين رعيتك وعمارة مساجدهم والصفح عن مسيئهم والألفة والتقرب لمحسنهم والتجاوز عن سيئاتهم ما وسعك من ذلك، وأن تقبض زكواتهم من غنيهم وتجعلها في فقيرهم وضعيفهم بعدلها طيبة نفس من أعطاكها إلا من وجب جبره عليها وما وسعك من ذلك، ولا تهمل أمورك وفقراءك فتحبس عنهم من جميع بلدانك ومنازلك لتواسيهم من مال الله ما وسعك من ذلك ولا تدعهم يتكففون إليك باكين حزينين سدمين من شدّة الضرورات من الجوع والسغب، فإن جمة منهم لم تقدر أن تلقى إليك من حياء أو ألم فلا تهمل ذلك ولا تكن من الغافلين﴿**واصبر وما صبرك إلا بالله...**﴾[٣٣] وتوكل

---

(٣٢) المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآية ٣٨.

(٣٣) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ١٢٧.

عليه وما ربك بظلام للعبيد؛ فالله الله يا أبا عبد الله في السيرة الحسنة والطريقة المستحسنة، وكن وقوراً حذراً صامتاً بمجلسك متبعاً سنة نبيك مستقيماً في دينك متورعاً رفيقاً بالمؤمنين مطيقاً على المصرين، وقد جعلت لك يا أبا عبد الله أن تكرم الضيف النازل من غير تقصير ولا حيف فإذا أردت المسير من الصير إلى نزوى أو غيرها فاترك على أمانتك من يخاف الله من ذات نفسه، وأنت لا تمر على منزل إلا أصلحته، ولا مظلوم إلا أنصفته، ولا فقير إلا واسيته، ولا مكان إلا وأمرت فيه بالمعروف ونهيت عن المنكر، فإن ظهرت بدع أو فتن أو مات أحد مظلوماً أو جوعاً وأنت تعلم به ولم تستقم فيه وخالفت ما أمرتك به، فأنا ومال المسلمين بريئان منك وهو في رقبتك دون رقبتي وأنت الرهين به يوم المناقشة والأخذ بالظلامة، فإني امرؤ أعزني الله بدينه وأرشدني بطريقة نبيه وأمينه ولا أثرة عندي لظالم ولا شدّة عندي لمسلم راحم، وقد ألزمت من في هذه البلدان والفيافي والقفاز طاعتك وحجرت عليه معصيتك ما استقمت حقّ الاستقامة في جميع أمورك، فشمر لذلك عن ساق واجتهد في تحفظ الحجج يوم التلاق، واقفِ في ذلك آثار الذين هاجروا وآووا ونصروا دين المهيمن الخلاق، واجتهدوا في كسر شوكة الكفر والنفاق وحسم كرة الذين اجتمعوا على الفواحش والشقاق وقوموا لله أناء الليل وأطراف النهار، وأبكوا فرقين من إصلاح دار البوار متقين الله في العلانية والأسرار واذكروا الله كثيراً، وصلى الله على نبيه محمّد وآله وسلم تسليماً، واستعن بالله بكرة وأصيلاً ولا تكن من الغافلين﴿**إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون**﴾(٣٤) والسلام عليك ورحمة الله وبركاته، بلغ سلامنا جملة الإخوان.

ومن عهود الإمام ناصر بن مرشد إلى بعض ولاته:

أما بعد: فقد وليتك على بلد كذا وكذا على أن تظهر دين الله عزّ وجل وتحيي سنة النبي محمّد (ﷺ) وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقبض الزكوات من الأغنياء المثرين وتواسي بها الفقراء والمساكين، فانظر إليهم نظرة الأب الشفيق، فإن لهم علينا حقاً ورجاؤنا بإكرامهم دفع البلايا والرزايا، وأنت جنة لي يوم القيامة فإن خالفت إلى غير ذلك فالله الحكم بيني وبينك وأنت المأخوذ به دوني والسلام.

ومن أقواله:

واعلموا إخواني أن لهذه الراحة والنعمة مناقشة يوم الفزع الأكبر لقوله عزّ

---

(٣٤) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآية ٢٠٦.

وجل ﴿**ثمّ لتُسألن يومئذٍ عن النعيم**﴾[٣٥] فأجيلوا إخواني أفكاركم في بحور الأحداث ووحشة نزول الأجداث واعلموا أنا وإياكم على شفا جرف هار فإن لم نستقم على العدل، وإلا سقطنا بهوة فظيعة تحار بزلازلها عقول ذوي الألباب، فالله الله إخواني في رعاياكم ومواساة فقرائكم فإنكم غداً مسؤولون ومحاسبون ﴿... **ثم تُوفى كلّ نفس ما كسبت وهم لا يُظلمون**﴾[٣٦].

ومن أقواله إلى بعض ولاته حين سار بدراهمه للتجارة:

واعلم إنّك بمقام حكم وعدل محظور بأرجائه الركون إلى الدنيا وتجارتها، فاردع نفسك عن ذلك وأكسب بصفحة فكرك معنى الآية التي قال الله عزّ وجل: ﴿**إن الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية يرجون تجارة لن تبور**﴾[٣٧].

ومن أقواله معاتباً لنفسه:

ويك يا نفس لست من أهل هذه الدرجة والمرتبة، فلما أن ألبسك الله هذا اللباس على الرغم منك مع علم الله بك أنّك قادرة عليه، فالبسي أثواب الشكر لله عزّ وجل وتوكلي عليه حقّ التوكل وكوني مع الله يكون معك.

ومن أقواله إلى بعض ولاته:

أما بعد: فإني أنكر عليك أن تداين الناس لما ورد في الخبر المنقول عن السلف الصالح: إن الأمير التاجر ملعون وهو متقوٍّ بسلطان المسلمين، فالله الله في تدبير دولتك ورعاية رعيتك، استقم على حكم كتاب الله عزّ وجل وسنة نبيه محمّد (ﷺ) وآثار أئمة الهدى فإنك عن قليل منقول من القصور إلى القبور.

ومن أقواله معاتباً لإخوانه:

إياكم إخواني والإسراف ومطاولة الإشراف والتلذذ بنعيم العاجلة، والإهمال

---

(٣٥) المصدر نفسه، «سورة التكاثر،» الآية ٨.

(٣٦) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٨١.

(٣٧) المصدر نفسه، «سورة فاطر،» الآية ٢٩.

لطريق الآجلة، واحذروا التفاخر والإعجاب والمباهاة للإخوان والأصحاب، والحذر الحذر من البطنة والبطر والتطاول لبعضكم بعضاً، فإن كلاً سيبلغ حظه ويوفى رزقه ﴿...وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنّه لا يحبّ المسرفين﴾[٣٨].

قال صاحب **مختصر المصنف** في كتابه **فواكه العلوم**، إن الإمام ناصر بن مرشد رأى من بعض ولاته ما لا يجوز فبكى من ذلك فقال:

اللهم ديني قد تمسكت به واعتصمت بحبلك الوثيق، إلهي أعوذ بك من لهو وغفلة تميل بي إلى اتباع الأهواء والركون إلى العماية والردى. وعزل ذلك الوالي على الفور.

٦- دخول الإسلام إلى عُمان

في مقاله المنشور عام ١٣٤٤ هـ في مجلة **المنهاج**[٣٩]، سرد محمّد بن صالح بن عامر الطيواني دخول الإسلام إلى عُمان التي كان يحكمها عبد وجيفر ابنا الجلندا وبعث النبي (ﷺ) إليها عمرو بن العاص وبعث معه كتاباً لهما واجتمع بهما فدعاهما إلى الإسلام، وبعد مناقشة جرت بينهما اسلما طوعاً وانقياداً، ودعيا قومهما إلى الإسلام فأسلموا جميعاً. وسرد بعد ذلك باختصار آليات انتقال الحكم والأئمة على مرّ القرون حتّى ولاية الإمام الخليلي وعقده لاتفاقية السيب سنة ١٩٢٠م.

ظهر النبي (ﷺ) وعلى عُمان عبد وجيفر ابنا الجلندا ملكين عليها، فبعث النبي (ﷺ) إليها عمرو بن العاص وبعث معه كتاباً لهما ذكر في كتب التاريخ، فهب عمرو بن العاص بالكتاب حتّى وصل صحار قصبة عُمان وقتئذ، وبعث إلى ابني الجلندا بالكتاب واجتمع بهما بعد ذلك فدعاهما إلى الإسلام بعد مناقشة جرت فاسلما طوعاً وانقياداً، ودعيا قومهما إلى الإسلام فأسلموا جميعاً وسلموا له الصدقات فلم يزل عمرو مقيماً بعُمان إلى أن بلغه خبر وفاة النبي (ﷺ)، فرجع إلى المدينة وصحبه عبد بن الجلندا ومعه أعيان عُمان، فقدموا على أبي بكر (رضي الله عنه) ففرح بمقدمهم وأثنى عليهم خيراً وعلى انقيادهم وإذعانهم إلى الإسلام من دون قتال ولا حرب، فأقرهما أبو بكر على قومهما ولم يزالا ملكي عُمان إلى أن ماتا بخلافة عثمان

---

(٣٨) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآية ٣١.

(٣٩) انظر: محمّد بن صالح بن عامر الطيواني، «دخول الإسلام إلى عُمان،» **المنهاج** (١٩٢٥).

ابن عفان (رضي الله عنه) فولي عثمان (رضي الله عنه) بعدهما عباد بن عبد بن الجلندا، ولم يزل ملكاً في قومه حتّى مات في خلافة علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) فما أفضى الملك إلى معاوية لم يكن له في عُمان سلطان ولا لمن بعده إلى أيام عبد الملك، فإنه لما ولي الحجاج العراق رغب في الاستيلاء على عُمان فلم يزل يجهز الجيوش إليها، وفي النهاية استولى عليها بقيادة مجاعة بن شعوة وهرب ملكا عُمان سليمان وسعيد ابنا عباد، بذراريهم إلى بلاد الزنج. ولأهل عُمان في حرب الفرس أيام الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) اليد الطولي ومشاغلتهم لهم منها وقعة جاش التي قتل فيها شهرك أحد قواد الملك يزدجرد، وبعد استيلاء الحجاج عليها لم تزل تحت النفوذ الأموي إلى أيام أبي جعفر المنصور حيث استقل أهل عُمان ببلادهم فعقدوا الإمامة للجلندا ابن مسعود وهو أول إمام في عُمان سنة ١٤٣، ثمّ أن أبا جعفر المنصور جهز جيشاً تحت قيادة خازم بن خزيمة فتلقاه الإمام الجلندا برأس الخيمة المعروفة بالصير والتقى الجيشان هناك وقتل الجلندا ورجع خازم برأس الجلندا إلى المنصور، ولم يحدث شيئاً في عُمان، ثمّ عقدوا الإمامة لمحمّد بن عفان فعزل وأقروا مكانه الوارث بن كعب الخروصي سنة ١٧٧، فجهز هارون الرشيد إلى عُمان جيشاً بقيادة عيسى بن جعفر ابن المنصور فتلقاه أهل عُمان بوادي حتّى (وادٍ في أعلى صحار) فأسروا عيسى وهزموا جيشه، فبقي الوارث إماماً بعُمان ١٢ سنة وستة أشهر، ثمّ نصب أهل عُمان بعده غسان بن عبد الله إماماً فبقى إماماً إلى أن مات سنة ٢٠٧، وكانت إمامته خمسة عشر عاماً وسبعة أشهر وثمانية أيام، ثمّ عقدوا الإمامة لعبد الملك بن حميد سنة ٢٠٨ ومكث إماماً ثمانية عشر عاماً وتوفي، ثمّ عقدوا الإمامة لمهنا بن جيفر سنة ٢٢٦ ومات سنة ١٣٧ كانت إمامته عشرة أعوام وأشهر، ثمّ عقدوها للصلت ابن مالك الخروصي في ذلك اليوم سنة ٢٣٧ فكانت مدّة إمامته على عُمان ٣٥ عاماً وسبعة أشهر وأيام. وقبل وفاته اختلف أهل عُمان في خلعه، فافترقوا فرقة رأت الخلع لأنه صار شيخاً عجز عن القيام بأعباء الإمامة، وفرقة لم ترد ذلك، فوقع بينهما القتال والشقاق فانتهز عامل المعتضد في البحرين محمّد بن نور هذه الفرصة واستأذن المعتضد بالله في فتح عُمان والاستيلاء عليها، وحبب له ذلك ورغبة في الانتقام من الفرقة اليمانيّة وهي الفرقة الخالعة للإمام، وأنه يشدّ عضد الفرقة النزارية التي حرمت الخلع، فأسعفه المعتضد إلى ما طلب وخرج إلى عُمان في جيش كثيف فانضمّت إليه الفرقة النزارية فاحتل نزوى بعد وقائع، وأوقع بالفرقة اليمانيّة وقتل الإمام عزان بن تميم الذي نصب بعد موت الصلت، فبعث برأسه إلى بغداد فبقيت عُمان ٤٠ عاماً تحت النفوذ العباسي ثمّ اجتمع رأي أهل عُمان وعقدوا الإمامة لسعيد بن عبد الله القرشي عام ثلاثمئة وحرروا أنفسهم ثمّ قتل الإمام سعيد

في سنة ٣٢٨ في فتنة أهلية، فعقدوا الإمامة لراشد بن الوليد وفي أيامه ظهرت في عُمان دولة بنو نبهان وهم بطن من الأزد، فغلب هؤلاء على أزمة الأمور وأسقطوا الإمامة في عُمان وجعلوها ملكاً إلى سنة ٤٤٥، حيث عقدوا الإمامة للخليل بن شاذان الخروصي ثمّ من بعده راشد بن سعيد ومات سنة ٥١٣، ثمّ تغلب بنو نبهان مرة أخرى على عُمان، وفي أيامهم استولت دولة آل بويه على سواحل عُمان ثمّ غلب بنو نبهان على السواحل وأجلوا منها العجم. وفي سنة ٨٨٥ عقدوا الإمامة لعمر بن الخطاب الخروصي ثمّ غلب بنو نبهان عليه. وظل الحال هكذا الملك النبهاني من جهة، والإمام من جهة أخرى. وخلال هذه الأعوام استولت دولة البرتغال على سواحل عُمان كلها وحصنت مدينة مسقط وعمرتها وجعلتها بندراً حربياً لها فتم بذلك استيلاؤها على الخليج الفارسي كلّه. وفي سنة ١٠٣٤ عقدوا الإمامة لناصر بن مرشد اليعربي وهو أول إمام من دولة آل يعرب الطائرة الصيت، فناشب البرتغال الحرب وأجلاهم عن جميع السواحل العُمانية إلا مسقط، فإنه عقد الهدنة مع البرتغال فمات في سنة ١٠٦٠ وعقدوا الإمامة بعده لابن عمه سلطان بن سيف اليعربي، فنقض الهدنة مع القائد البرتغالي واستولى على ذخائرهم وحصونهم اللاتي شيدوها في قمم الجبال الشامخة، ثمّ شرع في بناء أسطول ضخم وجعل مسقط ميناء حربياً وأعد فيه المعدات الكافية من مدافع وغيرها، فطرد البرتغال من الخليج الفارسي كلّه بعد وقائع هائلة أهمها واقعة كنج من بلاد العجم، واحتل مضيق هرمز ثمّ هاجم البرتغال في سواحل الهند فاستولى على الديو وخربها ووسى وبمباي هذه مدن شهيرة في ساحل بلاد الهند، ثمّ وجه أسطوله إلى أفريقيا واحتل فازه وبنه وكلوه وحاصر ممباسة، واحتل بوغاز باب المندب وجزيرة قمران ومات في نزوى سنة ١٠٩٠ ثمّ عقدوا الإمامة لولده بلعرب ومكث في الإمامة أربعة عشر عاماً ومات خليعاً ودفن بقصر جبرين سنة ١١٠٤. ثمّ عقدوا الإمامة من بعده لأخيه سيف بن سلطان بن سيف فزاد في بناء الأسطول الذي أنشأه والده فأضرم نار الحرب على ممباسة ثغر في أفريقيا فاستولى عليها وعلى أفريقيا الشرقية كلها إلى رأس الرجاء الصالح وذلك بعد حروب طاحنة ذكرت في التاريخ ومات في الرستاق سنة ١١٢٣. ومن فتوحاته رضوان الله عليه الرياض عاصمة آل سعود اليوم، والإحساء. روى المؤرخون العُمانيون أنه تولى فتح الرياض بنفسه وأنه جاء بأمراء نجد أسرى مصفدين بالحديد وهم ٣٥ أميراً إلى نزوى عاصمة عُمان، ويروى عنه أنه قال «إن أعاشني الله لأجعل المسافر من نزوى إلى مكة المكرمة يذهب بلا زاد»، يعني يبذل الهمة في عمران الطريق، أما تعبيره عُمان فحدث عن البحر فكم له من مدن في عُمان عمرها وأنهار أجراها وحصون شادها ولو لم يكن إلا بلاد الباطنة

وهي مسافة ١٣٠ ميلاً كلها متتابعة العمران آهلة بالأباضية (لكفاه فخراً)، ومدينة العليا أبهج بلاد في عُمان وأنقى هواء ثمّ عقدوا الإمامة بعده لولده سلطان ووجه عنايته لحرب دولة إيران وانتزع من أيديهم جزيرة القسم والبحرين ولارك وجاش وبندر عباس بعد حروب طاحنة أهمها وقعة البحرين، وقد أطنب الشعراء العُمانيون في ذلك لوقت في وصف هذه الوقعة، وذكر من قتل فيها من قواد العرب وعلمائهم ومات بالحزم منذ ١١٣١، وبعده اختلفت كلمة أهل عُمان. فرقة أرادت الإمامة لابنه الصغير **سيف بن سلطان** وهم: الرؤساء والقواد؛ وفرقة أرادت الإمامة لعمه **يعرب** وهم العلماء؛ فوقع القتال بينهما واستمر الخلاف وكان من أشهر قواد عُمان محمّد بن ناصر الغافري وخلف بن مبارك الهنائي، والكل منهم منضم إلى فريق، فمن انضم إلى خلف سمي هنائي، ومن انضم إلى محمّد بن ناصر سمي غافري. وهذا الخلاف باقٍ أثره إلى اليوم في عُمان. وفي غضون هذه الفتنة انتهزت دولة إيران الفرصة في عصر السلطان نادر شاه فأرسل جيشاً مؤلّفاً من ستين ألفاً تحت قيادة تقي خان فنزلوا رأس الخيمة، فاضطرمت نيران الحروب بينهم، وولاة آل يعرب في الشارقة ودبي ورأس الخيمة، فانتزعوا هذه البلاد من أيدي الولاة فزحفوا بجيشهم الكثيف إلى صحار فحاصروا واليها السيد أحمد بن سعيد جدّ العائلة المالكة الآن، فدافعهم عن البلاد ولم يتمكنوا من الاستيلاء عليها فتركوا قسماً من جيشهم لحصارها وزحف الباقون إلى حصون الباطنة ومسقط فاحتلوها، وفي خلال هذه الفتن الثائرة مات الولد الصغير المختلف في شأنه وبموته اجتمع أهل عُمان على كلمة واحدة وناشبوا الأعاجم الحرب وأزالوا الحصار عن صحار وعقدوا البيعة لواليها السيد أحمد بن سعيد في سنة ١١٦١، وهو أول إمام من هذه العائلة، فقام الأمر خير قيام وشمر عن ساق الجد وقاتل الأعاجم حتّى أجلاهم عن مسقط وغيرها من بلاد عُمان، وتوفي الإمام أحمد بن سعيد سنة ١١٩٨ وتولى من بعده السيد سعيد بن أحمد ومات سنة ١٢٠٣، ثمّ ملك من بعده السيد سلطان ابن أحمد فصرف همته إلى توسيع نطاق المملكة فاستولى على البحرين سنة ١٣١٥، وبنى فيها القلعة المعروفة اليوم بقلعة عراد، واستولى على ثغور مكران واسترجع من إيران دبي والشارقة إلى حدود قطر وانتزع أيضاً منهم جزيرة القسم ولارك وبندر عباس وميناو، ومات قتيلاً بيد بعض اللصوص في البحر قريباً من رؤوس الجبال سنة ١٢١٩، ثمّ ملك بعده ولده السيد سعيد بن سلطان سنة ١٢٢١، فاتخذ مسقط عاصمة وانتقل إليها من داخل عُمان وجعلها مركزاً تجارياً مهماً بعد أن كانت ميناء حربياً، وصرف همته إلى توسيع المملكة، فاحتل أفريقيا الشرق كلها وزنجبار من أيدي ولاة آل يعرب المستقلين بها إبّان الفتنة المقدم ذكرها آنفاً، وذلك بعد حروب

طاحنة أهمها معركة سيوى التي قتل بها من العُمانيين ثلاثة آلاف، ثمّ شغب أهل البحرين عليه واعتصموا بآل سعود حكام نجد وأخرجوا العُمانيين منها، فواقعهم السلطان سعيد وأخيراً اتفقوا معه على أن يدفعوا له سنوياً خمسين ألف ريال فضة إتاوة. وفي زمانه استرجع الإيرانيون بلادهم من العرب وهي ميناو وبندر عباس والقسم، ثمّ سافر السلطان إلى زنجبار ومات في البحر قبل وصوله ودفن في زنجبار وذلك سنة ١٢٧٣، وسبب موته على ما ذكره القس مؤلّف رحلة السلطان برغش إلى أوروبا، هو أنه لما أعلنت دولة إيران الحرب عليه بقصد استرجاع بلادها منه، منعته دولة بريطانيا من إرسال جيش لأجل مساعدة الحامية هناك حتى غلب عليه الإيرانيون وقبضوا حصونهم وأسروا العرب، فاشتمل على السلطان اليأس وغلب عليه الهم والحزن فسافر إلى زنجبار ومات حزيناً. وقد استخلف على مملكة زنجبار ولده السيد ماجد، وعلى مملكة عُمان وما يتبعها ولده السيد ثويني. وفي أيام ثويني منع آل البحرين الإتاوة التي كانوا يدفعونها لأبيه وقد اتّفق مع حكومة شاه إيران على استئجار بندر عباس من الشاه على أن يدفع له عوضاً مالياً، وفي أيامه جهز إلى محاربة أخيه ماجد وانتزاع زنجبار منه، فاعترضته حكومة الإنكليز في رأس الحد وصدته عن مقصده، ووقع الصلح بواسطتها بينه وأخيه ماجد على أن تدفع حكومة زنجبار على رأس كلّ سنة ٤٠ ألفاً، وهذا الدفع باق حتى يومنا هذا، أعني سنة ١٣٤٣، ومات السيد ثويني قتيلاً بصحار، قتله ابنه السيد سالم سنة ١٢٨٢ وملك بعده ولده سالم وبقي بعده سنتين ونصف وخلع، وعقدوا الإمامة بعده لابن عمه الإمام عزان رضي الله عنه بن قيس بن عزان بن قيس بن الإمام أحمد بن سعيد سنة ١٢٨٥، واستولى على جميع عُمان واستشهد في مطرح سنة ١٢٨٨ وملك بعده السيد تركي بن سعيد وفي أيامه استولى على ظفار وألحقها بمملكته، وفي أيامه انفصلت المكلا ثغر حضرموت عن تابعة حكومة مسقط واستولى الإيرانيون على شهبار أحد ثغور مكران ومات سنة ١٩٣٥، ثمّ ملك من بعده ولده السيد فيصل بن تركي وفي أيامه ـ أعني في جمادى الثانية سنة ١٣٣١ـ حدثت الثورة في عُمان ونصب الإمام سالم بن راشد الخروصي واستولى على غالب داخلية عُمان، ومات السلطان بعد الثورة في تلك السنة ليلة رابع ذي القعدة وملك ابنه السلطان تيمور بن فيصل، وفي أيامه قُتل الإمام سالم بن راشد سنة ١٣٣٨، قتله إعرابي أراد إنفاذ حكم عليه، فبايع العُمانيون محمّد بن عبد الله الخليلي بعده إماماً؛ وفي أول سنة ١٣٣٩ انعقد مؤتمر السيب وعقد هناك صلح بين السلطان والإمام على بنود أهمها: عدم تدخل السلطان في داخلية بلاد الإمام، وعدم تدخل الإمام في داخلية بلاد السلطان.

٧ - الجغرافية الإقليمية وتعداد النفوس[٤٠]

مملكة عُمان هي عبارة عن البلاد الواقعة بين بحري العرب والفرس، أو بين بحري العرب والمحيط الهندي، يحدها شمالاً بحر فارس وخليج البصرة، وهي محاطة من الجنوب الشرقي ببحر عُمان وتمتد حتّى الإحساء من جهة البر ويحدها من الجنوب حضرموت وطرفها الأخير ملاصق لصحراء الربع الخالي، وحدها من هناك غير معروف والمعمور منها والمضبوط إدارته سواحلها وما قرب من الساحل، ولا يتجاوز مسافة العمران في أوسع المحلات ١٤٠ كيلومتراً، أما سواحلها فطولها أكثر من ٢٢٠٠ كيلومتر وهي تؤلف خليجاً واسعاً يدعى بحر البنات وتعرف في التاريخ الحديث بإمامية مسقط، وهي الآن عبارة عن تسع مقاطعات أكبرها من حيث المساحة جعلان وفيها ٤٠ بلدة وعدد نفوسها ٩٠ ألفاً؛ ويليها قطر ومساحتها ٤٣٥٠٠ كم والمعمور منها ٣٥ بلداً ونفوسها ١٠٠ ألف؛ ويليها الجبل الأخضر والمقصود منه العاصمة نفسها وأطرافها ومساحته ٣٤٠٢٩ كم؛ والمعمور فيه ٥٥ بلداً ونفوسه ٥٠٠ ألف نسمة؛ ثمّ الظاهرة ومساحتها ١٧١٢٥ كم، وبلدانها المعمورة ٣٠ ونفوسها ٣٠ ألفاً؛ فالباطنة ومساحتها ١٣٢١٥ وبلدانها المعمورة ٧٥ وعدد نفوسها ٦٥٠ ألفاً وهي أوسع البلاد عمراناً وأرقاها زراعة وأكثرها سكاناً؛ ويليها بالمساحة صور وهي تبلغ ١٠٩٥٨ كم وفيها ٣٠ بلدة معمورة ونفوسها ٧٠ ألفاً؛ فالشارقة ومساحتها ٨٦٤٥ والمعمور منها ٣٠ بلداً وأهاليها ٨٠ ألفاً، وأصغر بلدانها رؤوس الجبال ومساحتها ٣٥٧٩ كم، والمعمور منها ٦٠ بلداً وعدد أهاليها ٧٨ ألف نسمة؛ وآخر المقاطعات ظفار ولا يعلم مقدار مساحتها ولا عدد المعمور منها لأنها تمتد حتّى الصحراء ويقدر سكانها بعشرة آلاف نسمة.

ومناطق عُمان المشهورة ١٢ في الساحل الشمالي منها مسقط وسومطرة والسيب وبركاء والسويق وصحار وشناص؛ ومن سواحلها في خليج البصرة البيضاء وكرة والزبارة؛ وفي ساحلها الجنوبي مرباط وفي خليج عدن فارس ومكران وسقطرة وقد احتلت هذه السواحل الثلاثة إنكلترا كما احتلت من جزر البحرين هرمز وكيس والبحرين وغيرها.

أهالي البلاد عرب خلص أكثرهم من بني إسماعيل، وهناك أهالي أصليون أقدم

---

(٤٠) لمزيد من التفصيل، انظر: عمر الطيبي، «الجغرافية الإقليمية وتعداد النفوس،» **المنهاج** (١٩٢٦).

منهم في البلاد هم من أولاد قحطان. وقد اختلط هؤلاء مع الهنود وغيرهم فتبدلت سحنتهم قليلاً ودخلت العجمة قليلاً على لسانهم. أما أهالي ظفار وهي تقع على الساحل الجنوبي، فأهلها يتكلمون بالعربية وبلسان آخر يدعى «**يعقبلي**» وهو لسان يتكلم به فريق كبير من أهالي حضرموت مجهول أصله وفي المنطقة زنوج يبلغون نحو ربع السكان.

دخل الإسلام هذه البلاد زمن صاحب الشريعة الإسلامية (ﷺ) وجيء خراجها في زمانه فبلغ مالاً طائلاً ووسع على الإسلام منذ دخلت هذه البلاد في حوزته.

وقد قام أهالي عُمان بنشر الدين الإسلامي في جاوة وسومطرة وجزائر البحر بالمحيط الهندي وسواحل شرقي أفريقيا وغيرها، وظلوا مستقلين دهراً طويلاً حتّى جاء البرتغاليون فاحتلوا البلاد العُمانية تأميناً لتجارتهم مع الهند فبقيت مدّة تحت حكمهم وهي تعمل بنشاط لاسترداد مجدها السابق. وقد أرسل السلطان سليمان العثماني أسطوله مرتين إلى عُمان لإخراج البرتغاليين منها، فقتل في المرة **الأولى** أحد أمراء البحر المشهورين من العثمانيين، وفي المرة **الثانية** تمكن الأسطول العثماني[٤١] من إخراج البرتغاليين من البلاد. غير أن أهليها رفضوا الدخول تحت نير الأتراك واكتفوا بمحالفتهم وعادت الأمامية الأباضية إلى عُمان فسادتها سيادة تامة.

كان أهم دور سعيد لهذه المملكة العربية في القرن الحادي عشر للهجرة النبوية[٤٢]، فقد انتخب لإمامة البلاد السيد أحمد بن سعيد (١١٦٧هـ) فوسع حدودها الجنوبية إلى حضرموت وضبط ظفار ووسع حدودها الشمالية إلى الإحساء، واستولى على قطر وجزيرة البحرين المشهورتين بمصايد اللؤلؤ. وقرر الأمن في البلاد ثمّ ضعف الأمر بعده فتمكن الوهابيون من بسط نفوذهم على قسم من بلاد

---

(٤١) الأسطول العثماني لم يكن له نصيب في التغلب على البرتغاليين بل الذي نازلهم وأجلاهم عن الشواطئ العربية ثمّ الأفريقية والهندية هم الأئمة اليعاربة من أئمة عُمان، حين شيدوا قوة عظيمة بحرية وعزموا على اكتساح اليد الأجنبية وعواملها من البلاد العُمانية وما يقرب منها من البحر والأقطار وتطهيرها من رجسها، وكان الذي قام بهذا التطهير هو الإمام المؤيد ناصر بن مرشد بن مالك ابن أبي العرب من ولد نصر بن زهران، وهو أول إمام من اليعاربة، ثمّ اقتفى أثره الإمام سلطان بن سيف بن مالك وهو ابن عم الإمام ناصر فاستأصل البقية الباقية من الأجانب وطهّر منهم جميع الشواطئ إلى الهند، تنقل أسطوله يحمل إكليل النصر والظفر تظله رايات العز والعظمة.

(٤٢) وأسعد منه دوراً، القرن العاشر إذ ظهرت الإمامة اليعربية فخلصت المملكة من أيدي المستعمرين وحصنتها بقوة الجند والأسطول فكانت من أكبر الممالك وأشدها بأساً.

عُمان استيفاء الخراج من أهليها فجاء إمامها السيد سعيد حفيد السيد أحمد عام (١٢٢١هـ)، فعمل بهمة ونشاط كبيرين لاستعادة بلاده فأنقذها من نفوذ الوهابيين ورفع الضريبة التي كانوا يتناولونها منها. ورأى أن بلاده بحرية لا بُدَّ من أسطول يحميها، فابتاع أسطولاً من أحدث ما عرف في زمانه مؤلّفا من ٣٠ قطعة حربية جهزها بالمدافع والمعدات اللازمة، واضطر حكومتي بلوجستان وإيران إلى ترك الجزر التي كانت في مضيق هرمز وضبط جزيرة سقطرة وزنجبار (التي كان يتخذها العُمانيون مكان هجرة لهم وقد نشروا فيها الدين الإسلامي منذ القديم وسادوها) وسواحل زنجبار، وجعل إمامته كدولة بحرية وقام برحلة في أسطوله على سواحل بلاده وجعل لبلاده مركزاً تجارياً كبيراً لا يستهان به بين مصر وأفريقيا وإيران والعالم الغربي، غير أنه غفر الله له، أوصى بتقسيم مملكته إلى ثلاثة أقسام فجعل زنجبار مملكة مستقلة يحكمها ولده السيد محمّد، وقسم عُمان إلى قسمين جنوبي وشمالي، وجعل على كلّ واحد منهما ولداً يدعى الأول ثويني، والثاني ماجد. ولعله كان يقصد من عمله هذا أن يتبارى أولاده كلّ منهم في إنماء مملكته وإسعادها وتوسيعها وتمدينها، غير أن الأمر التوى بعد وفاة السلطان المشار إليه، فنازع ثويني ماجد وقامت بينهما حروب وغارات كان من شأنها أن أضعفت المملكة فانقسمت على نفسها فعاد الوهابيون وبسطوا نفوذهم على (شطر منها) وفرضوا ما لا تؤديه كلّ سنة. ولما رأى العُمانيون ما آل إليه أمرهم، عادوا فاتحدوا وتخلصوا من النفوذ الوهابي، وزادت عليهم الديون فاضطروا في تسديدها إلى بيع قسم كبير من الأسطول الذي خلفه السلطان السيد سعيد وبقيت زنجبار منفصلة عنهم حتّى الآن.

٨- الخلفية التاريخية لتكوين العلاقات العُمانية ـ البريطانية

تطرقت سجلات عُمان، الملحق-١[٤٣]، إلى الخلفية التاريخية لتكوين العلاقات العُمانية ـ البريطانية، حيث كانت عُمان في القرن التاسع عشر قوة ديناميكية يحسب لها الحساب في منطقة المحيط الهندي والخليج. وقاد الإمام أحمد بن سعيد حملة لطرد الفرس من البصرة وإعادتها إلى حكامها العثمانيين. وعلى ساحل مكران سيطر إمام عُمان على جوادر ومضيق هرمز، وقام بتحرير بندر عباس من الفرس إضافة إلى مناب وجزر قشم وهرمز وهانجام المجاورة. حتّى إنَّ السيد سلطان قد احتل البحرين أيضاً، كما كان للسفن التجارية العُمانية المرتكزة في مسقط ومطرح وصور حصة مهمة في التجارة البحرية عبر المحيط الهندي.

---

(٤٣) تحقيق بي دبليو بإيلي (فارنهام كومون، باكنغهام شاير، بريطانيا، ١٩٨٨م).

وفي عام ١٧٩٨، قام نابليون بونابرت بغزو مصر، وكان يعتقد في الأوساط البريطانية أن هدفه النهائي هو تشكيل إمبراطورية شرقية في الوقت الذي كان فيه البريطانيون يدعمون قبضتهم على الهند. ولإحباط النفوذ الفرنسي في منطقة الخليج، تمّ إرسال السيد ميرزا مهدي علي خان ليكون مقيماً بريطانياً في بوشهر، وفي طريقه إليها قام بزيارة مسقط وكان عليه محاولة الحصول على حقّ لإقامة مركز تجاري بريطاني في مسقط. لقد كانت زيارته ناجحة حيث أصدر السيد سلطان خلال عشرة أيام عريضة ضمنت أهدافه الرئيسة كما أشارت مادته الثالثة إلى استلامه العديد من الطلبات من الشعب الفرنسي والهولندي لإقامة مصنع والعمل على استقرارهم في مسقط أو في موانئ الدولة الأخرى، وأنه ما دامت حروب الشركة الإنكليزية مستمرة وبسبب الصداقة بينهما، لن يقوم بمنحهم أي مكان يستقرون فيه من مناطقه ولن يحصلوا حتّى على أرضية يقفون عليها في عُمان، وأنّه في حال قدوم أي مركب فرنسي لمياه مسقط فلن يسمح لها بدخول الخليج الذي يسمح للمراكب الإنكليزية الدخول منه. وفي حالة وجود عداوة بين السفن الإنكليزية والفرنسية، فإن قوة عُمان البرية والبحرية إضافة إلى شعبها، سيشاركون العداء إلى جانب الإنكليز، وهكذا تأسست العلاقات العُمانية ـ البريطانية، وتستمر المقالة في سرد تلك العلاقات حتّى مرحلة فصل الأراضي الأفريقية عن الأراضي الآسيوية.

كانت عُمان في القرن التاسع عشر قوة ديناميكية يحسب لها الحساب في منطقة المحيط الهندي والخليج. ولقد كانت الفترة البطولية للقوة العُمانية، فمع حلول عام ١٧٧٥، استطاعت البحرية العُمانية جمع ٣٤ سفينة حربية وحوالى ٥٠٠ بندقية.

وفي عام ١٧٧٦، قاد الإمام أحمد بن سعيد حملة لطرد الفرس من البصرة والتي تمّت إعادتها إلى حكامها العثمانيين. ولذا، أمر السلطان العثماني عبد الحميد الأول حاكم البصرة بدفع مساعدة مالية للإمام والتي استمرت على نحو جيد حتّى القرن الذي يليه.

أما على ساحل مكران، فقد أعطى خان خولات جوادر للسيد سلطان وذلك خلال فترة نفيه التي أمضاها هناك.

وبصفته إماماً، فقد سيطر على جوادر وحصل على شاه-باهار والتي عُرفت في ما بعد باسم شارار أو شاهبار. وعلى مضيق هرمز، قام بتحرير بندر عباس من الفرس، إضافة إلى مناب وجزر قشم وهرمز وهانجام المجاورة. حتّى إنَّ السيد سلطان قد احتل البحرين أيضاً لفترة قصيرة من الوقت منذ عام ١٨٠٠-١٨٠١ ومرة أخرى عام ١٨٠٢.

أما السفن التجارية العُمانية والمرتكزة في مسقط ومطرح وصور، فقد كان لها مشاركة حصة مهمة في التجارة البحرية عبر المحيط الهندي، فبالرغم من إمكانية الإبحار في المحيط بأي وقت في السنة، فإن الفترة التي تهب فيها الرياح الموسمية من شهر حزيران/ يونيو إلى شهر أيلول/ سبتمبر، كانت تتوقف فيها حركة الإبحار للسفن التي تتوجه شمالاً من الهند إلى مسقط. وفي فترة حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو، حيث تهب الرياح الشمالية والتي تجعل الإبحار عبر الخليج ذا صعوبة.

وكانت المحمولات الرئيسة عبارة عن ملابس وحرير هندي وبن القهوة من اليمن، إضافة إلى السكر والبهارات والأصباغ والأدوات الصينية والمعادن. ويقدّر أن نصف البضائع المستوردة من الهند إلى الخليج كانت تصل إلى هنالك عبر مسقط. فقد كانت فترة ازدهار كبير في عُمان. ومع مرور الوقت، كان البريطانيون قد استوطنوا جيداً في الهند ثمّ أدارتها شركة الهند الشرقية.

وفي عام ١٧٩٨، قام نابليون بونابرت بغزو مصر، وكان يعتقد في الأوساط البريطانية أن هدفه النهائي هو تشكيل إمبراطورية شرقية في الوقت الذي كان فيه البريطانيون يدعمون قبضتهم على الهند. ولإحباط النفوذ الفرنسي في منطقة الخليج، تمّ إرسال السيد جون هارفرد جونز ليكون مقيماً لبريطانيا في البصرة، وميرزا مهدي علي خان «وهو رجل من عائلة فارسيّة محترمة»، ليكون مقيماً بريطانياً في بوشهر، وفي طريقه إليها قام بزيارة مسقط للتأكد من موقف السيد سعيد الحقيقي تجاه الفرنسيين. كما كان عليه محاولة الضغط على السيد سلطان في عدم مساعدتهم بأية طريقة، وبأنه إذا كان السيد مستعد لإبعاد الفرنسيين تماماً فإنه مفوض لأن يعرض إرسال طبيب من الهند. كما كان عليه محاولة الحصول على حقّ ممنوح لإقامة مركز تجاري بريطاني في مسقط. لقد كانت زيارته ناجحة حيث أصدر السيد سلطان خلال عشرة أيام عريضة ضمنت أهدافه الرئيسة. وذلك على النحو التالي:

أ ـ صك الاتفاقية من دولة الحرم العُماني وبمصادقة الإمام، المدير، السيد سلطان، أدامه الله، إلى الشركة الإنكليزية الفخمة القوية أدام الله عظمتها! كما وردت في المواد التالية.

المادة رقم ١

بناء على واسطة نواب اتماندي ايدولا ميرزا مهدي علي خان بهادور هرهمات جونج، فلن يكون هنالك أي تغيير لهذه العريضة.

المادة رقم ٢

من رواية سعيد نواب مال قلبي لزيادة أواصر الصداقة مع تلك الدولة، ومن اليوم فصاعداً، فإن صديق تلك الدولة هو صديق لهذه الدولة، وأن يكون صديق الدولة صديقاً لها، وبنفس الحال، فإن عدوها عدو لهذه، وعدو هذه عدو لتلك.

المادة رقم ٣

بينما تمّ وما زال يتم دائماً تقديم طلبات كثيرة من قبل الشعب الفرنسي والهولندي بخصوص إقامة مصنع والعمل على استقرارهم إما في مسقط أو في جومبرون أو في أية موانئ الدولة الأخرى، فإنه ما دامت حروب الشركة الإنكليزية مستمرة، وبسبب الصداقة بيننا، فإننا لن نقوم بمنحهم أي مكان يستقرون فيه من مناطقي ولن يحصلوا حتّى على أرضية يقفون عليها في هذه الدولة.

المادة رقم ٤

حيثُ إنه يوجد شخص فرنسي كان يعمل في خدمتي طيلة السنوات الماضية، والذي توجه وبقيادة إحدى سفني في مهمة إلى موريشوس، فإنني سوف أصرفه عند عودته من خدمتي وأقوم بطرده.

المادة رقم ٥

في حال قدوم أي مركب فرنسي لمياه مسقط فلن يسمح له بدخول الخليج الذي يسمح للمراكب الإنكليزية للدخول منه. وفي حالة وجود عداوة هنا بين السفن الإنكليزية والفرنسية، فإن قوة هذه الدولة البرية والبحرية إضافة إلى شعبها سيشاركون العداء إلى جانب الإنكليز. أما إذا حدث ذلك في البحر، فإني لن أتدخل.

المادة رقم ٦

في حالة تحطم أي مركب يعود للإنكليز، فإنه سيتم حتماً تقديم المساعدة ولن يتم الاستيلاء على أملاك هذه المراكب.

المادة رقم ٧

في ميناء عباسي جومبرون، إذا رغب الإنكليز بإقامة مصنع، فلن يكون لدي أية معارضة في تشجيعهم وأن أسمح لهم بتركيز أسلحتهم بالقدر الذي يرونه، أما بالنسبة للسادة الإنكليز البالغ عددهم ٤٠-٥٠ والذين يسكنون هناك إضافة إلى السبعمئة أو الثمانمئة جندي هندي المجندين في الجيش الإنكليزي والبقية، فإن نسبة الضرائب على البضائع في البيع والشراء ستكون نفسها التي تخضع لها البصرة وبوشهر.

مؤرخة في الأول من جمادى الأول ١٢١٣هـ الموافق لـ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٧٩٨.

وفي نهاية عام ١٧٩٩، قامت حكومة الهند بإرسال الكابتن جون مالكوم في سفينة الشركة الهندية الشرقية (Intrepid) في مهمته السياسية الأولى إلى فارس وطلب منه زيارة مسقط في طريقه وذلك «لتعديل... أية نقاط تتعلق بمصالحنا في ذلك المكان». وقد رافقه إلى مسقط الطبيب آرتشيد بولد هاميلتون بوغل الذي تمّ تعيينه كطبيب للسيد كما سبق أن وعد بذلك ميرزا خان، وكان على الدكتور بوغل تولي مهام الوكيل السياسي البريطاني في مسقط. أما راتبه فقد بلغ ٥٠٠ روبية شهرياً إضافة إلى بعض العلاوات.

كان السيد سلطان خارج البلاد في البحر في سفينته غون جافا (Gun java) لذا ترك الدكتور بوغل في مسقط. وبعد عدة أيام، التقى بالكابتن مالكولم في السفينة غون جافا التي رست بين جزر قشم وهانجام في مضيق هرمز.

وقد كان السيد سلطان معجباً للغاية بواقع خضوع منطقة الساحل الغربي للهند للحكم البريطاني، وهزيمة قوات نابليون في آكر على أيدي الحامية التركية التي تدعمها البحرية البريطانية تحت قيادة السير سيدني سميث، حيث وافق على عقد اتفاقية جديدة بالبنود التالية:

ب ـ اتفاقية يعقدها إمام دولة عُمان مع الكابتن جون مالكولم بهادور مندوب الحاكم العام والمؤرخة في الحادي والعشرين من شعبان ١٢١٣هـ الموافق لـ ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٨٠٠.

المادة رقم ١

تبقى العريضة التي عقدت بين إمام عُمان ومهدي علي خان في هادور ثابتة.

المادة رقم ٢

نظراً لورود تقارير غير صحيحة حول محاولات قطع الانسجام الموجود وخلق حالة من عدم التفاهم بين الدول، والتي تمّ إبلاغها لصاحب السعادة الحاكم العام إيرل مورنيجتون ك. بي.، ولتجنيب مثل هذه الأمور الشريرة في المستقبل، فإننا ونحن مدفوعون بالمشاعر المتبادلة للصداقة، نوافق على بقاء رجل إنكليزي محترم من جانب الحكومة المفخّمة في ميناء مسقط وأن يكون وكيلاً يتم عن طريقه الاتصال بين الدول، ولن يُسمح بأية فرصة للتآمر من قبل أولئك الذين يحاولون زرع الخلافات، وبأن الصداقة بين الدولتين ستبقى كما هي حتّى نهاية الزمن، أو حتّى يتوقف الشمس والقمر عن الدوران.

تمّ ختمها بحضوري

جون مالكولم

ممثل الدولة

أقرها الحاكم العام في القنصلية في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٨٠٠م.

بعدها، تابع الكابتن مالكولم رحلته إلى بوشهر وأرسل للسيد سلطان الدكتور بوغل الذي انضم إليه في هانجام بعد عدة أيام، حيث نال ثقة السيد وعاد معه إلى مسقط على متن السفينة غن جافا.

ولم يتمكن الدكتور بوغل من تحمل قسوة المناخ، فتوفي بعد تسعة أشهر وذلك في أيلول/ سبتمبر ١٨٠٠. وتم إغلاق الوكالة البريطانية في مسقط لعدة أشهر حيث تمّ بعدها تعيين الكابتن ديفيد سيتون الذي وصل على ما يبدو في نيسان/ أبريل عام ١٨٠١، وقد أدت به الظروف الصحية إلى أخذ إجازة سنة ذهب فيها إلى الهند إلا أنه عاد إلى منصبه في حزيران/ يونيو ١٨٠٣.

وقد قتل السيد سلطان على أيدي القواسم في البحر قرب هانجام في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٠٤، حيث خلِف السلطان أبناؤه سعيد وسالم معاً، إلا أن عمهم السيد قيس نازعهما على ذلك وقد كان كلاهما قاصرين. وعلى أمل ضمان ملكهما للعرش وإعادة الاستقرار للبلد، قامت عمتهما السيدة موزة وهي الابنة القوية الإرادة للإمام أحمد بدعوة ابن عمها السيد بدر بن سيف للعودة من منفاه في قطر ليكون وصياً عليهما، حيث اعتقدت أن السمات الشخصية لبدر وعلاقاته مع الوهابيين يمكن أن تحفظ موقف الأسياد والصغار.

وكانت الحكومة البريطانية قلقة ألا تكون سياسة السيد بدر مُرضية لهم، كما كانت الحالة مع السيد سلطان، لذا فقد قررت الحكومة إعادة تأسيس وكالة سياسية لها في مسقط والتي كانت مغلقة لعدة أشهر في السابق، حيث اعتلى السلطة فيها الكابتن ديفيد ستون مرة أخرى. وقد وجد أن السيد بدر جيد، وتلقى في أيار/ مايو ١٨٠٥ تأكيداً كلياً بأن المعاهدات التي تمّ توقيعها بين بريطانيا والسلطان السابق ما زالت سارية المفعول. وفي الشهر التالي، أبحر الكابتن ستون مع السيد بدر في قوة بحرية أعادت الاستيلاء على بندر عباس.

وفي عام ١٨٠٧، وضع السيد سعيد الشاب الذي بلغ حينها ١٧ عاماً خطّة للإيقاع بالسيد بدر في بركاء حيث تمّ اغتياله هناك.

وبقي السيد سعيد حاكماً لمسقط وزنجبار نحو خمسين عاماً. وقد سُمح للكابتن ستون بإجازة يذهب فيها إلى الهند اعتباراً من أيار/ مايو حتى آب/ أغسطس ١٨٠٨، وبقي الضابط وليام وات نائباً له كوكيل سياسي. وتوفي الكابتن ستون في آب/ أغسطس ١٨٠٩، كما توفي أيضاً الضابط وات. وتم بعدها تعيين السيد وليام بنصّ كوكيل سياسي في مسقط حيث وصل لاحقاً في آب/ أغسطس ١٨٠٩، وتوفي أيضاً بعد مرور أربعة أشهر أي في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه.

وقد توفى المقيمون الأربعة الذين تمّ تعيينهم في مسقط في المرحلة ما بين عام ١٨٠٠-١٨٠٩. وبحسب المعلومات الطبّية، فقد بدا واضحاً استحالة عيش موظف أوروبي هناك لفترة طويلة من الزمان؛ فقررت الحكومة الهندية أن تتم العلاقات بين الحكومة ومسقط عن طريق المقيم البريطاني في بوشهر بمساعدة الوكيل الأصلي، فوصل السيد نيكولاس هانكي سميث الذي أصبح في ما بعد مقيماً في بوشهر، إلى مسقط في كانون الثاني/ يناير عام ١٨١٠ حتّى يألف الوضع هناك وذلك قبيل إغلاق الوكالة في نيسان/ أبريل من ذلك العام والعودة إلى بوشهر. وهكذا انتهت أولى محاولات بريطانيا للحصول على بعثة دائمة في مسقط بقيادة موظفين أوروبيين.

ج ـ العلاقات مع بريطانيا: ١٨١٠-١٨٤٠

كان هنالك تعاون وثيق بين السلطان سعيد والحملات العسكرية البريطانية التي كانت تُرسل ضدّ القواسم في رأس الخيمة ولنجة ولفت التي اتهمت بالتآمر.

وقد تقدّمت إحدى هذه الحملات تحت قيادة العقيد ليونيل سميث بعد نجاحها في السيطرة على هذه الأماكن إلى مسقط للتحدث مع السيد سعيد حيال الإجراءات المستقبلية المحتملة، فأوصى السيد سعيد بحملة لاستعادة شناص في الباطنة والتي

استولت عليها قوات النجدي المعروف حينذاك بالوهابي تحت قيادة مطلق الذي كان حليفاً للقواسم، إلا أنّه وصل متأخراً للدفاع عن رأس الخيمة، فوضع محمّد بن أحمد على شناص وعاد هو إلى البريمي.

ووصلت حملة مشتركة جنّد فيها السيد سعيد ٢٠٠٠ رجل من رجاله إلى شناص عن طريق البحر وذلك في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر لعام ١٨٠٩، حيث قاتل فرسان عُمان على طول المنطقة الساحلية. وتم الاستيلاء على البلدة بعد عدة أيام من القتال العنيف. وجراء تدمير الحصن، قرر السيد سعيد العودة إلى مسقط، فنزلوا مع القوات البريطانية وبعض الكتائب تاركين البقية تحت قيادة شقيقه سالم وعزان بن قيس حاكم صُحار. أما مطلق فقد عاد على غير المتوقع مع قوات أكبر وهزم القوات العُمانية المتبقية. ولم يكن قادراً على السيطرة على صحار فتوجه إلى مسقط. وقرر السيد سعيد الخضوع ودفع هبة تقدر بـ (٤٠,٠٠٠) دولار ماريا تيريزا. وعند عودته إلى البريمي، أُنِّب مطلق لمعاملته السيد سعيد بتساهل، فشكل قوة أكبر وخطط لمهاجمة أتباع السيد سعيد في الشرقية. وأرسل مطلق مجموعات من رجاله لنهب المنطقة، حيث انفصل عن بقية جيشه وقُتل على أيدي جماعة من الحجريين. وكان ذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٨١٣، إلا أنه وبعد موت الأمير النجدي سعود بوقت قصير، زالت جميع المخاوف من هجوم النجديين البري.

وفي عام ١٨١٩، قامت حكومة الهند بهجوم ناجح على القواسم. أما المسؤول في رأس الخيمة فكان الكابتن بيرونيت ثومبسون الذي كان وكيلاً سياسياً في قشم. وفي عام ١٨٢٠، كان يعتقد أن قبيلة بني بوعلي من منطقة جعلان قرب صور تشارك في أعمال القرصنة. وقد انتدبت حكومة الهند الكابتن ثومبسون للتحقيق في ذلك، وإذا ثبتت إدانتهم يجب بعد الاتفاق مع السيد سعيد اتّخاذ الإجراءات المناسبة ضدهم. وبعد اغتيال رسول يحمل الرسائل من السيد سعيد والكابتن ثومبسون إلى زعماء القبيلة على ساحل الأشخرة، قام السيد سعيد والكابتن بهجوم على قبيلة بني بوعلي إلا أن نتائجها كانت مفجعة.

وقد تصرف السيد سعيد برباطة جأش وجرح في يده عند محاولة إنقاذ جندي مدفعي بريطاني، فمُنح إثر ذلك سيف قيّم نيابة عن حكومة الهند. وقد عوّض عن هذه الهزيمة في السنة التالية بقوة ضخمة تحت قيادة الجنرال ليونيل سميث.

إضافة إلى مشكلة استمرارية التآمر في المنطقة، مثلت تجارة العبيد مشكلة أعوص. ففي أب/أغسطس ١٨٢٢، أرسل حاكم موريشوس - التي تعتبر ملكية بريطانية الآن، الكابتن مورسباي قائد سفينة مياني (Meani) إلى مسقط للتفاوض مع

السيد سعيد حول الموضوع، فكانت النتيجة عقد معاهدة وعد السيد سعيد بموجبها التعاون وبشكل كامل ضدّ تجارة العبيد التي تهدف أقطاراً مسيحية. وتطلب هذا الأمر سلسلة غير عادية من المطالب التي كتب الإمام بيان مفصل بالتزامه بِكُلّ مطلب من تلك المطالب.

وتطلعاً نحو المستقبل قام السيد سعيد الذي نقل بلاطه إلى زنجبار بتوجيه رسالة بتاريخ ١٨ أب/أغسطس ١٨٤٥ إلى الكابتن هاميرتون الوكيل السياسي البريطاني، يؤكّد فيها على سريان مفعول اتفاقية عام ١٨٢٢ وأوضح أنه بالرغم من حذف الملاحظة من النسخة العربية لاتفاقية عام ١٨٢٢، فإنه سيساعد السلطات البريطانية في اعتقال أي من الرعايا البريطانيين الذين لهم علاقة بتجارة العبيد.

وعلى الرغم عدم وجود مقيم بريطاني في مسقط، كانت العلاقات بين السلطات البريطانية والسيد سعيد ودية وقريبة. ويحلل لوريمر أسباب ذلك بـ:

«أنه بعد الصعوبات مع بني بوعلي والتي واجهوها معاً في الأعوام ١٨٢٠-١٨٢١، لم تخفق السلطات البريطانية في الهند في إظهار قلقها حيال مصالح السيد سعيد، فأحياناً تمنعه من المغامرات الجريئة في البحرين وبلاد فارس أو العراق التركية، وأحياناً تدعم سلطته ضدّ الثوار أو تمكنه من الحصول على تنازل لمطالب الوهابيين. فإن الاستعراض البحري البريطاني في مسقط عام ١٨٣٠ وعام ١٨٣٣، وتهديدات المقيم السياسي لحمود خلال ثورة عام ١٨٣٤، والسلام الذي تمّ ترتيبه بين السيد سعيد وزعيم صحار بوساطة البريطانيين عام ١٨٣٩، والمساعدة والتشجيع اللذين قدمتهما الحكومة البريطانية في أزمة الوهابي عام ١٨٤٨ وعام ١٨٥٢، والدعم الدبلوماسي لقضية طهران عام ١٨٤٨؛ كلّ هذه العوامل أدت إلى تقريب الحكومة البريطانية من سعيد». ومن جهة أخرى الرفض الإيجابي للحكومة الهندية عام ١٨٣٤ في تحمل مسؤولية وحدة الممتلكات القارية لإمام مسقط ضدّ الوهابيين مشيرة إلى «إذا ألزمنا أنفسنا مرة ببيان لدعم الزعيم، فيجب الاستمرار في اتباع هذه السياسة مهما كانت التكلفة، ومن الممكن وضع قيود لإراقة الدماء والمال الذين يمكن أن ينجما». والسيد سعيد من جانبه لم يكن ينقصه الامتنان عند مغادرته الأخيرة من زنجبار عام ١٨٥٤، حيث ترك ابنه خالد في السلطة ووضعه هناك تحت حماية العقيد هاميرتون المقيم السياسي. كما قام الضابط ولستد وايت لوك باستكشاف جزء كبير من عُمان في العامين ١٨٣٥-١٨٣٦ تحت رعاية السيد سعيد.

وفي عام ١٨٣٦، قدّم السيد سعيد سفينة حربية جيدة للملك وليام الرابع واسمها ليفربول (Liverpool) والتي كانت أكبر بكثير من ما تتطلبه احتياجاته،

وبالمقابل منح هو يخت جميل يسمّى برينس ريجنت (Prince Regent). وفي عام ١٨٣٨ أرسل سعيد وفداً لتهنئة فكتوريا بمناسبة اعتلائها العرش وتبادل معها الهدايا.

ويذكر لوريمر أيضاً أن ابن السيد سعيد هلال الذي لم يكن يحبه أبداً واستبعده من الخلافة غادر إلى إنكلترا. ونجح في لفت النظر إليه في إنكلترا، إلا أن أصدقاءه لم يكونوا قادرين على التأثير على والده لصالحه وتوفي بعدها لاجئاً في عدن عام ١٨٥١.

وكانت أولى المعاهدات التجارية بين المملكة المتحدة وسلطان عُمان الذي يوصف كإمام عُمان قد تمّ التوقيع عليها في زنجبار في ٣١ أيار/ مايو ١٨٣٩.

وفي عام ١٨٤٠، بعد دخول القوات المصرية لمحمّد علي باشا وبقيادة ابنه إبراهيم إلى شبه الجزيرة العربية، قررت السلطات البريطانية إعادة تعيين مقيم سياسي لها في مسقط فقاموا بتعيين آتكينز هاميرتون ووصل إلى مسقط في أيار/ مايو ١٨٤٠. وتم تبادل التصديق على المعاهدة التجارية التي عقدت عام ١٨٣٩ في مسقط عن طريق الكابتن صموئيل هنيل المقيم البريطاني في الخليج الفارسي في ٢٢ تموز/ يوليو ١٨٤٠.

د ـ العلاقات مع البريطانيين: ١٨٤٠-١٨٦١

في عام ١٨٤٣، نقل السيد سعيد مقر إقامته إلى زنجبار، كما تقرر نقل الوكالة السياسية أيضاً إلى زنجبار، وتمّ تعيين الكابتن آتكينز هاميرتون في قنصلية المملكة هناك. وتركت شؤون عُمان مرة أخرى بأيدي المقيم الأصلي في مسقط، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات المختلفة التي تؤثر على عُمان في زنجبار خصوصاً تلك الاتفاقية التي تتعلق بإيقاف تصدير العبيد من المناطق الأفريقية التابعة لسلطان مسقط. وهي بتاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤٥ الموافق ٢٩ رمضان ١٢٦١هـ.

وبعد عدة سنوات، في بيان بتاريخ ١٤ حزيران/ يونيو ١٨٥٤، تخلى السيد سعيد عن جزر كوريا موريا للملكة فكتوريا وورثها.

وقد غادر السيد سعيد زنجبار للمرة الأخيرة عام ١٨٥٤ وعاد إلى مسقط. وفي عام ١٨٥٦، كان بطريق عودته إلى زنجبار حيث توفي في البحر. وتم نقل جثمانه إلى زنجبار ودفن في حديقة مقر إقامته. كان سلطاناً لعُمان لمدّة ٥٢ عاماً وحاكماً فاعلاً لحوالى ٥٠ عاماً.

ووفقاً لوصيته، خلفه ابنه ثويني في المناطق العربية وابنه ماجد في زنجبار والمناطق الأفريقية. وفي هذا الوقت، بدأ الازدهار العُماني بالانهيار والأسباب واضحة جداً، فمنافسة السفن التجارية قللت أرباح المراكب العُمانية بشكل كبير، كما أدى انتقال السيد سعيد إلى زنجبار إلى تقسيم عُمان وزنجبار إلى سلطنتين منفصلتين، كما تركت عُمان لمصادرها الذاتية ولم تستطع بعدها تحقيق الأرباح من تجارة القرنفل.

فالمناطق الخاضعة للزراعة المكثفة وإنتاج التمور والفواكه كانت تشكل فقط ١ في المئة من الأراضي، في حين أن بقية الأراضي كانت صحراوية مع وجود القبائل البدوية التي تقوم بتربية الجمال والأغنام والماعز، فلم يكن للبلد إلا القليل للتصدير إضافة إلى التمور والأسماك المجففة، وكنتيجة لذلك، تدنت مستويات المعيشة لأهل عُمان، أضف إلى ذلك الحروب القبلية الدائمة بين جبهتين اثنتين هما الهناوية والغافرية. كما تعرض السلاطين لأخطار مستمرة من خلال علاقاتهم ومشاكل سيطرتهم على المناطق الداخلية التي أصبحت دائمة. أما الضرائب فلم يكن بالاستطاعة جبايتها، وبفضل المساعدات المالية من زنجبار أولاً ومن المصادر البريطانية لاحقاً، تمكنوا من البقاء، فقررت حكومة الهند ضرورة وجود ممثلين من السلطنتين، وفي أيار/مايو من العام نفسه وصل الضابط والتر موراي بينغلي من البحرية الهندية ليكون وكيلاً سياسياً هناك.

٩- مذكرة حول قبائل عُمان - إعداد عقيد ركن إس. بي. مايلز - ١٨٨١م(٤٤)

لقد خدم عقيد ركن إس. بي. مايلز في منصب الوكيل السياسي البريطاني في مسقط على مدى ثلاث فترات: الفترة الأولى كانت من سنة ١٨٧٢ حتى سنة ١٨٧٧؛ ثمّ من سنة ١٨٧٨ حتى سنة ١٨٧٩؛ وأخيراً من سنة ١٨٨٤ حتى سنة ١٨٨٦م. وبين فترة خدمته الثانية والثالثة أعد في سنة ١٨٨١م مذكرة حول قبائل عُمان وقد تضمنت المذكرة جدولاً بأهم القبائل العربية في عُمان مع تقديرات لأعدادهم وتوزيعهم.. الخ. وأشار إلى انتساب قبائل اليمن ونزار إلى الحزب الهناوي والغافري في أوائل القرن الثامن عشر، وبأن كلّ قبيلة، كبيرة أو صغيرة كانت قد انضمت إلى أحد هذين الحزبين السياسيين، على الرغم من أنّ انتماء تلك القبائل إلى أحد هذين الحزبين لا يعني بالضرورة انتسابها العرقي إليهما، بل

(٤٤) انظر: **التقرير الإداري للخليج الفارسي حول مسقط للسنة ١٨٨٠-١٨٨١م.**

إنها توافقت مع مصالحهم للانضمام إليهما.

هنالك عدد قليل من القبائل في عُمان لديها شيخ رئيس يسيطر على جماعته والجميع يخضع له، وهناك اختلافات كبيرة بين منطقة وأخرى، حيث جرت العادة على أن يكون لِكُلّ فخذ شيخه الخاص الذي يعتبر نفسه مستقلاً عن الآخرين، إلا أنّه يوجد حوالى ستّة شيوخ أو «تميمة» في عُمان الذين يمتلكون قوّة حقيقية على جماعتهم، كما أن القبائل الكبرى في كلّ منطقة غالباً ما تتوحد بما ينسجم مع ميولها السياسة بهدف إسناد بعضها البعض عندما تتعرض إلى الهجوم؛ بينما تضطر بقية القبائل أن تضع نفسها تحت تبعية القبائل الأكثر قوّة، وتلك التبعية عادة ما تعود إلى زمن سابق بهدف تحقيق نوع من التميّز نسبياً، وعدم الانصهار مع من تبعوهم لغرض الدفاع عن أنفسهم والتأقلم مع النظم الاجتماعية. وأشار مايلز إلى أنّه إضافة إلى العرب توجد هنالك قبيلة أو اثنتان من البلوش التي قيل بأنها أتت إلى عُمان منذ حوالى قرن ونصف وهم ينتسبون إلى منطقة هوت غرب مكران، وينتمون إلى الحزب الغافري، كما يرى مايلز أنّه لا توجد وسائل لتحديد عدد سكان عُمان بدقة. ولكن التقديرات التقريبية يمكن تقديرها من إجمالي أعداد القبائل الموضحة في الجدول، إضافة إلى العنصر الأجنبي مثل الأفارقة والبلوش والهنود والفرس والبياسر والغجر.

الجدول المرفق يشمل أهم القبائل العربية في المملكة ويتضمن تقديرات لأعدادهم وتوزيعهم.. الخ، ولكنه لم يقصد شموله لجميع القبائل، لقد تمّ إضافة بعض الإيضاحات القصيرة إلى بعض القبائل الكبيرة وفخوذها المعروفة.

كلّ عشيرة من هذه العشائر يعود نسبها إلى جنسين من الأنساب العربية هما القحطانية والعدنانية. **الأولى** تعرف كذلك بـ اليمن، و**الثانية** بـ معد ونزار. ويعتقد أن القبائل اليمانية هي أول من هاجرت إلى عُمان. وهي ما زالت الأكثر عدداً، وأمدت عُمان بالحكام، وعلى ضوء المبادئ السّامية ظلت هذه الأجناس متنافسة وفي حالة خصومة دائمة ومستمرة منذ بداية عهد استيطانها الأول، وكما هو الحال بين الحروب المشهورة بين اليمن ومضر في سوريا في غابر الزمان، فقد أبقت اليمن ونزار عُمان في حالة دائمة من الاضطراب والتمزق بسبب عداءاتهم. منذ الجزء المبكّر من القرن الثامن عشر، أسماء اليمن ونزار انتسبا إلى الحزب الهناوي والغافري، على التوالي، وكلّ قبيلة، كبيرة أو صغيرة، انضمّت إلى أحد هذين الحزبين السياسيين. إلا أنه من الجدير بالملاحظة، بأنّ انتماء تلك القبائل إلى أحد الحزبين لا يعني بالضرورة انتسابها العرقي إليهما، بل إنّها توافقت مع مصالحهما

للانضمّام إليهما. إن أصل تسمية هناوي وغافري وضحه العقيد روس في مذكّرته عن القبائل التي نشرت في سنة ١٨٧٣م، وتهدف القائمة الحالية استكماله نظرياً من خلال تقسيم القبائل العربية مفصلة بشكل واسع تمتد إلى عشر مرتبات أو أكثر، لكنها في الممارسة الفعلية بسيطة، حيث تنقسم في عُمان القبائل إلى فخوذ، وكلّ فخذ يضم عدة بيوت.

هنالك عدد قليل من القبائل في عُمان لديها شيخ رئيس يسيطر على جماعته والجميع يخضع له، وهناك اختلافات كبيرة بين منطقة وأخرى حيث جرت العادة على أن يكون لِكُلّ فخذ شيخه الخاص الذي يعتبر نفسه مستقلاً عن الآخرين. ولقد أدى هذا النظام إلى تفرق القبائل والغيرة والنزاعات التي لا نهاية لها. على كلٍ فإنه يوجد حوالى ستّة شيوخ أو «تميمة» في عُمان الذين يمتلكون قوّة حقيقية على جماعتهم ويستخدمونها باستبداد. المشيخة عادة ما تكون وراثية، ومن المفترض أن تنتقل إلى الابن الذكر الأكبر سناً في العائلة ما لم يكن عاجزاً.

إنّ القبائل الكبرى في كلّ منطقة غالباً ما تتوحد بما ينسجم مع ميولها السياسة بهدف إسناد بعضها البعض عندما تتعرض للهجوم؛ بينما تضطر بقية القبائل أن تضع نفسها تحت تبعية القبائل الأكثر قوّة.

وتلك التبعية عادة ما تعود إلى زمن سابق وتم التعود عليها بهدف تحقيق نوع من التميّز نسبياً، وعدم الانصهار مع من تبعوهم لغرض الدفاع عن أنفسهم والتأقلم مع النظم الاجتماعية. إضافة إلى العرب، توجد هنالك قبيلة أو اثنتان من البلوش التي قيل إنها أتت إلى عُمان منذ حوالى قرن ونصف. وهم ينتسبون إلى منطقة هوت غرب مكران، وينتمون إلى الحزب الغافري.

لا توجد وسائل لتحديد عدد سكان عُمان بدقة. ولكن يمكن تقدير العدد من إجمالي أعداد القبائل الموضحة في الجدول والتي قد تصل إلى ما مجموعه ٦٠٠,٠٠٠ نسمة. أضف إلى ذلك العنصر الأجنبي مثل الأفارقة والبلوش والهنود والفرس والبياسر والغجر، الذي قد يرفع العدد إلى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، ليكون إجمالي السكان حوالى ٨٠٠,٠٠٠ نسمة وهو من المحتمل أن لا يكون بعيداً من الحقيقة.

الجدول رقم (تمهيد ٩ـ ١)
القبائل العُمانية وأعدادها وتوزيعاتها

القبيلة	التوجه السياسي	أعدادها	المنطقة	الملاحظات
بني عدي	هـ (هناوي)	١٠٠٠	الرستاق، الحوقين	
بني علي	هـ	٤٥٠٠	ينقل - جبل وكبه	
بني بوعلي	غ (غافري)	٩٠٠٠	صور-بحر الحدري	
بني عرابة	هـ	٤٠٠٠	السبل	
العوامر	هـ	١٢٠٠٠	القريتين- الصحراء	معدين أولاد عامر بن صعصعة
العزيز	غ	١٥٠	ضنك	
بني عزان	غ	١٠٠	نخل	
بني بطاش	هـ	٨٠٠٠	قريات- المزارع	
البدوة	هـ	١٠٠٠	وادي حتا	(البداية)
يال بريك	هـ	١١٠٠	الباطنة-الشرص	(شيزر)
البداة	غ	٤٥٠	الظاهرة-الدوت	
البوارح	هـ	١٢٥٠	عتية	
الأهمانية	هـ	٨٠٠	وادي الكور	(الدهامنة-القور)
الدهميه	غ	٦٠	بركا	
الدرامكة	هـ	١٠٠	إزكي	
الدروع	غ	١٦٠٠	الصحراء	أولاد موعله
الذهول	غ	٥٠٠	العوابي	
الظواهر	هـ	٤٠٠٠	البريمي	
بني عيسى	غ	٢٠٠٠	وادي عالم	

القبيلة	التوجه السياسي	أعدادها	المنطقة	الملاحظات
الفزار	هـ	٣٠٠	مخيليف	
الغفيلات	هـ	٢٥٠	بني بوعلي	(الغافي)
بني غافر	غ	٤٠٠٠	وادي بني غافر	أولاد مياحبه
الغوارب	هـ	٢٥٠	بوعبالي	
الحبوس	هـ	٢٠٠٠٠	المضيبي - سمد	أولاد حبس
الهادين	هـ	١٨٠٠	وادي عندام	
الهادان	غ	٥٠٠	الباطنة	رعاة (الحدان)
بني حضارم	غ	١٠٠٠	نخل-سمائل	
يال حمد	هـ	٩٠٠	الغريفه	
بني حماد	هـ	٢٠٠٠	سرور - هيان	
بني همين	هـ	٢٠٠	نزوى - الرستاق	
بني حراص	غ	١٤٠٠٠	نخل	أولاد وائل
الحرث	هـ	١٠٠٠٠	القابل - ابرا	أولاد يحمد
الحراسيس	غ	٥٠٠٠	الشرقيه - بحر الحدري	بدو - سنية
بني حسن	هـ	٦٥٠٠	روي - بوشهر	
بني بوحسن	هـ	٩٠٠٠	جعلان	أولاد شنة
بني حياً	غ	٣٠٠	ضنك	
الهدادبه	هـ	٥٠٠٠	وادي سمائل	
الحجريين	هـ	١٣٠٠٠	بدية	أولاد عيسى
الحكمان	غ	٤٠٠٠	بحر الحدري	
بني هلال	غ	١٠٠٠	نزوى - بهلا	
الهناديس	هـ	١٢٠٠	الغليل	
بني هناة	هـ	١٤٠٠	بلاد سيت - سمائل	أولاد ذكري

القبيلة	التوجه السياسي	أعدادها	المنطقة	الملاحظات
الهشم	غ	٣٥٠٠	الحميضة	
الهواجر	هـ	٢٠٠٠	صور	
الحواسنة	هـ	١٠٠٠	الخابورة	أولاد حسين
الحيود	هـ	١٤٠٠	ضيان	
العبريين	غ	٨٠٠٠	الحمراء - بهلا	
بني جابر	غ	٣٠٠٠٠	الحجر	أولاد ذبيان
الجهاظم	هـ	١٢٠٠	سمد	أولاد جهضم
الجنبة	غ	٢٨٠٠٠	صور - بحر الحدري	أولاد جابر
يال جراد	هـ	٢٠٠٠	ابومهبار	إباضية
الجبور	غ	٥٠	سمائل	
بني كعب	غ	٩٠٠٠	محضة	
القراطيب	هـ	٢٠٠٠	خور الملح	
البوقرين	هـ	٣٥٠٠	الحجية	البوكريم- هجيرة
اللطيط	هـ	٧٠٠	البريك	
بني قتب	غ	١٥٠٠	ضنك - الأفلاج	أولاد ضبة
بني كلبان	غ	٣٥٠٠	مقنية	(مقنيات)
بني خالد	هـ	٢٠٠٠	الباطنة	
الخميس	هـ	٤٠٠٠	الخبة	
بني خروص	غ	١٥٠٠	الرستاق - نخل	
الخزام	هـ	٩٠٠	السيب - حطاط	
بني خزير	غ	٩٠٠	نخل	
الكندة	غ	٥٠٠	سمد الكندة	إباضية
بني كليب	غ	٤٠٠٠	وادي الجزي	

القبيلة	التوجه السياسي	أعدادها	المنطقة	الملاحظات
الكنود	غ	٦٠٠٠	نزوى	
المعاشرة	هـ	٦٠٠	وادي مح	
المعاول	هـ	١٣٠٠٠	وادي المعاول	
بني محارب	غ	٥٠٠	وادي سمائل	
المجينية	هـ	٧٠٠	ودام	
المقابيل	غ	٥٠٠٠	وادي المقالبيل	
المحاريق	غ	٣٥٠٠	ادم	
المشارفة	هـ	٦٥٠٠	منفش	
المشارفة	هـ		١٤٠٠	الرفصة
بني مغلب	غ	٢٠٠	سمائل	(مجلب)
المناذرة	هـ	٢٥٠	السليف	(المنازره)
المناورة	هـ	١٣٠٠	الهضيب	(المناذره -الحديد)
المرازيق	هـ	٢٥٠٠	صور - حيان	
المساكره	غ	٧٠٠٠	ابرا	
المصالحة	غ	١٢٠٠	وادي بني خالد	
بني مزروع	غ	٥٠٠	الرستاق	
الميايحة	هـ	٥٠٠٠	الدريز -وادي بني غافر	إباضية
الموالك	هـ	٦٠٠	وادي بني خالد	
المواخ	هـ	٤٠٠٠	رأس الحد	
بني مبلهل	غ	١٥٠٠	الرستاق	سنية
النعيم	غ	١٦٠٠٠	ضنك - البريمي	
بني نافع	غ	٢٠٠	وادي وادي دما	إباضية
النذريين	غ	٢٠٠	عُمان	سنية

القبيلة	التوجه السياسي	أعدادها	المنطقة	الملاحظات
بني نبهان	غ	٤٠٠	سمائل	
النداببين	غ	٩٠٠٠	وادي العق	
النزار	غ	٥٥٠٠	إزكي	
النوافل	هـ	٢١٠٠	الشعيبة	
بني عمر	غ	١٣٠٠٠	وادي الحواسنة	
العمير	غ	٥٠٠	محيول	
العمور	هـ	٥٠	صحم	
البوراشد	هـ	٤٠٠٠	الخضرا	
بني راسب	غ	١٢٠٠	الوافي	
الردينة	هـ	٢٥٠	العباسة	
الرحبيين	غ	٨٠٠٠	وادي قحزة	
الرياسة	غ	٦٠٠٠	فزح	(عزّ) الباطنة
بني ريام	غ	١٤٠٠٠	الجبل الأخضر	
بني رواحة	هـ	١١٠٠٠	وادي بني رواحة	أولاد عبس
الرناه	غ	٥٠٠	الرستاق	صاغة
يال سعد	هـ	٦٠٠٠٠	الملدة	
بني سعد	هـ	١٠٠٠	أسرار	أولاد سعد أم بوعلي
بني سعدة	غ	٥٠٠	الضوت	
السعديين	غ	١٠٠٠	وادي بني خالد	إباضية
البوسعيد	هـ	٢٠٠٠٠	منح - عزّ	
السليمانيين	غ	٢٥٠	نخل - الرستاق	إباضية
العبد السلام	هـ	٣٠٠	الذيل	
السريريين	هـ	٤٠٠	نخل	
الشعيبيين	هـ	١٢٠٠	حلم- كلبا	إباضية

القبيلة	التوجه السياسي	أعدادها	المنطقة	الملاحظات
بني شكيل	غ	٥٠٠٠	سيفان - بهلا	
الشرقيين	غ	٢٠٠٠	الفجيرة	
الشموس	هـ	٥٠٠	خور الحمان	(خور صمان)
الشياديين	هـ	٤٠٠	الباطنة	
الشحوح	هـ	١٢٠٠٠	مسندم	حمريين - سنية
السيّابيين	غ	٦٠٠٠	نفش	وادي مجيب
الصوالح	هـ	٢٢٠٠	السويق	
الصواوفة	هـ	٣٠٠	السليف	
بني صبح	غ	١٤٠٠	الأبيض	
الطوانية	هـ	٢٠٠	نزوى	إباضية
بني وهيب	هـ	٦٠٠٠	وادي مح	
الوهيبة	هـ	٣٠٠٠٠	الشرقية	
الوشاحات	هـ	١١٠٠	وادي حتا	
الورود	هـ	١٥٠٠	وادي عندام	
اليعاقيب	غ	٤٠٠٠	عبري	
اليعاربة	غ	١٠٠	نخل	
اليمن	هـ	٥٠٠٠	إزكي	
اليحمد	هـ	٣٠٠	بركا - نخل	إباضية
بني زعيت	غ	٢٥٠	الغبي	سنية
بني زراف	غ	٢٠٠	اربق	سنية
بني زيد	غ	٦٠٠	فدى	
الزكاونة	هـ	١٦٠٠	سمد	
الزعاب	هـ	٢٠٠٠	الباطنة	
المجموع	الكلي	٥٩٢,٠١٠		

أ - قبيلة بني علي

القبيلة الهناوية الرئيسة في منطقة الظاهرة وتقطن ينقل ووادي فدى والعينين وجبل الوكبة ووادي العلم. وهي من القبائل المستقرة التي تزرع التمور والقمح، كما أنها لا تميل إلى الحروب بالرغم من إمكانها تجنيد ١٢٠٠ مقاتل، لقد كان بنو علي دائماً مساندين لسلالة الحكم الحالية ويقدمون خدماتهم إلى السلطان عند الحاجة إليها. لقد قاموا بمساعدة السيد سعيد بن سلطان لمقاومة احتلال السيد قيس لمسقط سنة ١٨٠٣م، وقدموا خدمات جليلة للسيد ثويني، ولكنهم في السنوات الأخيرة ابتعدوا عن السيد تركي. تميمة القبيلة الشيخ هلال بن غسان بن سنان بن سليمان والذي يمتلك القوة المطلقة على جماعته. لدى هلال أخ أكبر منه يدعى عامر لا يعترف به كتميمة بالنظر إلى كون أمه أجنبية. وجده سنان قتله الوهابي سعد بن مطلق في البريمي.

ب - قبيلة بني بوعلي

تقطن الجزء الشرقي من منطقة جعلان بالمنطقة الشرقية، وتضم مدنهم صور وبلاد بني بوعلي والأشخرة وهم بدو وحضر، الحضر مستقرون في القرى، والبدو يمتلكون عدداً من قطعان الجمال والغنم. معظم ساكني صور والأشخرة من القبيلة من البحارة والتجار. بينما يعمل ساكنو جعلان في زراعة محصول التمر والقمح. وينتسب بنو بوعلي إلى قبائل معد الكبيرة وبني تمام من الجنس المستقل والمحارب والمشهود له بالشجاعة والعنف. وبالرغم من احتمال أنهم من أكثر القبائل الغافرية تأثيراً في المنطقة الشرقية، إلا أنهم لا يشكلون في الوقت الحاضر المركز الشهير الذي تمتعوا به قبل تخفيضه سنة ١٨٢١م.

عقائدياً ينتمون إلى الوهابيّة وقد اندرجوا إليها بعد الغزو النجدي وقد تبعهم بنو راسب وقبائل أخرى. وبنو بوعلي القبيلة الوحيدة في عُمان التي احتكت بالبريطانيين في البر سنة ١٨٢٠م، بعد مقتل أحد المترجمين التابعين لباخرة للبحرية الهندية وكعقوبة على اعتداءات القبيلة على حطام إحدى السفن. تمّ توجيه قوة تشمل ستّة أسلحة و٣٨٠ من قوة الجنود المشاة إلى صور، بالمشاركة مع قوة كبيرة من العرب تحت قيادة السيد سعيد بن سلطان نفسه.

المعركة التي تلت أدّت إلى الهزيمة الكاملة للقوة البريطانية في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٢٠م، حيث خسرت كلّ أسلحتها وتم تفريق كلّ قواتها. ولم يبق على قيد الحياة سوى ضابط واحد وحوالى ١٥٠ رجلاً، هربوا إلى مسقط على

الجمال في رحلة استغرقت ثمانية أيام من السفر عن طريق الشرقية ووادي سمايل.

إلا أن الهزيمة انتقمت لها في السنة التالية بقوة كبيرة تحت قيادة السّير ليونيل سميث الذي هاجم بني بوعلي في الحادي والعشرين من آذار/ مارس، وأوقع خسارة كبيرة عليهم، حيث تمّ عزل جزء كبير من القبيلة ودمرت بلدتهم وحصنهم، وتم أسر عدد من أفرادهم بما في ذلك الشيخ محمّد بن علي وتم ترحيلهم إلى بومباي. ولقد بقوا لمدّة سنتين، ثمّ أعيدوا إلى أوطانهم محملين بالهدايا ومنح مالية لتمكينهم من إعادة بناء بيوتهم وآبارهم. هذه المعالجة كان لها أفضل تأثير، حيث أصبحت قبيلة بني بوعلي الآن إحدى أكثر القبائل صداقة وتعاطفاً مع الإنكليز في عُمان.

وتنقسم القبيلة إلى أربعة فخوذ على النحو التّالي:

١- بني رزيق

البيت	الشيوخ
آل حمودة	عبد الله بن سالم
أولاد فنة	عبد الله بن سالم
أولاد عبد الجبل	عبد الله بن سالم
أولاد رحاب	عبد الله بن سالم
أولاد حسن	عبد الله بن سالم

٢- الجعافرة

البيت	الشيوخ
الجنبي	خميس بن ناجم
بني إبراهيم	ناجم مفتاح
آل أبومقبل	عامر بن سالم
الصليبيخة	خميس بن سالم
أولاد صخيلة	حميد بن ناجم

٣- السندة

البيت	الشيوخ
المزاملة	عبد الله بن حميد

المجاهمه	خميس بن سويلم
أولاد سيف	يوسف بن علي
أولاد خنار	سالم بن محمّد

٤- الفهود

البيت	**الشيوخ**
الرويتة	أود نميدة
المواردة	أولاد زهمة
الفهود	ناصر بن راشد

ج ـ قبيلة العوامر

العوامر بدو، ينتشرون على طول منطقة حدود عُمان والظاهرة حيث يجوبون الصحراء امتدادا إلى ظفّار التي تبعد ٥٠٠ ميل من مسقط. إلا أن جزءاً كبيراً من القبيلة مستقر ويقيم الجزء المستوطن من القبيلة في ١٢ قرية بالقرب من نزوى. إنّ أسماء هذه القرى هي: القريتين، الحميدة، العقل، الصليبة، الحديد، حمضيين، شافع، صية، حبل حديد، القلاع، سوق القديري والخرمة.

العوامر من المعديين. ويعود نسبهم إلى عمرو بن صعصعة، وهم الآن هناويون سياسياً، والمعروف عنهم أنهم محاربون ويتسمون بالشجاعة، ولكنهم يتسمون باللصوصية والغدر والاحتيال. الجزء الغربي من مناطقهم يتسم بالهمجية، ويتحدثون بلهجة خاصة يصعب أن يفهمها العوامر المستقرون في عُمان.

ينقسم العوامر إلى العديد من الفخوذ وليست جميعها معروفة لي، في ما يلي بعض تلك الفخوذ وتميمة القبيلة محمّد بن سيف الذي يعيش في القريتين:

الفخوذ	**الشيوخ**
السراحين	محمّد بن سيف
أولاد عامر	محمّد بن خميس
سراحين المويلح	سليمان بن سالم

أولاد جفد	علي ضاغم
أولاد موسى	ثاني بن سعيد
أولاد شيراز	سليمان بن راشد
أولاد علي بن حمد	صالح بن هاشل
أولاد صباح	حمدان بن سالم
الرخبة	حمدان بن مسلم
أولاد علي بن خلف	عمير بن خليفين
الجعافره	عبيد بن روؤي
أولاد سيف	ناجم بن سعيد
المحمّد	خلفان بن حميد
أولاد سند	ناصر بن ضاحي
الخناجرة	محمّد بن حمد
أولاد راشد	علي بن صالح
أولاد سالم	سيف بن حمد
الحراملة	سليم بن سالم

د ـ قبيلة بني بطاش

قبيلة هناوية كبيرة، إباضية المذهب تشغل منطقة قريات وحيل الغاف، وقراهم الرئيسة مزارع - قريات والحيل، وهم أشخاص ذوو سلوك جيد ومسالمون ويعملون في زراعة النخيل والتجارة، واعتادوا في العصور القديمة رعي الخيل للسوق الهندية مستفيدين من المراعي الجيدة قي مناطقهم.

وينقسم بنو بطاش إلى تسعة فخوذ على النحو التالي

الفخوذ	الشيوخ
أولاد فارس	شماس بن محمّد
أولاد ورد	محمّد بن علي
أولاد صلت	حبيب بن مسعود

أولاد مالك	ضحى بن مالك
أولاد حزام	عبد الله بن راشد
بني عامر	خلفان بن غسان
أولاد جمعة	سيف بن سليمان
بني ضخر	حمود بن مسلم
الناب	ناصر بن سالم

هـ ـ قبيلة الدروع

الأصل قبيلة بدوية، لكن الآن جزءاً كبيراً منهم مستقر في تنعم وقرى أخرى في الظاهرة. يعمل بدو القبيلة في الرعي، ويربون عدداً كبيراً من الجمال في واحات الصحراء العظيمة، هم جنس طائش ولصوصي، ولا يمكن أن يحدث تمرّد لقبائل الشرق من دون أن يكون للدروع حصة رئيسة في ذلك. التالية هي الفخوذ التي ينقسمون إليها:

الفخوذ	الشيوخ
آل محمّد	حمد بن سلطان
المطاوعة	سالم بن علي
المحارضة	سالم بن سعيد
الثويل	حمد بن سيف
عيال نفافي	سيف بن نخيط
هال محمّد	ناصر بن سيف
عيال سلطان	علي بن قطلب
بطون	حمد بن مطيره
هال خميس	علي بن حمد
عيال سالم	حميد بن علي
يال خميس	مبارك ضجموش
المخدر	عامر بن علي

المحاليت	محمّد ليماك
شيماته	سعيد بن سيف
محابنه	حمدان بن سالم
زويه	سالم بن راشد
بخده	محمّد بن سوعل
هال بوحدي	سالم بن محمّد
مجعله	سالم بن سلطان
الجنين	سعيد بن محمّد
المراكزة	علي بن سلطان
الفراديس	حميد بن مصباح
العلواط	راشد بن خميس
هال بديوي	حمد بن علي

و- قبيلة بني غافر

تحتل هذه القبيلة نواحي وادي بني غافر ببهلا، العريض، الدريز والغبي، أصولهم عدنانية وقد هاجروا إلى عُمان من نجد ويقال إن قسم هذه القبيلة في وادي الرستاق أطول قامة وأكثر بياضاً من بقية أفراد القبيلة ومن العرب الآخرين حولهم. بني غافر يشتهرون بالشجاعة والمهارة في الحرب، ونزعاتهم المشاكسة قد تستنتج من حقيقة أنهم في عداء مع ثماني قبائل أخرى.

أعطت هذه قبيلة اسمها إلى إحدى الفئات السياسية العظيمة في عُمان، لكنّه ليس لديها في الوقت الحاضر أيّ تأثير مهيمن على تلك القبائل. ولا يبدو أنّه كان لها أي تأثير في السابق أكثر من الموهبة البارزة وطاقة زعيمها آنذاك محمّد بن ناصر، وليس للتفوق في قوّة القبيلة المشهورة. شيخ من بني غافر أيضاً «تميمة» كلّ القبائل الغافرية واسمه برغش بن حميد بن راشد، العطابي، والقبيلة الأصلية التي ينتمي إليها منقرضة تقريباً؛ ويسكن في بهلا، وهو شخص مميز ولديه نفوذ.

ز ـ قبيلة الحبوس

تحتل المضيبي ووادي عندام في الشرقية، عددهم كبير وربما يكونون أكبر قبيلة

في الشرقية بعد آل وهيبة. هم يشتغلون أساساً في زرع النخيل والزراعة، لكنّهم يمتلكون أيضاً بعض قطعان الجمال. أعدادهم تعطيهم التأثير الذي لا يمكّنهم من ادعائه من خلال شخصيتهم.

الفخوذ	الشيوخ
بني سعيد	
عيال عبدوة	
عيال مهرة	ناصر بن عامر بن راشد
شماطرة	
العسيرة	
الغشاشمة	
بني ثاني	
الجواير	
شواطمة	سيف بن ناصر و
هال شبيل	حميد بن ناصر بن عامر
المقادمة	

ح - قبيلة الحرث

يتواجد الحرث كذلك في الشرقية، حيث يسكنون قرى إبرا والدريز ومنطقة بدية. هم قبيلة غير محاربة ويشتغلون بصورة رئيسة في الزراعة، لكن العديد منهم تجّار أغنياء ويملكون المراكب التجارية.

هاجرت أعداد هذه القبيلة إلى زنجبار، وأصبحوا من ذوي الغنى والنفوذ ويعود نسبهم إلى العدنانيين وينتمون إلى الحزب الهناوي وشيخ التميمة صالح بن علي ابن ناصر السمري الذي يعتبر أحد أهم الشخصيات في عُمان في الوقت الحاضر. ساند الإمام الراحل السيد عزان في حكومة مسقط، ولأنه من المطاوعة المتطرفين فهو من الراسخين في معارضة صاحب السمو السيد تركي. صرف جلّ ممتلكاته لتشكيل ائتلافات قبلية ضدّ حكومة مسقط، وما زال يترقب الفرصة لمعارضة النظام الحالي.

هناك خمس جماعات صغيرة تنتمي إلى الحرث مثل: الشبول، الدوكه، الموالك، البوراشد والنوافل.

وينقسم الحرث إلى ١٧ فخذاً على النحو التالي:

السمرات	الخناجرة	أولاد الحضري
الغيوث	البراونة	المعامرة
المراهبة	أولاد حمد	أولاد عرفة
المشاهبة	هال سناو	الأعاسرة
المطاوقة	المغابره	الرشاشدة
الصقور	المراجبة	

ط ـ قبيلة بني حسن

قبيلة حضرية مستقرة في جعلان، وتدعى بلدتهم بلاد بني بوحسن، وتعمل بصورة رئيسة في الزراعة. يلعبون دوراً بارزاً دائماً في الحروب السياسية للبلاد، وهي قبيلة شجاعة ونبيلة، وعندما تقوم الحرب يستعيرون الجمال من الوهيبة، حيثُ إنَّ كلّ القبيلة لا تستطيع حشد مئة جمل.

ويحكم القبيلة ثلاثة شيوخ: علي بن راشد، وحميد بن راشد، وراشد بن عامر، وينتمي إليهم أربع جماعات صغيرة واثني عشر فخذاً:

الفخوذ	**الشيوخ**
الصواويع	علي بن راشد
الرويح	علي بن سالم
بني جابر	عبد الله بن سعيد
المسارير	سيف بن عامر
الشكيلة	سعيد بن خلفان
الدروع	سعيد بن حمد
هال بو متاني	حميد بن راشد
الشبيمة	راشد بن فرومي

مشايخ البلاد	راشد بن سالم
مشايخ الفلج	حميد بن هاشل
مشايج الجبل	عبد الله بن سويلم
هال عمر	سليم بن سالم

ي ـ قبيلة الحجريين

قبيلة كبيرة في الشرقية، تقطن بصورة رئيسة منطقة بدية، حيث تعمل في زراعة النخيل والتجارة. يمتلكون العديد من المراكب ويتاجرون مع بومباي وزنجبار. هم بالتأكيد قبيلة ثريّة، لكنهم لا يحملون سمعة جيدة بالأمانة، وقيل إنهم من أهل الغدر والسلب.

أخذوا دوراً قيادياً في تمرّد المنطقة الشرقية واضطرابات السنوات الأخيرة، كما كانت لهم علاقة بتمرّد سنة ١٨٧٧م؛ في السابق كانوا من المؤيّدين الأوفياء للراحل السيد سعيد، ومن المعارضين الرافضين التسوية مع المحتلين الوهابيين.

في سنة ١٨١٠م زحفت قوة مطلق نحو الشرقية وهوجمت فجأة من قبل الحجريين بحماسة أدت إلى طردهم من البلاد، كما تمّ قتل مطلق. وبعد حوالى ١٢ سنة انتقم سعد بن مطلق لموت أبيه بإيقاع خسائر على الحجريين أدت إلى دحر قوّتهم بالكامل، ولم يتمكنوا بعدها من استرداد قوتهم السابقة.

الفخوذ	الشيوخ
المحاسنة	علي بن محمّد وبدر بن محمّد
ولاد بو هيد	سالم بن خادم
البهارمة	حميد بن سلطان
الحبابشة	حميد بن مسعود
المحادة	هلال بن سعيد

ك ـ قبيلة بني هناة

قبيلة كبيرة ومنتشرة في مناطق متعددة تقطن في نزوى وغمر وبلاد سيت وتسكن في وادي سمائل في كلّ من فنجا وبدبد والخوض وسرور. ويقال إن القبيلة تنتمي إلى سليمة بن مالك بن فهم الإزدي وتحمل القبيلة اسماً يتسم أهله بالشجاعة، لكنها ليست قبيلة محبة للحرب. ونظراً إلى دور زعيمهم السابق خلف القصير في

الحروب الأهلية في بدء القرن الثامن عشر، قد أعطى بني هناة منذ ذلك الحين اسمها إلى الفئة اليمانيّة، وسليل خلف الآن هو تميمة القبيلة ويدعى هلال بن زاهر، وهو بارز كأحد أكثر الشيوخ حزماً وجرأة في عُمان. لقد ميّز نفسه أثناء عهد السيد ثويني، إلا أنّه لم يكن له أي دور بارز في السنوات الأخيرة على الرغم من نفوذه الكبير. وفخوذ القبيلة غير معروفة لي.

ل ـ قبيلة الهشم

تسكن وادي بني خالد في جعلان، لها هناك ٦ قرى منها: الكامل - سيق - حمية - طيوي - وغيرها وكلهم حضر يزرعون الفواكه والذرة، وعددهم أربعة آلاف غافري من الناحية السياسية، ومنقسمون بين الأباضية والسنية، ومنقسمون إلى ١٢ فخذاً.

من قبائل جعلان، وتجمع حوالى ٧٠٠ مقاتل ومنها متحالفة مع بني بوعلي وبني راسب. وهم جميعاً مستقرون ويعملون في الزراعة، وتحتلّ ستّ قرى هي الكامل - سيق - حميضة - طيوي - بوريد - سبت، وهم يسيطرون على الطريق بين بدية والرفصة ولديهم القوى التي تمكنهم من غلقه، كما أنهم يسيطرون على وادي بني خالد ويأخذون الضرائب من العديد من قبائلها الصغيرة. تلك القبائل أقوى من الهشم عندما تكون متحدة ولكنها متفرقة مما يمكّن الهشم من السيطرة عليها. لقد كان الهشم دائماً من مؤيدي السيد تركي، وقد شاركوا في استرداد مطرح من السيد عزان في سنة ١٨٧٦م.

وينقسمون إلى اثني عشر فخذاً:

بني عمر	الطواعي	أولاد ناصر	بني راشد
المراحبة	بني سيف	الزيهوميين	السراحمة
الزيود	القواشم	الحرزة	الهشاشمة

م ـ قبيلة العبريين

بنو غافر من قبائل عُمان المستقرة، تعمل في زراعة النخيل والذرة. بلداتهم الحمراء وبهلا والعراقي، وهم يتسمون بشكل عام بالتأدب والمسالمة، شيخهم الحالي سالم بن محمّد بن محسن الذي قتل أبوه وأخوه مؤخراً من قبل حمد بن محسن بمساعدة الشيخ برغش من بهلا. لذلك طرد القبيلة حمد ويقيم حالياً لاجئاً في مسقط، ولقد أدى ذلك إلى العداء بين العبريين وبرغش.

ن ـ قبيلة بني جابر

عشيرة من العديد من بني غافر، تسكن الوادي الذي سمّي على اسمهم، والمناطق المرتفعة شرقيها حتّى قلهات. ومن مدنهم: الطو والجيح وسيجة وضباب وقلهات وطيوي، إضافة إلى العديد من القرى الصغيرة. بني جابر من الجنس المحارب، ويفتخرون بنسبهم إلى ضبيان، الاسم المشهور في الشعر العربي؛ هم أعداء بالوراثة لبني عبس وبني رواحة.

أولاد سعيد	أولاد سالم	بني فليت	أولاد حميد
بني شعبان	أولاد راشد	بني إبراهيم	بني حضرمي
أولاد وادي	أولاد ناصر	بني مزروع	أولاد راشد بن عامر
أولاد خميس	بني قروش	بني سعد	بني حرب
أولاد سالم ثاني	أولاد سرحان	أولاد معامرة	بني فهد
بني صلت			

س ـ قبيلة الجنبة

الجنبة قبيلة بدوية غافرية من أصل قحطاني. وهم أكبر عشيرة تعمل في البحر في عُمان. بلدتهم الرئيسة صور وتمتد أراضيهم غرباً عبر ساحل البحر الحدري إلى جزر كوريا موريا، كما أنهم يقومون برعي قطعان كبيرة من الجمال والماعز. هذه الجزر عُرفت في الأوقات القديمة باسم إنسولاكزينوبي (Insulakzenobii)، ويعتقد بعض المؤرخين الأوروبيين أن هذا الاسم مشتق من اسم القبيلة. وإلى جانب امتلاك القبيلة العديد من سفن الصيد التي تقارب المائة بغلة (مركباً شرعياً) فإنها تتاجر مع بومباي وزنجبار والبحر الأحمر وبحر سوقطرة. هم من تجار العبيد المحترفين كصوريين فإنّهم معروفون في بحر العرب ويحملون سمعة شريرة كما هو الحال مع أشخاص آخرين أعرفهم. هم ليسوا مكروهين ولكنهم يقومون بشكل دائم بأعمال القرصنة الصغيرة عندما تتاح لهم الفرصة لذلك. تميمة القبيلة ناصر الذي يسيطر عليهم بقوّته الاستبدادية، ويحقق دخلاً كبيراً بفرضه أنظمة ضريبية، ويسكن بمعية جزء من القبيلة بالقرب من نزوى.

هناك أربعة فخوذ للقبيلة، تنقسم إلى العديد من البيوت، وهذه الفخوذ هي: الجوير، الغيالين، العرامة والمخانة.

ع ـ قبيلة النعيم

قبيلة يمانيّة كبيرة من الظاهرة ومنطقة الجو وتنتمي إلى الحزب الغافري وتسكن البريمي والسنينة وحفيت وضنك والقابل، وهي القبيلة الغافرية المهيمنة على منطقة الظاهرة وهي من الجنس المحارب وهم يتسمون باللصوصية حيث يهاجمون جيرانهم الأكثر غنى والمسالمين في الباطنة والمناطق المجاورة لصحار.

النعيم متفرقون ومنشغلون بنزاعاتهم الداخلية، ومن المشكوك فيه أنه بمقدور شيخهم محمّد بن علي بن حمود أن يحشّد أكثر من ٥٠٠ مقاتل، بالرغم من احتمال تمكن القبيلة بكاملها من حشد ٤,٠٠٠ مقاتل. وهناك عدّة قبائل أصغر تتبع النعيم.

ف ـ قبيلة بني راسب

تسكن هذه العشيرة جعلان وتمتلك قرية واحدة هي الوافي وتكمن في وادي خصب، الذي ينتج بوفرة التمور والفواكه الأخرى والذرة. لأنهم غافريون فهم في تحالف مع بني بوعلي والهشم، ويتزاوجون مع تلك القبائل، لكن نادراً مع الهشم وأكثر شيوعاً مع بني بوعلي. مؤسسهم عبد الله بن وهب، الراسبي الذي صاحب علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، وهي أول قبيلة في عُمان اعتنقت المذهب الإباضي السائد الآن في البلاد. وبعد اندراجهم إلى المذهب الوهابي أصبحوا متزمّتين، وأدى ذلك إلى استياء مرير من العُمانيين الآخرين الذين أصبحوا يمقتونهم بدرجة تتجاوز كثيراً احترامهم ومودّتهم السابقة لهم.

الفخوذ	الشيوخ
أولاد فارس	صالح بن ياسر
المرازيق	راشد بن حمد
أولاد ربيعة	خميس بن على

ص ـ قبيلة بني ريام

بالرغم من كون بني ريام حالياً من الحزب الغافري، إلا أنّهم من أصول حميرية، وقيل إنّهم من بين أوائل المهاجرين إلى عُمان. يحتلّون الوديان الخصبة للجبل الأخضر في وسط عُمان، وبلداتهم الرئيسة الشريجة وسيق ونزوى وإزكي. ارتفاع الجبل الأخضر لا يسمح بزرع النخيل ولكن أغلب الثمار الأوروبية تنمو هناك بوفرة، ويشتغل بني ريام أساساً في زراعة تلك الثمار. يعزل بني ريام أنفسهم عن

العرب الآخرين، وسمعتهم غير جيدة، وينتسب بنو ريام إلى ريام بن نبهان بن توبا بن زايد، ملك حمدان الذي بنى معبد وثني في جبل عطوى في اليمن وهو منجع مشهور للحج قبل الإسلام. تميمتهم ناصر بن سليمان بن ناصر الذي لديه سيطرة مطلقة على جماعته.

ق ـ قبيلة بني رواحة

بني رواحة مثال آخر لقبيلة يمانيّة وهناوية من معد وهي تدعي انتسابها إلى قبيلة عبس الشهيرة، وما زالوا يحملون العداء الذي بدأ قبل عدة قرون بين أسلافهم وبين ذبيان وبني جابر. يسكنون في وادي خصب سمي باسمهم ويمتد من إزكي إلى سمائل، ويحوي حوالى٣٠ قرية. هم قبيلة محاربة، وكانوا من المعارضين الرافضين التسوية مع السيد تركي.

ليس لدى القبيلة تميمة ولكن لكلّ فخذ شيخه الخاص؛ أحد أقوى شيوخها محمّد بن ناصر الذي يسيطر على حصن إزكي. بنو رواحة لديها ٣٠ فخذاً على النحو التّالي:

أولاد ناصر بن محمّد	أولاد العقيد	أولاد خليل	أولاد إبراهيم
البلحاسة	أولاد سليمان	أولاد خميس	بني همين
أولاد سالم	أولاد حمد	أولاد مسعود	أولاد وهيب
أولاد بركات	أولاد سليمان بن عمر	أولاد حرمل	أولاد خلف
أولاد عمر	أولاد سليمان	أولاد علي	أولاد راشد
أولاد خيار	أولاد حسين	أولاد المعدادي	أولاد حسن
أولاد عايش	أولاد راشد	أولاد حمد	أولاد علي
أولاد مسعود	العوامر		

ر ـ قبيلة يال سعد

القبيلة الأقوى تعداداً بين كلّ قبائل عُمان، يقدر عدد أفرادها حوالى ٦٠,٠٠٠ نسمة. يسكنون منطقة تمتد حوالى ٢٥ ميلاً طولاً على ساحل الباطنة حيث قرى الملدة والطريف والترمد..الخ. هم قبيلة غير محاربة وينالون القليل من الاحترام من قبل العرب، حيث تتسم شخصيتهم إنهم غير مضيافين ومتوسطي الشجاعة. تدلّ التقارير على أن القبيلة غنية وتمتلك مئات الآلاف من أشجار النخيل، وأراضي

شاسعة لزراعة الحبوب. كما أنهم يمتلكون العديد من سفن التجارة والصيد.

في سنة ١٨٧٤م عندما ثار السيد إبراهيم بن قيس في تمرّد واتجه نحو المصنعة، شكّل يال سعد مؤيديه الرئيسيين، وهم الذين احتلوا الحصن وقاموا بعمليات السلب وإساءة معاملة التجّار الهنود هناك. ولهذا السبب تمّ طرد السيد إبراهيم من المصنعة، وتم هدمها كليّاً وتسويتها بالأرض، وأدين يال سعد بدفع تعويض بمبلغ ١٥,٠٠٠ دولار، لكن المبلغ لم يسدد إلا بعد قيام مناورات بحرية. شيوخ المددة هم محمّد وسالم وجابر وسيف بن سالم؛ والخضراء راشد بن هاجر؛ والطريف سلومة بن صباح.

ش ـ قبيلة البوسعيد

عشيرة أزدية كبيرة تسكن عُمان وتسيطر على نزوى ومنح وعز وسمد ومحيول.. الخ. وهناك أيضاً جزء صغير منها في الباطنة. يعود نسب حاكم عُمان الحالي إلى هذه القبيلة وينتسب إلى أحمد بن سعيد مؤسس السلالة الحاكمة وهو الذي نهض بسبب قدرته وشجاعته العسكرية من قيادة قوافل الجمال إلى منصب الإمامة، في الوقت الذي أصاب فيه تهتك وعجز سلالة الدولة اليعربية السابقة كلّ سكان البلاد. مواهب أحمد جلبته إلى ملاحظة الإمام سيف بن سلطان، وعينه والياً على صحار وعمل على تخليص عُمان من المحتلين الفرس، وأدت خدماته الجليلة إلى انتخابه إماماً بعد موت الأئمّة سيف بن سلطان وبلعرب، والحكم ما زال مستمراً تحت يد ورثته.

ت ـ قبيلة آل وهيبة

القبيلة البدوية الرئيسة في الشرقية، تحتلّ شواطئ البحر الحدري، وتمتد إلى قرب ظفّار. لا يعملون سوى في الرعي، ويقتاتون على قطعانهم من الجمال والغنم والماعز. المعروف عن سلالة جمالهم بأنها من أجود أنواع الجمال في بلاد العرب. هم أناس محاربون بطبعهم البدوي وعلى استعداد دائم للمعركة إذا سنحت أية فرصة للنهب.

يشكّلون جزءاً كبيراً من تحالفات قبائل الشرقية، ويزودون الجمال لرفاقهم من القبائل الحضرية الذين لا يوجد لديهم جمال. أحد فخوذهم الجحافي الذي ينتمي إليهم ذلك الوغد المشاكس حمود بن سعيد، وأصلهم يعود إلى بدو البوسعيد الذين اندمجوا منذ زمن مع الوهيبة ربما بسبب التوق إلى الترحال الذي يجمع بينهم. آخر

تميمة الوهيبة ناصر بن علي الذي مات في عمر كبير في سنة ١٨٦٦م. الشيوخ الحاليين منصور بن ناصر وسعد بن سعيد بن ناصر وسلطان بن سعيد بن ناصر وحميد بن خليفين بن علي، وجميعهم من بني غفيلة وهم منقسمون إلى ستّة فخوذ على النحو التّالي:

بيوت الفخيذة الأولى

هال بو غفيلة	الموافد	أولاد الجهمة	هال خميس
هال بوهادي	هال مؤنس	شلابة	بني نعُمان
المذاخير	ولاد عامر	لقنين	المبابيش
العساكرة	هال برة	الصواوفة	البراطامين

بيوت الفخيذة الثانية

الجحافيف	ولاد حمد	الصمان	الشوالبل
العساسيف	المغيري	آلبدور	القراهنة
السويد	البلوش	الفزارة	هال بو معمر

بيوت الفخيذة الثالثة

هال مفنج	المضاورة	هال محسن	هال محرّم
الحتاتمة			

بيوت الفخيذة الرابعة

جدالة	هال حمد	أولاد هندي	ولاد ضلام

بيوت الفخيذة الخامسة

هال محاسب	هال بدر	هال هندي	هال سناو
يال غريب			

بيوت الفخيذة السادسة

المذاكير المعاصمة المراحة

ث ـ قبيلة اليعاربة

قبيلة شبه منقرضة تقريباً، تنتسب إلى يعرب بن قحطان الذي حكم اليمن وعُمان وحضرموت، وتروي الأساطير أنهم من أوائل أبناء قحطان الذين تحدثوا باللغة العربية الفصحى. حكموا عُمان لمدّة تزيد عن القرن خلال الفترة ما بين نهاية حكم بني نبهان إلى قيام الحكم البوسعيدي. هنالك بعض العائلات التي تنتسب إلى اليعاربة ما زالت مستقرة في نخل، لكنها ليس لها أي نفوذ أو تأثير في البلاد. ولم تنهر قوتهم كلياً إلا بعد سقوط معقلهم الأخير في الحزم على يد السيد عزان بن قيس في ١٨٦٩م، حيث استمر حصار الحزم ما يقارب التسعة أشهر، حيثُ إنَّ السيد عزان لم تكن لديه المدفعية التي تمكنه من اختراق الحصن، فلم يكن لديه بديل سوى حصار الحصن حتّى نفاد المواد الغذائية وإلحاق المجاعة بمن في داخله. زعيم اليعاربة محمّد بن سليمان قتل في إحدى الهجمات المفاجئة على الحصن كما استسلم بقية المدافعين بعد أن استنزفوا مؤنهم وفقدوا الأمل في الإغاثة.

(توقيع) إس. بي. مايلز، عقيد ركن

الوكيل السياسي والقنصل، مسقط

مسقط في ٢٧ أيار/ مايو ١٨٨١م

١٠- الحكم العربي العُماني في زنجبار(٤٥)

لقد ظلت جزيرة زنجبار التي تقع في المحيط الهندي والتي ضمت إلى تنجانيقا في ثورة سنة ١٩٦٤م لتكوين جمهورية تنزانيا ظلت تحت التأثير العُماني منذ عهد الإمام سلطان بن سيف الذي احتل الجزر من البرتغاليين في سنة ١٦٥٢م وعين أحد أفراد عائلة الحارثي لحكم جزر زنجبار، وهذه المقالة تستعرض سلالة الحكام العرب في زنجبار منذ تلك الفترة حتى عهد آخر سلطان لزنجبار السيد جمشيد بن عبد الله الذي خلف أباه في ١ تموز/ يوليو سنة ١٩٦٢م، وأدت الثورة إلى طرده من زنجبار في ١٢

(٤٥) المقالة مترجمة من الموقع: <http://www.zanzibar-web.com/sultans.html>.

كانون الثاني/يناير من سنة ١٩٦٤م، ومنح بعد ذلك حق اللجوء السياسي في إنكلترا حيث ما زال يقيم في مدينة بورتسموث حتى تاريخ إعداد هذا التقرير في أوائل سنة ٢٠٠٧م .

بقيت زنجبار تحت التأثير العُماني منذ عهد الإمام سلطان بن سيف الذي احتل الجزر من البرتغاليين في سنة ١٦٥٢م وقبل عودته إلى عُمان، عين الإمام سلطان بن سيف أحد أفراد عائلة الحارثي لحكم جزر زنجبار.

بعد وفاة الإمام سلطان خلفه ابنه سيف بن سلطان الذي كان حاكماً جريئاً ومغامراً. وتمكن من دحر العدوان البرتغالي على شرق أفريقيا. وفي سنة ١٧٤١ م خلفه أحد أفراد سلالة البوسعيد - أحمد بن سعيد بعد أن فقد حفيد الإمام سيف بن سلطان السيطرة على بلاده. وبذلك بدأ عهد سلالة السلاطين العُمانيين في زنجبار.

سلاطين زنجبار

أ ـ السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٤-١٨٥٦)

السيد سعيد هو ابن السيد سلطان بن أحمد وحفيد أحمد بن سعيد، الحاكم الأول من سلالة البوسعيد. ادعى العرش بعد اغتيال ابن عم أبيه بدر بن سيف في سنة ١٨٠٤م الذي حكم بعد موت السيد سلطان.

استخدم لقب سيد بدلاً من لقب الإمام ومنحت زوجته لقب سيدة.

في سنة ١٨٣٢م اختار السيد سعيد زنجبار لتكون عاصمة عُمان، واستقر فيها مع عائلته وأتباعه. وكان هدفه أن يحول زنجبار إلى مركز رئيس لتجارة بلدان العالم ولقد كان للعوامل الطبيعية تأثيرها على اتخاذ هذا القرار، حيث إن شقوق زنجبار المرجانية تمنح الجزيرة الحماية الطبيعية من هجمات العدو من البحر. كما أن ميناء زنجبار بطبيعته عميق ويمكن أن ترسو فيه السفن الكبيرة، وتتوافر في الجزيرة كمية وفيرة من المياه العذبة.

لقد حول السيد سعيد بلدة صيد السمك زنجبار المبنية بأكواخ الطين وأسقف الجذوع إلى بلدة يوجد بها بنايات مسقفة ومتعددة الطوابق مبنية بالحجارة والكلس، ونفذ البناء عمال مهرة من بلاد العرب بمساعدة العمالة المحلية. ولقد شجع هذا

التحرك العديد من العُمانيين على ترك عُمان والاستقرار في زنجبار.

بدأ السيد سعيد بالمتاجرة (المقايضة) مع الأوروبيين الذين خرجوا إلى شواطئ زنجبار. وشجعهم على فتح مراكزهم التجارية في الجزيرة؛ في سنة ١٨٣٣م. وقع معاهدةً تجارية مع أمريكا حيث قايض العرب منتجات جوز الهند وصدف السلحفاة والفلفل الأحمر وشمع العسل ومنتجات أخرى مع الأمريكيين بالأجهزة والقطن الطبي والنسيج.

أسس الأمريكيون وكالةً في زنجبار باسم جون بيرترام وشركاه من سالم ماسوشوستس، ولاحقاً في سنة ١٨٣٧ م فتحت أمريكا أول سفارة لها على الجزر.

بعد ذلك أنشأت شركة تجارية أمريكية أخرى تدعى أرنولد هينس وشركاه من نيويورك مكتباً لها في زنجبار.

في سنة ١٨٤١م أنشأت بريطانيا مكتباً تجارياً لها في زنجبار وبعد ذلك قنصلية. أول قنصل بريطاني لزنجبار كان عقيد ركن من الجيش الايرلندي يسمى أتكنز هامرتون.

بعد ذلك، أرسل الفرنسيون والإيطاليون والبلجيكيون والألمان والنمساويون بعثاتهم إلى زنجبار.

لقد شجع شغف السيد سعيد بالزراعة المقترن بالتربة الخصبة لزنجبار، على البحث عن منتوجات يمكن أن يستفيد منها شعب زنجبار، ويوجد طلب كبير عليها في السوق العالمية. ووجد ضالته في منتج توابل القرنفل الذي يتحدر أصله من جزر مولوكوس ومدغشقر.

طلب عدة آلاف من أشجار القرنفل من تلك الجزر وشجع المزارعين على زراعتها على نطاق واسع. وكان قرنفل زنجبار عالي الجودة مقارنة بذلك الذي ينتج في دول أخرى بسبب مناخها وتربتها.

خلال فترة حكمه في زنجبار، قام السيد سعيد بزيارات متكررة إلى وطنه لحل النزاعات السياسية التي كانت تظهر أثناء فترة تواجده في زنجبار.

أثناء عودته إلى زنجبار في سنة ١٨٥٦ م على متن السفينة الحربية البريطانية فيكتوريا، أصابه المرض وتوفي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٥٦ م، وهو على مقربة من جزر سيشيل. وتم إحضار جثمانه إلى زنجبار حيث أجريت له مراسم الدفن السلطانية.

ب ـ السيد ماجد بن سعيد بن سلطان (١٨٥٦ -١٨٧٠)

بعد موت السيد سعيد، اعتلى ابنه ماجد العرش وليس ابنه الأكبر سناً ثويني الذي كان في مسقط عندما توفى والده. حاول ثويني ادعاء حقه في العرش لكن

الحكومة البريطانية والتي كانت حامية لنظام أبيه، عينت لجنةً برئاسة اللورد كانينغ لحل التنافس بين الأخوين. ولقد حكمت بأن يحكم ثويني عُمان، ويحكم ماجد زنجبار والأملاك العُمانية الأخرى في شرق أفريقيا.

خلق هذا القرار كيانين منفصلين ضمن مملكة واحدة عُمان وزنجبار لدى كل منها نظامها الإداري والقضائي المستقل، ودخل ذلك حيز التنفيذ في سنة ١٨٦١م. لقد ظهر عداء كذلك بين ماجد وأخيه الآخر برغش وتدخلت بريطانيا، ولحل المشكلة أرسلت برغش إلى بومباي في الهند لاستكمال دراسته.

ج ـ السيد برغش بن سعيد (١٨٧٠ -١٨٨٨)

بعد موت أخيه عاد برغش إلى زنجبار قادماً من بومباي مطالباً بحقه في العرش.

لقد كان رجلاً طموحاً جداً ولديه أذواق غربية عالية ومستوى متفاخر للمعيشة اكتسبه أثناء فترة دراسته في الهند. وقد صرف مبالغ كبيرة من المال لإشباع ملذاته. صرف السيد برغش مالاً لتطوير سلطنته ومول بناء شبكة أنابيب المياه العذبة من الينابيع الطبيعية في جزيرة زنجبار إلى البلدة.

في سنة ١٨٧٢م شجع شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية على بدء خدمة باخرة شهرية بين عدن وزنجبار. حملت هذه الخدمة بريد زنجبار إلى الأجزاء المختلفة من العالم.

لقد مكن السيد برغش من تواصل زنجبار ببقية بلدان العالم، وبعد افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩، رتب لشركة البرقيات الشرقية مد خطوط اتصالات برقية تحت المحيط من عدن إلى زنجبار. ولقد تم إنجاز العمل في المشروع سنة ١٨٧٩م، وتم افتتاح مكتب محلي للشركة جلب له التقنيين من لندن وجوا وبومباي.

أدى السيد برغش دوراً فعالاً في إلغاء تجارة العبيد بتوقيع اتفاقية مع بريطانيا في سنة ١٨٧٠م، تمنع تجارة العبيد في مملكته. كما أغلق السوق الكبير للعبيد في ماكونازيني في زنجبار الذي كان يقع في الموقع الحالي للكاتدرائية الأنكليكانية. استسلم إلى شيخوخته والإجهاد اللذين ارتبطا بحكم مملكته، وتوفي في سنة ١٨٨٨م.

د ـ السيد خليفة بن سعيد (١٨٨٨-١٨٩٠)

بعد وفاة السيد برغش، اعتلى السيد خليفة العرش. عزز منع العبودية التي

فرضها سلفه، وأصدر تصريحاً رسمياً بأن كل العبيد الذين يدخلون مملكته سيتم تحريرهم.

مات بالحمى في ١٣ شباط/ فبراير ١٨٩٠ م في سكنه في شوكواني، وعمره ٣٦ سنة بعد أن حكم لمدة سنتين فقط.

هـ ـ السيد علي بن سعيد (١٨٩٠-١٨٩٣)

في الأول من حزيران/ يونيو سنة ١٨٩٠، وضع السيد علي وريث السيد خليفة زنجبار وبمبا تحت الحماية البريطانية. وأعلنت الحماية في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٨٩٠م.

و ـ السيد حمد بن ثويني

حكم من ١٨٩٣ م حتى ١٨٩٦م.

ز ـ السيد خالد بن برغش (فترة قصيرة جداً في عام ١٨٩٦م)

استولى ابن السيد برغش على قصر السلطان في ٢٥ آب/ أغسطس ١٨٩٦م، وأعلن نفسه سلطاناً على نقيض ترشيح الحكومة البريطانية للسيد حمود.

بعد أن تجاهل الإنذار النهائي للحكومة البريطانية، تم قصف القصر الذي لجأ إليه بمدفعية الأسطول البريطاني الذي كان يرسي في ميناء زنجبار تحت إمرة العميد البحري راوسون. خوفاً على سلامته، هرب إلى دار السلام، بحماية الحكومة الألمانية. بعد استقراره في سيشل ولاحقاً في جزيرة القديسة هيلينا، أجبر على تسليم نفسه إلى البريطانيين عندما خسرت ألمانيا الحرب العالمية الأولى. مات في ممباسا في سنة ١٩٢٧.

ح ـ السيد حمود بن محمد (١٨٩٦-١٩٠٢)

عندما هرب السيد خالد من زنجبار، عجلت بريطانيا على أداء السيد حمود لقسم الولاء على العرش.

وكان لديه ابن واحد يدعى علي تم إرساله للدراسة في هارو في إنكلترا.

بعد موت صديقه العزيز ومستشاره الثقة السير لويد ماثيو في سنة ١٩٠١ م، لم تمر سنة بالكاد حتى توفاه الله بتاريخ ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٠٢م عن ٥١ سنة.

ط ـ السيد علي بن حمود (١٩٠٢-١٩١١)

عند موت أبيه كان السيد علي ما زال قاصرا.

عندما اعتلى العرش التزم بأسلوب الحياة الغربية التي اعتاد عليها عندما كان في إنكلترا.

في سنة ١٩١١ م تمت دعوته إلى إنكلترا لحضور حفل تتويج الملك جورج الخامس، وأثناء تواجده في أوروبا، تخلى عن عرشه، ليعيش في أوروبا حيث وافته المنية في باريس في السنة نفسها.

لم يطالب أي من أبنائه الذين بقوا في زنجبار بأحقيتهم في العرش.

ي ـ السيد خليفة بن حارب (١٩١١ - ١٩٦٠)

اعتلى العرش بعد تنازل السيد علي.

أثناء فترة حكمه انتقلت مسؤولية الحماية البريطانية لسلطنته من وزارة الخارجية إلى وزارة المستعمرات في سنة ١٩٢٥م، وتم إلغاء مكاتب القنصلية البريطانية ووكالة صاحب الجلالة وأنشئ منصب المقيم البريطاني.

وفي عهده تم توسعة ميناء زنجبار وإقامة مرسى عميق بالميناء وشبكة من الطرق المعبدة لتنشيط التجارة في الجزيرة. وتم إدخال الخدمات التعليمية والصحية وتوسعتها لتمتد إلى المناطق النائية من الجزيرة.

تم تطوير النظام القضائي وأنشئت المجالس المحلية.

توفي السيد خليفة في تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٦٠ م.

ك ـ السيد عبد الله بن خليفة بن حارب (١٩٦٠-١٩٦٣)

هو ابن السيد خليفة الوحيد، وتميز بشخصيته الاجتماعية والودودة للغاية.

كان عهده قصيراً بسبب صحته السيئة. سقط ضحية مرض السكر الذي أدى إلى انتفاخ ساقيه. وبعد مرض عضال، نجم عنه بتر ساقيه توفي أثناء عملية جراحية في سنة ١٩٦٣.

ل ـ السيد جمشيد بن عبد الله (١٩٦٣-١٩٦٤)

حصل على تعليمه البحري في إنكلترا. لقد كان السيد جمشيد آخر سلطان

لزنجبار. خلف أباه في ١ تموز/يوليو سنة ١٩٦٣.

ومثل أبيه كانت فترة حكمه قصيرة حيث أدت الثورة إلى طرده من زنجبار في ١٢ كانون الثاني/يناير من سنة ١٩٦٤.

تمكن من الفرار إلى دار السلام على متن يخته الشخصي - الحاضرة - ومنح لجوءاً سياسياً في إنكلترا. ويقيم حالياً (٢٠٠٤م) في بورتسموث في المملكة المتحدة.

١١- رسالة من السيد إبراهيم بن قيس بن عزان إلى الشيخ صالح بن علي بن ناصر الحارثي[٤٦]

رسالة نادرة من السيد إبراهيم بن قيس بن عزان شقيق الإمام عزان بن قيس إلى الشيخ صالح بن علي بن ناصر الحارثي، الذي يصفه بالأسعد الكريم مغيث الإسلام ناشر العدل بعُمان الأمجد الطالع الذي يغار على بيضة الإسلام مقتدياً بالأئمة الكرام والعلماء مصابيح الظلام، ويبلغه فيها عن وصوله إلى نزوى وعن الشخصيات التي قابلها. ويصف في الرسالة انطباعاته عن نزوى عاصمة الأئمة الذين ملكوا البر والبحر ولم يوطنوا غيرها، ويحثه على الاستيلاء على نزوى وعدم ترك عُمان في أيدي الظلمة والجبابرة باعتبار أن الذي يستولي على نزوى يستولي على عُمان والديار البحرية، ويقول له ولكم الفخر إن قبضتم نزوى وتحشرون إن شاء الله مع الذين قبضوها حيث كنتم لهم خلفاء وبقية السلف الصالح ومثلكم من يغار على ديار الإسلام.

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى حضرة الوالد الأسعد الكريم مغيث الإسلام ناشر العدل بعُمان الأمجد الطالع الذي يغار على بيضة الإسلام، مقتدياً بالأئمة الكرام والعلماء مصابيح الظلام صالح بن علي بن ناصر الحارثي.

نعرفك وصلنا من فضل الله تعالى بلد نزوى وواجهوا أهلها خميس بن محمد ابن خلفان السيفي وخميس بن محمد الإسحاقي وزاهر بن سعيد العوفي وأحمد بن سعيد بن طالب السليماني وأحمد بن ماجد السليماني وسلوم بن سعيد أمبو سعيد

---

(٤٦) **الفتح الجليل من أجوبة الإمام أبي خليل**، طبع على نفقة الشيخ سالم بن حمد بن سليمان الحارثي بإشراف عز الدين التنوخي (دمشق: المطبعة العمومية، ١٩٦٥).

أهل العقر، وأما أهل حارة الوادي فمنهم الشيخ سعيد بن ناصر وصالح بن عمر وسالم بن عزيز وأهل سعال سالم بن صالح بن مانع العفيفي وسالم بن حماد وسعيد ابن خميس الإسماعيلي، وكذلك أهل سمد عبد الله بن يعقوب وعامر بن ناصر الخروصي ومن عندهم، ولم أعلم قبل أن أصل أن نزوى خير مأوى فإذا جوها صحو وزمانها لهو للقائم بها وأنهارها طامية وبركاتها هامية وأثمارها دانية ناهيك بمقاصير الغنتق وما حوت عليه من منظر مونق، أما والله ما كنت أظن أن نزوى خير مأوى وقد مررنا في أموالها فرأيناهن فوق الوصف لم تغرس يد القدرة إلا ما طاب شذاه وفاح جناه، الحمد لله لو لم تكن كذلك لما اتخذها الأئمة أهل العدل وطناً وهم خلفاء الأنبياء عليهم السلام، وقيل مر الخضر (عليه السلام) في زمان الإمام ناصر بن مرشد رحمه الله تعالى، فوجد طنانيف الإمام ناصر بن مرشد فقال لهم لمن الركاب؟ قالوا لسيدنا الإمام فقال لهم سلموا لنا عليه وقولوا له هي السيرة النبوية ولازمها والله أعلم. ونحن الآن نرجوكم ومحاصرون المعقل وأهل نزوى وجدناهم بعدم الوصول إليكم فليس عليهم عيلة ولا عتب، إنهم قالوا لنا مثل بلد نزوى كمثل كريمة حسناء زوجها والداها رجلا فقصر في أداء الواجب إليها فما حيلتها إلا بوالديها؟ كذلك أهل نزوى قالوا نزوى يغار عليها أهل العلم والفضل، وقد تقدمت الأئمة واحداً بعد واحد ملكوا البر والبحر ولم يوطنوا إلا نزوى وقبورهم فيها موجودة ولهم بعقر نزوى بيوت موجودة، ولا عليهم لأئمة في ذلك ولا مانع والإمام إبراهيم كتب ذكرها في ديوانه لما قال: (فيوماً بنزوى مستمداً عساكراً) إلى تمامه وفي غير القصيدة ذكرها مراراً وأن الذي يقبض نزوى قبض عُمان. والناس لا تنظر إلى كثرة المال تنظر معادن العلم وإن عُمان مدحها نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) بقوله: «رحم الله أهل الغبيرا ورحم أهل الغريفات وقال رحم الله من رآني وآمن بي مرة، ورحم الله من آمن بي ولم يرني سبع مرات. وقال لأصحابه: أتدرون من أعجب الخلق إيماناً؟ وقالوا الملائكة عليهم السلام، قال: الملائكة في السماء فمالهم لا يؤمنون! أي الخلق أعجب إيماناً؟ قالوا: الأنبياء عليهم السلام، قال: الأنبياء ينزل عليهم الوحي فمالهم لا يؤمنون! أي الخلق أعجب إيماناً؟ قالوا: أصحابك، قال: أصحابي يروني ويسمعون كلامي فمالهم لا يؤمنون! أعجب الخلق إيماناً قوم من بعدكم يجدون كتاباً في رق فيؤمنون به وهذا مرجعه لعُمان وآتوا لنا المشاهد وينبغي منكم أن لا تتركوا عُمان في أيدي الظلمة والجبابرة والذي يقبض نزوى قبض عُمان والديار البحرية على الطاقة، وعُمان في اليد ولكم الفخر إن قبضتم نزوى وتحشرون إن شاء الله مع الذين قبضوها حيث كنتم لهم خلفاء وبقية السلف الصالح، ومثلكم من يغار على ديار الإسلام وحتى إن حج عُمان أفضل في قول الله تعالى ﴿...من

كل فج عميق﴾(٤٧) يعني عُمان، قال رسول الله (ﷺ) «من أعيته المكاسب فعليه بعُمان»، وعنه «من أعيته المكاسب فليأت عُمان بلاد الأمان لا ظلم فيها ولا جور يوشك في آخر الزمان أن ينتقل الناس إليها»، وعنه «من أحب أن يسكن عُمان فليسكن فإن فيها القنوع والرضى باليسير»، عبد الله بن سلمه سمعه يودع رجلاً فقال له أين تريد؟ فقال أريد عُمان قال فالحق بها يا ابن أخي فإن بها أمان الليل وأمان النهار ويوشك أن ينتقل الناس إليها في آخر الزمان فراراً من جور السلطان وأعوان الظلمة وحطاط النبط، وعن النبي (ﷺ) إنه قال: يوشك أن تكفر أمتي ويلي عليهم أعوان الظلمة في البلدان يلتجي الناس إلى عُمان وإن عُمان في ذلك الزمان في البلدان نعم وأهل عُمان عند اقتراب الساعة يعمر خرابها ويكثر سكانها وتضيق بها أمتي حتى يباع مربض الشاة ومقعد الرجل بعشرة دنانير وعشرين ديناراً فلا يقدر على ذلك لما يكثر فيها من الناس وكذا فيها الأرزاق ويأمن الناس فيها بأوسع الأمان ينضح البحر بناحيتهم تأتيهم أرزاقهم من بجورهم آمن ليلهم طيب نهارهم والأحسن تقنعوا بعُمان إذا كان هذا فضلها وتجدوا في الطلب إليها وتجعلوها ذخراً لكم، ونزوى ثلثها بيت مال فكيف مداخيلها وحواشيها وسيرة أهلها إلى أميرها، فلو تجعلونها لكم وطناً هي الخلف لما عندكم وجوارها على العهد لا تسمعوا الحاسد فيهم أبداً يقاتلون عندكم"؛ وقال النبي (ﷺ) «اغتنموا الفرص فإنها تمر من السحاب، والسلام من المعتصم بربه إبراهيم بن قيس بن عزان فضلاً منك بلغ سلامنا الأخ عزان بن قيس والشيخ الثقة سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي الخروصي»، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي وعلى آله وصحبه وسلم.

١٢ـ الإمام عزان بن قيس

أ- بيعة الإمام عزان بن قيس(صيغة البيعة)(٤٨)

بويع الإمام عزان بن قيس بعد عصر يوم الجمعة الثاني والعشرين من جمادى الآخرة سنة ١٢٨٥، بعد التشاور والتناظر. وكان الزعماء الحاضرين يومئذ الشيخ صالح بن علي بن ناصر الحارثي والشيخ سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي والشيخ محمد بن سليم الغاربي ومن معهم من شيوخ القبائل، وخاصة المسلمون وعامتهم،

(٤٧) **القرآن الكريم**، «سورة الحج،» الآية ٢٧.

(٤٨) السالمي، **تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان**.

فبايعوه وبايعه الخاص والعام وأطلقت المدافع إعلاماً. ولقد اشترطت البيعة طاعة الله ورسوله (ﷺ) وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتنصيبه إماماً للدفاع وبحيث يعقد راية ولا ينفذ حكماً ولا يقضي أمراً إلا برأي المسلمين ومشورتهم، وإنفاذ أحكام الله وإقامة حدوده وقبض الجبايات وإقامة الجمعات ونصرة المظلوم وإغاثة الملهوف، وأن يجعل القوي ضعيفاً حتى يأخذ منه حق الله، والعزيز ذليلاً حتى ينفذ فيه حكم الله، وأن يمضي على سبيل الحق أو يفني روحه، كما تضمن هذا القسم نص الرسالة التي كتبها العُمانيون إلى إخوانهم في المغرب العربي يبشرونهم ببيعة الإمام عزان بن قيس وكذلك حكم الإمام عزان بن قيس بتأميم الأموال التي خلفها الإمام أحمد بن سعيد وولده الإمام سعيد بن الإمام وأولاده: قيس وسلطان ومحمد بنو الإمام أحمد بن سعيد، والأموال التي خلفها هلال بن محمد بن الإمام وسعود بن علي بن سيف وأموال السيد سعيد بن سلطان وابنه ثويني بن سعيد وسالم بن ثويني.. الخ، حيث حكم بتلك الأموال كلها لبيت مال المسلمين لاستغراقها في الجبايات والمظالم المجهولة أربابها، فكان مرجعها لبيت المال. وتشير الوثائق التاريخية أنه تم تنفيذ الحكم وأخذ الإمام تلك الأموال وأصنافها إلى بيت المال وباع منها جملة أصول وأنفذها في عز.

بويع الإمام عزان بن قيس بعد عصر يوم الجمعة الثاني والعشرين من جمادى الآخرة سنة ألف ومئتين وخمس وثمانين بعد التشاور والتناظر، وكان الزعماء الحاضرين يومئذ الشيخ صالح بن علي بن ناصر الحارثي والشيخ سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي والشيخ محمد بن سليم الغاربي ومن معهم من شيوخ القبائل وخاصة المسلمون وعامتهم، فبايعوه وبايعه الخاص والعام وأطلقت المدافع إعلاماً.

وصيغة البيعة نصها التالي:

«بسم الله الرحمن الرحيم قد بايعناك على طاعة الله ورسوله (ﷺ) وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونصبناك إماماً علينا وعلى الناس على سبيل الدفاع وعلى شرط أن لا تعقد راية ولا تنفذ حكماً ولا تقضي أمراً إلا برأي المسلمين ومشورتهم، وقد بايعناك على إنفاذ أحكام الله تعالى وإقامة حدوده وقبض الجبايات وإقامة الجمعات ونصرة المظلوم وإغاثة الملهوف، وأن لا تأخذك في الله لومة لائم، وأن تجعل القوي ضعيفاً حتى تأخذ منه حق الله، والعزيز ذليلاً حتى تنفذ فيه حكم الله، وأن تمضي على سبيل الحق أو تفني روحك فيه، وأن تعطينا على ذلك عهد الله وميثاقه لنا ولجميع المسلمين».

ب ـ نص الرسالة التي كتبها العُمانيون إلى إخوانهم في المغرب العربي يبشرونهم ببيعة الإمام عزان بن قيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أيد الأحكام الشرعية بسيوف الأئمة، وجعل طاعتهم واجبة على جميع الأمة، وجعل الحجة لهم وعليهم في ذلك علماء الدين الذين بهم كشف الغمة، وكشف بعدلهم وأنوار هداهم حنادس الجور المدلهمة، فهم الدعاة إلى الله تعالى والهداة إليه، وبهم أكمل دينه وأتمه، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الذي أرسله لجميع العالمين رحمة وعلى آله وصحبه الذين لا تنكر فضائلهم الجمة.

وننهي إبلاغ السلام الوافر وتجديد الثناء الفاخر ونشر هذا الخير العاطر إلى كافة من بأرجاء المغرب وأقطار الأرض من المسلمين أهل الاستقامة في الدين من أهل العلم والفضل والحلم والفصل والعقد والحل، وأرباب العقل والنقل من مشايخ الكلام وجهابذة الأعلام وأهل الاجتهاد في الإسلام من هم خيرة الأنام والدعاة إلى دين الملك العلام سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد، فالباعث لتحرير الكتاب يا أهل المغرب إعلامكم بأن إخوانكم أهل عُمان قد قاموا لله تعالى في هذا الزمان جهاداً في سبيله وابتغاء مرضاته لما كثر الظلم وانتشر الإثم وانتهكت المحرمات وعطلت الحدود وسفكت الدماء وتعطلت الأحكام وخربت المساجد وترأس الفسقة وتعاظم الجهلة، فانتدب لذلك أهل العلم وبقية السلف وأولوا الغيرة على دين الله وذوو الحمية فيه، فباعوا أنفسهم لله تعالى وخرجوا على سلاطين الجور فأمكنهم الله من رقابهم وأذل بهم شوكة الجبابرة فأخرجوهم من الممالك صاغرين كانوا لهم بحمد الله قاهرين، فقدموا لهم إماماً ذا ثقة ودين وعقل وشهامة وبطش شديد في المعتدين، وهو الإمام الأوحد والمقدام المؤيد والهمام المسدود ذو السطوات الهائلة والعزمات القوية لنصر الله تعالى، إمام المسلمين عزان بن قيس بن عزان بن قيس بن الإمام، فهو الآن القائم بعُمان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويظهر السنن ويميت البدع ويغيث الملهوف ويرشد الضال ويفيض الخير ويقبض على يد كل جبار عنيد وفاسق مريد، فينفذ فيهم حكم الله الشديد ولا يتجاوز بهم إلى ما لم يأذن الله به من الوعيد. ولما كانت هذه من أكمل النعم الدينية والمعارف الإلهية لظهور ما كان درس من الأحكام الشرعية، وجب أن نعرفكم بها لأنكم شركاء في كل ما كان من الأمور الدينية المحمدية. هذا

ما لزم بيانه والسلام عليكم من كافة إخوانكم أهل عُمان من إمام المسلمين عزان ابن قيس، ومحمد بن سليم الغاربي، وصالح بن علي الحارثي، وسالم بن عديم الرواحي، وحمد بن سليمان اليحمدي، وكاتب الأحرف بأمرهم أخيكم سعيد بن خلفان الخليلي بيده، تاريخ يوم اثني عشر من ذي القعدة سنة خمس وثمانين ومئتين وألف.

ج ـ حكم الإمام عزان بن قيس بتأميم الأموال التي خلفها الإمام أحمد بن سعيد

نص حكم الإمام عزان بن قيس الصادر في الثامن من شهر ذي الحجة من سنة ألف ومئتين وخمس وثمانين بتأميم الأموال التي خلفها الإمام أحمد بن سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما حكم به سيدنا إمام المسلمين الولد عزان بن قيس بن عزان في الأموال التي خلفها الإمام أحمد بن سعيد وولده الإمام سعيد بن الإمام، وأولاده قيس وسلطان ومحمد بنو الإمام أحمد بن سعيد، والأموال التي خلفها هلال بن محمد بن الإمام وسعود بن علي بن سيف وأموال السيد سعيد بن سلطان وابنه ثويني بن سعيد وسالم بن ثويني وعماله سيف بن سليمان بن حمد وسعيد بن محمد بن سعيد، وأموال بنت سيف بن محمد أم السيد سعيد بن سلطان وأموال عزا بنت سيف زوجة السيد سعيد، وأموال محمد بن ناصر الجبري قد حكم بهذه الأموال المذكورة كلها لبيت مال المسلمين لاستغراقها في الجبايات والمظالم المجهولة أربابها فكان مرجعها لبيت المال وقد حكم الإمام بذلك وأشهدنا عليه بتاريخ يوم ثامن من شهر ذي الحجة من سنة خمس وثمانين ومئتين وألف.

وكتبه بأمره الفقير **سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي** بيده.

وأنا بذلك شهدت على سيدنا الإمام وكتبته بيدي وأنا **صالح بن علي الحارثي** هذا مني صحيح وبأمري.

وقد حكمت به وأشهدت عليه وأنا العبد الفقير **إمام المسلمين عزان بن قيس** وكتبته بيدي.

وتشير الوثائق التاريخية أنه تم تنفيذ الحكم وأخذ الإمام تلك الأموال وأصنافها إلى بيت المال وباع منها جملة أصول وأنفذها في عز الدولة، وذلك كله بمشورة المسلمين.

١٣- تهديدات الحكومة البريطانية للشيخ عيسى بن صالح الحارثي، قبل وبعد انتصار الحرب العالمية الأولى، وقبل التوقيع على معاهدة السيب[٤٩]

رسالتان موجهتان إلى الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، **الأولى** حررت في مسقط ١١ تموز/يوليو ١٩١٣ وموجهة من الميجر ناكس نائب الدولة البهية القيصرية الإنكليزية في مسقط، يبلغه فيها عن وصول رسالة من أمير الخليج يبلغ فيها أكابر مشايخ أهل عُمان أن الدولة البريطانية قررت إصدار إنذار بأن لا تؤدي الخصومات بينهم وبين السيد فيصل سلطان مسقط إلى الهجوم على بلدتي مسقط ومطرح مراعاة للمصالح المهمة لرعايا الدولة البريطانية.

الرسالة **الثانية** من الميجر هاورت وحررت في مسقط في ٢ آذار/مارس سنة ١٩١٩ م، يبلغه فيها عن انتهاء الحرب وانتصار الحلفاء على أعدائهم الذين سلموا وهم الآن محتلون بلاد ألمانيا والنمسا وبلغاريا وتركيا، كما سلمت ألمانيا أسطولها وأكثر مراكبها محبوسة في إنكلترا وحالة بلاد ألمانيا ذاتها في ارتباك وقحط، وأنهم احتلوا من بلاد تركيا اسطنبول، وأن بغداد في أيديهم ويضعون في بغداد والبصرة حكومة عربية ولا يسمحوا للترك أن تحكمها في ما بعد وصديقهم وحليفهم الشريف حسين في الحجاز قد تحصل على القوة العظيمة وتلقب بملك الحجاز ووفقاً لشروط الهدنة التي أعطوها للترك، سلمت المدينة المنورة وهي الآن في يد ملك الحجاز، في اليمن أيضاً سلم سعيد باشا نفسه وهو الآن أسير في أيديهم .. الخ.

وأوضح القنصل في رسالته بأن مسقط هي إحدى المراسي التي ترسو فيها مراكبهم في ذهابها وإيابها إلى ومن بوشهر والبصرة، وأنه لضروري لمقاصد التجارة في العالم أن تكون الموانئ في حالة الأمن وبأن عُمان لا تزال في معارك ومحن بالأخص عند موت إمام أو سلطان وانتخاب آخر، لهذا يرغب في اللقاء به للتباحث معه في ما ينبغي عمله لتحسين الأحوال. وينهي الرسالة بالإشارة إلى أنه يوجد لديهم خمسمئة ألف من العساكر المدربة على الحرب في العراق فرغت من أعمالها الحربية ولا حاجة لهم فيها وإن بضع آلاف منهم يكفون للاستيلاء على عُمان قاطبة، كما أن أزمة أمور البحر في أيديهم فإن تخيل العُمانيين مناصبة الإنكليز بالعداوة، فلن يسمح أن يباع إليهم الأرز والقمح والأثواب ولا بيع

(٤٩) انظر: صور الرسائل المرفقة.

تمرهـم، وإن استحسنوا صداقتهم لساعدوهم وإن لم يرضوا إلا أن يعادوهم فالعواقب الوخيمة ستحل بهم.. الخ.

نمبر ٦٦٥-٦٧
حرر بمسقط ١١ جولاي (تموز/يوليو) ١٩١٣
٦ شعبان سنة ١٣١٣

من الميجر ناكس نائب الدولة البهية القيصرية الإنكليزية في مسقط

إلى جناب الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، بعد السلام عليكم لا بد أنت خبير يقيناً بالفتنة الواقعة سنة ١٣١٣ بينكم وبين حضرة سلطانكم المعظم السيد فيصل بن تركي وفي تاريخ ٥ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ حضرة سلطانكم نشر لكم إعلاناً كما سيأتي:

إلى كافة من يراه وبعد، نعرفكم أن قد وصلنا كتاب من جناب أمير الخليج بهذا المضمون أنه نظراً إلى المصالح المهمة لرعايا الدولة البريطانية في بلدتي مسقط ومطرح قد عزمت الدولة البريطانية إصدار إنذار إلى أكابر مشايخ أهل عُمان، أن في ما بعد مهما يقع من الخصومات منهم في حق حضرة السيد فيصل لا تترك الدولة المذكورة أحداً منهم يهجم على هاتين البلدتين، فننذركم بهذا الاشتهار فإياكم والتعدي على مسقط ومطرح وكفى إخباركم بذلك.

ومن حيث يبين بعض منكم نسوا هذه النصيحة والإنذار أكرر لكم ذلك ليصير عندكم معلوماً والسلام.

عدد ٦٦ — ٦٧ محررة بمسقط ١٣ جمادى الثاني ١٣١٣
٦ شعبان ١٣١٣

من الميجر ساكس نائب الدولة البهية القيصرية الانكليزية في مسقط

الى جناب الشيخ عيسى بن صالح الحارثي بعد السلام عليك
لا بد انت خبير يقينا بالفتنة الواقعة بينكم وبين حضرة سلطانكم ١٣١٣
المعظم السيد فيصل بن تركي في تاريخ ٦ جمادى الثاني ١٣١٣ ما حضرة
سلطانكم نشر لكم اعلانا كما سيأتي
الى كافة من يراه ويعد تعرفكم بانه قد وصلنا كتاب من جناب الوزير
الدولة البريطانية بهذا المضمون انه نظرا الى المصالح المهمة لرعايا الدولة
البريطانية في بلدتي مسقط والمطرح قد عزمت الدولة البريطانية
اصدار انذار الى اكابر مشايخ اهل عمان ان فيما بعد من تاريخ
من الخصومات منهم في حق حضرة السيد فيصل لا تترك الدولة
المذكورة احدا منهم يهجم على هاتين البلدتين فنحن ننذركم
بهذا الاشتهار فاياكم والتعدي على مسقط والمطرح و
كفى اخباركم بذلك
ومن حيث يتبين بعض منكم نسوا هذه النصيحة والانذار
اكررها لكم ذلك ليصير عندكم معلوما والسلام

نمبر ١١ لسنة ١٩١٩م
حرر بمسقط في ٢ آذار/ مارس سنة ١٩١٩ م
مطابق حادي جمادى الآخر سنة ١٣٣٧هـ

من باليوز وقنصل الدولة البريطانية العظمى بمسقط إلى جناب الأجل الأكرم الشيخ عيسى بن صالح بن علي السمري الحارثي سلمه الله تعالى، بعد واجبات التحية والسلام منذ عهد طويل أنا لم أكتب إليكم والآن فقد انتهى الحرب وأريد أن أخاطبكم وأفهمكم عنه وعن كل أفكارنا بحصر من هذه الجهات، وكما تعلمون ونشكر الله على ذلك أن بريطانية العظمى وحلفاءها قد انتصروا على أعدائهم الذين سلموا كلهم ونحن الآن محتلون بلاد ألمانيا والنمسا وبلغاريا وتركيا، وقد سلمت ألمانيا أسطولها وأكثر مراكبها محبوسة في إنكلترا وحالة بلاد ألمانيا ذاتها في ارتباك وقحط، ولقد احتلينا أيضاً من بلاد تركيا اسطنبول وكما تعلمون إن بغداد في أيدينا منذ زمان ونحن الآن نضع في بغداد والبصرة حكومة عربية ونجعل كل العراق تحت حكومة عربية ولا نسمح للترك أن تحكمها في ما بعد وصديقنا وحليفنا الشريف حسين في الحجاز قد تحصل على القوة العظيمة وتلقب بملك الحجاز ووفاقاً لشروط الهدنة التي أعطيناها للترك سلمت المدينة المنورة وهي الآن في يد ملك الحجاز، في اليمن أيضاً سلم سعيد باشا نفسه وهو الآن أسير في أيدينا وبلا شك تصلكم حقيقة هذه الأخبار من مصادر أخرى عن قريب إن لم تصلكم إلى الآن، إني الآن أكتب إليكم هذه الأحرف بالخصوص لأخبركم أن إرادتنا أن نساعد في تأليف حكومة عربية في كل البلاد العربية لتحكم حسب عوائدها وحيث تخلصت العرب الآن من ربقة جور الأتراك فالرجاء وثيق أنهم سيتقدمون في أمورهم على الطريقة العربية الطيبة.

وبما أن الغرض الآن سمحت أن نلتفت إلى عُمان فإنه من الواجب أن أحاول أن أشرح لكم حيثيتنا قبل عُمان كي تقدروا أن تفهموا مطمح نظرنا.

مسقط هي إحدى المراسي التي ترسو فيها مراكبنا في ذهابها وإيابها إلى ومن بوشهر والبصرة، وأنه لضروري لمقاصد التجارة في العالم أن الموانئ تكون في حالة الأمن والسلام فإذا كانت حكومة البلاد مرتبكة وحربية فالبنادر تكون غير آمنة ولا يوجد هناك مأوى للمراكب التي تمرها ويكون حملها في خطر إذا نزل إلى البر.

ولا تزال عُمان في معارك ومحن بالأخص عند موت إمام أو سلطان وانتخاب آخر.

ولقد تعودنا أن نتحالف مع حاكم البلاد وحالما نتحالف معه نجد أن مدعياً أخر يدعي الأحقية في السلطنة فيهاجمه، وفي هذه الأحوال كما لا تجهلون اضطررنا أن نجهر لكل رؤساء ومشايخ عُمان في سنة ١٨٩٥م/ ١٣١٣هـ بأننا نساعد السلطان والسلطة الذي تحالفنا معه وتكون مساعدتنا له في البنادر ولهذه الحيثية فنحن قد ساعدنا السلطان تركي وفيصل ونحن الآن نساعد تيمور.

وهذا هو السبب الوحيد الذي ألجأني أن ارغب في ملاقاتكم وأن أتباحث معكم فيما يجب وقوعه لتحسين الأحوال لأن الملاقاة والمباحثة في هذه الأحوال هي الوسيلة الوحيدة لتمكين المتنازعين في فهم مطالب أحدهما الآخر والنظر في إمكان التراضي على حالة مرضية، ولم يسمع قط أننا سببنا إضرار أحد بالعسف والجور، ولكننا سنجبر أن نعاملكم خلاف ما عاملناكم إن لم تأتوا وتدعونا نتباحث مباحثة مرضية أو أن لم تبينوا لنا إرادة في أن تخاطبونا مخاطبات دالة على الصداقة ولا نريد أن نجبر أمة ما على حكومة ردية تخالف عوائدهم.

إني لأسمع في هذا الوقت يقال إنكم عازمون على مهاجمة صور ولا أدري بصدق ما يقال وإني لأعوذ بالله من حدوث ذلك، لأن هذا إن حق فسيؤدي إلى مقاومتنا مع العُمانيين. ولقد حاولت منذ سنتين أن أجعل حدوث ما يقال مستحيلاً وإني لكاتب إليكم أقول لكم ألا تعملوا هذا الأمر إذا كنتم فكرتم فيه أو هممتم به أو كان في فكر أحد أو عزمه أن يعمل ذلك، لأن أمراً كهذا سيخسركم خساراً جوهرياً ولا إرادة لنا في ضرركم ولكن إرادتنا عكس ذلك وهي لخيركم ولو أردنا ضرركم لكان من السهل علينا أن نرسل إليكم من طياراتنا طيارة واحدة وهي أزيد من أن تكفيكم فتحطم مدنكم وتخرب حصونكم ومن المؤكد إنكم لا تظنون أنكم تقتدرون على مقاومتنا.

لدينا خمسمئة ألف من العساكر المدربة على الحرب في العراق وقد فرغت من أعمالها الحربية في العراق ولا حاجة لنا فيهم هناك وبضع آلاف منهم يكفون للاستيلاء على عُمان قاطبة لو أردنا بكم سوءاً، ولقد خالفكم السيد تيمور في أنه دائماً يحاول أن يكون في حال الصداقة معنا ولا تجهلون ذلك وتعلمون أيضاً أن الحاكم المتولي السواحل لا يعجز عن وضع الخراج الباهظ على ما يذهب إليكم ويخرج من بلادكم من الأموال على الدوام ولا تستطيعون حيلة، وتعلمون كذلك أن أزمة أمور البحر في أيدينا فإن كنتم تتخيلون مناصبتنا بالعداوة فلم نسمح أن يباع إليكم الأرز والقمح والأثواب للبسكم ولم نبيح لكم بيع تمركم مع أن كل تجارتكم لا تجري إلا في بلداننا، لكن إن كنتم تستحسنون صداقتنا وتخابرونا في

مهامكم لكنا ساعدناكم كما نساعد الآن السيد تيمور، نعم إن لم ترضوا إلا أن تعادوننا فالعواقب الوخيمة ستحل بكم وليس بنا كما صرحت لكم من ذي قبل ومن المتعذر أن نكون أصدقاء من لا يريد صداقتنا، وأني لأنشدكم أن تشرحوا لإمامكم وتبينوا له أن الحالة الحاضرة لا يمكن أن تستمر هكذا إلى الأبد وأن مواجهتكم ومخابرتكم معنا لا تضره وإنها لتنفعه ولكن برفضهما يستحيل علينا أن نساعدكم ولذلك تكون النتيجة مضرة له ولكم، ولقد كتبت أيضاً كهذا إلى الشيخ حمير بن ناصر بن سليمان النبهاني والشيخ ناصر بن راشد الخروصي أن يخبر أخاه، هذا مع تجديد التحية والسلام.

صحيح الميجر هاورت

باليوز وقنصل الدولة البريطانية العظمى بمسقط

نمبره ١١ لـ ١٩١٩ء

BRITISH CONSULATE AND POLITICAL AGENCY MUSCAT

حرر بمسقط
في ٢٤ فبروري سنة ١٩١٩ء
مطابق ٢٣ جمادى الآخر سنة ١٣٣٧

من باليوز وقنصل الدولة العلية البريطانية بمسقط   الى جناب الاجل الاكرم الشيخ عيسى بن
صالح بن علي السمري الحارثي سلمه الله تعالى بعد واجبات التحية والسلام منذ عهد طويل انا لم اكتب
اليكم والآن فقد انتهى الحرب واريد ان اخاطبكم وافهمكم عنه وعن كل افكارنا بحث من هذه
الجهات   وكما تعلمون ولنشكر الله على ذلك ان بريطانية العظمى وحلفائها قد انتصروا
على اعدائهم الذين سلموا كلهم ونحن الآن محتلون بلاد المانيا والنمسا وبلغاريا وتركيا و
قد سلمت المانيا اسطولها واكثر مراكبها محبوسه في انكلترا وحالة بلاد المانيا ذاتها في ارتباك و
قحط ولقد احتللنا ايضا من بلاد تركيا اسطنبول وكما تعلمون ان بغداد في ايدينا منذ مدة
ونحن الآن نضع في بغداد والبصره حكومة عربيه ونجعل كل العراق تحت حكومة عربيه و
لانسمح للترك ان تحكمها فيما بعد   وصديقنا وحليفنا الشريف حسين في الحجاز قد
تحصل على القوة العظيمه وتلقب بملك الحجاز   ووفقا الشروط الهدنه التي اعطيناها
للترك سلمت المدينة المنوره وهي الان في يد ملك الحجاز في اليمن ايضا سلم
سعيد باشا نفسه وهو الان اسير في ايدينا وبلا شك تصلكم حقيقة هذه الاخبار
من مصادر اخرى عن قريب ان لم تصلكم الى الان اكتب اليكم هذه الاحرف بالخصوص
لاخبركم ان ارادتنا ان نساعد في تأليف حكومة عربيه في كل البلاد العربيه لتحكم
حسب عوائدها   وحيث تخلصت العرب الان من ربقة جور الاتراك فالرجا
وثيق انهم سيتقدمون في امورهم على الطريقة العربية الطيبه

وبما ان الغرض الان سمحت ان نلتفت الى عمان فانه من الواجب ان احاول ان

اشرح لكم حيثيتنا قبل عمان كي تقدروا ان تفهموا مطمح نظرنا

مسقط هي احدى المراسي التي ترسو فيها مراكبنا في ذهابها وايابها الى ومن

ابوشهر والبصره وانه لضروري لمقاصد التجارة في العالم ان المواني تكون في حالة

الامن والسلام فاذا كانت حكومة البلاد مرتبكه وحربيه فالبنادر تكون غير آمنه ولا يوجد

هناك ماوى للمراكب التي تمرها ويكون حملها في خطر اذا نزل الى البر

ولا تزال عمان في معارك ونحن بالاخص عند موت امام او سلطان وانتخاب آخر

ولقد تعودنا ان نتحالف مع حاكم البلاد وحالما نتحالف معه نجد ان مدعيا آخر يدعي

الاحقية في السلطنة فيهاجمه وفي هذه الاحوال اضطررنا ان نحصر لكل رؤساء ومشايخ كالاتي

عمان في ١٨٩٥م ١٣١٣هـ باننا نساعد السلطان في السلطة الذي تحالفنا معه وتكون ساعدتنا

له في البنادر ولهذه الحيثيه فنحن قد ساعدنا السلطان تركي وفيصل ونحن الان نساعد تيمور

وهذا هو السبب الوحيد الذي الجأني ان ارغب في ملاقاتكم وان اتباحث معكم

فيما يجب وقوعه لتحسين الاحوال لان الملاقات والمباحثه في هذه الاحوال هي

الوسيلة الوحيدة لتمكين المتنازعين في فهم مطالب احدهما الاخر والنظر في امكان

التراضي على حالة مرضيه ولم نسمح قط اننا سببنا اضرار احد بالحسف والجور

ولكننا سنجبر ان نعاملكم خلاف ما عاملناكم ان لم تأتوا وتدعونا نتباحث مباحثة

مرضيه او الا لم تبينوا لنا ارادتكم في ان تخاطبونا مخاطبات دالة على الصداقة

ولا نريد ان نجبر امة ما على حكومة رديه تخالف عوائدهم

الى لا اسمع في هذا الوقت يقال انكم عازمون على مهاجمة صور ولا ادري الصدق

ما يقال واني لاعوذ بالله من حدوث ذلك لان هذا ان حق فسيودي الى مقاومتنا مع الحماية

ولقد حاولت منذ سنتين ان اجعل حدوث ما يقال مستحيلا   واني لكاتب اليكم اقول لكم

الا تعملوا هذا الامر اذا كنتم فكرتم فيه او هممتم به او كان في فكر احد عمّوا وعزمه ان يعمل ذلك

لان امرها هذا سيخسركم خسارا جوهريا، ولا ارادة لنا في ضرركم ولكن ارادتنا على عكس ذلك وهي

لخيركم   ولو اردنا ضرركم لكان من السهل علينا ان نرسل اليكم من طياراتنا طيارة واحدة

وهي ازيد من ان تكفيكم فتحطم مدنكم وتخرب حصونكم ومن المؤكد انكم لا تظنون انكم تقدرون على مقاومتنا

لدينا خمسماية الف من العساكر المدربة على الحرب في العراق وقد فرغت من اعمالها

الحربية في العراق ولا حاجة لنا فيهم هناك وبضع آلاف منهم يكفون للاستيلاء على عمان

قاطبة لو اردنا بكم سوءًا   ولقد خالفكم السيد تيمور في انه دائما يحاول ان يكون في

حال الصداقة معنا ولا تجهلون ذلك ولا تجهلون ايضا ان الحاكم المتولي السواحل لا يعجز

عن وضع الخراج الباهض على ما يذهب اليكم ويخرج من بلادكم من الاموال على الدوام و

لا تستطيعون حيله   وتعلمون كذلك ان ازمة امور البحر في ايدينا فان كنتم تخيلون مناصبتنا

بالعداوة   فلم نسمح ان يباع اليكم الارز والقمح او الاثواب للبسكم ولم نبيع لكم بيع تمركم مع

ان كل تجارتكم لا تجري الا في بلداننا   لكن ان كنتم تستحسنون صداقتنا وتخابرونا

في مهامكم لكنا ساعدناكم كما نساعد الان السيد تيمور   نعم ان لم ترضوا الا ان تعادونا

فالعواقب الوخيمة ستحل بكم وليس بنا كما صرحت لكم من ذي قبل ومن المتحذر ان

تكون اصدقاء من لا يريد صداقتنا   واني لانشركم ان تشرحوا الامامكم

وتبينوا له ان الحالة الحاضرة لا يمكن ان تستمر هكذا الى الابد وان مواجهتكم ومخابرتكم معنا

لا تضره وانها لتنفحه ولكن برفضهما يستحيل علينا ان نساعدكم ولذلك تكون

التحيه مضرة له ولكم ولقد كتبت ايضا كهذا الى الشيخ حمير بن ناصر بن سليمان النبهانى

والشيخ ناصر بن راشد الخروصى ان يخبر اخاه هذا مع تجديد التحيه والسلام

L. Haworth
Major

صحيح الميجر هاورث

باليوز وقنصل الدولة البرلطانية العظمى

بمسقط

كتبه احتشام المنشى

١٤- كتاب ورد من زنجبار من أبي مسلم ناصر بن سالم بن عديم الرواحي إلى الإمام سالم بن راشد بن سليمان الخروصي[٥٠]

رسالة يعود تاريخها إلى يوم ١٣ ربيع الثاني عام ١٣٣٣ هجرية الموافق ٢٧ شباط/فبراير ١٩١٥، موجهة من شاعر العلماء وعالم الشعراء العُماني أبي مسلم ناصر بن سالم بن عديم الرواحي من زنجبار، إلى أمام المسلمين بعُمان سالم بن راشد ابن سليمان الخروصي. يخاطبه فيها باسم العبد الصالح ويقول له إن الله نظر نظرة في عباده فرآك للوقت أصلبهم عوداً واتقاهم قلباً وأنفذهم بصيرة وأزكاهم نفساً وأوفاهم ميزاناً وأعظمهم صبراً وأشدهم شكيمة وأنفذهم عزيمة وأزهدهم في الدنيا وأرغبهم في العقبى ولا يصلح للخلافة الكبرى إلا من كانت هذه الصفات صفاته. ويمضي في القول: أيها العبد الصالح إن قلوب رعيتك هي خزائنك فما أودعته فيها وجدته وأنك ورعيتك متلازمان إن صلح أحدكما صلح الآخر، وظلم الرعية استجلاب للبلية وأنك لا تزيل أحقادها إذا اشمأزت بمثل الرفق. ويقول في فقرة أخرى: أيها العبد الصالح إنك في سلطانك الديني بين بحرين عظيمين مخطرين، أحدهما وهو أعظمها هو بحر الشريعة، فلست والله ناجياً في غمرات هذا البحر حتى تكون سفينتك فيه السيرة المحمدية، أما البحر الثاني فهو بحر السياسة، من لا يسوس الملك يترعه، ودونك من السياسة النبوية المحمدية بحر لا ينزف وكنز لا يفنى، فانفق منه في تدير دينك ودنياك وأمر سلطانك تجد الكفاية وفوق الكفاية.

ثم يشير إليه بمصادقة أمير نجد وأمراء الساحل على الخليج ومكاتبة شريف مكة وإمام صنعاء وسلطان لحج وإن استطاع أن لا يدع جزيرة العرب إلا كتلة واحدة يؤدي له الصداقة فليفعل، كما يؤكد له ضرورة مكاتبة الشيخ سليمان بن عبد الله الباروني الذي أصبح بعد حرب طرابلس الغرب وزيراً في مجلس الأعيان في اسطنبول، وأن يقيم علاقات مع معيات دينية إسلامية في الهند. وفي المحيط الإعلامي يقترح له عمل منشور في صورة رسالة تهدى إلى جميع المسلمين في جميع الممالك تكشف عن عقيدة الإمام سالم وسيرته وموضوع نهضته ومقصده، وما هو عين سياسته يتم إرسالها لأبي مسلم في زنجبار أو إرسالها إلى الشيخ الشماخي في مصر لطبعها وتوزيعها بعد ذلك في مختلف الأقاليم.

---

(٥٠) لقد حصل المترجم على صورة من أصل هذه الرسالة وهي بخط يد زهران بن خلفان بن سرور بن سليمان بن مهنا اليعربي وتمت طباعتها نقلاً منها.

"كتاب ورد من زنجبار من أبي مسلم ناصر بن سالم بن عديم الرواحي

إلى إمام المسلمين بعُمان سالم بن راشد بن سليمان الخروصي أعزه الله».

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلي وسلم وبارك على رسولك سيدنا محمد (ﷺ) أنفع عبادك لعباده، من كاتبه العبد المذنب المفتقر إلى رحمة ربه وعونه أبي مسلم ناصر بن سالم بن عديم الرواحي إلى جناب إمام المسلمين وأمير المؤمنين وعصمة المهتدين وخليفة رب العالمين العبد الصالح القائم بأمر الله سالم بن راشد بن سليمان الخروصي المعتصم بربه المتوكل عليه الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر الناهض النهضة الصادقة في دعوة أهل الاستقامة الداعي إلى الله ورسوله (ﷺ) المجاهد لأعداء الله أيدك الله ونصرك وسددك وثبت فيه قدمك وأعلى حجتك وأنفذ أمرك وقوى شوكتك وعظم سطوتك وقصم ظهور أعداء الله بدولتك وقطع دابر الظالمين بقهرك سلام عليك ورحمة الله وبركاته وعلى من قبلك من إخواننا السادة المسلمين وعلى أعوانك وأنصارك والقائمين بأمر الله معك والذابين عن حرمات الله تحت إمامتك والمجتهدين المجاهدين في حق الله حق جهاده بأنفسهم وأموالهم.

أيها العبد الصالح إن الله نظر نظرة في عباده فرآك للوقت أصلبهم عوداً، واتقاهم قلباً وأنفذهم بصيرة وأزكاهم نفساً وأوفاهم ميزاناً وأعظمهم صبراً وأشدهم شكيمة وأنفذهم عزيمة وأزهدهم في الدنيا وأرغبهم في العقبى ولا يصلح للخلافة الكبرى إلا من كانت هذه الصفات صفاته، ولله السياسة الكاملة والخيرة التامة والتربية الزاكية يختار لعباده ما فيه الخيرة لهم وإذا اختارك لحمل هذه الأمانة العظيمة فولاك قسماً من بلاده وحكمك على طائفة من عباده فقف لله حيث أنت يكن لك في عونه وتسديده وتوفيقه حيث هو أن الله لم يورثك سلطاناً وملكاً دنيوياً ولكن قلدك سلطاناً نزل به جبرائيل (عليه السلام) من فوق سبع سموات وأنت مسؤول عنه يوم الفزع الأكبر عن مثقال ذرة وأقل منه فقدم للسؤال جواباً في الحركات والسكنات.. **(فقرة مفقودة من النص)**..عما يوجبه العدل ولا يتسلط الإنصاف على الطالح بأكثر مما قدره القسط إنك أصبحت أمين الله على ميزان الحنيفة الطاهرة ليس لك من الأمر فوق ما يوازن معيار هذه الميزان ولا دونه، فاجعل مركز قدميك على مركز قدم نبيك (ﷺ) وأقدام الخلفاء الراشدين من أئمتك في الدين، فإن الحجة واضحة والمعالم قائمة والسنة نيرة وسير أهل الاستقامة في الأنفس والأموال وجهاد البغاة والمشركين غير طامسة الصوى ولا هي مؤسسة على الهوى، إن الله قد أوجب

على المكلفين من أهل مصرك طاعتك والانقياد لأمرك ونهيك فأوجب عليهم حقاً ظاهره لك وباطنه لله وليس لك من الأمر شيء إنما أنت حافظ الحجة وسيف الحد تأمر بما أمر به وتنهى عما نهى فأوجب على نفسك شرط الله. .**(فقرة مفقودة من النص)**..والشقاق وغلب على أغلبها الجهل والنفاق قصرت أنظار أكثرهم عن الخطر الداهم من العدو المحيط بهم فضلاً عن واجب الله عليهم من القيام بالقسط وإنفاد الحقوق وإقامة الحدود واستئثار العدل وسلوك السنة فتهارشوا في الظلم وتحالفوا في الجور وتهافتوا في الفتنة واتفقوا على أن لا يتفقوا وإنا لله وإنا إليه راجعون.

أيها العبد الصالح إني لا أسددك عن عوج ولا أقومك عن زيغ ولا أنبهك عن غفلة، ولكنها نصيحة مسلم على أخيه مفترض أدائها متعين إخلاصها، أعط السياسة حقها الديني في تربية هذه الأمة بأن تتجاوز عن مسيئهم إلا في حق حتى يؤدى ولا في حد حتى يقام، واحتمل الكريهة حيث يكون الاحتمال مرضاة الله وارحم الضعيف كما ترحم نفسك ولا تؤخر حداً عن وقته ولاحقاً عن أجله وكن على القوي حتى تأخذ الحق منه ومع الضعيف حتى تأخذ الحق له. إن صلاح المملكة في الرفق بالرعية وأخذ الحق منها بغير عنف والتودد إليها بالعدل، وأمن السبل وإنصاف المظلوم وصلاح الملك بوزراء الحاكم إذا صلحوا صلح ولا يثير الفتنة إلا ضغائن تظهرها جراءة عامة واستخفاف خاصة وانبساط الألسن بضغائن القلوب وإشفاق مؤسر وأمن معسر وغفلة مرزوق ويقضة محروم ولا يسكن الفتنة إلا أخذ العدة إلا للمخوف وإيثار الحد حين يلتذ الهزل والعمل بالحزم وإدراع الصبر والرضا بالقضاء إنك لن تنال من هذه الأمة خير العامة وصرفهم عن ما اشربت به قلوبهم من الآفات النفسانية والقاذورات الشيطانية حتى تشربهم محبتك وتشعرهم هيبتك ولا سبيل لك إلى ذلك إلا بخمس وسائل إكرام: شريفها، ورحمة ضعيفها، وإغاثة لهيفها، وكف عدوان عدوها، وتأمين سبل رواحها وغدوها وأعلم إنك تحقدها بقدر ما تفقدها من هذه الخصال.

أيها العبد الصالح العدل العدل قال (ﷺ) «زين الله السماء بثلاثة: الشمس والقمر والكواكب، وزين الأرض بثلاثة: العلماء والمطر والسلطان العادل»، وما لم يعمر السلطان ملكه بأنصاف الرعية خرب ملكه بعصيان الرعية وأوفى الخير الدين وأقوى العدد العدل لا عليك من فساد النيات وخبث الضمائر إذا حكمت بالعدل لا بالهوى وفحصت عن الأعمال لا عن السرائر ولا يكون العمران إلا حيث يعدل السلطان والعدل حصن وثيق في رأس منيف لا يحطمه سيل ولا يهدمه منجنيق، والعدل ميزان الله والجور مكيال الشيطان.

رحم الله أمير المؤمنين عمر (رضي الله عنه) كان يعدل في رعيته ويجور في نفسه ويطعمهم الطيب ويأكل الغليظ، ويكسوهم اللين ويلبس الخش، ويعطيهم الحق ويزيدهم ويمنع ولده وأهله،أعطى رجلاً عطاءه أربعة آلاف درهم ثم زاده ألفاً فقيل له: «ألا تزيد ابنك عبد الله كما تزيد هذا؟» فقال: « إن هذا ثبت أبوه يوم أحد وأن عبد الله فر أبوه ولم يثبت». أوفد سعداً بن أبي وقاص جرير بن عبد الله البجلي إلى عمر (رضي الله عنه) بالمدينة فقال له عمر (رضي الله عنه): كيف تركت الناس؟ قال: تركتهم كقداح الجعبة منها الأعصل الطائش ومنها القائم الرائش قال: فكيف سعد لهم؟ قال هو ثقافها الذي يقيم أودها ويعمر أصلها. قال فكيف طاعتهم؟ قال يصلون الصلاة لأوقاتها، ويؤدون الطاعة إلى ولاتها، قال الله أكبر إذا أقيمت الصلاة أديت الزكاة، وإذا كانت الطاعة كانت الجماعة.

أيها العبد الصالح: إن قلوب رعيتك هي خزائنك فما أودعته فيها وجدته وأنك ورعيتك متلازمان إن صلح أحدكما صلح الآخر، وظلم الرعية استجلاب للبلية وأنك لا تزيل أحقادها إذا اشمأزت بمثل الرفق، ولا تكشف لك عن سوء غيبة ضمائرها بمثل الخرق في السماء وهب أنها ثماراً مجتناة وذخائر مقتناة وسيوفاً منتضاة واحراساً مرتضاة، فإن لها نفار كنفار الوحوش وطغياناً كطغيان السيول، ومتى قدرت على أن تقول قدرت على أن تصول، وإنما أيديها تبع لألسنتها فلن تملك ألسنتها حتى تملك جسومها ولن تملك جسومها حتى تملك قلوبها، ولا واسطة للاستيلاء على القلوب إلا المساواة بالعدل على الخاص والعام، وتخفيف المؤن والكلف والإعفاء عن رفع الأوضاع والأراذل على أعناق الأشراف والأماثل، وهذه الثلاثة تحقد عليك علية الرعية وتطمع الأوباش في الرتب السنية.

أيها العبد الصالح: إن رعيتك ثلاثة أصناف، صنف فضلاء مرتضون بحكم الرياسة والسياسة يعلمون فضيلتك وعظيم عنائك ويرثون لك من ثقل أعبائك، فهؤلاء نصحك فاستبق مودتهم ببشر اللقاء واستجلب نصائحهم بحسن الإصغاء، وصنف فيه خير وشر ظاهران فاستصلحهم بالترغيب والترهيب، وصنف سفلة رعاع أتباع لكل داع لا يمتحنون في أقوالهم وأعمالهم بنقد ولا يرجعون في الموالاة إلى عقد، فترك معاقبتهم على صغار الجرائم مدعاة لهم إلى ارتكاب العظائم فإن أول كلمة المرء كلمة سوء سومحت بها وأول حوان الدابة حيدة سوعدت عليها، وأن مثار الفتنة أثرة تضغن الخاصة، وإفراط حلم يجرئ العامة، والمخمد لها عمل بسيط هو استقالة العثرة في أولها وعمل عظيم من فحول الأعمال في آخرها وهو الصبر.

أيها العبد الصالح: إنك في سلطانك الديني بين بحرين عظيمين مخطرين،

أحدهما وهو أعظمها هو **بحر الشريعة**، فلست والله ناجياً في غمرات هذا البحر حتى تكون سفينتك فيه السيرة المحمدية، فتبصر في هذا البحر العميق تبصر يقظ حذر، وليكن سيرك فيه مهتدياً السنة السنية، وتوخ الطريق التي سلكها (ﷺ) وسلكها خلفاؤه على أمته وأمناؤه على ملته فأسلكها، ومواقع أقدامه (ﷺ) وأقدام الخلفاء المهتدين من بعده لم تعفها السنون وإن هبت عليها ريح البدع وجرفتها سيول الفتن، ولي على أحكام من تولى نفسه ولدولتك نصحاء في الدين تحرياً للعدل وقوفاً على حد القسط، وثباتاً على مخالفة الهوى ورد أحكام حكامك إلى من هو أرفع درجة منهم في العلم وأقوى ممارسة للأحكام والأنفذ بصيرة في المشاكل، وإذا رجع الأمر إليك في قضية فشاور فيه علماء وفقهاء المذهب، وناهيك أن الله أمر نبيه (ﷺ) بمشاورة أصحابه وهو المصطفى المعصوم والمختار الموفق، والوحي ينزل عليه، وكتابه القرآن فيه علم ما كان وما يكون، فأمره بمشاورة ذوي البصائر من الصحابة ليس لخمود بصيرته (ﷺ) ولا بربرة درايته ولا لركة رأيه، ولكن علم الله أن كل صدر فيه رأي وربما وقع لغيره (ﷺ) من صواب الرأي موهبة من الله سبحانه ما لم يتفق لبشريته (ﷺ)، حسبك بقضية أسارى بدر وما وهب الله لغيره من وقوع البصيرة على رأي يطابق الحادثة لا ينقص من مقدار مقامه، ولمقامه (ﷺ) الدرجة العليا وله الفضل على كل من عرف الله ومن لم يعرفه، فإن قدر الله انتفاعاً من رأي غيره فلا يعتبر ذلك الغير له فضل عليه (ﷺ):

كالبحر يمطره السحاب   وماله من عليه لأنه من مائه

وقد أشبعنا الكلام على هذا المقام في كتابنا **السياسة بالإيمان**، فأرجع إليه وها هو موجه إليك، كنا ألفنا الكتاب على هذه الوتيرة كما تراه قبل أن يمن الله علينا بظهور دولتك المؤيدة بمشورة وطلب من أعز الأصحاب وأحب الأحباب الشيخ سليمان بن سيف اليعربي، فمن الله تمامه، وعلى أثر تمامه بأيام جاءتنا البشائر بزوغ شمس الحق، فكان الواقع هو عين موضوع الكتاب، ولم يتيسر لنا إرساله قبل الأوان الحاضر وما ذلك إلا لأن بعض الأصحاب ممن نثق به وعدنا بطبعه على نفقته، ولرغبتنا الأكيدة في نشره في أقطارنا العُمانية وثقنا بالوعد الذي أصبح سراباً بقيعة، وهكذا تذهب أموال مذهبنا في غير طائل، وأصعب الأشياء عليهم إنفاقها في ما تعود مصلحة على أهل الدعوة، لا جرم الكتاب أرسلناه إليك وهو غير المسودة التي هي بخط يدي وعسى الله أن يمن علينا بتوسيع الدولة وقرار الأمور على قواعدها فتتمكنوا إن شاء الله من اتخاذ مطبعة لبيت مال المسلمين تنشر فيه كتب المذهب والنشرات العربية الدينية، وذلك يسهل عليكم إن شاء الله بمخابرة الشيخ الشماخي أيده الله في مصر. هذا وأحثك سيدي على فتح المدارس العلمية في بلادك

وحث أهل الخير على التبرعات في سبيل هذا المشروع العظيم، فإن مصرك عُمان لم يسقط هذه السقطة العظيمة إلا من جهة الجهل، والجهل أم المصائب في الدين والدنيا وبودي لو ساعدني العلماء هناك على الرأي الذي أراه وهو جواز جبر الأولاد على التعلم وهي لعمري مصلحة عظيمة في الأمة، ثم تجعل نفقة الفقراء منهم على بيت المال ونفقة أبناء الأغنياء على آبائهم وهي طريقة سياسية دينية تدل لها أصول من الكتاب والسنة، وبقاؤكم على تعليم الجهلة على اختيار الآباء لأبنائهم مضر جداً بالأمة لا يتقدم بها شبراً عن مركزها في الجمود ولو تركت الأمم الراقية على جمودها في الظلمة والجهل ولم يزعها وازع قسري من جهة الحكومات لما بلغت مبلغها من التقدم في العصرية، وأحق ما يكون بالإيزاع والقسر هي العلوم الإسلامية التي تخرج بها الأمة من الظلمة إلى النور، ومن الرذالة والنقص إلى الفضيلة والكمال.

فأجهد جهدك مولاي في هذه الخطة واجمع خيار المسلمين وعلمائهم وزعماء القرى والبلاد وألزمهم بالنهضة العلمية وأقم لهم الخطباء في الجمع والمحافل والمجتمعات يحثونهم على هذه النهضة ويبصرونهم بسوء المغبة في البقاء على هذه الحالة الراهنة، ويحسن العاقبة والتقدم إذ تنورت هذه الأمة بالمعارف الدينية والعلوم الإسلامية، ويكشفون عن وجه رداءة الجهل وأنه هو الداء الوحيد والسبب الأصيل للتوحش والشرارة والتقاطع والعداوات والضغائن إلى غير ذلك مما تقع فيه الأمم الجاهلة من الشرور والسقوط وموت الأمم موتاً أدبياً ودينياً، وذلك ما لا يختلف فيه اثنان ومشاهد بالعيان، ولتعلم سيدنا أن هذه النهضة لا تتمكن من التشكل شكلاً حسياً إلا بالصرامة التامة منك إذ مرجع الأمر إليك.

أما **البحر الثاني فهو بحر السياسة**، أنت تعلم أن من لا يسوس الملك يترعه، ودونك من السياسة النبوية المحمدية بحر لا ينزف وكنز لا يفنى، فأنفق منه في تدبير دينك ودنياك وأمر سلطانك تجد الكفاية وفوق الكفاية، ولقد سئل أمير المؤمنين عمر (رضي الله عنه) من أين تعلمت السياسة؟ فأجاب سائله من جمال الخطاب الذي كنت أرعاها في شعاب مكة، والله أعلم حيث يجعل رسالته وحيث يجعل سياسته عباده، لقد ساس عمر (رضي الله عنه) هذه الأمة سياسة أتعب فيها من بعده من ساسة الأمة وتاريخ سيرته كافل طافح بذلك، ومع هذا فما أحوجك أن ترمي كل حادثة بحجرها وتداوي كل جرح بمرهمه ومعك بحمد الله من رجال الحنكة والتجارب والسياسة وذوي الأصالة في الرأي من لا يألوك جهداً في المناصحة ومن لا تقتصر به البصيرة من دون إدراك الحقيقة والحقائق لا تفوت البصائر مع إمعان النظر واستثبات الأمور ومحض الرأي.

ومن كلام سيدنا عبد الله بن وهب الراسبي ذي الثفنات رضي الله عنه خمير الرأي خير من فطيرة، ثم إن الحقائق التي يشتغل الفكر فيها إلى حد إصابة الرأي فيها قسمان، قسم محذور، وقسم مطلوب، فاستعن **بالمحذور** بالاحتياط والتحفظ والحزم والتيقظ وكتمان الألسن إلا عن خاصة أمرك ووزراء تدبير سلطانك؛ واستعن على قسم **المطلوب** بالصبر والثبات والعزيمة والتثبت وعدم التسرع في ما يفتقر إلى الإناءة والتؤدة وعدم التكاسل والتثاقل والتثبط في ما تعوزه المبادرة والعجل.

هذه فذلكة أهديها لك تذكرة والذكرى تنفع المؤمنين، أكتبها وأنا أعلم أنك فوق ما أدعوك إليه وأذكرك به دراية ورواية وسياسة وإيماناً ورغباً في ما عند الله ورهباً من عقابه، وفراراً مما يلهيك عنه فثبتك الله على ما أنت عليه وزادك سلطاناً في الذب عن حرماته والجهاد في سبيله وقطع دابر أعدائه وجزاك الله خيراً عن الإسلام وأهله أنت ومن ناصرك وآزرك وقام بأمر الله معك ويا ليتني كنت معكم فأفوز فوزاً عظيماً، ولكن لله في خليقته شؤونا ولولا ما قضاه الله علي من وقوعي في حبائل الديون التي لا مخرج لي منها إلا بعون الله ونعمته وعلى كل حال فأسألك الدعاء الصالح بتعجيل الفرج، وأنا أعلم أنك من الله بمكان لكنت بمشيئة الله معك في المكره والمنشط حتى يقضي الله بإحدى الحسنيين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

سيدي هذه قصيدة موجهة إليك وضعتها أو قصدت بها الدعوة إلى الله وكان القصد طبعها لتنشر في الأقطار العُمانية بكثرة، إلا أن المقادير حالت بيننا وبين طبعها لأن محسوبكم العبد العاجز أصبح بين ما صغي الأسد ممقوتاً مع .**(فقرة مفقودة)**. السبب ولائي لكم، وميلي إليكم، وتعلقي بأسبابكم، وزاد في الحلقة لأياً ما كتبناه في جريدة **الأهرام** إحدى الصحف المصرية بواسطة الشيخ الشماخي من نشر دعوة المسلمين لما قامت دولتكم المؤيدة، فكان ذلك داعياً إلى امتناعنا عن بيت الحكومة وقطع جميع الأسباب التي يترتب عليها الضرورات الحيوية، وبحمد الله اعترفنا بأنها نعمة من الله أنعم بها علينا وما عند الله خير وأبقى وبقية ما معنا خذوه من لسان خادمكم فيروز سريح السيد فيصل بن حمود، ومصيبة سيدنا الشيخ السالمي قصمت الظهور، وأسالت المهج من الإماق فلنا ولكم فيه حسن العزاء وفي الله من كل فايت خلف والله يعوضك ويعوض المسلمين إن شاء الله من يقوم بأمر المسلمين معك، ورضي الله عنه لقد أحيى السنة وأمات البدعة وقوم الأود ونشر العلم والعدل فرحمة الله عليه وقد بلغنا أن المسلمين اختاروا لك بعده الشيخين ماجد بن خميس العبري ومحمد بن عبد الله الخليلي، ولعمري هما كفاية وكفاءة والله

المسؤول أن يعينكم وينصركم ويؤيدكم ويقوي أمركم ويكسر أعداءكم، وينشر العدل والإحسان والإنصاف بهمتكم.

ولتدم يا إمام المسلمين خادماً للحق موفقاً له واصلاً إليه عاملاً به، والمدد والنصر والتيسير والفتح وحسم صائلة الأعداء حليفكم إن شاء الله، وأرجو أن تشرفني بالمكاتبة فإني في هذا القطر داعيك وخادم أمرك ومؤيد حجتك أرجو الفوز في العقبى بطاعتك وولايتك حتى يمن الله علي بالفرج فأتصل بخدمتك لوجه الله لا لأجل الزلفة والتكسب، والله قادر على ذلك وأسألك الدعاء لي في أعقاب صلواتك كما أنني أدعو لك مبتهلاً إلى الله في إعلاء كلمتك وإقامتها وإدامة نصرك وتوفيقك وتسديدك في الأقوال والأعمال والأفعال وسائر الأحوال.

ثم إني أشير عليك بمصادقة أمير نجد وأمراء الساحل على الخليج الفارسي، ولا بد من إرسال وفد لتوثيق عرى الألفة والصداقة بينك وبينهم، ففي ذلك من حسن السياسة وخير المغبة ما لا يخفى عليك. وتخير الوفد الذي ترسله أن يكون من علماء المسلمين نفران أو أكثر ومن العقلاء الساسة ذوي البصائر والفطنة من ترضيك بصيرته ويؤدي عنك فوق ما في نفسك، وكاتب شريف مكة وإمام صنعاء وسلطان لحج واتخذ مع كل أمير من أمراء جزيرة العرب يداً وسياسة وإن استطعت أن لا تدع جزيرة العرب إلا كتلة واحدة يؤدي لك الصداقة فافعل. ولا بد لكم من مكاتبة الشيخ سليمان بن عبد الله الباروني فقد صار بعد حرب طرابلس الغرب وزيراً في مجلس الأعيان في اسطنبول، ومجلس الأعيان مجلس أبناء ملوك الأتراك وفي مكاتبة هذا الرجل والتعرف إليه وإلى الدولة العثمانية بواسطته سياسة معتبرة النفع عظيمة الفائدة، أما صداقتكم مع أمير نجد فأقل فوائدها فتح الطريق لوصول السلاح والآلات النارية إلى مملكتك العُمانية، هذا رأي توجه لي وأراه ضرورياً لكم لازماً لسياستكم، وقصركم النظر على إقامة الشعائر الدينية في مملكتكم فقط من دون طول النظر في سياسة الدين والإكثار من الصديق أمر يحتاج إلى النظر، ثم إن في الهند جمعيات دينية إسلامية سياستها حياطة الإسلام، فإن رأيتم أن تعقدوا معها حبلاً فاكتبوا كتاباً ونحن نتكفل بإرساله إليهم، وقد وصلتنا عنهم إعلانات ونشرات وجهنا إليكم منها نسخة. وهذا إن لم ينفع لم يضر، أقل ما فيه إشاعة دعوة المسلمين في الممالك الإسلامية، والإظهار مع أعدائنا الكفرة أن أهل الإسلام قد ارتبط بعضهم ببعض وجمعتهم الجامعة الإسلامية عواطف الإخاء الإيماني والوئام الملي. وإظهار دعوة المسلمين لجميع الأمم الإسلامية، يكشف لسائر الأنحاء الإسلامية ما أنتم عليه من حسن المقصد ومراعاة إقامة الشعائر الدينية وإحياء السنة وإماتة البدعة، وإنكم لم تنهضوا للملك والسلطان وإنما نهضتكم غيرة لله لانتهاك

حرماته وتعطيل حدوده ووقوفكم حجرة في بلعوم القوم الكافرين، وإنما نهضتكم ليست كما يشيعه عنكم أعداؤكم وأولياؤكم في الجرائد وغيرها، وبودي لو صنف أحد العلماء عنكم منشوراً في صورة رسالة تهدى إلى جميع المسلمين في جميع الممالك، يكشف عن عقيدتكم وسيرتكم وموضوع نهضتكم وما مقصدكم وما هو عين سياستكم، ثم ترسلونها إلينا لنطبعها في زنجبار ونفرقها في الأقاليم، أو ترسلونها إلى الشيخ الشماخي يطبعها في مصر وإلى الشيخ الباروني بواسطة الشيخ الشماخي.

وبالجملة هذه سياسة أشير بها عليكم ونظركم أعلى وأتم وأكمل وعليك السلام ورحمة الله وبركاته وعلى كافة من قبلك من إخواننا المسلمين ويسلم عليك من لدنا الشيخ المخلص سليمان بن حميد بن عبد الله الحارثي وشبله الكريم عبد الله ابن سليمان والمخلصون لكم يسلمون عليكم ويدعون لكم بالنصر والأيد، وقد أجرى الله على لسان عبده العاجز الضعيف مرثيتين لسيدنا الشيخ رحمه الله وهما تحت الطبع، وبعد تمام طبعهما سنوجه إليكم بعض النسخ إن شاء الله، وهذه القصيدة النونية أرجو منك تأمر بالإكثار من نسخها وإشهارها مع شيوخ القبائل عساها تحرك من عواطفهم وتهز من أريحياتهم ولهذه الغاية وضعناها على هذه الوتيرة سياسة منا للدين وتحريكاً لعواطف المسلمين. قد تم الكتاب الوارد ولقد جزى الله منشأه وكاتبه عن الإسلام خيراً يوم ١٣ ربيع الثاني عام ١٣٣٣ هجرية، وتحرير الكتاب يوم ١٤ ربيع الثاني وصاحبه في زنجبار في العام المذكور تم بقلم الحقير زهران بن خلفان بن سرور بن سليمان بن مهنا اليعربي بيده.

١٥ ـ وصف رحلة النقيب جي. جاي. إكليس إلى المنطقة الداخلية من عُمان في عام ١٩٢٥م

نشرت **المجلة الجغرافية** أيلول/ سبتمبر ١٩٢٥، محاضرة النقيب جي. جاي. إكليس[٥١] التي ألقاها في الجمعية الملكية الجغرافية (جمعية وسط آسيا - لندن) ويصف فيها رحلته إلى المنطقة الداخلية من عُمان. النقيب إكليس عمل كضابط في الجيش الهندي الملحق تحت سلطان مسقط وهو قائد جند مسقط، كانت له الفرصة في الدخول والتقصي والبحث في المنطقة الداخلية وأن يحمل معه مسحاً للجانب

---

(٥١) انظر: *Geographical Journal*, vol. 66, no. 3 (September 1925).

الشرقي من الجزيرة العربية. ويضع في هذه المقالة نتيجة ذلك المسح من الناحية الجغرافية والسياسية حيث يصف الوضع السياسي في عُمان وعلى أنّه يقوم وبدرجة كبيرة على التقسيمات القبلية القديمة، ثمّ تطرق إلى مسألة المذهب الإسلامي السائد والغالب في عُمان هو المذهب الإباضي والسلطات التي تسيطر على البلاد.

سلطنة مسقط وعُمان
مع وصف لرحلة إلى الداخلية تمت في عام ١٩٢٥م
بقلم النقيب جي. جاي. إكليس

عقد اجتماع لجمعية وسط آسيا يوم الأربعاء الموافق ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٦ في شارع ٧٤ غروسفنر دبليو ١ وترأس رئيس الجمعية السير مايكل أودوير الجلسة، حيث ألقى النقيب جي. جاي. إكليس محاضرة حول (سلطنة مسقط و«عُمان»).

وتحدث رئيس الجلسة قائلاً: سيداتي آنساتي سادتي انتخب المجلس اليوم ثمانية وثلاثين عضواً جديداً. كان الأول هو نائب ملك الهند السيد لورد أيروين والأعضاء يضمون أعضاء من مختلف شعوب آسيا وأفريقيا وأوروبا من الذين تهتم بهم اللجنة. بداية من الصين ونهاية بنيجيريا وموضوع حديثنا اليوم هو سلطنة مسقط وعُمان. أتصور بأنكم ومثلي أنا نفسي نجهل تلك الأقاليم والمناطق المنسية، وكما نعلم فإن مسقط هي المكان الذي يأتي منه التمر وهي المكان الذي يأتي منه اللؤلؤ. وفي الوقت الذي يسلط الضوء فيه النقيب إكليس على هذه المناطق فسنعلم الكثير عنها أكثر مما نعلمه الآن. إن النقيب إكليس محظوظ لخبرته الفريدة والمتميزة بذلك الساحل من الجزيرة العربية والتي لا يُعرف عنها إلا النزر القليل. إلا أنه وفي خلال العامين الماضيين فإن النقيب إكليس والذي يعمل كضابط في الجيش الهندي الملحق تحت سلطان مسقط وهو قائد جند مسقط، كانت له الفرصة في الدخول والتقصي والبحث في المنطقة الداخلية وأن يحمل معه مسحاً للجانب الشرقي من الجزيرة العربية. ونتيجة ذلك المسح سيضعه أمامنا الآن وسيقوم بالشرح الوافي لسلسلة من الشرائح والتي كان محظوظاً بما فيه الكفاية للحصول عليها.

جغرافياً، على الرغم من الاهتمام العام الذي أثارته أحداث شمال وغرب ووسط الجزيرة العربية، فإن الزاوية الشاسعة والواقعة ناحية الجنوب الشرقي والمعروفة باسم عُمان لم تجد الاهتمام العلمي على الإطلاق. ومعزولة بالصحراء

الرملية الكبرى، تتابع عاداتها ونزاعاتها وعداءاتها. وعلى الرغم من أنها ظلت ولفترات متباينة ومختلفة خاضعة لِكُلّ من الفرس وبغداد والبرتغال والمملكة الوهابيّة في وسط الجزيرة، إلا أن هؤلاء الحكام وفي معظم أجزائها كانوا يكتفون ويرضون بالسيطرة على الموانئ البحرية وعلى جلب الضرائب، وإذا استثنينا الفترة الوهابيّة فإن أولئك الحكام كان لهم تأثير قليل على حياة وعائدات القبائل في المنطقة الداخلية. ومن الناحية الجغرافية فإن عُمان تشمل الساحل الممتد ناحية الشمال الغربي وواحة البريمي المستقلة وكذلك تشتمل على ظفار في الجنوب. والأخيرة أي ظفار يحتفظ بها السلطان للاستجمام الصيفي بصفة محضة حيث يجد فيها الملاذ والمأوى عندما تتعقد وتسوء الأحوال في الدولة وفي أسرته وتصبح عبئاً ثقيلاً عليه. لذا فإننا سنقصر أنفسنا حول المنطقة التي تدعي وتقول حكومة مسقط إنها تخضع لسيادتها وحكمها، وذلك على الرغم من أن الجزء الأعظم منها مستقل بصفة كاملة.

إن السلسلة الجبلية والتي تشكل العمود الفقري لعُمان تبدأ من رأس مسندم وتعرف هنا باسم رؤوس الجبال. هذا النتوء الجبلي يشتمل على المدخل المشهور لمالكوم والفينستون وهي الأماكن والمداخل التي اعتاد القراصنة على التخفي فيها، وتسكنها قبيلة بدائية هي قبيلة الشحوح وهم أناس بدائيون بدرجة كبيرة ويتحدثون لغة دارجة غير العربية. وتمتد السلسلة الجبلية مستمرة بشكل منحني موازي لساحل رأس الحد الواقع إلى جهة الجنوب الشرقي من الجزيرة العربية. حيث تتناثر وتنتشر القرى على الأودية المنتشرة على جانبي السلسلة الجبلية وهي قرى تختلف فيها درجات العناية والحراثة.

وبين رؤوس الجبال ونقطة تبعد حوالى عشرين ميلاً على طول الساحل غرب مسقط، تتراجع الجبال من البحر تاركة ساحلاً مستوياً ومنبسطاً يسمى الباطنة. وعلى مقربة من الشاطئ تنتشر في السهل مزارع التمور على طول الخط. والسكان مختلطون بصورة كبيرة. حيث نجد أن قرى الشاطئ يسكنها البلوش والزنوج الصيادون ويشكلون النسبة الأكبر من السكان. أما العرب فيعيشون قليلاً إلى المناطق الداخلية بعيداً عن الساحل وذلك للقيام بالعناية والرعاية على جروف النخيل ورعي قطعان الإبل وقطعان الأغنام، وكانت تلك المنطقة مبنية بصورة جيدة إلا أنّه الآن وبعد أن تحطمت معظم أجزاء الحصون أضحت المناطق عبارة عن نقاط مبعثرة على طول الساحل حيث يوجد أهم مكان يعيش فيه الوالي والذي تمّ تعيينه من قبل حكومة مسقط.

وفي الجانب المعاكس حيث توجد المياه تقع الظاهرة. سهل متناثر حجري

منبسط ومغطى كالعادة بشجيرات الصحراء، وعلى الرغم من ذلك فهذا السهل يضم العديد من القرى المزروعة بأشجار النخيل والبساتين.

والمنطقة الجبلية الواقعة إلى الغرب والجنوب الغربي هي مسقط وعلى الجانبين حيث مستجمع المياه توجد عُمان المميزة البهية والتي تضم وادي سمائل وهي أكثر المناطق كثافة بالسكان في القطر في ما عدا السهل المذكور أعلاه أي سهل الباطنة، وحينما يستخدم السكان المحليون كلمة عُمان إنما يقصدون هذه المنطقة.

وتجاور عُمان من الناحية الداخلية للجبال المنطقة الشرقية وهي عبارة عن شبكة من الأودية الصغيرة تجري من على الجبال.

والساحل الذي يقع إلى الجنوب الغربي من مسقط هو عبارة عن كتلة من الجبال والأودية التي تسكنها قبائل متعددة ومختلفة وقليل من السكان. والمنطقة التي تشكل زاوية تعرف باسم جعلان.

إن الظاهرة وعُمان بالمعنى الضيق للكلمة والشرقية وجعلان كلها على الصحراء الكبرى. ومدينة مسقط تقع على حافة منحنى صغير. والميناء الطبيعي الصغير الرائع تشكله من جهة الغرب جزيرة طويلة تاركة فقط قناة ضيقة بينها وبين البحر الرئيس، ومن جهة الغرب ترسبات صخرية طويلة وممتدة. وعلى جانب الأرض محاطة بجبال بركانية جرداء ومكشوفة تماثل تلك التي توجد في عدن. لا توجد هناك طرق تؤدي إلى المنطقة الداخلية سوى طرق ضيقة تصلح فقط للمشاة والحمير. وكل المركبات المسافرة إلى الداخلية والقادمة منها تستخدم مطرح كمحطة ونقطة انطلاق، والبضائع تنقل عن طريق البحر بين المدينتين وهي مسافة تقدر بميلين وشوارع مسقط ضيقة ووعرة وغير معبدة وغير منبسطة.

ويوجد هناك عدد من المباني الجيدة على الرغم من بساطتها مثل مبنى القنصلية والقصر والمبنى المؤدي إلى منازل التجار. والمساجد بسيطة وعادية ولا توجد بها منارات. كما يوجد حصنان قويان للبرتغاليين يشكلان صورة رائعة يطلان على جانبي الشاطئ الرملي. ولقد تمّ بناؤهما على ارتفاع ١٥٠ قدماً فوق قمم جبلية ترتفع عن البحر وتمت عملية بناؤهما عام ١٥٨٧ - ١٥٨٨، والسكان هم عبارة عن مزيج من الأجناس المتعددة، إلا أن معظمهم من البلوش والزنوج قدموا فيما بعد، ونسبة العرب بين السكان قليلة إلا أن هناك الكثير من الزوار من المنطقة الداخلية. وهناك جالية من التجار الهنود سكنت تلك المناطق منذ عدة أجيال. والسكان من العرب المحليين على قدر كبير من التحمل والمراعاة لمختلف المعتقدات التي تتبعها تلك المذاهب المتعددة، حيث لا يتدخلون في شؤونهم الدينية وفي معتقداتهم والاحترام

متبادل في ما يتعلق بهذه النواحي، والحديث بينهم مهذب ولا يحط من قدرتهم في تعاملهم مع تلك الجاليات. كما يسمح للهندوس بممارسة صلاتهم ومقدساتهم وطقوسهم الدينية وكأنهم يعيشون في بلدهم حيث يقومون بإضاءة منازلهم ويسمحون لهم كذلك بإشعال النيران تعبيراً عن طقوسهم ومعتقداتهم من دون تدخل من قبل العرب أو غيرهم وإلى غير ذلك.

وقبل أن أغادر مسقط أود أن أتقدّم بالقليل من الاستطراد والحديث.

ففي المناقشة التي أدلى بها السيد فيلبي عندما تحدث عن «قلب الجزيرة العربية» حول صدقية ما أورده بالغريف إبان زيارته لمسقط، اقتبس ملاحظة مهمة وجديرة بالاهتمام لاحظها الكولونيل إس بي مايلز عن السير وليام هاغارد، ومفادها أن الكولونيل قال إن بالغريف تحدث عن طريق يؤدي إلى جرف عظيم وكبير يطل على ميناء مسقط. ودعني اقتبس الفقرة التي وردت بهذا الخصوص مما قاله بالغريف.

«ذهبت متمشياً على مهل بين البساتين والآبار على طول الطريق حيث تسدّ الصخور العالية المنظر من اليمين والشمال».

وهو في ذلك محق حتماً. كان يسير على حافة الوادي الكبير حيث توجد الآبار التي تمد مسقط بالمياه وحيث توجد بساتين المدينة وهنا التقى بثلاثة من سكان الجبل الأخضر ورافقهم.

ولنقتبس مرة أخرى مما قاله بالغريف:

«بعد مسيرة ساعتين تقريباً وصلنا إلى طريق عبر الجبال الوعرة والتي تحيط بمسقط من الجانب البري، حتّى عبرنا آخر حصن معزول عن مرتفعات الجبال ومن ثمّ بدأنا نهبط ممراً ضيقاً على مستوى الأراضي الواقعة قبالة الناحية الجنوبية».

إن هذا وصف ممتاز اعتاده المشاة الذين لا يملكون عربات ومن ثمّ فلا حاجة بهم للذهاب حول مطرح للوصول إلى المسار الواسع والمستوي.

وكثيراً ما سلكت كلّ الطرق التي ذكرها بالغريف في حديثه ذلك في عُمان. إلا أن كلّ هذه الأفكار والآراء الخيالية وما جاء به من مصطلحات وتسميات يظل هناك مجال للاحتمال، أجد من الصعوبة معه أن أصدق بأن يكون قد اختلق ذلك إذا ما كان قد كتبه معتمداً وقائماً فقط على دليل سمعي. لذا فإنني لا أتفق مع تشهير وقذف فيلبي على صدقية بالغريف. على بعد ميلين من الغرب من مسقط توجد مطرح بوابة الداخلية. وفي منتصف المدينة المواجهة للبحر توجد جالية الخوجا وهم في الأصل من حيدر أباد السند وهي مقاطعة هندية والأغلبية العظمى منهم يتبعون

الأغا خان، ومنازلهم مبنية في شكل كتلة مع وجود كلّ الأبواب إلى الداخل، لذا فان ذلك يشكل حصناً كبيراً يمكن الدخول إليه فقط من خلال بوابتين: الأولى مواجهة لشاطئ البحر، والبوابة الأخرى على الخلف بحيث لا يسمح ذلك للأجانب والغرباء من الدخول في ما عدا خدمهم من البلوش.

والميناء المهم الآخر هو ميناء صحار وهي العاصمة القديمة لعُمان وتبعد عن مسقط بحوالى ١٢٠ ميلاً إلى الغرب. وهي مدينة مقاومة ونضال وتشتمل على سوق محاط بسور وكذلك تشتمل على حصن كبير، ولقد اغتيل في صحار السيد ثويني الذي كان سلطاناً حينما زار بالغريف مسقط، ودفن جثمانه في إحدى غرف الحصن. والوالي الحالي هو أخ غير شقيق له ويشرف على إدارة نصف المنطقة غرب سهل الباطنة.

والميناء الوحيد الآخر المهم هو ميناء صور والذي يقع على بعد ثمانين ميلاً إلى الجنوب الشرقي من مسقط. وهو الآن أهم الموانئ النشطة والفاعلة في عُمان وينتج دخلاً لا يقل كثيراً عن ميناء مسقط. إلا أن المدينة نفسها تعاني من انشغالها بالنزاعات والمشاكل المستمرة بين شرائح قبيلة الجنبة الأربع، والتي يعيش كلّ منها في مربع مختلف عن الآخر حيث يتربصون ببعضهم بعضاً. والوالي يعيش في حصنه ولا يعير اهتماماً البتة لتلك الأحداث. حيث تؤول السيطرة على الميناء والمنطقة حالياً للشيخ الذي يسيطر عليها وهو شيخ قبيلة بني بوعلي والذي يحبّ أن يطلق عليه وينادى باسم أمير جعلان. وأخيراً كان يكتب ويراسل حكومة الهند رافضاً استقبال الرسائل من الوكيل السياسي في مسقط، ويصر على المراسلة كحاكم مستقل مباشرة من الحكومة.

سياسياً، الوضع السياسي الراهن في عُمان يقوم وبدرجة كبيرة على التقسيمات القبلية القديمة، وينبغي عليَّ أن أعطي موجزاً مختصراً وغير كامل لتاريخ البلاد.

كان العرب المستقرون الأوائل من القحطانيين أو من الأصول اليمنية، ولقد قدموا إلى المنطقة بعد وقت قصير قبل أو بعد انفجار واندفاع سدّ مأرب الذي حدث في بداية القرن الأول من زماننا هذا. ولقد تبعهم العدنانيون تميم والذين استقروا في معظم أقاليم الشمال. والجماعتان المنحدرتان من أصول قحطانية وعدنانية، كانوا دائماً على خلاف ونزاع في ما بينهما. ولقد تعمق واشتد الخلاف والنزاع نتيجة للأحقاد والعداوات الدينية حيث وصل إلى غايته في القرن الثامن عشر. وذلك في عام ١٧٢٢م أهان وأساء وكلاء الإمام إلى تميمة العدنانيين وزعيم بني غافر، وأقسم حينها على الانتقام والثأر حيث عاد وجمع كلّ القبائل لتتحالف

وتتحد مع بني غافر. وحينما أدرك الوصي على العرش أن الحرب واقعة لا مفرّ منها، أرسل إلى قبيلة بني هناة طالباً العون والمساعدة، حيث بدأت الحرب الأهلية والتي قسمت عُمان إلى أكبر حزبين سياسيين ما زالا باقيين إلى يومنا هذا. الجزء الأكبر من الذين ينتمون إلى الهناوية هم في الأصل ينحدرون من أصول يمنية ومذهب إباضي؛ بينما نجد أن الغافرية ينحدرون من أصول إسماعيلية. وأهم القبائل أما ينتمون إلى المذهب السني أو المذهب الوهابي. إلا أن هذه القاعدة ليست ثابتة، فمن أولئك من ينتمون لهذا المذهب أو ذاك، وإنما هي فقط السمة الغالبة. وفي بعض الأحيان نجد أن القبيلة نفسها تنقسم إلى كلا الجزئين وأصبح تشكيل الأحزاب منذ ذلك الوقت متعدداً ومتلوناً ومثيراً لدهشة وتعجب المتقصي والمستفسر من الخارج.

والمذهب الإسلامي السائد والغالب في عُمان هو المذهب الإباضي، وأتباعه ينحدرون من الخوارج أو أولئك الذين خرجوا على علي (رضي الله عنه) وهو صهر النبي(صلى الله عليه وسلم) وتمت هزيمتهم وتشتيتهم وتفريقهم على يده. وبعض أولئك الخوارج قدموا إلى عُمان حيث انتشرت تعاليمهم بسرية وتبنتها الغالبية العظمى من اليمنيين وبعض القبائل العدنانية. وهي واحدة من أهم المظلات التي تتدثر بها الإمامة، ولقد رفضوا دعوة قريش للخلافة والإمامة ورفضوا التوارث الإرثي في أمر الخلافة والإمامة. ولم يعتقدوا بأهمية الخليفة أو الإمام، إلا أنه وعندما يتطلب الأمر وجود أي مسلم صالح ومناسب في كلّ الأحوال فإن ذلك سيتم عن طريق الانتخاب من أي قبيلة. وعلى هذا المنوال فإن مؤسس الأسرة الحاكمة الحالية أحمد بن سعيد قد تمّ انتخابه إماماً عام ١٧٤١، وذلك مكافأة له لتنظيمه عملية طرد الفرس من عُمان. ولأسباب قد تأخذ منا وقتاً طويلاً في شرحها وتوضيحها، فإن حفيده سعيد لم يطلق عليه لقب إمام مطلقاً وكان يعرف فقط بلقب السيد وهو الذي حول العاصمة من الرستاق إلى مسقط. والمكان الأول أي الرستاق كان عاصمة حينما حولتها أسرة اليعاربة الحاكمة من نزوى عام ١٦٢٥م، حينما بدأت الأسرة الحاكمة الحالية تضعف أصبحت أكثر اعتماداً على المساعدات الخارجية. تأثرت قبائل المنطقة الداخلية وعينت إماماً لها وحدها. لذا فإنه وفي الوقت الحالي فإن سلطة وحكم السلطان في الحقيقة يقتصر فقط على مسقط وعلى امتداد ساحلي من ناحية الشمال والجنوب في النطاق الذي يمكنه أن يثير الرعب بسبب تواجد القوارب المسلحة البريطانية، والإمام الحالي للمنطقة الداخلية هو محمّد بن عبد الله الخليلي من قبيلة بني رواحة، وما هو إلا حجر لعبة في يدّ الشيخ عيسى بن صالح من قبيلة الحارثي، وتحت زعامة شيخ هذه القبيلة القوي تمّ تشكيل اتحاد فدرالي بين كلّ من القبائل الهناوية في جميع

أنحاء عُمان والمنطقة الشرقية، وبحيث يجمعهم تحت راية الإمام. وقع هجوم مشترك على مسقط عام ١٩١٥م، إلا أن العرب قد عانوا وقاسوا من الهجوم المضاد الذي شنته ضدهم القوات الهندية المنظمة والتي كانت تحمي المناطق الأمامية للمدينة. ومن خلال وساطة قام بها الوكيل السياسي، تمّ التوقيع على اتفاقية ومن وقتها لم يقع أي عدوان. إلا أنه وفي السنة الماضية تنبه الشيخ عيسى إلى مخاطر الغزو الوهابي وأصر على التقدّم نحو الظاهرة وأخضع عن طريق القوة والإقناع جميع قبائل تلك المنطقة، وكلاً من الغافرية والهناوية إضافة إلى قبائل واحة البريمي، لكي يتحدوا معه اتحاداً فدرالياً. وكانت الأمور تسير وفق ما رسم لها وبصورة طيبة. كما خضعت له الدريز وعبري وضنك إلا أنه وباستفحال مرضه وداء الاستسقاء وحدوث مشاكل واضطرابات مع واحدة من أقوى قبائله المتحالفة، أجبر على إلغاء الحملة والإسراع عائداً إلى عُمان. وأمام هذا التقهقر المذل والمشين ومع كلّ تلك القبائل المتحالفة تحت رايته، قدم الإمام استقالته من منصب الإمامة. إلا أن الشيوخ الكبار أقنعوه بمواصلة أعماله كإمام. وكانت هذه هي الأوضاع حينما غادرت عُمان في شهر أيار/مايو من عام ١٩٢٦م.

وخلال العامين الماضيين أدى نجاح وزيادة قوة الوهابيين إلى تنامي القلق والخوف، وأكثر من ذلك فمنذ خمسة عشر شهراً مضت أرسل ابن جلوي، وهو حاكم الوهابيين في منطقة الإحساء، مرتزقة لِكُلّ القبائل التي تسكن شمال عُمان يأمرهم باسم سيده ابن سعود أن يقوموا بدفع الزكاة أو عُشر ما يملكون من غلال أو مال.

هنالك القليل من الشك في احتمال أن يجد الوهابيون أنفسهم في وضع صعب للغاية إذا توحدت واندمجت عُمان في معارضتها؛ فمعظم قبائل الساحل ذات انتماء عاطفي للوهابيّة وكذلك قبيلة بني بوعلي القوية في مقاطعات وأقاليم المنطقة الشرقية وجعلان، بينما العديد من القبائل قد تفضل الهيمنة الوهابيّة أكثر من هيمنة اتحاد القبائل العُمانية؛ فمثلاً نجد أن بني نعيم في البريمي وعندما تقدّم نحوهم الشيخ عيسى أرسلوا إلى ابن جلوي يطلبون مساعدته وأن يمدهم بالقوة العاملة من الرجال والأسلحة والمال. لذا فإنه ليس من الصعب رؤية ما الذي سيحدث إذا ما قام الوهابيون بمحاولة خطيرة ضدّ عُمان. والسؤال الذي يطرح نفسه مباشرة هو ما الذي ينبغي فعله في حالة حدوث ذلك؟ هناك القليل من الشك أن لولا المساعدة البريطانية لأسرة البوسعيد الحاكمة، فإن مصيرها كان مآله إلى الانقراض. ومنذ عام ١٨٩١ كنا مقيدين باتفاقية لضمان الحماية ولم تحدد مدّة نهاية سريانها. السلطان الحالي تيمور بن فيصل وعلى الرغم من أنه إنسان متمكن وقائد محترم، فهو ضعيف

ويفتقر إلى الطموح. أسرته في ما عدا القليل منهم منحلون وفاسقون أخلاقياً. إلا أنه ورغم ذلك ما زال يوجد رجال أقوياء بين أسرته يمكنك أن تقابلهم وينحدرون من فروع بعيدة، ومن الذين لم يهنوا أمام المغريات والرفاهية ولم تفسدهم البطالة. وبصفة عامة فإنّهم ضعفاء بصورة كبيرة جداً بحيث إنهم لن يستطيعوا مواجهة الرأي العام الذي أوصل مؤسسي دولتهم إلى الحكم. وكذلك فإن مبدأ التسلسل الإرثي أو توارث السلطة والحكم عن طريق الأسلاف من الأسرة نفسها، والذي تعهدنا نحن أنفسنا بحمايتها وحماية السلطان والذين يرثون الحكم من بعده، هو مبدأ غريب بالنسبة إلى العاطفة والمذهب الإباضي. وبخاصة إذا ما جاء تثبيت ذلك للنظر عن طريق قوى أجنبية وملحدة.

ومرة أخرى، فإن مساعدتنا لهذا البيت الذي يعارضه الرأي العام العُماني من دون استثناء، يدمر أي بادرة أمل في توحيد القطر تحت قيادة رجل واحد قوي يقف في وجه الوهابيين أو أي انتهاكات أخرى للقطر. هذا ما يعتقد به الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، وأنا لا اعتقد أن من الصعب تفهم ذلك، على الرغم من عدم وجود ما يدعم ذلك تاريخياً.

لا بُدَّ من أن نتذكر بأن المنطقة الداخلية كانت تعيش في حالة تمرد صريح ومفتوح منذ عام ١٩١٣م، حيث تمّ التوقيع على اتفاقية بين مسقط والشيخ عيسى والتي بموجبها تمّ الإقرار والاعتراف باستقلاله. ونحن وفي كلّ الأحوال لسنا في موقع - ولأسباب واضحة - يسمح لنا بالدفاع عن قبائل البر الواقعة بعيداً عن الساحل. لذا فإن المسألة تضيق لتصل إلى ساحل الباطنة إلى الشمال والمساحة الضيقة للساحل إلى الجنوب من مسقط، والتي هي بالتأكيد المناطق الوحيدة البعيدة عن منطقة العاصمة والتي تشارك في دخل الدولة.

وإذا كان لا بُدَّ من أن يدخل الوهابيون عُمان، وكان لزاماً علينا تقديم المساعدة للسلطان فهناك خيارات:

أ ـ حماية كلّ المنطقة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة كبيرة في عدد القوات البرية وبالقدر نفسه دوريات مستمرة عن طريق القوارب المسلحة.

ب ـ الاحتفاظ فقط بمسقط ومطرح وفي الحالتين تقع التكلفة على الحكومة البريطانية.

ولعدة سنوات ظلت مسقط تتدهور وأصبح من الصعب عليها أن تفي بديونها. وستحتاج للكثير من الوقت إذا ما أردنا دراسة كلّ تلك الصعاب والمشاكل. إن

وضعنا وهيبتنا في الخليج الفارسي هي في استمرار الإيفاء بتعهداتنا والتزاماتنا بما جاءت به الاتفاقية، وأهمية مسقط بالنسبة إلينا في الوقت الراهن. كلّ هذه نقاط تحتاج إلى الدراسة والفحص. لذا فإنني اقترح أن نعود إلى الموضوع الأقل خلافاً وإثارة للجدل وهو موضوع الكشف والتنقيب.

العمليات الاستكشافية حتّى عام ١٩٢٥م: كتب بيدجر عام ١٨٧١ في مقدمة بحثه « أئمة وسادة عُمان» قائلاً: «إنّه شيء رائع واستثنائي وجدير بالملاحظة للحكومة البريطانية في الهند، ومع ذلك دعماً لعلاقاتنا السياسية والتجارية الوثيقة مع عُمان طيلة القرن الماضي، ومعرفتنا الحقيقية بذلك القطر الواقع خلف الساحل قليلة مثل معرفتنا بمناطق البحيرات في أفريقيا الوسطى». ومنذ ذلك الحين اقتبس كتاب آخرون تلك الملاحظة للفت انتباهنا وذلك لقلة معرفتنا بهذا الركن والزاوية من الجزيرة العربية عدا استثناءين سوف أذكرهما لاحقاً؛ فلقد كانت هناك محاولات قليلة قام بها أولئك المهتمون من الموجودين بالقرب من المنطقة أو من أولئك الخارجين من الغرباء لإزالة وعلاج جهلنا بتلك المنطقة. وفي النقاش حول ورقة السيد بيرسي كوكس/ الجمعية الملكية الجغرافية، لاحظ السيد فيلبي في نيسان/ أبريل من العام الماضي، بأن من سبق السيد بيرسي لا يتعدون الثلاثة من الذين حاولوا معرفة المنطقة. ولقد مضت ٢٠ سنة منذ آخر حملات الأخير، أي السيد/ بيرسي ولم يقل أي شخص بأنه ليس آخر قائمة من قام بتلك المحاولات لاستكشاف عُمان. ودعنا بإيجاز نعيد طرح وشرح رحلات هؤلاء الأربعة مستعينين بالخارطة:

إن رائد تلك الرحلات في الكشف عن عُمان وأكثرهم توسعاً وشمولاً هو ويلستيد والذي يقرن معه في تتبع تلك الآثار وايت لوك. لقد كان ويلستيد ضابطاً برتبة ملازم بحري، وكان منخرطاً ومنذ مدّة طويلة في عمليات مسح في غرب وجنوب ساحل الجزيرة العربية، كما قام بالعديد من الرحلات إلى حضرموت. لقد كانت معرفته باللغة العربية قليلة لذا فإن ما شملته خريطته من أدوات وعرائض ليست موضع ثقة. إلا أن دكتور هوغارث يقيم أعماله ويحييه في ما قام به، مقارناً أي رائد بما قام به في عُمان كما قام به رواد في اليمن. حيث جاءت الجهود بالقدر نفسه؛ ففي منطقتي الشرقية وجعلان كما تظهر تلك الخارطة يقف وحيداً ومعلوماته العامة لمعظم المناطق دقيقة وكاملة.

لقد كان هو ووايت لوك في عُمان في الفترة ما بين ١٨٣٥-١٨٣٧، ومضى جيل قبل أن يقوم أي شخص برحلة مهمة للتحقق من المضامين التي جاءت في كتاباته عن رحلاته من أسماء للمكتشفين والباحثين في عُمان. وفي عام ١٨٧٦ قام

الكولونيل إس بي مايلز، والذي كان وقتها قنصلاً في مسقط بأول حملاته. وكان خلو عُمان من الوهابيين والذين كان وجودهم فيها من الأسباب التي منعت ويلستيد من الوصول إلى البريمي، مكنه من زيارة واحة البريمي مستقلاً طائرة. وهو كذلك الأول الذي يعبر من جبرين إلى ضنك ويزور المناطق الواقعة بين مسقط وقريات، إضافة إلى وادي الطائيين وهو أحد أكبر الأودية وأجملها وأكثرها كثافة للسكان في عُمان. والكولونيل مايلز ومن دون شكّ هو أعظم مرجع وأعظم الخبراء السابقين حول القطر. إلا أنه وبلا شكّ قد وضع كتابه **أقطار وقبائل الخليج الفارسي**(٥٢) قد كتبه في خريف عمره عندما بدأ نظره يضعف ومنعه المرض من نشر وتوضيح حتى النزر القليل من معرفته العظيمة والوافية وكذلك منعه من عدم تصحيح مذكراته.

جيل آخر معني وانقضى قبل أن تأتي وتستمر فترة جديدة من الاستكشافات، وفي عام ١٩٠١ سافر القسيس إس إم زويمر من البعثة الكنسية الإصلاحية في الجزيرة العربية، من الشارقة إلى شناص عن طريق وادي حتا، وهو الأول الذي يصف هذا الوادي، وبحسب علمي فإنه لا توجد أية رواية أخرى لوصف مكتوب لهذا الوادي وحتّى حملتنا العام الماضي، وهو كذلك الأول الذي يسافر من أبو ظبي حول الساحل إلى البريمي. وبحسب اعتقادي فإن الشهرة الرئيسة التي اكتسبها كانت في أنه هو ورفيقه قد استطاعا القيام بالرحلة كلها من أبو ظبي إلى صحار ومنها إلى ساحل مسقط بمبلغ ٩٠ روبية قسمت بينهما، ولقد تبعه بعد فترة قصيرة نسبياً السيد بيرسي كوكس والذي كانت أول رحلة يقوم بها عام ١٩٠٣م، والذي لأول مرة يقرأ وثيقة عن سفرياته إلى الجمعية الملكية الجغرافية، ولقد كان نجاحه يتمثل في إنجازين **أولاً**، الرحلة إلى قطر لم يتم استكشافه بعد بين رأس الخيمة وضنك عن طريق البريمي. **ثانياً**، تحرير وتثبيت واحة البريمي. ولذلك الغرض حمل معه (كرونوميتر) وهي أداة لقياس الزمن في سفينته، لذلك المكان من رأس الخيمة وهي مسافة تقدر بحوالى ١٠٠ ميل، ويعتبر أعظم خبير ومرجع عن عُمان باقياً على قيد الحياة من بين كلّ ما يمكن أن نعتبرهم مستكشفين للقطر. إن الخريطة المنشورة والمفصلة لطريق رأس الخيمة والبريمي مع وثيقته، أثبتت فائدتها الكبيرة لنا خلال السنة الماضية. وإذا ما اعتبرنا الوقت القصير الذي قضاه السيد بيرسي في رحلته فإن ذلك يعتبر عملاً دقيقاً.

---

(٥٢) انظر: S. B. Miles, *The Countries and Tribes of the Persian Gulf*, with a new introduction by J. B. Kelly, 2nd ed. (London: Cass, 1966).

وبدراسة الخريطة سيظهر - وحتّى تاريخ الوصول للظاهرة وعبوراً بالسهل المرتفع - بأن عُمان بمعناها الضيق للكلمة قد زارها العديد من المستكشفين ولقد تمّ استكشاف وفحص السهل الساحلي بصورة جيدة. إلا أن الجبال الرئيسة لتجمع المياه - في ما عدا القليل من الطرق غير المعروفة من وادي الجزي ووادي الحواسنة ووادي سمائل - لم تزل مناطق غير مستكشفة أو معروفة بدقة، وفي هذا يأتي الاهتمام لحملة السنة الأخيرة والتي اقترح أن استعرض وصفاً موجزاً لها.

إن فرقة دي اروي الجيولوجية الاستكشافية للمسح عام ١٩٢٥م، كانت تتألف من السادة: جي إم ليز وكي دبليو غراي؛ والجيولوجيين: السيد جوزيف فيرنانديز مندوباً عن جمعية بومباي للتاريخ الطبيعي، والسيد أي إف وليامسون والحاج عبد الله وشخصي.

ولقد كنت مسؤولاً عن الأنشطة الاجتماعية والسياسية، وكان السيد وليامسون مسؤولاً عن النقل والطعام، وبقية الأعضاء كانوا أحراراً في إنجاز مهامهم وأعمالهم الفنية بهمة ونشاط.

إن ومما يؤسف له حقاً أن وليامسونٍ أو أحد، نيابة عنه، لم يكتب تاريخ حياته، وقبل نيف وخمسة وعشرين عاماً أو يزيد كان في عدن، حيث اعتنق الإسلام دين محمّد(ﷺ) وذهب إلى صنعاء ومنها إلى داخل اليمن، ومنذ ذلك الحين كان متجولاً في معظم أرجاء الجزيرة العربية، حيث قام بأداء فريضة الحج مرتين كما أعتقد، وحينما اندلعت الحرب كان وكيلاً لشيوخ قبيلة المنتفق الكبيرة، وخلال الحرب انضم إلى فرع الاستخبارات في العراق. ولقد كانت معرفته بحياة البدو وعاداتهم معرفة عميقة، وكان من الغريب أن تشاهد العُمانيين الذين يألفون رعي إبلهم وجمالهم يأتون بجمالهم إليه ويستشيرونه لعلاج جمالهم من الجروح والأمراض.

ولأن الهدف الأساسي من الحملة كان مسحاً جيولوجياً، فإن الاهتمام كان طبيعياً منصباً على المنحدر الرئيس للجبل الأخضر، إذ إنّه يحقق الهدف الجيولوجي للحملة. إلا وكما سبق وأن ذكرت أثناء وصفي للوضع السياسي بأن كلّ الإقليم يسيطر عليه الشيخ عيسى بن صالح الحارثي ويتحكم فيه وذلك باسم الإمام، وفي ذلك الوقت كان الإمام (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٥) يقوم بعمل التجهيزات والاستعدادات للتقدّم نحو الظاهرة، وأثناء اقترابه من الظاهرة كتب معبراً بأدب وكياسة عن اعتذاره من عدم قدرته السيطرة على رجال قبائله، الأمر الذي سيسهل دخول الحرب بحيث سيكون ذلك لا مفرّ منه، وعلى الرغم من أن نتيجة ذلك هي أن كلّ الأراضي الواقعة ناحية الجنوب والجنوب الشرقي من وادي الحواسنة هي

أراضٍ مسدودة ومغلقة أمامنا، فإن تقدّم الشيخ عيسى والذي صادف رحلتنا كان يمكنٍ وبلا شكّ أن يكون عوناً لنا وبخاصة إذا ما علمنا بأن العديد من الشيوخ ربما لا يفعلون شيئاً سوى أن يثبتوا عدم مقاومتهم للحزب الغازي ويتقبلونه بأذرع مفتوحة، راجين أن تصل تقارير مبالغ فيها للشيخ عيسى عن وجود مسؤولين من مسقط في مناطقهم، وربما يرون بصيصاً من الأمل في إيجاد فرصة للحصول على مساعدة من حكومة مسقط.

كان ويليامسون في معظم أجزاء الرحلة وأنا في كلها، نسافر مرتدين زياً عربياً. واكتشفنا بأن لذلك تأثيراً كبيراً في كسب صداقة العديد من مضيفينا وزوارنا وفي انطلاق لسانهم متحدثين من دون تحفظ، وفي كلّ يوم وبعد إقامتنا في المعسكر وبين وقت الظهيرة وحتّى صلاة الفجر، كنا، ويليامسون وأنا والشيوخ وأتباعهم نجلس في شكل دائرة ونتبادل أطراف الحديث حول العديد من المواضيع، كانت أحاديثهم مسلية ومن أكثر ما سمعنا من طرافة وتسلية. وهناك آخر ساعد في أن يكون العرب صريحين في حديثهم معنا وغير خجولين أو متشككين، هو أن أحد أتباعي الضخمين كان عبداً من عبيد السلطان الذين يعملون في صنع القهوة له، وكان يحمل كلّ المعدات فوق ظهر الجمل ومتى ما يتوقف حديثنا كان يسارع في تحضير القهوة لنا.

وبحلول يوم ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، كانت كلّ معداتنا وأغراضنا قد جمعت في بيت الفلج حيث يوجد مركز القيادة الرئيس التابع لي، والذي يبعد عن مطرح بنحو ميلين إلى الداخل، وفي صباح اليوم التالي بدأ تحرّكنا، ومررنا بمنطقة بوشهر (وهي بوشر التي ذكرها بالغريف)، وهي منطقة مشهورة بحرارة طقسها في فصل الربيع حيث استقبلنا بحرارة الشيخ علي بن عبد الله الخليلي، أخو الإمام، ودخلنا سهل الباطنة عن طريق السيب وسرنا بمحاذاة الساحل نحو الخابورة والتي وصلنا إليها يوم ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، وكان والي المنطقة هو مظفر بن سالم وهو أحد أبناء العبيد الأفارقة والذي تمكن من الوصول إلى تلك المكانة العظيمة الأثر في عُمان. ثمّ أصبح والياً لصحار وسيطر على نصف الباطنة، ولقد رافقنا مظفر خلال رحلتنا كلّها. وورث مظفر الكثير من شخصية والده من حيث القوة والنشاط، وهما صفتان يعتز بهما العرب، وصار مديرنا العام ومرشدنا الموثوق به.

والمناطق الريفية للحواسنة وبني عمر الخابورة تقع في مقدمة وادي الحواسنة والتي أخذت اسمها من القبيلة التي تسكن فيها، ومنها صعدنا في مرتفع يؤدي ويعبر منطقة مستجمع المياه. وهنا انضم إلينا الشيخ سيف بن محمّد من الحواسنة وهي

قبيلة هناوية، والشيخ غصن بن سالم من قبيلة بني عمر وهي قبيلة غافرية، ولقد كانت القبيلتان تناصبان بعضهما بعضاً العداوة والنزاعات، والشيخان مختلفان تماماً من حيث الشخصية والمكانة .**الأول**، يتصف باليأس والضعف وكثرة التطفل والسرعة، أما **الثاني**، فيتصف بالتكتيك والصرامة والجدية والانضباط والنظام، وطريقنا يؤدي إلى سهل الباطنة قبالة الجبال، تاركين من ناحية اليمين قرية القصف المهجورة، حيث أشجار النخيل الذابلة والجافة تحمل شهادة عدم نزول الأمطار خلال السنوات العشر الماضية. ووصلنا قرية الغيزين (٥٥٥ قدماً) ولقد وضع مكانها خطأً في خريطة هنتر عام ١٩٠٨م، ووصفي لهذه القرية سيكون كافياً لتصوير كافة القرى في تلك المنطقة والتي هي متشابهة في كلّ تفاصيلها، وهي قرية مبنية بصورة جيدة من الحجارة والصاروج وتقف على أرض مستوية إلى الشمال من ضفة الوادي على امتداد نصف ميل إلى الداخل من تل سفح الجبال. وتوجد أشجار نخيل كثيفة وبساتين إلى الداخل خلف القرية وتروى هذه الأشجار والبساتين بواسطة فلج (قناة للمياه) التي تأتي من ينبوع تحت سطح كثير الحصى من الوادي الذي يبعد حوالى ميلاً واحداً عن القرية، ويستمرّ تحت سطح الأرض لمسافة قليلة حتّى يصل نابعاً إلى قناة إسمنتية مفتوحة، وأولئك الذين يألفون القناة الفارسيّة سيعرفون بأنها من النوع نفسه، وفي هذه الحالة فإن القناة المفتوحة تقسم إلى نهرين أو مجريين وذلك مباشرة وقبل وصولها البساتين وكل مجرى أو نهر يروي نصف بساتين النخيل، ومن هنا جاءت تسمية الغيزين (بستانان)، وتتبعنا وعلى مهل حتّى الوادي حيث مررنا **بسدن** التي وصفها ويلستيد وطريقه الذي نسلكه نحن الآن سلكه ويربط بداة والفلج الحديث، وهنا وصلنا إلى منطقة تجرى فيها المياه، وقاع الوادي ينضح ويمتلئ بنباتات سامة عطرة الزهر وشجيرات شوكية، حيث يصل ارتفاع تلك الشجيرات إلى نحو ١٠ أقدام، وحينما وصلت إلى ملتقى وادي الحواسنة ووادي صلاحي كان الوادي قد أصبح مفتوحاً حيث مررنا بقلعة كبيرة تمّ بناؤها لحماية طريق المركبات وكان يحتلها ثلاثة من رجال الحواسنة، حيث قدم اثنان منهم لاستقبالنا ولكي يستلموا مبلغاً من المال كالعادة، حيث أعطيناهم إياه وسرنا في طريقنا عابرين، أما الرجل الثالث فلم يكن يعلم بأننا قد دفعنا المبلغ كما جرت العادة أو ربما كان يظن بأن ذلك لم يكن كافياً فجرى إلى نقطة تطل مباشرة على الوادي وأطلق النار على رؤوسنا، وصار يصرح في نغمة أنثوية حادة عالية النبرة يستخدمها الرجال في هذا القطر وذلك لتنبيه أصدقائهم من اقتراب وقوع عداء أو أطراف غريبة، وهرع إليه رفاقه من الحصن وبدأت الاستفسارات عن كلّ ذلك، ووليامسون وأنا استمرينا في المضي قدماً، وتركنا أتباعنا لحل تلك الإشكالية مع الرجال.

وفي طريقنا لاقينا الكثير من الصعاب والمشاكل والعقبات تسبب لنا فيها الشيخ سيف وشعرنا بالراحة حينما وصلنا وادي صلاحي(Dhillah) الذي تنتمي إليه قبيلة بني عمر. ومن أعلى جبل تمكن ليز من أخذ صورة جيدة عن وادي الحواسنة من نقطة التقائه بوادي صلاحي. يبدو أن الجبال تنحدر إلى حدّ ما من قاع نهر ما يسمح لحرث وري قطع الأراضي الصغيرة في تلك المناطق، ويمكن رؤية العديد من القرى بما فيها قرية الوجاجة وعبيلة وطوى والسويرق ووشاح وحرم علي، ويتميز وادي صلاحي بأنه ضيق وذو ربوات ومنحدرات صخرية شاهقة وشديدة الانحدار من عمق الوادي، وهي قرى غير مأهولة بالسكان سوى بعض البدو المتفرقين، واستمرينا في المضي حتّى وصلنا إلى طريق متعرج يعرف باسم نجد الخبين (٢,٩٧٠) ومن هنا كان لا بُدَّ علينا من النزول من على الدواب، وأن نترك جمالنا إلى مرتفع الطريق من على سلسلة جبلية تقسم منطقتي الظاهرة والباطنة.

وجدنا مكاناً مريحاً لنعسكر فيه يقع على انحدار آخر حيث قررنا بأن نقضي هنالك بضعة أيام، حيث إنّني قد أصبت بداء الملاريا ووسائل النقل ومعداتنا تحتاج إلى إعادة ترتيب وتنظيم، ومن جبل القلعة (٤٩٠٠ قدم) تمكن ليز من أن يلتقط صورة رائعة عن الظاهرة على حافة الصحراء الكبرى، ومن ناحية الجنوب والشقّ كان يظهر وبوضوح انحدار الجبل الأخضر، والأودية الجارية من الغرب والجنوب الغربي تجري بكثافة حول السهول المبعثرة هنا وهناك حيث توجد مجموعة من الجبال الصغيرة، ويمكن من هناك مشاهدة قرى قناة والدريز وعبري، إلا أن قرية مسكن كانت تخفيها سلسلة من الجبال قليلة الارتفاع. وعلى بعد ميلين من الانحدار ناحية الغرب من حيث كنا نعسكر، تمّ إطلاعنا على وجود وادي ضيق رائع ومدهش يسمى وادي النقص بعمق يبلغ زهاء ١٠ إلى ٢٠ قدماً حيث يرتفع جانباه نحو ٤٠٠ قدم، إلا أنه وعلى بعد نصف ميل من الصعب رؤيته، وهو يمتد عابراً حافة سلسلة جبل الريس وينضم إلى وادي صلاحي ويشكل مكاناً جيداً لمتسلقي الجبال كما يفعل دائماً رجال القبائل المحلية، ويعتبر بمثابة مسار وطريق إلى نجد الخبين، وفي الجزء الأكثر ضيقاً يمتد القاع بنحو ٤٠ قدماً من أعلى الانحدار ليشكل سلسلة معلقة بروابط ضيقة محفوفة بين صخرتين، إلا أنها ليست طويلة حتّى تصل إلى القاع حيث تمّ توصيلها بحبل إلى نهاية القاع. ووجه المنحدر في شكل مخروطي حيث لا يوجد مكان لموقع قدم للتسلق، ويقول رجال القبائل ولمدّة عشرين عاماً مضت، لم يكن هناك سوى حبل والكثير قد لقي حتفه لأن الحبل دائماً كان ينقطع ورجال القبائل لم يستطيعوا ذكر اسم شيخهم الروحي الذي قام باستبدال الحبل بسلسلة.

وفي يوم ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، حزمنا أمتعتنا ونحن لا نرغب في الرحيل

حيث توجهنا إلى وادي بني عمر ومن هناك قررنا العودة إلى الباطنة، وأثناء عملية شحن المؤن والأغراض حاول ويليامسون أن يحمل على ظهر جمل أحد رجال القبائل، دجاجاً وكان قد أحضر ذلك الدجاج كطعام لنا، إلا أن ذلك كان منافياً لكرامة الرجل ما اعتبره إهانة له أن يحمل شيئاً على ظهر جمله، وكان يمكن أن يؤدي الإصرار على ذلك إلى نتيجة تكون في إثارة إضراب عام. وبالطريقة نفسها كان يمكننا فقط أن نرسل أحد خدمنا لإعادتهم. طريقنا يؤدي إلى وادي طويل تحت قمة جبل والذي يقع في منحدرات بجانب منطقة الظاهرة، وفوق جبل صغير في المنتصف يوجد حصن قوي ولكنه متهدم يهيمن على الوادي، وهناك طريق قصير لكنه وعر وصعب، أوصلنا إلى مستجمع مياه في وادي بني عمر حيث تبعناه مروراً بقرية سويدة إلى منطقة إصلات (Lislat) (أو حيل إصلات) ٢,٨٠٠ قدم، وهذه القرية تتبع للحواسنة وهي محمية بحصن قوي تمّ بناؤه على قمة جبل منعزل حيث يقف على نحو مفاجئ من قاع الوادي، وتوجد كذلك بئر حفرت في الوادي على نحو عمودي ومنحدر قبالة الجبل وتشتمل على حائط في شكل دائري بنيت قبالة المرتفع المنحدر إلى ناحية اليمين من الحصن على ارتفاع ١٠٠ قدم، وهذا المكان احتلته قبيلة بني عمر منذ نيف وأربعين سنة مضت، حيث كانوا قد هجروا القرية القديمة وبنو قرية جديدة، إلا أنها هزيلة وتعيسة من أفرع أشجار النخيل على الجهة المواجهة للضفة. وحينما سألت الشيخ غصن عن سبب ذلك قال إنه ووالده قصدوا بهذه السياسة أن يشجعوا استخدام وبناء الحصون القوية والقرى القوية، إلا أن ذلك يبرهن فقط على مصدر ضعف القبيلة حيثُ إنَّ كلّ قرية صغيرة للشيخ تعتمد على حصونه أكثر مما تعتمد على وحدة القبيلة والتي تكمن فيها القوة الحقيقية.

وعلى مسافة قصيرة من تحت إصلات ينقطع الطريق عن الوادي حيث يمرّ عبر قرية قصه (Qisah) الصغيرة على الجهة اليمين، حيث يرتفع الطريق لناحية الجانب الشمالي نحو جبل ريس عن طريق يسمى نجد بني عمر أو نجد القفص (Qafs) (الممر بطول ٣,١١٠ قدماً)، وهذا أكثر الطرق وعورة وصعوبة خبرناه في رحلتنا ولقد قطعنا معظم الطريق هذا سيراً على الأقدام، ودخلنا مرة أخرى وادي بني عمر في الفرفار واستمرينا في السير بمسافة طويلة إلى أن وصلنا منخفض سفح جبال مارين بقرية مزدهرة ومبنية بصورة جيدة وفيها الكثير من مزارع النخيل على جانبي الوادي، وبعد مسيرة يوم آخر وصلنا إلى فلج الحرث في منطقة الباطنة والتي تقع على بعد سبعة أميال إلى الداخل من صحم، وخلال الأيام القليلة الماضية حدث لنا العديد من المحن والمصائب، حيث تعرض كلّ من ليز وفرنانديز إلى الإصابة بنوبات من الحمى، وكان من جراء ذلك أن انسكبت قارورة حبر هندي من يدّ غراي على

سطح الطاولة، وفي أحد الأيام ضل ويليامسون الطريق وكان بصحبته طباخنا الخاص ولم يرجع حتّى الساعة الثامنة ليلاً. وبعد حلول الظلام وصلنا بلدة ومناطق بني علي الريفية، كنا قد انضممنا بصحبة الشيخ محمّد بن هلال شيخ قبيلة بني علي في التجوال في ريف الحواسنة، وهو شيخ عربي من الطراز الممتاز وهادئ ومتواضع وغير مدع وبطبيعته شخص مبجل وصاحب مقام رفيع، وجاء إلينا يدعونا إلى زيارة مدينة ينقل وهي عاصمة القبيلة ومقر أخيه خليفة وهو الشيخ الأكبر مكانة. وفي ذلك الوقت كان الشيخ عيسى بن صالح الحارثي مستمراً في تقدّمه من عُمان ووصل إلى منطقة الدريز، بالرغم من أن الشيخ عيسى كان ما زال مسيطراً على الوضع، إلا أن انفلات الوضع وتدهوره بات وشيكاً. ولقد ظلت قبيلة بني علي دائماً موالية لمسقط، ولم تخضع إلى إغراءات الشيخ عيسى، إلا أنه الآن وبعد سقوط المدينة تلو المدينة في الظاهرة أصبح وضع خليفة خطراً وغير مستقر خاصة وأن هناك شخصين من معسكر الشيخ عيسى منافسان في دعواهما لمنصب الشيخ.

كما إنه كان قد طلب المساعدة من مسقط مرتين لكن من دون جدوى، وفي دعوته لنا كان يدفعه إلى ذلك أمران، **أولاً**، قد تقتنع مسقط بمده ببعض المساعدة إذا ما تدخلنا نحن في هذا الأمر أي بتأثير منا، **ثانياً**، فإنه إذا ما أظهر عرضاً كبيراً فإن تقارير مبالغاً فيها وأكثر مما هي عليه حقيقة الوضع ربما تصل إلى الشيخ عيسى والذي ربما يعتقد بأن مسقط وحتّى الحكومة البريطانية تقف وراءه وتمده بالمساعدة. إلا أنه ومهما كان الدافع من وراء دعوته لنا إلى زيارة ينقل، فإنها بالنسبة إلينا كانت فرصة ذهبية، لذا فلقد قررنا الاستعداد لزيارة ينقل في اليوم التالي وذلك عن طريق وادي عاهن، وبعد رحلة سريعة عبر السهل وصلنا مرة أخرى إلى سفوح الجبال حيث دخلنا الوادي عند تقاطعه مع وادي حبي والذي يدخل من ناحية الجنوب، وهذا الوادي يضم قرية حبي والتي جاء موقعها خطأ في خريطة هنتر.

وأثناء المسيرة ترجل ليز وذهب لتسلق جبل ومباشرة باشر دليله في أخذ الجمال والسير بها، ما اضطر عندها ليز للعودة وإيقافه، ظهر حَاطِب أخشاب عجوز وبدأ فِي الحديث مع الدليل، وقام ليز بمحاولة أخرى لتسلق الجبل وحين ذلك جرى الحَاطِب نحوه صارخاً فيه وشاتماً إياه بألفاظ بذيئة واستمر ليز في طريقه وبدأ يقذف الحجارة على الرجل، وليز بطوله الفارع وحجمه الضخم المهيب ومرتدياً قبعة حقيقية.. قبعة بنما، تحول نحو الرجل بثلاث خطوات ملوحاً له بمطرقته الجيولوجية وكان ذلك كافياً لإسكات الرجل وفر الرجل جارياً متبوعاً بسيل من الحجارة التي قذفه بها ليز.

وحينما اقتربنا من قرية الوقبة كان قاع النهر قد ضاق حتّى وصلنا إلى جزء يوجد به نهر بأحواض عميقة، ولكي نتجنب هذا الامتداد والذي ربما وبحلول فصل الأمطار سيصبح سلسلة من المياه الجارية المتدفقة قد تمّ بناء طريق على جانب الوادي بدرجات صنعت من الحجارة والإسمنت المحلي المعروف باسم صاروج وهذه السلالم والدرجات مصدر فخر عظيم لرجال القبائل الذين وفي مرات عديدة حذروني منها والوادي يتسع عندما يقترب من قرية وقبة وهي قرية تتمتع ببساتين كثيفة ولقد وضعت خطأ في مكان وادي ضنك في كتاب خريطة اليد للمنطقة العربية، وتدريجياً يتسع الوادي من على النهر في شكل منحدر مغطى تماماً بالأشجار وحشائش الغابات.

ولقد أوصلنا طريق قصير وسهل إلى مستجمع مياه ويبدو هنا أنه ليس واضحاً تماماً، وعلى بعد ميل من هذه الامتدادات إلى ناحية الشمال الغربي والجنوب الشرقي، هناك سهل منظم التشجير محدد بجهة الشرق القِمَم السوداء الشاذّة والمُسَنَّنة للتلالِ الأفعوانية التي تُشكّلُ سقيفةَ الماءَ إلى جهة الغرب بمنحدر من الصخر الجيري طويل ومنظم يعرف باسم جبل الأبيض، أرسلنا العربات لنقيم معسكراً في منطقة الروضة وهناك مسجد وبئر مباشرة تحت منتصف المنحدر، حيث ذهبنا إلى منطقة ينقل التي تقع في نهاية الناحية الجنوبية.

ولا أود أن أزعجكم بوصف الترحاب الذي لقيناه هناك على نحو مماثل لذلك الترحاب والحفاوة التي لقيها السيد بيرسي كوكس في عبري والذي وصفه في ورقته المقدمة للجمعية الملكية للجغرافية في العام الماضي، وبما يسمح به الأدب والذوق اتجهنا إلى المنزل الذي خصص لإقامتنا وهو يتكون من طابقين ومبني بشكل قوي ويطل على بستان بديع، والغرف التي توجد في الطابق العلوي، هي غرف مرتفعة وعالية ولها نوافذ جيدة تسمح بالتهوية، وأعمدة الغرف مطلية بطلاء أحمر ومزينة بآيات من القرآن باللون الأبيض. والسلالم كما هي في كلّ المباني العربية ضيقة ومنحدرة ومنخفضة. والحمامات تشكل مظهراً رائعاً لم أشاهده في أي مدينة أخرى. وهذه الحمامات مصممة من قنوات ري تجري من الفلج الرئيس مباشرة تحت المنازل حيث توجد أحواض حمامات مبنية بشكل خاص. وهناك أعمدة فوق القناة حيث تدخل منها إلى المنزل ثمّ تخرج. ولقد لاحظت بأن الشيخ خليفة لا يتكلم وتساءلت ما إذا كان يعاني من آلام في الحلق، إلا أنه وحينما قدم لرؤيتي أطلعني بصفة خاصة على حقيقة سبب سكوته وعدم كلامه، فلقد جرت محاولة لاغتياله في الليلة السابقة لوصولنا، حيث دبر ذلك له ثلاثة من أبناء عمومته وكانوا على وشك النجاح في اغتياله، إلا أن ذلك قد باء بالفشل نظراً لولاء حارس باب الحصن له، ويبدو أن

هناك أحد العناصر المعارضة لسياسته وسط أبناء المدينة حيث فقد صوته في حديثه الطويل وبصوت عال، في توبيخ ولوم أبناء المدينة وذلك بعد فشل مؤامرة اغتياله، ولقد سجن الإخوة الثلاث في الحصن حيث تناقش هو ومعه مظفر في مصيرهم، وكان رأي مظفر أن يقتل ثلاثتهم. حيث قال: انتظر حتّى يرحل النقيب وأصدقاؤه، ثمّ أقتلهم كلّهم، أضرب بالسيف وكل العسل، إلا أنه لم يتم اتخاذ قرار بشأنهم، ولم أسمع قط شيئاً عنهم، واليوم وصلت أخبار مفادها أن الشيخ عيسى قد حاصر مدينة عبري، وكان الوقت قد فات على خليفة لطلب المساعدة وبعد يومين أرسل جماعته لعبري للتوصل إلى أفضل شروط. تقف مدينة ينقل في وضع قوي بين النهاية الجنوبية للجبل الأبيض وقمة جبلية جاء اسمها على اسم المدينة، والحصن بحالة جيدة وهو في شكل مبنى ضخم غير منتظم توجد به منارة منخفضة ومعظم البساتين توجد في جهة الغرب من المدينة وبينما كنا ويليامسون وأنا منشغلين بإجراء المقابلات والمحادثات، تسلق كلّ من ليز وغراي منحدر جبل الأبيض، حيث تمكنا من مشاهدة منظر رائع للظاهرة وواحة البريمي، جمع اتجاهات عبري والدريز من نقاط التقاطع في جبل القلعة.

ـ **بلاد بن كعب**؛ عدنا إلى الباطنة من الطريق نفسها، ودخلنا إلى صحار في يوم ٧ كانون الأول/ ديسمبر، وكانت وجهتنا أن نتبع الساحل حتّى منطقة المرير الواقعة في نهاية سهل الباطنة، ثمّ نعود إلى صحار تحت تلال سفوح الجبال، إلا أنّه قد وقعت حادثة سعيدة جعلتنا نغير من خططنا، وبين لوى وشناص حيث عدلنا ذلك وقمنا بزيارة شيخ البلوش المشهور في كلّ عُمان بكرمه وحسن ضيافته. ولقد كنت أرغب فقط في تناول القهوة، إلا أنّني حينما أخبرته بذلك جذبني من ذقني (ويعتبر هذا الشيء شديد الاحترام) وأصر على بقائنا الليلة معه، ولقد ضيفنا بوجبة في منتصف النهار ومن خلال ذلك تعرفت على الشيخ معضد أخي الشيخ سالم بن ضيان من تميمة بني كعب، والذي تمتد منطقته في الظاهرة من جبل الروضة إلى وادي الجزي في منحدر طويل وضيق وسط منحدرات وسلاسل جبلية رئيسة، ودعانا معضد لزيارة بلده وجعل نفسه مسؤولاً عنا في كلّ شيء، وسررنا بذلك وقبلناه من دون تردد.

بدأت الأمور تستقر وبسرعة، وفي تلك الليلة قررنا أن نعمل في وادي حتا، أعطاني الشيخ معضد الانطباع برجل ذي مشاعر دافقة بعزيمة قوية مكبوتة تساوي تلك المشاعر، ما يعطيه مظهراً هادئاً وسلوكاً متحفظاً، وفي المجلس لا يتكلم إطلاقاً إلا إذا طلب منه ذلك وعندما يجيب فإنه يجيب بإيجاز واقتضاب قدر الإمكان، إلا أن حكمه دائماً مباشر ويكن له اتباعه الاحترام ويحترمون كذلك حكمه، وفقط أثناء

السير يتخلى عن تحفظه ويتكلم بصورة عفوية ومستمرة وللمرة الثالثة عدنا لدخول الجبال، وبين لوى ووادي القور هناك القليل من المرتفعات من تلك التي تقع بها جنوباً، إلا أنه وإلى الشمال من الفجيرة، المرتفعات تزداد نتيجة لسلاسل جبال الشميلية، وكان وقوفنا الأول عن السير في وادي حتا في قرية عجيب حيث بينها وبين الأشياء الأخرى توجد أشجار التبغ المزروعة بصورة كثيفة، وقليلاً من فوق القرية يضيق قاع النهر في مدخل حصن ضيق يسمى الوجاجة بمياهه المتدفقة والأحواض العميقة التي يطوقها الحصن، وفي النهاية طبقة صخرية يقف الحصن بقلعته المرتفعة وطريقة الدخول إليها فقط عن طريق جبل من خلال نافدة، وهذه القلعة هي المعلم الذي يوضح الحدود الإدارية لوالي صحار، وبعد خروجنا من مدخل الحصن مررنا بقرية مشبّة (Mashabbah) والتي قد ذبلت وماتت كلّ بساتينها تماماً من الجفاف. ودخلنا إلى منحدر متدرج محاط بجبال صغيرة متفرقة، وبينما كنا نحن نسير ونتقدم كنا نمر بالعديد من القرى والبساتين على طول مسارنا وتدريجياً يظهر سهل واسع تغطيه شجيرات صحراوية وبيننا وعلى مسافة قليلة هناك خطّ من الجبال الرملية الحمراء اللامعة الذهبية في الشمس، ليس هناك مستجمع للمياه ولا طريق، وإنما المنحدرات الصخرية تشكل معلماً لرأس وادي حتا الذي يفقد نفسه ببساطة في السهل الذي ينحدر إلى الأسفل تجاه الساحل المتصالح، والسبب في ذلك قدمه ليز الذي اكتشف مؤخراً صدفاً ومحاراً بحرياً على السهل الواسع الذي يرتفع بمقدار ١٠٥٠ قدماً، هذا السهل في الحقيقة ما هو إلا شاطئ مرتفع، وحيث تجد بلدة الشميلية إلى ناحية الغرب والتي كانت عندما كان البحر في ذلك المستوى.

الآن نحن نقترب من طريق السيد/ بيرسي كوكس والذي يمرّ من ناحية الغرب لجبل الروضة، تسلق ليز هذا الجبل والذي يطل على جبل فياض ودبي ناحية الغرب والى خليج عُمان ناحية الشرق، وهنا اتجهنا إلى الغرب تحت السفح الرئيس لجبل سميني وإلى الشرق من المرتفع الصخري، وكانت لدى الشيخ معضد الكثير من قصص اللبوات المفترسة وقال إنها لا تفترس فقط القطيع من الماشية، بل أيضاً الجمال التي ترعى. تنتهي المرتفعات الصخرية الواقعة تجاه الناحية الجنوبية في قمة تعرف باسم جبل منفرد (ارتفاع ٣٧٠٠ قدم) وعلى بعد عدة أميال يرتفع الطريق إلى طريق صغير حيث ينتهي عند السهل وهنا يشبه المكان لوحة للألعاب حيث تمتد حواف الرمال إلى ناحية اليمين حتّى تصل إلى جبال سوداء متعرجة مخلفة حزماً صخرية وبينها سهل كثير الأشجار، وكان علينا أن نعبر أحد الكثبان الرملية ثمّ نعود مرة أخرى إلى أول سلسلة جبلية، تاركين جبل أبو الملح إلى يميننا ووصلنا إلى قرية شرم، وهي منطقة معضد وهي المكان الثاني المهم في مستوطنات بني كعب.

والترحاب والحفاوة التي قوبلنا بها تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة إلى الحفاوة التي استقبلنا بها في مدينة ينقل، واستمر الرقص، المشابه للرقص الذي شاهده ويلستيد في السويق، طوال بقية اليوم. وفي تلك الليلة نفسها وصلت أخبار تعلن اغتيال الشيخ عيسى بن صالح في عبري والتقهقر السريع لِكُلّ قواته نحو عُمان، وكان ذلك خبراً سعيداً لنا، وبعدها أبدى لنا الشيخ معضد عن أسفه لدعوته لنا لزيارة بلده وحاول أن يقنعنا بالعودة بالطريق نفسها الذي قدمنا منه، لكن الآن أصبح الطريق سهلاً وعلى الرغم من ذلك فلقد كانت أخبار اغتيال عيسى أخباراً غير صحيحة، لكنه وفي الحقيقة حدث ارتباك له في صفوف قواته.

بدأنا في الترحال يودعنا معضد بسعادة حيث وصلنا بعد ساعة ونصف راكبين على ظهور الدواب في سهل صخري وسط سلسلة جبلية، تقع المدينة بجانب قاع نهر متدفق واسع يسمّى البطحاء وربما نفسه الذي عبره السيد/ بيرسي كوكس في ريف وضواحي البريمي، ويقف الحصن في منتصف قاع النهر على جبل صغير، وإلى الجانب الأبعد الناحية العربية من المدينة يرتفع جبل محضة حاجباً عن الرؤية السهل والكثبان الرملية الواقعة خلفه.

وجدنا الشيخ سالم بن ضيان رجلاً عجوزاً وأكثر هدوءاً من أخيه معضد ونظراً إلى رحلاته المتكررة للشارقة ودبي، فإن ذلك جعله يكون معتاداً على الأساليب الأوروبية وحياة التمدن والمدن وهو بصفة عامة أكثر تحضراً وذكاء ومتفتح الذهن، كما أنه ليس أقل نخوة وقوة من أخيه البدوي، بينما ويليامسون وأنا كنا نستمع إلى الحديث حول السياسات الداخلية المحلية ونتمشى حول البساتين معجبين بقناة المياه الواسعة القوية، وليز كان يتسلق جبل محضة ارتفاعه ٣٤٠٠ قدم مستكشفاً واحة البريمي وجبل حفيت، والذي كان على مرأى من ناظرينا بصورة دائمة خلال رحلتنا من جبل الروضة إلى الحيل في وادي الجزي، ولم نسمع عن اسم آخر له كما لم نسمع عن اسم لقرية تسمى قرية عقدة، وكما أشار إلى ذلك السيد بيرسي كوكس فإنها عبارة عن جبل معزول بطول حوالى ٢٠ ميلاً، إلا أن كوكس لم يؤكّد الفرق النسبي بينه وبين الجبال الصغيرة مثل جبل الفياح، وحقيقته أن ارتفاعه يصل إلى حوالى ٥٠٠٠ قدم أو ٤٠٠٠ قدم فوق السهل المحيط به.

ومباشرة وقبل مغادرتنا قرية محضة وصلتنا رسالة من شيخ قبيلة بني نعيم يدعوننا فيها لزيارة البريمي، ونظراً إلى ضيق الوقت لم نتمكن من اغتنام تلك الفرصة العظيمة لزيارة البريمي. كان الشيخ سالم مشغولاً ومهتماً بالسياسة التي ينبغي اتباعها في علاقته مع قبيلة بني نعيم، وقبل يومين كانوا قد أرسلوا إليه رسالة يطلعونه فيها

بأنهم قد بعثوا برسول إلى ابن جلوي وهو ضابط برتبة ملازم لابن سعود في الإحساء يطلبون منه أن يمدهم بالسلاح والقوى العاملة لمواجهة الشيخ عيسى، والآن فهم يتمنون أن تنضم إليهم قبيلة بني كعب. والأخيرة أي بني كعب كانت في حلف مع قبيلة بني نعيم، واعتقد الشيخ سالم بأنه كان لا بُدَّ من استشارته قبل أن يتخذ مثل تلك الخطوة المهمة، ولقد سبق لجده أن زار الكولونيل مايلز في البريمي وقدم له الدعوة لزيارة محضة، قد سجنه الوهابيون حيث اقتيد بالسلاسل إلى الظاهرة حيث بقي هناك سبع سنوات، لذا فإن سالم لا يكن لهم الود، وفي الجزء الأول من السنة أرسل ابن جلوي بعدد من الأشخاص التابعين له لغرض جمع الزكاة من مناطق الساحل ومن واحة البريمي، حيث قامت بعض القبائل بدفع الزكاة وكان من الضروري لمنع ذلك أن تتوحد القبائل ضدّ الوهابيين ما دفع الشيخ عيسى بن صالح الحارثي إلى التقدم نحو الظاهرة كما رأينا ذلك.

ومضى الوقت حيثُ إنَّ ليز وغراي كان عليهما اللحاق بمركب البريد القادم من مسقط، لذا فلقد انطلقنا إلى وادي الجزي ولمسافة أول ميلين رافقنا رفيق مضياف. وكان الطريق يمرّ عبر سهل من الكتل الصخرية المبعثرة. ومن ناحية الشرق كان هناك عدد من الأودية تطلع من صخور منحدرة ومتعرجة حيث توجد قرى مبعثرة في أسفل المنحدرات، وكذلك أشجار نخيل، وتغطي السهل من ناحية الغرب بعض السفوح الجبلية، ونسبة إلى سوء الفهم تحول مسار الدواب إلى بئر أخرى غير تلك التي اتفق عليها، وعندما وجدناها خالية من السكان اتجهنا مباشرة متقدمين حتّى مغيب الشمس، حيث وجدنا أنفسنا في الجبال مرة أخرى، وعلمنا وقتها بأننا قد فقدنا أثر الدواب مع من معها، وبعد محاولات كثيرة من التجوال باءت بالفشل في العثور عليهم في الظلام حيث عمل العرب ما بوسعهم لمعرفة مكانهم فبعضهم ذهب ناحية الخلف وبعضهم تقدّم وبعضهم بقي حيث كنا، شاهدنا ضوء من على جبل على الجهة اليمنى من موقعنا حيث كانت هناك قرى مع الدواب ومن معها، وحين أشرنا إلى ذلك لرجال القبائل رفضوا أن يصدقوا بأن تلك النار في الجبل قد تكون الجماعة التي نبحث عنها. وقالوا إن ذلك أما أن يكون نجماً أو جناً، على الرغم من ذلك فلقد ألححنا عليهم للذهاب لمكان النار وبعد ركوب مرهق ومضني وصلنا المعسكر ونحن في غاية التعب. وفي اليوم التالي سرنا بمحاذاة وادي معبيلة والذي يضيق تدريجياً عند دخول الجبال، وحينما يلاقي وادي الجزي وهو المكان الذي عبره العديد من الأوروبيين المسافرين، وتجولنا لزيارة بقايا آثار الفرس في محاربة برغش والتي وصفها الكولونيل مايلز وآخرون، ووصلنا صحار في يوم ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر وهنا افترقنا وركبت عائداً على طول الساحل حيث قضيت

عيد رأس السنة مع الوالي مظفر في الخابورة. والبقية كانوا على ظهر قارب وهم أكثر حظاً من بالغريف حيث وصلوا مسقط في خلال يومين.

أرجو السماح لي في أخذ دقيقة أخرى من وقتكم في أن أتقدّم بالشكر للسيد أرنولد ويلسون والذي من خلاله سنحت لي الفرصة لمصاحبة الفريق. كما أنني أتقدّم بالشكر لما قدمه لي أعضاء الحملة من مساعدة والذين كلّهم قد شاركوا في وصف هذه الرحلة والذين قدموا لي النصائح، وكذلك شكري وتقديري للسيد/ جي إن بوير الذي رافقني في زيارة بوشر وأتاح لي الفرصة لفحص صدقية ما جمعه وحصل عليه بالغريف والذي أعارني صوره الفوتوغرافية، وأخيراً لا بُدَّ من أن أذكر عضواً آخر في جمعيتنا وهو السيد بي إس توماس والذي يعمل في الوقت الحالي وزيراً للمالية في مسقط، وعن طريق خططه المنظمة ومعرفته، فقد كسب تأثيراً عظيماً على الشيوخ والرجال رفيعي المستوى الذي كانت تربطه بهم علاقات وثيقة. وكان كثير الترحال والسفر إلى مناطق الساحل العليا والدنيا. وظل منتظراً الفرصة المواتية للذهاب للداخل، لداخل عُمان والأراضي البرية وليس هناك أفضل منه في كتابة وثيقة عن تاريخ وحاضر عُمان.

ـ السيد بيرسي كوكس؛ لقد مكثت خمسة أعوام ممتعة وشيقة في عُمان. وطبعاً كانت محاضرة النقيب إكليس الليلة من أكثر ما أثار اهتمامي، وأعتقد بأننا لم نقضِ وقتاً ممتعاً فحسب، إلا أنها كذلك كانت محاضرة مفيدة وغاية في الجودة. ولقد وضعت مذكرتين حول نقطتين أود ذكرهما، ففي المقام الأول بالطبع إن من الأشياء المرضية بالنسبة إلي أن أعرف بأن الخريطة التي وضعتها قبل عدة سنوات وتطرقت لها في وثيقة العام الماضي وقرأت محتواها أمام الجمعية الجغرافية الملكية ثبت أنها كانت دقيقة. إن الرحالة والمسافر يكون كثير الحظ إذا لم يتهمه الرجال من بعده بأنه كان كاذباً في ما تحدث خلال جولاته بطريقة أو أخرى (ضحك)، إلا أنني سعيد أن أسمع بأن النقيب إكليس وكما يرى هو ذلك قد اكتشف بأن هناك أساساً في الاعتقاد بأن ملاحظات بالغريف في ما يتعلق بسفره إلى منطقة عُمان، وفي المكان الذي يعرفه قد جاءت صحيحة وحقيقية، وأعتقد بأنه من الصعب دائماً تأييد بالغريف إلا أن كتابه متعة كبرى وسأكون سعيداً دائماً في أن أسمع تدعيم وتأييد ما ذهب إليه بدلاً من الكذب في ذلك.

وواحد مما ذكر في المحاضرة هو جبل حفيت على طول قاعدة كنت قد مشيت فيها مرتين، ولقد اندهشت حينما اكتشفت بأنه قال إن ارتفاعه فوق مستوى القطر يبلغ ٤٠٠٠ قدم. ولم أتمكن من أخذ أي مقاييس لأنني لم أكن أملك أجهزة وأدوات للقياس، وعلى الرغم من ذلك فإنني اعتقد أن ارتفاعه لا يفوق الـ ٢٠٠٠ قدم من

الناحية الخارجية، وكنت أردت أن أسأله عن الكيفية التي تمّ بها قياس ارتفاع الجبل، إلا أن الحقيقة المجردة في أن أحسب أو أقدر الارتفاع بـ ٢٠٠٠ قدم يظهر الخطأ الذي يمكن أن نقع فيه في أمر كهذا.

ـ المحاضر: إنني أخشى بأن تقديري عن ارتفاع الجبل بـ ٤٠٠٠ قدم أكثر مما ذهب إليه الآخرون، إنما يقع ذلك على الشخصين اللذين كانا يرافقاني واللذين كانا يقومان بِكُلّ الأعمال المتعلّقة بعمليات المسح. حيث أطلعاني على أن ارتفاع الجبل هو ٥٠٠٠ قدم.

ـ السيد بيرسي كوكس: أرجو أن أسمع لاحقاً عن الكيفية التي تمّ قياس ارتفاع الجبل بها. وفي موضوع السفر إلى عُمان أثار النقيب إكليس الانتباه إلى حقيقة أنه ومرة واحدة في مدّة نصف جيل يقوم أحد بالسفر بصورة جادة إلى هناك. ولقد كنت هناك ولمدّة خمس سنوات وانتهزت الفرصة والأعذار التي سنحت لي للقيام بهذا السفر القليل. أنّه بلد وعر وصعب بشكل غير عادي في السفر والترحال. ولا أرى بأن الفرص التي سنحت وتوافرت للسفر فيه واستكشافه قد كانت مواتية أو كثيرة بما يتطلب ذلك أو بأنها كانت متكررة، ففي المقام الأول وكما يقول النقيب إكليس أنّه ومن الناحية العملية فإن الوثائق الصادرة من السلطان لا تمتد سلطاتها إلى أبعد من جدران مسقط؛ ففي مناطق البر والمناطق الداخلية فإن الشرائح أو الجماعات الرئيسة للهناوية والغافرية دائماً على استعداد لمهاجمة أي شخص. أي أنه لا توجد سيادة للسلطان سوى في مدينة مسقط، كما أن تلك القبائل في صراع ونزاع دائم مع بعضها البعض، ولكي تسافر عبر تلك المناطق، فلا بُدَّ من أن تقوم بعمل الترتيبات والتجهيزات اللازمة منذ البداية حتّى ترضي زعماء القبائل الذين ستمر عبر مناطقهم. وذلك يعني المبالغ النقدية، وفي ما يتعلق بموظفي الحكومة فإذا كنت واحداً منهم فلن تستطيع أن تحول أو تبدل نفسك عن وظيفته الرسمية. وما دام الأمر كذلك فإن الحكومة لن تشجعك على الترحال والقيام بالرحلات، أو أن تذهب في حملات حينما يحدث لك ظرف أو حادث طارئ غير سار، حيث سيكونون هم ملتزمين باتخاذ الإجراء رسمياً، فهذه الأحداث الطارئة هي مصدر إزعاج كبير لهم. وفي إحدى المناسبات وأثناء إحدى رحلاتي أوقفني أحد الشيوخ من الذين أشارت إليهم المحاضرة ولمدّة ستة أسابيع وهو عيسى بن صالح الحارثي. رفضت العودة كما أنهم رفضوا السماح لي بالتقدّم في منطقتهم؛ فلقد ظنوا بأنني أسعى وراء معادن من نوع معين، وكانوا مرتابين ومتشككين في مقصدي، لقد كنت أسافر وحيداً وكنت أود استكشاف القطر ومعرفته. ولقد أخذت زهاء الست أسابيع محاولاً إقناعهم من خلال سلطان مسقط قبل أن يسمحوا لي بمتابعة رحلتي. ومثل

هذه المواقف والأحداث كثيراً ما تحدث وهي مزعجة بالنسبة إلى موظف حكومي، وبالنسبة إلى المسافرين في رحلات خاصة أي لأغراض تخصهم هم شخصياً فليس ثمة ما يجذب أو يثير الاهتمام فيما القليل أو الكثير من ملامح وسمات القطر غير معروفة. وليس هنالك رياضة من الناحية العملية، وكثيراً ما تتعرض للابتزاز، فالابتزاز مثلاً الذي يمكن أن يمارس على شركة نفط دي ارسي، في عُمان أمر لا يعني كثيراً أما بالنسبة إلى المسافر العادي فإن ذلك حقيقة يكلفه الكثير. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعلنا لا نتوقع نمواً وتقدّماً سريعاً من اكتشافنا وتقصينا عن عُمان. وفي ما يتعلق بحاجي وليامسون الذي أشار إليه المحاضر بأنه قد رافقهم، وإنني كنت متشوقاً جداً بان أسمع بأن حاجي وليامسون كان في صحبتهم، حيث إنّني أعرفه جيداً فهو ذو ماضٍ غير عادي، ففي مرة كان قد تزوج من امرأة عربية تنتمي إلى إحدى القبائل الرئيسة من قبائل العراق وعاش كبدوي. كما إنه شغل كلّ أنواع الوظائف، وهو شخص غير ثري، وفيه بعض الغرابة، ويفتقر تماماً إلى روح المبادرة، وربما يحتاج المرء إلى بعض الوقت ليتمكن من الاستماع إلى قصة حياته منه، فليست هناك فرصة كما أعتقد بأن يقدم هو بنفسه على ذلك وسيكون ذلك على قدر كبير من المتعة، فهنا رجل إنكليزي عاش حياة بدوية عربية في الصحراء كما عاش أيضاً حياة المدينة في مدن بغداد والبصرة، والذي لم يعلم إلى أي مدى ستكون خبراته ممتعة وشيقة ومهمة، وأعتقد بأن خبراته تلك ستكون ذات أهمية ومتعة للعالم بصفة عامة. وشعرت بأسف بالغ عندما سمعت بأن حملة المحاضر لم تتمكن من الوصول إلى الجبل الأخضر. حيث لدينا هنالك سهل واسع ورائع بطول حوالى ٣٠ ميلاً في قمة السلاسل الجبلية وتعتبر كبلدة وريف مختلفة تماماً بالطبع عن السهول الواقعة تحته. كما أن النباتات والخضرة تختلف كذلك، وكل ذلك من الصعب أن يبقى كما هو إذا لم يلق العناية اللازمة وأرجو كثيراً أن تلتفت شركة نفط دي ارسي لهذا الأمر، وذلك لأن لديهم الإمكانيات تحت تصرفهم ويمكن أن يستغلوها في أحسن شيء مما يصعب على الفرد لوحده. والجزء المهم هو بين المكان الذي يطلق عليه اسم إزكي في نهاية الجنوب الشرقي من الجبل الأخضر، حيث وعلى طول الطريق توجد مدينة ينقل على امتداد السلاسل والمرتفعات الجبلية. أما في ما يختص بمسألة لبس الزي العربي فإنني أتفق تماماً إذا ما استطعت لبسه فسيمكنك الترحال والسفر بسهولة، إلا أن حملة المحاضر كانت في فصل الشتاء. ويمكنك أن ترتدي العقال العربي والغترة. لكنني لا أعلم ما الذي سيقترحه النقيب إكليس للبس في فصل الصيف الحار؟

سافرت على طول حافة الصحراء من السطح السفلي لخليج القراصنة بموازاة

العمود الفقري لعُمان إلى مسقط وكان في شهر حزيران/ يونيو حيث كانت درجة الحرارة من ١١٠ إلى أكثر من ذلك. وأنني أتحداك إذا كنت تستطيع أن تسير من دون أن تضع شيئاً على رأسك سوى الصوف العربي. وهنا تكمن الصعوبة كما أعتقد، كما ذكر المحاضر موضوعاً على غاية كبيرة من الأهمية والحساسية وهو أهداف وأغراض سلطان نجد والحجاز ابن سعود المحتملة في عُمان؛ فالحاكم الوهابي العظيم ابن سعود صديق عزيز ولقد ناقشت معه طموحاته في العديد من المرات، وسيكون من الأهمية إذا ما أطلعتكم وبصورة موجزة على ماهية تلك الأهداف والطموحات؛ فمن الناحية العملية يعتقد ابن سعود بأن لديه المبرر المبدئي في إعادة كلّ المناطق التي كانت تتبع وتخضع لأسلافه وأجداده قبل قرن مضى. سواء كانت تلك المناطق تخضع فعلياً لحكمهم أم كان «تأثيرهم ونفوذهم يمتد إليها». وعُمان كانت تحت نفوذهم وتأثيرهم، والبريمي نفسها كانت تحت أيدي الوهابيين وما يدلل على ذلك حقيقة أنه وحتّى الآن توجد شريحة كبيرة من سكان البريمي يدينون بالمعتقدات والمبادئ الوهابيّة؛ فشيوخ ساحل القراصنة ما زالوا يحتفظون ويتمسكون وبصورة مستترة بالتعاطف والانتماء للوهابيين. وكانوا يظهرون مشاعرهم بشكل أكثر صراحة ووضوحاً. وفي الوقت الذي كنت موجوداً فيه وقبل الحرب كانت لدينا علاقات حميمة ولصيقة مع ابن سعود، حيث كنا قد وقعنا معه اتفاقية بموجبها قدمنا له مساعدة مالية وكان هناك جزء من الاتفاقية يمنعه من الهجوم أو التحرش بأصدقائنا أو بأي زعيم تربطه معنا اتفاقية. فأصدقاؤنا لا بُدَّ وأن يكونوا أصدقاء له، وبعد الحرب كان علينا أن نقلل من البعثة، لم نكن نستطيع الاستمرار في دفع المساعدات المالية التي كنا ندفعها قبل وأثناء الحرب، كان لا بُدَّ من تقليل تلك المساعدات وتخفيفها، وكان من بين تلك التخفيضات في المساعدات قد شملت المساعدات التي كنا نقدمها لابن سعود، ولقد أصيب بصدمة وخيبة أمل إلا أنه وفي الوقت نفسه كان يعمل ويدرك بأننا لا يمكن أن نستمر في تقديم المساعدات المالية بصورة دائمة وإلى الأبد، ولقد كان ما يشعر به هو الآتي: حتّى الآن ظللت تحت التعهد والالتزام المحدد بعدم إزعاج الحكومة البريطانية بأية سياسة أتبعها، وذلك طالما إنني أتمتع بمعاش مالي منها فكان لزاماً علي ووفقاً لذلك أن أتقيد بشروطهم، أي شروط الحكومة البريطانية، أما الآن وحين ما شعروا بأنهم أجبروا على إيقاف أي مساعدات لي، لذا فإنني اعتقد أنني قد أصبحت مخولاً وحراً في ما سأتبعه وأنتهجه من سياسة وأن أقوم بتحديد مصيري بالطريقة التي أراها أفضل لذلك. فان ابن سعود الآن يفعل هذا، وحتّى الآن فلقد كان محقاً في ما فعل بصورة غير عادية وكان رجل دولة بحق في كلّ ما قام به وفعله. ولم نستطع في أن نثبت عليه خطأ. لقد

جعل نفسه ملكاً للحجاز ولقد اعترفنا به كذلك. وطيلة الفترة التي كنا ندفع له فيها المساعدة المالية المشار إليها كانت يده بعيدة عن الحجاز، ومنذ أن توقفت المساعدة المالية بدأ يمدّ نفوذه وسلطته على ذلك القطر أي عُمان، ولدي شكّ قليل لكنه وبمرور الوقت سيبحث في الطرف الذي يجعل سيطرته ونفوذه يمتد ليشمل المنطقة الداخلية لعُمان. وأعتقد بأن تلك ستكون سياسته. أما في ما يتعلق بمسقط نفسها فنحن أنفسنا والفرنسيون والهولنديون والأمريكان لدينا اتفاقيات مع سلطان مسقط منذ بداية القرن التاسع عشر، إلا أن سلطان مسقط قد تغير منذ ذلك الحين، فالمناطق التي يحكمها السلطان ويمتد نفوذه عليها هي مناطق موانئ الساحل، فمن الناحية العملية وناحية الممارسة الفعلية في الحكم تمّ الإقرار والاعتراف بأن ليست لديه سلطة أو نفوذ حول المنطقة الداخلية لعُمان، وهذه الحقيقة كما أعتقد ستضعف أيدينا للقيام بأية محاولة من جانبنا نهدف من ورائها لحراسة وضمان سلامة المنطقة الداخلية لعُمان ضدّ التدخل والغزو الوهابي، إلا أن هذه مسألة سياسية تختص بها الجهات المعنية مما لا أستطيع معه إعطاء فكرة أو رأي مسؤول أو له قيمته، وهناك ملاحظة أخرى ومن ثمّ أنهي حديثي، لاحظت بأن البعثة قد احتكت وتلاقت بكثبان رملية في نقطة واحدة، فإذا كان المحاضر قد سافر كثيراً في مناطق كثبان رملية فإنني سأسأله إذا ما كان قد سمع موسيقى الرمال كما سمعتها أنا.

ـ المحاضر: لا، نحن فقط جئنا بمحاذاة الكثبان بالقرب من جبل الروضة وشرم.

ـ الأميرال ريتشموند: أحسب بأن معرفتي قليلة بهذه الأجزاء، فما أنا سوى عابر حينما قمت بزيارة مسقط برفقة أسطولي البحري، نحن بالطبع ودائماً لدينا اهتمام شديد بالشؤون البحرية في مسقط باعتبارها موقعاً قيادياً ومهماً في الساحل. إن القاعدتين الأساسيتين اللتين كانتا لدينا هما قاعدتا مسقط وهنجام؛ فلمسقط تاريخ حافل، ففي السابق وتحديداً عام ١٨٣٩ كان إمام مسقط يمتلك قوة بحرية تتكون من ٤٦ مدفعاً لسفن حربية شراعية اثنان منها تحتوي على ٢٠ مدفعاً واثنان أو ثلاث سفن صغيرة، لقد كانت مسقط بموقعها المتميز قابلة البحر ذات أهمية لهذا القطر، لقد استمتعت باهتمام لما قاله النقيب إكليس وهنأته على محاضرته.

ـ الرئيس: نحن محظوظون ليس فقط في أن يكون بيننا النقيب إكليس والذي جعلنا نطلع ونرى الشرائح المتعددة والمتعلّقة بهذا البلد النائي البعيد وغير المعروف، إلا إننا وإضافة لِكُلّ ذلك بيننا السيد بيرسي كوكس ذو المعرفة الوافية والمتميزة والفريدة بالساحل وكذلك الأميرال ريتشموند، والذي استطاع مشاهدة القطر براً وبحراً. هنالك نقطة لم يتم التطرق إليها وهي التي قد تسفر سقوط مسقط المهيب:

ففي الوقت الذي كان فيه سلطان مسقط يمتلك خزينة ضخمة، فإن ثروته قد تعزى لحقيقة أن مسقط آنذاك كانت محطة تهريب للأسلحة من داخل أفغانستان وفارس، أليست هذه هي الحقيقة؟

ـ الأميرال ريتشموند: ليس تماماً، إذ إن مسألة تهريب الأسلحة لم تحدث إلا حينما فقد السلطان قوته البحرية.

ـ الرئيس: كانت المجموعات تأتي من تخوم وحدود أفغانستان منهم المهسود (Mahsuds) والأفريدس (Afridis) والوزراء (Wazirs) إلى مكان أسفل ساحل عُمان، وذلك بهدف استيراد الأسلحة من أوروبا. وبالتأكيد فقد كانوا يدفعون ثمن ذلك، أما ما إذا كان للسلطان حصة في ذلك، فإن هذا أمر لا يعرفه أحد؛ وإذا كان ذلك صحيحاً أي أن السلطان كان يتلقى حصة من مال التهريب ذلك فإن مصدر هذا الدخل قد اختفى ولم يعد قائماً. لا شكّ في جهلنا بعُمان، وجهلي وعدم معرفتي بها بدأت حينما استهلت في التقديم لمحاضرتي بان أسميتها عُمان، الآن أصبحت معرفتي بها أفضل ولقد ازدادت بصورة معتبرة وكبيرة بما أضافه لنا النقيب إكليس من معلومات بشأنها، نحن شاكرون ومقدرون له إلقاء محاضرته القيمة والممتازة، وكذلك الشكر موصول للسيدين بيرسي كوكس والإميرال ريتشموند لمشاركتهم في النقاش (تصفيق).

وقبل أن أختتم حديثي أو أن أشير وأعلن عما قررناه ظهر هذا اليوم في اجتماع للمجلس، إننا سنقوم بإنشاء نصب تذكاري كما تعلمون إحياء لذكرى اللورد كيرزون والذي كان ولعدة سنوات رئيسنا المميز، والنفوذ العظيم للجنة منذ تأسيسها في منطقة وسط آسيا. كما قرر المجلس عرض مبلغ ٢٠ جنيهاً كاشتراك، وسيعتمد شكل وهيئة النصب على المبلغ الذي سيتم الحصول عليه. إلا إنّني على يقين بأن اللجنة ستقول إن المجلس قد قام بهذا الأمر على أفضل وجه (تصفيق).

١٦- رسالة حررت إلى جريدة الفلق ـ بمناسبة زيارة سلطان زنجبار إلى أوروبا في سنة ١٩٢٩م، ورد المحرر عليها[٥٣]

بمناسبة زيارة سلطان زنجبار إلى أوروبا في سنة ١٩٢٩م، نشرت رسالة في جريدة الفلق التي كانت تعتبر لسان حال زنجبار وتوابعها في تلك الفترة، تضمنت مختصرات بتاريخ زنجبار قبل غزوها من قبل البرتغاليين ثمّ حكم الأئمة اليعاربة ثمّ

(٥٣) لقد تمّ نقل هذه الرسالة من إحدى أعداد جريدة **الفلق** التي كانت بحوزة المترجم.

البوسعيد، حيث جهز السيد سعيد بن سلطان أسطولاً على ممباسة سنة ١٨٢٨ ولم تخمد الأمور إلا بعد حروب دامت حوالى تسع سنوات خسر السيد سعيد أموالاً ورجالاً - منهم الأمير حماد والشيخ علي بن ناصر الحارثي والشيخ سعيد بن ماجد البرواني الحارثي وشيخ بني هناه. ولم تعرف قبيلة من عُمان إلا وقد قتل كبارها في هذه الحروب. وبانتهاء هذه الحروب صار السيد سعيد الحاكم المطلق لهذه المملكة الواسعة، وذلك في سنة ١٨٨٦ وليحكم المؤرخون في سعتها طولاً وعرضاً وإلى أين بلغ نفوذه.

وتشير المقالة إلا أن دول بريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا في سنة ١٨٨٥ عينت مأمورين للبحث عن مبلغ نفوذ سلطنة زنجبار في البر الأفريقي، وفي أواسط سنة ١٨٨٧ قدم المأمورون تقريرهم إلى دولهم بأن جعلوا للسلطنة جزائر زنجبار وبمبا وشولة مع بقية الجزائر الصغيرة. وفي البر قدر بـ ٦٠٠ ميلاً طولاً وعشرة أميال عرضاً على الساحل. وبشمال كبيني جعلوا لها محطات كسمايو وبراوة وماركة ومجدشو مع عشرة أميال براً و ورشيخ مع خمسة أميال، فصار هذا التقرير وسيلة لتجديد نفوذهم. لأنهم حددوا نفوذ ألمانيا من جنوب نهر رفوما إلى نهر فانغا. ومن هناك لبريطانيا العظمى شمالاً إلى مصب نهر تانا. ثمّ عقب ذلك التقرير الاتفاق الألماني - البريطاني في سنة ١٨٩٠ بأن تتنازل الدولة الألمانية عن ويتو وتعترف بأن زنجبار محمية لإنكلترا. وذلك مقابل تسليم جزيرة هليجو لند إليها. ثمّ تلاه الاتفاق الإيطالي - البريطاني في سنة ١٨٩١ لجعل شمال نهر تانا ضمن دائرة نفوذ إيطاليا.

حضرة محرر «الفلق» الغراء،

بمناسبة زيارة ملكنا للديار الغربية، علقت الجرائد الخارجية على هذه الزيارة معلومات منها أن في أثناء هذه الزيارة يحتمل أن يذكر فيها مسألة مع مملكة كينيا ولا يبعد أن تكون تلك الجرائد قد تلقت هذا الخبر من مصدر معتمد عليه. وحيثُ إنَّ جريدتكم لسان حال زنجبار وتوابعها يحسن منكم إبداء رأيكم في الموضوع. وبمناسبة ذكر خطّ ساحل كينيا، أود أن أفيد القراء بنتف (مختصرات) تاريخية تختص بهذه المملكة. وبما هو معلوم أن المملكة كانت مترامية الأطراف فصفت اليوم على جزيرة زنجبار وبمبا وهذا الخط.

إن شرق أفريقية كان تتداوله اسم العرب والفرس وغيرهم بقرون قبل المسيح إلى أن تملكته البرتكيس (البرتغاليون) في آخر القرن الخامس عشر لمدّة مئتين سنة تقريباً. ثمّ انتزعته منهم دولة اليعاربة على يدّ إمامها سيف بن سلطان سنة ١٦٩٨،

وسبب ذلك أن سكان هذا البر تظلموا إلى عُمان وطلبوا منها النجدة على البرتكيس سنة ١٦٤٩، فصار ينتقل حكمه لليعاربة مرة وللبرتكيس أخرى إلى سنة ١٦٩٦، حينما شددت اليعاربة الحصار فانتزعه من يدّ البرتكيس نهائياً. وذلك بعد حصار طويل وقتال شديد حتّى صار العُمانيون ولاة. ثمّ استقلوا بالحكم وعُمان مشتغلة عنهم. ثمّ انتقلت الإمامة بعُمان من اليعاربة إلى آلبوسعيد سنة ١٧٤١ ولم يلتفت أحد منهم إلى هذه الجهة إلا السلطان الرابع السيد سعيد بن سلطان الذي جهز أسطولاً على ممباسة سنة ١٨٢٨، فاستخرجها من قبضة الولاة لكن نار شوكتهم لم تخمد إلا بعد حروب دامت قدر تسع سنوات خسر السيد سعيد أموالاً ورجالاً، منهم الأمير حماد والشيخ علي بن ناصر الحارثي والشيخ سعيد بن ماجد البرواني وشيخ بني هناة. ولم تعرف قبيلة من عُمان إلا وقد قتل كبراؤها في هذه الحروب.

وبانتهاء هذه الحروب صار السيد سعيد الحاكم المطلق لهذه المملكة الواسعة. وذلك في سنة ١٨٨٦ وليحكم المؤرخون في سعتها طولاً وعرضاً وإلى أين بلغ نفوذه.

ولكن مما لا مرية فيه أن دول بريطانيا العظمى وجرمانيا (ألمانيا) وفرنسا في سنة ١٨٨٥، عينت مأمورين للبحث عن مبلغ نفوذ سلطنة زنجبار بالبر الأفريقي، وفي أواسط سنة ١٨٨٧ قدم المأمورون تقريرهم إلى دولهم بأن جعلوا للسلطنة جزائر زنجبار وبمبا وشولة مع بقية الجزائر الصغيرة. وفي البر قدر ستمائة ميلاً طولاً وعشرة أميال عرضاً على الساحل.

وبشمال كبيني جعلوا لها محطات كسمايو وبراوة وماركة ومجدشو مع عشرة أميال براً و ورشيخ مع خمسة أميال، فصار هذا التقرير وسيلة لتجديد نفوذهم. لأنهم حددوا نفوذ جرمانيا من جنوب نهر رفوما إلى نهر فانغا. ومن هناك إلى بريطانيا العظمى شمالاً إلى مصب نهر تانا.

ثمّ عقب ذلك التقرير الاتفاق الجرماني - البريطاني في سنة ١٨٩٠ بأن تتنازل الدولة الجرمانية عن ويتو وتعترف بأن زنجبار محمية لإنكلترا. وذلك مقابل تسليم جزيرة هليجو لنداليها. ثمّ تلاه الاتفاق الإيطالي - البريطاني في سنة ١٨٩١ لجعل شمال نهر تانا ضمن دائرة نفوذ إيطاليا.

وأول تفريق المملكة كان في سنة ١٨٦١ بحكم جفرنير (حاكم) الهند الذي قام بالقسمة بين أولاد السلطان سعيد بن سلطان فجعل مملكة مسقط للسلطان ثويني ومملكة زنجبار للسلطان ماجد، وتنفيذاً للاتفاقات المتقدمة تألفت شركات تجارية جرمانية وإيطالية وبريطانية؛ فالأولى أجبرت السلطان برغش على التنازل عن حقوقه الواقعة في دائرة نفوذه وفي سنة ١٨٨٨ استقعدت من السلطان خليفة بن سعيد خطّ

المريم وفي سنة ١٨٩٠ ابتاعها بيع **القطع بمبلغ لكين بون (٢٠٠,٠٠٠ جنيه)** وهو المبلغ الذي دفع للشركة الإنكليزية لما تنازلت عن إدارة بر كينيا وعن قعد (إيجار) خطّ الساحل مقابل ربح ٣ في المئة تدفع لزنجبار إلى اليوم.

أما شراكة الإيطاليا فقد تحصل لها بعد التهديد على قعد (إيجار) البنادر (الموانئ) من السلطان علي بن سعيد لمدّة خمسين سنة وذلك في سنة ١٨٩٢ بدفع أربعين ألف ربية وقعد ١٦ ألف ربية سنوياً. وفي سنة ١٨٩٦ نقص هذا المبلغ إلى ١٢ ألف ربية في السنة. وأخيراً في سنة ١٩٠٥ **صادق السلطان علي بن حمود على بيع البنادر لحكومة إيطاليا بمبلغ ١٤٤ ألف بون.**

أما الشراكة الإنكليزية فإنها استقعدت البر بأول مُلك السلطان خليفة بن سعيد سنة ١٨٨٨ وفي تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٨٩٠ أيام السلطان علي بن سعيد، نودي على زنجبار وتوابعها بأنها محمية بريطانيا ثمّ تجردت الشركة على إدارة البر والقعد للحكومة الإنكليزية في جولاي(تموز/ يوليو) سنة ١٨٩٥ مقابل دفع لكين وخمسين ألف بون إليها فسميت المملكة محمية شرق أفريقية الإنكليزية. وبهذه السنة أيضاً فوض السلطان حمد بن ثويني بريطانيا العظمى إدارة ممالكه ما عدا زنجبار وبمبا. وفي جولاي (تموز/ يوليو) سنة ١٩٢٠، أبدل اسم المحمية إلى مستعمرة كينيا مع بقاء خطّ الساحل باسم الحماية كالسابق يديرها ولاة وقضاة من العرب يخفق عليها العلم الأحمر وسكانها يعتبرون من رعايا سلطان زنجبار تجري لديهم أحكام الشريعة المحمّدية إلى الآن. وفي سنة ١٩٢٥ تنازلت حكومة بريطانيا العظمى لإيطاليا عن جزء من مملكة زنجبار في ساحل كينيا شمال نهر جوب مساحتها تقريباً ٣٦ ألف ميل مربع. وبها تقريباً ١٢ ألفاً من السكان مع بندرين مهمين وذلك تنفيذاً لاتفاق ٢٦ نيسان/ أبريل سنة ١٩١٥ الذي عقد قبل دخول إيطاليا في الحرب العظمى بين فرنسا وروسيا وبريطانيا العظمى وإيطاليا، فخول لإيطاليا الحصول على تعويض مناسب بزيادة حدود مستعمراتها في إرتريا وبر الصومال وطرابلس الغرب.

إن الصداقة والإخلاص المتبادلين بين هذه السلطنة وبريطانيا العظمى معروفان فلا يحتاج إلى الاستفهام عنهما أو تعريفهما، كانتا ولم تزالا تتجليان في جميع أعمال هذه السلطنة منذ أقدم الأزمنة حتى الآن؛ فإبطال الرقيق والعمل بمشورة معتمدي بريطانيا العظمى حتّى قبل الحماية وقبول الحماية وتفويض السلطان حمد لبريطانيا العظمى في إدارة ممالكه - والمساعدة التي أبدتها زنجبار ومليكها زمن الحرب العظمى، كلها دلائل تشهد بذلك - بيد أن إبدال الحماية إلى استعمار والتنازل عن جوب يناقضان حقيقة الواضح من الصداقة، ولكن ربما كان ذلك لأسباب خفيت

علينا ستظهره الأيام ومن الممكن أن نجد أعذاراً لدولتي ألمانيا وإيطاليا لتشديدهما في طلب قعد ممالك السلطنة والأعذار، هي كون زنجبار صديقة حميمة ومحمية لبريطانيا القوية فإبقاء حالة القعد على ما هي عليه الآن يجلب إليهن القلق وعدم الاطمئنان في أهم البنادر والمحطات التجارية بخلاف الحالة بين السلطنة وبريطانيا العظمى، لأن مملكة كينيا المستقعدة مستعمرتها وسلطنة زنجبار محميتها، مرجعهما واحد لا خطر من واحد على الآخر - ومحمية زنجبار هي صاحبة خطّ الساحل أيضاً.

أما مسألة البيع الأخيرة فقد أتت متأخرة عن أوانها حيث أتت في وقت تقدّمت فيه حكومة زنجبار خطوة إلى الدستور بإنتاجها المجالس التشريعية التنفيذية، وصار للأمم حقّ الاستشارة في المسألة مع أن الحكومة في الوقت الحاضر ليست بحاجة مالية تدعوها إلى البيع - بل لها جملة مبالغ مدينة بالخارج.

فيا حبذا لو اتفقت حكومتا زنجبار وكينيا على حلّ لهذه المسألة بطريقة سلمية كاتّحاد مؤبد أو لمدّة ٩٩٩ سنة أو غيرهما مما لا تمسن بكرامة أي الطرفين.

(وطني)

حضرة الوطني المحترم

إن كتابك هذا لا يخلو من فائدة لقرائنا أعظمها الإطلاع على تواريخ المملكة العربية العُمانية، وأما المسألة التي أشرتم إليها (بيع خطّ ساحل مستعمرة كينيا) ليست هي بنت اليوم بل قد أعرضت على العرب منذ سنة ١٣٤٦، وقدمت الأمة العربية بواسطة أعضاء الجمعية العربية كتاباً إلى صاحب العظمة استنكرت هذا البيع والتمست من عظمته أن يرجع مضمون كتابها إلى وزير المستعمرات قبل حدوث أي شيء، وثقتنا بعظمته نعتقد أنه عمل بمقتضى الالتماس، وبما أن عظمته قاصد إلى أوروبا فالأمل وطيد أن يلتفت إلى طلب أمته المذكور متى يجرى لديه ذكر هذه المسألة.

(المحرر)

١٧- من مذكرات الباشا سليمان الباروني[٥٤]

رسالة من الإمام محمّد بن عبد الله الخليلي إلى الشيخ سليمان الباروني محررة في رمضان ١٣٤٣ الموافق شهر آذار/مارس من سنة ١٩٢٥م، يكلفه فيها بالمشاركة

(٥٤) انظر: أبو اليقظان الحاج إبراهيم، **سليمان باشا الباروني** (الجزائر: المطبعة الجزائرية، ١٩٥٦).

باسم الأمة العُمانية بحضور المؤتمر الذي تقرر عقده في مصر أو غيرها من البلاد الإسلامية لمناقشة قضية الخلافة والأماكن المقدسة، على أن يكون رأيه في مسألة الخلافة مطابقاً لقواعد الشرع الصحيحة، وأن يكون رأيه في مسألة الأماكن المقدسة مبنياً على حمايتها من عبث العابثين بها ووقايتها من تسلط كلّ يدّ أجنبية عليها مهما كانت مقاصدها وصبغتها، ويبلغه فيها أنّه قد استحسن تكليف السلطان إياه بالتوجه إلى الحجاز مندوباً من طرفه وحاملاً كتب نصيحة منه إلى المتحاربين حول بيت الله الحرام.

كما تضمن هذا القسم مقتطفات مهمة من سيرة الشيخ سليمان الباروني الذي تعود أصوله إلى طرابلس - ليبيا، ومنها رسالة حول وصول وفد من دبي لمقابلة الشيخ عيسى بن صالح الحارثي في القابل لتوحيد كلمة العُمانيين، وتطرق كذلك إلى المؤتمر الذي انعقد في ١٠ ربيع الثاني ١٣٤٤ الموافق ٢٨ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٢٥ م، بأمر الإمام في حصن بهلا غربي نزوى، وحضره أقطاب الأمة من العلماء وقواد الجيوش ورؤساء القبائل، وقد تداولوا فيه عن التدابير الواجب اتخاذها إزاء الأزمة التي تمر بها البريمي. كما تضمن هذا القسم العديد من المقالات في الأمور السياسية والاجتماعية التي كانت تشغل العُمانيين في تلك الفترة.

بسم الله الرحمن الرحيم

من إمام المسلمين بعُمان محمّد بن عبد الله الخليلي - إلى جناب المجاهد في سبيل الله الغيور في دين الله أخينا الشيخ سليمان الباروني وفقه الله[٥٥].

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حيثُ إنَّ العالم الإسلامي في اضطراب واهتمام بقضية الخلافة والأماكن المقدسة، وقد تقرر على ما بلغنا عقد مؤتمر لأجل ذلك، فأنا نكلف جنابك باسم الأمة العُمانية أن تحضر هذا المؤتمر الذي سيعقد لهذا الغرض الديني السامي في مصر أو غيرها من البلاد الإسلامية، وليكن رأيك في مسألة الخلافة مطابقاً لقواعد الشرع الصحيحة وهي لا تخفى عليك.

أما مسألة الأماكن المقدسة فليكن رأيك فيها مبنياً على حمايتها من عبث العابثين بها، ووقايتها من تسلط كلّ يدّ أجنبية عليها مهما كانت مقاصدها

(٥٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٥٢.

وصبغتها، وقد استحسنا جداً تكليف جانب السلطان إياك بالتوجه إلى الحجاز مندوباً من طرفه وحاملاً كتب نصيحة منه إلى المتحاربين حول بيت الله الحرام؛ فنعم الرأي رأيتماه فإن المسألة من أهم ما يجب أن يهتم به كلّ مسلم. وأننا لا نزال في شغل من ذلك. والمنتظر من جنابك موافاتنا بالأخبار الصحيحة من دون فاصلة. ولله تعالى نسأله أن يوفقك والمسلمين أجمعين إلى ما فيه خير دينهم ودنياهم آمين.

رمضان المعظم ١٣٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم

القابل ١٨ محرّم ١٣٤٤ هـ

إخوان الصفا، حماهم الله. السلام عليكم - وصلت القابل ووصلها وفد من شمال عُمان يرأسه مشائخ «دبي» وكان الاستقبال مهيباً.

قدموا لتأكيد الروابط مع الأمير الشيخ عيسى وحضره الإمام وتنظيم خطّة لصد غارة ابن السعود والإنقليز عن تلك الجهات، إذ ظهرت دسائسها كما ذكرت لكم سابقاً، وستسمعون إن شاء الله باتحاد كلمة هذه المملكة حتّى مع عظمة السلطان، بعد أن شتتها الدسائس والأغراض، وأني منذ نهضت من ذلك السقم المنهك وأنا مجد في ذلك سراً وجهراً والنجاح محقق بإذن الله، وقد عادوا اليوم مسرورين بما نالوه من الاحترام. وقدموا للشيخ عيسى فرساً هدية وقدم إليهم هو ذلولاً... الخ.

سلامي إلى الإخوان والأصدقاء كافة.

ودمتم لأخيكم: سليمان الباروني[٥٦].

أ ـ جزيرة العرب، لا خوف على عُمان من المعاهدة

رأيت في جريدة **الشورى** الغراء، وفي جريدة **العراق** المحترمة ذكراً لمعاهدة ثلاثية على غزو عُمان، فلم استغرب ذلك لأن مثله من الدول ليس بغريب، وقد كان لهذا النبأ تأثير سيئ في صدور المسلمين أينما كانوا، فأنه قد وردت إلى كتب

---

(٥٦) انظر نص «رسالة الباروني باشا الصادرة من القابل بتاريخ ١٧ صفر ١٣٤٤هـ،» في مجلة: **المنهاج**، السنة ١، الجزء ٣، ص ١٦١.

من أصدقاء كثيرين في مصر وغيرها يسألون عن حقيقة ذلك، وحيثُ إنَّ المسألة ليست مما يسهل الوقوف على خباياها بسرعة، فأني أقول الآن إن عظمة السلطان السيد سعيد بن تيمور موجود الآن في ولاية ظفار المجاورة لحضرموت من مدّة خمسة أشهر، فلا يمكن الاستفهام منه ولا صلاحية لوزارته في مسقط في تكذيب أو تصديق مثل هذه الإشاعات لو سئلت، ولا أشك في أنه إذا حضر عظمة السلطان من ظفار يعلن براءته من هذه المعاهدة على صفحات الجرائد إذا كان بريئاً منها كما هو المنتظر منه.

أما من جهة الدولة البريطانية فالمنتظر من الدول الأوروباوية وأمريكا المعظمة المعترفة باستقلال مملكة مسقط وعُمان استقلالاً تاماً، أن تطلب منها تكذيب ذلك، وأما عظمة السلطان ابن السعود فالمأمول منه أن يبادر إلى إعلان براءته من هذه المعاهدة قبل أن يسأله العالم الإسلامي الذي ستزيده هذه الإشاعة ألاماً على ما يقاسيه من ألم المذابح الحجازية النجدية التي مضى عليها عام كامل، واتباع محمّد (ﷺ) يتطاحنون حول ضريحه المقدس وبيته الحرام لفائدة أعدائه لا غير.

أما مملكة عُمان فلا خوف عليها بأذن الله بالمعاهدة أن صحت، ولو قصد أحد عُمان بسوء قبل هذا لحصل فيها بعض تأثير، إذ كانت قبائلها تتقاتل والرؤساء طامحون إلى العصيان، وكل من بيده حصن يرى أنه هو سلطان القطر، أما الآن فقد توحدت كلمة البلاد وانقطعت الفتن وأدرك الجميع مضرة الانقسام وأحسوا بما يحيط بهم من الخطر براً وبحراً، وأعلن القابضون على الحصون أنهم مستعدون لتسليمها لمن يتصدى للدفاع.

إن أكثر ما كان يخافه أهل عُمان هو أن يأتيهم عدو من جهة شمال المملكة براً وبحراً حيث الأنظار متجهة إلى مدن دبي والشارقة وأبو ظبي القريبة من جزيرة البحرين لأن فيها مغاص اللؤلؤ المشهور في العالم كلّه، ولأن في جهة الشارقة على ما يقال خليجاً عظيماً يصلح لأن يكون ملجأً لأكبر أسطول بحري وهو على مدخل خليج فارس، فإذا عمر يكون كباب مغلق على ما وراءه إلى البصرة كمدخل الدردانيل بالنسبة إلى الأستانة، ومن ينظر إلى الرأس المعروف برؤوس الجبال في خريطة مملكة عُمان يتضح له ذلك وقد كانت عُمان من قديم الزمان لا تغزى براً إلا من تلك الجهات لقربها من نجد والعراق وكان سكان تلك الجهات في أكثر الأحوال ينضمون إلى الغازي.

أما اليوم فقد تنورت الأفكار وتحقق العقلاء بالوقائع القديمة من عهد الحجاج أن لا نتيجة من انضمامهم إلى المغير على عُمان إلا تخريب ديارهم وهلاكهم سواء

انتصر المغير أم لم ينتصر، ولذلك كان شهر المحرّم الماضي ١٣٤٤ شهر اجتماع وتوثيق عهود، فقد حضر إلى هنا (بلد القابل) مركز شرقية عُمان وفد كبير يرأسه الفاضلان النجيبان الشيخ سعيد وأخوه الشيخ سهيل نجلا الشيخ بطي رئيس دبي سابقاً، وقدما فرسا هدية إلى الشيخ عيسى بن صالح رئيس الشرقية، وكتاباً من عمهما الشيخ سعيد بن مكتوم رئيس دبي الحالي حرره باتفاق مع الشيخ سلطان بن زايد رئيس أبو ظبي لتوثيق عرى الاتحاد وتقرير خطّة لمقاومة كلّ من يقصد تلك الجهات بسوء براً أو بحراً، وهكذا وردت وفود من مراكز الظاهرة وكتب من مشائخ جعلان وغيرهم، وكان المتوهمون يسيئون الظن بقبيلة الشارقة القريبة من دبي وقبيلة بني بوعلي في جعلان لأنهم على المذهب الوهابي، ولهم في السابق ميل إلى نجد، ولكنهم اليوم صاروا في مقدمة الساعين في توثيق عرى هذا الاتحاد وشد عضد المتصدي عن الوطن سمو إمام عُمان محمّد بن عبد الله الخليلي ورؤساء حمود شيوخ بني بوعلي أولو عقل ودراية بالأحوال وصلابة في حبّ الوطن، يرون أن لا خير لهم إلا في الانتظام في سلك المدافعين عن هذه البلاد. وقد اجتمعت بهم من قبل وفارقتهم وهم على هذا الفكر، ثمّ وصلت في هذه الأيام كتبهم ورسائلهم إلى بلد القابل.

والأموال تجمع بسخاء والزكاة تجبى وتذخر والإمام يستعد للتقدّم بنفسه من نزوى عاصمة الإمامة إلى الظاهرة والبريمي القريبة من دبي لشحن حصونها بما يلزم واتخاذها مركزاً لقوة تلك الجهات حتّى إذا حدث حادث من البر أو البحر التحق به المدد المهيأ المرتب في كلّ بلاد من رجال ومال وذخيرة، وسيسمع العالم إذ ذاك من دون شكّ أن عظمة السلطان تيمور قام بما يوجبه عليه حقّ الوطن والملك وصوب عمل حضرة الإمام واتحد الدفاع.

إن في مملكة عُمان من ظفار إلى قطر ما لا يقل عن نصف مليون من رجال مسلحين بالموزر العثماني والسلاح الألماني والإنكليزي ولديهم من الذخائر ما لا يحصيه عدّ. ولكل مسلح جمل (مهرى) لركوبه وجمل زاده، فإذا ضرب مدفع واحد (علامة الاجتماع للحرب) في جهة حضر من في تلك المنطقة من الرجال في مدّة لا تتجاوز الأربع ساعات بِكُلّ ما يلزمهم للحرب، بحيث إذا كلفوا بالمسير من هناك إلى جهة من الجهات لا يحتاجون للرجوع إلى بيوتهم قط فهم كجند نظامي موزع في بيوته إلى وقت الحاجة، فهل يعقل إخضاع أجنبي مهما كان لأمة هذه أوصافها وقد حافظت على استقلالها التام من عهد العباسيين إلى اليوم (إلا إن شاء الله ذلك فلله خرق العوائد).

كتبت هذا ليقرأه على صفحات جريدتكم الإسلامية المحترمة رجال الإسلام

الذين يهمهم أمر إخوانهم المسلمين أينما كانوا، ليطمئنوا ويعلموا أن لا خوف على عُمان العربية المستقلة بإذن الله!

أحرر هذا والفؤاد يتمزق أسفاً وتحسراً على الأمة العربية المسكينة لما اعتقده من أن الإنكليز لا يقدمون على حرب بهذه البلاد بأنفسهم ولا يخسرون عليها أحداً من أولادهم قط. بل سيمهدون السبيل لتصادم القوتين العربيتين الإسلاميتين النجدية والعُمانية حتّى إذا ضعفتا ونفد ما عندهما من مال ورجال وذخيرة، احتلت بِكُلّ سهولة جنودها مركز أبو ظبي ودبي والشارقة وصاحت بملء فيها هذه غنيمتي من الحرب الإسلامية العربية الحمقاء، وأصدرت إشاراتها إلى المتحاربين قائلة كفى عن الحرب حتّى افصل بينكما على ما اشتهيه ويوافق مقاصد أركان حرب جيشي كما صنعت في الحرب النجدية الحجازية إذ ضمت إليها باسم شرق الأردن مراكز العقبة ومعان وتبوك بوسيلة خوف الهجوم على الأردن، وستصبح يوماً ما على أبواب المدينة المنورة متوسلة بخوف الهجوم على العقبة وما إليها أيضاً.

ومن يطالع مقالتي التي كتبتها تحت عنوان «المعاهدة الحجازية الإنقليزية سنة ١٣٤٢»، إذ كنت في باريس ونشرتها جريدة **الصواب** الغراء التونسية، يدرك حقيقة مصير الحجاز وحصول كثير مما أشرت إليه قبل وقوعه في تلك المقالة، مثل سقوط مكة المكرمة في يدّ أحد رؤساء الجزيرة وتقهقر الملك حسين إلى جدة ونقل المدرعة الإنكليزية إياه إلى لندن، فإن هذا كلّه قد وقع، وقد نقلت المدرعة الإنكليزية الملك حسين إلى جزيرة قبرص. والأمر لله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

هذا ورجال العالم الإسلامي يرون إلى اليوم أنهم هم الذين أسقطوا الملك حسيناً عن عرش خلافته وأنهم هم الذين محو بدهائهم ملكه، أو لا يدرون أن الفاعل لذلك كلّه هي الدولة البريطانية، ولكن بأيدي ودماء المسلمين العرب وهم لا يشعرون!

فهل يمكن الآن للمسلمين أجمعين أن يسقطوا الإنكليز عن كرسي العقبة أو تبوك فقط؟ وهل في اعتقادهم صدّ الإنكليز عن التقدّم إلى المدينة إذا أرادوا؟ وهم يعلمون أن أكبر كبير منهم شرقاً وغرباً لا يقدر ولا يجسر على مبارحة بلاده لمجرد السياحة إلا بعد تملق وخضوع للحصول على إذن من الحكومة الأجنبية المسيطرة على بلاده وإلا فهو أسير في وطنه إلى أن يموت.

فتح الله بصائر أهل الإسلام وعلمائه وعقلائه إلى ما يدبر لهم من المكائد وأراهم سبيل الرشاد والنجاة أمين.

القابل - مملكة عُمان صفر ١٣٤٤ سليمان الباروني

ب ـ مؤتمر بهلا[٥٧]

في ١٠ ربيع الثاني ١٣٤٤ انعقد بأمر عظمة الإمام مؤتمر عظيم في حصن بهلا غربي نزوى حضره أقطاب الأمة من العلماء وقواد الجيوش ورؤساء القبائل وكان من بينهم سعادة الباروني باشا.

وقد تداولوا فيه عن التدابير الواجب اتخاذها إزاء أزمة البلاد الشرقية من عُمان.

وبعد مذاكرات قرروا الاكتفاء بتقديم الأمير الشيخ عيسى بن صالح ببعض جيشه مع قسم جيش أمير الجبل الشيخ سليمان النبهاني يرأسه العلامة الشيخ إبراهيم العبري، وذلك إلى مركز شمال عُمان الذي كان مسرحاً للدسائس الأجنبية حتّى إن الإمام كان عازماً على التقدّم إليها بنفسه.

إلا أنه بعد حضور مشائخ دبي إلى القابل مركز الشرقية وورود رسل ووفود غيرهم من المراكز، رأوا أنه لا حاجة إلى سوق القوة الكبيرة إذ لا مقاومة ولا حرب هناك. وقد تقدّم الشيخ عيسى إلى هناك.

وقد حكي أن قوافل متعددة حاملة مؤنة وذخيرة وصلت مركز البريمي القريب من دبي من طرف أمراء أبو ظبي ودبي استعداداً لاستقبال الشيخ عيسى وجيشه إذا رأى لزوماً للوصول إلى البريمي بعد وصوله إلى مراكز عبري والعينين والدريز التي هو قاصد إليها. أما أمير الجبل فقد عاد من مجتمع بهلا إلى مركزه على أن ينتظر النتيجة، حتّى إذا رأى حضرة الإمام التحاقه بالأمير الشيخ عيسى، تقدّم بجيشه الذي هو على هبة الاستعداد عند صدور الأمر إليه من الإمام.

وتقدّم الأمير الشيخ عيسى بجيشه إلى بلاد الشمال «الظاهرة» فقابلته وفودها بالطاعة والخضوع وتقديم الذخائر والمؤن كما أشرنا إليه آنفاً.

نصّ رسالة سليمان الباروني إلى المؤتمر الإسلامي المنعقد في مصر لقضية الخلافة عام ١٣٤٤هـ[٥٨]

مسقط ١٩ ذي القعدة ١٣٤٤ هـ

قرأت خبر الوفد العراقي المحترم المنتخب لحضور مؤتمر الخلافة في مصر. وحيث

(٥٧) انظر: الحاج إبراهيم، **سليمان باشا الباروني**، ج ٢، ص ١٧-١٩.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٥-٢٦.

إني كلّفت في العام الماضي من طرف حضرة إمام المسلمين في عُمان بحضور هذا المؤتمر، كان لي الحق في التشرف بالحضور فيه. لكن لسد دوَل الحلفاء أبواب مستعمراتها الإسلامية أمامي لم أجد طريقاً إلى مصر وقد تلقيت دعوة في غرة رمضان الماضي ١٣٤٤ من فضيلة شيخ الأزهر رئيس اللجنة العليا للمؤتمر وكتاباً خصوصياً من الكاتب العام فضيلة الشيخ حسين والي في الحث على إجابة الدعوة، فأجبتهما في ٤ رمضان بتلغراف وفي ٥ منه بكتاب طالباً إصدار رخصة لدخولي مصر من حكومتها وانتظرت الجواب، ولما مضت أشهر وفات وقت انعقاد المؤتمر - ولعله في شوال - ولم يأتِ منها شيء علمت أن اللجنة عجزت عن تحصيل الرخصة ولم تقدر على الثبات أمام اعتراضات حكومة مصر ومعتمدي إيطاليا وإنكلترا على دخول شخص واحد (الباروني) إلى مصر وهو مدعو من طرف لجنة المؤتمر في الوقت الذي تحاول فيه القيام بأمر عظيم وهو جعل مصر كعبة آمال العالم الإسلامي أجمع.

فإذا فاتني الحضور في المؤتمر، فلا يفوتني بيان بعض ما كنت عازماً على إبدائه من الرأي على صفحات **المنهاج** الأعز. وهو ما يأتي:

١- حيثُ إنَّ الحكومة التركية أصبحت لادينية (دهرية) أبعد عن الإسلام من الحكومات المسيحية، فلا مسوغ لإبقاء الآثار النبوية الطاهرة عرضة للتلف والسخرية في الأستانة بل يلزم نقلها.

وحيثُ إنَّ عقد الخلافة الحقيقية التي يمكنها محافظة هذه الآثار متعذرة في الوقت الحاضر من وجوه مهمة. (وعدم الخلافة مؤقتاً ودوام السعي في إيجادها في المستقبل أولى من الخلافة المضحكة ومن المسارعة إلى البيعة مرة ثالثة).

وحيثُ إنَّ أقوى الدول الإسلامية القريبة من الحجاز وأقدرها على محافظة هذه الآثار المباركة في هذا الوقت هي الدولة المصرية، فالمطلوب من المؤتمر الإسلامي الموقر أن يقرر اعتبار صاحب الجلالة ملك مصر أميناً على هذه الآثار الطاهرة، ويفوض له الأمر في مفاوضة بقية الدول الإسلامية المستقلة على شدّ عضده في السعي إلى نقلها إلى مصر حيث كانت قبل هذا ومحافظتها على وجه الأمانة المؤقتة إلى أن تتأهل مصر لتحمل أعباء الخلافة باستقلالها الحقيقي التام.

وإن بقيت مصر على هذه الوضعية إلى أن بلغت حكومة الحجاز درجة من القوة تضاهي قوة مصر وتحقق استقلالها واستعدادها لمحافظة هذه الآثار الطاهرة، نقلت إلى مهدها الأول مكة المكرمة أو المدينة المنورة.

٢- المطلوب من المؤتمر المحترم انتخاب «دائمة» يكون مقرها مصر برئاسة فضيلة

شيخ الأزهر أو غيره من أفاضل مصر، تشتغل بما يتعلق بالخلافة وتكون في اتصال مستمر بالعالم الإسلامي بالوسائط التي تراها موفية بالمراد، وتدعو إلى انعقاد المؤتمر كلّما رأت لذلك لزوماً أو مناسبة إلى أن يتهيأ لإعلان الخلافة الحقيقية الشخص والمكان المطلوبين لها.

ج ـ نماذج من أحكام الإمام(٥٩)

رسالة صادرة من نزوى عاصمة الإمامة موجهة من الباروني باشا لأخيه مؤرخة في ١١ رجب ١٣٤٥ حول نماذج من أحكام الإمام في عُمان:

.. في السنة الماضية قتل رجلان من قبيلة أمير الشرقية الشيخ عيسى بن صالح عند رجوعهما من دبي طمعاً في مالهما وسلاحهما، وبعد البحث تحقق في هذه الأيام أن القاتل لصوص من البدو الساكنين في الرمل في جهة الظاهرة والبريمي القريبة من دبي، فقبض رئيس البريمي على المتهم وجز رأسه وأرسله، ولما وصلت به الرسل إلى مسقط تعفن فطافوا به في أسواق مسقط ومطرح ودفنوه.

أما رئيس الدروع فقبض على المتهم المنكر وأرسله مع عشرة رجال إلى الشيخ عيسى، فأرسله إلى عظمة الإمام فأمر بوضعه في السجن، المضيق في قلعة نزوى والتحقيق جارٍ.

وفي السنة الماضية قتل رجل بلوجستاني ابني عمه في عُمان وهرب، ثمّ ألقي عليه القبض وبلغ الخبر إلى أولياء المقتولين في بلوجستان فحضروا وحوكم الجاني بين يدي عظمة الإمام، وثبت عليه الجرم ولم يقبل الأولياء الدية فأعدم رمياً بالرصاص بحضور الإمام في سمائل.

هكذا يجري القصاص هنا، وهكذا تضامن أهل المملكة.

فإذا فكرنا أن الإمام سالم بن راشد أول أئمة العهد الأخير ذهب ضحية الاغتيال في سنة ١٣٣٨ لأجل حكم القصاص أصدره على بعض الجناة وعزم على إنفاذه عليه.

وإذا تأملنا في النماذج المذكورة آنفاً من إنفاذ الإمام الخليلي حكم القصاص طبق الشرع العزيز وأسوة بسلفه الإمام سالم بن راشد الخروصي رحمه الله، ولم ينته

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٥٢-٥٣.

عن عزمه اغتيال الإمام الأول وذهابه شهيد الحق!

وإذا لاحظنا تضامن أهل المملكة في إنفاذ الأحكام الشرعية سواء ما كان تحت نفوذ جلالة السلطان أو ما كان تحت نفوذ عظمة الإمام، تبين لنا ما كان لمملكة عُمان من سطوة وسلطة على عتاة الأمن والعابثين بالراحة والنظام.

د ـ حول مناورات الإنكليز نحو عُمان (إيضاح)[٦٠]

نشرت جريدة **العالم العربي** الصادرة في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٢ فصلاً للباروني باشا تحت عنوان مناورات الإنكليز نحو عُمان ورد فيه ما يلي:

قد أطلعت على نبذة من رسالة (إيران) جاءت في **العالم العربي** عدد ٢٦٥٧، وتعجبت من تسمية المراسل الشارجة «الشارقة» المدينة، ومن تلقيبه شيخها بالسلطان!

لأن الشارقة عبارة عن بلدة صغيرة لا تبعد عن مدينة دبي الشهيرة بأسواقها العامرة ولؤلؤها الفاخر أكثر من نصف ساعة، وأما رئيسها فشيخ قبيلة صغيرة بالنسبة إلى قبائل دبي العظيمة. والمفهوم أن المراسل ترجم ذلك عن عبارة أجنبية، ولا غرابة لأن السياسة قد تصور الحبة جبلاً لمآرب خاصة.

وقد استغربت جداً ما ذكره المراسل من اتفاق قنصل بريطانيا مع ذلك الشيخ على المواد التي ذكرها، ومن رفع الراية الإنكليزية على بعض الثغور هناك الأمر الذي يجعل تلك القرية وتلك الثغور مستعمرة إنكليزية في مملكة عُمان العربية، وأصحاب الشأن في عُمان لا يتوقعون ذلك أيام كنت هناك، لأنهم لا يتصورون أن تقصد بريطانيا استعمار بلادهم المستقلة منذ ألف وثلاثمائة سنة، في الوقت الذي تحرر فيه البلاد المستعبدة من مئات السنين.

نعم شاع قبل سنتين أن قنصل بريطانيا في الخليج يخاطب بعض مشائخ سواحل عُمان الشمالية ومنهم هذا الشيخ على إنشاء محطة للطيارات حتّى إنَّه على ما قيل هدد بعضهم، ومنّى بعضهم بأماني كبيرة، وتوسط ببعض رؤساء العرب من خارج عُمان ولم يفلح، ولا نعلم الشيء الذي أخضع هذا الشيخ اليوم!

وبما أن الاعتراض كان منتظراً من عظمة سلطان مسقط السيد «تيمور» إذ

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٧١-٧٤.

ذاك وقف أهل الرأي في دواخل عُمان ينتظرون، ولما تحققوا أن السلطان لم يتكلم لأسباب جهلوها أو تكلّم ولم يؤثر كلامه، أرسل عظمة الإمام أبي عبد الله الخليلي **بواسطة أمير الشرقية الشيخ عيسى بن صالح احتجاجاً إلى قنصل بريطانيا في مسقط بين له فيه:**

"أن مخاطبة القنصل للمشائخ مباشرة وفي البلاد دولة مخالف للأصول؛ وأن الأمة العُمانية تعتبر بلادها كتلة واحدة لا تتجزأ كما هي عليه منذ عرفت (من قطر المجاور للبحرين، إلى ظفار المجاور لحضرموت)؛ وأن الأمة العُمانية لا تعترف باتفاق ما من شيخ عُماني مع دولة أجنبية مطلقاً ولا تقبل في داخل حدودها المذكورة راية غير الراية العُمانية أبداً، وأن كلّ حركة تصدر من القنصل أو غيره في هذا السبيل تعتبره الأمة العُمانية تعدياً على حقوقها وتصدياً للإخلال باستقلالها التام الذي حافظت عليه إلى اليوم وستحافظ عليه إلى النهاية».

هذا مآل الاحتجاج على ما بلغني.

وقد أجاب عليه القنصل ونجيب، فإذا صحّ ما قاله مراسلكم دل على أن بريطانيا عازمة على أن تحدث في عُمان مناطق محمية تنتحل لها ألقاب سلاطين كالتي أحدثتها في اليمن وجعلتها في جدال مستمر، مع عظمة الإمام يحيى، وعلى اتخاذ الخليج الفارسي بحيرة خاصة بها كبحر مرمرة عند الدولة العثمانية سابقاً إذ امتدت يدها إلى رؤوس الجبال وقبضت على مضيق هرمز ولم تعارضها دولة فارس، أو أنها شكت في تمركزها في البحر بعد أن طالبتها بها دولة فارس فاستسهلت عُمان العربية المسالمة لها.

ولا شكّ في أن هذا العمل يضر - أولاً - بتجارة دبي بل يقتلها، وتليها مدينة صحار عاصمة عُمان القديمة لقربها منها، ثمّ تلحقهما مسقط العاصمة الحالية بإفلاس فرضها (جماركها) إذا أصبحت البضائع تساق إلى دواخل عُمان من المدينة الجديدة (الشارقة) التي ستكون المرسى الوحيد للبواخر الإنكليزية، إلا إذ تشكلت شركة بواخر عربية أو فارسيّة أو مشتركة وزاحمت بواخر الشركة الإنكليزية المستغلة إلى اليوم بنقل الركاب والبضائع بين مدن الخليج وبين الهند والبصرة فربما يهون الأمر.

وعلى كلّ حال قد فتحت بريطانيا على نفسها بهذا العمل باب نفور عظيم من العُمانيين الذين كانوا ينظرون إليها بنظر الصديق.

وإن كانوا لا يجهلون أنها هي التي جردتهم من ممالكهم وولاياتهم الخارجية

التي كانت في أيديهم على سواحل فارس والسند والهند وجزر البحر العربي والبحر الهندي وجزائر الزنجبار وممباسة والخضراء وسواحل شرقي أفريقيا وغيرها، لكنهم لا يظنون أنها تتجاوز إلى مهاجمتهم في قعر دارهم وتمزيق جسم عُمان نفسه، وقد كانوا إلى اليوم يتحاشون الاتصال بل التعرف بالدول الأجنبية الأخرى، ولا يرغبون إلا في العمولات الإنكليزية، حتّى إنَّه وصلت على ما بلغني قبل سنة باخرة ألمانية ثمّ باخرة روسية هذه الجهات، تحملان بضائع رخيصة جداً وطافتا بالثغور العُمانية إلى دبي ولم يشترِ التجار منهما شيئاً فعادتا كما جاءتا، كلّ ذلك إرضاء لبريطانيا الصديقة.

وقد التزمت عُمان الحياد التام في الحرب العظمى مع إمكان استمدادها واتصالها بالجيش العثماني التركي الذي كان في الحسا أو الذي كان في اليمن على طريق البر بِكُلّ سهولة، بل إن عظمة سلطان مسقط السيد «تيمور» المتفاني هو وأسرته في صداقة بريطانيا تساهل فأباح لها أن تتخذ بجوار مسقط محطة لجيوشها ومرسى لمراكبها المستخدمة من الهند والبصرة مدّة الحرب العظمى كلها رغماً عن إنكار العثمانيين عليه ذلك!

هذا ما كان عليه العُمانيون من قبل. أما بعد هذا الحادث الجلل - حادث الشارقة - فالله اعلم بما سيكونون عليه تجاه بريطانيا صديقتهم؟

إنما الذي أعلمه هو أنه لما شاع سابقاً عزم بريطانيا على سلخ الجزء الشمالي من عُمان وتمليكه لأجنبي باسم ملك، قام أرباب النفوذ والفكر في أكثر جهات عُمان يسعون إلى تكوين حزب باسم «حزب الاتحاد العُماني» للتوفيق بين الإمامة والسلطنة وتوحيد المملكة كلها من قطر إلى ظفار مع المحافظة على بعض امتيازات لبعض مواقع لأهميتها.

ولا بدّ أن يتقوى هذا السعي وينجح بسهولة بعد هذا الحادث. وستكشف الأيام ما خبأه القدر لهذا القطر العربي الإسلامي المحض الهادئ المشمول بالأمن الذي لا نظير له بإجراء أحكام العدل فيه.

نزل بغداد

سليمان الباروني

هـ - حديث عن مملكة عُمان(حديث للباروني باشا حول عُمان)

إيضاحاً لما تقدّم نقلاً عن جريدة **فتى العرب** قال الأستاذ ما نصه:

"وصلنا مع الزعيم الباروني إلى مسقط ونضيف اليوم، أنه اشتد به مرض

الملاريا أستأذن عظمة السلطان في الدخول إلى دواخل المملكة لتبديل الهواء وإجابة دعوة عظمة إمام عُمان، وصديقه القديم الشيخ عيسى بن صالح أمير الشرقية، فأذن له واستقبل استقبالاً شيقاً في البلدان التي مرّ بها بأمر الإمام وأقيمت له احتفالات وتلقاه الإمام في موكب من كبار رجاله في سمائل واحتفل به وزار الأمير عيسى في مركزه ـ القابل ـ وكانت احتفالات عظيمة.

وكذا زار أمير الجبل الأخضر الشيخ النبهاني، ووصل نزوى بعد رجوع الإمام إليها، حيث لا حكم إلا لكتاب الله وشريعة رسوله(ﷺ)، وحيث لا أثر لأجنبي بل لا يسمح للأجنبي بالدخول مطلقاً، حتّى إنَّ العربي الغريب إذا لم يكن موثوقاً به ثقة تامة فأنه يمنع من الدخول أيضاً».

و ـ الإمامة الأباضية

لما تّم التحكيم بين معاوية وعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه) على الشكل المعلوم، أنفصل الأباضية عن الإمام علي (رضي الله عنه) وقعدوا عن نصرة الخليفة علي (رضي الله عنه) ما دامت الخلافة تطلب بجدّ الظبي فقط وانتخبوا من بينهم إماماً هو المرحوم عبد الله بن وهب الراسبي فقادهم إلى أن قضى نحبه.

وكانوا إذ ذاك يعرفون بالمحكمة فقط لقولهم للإمام علي (رضي الله عنه) أنت إمامنا الواجب علينا طاعته ونصرته إلى أن نفنى، ولما حكمت الرجال في أمرك وخلعوك فنحن أحرار في تولية قيادتنا من نشاء «ولا حكم إلا لله».

ويعرفون بالخوارج في كتب التاريخ، ويعرفون بعد ذلك بالشراة، لقولهم شرينا أنفسنا من الله بالجنة. ويتمثلون بقوله تعالى **﴿إن الله أشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيَقتلون ويُقتلون...﴾**[٦١].

وما اشتهروا بالأباضية إلا أخيراً وكان معظمهم في العراق، أما قطعة عُمان وحضرموت فكانت كلها على رائيهم.

ولهم مع ملوك بني أمية ثّم ملوك بني العباس حروب طاحنة ومركز إمامتهم إذ ذاك مدينة صحار المشهورة في كتب التاريخ على ساحل عُمان.

ومن علمائهم ورؤسائهم المشهورين في ذلك الوقت الذين بسعيهم تأسست

---

(٦١) **القرآن الكريم**، «سورة التوبة،» الآية ١١١.

إمامة عُمان وحضرموت ثمّ إمامة المغرب، انتقلت إليها بعد حروب مدهشة مع جيوش بني العباس الزاحفين على طريق مصر منهم الإمام المحدث أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي العُماني نزيل البصرة، وكان له مرتب من خزانة بني أمية وهو من ثقاة الحديث عند الإمام البخاري ورواياته كلها عن ابن عباس وعائشة أم المؤمنين(ر) وبعض كبار الصحابة حتّى إنَّه قال اجتمعت بسبعين صحابياً فحويت ما عندهم من العلم إلا البحر - يعني ابن عباس.

ذكر الباروني أنه زار أثار بيته في قرية «فرق» القريبة من نزوى، وكذا ضريح ابنته الشعثاء هناك.

ومنهم أبو عبيده بن أبي كريمة التميمي البصري، والربيع بن حبيب البصري، وابن محبوب، وعبد الله بن إباض وهو الذي اشتهر مذهبهم باسمه في أيام عبد الملك ابن مروان لقيامه بالدفاع عن نحلتهم وإنكار المنكر على عمال عبد الملك، ورده على الصفرية والأزارفة من المحكمة، لتحليلهم دماء وأموال وسبي نساء وأولاد مخالفيهم من المسلمين، فتبرأ منهم ابن اباض وبقية الشراة المحكمة لأجل ذلك.

فعبد الله بن إباضة لم يبايعه الشراة بالإمامة ولا ادعاها، وإنما كان من عظمائهم فنسبهم ملوك بني أمية إليه فقبلوا النسبة مفتخرين وحافظوا على اسمهم الأصلي **الشراة** في كتبهم.

ولما هاجم البرتغاليون سواحل عُمان لما كانوا استولوا على الشرق كلّه كاستيلاء الإنكليز اليوم، صار مركز الإمامة مدينة نزوى الواقعة في سفح الجبل الأخضر بعيدة عن البحر، وكانت لهم مع البرتغال حروب عظيمة حتّى أخرجوهم من سواحلهم وتتبعوهم إلى أن أجلوهم من سواحل العجم والهند والزنجبار وسواحل أفريقيا الشرقية إلى قريب من رأس الرجاء الصالح، وحلوا محلّهم وكونوا دولة قاهرة ذات أسطول ضخم تكفّل التاريخ بتفصيلها.

ولما طرق دولتهم الضعف في المائة الثانية بعد الألف من الهجرة، هاجمهم العجم واستولوا على بعض السواحل وقسم من الداخل، واشتدت الحرب بينهم حتّى طردوهم وتتبعوهم إلى سواحلهم فاحتلوا بعضها.

وكان أحمد بن سعيد من قبيلة الـ سعيد من عُمان والياً لمدينة صحار وهو جدّ العائلة الحاكمة اليوم في مسقط،فأظهر البسالة والثبات في مطاردة العجم، واشتهر بحسن السيرة والنزاهة والعدل، فأجمعت الأمة العُمانية على أهليته فبايعوه إماماً فأختار لإقامته مسقط وكان قد أسسها البرتغاليون وحصنوها فصارت عاصمة

عُمان بدلاً عن نزوى، فسار بالدولة العُمانية سير الأبطال فاستقلت له الأمور ولم يجز لقب إمام أحد من ذريته بعده، وإنما كانوا يلقبونهم بالملوك والسلاطين لنقصان بعض شروط الإمامة فيهم مثل إقامة الحدود الشرعية، ولأن توليتهم كانت شبه وراثة لا بالانتخاب كما تقتضيه قواعد الأباضية.

وحصل من بينهم تساهل في دخول الخمر إلى البلاد وظهور بعض المنكرات بوسيلة وجود قناصل إذ ذاك لبريطانيا وفرنسا وأمريكا وبعض رعاياهم الذين لا يتيسر للسلطان منعهم بالقوة، وحصل من بعض الولاة ظلم نشأ عنه سفك الدماء وفتن بين القبائل، فأصبحوا عرضة لقيام العلماء ضدهم مطالبين بالإصلاح ومحافظة شعائر الدين، حتّى أنهم بايعوا قبل نحو سبعين سنة الإمام عزان بن قيس وهو من العائلة نفسها، واستولى على عُمان كلها حتّى مسقط، والتجأ السلطان وسكنت البلاد إلى سنة ١٣٣١هـ، فتجددت الثورة بعين السبب مع ما زاد من الأسباب، وأعلنت الإمامة الداخلية باسم الإمام «سالم بن راشد» وتقدّم حتّى جاء مسقط، ولما مات بويع الإمام الحالي «أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الخليلي» وجرى صلح بين الفريقين على أن يكون الساحل للسلطان وداخل البلاد للإمام، وسكنت الأمور، والإمام من خيرة أهل تلك المملكة أخلاقاً وإخلاصاً وكفاءة وعلماً وتقوى وحباً للخير(٦٢).

ولما هبط الباروني نزوى عهد إليه الإمام بالوزارة، فأخذ يدير البلاد بحكمة وروية لينهض بها على قدر الإمكان مع السعي إلى إصلاح ذات البين وإزالة ما بقي في النفوس من التنافر.

ز ـ سلطان مسقط لا يعترف بإمامة الداخل ولكنه يبادلها الرسائل الودية

(١) ولايات عُمان وطراز الحكم

من شروط الإمامة عند الأباضية أن يتحلى الإمام المنتخب بصفات الكمال من الإسلام والحرية والعقل والعلم والشجاعة والتقوى، ولا يشترطون العصمة إذ لا معصوم غير الأنبياء والملائكة عندهم.

أما طريقة الانتخابات فهي محصورة في كبار علماء البلاد مع زعيمي اليمانيّين والنزاريين في هذا الوقت.

---

(٦٢) أما عَلَم «الإمامة» فهو أبيض يتوسطه سيف وعدة نجوم.

وهم يسمون اليمني بالهناوي، وزعيمهم الأكبر الشيخ عيسى بن صالح أمير الشرقية وتحته زعماء قبائل وبطون كثيرة، وهو من عائلة عريقة في الرئاسة والعلم.

ويسمون النزاري بالغافري ورئيس الغافرية هو الشيخ سليمان بن حمير النبهاني من سلالة النبهانيين ملوك عُمان في الأزمنة السابقة وهو أمير الجبل الأخضر الآن، وتحته شيوخ وزعماء لقبائل كثيرة أيضاً.

وهذه القسمة سارية في جميع قبائل عُمان من قطر إلى حضرموت، وهي حديثة ولها سبب طويل الذيل.

فإذا وقع الإجماع على انتخاب أمام وجب على أهالي البلاد أن يسمعوا له ويطيعوا، ووجب على منتخبيه أن يكونوا أول السامعين والمؤيّدين والمقاتلين بين يديه إذا مست الحاجة.

وكان من أجداد هذا الإمام في العصور السابقة جملة أئمة اشتهروا بالعدل والقوة منهم الإمام الخليل بن شاذان وكان في المائة الرابعة للهجرة.

أما السلطان الحالي السيد سعيد بن تيمور فهو شاب فوق العشرين عاماً محض ذو نشاط وذكاء، تواق إلى الإصلاح العصري ونشر العلم، محبوب عند رعاياه ولأمراء العائلة تعلق زائد به وإخلاص يؤملون أن يعيد للمملكة مجدها كما كانت في عهد أسلافه.

تعلم في مسقط ثمّ في بغداد، ثمّ قلده والده رئاسة الوزارة نحو سنتين فأظهر اقتداراً وحسن إدارة بدرجة جعلت والده السلطان تيمور يستقيل ليتقلد ولي عهده في حياته السلطنة، فجلس على العرش في احتفال مهيب كان الباروني حاضراً فيه في شهر شوال سنة ١٣٥٠ ه.

وقدم له البيعة أكبر أمراء العائلة أولاً وهم عمه الأمير نادر ثمّ عمه الأمير أحمد، ثمّ بقية الأمراء فالعلماء فأكابر العاصمة ومن حضر من الرؤساء، وأطلقت المدافع من القلاع وخطب خطبة تعهد فيها بمحافظته على استقلال بلاده التام مع مراعاة معاهدات أسلافه مع الدول والمحافظة على صداقتهم خصوصاً بريطانيا، وفي اليوم التالي جاء قنصل بريطانيا وقدم له التهنئة باسم دولته في احتفال رسمي. ولا يوجد الآن في مسقط من القناصل غيره لأن فرنسا وأمريكا ألغتا قنصليتهما قبل الحرب الكبرى لعدم وجود رعايا لهما في مسقط.

(٢) التقرب بين السلطان والإمام

وقد قرب الزعيم الباروني بين السلطان المستقيل والإمام حتّى أصبحا يتبادلان الرسائل من دون واسطة، رغماً عن عدم اعتراف السلطان بالإمامة الجديدة.

والباروني صديقهما معاً ومؤتمن في نصائحه عند الجميع[٦٣].

(٣) ولايات الساحل وولايات الداخل

أما ولايات الساحل مع المناطق الممتازة فهي: ظفار المجاورة لحضرموت، وللسلطان عناية بها؛ وصور مركز ولاية جعلان وهي مرسى كبير للمراكب الشراعية الكبيرة التي تسافر إلى شواطئ الهند والبصرة واليمن والزنجبار وغيرها.

وقريات ومسقط هي العاصمة ومرساها مطرح والسيب والبركة والسويق والمصنعة والخابورة وشناص ولوي والفجيرة وخصب والشارقة ودبي وأبو ظبي وقطر وغيرها.

تمت الإشارة إليها آنفاً في حديث المقالة:

- على أنها معاهدة مصالحة بين طرفين مستقلين متساويين في السيادة.
- على أن يتعهد كلّ طرف بعدم التدخل في شؤون البلد الآخر.
- تحديد الضرائب على البضائع المارة بمسقط إلى عُمان بنسبة ٥ في المئة.
- على تبادل المجرمين من بلد إلى آخر[٦٤].

ولعل هذه المعاهدة بقيت حبراً على ورق إلى عهد حضور الباروني باشا، فبذل جهده من جديد في توثيق العلائق بينهما.

(٤) الأسواق التجارية

في كلّ منها أسواق عامرة بالتجارة وبعض أبنية لا بأس بها على الطراز القديم، ودوائر للحكومة يسمونها بالحصون.

ولمسقط ولاية على ساحل بلوجستان «السند» تعرف بجوادر.

---

(٦٣) قلت يتأمل في هذا فإن الواقع يفيد أن عظمة سلطان مسقط يعترف بسيادة الإمام كما تصرح بذلك معاهدة «السيب» المنعقدة بين الطرفين في بلدة «السيب» سنة ١٩٢٠، وقد أمضاها من طرف السلطان المستر «وينجت» قنصل الإنكليز في مسقط، وقد اتّفق فيها الطرفان على المواد الآتية كما سبقت، ومملكة عُمان المشتملة على إمامة وسلطنة وبعض مناطق ممتازة واسعة جداً كثيرة السواحل. يحدها على سبيل التقريب من الشمال والشرق والجنوب البحر ومن الغرب الربع الخالي، وتمتد جنوباً إلى حدود مملكة حضرموت وشمالاً إلى حدود قطر المجاور للبحرين.

(٦٤) انظر مجلة: **آخر ساعة** (مصر)، (٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥).

وأما منطقة الداخل فتمتد في مقابلة الساحل يكتنفها الربع الخالي من جهة الجنوب الغربي والشمالي، وأشهر مدنها وولاياتها: سمائل وهي أقربها إلى مسقط وبها ضريح مازن بن غضوبة أول من أسلم من أهل عُمان في زمن النبي (ﷺ)، إذ كان يعبد صنماً فسمع نداء من خلفه بالدعوة إلى الإسلام كما هو مدون في التاريخ.

ثمّ ولايات نخل والمعاول والرستاق وإزكي والبركة ونزوى وبهلا والحمراء والمضيبي وسمد وأدم ومنح والمنترب وإبراء وعبري وينقل والبريمي وتنوف - مراكز الجبل الأخضر - وغيرها.

(٥) طراز الحكم

الإمام في الداخل كالسلطان في الساحل، والشيخ في المنطقة الممتازة هو الحاكم المطلق وفي كلّ ولاية والٍ وقاضٍ شرعي وجند بقدر سعة الولاية له، أما جند مسقط نفسه فنظامي، وهم يخدمون الجندية بالفطرة، فالأهالي بفطرتهم جنود مسلحون، ولا يسود البلاد إلا حكم الشريعة الإسلامية، سواء في ذلك الساحل والداخل، والحدود الشرعية تقام في منطقة الإمام من دون هوادة.

فالسارق تقطع يده والقاتل يقتل والزاني المحصن يرجم وغير المحصن يجلد، ويجلد شارب الخمر، إذ قد يجلب الخمر أو يستعمل خفية، ويؤدب متعاطي الدخان وهو لا يباع إلا سراً أو بواسطة الغرباء من بلوجستان يهربونه من منطقة مسقط، ولذلك قلت الوقائع جداً، وفي مسقط محكمة عدلية هي في الحقيقة محكمة تجارية يتحاكم أمامها التجار سواء في ذلك رعايا السلطان ورعايا الإنكليز من الهنود المسلمين والمجوس، وهم قليلون وقد يراجعون في اختلافاتهم الخصوصية قنصلهم فيفصل بينهم.

ح - البلاد تعيش بالضرائب الشرعية فقط (الجندية الفطرية - محصولات البلاد ومعادنها)

(١) أموال البلاد

أما واردات البلاد ساحلاً وداخلاً فهي من الزكاة، يستوفي السلطان والإمام زكاة المزروعات وثمرة النخيل وزكاة المواشي وزكاة عروض التجارة وزكاة حلي النساء وزكاة النقود، وهناك أجرة دكاكين أكثر الأسواق لأنها أميرية، وهناك بساتين النخيل الأميرية وهي كثيرة في منطقة الإمام تباع ثمارها بالجملة بواسطة المناداة العلنية، وهناك أوقاف كثيرة أيضاً بعضها عائد إلى بيت المال والبعض إلى

مراجعها المتنوعة، وبعضها للمدارس والمساجد والفقراء ولتعمير الطرق وتداوي المجذومين وعابر السبيل وغير ذلك.

للجميع جباة يجدد تعينهم كلّ سنة، والأهالي يسلمون ما لا تصل الجباة إلى إحصائه بطيبة خاطر.

(٢) السكان والجندية

ويقدر سكان المملكة كلها بما فيها المناطق الممتازة بمليون ونصف كما جاء في كتب الجغرافيا، ولكن الزعيم الباروني يعتقد أن عدد النفوس أكثر من ذلك والأمن يسود البلاد كلها على الرغم من أنها مسلحة تسليحاً تاماً، فالأهلون من ابن ٧ سنوات إلى ابن ٨٠ مسلحون. وكانوا يحملون السلاح العثماني القديم وقد أخذوا يستبدلونه بالموزر المعدل وبالإنكليزي.

(٣) النفير العام

إذا نشبت الحرب، فعلى كلّ قبيلة أن تقدّم للإمام أو للسلطان عدداً معلوماً من الجنود ليقاتلوا بين يديه.

ولدى أكثر القبائل بعض اصطلاحات خاصة للاتفاق على رجالها إلى أن يصلوا إلى الإمام أو السلطان فيرتب لهم نفقات خاصة من خزائنه.

واردات السلطان أوفر لأن بيده فرض الساحل «الجمارك» زيادة عن الزكاة، وهذه تشكل وارداً كبيراً.

(٤) محصولات البلاد

وأكثر حاصلات البلاد من تمر النخيل وهي تصدره إلى الخارج، ومن أصنافه المختصة بها «المبسلي» وهو يرسل إلى الهند ولا يبقى منه في البلاد شيء، ويعده الهنود طرفة يتفاخرون بتقديمها على موائدهم خصوصاً أيام الأعياد والمواسم و «الفرض»، وهذا يصدر كلّه إلى أمريكا على بواخر تأتي حاملة صناديق فارغة على أحجام متفاوتة فيملؤها عمال الشركة في مسقط وتحمّل إلى أمريكا، وتزداد قيمتهما سنة فسنة.

وبقية أنواع التمر تصدر إلى حضرموت واليمن وغيرها.

وتصدر البلاد الليمون الحامض إلى العراق والعجم وغيرها/ والرمان إلى الهند وهو أفخر رمان عرفه العالم الزراعي وتكثر أشجاره في الجبل الأخضر، كما تصدر الجوز والسمن والجلد وأنواعاً من السمك الكبير إلى الأقطار الشرقية.

أما السمك الصغير جداً فتشحن منه بواخر كثيرة إلى جرمانيا(ألمانيا) ويقال إنهم يستعملونه كسماد. وفيها العسل بكثرة وتزرع فيها الحبوب على مختلف أنواعها لتأمين حاجة البلاد، والفواكه كلها موجودة بكثرة ما عدا السفرجل ويكثر فيها شجر «العنب العظيم».

كما يزرع فيها قصب السكر، وهناك يعصر بمعاصر على الطراز القديم وقد بدأوا بجلب المعاصر الأوروبية. ويزرع فيها القطن الأبيض والأحمر.

وفي البلاد أنوالاً للنسيج وتصدر منسوجاتها الزائدة من العمائم والأزر وغيرهما إلى زنجبار وشرقي أفريقيا وغيرها.

(٥) المعادن

وبلاد عُمان غنية في معادنها، إلا أن هذه المعادن لا تستثمر لآن الأهلين حتّى قبل أن يؤسسوا الإمامة الحاضرة كانوا يحاذرون مغبة دخول الأجانب، فضلاً عن تمكن الأجنبي من شيء من أمورهم إذ يسمعون ما يجري في الأقطار الإسلامية المستعمرة من الأمور التي تجعلهم يرجحون أن يبقوا على ما هم عليه من التأخر المادي والمعنوي، ولا يتقربوا من الأجنبي مطلقاً، حتّى لا من الشركات والمصارف «البنوك» الأجنبية إلى أن يتيسر لهم العمل بأنفسهم وبأموالهم، لأن الأموال الأجنبية ما دخلت أرضاً إلا وملكتها واستبعدت أهلها ومزقت شملهم.

هكذا يعتقدون ولا تخلو البلاد من وجود نفط فيها وخصوصاً في المنطقة الساحلية. والذي علمته أخيراً أن البلاد لم تمنح امتيازات ما لاستثمار شيء من المعادن أو للتحري على البترول حتّى في أدوار الضعف التي مرت عليها وأثناء خلافاتها الداخلية.

ط ـ جواسيس الأجانب وحيلهم الشيطانيةالجذب الغريب - العرب وكيف يستنبطون المياه[٦٥]

قدر لأهالي عُمان في السنين السابقة أن يؤخذوا من قبل بعض المسلمين، والذين ظهر أخيراً أنهم جواسيس، بل إن بعض غير المسلمين جاؤوهم بقيافات عربية وأسماء مسلمة، يجيدون قراءة القرآن وينتسبون إلى لأقطار العربية البعيدة، فاحترموهم وقربوهم ثمّ بعد خروجهم تبين لهم أنهم غير مسلمين.

---

(٦٥) انظر: الحاج إبراهيم، **سليمان باشا الباروني**، ج ٢، ص ٥.

- **حيلة جاسوس**

ومن جملة الجواسيس واحد اتصل بالمرحوم الإمام سالم في أول الحرب الكبرى بصفته مهاجراً فأحسن وفادته وقربه واحترمه لغربته وأدبه.

ولما اطمأن سأل الإمام قائلاً: ما رأيكم في هذه الحرب العامة، وفي الدولة العثمانية؟

فقال له: لو نجد طريقاً إلى الاتصال بها، ولو كانت تمدنا بالسلاح لزحفنا بجيوشنا لنصرتها.

فقال له: إذا اكتب كتاباً إلى قائد اليمن «سعيد باشا» وأنا أتعهد بإيصاله إليه فكتب كتاباً وسلمه له فذهب. وبعد مدّة تحقق أنه سلم الكتاب إلى دولة أجنبية وأنه جاسوس!

ولذا فالإمام اليوم لا يسمح لأي أوروبي بالدخول إلى بلاده، وأبعد مكان يقدر الأوروبي أن يصله مصحوباً بأحد من طرف مسقط هو بلدة «بوشهر» التابعة لمسقط، والتي تبعد عنها نحو ساعة واحدة فقط في السيارة!

أما الغريب ولو عربياً إذا لم يكن معروفاً واشتبه به فيطرد، أو تلاحظ حركاته وأقواله بدقة حتّى يتحقق أمره، ولهذا قل من تجاوز العاصمة «مسقط» من الغرباء بعد الحرب الكبرى.

ي ـ المياه والأنهار

والبلاد وافرة المياه العذبة والأنهار الصغيرة المطردة وتسمى بـ «الأفلاج» وهي كثيرة، منها ما هو طبيعي ومنها صناعي والمدن والقرى كلها عمرت على تلك الأفلاج.

(١) مياه القرى

أما القرى الواقعة في السهل فقد استنبط أهلوها طرقاً لجب الماء إليها في أقنية خاصة بطرق هندسية وهي كافية لزراعتهم وبساتينهم ومواشيهم.

(٢) الينابيع الحارة الكبريتية

والعيون الشديدة الحرارة إلى درجة الغليان كثيرة، تنفجر من الجبل الأخضر وفروعه وعليها قرى كثيرة، لأنها في غاية العذوبة إذا بردت والكبريتية منها قليلة.

(٣) مهندسو المياه

الغريب أن لهم في كلّ وقت أناساً اختصوا بمعرفة أماكن المياه فيأتي أحدهم وينظر إلى الأرض ملياً نظرة الفاحص المدقق، ثمّ يعلن إن فيها مياهاً غزيرة أو غير غزيرة ويقدر مسافة عمق المياه، وكثيراً ما يصيب في تقديره ويعرف هذا عندهم بـ «القافر»، وعلم معرفة أماكن المياه عندهم كعلم القيافة عند العرب على ما يظهر.

(٤) القيافة

والقيافة باقية عندهم حتى الآن، حتّى أنَّ أحدهم ينظر إلى إثر ناقة فيقول هذا إثر بنت الناقة الفلانية، وهو لا يعرفها وإنما رأى أمها قبل ذلك بمدّة، ويصدق قوله. وآثار الري الفني من عمل العرب ظاهرة في البلاد تدلّ على ما كان للملوكهم وأئمتهم السابقين من العناية به.

(٥) الجدب

والعجب أن البلاد مع هذا معرضة للجدب رغم أن البحر يتاخمها من أمامها والغابات على الجبل الأخضر كثيرة من ورائها وأشجارها كثيرة أيضاً، ولكن للجدب ناموساً خاصاً، فالبلاد بحسب المتواتر تجدب بعد كلّ خصب طويل جدباً يمتد في بعض جهاتها أحياناً إلى بضع سنين.

إذ تقل الأمطار فتضعف أنهار كثيرة ضعفاً لا تبقى معه فائدة منها، فيعاني أصحابها الأمرين من هذا الجدب ويضطر كثيرون منهم إلى الهجرة من بلدانهم طلباً للرزق، وهم يقصدون على الأكثر مملكة الزنجبار وشرقي أفريقيا لوجود أقارب لهم هناك من قديم، ويتوغلون فيها إلى منطقة الكونغو البلجيكية، فيتجرون ويشتغلون عند أقاربهم الأغنياء حتّى يأذن الله بالفرج ويعودون إلى بلدانهم يعمرونها وهم يحبونها حباً جماً.

ويقدر عدد الرجال الأشداء الذين لجأوا إلى زنجبار للارتزاق أثناء الجدب الذي دام نحو ٨ سنوات في أكثر جهات عُمان وانتهى بفضل الله في السنة الماضية بآلاف كثيرة وقد بدأوا يعودون لتعمير بلادهم.

(٦) عناية الإمام

ولذا فالإمام يتساهل كثيراً في تحصيل الزكاة مساعدة لأهالي بلاده على تعميرها والثبات فيها والاستفادة من الخصب الذي عمها في هاتين السنتين، وهم يأملون امتداد هذا الخصب بحسب العادة سنين كثيرة إن شاء الله.

وقد فكروا في جلب آلات لحفر الآبار الارتوازية لتجربتها في الجهات التي يضرها الجدب، فوصلت آلة واحدة إلى مسقط وأخرى إلى القابل مركز الشرقية لكنهم عطلوها مؤقتاً، إذ شمل البلاد خصب تام فاضت به الأفلاج وأصبحوا في غنى عن الآلات، هذا كلّه في المنطقة الداخلية.

أما المنطقة الساحلية فمؤسسة على الآبار والماء فيها متوافر في أكثر الأوقات، إلا أن راحتها وشقاءها متعلقان بخصب وجدب الداخلية لاختلاط المنطقتين في كلّ شيء حتّى في الأنساب!

ك ـ البعثات التبشيرية وعملها السيئ في البلاد (تضحية طبيب سوري - كلمة إلى الجمعيات الإسلامية)

(١) الحالة الصحية

والحالة الصحية غير حسنة، ذلك أن الحميات كثيرة في البلاد بسبب وفرة المستنقعات حول مسقط ومطرح وفي بعض الأودية الداخلية، ولفقدان الأدوية والأطباء، ولدى الأهلين أشخاص يطببونهم على القواعد القديمة، وكثيراً ما يستعملون الكي بالنار، ولذلك عانى الزعيم الباروني وعائلته كثيراً من آلام الملاريا حتّى أشرفوا على الهلاك، واضطرت عائلته للانتقال إلى بغداد.

(٢) تضحية طبيب سوري شريف

والبلاد لم يدخلها طبيب حذق الطب الحديث لحذرهم من الأجنبي كما قلنا، إلا واحداً مات ضحية حبه لخدمة الإنسانية قبل أن يقوم فيها بأي عمل كان.

وهذا الرجل الفذ الذي يجب أن يعد شهيد الفن والواجب هو الدكتور بشير فؤاد الجمال، سوري الأصل، تعلم في المدارس العثمانية وآثر العمل في سبيل خدمة قومه على كلّ شيء.، فكان أول طبيب هبط طرابلس الغرب أول حربها مع الطليان ١٩١١، وأول من ضمد جراح مجاهدي واقعة «الهاني» الشهيرة، وبقي يقوم بواجبه إلى أن سلمت الحكومة العثمانية فعاد إلى الأستانة، ولما أعلنت الحرب العامة التحق بالزعيم الباروني في طرابلس عن طريق مصر وبني غازي، فعينه رئيساً للصحة مدّة الحرب الكبرى.

وأخيراً بلغه أن الباروني في عُمان فقرر الالتحاق به ووصل مسقط واشتدت به حمى الملاريا التي جاء بها من البصرة بحسب الظن، فأدخل المستشفى السلطاني في مسقط، ثمّ اتصل بالباروني في سمائل فاستبشر به وسر الدكتور بالبناية الضخمة التي

بناها الباروني على أن تكون مدرسة عصرية، واتّفق معه على إنشاء مستشفى وإلقاء دروس صحية في المدرسة ليلاً، وقرر الإقامة في البلاد فأعفى لحيته وترك استعمال الدخان اقتداء بأهل البلاد، لكن الحمى اشتدت عليه ولم تفده الأدوية التي أتى بها معه لمكافحتها، ولم يمض أسبوعان حتّى حصل له خبال وصار يكرر قوله: «قد ساقني الله إلى هنا لأدفن في أرض إسلامية لا أجنبي فيها» إلى غير ذلك، فكلف الباروني من خواصه من قام بشؤونه وكان يسهر الليل كلّه بجانبه إلى أن توفاه الله، فاختار لدفنه مقبرة آلـ الإمام القريبة من المدرسة إكراماً له. وكان لوفاته تأثير كبير على الباروني وعلى أصدقائه.

(٣) الطب والتبشير

في مسقط إرسالية إنجيلية أمريكانية أسست مستشفى منتظماً على النمط العصري فيه قسم للنساء يتم قريباً، وأخذت باسم خدمة الإنسانية تداوي مجاناً وتعطي الأدوية مجاناً ولديها أساتذة مهرة في الجراحة، وهي في الحقيقة تخدم التبشير إلا أنها لم تؤثر شيئاً حتّى اليوم، وقد توسلت بشتى الوسائل للدخول إلى داخل البلاد فلم تنجح.

لكن الإمام بناء على إلحاح الكثيرين وشفقة على الفقراء الذين يتكبدون مشقة كبيرة في سبيل الوصول إلى مسقط للتداوي، سمح مرة للبعثة أن تأتي مؤقتاً إلى سمائل التي هي أقرب المدن الداخلية إلى مسقط كما روينا، فوصلتها ومعها قافلة كبيرة تحمل صناديق مشحونة بالآلات والأدوية والكتب، وقدمت الحكومة لها محلاً مناسباً لتأمين غايتها وكثر الواردون إليها للتداوي، لكنها لم تقم بواجبها الإنساني أكثر من بضعة أيام ثمّ بدأت مهمتها التبشيرية وأخذ الطبيب يجمع المرضى ويدخل عليهم القسيس الذي معه وهو عربي، فيدعو بأن يرفع الله راية المسيح (عليه السلام) على ربوع هذه البلاد وأن ينصر أتباعه ويقهر أعداءه، ثمّ يطلب من الأهلين السذج أن يؤمنوا على دعائه قبل أن يباشر مداواتهم وهم لا يفهمون من دعائه شيئاً.

ثمّ وزع عليهم رسائل تتضمن الدعوة إلى الدين المسيحي، فبلغ الخبر الباروني في مكانه وهو مريض بالملاريا، فكتب إلى الإمام وهو في نزوى يطلب منه الأمر بإخراج البعثة من البلاد بأسرع ما يمكن، وأخبره بما جرى، فصدر الأمر بذلك مع رسول خاص وأحضرت الحكومة للبعثة الإبل الكافية لحمل أثقالها وعادت إلى مسقط في ذلك اليوم.

وبعد مدّة كتب الباروني إلى رئيس المستشفى كتاباً قال له فيه: «أنّه يمكن أن يقنع الإمام فيأذن برجوعه إلى سمائل ويقدر له أجرة معتدلة بالنسبة إلى الغني

والمتوسط والفقير، شرط أن لا يصطحب معه مبشراً وأن لا يشتغل بالسياسة والدين».

فأجاب الرئيس بما خلاصته:

«إنهم إنّما جاؤوا من أمريكا لخدمة الإنسانية ومداواة المرضى مجاناً لا بأجرة على شرط التبشير، لأنه دعوة إلى الحق لا يتنازلون عنها، والأموال التي تنفق عليهم إنّما خصصت لذلك السبيل».

ومنذ ذلك اليوم منعت البعثة من الدخول بتاتاً، فليتأمل أغنياء المسلمين وجمعياتهم وعلمائهم في هذا الجواب.

وحبذا لو اهتمت الجمعيات الخيريّة الإسلامية فأوفدت بعثات طبّية نزيهة على عهدتها إلى أطراف جزيرة العرب الخالية من الأطباء الوطنيين كعُمان وحضرموت ومدن الخليج المصابة بالبعثات التبشيرية، ليخدم هؤلاء الفن والإنسانية والعرب والدين، ولتخف وطأة الأمراض الفتاكة عن تلك البلاد ولتغنيهم البعثات الطبّية الإسلامية عن البعثات التبشيرية ولو مؤقتاً، فإن صرف الأموال في هذا السبيل أعظم فائدة من صرفه على بعثات التبشير بالإسلام في أوروبا والصين مثلاً.

١٨- رسالة من الشيخ صالح بن عيسى الحارثي لأفراد أسرته من آل صالح وآل حميد[٦٦]

الشيخ صالح بن عيسى الحارثي هوآخر شيوخ الحرث المنتخبين من قيادات القبيلة، غادر البلاد في سنة ١٩٥٥م إلى المملكة العربية السعودية ثمّ إلى القاهرة بعد احتلال القوات البريطانية مدينة عبري وما أعقبها من أحداث، وبقي في منفاه إلى أن توفاه الله في سنة ١٩٨٦م في القاهرة حيث أحضر جثمانه للدفن في بلده القابل. وهذه الرسالة كتبها لأفراد أسرته من آل صالح بن علي وحميد بن عبد الله الحرث بتاريخ ١٥ جمادى الأولى من سنة ١٣٩٨هـ، أي في ٢٣ نيسان/ أبريل من سنة ١٩٧٨م، إلا أن النسخة الأصلية لم تجد طريقها إليهم حيث اكتفى كبار أفراد العائلة بالعلم بما جاء فيها وقرروا عدم الجدوى من توزيعها، وتم الحصول على مسودتها ضمن الأوراق الخاصة بالشيخ صالح بعد وفاته، وبعد تاريخه الحافل، يشير الشيخ صالح في الرسالة «بأنه لم ولن يأسى على شيء فاته من هذه الدنيا إلا على

(٦٦) تمّ الحصول على مسودة هذه الرسالة ضمن الأوراق الخاصة بالشيخ صالح بعد وفاته، وخلفيتها موضحة أعلاه.

ثلاثة أمور: أولها وأهمها العدل الذي قتل، والحق الذي هدر، والقدسية التي استبيحت. أما ما عدا ذلك أياً كان فلا قيمة له عندي، فما المال وما الذهب وما الدنيا كلها إذا بقي لي إيماني بربي، وإذا بقيت لضميري حريته وكرامته وسيادته، ولمصيري عزته وإرادته ويقينه، ومهما أزينت لي الدنيا أو زينت لا أقبل بالعروض والمساومات والمغريات التي قدمت إلي وما أكثرها فلن أقبل إذا كان في ذلك مساساً بديني وشرفي، لأنني لو فعلته أرضيت الناس وأسخطت الله ووقعت في الفتنة اللهم إلا ما كان أساسه العمل بمرضاة الله، لذلك فإنني مصمم على الرفض بِكُلّ إباء وشمم، كما إنّني لو خيرت بين البقاء بوطني ذليلاً مهاناً مستعبداً مفتوناً، وبين البقاء خارجه منفياً حراً عزيزاً مكرماً غير مفتون لاخترت الأخير كما هو الحال.

وفي فقرة أخرى يقول «إن نور الإيمان وشريعة الديان وشرف الأوطان وحرية الضمير ووشائج الرحم والقربى وسيادة الأمم وعزتها وكرامتها، كلّ هذه المبادئ لا تباع بملء الأرض ذهباً ولا بملئها حراباً وعذاباً. أمن أجل لعاعة في هذه الدنيا تباع المبادئ السامية والقيم العالية والحقوق الإنسانية، فتقدّم قرباناً لطاحونة الحياة ولهوة لرحاها وطحيناً تذروه أعاصيرها العاصفة؟"

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿والعصر، إن الإنسان لفي خُسرٍ، إلا الذين أمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر﴾[٦٧]

لِكُلّ فتنة وقود فلا تكونوه

إلى حضرات إخواني الأجلاء أفراد أسرتي آل صالح بن علي وحميد بن عبد الله الحرث المحترمين.

حفظهم الله وهداهم وجمع على الحق شملهم وأصلح بالتقوى شأنهم.

وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته.

وأني أحمد الله الذي السموات والأرض خلقه، قضى فيهن أمره، ووسع

---

(٦٧) **القرآن الكريم**، «سورة العصر،» الآيات ١-٣.

كرسيه علمه، ولم يك شيء في الوجود قط إلا من فضله، أقر له بالعبودية، وأدين له بالربوبية، واعترف له بالوحدانية، وأشكره على نعمه الظاهرة والخفية، وأصلي وأسلم على سيدنا ونبينا محمّد(ﷺ) خير خلقه رسولاً، أكرمهم نسباً، وأفضلهم حسباً، وأصدقهم حديثاً، أنزل عليه كتابه، وجعله أميناً على وحيه، مبلغاً لرسالاته إلى خلقه، فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح للأمة، فجزاه الله أفضل ما جزى نبياً عن أمته ورسولاً عن قومه، وهو القائل الرائد لا يكذب أهله: «والله لو كذبت الناس جميعاً ما كذبتكم ولو غششت الناس جميعاً ما غششتكم»، وقال: «الدين النصيحة». **الأحاديث** صدق الرسول الكريم(ﷺ).

«أما بعد. إخواني لقد ترددت كثيراً في تحرير هذه الرسالة إليكم، ولكنني قررت أخيراً بأن لا أكتمكم بثي، عملاً بالحديث الشريف الآنف الذكر وبالحكمة المأثورة (من كتم الطبيب مرضه والإخوان بثه والسلطان همه فقد خان نفسه)، وقد استحسنت أن أضعها في فصلين الأول منها خصصته لسلفنا الصالح ومما سجله تاريخهم، تذكرة لكم بأن أمامنا سجل كامل وشريط حافل وحياة زاخرة بمفاخر ومآثر ذلك السلف الذي مضى في سبيل ربه، مستصحباً صالح الأعمال تاركاً وراءه تاريخاً ناصع البياض مكللاً بالكفاح متوجاً بمكارم الأخلاق في كلّ مجالات الحياة وهو مشرف ليس بعده شرف». **رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فرضي الله عنهم وأرضاهم أحبوه فأحبهم وحبب إليهم عباده وجعل أفئدة الناس تهوى إليهم حباً في عدلهم واقتداءً بهداهم وعملاً بهديهم مضت حياتهم حافلة بروائع أعمالهم وعظمة تفوقهم وصلابة شكيمتهم وقوة إيمانهم بربهم وزهداً في دنياهم، صدعوا بما أمرهم الله به، فنصرهم بالحق ونصر الحق بهم وأعزهم به وأعزه بهم، فخشعت لهيبتهم قلوب مناوئيهم وارتضوهم حكماً بينهم، فكانوا ظلاً وارفاً يأوي إليه كلّ مظلوم ويتفيأه كلّ ملهوف. إذا نادى مناديهم حيّ على الكفاح تهافت إليه أبناء وطنهم في ولاء منقطع النظير، فتنشقت الحياة الطيبة عبير أعمالهم الصالحة وحملتها رياح الرحمة، فجعلت منها رسلاً إلى كلّ بقاع الأرض، تبشر وتنذر ليس في داخل الوطن فحسب، بل وفي خارجه. كذلك ينشرون مبادئ الحق وينذرون به أعداءه، ورغم قلتهم وقد كانوا عزلاً، إلا أنهم كثر بسلاح الإيمان، وهو أفتك سلاح يدمر أهل الجور والبغي والظلم من أعداء دينهم، لذلك لم يأبهوا بمعارضة جاهلية زمانهم ولم تلن قناتهم لمغامر يحاول النيل منهم أو ألفت في عضدهم، فواجهوا الشر في تحد رهيب وقوة خارقة وعزيمة ثابتة واستماتة في ما آمنوا به، تنذر الظالمين بسوء مصيرهم دفاعاً عن الحق وجهاداً من أجله لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى».**

كم رام أعداؤهم ختلهم وتداعى أصحاب المكر السيئ لصدهم ليطفئوا نور الله فيهم، وكم نسجوا من المؤامرات ضدهم ليعالجوا بها قلوبهم المريضة وزفراتهم وحسراتهم المتعفنة التي تنفثها صدورهم كراهية وحقداً، وسلكوا في ذلك طرقاً عدة وأساليب خبيثة بدهاء ماكر وسوء طوية علهم يجدون ثغرة في صفوفهم ينفذون منها إلى مآربهم ويضربون من خلالها وحدتهم المتراصة، غير أن الله ردّ كيدهم في نحورهم، وسلم عباده المؤمنين من شرهم، لعلمه بإخلاصهم وتوكلهم عليه فنصرهم وأعانهم ووفقهم.

فأعطوا الحياة معناها وأهدوا إليها رشدها ونهاها، وامتلأت قلوبهم بالخوف من الله والرجاء له، فالتقوى شعارهم والورع دثارهم، جمعهم الحق في حلقة واحدة، فرفعوا رايته وعقدوا العزم على المضي في سبيله، وباعوا الأنفس رخيصة من أجله، مجاهدين ومثابرين في ما هم بصدده بصدق وإخلاص، فالصدق الجسور جوهر حياتهم في باطنهم وظاهرهم في عقيدتهم ولهجتهم لا يغالطون أنفسهم ولا يغلطون غيرهم ولا يسمحون لأحد أن يغالطهم، وهم على الحق أياً كان ذلك، لأن الصدق عندهم أمضى سلاح، ولأنه ولاء رشيد للحق وتعبير جرئ عنه ودافع قوي للسير في موكبه الظافر، لم يشغف قلوبهم حبّ الدنيا ومظاهرها الفارغة وزعاماتها الكاذبة واثقين من غدرها وأن لهم عدواً يتربص بهم الدوائر ﴿. . . **دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرا**﴾[٦٨].

فولاؤهم الديني لله ورسوله(ﷺ)، وولاؤهم السياسي لأمتهم ووطنهم باعوا الدنيا بالدين وحرثوا الحرثين في آن معاً، وفي حرص وحذر بالغين خوفاً من التفريط في جنب الله أو التقصير في حقّه.

لهذا كلّه لم تحجب بصائرهم وأبصارهم رؤى جانبية عما ارتضوه من سلوك تجاه حياتهم الأبدية، رفعوا ألوية الحق على سواري عُمان الحبيبة فدافعوا عنها وقاتلوا وقتلوا من أجلها طمعاً فيما عند الله الذي مكن لهم ونوّر بصائرهم، فاكتشفوا الحقيقة من وراء الحجب الكثيفة، فواجهوا في صمود الأبطال وصبر أولي العزم من الرسل، كانوا إذا وعدوا أوفوا وإذا توعدوا زلزلوا عروش أهل الجور، عرفوا الرجال بالحق ولم يعرفوا الحق بالرجال، فالقريب منهم من عمل به والبعيد من خالفه، ذلك أنه لا نسب بين العبد وربه إلا بالطاعة.

---

(٦٨) المصدر نفسه، «سورة الفتح،» الآية ٦.

أولئك آبائي فجئني بمثلهم   إذا جمعتنا يا جرير المجامع

هذا ما عن لي في **الفصل الأول** من هذه الرسالة، وفيكم من هو أوسع مني علماً بمن سلفوا ولن أستطيع أن أوفي ذلك السلف حقوقه كما يجب، فالكلمات مهما بلغت قوتها ومهما أحكمت معانيها فأنها لن تبلغ مدى ما وصلوا إليه من مجد باذخ وعز شامخ، والله أسأل أن يرحمهم ويغفر لهم ويرضى عنهم ويجزيهم أحسن الجزاء ويوفقنا جميعاً لاتباعهم والاقتداء بهم. والآن علي أن ألج إلى **الفصل الثاني** من الرسالة وهو الخاص بكم، وقد ألزمت نفسي أن أتحدث إليكم من خلالها أداء لواجبات علي لكم أنا بحاجة إلى أدائها وأنتم في غنى عنها منطلقاً من حياتنا الماضية الممتدة إلى حياتنا المعاصرة وما نشاهده من أمور، تجعل الولدان شيباً لهول ما فيها ولكثرة تناقضاتها، وقبل أن أدخل في المعنى الخاص بكم أرى من الضروري جداً أن أطوق المعاني المسطرة هنا بطوق يحميها من التأويل الذي ينأى بها عن معناها الذي قصدت، فأنزه السلطان تنزيهاً يليق بمقامه، فَكُلّ ما سطرته هنا لا يشير إليه من قريب أو من بعيد جملة وتفصيلاً، ومن جهة أخرى فإنّني أعطيت نفسي حقّ التعبير عن حقيقتها بأن لا أنتحل في ما كتبته إليكم تواضعاً أغذي به خصاصة الزعامة في نفسي، فذلك شيء مضى ولن يعود بالنسبة لي، ولكنني تعمدت أن أؤكد هذا الموقف لمن يعلم ولمن يجهل باعتباره حقيقة تشكل مسؤولية تبليغها إليكم، وهي جزء من جوهر رسالة حملتني المقادير أمانتها ديناً ولم تعفني الظروف من أدائها، فلهذه الرسالة أهميتها في نظري، راجياً أن تجد لديكم من التصميم والقبول ما يغير سير الزمن في صمت ويقلب الوضع الذي أنتم فيه إلى جلال يفرض الاحترام وهدوء يفرض الإقناع والاقتناع. **وأرجو قبل كلّ شيء أن يستقر في أذهانكم بأنني لم ولن آسى على شيء فاتني من هذه الدنيا إلا على ثلاثة أمور: أولها وأهمها العدل الذي قتل، والحق الذي هدر، والقدسية التي استبيحت. أما ما عدا ذلك أياً كان فلا قيمة له عندي، فما المال وما الذهب وما الدنيا كلها إذا بقي لي إيماني بربي وإذا بقيت لضميري حريته وكرامته وسيادته، ولمصيري عزته وإرادته ويقينه، ومهما أزينت لي الدنيا أو زيّنت لاأقبل بالعروض والمساومات والمغريات التي قدمت إلي وما أكثرها، فلن أقبل إذا كان في ذلك مساساً بديني وشرفي، لأنني لو فعلته أرضيت الناس وأسخطت الله ووقعت في الفتنة، اللهم إلا ما كان أساسه العمل بمرضاة الله. لذلك فإنني مصمم على الرفض بِكُلّ إباء وشمم، كما أنّني لو خيرت بين البقاء بوطني ذليلاً مهاناً مستعبداً مفتوناً، وبين البقاء خارجه منفياً حراً عزيزاً مكرماً غير مفتون لاخترت الأخير كما هو الحال، وقد أوذي وهاجر من هو خير مني فصبر وشكر، والله أعبد لا سواه وله وحده أسجد وإياه استعين حيث كنت**

فهو ولي المؤمنين ونصير المظلومين. والحق أقول إنّني ليس في وسعي أن أتحدى مسيرة الزمن ولن أستطيع حتّى ترفع إحدى سفت الموت مراسيها فتتجه بي إلى الدار الباقية الأبدية وقد لا يكون ذلك بعيداً، أسأل الله الرحمة والعفو والمغفرة_.وسأقف هنا هنيهة كضرورة ملحة لأستشهد بهذه الأبيات من شعر أديبنا الفيلسوف العُماني ناصر بن سالم الرواحي حيث يقول:

إن لم أكـن حـلـواً مـرّ الجـنى	مـالي وجـهـان ولا ثـلاثـة
تلك وما يفضلها خصائصي	وليسـهـا عـنـد الـزمـان تـرتـضى
لـقـد بـلـوت الـدهـر في عـفـوته	فـكـدر الـصـفـو وجد ما عـفـى
أرى الحـيـاة كـلـهـا ذمـيـمـة	وخـيـرهـا وشرهـا إلى مـدى
مـا سـاءني الـفـائـت إذ أكـسبني	كنزاً من الصبر وفوزاً بـالـرضى
إن الـقـوي مـن ثـنى شرتـه	ومن إذا مال إلى النفس أنتهـ-ى
والحـق والـعـقـل يحـرران مـن	رق الهوى ويدعوان للعلـ--ى
إني أصـون صـفـحـتي مـقـتنعـاً	بمـا يـطف من علالات الحسى
يحـمـى الـكـريم عـرضـه ويحـتي	إن يـرد الأجـن مـن كـلّ الـركـا
كي لا ترى عين خسيس موقفي	بـيـابـه مـنـتـظـراً مـنـه الجـدى
وعـيـشـة تمـنـهـ-ا خـسـاسـة	أشـد عـنـدي قـذراً مـن الـوعـى
ولا أبـيـت شـاكـيـاً مـن حـسـد	قـد هـيـأ الـلـه لِكُـلّ مـا كـفـى
أن وسع الدهر احتمال عاجز	فهو سلاح حيّ وتلادي المجتبى
يـنـفـق في إهـانـتي صروفـه	وأنـفـق الـعـزم وإنـفـاق زكـا

أما الذين يقيمون الجسور في هذه الحياة الدنيا على غير أساس من الدين، ظناً منهم أنهم يستطيعون العبور عليها إلى الآخرة، إنما يؤسسونها على شفا جرف هار.

إخواني إن ما يدور في أرض الوطن لم يعد خافياً على أحد فهو يصل إلي تباعاً وإلى الذين هم خارجه، يستوي في ذلك المنفيون السياسيون وغيرهم، فأنا وإن كنت بعيداً عنكم لكنني أذن خير لكم، أسمع وأرى ما أنتم فيه وكأنني بينكم، فتضطرب نفسي لهول ما أسمع وأرى فرجها رجاً ويبسها بساً، ولولا الإيمان بالله والأمل فيه وحسن الظن به، لكادت أن تكون هباءً منبثاً، لهذا كلّه وضعت نفسي موضع

الجندي الذي احتسب حياته ووهبها ووافقها لخدمة الدين والوطن والأمة ولخدمتكم، لا يريد من وراء ذلك جزاءً ولا شكوراً إلا مغفرة من الله ورضواناً، ذلك لأنكم كنتم نصيراً للحق وقاعدة انطلاق له. وسأقف هنيهة استشهد فيها بقول القائل:

«وإن الذي بيني وبين بني أبـي | وبين بني عمي لمختلف جداً.

إذا أكلوا لحمي وفرت لحومهم | وإن هدموا مجدي بنيت لهم مجداً.»

وكان بوسعي أن أقف بعيداً فالتزم الصمت واتبع الدلو رشاها وأنا بوطني الثاني بالمنفى معززاً مكرماً، غير أن وازعاً من دين وحرصاً على شرف ودعوة إلى حقّ أقوله أو يقال لي، كلّ ذلك دفعني وشدني إلى الكتابة إليكم، لما أسمعه من أخبار عن أوضاع ذات بينكم وهو أمر مؤلم ومؤسف في آن واحد، والحق أقول إنه لعجيب جداً أن نسعى إلى حتفنا بظلفنا ونجدع مأرن أنفنا بكفنا، تعالوا بنا نتساءل لصالح من نفعل ذلك؟ ومن الخاسر؟ وعندئذ يمكنكم أن تخفوا القول أو تجهروا به إذا ساعدتكم الظروف فتقولون: «نحن» وسأرددها معكم رغم أني سبقتكم إليها إذ كيف نستمرئ أمراً فيه هلاكنا ونستمر عليه؟ وعلام نقطع أرحامنا ونخرب بيوتنا ونكون وقوداً لفتنة طاحنة لا تبقي ولا تذر ورسول الله (ﷺ) يقول: «الفتنة نائمة لعن الله موقظها"؟ أما آن لنا بعد أن نشفق على أنفسنا ونرتفع إلى أعلى مكان فيه نجاتنا في أمر ديننا ودنيانا حتّى لا نكون ضحية فتنة الحياة؟

إخواني إنني وأنا أنظر ببصيرتي الثاقبة عبر الغيب القصي والمجهول البعيد، فأرى ما يحدث هنالك بينكم فأزداد هماً على هم وغماً على غم، وكنت أتمنى ألا تمر ظروف الحياة بِكُلّ ما فيها من دروس من دون أن تستنير منها قلوبنا ويزداد إيماننا بربنا ونتخذ من كلّ حدث مرّ بنا عبرة ننظر من خلالها إلى مستقبلنا ونتخذ منها عظات تدفعنا إلى جمع شملنا ولم شعثنا وتوحيد صفوفنا، وهذا أمر نتبع فيه ما أمرنا الله به في كتابه العزيز ورسوله (ﷺ) في أحاديثه الشريفة. فتلك الأوامر وتلك الدروس البليغة التي أمرنا بها أو نهينا عنها، فحواها **أن نور الإيمان وشريعة الديان، وشرف الأوطان وحرية الضمير، ووشائج الرحم والقربى وسيادة الأمم وعزتها وكرامتها، كلّ هذه المبادئ لا تباع بملء الأرض ذهباً ولا بملئها حراباً وعذاباً**. أمن أجل لعاعة في هذه الدنيا تباع المبادئ السامية والقيم العالية والحقوق الإنسانية فتقدّم قرباناً لطاحونة الحياة ولهوءة لرحاها وطحيناً تذروه أعاصيرها العاصفة؟ وهنا علينا أن نتدبر الأمور بدقة ونجمع أمرنا إلى ما فيه صلاحنا بوازع من ديننا الذي يدعونا إلى نبذ التقاطع والتحاسد والتنافس لا لشيء إلا للدنيا

وحدها فقط، وبعد ذلك على أولي النهي منا أن يبادروا سراعاً إلى الدعوة والعمل بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن، وعلينا جميعاً صغاراً وكباراً أن نتدبر القرآن الكريم، ونعرف منه طريقنا إلى الله ونتخذ من تعاليمه أمراً ونهياً ونبراساً يهدينا سبلنا ويخرجنا من ظلمات الأهواء والجهل، إلى نور العلم والمعرفة والخير والحق، لعلنا بذلك نستطيع أن نعد الجواب إذا وقفنا بين يدي الله للسؤال. وقد أمرنا الله جلّت قدرته أن نعتصم بحبله، فقال عزّ من قائل: ﴿**واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا...**﴾[٦٩] ﴿**... ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم...**﴾[٧٠] وأقول: أفي آذاننا وقر أم على قلوبنا غشاوة أم إننا أعرضنا بعد المعرفة ولينا الأدبار عن نداء الرحمن بقوله سبحانه: ﴿**ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى**﴾[٧١]. ومن يعرض عن ذكر الرحمن ﴿**... نقيّض له شيطاناً فهو له قرين...**﴾[٧٢]. ﴿**... ومن يكن الشيطان له قريناً فساء قريناً**﴾[٧٣]؟ صدق الله العظيم.

فالقرآن حجة لنا أو علينا، لذلك فإنني أيها الأخوة أدعوكم ونفسي إلى التسامح ونبذ كلّ خلال وغض الطرف عن كلّ ما فات تضحية ونداءً في سبيل الرجوع إلى الله والعمل بأوامره في كلّ مجالات الحياة وأهمها حقوق الرحم لقوله (ﷺ): «الرحم معلقة بالعرش تقول وصل الله من وصلني وقطع الله من قطعني» أوما معناه، صدق رسول الله(ﷺ).

إخواني إنّني أوجه لكم هذا النداء وأنا أرى الحياة تمور موراً وتسير سيراً، محفوفة بالمخاطر والصعاب مثقلة بالأعباء والأهواء، نتلفت فلا نرى لله فيها شيئاً ونتطلع أمامنا ووراءنا وفوقنا وتحتنا وعن أيماننا وعن شمائلنا فلا نرى فيها سوى السموم والحميم وظل من يحموم وشجيرات يابسة طلعها كأنه رؤوس الشياطين، إذاً فعلينا بعد هذا كلّه أن نسارع إلى مغفرة من الله ورضوان، ونلجأ سراعاً إلى ظلّ رحمته الوارف فنلوذ به احتماء وفراراً، فنقف وقفة سريعة نحاسب فيها أنفسنا ونفحصها جيداً ثمّ نحتكم إلى الله في ما نختلف فيه من أمري الدين والدنيا، وفينا

---

(٦٩) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٠٣.

(٧٠) المصدر نفسه، «سورة الأنفال،» الآية ٤٦.

(٧١) المصدر نفسه، «سورة طه،» الآية ١٢٤.

(٧٢) المصدر نفسه، «سورة الزخرف،» الآية ٣٦.

(٧٣) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ٣٨.

والحمد لله من أهل العلم والفضل من نرضاه للقول الفصل إذا كان ثمة خلاف، لعلنا نحمد عاقبة أمرنا بعد ذلك. وأخشى ما أخشاه إذا استمر بنا الحال على ما نحن عليه أن نعض الكف من الندم، وهنا ينطبق علينا قوله تعالى: ﴿**فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً**﴾ ﴿**إلا من تاب وآمن وعمل صالحاً...**﴾[٧٤].

هذه نصيحتي أوجهها إلى أهل «القيافة والعافية» منكم وهي نصيحة هادئة هادفة، راجياً أن تحسنوا بي الظن في ما قصدت، وأن لا يجعل بعضكم سبيلاً للوساوس تتراكض في صدره لتنأى بها فتحولها عن مسارها الصحيح وغرضها النبيل إلى غير ذلك: ﴿**... إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت...**﴾[٧٥] صدق الله العظيم الذي يعلم خائنه الأعين وما تخفى الصدور، وإنني لأحمده سبحانه في الختام كحمدي له في البدء وكحمدي له ما حييت على ما أختار لي وقدر؛ وهو البعد عن الولوج في الفتن التي مضت والفتن التي تستقبلنا، وعلى توفيقه لي ولمن معي في ما اختار، حيث وقفت بنا سفينة النجاة بأمره فألقت مراسيها بعيداً عن الطوفان الخطر الذي كان يهددنا. ولعل الله سبحانه وتعالى في ما قدر يوفقنا لاجتياز كلّ الصعاب وجنبنا كلّ الفتن بعونه وحوله ورحمته فنصل إلى ما فيه خير ديننا ودنيانا، وعلى عهدكم بي أيها الأخوة فإنني سأمضي في عهدي مع الله بأن أكون عبداً له خادماً لدينه وللمسلمين ابتغاء ما عنده، وفي الوقت نفسه فإنني أؤمن كلّ الإيمان بحقوق أسرتي ووطني ولن أحيد عن هذه المبادئ ولن أرضى غيرها بديلاً، والله يجعل سعينا مشكوراً وعملنا مبروراً.

وفي الختام أحب أن أكرر ما قلته في البدء عن طبيعة هذه الرسالة والغرض منها لما لها من أهمية في نظري، وإنّني آمل كلّ الأمل أن تجد منكم آذاناً صاغية وعقولاً واعية وقلوباً صافية ونفوساً أوّاهة حانية، وقد لا يستريح البعض إلى ما بها فلا يوليها اهتماماً فيوسوس له الخناس بأمور لا أصل لها خاصة ممن يحصرون تفكيرهم واهتمامهم وشعورهم داخل عالم المال والجاه والمناصب في أفق محدود يبصرون أو يأملون أو يتطلعون إليه من خلال وعود ﴿**... كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتّى إذا جاءه لم يجده شيئاً...**﴾[٧٦]. فإذا حدث هذا لا سمح الله فعليه

---

(٧٤) المصدر نفسه، «سورة مريم،» الآيتان ٥٩ و٦٠.

(٧٥) المصدر نفسه، «سورة هود،» الآية ٨٨.

(٧٦) المصدر نفسه، «سورة النور،» الآية ٣٩.

أن يستعيذ بالله ويتذكر الآية الكريمة: ﴿**إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون**﴾[٧٧]. فيدرك بعد ذلك الهدف الذي صوبت نحوه سهام فكري بعد دراسة حافلة ونظرة طويلة في مرآة الحياة ماضيها وحاضرها ومن خلالهما مستقبلها كذلك، ومع كلّ ذلك فأنا واحد منكم ولست بخيركم ولا أبرئ نفسي كبشر أن يمسني طائف من الشيطان أعاذنا الله منه، إذ قد أكون مخطئاً في تقديري لهذه الهواجس الآنفة الذكر خاصة بعد (٦٣) ربيعاً مضت من عمري وأنا الآن أتحفز للقاء ربي الغفور الرحيم معترفاً بذنوبي وبتقصيري في حقّه راجياً منه العفو والمغفرة، وأن يتوفاني مسلماً ويلحقني بالصالحين، كما إنّني أدعوه مخلصاً أن يصلح شأنكم ويكبت عدوكم ويبوئكم مكاناً عليا كما فعل بآبائكم من قبل وعلينا جميعاً أن نعلم علم اليقين أن هذا لا يدرك بالتمني اللفظي والانتماء القولي لقوله (ﷺ): «من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه». بيد أن ذلك يحتاج إلى صهر النفوس وتطهيرها وتوجيهها إلى تلك الغايات الرفيعة بالعمل الصالح الفعلي والاتجاه المخلص لله وحده، كما إنَّ علينا أن نعلم أن الدنيا لا تقيم وزناً للتقييم والتكريم لمن أراد أن يتبوأ المكان الرفيع فيها، إلا بإعطاء الآخرة حقوقها كاملة غير منقوصة وهذا يحتاج إلى توفيق من الله صدقاً وطهراً ويقيناً وإيماناً وتفانياً، فإن الطريق طويل والزاد قليل والله يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه «ألا هل بلغت اللهم فاشهد» صدق رسول الله (ﷺ) ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والسلام عليكم ورحمة الله.

المخلص

صالح بن عيسى الحارثي

١٥ ج ١ سنة ١٣٩٨هـ

١٩- مجتمع التجار الهنود في مسقط ـ كاليفن. إتش. الان

نشرت نشرة «مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية»، دراسة حول مجتمع التجار الهنود في مسقط بقلم كاليفن. إتش. الآن[٧٨] وتذكر الدراسة أن جي. آر. والستد الذي قام برحلات عبر الجزيرة العربية في عام ١٨٣٦ وصف المجتمع الهندوسي في مسقط - عُمان بأنه يشكل جماعة من التجار الرئيسين في تلك الميناء.

---

(٧٧) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآية ٢٠١.

(٧٨) انظر: *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* (University of London), vol. 44, no. 1 (1981), pp. 39-53.

وخلال حقبة ١٨٧٠ هيمن التجار الهنود على النشاط التجاري بمسقط وحلوا محل حكام المدينة البوسعيديين الذين كانوا يشكلون القوة الاقتصادية المهمة في عُمان، وفي الوقت الذي كان لدى هذه المجموعة وجود أكبر من دورهم الحيوي في تجارة مسقط وعُمان، كان التجار الهنود بمسقط يشكلون قاعدة للنشاط التجاري في الشبكة العظمى للتجارة في المحيط الهندي • بوصفهم هندوساً وشيعة في بلد سني، ويغلب الظن أنهم من» الخوارج»، كانوا يعكسون إدراكاً واعياً لوضع مجموعات الأقليات في دول مسلمة. وكان الهدف من هذه الدراسة هو التركيز بشكل خاص على أصولهم وتطورهم وأنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية في مسقط حتّى نهاية القرن التاسع عشر.

في عام ١٨٣٦ وصف جي. آر. والستد الذي قام برحلات عبر الجزيرة العربية، وصف المجتمع الهندوسي في مسقط - عُمان بأنه يشكل جماعة من التجار الرئيسين في تلك الميناء. وخلال حقبة ١٨٧٠ هيمن التجار الهنود على النشاط التجاري بمسقط وحلوا محل حكام المدينة البوسعيديين الذين كانوا يشكلون القوة الاقتصادية المهمة في عُمان، وفي الوقت الذي كان لدى هذه المجموعة وجود أكبر من دورهم الحيوي في تجارة مسقط وعُمان، كان التجار الهنود في مسقط يشكلون قاعدة للنشاط التجاري في الشبكة العظمى للتجارة في المحيط الهندي. بوصفهم هندوساً وشيعة في بلد سني، ويغلب الظن أنّهم من الخوارج، كانوا يعكسون إدراكاً واعياً لوضع مجموعات الأقليات في دول مسلمة. إن الهدف من هذه الدراسة هو التركيز بشكل خاص على أصولهم وتطورهم وأنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية في مسقط حتّى نهاية القرن التاسع عشر.

من المرجح أن الاتصالات بين الهند وساحل عُمان قد بدأت منذ وقت مبكر في التاريخ التجاري للمحيط الهندي، حينما كانت التجارة البحرية رائجة بين سومر وحضارة «هارابان» في « وادي إندس « ويعتقد بعض علماء الآثار أن مجان - مصدر النحاس في تلك التجارة القديمة - كانت في مكان ما في عُمان، ويدعم هذا الاعتقاد مواقع التنقيب الوفيرة القديمة التي اكتشفت في جبال الحجر خلف صحار، ففي حين أن الاعتقاد السليم أن التجار الهنود قد وفدوا إلى موانئ الشواطئ العُمانية، فما زلنا نفتقر إلى الحجة القوية التي من الممكن أنَّ تدعم مزيداً من التعميم حول دور الهنود في النشاط التجاري قديماً.

ومن المستحيل أن نحدد متى قرر أول تاجر هندي أن يحط رحاله في شبه وجود ثابت في مسقط أو أي مكان آخر في ساحل الباطنة، بيد أن هنالك مؤشرات مؤكّدة

تدلّ على حدوث إقامة قبل القرن الخامس عشر. ولا يعطي «أندرو وليامسون» أي مؤشرات لاستيطان هندي بصحار - الميناء العُماني الذي ازدهر في القرن العاشر - لكن «إس. بي. مايلز» أبلغ عن بقايا معبد هندوسي بقلهات - الميناء العُماني الرئيس في القرن الخامس عشر. إن حجة الاستيطان في القرن الخامس عشر تجد مزيداً من الدعم بالتقرير الذي أعده «البوكيركي» الذي يقول فيه: إن التجار الهندوس - من جوجرات قد هربوا من خورفكان، ميناء ثانوي في السواحل الشمالية لشمال عُمان، قبل أن تنهب تلك المدينة في عام ١٥٠٧.

وبمجرد تدارس فترة الهيمنة البرتغالية على تجارة المحيط الهندي، تتوافر لدينا معلومات حول الأنشطة التجارية الهندية في مسقط وعُمان. وقد اعتمد البرتغاليون بصورة مكثفة على الهنود الهندوس في محاولاتهم لتأكيد احتكارهم للمحيط الهندي / تجارة الخليج العربي. كذلك أدت مسقط دوراً مهماً في سياسة البرتغاليين التجارية حيث إن الميناء قد أصبح مركزاً ورئاسة لعملياتهم عبر الخليج العربي في مطلع القرن السابع عشر عندما فقدت هرمز.

وقد كانت مدينة «تاتا» الواقعة على نهر إندس بالسند أهم شريك للتجارة الهندية خلال تلك الفترة. وقد كانت تاتا مركزاً تجارياً مهماً بين المحيط الهندي وآسيا الوسطى قبل أن يجتاح البرتغاليون المدينة في القرن السادس عشر وخلال فترة سيطرة البرتغاليين على تجارتها، استمرت تاتا كمركز تجاري نشط يباهي بما يزيد على ٤٠,٠٠٠ من نساجي قماش التفتة الأبيض والأزارات، فضلاً عن أصحاب المهن المختلفة، و٢٠,٠٠٠ من المصرفيين وأصحاب الصرّافات والتجار وباعة المحاصيل الذين يربو عددهم على ٦٠,٠٠٠ ألفاً. ومن ضمن البضائع التي تصدرها تاتا، الأقمشة بما في ذلك الشالات الكشميرية المزخرفة الأنيقة والحرير والقطن والغزل والأفيون والسمن وأصباغ النيلة الزرقاء والسكر. وقد كانت تجارة تاتا في هذه السلع مع أفريقيا والخليج ذات شأن عظيم، إلى درجة جعلت البريطانيين يعتقدون أن البرتغاليين في مسقط كانوا يعتمدون بشكل أساسي على الرسوم الجمركية التي يجمعونها نتيجة سياستهم الرامية إلى إجبار كلّ السفن القادمة من وإلى أفريقيا والخليج أن ترسو في مسقط للحصول على التراخيص اللازمة.

التجارة بين مسقط وتاتا كان يقوم بها التجار الهندوس الذين كانوا يستخدمون السفن البرتغالية، ولمعظم هؤلاء الهندوس مستودعات ومنشآت تجارية في مسقط. وتزعم الأخبار المتناقلة لمجموعة التجار الهنود بمسقط أن هؤلاء السنديين كانوا أول مجموعة بنيان تستقر في مسقط وأضاف أنّهم كانوا بهاتيا.

ومن الواضح أن البهاتيا السنديين قد ازدهروا تحت حكام مسقط البرتغاليين. وقد ذكر المؤرخان العُمانيان ابن رزيق والسالمي، أن أحد البنيان من «عابدي البقر» كان يقوم بمهمة وكيل التموين للحامية البرتغالية في مسقط، ويبدو أن القائد البرتغالي كان يتقبل النصح بسهولة من وكيله. ومع ذلك، وفي النهاية، أصبح ذلك البنيان غير مقتنع بالبرتغالين ولا سيما أن القائد قد أبدى رغبته في الزواج من ابنته وقد ساعد حكام عُمان اليعاربة على طرد الأوروبيين من مسقط في عام ١٦٥٠.

وقد ثبت أن مساندة البنيان لليعاربة كانت مفيدة للبنيان، حيث أعفيت مجموعتهم من دفع الجزية وسمح لهم بتشييد معبد لهم. وعلى الرغم من أن التفاصيل قد لا تهمنا في هذا المجال، فإن المقولات الشفهية تعزو إنشاء المعبد بمسقط إلى البهاتيا السنديين قبل حوالى ٣٠٠ عام، وقد جلب الصنم (الوثن) الذي يمثل الإله «جوقتداراج» إلى مسقط من البصرة حيث كانت مجموعة الهندوس تلاقي الكثير من المصاعب. وبمجرد اكتمال بناء معبدهم الجديد، تمّ ترحيل الصنم، وبدأ البهاتيا في ربط صلاتهم القوية مع البلد الذي اتخذوا منه موطناً وذلك بتضمين الخنجر العُماني في جبب الكهنة.

ولم تتأثر الجالية الهندوسية سياسياً بالحرب الأهلية التي أضرمتها أسرة البوسعيد الحاكمة في عام ١٧٤٠، واستمرت في الازدهار تحت أحمد بن سعيد (١٧٤٣ - ١٧٨٢) وفي كانون الثاني/ يناير من عام ١٧٦٥ قضى المكتشف الدانمركي كارستن نيبور أسبوعين في مسقط وترك الوصف التالي لجالية البنيان:

«لم يتكاثر عدد البنيان في أي من المدن الإسلامية كتكاثرهم في مسقط، حيث لا يقل عددهم في هذه المدينة عن ١٢٠٠، وقد سمح لهم بالعيش بطيب خاطر وفقاً لقوانينهم الخاصة، وجلب زوجاتهم إلى هنا وإقامة أصنامهم في غرفهم وحرق موتاهم».

وفي عهد حكم أحمد الذي اتسم بالخير، شيد البنيان معبدهم الثاني في مسقط وهذا المعبد خاص بطائفة هافيلي أو بستمارقي، كما أقامت الطوائف الهندية الأخرى أضرحتها ومزاراتها الخاصة.

وارتفع بذلك عدد أماكن العبادة الهندوسية إلى أربعة أماكن، وعلى الرغم من تلك النجاحات المبكرة للبنيان السنديين، واجهت تلك المجموعة عدداً من المشاكل أدت إلى انقراضها نهائياً بمسقط.

وقد تفاعلت ثلاثة عوامل وتزامنت خلال الفترة من عام ١٧٨٥ إلى عام ١٨٢٠، وأدت إلى طرد السنديين من مسقط. أول تلك العوامل كان انهيار اقتصاد

تاتا، والعامل الثاني أن نقل الأنشطة التجارية لحكام مسقط قد أدى إلى إعاقة مؤسسات البهاتيا السنديين، وأخيراً بدأ بعض البهاتيا من كوتش تحدي الأنشطة التجارية للبهاتيا السنديين في مسقط.

لقد اعتمدت الحركة التجارية للبهاتيا السند إلى حدّ كبير على البيع والتصدير إلى تاتا، أما بالنقد أو بالمقايضة مع المنتجات الأفريقية والخليجية المتوافرة بالميناء؛ وقد تضمنت تلك البضائع التمور وقرون وحيد القرن والبن والعاج والعبيد الأفارقة. لكن وللأسف كانت تاتا قد بدأت العد التنازلي نحو الركود الاقتصادي حيث لم يكن بها ما تصدره ولم تعد أسواقها مهيأة للواردات، وقد بدأت مشكلة المدينة بطرد البرتغاليين من المحيط الهندي خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر. وكان انهيار شبكة البرتغاليين التجارية وإحلالها بالشبكة البريطانية في سرت ثم أخيراً في بومباي، ضاراً بمصالح تاتا التجارية حيث سحبت التجارة من المدينة، وفي الوقت الذي عطلت هذه المؤثرات العالمية التجارة، كانت أسرة تالبور المسلمة الحاكمة تضطهد كلّ الهندوس بالسند، وأخيراً، وفي بعض الأحيان خلال هذه الفترة، غير نهر إندس مجراه ووجدت تاتا نفسها على بعد خمسة أميال من طريق نقلها الرئيس، وقد انهار اقتصاد تاتا. وفي عام ١٨٠٩ وصفت بأنها كانت في زمن من الأزمان مدينة مزدهرة.

والمصنعون الوحيدون الذين واصلوا نشاطهم في تاتا، هم أعداد قليلة من مصنعي القماش الأبيض والأزارات الملونة، وبعد أنْ كانت مدينة تعج بالنشاط التجاري، أصبحت شوارعها مهجورة وحتّى العدد القليل من المتاجر الباقية لم تعد جديرة بأن يطلق عليها هذا الاسم. وفي ضوء السمعة السيئة التي لحقت بها أصبحت كلّ المتاجر تعكس صوراً يرثى لها من الفقر والتجارة المحزنة، كان الوضع في تاتا من السوء إلى درجة جعلت السنديين يغادرونها وبدأوا في تطوير كراتشي بديلاً لها.

وفي الوقت الذي قد يكون البهاتيا السند قد أسسوا أسواقاً بديلة ومصادر تموين لتاتا، وبدأوا في ممارسة التجارة بمسقط ببضائع هندية عن طريق كراتشي، فقد أدى تنامي المنافسة القوية في كلّ من مسقط والهند الغربية إلى الحيلولة دون تلك الإمكانية.

وفي مسقط، أقام أحمد بن سعيد البوسعيدي حكومة مستقلة في عام ١٧٨٥، وأطلق سياسة تجارية شرسة استهدفت ضمان الهيمنة على تجارة الخليج العربي، وكان أكثر المجالات أهمية بهذه السياسة الجديدة للبهاتيا السنديين، هو أن أحمد قد فتح

قنوات اتصال تجارية مباشرة مع أفغانستان عن طريق نهر إندس. وقد وضع ذلك البهاتيا السنديون في منافسة مباشرة مع الأنشطة التجارية بالدولة.

كذلك بدأت المنافسة تتصاعد في الهند في شكل مجموعة أخرى من التجار البهاتيا - الكوتشيين. وكوتش بموقعها شمال مدخل نهر إندس كانت تشبه عُمان من عدة نواحي، حيثُ إنَّ طبيعتها قاحلة ووعرة لدرجة أنها معزولة عن بقية أجزاء الهند أحياناً بواسطة طرق يصعب اجتيازها. ونتيجة لذلك، كانت الاتصالات مع الجيران دائماً أسهل عن طريق البحر وقد ساعد على تسهيل ذلك وجود العديد من الموانئ الجيدة على امتداد ساحل الكوتش وتبدو بشكل ملحوظ يوحي بأنها أسواق.

هذه الظروف الواقعية تزامنت مع سلسلة من الأحداث في أواخر القرن الثامن عشر لتشجيع البهاتيا لكي يصبحوا نشطاء في تجارة الخليج. وقد عاد الفضل في كلّ هذا التوسع التجاري إلى الحاكم الكوتش «قورجى الثاني» (١٧٦٠ - ١٧٧٨) الذي أظهر نشاطاً شديداً ورغبة في تطوير صناعة بناء السفن في ماندفى. ومن المحتمل أن انهيار الزراعة في كوتش نتيجة بناء السدود على نهر إندس بواسطة الحاكم السندي في عام ١٧٦٤، قد شجع قورجي على هذه الأعمال، وقد تضافر بناء سدّ جديد في السند في عام ١٨٠٢، والمجاعة وانتشار مرض الطاعون في عام ١٨١٢، والزلزال الذي ضرب المنطقة في عام ١٨١٩، كلّ هذه العوامل أجبرت الكوتشيين على مغادرة الأرض، إضافة إلى ذلك فقد جاء الدافع في شكل «فتح محمّد» النائب الأول لماهاراو الهندوسي الذي شجعت حروبه المستمرة في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الاضطرابات.

وعلى الرغم من هذه الهجرات، كانت كوتش مزدهرة نسبياً نظراً إلى إن السلطة قد شجعت الفنون والحرف اليدوية، وقد ازدهرت ماندفي نتيجة للتجارة التي وفرت المواد الخام لأصحاب الحرف اليدوية.

وبدأ البهاتيا الكوتشيون يظهرون بأعداد متزايدة في مسقط، وقد كانت لهم ميزات متعددة على السنديين ولم يكونوا في تنافس مع سادة مسقط وذلك لأنهم اشتغلوا في أعمال النقل البحري أكثر من أعمال السمسرة. وقد نقل التجار الكوتشيون منتجات كوتش على قلتها وامتازوا بصناعة خيوط القطن المغزولة وآلات النسيج، إضافة إلى بضائع من موانئ بومباي وجوجرات إلى مسقط حيث يتم بيعها إلى السيد أو وكلائه وعلى العكس، فقد كان للسنديين مؤسسات تجارية بمسقط، وقد كان بوسعهم أن يبيعوا إلى السيد وكبار الشخصيات من السنديين وبالتالي ارتفعت الأسعار. أما الميزة الثانية للكوتشيين، أنه كانت لهم أسواق لمنظومة واسعة من المنتجات التي كان على مسقط أن تقدّمها نظراً إلى شبكة تجارتهم المحكمة في الهند.

بعد أن واجهتم مشاكل عدم الأمان وخسارة أسواقهم في السفر من ناحية، والمنافسة من السادة البوسعيديين والكوتشيين في كلّ من مسقط والهند من ناحية أخرى، بدأ البهاتيا الكوتشيون في مغادرة مسقط إلى البحرين حيث برعوا في تجارة اللؤلؤ.

وبحلول عام ١٩٠٠ كانت هنالك عائلتان من السند ما زالتا تسكنان في مسقط؛ وبحلول الحرب العالمية الأولى لم يبق منهما أحد بالرغم من أنْ أعداداً قليلة منهم استمرت في السكن في المدن الساحلية.

ولم يكد البهاتيا السنديون يغادرون مسقط، حتّى حلّ محلّهم الكوتشيون، وقد سكنوا في مسقط، ونمت مؤسساتهم التجارية لدرجة أن البهاتيا الكوتشيين هيمنوا على التجارة، وأن الشؤون الاقتصادية للميناء قد نمت على مرحلتين فصلت بينهما نقل سعيد بن سلطان مقر إقامته إلى زنجبار بعد عام ١٨٣٠، وفي الوقت الذي بقي فيه بمسقط، احتفظ بقبضة قوية على الشؤون التجارية، وإزاء هذه الظروف لم يؤسس الكوتشيون حضوراً موسعاً بالميناء، على الرغم من أنّه في السنين الماضية كان يمكن للتاجر أن يبقى بمسقط لشهور قليلة قبل أن يجمع بضاعة مناسبة لرحلة عودته.

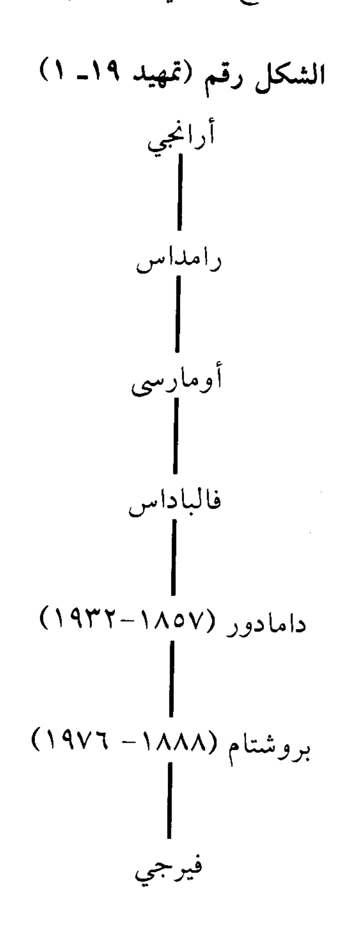
وقد أقام بعض الكوتشيين مخارج تجارية مؤقتة في مسقط، لكن هذه يمكن تشغيلها لعدد قليل من السنين وربما يتقاعد التاجر ويعود إلى ماندفي. وقد زادت أهمية عدد قليل من البهاتيا الكوتشيين في خدمة السيد سعيد الذي كان مشغولاً بالتجارة. وهنالك مثالان يمكن أنْ يدللا على هذا العهد القديم من تطور مجموعة البهاتيا الكوتشيين في مسقط، فهنالك «فيرجي بروشتام توبراني» الذي يمتلك اليوم محلاً تجارياً صغيراً في مطرح، لكن أسرته تقول إن علاقاتهم بمسقط تعود إلى سبعة أجيال. وقد نشأت أسرة توبراني بجوار «ران كوتش» لكنهم ارتحلوا إلى «ماندفى» حينما اعتدت «الران» على أراضي مزارعهم. وبمجرد أن استقرت في «ماندفى»، سرعان ما عادت الأسرة إلى ممارسة التجارة. وفي أواخر القرن الثامن عشر، أبحر واحد منهم - أرانجي توبراني - إلى مسقط للقيام ببعض الأعمال التجارية وقد لحق به بعد سنوات أخوه وحفيده، وقد أسس الحفيد ويدعى «أومارسي»، أول مؤسسة تجارية للأسرة بمسقط.

والمثال الآخر: هو واحد ممن عاصروا «أومارسى» وهو « جوبال ماوجى بيهماني»، وتدّعي أسطورة في الأسرة بأن الجد الأكبر «لجوبال» كان أول بيهماني يمارس التجارة في مسقط أواخر القرن الثامن عشر. وبمرور الزمن استطاعت

الأسرة أن تؤسس نشاطاً تجارياً في مسقط وبدأ جوبال بيهماني يؤدي دوراً نشطاً في السياسات المسقطية، وقد كان ضمن البيهمانيين الذين شجعوا سعيد بن سلطان على احتلال زنجبار، وكان مدير أعماله نشطاً في قمع أعمال القرصنة.

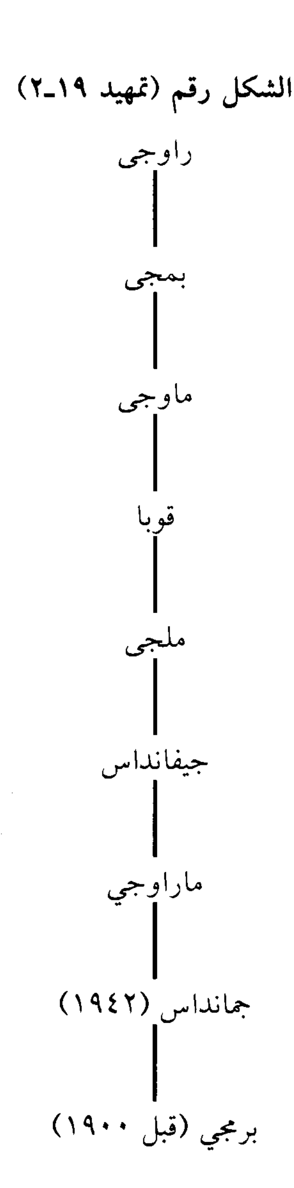
حاشية: بالمراسلة الشخصية مع فيرجي بروشتام فإن نسب الأسرة كما يلي:

الشكل رقم (تمهيد ١٩ـ ١)



المراسلة الشخصية مع برجي جمانداس بيهماني من ماندفى أوضحت أن نسب الأسرة:

الشكل رقم (تمهيد ١٩ـ٢)



بدأت المرحلة الثانية من تطور المجموعة الكوتشية في مسقط مع انتقال وتوجيه السيد سعيد انتباهه إلى زنجبار عام ١٨٣٠. وخلال هذه الفترة زاد حجم المجموعة ونفوذها نتيجة إلى عاملين:

العامل الأول، خلال غياب سعيد المطول في شرق أفريقيا، ترك معظم الشؤون التجارية في أيدي البهاتيا المقيمين. وقد كان أمين الخزينة والموظف المسؤول

عن الجمارك كلاهما من البهاتيا الكوتشيين، ومن المحتمل أن تكون ممارسة الزراعة وهي عادة مسقطية قد تبلورت في هذه الفترة.

أما **العامل الثاني** الذي شجع البهاتيا الكوتشيين على توسيع مصالحهم أن السيد سعيد قد انتقل من أنه رجل يعمل في مجال الوساطة إلى الإنتاج. وبمجرد أن استقر في زنجبار لم يعد السيد راغباً في بيع وشراء بضائع الآخرين وتكوين أرباحه من رفع وخفض الأسعار الحقيقية وتحصيل العمولات. وبدلاً من ذلك، انصرف السيد سعيد إلى بيع العبيد (تجارة الرقيق) والقرنفل. وقد ترك هذا التحول في الأحداث فراغاً في مسقط وبدأ الكوتش يتدفقون إلى الميناء. وبحلول عام ١٨٤٠ بلغ عددهم ٢٠٠٠ وكما قال «ولستد» من قبل إنّهم قد أصبحوا قوة اقتصادية رئيسة.

وعقب وفاة السيد سعيد بن سلطان في عام ١٨٥٦، كانت الأحوال في مسقط بأي حال من الأحوال ليست في صالح البهاتيا الكوتشيين ومصالحهم التجارية. حيثُ إنَّ ثويني بن سعيد (١٨٥٦ - ١٨٦٨) لم يظهر فطنة والده التجارية - وهذا موقف قد ترجمه تصرف سعيد على الأقل من جهة، خلال غيابه المطول عن مسقط حيث وضع الأمور التجارية في أيدي الكوتشيين في الوقت الذي انشغل فيه ثويني بالأمور السياسية ـ وبكُلّ بساطة، واصل ثويني هذا التصرف وقد عرف عهده بترك والتخلي عن السيطرة على تجارة الدولة من أجل محاولاته لكسب المزيد من السيطرة والنفوذ السياسي في عُمان.

وقد كان هذا التغيير في السياسة مدمراً لأسرة البوسعيديين الحاكمة التي فقدت أرباحاً طائلة من التجارة التي جعلت من السيد سعيد ثرياً في وقت من الأوقات حينما تزايدت المصروفات الحكومية بسبب التورط في السياسات القبلية والمشاجرات حول الأمور التافهة، وعلى النقيض، فقد ازدهر البهاتيا الكوتشيون حيث انعدمت منافسة الدولة من أي نوع واستمر البنيان في التحكم في الخزينة والجمارك، وذهبت الأرباح التي كانت تملأ خزائن الأسرة الحاكمة، وتحولت إلى التجار الكوتشيين.

وقد كدرت الظروف التوقعات الاقتصادية للبهاتيا، بسبب الهمهمة والزمجرة بمناطق عُمان الداخلية والتي نتجت من تدخل ثويني في الأمور القبلية. وقد حدثت الأزمة الحقيقية لمصالح البهاتيا حينما تولى الإمام عزان بن قيس وحلفاؤه السيطرة على مسقط وأقاموا نظاماً أصولياً إباضياً (١٨٦٨ - ١٨٧١). ولم تقتصر الحكومة

المحافظة الجديدة على إبعاد البهاتيا من وظائفهم المالية المهمة، لكنهم فكروا في تمديد القوانين الأباضية والاجتماعية التي تتضمن تحريم استعمال التبغ والعزف على الآلات الموسيقية والزي على جميع ساكني مسقط. وعلى الرغم من تأكيدات عزان أنّه يدعم حرية ممارسة الأديان، فإن الهندوس الذين استخدموا الأجراس والطبول في احتفالاتهم، أصبحوا يقعون تحت طائلة القانون أمام السلطات. كذلك حدث عدد من الهجمات على البنيان. وبدأ الهنود في الرحيل عن مسقط وتقلص عددهم من ٢٠٠٠ إلى مجرد ٢٥٠ بحلول عام ١٨٧٠.

وقد اتخذ الانخفاض السريع في عدد السكان كدليل لدعم الحجة القائلة إن مسقط عانت ركوداً اقتصادياً حاداً خلال السنوات التي أعقبت وفاة السيد سعيد، ركوداً لم تستطع استعادة عافيتها منه، فبينما هنالك شكّ في أن مسقط قد واجهت مشاكل اقتصادية في تلك الفترة، فلم تكن المشاكل بالحدة التي وصفت بها ولا الاستمرارية كما زعموا سابقاً، ففي المقام الأول إن معظم أولئك الذين غادروا مسقط كانوا أسر التجار وليسوا التجار أنفسهم، والدليل على ذلك أنه وبحلول عام ١٩٠٠، بدأت بعض الأسر وليس كلّ الأسر في العودة إلى مسقط مرة أخرى وارتفع عدد البنيان إلى ١٥٠٠. والمجموعة الأخرى التي كانت أكثر تأثراً بعدم استقرار الأحوال في مسقط هم الجيل الآخر للتجار بما في ذلك بقايا السنديين الذين هجروا الميناء لقضاء بقية حياتهم في الهند. ويدعم هذا الرأي حقيقة أنّه وبعد عزل الأئمة وإقامة حكومة أكثر اعتدالاً تحت حكم السيد تركي بن سعيد (١٨٧١ - ١٨٨٨)، ظهرت مجموعة جديدة من صغار البهاتيا الكوتشيين كقادة تجاريين لمسقط.

واختيار أحد قادة البنيان مسقط خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، وهو شيت راتانسي بروشتام بوريكا، الذي سوف يكون مثالاً لطبقة رجال الأعمال الجديدة التي جاءت لتسيطر على التجارة والأموال بالميناء بعد عام ١٨٧١. فقد جاء راتانسي إلى مسقط أول مرة حينما كان صبياً في الرابعة عشره من عمره عام ١٨٥٧، ليكتسب خبرة في مجال التجارة بمتجر عمه. وعمل كاتباً لمدّة عشر سنوات حتّى عام ١٨٦٧، حينما أسس منشآته الخاصة برأسمال قد يكون مقترضاً من عمه. وقد صمدت الشركة أمام السنوات الصعبة من حكم الأئمة، واستطاع راتانسي تطوير تجارة مزدهرة.

الشكل رقم (تمهيد ١٩ـ ٣)

ماكوند
|
ناثا
|
ثاكيرسي
|
دامودار ماوجي
|
بورشتام
|
راتانسي فيرجي
|
لالجي نانسي
|
رانشورداس
|
فيمال

لقد تاجر راتانسي بروشتام، كمعظم رجال الأعمال البهاتيا، في منظومة واسعة من البضائع بما في ذلك الحبوب والمنسوجات والتمر والبن. وبصفته وكيلاً بالعمولة، كان راتانسي يوزع هذه البضائع على امتداد الحوض الغربي للمحيط الهندي في إرساليات، ويتقاضى نسبة من الأرباح حينما تتحقق أرباح. وللمساعدة في هذه العمليات التجارية، درج بنيان مسقط على إبرام اتفاقيات عمل مع تجار في موانئ أجنبية، وفي معظم الأحوال كانوا من أفراد الأسرة مثل حالة راتانسي الذي

كان أخوه يمتلك تجاره في بومباي وكان هو نفسه يمتلك مكتباً في كراتشي. وفي حالة عدم وجود أفراد من الأسرة، كانت تلك الاتفاقيات تبرم مع بهاتيا آخرين بالرغم من أنّه لم يكن من غير المألوف التعامل مع غير البهاتيا وحتّى المسلمين إذا دعت الحاجة.

وكان الإسهام المهم لمجموعة التجار الجدد في أواخر القرن التاسع عشر، هو تدويل تجارة مسقط، أي أن التجارة قد وسعت إلى ما بعد حدود حوض المحيط الهندي. وقد أظهر التجار الهنود قابلية كبرى للتكيف مع المنطقة وقد استبدلت سفن العرب والهنود ببواخر أوروبية، حيث استطاع البنيان استيراد منتجات جديدة من أوروبا وأمريكا لأسواقهم التقليدية وتصدير سلع وبضائع تقليدية للأسواق في الخارج. وقد لعب راتانسي دوراً مهماً في هذه التجارة الموسعة، وكان من كبار تجّار الأسلحة حيث كان يتعامل مع شركات الأسلحة في لندن مثل «سكوارت» «وهامر»، وتاجر الأسلحة في هامبورغ «مورتيز ماغتس». وكان نشطاً في تصدير التمور إلى الولايات المتحدة من خلال شركة وليام هيلز في نيويورك (وهي الآن إحدى الشركات التابعة لنابسكو).

ومعظم البنيان سكنوا وعملوا في مسقط داخل حدود الجزء المسوّر من المدينة وبجوار قصر السلطان. ولم يكن راتانسي مستثنى من ذلك على الرغم من أن الأسرة قد انتقلت إلى مطرح في عام ١٩١٥، حينما حلّ الميناء محل مسقط كمركز تجاري لعُمان. وفي مطلع الثمانينيّات بدأ راتانسي حيازة بعض الأراضي على امتداد الجزء المطل على شاطئ البحر من مسقط، وأخيراً تملّك كلّ العقارات في الجزء المطل على البحر باستثناء القصر ونقطة الجمارك والملحقية السياسية البريطانية (لاحقاً السفارة البريطانية). وكانت تلك واحدة من عدة قطع من أراضٍ تملكها راتانسي. وفي نهاية القرن التاسع عشر تملك وزملاؤه من البنيان معظم وأفضل العقارات بِكُلّ من مسقط ومطرح.

إن امتلاك الأراضي متصل اتصالاً وثيقاً مع الأعمال المصرفية لمجموعة البنيان وذلك لأن معظم الأراضي التي امتلكوها آلت إليهم نتيجة لمنع المدين فكّ الرهن لمضي المدّة المحددة للسداد. وكانت الضمانات التي يقدمها المواطنون مقابل القروض تتلخص في الأراضي والمنازل وأشجار النخيل والتي تلزمهم لحين الموسم التالي لحصاد النخيل. وكان مستوى المديونية عالياً وبذلك يحدث منع المدين عن فكّ رهنه لتجاوز مدّة السداد، حتّى لو كان يحتفظ برهن، بالرغم من ذلك فإن المقرض البنياني لم يكن دائماً واثقاً بأن الدين سوف يسدد وذلك لأنه لم يسمع عن «ملك

وقف « مبهم قدم رهناً على أساس أنّه ملك خاص؛ فإذا فشل المدين أو مات، احتسب البنياني الرسوم وقدم المستند للأوقاف وعندئذ يتم إلغاء الرهن.

وقد احتفظ بنيان مسقط بدرجة عالية من الترابط والتآزر والتكافل الاجتماعي على الرغم من المنافسة الاقتصادية، وقد تمثلت الجالية في المناسبات والأمور السياسية بواسطة «نفارسيت» أو «مخي» الرجل الأكثر احتراماً بين الجالية. وخلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، كان هذا المنصب يحتله أحد البنيان. ويحتفل الهندوس بمناسباتهم الدينية مثل رأس السنة (ديفالى) بتجمعات أسرية وحفلات العشاء. وعادة يرسل طبق من أحسن الطعام إلى السلطان، كذلك كان البنيان يدعون إلى القصر في المناسبات الخاصة بالرغم من أنّهم لا يأكلون الأطعمة التي يعدها طباخو السلطان من غير الهندوس.

في معظم الحالات كانوا يراعون القوانين المتعلّقة بالتغذية وتناول الأطعمة، وكانت المجموعة تحتفظ بقطيع من الأبقار لتوفير كميات ثابتة من منتجات الألبان. وقد ظلت اللغة الكوتشية أو الغوغراتية هي اللغة السائدة والتي يتحدث بها أفراد الجالية على الرغم من أن معظمهم قد تعلم اللغة العربية لأغراض التجارة، بينما تحفظ حساباتهم بالغوغراتية. وقد احتفظوا بالزي الهندي. وبصفة عامة لم يقم هندوس مسقط بأي محاولة للاندماج في غيرهم.

فضلاً عن الأسرة البنيانية وراتانسي بروشتام، كانت هناك أعدادٌ كبيرة من التجار الهندوس في مسقط خلال القرن التاسع عشر. من ضمن هؤلاء التجار دولاتجرجي مانروبقرجي وهو قوسيان برهمن من كوتش، وكانت له أعمال تجارية في مسقط لكنه أوكلها إلى مدير، بينما استمر مقيماً في دير خارج ماندقي، وفيرجي راتانسي وهو مصرفي مهم ودمادور درامسي الذي كان كثيراً ما يتحصل الجمارك. هؤلاء الثلاثة ورابعهم راتانسي بروشتام كانوا يمثلون الأعمدة الأربعة لمجتمع الهندوس. واعتماداً على هذه القاعدة، استطاع عدد من البنيان الآخرين تأسيس تجارة مزدهرة واستمرت تزدهر في مسقط، من هؤلاء كيمجي رامداس، إيال بروشتام، رانجي مورارجي، فالبداس، أومارس وقوباجي والجي.

هنالك مجموعة أخرى من الهنود سكنوا داخل أملاك السلطان وهم من عرفوا باسم الخوجات (خوجاز)، ويعرف القليل للغاية عن مجموعة الخوجات في عُمان، والتي تعرف باسم «اللواتيا» وبالفعل لم يكتب عنهم أي شيء. ويزعم اللواتيا أن أصولهم في حيدر أباد والسند، لذا فهم من حين إلى آخر يعزى نسبهم إلى حيدر أبادي، وتحيط بأصل هذه المجموعة العديد من الأساطير والقصص المتنوعة تدور

حول من أين جاء اللواتيا، فهنالك كتيّب صغير كتبه أحد اللواتيا ومبني على مصادر عربية كلاسيكية، ومخطوطة كتبها «الحيدر أبادي» تؤكد أن اللواتيا هم أحفاد واحد يدعى «الحكم بن عوانات اللات». وبناء على ما جاء بهذه المقولة إن الحكم رافق الحملات العربية الأولى ضدّ الهند وأخيراً أصبح حاكماً للسند. وتزعم رواية أخرى أن اللواتيا هم بنو لؤي وهم عرب من الحجاز ذهبوا إلى الهند مع محمّد القاسم وفي النهاية تحولوا إلى شيعة.

وهنالك رأي مختلف وهو أن بني لؤي كانوا خوارج هربوا إلى عُمان لكنهم أقصوا لاحقاً من هذا الملاذ واتجهوا صوب الهند حيث اعتنقوا المذهب الشيعي؛ فإذا تركنا هذه الأساطير جانباً، فمن المؤكّد إلى حدّ ما أن اللواتيا مثلهم مثل الخوجات الموالين لهم في الدين في الهند والذين تحولوا من الهندوسية. ومع ذلك، وعلى العكس من الخوجات فإن اللواتيا قد لا يكونون «لوهانيين» لكنهم بهاتيا، فاسم «لوتى» يعتبر إشارة مهمة لهذه النظرية. وضمن عشيرة البهاتيا «البانشولوتيا» والشهداء الخمسة الذين تخلد ذكراهم كحدث مهم في تاريخ البهاتيا. وقد اعتنق عدد كبير من البهاتيا في السند الإسلام، ومن المرجح أن اللواتيا من قبائل بهاتيا بانشولوتيا هم الذين اعتنقوا الإسلام.

لا أحد من مسني اللواتيا يعرف متى هاجر أول لوتي من الهند إلى عُمان. ومع ذلك فإن الكثيرين منهم يزعمون أنّه كان هنالك لواتيا في عُمان قبل ٤٠٠ عام، وهى فكرة دعموها برؤيتهم تاريخاً على إحدى البوابات التي تؤدي إلى حارة اللواتيا في مطرح، فبينما من الممكن أنَّ يكون التجار اللواتيا قد وفدوا إلى عُمان قبل أربعة قرون، فليس هنالك دليل وثائقي يدعم هذا الزعم، فالنقش فقط يخبرنا أن البوابة قد بنيت في القرن السادس عشر، وأول ذكر للواتيا في المصادر العربية يوجد في «ابن رزيق» الذي يخبرنا أن اللواتيا كانوا ضمن ساكني مطرح الرئيسين خلال عهد أحمد بن سعيد (١٧٤٣ - ١٧٨٢)، وإن هذا القول من المحتمل أن يكون قد بني على حقيقة أن اللواتيا كانوا بارزين في مطرح حوالى ١٨٥٠، حينما كان ابن رزيق يخط مخطوطته.

وهنالك دليل أقوى حول استقرار اللواتيا الآخرين في عُمان، وكما ذكر سابقاً، فإن اللواتيا يزعمون بأنهم قد نشأوا في حيدر أباد في السند، وحيدر آباد لم تؤسس حتّى عام ١٧٦٨، لذا فإن أي أحد يزعم بأنه حيدر أبادي لا يمكن أنْ يكون قد هاجر إلى عُمان قبل ذلك التاريخ. وأحداث أخرى في السند خلال العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر ربما تكون قد أسهمت في نمو مصالح الخوجات التجارية.

أولاً: أقدمت أسرة «تالبور» الحاكمة التي تأسست في عام ١٧٨٣ على تدمير طبقة الهنود التجار ومهدت الطريق إلى التجار المسلمين، **ثانياً**: كان بوسع الخوجات أن يؤدوا دوراً مهماً في فتح قنوات تجارية بين مسقط وأفغانستان خلال عهد أحمد بن سعيد (١٧٨٥ - ١٧٩٢). **وأخيراً** فإن أفضل الأدلة الوثائقية لاستقرار اللواتيا في عُمان خلال القرن الثامن عشر الأخير هو نزاع نشب في عام ١٨٨٩ يدعي فيه اللواتيا مزايا تعود إلى قرن من الزمان. وعلى كلّ، في زمن البعثة الدبلوماسية الأمريكية إلى مسقط في عام ١٨٣٥، كان للواتيا أساس جيد في مطرح.

كذلك فان استقرار الموجة الثانية من اللواتي،ا يبدو أنّه قد حدث خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهذه الفكرة تدعمها دراسات في علم الأنساب جرت بين اللواتيا المعاصرين والذين كانوا في أغلب الظن يستعيدون الماضي حتّى جدهم الأكبر. وفي الحقيقة أن معظم الخوجات كانوا رعايا بريطانيين. وقد يحدث هذا فقط إذا كانوا قد هاجروا إلى عُمان بعد عام ١٨٤٠ حينما تولى البريطانيون زمام الأمور في السند.

كلّ هذا يقودنا إلى الخلاصة أن نمط إقامة اللواتيا في عُمان شبيهه بإقامة البهاتيا الكوتشيين، فاللواتيا الأوائل وفدوا في صحوة تأسيس دولة البوسعيديين في مسقط في عام ١٧٨٥، وقد تكون الاضطرابات التي حدثت في عهد عزان بن قيس قد أحدثت أثراً على مجموعة اللواتيا التجار بالقدر نفسه الذي أحدثته على البهاتيا. وعقب إعادة تأسيس حكم البوسعيديين في عام ١٨٧١، وفدت مجموعة جديدة من اللواتيا إلى عُمان للسيطرة على الجالية.

وقد اشتغل اللواتيا في النمط نفسه من البضاعة التي تاجر فيها البنيان، وكان هنالك خوجات في معظم موانئ الخليج وبومباي وكراتشي وزنجبار وممباسا. وإلى جانب المتاجرة في المنتجات الموحّدة مثل المنسوجات والحبوب والتمور، هيمن الخوجات على تجارة الأسماك المجففة من مسقط، نظراً إلى أن هذا النوع من البضاعة لا يتاجر فيه التجار الهندوس لأسباب دينية.

كذلك دخل اللواتيا في مختلف الأعمال اليدوية التي تتطلب مهارات مثل التجارة وبناء القوارب. وعلى النقيض من البنيان، فقد اختار اللواتيا مطرح مقاماً لهم حيث تمركزت المجموعة في «حارة» تعرف بـ «سور اللواتيا» متاخمة للسوق. وكان السور محظوراً لغير اللواتيا وهو سكنيّ فقط، حيث كان التاجر اللواتي ينتقل إلى محلّه التجاري في مطرح أو مسقط، خلافاً للتاجر البنياني الذي كان يتخذ سكنه فوق دكانه.

الشكل رقم (تمهيد ١٩ـ ٤)

١- علي سلطان	محمّد فاضل (تـ ١٩١٦)
	سلطان
	علي
٢- أمين مال الله	واسنيا
	مراد
	حبيب (ت ١٩٣٨)
	مال الله
	أمين
٣- محمّد موسى	غلام
	جعفر (ت ١٨٩٤)
	موسى (ت ١٩٦٧)
	محمّد

وعلى الرغم من إقامتهم الدائمة في مطرح، فقط ظلّ اللواتيا بمعزل عن جيرانهم العرب. وبالرغم من أنْ رجال اللواتيا يتزوجون من عربيات، فإن نساء اللواتيا يتزوجن داخل نطاق المجموعة. وكانت الخوجكية ـ وهى مزيج من اللغتين السندية والكوتشية ـ هي اللغة السائدة التي يتحدثون بها في محيط أسرهم، غير أن اللغة العربية كانت الأوسع استعمالاً. ولمجموعة اللواتيا شيخ منتخب ومجلس من

كبار السن يحكم في الأمور المتعلّقة بهم ويتعبدون في «جامع الخانة الواقع داخل سورهم.

وقد تأثرت مجموعة الخوجا في مطرح بالجدل الذي ثار في الهند حول أحقية أغاخان «دسورة» أو ضريبة العشور الملزمة دينياً. وقد تفجرت الأزمة والنزاع في عام ١٨٦٢ مع بدء اتخاذ إجراءات قانونية من قبل مجموعة تجار بومباي التي جادلت في أن ضريبة العشور تؤول إلى المجموعة وليس لأغاخان. وقد ساند القضية ضدّ أغاخان الجميع باستثناء ٢٠ أسره في مطرح وكانوا ضمن من عزلوا وحرموا عضوية الجماعة بعد أن أصدرت المحكمة حكمها لصالح القادة الدينيين. بعد ذلك أصبح خوجات مطرح «إثني عشر شيعة»، في حين أصبح الجماعة خانة «شيعة مسجد» وطلبت المجموعة انتداب قاضٍ من النجف (في العراق) ليقوم على خدمة احتياجات اللواتيا القانونية. وقد طُردت الـ ٢٠ أسرة التي اختارت مساندة أغاخان من السور، وأسسوا جماعة خانة جديدة خارج الحائط الشمالي الغربي من مكان إقامتهم القديم.

وكان أفضل التجار اللواتيا في القرن التاسع عشر الماضي هو محمّد فاضل. ولد محمّد فاضل في بومباي في عام ١٨٥٨، واستقر أخيراً في سور اللواتيا. وقد بدأ حياته العملية كاتباً في الشركة الأمريكية -دبليو.جي. تاول التي أسست في عام ١٨٦٥. وقد شقّ محمّد فاضل طريقه من خلال الشركة حتّى أصبح مساهماً فيها في عام ١٨٩٤ ومالكها بالكامل في عام ١٩٠٦.

كذلك عمل كنائب للقنصل الأمريكي ثمّ قنصلاً وكان نشطاً في توفير التجارة الأمريكية لمسقط، وفي معظم القرن التاسع عشر وحتّى نشوب الحرب العالمية الأولى، كانت دبليو. جي. تاول المُصدر الرئيس للتمور إلى الولايات المتحدة، كذلك قامت الشركة بدور الوكيل لشركة «ستاندارد أويل» (Standard Oil). وعلى عكس معظم البنيان المعاصرين، لم تكن لمحمّد فاضل علاقات قريبة مع حكومة السلطان.

وقد تمتع محمّد فاضل وراتانسي بروشتام بصفة عامة مع معظم التجار الهنود تقريباً - البنيان واللواتيا - بحماية السلطات البريطانية في مسقط. والمبدأ العام الذي يحدد من الذي يحقّ له أن يتمتع بالحماية البريطانية قائم على أساس أن أي شخص أقام في مسقط بعد أن استولى وسيطر البريطانيون على إقليمهم في الهند كان تحت الحماية البريطانية. كذلك إذا كان يسكن في ولاية كانت تحت الحماية البريطانية، كان أيضاً تحت الحماية البريطانية وقد كانت المزايا هي نفسها: الإعفاء من تفتيش

ممتلكاته الخاصة، والإعفاء من الضرائب المحلية، والحق في ردّ الاعتبار والتخليص من المدنيين في حالة الإفلاس والمساعدة البريطانية لاستعادة الديون، والتمثيل البريطاني الرسمي في أي محاكمة محلية، والإعفاء من التدخل المباشر من قبل السلطات المحلية. إضافة إلى هذه المزايا الواسعة من حقّ الأشخاص تحت الحماية البريطانية الحصول على مساعدة السلطات الدبلوماسية في تحصيل الأضرار الناتجة من الخسائر بسبب هجمات السكان المحليين.

ولا حاجة بنا إلى القول إن هنالك بعض الصعوبات غالباً في تحديد المواطنة، ولم يكن من غير المألوف للأفراد أن يطالبوا بالحماية البريطانية في حالات معينة، في حين إدعائهم المواطنة المسقطية في حالات أخرى. وقد استقر معظم الجدل في عام ١٨٦٧، حينما سنّ البريطانيون قانوناً يقضي بتسجيل أسماء الأشخاص المشمولين بالحماية البريطانية، ومع ذلك لم يكن التسجيل شرطاً يجب توافره للحصول على الحماية.

لقد كانت الحماية البريطانية يمناً وبركة أخرى على التجار الهنود، فبنما خدمت الهدف الرامي إلى تأمين بعض الإجراءات لأعمالهم التجارية، غير أن الانتماء إلى البريطانيين لم يخلُ من آثار سلبية.

وكما أوضح «لاندن» فإن معظم امتعاض واستياء العُمانيين ضدّ سلطان مسقط كان مثاره اعتقادهم بأن البوسعيديين كانوا مجرد دمى في أيدي البريطانيين. وكثير من المشاكل التي عانى منها الهنود خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، مثل الفصل من الخدمة وإحراق متاجرهم خلال الغارات على مسقط، وبعض الأعمال الأخرى في صور وبعض الموانئ الساحلية، قد تكون نابعة من انتمائهم وصلتهم اللصيقة بالبريطانيين. وقد صور التجار الهنود كعملاء للرموز البريطانية بفي عُمان.

وعلى امتداد القرن التاسع عشر، أخذ التجار الهنود يسيطرون على الحياة الاقتصادية في مسقط، ويحتلون مكان الحكام البوسعيديين كرموز للتجارة بالمدينة، وحازوا على ثروات كانت في السابق تؤول إلى الأسرة المالكة؛ فالهنود البنيان الذين وفدوا أولاً من السند كشركاء صغار للبرتغاليين، ازدهروا تحت حكم اليعاربة، لكنهم عانوا بسبب التوترات السياسية والاقتصادية في بلادهم والسياسة المسقطية الأكثر عداء التي انتهجها أحمد بن سعيد واتبعها من جاءوا بعده. وقد بدأ الخوجات من السند والبهاتيا من كوتش، في أخذ مواقع السنديين الذين غادروا إلى الموانئ الخليجية وقد وحد الكوتشيون أنفسهم مع السيد سعيد، وعندما نقل عاصمته إلى

زنجبار، تولوا السيطرة على الجهاز المالي في مسقط. وقد واجه الكوتشيون أزمتهم الشديدة الأولى خلال العهد القصير والمشؤوم من الناحية التجارية لعزان بن قيس، ومع ذلك خدمت الاضطرابات مصالحهم حيث هيأت للكثيرين من صغار التجار المغامرين ليؤسسوا أنفسهم في مسقط. وبمجرد قيام نظام معتدل في عام ١٨٧١، بدأت هذه المجموعة الجديدة من التجار والمكونة من البنيان واللواتيا، في فرض سيطرتهما على التجارة والإدارة المالية، وبدآ في استعادة شهرة مسقط التجارية بتوسيع قاعدة التجارة في الميناء من خلال المتاجرة مع أوروبا وأمريكا.

تقرير زنجبار

الوقائع الأساسية المتعلّقة بمراسلات خاصة بشؤون زنجبار
للفترة الواقعة ما بين ١٨٥٦ إلى ١٨٧٢

L/P & s/18/B150a

إعداد

النقيب بي. دي. هندرسون

Captain P. D. Henderson

ملحق في وزارة الخارجية



الفصل الأول

أحداث سبقت التحكيم الذي قامت به حكومة الهند
الفقرات (١ ــ ١٩)

١ ـ وفاة السيد سعيد وخلافة السيد ماجد له على حكومة زنجبار

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٨٥٦ أرسل العقيد هامرتون، القنصل والمندوب في مسقط، تقريراً عن وفاة صاحب السمو السيد سعيد، إمام مسقط، في البحر بين زنجبار ومسقط، عن عمر يناهز ٦٦ سنة و٧ أشهر. وفي تفريغ الخبر كتب عقيد الاستخبارات:

«جميع الأمور هنا في الوقت الحاضر هادئة والحكومة في الممتلكات الأفريقية يديرها ابنه، الأمير ماجد. الأمير ماجد عمره ٢٢ عاماً، وقد أدار الحكومة بأمر من صاحب السمو على الممتلكات الأفريقية منذ وفاة الأمير خالد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٤».

«وجرى إفهامي أن صاحب السمو قد ترك وصية ونصاً مكتوباً بأمنياته بخصوص ولاية العهد وسمى ثلاثة أشخاص: السيد محمّد بن سالم في مسقط، ابن أخيه؛ والسيد ماجد، ابنه، في زنجبار؛ وسليمان بن حمد في زنجبار أيضاً (رجل صاحب تأثير كبير)، وهو الرجل الذي عمل كوصي على العرش خلال فترة عدم بلوغ الأمير خالد سنّ الرشد وذلك كلّما غاب الإمام عن زنجبار، والذي كان عليه أن ينفذ تعليمات الإمام. وإنني مدرك تماماً لما كان ينويه سموه بخصوص خلافته، وذلك أن على السيد ثويني في مسقط أن يتولى حكومة ممتلكاته العربية، وكانت الشروط قد وضعت لجعل أفراد معينين من أبنائه حكاماً على مناطق معينة في

المتلكات العربية، خالد، يتولى خلافته على حكومة ممتلكاته الأفريقية، والشرط بأن يكون أبناؤه الآخرون حكاماً على مناطق مختلفة من الممتلكات الأفريقية. وغالباً ما كان يقول لي إنه كان يرغب في تحقيق ذلك، إن أرجعه الله سالماً أثناء عودته من مسقط إلى زنجبار، لكن كان من الصعب إدراك المجرى الذي ستأخذه الأحداث؛ فالأمير ماجد الذي يدير الحكومة في ممتلكات سموه الأفريقية، كان قد أعطى أجمل الوعود الممكنة على الطريقة التي قد تصرف بها في مناسبات عديدة، وأبدى أهليته الكاملة تحت أقسى الظروف وقابليته لتحمل المسؤوليات التي كان والده ينوي توكيلها إليه، ولقد أبدى بشكل متكرر إحساساً بالحكمة وبحسن التعامل في اتخاذ القرارات في الظروف الصعبة، الأمر الذي أثار إعجاب الجميع ودهشتهم، ولقد أعطت إدارته شعوراً خاصاً بالرضا لدى جميع السكان الأجانب».

وأرفق العقيد هامرتون رسالة إلى الحاكم العام موجهة من السيد ماجد، أعلن فيها وفاة والده واختتمها:

«اجتمع إخوتي وأقاربي والرجال العظام الكبار في المدينة واعترفوا بي كخليفة لوالدي المتوفى، وهكذا صرت حاكم البلد، وبفضل الله، وبتشريف من حكومتكم، كلّ شيء على ما يرام، وإن الهدوء يخيم في جميع أرجاء المملكة، والرعية راضية، وإنني لعلى ثقة بأن سيادتكم ستواصلون إظهار العطف ذاته تجاهي الذي سبق وأن أظهرتموه تجاه والدي الراحل».

«أرجو أن تسعدوني دائماً بتكليفي بأية مهمة تطلبون تنفيذها هنا. وإنني ملتزم بجميع المعاهدات الموجودة بين والدي وبين الحكومة البريطانية».

وردت الحكومة على الأمير، بعبارات عامة، معبرة عن الأسف لوفاة والده، وفي إرسالها الإجابة لتسليمها له، وأرسلت الملاحظة التالية لحكومة بومباي:

«من تقرير العقيد هامرتون يظهر أن الإمام الراحل كان ينوي ترك ممتلكاته العربية لحكومة أمير آخر، وأن تبقى الممتلكات الأفريقية فقط لحكومة الأمير ماجد، ولم يُذكر ما إذا كان الأمير سيورث السيادة للجميع؛ ولكن، ربما كان هذا ما يقصده الإمام الراحل، وما يفترضه الأمير ماجد، ولكن حتّى يتم تلقي معلومات كاملة بخصوص الخلافة، لا يمكن إصدار أية أوامر حول الموضوع من قِبل حكومة الهند؛ ولذلك جاء ردّ الحاكم العام على رسالة الأمير ماجد بعبارات غاية في العموميةً». تحريراً في: ١ أيار/ مايو ١٨٥٧م.

لا بُدَّ بأنه قد تمّ تلقي أية مراسلات إضافية بخصوص الخلافة على عرش الإمام

الراحل من زنجبار، وبقي السيد ماجد في سيادة لا يعكرها معكر على زنجبار والممتلكات الأفريقية، وأخوه السيد ثويني حاكماً على مسقط، وأخ ثالث له السيد تركي على صحار.

٢ـ السيد ثويني يجهِّز حملة ضدّ زنجبار

إذنه بالالتزام بتحكيم من قبل الحكومة البريطانية؛ في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٨٥٨، أبلغ الوكيل المحلي في مسقط حكومة بومباي بأن السيد ثويني، حاكم مسقط كان يجهز حملة ضدّ أخيه السيد ماجد، في زنجبار. ويقال إن سبب حالات العنف كان إخفاق الأخير في تحويل مبلغ ٤٠,٠٠٠ دولار، والتي وبموجب ترتيب تمّ في عام ١٨٥٦، ١٨٥٧م، وافق الأمير ماجد على دفعها سنوياً لأخيه. وبموجب ذلك جرى الإيعاز للنقيب جونز، المقيم في الخليج الفارسي للتوجه في الحال إلى مسقط وأن يعمل وبمشورة ودية على منع السيد ثويني من اللجوء إلى العنف، وإقناعه، إن كانت له أية ادعاءات ضدّ أخيه، أن يخاطب الحكومة البريطانية بهذا الخصوص.

في ٣ شباط/فبراير ١٨٥٩، كتبت حكومة بومباي تقول إن التقرير الذي بعث به الوكيل المحلي قد أكده ضابط عربي كان يخدم في مسقط ثمّ في كالكوتا.

«أفاد النقيب العربي: قالوا: " إن السيد ثويني قد حرضته الحكومة الفرنسية على مهاجمة أخيه الذي جلب على نفسه عدم رضاهم بسبب رغبته الصادقة في القيام بترتيباته مع الحكومة البريطانية بخصوص قمع تجارة العبيد.

«ليس من الضروري الافتراض بأن هذا ليس هو الحال. وإن الحكم من الرسائل الموجهة إلى السيد ماجد من قبل حاكم بوربون، مرفقة نسخة مع رسالتي إلى وزارة الخارجية، لا يمكن تصديقه بأية حال من الأحوال؛ لكن من الواضح أن الانطباع العام هو أن السيد ثويني يتلقى تشجيعاً في مشاريعه العدوانية من السلطات الاستعمارية الفرنسية، الأمر الذي يضعف قبضته، وبخاصة في غياب أية إشارة بسياسة مقابلة من جهة الحكومة البريطانية».

وفي ما يخص الاحتجاجات التي كان من المرغوب أن يوجهها النقيب جونز إلى السيد ثويني، قالت حكومة بومباي، في ما إذا أصر الأخير على نيته:

«الحقيقة هي أنه لم يتم الاكتراث باحتجاجنا، بينما لم نفعل شيئاً في زنجبار لنوفر دعماً معنوياً للسيد ماجد، الأمر الذي سيعتبر بأنه تأييد للسيد ثويني أكثر مما

هو ضده، لأنه سيكون من المشكوك فيه وجود طرف معادٍ في زنجبار للسيد ماجد ولسياسته الحميدة، ولصالح السيد ثويني ولتجارة العبيد».

ومن أجل كبح جماح السيد ثويني ولتأمين الحماية للرعايا البريطانيين في زنجبار، وجهت آساي إلى ذلك الميناء. وكانت التعليمات التي أصدرتها حكومة بومباي قد وافقت عليها حكومة الهند (٢٥ شباط/ فبراير ١٨٥٩).

وقبل وصول جواب الحكومة العليا إلى بومباي، وصلت أخبار إلى هناك من مسقط مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/ يناير، تفيد أن السيد ثويني كان عندها في نقطة الإبحار إلى زنجبار مع قوة مؤلّفة من ٢,٥٠٠ رجل. ولخشيتها من عدم وصول تعليماتها إلى الوكيل المقيم في الخليج العربي في الوقت المناسب، قامت حكومة بومباي في ١١ شباط/ فبراير، بإرسال البنجاب مع اللواء راسيل، أمين السر العسكري للحاكم، يحمل رسالة إلى السيد ثويني تتضمن احتجاجات على حملته المزمعة وتقترح تقديم تلك المسألة إلى الحكومة البريطانية من أجل التحكيم. وفي تقرير مفصل سجله اللورد ألفيستون عن الموضوع، ذكر ما يلي كأرضية لتدخل الحكومة البريطانية المقترح:

«يجب أن يكون الأمر دائماً أن من مصلحة حكومتنا الحفاظ على السلام ومنع الحرب البحرية بين الزعماء العرب التي سوف تنحرف قريباً لتصير قرصنة».

أدرك العقيد روسيل أسطول السيد ثويني عند رأس الهنود، وعثر على سموه مع قوة مؤلّفة من فرقاطة وسفينة حراسة وسفينة شراعية ذات صاريين وناقلة قطع؛ وكان بعض المراكب الشراعية قد توجه إلى زنجبار مع القوات العسكرية. وعند قراءته الرسالة الموجهة إليه من حكومة الهند، وافق السيد ثويني في الحال على إخضاع الخلافات بينه وبين أخيه إلى تحكيم الحكومة البريطانية، وأعطى الأوامر بعودة الحملة إلى مسقط، مرسلاً رسولاً لاستدعاء المراكب الشراعية التي كانت قد أبحرت إلى زنجبار، وكان من حسن حظّ السيد ثويني أنه استمع في الحال إلى الاحتجاجات المرسلة إليه، لأن السيد تركي، حاكم صحار، كان قد استقر قراره ليستغل فترة غيابه لمهاجمة مسقط، وهو مشروع لم يكتب له النجاح بسبب عودة أخيه غير المتوقعة.

سلّم السيد ثويني للعقيد روسيل رده على رسالة اللورد ألفيستون. وفيها أعلن أنه اتبع نصيحته، وآمل بأن تذعن الحكومة لادعاءاته بالكامل، وكانت الادعاءات التي ذكرها، كما يلي:

«**البند الأول**؛ أنه ستكون هناك دولة موحّدة من دون أي تقسيم، وتكون زنجبار تابعة لمسقط وأن تكون مصلحة إحداهما متطابقة مع مصلحة الأخرى، كما كان عليه الحال زمن والده وأجداده».

"**البند الثاني**؛ يشير إلى تسوية أحدثها الأخ محمّد بن سالم بينهما، بموافقة عامة من جميع الأطراف بأن يدفع (ماجد) لي سنوياً مبلغ ٤٠,٠٠٠ دولار فرنسي، وفي حال حدوث أية أعمال عدوانية في عُمان، فعلى زنجبار تقديم العون، وفق ما جرت عليه عادة زنجبار في مساعدة عُمان».

«**البند الثالث**؛ بأن يُسلّم (ماجد) ممتلكات الأيتام وأن تودع لدى شخص مؤتمن، والذي تحت رعايته، تشعر جميع الأطراف بأن هذه الممتلكات سالمة من الأذى».

«**البند الرابع** ؛ أن يعوضني الأخ ماجد عن جميع الخسائر التي ترتبت عليَّ جراء تكاليف إرسال جيش نتيجة لمعارضته وعدم طاعته».

٣ـ الاستعدادات للمقاومة في زنجبار، وحالة الأوضاع هناك

في الوقت ذاته كانت تتخذ استعدادات عظيمة من قبل السيد ماجد في زنجبار وذلك لمقاومة العدوان المهدَّد به، فجهز سفينتين حربيتين تحملان تسليحاً جيداً، وجمع قوة من عشرين ألف (٢٠,٠٠٠) رجل مؤلّفة من العرب والبلوش والمكرانيين، وآخرين، وكان مستعداً لمقاومة أخيه إلى أقصى حدّ. وكان أهل زنجبار في صفه بالإجماع، وظهر بأنه من المحتمل، إذا حدث الاصطدام بالفعل، فإن الفرص تميل لصالح مقاومة ناجحة، وبمعرفة أن السيد ثويني أجبر، بتدخل بريطاني، على العودة إلى مسقط، وبأن حكومة الهند قد عرضت التحكيم بينه وبين أخيه، فإن السيد ماجد أبدى أعمق الامتنان للحكومة لأنهم أنقذوا بلده من الفوضى وسفك الدماء.

وبخصوص وسائل الدفاع التي امتلكها السيد ماجد، فإن النقيب ريجبي، مستشار جلالتها والممثل البريطاني في زنجبار كتب:

«لقد سلَّح السيد ماجد خمس سفن حربية لِكُلّ حاشية إضافة إلى ذلك له فرقاطة فيكتوريا ٣٢ مدفعاً، والتي كانت صواريها أخرجت من الخدمة وتعمل كسفينة حراسة لميناء زنجبار، ويتوقع كذلك استلام طراد جديد به ٢٢ مدفعاً من بومباي، شاه علم ٤٤ مدفعاً، بيدمونتيس ٣٦ مدفعاً، آرتيميس ٢٢ مدفعاً، مدينة بوما ٤ مدافع، أفريكا ٤ مدافع.

«ولدى سموه حوالى ١,٤٠٠ جندي غير نظامي، مكونون من البلوش والمكرانيين وعرب من حضرموت، وبضعة مدفعيين أتراك؛ ومعظم الجنود موزعون في الأوقات العادية، في البلدات والموانئ على البحر الرئيس، والكومورو ثمّ العبيد الزنوج. وكان معظم هؤلاء يمقتون العرب الشماليين، وكانوا يرغبون بالتأكيد بمعارضة السيد ثويني. وكان لدى الزنوج والأفارقة الذين لم يتعلموا استخدام الأسلحة النارية إلا مؤخراً، رعباً شديداً من العرب، وكان من المحتمل أن يقعوا في الأسر بسهولة، ولكن رجال الكومورو كانوا شجعاناً يليهم البلوش والمكرانيون، كان من الممكن أن يكونوا أفضل حماة لسموه. والعبيد المسلحون الذين جمع الآلاف منهم من المستعمرة في داخل الجزيرة، كانوا مصدر خشية عظيمة للسكان، حيثُ إنَّ كبار مالكي العبيد مشكوك فيهم بشدة، وكما سيظهر لاحقاً بأنه صحيح، كانت لهم مراسلات سرية مع السيد ثويني ويعدونه بأن ينضموا إليه عند وصوله».

ووصف شعور سكان زنجبار بأنهم كانوا بالإجماع تقريباً في صف السيد ماجد، عبَّر العقيد ريجبي عن الخشية بخصوص القسم الذي كان من الممكن أن يأخذه العبيد المسلحون الذين كان يوجد منهم عدد كبير جداً في الجزيرة. وكان السيد ماجد قد جلب لنفسه استياء جميع مالكي العبيد وتجارهم بجهوده لصالح القضاء على العبودية، وقد تكون عداوتهم له قد قادت إلى أن يأخذوا جانب السيد ثويني، وكان من أكبر مالكي العبيد رجال من قبيلة الحرث، وبخصوص هؤلاء كتب النقيب ريجبي:

«إن أكبر قبيلة عربية تسكن زنجبار هي قبيلة الحرث، وأفراد هذه القبيلة يمتلكون ممتلكات ضخمة وعدد كبير من العبيد؛ وهم أقدم المستوطنين العرب على الجزيرة، ويبدو أنهم كانوا على الدوام يفكرون بالسيطرة على البلاد. وشخصيتهم حقيرة إلى أبعد الحدود؛ ومن إقامتهم الطويلة هنا ومن عيشهم المشترك الدائم مع العبيد الأفارقة، فإنّهم لم يبقوا شيئاً من الشخصية العربية، إلا مساوئها الشهوانية. وهذه القبيلة تزود معظم تجار العبيد وسماسرة العبيد، اللؤماء، الشهوانيين الخسيسين الذين مات فيهم كلّ شعور إنساني. وكان زعيم هذه القبيلة شخص يدعى عبد الله بن سالم رجل ذو ثروة ضخمة في البحر وعلى اليابسة، ويمتلك ١,٥٠٠ عبد كلّهم مسلحون، وكان قد أظهر عدم رضى كبير منذ بعض الوقت ولا يحضر مطلقاً حفلات الدُّربار (المجلس الرسمي) كما هي عادة جميع السكان الرئيسين. وعلى الرغم من هذا السلوك، فإن سموه يعامله على الدوام بتقدير، ويسمح لجميع بضائعه بالمرور من مبنى الجمارك معفاة من الرسوم، ويمنحه بدلاً سنوياً من خزينته قدره ١٢٠٠ كراونة ألمانيّة. ولقد نمى إلى علم سموه مؤخراً بأن هذا الفرد وثلاثة أو أربعة

آخرين من قبيلة الحرث، كانوا ولا يزالون يكتبون للسيِّد ثويني يدعونه لعزل أخيه، ويعدونه بمساعدة قبيلتهم وعبيدهم له.

«وأعتقد بأن تصميم هؤلاء الأشخاص كان توريط أبناء الإمام الراحل في حرب مع بعضهم البعض، وبأن ينتهزوا الفرصة للتخلص من عائلة الإمام كلها وأن يؤمنوا حكومة الجزيرة لأنفسهم. وفي المؤامرة ضدّ الأمير ماجد وجدوا أداة طيعة في أخي سموه الأصغر، السيِّد برغش».

وعندما هدَّد السيد ثويني زنجبار، قام النقيب ريجبي بمقابلة سعيد بن سالم، أحد الزعماء المؤثرين في قبيلة الحرث، ومعارض لمؤامرات عبد الله بن سالم، وشرح له الدمار الكامل الذي قد يلحق بالعرب إذا ما نشبت حرب أهلية. وأظهر بأن التجارة قد تعاني، وأن التجار الأجانب قد يغادرون الجزيرة، وأن الممتلكات قد تصير غير آمنة، وأن أصحاب الأملاك العرب قد لا يجدون أي مشترٍ لمنتجاتهم، وأن القوى الخارجية قد تنتهز الفرصة وتحتل الجزيرة، وأن الممتلكات من المنازل والأراضي قد تدفع من دون شكّ الخسائر اللاحقة برعايا القوى الخارجية. ووصلت هذه النقاشات إلى قبيلة الحرث التي من الواضح أنها لم تنظر إلى الأمر من هذه الزاوية من قبل، معتقدة بأنه لم يكن أمراً ذا بال بالنسبة إليهم شخصياً أي فريق سيربح، فمن كونهم، على الأقل، مؤيّدين متشككين للسيد ماجد، صاروا حلفاء فاعلين، ووضعوا خدماتهم وخدمات عبيدهم المسلحين تحت تصرفه.

٤ ـ دعاوى السيد برغش في زنجبار

قبل وقت من الهجوم المهدَّد به على زنجبار، كان تصرف السيد برغش، أخي السيد ماجد الذي كان يسكن زنجبار، سبباً في ضيق شديد للأخير، فمنذ وفاة الإمام الراحل كان، بحسب قول النقيب ريجبي:

«يظهر كراهية غاضبة لأخيه ولجميع الأوروبيين باستثناء الفرنسيين، ولا يحضر مطلقاً الدربار الذي يعقد من قبل أخيه، ولا يرافقه في المناسبات العامة. ولم يزرني مطلقاً، أو يرسل لي أية رسالة ترحيب منذ وصولي. وحاول دائماً أن يغتصب السلطة ويتدخل في الشؤون العامة، ومنذ وقت مضى، وعندما كان في قارب في الميناء، أطلق النار إلى داخل المركب لأن النوخذة (قائد المركب) أهمل إخفاض شراعه عند تحيته له.

«وقبل بضعة أيام من وصول المركب "الأساي" حصلت حادثة، أظهرت الشخصية الأساسية للسيد برغش؛ فبعد الساعة التاسعة والنصف ليلاً كان السيد

ماجد عائداً بالقارب من سكنه في البلدة على متن شاه علوم، وعند مرور القارب من أمام بيت السيد برغش أطلقت رميات مدفعية باتجاهه من المنزل، وبعد رميات المدفعية تواصلت نار متقطعة، ولأنني كنت أجلس عند النافذة، سمعت الطلقة تمر مجتازة القنصلية البريطانية. وفي اليوم التالي أمر سموه آرتيميس باحتلال موقع أمام بيت السيد برغش، وألمح له بأنه لن يواصل دفع البدل الشهري البالغ ٧٠٠ كراونة الذي كان حتّى الآن يدفعها له من خزينته الخاصة».

وكانت أخبار التنازل عن حملة مسقط ووصول أساي، قد سببت ذعراً كبيراً لدى المتآمرين. وقدَّم عبد الله بن سالم وزعماء قبيلته الحرث خضوعهم للسيد ماجد، لكنه رفض استقبالهم، وأفضى للنقيب ريجبي عن نيته إبعاد أربعة من زعماء تلك القبيلة إلى مسقط، وكذلك أخاه السيد برغش.

٥ ـ دعاوى الفرنسيين في زنجبار

يجب هنا ملاحظة بعض وقائع الفرنسيين في زنجبار.

عندما كانت الحملة متوقعة أن تصل في كلّ يوم إلى زنجبار، سأل القنصل الفرنسي النقيب ريجبي، قنصل جلالتها، عما كان ينوي أن يفعله عند وصول السيد ثويني.

قلت له يقول النقيب ريجبي «علي أن أبذل قصارى جهدي لمنع نزوله (ثويني)، وذلك بتهديده باستياء الحكومة البريطانية الشديد، وبتحذيره من المسؤولية الكبيرة التي قد يجلبها على نفسه إذا عانى أي واحد من الرعايا البريطانيين خسارة في الأرواح أو الممتلكات، وعندها علق (القنصل الفرنسي) لماذا، سنكون نعمل ضدّ بعضنا البعض بالضبط».

وعند السماع بتصميم السيد ماجد على إبعاد السيد برغش، هدده القنصل الفرنسي «بلغة شديدة العنف» بتدخل الحكومة الفرنسية إذا لم يتخل عن نيته. وبعد ذلك بقليل، أخذ معه السيد برغش إلى بيت السيد ماجد وجعل الأخوين يتصافحان.

في إحدى وجبات الغداء في القنصلية الفرنسية التي كان فيها النقيب ريجبي وبعض الحضور، تكلّم القنصل الفرنسي عن السيد ماجد بأقذع العبارات وأكثرها ازدراءً. وقال إن السيد برغش «الآن تحت الحماية الفرنسية» ولا يمكن المسُّ به، وأن «مسألة حقّ الخلافة على حكومة زنجبار قد تتم تسويتها في أوروبا».

وفي ما يتعلق بهذه الملاحظة الأخيرة، أشار النقيب ريجبي، في مناسبة لاحقة إلى أن الطرفين (السيد ثويني والسيد ماجد) قد وافقا على الالتزام بتحكيم اللورد الحاكم العام للهند، وأن المسألة قد تحل سلمياً. وبناء على هذا قال القنصل الفرنسي:

«لدي تعليمات من حكومتي، أن الحكومة الفرنسية لن تسمح أبداً الالتزام بنتيجة أي تحكيم لن تكون فيه طرفاً يمنح الموافقة. ولدينا معاهدات مع الإمام الراحل، ولنا الحق بأن تحترم آراؤنا».

وأخيراً فكر النقيب ريجبي بأنه من الأفضل التوصل إلى فهم واضح مع القنصل الفرنسي بخصوص دعواه؛ وفعل هذا بحضور قائد الأسطول الفرنسي الذي صادف أن كان في زنجبار في ذلك الوقت. ووجد نفسه غير مدعوم من قبل الآمر في الموقف الذي اتخذه، شرح القنصل الفرنسي بأنه لم يكن هناك سوء فهم، ووعد بأنه لن يتدخل بأية طريقة من الطرق في الشؤون الداخلية للدولة. وهذا التفاهم المرضي تفادى خطر ثورة، قد يكون السيد برغش، اعتماداً على الحماية الفرنسية قد فكر فيها قبل ذلك.

٦ ـ مطالبات السيد ثويني ضدّ زنجبار

لقد حان الوقت الآن لنفحص بشكل مطوَّل الادعاءات التي قدمها السيد ثويني بخصوص السيادة على زنجبار، وطلبه من السيد ماجد إعانة مالية سنوية قدرها ٤٠,٠٠٠ دولار. وتعليق حكومة بومباي، عند الإبلاغ عن نتائج مهمة العقيد روسيل إلى السيد ثويني، وذلك في رسالة بتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير، إشارة إلى ادعاء قدمه الأخير.

«سيكون من الضروري تماماً التوكيد على دعاوى سموه ضدّ أخيه، ومدى دعم أو إبطال وصية والدهما الراحل وتقاليد وعادات شيوخ العرب لهذه الدعاوى».

«يؤكّد السيد ثويني حقّه في السيادة على زنجبار، ويطلب أن يدفع له أخوه إتاوة أو إعانة مالية سنوية. وليس في سجلات هذه الحكومة أية نسخة موثقة عن وصية الإمام الراحل التي في غيابها من الواضح أن حكومة الهند لن تستطيع الوصول إلى قرار بخصوص هذه المسألة، فلو أن الإمام ترك زنجبار لابنه الأصغر وكان عرضة لدفع إتاوة، لكانت النقطتان اللتان يجب النظر فيهما هما مقدار هذه الإتاوة، ودرجة خضوع زنجبار لمسقط"؟

«فلو أن الأمر، على أية حال، كان غير ذلك وورّث الإمام بوصية زنجبار ومناطقه الأفريقية وبسيادة مُطلقة للسيد ماجد، لكان ما يزال من المناسب السؤال في ما إذا كان له الحق، وفقاً لعادة العرب، فعل ذلك. ويظهر من النظرة الأولى أن زنجبار تبعث لمسقط منذ القدم وليس للإمام الحق في تقسيم الأراضي الواقعة تحت سلطانه، لكن لو أنه اكتسبها عن طريق الشراء أو الغلبة أو الزواج، لكان له المبرر الكامل لتوزيعها حسب ما يراه مناسباً».

«لكن هناك مسألة أخرى إلى جانب الحق تشترك في هذا التحقيق، ألا وهي القدرة، قدرة زنجبار على الدفع، وقدرة مسقط على فرض الدفع بالقوة؛ فزنجبار ميناء ناهض ومزدهر قدِّر له في الظاهر أن يصير السوق التجاري لشرق أفريقيا، وأن يمارس تأثيراً عظيماً على تقدّمها في المستقبل. ومسقط، مرة أخرى، مكان لمقدرة تجارية محدودة؛ ولكن موقعها الجغرافي، وتفوّق الجنس البشري الذي يقطنها واحتلال حاكمها لبندر عباس وكشم وأماكن أخرى في الخليج الفارسي، يعطيها أهمية سياسية معينة ويمنحها تفوقاً على زنجبار. والحكومة البريطانية مهتمة بازدهار هذين المكانين، ولا يمكنها أن تكون غير مكترثة بنمو قوة وطنية صديقة متحضرة على الساحل الشرقي لأفريقيا ـ قوة قد أظهرت الرغبة الأوضح في إعاقة تجارة العبيد وفي تعزيز تطور التجارة المشروعة. وفي الوقت ذاته لا يمكن نسيان أن نفوذ مسقط في الخليج «الفارسي» قد تمت ممارسته بشكل منتظم بتعزيز من أشياء تملكها الحكومة البريطانية في الواقع؛ أي، كبت القرصنة أو تجارة العبيد، وصيانة السلام البحري. وقد تكون الخطيئة الأكبر في تمكين السيد ثويني من استنفاد موارده في محاولة لإعادة ضمّ زنجبار إلى سلطانه ـ وهي محاولة من الممكن أن تكون قد أفرزت صراعاً يائساً في كلّ من زنجبار ومسقط؛ لأنه، وكما ذكر في الفقرة الثالثة من هذه الرسالة، كان أخٌ ثالثٌ، هو السيد تركي، صاحب صحار، يرتقب فرصته، ويستعد لمهاجمة مسقط في غياب السيد ثويني».

وفي نظرة لتفسير بعض النقاط الغامضة في الدراسة، ولوضع جميع الحقائق المتعلّقة بالمسألة بحوزة الحكومة العظمى، فإن حكومة بومباي استدعت النقيب ريجبي لتقديم نسخة موثقة من وصية الإمام الراحل وتقرير يظهر تاريخ وطريقة حيازة الإمام الراحل لزنجبار والممتلكات الأفريقية الأخرى للإمام الراحل؛ وكذلك معلومات عن عادات شيوخ العرب في ما يخص الخلافة والنقل المعيّن بوصية للمنطقة. واقترحت حكومة بومباي تعديل النزاع على أساس أن حاكم مسقط يتوجب عليه التخلي عن ادعاءاته السيادية مقابل استلام إعانة مالية سنوية من السيد ماجد. وعبرت حكومة الهند في ٣٠ أيار/ مايو ١٨٥٩، عن رأيها في أن تسوية على

هذا الأساس كانت مرغوبة، وذلك بتضمين ادعاءات السيد تركي في التسوية؛ ثمّ فكروا، بسبب المعلومات الموجودة أمامهم، أن الحكومة البريطانية لا يمكنها أن تقدّم الإعانة المالية من السيد ماجد كحق للسيد ثويني.

٧ ـ تقرير النقيب ريجبي

عادة شيوخ العرب بخصوص الخلافة

في نيسان/أبريل ١٨٥٩، تلقت حكومة بومباي تقريراً كاملاً وواضحاً من النقيب ريجبي حول النقاط المحددة. وكان الموضوع الأول الذي أشار إليه هو عادة شيوخ العرب بخصوص الخلافة. وكتب عن هذا الموضوع:

«ليس هناك شكّ، بناءً على الكثير من الأحداث السابقة المماثلة في عائلة الإمام، فإنه امتلك بالفعل حقّ تقسيم الأراضي الخاضعة لسيطرته كيفما أراد، أو التخلي عن أي قسم منها لأي من أبنائه خلال حياته. ولم يتم الاعتراف أبداً بحق أكبر الأبناء بين أئمة عُمان. وجرى اختيار السيد سعيد نفسه ليكون الحاكم، وذلك بإقصاء أخيه الأكبر السيد سالم. وكان لوالد السيد سعيد، واسمه سلطان بن سالم (ربما يقصد الكاتب سلطان بن أحمد) إخوان أكبر منه على قيد الحياة، عندما تولى في عام ١٨٠٣ منصب الحاكم؛ ووالد سلطان، واسمه أحمد بن سعيد، كان قد قسّم الأراضي الواقعة تحت سلطانه خلال حياته وذلك بتعيينه أحد أبنائه، واسمه قيس ابن أحمد، حاكماً على صحار، والابن الأصغر من بين سبعة أبناء، واسمه محمّد بن أحمد، سلطاناً على إزكي.

وابن محمّد بن أحمد هذا، واسمه السيد هلال، موجود حالياً في زنجبار، حيث ترك مسقط قائداً لإحدى السفن المكونة لحملة السيد ثويني. وهو يفضل، على أي حال، السيد ماجد ومتزوج من ابنة للسيد سليمان، محافظ زنجبار. وورث منطقة من إزكي مستقلة تماماً عن مسقط، والكثير من القبائل البدوية دفعت إتاوة له؛ ولكن حوالى عام ١٨٢٣ طرده سلطان صحار، وسكن منذ ذلك الحين في مسقط، بعد زواجه من ابنة الإمام الراحل، السيد سعيد.

ومرة أخرى،

«وعند سؤالي السيد هلال عن عادات شيوخ عُمان بخصوص الخلافة، قال إنه ليس هناك اعتراف بقانون حقّ البكورة، وإن الاختيار من قبل القبيلة هو الحق الوحيد وإنه، عموماً، عند وفاة أحد شيوخ القبائل، يناقش أبناؤه مسألة الخلافة، وأنه كان يتم اختيار الذي كان له التأثير الأكبر في القبيلة، أو الذي يبدو بأنه

سيكون الأكثر فعالية ونفعاً لمجتمعه، وإنه على هذا الأساس جرى اختيار الإمام الراحل نفسه وإقصاء الأخ الأكبر، ولتجنب الخلاف الذي قد يحدث بين أبنائه الكثيرين بعد وفاته، قام خلال حياته بتقسيم الأراضي الواقعة تحت سلطانه بين أبنائه الثلاثة: ثويني وتركي وماجد، تاركاً جميع تفاصيل الإدارة بين أيديهم مع الفهم الكامل أنهم سيتولون السيادة الكاملة على كلّ مناطقها بعد وفاته. وأن الإمام الراحل اعتبر أن هذا الأمر جرت تسويته تماماً ولم ير ضرورة لأية وصية مكتوبة حول هذا الموضوع"... وبقائمة سلالة النسب لعائلة الإمام سيظهر أنه لو كان قانون حقّ البكورة أو حقّ الوراثة مسيطراً، فإن الأولاد الموجودين للإمام الراحل ما كان لهم أي حقّ في الخلافة، لأن ولدين من أولاد الأمير هلال، الأخ الأكبر للإمام الراحل لا زالا على قيد الحياة؛ وكذلك ولدان لسالم بن سلطان، الأخ الأكبر للإمام الراحل سعيد بن سلطان؛ ولو أن الخلافة على العرش تطورت كما هو الحال في عائلة باشا مصر، وكما هو الحال في بعض الدول الإسلامية، لكان للسيد هلال، ابن عم الإمام الراحل، حقّ أولى حيثُ إنّه الابن الأكبر للعائلة. وحقيقة أن أي واحد من هؤلاء الأفراد الخمسة من العائلة لم يحاول مطلقاً أن ينازع على خلافة العرش تثبت أنهم اعتبروا أن الإمام امتلك بالفعل حقّ تعيين ورثته هو».

٨ ـ تقرير النقيب ريجي. وموقف زنجبار من مسقط

بخصوص تبعية زنجبار لمسقط، كتب النقيب ريجي

«حيثُ إنَّ السيد سعيد عيَّن ابنه الثاني ليرث ممتلكاته الأفريقية، وابنه الثالث ليخلفه في ممتلكاته العربية، كان من الواضح أنه لم تكن نية سموه أن تكون زنجبار رافداً لمسقط، بل إن الدولتين تكونان مستقلتين بالكامل عن بعضهما البعض. ونصّب الأمير خالد ليكون حاكماً على الممتلكات الأفريقية أثناء غياب والده في مسقط، وعند وفاته التي وقعت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٤، تجاوز سموه اثنين من أبنائه وعيّن ابنه الرابع الأمير ماجد، ليخلف أخاه المتوفى في حكم الممتلكات الأفريقية، وأعلن لجميع زعماء العرب في احتفال رسمي (دربار) على أنّه يجب اعتباره تماماً في المنزلة التي احتلها الأمير خالد، وأنه خلفه على جميع حقوقه وعلى السيادة المستقبلية على زنجبار والممتلكات الأفريقية».

ومرة أخرى،

«في إجابة على سؤال طرحته، في ما إذا كانت العائلة تعتبر أن زنجبار كانت ستبقى بأية طريقة من الطرق تابعة لمسقط، أجاب السيد هلال، أنه وبناء على عادة

العرب، أن أي زعيم اتّخذ مقامه، فإن ذلك يعتبر مقعده من الحكومة؛ ونتيجة لذلك، عندما انتقل الإمام من مسقط إلى زنجبار وجعل من الأخير مكان إقامته الدائم، صارت مسقط نوعاً ما تابعة لزنجبار، وما دام الحال كذلك، كانت تحكم من قبل حاكم تبع للسلطة العليا في زنجبار؛ ويكون الإمام الراحل قد عيَّن ابنه الأكبر والمفضل، الأمير خالد، ليخلفه على زنجبار، في حين يخلفه أخ أصغر، الأمير ثويني على مسقط، وكان ذلك كافياً على أنه لم ينوِ أن تبقى زنجبار تابعة بأي شكل من الأشكال لمسقط.

«ولكون السيد هلال العضو الأكبر في عائلة الإمام وزوج أخت الإمام الراحل، والرجل الذي يحتل المكانة الشخصية الأعلى في عُمان، فإني أعتقد أن آراءه مخولة لأن يكون لها وزن أكبر؛ فقد كان ولكثير من السنوات الصديق الحميم للإمام الراحل، وهو مطلع على كلّ ما كان يحدث في مسقط وزنجبار في السنوات الأربعين الأخيرة. وأن مسألة ما إذا كانت زنجبار والممتلكات الأفريقية ستبقى تابعة بأية طريقة إلى مسقط، هي المسألة الأكثر أهمية، لأنني أعتقد أن الحكومة الفرنسية قد كانت ولا تزال لها بعض المفاوضات السّرية مع السيد ثويني، فإنها ستسعى بقوة إلى إعلان زنجبار تابعة لمسقط، ومن ثمّ ستحصل على السيطرة على ميناء الساحل الأفريقي ضمن الأراضي الواقعة تحت سيطرة زنجبار من السيد ثويني».

٩ ـ تقرير النقيب ريجبي ـ وصية الإمام الراحل ـ

وبخصوص وصية الإمام الراحل، قال النقيب ريجبي:

«لقد أعلمت من قبل صاحب السمو السيد ماجد، والسيد سليمان بن حمد والسيد هلال، أن الإمام الراحل لم يترك أية وصية أو تعليمات تتعلق بخلافته على الأراضي الواقعة تحت سلطانه؛ وأن الوثيقة التي تعيّن الأمير ماجد والسيد سليمان بن أحمد والسيد محمّد بن سالم كأوصياء له، تشير إلى شؤونه الداخلية فقط، وأن السيد هلال أصر بشكل معين على حقيقة أن الإمام الراحل لم يعين أياً من أبنائه ليكونوا أوصياء، باستثناء الأمير ماجد، كان دليلاً قوياً على المحبة التي كانت يكنها والده له، وعلى ثقته برجاحة عقله وحسن تعامله مع إخوانه وأخواته الأصغر منه».

١٠ـ تقرير النقيب ريجبي: تاريخ امتلاك زنجبار من قبل القبائل العربية في عُمان

أعطى النقيب ريجبي الرواية التالية بخصوص امتلاك زنجبار والممتلكات

الأفريقية الأخرى للإمام من قبل القبائل العربية في عُمان:

«كان أول استيطان للعرب على الشاطئ الشرقي لأفريقيا الذي لا توجد له أية رواية موثقة، هو استيطان قبيلة الحرث من البحرين المجاورة، الذين أنشأوا في عام ٩٢٤م مدينتي مقديشو وبراوا، وذلك بعد ٦٠ سنة من إنشاء مدينة كيلوا من قبل مستعمرين من الفرس من شيراز، ومن هذه النقاط مدّ العرب والفرس سلطانهم على كامل الساحل الشرقي حتّى سوفالا، واستولوا على جزر موفيا وزنجبار وبمبا. ولعدة قرون شكّلت المستوطنات العربية جمهوريات مزدهرة يحكمها كبار الشخصيات يختارهم السكان، وأداروا تجارة عظيمة مع الجزيرة العربية وفارس والهند، وعندما زار فاسكودي جاما هذا الساحل لأول مرة في عام ١٤٠٨م، وجد أن موزامبيق وكيلوا وممباسا وملندي وبرافا ومقديشو مدناً مزدهرة حسنة البناء، وأن السكان العرب كانوا يعيشون عيشة رفاهية وأن النساء كن يلبسن حريراً وساتاناً.

«وتبع ذلك حكم هذه المستوطنات من قبل البرتغاليين وتدمير تجارتها بعد ذلك بقليل. وفي عام ١٦٩٨م، أرسل سكان ممباسا الذين جعلهم ظلم حكامهم البرتغاليين يائسين، موفداً إلى سيف بن سلطان، إمام عُمان، يطلبون عونه لتخليصهم من البرتغاليين. وبعد ذلك بقليل خضعت له زنجبار وكيلوا، وذبح البرتغاليون أو طردوا من جميع مستوطناتهم في شمال رأس ديلجادو. ولكن حوالى عام ١٧٢٨، أرغمت الاضطرابات في عُمان على الانسحاب من شاطئ أفريقيا، ومرة أخرى أعاد البرتغاليون السيطرة على مناطقهم السابقة وأقاموا سلطانهم على طول الساحل من باتا إلى كيلوا».

«وبعد ذلك بسنوات قليلة طرد البرتغاليون مرة أخرى، وأرسل الإمام إلى هناك سفناً استولت على ممباسا، ووضع كذلك حامية في زنجبار، ومنذ هذا الوقت حتّى اعتلاء الإمام الراحل العرش في عام ١٨٠٦، كانت معظم المناطق التي شكلت في ما بعد الأراضي الأفريقية الخاضعة لسيادة السيد سعيد، حكمها زعماؤها وفي بعض الأحيان بخضوع اسمي لإمام عُمان، وفي عام ١٧١٦م، انتخب سكان الجزيرة ومدينة ممباسا علي بن عثمان الذي تخلى عن أي ولاء للإمام سلطاناً عليهم. وعند اعتلاء الإمام الراحل العرش، كان يحكم ممباسا زعيم مستقل، اسمه الشيخ أحمد بن محمّد، وكان يحكم باتا السلطان فوم أمادي، وأن تي. زعيم مات في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٨٠٧م، وعندها نشب نزاع بين ابنه فوم آلوت وزوج ابنته وزير الذي كان والده قد اغتاله فوم أمادي، وانتهى النزاع لصالح وزير الذي انتخب سلطاناً تحت مسمّى السلطان أحمد. وبحصول وزير على مساعدة زعيم ممباسا، جرت

الموافقة على أن باتا يجب أن تكون في المستقبل تابعة لمباسا وأنه يجب أن يقيم مندوب من زعيم ممباسا هناك. وانسحب أتباع فوم آلوت إلى مدينة لامو، وهي مدينة استخدمها ليُقر بسلطة السلطان الجديد لباتا، ونتيجة لهذا الأمر سار زعيم ممباسا بقوة كبيرة ضدّ هذه المدينة لكنه هزم».

«ولحماية أنفسهم من هجوم مستقبلي من قبل ممباسا، أعلن سكان لامو عن حمايتهم من قبل الإمام السيد سعيد، وأرسل وفداً إلى مسقط. وسمح السيد سعيد بإرسال حاكم إلى لامو، واختار لهذا المنصب شخصاً اسمه خلف بن ناصر الذي وبأمر من الإمام، أقام قلعة هناك».

«وبوفاة أحمد بن محمود، في عام ١٨١٤، رفض ابنه، عبد الله، سلطان الإمام، وبدلاً من إرسال الهدية السنوية المعتادة، أرسل درعاً كاملاً وقليلاً من ملح البارود وبضع طلقات كتحدٍ له، وبعدها بقليل ذهب عبد الله إلى بومباي حيث استقبله الحاكم استقبالاً حسناً. وبعد عودته، ولأنهم طلبوا تدخله، وضع سكان براقا البلدة والمقاطعة تحت سلطانه. وفي الوقت ذاته كان الابن الأصغر لفوم آمادي، سلطان باتا، واسمه باونا شيخ، قد ذهب إلى مسقط ليطلب عون الإمام، وعاد بقوة نجحت في جعله يُنتخب سلطاناً على باتا تحت سيادة الإمام السيد سعيد، وفي عام ١٨٢٢م، ونتيجة لاعتداءات عبد الله، سلطان ممباسا، أرسل السيد سعيد قوة بحرية ليفرض بالقوة خضوع زعماء الساحل لسيادته، واعترف زعماء برافو وباتا وأماكن أخرى، بمرسوم رسمي، بسلطان الإمام».

«وفي هذا الوقت قام محمّد بن ناصر الذي كان الإمام قد عينه حاكماً على زنجبار، بوضع يده على جزيرة بمبا؛ وقام سلطان ممباسا، سليمان بن علي، خشية من أن يكون السيد سعيد قد قصد مهاجمة منطقته، بوضع الجزيرة وحصن ممباسا تحت الحماية البريطانية، ورفرف العلم البريطاني في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٢٣ بموافقة من السكان؛ وفي ٧ شباط/ فبراير ١٨٢٤، وقع النقيب أوين، في الفرقاطة ليفين معاهدة وضع بموجبها ميناء ممباسا وتوابعه بما في ذلك جزيرة بمبا والساحل الواقع بين ميليندي ونهر بانجام، تحت حماية بريطانيا العظمى بموجب الشروط التالية:

١ـ يتوجب على بريطانيا العظمى إرجاع زعيم ممباسا إلى مُلكيته السابقة؛

٢ـ يجب أن يواصل زعيم قبيلة المزارة تنفيذ السيادة على الدولة، وأن تكون وراثية في عائلته؛

٣ ـ أن يقيم مندوب من الحكومة الحامية مع الزعيم؛

٤ـ أن تقسَّم عوائد الجمارك مناصفة بين الطرفين المتعاقدين؛

٥ ـ أن يسمح للرعايا البريطانيين بالتجارة الداخلية؛

٦ ـ أن يقضي على تجارة العبيد في ممباسا."

«وحيثُ إنَّ الحماية البريطانية على ممباسا لم تصادق عليها الحكومة البريطانية، جهَّز الإمام السيد سعيد في شهر كانون الثاني/ يناير ١٨٢٨م حملة كبيرة، وأبحر إلى ممباسا التي استسلمت له، وفي ١١ كانون الثاني/ يناير ١٨٢٨م، وباستيلائه على الحصن وتركه حامية هناك، تقدّم بأسطوله إلى زنجبار، في زيارته الأولى لها:

«من الخلاصة أعلاه يظهر أن القسم الأكبر من الأراضي الأفريقية الخاضعة لسلطة الإمام كانت من حيازته هو، وعلى الرغم من أن ذلك سابق لاعتلائه السلطة، فإن إمام عُمان مارس في أوقات مختلفة سيادة اسمية على بعض مناطقها، ولأول مرة دمج الكل في سلطنة واحدة تمتد إلى حوالى ١,١٠٠ ميل على طول الساحل الشرقي لأفريقيا، وتشتمل على جزر زنجبار وبمبا ومافيا الغنية».

١١ـ تقرير النقيب ريجبي : الإتاوة السنوية التي طالبت بها مسقط من زنجبار؛ وبخصوص الإتاوة السنوية التي طالبت بها مسقط كتب النقيب ريجبي:

«لا يظهر بأن الإمام الراحل قد ألمح أبداً إلى هكذا دفعة، سواء كتابة أو شفهياً؛ ومما ذكرته سابقاً يعتبر أن الإمام الراحل، لم يقصد أن يرث ابنه الأمير ماجد الأراضي الأفريقية الخاضعة له، حيثُ إنَّها كانت ذات سيادة مطلقة وكاملة من دون أن يحتاج لأن يدفع أية إتاوة لمسقط، أو أن يظهر أية علامة تبعية».

«إن مطالبة السيد ثويني بهذه الدفعة قد تكون مؤسسة على وعد قطعه السيد ماجد أن يدفع لأخيه ٤٠ ألف كراونة سنوياً. وحول هذا الموضوع يخبرني سمو السيد ماجد، ويؤكّد كلامه السيد سليمان والسيد هلال وجميع كبار العرب، أنه بعد وفاة الإمام الراحل بقليل، أرسل السيد ثويني ابن عمه، السيد محمّد بن سالم من مسقط إلى زنجبار ليوضح لأخيه، أن موارد مسقط أقل بكثير من موارد زنجبار، وأن والدهما كان من عادته أن يدعم خزينة مسقط بتحويلات من زنجبار، وأنّه يأمل أن يواصل أخوه مساعدته؛ ونتيجة لذلك وافق السيد ماجد على أن يحوِّل لأخيه أربعين

ألف كراونة سنوياً، وكانت عشرة آلاف كراونة ستدفع كإتاوة للوهابيين، وعشرة آلاف لأخيهما السيد تركي، سلطان صحار، والعشرين ألفاً الأخرى لنفسه؛ ولكن جرى التعهد بأن دفع المبلغ بكامله مشروط بأن يبتعد عن العنف مع أخيه السيد تركي؛ ولأن السيد ثويني قد خرق هذه الاتفاقية، ولم يدفع لأخيه السيد تركي مطلقاً أية حصة من هذا المبلغ، إلى جانب أنه بذرها في خلق شقاقات بين القبائل العربية، وفي شنّ حرب على أخيه السيد تركي، لذلك لم يقم السيد ماجد بتحويل المبلغ للسنة الماضية».

«ويظهر أنه لم تعقد أية اتفاقية مكتوبة حول هذا الموضوع؛ حيث رتب الأمر كلّه شفهياً في حفلة رسمية مفتوحة، فلدى العرب بغض شديد للكتابة: حيث لا توجد أية سجلات من أي نوع محفوظة في زنجبار، والشؤون الأكثر أهمية تسوى في حفلة رسمية عامة من دون أية حوادث مكتوبة. ولم أستطع بهذا الخصوص أن أحصل على أية وثائق مكتوبة متصلة بالوقائع المختلفة لهذه الرسالة. وأُعلمت أن الورقة التي تركها الإمام الراحل والتي تشير إلى تقسيم ممتلكاته الخاصة بحوزة ابن أخيه السيد محمّد بن سالم، أحد الأوصياء الذي يسكن الآن في مكة. وأفهم بأنه منزعج من دعاوى ابن عمه، السيد ثويني (هو الابن الأكبر للأخ الأكبر للإمام الراحل)، وأنه قد عبّر عن تصميمه على عدم العودة إلى مسقط، وأنه قد اشترى منزلاً وممتلكات في صورات، حيث يقصد أن يقيم عند عودته من مكة».

«حتّى لو افترضنا أن مطالبة السيد ثويني بدفع الأربعين ألف كراونة المذكورة أعلاه كانت عادلة، فإن الاستعدادات الحربية لمواجهة اعتداءات السيد ثويني التي جاءت من غير تحريض، سببت إنفاقاً كبيراً على شراء الأسلحة والذخائر ومعدات السفن والدفع للجنود.. الخ، بحيث صار من المستحيل على خزينة زنجبار أن تدفع أي دفعة لمسقط لبضع سنوات قادمة. ولقد أعطاني رئيس الجمارك في زنجبار البيان التالي للدخل الخاص بالتزامات سمو السيد ماجد.

	كراونة ألمانية
«العائدات السنوية للجمارك	١٩٠,٠٠٠
«لجزيرة بمبا	٦,٠٠٠
«ضريبة مدفوعة من المخاديم، سكان زنجبار الأصليين	١٠,٠٠٠
مجموع العائدات	٢٠٦,٠٠٠

وليست هناك ضريبة أرض أو منازل، أو أي مصدر آخر للعائدات. وإلى جانب العائد العام، ليس لسموه أية موارد، باستثناء مبلغ ٩٠,٠٠٠ كراونة تركها

له والده. ولم يتم حتّى الآن توكيد تكلفة هذه الاستعدادات الحربية؛ ولكن من المعروف أنها تتجاوز ١٠٠,٠٠٠ كروانة، وسموه مدين لجيرام سويجي، مأمور جمارك زنجبار، بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ كراونة وهي عبارة عن دفعات مقدمة لتفي بالأعباء العامة، وكذلك ٥٠,٠٠٠ كراونة على حساب الأموال المقدمة إلى بومباي لبناء طراد جديد».

١٢ـ تقرير النقيب ريجبي : مكائد السيد ثويني

بعد موافقته على إخضاع مسألة مطالباته لتحكيم الحاكم العام، أرسل السيد ثويني شخصاً اسمه حامد بن سالم إلى زنجبار حاملاً رسالة للسيد ماجد بفحوى أن حاملها قد فوِّض بترتيب جميع الخلافات بين الأخوة. واكتشف أيضاً أن السيد ثويني قد أرسل سراً ٤٠,٠٠٠ دولار إلى زنجبار لكي تنفق من أجل إثارة الناس ليقوموا بثورة ضدّ أخيه.

١٣ ـ تقرير النقيب ريجبي: موقع زنجبار وإمكانياتها

إن النقاط التالية من ملاحظات النقيب ريجبي، عند اختتام تقريره المهم، تستحق أن توضع في السجل:

«باستثناء القليل من كبار مالكي العبيد من قبيلة الحرث العربية، ليست هناك أية فئة في زنجبار تفضل السيد ثويني، أو قد تعترف بأنه قد يؤسس، بعد صراع دموي، حكمه فوق جزيرة زنجبار، وسكان السواحل للأراضي على البر الرئيس لن يخضعوا له أبداً؛ وعندما وصلت البجالو (المراكب) التسعة إلى الشاطئ، خرج جميع السكان بسلاحهم ضدهم، ولم يستطيعوا النزول لجلب الماء عند أية نقطة. ويربط السواحليون دائماً بين عرب مسقط وبين تجارة العبيد. ويمتلك السيد ماجد قوة ونفوذاً على البرّ الرئيس أكثر مما امتلكه والده في أي وقت من الأوقات. وأخبر النقيب بورتون سموه بأنه حتّى على شواطئ بحيرة تنجانيقا، ٦٠٠ ميل إلى الداخل، ألف المواطنون هناك، **إدمان** في مدحه بأنه الأمير العظيم والعادل الذي يعيش على شاطئ البحر. وتزور أعداد من هؤلاء الناس، مونبانيزيون، زنجبار كلّ عام ليتخلصوا من عاجهم، وليجدوا العدل والأمن بلا خوف كالسابق من أن يحتجزوا ويباعوا كعبيد، ويتكلمون في مدح الأمير هناك بعيداً في الداخل».

«وتحتل مسألة العلاقات السياسية مع زنجبار أهمية من الموقع المقدَّر لهذه الدولة أن تحتله كقوة رئيسة على الشاطئ الشرقي لأفريقيا، ومن تصميمات الفرنسيين على

التعدي عليها والحصول على موطئ قدم على البر الرئيس، ونمى إلى علمي مؤخراً أن الداخل بلد جميل وصحي ومنتج للكثير من القطن والسكر والقهوة والصمغ.. الخ، مع سكان زراعيين تماماً، الأمر الذي يجعل الفرنسيين أكثر شوقاً للحصول على موطئ قدم. وأن مستوطناتهم في ناسبة وماغوتا غير صحية بالمرة، وقد خيبت جميع الآمال بجذب التجارة إلى موانئهم. وبسبب امتلاكها لمرفأ واسع وآمن وطقس صحي، فإن زنجبار تسير بسرعة السوق لتجارة الساحل الشرقي كلّه. وحتّى منتوج المستوطنات البرتغالية يجلب إلى زنجبار ليشحن من هناك، لتجنب دفع رسوم ثقيلة تجبى في المرافئ البرتغالية، وعندما كان ضباط سفينة لينكس التابعة لجلالتها والموجودة مؤخراً في تيت، على مسافة ٣٠٠ ميل على نهر الزمبيزي، وجدوا حوانيت تعرض بضاعة بريطانية، كانت قد جلبت عبر القارة عن طريق قوافل عربية من زنجبار، وبيعت بأسعار أدنى من أسعار البضائع ذات الضرائب الثقيلة التي جرى استيرادها من خلال مبنى الجمارك البرتغالي، وإن المستوطنات البرتغالية على الساحل الشرقي في أدنى درجة من البؤس والانحطاط، ومن المحتمل أنهم لن يتمكنوا من الاحتفاظ بها للعديد من السنين. وحتّى موزامبيق، مقام الحاكم العام، لا يجرؤ أي برتغالي على الابتعاد أكثر من خمسة أميال عن المستوطنة، ولولا أنهم مكبوحون بالخوف من التدخل الأجنبي، لطرد العرب البرتغاليين في يوم واحد. ومن المحتمل أنه لن يطول الوقت إلا ويكون الشاطئ الشرقي حتّى خليج ديلاجوا، قد شكل جزءاً من الأراضي الخاضعة لسيادة زنجبار؛ فالعرب يشكلون مستوطنات على طول قناة موزامبيق، وقبل وقت ليس بالطويل تمنى سلطان أنجوشا، جزيرة إلى الجنوب من موزامبيق، على سلطان زنجبار أن يُعلنه إقطاعياً، ولكن العرض رفضه السيد ماجد».

١٤ـ سماح الحكومة بإجراء التحكيم بإذن مسبق من الطرفين

عند استلام تقرير النقيب ريجبي الملخص أعلاه وبعد الدراسة المتمعنة للمراسلات التي قد مضت، أجابت حكومة الهند بناء على الشروط التالية على رسالة حكومة بومباي: الرسالة رقم ٤٥٩٠، المؤرخة في ٢٧ تموز/يوليو ١٨٥٩: بعد التعليق على عدم إخلاص السيد ثويني في عرضه القبول بالتحكيم، كما ظهر بوضوح من رسالته إلى السيد ماجد، وكذلك من تحرّكات مبعوثه في زنجبار، رفضت الحكومة القيام بالتحكيم حيثُ إنّه كان واضحاً أن أحد الطرفين لم يكن راغباً بالالتزام بالتحكيم.

وكان يجب تحذير السيد ثويني بأن الحكومة قد تعتبره مسؤولاً عن الإصابات

التي قد تقع على الرعايا البريطانيين، وأنها لم تعترف بأن لأي ادعاء من جانبه منزلة أعلى أو سيادة على ادعاءات السيد ماجد. وخلصت رسالة الحكومة إلى القول:

«ستنظر حكومة بومباي في ما إذا كان من الأفضل إرسال سفينة إلى مسقط، مع مسؤول معين خصوصاً ليبلغ هذه الرسالة للسيد ثويني؛ فإذا توافرت سفينة ومسؤول موثوق، فإن الحاكم العام في القنصلية يعتقد بأن ذلك أفضل».

«ثمّ على السفينة بعد ذلك التوجه إلى زنجبار، بتعليمات من النقيب ريجبي، قنصل جلالتها، لإبلاغ السيد ماجد بما حصل».

«فإذا كان السيد ماجد لا يزال مستعداً لأن يدفع لأخيه مبلغ الأربعين ألف كراونة، وأن يواصل فعل هذا طالما لم يكن هناك أي عدوان أو ادعاء غير معقول من مسقط، فإن هذا لا يزال يعرض الوسيلة لإحلال تفاهم ودي، وأن النقيب ريجبي قد يفعل خيراً إذا شجعه. ولكن الترتيب يجب أن لا يحمل شكل إعانة مالية من حكومة تابعة إلى حكومة ذات سيادة عليها. ويجب أن تكون هبة حُرة من جانب السيد ماجد، وفقاً للتعهد السابق الذي لا يزال السيد ماجد راغباً في العودة إليه، على الرغم من أن السيد ثويني قد فقد الحق في المطالبة بتنفيذه».

«فإذا لم ينجح المسار أعلاه في إيقاف حالات العنف، وإذا ما وجدت حاجة لتحكيم ذي سلطة أكبر، عندها يجب أن تكون الخطوة الأولى هي الحصول على إذن رسمي وتوقيع كلا الطرفين على بنود تحكيم، يجبر كلّ طرف منهما الابتعاد عن العنف خلال هذا التحكيم، والالتزام بقرار الحاكم العام».

«وقد يعطي هذا حكومة الهند الحق في فرض الالتزام بحكمها، ويبدو من المحتمل أنه ليس فيه خلل يمنع الالتزام به».

«لدى الحاكم العام في المجلس معارضة شديدة لإرباك حكومة الهند في أية مفاوضات أو التزامات من هذا القبيل، إلا إذا تطور النزاع بين زعماء مسقط وزنجبار إلى عنف مفتوح، ما يعطي الفرصة لتدخل قوى أخرى، فإن الحاكم العام في المجلس يرغب في الاضطلاع بالمسؤولية الموصوفة أعلاه».

١٥ـ تقدّم الأحداث في مسقط وزنجبار

استمرت الأمور بحالة غير مستقرة في مسقط خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو. وواصل مبعوث السيد ثويني حث السيد ماجد على القبول بطلبات سيده، وبخاصة ما يتعلق بدفع ٤٠,٠٠٠ دولار سنوياً والتخلي عن ميناء ممباسا على

الساحل الأفريقي، والتخلي عن حقّ الوصاية، كوصي لوالده، على ممتلكات الأطفال القصّر للإمام الراحل. وكتب النقيب ريجبي:

«لدي انطباع قوي بأن الهدف الوحيد في رغبة السيد ثويني في الحصول على السيادة على ميناء ممباسا هو نقله إلى الفرنسيين بطريقة ما. ويقول النقيب أوين في وصف هذا، «ليس هناك مرفأ أكثر روعة في العالم من ممباسا، والريف المحيط به خصب وصحي، حيث لا توجد هناك بحيرات راكدة».

وكان زعماء قبيلة الحرث والسيد برغش يخلقون الاضطرابات بنشاط بهدف إخافة السيد ماجد، وتردد الأخير في القبض على أخيه وعلى زعماء قبيلة الحرث خوفاً من تسبيب ثورة يسفك فيها الكثير من الدماء البريئة من غير ضرورة. وفي إحدى المناسبات، عندما عرض السلطان القبض على السيد برغش بهدوء، أعلم القنصل الفرنسي الأخير بما يدبر ضده.

وأخيراً صار موقف قبيلة الحرث خطيراً بحيث صار السيد ماجد مجبراً على تبني إجراءات حاسمة ضدهم، وبناء على ذلك، احتجز في ٧ تموز/ يوليو ١٨٥٩م، كبار زعماء قبيلة الحرث، وأطلق سراح العديد منهم بشرط ضمان حسن سلوكهم في المستقبل، ولكن خمسة منهم الذين كانوا الأكثر نشاطاً في اختلاق الاضطرابات كبلوا بالحديد. وكان من بين العدد الأخير عبد الله بن سالم الذي جرت الإشارة إليه في الفقرة (٣) كواحد من زعماء القبيلة الأكثر تأثيراً والأشد خطراً. وعندما علمت القبيلة باحتجاز كبار زعمائها، جمعت قبيلة الحرث عبيدها وهددت بإشعال النار في البلدة. ولكن عندما وجدوا أن السلطان حازم، تفرقوا بهدوء.

١٦ـ تمرد السيد برغش

في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر أبلغ النقيب ريجبي بأن السيد برغش قد فجّر تمرداً مفتوحاً ضدّ أخيه، وفي ٨ من الشهر التالي هرب من بلدة زنجبار واتخذ موقعاً قوياً داخل الجزيرة. وبعد ذلك بقليل انضم إليه الحرث ومرتزقة من الخليج (الفارسي) وعبيد أفارقة من المزارع. وبعد المماطلة التي يتميز بها العرب، زحف السيد ماجد بتاريخ ١٢، ضدّ أخيه بقوة مؤلّفة من خمسة آلاف رجل، وفي اليوم الثاني وصلت إلى زنجبار شائعات تحذيرية من الداخل وأغلقت المحلات وأبعد كلّ شخص قادر على ذلك عائلته من البلدة. وعند حلول المساء كانت البلدة بحالة من الفوضى. وكانت الطلقات تطير بِكُلّ اتجاه. وقتل أحد الرعايا البريطانيين من كبار التجار، عند باب بيته، وأصيب شخص آخر بجراح خطيرة. ولحسن الحظ وصلت سفينة

صاحبة الجلالة «لينكس» إلى خارج البلدة. وفي اليوم التالي، قام النقيب ريجي مع أكبر عدد ممكن من ضباط البحرية بزيارة للسلطان الذي كان لا يزال من دون سلطة فاعلة، وأبلغوه بأعمال العنف التي ارتكبت ضدّ رعايا بريطانيين، وأبلغوا الزعماء الذين كانوا قد حثوا الأمير ماجد على الإحجام عن القيام بإجراءات فاعلة ضدّ أخيه، بأنه قد يعتبرهم مسؤولين عن التمرد. وكانت نتيجة هذه الزيارة أن تقدّم السيد ماجد بكامل قواته لمهاجمة المتمردين، واتخذ السيد برغش موقعاً مرتفعاً في مبنى حجري ذي طوابق علوية واسعة وذي مبانٍ عديدة أصغر منه منفصلة عنه، وكان لدى المتمردين ثلاثة مدافع نحاسية، وقد بدا أنهم مصممون على إظهار جبهة قوية. وكان لدى الضباط البريطانيين الذين رافقوا قوة السيد ماجد، مدفعين وبعض القذائف في المواقع التي أطلقوها بأنفسهم ونجحوا في تدمير البوابات وفتحوا كذلك باباً داخلياً للبيت. ولم يكن بالإمكان حث قوات السيد ماجد على قصف المكان، وعاد الضباط إلى سفنهم في المساء.

١٧ـ عون القوات البريطانية للسيد ماجد ضدّ السيد برغش، واستسلام الأخير

في اليوم التالي، وعندما وجد أن جميع جهوده فشلت في حث قواته على قصف موقع العدو، طلب عون القوات البريطانية، واستجاب النقيب ريجي لطلبه، وأرسلت مفرزة قوامها حوالى مئة رجل معهم مدفع هاوزر بقوة ١٢ رطلاً، انطلقت المفرزة من السفينة أساي وتقدّمت لتهاجم المتمردين، وعند الوصول إلى موقعهم، وجد بأنه قد أخلي وأن المبنى كان قد دمر تماماً. وخلال النهار بلغت معلومات استخبارتية تفيد بأن السيد برغش كان مستلقياً متخفياً في بيته الذي طوّق في الحال، وأخيراً أجبر على تسليم نفسه وأخذ إلى قصر السيد ماجد. وعثر في منزله على أسلحة لثمانمائة (٨٠٠) رجل ومدفع واحد، وكذلك اكتشفت ٤٠٠ مسكيتة - بندقية قديمة الطراز خاصة بجند المشاة - في منزل عبد الله بن سالم، زعيم قبيلة الحرث. وعاد السيد ماجد إلى زنجبار واستقبل بحبور من جميع السكان. وفي اليوم التالي كتب السيد برغش، في جلسة رسمية تعهداً رسمياً بترك الأراضي الخاضعة لسلطة زنجبار إلى الأبد، وعلى أن لا يخطط أو يشنّ حرباً أبداً ضدّ أخيه، وأن يمضي إلى أي ميناء يحدده النقيب ريجي، وأن يتصرف دائماً وفقاً لرغبات الحكومة البريطانية. ووقع الضباط البريطانيون على هذه الوثيقة بحضور المشايخ العرب وأقسم السيد برغش على القرآن (الكريم) على الالتزام بها وأضاف بصوت مرتفع:

«أقسم أن لا أستمع مرة أخرى إلى نصيحة من الفرنسيين، ولا من الحرث ولا من أي أحد باستثناء الحكومة البريطانية».

وتلبية لطلب السلطان، تمّ استقبال السيد برغش على ظهر السفينة أساي التي كانت ستنقله إلى مسقط، أما قبيلة الحرث التي خسرت خسارة فادحة جراء محاولتها الفاشلة بالثورة، فقد خضعت للسيد ماجد، وبدا كلّ شيء هادئاً على الجزيرة. وفي تقريره عن الأحداث أعلاه علق النقيب ريجبي:

«إنني مدرك تماماً للمسؤولية التي جلبتها على نفسي بالموافقة على طلب سموه بمساعدة قوات جلالتها، وإنني ما كنت أجد ما أبرر به فعل هذا لو كانت الحالة قيام بعض رعايا سموه بتخليص أنفسهم من حاكم ظالم، لكن الأمر لم يكن كذلك. حيثُ إنَّ السيد برغش كان قد زود بمبلغ كبير من المال من قبل حاكم مسقط بقصد القيام بثورة، كذلك زوده سموه بسخاء وأعطاه مبلغ عشرة آلاف دولار قبل يوم واحد من هروبه إلى الداخل. وبهذا المال كان قادراً على أن يجذب إليه عدداً كبيراً من المرتزقة العرب الذين جاؤوا من الشمال، طامعين في أية فرصة للنهب والسلب، وهذا هو الموسم الذي يصلون فيه إلى هنا بالآلاف. وبينما كان السلطان في رأس بيتل أرسل إلي ملاحظة خاصة بأنه كان متأكداً من أن القنصل الفرنسي كان قد حث السيد برغش على التمرد. وفي اليوم ذاته وصلت سفينة جلالتها إيناكس إلى هنا، وأبلغني الضابط بركلي بأن الفرقاطة الفرنسية كورديليري قد أبحرت من موزنبيق، وكان يفترض أنها متوجهة إلى زنجبار مباشرة، ولذلك كان من المحتمل أن الفرنسيين سيدعمون السيد برغش علناً عند وصول الفرقاطة كوديليري، كما حصل في الزيارة الماضية للفرقاطة. ولأن البلدة أخليت على الفور، لم يكن هناك أي نوع من الطعام يمكن الحصول عليه في الأسواق لعدة أيام، وكان هناك حوالى خمسة آلاف من الرعايا البريطانيين المسالمين المقيمين هنا الذين تطلعوا إلى حماية أرواحهم وممتلكاتهم، وكان أحد كبار التجار الهنود المحترمين قد قتل، وتنبأت بالخراب والفوضى الكاملين، إلا إذا أخمد المتمردون بسرعة، لأن الأهواء الوحشية لهذه الأجناس شبه البربرية كانت قد أثيرت. وحثتني هذه الاعتبارات على التزود بالعون المطلوب وإنني على ثقة بأن تدابيري خلال تلك الفترة العصيبة، قد تقابل موافقة معالي اللورد في القنصلية».

وعند علمها بتدابير النقيب ريجبي، امتدحته حكومة الهند على صواب القرارات التي اتخذها خلال الوضع كلّه.

١٨ـ مهمة الآمر كروتيندن إلى مسقط، وقبول السيد ثويني الالتزام بتحكيم الحكومة

عند تلقي أوامر حكومة الهند(*) قامت حكومة بومباي ببعث الآمر كروتيندن من البحرية الهندية، في سفينة جلالتها فيروز إلى مسقط من أجل إيصال الأوامر إلى السيد ثويني. ووصل ذلك الضابط إلى وجهته في ١٢ أيلول/ سبتمبر، ووجد أن السيد ثويني قد عاد في الحال من حملة ضدّ أخيه السيد تركي التي انتهت من دون سفك دماء نتيجة لاحتجاجات المقيم السامي في بوشهر وزعيم أبو ظبي.

وفي اليوم التالي لوصوله إلى مسقط، قام الآمر كروتيندن بزيارة رسمية إلى السلطان وأبلغه بموضوع مهمته، تكدّر الأخير لرفض حكومة الهند اعتباره وصياً على أخيه، وبدا أنه يظن بأن حالته قد حكم عليها مسبقاً، وأنكر أنه قد تصرف عن سوء نية، وقال إن كلّ ما أراده تسوية عادلة لمطالباته ضدّ زنجبار وأخيه الذي اتهمه بإثارة أخيه، السيد تركي حاكم صحار، ليثور ضده وذلك بإرساله له قبل أربعة أشهر في قارب فرنسي مقداراً من المال وملح بارود وطلقات وأسلحة أنزلت جميعها. واشتكى من أنه لم يمثل في المسألة لدى الحكومة التي استمعت لتفصيلات مطولة من القنصل البريطاني في زنجبار والذي لم تكن الحكومة تملك إلا تصديق أقواله. **وأنكر عدالة قسمة ممتلكات والده، معلناً أنه لم يترك أية وصية، فلو أنه فعل ذلك، فإن ولديه، برغش وفيصل اللذين كانا معه عند وفاته، مطلعون عليها**، وإن تمّسك السيد ماجد بزنجبار، فإن عليه دفع مبلغ سنوي لأخيه الأكبر، ويواصل تقرير الآمر كروتيندن:

«إضافة إلى ذلك اتهم سموه أخاه في زنجبار بأنه «نهب» حصص ممتلكات الإمام التي تركها لصغار أفراد العائلة، وفي إخفاقه في تحقيق وعده بدفع ٤٠,٠٠٠ كراونة ألمانية بحسب ما تعهد في الاتفاقية المعقودة بينهما على يدّ السيد محمّد بن سالم، وهي الاتفاقية التي يوجد أصلها في مسقط.

«وضغطت لأتمكن من رؤية هذه الوثيقة، ولكنه قال إنها كانت موجودة في منزل السيد محمّد بن سالم، وإنه كان غائباً في الحج، ولكن يتوقع وصوله في أي يوم على متن الباخرة سقوف. ووصلت السفينة سقوف بعد يومين، ولكن السيد تخلف عنها.

(*) انظر: الفقرة (١٤) في هذا الفصل.

«وعند سؤال سموه في ما إذا كانت هناك أية فقرة في الوثيقة تنص على أن جزءاً معيناً من هذا المبلغ يجب دفعه للسيد تركي الذي كان سيترك غير متحرش به في صُحار، وإنكارها في البداية، وبعد ذلك قال بتردد «إنّه لم ير الاتفاقية». وأخبرته بأني قد عرفت دائماً بأن والده وضع صحار تحت ملكية السيد تركي، وأنكر ذلك، قائلاً بأنه احتل المكان ومنح نفسه ذلك الحق.

.... «وعلى الرغم من أنني مكنت سموه من رواية شكاويه الكثيرة المتعددة الجوانب بشكل مطول، وأحجمت عن الدخول معه في أية مناقشة حول صدقيتها، وأخبرت سموه بأنه قد يكون من عدم الاحترام لمعالي الحاكم العام الذي وافق على التحكيم، شريطة أن يتقدم سموه بالضمانات المطلوبة، وحاثاً إياه بقوة على تنفيذ ذلك، وأن يزن بحذر كلّ ما أخبرته به، واستأذنت بالخروج».

وبعد انتظار دام أربعة أيام للحصول على إجابة لرسالة حاكم الهند، استدعي الآمر كروتيندن للاستماع لقراءة الرد الذي يقترحه السيد ثويني. وعلى كل حال، وجد هذا غير مرضٍ ولا يلزم بأية طريقة السلطان بالالتزام بتحكيم الحاكم العام. ورفض الآمر كروتيندن بغلظة أن يكون حاملاً لرسالة ليس لها أي معنى محدد، ووافق السلطان، محبطاً برفضه، على إعطاء وثيقة تلزمه الالتزام بالتحكيم. وبناءً على ذلك، في اليوم التالي، جلبت رسالة وتبين أنها تحمل شروط الرسالة نفسها التي قرأتها عليه وموقعة من الوزير نيابة عن السلطان. وهذه أيضاً رفضها الآمر كروتيندن، وأخيراً، وعملاً بنصيحة أخيه السيد محمّد بن سعيد، أعطى الضمان المطلوب الذي أرسل إلى الحكومة. وكانت ثقة النقيب كروتنيدن ضعيفة بالسلطان الذي أظهر نفسه متردداً للغاية في الدخول في أية اتفاقية فأبدى هذه الملاحظة.

«ويشعر بأن تحكيم معاليه سيكون نهائياً وشاملاً، ولن يكون له أي عذر في التحرش بأخيه، في حين قد لا يتحسن وضعه هو».

«وفي ما يخص السيد تركي، لم يعترف سموه باستقلاله. وعينه والياً، وبهذا اعتبر بأن لديه كامل القوة في ممارسة سلطته عليه».

«وبعد إنزال الذخائر من السفينة الفرنسية لصحار، أمر سمو السيد ثويني السيد تركي بطرد حاميته الحالية واستبدالهم ببعض أصدقائه، الأمر الذي رفض السيد تركي أن يفعله، ونتيجة لذلك جهز سموه حملة ضده انتهت، كما ذكر سابقاً، من دون أية نتيجة. ولا يزال السيد تركي يتلقى معاشاً شهرياً من جمارك مسقط».

١٩ـ الثورة الثانية للسيد برغش

إن سفينة صاحبة الجلالة أساي التي كانت في الوقت ذاته قد طافت في البحر ولكن من دون السيد برغش الذي كانت رتبت له ترتيبات أخرى، عادت إلى زنجبار في ٥ أيلول/ سبتمبر. وأعطى وجود السفينة ثقة عظيمة للناس، وعبّر السلطان عن بالغ امتنانه للدعم المعنوي ضدّ المؤامرات الخارجية. وقرر النقيب ريجبي أنه من حسن المشورة الاحتفاظ بالسفينة أساي في سواحل زنجبار إلى حين مغادرة الآمر الفرنسي نيابة والذي كان متوقعاً وصوله بعد وقت قصير في السفينة كورديليري، فحتى، وإن لم يتدخل ذلك الضابط في الشؤون الداخلية للدولة، فإنه من المفترض عموماً، بعد الذي حصل في الزيارة السابقة لكورديليري، أنه كانت لديه مخططات ضدّ السلطان وفي وقت لاحق من الشهر ذاته كتب النقيب ريجبي بأن كلّ شيء كان هادئاً في زنجبار، وإن قبيلة الحارثي قبلت الخضوع للأمر الواقع، فالأحداث التي حصلت في مسقط قد أبعدتهم عن جانب السيد ثويني، ونمى إلى مسامع الأخير أن الحرث فرضوا أنفسهم عليه واستولوا على المال الذي كان قد أرسل إلى زنجبار بقصد تفجير الثورة. وبناء على ذلك احتجز سفينة تعود لعبد الله بن سالم، زعيم قبيلة الحرث، وهكذا جعل القبيلة عدوة له في الحال. لذلك كانوا متلهفين للغاية للمصالحة مع السيد ماجد. وأخيراً غادرت زنجبار السفينة المسقطية كارولين، وعلى متنها مندوب السيد ثويني، أحمد بن سالم (ابن عم كلّ من السيد ثويني والسيد ماجد). وأحمد هذا وصفه النقيب ريجبي بأنه شخص خطير وعديم الضمير. وخلال زيارته كلها كان يتآمر مع القنصلية الفرنسية بهدف كسب دعم الأخيرة لمخططاته ضدّ السيد ماجد. وبعد احتجاج السلطان على علاقته الحميمة بالقنصل الفرنسي، أثناء جلسة رسمية مفتوحة، رفض مصافحة أحمد بن سالم أو أن يُعيره أي اهتمام. وبعد ذلك بوقت قصير، قال النقيب ريجبي بأن أحمد دفع رشوة لجمدار السيد ماجد ليغتال سيده، ولكن الخطّة اكتشفت في الوقت المناسب. وكان هناك سبب وجيه للاعتقاد أن السيد برغش كان متهماً بالاضطلاع في محاولة الاغتيال، لذلك قرر السلطان إبعاده في الحال.

وفي ٩ تشرين الأول/ أكتوبر، أبلغ النقيب ريجبي بأن السيد برغش قد سبب المشاكل مرة أخرى في زنجبار. وكانت إحدى سفن السيد ماجد تستعد لترحيله إلى عُمان، ولكن بعد تأخر مغادرته بسبب ادعاءات متعددة بعد عدة أيام، رفض أخيراً بعناد أن يغادر منزله، حيث جمع بعضاً من إخوة السيد ماجد الصغار وأمهاتهم، وهدد بنسفهم بملح البارود إذا استخدمت القوة. وأجبر أخيراً على الامتثال لأمر

المغادرة، وبناء على طلبه جهز باجالو (مركب شراعي) لأخذه إلى المكلا على شاطئ حضرموت، حيث عبر عن رغبته في الذهاب إلى هناك لحين يتمكن من التأكد من نوع الاستقبال الذي قد يلقاه من السيد ثويني، وأُصعدت أمتعته وأغراضه إلى السفينة غير أنه فرّ في اليوم السابق لرحيله إلى داخل الجزيرة واستولى على بيت ريفي كبير يعود لأخيه المتوفى خالد، والذي بدأ بتحصينه وأعلن علناً عن نيته في معارضة السيد ماجد. وبذل النقيب ريجبي قصارى جهده لإجبار الأخير على اتخاذ إجراءات فاعلة في الحال قبل أن يتمكن السيد برغش من تحصين نفسه في موقعه، وجمع رجالاً بوعود الدفع والنهب والسلب، ولم تكن الثورة مرعبة ولكن بسبب الطابع الغريب للحرب لدى العرب، كان من المحتمل أن لا تجرؤ أي من قوات السلطان على الاقتراب من الخط الدفاعي، ومن هنا فقد تطول المقاومة إلى وقت طويل.

وانتشرت الأخبار في المدينة أن السيد برغش لم يفِ بوعده بالصعود إلى السفينة في زنجبار، لأنه توقع وصول سفينة حربية فرنسية إلى هناك.

وهنا توجد فجوة في سجلات مكتب الخارجية، ولكن يظهر من الرسالة المؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٨٥٩، المرسلة من النقيب جونز، المندوب السامي في منطقة الخليج (الفارسي)، أن السيد برغش وصل خلال ذلك الشهر إلى بندر عباس حيث كان السيد ثويني هناك في ذلك الوقت. وفي غلاف تلك الإرسالية نفسه، أرسل النقيب جونز رسائل من حاكم مسقط ينكر فيها أن مندوبه، حمد بن سالم، كان مهتماً بأية مؤامرات ضدّ السيد ماجد، عندما كان في زنجبار، ومكرراً الاتهام بأن السيد ماجد كان قد دعم السيد تركي بالمال والعتاد الحربي؛ وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٩، كتب العقيد ركن ريجبي تقريراً بأن كلّ شيء هادئ في زنجبار. وكان القائد الفرنسي في كولديليري قد وصل إلى زنجبار، وأظهر المجاملة والاحترام اللائقين بالسلطان. وبعد مغادرة القائد الفرنسي، واصل القنصل الفرنسي، المفترض بأنه يتراسل مع السيد ثويني، طريقته في الإهانة الشديدة للسلطان.

في كانون الأول/ديسمبر من عام ١٨٥٩، قدَّم النقيب ريجبي دحضاً لادعاءات السيد ثويني ضدّ السيد ماجد، بخصوص إعانة الأخير للسيد تركي بالسلاح والمال. وأوضح أن دفع ٤٠,٠٠٠ دولار التي وافق السيد ماجد على تقديمها لأخيه في مسقط، كانت مشروطة بإحجام الأخير عن العنف ضدّ أخيه تركي الذي كان يجب أن يتلقى ١٠,٠٠٠ دولار سنوياً من المبلغ المدفوع لتمكينه من الوفاء بالإتاوة المستحقة لزعيم الوهابيين من ولاية صحار، من آخر القسط النصف السنوي

المدفوع من قبل السيد ماجد، لم يتلق تركي أي شيء، لذلك أرسل الأخير لأخيه عن طريق سفينة فرنسية مبلغ ٥,٠٠٠ دولار لتعويضه عن المبلغ الذي حجبه ثويني. ولم تزوَّد أية ذخيرة حربية إلى السيد تركي.

الفصل الثاني

تحكيم حكومة الهند
الفقرات (٢٠ــ ٣٢)

٢٠ـ انتداب العميد كوجلان للتحقيق في النزاع بين زنجبار ومسقط

في ١٤ حزيران/يونيو ١٨٦٠، صرحت حكومة بومباي أن العميد كوجلان، المندوب السامي السياسي في عدن قد غادر بتاريخ ٣١ أيار/مايو بهدف التحقيق وإرسال تقرير عن التعقيدات القائمة بين مسقط وزنجبار من جهة، وبين صحار من الجهة الأخرى. وكان برفقة العميد كوجلان كلّ من المبجَّل بي. بادجر، ضابط طبّي، والسيد هورموزد راسام، المعيّن مندوباً لدى مسقط، وزوِّد برسالة إلى السلطان تعلن بأنه قد عيِّن للتحقيق في الأمور موضوع النزاع بينه وبين أخيه. واحتوت التعليمات التي صدرت للعميد كوجلان من حكومة بومباي على قرار يعود تاريخه إلى ١٦ نيسان/أبريل ١٨٦٠، وفي ما يلي اقتباس منه:

«تقرر إبلاغ المندوب السامي السياسي بأن الحكومة تمنحه بهذا تفويضاً بالتحقيق وإعداد تقرير، وذلك لاطلاع الحكومة العظمى، حول مواقف حاكمي مسقط وزنجبار. وسيكون من واجب المندوب السامي السياسي التوكيد على ماهية حقوق أحدهما تجاه الآخر بحسب الشريعة أو عادات العائلة أو وثيقة محددة أو قوة الظروف. وبوصوله إلى نتيجة حول هذه المسألة، يعود الأمر للمندوب السامي السياسي للنظر فيما إذا كان من الضرورة الاعتراف بحقوق محددة، وفيما إذا كان السلام والهدوء لن يؤمنا بشكل فعّال عن طريق إجبار الطرفين العدوين بالقيام بتنازلات متبادلة، وفي ما إذا كانت التنازلات القضائية لا تزال غير ذات منفعة

حقيقية لمصلحة كلّ الأطراف المعنية، الحاكمين ورعيتهما، فإن المندوب السامي السياسي يعود إليه أمر توكيد ما هو حقّ وما هو باطل، وفي ما إذا كان ممكناً حث الطرفين على القيام بتنازلات جزئية للطرف الآخر بهدف تأمين الطرف الآخر بشكل دائم.

«ويرى سعادة الحاكم في القنصلية أن المسألة كلها مفتوحة لتحقيق ودراسة المندوب السامي السياسي، وأن الرغبة الوحيدة للحكومة العظمى أن تقيم العدل بين الطرفين المتنازعين، وأن تلك السلطة العليا ستزود نفسها بسعادة بأية حقائق أو اعتبارات يكون العميد كوجلان قادراً على الإسهام بها تجاه مسألة حلّ التعقيدات القائمة.

«وأن مسألة ضمان ممتلكات الإمام العربية هي مسألة يرغب سعادة الحاكم في القنصلية أن يوليها المندوب السامي السياسي تفضيلاً عند إعطاء رأيه. والحاكم في القنصلية لا يدرك في ما إذا كانت هناك ضرورة لمنح ذلك الضمان، ولكن المندوب السامي السياسي قد يطلب منه الفحص وإرسال تقرير عن المسألة برمتها».

٢١ـ تقرير العميد كوجلان ومسألة إخضاع زنجبار إلى مسقط

قدم العميد كوجلان تقريرين حول مهمته: الأول في ٤ تموز/يوليو ١٨٦٠، والذي كتبه بعد زيارته إلى مسقط وقبل وصوله إلى زنجبار، والثاني بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٠، عند انتهاء أعماله. واحتوى الأول على بيان لحالة السيد ثويني، كما عرضها هو نفسه، وكذلك نتائج تحقيقات العميد كوجلان في مسقط، وأن قدراً كبيراً من المسألة التي يحتويها الأول متضمن في التقرير الأخير الذي هو بمثابة كلّ موضوع النزاع بين الأخوين. وقبل الانتهاء من تحقيقاته في مسقط وزنجبار، حصل العميد كوجلان من السيد ثويني والسيد ماجد على ميثاق يسمح بعرض قضيتهما لتحكيم الحاكم العام ويعبر عن رغبتهما الكاملة للالتزام بقرار معاليه في المسألة. وقدم كذلك بيان بحالتيهما من قبل الأخوين. وكانت النقطة الأولى التي ألمح إليها العميد كوجلان هي موقع زنجبار بالنسبة إلى مسقط.

كتب عن هذا الموضوع

«أمضي الآن للقول، في المقام الأول وبأكبر قدر ممكن من الإيجاز إلى أن المجادلات العديدة تتجه نحو دعم ادعاءات سمو السيِّد ماجد بخصوص السيادة على زنجبار والأراضي الأفريقية التابعة لها.

«وفي عام ١٨٠٧ انتخب الراحل سمو السيد سعيد، الابن الثاني للسيد سلطان من قبل القبائل الرئيسة في عُمان لخلافة والده ليكون سلطاناً، وأذعن أخاه الأكبر سالم لترقيته للسلطة الأعلى. وخلال حياته كان السيد سلطان قد أخذ من البرتغاليين جزر زنجبار وممباسا وبمبا وكذلك كيلوا وأماكن أخرى على الشاطئ الشرقي لأفريقيا. ووقعت هذه الممتلكات تحت يدّ السيد سعيد، لتكون قسماً من مملكة عُمان؛ وعلى الرغم من أن سلطة سلفه على العديد منها كانت اسمية فقط، أو متعلعلة على الأقل، وقد يكون السيد سعيد مخولاً بشكل جيد لمد ودمج الإمبراطورية إلى تلك الأجزاء، كان من غير المشكوك فيه أنه وبفضل انتخابه لخلافة السيد سلطان، كان قد اكتسب حقّ السيادة على الأراضي الأفريقية التابعة لسلطة عُمان.

«وخلال حياته حكم الأراضي التابعة لعُمان وزنجبار، وكانت مسقط مقر حكومته لسنوات عديدة؛ ولكن حوالى عام ١٨٤٠ اختار سموه زنجبار لتكون مقر إقامته معطياً الحكم التابع في مسقط والمقاطعات الأخرى لأبنائه أو أقاربه.

«في ٢٤ تموز/يوليو ١٨٤٤م، وجه السيد سعيد رسالة إلى صاحب الشرف إيرل مدينة أبردين، وكبير وزراء خارجية جلالتها، يعبر فيها سموه عن رغباته في ما يخص ولديه خالد وثويني (حيث استثني هلال، الابن الأكبر كلياً، في الترتيب المقترح)؛ «وبعد (وفاتنا) فإننا ننصب ونعين ابننا خالد ليكون حاكماً لجميع ممتلكاتنا الأفريقية، أي، جميع الأماكن على القارة الأفريقية الواقعة على شمال خطّ العرض ٢ و ١٠َ، ورأس ديلجادو الواقع على ١٠ و ٤٢َ جنوب خطّ العرض، مع الجزر المجاورة الواقعة الآن تحت حكمنا وتحت سلطتنا. وبالطريقة ذاتها، أن يكون ابننا السيد ثويني حاكماً على ممتلكاتنا في عُمان، في الجزيرة العربية، وفي الخليج (الفارسي) وعلى شاطئ فارس». وكان هدف السيد سعيد من كتابة هذه الرسالة، كما ذكر العقيد هامرتون، «لتوكيد ما إذا كان عليه أن ينظر إلى حكومة جلالتها لضمان خلافة ولديه خالد وثويني». ووفقاً، للعقيد ريجبي، لا يوجد في سجلات القنصلية في زنجبار أي ردّ على رسالة السيد سعيد المقتبسة أعلاه ولا على تلك المرسلة من العقيد هامرتون والتي يبدو أنها كانت مرفقة بها.

«توفي السيد خالد في عام ١٨٥٤م، وفي رسالة يبلغ بها لورد أبردين بوفاة السيد سعيد، مؤرخة في زنجبار ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٦، كتب العقيد هامرتون: «جميع الأمور هنا هادئة في الوقت الحاضر، ويدير ابنه الأمير ماجد الحكومة في الممتلكات الأفريقية وذلك بناء على أمر سموه منذ وفاة الأمير خالد في ٧

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٥٤م. وأفهمت أن سموه ترك وصية ووثيقة تعبر عن رغباته بخصوص الخلافة. وإنني مدرك تماماً أن مقاصد سموه بخصوص الخلافة كانت: السيد ثويني في مسقط يخلفه على ممتلكاته العربية بشرط أن يكون مضموناً أن أبناءه يكونون حكاماً على مناطق معينة في الممتلكات العربية، وأن الأمير ماجد الذي اعتبره سموه في مكان ابنه المتوفى خالد، يخلفه في حكم ممتلكاته الأفريقية، شرط أن يكون مضموناً أن أبناءه حكام على الأماكن المختلفة في الممتلكات الأفريقية».

«ولم يُعثر على أية وثيقة تتعلق برغبات الراحل السيد سعيد بخصوص الخلافة، كما ذكر العقيد هامرتون؛ والوصية الوحيدة التي في المتناول حتى الآن التي نفذها سموه، لا تضع أي شروط كانت، ولكنها محصورة بشكل شامل تقريباً بتوزيع ممتلكاته الشخصية. وأن العقيد ريجبي، على كل، يؤكّد عبارات العقيد هامرتون بخصوص ترقية السيد ماجد إلى المنصب الذي صار شاغراً بوفاة أخيه الأكبر خالد، وبهذه الكلمات: كان الأمير خالد نصِّب كحاكم على الممتلكات الأفريقية خلال غياب والده في مسقط؛ وعند وفاته التي حصلت في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٥٤، نقلها إلى اثنين من أولاده، وعيَّن ابنه الرابع الأمير ماجد ليخلف أخاه المتوفى في حكم الممتلكات الأفريقية؛ وأعلن إلى جميع الزعماء العرب في جلسة رسمية مفتوحة بأنه سيعتبر بالضبط في المنصب نفسه الذي كان الأمير خالد قد شغله، وأنه سيخلفه في جميع حقوقه وفي السيادة المستقبلية على زنجبار والممتلكات الأفريقية. وهكذا واصل الأمير ماجد إدارة الحكومة واعترف به الجميع على أنه الوريث الشرعي للسلطة، وذلك بناءً على أمر والده، حسب ما أعلن على الملأ».

«ولا يظهر، على أية حال، أن هذا الاستبدال للسيد ماجد في مكان السيد خالد قد أبلغ به سمو السيد سعيد بشكل رسمي مطلقاً، سواء لبريطانيا أو أية حكومات أجنبية متحالفة معه، ولم يكن السيد ماجد قادراً على تقديم أي سجلات محلية تثبت أنه يعمل بموجب أوامر سابقة من السيد. ولكن وفاة الأخير أبلغ بها سموه إلى بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وتلقى سموه رسائل تعزية من جلالة الملكة ومن وزير خارجيتها ومن الإمبراطور الفرنسي ومن رئيس الولايات المتحدة. والوثيقتان لا تحتويان على اعتراف بسلطة السيد ماجد؛ ولكن في جواب الإمبراطور الفرنسي والرئيس الأمريكي، هناك تهنئة على خلافته للسلطة العظمى وعلى عرش السلبة أصلاً بما أنه لا يوجد أي ذكر، على أية حال، لا لمسقط ولا لزنجبار في هاتين الوثيقتين، وأن موقع السيد ثويني ومطالبه أغفلت بالكلية، فإنه من المحتمل أن الحكومتين المذكورتين أعلاه كانتا غير عارفتين بالوضع

الحقيقي للحالة، وكتبتا وكان السيد ماجد هو الخليفة الشرعي الوحيد المعترف به للسيادة على جميع الأراضي التي كانت خاضعة لسلطان والده المتوفى السيد سعيد.

«إن ما سلف هو عرض لحقائق أخذت من مصادر متفرقة دعماً لحق السيد ماجد في السيادة على زنجبار وعلى توابعها الأفريقية. ويعتمد سموه في ادعاءاته على أرضيات مماثلة، وهي بالاسم، على حقيقة أنه عند وفاة أخيه الأكبر السيد خالد عينه السيد سعيد حاكماً على زنجبار محلّه، وأبلغ بذلك جميع زعماء أفريقيا وكذلك جميع القناصل الأجانب المقيمين في زنجبار، وبأنه اعترف به أصلاً كذلك من قبلهم، وبأنه شغل ذلك المنصب لسنتين قبل وفاة أبيه التي حصلت أثناء رحلة من مسقط إلى زنجبار عام ١٨٥٨م. ثمّ يمضي سموه ليقيم مطالبته بالسيادة على زنجبار على أرضية انتخابه من قبل الشعب هناك. ويكتب: «عندما سمعت بوفاة والدي جمعت إخوتي وعائلتي (بالطبع أولئك الموجودين في زنجبار فقط في ذلك الوقت) وجميع الناس في هذه الأجزاء من (إزكي) سينك (ريجادو) إلى مرباط ليعترفوا بي، ووافقوا على هذا جميعاً، وبناءً على ذلك اختاروني لأكون حاكماً عليهم وأوكلوا إليّ توجيه أمورهم». وزيادة على ذلك يذكر أن سيادته على زنجبار وتوابعها الأفريقية قد اعترف بها ممثلو القوى الأجنبية المختلفة التي كانت متحالفة مع السيد سعيد، ويذكر أن اعترافاً مماثلاً قام به أخوه السيد ثويني عن طريق مندوبه محمّد بن سالم الذي عند وفاة والدهما أرسل من مسقط بتفويض بأن المنحة السنوية التي وافق على إرسالها لأخيه ثويني في تلك المناسبة كانت مجرد مساعدة مادية ودية، ولم تكن بأي شكل من الأشكال إتاوة اعتراف بسلطة أخيه السيد ثويني صاحب مسقط.

«ولسوء الحظ، لا توجد أية أدلة موثقة سابقة لتقرر المسألة المهمة المشمولة في المعاملة السالفة. ويؤكّد السيد ثويني بأن تلك المنحة كانت أعطيت واستلمت كإتاوة وأن الأخوين (اللذين يشبهان محمّد بن سالم الآن بأنه وغد) بعد العودة عن رواياته السابقة التي جاءت دعماً لتوكيداتهما المتعارضة. لذلك فإن انطباعي الأصلي ثابت، ألا وهو أن المندوب، ولأسبابه الخاصة، خدع كلا الطرفين، قائلاً إن المنحة السنوية في زنجبار منحة أخوية من ماجد إلى ثويني، وممثلاً للأخير في مسقط بأنه قد أثبت بأنها إتاوة تشتمل اعترافاً من قبل أخيه بسيادته على زنجبار وتوابعها الأفريقية. وعلى كل حال توجد وثيقتان تمسان هذه النقطة بشكل غير مباشر مرفقتان بالملحق؛ **الأولى** رسالة من محمّد بن سالم في مسقط إلى لوداه (Luddah) آمر الجمارك في زنجبار يرغب في أن يدفع لحامله مبلغ «المساعدة"، أي الدعم الممنوح من السيد ماجد لأخيه ثويني. **والأخرى** تحتوي على الأمر الأصلي بخط السيد ماجد يفوض فيه لوداه المذكور بأن يدفع لأخيه ثويني «مساعدة مالية» قدرها ٤٠,٠٠٠ كراونة.

«وأن جميع المحاولات المقدمة أو القابلة للتقديم لصالح مطالبة السيد ماجد هي، بحسب اعتقادي، مذكورة بالكامل وبشكل جيد في الخلافة السابقة. وهي مرتكزة على الأرضيات التالية:

أ ـ وصية، أو بالأحرى أمنيات، سمو الراحل السيد سعيد.

ب ـ الاعتراف به من قبل القوى الأجنبية.

ج ـ الاعتراف الفعلي به من أخيه الخصم السيد ثويني صاحب مسقط.

د ـ انتخابه من قبل زعماء زنجبار وتوابعها الأفريقية كسلطان عليهم.

وسأورد بعض الملاحظات تحت هذه العناوين العديدة

«على الرغم من أن فحوى رسالة الراحل السيد سعيد الرسمية إلى لورد أبردين في عام ١٨٤٤م لم تكن حاسمة في أنه فكر ملياً في تقسيم إمبراطوريته وذلك بجعل زنجبار وملحقاتها الأفريقية مملكة مستقلة تحت حكم ابنه الثاني خالد، وعلى الرغم من عدم وجود أرضية أكيدة بما فيه الكفاية للاستنتاج بأنه عند وفاة خالد قصد تنفيذ النية نفسها لمصلحة ابنه الرابع السيد ماجد، إلا إنّني مع الرأي القائل إنه كان ينوي بالفعل منح حكومات تابعة لواحد أو أكثر من أبنائه تحت مظلة السلطة في عُمان.

«وهكذا، يبرز السؤال في ما إذا كان الراحل السيد سعيد، انسجاماً مع الاستخدام الموجود مسبقاً، اكتسب الحق في تقسيم ممتلكاته أو التصرف بها بوصية. وحاول السيد ماجد، خلال إحدى المقابلات الرسمية مع المبجل السيد باجر، في أول الأمر أن يؤكّد أنه كان له الحق في ذلك، ولكن عندما طلب منه الدليل من التاريخ القديم لحكام عُمان ترك المجادلة وقال إن الخلافة على السلطة كانت تتم من خلال انتخاب القبائل الرئيسة عموماً للمرشح الذي أحبوه أكثر، أو الذي امتلك القوة الأكبر لتعزيز ادعاءاته، وإن شهادة سموه بهذا الصدد منسجمة تماماً مع الرواية التي قدمها السيد هلال، حسب ما أبلغ بها العقيد ريجبي، عن طبيعة الخلافة على سلطة عُمان: «إن العزيمة ممزوجة بانتخاب القبائل، هي الحق الوحيد». ومرة أخرى «فإن الشخص الذي لديه النفوذ الأكبر لدى القبائل يتم انتخابه».

«كذلك يعترف العقيد ريجبي بالشيء نفسه، لأنه وفي معرض شرحه لاستخدامه للكلمة «انتخاب» بحسب ما طبقت على خلافة الراحل السيد سعيد يقول: «أعني بالتعبير «انتخاب» أنه كان يعلن ويقبل من قبل عرب عُمان كحاكم لهم، بإقصاء أخيه الأكبر». وإضافة إلى ذلك «فإن الإمام الراحل اعتبر أنه امتلك الحق في توزيع

ممتلكاته كيفما شاء، وذلك بحرمانه ابنه الأكبر هلال من الوراثة. ولكن إذا كان الخليفة الذي سمي على هذا النحو غير مقبول للناس، فإنني أعتقد أنهم كانوا سيرفضون قبوله». مرة أخرى « أعتقد أنه لو عين أحد حكام عُمان كخليفة له شخصاً لم يكن مقبولاً من القبائل العربية والزعماء، فإنّهم كانوا سيرفضون الاعتراف به، ولانتخبوا حاكماً لهم شخصاً أكثر شعبية منه».

«وعلى كل حال، فإن هذه الاعترافات يدعمها مثالان أو ثلاثة تؤيد وجهة النظر المقابلة. **الأول**، هي حالة السيد هلال التي ذكرت الآن؛ ولكن المثال لا يثبت أي شيء، حتّى في الافتراض بأنه حرم من الميراث وأقصي عن الخلافة، حيثُ إنَّ، ولو كانت الخلافة تتم بشكل مطلق بالانتخاب، فإن كلّ ما كان يمكن لأبيه أن يفعله هو أن يسميه لتولي السلطة، ويعتمد تثبيته في ذلك المنصب على مزاج القبائل.

«والمثال **الثاني**، هو حالة أحمد بن سعيد، جدّ الراحل السيد سعيد، والأول في العائلة الحاكمة الذي، وفقاً للعقيد ريجبي» قسَّم ممتلكاته خلال حياته، بتعيين ابنه قيس ليكون رئيس صحار، وابنه السابع والأخير حاكماً على (إزكي) (Sink) وعلى الرغم من أن المقاطعتين المذكورتين حصلتا في السنوات اللاحقة على استقلال اسمي بعد صراعات عديدة، فإنه من غير المحتمل أن أحمد قد فكّ أو أقر فصلهما عن الدولة ذات السلطة العليا، وربما منحتا سلطة إقطاعية وكان إقطاعيهما ملزمين بتقديم العون العسكري لصاحب السلطة كلّما طلب منهم ذلك.

«وفي مكان آخر، في إجابة عن سؤال في ما إذا كانت قبائل عُمان التي يدين لها الراحل السيد سعيد بانتخابه إلى السلطة، والتي تعاونت معه في مدّ وتوحيد التوابع الأفريقية للملكة قد تطلب أن يسمع صوتها في التخلي عن هذه المناطق، يكتب العقيد ريجبي: "إن الإمام الراحل نجح في تأسيس سلطته على الساحل الشرقي لأفريقيا بشكل رئيس من خلال الحسد والنزاعات المتبادلة بين زعماء القبائل التافهين الذين أرسلوا مراراً وتكراراً وفوداً إلى مسقط يستجدون تدخله، ولا أعتقد بأنه قد يخطر أبداً لأي من عرب مسقط بأن لهم أي صوت في الخلافة على حكومة المناطق الأفريقية على الأساس الذي أفترض، وأعتقد بأنه كان ينظر إليها بأنها تحت التصرف المطلق للإمام، وأن الحقيقة بأن ممتلكات الدولة كالسفن الحربية والأسلحة ..الخ، كانت تعتبر ممتلكات شخصية للإمام، تدعم هذا الرأي.

«وأجيب أن التحاسد المتبادل بين الزعماء المحليين التافهين استغله من دون شكّ السيد سعيد ليوسع حكمه في أفريقيا الشرقية، ولكن من المؤكّد كذلك أنه اكتسب السلطة على زنجبار وبمبا وممباسا وكذلك على العديد من المناطق في القارة

الأفريقية بفضل انتخابه ليخلف السيد سلطان الذي انتزعها من البرتغاليين. ومن هنا، وبما أن تصويت قبائل عُمان ساهم في اعتلاء الراحل السيد سعيد سدة السلطة على هذه التوابع، فإنه من المعقول الافتراض بأن القبائل الحالية ما زالت تدعي الحق نفسه. وزيادة على ذلك، ولأن السيد سلطان لم يدع لنفسه الحق في التخلي عن الممتلكات الأجنبية للمملكة، فليست هناك أرضية صالحة للافتراض بأن ابنه قد يمارس ذلك الامتياز بشكل شرعي. وإضافة إلى ذلك، فإن المجادلة القائمة على مقارنة حقّ السلطان بالتخلي عن سلطانه، لأن ممتلكات الدولة كانت تعتبر بأنها تشكل جزءاً من ممتلكاته الخاصة هي مجادلة مضللة؛ فالسلطة، كما رأينا، اعتمدت على الانتخاب، وبالتحديد، فإن ممتلكات دولة عُمان كانت محصورة بشكل شامل تقريباً بحصون المملكة التي يرثها الخليفة عموماً، مع أنه من المألوف أن يكون مجبراً على رشوة بعض الحاميات للاعتراف بسلطته. وأن جميع الممتلكات الأخرى منقولة وغير منقولة، بما في ذلك ما امتلكه في الأصل، وكذلك ما كان قد أضافه خلال فترة حكمه من العائدات العامة، كانت تعتبر ملكية خاصة لخليفته. هذا كان ولا يزال من دون شكّ قانون الوراثة في الخلافة بين أئمة وملوك عُمان. ويخدم في شرح ما غمض من وصية السلطان السيد سعيد، وبتلك الحجة يوجه الموصي، بعد دفع موروثات معينة، بأن تقسم جميع ممتلكاته، بما في ذلك سفنه الحربية (باستثناء اثنتين فقط، تسلمان لبيت مال المسلمين أي الدولة)، وتوزع أمواله وقصوره وأثاثه ومزارعه.. الخ. بين أبنائه الأحياء وفقاً لما أمر به الله تعالى في شريعته». ولكن لم يرد أي نصّ مهما كان نوعه بخصوص الخلافة، ولم تورث أية ممتلكات بوصية، بشكل يتوافق مع ممارسة سابقة تجعل من هذه الممتلكات حقاً لخليفته في السلطة. وأنه وفقاً لهذا القانون، اشترك سمو السيد ماجد (الذي، مع ذلك، يطالب بالسيادة على زنجبار والمناطق التابعة لها من جميع الحقوق المتعلّقة بذلك) بالتساوي مع إخوته في الميراث الذي تركه والدهم. وهكذا يقول العقيد ريجبي: «إن السفن الحربية والمدافع والمخازن من كلّ نوع، وحتّى الأسلحة التي بحوزة الجنود، قد قيمت ووضعت أمام الحاكم الجديد كدين مستحق لأملاك والده».

«وإن الاستدلال الوحيد الذي يمكن استنتاجه من الاعتبارات السابقة، يتوافق تماماً مع النتيجة التي توصل إليها المبجل السيد باجر بعد دراسة متمعنة للقوانين التي نظمت الخلافة بين أئمة عُمان وملوكها لقرون عديدة. ويكتب "من بين جميع الحكام... لم يحصل أن أحداً منهم تولى أو مارس الحق في تسمية خليفة له أو في توزيع الأراضي التابعة لسلطته بوصية أو بغيرها. وعند وفاة حاكم من الحكام، فإن العضو من أفراد عائلته الذي يمارس النفوذ الأكبر في ذلك الزمان إما أن يقدِّم نفسه أو

يقدمه الناس ليتولى السلطة. وتكرر أن قامت منازعات بين أقارب المتوفى حول المطالبة، وتبعت ذلك حروب بين الأقارب، وكان الأقوى هو الذي يتولى السلطة في النهاية، ولكن حتّى في مثل هذه الحالات لا يبدو أن السلطة كانت تعتبر صالحة دون موافقة القبائل الرئيسة».

«إجابتي، بحسب فهمي، بشكل عادل عن جميع الأسئلة الواردة في دعم وجهة النظر الأخرى، وبإثباتي كذلك باعتراف سمو السيد ماجد والعقيد ريجبي وبالدليل التاريخي، أن حكام عُمان لم يمتلكوا، وفقاً للقوانين أو الممارسات القديمة القائمة، الحق في توزيع الأراضي الواقعة تحت أيديهم، ينتج عنها أن مطالبات السيد ماجد بالسيادة على مناطق زنجبار، تأييد بأنه درجة من الدرجات على وصية أو رغبات الراحل السيد سعيد، باطلة ولاغية».

«وأمضي، في المقام التالي، لدراسة الحجج التي أوردها السيد ماجد لمصلحة مطالباته بالسيادة، على أرضية الاعتراف به حاكماً على زنجبار وتوابعها الأفريقية من قبل العديد من القوى الأجنبية التي كانت متحالفة في ما مضى مع سلفه ووالده الراحل السيد سعيد. أنّه ليس من الضروري على أية حال، تكبير هذه النقطة التي تمت مناقشتها بشكل كافٍ بالفعل في الفقرة ٩ من هذا التقرير[١]، فحتى لو جرى الإقرار بأن ذلك الاعتراف المزعوم قد عارضته كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فبعد دراسة كاملة لنواحي النزاع بخصوص السيادة التي لا تزال معلقة بين السيد ماجد والسيد ثويني (المشكوك فيها، على أفضل حال)، فإن حقيقة أن الأخوين قد أحالا تسوية خلافاتهما بمحض إرادتهما إلى المبجل الحاكم العام، لهي دليل واضح على وجود مطالبات متعارضة، وبالتالي يبطل أي اعتراف كهذا ما لم يعثر في النهاية على أنه جاء وفقاً للقرار النهائي للمحكّم المنتخب.

«إن الدليل التالي الذي أورده السيد ماجد على أرضية الإقرار به كعاهل من قبل أخيه الأكبر السيد ثويني صاحب مسقط، ولأنه مستند على دليل من طرف واحد، غير مقبول. حيثُ إنَّ سموه يزعم أن محمّد بن سالم، موفد السيد ثويني الذي كان مُنح تفويضاً كاملاً للتوصل إلى تفاهم معه على جميع الأمور العامة والخاصة المتصلة بوفاة والدهما الراحل، اعترف بالكامل أن زنجبار وتوابعها الأفريقية عادت له بحق؛ ومن الناحية الأخرى، ينكر السيد ثويني أن أياً من تلك التنازلات قد جرى التفويض أو القيام بها من قبله أو نيابة عنه، ولسوء الحظ ليس هناك دليل

(١) انظر: الفقرة رقم (٩) في الفصل الأول من هذا الكتاب.

موثق يثبت توكيد أي من الطرفين. وللسبب ذاته لا يمكن الوصول إلى أية نتيجة من البيانات المتناقضة الخاصة بمنحه الأربعة آلاف كراونة سنوياً التي وافق السيد ماجد على دفعها للسيد ثويني، ويؤكّد الأخير أن مندوبه قبلها لمصلحته كإتاوة؛ بينما يصرّ السيد ماجد على أن تلك أعطيت وقبلت كمنحة ودية وكتعبير عن الشرط في أن يعترف به أخوه كحاكم أعلى لزنجبار وتوابعها الأفريقية، وأن الوثيقتين الوحيدتين اللتين قدمهما السيد ماجد دعماً لتأكيداته جرى وصفهما بالفعل في الفقرة (١١)[٢]، ففي الرسالة التي كتبها محمّد بن سالم من مسقط إلى رئيس الجمارك في زنجبار، لم يتكلم، بالفعل عن «مساعدة» ممنوحة من ماجد لثويني، أي عون أو إعانة مالية؛ فمن ناحية لا يظهر بأي حال من الأحوال أن السيد ثويني صادق على هكذا تعريف للمال، ومن الناحية الأخرى، إن هذا هو الأسلوب الذي من الممكن أن يكون محمّد بن سالم دبره لخداع كلا الطرفين خدمة لمصالحه الخاصة. والوثيقة الأخرى، أمر السيد ماجد لرئيس الجمارك في زنجبار بأن يدفع لأخيه «مساعدة مالية» قدرها ٤٠,٠٠٠ كراونة كلّ عام، قد تشير إلى رأي سموه في منح المنحة لكنه يخفق في إثبات الدرجة التي قبل بها السيد ثويني المنحة على هذا النحو. ويلمّح سموه كذلك، في بيانه المكتوب إلى إعلان صاغه محمّد بن سالم، قبل تركه زنجبار لتقديمه للسيد ثويني قبل عودته إلى مسقط، هذا نصه: «أنا، محمّد بن سالم، أطلب من السيد ماجد بن سعيد، إعانة مالية سنوية قدرها أربعون ألف كراونة لمصلحة أخيه ثويني بن سعيد». ولا توجد هكذا وثيقة في المتناول؛ وأن الظروف التي أعدت بها من المحتمل أن تثير شكاً معتبراً في صدق سموه.

«وبإيجاز الاعتبارات السابقة، أتجه للاستنتاج بأن مطالبات السيد ماجد بسيادة مستقلة لزنجبار، استناداً إلى الاعتراف المزعوم من قبل السيد ثويني صاحب عُمان من خلال مندوبه ومبعوثه السياسي مطلق الصلاحية، محمّد بن سالم، يجب اعتبارها متعذر الدفاع عنها.

«وسأمضي الآن لمناقشة الدليل الأخير المقدم المؤيد لمطالبات السيد ماجد، وهو بالتحديد انتخابه من قبل زعماء زنجبار وتوابعها الأفريقية كصاحب سيادة عليهم، علماً بأن بيان سموه بهذا الصدد المقتبس بالفعل في الفقرة (١٠)[٣]، يثبت بالكامل شهادة العقيد ريجبي الذي يعتقد أنه لو أخذ تصويت زعماء القبائل

(٢) انظر: الفقرة رقم (١١) في الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٣) انظر: الفقرة رقم (١٠) في الفصل الأول من هذا الكتاب.

الرئيسة، لانتخبت الأكثرية السيد ماجد مفضلة له على السيد ثويني. ومرة أخرى، وإشارة إلى الهجوم الذي جرى التفكير به من عُمان في عام ١٨٥٩م، كتب الضابط نفسه: «عندما كان غزو زنجبار والأراضي التابعة لها من قبل السيد ثويني متوقعاً، قام السكان السواحيليون عن بكرة أبيهم لدعم السيد ماجد وجاءت الكثير من القبائل تحت إمرة زعمائها إلى زنجبار؛ وشغلت كلّ نقطة قابلة للاقتحام على الساحل وعندما جاءت بعض القوارب الشراعية (الدَّهو) التي تحمل على ظهرها قوات تابعة للسيد ثويني لشراء الخشب والماء، طردت من كلّ نقطة حاولت النزول فيها إلى اليابسة، وفي النهاية، ونتيجة لذلك أجبرت على الاستسلام للسفن الحربية التابعة للسيد ماجد. وفي زنجبار كان سكان ومواطنو الكومورو جميعهم مسلحين لدعم السيد ماجد، وسمعت الكثير منهم يقول، كسبب لفعل ذلك، إن عرب مسقط جاؤوا إلى هنا لاختطاف أطفالهم وأخذهم كعبيد، فعرب الشمال يخافهم الناس ويكرهونهم في زنجبار».

«ومن دون محاولة تحليل الأسباب التي دفعت التفضيل العام للسيد ماجد على السيد ثويني، فليس هناك سبب وجيه للشك في حقيقة وجودها. وبما أن هذا هو الحال، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بشكل طبيعي هو في ما إذا كان هكذا اعتراف بمطالباته يخوِّل السيد ماجد بشكل قانوني لتولي السيادة على زنجبار وعلى توابعها الأفريقية.

«لقد أشرت بالفعل[٤] إلى أن السلطة العليا في عُمان كانت تمنح بالانتخاب، وأنه[٥] وبفضل ذلك الانتخاب، اكتسب السيد سعيد الحق في السيادة على التوابع الأفريقية للدولة الأم. ولا يظهر، على أية حال (في الحقيقة أن هذا غير محتمل)، أن الناس في تلك التوابع استمتعوا بفضل المشاركة في انتخاب العاهل. وحتّى في الفترة المشار إليها، كانوا من غير شكّ يعتبرون عرقاً مغلوباً، كتابعين وليس كمواطنين. وكانت تحكمهم سلطات محلية ترسل عموماً من مقر الحكومة في مسقط، وكشعب، لم يسمح لهم بشغل أية وظيفة في الإدارة العامة. ولأسباب واضحة، كانت بالضرورة هذه حال تلك البلدان عند تسلم الراحل السيد سعيد السلطة، وكان حكمهم من قبل سلفه لا يزال حديثاً وتبعيتهم إلى عُمان في كثير من الحالات اسمية. وزيادة على ذلك، فإن أهميتهم من وجهة النظر السياسية والتجارية، كانت في ذلك

---

(٤) انظر: الفقرة رقم (١٤) في الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٥) انظر: الفقرة رقم (٣) في الفصل الأول من هذا الكتاب.

الحين لا يأبه بها، فالعرب ينظرون إليهم كحضانة يمكنهم منها الحصول على تموين كبير من العبيد. وتحت مثل تلك الظروف، ليس مستغرباً أن لا يكون للناس في زنجبار وتوابعها الأفريقية أي صوت في انتخاب عاهلهم.

«لكن في عهد سمو الراحل السيد سعيد الذي امتد ما يزيد على ٥٠ عاماً، مرت هذه البلدان بتغير مفاجئ؛ حيث رُسخت سلطته عليهم، واستوطنت أعداد كبيرة من عرب عُمان على أرض القارة الأفريقية والجزر المجاورة لها؛ وتعززت الزراعة والتجارة بشكل مكثف، ووصفت زنجبار من قبل قائد سفينة جلالتها إيموجين في عام ١٨٣٤ بأن فيها « القليل أو العدم من التجارة" ، وامتلكت في عام ١٨٥٩ تجارة قدرت بـ، (٥٧٧،١,٦٦٤) جنيهاً إسترلينياً. كذلك فإن العائدات المتأتية من هذه الأراضي الخاضعة لها ازدادت بالنسبة نفسها، ويكتب العقيد ريجبي: «قبل خمسة وعشرين عاماً لم يتلق الإمام الراحل أكثر من ٥٠,٠٠٠ كراونة كعائد سنوي من ممتلكاته الأفريقية. وفي عام ١٨٤٧ ازدادت إلى ١٨٥,٠٠٠ كراونة، وفي الوقت الحاضر تصل العائدات إلى ٢٠٦,٠٠٠ كراونة». وفي عام ١٨٤٠ نقل الراحل السيد سعيد مقر الحكومة من مسقط إلى زنجبار، حاكماً عُمان في أغلب الأمر من قبل نائب؛ ومن غير شكّ يعود ذلك إلى وجود العاهل ونشاطه الذي حقق للممتلكات الأفريقية للمملكة هكذا تقدّماً اجتماعياً وتجارياً. وفي الحقيقة إن هذه الممتلكات أكثر كثافة وأكثر خصوبة وقيمة بِكُلّ طريقة من الطرق من المناطق العربية، وإن عائداتها السنوية تفوق عائدات الأخيرة بمبلغ ٧٧,٠٠٠ كراونة أو حوالى ١٦,٠٠٠ جنيه إسترليني.

«وحيثُ إنَّ الأوضاع والأحوال في التوابع الأفريقية تغيرت على هذا النحو، فإنه مما يتوافق مع العقل والعدل (واضعين في الاعتبار شكل الحكومة التي سيطرت في عُمان) أن يكون لشعوب تلك البلدان صوت في انتخاب العاهل، ووفقاً لذلك استفادوا من الامتياز عند وفاة الراحل السيد سعيد، واختاروا ابنه السيد ماجد ليكون حاكمهم مفضلين إياه على السيد ثويني الذي اعتلى عرش الدولة الأم، وناظرين إليه من إحدى وجهات النظر، فإن التصرف قد يتصف بأنه ثورة شعبية، وعلى هذا النحو، يكون السيد ثويني صاحب عُمان مبرراً في مواجهته وفي محاولة تأسيس مطالباته عن طريق اللجوء إلى السلاح، إذا تعذر تحقيق النجاح بأية طريقة أخرى. وبعيداً عن كلّ الاعتبارات، فإن السبب المتذرع به والذي أجبره في النهاية على توجيه هجوم إلى أراضي زنجبار كان عدم دفع مبلغ ٤٠,٠٠٠ كراونة بعد السنة الأولى من وفاة الحاكم، الأمر الذي فسره السيد ثويني بأنه اغتصاب للحقوق الوراثية لحكام عُمان من قبل السيد ماجد.

«وبناء على ذلك استعد السيد ثويني ليتقاتل مع أخيه ماجد من أجل السيادة على التوابع الأفريقية. واضعاً ذاك الهدف بعين اعتباره، وربما لجأ إلى كلّ استراتيجية ممكنة لتأمين النجاح المطلق؛ وهناك القليل من الشك في أنه عندما أبحر بجملته من مسقط، كان قد ضمن كسب مجموعة في زنجبار بصورة رئيسة بين قبيلة الحارثي التي كانت مستعدة للتعاون معه. ومن الجهة الأخرى أجرى السيد ماجد استعدادات مقابل ذلك للحض على مواجهة الغزو، ومن الصواب الافتراض أنه كان نشيطاً بالقدرة نفسها في استخدام جميع الدسائس المسموح بها في الحرب العربية لإفشال مخططات الخصم. وهناك ما لا يحصى من الأسباب للاعتقاد بأنه استغل كلّ ما يمكن استغلاله من سوء التفاهم الذي حصل في ذلك الوقت بين السيد ثويني والسيد تركي صاحب صحار، وعن طريق الإقناع والوعود استطاع أن يدخل الأخير في صفه.

«كان هذا هو موقف الطرفين المتنازعين عندما تدخلت حكومة بومباي لمنع الاصطدام بينهما. وبناء على التماس الراحل اللورد إيلفيستون، وافق السيد ثويني على التراجع عن الحملة على زنجبار، وأن يحيل مطالباته إلى تحكيم الحاكم العام للهند، ووافق السيد ماجد عبر العقيد ريجبي على الالتزام كذلك بقرار اللورد.

«إن الدسائس والدسائس المعاكسة التي تلت هذا الترتيب والتي نتج عنها في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي عصيان مسلح لقبيلة الحرث في زنجبار، قاده السيد برغش، تستدعي الملاحظة، خاصة مع فكرة تحديد استحقاقية كلّ طرف من الأطراف في إثارتها. وبناء على الالتماس باستدعاء قسم من الحملة التي كانت سبقته إلى زنجبار، فإن السيد ثويني ملوم بشدة على محاولته من خلال مندوبه حمد بن سالم تسوية الخلافات القائمة بينه وبين أخيه السيد ماجد، بعد أن كان قد أذن بتقديم مطالبته لتحكيم الحاكم العام للهند. وجاء توضيح سموه لذاك الإجراء كما يلي: «بعد تلقي رسالة من الحكومة عبر العقيد روسيل، والتي حثتني على التخلي عن الحملة وعلى تقديم قضيتي لتحكيم الحاكم العام، فهمت أن مسؤولاً سيرسل إلى زنجبار للقيام بالتحقيقات اللازمة، ورأيت أنه من المناسب أن يكون لي مندوب في المكان ليمثلني وقررت إرسال حمد بن سالم، بتلك الصفة. وأبلغت العقيد روسيل بقصدي في هذا الصدد. ولا أنكر بأنني كتبت رسالة إلى السيد ماجد، ولكنني أصرح بأنها كانت مجرد رسالة ودية، وأن كلّ العروض قد يكون حمد بن سالم قام بها، بناء على تلك الرسالة، لم يقصد بها بأية وسيلة وضع تحكيم الحاكم العام جانباً. وكان قصدي إقامة تفاهم أكثر ودية مع السيد ماجد ولجعل مهمة التحكيم أيسر والنتيجة أكثر إرضاء لكلا الطرفين». وبالسماح بقدر من عدم العبقرية في هذا

الاعتذار، فإنه جدير بالاستحسان بعض الشيء، وزيادة على ذلك من المشكوك فيه في ما إذا كان السيد ثويني رضي كلياً بمقدار القيود التي وضعها على نفسه بقبوله تحكيم طرف ثالث. وفي ما يخص جميع نقاط القانون الدولي هذه، كان السيد ماجد يستفيد من نصيحة وإرشاد العقيد ريجبي الدائمين؛ بينما كان المندوب البريطاني في مسقط في ذاك الوقت يهودياً أمياً وكان غير قادر على نصح السيد ثويني حيثُ إنَّ السيد ثويني كان وبشكل طبعي محجماً عن مشاورته.

«أما بخصوص الاتهامات الأخرى ضدّ السيد ثويني في أنه ومن خلال مندوبيه وآخرين، خلق استياء في زنجبار واستثار قبيلة الحرث للتمرد على السيد ماجد، فإنه يتوجب علي أن أحيل الحاكم العام إلى تقريري من مسقط، حيث سجلت تبرئة سموه لنفسه كذلك. وبمراجعة شاملة، يظهر لي، على الرغم من أن السيد ثويني لم يتوقف عن المراسلة مباشرة مع المتمردين في زنجبار، وبادر إلى دعم فئة هناك تفضل أفكاره، ومع ذلك، فإنه لا يستحق أن يتهم بجميع الأفعال المزعومة ضدّ مندوبيه، ولا لأنه استثار تمرد الحرث في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٨٥٩. وإنني أدعم بثبات في هذه النتيجة رأي العقيد ريجبي الذي كتب عن هذه القبيلة قائلاً:

"إن ثورتهم في العام الماضي لم يقصد بها تفضيل أي من السيد ثويني أو السيد برغش، ولكن بأمل التخلص من عائلة الإمام الراحل كلها، ومن ثمّ السيطرة على الحكومة.

وزيادة على ذلك، فإن التهم الموجهة للسيد حمد بن سالم، باعتباره كبير مندوبي السيد ثويني، بأنه أثار العصيان المسلح في زنجبار، مقيدة إلى حدّ كبير بالفحوى الودية للرسائل الموجهة إلى ذلك الشخص عند مغادرته النهائية لمسقط من قبل السيد ماجد نفسه وسليمان بن حمد، وزير سموه الذي كان العقيد ريجبي قد وضع ثقة كبيرة في استقامته، والذي كان له من حينها سبب في اعتباره الرجل الأكثر تجرداً من المبادئ الخلقية، لم يتردد، في إرسال رسالة إلى السيد ثويني يلمّح إلى أن العقيد ريجبي كان إلى حدّ ما مسؤولاً عن تمرد عام ١٨٥٩، وعن التصرف اللاحق للسيد برغش.

«إن التهم العديدة الموجهة ضدّ السيد ثويني في أنه تصرف تحت التأثير الفرنسي دحضها سموه على النحو الذي أبلغ عنه بالفعل؛ وإضافة إلى ذلك، فإنني قادر على إثبات روايته بالأوراق عن طريق الكومودور دي لانجل باعتراف السيد ماجد الذي يقول في روايته المكتوبة «إنه وعند الطلب منه من قبل سالف الذكر أن يفعل ذلك، وجه وزيره سليمان بن حمد ليصوغ وثيقة بالمضمون نفسه الذي وصفه السيد ثويني بأنه سلم إليه في مسقط من قبل الكومودور الفرنسي». وهناك دليل آخر على عدم

كفاية هذا الادعاء كدليل هو قول العقيد ريجبي» كان من المعروف أن القنصل الفرنسي، ولعدم وجود تواطؤ في هذه المسألة بين الجهات المشار إليها، ظاهر من فحوى رسالة القنصل الفرنسي إلى السيد ثويني، حيث يطلب من سموه بشكل خاص أن «لا يرفق أية رسائل لعرب زنجبار التي قد يعطيه سموه شرف توجيهها له». وزيادة على ذلك، أعلن السيد ماجد بصراحة أن ليس لديه أي دليل يثبت أن أخاه كان يتصرف تحت تأثير الفرنسيين؛ والعقيد ريجبي الذي كان قد ابتكر العديد من اتهاماته الاستنتاجية ضدّ السيد ثويني في الصدد ذاته، وبناء على توكيدات القنصل الفرنسي في زنجبار في ذلك الوقت، يكتب الآن: «من الخبرة اللاحقة لدي القليل من الإيمان بأي شيء قاله القنصل الفرنسي حول أي موضوع».

لكن إذا كان السيد ثويني يستحق أن يدان بأي درجة من الدرجات لأنه تآمر ضدّ السيد ماجد بعد أن وافق على إحالة تسوية مطالباته إلى تحكيم الحاكم العام، فإن السيد ماجد معرض بالقدر نفسه لأن يعزى إليه الإبقاء على مراسلة سرية مع السيد تركي صاحب صحار الذي كان معروفاً بأنه متمرد على سيده الأعلى في مسقط، وكان يتآمر بنشاط مع القبائل ومع الوهابيين للانتقاص من سلطته على عُمان. وإن التفسير الذي قدمه السيد ماجد بخصوص المدافع والمال والذخيرة الحربية التي أرسلها إلى السيد تركي في شباط/ فبراير ١٨٥٩، معقول جداً من دون شكّ، لكن بموجب ظروف القضية فإنه يخفق في جعل أي شخص على اطلاع بسفسطائية ومراوغة العرب يقتنع بذلك. وكذلك الرسالة التي كتبها السيد ماجد إلى أخيه في بداية العام الحالي ينصحه بطلب تعويض قدره ٢٠٠٠ دولار، والتي اعترضها السيد ثويني، تشكل أرضية أخرى للشك بالأول؛ وفي القسم التالي من هذا التقرير تتاح لي الفرصة لإضافة المزيد من الاعتبارات التي ستميل لتوكيد الرأي الذي أعبر عنه هنا والقائل إن السيد ماجد لم يكن مشغولاً بشكل أقل نشاطاً ضدّ السيد ثويني، وذلك من خلال وسيلته السيد تركي صاحب صحار، مما كان عليه السيد ثويني ضده من خلال مندوبه في زنجبار لإضعاف سلطة أخيه ماجد.

«لقد قررت أنه من وثيق الصلة بالموضوع أن أدخل في المناقشة السابقة بمواقف وتصرفات الأخوين المتخاصمين المتبادلة كتحذير مسبق ضدّ أي انحياز مجحف تجاه أي منهما. ولتمام ذلك من المهم الاستفسار عما قد يحصل لو أن الطرفين دخلا في صدام فعلي بمناسبة غزو السيد ثويني المخطط له لزنجبار.

«في ما يخص فرص السيد ثويني، كتبت ما يلي بالفعل، «إن العقيد ريجبي، في روايته عن الاستعدادات التي قام بها السيد ماجد لمقاومة الغزو المتوقع، يصور

الوسائل المدفوعة تحت تصرف الأخير بأنها جديرة بتدمير أية قوة جلبت ضده، وأنها تعيش بشكل خاص على حماسة الناس لقضيته. وبالتالي وبعد وقت طويل من عودة حملة السيد ثويني إلى مسقط، قاد تقريره، عن حالة الأوضاع في زنجبار، الحكومة إلى الاستنتاج بأن موقف السيد ماجد في زنجبار لم يكن آمناً؛ وبعد ذلك أيضاً، وبمناسبة الثورة، عندما قام عرب الحرث دعماً للسيد برغش، كانت كلّ القوة التي أمكن السيد ماجد أن يجلبها ضدهم غير مؤثرة، ولم تخمد الثورة إلا بعد إرسال ثلاث سفن حربية بريطانية للتعاون معهم، عندها، كما ثبت، استسلم العرب، لأنهم لم يتمكنوا من مقاتلة البريطانيين». وإن الاستفسار التالي يثبت الاقتباس السابق. وإن الرواية المنمقة التي قدمها سمو السيد ماجد عن التمرد في زنجبار في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٥٩، تظهر بأنه كان مضغوطاً بشدة من قبل المتمردين؛ وأن العقيد ريجبي، محاولاً التوفيق بين رواية سابقة له، بأن الفئة المناوئة للسيد ماجد كانت «محتقرة تماماً» مع الموقف الذي كانت تلك الفئة قد أمنته في المناسبة المشار إليها، يجعل من المحتمل أنه لولا المساعدة البريطانية لطال الصراع ولكانت النتيجة مشكوكاً فيها على الأقل.

«ومن الناحية الأخرى، على كل حال، ليس مؤكّداً بأي شكل من الأشكال، أن نجاح المتمردين كان سيضع زنجبار في يدي السيد ثويني. ويرى العقيد ريجبي أن تحرّك قبيلة الحارثي كان لأهداف خاصة، ووضعوا أنفسهم تحت تصرف السيد ثويني في معاداته للسيد ماجد، ليس من أجله، ولكن من أجلهم هم، تواقون إن أمكن من « التخلص من عائلة الإمام الراحل كلها». إلى جانب ذلك هناك أسباب قوية للاعتقاد لو أن السيد ثويني أصر على غزوه زنجبار لكانت القبائل في عُمان تخلت عن كلّ ولاء له وانتخبت إماماً آخر مكانه. وهذا الاحتمال تنبأ به اللورد إيلفينستون الراحل وسجله في مذكرة بارعة مؤرخة في ١٠ آب/ غسطس ١٨٥٩م، ويكتب اللورد، «عندما كان العقيد روسيل في مسقط سمعها تقال علناً إن السيد ثويني فعل خيراً باستماعه لنصيحة الحكومة وعودته إلى مسقط؛ فلو أنه لم يفعل ذلك، لهاجم السيد تركي مسقط في غيابه، ولكان من المحتمل أن ينجح في جعل نفسه سيداً عليها وعلى جميع ممتلكات الإمام في عُمان. ولكان السيد ثويني في تشبثه بخيال السيادة في زنجبار، أضاع السيادة المادية في مسقط». وبتأمل أن مسقط كانت ستمتلئ بالسفن والجنود، وأن قبائل عُمان المضطربة والمرتزقة لم تكن لتفشل في التشبث بأية فرصة واعدة لمقايضة نفوذهم وتحقيق الكسب، وأن السيد تركي كان في الواقع مستعداً للتقدّم في مناسبة كهذه لتعزيز أفكاره الطموحة، وهنا أرضية جيدة للاعتقاد بأن حرباً أهلية كانت ستتلو الغياب المتواصل للسيد ثويني، ولكانت

السيادة على عُمان ضاعت منه ربما إلى الأبد، وأن السيد ماجد كان من دون شكّ مدركاً تماماً لنقاط الضعف هذه في موقف خصمه، ولم يكن متردداً في استغلالها. وكانت استراتيجيته ستنفذ على أفضل نحو من خلال أخيه في صحار الذي كان وفقاً لذلك حاصلاً منه على مساعدة مالية لتلك الغاية. وبموجب ظروف تلك الحالة، «كان من الطبيعي للغاية"ـ هكذا يكتب اللورد إيلفينستون ـ «أن يرسل السيد ماجد أسلحة وذخائر للسيد تركي من أجل أن يخلق السيد تركي تحولاً لصالحه في مسقط».

«وللإيجاز، واضعاً بعين الاعتبار أن الناس في زنجبار وتوابعها الأفريقية اختاروا، عند وفاة السيد سعيد، ابنه، السيد ماجد، ليكون حاكماً عليهم في مكانه؛ ومفكراً بأن الحالة المتغيرة لهذه المناطق التابعة خلال نصف القرن الماضي، أهلتهم بشكل كامل لذلك المكسب؛ ومفكراً بأنه لو أن السيد ثويني العاهل المنتخب للدولة الحالية، كان مبرراً له إجبارهم على التسليم له، لكان الناس في التوابع الأفريقية من الجهة الأخرى مبررة لهم بنفس القدر مقاومته؛ ومفكراً أنه من المشكوك فيه في ما إذا كانت أية محاولة من جانبه سيكتب لها النجاح، ومفكراً باحتمالية أنه، لو أصر عليه السيد ثويني، لكان الغزو المزمع القيام به لزنجبار قاد إلى تدمير سيادته على عُمان، فإنني أصل إلى الاستنتاج، على هذه الأرضيات بشموليتها، إلى أن مطالبات السيد ماجد بالسيادة على زنجبار وتوابعها الأفريقية تتفوق على أية مطالب قد تقدّم لمصلحة السيد ثويني».

ثمّ مضى العميد كوجلان ليظهر كيف أنه، وعلى أرضية ملائمة، وجد من المناسب أن تكون زنجبار منفصلة ومستقلة عن مسقط. وظهر هذا من رسالة للعقيد هامرتون، ومن الجواب الذي قدمه ذلك الضابط على أسئلة معينة بخصوص الموضوع الموجه له من العميد كوجلان. والأدلة الواردة في مصلحة الانفصال على أساس الملاءمة كانت بإيجاز:

إن الاتصال الذي وجد بين عُمان وبلد شديد البعد عنه كشرق أفريقيا كان دائماً اتصالاً غير طبيعي، ودائماً ضاراً بكلا البلدين؛ وأن فصل مسقط عن زنجبار قد يقود في الحال إلى إيقاف تجارة العبيد؛ وأنه لو شكلت زنجبار دولة مستقلة، فإن الأراضي الخاضعة لسلطة حاكمها ستمتد إلى الداخل وتتعزز قوته، وفي الوقت المناسب قد تتشكل مملكة أفريقية معتبرة.

ويخلص العميد للقول:

«قد يكون من غير الضروري إضافة أي شيء لهذه الاعتبارات لمصلحة سلطة

مستقلة عن زنجبار. ولحسن الحظ، إن الملا التي استندت عليها، والتي تكاد تكون لوحدها كافية لتبرير فصل تلك الدولة عن دولة مسقط الأم، مدعومة بشكل مناسب ومؤكّد من الأدلة المؤسسة على ذلك الحق الذي جرت مناقشته بالفعل في الصفحات السابقة».

وأعلنت حكومة بومباي، في قرار أصدرته حول هذا الموضوع، عن اتفاقها مع النتائج التي توصل إليها العميد كوجلان.

٢٢ـ تقرير العميد كوجلان

مسألة الإعانة المالية من زنجبار لاحقاً، وفي ما يخص مسألة إعانة زنجبار المالية، كتب العميد كوجلان كتكملة للفقرة التي اقتبست أخيراً:

«لكن إذا كان السيد ثويني، كعاهل لعُمان، لا تزال له، مع هذه الاعتبارات مجتمعة، بعض المطالبة بالمناطق الأفريقية للمملكة، أما بحكم العلاقة التي قامت هنا بين تلك المناطق التابعة وبين الدولة الأم، أو عن طريق التعويض عن أية فرصة قد يرى، بالرغم من أنه سمح بتضييع غزوة مزمعة لزنجبار، أنه فوت على نفسه وعلى ورثته، أو عند التفكير باعترافه بالاستقرار المستقبلي لدولة زنجبار، فإنني أقضي بأن تعويض السيد ماجد مقابل ذلك هو متكافئ عادل مع تلك الدعاوى. وإن مبلغ التعويض هو أكبر من أي مبلغ يحتمل أن يكسبه السيد ثويني من العائدات لو أن زنجبار استمرت تابعة لمسقط، ولمكنته، زيادة على ذلك من ترسيخ سلطته على عُمان، ولكانت أكثر نفعاً له من السيادة على ممتلكات بعيدة يحمل له سكانها أشد البغض. وكانت زنجبار في عهد الإمام الراحل ترسل لمسقط مبلغ ١٠,٠٠٠ كروانة كإتاوة تدفع للأمير الوهابي وهو مبلغ ثابت. وكانت مبالغ أخرى ترسل بحسب الطلب، وعند وفاة الإمام الراحل كتب سمو السيد ماجد لأخيه السيد ثويني يعرض عليه الاستمرار في إرسال مبلغ العشرة آلاف كراونة هذه لتدفع إلى الوهابيين وأنه مستعد لمده، في حالة الطوارئ بماله ونفوذه وجنوده. وإذعاناً لحجج أو التماسات محمّد بن سالم، قبل السيد ماجد دفع المبلغ كإعانة سنوية قدرها ٤٠,٠٠٠ كراونة.

«أما بخصوص الشروط التي يدعي السيد ماجد بأنه أصر عليها عند الموافقة على هذه المنحة، هي: **أولاً** أن يعترف به السيد ثويني بأنه خليفة والده على أراضي زنجبار، **وثانياً** أن السيد ثويني يجب أن يبتعد عن أعمال العنف ضدّ أخيه السيد تركي، فليس هناك أي دليل مهما كان نوعه يثبت ادعاءات سموه. واعتقادي الجازم أنه لم ترفق أية شروط كهذه بالاتفاقية. بل إنه في رسالة موجهة إلى رئيس الجمارك في

زنجبار يأمر الأخير بدفع مبلغ ٤٠,٠٠٠ كراونة سنوياً على دفعتين ابتداء من عام ١٢٧٤هـ. ولا توجد أية إشارة لأية شروط مفروضة على السيد ثويني مقابل دفعها.

«وبموجب هذه الظروف، أنا مع الرأي القائل إن السيد ماجد ملزم بدفع مبلغ ٤٠,٠٠٠ كروانة سنوياً للسيد ثويني؛ وإضافة لذلك، ونظراً إلى أن الخلاف القائم بين الأخوين نشأ عن عدم القيام بذلك الواجب من قبل الأول، تحت ادعاء كاذب بأن الأخير خرق الشرط المرفق، فإنني أحكم بأنه سيكون من العدل مناشدة السيد ماجد أن يفي بوعده الأصلي، بأن يصرف متأخرات المساعدة المالية المستحقة منذ تاريخ تعليق دفعها».

وحول مسألة المساعدة المالية علقت حكومة بومباي كما يلي:

«في البحث عن أساس للتسوية، يتجه الانتباه بشكل طبيعي إلى الشروط التي على أساسها كان السيد ثويني مستعداً للتخلي عن مطالباته. وموجز هذه الشروط دفعة سنوية قدرها ٤٠,٠٠٠ كراونة من زنجبار إلى مسقط، ولكن هناك خلاف حول ما إذا كانت مساعدة مالية أو إتاوة. والحاكم في القنصلية شديد الرغبة للاعتراف بأن الاختلاف ينطوي على مسألة ذات أهمية كبيرة، ولكنه مع الرأي في أن التفاوض يشير إلى طبيعة التسوية التي يجب على الحكومة البريطانية أن ترتبها. ويرى أن تلك الدفعة المالية ستكون في مصلحة الطرفين المتخاصمين، وأن تعتبر مساعدة مالية من دولة زنجبار إلى دولة مسقط وليس كإتاوة.

٢٣ـ تقرير العميد كوجلان : مدّة المساعدة

وبخصوص مدّة المساعدة المالية عبّر العميد كوجلان عن نفسه كما يلي:

«إن مسألة مدّة المساعدة المالية ذات أهمية كبيرة، ولكن ليس هناك أي نصّ بهذا الخصوص بل ترتيب بين الأخوين فقط، وليس هناك أي شرط في أن يستمرّ الدفع بعد وفاتهما. وهي تعويض عن تقييم ملك والدهما إلى حصتين متساويتين: دولة زنجبار ودولة مسقط؛ فيدفع لدولة مسقط تعويضاً قدره ٤٠,٠٠٠ كراونة سنوياً عن الخسارة التي قد تكون نجمت عن التقسيم».

وبخصوص هذه النقطة علقت حكومة بومباي:

«هناك نقطتان هامتان على الحاكم في القنصلية أخذهما بعين الاعتبار قبل اتخاذ قرار نهائي من قبل الحاكم العام: «**أولاً**، هل ستكون المساعدة المالية دائمة؟ **وثانياً**، هل ستدفع مع المتأخرات»؟

«يعتبر الحاكم في القنصلية أن المسألة الأولى شديدة الصعوبة. إذ من الطبيعي أن تحجم الحكومة البريطانية عن إثقال كاهل حكومة زنجبار بحمل أبدي بهدف شراء سيادتها كما سيبدو. وكذلك لا يمكن للسيد ثويني أن يتخلى عن مطالبات بلده - وليس مجرد مطالباته هو- مقابل مساعدة مالية تنتهي بوفاته؛ بل لا بُدَّ أن تكون دائمة لتحفظ كرامة مسقط وتوقف التحرّكات الطامعة بالأخ الأكثر ثراء في زنجبار، ومن هنا ستساعد هذه المساعدة المالية الدائمة مسقط، وتحفظ زنجبار من مهاجمات المحتاجين الطامعين في مسقط.

«وبخصوص المتأخرات، يرى العميد كوجلان بأنها يجب أن تطلب من السيد ماجد، وأن الحاكم في القنصلية لن يجادل في أن السيد ماجد ملزم بدفع المتأخرات لأخيه. ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن زنجبار تعاني من مصاعب مالية مثلها مثل مسقط، وليس من الحكمة إثقالها بدفعات مرهقة. ولذلك لا يوصي الحاكم في القنصلية بأن يكون السيد ماجد ملزماً بدفع أكثر من مدّة سنتين أو مبلغ ٨٠,٠٠٠ كراونة. وسيكون مثل هذا المبلغ ذا فائدة مادية للسيد ثويني، ولن يشكل دفعه صعوبة للسيد ماجد».

٢٤- تقرير العميد كوجلان. رأيه بخصوص شروط التحكيم وضمان تنفيذها

تلخيصاً للنتائج التي تمّ التوصل إليها في المناقشات السابقة، كتب العميد كوجلان:

«أقدم النتائج التالية على أنها الشروط الأكثر ملاءمة لتسوية النزاع القائم بين الطرفين المتخاصمين:

«**أولاً**، يجب أن يثبَّت السيد ماجد في السيادة المستقلة على زنجبار وتوابعها الأفريقية؛

«**ثانياً**، أما بخصوص الخلافة على السلطة في زنجبار، فليس لحاكم مسقط ولا لقبائل عُمان أي حقّ مهما كان نوعه في التدخل فيها، ولكن السيادة على زنجبار، أو السيادة بالارتباط مع الشعب الذي سيكون له مطلق الحرية للقيام بأية ترتيبات يراها ملائمة لتعيين الخليفة المستقبلي للسيد ماجد؛

«**ثالثاً**، مقابل هذه الامتيازات يلتزم السيد ماجد بأن يدفع للسيد ثويني المساعدة المالية السنوية المنصوص عليها والبالغة ٤٠,٠٠٠ كراونة، وزيادة على ذلك

أن يدفع جميع المتأخرات المستحقة منذ تعليق الدفع:

«**رابعاً**، إن هذه المساعدة المالية بمبلغ ٤٠,٠٠٠ كراونة سنوياً ستتحملها أساساً وبشكل دائم عائدات دولة زنجبار، يدفعها عاهل تلك الدولة إلى العاهل الحاكم في مسقط وعُمان.

«وبناء على التفويض الممنوح لي من قبل الحاكم في القنصلية لتسوية الخلافات بين صاحبي السمو السيد ثويني والسيد ماجد، ولتجنب فتح باب مناقشة هذا النزاع مرة أخرى والذي ستكون له نتائج وخيمة على رفاه الدولتين، ولضمان تنفيذ تحكيم الحاكم العام، فإنني اقترح أن يُنظر في ما إذا كان الشرطان التاليان سيتم الإصرار عليهما كضمان ضدّ خروقات التحكيم:

«**خامساً**، لا يوجد أي سبب مهما كان نوعه، باستثناء محاولة مكشوفة من جانب السيد ثويني أو ورثته لانتهاك استقلال سيادة زنجبار، يبرر للسيد ماجد أو ورثته وقف المساعدة المالية المنصوص عليها؛

«**سادساً**، في حال القيام بأية محاولة من هذا القبيل من قبل حاكم مسقط، أو من الناحية الأخرى، في حال فشل عاهل دولة زنجبار لأي سبب مهما كان نوعه، في دفع المساعدة المالية المذكورة أعلاه، فإن على الجهة المتضررة تقديم القضية لنائب الملك والحاكم العام للهند قبل التقدّم لحل النزاع عن طريق اللجوء إلى السلاح».

٢٥ـ تقرير العميد كوجلان. مقدرة زنجبار على الدفع

كتب السيد ماجد في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٠م، إلى العقيد ريجبي يعبر عن عدم مقدرة دولته على دفع الإعانة المالية وقدرها ٤٠,٠٠٠ كراونة سنوياً. وفي تقديمه للرسالة أعلاه إلى حكومة بومباي، أورد العقيد ريجبي في بيان كامل المصادر المالية لالتزامات السيد ماجد. وعن هذا الموضوع كتب العقيد كوجلان:

«لقد رأيت أن من المرغوب فيه الإصرار على دفع المساعدة المالية المتفق عليها من قبل الطرفين، بالرغم من الأعذار المختلفة التي قدمها السيد ماجد للتخلص من هذا الالتزام. وأكثرها معقولية هي الوضع الفعلي لتمويلات سموه. وعن هذا الموضوع يكتب العقيد ريجبي» تبرز الصعوبة من الحالة المربكة لخزينة زنجبار. فالسيد ماجد يعتمد كلياً على إرادة رئيس جماركه في موارده المالية، فلو أنه ألزم نفسه الآن بدفع الإعانة المالية، ورفض رئيس الجمارك تقديم المبلغ، لوجد السيد ماجد نفسه مجبراً على خرق اتفاقه ولو لم يرتكب أي خطأ من جانبه؛ وكاحتواء للصعوبة يضيف

العقيد ريجبي: «لكن إذا أمكن إقناع سموه بإنشاء قوة صغيرة من جنود مدربين، مع بعض البنادق الخفيفة، بدلاً من الرعاع الذين يدفع لهم دونما فائدة، وأن يتخلص من معظم السفن الكبيرة التي يمتلكها الآن، والتي لا تجلب أي نفع مهما كان نوعه، ويحتفظ في مكانها بقاربين أو ثلاثة قوارب صغيرة معدة إعداداً جيداً، فإن هذا سيكون توفيراً كبيراً مباشراً له، وعارفاً بأن لديه جنوداً يمكن الاعتماد عليهم، فإنه قد يشعر أكثر استقلالاً عن العرب من الشمال وعن زعماء القبائل الذين يبذر عليهم قدراً كبيراً من المال». ويقدر السيد ماجد نفسه المقدار الذي يدفعه للعرب الشماليين بمبلغ١٥,٠٠٠ كراونة سنوياً، ويقدم العقيد ريجبي قائمة بالعديد من الزعماء الرئيسيين في زنجبار الذين يقدم لهم السيد ماجد عوناً مادياً والذين يتجاوز مجموع دخولهم من خزينته ١٠,٠٠٠ كراونة سنوياً. إن توفير هذه المبالغ وحدها ستكفي لتغطية أكثر من نصف الإعانة المالية لمسقط، وإذا أضيف إليها ابتعاد سموه عن نفقات أخرى لا فائدة منها، فلن يكون هناك شكّ في أنه سيكون قادراً على الوفاء بالتزامه براحة نسبية. أما في ما يخص ديونه لرئيس الجمارك البالغة ٣٢٧,٠٠٠ كراونة ولإخوته الأيتام الذين اقترض السيد ماجد حصصهم بحدود سبعمئة ألف كراونة، يخلص العقيد ريجبي، بعد مراجعة للموقف المالي للسيد ماجد، إلى النتيجة بأن جميع التزاماته القائمة، بالتفكّر والعناية، ستدفع قريباً.

"لكن تمويلات السيد ثويني تعاني من القدر نفسه من الإرباك نسبياً الذي تعانيه تمويلات السيد ماجد، وإن دفع مبلغ ٤٠,٠٠٠ كراونة سنوياً من قبل الأخير، آخذين بعين الاعتبار مقدرة مناطق زنجبار، ستتركه في أحوال أفضل من أحوال حاكم مسقط. وفي الحقيقة، ومن دون ذلك العون لا أفهم كيف يمكن للسيد ثويني البقاء طويلاً في إدارة حكومة عُمان، ومن هنا، ولأن هناك اعتبارات مهمة مشمولة في دفع محدد الأجل ومنتظم لإعانة مالية منصوص عليها، فإنني على ثقة بأن الحاكم العام (إذا وافق مع الرأي المتخذ هنا بخصوص هذا الموضوع) سيرفق مرسوماً بحسب ما يراه مناسباً لضمان التنفيذ المخلص لذلك الالتزام من قبل السيد ماجد».

٢٦ـ تقرير العميد كوجلان: رأيه بخصوص نقاط عريضة محددة

في الفقرات التالية من تقريره، يمضي العميد كوجلان إلى النظر في نقاط عريضة متصلة بالموضوع الرئيس تحت النقاش:

أ- أولوية أو عدم أولوية تعيين وريث للسيادة على زنجبار في حال وفاة السيد

ماجد الذي ليست له ذرية من الذكور؛ وملاحظاته حول هذا الموضوع لا حاجة لأن يؤخذ بها، حيثُ إنَّ الحاكم العام في تحكيمه أحجم عن إبداء رأي في هذا الأمر.

ب- دعاوى أبناء السيد سعيد الصغار في زنجبار. ادعى السيد ثويني أن السيد ماجد قد أساء رعاية هؤلاء الأيتام واستولى على حصصهم من ميراث والدهم، وأقر السيد ماجد بالتزامه نحوهم بمبلغ سبعمئة ألف كراونة، وبرر استخدامه لممتلكاتهم على أرضية أنه قد عُيِّن كمنفذ مشترك لوصية والدهم، وهي الوصية الموجودة بحوزة أحد المنفذين الآخرين المقيم في مكة (المكرمة)، فإذا ما جاءت هذه الوثيقة، ـ قال العميد كوجلان ـ فقد تكون هناك نهاية للنزاع، وإلا فإن الحكومة قد تنشط في الموضوع لتمنع النزاعات بين الإخوة.

ج- السبيل الواجب اتباعه بخصوص السيد برغش؛ إذا ما منحت السيادة المستقلة للسيد ماجد، فإن العميد كوجلان اقترح أن يسمح لبرغش بالإقامة في زنجبار تحت مراقبة القنصلية البريطانية.

٢٧- تقرير العميد كوجلان: استقلال صحار، واقتراحات ختامية

كانت الحكومة قد طلبت من العميد كوجلان أن يقوم بتحقيقات، في كلّ من مسقط وزنجبار، بخصوص عدالة مطالبة السيد تركي بسيادة مستقلة لصحار، وربما تعود المناقشات المتعلّقة بهذه المسألة إلى تاريخ مسقط، وتحتاج فقط إلى ملاحظة موجزة عن خلاصة الأحداث التي قررها العميد كوجلان ضدّ المطالبة، وأوصى بأن يبلِّغ السيد ثويني رسمياً بالاعتراف به من قبل حكومة الهند كحاكم أعلى على صحار، مع إعلان بالفحوى نفسه يوجه رسمياً إلى السيد تركي.

والاقتراحان اللذان قدمهما العميد كوجلان كانا:

١- إذا كان من الواجب إعلان زنجبار دولة مستقلة، فإن معاهدات التجارة والاتفاقيات لوقف الاتجار بالعبيد يجب أن تعقد بشكل منفصل مع الدولتين، حيثُ إنَّ الاتفاقيات القائمة كانت عقدت مع السيد سعيد كسلطان لدولتين متحدتين.

٢ ـ أن يعين مندوب بريطاني مؤهل بحسب الأصول وملم باللغة العربية في مسقط، وأن يكون مستقلاً عن المندوب السامي في الخليج (الفارسي). وحول هذا الموضوع لاحظت حكومة بومباي أنهم قد أوعزوا بالفعل إلى وزارة الخارجية بإنشاء كرسي احترافي للغة العربية في إحدى مقاعد تعلم اللغة الإنكليزية.

٢٨ـ توصيات حكومة بومباي

اقترحت حكومة بومباي، للدراسة، الاقتراحات التالية كأفضل حلّ للكثير من الصعوبات التي أحاطت بالقضية:

١ـ «أن يعلن سمو السيد ماجد حاكماً لزنجبار والأراضي الأفريقية التي كانت خاضعة لسمو الراحل السيد سعيد.

٢ـ أن يدفع حاكم زنجبار سنوياً إلى حاكم مسقط إعانة مالية قدرها ٤٠,٠٠٠ كراونة.

٣ـ أن يدفع السيد ماجد للسيد ثويني متأخرات الإعانة المالية عن سنتين أو مبلغ ٨٠,٠٠٠ كراونة».

٢٩ـ حكم حكومة الهند. الوثيقة المهمة (رقم ١٥٣٢ بتاريخ ٢ نيسان/أبريل ١٨٦١)

والتي تبلغ حكومة بومباي بقرار حكومة الهند في المسألة المحالة إلى التحكيم، مقتبسة أدناه بتوسع:

«إن لي الشرف الإقرار باستلام رسالتكم رقم ٦ المؤرخة في ١٥ شباط/فبراير، مقدماً تقريراً من العميد كوجلان عن الخلافات القائمة بين سمو السيد ثويني من مسقط، وسمو السيد ماجد من زنجبار، إلى جانب نسخة من القرار المسجل حول الموضوع من قبل حكومة بومباي.

«إجابة عن ذلك، أذكر أن سعادة الحاكم العام في القنصلية يوافق على الشروط الثلاثة للتسوية الموصى بها في قرار حكومة بومباي رقم ١٦.

«إن تحديد ٨٠,٠٠٠ كراونة، متأخرات الإعانة السنوية، لتدفعها زنجبار إلى مسقط ملائم، لأنه يسمّى مبلغاً محدداً. ويرى سعادته أن الطلب يجب أن يتم بصيغة تسوية لا كتوكيد لحق محدد. ويُفهم كذلك، أن المبلغ المتراكم للمتأخرات المطالب بها قد لا تتجاوز كثيراً هذا المبلغ.

«إن الشروط الثلاثة ستشكل قرار الحاكم العام كمحكم، وسيلتزم به كلا الطرفين عند تسليم الحاكم العام لهما، وحيث إنهما قبلا التحكيم بشكل جدي، فإن حكومة الهند تتطلع إلى التزامهما بإخلاص بحكم سعادته.

«إن دفع مبلغ ٤٠,٠٠٠ كراونة سنوياً، يجب أن لا يُفهم على أنّه اعتراف بأية تبعية من جانب زنجبار لمسقط، ولا أن يعتبر مجرد أمر شخصي بين السيد ثويني والسيد ماجد، بل كترتيب دائم، يعوِّض حاكم مسقط عن التخلي عن مطالباته بزنجبار، ويعدِّل عدم المساواة بين الميراثين اللذين سيكونان منفصلين من الآن فصاعداً.

«لا يقدِّم الحاكم العام في القنصلية أي رأي حول حكم الوراثة في زنجبار، وإن فعل ذلك، برأيه، سيكون تجاوزاً لحدود المسألة المعروضة للتحكيم.

«يوافق سعادة الحاكم العام مع حكومة بومباي بخصوص رعاية الأخوة القصَّر، ويطلب أن تُصدر التوجيهات الضرورية إلى قنصل جلالتها في زنجبار.

«يكون السيد برغش، بالطبع، حراً في العودة إلى زنجبار إن أراد، وأن يوجه القنصل ليوصي به عند السيد ماجد ليرأف به. ولكن هناك اعتراضاً كبيراً على وضعه تحت رقابة القنصل. وقد يكون من المحتمل أن يقدم له القنصل حسن النصيحة عندما تبرز بعض المناسبات، وأن يحذره بأنه لن يتلقى دعماً أو حماية من القنصلية في حال تصرفه بشكل غير لائق بالأموال، أو في حالة تمرده، ولكن القنصل الإنكليزي لا يمكنه أن يتعهد بمراقبة أفعال عضو مشكوك فيه من عائلة الحاكم من دون مخاطرة أو إحراج.

«إن رأي العميد كوجلان ورأي حكومة بومباي غير المؤيد لمطالبة السيد تركي بسيادة مستقلة لصحار يظهر بأنه محق تماماً. وإن الرسالة المقترح إرسالها إلى ذلك الزعيم ستكون ملائمة للغاية.

«إن الاقتراح بتعيين وكيل، مؤهل بحسب الأصول، في مسقط موافق عليه تماماً، وقد صدرت إليَّ توجيهات بالطلب من حكومة بومباي بأن لا تضيع وقتاً لتسمية شخص مؤهل وفق الأصول، إذا كانت توجهاتهم بوضع ترتيبات جديدة للوكلاء في الجزيرة العربية وبلاد فارس وزنجبار بحاجة إلى المزيد من الوقت.

«إن الحكومة العليا توافق بِكُلّ مودة على الترقية المقدمة من الحاكم في القنصلية إلى العميد كوجلان، فمن النادر رؤية موضوع شائك وصعب جرى التعامل معه بشكل كامل وواضح كالموضوع الموجود أمام سعادته والوارد في تقرير العميد كوجلان، وأن اللورد في القنصلية واثق بأن حكومة جلالتها لن تهمل التعبير عن إعجابها بالخدمات القيمة لهذا الضابط ماضياً وحاضراً.

«الشكر الجزيل للحاكم العام في القنصلية ينبغي أن يبلغ إلى المبجل السيد باجر

للدعم المهم الذي قدمه للعميد كوجلان في هذه المسألة، ويعتقد سعادته بأنه لا يوجد أي ضابط في الخدمة الهندية يمتلك معرفة وإلماماً باللغة العربية كالسيد باجيت، وأن هذه المعرفة ومقدرته العامة مكنته من تقديم خدمات جليلة للجيش في فارس تحت قيادة جيمس أوترام، حكومة الهند مطلعة عليها وتكن لها التقدير.

«ستكون حكومة الهند سعيدة لتلقي أية اقتراحات من حكومة بومباي لتشجيع دراسة اللغة العربية خاصة من قبل العسكريين من أفراد الحكومة. إذ من الممكن تقديم المكافآت المالية لأولئك الذين يحصلون على شهادة كفاءة عالية في اللغة، إضافة إلى توفير فرص التوظيف، تقدّم حوافز كافية لهذه الغاية.

«تجدون بطيه رسالتين موجهتين إلى عنوانَي سمو السيد ثويني وسمو السيد ماجد، موقعتين من الحاكم العام وتنقلان قرار سعادته، وذلك لتقوموا بإرسالهما وبرفقه نسختين منهما أيضاً. ومن هاتين النسختين يطلب الحاكم العام في القنصلية أن تعمل ترجمتين عربيتين، تعبران بشكل كامل ودقيق عن مصطلحات الرسالتين، وتسلم كلّ واحدة مع ترجمتها العربية».

«إذا كان السيد باجر لا يزال موجوداً في بومباي، فسيكون أمراً مرضياً أن يقوم هو بالترجمة.

«يترك الحاكم العام في القنصلية لحاكم بومباي تقرير كيفية إرسال الرسالتين، مع ملاحظة وحيدة فقط وهي أنه ليست هناك ضرورة لإرسال وكيل أو سفينة إلى زنجبار مرة أخرى.

كانت الرسالتان للسيد ثويني والسيد ماجد على النحو التالي

صديقي المحبوب المحترم، أخاطب سموكم بخصوص موضوع الخلافات المؤسفة التي ظهرت بين شخصكم وبين سمو أخيكم، إمام مسقط، (حاكم زنجبار)، والتسوية التي دخلتم بها لقبول تحكيم نائب الملكة والحاكم العام للهند.

وتقديراً للعلاقات الودية القائمة دائماً بين حكومة جلالة الملكة وبين حكومتي عُمان وزنجبار، ورغبة في منع الحرب بين الأقارب، قبلت عبء أن أكون محكماً بينكما، ومن أجل تفهم أفضل لنقاط النزاع فإنني طلبت من حكومة بومباي أن ترسل ضابطاً إلى مسقط وزنجبار لعمل التحقيقات الضرورية.

وجرى اختيار العميد كوجلان لهذه الغاية، وهو ضابط تحظى حكمته وذكاؤه وحياده أكبر الثقة من حكومة الهند.

«وقد قدّم العميد كوجلان تقريراً كاملاً وواضحاً عن جميع المسائل موضوع الخلاف بين سموكم وبين أخيكم.

«ولقد أوليت كلّ واحدة من هذه المسائل أكبر العناية والاهتمام.

«وشروط قراري هي كما يلي:

أولاً، أن يعلن السيد ماجد حاكماً لزنجبار والأراضي الأفريقية التي كانت خاضعة لسمو الراحل السيد سعيد.

ثانياً، أن يدفع حاكم زنجبار سنوياً لحاكم مسقط إعانة مالية قدرها ٤٠,٠٠٠ كراونة.

ثالثاً، أن يدفع السيد ماجد للسيد ثويني متأخرات الإعانة عن سنتين، ومقدارها ٨٠,٠٠٠ كراونة.

إنني مطمئن أن هذه الشروط عادلة ومشرفة لكلاكما، وكما إنكما قبلتما تحكيمي طواعية وبشكل جدي، فإنني أتوقع منكما أن تلتزما بها بسرور وإخلاص، وأنها ستطبق من دون أي تأخير لا ضرورة له.

وإن دفع ٤٠,٠٠٠ كراونة يجب أن لا يفهم بأنه اعتراف بتبعية زنجبار لمسقط، ولا أن يعتبر مجرد أمر شخصي بين سموكم وبين أخيكم السيد ثويني (ماجد)، بل إنّها ستمتد إلى ورثة كلّ منكما وتعتبر ترتيباً نهائياً ودائماً يتخلى بموجبه حاكم مسقط عن جميع مطالباته بزنجبار، وأن يعتبر ذلك تسوية تتعلق بالميراثين المتأتيين من والدكما، سمو الراحل السيد سعيد، الصديق المبجل للحكومة البريطانية، وهما الميراثان اللذان سيكونان من الآن فصاعداً متميزين ومنفصلين».

واتخذت حكومة بومباي الإجراءات اللازمة لتبليغ الطرفين المعنيين قرار حكومة الهند بخصوص نقاط المسألة.

٣٠ـ استقبال حكم الحكومة في مسقط

انتدب المبجل سي. بي. باجر إلى مسقط حاملاً رسالة إلى السيد ثويني الذي قبلها بحماسة. وبعد مقابلة مع سموه، سأل السيد باجر سموه فيما إذا كان الوكيل البريطاني في زنجبار مخولاً بالإصرار على أن ينفذ السيد ماجد شروط التحكيم؟ وعلى هذا أجبت أن الحاكم العام للهند قد وجه الضباط المسؤولين عن إيصال قرار المحترم الحاكم العام إلى سموه وسمو أخيه، أن يطبع في ذهنيهما أنه يتوقع منهما

الالتزام بإخلاص بحكم سعادته؛ وأنه وعلى الرغم من أن الحكومة لم تكن ملزمة بفرض شروط التحكيم على أي طرف؛ ومع ذلك ليس لديها شكّ بأن تأثير الوكيل البريطاني في زنجبار سيستخدم بصورة ودية ليرى أن ذلك الحكم قد نفِّذ بحسب الأصول. وفي موضوع هذه الأهلية، رأيت أن لا مانع في التوصية بالشخص الذي يعينه سموه لاستلام مبلغ الإعانة لدى العقيد ريجبي في زنجبار.

٣١ـ استقبال حكم الحكومة في زنجبار

إن الرسالة الموجهة إلى السيد ماجد والتي تنقل قرار الحكومة سلمها له العقيد ريجبي وعبر السيد ماجد عن رضائه التام بشروط التحكيم، ولكنه خشي من وجود صعوبة كبيرة في توفير مبلغ كافٍ لدفع الـ ٨٠,٠٠٠ كراونة التي هي متأخرات المساعدة المالية.

وكمسألة أثارها في ما بعد السيد ماجد بخصوص الشروط التي استخدمها لقبول تحكيم حكومة الهند، وفي ما يلي النصّ الكامل لرسالته:

«بعد التحيّة، أرغب في التعبير عن امتناني لاستلام رسالتي الحاكم العام للهند وسعادة حاكم بومباي اللتين تنقلان لي خبر تسوية النزاع القائم بيني وبين أخي ثويني بن سعيد، وبخصوص القرار بأن أدفع لأخي، ثويني، مبلغ ٤٠,٠٠٠ كراونة سنوياً، وكذلك مبلغ ٨٠,٠٠٠ كراونة متأخرات عن سنتين. إنني أوافق على دفع هذين المبلغين. وإنني أقبل وأرضى بشروط القرار وأنها ملزمة لي، وإنها رغبة الحكومة البريطانية في أن يكون كلّ واحد منا، أي أنا وأخي ثويني، مستقلاً في الأراضي الخاضعة له وسلطاناً على رعاياه؛ أي أن زنجبار و (الجزيرتين بمبا ومافيا) والأراضي الواقعة على القارة الأفريقية التابعة لها ستكون خاضعة لي؛ وأن مسقط وتوابعها مع أرض عُمان ستكون تابعة لأخي ثويني بن سعيد؛ وأن نعيش في سلام وفي حلف ودي كلّ واحد مع الآخر، كما هو معتاد بين الأخوة. وإن شاء الله سيكون الأمر كذلك. وإنني أشعر بامتنان كبير للحكومة البريطانية على عطفها وفضلها، وعلى أنها جنبت الأراضي الخاضعة لسلطاني الاضطرابات وأعمال العنف، ولن أنسى ما حييت العطف الذي أظهرته نحوي.

وما أرغبه منكم الآن هو أن تذكروا للورد الحاكم العام للهند هو أن عليه أن يقرر أن تسوى دفعة مبلغ ٤٠,٠٠٠ كراونة سنوياً إلى أخي ثويني كما يلي: أن تدفع ٢٠,٠٠٠ كراونة كلّ سنة في «الموسم» (حوالى نيسان/ أبريل، عند هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية)، و٢٠,٠٠٠ كراونة أخرى يستحق دفعها كلّ عام في

«الضماني» (حوالى أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر، عندما تجمع الأرباح السنوية وتدفع عائدات الجمارك)، وبالطريقة التي اتّفق عليها سابقاً عندما أجريت الترتيبات عبر ابن عمي محمّد بن سالم المتعلّقة بدفع ٤٠,٠٠٠ كراونة سنوياً لمسقط.

وبخصوص مبلغ الـ٨٠,٠٠٠ كراونة متأخرات السنتين، فإنها ستدفع بأسرع وقت ممكن. هذا هو ما أرغبه لكي لا تكون هناك أرضية للخلاف من الآن فصاعداً؛ وهذا ما أرغبه من صداقة الحكومة؛ وإنني رهن إشارتكم في كلّ ما ترغبونه مني،

من العبد الفقير إلى رحمة الله.

(التوقيع) ماجد بن سعيد

تحريراً في ١٩ من شهر ذي الحجة من عام ٢٧٧هـ، الموافق ٢٩ حزيران/ يونيو ١٨٦١م.

٣٢ـ تعيين وكيل بريطاني في مسقط

بناء على توجيه الحكومة العليا، عينت حكومة بومباي الملازم أول بنغلي من البحرية الهندية وكيلاً بريطانياً في مسقط، براتب شهري ٦٠٠ روبية، إضافة إلى ١٠٠٠ روبية كبدل كاتب واستئجار قارب. والمقتطف التالي مأخوذ من توجيهات حكومة بومباي إلى الوكيل المتعلّقة بالعلاقات بين مسقط وزنجبار:

«إن سعادته في القنصلية على ثقة بأنك ستضع في ذهنك دائماً أواصر الصداقة التي ربطت منذ أمد بعيد بين زعماء مسقط وبين الحكومة البريطانية، وأنك ستبذل أقصى نفوذ لديك لرعاية تلك المشاعر الودية بين مسقط وزنجبار وصحار، التي بذلت في سبيل إنشائها الجهود الكبيرة من قبل حكومة بومباي وحكومة الهند».

(المحضر أ، نيسان/أبريل ١٨٦١م، أرقام ٣٤-٤٥)

(المحضر أ، آب/أغسطس ١٨٦١م، أرقام ٢٢٦-٢٣٢)

(المحضر أ، آب/أغسطس ١٨٦١م، أرقام ٢٧٦-٢٨٠)

أُبلغ عن المحاضر المشار إليها أعلاه إلى وزير الخارجية في الإرسالية رقم ١٦٥ وتاريخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٦١م.



الفصل الثالث

الإجراءات التي لحقت التحكيم في مسألة الإعانة المالية
الفقرات (٣٣ــ ٥٣)

٣٣ ـ فشل السيد ماجد في دفع الإعانة المالية

كتب العقيد ريجبي في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦١م، قائلاً إن حكم تحكيم الحاكم العام قد تلقاه السيد ماجد بامتعاض شديد وبنفسية سيئة، وإنه حتّى تاريخه لم يقم بأية إجراءات لدفع أي جزء من مبلغ الـ ٨٠,٠٠٠ كراونة كمتأخرات، أو من الحصة النصف سنوية المستحقة لأخيه. ولم يتخذ أي إجراء مع الخزينة لتوفير المبلغ ولم تُحدث أية تخفيضات في النفقات للإيفاء بالالتزام. وأبلغ أمين الصندوق العقيد ريجبي بأن السلطان اعتمد على امتلاك ١٨٠,٠٠٠ كراونة كان الإمام الراحل ورّثها بوصية لوالدته المسنة؛ وكانت حصص إخوته الأكبر من أملاك والدهم التي تصل إلى ٧٠٠,٠٠٠ كراونة قد أنفقت جميعها[١].

٣٤ـ طلب سلطان مسقط دفع الإعانة المالية

في شهر أيلول/سبتمبر ١٨٦٦م، أرسل السيد سالم من مسقط طلباً رسمياً إلى العقيد بيلي يطلب فيه الحصول على دفعة الإعانة المالية من زنجبار. وبناء على الترتيبات التي أجرتها الحكومة البريطانية، فإنه كان من مسؤوليتها، بحسب قوله، فرض الدفع[٢]. ولم تصدر أية أوامر بهذا الخصوص في ذلك الوقت، وقدم السيد

(١) مؤرخة في كانون الثاني/يناير ١٨٦٢، الأرقام ١٤١-١٤٣.

(٢) **الوكيل السياسي** (تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٦)، رقما ١٤٦-١٤٧.

سالم مطالبة ثانية بالفحوى ذاته في شهر كانون الأول/ ديسمبر التالي. وبناء على ذلك، ردت حكومة الهند بأنها ستستجيب لطلبه بخصوص فرض النفوذ البريطاني للحصول على دفعة الإعانة التي استحقت على زنجبار. وجرى توجيه الوكيل السياسي في زنجبار لاتخاذ إجراء بهذا الصدد، وأبلغ السيد سالم بذلك[٣].

٣٥ـ احتجاج السيد ماجد على دفع الإعانة المالية

في أيار/ مايو ١٨٦٧م، أرسل الدكتور سيوارد الوكيل السياسي في زنجبار تقريراً **كاملاً** عن مسألة الإعانة المالية الذي قدم احتجاجاً من السيد ماجد يقول:

أولاً، إن ترتيب دفع ٤٠,٠٠٠ دولاراً سنوياً كان أمراً شخصياً للسيد ثويني، وإنه يعتقد بأنه من غير المناسب دفع المبلغ أعلاه لأي شخص يصبح حاكماً لمسقط.

ثانياً، إن السيد سالم كقاتل أبيه لا يحقّ له وراثة عرش مسقط، وأن يطلب دفع الإعانة التي كانت تدفع لوالده.

وفي دعمه للحجة الأولى، ذكَّر السيد ماجد بشروط رسالته التي أعلن فيها قبوله بقرار التحكيم[٤]، مصرحاً بأن نسخته من الرسالة المذكورة كان قد أسيء فهمها، وبأن من المؤكّد أن لغة هذه الرسالة إذا ما فهمت خارج سياقها تبدو شخصية، ويعود ذلك لأن حاكم مسقط ذكر بالاسم، ومع ذلك تذكر الوثيقة ذاتها بوضوح أن كاتبها يقبل، ويرضى بشروط القرار، وهو القرار الذي يعلن أن الترتيب كان بين الطرفين الداخلين في النزاع، وبين ورثتهما. وبناء على ذلك خاطبت الحكومة السلطان مباشرة، وأشارت إلى أن اعتراضاته على دفع الإعانة المالية، على أساس الصفة الشخصية للترتيب كانت غير ذات جدوى ولا يمكن الدفاع عن مجملها. وأظهر، زيادة على ذلك، أن حجته الثانية كانت ضعيفة كذلك، لأن السيد سالم هو في حقيقة الأمر، متولٍ على حكومة مسقط وقد اعترفت به الحكومة البريطانية. واختتمت الرسالة:

إن كلّ وريث كهذا، كونه من عائلة السيد ثويني الحاكمة، مخول بموجب الشرط الوارد أعلاه، بالمطالبة بالإعانة المالية الثانية من زنجبار، ولا يمكنني الاعتراف بصحة اعتراضكم.

(٣) **الوكيل السياسي** (شباط/ فبراير ١٨٦٧)، الأرقام ٢٠١-٢٠٥.

(٤) انظر: الفقرة رقم (٣١) في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

صديقي، إنّه من الإلزامي لسموكم أن توفوا بهذا الالتزام، وإنني أتوقع من سموكم، ودونما أي تأخير إضافي وفي الحال أن تسددوا مطالب مسقط.

في تقديمه لمزاعم السيد ماجد، فإن الدكتور سيوارد، أثناء اعترافه بعدالة مطالبة مسقط لزنجبار، أورد أدلة قوية مستندة على أرضية صلبة:

إذا ما قررت الحكومة غير ذلك، فإنها ستبقى جرثومة حية للنزاع، مقدراً لها أن تولد وإلى الأبد تلك الخصومات من الماضي التي أراد المحكّم أن يضع نهاية لها. أضف إلى هذا انعدام الأمل في الالتزام الطويل بحكم يثقل كاهل دولة ناشئة بدين أبدي من دون توفير أي إجراء وقائي للإعفاء منه. ولدينا بالفعل سببان قويان لاتباع هذا الطريق.

ومرة أخرى:

ألم تستخدم الحكومة بشكل ملائم جريمة السيد سالم كنهاية وفرصة لقطع آخر صلة بين السلطنتين؟

والآن فإن الإعانة المالية مصدر تهديد أبدي للنزاع، ما قد يدفع حاكم مسقط للقيام بتصرف عدواني بسبب حجب الإعانة المالية.

ويمكن أن يحدث هذا بالخداع المبطن، لأن الهدف سيكون دائماً دفع مسقط لارتكاب خطيئة، بينما ترتاح زنجبار هانئة.

ستبقى مسقط دائماً غير مستقرة بينما خصمها (بسبب المعونة) يمتلك أسباب إثارة الاضطرابات، وستكسب بشكل إيجابي من خلال إزالة هذه الذريعة لعدوان مكائد زنجبار.

وتثير كذلك المشاكل بين زنجبار ومسقط مبررة أسباب التدخل في سياساتها، وأهبة الحياة لطمع من الأفضل لو كان ميتاً، وذلك لأن إعادة توحيد عُمان وزنجبار يديم التماسك والعلاقات الوثيقة بين العاصمتين، الأمر الذي سيؤدي إلى تسهيل وتعزيز تجارة العبيد الدولية.

وكان اقتراح الدكتور سيوارد أن تحجب زنجبار الإعانة المالية وأن تتخلى مسقط عنها وتعتبرها بدل دية السيد ثويني. وبإزالة جميع الأحقاد الماضية على هذا النحو، سيكون هناك سلام بين الدولتين. ولم تأبه حكومة الهند بهذه الحجج في ردها[٥].

(٥) **الوكيل السياسي** (أيار/مايو ١٨٦٧)، الأرقام ١٣٧-١٤٠. بعثت الرسالة أعلاه إلى وزير الخارجية بالإرسالية رقم (١٠٧)، بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيو ١٨٦٧.

٣٦ ـ السيد ماجد يعبر عن الرغبة بدفع الإعانة من خلال حكومة بومباي

عند تلقيه رسالة من حكومة الهند تصرّ على استمرارية الإعانة المالية، على الرغم من أن السيد ماجد لا يزال محتجاً على إجباره بدفع أي شيء لقاتل أبيه، أعرب عن نفسه بأنه راغب بدفع المبلغ لحكومة بومباي، وبناء على ذلك اتخذت الإجراءات من جانبه لدفع المتأخرات المستحقة. وفي رسالة موجهة إلى السلطان، عبر حكومة الهند عن قبولها باقتراح السلطان في أن تدفع الإعانة المالية من خلال حكومة بومباي[٦] .

٣٧ـ السيد تشيرتشل يعد بدعم السلطان في التماسه ضدّ دفع الإعانة المالية

قام السيد تشيرتشل الذي عُين وكيلاً سياسياً وقنصلاً في زنجبار حوالى منتصف ١٨٦٧م، بإبلاغه عن المفاوضات التي أجراها بهدف الحصول على امتيازات تخص تجارة العبيد، وبإبلاغ الحكومة بأن السلطان كان راغباً في منح الامتيازات المطلوبة شريطة أن يسمح له بالثأر من السيد سالم، أو أن يقطع دفع الإعانة المالية. وجه السيد تشيرتشل احتجاجاً شديداً للسلطان ضدّ السماح لنفسه بالانجراف بفعل روح الثأر، ومن ثمّ مضى ليقيم المزيد من الاتصال به، والذي سيرويه السيد تشيرتشل بكلماته:

«لو حصل أن عرش مسقط شغر بوفاة سالم، عندها لنظرت في ما إذا كان من الحكمة السماح للسيد ماجد بأن يحكم مسقط وكذلك زنجبار؛ ولكن ذلك سيعتمد بالضرورة وإلى حدّ بعيد على الطريقة التي حكم بها مملكته. وفي الوقت ذاته، وفي ما يخص طلبه الأخير، بالتحديد، أن تكون دولة زنجبار منفصلة كلياً عن دولة مسقط، وأن تُرد جميع المطالبات التي بينهما، فإنني سعيت لأن أؤكد له دعمي المخلص».

عند تلقي هذا الخبر، ومن دون إعلان محاضر جلسات السيد تشيرتشل، أصدرت القرار التالي حول الموضوع الذي قوبل بالموافقة الكلية من حاكم الهند:

---

(٦) **الوكيل السيامي** (كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٧)، الأرقام ١٣٠-١٤٠. وبعثت المراسلات أعلاه إلى وزير الخارجية في الإرسالية رقم (٨)، المؤرخة في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٨٦٨.

«يجب أن يعلم السيد تشيرتشل، أنه مهما كانت رغبة الحكومة كبيرة في الدخول في ترتيبات مع السلطان والتي سيكون لها أثر على عدم تشجيع وتقييد تجارة العبيد، فإنه ليس جزءاً من واجبه أن يعرض، كحوافز للسلطان، احتمالية منحه امتيازات، لم تعطِ الحكومة الوكيل أدنى تفويض بمناقشتها. وفي الاقتراح الحالي، إن الامتيازات التي نظر فيها مستحيلة؛ وهي مناقضة للسياسة التي قد ألزمت بها الحكومة تجاه الإعانة المالية. وزيادة على ذلك، الإعانة المالية ذاتها قد حددت وضع ترتيب خاص مع سلطان مسقط في المعاهدة الأخيرة بخصوص السيد تركي. وعلى السيد تشيرتشل انتهاز فرصة إبلاغ السلطان بوضوح بهذه النقاط، وأن يذكر له أنه من غير المصرح به كلياً إجراء مفاوضات على هذا الأساس»[٧].

٣٨ ـ تعزيز مقترح من حكومة الهند

لقد صادقت الحكومة في عام ١٨٦٧ على دفعة مقدمة قدرها ٤٠,٠٠٠ دولار للسيد **سالم** واجبة الدفع من إعانة زنجبار المالية. وعند إبلاغه بهذا، خاطب السيد ماجد السيد تشيرتشل بفحوى أنه لم يقرّ حتّى الآن بدفع الإعانة المالية للسيد سالم.

وتمضي رسالته بالقول:

«إن ما قلناه في رسالتنا السابقة رداً على رسالتكم، كان إذا ما أصرت الحكومة على أن ندفع هذه الإعانة المالية، فإن وكيلنا في بومباي سيدفعها للحكومة الموقرة، ولتفعل بها الأخيرة ما تشاء، ولكن إذا كان يرضي الحكومة الموقرة إرسال مالنا إلى سالم، فإننا نعتقد بأنه أسيء استخدامنا، وإن مطالبتنا بهذا الأمر لن تقف عند هذا الحد».

حاول السيد تشيرتشل جاهداً أن يبطل الأذى الذي تسبب به بتوكيداته الطائشة، عن طريق تمثيل مسألة الإعانة المالية في وضعها المناسب كأمر بين دولة ودولة، وليس بين السيد ماجد وأخيه[٨]. وأبلغت المراسلة إلى وزير الخارجية بالإرسالية رقم (٦٩)، وتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٨٦٨م، وكانت تقول:

«مهما كان المصدر المستند إليه، فإننا وبشكل واضح مع الرأي في أن هذا الرفض بتنفيذ اتفاق ضمنته حكومة الهند يجب أن لا يسمح له بالاستمرار أكثر من ذلك.

---

(٧) **الوكيل السياسي** (شباط/فبراير ١٨٦٨)، الأرقام ١٧٤-١٧٦.

(٨) **الوكيل السياسي** (أيار/مايو ١٨٦٨)، رقما ٥٥-٥٦.

«إن ضرورات سلطان زنجبار كبيرة جداً، وهي ناشئة جزئياً من أن إعانة زنجبار المالية قد حجبت منذ زمن بعيد، وأن الوكيل السامي في الخليج (الفارسي) قد أجبر على تقديم ما لا يقل عن ١٠٨,٨٣٤ روبية متوقعاً دفع تلك الإعانة المالية.

«لذلك فإننا نقترح، مصادقة حكومة جلالتها، مخاطبين سلطان زنجبار مرة أخرى في موضوع الإعانة المالية، وإبلاغه بكلمات واضحة صريحة بأنه سيتم الإصرار على الدفع. وفي حال استمراره بالرفض فإننا نقترح إرسال سفينة حربية لمحاصرة مينائه».

٣٩ـ آراء الحكومة بخصوص الإعانة المالية

اقتراح سحب الوكالة السياسية من مراقبة الحكومة الهندية. في الوقت ذاته استلمت إرسالية رقم (٢٠)، بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير ١٨٦٨م، من وزير الخارجية حول مسألة الإعانة المالية، عبر مكتب الخارجية البريطانية عن الرغبة في إبلاغه بعيداً عن اعتبارات تلك المعاهدة التي تنص على أن دفع الإعانة المالية من قبل سلطان زنجبار إلى سلطان مسقط، كانت تمت المفاوضة بشأنها تحت رعاية الحكومة الهندية.

«هناك الكثير من مصالح الهند المشمولة في العلاقات السياسية بين زنجبار ومسقط التي تجعل من المستحسن للحكومة البريطانية أن تطلب من سلطان زنجبار مواصلة دفع الإعانة المالية لمسقط».

وإذا لم تتطلب المصالح الهندية فرض تنفيذ الدفع، لاحظ مكتب الخارجية:

«أن هناك اعتبارات متصلة بالمصالح الإمبراطورية التي قد تبدو للورد ستانلي ليضمن تركنا السلطان حراً في التصرف بحسب ما يراه ملائماً في هذا الأمر.

«كانت هذه الاعتبارات متصلة بكبت تجارة العبيد، وهو الأمر الذي كان من أجله ضرورياً وضع حدّ لنقل العبيد عن طريق الساحل من جانب من الأراضي الخاضعة لسيادة السلطان إلى الجانب الآخر، وكذلك لتقييد عدد العبيد الذين يستوردون إلى زنجبار، بفكرة، إن أمكن ذلك، وضع حدّ في نهاية الأمر لاستيرادهم كلياً.

«ولكن، ـ واصل مكتب الخارجية ـ لا يمكن أن يتوقع من السلطان ماجد أن يمنح الالتزامات المطلوبة في هذا الأمر ما لم توجد بعض المسائل لتعويضه عن الدخل المنقطع الذي سيكون النتيجة الضرورية لفقدانه للضريبة المحصلة على العبيد الذين يُدخلون إلى زنجبار.

«وعلى كل حال هذه الخسارة قد تكون تسببت له بقدر كبير، إذا لم يجبر على دفع الإعانة المالية البالغة ٤٠,٠٠٠ دولار سنوياً إلى سلطان مسقط؛ ومع الأخذ بعين الاعتبار تصرف وشخصية ذلك الزعيم، فإن اللورد ستانلي يرى أن حكومة صاحبة الجلالة ستبرر إحجامها تماماً عن استخدام نفوذها لإجبار السلطان ماجد على مواصلة دفع هذه الإعانة المالية، وبشكل خاص لأن سلطان مسقط لم يحافظ على التزامات معاهدته معنا لكبح تجارة العبيد، حيثُ إنَّ سفنه قد أمسكتها القوارب البريطانية وهي متورطة بنقل العبيد».

وفي تقديمه لرسالة وزارة الخارجية، كتب وزير الخارجية:

«أنتهز بنفسي فرصة إبلاغكم أن حكومة جلالتها قد وضعت في اعتبارها مسألة مراقبة العلاقات البريطانية مع زعماء عُمان وسلطان زنجبار. وقد حصلت الكثير من المراسلات بين مكتب وزارة الخارجية والمكتب الهندي حول الموضوع. وتجددت المناقشة مؤخراً. ويظهر لي أن الوقت الحالي هو الوقت المرغوب فيه أكثر من أي وقت آخر لوضع المسألة في الموضع الذي يفضي إلى تحقيق أكبر فائدة للمصلحة العامة، بينما تزيل الشكوك والمتناقضات الإدارية التي قد تقود، في الممارسة، إلى إرباكات معتبرة. وفي تعزيز هذا الموضوع، أنا متلهف للحصول منكم على تعبير عن رأي سعادتكم.

«أنتم تدركون أن الوكيل في زنجبار الذي هو مسؤول في حكومة بومباي، وهو كذلك قنصل جلالتها في ذلك المكان، وبناء على تلك الصفة يتراسل ويتلقى توجيهات من وزير الخارجية.

«والوكيل في مسقط، والذي هو مسؤول في حكومة بومباي، يتولى أيضاً المفوضية القنصلية من صاحبة الجلالة. وتجري مراسلاته كلياً مع حكومة بومباي، والتي يتلقى منها توجيهاته. وليست له مراسلات مباشرة مع مكتب الخارجية.

«إن راتبي هذين الموظفين كما تعلمون سعادتكم، يدفعان بالكامل من العوائد الهندية.

«ليست بي حاجة لإبلاغ سعادتكم بأن الوكيل والقنصل في زنجبار يتلقى توجيهات من وزير الدولة للشؤون الخارجية، وذلك بشكل رئيس لأن قسماً كبيراً من العمل الذي يأتي إليه له صلة بقمع تجارة العبيد على الشاطئ الشرقي لأفريقيا. ومن الواضح أن تنظيم إجراءات تتخذ لمنع تجارة العبيد يجب أن يستند بشكل لا يتجزأ إلى حكومة جلالتها ممثلة بوزارة الخارجية. ولقد برزت كذلك أسئلة مرتبطة بفعل القوى الأوروبية الأخرى في ذاك الجانب من العالم الذي يجب تقديمه لوزير خارجية جلالتها.

«ولكن، على الرغم من أن هناك أساس لمثل هذه المراقبة الجزئية من قبل مكتب الخارجية بتعيين ضابط يتولى مراقبة الوضع تحت إمرة الحكومة الهندية، من الواضح أن هذه الحالة محفوفة بمصاعب كبيرة، فهي تولد عدم ملاءمة في الأفعال ونزاعات في السلطة. ولقد حصل، في بعض المناسبات، أن الوكيل في زنجبار استلم توجيهات متناقضة من حكومة بومباي ومن وزير الدولة للشؤون الخارجية التي وضعته في موقف محرج، وأن قادة سفن جلالتها الحربية في هذه المياه يتلقون كذلك أوامر متعارضة من السلطات في الهند وإنكلترا.

«لذلك فإنني متلهف لإبلاغي في ما إذا كنتم ترون أن هناك أية مسائل سياسية أو تجارية تنشأ من العلاقات بين الهند وزنجبار ذات أهمية كافية لتجعل من الضروري فرض أية سلطة مراقبة يجب على الحكومة الهندية أن تمارسها. وإنني مدرك تماماً للعدد الكبير من الرعايا البريطانيين الهنود الذين يتاجرون مع دولة زنجبار أو يقيمون فيها، ولكنني لا أرى أن هذا يقترح أكثر من سبب واحد لمساهمة خزينة الهند في دفع تكاليف إقامة قنصلية.

«ولا أنسى العلاقات الحميمة بين زعماء زنجبار ومسقط، ولا الصلات التي يرجعون فيها من حين لآخر إلى الحكومة البريطانية في نقاط متصلة بالالتزامات المتبادلة التي تعاقدوا فيها في ما بينهم تحت تحكيمنا، وعن هذه الصلات توجد الكثير من الوثائق التي توفر توضيحاً مناسباً لها. ومن الجوهري، عند التعامل مع هذه المسائل أن لا يبدي موظفو الحكومة البريطانية أي افتقار للانسجام في ما بينهم. لكن يجب أن يُفهم أنّه إذا ما كان الوكلاء في زنجبار ومسقط تابعين لسلطات مراقبة مختلفة، فإنه قد يكون من الصعب الحفاظ على وحدة المودة والاتساق في الأفعال التي ستظهر في جميع تعاملاتنا مع زعماء عُمان. إنني أرغب، لذلك، بأن تتفضلوا عليّ ببيان رأي سعادتكم في ما إذا كانت المساوئ التي من المحتمل أن تنتج من الفصل، ستفوق المنافع التي قد تنتج من وضع وكالة زنجبار بالكامل تحت مراقبة وزير الدولة للشؤون الخارجية».

٤٠ـ ردّ حكومة الهند - سحب الوكالة السياسية من مراقبة حكومة الهند

في ما يلي اقتباس كامل لرد حكومة الهند[٩] على الإرسالية أعلاه.

«لنا الشرف في الإقرار باستلام إرساليتكم السياسية رقم ٢٠ المؤرخة في ١٥

(٩) الإرسالية رقم (٨١)، بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٨٦٨.

شباط/ فبراير ١٨٦٨م، حيث قدم لنا نسخة من رسالة أرسلت إليكم من جهة وزير الدولة للشؤون الخارجية للنظر فيها، والتي أثيرت فيها مسائل ذات أهمية كبيرة تتعلق بالعلاقات المستقبلية بين زنجبار ومسقط، وموقف الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في زنجبار.

«في إرساليتنا رقم ٨ بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير، جرى إبلاغ حكومة جلالتها بالفعل بقرارنا أن دفع الإعانة المالية السنوية البالغة ٤٠,٠٠٠ دولار إلى مسقط هو توكيل يلتزم زعيم زنجبار بإرساله، ونحن مع الرأي في أن هذا الالتزام لا يمكن للحكومة البريطانية أن تلغيه من دون الإساءة لنوايانا الحسنة والمخاطرة بتعقيدات خطيرة في الخليج (الفارسي).

«تمّ الإعلان بوضوح أن الحكم الذي أصدره اللورد كانينغ في عام ١٨٦١م ليس ترتيباً مؤقتاً، بل هو ملزم لورثة الزعيمين اللذين كانا يحكمان زنجبار ومسقط في ذلك الحين، وأنه سيكون ترتيباً نهائياً ودائماً يعوض حاكم مسقط عن التخلي عن جميع مطالباته من زنجبار، وتعدل عدم المساواة بين الميراثين الناتجين عن سمو الراحل السيد سعيد، وهما الميراثان اللذان كانا من ذلك الحين متميزين ومنفصلين، وإن المفاوضات التي نتج عنها هذا الحكم كانت أجريت في وقت كان فيه السيد ماجد، صاحب مسقط قد بدأ فعلياً حملة ضدّ زنجبار. وهي الحملة التي كان متوقعاً أن ينجح فيها، ولكنه كان أقنع بالتخلي عنها فقط بناء على وعد من الحكومة البريطانية بإجراء تسوية عادلة لمطالباته، فإذا ترك الأمر لاختيار سلطان زنجبار لتجنب تنفيذ حكم بمثل هذه الشروط التي لا لبس فيها، وعقدت تحت هذه الظروف، فإنه يظهر لنا أن النفوذ الأخلاقي لمسؤولينا السياسيين في الخليج (الفارسي) سيضعف، وأن زعماء الساحل العُماني سيفضلون البحث عن تعديل لنزاعاتهم عن طريق السيوف بدلاً من الاعتماد على تفكير الحكومة البريطانية، وسيكون هناك خطر الانتكاس إلى حالة الفوضى في الخليج (الفارسي)، الأمر الذي كلف الكثير من سنوات التفاوض ودماء ليست قليلة لإخمادها.

«إن الإعانة السنوية، زيادة على ذلك قصد بها تعويض مسقط عن خسارة لمطالبات قيّمة من زنجبار منها العوائد التي كان من الممكن تحصيلها. إن دولة مسقط فقيرة، وإذا ما حجبت إعانة زنجبار المالية، فإنه سيكون من الصعب، بل من المستحيل على سلطان مسقط الحفاظ على حكومة مستقرة، أو أن يحافظ على موقفه ضدّ التأثير الوهابي الذي من الصعب حتّى في هذا الوقت، مقاومته. إن جهود الحكومة البريطانية للحفاظ على السلام في الخليج (الفارسي) وكبح اعتداءات

القرصنة التي من الممكن أن تحدث في جميع الأوقات، وعلى وجه الخصوص بسبب وجود شعور بالتأثير الوهابي، لها روابط وثيقة بإقامة حكومة قوية في مسقط، وأننا نعارض بشدة تبني أية إجراءات من شأنها إضعاف سلطة السلطان.

«أما بخصوص شخصية وتصرف سلطان مسقط، فإنه لم يثبت مطلقاً بشكل مرضٍ أنه اغتال والده السيد ثويني؛ ولكن مهما كان الشك كبيراً في أنه فعل ذلك، فإن ذلك الشك لا يوفر أية أرضية لتشجيع حجب أي حقّ يستحقه كزعيم لمسقط بعد أن اعترفنا به رسمياً حاكماً لها. فإذا اعترفنا مرة بأولوية رفض سلطان زنجبار دفع الإعانة المالية على أساس سوء تصرف حاكم مسقط، فإنه سيكون مفروضاً علينا، اتساقاً مع ذلك أن نتراجع عن خطواتنا وننكر حقّ السيد سالم في اعتلاء عرش مسقط. وفي حقيقة الأمر، وعلى كل حال، لم ولن نسمح للفضائل أو المساوئ الشخصية للسيد سالم أن يكون لها وزن في اعتبارنا لمسألة الاعتراف به، كما أنه من واجبنا مساندة ذلك الحاكم الذي اختاره الزعماء والشعب كرئيس لهم، وما دام يستطيع الحفاظ على موقفه، فإننا ملزمون بناء على الأرضية العريضة لسياستنا أن نقدم للسيد سالم مهما كانت الظروف، دعمنا الأخلاقي.

«وبالنظر إلى موقف زنجبار وعلاقاتها العامة بالهند، وإلى القبائل على شواطئ المحيط الهندي، فإنه يظهر لنا أن الوكيل السياسي هناك يجب أن يكون خاضعاً لحكومة بومباي، وتابعاً لمراقبة حكومة الهند، عوضاً عن أن يكون خاضعاً لمكتب الخارجية؛ وأن يتم اختيار الوكيل من قبل حكومة بومباي التي ستكون لها أفضل الفرص للقيام باختيار جيد. وبالفعل، سيكون من الأفضل، برأينا، لو أن الأوضاع الصعبة الحالية والعوائق المشار إليها في الفقرة ٧ من إرساليتكم-إذا ما تجاوزت مراقبة الشؤون السياسية في زنجبار- أن تحوَّل بالكلية إلى مكتب الخارجية الذي لم يتمكن من إدراك الحالات التي تؤثر في مصالح الرعايا الهنود، وفي مصالح رعايا الدول الحليفة المجاورة، بالسرعة والملاءمة المرغوب فيها.

«وفي الوقت ذاته، نحن مع الرأي في أنه من الأفضل أن تتجنب العوائق الناجمة عن المرجعيات المزدوجة ومخاطر الأوامر المتنازعة بجعل الوكيل في زنجبار يقطع اتصاله المباشر مع مكتب الخارجية. وليست هناك خسارة حقيقية للوقت يمكن ضمانها من نقل الاتصالات التي تخص الرعايا الأوروبيين من خلال حكومة بومباي. ولن يكون هناك، برأينا المزيد من الأسباب لإجراء اتصال مباشر مع مكتب الخارجية في زنجبار أكثر منه في مسقط، حيث لا يتمتع الوكيل بمثل هذا الامتياز. ومن الجهة الأخرى، إذا ما وضعت مسقط تحت تبعية حكومة الهند

ووضعت زنجبار تحت تبعية مكتب الخارجية، فلن يكون هناك تضارباً في الاتجاهات فحسب ولكن، ومهما طالت الفرصة أو قصرت، فمن المحتمل أن يكون هناك أيضاً تضارباً في الاتجاهات السياسية».

وعلى الإرسالية أعلاه أجاب دوق أرجيلي[١٠]، أن حكومة جلالتها كانت تبحث مسألة الإشراف على شؤون الخليج (الفارسي) والشاطئ الشرقي لأفريقيا، وتنظر بفكرة تصحيح النظام القائم الذي أقر من جميع الجوانب «بأنه مشحون بالانزعاج العام والإرباك». وفي الوقت ذاته لاحظ وزير الخارجية أنه إذا أخفق الوكيل السياسي في زنجبار بالتقرير لحكومة بومباي عن جميع المسائل المتصلة بالوكالة على أنها منفصلة عن القنصلية، فإنه يجب أن يعنف رسمياً وبشدة.

«فهو في الوقت الحاضر مسؤول تابع لحكومة بومباي مهما كانت سوابقه، ويمكن لحاكم بومباي في أي وقت من الأوقات أن يعزله ويعين شخصاً آخر مكانه».

ومنذ ذلك الوقت علق وزير الخارجية، أنه ومنذ تاريخ إرساليته رقم ٢٠ المؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٨٦٨م، علم بأن الوكيل في مسقط بحكم وظيفته القنصلية، اتّصل مباشرة مع وزير الدولة للشؤون الخارجية.

٤١ـ زنجبار تدفع مستحقات الإعانة المالية

بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٨٦٦م، أبلغت حكومة بومباي في تقرير لها أن مبالغ الإعانة المالية المستحقة على زنجبار لمسقط والبالغة ١,٠٦٨,٠٠٠ روبية والتي تعادل ٨٠,٠٠٠ دولار قد **دفعت** في الخزينة العامة لبومباي عن طريق جيرام سويجي مندوب سلطان زنجبار. وبناء على ذلك وجهت حكومة بومباي بتحويل المبلغ من خلال العميد بيلي إلى سلطان مسقط بعد اقتطاع مبالغ سابقة كانت قد دفعت لسموه بالفعل. أن هناك خزينة بريطانية في مسقط وبما أن حكومة بومباي كتبت بأنه تمّ الترتيب لتحويل المبلغ مباشرة إلى الوكيل السياسي في ذلك المكان. وأبلغ وزير الخارجة بحسب الأصول بالدفعة[١١].

---

(١٠) الإرسالية رقم (٢٨)، بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٨٦٩.

(١١) **الوكيل السياسي**: (حزيران/يونيو ١٨٦٨)، الأرقام ٣٢-٣٥، و(أيلول/سبتمبر ١٨٦٨)، الأرقام ٤٦-٤٨.

٤٢ـ بعثة أرسلها السلطان إلى إنكلترا للاحتجاج على دفع الإعانة المالية

في أواخر عام ١٨٦٨م، جرى تلقي **تصريح** من السيد تشيرتشل بزعم انتداب بعثة من زنجبار إلى إنكلترا، بهدف تقديم التماسات معينة لحكومة صاحبة الجلالة ضدّ دفع الإعانة المالية. وأبلغ السلطان السيد تشيرتشل بأنه كان يرغب بدفع النصف التالي من الدفعة السنوية التي كانت استحقت في شهر أيلول/سبتمبر، تحت احتجاج فقط[١٢].

٤٣ـ إرسالية ثانية تجسد آراء حكومة الوطن

دفعة مقترحة من العوائد الهندية للإعانة المالية لمسقط. **إرسالية** ثانية من وزير الخارجية (رقم (١)، بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير) حول موضوع الإعانة المالية، تمّ تلقيها في بداية عام ١٨٦٩م، كانت كتبت بعد أن كان سلطان زنجبار قد أرسل البعثة المذكورة أعلاه إلى إنكلترا، بعد أن صوَّر السيد تشيرتشل والوكيل السياسي والقنصل إلى حكومة جلالتها، بأنه، وبالتوقف عن فرض الدفع، يمكن للحكومة البريطانية أن تشتري من السلطان امتيازات قد تمكن قواربنا من التعامل بشكل فعال مع تجارة العبيد. وأخيراً، بعد الثورة الثانية في مسقط والتي نتج عنها إزاحة السيد سالم من قبل عزان بن قيس، زوج أخت السلطان السابق.

وكانت كما يلي:

«مضى وقت طويل وضعت حكومة جلالتها بعين اعتبارها حالة الأوضاع في الخليج (الفارسي) وعلى الشاطئ الشرقي لأفريقيا، والتي نشأت إلى حدّ ليس بالقليل عن العلاقات السياسية بين زعماء عُمان (سلطان مسقط وسلطان زنجبار). ولقد أثارت الأحداث الراهنة مسألة إلى أي مدى يتورط شرف الحكومة البريطانية، في الظروف المتغيرة، لصيانة تلك الترتيبات بين الحاكمين التي يبدو بأننا ندعمها حتّى الآن.

«إن حكومة سعادتكم مدركة بأنه في عام ١٨٦٠-١٨٦١، سمح الحاكم العام ونائب الملكة بالتحكيم بين السيد ثويني حاكم مسقط، والسيد ماجد حاكم زنجبار اللذين كانا أخوين. وبعد بحث استقصائي وتقرير مفصل من قبل العميد كوجلان،

---

(١٢) **الوكيل السياسي** (تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٨)، رقما ١٧٢-١٧٣.

واللورد كانينغ وبالاتصال مع حاكم بومباي (السير جورج كلارك)، قررت أنه قد يكون من العدل للسيد ماجد أن يُحتفظ به حاكماً على زنجبار، وأن على حاكم زنجبار أن يدفع سنوياً لحاكم مسقط إعانة مالية قدرها ٤٠,٠٠٠ كرونة. وبإعلان هذا الحكم للزعيمين، كتب اللورد كانينغ لِكُلّ منهما يقول: "إنني مطمئن إلى أن هذه الشروط عادلة ومشرفة لِكُلّ منكما، وإنكما قبلتما تحكيمي طوعاً وبجدية؛ وإنني أتوقع منكما الالتزام بها بإخلاص وبسرور، وأنكما ستنفذانها دونما أي تأخير غير ضروري. وإن دفع ٤٠,٠٠٠ كرونة ليس ليفهم بأنه مجرد علاقة شخصية بين سموكم وبين أخيكم، بل ستمتد إلى خلفاء كلّ منكما، وأن تعتبر ترتيباً نهائياً ودائماً يعوِّض حاكم مسقط عن التخلي عن جميع المطالبات بزنجبار ويعدِّل عدم المساواة بين الميراثين.

«من الواضح من هذه الكلمات، أن الإعانة المالية لم يقصد بها مجرد أمر شخصي، بل إنها ستدفع على الأقل إلى خليفة سلطان مسقط. ولكن ليس من الواضح بنفس القدر، حيثُ إنَّ الخلافة المتوقعة جرى الكلام بها على أنها «موروثة»، وفي ما إذا كانت الإعانة المالية لا تزال تعتبر واجبة على زنجبار، مهما كانت التغيرات أو الثورات التي قد تحصل في القوى الحاكمة في مسقط.

«لقد حصل تغيران من هذا القبيل. ففي عام ١٨٦٦ توفي سلطان مسقط السيد ثويني، في ظروف تركت القليل من الشك في أن الذي تسبب في وفاته هو ابنه، السيد سالم الذي أُعلن حينها سلطاناً مكان والده، واعترفت به سعادتك كحاكم فعلي لمسقط. وعلى الرغم من أن بعض المسائل كانت أثيرت بشكل طبيعي حول ما إذا كان السلطان سيطلب منه بشكل عادل الاعتراف بشرعية هذه الوراثة، ودعمت سعادتك مواصلة دفع الإعانة المالية لذلك الحاكم. وإنني أعرف الآن بأن ثورة أخرى أكثر اكتمالاً قد حصلت في مسقط، وأن السيد سالم قد عُزل. وأن خليفته هو السيد عزان بن قيس، زوج شقيقة السلطان السابق. ولكن القوة التي أوصلته إلى عرش مسقط يقال بأنها ذات طابع أجنبي، وأن نتيجتها كما يبدو هي حكم مسقط من قبل الوهابيين العرب في الداخل. وإنني أفترض، إذا رسخ السيد عزان في نهاية الأمر سلطته في مسقط، فإنه سيتم الاعتراف به كحاكم فعلي في ذلك البلد؛ ولكنني لا أعرف في ما إذا كنت ترى ضرورة أن يكون ذلك الاعتراف مخولاً بالحقوق المضمونة بالتحكيم البريطاني للسيد ثويني وورثته.

«لا يمكن لحكومة جلالتها، في جميع الحالات، أن تتفاجأ، إذا ما كان من الواجب تشجيع سلطان زنجبار على القيام بتغيرات عنيفة من هذا القبيل، والتي

يعلن بأنها ستكون اغتصاباً غير شرعي، لتوكيد حقّه في أن يُحرر من دفع الإعانة المالية لمسقط، إن هذا العبء يضغط بشدة على موارده المحدودة، وهو يدعي بشكل متكرر بأنها سبب كونه غير قادر، إلى الحد الأقصى الذي نرغب فيه، لإخماد تجارة العبيد على الشاطئ الشرقي لأفريقيا. وإن له في الوقت الراهن، كما تعلم سعادتك، بعثة في هذا البلد موكلة بمهمة تمثيل قضيته لدى حكومة صاحبة الجلالة، والتماس الإعفاء من دفع الإعانة المالية مقابل الاعتراف برغبته في التخلي عن عوائد مستقاة من تجارة العبيد، وفي الدخول في معاهدة جديدة مع الحكومة البريطانية بخصوص تحريم التجارة وهو هدف قد تلهفت حكومة صاحبة الجلالة للتوصل إليه طويلاً.

«وعلى كل حال برزت مسألتان، بخصوص هذا الاقتراح، **الأولى** هي ما مدى صدق الحكومة البريطانية في دعم دفع الإعانة المالية من قبل سلطان زنجبار؟ **والثانية**، هي أفترض أننا أحرار في هذه المسألة، إلى الحد الذي يهم شرفنا، ما مدى امتلاكنا لأية مصالح سياسية في الرغبة في أن يستمرّ دفعها؟».

«وفي ما يتصل بأولى هاتين المسألتين، عليّ أن أعلق محكماً، على هذا النحو، ليس من الضروري أن يلزم نفسه بتنفيذ حكمه؛ ولكن بموجب الظروف التي وجدت حتّى الآن، يظهر بأننا قد تعهدنا هذا الواجب؛ ومع ذلك، فإنه من المشكوك فيه أن علينا أن نواصل فعل ذلك. ويبدو لي أن هناك الكثير ليقال في صالح المطالبة المقدمة لمصلحة سلطان زنجبار، بفحوى أن الثورات التي حصلت مؤخراً في مسقط قد غيرت بشكل كلي علاقاته بسلطانها بحيث لا يجب أن يفرض عليه دفع المساعدة المالية. فلو إننا لم نتدخل، فربما كانت هذه المسألة قد تقررت بحدّ السيف. ولكننا نحرم الحرب بين الدولتين، بسبب ما تشتمل عليه من خطر على سلام وسلامة البحار، وإذا ما فعلنا هذا، فإنه يبدو لي أن علينا أن نفسر أصل العقد بالدقة الكبيرة التي فرضناها تحت ظروف مختلفة، ولا مبرر لنا في أن نعزو بقوتنا العظمى الدفع المتواصل لهذه المساهمة من قبل زنجبار، وإذا كان هناك أي شكّ في التركيب الذي سيوضع في حكم اللورد كانينغ، وإذا توقفت حكومة مسقط عن أن تكون، في أي معنى من المعاني جزءاً من ميراث السلطان الذي استحقت له في الأصل. وحتّى قد يثار جدال، له بعض القوة، أنه إذا كان شرفنا ملتزماً بهذه الدفعة ونرفض السماح لسلطان زنجبار التخلص منها بالحرب، فإن علينا أن نأخذها على عاتقنا وندفعها من عوائد الهند.

«ثانياً، وفي ما يخص أي موضوع سياسي له علاقة بهذه المسألة، فإنني أفهم أن مصلحتنا الوحيدة في تدعيم العلاقات القائمة بين مسقط وزنجبار إننا نعتبر أنه من

المرغوب فيه أن يبقى سلطان مسقط قوياً بما فيه الكفاية ليمارس نفوذاً وسلطة في الخليج (الفارسي) لحماية التجارة ولدعم ضبط الأمن عموماً في تلك المياه، زيادة على ذلك، فإن سحب المساعدة المالية من الممكن أن يحثّ، أو حتّى يدفع سلطان مسقط إلى اللجوء إلى طرق غير مشروعة من أجل زيادة موارده، أو حتّى يقوم بأعمال عنف ضدّ زنجبار من أجل استعادة ما خسره. ومن الجهة الأخرى، إذا كانت مسقط يحكمها الآن الوهابيون العرب، فأنّهم قد يجعلون الدولة أكثر قوة من أي وقت مضى، ومستقلة تماماً عن المساعدة المالية التي كانت تدفعها زنجبار حتّى الآن.

«وإذا كان الحال كذلك، فإن من مصلحة وشرف الحكومة البريطانية أن تقف إلى جانب الدولتين فتتولى دفع المساعدة المالية بنفسها ويعوضها عن ذلك حصولها على شروط مهمة من مسقط بخصوص سلام وأمن الخليج (الفارسي) التي قد تعادل المبلغ الذي أنفق. ومن جانب زنجبار، فإنه بتحرير السلطان من دفع المساعدة، فإننا قد نحصل على امتيازات بخصوص تجارة العبيد التي توليها حكومة جلالتها قيمة عالية. ولكن عليَّ أن أقدر أن تولينا لدفع المساعدة المالية يجب أن يحصل فقط في حالة أن شرفنا يلزمنا بمواصلة دفعها، وإذا كان دفعها مفيداً لمصالحنا بشكل مادي في الخليج. وفي مناسبة سابقة ذكر وزير دولة جلالتها للشؤون الخارجية من غير تحفظ، عدم مقدرته التوصية بدفع دفعة سنوية من واردات الخزينة لزنجبار مقابل تبنيهم لفكرة كبح تجارة العبيد، تكون مساوية لمبلغ المساعدة المالية. فإذا ما كانت هكذا دفعة ستتعهد بها الحكومة البريطانية، فإنها يجب أن توضع على عاتق العوائد الهندية، ويمكن القيام بهذا فقط بالأولوية ما دامت الدفعة مفيدة للهند، عن طريق منع تعقيدات خطيرة في الخليج (الفارسي)، وهكذا نحرر حكومتنا من إنفاق قد تكون جلبته على نفسها من نواحٍ أخرى.

«إشارة إلى هذه الاعتبارات، فإن عليَّ أن أطلب منكم، بأسرع وقت ممكن، أن تزودوني بآراء حكومة سعادتكم بخصوص أثر التغيرات الراهنة في حكومة مسقط على علاقة تلك الدولة بزنجبار، والسؤال الأكثر عمومية هو حول التفسير الذي يليق بحكومتنا إعطاءه لكلمة «خلفاء» (ورثة) في الرسالة التي وجهها نائب الملكة في الهند إلى زعيمي مسقط وزنجبار، كما اقتبستُ في فقرة سابقة من هذه الإرسالية. إذ من الواضح أن هذه المسألة، إذا لم توضع لها نهاية الآن، فمن المحتمل أن تكون واحدة من الأمور المتكررة والتي ستسبب الكثير من العوائق والإحراجات التي ستنشأ في هذا البلد وفي الهند. لذلك فإنني متلهف أن يتم التخلص منها بأقل تأخير ممكن؛ ولكن قبل إصدار أي أوامر نهائية حول الموضوع، فإنني آمل أن أتلقى من

حكومة سعادتكم عرضاً كاملاً لآرائكم فيما يتعلق بالنقاط العديدة المشار إليها في هذه الإرسالية».

٤٤ـ رأي حكومة بومباي بخصوص نقاط لاحظها وزير الخارجية

طلبت حكومة الهند من حكومة بومباي إبداء رأيها فيها[(١٣)].

في ١٦ آذار/مارس أبرق دوق آرجيل يسأل نائب الملك أن يبرق بفحوى «آرائه حول معالجة إعانة زنجبار المالية في ضوء الحالة الراهنة للأوضاع في مسقط».

وكان الرد (رقم ٨٦، بتاريخ ١٠شباط/فبراير ١٨٦٨م) من حكومة بومباي كما يلي:

«السؤال الأول هو ما مدى الإخلاص الذي تضعه الحكومة البريطانية في الهند لفرض دفع الإعانة المالية من قبل سلطان زنجبار إلى حاكم مسقط الحالي؟

«والاقتراح هو، على الرغم من أنه كان قد ذكر صراحة في حكم اللورد كانينغ أن الدفعة السنوية لمبلغ ٤٠,٠٠٠ كرونة لم تكن لتفهم على أنها مجرد أمر شخصي بين السلطانين ماجد وثويني، بل لتمتد إلى ورثة كلّ منهما، ومع ذلك فإن الحقيقة في التعبير «ميراثين» الذي استخدم للإشارة إلى ممتلكات كلّ من السلطانين، وعدم المساواة الذي كان سيعدل بالدفعة السنوية، يجعل من المشكوك فيه في ما إذا كان لا بُدَّ من مواصلة اعتبار الإعانة مستحقة على زنجبار بعد التغيرات التي حصلت في القوة الحاكمة في مسقط.

«إذا أريد لهذه المسألة أن تسوى بالرجوع إلى مقصد اللورد كانينغ، بقدر ما يمكن به توكيد هذا، فسيكون من الصعب مساندة الفكرة بأن التعبير «ورثة» يجب أن يفسر بالتقييد المقترح. ولقد أظهر العميد كوجلان بأنه من الناحية القانونية لا يمكن أن يكون هناك شيء اسمه الخلافة بالوراثة على السلطنة سواء في مسقط أو زنجبار، فصلاحية أية خلافة تعتمد على إرادة القبائل العربية. وزيادة على ذلك، فإن خلافة السيد ماجد كانت ناقشتها وانتهت منها حكومة الهند بالقول أن عرض أي رأي حول قانون الخلافة في زنجبار سيكون تجاوزاً لحدود المسألة المعروضة للتحكيم[(١٤)].

---

(١٣) **الوكيل السياسي** (شباط/فبراير ١٨٦٩)، رقما ٥٠-٥١.

(١٤) أنظر: الفقرة رقم (٦) عن رسالة حكومة الهند، رقم (١٥٣٢)، بتاريخ ٢ نيسان/أبريل ١٨٦١.

«ومزيداً على ذلك فإن التعبير «خلفاء» كان استخدم من دون أي تعقيد لطبيعة الخلافة، ومن الممكن ملاحظة أن دوام الإعانة المالية جاء في بندّ مستقل في الحكم منفصلاً عن أية نقطة من نقاط النزاع بين السلطانين. ونشأ النزاع الذي أدى إلى التحكيم من ترتيب لدفع الإعانة المالية التي كتب عنها العميد كوجلان في فقرته: "إن الترتيب ما دام قائماً، له علاقة بالأخوين فقط، ولم يُنظم أي شرط مهما كان نوعه بأنها يجب أن تستمر لما بعد حياتهما، ولكن بعد ذلك يمضي ليقول إنّها ترتيب بين سلطانين ويجب أن تستمر بشكل دائم لتعوض مسقط عن خسارتها وتمنع النزاع أن ينشأ مرة أخرى بين الدولتين. ولم توافق حكومة بومباي في ما مضى على محاولات السيد ماجد التنصل من دفع المساعدة المالية لمسقط.

«وبخصوص المسألة الثالثة في رسالة وزير الخارجية، فإنه يظهر أن السيد عزان بن قيس قد رسخ نفسه جزئياً في مسقط كخليفة للسيد سالم، ولا يمكن اعتبار الثورة التي قام بها على أنها حكم لمسقط من قبل العرب الوهابيين في الداخل. وعلى الرغم من أنه يحمل بعض المبادئ المشتركة معهم، فإنه على العكس من ذلك معادٍ للنفوذ الوهابي، ومن المحتمل أنه لو استعاد السلطان المعزول نفوذه، لكان مديناً للدعم الوهابي.

«وعلى الرغم من التغيرات التي حصلت في مسقط، فإنها لن تلغي حكم اللورد كانينغ وسيبقى دفعها ملزماً قانونياً بموجب شروط التحكيم.

«إن الحكومة البريطانية في الهند مخلصة في عدم السماح لسلطان زنجبار التخلص من دفع الإعانة المالية لمسقط، ولن يكون مبرراً لها رفض قيام سلطان مسقط عندها بفرض حقوقه بالحرب.

«ويرى الحاكم في القنصلية أن الأسباب التي دفعت الحكومة للقيام بهذا الترتيب بين زنجبار ومسقط والتي تنبع من المصالح السياسية المرغوب فيها، لا زالت قائمة، لذلك يجب الاستمرار بدفع الإعانة المالية لمسقط.

«وبخصوص دفع الإعانة المالية من عوائد حكومة الهند مقابل حصولنا على امتيازات من جانب زنجبار ومسقط لتعويضنا عن تضحيتنا، فإن سعادته يرى أن دفعها - إذا ما تحملناه - سيشكل عبئاً على العوائد الهندية.

«يرى سعادته أن الحصول على امتيازات في زنجبار وكبح تجارة العبيد هما موضوعان مرتبطان بالمصالح الإمبراطورية، وليس من العدل أن تتحمله العوائد الهندية. وهذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها اقتراح تحميل العوائد الهندية بهذا العبء في سبيل هدف كهذا.

«يرى سعادته أن هناك معاهدة مع مسقط تضمن السلام والأمن في الخليج (الفارسي) وليست هناك ضرورة لدفع مبالغ إضافية في سبيل ذلك.

«وبمراجعة الظروف كلها، فإن سعادته في القنصلية لا يتردد في التعبير عن رأيه أنه من غير المرغوب فيه أن تضطرب العلاقات القائمة حالياً بين زنجبار ومسقط».

في الرسالة المشار إليها في الفقرة ٩ من هذه الإرسالية، أسهب الوكيل السياسي في زنجبار في الحديث عن احتمالية إرسال حملة يقودها شعب مسقط ضدّ زنجبار؛ وقيل له أنه يمكن جمع ٥٠,٠٠٠ رجل بسرعة للمشاركة فيها.

٤٥ـ ردّ حكومة الهند يخالف آراء للحكومة

ثمّ كتبت حكومة الهند رسالة إلى وزير الخارجية رقم (١٠٠)، بتاريخ ٢٠ آذار/ مارس ١٨٦٩م تقول:

«إننا نتبنى الحجج التي أوردتها حكومة بومباي بكليتها، ونرغب في النهاية بإضافة بعض الملاحظات من عندنا:

«لا نرى أن التغيرات التي حصلت مؤخراً في مسقط تبرر تغيير العلاقات بين البلدين في ما يخص المساعدة المالية المعنية. وإن الأسباب التي دفعت اللورد كانينغ لإجراء هذا الترتيب ما زالت قائمة.

«نوافق مع حكومة بومباي أنه لا يمكن إثقال عوائد زنجبار بأي جزء من الدفعة، ولا نرى أي سبب في التوصية بتعديل أو إلغاء الترتيب الحالي».

٤٦ـ تشجيع السيد ماجد على وقف الدفعة

في ٢٦ شباط/ فبراير ١٨٦٩م، أرسل السيد تشيرتشل إلى حكومة بومباي نسخاً من رسائل من صاحبة الجلالة الملكة ووزير الدولة للشؤون الخارجية إلى سلطان زنجبار، وقال إن عم السلطان الذي جلب هذه الرسائل كان قد قال له:

«إن لورد آرجيل، وبالإشارة إلى الإعانة المالية، ونظراً إلى تغير الظروف في عُمان أخيراً، فإنه ليس من المحتمل أن تضغط حكومة صاحبة الجلالة على السيد ماجد لمواصلة دفعها، وأنه كتب لحكومة الهند بهذا الخصوص"[١٥].

---

(١٥) **الوكيل السياسي** (آذار/ مارس ١٨٦٩)، الأرقام ٢٤٧-٢٥٢.

٤٧- رغبة حكومة الهند في إبلاغ السلطان بانقضاء فترة حكم التحكيم.

في الإرسالية رقم ٧ المؤرخة في ٣٠ تموز/يوليو ١٨٦٩ م، بخصوص مجرى الأحداث في عُمان، أعلن دوق آرجيل عن رأي حكومة صاحبة الجلالة في أن الحكومة البريطانية لم تعد ملزمة بالتدخل من أجل فرض دفع المساعدة المالية لمسقط وذلك بسبب الثورة التي حصلت هناك وانتقال السلطة إلى فرد من عائلة أخرى.

«لذلك بالإمكان إبلاغ سلطان زنجبار بأن فترة الإعانة المالية قد انقضت فترتها بطرد السيد سالم من مسقط، وأن الأمر يعود إليه (السيد ماجد) بالدخول في ترتيبات مع الحاكم الجديد لمسقط في ظلّ الظروف الحالية المتغيرة، وهو أمر مرغوب فيه.

«لكن سيكون من واجب سعادتكم (حاكم حكومة الهند) إبلاغ سلطاني مسقط وزنجبار برغبة حكومة صاحبة الجلالة بالحفاظ على السلام بين حاكمي شطري إمارة السيد سعيد القديمة، وزيادة على ذلك سيكون مفروضاً عليكم التدخل بحرية في حال القيام بأي أعمال عنف بحرية من شأنها تسبيب اضطرابات في الخليج (الفارسي).

«إنني مدرك لصعوبة كتابة تعليمات محددة لإرشاد حكومة سعادتكم، بينما قد تحصل تغيرات تجعلها لاغية وغير ذات فائدة. إذ إنَّ الثورات والثورات المضادة للاستيلاء على السلطة في مسقط أمر خارج عن السيطرة. ولا نرى أن نفرض عليكم إعادة أحد أفراد عائلة السيد ثويني إلى السلطة وتأمين دفع الإعانة المالية له».

٤٨- تمثيلات دبلوماسية جديدة لحكومة الهند

ردت حكومة الهند على الإرسالية أعلاه بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ١٨٧٠م (رقم ١٧)، معبرة أن موقف عزان بن قيس كان لا يزال غير آمن، وعبرت عن رأيها في أنه إذا أريد له أن يستعيد نفوذه، فإنه قد يكون من الضروري الاعتراف به. وقبل فعل ذلك، فإن حكومة الهند كانت متلهفة لتعلم بقرار حكومة الوطن بخصوص الإعانة المالية. وعن هذا الموضوع تواصل الرسالة:

«طلبنا منكم في وقت سابق إبداء قراركم النهائي قبل أن نتخذ خطوات إيجابية تجاه الاعتراف الرسمي بعزان. وإننا نصر على مواصلة دفع الإعانة المالية من زنجبار إلى مسقط بغض النظر عن التغيرات في العائلات الحاكمة، وهو أمر لا نملك أكثر من الإشارة إليه.

«نوافقكم في رأيكم الوارد في الرسالة رقم ١ بتاريخ السادس من كانون الثاني/يناير ١٨٦٩م، في أن المحكم ليس ملزماً بالضرورة بفرض أحكامه. ولكن

حالة إعانة زنجبار مختلفة عن أي تحكيم عادي بحكم الظروف التي فرضت هذا التحكيم (وهذا أمر جرى شرحه في رسائل سابقة).

«إن رأيكم أعلاه ينسجم مع الدبلوماسية الأوروبية، ولكنه رأي لا يمكن لأية أمة شرقية أن تتفهمه، لذلك نحن ملزمون بتنفيذ أحكامنا إذا أردنا الحفاظ على صدقيتنا في هذه المنطقة من العالم. وهذه سياسة اتبعناها في الخمسين سنة الأخيرة، وقد جنبت كثيراً من الأطراف اللجوء إلى السيف لحل الخلافات، ووفرت الكثير من سفك الدماء، وحلت الكثير من الصعوبات السياسية، وكبحت القرصنة وجعلت التجارة في هذه المناطق آمنة. ولكننا نخشى في المستقبل أن يفضل الزعماء تسوية خصوماتهم عن طريق السيف، إذا أعطيناهم الأرضية للاعتقاد بأننا غير آبهين بتنفيذ أحكامنا.

«لقد ذكرنا قبل الآن بأننا نعتبر الإعانة المالية مستحقة لدولة مسقط وليست مجرد مساعدة مالية للحاكم إلى حين، وأن شرف الحكومة البريطانية والظروف التي دفعت اللورد كانينغ لعمل الترتيبات لا تزال قائمة، ونحن لا نزال ملتزمين بها وندعمها أكثر من ذي قبل.

«إن مسقط بحاجة إلى الإعانة لتعويضها عن خسائرها المتمثلة بالتخلي عن مطالبتها بزنجبار لأن مسقط دولة فقيرة، وكذلك يحتاجها عزان بن قيس لحماية نفسه من الغزو الوهابي ولدفع تكاليف القوى القبلية الضرورية لحماية الدولة.

«يخبرنا الوكيل المقيم في الخليج (الفارسي) أن كلّ واحد من زعماء القبائل معجب بالصدق والشرف البريطاني لدقة موعد دفع الإعانة المالية التي اعتاد على تلقي نصيب منها منذ فترة طويلة، والتي شكّلت في كثير من الحالات الرابط الوحيد بينهم وبين حاكم دولة مسقط.

«لذلك لا يمكننا غض الطرف عن امتيازات هذه الإعانة المالية، حيث إننا مع الحفاظ على دولة مستقرة في مسقط لا يمكننا أن نشجع اللجوء إلى القوة والعنف في تسوية النزاعات التي تنشأ دائماً في الخليج (الفارسي)، الأمر الذي سيحصل لو أننا أعلنا إننا مستعدون إلى تأييد سلطان زنجبار في التهرب من المطالبات العادلة لدولة مسقط.

٤٩- رأي حكومة الهند حول توصيات لجنة تجارة العبيد

في شهر آذار/مارس من عام ١٨٧٠، قُدم لحكومة الهند تقرير مفوضية تجارة العبيد (المؤرخ في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٨٧٠)، التي عقدت جلساتها في إنكلترا

مؤخراً، وكانت اللجنة اقترحت تعويض السلطان عن أية خسارة ناجمة عن قمع تجارة العبيد من المساعدة المستحقة لمسقط. وعلقت حكومة الهند على هذه النقطة بالقول[١٦]:

«إن مسألة إعانة زنجبار المالية ليست لها أية صلة بمسألة تجارة العبيد، ونرى أن مناقشة المسألتين يجب أن تبقى منفصلة تماماً ومتميزة، فالمساعدة المالية هي شأن اتفاقية دولية تخص سمعة وصدق الحكومة البريطانية. أما الخسارة التي تتكبدها زنجبار من قمع تجارة العبيد فإنها ستكون ضئيلة إذا تمّ ذلك بشكل تدريجي. وإذا كان لا بُدَّ من تعويض السلطان فلا يكون ذلك بإلغاء التزام دولة زنجبار بدفع مساعدة مالية لمسقط».

ومرة أخرى، بخصوص الاعتراف بعزان بن قيس، كتبت حكومة الهند[١٧]:

«إن في اعترافنا بعزان بن قيس حاكماً على مسقط وإعلاننا له بأن دفع إعانة زنجبار المالية سيتواصل، وإننا ننوي الحفاظ على العلاقات نفسها التي كانت موجودة مع الحكام السابقين، وبهذا نحافظ على السلام والرخاء في بحر عُمان الذي يعتمد عليه رخاء البلدان المجاورة، ونمنعه من استخدام القوة لاستعادة حقوق بلده في زنجبار، علماً بأن الوعد بدفع الإعانة المالية من قبل تلك الدولة شكل إحدى الشروط الرئيسة للسلام».

وفي الإرسالية نفسها جرى التماس رأي وزير الخارجية حول نقاط عديدة متعلّقة بزنجبار ومسقط، وهل علينا أن نتدخل لفرض الدفع، وإذا ما توقف الدفع ولجأ حاكم مسقط إلى العنف هل سنرسل قوة مسلحة لمنع حاكم مسقط من فرض الحق؟

٥٠ـ حكومة الوطن توجه السيد تشيرتشل لأن يرفض الإذعان لآمال السلطان بخصوص إعفائه من الدفع

في التوجيهات المعطاة للسيد تشيرتشل عند عودته إلى زنجبار في أيار/مايو ١٨٧٠م، من قبل وزير الدولة للشؤون الخارجية، قيل له، وفي اتفاق مع وزير خارجية الهند:

(١٦) الإرسالية رقم (٢٩)، بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ١٨٧٠.

(١٧) في: الإرسالية رقم (٣١)، بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٨٧٠.

«إنك تدرك أنه في ضوء الحالة المتغيرة والناشئة عن الثورات الأخيرة في مسقط، وضعت حكومة جلالتها منذ وقت تحت اعتبارها عدالة وملاءمة إعفاء السلطان من الالتزام بمواصلة دفع الإعانة المالية. وبإمكانك، عند عودتك الإعلان لصاحب السعادة بأن لديك الأساس الذي يمكنك من أن تتوقع وخلال فترة ليس بالطويلة بأنك ستتلقى توجيهات رسمية من حكومة الهند تعلن للسلطان أن الترتيبات الموجودة بموجب تحكيم عام ١٨٦١م قد انتهت».

أعربت حكومة الهند عن أسفها لأن الحجج التي قدمت في إرسالياتها العديدة بهذا الصدد فشلت في إقناع حكومة جلالتها بوجود التزام يتطلب مواصلة دفع الإعانة المالية على أساس العدل والشرف القومي وحسن السياسة.

٥١ـ حكومة الهند تحث على ضرورة استمرار الإعانة المالية عند ارتقاء السيد تركي العرش

في الثالث والعشرين من أيار/ مايو ١٨٧١م[١٨]، بعد تولي السيد تركي عرش مسقط، خاطبت حكومة الهند وزير الخارجية كما يلي بخصوص دفع إعانة زنجبار المالية:

«في ما يتعلق بالمطالبة بإعانة زنجبار المالية، فإنه يظهر لنا بوضوح أن الأسباب التي ذكرت في إرسالية سعادتكم السرية رقم [...] وتاريخ ٣٠ تموز/ يوليو ١٨٦٩م، بأنكم تحثون حكومة صاحبة الجلالة على اعتبار السلطات البريطانية غير مجبرة على دعم الدفع لا تنطبق على حالة السيد تركي. حيثُ إنَّ السلطة الآن في يدي أحد أفراد العائلة الحاكمة القديمة، لذلك فإن الاتفاقية ذات الطابع الدائم بين الدولتين اكتسبت قوة إضافية. ونأمل ألا يكون الوقت قد مرّ لمواصلة دفع الإعانة المالية التي نعتبر أنها ذات أهمية حيوية لإقامة دولة قوية في عُمان».

وفي الإرسالية رقم ٣٥ وتاريخ ٢٣ حزيران/ يونيو ١٨٧١م، ومرة أخرى عن طريق برقية مؤرخة في ١١ آب/ أغسطس، ضغطت حكومة الهند من أجل ردّ مبكر بخصوص مسألة الإعانة المالية.

٥٢ـ العلاقات بين مسقط وزنجبار تتعرض للخطر

في رسالته المؤرخة في الأول من حزيران/ يونيو ١٨٧١م، كتب الدكتور كيرك،

---

(١٨) الإرسالية رقم (٢٧).

الوكيل السياسي في زنجبار في وصفه للاستقبال الذي أقامه السيد برغش للأميرال **كوكبيرن**:

«إن صاحب السعادة، على كل حال، مدرك لوضعه، وإنّني أعرف أن مسألة علاقاته المحتملة مع أخيه في مسقط قد صارت في الآونة الأخيرة موضعاً للكثير من المناقشات. وفي تقرير للمندوب المحلي للسيد جيرام سورنجي موجه إلى لودا دامجي، ذكر بأن السيد تركي قد يسمح له بطلب المساعدة المالية ومتأخراتها عن سنتين ماضيتين. وسواء كان مثل هذا التقرير صحيحاً أم خطأ، فإنه اعتبر من قبل السيد برغش على أنه مبني على أرضية قوية، وأُعلمت بأنه سيدفع في بداية الأمر بحسن نية، إذا طلب منه ذلك، بحيث يزيل الأرضية التي تظهر مسقط بأن لها الحق بمهاجمة زنجبار».

وفي نقلها لهذه الرسالة إلى وزير الخارجية، علقت حكومة الهند[١٩]:

«نود أن نضيف إننا من وقت لآخر وقفنا في صف مواصلة الترتيبات التي عقدت بين مسقط وزنجبار عبر وساطة اللورد كانينغ في عام ١٨٦١م».

٥٣ـ تمثيلات دبلوماسية موجهة إلى وزارة الخارجية بخصوص سيطرة ثنائية على ممثلية زنجبار

كانت حكومة الهند، في رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٨٧١م (رقم ٩٨٥ أ)، قد طلبت من حكومة بومباي أن تؤكد، إن أمكن، على الشروط الدقيقة التي قام على أساسها السيد تشيرتشل بمراسلة السيد ماجد للإعلان له، بتوجيه من وزير الدولة للشؤون الخارجية، بأن الحكومة الهندية قد تعلن إلغاء الترتيبات القائمة بموجب تحكيم عام ١٨٦١م. ورداً على ذلك كتب السيد تشيرتشل:

«إن الشروط الدقيقة التي على أساسها أوصلت الرسالة المشار إليها أعلاه ستكون في الرسالة التي وجهها إليّ سموه بعد وصولي إلى مكان عملي مباشرة، والتي كنت أرسلت نسخة منها إلى حكومة بومباي. وفي تلك الرسالة تكبدت مشاق اقتباس توجيهات اللورد كلاريفارون بحذافيرها المرسلة إليَّ في ١٦ حزيران/يونيو ١٨٧٠م، والتي أخبرت فيها أن أعلن لسموه أنّ لدي الأرضية الجيدة لأتوقع خلال فترة ليست بالبعيدة بأنني سوف أتلقى توجيهات رسمية من حكومة الهند تعلن

---

(١٩) الإرسالية رقم (٥٦)، بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٨٧١.

للسلطان بأن الترتيبات الموجودة بموجب تحكيم عام ١٨٦١م قد انتهت.

«إنني لم أنس مطلقاً حقيقة أنّني سأتلقى ذلك الإعلان من حكومة الهند، ولكنني دعوت السلطان إلى فكرة توفير الوقت ليناقش معي بنود معاهدة جديدة، وكأن قرار حكومة الهند المرغوب فيه قد وصله ولست ملوماً في أنه مثل قرار لم يستلم، ورسالتي للسيد برغش التي أخبره فيها أنه ملزم بدفع الإعانة المالية ستظهر إنّني لم أقدم أي تعهد من هذا القبيل».

وبالرجوع إلى الرسالة السابقة، وعلى كل حال، تأكد أن تلك الرسالة التي أشار إليها السيد تشيرتشل احتوت فقط على مضمون المراسلة وليس على المراسلة ذاتها. وفي التقرير عن هذه الرسالة إلى وزير الخارجية[٢٠]، عبرت حكومة الهند عن الأمل الذي قد يؤدي لقبول حكومة جلالتها الآراء التي جرى التعبير عنها وبقوة في ما يخص الإعانة المالية. ولفتت عناية سموه إلى الصعوبة المتأتية من استمرار الازدواجية في مراقبة العلاقات بين الحكومة البريطانية، وزنجبار.

(٢٠) الإرسالية رقم (٦٦)، بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧١.

الفصل الرابع

الأحداث في زنجبار منذ التحكيم حتّى وفاة السيد ماجد
الفقرات (٥٤ ــ ٩٠)

٥٤ـ اقتراح التخلي عن جزر كومورو للحكومة البريطانية

في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٠م، علمت حكومة الهند أن سلطان **جوهانا** كان تواقاً للتخلي عن جزر الكومورو للحكومة البريطانية، وأن العقيد بيلي توجه إلى هناك بناء على ذلك في طريقه إلى زنجبار لتولي وظيفة الوكيل هناك[١].

٥٥ـ قبول السلطان لحكم التحكيم كارهاً، وتصرفه المتغير

في رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٦١م، كتب العقيد ريجبي بأنه منذ إبلاغه للسيد ماجد ببنود التحكيم، لاحظ تغيراً ملحوظاً في طريقة السيد ماجد، فقد قبل حكم التحكيم كارهاً وبنفسية سيئة ولم يكن يتوقع أن يطلب منه دفع أية دفعة لأخيه. وعند إبلاغه ببنود التحكيم أوصاه العقيد ريجبي باسترضاء قبيلة الحارثي وإطلاق سراح زعيمها عبد الله بن سالم الذي كان آنذاك في الحجز في لامو؛ ولكن بدلاً من اتباع هذه النصيحة، تسبب السلطان بموت عبد الله في السجن، واستولى على جميع ممتلكاته. وكان السيد ماجد سريعاً في انسلاخ جميع العرب عنه بسبب لامبالاته وإهماله لِكُلّ الأعمال، وكان سريعاً في تخريب صحته بفسقه وإفراطه في كلّ شيء، وهناك أمر آخر سبب معاداته وهو إعادة تعيين ابن

---

(١) **الوكيل السياسي** (أيلول/ سبتمبر ١٨٦١)، رقما ١١١-١١٢.

أخيه، السيد سعود بن هلال، على حاكمية لامو. وكان السيد سعود هذا هو الشخص الذي سجن وأمر بقتل رجل عربي اسمه سالم جبران الذي سبق أن قدم معلومات للعقيد ريجبي عن تجارة العبيد. وكان العقيد ريجبي قد نكس علمه وأصر على طرد الرجل من حاكمية لامو، ولكن في اليوم نفسه الذي تلى المغادرة المؤقتة للعقيد ريجبي عن زنجبار، أعيد سعود إلى منصبه من قبل السلطان.

٥٦- تعيين العقيد بيلي على ممثلية زنجبار

في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦١م، تولى العقيد بيلي منصب الوكيل والقنصل في زنجبار. وأثناء مقدمه رافقه السيد برغش لمقابلة السلطان الذي أبدى صراحة عدم رضاه عن وجود أخيه، بينما أبدى السلطان موافقته في مناقشة مسائل العمل وأظهر روحاً صريحة ومستميلة تجاه العقيد بيلي.

٥٧- بعثة برتغالية انتدبت إلى زنجبار لتسوية مسائل حدودية ولعقد اتفاقية تجارية

في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦١م، أعلن العقيد بيلي عن وصول الحاكم العام للمستوطنات البرتغالية لشرق أفريقيا إلى زنجبار الذي كان هدفه عقد معاهدة تجارية مع السلطان وترتيب بعض المسائل الحدودية. وكان لزنجبار حدود مشتركة في الشمال مع المستوطنات البرتغالية. ويظهر أن البرتغاليين كانوا يرغبون ببعض المكاسب الحدودية التي تمكنهم من ضمّ وادي نهر روفوما وبذلك يتحكمون في التجارة التي كانوا يتوقعون أن تتطور على طول ذلك الخط الحدودي. ويبدو أن العقيد بيلي كان سريعاً في كسب ثقة السلطان ماجد، إذ إنَّه كتب في شهر تشرين الثاني/نوفمبر أن الأخير استشاره بخصوص المعاهدة مع البرتغال، فاقترح عليه العقيد بيلي الكثير من التعديلات على مسودة المعاهدة كانت في صالح السلطان والمصالح البريطانية.

وفي طريقه إلى زنجبار زار العقيد بيلي جزر الكومورو وهناك تعرف على المستوطنات البرتغالية في إيهو التي قدم عنها وصفاً غير محبب، وكان المكان كريهاً في تصديره للعبيد. وقال العقيد بيلي بأن أياً من هذه المستوطنات لم تدفع مصاريفها[٢].

---

(٢) **الوكيل السياسي** (كانون الثاني/يناير ١٨٦٢)، الأرقام ٢١١-٢٢٣.

٥٨- ثورة على البر الرئيس لزنجبار

حدثت ثورة على البر الرئيس المقابل لزنجبار أبلغ عنها العقيد بيلي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦١م، وتسببت بهذه الثورة قبيلة أو أكثر من قبائل الداخل، وكما هو معتاد، أزعجت الرعايا الأكثر قرباً من السلطان على خطّ الساحل.

«الحقيقة الصريحة هي - يقول العقيد بيلي - أن سلطة السلطان شديدة الضعف وغير محددة على طول ممتلكاته الأفريقية، فيتعامل بلطف مع القبائل الزراعية والناس هناك، ولا يستطيع أن يفرض عليهم ضرائب أو يفرض أية مطالبات حكومية على التربة. وبالنسبة إلى قبائل الداخل، يبدو أن علاقاته بهم قد نشأت في الأصل من التجارة، ومحصورة بمتطلبات تجارتهم حتّى الوقت الحاضر».

وخلص العقيد ريجبي إلى القول:

«أتوقع في بعض الأحيان، إنه بعد أن ينقطع التمويل الشمالي بانفصال مسقط عن زنجبار، فإن عرب زنجبار سوف يرتخون نتيجة للأوضاع الاجتماعية التي تمثلها المجتمعات الغنية الواهنة، باعتبار أن تحقيق القليل من الجهد يعتبر جوهرياً لاستمرار تحقيق الأحلام، ولأن المناخ يقدم الكثير من الحوافز للشهوانية والخمول».

٥٩- حالة حاكم لامو، نزاع في الآراء بين حكومتي الوطن والهند

في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٨٦٢م، أثار العقيد بيلي مرة أخرى حالة السيد سعود، حاكم لامو، ومُعاملته لسالم جبران، المخبر الذي أشير إليه في الفقرة ٥٥ أعلاه. وتزود المراسلة حول الموضوع مثالاً واضحاً لتضارب الآراء بين حكومتي الوطن والهند حول الموضوع نفسه، فأبدت حكومة الهند ارتيابها في حقّ العقيد ريجبي في تنكيس علمه، مضيفة أن المسألة لم تكن «إساءة قومية غير مشكوك فيها» وأن الظروف كالتي وصفها الوكيل خاضعة للممارسات الشخصية ولنفوذ الوكيل البريطاني، فضلاً عن موقفه الرسمي».

في حين كتب العقيد بيلي، أن حكومة صاحبة الجلالة دعمت موقف العقيد ريجبي في مطالبته بعزل السيد سعود بن سالم عن حاكمية لامو وتحميل السلطات المحلية مسؤولية أية إساءة لأشخاص قد يتهمون بأنهم يزودون القنصل الإنكليزي أو ضباط البحرية بمعلومات عن تجارة العبيد. وعند إبلاغ العقيد بيلي للسلطان بهذه التعليمات عن طريق رسالة، كانت فحوى إجابة السلطان أن جبران بن سالم لم يسجن بسبب معلومات أعطاها إلى القنصل البريطاني، ولكن بسبب سوء تصرفه في البلدة.

وفي الوقت ذاته عندما كان السيد سعود قد أعيد كحاكم على لامو، أرسل العقيد بيلي مطالباً بتوجيهات بخصوص الخطوات التي عليه اتخاذها بخصوص ذلك الأمر، مضيفاً أن السيد سعود كان الرجل الوحيد المناسب لذلك المنصب. عبرت حكومة الهند للعقيد بيلي عن رغبتها بأن لا يصرح بالموافقة أو عدم الموافقة على ذلك الإجراء، وصادقت حكومة الهند على هذه التوجيهات، وفي وقت لاحق من العام تلقى العقيد بيلي تعليمات من وزير الدولة للشؤون الخارجية بطلب العزل الفوري للسيد سعود. وشرح العقيد بيلي للأميرال روسيل أسبابه للاعتقاد بأن ذلك الإجراء غير ملائم إلى حدّ كبير، وأبلغ أن السلطان عارض تلك الخطوة معارضة شديدة، ولذلك أحجم عن ممارسة الضغط في هذه المسألة لحين تلقي المزيد من التعليمات، وقد اعترض جميع القناصل الأجانب على الإصرار على الطلب.

٦٠ ـ حملة غير ناجحة على القبائل على البر الرئيس

في ١ كانون الثاني/يناير ١٨٦٢م، أبلغ العقيد بيلي عن حملة غير ناجحة ضدّ زعيم **قبيلة** الوزارامو على البر الرئيس التي كانت في حالة تمرد على السلطان[٣].

٦١ـ عقد اتفاقية تجارية بين زنجبار والبرتغال

في رسالة بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٨٦٢م، قدم العقيد بيلي معلومات بخصوص مفاوضات قام بها الحاكم العام للمستوطنات البرتغالية لعقد معاهدة تجارية[٤] وحاول الحاكم العام إدخال فقرة تدعو إلى تغيير الحدود الموجودة بين موزنبيق وأراضي زنجبار. وبناء على مشورة للعقيد بيلي، جاءت بصفة شخصية، اعترض السلطان على الاقتراح، وبناء على ذلك هدد الحاكم العام البرتغالي بإلغاء المعاهدة التجارية والمغادرة. عندها أبلغ العقيد بيلي- كوكيل بريطاني- السلطان رسمياً أنه لم تمضِ بضعة أشهر على قبوله تحديد مملكته بموجب تحكيم نائب الملك في الهند، وليس من المرغوب فيه تغيير التحديد من دون استشارة نائب الملك أولاً. وكان العقيد بيلي، بصفته قنصل صاحبة الجلالة، قد أمر بالاعتراض على منح البرتغال أية امتيازات في الأراضي لإعطائها أية صفة للتدخل في مصب نهر

---

(٣) **الوكيل السياسي**: (نيسان/أبريل ١٨٦٢)، الأرقام ١٧٨-١٨٥، و(أيار/مايو ١٨٦٢)، رقما ١٧٢-١٧٣.

(٤) انظر: الفقرة (٥٧) في هذا الفصل.

روفوما، وأعلن عن نيته تنفيذ هذه التعليمات، إذا أظهر السلطان أي موقف يوحي بالتخلي عن مناطق للبرتغاليين. وبهذا التشجيع أظهر السلطان جسوره، وأجبر الحاكم العام البرتغالي على أن يرضي نفسه بالحصول على معاهدة تجارية من دون فقرة الحدود. وخلال سير المفاوضات، برزت مسألة تتعلق ببند فيها ينصّ على انتداب متبادل للقناصل، واعترض الحاكم العام البرتغالي على ذلك، لأن اقتصار وظيفة القنصل البرتغالي في زنجبار على مسائل التجارة ـ في حين أن قناصل آخرين يمارسون وظائف سياسية ـ ينتقص من كرامة بلده.

«عندها أخبر السلطان الحاكم العام البرتغالي بأنة لا ضرورة لأن يقوم قنصل بمهام سياسية لأنه هو يقوم بمهام السفير، ولا حاجة لتوظيف وكيل أقل درجة بينه وبين سموه. وما خشيه المستشارون بحق هو أن يلتمس في مناسبة غير متوقعة، نتيجة دخوله اليوم على صاحب السمو، وعداً شفهياً، له علاقة بالحدود، غير ملائم في حدّ ذاته».

جرت الموافقة على إجراءات العقيد بيلي من قبل حكومة الهند[٥].

٦٢ـ احتجاز الدكتور كرافت في بنجاني

في آذار/مارس ١٨٦٢، أبلغ العقيد بيلي عن خرق للمادة الأولى والثانية من المعاهدة التي تسمح للرعايا البريطانيين بالإقامة والانتقال والتجارة والمرور عبر أراضي زنجبار. وقد أظهر السلطان ميلاً إلى انتهاك هاتين المادتين. واحتجز مؤخراً الدكتور كرافت في بنجاني، (مكان يبعد ٤٠ ميلاً عن زنجبار)، فطلب العقيد بيلي إطلاق سراحه على الفور هو وصحبه وعنف السلطان على ذلك، وهدد بالذهاب إلى هناك لإطلاق سراحهم، فأعطى هذا التهديد ثماره وأطلق سراحهم. وأُحضر حاكم بنجاني إلى زنجبار في حالة مزرية. وعبر العقيد بيلي عن الإحراج الذي لحق به جراء عدم إطاعة كبير ضباط البحرية له أثناء المفاوضات الخاصة بإطلاق سراح الدكتور كرافت وصحبه. واقترح العقيد بيلي أن توضع سفينة حربية مسلحة تسليحاً خفيفاً تحت تصرف الوكيل. ولم تتوفر مثل هذه السفينة، على كل حال، في ذلك الحين[٦].

(٥) **الوكيل السياسي** (نيسان/أبريل ١٨٦٢)، الأرقام ٢٤١-٢٤٣.

(٦) **الوكيل السياسي** (أيار/مايو ١٨٦٢)، الأرقام ١٩٠-١٩٢.

٦٣ـ حملة بقيادة السلطان ضدّ الثوار على البر الرئيس

أُجبر السيد ماجد في نهاية عام ١٨٦٣ على أن يترأس شخصياً حملة ضدّ بلدة سيوي على البر الرئيس التي تخلت عن كلّ ولاء له في وقت سابق، وكانت الحملة ناجحة في إعادة تأسيس سلطة سموه الذي صارت لديه الآن القوة الكافية لفرض الضريبة على لامو، **العاصمة** التجارية للمقاطعة التي كانت مستثناة حتّى الآن من دفع أي رسوم[٧].

٦٤ـ امتيازات قدمت إلى الفرنسيين في جزر كومورو

في شهر كانون الثاني/ يناير ١٨٦٥م، أبلغ العقيد بلاي فير، عند وفاة الملك كونسورت ملك موهيلا (واحدة من مجموعة جزر كومورو) الذي كان على صلة بالسيد ماجد، أن الملكة أعطت امتيازات مهمة إلى رجل فرنسي سيئ السمعة، يسمّى م. لامبيرت من مدغشقر. وبعد ذلك جرى التأكيد بأن م. لامبيرت قد قدم إليه مقداراً من الأرض بهدف زراعة السكر وبشروط اسمية تقريباً.

«إن الذي يخشى منه هو أن فرنسا تسعى إلى توحيد جزر كومورو في مستعمرة فرنسية، وهذه ليست إلا مجرد خطوة في اتجاه هذا الهدف.

«وطلب مني سمو السيد ماجد بعد ذلك المشورة في تولي زعامة إنجازيلا (كومورو الكبرى) فنصحته بعدم فعل ذلك لأن الجزيرة قاحلة وأنه سيكون على تماس مع الفرنسيين».

وفي رسالة لاحقة في فبراير ١٨٦٥، كتب العقيد بلاي فير

«طلب السلطان أحمد، أحد زعماء كومورو الكبرى من قائد السفينة الفرنسية لوريت مساعدته في قتال أبنائه الذين تمردوا عليه، فقدم له الدعم. وهزم المتمردين هزيمة منكرة"[٨].

٦٥ـ احتجاج فرنسي على فرض ضريبة جديدة في زنجبار

اعترض القنصل الفرنسي في زنجبار في عام ١٨٦٣م على ضريبة فرضها

---

(٧) **الوكيل السياسي** (نيسان/ أبريل ١٨٦٤)، رقما ٢٩-٣٠.

(٨) **الوكيل السياسي**: (نيسان/ أبريل ١٨٦٥)، رقما ٩-١٠، و(أيار/ مايو ١٨٦٥)، رقما ٧٦-٧٧.

السلطان مؤخراً على المنتجات والصادرات والواردات الفرنسية التي كانت تمثل مصدر الضرائب في ما قبل. وأيد النائب العام في بومباي السلطان في حقّه في فرض ضريبة على الأراضي. ولم تردّ أية معلومات إضافية بخصوص الاعتراض الذي قدمه الفرنسيون(٩).

٦٦ـ خلافات بين السيد ماجد وبين عبد العزيز

حصل خلاف خطير في شهر آذار/مارس ١٨٦٥، بين السيد ماجد وبين أخيه الأصغر عبد العزيز، الذي كان في حينه فتى في الثامنة عشرة. عندما طلب الأخير حصته من ميراث أبيه علناً وبطريقة فظة، فقال له السيد ماجد إنه كان ولداً سخيفاً وصفعه على وجهه، فسحب عبد العزيز سيفه، غير أن الحراس أبعدوه، فسجنه السلطان مكبلاً بالحديد، ثمّ قرر السلطان إبعاده ووضعه تحت رعاية السيد برغش الذي كان منذ عودته إلى زنجبار شخصاً يقتدى به. ولقد عاش في عزلة صارمة ولم يحاول أبداً التحدث أو فعل ما يمكن أن يضعف من نفوذ أخيه أو استعادة نفوذه. ورفض السيد ماجد بشكل جلي أن يتصالح معه، أو أن يقدم له أي بدل(١٠).

٦٧ـ زيارة السيد ماجد إلى بومباي

في ٦ حزيران/يونيو ١٨٦٥، نزل السيد ماجد في بومباي حيث كان قد دعاه صاحب السعادة الحاكم. وأحضر السلطان معه هدايا بقيمة ٢٦ ألف روبية، وفي مقابل ذلك اقترحت حكومة بومباي إهداءه اليخت البخاري ثول الذي بلغت قيمته ٤٥,٠٠٠ روبية، وأهدي إلى السلطان عن طريق الدكتور لينفينغستون في زنجبار(١١).

٦٨ـ اقتراح إنشاء مستودع فحم في عبد الكوري

في آذار/مارس ١٨٦٧م، اقترح الدكتور سيوارد إشغال جزيرة عبد الكوري كمستودع فحم وتموين للأسطول المستخدم لقمع العبودية في مياه زنجبار، وكمحطة مؤقتة للعبيد المحررين. غير أن قائد المحطة الموجودة على الشاطئ الشرقي قدم اقتراحاً

---

(٩) **الوكيل السياسي** (أيار/مايو ١٨٦٥)، رقما ٢٥٥-٢٥٦.

(١٠) **الوكيل السياسي** (حزيران/يونيو ١٨٦٥)، رقما ١٤٩-١٥٠.

(١١) **الوكيل السياسي** (تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٥)، رقما ٢١٠-٢١١.

معارضاً للاقتراح الأول، لذلك جرى التخلي عنه(١٢).

٦٩ـ اجتياح كيلوا من قبل المافيتي

في شهر آذار/ مارس من عام ١٨٦٨م، أبلغ الوكيل السياسي أن المافيتي، وهي قبيلة محاربة في وسط أفريقيا، قد اجتاحت البلد المجاور لكيلوا، وهزمت حامية ذلك المكان. فأرسلت قوة من ٦٠٠ رجل من زنجبار لمساندتهم، وكانت إحدى نتائج هذه الغارة محاولة منع قوافل العبيد من الوصول إلى الساحل من نايسا.

٧٠ـ مسألة السماح لمراكب مزودة بتصاريح قنصلية برفع العلم البريطاني

في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٨، قُدم طلب لاتخاذ قرار من قبل الحكومة الهندية حول ما إذا سيسمح لمراكب تحت الحماية البريطانية وتحمل تصاريح من القنصلية البريطانية في زنجبار برفع العلم البريطاني أو ألوان بلدانهم.

أعرب الوكيل السياسي، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٧م، لحكومة بومباي عن الحاجة إلى إصدار تصاريح مرور مراكب في التجارة الساحلية تعود ملكيتها لرعايا بريطانيين ساكنين في زنجبار، واقترح أن مثل هذه المراكب يجب أن يسمح لها برفع العلم البريطاني أو ألوان بلدانهم.

وبهذا الخصوص أحالت حكومة بومباي المسألة إلى النائب العام لبيان رأيه، فأفاد بأنه ليست لديه السلطة للسماح لمثل هذه المراكب برفع العلم البريطاني.

قاوم السيد تشيرتشل الرأي أعلاه، ولكن النائب العام أصر على رأيه السابق، عندما أحالت إليه حكومة بومباي المسألة مرة ثانية.

استأنف السيد تشيرتشل، على كل حال، مسألة منح تصاريح لمراكب يملكها رعايا بريطانيون هنود، ورعايا بلدان خاضعة للحماية البريطانية بدعوى أن هذه المراكب، غير الحاصلة على إذن قنصلي، قد تكون عرضة لتعامل كمراكب مشبوهة تضر التجارة الشرعية. وهنا عبرت حكومة بومباي عن رأيها بأن السيد تشيرتشل قد تجاوز بوضوح صلاحياته باستئناف منح التصاريح.

---

(١٢) **الوكيل السياسي** (آذار/ مارس ١٨٦٧)، الأرقام ٢١٩-٢٢١.

ووافقت حكومة الهند على رأي حكومة بومباي[١٣].

٧١ـ مؤامرات السيد تركي

في شهر حزيران/ يونيو ١٨٦٨م، كتب السيد تركي الذي كان قد نفي من مسقط في شتاء ١٨٦٧م بسبب مكائده ضدّ السيد سالم، الزعيم الحاكم الذي يخضع منذ ذلك الحين لإشراف حكومة بومباي، رسالة لأخيه، السيد ماجد، سلطان زنجبار، يدعوه فيها إلى إثارة النزاع في مسقط، فاطلع السيد ماجد السيد تشيرتشل، الوكيل السياسي في زنجبار على الرسالة، ووصلت المسألة إلى الحكومة العظمى التي حذرت السيد تركي من تكرار مثل هذا التصرف. وأبلغت حكومة بومباي السيد ماجد استياء نائب الملك، فعلق السيد ماجد بأنه مدرك للاستياء الذي سببه إرسال أخيه لهذه الرسالة، وهذا الاعتبار هو الذي جعله يطلع السيد تشيرتشل عليها[١٤].

٧٢ـ مكائد مزعومة ضدّ حكومة زنجبار من قبل عزان بن قيس/ آراء حكومة الهند بخصوص حكومة وصاية على زنجبار ومسقط

في عام ١٨٦٩م، أبلغ الوكيل السياسي في مسقط عن وجود مؤشرات ـ إن لم تكن من طرف عزان بن قيس نفسه، فهي من أفراد بارزين من حكومته ـ تدلّ على وجود نية لغزو زنجبار. ويظهر أن الدكتور كيرك قد أكد على مسؤوليته الشخصية بأنه سيبطل بالقوة أية محاولة لتعكير سلام المكان. لذلك رغبت حكومة الهند أن يعلم الوكيل السياسي بأن:

«حكومة الهند ليست ملزمة تحت أي ظرف من الظروف بالتعهد بحماية زنجبار، وأن عليه الامتناع عن الإجراءات التي من المحتمل أن تبرز الفكرة بأن الحكومة ميالة لتضع نفسها في ذلك الموقف. علماً بأن الحكومة سعت إلى إحلال السلام في مياه الخليج (الفارسي) من دون استثناء، ومع ذلك لن تكون ملزمة بحماية زنجبار أو مسقط بل تترك لنفسها مطلق الحرية لاتخاذ الفعل بحسب الظروف».

وبالرجوع إلى العقيد بيلي عبّر عن رأيه بأن عزان بن قيس لم يفكر حقيقة بأي

(١٣) **الوكيل السياسي** (كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٨)، الأرقام ٤٠٣-٤١٢.

(١٤) **الوكيل السياسي**: (آب/ أغسطس ١٨٦٨)، الأرقام ٢٣-٢٥؛ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٦٨)، رقما ٣١٢-٣١٣، و(شباط/ فبراير ١٨٦٩)، رقما ٢٩-٣٠.

هجوم على زنجبار. لكن السيد ماجد، على كل حال كان متخوفاً من غزو، لذلك أعلن عن إجراءات وقائية ضدّ من تسوِّل له نفسه تعكير أمن وسلام بلاده، وقد عزى الدكتور كيرك سيادة السلام في البلاد إلى هذه الإجراءات.

٧٣ـ تكاليف الوكالة الدبلوماسية في زنجبار، وكيف سيتم تحملها؟

فور الإقرار باستلام تقرير مفوضية تجارة العبيد التي انعقدت في عام ١٨٧٩، علقت حكومة الهند في رسالتها إلى وزير الخارجية، رقم (٢٩)، المؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٨٧٠م:

«إن حكومة الهند ستتحمل تكاليف الوكالة السياسية والأعمال الإدارية المتعلّقة بها وسينفق عليها من عوائد الهند، أما النفقات المتعلّقة بتجارة العبيد فستحال إلى حكومة صاحبة الجلالة في إنكلترا، وإن حكومة الهند يجب أن تحتفظ بإشرافها الحالي على الرسوم السياسية للوكالة». في حين تتحمل الحكومة الإمبراطورية جزءاً من نفقات وكالة زنجبار. وعند تلقي الإرسالية كتبت حكومة الهند[١٥]:

«إذا تقرر إبلاغ السلطان بإنهاء أمد الإعانة المالية، عندها ستكون مصلحة حكومة الهند قد انتهت في زنجبار، لذلك لا يجب تحمل عوائد الهند تكاليف الوكالة السياسية في ذاك البلد. وبذلك نطلب تحريرنا من جميع الصلات بذاك البلد، وأن يقوم وزير خارجية جلالتها بالإشراف على الوكيل هناك».

٧٣ (أ)ـ وفاة السيد ماجد

في الرسالة المؤرخة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧٠، أبلغ السيد تشيرتشل عن وفاة السلطان السيد ماجد بعد مرض استمر بضعة أيام فقط.

٨٨ ـ موقف السيد برغش تجاه إنكلترا ومسقط[١٦]

احتوت رسالة من الدكتور كيرك (مؤرخة في ١٨ تموز/يوليو ١٨٧١م) على آراء السيد برغش تجاه كلّ من إنكلترا ومسقط.

---

(١٥) الإرسالية رقم (٤٥)، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٨٧٠.

(١٦) إن عدم تسلسل الأرقام يرجع إلى أنه ورد بهذه الطريقة في النص الأصلي، فاقتضى التنويه (المحرّر).

إن السيد برغش يولي أهمية عامة رسمية وشخصية لإنكلترا ولمساعيها المتحمسة التي قامت بها عن طريق موالاتها لأخيه تركي صاحب مسقط ليحمي نفسه من الخطر الذي كان يخشاه من ذلك البلد. وأعرب لأخيه تركي عن أنه بإمكانهما من خلال المفاوضات التوصل إلى ترتيبات بخصوص الإعانة المالية. ولم يكن معروفاً في ما إذا كان السيد تركي سيتوصل إلى تسوية مع حاكم زنجبار.

٨٩ ـ المعارضة الفرنسية في زنجبار. إعلان من جانب بريطانيا العظمى وفرنسا لاحترام استقلال زنجبار ومسقط.

في رسالة إلى الأميرال غرانفيل مؤرخة في ٢٠ حزيران/ يونيو ١٨٧١، حول موضوع تجارة العبيد، ومتعلّقة بشكل أكبر باحتجاز قارب، كتب الدكتور كيرك:

«إن المسؤولين المحليين يحملون كراهية وحسداً كبيرين تجاه إجراءاتنا لقمع تجارة العبيد. واعتبروا هذه الإجراءات هجوماً مباشراً على استقلال زنجبار. وأشار مسؤول فرنسي، السيد وهو دي فيين، إلى توقيع إنكلترا وفرنسا على معادة دولية لاحترام استقلال زنجبار ومسقط، ولكنني لا أجد أية إشارة في أي مكان إلى معاهدة كهذه».

وبعثت حكومة الهند تستعلم من وزير الخارجية عن هذا الأمر وتطلب نسخة من الرسالة التي قادت إلى هذا الإعلان الذي يقول «إعلان بين بريطانيا العظمى وفرنسا تتعهدان فيه بشكل متبادل باحترام استقلال سلطانيْ مسقط وزنجبار. وقع في باريس، ١٠ آذار/ مارس ١٨٦٢».

وقع عليه كلّ من:

كاوّلي

ئي. ثادفنيل.

٩٠ـ الموقف المالي لزنجبار

بعث الدكتور كيرك بمذكرة قيمة، في شهر آب/ أغسطس ١٨٧١م تظهر الموقف المالي لزنجبار عند وفاة السيد ماجد ووضع السيد برغش، وكذلك بعض أعضاء عائلته الذين قد يؤول إليهم العرش في حالة وفاته.

«بحسب القانون الغريب لزنجبار الذي أكدته الممارسة عند وفاة السيد سعيد ومرة أخرى عند اعتلاء السيد برغش العرش، لا توجد هناك خزينة عامة أو خزينة دولة، فالسفن الحربية والمراكب التجارية والمدافع والأسلحة وكذلك المنازل والمزارع.. الخ، تقيَّم جميعها أو تباع ويقسّم الصافي بين الدائنين وبين الورثة.

«وعند وفاة السيد سعيد ترك ثروة كبيرة وقسمت بين الأبناء والبنات الخ، واستلم الأعضاء الكبار حصصهم كاملة، بينما تولى السيد ماجد الوصاية على حصص إخوته القصّر الذين كانت تقدّم إليهم كسلف من حين إلى آخر، كان يحسبها من حصص الميراث.

«كان السيد برغش أحد أولئك الذين استلموا حصصهم كاملة عند وفاة الراحل السيد سعيد، ولكن معظم ثروته هدرت نتيجة للمحاولة التي قام بها للاستيلاء على السلطة من أخيه.

«عند وفاة السيد ماجد، كان هناك دين لجيرام سيواجي مقداره ٤٢٣,٠٠٠ دولار أمريكي، وبلغت الحصص غير المدفوعة لأخوته القصّر التي ما زالت مستحقة ٤٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي، ليصل مجموع الديون على ممتلكاته إلى ٨٤٣,٠٠٠ دولار أمريكي.

«ونتج عن البيع والتقييم مبلغ ٦١٠,٠٠٠ دولار، استلم منها لودا مندوب جيرام، مبلغ ٣٠٨,٠٠٠ دولار، واستلم السيد برغش ما قيمته ٣٩١,٠٠٤ دولار، وهي في جزء منها إعادة شراء من لودا لأشياء معينة.

«وكان الدين المستحق لبيت جيرام بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٨٧١م، أو قبل الترتيب الجديد كما يلي:

	سنت	دولار
أ ـ متبقي دين السيد ماجد غير المدفوع	١٨,٥	١١٤,٨٠٠
ب ـ مصاريف استخدمت لتمكين السيد برغش، السفن الحربية والقصر والمزرعة.. الخ	٥٠	٣٩١,٠٠٤
ج ـ دين شخصي للسيد برغش قبل اعتلائه للعرش	٧٥	١٣,١٦٤
د ـ دين جديد تكبده السيد برغش منذ توليه العرش	٧٣,٥	١٢٠,٥٣٣
مجموع الديون	**٨١,٥**	**٥٤٠,٠٠٢**

(المجموع تمّ إدراجه كما ورد في التقرير من دون تصحيح للأخطاء الحسابية (المترجم))

«وفقاً للاتفاقية المطبقة على تجديد حقّ استثمار إيرادات الجمرك العائدة إلى خمس سنوات من ٢٢ آب/أغسطس ١٨٧١، فإن ٣٤٠,٠٠٢ دولار -٨٠ في المئة من الديون الواردة أعلاه قد ألغيت من قبل لودا، والباقي وقدره ٢٠٠,٠٠ دولار قد تمّ توثيقه وفقاً لإقرار مكتوب وهو مع ذلك لا يحمل أية فوائد ما دامت الجمارك بين يدي جيرام، أو لأمد قدره خمس سنوات.

«كما أن هود برغش قد سدد أيضاً ٢٨٠,٠٠٠ دولار من ديون الودائع التي على السيد ماجد لإخوته الصغار. ولعل هذا هو آخر ما سيحصلون عليه.

«وحتّى مع العون الذي تمده به لودا فلقد اضطر سموه إلى التخلي عن العديد من الأراضي المملوكة التي كانت تعود في السابق إلى السيد ماجد. إن إجمالي الناتج السنوي لتلك المتبقية بحوزته لا يتجاوز الآن ١٠، إضافة إلى ٣٠٠,٠٠٠ دولار إيجار الجمارك السنوي، وبهذا يكون الإجمالي ٣١٠,٠٠٠ دولار (٦٥,٢٦٣ جنيهاً) أي بوارد يقل بمقدار ١٥٠٠٠ دولار عن سلفه. ولكن السيد برغش مع ذلك قد بدأ بتطبيق إجراءات توفير من خلال إيقاف صرف الإكراميات السياسية كتلك التي كانت تمنح للسيد سليمان بن حمد والذي كان يستلم مبلغاً قدره ٥٠٠٠ دولار سنوياً وآخرين ممن كانوا يحصلون على مبالغ أقل، ولقد رفض إلى الآن مدّ العون إلى المتسولين المتغطرسين من عُمان الذين كانوا يحصلون من السيد ماجد على العون عبر السنوات الأخيرة. ولكن هذه الاستقطاعات من قبل السلطان الحالي قد تكون فضة في كثير من الأحيان وهو قد يكون غير سياسي تماماً عند تعامله مع هؤلاء المستقلين عنه والذين تستدعي مصلحته استمالتهم».

«إن مصروفات السلطان الشهرية على السفن والجنود.. وإلخ، تقدر بـ ٢٢,٠٠٠ دولار أو ٢٦٤,٠٠٠ روبية سنوياً تاركاً مبلغاً هامشياً لحالات الطوارئ، ولا احتياطي للعطايا لأخيه تركي في مسقط، وأقل من ذلك لدفع أي معونات منتظمة والتي سوف تكون ولأسباب عديدة أخرى.

«المعلومات التي جمعتها بخصوص وسائل بقية أفراد الأسرة الحاكمة تظهر بأن دخلهم لا يكفي في الكثير من الأحيان لإعالتهم. ومن الأولاد الذكور للسيد سعيد بقي إلى الآن عشرة أحياء منهم: اثنان في مسقط وثمانية في زنجبار.

«عبد العزيز الذي يعيش الآن مع السيد تركي في مسقط له أرض هنا ولكن أرضه مرهونة في معظمها إلى لودا بحيث أصبحت غير ذات قيمة.

«يلي بعد السيد برغش في العمر السيد خليفة وهو الأخ المفضل عند السيد

ماجد، وهو غلام منعدم الحيوية ولكنه ذو شخصية محبوبة وتقدر ممتلكاته بحوالى ١٩,٠٠٠ دولار، ولكن مقدار الرهن عليه يبلغ ٧٠٠٠ دولار، ولذا فإن دخله لا يتجاوز الـ ٢٠٠ جنيه سنوياً.

«السيد علي لديه أرض تعادل ٣٥,٠٠٠ ومقدار الرهن إلى لودا يبلغ ٣,٣٠٠ دولار.

«السيد عباس وهو فتى نشيط ويتحدث الإنكليزية بطلاقة ولكنه لا يجيد كتابة وقراءة أي لغة ويملك أرضاً لا تساوي إلا القليل.

«ومن بين الأصغر عمراً فإن السيد عبد الرب هو الأكثر استقلالية، فأرضه تعادل ٨٨,٠٠٠ دولار ومقدار الرهن عليه ٩,٠٠٠ دولار.

«لم يبذل أي جهد على تعليم هؤلاء الفتية والذين تركوا أميين عمداً ومنعوا قدر الإمكان من الاختلاط بالناس، وكل المحاولات التي قمت بها لتغيير هذا الأمر ذهبت سدىً.

«المعلومات الواردة أعلاه وكذلك الترتيبات الحديدة المتعلّقة بإدارة الجمرك قد أعطيت لي بصورة سرية، وبالتالي لن يكون من الإنصاف جعلها علنية من خلال القنوات الرسمية؛ في المدينة فإن الأسس التي تمّ وفقها تأجير الجمرك ما زالت غير معروفة، وعلى العموم يقال إنّها تبلغ الخمسة لاكات (خمسمئة ألف)، ولا تتوافر إحصائيات دقيقة حول ديون زنجبار إطلاقاً.

الوثيقة رقم (١)

النزاع بين أنجال السيد سعيد بن سلطان، السيد ماجد في زنجبار وأخيه السيد ثويني في عُمان، وقرار لجنة التحكيم البريطانية بفصل زنجبار والمناطق الأفريقية عن عُمان R/15/1/163

رسالة من نائب الملك في الهند
إلى السيد ثويني حاكم مسقط حول قرار لجنة التحكيم في النزاع على زنجبار، وجواب السيد ثويني بقبوله الحكم.

صديقي المحب والعزيز،

أخاطب سموكم حول أحد المواضيع غير السارة والتي تتعلق بالاختلافات التي نشأت بينكم وبين سمو أخيكم حاكم زنجبار، وكذلك حول ما بدر منكم لاستتاب هذا الأمر بقبولكم التحكيم المقدم من نائب الملك والمحافظ العام للهند.

وتقديراً لأواصر الصداقة التي تجمع بين حكومة صاحبة الجلالة وحكومة عُمان وحكومة زنجبار، وسعياً وراء تجنب الحرب بين الأهل والأقارب، فإنني أقبل بتولي مسؤولية التحكيم في ما بينكم. ولكي نتوصل إلى جميع النقاط والمسائل المتعلّقة بالنزاع، فإنني قد وجهت حكومة بومباي لإرسال ضابط إلى مسقط وزنجبار للقيام بالتحري والتقصي اللازم من أجل التوصل إلى جميع خيوط النزاع، حتّى يتسنى لنا القيام بمعالجة الوضع والصلح. ولقد تمّ اختيار العميد كوجلان لما يتمتع به من حسن تقدير وذكاء وحِيدة، فلقد وضعت حكومة الهند ثقتها فيه للقيام بمهمة التحري والتقصي، وتمكن العميد كوجلان من تقديم تقرير كامل مفصل وواضح

لِكُلّ القضايا والمسائل المتعلّقة بالنزاع بين سموكم وبين سمو أخيكم حاكم زنجبار.

ومن جانبي فقد أوليت اهتماماً كبيراً لِكُلّ واحدة من هذه القضايا والمسائل.

وما اتخذته من قرار يتضمن الشروط التالية:

أولاً، يعلن عن سمو السيد ماجد حاكماً لزنجبار والمناطق الأفريقية التي كانت تتبع لسلطة سمو السيد سعيد.

ثانياً، يدفع حاكم زنجبار منحة مالية سنوية لحاكم مسقط تبلغ ٤٠,٠٠٠ كراونة.

ثالثاً، يدفع سمو السيد ماجد متأخرات المساعدات المالية لمدّة سنتين لسمو السيد ثويني تبلغ ٨٠,٠٠٠ كرونة.

إنني مقتنع أن هذه الشروط هي شروط عادلة ومشرفة لِكُلّ منكما، وحيث إنكما قبلتما تحكيمي بتأنٍ ومهابة، فإني أتوقع من سموكم وبرحابة صدر أن تلتزموا بهذه الشروط وتعملوا على الإيفاء بها من دون أي تأخير لا مبرر له.

ولن يفهم من أن المنحة المقدمة من حاكم زنجبار إلى مسقط والبالغة ٤٠,٠٠٠ كراونة هي بمثابة إقرار واعتراف بتابعية زنجبار لمسقط، كما لا يجب أن تؤخذ على أنها شيء شخصي.. مجرد شيء شخصي بين سموكم وسمو أخيكم السيد ماجد. إذ إنَّها لا بدّ من أن تستمر وتتواصل إلى من سيخلفكم من بعد، ولا بُدَّ من أن تؤخذ على أنّها إجراء دائم وثابت أتت أصلاً كتعويض لحاكم مسقط للتخلي عن الدعاوى بأحقيته وفرض سيطرته على زنجبار وكمعالجة للوضع غير العادل في تقسيم إرث أبيكم الراحل سمو السيد سعيد، الصديق الحميم للحكومة البريطانية، وحيث يكون وضع الورثة مميز ومنفصل ويتمكن كلّ أخ منكما الحصول على ورث عادل ومنصف.

صديق سموكم المخلص والمتمني لكم الخير

كانينج (Canning)

فورت وليام (Fort William)

الثاني من نيسان/ أبريل ١٨٦١م

الوثيقة رقم (٢)

جواب السيد ثويني بالموافقة على قرار لجنة التحكيم R/15/1/163

بسم الله العظيم

إلى سعادة اللورد كانينج Canning

الحاكم العام للهند

بعد التحيّة والاحترام..،

في أعظم وأسعد الأوقات لقد كان لنا عظيم الشرف باستلام رسالتكم [وغمرنا] شعور مفعم بالتقدير ما احتوته من مضامين. إن ما ورد في رسالتكم كان مرضياً لنا بالتمام وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بقراركم بيننا وأخونا ماجد. ونعبر لكم عن قبولنا به من قلوبنا ولا نجد من العبارات ما يمكن أنْ يعبر حقيقة عن مشاعرنا تجاهكم ولما كلفناكم به من وقت ومجهود وتقديرنا لما أبديتموه من لطف تجاهنا في هذا الخصوص. ونشكر الله على جهودكم بالإنابة عنا، وندعوه أن يكلل خطاكم ومساعيكم بالنجاح وألا يحرمنا من وقوفكم إلى جانبنا. كما ندعو الله أن يكون وفاؤنا المخلص دائماً لحكومة بريطانيا العظمى وأن يستمرّ دوماً في ذلك الاتّجاه. علاوة على أننا نأمل دائماً أن تمنحونا مودتكم السامية وعنايتكم النبيلة وأن لا تحرمونا منها أبداً. وفي ما يختص بأخينا ماجد فإننا ندعو الله ما دمنا أحياء أن لا يجد منا إلا ما يسره وتمنياتنا القلبية الطيبة له. ونحن نعلق آمالاً ضمنية على تنفيذ ورقة التحكيم التي تقدّمتم بها.

صديقكم الوثيق رهن إشارتكم حول أي من رغباتكم التي يراها سعادتكم السامية لتلبيتها ولنا شرف تنفيذها.

وفي الختام نسأل الله أن يحفظكم في أعلى مراتب الشرف وفي أفضل صحة، ونبعث لكم بتحيات السلام كأفضل ختام.

من صديقك الوفي المخلص عبد الله الذي نؤمن به ولي النعم

ثويني بن سعيد بن سلطان

ـ الرسالة غير مؤرخة ومترجمة إلى اللغة العربية من النسخة الإنكليزية.

القسم الثاني

صراع أنجال سعيد بن سلطان
وانحسار الدور العُماني (١٨٦٩م ـــ ١٨٩٥م)



I

تقرير شؤون مسقط للفترة الواقعة

بين تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٩ وآذار/مارس ١٨٧٢م

R 15/6/36



الفصل الأول

قضية المركب كلايد (تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٩ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٩م) (الفقرات ١ ــ ٢٥)

١ ـ في التاسع من تشرين الأول/أكتوبر حذر السيد ناصر بن ثويني، مترجم الوكالة من احتمال قيامه بعملية معادية ضدّ مسقط. وفي الرابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر طلب العقيد ديزبرو، المندوب السياسي في مسقط من الكابتن إلتون قائد سفينة جلالة الملكة كلايد أن يغادر مكان رسوه المعتاد، ويتخذ لنفسه مكاناً قريباً من قلعة الجلالي جنوب شرق المدينة ليرسو فيه ويمنع العدو من أن يرسو هناك. وقد نفذ الكابتن ذلك في الحال بتاريخ ١٥ تشرين الأول / أكتوبر، فقامت حامية القلعة بإطلاق النار عليه لمدّة نصف ساعة، ومن دون أن يتم استفزازهم، ما هدد حياة الطاقم المرافق له وأهان العلم البريطاني الذي كان يرفرف طوال الوقت.

٢ـ أبلغ الكابتن العقيد ديزبرو بما حدث، بشكل شخصي، وكتب ما يلي:

«استمر إطلاق النار حتّى بعد مغادرتي للسفينة على مركبي الصغير قادماً لأبلغك بالأمر، بينما كانت الراية لا زالت ترفرف وكانت السفينة تمر إلى جانب أسوار القلعة، وقد امتنعت عن اتخاذ أي إجراء تجاه هذه الإهانة حتّى أطلع على رأيك تجاهها، وإلا فقد كان بإمكاني إسكاتهم خلال دقائق».

طالب العقيد ديزبرو وباسم حكومة جلالة الملكة بتقديم تفسير من الخليلي في غياب السيد عزان.

٣ ـ أجاب الخليلي أن كلايد قد اتخذت موقعاً غير مألوف لترسو فيه، وأن هذا الموقع عادة ما يتخذه عدو، كما أنَّ إطلاق النار تمّ من دون علمه أو إيعاز منه. كذلك أكد أن السفينة قامت بمهاجمة القلعة بداية، وهو تصريح نفاه الكابتن إلتون

تماماً، كما أنه نفى أن موقع رسوه كان غير مألوف، كذلك لم يستطع تصديق الادّعاء بأنهم لم يتمكنوا من تمييز السفينة كلايد إذ إنّها كانت ترسو قبالة الساحل منذ مدّة ستة أشهر، وعلى بعد ميل واحد من القلعة، كما لا يمكن الخلط أو الالتباس بمظهرها، وعلى كل حال، لم يكن إطلاق النار على علم جلالة الملكة عن بعد ٤٠٠ ياردة أمراً مبرراً. وقد أضاف بأنه امتنع عن ردّ الإهانة في الحال لعلمه بوضع المندوب السياسي والرعايا البريطانيين غير المحمي على الشاطئ.

٤ـ شكر العقيد ديزبرو الكابتن إلتون على هدوئه في تلك الظروف، وأبلغ الحادث كلّه إلى حكومة بومباي. وفي الوقت الذي حصلت فيه هذه الحادثة كان السيد عزان والشيخ صالح يتقدمان في المناطق الداخلية تجاه جعلان.

٥ـ بعثت حكومة بومباي للمندوب السياسي في مسقط بالتلغراف التالي الذي انتهى إلى ما يلي بعد سرد الحقائق أعلاه:

«يطلب تزويدنا بالتفسير، فالرد الذي حصلنا عليه متغطرس وخاطئ. يمكن للقضية أن تتحول إلى أزمة. استعن بتحذيري المكتوب السابق. سأظل على الشاطئ. ما هي رغبات الحكومة؟ سيبرق لي الرائد روس رداً، الرجاء إرساله في الحال فلا وقت لتفاصيل البريد».

٦ـ في اليوم التالي أبرقت حكومة الهند للحكومة بما يلي:

«بالإشارة إلى تلغراف العقيد ديزبرو الذي يبلغ فيه عن تعرض السفينة كلايد لإطلاق النار، تمّ إصدار التوجيهات إلى العقيد بيلي بالتوجه إلى مسقط، وإذا لم يتم تقديم الاعتذار والتعويض حالاً، عليه أن يصدر تعليماته للعقيد ديزبرو في الحال لنقل الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم من هناك. كان العقيد بيلي متخوفاً من أن مثل هذه التعليمات قد صدرت بناء على فهم بأن العقيد ديزبرو قد أعلم خطأً بالأمر. كما تمّ الاستعلام من ضباط البحرية في ترينكومالي عن السفن الحربية المتواجدة في ذلك الموقع، وتم الترتيب لإرسال رسالة إلى قائد أول سفينة حربية ستصل إلى عدن لإعلامه بالحاجة الفورية لخدمات أسطول صغير، وضرورة السير إلى جسك حيث سيجد هناك تعليمات من نائب جلالة الملكة بانتظاره.

٧ـ أبرق نائب جلالة الملكة في التاسع عشر من تشرين الأول / أكتوبر بما يلي:

«هل غادرت سفينة ديفن بومباي؟ أين يقف أسطول القوارب المدفعية الهندية الأخرى؟ "

كما أرسل الضابط البحري المسؤول في ترينكومالي:

«ما هي السفن التي لديك؟»

بدا أن السفينة ديفن كانت في ميناء بومباي، بينما كانت السفينة فورت متجهة إلى السويس، ولم يكن هناك سفن في ترينكومالي.

٨ ـ تبعاً لذلك، أبرق نائب جلالة الملكة إلى حكومة بومباي بما يلي:

«لا ترسل أي تعليمات لديزبرو، وأبرق إلى بيلي ليعود إلى مسقط في الحال».

«إذا تمّ إطلاق النار على السفينة كلايد عن قصد، فاطلب من بيلي أن يطالب بالتفسير والاعتذار. وإذا قوبل طلبه بالرفض أطلب إليه أن يسحب الوكيل السياسي مؤقتاً من مسقط، إلا أن سحب الوكالة البريطانية بشكل دائم أمر غير مرغوب فيه».

«إذا كان بيلي يرى أن ديزبرو قد تصرف بحماقة أو نزع للحكم، أو أظهر ميلاً للقتال، دع بيلي يستبدله بوكيل آخر فوراً.

«اطلب من بيلي أن ينهي القضية بشكل سلمي حيثُ إنَّها تتعلق بشرف العلم البريطاني».

«اخبر بيلي إننا لا نستطيع اتخاذ أي خطوة تجاه الاعتراف بعزان أو أي حاكم آخر حتّى نتسلم تقريراً كاملاً منه حول الأوضاع في عُمان».

«لا توجد سفينة حربية في ترينكومالي».

«ارسل السفينة ديفن إلى مسقط ولترسو في جسك، وادعمها بسفينتين حربيتين أخريين إذا أمكن».

٩ـ أجابت حكومة بومباي بالتالي:

«توقعنا الكثير من تعليماتك أن تكون كما يلي. لم يتم إعطاء تعليمات لديزبرو، وتم توجيه بيلي ليذهب إلى مسقط في الحال. أبرقت هذه التعليمات لديزبرو. سنطالب بالتفسير إذا رأى بيلي أن الظروف الراهنة تسمح بذلك. في حال عدم تقديم التفسير سيتم إيقاف العلاقات مؤقتاً، لكننا لا نعتقد أن على بيلي أن ينحّي ديزبرو. ستظهر الرسائل القادمة وجود سوء فهم كبير بينهما. لا شكّ أن بيلي سيرسل معلومات ليست في صالح ديزبرو، وسيواصل ذلك حتّى تصل أوامر الحكومة بتنحيّته أو يطلب هو ذلك بنفسه. إنّني مستعد لتنحيته تحت أي ظرف،

لكنني أرى أن من غير الملائم إعطاء هذه السلطة لبيلي. لقد تمّت الإجابة عن بقية تلغرافك عن طريق تلغرافي السابق، لقد أعلمنا بيلي مسبقاً أنه يعد التقرير، إن وضعنا غير موفق بالنسبة إلى السفن الحربية».

وافق نائب جلالة الملكة على عدم تنحيّة بيلي لديزبرو، لكنه علق مضيفاً:

«كلّما تمّ الإسراع بإرسال وكيل آخر إلى مسقط سيكون ذلك أفضل».

١٠ـ بدا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر أن السفينة ديفن لن تكون جاهزة قبل عشرة أيام، إذ إنَّ محركها فكك إلى أجزاء لإجراء الصيانة وتحتاج إلى فحص، وقد صدرت الأوامر بتجهيزها بأقصى سرعة. لذا أبرق نائب جلالة الملكة إلى السير ل. هيث في السويس بما يلي:

«بناء على الأخبار التي وصلتني من مسقط، أمرت السفينة ديفن بمغادرة بومباي، لكنها لا تستطيع المغادرة قبل عشرة أيام. هل يمكنك أن ترسل إحدى سفنك الصغيرة إلى مسقط؟ لقد أبرقت إليك نظراً إلى وجودك في السويس، يرجى وضع السفن بإمرة العقيد بيلي فقط». وقد أجاب عميد البحرية بما يلي: «لقد أرسلت ديفن، وسأعطي أوامر مماثلة إلى السفينة القادمة لاحقاً والثالثة بعدها إذا دعت الضرورة، لكنني لا أستطيع وضع السفن تحت إمرة بيلي».

١١ـ في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر أبرق نائب جلالة الملكة إلى حاكم بومباي:

«يقول عميد البحرية إنّه لا يستطيع وضع السفن تحت إمرة بيلي. ما هي التعليمات التي تلقتها ديفن من العميد؟ ومتى يمكنها الانطلاق؟"

ردت حكومة بومباي بما يلي:

«أبحرت سفينة نياف صباح اليوم، ولم يتم وضع السفن تحت إمرة بيلي لعلمي برفض أميرالات البحرية خضوع ضباطهم لأوامر حكومة الهند».

«طلب إلى السفينة نياف التقدّم إلى مسقط والاتصال مع بيلي، أرسلت تعليماتي إليه بالبريد، وقد غادرت السفينة ديفن مساء الثلاثاء».

تمّ إعلام وزير الخارجية بالهجوم الذي تعرضت له السفينة كلايد والإجراءات المتخذة في هذه المسألة.

١٢ـ في الرسالة رقم ٤٧١، بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر١٨٦٩، أبلغت حكومة الهند عن التعليمات التي أصدرتها إلى القائد دوغلاس قائد السفينة ديفن، حيث جاء في الرسالة ما يلي:

«أبلغت برغبة صاحب السعادة وبتعليمات من نائب جلالة الملكة أن عليك أن تتوجه حالاً بسفينتك إلى مسقط.

«استلمت الحكومة معلومات من المندوب السياسي هناك أنه قد تمّ إطلاق النار على السفينة كلايد، إحدى سفن جلالة الملكة من إحدى القلاع هناك، وأن العلم البريطاني قد تعرض إلى الإهانة بالرغم من معرفة المهاجمين التامة بهوية السفينة. إن التفسير المقدم لنا حتّى الآن خاطئ وهو يستغل لتبرير العدوان.

«تمّ توجيه التعليمات إلى العقيد بيلي، المقيم السياسي في الخليج الفارسي ليتوجه إلى مسقط ويحقق في ظروف الحادثة، ويطالب بالاعتذار والتعويض إذا دعت الضرورة. يطلب إليك الاتصال مع هذا الضابط هناك والالتزام بنصيحته وتوجيهاته.

«لدى صاحب السعادة ثقة كاملة في نزاهة وحياد العقيد بيلي، لذا رأى أنه ليس من الضروري أن يقيده بالتعليمات الدقيقة، حيثُ إنَّ لا شكّ لديه أنه لن يتردد باتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على شرف حكومته، وسيعمل على تجنب أية وسيلة تدفعه للجوء إلى القوة.

«إن لدى صاحب السعادة ثقة كاملة بأنك ستنوب عنه في أي مسلك ترى أنه من الضروري اتخاذه، لكنه يطلب منك أن تبقي نصب عينيك تجنب اتخاذ الإجراءات العدوانية، حتّى لو ثبت أن سلطات مسقط متورطة في الهجوم المزعوم، وعدم اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات حتّى نفقد الأمل في الحصول على التعويض.

«لقد حصل هجوم قرصاني مؤخراً على مدينة البحرين، ونتج عنه سلب الكثير من الرعايا البريطانيين، وتدمير الكثير من ممتلكاتهم القيمة، وربما كان من المفضل أن تستغل وجودك في الخليج أنت والعقيد بيلي وتتقدما إلى ذلك المكان لمعاقبة الزعيم الذي خرق وجود القوة البحرية هناك. وإذا رأيت - وبعد التشاور مع العقيد بيلي- أن القوة المتوافرة لديكما كافية لتنفيذ مثل هذه الإرسالية بشكل كامل وفوري، لا تتردد بالإبراق إلى الحكومة. لكن رغبة صاحب السعادة تنص على ألا تتخذ أي خطوة إضافية في هذه المسألة حتّى يتمكن هو من الاتصال مع نائب جلالة الملكة ويحصل منه على تعليمات إضافية».

١٣ـ ردت وزارة الخارجية على ذلك بالرسالة رقم ١٦٠٦، في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩ :

«إن صاحب السعادة لا يفهم الملاحظة الواردة في الفقرة الرابعة من رسالتك

الموجهة إلى القائد دوغلاس. لقد تمّ الإبراق بتعليمات واضحة ودقيقة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى صاحب السعادة حاكم بومباي يتم من خلالها إصدار التوجيهات إلى العقيد بيلي، حيث ردّ الحاكم في ٢١ من الشهر نفسه أن التعليمات كانت متوقعة لكن سيتم التأكيد عليها. لذا وفي هذه الظروف، يطلب صاحب السعادة تفسير الملاحظة الواردة في الهامش.

«بالإشارة إلى رسالتكم رقم ٤٦٦، المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول /أكتوبر، عرف صاحب السعادة من الصحف العامة أن الأوضاع مستقرة في مسقط، وأن سلطات مسقط قد أدلت باعتذار على متن السفينة داهاوزي. لم يصل إلى حكومة الهند أي علم بمثل هذا الإجراء سواء عن طريق البريد أو البرقية، وأطلب إرسال تقريرٍ كاملٍ عما حصل من دون تأخير».

كانت هذه آخر رسالة ترسل إلى وزير الدولة، وهي الرسالة رقم ٢٣ بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٩.

١٤ـ بعثت حكومة بومباي نسخاً من رسائل العقيد بيلي والعقيد ديزبرو في الرسالة رقم ٤٧٩ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٩، وقد نقلت الرسالة وصول العقيد إلى مسقط في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، حيث استلم من العقيد ديزبرو جميع الرسائل التي أرسلها إلى حكومة بومباي والتي تتعلق بحادثة إطلاق النار على السفينة كلايد، وأجرى مقابلة مطولة على متن السفينة داهاوزي مع الشيخ ناصر وزير عزان بن قيس. وقد جمع العقيد بيلي البيانات التالية من هذه المصادر:

«وصلت حالة الخلاف بين المندوب السياسي وسلطات مسقط إلى درجة شديدة بسبب تعدد أسباب الشكاوى بين الطرفين، حيث لوحظ وبوضوح توقف جميع الاتصالات بينهما. وبينما سارت الأمور على هذا النحو، استلمت الوكالة البريطانية معلومات تبين منها في ما بعد أن السيد ناصر الذي اغتصب جوادر، كان على وشك أن يهاجم مسقط بحراً. إثر هذه الأنباء، ومن دون إعلام أي من المسؤولين المحليين، أمر العقيد ديزبرو السفينة كلايد باتخاذ موقع أسفل قلعة الجلالي حالاً بهدف الدفاع عن المدينة.

ثمّ تتابعت المسألة كما بينا سابقاً.

١٥ـ كتب العقيد بيلي آسفاً:

«في مثل هذه الحالة من المشاعر المندفعة، توجب على العقيد ديزبرو أن يغير موقع السفينة كلايد وأن يظهر طبيعة الهدف من ذلك، وهو يرى أن المكان الذي

اختاره غير معتاد. لكن ومع ذلك، تمت إهانة العلم البريطاني، ولذلك طلب العقيد بيلي من الخليلي، وفي غياب عزان بن قيس، تعويضاً مناسباً، تمّ منحه في اليوم نفسه على شكل رسالة اعتذار قدمها الخليلي. كذلك قدم اعتذار شفهي على متن السفينة داهاوزي من قبل الشيخ ناصر وخمسة أشخاص آخرين. قدم الاعتذار الشفهي مكتوباً وأرسلت ترجمة منه مع تقرير العقيد بيلي، حيث تمّ الاعتذار أمام كلّ من العقيد بيلي، والمندوب السياسي، والعقيد سيدني سميث وقادة السفن: كلايد وهج روز وداهاوزي. كذلك تمّ التأكيد على أن اعتذاراً مشابهاً سيقدم من قبل عزان بن قيس لكنه سيتأخر قليلاً. لدى سماع العقيد بيلي ما قاله الوفد، صرح بأنه لا يمكنه اتخاذ إجراء بنفسه، وأن عليه انتظار تعليمات حكومة الهند. خلال الاعتذار الشفهي المقدم، تمت الإشارة إلى أن إطلاق النار تمّ من دون علم المسؤولين أو موافقتهم، وقد عبر الخليلي أثناء اعتذاره عن أسفه للحادث الذي حصل والطريقة التي تمّ بها، وأنكر أي علم له بأن إطلاق النار كان مقصوداً، وفور علمه بحصوله أمر بإنهائه حالاً. كما اشتكى من عدم إعلام العقيد ديزبرو له بتغييره لموقع السفينة كلايد، مشيراً إلى أن الموقع كان غريباً ولم يتم التعرف على السفينة».

١٦ـ وكان تقرير العقيد بيلي كما يلي:

«أرفق في ما يلي رسالة من عزان بن قيس من دون التاريخ الإنكليزي، تمّ استلامها في العشرين من تشرين الأول/أكتوبر، يشتكي فيها من أن تصرف العقيد ديزبرو كان مخالفاً لشروط الاتفاقية، ولمّح أن المندوب قد ينقل إلى حكومته ما هو مغاير للحقائق، حيث لم يقع في الحقيقة أي اعتداء أو إهانة للرعايا البريطانيين في مسقط. وعلى العكس من ذلك، عبر سعادته عن قلقه على راحتهم، وأنه لم يجد مجالاً للاختلاف معي في ذلك، وأضاف أن العقيد ديزبرو اتّخذ مساراً آخر للقضية لا أفهمه، لكنه قد يجعل منه مثاراً للشكوى، فقد أرسل على سبيل المثال السفينة الحربية تجاه القلعة الشرقية وكرر ما سرده أتباعه، إلا أنه في تلك المرة لم يورد الاشتباه بالسفينة كعدو، واعتبر الرجال الذين كانوا في القلعة غرباء. وعندما كتب تقريراً عن الحادث كانت السفينة كلايد بالنسبة إليه لا تزال في مكان غير مرغوب فيه، وخشي من أن الظروف التي وصفها يحتمل أن تسبب مثل هذا الاضطراب».

١٧ـ فسر العقيد ديزبرو تصرفه بأن مستند إلى الإشاعات عن هزيمة عزان في الجنوب وخيانة زعيم الجبل الأخضر سيف بن سليمان له، وقد عبر عن استيائه من موقف العقيد بيلي الذي امتنع عن إطلاعه على التعليمات التي استلمها من الحكومة كما لم يناقش الأمور الرسمية معه، إلا أنه اعترف بما يلي:

«أنه طُلب إليه الحضور عندما قدم الخليلي اعتذاره، لكنه عارض المسار الذي اتخذه العقيد بيلي، إذ رأى أن على الخليلي أن يقدم اعتذاره بشكل شخصي، لأن الوفد تضمن أشخاصاً غير ملائمين لتقديم الاعتذار، حيث تكرر خرقهم لوعود حسن النية التي قطعوها، فقد رأى أن القصد من هذا الاعتذار التغطية على جميع الإهانات السابقة، وأن العدوان الحقيقي لم تتم معاقبته فعلياً. يئس العقيد ديزبرو من قدرته على العمل مع العقيد بيلي الذي يعتبر مسؤولاً عنه، وذكر إشاعة منتشرة في مسقط مفادها أن العقيد بيلي عكس كلّ ما يكتبه العقيد ديزبرو».

١٨ـ تمت الإجابة عن رسالة حكومة بومباي رقم ٤٧٩ في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، بالرسالة رقم ١٦٥٦ في العشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩ كما يلي:

«قام نائب جلالة الملكة والحاكم بدراسة الوثائق التي استلمتها بخصوص الاعتذار بتمعن، وكذلك الرسالة التي قدمها عزان بن قيس في ٣٠ من تشرين الأول/ أكتوبر، وقد أبدى صاحب السعادة في القنصلية تحفظه عن العذر الذي قدمه الخليلي بعدم تعرف المقاتلين الذين أطلقوا النار على السفينة كلايد، كما يشكّ سعادته في القنصلية، بالنظر إلى الجملة التي قالها الكابتن إلتون والتي تنهي فيها رسالتك رقم ٤٦٦ بتاريخ الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر، بأن المقاتلين كانوا يجهلون هوية السفينة وجنسيتها. فقد كانت السفينة راسية في الميناء على مدى ستة أشهر وكان علمها يرفرف طوال فترة، ويؤخذ على اعتذار الخليلي عدم توشيحه بالختم، حيث تعذر بعدم وجود الختم إلى جانبه وقت كتابته للاعتذار.

قد يكون ذلك صحيحاً، لكن صاحب السعادة في المجلس يفضل الاستعانة برأي حكومة بومباي بخصوص المراسلات التي بين يديه.

وفي تلغراف آخر مؤرخ في التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر استلمه العقيد بيلي مع غيره من التلغرافات بعثها نائب جلالة الملكة بطريقة غير رسمية إلى الحاكم العام، تبين فيه أن صاحب السعادة حاكم بومباي لا يرى أن اعتذار عزان بن قيس ينطوي على المراوغة، بل هو حقيقي ومرضٍ، وأن على سكان مسقط أن يفهموا أنه اعتذار مخلص ويتوجب إعلانه بالطرق المناسبة. لقد كان من الممكن أن يشكل تعبير حكومة بومباي عن رأيها بالنسبة إلى مدى ملائمة الاعتذار والإجراءات المتخذة في ما يتعلق بالاتصالات الخاصة به عوناً كبيراً لحكومة الهند، ويساهم في توصلها للطريقة الملائمة التي يجب أن تتخذها حيال هذا الموضوع.

«يرى نائب جلالة الملكة والحاكم العام أنه من المفضل لو احتوى اعتذار

الخليلي على ختم الدولة وتم تقديمه عن طريقه وبنفسه، لكن بما أن العقيد بيلي هو أفضل من يمكنه الحكم على روح الاعتذار وطريقة تقديمه، فإن سعادته في القنصلية مستعد لقبوله إذا قبله هذا الضابط، فبالرغم من العيوب التي تعتري الاعتذار، لم يقصد التهرب منه. وإذا كان ذلك ممكناً، فإن صاحب السعادة في القنصلية لا يزال يرغب في أن يتخذ مثل هذه الخطوة، إذا رأى أنه مناسب، ويطلب تثبيت ختم دولة مسقط على الوثيقة. يطلب إليك تقديم نسخة من هذه الرسالة إلى العقيد بيلي من دون تأخير».

١٩ـ أعلم وزير الخارجية برسالة مؤرخة في العشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩ بما يلي:

«اعتذر الخليلي عن طريق رسالة وجهها إلى بيلي في مسقط في الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر، وأرسل وفداً على متن السفينة داهاوزي للغرض نفسه، وذلك بغياب عزان، كما وعد بتقديم اعتذار بحسب الأصول لدى وصول عزان بن قيس، لقد وافقت على قبول الاعتذار بشرط عدم اعتبار بيلي لوجود أي مراوغة من قبل الخليلي».

اعتذر السيد عزان للعقيد بيلي في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر (في الرسالة رقم ٥٠٦، في الثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩ الموجهة من حكومة بومباي إلى حكومة الهند)، قال فيها:

«لقد سمعت عما حدث في حامية مسقط عندما أرسل العقيد ديزبرو إحدى سفنه قبالة القلعة الشرقية، وأرسى سفينته في مكان لم يكن هو المكان المعتاد لرسو السفن، لم أكن موجوداً هناك، ولو كنت موجوداً ما كان لأمر مثل ذلك أن يحدث. يؤسفني أنّني مضطر أن أقف خجلاً أمام الحكومة العظمى التي أكن لها احتراماً كبيراً، ولا أرغب بحصول ما يسيء إلى موقفها منا، لقد دعوت مواطني عُمان وسكانها في المدن إلى أن يظهروا كلّ احترام واهتمام لِكُلّ ما يتصل بالحكومة العظمى. أطلب إليك أن تنقل فحوى رسالتي إلى الحكومة، وتبين لهم رجائي بأن يعذروني ويسامحوني، ويمنحوني حسن ظنهم بي، فقد بادرت بالكتابة إليهم عما حصل».

وقد اعتبر ذلك مقبولاً ومقنعاً ومن دون شروط.

٢٠ـ استمرت الاتصالات عن طريق التلغراف بين العقيد بيلي وحكومة بومباي بين الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر والعاشر منه بخصوص الإهانة التي

لحقت بالسفينة كلايد، وقد تعلقت هذه الاتصالات باعتذار الخليلي والسيد عزان، وقائد القلعة العربي، والحاجة إلى التقدّم للبحرين، والمراسلات الخاصة بالاعتراف بحكومة عزان.

تمّ إرسال جميع هذه الرسائل بصفة شبه رسمية إلى نائب الملكة في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩.

٢١ـ أبرقت حكومة بومباي في العاشر من كانون الثاني/ يناير ما يلي:

«بالإشارة إلى رسالتك رقم ١٦٥٦ في العشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر، أبرق العقيد بيلي وثيقة الخليلي التي تحتوي على ختم الدولة، لكنني رفضتها لأنها كانت مخطوطة بخط رجل دين، وليست وثيقة صادرة عن حاكم دولة مسقط. تبين برقية وزير الخارجية التي وصلت أمس أن نائب جلالة الملكة يعتبر اعتذار عزان مرضياً، وأن علي أن أقبله من دون شروط، أرجو أن تتفضل علي بتعليماتك الأخيرة. يكون وضع الختم على الوثيقة إذا طلبنا ذلك، لكني أرى أن ذلك سيعطي أهمية من قبل الدولة لرجل دين علينا أن نستثنيه من الحكم، أنا بانتظار تعليماتك النهائية».

بينت الحكومة أن ختم الدولة يجب أن يوضع على الوثيقة.

كتب العقيد بيلي من كراتشي في التاسع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ثانية:

«قبل اعتذار السيد عزان علناً بأمر من نائب جلالة الملكة، وذلك بوجود عزان وأخيه، وزميله صالح، ونواب آخرين، والمندوب السياسي، وقادة جميع السفن. كان جميع الحضور واقفين وكان المندوب مسؤولاً عن ترتيب الجزء الأكبر من الاحتفال. يسود الهدوء في جميع أنحاء مسقط. أصيب عزان بخدش من جمل. وعدت سلطات مسقط بسجن الشيخ سعيد الذي نهب منزل حاكم بندر عباس، وتوثق عملية احتجازه لدى المندوب السياسي. لقد وصلت إلى كراتشي على متن السفينة ديفن، وسأصل إلى بومباي على متن السفينة نيمف إن سول».

٢٢ـ بالنسبة إلى تصرف العقيد ديزبرو، كان رأي نائب جلالة الملكة والحاكم العام كما يلي:

«إن الموقف الذي اتخذه العقيد ديزبرو تجاه حكومة مسقط في ما يتعلق بتلك الحادثة، يجعل من المؤكّد أنه لا يستطيع الاستمرار في موقع صعب كموقع المندوب السياسي. إن صاحب السعادة في القنصلية وحكومة بومباي قد بادرت باتخاذ خطواتها لإعفائه من واجباته وفقاً لاقتراحي المقدم في الرسالة رقم ١٤٦٥ في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر. يرى صاحب السعادة في القنصلية أن على الضابط الذي

سيحل محلّه أن يتبع للمقيم السياسي في الخليج الفارسي، وباستثناء الظروف غير العادية، فإن عليه أن يتصل مع حكومتك من خلال المقيم السياسي، ويطلب منه التعبير عن رأيه في جميع المسائل».

٢٣ـ كان الهدف من الرسالة رقم ١٣، المؤرخة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩ إطلاع وزير الدولة على جميع التطورات حتّى الآن.

٢٤ـ في الخامس والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر أبرقت حكومة بومباي إلى نائب جلالة الملكة بما يلي:

«إن رسالتي التي بعثتها إليك يوم الاثنين تظهر لك رغبتي بتنحية ديزبرو، الأمر الذي تمّ يوم أمس. اقترح أن تبرق إلى بيلي ليعين مساعده الأول مكانه، قد يبدو من الغريب تنفيذ ذلك الآن، قد يفهم ذلك كامتياز لحكومة مسقط بموازاة اعتذارهم. يسعدني سماع رأيك».

ردّ نائب الملكة على ذلك بما يلي:

«إذا كنت ترى أن التنحيّة الفورية لديزبرو ستعتبر نصراً لسلطات مسقط، فإني لا أعترض على تأجيل ذلك لوقت قصير، لكن لا يجب علينا تضييع فرصة استبداله عندما تعتقد أن بالإمكان القيام بذلك بسهولة».

تمّ إعلام وزير الخارجية بِكُلّ التطورات.

٢٥ـ نقلت حكومة بومباي في إرساليتها (ذات الرقم ٥١٢ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، ورقم ٥٣٣ بتاريخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر) المرسلة من العقيد بيلي، والتي تحتوي على ملاحظات إضافية تتعلق بإطلاق النار على السفينة كلايد.

ولدى استلامها كتب وزير الخارجية ما يلي:

«أفترض أن صاحب السعادة في القنصلية لا يرغب باتخاذ أي إجراء الآن من حكومة بومباي حتّى يتم تبادل الرسائل.

«إن الرسالة التي وجهها الخليلي والتي يستثنيها ديزبرو لا تبدو كافية لتفسير اللهجة التي يكتب بها ديزبرو. لقد خولنا العقيد بيلي قبول الاعتذار إذا رأى عدم التقصد والتهرب من الاعتذار لعدم وجود الختم عليه، ولم نصر عليه بوضع الختم، وخولناه قبول اعتذار عزان من دون شروط وهنا تنتهي القضية.

«بالنسبة إلى النقاط الأخرى التي يطرحها العقيد بيلي فهي:

«١ ـ قضية «أمير ويلز» والاعتداء المزعوم على الرعايا البريطانيين في مسقط.

«٢ـ بالنسبة إلى الزعم بارتكاب هجوم بندر عباس عن طريق البحر، طلب من حكومة بومباي والعقيد بيلي مراراً توضيح رأييهما وإرسال تقرير بخصوص ذلك، إننا ننتظر إرسالهم للرد ويمكن بعث تذكير لهم».

تمّ تدوير هذه الرسائل لدراستها.

الفصل الثاني

مسألة الاعتراف بالسيد عزان بن قيس
(الفقرات ٢٦ ــ ٤٢)

٢٦ـ كتبت حكومة الهند لحكومة بومباي (رسالة رقم ١أ، بتاريخ الثالث والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٦٩):

«بالإشارة إلى الظروف الحالية في مسقط، يرغب صاحب السعادة في القنصلية والحاكم العام، أن أقدم معلومات موثوقة أكثر من المعلومات التي يقدمها العقيد ديزبرو حالياً، بالنظر إلى علاقته غير المرضية حالياً مع عزان بن قيس.

بناء على ذلك يرغب صاحب السعادة في القنصلية أن يعود العقيد بيلي إلى مسقط ويبقى هناك لبعض الوقت حالما تظهر أي سفينة من سفن صاحبة الجلالة في الخليج الفارسي، وذلك ليحاول الحصول على جميع المعلومات التي يستطيع جمعها من العاصمة ومن نقاط أخرى على الساحل. عليه أن ينقل بدقة متناهية حقيقة وضع عزان بن قيس، هل يرى أن عزان بن قيس قادر على المحافظة على حكمه، وإذا ما تمّ عزله ما هي احتمالية أن يتولى فرد آخر من العائلة الحاكمة السابقة في مسقط سلطة الحكم"؟

٢٧ـ ردّ العقيد بيلي على رسالة بومباي (بالرسالة رقم ٢٠٢ بتاريخ الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩)، (وأرسلت بالرقم ٥٠٦ بتاريخ العشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر من حكومة بومباي)، لفت فيها الانتباه إلى مذكرة أرسلت إلى الكابتن دوغلاس قائد السفينة ديفن، مبيناً له فيها وضع قضية السفينة كلايد في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، وكيفية تحرك السفن الحربية التي بإمرته ضد البحرين. اقترح رسو السفينة في هنجام وأن ينتظر هناك أوامر الحكومة وأن يجعل من الجزيرة موعداً

للقاء. وعندما استقرت الأحوال في البحرين كان متلهفاً لينتقل بالأسطول من ساحل القراصنة في أبو ظبي إلى رأس الخيمة، ثمّ يتعين على الكابتن دوغلاس الذهاب إلى مسقط، إذ كان يأمل أن يتبين نتيجة بعثة عزان بن قيس ضدّ قبيلة بني بوعلي لتتحدد بناء عليها مسألة اعتراف الحكومة البريطانية به.

كان العقيد بيلي يسأل الرعايا البريطانيين باستمرار عن تأثير الطوائف الدينية عليهم، وكانوا دائماً يجيبون بأن لا شكوى شخصية لديهم تجاه الحكومة، إلا أنهم تقدّموا بشكويين:

الأولى، تمّ تطبيق القانون الديني المحمّدي الخاص بالدائنين والمدينين.

الثانية، منع على الرعايا شراء التبغ، لذا فقد تضرر تجار هذه السلعة من البريطانيين.

بما أن الأمر كذلك، وما دام عزان بن قيس غير معترف به، ولا يرتبط بمعاهدة، اعتقد العقيد بيلي أن للحكومة البريطانية الحق في التدخل، ولم يعتقد أن العقيد ديزبرو يعي تماماً أن ممارسة العنف ضدّ الرعايا البريطانيين له أساس. ولكن لتجنب أية مخاطرة أثناء غيابه في البحرين، ترك السفينة داهاوزي، التي كانت قادرة على استيعاب جميع الرعايا البريطانيين في الميناء. وإذا ما نجح السيد عزان في بعثته التي شنها على الجنوب، فإنه سيعزز سلطته بشكل أكبر ويكون قادراً على إحكام قبضته على مناطق مسقط. سيظل خطر هجوم الوهابيين قائماً بالطبع حيث يقوم به أمير نجد محاولاً إعادة احتلال البريمي، والانتقام من الإهانة التي لحقت به في القلعة. لم يدرك أنصار السلطان العواقب حيث لم تتوفر المؤن والمياه لتكفي قوة كبيرة، وقد رأوا أن قوة صغيرة ستقدر على المغامرة، إذ إنَّ عزان بن قيس سيختار المكان الذي يتمركز فيه ويفاجئ العدو. لكن المقيم لم يتجرأ بالتنبؤ بالنتائج التي ستنتهي إليها الحملة، ولم يفكر في طبيعة هذه الظروف وبأنها حرب خارجية تحتم على الحكومة البريطانية الاعتراف بحاكم كان ناجحاً في فرض سلطته على جميع أنحاء مسقط، وكان يرى نفسه جندياً ويتمتع بدعم رجال الدين، ظهرت شخصيته منذ كان في الثانية عشرة على الرغم من جميع الصعاب، كذلك كان منافسه الرئيس بعيداً وراء البحار. لذا، وبرأيه كان البديل الحالي هو الاعتراف بعزان وإدامة الوضع على ما هو عليه في البلاد. وإذا ما تمّ الاعتراف به ـ يقول العقيد بيلي ـ يتوقع منح التأكيد على جميع المعاهدات السابقة، أما مسألة البيع العلني للتبغ في سوق مسقط، فتعتبر موضوعاً حساساً يصعب مناقشته حالياً. وبغض النظر عن الفرص المتاحة لعزان بن قيس حالياً، كان العقيد بيلي ميالاً لأن يحكم فرد آخر من فرع السيد

سعيد، لكنه لم يعرف لمن تتوفر فرصة الحكم منهم حالياً.

أرسل العقيد بيلي ترجمة لاعتذار عزان بن قيس عن إطلاق النار على السفينة كلايد في الرسالة رقم ٢٠٣ بتاريخ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩، وعبر عن رأيه بأنه اعتذار مرض.

كذلك أعلن العقيد بيلي عن مغادرته على السفينة ديفن تتبعه السفينة كلايد تجاه البحرين، وكان من المفترض أن تتبعه السفينتان نيمف ووهج روز وتلاقياه في هنجام لتوقع الحاجة إلى حصار مطول.

٢٨ ـ علقت حكومة بومباي على رسالة العقيد بيلي رقم ١٩١ بتاريخ التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٦٩، بالرسالة ٤٧٥ في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩ قائلة:

«بالنسبة إلى الاعتراف بالسيد سالم الذي يشير إليه العقيد بيلي، فإن صاحب السعادة في القنصلية يحذر من الاعتراف به في الظروف الحالية، فقد استلم السلطة منذ سنة فقط ويعود ذلك إلى التدخلات البريطانية من خلال: منع السيد تركي من المغادرة **أولاً**، ومنع العمليات البحرية **ثانياً**: مع ذلك يرى سعادته في القنصلية أن سلطة السيد عزان كثيرة الخلل، ولن يكون من الحكمة الاعتراف بحكومته في الوقت الحالي.

إننا نرى ضرورة انتظار ما إذا كان الأمير الوهابي سيشن هجوماً على مسقط، ورؤية نتيجة ذلك، لكن سعادته في القنصلية لا يرى أن اعترافنا بالسيد عزان سيعزز من سلطته على القبائل بأي حال من الأحوال، وقدرته على التغلب على المعارضة بنجاح».

عبرت الرسالتان رقم ٦٢٥ و ٦٢٥ أ المرسلتان في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩ عن رأي العقيد ديزبرو بالظروف الحالية.

٢٩ ـ أبلغ العقيد بيلي في الرسالة رقم ٢٠٥ في الثاني عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩، عن وصوله إلى محطة التلغراف هنجام، وتابع:

«اتصل بي السيد سالم، السلطان السابق لمسقط، وطلب مقابلتي في هنجام، لقد وصل على متن قارب أمس وزارني مرتين منذ ذلك الحين بشكل غير رسمي.

لقد تحدث معي مطولاً عن الظروف العربية الحالية، وسأل عما إذا كانت الحكومة تعارض إبحاره بنية معادية. كررت عليه أوامر الحكومة في هذه المسألة،

وأضفت أنها سبق وأن منعت كلّ من السيد تركي وصاحب السمو سلطان زنجبار من إجراء أي اعتداء في البحر.

بين السيد سالم أنه قد أجرى اتصالات ودية مع الأمير الوهابي، وقد اعترف له بأنه في طريقه إلى حدود مسقط، لكن السيد سالم شكك في ما إذا كان الأمير سيرافق الحملة إلى منطقة أبعد من الإحساء، فقد كان يخشى من طول غيابه عن عاصمته حيثُ إنَّ أخاه لا يزال يترقب ليحلّ محلّه.

رأى السيد سالم أنه في حالة قيادة الأمير شخصياً للحملة، قد يحظى بمساعد شيوخ القبائل على الساحل القرصاني ليصبح وضع عزان عندها خطيراً.

أما إذا أرسل الأمير الوهابي الحملة بقيادة أحد ضباطه، فسيكون من غير المحتمل، بحسب رأي سالم، أن تنجح الحملة.

أما بالنسبة إلى وضع عزان، فإن السيد سالم يرى أن عزان كان ناجحاً وبشكل غير متوقع، وأضاف أن نجاحه يعود إلى براعته في الخداع، لكنه اعترف أن وضع السيد عزان كان قوياً بشكل غير عادي في معظم مناطق مسقط».

٣٠ ـ أبرق العقيد بيلي من أنجوم في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ١٦٨٩:

«كتب عزان وكذلك أكد العقيد روس انتصار عزان على قبيلة بني بوعلي، اعتقد أنه قد فرض سيطرته على كامل عُمان الآن، وبقي عليه خوض حرب خارجية مع الأمير الوهابي عندما تسمح له الفرصة. تتمتع حكومة عزان بشعبية بين البدو، لكنها غير محبوبة من قبل أهالي المدن، وهنالك رأي معروف لدى الحكومة بأنني أفضل الفرع الحاكم السابق، لكن الظروف تتغير مع الوقت، وأجد نفسي غير قادر على النصح بخيار أفضل من الاعتراف به. بالوقت نفسه، إن معرفتي بالعرب لا تسمح لي بالتنبؤ بديمومة أي ترتيب يقوم به مهما كان. إن الفائدة الوحيدة من الاعتراف بعزان من دون الانتظار لحين آخر، هي وجود السفن الحربية لجلالة الملكة لتمثيل سلطتنا، وبلجوئنا إلى الاعتراف فإننا ننهي سوء العلاقات مع الحكومة التي لا نعترف بها. إن رسالتي رقم ٢٠٢ في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر تلخص تقديري للموقف».

٣١ ـ إن حكومة الهند تأخذ بعين الاعتبار الرسالة رقم ٥٠٦ في العشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩، مع إضافة الملاحظات والتعليمات التالية:

«أ ـ ما هي فرصة احتفاظ عزان بالسلطة في حالة قيام الأمير الوهابي بغزوه، ليس العقيد بيلي مستعداً للاعتراف، لكنه بيّن أن ما من عضو من العائلة الحاكمة

السابق يملك الفرصة لاستعادة الحكم، أو المحافظة عليه مقابل تهديد الوهابيين، غير عزان؛ وفي هذه الظروف، فإنه يرى أننا قد وصلنا إلى نقطة علينا أن نختار فيها ببساطة بين الاعتراف بعزان، أو الاستمرار بالوضع الحالي غير المرضي.

ب ـ كان صاحب السعادة في القنصلية والحاكم سيسران في ما لو حصلا على ردّ على رسالتي رقم (١ أ) في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر، وفي ما لو استند ردّ حكومة بومباي على معلومات موثوقة وحديثة تتعلق باحتمالية احتفاظ عزان بالسلطة، أو استبداله بأي من العائلة الحاكمة السابقة، أو زعيم، أو سلطة أخرى.

ج ـ مع ذلك، وبالحكم على المعلومات المتوفرة أمامه، فإن نائب جلالة الملك والحاكم العام يريان أن الوقت الذي سنضطر فيه إلى اتخاذ خطوات جادة تتعلق بالاعتراف بحكومة مسقط قد اقترب. وصلنا تلغراف في التاسع من الشهر يتعلق بشعبية عزان بين البدو وكراهية أهل المدن له. لا تشكل هذه تفصيلات كافية تدلّ على نجاح حكم عزان أو تمكن نائب جلالة الملكة أو الحاكم العام من الحكم بالاعتراف، لذا يرى صاحب السعادة في القنصلية أن على العقيد بيلي العودة إلى مسقط بعد انتهاء العملية في البحرين، والتعرف إلى مشاعر الناس نحو حكم عزان، والتأكد من عدم وجود ما يدلّ على إمكانية عزل عزان عن طريق ثورة داخلية. لن ينفر نائب الملكة والحاكم العام من الاعتراف بحكومة عزان رسمياً بعد استلامهما لتقرير بيلي، وهما يخولان بيلي بإطلاع عزان، أو نائبه الخليلي في حال غياب عزان وبمقابلة رسمية. إن صاحب السعادة يتابع عن قرب عملية تأسيس السلطة لعزان بن قيس التي تعطي الأمل بحكومة مستقرة في مسقط، وإن سعادته سيكون سعيداً باستمرار علاقات الصداقة التي طالما استمرت بين الحكومة البريطانية ودولة مسقط.

د ـ إن استمرار وكيلنا السياسي في تقديم الاستشارة في مسقط، وفوق ذلك قبوله للاعتذار من عزان، يمثل بحدّ ذاته اعترافاً كافياً كحاكم فعلي، كما أنَّ الطريقة التي يخول فيها صاحب السعادة العقيد بيلي بمتابعة العلاقة تُعتبر اعترافاً صريحاً مفتوحاً تمّ تنفيذه مسبقاً وبشكل غير مباشر.

هـ ـ لا يتفق صاحب السعادة مع العقيد بيلي في رأيه بأن عزان غير مجبر على الالتزام بمعاهدات التجارة تجاه الرعايا البريطانيين حتّى يتم الاعتراف به رسمياً. إن المعاهدات التي ترتبط من خلالها مع دولة مسقط، يجب أن تبقى نافذة وبغض النظر عن أي تغيير في دستور مسقط أو شخصية الحاكم، لا يمكننا الاستمرار بتوقيف معاهداتنا بينما نحتفظ بمقيم سياسي دائم في مسقط، بل علينا أن نصر على حقوقنا وامتيازاتنا ونؤمن تنفيذ معاهداتنا.

و ـ مع احترامي لملاحظات العقيد بيلي حول تحريم حكومة مسقط لبيع التبغ واستخدامه، أرى أن بإمكاننا أن نمرر احتجاجاً ودياً يشرح الصعوبات التي يمثلها لنا هذا المنع، لكننا لا نستطيع إلغاء حقّ غير مكفول بمعاهدة.

ز ـ سيتم إرسال نسخة من الرسالة إلى العقيد بيلي».

٣٢ ـ أنهت هذه الرسالة سلسلة الرسائل التي أرسلت إلى وزير الخارجية تحت الرقم ٤ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٠، وقد انتهت الفقرة الثالثة من هذه الرسالة بما يلي:

«لقد أجلنا الاعتراف بحكومة السيد عزان حتى يصلنا تقرير مفصل وكامل عن وضع شؤون مسقط، حيث نتوقع وصوله قريباً من العقيد بيلي».

٣٣ ـ أبلغ الكولونيل ديزبرو في الرسالة رقم ٦٨٨ في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، أن هجوماً ضدّ زنجبار يدبر في مسقط، ثمّ أبلغ في رسالتين أخريين رقمي ٧٠٨ و ٧١٢ في ١١ كانون الأول/ ديسمبر في ما يتعلق بالموضوع نفسه، وبتقصير الشوارِب الإجباري في مسقط من قبل الجنود العرب بالتنسيق مع المطاوعة.

٣٤ ـ طلبت حكومة بومباي في الرسالة رقم ٩٦ب، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر من العقيد بيلي تأكيد هذه الأخبار.

تمّ إخبار وزير الخارجية بهذه الإشاعات.

٣٥ ـ بعث العقيد ديزبرو آخر استخباراته في الرسالة رقم ٧٣٣، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٩:

«حدث خلاف بين أعضاء حكومة مسقط، ترك الخليلي وعائلته مسقط ذاهباً ـ كما أُخبرت ـ إلى سمائل، حيث ساءت علاقته مع عزان والشيخ صالح، إلا أن مشاعر إبراهيم تجاه الخليلي هي أفضل من مشاعر عزان كما فهمت، ولا زال السيد عزان مريضاً، ويقول البعض إنه شديد المرض.

إن مسقط هادئة لكنني لا أجرؤ على التنبؤ بالمستقبل.

سمعت أن الشيخ صالح هدد بالإغارة على جوادر بعد العيد، وبحسب الشائعات ستكون بركاء الميناء المحتمل للانطلاق من شواطئ مسقط».

طلب من العقيد بيلي تقرير عن ذلك.

٣٦ ـ تمّ إبلاغ وزير الخارجية بالرسالة رقم ٩، في ١ شباط/ فبراير ١٨٧٠.

٣٧ ـ عاد السيد عزان إلى مسقط في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر وقوبل بالترحاب.

٣٨ ـ الإرسالية رقم ١٧ في ٢٢ شباط/ فبراير ١٨٧٠ موجهة إلى وزير الخارجية بمسألة الاعتراف بالسيد عزان:

«بالرغم من رأينا بأن مسألة التهديد بالاعتداء من قبل الوهابيين لن تحرمنا من الاعتراف بالسيد عزان، إذا اعتقدنا أن سلطته غير ثابتة في مواجهة الثورات الداخلية. لكن بما أن المشاعر العدائية قد ظهرت الآن ولا يمكننا التنبؤ بمشاعر أهالي مسقط تجاهه، نرى أنه من المفضل تأجيل اتخاذ أي خطوة حاسمة الآن. إلا أننا نرى أنه إذا نجح في حلّ خلافه مع الوهابيين وحافظ على سلطته، فإننا سنتقدم تجاه الاعتراف الرسمي به».

٣٩ ـ في ١٤ آذار/ مارس ١٨٧٠، وفي الرسالة رقم ١٠٨ موجهة من بومباي، كتب العقيد بيلي:

«وصلت سفينة محاربة فرنسية (لو بروول) إلى مسقط واعترف قائدها بالحكومة.

سأؤجل ملاحظاتي حيث إني سأصل إلى الساحل العربي بعد أيام قليلة».

٤٠ ـ تبين من رسائل العقيد بيلي في ٢٩ آذار/ مارس، و ٨ نيسان/ أبريل ذوات الأرقام ١٣٤ و ١٤٧ الصادرة من بومباي، أن احتمالية احتفاظ السيد عزان بالسلطة أصبحت أقوى من غيرها، حيث كتب:

«بالنسبة إلى زعماء السواحل، يبدو أن السيد عزان استولى على البريمي وعقد حلفاً مع زعيم أبو ظبي ودفع له قسماً من الجزية التي قام سلطان مسقط السابق بدفعها للأمير الوهابي، وبذلك ضمن مساعدة زعيم أبو ظبي في حماية حدود البريمي.

لذا، وبما أن السيد عزان عزز قوته بهذا الزعيم، فقد سار متقدماً يهدد بقية زعماء القبائل (شيوخ دبي، والشارقة، وعجمان، أم القيوين، ورأس الخيمة) الذين دخلوا في ما بينهم في اتفاق دفاع. ولدى سماع السيد عزان بهذا الاتفاق امتنع عن مهاجمتهم، وعندما وثق من إخلاص أبو ظبي وأحس بصعوبة الموقف مع الوهابيين، عين أحد أقاربه الموثوقين على البريمي وعاد إلى مسقط.

في هذه الأثناء، لم يلبث زعماء الساحل أن دخلوا في الاتفاق حتّى تبينت خيانة أحد زعمائهم، وهو زعيم الشارقة، ولصالح عزان. استدرك بقية الزعماء

الأمر إثر ذلك، وطردوا زعيم الشارقة بشكل سلمي واستبدلوه بقريب له اسمه إبراهيم، والذي يقوم بزيارتي هذه اللحظة على أنه زعيم الشارقة.

يظهر سؤال: كيف سيكون مجرى الأمور الآن؟ وما هي الأحداث التي تؤثر في مصالحنا؟

إن الجواب المباشر هو أن الأحداث الحالية تؤثر على علاقتنا مع دولة مسقط، مدى ثبات سلطة عزان، وهل يجب علينا أن نعترف به الآن أم لا"؟

٤١ ـ كذلك أشار:

«لا شكّ أن سلطة مسقط سترضى عن اعترافنا نظراً إلى الأسباب التالية:

أولاً، إن اعترافنا به سيحسن من وضع حكومة مسقط داخلياً وخارجياً، كذلك سيتوقف العامة عن التفكير بارتباطنا بغيره ممن يرغبون بالسلطة،

ثانياً، سيوحي الاعتراف به باستعادة جوادر والمناطق البعيدة الأخرى حول مسقط في مكران، كذلك قد تمتد مكاتبنا إلى مقاطعة بندر عباس،

ثالثاً، إن الحاكم المعترف به يعني تأمين حصوله على إعانة زنجبار، وهو أمر يهتم به زعماء القبائل، إذ إنَّه يشكل مصدراً للدعم يستفيدون منه».

٤٢ ـ أبرقت حكومة بومباي في ٢٠ نيسان/أبريل ١٨٧٠:

في ما يلي هذه الرسالة من بيلي(*): «استلمت الرسالة التالية من الرائد واي في ٢ نيسان/أبريل، هناك بوادر خلاف بين صالح والخليلي. يرفض صالح الذهاب للجنوب لجمع القوات مدعياً أنه يقوم بالعمل، بينما يتلقى الخليلي المكافأة، وقد استحق له الدفع عن مساعدته السابقة ولم يستلم شيئاً حتّى الآن. سيذهب السيد عزان وإبراهيم وصالح إلى الفليج اليوم بينما يبقى الخليلي هنا. تلقيت خبراً آخر في ١١ من الشهر أنه قد تمّ إنهاء الخلاف وسيطر الهدوء».

(*) انظر: الرسالة المرسلة إلى وزير الدولة رقم (٣١)، في ٢٧ أيار/مايو ١٨٧٠ في الفصل السادس، القسم الثاني من هذا الكتاب، والخاص بعودة السيد تركي إلى السلطة. وسيستمر سرد التاريخ الخاص بالسيد عزان في الفصل نفسه.

الفصل الثالث

تقدّم الوهابيين إلى البريمي
كانون الثاني/يناير ١٨٧٠ - كانون الثاني/يناير ١٨٧١
(الفقرات ٤٣-٥٨)

٤٣ ـ أبرقت حكومة بومباي في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٨٧٠ :

«إن البريد الوارد من الخليج يترك القليل من الشك على تقدّم الوهابيين نحو البريمي، ويبدو أنهم جهزوا ١٠٠ قارب لتعاون قوة البر، لدينا السفينة كلايد فقط في الخليج، والسفينة داهاوزي في مسقط، سأرسل العقيد بيلي ثانية على السفينة دريد حالما يتم تجهيزها».

٤٤ـ كتب وزير الخارجية ملخصاً المسألة، مضمناً رأيه في ٦ آذار/ مارس ١٨٧٠ :

«يبدو من مراسلات بومباي المتعلّقة بالخليج أن قلعة البريمي بنيت على يدّ أحد القادة الوهابيين، سعد بن مطلق، وظلت مسكونة من قبلهم حتّى زالت قوتهم، فاستولت عليها قبيلة نعيم التي سكنت المناطق المحيطة بالقلعة وهي البوابة الرئيسة لعُمان.

عندما تقدّم الوهابيون ثانية مطالبين بالتعويض من مسقط، سقطت القلعة مرة أخرى في يد سعد بن مطلق، وتخلى زعيم قبيلة النعيم والقبائل المجاورة عن مزاعمهم بالقلعة. لكن زعيم بني ياس احتل القلعة وهزم قوة الوهابيين عام ١٨٤٨، إلا أن الوهابيين عادوا واستعادوها وظلوا يحافظون عليها حتى احتلها عزان في حزيران/ يونيو الماضي. لقد اعتبرت القلعة دائماً القاعدة الأمامية لعُمان، وظل حاكم وهابي

يتولاها، وفي عام ١٨٥٣ وافق السيد ثويني زعيم عُمان آنذاك، على بقاء الوهابيين بشكل دائم في البريمي.

«خلال الصراع الأخير على السلطة في مسقط، انحاز السديري القائد الوهابي الذي كان يتولى البريمي إلى جانب السيد سالم، لكنه قتل على يد زعيم الشارقة في ٧ تموز/ يوليو في السنة الماضية. ولدى وفاته، أخذ أفراد قبيلة نعيم يفكرون في كيفية تحرير أنفسهم من قبضة الوهابيين، إذ كانوا يعانون من الظلم أثناء حكم القائد الوهابي السابق السديري، فأرسلوا وفداً يدعون فيه عزان ليستولي على البريمي، وبما أن عزان والخليلي كانوا بانتظار مثل هذه الهدية، فقد قبلوا عرض قبيلة النعيم. وربما سرعت مطالبة الوهابيين بالتعويض من عزان في تقدّمه نحوها. وعلى كل حال، كانت النتيجة أن توجه عزان نحو البريمي مع ١٥٠٠ من أتباعه واستولى عليها في ١٨ حزيران/ يونيو بعد مقاومة خفيفة».

«كتب العقيد ديزبرو في ٢ آب/ أغسطس: «حتّى الآن، فإنني أرى وأستطيع أن أحكم بأن السيد عزان قد حصل على البريمي مجاناً وبشكل غير عادل ويتوجب على الوهابيين الانتقام».

«يبدو من التلغراف المستلم من بومباي أن الوهابيين يتجهون إلى البريمي لاستعادتها فعلاً، وقد جهزوا ١٠٠ قارب يعاونون قوة البر، يبرز السؤال هنا في ما إذا كان ذلك خرقاً للسلام في البحر مما يبرر تدخلنا لمنع التعاون عن طريق البحر.

«الآن، وفي البداية، تجب الإشارة إلى أنه وبالرغم من التصريح المكتوب الذي منحنا إياه الأمير الوهابي عام ١٨٦٦، بعدم مهاجمته للقبائل العربية الداخلة في حلف مع الحكومة البريطانية، وبخاصة مملكة مسقط، وفضلاً عن استلامه للزكاة (التعويض) الذي كان يدفع له عادة، فإن هذه الاتفاقية لا توفر لنا الأرضية اللازمة لتمكيننا من الرد على أي اعتداء ضدّ مسقط، لذا فهذه الاتفاقية لا تنطبق بتاتاً على هذه الحالة.

«ثانياً، تجب الملاحظة أن أمير الرياض وسلطان مسقط لا يعتبران جزءاً من السلام في البحر، لكننا ومن منطلق سلطتنا الخاصة أعلنا تصميمنا ـ وبقوة السلاح إذا دعتنا الحاجة ـ على منع أي طرف سواء من مسقط أو غيرها من ارتكاب أعمال حربية في البحر. لكننا وفي الوقت نفسه أعلنا أن هذه القوانين لن تمنع حكومة مسقط من إرسال الذخائر الحربية من أي من موانئ مسقط الواقعة على طول ساحلها غير المتقطع إلى ميناء آخر، وذلك بشرط بقاء السفن ضمن مناطق مسقط، وعدم تجاوزها لمدى مدفع من الساحل.

«أما الحالة التي تقدّم فيها قوارب الوهابيين العون لاستعادة البريمي، فهي حالة مختلفة عن حالة مسقط أعلاه، فلم يبين التلغراف من أين تبحر القوارب، وأين سترسو، ومن يقودها. كما أنّني غير قادر على تحديد بعد امتداد الساحل الوهابي، فهو وفقاً للخريطة التي يرفقها ويلر مع مذكرته حول الوهابيين يمتد إلى غرب قطر لمسافة ٣٥٠ ميلاً عن البريمي. إلى أي مدى سيكون تدخلنا ضمن هذه الخط الساحلي ضمن المناطق الوهابيّة، أوالمناطق الخاضعة لنفوذ الوهابيين؟ فهذه المناطق تسكنها قبائل بني ياس والقواسم وغيرها، ممن تُعتبر شروط السلام البحري ملزمة لهم. تمتد البريمي على مسافة ٥٠ ميلاً من ساحل البحر، ولا يمكن الوصول إليها من البحر إلا بالنزول على جزء من الساحل تحتله قبائل خاضعة بشكل دائم لاتفاقية البحر. علينا أن نبرر دعوتنا لهذه القبائل بعدم السماح باستعمال سواحلها لهذه الغاية، كذلك علينا أن نبرر احتجاجنا لدى أمير الرياض على سماحه باستعمال موانئه ومنعنا له من استعمالها، مع أنه لا يشكل طرفاً مباشراً في السلام البحري.

«كذلك اعتقد أن هناك فرقاً كبيراً بين نقل الذخائر الحربية على طول الساحل بهدف تخزينها أو تقوية حامية القلعة، وبين نقل هذه الذخائر لهدف معلن هو استعادة القلعة. يعتبر **أول** إجراء احترازي قد يقع فعلياً ضمن اهتمامنا بالسلام ومنع الاعتداءات، أما **الثاني** فهو هجومي ومحرض على الاعتداءات.

«لذا، إنني اعتقد أن علينا أن نكون منطقيين في دعوتنا للأمير بالتوقف عن إرسال قوة ضدّ البريمي عن طريق البحر حتّى ولو لم تتجاوز مدى المدفع عن الشاطئ، لو كانت سفننا في الخليج، فإن مجرد التعبير عن رغبتنا سيكون كافياً، لكن ولسوء الحظ فلا توجد غير السفينة كلايد، وتوجد السفينة داهاوزي في مسقط، وجميع السفن دريد ونيمف وديفن في ميناء بومباي. يمكن توجيه نيمف أو ديفن أو كلتيهما للعودة إلى الخليج في الحال مروراً بمسقط».

٤٥ـ تمّ الاستفسار من حكومة بومباي عما يلي:

«هل لديكم أية معلومات عن المكان المحتمل الذي ستنطلق منه قوارب الوهابيين وأين يمكن أن ترسو؟ هل تعتبر المناطق بين القطيف وأبو ظبي متحالفة مع أمير الرياض أو من مقاطعاته؟ هل تعتبر القبائل التي تسكنها مستقلة؟ هل تذكر أن سبق وتدخلنا بين دولتين في الخليج الفارسي لا تعتبران جزءاً من سلام البحر؟"

٤٦ـ تمت الإجابة على ذلك في العاشر من آذار/ مارس:

«يحتمل للقوارب الوهابيّة أن تنطلق من القطيف فهي ميناء وهابي، ويمكن أن تنطلق قوارب أخرى من ساحل قطر وترسو في مكان ما بين أبو ظبي والشارقة. وتعتبر وكراً للميناء الرئيس لقطر، وهي تعود إلى الزعيم محومد بن صالح الذي يمكن اعتباره زعيماً مستقلاً، بالرغم من أنه يدفع مبلغاً سنوياً للبحرين يذهب جزء منه للأمير الوهابي.

«أما الشارقة فهي تعود إلى قبيلة القواسم الذين يقتربون عقائدياً من الوهابيين بالرغم من أنهم يعتبرون مستقلين سياسياً.

«لم يظهر لنا أن قبيلة بني ياس التي تسكن على خطّ الساحل المجاور لأبو ظبي هي في حلف مع الوهابيين أو تعتبر من مناطقهم الإقطاعية، وقد كان زعيم أبو ظبي الذي يعتبر على رأس بني ياس دائماً حليفاً مقرباً من فرع عائلة السيد سعيد في مسقط، وتعتبر قبيلة بني ياس أقوى على البر من قبيلة القواسم، لذا فهي تمارس تأثيراً ملحوظاً على القبائل البدوية المحيطة، أما قبيلة القواسم فهي أكثر قوة في البحر.

«لقد كانت الحكومة البريطانية دائماً ضدّ القضاء على النفوذ الوهابي تماماً في عُمان، ولم يسبق أن تدخلت حكومتنا بين السلطة الوهابيّة وسلطة مسقط، لكنها قدمت الدعم المعنوي دائماً لحكومة مسقط في خلافاتها مع الوهابيين بإرسالها للسفن الحربية إلى الساحل العربي عندما تهددت بالاعتداء، وفي الحال (كان ذلك عام ١٨٦٥ عندما تعهد الراحل السيد ثويني بمقاومة الأمير الوهابي)، وقد مدت حكومتنا السلطان بالمدافع والمعدات الحربية.

«أما سياسة حكومة الهند، فقد تمثلت بمنع الاعتداءات البحرية في الخليج الفارسي مهما كانت القوة التي تمارسها.

«في تموز/ يوليو ١٨٦٨، وجه نائب الملكة الراحل أوامرها بوقف أي عملية تقوم بها مسقط ضدّ بلاد فارس وبالقوة، كذلك منع أي عمليات من بلاد فارس تجاه مسقط؛ كذلك أُعلم سلطان زنجبار بأنه يمنع عليه القيام بأي عمليات عدائية ضدّ مسقط؛ كذلك منعت مسقط من محاولة استعادة جوادر والشارقة. يشمل الحلف البحري القبائل الصغيرة على الساحل، لكن مسقط وبلاد فارس وأمير الرياض لا يعتبرون جزءاً منه».

٤٧ـ وصلت الرسالة التالية من بومباي في ٧ آذار/ مارس:

«استلم التلغراف التالي: "تقترب القوة الوهابية من مسقط، تقوم القبائل في

جعلان جنوباً بإعاقتهم. يظهر حالياً أن السيد عزان غير قادر على جمع قوة معارضة كافية" (ينتهي التلغراف). «كانت تعليماتي في ٣ آذار/ مارس هي الالتزام بالحياد التام بين القوتين المتنافستين، وعدم التدخل في العمليات على البر، بينما يمكن إرسال قوة لحماية الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم إذا دعت الحاجة إلى ذلك. إذا رأيتم من الضروري تغيير هذه التعليمات، فمن الأفضل تغييرها حالاً، سيكون مضيعة للوقت الذهاب إلى جسك التي تبعد ١٥٠ ميلاً من مسقط. بلغني أن السفينة بلفيش ستكون جاهزة للانطلاق يوم الثلاثاء».

تمت الموافقة على هذه التعليمات الموجهة إلى الكابتن دوغلاس.

٤٨ـ كتب واي من مسقط في ٢١ كانون الثاني/ يناير مبلّغاً أن عزان بن قيس يحاول جمع المال والرجال في بركاء لكن ببطء. كان نصيراه المقربان إبراهيم بن قيس والشيخ صالح في المكان نفسه، لكنهما لم يكونا أكثر نجاحاً من زعيمهما. لقد وصلت إليه إشاعة لم يستطع تأكيدها ومفادها أن رجال قبيلة بني بوعلي الذين سبق وانتصر عليهم الإمام في جعلان قد تمردوا ثانية ورفضوا التعاون معه ضدّ الوهابيين. كذلك أرفق مع الرسالة ترجمة يبلغ فيها أمير نجد السيد سالم، الإمام السابق، تقدّمه نحو عُمان ويعده بإعادته إلى الحكم. بالنظر إلى تاريخ الرسالة، والتي لا بدّ أنها انتقلت من معسكر الأمير في كشم إلى مسقط خلال ثلاثة أيام، فإن العقيد بيلي يشكّ بأنها مرسلة من الأمير الوهابي، ويميل إلى الاعتقاد أنها من عمل السيد سالم أو الحاج أحمد. لم يتمكن الرائد واي من تحديد وضع الجيش الوهابي وقت كتابته للرسالة، وكان كلّ ما عرفه أنّه قد غادر لاشا. كتب العقيد بيلي من بومباي في ٣١ كانون الثاني/ يناير عن مدى دقة المعلومات المقدمة من جوادر وبوشهر، مبيناً أن الجيش في قطر وأن الشيخ صالح في جعلان، وأضاف أن عزان بن قيس كان يحاول الحصول على مساعدة زعيم أبو ظبي. كان هذا الزعيم مختلفاً عن حكام نجد وعُمان، فهو رمز للقوة البحرية. كان ميناؤه ذا موقع ملائم لرسو السفن التي تنوي مهاجمة البريمي، وكانت التجهيزات تجري على قدم وساق في القطيف لمساعدة القوات البرية.

كذلك لم يتمكن الرائد من إعطاء ثقة كاملة بتقرير آخر مفاده منح عفو عام لجميع قبائل النعيم الذين قد يعودون إلى التحالف مع الوهابيين. كانت هذه القبيلة وهي التي قام عزان بن قيس بحمايتها بقوة السلاح من ظلم الوهابيين وهاجم وقتها البريمي في السنة الماضية.

كان الخليلي في هذا الوقت في مسقط.

٤٩ـ بعثت حكومة بومباي بمزيد من تفاصيل أخبار مسقط:

«وفقاً للشيخ ناصر، وصل تعداد قوة الوهابيين إلى ما بين ألفين وخمسة آلاف، ثمّ تجمع حوالى عشرة آلاف رجل في البريمي خلال خمسة أيام. لم يتلق عزان بن قيس أي دعم من القبائل المتحاربة في الجنوب، حيث لم يكن معه على وجه التأكيد أكثر من ألفي رجل، كما مال البعض إلى التقليل من عدد تابعيه، حتّى قالوا إنّهم وصلوا إلى ستمائة فقط. لم يكن الزعماء من رأس الخيمة وحتّى دبي معادين للأمير الوهابي، وبالرغم من الشكوك من خداع زعيم أبو ظبي للطرفين، فقد كان من المحتمل أن يبقى على الحياد. وقد كان متوقعاً أن الغزاة لن يواجهوا عرقلة في البريمي. في هذه الحالة ستكون خطوتهم التالية باتجاه صحار، ثمّ يمكن محاولة المرور إلى مسقط عن طريق البحر. ولمنع مثل هذه المحاولة، حث الرائد واي حكومة بومباي على السماح له باستعادة السفينة داهاوزي، حيث أبرقت له الحكومة بالموافقة شرط عدم الحاجة الملحة لوجودها في مسقط. أمر الأمير مئة من السفن الموجودة على ساحله بإنزال قواته، وقد عبر السيد سالم عن رغبته بالانضمام إليه لكنه في ذلك الوقت لم يكن قد غادر كشم.

٥٠ ـ أرسلت هذه المعلومات إلى وزير الدولة في الإرسالية رقم ١٧، عام ١٨٧٠ في ٢٢ آذار/مارس، وقد لخصت الأحداث التالية:

«لقد غير تقدّم الأمير الوهابي نحو البريمي، كما تصفه مرفقات هذه الرسالة، بعضاً من تعقيد الأمور، وفقاً للتقرير الأخير الذي استلمناه في ١٤ آذار/مارس، فقد غادر أمير الرياض لاحقاً بصحبة ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ رجل ويتوقع أن يصل بعد خمسة أيام إلى البريمي، وقد منح عفواً عاماً لجميع قبائل البريمي التي قد تعود إلى حلفه الوهابي، وصرح بنيته مهاجمة قرى مسقط بعد استعادته للبريمي، ويتوقع ألا يواجه عرقلة في ذلك المكان. عبر سعيد صالح عن نيته الانضمام إلى جيش الأمير لكنه لم يغادر كشم بعد. من جهة أخرى علمنا أن عزان بن قيس لم ينجح في جمع الرجال والمال، وأن زعيم أبو ظبي الذي يعول عزان على مساعدته يتوقع أن يبقى محايداً. كذلك يشاع أن قبيلة بنو علي الذين سبق وانتصر عليهم عزان رفضوا التعاون ضدّ الوهابيين».

٥١ ـ ولدى وجود العقيد بيلي في مقر الحكومة في كلكتا، استلم تلغرافاً من مسقط، فأبلغ ما يلي في ٢٢ آذار/مارس ١٨٧٠:

«يبدو أن صراع مسقط مع الأمير الوهابي يقترب من الحل، واقترح أن أعود إلى الخليج بالسرعة الممكنة مخولاً بالصلاحية للاعتراف بعزان وإتمام ذلك خطياً إذا

لزم الأمر، وأصرح له بوضوح بأن علينا مناقشة جميع التفاصيل مثل الاتفاقيات والمعاهدات والمطالبة بالمناطق لاحقاً.

«في هذه الأثناء، اقترح توجيه هذا التلغراف ومرفقاته إلى الرائد سميث ومساعده المقيم في بوشهر.

«إلى الرائد سميث في أنجوم: «اتجه بالسفينة كوج لنج إلى البحرين والتقِ بالسفينة كلايد هناك، أشك بأن الأمير سيضايقك، وإذا فعل امنع أي قارب من ملامسة الجزيرة. إذا دعتك الحاجة فعلاً، قم بتوجيه رسالة إلى الأمير بأن لديك تعليمات للحفاظ على الهدوء في البحر، وأنك ستنزل على الساحل العربي. إذا كان الوضع هادئاً تماماً في البحرين اترك السفينة كلايد هناك، وواصل السير بالسفينة كوج لنج على طول الساحل العربي محذراً جميع الأطراف من الإخلال بالهدنة، ثم عد من الساحل العربي إلى أنجوم وبلّغ عما يحصل هناك واحذر من القوارب البخارية».

٥٢ـ تمت الموافقة على هذه التعليمات وطلب من العقيد بيلي التوجه إلى الخليج الفارسي بأقصى سرعة مخولاً بالصلاحية للاعتراف بعزان بن قيس بحسب ما تقتضيه الظروف، مع التحفظ على تفاصيل جميع مسائل الاتفاقيات والمعاهدات والمطالبات بالمناطق بحسب ما اقترح، ولكن بشرط عدم تحييد الفوائد التي يحصل عليها عزان من هذا التحفظ(١).

٥٣ـ كتب الرائد واي في ٥ آذار/ مارس:

«بداية، تدلّ جميع الوقائع على أن الأمير الوهابي ما زال في حصنه في العقير كما أرسلنا سابقاً، ربما تردد سموه بالمغادرة تاركاً زعيم أبو ظبي بالقرب منه، ولا شكّ أن مواصلته للتقدّم ستواجه بالصعوبات نظراً إلى حاجته لمياه الشرب أثناء تقدّمه في خطّ سيره.

«إن الحلف الذي بين زعيم أبو ظبي والسيد عزان وحقيقة عودة الأخير إلى مسقط، تدلان على أن موقف عزان يزداد قوة».

٥٤ـ كتب العقيد بيلي في ٢١ آذار/ مارس:

«جميع المؤشرات تشير إلى أن الأمير الوهابي مازال في حصنه في العقير، صاحب السمو ربما قد يكون متردداً في ترك شيخ أبو ظبي خلفه، ومما لا شكّ فيه

---

(١) نقلت هذه المعلومات إلى وزير الدولة بالرسالة رقم (١٩)، في ١٥ آذار/ مارس ١٨٧٠.

أن تقدّم مسار الجيش يواجه المزيد من الصعوبات بسبب قلة الأمطار وبالتالي النقص في مياه الشرب.

التحالف بين شيخ أبو ظبي والسيد عزان وواقع عودة الأخير إلى مسقط، يظهران أن موقف عزان يزداد قوة.

٥٥ـ في الثاني من نيسان/ أبريل عام ١٨٧٠ أبرق العقيد بيلي بما يلي:

«لا يزال الأمير الوهابي في المناطق التابعة له، أشك في أنه سيحاول مهاجمة البريمي هذه السنة، أثمر السير إلى البحرين عن نتائج جيدة، يسود الهدوء حتّى الآن، وما زالت كلايد في البحرين تراقب الوهابيين».

٥٦ـ بلغ العقيد بيلي في ٨ نيسان/ أبريل (في الرسالة رقم ١٤٧ من حكومة بومباي، ٢٥ نيسان/ أبريل ١٨٧٠):

«يبدو أن الأمير الوهابي قد جمع قواته منذ بضعة أشهر سابقة في المناطق المجاورة للإحساء وبنيته مهاجمة البريمي، وقد اتّصل مع الزعماء المحاذين للساحل لمعرفة إمكانية تعاونهم معه أو بقائهم على الحياد، باستثناء زعيم أبو ظبي، فقد قدم هؤلاء الزعماء إجابات استرضائية. لكن الأمير الوهابي امتنع عن مواصلة التقدّم للاعتبارات التالية:

«**أولاً**، لم يسقط المطر، بالتالي لم يتوفر الماء والعشب لخيوله ورجاله على طول خطّ سيره،

«**ثانياً**، جعل انضمام زعيم أبو ظبي إلى سلطان مسقط تقدّمه أكثر صعوبة،

«**ثالثاً**، كان الأمير يعي أنه نزل في أحد موانئ البحرين القرصانية، وأنه قد استلم مسروقات البحرين في المناطق التابعة له، لذا فقد خشي من مطالبتنا له بالتعويض عاجلاً أم آجلاً سواء في ميناءه العقير أو القطيف.

«**رابعاً**، وهي نقطة أقل أهمية، كان الأمير يخشى من تآمر أقربائه في عاصمته الرياض.

«توقف الأمير الوهابي عن مواصلة تقدّمه متأثراً بهذه العوامل، وقد فات الوقت الآن مما يجعل من قيامه بمحاولة أخرى هذه السنة أمراً مشكوكاً فيه، وتشير أحدث التقارير إلى أنه عاد إلى عاصمته»[٢].

---

(٢) انظر: الإرسالية رقم (١٣)، في ٢٧ أيار/ مايو ١٨٧٠ الموجهة إلى وزير الدولة في الفصل السادس، القسم الثاني من هذا الكتاب، والخاص بعودة السيد تركي.

٥٧ ـ في ٧ أيار/مايو ١٨٧٠ واصل العقيد بيلي:

«قمت بالعديد من الاتصالات مؤخراً وتؤكد جميعها عودة الأمير الوهابي إلى عاصمته، وأن ناصر بن مبروك زعيم القراصنة الذي هرب من البحرين، قد مُني بهزيمة على أيدي بعض القبائل الوهابيّة على البر، وتزعم بعض التقارير أنه قتل في المعركة نفسها، بينما يشير بعضها إلى أنه هرب ولم يسمع شيء مؤكد عنه».

ملاحظة: بينما كنت أكتب الرسالة أعلاه استلمت رسالة من زعيم البحرين يبين فيها أن ناصر بن مبروك قد قتل، كذلك بدا أن قبيلته (الهواجر) قد هزمت بالكامل.

٥٨ـ في ٨ كانون الثاني/يناير ١٨٧١ أبرق الكولونيل بيلي:

«تأكدت التقارير التي تفيد بانتصار السيد، وأسره لقائد القوات الوهابيّة، وموت الأمير الوهابي عبد الله، ويمكن اعتبار نجاح السيد عزان أنه يخدم مصلحة البحرين وخط الساحل».



الفصل الرابع

استقرار الملاحة في الخليج الفارسي وخليج عُمان
(الفقرات ٥٩-٦٧)

٥٩ ـ نتيجة للهجمات الوهابيّة على البريمي، ظهرت مسألة الحفاظ على الاستقرار في البحر.

٦٠ ـ لدى استلامه التلغراف التالي في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٨٧٠ من بومباي:

«يترك البريد الوارد مجالاً قليلاً للشك في أن الوهابيين يتقدمون فعلاً نحو البريمي، ويبدو أنهم جهزوا ما يقرب ١٠٠ قارب لمساعدة قوتهم على البر. لدينا السفينة كلايد فقط في الخليج والسفينة داهاوزي في مسقط، سأرسل العقيد بيلي عائداً إلى مسقط على متن السفينة دريد إذا أمكن حالما يتم تجهيزها».

كتب وزير الخارجية يسأل حكومة بومباي:

«هل لديكم معلومات حول المكان المحتمل الذي ستنطلق منه السفن الوهابيّة وأين ستنزل؟ هل تعتبر المنطقة على خطّ الساحل بين القطيف وأبو ظبي متحالفة مع أمير الرياض أو من اقطاعاته؟ هل تعتبر القبائل التي تسكنها مستقلة؟ هل تذكر إننا قد تدخلنا بين دولتين في الخليج الفارسي لا تعتبران جزءاً من اتفاقية البحر؟»

٦١ ـ كتب القائد هيث في ٩ آذار/مارس ١٨٧٠:

«طلب سعادة الحاكم العام مؤخراً إرسال السفينة الحربية إلى مسقط حيث ستكون مسؤوليتها حماية المصالح البريطانية، وأن تمنع بالقوة أي خرق «لاتفاقية السلام في البحر».

«أرجو من سعادتكم الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تعريف المعنى الدقيق لمفهوم اتفاقية السلام في البحر، والحدود الجغرافية التي تنطبق عليها، وذلك لتوجيه ضباط البحرية الذين سيتم تعيينهم الآن أو في المستقبل في المناطق المجاورة للخليج الفارسي.

«يحاط هذا الموضوع حالياً بالكثير من الشكوك، وقد علمت أنه بينما يعتبر بعض من الضباط السياسيين أن القيام بأي أعمال شبه حربية لأي غرض كان يعتبر خرقاً لهذه الاتفاقية، يسمح البعض بنقل المواد الحربية بشرط بقاء السفن خلال رحلتها بعيدة عن الشاطئ مسافة ثلاثة أميال.

«إن التعليمات الأصلية الصادرة عن اللورد المفوض بالبحرية، والتي أعمل وفقاً لها، توحي بأن الاتفاقية البحرية تقتصر على الخليج الفارسي، كذلك تحمل مسودة التعليمات التي وافق عليها دوق أرجلي مؤخراً على المعنى نفسه. لكن وخلال الاضطرابات الأخيرة في مسقط، اعتُبر سلطان مسقط مقيداً وفقاً لهذه الاتفاقية بمسقط وجوادر، مع أن كلا المكانين يقع خارج الخليج الفارسي».

٦٢ ـ كان رأي نائب جلالة الملكة كما يلي:

«من الصعب الحكم في ما إذا كان أمير الرياض يملك ساحل البحر بكامله أم لا، أو في ما إذا كانت القطيف مجرد حليف أو ولاية إقطاعية؟

«لا يبين التلغراف مكان بدء تنظيم الحملة، إذا كان لها أن تبدأ قريباً من القطيف ثمّ إلى أي مكان من الساحل المقابل للبريمي، فمن الصعب أن تختفي عن الأنظار على البر أو تعبر الخليج.

«من الناحية السياسية، لا يمكن لموقفنا أن يتحسن إذا تعاظم نفوذ الأمير الوهابي على ساحل الخليج أو في عُمان.

«إن المعلومات التي بحوزتنا الآن ناقصة بحيث يصعب علينا كثيراً الحكم في ما إذا كان يجب وقف حملة القوارب بالقوة أم لا».

٦٣ ـ لخصت ملاحظات وزير الخارجية تاريخ المسألة:

«أُقرت اتفاقيتنا الأولى العامة مع الزعماء العرب في الشاطئ الجنوبي عام ١٨٧٠، وكان الهدف منها وقف أعمال السلب والقرصنة، لكن لم تتم أي محاولة في ذلك الوقت للتدخل في الحروب «المعترف بها" بين القبائل. وقد عرفت الحروب المعترف بها في الاتفاقية بأنها حرب معلنة ومصرح بها تشنها حكومة ضدّ حكومة

أخرى، وتحت قناع الحرب المعلنة ارتكبت أعمال القرصنة بانتظام، وبخاصة خلال موسم صيد اللؤلؤ. لذا تشجع الزعماء على إلزام أنفسهم بمعاهدة توقف الأعمال العدائية في البحر عام ١٨٣٣ ولمدّة ستة أشهر، وذلك بناء على فهمهم بأن الحكومة البريطانية لن تتدخل في حروبهم على البر. كانت نتائج هذه الاتفاقية ممتازة لدرجة تمّ إقناع الزعماء بسهولة تجديدها في السنة التالية ولمدّة ثمانية أشهر، لذلك ظلت الاتفاقية تجدد سنوياً حتّى عام ١٨٤٣ عندما تمّت إطالتها إلى عشر سنوات، وأخيراً جعلت اتفاقية دائمة عام ١٨٥٣. تشترط هذه الاتفاقية وقفاً كاملاً للاعتداءات في البحر بين الأطراف المشتركة فيها، وفي حالة ارتكاب أي عدوان من أحد الأطراف المشتركين فيها على الآخر لا تقوم القبيلة المتضررة بالرد، لكنها تردّ المسألة إلى السلطات البريطانية في الخليج الفارسي، وتقوم الحكومة البريطانية بمراقبة إرساء السلام في الخليج وتضمن دائماً الالتزام بالاتفاقية؛ وفي عام ١٨٦١ أصبح زعيم البحرين ملتزماً باتفاقية مشابهة.

«الزعماء الملتزمون بهذه الاتفاقيات هم:

- زعيم قبيلة القواسم في رأس الخيمة أو الشارقة.
- زعيم قبيلة بني ياس في أبو ظبي.
- زعيم قبيلة بوفلاسة، دبي.
- زعيم قبيلة أم القيوين.
- زعيم عجمان.
- زعيم البحرين.

«بالرغم من أن هؤلاء هم الذين وقعوا فقط على الاتفاقية، فإننا وبوصفنا الأوصياء على السلام في الخليج، فإننا قد وسعنا مفهوم الاتفاقية ليشمل كافة الأعمال العدائية في البحر.

«لذا، ووفقاً للتعليمات المرسلة إلى حكومة بومباي في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٨، فإننا نعتبر أنفسنا مخولين للتدخل في شؤون الخليج الفارسي انطلاقاً من تفوقنا وموقعنا فيه، ولمنع كلّ من السيد سالم والسيد تركي من شنّ أي هجوم على مسقط عن طريق البحر، بالرغم من أن مسقط ليست جزءاً من الاتفاقية. كذلك أخبرنا حكومة بومباي في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٩، عن طريق التلغراف أن جميع العمليات البحرية المرتكبة من أي طرف ما ضدّ مسقط أو غيرها

يجب منعها وبقوة السلاح إذا لزم الأمر. كُررت هذه التعليمات ثانية بالتلغراف في ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ثمّ برسالة في ٢٨ منه، وأخيراً في ١٠ آذار/ مارس.

«كذلك الأمر، عندما رغب سلطان زنجبار بإرسال حملة إلى مسقط عن طريق البحر، أعلمت حكومة بومباي مبعوثه بعدم وجود استثناءات في تعليمات الحكومة في ما يتعلق بحفظ السلام في البحر.

«وفي ما يتعلق بالتعليمات الخاصة بمسقط، لقد صرحنا أن عليهم أن يتقدموا بطلب للإبحار من ميناء مسقط إلى المناطق المجاورة مثل موانئ ساحل مكران، بينما لا يحتاجون للتقدّم بطلب إلى سفنهم المبحرة حاملة الأسلحة الحربية من موانئ مسقط إلى غيرها من مناطقها، وذلك بشرط: (١) أن يقع كلا المكانين على خطّ ساحل غير متقطع، و (٢) لا تغادر السفن ما يعرف فعلياً بأنه مناطق مسقط أبداً، أي مسافة لإطلاق المدفع عن الشاطئ.

«إضافة إلى ذلك، وعندما هاجم الشيخ سعيد من الحجاز بندر عباس واحتلها من الحاج أحمد، توسل الأخير لمحاسبة الشيخ سعيد حيثُ إنه قام بهجومه عن طريق البحر، وقد رأينا أن المسألة على قدر من الأهمية لدرجة إجراء تحقيق فيها.

«لا تتوفر لدينا نسخة من التعليمات المشار إليها في رسالة القائد هيث، لكن التدخل في اتفاقية استقرار البحر، إذا وصف لنا كما يجب، سيكون في رأينا ضيقاً. علينا أن نعرف بأنفسنا نطاق حمايتنا ليشمل الخليج الفارسي بأكمله وبحر عُمان كما هو محدد بالخط المرسوم من ممر منطقة مسقط الجنوبية إلى جوادر أو ساحل مكران، ويكون الهدف منع جميع العمليات العدوانية في البحر ضمن محددات ثلاثة باستثناء عمليات النقل ضمن ثلاثة أميال من الساحل، أو نقل الأسلحة الحربية من جزء من منطقة زعيم ما إلى منطقة أخرى على خطّ الساحل غير المتقطع».

٦٤ ـ كان الرأي القانوني للسيد ستيفنز المبجل كما يلي:

«أميل إلى الاتفاق مع السيد إيتكسون بالنسبة إلى التعريف الذي يقترحه «نطاق حمايتنا"، لكن علينا أن نواجه حقيقة مفادها أن إصدار تعريف يكون القصد الوحيد منه توجيه ضباط بحريتنا هو مجرد تصرف يعبر عن قوتنا المتفوقة، ويختلف عن سلام البحر المؤسس في اتفاقية عام ١٨٥٣ الذي يقتصر تطبيقه على الزعماء الموقعين على الاتفاقية وخلفائهم. أعتقد أنه يمكن تفسير إجراءاتنا الخاصة بمسقط وزنجبار، المشار إليها في الملاحظة، استناداً إلى أرضية أوسع هي حقنا وواجبنا الذي لا يقتصر على المعاقبة على القرصنة بل يمتد ليمنعها أيضاً، وأن السبيل الوحيد

والأكثر فعالية لتحقيق ذلك هو منع الغارات البحرية التي تولد القرصنة فعلياً. عليَّ أن أوسع من قاعدة هذا المبدأ، وأعتبر نفسي مسؤولاً عن التصرف بموجبه إذا لزم الأمر، كما أرى أن المحددات التي اقترحها الوزير لتطبيقه محددات حكيمة.

«إلا أنّني لا أرى أن من صلاحياتنا (باستثناء حالات الطوارئ) أن نعطي لضباطنا في البحرية تعليمات أوسع من التي تلقوها من الحكومة في الوطن».

٦٥ ـ كان أمر القنصلية في ١٦ آذار/ مارس ١٨٧٠ كما يلي:

«يؤجل الأمر حتّى يتم الاعتراف بعزان، ثمّ تتم مراجعته تمهيداً لإرساله إلى وزير الخارجية».

٦٦ ـ تمّ إعلام وزير الخارجية بالإرسالية رقم ٣٢، في ٢٧ أيار/ مايو ١٨٧٠:

«أبعث إلى معاليكم نسخة من رسالة من السير ليبولد هيث بتاريخ ٨ آذار/ مارس منتهزين الفرصة لنلفت نظر حكومة جلالتها إلى وضعنا في ما يتعلق بساحل مكران وعُمان والساحل العربي والساحل الصومالي وساحل زنجبار.

«لقد اتخذنا موقعاً تدريجياً عبر السنوات السابقة بالنسبة إلى الأوضاع البحرية على هذا الساحل الطويل مشابهاً للوضع الذي اتخذناه بموجب الاتفاقية التي تهدف إلى حفظ نفوذنا في الخليج الفارسي.

«يعود الأمر إلى حكومة جلالتها للنظر في مدى الحاجة لهذا التدخل لوقف تجارة العبيد، والذي يستند جزئياً إلى احتلالنا لعدن وعلاقتنا مع مسقط، ونحن بحاجة لمواصلة هذا الوضع والمحافظة عليه.

«نحن ميالون إلى أنه من المستحيل التراجع كلياً عن الوضع الذي اتخذناه، وقصر تدخلنا على الخليج الفارسي فقط. لكن، وبالوقت نفسه هناك خطر من إمكانية تعريض علاقتنا الودية مع تركيا، ومصر، والولايات الصغيرة على الساحل للخطر.

«إننا نلفت الانتباه للموضوع لأن الحكومة قد لا تدرك تماماً مدى التزامنا بحفظ الاستقرار في البحر على خطّ الساحل الممتد من كراشي إلى حدود قناة موزنبيق».

٦٧ـ برزت المسألة مرة أخرى لدى مناقشة قضية السفينة كوانتنغ(*).

(*) انظر: الفصل السابع، القسم الثاني من هذا الكتاب، والخاص بمسألة السفينة كوانتنغ.



الفصل الخامس

مسألة المركب بلفينش (آذار/مارس ١٨٧٠)
(الفقرات ٦٨-٧١)

٦٨ـ في ١٩ آذار/ مارس ١٨٧٠ أبرق العقيد واي في مسقط إلى العقيد بيلي:

«تمّ إطلاق النار على القارب بلفينش من جعلان، يطلب منك التفسير. عبر الخليلي عن أسفه وخجله للحادثة. تمّ سجن حاكم القلعة وطرد حاميتها، وأبلغ الخليلي أن الحكومة ستبحث في القضية. عاد عزان وصرف جيشه وقال إن الوهابيين في الإحساء ولن يعودوا، ويثق بمساعدة أبو ظبي. يسود الهدوء حالياً».

كتب العقيد بيلي (في الرسالة رقم ١١٠ بتاريخ ٢٢ آذار/ مارس من بومباي) أن العقيد واي يولي المسألة اهتماماً كبيراً.

٦٩ـ أبرقت حكومة بومباي في ٣١ آذار / مارس ما يلي:

«أبرق العقيد بيلي من جسك اليوم: «أبلغ الوكيل السياسي الحالي أن إطلاق النار على السفينة بلفينش كان من دون علم أو موافقة السلطات، ويخبر قائد السفينة أنه يعتقد أن الإهانة للعلم لم تكن مقصودة، لكن تلك القلعة كانت تنفذ القوانين المتعلّقة بالقوارب التي تحمل أضواء بعد الغسق. إنني أتفق مع الرأي أعلاه، وبما أن السيد عزان يمثل المسؤول عن الحكومة فعلياً، فقد أرسل لي اعتذاراً موشحاً بختم الخارجية، وقد تمّ سجن حاكم القلعة وتغيير حاميتها. ويعتبر الوكيل السياسي الحالي أن مسقط هادئة وأن عزان قوي وواثق من نفسه، لكنه منزعج كثيراً من عودة السيد تركي تحت حماية العلم البريطاني. تنتعش التجارة حالياً والعقيد واي راض جداً عن السلوك العام للسلطات هنا. التمس تزويدي بتعليمات حول مدى رضاكم عن التعامل مع مسألة إطلاق النار، وإذا ما كان هناك تعليمات جديدة حول موضوع

الاعتراف بعزان. قيل إن السيد تركي في بندر، وما زال الوهابيون في دولتهم، ستنتظر السفينة بليفنش الرد في جسك».

٧٠ـ بلغ العقيد بيلي عن القضية بشكل مطول في الرسالة رقم ٤٤، بتاريخ ٢٩ آذار/ مارس ١٨٧٠ (وفي الرسالة رقم ١٣١ موجهة إلى بومباي في ١٣ نيسان/ أبريل):

«فور وصولي إلى مسقط أمس اتّصلت بالعقيد واي الوكيل السياسي الحالي ومع الكابتن لودر قائد السفينة بلفينش وعلمت منهم أنهم لم يتعمدوا إهانة علمنا. قرأ لي قائد السفينة ملخصاً عن تقرير وجهه بهذا الخصوص، وزودني بنسخة عن رسالة وجهها يكتب فيها ما يلي:

«أرجو إعلامكم أن إطلاق النار، في رأيي، لم يقصد منه الإهانة للعلم، لكنهم كانوا ينفذون الأوامر المتعلّقة بجميع القوارب التي تحمل أضواء بعد نزول الظلام، كذلك أعتقد أن الأشخاص الذين كانوا في القلعة لم يدركوا في ذلك الوقت أن القارب يعود إلى هذه السفينة.

«و يبلغ الوكيل السياسي الحالي ما يلي:

«علمت من الشيخ ناصر أن إطلاق النار لم يكن من دون علم السلطات وموافقتهم، بل كان كذلك منافياً لأوامرهم ورغباتهم.

«بعد استقبالي للشيخ ناصر مندوب الحكومة الفعلية لمسقط، دعاني ثانية وجدد تفسيره للحادثة معرباً عن أسفه الذي سبق وقدمه إلى الوكيل السياسي، كما أحضر لي رسالة اعتذار من عزان حاكم الدولة الفعلي مثبتاً عليها ختم الدولة، وقد تمّ سجن قائد القلعة وتنحيّة حاميتها.

«رددت على السيد عزان باختصار معبراً عن أسفي للحادثة وسروري لاستلام اعتذاره، وبأنني سأبرق للحكومة بِكُلّ ما حدث. وفي الوقت نفسه، عبرت للشيخ ناصر شفهياً وبأسلوب صارم عن التعقيدات التي يمكن أن تنشأ عن أية حادثة مثل هذه.

«إن معلومات تفيد بأن إطلاق النار حدث من دون علم سلطات مسقط، ولم تقصد منه الإهانة. يبدو أن هناك قانوناً موجوداً ومفعلاً منذ وقت طويل مفاده بأن على جميع السفن المارة إياباً وذهاباً في الميناء منذ إطلاق الطلقة وشروق الشمس أن تحمل أضواء، لكن يفهم من القانون أن إطلاق الطلقة تعني غروب الشمس أو طلقة الساعة الثامنة مساء، وقد جاء مرور السفينة بلفينش بين غروب الشمس

والساعة الثامنة مساء. وقد بين الوكيل السياسي أنه مفهوم لدينا أن على القوارب أن تحمل أضواء بين غروب الشمس وشروقها.

«تتقدم بلفينش الآن نحو جسك ومعها تلغراف حول الموضوع وسأرسل نسخة عنه.

«إنّني واثق من أن الترتيبات المتخذة أعلاه بخصوص إطلاق النار ستحوز على رضا سعادته في القنصلية».

٧١ـ (انظر الإرسالية رقم ٣١، بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٨٧٠ الموجهة إلى وزير الخارجية في الفصل السادس، القسم الثاني من هذا الكتاب، الخاص بعودة سعيد تركي).



الفصل السادس

استعادة السيد تركي السلطة (من آذار/مارس ١٨٧٠)
(الفقرات ٧٢-١٥٩)

٧٢ـ قالت حكومة بومباي في تلغرافها بتاريخ ٣١ آذار/ مارس ١٨٧٠ :

«علمنا أن السيد تركي في بندر عباس وأن الوهابيين لا يزالون في دولتهم».

وفي الرد الموجه إلى حكومة الهند قالوا ما يلي:

«لم يستلم السيد تركي رداً صريحاً من حكومة بومباي بالعودة إلى الخليج الفارسي، وقد مرّ عن طريق سفينة تجارية عادية في ٧ آذار/ مارس».

٧٣ـ في ٦ نيسان/ أبريل، اتّصلت حكومة الهند ثانية بحكومة بومباي حول الموضوع نفسه وسألت عن ظروف مغادرته، وقد ردوا بالإجابة السابقة.

٧٤ـ زار العقيد بيلي بندر عباس، وأبلغ في الثاني من نيسان/ أبريل أن السيد تركي ذهب إلى الساحل العربي، لكن نجاحه غير محتمل.

٧٥ـ كتب العقيد بيلي في العاشر من الشهر ثانية:

«كتب السيد تركي من دبي متوسلاً في طلب قرض من المال، وبيّن أن الأمير الوهابي كتب له رافضاً التحرّك في الوقت الحالي، لكن السيد تركي يأمل بمساعدة زعماء الساحل، لكن ليس من أبو ظبي. بناء على المعلومات الأخيرة فإن جميع أجزاء الخليج الفارسي وعُمان هادئة. التمس تعليمات منكم بخصوص مسألة الاعتراف في مسقط، وإذا ما تمت الموافقة على تسويتنا لمسألة بلفينش».

كان ردّ حكومة الهند كما يلي:

«ليس هناك حاجة إلى تعديل تعليماتنا السابقة بخصوص الاعتراف بعزان، إلا إذا كان من شأن ظهور السيد تركي بحسب رأيك أن يغير من الأحداث».

٧٦ـ كتبت حكومة الهند (في الرسالة رقم ٨٥٨ ب بتاريخ ٢٦ أيار/ مايو ١٨٧٠) إلى حكومة بومباي:

«أوحى وصول سعيد تركي إلى مسقط على متن سفينة بخارية للسلطات هناك، أنه مدعوم من الحكومة البريطانية، حيث سيشرع بتجديد الحرب المدنية ليستعيد السلطة. بحسب معلوماتنا، فإن السيد تركي يملك فرصة صغيرة لكسب أنصار لمساعيه، كما أنّه لا يملك الموارد اللازمة. ووفقاً للسيد عبد العزيز الذي استشاره العقيد بيلي في الأمر، فإنه قد يستقيل من منصبه في دبي نظراً إلى نقص موارده. لكن وبغض النظر عن مقاصده، يجب التوضيح لحكومة مسقط أن الحكومة البريطانية لم توافق على عودته الحالية، ولن تساعده، بأي وسيلة مهما كانت، على عزل عزان بن قيس. بالنسبة إلى طلب السيد تركي للقرض، على المقيم السياسي في الخليج الفارسي أن يعلمه بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع تقديم النقود له أو مساعدته في مخططاته ضد حكومة مسقط الحالية».

٧٧ـ تمّ وصف الموقف في مسقط كاملاً وكذلك الوضع الناتج عنه في الرسالة رقم ٣١، بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٨٧٠ الموجهة إلى وزير الخارجية:

«وفقاً للعقيد واي، الوكيل السياسي، فقد أخضع عزان جميع القبائل لسلطته، وهو أكثر تسامحاً من قبل في مسألة الدين، كما أن الدولة آخذة بالاستقرار تدريجياً تحت حكمه. لا يبدو أن لمنافسه حالياً القدرة على إيذائه، فالسيد سالم يتنقل من مكان إلى آخر على الساحل من دون نصير، ولا يملك الوسيلة لذلك. كما أن العقيد بيلي غير متيقن إطلاقاً أن السيد تركي الذي غادر ملجأه في بومباي بنفسه متجهاً إلى بندر عباس، سيحصل على دعم زعماء الساحل الذين صرحوا بمعارضتهم لعزان بن قيس. أما عبد العزيز الذي قام بمحاولة فاشلة في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، فقد وصل إلى بوشهر من دون أن يملك أي موارد تذكر. قام عزان بن قيس بزيارة جميع مناطق مسقط على أنّه فاتح لها، وقد رفض دفع الجزية لأمير نجد، وفرض الضرائب، والتجنيد، وتم الاعتراف به من قبل الشعب كإمام، وهو لقب رفضوا منحه إلى السيد سعيد.

«لفت العقيد واي انتباهنا إلى وجود فرقاطة ألمانية وسفينة حربية فرنسية مؤخراً في مسقط، وقد بين أن افتتاح قناة السويس سيؤدي إلى زيارة العديد من السفن التابعة للقوى الأوروبية، وأن مزيداً من التأخير للاعتراف بعزان بن قيس قد يدفعه

إلى اللجوء إلى دعم قوى أخرى. يرى العقيد بيلي أن حكومة مسقط ستقدر اعتراف الحكومة البريطانية لو تمّ الآن، لكنه يرى أن توسيع مكاتبنا في جوادر ومناطق مسقط الأخرى في مكران يوحي بهذا الاعتراف، كذلك تجديد استئجار بندر عباس والمناطق التابعة لها، والاستمرار في دفع إعانة زنجبار.

«لم تسمح الظروف بعد للعقيد بيلي لتكريس نفسه لاستعمال السلطة المخولة للاعتراف بعزان بن قيس، وبرأينا أن الوقت يقترب من الاعتراف الكامل بعزان، ولا يمكن تأجيله لأطول من ذلك. كما يجب أن يترافق اعترافنا به بسياسة ما تبين نيتنا باستمرار معاهداتنا واتفاقياتنا الحالية مع دولة مسقط.

«إننا نتوقع مواجهتنا بصعوبات عند الاعتراف بحكومة مسقط الفعلية من دون التعبير عن رأي حكومة صاحبة الجلالة بالنسبة إلى السياسة الواضحة التي يجب تبنيها في المستقبل تجاه هذه الدولة، ونلتمس من معاليكم إبداء رأيكم وبسرعة بالنسبة إلى النقاط التالية التي طرحناها عليكم من وقت إلى آخر، وهي:

«**أولاً**، هل سيترافق اعترافنا بعزان بن قيس بسياسة واضحة نتبناها تجاه مسقط تتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات الحالية مع هذه الدولة؟ إذا كانت حكومة صاحبة الجلالة غير مستعدة للحفاظ على المعاهدات السابقة، يتوجب علينا معرفة الاتفاقيات التي ستتخلى عنها وتلك التي ستحافظ عليها.

«**ثانياً**، هل سيتم تفعيل إعانة زنجبار، وإذا لم يتم ذلك، هل علينا أن نخبر الحاكم أننا سنتدخل بين مسقط وزنجبار كما حدث في حالة اللورد كانينغ؟ وفي حالة حصول اعتداء هل علينا أن نتدخل بقوة السلاح لمنع حاكم مسقط من الاعتداء على زنجبار إذ يعتقد أن ذلك سيكون من حقّه؟

«**ثالثاً**، هل نجدد له الأمل بأننا ـ ومن خلال تمثيلنا الودي المتجسد في مكاتبنا ـ سنعمل على تجديد عقد استئجار بندر عباس؟

«**رابعاً**، هل سنقوم بالتوسط بموضوع جوادر وشاربر، ومن أي منطلق؟ وفي حالة عدم نجاح توسطنا، هل نمتنع عن التدخل إذا ما قرر الحاكم استعادة سلطته على هذه المناطق بالقوة؟

«**خامساً**، هل نحاول الحصول على موافقة عزان بن قيس على الاتفاقيات الحالية؟ هل تضمن هذه الاتفاقيات حالياً استمرار الاستقرار في الخليج الفارسي"؟

«نرجو أن تلقى النقاط التي لفتنا انتباهكم إليها جل اهتمام حكومة صاحبة الجلالة».

٧٨ـ كتب العقيد بيلي في ٧ أيار/مايو:

«تلقيت اتصالات غير رسمية من حاكم بندر عباس الفارسي تبين أن وضع السيد تركي يتحسن».

٧٩ـ في ٣١ أيار/مايو ١٨٧٠ أبرق العقيد بيلي إلى حكومة بومباي وحكومة الهند بما يلي:

«أبلغني وكيلنا في الساحل العربي أنه وبعد مقابلته لزعيم أبو ظبي، أن زعماء الساحل وزعيم البريمي لجأوا إلى السيد تركي ليقوم بنبذ زعيم أبو ظبي الذي يعتبر صديقاً لعزان بن قيس. يرى الوكيل أن السيد تركي ليس لديه فرصة في الظروف الحالية، عاد الأمير الوهابي إلى عاصمته».

٨٠ ـ وكتب ثانية في ١٤ حزيران/يونيو:

«كتب السيد تركي أنه لا يستطيع الوثوق بالعرب، وأنه لا فائدة من البقاء في دبي، كما أن الحياة فيها غالية، وقد كان يعرف أن الوهابيين لن يأتوا إلى عُمان، وأنه يشتري قواربَ استعداداً لإنزالها».

٨١ ـ أبلغ العقيد واي، الوكيل السياسي الحالي في مسقط، العقيد بيلي أن عزان بن قيس غادر مسقط إلى بركاء بصحبة أخيه إبراهيم والشيخ صالح، وفي نيته الهجوم على قلعة الحزم بالقرب من الرستاق. ويهدف من ذلك إلى منعها من السقوط بيد منافس له مثل السيد تركي، حيثُ إنَّ حلفه مع قبيلة بني رواحة التي تسيطر على القلعة ليس بعيداً عن الشكوك، فبالرغم من قوة القلعة إلا أنها تفتقر إلى التموين.

٨٢ ـ عاد زعيم أبو ظبي من البريمي إلى موقعه تاركاً ٤٠ من أتباع عزان في المكان لحماية مصالح سيده. كان السيد تركي في دبي يعلق الآمال في شنّ هجوم على البريمي، ويتطلع إلى مساعدة محمّد بن علي زعيم قبيلة نعيم، بينما يرى وكيلنا في الشارقة أن هذا الزعيم لا يتعاطف مع قضيته. وقيل إن زعيم أبو ظبي عبر عن تصميمه بالبقاء على الحياد، أما زعماء الساحل الآخرين، فقد وعدوا بمساعدته إذا ضمن مساعدة محمّد بن علي، وبقي بانتظار ردّ هذا الأخير. يرى العقيد بيلي أن السيد تركي لا يحرز كثيراً من التقدّم. كذلك كان السيد تركي يجري اتصالات مع شيوخ الباطنة وجعلان، وتمثلت الصعوبة التي يواجهها في نقص المال. ومن بين الأوراق المقدمة ترجمة للرسالة التي طلب فيها قرضاً بقيمة ٢٠,٠٠٠ جنيهاً، وهو طلب سبق ورفضه العقيد بيلي.

٨٣ ـ فشل السيد تركي في محاولته الحصول على دعم محمّد بن علي، فعاد إلى

بندر عباس محاولاً شنّ هجوم من هناك على مسقط عن طريق البحر، هنا طلب من حكومة بومباي إبلاغه بأن اتفاقية حفظ السلام في الساحل ما زالت قائمة. في هذا الوقت كان السيد سالم في كشم. طلب العقيد بيلي من الكابتن سميث الموجود على الساحل العربي العودة حالاً إلى بوشهر مع السفينة كوانتنغ.

احتوت الرسالة رقم ١٢٢ بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيو ١٨٧٠ الموجهة إلى وزير الخارجية، على هذه الأنباء.

٨٤ـ تحتوي الرسالة رقم ١٢٣، بتاريخ ١٥ تموز/يوليو ١٨٧٠ الموجهة إلى وزير الخارجية على تسلسل للأحداث:

«يبدو من الرسالة المكتوبة بحلول نهاية أيار/مايو، أن قوات عزان بن قيس ما زالت تحاصر قلعة عزون، وقد أثبتت حامية القلعة أنها أقوى مما كان متوقعاً، حيث عبر حاكم القلعة عن نيته في المقاومة حتّى النهاية، لذا يتوقع أن يستمرّ الحصار لوقت طويل. لا ترغب القبائل المجاورة بسقوط القلعة بيد عزان، إذ إنهم يعتبرونها ملجأ لهم في أوقات الخطر. يرى العقيد بيلي أن عزان بن قيس لن يتصرف هكذا ما لم يكن متأكداً من بلوغ هدفه. أما أمير نجد فقد ترك عبد الله بن سويلم ومعه ٣٠٠ رجل في قطر قبل أن ينسحب إلى الرياض، بينما يوجد أخو الأمير، محمّد بن فيصل في الإحساء.

«بالنسبة إلى السيد تركي، تشير المعلومات المستلمة أنه نظراً إلى عدم قدرته على أن يستجمع رجاله معاً لنقص المال، فقد غادر بندر عباس مع ٤٠ من أتباعه على متن السفينة البريطانية «مظفر»، مع أنه كان هناك شكّ بأنه سيغير وجهة السفينة تجاه مسقط وينزل على نقطة على الساحل. لقد أصدرنا تعليماتنا للعقيد بيلي ألا يلقي القبض على السيد تركي إلا في حالة قيامه بهجوم مسلح واضح على ساحل عُمان، وقد عبرنا عن رأينا بإمكانية الاكتفاء بتحذيره وتوجيهه بحرية توجهه إلى أي مكان يقصده على السفينة مظفر خارج مناطق مسقط، وأضفنا بعدم سجن السيد تركي في حالة القبض عليه».

٨٥ ـ كذلك بدا:

«أرسل زعيم أبو ظبي حصاناً كهدية إلى عزان بن قيس وطلب معونة مالية، سيتم إرسال المؤن إليه وليس المال. دخل زعماء الساحل في اتفاقية مع هذا الزعيم يكونون بموجبها مخلصين لعزان بن قيس. ووفقاً للوكيل في الشارقة، وبالرغم من وعد زعيم أبو ظبي بتمثيل مصالح الزعماء المجاورين له، فقد كان فعلياً يؤلب عزان بن قيس ضدهم».

٨٦ـ أبرق العقيد بيلي في ١٢ حزيران/يونيو ١٨٧٠:

«بقي السيد تركي في بندر عباس وقد أجل تحرّكاته حتّى الموسم الجديد وأرسل سفينته إلى خورفكان».

وتم إعلام وزير الخارجية بذلك.

* * *

إن بيان حكومة بومباي بأن السيد تركي غادر بومباي بموافقة حكومة الهند غير صحيح.

* * *

٨٧ ـ لدى إرسال حكومة بومباي رسالة العقيد بيلي المؤرخة في ٢ تموز/يوليو ١٨٧٠، أضافت ما يلي:

«تمّ إصدار التعليمات التالية إلى بيلي: - يجب منع السيد تركي من النزول، لقد غادر بومباي بموافقة حكومة الهند ولا يجد سعادته سبباً يمنعه من العودة، لا يكفي مجرد الشك لتبرير القبض عليه ما لم يقم بعدوان فعلي».

٨٨ ـ بما أن حكومة الهند لم تتمكن من الاعتراف بصحة البيان الذي يفيد بمغادرة السيد تركي لبومباي بموافقتها، وحيثُ إنَّ مغادرته لم تكن بعلم أو بتفويض منهم، فقد كتبوا إلى حكومة بومباي لإعادة صياغة الحقائق:

«لقد لوحظ بأنه إذا ما قام جزء كبير وذو نفوذ من الزعماء والناس بالتعبير عن رغبتهم باستدعاء السيد سالم أو دعوة السيد تركي لاستلام السلطة، فإن سعادته في القنصلية سيكون مستعداً لتلبية هذه الرغبة والسماح للشخص الذي وقع عليه اختيار الرأي العام بالعودة إلى مسقط واستلام السلطة في الدولة. لكن وحتّى تعبر الغالبية العظمى من الشعب عن هذه الرغبة وبوضوح، فإن سعادته في القنصلية مستعد لاستخدام القوة لمنع السيد سالم أو السيد تركي من القيام بأعمال عدائية لتحقيق أهدافهم عن طريق البحر.

«في ١٠ آذار/مارس ١٨٦٩ نقلت حكومة بومباي بالتلغراف رأي الوكيل السياسي في مسقط، والذي مفاده أن انتخاب السيد تركي كحاكم سيلقى قبولاً من غالبية شعب عُمان أكثر من قبل، وفي اليوم نفسه وجه سعادة حاكم بومباي رسالة سرية إلى سعادة نائب الملكة مدافعاً عن مطالب السيد تركي وبعبارات قوية، ومبيناً الفوائد التي ستجنيها الحكومة البريطانية وشعب عُمان من توليه للسلطنة. تقبلت

حكومة الهند التغيير الذي حصل منذ إرسالها لرسالتها في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٨، وسحبت تحفظها عن مغادرة السيد تركي لبومباي، لكنها اشترطت عدم السماح للسيد تركي باستخدام سفينة حربية بريطانية في رحلته، وعدم تقديم أي مساعدة أو حماية له في محاولته لاستعادة السلطة في مسقط.

«لم يستفد السيد تركي من الإذن الممنوح له بالمغادرة، لكنه بقي في بومباي لفترة أخرى زادت عن ١٢ شهراً، وكان أول تلميح تسلمته الحكومة العظمى بغيابه عن بومباي عن طريق تلغراف من حكومة بومباي في ٣١ آذار/ مارس الماضي ينتهي بالإعلان عن وجود السيد تركي في بندر عباس.

«بناء على ما سبق، لا يستطيع الحاكم العام في القنصلية أن يعترف بصحة البيان الموجه للمقيم السياسي في الخليج بأن السيد تركي غادر بومباي بموافقة حكومة الهند، كذلك لا يمكنه أن يعتبر أن الإذن المشروط الممنوح في آذار/ مارس ١٨٦٩ ينطبق على الظروف التي اختلفت كلياً في آذار/ مارس ١٨٧٠.

٨٩ ـ ردت حكومة بومباي:

«يجب التعامل في هذه الرسالة مع قضيتين: **أولاً**، إن الإذن بالعودة إلى مسقط والذي يتفق مع تقرير الوكيل السياسي بأن شعب عُمان يقبل عودة صاحب السمو السيد تركي، لم يكن هذا ليعطى لو حصل أي تغيير قبل استلام رسالة حكومة الهند المؤرخة في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٨. **ثانياً**، سحب الحظر على إقامة سموه الذي فهم بأنه عام وغير مشروط من الحكومة، وهو استنتاج يرى سعادته في القنصلية أن رسالة السيد سيتون تبرر كلماته وأسلوبه بالكامل».

٩٠ـ أنهت حكومة الهند الجدل حيث تمسك سعادته في القنصلية برأيه، ورأى عدم الفائدة من مناقشة بنود رسالة السيد سيتون كارز المؤرخة في ١٧ آذار/ مارس ١٨٦٩.

* * *

٩١ـ في ٣ آب/ أغسطس، نقلت حكومة بومباي في إرساليتها رقم ٢٦١ رسالة من العقيد بومباي تتعلق بتوجه السيد تركي نحو دولة مسقط، ومراسلاته مع الوكيل السياسي على الساحل العربي، والوكيل السياسي في مسقط. وقد كانت تواريخ جميع هذه الرسائل سابقة لتلغراف ١٢ تموز/ يوليو الموجه من العقيد بيلي والذي يبلغ فيه عن عودة السيد تركي. وكانت النقاط الرئيسة مبينة في مذكرة ١٦ آب/ أغسطس:

«قبل مغادرته إلى دبي، استلم السيد تركي من الحاجي أحمد حاكم بندر عباس خيولاً وجمالاً وباروداً قصير المدى، وقد توسعت آماله برسالة استلمها من زعماء معينين في جعلان وصور، معادين لعزان بن قيس، ونتيجة لذلك أبدوا استعداداً لمساندة منافسه، حيث كانوا مستعدين لشن هجوم على صور ثمّ التقدّم منها براً إلى مسقط، لكنهم لن يشتركوا بهجوم على مسقط من البحر. يبدو أنهم كانوا في بندر عباس قبيل وصول السيد تركي، لكن لم يتأكد ما إذا كان قد حصل اتصال بينهم، ولقد غادروها بعد مغادرة السيد تركي على السفينة مظفر بأيام قليلة. اتخذت سلطات مسقط احتياطاتها في هذه الفترة بزيادة حامياتها على القلاع الساحلية، لكن الوكيل السياسي كان يرى أن إجراءاتهم لا تعدو الاستعداد العادي لمواجهة أي عدو. كانت جميع إجراءاتهم تظهر ثقتهم بأنفسهم، وظل العقيد واي متمسكاً برأيه بأن عزان يمسك بالحكم بطريقة أشد من أي سلطان سابق».

«قدر أتباع السيد تركي بـ٥٠ـ٩٠ رجلاً تقدّموا على متن قوارب قدمها الحاجي أحمد، وكان السبب المحتمل لبقائه على الساحل بعد أن تبددت آماله بالحصول على الدعم من زعمائه هو انتظاره لرسالة متوقعة من زنجبار، إضافة إلى ثقته بالنية الحسنة للحاكم الفارسي الحاجي أحمد في بندر عباس. لم يتمكن من جمع القوة اللازمة، فعاد على متن مظفر حيث قدم له الحاجي أحمد مبلغ ١٥٠٠ روبية للعودة. قيل إن هدفه من العودة إلى بومباي هو إغراء الحكومة البريطانية بمواصلة دفع تقاعده ليعود من ثمّ مع عائلته إلى بندر عباس ليواصل محاولاته ضد مسقط.

«نقلت رسائل العقيد بيلي رقم ٢٥٧-١٥٧ في الثاني من تموز/يوليو تحرّكات السيد تركي، وأضافت أن اعتقاداً يسود في جنوب الخليج الفارسي مفاده أنه بالرغم من أن الحكومة البريطانية لم تساعد السيد تركي بشكل فعلي إلا أنها لم تعارض ممارساته، ولن تمنع عملياته البحرية ضدّ مسقط. اتخذ المقيم السياسي خطواته الملائمة لإزالة مثل هذا الاعتقاد، كذلك أكد لعزان بن قيس أن سياستنا في حفظ استقرار الملاحة لن تتغير.

لفت الوكيل السياسي الانتباه إلى عدم الاستقرار الذي يعاني منه التجار نتيجة استمرار الشكوك بعودة السيد تركي، وطرح سؤالاً عما إذا كان يجب السماح له بالاستمرار بمحاولاته التي يمكن الحكم عليها من التجربة بأنها فاشلة، بالرغم من أنها تضر باستقرار الدولة ورفاهيتها. رأى العقيد بيلي أنه قد فات الأوان بالنسبة إلى السيد تركي لينجح ما لم يحصل على مساعدة لتناصره ضد حكم عزان بن قيس، بالرغم من ذلك فهو لم يكن مستعداً للتنبؤ بالنتائج في حالة نجاح الأمير الوهابي في حربه ضد الإمام.

«كان حصار عزان لا يزال مستمراً، وكانت خطّة عزان بن قيس ترمي إلى تجويع الحامية، لكن الجنود المحاصرين قاموا بمحاولة أو اثنتين ناجحتين لكسر الحصار».

٩٢ـ أرسل التلغراف التالي في ١٠ آب/ أغسطس إلى حكومة بومباي:

«أبرق العقيد بيلي في السادس من الشهر بما يلي: يكتب حاكم بندر عباس أن سلطان زنجبار أرسل مبلغ ٢٠,٠٠٠ دولار لصالح السيد تركي. أضاف الحاكم أن السيد تركي يكتب من ميناس وبنيته السير إلى القطيف للانضمام إلى الأمير الوهابي، اقترح الانتقال إلى البحرين على متن كوانتنغ ومن هناك إلى مسقط.

«بناءً على رغبة صاحب السمو، أبرقت بما يلي في السابع من الشهر: ـ ما هو هدفك من الذهاب إلى البحرين؟ عبر عن آرائك بتفصيل أكثر. فرد العقيد بيلي كما يلي: ـ رداً على تلغرافك في السابع من الشهر، كتب الأمير الوهابي يشتكي من زعيم البحرين لعدم دفعه التعويض، وإيوائه للخونة وغيرهم، وأضاف أن البحرين تعود له وأنه ينوي مهاجمتها، واقترح عليَّ ترحيل الرعايا البريطانيين. إن هدفي من الذهاب إلى البحرين هو مقابلة زعيمها ومحاولة تذليل هذه المشاكل وإزالة أسباب الخلاف. كذلك أبلغت في تلغرافي الثاني اليوم عن تحرّكات سلطان زنجبار، أعتقد أن عليَّ التوجه مباشرة إلى بندر عباس وأكتفي بالكتابة للأمير وزعيم البحرين وأدعوهما إلى التسوية. أخشى أن تدخل سلطان زنجبار في الاضطرابات العامة في الخليج سيؤدي إلى الفوضى والعدوان، إذا حاول الأمير الوهابي استعادة البريمي باستخدام الدولارات التي تحت تصرفه، أعتقد أنه سيحاول في البداية التعرض لزعيم البحرين حيث يوجد الأخ الثائر هناك. في حالة حصول الهجوم هل ألجأ إلى استعمال السفينة الحربية، أم أكتفي بإخراج الرعايا البريطانيين ومتابعة الأحداث؟

«استلم تلغراف آخر في اليوم نفسه في التاسع من الشهر وكما يلي: رأيت لتوي رسالة سرية من حاكم بندر عباس يبين فيها أن سلطان زنجبار أرسل ثلاث حوالات، إحداها بـ٢٠,٠٠٠ دولار ليستعملها السيد تركي حالاً، والثانية له أيضاً عند احتلاله لصور، والثالثة للأمير الوهابي ليحتل صحار، وقد وعدهم بالمزيد من المساعدة. توجد السفينة «أمير ويلز» تحت تصرف حاكم بندر عباس وقد وعد بتأمين غيرها إذا لم تكن هذه ملائمة. طلب الحاكم من السيد تركي الذي استخدم بحاراً إنكليزياً التحرّك حالاً لينزل في صور. وصلني أن أربعة من الملاحين ورجلاً فارسياً وآخرين من البلوش نزلوا في صور لينضموا إلى مجموعة من القبائل في جعلان، وقد تأكد ذلك. قام العقيد واي بتحذير الرعايا البريطانيين في صور. أما سلطان زنجبار

فهو يخطط لخلق اضطراب على طول الساحل، إذا كنا مازلنا نرغب بمنع محاولات السيد تركي للنزول في ساحل مسقط، فإنني أرغب بالتوجه إلى بندر عباس حالاً لأراقب تحركات السيد تركي، ثم أتوجه لمسقط، حيث ستغضب السلطات هناك لعلمها بتزامن تحركات السيد تركي وسلطان زنجبار معاً. أوصي بإرسال السفن الحربية إلى مسقط لحماية الرعايا البريطانيين هناك. استلمت تلغرافاً آخر صباح اليوم كما يلي: ـ استلمت من العقيد واي في ٨ آب/أغسطس ما يلي ـ: «تأكدت الأحداث التي أبلغت عنها مؤخراً. ينتظر وصول السيد تركي وجماعته ونحن متأكدون من ذلك. لم يصل الشيخ صالح إلى هناك بعد. تحرّك إبراهيم بن قيس لينضم إلى صالح».

٩٣ـ أرسل تلغراف آخر في ١٠ آب/أغسطس من حكومة بومباي:

«يرى صاحب السمو أن إحراجاً كبيراً سينتج إذا سمح للوكيل السياسي أن يرتكب تصرفاً مغايراً للتعليمات التي تقضي بمنع الأعمال الحربية في البحر، لذا فإن الاقتراح الأول بالتدخل بين الأمير الوهابي وزعيم البحرين اقتراح غير سياسي. أما بالنسبة إلى السيد تركي، فإذا كان معه قوة تدعمه، فيجب منعه من مغادرة بندر عباس وقد أرسلت الأوامر للمقيم السياسي لتنفيذ ذلك، لكن صاحب السمو يطلب معلومات عما إذا كان عليه منع ذهابه إلى صور إذا كان وحيداً أو برفقة خادمه الشخصي فقط؟ يبدو أنه لا يسمح لنا وفقاً لاتفاقية الساحل أن نقوم بذلك. إن موقفنا يقضي بمنعنا للأعمال الحربية في البحر وإلا فإن علينا أن نبقى على الحياد، ما زلنا غير قادرين على منع تقدّمه الآن نحو القطيف».

٩٤ـ أجابت حكومة الهند في ١١ آب/أغسطس:

«تمت الموافقة على تعليماتك وآرائك لحكومة بومباي حول السيد تركي، أما بالنسبة إلى البحرين، تقتصر إجراءات المقيم السياسي على منع خرق اتفاقية البحر من قبل أي جماعة كانت».

«نرى من المرغوب فيه إرسال السفن الحربية إلى الخليج».

٩٥ـ في ٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس نقلت حكومة بومباي محتوى تلغراف العقيد بيلي بومباي ثانية، وطلب العقيد بيلي تعليمات حول الموعد الذي يجب أن يتدخل فيه حيثُ إنَّ تركي على أهبة الاستعداد.

٩٦ـ ردت حكومة الهند في ٢٥ آب /أغسطس:

«يجب عدم التدخل ما لم يحدث خرق لاتفاقية البحر عن طريق أعمال شبه

حربية في البحر، يجب على العقيد بيلي ألا يمنع تركي من التوجه إلى صور سواء كان وحيداً أو مع قليل من أتباعه، يوافق نائب الملكة على آرائك في تلغرافك العاشر من الشهر».

٩٧ـ في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٨٧٠، وفي الرسالة رقم ٣٠٧، نقلت حكومة بومباي الإجابة المتعلقة بالحوالات الخاصة بالسيد تركي:

«لدينا إيصال قابل للصرف بتاريخ العاشر من الشهر مسحوب علينا بقيمة ٢٠,٠٠٠ روبية في المؤسسة التابعة لنا في زنجبار بعد شهر من الآن لحساب صاحب السمو السيد تركي. يبدو أن صاحب السمو السلطان دفع مبلغ ٢٠,٠٠٠ لحساب مؤسستنا في زنجبار وأخذ إيصالاً لحساب صاحب السمو السيد تركي قابلاً للدفع بعد مدّة شهر، قدم لنا هذا الإيصال في الخامس عشر من الشهر ويستحق دفعه في ١٨ أيلول/ سبتمبر القادم، حيث يجب دفع هذا المبلغ من قبلنا في هذا الموعد.

«نرجو لفت الانتباه إلى أننا لا ننوي أبداً تقديم الوسيلة لصاحب السمو السيد ترمي إلى الحصول على التجهيزات ليشن حملته، كما لا ننوي مساعدته في خرق اتفاقية البحر في الخليج الفارسي. لقد حصلنا على ثقة التعامل معنا هنا في زنجبار، وإن عدم دفعنا للمبلغ المسحوب على مؤسستنا يعرضنا للمثول أمام أي محكمة من محاكم صاحبة الجلالة. كما أن ذلك سيؤدي إلى خسارتنا لإيداعاتنا وشرفنا التجاري الذي نرمي إلى المحافظة عليه. إننا نكرر نيتنا عدم تقديم العون لأي شخص ينوي شنّ حملة ضدّ أي قوة متحالفة مع جلالة الملكة.

«لو أن الوكيل السياسي في زنجبار تكرم بتحذير مؤسستنا في زنجبار بينما كان ينقل الخبر إلى الحكومة، كما تكرمتم علينا بإبلاغنا، لكانت مؤسستنا رفضت إصدار الوثيقة المالية التي أصدرتها.

«سنقوم بإبلاغ مؤسستنا في زنجبار عن طريق البريد الذي يصدر في ٣١ من الشهر بعدم منح أي وثيقة من أي نوع مثل التي ذكرتها في رسالتك. أما إذا تمّ منح الوثيقة بتاريخ سابق لإشعارنا، فإننا نلتمس العفو لأن علينا أن نقبل بدفعها. وفي حالة عدم قبولكم بذلك، فإننا مجبرين بأمر محكمة العدل أن ندفع».

قررت حكومة الهند عدم اتخاذ أي قرار حيثُ إنَّ المؤسسة المالية سبق وتم تحذيرها.

٩٨ـ أبرق العقيد بيلي من بوشهر في ١٦أيلول/ سبتمبر:

«نزل السيد تركي في خورفكان وواصل سيره نحو البريمي، تأكد أن قوة

الوهابيين وأبو ظبي تقترب من البريمي، كذلك صرح السيد عبد العزيز أنه يتجه نحو صور لينضم إلى تركي. أعتقد أنه سيذهب إلى مكران. تأكد لي أن زعيم البحرين سيبتعد عن التدخل في شؤون الوهابيين لكنه يخشى من إزعاجهم له».

تمّ نقل ذلك إلى وزير الخارجية.

٩٩ـ نقلت تفاصيل أخرى عن شؤون عُمان وحتى ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٨٧٠، في الرسالة رقم ٣٣٨ في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر، وفي الرسالة رقم ٣٤٢ في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر من حكومة بومباي:

«كان عزان بن قيس في هذا الوقت في الشمال من عاصمته، مكان تواجده بالتحديد غير معروف، حيث لم تصل أخبار عنه منذ عدة أيام، كان هدفه الحد من تأثير قبائل النعيم والقبائل الأخرى على الحدود الشمالية، حيث كان ينوي حرمان القبائل المستقلة من استقلالها للزيادة من قوته. كان الوكيل السياسي يرى أن سياسته تافهة لكنه لم يقدر على التدخل نظراً إلى نجاحه في السنتين الماضيتين. تشير الأخبار إلى وصول السيد تركي إلى خورفكان متوجهاً إلى البريمي للانضمام إلى القبائل المعارضة للإمام عزان بن قيس. السيد عبد العزيز استبعد كذلك احتمال التوصل إلى تفاهم مشترك مع تركي. أبلغ العقيد بيلي أن زعيم الشارقة السابق سالم بن سلطان كان يحاول استعادة مركزه، وكانت عملياته عن طريق البر بالكامل، لذا تم تحذير الوكيل المحلي من عدم إقحام نفسه بالصراع. كذلك نقل العقيد بيلي معلومات أخرى عن عُمان، سجل كلّ من عزان بن قيس والسيد تركي انتصاراً، لكن اعتبر الأخير المنافس الأقوى، وكان زعيم البحرين يحاصر القطيف خوفاً من اعتداء الوهابيين على مناطقه».

١٠٠ـ ناقش العقيد بيلي سياسة عزان بن قيس واحتمالية نجاحه كما يلي:

«أود نقل بعض الملاحظات عن شؤون دولة مسقط، بغض النظر عن مشاعر الناس تجاه فرع السيد سعيد الحاكم، فإن زعماء هذا الفرع من العائلة، وبخاصة زعماء الحرب من المناطق الداخلية والجنوبية يتمتعون بالاحترام وقليلاً ما يتم التدخل في سلطتهم. نادراً ما قام السلطان بزيارتهم أو دفع المال لهم، كان يدعوهم إلى العاصمة من وقت إلى آخر ويقدم لهم الهدايا والمال.

«لكن حكومة عزان والخليلي كانت تحاول حرمان الزعماء من استقلالهم وسلطتهم، زاد الخليلي من سلطة رجال الدين ليتمكن من تنفيذ سياسته، بينما كان السيد عزان والشيخ صالح يزوران معظم القبائل بطريقة شخصية ويرغمانها وبالقوة على الخضوع للسلطة المركزية.

«من وجهة النظر الأوروبية، قد تكون هذه المحاولات ناجحة، لكنها تبقى مفتوحة على كثير من الشك في ما إذا كانت سياسة عاملة ويستديم نجاحها مع العرب.

«فتحت سياسة عزان العدائية الفرصة لهيجان الكثير من الزعماء، وإضافة إلى نفوذ الوهابيين ورغبتهم في احتلال البريمي، فإن قبائل النعيم وغيرها من قبائل الشمال الغربي من مناطق مسقط، مستاءة من حكومة عزان، ومن المحتمل بعد قيام سلطان زنجبار بتقديم الرشوة للأمير الوهابي واحتلال القبائل للمناطق الشمالية من مسقط، أن تزداد الفرصة للقيام بهجوم وشيك.

«في هذا الوقت يقترب عزان وأخوه إبراهيم والشيخ صالح من الحدود ومعهم قوة كبيرة واثقين بقوتهم وقدرتها على إخضاع القبائل المقاومة، كذلك نقل إلى أن شيخ أبو ظبي موجود في البريمي وفي نيته مساعدة عزان.

«بالرغم من أن تقدّم السيد تركي نحو الجنوب كان متوقعاً، إلا أن حكومة عزان بن قيس ترى أن خطر الوهابيين الحدودي أكثر شدّة، وبما أنهم يتجاهلون قبائل الجنوب، فقد توقعوا أن يتجه السيد تركي شمالاً.

«بالنسبة إلى السيد تركي، فقد كانت بعض أوامر الحكومة لصالحه، وقد منحه تدخل سلطان زنجبار في اللحظة الأخيرة التمويل، كما أن كثيراً من القبائل ترغب باستعادة استقلالها تحت حكم فرد آخر من فرع عائلة السيد سعيد.

«من المحتمل أن تنضم قبيلة بني بوعلي إلى السيد تركي حالاً، وكالعادة ينطوي ذلك على تقديم الهدايا والمال، وقد يتم إغراء قبيلة بني بوحسن بالانضمام، لكن ذلك سيتطلب مزيداً من الاتفاق كذلك، عندها سيكون الحلف قوياً. بعد ذلك سيتحتم عليه جذب قبيلتي الجنبة والحجريين، ثمّ عليه أن يهتم بالقسمين الأكبر من قبائل مسقط وهما الهناوية والغافرية. تعتبر قبيلة الغافرية الأكبر ولكنها أكثر انقساماً، أما الهناوية فهم يفضلون الفرع الحاكم الحالي ويرون أن تغييره سيقلل من أهميتهم ويزيد من أهمية الغافرية.

«من غير المحتمل أن تسقط الحكومة الحالية من دون صراع، وقد تنفد موارد السيد تركي عندما يصلون إلى مرحلة التوازن، عندها سيوظف الخليلي موارده لإعادة التوازن، تهدف قبائل المطاوعة إلى تهدئة الأمور بين جميع القبائل. إنّني واثق من حكمي على الشخصية الدينية للخليلي، ولكن أشك بأنه عندما يعدم الوسائل الأخرى، سيوظف أحد أتباعه المتعصبين ليقوم بالقتل.

«عن نجاح السيد تركي في احتلال مسقط لا يعني تخلي عزان عن الإمامة، أو ابتعاد أنصاره عن السلطة تماماً. كانت نزوى والرستاق عاصمتي هذه المنطقة في أوقات سابقة، وقد فهمت أن الحكومة الحالية تفضل أن تكون العاصمة في إحدى هذه المناطق إلا أنها واجهت مشاكل مالية لتحقيق ذلك.

«ومهما كانت الأوضاع السياسية، فإنني أرى أن التجارة وسائر شؤون مسقط الأخرى ستغدو أكثر ازدهاراً في ظلّ حاكم دائم لمسقط.

«أود أن أضيف في النهاية، إنّني كلّما تعلمت المزيد عن العرب، توصلت إلى أن القبائل نفسها غير مستقرة على أمرها، حيثُ إنَّ جشعها سرعان ما يدفعها إلى محاولة خلق الاضطراب».

١٠١ـ كانت حكومة بومباي على حقّ عندما لم تمنع السيد تركي من السير في طريقه.

بالإشارة إلى ملاحظات العقيد بيلي بأن أوامر الحكومة كانت في صالح السيد تركي، كانت الحكومة ترمي وبموافقة حكومة الهند، إلى المحافظة على اتفاقية البحر لكنها لم تشأ أن تمتد تعليماته إلى عمليات أو ظروف أو أشخاص لا تنطبق عليهم».

وقد وافقت حكومة الهند على هذه الأوامر.

١٠٢ـ لدى استلام حكومة بومباي لسرد شؤون عُمان بين ٨ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧٠، طلب إليها توزيع هذه الأخبار حيثُ إنَّ الصحف المحلية كانت تنقل الأخبار بشكل أسرع من التقارير الرسمية، وطلب إليها الاهتمام بالإجراءات المبينة في الرسالة رقم ٤٣٠ بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٨٦٩، الموجهة إلى حاكم بومباي والالتزام بالتعليمات المبينة في الرسالة رقم ١٧١ب بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٨٧٠ الصادرة عن وزارة الخارجية.

١٠٣ـ ردت حكومة بومباي في الرسالة رقم ٤٢٠ بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٨٧٠:

«لقد تبنى صاحب السمو نظاماً جديداً يمكننا من إرسال إرساليات أكبر، ووفقاً للتعليمات المبينة في الحاشية، فإن المقيم السياسي في عدن، والخليج الفارسي، والوكيل السياسي في مسقط والوكيل السياسي في زنجبار، والمفوض في السند، يرسلون نسخاً من التقارير الصحافية في كلّ بريد، وترسل نسخ من تقاريرهم إلى حكومة الهند من المكتب في بومباي، وبهذه الطريقة يتم إعلام نائب الملكة والحاكم العام في القنصلية في المستقبل بشكل منتظم وآني عن كلّ الأحداث».

١٠٤ـ لذا فإن تقارير الأخبار لشؤون عُمان المرفقة بالرسائل رقمي ٣٧٠ و ٣٧٢ والمؤرخة في ٢٢ ـ ٢٣ من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من حكومة بومباي تشير إلى بقاء السيد تركي في البريمي. كما ورد خطّ مسير عزان بن قيس في برقية إلى حكومة بومباي من العقيد بيلي من بوشهر بتاريخ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر حيث لم يتم نشر أية نسخ لتلك البرقية أو أسرارها إلى الحكومة العليا، واشتملت تلك البرقية على سرد للأحداث في الخليج الفارسي حتّى تاريخ الخامس من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وعن عُمان حتّى الرابع عشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. تلك التقارير متضمنة تتبعت سير السيد تركي، ومهما يكن مصدر التمويل المالي بالنسبة إلى السيد تركي، فقد كان تمويلاً قصير الأجل، وقد وجدت شائعة وهي أثناء انتقال السيد تركي من صور باتجاه مسقط، فقد صادفته بعض القبائل التي دعمته في ما سبق، ولكنها أجبرته على التراجع إلى صور. لقد كان السيد عزان بن قيس طريحاً للفراش في صحار بسبب تورم في الركبة منذ بعض الوقت، إلا أنه تمكن من الوصول إلى مسقط بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر. الحامية في مسقط ومطرح غير قوية ويقدر عدد رجالها بحوالى ٨٠٠ رجل مقاتل. البريمي ما زالت تحت سيطرة شيخ أبو ظبي نيابة عن عزان بن قيس ويقال إن شيوخ النعيم والدروع موجودون فيها، إلا أنهم أبدوا خضوعهم للإمام وأعربوا عن استعدادهم لدفع الزكاة. التجارة في مسقط تكاد تكون متجمدة حيث أرسلت العناصر البريطانية جميع ممتلكاتهم ذات القيمة العالية إلى الخارج على متن السفن، وجهزوا أنفسهم لأن يغادروا في اللحظة التي يسمح لهم بذلك، وقد أصدرت السلطات إعلاناً بأن البضائع المشحونة على متن السفن، من دون الحصول على التصاريح، ستكون خاضعة لدفع الرسوم الجمركية عند إعادة تنزيلها.

بناء على اقتراح الوكيل السياسي أجبر شيخ البحرين الأخ المتمرد للأمير الوهابي على مغادرة الجزيرة، وألا يتدخل في التجارة الواقعة ضمن القطيف، وأن الهجوم على بنية من قبل عناصر أبو ظبي وقرصنة مركب من كوتش من قبل العناصر العربية يتم التحقيق فيها. وسوف يتم تطبيق قول العدالة بشأنهم. أرسلت تلك الأوراق رقم ٢٥٢ المؤرخة بتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٠ إلى وزير الخارجية.

١٠٥ـ في رسالتها رقم ٣٩٨ في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر لسنة ١٨٧٠ بما هو آت: زار الجنرال واي صور في ٢٠ من تشرين الثاني/ نوفمبر لتحذير السيد تركي ضدّ القيام بعمليات هجومية عن طريق البحر، وحصل منه على تأكيد وضمان بأنه لا توجد لديه النية في مخالفة أوامر حكومة جلالة الملكة حول هذا الموضوع،

كما أنه أعلم المارشال لاتخاذ إجراءات لمنع اقتراب الجيوش من الرجال عن طريق البحر ضدّ مسقط، وقد كرر ما قاله سعادة الحاكم المحلي قبل ذلك، بأن حكومة مسقط قد لاحظت كلّ الأشخاص الشاحنين لبضائع على متن السفن من دون موافقة حكومة مسقط، لذا لن يسمح لهم بتنزيل الحمولة أو الممتلكات من دون دفع الرسم الجمركي وبالمعدلات نفسها، كما لو كانت البضائع مستوردة حديثاً إلى الدولة، ويجادل على كون هذا الحكم مخالفاً للمعاهدات ولا ينطبق على الرعايا البريطانيين ولكن لا توجد النية على إثارة الموضوع إلا بعد أن يفرض دفع الرسم الجمركي على الرعايا البريطانيين.

١٠٦ـ منذ وقت كان يعزو عدم تمكن السيد تركي من معارضة حكومة مسقط إلى عدم رغبة أتباعه للقيام بذلك؛ فبعض من زعماء قبائل بني بوحسن زاروا عزان بن قيس وتم العفو عنهم لأنه سبق لهم الانضمام إلى السيد تركي.

وفي وقت لاحق غادر السيد تركي صور مدججاً بالسلاح لمهاجمة السيد عزان في مسقط. حيثُ إنَّ المارشال قد صدرت إليه التعليمات لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع الاقتراب من رجال الجيش القادمين عن طريق البحر من قصر السيد عزان. كما طلب من حكومة مسقط أخذ التدابير اللازمة لضمان الأمن للرعايا البريطانيين هناك في الرقم ٢٠ إلى وزير الخارجية المؤرخ ٢٥ حزيران/ يونيو ١٨٧١.

١٠٧ـ وأن نتيجة هذه الحملة قد تمّ رفعها إلى وزير الخارجية في رسالة ذات الرقم ١٣٤ المؤرخة في ١٥ آذار/ مارس ١٨٧١.

إن سلسلة الأحداث باختصار كانت كالتالي:

كان السيد تركي في المضيبي في المنطقة الداخلية من عُمان في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر بقوة مقدارها ٣-٤ آلاف، وكان على وشك مهاجمة سمد. وكان في نية السيد تركي التوجه من سمد مباشرة إلى مسقط. وفي ١٢ من الشهر نفسه سيطر قائدة سيف بن سليمان على قريات على الساحل بين مسقط وصور. وقد انفصل عن السيد تركي بعد وقت قصير من مغادرتهما لصور حيث زحف إلى مسقط عبر الطريق الساحلي، بينما اختار السيد تركي الطريق الدائري الذي يقود التخوم الشمالية لجعلان ويقود إلى سمد وسمائل ومن ثمّ مسقط. ويقال إنه تقدّم من قريات إلى روي شمال مطرح بتاريخ ١٧ كانون الثاني/ يناير. وفي الوقت ذاته توجه الشيخ صالح، والذي هو أحد الأعضاء في حكومة مسقط نحو سمد بينما عزان بن قيس وأخوه قد انشغلا بالتحضيرات للدفاع عن مسقط ومطرح. في خلال تلك الفترات فرضت ضرائب إضافية لتزويد الدعم للحرب وقد حذر الوكيل السياسي الرعايا

البريطانيين بضرورة مغادرة مسقط في الحال. وبتاريخ ٣٠ من الشهر هاجم سيف بن سليمان عزان بن قيس في مطرح وتمكن من الاستيلاء على جميع ممتلكات السيد تركي باستثناء قلعتين، وقُتل كلّ من سيف بن سليمان وعزان بن قيس أثناء القتال، وعلى الفور عاد العقيد بيلي إلى مسقط. وفي الثالث من الشهر أرسل العقيد برقية إلى جوادر بأن الخليلي الوزير الديني لـ عزان بن قيس يحتل القلاع، بينما فلول القائد الهالك سيف بن سليمان تحتل المدن، وربما يشير إلى قلاع وحصون مسقط ومطرح. بعدها قام الشيخ صالح باحتلال قلعة سمد. وبهذا الموقع فقد مكنه من وقف تقدّم السيد تركي، والذي أعتقد أنّه كان في الجوار. وكان من المتوقع أن يصل السيد تركي بعد وقت قريب إلى مسقط. وهرب إبراهيم بن قيس نحو الشمال إلى الباطنة حيث كانت القلاع هناك تحت قبضة أخيه عزان بن قيس، أما بعد موته يشكّ العقيد بيلي في إمكانية إعادة سيطرته عليها مرة أخرى.

١٠٨ـ لقد أبدت دائرة الخارجية رأيها حول الموقف بالقول:

إن موت عزان بن قيس يثير العديد من التساؤلات، ويعطي الفرص في إعادة التحاور حول علاقاتنا مع مسقط، إذ اعتقد سعادة الحاكم العام أن ذلك مرغوب بسرعة ونحن نرى ضرورة انتهاز الفرصة من الأوضاع الحالية والانسحاب بهدوء من المواقع التي اتخذناها في بحر عُمان. وحصر محمياتنا في الخليج الفارسي لا حاجة لإجراء المزيد من الاتصالات مع حكومة مسقط. بغض النظر عن من يكون في السلطة اليوم أو سيكون في المستقبل. ويجب إعلام الوكيل السياسي بعدم التدخل في المستقبل في العمليات التي تجري على البحر على طول ساحل عُمان، فنحن ربما لن نحصل على فرصة جيدة أخرى للتراجع من موقع خاطئ.

١٠٩ـ في ١٣ شباط/ فبراير ١٨٧١، وصف العقيد بيلي في رسالته المرقمة ٣٣- ١٥٣ دوره في المفاوضات التي انتهت بإعلان السلام بين السيد تركي والخليلي:

«أول شيء تمّ ضمانه هو تحقيق الهدنة، تمّ السماح لممثلي كلّ الأطراف المتنافسة الاجتماع في الوكالة باعتبارها أرضاً محايدة، حيث سيكون بإمكانهم مناقشة الشروط من دون أن تتعرض شخصيتهم للخطر. وعندما يتم الاتفاق على الشروط ويتم توثيقها رسمياً يعتمد كلّ من العقيد بيلي والوكيل السياسي توقيع الممثلين.

١١٠ـ ليكن معلوماً لجميع المعنيين أنّه قد تمّ تحقيق السلام بيني وبين سعيد بن خلفان الخليلي وصاحب السمو السيد تركي بن سعيد بن سلطان وفق الشروط المفصلة أدناه:

أولاً، ألا أخضع للاستجواب حول انضمامي لخدمة الحكومة السابقة، ولا حول التغيرات التي حدثت وأثرت على الأشخاص والممتلكات خلال عهد تلك الحكومة.

ثانياً، أن أقيم في أي مكان أرغب في الإقامة فيه وعليه (السيد تركي) أن يقدم لي الحماية من أية مشاكسة، ومن أي شخص يتقدم بدعاوى ضدي، وفي الوقت نفسه لن أوجه أو أشجع أو أنظم إلى أي عدوان عليه أو أحرض على نوايا سيئة ضده.

ثالثاً، في ما يتعلق بالممتلكات المبيعة، فيجب إبقاؤها على ما هي عليه وإذا كانت ملكيتها تعود إلى أي شخص وقد قام بالمطالبة بها، يجب أن لا تردّ له ما لم يسدد ثمنها للمشتري (الذي توجد في حوزته الآن).

رابعاً، في ما يتعلق بالتمور التي تعود إلى ثويني بن محمّد ما تبقى منها يجب إعادته له. وما استهلك منها يسدد ثمنه السيد تركي.

خامساً، تعتبر جميع الادعاءات والمطالبات قد تمت تسويتها، فالعديد من الادعاءات والمطالبات قد ترفع ضدي من قبل العامة، وعلى السيد تركي أن يعفيني من مسؤوليتها.

سادساً، يجب سداد رواتب الجنود وجميع النفقات الأخرى التي تكبدتها.

سابعاً، يجب عدم التدخل في الأرز والمؤن الأخرى في الحصن.

ثامناً، إن النصوص المشار إليها في تلك الشروط يجب أن تمتد إلى كُلّ شخص ساندني في الحكومة السابقة ولكل شخص ساندني أو ساند من ساندني.

تاسعاً، إن وعود والتزامات السيد تركي يجب أن تحرر خطياً من قبل العقيد بيلي. وكذلك وعود شيوخ الغافرية والهناوية مثل عبد الله بن سالم بن حمودة ويوسف بن علي وحميد بن خليفة وناصر بن عامر ونجم بن محمّد، أي شخص أخر يرغبون أن ينضم إليهم.

عاشراً، أن يتم مرافقة جماعتي إلى المكان الذي يرغبون في التوجه إليه.

١١١ـ اعترض العقيد بيلي على أن تكون ضمانات السيد تركي بخط يده (العقيد بيلي) كما هو مقترح في الفقرة التاسعة من هذه الاتفاقية.

وتضمنت رسالته الآتي:

«ومن ثمَّ أضاف الرائد واي وأنا وقعنا كشهود ومحررين للاتفاقية بنفس مضمونها الآتي:

«نشهد بأن صاحب السمو السيد تركي والشيخ سعيد بن خلفان الخليلي قد طلبا مساعدة الموقعين لتجاوز النزاع القائم، فقد وحّد الموقعون جهودهم تجاه النطاق التالي: **أولاً**، إقناع الأطراف بالهدنة، و**ثانياً**، السماح لمبعوثي صاحب السمو السيد تركي والشيخ سعيد بن خلفان الخليلي وبالتناوب الاجتماع في القنصلية البريطانية. لأن هذا المكان يمثل أرضاً محايدة وبالتالي يكون بإمكانهم التداول في مأمن على حياتهم. **ثالثاً**، توثيق تواقيع الوكلاء الذين عيّنهم صاحب السمو السيد تركي والشيخ سعيد بن خلفان الخليلي مرفقة بالوثيقة أعلاه (الاتفاقية) وفي حضور جميع الموقعين. ولكن تمّ التوضيح مع تفهم جميع الأطراف المتصلة في ما يتعلق بالعون المطلوب أن الموقعين يتحملون المسؤولية بأنفسهم بأي شكل، ولا يلزمون الحكومة البريطانية بأي ضمان أو مسؤولية حيال أي شرط أو بندّ أو نصّ أو أي تفاصيل تحتويها الاتفاقية.

«لقد وقعنا على الاتفاقية بصفتنا مجرد شهود على وقائع الاجتماع الذي تمّ، ووقع على بنوده الوكلاء المبعوثون».

١١٢ـ وقد قال في تعليقه رقم ١٥٤/ ٣٤ في التاريخ نفسه:

«لم تصل معلومات استخبارية معتمد عليها حول تحرّكات السيد إبراهيم وفيصل أو تحرّكات الشيخ صالح».

«وقد تلقى صاحب السمو السيد تركي آيات الولاء من بعض شيوخ قبائل الباطنة،

«وقد أعلمني صاحب السمو أن السيد عبد العزيز يتوقع وصوله مع باخرة البريد القادمة من جوادر وطلب مشورتي حول دعمي أو ضمّ عبد العزيز إلى جماعته. بدا لي هذا السؤال ذا إيحاءات عديدة. إن سياسة السيد تركي إرضائية تجاه شيوخ القبائل، أما السيد عبد العزيز هو بطبعه عجول مندفع، ومن ناحية أخرى، فإن صاحب السمو لا يجاريه أي شيخ (زعيم) أو شريف ذو تأثير أو مركز. وقد ألح صاحب السمو في هذه الحقيقة ولمستها بشكل واضح في المقابلات التي جرت بيننا.

«وينوي صاحب السمو السيد تركي نفسه الخروج من مسقط والتقدّم لاحتلال حصون ومنطقة عُمان. وهذا التحرّك يبدو لي ذا بصيرة نافذة.

«وتم إخطار العناصر البريطانية التي خرجت خلال الاضطرابات الراهنة بأن بمقدورها العودة إلى مسقط.

«وقد لمح صاحب السمو خلال حوارنا إلى موضوع تأجير منطقة بندر عباس وقضايا أخرى. ولكن كان من الظاهر أنه من السابق لأوانه تناول هذه الأمور.

«وفي ظلّ هدوء الوضع، أخبرت صاحب السمو بنيتي العودة إلى بوشهر على متن باخرة البريد، وقدمت إليه الرائد واي الذي ستنال حكمته وخبرته جلّ ثقة سموه».

١١٣ـ وقد أقر سعادة حاكم بومباي السيد مانسفيلد تحرّكات العقيد بيلي معتبراً أنه تصرف بسرعة ولكن مع قدر من الحذر والحكمة.

١١٤ ـ وقد رأى سمو السيد تركي:

«لا أستطيع التعبير عن مدى استحساني لخطوات العقيد بيلي. ويبدو لي أنه لم ينبغ له التدخل مطلقاً، وأن الإجراء الذي قام به سوف يمثل إلى حد ما موقف الحكومة البريطانية إذا ما تمّ خرق الاتفاقية مع الخليلي، وقتله غدراً، كما يبدو ممكناً».

وقد اتفقت حكومة الهند مع حكومة بومباي (No. (49 c. p الثامن عشر من نيسان/ أبريل، ١٨٧١م.

١١٥ـ وقد بعث العقيد بيلي يوم التاسع عشر من شباط/ فبراير تلغرافاً ذكر فيه:

«تقرير عن الوضع في مسقط تمّ إرساله مباشرة عن طريق كرانجلين الذي عاد في الثالث عشر من بوشهر، وقد تلقيت برقية مشتركة من الرائد واي بأن السيد تركي اكتشف في السابع عشر من شباط / فبراير أن الخليلي قد أرسل أموالاً إلى إبراهيم بن قيس لدعم قواته، وأن الشيخ ناصر يتحرش بالقبائل في مسقط، وتم القبض على الخليلي وابنه والشيخ ناصر وألقى بهم في قلعة الميراني. وقد توفي الخليلي هذا الصباح كما قيل بسبب الإسهال. الأمور هادئة.. انتهى التلغراف.

١١٦ـ وباستلامه للتلغراف أعلاه اعتقد حاكم بومباي أنه من الضروري طلب توضيح إن كان هنالك أي سبب يدعو للاعتقاد بوفاة الخليلي جراء العنف أو وسائل التعذيب، حيثُ إنَّ حالات الوفاة للخليلي وابنه بدت محض صدفة مشكوك فيها.

١١٧ـ وقد تولى الرائد واي الأمر وأخذ بالدلائل وقال في تقريره:

«يوم السادس عشر من شباط /فبراير، وحوالى الساعة السابعة مساءً، أرسل

صاحب السمو السيد تركي الشيخ هاشل العامري ومعه شخصان آخران إلى الخليلي حاملين إليه سلامه وناقلين إليه رغبة السيد تركي في لقائه، ورفض الخليلي في البداية هذه الدعوة، لكن لاحقاً رافق ابنه والشيخ ناصر الرسول. وحينما وصلا صرخ السكان عليهم وأوسعوهم ضرباً وأساءوا معاملتهم. ومن ثمّ نقلوا إلى حصن الميراني. ولاحقاً ذلك المساء قابل صاحب السمو السيد تركي (الخليلي) الذي جلب من الحصن نظراً إلى عدم قدرته على المشي حيث بدا مشلولاً بعض الشيء. وفي «اليوم التالي توفي الخليلي"، ووصلني إخطار من صاحب السمو أنه بدا كرجل مجنون منذ تمّ القبض عليه وقضى نحبه من الخوف والإسهال.

«وفي الصباح التالي، توفي ابن الخليلي كما أعلمت من الإسهال الذي كان يعاني منه في وقت سابق.

«إن موت الخليلي راحة كبيرة لصاحب السمو السيد تركي، كما كانت إشارة على موت إبراهيم بن قيس نظراً إلى تحرر صاحب السمو من الالتزامات والارتباطات التي أولاها تجاهه، والتي كان مستحيلاً عليه الوفاء بها، مع ذهاب ريح تأثيره والذي كان ذائع الصيت في البلاد، حيث سيكون عرضة للاصطدام مع صاحب السمو في أي متاعب مستقبلية: مع وجود شائعات عديدة أن كلاً من الخليلي وابنه تمّ التخلص منهما بموجب أوامر صاحب السمو، ولكن مثل هذه الشائعات متناقضة، أما البحث الذي قمت به فيشير أنهما ماتا من الأسباب الموضحة أعلاه».

١١٨ـ وقد رأت حكومة بومباي (البيان رقم ١٢٩٨، المؤرخ بتاريخ التاسع والعشرين من آذار/ مارس ١٨٧١) أن من المبهج أن الحكومة شكلت من دون علم السيد عزان، وأوصت بإقامة علاقات رسمية مع السيد تركي كسلطان لمسقط.

وقد خالف سعادة السيد تاكر حيث قال:

«يتوجب عليّ أن أوافق تماماً على اقتراح الاعتراف المباشر بصاحب السمو السيد تركي، ومنحه الدعم المالي، رغم الأخبار الواردة برقياً حول احتجاز ووفاة الخليلي الذي سلم حصون مسقط لصاحب السمو السيد تركي تحت اتفاقية شهدت عليها تواقيع العقيد بيلي والرائد واي. وأنا أعتقد أنه لا ينبغي الاعتراف بالسيد تركي حتّى يزول الغموض الذي يكتنف هذا الأمر.

«وليس بمقدوري القول إنني على رضى تام من التحقيق الذي رأى أن وفاة الخليلي وابنه كانت بأسباب طبيعية فقط، ويبدو لي أن من الضروري تجنب أي تعبير

عن الرأي حيال هذا الموضوع ريثما نصبح على دراية أكبر بالأحداث الأخرى. واعتبر أن ما قد حصل يظهر بوضوح أن وساطة العقيد بيلي بين السيد تركي والخليلي كانت غير حكيمة وغير ذات طابع سياسي، مع وجوب انتقادها بدلاً من قبولها».

١١٩ـ في السابع عشر من شهر آذار/مارس أرسل الجنرال واي برقية مفادها:

إن السيد تركي يمثل السكان في منطقة صحار والشكاوى اليومية التي تتردد إلى الحكومة للطلب بترحيل مثل هؤلاء السكان في نشر الملكيات في صحار سوف يؤدي إلى الاستقرار المبكر للدولة بشكل مرغوب فيه لِكُلّ من الدولة والتجارة.

أجابت حكومة بومباي في رسالتها رقم ١٢٧٥ المؤرخة في ٢٠ من آذار/مارس:

بانتظار التعليمات الواردة من حكومة الهند، فإن مركز السيد تركي يبدو مشابهاً لمركز السيد عزان بن قيس قبل نزول السيد تركي ولذا فتعليماتكم هي ذاتها. الحاكم الفعلي يجب أن يتمتع بالحرية لإرسال التعزيزات والذخائر الحربية إلى حصونه.

لقد سبق أن حذر الجنرال واي الرعايا البريطانيين بالمخاطرة التي يمكن أن تصادفهم ببقائهم على ساحل الباطنة في دولة غير مستقرة على خطّ الساحل.

وفي ٢٠ من أيار/مايو تمّ إبلاغ حكومة بومباي بالتالي:

لا توجد حاجة لوضع العراقيل أمام السيد تركي لإرسال رجال عن طريق البحر للاستيلاء على صحار. مرفق التعليمات في ما يتعلق بالأمور الأخرى.

١٢٠ـ أرسل العقيد بيلي تلغرافاً إلى بوشهر بتاريخ ٢٣ آذار/مارس:

«أخبر الجنرال واي من خلال زياراته إلى ساحل الباطنة والتي بدت مزعجة الأوضاع لذا فقد حذر عناصرنا للمغادرة؛ فقد وجد الجنرال واي العلم الأبيض ما يزال يرفرف فوق قلعة صحار كما وجد أخاً للسيد عزان بن قيس في الباطنة ولكن ليس في الحصن. السيد عبد العزيز وصل إلى مسقط فلا يجب علينا أخذ حساب كامل للشؤون حتّى يتحرك السيد تركي خلال أو عبر الدولة، وبالنظر إلى حقيقة الشائعة عن شلل السيد تركي فقد أخبر العقيد بيلي أنّه قد شفي من المرض ولكنه ما يزال يعاني من ضعف في قدمه اليمنى.

١٢١ ـ بتاريخ ٣ أيار/ مايو أرسل العقيد بيلي تلغرافاً:

وصل المركب كلايد إلى حاسك مع برقية أرسلها المارشال يخبر فيها عن الوصول المفاجئ للجنرال واي في يوم الاثنين الماضي، حيث تولى المارشال مهمة إصدار التعليمات، فقد اقترحت أن الجنرال واي سوف يتقدم نحو مسقط ويصل جوادر يوم الجمعة إذا لم يطلب قارب جلالة الملكة في خليج عُمان، أنا سوف أقترح أن يأتي المركب كلايد إلى منطقة بوشهر حيث ليس لدي أي مركب في الخليج الفارسي سواء كان للحراسة أو لتنفيذ الواجبات العادية المنتظمة في تعليمات برقيتك المؤرخة ١٣ نيسان/ أبريل.

١٢٢ـ وفاة الجنرال واي الذي نجم عن إطلاق النار في صباح يوم الاثنين الماضي قد سبب حزناً عميقاً وأسى كبيراً في مسقط، حيث لم يشهد أي شخص الحادث، والظروف التي أحاطت به بقيت من دون شرح، حيث قدمت جميع طبقات المجتمع في مسقط للتعبير عن أسفها واحترامها تجاه شخصية الجنرال الراحل. ومثّل السيد سعيد، محافظ مسقط حكومة صاحب السمو السيد تركي في الجنازة وأعلن الحداد العام في مسقط.

١٢٣ـ أظهرت تقارير الأخبار المرسلة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٨٧١ ما يلي:

- مسقط، الدولة التي تحكم تحت قيادة صاحب السمو السيد تركي تبدو هادئة الآن.

- لا تزال الفوضى والإزعاج يدبان في منطقة صحار والرستاق، يقال إن إبراهيم بن قيس متواجد في صحار ويرغب في التصالح مع السيد تركي.

- يقال إن الشيخ صالح في وضع قلق وترقب.

- الملكيات التي صادرتها حكومة عزان بن قيس قد أعيدت إلى أصحابها الأصليين.

- حجم التجارة في ازدياد.

- انتشر الجدري داخل المدينة.

- يقال إن السيد تركي يستعد للتوجه إلى صحار.

- اقترح الغاربي زيارة السيد تركي ولكن لم تتم الموافقة على ذلك حيث يعتبر شخصاً عدوانياً.

- يقوم التجار في مسقط بجمع التبرعات للسيد تركي حيث يتوقع جمع مبلغ ٥ آلاف دولار.

١٢٤ـ الإرسالية رقم ٢٧ بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ١٨٧١ أرسلت إلى وزير الخارجية بما يلي:

إلحاقاً لمذكرتنا السرية رقم ١٣ المؤرخة في ٣ نيسان/أبريل، لنا الشرف أن نتبع بأوراق إضافية كما وردت في الملحق الذي يوضح ملخص النقاط التي أخذتها حكومة جلالة الملكة في الاعتبار حول مسألة اعتلاء السيد تركي السلطة في مسقط:

أولاً، في ما إذا كان السيد تركي يجب الاعتراف به من قبل الحكومة البريطانية؟

ثانياً، «ما هو الجواب الذي يمكن الرد به على طلبه في تدخل الحكومة البريطانية لتدبر له إيجار بندر عباس،

ثالثاً، «دفع إعانة زنجبار المالية،

رابعاً، «طلبه السماح بإرسال ٥٠ مسلحاً إلى صحار عن طريق البحر بهدف السيطرة عليها».

«في الفقرة الثامنة من رسالتنا في الثالث من نيسان/أبريل عبرنا عن رأينا في تأييد الاعتراف بالسيد تركي، ونحن نقترح فعل ذلك حالما نستلم ما يعبر عن قبولك».

١٢٥ـ في ٤ حزيران/يونيو ١٨٧١، أرسل نائب الملك برقية إلى وزير الخارجية:

«رسالتنا المؤرخة في ٣ نيسان/أبريل، رقم ١٣. اقترح الاعتراف بالسيد تركي في مسقط. هل توافق؟

١٢٦ـ لقد تمّ اتخاذ هذه الخطوة بعد استلام ملاحظة شبه رسمية من السكرتير السياسي، بومباي:

«في ما يتعلق بمسألة الاعتراف بالسيد تركي، فقد طلب مني سعادة الحاكم أن أرسل لك الخلاصة التالية من الملاحظة شبه الرسمية من العقيد روس، والذي تمّ إرساله إلى مسقط ليحلّ محل العقيد الراحل.

الأسلوب:

«لقد تمّ استقبالي مدنياً من قبل السلطات العربية. يبدو أن كلّ شيء يسير على ما يرام، وليس هناك منافسة من أجل المساندة حتّى الآن.

إذا اعترفت الحكومة بتركي فإنني أعتقد بأنه يجب النظر إلى الأوقات الهادئة، ولكن العرب يلتمسون معنى معتبراً لعدم الاعتراف، بهذا النوع من الدعوة، بالنسبة إلى فلسفتهم، لِكُلّ شخص لديه حجة ليأتي إلى المضمار.

«لقد كان تركي يفكر في إرسال مندوب إلى الحكومة. لقد طلب المحافظ رأيي وقد نصحته بعدم فعل ذلك».

«هذه الملاحظة مؤرخة في مسقط في ١١ أيار/مايو».

١٢٧ـ وافق وزير الخارجية على الاعتراف بالسيد تركي بموجب برقيته المؤرخة في ٩ حزيران/يونيو ١٨٧١.

١٢٨ـ ذكرت تقارير الأخبار المقدمة من قبل حكومة بومباي، رقم ٢٣٩٩، في ٦ حزيران / يونيو ١٨٧١ أنه:

«في ١٧ أيار/مايو تمّ إشعال المفرقعات من قلاع مسقط من أجل الاستيلاء المزعوم لجنود سمو السيد تركي على صحار. ولكن أذيع في ما بعد أن الأخبار كانت غير صحيحة. لقد حاول جزء من قوات سموه أخذها ولكنهم لم ينجحوا في ذلك. لقد غير السيد تركي نيته الأصلية في التقدّم على طول ساحل الباطنة وعاد مع الجزء الرئيس من قواته إلى مسقط في ٢٢ من الشهر. لقد غادرت قوة لمشاهدة صحار، والتي لا تزال تحت حكم إبراهيم بن قيس. إن فيصل بن حمود في الرستاق مريض بشكل خطر بمرض رئوي.

«إن موقع الحدود في البريمي قد عانى من السقوط في قبضة جماعة صغيرة من الوهابيّة عن طريق قبيلة نعيم، والذين كانوا يتقاتلون في ما بينهم.

«لقد وصل الأعضاء التالية أسماؤهم من عائلة البوسعيد حديثاً من زنجبار: هلال بن محمود، ناصر بن ثويني (ومؤخراً من جوادر)، حارب بن ثويني. لقد أرسل سلطان زنجبار مبلغاً صغيراً من المساعدة المالية إلى سمو السيد تركي.

«بتاريخ ٢٤ أيار/مايو، وبمناسبة عيد ميلاد الملكة، أمر سمو السيد تركي برفع العلم البريطاني فوق قلعة الجلالي وإطلاق المدفعية ٢١ طلقة».

١٢٩ـ في ١٢ حزيران/يونيو، أرسلت حكومة بومباي تلغرافاً:

«البرقيات التالية من بيلي: "رسالة من السيد تركي تعرب عن الأمل في

الاعتراف به حاكماً على عُمان». انتهت البرقية.

لقد أبلغ العقيد روس بأن صحار لا تزال في أيدي إبراهيم بن قيس، لقد قيل إن المفاوضات بين القبائل الهناوية والغافرية قد أحبطت مخططات السيد تركي. صالح يدبر المكائد. عبد العزيز غير راضٍ، السيد تركي لا يزال واثقاً من النجاح. يعتقد العقيد روس أن الاعتراف بالسيد تركي سوف يعطيه الدعم المعنوي. تشير تقارير وكلائنا في ساحل العرب ولينجا بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو و٦ حزيران/ يونيو على التوالي بأن كلّ شيء هادئ. انتهت البرقية.

لقد وصل قارب من القطيف يشير إلى أن الجنود الأتراك قد احتلوا الحصن».

١٣٠ـ لقد تمّ إبلاغ حكومة بومباي بالاعتراف بالسيد تركي كحاكم لمسقط (رقم. أ ١٢٣٨، ١٦ حزيران/ يونيو ١٨٧١):

«إنني أطلب أن يتم توجيه الوكيل السياسي في مسقط من خلال المقيم في خليج فارس إعلام سموه بأنه من دواعي سرور نائب الملك والحاكم العام في الهند الاعتراف به كحاكم لمسقط، وأن يستمر معه بالعلاقات نفسها التي وُجدت في أيام السيد سعيد وأن صاحب السعادة القنصل يثق بأن النزاعات التي أربكت عُمان لوقت طويل سوف تؤول سريعاً إلى النهاية، وسوف يُعاد السلام والازدهار إلى ممتلكات سموه.

«لقد تمّت إحالة الأوامر إلى لينز للتقدّم إلى مسقط، وأن أمنية صاحب السعادة القنصل هي أنه يمكن توجيه القائد أن يرتب مع الوكيل السياسي من أجل إشعال المفرقعات على شرف سمو السيد تركي بمناسبة الاعتراف به.

«في ما يتعلق بالمراسلة المنتهية برسالتك رقم ٢٣٥٢ والمؤرخة في ٥ حزيران/ يونيو، فإنني أطلب أن يكون الوكيل السياسي حريصاً بأن لا يشير إلى تبعيات مسقط في ساحل مكران أو ساحل بندر أو معونة زنجبار. لا يمكن سنّ الأوامر بشأن تلك التبعيات حتّى يتم استقبال آراء حكومة جلالتها، وحتّى يتم استلام الرد منك على رسالتي السرية رقم ٩٩٣٥ والمؤرخة في ٢٣ أيار/ مايو، في ما يتعلق بمعونة زنجبار. يجب على سموه أن يرمز إلى أي من تلك التبعيات بالمحادثة مع الوكيل السياسي، ومن ناحية أخرى، يجب أن يجيب الوكيل السياسي فحسب بأنه لم يتسلم حتّى الآن أي تعليمات من الحكومة في هذه النقاط. ومع ذلك، فإنه في الوقت نفسه عليه أن يستلم ويرفع أي طلب يقدمه السيد تركي حول ذلك».

١٣١ـ لقد ذكر تقرير الأخبار في ١٠ حزيران/ يونيو:

«إن سمو السيد تركي يقيم في مسقط. إن الوضع في ما يتعلق بصحار على ما هو عليه. يستمرّ جزء من جنود السيد تركي في محاصرة الموقع الذي لا يزال في أيدي إبراهيم بن قيس».

«تشير الأخبار إلى مقتل السيد محمّد بن سعيد والي سمائل من قبل بعض أفراد قبيلة بني رواحة».

«لقد تقدّم الوكيل من مسقط لإجراء التحقيق. الأجزاء الأخرى في عُمان هي هادئة في الوقت الحالي».

١٣٢ـ في ١١ حزيران/يونيو أرسل العقيد روس، الوكيل السياسي لمسقط برقية:

«يحاصر بن سيف مع ١,٥٠٠ رجل صحار، لا يزال إبراهيم صامداً. عبد العزيز يتقدم إلى هناك».

١٣٣ـ في ٢ حزيران/يونيو كانت الأخبار كالآتي:

«لقد عاد الوكلاء الذين أرسلهم سمو السيد تركي للتحقيق في مقتل محمّد بن سعيد والي سمائل، ويخبرون بأنه كان هناك عدة أشخاص فقط معنيين بالجريمة من قبيلة رواحة. إن الرئيس وغالبية القبيلة متعاطفون مع الحكومة الحالية، والمنطقة هادئة.

«إن حصار صحار مستمر. الحامية غير كبيرة وتتكون جزئياً من مستوطنين إيرانيين ولكن حصانة الموقع تمكنها من الصمود. لقد تمّ إرسال السيد حارب بن ثويني والسيد أحمد بن الإمام من قبل سموه للسعي من أجل مواصلة العمليات. الأجزاء الأخرى من عُمان هادئة».

١٣٤ـ في أيار/مايو ١٨٧١ أصدر السيد تركي بلاغاً ضدّ العبودية:

«إلى كلّ من يهمه الأمر،

«إن مالكي وأسياد كلّ المراكب التي يجب أن تصل إلى أي جزء من أملاكنا محملة بالعبيد المستوردين من أجل البيع سيكونون عرضة للعقوبة، وإننا نأمر بحرق مثل هذه المراكب بناء على الحقائق التي تمّ تأسيسها. إن أي شخص معني في إرساء العبيد كما هو مذكور أنفاً سيكون عرضة للعقوبة من قبلنا. لا يسمح لأي شخص بالتعامل مع مثل تلك السفن وأي شخص يقدم لهم المساعدة أو يخفي معلومات عنهم أو يرسي العبيد في أي مكان سيكون عرضة لمعاقبتنا».

١٣٥ـ لقد أخبر العقيد روس في برقيته المؤرخة في ٢٧ حزيران/ يونيو:

«لقد رفض عبد العزيز قيادة صحار. يتقدم اليوم إلى جوادر، الوضع بشكل عام على ما هو عليه».

وبناء عليه كتب العقيد بيلي:

«إن مغادرة السيد عبد العزيز إلى جوادر سوف يريح سمو السيد تركي من وجود بقية لأقاربه في مسقط».

«من المتوقع استمرار الغيرة بين الانقسامات القبلية الكبرى للهناوية والغافرية، ومن المحتمل أن تستمر بغض النظر عن ماهية شخصية السلطان.

«إن الوضع المالي المتأزم لسموه ربما تمثل المشكلة الكبرى حالياً.

ليس هناك شكّ بأن سموه تواق لأن نعترف بسلطته، وأن هذا الاعتراف سوف يقوي مركزه في الكثير من الأوجه».

١٣٦ـ في ١٠ حزيران/ يونيو أخبر العقيد روس عن مغادرة السيد تركي مرة أخرى إلى ساحل الباطنة من أجل العمل ضدّ إبراهيم.

في٣٠ حزيران/ يونيو ١٨٧١ أرسل العقيد بيلي تلغرافاً:

«لقد تقدّم المركب لينز إلى بومباي قبل تسلمي تعليمات حكومة الهند في ما يتعلق بالاعتراف. إن المركب بلفينش يتوجه الآن إلى مسقط بدلاً من المركب لينز وسوف يعود بعدها إلى الخليج».

١٣٧ـ في ٦ آب/ أغسطس ١٨٧١ كان الإبداع الأخير كما يلي:

لقد توجه سمو السيد تركي في سفينته الرحماني إلى ميناء شناص الذي تمّ استرداده مؤخراً من السيد إبراهيم بن قيس. وبالوصول إلى هناك، فقد رتب سموه جماعات من الموالين له للانضمام إليه في صحار وأشرع بنفسه إلى هرمول (Hormool)؛ وفي الوقت نفسه نزل راشد بن مكتوم رئيس بني ياس في المكان الثاني مع ما يقارب ٧٠ رجلاً يعملون بالاتفاق مع سموه. وعلى قرابة ٥ أميال من قلعة لوى والتي كانت تحت سيطرة محمّد بن سعيد من القبائل الهناوية الموالية لإبراهيم بن قيس، الذي خرج وتصادم مع راشد ولكنه قتل وتم هزم أتباعه. وبعد وصول سموه بفترة قصيرة تمكن من الاستيلاء على لوى.

«توجه سموه بعد ذلك إلى صحار التي حاصرها وشيد فيها بطارية من ثلاثة مدافع.

«لقد حدث أيضاً اشتباك في الخضرة بالباطنة بين قبائل آل بورشيد وآل بو سعد، وانتهت بهزيمته الثانية والتي أيدت السيد إبراهيم.

«لقد حدث اختراق لحصن صحار وكان الجميع مستعد للهجوم عندما توسط بعض الموالين واقترحوا بنود الصلح والتي تمّ كفالتها من قبل السيد تركي. وتحت هذا الترتيب احتفظ السيد إبراهيم بصحار وخط الساحلِ من صحم وحتّى الخابورة. وجميع بقية المناطق والموانئ بما فيها السويق والمصنعة سلّمت إلى سموه.

«لقد وصل السيد تركي إلى مسقط هذا الصباح».

١٣٨ـ في ٨ آب/ أغسطس ١٨٧١ أرسل العقيد بيلي تلغرافاً:

«أرسل العقيد روس تلغرافاً بأن تركي قد توصل إلى اتفاق مع إبراهيم، باحتفاظ الثاني بصحار واستلام تركي السويق والمصنعة. إنني لا أعتقد بأن هذا الأمر مرضي. لقد وصل المركب بلفينش وتركي إلى مسقط».

علق العقيد بيلي في برقيته (رقم ٨٩٢٠٢٣١، المؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٨٧١):

«إذا كانت هذه هي الترتيبات النهائية، وإذا كان إبراهيم سيسيطر على الحصون القوية كقائد مستقل، فإنني لا أعتقد بأن هذه التسوية في صالح منفعة سموه كحاكم لعُمان.

«من المحتمل أن يكون سماع سمو السيد تركي بنية الحكومة البريطانية بالاعتراف به كحاكم جعله متلهفاً للعودة إلى مسقط لمقابلة الوكيل السياسي، وأن سموه، بسبب ذلك، وافق على تلك الترتيبات المؤقتة في صحار باعتبارها ملائمة لأوضاع تلك المرحلة».

لقد طلبت حكومة بومباي من العقيد بيلي أن يسعى إلى التأكد من الظروف الدقيقة للهدنة الموقعة بين السيد تركي وإبراهيم.

١٣٩ـ لقد لخصّ العقيد روس في برقيته رقم ٤٦٨، المؤرخة في ١٠ آب/ أغسطس ١٨٧١ إلى العقيد بيلي الأحداث والترتيبات:

«يظهر فيه احتمال حدوث هجوم كبير سينجم عنه السيطرة على صحار، عندما ضغط بعض أتباع سموه من قبيلة آل بورشيد على السيد تركي بأن يرفع يده

ويصنع السلام. اتفق على أن يسيطر إبراهيم على صحار وجزء من الساحل من صحم وحتّى الخابورة، منطقة يبلغ طولها ٣٠ ميلاً، بينما تسلم جميع الأجزاء الأخرى من الباطنة إلى السيد تركي.

«الوثيقة العربية والتي من المحتمل أن تكون محررة من قبل ثويني بن محمّد، وزير سموه، تشرح إلى حدّ ما الأسباب التي أثرت على قرار سمو السيد تركي في هذا الأمر. ليس لدي شكّ أن سموه كان يخشى أنه في حال رفضه الإذعان لمطالب الموالين له لتحقيق السلام ربما يتخلون عنه ويساندون الفريق المعارض، وسوف يؤدي ذلك إلى إطالة العملية. وحاجة سموه إلى التمويل كانت سوف تمنعه من الاحتفاظ بقواته لأي فترة من الزمن. لذلك فقد أرغمته الظروف على قبول تلك التسوية البغيضة إلى نفسه. لا يمكن بالتالي اعتبارها تسوية دائمة، حيثُ إنّه ومن دون شكّ سيستغل أقرب فرصة مناسبة له لتجديد الصراع من أجل صحار. هذا واضح من التعبيرات المستخدمة في الفصل الثاني من الوثيقة.

«إن قلاع السويق والمصنعة تمّ تسليمهما إلى سموه الذي عاد إلى مسقط في السادس من الشهر الحالي.

«في الوقت الحاضر، فإن الوضع هو كالآتي: يسيطر سمو السلطان على الساحل باستثناء حوالى ٣٠ ميلاً من الساحل. وفي الداخل، لم يتم تنظيم أي معارضة ذات أهمية ضدّ سموه. من الملاحظ أن الموالين الذين تعتمد حكومة سموه عليهم بشكل رئيس في الوقت الحالي وهم قسم من القبائل الغافرية. قبائل الهناوية، وبشكل كبير الذين يؤيدون رجال الدين والمساندون السابقون لعائلة البوسعيدي خامدة بشكل عام، على الرغم من أنّها تظهر في بعض الأحيان علامات السخط. سوف يرافق ابتهاج الغافرية بشكل طبيعي بعدم الرضى النسبي للهناوية. لقد تعلمت القبائل وقادتها خلال سنوات كثيرة من النزاعات أن يبرزوا طاقتهم في توطيد ووضع الحكام كما يجب. ومن المحتمل أن لا يجدوا مصلحتهم في دعم أي حاكم للسيادة المتماسكة وغير المنقسمة. هكذا، فإنه من غير المتوقع أن يكون سمو السيد تركي مُعفى من المشاكل التي تواجه كلّ حاكم في عُمان. وبالتحكم في إيرادات كافية، فإن في وسع حكومة سموه إحباط أي محاولات للإخلال بالنظام وتأسيس نفسها بشكل متين. إنك مدرك مدى الوضع المالي الحرج لسموه، وأن قضية صحار هي مثال جيد على هذه الظروف».

١٤٠ـ لقد ردّ العقيد بيلي على العقيد روس:

«إن مسألة توزيع أراضي مسقط بين ممثلي فرع السيد سعيد وأولئك من فرع

أبناء قيس من العائلة الحاكمة، كانت دائماً موضع نقاش بين العرب أنفسهم. وفي الزمن الماضي، سبق تقسيم جزء من تلك الأراضي. وأثناء تدخّل البريطانيين عام ١٨٦٠، كان السيد تركي يحكم صحار بينما كان ثويني يحكم مسقط.

«ولكن الفصل في التحكيم من قبل الراحل فارل كاننغ عقد على أنه لا ينصح بأن تستمر صحار مستقلة عن مسقط.

«في رأيي، أن السيد تركي سوف يواجه دائماً القلاقل لتحقيق السلام والازدهار لرعاياه ما دام ممثلو الفرع الآخر المنافس له من عائلته يسيطر وبشكل مستقل على القلاع المسلَّمة الآن إلى إبراهيم بن قيس. ولكن، بالطبع، إن المسألة هي سياسة محلية وكل ما يمكننا فعله هو مراقبة الأحداث».

١٤١ـ وحتّى ١٤ آب/ أغسطس أعلن تقرير أخبار بوشهر:

«لقد ارتفعت نسبة الوفيات كثيراً بسبب انتشار مرض الكوليرا في بوشهر خلال أول أسبوعين من آب/ أغسطس الماضي، حيث تمّ التحكم في المرض بعض الشيء. وبناء على الرأي الطبي فإن وبال المكان يعود إلى حدّ كبير إلى الفيضانات في المنطقة. الكوليرا متفشية في لينجه وعلى طول خطّ ساحل الكونغون وفي الداخل، وكذلك في جزر البحرين. قرى سترة، البديعة، والجفير، والبعض في قطر لا يزال مصاباً بالمرض.

«استمر السلام في البحر من دون إزعاج. ومن المتوقع أن يحقق صيد اللؤلؤ دخلاً جيداً هذه السنة».

١٤٢ـ في ٢٠ آب/ أغسطس أكمل تقرير الأخبار:

«لقد أعلن في ٨ آب/ أغسطس عن عودة السيد تركي من ساحل الباطنة والاعتراف الرسمي به كحاكم لمسقط من قبل الحكومة البريطانية. لقد أقام سموه مراسم استقبال للوكيل السياسي الذي رافقه كبير الضباط نافال وضباط المراكب بلفينش وكوكستنس وكذلك آخرون من المقيمين الإنكليز. وبعد التهاني، تمّ إطلاق العيارات النارية الملكية من البلفينش. لقد أعلن ذلك اليوم على أنه عطلة رسمية وتم تزيين المراكب في الميناء. لقد استضاف سموه زواره على الفطور واستقبل المهنئين إنابة عن الطبقات المختلفة. ينظر إلى مسألة الاعتراف بالسيد تركي على أنها ذات مصلحة وأهمية خاصة للشعب العُماني. والتوقع العام هو أن تمثل بداية لفترة يتحقق فيها السلام.

«إن قلاع المصنعة والسويق قد تمّ تسليمها لسموه. ولا توجد قلاقل في مسقط».

لقد وافق نائب الملك والحاكم العام في القنصلية على مصادقة حكومة بومباي على مشاركة الوكيل السياسي في المناسبة (رقم أ ٢٧٤٥، المؤرخة في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧١).

١٤٣ـ كتب العقيد روس في ٢٥ آب/ أغسطس (رقم ٥٠٤):

«لا أرى وجود أي خطر في الوقت الحاضر من إعادة تنظيم الحكومة السابقة لنفسها.

«إن سمو السيد تركي هو الآن معترف به في غالبية الأماكن التي أقرت بسلطة أخيه الراحل السيد ثويني. الاستثناءات هي صحار والرستاق. ليس من الجديد أن نرى صحار منفصلة عن مسقط مؤقتاً، ومع ذلك إنني مختلف في الرأي وشديد الألم بسبب وضع مسقط الحالي الذي سيمثل مصدراً لتكرار عدم الاستقرار.

«من الصعب الحكم على مدى وطبيعة السلطة الحقيقية لسمو السلطان على المناطق الداخلية المختلفة لأنه لم يتم وضعها على المحكّ حتّى الآن، وأنا بنفسي لا أعتقد بأن هناك أي شيء آخر يمكن عمله أكثر من النظام الإقطاعي المعتدل السابق».

١٤٤ـ في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٨٧١ أرسل العقيد بيلي تلغرافاً إلى بومباي:

«يتمنى السيد تركي أن يرسل مركباً إلى خصب لتعزيز سلطته. أرجو أن تخبرني إذا ما كانت الحكومة تعارض».

١٤٥ـ لاحظ السكرتير:

«يوجد تقرير عن خصب في صفحة ٥٣٧ من مجلد الخيارات الفارسيّة. إنّها تابعة لمسقط ولكن ترتكز في عمق الخليج الفارسي، في رسالتنا في ٣ نيسان/ أبريل رقم ١٣، والتي كنا فيها ندفع نحو عدم التدخل في بحر عُمان. لقد اقترحنا بأنه يجب تحرير حاكم مسقط من القيود المفروضة عليه في العمليات الحربية خارج الخليج الفارسي. لذلك، فإنه لن يتم تطبيق هذه الرسالة على الوضع الحالي. الجواب يعتمد إذاً على السياسة التي تعني المحافظة عليها في الخليج. إن البعثة التركية الحديثة قد وجهت أسئلة غاية في الأهمية ومؤثرة بتلك السياسة.

«على سبيل المثال، فإن مسقط لديها فقط حقّ بإرسال جنودها عن طريق البحر إلى خصب لتأسيس السلطة هناك، كما هو بالنسبة إلى الترك بإرسال حملة بحرية إلى القطيف لتأسيس سلطتهم في نجد. لقد سمحنا للترك بإرسال جنودهم عن طريق البحر. هل نحن جاهزون لمنع مسقط من فعل الشيء نفسه وإذا كان الجواب نعم، فلماذا؟

«بما أنه يبدو بأنه من الممكن وصول خصب بالنزول على الجانب الشرقي من رأس الخيمة ومن ثمّ المشي على الأرض، أعتقد أن الجواب لتركي يمكن أن يكون بأنه لن ترفع المعارضات شريطة عدم دخول المراكب إلى الخليج أو الذهاب خلف مسندم».

١٤٦ـ لقد تمت الإجابة في (رقم أ ٢٠١٣، المؤرخة في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٧١:

«لا يستطيع نائب الملك أن يعارض تركي في إرسال مركب إلى خصب، شريطة أن لا يخرج خارج حدود أرضية بالغة ثلاثة أميال من الشاطئ. يمكن الفهم، هنا، بأن خصب هي تحت مسقط ويمكن الوصول إليها عن طريق المركب كما هو مذكور أعلاه. إذا لم يكن كذلك، أرسل تلغرافاً».

١٤٧ـ في ١٨ أيلول/ سبتمبر أرسل العقيد بيلي تلغرافاً:

«يخبر الكابتن مايلز أن عبد العزيز توجه إلى شربار (Charbar) مع ١٥٠ من الأتباع. ومن المعتقد بأنه سوف يتقدم إلى الغرب وربما ينضم إلى إبراهيم بن قيس في صحار. العقيد روس غير راضٍ عن الأوضاع في عُمان».

لقد أقلع عبد العزيز عن مشروعه في ٢٣ أيلول/ سبتمبر وعاد إلى جوادر. لقد قابله محمّد علي في خلات (Kilah) وتم إقناعه بالرجوع.

لقد تمّ إخبار العقيد بيلي بأن يتحقق من السيد تركي إذا ما كان يخشى من أي خطر من أخيه وأن يخبره بما سمعه عن حركة عبد العزيز.

١٤٨ـ لقد أشار تقرير الأخبار في ٢٣ أيلول/ سبتمبر بـ:

«لقد وصلت سفينة البخار الحربية لبنان والسفينة الحربية إسكندرية ١٦، ومدافع ٨، على التوالي إلى بوشهر تحت قيادة العريف بيج العميد البحري للباب العالي، والذي أفاد بأن هذين المركبين كانا طليعة جيش الأسطول البحري والذي يبقى بعيداً عن المهمة في البحر الأحمر والخليج الفارسي. لقد تمّ إطلاق عيارات نارية من قبل المراكب بعد أن رست في طرق بوشهر الداخلية. وبعدها حطّ العميد البحري عريف بيج، ودعا نائب الحاكم والذي بعث مسبقاً انتداباً لانتظاره».

١٤٩ـ في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧١ أرسل العقيد بيلي تلغرافاً:

«أرسل الميجر روس برقية يشير فيها إلى تجدد العداوات بين السلطان وأتباع إبراهيم. لقد حدث التصادم بين الأحزاب مسبقاً في ستايات (Stayath). أقترح

التقدّم إلى مسقط على متن السفينة البخارية غداً. إذا أمكن أن ينظم المركب لينكس في مسقط فإنني أنصح بذلك. أعتقد بأنه يجب أن نقدم أكبر قدر ممكن من مساعينا الأخلاقية لمنع أية حملة جديدة تزعزع الحكم في مسقط».

لقد أرسلت حكومة الهند تلغرافاً إلى بومباي (رقم أ ٢١٥١، المؤرخ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧١):

«أسمح للعقيد بيلي أن يتقدم إلى مسقط وأن يستخدم كلّ الوسائل المشروعة للتدخل الحالي لمنع العداوات المتكررة من إبراهيم. سوف يتم أمر لينكس من أجل الانضمام له».

«لقد تمّ إصدار التعليمات إلى المركب لينكس للانضمام إلى العقيد بيلي في مسقط.

١٥٠ـ لقد أخبر العقيد بيلي في برقيته (رقم ٣٣٥-١١٨٦، المؤرخة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧١) بتفصيل تام:

«في صباح ٨ من الشهر صعدت على متن سفينة البريد البخارية ووصلت إلى مسقط الليلة الماضية.

«بعد التوصل إلى هدنة بين سموه والسيد إبراهيم بن قيس فإن الأوضاع أصبحت منذ عدة أسابيع مستقرة.

«وبالتالي، فقد توجه إبراهيم بن قيس إلى الحزم لمقابلة بعض المشاغل العائلية قادماً من صحار.

«إن سماع سموه بهذا جعله يعتبر أن ذلك الزحف مهما كان سببه من طبيعة الاستراتيجية التي تجمع بين إبراهيم ورئيس الرستاق، واعتبر السيد تركي أن تلك المناسبة تمنحه فرصة جيدة لاحتلال قلعة صحار.

«مع ذلك، بعد وصوله إلى قلعة بركاء، يبدو أن سموه قد أدرك أن مفاجأة صحار لم تكن عملية.

«لذلك قرر سموه التوجه نحو الحزم إلا أن حركته فشلت ولم تتمكن من تحقيق أي نجاح، وعاد سموه بعد ذلك إلى مسقط حيث بقي فيها ولا توجد لديه نية في تجديد العداوات في الوقت الحاضر.

«وبعيداً عما تمّ إخباري، فإن إبراهيم بن قيس ليست لديه أية نية في الوقت الحاضر لمحاولة القيام بأي عمل ضدّ مسقط. إن آراءه (والتي من المحتمل أن يشاركه

فيها كثير من العرب) تبدو محددة بإبقاء الأوضاع على ما كانت عليها في السابق، وبحيث تكون صحار والمناطق الشمالية الأخرى تحت قيادة فرع من العائلة التي ينتسب إليها، أو من قبل حاكم منفصل ومستقل عن حاكم مسقط».

١٥١ـ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر أرسل المفوّض في السند تلغرافاً:

«يخبر الكابتن مايلز من جوادر»: «لقد غادر عبد العزيز من جديد إلى جوادر مع ٢٠ من أتباعه. وقد وعده حسين خان بتقديم المساعدة له».

يعتقد بأنه كان ينوي الانضمام إلى إبراهيم والذي يقال إنه مستعد لإشعال الثورة من صحار. لقد وصل السيد تركي إلى شربار من مسقط.

١٥٢ـ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر (رقم ٣٤٦-١٢١٣) كتب العقيد بيلي من جديد:

«في ما يتعلق بإبراهيم بن قيس في صحار وقريبه فيصل في الرستاق، سألت سموه إذا ما كان يعتقد أن هدفهم هو الإبقاء على المواقع المستقلة الحالية أو الاعتداء على مسقط، أجاب سموه: يتمنى إبراهيم أن يطردني تماماً كما أتمنى أن أطرده. ولكن سموه تابع: «إبراهيم من دون مال وعندما يتم استنفاد احتياطاته يمكن أن أتمكن من القيام بعمل ما ضده. في الوقت نفسه، فإنني لا أخشى كثيراً من تقدّمه مثلما أفعل بالنسبة إلى تلك المتعلّقة بالسيد عبد العزيز». زيادة على ذلك، فقد أضاف سموه: «أهدف قريباً إلى إرسال سفينتي إلى الخابورة عندما أصبح قادراً على الاستيلاء عليها وبالتالي أشكل تهديداً لإبراهيم».

«لقد شرح سموه بشكل تطوعي إلى المترجم بأنه لم يكن راضياً بشكل قطعي عن ثويني وبأنه بِكُلّ سرور سيتخلص منه إن تمكن من ذلك. وأعتقد بأنه ليس هناك شكّ بأن موقع ثويني قد ساعد أكثر من أي عامل آخر على تنفير الزعماء وبخاصة أولئك المعتادين على دعم سموه وراثياً من القبائل الهناوية. باختصار، فإنني قد سمعت رأياً معبراً في ما يتعلق بذلك الرجل، أن الوضع الحالي هو مؤلم وخطر على مستقبل سموه.

«وفي الوقت نفسه، بدت هذه المسألة ذات سياسة محلية وحتّى شخصية، بدت للرائد روس ولي على أنها واحدة والتي يجب ألا نتدخل أو حتّى ننصح بأي شيء حيالها. وبالتأكيد لا أشعر بأن النصيحة ستفيد سموه في ظروفه الحالية.

«من الجيد أن يبدو جميع المتطلعين إلى السلطة وداعميهم المتآمرين غالباً أو تماماً، على أنهم يحتاجون إلى الأموال مثل سموه ويمكن أن لا يسعوا نتيجة ذلك إلى

القيام بأي تآمرات مباشرة أو جدية. وأتمنى أيضاً بأن يتبع الاعتراف الحديث بحكومة سموه بوصولي هنا على متن سفينة جلالتها ماغي وروز بأن نقدم كلّ الدعم والذي يمكن أن يقدمه النفوذ المعنوي».

١٥٣ـ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر تمّ الإخبار:

«استمر الهدوء في عُمان منذ تاريخ التقرير الماضي.

«الوكيل السياسي في الخليج الفارسي وصل من جوادر في السادس من الشهر الحالي وتقدّم إلى الخليج على متن سفينة جلالتها ماغي في اليوم التالي.

«يهدف سمو السيد تركي إلى زيارة ساحل الباطنة في سفينته الحربية، الرحماني.

«الحمّى متفشية جداً».

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر استمرت الأخبار:

«بصعود سمو السيد تركي سفينته، الرحماني، تقدّم في ٢٣ من الشهر الحالي لزيارة ساحل الباطنة. لقد قدم السيد حارب بن ثويني إلى كشم لزيارة أخيه السيد سالم.

«تستمر الحمى في الانتشار بشكل كبير».

١٥٤ـ لقد كانت أخبار بوشهر في الثاني من كانون الثاني/ديسمبر كالآتي:

لقد وصل أحمد نديم أفندي القنصل التركي لبوشهر إلى هنا على متن سفينة الملاحة البخارية البريطانية الهندية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

«وصل فريق من ٦٠ جندياً تحت قيادة موظف مدني إلى بوشهر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر والمفترض أن يتولى حراسة القنصلية التركية».

١٥٥ـ في الثامن من كانون الأول/ديسمبر ١٨٧١ تمّ الإخبار:

«توجه سمو السيد تركي على متن مركبه البحري الرحماني إلى الخابورة على ساحل الباطنة. لقد سلم الحواسنة تلك المنطقة التي كانت في السابق تحت سيطرة إبراهيم بن قيس إلى السيد تركي.

عاد سموه إلى مسقط في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر».

في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٨٧١، أفادت الأخبار بأن السيد تركي كان في بوشهر على متن سفينته الرحماني وعاد إلى مسقط في ١٨ من الشهر.

١٥٦ـ في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٢ أرسلت حكومة بومباي تلغرافاً:

«أرسل العقيد بيلي تلغرافاً اليوم، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر. احتجاز ستة من الرعايا الهنود البريطانيين في صحار من قبل إبراهيم بن قيس وذلك بسبب رفضهم طلباً بالمساهمات المالية. لقد تمّ تحذير الرعايا منذ وقت طويل من الخطر الذي يجلبونه على أنفسهم في بقائهم في صحار في الوقت الحاضر. كتب السلطان شاكياً من المؤامرات ونوايا السيد سالم. وعد كبير الضباط البحريين بالترتيب لإرسال سفينة إلى ساحل مسقط وإعطاء الدعم المعنوي».

لم يتم الإبلاغ بأية أوامر.

لقد واصلت رسالة حكومة بومباي (رقم ٣، ٦٤٥ في كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٢) متابعة ذلك الأمر. لقد قدم العقيد روس رسالة من الهندوس المقيمين في صحار طالبين من الحكومة البريطانية إنقاذهم من الاحتجاز. أضاف العقيد روس في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر:

«التجار الذين عادوا إلى صحار بعد تحقيق الصلح بين سمو السلطان وإبراهيم بن قيس بالتأكيد قد سبق لي تحذيرهم بأن صحار كانت تحت قيادة زعيم لم تكن لدى لحكومة البريطانية علاقات من أي نوع معه. وقد تمّ تحذيرهم بأن عودتهم إلى صحار ستكون على مسؤوليتهم. في ٢ كانون الأول/ ديسمبر كتب بأن التجار المحتجزين تمّ تحريرهم من قبل السيد إبراهيم بعد دفع المساهمات المفروضة التي تقدر بحوالى مئة دولار».

في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر أرسل العقيد بيلي من جديد تلغرافاً كالآتي:

«لقد تسلمت البرقية الملحقة من العقيد روس:

مسقط، ٦ من الشهر، حدث قتال قرب صحار ومني إبراهيم بالهزيمة. وهو ما زال يحتفظ بصحار. الوضع العام كما كان عليه في السابق. يحتفظ تركي بالخابورة. لقد عاد إلى هنا بالأمس».

لقد عززت رسالة حكومة بومباي (رقم، ٣٧٦، في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٢) المرسلة من المقيم السياسي، خليج فارس، في ما يتعلق بالظروف المالية الحرجة للسيد تركي، مؤامرات السلطان السابق السيد سالم وإجراءات إبراهيم بن قيس في ما يتعلق بالرعايا البريطانيين في صحار. لقد تضمنت رأي العقيد بيلي بأنه من واجبنا تقديم كلّ الحماية القانونية للرعايا البريطانيين الهنود المقيمين حالياً في

المناطق المستقلة على طول الساحل العربي. لذلك، يجب أن يكون هذا المبدأ الواسع مؤهلاً للتطبيق.

لقد أضاف (في رسالته رقم ٦٠٧-١٣٢٨، المؤرخة في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر إلى العقيد روس):

«بما أنّني مدرك للضعف البالغ لحكم السلطان، فإنني أحجم عن الطلب منك أن تلح على سموه بالنصيحة بتخفيف تمرّد إبراهيم بن قيس.

ولكن في الوقت نفسه، يجب أن نتذكر بأن سموه هو الحاكم المعترف به لأراضي مسقط، وبأن الحكومة البريطانية الهندية سوف تتوقع منه وجوب معاملة رعايانا المقيمين حالياً ضمن ممتلكاته بالانسجام مع المعاهدة وأنه إذا حدث لهم مكروه في أرواحهم وأملاكهم فإنه يمكن الحصول على التعويض».

١٥٧ـ في ١٧ شباط/ فبراير أرسلت حكومة بومباي تلغرافاً:

«الآتي من العقيد بيلي: أرسل الوكيل السياسي تلغرافاً بأن السلطان قد تسلم معلومة معتمدة بأن السلطان السابق السيد سالم يعتزم الغارة على صور مع ١٠٠ رجل، ويتوسل طلب مساعدة باخرة بخارية. تذكر الأخبار من كشم بأن السيد سالم بدعوة من القبائل الهناوية غادر كشم، ونوى الذهاب إلى صور. تقول برقية أخرى إن سالم قد ذهب إلى ساحل القراصنة مع بعض الخدم بدعوة من الهناوية ضدّ مسقط. تفيد تقارير المركب بلفينش بعد زيارة صحار بأن إبراهيم بن قيس يتقدم إلى الخابورة مع مدافع ثقيلة على أن ينضم إليه رجال الجبال. وعلى ساحل مكران قيل إن عبد العزيز حاصر شاربور وهو على اتصال مع إبراهيم خان. أطلب التعليمات».

أجابت حكومة الهند (رقم أ ٤٢٣، في ٢٠ شباط/ فبراير):

«يجب إخبار العقيد بيلي بضرورة حماية الرعايا البريطانيين في مسقط وصور وأن يتم إخبار السيد تركي بأنه لا يمكن منح مساعدة عملية من الباخرة البخارية، وأنه لن يتم التدخل في الإجراءات التي يمكن أن يرغب باتخاذها في خليج عُمان أو ساحل مكران».

١٥٨ـ في ٢٢ شباط/ فبراير كتبت حكومة بومباي من جديد:

«الآتي من العقيد بيلي: لقد تسلمت البرقية التالية من الوكيل السياسي، مسقط - تبدأ البرقية- مسقط الثامن عشر. لقد سمع سموه بأن السيد سالم غادر

هنجام في الثاني عشر. ويعتقد بالتأكيد بأن سموه سوف يحيط في الجنوب الشرقي وسيتوجه شخصياً اليوم إلى صور على متن الرحماني. من المتوقع حصول بعض المشاكل. انتهت البرقية. لقد استدعيت المركب ماغي إلى مسقط في الأيام الماضية وطلبت من الضابط البحري الرئيس أن يرسل سفينة حربية إلى مسقط لمنح الدعم المعنوي».

لم يتم التبليغ بأي أوامر من قبل حكومة الهند.

لقد أظهرت برقية العقيد بيلي (رقم ٢٨-١٣٠، المؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٨٧٢) بأن الخابورة بقيت تحت سيطرة سموه، كان إبراهيم لا يزال يتحرك قرب صحار. لقد عاد السيد تركي إلى مسقط وتمكن ثويني بن محمّد من السيطرة على الخابورة للسيد تركي.

وفي البرقية رقم ٢٩-١٣١ من التاريخ نفسه، قيل إن بلفينش في طريقها إلى صحار لاستكشاف الحقائق الواقعية في قضية رهن ستة من البانيان (الهنود) الذين تمّ حبسهم في حصن صحار بأمر إبراهيم.

أبلغ الميجور روس بموجب البرقية رقم ٢٥ بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير البانيان (الهنود) الستة الذين تمّ حبسهم في حصن صحار بأمر إبراهيم. تمّ الإفراج عنهم في اليوم الثاني، بعد أن وافقوا على تزويده بعدد ٢٥ كيساً من الأرز.

لقد أخبر العقيد روس، الوكيل السياسي، أيضاً بأن قلعة الخابورة كانت في عهدة أحد الموالين لسموه.

لقد انتظرت حكومة الهند التقرير.

إن تقرير الأخبار في ٤ شباط/ فبراير ذكر بأنه ليس هناك حركات ذات أهمية حدثت خلال الأسبوعين الماضيين. لا يزال الأمن في ساحل الباطنة غير مستتب لقد تقدّمت سفينة جلالتها بلفينش إلى خليج فارس.

في ١٨ شباط/ فبراير (في رقم ١٢٠٤، المؤرخة في ٢٨ شباط/ فبراير ١٨٧٢ من حكومة بومباي) لقد تمّ الإخبار بأن الهدوء قد ساد في كلّ مناطق عُمان. لقد أشيع بأن السيد سالم بن ثويني يخطط للاستيلاء على الحقل في الجنوب الشرقي. لقد غادرت سفينة جلالتها ماغي إلى بومباي في ١٣ من الشهر.

لقد أضاف:

«أرسل سمو السيد تركي رسولاً ومعه هدية من الخيول لأخيه السيد برغش في زنجبار».

في ٢٩ شباط/فبراير أحالت حكومة بومباي رسالة (رقم ١٢١٩) من الوكيل السياسي في مسقط مؤرخة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧١، تتعلق ببعض المواقف التي اتخذها العميد البحري التركي في ما يتعلق بسمو السيد تركي. لقد تذمر العميد البحري من محادثة السلطان مع القنصل الهولندي في بيت الحاج عبد النبي.

إن خلفيات التذمر هي:

أولاً، لم يتم تزويد مرشدي سفن في مسقط.

ثانياً، إن سموه لم ينتدب أحداً لاستقبال أو الترحيب بالعميد البحري على متن مركبه.

ثالثاً، إن سموه كان غائباً عن الكرم والصداقة.

لقد أخبر العقيد بيلي بأنه كان هناك رأي واحد من بين مواليد هذه المناطق، أي، إن الترك تواقون لانتهاز كلّ فرصة من أجل التدخل في الشؤون وبذل السيطرة المباشرة على الأراضي العربية. لقد وجهت حكومة بومباي العقيد بيلي لتوجيه العقيد روس بأخذ فرصة تذكير سمو السيد تركي بالنصح في موقعه بأن يعامل ضباط الباب العالي بالاحترام في مثل هذه المناسبات.

١٥٩ - أ - في ٢٤ شباط/فبراير أرسلت حكومة بومباي تلغرافاً من جديد:

«الآتي من العقيد بيلي:

«أرسل العقيد روس تلغرافاً كالآتي: مسقط ٢١ الشهر، السيد سالم وصل إلى صحار، يعد الخطط مع إبراهيم. من المتوقع أنه سوف يتوجه إلى صور. السيد تركي يتوجه إلى جوادر بدلاً من صور».

وبناء عليه، فقد طلب من العقيد بيلي في الأول من آذار/مارس أن يرسل بتلغراف مبيناً آراءه تجاه الوضع الحالي في مسقط.

لقد أجاب العقيد بيلي في الثاني من آذار/مارس:

«رسالة روس المستلمة اليوم تشير إلى أن السلطان لديه المبررات أن يتوقع الخطر أو الخيانة من كلّ جانب، وأن شعبيته وسمعته تشوّه بواسطة التأثير المهلك لوزيره. إن التحالف الحالي في عُمان من المحتمل أن يكون تحت قيادة إبراهيم بن قيس من الشمال والسيد سالم من الجنوب والشيخ صالح من الداخل. في الوقت نفسه، يبدو بأن السلطان ينوي التوجه نحو ساحل مكران. ومن بين الصعوبات الحالية للسلطان هي حاجته الماسة للمال. الأوضاع الحالية ربما تتطور خلال فترة

قصيرة، وفي الوقت نفسه، لن يكون هناك أي حاجة لاتخاذ أي إجراءات منسجمة مع سياستنا إلا مراقبة الأحداث وحماية المصالح البريطانية. لقد وعد كبير ضباط البحرية بإرسال البارجة العسكرية إلى مسقط حيث من المتوقع وصولها قريباً».

مرفقاً بذلك أضافت حكومة بومباي التالي:

«في رأيي، أن الخسارة للمصالح البريطانية، السياسية والتجارية والتي سوف تنتج من الاختلال المتكرر في عُمان، واحتمال قيام سلطة معادية هناك ربما يكون مبالغاً فيه. إن وضع الظروف الحالية ربما قد نتج بشكل أساسي من رغبة السلطان إيجاد حلول للمشاكل التي سببتها عملية سحب معونة زنجبار. وباعتلاء السيد برغش، فإن أي تلميح صريح عن رغباتنا سيضمن سدادها في المستقبل وأيضاً دفع جميع الديون المستحقة. لقد ناشدت أكثر من مرة بأنه يجب أن يستلم مساعدة مالية إلى حين تسوية هذه المسألة. أخشى بأن يكون ذلك كثير التأخير. وأخيراً يجب أن نرى علم الباب العالي يرفرف فوق مسقط».

«ليس هناك ما نقوله في الوقت الحالي. دع الأحداث تتطور بنفسها. لقد تنازل الترك عن نواياهم ضدّ مسقط».

١٥٩ـ ب ـ لقد كتبت حكومة بومباي (رقم ١١٦١، المؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٨٧٢) بأنه على الرغم بأنهم لم يروا أن هناك احتمالاً لنجاح محاولات السيد سالم في مسقط، فقد كانت المؤامرات ضدّ حكومة السلطان عابثة وقد أعطت الشعور بعدم الأمان والميل إلى الإبقاء على الشعور بالمعارضة والذي يمكن إخماده من ناحية أخرى. ومع ذلك فإن حاجة السيد تركي إلى المال قد استمرت. لقد خشيت حكومة بومباي من أملنا في عدم تحسن الوضع. وقد ضغطت بشكل جدي على حكومة للهند من أجل النظر في الفائدة التي يمكن أن نحققها من خلال وجود حكومة قوية في عُمان، وضرورة تقديم بعض المساعدة للسلطان في مشاكله الحالية.

لقد أجابت حكومة الهند (رقم. أ ٥٩٠، المؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٨٧٢):

«إن سعادته في القنصلية مدرك تماماً للفوائد التي سوف يتم اكتسابها بتأسيس حكومة ثابتة وعادلة في مسقط وكذلك في كلّ البلاد الأخرى الحليفة والصديقة للحكومة البريطانية. إن سعادته في القنصلية يسعده أيضاً أن يرى عرش مسقط مخلداً في تلك العائلة والتي تقيم الحكومة البريطانية مثل هذه العلاقات الطيبة معها منذ بداية القرن الحالي. ولتأمين النتائج المرغوبة فإن حكومة الهند راغبة في بذل كلّ التأثير المعنوي على قائدها، ولكن بالخروج عن أكثر من ذلك، فإن سعادته في

القنصلية يعتبر ذلك خروجاً عن خطّ السياسة المتبعة حتّى الآن في التعامل مع شؤون عُمان، وأن سعادته في القنصلية غير مهيأ حالياً ليصادق على نفقة من الميزانية الهندية من أجل مساعدة السيد تركي على الاحتفاظ بموقعه. ومع ذلك، فإن سعادته في القنصلية، وبالنظر إلى المشاكل المالية التي يعاني منها السيد تركي سوف يرفع من جديد وجهة نظره إلى وزير الخارجية بأن تستمر الترتيبات التي تسلم مسقط معونة مالية قدرها ٤٠,٠٠٠ دولار في السنة من زنجبار. وسوف ألح بشدة من أجل قرار سريع لهذه المسألة».

في السادس من آذار/مارس أرسلت حكومة بومباي تلغرافاً:

«أرسل العقيد بيلي تلغرافاً. لقد تسلمت الملحق من مسقط. الوكيل السياسي، مسقط، ٢٦ من الشهر، وصل تركي إلى صور في ٢٣ من الشهر، هرب سالم إلى جعلان. لم يتم الإخبار بتطورات حتّى الآن. ومن جديد مسقط، ٨ من الشهر، عاد السيد تركي في ٢٩ من الشهر. سالم في جعلان. لم يكن الاستقبال ودياً. المركب لنكس موجود هنا».

الفصل السابع

إغراق السفينة البخارية كوانتينغ التابعة لجلالة الملكة لقارب تابع لمسقط (آذار/مارس ١٨٧١- تموز/يوليو ١٨٧١) (الفقرات ١٦٠-١٧٢)

١٦٠- لقد أبلغت حكومة بومباي (رقم ٧٦٦ في ٢٣ آذار/ مارس، ١٨٧١) بالتفصيلات الكاملة.

لقد أُمر الوكيل السياسي في مسقط بالعمل بموجب تعليمات حكومة بومباي التي وصلت إليه عن طريق المقيم في ١٠ كانون الثاني/ يناير بأنه:

«لا يمكن استمرار السماح لحكومة مسقط بتعزيز الحامية العسكرية على ساحل البحر، نظراً إلى استمرار حالة الحرب في أراضي مسقط، باعتبار أن ذلك سيضعنا في وضع المتخلي عن موقفه المحايد بين المتحاربين. يجب إيقاف جميع العمليات العسكرية على البحر».

«بعد تأمين سلامة الرعايا البريطانيين بوضعهم على متن سفينة، أرسل الوكيل السياسي في ١٩ كانون الثاني/ يناير الأمر أعلاه إلى السيد عزان الذي أجاب في ٢٢ من الشهر بأنه من المستحيل قطعياً بالنسبة له أن يوافق على ذلك. في اليوم التالي، وعندما علم الوكيل السياسي بأن السيد عزان نوى إرسال بعض التعزيزات مع مدفع الميدان، وذخيرة حربية، ومعدات كاملة بواسطة البحر إلى مطرح، كتب لسموه بأنه إذا نوى إرسال هذه التعزيزات مخالفة لأوامر الحكومة فإنه سوف يتم إيقاف مرورها. وعلى الرغم من هذا التصريح، فقد غادر قارب محتو على مدفع مع معدات رصيف الميناء وقد تمّ إيقافها من قبل قارب من سفينة جلالتها كوانتينغ وقد أنذرته بالعودة وقد فعل ذلك».

وبعد فترة قصيرة تسلم الوكيل السياسي رسالة من السيد عزان يقول فيها إنه لن يتمكن من الإذعان لأوامر الحكومة. ومرة أخرى غادر القارب الميناء مع بعض رجال المدفعية الفرس على متنه، ولكن مع استمرار التحذيرات، ذهب إلى الشرق من القلعة الخارجية حيث هبط رجال المدفعية وبعدها بوقت قصير، نزلت إلى البحر للمرة الثالثة مصحوبة بقارب آخر يحتوي على بعض الرجال المسلحين. عندما خرجت كوانتينغ من الميناء وسارت باستقامة نحو القارب فقصفتها بالمدفعية في منتصف السفينة وأغرقتها. هرب الطاقم برمي أنفسهم عن متن السفينة وسبحوا حتّى الشاطئ. في اليوم التالي، خاطب السيد عزان برسالة وجهها إلى الوكيل السياسي يعتذر فيها عما فعله. لقد تمت مصادقة إجراءات الوكيل السياسي من قبل حكومة بومباي.

١٦١- لقد كتب وزير الخارجية في هذه القضية:

«لقد كانت إجراءات العقيد فعالة ولكن «يصعب اعتبارها حكيمة"، وقد حازت على مصادقة سعادته في القنصلية».

والجدير بالإشارة أن السيد عزان كان الحاكم الفعلي لمسقط. وقد كانت قلعة مطرح والخط غير المنقسم للساحل بين مسقط ومطرح تحت سيطرته أيضاً. يبدو أن القارب الذي تمّ إغراقه لم يغادر مطلقاً حدود أراضي مسقط. هكذا، فقد تمّ الالتزام بجميع الشروط المحددة بموجب أوامر الحكومة في ٤ آب/أغسطس ١٨٦٩. وبموجب تلك الأوامر كان ينبغي عدم التصادم مع القارب.

«هذا مجرد مثال آخر للسياسة الخطيرة التي لا يمكن الدفاع عنها والتي مارسناها مؤخراً في خليج عُمان، سياسة كان لها أصلها في أحداث ١٨٦٩. لقد تم تأسيسها من دون قانون أو التزام مع مسقط ليس لأي شيء إلا تنفيذ إرادة القوي. إن رغباتنا وسعادتنا ربما تكون في مؤسسة نبقي عليها كأي واحدة أخرى إذا كانت الحالة السياسية ملائمة بنفسها وبررتها الظروف. ومع ذلك، فقد سعيت في ملاحظة منفصلة في السلام البحري لإبراز أن تلك السياسة خطيرة وسلبية، وغير عادلة لمسقط، وغير قابلة للدفاع عنها إذا تمّ تحديها من قبل قوة أخرى. وبالنسبة إلينا، فإنه ليس هناك فائدة ناتجة منها، وإنّني لا أفهم لماذا يجب الاستمرار بها.

«إن الحالة مختلفة تماماً في الخليج الفارسي، ليس فقط لأن الإجراءات السياسية في ذلك البحر مبررة في حال بعض القبائل بموجب المعاهدات، وفي ما يتعلق بالجميع بسبب ما كان متبعاً منذ أمد طويل، وإن التخلي عن ذلك سوف يمثل خطراً على السلام العام للخليج وسيكون مؤذياً لحقوق ومصالح رعايانا. مثلاً، إن

الشواطئ الجنوبية للخليج الفارسي هي محتلّة من قبل قبائل عربية متعددة متعطشة للدم ولا تملك سلطة مركزية وهي دائماً في حالة الحرب في ما بينها. إن الساحل مليء بالجزر حيث استثمر رعايانا مبالغ طائلة في تجارة اللآلئ. لقد أوقفت الخصومات في البحر هذه التجارة ودمّرت رعايانا. لقد وجد أيضاً بأنه تحت حجة حرب قانونية عن طريق البحر سلب العرب تجارنا وارتكبوا القرصنة وكل أنواع الهجوم الوحشي. لقد تمّ تجريب جميع الإجراءات المعاصرة من أجل المعالجة ولكن وجدت مستحيلة للتميز في التعامل مع هذه السباقات البربرية بين أعمال الحرب القانونية والقرصنة المرتكبة تحت غطاء الحرب. وإن الوسائل الوحيدة لتأمين السلام والأمن للتجارة كانت بتحريم مطلق لكل العمليات المتعطشة للحرب عن طريق البحر. هناك أساس واضح ومدافع عنه للسياسة في خليج فارس، وليس كذلك في بحر عُمان. كلّ ساحل عُمان تحت حكومة مسقط غير المنقسمة. ليس هناك قرصنة على الساحل حيث يستقر رعايانا. إن تجارتنا هي مع مدن ميناء البحر مثل أي بلد آخر. إن حيازات مسقط البعيدة منعزلة عن عُمان بواسطة عدة أميال من البحر. إن الحرب في ذلك الخليج لا تعنينا أو تؤثر على تجارتنا أكثر من تأثيرها على تجارتنا وحقوق شعبنا في المحيط الهادئ. الحرب على الساحل والتي تجبر شعبنا على مغادرة مسقط هي مؤذية أكثر. الآن، لا نقوم بأي ذريعة للتدخل على الساحل.

«ليس هناك دليل أوضح على أن سياستنا في بحر عُمان غير مفيدة، لا يمكن الدفاع عنها وبأنها خطرة بشكل سلبي أكثر من إجراء الوكيل السياسي في مثال الحالة الحالية تحت أمرة حكومة بومباي. وكلما عجّلنا في الانسحاب بشكل كامل كلّما كان أفضل».

١٦٢- كتب نائب الملك:

«لا أستطيع أن أكون مسؤولاً عن حفظ السياسة الموضوعة من قبل هذه الحكومة والمصادقة عليها من قبل وزير الخارجية إذا كانت هذه الأوامر منافية بشكل مباشر للسياسة ومتجاهلة لأوامرنا المبلّغة من قبل الحكومة التابعة لنا من دون معرفتنا. لا أريد الدخول في أي نقاش مع حكومة بومباي في الموضوع، ولكن أريد أن أذكر المسألة من دون الرجوع إلى الفضائل الخاصة لهذه القضية لوزير الخارجية، وأن أطلب قراراً دقيقاً ونهائياً. يمكن إرسال نسخة إلى بومباي».

لم يتمكن كلّ من سعادة بي إتش بيليز والسير آر تيمبل من التوصل إلى إدراك التمييز الذي رسمه وزير الخارجية بشكل صارم بين الخليج الفارسي وبحر عُمان.

١٦٣- لقد تمّ إفادة وزير الخارجية بالقضية بموجب الرسالة رقم ١٣، المؤرخة

في الثالث من نيسان/أبريل ١٨٧١. وبعد ذكر الحقائق الرئيسة تابعت الرسالة:

«إن تعليمات حكومة بومباي والمبلغة بواسطة تلغراف في ٩ كانون الثاني/يناير ١٨٧١، إلى المقيم في خليج فارس والتي استلمها منه الوكيل السياسي في مسقط في اليوم التالي لم يتم إبلاغها مطلقاً إلى حكومة الهند. إن هذه التعليمات مختلفة عن التعليمات المبلّغة من قبلنا في ٤ آب/أغسطس* ١٨٦٩. وهي بذلك أكبر من أن يقدمها أي موظف من دون مصادقة مسبقة من الحاكم العام في القنصلية. إن هذه المسألة تمثل سياسات استبدادية. لقد كانت الإجراءات المتخذة تبعاً لتوجيهات حكومة بومباي عملاً حربياً بشكل حقيقي. وقد هددت في أحد الأوقات القيام بالثأر من جانب حكومة مسقط. بذلك، فإن المسألة لم تكن فقط تتطلب الرجوع إلينا تحت الظروف العادية ولكنها كانت من الأعمال التي تمنع القيام بها القوانين البرلمانية لحكومة بومباي من دون الحصول على إذن صريح منا».

«٥- يبدو أن الأساس الذي اتخذت حكومة بومباي توجيهاتها بناء عليه يكمن في أنه عندما اشتعلت حالة الحرب في مسقط، فقد اتخذنا موقفاً حيادياً بين المتحاربين ومنعنا السيد عزان من العمل للدفاع عن نفسه ما لم نسمح به للسيد تركي من العمل لأهداف الاعتداء. في رأينا من الضرورة التامة لمناقشة مسألة إذا ما كان السيد تركي مخوّلاً بأن يقر بأنه مشترك في الحرب، أو إذا ما كان أكثر من متمرد وعاص ضدّ الحكومة الفعلية»[1].

تتضمن المسألة اعتبارات صعبة وسهلة والتي ليس لديها أي شيء تعمله في الوضع الحالي. كان السيد عزان حاكماً فعلياً في مسقط، باستثناء مدينة صور والتي نجح السيد تركي في اتخاذ الملك القسري لها. لقد كانت قلعة مطرح والخط الكامل للساحل بين مسقط ومطرح أيضاً تحت سيطرة السيد عزان. والمركب الذي تمّ إغراقه لا يوجد ما يدلّ على أنه قد يغادر أراضي مسقط. هكذا، فإن كل شرط مطلوب تنفيذه بموجب أوامرنا في ٤ آب/أغسطس ١٨٦٩ قد تمّ الالتزام به. وبموجب هذه الأوامر، كان من الواجب عدم التدخل في شؤون هذا المركب.

«٦- ولكن بعيداً عن هذه الحالة الخاصة، فإننا نؤمن بأن سياستنا العامة في ما يتعلق بمسقط وموقعنا في بحر عُمان تتطلب اعتباراً حريصاً. لقد أشرنا مسبقاً في

(١) تم اقتباس ما ورد بالرسالة والذي بدأ بالرقم (٥)، إذ قد تكون الأرقام من ١ إلى ٤ خارج سياق الموضوع فاقتضى التنويه (المحرّر).

رسالتنا في ٢٧ أيار/مايو ١٨٧٠، فإن محادثاتنا السرية والتزاماتنا لمنع الحرب في البحر تمتد فقط إلى خليج فارس. سواء بقيت سياستنا في خليج فارس على الالتزامات المتعاقد عليها مع رؤساء العرب في المنطقة الساحلية أو على الإجراءات المعتمدة من أجل سلامة رعايانا وحماية التجارة، فإن تلك السياسة اتبعناها على مدى الخمسين عاماً الماضية مع أسعد النتائج في ما يتعلق بسلام تلك البحار. إنّها السياسة، التي من خلالها وللأسباب الموضوعة فصاعداً على طول رسائلنا المقتبسة، ليس من الممكن ولا من المرغوب أن نتراجع عنها. إن الظروف في خليج عُمان مختلفة، وإن التوكيد النشط على امتيازنا في تلك البحار هو تاريخ شديد الحداثة».

لم تحاول حكومة الهند مطلقاً استخدام القوة لمنع العمليات الحربية في خليج عُمان حتّى نهاية سنة ١٨٦٨. لقد تمّ اجتذابهم لا شعورياً إليها من تلقيهم مصلحة مباشرة في السياسات المحلية والتغيرات بالسلالة الحاكمة في مسقط أكثر مما نحن ميالين الآن إلى اعتباره ذريعة. على الرغم من أن الموقف الذي خلصنا إليه كان مبغضاً لعزان بن قيس، وعلى الرغم من أن التعليمات الأصلية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٨ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٨٦٩، من أجل منع العمليات الحربية كلها في بحر عُمان والذي يبدو بأنه قد قام في خطأ جغرافي، وقد اتضح مؤخراً بأنه غير عملي وأنه يجب تعديله بواسطة التعليمات في ٤ آب/أغسطس ١٨٦٩، ويبقى طالما أن عزان بن قيس مستمر في السلطة، فإننا نعتبر من المرغوب فيه التعامل مع الوضع القائم. ولكن يجب علينا الاستفادة من الأحداث في مسقط من دون أي إعلان عن تغير ملحوظ في السياسة، وبالتدريج، أن نوقف بذل السلطة والتي إذا لم تمارس بحرص كبير وحكم جيد سوف تقود إلى تعقيدات خطيرة، وسوف نعود بالتدريج إلى هذه العلاقات مع مسقط، والتي تكونت قبل محاولتنا للقيام بالعمليات الحربية المبنية على الاضطهاد القسري في خليج عُمان.

«٧ـ ليس هناك شكّ بأننا مستفيدون مادياً بشكل كبير من حفظ سلام هذه المياه. إذا اشتعلت الاضطرابات سوف يكون من الصعب منع انتشارها إلى خليج فارس. هكذا، فقد كانت سياستنا لوقت طويل بأن نمارس نفوذنا الشرعي للإبقاء على السلام في خليجي مكران وعُمان. وفي الوقت نفسه، ليس هناك، ولم يكن مطلقاً إعانة مباشرة للقوة كما هو في خليج فارس، السواحل الجنوبية المسكونة بقبائل حربية متعددة ليس لها سلطة معروفة.

«إذا كانت علاقاتنا مع حاكم مسقط من النوع الودي فإننا لا نواجه شكاً بأننا نستطيع وبواسطة نصيحة وممارسة نفوذنا أن نحصل على نفس النتائج في ما يتعلق

بالسلام العام وأمن بحر عُمان والذي نؤمنه بالإجراءات الآن، الملكية التي ليست جميعها وراء المسألة.

«٨ ـ هكذا إذا وجب على السيد تركي أن يؤسس موقفه وأن يثبت رغبته بالقدرة الرسمية للحكومة البريطانية، فإننا نقترح إقراره حاكماً لمسقط. وأنه إذا عبر عن تصميمه على السعي إلى تغطية حيازاته القصوى في مسقط بواسطة قوة السلاح، فإننا سوف نخبره بأن له الحرية التامة في فعل ذلك وأنه ليس هناك أي ضرورة حتّى الآن للاحتفاظ بحظر العمليات الحربية خارج خليج فارس. وفي الوقت نفسه، على الرغم من أنه لا يجب أن نتدخل بشكل مباشر إذا سعى إلى إعادة تغطية بواسطة إرغام الحيازات الممتدة لمسقط خارج خليج فارس، فإننا سنتدخل كوسطاء عن طريق المناصب الصديقة لتمكينه من تسوية مثل هذه النزاعات وديّاً. وبهذه الوسائل، يجب علينا أن نتخلص وبشكل تدريجي من المسؤولية التي خلصت إلينا لاشعورياً من أجل الاحتفاظ بالسلام البحري على خطّ ساحل ممتد من كراتشي إلى الحدود الشمالية لقناة موزمبيق والتي جذبنا حسن انتباهك له في رسالتنا رقم ٣٢، المؤرخة في ٢٧ أيار/ مايو ١٨٧٠.

«وتحت أي ظروف فهي مسلك يجب أن نعتبره وبشكل مطلق إجبارياً علينا أن نعتمده في حال أن قررت حكومة جلالتها بأن معونة زنجبار لن تدفع إلى مسقط في المستقبل.

«٩ ـ أجنده محادثات صاحب الشرف السير آر تيمبل وصاحب الشرف السيد أليس المخالفة للآراء المعبّر عنها في الفقرتين ٦ و ٧ مرفقة».

مؤرّخة في ٣ نيسان/ أبريل ١٨٧١
أجندة صاحب الشرف السيد أليس

١٦٤- أتفق في الرأي بشكل كامل في الفقرة الأولى والخامسة من هذه الرسالة، ولكن لا يمكنني أن أتّفق كلياً مع الأجزاء الأخرى، وخصوصاً الفقرة ٦ والفقرة ٧.

٢ ـ لقد كان موقفي منذ زمن وكما ذُكر في بداية الفقرة السادسة بأنني أؤمن بأن سياستنا في ما يتعلق بمسقط وبحر عُمان تتطلب إعادة النظر وبشكل حريص، ذلك إننا عملنا في السنوات الأخيرة ما كان ضرورياً ومفيداً لإبقاء السلام البحري في هذه المياه. إذا كنا قد تجاوزنا مهمتنا الشّرعية فإن ذلك لم يكن، وبحسب رأيي، راجعاً لحصولنا وبشكل مباشر جداً على المنفعة من التغيرات في السلالة الحاكمة في

مسقط، ولكن ذلك يعود إلى حملنا بعيداً عن شؤون مسقط، وقد تردّدت في التسليم بأي واحد كعاهل. وللاحتفاظ بموقف الحياديّة النزيه فقد منعنا الجميع وبالطريقة نفسها من تحطيم السلام البحري.

٣- إن مصالح مسقط متصلة بشكل أساسي بمصالح موانئنا الهندية من ناحية، وبمصالح خليج فارس من ناحية أخرى. ويبدو أنه من المستحيل رسم التميز بوضوح بين خليج فارس وبحر عُمان للإبقاء على سياستنا من جهة، والتخلص منها من جهة أخرى. وبينما كان هناك حكومة قوية في مسقط فإنه لم تتم الدعوة لتدخلنا خارج الخليج. ولن تكون هناك حاجة لذلك إذا تكونت حكومة قوية من جديد. ولكن لا نستطيع القول إنه إذا دعت الحاجة فإننا لن نمنع الغارات عن طريق البحر، وكذلك القرصنة تحت مسمّى الحرب في الظروف التي تبرر تدخلنا في داخل الخليج.

٤- هكذا، وبدلاً من سنّ حكم صارم، والذي سوف نوقف بشكل كلي بذله في خليج عُمان، وحيثُ إنَّ السلطة التي اعتزمنا الإبقاء عليها لم تمارس بشكل جيد كما حدث مؤخراً، وباقتراح الاعتراف بالسيد تركي والسماح له بالحرية الكاملة لتغطية مقتنياته القصوى بواسطة حملة عن طريق البحر، فإنني أوافق بشكل كامل. وأرى بأنه يمكن إعطاء هذا الإذن من دون التخلي عن حقوقنا في الاعتراض إذا تطلبت الظروف إلى إبقائنا على السلام البحري في بحر عُمان.

٥- ليس لديّ اعتراض للانسحاب من أي مطالبات والتي يمكن أن تكون قد ثبتت في ما يتعلق بالبحر من رأس الحد وحتّى قناة موزمبيق. سوف يفهم بأن الملاحظات المسجلة أعلاه تطبق فقط على بحر أو خليج عُمان.

مؤرخة في ٣ نيسان/ أبريل ١٨٧١
صاحب الشرف السير آر تيمبل

١٦٥- إنني أوافق بشكل كامل على المذكرة أعلاه من السيد أليس.

إضافة إلى أنّني أعتقد بأنه يجب علينا التدخل في أي وقت ضروري لحماية سلام البحار في بحر عُمان، أو في أي وقت ضروري لمصالحنا السياسية والتجارية في ذلك الاتجاه.

قبل وصول هذه الأوراق تمّ كتابة المذكرات المهمة التالية:

(سري)

«منذ الوقت الذي قدمت فيه إلى الهند وحتّى الآن فقد كنت سيئ الحظ في الاتفاق مع أسلافي في الحكومة، وأيضاً مع وزير الخارجية في كثير من أمور السياسة حتّى اليوم في ما يتعلق في ولايات عُمان وقسم من الساحل العربي.

«لقد شعرت دائماً بأن التدخل المباشر في شؤون عُمان، والتي تواصلت لبعض سنوات سوف توقعنا بشكل كبير في شبكة معقدة من المشاكل، وأن موقعنا بالنظر إلى امتداده على الساحل متعذر احتلاله، وأنه يجب اعتباره مختلفاً بشكل كلي عن ذلك الذي خلصنا إليه في ما يتعلق بخليج فارس، وأن أمن تجارتنا لا يتطلب أي حدث كهذا، وأن لدينا حقاً ومصلحة أكثر للتوسط في شؤون عُمان من تلك التي كانت لدينا في شؤون مدغشقر. مع ذلك، لقد وجدت أنه من المستحيل على الإطلاق التخلي - لقد كان السيد تركي سجيناً في بومباي، لقد جلب إلى هناك بأسلوب مشكوك فيه ـ لقد منعنا كلّ عمليات الحرب البحرية على سواحل عُمان ومكران. لقد كان العقيد ديزبرو يمثل المصالح البريطانية بشكل سيئ في مسقط. لقد وجدنا من الصعب وعلى الأغلب من المستحيل التسليم بالحاكم التنفيذي على البلاد. وقد اعتبرنا العمل المقترح من وزير الخارجية في ما يتعلق بمعونة زنجبار خطأ سياسياً وأنه ينم عن خيانة.

«تدخل فكرة قمع تجارة العبيد في اعتبار حكومة جلالتها إلى درجة كبيرة في ما يتعلق بهذه الأمور ذلك أنها تعقد القضية لأنه على الرغم من إشغالها لحيز كبير من تفكير جلالتها فإنها تبقى سياسة إمبراطورية، والتي لا تملك حكومة الهند ما تفعله بخصوصها.

«لقد كانت قضية عزان بن قيس وبالنظر إلى نوايانا وسياستنا الحقيقية شديدة الإرباك لأنه لم يتم الإجابة عنها مطلقاً.

«لقد فكرت طوال الوقت ولا أزال أعتقد بأنها غير حقيقية».

مع ذلك، بما أن الأحداث تسير بالأسلوب الذي وُصف بشكل جيد في ملاحظات السكرتير، فإن المشاكل لا تقل. ومن المؤكّد إنّني مهيأ كي أؤيد وتحت ظروف معينة مسلكاً حازماً وجسوراً.

«إذا رسّخ تركي نفسه بعد عودته إلى مسقط، فإنه يتوجب عليّ أن أقر به».

«يجب أن أخبره بأننا لن نتدخل في أي حركة يمكن أن يجدها ضرورية من أجل أمنه، ليعمل إما للدفاع عن شاطئه أو لتغطية ما يمكن أن يعتبره مقتنياته القديمة.

«إن واجب قمع القرصنة هو مشترك بين جميع الأمم المتحضرة وخلف هذا الواجب الذي يفرض نفسه على سفننا في كلّ أنحاء العالم فإنني لن أتدخل.

«إذا اعتقدت حكومة جلالتها بأن من واجبها أن تأخذ على عاتقها قمع أو الحد من تجارة العبيد بين مسقط والساحل العربي من ناحية، وزنجبار من ناحية أخرى، فإنني أعتقد جازماً بأن جميع الاتصالات في هذا الخصوص يجب أن تتم لمسقط بواسطة سكرتير دولة جلالتها للشؤون الخارجية.

«إنني أعارض ضمان حكومة الهند لشرطة البحار من الكاريبي وحتّى مدغشقر وهو الموقف الذي وضعنا أنفسنا فيه غالباً.

«وبعد، يمكن القول، لنفرض في حال أن أسس السيد تركي نفسه على عرش مسقط وأن زنجبار رفضت دفع الدين الذي نفكر فيه. وبمعارضة آراء وزير الخارجية، أنّه مستحق تماماً، ولنفرض أن السيد تركي متأكد من حقّه سواء في عرش زنجبار أو معونة زنجبار، وأنه أعلن الحرب مع الحاكم الحالي لزنجبار، في هذه الحالة ما المسلك الذي يجب إتباعه؟

«إن جوابي هو أن هذه المسألة يجب أن تقرر وبشكل كامل من قبل حكومة جلالتها، وأنه إذا ما اختاروا الخلاص، إلا أنه من حقّ أو واجب بريطانيا التدخل وبالقوة من أجل منع تركي من الحصول بواسطة وسائل الحرب على حقوقه والذي يعتقد بأنه مخوّل، في هذه الحالة، فإنه ليس لدى حكومة الهند ما تفعله في هذا الأمر.

«وكفرد، لا يجب أن أتردد في ذكر رأيي بأن سياسة التدخل كانت طائشة وغير عادلة. ولكن كعضو في حكومة الهند، فإنني لا أرى بأننا غير ملزمين بالتدخل بأكثر من القيام بمثل هذا التمثيل في مصالح أي من رعايا جلالتها الهنود، والذين يمكن أن يتأثروا بإنجازات حكومة زنجبار ومسقط.

«أعتقد بأن هناك فرصة قد نشأت الآن والتي سوف تمكننا من التخلي عن موقف خاطئ وخطير وأنه لا يجب إضاعة الوقت في مخاطبة وزير الخارجية في ما يتعلق بالسابق وملاحظات السكرتير».

٢٠-٢-٧١ **توقيع م (M)**

٢٠ -٢-٧١ **توقيع جاي.إس (J. S)**

٢١-٢-٧١ **توقيع هـ.و.ن (H. W. N)**

١٦٦- إنني أدرك أن لدينا مصلحة في حفظ التجارة القيمة التي تقوم بين الهند ومسقط والهند وزنجبار. إلى هذا المدى، فإننا مهتمون في استقرار الحكومة الفعلية مهما كانت تلك الحصص في السواحل العربية وأفريقيا. ولقد دخلنا في أوقات مختلفة في علاقات سياسية لا نستطيع التملص منها. ولكن خلف كلّ ذلك فإنني لن أذهب وسوف أمتنع عن التدخل في الداخل ما أمكن. إنّني أوافق أيضاً بأن قمع تجارة العبيد بين العربية والأفريقية ليس مسألة الهند على الإطلاق، ولكنها مسألة تتعلق فقط بحكومة جلالتها في بريطانيا.

توقيع ر.ت. (R. T)

١٦٧- إنني غير مهيأ للموافقة من دون تحفظ على الآراء الموضوعة أعلاه.

لقد اعتبرت بأن الرسالة الموجهة إلى وزير الخارجية، رقم ٣١ في عام ١٨٧٠، والمؤرخة في ٢٧ أيار/مايو، الفقرتان ١٢ و ١٥، أعطت العرض الصحيح لما يجب أن تكون عليه سياستنا. وأدرك بأننا لا نستطيع التخلي عن إثبات سيادتنا في خليج عُمان مع تحسب وأمن أكثر من الذي نبتغيه في الخليج الفارسي. صحيح أن هناك معاهدات خاصة مع قبائل بحرية معينة في الخليج الفارسي والتي تعطينا حقوقاً خاصة، وأن حقوقنا العامة هناك باقية، إلا أن تلك الممارسات لديها تأثير فقط على القبائل التي تمّ التوافق معها وأن حقوقنا العامة هنالك تحمل ذات الأسس لتلك التي في خليج عُمان.

إنني أفشل في إدراك أن هناك أي اختلاف جوهري بين علاقاتنا مع مسقط وبين الدول التي تقع في حدود الخليج الفارسي والذي يدعونا إلى أن نسحب السيادة التي مارسناها لوقت طويل في خليج عُمان كما في الخليج الفارسي. إن تفاعل تجارنا مع مسقط هو أكثر لحمة منه عن ذلك مع دول الخليج الفارسي الأخرى، وإنه لا يجب أن ننسحب من موقعنا في خليج عُمان إذا أردنا أن نبقي على شخصيتنا في الخليج الفارسي وأن نحمي مصالحنا في هذه البحار بشكل عام. إن هذه الملاحظات لا تنطبق على الساحل شرقاً من رأس الحد إلى جوار عدن بما يتعلق بالمصالح الهندية. أتّفق مع سعادته في عدم وجود اهتمام لدينا.

إن الصعوبات التي ذكر بأنها قد نشأت يبدو لي أن سببها الأخطاء السياسية. وحول أول وأهم هذه الأخطاء فإنني أشير إلى قرار السلطة العليا، والذي لا أتّفق معه والعائد وأشير إلى تعليمات وزير خارجية جلالتها بخصوص معونة زنجبار. فلقد استفسر معاليه عما يجب فعله إذا فشلت زنجبار في دفع المعونة ورغب السيد تركي في خوض الحرب عن طريق البحر؟ في رأيي حول التزامات زنجبار، فإنني سوف أسمح له بالحرب بكل الوسائل. إن تأكيد سيادتنا لا يمنعنا من منح الدعم لعاهل يحالف من أجل حماية حقوقه عندما ينسجم ذلك مع مصالحنا. وإن الصعوبة في هذه القضية سوف تنشأ مما يمكن أن ننظر إليه على أنه قرار غير منصف تجاه مسقط، وليس من عزمنا على حفظ السلام في بحر خليج عُمان، حيث إننا نعتقد بأنه يجب المحافظة على السلام. إنني أرى بأنه في تأكيد مثل هذا الحق ليس هناك أي صعوبة في سماح السلطة الحاكمة في معاقبة تابعيها المتمردين. إن الصعوبة في قضية عزان كانت ببساطة تكمن في ترددنا في تحديد الشخص الذي نعترف به. إنني لا أقول هنا ما إذا كانت السياسة صحيحة أو خاطئة، ولكن هذا التردد كان مشكلتنا وإذا ما كنا على ثقة بأن عزان سينتصر في النهاية. إنني أشك وحتى تحت النظام الحالي بأنه كان سيتم تحديد أسس عقلانية تسمح له بنقل رجال مسلحين وذخائر حربية عن طريق البحر.

إنني أتفق بشكل كامل مع سعادته بأن القضايا التي تنشأ من وقت إلى آخر في ما يتعلق بتجارة العبيد في الساحل الشرقي لأفريقيا وعلاقاتنا مع زنجبار، هي من اختصاص حكومة جلالتها في بريطانيا في دائرة وزير الخارجية للشؤون الخارجية، وأن حكومة الهند ليست معنية بذلك.

ولكني أشعر بالقوة الأعظم بأنه في مسألة معونة زنجبار، والتي كان نائب الملك الراحل وسيطاً، قد تمّ منح كفالة تحت توقيع الحاكم العام في الهند. وقد تمّ إعلان التسوية من قبله «لتستمر لأتباعك ولتحمل على أنها الترتيب الدائم والنهائي"، وهكذا، فإن حكومة الهند هي مهتمة بذلك، وإنني لن أضيع أي فرصة في وضع ذلك نصب عين وزير خارجية جلالتها الهند.

وكما فهمت بأن سعادته لا يقترح الطلب بتخلٍ رسمي عن طلبنا في التدخل، فإنني غير متأكد بأن هناك أي اختلاف فعلي في الرأي بين سعادته وبيني، وإنّني سأقوم بالتأكيد على مساعدة السيد تركي كما يقترح سعادته من أجل تمكينه من تأسيس نفسه بثبات أكثر، ولكن من ناحية أخرى، وفي حال ما أن يبدو أن من يتولى عرش مسقط يسعون إلى القيام بعمليات القرصنة البحرية، فإنني لن أتردد في قمعهم تماماً كما فعلنا حتّى الآن.

توقيع ب. هـ. إي (B. H. E)

٧١-٢-٢٧

١٦٨- إنني أميل إلى التفكير بأننا قد انهمكنا من دون ضرورة في سنّ الأحكام العامة للممارسات بدلاً من معالجة الحالات الخاصة. وبالنظر إلى المصالح التي لنا الحق المؤكّد في حمايتها بالقوة، لماذا لا نلزم أنفسنا بمنع إجراءات القرصنة، التي تشكل خطراً على مصالحنا الخاصة. إن الإعلان الذي أعطيت رأيي حوله قبل سنة يبدو لي بأنه لا يمكن الدفاع عنه إذا كان الغرض منه أن يذهب إلى أبعد مما هو مبرر للقيام به من بدونه، وبأنه من غير الضروري إذا كان الغرض منه تحديد مضمونه للحد الذي يمكن أن نعمل به من دونه.

٧١-٣-٢

١٦٩- كتبت حكومة بومباي:

(رقم ٢١٤٥، المؤرخة في ٢٥ أيار/مايو ١٨٧١).

«لقد تمّ توجيهي لتأكيد استلام رسالتك السرية رقم C-P ٢٤ في ١٢ من الشهر. وتحتوي على نسخة من الرسالة رقم ١٣، المؤرخة في ٣ نيسان/أبريل، والتي خاطبت وزير خارجية جلالتها في ما يتعلق بشؤون مسقط.

«٢ـ بعد استلام هذه الرسالة، فقد أصبح سعادته في القنصلية وللمرة الأولى مدركاً بأن توجيهات هذه الحكومة المبلغة إلى العقيد بيلي بواسطة تلغراف في ٩ كانون الثاني/يناير الماضي، لم تبلغ في الوقت نفسه برقياً إلى حكومة الهند. إن النظم المتبعة تؤكد على أن جميع البرقيات ذات الأهمية يجب أن تعاد مباشرة إلى كلكتا. لسوء الحظ فإن النظام لم يطبق في الوضع الحالي بسبب السهو من السكرتارية، كما أنَّ غياب السكرتير السياسي في جولة مع الحاكم في جزرات من دون شكّ ساهم في عدم ملاحظته في ذلك الوقت. إن سعادته في القنصلية يرغب في التعبير عن أسفه العميق بحدوث هذا الخطأ وفي الوقت نفسه، فإنه يشعر بأن من واجبه أن يشير بأن حكومة الهند غير دقيقة في ذكر أن تعليمات ٩ كانون الثاني/يناير الماضي لم تبلغ أبداً إلى حكومة الهند، حيثُ تمّ دمجها في البنود الصريحة في قرار الحكومة رقم ١٤٨ في ١٤ من الشهر والتي تمّ تقديمها إلى كلكتا في ٤ شباط/فبراير الماضي في ملخص الإنجازات لشهر كانون الثاني/يناير ١٨٧١.

«٣ـ ولكن حتّى لو أن هذه التعليمات لم تبلغ إلى حكومة الهند، فإن سعادته في القنصلية لا يستطيع إلا أن يعبر عن دهشته لأنه كان يتوجب على سعادة نائب الملك

في القنصلية، قبل التذمر لوزير خارجية جلالتها، تقديم فرصة للحكومة لتقدم التفسير لذلك، حيثُ ليس من العرف توجيه اللوم من دون طلب شرح في البداية. وحيثُ إنَّ الحكومة المحلية معنية، فإنه يبدو بأن ترك هذه الممارسة المفيدة يجب أن ينتج عنها سوء فهم، وأن تضعف العلاقات الطيبة التي يجب أن تستمر بين الحكومتين العليا والمحلية. في المرحلة الحالية، إذا تمّ طلب تفسير ذلك الإهمال، فإن حكومة الهند لن تخلص إلى أن الإهمال كان مقصوداً وأن المراقبة في منصب السكرتارية لن تصبح أساساً للتمثيل الجدي للسلطات الوطنية.

«٤ـ وفي الاتجاه نفسه، فإن سعادته في القنصلية قد وُضع في وضع غير مناسب في ما يتعلق بالتعليمات المبلغة حديثاً من قبله بالنسبة إلى شؤون مسقط. ذلك أنه قد علم الآن وللمرة الأولى بأن قرارات حكومته لم يتم التصديق عليها.

«إن المسلك الذي تمّ اتباعه من قبل سعادته في القنصلية لم يتم اعتماده من دون الأخذ في الاعتبار الظروف التي سيتم الإشارة إليها بالتفصيل. ولكن ما تمّ توجيهي من أجل الإشارة إليه هو أن سعادته في القنصلية يدرك بأن لديه السبب الحكيم من أجل التذمر عندما لم تؤخذ قراراته في الاعتبار. لقد كان من السهل لحكومة الهند أن تتحقق من هذه الحكومة عن الأساس الذي قامت عليه تعليمات العقيد بيلي في ٩ كانون الثاني/ يناير الماضي، ولكنهم فضلوا أن يزودوا أنفسهم بالأسباب وبعدها يدينون عمل حكومة بومباي هذا، لأن هذه الأسباب غير صحيحة. هكذا، وفي الفقرة الخامسة من الرسالة تمّ ذكر الآتي: إن الأساس الذي أقامت حكومة بومباي تعليماتها عليه هو أنه عندما اشتعلت حالة الحرب في مسقط كان يتوجب علينا للاحتفاظ بموقف حيادي بين المتحاربين أن نمنع السيد عزان من القيام بعمل للدفاع عن نفسه ما لم نسمح للسيد تركي القيام به للاعتداء. ولكن يبدو بأنه تمّ التهرب من ملاحظة حكومة الهند بأن المرجع الذي كانت له الأوامر كان رداً على تعليمات في حال ما إذا نشأت محاولة ليس من أجل الدفاع عن مطرح، ولكن لإخراج السيد تركي من صور بواسطة عمليات عدوانية من البحر.

«وإذا كان سعادة نائب الملك في القنصلية مسروراً بالرجوع إلى قرار الحكومة رقم ١٨٤ في ١٤ كانون الثاني/يناير الماضي[٢]، فإنه سيكون من الواضح بأن أوامر هذه الحكومة تعود إلى العمليات الهجومية فقط. ذلك أن التوجيه المفتوح لهذا القرار يأتي كالآتي: «إن الرد على مسألة العقيد مايلز في السماح لحكومة مسقط من أجل

(٢) انظر: الفقرة (٢) من هذه الرسالة.

إرسال حملة ضدّ صور عن طريق البحر يجب أن يكون سلبياً، ويختم القرار بالقول: "إن هدفنا أن نبقي موقفاً محايداً بين المحاربين، وأن نمنع كل عمليات الحرب بواسطة البحر. يجب أن نتخلى عن موقفنا الحيادي إذا سمح لحكومة مسقط أن تباشر عمليات هجومية وليس دفاعية كما تم الاقتراح».

«٥ ـ مع هذه الملاحظات التمهيدية، فإنني موجه الآن وبشكل مختصر أن أعاين الأوامر المختلفة والتي سنّت في ما يتعلق بالمحافظة على السلام البحري في خليج عُمان. يبدو بأن ذلك مهم من أجل إبراز موقف هذه الحكومة بوضوح، والأسس التي تمّ تبليغ التعليمات بناء عليها.

«٦ـ في رسالته رقم ١١٥ المؤرخة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٨، أخبر العقيد بيلي بأنه كان هناك نية من جانب السيد سالم لتجميع بعض القبائل من ساحل العرب لاستعادة مسقط بما أنه يعتبر القبائل شرقاً لا تزال مخلصة لقضيته. هكذا، فقد وجه العقيد بيلي الكابتن وي:

«يرغب السيد سالم بتوظيف بعض الرجال في ساحل العرب على متن مراكبه الحربية. إنني أرسل برقية إلى الحكومة في هذا الموضوع. وفي الوقت نفسه، لا أعتقد بأنه من المسموح لي منعه طالما أنه لم يحدث هناك خيانة في السلام في خليج فارس. يريد السيد سالم أن يستخدم رجاله على ساحل عُمان من أجل إعادة ممتلكاته الضائعة. وبناء عليه فقد أخبر العقيد بيلي هذه الحكومة (رقم ١١٨، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٨) بأن وزير السيد سالم قد حدد ترتيبه بتوظيف بعض الرجال من قبيلة الهناوية من ساحل أبو ظبي. وبناء عليه فقد وافق على عدم التدخل معهم شريطة عدم حدوث خيانة في الهدنة البحرية، وأن السفن على الساحل التي يمكن أن يصعد إليها البحارة يجب أن لا يتم استخدامها إلا في ممتلكات سعادته في مسقط.

«٧ ـ هكذا كان الوضع في خليج عُمان عندما بلّغ السيد لورانس الأمر التالي في ٩ كانون الثاني/يناير ١٨٦٩: يجب منع العمليات البحرية من قبل أي فريق في مسقط أو في أي مكان آخر بواسطة القوة إن لزم الأمر. وتحت هذا الأمر من حكومة الهند لم يتم السماح بأي تسليح عن طريق البحر سواء في خليج فارس أو خليج عُمان، وقد امتد الحظر حتى جوادر وساحل مكران. لقد كان الأمر عاماً لِكُلّ من الأحزاب والأماكن ولم يتم أي استثناء لتعزيز الحكم بالقوة أو كما هو في لغة حكومة الهند، بواسطة عمل حرب إذا استدعى الأمر. وفي الوقت نفسه، فإن السياسة المفهومة بوضوح لحكومة بريطانيا، وكما هو بارز من البداية وحتّى النهاية وفق الأوراق الرسمية لشؤون مسقط، كانت تتميز بالحيادية الكاملة. ولطالما أن

السلام في البحر لم يتم اختراقه، وأن الرعايا البريطانيين كانوا غير متضايقين، فإنه لم يكن هناك أي تدخل مع أي من العمليات الحربية على اليابسة.

«٨ ـ وفي بداية أيار/ مايو من السنة نفسها رغب السيد عزان والذي كان يملك مسقط بتعزيز قلاعه في بركاء بإرسال بعض الجنود والذخائر إلى هناك عن طريق البحر. لقد أظهر المعتمد المقيم العقيد ديزبرو ومن ثمّ وكيلنا في مسقط، بأن تحريم حكومة الهند قد امتد للنقل بواسطة البحر حتّى عمليات الإغاثة الضرورية والتموين للحملات المختلفة على الساحل. وفي تقدّم السيد عزان بإرسال الجنود على الرغم من احتجاجه فقط علّق العقيد ديزبرو العلاقات السياسية وانسحب على متن المركب الحربي في ميناء مسقط. لقد تمّ طلب تعليمات هذه الحكومة، وقد ظهر لسعادته في القنصلية بأن ذلك كان تفسيراً خاطئاً، والذي بدا أنه موجه ضدّ عمليات الحرب بواسطة البحر، أو العمليات في تعزيز الخصومات الحقيقية أو القريبة. ولكن، قبل إيصال هذه النظرة إلى العقيد ديزبرو، فقد ظهر بأنه تمّ اتخاذ نظرة مماثلة من قبل العقيد بيلي والذي كان في مسقط في ذلك الوقت. وقد تمّ السماح بنقل التعزيزات من قبل ذلك المنصب كما تمّ الإخبار في رسالته في ٢٧ أيار/ مايو ١٨٦٩؛ وبناء عليه، فقد عبرت حكومة الهند في رسالتها المؤرخة في ٤ آب/ أغسطس ١٨٦٩ عن اتفاقها «مع التفسير» مع الموضوع من قبل العقيد بيلي في الأوامر الأصلية لحكومة السيد لورنس في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٨٦٩.

«٩ ـ وبالرجوع إلى تفسير أمر السيد لورنس، فقد أخبر العقيد ديزبرو بعدها بوقت قصير السيد سالم (رسالة ١٠ آب/ أغسطس ١٨٦٩) بأن العقيد بيلي قد منح السيد عزان الإذن بنقل ذخائر حربية، مخزونات. . . الخ، على طول ساحل عُمان الذي يقع بين صحار في الشمال ورأس الحد في الجنوب. والذي عليه سنت هذه الحكومة القرار التالي، والمؤرخ في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩:

«إن رسالة العقيد ديزبرو لسمو السيد سالم لا تبدو بأنها تمثل بوضوح الإذن الممنوح من قبل العقيد بيلي، المتفق عليه من قبل حكومة كانت لتنقل عن طريق البحر المؤن الاعتيادية من الذخيرة والمخزونات المطلوبة من قبل القلاع في أملك. إن أي تموينات غير عادية للقوة في الميدان سوف يتم إيقافها بالشكل المناسب. إن هذا القرار والذي أشار بوضوح إلى الشرح الموضوع من قبل هذه الحكومة في أوامر السيد لورنس وكما هو معدّ من قبل الحكم اللاحق لحكومة الهند، تمّ إيصاله إلى العقيد بيلي وأصبح حكماً من أجل إرشاد المناصب في الخليج.

إن حكومة الهند لم تعبّر عن أي معارضة بالنسبة إلى تصحيح هذه الشروحات

سواء في الوقت الحاضر أو منذ ذلك الوقت.

«١٠- وفي تاريخ لاحق، تمّ عمل مرجع لهذه الحكومة من قبل العقيد بيلي من أجل التعليمات في ما إذا كان يجب السماح للسيد تركي بعبور الخليج إلى أراضي مسقط. على الرغم من أنه كان واضحاً بأنه يستطيع ذلك، فإنه لم يبدِ للحكومة بأن عبوره حتّى بنية العداء قد جاء تحت بندّ «العمليات البحرية"، وأنه بمنعه من فعل ذلك سوف يكون التدخل إيجابياً في صالح السيد عزان وحكومته. وبناء عليه، فقد تمّ توجيه العقيد بيلي بواسطة برقية:

«إذا حاول السيد تركي العبور إلى صور أو البحرين مع تبعية مسلحة، يمكنك منعه، ولكن إذا صعد متن السفينة وحيداً فقط مع خدمه الشخصيين فإنه لا يجب عليك التدخل». وبممارسة هذه التعليمات تمّ السماح للسيد تركي بعبور الخليج والانضمام إلى القوات المسلحة في مصلحته والذي حاصر واحتل صور. وبتبليغ هذه الأوامر إلى حكومة الهند، تمّ استلام الرد التالي: «لا يجب أن يتم التدخل إلا إذا خرق السلام واستمرت عمليات الحرب بواسطة البحر. يجب أن لا يمنع العقيد بيلي تركي من الذهاب إلى صور وحيداً أو مع بعض الأتباع. يوافق نائب الملك على الرأي المعبر عنه في برقيتك».

«١١- وبانضمامه إلى معظم القبائل القوية في الجنوب، فقد أشيع بأن السيد تركي نوى إرسال حملة بواسطة البحر لمهاجمة مطرة. إن مثل هذه الحملة سوف تكون قد تقدّمت بشكل ضروري ضمن مياه مسقط على طول الساحل بالطريقة نفسها التي تتقدم بها حملة من مسقط إلى برقه أو مطرة. ولكن تمّ تحذيره من قبل العقيد بيلي بأنها سوف تقع ضمن التحريم المتعلق بعمليات الحرب بواسطة البحر وبأنه سوف يتم منعها بقوة السلاح إذا استدعى الأمر. وقد يتم التخلي عن هذه النية.

«١٢- كان المذكور أعلاه معاينة مختصرة للشؤون في خليج عُمان والتي تظهر الأوامر الأصلية للسيد لورنس والنموذج الذي تمت فيه شروحات هذه الأوامر في مراحل متكررة خلال العامين الماضيين وطبقت من قبل هذه الحكومة ومناصبها في الخليج. أتابع دراسة الحالة التي تشكّل موضوع المراسلة الحالية.

«١٣- في هذه المرحلة تمّ طلب تعليمات الحكومة في المرجع الآتي الذي تمّ عمله من قبل العقيد وي للزعيم بيلي: «ليس مستحيلاً أن يتم عمل محاولة من أجل إخراج السيد تركي خارج صور. وسوف أطلب التعليمات في حال رغبت حكومة مسقط بعمل أي محاولة مثل تلك نحو البحر». وقد أعطي الرد التلغرافي الآتي والمؤرخ في ٩ كانون الثاني/يناير الماضي: لا يمكن الاستمرار بالسماح لحكومة

مسقط بتعزيز حملات على الساحل بواسطة البحر الآن، ذلك أن حالة الحرب موجودة في أراضي مسقط. كما يجب التخلي عن موقفنا المحايد بين المتحاربين، يجب منع جميع العمليات العسكرية بواسطة البحر.

«١٤ـ هذه هي التعليمات التي اتخذت حكومة الهند استثناء لها وذكرت في ما يتعلق بها في الرسالة إلى وزير الخارجية بأنها (١) على خلاف مع التعليمات المبلغة من قبل حكومة الهند في ٤ آب/أغسطس ١٨٦٩، (٢) هي كذلك كما كانت خلف كفاءة أي حكومة تابعة لتمنح ومن دون مكافأة مسبقة من الحاكم العام في القنصلية.

«١٥ـ في ما يتعلق بالنقطة الأولى من هذه النقاط، فإنه من الملاحظ أن رسالة حكومة الهند في ١٤ آب/أغسطس ١٨٦٩، لم تتضمن تعليمات من أي نوع. إنّها تبلغ ببساطة تصديق نائب الملك في القنصلية على شروحات الأوامر من الحكومة العليا والمتعلّقة بالعمليات على البحر المتضمنة في الرسالة من العقيد بيلي إلى حضرة العقيد ديزبرو والمؤرخة في ٢٧ أيار/مايو ١٨٦٩. صحيح أن العقيد بيلي يصرح بالرأي بأن أوامر السيد لورنس كانت موجهة بشكل رئيس ضدّ الحملات كما هو متوقع من مكران أو بندر عباس ضدّ مسقط، أو من مسقط من أجل استعادة الأملاك، ولكن يمكن ملاحظة بأن مثل هذا التحديد هو مع بعضه غير متناغم مع البيان المميز لسياسة حكومة الهند المتضمنة فقط تصريحاً أكثر وضوحاً من قبل العقيد بيلي نفسه[٣]. لذلك، فإن هذه الحكومة قد فهمت مصادقة حكومة الهند على تطبيق التوجيه المعطى من قبل العقيد بيلي وليس الحجج التي تأسسوا عليها، والإشارة إلى أنه يجب منع الأوامر الأصلية للسيد لورنس، وبشكل أساسي العمليات البحرية من قبل أي فريق في مسقط أو أي مكان آخر وبواسطة القوة إذا دعت الحاجة.

«وبناءً عليه في قرارهم في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٩، بينت هذه الحكومة بأن التحريم كان بالقوة في ما يتعلق بالنقل غير العادي للمؤن من أجل القوة في الميدان، وفي المرحلة الحالية، فقط تمّ التسليم بأنه لا يمكن أن يكون هناك شكّ منطقي بأن إرسال المدفعية للجنود والتي كانت تتجمع لتقود قوة غازية من موقعهم في عملية حرب بواسطة البحر. لذلك، يظهر لسعادته في القنصلية بأن تعليمات هذه الحكومة في ٩ كانون الثاني/يناير الماضي بعيدة من أن تكون على خلاف، حيث كانت على اتفاق مع أوامر حكومة الهند كما بينوا في الوقت الحالي في رسالة ٤ آب/أغسطس ١٨٦٩ والتي تمّ استلامها من قبل الحكومة. وزيادة، لا يستطيع سعادته في

---

(٣) انظر: الفقرة (٦) من هذه الرسالة.

القنصلية أن يقاوم الخاتمة بأنه إذا تمّ تقديم فرصة له بإعادة الدعوة إلى إعادة تجميع حكومة الهند القرار في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩، والذي أشرت إليه، فإن نظرتهم إلى العمل الذي تمّ اتخاذه من قبل هذه الحكومة في الوقت الحالي سوف يتم تعديله مادياً. سوف يكون واضحاً لحكومة الهند بأن القرار كان صريحاً بما فيه الكفاية بأنه قد برر العقيد وي في منعه نقل المدفعية تحت الظروف المدونة من دون مرجع إضافي للحكومة، وأنه في الرد على طلب العقيد بيلي من أجل التعليمات، فإنه سوف يكون كافياً للحكومة بإرجاعه إلى ذلك القرار لإرشاده.

«١٦ـ وبالنسبة إلى النقطة الثانية، فقد رغبت في تبليغ طمأنة سعادته في القنصلية بأنه ليس لديه أي رغبة مهما كانت في أن يقترب من السلطة المؤمنة لسعادة صاحب الشرف الحاكم العام في القنصلية بواسطة المراسيم في ١٣ و ٣٣ من جورج الثالث. لقد كان الهدف الوحيد لهذه الحكومة هو تنفيذ سياسة حكومة الهند من دون مساءلة أو تردد.

«وفي حالات الطوارئ والحالات التي بدت فيها الأوامر القائمة واضحة لتنفيذها بشكل معقول، فقد أعطى سعادته في القنصلية ومن وقت إلى آخر التعليمات الضرورية للعسكريين على الفور. إن هذا المقدار من الحذر هو مخوّل من قبل حكومة الهند حتّى للزعيم بيلي والضباط المحليين الآخرين. ولكن في الحالات التي يوجد فيها نوع من الشك، فإن الحكومة المحلية تقوم كذلك وفق الإجراءات وتجد نفسها ملزمة برفع المسائل إلى الحكومة العليا حماية لأنفسهم.

«١٧ـ في الحالة التي أيقظت المراسلة الحالية، فإن سعادته في القنصلية قد علم من رسالتك إلى وزير الخارجية وبكل أسف بأن الأوامر المعطاة من قبله في كانون الثاني/ يناير الماضي هي مخالفة لسياسة حكومة الهند والذي يصرح بأنه قد سمح للسيد عزان بما رفضه للسيد تركي. يبدو لسعادته في القنصلية بأن مثل هذا المسلك كان غير متناغم مع حيادنا المعلن ومع السياسة الموضوعة من قبل السيد لورنس. ومع ذلك، فإنه إذا كان لدى الحكومة أي سبب للتصديق بأن السياسة المعدلة والمذكورة في رسالتك إلى وزير الخارجية قد تمّ اعتمادها من قبل حكومة الهند، فإنه كان من واجبهم أن ينفذوها. إن كلّ ما فعلوه كان ببساطة تفسيرها بشكل منطقي، كما يظهر لسعادته في القنصلية، الأوامر السابقة في تنفيذ التعليمات الموضوعة من قبل السيد لورنس. وعلى الرغم من أن الطاعة قد عززت ومن دون شكّ بواسطة مرسوم الحرب، فإن مثل هذا المرسوم هو موجه تعبيرياً لمنع جميع العمليات البحرية بالقوة إن لزم الأمر.

«١٨ـ أن يتم ذلك التفسير من دون مرجع سابق إلى حكومة الهند كان بسبب إلحاح الوضع، لذلك فإن سعادته في القنصلية ملزم في إضافة أن الصياغة تبدو له واضحة حتّى إنَّه لم يكن هناك ضرورة لرد مبكر إلى العقيد بيلي فقد كان متردداً في التفكير، بعد قرار هذه الحكومة في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩ بأن الرجوع كان ضرورياً.

«١٩ـ وفي الختام، فإنني موجه للطلب بأن صاحب الشرف نائب الملك في القنصلية ممكن أن يكون مسروراً في اتخاذ فرصة مبكرة بتقديم نسخة من هذا الاتصال بسكرتير جلالتها في الدولة. إن سعادته في القنصلية كان ليفضل وبشكل طبيعي بأنه يجب على حكومة الهند السماح له بفرصة الشرح قبل أن ينسب إلى حكومتها اللاشرعية. ولكن، على أية حال، فإنه من المرغوب أن يصل هذا القرار إلى بريطانيا قبل إبداء أي رأي في المسألة من قبل السلطات الوطنية».

١٧٠- لقد أعد وكيل الوزارة ملخصاً للمراسلات في هذا الخصوص: مدى منع تطبيق العمليات البحرية في خليج عُمان.

«في الإجابة على طلب حكومة بومباي من أجل التعليمات حول عزل السيد سالم من السلطة من قبل السيد عزان بن قيس في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٨، فقد أرسلت حكومة الهند في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٨ تلغرافاً بأنه لا يجب أن نتدخل ولا بأي وسيلة ولكن يجب أن نراقب تطور الأحداث».

في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٨، أرسلت حكومة بومباي تلغرافاً بأن السيد سالم كان يجمع قوة من الجانب الشمالي من الخليج من أجل استرداد مسقط حيث قد تمّ طرده. لقد خلصت حكومة بومباي من التعليمات السابقة لحكومة الهند بأنه لن يتم منع السيد سالم.

لقد عبرت حكومة الهند (رقم ١١٣١، ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٨) عن رأيها بأن السياسة الأفضل والأصح لاعتمادها ستكون في رفض الإذن بمحاولة إما السيد سالم أو السيد تركي بالدخول إلى مسقط بالقوة عن طريق البحر. إن الاعتبارات الرئيسة التي أثرت على سعادته في القنصلية في اتخاذ هذا القرار هي أن الحكومة الهندية ملزمة بالتدخل في مسلك الترتيب والأمن ضدّ اللبس والعنف على أنها حامية للسلام العام في هذه المياه. سيكون عادة من التعقل والسياسة أن لا نتدخل في النزاعات بين المطالبين المنافسين على السلطة عندما تشتعل المعارك بين هؤلاء المطالبين فعلاً، والمقيمين في الدولة أو المدينة والتي هي مقر الملك. ولكن

سعادته في القنصلية يعتقد بأننا لدينا المبرر بشكل كامل بواسطة سيادتنا وموقفنا في ما يتعلق بالشؤون في خليج فارس في عدم السماح بشكل كامل بمحاولة معاودة الدخول في جانب الحاكم والذي كان قد تمّ طرده مسبقاً من قبل معارض مساعد من قبل الشعب الذي كان يمارس عليهم الحكم.

في ٨ كانون الثاني/يناير ١٨٦٩، سألت حكومة بومباي إذا ما كان من المنوي منع السيد عزان من مهاجمة بندر عباس، حتّى إن استلزم الأمر قوة السلاح.

لقد أجابت حكومة الهند بواسطة برقية مؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٨٦٩، بأن جميع العمليات البحرية من قبل أي فريق في مسقط أو أي مكان آخر يجب أن تمنع بقوة السلاح إذا ما دعت الحاجة. وعندما علمت من رسائل بومباي أرقام ٥، ٦ والمؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير بأن العقيد بيلي قد فهم بأنها كانت بالاتفاق مع سياسة عدم التدخل بأنه لا يجب أن يكون هناك تدخل مع حركة السيد سالم، فقد أعادت حكومة الهند (برقية ٢٣ كانون الثاني/يناير، ورسالة ٢٨ كانون الثاني/يناير) تعليمات في ١١ كانون الأول/ديسمبر و ٨ كانون الثاني/يناير. وهذا معاد مرة أخرى في البرقية بتاريخ ١٠ آذار/مارس.

لقد كان الأمر التالي ذا أهمية من حكومة بومباي إلى العقيد بيلي المؤرخة في ٢١ نيسان/أبريل ١٨٦٩* والذي يبرز بأن الأوامر المتعلّقة بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر و ٩ كانون الثاني/يناير كانت مطبقة كما هو بين الأراضي القصوى لولاية مسقط في ساحل مكران من جهة، وخط العامل الرئيس لمسقط في ممتلكات عُمان الخاصة والتي تبدأ من رأس الحد وحتّى صحار.

الورقة التالية هي الرسالة المهمة المؤرخة في ٢٧ أيار/مايو ١٨٦٩ من بيلي إلى العقيد ديزبرو، فحوى مصادقة حكومة الهند والذي تمّ إساءة فهمه بشكل كامل من قبل حكومة بومباي «لقد صعد السيد عزان خائر حرب على متن أحد المراكب. من أجل الرمي بها إلى ميناء بركاء. لقد حذره العقيد ديزبرو بالتعليمات المسلمة من قبل حكومة الهند من أجل منع العمليات على البحر بالقوة إذا لزم الأمر. لقد استمر السيد عزان في صعوده وغادر المركب.

وحتى يعبر العقيد ديزبرو عن تجاهل عزان للإنذار فقد سحب علمه إلى الأسفل. بما أن العقيد بيلي شكّ في رغبة نائب الملك تطبيق الأوامر على المركب الذي غادر ميناء مسقط بالنظر إلى الذخائر من أجل قلاع عُمان، فقد حطّ على خطّ الساحل الكامل لممتلكات مسقط الخاصة بين رأس الحد وصحار. لقد قال إن مركباً سوف يمرّ على طول خطّ الساحل الكامل لولاية مسقط، ولن يكون بحاجة إلى أكثر

من مسافة طلق ناري ليصل من خطّ الماء.

هكذا، فإن المركب لا يحتاج مطلقاً أن يغادر ما يعتبر بشكل بناء أراضي الدولة. ولن يتم اعتباره تحت فئة مركب عامل بواسطة البحر إلا إذا تمّ القبض عليه في البحر على مسافة أكثر من طلق ناري من خطّ الماء.

«إن حالة عبور المركب من ميناء مسقط أو ساحل مسقط إلى الأراضي القصوى لمكران أو بندر عباس هي مختلفة بشكل واضح لأنه من أجل الوصول إلى هذه المناطق البعيدة يجب أن يغادر المركب ساحل مسقط ويعبر البحر.

«وحيثُ إنَّ العقيد ديزبرو لم يكن مقتنعاً بصحة حكم العقيد بيلي، فقد كتب إلى حكومة بومباي ممثلاً «المخاطر المترتبة على مثل هذا الامتياز».

«إذا تمّ السماح إلى السيد عزان، الحاكم غير المعترف به من قبلنا بنقل الذخائر على طول الساحل عن طريق البحر، ألن يتم السماح إلى السيد سالم العاهل الذي يدعي بأنه يسعى من أجل استرداد عرشه بالأسلوب نفسه، ويسمح له بالتحرّك مع الذخائر أسفل الساحل بواسطة البحر؟

«ومرة أخرى، مع عدم وجود عدوان ظاهري، ألا يكون السماح بإرسال المراكب مع الذخائر يخضع لخطر الاستغلال التعسفي؟ طالما أنه لم توضع استفزازات في الطريق، فإن السيد عزان يمكن أن يحترم التزاماته، وأن يتم احترامه وأن يكون ذا ميزة قيمة. وإذا ما سمح للاستفزازات أن تطفح أو للعنف أن ينشأ، ألن تتخذ الحالة تعقيدات جديدة؟

«إن السماح لجزء من القانون على المياه للسلطات البربرية مثل هذه، المطوقة على أنها إجحافات استبدادية يظهر بأنه خطير، حيثُ إنَّ السيد عزان كان حاكماً شعبياً عادلاً جافاً وحاكماً معترفاً به أيضاً من قبلنا، فطبعاً ستكون حركة الجنود والذخائر بواسطة البحر حقاً له الآن من أجل كلّ ذلك، لن تستقبل سيادتنا البحرية صدمة فعلتها مثل هذه الاعتداءات، وبغض النظر عن مقترفيها هل ستمر من دون التحقيق من قبلنا؟»

ملاحظات مررتها حكومة بومباي كالعادة إلى حكومة الهند من دون تعليق. إن رسالة بومباي رقم ٢٥٦، المؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيو والمرسلة في الرسائل التي رفع فيها العقيد ديزبرو هذه الاعتراضات تمّ تسلمها من قبل حكومة الهند في الأول من حزيران/يونيو، لم تبلغ حكومة الهند مصادقة شرح العقيد بيلي لأمرها إلا في ٤ آب/أغسطس بواسطة رقم ١٠٧٦ والذي تسعى حكومة بومباي الآن إلى حرمانه

من جميع القوى. من الواضح أنه إذا مكنت حكومة الهند بأن العقيد بيلي أسس تفسيره والذي كانت قد كُذبت من قبل العقيد ديزبرو في أي حجة خاطئة، سوف يتم اتخاذ ملاحظة بذلك.

في ٣ آب/ أغسطس (تقريباً بعد شهرين من تسلمها، ١٤ شهراً بعد أن تمّ إرسالي من دون ملاحظة) ردت حكومة بومباي على رسالة العقيد ديزبرو المؤرخة في ١١ حزيران/ يونيو، المكذبة لشرح العقيد بيلي لأوامر الحكومة، وقد قال إن نظرة العقيد بيلي في القضية كانت صحيحة. لا يمكن اعتبار حركة التعزيزات من ميناء الأراضي في حوزة السيد عزان إلى آخر حركة عدوانية تحت الظروف التي حدثت بها. يجب أن تواصل كلّ قضية ميزاتها الخاصة إذا تمّ تطبيق عداوات ناشئة في الجوار أو في الساحل المتاخم لمسقط سوف تكون المسألة مختلفة. وهذا يجيب عن مذكرة حكومة الهند رقم ١١٧٧، المؤرخة في ٢٣ آب/ أغسطس ١٨٦٩، ربما صادق من دون ملاحظة قوة الكلمات المطبوعة في خطّ مائل وإنه غريب بأن حكومة بومباي لم تتقدم لإثبات قوتهم.

في ١٠ آب/ أغسطس ١٨٦٩، كتب العقيد ديزبرو الرد الآتي على مسألة من جانب الحاكم السيد سالم والتي تتعلق في ما إذا قد منحت الحكومة الإذن لعزان أن يعمل بواسطة البحر ما تمّ رفضه له. «ليس لدي شيء أفعله مع اليابسة، ولكن في ما يتعلق بالبحر، فقط أعطي السيد عزان وبانتظار تعليمات إضافية من الحكومة الإذن لنقل الذخائر والاحتياطات... الخ، على طول ساحل عُمان والذي يقع بين صحار في الشمال ورأس الحد في الجنوب. هذا الإذن ولا شيء غيره، ولكن لم يتم السماح لا بالعنف ولا بالفوضى في البحر.

«لقد أصبح من واجبي الآن أن أخبر سعادتكم بأن هذا الإذن قد تمّ التكفل به من قبل العقيد بيلي إلى السيد عزان وليس لأي شخص آخر، وزيادة على ذلك إن تحذيرك بأن المراكب التي تنتمي إلى أي فريق أو أحزاب أخرى التي يمكن (تواجدها) على البحر ولديها مخزونات حربية على الساحل أو رجال مسلحون، سوف يعتبرون أنفسهم معرضين لأن يتم القبض عليهم أو إغراقهم من قبل مراكب مدفعية جلالتها والتي تخدم تحت أوامر، وإن هذا المسلك سوف يتم اتباعه من قبلي حتّى تصلني تعليمات مخالفة من الحكومة».

لقد أرسل هذه التفاصيل إلى حكومة بومباي في رقم ٤٥٩٠، المؤرخة في ١٨ آب/ أغسطس.

لقد بعثت حكومة بومباي في الرقم ٣٧٣٠ المؤرخ في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٩

إلى حكومة الهند الورقة من دون ملاحظة. هكذا تمّ تركها ليكون من المزعوم بأنهم لم يروا شيئاً للخروج عليه في ردّ العقيد ديزبرو. ولكن بعد شهرينْ، أو ثلاثة شهور تقريباً بعد تاريخ رسالة العقيد ديزبرو، سنوا قرار ١١ تشرين الثاني/نوفمبر والمشار إليه أعلاه، والخارج عن فحوى ردّ العقيد ديزبرو وذلك للأسباب التالية:

«لا تبدو رسالة العقيد ديزبرو إلى سمو السيد سالم بأنها تمثل بدقة الإذن الممنوح من قبل العقيد بيلي والموافق عليه من قبل الحكومة والذي كان يتعلق بنقل المؤن الاعتيادية من الذخائر والمخزونات المطلوبة من قبل القلاع في حيازته عن طريق البحر. وسوف يتم إيقاف أي تموينات غير عادية من أجل القوة في الميدان بالشكل المناسب».

لم تدرك حكومة بومباي بوضوح في هذا القرار النقطة المهمة في المناقشة والتي مثلت النظرة الصحيحة للزعيم بيلي، ولم يبلغوا القرار إلى الحكومة لكنهم تركوه ليتم اكتشافه في ملف الإجراءات التي تمّ اتخاذها. وكما تمت المشاهدة مسبقاً، فإنه لا يمكن للحكومة المحلية أن تزعم بأنها السلطة الشرعية عندما بدلاً من أن تبلغ عن إجراءاتها، تترك جهاز الرقابة التابع للسلطة الحاكمة العليا يكتشف ما تمّ القيام به.

١٧١- كان الجواب على حكومة بومباي كالآتي:

(رقم أ ١٣٢٧، المؤرخة في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٨٧١)

«لقد تم توجيهي كي أقر باستلام رسالتك رقم ٢١٤٥، المؤرخة في ٢٥ أيار/ مايو الماضي، المبلغة لملاحظات معينة في مكران في الرسالة السرية لحكومة الهند إلى وزير الخارجية، رقم ١٣، والمؤرخة في ٣ نيسان/ أبريل، والتي تمّ تقديم نسخة منها بشكل سري من أجل إعلام سعادته الحاكم في بومباي، في رسالتي رقم. أ. ٢٤٢، المؤرخة في ١٢ نيسان/ أبريل.

«٢ـ تبين رسالتك بأن الإهمال في إخبار حكومة الهند بشكل مباشر بالبرقية المبعوثة في ٩ كانون الثاني/ يناير إلى المقيم السياسي في خليج فارس، كان يعود إلى السهو في مكتب السكرتارية. وإنها تعبر عن الأسف الشديد لسعادته في القنصلية على حدوث هذا الخطأ. وفي الوقت نفسه تضيف بأن حكومة الهند نادراً ما تكون دقيقة في ذكر أن تعليمات ٩ كانون الثاني/ يناير التي لم يتم إبلاغها مطلقاً إلى حكومة الهند عندما تمّ دمجها في البنود الصريحة في قرار حكومة بومباي في ١٤ كانون الثاني/ يناير والذي وجد مكاناً في ملف الإجراءات المسلم في ٤ شباط/ فبراير.

«٣ ـ بما أنه لم تتم الملاحظة وأن الحاكم العام في القنصلية يستنتج من الفقرة

(٩) بأن حكومة بومباي تواجه، أي، أن الإغفال عن نقد في الملخص الشهري للإنجازات يتطلب تصديقاً لهذه الإجراءات، فإن نائب الملك والحاكم العام في القنصلية لم يفكرا بأنه من الضروري الإشارة إلى أنه ليس هناك استدلال أي كان في ما يتعلق برأي حكومة الهند لأجل أو ضدّ أي إجراء معين يمكن رسمه من حقيقة عدم اتخاذ ملاحظة في تسلم ملفات الإجراءات، وأن التسليم الدوري لملفات الإجراءات لا تحلُّ من واجب أي حكومة، وأدنى من كلّ ذلك أن يتم طباعة الإجراءات فقط في الملخص من واجب الإخبار بها بنفس الوقت وخصوصاً كلّ المراسيم والأوامر المؤثرة على السياسة الإمبراطورية.

«٤ ـ لقد تمّ وضع قرار ١٤ كانون الثاني/ يناير كما ينبغي من قبل الحاكم العام في القنصلية عندما تمّت كتابة الرسالة في ٣ نيسان/ أبريل. ولكن لم يكن هناك شيء في ذلك الوقت قبل حكومة الهند ولا يوجد حتّى الآن من أجل ربط أوامر التلغراف في ٩ كانون الثاني/ يناير مع قرار ١٤ كانون الثاني/ يناير. وكما يمكن الاستنتاج من رسالتك تحت الرد، فإنه إذا كان كلّ من الأمرين في ردّ على رسالة المقيم بتاريخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر والذي تمّ بناء القرار عليه بأن الرسالة ليست من قبل حكومة الهند وحتّى الآن، وأن ملخصها في ملف الإجراءات لا يعطي إشارة على محتوياتها باستثناء أنها تتعلق بتحركات سمو السيد تركي. إن برقية ٩ كانون الثاني/ يناير هي تحريم واضح لجميع العمليات العسكرية عن طريق البحر سواء كانت هجومية أو دفاعية. لقد ذكر الميجر وي خطياً في تقريره في ٢٥ كانون الثاني/ يناير بأنه قد عمل بالتوجيهات المبلغة في برقية التاسع من الشهر. لقد فهم بأن التحريم لا يشمل فقط العمليات الدفاعية ولكن جميع العمليات العسكرية عن طريق البحر، وذلك واضح، حيثُ إنَّ المركب الذي كان قد غرق بأوامر منه كان يتقدم إلى هدف دفاعي مجرّد إلى قلعة مطرة والتي تبعد ميلين ونصف عن مسقط ولا تزال في حوزة عزان بن قيس. في الحقيقة، إن قرار ١٤ كانون الثاني/ يناير كان قد وصل بصعوبة إلى الميجر وي عندما غرق المركب في ٢٣ من الشهر. وزيادة على ذلك، عندما تمّ تقديم تقرير الإجراءات السياسية للوكيل السياسي في ٢٣ آذار/ مارس إلى حكومة الهند مع ملاحظة أن قيادة حكومة بومباي كانت قد اتّصلت مع الوكيل السياسي من أجل عمله الحكيم والفاعل، فإنه لم يتم الإشارة في تقريرك إلى قرار ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ولم يبد بأنه كان قد لاحظ بأنه إذا كانت أوامر حكومة بومباي عائدة إلى عمليات دفاعية فقط، لقد كانت القيادة الموضوعة في الوكيل السياسي في غير موضعها بعض الشيء.

«٥ ـ لا يعتبر سعادته في القنصلية بأنه سوف يتم كسب أي فائدة للمصالح العامة عن طريق مناقشة الحجج المقدمة في الفقرات ٥، ١٥ من رسالتك بشكل مفصّل. سوف يلاحظ فحسب بأنه لا يستطيع أن يصادق على المسعى الذي يتم اتخاذه من أجل تحطيم قوة رسالة حكومة الهند في ٤ آب/ أغسطس ١٨٦٩ على أساس أنها لا تحتوي على تعليمات من أي نوع، ولكنها تبلغ وببساطة تصديق تفسير الأوامر من الحكومة العليا والمتعلّقة بالبحر المضمنة في الرسالة من العقيد بيلي لحضرة العقيد ديزبرو والمؤرخة في ٢٧ أيار/ مايو رقم ٥٢٠.

«إن سعادته في القنصلية لا يفهم الفرق بين التصديق على الترتيب والتعليمات من أجل تطبيقها، أو بين التصديق على تفسير الأوامر والتعليمات للاستمرار في الأوامر بحسب المصادقة. ذلك أن التفسير قد وضع أوامر الحكومة بواسطة العقيد بيلي وتمت المصادقة عليه من قبل حكومة الهند، ومنع التدخل بنقل مخزونات الحرب عن طريق حاكم مسقط بين النقاط على خطّ الساحل الكامل لممتلكات مسقط بشرط أن المراكب لم تذهب وراء طلقة نار من الشاطئ أو تغادر المياه التي تعتبر بشكل بناء أراضي للدولة إن ذلك ليس قبولاً للقضية. لو أن هذا الشرح لم يراع في البرقية من حكومة بومباي ٩ كانون الثاني/ يناير والموجّهة، بأنه يجب تقديم جميع العمليات العسكرية عن طريق البحر، لما تمّ حدوث هذه الظروف غير المحظوظة والتي وجد سعادته في القنصلية أن من واجبه انتقادها.

«٦ـ في الفقرة ١٧ من الرسالة تحت الاعتراف، تمّ وضع ملاحظة بأن حكومة الهند تصرح بأنهم كانوا سيسمحون للسيد عزان بما لم يسمحوا به للسيد تركي. لم يكن سعادته في القنصلية قادراً على إدراك أسس هذا الإعلان في أي جزء من رسالة ٣ نيسان/ أبريل.

«٧ ـ وبالإذعان مع طلب حكومة بومباي سوف يتم إرسال الرسالة تحت الاعتراف بواسطة البريد اللاحق إلى سكرتير دولة جلالتها، والذي تمّ الطلب منه وفي الوقت نفسه بواسطة تلغراف أن يعلّق التعبير عن الرأي في الرسالة السريّة رقم ١٣٠، المؤرخة في ٣ نيسان/ أبريل. سوف يتم توصيل هذا الرد إلى وزير الخارجية أيضاً».

١٧٢- لقد أكدت حكومة بومباي على استلامها الرسالة التالية:

(رقم ٣٣٨٨، المؤرخة في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٨٧١).

«إن سعادته في القنصلية يرغب بأن أذكر له بأن هناك أكثر من نقطة في رسالتك والتي يبدو أنها تتطلب رداً، ولكنه شديد الحساسية لعدم ملاءمة نقاش مثل هذا وغير راغب في الاستمرار به ذلك أنه يفضل أن يبقي المسألة كما هي، إلا إذا تمّ اتخاذ أي ملاحظات في هذا الجانب من قبل مرجع من سكرتير دولة جلالتها على رسالتك تحت الإشعار».

الفصل الثامن

تجديد عقد إيجار بندر عباس لحاكم مسقط
آذار/مارس ١٨٧١ - كانون الثاني/يناير ١٨٧٢
(الفقرات ١٧٣-١٩٢)

١٧٣- لقد تمّ توضيح طبعة موقف سلطان مسقط تجاه بندر عباس في ملخص ويري للدائرة الخارجية لحكومة الهند، ١٨٦٤-١٨٦٩. وملاحظة السيد جيردلستون على الأحداث اللاحقة لطرد السيد سالم من عُمان، تكمل الملخص.

١٧٤ـ في ١٣ آذار/مارس ١٨٧١، طلب السيد تركي مساعدة العقيد بيلي في الترتيب لتجديد عقد إيجار مقاطعات بندر عباس، وبناء عليه فقد طلب العقيد بيلي توجيهات الحكومة.

١٧٥ـ لقد كتب وكيل الوزارة في ما يتعلق بهذا الطلب:

«في ما يتعلق ببندر عباس، سوف يتم التذكر أنه وبصعوبة بالغة، وفقط بعد أن كان السيد سالم في نقطة إجراء حصار على الميناء، فقد تمكن العقيد بيلي من الترتيب للتفاوض من أجل تجديد عقد الإيجار لصالح السيد سالم وورثته. بذلك يكون الاستمرار لأي محتل يمكن أن يأخذ ملك عُمان ومسقط غير مسموح به وبشكل خطي.

«عندما طرد عزان بن قيس السيد سالم، فإن عقد الإيجار أصبح لاغياً. كما تمّ تعيين الحاجي أحمد وزير سالم محافظاً بزعم خدمة مصلحة فارس. وبمصادقة حكومة الهند، أجلت حكومة بومباي اتخاذ أي فعل في المسألة حتّى يتم معرفة من سيكون في النهاية سلطاناً لمسقط، وتقول في الوقت نفسه بأن الأسباب التي أغوت حكومة

بريطانيا كي ترغب في أن يكون بندر عباس مرتبطاً بمسقط لا تزال قائمة (هذه الأسباب هي المصالح التجارية في خليج فارس والتي تمّ الاستفادة منها بتحرر سكان عُمان من خلال ذلك).

«في أيلول/سبتمبر ١٨٦٩، أعاد الشيخ سعيد الحاكم السابق لبندر عباس من جانب سلطان ثويني الاستيلاء عليها، ولكن تمّ طرده مباشرة بعد وقت قليل من قبل أحمد حاجي.

«يمكن أن يكون العقيد بيلي يرغب بشكل كامل تجاهل طلب السيد تركي الحالي لتجديد عقد إيجار بندر عباس. وحالما يشعر السيد تركي بالأمان من المحتمل أن يتبع أسلوب سالم ويهدد بندر عباس إلا إذا كان هناك تجديد لعقد الإيجار بسبب إلحاحه بصفته ابناً للسيد سعيد. وعندئذ من المحتمل أن يحين الوقت لكي تخطو حكومة بريطانيا خطوات إيجابية».

١٧٦ـ لقد كتبت حكومة الهند في رسالة رقم ٣٠، بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ١٨٧١ إلى وزير الخارجية:

«في ما يتعلق بعقد إيجار بندر عباس، فإن علينا تذكير حضرتك بأنه وفي رسالتنا السرية رقم ٣١٠ المؤرخة في ٢٧ أيار/مايو ١٨٧٠، استجدينا توجيهات حكومة جلالتها في مسألة إذا ما كان يجب أن نقدم أي آمال لعزان في مساعينا الودية مع فارس بهدف الحصول على تجديد لعقد إيجار بندر عباس. لم يتم الرد على هذه الرسالة. إن المطلب الحالي من السيد تركي وهو ليس من سلالة السيد سالم، وبذلك فإنه لا يستطيع أن يطالب على أساس عقد ١٨٦٨ بالرغم من كونه ابناً للسلطان سعيد الذي تمّ معه عقد التزام ١٨٥٥، فإن اتفاق ١٨٦٥ الذي تمّ عقده مع الحكومة الفعلية الحالية في مسقط لا يمكن أن يعتبر وبشكل مقبول. ومع انتهاء التزام ١٨٦٨ فقد دخلت بندر عباس في حوزة فارس.

«لهذه الأسباب فإننا نعتبر أنه يجب عذرنا في رفض التدخل لمصلحة السيد تركي بشكل أكبر مما هو الحال مع عزان بن قيس. وفي الوقت نفسه نرى أنه يمكن للحكومة البريطانية أن تسعى على نحو مفيد ومن دون أن تلزم نفسها في التدخل إلى الضغط على حكومة إيران لإبقاء الأوضاع على حالها وترجيح التجديد كمسألة معروفة تقدمه لتجديد عقد الإيجار للسيد تركي باعتباره الشخص الذي كان دوماً المفضل لدى جلالة الشاه».

١٧٧ـ لقد كتب نائب الملك إلى السيد إليسون ذاكراً بشكل شبه رسمي ما

حدث وطالباً رأيه في ما إذا فكر وتحت الظروف المعدّلة للقضية بأن حكومة الخليج ستعارض بشكل جاد تجديد عقد الإيجار.

١٧٨ـ لقد كتب السيد تركي من جديد في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٨٧١ (رقم ٢٣٨٢ من حكومة بومباي، ٥ حزيران/ يونيو ١٨٧١):

«في ما يتعلق ببندر عباس، فإن أحمد لم يكن يؤدي عمله بشكل مرض مؤخراً، وقد كان يبني من دون أسس، ولهذه الأسباب، فقد كان الشعب يرغب بأن أؤجر بندر عباس وأن أخفف من أعبائهم.

«أتمنى أن ترتب شؤوني ومن دون مهلة مع بندر عباس. إنني لا أطلب بندر عباس من أجل الفائدة ولكن لجعل الشعب مرتاحاً».

«وبالرجوع إلى الرسالة، رقم ٢٧، ٢٣ أيار/ مايو ١٨٧١، إلى وزير الخارجية، فقد خاطب مكتب الهند مكتب الخارجية:

«إن نائب الملك يتحقق إذا ما كانت حكومة جلالتها مهيأة لتأدية مساعيها الحميدة مع حكومة سمو الشاه في إيران من أجل تجديد عقد إيجار بندر عباس إلى السيد تركي. بالرجوع إلى هذه المسألة، فإن عليَّ ذكر أن الدوق أرجل كان مهيأ ليوصي بتجديد عقد الإيجار لصالح السيد عزان بن قيس بصفته الحاكم الفعلي لمسقط.

وإن رأي حضرته بأنه لا يزال هناك أسباب أقوى من أجل استخدام مساعينا الوديّة لصالح عضو من عائلة السيد سعيد، فإنه سوف يقترح بأن يتصل اللورد غرانفيل بالسيد إليسون إذا كان لا يرى أن هناك سبباً عكس ذلك من أجل حصوله على التجديد من حكومة إيران لصالح الحاكم الحالي لمسقط.

١٧٩ـ وبناء عليه، فقد بلغ مكتب الخارجية في حزيران/ يونيو ١٨٧١ رسالة إلى السيد إليسون، وزير جلالتها في طهران:

«لقد دعي الحاكم العام إلى اهتمام حكومة جلالتها لطلب الحاكم الحالي لمسقط بأنه مسلّم به من قبل حكومة بريطانيا وأنه يجب عليهم استخدام نفوذهم مع حكومة إيران من أجل الحصول على تجديد لعقد الإيجار في بندر عباس له.

«لقد حدثت تغييرات مختلفة في حكومة مسقط منذ أن تمّ تجديد عقد الإيجار في ١٨٦٨ للحاكم الحالي، ويبدو أن حكومة إيران قد اعتبرت الاتفاق قد انتهى بهذه التغييرات وأنها دخلت مرة أخرى إلى ملك بندر عباس. مع ذلك، سوف يكون معروفاً لحكومة إيران أنه نشأ بعض الاعتراض عند تجديد عقد الإيجار للسيد سالم،

بدافع أنه قد حصل على سيادة مسقط باغتصاب العرش والعنف، فإنه لا يمكن أن ينشأ مثل هذا الاعتراض ضدّ الحاكم الحالي باعتباره ابناً للسلطان سعيد الذي دخلت معه حكومة إيران في التزام في عام ١٨٥٥ بأن يستغل أرض ميناء بندر عباس تحت ظروف معينة وبأجرة سنوية تقدر بـ ١٢,٠٠٠ تومان.

«وتحت هذه الظروف، فإن عليّ توجيهك باستخدام سلطتك الجيدة بالنظر إلى الحصول على التجديد من حكومة إيران لحاكم مسقط الحالي في الامتياز الممنوح لوالده في عام ١٨٥٥».

١٨٠ـ في ٢٨ حزيران/ يونيو أرسل إليسون تلغرافاً إلى نائب الملك:

«يبدو أن هذه الحكومة تميل إلى إعادة تأجير بندر عباس إلى السيد تركي، إلا أن لديها شكوكاً حول استقرار نظامه وقدرته على الوفاء بالتزاماته. سوف يكون الشاه هناك خلال عدة أيام وسوف أعلمك أكثر».

١٨١ـ في التقرير الإخباري له والمؤرخ في ١٧ حزيران/ يونيو ١٨٧١، أخبر المقيم السياسي في خليج فارس بأنه قيل إن هناك اضطرابات قد اشتعلت في بندر عباس نتيجة قيام الحاكم ميناب بتجميع قوة بقصد طرد حاجي أحمد من الحكومة. لقد كان الثاني يعد من أجل المقاومة. كلّ شيء كان هادئاً في البحر وساحل العرب.

١٨٢ـ لقد ظهر من محتويات مغلّف الرسائل إلى حكومة بومباي (أرقام ٣٨٢٩ و ٣٨٣٠ المؤرخة في ١٧ آب/ أغسطس ١٨٧١) أن شعب بندر عباس قد شكا إلى الحاكم الأمير في فارس ضدّ ابتزاز حاجي أحمد، وأن الثاني قد وافق على التقدّم إلى شيراز لمقابلة التحديات.

١٨٣ـ في ١٩ حزيران/ يونيو ذكر الوكيل البريطاني المقيم في لينجه أنه وردت أخبار من بندر عباس بأن آغا محسن أخا أحمد شاه، قد أعدّ جيشاً من ١,٥٠٠ رجل بهدف مهاجمة بندر عباس، وأن حاجي أحمد كان يحضر من أجل التصادم، ذلك أن أحمد شاه قد أخذ ميناب من أيدي حاكم حاجي أحمد، والذي قيد إلى بندر عباس.

قالت حكومة بومباي إنها لم تعرف من يكون آغا محسن وأحمد شاه. ولقد قال الوكيل المقيم في شيراز إن حاجي أحمد مطالب بمبلغ ٢٠,٠٠٠ تومان من قبل الديوان عن دخل السنة الماضية الذي تسلمه من المزارعين ولم يدخله إلى حساب الديوان. لقد اقترحت حكومة بومباي أن آغا محسن وأحمد شاه يمكن أن يكونا من موظفي الديوان الذين أشار إليهم الوكيل في شيراز.

لقد طلب من حكومة بومباي أن تتحقق من شخصية الرجل.

١٨٤ـ لقد تمّ الرد على برقية السيد إليسون في ٨ أيلول/ سبتمبر:

«برقيتك في ٢٨ حزيران/ يونيو. كيف تطورت المناقشات من أجل الحصول على عقد إيجار بندر عباس لصالح السيد تركي؟ اختلاسات حاجي أحمد (رسالتك، ١٤ حزيران/ يونيو، إلى نائب الملك) يمكن أن تجعل الشاه يميل إلى قبول عرض تركي».

١٨٥ـ أجاب السيد إليسون في ١٠ أيلول/ سبتمبر:

«برقية سيادتك في ٨ من الشهر لم يتم تسوية شيء حتّى الآن، وقد أحدثت هدنة بغياب السكرتير الفارسي الذي هو عالمٌ بهذه الأمور. هل سيكون السيد تركي مهيأ لإرسال وكيل هنا من أجل أن يناقش ويختم؟

١٨٦ـ في ٢٣ أيلول/ سبتمبر أخبر السيد إليسون من جديد:

«لن يوافق الشاه على إعادة تأجير بندر عباس إلى إمام مسقط. لقد تمّ استقبال حاجي أحمد خان مؤخراً في شيراز بجفاوة وقد أعاد التصديق.

«ليس لدى حكومة إيران معلومات عن الحالة المثيرة للخطر للشؤون في بندر عباس كما تمّ الإخبار في رسالة من بيلي في ٢٣ حزيران/ يونيو».

والذي أجابت عليه حكومة الهند (رقم أ ٢١٠٦، ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧١):

«رسائلك في ٢٣ أيلول/ سبتمبر في ما يتعلق ببندر عباس. اسعَ إلى إقناع حكومة إيران أن لا تتخذ قراراً نهائياً حتّى تصلك تعليمات إضافية بواسطة البريد».

١٨٧ـ وفي الرد على برقية تسأل عما إذا ما سيكون السيد تركي مهيأ كي يرسل مبعوثاً إلى طهران، فقد أرسلت حكومة بومباي في الرد من العقيد بيلي بأنه سيفعل ذلك بِكُلّ سرور، إذا كان لديه سبب لأن يتوقع أن المهمة سوف تكون ناجحة. سوف يرسل العقيد بيلي من جديد بعد الاتصال بالسيد تركي.

١٨٨ـ لقد كتبت حكومة الهند إلى السيد إليسون (رقم أ ٢١٤٨، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧١):

«بالرجوع إلى برقيتك في ٢٣ أيلول/ سبتمبر، والمخبرة بأن جلالة الشاه لن يوافق على إعادة تأجير بندر عباس إلى سلطان مسقط، فإن نائب الملك والحاكم العام في القنصلية يرغب مني أن أعبر عن أملي بأنك ستكون قادراً على إغواء

حكومة إيران مهما يحدث من أجل ترك المسألة كي تبقى مفتوحة، وأن يمتنع عن إعطاء أي قرار نهائي في الوقت الحالي.

«ومن الأوراق التي كان لي الشرف في أن أضعها في مغلف* سوف تدرك سعادتك بأنه منذ وصوله إلى حكومة مسقط، فقد استجدى السيد تركي في ثلاث مناسبات المساعي الحميدة لحكومة بريطانيا من أجل إعادة تجديد عقد تأجير بندر عباس.

«وباعتبار طول الوقت والذي تعهدت من خلاله حكومة مسقط بإدارة ميناء البحر هنا، والعلاقات الطيبة المرغوب في رؤيتها متوطدة بين جميع الحكومات المالكة للسلطة على سواحل خليج فارس، والمساعدة التي سوف تمنح إلى السيد تركي في تقوية سلطته في مسقط، إذا قام سمو الشاه بإظهار ثقته في الحاكم الحالي بواسطة إعادة تأجير بندر عباس بالبنود المنطقية، وباعتبار أيضاً كم من المرغوب أن تكون حكومة بريطانيا متمكنة من تقوية نفوذها في مسقط من خلال الممارسة الناجحة لمساعيها الحميدة في المسألة، إن سعادته في القنصلية يرغب مني أن أعبر عن الأمل بأنك سوف تكمل مساعيك واستغلال الفرصة، لتحقيق النتيجة المرجوة، أو منع إنهاء المسألة نهائياً بقرار مُعاد لآمال السيد تركي.

«إن سعادته في القنصلية مقتنع بتحقيق ذلك باعتبار أنه عندما تسلم برقيتك في ١٠ أيلول/ سبتمبر، ثمّ إجراء اتصال بواسطة حكومة بومباي، والذي تتحقق فيه إذا ما كان السيد تركي مهيأ لإرسال وكيل إلى طهران للتفاوض واختتام عقد الإيجار وقد تمّ استلام ردّ إيجابي. سوف تتفهم سعادتك الارتباكات التي ستنشأ إذا ما أبلغ لسعادته في القنصلية السيد تركي بأن حكومة إيران لم توافق على تجديد إيجار العقد، بعد أن تمّ إجراء الاتصالات والتي أحدثت توقعاً معقولاً لقضية إيجابية للتفاوض».

١٨٩ـ في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧١ سلم العقيد بيلي (في رقم ٥٧٧٨ من حكومة بومباي، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر) بتفصيل رؤى سمو السلطان في قضية إعادة عقد إيجار مقاطعات بندر عباس. لقد قال:

«يبدو أن جوهر مناقشات سموه بأنه سيكون شديد الرغبة في إعادة تأجير مقاطعات بندر عباس شريطة أن يتمكن من فعل ذلك بالبنود نفسها الممنوحة للسلطان السابق السيد سالم، وأيضاً بشرط أن يتم إنجاز المفاوضة من أجل عقد الإيجار من دون إنفاق متهور في البلاط الفارسي، وعلى أن تكون جميع المفاوضات بيد العقيد بيلي أو ضابط بالدرجة نفسها، وأن يكون حضور ممثل مسقط شكلياً فقط».

١٩٠ـ لقد كلف السيد إليسون السيد ديكسون برسالة إلى صدر عزم رئيس وزراء الشاه، النظر في موضوع تجديد عقد إيجار بندر عباس. وقد أخبر (١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٨٧١) بأن لغة صدر عزم لم تكن إيجابية، ولكن (كما تمّ الطلب في رسالة حكومة الهند، رقم أ ٢١٤٨، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧١) لا يضيع أي فرصة جيدة لتحقيق هذا الأمر من قبل حكومة الشاه.

١٩١ـ لقد أبلغ صدر عزم السيد ديكسون بأنه لم يعتقد أن الشاه قد قصد بشكل صارم ما تمّ فهمه من قوله بشكل حرفي. واستذكر ما سبق أن حدث في الماضي بقيام أحد وكلاء الإمام السابقين بحبس حاكم بندر عباس ورفض حكومة جلالتها التدخل ولم يتم إطلاق سراحه إلا بعد تجديد عقد الإيجار. قال سيكون مخزياً للحكومة الإيرانية التي تستطيع أن تحفظ دولتهم بشكل ممتاز أن تؤجر ملكاً لعائلة والتي أعلنت ولاءها لإيران تتخذ مواقف مهينة للغاية. لقد أضاف أن إيران سوف تقيم دائماً نصيحة إنكلترا الودية وتعمل أفضل ما لديها لمقابلة أماني حكومة جلالتها وتحمي التجار البريطانيين وبأنه لن يتم الاعتراف بأي وكيل للإمام رسمياً، على الرغم من أنه سوف يعامل بالاحترام المناسب.

١٩٢ـ لقد علم السيد إليسون (مؤرخة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٨٧١) رسمياً بتعيين أحمد شاه من ميناب حاكماً على بندر عباس بدلاً من حاجي أحمد خان الذي تمّ عزله.

إن الوكيل المقيم في لينجه قد بلّغ (محتويات المغلف في رسالة حكومة بومباي رقم ١٠٣٤، المؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٨٧٢) بنية بيع الملكية المؤلّفة من أراض للحاجي أحمد خان (كانت خيله قد بيعت مسبقاً) والذي كان لا يزال في الحجز وتحت الحراسة.

سي أي باكلانك

١٣ آذار/مارس ١٨٧٢م

(من الفصل ١٥٩ب)

١٩٣ـ وبناء عليه فقد تمّ نقل الأوراق الإضافية إلى وزير الخارجية في ما يتعلق بشؤون عُمان واستحسان إرسال ردّ مبكر في ما يتعلق بمسألة معونة زنجبار. (رقم ٤٣، المؤرخة في ١٥ آذار/مارس ١٨٧٢).

١٩٤ـ لقد تبين من المراسلة اللاحقة بأن القائد لودر، أرسى سفينة جلالتها بلفينش في صحار بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٨٧٢، وأرسل ضابطاً ليطلب من الرعايا البريطانيين الذين تمّ تحذيرهم من قبل الرائد روس بأن يصعدوا إلى متن السفينة وإلا فإنه يتوجب عليهم أن يكونوا مهيئين لنتائج البقاء على اليابسة. لقد

ذهب فريق ممثل من أربعة أفراد إلى متن السفينة في اليوم التالي، وأبلغوا القائد لودر بأنه يوجد حوالى ١٢ تاجراً بريطانياً في صحار، وأكثر من ذلك بقليل في صحم وجميعهم يتمنون المغادرة. وبما أنهم لن يكونوا مستعدين قبل أربعة أو خمسة أيام، فقد وعد بأنه يجب أن يرجع مركب حرب وينقلهم إلى مسقط حيث يريدون الذهاب. وبناء على رسالته في ٢ آذار/ مارس إلى الرائد روس أرسل القائد دوغتي مع المركب ماغي ليعرّج على صحار.

لقد قدم القائد دوغتي للرعايا البريطانيين في صحار وصحم تسهيلات للسفر إلى مسقط. لقد تمّ الإبلاغ عن وجود إبراهيم في صحار وبأنه قد تحرّك على اليابسة. لقد كانوا يريدون الذهاب فقط إذا أراد أن ينتظر أربعة أيام ويستقبل شحناتهم من الحبوب. . . الخ، لقد كانت الشكوى الوحيدة المقدمة في صحم أن إبراهيم لم يدفع قيمة بعض الأرز الذي تمّ شراؤه.

أرسل القائد دوغتي تلغرافاً في ١٥ آذار/ مارس يحتوي على تقرير مسقط بأن سالم بن ثويني عزم على هبوط معادٍ في صور.

لقد قدم تركي طلباً إلى الرائد روس طالباً الدعم المعنوي بحضور سفينة حربية والذي اعتقد الوكيل السياسي بأن ذلك سيكون للصالح العام.

١٩٥ـ بموجب المذكرة رقم ١٤٢٤، المؤرخة في ٨ آذار/ مارس ١٨٧٢، أرسلت حكومة بومباي رسالتين من العقيد بيلي في ما يتعلق بسلب مركب محلي واعتقال بعض الرعايا البريطانيين الهنود من قبل إبراهيم بن قيس في صحار. لقد أخبر العقيد روس العقيد بيلي في ١٠ آب/ أغسطس ١٨٧١، بأنه قد تمّت محاصرة بضاعة بقيمة ١,٦٠٠ دولار ملك تجار بنيان متجهة من مسقط إلى شناص وقدم تمّ محاصرتها بأوامر من السيد إبراهيم عندما مضت ضمن بعض أميال من الساحل قرب صحار، وأنه تمّ استعادة ما قيمته ٦٠٠ دولار من الأملاك في القضية المقدمة إلى السيد إبراهيم بن قيس، وأنه تمّ طلب تدخله من أجل الحصول على تعويض في الباقي. وبما أن الرائد روس لا يشعر بأنه مفوض بمخاطبة إبراهيم بشكل مباشر، فقد ترك الأمر إلى السيد تركي والذي اتّصل مع إبراهيم بشكل مباشر، وقد تبين من الرد على الرسالة بأنه كان مضطراً لأخذ الملكية بسبب ضرورات موقعة في الوقت الحالي وبأنه سوف يعوض المالكين. وبالتالي، كتب إبراهيم في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٧١، إلى الرائد روس وقد ظهر من لهجة رسالته بأنه عزم على التهرب من إعادة ممتلكات البنيان على أساس أن المخزونات كانت مرسلة من تركي إلى جنوده. وفي التحقيق، كان رأي الرائد روس بأن المركب لم يكن مجهزاً بذخائر

الحرب على الرغم من أنه تمّ الاعتراف بأن هناك اثنين من أتباع تركي على متنه. لم يجب الرائد روس على إبراهيم منتظراً رؤية ما سيفعله.

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر نقل الرائد روس شهادة خوجه، تاجر من الخابورة، وأخو الرجلين اللذين احتجزهما إبراهيم في الخابورة. لقد ذكرت هذه الشهادة بأن:

«قدم إبراهيم بن قيس من صحار إلى الخابورة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٨٧١، وطلب كميات من القمح من أخيه حميد. لقد رفض حميد ذلك إلا بدفع مبلغ نقدي. لقد عرض إبراهيم أن يدفع في ما بعد، ولكن الشاهد الذي كان حاضراً ذكر لإبراهيم بأنه قد تمّ إعطاؤهم مسبقاً مؤناً في مناسبتين مختلفتين إلى عزان ولم يتم دفع ثمنها.

«لقد تم الضغط عليهم من قبل إبراهيم ورفضوا أن يذعنوا لمطلبه ذاكرين له بأنهم كانوا تحت الحماية البريطانية وليس أتباعه. لقد كرر إبراهيم طلبه ٣ مرات ورفض حميد الطلب في جميع المرات. وعليه أمر إبراهيم بحبس حميد وصومار ودوسا. حيث سجنوا في الحال وكبلت أرجلهم بالحديد. ويقول الشهود أنه تمّ حبس المذكورين بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر، وفي منتصف نهار ٢٠ أيلول/سبتمبر تمّ إطلاق سراحهم إلا أنه لم يؤخذ منهم أية كميات من الأرز أو مبالغ نقدية.

«لم يكن هناك شكّ بأنه تمّ حبس الخوجات بسبب رفضهم الاستجابة لطلب إبراهيم للأرز إلا بالدفع، لقد طلبوا حماية القنصلية البريطانية».

وبالعمل باقتراح العقيد بيلي، فقد بعث الرائد روس نسخة من الرسالة الأخيرة التي تسلمها من إبراهيم والتي أجاب عليها تركي.

«لقد تسلمت رسالتك المتعلّقة بسلب بعض البنيان (الرعايا البريطانيين الهنود) من قبل إبراهيم؛ في رأيي أن الطريقة الوحيدة لإعادة الممتلكات هو أن تطلب الحكومة (البريطانية) إعادتها تحت تهديدات وحشية. حيثُ إنَّ مطالبي لن يستجاب لها من دون استخدام القوة.

«لقد كان رأي حكومة بومباي أنه وكما اعترفنا بتركي كسلطان فإننا يجب أن لا نفعل شيئاً يمكن أن يحمل مظهر الدخول في مفاوضات أو مفاوضات واضحة مع إبراهيم، وإذا لم يكن السلطان قادراً على إيقاع العقاب أو الإصلاح فإنه يجب علينا فعل ذلك بأنفسنا.

«وبناءً عليه فقد أوصوا إلى حكومة الهند بأنه يسمح للعقيد بيلي إذا كان مقتنعاً

بحقيقة الشكوى، بأن يوجه المركب لينكس للتقدم إلى صحار وأن يطلب دفع ضعف قيمة الممتلكات المأخوذة من قبل إبراهيم وبتعويض يجب أن يثبته العقيد بيلي (٢٠٠ دولار لِكُلّ رجل) بسبب حجز التجار المشمولين تحت الحماية البريطانية».

١٩٦ـ لقد بلّغت حكومة الهند الأوامر لحكومة بومباي. (رقم أ ٧٨٣، المؤرخة في ٢ نيسان/ أبريل ١٨٧٢).

«على الرغم من أن حكم السيد تركي فوق أراضي عُمان لا يحمل أية فعالية، وأنه قد سلم إلى إبراهيم بن قيس الحكم المستقل لصحار، فإنه عندما أقرت حكومة بريطانيا تسليم السيد تركي عرش مسقط فقد كان صحيحاً ومن دون شكّ أن تتم مخاطبته بالدرجة الأولى في الموضوع. مع ذلك فإنه عندما اعترف بعدم قدرته في الحصول على تعويض من إبراهيم بن قيس، فإن سعادته في القنصلية لم يرَ أي اعتراض على الطلب المباشر للحصول على تعويض عن حجز ثلاث رعايا بريطانيين وسلب المركب. لقد اعتبرت هذه الأفعال انتهاكات للحقوق المؤمنة للرعايا البريطانيين بواسطة المعاهدة، في الحقيقة كان الحدث عملاً من أعمال القرصنة.

«وفي الوقت الذي اعترف فيه سعادته بضرورة طلب التعويض للحقوق المنتهكة للرعايا البريطانيين، فقد تبين لسعادته في القنصلية بأنه سيكون من المستحيل، وفي ظلّ الظروف المالية الحالية لإبراهيم، أن يدفع المقدار المطلوب من قبل حكومة بومباي، وأن يجعل الطلب غير متجانس مع وسائله، فإن احتمالات التسوية الودية سوف تقل. لقد أقنع العقيد بيلي نفسه بحقيقة الشكاوى، وبعد أن سمع وتخلص من الادعاء بأن المركب كان يحمل معدات حرب فقط، دفع سعادته في القنصلية إلى طلب القيمة إضافة إلى تعويض عن الملكية المسلوبة أو دفع قيمتها والبالغة ١٠ في المئة، كتعويض للمالكين، وقد شجع من أجل طلب تعويض بمبلغ ١٠٠ دولار لِكُلّ شخص تمّ احتجازه. وفي حالة رفض هذه المطالب أو إعطاء ردّ آخر لا يعتقد العقيد بيلي بأنه منطقي، فإنه من المسموح للزعيم بيلي أن يقصف المدينة بالقنابل بعد إعطاء السكان إشعاراً بذلك قبل ٤٨ ساعة من فعله. كلّ إجراء يتعلق بهذه المسألة يجب أن يتخذ حالاً.

«يجب أن يوجه العقيد بيلي من أجل التقدّم في المرحلة الأولى إلى مسقط، وأن يأخذ معه إلى صحار ضابطاً مسؤولاً لدى سمو السيد تركي والذي سيكون مفيداً في مناقشة التسوية الودية وإعطاء شرعية عظمى للإجراءات التي سوف تكون ضرورية إذا فشلت المفاوضات. لن أختم قبل أن أوصل أسف سعادته في القنصلية على الهدنة التي تمّ اتخاذها في القضية حيث يجب اتخاذ إجراء وتنفيذه فوراً.

«إن المراسلات التي حدثت في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر، لم تبلغ إلى حكومة الهند حتّى آذار/ مارس التالي. إن أي إجراء يمكن اتخاذه الآن يجب أن لا يضيع حتّى لا يفقد الكثير من فاعليته خلال هذه الهدنة».

١٩٧ـ لقد كان غرض السيد تركي من الذهاب إلى صور تعرض سبيل ابن أخيه السيد سالم (ولكنه هرب إلى جعلان) بعد مقابلة إبراهيم في صحار والهبوط في قلهات، مصحوباً بأخيه السيد حارب وبعض التابعين.

لقد عاد السيد تركي إلى مسقط في ٢٩ آذار/ مارس، وقد وصلت سفينة جلالتها لينكس إلى هناك في الأول من آذار/ مارس. (من بومباي، رقم ١٥٤١، المؤرخة في ١٣ آذار/ مارس).

١٩٨ـ في ١٩ آذار/ مارس أرسلت حكومة بومباي تلغرافاً:

«الآتي من العقيد بيلي: لقد استلمت الملحق من الرائد روس، مسقط، ١٠ من الشهر- إن السيد سالم في بدية، أتباعه يزدادون، تحالف خطير للهناوية يزداد ويتطور. التقدّم نحو مسقط والقيام بعمل منسق محتمل. من المرغوب حضور المراكب، ولكن ليس بسرعة كبيرة. انتهت البرقية. أقترح التقدّم إلى مسقط على متن الكوالونغ، التقارير الأخرى تظهر بأن السلطان في جزع ويفتقر إلى التمويل».

في ٣٠ آذار/ مارس قيل إن السيد تركي كان يفكر جيداً بشؤونه، ولكنه شديد القلق للحصول على معونة زنجبار. لقد اقترحت حكومة بومباي أهمية إعطاء قرض للسيد تركي، وليعيد دفعها يتوجب إعادة المعونة. (رقم ١٩٦٧، المؤرخة في ٣ نيسان/ أبريل ١٨٧٢). لقد التزمت حكومة الهند بقرارها السابق في ١١ آذار/ مارس ١٨٧٢.

١٩٩ـ في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٨٧٢ أرسلت حكومة بومباي تلغرافين:

«الآتي من العقيد بيلي: لقد رتب سلطان مسقط الأمور بشكل ودي في سمائل وعاد إلى مسقط. يبدو أن التآمر ضدّ حكم سموه قد انتشر بشكل كبير، باتصال إبراهيم بن قيس مع السيد سالم والذي كتب للوكيل السياسي مصرحاً بنيته في التحرّك إلى مسقط. لقد ادّعى كلّ من الطرفين بالثقة التامة. يقال إن سالم ينتظر تمويلاً من زنجبار».

«الآتي من القائد بيلي: لقد تمّ الاستجابة إلى المطالب في صحار بصعوبة من إبراهيم بن قيس. لقد ضمّ إبراهيم شناص بشكل متزامن مع وصولي إلى صحار وحالياً يحاصر لوى. ويطلب بإلحاح أن يتم منع كلا الطرفين من القيام بالعمليات

البحرية، كما كانت الحالة عندما كان يعارض السيد تركي حكومة عزان».

كانت هذه المطالب المشار إليها في ١٩٦. لقد تمّ اعتبار هذا الإذعان مرضياً. لقد بينت رسالة بومباي رقم ٢٤١٨، المؤرخة في ٢٤ نيسان/أبريل أن السيد تركي ذهب مع قوة من الغافرية إلى سمائل من أجل إخضاع إحدى القبائل للطاعة. لقد وصل الوكيل السياسي إلى مسقط في ٧ نيسان/أبريل في كوانتنغ.

الاتصالات بمناطق جنوب الشرقية قد انقطعت بسبب الوجود المربك لسالم.

لقد رست البلفينش في مسقط في ١٤ نيسان/أبريل.

٢٠٠ـ حول طلب إبراهيم منع الطرفين من العمليات البحرية، أشار الوزير بأنه لا توجد ضرورة لإجراء أي اتصال معه على الإطلاق لقد أضاف:

«لقد اعترفنا بتركي كحاكم لمسقط وليس هناك سبب يدعونا إلى الاعتراف بإبراهيم كمحارب أو عقد أي اتصال معه. وحول الأسلوب الذي يراه السيد تركي مناسباً لفرض سيطرته يبدو أن السيد تركي في وضع سيئ.

«ليس هناك حاجة إلى أوامر».

٢٠١ـ في الأول من أيار/مايو ١٨٧٢ أرسلت حكومة بومباي تلغرافاً:

«الآتي من العقيد بيلي: تسلمت من الرائد روس البرقية الملحقة. مسقط، ٢٨ من الشهر - وصل سالم من صور في ٢٥ من الشهر، وهو الآن مدعوم من قبل مجموعة بني بوعلي تحت قيادة عبد الله بن سالم. تغادر هج روز إلى جوادر غداً».

توقيع سي.إي. بي C. E. B

٧ أيار/مايو ١٨٧٢م

II

تقرير شؤون مسقط للفترة الواقعة بين

حزيران/يونيو ١٨٧٣م و٣١ كانون الثاني/يناير ١٨٩٢م

R/15/6/36



الفصل التاسع

إجراءات الوكيل السياسي حتّى حزيران/يونيو ١٨٧٣م
(الفقرات ٢٠٢ــ ٢٣٣)

٢٠٢ ـ يتابع الجنرال سرده: لم تحصل أية حوادث ذات أهمية في الخليج الفارسي خلال السنة الماضية، فبينما فشل تركي في تعزيز سيطرته بالقوة، لم يتمكن خصومه من تشكيل حلف قوي للتأثير على السلطة. فقد حال النقص في المال دون تنفيذ أي من الأطراف لأي عمل له أهمية، إذ فشلت جهود السيد سالم بن ثويني في الحصول على التمويل اللازم من زنجبار، كما حاول تركي في الوقت نفسه الحصول على مساعدات مالية مراراً لكن من دون فائدة.

ولم تسفر تجربة التحالف بين كل من إبراهيم بن قيس والسيد سالم في نيسان/ أبريل عام ١٨٧٢ عن أي نتيجة تذكر، حيث حاول الأول السيطرة على المناطق الشمالية وهزم في منطقة لوى، وحاول الأخير السيطرة على المناطق الجنوبية من دون أن يتمكن من إقامة دولة.

وقد أراحت مغادرة سالم إلى بومباي في كانون الثاني/ يناير ١٨٧٢، السلطان لفترة من الوقت من منافسه المراوغ. إلا أن نظرية سيطرة حكومة الهند المباشرة على مناطق الخليج الفارسي والتعيينات فيها، تأثرت بالاقتراح المقدم من حكومة بومباي في كانون الثاني/ يناير من عام ١٨٧٣.

٢٠٣ ـ **سياسات الخليج الفارسي**، بعث وزير الخارجية برسائل مرسلة من القائد داوتي قائد ماغبي ورير، والأميرال كوكبيرن في شباط/ فبراير عام ١٨٧٢، تتعلق بشؤون مناطق الخليج الفارسي والحملة التركية على نجد. وقد شرح القائد داوتي آراءه حول ذلك (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٧١) بأنها محاولة من الأتراك

لتحويل انتباههم إلى الخليج الفارسي والبحر الأحمر لتهدئة العداء في الجزيرة العربية.

حاول الأميرال كوكبيرن الترويج لفكرة إرسال حملة أخرى إلى الخليج، في الوقت الذي طالبت فيه حكومة الهند بأن تستقر ثلاث حملات هناك. أما عودة الحملة التركية إلى الخليج الفارسي، فقد تمثلت بأسطول كبير مكون من سبع سفن حربية تبعتها (١٨) طرادة أخرى كانت لا تزال في الطريق.

لم تقم حكومة الهند بالرد على هذه الرسالة.

علق وزير الخارجية على هذه الوثائق بالتالي:

«لا أفترض أن وزير الخارجية يتوقع تعبيراً عن آراء حكومة الهند حول شرح القائد داوتي للأوضاع السياسية في الخليج. فقد كتبت الحكومة مراراً وبشكل مفصل لتبين لوزير الخارجية اعتراضها على وجود القوات التركية في الخليج، ولا أرى أن مزيداً من المكاتبات سوف يؤدي إلى أي نتيجة. وقد يكون مجرد الاعتراف بهذه المراسلات أو الإشارة إلى رسائلنا المتعددة كافياً، وإعلام وزير الخارجية بأنه سوف يتم الرد مبكراً.

«هناك قدر كبير من الصحة والإيحاءات في رسالة القائد داوتي. لقد فهمنا سابقاً بأننا قد تركنا الأتراك ليهتموا بشؤون البحر الأسود، وهم حتى الآن في حال أفضل بكثير مما كانوا عليه مع روسيا. ومهما كان هدفهم النهائي، فإن ما هو غير قابل للجدل أن الأتراك قد أظهروا خلال العامين السابقين نزعتهم إلى فرض سيطرتهم على الخليج الفارسي والجزيرة العربية عن طريق الداخل والبحر معاً. ربما كان ذلك أمراً محتوماً أو أنّه قد فات الأوان لإصلاح أوضاع السلطة في الخليج. إنني لا آمل ذلك، ولكن يبدو أن الأمر كذلك، وسيتأكد هذا الوضع إذا استمر وزير الخارجية بترك رسائلنا المتعددة حول الوضع السياسي في الخليج من دون إجابة لمدّة أطول. ومهما يكن الأمر، لقد ضاعف افتتاح قناة السويس من اهتمامنا بأن نكون على وفاق مع تركيا أكثر من السابق، كما أنَّ مجرى الأحداث خلال مناقشات البحر الأسود حتّى الآن يثير قلق الهند. إن تركيا تبدو ذات قيمة أكبر بكثير من إيران التي هي الآن ستستمر رهن إشارة روسيا، ولا نتوقع أن ننجح في منافسة روسيا بتأثيرها على دول الخليج الفارسي. وقد أخبرني الجنرال جولميد عندما كان في كلكتا أن الشاه لم يتخذ أي خطوة خلال المناقشات حول حدود ميكراس من دون استشارة الوزير الروسي.

«وبما أن التجارة المنقولة عبر الداخل من الصين قد تضررت بشكل بالغ

بافتتاح القناة، بات من المؤكّد أن روسيا سيزداد تأثيرها في الخليج الفارسي لتحافظ على تجارتها. وسنرى أننا سنواجه أسئلة أكبر بكثير من تلك التي طرحت خلال الحملة على نجد، ومن الأهمية بمكان أن يتم الاعتراف، وكذلك تثبيت موقعنا في الخليج قبل أن تتطور الأحداث، ويتم إزالة أسباب النزاع بين تركيا وإيران. وإذا ما أسفر النقاش بين هاتين القوتين عن حلّ الأمور سلمياً، والأهم من ذلك أن يتم حلها لمصلحتنا، فإنه يتوجب حلها الآن، ولن ينتهي النقاش نهائياً حتّى تقوم قوة أوروبية أخرى بفرض تأثيرها في الخليج»[1].

٢٠٤ ـ **وضع الأطراف في نيسان/ أبريل عام ١٨٧٢**؛ في ٢٣ آذار/ مارس تبين أن الوضع أصبح خطيراً في عُمان نظراً إلى تواجد سالم في بدية مع الشيخ صالح واحتمال تقدمه إلى مسقط بدعم من الهناوية، لدرجة أن الرائد روس رأى أن وجود العقيد بيلي في مسقط أمر محبب حيث سمح له بالبقاء من قبل حكومة بومباي.

بناء على هذا الوضع ألقى المندوب السامي خطاباً بليغاً في الثالث عشر من نيسان/ أبريل حول الوضع لجميع الأطراف، كان سالم لا يزال يراوغ في بدية بينما كان الشيخ صالح يخطط وينتظر الفرصة الملائمة في إبرا، كذلك كان إبراهيم بن قيس يشنّ الغارات في صحار، وكان فيصل بن حمود قد سيطر على الرستاق، وحاصر زعيم أبو ظبي البريمي. أما تركي فقد أنشأ قوة قوامها ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ رجل في مسقط وصور بقيادة غافرية، ولكنه لم يتمكن من التقدّم أي خطوة بسبب نقص الأموال. ولم يتمكن خصومه من تطويقه من جميع الجوانب لافتقارهم إلى الانسجام والوحدة، حيث كان كل منهم يتحين الفرصة لتحقيق الضربة القاضية منفرداً.

رأى العقيد بيلي أن النتيجة ربما تكون انفصال السلطنة وتقسيمها إلى عدة أجزاء وربما عدة مشيخات، في النهاية تقدّم تركي إلى وادي سمائل لمعاقبة قبيلة بني رواحة لقتلهم محمّد بن سعيد زعيم البوسعيد الذين تذرعوا بارتكابهم لهذه الجريمة لقيام تركي بسجن الخليلي وقتله[2]. ورغم أن قوات تركي ازدادت باتصاله بالكثير من قبائل الغافرية، إلا أنّه انسحب بسرعة بعد اجتماعه مع بعض الأفراد من قبيلة بني رواحة عندما سمع بالتحالف بين سالم والشيخ صالح حفاظاً على مكانته. أثارت هذه الأحداث استياء الغافرية، بينما رأى مستشارو تركي أن هذا الاستياء يفتح الباب للتحالف مع الهناوية، بينما كان سالم يحاول من جهته أن يستميل الغافرية. لم

(١) بروجا، سري (تموز/يوليو ١٨٧٢ م)، ص ١٢٠-١٢٢.

(٢) انظر: الفقرة (١١٧) في الفصل السادس من القسم الثاني من هذا الكتاب.

تصدر حكومة الهند أي تعليمات خاصة بها عندما علمت بهذه الأنباء وأعلمت وزير الخارجية بذلك[٣].

٢٠٥ ـ **تدخل القنصل العام التركي في بومباي بمراكب مسقط**؛ تقدّمت حكومة مسقط عام ١٨٧١ بشكوى مفادها أن القنصل العام التركي اعتاد أن يعترض المراكب القادمة من شواطئ مسقط وعُمان والمتجهة إلى بومباي، لكنه تبين في أيار/مايو عام ١٨٧٢، وبعد بحث معمق أنه لا أساس لهذه الشكوى حيث تبين أن تحقيقات القنصل العام طالت جميع المراكب التي وصلت إلى بومباي تحمل العلم التركي، ولم يتم تقديم شكوى إلى سلطة الجمارك بأن القنصل العام قام باعتراض المراكب التي تبحر حاملة علم مسقط. لذلك لم يعر أحد انتباهاً للشكوى[٤].

٢٠٦ ـ **المطالبة بالتعويض من قيس في صحار**؛ بأوامر من حكومة الهند تقدّم العقيد بيلي مطالباً بتعويضات حيث تم الإبلاغ عن اعتداء إبراهيم بن قيس على حقوق الرعايا البريطانيين في صحار[٥]. وعندما وصل العقيد إلى صحار في ١٦ نيسان/أبريل كان إبراهيم مسافراً إما إلى لوى أو شناص، هناك جمع العقيد بيانات حول خسائر الرعايا البريطانيين والتي قدرت بـ ٢,٢٥٥ روبية، وبعد تذرع مساعدي إبراهيم بأن عودة رئيسهم من لوى سيستغرق وقتاً، هدد السكان بالترحيل خلال ٤٨ ساعة وبقصفهم بالقنابل ما لم يتم دفع التعويضات الملائمة.

عاد إبراهيم في الثامن عشر من نيسان/أبريل، وعلى الفور أرسل مساعديه للتشاور مع العقيد بيلي، حيث عادوا برسالة من إبراهيم بعد فترة السماح التي منحت لهم للتأكيد على المطالب التي طلبت منه ووعدوا بعدم تكرار مثل هذه الحوادث، وقاموا بدفع نصف قيمة المطالبة بما يقارب ١١٢٧,٥ دولاراً وكتبوا سنداً بالقيمة المتبقية، وتم جمع النقود بصعوبة.

تمت الموافقة على طلبات العقيد بيلي من قبل حكومة الهند كونها تتفق مع التعليمات الصادرة عن الحكومة في الرسالة رقم ٧٨٣ب، المؤرخة بتاريخ الثاني من نيسان/أبريل عام ١٨٧٢، وتم الإبراق من الحكومة بضرورة دفع إبراهيم للمبلغ المتبقي من النقود بتاريخ العشرين من تموز/يوليو[٦].

---

(٣) **الوكيل السياسي** (تموز/يوليو ١٨٧٩)، ص ٢٣٨-٢٥٠.

(٤) المصدر نفسه، رقم ٦٠.

(٥) انظر: الفقرتين (١٩٦ و١٩٩)، الفصل الثامن، القسم الثاني من هذا الكتاب.

(٦) **الوكيل السياسي**، المصدر نفسه، الأرقام ١-٤٥، ٥٦، و٣٩٥.

٢٠٧ ـ **الوضع العام في أيار/ مايو ١٨٧٢**؛ كتب السيد سالم بن ثويني إلى الرائد روس بنيته التقدّم إلى مسقط، لكن الأخبار المتلاحقة أشارت إلى أن محاولته في صور فشلت، ثمّ تراجع إلى جعلان. بينما مني إبراهيم بن قيس بعد استيلائه على شناص ومحاصرته للوى بهزيمة أمام بدر بن سيف قائد قوات تركي، وهرب بعد ذلك إلى صحار، وبذلك تمّ إنقاذ قلعة لوى وتمت استعادة شناص ومجيس.

كتب العقيد بيلي في الثامن عشر من أيار/ مايو مشككاً بإمكانية تحقيق السيطرة على جماعة بن قيس بصفة دائمة وذلك للأسباب التالية: **أولاً**، إن إبراهيم يمثل الحزب الذي يسعى إلى تقسيم سلطنة مسقط إلى قسمين: مسقط وصحار، والاستيلاء على صحار لنفسه، **ثانياً**، إن إبراهيم يمثل ما يسمى التيار السياسي العربي المحافظ من بين قبائل العرب القاطنين في الداخل، والذي يختلف عن الخط الفكري المتحرر لدى موانئ الساحل.

تلتزم القبائل البدوية القاطنة في الداخل بالالتزام الخلقي والديني، وتؤمن بالإمام كقائد روحي أكثر من فكرة القائد الدنيوي الممثلة بالسلطان، وترى بأن سياسة العائلة الحاكمة تبالغ في التبعية للأجانب في الأمور الدنيوية وتميل إلى الكفر بالأمور الروحية[٧].

٢٠٨ ـ **منع جميع الأعمال المعادية في الخليج الفارسي وبحر عُمان**؛ في السابع والعشرين من أيار/ مايو بعثت حكومة بومباي تلغرافاً إلى حكومة الهند مطالبة بالتحقيق في ما إذا كانت الحكومة ستحافظ على سياستها الحالية في منع أعمال العنف المدنية في عُمان.

كان إبراهيم قد استولى على شناص وكان يحاصر لوى بمدفع نقله من صحار عن طريق البحر، ووجه طلباً عاجلاً باحتمال منع الطرفين من استخدام البحر، وهي السياسة نفسها التي اتبعها السيد تركي وقت معارضته لحكومة عزان. وقد جاء الرد التالي رقم ١٢٨٤ب بتاريخ الثامن من حزيران/ يونيو ١٨٧٢ من حكومة الهند:

«يتم توجيه بيلي بعدم التدخل في النزاعات البحرية الحالية القائمة بين القوى المختلفة في مسقط إذا كانت النزاعات خارج الخليج الفارسي، لا يمكننا الرد على المراسلات المقدمة من قبل إبراهيم والمتمردين الآخرين، إننا نعترف حالياً بتركي ونعتقد أن اتصالات حول مسائل من هذا النوع على الأقل يجب أن تتم معه وحده،

---

(٧) المصدر نفسه، الأرقام ٤٦-٥٦.

ولا يحتاج بيلي إلى توجيه رسائل إلى تركي بقراراتنا بعدم التدخل إلا إذا رغب تركي في ذلك.

«وفي الوقت ذاته يعمل بموجب كتابنا رقم ١٨ بتاريخ الثالث من نيسان/أبريل ١٨٧١ المعلن عن السياسة المتبعة في الخليج الفارسي[٨] (سري، حزيران/يونيو ١٨٧٢، رقم ١٥٦-١٥٩)».

٢٠٩ ـ **رأي حكومة الهند تبعاً لذلك**؛ تمّ توضيح رأي حكومة الهند بالكامل كما يلي:

«إن التدخل الأول للحكومة البريطانية لمنع الاعتداءات في خليج عُمان هو تدخل حديث التاريخ، وقد نشأ هذا التدخل نتيجة للظروف المبينة في مراسلاتنا، وقد تم إقحام الحكومة فيها لاإرادياً نتيجة للاهتمام المباشر الآني للحكومة في السياسات المحلية والتغييرات المستمرة في مسقط، حيث تعتبر حكومتنا أن مثل هذه الأحداث المتكررة غير ملائمة. وقد تمّ تعديل التعليمات المعلنة بداية في ١١ من كانون الثاني/يناير عام ١٨٦٨، و٢٨ من كانون الثاني/يناير ١٨٦٩، بالتعليمات التي صدرت في آب/أغسطس ١٨٦٩، مع ذلك فإن الظروف التي كان من شأنها أن توجد تبعاً لهذه التعليمات لم تحز على رضى حاكم مسقط عزان بن قيس الذي أرسل برسالة موجهة إلى العقيد بيلي بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٨٦٩ يحتج فيها على اعتراضنا على تصرفاته في البحر.

«تولى تركي العرش، وترى الحكومة ذلك أمراً مرغوباً فيه، لكن من دون أن يتم الإعلان عن إجراء أي تغيير في السياسة لتتجنب الحكومة أن تضع نفسها أمام التزام ينتج عنه أي تعقيدات في المستقبل. تبعاً لذلك، تمّ إعلامك عن طريق التلغراف المرسل بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ١٨٧١، بأن لا تقييد برغبة تركي في إرسال رجاله إلى الساحل للاستيلاء على صحار، وقد وضحت في الفقرة الرابعة من رسالتي رقم ٢٥٣٧ب المؤرخة في السابع من كانون الثاني/يناير ١٨٧١ أن الحكومة لا ترغب في منع السيد تركي من الإبحار بهدف فرض سيطرته على الأراضي التابعة لسيادته والتي تقع خارج الخليج الفارسي.

«وبالطبع فإن حماية الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم وتقديم النصح وممارسة التأثيرات المختلفة، هما واجب المفوض السياسي وبهدف المحافظة على السلام في

---

(٨) انظر: الفقرة (١٦٣)، الفصل السابع، القسم الثاني من هذا الكتاب.

خليج عُمان. لكن الحكومة لا ترى وجوب التدخل بالقوة في الأعمال العدائية التي تجري بين الأطراف المتنازعة في الخليج الفارسي أو حتّى إظهار ذلك(٩).

٢١٠ ـ **رفض تقديم المساعدة إلى السيد تركي**؛ في ١٣ أيار/مايو أفادت حكومة بومباي أن ثويني الموظف لدى تركي تقدم بطلب إلى العقيد بيلي بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل لسحب إحدى سفنه المحملة بالتعزيزات إلى ساحل صحار أو لوى لأن الرياح كانت غير مؤاتية، إلا أن العقيد رفض الاستماع إلى هذا الطلب، انطلاقاً من رفضه للتدخل في الاضطرابات السياسية القائمة في دولة مسقط. وقد وافقت كلّ من حكومتي الهند وبومباي على إجراءات بيلي(١٠).

٢١١ ـ **اقتراح التوسط بين سالم وتركي ثمّ تأجيله، والتقدّم بطلب الإعانة من زنجبار**؛ بعث العقيد بيلي بالتلغراف التالي في ١٠ حزيران/يونيو:

«أفاد المفوض السياسي بأن سلطان مسقط يرغب بشكل جدي وبأي شكل من أشكال التوسط بينه وبين سالم، وأن احتمال التوسط قائمة لكن بعد موافقة الحكومة».

وقد ردت الحكومة بأن طلبت تقريراً حول الأسس التي سيستند عليها بيلي في التوسط بين سالم وتركي.

ردّ العقيد بيلي بالتالي:

«إن الأسس التي نستند إليها تتفق مع سيادة السلطنة وستكون عبارة عن منح سالم معاشاً تقاعدياً على أن لا يعتدي على أراضي مسقط، لكنني أشك بأن الوضع المالي للسلطان قد يسمح حالياً بدفع معاش تقاعدي مناسب، أما إذا تلقى السلطان مساعدة من زنجبار فقد يكون قادراً على التفوق على سالم. أنوي المغادرة إلى سيملا وبومباي بعد عدة أيام وإذا ما رغبتم في ذلك سوف أبعث بتفاصيل إضافية».

لقد أبقت حكومة الهند الأمر معلقاً حتى وقت وصول العقيد بيلي إلى سيملا(١١).

في ١٢ حزيران/يونيو بعث الكولونيل بيلي تلغرافاً بين فيه أن تركي يشدد على

---

(٩) سري (حزيران/يونيو ١٨٧٢)، الأرقام ١٥٠-١٦١.

(١٠) **الوكيل السيامي**، المصدر نفسه، الأرقام ٢٠٧-٢١١.

(١١) **الوكيل السيامي** (حزيران/يونيو ١٨٧٢)، الأرقام ٥٩٢-٦٠١.

دفع معونة زنجبار، إذ إنَّ العرب مستاؤون من الرفض المستمر لمطالبهم بدفع المال، حيث كان تركي مقتنعاً بأن عليه التنازل عن حكومة مسقط في حال عدم تمكنه من الحصول على التمويل. قامت حكومة الهند بإرسال هذا التلغراف إلى وزير الخارجية مرفقاً بالتماس بيّنت فيه أنه تمّ تكرار هذا الطلب مراراً وأنه من الأفضل حلّ مسألة هذه الإعانة بشكل أو بآخر [١٢].

٢١٢ ـ **عبد العزيز يرفض المخصصات المقدمة من تركي**؛ في السادس من حزيران/ يونيو كتب عبد العزيز إلى حكومة بومباي رافضاً قبول أي شكل من أشكال الإعانة من أخيه تركي بالرغم من أن تركي وافق على منحه ٢٠٠ دولار مقابل موافقته على الاستقرار في الهند أو زنجبار [١٣].

٢١٣ ـ **الوضع في عُمان في حزيران/ يونيو عام ١٨٧٢ - الطلب المقدم من إبراهيم بن قيس**؛ بحلول ١٢ من حزيران/ يونيو لم يتغير شيء من الوضع في عُمان، كان سالم لا يزال في بدية واستمر إبراهيم في حثه للمتمردين على الثورة في جنوب الشرقية، وكان من المتوقع أن يؤثر وصول السيد حمد بن سالم والي المصنعة السابق (ابن عم تركي وعم سالم) على السياسة المحلية. في ١٨ من حزيران/ يونيو تسلم بيلي طلباً آخر من إبراهيم يطلب فيه بأن يعامل الجميع بالمثل، بحيث إما سيسمح أو يمنع الجميع من القيام بالاعتداءات البحرية، ولم يرد العقيد بيلي على إبراهيم بناء على التعليمات الواردة إليه من حكومة الهند في الثامن من حزيران/ يونيو [١٤].

٢١٤ ـ **تركي يتسلم ٥٠٠٠ دولار من سلطان زنجبار**؛ في ١٣من حزيران/ يونيو، أفاد الرائد روس أن الشيخ سعود بن حمد المالكي أحضر لتركي ٥٠٠٠ دولار من السيد برغش حاكم زنجبار، إلا أن تركي استاء كثيراً وانزعج لقلة قيمة المبلغ المرسل، إذ إنَّه كان يتوقع على الأقل ٢٠,٠٠٠ دولار، وكان ينوي مكاتبة الحكومة ثانية بمسألة مطالبته لحكومة زنجبار وقد أبلغ طلبه إلى وزير الخارجية [١٥].

٢١٥ ـ **السيد سالم من دون أتباع**؛ كتب الرائد روس في ١٧ من حزيران/

---

(١٢) المصدر نفسه، الأرقام ٦٠٤-٦٠٩؛ والرسالة رقم (١٥٩)، بتاريخ ٢٩ تموز/يوليو ١٨٧٢ المرسلة إلى وزير الخارجية.

(١٣) **الوكيل السياسي** (تموز/ يوليو ١٨٧٢)، الرقمين ٢٩٢-٢٩٣.

(١٤) انظر: الفقرة (٢٠٨) في هذا الفصل؛ والمصدر نفسه، الأرقام ٣٨٦-٣٩٥.

(١٥) **الوكيل السياسي** (آب/ أغسطس ١٨٧٢)، الأرقام ٣٤٦-٣٤٩.

يونيو أن سالم لا أتباع له، كان شيخ قبيلة بني بوعلي بعد عودته من مكة قد دعاه إلى مستوطنته في جعلان، لكنه ردّ عليه أن تتم دعوته من مقر إقامته في بدية، لكن الشيخ رفض ذلك متعللاً بأن بدية يسكنها الهناوية (١٦).

٢١٦ ـ **الطلب المقدم من تركي إلى زنجبار**؛ بعث العقيد بيلي تلغرافاً ثانياً إلى حكومة بومباي في ١٤ من آب/أغسطس بيّن فيه أن جميع مناطق مسقط يسودها الهدوء، وأن السلطان تواق إلى معرفة ما حلّ بالإعانة المقدمة من زنجبار وشاربر وفي ما إذا تمّ إيقاف الإعانة.

تبعاً لذلك، فقد ردّ وزير الخارجية بما يلي:

«لقد حثت الحكومة مراراً على دفع الإعانة، ليس فقط انطلاقاً من حسن النية بل آخذين بعين الاعتبار حاجة مسقط للأموال لإقامة حكومة مستقرة. في الحقيقة إن الحكومة في حالة نقاش، وقد تمّ التركيز على دفع قيمة الإعانة من قبل زنجبار بشكل لا يمكن معه تجاهل الضغط المفروض. من جهة أخرى أعلم المفوض السياسي للشؤون الخارجية سلطان زنجبار وبأمر من وزير الخارجية أنه لن يطلب منه مستقبلاً دفع الإعانة لمسقط، وبالرغم من أن المسألة ما زالت معلقة منذ سنوات، فإن الحكومة ما زالت تؤجل قرارها فيها، ويزيد هذا التأجيل من صعوبة استلام القيمة، وقد تكون النتيجة السياسية المترتبة هي القضاء على جميع الترتيبات التي قام بها اللورد كانينغ، ومع ذلك فإن الهند قد بذلت ما في وسعها لمنع ذلك ولم يعد بوسعها بذل المزيد.

«إلا أنه ليس من العدل بمكان بالنسبة إلى مسقط إبقاء المسألة على هذا الشكل، بحيث إذا لم يتم تجديد الإعانة فإنه من العدل إخبار مسقط بذلك صراحة لتتمكن من اتخاذ إجراءاتها الخاصة، وأن التلغراف الحالي يعطينا الفرصة لذلك إذا كان وزير الخارجية مقتنعاً به، حيث يمكن إرسال تلغراف إلى وزير الخارجية بالإشارة إلى القرار حول مسألة الإعانة لحلها بطريقة أو بأخرى إذ إنّها أصبحت تشكل ضغطاً يومياً وليس من العدل استمرار تأجيل القضية بالنسبة إلى مسقط».

ردّ نائب الملك على وزير الخارجية بشكل سري (١٧).

---

(١٦) انظر: الرسالة رقم (١٧٨)، المرسلة إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ١٨٧٢.

(١٧) **الوكيل السياسي**، المصدر نفسه، رقم ٤٢٥.

٢١٧ ـ **الوضع في عُمان في تموز/يوليو وآب/أغسطس**؛ بقيت عُمان بكاملها هادئة وقامت عدة قبائل بدوية بزيارة تركي وقدمت للحصول على المساعدات، لكنه كان محرجاً لانعدام الوسيلة لإرضائهم، في هذا الوقت كان السيد سالم يقبع هادئاً عديم القوى في بدية، وقيل إنه ظلّ محافظاً على اتصالاته مع عائلة بن قيس، واعتذرت حكومة زنجبار بسبب حدوث إعصار فيها أدى إلى عدم تمكنها من جمع النقود لمساعدته على الثورة، وقد أبلغ العقيد روس أن وكيل تركي في بومباي اقترح بأن ينتدب تركي مبعوثاً خاصاً يوجهه إلى بومباي بخصوص موضوع إعانة زنجبار وطلب رأيه حول ذلك.

وقد ردّ بأنه لا يرى أن هذه خطوة ضرورية. لكن العقيد بيلي أعلم العقيد روس أن مسألة إعانة زنجبار كانت معروضة أمام الحكومة وأنه لن تكون هنالك أية فائدة لمبعوث تركي، كما أنّه سيكلفه مبالغ لا يمكنه تحملها.

وفي ١٥ من آب/أغسطس، كتب العقيد روس تقريراً من منطقة جنوب الشرقية كشف فيه أن الشيخ صالح الحارثي كان يحاول تشكيل حزب معارض لتركي من دون أي تخوف، وظلت الاتصالات في هذا المجال مستمرة [١٨].

ومع نهاية آب/أغسطس ترك سالم بدية لكن أتباعه انفضوا من حوله فاضطر إلى العودة، وحكومة مسقط لم تشعر مطلقاً بالارتياح وبخاصة عندما تمكن تركي من حشد ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مقاتل بما في ذلك بعض الهناوية، الفئة المعارضة التي عرضت الانضمام إليه [١٩].

٢١٨ ـ **تقرير العقيد روس وخريطة القبائل في عُمان**؛ في ١٨ أيلول/سبتمبر عام ١٨٧٢، قدمت حكومة بومباي مذكرة مرسلة من العقيد روس الوكيل السياسي في مسقط تطلب معرفة عدد القبائل وتوزيعها في عُمان، مع قائمة بالقبائل الموجودة وتوزيعها هناك، وتفصيلاً بحفدة الإمام أحمد البو سعيدي. وقد تتبع العقيد أصول القبائل منذ القرن الثامن عشر بقسميها الهناوية والغافرية، ووصف تاريخ عُمان الحديث باقتصاره على الخلاف بين هاتين القبيلتين المتنازعتين، ويتبع معظم الهناوية الطائفة الأباضية، بينما الفئات المعارضة معظمها من المتشددين.

---

(١٨) **الوكيل السياسي** (أيلول/سبتمبر ١٨٧٢)، الأرقام ١-٦.

(١٩) المصدر نفسه، الأرقام ١-٦ و١٤٨-١٥٠، و**الوكيل السياسي** (تشرين الأول/أكتوبر)، الأرقام ٣٣١-٣٣٨.

وقد وجه الشكر إلى العقيد روس على هذه المساهمة القيّمة الخاصة بتاريخ وجغرافية عُمان [٢٠].

٢١٩ ـ **تقديم الإعانة إلى السيد تركي أثناء وجوده في بومباي**؛ في أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٢، أقرت حكومة بومباي دفع مبلغ ٢٢,٨٥٠ روبية بقية المبلغ المدفوع مقدماً للسيد تركي من حساب المنحة المقدمة له أثناء وجوده في بومباي واعتباره ديناً معدوماً وشطبه من الحسابات، وهذه المبالغ مستحقة من مبالغ الإعانة من زنجبار.

وعندما تمّ نفي السيد تركي إلى بومباي في ١٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٠٧، كان قد رتب له أن يحصل على ٦٠٠ دولار شهرياً (حوالى ١٥٠٠ روبية) من السيد سالم السلطان آنذاك، بشرط موافقته على الإقامة في الهند البريطانية.

وفي أيار/ مايو عام ١٨٦٨، سعى إلى زيادة مخصصاته نظراً إلى عدم كفايتها، إلا أن راتبه كان يتجاوز سدس إعانة زنجبار لمسقط البالغة ٤٠,٠٠٠ كرونة، وحيثُ إنَّ سلطان مسقط كان بحاجة إلى المال فقد رفضت حكومة الهند طلبه. وعلى الرغم من أن راتب السيد تركي قد منح من سلطان مسقط، إلا أن الدفع كان يتم عن طريق حكومة بومباي، كما جرت العادة على ذلك.

وتلبية لرغبات السيد ماجد بن سعيد سلطان زنجبار، الذي اعتبر أن دفع إعانة السيد انتقاص من قدره، فقد وافقت حكومة الهند عام ١٨٠٧ على السماح لحكومة بومباي باستلام الإعانة ودفعها من وقت إلى آخر لسلطان مسقط.

في السادس من أيار/ مايو عام ١٨٦٩، استحقت المتأخرات من حساب الإعانة أعلاه بما مقداره ١٦٨,٠٠٠ روبية ودفعت لخزانة بومباي، ومنذ ذلك التاريخ لم يتم إرسال حتّى دولار واحد لحكومة بومباي لا من قبل الحاكم السابق السيد سعيد، ولا السيد برغش حاكم زنجبار الحالي. ولقد لفتت حكومة بومباي نظره إلى تسوية المبلغ المتبقي والبالغ ٢٢,٦٥٠ روبية، ويحتمل أنه قد دفعه مقدماً في ٦ أيار/ مايو عام ١٨٦٨ وآذار/ مارس عام ١٨٧٠، عندما غادر تركي بومباي [٢١].

٢٢٠ ـ **تجديد الطلب المقدم من إبراهيم بن قيس**؛ تقدّم إبراهيم بن قيس مجدداً

(٢٠) **الوكيل السياسي** (أيلول/ سبتمبر ١٨٧٢)، الأرقام ١٩٥-١٩٨.

(٢١) انظر: الفقرة (٧٢)، الفصل السادس، القسم الثاني من هذا الكتاب؛ و**الوكيل السياسي** (أيلول/ سبتمبر ١٨٧٢)، الأرقام ٢١٨-٢٢٠.

في تموز/ يوليو إلى العقيد بيلي طالباً معلومات عما إذا كانت الحكومة البريطانية ستسمح أو ستمنع العمليات البحرية على ساحل عُمان، كما سأل عما إذا كان الطرفان سيمنعان من العمل في البحر وسينحصر عملهما في البر؟ وقد طلب العقيد تعليمات عما إذا كان يسمح له بالإعلان عامة أو الاكتفاء بإعلام إبراهيم بن قيس عن آراء حكومة الهند المحددة بالرسالة رقم ١٣٠٤ب والمؤرخة بـ ١١ من حزيران/ يونيو عام ١٨٧٢[٢٢].

وقد أشارت حكومة بومباي إلى حكومة الهند إلى أن ذلك الكتاب يبين بوضوح الإجراءات التي يتخذها العقيد بيلي تجاه السيد تركي وتجاه من يرفضون الاعتراف بسلطته في عُمان. لم ترض حكومة بومباي عن إشارة حكومة الهند إلى رسالة سابقة حول سؤال العقيد بيلي، وتقدّمت ثانية وتم إبلاغها في٣١ تشرين الثاني/ نوفمبر، بأنه لا ضرورة للإعلان علناً عن آراء الحكومة حول القضية، حيثُ إنَّ من شأن هذا الإجراء أن يمثل تشجيعاً مباشراً للعودة إلى ارتكاب الأعمال العدائية في البحر، ويعطي سبباً وجيهاً إلى السيد تركي لشكوى، وأن السياسة الموضوعة في ١١حزيران/ يونيو يجب أن تتبع[٢٣].

٢٢١ ـ المعاهدة بين إنكلترا وفرنسا في آذار/ مارس عام ١٨٦٢، احترام استقلال مسقط وزنجبار؛ قدم وزير الخارجية في آب/ أغسطس عام ١٨٧٢، نسخة من الاتفاقية التي وقعت في١٠ آذار/ مارس عام ١٨٦٢ بين إنكلترا وبريطانيا إلى حكومة الهند والتي يحترم الطرفان بموجبها استقلال سلطنة مسقط وزنجبار. وكان ذلك كما يلي:

«يأخذ كلّ من جلالة الملكة، ملكة بريطانيا العظمى وإيرلندا، وجلالة الإمبراطور، إمبراطور فرنسا بعين الاعتبار أهمية المحافظة على استقلال سمو السلطان، سلطان مسقط، وسمو السلطان، سلطان زنجبار، وقد رأينا توقيع اتفاقية متبادلة لاحترام سيادتهما».

«تمّ التوقيع أدناه بوجود الشهود وبذا تمّ الإيعاز بالختم. صدر في باريس في العاشر من آذار/ مارس عام ١٨٦٢»

(٢٢) انظر: الفقرة (٢٠٩)، في هذا الفصل.

(٢٣) **الوكيل السياسي**: (أيلول/ سبتمبر ١٨٧٢)، الأرقام ٢٨٧-٢٩٥، و(كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٢)، الأرقام ٣٠٦-٣٠٨.

٢٢٢ ـ **طلب تركي المجدد لإعانة زنجبار**؛ لم يكفّ تركي نهائياً عن سؤال العقيد روس أثناء جميع زياراته عن إعانة زنجبار، وفي إحدى المناسبات قام بسؤال الوكيل السياسي عما إذا كان مناسباً أن يكتب إلى رئيس حكومة بومباي عن موضوع الإعانة، مستعطفاً ومستفسراً - في ما إذا لم يتم إجابة طلبه-عن النية لسحب الإعانة. وقد نصحه العقيد روس بتأجيل أي اتصالات إضافية حول هذا الموضوع لكونه ماثلاً أمام الحكومة حالياً. ولدى سؤال السلطان عما إذا كان قد صدر قرار حول شاربر، أجاب العقيد روس بأنه ليس لديه معلومات حول ذلك. وقد صادق العقيد بيلي على إجاباته.

نقل الوكيل السياسي في زنجبار رسالة من تركي إلى السيد برغش طالباً فيها وللمرة الأولى دفع الإعانة على الفور كبديل عن قطع العلاقات بين زنجبار ومسقط. ولم تعترض حكومة الهند عند استلامها لهذه الرسالة في تشرين الأول/ أكتوبر على قيام العقيد بيلي بإبلاغ تركي بأن الحكومة لم تستطع التدخل في قضية شاربر، وأن له مطلق الحرية في اتخاذ الإجراء الذي يراه مناسباً بهذا الشأن.

عندما بلغ وزير الخارجية بالأمر، تفاجأ بقلق حكومة الهند من عدم استلامها للتعليمات حول إعانة زنجبار [٢٤].

٢٢٣ ـ **معتقدات الطائفة الأباضية في عُمان**؛ في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٢ بعثت حكومة بومباي تقريراً تعطي فيه وصفاً لمعتقدات الطائفة الأباضية في عُمان، وقد قام العقيد روس بترجمة النسخة من اللغة العربية وكتب مقدمة تلقى الشكر عليها من حكومة الهند [٢٥].

٢٢٤ ـ **الوضع في عُمان من أيلول/ سبتمبر إلى تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٧٢**؛ كانت أخبار مسقط من أيلول/ سبتمبر إلى تشرين الثاني/ نوفمبر كما يلي:

أفاد العقيد روس في ١٩ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٢، أن رئيس قبيلة أبو ظبي الشيخ سعيد بن خليفة ما زال في مسقط، كما أبلغه أنّه تلقى رسالة من هيئة تركية مصاغة بشروط غريبة فهم منها أنها دعوة للاعتراف بالحكومة التركية بأنها هي السلطة العليا. (وقد لاحظ مترجم دار الاعتماد التغير في سياسة رئيس أبو ظبي

---

(٢٤) **الوكيل السياسي** (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٧٢)، الأرقام ٨٢-٩١.

(٢٥) **الوكيل السياسي**: (أيلول/ سبتمبر ١٨٧٢)، الأرقام ٢٨٧-٢٩٥، و(كانون الثاني/ يناير ١٨٧٢)، الأرقام ٣٠٦-٣٠٨.

لدى إقامته في البحرين في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٢، حيث كان يميل في السابق إلى الأتراك ويتصل بهم، لكنه عندما سمع بخططهم في القطيف وقطر والإحساء، أبدى تحفظاً وصمم على إقامة سلام مع حاكم دبي ثمّ توجه إلى مسقط لتجديد العلاقات الطيبة مع السيد تركي).

وقد أبلغ تركي العقيد بيلي نفسه بخضوع أبو ظبي وتجديد العلاقات الودية وبأن ما مضى قد مضى، ورد العقيد بيلي بأن ذلك مناسب.

عرض زعيم أبو ظبي القيام بوساطة بين تركي وسالم ولكن مساعيه لم تتكلل بالنجاح، وقد كتب العقيد روس بأن اقتراحاً بالتسوية بين الاثنين تقدّمت به القبائل الهناوية من الجنوب، وبينما أعرب تركي عن استعداده لدفع راتب لابن أخيه، إلا أن القبائل رغبت بأن يعود سالم للإقامة في عُمان.

أبلغ السيد سعيد بن محمّد سليمان العقيد روس شفهياً أن الرسالة الأخيرة التي استلمها تركي من سلطان زنجبار لم تكن إيجابية بالنسبة إلى إعانة زنجبار المالية، وأنه لا يستطيع قمع الثورة من دون مساعدة من زنجبار.

ذهب العقيد بيلي إلى مسقط لرؤية تركي الذي كان غاية في الصراحة، وتحدث عن إبراهيم بن قيس على أنه يحكم في بلاده وفي المناطق حول صحار التي استقر فيها لفترة من الزمن. اعتبر تركي أن مسألة قمع تمرد إبراهيم لا تتطلب سوى الأموال، بحيث إذا استلم الإعانة المالية من زنجبار أو أي تمويل آخر فإنه سيتخلص من مطالب إبراهيم، وإلا فإن الأمور ستبقى على ما هي عليه.

كان تركي يعلم بأن سالم على اتصال بالشيخ صالح وهو العضو الأنشط والأكثر مراوغة في حكومة عزان بن قيس، لكنه لم يستطع دفع مطالبه التي بلغت ٦٠٠ دولار شهرياً مع السماح له بالسكن في منطقة مسقط.

وقد اعتبر أن فرصة السيد فيصل المرشح الديني للسلطة لحكم الرستاق أفضل من فرصة إبراهيم، بالرغم من عدم رضاء قبيلة بني ريام عنه مؤخراً.

بالنسبة إلى زنجبار، فقد رأى تركي أنه إما أن تدفع له مستحقاته السابقة من الإعانة المالية وأن تستمر في دفع تلك الإعانة له سنوياً، وإلا فإن على الحكومة البريطانية أن تسمح له بقطع العلاقات مع زنجبار.

أوضح العقيد بيلي إلى تركي بأن ذلك أمر غير منطقي، فهو بينما يعترف بعدم قدرته على قمع ثورة صغيرة من دون نقود، فإنه يطالب في الوقت نفسه أن يحتل دولة مستقلة من دون أن تتوفر له أية إعانة. أما بالنسبة إلى أخيه عبد العزيز، فقد

كان تركي مقتنعاً أنه لن يكفّ عن محاولاته المستمرة لتهديد السلام، لكنه عبر عن رغبته بمنح عبد العزيز مبلغ ٢٠٠ دولار بشرط إقامته في مناطق مسقط والتوقف عن التدخل في شؤونها.

في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر كان شيخ أبو ظبي لا يزال في مسقط ويتوقع أن يغادرها قريباً، وقد منحه تركي ٢٥٠٠ دولار بما في ذلك مصاريف يومية بحوالى (١٥٠ دولاراً) بغرض إبقائه مما جعله يلجأ إلى مختلف الوسائل لجمع المال لتمويل ذلك مثل شراء الأرز بحساب آجل وبيعه نقداً بثمن أقل.

وفي رسالته بتاريخ الخامس من تشرين الأول/أكتوبر لم يكن لدى العقيد بيلي أدنى شكّ بأن حكومة تركي كانت منذ البداية ذات طبيعة متسامحة وغير قادرة في أي حال من الأحوال على الصمود أمام قبائل عُمان، بالرغم من عدم وجود أي سبب فعلي للاعتقاد بأنها أصبحت في حال أضعف مما كانت عليه عند بداية حكمه.

في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر أبلغ العقيد روس عن هجوم قام به السيد سالم وأربعة عشر رجلاً من قبيلة الحجريين على قرية قريات الساحلية، وأسفرت عن سرقة ستة عشر جملاً من جمال تركي وجرح والي قريات.

غادر سالم مع رجاله قبل وصول حرس تركي الوهابيين، وحاول الدخول إلى صور لكن سكانها كانوا متيقظين، فعاد براً إلى بدية. حتّى أنَّ الأصدقاء لم يوافقوه على هذه السرقة، وقيل إن عدم الثقة المتبادلة منعت من إقامة أية تسوية بين سالم وتركي، مع أنه ساد الاعتقاد بأن التسوية لن تكون مقبولة إلا أن العقيد بيلي طلب تعليمات عما إذا كان بإمكانه القيام بمساعٍ حميدة للتوسط بين سالم وتركي، مع أن الجمال التي استولى عليها سالم لم تردّ مع حلول التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد ثلاثة أشهر من الإقامة الهادئة في صحار تقمص إبراهيم دور رجل متدين يرتدي العمامة البيضاء التي يرتديها المطاوعة ويصوم، وقد ظن العقيد روس أن هناك دافعاً سياسياً من وراء تصرفاته حيثُ إنَّ هذه التصرفات لم تكن من طبيعته.

في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر، سمع العقيد روس أن إبراهيم قد استولى على الخابورة والقلعة الصغيرة فيها، ونتيجة لذلك كتب العقيد روس بأن تركي لم يكن قادراً على ردّ هجوم إبراهيم لحاجته للمال، لكنه أرسل تعزيزات صغيرة إلى السويق التي توقع مهاجمتها.

وقيل إن إبراهيم كان من الضعف إلى درجة أنه لا يستطيع متابعة عملياته، فغادر إلى صحار تاركاً حراساً ليحافظوا على الخابورة التي لن يتمكن تركي من

إعادة احتلاها في الوقت الحاضر، فتركي لم يتمكن من إرسال الأموال لمهاجمة صحار حتّى أثناء غياب إبراهيم[٢٦].

٢٢٥ ـ نقل مسؤولية العلاقات السياسية مع الخليج الفارسي وزنجبار من حكومة بومباي إلى حكومة الهند؛ في ٣٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧٢، قدمت حكومة بومباي اقتراحاً يتم بموجبه أن تنقل إلى حكومة الهند السيطرة المباشرة على العلاقات السياسية مع الخليج الفارسي وزنجبار والقبائل التي تسكن ما بعد الحدود الغربية للسند، وقد كتبوا ما يلي:

«إن المراسلات القائمة بين حكومة بومباي وهذه المناطق تحتوي في جزء منها على اتصالات غير مهمة يتم إرسال نسخ منها بالبريد إلى وزارة الخارجية، أما الجزء الأكبر فهو مسائل آنية معقدة لا يمكن النظر فيها إلا من خلال التنسيق بين السياسة العامة الخارجية لحكومة الهند. ولا فائدة ترجى من إرسال النسخ في حالة المراسلات من النوع الأول، أما في حالة الأعمال الطارئة والجادة يكون عادة من الضروري إطلاع حكومة الهند عليها.

لذا يرى مجلس الحكومة أن من شأن الاتصال المباشر بين مندوبينا السياسيين في الخليج الفارسي وزنجبار مع حكومة الهند في ما يختص بجميع القضايا من خلال مكتب الخارجية، أن يرضي حكومة الهند ويسهل من إنجاز الأعمال. وفي الوقت نفسه وبهدف التحسب لأي قرارات آنية، يوصي مجلس الحكومة بإرسال ملخصات دورية للحكومة عن الأمور الاستخبارية والقضايا ذات الأهمية الخاصة.

«في حالة موافقة الحاكم العام على هذه الخطّة فإنني أرغب بإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ القرار وفق قانون السلطات الخارجية».

رداً على ذلك كتبت حكومة الهند التالي:

«إن الآراء المبينة لصاحب السعادة حاكم بومباي تتفق مع آراء صاحب السعادة حاكم المجلس العام وإن اقتراحكم المقدم في رسالتكم موافق عليه ومقر استناداً إلى تأكيد وزير الخارجية.

«إلا أنه يمكن إبلاغ حكومة الهند عن الأحداث الخاصة بالخليج الفارسي وزنجبار وبالتحديد المتعلّقة منها ببلوشستان وخيلات والتي تعتبر من الاهتمامات

---

(٢٦) **الوكيل السياسي** (كانون الثاني/ يناير ١٨٧٣)، الأرقام ٢٥٦-٢٨٨.

المباشرة لحاكم بومباي. ويكون الحاكم في بوشهر والوكيل السياسي في زنجبار والمفوض في السند مسؤولين حالياً عن إرسال نسخ عن الاتصالات التي يجرونها مع حكومة الهند إلى حكومة بومباي لإبلاغها، كذلك سيتم تزويدكم بنسخ عن أي ردود وأوامر تصدر عن هذا المكتب. أما بالنسبة إلى التعيينات في الخليج الفارسي ومسقط وزنجبار، فسيتم تنظيمها مستقبلاً من خلال حكومة الهند، لكن في ما يتعلق بخيلات وجوادر التي ستستمر في تبعيتها لمفوض السند، فسيكون من الأفضل استمرار تنظيم تعييناتها من خلال صاحب السعادة حاكم بومباي، ويعتبر هذا القرار قابلاً للتغيير إذا اقتضت الضرورة».

تمّ إرسال نسخ من هذه الرسالة إلى الوكيل السياسي في زنجبار والمفوض في السند والمندوب السياسي في الخليج الفارسي، مرفقة بأوامر تقتضي تنفيذ ما جاء فيها.

وقد تمّ إضافة التالي إلى رسالة الوكيل السياسي:

«يعتبر الوكيل السياسي في مسقط تابعاً لك وتحت إمرتك، ويتم تقديم خطاباته الرسمية واتصالاته إلى حكومة الهند من خلالك مدوناً عليها ملاحظاتك ومشاهداتك، وفي الحالات الطارئة والمهمة وإذا كان من شأن التأخير أن يؤثر على المصلحة العامة فإن له أن يقدم إلى حكومة الهند مباشرة نسخاً عن الوثائق التي يرسلها إليك، وعندما يخول لنفسه مثل ذلك عليه أن يبلغك حالما يقوم بتنفيذه».

تم تقديم الرسالة إلى وزير الخارجية، وإخطار حكومة الهند بها بالخطاب رقم ١٣ المؤرخ الأول من آذار/ مارس عام ١٨٧٢، كذلك بين الخطاب كيفية تغيير الوظائف السياسية وفقاً لهذه التغييرات [٢٧].

٢٢٦ ـ **وصول السيد سالم إلى بومباي**؛ في الرابع من شباط/ فبراير عام ١٨٧٣ أبلغت حكومة بومباي أن السيد سالم قد وصل من عُمان حيث ينوي البقاء فيها لوقت قصير لكن لم يفصح عن سبب زياراته. وقيل إن عبد العزيز غادر إلى زنجبار بينما بقي حارب أخو سالم في بدية [٢٨].

٢٢٧ ـ **تصرفات تركي خلال شباط/ فبراير عام ١٨٧٢**؛ غادر تركي إلى بركاء لمدّة عشرة أيام في بداية شباط/ فبراير برفقة ٢٠٠ من الجنود الوهابيين بعد أن كلف

---

(٢٧) سري (كانون الثاني/ يناير ١٨٧٣)، الأرقام ٢٢٦-٢٣١.

(٢٨) **الوكيل السياسي** (كانون الثاني/ يناير ١٨٧٣)، الأرقام ٤٣-٤٨.

ناصر بن علي بتولي المسؤولية، حيثُ إنّه كان قد طرد وزيره ثويني بن محمّد مؤخراً ولم يعين بديلاً عنه. ولم يكن مستبعداً عليه التقدّم إلى الخابورة وحتّى إلى صحار في حالة نجاحه في الحصول على تأييد القبائل التي في طريقه، حيثُ إنّه أبرم مصالحات بين بعض القبائل ولم يقم بمحاولات أخرى. وساد اعتقاد عام بأن تركي غادر مسقط هرباً من تحمل نفقات العيد نظراً إلى تدني مستوى خزانته المالية.

خلف العقيد روس العقيد بيلي كنائب للمقيم السياسي أثناء فترة انتداب الأخير لمرافقة السير ب. فرير في مهمة إلى زنجبار ومسقط، وقد فوض العقيد روس النقيب مايلز الضابط في مكتب الوكيل السياسي أن يعطي رأيه في اختيار الوزير إذا طلب منه ذلك بحذر وبشكل عام، وأن يشعر تركي في حال حاجة التجارة أو المصالح البريطانية الأخرى لمساعدة المسؤولين المؤهلين [٢٩].

٢٢٨ ـ **الموضوع نفسه**؛ في اليوم الأخير من شباط/ فبراير ذهب تركي إلى بركاء ثانية إثر سماعه أن إبراهيم بن قيس وصل إلى الرستاق ليخطط للاتفاق مع فيصل بن حمود صاحب الرستاق وابن عم إبراهيم، وكان هناك اتفاق عام بأنه الشخص الذي وقع عليه الاختيار كزعيم للغالبية المتدينة في عُمان في حالة توليهم الزعامة مرة أخرى [٣٠].

٢٢٩ ـ **الزعم برسو بعض العبيد في مسقط**؛ إثر إلقاء مركب لصاحبة الجلالة الملكة القبض على تاجر للعبيد في الساحل الصومالي، أبلغ الدكتور كيرك نبأ لم يؤكّد صحته: أن مجموعة من العبيد نزلوا براً قرب مسقط وبيعوا في السوق العام وتقاضت الحكومة رسوماً عن ذلك. وفور استلام حكومة بومباي لهذا الخبر كلّفت الوكيل السياسي في مسقط بإجراء تحقيق مكثف.

ردّ الكابتن مايلز في شباط/ فبراير عام ١٨٧٣، بأنه لا أساس من الصحة لهذا الخبر، حيثُ إنه لا يوجد سوق حرة للعبيد في مسقط ولم تقم الحكومة بتقاضي أية رسوم. كان تركي متلهفاً لتلبية رغبات الحكومة البريطانية ومساعدتها في القضاء على تجارة العبيد. ظن الكابتن مايلز أن وجود بعض الجنود من شأنه أن يمنع نزول العبيد إلى المناطق المجاورة لمسقط بالرغم من نزول بعضهم أحياناً إلى الشاطئ سراً [٣١].

---

(٢٩) **الوكيل السياسي** (آذار/ مارس ١٨٧٣)، الأرقام ١٠٠-١٩٢.

(٣٠) المصدر نفسه، الأرقام ١٢٠-١٣٠.

(٣١) **الوكيل السياسي** (نيسان/ أبريل ١٨٧٣)، الأرقام ٩٥-٩٧.

٢٣٠ ـ المغادرة المزعومة للسيد سالم وعبد العزيز من بومباي؛ في ١٠ نيسان/ أبريل وصل تلغراف من بوشهر مفاده أن السيد سالم وعبد العزيز على وشك أن يغادرا بومباي متجهين إلى عُمان أو مكران، واقترح آنذاك أنه يجب التلميح بوجهتهما وتحركاتهما واتخاذ الاحتياطات لمنع سفنهما المسلحة من التسبب بمشاكل لتركي أثناء عودتها. وعند سؤال بومباي تأكد أن عبد العزيز كان على وشك مغادرة بومباي خلال ثلاثة إلى أربعة أيام، وأن سالم أيضاً يجهز للرحيل، ولم يؤكّد مفوض الشرطة في بومباي أنه قد تمّ جمع أي أسلحة أو ذخائر. طلبت حكومة بومباي رأي المحامي العام بخصوص اعتراض سالم وعبد العزيز والخطوات التي يجب اتخاذها لمنع محاولتهما تصدير السلاح، وأشارت إلى أمر الحكومة رقم ١٢١٦ب المؤرخ في ٣٠ أيار/ مايو عام ١٨٧٢ الذي تمّ بموجبه إبلاغ عبد العزيز بعدم احتجازه في بومباي ضدّ رغبته. ردت حكومة الهند بعدم جواز احتجازهما رغماً عنهما إلا أنه يجب منع السفن المحملة بمواد شبه عسكرية إذا اقتضت الضرورة ذلك، وأنه يجب الإبلاغ عن تحرّكاتهما إلى الحاكم في بوشهر. وقد كتبت الحكومة ما يلي:

«في غياب الأسس العامة لتبرير مثل هذا الإجراء، لا يمكن احتجاز السيد سالم وعبد العزيز في بومباي رغماً عنهما ولا يمكن اعتراض تحرّكاتهما ما داما بريئين. من جهة أخرى، يجب اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنعهما من اتخاذ أي منطقة بريطانية قاعدة لتنظيم حملات ضدّ مسقط أو نقل مخزونات عسكرية لتستخدم ضدّ هذه الدولة»[٣٢].

٢٣١ ـ التقرير الإداري لمسقط ١٨٧٢-١٨٧٣؛ احتوى التقرير الإداري السنوي لمسقط والمناطق المجاورة للخليج الفارسي لعام ١٨٧٢-١٨٧٣ على الأحداث الرئيسة لهذا العام والتي تمّ سردها أعلاه، في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٢، ونظراً إلى انشغال العقيد بيلي في البعثة الخاصة المرافقة للسير ب. فرير تمّ تعيين العقيد روس لينوب عنه في بوشهر واستلم الكابتن مايلز مهام أمور المكتب السياسي لمسقط.

احتوى التقرير نفسه على وصف للهدن القبلية المتعددة التي كانت مرضية للحكومة البريطانية، ووردت شكاوى قليلة من المندوب البريطاني، وتمت المحافظة على الهدوء في البحر، بينما حدثت خلافات مؤسفة في الداخل. لمح التقرير كذلك إلى البعثة التركية على مناطق الوهابيين في نجد وتجارة العبيد[٣٣].

---

(٣٢) **الوكيل السياسي** (آذار/ مارس ١٨٧٣)، الأرقام ٢٨٠-٢٩٢.

(٣٣) **الوكيل السياسي** (حزيران/ يونيو ١٨٧٣)، الأرقام ٩٣-٩٦.

٢٣٢ ـ **مقتل ناصر بن علي والي مسقط**؛ قتل ناصر بن علي والي مسقط في فراشه ليلة ١٤ نيسان/أبريل، وقد كان رجلاً صاحب شخصية معتدلة ولطيفة، ولم يعرف عنه بأن له أعداء شخصيين، وكان قد تمّ تعيينه منذ فترة قريبة في منصب الوالي. دارت الشكوك في مقتله حول ثلاثة أشخاص مقربين من السيد ثويني بن محمد الوالي السابق لمسقط الذي زعم بأنه المحرض على هذه الفعلة الغادرة، وقد وصفته الأوراق العُمانية دائماً بأنه المستشار العبقري الشرير لتركي.

بقي ثويني ظاهرياً تحت مراقبة تركي لكنه تمكن من الهرب من مسقط في ١٩ نيسان/بريل في وضح النهار متجهاً إلى السويق، ومن هناك غادر إلى بندر عباس. وقد اعترف أحد الرجلين اللذين دارت حولهما الشكوك في جريمة القتل، أن ثويني اتفق مع رجلين ـ أحدهما كان زميله في السجن، أما الثاني فقد فرّ من مسقط ـ على أن يقوما بالقتل مقابل ٢٠٠ دولار لِكُلّ منهما.

في ١٠ أيار/مايو، كتب تركي إلى الكابتن مايلز أنه تمّ التأكد من أن ثويني مذنب من دون شكّ وأنه مسافر على مركب بخاري إلى بومباي، لذا أمر السلطان بأن يتم إلقاء القبض على ثويني حالما ترسو السفينة في مسقط.

وكان الكابتن مايلز قد حصل على تأكيدات مسبقة من تركي بأنه لن تتم مضايقة ثويني ثانية في حال ثبوت عدم إدانته، وقد كتب تركي إلى قائد السفينة «الهند» الذي وافق على تسليم راكب عليها يسمّى عبد الله في حال ثبوت أنه هو ثويني، وأن الكابتن مايلز يتحمل مسؤولية ذلك. وكانت النتيجة أنه تمّ إثبات أن عبد الله هو ثويني وتم تسليمه إلى رجال تركي. وعندما تمّ أسره كاد ثويني يصاب بالشلل بسبب الخوف وكان يطمع في عفو تركي، متأكداً أنه سيبقي على حياته، وتمّ إطلاق سراحه بعد ذلك وطلب منه أن يلزم منزله وبقي فيه.

حث الكابتن مايلز على تسليم ثويني بسبب ثبوت إدانته وخوفاً من حصول إجراءات عكسية في حالة عدم معاقبته، وقد حرص على أن يقوم تركي باعتقال ثويني بتهمة القتل وألا يتم اعتباره سجيناً سياسياً، وبعد استلام الكابتن لهذه الضمانات تمّ تسليمه، وتمت الموافقة على إجراءات الكابتن مايلز من قبل حكومة الهند [٣٤].

---

(٣٤) **الوكيل السياسي** (حزيران/يونيو ١٨٧٣)، الأرقام ١٦١-١٨٢.

٢٣٣ ـ اتفاقية تجارة العبيد مع تركي؛ نجح السير ب. فرير في توقيع اتفاقية لإلغاء تجارة العبيد مع السيد تركي خلال فترة إقامته في مسقط في نيسان/أبريل ١٨٧٣، ويمكن مراجعة تفصيلات هذا الموضوع من خلال مراسلات بعثة السير ب. فرير إلى مسقط وزنجبار[٣٥].

٢٣تموز/يوليو١٨٧٣

توقيع: سي أي باكلاند

(٣٥) المصدر نفسه.



الفصل العاشر

نتائج زيارة السير بارتل فرير لمسقط
(الفقرات ٢٣٤ـــ٢٤٤)

٢٣٤ـ **الوضع العام في مسقط في حزيران/يونيو ١٨٧٣**؛ توقفت الانقلابات النشيطة لفترة في عُمان، وكان إبراهيم بن قيس يراوغ كعادته في ساحل الباطنة، وكان السيد سالم وعبد العزيز على ما يبدو يخططان لحركة جديدة من دون أن يعرف مكانها، وتم تسليم السيد ثويني بن محمّد الوالي السابق لمسقط إلى تركي بتهمة قتل ناصر بن علي الذي خلفه في الولاية، ولم تفلح جميع نشاطات تركي لنقص الموارد المالية حيث كان ينتظر بلهفة صدور أي قرار بدفع إعانة زنجبار.

٢٣٥ـ **الملخص العام للأحداث الحاصلة في الفترة الحالية**؛ تميزت الشهور الـ ١٢ من حزيران/يونيو ١٨٧٣ وحتّى حزيران/يونيو ١٨٧٤ بالأحداث التالية: تسوية مسألة الإعانة بفضل تعليمات السير فرير؛ هجمات عبد العزيز والسيد سالم على جوادر؛ ثورة الشيخ صالح ابن علي وهجماته على مطرح وتسببه بجرح الرعايا البريطانيين؛ الانقلاب الذي قام به ابن قيس واحتلاله للمصنعة؛ الأضرار التي وقعت على ممتلكات الرعايا وتحصن السفن الحربية في المصنعة؛ وأخيراً إصابة تركي بالشلل نظراً إلى تفاقم مرضه ونتيجة للرغبة الصادقة والمسؤولة من أخيه لمساعدته في تأدية واجباته الحكومية، قام تركي باستدعاء أخيه عبد العزيز الذي سمح له بالعودة إلى مسقط والإقامة فيها بموافقة حكومة الهند. وسيتم تفصيل هذه الأحداث المتعددة وسردها تحت العناوين التالية:

- **نتائج زيارة السير فرير إلى مسقط**
- **دعاوى عبد العزيز والسيد سالم**

- ثورة الشيخ صالح بن علي

- تمرد إبراهيم بن قيس

- الظروف العامة في مسقط والتي أدت إلى استدعاء عبد العزيز.

٢٣٦ - ملخص اتفاقية منع تجارة العبيد بين تركي والسير بارتل فرير وإجراءات حكومة الهند المترتبة عليها -وصل السير بارتل فرير إلى مسقط في الثاني عشر من نيسان/ أبريل عام ١٨٧٣، وأقنع تركي بتوقيع الاتفاقية التالية:

مقدمة

بناء على رغبة جلالة الملكة، ملكة بريطانيا وإيرلندا وسمو السلطان السيد تركي بن سعيد، سلطان مسقط بتنفيذ الاتفاقية الموقعة بينهما والمتعلّقة بالمنع الدائم لتجارة العبيد والتي تعتبر ملزمة لطرفي الاتفاقية ومن يخلفهما، عينت جلالة الملكة السير هـ. ب. أي. فرير للتنسيق مع السلطان، وقد اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة (رقم ١)

يتوقف استيراد العبيد من ساحل أفريقيا أو جزرها أو أي مكان آخر إلى مناطق مسقط، سواء كان للاستخدام في الأراضي التابعة لسيادة مسقط والولايات الداخلية فيها، أو ليتم نقلهم إلى مكان آخر توقفاً تاماً. واعتباراً من هذا التاريخ سيتم إيقاف أي شحنة تتورط في تجارة العبيد أو تقلهم من قبل ضباط البحرية وغيرهم من المسؤولين حيث يخول هؤلاء بذلك من قبل جلالة الملكة، وفي حال دخول أي من العبيد إلى مناطق نفوذ السلطان والمناطق التابعة له فإنه سيترك طليقاً.

(المادة رقم ٢)

يتعهد السلطان بإغلاق جميع أسواق تجارة العبيد في المناطق التابعة له.

(المادة رقم ٣)

يتعهد السلطان بأقصى سلطاته بحماية العبيد المحررين وأن يعاقب بشدة كلّ من يتعرض لهم أو يحاول إعادتهم إلى العبودية.

(المادة رقم ٤)

تتعهد جلالة الملكة البريطانية بأن يلتزم الرعايا البريطانيون المتواجدون في المناطق التابعة للحماية البريطانية بعدم امتلاك العبيد أو اقتناء أي عبيد جدد.

(المادة رقم ٥)

يتم تصديق هذه الاتفاقية من قبل جلالة الملكة وسيتم إرسال الاتفاقية المصدقة إلى سمو السلطان بأقرب ما يمكن.

بوجود السير هـ. ب. إي. فرير نائباً ممثلاً لجلالة الملكة، ووجود السلطان السيد تركي بن سعيد سلطان مسقط ممثلاً لشخصه، تمّ توقيع الاتفاقية ووضع الأختام.

تمّ في مسقط في اليوم الرابع عشر من نيسان/ أبريل عام ١٨٧٣[١].

كتب السير بارتل فرير التالي لينقل هذه الاتفاقية إلى وزير الشؤون الخارجية:

«تلاحظ سيادتك أن السيد تركي ومن يعينه ومن يخلفه يلتزمون التزاماً تاماً بمنع استيراد وتصدير العبيد ضمن مناطق نفوذه، وإغلاق جميع أسواق تجارة العبيد ومنح الحرية إلى جميع العبيد حالما يصلون مناطقه في المستقبل. وأني أعتبر الشرط الأخير مهماً لأن من شأنه منع تجار العبيد من إحضار عبيدهم إلى دولة يفقدون فيها ملكيتهم لعبيدهم. إلا أن السيد تركي أخبر السير بارتل فرير أنه يتوقع صعوبات كثيرة بتنفيذ هذا الشرط».

بالوقت نفسه أرسل تركي رسالة إلى سعادة نائب الملك مبيناً أنه وقع الاتفاقية من دون تردد، فأرسل إليه سعادة النائب رداً على رسالته في التاسع من حزيران/ يونيو عام ١٨٧٣، ينقل إليه تهاني حكومة الهند بتبنيه لمثل هذه السياسة المستنيرة.

رداً على هذه الرسالة أرسل الوكيل السياسي رسالة من تركي في الثالث من تموز/ يوليو تحتوي على المجاملات العادية وقد ورد النصّ التالي في الرسالة في ما يتعلق بإيقاف تجارة العبيد:

«إشارة إلى الاتصالات التي أجراها السير بارتل فرير مع سعادتكم إنني على

---

(١) **الوكيل السياسي** (حزيران/ يونيو ١٨٧٣)، الأرقام ٤٧٦-٤٧٧ و٤٨٨.

استعداد للتعاون معه لتنفيذ اقتراحات الحكومة، واسمحوا لي بالقول إنّني سأستمر بتنفيذ هذه المقترحات طوعاً ولن أحيد عنها».

٢٣٧ ـ الحصول على موافقة تركي بمنح الوكيل السياسي البريطاني حقّ النظر في قضايا المواطنين البريطانيين المتهمين بخرق قوانين اتفاقية تجارة العبيد، تنفيذاً لاتفاقية منع تجارة العبيد رأت حكومة الهند ذلك مناسباً:

«إن جميع الرعايا التابعين للحكومة البريطانية في الهند ومن ضمنهم كل الموجودين في مناطق مسقط والذين ارتكبوا أعمالاً تتعارض مع قانون تجارة العبيد، يخضعون لسلطة الوكيل السياسي القضائية في مسقط».

بناء على ذلك تمّ إرسال التالي إلى الوكيل السياسي:

«إن سلطة مقاضاة الرعايا البريطانيين قد منحت لك بموجب معاهدة سنة ١٨٧٣ وأمر جلالة الملكة في القنصلية بتاريخ الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٦٧، أما بالنسبة إلى الرعايا في الولايات الناطقة باللغة الإنكليزية مثل الكوتشيين والذين يبدون متورطين بشكل كبير-أو على الأقل بشكل غير مباشر- في تجارة العبيد، فإن سلطتك لا تنطبق عليهم من دون موافقة سمو السلطان.

«لذلك يرى سعادته في المجلس أنه من المفضل أن تحصل على اتفاقية رسمية من سمو السلطان تبين أن الرعايا التابعين للولايات الهندية الناطقة باللغة الإنكليزية ويخلون بالقانون ضمن مناطق مسقط، سيخضعون إلى السلطة القضائية للمندوب السياسي تماماً كالرعايا البريطانيين، إذا رأى الوكيل السياسي أن القضايا المعروضة تتفق مع سلطاته"[٢].

وفقاً لهذه التعليمات تمّ إبلاغ السيد تركي بما سبق، وفي الأول من تموز/يوليو كتب الوكيل السياسي أن تركي وقع ووضع ختمه على الاتفاقية التالية:

بما أننا نفضل أن يخضع الرعايا الناطقون بالإنكليزية من الهند والذين يقيمون في مناطق مسقط إلى سلطة القضاء والمحكمة في مسقط. وبما أن مثل هذه السلطة لا يمكن تطبيقها حالياً من دون موافقة سمو السلطان، فقد صرح سمو السلطان السيد تركي بن سعيد رسمياً ووافق إنابة عن نفسه ومن يخلفه على أن الرعايا الناطقين باللغة الإنكليزية في الولايات الهندية سيخضعون للسلطة القضائية للوكيل السياسي

---

(٢) المصدر نفسه، رقم ٤٨٧.

في أي قضية يرى الوكيل أنها تتناسب مع صلاحياته القضائية. وأن كلمة » الرعايا البريطانيين» الواردة في جميع المعاهدات بين الحكومة الإنكليزية وولاية مسقط تشمل الرعايا الناطقين باللغة الإنكليزية في الولايات الهندية"[٣].

٢٣٨ ـ **محاولات تركي للتقليل من تجارة العبيد**: لدى عودته من حملته الناجحة إلى صحار[٤] حذر تركي سكان بركاء علناً من الاتجار بالعبيد، وأصدر بلاغاً إلى بدر بن سيف وغيره من الزعماء في الباطنة يشدد فيه على منع أي تجارة للعبيد مستقبلاً ويهدد المخالفين بالعقوبة.

٢٣٩ ـ **بيع أربعة من العبيد إلى ضابط تركي في مسقط**؛ في ٢٣ من تموز/ يوليو عام ١٨٧٣ أبلغ الرائد مايلز أنه خلال فترة بقاء السفينة التركية ندجد في مسقط في طريقها من بوشهر إلى اسطنبول، تمّ تحميل أربعة من العبيد على السفينة وبيعهم إلى أحد الضباط الأتراك المسافرين عليها، وقد تمّ ذلك خلال غياب تركي في صحار. وقد كتب الرائد مايلز ما يلي:

«فور سماعنا لهذا الحدث وتأكيدنا له، تقدّمت إلى السيد محمّد بن عزان الذي يتولى السلطة في مسقط أثناء غياب سموه طالباً احتجاز المسؤول الأول عن عملية بيع العبيد وهو شخص يدعى سليمان والتحقيق في القضية، وقد تمّ ذلك. ويبدو أن أربعة أو خمسة آخرين إضافة إلى سليمان متورطون في العملية.

«بالرغم من أن محمّد بن عزان كان مستعداً للمساعدة بأي وسيلة، فقد طلبت منه معاقبة المخالفين على الفور، ولم يكن راغباً في الطلب من الأتراك التخلي عن العبيد خشية رفضهم تلبية طلبه، واتفقت معه على أن يتم تقديم الطلب بطريقة مؤدبة.

«كان كابتن السفينة ندجد إنكليزياً، لكن بدا أن سلطته ضعيفة على الضباط الذين كانوا جميعهم من الأتراك ولم يكن بوسعه تقديم المساعدة، وكان الرجل الذي اشترى العبيد الضابط الأعلى في السفينة، وقد بلغني أنه تمّ شراء العبيد لضابط تركي ذي رتبة عالية في اسطنبول.

«عندما أدرك الضابط التركي أن القضية أصبحت علنية، وأن سليمان قد

---

(٣) **الوكيل السياسي** (تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٣)، الأرقام ٢١٨-٢٢٠، وتم نقل ذلك إلى وزير الدولة بحسب الأصول.

(٤) انظر: الفقرة (٢٦١)، الفصل الثاني عشر، القسم الثاني من هذا الكتاب.

وضع في السجن، رأى أنه من الصعوبة بمكان إعادة العبيد إلى الشاطئ واستعادة النقود، لذا تمّ إنزال العبيد على الشاطئ سراً في الليلة التالية وتم استعادة النقود التي بلغت بحسب ما عرفت ٦٠ ليرة تركية أي ما يعادل ٥٥٠ روبية.

«وبما أنه قد تمّ إلغاء عملية البيع، رغبت الحكومة المحلية بإطلاق سراح سليمان من الأسر، ووعدت في الوقت نفسه بمراقبة جميع الأطراف الذين اشتركوا في العملية لمنع تكرار مثل هذه الحادثة ثانية، وقد وافقت على ذلك. وبما أن سليمان عضو من مجموعة، كان ضرورياً للعدالة معاقبة الآخرين أيضاً كونه قد احتجز في السجن. إلا أنّني رأيت أنه ليس من المناسب تنفيذ مثل هذه الإجراء غير الشائع في غياب السيد وبوجود ممثله، وأرى أن القضية أخذت ما تستحقه من الاهتمام».

بهدف إبلاغ حكومة الهند، طلب العقيد روس نسخاً من جميع الاتفاقيات الموقعة مع تركي والمتعلقة بحركة العبيد إضافة إلى المرسوم السلطاني الموجه إلى والي بغداد بتاريخ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٤٧، والتعليمات الإضافية الموجهة إلى ماجد باشا في بغداد حول موضوع العبيد (من دون تاريخ).

ورداً على ذلك تمّ إرسال نسخ من قرار الباب العالي (الإمبراطورية العثمانية) بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٥٧، والتعليمات الصادرة من الحكومة المحلية بناء على ذلك إلى الوكيل السياسي، وافقت حكومة الهند على إجراءات الرائد مايلز. كذلك تمّ إرسال هذه الوثائق إلى وزير الخارجية في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٣، وتمت الإضافة إليها ما يلي:

«نقترح أن يتم توجيه اهتمام وزير خارجية جلالة الملكة لرسالة الوكيل السياسي لأن مثل هذا الإجراء يعتبر مرغوباً فيه، ونلتمس إصدار تعليمات واضحة توجه إجراءات ضباطنا السياسيين في حالة بيع العبيد في مسقط إلى بلاد فارس والسفن التركية».

«وإذا تمّ الدخول بأي اتفاقيات مع تركي منذ عام ١٨٥٧ بهدف إيقاف تجارة العبيد أو تمّ إعلان أي بلاغ أو قرار حول هذا الموضوع من قبل السلطة العثمانية نلتمس تزويدنا بنسخ عنها».

في التاسع من كانون الثاني/ يناير ١٨٧٤ ردّ وزير الخارجية مرسلاً نسخة عن رسالة من مكتب الشؤون الخارجية توضح أنه لم يتم الدخول باتفاقيات أو معاهدات مع تركي بهدف إيقاف تجارة العبيد منذ عام ١٨٥٧. أما بالنسبة إلى مسقط، فقد استند مكتب الشؤون الخارجية إلى الفقرتين ٥٩ و ٨٨، وتم إرسال

نسخ من هذه الرسائل إلى المندوب السياسي في الخليج الفارسي.

٢٤٠ ـ آراء السير بارتل فرير وإجراءاته بخصوص الإعانة؛ في الأول من شباط/ فبراير عام ١٨٧٣ وجه السير بارتل فرير الذي كان في زنجبار آنذاك الرسالة التالية إلى سمو الحاكم السيد برغش:

«في عام ١٨٦١ تمّ الاتفاق بين سمو السلطان الراحل السيد ماجد وسمو السلطان السابق السيد ثويني للرجوع في الأمور الخلافية إلى حكم اللورد الراحل كانينغ ومكتب نائب الملك والحاكم العام للهند، وبعد تحقيق مكثف وكذلك بعد الإطلاع على تقرير السير ويليام كوغلان تقرر ما يلي:

«**أولاً**، إعلان صاحب السمو السيد ماجد حاكماً لزنجبار والمناطق الأفريقية خلفاً لصاحب السمو الراحل السيد سعيد.

«**ثانياً**، يدفع حاكم زنجبار مساعدة سنوية لحاكم مسقط مقدارها ٤٠,٠٠٠ كرونة.

«**ثالثاً**، يدفع صاحب السمو السيد ماجد لصاحب السمو السيد ثويني مستحقات الإعانة لمدّة سنتين ومقدارها٨٠,٠٠٠ كرونة.

«كذلك تقرر عدم اعتبار هذا الإجراء مسألة شخصية بين الأخوين بل تمتد لمن يخلفهما ويعتبر إجراءً دائماً تعويضاً لحاكم مسقط لتنازله عن جميع مطالباته تجاه زنجبار وتحقيقاً للعدالة في ميراث الأخوين واللذين يعتبران منذ الآن منفصلين ومتميزين».

«تمّ القبول بهذا الحكم من كلا الأخوين والذي بحسب صياغته يعتبر ملزماً لخليفتيهما.

«لكن صاحب السمو السيد تركي الذي تولى سلطة مسقط يشتكي من عدم دفع مبلغ الإعانة ٤٠,٠٠٠ كرونة بانتظام منذ وفاة الراحل السيد ثويني. لقد كلّفتني صاحبة الجلالة للبحث في موضوع هذه الإعانة واتخاذ ترتيبات دفعها، ولدي توجيهات بالذهاب إلى مسقط لهذا الغرض ولأغراض أخرى.

«لذا فإني أطلب من سموكم إعلامي بالمبالغ التي تمّ دفعها من خزينة زنجبار لحساب إعانة مسقط منذ وفاة السيد ثويني، وفي ما إذا بقيت أي مستحقات غير مدفوعة، وما هي الترتيبات التي يستعد سموك لاتخاذها لتسوية هذه المستحقات

ودفع الإعانة بانتظام أكثر في المستقبل"[٥].

إشارة إلى هذه الرسالة بعث الوكيل السياسي في زنجبار إلى السير بارتل فرير بأن سلطان زنجبار يتعامل مع هذه القضية بشكل متقلب، من هنا اضطر إلى إرسال الرسالة التالية إلى السيد برغش في ١٥ شباط/فبراير ١٨٧٣:

«عندما حظي مندوب جلالة الملكة بمقابلة سموكم ذكر موضوع إعانة مسقط وقد استعملت سموك مفردات أوحت بأنكم لن تبعثوا بشيء إلى مسقط. لم يشأ المبعوث أن يصدق أنّك عنيت بأنك لن تدفع الإعانة. وكتبت رسالة في الأول من شباط/فبراير أسألكم عن ترتيباتكم لدفع الإعانة المستحقة لمسقط، ولم أتسلم رداً عن هذا السؤال حتّى الآن. لذا فإني أطالب سموكم بإرسال إجابة للمعلومات التي طلبها المبعوث وحكومة جلالة الملكة».

لم يتلطف السيد برغش بالرد على هذه الرسالة، بينما أكد الوكيل السياسي في زنجبار أن السلطان قد أتى على ذكر إعانة مسقط أكثر من مرة منذ تسلمه لهذه الرسالة مبيناً التالي:

«إن الإعانة لن تدفع من قبله مطلقاً، وإذا ما جاء أخوه تركي لزنجبار بإذن من الإنكليز سيكون هو المبادر الأول للقائه».

وأضاف الدكتور كيرك:

«أن سلطان زنجبار يعي تماماً أنه وأهل زنجبار غير قادرين على مواجهة أحد من عرب عُمان، إن هذه الثقة وحدها تظهر تيقنه من أن تركي لن يكون قادراً على ترك مسقط بسبب الثورات في عُمان. إن الرسائل التي استلمتها تشجع الاعتقاد بأنه ستتم مهاجمة تركي قريباً وحتّى طرده من مدينة مسقط، إنني لست متأكداً حتّى الآن من كون سموه الآن مشترك بمكيدة ضدّ أخيه تركي، لكن يبدو أن هناك سبباً ما يسيطر على تفكير مستشاريه ويدفعهم إلى الاعتقاد بأن الحاكم الحالي لمسقط -بالنسبة إليهم- هو أداة تحرض على الكراهية الدينية في مسقط وبخاصة منذ مقتل الخليلي. وبالوقت نفسه ومنذ رحيل الأميرال الإنكليزي فور استلامه لرفض سموه النهائي التخلي عن تجارة العبيد في البحر في ما بين قويلوا ولامو، أصبح سموه مقتنعاً بأن الإنكليز لن يمارسوا تدخلهم لتحقيق دفع الإعانة لمسقط».

---

(٥) **الوكيل السياسي** (حزيران/ يونيو ١٨٧٣)، الأرقام ٤٧٦-٤٨٩.

لذا أعلم السير بارتل فرير الوكيل السياسي في مسقط في ١٥ نيسان/ أبريل - أثناء تواجده في مسقط - تركي بأن له الحرية بأن يسحب من خزينة مسقط مبلغاً معادلاً للإعانة السنوية من زنجبار وهي ٤٠,٠٠٠ دولار. كذلك خول السير بارتل فرير الوكيل السياسي بأن يدفع مقدماً لتركي نصف مبلغ الإعانة في حالة عدم استلامه لرد مغاير من زنجبار خلال ثلاثة أشهر بعد انقضاء هذه المدّة، وقد نقل هذه الإجراءات إلى حكومة الهند. بعد ذلك، كتب السير بارتل المذكرة التالية بخصوص إعانة مسقط من ماهابلشوار في الثاني من أيار/مايو ووجهها لحكومة الهند:

«ليس من الضروري تلخيص تاريخ الاستيلاء على زنجبار وتخليصها من التبعية الأفريقية على يدّ الراحل السيد سعيد سلطان مسقط والمناطق التابعة لها. وبعد موته تولى السيد ماجد حكم زنجبار بينما تولى السيد ثويني حكم مسقط، وإثر الخلاف الذي نشب بينهما لجأ الاثنان إلى اللورد كانينغ ليفصل بينهما، وقد حكم بينهما وقبلا بحكمه. ويمكن الحصول على جميع تفاصيل الموضوع بالرجوع إلى تقارير السير كوغلان الموجهة إلى السير كليرك في حكومة بومباي، والتي طبعت على شكل الملحق رقم ٧ و ٨ المرفق مع تقرير لجنة الاختيار في مجلس العموم سنة ١٨٧١.

«كذلك يتلخص المزيد من تاريخ القضية من قبل العقيد بيلي المقيم في الخليج الفارسي:

«بحسب صيغة حكم اللورد كانينغ، التزم حاكم زنجبار بأن يدفع لحاكم مسقط ٤٠,٠٠٠ كرونة كإعانة سنوية، على أن يدفع هذا المبلغ على دفعتين سنويتين: تدفع الأولى في الموسم، بينما تدفع الثانية في الدايمان. ظلت هذه الإعانة تدفع بانتظام حتّى موت سمو السيد ثويني بن سعيد سلطان مسقط الراحل في بداية ١٨٦٦.

«خلف سمو السلطان السيد سالم بن ثويني والده المذكور أعلاه، لكن السيد ماجد حاكم زنجبار اعترض على دفع الإعانة لسمو السلطان سالم بناء على تذرعه بالقتل المزعوم لوالده.

«لكن حكومة جلالة الملكة في الهند اعترفت بسمو السيد سالم سلطاناً لمسقط في أيلول/ سبتمبر سنة ١٨٦٦، وطلبت من سمو حاكم زنجبار الاستمرار بدفع الإعانة، وبدافع تجنب سوء الفهم أو الخلاف بين الحاكمين، تمّ اتخاذ ترتيبات إضافية بحيث تدفع الإعانة من خلال وسيط هو الوكيل السياسي البريطاني في مسقط.

«وفي أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٨٦٩، ثار السيد عزان

بن قيس وهو سليل فرع آخر من العائلة الحاكمة على سمو السلطان السيد سالم وطرده من البلاد. وفي يوم النفي بقي لسمو السيد سالم رصيد مبلغ الإعانة البالغ ٤٠,٠٠٠ كرونة.

«اغتصب عزان بن قيس السلطة بعد أن قام بطرد صاحب السمو السيد سالم وتم الاعتراف به من قبل قبائل عُمان كإمام لمسقط».

«رفض حاكم زنجبار دفع الإعانة مجدداً بعد أن تمّ اغتصاب السلطة من قبل فرد من فرع آخر من العائلة».

«لم تعترف الحكومة البريطانية بالسيد عزان بن قيس، نتيجة لذلك جرت مناقشات بين مسقط والحكومة الهندية بخصوص الإعانة وأعتقد أنه تمّ في وقت ما اقتراح السماح بوقف دفع الإعانة بشرط أن يتنازل حاكم زنجبار عن تجارة العبيد في أفريقيا الشرقية، أثناء ذلك لم يتم دفع شيء من الإعانة لحاكم مسقط السيد عزان بن قيس.

«في كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير من عام ١٨٧١، قام صاحب السمو السيد تركي بن سعيد بغزو مناطق مسقط وتم قتل السيد عزان بن قيس في إحدى المعارك وتسلم صاحب السمو السيد تركي السلطة ونتيجة لذلك تمّ الاعتراف به من قبلنا سلطاناً لمسقط.

«ولأن صاحب السمو السيد تركي فرد من العائلة الحاكمة نفسها لصاحب السمو حاكم زنجبار لم يعد للذريعة التي اتخذها الأخير لرفض دفع الإعانة تأثير، وظل صاحب السمو السيد تركي يتقدم بطلبات لحكومة جلالة الملكة في الهند للحث على تنفيذ بنود الاتفاق حول الإعانة.

«ولدى مخاطبة سعادة المبعوث الخاص لحاكم زنجبار بخصوص الالتزام بالإعانة، ردّ صاحب السمو شفهياً بالرفض القاطع وبغطرسة. وحتّى الآن رفض حتّى الاعتراف باستلام الاتصالات المكتوبة من سعادة المبعوث الخاص.

«وبحسب تقدير الوكيل السياسي وصل كامل مبلغ الإعانة المستحقة من زنجبار البالغة ١٢٠,٠٠٠ كرونة ويظهر ذلك في المذكرة الملحقة.

«لكن وبالإشارة إلى صاحب السمو السيد تركي تأكد أنه طالب بمبلغ ٩٠,٠٠٠ كرونة فقط، وكما يظهر في المذكرة المرفقة التي كتبها مساعد الوكيل السياسي المسؤول المالي ليرسلها المبعوث الخاص وبناء على رغبة سموه.

«ويحتوي الملحق الثالث على رسالة وجهها المبعوث الخاص للسلطان برغش حاكم زنجبار في الأول من شباط/ فبراير يطلب التأكيد في ما إذا تمّ شيء من مستحقات مسقط، ويسأل عن الترتيبات التي يستعد سلطان زنجبار لاتخاذها لدفع المستحقات وتنظيم الدفعات مستقبلاً.

«لم يتم إرسال أي رد أو إقرار على هذه الرسالة حتى السابع عشر من آذار/ مارس عندما غادرت البعثة زنجبار بالرغم من الضغط المستمر للقنصل على صاحب السمو لإرسال رد.

«لدى مثول المبعوث بين يديه للمرة الأخيرة، ردّ السيد برغش شفوياً وبوضوح على استفسار المبعوث حول ما يقترحه سموه بخصوص مسألة الإعانة بأنه لن يدفع سنتاً واحداً لمسقط.

«لذا لا يمكن بناء أي استنتاج آخر من رفض سموه للاعتراف برسالة المبعوث، غير أن ينكر الاعتراف بأي التزام من قبله على حساب الإعانة، كما أنه يرفض أن يعير اهتماماً للحكومة البريطانية مقابل رفضه للالتزام المفروض على زنجبار وفقاً لشروط حكم اللورد كانينغ.

«ويتفق هذا مع فحوى الاتصالات مع زنجبار التي تتوفر في سجلات حكومة بومباي منذ عام ١٨٦٨. وفي غياب الأسباب المبررة لرفض زنجبار الدفع لا يمكن إضافة شيء عدا أن البحث المعمق في الاتصالات المتعلّقة بالحكم فشلت في الكشف عن سبب التهرب غير المبرر من الالتزام وتعتبره معارضاً للحاكم الحالي لمسقط.

«كان الالتزام بالدفع هو الأساس في الاتفاق على تقسيم الأراضي التابعة لسلطة السيد سعيد، ولولا هذا الالتزام -الذي يستمرّ ليلزم خلفي السلطانين، وبشكل واضح ولا يعتبر أمراً شخصياً- ما كان السيد برغش أن يصل إلى عرش زنجبار. لذا يعود الفضل في تولي السيد برغش للسلطنة على زنجبار إلى هذا الاتفاق، ويعطي رفضه للالتزام مبرراً للجوء إلى السلاح لتنفيذ هذا الالتزام. يتوق السيد تركي إلى محاولة ذلك، وإذا ما سمح له بإجراء هذه المحاولة فإني أشك أنه سينجح.

«إلا أن ذلك سيمثل تحولاً في سياستنا التي اتبعناها على مدى السنوات الماضية، إذ من شأنه أن يقلل من قيمة الحكم الذي توصلنا إليه بين الطرفين وبخاصة وأن الهدف منه كان منع أي اعتداءات بين الولايتين، كما سيكون ذلك مدمراً للسلام المنشود في البحر في الوقت الذي تؤثر فيه جميع الأحداث سلباً على التجارة المتنامية والحضارة النامية في أفريقيا الشرقية.

«انطلاقاً من هذا المبدأ، أخبرت السيد تركي أن مثل هذا الإجراء لن يكون مقبولاً لدى حكومة جلالة الملكة. لكن ممارستنا لسلطتنا أو محاولتنا التأثير على السيد تركي لمنعه من الحصول على حقوقه المشروعة تبدو لي، كما ستبدو لسموه، أنها تمثل التزاماً من جانبنا بالعمل على إلزام الطرف الآخر، أي زنجبار بالتقيد ببنود الاتفاق.

«ويبدو أن حكومة الهند كذلك تتبنى وجهة النظر نفسها باستمرار، وتبدي اهتماماً بالموضوع وذلك بحسب التعليمات التي وصلتني من وزير خارجية حكومة جلالتها.

«لذلك لم أتردد بإخبار سموه رداً على ملاحظاته على الموضوع بأنني سأعرض الموضوع على سعادة نائب جلالة الملكة الذي من دون شكّ سيفعل ما هو صواب وعدل في هذا الموضوع.

«ربما كان جزء من بين التعليمات المعطاة لي أن أؤكد لسموه أن الإعانة ستدفع له من خزينة جلالة الملكة في بومباي، لكنني قدرت أن مثل هذا التأكيد سيكون أكثر تأثيراً في ما لو صدر عن سعادة نائب الملك، كما أنّني رغبت أن التزم برغبة سموه بالإبقاء على مسألتي الإعانة وتجارة العبيد مسألتين منفصلتين ومتميزتين.

«في الوقت نفسه ترهق النزاعات المدنية وحاجة سموه للمال لأغراض الإدارة الداخلية ميزانيته بشدة، بإمكان سموه توجيه الأمر لأي عدد من الرجال بالإغارة على زنجبار، وسيجتمعون حوله من دون شكّ، لكن نظراً إلى إحاطة الكثير من العناصر المحرضة على الصراعات المدنية في عُمان به فإنه سيواجه صعوبة كبيرة في المصالحة بين القوى المختلفة وترتيب بيته داخلياً.

«إن الإعانة المنتظمة من زنجبار شديدة الحيوية لحكومة منظمة ولمصلحة مسقط، وإن أي تأخير أو تقطع في دفع مصدر الدخل هذا لن يهدد السلام في عُمان فحسب، بل إنّه سيقلل من سلطتنا في حماية زنجبار من تأثير الثوار العرب، إذ إنَّ رعايانا في الهند سيعانون بشدة بالنسبة إلى تجارتهم.

«من هنا، وآخذاً بعين الاعتبار عامل الوقت الذي يجب بالضرورة أن ينقضي بنجاح قبل أن يتم ترتيب مسألة الإعانة، فقد خولت السيد تركي أن يسحب من الوكيل السياسي في مسقط مبلغ ٤٠,٠٠٠ دولار (٨٥٠٠ جنيه) وهي مستحقات الإعانة لمدّة سنة واحدة، وبعد انقضاء ثلاثة أشهر يقوم بسحب ٢٠,٠٠٠ دولار أخرى وهي نصف مبلغ الإعانة المستحقة لهذه السنة، إلا إذا تمّ اتخاذ إجراءات أخرى لتسوية المسألة خلال هذه الفترة.

«أجد أن إجراءً مشابهاً اتخذ من حكومة الهند عندما رفض السيد ماجد حاكم زنجبار دفع إعانة ابن أخيه السيد سالم الذي قتل والده. لذا فإنني أثق أن إجراءاتي بهذا الخصوص ستلقى موافقة حكومة الهند. لقد شعرت بأنني مضطر للتصرف حالاً دون عرض القضية على سعادة نائب الملك أو حكومة جلالة الملكة للنظر فيها إذ إنَّ وضع السيد تركي في حرج، وإن مبلغ ٨٥٠٠ سيكون مفيداً له الآن أكثر بعشر مرات من أن يتم دفعها بعد سلسلة أخرى من الثورات والحروب المدنية في عُمان، والتي لا بدّ أنها ستوقع خسائر فادحة كلّ شهر لتجارنا وتجارتهم.

«وقد أظهر سموه مراراً حرصه على تلبية رغبة حكومة جلالة الملكة بإيقافه لتجارة العبيد، ولا أرى حاكماً أكثر قرباً من المصالح البريطانية أو أصلح لتولي الحكم بحكمة من الأمير الشجاع المدبر الذي أثبت نفسه في المحن أيضاً، وهو الأكثر اعتدالاً وانتصاراً في الوقت نفسه، كما أنه الأكثر شرعية في مطالبته للعرش الذي أجلسته عليه شجاعته وإصراره وباختيار الغالبية من القبائل والشعب. وبالنسبة إلى ميناء مثل ميناء مسقط ومكان شديد التحصين مثلها، فإن مسألة كون التجارة هناك ليست محصورة على الهنود لا تشكل فرقاً كبيراً لنا نحن، لأننا نحن الذين نحكم هناك.

«ومن دون الرجوع إلى بعض الآراء التي نزع إليها الأوروبيون من وقت إلى آخر في السنوات الأخيرة باعتبار مسقط خطوة تجاه الهند، تجدر الملاحظة الآن وبشكل خاص أن كلاً من تركيا وبلاد فارس تبدي اهتماماً متزايداً في شؤونها أكثر مما أبدتاه في الأيام القليلة الماضية منذ أن تحدى الحاكم الراحل السيد سعيد هاتين القوتين بنجاح في الخليج الفارسي. أخبرنا الفرس أن فارس قد حكمت مسقط خلال أيامها الزاهرة، كذلك يشير الأتراك إلى الأساطير التي كان فيها الخلفاء العثمانيون من ذوي النفوذ في عُمان خلال القرون القليلة الماضية. قد تكون الأحلام التي تعود عند هذه الذكريات حميدة إذا اقتصرت على اسطنبول أو طهران، لكن مصالح الهند تمنعنا من السماح لمسقط بأن تنتهي بقبضة الأتراك الحديدية، أو بقبضة حاكم يخضع لأوامر عاصمته ومبعوثيها».

«كذلك لن تكون الهند أكثر هدوءاً إذا حكم عُمان أفراد من الوهابيين، حيث سيكون هو البديل الطبيعي إذا ما ثار العرب المتطرفون لمقاومة العدوان التركي أو الفارسي بعد سحق ثورة الطائفة الأباضية التي تهيمن الآن على مسقط».

«ألتمس من سعادة نائب جلالة الملكة أن ينظر في ما إذا كان على حكومة الهند أن تؤكد لسموه من خلال رسالة يرسلها سعادته بأنه سيتم دفع إعانة زنجبار بانتظام بجميع مستحقاتها من خزينة بومباي لتسلم إلى مندوب سموه في بومباي، وذلك طالما

يمتنع سموه عن الاعتداء على زنجبار، ويلتزم هو ومن يخلفه بالمعاهدة التي أبرموها بخصوص وقف تجارة العبيد.

«ليس لدي شيء أضيفه زيادة على ما اقترحه العقيد بيلي في مناسبة سابقة وقد أقرته حكومة الهند بخصوص دفع الإعانة من خزينتنا.

«لذا أعتقد أنه يجب إعادة عملية دفع الإعانة من زنجبار بحزم أكثر وبموعدها المحدد، وقد أكدت لسلطان زنجبار وبحزم وبحسب التعليمات التي تلقيتها، أن هذا النمط هو الذي سيتبع بخصوص الإعانة حالما يقوم بالتوقيع على معاهدة وقف تجارة العبيد، حيث تلقيت توجيهات بتقديم هذا الاقتراح إليه، وأنه سيعتبر مذنباً في حالة مخالفته لشروط هذه الاتفاقية.

«لذلك يبدو لي أن هذا أسلوب مناسب ويجب تبنيه، وفي حالة رفضه لمراقبة التزامه بالاتفاق المبرم بينه وبين مسقط من خلال الحكومة البريطانية، أو في حال عدم اتخاذ إجراءات لتسديد الإعانة يجب فرض حظر على دائرة الجمارك التابعة للسلطان.

«لا أرى ضرورة إلى إجراء آخر غير الاستمرار بالحظر الذي أوصي به لغرض إيقاف تجارة العبيد، حتّى يعطي سلطان زنجبار مزيداً من الاهتمام لمسألة الإعانة المستحقة لمسقط.

«كما أعتقد أنه من المناسب أن يوضح القنصل لسمو السلطان أنه في الوقت الذي لن يسمح فيه لسلطان مسقط أن يهدد سلام زنجبار عن طريق هجمة بحرية، كذلك لن تقف الحكومة البريطانية مكتوفة الأيدي أمام محاولة زنجبار لإثارة أي نزاع في عُمان.

«رغبت في إبداء هذه الملاحظة لأني وجدت في مراسلات حكومة بومباي إشارة متكررة لتآمر يدبره السيد سالم ويحصل فيه على مساعدة زنجبار لتنظيم القيام بغزو لعُمان، ويبدو أن هناك محاولات أخرى قد نفذت من قبل الأخ الآخر السيد عبد العزيز، كذلك نقل أن السيد ماجد السلطان السابق لزنجبار قدم مساعدات هائلة من الذخائر والمعدات لأحد الزعماء المستقلين من عرب الساحل تظاهر بأنها هدايا، لكنها في الحقيقة كانت مساعدة له للقيام باعتداءات ضدّ السلطان الحاكم لمسقط آنذاك.

«ظهر الوكيل السياسي والقنصل في وقت مناسب ليشيرا إلى سلطان زنجبار إلى أن تصرفه لم يكن ودياً، ولا ينسجم مع المبادئ المتفق عليها في الفصل بين المملكة

الأفريقية والعربية، ويبدو أنّه عندما أدرك السلطان الراحل ضرورة الاحتجاج، قام بوقف عملية إرسال الهدايا المكونة من الأسلحة والذخائر إلى الزعماء العرب من الشمال، لكن بدا أن هناك ظواهر تدلّ على رغبة من جانب سمو السلطان الحالي لزنجبار للاستمرار بإزعاج مسقط ويجب ملاحظة ذلك ومراقبته.

«ينوي صاحب السمو السيد تركي في حال استلامه لإعانة زنجبار بانتظام، تخصيص راتب تقاعدي لأخيه السيد عبد العزيز وابن أخيه السيد سالم حيث يقيمان في بومباي حالياً.

«أتّفق مع العقيد بيلي بالنظر في إمكانية تسوية هذين المعاشين بالاتصال بالمندوب السياسي في الخليج الفارسي ودفعها من الخزينة البريطانية ثمّ اقتطاعها من إعانة زنجبار قبل أن تصل إلى مسقط، مع الإشارة بوضوح إلى السيدين بأننا لن نسمح بجعل المستعمرة البريطانية التي وفرت لهم ملجأ آمناً في المنفى قاعدة للتآمر ضدّ السلام سواء في مسقط أو زنجبار.

«(س د) هـ، ب، أي، فرير

«المبعوث الخاص لعُمان ومسقط»

ملحق للمذكرة يبين مقدار مستحقات الإعانة المترتبة على زنجبار لمسقط

«جرى إبعاد صاحب السمو السيد سالم عن السلطنة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٦٨، وفي ذلك الوقت استحقت دفعتان من إعانة زنجبار لسموه وهما دفعة الموسم (نيسان/ أبريل) ١٨٦٨، ودفعة الدايمان (أيلول/ سبتمبر) ١٨٦٨.

٢٠,٠٠٠ كرونة

٢٠,٠٠٠ كرونة

٤٠,٠٠٠ كرونة

«خلف صاحب السمو السيد عزان صاحب السمو السيد سالم الذي بقي في السلطة منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٦٨ وحتّى شباط/ فبراير ١٨٧١، وحتّى هذا التاريخ لم يقترح على سلطان زنجبار الحالي دفع مستحقات الإعانة.

«تسلم صاحب السمو السيد تركي السلطة في كانون الثاني/ يناير- شباط/

فبراير ١٨٧١ وإذا ما قبلت الخطّة الموضوعة لتلبية طلباته فإن وضع حساب سموه سيكون كالتالي:

«رصيد الدفعة المستحقة بحلول نيسان/ أبريل ١٨٧١ (الموسم) وهي إعانة مدّة ثلاثة أشهر من أصل مبلغ ٤٠,٠٠٠٠ كرونة سنوياً: ١٠,٠٠٠ كرونة

«الإعانة المستحقة عن السنة المبتدئة في الأول من أيار/ مايو ١٨٧١ والمنتهية في الثلاثين من نيسان/ أبريل ١٨٧٢، ٤٠,٠٠٠٠ كرونة

«مبلغ ٣٠,٠٠٠ كرونة من الإعانة السنوية المستحقة من تاريخ الأول من أيار/ مايو ١٨٧٢ وحتّى ٣٠ من نيسان/ أبريل ١٨٧٣، ٣٠,٠٠٠٠ كرونة

٨٠,٠٠٠ كرونة

«الرصيد المستحق على حساب صاحب السمو السيد سالم ٤٠,٠٠٠ كرونة

«الإعانة المستحقة على حساب صاحب السمو السيد تركي حتّى تاريخ الثلاثين ٨٠,٠٠٠ كرونة

مجموع مستحقات الإعانة ١٢٠,٠٠٠٠ كرونة

الرابع من نيسان/ أبريل ١٨٧٣

«(س د) لويس بيلي»[٦]

٢٤١ ـ مصادقة حكومة الهند على دفع الإعانة المستحقة لتركي منذ تاريخ توليه للسلطة؛ في التاسع من حزيران/ يونيو خاطبت حكومة الهند المندوب السياسي في الخليج الفارسي طالبة إبلاغ السيد تركي أن صاحب السعادة نائب جلالة الملكة والحاكم العام في المجلس قد وافقا على منح سموه الدفعة السنوية من إعانة زنجبار البالغة ٤٠,٠٠٠ كرونة المستحقة منذ تاريخ توليه عرش مسقط في شباط/ فبراير ١٨٧١ ونقل التأكيد التالي:

«بأنه ما دام مستمراً في المحافظة على المعاهدة التي وقعها ويظهر صداقته للحكومة البريطانية بأمانة فإن الإعانة البالغة ٤٠,٠٠٠ كرونة ستظل تدفع له سنوية خلال فترة حكمه».

(٦) المصدر نفسه، الرقم ٤٨٤.

بالوقت نفسه طلب من وزارة المالية أن تتخذ الترتيبات اللازمة للدفع[٧].

ولدى نقل هذه الضمانة المقدمة لتركي من وزير الخارجية بالتاريخ نفسه كتب ما يلي:

«يجب أن يبقى الخيار لحكومة جلالتها في تحديد الخطوات التي تتخذها لتسديد إعانة مسقط من زنجبار، حيثُ إنَّ هذه الإجراءات ترتبط بالترتيبات التي سيتم تبنيها لوقف تجارة العبيد وبناء على رفض سلطان زنجبار الدخول بالمعاهدة الجديدة، في هذه الأثناء، نفهم من الملحقات رقم ١٣٨ بتاريخ العشرين من كانون الثاني/ يناير ١٨٧٢ ، مع بعثة مساعد الوزير في الدائرة السياسية أنّه إذا تمّ دفع أي جزء من مبلغ الإعانة الآن أو في ما بعد إلى السيد تركي على حساب الإعانة ولم يسدد في النهاية من زنجبار، سيتم دفع نصف المبلغ غير المسدد لنا من حكومة جلالتها[٨].

ولدى استلامه هذه الرسالة، أبرق وزير الخارجية في التاسع من تموز/ يوليو الطلب التالي:

«هل تعني بأنك تتعهد بالإنابة عن الهند أن تدفع لتركي كامل مبلغ إعانة زنجبار؟»[٩]

وقد ردت عليه حكومة الهند بالتالي:

«لقد تعهدنا بأن ندفع إلى تركي كامل مبلغ إعانة زنجبار خلال فترة حكمه، نظراً إلى حسن سلوكه وابتداءً من تاريخ توليه العرش، ونأمل أن تسدد حكومة جلالة الملكة كامل المبلغ من زنجبار وتجعل زنجبار تلتزم بالدفع مستقبلاً، وإذا لم يتم تسديد أي مبلغ من زنجبار أو أعفيت منه فإننا نتوقع أن تشترك الحكومة الهندية والبريطانية بتسديده وذلك بحسب الملحق رقم ١٣٨ في ٢٠ كانون الثاني/ يناير لعام ١٨٧٢»[١٠].

٢٤٢ ـ مطالبة تركي بمبالغ الإعانة المستحقة قبل توليه العرش؛ في١٧أيار/ مايو ١٨٧٣ ، كتب تركي إلى العقيد روس مقدراً الجهود التي بذلها السير بارتل فرير

---

(٧) المصدر نفسه، الرقم ٤٨٨.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه، الرقم ٢٥٣.

(١٠) المصدر نفسه، الرقم ٢٣٦.

بخصوص الإعانة، ومطالباً أن يبدأ دفع الإعانة منذ تاريخ ترتب دفعها عندما كان السيد سالم بن ثويني على رأس الحكم، "أي أنه طالب بمبلغ إضافي مقداره ١٣٠,٠٠٠ دولار وذلك على النحو التالي:

الدفعات التي لم تدفع لسالم ٤٠,٠٠٠

المبالغ المستحقة خلال فترة حكم عزان ٩٠,٠٠٠

١٣٠,٠٠٠

قررت حكومة الهند عدم إبداء أي ملاحظة على هذه المطالبة حتّى يتم استلام ردّ تركي على رسالة نائب جلالة الملكة المرسلة بتاريخ التاسع من حزيران/يونيو[١١].

٢٤٣ ـ المبالغ المسددة لتركي منذ توليه العرش؛ في ٣ تموز/يوليو كتب المقيم السياسي أن الوكيل السياسي قد دفع للسيد تركي مبلغ ٤٠,٠٠٠ دولار وبعد انقضاء أسبوعين من هذا التاريخ سيدفع له مبلغاً آخر مقداره ٢٠,٠٠٠ دولار. وأضاف:

«إذا لم يكن هناك اعتراض جوهري، فإنني أرى أن نخول الوكيل السياسي استكمال دفع مستحقات الإعانة بدفعة أخرى مقدارها (٤٠,٠٠٠) دولار بحلول منتصف العام في آب/أغسطس القادم، ويتم استكمال دفع الإعانة عن طريق دفعات نصف سنوية مقدارها (٢٠,٠٠٠) عشرون ألف دولار وفق شروط رسالتك، وردك وحتّى صدور أوامر أخرى"[١٢].

رداً على ذلك وافقت حكومة الهند في١٢ آب/أغسطس على الترتيبات المقترحة من قبل الوكيل السياسي لدفع المستحقات والدفعات الأخرى من الإعانة.

في ٣٠ آب/أغسطس أبرق الوكيل السياسي الرسالة التالية:

«طلب السلطان مبلغ ١٥,٠٠٠ دولار على أن يعيدها إلى بومباي. هل أنا مخول بدفعها؟ تستحق إعانة سنة واحدة للسلطان الآن».

---

(١١) انظر: الفقرة (٢٣٦)، في هذا الفصل.

(١٢) **الوكيل السياسي**، المصدر نفسه، الأرقام ٢٧٥-٢٨١.

ورداً على ذلك، أرسل التلغراف التالي في الأول من أيلول/ سبتمبر:

«قم بدفع أي دفعة مقدماً طالما لم تتجاوز مبلغ الإعانة المستحقة، وأرسل الإيصال إلى حكومة بومباي لترتيب التمويل اللازم من هناك».

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٧٣، أبلغ الرائد مايلز أنّه قد تمّ دفع كامل المبالغ المستحقة للسلطان من الإعانة ابتداء من تاريخ توليه للعرش والبالغة ١٠٠,٠٠٠ دولار. أما بخصوص الوضع المالي العام لتركي فقد كتب الرائد مايلز ما يلي:

«قبل استلامه للدفعة الأولى تمّ إبلاغ سمو السلطان كعادتنا دائماً عن طريق تقاريرنا مع شعورنا بالحرج لعدم قدرتنا على تلبية الطلبات الموجهة إليه من جميع الجهات، وقد لجأ إلى جميع الوسائل للمحافظة على وضعه، اختلف الوضع خلال الستة أشهر الماضية واعتقد أنه لم يتبق له سوى القليل من المبالغ الكبيرة التي استلمها إن بقي له شيء.

«لا شكّ أن الجزء الأكبر من الأموال ذهبت إلى إعانة البدو وتهدئتهم، وإلى القبائل العربية والأطراف الأخرى التي تخلخل الوضع السياسي في عُمان، والذين لم يتباطأوا في تقديم مطالبهم لسموه لمشاركته بمصادره الجديدة التي اكتسبها، مما لا شكّ فيه أنه قد كسبهم إلى جانبه بكرمه الواضح. لكن ومن جهة أخرى، أدرك هؤلاء أنهم أصبحوا الآن أكثر قوة وتعلموا أن بإمكانهم أن يتلقوا الآن مساعدات أكثر بكثير من الحالة التي كانوا ينتظرون فيها إعانتهم المنتظمة، حيث إنهم يمكن أن يتحولوا صدفة إلى أعمالهم العدائية غير المبررة لينتقموا. إلا أن سموه ملم بالوضع، وقد اشتكى لي أكثر من مرة من إضعاف هذه الإعانات له ومن عدم قدرته على وقفها. وكلما لاحت فرصة لاستغلال أمواله بطريقة مربحة فإنه كان يستغلها.

«إن السيد تركي، وكما يعتبر نفسه، إنسان غير أناني تماماً، وهو لم يضف شيئاً إلى مؤسسته أو راحته الشخصية، كما لم تطرأ زيادة ملموسة على أموال الدولة. وأنا مسرور لأعلن أنه طلب تمديد رسو السفن البرتغالية مقابل دائرة الجمارك بتكلفة وصلت إلى (٦٠٠٠) ستة آلاف دولار، ويعتبر ذلك تحسناً كبيراً وبمثابة هدية للتجار حيث لم يتوافر لهم مكان لتنزيل بضائعهم سابقاً».

٢٤٤ ـ دفع مبلغ إعانة الستة أشهر إلى تركي في شباط/ فبراير ١٨٧٤؛ في ١٧ شباط/ فبراير عام ١٨٧٤، أرسل العقيد روس أن تركي يلتمس دفع مبلغ الإعانة

عن ستة أشهر مقدماً وبشكل طارئ، حدث ذلك بينما كان تركي يتعافى من إحدى هجمات صالح بن علي المنتظمة. أقرت الدفعة المقدمة من حكومة الهند، وطلب إلى وزارة المالية اتخاذ الترتيبات اللازمة لتقديم المبلغ؛ وفي ٢٥ تموز/ يوليو قدم العقيد روس التماساً للسماح للسيد تركي أن يسحب مبلغ ستة أشهر من الإعانة مقدماً إذا دعت الضرورة وتم إقرار ذلك[١٣].

(١٣) **الوكيل السياسي**: (آذار/ مارس ١٨٧٤)، رقما ٢٢١-٢٢٢، و (تموز/ يوليو ١٨٧٤)، الأرقام ٣١٢-٣١٥.

الفصل الحادي عشر

دعاوى السيد عبد العزيز والسيد سالم
(الفقرات ٢٤٥ ــ ٢٥٥)

٢٤٥- في الوقت الذي يبدأ فيه هذا الملخص، كان عبد العزيز والسيد سالم في بومباي، وقد أمرت حكومة الهند بعدم احتجازهما بالرغم عنهما بغياب أي أساس للحجز، وبما أنه لا يجوز التدخل بتحرّكاتهما ما داما بريئين، مع ذلك تمّ إضافة ما يلي:

«مع ذلك يجب اتخاذ جميع الاحتياطيات اللازمة لمنعهما من جعل المستعمرة البريطانية التي يجدان ملجأ فيها قاعدة لتنظيم هجمات ضدّ مسقط أو شحن معدات عسكرية لتستخدم ضدها».

٢٤٦ - مخصصات السيد سالم بن ثويني وعبد العزيز؛ في الأول من أيار/مايو عام ١٨٧٣، تقدّم السيد سالم بن ثويني أثناء تواجده في بومباي للحصول على مساعدة نقدية من حكومة الهند، بحيث تكون إما من الحكومة البريطانية أو من عائدات مسقط. ذكر سالم التحالف بين جده السيد سعيد والحكومة البريطانية، والمساعدة التي حاول تقديمها والده ثويني ضدّ المذهب الوهابي، وبين أنه تسلم إدارة الدولة عندما توفي والده سنة ١٨٦٨ بناء على طلب الشعب، وظل يمارس الإدارة حتّى اغتصب السلطة عزان بن قيس في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٦٨، ونهب ممتلكات القصر. واعترف أنه منذ ذلك الوقت تجول معدماً مع عائلته التي أرسلها إلى زنجبار للحصول على المساعدة، لكنها لم تنجح في ذلك.

وقيل إن الطلب قدم بناء على رغبة ودية من العقيد بيلي. كما طلب السيد سالم

أخذ الطلب بعين الاعتبار عندما كان السير ب. فرير في سيملا[1].

٢٤٧ - التاريخ السابق للسيد سالم بن ثويني؛ بعد وفاة السلطان السيد سعيد في التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٨٥٦ بعد حكم دام ٥٢ عاماً تولى ابنه الأكبر ثويني عرش مسقط، وقد اضطربت فترة حكم ثويني نتيجة لمحاولات أخيه الأصغر تركي تشكيل حلف ضده، واعتداءات الوهابيين وعزان بن قيس والي الرستاق (وهو ينتمي إلى قسم من العائلة المالكة في مسقط وهو ابن عم بعيد للفرع الحاكم من العائلة).

في الحادي عشر من شباط/فبراير سنة ١٨٦٦ اغتيل ثويني بينما كان نائماً في قلعة صحار على يدّ ابنه سالم الذي تولى السلطة في مسقط وادّعى أن والده توفي بعد ثلاثة أيام من المرض، والتمس تجديد العلاقات مع الحكومة البريطانية. تمّ الاعتراف بسالم بعد أن أصبح سلطاناً بعدة أشهر، على الرغم من الشكوك الكبيرة التي دارت حول انتقاله من موقع الصديق الشخصي للحاكم، إلى مجرد مجامل دبلوماسي للدولة.

وهو شخص جبان وضعيف وغير محبوب، لم تكتسب حكومته القوة مطلقاً، ولولا تدخل الحكومة البريطانية لم يكن لينجو من هجمات عمه تركي الذي انسحب إلى بومباي في أيلول/سبتمبر ١٨٦٧ بعد الاتفاق على أن يستلم مبلغ ٦٠٠ دولار شهرياً من سالم، وأن يستقر في مستعمرة الحكومة البريطانية.

في تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٨ هوجمت مسقط من قبل عزان بن قيس، وأجبر سالم على الفرار إلى بندر عباس بينما دمرت وسلبت الكثير من ممتلكاته الثمينة على يدّ ورثته وسلالته. ومنذ إبعاده على يدّ عزان بن قيس ظلّ سالم يحاول استعادة مركزه، حيث حاول تجميع الرجال من حوله على الساحل العربي والاتفاق مع رؤسائهم لتحقيق هذا الهدف، كما حاول الاتصال مع الأمير الوهابي وجمع قوة في كشم وبندر عباس، وحاول فعلياً عدة مرات استعادة مملكته المفقودة. لكن حكومة الهند حذرته من أي تصرف من شأنه أن يهدد الأمن في البحر، وهو الحظر الذي قيد من تحرّكاته بشكل كبير. في رسالتنا رقم ٣١ بتاريخ ٢٧ أيار/مايو سنة ١٨٧٠، الموجهة إلى وزير الخارجية، الفقرة الرابعة، وصف سالم بأنه يتجول من مكان إلى آخر وحيداً على طول الساحل من دون حزب ينصره ومن دون وسيلة تمكّنه من تجميع حزب.

---

(١) **الوكيل السيامي** (حزيران/يونيو ١٨٧٣)، الأرقام ٤٧٨-٤٨٦.

في ٣٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧١ يمكن القول إن تركي ـ الذي غادر بومباي في ٧ آذار/ مارس ١٨٧١ـ قد استولى على السلطة في مسقط، حيث قتل في ذلك الوقت الحاكم الفعلي عزان في معركة ضدّ أحد مساعدي تركي، مع ذلك لم يتم الاعتراف بتركي حاكماً حتّى حزيران/ يونيو ١٨٧١. بعد ذلك توجهت مؤامرات سالم ضدّ تركي وأدت إلى غارات عديدة على القرى التابعة للسلطان.

ظلّ سالم هادئاً في الظاهر في مدينة كشم حتّى بداية عام ١٨٧٢ مدعوماً من الهناوية، وقد تحالف مع إبراهيم بن قيس (وهو أخ لعزان) والشيخ صالح بن علي وهو زعيم قوي ضدّ تركي. وبعد أشهر قليلة قيل إن أتباعه تخلوا عنه وأصبح عديم القوى. كما أثبتت محاولاته النشيطة التالية أنها عقيمة، ولا ننسى المحاولات التي قام بها الشيخ صالح في الجنوب إنابة عن سالم، لكنه كذلك فشل في محاولة الحصول على التمويل من زنجبار.

في حزيران/ يونيو ١٨٧٢، طلب العقيد روس من الحكومة الموافقة على توسطه بين تركي وسالم وذلك بهدف التوفير على تركي من النفقات التي يتكبدها نتيجة هجمات سالم، حيث يكون الأساس لهذه الوساطة حفظ مكانة السلطان وتعويض سالم، بشرط عدم التعرض لمناطق مسقط. شكك العقيد بيلي في قدرة السلطان من الناحية المالية بحيث يتمكن من دفع التعويض المناسب لسالم، مع أنّه فكر أنه إذا استلم السلطان إعانة زنجبار سيتمكن من إبعاد سالم. وبالإشارة إلى وزير الخارجية فقد ظلّ الاقتراح متوقفاً على تسوية إعانة زنجبار.

بحلول نهاية كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧٢، غادر سالم عُمان ووصل إلى بومباي طالباً البقاء هناك لفترة قصيرة، وحتّى تاريخ تقديمه طلبه الحالي لم يكن ليفصح عن الهدف من زيارته.

٢٤٨ - قرار حكومة الهند بخصوص مخصصات السيد سالم؛ صادف أن تواجد السير ل. بيلي في كلكتا وقد تمت استشارته بخصوص الترتيبات التي يجب اتخاذها. وقد كتب التالي:

«فوضني السيد تركي القول إنه مستعد لدفع ٢٠٠ دولار شهرياً حالاً وستتم مضاعفة المخصصات في حالة استلام مسقط لإعانة زنجبار.

«أدرك أن السيد سالم يواجه صعوبات مالية شديدة وأعتقد أن اقتراح السيد إيتكيسون باستلام مخصصات معتدلة من حكومة بومباي ملائم، لكني سأعلق هذه الترتيبات حتّى تتفق السلطات السياسية مع تركي في الخليج على دفع التعويض المتفق عليه.

«لا أعتقد أن السيد سالم يشكل خطراً على حكم تركي، لكن في حالة عدم تلبية مطالبه المالية، فإما أن يدخل سجن بومباي أو يغادر المدينة، وإذا تحقق الخيار الثاني فإنه سيعود إلى كشم حيث يثير وجوده هناك الشكوك.

«إذا حصل تركي على الإعانة، يمكن تخصيص تعويض لسالم، أثناء ذلك يمكن لحكومة بومباي أن تحصل على الموافقة لمنح سالم مخصصات معقولة وتلبية متطلباته الأساسية بشرط التزامه بالهدوء في المستعمرة البريطانية(٢).

عند الكتابة إلى المقيم السياسي في الخليج الفارسي بخصوص دفع الإعانة لتركي، سُئل تركي عن المبلغ الذي يستطيع دفعه إلى السيد سالم وعبد العزيز في حالة استقرارهما في المستعمرة البريطانية وامتناعهما عن التدخل في شؤون مسقط، وفي الوقت نفسه تمّ الاقتراح بأنه سيكون من الملائم اقتطاع هذه الرواتب من الإعانة السنوية التي تدفع لتركي. ولدى تعليق قرار سموه، خولت حكومة بومباي بترتيب دفعات ترى أنها معقولة لدعم السيد سالم على اعتبار تسوية مبلغ هذه الدفعات في المستقبل عند دفع الإعانة لتركي(٣).

٢٤٩ - الشروط التي وافق بموجبها صاحب السمو السيد تركي على تعيين مخصصات لعبد العزيز والسيد سالم؛ أبرق الوكيل السياسي من جوادر أن السلطان مستعد ويرغب بتخصيص ٣٠٠ دولار شهرياً لِكُلّ من عبد العزيز والسيد سالم وفق الشروط التي اقترحتها حكومة الهند، في هذا الوقت كان عبد العزيز يشنّ هجوماً على جوادر(٤)، واحتوت البرقية على ما يلي:

«أعتقد أن الوقت الحالي غير مناسب لتقديم العرض لعبد العزيز، إذا فشلت جهوده في الاستيلاء على جوادر ويبدو ذلك محتملاً فربما يقبل بالشروط».

والتي وصل الرد التالي عليها في ١٤ تموز/يوليو برقياً:

«يمكن إبلاغ عبد العزيز بعرض السلطان عندما تعتبرون ذلك مناسباً».

في ٨ تموز/يوليو عام ١٨٧٣، أبرق المبعوث في السند أن السيد سالم عاد من بومباي إلى كراتشي وبنيته الذهاب إلى بوشهر براً، وقد سأل المبعوث في ما إذا كان

---

(٢) المصدر نفسه، الأرقام ٤٧٦-٤٨٩.

(٣) المصدر نفسه، رقم ٤٨٦.

(٤) انظر: الفقرة (٢٥٠) في هذا الفصل.

عليه أن يثني سالم عن هذه الخطوة؟ فوصل الرد التالي من حكومة الهند في ١٤ من تموز/ يوليو:

«عرض سلطان مسقط أن يعطي السيد سالم وعبد العزيز ٣٠٠ دولار شهرياً بشرط إقامتهم في المستعمرة البريطانية وامتناعهم عن التدخل في شؤون مسقط، إذا قبل سالم بالعرض يمكنه البقاء في المستعمرة البريطانية أينما شاء، أما إذا ذهب إلى بوشهر فلا يمكن عمل شيء له».

في الثالث من تموز/ يوليو كتب الوكيل السياسي أنه تشاور شخصياً مع تركي بموضوع المخصصات. وأضاف:

«عبّر صاحب السمو عن استعداده لمنح كلّ من الأميرين مبلغ (٣٠٠) دولار شهرياً بشرط إقامتهما في المستعمرة البريطانية وامتناعهما عن أي تدخل في شؤون مسقط. ويرغب سموه باقتطاع هذه الرواتب من إعانة زنجبار في حالة تنفيذ هذه الترتيبات.

«يرى السيد تركي أن سالم خسر كلّ تأثيره ومكانته في عُمان، لذا فإن تقدّمه لا يقلقه كثيراً، بينما يرى أن عبد العزيز أكثر خطراً، وأنا والرائد مايلز نشاطره الرأي، حيثُ إنه بلا شكّ يملك الشجاعة والطاقة، وقد اعتبر مقيم سياسي سابق أن لديه قوة أكثر من أي من أبناء السيد سعيد الآخرين، كما سعى إلى كسب تأييد الأطراف الدينية في عُمان، وهي أطراف تعتبر ذات أهمية دائمة هناك. لذا فإنه من المحتمل أن يمثل عبد العزيز مشكلة إذا استقر في عُمان أكثر من سالم، وأعتقد أن هدفه النهائي سيكون تأسيس نفسه كمنافس للسيد تركي، لأن تقدّمه في ساحل مكران كان متماشياً مع هذا الهدف.

«إن صاحب السمو إذ يعي فائدة التخلص من هذا المنافس الخطير، فهو غير متفائل بأن يتم قبول عرضه بتقديم المخصصات إلا من خلال الضغط. من جهة أخرى فإن المبلغ الذي عرضه يستحق القبول بالرغم من ظروفه الحالية. إنني أقدر بِكُلّ احترام الرأي القائل إنه يجب تجربة جميع المحاولات الممكنة لإقناع سالم وعبد العزيز بقبول عرض السلطان والتخلي عن خططهما ضدّ حكومته».

رداً على ذلك، طلب إلى العقيد روس أن يجهز نفسه لانتهاز الفرصة المناسبة لاقتراح الشروط التي عرضها تركي على كلّ من السيد سالم وعبد العزيز، كما طلب مبعوث السند مجدداً أن يحاول إقناع عبد العزيز والسيد سالم بقبول عرض تركي.

٢٥٠ - دعاوى عبد العزيز ومهاجمته لجوادر، واستيلاء آغا خان على جزء

منها لقاء تقديم التمويل لعبد العزيز؛ في ٢٥ نيسان/أبريل عام ١٨٧٣ كتب الكابتن موكلر من جوادر أنه استلم أنباء تفيد بأن عبد العزيز تزود بمبلغ ٢٠,٠٠٠ روبية من آغا خان من بومباي، كما استلم بعض الأموال من زنجبار، وكان الحافز من وراء مساعدة الآغا لعبد العزيز يعود إلى مساعدته لتركي في ما مضى بمنحه مبلغ ١٢,٠٠٠ روبية بشرط أن يعترف بحقه في مسجد بناه الخوجة في مطرح ويسميه باسمه في حال نجاحه في الاستيلاء على مسقط، لكن تركي تخلى عن التزامه للآغا، فلم يفِ تركي بالاتفاق مع الآغا عندما وجد أن حزب الخوجة قوي جداً ولن يسمح له بتنفيذ اتفاقه. ولدى استلام حكومة بومباي هذه المعلومات طلب منها البدء بالتحقق للتأكد من ادعاءات الآغا ومدى وجود أي أساس لها، وتحذيره بوضوح من العقوبات التي يجرها على نفسه جراء ذلك. إلا أن حكومة بومباي نفت بشكل كامل مساعدة الآغا لعبد العزيز بالمال مؤكّدة أنه سبق وأن ساعد تركي بمبلغ ٥,٠٠٠ روبية، لذا فإن من الصعب عليه تقديم المساعدة لمنافسه. من هنا سمحت حكومة الهند بإسقاط المسألة.

في الرابع من حزيران/يونيو عام ١٨٧٣، أبرق مبعوث السند أن عبد العزيز غادر بومباي وفي نيته محاولة تثبيت نفسه في جوادر، ووجه العقيد موكلر إلى عدم التدخل محذراً جميع الأطراف من التسبب بأي أذى للرعايا البريطانيين أو ممتلكاتهم. وافقت حكومة الهند على هذه التعليمات وطلب إلى حكومة بومباي إرسال أول سفينة مقاتلة إلى جوادر بهدف حماية الرعايا البريطانيين ومصالحهم إذا دعت الضرورة. في ١٣ حزيران/يونيو طلب إلى حكومة بومباي ما يلي:

«في حالة عودة عبد العزيز إلى المستعمرة البريطانية يجب تحذيره بوضوح أنه سيجد المأوى في حالة امتناعه عن التآمر ضدّ مسقط والتدخل في شؤونها فقط، وإذا حاول شنّ حرب على مسقط، أو ارتكب أو استعد لارتكاب أي اعتداء على مسقط فإنه يرتكب مخالفة للقوانين البريطانية يقع بموجبها تحت طائلة العقوبة وفقاً للمواد ١٢٥-١٢٦ من قانون العقوبات[٥]».

في ١٥ حزيران/يونيو وصل عبد العزيز إلى أورمارا وفي نيته المغادرة إلى بوسني في ١٨ من الشهر نفسه في طريقه إلى جوادر، ودارت الإشاعات في الخارج أن ٥٠ رجلاً مسلحاً سينضمون إليه في كولمات، في هذه الأثناء استلمت أنباء أخرى تفيد بأن السيد سالم غادر بومباي أيضاً، لكنه اعتقل في كراتشي وفقاً لمذكرة من بومباي

---

(٥) **الوكيل السياسي** (تموز/يوليو ١٨٧٣)، الأرقام ١٣-٣٠.

بتهمة الغش. وصل عبد العزيز إلى بوسني في٢٥ حزيران/ يونيو وكتب طالباً سحب الرعايا البريطانيين من جوادر لأنه يعتزم مهاجمة المدينة بعد أربعة أيام. رداً على ذلك وجه مبعوث السند تعليماته بإبلاغ عبد العزيز أنه سيكون مسؤولاً عن أي أذى يقع على الرعايا البريطانيين أو ممتلكاتهم جراء تصرفاته العدوانية، وقد وافقت حكومة الهند على هذه الإجراءات. في الأول من تموز/ يوليو، كتب مبعوث السند أن عبد العزيز انتقل إلى كولونج في كولانو لمقابلة الملا ريهوت تيكري. في هذه الأثناء تأخر إرسال السفن الحربية إلى جوادر كثيراً نظراً إلى عدم توافر أي منها لهذا الغرض، لكن السفن غادرت بومباي إلى جوادر في السابع من تموز/ يوليو. في العاشر من تموز/ يوليو، كتب العقيد روس أنه قام بزيارة إلى جوادر وبدا السكان مجمعين على معارضة عبد العزيز، الذي كان على بعد ٥٠ ميلاً محاولاً جمع قوة من البلوش في خيلات لكن من دون نجاح، وقيل إن والي جوادر وحامية الحصن المؤلّفة من ٤٠ رجلاً يميلون إلى تركي. في ١١ تموز/ يوليو وصل عبد العزيز إلى مقاطعة جوادر بصحبة ١٠٠ رجل، في هذا الوقت كان تركي غائباً عن مسقط منشغلاً بمهاجمة صحار، لكنه قبل مغادرته لعاصمته اتّخذ احتياطاته وأرسل تعزيزاً صغيراً مكوناً من ٢٠ رجلاً لتقوية حامية جوادر. في ١٥ آب/ أغسطس أبرق الوكيل السياسي أن تعزيزات إضافية مكونة من ٢٦٠ رجلاً غادرت مسقط في ١٣ من ذلك الشهر إلى جوادر تحت قيادة السيد ناصر بن ثويني وسلطان بن سيف، لم ينجح عبد العزيز في البداية في إغراء زعيم الرند بالانضمام إليه، لكن بعد وقت قصير أغرى خودا نبي بخش بالانضمام إليه حتّى أصبح أتباعه بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ رجل واتجه إلى جوادر. على الرغم من محاولات عبد العزيز، ظلّ الوالي وفياً للسلطان كما رفض بوكتار خان الزعيم البوسني تغيير انتمائه، في ليلة ١٨ تموز/ يوليو اتّخذ عبد العزيز موقعاً خارج مركز التلغراف واستولى عليه وقطع مصادر المياه عن المدينة، في هذه الأثناء تمّ إبلاغ عبد العزيز من قبل مبعوث السند أنه سيكون مسؤولاً في حال وقع أي أذى على الرعايا البريطانيين أو ممتلكاتهم في جوادر نتيجة هجماته، كما أخبر مساعد الوكيل السياسي لرعايا البريطانيين أن بإمكانهم البقاء في القلعة إذا شاءوا لكن ذلك سيكون على مسؤوليتهم. مرت ثلاثة أيام من دون حدوث أي هجوم رئيس، وفي ٢١ تموز/ يوليو حدث توقف مؤقت للاعتداءات حتّى وصول السفن الحربية إلى جوادر، وفي ٢٢ تموز/ يوليو حاول عبد العزيز شنّ هجوم منظم على القلعة وخشي أن يضطر الوالي للاستسلام نظراً إلى تفوق عبد العزيز عليه بأعداد الرجال، أما الرعايا البريطانيين فقد غادروا المدينة في ٢٢ تموز/ يوليو عندما وجدوا أن الوضع خطير، عندما سمع نبي بخش أن بعض عمليات السلب ارتكبت بحق

ممتلكات الرعايا البريطانيين أعاد علاقته بعبد العزيز وأخذت القوة المهاجمة تكرس نفسها لسلب المدينة كلّما سنحت لها الفرصة.

في الرابع عشر من آب/ أغسطس استلمت البرقية التالية من المقيم السياسي في الخليج:

«بالرغم من التحذير الذي تلقاه عبد العزيز من مبعوث السند، تسبب السيد عبد العزيز بخسائر متكررة للرعايا البريطانيين الهنود في جوادر نتيجة لتصرفاته العدوانية، لذا اقترح اعتقاله في حال مغادرته مكران من دون دفع تعويضات، إذا وجدناه في البحر أو في المستعمرة البريطانية، وأن نرغمه على قبول عرض السلطان في ضوء التعويضات التي سنطالب بها تدريجياً فور وصوله عُمان، حيثُ إنَّ فرض المطالبة بالتعويضات لن تكون عملية وستسبب المشاكل. من جهة أخرى يرى المبعوث أن هذا إجراء مناسب».

وفي اليوم نفسه أرسلت حكومة الهند البرقية التالية لمبعوث السند وأرسلت نسخة منها إلى العقيد روس:

«بما أن عبد العزيز استغل وجوده في المستعمرة البريطانية لتنظيم الاعتداء، لذا يمكن توجيه الوكيل السياسي لاستدعائه واعتقاله وطلب الانسحاب من جوادر وتفريق رجاله إذا كان وضعكم قوياً بما فيه الكفاية في جوادر، وفي حال رفضه يتم إبلاغ المقيم في بوشهر بالأمر».

في السادس عشر من آب/أغسطس، أبرق المبعوث أن عبد العزيز ترك جوادر في السابع من الشهر قائلاً إنّه سيعود خلال ثمانية أيام، وأضاف أنه يقوم بترتيبات بالتنسيق مع العقيد روس لاعتراض عبد العزيز واعتقاله أثناء سفره بحراً، كما أضاف أن سالم هدد بمهاجمة جوادر من كولانخ. في ٢٦ آب/أغسطس أرسل إلى المبعوث ما يلي:

«طالما لم يسبب كلّ من السيد سالم وعبد العزيز الأذى لجوادر يمكن تركهما لشأنيهما، أما إذا عاد أي منهما إلى جوادر وهددها يمكن العودة إلى رسالتي في ١٤ من الشهر والعمل بتعليماتها. قم بإعلام عبد العزيز وسالم بالأوامر التي استلمتها».

كتب الكابتن موكلر في ١٥ آب/أغسطس أن عبد العزيز لم يعد إلى جوادر وأن الجزء الكبير من الممتلكات حمله أعوانه، وبالنسبة إلى درجة النهب الذي وقع على الرعايا البريطانيين وغياب أي صدام بين الرعايا البريطانيين والمقاتلين المعتدين، كتب الكابتن موكلر:

«بلغت قيمة الممتلكات المسلوبة من الرعايا البريطانيين ٥,٠٠٠ روبية. وبالنسبة إلى السكان العرب، فالمبلغ يتساوى تقريباً أو يزيد، لكني لا أملك قائمة بالمسروقات، أما القيمة التي تكلفها السيد تركي تبلغ حوالى ٨,٠٠٠ روبية. استلمت ١٣٩ شكوى وتم نهب خمسة محلات تجارية يحتوي اثنان منها على ممتلكات للرعايا البريطانيين، أما الباقي فهي ملك لأهالي جوادر يستأجرها منهم تجار بريطانيون. ولم تطأ قدم أياً من المناطق البريطانية باستثناء منطقة القوارب، ولا أرى أن تدخلي في هذه القضية أمر فيه تعقل أو دبلوماسية، فقد كانت المنطقة مفتوحة لعاملي التلغراف ليضعوا قواربهم فيها متى شاءوا ولم تتوفر أي حماية أو عناية بالمنطقة. ولم يحدث أي صدام بين مواطنينا والمقاتلين».

أما في ما يتعلق بالدور الذي قام به خودا نبي بخش:

«من الجدير بالملاحظة أن خودا نبي بخش تولى إطعام نفسه وأتباعه طوال الوقت، وقد أحضر مؤنه الخاصة من بيته رافضاً أن يأكل من الممتلكات المسروقة، أما الآخرون فلم يهتموا، وأعتقد أن القليل من المهاجمين شاركوا بشكل مباشر في النهب باستثناء جماعة الرند. مع ذلك أعتقد أن خودا يجب أن يكون مسؤولاً عن جميع الأحداث التي حصلت، وأن يقدم إجابات مفيدة، ويمكن تفعيل ذلك من خلال الخان ما لم يصدر عفو من الحكومة ما أعتبره إجراءً حكيماً، مع ذلك أرى أن خسائر التجار يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وأتمنى أن يتم ذلك».

٢٥١ - **تعويض الرعايا البريطانيين عن خسائرهم في جوادر؛** في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم التجار والرعايا البريطانيون في جوادر عريضة إلى الكابتن موكلر يطالبون فيها بالتعويض عن خسائرهم نتيجة الحصار الذي فرضه عبد العزيز والتي بلغت ٤٨,٦٥٨ روبية وهم واثقون بأنهم سيحصلون على التعويض. وقد كتب السير و.ويذر لدى رفعه هذه المذكرة لحكومة الهند في الثامن عشر من شباط/فبراير أنه طلب رأي العقيد روس، فكتب العقيد روس رداً على ذلك:

«لا يبدو أن الحصول على تعويض التجار من صاحب السمو السيد تركي ممكن إلا إذا تقدّمنا بطلب إلى السلطان، وأظنك توافقني الرأي أنه لا ينصح باتباع مثل هذا الإجراء.

«قررت حكومة الهند أنه ما لم يوافق السيد تركي على تعويض التجار في حالات نهب أخرى مشابهة ارتكبها أخوه في جوادر، فإن الحكومة لن تسقط القضية، وقد بدا أن صاحب السمو غير مستعد للدفع تحت أي ظرف. وأميل إلى الاقتراح بالاستمرار باعتبار عبد العزيز مسؤولاً عن هذه الأحداث وأنه يجب أن

يعي أنه حالما تسمح الظروف ستتم مطالبته بهذه المبالغ فعلياً».

وقد عبر السير و. ويذر عن رأيه بذلك:

«إن القضية التي يلمّح إليها العقيد روس والتي حدثت في شاربر تتعلق بخسارة صغيرة ابتلي بها التجار بسبب السيد عبد العزيز، لكنه لم يسع إليها. إن السرقات الأخرى التي يشير إليها مقدمو العريضة في شاربر كانت سرقات كبيرة وهي نفسها التي ذكرها العقيد روس وقعت على يدّ القوات الفارسيّة بأمر من الحكومة الفارسيّة عندما استولوا على شاربر وطردوا عبد العزيز منها.

«وقد تمّ إنذار السيد عبد العزيز آنذاك أنه سيكون مسؤولاً عن أي أذى يقع على الرعايا البريطانيين نتيجة ممارساته في جوادر، وفي الظروف الحالية ربما يكون من الأفضل لو فكرنا بدفع المبلغ من خزينة حكومة الهند وفقاً لمفهوم العقيد روس، مع إبلاغ السيد عبد العزيز بمسؤوليته عن ذلك في الوقت نفسه، وإنني أطلب التفضل بإصدار الأوامر بهذا الشأن».

أجاب وزير الخارجية:

«أخشى أن المتضررين سيتحملون الخسائر التي تعرضوا لها في فترة الاضطرابات، إنّه لا يعتبر مسؤولاً ولا نتوقع منه أن يدفع بدل الخسائر، كما إن عبد العزيز سجين يتلقى راتباً ضئيلاً ولا يستطيع أن يدفع، وسيشكل ذلك سبقاً غريباً وغير مقنع بأن تتولى الحكومة الدفع.

«إن الأفراد الذين يسكنون مناطق خارج البلاد يجب أن يتحملوا جزءاً من المخاطرة. إن الحكومة تتحمل بالطبع مسؤولية حمايتهم وستعمل على تحصيل تعويضاتهم ما استطاعت، أما إذا كان التعويض خارجاً عن قدرتها فعلى المتضررين أن يتعايشوا مع الظروف».

وقد وافق نائب جلالة الملكة على ذلك، وبناء عليه أرسلت التوجيهات التالية إلى مبعوث السند:

«من الواضح أنه ليس بالإمكان تحميل مسؤولية الخسارة التي تكبدها الرعايا البريطانيون خلال الاضطرابات الداخلية التي حدثت على السيد تركي، ولا يتوقع أن يأتي التعويض من عبد العزيز باعتباره سجيناً يتلقى راتباً صغيراً.

«وليس بوسع نائب جلالة الملكة أن يوافقكم الرأي بأن على خزينة الإمبراطورية أن تدفع التعويضات، لأنه ليس بإمكانهم المطالبة بالتعويضات من

الحكومة، كما إنَّ مثل هذا الإجراء سيشكل إجراءً محرجاً للحكومة».

٢٥٢ - إجراءات عبد العزيز التالية لخروجه من جوادر؛ في التاسع والعشرين من آب/ أغسطس، أبلغ المبعوث أن عبد العزيز متواجد في باهو وأن سالم في كيدج، وأن وجودهما يثير اضطراباً في الدولة. أوصى السير و .ويذر بوجوب استدعائهما إلى جوادر حيث يمكن تقديم عرض السيد تركي لهما هناك. وأضاف:

«إذا رفضا سيتم إعلامهما بأنهما سيعتقلان في أي وقت وحيثما تمّ العثور عليهما، وإني آمر بأن يتم اعتقالهما عند أي محاولة منهما للعبور إلى عُمان».

وقد أرسل الرد التالي على هذه البرقية في الأول من أيلول/ سبتمبر:

«أبلغ عبد العزيز وسالم بالشروط المتفق عليها مع تركي، ودعوتهما للقبول بالشروط والعودة خلال عشرة أيام، وإذا ما رفضا هذه الشروط الآن فلن يتم تجديدها في حالة تهديدهما لجوادر بالقوة ومحاولتهما لعبور الخليج الفارسي أو إلى عُمان قُم باعتقالهما إذا أمكن، وقُم بإنذارهما بذلك كلاً على حدة».

في ١٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٣، أبرق الوكيل السياسي أن المركب الحربي رايفل مان ألقى القبض على عبد العزيز قرب صور وبصحبته ١١ رجلاً مسلحاً، وطلب توجيهات في ما إذا كان بإمكانه التوسط بين عبد العزيز وتركي. ورداً عليه، وردت التوجيهات إلى الوكيل السياسي بالبدء بالمحاولة والحصول على موافقة عبد العزيز الرسمية على الشروط المقدمة من تركي، وأن يقوم بإرساله إلى كراتشي في حالة رفضه.

في ٢٩ أيلول/ سبتمبر، أبلغت حكومة الهند بواسطة برقية أن عبد العزيز قد رفض تماماً الشروط المقدمة من تركي، كما رفض العرض المقدم بزيادة مخصصاته التي يدفعها تركي من ٣٠٠ دولار إلى ٥٠٠. أصدرت التوجيهات إلى مبعوث السند أن يضع عبد العزيز تحت المراقبة وبوضع مشرف في كراتشي، وقد وجهت إليه مذكرة وفقاً للقانون الثالث لسنة ١٨١٨ بهذا الخصوص، كما طلب إلى السير ويذر أن يحذره من محاولة الهرب وإلا فإنه سيوضع في الحجز، وخول إليه صرف مبلغ لا يتجاوز ٣٠٠ دولار لتغطية نفقاته بحيث يتم اقتطاعه من الإعانة المستحقة لتركي.

في ٢٩ أيلول/ سبتمبر كتب مبعوث السند ما يلي:

«أجريت مقابلة مطولة مع السيد في ٢٧ من الشهر، قال فيها إنه تصرف بالطريقة نفسها التي تصرف فيها السلطان تركي سابقاً، حيث غادر بومباي وبنيته التقدّم إلى عُمان. وعند سؤاله عن سبب التوجه إلى ساحل مكران قال إنّه حاول

استعادة منصبه كوالٍ أو حاكم لجوادر، وإثر فشله في ذلك تابع التقدّم إلى غويتور بدعوة من جماعة معينة في عُمان بهدف النزول إلى عُمان، لكن سفينة حربية تابعة لجلالة الملكة اعترضته وأحضرته إلى هنا.

«لقد رددت عليه بأن جلالة الملكة اعترفت بصاحب السمو السلطان تركي حاكماً على عُمان، وأنه قد سمح له الإقامة في المستعمرة البريطانية من دون إزعاج، لكنه غادرها بهدف التسبب بالاضطراب في مناطق حكم السلطان تركي سلطان مسقط، ما لا تسمح به حكومة الهند. وبما أنه حاول عبور البحر للنزول بعُمان فقد صدرت أوامر باحتجازه، وبهذا تمّ اعتقاله في البحر قرب صور بواسطة إحدى الطرادات التابعة لجلالة الملكة. وتنص أوامر الحكومة على منحه إقامة في كراتشي وعدم إزعاجه، بشرط توقفه عن التدخل بشؤون عُمان والمناطق التابعة لها بأي شكل كان، وعدم مغادرته لكراتشي من دون حصوله على إذن من السلطات التركية هناك.

«وقد اعترض على ذلك قائلاً إن الشروط المقدمة إليه من صاحب السمو السلطان تركي غير كافية، وهو غير راغب بالبقاء في كراتشي وغير مرتاح فيها، وبإمكان الحكومة أن تفعل ما تشاء به. بعد ذلك بينت له أنه نتيجة لتسببه بالاضطراب في مكران، ورفضه لعرض السلطان تركي الذي بلغني به الكابتن موكلر، ومحاولته لعبور البحر والنزول بعُمان للعمل على معارضة حكم السلطان تركي، أصبح في وضع لا يمكنه من تحديد الشروط لنفسه، وأن كلّ ما بوسعي فعله له هو تبليغه أوامر حكومة الهند التي تنص على إبقائه هنا بوضع مريح بشرط عدم تدخله في شؤون عُمان وعدم محاولته الهرب. وبهدف إرضائه كنت على استعداد بأن أعده بالتصرف بحسب رغبته مع عرضي له بالإقامة من دون أي مضايقة، وإذا رفض فإنني أطلب أوامر جديدة بشأنه تتضمن احتجازه أو نقله إلى مكان آخر توجهه إليه الحكومة. ثمّ نصحته بالعودة على متن السفينة كولومباين وأن يفكر بالمسألة جيداً قبل أن يعطيني جوابه النهائي.

«لقد أخبرني اليوم أنه موافق على الوعد الذي قدمته له، وأقدم هنا الوثيقة الأصلية بالموافقة، ما يجعل إقامته هنا أسهل بكثير وأكثر إرضاء للسلطان نفسه. إن القرار الحكيم الذي توصل إليه نابع من إحساسه بالصالح العام ونتيجة للنصيحة التي قدمها له الكابتن موكلر وتأثيره عليه بمعاملته الحليمة. لقد خصص مأوى مناسباً للسلطان هنا وسينزل ليسكن فيه غداً».

أما الوثيقة التي أشار إليها أعلاه فهي كما يلي:

«بنعمة من الله أنا عبد العزيز بن سعيد بن سلطان ابن الإمام أعد بأنني لن أتدخل بأي شيء يختص بعُمان، أو المناطق التابعة لها، أو ممتلكاتها أو أشرافها أو شيوخها أو عائلاتها أو شعبها أو رعاياها أو قراها، حتّى تعطيني الحكومة البريطانية الإذن بذلك، وسأعيش بأي مكان ترغب به الحكومة البريطانية ولن أغادره حتّى تعطيني الحكومة البريطانية الإذن بذلك. بذلك أعد والله خير الشاهدين».

رداً على ذلك وجهت التعليمات التالية إلى المبعوث:

«يعطى لعبد العزيز كامل الحرية بحسب ما تراه بما يتفق مع الشروط التي وافق عليها، أما في حالة خرقه لها بمحاولته للهرب، فإن المذكرة التي أرسلت إليك مع الرسالة رقم ٢٢٩٢ب بتاريخ الخامس والعشرين من أيلول/ سبتمبر والتي تتفق مع القانون الثالث لعام ١٨١٨ توضع موضع التنفيذ.

«تدفع المخصصات البالغة ٣٠٠ دولار لعبد العزيز ابتداء من تاريخ القبض عليه، أي ابتداء من ١٢ أيلول/ سبتمبر الماضي بحيث يتم تسوية كامل المبلغ من إعانة زنجبار التي ستدفعها الحكومة البريطانية لتركي. إن هذه الخطوة تهدف إلى تجنيب عبد العزيز الاستدانة، لكن يجب أن يكون معلوماً للجميع أنه لا يتوقع من الحكومة البريطانية أن تقوم بتعويض من يقدم له قرضاً أو يدين له بشيء».

٢٥٣ - تركي يتقدم بشكوى من قيام خان من خيلات باختراق مناطقه المحظورة؛ في ١٩ أيلول/ سبتمبر بعث الوكيل السياسي برسالتين مقدمتين من تركي إلى نائب جلالة الملكة تحتويان على أمور عامة في معظمهما، لكن الفقرة التالية جاءت في إحدى الرسالتين:

«إن ما أبتغي توضيحه لسعادتكم هنا أن أخي عبد العزيز وصل إلى كيدج بعد أن غادر ميناء بومباي، وهي بجوار مكران، وقد تبعه الناس هناك وشن حرباً على جوادر وهي مدينة تقع في المناطق التابعة لي، وهناك قام بنهب رعاياي واخترق المناطق التي تحت سلطتي. ويمكن القول إن كلّ ذلك تمّ على يدّ خان خيلات حيثُ إنَّ كيدج تابعة لخيلات، وفقير محمّد هو الحاكم للمنطقة الواقعة على طرف خيلات، إضافة إلى أن خان خيلات والمدعو فقير محمّد لم يمنعا الرجال الذين ارتكبوا الأعمال المشينة واتبعوا عبد العزيز. لذا أرجو أن يأخذ سعادتكم هذه الملاحظة بعين الاعتبار».

ردّ سعادة نائب جلالة الملكة في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر بما يلي:

«استلمت رسالة سموك في شهر أيلول/ سبتمبر والتي تشتكي فيها من نزول عبد

العزيز بساحل مكران وانضمام جماعة من سكان كيدج إليه الذين نهبوا جوادر وهي قرية تقع في المناطق التابعة لك، ولم يتأثر الناس في كيدج بحاكم المنطقة.

«صديقي العزيز، يسعدني أن أبلغك أن عبد العزيز لن يسبب أي إزعاج لك بعد اليوم، حيث أصبح سجيناً ودخل في اتفاقية تنص على عدم مغادرته كراتشي من دون إذن الحكومة البريطانية، وعدم تآمره ضدّ سلطاتك. ووفقاً للترتيبات التي اتفق عليها مع سموك سيتم منحه مخصصات شهرية مقدارها ٣٠٠ دولار يتم دفعها من إعانة زنجبار التي تستلمها سموك من الحكومة البريطانية».

وبهذا الخصوص كتب وزير الخارجية:

«في الظروف الحالية لا حاجة لاتخاذ أي تدابير بخصوص الاختراق المزعوم لحدود مسقط، حيثُ إنَّ ليس للخان حالياً سيطرة فعلية على كيدج».

٢٥٤ - **مطالب عبد العزيز أثناء احتجازه في كراتشي**؛ في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٣، قدم السير و. ويذر رسالة استلمها من عبد العزيز تحتوي على ثلاثة مطالب له: **الأول**، تعمل الحكومة على تنفيذ مصالحة بينه وبين تركي وتحصل له على إذن بالإقامة في مسقط، وبدا أن بذهنه أن يتمكن في النهاية من الجلوس على عرش مسقط، المطلب **الثاني**، في حالة فشل الحكومة في ذلك فإن عليها أن تمنحه مبلغ ٢٠٠٠ روبية شهرياً وتمنحه مبلغ ١٠,٠٠٠ دولار ليقضي ديونه وحاجاته الأخرى، وأما المطلب **الثالث**، يجوز له العيش في بومباي. وحاول عبد العزيز التظاهر بأنه لم يتلق تحذيراً من محاولة الذهاب إلى عُمان. لذا كتب السير و. ويذر:

«يبدو أن السلطان عبد العزيز يستند في جدله على حقيقة أنه لم يتلق تحذيراً من الذهاب إلى عُمان، لكن ذلك لا يؤثر على القضية الرئيسة وهي أنه كان يقيم بأمان في المستعمرة البريطانية واستغل التسهيلات المقدمة إليه للتقدّم إلى أراضي حليفنا سلطان مسقط والتسبب بالاضطرابات هناك. وتم القبض عليه في أعالي البحر وبرفقته ١١ رجلاً من أتباعه، واعترف أنه كان بنيته معارضة حاكم مسقط. إن رسالة الحكومة التي أشار إليها بالطبع لا تمنعه من مغادرة بومباي، لكنها تبين أن عودته لجوادر ستكون مرفوضة وسنسحب منه أي مساعدة قدمت له في حالة قيامه بذلك.

«تقدّم السلطان عبد العزيز بطلبين وهما: زيادة مخصصاته بشكل كبير، واهتمام الحكومة بالتوسط للمصالحة بينه وبين أخيه السلطان تركي.

«بالنسبة إلى الطلب الأول، يبدو أن السلطان عبد العزيز قد بنى آمالاً عريضة واكتسب عادات أرستقراطية أثناء إقامته في بومباي، فهو مفرط في اقتراحاته

الكبيرة. إذا تمّ دفع ديونه وزيدت مخصصاته إلى ٨,٥٠٠ أو ١٠,٠٠٠ روبية شهرياً، فإن ذلك سيكون أقصى ما يتمناه وأقصى ما يستطيع السلطان تركي دفعه. إنني لا أنصح بإقامته في مكان باذخ مثل بومباي بحيث ينخرط في الملذات والإسراف، فهو يقول إنّه لا يحبّ كراتشي لأنه لا يعرف أحداً فيها ولا يجد فيها وسيلة للتسلية وتمضية وقته. يمكن أن يعطى الحرية ليختار أي مكان يعيش فيه ضمن بومباي، ولكن ليس في بومباي نفسها، لكنني نصحته بأن يقنع بالعيش في كراتشي نظراً إلى جوها الممتاز كما إنه بعد مضي فترة من الوقت سيجد فيها الكثيرين من الجديرين بمعرفتهم وصداقتهم.

«أما مسألة المصالحة فهي تعتمد على رأي صاحب السمو السلطان تركي، في ما إذا رأى أنه سيشعر بالأمان بوجود أخيه الأصغر في عُمان، فهو سهل الانقياد وأخشى أنه من المحتمل أن ينخرط في حركة سياسية تتشكل في ظاهرها لمصلحته، بدلاً أن يرمي بكامل ثقله بالإنابة عن أخيه للمساعدة في ترسيخ سلطاته وتأسيس نظام مستقر في عُمان. وهو ما زال شاباً في الـ ٢٥ من عمره فقط، يعرف عنه الشجاعة، يبدو في ظاهره منفتحاً وعفوي التصرف، لذا فإنه سيشكل منافساً قوياً إذا انخرط في المعارضة».

كذلك كتب وزير الخارجية:

«لن أدخل معه في أي نقاش بسبب خلفية اعتقاله، فقد استغل إقامته لإثارة المؤامرات ضدّ تركي الذي يعتبر حليفنا، وليحاول الانقلاب عليه وينتزع منه جزءاً من ممتلكاته. وقد وافق تركي على الأسلوب الذي تمت معاملته به، كما إنَّ عبد العزيز يعي تماماً السبب وراء ذلك.

«يمكن رفض طلبه بزيادة مخصصاته إلى ١٠,٠٠٠ دولار، ولقد مضى على بقائه في كراتشي وقت قصير لا يستحسن معه نقله إلى مكان آخر حالياً، لكن يمكن إعلام المبعوث أنه إذا رأى أن من الأفضل أن يقيم عبد العزيز في مكان آخر في بومباي بالشروط نفسها فلن يعترض نائب جلالة الملكة على ذلك.

«لا مجال للمصالحة مع تركي إطلاقاً، لكن وبهدف إزالة أي احتمال للشكوى يمكن للوكيل السياسي في مسقط أن يستشير تركي ثمّ يبلغنا بما يراه مناسباً»[٦].

---

(٦) **الوكيل السياسي** (كانون الثاني/ يناير ١٨٧٤)، الأرقام ٢٠٣-٢١٠.

لذا تمّ إبلاغ المبعوث في السند بالتالي: **أولاً**، أن يطلب من الوكيل السياسي أن يستشير تركي باحتمالية الدخول في مصالحة، لكنه يخشى أن الفرصة لتحقيق ذلك ضئيلة للغاية .**ثانياً**، لم يوافق نائب جلالة الملكة على طلب عبد العزيز بزيادة مخصصاته إلى ٢,٠٠٠ روبية شهرياً ومنحه ١٠,٠٠٠ دولار .**ثالثاً**، أمضى السيد وقتاً قصيراً في كراتشي حتّى الآن ولا يحبذ نقله منها حالياً. أما إذا رأى بعد حين أنه يفضل السكن في مكان آخر في مقاطعات بومباي وبالشروط نفسها التي يبقى في بومباي على أساسها، فلن يعترض نائب جلالة الملكة على ذلك.

وبالنسبة إلى شكوى عبد العزيز من عدم العدالة في اعتقاله أضيف ما يلي:

«يشكو عبد العزيز في رسالته من عدم عدالة اعتقاله من منطلق أنه لم يتلق تحذيراً يفيد بأن الحكومة ليست راضية عن تقدّمه إلى عُمان، ولا يرضى سعادة نائب جلالة الملكة أن يدخل في أي نقاش حول هذا الموضوع. إذ إنَّ عبد العزيز استغل إقامته في المأوى الذي منح له ليثير المؤامرات ضدّ صاحب السمو السيد تركي، ويحاول الانقلاب عليه ويسلبه جزءاً من ممتلكاته، وقد وافق صاحب السمو على الطريقة التي تمت معاملته بها».

«في ٣١ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧٤، أبلغ العقيد روس أنه تحدث مع السيد تركي بخصوص احتمال المصالحة بينه وبين أخيه، ووجد أن تركي غير مستعد إطلاقاً للمصالحة مع أخيه ولا يرغب بأن يقيم في مسقط أو أي من المناطق التابعة لها. وأرسلت نسخة من هذه الرسالة إلى مبعوث السند».

في ١٦ شباط/ فبراير عام ١٨٧٤، وجه عبد العزيز رسالة إلى العقيد يلتمس التالي: ١ـ إما أن يسمح له بالعودة إلى مسقط وتتم المصالحة بينه وبين تركي، أو ٢ـ تمنحه الحكومة راتباً مقداره ٢,٠٠٠ روبية تسمح له بالعيش في بومباي، وظل مصراً على عدم كفاية مخصصاته. وقد ردّ العقيد روس على هذه الرسالة في ٧ آذار/ مارس بما يلي:

«إن الترتيبات التي عرضتها الحكومة لسموك تنبع من صداقة الحكومة لعائلة سموك، ورغبتها بتحقيق الرفاهية والسلام لعُمان، وإنني على ثقة أنّك متى أدركت ذلك ستشعر بالرضا عنهم، وتأكد أنّك ستحصل على التقدير المناسب لسموك، وسينقل فحوى رسالتك إلى الحكومة لكني غير قادر على تلبية أي من مطالبك حالياً».

وافقت حكومة الهند على هذا الرد، وأرسلت نسخة من الرسالة إلى مبعوث

السند. في أيار/مايو عام ١٨٧٤، سمح لعبد العزيز بالعودة إلى مسقط بناء على رغبة تركي[٧].

٢٥٥ - تتبع مسيرة السيد سالم؛ رفضه للشروط التي قدمها تركي؛ هجومه على جوادر وهربه إلى كيشان؛ في أيلول/سبتمبر عام ١٨٧٣، أبلغ سالم بعرض تركي وقد كان آنذاك في باهو في الخليج الفارسي التي تقع بعد جوادر على ساحل مكران، كما أعلم بأن له الحرية في دخول جوادر وقبول العرض، بشرط أن يحضر بعد يومين وبعد استلامه لمراسلات مساعد المقيم السياسي في جوادر. وقد ردّ السيد سالم على ذلك في ١٠ أيلول/سبتمبر موجهاً رسالته إلى الكابتن موكلر كما يلي:

«وصلتني رسالتك الموقرة ونحن نفهم كلّ ما قلته وإننا من جهتنا نرغب فعلاً بالتوصل إلى تفاهم مع أخينا تركي، لكنه لا يرغب بذلك. وكما سترى لاحقاً إنني ما زلت أرغب بالمصالحة ولديّ شروط إذا وافق عليها وشهدت الحكومة بذلك فإننا سنتفق:

"**أولاً**، دعه يعطينا المبلغ نفسه الذي كنا نعطيه له عندما كان في بومباي، والشرط **الثاني** أن لا يتدخل بممتلكاتنا في عُمان ومسقط، ويرفع يده عنها حتّى نتمكن من فعل ما نشاء بها إذا بعناها أو أجرناها فليس له أن يمنعنا. إنني أسأل الحكومة المعظمة أن تقترح عليه هذه الشروط، وإننا على ثقة بأن حكومتكم لا ترضى لنا الأذى. إن لدينا مصاريف كبيرة وقد قدمت شروطي إلى العقيد بيلي عندما جاء إلى بومباي من زنجبار، لكنه غادر إلى كلكتا للقاء الحاكم العام وكنا نأمل بالحصول على جواب من كلكتا، وانتظرنا الجواب لوقت ما. أخيراً، جئنا هنا من بومباي ونحن ننتظر هنا في هذه الصحراء وهو مكان لا يليق. لقد حاول إقناعنا بشتى الوسائل للقبول بالراتب الشهري ولن نقبل، لكننا نقبل بالحكومة كشاهد علينا».

استشار الرائد مايلز تركي بخصوص الطلبات التي قدمها السيد سالم وأبلغ عن النتائج التالية:

«لدى نقل هذه الاقتراحات إلى السيد تركي، عبّر عن رفضه الفوري لمنح السيد سالم راتباً أعلى من الراتب الذي يتلقاه عبد العزيز الذي يملك حقاً أكبر

---

(٧) لمعرفة الظروف التي أدت إلى استدعائه، انظر: الفقرة (٢٧٥)، الفصل الرابع عشر، القسم الثاني من هذا الكتاب.

بالمطالبة، كما يرى أيضاً إنّه ليس من الأدب أن يطلب ذلك.

«إلا أن صاحب السمو يوافق على تلقي السيد سالم لإيجارات وأرباح ممتلكاته في عُمان ومسقط التي ورثها عن أمه، لكنه يعترض على بيع الممتلكات أو تعيين وكيل عليها للعناية بها، حيثُ إنَّ صاحب السمو يرى أن مثل هذا الشخص يحتمل أن يستغل كأداة للتآمر مع القبائل من قبل ابن أخيه.

«إنّني أوافق تماماً على عدم زيادة مخصصات السيد سالم عن تلك التي يتلقاها عبد العزيز، كما أنَّ اعتراض صاحب السمو المتعلق بالممتلكات يبدو لي معقولاً كذلك. إلا إنّني واثق من أن موافقة صاحب السمو على استلام عبد العزيز لأرباح ممتلكاته إضافة إلى الراتب الذي سيتلقاه، ستؤدي إلى قبول الأخير بالشروط المعروضة عليه».

ولدى استلام هذا التقرير قررت حكومة الهند أنه لا داعي لاتخاذ خطوات إضافية أخرى تجاه سالم. في هذه الأثناء بقي سالم في دستياري وبنيته الاتجاه إلى جاسك وكشم ومراقبة الأحداث هناك.

في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر طلب من مبعوث السند أن يبلغ السيد سالم ما يلي:

«إن سعادة نائب جلالة الملكة والحاكم العام يرفضان مناقشة أي شروط معه أو مع صاحب السمو السيد تركي بخصوصه ما عدا تلك التي تمّ إبلاغه بها، فإذا حضر إلى جوادر أو كراتشي وسلم نفسه من دون شروط سيحصل على الشروط نفسها التي حصل عليها عبد العزيز سابقاً. لكن إذا لم يلتزم وخلال وقت قصير فلن يتم تجديد الشروط، وسيتم سجنه حالما يتم العثور عليه، عندها ستقدم له الشروط التي تتلاءم وذلك، والتي لن تكون كالشروط المعروضة الآن».

في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر ورداً على رسالة وصلت من تركي عن طريق العقيد روس، كتب نائب جلالة الملكة ما يلي:

«تمّ إزعاج سموك بالانقلاب الذي قام به السيد سالم، وتقديراً منا لرغبة سموك ورغبتنا المشتركة لحفظ السلام، فقد تمّ توجيه المبعوث في السند إلى إبلاغ السيد سالم برفض الحكومة مناقشة أي شروط معه أو مع سموك تتعلق به ما عدا تلك التي أعلم بها سابقاً.؛ فإذا حضر إلى جوادر أو كراتشي وسلم نفسه من دون شروط سيحصل على الشروط نفسها التي حصل عليها عبد العزيز سابقاً. لكن إذا لم يلتزم وخلال وقت قصير، فسيصدر المبعوث توجيهاته بعدم تجديد الشروط، وسيتم سجنه أينما

يتم العثور عليه وعندها سيتلقى شروطاً تلائم ذلك الوضع ولن تكون بمثل هذه الشروط التي تعرض عليه الآن».

في الثامن من كانون الثاني/يناير، أبرق مساعد المقيم السياسي في جوادر عن طريق حكومة بومباي أن السيد سالم تلقى تحذيراً بأنه سيعتقل بحسب الأصول إذا رفض عرض الحكومة، لكنه هاجم جوادر فجأة في غياب والي مسقط، حيث سبق له أن رفض قبول الشروط المعروضة عليه. أضافت حكومة بومباي أنه تمّ إصدار الأوامر بإرسال بعثة من الشرطة المسلحة تحت قيادة ضابط أوروبي إلى جوادر. وتم إرسال الرد التالي في اليوم نفسه من قبل حكومة الهند:

«اتخذت الإجراءات اللازمة لإرسال سفينة حربية إلى جوادر في الحال لحماية الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم، ولا مانع من إرسال سفينة إلى تركي إذا طلب واحدة منها».

حالما سمع تركي باحتلال جوادر اقترح إرسال ٢٠٠ رجل مع مدفع واحد، في الثاني والثالث عشر من كانون الثاني/يناير أبرق مساعد المقيم السياسي في جوادر أنه طلب إلى سالم الاستسلام وأقام حاجزاً حول أسثموس لكن سالم تمكن من الهرب وربما ذهب إلى دستياري.

وجه السير و. ويذر بعدم تعقب سالم أو ملاحقته في الأراضي الفارسيّة، ونفذت حكومة الهند تلك التعليمات. في ٢٧ كانون الثاني/يناير أبرق الوكيل السياسي مبلغاً أن كابتن نيمبل الذي اتجه إلى جوادر يسأل عما إذا كان بإمكانه تقديم دفعة مقدمة من الإعانة إلى عبد النبي لضمان اعتقاله لعبد العزيز أثناء مروره من منطقته، وعبد النبي هذا زعيم بلوشي صغير تقع قبيلته قرب جسك وسبق له أن تلقى إعانة من تلغراف الخليج الفارسي لقاء حمايته لأرواحهم، لكن الإعانة أوقفت لسوء استخدامها. رأى الوكيل عدم التعامل مع عبد النبي لتنفيذ عملية اعتقال سالم ووافقت حكومة الهند على هذا الرأي. وقد بدا من التقارير المستمرة عن هجوم سالم على جوادر أن ١٧ من أتباع سالم فقط كانوا بصحبته إضافة إلى اثنين من البلوش الكولانش وقلة من الرجال من قبيلة الجورجي وأتباع دين محمّد من دستياري. وقد عبّر الكابتن موكلر عن إدانته الشديدة لمحاصرة القلعة من قبل الوالي الخائن.

في ٦ كانون الثاني/يناير، بعث الكابتن موكلر إلى مبعوث السند رسالة موجهة منه إلى سالم وقد ردّ سالم عليها، ودعا الكابتن سالم في هذه الرسالة إلى القدوم إلى جوادر أو كراتشي وفي كلتا الحالتين فإن الشروط المعروضة من قبله قد يتم قبولها، وإلا فلن يتم تقديم العرض مرة أخرى، وسيتم احتجازه أينما وجد، وستتم

معاملته وفقاً لأهواء حكومة الهند. رفض سالم الموافقة على هذه الشروط وأشار إلى رسالته السابقة التي تتعلق بعدم كفاية المخصصات المقدمة له من تركي والبالغة ٣٠٠ دولار، وادّعى أن عرش مسقط من حقّه وأنه مصمم على استعادة مملكته. في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن الكابتن موكلر أن السيد سالم غادر دستياري ومن المفترض أن يتوجه إلى بندر عباس وكشم على الرغم من أن تحرّكاته الفعلية كانت مجهولة، في هذه الأثناء وصلت قوات تركي إلى جوادر بعد يوم من عودة المعرض إلى مسقط. وظلت المناطق المحيطة بمسقط هادئة بشكل عام بينما تابع سالم طريقه إلى بندر عباس.

في الأول من كانون الثاني/ يناير وجه تركي الرسالة التالية إلى العقيد روس: «بالنسبة إلى أبناء أخي، السيد ثويني بن سعيد الذين يتواجدون حالياً في بندر عباس، فقد مضى وقت طويل منذ أن دفعت لهم راتباً وهم يستلمونه دائماً مني، وقد انضم إليهم الآن أخوهم حارب وقد رأيت بأن أقدم له راتباً من منطلق علاقتنا. لقد سمعت أن سالم وصل إلى بندر عباس، إذا اعتقدت الحكومة أن عليّ أن أجعل له مخصصات فإنها يجب أن تشمل أيضاً البقية، حيث إنّني لا أستطيع أن أدفع لهم رواتب منفصلة، فربما لا تجهل أن لديّ مصاريف كبيرة».

وقد كتب العقيد روس التالي:

«تشرفت باستلام رسالة سموك المؤرخة في السابع عشر والمتعلّقة بوضع ابن أخ سموك السيد سالم بن ثويني.

«إن عرض سموك السابق لدفع مخصصات للسيد سالم بشرط بقائه في الهند وامتناعه عن التدخل بشؤون عُمان بأمر من الحكومة كان معروفاً للسيد سالم، كما أنه كان على علم بأنه إذا رفض العرض فإنه لن يجدد له، وتم تحذيره من عدم التصرف بعكس رغبات الحكومة لئلا يواجه الاعتقال. بالرغم من حرص السيد سالم فقد تقدّم في الحال إلى جوادر بعد هروبه إلى ساحل مكران وأخيراً سمع عنه أنه قرب بندر عباس. وبموجب الظروف الراهنة، لا أتردد أن أقول لك أن الحكومة غير راغبة بأن تطلب إليك تجديد عرض تقديم مخصصات للسيد سالم».

وافقت حكومة الهند على هذا الرد وأضافت إليه ما يلي:

«إذا رغب السلطان في التوصل إلى أية تسوية مع السيد سالم فلا اعتراض لدى حكومة الهند على ذلك، مع أن الحكومة لن تعير من جهتها اهتماماً بسالم».

أبلغ العقيد روس في السابع من آذار/ مارس، أن السيد سالم يتواجد في كشم،

وقد وجه رسالة إلى تركي قال فيها إن وضعه يستحق الرحمة وقد سلم نفسه لرحمة عمه حيث تخلى عن كلّ نية لمعارضته في المستقبل. لم يرد تركي على هذه الرسالة معتبراً أن أمر سالم أصبح في يدّ الحكومة البريطانية كلّه، إلا أن العقيد روس أعلن بعد فترة قصيرة عن نية تركي بتخصيص راتب صغير لسالم.



الفصل الثاني عشر

ملخص لمعلومات متفرقة حول احتلال صحار من قبل تركي، أحداث مسقط خلال غياب تركي، ثورة الشيخ صالح بن علي، احتلال مطرح، سلب الرعايا البريطانيين، الشروط المتفق عليها بين تركي وصالح بن علي، دفع تركي تعويضات للتعويض عن سلب الرعايا البريطانيين (الفقرات ٢٥٦ ـ ٢٧٠)

٢٥٦ - استعادة بعض المبالغ من حاكم صحار كتعويض للأشخاص الذين قام بنهبهم، في أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧١[١] قام إبراهيم بن قيس بسرقة وسجن رعايا بريطانيين معينين في الخابورة، وخولت حكومة الهند المقيم السياسي في الخليج الفارسي بالتسوية أو قصف صحار. وصل الوكيل السياسي إلى صحار وتمت الموافقة على مطالبه. في أيار/ مايو عام ١٨٧٣ تمّ دفع المطالبة الكلية البالغة ٢,٢٥٥ دولاراً لخزينة مسقط، وصدرت توجيهات حكومة الهند بدفع النقود للأشخاص الذين تمّ سلبهم. في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر[٢] أعلن الرائد مايلز أنه تمّ دفع المبالغ للأشخاص الذين تمّ سلبهم أو من وكل عنهم وقدم قائمة بأسمائهم.

---

(١) انظر: الفقرة (٢٠٦)، في الفصل التاسع، القسم الثاني من هذا الكتاب.

(٢) **الوكيل السياسي** (كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٤)، رقما ١٦-١٧.

٢٥٧ - التعليمات الموجهة إلى الوكيل السياسي بعدم التدخل في الصراعات المحلية، في١٩ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٣ أبلغ الكابتن موكلر مساعد الوكيل السياسي في جوادر المقيم السياسي في مسقط أنه استلم أنباء من والي جوادر تفيد أن أحد رعايا مسقط تعرض للسرقة من قبيلة الرديم يدعى طويل، على يدّ بعض من قبيلة الرند أتوا من مند، وأرفقت هذه الرسالة بطلب للنصح من الوكيل السياسي بالتدخل في تسوية سلمية للمسألة.

أضاف مساعد الوكيل السياسي: «كصديق لصاحب السمو (وأعني سلطان مسقط) سأساعد ممثله بقدر استطاعتي مقدماً النصيحة وأي مساعدة أخرى فهذا من دواعي سروري».

لكنه بالوقت نفسه تقدّم برغبة من سلطان مسقط:

"الرجاء إصدار تعليمات لرعاياك بالتقدّم بشكواهم دائماً لممثلهم هنا في الحال وعدم تنفيذ القانون بأنفسهم».

وقد ردّ الوكيل السياسي بموافقته التامة:

"بالنسبة إلى النصيحة المقدمة من صاحب السمو فإن على الرعايا في جوادر تقديم قضاياهم إلى الوالي بدلاً من تنفيذهم للقانون بأيديهم».

وعبر عن اعتقاده بأن على سموه أن يعبر عن رغبته لرعاياه التي يعرفها سكان جوادر جيداً. أبلغ العقيد روس هذه الإجراءات لحكومة الهند، ورداً على ذلك وجهت رسالة من الحكومة إلى مبعوث السند لإعلامه، في هذه الرسالة أصدرت حكومة الهند تعليمات لضابطها في جوادر تنصحه بعدم التدخل قدر الإمكان في الصراعات المحلية.

٢٥٨ - استيلاء الفرس على ممتلكات مسقط في ساحل مكران، أرسل السير و. ويذر البرقيتين التاليتين لحكومة الهند في آذار/ مارس عام ١٨٧٣ المؤرختين بتاريخ ٢٥ ـ ٢٦ آذار/ مارس من جوادر مبلغاً أن:

"إبراهيم بطريقه إلى تيز ليرى القلعة الجديدة، ويتوقع وصوله خلال يومين أو ثلاثة، وقد وصل إلى كاساركند قبل بضعة أيام وأبلغ أن اثنين من المسؤولين الفرس في كاساركند في طريقهما إلى شاربر ليبدآ تجارة لهما، وإذا عاد البانيان فسيعفون من الضرائب لمدّة سنة واحدة. وقال إن ميرزا حسين أخذ ضمانة إعانة حسين خان من غيه قبل مغادرته لتيز متجهاً إلى مسقط، كما قال إنّه ليس لأي من هؤلاء الحق في استلام نقود من الحكومة البريطانية، وأعتقد أن أتباع دين محمّد سيتم أخذهم أيضاً بأوامر من الفرس».

وعند إرساله لهذه الرسائل علق عليها:

«إذا لم يتم اتخاذ إجراءات بحق السرقات الفارسيّة لممتلكات مسقط على ساحل مكران، ستنشأ صعوبات في حماية خطّ التلغراف»[٣].

كتب وزير الخارجية بهذا الخصوص:

«لا أتوقع الكثير من القلق بصدد سرقات ممتلكات مسقط في مكران من قبل الفرس، بحسب علمي فإن لمسقط اثنين من الممتلكات هناك فقط حتّى الآن هما شاربر وجوادر. تمّ التنازل عن الأولى بينما الثانية محمية بحدود غولد سميد، وقد صرح الفرس بعدم مطالبتهم لها. أما الجزء الثاني من الساحل وحتّى جوادر فهو فارسي منذ السابق، لذا لا يبقى شيء لمسقط لتقلق عليه.

«وبموجب اتفاقية التلغراف الموقعة مع الفرس فإننا ندفع لهم ١٢,٠٠٠ روبية سنوياً لنتمكن من وضع الخطوط في أراضيهم ونحصل على الحق في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع الزعيم المحلي هناك لحماية الخط. وتبلغ القيمة المستحقة للزعيم المحلي هناك ٥٠٠ روبية سنوياً. عند دفع هذه القيمة لا يبقى للفرس شيء للتدخل فيه ما عدا الدفعات الأخرى لزعماء آخرين تابعين لبلاد فارس في وقت عقد الاتفاقية. إذا ما استولى الفرس على دفعات الزعماء بعد دفعنا لها فهذه مسألة أخرى بين حكومة فارس وزعمائها، وإذا نشأ أي اضطراب بإمكاننا إيقاف جميع الدفعات ودعوة حكومة فارس لبذل ما في وسعها لحماية الخط بموجب الاتفاقية.

«لا أرى مجالاً لظهور أي صعوبة لكن يفضل طلب تقرير خاص من السير و. ويذر».

وافق نائب جلالة الملكة وبناء عليه أبلغ مبعوث السند ما يلي:

«بما أن جوادر محمية الآن بحدود السير غولد سميد وبعد تصريح من الفرس بعدم مطالبتهم بها، يظهر أنه لم يبق ممتلكات للفرس على ساحل مكران ليضموها إليهم. نظراً إلى هذه الظروف فإن نائب جلالة الملكة لا يتوقع وجود صعوبة متوقعة بالنسبة إلى حماية خطوط التلغراف. وإذا كنت لا تزال تعتقد باحتمالية ظهور صعوبات فإني أطلب إليك أن تقدّم تقريراً خاصاً لنائب جلالة الملكة حول الموضوع وتقترح الإجراءات المناسبة لمواجهة هذه الصعوبات».

---

(٣) **الوكيل السياسي** (تموز/يوليو ١٨٧٣)، رقما ٣٤٤-٣٤٥.

٢٥٩ - تزويد تركي بقذائف مدفع، في ٢٦ نيسان/ أبريل عام ١٨٧٣، تقدّم تركي بطلب إلى الوكيل السياسي في مسقط لمساعدته في الحصول على قذائف مدفع لتعزيز معداته الميدانية، تمّ استشارة وزارة الحربية ولم يكن لديها اعتراض، وتم إصدار الأوامر لحكومة بومباي بتخصيص ٢٠٠٠ قذيفة مدفع لتركي إذا كانت متوافرة بعد دفع قيمتها.

٢٦٠ - الأوضاع العامة على الساحل العربي في حزيران/ يونيو ١٨٧٣، كتب الوكيل السياسي في الأول من تموز/ يوليو عام ١٨٧٤، أنه قد زار جزيرة البحرين مؤخراً والميناء المستقل لعُمان على حافة الساحل مؤدياً زيارة خاصة لِكُلّ زعيم في كلّ مكان. وقد كتب بخصوص الأوضاع العامة هناك:

«إن الأوضاع العامة مرضية على الساحل وأجد الزعماء هناك جديرين بصداقة الحكومة البريطانية ومستعدين للالتزام بمعاهداتهم على كافة الأصعدة».

في ١١ حزيران/ يونيو أبلغ الوكيل البريطاني في الشارقة أن الهدوء يسود وأضاف:

«لا توجد أخبار تستحق أن تنقل، يسود الهدوء في البحر، فمنذ ظهرت سفينة جلالة الملكة على الساحل تخلى الزعماء عن نواياهم السيئة، وهم يعلمون الآن أنهم سيخضعون للمساءلة في حالة مخالفتهم للقانون، ولا تتوافر أخبار من جانب البر منذ ذهاب الناس لصيد اللؤلؤ».

وقد وصلت تقارير مشابهة من الشارقة في ١١ تموز/ يوليو حيث كتب الوكيل البريطاني هناك:

«لقد تسببت زيارتك لساحل عُمان بحلول الأمن بشكل كبير على الساحل، وقد نبه زعماء موانئ عُمان أتباعهم للامتناع عن ارتكاب أي شغب في البحر».

٢٦١ - تقدّم تركي على إبراهيم بن قيس بنجاح في صحار في تموز/ يوليو ١٨٧٣، غادر إبراهيم بن قيس صحار في أوائل عام ١٨٧٣ بعد أن أعلن استقلاله عن تركي وعدائه له لمدّة طويلة، ومضى إلى الخابورة في طريقه للاستيلاء على قرية الحزم التي قبلها من صاحبها فيصل بن حمود والي الرستاق الذي لم يتمكن من المحافظة عليها، لكن إبراهيم عاد بعد فترة قصيرة من الحزم إلى صحار. وكان تركي قد توسط في فترة سابقة لاستعادة صحار وأماكن أخرى على ساحل الباطنة من أيدي إبراهيم، وفي ١٠ حزيران/ يونيو أرسل ٢٥٠ من الجنود الوهابيين بهذا الاتجاه، أما هو فتأخر عن الانضمام إليهم ليقابل العقيد روس في مسقط. لكن قيل

إنّه عاد في ٣ تموز/يوليو وصمم على استعادة صحار بالرغم من تردده بالنجاح. بالوقت نفسه أبلغ المقيم السياسي في الخليج الفارسي أنه من المحتمل أن يتعاون زعماء دبا وأم القيوين مع تركي ضدّ صحار، كما أن قائد قوات تركي بدر بن سيف يجمع الرجال من قبائل الباطنة، ترك السلطان محمّد بن عزان البوسعيدي مسؤولاً عن مسقط ومعه ١٠٠ رجل من قبيلة بني بوحسن، لكن الأمور كانت غير مرضية إجمالاً، فقد كان هناك الشيخ صالح بن علي زعيم الحرث بالرغم من أن تركي لم يعتبره قادراً على تنفيذ تهديداته بمحاولة الهجوم على مسقط حالما يتجه تركي إلى صحار، في الوقت نفسه كان وجود عبد العزيز على ساحل مكران يشكل مصدرعدم راحة لتركي، فقام بإرسال ٢٠ رجلاً لتعزيز حامية جوادر. خلال هذه الأحداث جميعها كان الوكيل السياسي للخليج متواجداً في مسقط. تقدّم تركي كما هو مخطط إلى صحار وبدأ عملياته بعد انضمام بعض رجال قبيلة النعيم الذين ينتمون للظاهرة وربما كان معهم رجال من قبائل أخرى، وبينما كان رجال النعيم في طريقهم للانضمام إلى تركي انتهزوا الفرصة فسلبوا قرى صحم التي كانت بأيدي إبراهيم بن قيس. وفي رسالة استلمت في مسقط في ٢٠ تموز/يوليو، أعلن السلطان استسلام صحار. وبعد نزوله في القلعة بضعة أيام دخل تركي في مفاوضات مع إبراهيم عن طريق سيف النعيمي أسفرت عن تخلي إبراهيم عن صحار ومناطق أخرى مقابل تلقيه مبلغ ٥,٠٠٠ دولار، واستلامه لمخصصات تبلغ ١٠٠ دولار تدفع له بشرط إقامته في الحبي أو قريباً منها وعدم اقترابه شرق تلك المنطقة إطلاقاً. كانت نتائج هذا الهجوم مرضية ورسخت سلطة تركي على الباطنة بكاملها باستثناء قبيلة أو اثنتين عنيدتين. أما بالنسبة إلى إبراهيم فقد تعلم درساً كافياً يمنعه من خوض معركة مرة أخرى لوقت طويل. وقد نقل الكابتن مايلز استعادة ساحل الباطنة كما يلي في آب/أغسطس ١٨٧٣ : الساحل الذي يقع من لوى حتّى خورفكان شمالاً أصبح تحت سيطرة يعرب بن قحطان البوسعيدي، ومن شاطئ لوى حتّى الخابورة بما فيها صحار ائتمن عليها بدر بن سيف، ومن الخابورة حتّى المصنعة وضعت تحت سيطرة حميد بن حمد البوسعيدي، وعاد تركي إلى مسقط في الثالث من آب/أغسطس.

٢٦٢ - أحداث مسقط خلال غياب تركي وبعد عودته، خلال غياب تركي قامت قبيلة بني رواحة بمهاجمة سمائل واستولت على تمور مزارع النخيل التابعة للسلطان بالرغم من دفاع والي سمائل، كان تركي ينوي التحرّك من بركاء شخصياً لمعاقبة هذه القبيلة، لكن المرض أقعده عن ذلك، بينما عادت قبيلة بني رواحة بهدوء إلى مناطقها بعد أن وعدها الشيخ صالح بن علي بالدعم في حالة مهاجمتهم من قبل تركي، كما هدد الشيخ صالح بن علي زعيم الحرث بمهاجمة مسقط خلال غياب

تركي، إلا أنه لم ينجح بمحاولته لتنظيم ثورة في الشرقية وأجبر على تأجيل ثورة ضدّ السلطان لفرصة أخرى قادمة.

بعد عودة تركي بفترة قصيرة وصلت جماعة من البدو الوهيبة إلى مسقط يبلغ عددهم حوالى ٤٠٠ رجل وعسكرت خارج مطرح في التقليد المعتاد للحصول على الهدايا من السلطان، لم يكن هناك أي شكّ حول نوايا وجودهم في البداية، بعد ذلك اتضح أن الشيخ صالح بن علي الذي كان يحاول استثارة القبائل الهناوية قد أرسل بدو الوهيبة كقوة ابتدائية لانتظار تركي في مسقط، وكان في نيته اللحاق بهم قريباً لمهاجمة مطرح بأكبر قوة يتمكن من جمعها. وصل الوهيبة إلى مطرح من دون معارضة لكن مشروع الشيخ صالح بن علي اكتشف من قبل القبائل الغافرية فقام الندابيون في الحال باحتلال طريق العق قاطعين بذلك الطريق على القوة المتقدمة. وقد وصف الكابتن مايلز ما حدث كما يلي:

«هناك ثلاثة طرق إلى مسقط وسمائل من الشرقية، يشكل وادي العق والضيقة اثنين منها وهما في يدّ قبائل الغافرية والندابيين والرحبيين، أما الطريق الثالث فهو طريق وادي بني رواحة. يعتبر طريق العق الطريق الرئيس والأكثر اجتيازاً ويوصف بأنه يحتوي على ممر ضيق شديد الانحدار يمكن من خلاله لمجموعة صغيرة من الرجال صدّ أي عدد من المقاتلين، سمع صالح بن علي أن الوهيبة حاولوا المرور لكن الغافرية كانوا يقظين فأجبروهم على التراجع.

«في السادس عشر من الشهر وصلت أنباء في الحال عن طريق إحدى القوافل أنه سمع صوت رشاشات وبنادق صغيرة في سمائل، وظهر خوف من أن صالح بن علي قد وصل إلى سمائل وهو في طريقه لمهاجمة مطرح ومسقط بصحبة ٢٠٠٠ـ٣٠٠٠ رجل. أعتقد أن صاحب السمو لم يكن لديه شكّ بذلك وأنه بدأ بالاستعداد لاعتراضهم.

«لم تصل معلومات عن هذه الإشاعة خلال اليوم عن طريق الرسائل من والي سمائل أو غيره الذين سيكتبون لصاحب السمو بالتأكيد لو كان الأمر حقيقة، وقد تحقق بعد قليل أن لا أساس من الصحة لهذه الإشاعة. بعد ذلك اتضح أن معظم أتباع الشيخ صالح بن علي من الهناوية قد تركوه بعد انهزامه على يدّ الغافرية في ممر العق وعادوا إلى مناطقهم، أما صالح فعاد إلى وادي بني رواحة وبصحبته القليل من الرجال، ولم يتمكن من إحراز شيء هناك أيضاً فعاد إلى إبرا. بعد أن أدرك الوهيبة هذا الوضع، عادوا إلى بلدهم بعد أن حصلوا على هدية صغيرة من السيد تركي مقدارها ١٠٠ دولار.

«فشل صالح بن علي ثانية في محاولته مهاجمة صاحب السمو السيد تركي وخلعه بتشكيله لحلف من قبائل الهناوية ضده، وفي الوقت الذي بلغت فيه تكاليف محاولات صالح ١٥٠٠ دولار كان يضعف موارده الشخصية من دون أن يحرز أي نجاح. كما أنه من المحتمل أن صالح نفسه أحبط نتيجة لفشله المتكرر، لكنه ظلّ ينتظر الفرصة المناسبة لينهض ثانية، ويعود فشله هذه المرة لحاجته إلى النقود أو لحريته في إنفاقها.

«هناك سبب آخر لفشلِ صالح، وهو عدم وجود شخصية من العائلة الحاكمة لتساهم في تقدّمه، فهو لا يملك أن يطالب بالعرش لنفسه فَكُلّ ما يستطيع عمله هو المناداة بالعرش لأحد أبناء السلطان الراحل السيد سعيد. لم يكن منافساً للسيد التركي سالم بن ثويني وعبد العزيز في الدولة، وكان الشخص الوحيد الذي بمتناول يدّ صالح هو حارب وهو الأخ الأصغر لسالم وكان متواجداً في ذلك الوقت في جعلان. يعرف عن حارب أنه شاب كسول يعاني من إعاقة في الكلام ولا يعتبر قادراً على الارتقاء لدرجة الشخص المطالب بحقه، لكن يمكن استخدامه كأداة طائعة في يدّ صالح»[٤].

في هذه الأثناء أرسل تركي بالنيابة عنه حمد بن أحمد للتفاوض مع بني رواحة محاولاً جذبهم لموالاته، بعد ذلك بوقت قصير عادت عُمان إلى الهدوء ونقل الرائد مايلز في ٥ أيلول/ سبتمبر كيفية انتهاء هذه المفاوضات:

«عاد السيد حمد بن أحمد على الفور وأحضر معه الشيخ سيف بن حمد والشيخ صالح بن ثنيان والشيخ محمّد ناصر والمطوع سالم بن عديم والمطوع سليمان بن عمير وحوالى أربعمائة من القبيلة، ومنذ وصولهم عقدوا عدة مؤتمرات مع صاحب السمو انتهت بشكلٍ مرضٍ، وقد فهمت أن القبيلة مستعدة لإعلان الولاء للسلطان والامتناع عن أي عمل عدائي في المستقبل أو التحالف مع أعدائه بشروط تمنح لهم وهي: (١) يعفى عنهم ما ارتكبوه من قتل بأيديهم وبخاصة قتل محمّد بن سعيد والي بركاء الذي قتلوه السنة الماضية، (٢) تستعيد عائلة الراحل الخليلي جزءاً من أراضيه المزروعة بالنخيل وغيرها، (٣) تستلم القبيلة الإعانة المعتادة من صاحب السمو السلطان، (٤) يستلم كلّ من المطوع سالم بن عديم وسليمان عمير مخصصات منتظمة. وقد وافق صاحب السمو على هذه الشروط جميعها.

«بالرغم من أن هذه الإجراءات السلمية مع قبيلة بني رواحة المتنفذة ستعزز

---

(٤) **الوكيل السياسي** (تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٣).

من قوة السلطان وتشكل ضربة لصالح بن علي الحارثي، فلم يعرف حتّى متى ستستمر، كما أن هناك توجس القبائل الغافرية من التفاهم بين القبائل الهناوية الأعداء، وبين السلطان».

وفي اليوم نفسه كتب الرائد مايلز أن صالح بن علي لم يقم بأي تحرّكات أخرى، إلا أن أنباء استلمت تفيد بأن إبراهيم بن قيس ترك الحزم وتقدّم إلى الباطنة ما سبب قلقاً لتركي.

٢٦٣ - حوادث متفرقة، كذلك نقل الرائد مايلز الحوادث المتفرقة التالية:

«حدث خلاف قبلي بين قبائل بني راسب وبني بوحسن في الشرقية نتج عنه سفك للدماء، عندما سمع صاحب السمو بالقضية أقام هدنة بين الطرفين بناء على طلبهما لمدّة سنة، وقد قبل الطرفان بها ووعدا باحترامها.

«خلال بعثته إلى الباطنة كان صاحب السمو غير مسرور من السيد حميد بن حمد بن الإمام أحد أبناء البوسعيد في بركاء لأنه اكتشف أنه كان يقوم بمراسلات عدائية، تمّ احتجاز حميد ثمّ إحضاره إلى مسقط حيث كان محتجزاً في قلعة الميراني، وقد وصلت جماعة من قبيلة المعاولة اليوم إلى مسقط للتوسط لدى صاحب السمو في قضية حميد.

«لدى زيارتي الأخيرة لصاحب السمو، أخبرني سموه باقتراب زواجه من ابنة ابن عمه السيد حمد بن سالم الذي سيقام قريباً، حيثُ إنَّ سموه لم يتزوج حتّى الآن».

وقد نقل أن زواج تركي من ابنة السيد حمد بن سالم قد تمّ.

٢٦٤ - **مقتل السيد ثويني بن محمّد**، في ١٣ أب/أغسطس قتل السيد ثويني ابن محمّد الوزير السابق لتركي برصاصة في مسقط وكان القاتل عبداً يعمل لدى الراحل ناصر بن علي وقد هرب. وقد اعتبرت هذه الجريمة انتقاماً عادلاً لمقتل السيد ناصر بن علي الوزير السابق لتركي الذي تمّ في نيسان/أبريل ١٨٧٣[٥] ويعتقد أن الوزير الراحل قد حرض على هذه الجريمة، وقد وصف السيد ثويني بأنه العبقري الشرير عند تركي.

٢٦٥ - زحف صالح بن علي، زعيم ثورة الحرث، بعد عودة تركي من صحار في آب/أغسطس عام ١٨٧٣ إلى مطرح واحتلاله لها، والشروط المتفق عليها

(٥) انظر: الفقرة (٢٣٢)، الفصل التاسع، القسم الثاني من هذا الكتاب.

بينه وبين تركي لعقد السلام، خصصت الفقرة ٢٦٢ من هذا الفصل لفشل صالح بن علي في مشروع هجومه على مطرح، كتب الرائد مايلز في١٩ أيلول/ سبتمبر:

«كان الشيخ صالح بن علي يسعى إلى تقوية نفوذه بزواجه من ابنة منصور بن ناصر شيخ قبيلة بدو الوهيبة، لكنه قبل أن يوافق عرض الأمر على السيد تركي الذي طلب منه قبل موافقته على الزواج أن يغري صالح بن علي بزيارة صاحب السمو في مسقط بهدف حلّ الخلاف بينهما سلمياً، وإذا فشل بذلك فإنه سيسعى إلى الحصول على تأكيد صالح بن علي بالتزامه الهدوء في بلدته مستقبلاً وامتناعه عن إظهار العداء لسلطة صاحب السمو.

«استلم جواب الشيخ منصور في هذا الصباح وتبين الرسالة التي رأيتها عند صاحب السمو أن صالح بن علي وافق على مقابلة سموه في مسقط، وأنه قادم إلى مسقط قريباً، كذلك عبر الشيخ منصور في رسالته عن ولاء قبيلته وقبيلة الحبوس لصاحب السمو وخضوعه لرغباته.

«تعد قبيلة الوهيبة من الهناوية وهم أقوياء جداً وتعد مشاركتهم بهذا الصلح تغييراً كبيراً من جهة قبائل الهناوية في الشرقية وإظهار نيتها للخضوع لسلطة صاحب السمو».

ساد الهدوء لمدّة الأشهر الثلاثة التالية، لكن الرائد مايلز أبرق في ١٩ كانون الثاني/ يناير، أن صالح بن علي وصل فجأة إلى روي وبصحبته قوة، فهاجم مطرح وهزم بدر بن سيف واحتل المدينة، وكانت أزمة حقيقية، فكتب الرائد مايلز إلى الوكيل السياسي:

«وصلت قوة صالح بن علي إلى روي صباح الأمس بشكل غير متوقع مطلقاً، أخذ تركي بالمفاجأة وكان غير مستعد لمقابلتهم، قام بدر بن سيف بمهاجمة قوة صالح يوم الأمس لكنه هزم وقتل ١٨ من رجاله واضطر إلى العودة إلى مطرح ثمّ عاد إلى مسقط مساء. احتل صالح مطرح ليلاً، وكان معه ابن عزان، وكان إبراهيم يحاصر بركاء وقد اتخذت جميع الاحتياطات لحماية الرعايا البريطانيين لكنهم ضربوا وسلبت محالهم في مطرح. كان تركي مريضاً وغير قادر على النهوض من الفراش لكنه كان قادراً على قيادة العمليات. إذا تمكنت مسقط من الصمود يومين أو ثلاثة فستصل المساعدة من صور، طلب السيد تركي تدخل الحكومة، بناء عليه فإني أنقل طلب تركي بالعون والتمس التعليمات بنوع المساعدة التي أقدمها له، يرجى إرسال البارجة في الحال فحضوركم غاية في الأهمية».

وجهت حكومة الهند العقيد روس في ٢٠ كانون الثاني/ يناير إلى التقدّم لمسقط ووافقت على أوامره بحضور السفينة نيمبل في الحال من هنجام. وأضيف:

«إذا توافرت سفينة أخرى أرسلها إلى الساحل لتنطلق بحراً، قم بطلب التعويض من القائمين على الانقلاب بسبب الجرحى البريطانيين وقم بالتحقيق في ذلك، وإذا رفضوا قم بقصف القلعة بعد ٤٨ ساعة من إنذارهم. لديك الصلاحيات الكاملة لمساعدة تركي وبجدية، وستصل مدافع السفن الحربية لحماية المصالح البريطانية، لا تقم بأي عملية على الساحل».

«وصل المقيم السياسي إلى مسقط في ٢٦ كانون الثاني/ يناير وأرسل التلغراف التالي في الأول من شباط/ فبراير:

«تراجع المعارضون بعد استلامهم لمبلغ من المال من تركي الذي لم يتغير وضعه على أي حال، سيتم إرسال جميع التفاصيل بالبريد، زال الخطر الآن وعم الهدوء كلّ مكان، صحة السلطان في تحسن وستبقى سفينة حربية هنا في الوقت الحالي».

في الثاني من شباط/ فبراير أبرق العقيد أنه لم يعد يوجد سبب لوجوده في مسقط، وأنه على وشك العودة إلى بوشهر، وأبلغ أن تركي طلب من الحكومة ١٠٠ برميل من البارود على الحساب، وقد حول طلبه إلى وزارة الحربية التي أصدرت تعليماتها لدائرة البحرية في بومباي لتلبية الطلب.

في التاسع من شباط/ فبراير أبرق العقيد روس عن وجود شائعات بأن صالح ينظم ثورة أخرى شاملة في الشرقية، في هذه الأثناء كانت السفينتات فيلومل ونيمبل في مسقط بينما كانت السفينة رايفل مان الحربية تتواجد في جسك. وفي ١٧ شباط/ فبراير تبين أن تلك الشائعات لا أساس لها من الصحة حيث ساد بعد ذلك الهدوء وكانت فيلومل متوجهة إلى الخليج بينما توجهت نيمبل إلى بومباي. في ١٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧٤، نقل العقيد روس بشكل واف ظروف الاضطراب الذي حصل. وقد كتب بإيجاز ما يلي:

وصلت أخبار كاذبة عن موت تركي لصالح بن علي، وهناك سبب يدعونا إلى الاعتقاد بأن هذا الخبر وصل إليه متعمداً عن طريق رجل يدعى شامين بن حسان، أحد سجناء تركي وأعدائه. لدى سماع الشيخ صالح بن علي للخبر، أحضر معه السيد حمود الابن الأكبر لعزان بن قيس، وهو فتى في ١٢ من عمره، كان ينوي تقديمه كدمية وبدأ على الفور بمهاجمة مسقط وبرفقته ٣٠٠ رجل. في ١٧ كانون الثاني/ يناير، وصلت أنباء تفيد بأنه وصل إلى قرية روي فأرسل تركي قوة مكونة

من ١٢٥ من الوهابيّة لتعترضه، لكن قوات تركي هزمت بعد قتال عنيد. في ليلة ١٧ أو صباح ١٨ كانون الثاني/يناير عندما علم الشيخ صالح بحلول ذلك الوقت أن مسألة موت تركي كانت كاذبة استولى على مطرح، بعد ذلك وقعت سرقات كثيرة على الرعايا البريطانيين، وسأل تركي الذي كان في وضع ضعيف وبائس مساعدة الحكومة من الوكيل السياسي، فأكد له الوكيل السياسي أنه يجب أن يحدد طلبه. طلب تركي من الوكيل السياسي أن يكتب رسالة إلى الشيخ صالح يطلب منه فيها الانسحاب من مطرح لكن الرائد مايلز لم يشعر أنّه مخول لاتخاذ مثل هذه الخطوة في غياب قوة كافية لإجبار الشيخ صالح بن علي على الخروج في حالة رفضه.

في ١٩ كانون الثاني/يناير، استلم تركي رسالة من بعض الثوار يعرضون فيها التوصل للصلح والاعتذار عما فعلوه، بعد المفاوضات تمّ التوصل إلى ترتيبات سلمية وافق تركي بموجبها على مسامحة الثوار، بينما وافقوا هم على إخلاء مطرح بشرط استلامهم لمبلغ ٦٠٠٠ دولار و ١٠٠ كيس من الأرز. حاول الوكيل السياسي أن يغري تركي بتمديد المفاوضات إلى أن تصل البوارج البريطانية بعد أن شعر أن الترتيبات التي اتخذها تركي غير حكيمة. لكنه لم ينجح في ذلك، وتم تنفيذ شروط الاتفاقية في ٢٢ كانون الثاني/يناير وأخليت مطرح، وكانت الشروط الكاملة للاتفاقية بين صالح بن علي وتركي كما يلي:

أولاً، التأكيد على مصادرة وبيع أموال وممتلكات السيد عزان بن قيس التي تعتبر الآن في أيدي قبيلتي الحرث وبني رواحة.

ثانياً، تستعيد عائلة الخليلي وأبناؤه جميع ممتلكاته.

ثالثاً، كذلك الأمر بالنسبة إلى ممتلكات عائلة حمد بن سليمان.

رابعاً، يتعهد صالح بن علي بأن إبراهيم بن قيس لن يتعرض لتركي مهما كان.

خامساً، يتعهد السيد تركي بعدم الاعتداء على إبراهيم بن قيس.

سادساً، يتم العفو عن أتباع صالح بن علي في الحال ولا يعاقبون.

سابعاً، لا يصغي السيد تركي إلى الأخبار المغرضة وغير الصحيحة عن صالح بن علي.

وبهذا انتهت ثورة صالح بن علي. حاز تصرف تركي على الإعجاب فعلى الرغم من معاناته من المرض واصل متابعته لجميع القضايا وإصدار الأوامر وتوجيه العمليات، كما حازت جميع إجراءات العقيد روس والرائد مايلز على موافقة حكومة الهند.

٢٦٦ - **خسائر الرعايا البريطانيين في مطرح**، فور سماعه بالهجوم على مطرح تقدّم الوكيل السياسي إلى هناك، لكنه لم يجد الوقت الكافي لترتيب إزالة ممتلكات البانيان، وكتب إلى تركي يطلب منه احترام الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم واعتبره مسؤولاً عن أي خسارة، في جميع السرقات التي وقعت إثر حدوث الثورة لم يكن هناك احترام للرعايا البريطانيين عموماً، وتم اقتحام محال البانيان والخوجة وسلبها، تبعاً لذلك اتجه الوكيل السياسي إلى مطرح ثانية قبل إخلائها، وطالب بتفسير من الشيخ صالح نفسه. في البداية أنكر الشيخ صالح سرقة التجار، لكنه عاد وقال بما إنّه دخل في سلام مع تركي وعفا عنه فإنه يتحمل المسؤولية أمامه. ورفض دفع أي تعويض إلا إذا طالبه السلطان بذلك، عندها بين العقيد روس أن هناك ثلاثة خيارات أمامه من حكومة الهند:

١ـ اعتبار صالح مسؤولاً واتخاذ جميع الإجراءات التي تجبره على التعويض أو معاقبته،

٢ـ اعتبار تركي المسؤول ومطالبته بالتعويض،

٣ـ إسقاط القضية.

ظهرت الصعوبة هنا في العفو الذي أصدره تركي للشيخ صالح. ولدى مناقشة تركي قال العقيد روس:

ـ ليس من العدل جعل تركي يدفع.

ـ إن صالح هو المتهم ويجب مطالبته بالتعويض.

ـ إن تركي غير قادر على فرض التعويض على صالح.

ـ للحكومة الحرية بالتعامل مباشرة مع صالح.

كتب وزير الخارجية بخصوص ذلك:

«بالنسبة إلى تعويض رعايانا، لو كان صالح لا يزال ثائراً ولا يزال في مطرح لكنا قادرين على التعامل معه مباشرة وإجباره على الدفع تحت تهديد القصف كما فعلنا في المرة السابقة مع إبراهيم في صحار. لكن بما أنه تمّ التوصل إلى السلام وتم العفو عن الثوار، فلا يمكننا سوى التعامل مع تركي الذي يعتبر مسؤولاً ويجب أن يطالب بالدفع من قيمة نصف الإعانة (٢٠,٠٠٠ كرونة) التي دُفعت له مؤخراً. وبما أن هذه المطالبات سيصحبها طلبات خاصة كان على تركي أن يتأكد أن لا شيء عدوانياً أو غير ودود يتضمنها، لكنها تقتصر على ما هو عدل لقضيتنا».

وافق نائب جلالة الملكة وتبعاً لذلك أصدرت التعليمات التالية:

«بخصوص الخسائر التي لحقت بالرعايا البريطانيين في مسقط، فإن سعادة نائب جلالة الملكة يرى بعد حلول السلام وصدور العفو عن الشيخ صالح بن علي أن السيد تركي وحده يعتبر مسؤولاً عن دفع التعويض، وبعد الانتهاء من التحقيقات حول حجم الخسائر يطلب من تركي دفع التعويضات اللازمة من نصف مبلغ الإعانة المدفوعة إليه مقدماً، والتي أقرت بالرسالة الصادرة من هذا المكتب ذات الرقم ٤٦٣ب في ١٨ من الشهر.

«كان نائب جلالة الملكة متأكداً من أن تركي سيدرك تبرير دفع التعويض عن الممتلكات التي غنمت على يدّ الثوار، لأنه عفا عنهم لذا يتوجب عليه الالتزام بالدفع».

بلغ إجمالي القيمة ٤,٧٣٩ دولاراً، وفي ٢٥ نقل العقيد روس أن السيد تركي أبلغ الرائد مايلز أنه يتعهد بتلبية مطالبات الرعايا البريطانيين.

٢٦٧ - مسألة خلافة العرش في حالة موت تركي، في ٧ شباط/فبراير كتب العقيد روس:

«ربما كان من الملائم أن ألفت نظر الحكومة إلى حقيقة أنه لا يوجد شخص في عُمان حالياً يملك الفرصة الفورية لتولي السلطنة في حالة وفاة السلطان.

«يبدو أن الكثير من قبائل الهناوية الذين يمثلهم صالح بن علي يتقربون من فرع العائلة الحاكمة الذي ينتمي إليه عزان بن قيس، وليس من المستغرب أن جهوداً حثيثة ستبذل لتعيين عضو من ذلك الفرع من العائلة.

«إنني مع الرأي القائل إن أخ السلطان عبد العزيز سيمثل القيادة الأكثر دعماً لعُمان من بين أبناء السيد سعيد بن سلطان. لم يعبر صاحب السمو السيد تركي عن رغبته بالنسبة إلى موضوع الخلافة، وبالطبع لم تتم مناقشة هذا الموضوع بعد»(٦).

رداً على ذلك، أبلغ العقيد روس أن نائب جلالة الملكة يرى أنه من غير المحبب أن يكون للضباط البريطانيين أي تدخل في موضوع الخلافة في حالة موت السيد تركي.

قبل التحدث عن تقدّم إبراهيم بن قيس أورد اثنتين من الحوادث المتفرقة.

---

(٦) **الوكيل السياسي** (آذار/مارس ١٨٧١)، الأرقام ١٩-٣١.

٢٦٨ - الخوف من الاضطرابات في بندر عباس، في شباط/ فبراير وصلت أنباء إلى المقيم السياسي في الخليج الفارسي، تفيد بأن قرية بندر عباس تتعرض لخطر النهب من قبل عرب، وقد عبر الحاكم أحمد شاه عن عدم قدرته على حماية المدينة. نقل العقيد روس الأنباء إلى السيد توماس في طهران وطلب إلى الكابتن الذي يقود سفينة جلالة الملكة فيلوميل التي كانت في جسك أن يزور بندر عباس(٧).

٢٦٩ - **الصدامات بين زعماء الشارقة ورأس الخيمة**، في أيلول/ سبتمبر ١٨٧٣، زار الرائد غرانت المساعد الأول للمقيم السياسي في الخليج الفارسي ساحل عُمان، ولدى وصوله إلى أبو ظبي وجد أن زعيمها تقدّم لمهاجمة الشارقة، وزعم أن السبب وراء الصراع هو مهاجمة بعض البدو الموالين للشارقة للبدو الموالين لأبو ظبي، بدا أن الصراع تافه ظاهرياً ولم يسفر عن خسائر في الأرواح. كما هوجم زعيم رأس الخيمة من قبل بدو أبو ظبي وأرسلت كلّ من رأس الخيمة والشارقة تعزيزات بالسفن إلى طول الساحل، إلا أن الرائد غرانت حذر زعيم الشارقة من خرقه للهدنة البحرية بإرساله وزعيم رأس الخيمة لرجال مسلحين إلى البحر، ووجههما إلى أن الإجراءات ستبلغ إلى الحكومة.

كتب العقيد روس:

«لمقيم لا يشجع مثل هذه التحرّكات في البحر دائماً حيث يحتمل أن تؤدي إلى الحرب في البحر، لذا كان من الملائم من الرائد غرانت أن يحذر الزعماء»(٨).

٢٧٠ - **تقدّم قبائل بني ريام القادمين من الجبل الأخضر**، في ١٩أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٣ كتب الرائد مايلز:

«أخبرني سمو السلطان أن قبائل بني ريام في الجبل الأخضر بدأوا يظهرون العداء والقلاقل مؤخراً. يحكم هذه القبيلة شيخان وهما أخوان: ناصر وسليمان بن سيف بن سليمان، وهما يرغبان في الحصول على ممتلكات معينة في نزوى وبركة الموز ويدعيان أنها تعود إليهما، ويتوقعان أن يحصلا على الثروة والنفوذ من خلال الثورة، ويحتمل أنهما سيحدثان اضطراباً قريباً، تعود هذه القبيلة إلى الغافرية وهي لا تستلم أي إعانة من السلطان»(٩).

---

(٧) المصدر نفسه، رقما ٢٤٦-٢٤٧.

(٨) المصدر نفسه، الأرقام ١٩-٣١.

(٩) **الوكيل السياسي** (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٧١)، رقم ١٩.

الفصل الثالث عشر

خطط إبراهيم بن قيس المستقبلية، ثورته واحتلاله للمصنعة عام ١٨٧٤، سرقة الرعايا البريطانيين والإجراءات المتخذة للمطالبة بالتعويض
(الفقرات ٢٧١ ــ ٢٧٤)

٢٧١ - قضايا إبراهيم بن قيس بعد تراجعه في صحار، احتل المصنعة لكنه طرد عن طريق السفن الحربية البريطانية ؛ لم يعتبر إبراهيم من هزيمته في صحار[١]، لكنه ظلّ يواصل مؤامرته ومعارضته لتركي.

في ١٨ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٣ ، نقل الرائد مايلز أن إبراهيم رتب مع السيد فيصل على أن يقوم الأخير بالتخلي عن ملكيته لقلعة الرستاق وبعض مزارع النخيل بعد استلامه مبلغ ٢,٢٠٠ دولار. وأضاف الرائد مايلز :

«يبدو أن السيد فيصل استقال من العمل العام ويقال إنه ذاهب لتأدية الحج في مكة السنة القادمة».

في٧ آذار/ مارس عام ١٨٧٤ ، أبرق الرائد مايلز أن إبراهيم قام بثورة في الباطنة وهو يحكم الحصار على المصنعة ويحتمل أن تزداد شدّة عملياته. اقترح الرائد مايلز أن يبلغ إبراهيم أنه يظهر العداء للحكومة البريطانية في حالة عدم سحبه لقواته، إلا أن العقيد روس اقترح توجيه تعليمات إلى الوكيل السياسي بعدم مخاطبة إبراهيم بالموضوع أعلاه، ولكن في حالة مهاجمته لمسقط عليه أن يستعين بفحوى

(١) انظر: الفقرة (٢٦١)، الفصل الثاني عشر، من هذا الكتاب.

أوامر الحكومة التي أرسلت لتعالج هجوم صالح بن علي[٢]. رأى العقيد روس أنه من غير المناسب مساعدة تركي مساعدة واضحة بمسألة ساحل الباطنة. رداً على ذلك أرسل التلغراف التالي في الحال في ١٣ آذار/ مارس إلى الرائد مايلز:

«يوافق نائب جلالة الملكة على عدم تقديم مساعدة مباشرة لتركي على ساحل الباطنة، لكن يمكن إخبار إبراهيم أن تركي يعتبر حليفنا وبذلك فإن أي محاولة للثورة عليه لا ترضينا، وأنه سيعتبر مسؤولاً عن أي أذى يلحق بالرعايا البريطانيين، وإذا اقتضت الضرورة سيطالب بالتعويض. إذا هوجمت مسقط تطبق التعليمات السابقة، وسترسل سفينة حربية ثالثة إلى الخليج إذا أمكن»[٣].

كذلك طلب إلى وزارة البحرية اتخاذ ترتيبات سريعة لإرسال سفينة ثالثة إلى الخليج إضافة إلى فيلوميل ورابفلمان.

في ١٣ آذار/ مارس أبرق الرائد مايلز أنه اتجه إلى المصنعة على متن فيلوميل برفقة أحد ضباط تركي واثنين من البانيان اللذين سُرقا هناك، ووجد إبراهيم يحاصر القلعة بقوة كبيرة لكن هناك دفاعاً قوياً ضده. وأضاف:

«أخبرت إبراهيم والجماعة الثائرة معه أن الحكومة غير راضية عن اعتداءاته وطلبت تفسيراً للنهب ضدّ الرعايا البريطانيين؟ ردّ إبراهيم مراوغاً ونفى أن رجاله قاموا بالسرقة، بينما بقيت ممتلكات كثيرة تعود للبانيان في القلعة، وكان يجب استعادتها قبل سقوط القلعة في يدّ الثوار ما يعطي سبباً لعدم انتظار أوامر أخرى قبل وصولها يوم الثلاثاء. لذلك تمّ نقل ممتلكات وصلت قيمتها حوالى ١١,٠٠٠ روبية من القلعة إلى السفينة فيلوميل. بعد اقتناعي بعدالة مطالبة البانيان طالبت بتعويض عن خسائر مقدارها ٧٥٠٠ دولار وأعطيت إبراهيم مهلة ٤٨ ساعة لاتخاذ ترتيباته لدفعها. في صباح يوم الأربعاء استسلمت القلعة بشكل غير متوقع وبدا أن الثوار يستولون على الممتلكات. رأيت أنه من غير المناسب كما أنه لا يتفق مع أوامر الحكومة الواضحة بأن أسمح للثوار بالاستيلاء على القلعة انتظاراً لأوامر جديدة أو دفع التعويضات، وطالبت الثوار بالانسحاب وعدم احتلال القلعة، رفض إبراهيم ذلك فوجه إليه الكابتن مايلز إنذاراً ثانياً بطرده من القلعة إذا لم يقم بإخلائها كما حذره من أنه سيتم قصفه بالقذائف إذا تجاهل إنذاره، نتيجة لذلك وافق إبراهيم

---

(٢) انظر: الفقرة (٢٦٥)، الفصل التاسع، القسم الثاني من هذا الكتاب.

(٣) **الوكيل السياسي** (آذار/ مارس ١٨٧٤)، الأرقام ٣٠٧-٣١٦.

على أن يدفع بدل الأضرار إذا ثبت أنه تسبب فيها، لكنه ظلّ ينكر مسؤوليته تجاهها. وقد صرح عن رغبته بانتداب شخص ما للتشاور معي مساء أمس على متن السفينة وأرسل قارباً، لكن نظراً إلى كثافة الموج لم نتمكن من الاتصال، ورأيت أنه من غير المناسب الانتظار أكثر من ذلك من دون أي نقل للمعلومات أو استلام للأوامر فعدت ليلة الأمس. استلمت مطالبات أخرى من الرعايا البريطانيين وصل مجموعها إلى ٤٠,٢٥٠ دولاراً، كما قتل أحد البانيان برصاصة أثناء هجوم الثوار على القرية، مع أنه يبدو حادثاً عرضياً، وقد أعلن إبراهيم أنه ينوي مهاجمة بركاء والسويق وسيواصل اعتداءاته ضدّ السلطان».

في ١٤ آذار/ مارس أرسلت حكومة الهند التلغراف التالي إلى العقيد روس:

«تمت الموافقة على إجراءات الرائد مايلز، يجب تحذير إبراهيم بأنه ما لم يدفع القيمة التي يرى الرائد مايلز بأنها كافية، فسيعتبر عدواً للحكومة البريطانية أينما وجد. بما أن مسألة الرعايا البريطانيين والمصالح البريطانية لا تمثل اهتماماً مباشراً لتركي فإن على الرائد مايلز أن يراعي الحذر بالحصول على موافقة تركي على إجراءاته ويأخذ بعين الاعتبار عدم إجراء أي عمليات عسكرية على الساحل، بعد ذلك عليه أن يقدم الدعم لتركي إلى المدى الذي يمكن تصل إليه القذائف الموجهة من البحر وبما ينسجم مع التعليمات السابقة».

في اليوم نفسه، استلم العقيد روس تلغرافاً من الرائد مايلز يطلب فيه تعليمات في ما إذا كان بإمكانه أن يطلب التعويضات من إبراهيم نفسه عن الخسائر التي لحقت بالرعايا البريطانيين، حيثُ إنّه يرى أنه ليس عملياً أن يطلب ذلك عن طريق الاتصالات، وأضاف العقيد مايلز:

في حالة عدم التزامه ما هو الإجراء الذي أتبعه؟ هل يستمرّ إبراهيم بعملياته على ساحل الباطنة ويتقدم ليحتل المصنعة؟ وقد حذرت الرعايا البريطانيين لينقلوا ممتلكاتهم من السويق، كما ما زالت ممتلكات بعض البانيان في المصنعة وستتطلب عملية حمايتها ونقلها وجود سفينة حربية».

ردّ العقيد روس:

«التزم بتعليماتك بالعودة إلى مسقط، وعند وصولك إلى هناك أطلب من تركي أن يقوم بدوره بقمع الثورة، بانتظار وصول تعليمات أخرى من حكومة الهند، واصل جهودك بالاتصال مطالباً بالتعويضات إنابة عن الرعايا البريطانيين منوهاً إلى اللجوء إلى أساليب أكثر صرامة في حالة عدم التزام إبراهيم، وقم بإرسال سفن

حربية لمراقبة الأوضاع ومساعدة الرعايا البريطانيين إذا أمكن».

في ١٦ آذار/ مارس أرسلت حكومة الهند رداً إلى العقيد روس:

«استمر بالتوجه إلى مسقط، وما زالت التعليمات الواردة في التلغراف بتاريخ١٣ و١٤ قائمة».

في ١٥ آذار/ مارس، أبرق الرائد مايلز أنه وصل إلى مسقط من المصنعة ولم ينجح تركي بعد في تنظيم مقاومة ضدّ إبراهيم ومن المحتمل أن تقع بركاء في يده، كما أن وضع تركي شديد الحرج. وأضاف العقيد روس لدى إرساله هذا التلغراف في ١٧ آذار/ مارس أنه على وشك التوجه إلى مسقط وينوي زيارة ساحل الباطنة في طريقه.

وصل العقيد روس إلى مسقط في ٢٣ آذار/ مارس وتأكد في طريقه أن أتباع إبراهيم ما زالوا يحتفظون بالمصنعة، وبعد التشاور مع تركي اتجه إلى المصنعة برفقة الرائد مايلز وأخذ معه السفن فيلوميل ورايفل مان وهيج روز. وفي٣١ آذار/ مارس بعث التلغراف التالي:

«أمرت إبراهيم بإخلاء القلعة في ٢٧ من الشهر، ثمّ طلبت من ضابط البحرية أن يدمر تحصينات القلعة ما دامت قذائف المدافع تطالها وتم تنفيذ ذلك، وإضافة إلى أن هذه الإجراءات حظيت بدعم الحكومة كذلك وافق عليها تركي، ولم ينتج عن العمليات أي خسائر في الأرواح. إضافة إلى تأديبي لهم فقد حملت إبراهيم وحلفاؤه من قبيلة يال سعد مسؤولية مطالبات الرعايا البريطانيين وحذرته من إنّني مخول من الحكومة البريطانية بحرية التصرف معه. يقوم السلطان حالياً بالتفاوض معهم لكنني وجهته إلى عدم العفو عنهم حتّى تتم تلبية مطالبات الرعايا البريطانيين، وقد انهارت الثورة في الوقت الحاضر ولا يوجد معتقلون لدى تركي ولا يحتاج أي مساعدة، وهو شديد التقدير للدعم الذي قدمناه له، وسيتابع الرائد مايلز الإجراءات المتعلّقة بمطالبات الرعايا البريطانيين وسيقدم تقريراً بذلك. وإذا أمكن فإنني ألتمس تواجد سفينة أخرى مؤقتاً في مسقط مثل ماي فرير، بينما تبقى سفينة حربية واحدة مع الرائد مايلز، وأتابع سيري إلى الخليج لأعود متأخراً إذا لزم الأمر».

في ٢ نيسان/ أبريل أبرقت حكومة الهند موافقتها على إجراءات العقيد روس، وطلب إلى وزارة البحرية اتخاذ إجراءاتها الفورية لإرسال سفينة ماي فرير أو غيرها من بومباي لتكون تحت تصرف الوكيل السياسي في الخليج ومسقط بشكل مؤقت.

وفي٥ نيسان/ أبريل أبرق العقيد روس بما يلي:

«المصنعة في ٢ نيسان/أبريل - اتّصلت بإبراهيم بن قيس اليوم وقد طلب عشرة أيام للتشاور مع زعيم يال سعد بخصوص دفع التعويضات، لقد سمحت له بذلك وحذرته من القيام بأي عمليات ضدّ موانئ السلطان».

وقد وافقت حكومة الهند على إجراءاته.

٢٧٢ - التقارير المفصلة لثورة الباطنة؛ في صباح ٦ آذار/مارس، وصلت أنباء إلى تركي مفادها أن إبراهيم توقف أمام قرية المصنعة منذ اليوم السابق ومعه قوة صغيرة لكن تمّ صده، ولدى سماع والي بركاء بالنبأ أرسل في الحال ٥٠ رجلاً لحماية القلعة، وعاد والي المصنعة حميد بن حمد إلى موقعه حالاً حيث كان في مسقط. في الليلة التالية هاجمت القوة المرتدة القلعة ونجحت باحتلال القرية وسوقها المحاط بسور يصل حتّى أحد جوانب القلعة، وعندما انضم إليه رجال جدد نجح في الإحاطة بالقلعة من جميع الجوانب وقطع عنها الاتصالات نهائياً. ولدى وصول الوالي حميد بن حمد إلى بركاء وجد نفسه غير قادر على دخول المصنعة أو إغاثتها بأي طريقة، في ليلة ٧ آذار/مارس علم الكابتن مايلز من اثنين من التجار البانيان من المصنعة كانا قد وصلا إلى مسقط، أنهم تمكنوا من نقل جزء كبير من ممتلكاتهم إلى داخل القلعة وأودعوها لدى الوالي لمزيد من الأمن وذلك بين الهجوم الأول والثاني لإبراهيم. لكن إبراهيم نهب باقي ممتلكاتهم التي في بيوتهم وفي السوق، وقدر هؤلاء أن رجال إبراهيم يبلغون حوال ١٠٠٠ رجل من يال سعد ومعظمهم من القبائل الهناوية في الباطنة، وقالوا إن قوة إبراهيم في ازدياد. وعند سماع الكابتن مايلز بالخطر الذي قد يقع على الرعايا البريطانيين، غادر مسقط حالاً متوجهاً إلى المصنعة، إذ إنَّ الوضع أصبح خطيراً للغاية، حيث تعتبر بركاء المفتاح لمسقط. كما أن إبراهيم كان أكثر من مجرد مغامر فهو طموح ومنافس حاد، ولا يتوانى عن انتهاز الفرص إذا وجدها لصالحه، وقبل مغادرة مسقط حرص الرائد مايلز على زيارة تركي والحصول على موافقته لزيارة المصنعة، كذلك انتدب تركي ضابطه الوهابي إبراهيم الأعور لمرافقة الرائد مايلز. وعند وصوله للمصنعة في ٩ نيسان/أبريل على متن سفينة جلالة الملكة فيلوميل وجد الرائد مايلز القلعة محاصرة بإحكام. فكتب الرسالة التالية حالاً لإبراهيم:

«لقد أصبح معروفاً لدينا أنّك تقدّمت للمصنعة بثورة ضدّ صاحب السمو السيد تركي الذي يعتبر صديقاً للحكومة البريطانية، إضافة إلى ذلك فقد نهبت بيوت وممتلكات البانيان ورعايا بريطانيين آخرين، لذا فإني أعلمك بمسؤوليتك عن أي جرحى أو خسائر تقع نتيجة لأفعالك، كما أنّني أطلب تفسيراً وتعويضاً لما حدث».

وقد ردّ إبراهيم عليه بما يلي:

«لقد استلمت رسالتك وفهمت محتواها، إننا لم نعتدِ على أخينا تركي كرهاً منا له، وإن تقدّمنا إلى المصنعة هو مجرد نتيجة لما حدث بيننا منذ زمن، ولم نستحدث صراعاً جديداً. وبالنسبة إلى سرقة البانيان، ليكون بعلمك إننا لم نتسبب بأي أذى أو ضرر لأي من رعاياك أو ممتلكاتهم، فقد تسبب من كانوا في القلعة بالخسائر. يمكنك التأكد من رعاياك بأنني قمت بحمايتهم، ذلك لأنهم أتباعك وأتباع حكومة بريطانيا العظمى وحالنا وحالكم واحد».

وجه الكابتن مايلز الرسالة التالية ثانية إلى إبراهيم في ١٠آذار/ مارس:

«وصلتني رسالتك، بالنسبة إلى تصرفاتك العدوانية تجاه السلطان السيد تركي أود إعلامك **أولاً** أننا لا يمكننا تجاهل عدوانك المستمر، وأن الحكومة البريطانية غير راضية عما يجري.

«**ثانياً**، إن تفسيرك لسرقة بيوت البانيان غير مرض ولا يمكن قبوله، إذ إنَّ هؤلاء البانيان قد نهبوا على يديك وليس من قبل من كانوا في القلعة. لذا فإنني أطالبك باتخاذ إجراءاتك لتعويض الخسائر التي لحقت بهم والتي تبلغ ٧٥٠٠ دولار خلال يومين من هذا التاريخ، وإلا فإنك تعتبر عدواً للحكومة البريطانية وستتم معاملتك على هذا الأساس.

«**ثالثاً**، أعلمك بوجود ممتلكات تعود للرعايا البريطانيين في القلعة وأنوي نقلها من القلعة في الثالثة بعد الظهر هذا اليوم، لذا أطلب منك سحب رجالك مسافة ميل عن الشاطئ لأتمكن من إتمام ذلك بسلام، وأطلب إجابة سريعة في ما إذا كنت ستسحب رجالك أم لا؟ حيث إنّني سأخلي الشاطئ باستخدام المدافع في حالة رفضك لذلك. سيبقى القارب الذي يحمل إليك هذه الرسالة ساعة واحدة بانتظار الإجابة.

«**رابعاً**، أعلمك أن القارب الذي نقل رسالتي إليك مساء أمس تعرض لإطلاق النار من رجالك، وأطلب منك تفسيراً لذلك واعتذاراً على هذا التطاول على العلم البريطاني».

وقد استلم الرد التالي عن هذه الرسالة باليوم نفسه:

«استلمت رسالتك وأفهم ما فيها بخصوص ممتلكات البانيان وبيوتهم، لكننا لم نتدخل بشؤونهم مهما كانت لأنهم رعايا الحكومة العظمى، يمكنك سؤالهم، فإذا كنا أخذنا ممتلكاتهم سيتلقون منا كلّ احترام لحكومتهم ولن يبق لهم بذمتنا شيء، وإذا اتضح أن غيرنا فعلها ستكون أنت الحكم».

«ليس في نيتنا أبداً نهب رعاياك، وبالنسبة إلينا وإلى أخينا تركي بن سعيد فهي مسألة قديمة بيننا وهي بين أجدادنا كذلك، وبالنسبة إلى نزولك على الشاطئ ونقلك لممتلكات البانيان لا اعتراض لنا على ذلك، لا نمنعك من دخول البلد ومهما تطاله يداك من ممتلكات البانيان وترغب بأخذه فافعل ما تشاء، ولن يقوم أي منا بمقاومة ذلك، وسنعيّن شخصاً منا بالنيابة عنا ليمنع التدخل بذلك، حالنا وحالكم واحد، ولك ولكل أتباعك التقدير والاحترام. بالنسبة إلى إطلاق النار على قاربكم يوم أمس، فقد تمّ ذلك على يدّ رجال أغبياء جهلة، لا يتوجب توجيه أي اعتبار لهم حيث إنهم لم يعلموا بنزولكم على الشاطئ، بالرغم من وجود بعض رجال تركي على السفينة أمرنا رجالنا بعدم اعتراضكم عندما علمنا أن السفينة لكم، يمكنك النزول أينما شئت ولن يتسبب أحد بإزعاجك».

تمّ نقل الممتلكات الموجودة في القلعة بأمان على متن السفينة فيلوميل باستثناء بعض بالات القطن.

في صباح ١٢ رأى الرائد مايلز مؤشرات تدلّ على استسلام حامية حراسة القلعة، تبعاً لذلك وجه الرسالة التالية إلى إبراهيم:

«أرى في هذا الصباح مؤشرات تدلّ على احتلالك للقلعة، لذا أرى أن من واجبي أن أعلمك أن الحكومة لا توافق على السماح لك بذلك حتّى تصلني أوامر أخرى من الحكومة. وإنني أطالبك بالانسحاب من القلعة حالاً وإلا سيتحتم علي طردك منها بالقوة، إضافة إلى أن بعضاً من ممتلكات البانيان ما زالت موجودة في القلعة وإنني أحملك مسؤوليتها».

ردّ إبراهيم أن القلعة استسلمت له طوعاً، أصبح الأمر خطيراً لذا أمر الرائد مايلز إبراهيم بالانسحاب من القلعة في ١٢ آذار/ مارس في الرسالة التالية:

«لا أستطيع الموافقة على تملكك للقلعة، بانتظار الأوامر الأخرى التي ستصلني أطلب منك أن تخليها بحلول الساعة الثانية بعد الظهر اليوم، قبل الموعد بنصف ساعة سأطلق طلقة كإشارة لك، وإذا لم تشر لي وقتها بنيتك في الخروج سيتم قصفك بالمدافع. أما إذا رغبت بمقابلتي ومناقشة المسألة فإنني أوفر لك الأمن للقدوم والعودة.

«بالنسبة إلى سرقة الرعايا البريطانيين، فإن البانيان معي على السفينة وإنني متأكد تماماً أن رجالك هم الذين أوقعوا بهم الخسائر. تنتهي المهلة الممنوحة لك لإعادة نشر رجالك ظهر الغد، كما بلغني الآن أن أحد البانيان قتل أثناء هجومك

على السوق، إن هذه مسألة خطيرة وسيتم نقلها إلى الحكومة للنظر فيها.

«إنني على ثقة بأنك ستتصرف بحكمة بالنسبة إلى هذه المسائل وستلبي أوامري ولن تضطرني إلى استعمال القوة، أما بالنسبة إلى إخلاء القلعة، فستكون هذه الرسالة الأخيرة».

لم يرسل أي ردّ على هذه الرسالة ضمن المهلة الممنوحة، لكن علماً رفع على القلعة على سبيل الاستخفاف، بعد إعطائهم فترة سماح أمر الرائد مايلز الكابتن غارفورث بقصف الثوار، وتم إطلاق خمس أو ست قذائف كان لها الأثر المطلوب وتم إخلاء القلعة في الحال.

بعد حوالى ساعتين استلمت رسالة من إبراهيم يعرض فيها دفع التعويضات للرعايا البريطانيين بشرط السماح له بالتحقيق بالأمر وتقديم المطالبات بعدالة، وافق الرائد مايلز على ذلك وعرض عليه تقديم التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك.

في ١٢ آذار/ مارس ترك الرائد مايلز المصنعة ووصل إلى مسقط في ١٥ آذار/ مارس، ووجد أن تركي قد جمع حوله بعض القبائل لمساعدته وكان ينوي بعد أن يجمع قوة كافية التقدّم بنفسه إلى بركاء ضدّ إبراهيم، وبدأت القبائل بالتجمع في مسقط بسرعة، ولما كان معظمهم من الهناوية لم يكن من المؤكّد أنه يمكن الاعتماد عليهم لتوجيه عمليات ضدّ إبراهيم. في هذه الأثناء وبينما كان تركي متردداً في مسقط اتجه إبراهيم إلى السويق وبدأ سكانها بالتحضير للمقاومة. كان الرائد مايلز قد حذر الرعايا البريطانيين لنقل ممتلكاتهم والانسحاب من هناك. في ١٧ آذار/ مارس وبناء على رسالة استلمها من حكومة الهند، تقدّم العقيد روس إلى مسقط على متن السفينة هيج روز، وصل العقيد إلى بركاء ووجد القلعة قد أصبحت في يدّ المناصرين لتركي، بينما كانت المصنعة ما زالت في يد إبراهيم الذي ترك حامية من رجاله هناك. وصل العقيد روس إلى مسقط في ٢٣ آذار/ مارس ووجد السفينتين رايفل مان وفيلوميل هناك، وعقد لقاء مع تركي وصفه كالتالي:

«وجدت صاحب السمو متأكداً إلى درجة كبيرة من مساعدة الحكومة التي تخول الرائد مايلز بنقلها إليه، لكنه لم يخل من القلق والخوف من الخيانة من الأشخاص الذين صرحوا بمناصرته. في مثل هذه الظروف لم يشعر صاحب السمو أنه من المناسب أن يهاجم عدوه في الباطنة ورأى أن لديه سبباً كبيراً لعدم الثقة بالهناوية، لكني حثثت صاحب السمو على مهاجمة الثوار، إلا أنّه رأى أن الخطر الذي تشكل من الثورة السابقة قد انتهى، وأن الخلاف بين إبراهيم وبين حلفائه يال سعد قد حصل، وكانت خطّة سموه الآن أن يرسل الزعيم الوهيبي حميد بن

خليفين مندوباً عنه إلى الباطنة ليبدأ ترتيبات المفاوضات مع الثوار.

«تابعت استشارتي للسلطان مطالباً بالتأكيد على دفع إبراهيم وأتباعه للتعويضات بدل السرقة التي وقعت على الرعايا البريطانيين في المصنعة، وكان السلطان يرى أن قبيلة يال سعد يجب أن تتحمل مسؤولية التعويضات على قدم المساواة مع إبراهيم. في الحقيقة، كانت قبيلة يال سعد قد ثارت بناء على دعوة إبراهيم وشاركت بالتدبير الذي حصل، ثمّ سألت صاحب السمو في ما إذا كان سيتخذ خطوات جادة للحصول على التعويض الذي طالبنا به مقابل المساعدة التي قدمناها من خلال السفن، فأجابني بأنه مصر على المحاولة عن طريق المفاوضات كما بين سابقاً، وأخبرني أنه سيجعل من دفع التعويضات المطلوبة الشرط الأول والأساسي للسلام مع المهاجمين. وقد أصررت على صاحب السمو عدم التوصل إلى شروط سلام يستثني منها مطالباتنا وأن يوجه مندوبه في الباطنة لذلك، ووجدت صاحب السمو مدركاً لهذا الأمر.

«ثمّ بينت لصاحب السمو وضع إبراهيم في المصنعة والمكان الذي أنوي التقدّم إليه بالقوة البحرية، وقد تأكدت من كونه راغباً في تدمير القلعة لأنه اعتبر أن من شأن تدميرها أن يقوي من سياسته ويزيد من نفوذه، حيث كان يرى إن وجود هذه القلعة في الباطنة يشكل سبباً للثورات والانقلابات المتتالية في ذلك الجزء من أراضيه. كذلك بالنسبة إلى ميناء الرستاق الذي يطمع الكثيرون في احتلاله خاصة إبراهيم وغيره من منافسي السلطان من العائلة الذين يعملون ضده».

في اليوم نفسه، في ٢٣ آذار/ مارس، كتب العقيد روس إلى إبراهيم مجدداً المطالبة بالتعويضات ويعلمه بأنه على وشك التوجه إلى المصنعة، وصل العقيد روس إلى المصنعة برفقة الرائد مايلز في ٢٦ آذار/ مارس على متن السفينة هيج روز ولدى وصوله وجد أن السفينتين فيلوميل ورايفل مان قد وصلتا في اليوم السابق، استؤنفت المفاوضات مع إبراهيم لكن من دون التوصل إلى نتيجة. وفي ٢٧ خاطب الكولونيل روس إبراهيم طالباً منه الانسحاب من المصنعة في الساعة الواحدة من ذلك اليوم وأبلغه قراره بتدمير القلعة، بغض النظر عن المطالبات المقدمة بالتعويض عن نهب الرعايا البريطانيين. وقد اعتبر العقيد روس أن هذا الإجراء ضروري: **أولاً**، ليمنع الثوار من تكرار احتلال القلعة تحدياً للرائد مايلز بعد مغادرته في١٢ آذار/ مارس، **ثانياً**، لأنها كانت فرصة ممتازة لتدعيم سياسة السلطان وتقوية مكانته، **وثالثاً**، كان هناك ضرورة لعرض القوى والنفوذ وبخاصة بعد الاعتداءات المتكررة على الرعايا البريطانيين.

في ظهر ٢٧ آذار/ مارس، تبع ذلك القصف إخلاء القلعة تماماً، وبعد ساعتين تمّ تدمير القلعة بطريقة جعلت إعادة بنائها غاية في الصعوبة. وبعد ٢٤ ساعة عاد العقيد روس إلى مسقط برفقة الرائد مايلز تاركين السفينة فيلوميل مقابل المصنعة، وفي ٢٩ قابل العقيد تركي الذي عبر عن سروره الشخصي لما حصل. وللتوصل إلى المصالحة قبل تركي العرض الذي قدمه محمّد بن سليم زعيم المطاوعة والقائد الديني في الباطنة للتوسط بين صاحب السمو وإبراهيم، إلا أن هذه المفاوضات كانت غير مثمرة كلياً لأن إبراهيم أصر على النقاط التالية: (١) على تركي أن يدفع التعويض بدل سرقة الرعايا البريطانيين (٢) عليه أن يدفع راتباً لإبراهيم (٣) عليه أن يسمح لإبراهيم بالعودة للرستاق والإقامة فيها (٤) لا يتم احتلال المصنعة من أي من الطرفين.

في ٤ نيسان/ أبريل استلم تركي رسالة من والي بركاء يبين فيها أن إبراهيم غادر المصنعة وكان في طريقه إلى بركاء لمهاجمتها، اتجه تركي إلى هناك في الحال واصطحب معه ١٠٠ من الوهيبة وقبل مغادرته وجه حميد بن خليفين لمساندته براً. إلا أن تركي وجد أن النبأ غير صحيح عندما وصل إلى بركاء وأن إبراهيم كان لا يزال في المصنعة وينوي استئناف المفاوضات معه، فأرسل حميد بن خليفين إلى المصنعة ولم تكن المفاوضات مرضية. تمسك إبراهيم بالشروط التي عرضها مسبقاً باستثناء موافقته على دفع نصف قيمة التعويضات للرعايا البريطانيين والبالغة ١٥,٠٠٠ دولار بدلاً من تحميل تركي كامل المبلغ. عاد تركي إلى مسقط في ١٨ نيسان/ أبريل تاركاً الوضع في الباطنة على ما هو عليه، وفي ١٦ أيار/ مايو، أبلغ الرائد مايلز أن إبراهيم عاد إلى الرستاق لكنه لم يبدِ أي تحرّك حتّى الآن، أما قبيلة يال سعد الذين كانوا من المناصرين لإبراهيم، فقد قاموا بغارة على السويق لكنهم قوبلوا بالصد. كان تركي يتوقع هجوماً جديداً فأرسل تعزيزات من الوهيبة لمساندة الوالي، وكان بنفسه يحاول التفاوض مع يال سعد لكن من دون نجاح، حيثُ إنّه لم يكن ليقبل الشروط التي قدموها عن رضى.

٢٧٣ - **هجوم يال سعد على السويق** ؛ واصلت قبيلة يال سعد هجومها على السويق؛ وفي نهاية أيار/ مايو أبلغ الرائد مايلز أن المكان محاصر من قبل جماعتين من القبيلة، وقد حاول تركي التوصل إلى صلح معهم لكن من دون نجاح.

كتب الرائد مايلز في ٢٤ أيار/ مايو:

«أن تركي يرغب بإنهاء المفاوضات مع يال سعد وأعتقد أنه سيكون مسروراً إذا باشرنا عملياتنا ضدّ هذه القبيلة لإلزامهم بدفع التعويضات من دون تأخير».

وكانت الشروط التي يصرّ عليها تركي للدخول في أي مفاوضات هي: (١) الالتزام بطلبات الحكومة البريطانية، (٢) استعادة قلعة المصنعة.

في ٦ تموز/ يوليو، أبرق العقيد روس أن قبيلة يال سعد احتلت السوق في السويق ونهبته، وقد التمس تركي مساعدة الحكومة وكان قلقاً بالنسبة إلى إخراج الثوار من هناك، بناء على ذلك غادر الرائد مايلز مسقط متجهاً إلى السويق على متن السفينة ماغبي وبصحبته أحد ضباط تركي مندوباً عن سموه لهذا الغرض، ولدى وصوله وجد الوضع مأساوياً، فطلب من الثوار الكف عن اعتداءاتهم حالاً والانسحاب من المنطقة، وقد اعترضوا في البداية لكنهم ابتعدوا بعد فترة، بقيت السفينة ماغبي في السويق حتّى ١٠ تموز/ يوليو بينما غادر الرائد مايلز تاركاً القلعة والسوق بإمرة قائد القلعة ومن دون أي إشارة على وجود الثوار، ولم تقع أي خسائر أو أذى على المصالح البريطانية نتيجة الاحتلال المؤقت للسوق والقلعة من قبل المتمردين، حيثُ إنَّ الرائد مايلز كان قد وجه أوامره إلى البانيان والرعايا الهنود بمغادرة السويق. في هذه الأثناء لم يتخذ تركي استعدادات للتعاون عن طريق البر وربما كان السبب افتقاره للتمويل. في ١٩ حزيران/ يونيو أبرق الرائد مايلز الذي كان في جسك آنذاك إلى العقيد روس أن تركي ميال للتوسط والتفاوض مع المتمردين أكثر من اللجوء إلى القوة. وقال:

«كان تركي متلهفاً للغاية في قيامنا بعمليات ضدّ يال سعد كما بينت في برقيتي السابقة في الخامس من الشهر، ولا شكّ أن لديه أسباباً، وهو ميال للتوسط والتفاوض مع المتمردين أكثر من اللجوء للقوة عندما تعود الأمور إليه، وسينبغي حثه على التعاون معنا براً سواء بدأنا في العمليات قريباً أو في وقت لاحق. وهو مستعد للعمل الآن من دون الحاجة للضغط عليه. ليس لديّ أي سبب للتأجيل أو التردد إذ إنَّ العمليات مخطط لها، لكن ربما كان من المفضل أن نلبي رغبة تركي في الموضوع، إنني متلهف للعودة إلى مسقط للحاق بالسفينة البخارية، لكنني سأبقى في جسك حتّى الغد بانتظار تعليماتك.

في هذه الأثناء أبرق العقيد روس إلى حكومة الهند في ١٦من يونيو مُبلغاً عن تحرّكات الرائد مايلز في الرستاق، وفي العاشر من حزيران/ يونيو أرسلت حكومة الهند برقية تسأل عن خطوات تركي للمحافظة على سلطته، فكتب العقيد روس في ١١ حزيران/ يونيو رداً على ذلك:

«لا يوجد خطر حقيقي على حكم السلطان حالياً، إذ يمكنه الاستمرار في الحكم لفترة غير محدودة بدعم من الحكومة، لكنه يعتمد بشكل رئيس على هذا

الدعم وعلى العرب، إن احتفاظه بالسلطة غير متين بشكل عام ولن يدوم إذا تمّ سحب المساعدة البريطانية منه»[٤].

أرسلت برقية إلى العقيد روس في ١٣ حزيران/ يونيو توجهه إلى مواصلة دعم تركي وبحسب التعليمات التي وجهت في البرقية المرسلة في ٢٠ كانون الثاني/ يناير بخصوص حالة صالح بن علي[٥].

٢٧٤ - تعويض خسائر الرعايا البريطانيين في المصنعة ؛ كتب العقيد روس في الأول من نيسان/ أبريل بعد قصف المصنعة، مشيراً إلى أنه من المفضل انتظار نتيجة مفاوضات تركي التي يفترض أن تتضمن تلبية المطالبات البريطانية قبل أن نتخذ إجراءاتنا لدفع تعويضاتنا حيث استقر مبلغها على ١٥,٠٠٠ دولار. أثبتت التحقيقات السابقة التي أجريت بلا شكّ أن قبيلة يال سعد التي شكلت الجزء الأكبر من قوة المتمردين كانوا مذنبين وهم الذين دعموا إبراهيم، وقد رأى العقيد روس أنه يجب تحميل هذه القبيلة المسؤولية عما فعلوه بالاشتراك مع إبراهيم ليتحملوا نصيبهم من المبلغ، وخاطب القبيلة بذلك. في ١ نيسان/ أبريل، اتجه العقيد روس من مسقط إلى المصنعة برفقة الرائد مايلز على متن السفينة هيج روز لمنح إبراهيم وأنصاره فرصة للتفاوض معه بخصوص دفع التعويضات، وكانت نتيجة هذه المفاوضات أن وافق العقيد روس في ٢ نيسان/ أبريل على منح إبراهيم ويال سعد فترة عشرة أيام للتحضير للدفع، وأضاف العقيد روس لدى نقله هذا القرار إلى إبراهيم:

«إذا انتهت فترة العشرة أيام ولم تتخذ ترتيباتك لتلبية طلباتنا، سنضطر إلى اتخاذ خطوات إضافية من جهتنا، إنني أثق بك وأثق بأن لديك الحكمة لتعي أن من مصلحتك أن تلبي مطالبنا».

«كذلك طلب منه الكابتن الامتناع عن القيام بأي عمليات ضدّ تركي.

في ١٥ نيسان/ أبريل كتب إبراهيم إلى الرائد مايلز مصرحاً بالنيابة عنه وعن قبيلة يال سعد أنه لم يتمكن من تدبير قيمة المستحقات كاملة، وأنه سيحاول تدبير المبلغ. لكن الرائد مايلز رفض طلبه هذا[٦].

---

(٤) **الوكيل السياسي** (حزيران/ يونيو ١٨٧٤)، الأرقام ٢٦٣-٢٧٠.

(٥) انظر: المصدر نفسه، الرقم ٢٦٧، والفقرة (٢٦٥)، الفصل التاسع، القسم الثاني من هذا الكتاب.

(٦) **الوكيل السياسي**، المصدر نفسه، الأرقام ٢٥٢-٢٧٧.

ولنقل هذه الأنباء، كتب الرائد مايلز المذكرة التالية حول هذا الموضوع:

«لقد انقضى الوقت الممنوح للسيد إبراهيم والقبيلة المتمردة التي تحالفه لتعويض الرعايا البريطانيين عن الأذى الذي لحق بهم على يده خلال الهجوم على المصنعة، أفضل هنا أن أصف الوضع بطريقة عملية تمكن العرب المتمردين من دفع قيمة التعويض المطلوب تماماً والذي رفضوا حتّى الآن دفعه.

«إن القبيلة التي تعاونت مع السيد إبراهيم في هجومه على قلعة المصنعة وتورطت فعلياً في نهب الرعايا البريطانيين، هي قبيلة يال سعد، وربما كانت هي القبيلة الأكبر عدداً في عُمان والباطنة كذلك، حيث يبلغ عدد أفرادها ما يقارب عشرة آلاف رجل، كذلك تورط عدد قليل من الهدادبة ويال خميس والغوارب في الحركة. لقد تأكد أن السيد إبراهيم بن قيس ورجاله حاولوا حماية البانيان من النهب قدر ما استطاعوا، لكن جهوده لم تتحقق، وكقائد للجماعة التي اشتركت معه يعتبر متورطاً مع يال سعد في المسألة. بالرغم من العدد الكبير لأفراد يال سعد فأنّهم لا يملكون السمعة الكبيرة في مجال الحروب وبالتالي لا يملكون النفوذ، إلا أنهم لا يمانعون في ارتكاب القليل من السرقات إذا كان من السهل تحقيقها، وهم يعتبرون من القبائل الغنية نتيجة لعملهم في زراعة النخيل التي يملكونها، والتي يصدرون معظم إنتاجها عن طريق سفنهم الخاصة إلى موانئ الخليج الفارسي ومكران واليمن. تعتبر قرية الملدة من أكبر القرى التابعة لهم، كذلك هي من أكبر القرى في الباطنة، وهي تقع على بعد حوالى خمسة أميال من البحر وراء شرص، وهي محاطة بأسوار قوية لكن ليس بها قلعة ويوجد بعض المدافع مثبتة على الأسوار، وقد تمّ تشييد هذه التحصينات بعد تعرضهم للعقاب الشديد الذي أنزله السلطان السيد ثويني بالقبيلة. ومن القبائل الأخرى التي تعود إلى يال سعد في البر: طريف، وسور ثرمد، وسور القرط، وودام التي تقع على الشاطئ، والخضرة وسور ولاد الحيز، وتعتبر ودام ميناءهم الرئيس (بما فيها السوق المجاور، سور المكانية) حيث يمارسون منه تجارتهم التي تحتوي على مخازن بها ممتلكات قيمة.

«يعتبر الجزء طوال الشاطئ هو الجزء المأهول من الباطنة وهو يمتد إلى خورفكان ولا يمتد إلى أكثر من ميلين إلى خمسة أميال من البحر.

«لذا فإن الباطنة حالياً تمثل كثافة سكانية، وتكثر فيها القلاع والقرى، ومزارع النخيل والأشجار، وكذلك المزارع التي تمتد على مدى ١٥٠ ميلاً، أما باقي المنطقة فهي قاحلة وكثيرة التلال وتغطيها غابات **السنط**، وتمتد قبيلة يال سعد على مسافة ٢٥ ميلاً على طول الساحل.

لذا يمكن الملاحظة أن ساحل الباطنة هو الأكثر تعرضاً للتهديد على الساحل

العربي، كما أن القبيلة المذنبة سهلة المنال بالنسبة إلينا، وإذا ما واصلوا رفضهم لمطالبنا العادلة، وإذا ما رأينا ضرورة القيام بعملية ضدهم، فإنني أقترح في البداية- و بعد تحذيرهم - قصف وتدمير قلعة ودام وسوقها والخضراء، ومصادرة أو حرق جميع المحال والحرف الموجودة على أطراف يال سعد، وفي حالة عدم جدوى هذه الأساليب يجب ضرب هذا الجزء من الساحل بعنف حتّى تستسلم القبيلة.

«وللتمكن من تنفيذ هذه العمليات بفعالية، أرجح استعمال سفينة عسكرية ثانية وأرى ضرورة البدء بهذه العمليات فوراً للتأكد من إذعانهم، ومن جهة أخرى يجب البدء الآن قبل اقتراب موسم الحر حيثُ إنَّ إدامة الضربات العنيفة سيكون مضجراً لرجال البحرية الملكية خلال هذا الموسم».

ولدى إرسال العقيد روس هذه الرسالة في ٢ أيار/ مايو أضاف:

«إن أحد الأسباب لتحميل قبيلة يال سعد المسؤولية على قدم المساواة مع قائدهم إبراهيم، هو أن إبراهيم يتمتع بوضع يسمح له بالانسحاب إلى الرستاق بسهولة حيث لا يمكن لقواتنا البحرية الوصول إليه، كما أنه لا يملك شيئاً على الساحل وبذلك لا يمكننا إخضاعه من دون الاستعانة بقوة مساندة على البر. أما قبيلة يال سعد فهي مكشوفة من جهة الساحل- وكما يثبت تقرير الرائد مايلز المعمق- بحيث يمكن إخضاعها من هناك. لا أرى شيئاً من عدم العدالة في توجيه ضربتنا إليهم بدلاً من إبراهيم إذ إنّني أعتقد أنهم مذنبون في السرقة أكثر منه، كما أنهم يعون تماماً حقنا في اللجوء للقوة لتحقيق مطالبنا سواء من إبراهيم أو من قبيلتهم».

«وبما أنهم لم يقوموا بدفع التعويض المطلوب في وقته، فإن كلّ من إبراهيم وقبيلة يال سعد يعتبر عدواً للحكومة البريطانية، ويجب معاملتهما على هذا الأساس ومن دون تحذير وفقاً للإعلان الذي أصدرته لهما.

«ألتمس موافقة الحكومة على اتخاذ الإجراءات الحاسمة بحقهم، وفي حالة الموافقة يجب تحديد طبيعة وشدة العمليات المتخذة، وتوقيت البدء في تنفيذها، ونوعية القوة المنفذة لها.

«بالنسبة إلى السؤال الأول، أرى أنه يجب تنفيذ العمليات ضدّ قبيلة يال سعد بالاستعانة بقوة بحرية سواء بمساعدة قوة البر أو من دونها من جهة صاحب السمو السلطان وبحسب ما تسمح الظروف. وأعتقد أن الاقتراحات المقدمة من الرائد مايلز مناسبة حيث يرى قصف قلاع ودام والخضراء أولاً وتدميرها، ومصادرة جميع سفن يال سعد أو حرقها، وضرب ساحلهم بعنف.

«أما بالنسبة إلى توقيت العمليات، لا أرى ضرورة البدء الفوري بالعمليات بل أرى تأجيلها قليلاً، حيث يجب البحث في مثل هذه الخطوة الجادة بعمق قبل البدء فيها لضمان نجاحها، إذ إنَّ القبيلة لن تشعر بأثرها الآن كما لو كانت بعد شهرين وقت الحصاد ولدى عودة مراكبهم البعيدة عن الساحل حالياً، وقد أوصى صاحب السمو بالتأجيل لهذه الأسباب، كما أنه غير قادر على مساندتنا براً الآن إذا اقتضى الأمر ذلك، وهو سبب آخر يدعونا إلى التأجيل. من جهة أخرى فإن الانتظار لأشهر أخرى قليلة سيساهم في تحسين أوضاع السلطان واستعادته لقوته وتقوية حكومته، ما يزيد من شدّة الضربة والدعم المقدم.

«أتفق مع الرائد مايلز بأننا سنحتاج إلى سفينتين من سفن الملكية البحرية، السفينتان رايفل مان وفيلوميل الآن في الخليج، لكنني علمت أن فيلوميل تتجهز للعودة للصيانة وتغيير الطاقم. يجب على السلطان أن يمدّ يدّ العون على الشاطئ حتّى نستكمل عملياتنا المخططة لكنه الآن بوضع لا يمكنه من المساعدة.

«لقد أوليت هذه المسألة أهمية قصوى حتّى أتمكن من تقديم تقرير كامل للحكومة قبل اتخاذ أي خطوة حولها، وأنا بانتظار أوامر صاحب السعادة نائب جلالة الملكة ما لم يطرأ طارئ جديد.

«لديّ حدس قوي أن إبراهيم بن قيس وبعضاً من أصدقائه سيجمعون مبلغ التعويض المطلوب ويدفعونه قبل أن نبدأ عملياتنا ضدهم، وإذا كانوا يسعون فعلاً إلى اتخاذ موقع لهم في مسقط، فسيكون دفعهم للمبلغ الخطوة الأولى لتحقيق ذلك.

في ١١ أيار/مايو، أبلغ الرائد مايلز أن إبراهيم طلب تأجيل الدفع لأشهر أخرى قادمة حتّى يتمكن من جمع المبلغ المطلوب للتعويض، وقد ردّ عليه الرائد مايلز بأنه لا يملك السلطة لمنحه أي تمديد للوقت، واقترح عليه الاتصال بالعقيد روس.

في ١ حزيران/يونيو، أبرق الكولونيل أن الوقت قد حان لاتخاذ الإجراءات العسكرية ضدّ يال سعد، ثمّ بعث ثانية في ٩ حزيران/يونيو أن إبراهيم عرض دفع مبلغ التعويض على دفعات سنوية وأن يال سعد يلقون بالمسؤولية على إبراهيم. وأضاف العقيد روس:

«لا أرى عرض إبراهيم أو العذر الذي قدمته يال سعد مقبولاً».

إشارة إلى هذين التلغرافين أصدرت التعليمات التالية للمقيم السياسي في ١٠ حزيران/يونيو:

«أبلغنا عن أسباب رفضك لقبول الدفعات السنوية التي عرضها إبراهيم أو عدم قبول دفعات أخرى على فترات مقبولة، لا تقم بالقصف أو بالعمليات المسلحة بسبب الدفعات حتّى تصلك الأوامر منا».

ردّ الوكيل السياسي على هذه الرسالة في ١١ حزيران/ يونيو

«إذا تمّ قبول التسوية التي عرضها إبراهيم، فإن ذلك يعفي متمردي يال سعد من المسؤولية وسيتهربون من دفع التعويض، إن متمردي القبيلة هم مرتكبو السرقة الحقيقيون، وأعتقد أنه من الضروري أن تتم معاقبتهم على فعلتهم، وإلا فإن مثل هذه الخسائر ستتكرر على حساب الرعايا البريطانيين. إذا منح إبراهيم الموافقة على تأجيل الدفعات فمن غير المحتمل أن يدفع المطالبة أصلاً، فمن دون مساهمة يال سعد لا يملك إبراهيم ما يدفعه على أية حال، ومن دون الضغط عليه من يال سعد فلن يساهم بالدفع. لن أتخذ أي خطوة إضافية من دون أن تصلني الأوامر ولن أذهب إلى مسقط، لكنني ما زلت مقتنعاً أن إجراءات قاسية هي التي يجب أن تتبع».

ردت حكومة الهند في ١٣ حزيران/ يونيو

«إذا كنت مقتنعاً بالحاجة إلى الإجراءات الحاسمة يمكنك تنفيذها بالقدر الذي تراه ضرورياً، إن نائب جلالة الملكة سيكون سعيداً إذا ما تمّ دفع التعويض من دون اللجوء إلى الانتقام».

نتوقف هنا حالياً.

حذر الرائد مايلز إبراهيم وشيخ قبيلة يال سعد من أنهما معرضان للهجوم من قبلنا من دون سابق إنذار، في هذا الوقت كانت حكومة الهند بانتظار التقرير الذي وعد العقيد روس بإرساله بعد التشاور مع صاحب السمو السيد تركي:

«إشارة إلى التعويض المنتظر استلامه من إبراهيم بن قيس وأعوانه، سأتجه إلى مسقط للتشاور مع صاحب السمو والرائد مايلز حول هذا الموضوع ومواضيع أخرى، وسأحاول التوصل إلى تسوية مرضية لهذه المسألة تتفق ورغبات سعادة نائب جلالة الملكة المبينة في برقيتكم المؤرخة في ١٣ حزيران/ يونيو»[٧].

---

(٧) رسالة من: **الوكيل السياسي** (٢٥ حزيران/ يونيو)، الأرقام ٨٢٤-١٦٨.

الفصل الرابع عشر

وضع تركي بشكل عام في الشهور الأولى لعام ١٨٧٤؛ عودة عبد العزيز إلى مسقط في أيار/مايو ١٨٧٤ (الفقرات ٢٧٥ـــ٢٧٨)

٢٧٥ - رغبة تركي في عودة عبد العزيز. رؤية العقيد روس والرائد مايلز في الموضوع. حكومة الهند صادقت على عودته؛ في ٦ آذار/مارس كتب الرائد مايلز:

«لقد شرفني سمو السلطان السيد تركي بزيارة في الثالث من الشهر الجاري. قال إنه قد أتى للتحدث معي عن تنازله عن عرش السلطنة في عُمان والتقاعد في جوادر حيث يمكنه أن يقيم بسلام، بعد أن أقر بعدم تمكنه من التعايش مع أعدائه أكثر من ذلك. قال سموه إنه لم تمض سنة بعد على زيارة السير فريري، وأنه منذ ذلك الوقت أنفق ١٥٠,٠٠٠ دولار لرشوة شعبه، ولكن بدلاً من أن يكونوا شاكرين، أصبحوا غير داعمين وجشعين أكثر من ذي قبل، وقد كان مخزياً ومحبطاً بشكل كبير سلوكهم تجاهه. كان يريد أن يريني القائمة المعطاة لأخيه السيد ثويني من قبل والده السيد سعيد، عندما ذهب إلى زنجبار، وكان عليَّ أن أرى كيف أن الرشى التي تدفع من قبله للقبائل المختلفة قد تزايدت. أضاف سموه بأنه حتّى الغافرية أصبحوا الآن يتصرفون ضده، وقد كانوا يتحدثون عن تنصيب أبناء جبير. وكذلك صالح بن علي الحارثي، لم يوقف احتجاجاته، وبالعكس من ذلك فإنه يعتزم القيام بثورة أخرى.

«وفي ردي له، حاولت أن أطمئن وأشجع سموه بالقول إنه كما هو مطلع، فقد قررت الحكومة أن تعطيه الدعم الإيجابي ضدّ المتمردين وبذلك حصل على تعاطفها الكامل، وكنت متأكداً بأنهم سيكونون مهتمين بالاستماع إلى وجهة نظره

التي أبداها حول موقفه. وقد أشرت أيضاً أن المنافسين الاثنين في عائلته، السيد عبد العزيز والسيد سالم قد أصبحا الآن خارج مسار الخطر ومتفرقين، وبأنني لم أكن مدركاً بوجود أي خلفيات جديدة لأي خوف ناجم عن الوضع الحالي. قال سموه إنه سوف ينظر ليرى أي مسلك ستتخذه توجهات الأحداث، وبأنه سيعيد إثارة الموضوع في مناسبة أخرى.

«في اليوم التالي قمت بزيارة إلى سموه. وبالرجوع إلى موضوع موقعه السياسي في ما يتعلق بالمعارضات الداخلية، فقد ذكرت له كم سيكون من المفيد في ظلّ الظروف الحالية أن يعين شخصاً ثقة، كفوءاً ومسؤولاً بمنصب وزير، حيثُ إنه ونظراً إلى الحجم الكلي للإدارة والمهام الملقاة على عاتقه، فإنه يتحمل أكثر من طاقته، وخصوصاً مع وضعه الصحي الحالي الضعيف. وقد أشرت أيضاً وبالنظر إلى الرشى الباهظة المطلوبة من قبل القبائل، سيكون الوضع أكثر سهولة وتأثيراً أن يتمكن وزير ماهر من التحكم وتخفيض تلك النفقات أكثر من سموه الذي كان لديه الاستعداد التام لأن يذعن إلى ابتزاز العرب. وإضافة إلى ذلك، فقد انتهزت المناسبة لتذكير سموه بالنصيحة المقدمة من قبلك له في الموضوع نفسه خلال زيارتك الأخيرة إلى هنا. لقد أخبرني سموه بأنه قد اعتمد بشكل كبير على نصيحة ومشورة إبراهيم العويسي، قائده الوهابي وأنه اعتبره من الرجال القادرين. وأضاف أيضاً بأنه قد شعر بأهمية ما قلته، حيثُ إنهَ كان متأكداً من إنّني كنت أنصحه لصالحه، وبأنه سيأخذ ذلك في الاعتبار بشكل جاد.

«إن أسبابي في إعطاء هذه النصيحة لسموه كانت معرفتي بأنه محاط برجال غير قادرين على إعطائه نصيحة جيدة وحكيمة باستثناء رجله إبراهيم، وأن الرأي القائل إن سموه لا يأخذ بمشورة وجهاء مسقط ولا أكثر الرجال نفوذاً فيها، أي أقاربه، أؤمن بأن تلك الشخصيات غير منصاعة لسموه، وعلى الرغم من هذا فإنه ليس هناك شك بأن الاتصال الشخصي بهم سيقود إلى استمالتهم وجذبهم، وبذلك، فإن تأثير سموه لن يقل بالتأكيد، وعلاوة على ذلك، فإنني أشعر بالقناعة أن وزيراً قادراً ومؤثراً سيكون بإمكانه ومن دون صعوبة في الوقت الحالي أن يستميل ويهدئ الأحزاب المنافسة ويحول الفرصة لصالح السيد تركي، وأن هذه المعارضات الداخلية والتظاهرات المضايقة باستمرار ستؤول إلى نهاية. حيثُ إنّه من المؤكّد بأن هذا البلد لم يشهد حاكماً يراعي حقوق الآخرين وسخياً أكثر من السلطان الحالي، وأنه ليس هناك مظالم حقيقية تدعو إلى التذمر».

في ١٦ نيسان/ أبريل كتب تركي حول الأمور التالية إلى الرائد مايلز:

«لا أخفي عليك بأنه قبل إبلاغي، كان صديقي العقيد روس دائماً ينصحني ويناقشني في السماح بحضور السيد عبد العزيز، ويقول إنه سيلم شملنا، وإنه يجب أن يكون تحت أوامري وأن يكون اللواء لي، وكنت دائماً أفكر بهذا، والآن أرى بأن رؤيتك هي صحيحة في هذه المسألة، خصوصاً في هذه الأيام حيث إنّني لست بصحة جيدة وأشعر بالضعف أمام الحزب المعارض، وحكومتنا الآن هي راغبة في هذا الحضور إذا أردت أن تثبت الأمن له في أفعاله، وأنه يجب أن يستمع إلى النصيحة من كلينا الحكومة البريطانية وتركي، وأن لا يكون ميالاً لاتخاذ موقف عدائي. وأن مطلبي هو أن تكتب له بالحضور وسوف أكون له ما اعتدت عليه».

في ١٧ نيسان/ أبريل كتب الرائد مايلز بالنظر إلى هذه الرسالة:

«إن رسالة السلطان الأخيرة وصلت إليّ في هذا الصباح وفيها يذكر سموه بأنه قد توصل إلى نتيجة بأنه سيكون من الأفضل استدعاء أخيه السيد عبد العزيز من كراتشي وضمه إلى الحكومة، بما أنه يشعر بالوهن في الوقوف لوحده أكثر من ذلك. يبدو سموه بأنه قد أساء فهم النصيحة التي تلقاها في هذا الموضوع، كما أنني لست مدركاً بأنني قد سبق وأن تحدثت أمامه بشكل مؤيد لهذا المشروع، إضافة إلى ذلك فإن التسرع في الأمر في الوقت الحاضر يبدو وإلى حد كبير مثيراً للشك.

إنّني متأكد بأن صاحب السمو لم يكن ليطلب إرسال أخيه عبد العزيز، والذي لا يثق به بشكل كبير، ما لم يقتنع تماماً بأنه أصبح في وضع شديد الخطورة وحرج للغاية. إنني غير مدرك الآن لما يخططه سموه. وفي الحقيقة فإنني أشك أن تكون لديه أية خطّة. لقد توقف عن التفاوض ولا يعد لأي قوة لمهاجمة إبراهيم في الوقت الحاضر. الحقيقة هي، إنني أؤمن بأنه بالاجتماع بالهناوية كما فعل مؤخراً أبعد عن نفسه معظم أصدقائه القدامى الغافرية، والآن فإنه يجد أن الهناوية لن يقاتلوا حقاً ولكن تجمعوا حوله فقط لضمان الحصول على أمواله وعطاياه، وفي الوقت ذاته فقد كان سموه يصرف كلّ مصادره والآن يشعر بنفسه مرتبكاً بكيفية التصرف».

ويكتب العقيد روس في ٢ أيار/ مايو مضيفاً:

«إن اقتراح سموه في إرساله في طلب أخيه عبد العزيز كان غير متوقع، وإنني اعتبرت من النصح التقدّم إلى مسقط لرؤية سموه في هذا الموضوع.

«من الملاحظ بأن سموه يذكر في رسالته إلى الرائد مايلز حول هذا الموضوع بأنني قد نصحت وألححت في هذا الإجراء، مع هذا، فإن ذلك سوء فهم من قبل سموه والذي من المحتمل أنه قد نشأ من وضعي السؤال له، بالاتفاق مع التعليمات المتضمنة في رسالة السيد إيتشيسون رقم صفحة ٩٩، فقرة ٣*. في تلك المناسبة،

فإنني لم أدافع عن الخطوة التي كنت في الحقيقة نافراً منها. مرة أخرى عند الإلحاح على سموه لتعيين وزير مناسب ومسؤول، أعتقد بأنني قد ذكرت اسم أخيه من بين أسماء أخرى عدة ولكن كاستفهام فحسب.

«وبالنظر إلى المطلب الأول، فإن صاحب السعادة في القنصلية يخشى ألا يكون هناك فرصة كبيرة للتوصل إلى حلّ مع تركي ولكن لإزالة كلّ جذور التذمر من جانب عبد العزيز، فإن المقيم السياسي في خليج فارس سيطلب منه التشاور مع سموه حول الموضوع وأن يرسل النتيجة.

«يجب اعتبار الاقتراح على أنه منطلق بشكل كامل من سموه. وفي هذا الإطار، وأيضاً مما رأيت من الطريقة التي كانت شؤون سموه تنساق إليها مؤخراً، اعتبرت إذا ما قد انقلب الاقتراح ليصبح فكرة مثبتة وليس مجرد رأي عابر فإنه يجب تنفيذ المقترح إن أمكن ذلك.

«مع وصولي إلى مسقط في ٢٠ نيسان/ أبريل فقد انتظرت سموه ووجدت أنه لا تزال لديه الرغبة في حضور أخيه وفق شروط معينة.

«في اليوم التالي استلمت برقيتك المرسلة في ٢٧ نيسان/أبريل،التي تبدي فيها الموافقة على الاقتراح بشرط عدم تقديم أي ضمانات في ما يتعلق بسلوك عبد العزيز تجاه سموه أو العكس، لقد كان لديَّ مقابلة أخرى مع السلطان، عندما أخبرت سموه بأنه بناء على رغبته التي عبر عنها فقد كنت مستعداً للتوسط بينه وبين أخيه عبد العزيز للتوصل إلى مصالحة بينهما. وإذا وافق عبد العزيز من جانبه، فإنني سآخذ موافقته كتابة على هذه الاقتراحات وفق ما يُتفق عليه. ولكنني وددت أن يفهم سموه بوضوح بأن الحكومة لا تستطيع أن تقدم أية ضمانات حول سلوك عبد العزيز تجاه سموه بعد عودته إلى مسقط، ولا يمكنها أن تكون مسؤولة في ما يتعلق بهذه المسألة. وإذا رغب سموه في استمراري بالمساعي الحميدة على تلك الأسس، فإنني أعلمه بأنني سوف أتوجه إلى كراتشي، وإذا قدم عبد العزيز الوعود الكافية، فإنني سأجلبه إلى مسقط. في البداية قال سموه إن ضمان الحكومة كان لا بُدَّ منه، ولكن كون أنه تمّ الشرح له بأن ذلك لم يكن ممكناً للحكومة في إعطائه مثل ذلك الضمان، فقد رغب سموه في النهاية بأن يتقبل المسألة ويتقدم معها. وبناء عليه، فقد طلبت من سموه أن يعد رسالة إلى أخيه والتي سأحملها معي وقد أسلمها لعبد العزيز وفق ما ستقتضي الظروف، وأن يخبرني أيضاً بالشروط التي على أساسها سيلتقي بعبد العزيز. لقد تحققت أن سموه أراد أن يربط عبد العزيز به كوزير أو نائب له، وليس قبوله في تسليم مسؤولية أعلى من تلك في الحكومة.

«لقد جئت إلى مسقط مشرباً بفكرة أن موقع السيد تركي يتطلب تماماً حضور بعض المساعدين الأكفاء في الحكومة، إلى حدّ ما بسبب عدم قدرته الجسدية على تنفيذ المهام المهمة. وعند وصولي وجدت أن الأوضاع كانت أكثر سوءاً مما تنبأت به، وبهذا، كان من المجازفة بأن يمرّ الوقت وما زال هناك تردد في الإرسال إلى عبد العزيز.

«لقد أقصى سموه عن نفسه تقريباً كلّ شخص في البلد قادر على نصحه ومساعدته. وكان غالباً ما يأخذ بنصح واحد أو اثنين من المقربين وضيعي المنزلة الذين نالوا ثقته. والأسوأ من ذلك أنه قام مؤخراً ومع ضعفه الذي لا يصدق، بتبذير أمواله على أشخاص مثل حميد بن خليفين من الوهيبة، والذي يعرف سموه بأنه خائن لقضيته من كلّ قلبه. بسبب هذه التوجهات السياسية المتذبذبة، فقد تمكن من إبعاد كامل الجانب الغافري، وبما أن الهناوية لن يطلقوا رصاصة واحدة لدعمه، وعند الشدة ليس لديه أحد يتطلع إليه لمساندته. وفي أسوأ الأحوال بُذرت كلّ أمواله في أمور لا جدوى منها. وتحت هذه الظروف المؤلمة فإنه ليس من المستغرب بأن يكون الرأي العام السائد لدى أي شخص عاقل في الدولة بأن السيد تركي سينهار مع أول هجوم خطير. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك يتطابق مع رأي سموه. لقد أخبرني بشكل متكرر بأن السلالة الحاكمة لعائلته قد بليت ولم يعد لديها أي سلطة وأنه يجب فتح الطريق أمام شخص آخر. وقد قال سموه أيضاً إنه لم يعد يحكم ولكن تحول إلى مجرد وكيلٍ للعرب. بناء على طلبي فقد تكرم الرائد غرانت ببعث مذكرة لي حول الوضع الحالي لسموه. وأرفق نسخة منها. واتّفق بشكل عام مع آراء الوكيل السياسي.

«وتحت هذه الظروف، فإن الدواء الوحيد الذي يطرح نفسه هو المقترح من قبل سموه، بشكل رئيس، وهو الحصول على مساعدة عبد العزيز، إن النتيجة المباشرة لهذا الإجراء ستكون مما لا شكّ فيه إيجابية وسوف تمنح الرضا للكثير من العرب، وإن قدرة عبد العزيز الشخصية ستكون عظيمة الفائدة لسموه. إن الرائد مايلز شديد الكراهية لهذا الإجراء، ولكنه يتفق معي في الاعتقاد بأن ذلك الإجراء ضروري الآن مع غياب خطّة أفضل.

«في الأمس، وبحصولي على الوثيقة المطلوبة، استأذنت من سمو السيد تركي في المغادرة وصعدت على متن السفينة متوجهاً إلى كراتشي. وبعد الوصول هناك، والاتصال بالمفوض في السند وعبد العزيز، يتطلب أن أخبر المزيد».

في الأول من أيار/ مايو كتب الرائد مايلز:

«لقد عاود سموه إثارة الموضوع الذي كان قد كتب لي حوله مشيراً إلى أن وقت

المصالحة بينهما قد حان، حيث شعر سموه بعدم قدرته على الاستمرار في إدارة الحكم وبأنه غير مساند، وأن حضور أخيه قد بدا مهماً لصيانة واستقرار وضعه ولتأمين السلطة لعائلة السيد سعيد الراحل. ومع ذلك فإن سموه قد أمل بأن تمد الحكومة البريطانية معروفها وتأخذ ضماناً من السيد عبد العزيز بأنه سيلتزم بالتصرف بشكل داعم لسموه، وأن يحجم عن التآمر أو العمل ضده في حال سمح له بالعودة. لقد قال سمو السيد تركي إنه قد اعتبر بأن الحصول على الأمان من عبد العزيز عن طريق الحكومة شرط لا بُدَّ منه، حيثُ إنَّ معرفته بشخصية أخيه لا تجعله يأتمنه أو يثق به من دون نوع من الضمان على إخلاصه وسلوكه الجيد.

«وبما أنه لديَّ بعض المعرفة بشخصية السيد عزيز، فإنني لم أوافق أو أشجع على مخطط سموه بأي طريقة، وقد انتهزت الفرصة للإشارة إلى أنه يبدو أن سموه قد أساء فهم مغزى اتصالك به خلال زيارتك الأخيرة في ما يتعلق بموضوع عودة السيد عبد العزيز».

وفي الوقت ذاته، في ٢١ نيسان/أبريل ١٨٧٤، أرسل العقيد روس برقية إلى حكومة الهند، حول رغبة تركي في عودة عبد العزيز.

في ٢٧ نيسان/أبريل أرسلت حكومة الهند برقية جوابية مبلغة بالموافقة بشكل عام ومضيفة:

«من الضروري أن تكون حذراً بعد التزام الحكومة بأي ضمان سواء في ما يتعلق بسلوك عبد العزيز تجاه تركي أو ضده».

في ٤ أيار/مايو أرسل العقيد روس برقية يشير فيها:

«بعد أن وافق عبد العزيز على كلّ الشروط المتعلّقة بالمصالحة مع السيد تركي، أقترح أن يعود معي إلى مسقط على متن المركب ماي فيري في ٦ أيار/مايو. لم تمنح أية ضمانة من قبل الحكومة وبأي شكل كان. تمّ إرسال برقية إلى المفتش العام لاتّخاذ الإجراءات الضرورية للإفراج عن عبد العزيز».

«وبناء عليه فقد أرسلت حكومة الهند في ٦ أيار/مايو برقية إلى المفتش في السند لإنهاء الإجراءات القانونية المتعلّقة بعبد العزيز وبأنه سيغادر برفقة روس اليوم».

في ١٢ أيار/مايو أرسل العقيد روس البرقية التالية:

«لقد أوصلت عبد العزيز إلى مسقط في ١٠ من أيار/مايو. لقد تمّ استقباله استقبالاً حاراً من قبل السلطان. وقد حظيت المصالحة بشيء من الثقة، لقد بدت

مطالب سموه قابلة للتطبيق. إنني أتقدّم نحو ساحل العرب إلى بوشهر».

٢٧٦ - مذكرة من الرائد مايلز حول وضع تركي بشكل عام في أيار/مايو ١٨٧٤. في التاريخ نفسه، الأول من أيار/مايو، وبعرض الوضع المحفوف بالمخاطر الذي كان يحيط بتركي، قدم الرائد مايلز المذكرة التالية:

«منذ الوقت الذي مرض فيه سمو السيد تركي في كانون الثاني/يناير وضعف حكمه، أصبحت المخاطر الكبيرة على وضعه واضحة بشكل مؤلم ومستمر في الزيادة منذ ذلك الوقت.

«إن الغارة الناجحة للشيخ صالح بن علي وبشكل خاص العمليات الحديثة لإبراهيم بن قيس في الباطنة أظهرت بشكل قاطع بأنه ليس هناك أي خلاف بأن موقع سموه أصبح حرجاً للغاية، وأنه من دون جهد نشيط في هذا الجانب، فإن ولاية السلطة لن تبقى طويلاً في يديه.

«إنني أؤمن بأنه لو لم نقم باتّخاذ إجراء ضدّ المصنعة في آذار/مارس الماضي، لكان السيد إبراهيم في هذه اللحظة في مسقط والسيد تركي لاجئاً، إلا بالطبع إذا ما تمت مساندته من قبلنا.

«يمكن أن تكون هناك أسباب كثيرة بالإمكان أخذها في الحسبان لوضع السيد تركي الحالي، ولكن في رأيي أن السبب الأساسي هو ضعف قدرة سموه الشخصية في الإدارة والغياب الكلي للأصدقاء المخلصين والناصحين الجيدين الذين كان يجب عليه البحث عنهم، والإسراف الطائش لمصادره المالية.

«وخلال الأشهر الـ ١٨ الماضية لم يكن بجانب سموه شخص كفء واحد أو ناصح مؤثر يمكنه الاعتماد عليه، وكثير من أصدقائه قد أصبحوا تدريجياً متنافرين.

«وإضافة إلى إيراداته العادية، فقد تلقى سموه منذ نيسان/أبريل ١٨٧٣، مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار تقريباً من الخزنة، أنفق معظمها في مساعيه لاستمالة القبائل، ولكن المحصلة النهائية لهذا الإنفاق يمكن اعتباره على أنه لا شيء. فقد حصل أيضاً على سلفية حتّى تموز/يوليو ١٨٧٤، وكان عليه أن يستدين نقوداً من بومباي. هكذا لم يكن لديه أي احتياطات مالية لمقابلة أي طارئ.

«لقد اعتمد سموه مؤخراً سياسة سلمية تجاه الهناوية، وقد كانت سياسة شديدة النجاح عندما رشاهم بشكل كبير، ولكن كلاً من الغافرية والهناوية يبدون بمعزل عنه في الوقت الحالي، وهم متذبذبون ومستعدون تماماً للانضمام إلى أي حزب يدفع لهم. ومع ذلك، وعلى الرغم من كلّ هذا فإن جدوى إجراء عودة عبد العزيز إلى

مسقط وضمه بتسرع إلى الحكومة السيد تركي اعتبره قطعاً أمراً محفوفاً بالشكوك. والذي يجب أن آسف على تأييده إن كان بالإمكان تجنبه. مع ذلك يمكن النظر إلى قضية السيد تركي على أنها ميؤوس منها ولا أمل فيها، لقد ضاعت السلطة من قبضته، وإذا كنا لا نزال نسعى إلى المحافظة عليه، فيجب أن يتم ذلك من خلال إجراءات قوية. إن تنصيب عبد العزيز يبدو كأنه نوع من العلاج اليائس مع اعتباري له، ونظري إليه على أساس أنه ضرورة».

٢٧٧ - الشروط التي سمحت لعبد العزيز العودة إلى مسقط على أساسها؛ إن سلوكه في مسقط تمّ الإخبار عنه بأنه مرضٍ. إن الشروط التي وافق عليها عبد العزيز قد حددت في الاتفاق التالي والذي ألحق به توقيع عبد العزيز قبل مغادرته كراتشي:

«إن سمو أخي السيد تركي بن سعيد بن سلطان، سلطان مسقط وبإعلان رغبته في عودتي إلى مسقط من باب المصالحة والوفاء والصداقة الأخوية المخلصة المشرفة لكلينا، شريطة موافقتي على التقيد بشروطه التالية:

«**أولاً**، من الضروري أن يكون قلبك وصداقتك مخلصين، وإنك ستكون متحداً معي وأن يكون سلوكك تجاهي جيداً.

«**ثانياً**، إنزع بعيداً كلّ الشر من صدرك ولا تسمع للشر المغرض ولا تنظر إلى أية أمور قد تعتبر مصيرية على حكومتنا.

ثالثاً، لا تعر أي انتباه لناشري الإشاعات أو صانعي النزاعات لأن العداوة والتنافر بيننا يأتيان منهم.

«**رابعاً**، إذا اعتبرت أي شيء جديراً بالنصح ولم أوافق عليه، فيجب عليك التخلي عنه من دون أن تعتبر أن ذلك يسيء إليك.

«**خامساً**، إذا أخبرك من ينشرون الإشاعات أي شيء يجعلك غير سعيد بهدف إحداث الانفصال بيننا، فمن الضروري إخباري وعدم إخفاء ذلك لنتمكن من التشاور في ما بيننا حول ذلك.

«أنا، السيد عبد العزيز بن سعيد بن سلطان، بهذه الواسطة أعطي وعدي الحر والكامل بالتقيد بهذه الشروط والتي أقبل بها من دون تحفظ أو استثناء أياً كان.

«وبالحصول على الإذن من حكومة جلالتها في الهند بالعودة إلى مسقط تحت الشروط أعلاه، وإضافة إلى هذه الواسطة، فإنني أعلن بوقار بشرفي وإيماني بأنه وخلال حياة أخي، السيد تركي وحكمه كسلطان لمسقط، فإنني سأكون مخلصاً له

كحاكم، لن أحاول أبداً أن أغتصب موقعه ولا أن أجيز التآمر ضدّ سلطته، وإنني سأعمل كلّ ما في وسعي لأدعم حكومته وسلطته».

«وأتعهد أيضاً بأنه وتحت كلّ الظروف فإنني سأعمل كلّ ما بطاقتي لتنفيذ وحفظ كلّ المعاهدات والترتيبات القائمة الآن بين الحكومة البريطانية وسلطان مسقط، ولن أعمل تحت أي اعتبار بعكس نصيحة الحكومة البريطانية وممثليها.

«لقد وافقت على الوعود أعلاه بحرية وإخلاص وبحضور السيد ويليام موريفر (K. C. S. L) و (C.B)، المفوض في الهند، والعقيد روس، المقيم السياسي، وأضع على هذه الوثيقة يدي وأختم عليها في الخامس من أيار/مايو ١٨٧٤».

ويبدو من رسالة العقيد روس المؤرخة في ١٣ أيار/مايو، بأن استقبال تركي لأخيه كان حاراً. لقد أخبر الرائد مايلز في ١٠ أيار/مايو بأن عبد العزيز كان قد خصص له إقامة مناسبة بعيداً عن القصر، وبقي على اتصال دائم مع تركي.

وأخيراً، في هذه الرسالة المؤرخة في ٢٩ أيار/مايو ١٨٧٤، كتب الرائد مايلز:

«قبل عدة أيام تسلم عبد العزيز رسائل من شيوخ الوهيبة، محمّد بن سعيد، وحمود بن سعيد، ومنصور، يقولون إنهم قد ابتهجوا لسماعهم بوصوله إلى عُمان وإنهم يقدمون له دعمهم في طرد السيد تركي وجعله سلطاناً بنفسه، ولكن يطلبون منه أن لا تعطى رسائلهم إلى السيد تركي. وتحت نصيحة محمّد بن عزان، فقد سلم عبد العزيز تلك الرسائل لأخيه حالاً وردّ على شيوخ الوهيبة بما ينسجم مع روح الالتزام الذي تعهد به أمامك».

٢٧٨ - الوضع العام في الوقت الحالي

جميع الأوراق تمّ إخبارها إلى وزير الخارجية، وفي الفقرة الأخيرة من الرسالة، تمّ تلخيص الوضع الحالي على النحو التالي:

«لقد انهار العصيان المسلح حتّى الآن، والسيد عبد العزيز متحد مع أخيه، سمو السيد تركي، في حكومة مسقط، وبخصوص التعويض عن الخسائر البريطانية في المصنعة، فإننا ننتظر تقديراً آخر من المقيم السياسي الذي توجه إلى مسقط بهدف التشاور مع سمو السيد تركي. لقد سمحنا للعقيد روس بتنفيذ مثل هذه الإجراءات القوية والتي يمكن أن يحكم بأنها عقلانية وضرورية لتعزيز الوضع، ولكننا عبرنا عن أملنا في أن يجد العقيد روس نفسه قادراً على الترتيب لتعويض كبير من دون اللجوء إلى أعمال الانتقام المتطرفة. وقد تقدّم العقيد روس والرائد مايلز بتلك المطالبات

تحت تعليماتنا المباشرة. مع الأخذ في الاعتبار الخسائر الحقيقية التي تكبدها الرعايا البريطانيون والتجار في عُمان بسبب الثورات المتكررة والتغيرات المتعلّقة بالسلالة الحاكمة والتي أنهكت الدولة في السنوات الأخيرة، وأيضاً الأخذ في الاعتبار مدى التزام الحاكم الحالي لمسقط بشكل ثابت بمصالحنا، واستعداده للعمل وفق رؤيتنا في ما يتعلق بتجارة العبيد، والشك حول مدى التعاون المماثل الممكن توقعه من إبراهيم بن قيس الذي يقع بشكل كبير تحت تأثير الحزب الديني المتطرف في عُمان. وعلى الرغم من منع ضباطنا من القيام بأية عمليات على الشاطئ، استجابة إلى مطلب تركي للدعم، إلا أننا وجدنا أننا محقون في مساعدة سموه بنشاط إلى الحد الذي يمكن أن تصل إليه مدافع مراكبنا الحربية».

توقيع ف. س. د(F. C. D).

١٣ آذار/ مارس ١٨٧٤م

III

تقرير شؤون مسقط

للفترة الواقعة بين

تموز/يوليو ١٨٧٤م وتموز/يوليو ١٨٧٥م



الفصل الخامس عشر

الإجراءات المتخذة لتحصيل التعويضات المستحقة على قبيلة يال سعد (الفقرات ٢٧٨ أ ــ٢٩٢)

٢٧٨ أ- **ملخص الوضع العام في عُمان في تموز/يوليو ١٨٧٤**؛ لقد وصل العصيان المسلح لإبراهيم بن قيس إلى نهايته على الرغم من عدم دفع التعويض المطلوب من قبل يال سعد حتّى الآن. لقد فوضت حكومة الهند المقيم السياسي في الخليج الفارسي فرض أية شروط يمكن أن يحكم في كونها معقولة وضرورية، وقد سمح للسيد عبد العزيز وتحت شروط محددة العودة إلى مسقط والانضمام إلى حكومة أخيه السيد تركي، والصعوبات الوحيدة التي كانت يخشى منها تمثلت في سلوك بني ريام والقبائل الغافرية المقيمة في الجبل الأخضر، والتي أظهرت مؤخراً روحاً عدوانية ومتمرّدة.

السيد سالم بن ثويني السلطان السابق المطرود من مسقط ما زال في قشم، وكان من المعتقد أن السيد تركي ينوي منحه راتباً صغيراً. المسألة الوحيدة التي تهم الحكومة البريطانية في الوقت الحاضر استلام تعويض من قبيلة يال سعد عن الخسائر التي تكبدها الرعايا البريطانيون في المصنعة، ولهذا فإن هذا السرد سيبدأ بإحداث الإجراءات المتخذة لتغطية هذا المبلغ والذي كان قد ثبت على أنه يقدر بـ ١٥,٠٠٠ دولار.

٢٧٩ - الإجراءات المتخذة لتفعيل استرداد التعويض المطلوب من قبل يال سعد؛ في ٢٥ تموز/يوليو، كتب العقيد روس برقية بأن هناك ترتيباً تمّ التوصل إليه لدفع التعويض خلال ثلاثة شهور، وأن قبيلة يال سعد قد خضعت للسيد تركي وأن ساحل الباطنة قد تمت تهدئته بشكل عام من دون الحاجة إلى الاستعانة

بالإجراءات الصارمة للانتقام. إن هذا الاستقرار المرضي قد تمّ إحداثه بالأسلوب التالي:

في العاشر من تموز/يوليو، بعد أن أجرى العقيد روس الترتيبات مع كبير ضباط البحرية في سفينة صاحبة الجلالة بليلوميل وماغبي وذلك للانضمام إليه في مسقط، ثمّ التقدّم إلى بركاء مع الرائد مايلز على متن ماي فيري. وكان قد سبق له أن بعث برسائل إلى إبراهيم بن قيس وقبيلة يال سعد، محذراً إياهم بأنه على وشك التقدّم بالقوة إلى ساحل الباطنة، كما طلب من السلطان أن يبعث بقوة من الجند تحت إمرة أخيه عبد العزيز في الطراد الرحماني. وبوصول عبد العزيز، الذي منح تفويضاً مطلقاً للتفاوض أو التوصل إلى تسوية باسم السلطان إلى بركاء، والتي كانت تحت قبضة السيد تركي، استكمل إعداد قواته التي بلغت حوالى ٣٥٠ رجلاً، كما استلم العقيد روس الردود من إبراهيم بن قيس ويال سعد على الرسائل التي بعث بها إليهم، حيث لم يقدم الأول أي عرض معقول بينما تبرأ الآخرون من المسؤولية.

٢٨٠ - مع ذلك، فعندما أصبح زعماء يال سعد مدركين وجود القوة في جوارهم، غيروا نغمتهم، وأرسلوا شيخين ليقولوا إنهم يريدون دفع التعويض وأن يعيدوا المصنعة للسيد تركي. في ١٣ من الشهر تحرّكت القوة إلى المصنعة، والتي كانت تحت سيطرة إبراهيم بن قيس وقد تمّ الانشغال عدة أيام في النقاش بين السيد عبد العزيز وشيوخ يال سعد.

لقد برر شيوخ يال سعد بأنه نظراً إلى حالة الانقسامات الحاصلة في القبيلة والرغبة في إقرار زعيم لهم، فإنه لم يكن بقدرتهم الاتحاد مع بعضهم لدفع المبلغ المطلوب، وفي ما يتعلق بالحصن ومدينة المصنعة، فقد عبروا عن استعدادهم لتسليمهما إلى عبد العزيز، إلا أنهم قالوا: نظراً إلى أنهما خاضعتان لحامية رجال إبراهيم، فإنّهم سوف يطلبون منه استلامها سلمياً.

٢٨١ - في ١٨ من الشهر، تمّ الترتيب بأن يتحرك عبد العزيز برجاله، حيث اعتبر أنّه من المناسب أن يضع يده على المصنعة من دون تأخير، إلا أنه بسبب العاصفة التي حدثت لم يتمكن من القيام بذلك حتّى اليوم التالي، حيث تمّ احتلال الحصن من قبل جنود عبد العزيز تحت غطاء القوارب الحربية من دون أي معارضة من جانب يال سعد أو السكان. لقد حطمت الحامية جزءاً من الجدار وبدأت في التسلل فور بدء القوارب بالتحرّك نحو الشاطئ.

٢٨٢ - وبعد نقاش طويل مع رؤساء يال سعد، أوصى عبد العزيز بأن يسمح لهم بالأمور التالية:

أولاً، يجب على هؤلاء الرؤساء أن يلزموا أنفسهم ويجدوا طريقة لدفع المبلغ المطلوب والبالغ ١٠,٠٠٠ دولار خلال ثلاثة شهور.

ثانياً، يتحمل سمو السلطان سداد باقي مبلغ التعويض البالغ ٥٠٠٠ دولار بشرط خضوع قبيلة يال سعد الكامل والتزامهم بالإحجام عن الانضمام إلى إبراهيم بن قيس في المستقبل.

٢٨٣ - لقد اعتمد الشرط الثاني على الاعتبارات التي قد تؤثر على مصالح السلطان فقط. لقد كان رأي عبد العزيز بأنه وبالتصرف بهذه الطريقة فإنه سيتم تقييد قبيلة يال سعد بالتزامات قد تؤدي إلى المساهمة في تحقيق المصالحة مع قبائل الباطنة وتأسيس مشاعر طيبة معهم في المستقبل؛ في الحقيقة، إن هذه المسالة ستمثل المفارقة بين السلام والحرب. لذلك، فإن العقيد روس لم يرَ أن من المستحسن أن يعارض هذا الاقتراح. وزيادة، فقد وافق على السماح للقبيلة بثلاثة شهور يدفعون خلالها المبلغ من دون تأخير، بينما حصل عبد العزيز على وثيقة رسمية من الرؤساء يلزمون أنفسهم بدفع المبلغ له خلال ٧٠ يوماً.

٢٨٤ - لقد قوبلت هذه الأمور بالتعاون الكامل من قبل السيد تركي، والذي عبر عن نفسه بأنه مبتهج كثيراً بالنتيجة التي كانت بعيدة عن التأثير بمصالحه. لم يكن إبراهيم بن قيس مشمولاً في الترتيبات، حيث اعتقد العقيد روس بأنه من الأفضل الامتناع عن الدخول في اتصالات معه بأمل إضعاف تأثيره على يال سعد. وقد شرح العقيد روس السياسات التي استرشد بها خلال تلك الأحداث على النحو التالي:

«بالتعامل مع هذه القضية العسيرة، سعيت من خلالها إلى الجمع بين مصلحة سمو السيد تركي مع تحقيق هدفنا بإنصاف الرعايا البريطانيين. على الرغم من أن هذا السبيل يعطيني مهمة أكثر تعقيداً نوعاً ما، فقد فكرت بأن أكون على اتفاق أكبر مع سياسة الحكومة وأكثر سعياً إلى الصالح العام. ما لا شكّ فيه أنه لم يكن ممكناً التوصل إلى حلّ مع القبيلة المهاجمة من خلال العمل المستقل عن السلطان، بل لولا التوصل إلى هذه التسوية ربما كانت الفرصة لتمكين السيد تركي من التحكم في الأمور ستضيع، مع إمكانية استمرار العدوان عليه وربما زيادة مداه.

«من خلال تشجيع التعاون معنا، وخصوصاً من خلال استخدام أخيه عبد العزيز كقائد وممثل له، فإن موقع السيد تركي ومن دون شكّ قد تحسن. إنها ليس بالفائدة البسيطة بأن يدرك العرب بأن لدى سموه من خلال أخيه قائداً قوياً وجسوراً لجنوده. وزيادة، فقد كان ذلك متلازماً مع وقار السلطان بأن يتم عقد

المفاوضات من خلال ممثله وليس مباشرة معه.

«وبشكل عام، فإن الترتيب الذي قد خلص مع يال سعد بموافقتي، وبموافقة سمو السيد تركي، يقوم على التالي:

«موافقة يال سعد على العودة إلى ولاء السلطان، ودفع مبلغ محدد لتعويض الرعايا البريطانيين، وأيضاً الامتناع عن الانضمام إلى إبراهيم بن قيس في المستقبل، وينظر إليهم باعتبارهم أتباع السلطان.

«ومقابل خضوعهم فإن السلطان يعفي يال سعد من دفع جزء من التعويض بتحمله بنفسه.

«إن رؤساء يال سعد قد نفذوا ميثاقاً والذي كفل من قبل رؤساء قبائل أخرى محددة، ملتزمين بدفع مبلغ ١٠,٠٠٠ دولار إلى السيد عبد العزيز خلال ٧٠ يوماً من ٢٢ تموز/يوليو ١٨٧٤.

«لقد باشر عبد العزيز وكممثل للسلطان في هذه المسألة بتغطية المبلغ أعلاه بحسب الاتفاقية خلال ثلاثة شهور. المبلغ الكامل للمطالبات البريطانية هو ١٥,٠٠٠ دولار، يتولى السلطان سداده لاحقاً.

«لقد تمّ ترتيب أمور أخرى صغيرة بين عبد العزيز و يال سعد، ولكن هذه المسائل تبقى خاصة بين السلطان وأتباعه.

«بالطبع سنكون أكثر رضى لو تمكنا من استلام دفع فوري لتلك المطالبات، ولكن بعد الأخذ بحرص للاعتبارات، كنت مقتنعاً بأن ذلك لم يكن بالإمكان تحقيقه إلا بالقوة والتي كانت تتطلب موافقتي، ومن حكمي الشخصي فإنها ستكون غير سياسية. لذلك، فإنني أثق بأن تنال الترتيبات الكلية التي تمّ التوصل إليها موافقة سعادة نائب جلاله الملكة والحاكم العام في القنصلية».

٢٨٥ - لقد صادقت حكومة الهند على إجراءات العقيد روس والرائد مايلز، وطلبت بأن تبلغ إقراراتهم إلى كبير ضباط بحرية سفينة جلالتها فيلوميل، الكابتن جارفورث، وإلى ضباط بحرية سفينة جلالتها نيمبل وجاجبي، والكابتن جوثري قائد مايو فرير، لتعاونهم في تسوية هذه الأمور. لقد تمّ إرسال تقرير بجميع الخطوات لعلم وزير الخارجية.

٢٨٦ - لقد عاد شعب المصنعة والسويق قريباً إلى مهنهم السلمية السابقة. لقد تمّ خلع والي السويق علي بن سالم، وتم تعيين خلف له الشيخ سيف بن حمود أحد

شيوخ بني رواحة التابعين للقبائل الهناوية، وقد أجرى السلطان الترتيبات لحماية المصنعة من قبل قبيلة الهدادبة هناوية كذلك من فنجاء.

٢٨٧ - حركات إبراهيم بن قيس والمسالمة مع السيد تركي؛ لقد كان السيد إبراهيم بن قيس في الحزم في الوقت الذي غادر فيه الرائد مايلز المصنعة بعد استقرار الأمور هناك بوقت قصير، وتقدّم إلى الرستاق، وبمساعدة إبراهيم نجح في تنصيب نفسه على مقاطعات العوابي ووادي بني خروص، وقد قيل إنه كان يبني حصناً في العوابي بهدف تقوية نفسه وتثبيت احتفاظه للبلاد. لقد وصل شيخ قبيلة يال بورشيد هناوية إلى مسقط في ١١ آب/أغسطس من منطلق الترتيب مع السلطان لبعض المسائل المرتبطة بالباطنة، وقد أخبر الرائد مايلز بأنه كان يريد أن يقدم نفسه كوسيط بين سموه وإبراهيم بن قيس. وقد ذكر أيضاً بأنه المطوع محمّد بن سالم الغاربي والذي رسم الاتفاقية بنفسه وكان يقوم بجهود كبيرة لجمع مبلغ التعويض المطلوب من قبل يال سعد للبريطانيين، وأنه من المحتمل أن يدفع المال في الوقت المحدد.

لقد أخبر الرائد مايلز أيضاً بأنه قد لمس تراجع إبراهيم بن قيس عن الاستمرار في معارضة السيد تركي والرغبة في التوصل إلى تسوية مرضية. وبرغبة من إبراهيم بن قيس توجه إلى الرستاق سيف بن حمود المعين حديثاً كوالٍ على السويق، والتقى مع إبراهيم حول الموضوع حيث توصل إلى نتائج مرضية. لقد فهم من الرائد مايلز بأن إبراهيم قد خضع ومن دون شروط للسلطان، وأنه كان مستعداً لقبول أي علاوة مهما كانت يريد سموه دفعها له، لقد تمّ تثبيت هذا المبلغ على ١٠٠ دولار شهرياً، وتمت الموافقة كذلك على إلغاء سداد مبلغ ٢٠٠٠ دولار مستحقة للسيد تركي من السيد حمد بن الإمام، وهو عبارة عن بقية المبلغ غير المسدد عن غرامة قدرها٧٠٠٠ دولار، فرضت قبل حوالى ١٠ شهور على السيد حمد بسبب تورطه في أمور انطوت على الخيانة. بعد ذلك بفترة قصيرة تمّ استلام التزام مكتوب بهذه النتيجة من إبراهيم بن قيس، وبدأت العلاوة المخصصة له في الاستحقاق.

٢٨٨ - **دفع التعويض من قبل يال سعد**؛ للعودة إلى مسألة التعويض المدفوع من قبل يال سعد؛ في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أخبر الرائد مايلز بأن السيد عبد العزيز كان قد أخبره بأن يال سعد قد نجحوا في جمع المال المطلوب من قبلهم، وأن بعض القبيلة يتوقع وجودهم في مسقط قريباً ومعهم المبلغ. لقد وصل المبعوث سيف بن حامد في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ولكنه جلب معه ٣,١٣٣ دولاراً فقط، ورسالة من القبيلة تقول إنهم استطاعوا جمع هذا المقدار فقط، وأنهم طلبوا وقتاً لدفع باقي المبلغ. واعتبر كلّ من السيد تركي والسيد عبد العزيز اعتبروا أن ذلك

مجرد خدعة لكسب الوقت، وعبرا عن ثقتهما بأن القبيلة قد جمعت أكثر من المقدار المطلوب للتعويض. وعندما شعر الرائد مايلز بأنه من غير المستحسن قطعياً أن يفكر في تمديد الوقت المسموح للدفع، فقد اعتبر أنه من الأفضل، وبعد تشاوره مع السيد عبد العزيز، أن يطلب من السلطان أن يرسل عبد العزيز إلى الباطنة من أجل استخدام نفوذه مع الضمانات لإغراء يال سعد من أجل تأدية التزاماتهم. وبناء عليه، فقد غادر السيد عبد العزيز مسقط إلى بركاء لأداء هذه المهمة في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر.

٢٨٩ - لقد كان عبد العزيز ناجحاً في الوصول إلى تسوية مع يال سعد الذين التزموا من خلالها بدفع بقية المبلغ المطلوب منهم في ١٥ من رمضان، والموافق ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٤، وقد أخذ ست رهائن ضماناً لإنجاز وعدهم. وفي الوقت نفسه، كان عبد العزيز قد بقي في بركاء مع الرهائن حتّى يتوجب دفع المبلغ الكامل.

٢٩٠ - مع ذلك، في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، عاد عبد العزيز إلى مسقط ومعه حوالى المئة من قبيلة يال سعد ومبلغ ٧,٠٠٠ دولار، والذي تمّ دفعه من قبلهم، تاركين مبلغ ٣,٠٠٠ دولار حتّى تتم تغطيته. لقد سعى يال سعد إلى إغراء السلطان لإعفائهم من هذا الدفع، إما بأخذه على عاقته أو بالتوسل إلى الحكومة من أجل الامتناع عن بقية المطالبة، ولكن سموه رفض فعل ذلك وأصر على أن يدفع بقية المبلغ من دون أي فترة إضافية.

٢٩١ - في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر أخبر الرائد مايلز بأنه بقي مبلغ ١٤٠٠ دولار فقط غير مدفوعة. مع ذلك، فقد قام السلطان باحتجاز بعض الشيوخ في حصن ميداني لعدم إيفائهم بوعدهم. وقد أخبر المفوض السياسي بأنه نوى الاحتفاظ بهم هناك حتّى يتم دفع المبلغ كاملاً، وبإعلام حكومة الهند لوزير الخارجية بتلك الصفقات، فقد كان رأيه أن المسألة قد دبرت بنجاح من قبل السلطان وبنصيحة المقيم السياسي في الخليج الفارسي والمفوض السياسي في مسقط. وقد اتفق وزير الخارجية مع حكومة الهند في هذا الرأي.

٢٩٢ - لقد سويت القضية أخيراً بدفع يال سعد التعويض كله والبالغ ١٠,٠٠٠ دولار باستثناء ٤٠٠ دولار. لقد أعلن السيد تركي بأنهم حقيقة غير قادرين على جمع هذا المبلغ الصغير، وفي ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٨٧٥، سمحت حكومة الهند للمقيم السياسي في الخليج الفارسي بأن يرشد الرائد مايلز كي ينهي هذا الأمر بقبول المبلغ الذي دفع سابقاً وترك مطالب البريطانيين لدى يال سعد،

وتقسيمه بين التجار الذين عانوا في المصنعة. في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، أخبر المفوض السياسي بأنه بعد الاتصال بالسيد تركي، والذي اعتبر بأن الباطنة قد عادت إلى سلطته، سمح للتجار الهنود البريطانيين بالعودة وممارسة أنشطتهم الاعتيادية في المصنعة.

في ٢ نيسان/ أبريل ١٨٧٥ أخبر الرائد مايلز بأن ٩,٦٠٠ دولار من التعويض المستلم من يال سعد، كان كما ينبغي ووزع بنسب بين المتضررين بالأسلوب التالي:

الرقم	أسماء التجار	الادّعاءات المقيدة	الحصة من التعويض		ملاحظات
		دولار	سنت	دولار	
١	كاتواداس جوندومول	٣,٢٦٨	/٠٠	٩٤	٢٤٥٠
٢	دواركاداس نوبومول	١,١٩٩	/٠٠	٥٣	٩٠٨
٣	أوكر سيبرا رام	١,٦٠٠	/٠٠	٣٧	١٢٠٤
٤	حيمجي موهجي	٣٠٠٠	/٠٠	١٩	٢٢٥٨
٥	أرونا تاكر	٢٠٠٠/٠٠	٤٧	١٥٠٦	مودعة لدى الخزينة
٦	جاكريا مينون	١٦٥٠/٠٠	١٠	١٢٤٣	
		١٢,٧١٧/٠٠	٦٠	٩٥٧١	
	رسوم شحن مسددة		٥٠	٢٧	
	الإجمالي بالدولار		٠٠	٩٦٠٠	

المطالب الأخير المسمّى جاكريا مينون لم يتمكن من الحضور لاستلام حصته من التعويض بسبب المرض.

وصلت الاستحقاقات المسجلة إلى ١٢,٧١٧ دولاراً، وقد سجل الرائد مايلز ملاحظة بأن السيد تركي قد تحمل دفع ثلث التعويض بنفسه، أي ٣,٠٠٠ دولار. ومع ذلك وتقديراً للتعاون الحميم والمساعدة الممنوحة من شقيق السلطان عبد العزيز في التفاوض والتعامل مع قبيلة يال سعد، والمصاريف الكبيرة التي تكبدها سموه خلال القضية، فقد اقترح الوكيل السياسي بأن يتم الإعفاء من المطالبة على سداد

هذا الجزء من التعويض بكامله. هذا المقترح تمّ تأييده من قبل المقيم في بوشهر.

وفي ردّ، تمّ إبلاغ الوكيل السياسي بأن سعادة نائب الملك والحاكم العام في القنصلية كانوا على رأي بأنه يجب أن يطلب من سمو السيد تركي الالتزام بالحد الضروري لسداد تعويضات عادلة عن الخسائر الفعلية. حيثُ إنَّ مطالبات التجار المسجلة بلغت ١٢,٧١٧ دولاراً وتلقوا منها ٩,٥٧٢ دولاراً يمكنكم إعلام العقيد ركن مايلز بأن المبلغ المتبقي على صاحب السمو والبالغ ٥,٠٠٠ دولار يمكن تخفيضه إلى المقدار الذي يكفي للدفع بعد التحقيق الدقيق في الاستحقاقات التي تمّ تسجيلها ولم يتم إرضاء المطالبين بها بعد.

الفصل السادس عشر

حملة السيد تركي ضدّ بني ريام
(الفقرات ٢٩٣ــ ٣١٦)

٢٩٣ - حملة السيد تركي ضدّ بني ريام؛ عند نهاية شهر تموز/يوليو، حصل المقيم السياسي في الخليج على موافقة من حكومة الهند لدفع معونة حكومية مقدمة لستة أشهر لسلطان مسقط على اعتبار أنه قد ساعد عملياتنا في الباطنة بإعداد حملة وتحمل بعض النفقات، إن هدف هذه الدفعة المقدمة كان واضحاً، ذلك أنه في ٢٤ آب/أغسطس أرسل المقيم برقية بأن السيد تركي كان على وشك التقدّم في اليوم التالي لمحاربة بني ريام، وأنه سينضم إلى الهناوية في سمائل. لقد أخبر الرائد مايلز في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٨٧٣، بأن بني ريام كانوا راغبين في وضع يدهم على ممتلكات يقولون إنها تعود إليهم في نزوى، وبركة الموز، ذلك أنهم توقعوا أن يكسبوا النفوذ والثروة بالانتفاضة، ومن المحتمل أن يسببوا الشغب قبل انقضاء وقت طويل. وبحسب العقيد روس، فإن بني ريام يسكنون في منطقة الجبل الأخضر وهم إحدى أهم القبائل الغافرية ولديها ٢,٠٠٠ رجل مقاتل، والجبل الأخضر عبارة عن سلسلة من التلال الواقعة بين الرستاق ونزوى في قلب عُمان، ومن الواضح بأنها مناسبة للغاية لأن تكون معقلاً لمتسلقي الجبال المغامرين.

٢٩٤ - وقبل مغادرة حملة السيد تركي كانت مناطق عُمان في حالة من عدم الاستقرار الشديد. لقد اشتعلت المؤامرات والخصومات بين القبائل الهناوية في نزوى وإزكي والغافرية من بني ريام على حصن بركة الموز، لقد وقع صدام خطير قتل فيه ٣٠ من بني ريام، وقد أزيحت هذه القبيلة من بركة الموز. لقد تبنى سلطان مسقط قضية الهناوية في العراك ولم يشارك فقط مادياً بالرجال والنقود، ولكنه بعث بكبار ضباط المدافع مع عشرة مدفعيين إلى إزكي حيث يسيطر الهناوية على الوضع،

لمساعدتهم في تقليل عدد الحصون التي يسيطر عليها معارضوهم.

٢٩٥ - لقد جرت عدة محاولات لمصالحة الطرفين المتنازعين من قبل كلّ من الأشخاص المستقلين ومن قبل ممثل السلطان ولكن من دون نتيجة، لقد كان سبب الفشل أن القبيلة الغافرية لبني ريام قد أصرت على استعادة الحصون التي انتزعت منهم، بينما رفض الهناوية بعناد التخلي عما نجحوا في احتلاله بقوة السلاح.

٢٩٦ - في مثل هذا الوضع، اعتبر سمو السيد تركي ذلك ذريعة للتقدّم إلى مشهد الخصومات شخصياً، والإتيان بالحرب إلى نتيجة قبل أن تصل إلى أبعاد أخرى أكثر خطورة. ولكن، عندما أصبح مربكاً بشكل خطير في أموره المالية، توسل للحصول على سلفة بمقدار ١٠,٠٠٠ دولار من الحكومة لنفقاته قبل المباشرة بمغامرته المعتزمة، وقد تمّ تحويل طلبه من قبل الرائد مايلز:

«إن إلحاح الأمر قد أظهر لي أن أجيز الإذعان لمطلب سموه، وكما قدرت بأن القناعة غير العادية البادية من قبل سموه ومع القضية الناجحة للحملة سوف تميل بشكل كبير إلى تقوية وضعه، وتهدئ الدولة، وتمنع التكرار المتواصل للعصيان المسلح والإزعاجات التي كانت تقع منذ زمن بعيد. لذلك، فإنني أعلمت السيد عبد العزيز بأن الحكومة ستكون مسرورة بدفع سلفة السيد تركي إذا وجدت أنها ضرورية، لقد كنت مستعداً لتلبية رغبات سموه. وبناء عليه فقد رفع سموه لي بطلب ٢١,٦٠٠ روبية والتي قمت بدفعها.

٢٩٧ - غادر السيد تركي مسقط في صباح ٢٨ آب/أغسطس مصحوباً بقوة تبلغ ٤٠٠ رجل، وبعد مغادرته تمّ تكليف أخيه السيد عبد العزيز مسؤولية مسقط خلال فترة غيابه. لقد أرسل الرائد مايلز بأن السلطان أصبح يقيم علاقات أفضل مع عبد العزيز، وأن هناك تفاهماً حميماً قد قام بينهما. لقد أصبح سلوك عبد العزيز منذ وجوده في مسقط مريحاً ومخلصاً وقد شعر السلطان بأنه يستطيع أن يضع الكثير من الثقة به. الحاملة التي غادرت مسقط تتكون من حوالى ٢٠٠ وهابي وبعض أفراد قبيلة بني بوحسن من جعلان.

٢٩٨ - لقد كانت مدّة الحملة قصيرة، لأنه بتقدّم السلطان خلف سمائل، أبدت القبائل الغافرية خضوعها وقد رجع السيد تركي إلى سمائل لإجراء الترتيبات النهائية، وتشتت القبائل الهناوية المتجمعة من أجل الحملة.

٢٩٩ - البنود التي خُلص إلى السلام بها كانت على النحو التالي:

السوق القديم تحت القلعة في إزكي الذي كان محتلاً من قبل بني ريام، وتم

هجره مؤخراً إلى سوق جديد على بعد مسافة منه، يجب إعادة شغله والسوق الجديد يجب تدميره.

زكاة التمور السنوية المستحقة على الغافرية يجب دفعها كالمعتاد.

إن سالم بن ناصر زعيم حارة الراحة، والذي تمّ احتجازه من قبل أبناء سيف بن سليمان، شيخ بني ريام، يجب إطلاق سراحه وإعادة أملاكه.

إن بيت الجامع في نزوى المستولى عليه من قبل الهناوية يجب إعادته وأن يبقى تحت قبضة السلطان.

يجب أن يستمرّ بيت السلوط في البقاء مع الغافرية.

٣٠٠ - إن الشرط الأخير كان الوحيد في مصلحة الغافرية، وقد كانوا مجبرين على التنازل عن النقطة الرئيسة المتعهد بها من قبلهم عندما عملت المساعي من أجل التوسط بين الأحزاب المحاربة، وبشكل أساسي إعادة القلاع التي استولي عليها من قبل الهناوية. بعض الأشخاص العارفين، مع ذلك، اعتقدوا باستمرارهم في الحفظ والعمل ببنود الالتزام لوقت أطول مما يلتمس موافقتهم لفعل ذلك، وكان من المتوقع أنهم يتطلعون إلى التوصل إلى الفرصة المناسبة لإعادة البدء بالنزاعات.

٣٠١ - لقد تمّ إطلاق ٢١ طلقة من قبل السيد عبد العزيز تحيّة على شرف السلام الناجح المنجز من قبل السلطان في ١٠ أيلول/ سبتمبر في مسقط، والذي عاد إلى مسقط في ١٢ من الشهر نفسه.

٣٠٢ - لقد عبر السيد تركي عن نفسه بأنه كان راضياً بنتيجة الحملة، وقال إن شيوخ الوهيبة وقبائل أخرى قد توسطت في القضية وأقنعت بني ريام بالحل. فقد كان بنو ريام منهكين من النضال، وقد أنفقوا معظم مصادرهم، ولم يعتقد سموه بأنهم سوف يحاولون تجديد النزاع قبل وقت طويل.

٣٠٣ - المزيد من خلافات بين القبائل الهناوية و الغافرية؛

إن الهدنة التي قد تمّ ترتيبها بين الأطراف المتحاربة، النزار أو العرب الغافرية، واليمن أو الهناوية، تمّ انتهاكها بوحشية بسبب خيانة قام بها أحد أفراد الجماعة الهناوية في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر. حيث قتل شخص من قبيلة بني رواحة الهناوية شقيقه في إزكي أثناء الاضطرابات التي حدثت مؤخراً هناك، وقتل غافري من المدينة يدعى سالم بن ناصر، وذلك ثأراً لموت أخيه. لقد جُرح القاتل والذي يدعى خالداً، بشكل وحشي خلال ارتكابه جريمته من قبل الضحية. وهذا

العمل وفق التقاليد العربية يشكل خرقاً للشرف لا يغفر. وبسرعة أصبح الأمر أكثر تعقيداً عندما قتل شخص غافري آخر أحد الأفراد من بني رواحة. لقد ذكر الرائد مايلز بأنه على الرغم من أنه لم يتم إخباره بالضبط عن المسلك الذي سيعتمده السلطان للتعامل مع هذه القضية، إلا أنه من المحتمل أن يسعى إلى أن يبقي نفسه بمعزل عنها. وقد كان الوكيل السياسي وبناء على توجيهات الحكومة في الهند يشجع سموه على انتهاج هذا المنهج.

٣٠٤ - لقد أخبر الرائد مايلز في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر بأنه قد حدث نزاع خطير في الظاهرة بين الهناوية والغافرية والذي هزم فيه الغافرية، وكان بني غافر هم المعتدين، متحدين مع بعض القبائل الصغيرة، وقد وصل عددهم كما قيل إلى حوالى ٢٠٠٠ مقاتل. لقد هاجموا قبيلة بني علي الهناوية في ينقل، ولكنهم هزموا بشكل شائن وأكدوا على الانسحاب بعد خسارة حوالى ٩٠ رجلاً، وقد فقد بني علي الذين كانوا أقل عدداً ٣٠ شخصاً فقط. لقد طلب السيد بدر بن سيف، والي صحار السماح له بالتوجه إلى الظاهرة بهدف التوسط بين المحاربين، وقد وجهه السلطان للسعي إلى ترتيب السلام إذا كان بالإمكان.

٣٠٥ - إضافة إلى ذلك فإنه في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٨٧٥، أعلن بأن خصومات مفتوحة قد اشتعلت بين قبائل متعددة من الهناوية والغافرية الذين يقتسمون وادي سمائل بينهم. منذ عدة أيام قامت فرقة من الهناوية بتشجيع من بني رواحة بإطلاق النار على منزل والي سمائل حمد بن سعيد وقتلوا ثلاثة أشخاص وكان ضمنهم امرأة هناوية. وقد انتقم الغافرية بقطع أشجار النخيل التابعة للهناوية، وحيثُ إنَّ ذلك ساهم فقط في تفجير العراك، فقد بدأ كلّ من الطرفين بجمع قواه. وقد قيل إن حوالى ١٠٠٠ من بني رواحة، كانوا يتحركون لمهاجمة الغافرية. وبالرجوع إلى العقيد روس فإن بني رواحة هي واحدة من أكبر القبائل الهناوية، والتي يصل عدد مقاتليها إلى ٢,٥٠٠ رجل.

٣٠٦ - ولأن والي سمائل غير قادر على القيام بأي إجراء بنفسه، فقد لجأ إلى مسقط، وأوعز بالقضية شخصياً إلى السيد تركي والذي وجهه بالتنسيق مع السيد حمد ابن حمد والي بركاء، والسيد ناصر والي صور، للتوجه إلى سمائل للتوسط بين المحاربين والسعي إلى التوصل لترتيبات ودية ترضي الطرفين.

مع ذلك، فقد ذكر الرائد مايلز، بأنه على الرغم من أنه كان من الممكن نجاحهم في تأمين هدنة قصيرة، فقد اعتبر أشخاص من ذوي المعرفة أن من غير المحتمل أن يوافق أي من الأطراف على التوصل إلى تسوية من دون استخدام

السلاح، ويمكن توقع نزاع خطير بينهم، لقد كان غافرية الظاهرة أيضاً يجمعون قواهم لتجديد النزاع وقيل إنهم كانوا يعدون للهجوم على ضنك، مدينة واسعة على الطريق بين البريمي وعبري.

٣٠٧ - وفي ظلّ هذا الوضع غير المستقر للأمور، تمّ تسلم البرقية التالية من العقيد روس بتاريخ ٢٣ شباط/ فبراير ١٨٧٥ :

«الوكيل السياسي، مسقط، برقية من جسك، بتاريخ ٢٢، كالآتي: لقد اطلعت على طلب تركي بمنحه دفعة مقدمة عن ثلاثة شهور من معونة زنجبار من أجل ترتيب مشكلة سمائل التي تروعه بشكل كبير، بعد أن سعى بغير نجاح للحصول على قرض. وباعتبار أن الوضع يتطور نحو الأسوأ ويزداد خطورة، فهو الآن في ورطة كبيرة، إذا منح الدفعة المقدمة ربما يشتتها في غير محلّها إلا إذا أُخذ منه نوع من الضمانات في أن يكرس استخدامها للهدف المقصود. وبالرغم من أهمية تفادي الأعمال العدوانية، إلا أنه من الصعب تحقيق ذلك من دون تمويل. لذلك فإنني ألتمس تقديم الدعم. لقد اقترحت على تركي أن يستخدم عزيز لتسوية هذه القضية. لقد عرض تركي على عزيز أن يتنازل عن العرش لصالحه، ولكن عزيز رفض ذلك. عزيز يتدخل الآن ونادراً ما يقدم النصيحة وكذلك محمّد بن عزان. أعتقد بأن الوقت قد حان لنصيحة تركي لترقية منصب عزيز وربطه ومساواته أكثر بالحكومة، حيثُ إنَّ نفوذه يمتد بسرعة وهو أكبر داعم لتركي وقد تصرف حتّى الآن بتعقل وولاء، وإن إدارته المساعدة لتركي ليست فقط ضرورية للأخير، ولكن من المحتمل أن تؤمن له الاعتلاء على العرش بعد موت تركي. إنني أتقدّم بهذا الاقتراح للنظر فيه بعين الاعتبار، ولكنني غير متأكد كيف سيتم استقباله من قبل تركي وعزيز». ـ انتهت الرسالة ـ.

الرسالة التالية هي الثانية من الرائد مايلز، المؤرخة بـ ٢٣ من الشهر: «إنني أتفهم أهداف تركي بتسوية الأمر ودياً إن أمكن ذلك، وهذا بالتأكيد سيكون مكلفاً، حيث سيتطلب الدفع لكلي الطرفين. إن مخاوف تركي من الحرب بين الهناوية والغافرية أصبحت مخاوف عامة. إن لم تستقر قضية سمائل، فإن الفئات المتنافسة يمكن أن تنتهز الفرصة» ـ الرسالة الثانية انتهت ـ «أقترح باحترام أن يسمح للعقيد مايلز بأن يمنح السلطان دفعة مقدمة من المال بعد الحصول على الضمانات الضرورية بأنه سيتم استخدامها استخداماً سليماً. أعتقد بأنه سيكون من المناسب انتهاز الفرصة في أن نظهر وجهة نظرنا لسموه بقوة في ما يتعلق بمستشاريه، إنني ألتمس الرد بأسرع وقت ممكن عن طريق التلغراف».

٣٠٨ - لقد بلغت حكومة الهند التعليمات التالية عن طريق التلغراف:

«برقيتك في ٢٣ الشهر. يسمح لك بإعطاء تركي دفعة مقدمة من المعونة عن مدّة ثلاثة أشهر من دون شروط، مع تعبيرنا عن أمنياتنا الطيبة. قدم النصيحة والمساعدة فقط إذا طلبت منك، حكومة الهند يجب أن تكون بمعزل عن التدخل في الأمور الداخلية في عُمان ويجب عدم التطوع بتقديم النصيحة».

٣٠٩ - في ٦ شباط/فبراير، أفاد الرائد مايلز بعودة ثلاثة من الموظفين إلى مسقط وذكر بأنهم أخفقوا في تحقيق أي تسوية مرضية للنزاع، وقد نجحوا بصعوبة بإغراء الأطراف المتنازعة بأن تقبل بهدنة لمدّة شهرين لاكتساب المزيد من الوقت للتفاوض. لقد ارتاب الرائد مايلز من إمكانية التوصل إلى حلّ سلمي لإنهاء الخلاف للأسباب التالية: **أولاً**، لأنها ناجمة عن نقض في أمانة وشرف العرب من جانب بني رواحة. **وثانياً**، لأن الخسارة التي تكبدها الهناوية نتيجة قطع نخيلهم من قبل الغافرية في وادي سمائل وصلت على الأقل إلى خمسة أو ستة آلاف دولار، الجرح الأكثر خطراً، والذي من خلاله زرعت بذور مدّ القضية وأعمال ثأر مريرة.

ويتابع الرائد مايلز:

«لو كان حجم الخسارة أقل مقداراً، فمن المحتمل تحقيق التئام لنقض العهد بواسطة السلطان ببساطة بأمر الهناوية بدفع دية القتيل، والغافرية بتعويض المتضررين بخسارة أملاكهم، ولكن الجرح الذي أوقعته القبائل الغافرية أكبر بكثير من أن يمكن تقديم تعويض عنه وبذلك يبدو أن اللجوء إلى السلاح أمر لا بدّ منه.

«يجب أن يكون واضحاً بأن أسباب هذه المعارك تعزى وبدرجة كبيرة إلى السياسة الضعيفة وسوء بصيرة سمو السيد تركي في التعامل مع شعبه. مع ختام حملة سموه ضدّ بني ريام في أيلول/سبتمبر ١٨٧٤، لم تكن الشروط المفروضة على تلك القبيلة مطبقة مطلقاً كما سبق أن أوضحت سابقاً، ولم يبذل سموه أي جهود منذ ذلك الوقت لفرض دوره. ومجدداً، عند اقتراف الاعتداء أولاً من قبل بني رواحة فقد كان من الممكن كبح الغيظ وتسوية القضية بوساطة الحكماء، ولكن سموه لم يتدخل. لقد تركت القبائل توطد خلافاتها بنفسها وبالتالي خرجت سلطة السيطرة عليها من يديه.

«إن حزب المطاوعة لا يزال يناضل ليثير الخلافات، وقد أشيع بأن هناوية الشرقية يجهزون للانضمام إلى بني رواحة وآخرين من هناوية عُمان ضدّ الغافرية. تقريباً كلّ المنطقة في حالة هياج فعلي في الوقت الحالي. وعلى ضوء الوضع المضطرب

تشير المعلومات غير المكتملة لديّ، بأن صراعاً على وشك الوقوع وسوف يحول البلد من منحى إلى آخر».

٣١٠ - وبإقرار العقيد روس لاستلامه هذه المعلومة، وبرجوع الوكيل السياسي لأوامر الحكومة الفقرة ٣٠٤، تمّ تشجيع سمو السلطان لتجنب الاشتراك في العداء.

٣١١ - في ١٩ شباط/فبراير، أخبر الرائد مايلز أن الهدنة بين الهناوية المعادين والغافرية في منطقة سمائل كانت لا تزال سارية. ولم تحدث خصومات، وأنه عندما حاولت بعض الفئات من الهناوية خرق الهدنة بإطلاق النار في أراضي الغافرية، تدخل زعماء من الطرفين وتوصلوا إلى تفاهم بأنه يجب احترام الهدنة في كامل مدتها. أضاف الرائد مايلز:

«إن سمو السيد تركي قلق جداً من احتمال وقوع الحرب، وبأنه يرغب في تجنب وقوعها بأية وسيلة في سلطته. إنّه مدرك بأنه يخشى إذا ما انتصر الهناوية على الغافرية أن ينتهزوا الفرصة للاستيلاء على مسقط، ووضع السلطنة أو الإمامة تحت يدهم».

وقد قدم الرائد مايلز أيضاً نسخة من رسالة من السيد تركي، يتوسل فيها بدفع الدفعة التالية من الدعم نصف السنوي مقدماً. وقد أجيز له ذلك من حكومة الهند.

٣١٢ - في ٦ من أيار/مايو، أخبر الرائد مايلز بأن الغافرية قد استجابوا بشكل حسن لعرض السلطان للتوسط في قضية سمائل، وأن بعض الزعماء قد وصلوا فعلاً إلى مسقط بهدف التباحث مع سموه. لقد كان وصول الهناوية متوقعاً. إن الصعوبة الكبرى تكمن في إرضاء مطالب الهناوية من أجل التعويض عن خسارة أشجار نخيلهم، ولكن السلطان ذكر بأنه إذا تمكن من التغلب على الصعوبات فإنه سوف يسعى إلى تمديد الهدنة لمدّة سنة.

٣١٣ - ومع ذلك بعد انقضاء أسبوع لم يحدث أي تطور على التحكيم في هذه القضية، على الرغم من وجود زعماء الطرفين في مسقط ودعم القبائل الهناوية للسلطان مثل الوهيبة، بني بوحسن... الخ، والتي صرحت له بأنها ستكون مجبرة على الانضمّام إلى الهناوية الآخرين في نزاعهم إذا لم يتم التوصل إلى حلّ ودي. وقد تمّ الاقتراح بتحويل الأمر إلى قرار قضائي وتم إرسال أفراد من كلا الطرفين إلى الباطنة من أجل الطلب من محمّد بن سالم الغاربي أن يتولى مهمة المحكم.

٣١٤ - في الثالث من نيسان/أبريل، أخبر الوكيل السياسي بأن هذه المحاولة من أجل حلّ المشكلة قد فشلت، وعندما رفض الغاربي التوجه إلى سمائل لينظر في المسالة ميدانياً، فقد أعتقد بأنه لم تكن لديه ضمانات أو أمان بأن تحترم جميع الأطراف حكمه أو العمل به. لقد عرض قدومه إلى مسقط وتقديم حكمه إلى السلطان إذا طلب منه فعل ذلك شخصياً وبحيث يدعم سموه جمع قادة جميع الأطراف هناك، ولكن هذا الاقتراح فشل بشكل واضح في الحصول على مصادقة السلطان. لقد ذكر الرائد مايلز بأنه على الرغم من أنه تمّ تجريب شهرين من الهدنة ولم تحدث نزاعات حتّى الآن، فقد كان الانطباع العام بأن العودة إلى السلاح كان محتوماً، إلا إذا توجه السلطان بنفسه إلى سمائل.

٣١٥ - أن القبائل الهناوية، الحجريين وبني بوحسن والتي احتجزت من قبل السيد تركي من أجل حماية مسقط منذ طرد الوهابيّة(*) قد صرحوا عن نيتهم بعدم المشاركة في المعركة القادمة، عندما تمّ تهديدهم من قبل بني بوعلي بأنه إذا انضم إلى أتباعهم رجال القبيلة في عُمان، فإن بني بوعلي سوف ينظرون إلى ذلك على أنه سبب للحرب ويهاجمونهم في جعلان. إن السبب الوحيد للأمل في إرجاء العدوان يكمن في حقيقة أنه إذا قطع الهناوية إمدادات المياه، فإن مناطق الغافرية الذين يحتلون القسم الأسفل من الوادي في سمائل سوف تدمر بشكل يتعذر إصلاحها، حيث ستدمر محاصيل نخيلهم. لذلك، سوف يعملون كلّ ما في وسعهم لتجنب قطع فوري للعلاقات.

٣١٦ - في بداية نيسان/أبريل توجه بعض الحجريين وبني بوحسن إلى سمائل قادمين من مسقط للقيام بالمسعى الأخير لوقف الخروقات بين الأطراف، وتم التوصل إلى اتفاق بتمديد الهدنة لمدّة شهرين إضافيين. لم يتم تحقيق تسوية نهائية للنزاع، ولكن الآمال كانت تضمر بأنه من خلال تدخل السيد هلال والذي كان مالكاً لأخدود نخيل كثيف في المقاطعة، والذي ستتأثر مصالحه المادية في حالة تجدد النزاع بين القبائل، بأن يتم التوصل إلى تسوية نهائية للقضية، وكأساس للتسوية عرض الهناوية إحلال السلام والامتناع عن كلّ المطالبات الأخرى الخاصة، إذا ما أصلحت بعض الممتلكات التي كانت ملكيتها في السابق تعود إلى المطوع الخليلي، والتي تسبب الغافرية في الإضرار بها وتبلغ قيمتها ٨,٠٠٠ دولار، وعلى ضوء ذلك اقترح السيد هلال شراء تلك الممتلكات بموجب شروط معينة.

(*) انظر: الفقرة (٣٨٠)، الفصل العشرون، القسم الثاني من هذا الكتاب.

في ٢٨ أيار/مايو أخبر العقيد ركن روس بأن المفاوضات للحل الودي لقضية سمائل قد فشلت بشكل كلي، وأن الخصومات قد اشتعلت في جميع أنحاء المنطقة. في النزاع الأول عانى الهناوية من هزيمة نكراء، فقد قتل ٢٢ وجرح عدد كبير، ولكن قواهم كانت تتجمع وكانوا يحضرون لمعركة شديدة مع الغافرية.

في الشهر التالي ١٠ حزيران/يونيو، تمكن الرائد مايلز أن يبعث بتقرير أفضل حول عدم تجدد المناوشات في منطقة سمائل وإنه لم يتم إراقة أية دماء هناك. لقد تمّ الاتفاق مرة أخرى على هدنة قصيرة لمدّة عشرة أيام بين الطرفين على أمل بذل بعض الجهود لتحقيق الصلح.

في ٢٤ من شهر حزيران/يونيو، أفاد العقيد ركن مايلز إأن أخباراً موثوقاً بها تشير إلى التوصل إلى حلّ مرضٍ لقضية سمائل، ومن المأمول به أن يتم تسويتها نهائياً وألا تحدث أية اضطرابات في تلك المنطقة؛ إضافة إلى الخسائر الفعلية التي لحقت بكلا الطرفين اللذين كانا يعانيان بشكل كبير بسبب البقاء في موقف عدائي لفترة طويلة ما جنبهم رعاية محاصيلهم وأشجار النخيل، لقد عزز مؤخراً كلّ من الطرفين قواته بأعداد كبيرة، تهدد باندلاع حتمي للنزاع الخطير بينهم، ما جعلهما متلهفين لتحقيق السلام بأي ثمن. لذلك فقد تّم وبتوسيط اليعاقيب وهي قبيلة غافرية من عبري، التوصل إلى السلام بالتفاهم على إبقاء كلّ الأمور المتنازع عليها كما كانت، وسحب كلّ طرف مطالباته ضدّ الآخر. لقد أعلن الهناوية بأنهم قد خسروا ٤٠ رجلاً قتلوا في الصدامات المختلفة، وقال الغافرية إنهم قد خسروا ثلاثة رجال. لن يدفع أي طرف أية دية للطرف الآخر.

وحول ذلك كتب العقيد ركن مايلز فلننتظر ونر النتائج:

«لقد كان الهناوية ومن دون جدال الأكثر تضرراً في القضية كلها وقد كانوا الأكثر معاناة، بالرجال والممتلكات. لذلك فإنه من غير الممكن لشروط السلام بأن تقبل بالدرجة نفسها من التساوي بين الطرفين، ومن الممكن المحافظة على السلام فقط في حالة ملاءمته للرغبات الهناوية».



الفصل السابع عشر

الخلاف بين السيد تركي وأبناء أخيه؛ وتقدم السيد سالم بن ثويني (الفقرات ٣١٧ـ ٣٤٢)

٣١٧ - مخصصات السيد عبد العزيز أثناء إقامته في مسقط؛ الظروف التي صاحبت عودة السيد عبد العزيز إلى مسقط ومصالحته مع أخيه، السيد تركي(*).

٣١٨ - لقد تبين بأنه لم يكن هناك أي ترتيب في ما يتعلق بالمخصصات التي كان يجب أن يتسلمها السيد عبد العزيز في مسقط، وفي ٢٦ حزيران/ يونيو ١٨٧٤، أُخبر الوكيل السياسي بأنه قد نما إلى علمه بأن السيد عبد العزيز كان يعاني من ظروف محرجة وأنه لم يكن قادراً على سداد نفقاته. وبالعمل بنصيحة الرائد مايلز، فقد عرض السيد عبد العزيز ظروفه إلى السلطان، والذي حول الأمر إلى الوكيل السياسي. لقد أعلمه الرائد مايلز بأنه يعتبر هذه المسألة لا تخضع إلا لاعتبارات سموه.

٣١٩ - بعد ذلك اقترح السيد تركي بأن تدفع من خلال الحكومة البريطانية، ولكن بموجب توجيهات المقيم في الخليج، أعلمه الرائد مايلز بأن الحكومة البريطانية لن تتدخل في مثل هذا الأمر.

٣٢٠ - بعد ذلك رتب سموه بأن يدفع للسيد عبد العزيز مبلغ خمسمئة دولار شهرياً، ابتداءً من ١٠أيار/ مايو ١٨٧٤، وبعد استرداد مبلغ ستمئة دولار كانت في وديعة خزينة مسقط في حساب مخصصات السيد عبد العزيز التي سددت له أثناء إقامته في الأراضي البريطانية.

(*) وردت في الفقرة (٢٧٧)، الفصل الرابع عشر، القسم الثاني من هذا الكتاب.

لقد قوبلت هذه الترتيبات بالتصديق من قبل حكومة الهند.

٣٢١ - الخلافات بين السيد تركي وابنيْ أخيه، السيد محمّد وحمد؛

لقد أخبر العقيد ركن مايلز في ٢٧ آب/أغسطس ١٨٧٤ بأن هناك خلافاً قد نشأ بين السيد تركي وابنيْ أخيه السيد محمّد و حمد، نجلي سلطان مسقط الراحل السيد ثويني بن سعيد. لقد كان السبب في ذلك قد عزي إلى الأمور العائلية المتعلّقة بابنة السيد تركي التي تزوجت بابن عمها حمد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٧٣، ولكنها طلقت بعد ذلك. ومنذ ذلك الحين، تسلم الاثنان موافقة السلطان على توجههما إلى بومباي ولكنهما لم يفعلا ذلك.

٣٢٢ - في مساء ٢١ آب/أغسطس، فوجئ الرائد مايلز بزيارة السيدين واختيهما اللتين كانت إحداهما أرملة الوزير الراحل ثويني بن محمّد، والذين قالوا إنهم قد جاءوا لطلب اللجوء والحماية، لأن السلطان قد أرسل يطلب حضورهم إليه في الحال، وقد علموا بشكل خاص بأن قصد سموه حجزهم في القلعة لمنعهم من مغادرة مسقط. لقد وجد الرائد مايلز بأنه من المستحيل رفض منحهم حقّ اللجوء، ولكنه اتّصل مباشرة بالسيد تركي وطلب منه أن يرسل أشخاصاً متنفذين من أجل طمأنة ابنيْ أخيه.

٣٢٣ - أرسل السيد تركي السيد محمّد عزان، والي مسقط، من دون تأخير، والذي كرر لهم الضمانات بأنه ليس هناك شيء يخافونه، ولكن عندما رفضوا الذهاب، وعدهم الرائد مايلز بحمايتهم وبكفالة سلامتهم، وبعدها عادوا إلى منازلهم مع إخوتهم.

٣٢٤ - لقد كان السيد تركي يعارض مغادرتهم مسقط، حيثُ إنّه خاف من إمكانية إغرائهم من قبل أشخاص أشرار للتآمر عليه وتكوين حلف ضده، وقد سعى سموه إلى ضمان وساطة الوكيل البريطاني في ما يتعلق ببقائهم في مسقط. إن المشكلة تكمن في أن السيد تركي سبق أن منحهم الإذن بالمغادرة، ولكن ذكر بأن ذلك الإذن قد منح بتهور ومن دون أي اعتبار.

٣٢٥ - لذلك فقد انتهز الرائد مايلز فرصة نصيحة الشباب بقوة ضدّ التخلي عن حماية عمهم، وجعلهم يفهمون بأنه لا ينبغي عليهم أن يتوقعوا أي مساعدة من الحكومة أثناء تواجدهم في الهند، وأنه في حالة عودتهم إلى عُمان من بومباي لتعزيز العصيان ضدّ السيد تركي، فإنّهم سيتعرضون إلى استياء حكومة الهنود.

٣٢٦ - لقد تبنى السيدان نصيحة الرائد مايلز، وبناء على طلب السيد تركي

فقد تخلوا عن نيتهم للتوجه إلى الهند. إن إجراء الرائد مايلز في تسوية تلك الخلافات العائلية قد صودق عليها من قبل حكومة الهند.

٣٢٧ - تحرّكات السيد سالم بن ثويني؛ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٨٧٤، أفاد الرائد مايلز أن السيد عبد العزيز بن ثويني، أخا السيد سالم ورجلاً يدعى داهو بن محمّد قد وصلا إلى مسقط من جوادر برفقة دين محمّد زعيم داشتيار، والذي يعتقد الرائد مايلز بأنه قد أغري لجلبهم طمعاً في الحصول على مكافأة. لقد تمّ حبس السيد عبد العزيز في القصر، ومن غير المتوقع أن يكون قد ألحق به المزيد من الأذى، ولكن كان هناك أسباب جديرة بالاعتقاد بأن داهو قد تمّ قتله من قبل السلطان.

٣٢٨ - وقد أفاد الرائد مايلز في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، بأن أم السيد سالم قد وصلت إلى مسقط في طريقها إلى قشم من زنجبار، لقد صعدت على متن السفينة البغلة (مركب شراعي) التابعة للسيد برغش، والتي غرقت في البحر قرب سقطرة وعلى متنها ٧٥ شخصاً. نجا حوالى ٣٠ شخصاً بمن فيهم السيدة المذكورة أعلاه، وتجمعوا في قارب وتمكنوا من الوصول إلى الجزيرة حيث تمّ حملهم بمركب حراسة.

٣٢٩ - في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٨٧٥ أرسل المقيم في بوشهر تلغرافاً كالآتي:

«الوكيل السياسي في مسقط، أرسل تلغرافاً أن السيد تركي يخشى من أن ابن أخيه، سالم، سيحاول قطع إما ساحل القراصنة أو صور، وذلك بدعوة من القبائل الغافرية في جعلان. يقيم سالم في جزيرة قشم في الأراضي الفارسيّة. هل ترغب الحكومة في القيام بأي مساع لمنع سالم من الاجتياز إلى عُمان أو توقيفه إن وجد في البحر"؟

وفي الرد أوعز العقيد روس بالمراسلة السابقة والتي كانت تتعلق بموضوع السيد سالم، وخصوصاً بأوامر حكومة الهند المؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٧٣، بأنه في حال قدوم السيد سالم إلى جوادر أو كراتشي وتسليم نفسه من دون شروط، فسوف يمنح الشروط نفسها التي منحت إلى عبد العزيز، ولكن إن لم يذعن خلال الوقت المحدد فلن يتم تجديد الشروط وسوف يتم سجنه أينما وجد.

وقد ذكر بأن هذه الأوامر ما زالت سارية وأن السيد سالم يمكن أن يتم سجنه في أي مكان لدى المقيم سلطة فيه لتوقيفه.

٣٣٠ - القلق الذي ينتاب السيد تركي من ابن أخيه يمكن فهمه من خلال الرسالة التالية والتي تمّ إرسالها إلى الوكيل السياسي، بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٨٧٤:

«أعلمك بأنه بفضل الله فإن عُمان في سلام وسكانها بأمان، ليس هناك أي إرباك من أي نوع في الوقت الحاضر. الذي يجب عليّ تقديمه الآن يتعلق بابن أخي سالم بن ثويني. لقد أشفقت وعطفت عليه وعلى ظروفه لأنه عانى كثيراً، وبقوله إنّه ليس لديه أمل إلا بي فقط. خصصت له راتباً شهرياً يكفي لدعمه وبالتفاهم على أن يتخلى عن نوايا الشر وأن يقيم في قشم. الآن وفي هذه الأيام فإنني أستلم وبشكل متواصل معلومات بأنه يتآمر ويسعى إلى إحداث ثورة في عُمان والبعض من غير الراضين يقدمون له التشجيع والأمل، ولكنهم مخطئون ولا يكفون عن الاستمرار في المراسلة. مع ذلك، فلا يمكنني البقاء صامتاً بينما هو يثير الاضطرابات في سلطنتي، وبما أنّني أخشى أن تنتج تآمراته خسارة لأتباعي، فإنني بذلك أتوسل بأن تصنع معروفاً معي بأن تكتب أو ترسل رسولاً إلى الشيخ صقر ليتسلم سالم مسؤولية، وأن يدعه يفهم بأنه في حال وقوع أي شيء من قبل سالم فإنك سوف تحمله ـ الشيخ صقر ـ المسؤولية. سيكون اعتمادي إذاً من أجل السلام والأمن على الحكومة البريطانية والتي أعول عليها، وسوف تستمر الحصة المخصصة للسيد سالم. إذا كان مطلبي أكبر من أن توافق عليه، فإنني أتوسل إليك أن تمنحني الإذن من أجل الإرسال وجلب سالم إلى مسقط، ووفقاً لذلك فإن القلق الذي يسببه سوف يزول وأؤمن راحة البال لي. إن المعلومة التي امتلكها هي من مصدر موثوق به، وأنا راضٍ أن أتقيد بقرارك».

٣٣١ - لقد أخبر العقيد روس السلطان بالرد بأنه لم يكن قادراً على أن يوافق على مطلبه بأن يحمل الشيخ صقر شيخ قشم مسؤولية مؤامرات السيد سالم، وقد وثق بأن سموه أيضاً سيرى ذلك مناقضاً للعرف المؤسس للحكومة البريطانية، بأن تجيز الاعتقال القسري للسيد سالم أثناء إقامته في الأراضي الأجنبية. وقد طلب من سموه أن يطلع الرائد مايلز في أقرب وقت ممكن على الأسباب التي جعلته يعتقد بأن السيد سالم يقوم بحركة معادية من قشم، أو أنه يعتزم العبور إلى عُمان.

٣٣٢ - في ١٦ كانون الثاني/ يناير، أرسل الرائد مايلز تلغرافاً بأن قلق السيد تركي كان يتزايد، وقد اعتقد بأن السيد سالم سيحاول إما عبور ساحل القرصان أو أن ينزل إلى صور، حيث كان قد دُعي من قبل القبائل الغافرية في جعلان. وفي رسالة ثانية بالتاريخ نفسه أشار إلى رسالة أخرى استلمها من السيد تركي حول الموضوع وهي كالآتي:

«بناء على رسالتي إليك في ما يتعلق بمخططات النوايا الشريرة لأخي السيد سالم، فإنني أعلمك الآن بأن ذلك يعود بشكل رئيس إلى استقبالاته لزوار من

الشعب العُماني الذين يرغبون برؤية الاضطرابات والقلاقل قائمة.

«إن ردك على مخاطبتي والذي تذكر فيه بأنك حولت الأمر إلى العقيد روس والذي يجب علي الالتزام بقراره باعتبار أن مصالح الحكومتين البريطانية والعربية هي واحدة. إن العقيد روس نفسه كان دائم الاهتمّام بِكُلّ ما يهمني وسوف يتحقق من الأمر. كنت أتوقع جواباً منذ بعض الوقت. والآن قد نمي إلى علمنا من مصدر معتمد بأن الأشخاص العُمانيين المذكورين أعلاه يقومون بزيارته، وأنا أخشى من أنهم سيسيطرون على فهمه فيوافق على تنفيذ رغباتهم ويدخل عُمان على أمل اغتصاب السلطة ما يؤدي إلى إثارة الاضطرابات.

«الآن فإنه يعود إليك اتّخاذ القرار المناسب.

«إنني أثق في إنّك سترى أنه من المناسب التدخل في هذا الأمر وتمنع مغادرة السيد سالم الجزيرة التي يقيم فيها لبعض الوقت كما ردّ العقيد روس، أو دعنا نتقدم إلى هناك لهذه الغاية لأنني أخشى أن يؤدي تأجيل هذا الأمر إلى كارثة، حيث إنّني أدرك مدى نفاق أهل عُمان».

لقد أضاف الرائد مايلز الملاحظات التالية:

«بعد استلام رسالة سموه، اتّصلت به شخصياً، وقد أخبرني بأن تآمر إعادة سالم من جديد إلى عُمان قد بدأ من قبل بني بوعلي والجنبة وقبائل غافرية أخرى في الجنوب الشرقي، والذين دعوه إلى هناك ووعدوه بالدعم. في البداية، رفض سالم أن يأتي ولكن في النهاية وافق على قبول الدعوة في حالة إيقاف معاشه أو عدم دفعه بانتظام.

«لقد أضاف سموه بأن الشيخ عبد الله بن سالم من بني بوعلي والذي زار مسقط مؤخراً، قد نوى على التقدّم إلى قشم بهدف جلب سالم معه من هناك. ولكن الشيخ ماجد بن حمد أثناه عن القيام بذلك.

«وقد اشترك الشيخ علي بن خلفان الجنبي أيضاً في هذه المؤامرة، وقد توجه إلى صحار بقصد العودة إلى جعلان عبر الظاهرة وعُمان وحث القبائل الغافرية على الانضمام في التحالف، مع ذلك، فإن السيد تركي بعلمه بنواياه، وجه أوامره إلى صحار لإرجاعه. وعلي بن خلفان هذا قدم خدماته قبل مدّة قصيرة لسموه للتوسط وعقد مصالحة مع قبيلة بني ريام، ولكن تركي رفض العرض، ويعتقد منذ ذلك الوقت أنه بسبب استيائه أصر على تدبير المؤامرات ضده.

«لقد قال سموه إنه من المحتمل أن يحاول السيد سالم أولاً أن يعبر إلى ساحل

الشمال، الشارقة، أو دبا، وفي نهاية المطاف يتوجه إلى صور لينضم إلى أصدقائه في جعلان.

«أعتقد بأنه يوجد القليل فقط من المخاوف حول احتمالات تمكن السيد سالم من طرد عمه تركي حتّى وإن تمكن من الهبوط في عُمان، حيثُ إنه معروف بشكل جيد في البلاد، ولكن لا يوجد هنالك شكّ بأن حضوره سوف يسبب اضطرابات متواصلة وصعوبات، ويميل بشكل كبير إلى زعزعة البلد، إضافة إلى تكبيد سموه نفقات مرتفعة لمواجهة عملياته».

٣٣٣ - لقد أرسل العقيد روس تلغرافاً ليستفسر عما إذا كانت الحكومة ترغب في القيام بأية مساعٍ لمنع سالم من العبور إلى عُمان أو بتوقيفه إذا وجد على البحر».

وقد رجع إلى الأوامر السابقة والتي أخبر فيها أن السيد سالم ينبغي عليه أن يدرك أنه يمكن توقيفه في أي مكان توجد للمقيم سلطة لتوقيفه فيه.

وقد أفاد أيضاً بأن:

«في ما يتعلق بشيخ قشم، فإنه لم يكن هناك دليل على اشتراكه في مؤامرات السيد سالم، وليس من سلطة هذه الحكومة أن تتدخل حتّى لو تمّ التأكد من مثل تلك المشاركة».

٣٣٤ - في ٥ شباط/ فبراير ١٨٧٥، بعث السيد تركي برسالة أخرى إلى الوكيل السياسي يذكر فيها بأنه أصبح معروفاً لديه وبشكل مؤكّد بأن العُمانيين ما زالوا يتراسلون مع السيد سالم وأنهم يدعونه إلى البلاد بهدف إثارة التمرد.

يبدو بأنه لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن هذه الرسالة، كما لم يتم استلام أية تقارير عن مخططات صريحة للسيد سالم حتّى الآن.

٣٣٥ - مقترح إطلاق سراح السيد خليفة بن سعيد من الحجز في زنجبار

في ١٢ حزيران/ يونيو ١٨٧٤، قدم المقيم في الخليج الفارسي عريضة من سلطان مسقط إلى مقام جلالة نائب الملك التي توسل بها سموه مساعدة حكومة الهند لتحرير أسر أخيه خليفة بن سعيد في زنجبار، وقد صرّح بأنه إذا كان السيد برغش لا يريد بقاءه في زنجبار، فإنه لا يعترض على ترحيله وإقامته في مسقط.

٣٣٦ - الوقائع المتصلة بحبس خليفة هي باختصار كالآتي:

في بداية ١٨٧٢ وخلال غياب السيد برغش، سلطان زنجبار في مكة، للحج،

شكّل السيد خليفة مخططاً للاستيلاء على الحكومة بمساعدة بعض قادة العسكر المحليين والعرب العُمانيين. مع ذلك، فقد أحبطت هذه المحاولة الانقلابية من قبل الوصي الذي اعترض مذكرة كتابية بيد السيد خليفة وتحمل ختمه، وعد فيها رؤساء المرتزقة العُمانية بدفع رواتب أكبر لهم، وإغراءات كبيرة إن انضموا إليه في الإطاحة بحكومة السيد برغش. وبسبب تلك المحاولة تمّ توقيف السيد خليفة ووضع في الأغلال من قبل الوصي. وبعد عودة السيد برغش من الحج رفض تحرير أخيه من الأسر وبقي مسجوناً حتّى تاريخ عريضة السيد تركي التي قدمت إلى الوكيل السياسي في زنجبار، ليتحقق إذا ما كان السلطان سيوافق على الإذعان لرغبة السيد تركي في تحرير أخيه.

٣٣٧ - أفاد الكابتن بريدوكس في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٨٧٤، بأنه بعد عرضه الموضوع على السيد برغش، أخبره سموه بأنه قد منح أخاه سعيد الإذن للمغادرة إلى مسقط منذ عدة شهور ولكنه رفض فعل ذلك، وأصر على البقاء إما في زنجبار أو على أحد مدن الساحل، مثل لامو أو ممباسا. وبعد أن سأل سموه إذا ما كان الوكيل السياسي يرغب في رؤية أخيه خليفة، وبموافقة الكابتن بريدوكس فقد أمر باستدعاء السيد اليافع للقصر.

٣٣٨ - وصف الكابتن بريدوكس الحالة التي ظهر بها الأمير اليافع أنه جيء به إلى القصر مقيداً وقد كان قذراً وحالته سيئة للغاية. لقد وجد الكابتن بريدوكس صعوبة كبيرة في التعرف على أمانيه. لقد قال إنه إذا ذهب إلى مسقط فإنه يخاف أن يلقى المعاملة نفسها من أخويه تركي وعبد العزيز التي يتلقاها في زنجبار، وعندما تمّ التأكيد من عدم وجود مخاوف من ذلك طالما أحسن سلوكه، قال إنه يتمنى أن يضع نفسه تحت الحماية البريطانية. لقد أكد له الوكيل السياسي أن ذلك كان مستحيلاً، لأن الحكومة البريطانية تدخلت فقط في الأمر لدوافع الصداقة مع أبناء السيد سعيد، وانتهت بعد ذلك المقابلة.

٣٣٩ - لقد قدمت نسخة من رسالة الكابتن بريدوكس إلى المقيم في الخليج من أجل الاتصال بالسيد تركي، والذي أقرت عريضته من قبل سعادة نائب الملك.

٣٤٠ - وبتسلم هذه العريضة، عبر السيد تركي عن شكره وتقديره للتوسط اللطيف للحكومة في الأمر، وأشار إلى أنه كان قد تمنى أن يحسن لأخيه خليفة الذي لم يسبق له رؤيته، وذلك بتقديم المأوى له في مسقط، ولكن حوافزه ونواياه الحسنة أسيء فهمها من قبل أخيه، وبما أن الثاني لم يكن قابلاً أن يغادر زنجبار، فلم يكن لديه شيء إضافي يقوله في هذا الموضوع.

٣٤١ - وفي المسألة التي أحيلت من قبل وزير الدولة للشؤون الخارجية لرأي الدكتور كرك والذي ذكره الضابط:

«إنني متأكد تماماً بأننا سنكون أكثر سعادة من سلطان زنجبار للتخلص من السيد خليفة، ولكنني أعتقد بأنه وتحت الظروف الحالية، يجب جعل السيد تركي في مسقط مسؤولاً وبطريقة ما عن حسن سلوك أخيه إذا أخذه تحت حمايته.

«مع ذلك، هناك شيء واحد، يجب أن يعرف، ذلك أن السيد خليفة من دون وسائل الدعم، كونه شتت إرثه القليل في محاولته للتآمر على أخيه، وأنه إذا غادر إلى مسقط، يجب علينا وبكُلّ الإمكانية أن نثير أمام سلطان مسقط موضوع المطالبات المالية - التي على هذا الشاب - لسلطان زنجبار».

«أعتقد بأن الكابتن بريدوكس قد تصرف بحكمة، كما أفاد في رسائله، باقتصار عمله على تقديم بسيط لمطلب سلطان مسقط، ولكن إذا ما كان السيد خليفة يرغب الآن في مغادرة البلد، وإعطاء الضمان بأن لا يجدد محاولة التآمر ضدّ حكومة زنجبار مرة أخرى، فسيكون من الصعب على سلطان مسقط أن يترك خلفه عدواً علنياً ومنافساً، وبخاصة في الوقت الذي يرغب فيه ترك مناطق سيادته لزيارة أوروبا.

«من المعروف جيداً بأن حاكم مسقط مستعد دائماً أن يتآمر ضدّ زنجبار، تماماً مثل سلطان زنجبار الذي كان دائماً ما يستفيد من المشاكل السياسية في مسقط، ولكن إذا كان هناك مسألة واضحة في ما يتعلق بالسياسة التي يجب علينا اتّخاذها مع هذه الدول، هي، أنه كلّما زاد انفصال هاتين المملكتين في جميع المجالات، كلّما كان ذلك أفضل لمساعينا في إخماد تجارة العبيد.

«إنني أرى أنه إذا ما اتخذت الحكومة الهندية أية إجراءات فاعلة لتحرير السيد خليفة وإعادته إلى مسقط، فسوف تكون وإلى حدّ ما مسؤولة عن النتائج، وفي الوقت ذاته أعتقد بأن السيد برغش سوف يحرر أخاه اليافع ويسمح له بالخروج من البلاد إذا ما رغب في ذلك.

«إنني أعتقد أيضاً بأنه وحتّى الآن يمكن أن يسمح له بالعيش في زنجبار إذا ما أقسم على عدم تجديده لأي محاولة لاغتصاب الحكومة.

«ولكن إذا حدث أن غاب السلطان في أوروبا، فإنني باعتباري الوكيل البريطاني المسؤول بشكل خاص عن تحقيق الأمن في البلاد، سأطلب وضعه تحت سلطتي مباشرة، وأن يكون عرضة للاعتقال إذا ما قام بأي محاولة مماثلة لتلك التي

جعلت السلطان يجعل منه سجيناً الآن.

«ربما أبدي ملاحظة بأن أهمية السيد خليفة الوحيدة تكمن في احتمال توليه العرش في حال وفاة السلطان الحالي».

٣٤٢ـ الوكيل السياسي في زنجبار، وبعد إطلاعه على قرار السيد تركي حول الموضوع، ذكر بأن السيد برغش أكد له أنه لم يكن يرغب في حبس أخيه، ولكنه بعد أن رفض الذهاب إلى مسقط كما رفض إعطاء أي ضمان حول سلوكه السلمي في حال إطلاق سراحه في زنجبار، فإن الضرورة المؤلمة اقتضت الاحتفاظ به كسجين، واتفق الدكتور كرك في الاعتقاد بأنه على الرغم من أن السيد خليفة ضعيف الشخصية، فسيكون من الخطر قطعاً أن تعطى له حريته أثناء سفر السلطان إلى أوروبا. وبالنسبة إلى كيفية التعامل مع السيد خليفة أثناء غياب السيد برغش، وإلى حد كبير سيعتمد على من هو الوصي المكلف بالمسؤولية.



الفصل الثامن عشر

فرض ضريبة على الجمارك والسفن المارة، وإيقاف تجارة العبيد في مسقط (الفقرات ٣٤٣ـ ٣٦٨)

٣٤٣ ـ اعتداءات على الرعايا البريطانيين في الحلانيات في جزر كوريا موريا

في ٢٣ شباط/ فبراير ١٨٧٤، أخبر المقيم السياسي في عدن الوكيل السياسي في مسقط بالظروف المتصلة باعتداء قيل إنه اقترف من قبل بعض أهالي صور في الحلانيات، إحدى جزر كوريا موريا والتي تمّ التنازل عنها لجلالة الملكة فيكتوريا من قبل إمام مسقط في ١٤ تموز/ يوليو ١٨٥٤.

إن الحقائق وكما تمّ تجميعها من الرسالة الموجهة من قبل أحدهم، أحمد عبد الله في المكلا إلى إسحق حسين، أحد سكان عدن، هي كالآتي:

«في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، غادر مركبان شراعيان ميناء عدن متوجهين الحلانيات بقيادة النواخذة ناثر سيرجي ونور محمّد وهما من رعايا جكوار وكتش، وعندما رسا أحد القوارب صعد نواخذة إلى المركبين مع بعض الرجال للبحث عن ماء.

«ومباشرة عند هبوطهم قيل إنهم قد هوجموا من قبل جماعة من أهالي صور أخذوا خمسة منهم سجناء، والرجال الباقون هربوا بالقارب وعادوا إلى المركب.

«وبعد الاحتجاز لمدّة ساعتين، عرض أهالي صور إطلاق سراح السجناء مقابل استلامهم فدية تبلغ ٣٠٠ دولار. أحد النواخذة وهو نور محمّد، ذكر بأنه يملك المال على متن المركب، وأعطي الإذن له للذهاب وإحضار المال، بينما بقي البقية في الحجز. وبوصوله إلى المركب بأمان، خاف نور محمّد أن يعود إلى الشاطئ

خشية من قتل الجميع، لذلك، فقد وضع الشراع في مكانه، وأخذ برفقته المركب الثاني وترك السجناء الثلاثة لقدرهم».

أضاف الجنرال شنيدر بأنه اتّصل مع الأدميرال كومينغ طالباً منه الاتّصال بكوريا موريا لمعرفة ما إذا كانت شخصية أي من الهنود المشار إليهم أعلاه معروفة في الحلانيات.

وباستلام التقرير أعلاه، خاطب الوكيل السياسي في مسقط السيد تركي في الموضوع، طالباً منه أن يعمل تحقيقاً صارماً حول الأمر في صور وطالباً الحماية للأسرى إذا كانوا قد أخذوا هناك. وبناء عليه فقد بعث سموه سعيد بن مسلم المعولي إلى صور والذي أكد على صحة التقرير الخاص بالعملية والظروف المحيطة بها، كما تمّ الإخبار به مسبقاً. لقد تمّ التأكد من أن الهجوم تمّ تنفيذه من قبل جعافرة الأشخرة، قبيلة تابعة لبني بوعلي وقد خشي بأن يكون الرجال قد قتلوا أو تم التخلص منهم بما أنه لم يكن هناك أي أثر لهم يمكن كشفه في صور.

٣٤٤- في ٣٠ نيسان/أبريل، أخبر الرائد مايلز أنه قد تسلم معلومة إضافية حول عملية الاعتداء في الحلانيات والتي ظهر من خلالها أن الثلاثة الكتشية لم يقتلوا من قبل الجعافرة، ولكن بعد مغادرة المركبين، وصل مركب آخر هناك من عدن، وقد حصل الجعافرة على ٢٥٠ دولاراً من ذلك المركب، وأرسلوا الرجلين على متنه.

أضاف الرائد مايلز التفاصيل التالية:

«لقد كان هناك سبعة مراكب للجعافرة تورطت في تلك القضية وأسماء أولئك النواخذة هي:

«أحمد بن ربيع، وسالم بن خلفان بن مسلم، ونعيم بن مطر، وخميس بن جمعة، ومسلم ولد خماس.

«أخبرني سمو السيد تركي بأنه وبعودة المراكب إلى الأشخرة وبعد أن أصبحت القضية معروفة، فقد قبض شيخا بني بوعلي، عبد الله بن سالم وماجد بن حمد على الرجلين وغرماهما مبلغاً صغيراً كطريقة للعقاب.

«الجعافرة واحدة من القبائل الرئيسة التابعة لقبيلة بني بوعلي وقيل إن عددها يصل إلى ألف وخمسمئة رجل، وأن مراكز قيادتهم موجودة في الأشخرة وهي مدينة بها حصن صغير وتقع على بعد ٥٠ ميلاً شرق رأس الحد، ولكنها تمتد أيضاً على طول مسافة كبيرة من الساحل. وهم يعملون في مهنة صيد الأسماك التي يملحونها

ويصدرونها بكميات كبيرة إلى صور والمكلا باليمن وموانئ أخرى، وقد كانوا عملياً ملتزمين في الصيد في الحلانيات عندما وقع الحادث. إن جزر كوريا موريا مقصودة لهذه الغاية أكثر من سواها من قبل قبائل الساحل وغالباً خلال السنة، الجعافرة لا يمارسون تجارتهم باستخدام المراكب الشراعية ولكن لديهم عدداً كبيراً من قوارب الصيد، والأشخرة وحدها تملك ٤٠ من تلك القوارب.

«لقد اتّصلت بسمو السلطان بخصوص معاقبة مرتكبي الاعتداء، ولكن سموه لم يظهر نفسه معنياً في وضع إصلاح القبيلة. وأن أي محاولة من جانبه، ليس من المحتمل فقط أن تكون غير مجدية، ولكن قد تؤدي أيضاً إلى مقاطعة بني بوعلي ونفورهم منه.

«بشكل عام، بدت قبائل الساحل مسالمة وحسنة السلوك في البحر، على الأقل فإنني غير قادر على تذكر حدوث أي اعتداء مماثل قبل حدوث ذلك الاعتداء. مع ذلك، فإنني ألتزم باحترام، إلا أنه من المهم جداً الأخذ في الاعتبار ملاحظة خطيرة حول هذه القضية لمنع تكرارها، إذا وجدت القبائل بأنها تستطيع مهاجمة تجارة المراكب الشراعية مع الحصول على حصانة من العقوبة، فإنه يمكنها أن تتشجع في استمرار ممارسة مثل تلك الأنشطة والزيادة في أعمال السلب».

لقد عبرت حكومة الهند في إقرارها باستلام المراسلة، على ضرورة تفهم القبيلة المعتدية بأن مثل تلك الاعتداءات على الرعايا البريطانيين لن يسمح لها بالمرور مروراً عابراً.

٣٤٥- وفي رسالة تالية مؤرخة في ١١ حزيران/ يونيو، ذكر الرائد مايلز بأنه قد رأى خلفيات القضية واضحة بشكلٍ كافٍ، وأنه قد ثبت بأن الاعتداء القرصاني الذي اقتُرف من قبل عصابة من العربِ على الرعايا البريطانيين، تسبب في أضرار شخصية وخسارة في الأملاك تقدر بحوالى ٣٥٠ دولاراً.

وقد أضاف:

«إن المجموعات المذنبة معروفة جيداً، وأسماء قيادتها المعنية قد تمّ الحصول عليها. وأنه يمكن التوصل إليهم بسهولة من قبلنا. وبكُلّ احترام أحث على سرعة محاسبتهم ومعاقبتهم على ما اقترفوه من دون تأخير. لقد مضت ستة شهور منذ وقوع القضية، وإذا كان عرب الساحل سيمثل في خلدهم أنه بإمكانهم ارتكاب مثل هذه الهجمات وستكون لديهم حصانة من العقاب، فمن الممكن أن يتسببوا بمشاكل كبيرة، وثقة مالكي المراكب حول أمن هذه البحار سوف تتدهور خلال وقت قصير».

٣٤٦- لقد جلب الأمر إلى عناية حكومة بومباي من قبل روكتش، والذي طلب تعويضاً للتجار والتخلص من القراصنة.

٣٤٧- لقد أبلغت حكومة الهند العقيد روس بأنها سوف تنتظر نتيجة المقابلة التي اقترح عقدها مع السلطان حول الموضوع، وأنّه في حال أن قرر السيد تركي أن يعتمد إجراءات قسرية ضدّ القبيلة، فقد سمح سعادته في القنصلية أن تقدّم الحكومة البريطانية المساعدة التي بإمكان الأسطول المتواجد في الخليج أن يقدمها للسلطان.

٣٤٨- في ٣٠ تموز/يوليو، أخبر المقيم في الخليج بأنه قد طلب من الوكيل السياسي في مسقط أن يخاطب رؤساء قبيلة بني بوعلي للتحقق إذا ما كانوا سيتحملون مسؤولية الحصول على التعويض من مجرمي الاعتداء. وتم استلام ردّ من ماجد بن حمد وعبد الله بن سالم، اثنين من الشيوخ بهدف السعي إلى معاقبة مرتكبي الاعتداء واستعادة الممتلكات المسلوبة، ولكن رأى كلّ من الرائد مايلز والعقيد روس أنه على الرغم من هذه الأعمال، فإنه ليس هناك تعويض يمكن أن ينتزع من القبيلة من دون إلزام فعلي. لذلك فقد أوصى العقيد روس أنه حالما يسمح الموسم بالتحرّك فإنه يجب على الوكيل السياسي أن يتقدم مع أحد مراكب جلالتها ويطلب من قبيلة الجعافرة دفع المبلغ الذي سُرق من الهنود، أو تسليم كل المجرمين مع مراكبهم، وإذا فشلوا في الإذعان، فإنه يجب الاستيلاء على مراكب صيد القبيلة. وقد صادقت حكومة الهند على هذه الإجراءات واستفسرت عن ما تقترح حكومة سمو السلطان فعله حول هذا الأمر؟

٣٤٩- لقد أرسل المقيم تلغرافاً في ١٢ أيلول/سبتمبر بأن الوكيل السياسي قد تقدّم إلى الأشخرة على متن مركب جلالتها فيليميل وقد طلب تعويضاً من قبيلة الجعافرة من خلال شيخ بني بوعلي من أجل الاعتداء. وبما أن العرب رفضوا تقديم المعتدين إلى العقاب، فقد أجبروا على دفع غرامة ٦٠٠ دولار، وقد وعدوا بحسن سلوكهم في المستقبل. لقد صودقت هذه الإجراءات من قبل حكومة الهند.

٣٥٠- التفاصيل كالآتي: وجد العقيد روس بعد التباحث مع السلطان أن سموه لم يكن في وضع يمكنه من الحصول على الثأر لسوء تصرف قبيلة الجعافرة. وكانت علاقاته مع قبائل الغافرية في جنوب الشرقية غير مرضية. وبما أنه وجد عدم جدوى الضغط على السلطان حول الموضوع، وجه العقيد روس الرائد مايلز أن يتخذ أي خطوات كانت ممكنة ومناسبة في الأمر. وبعد التقاء الوكيل السياسي مع السيد عبد العزيز، والتحقق بأنه لم يكن هناك بوادر قلاقل أو مشاكل أخرى، فقد قرر أن يتقدم على متن مركب جلالتها فيليميل من دون تأخير من أجل الوصول إلى الأشخرة قبل بدء الموسم.

ويتابع الرائد مايلز:

«عين السيد عبد العزيز لمرافقتي والمساعدة في الاتصال بالقبيلة سعيد بن مسلّم، وهو الشخص الذي كان قد أرسل إلى صور من قبل سمو السيد تركي في المرحلة السابقة من أجل التحقيق في القضية.

«حالما وصلت إلى صور سعدت بمعرفة أن قوارب الجعافرة لم تتجه إلى البحر بعد، وأنه من المتوقع أن تفعل ذلك في غضون أيام. لقد تمّ إبلاغي بأنه عند مغادرتهم يلجأ جميع سكان الأشخرة المتبقون إلى المناطق الداخلية من البلاد، إذا ما كنت قد وصلت متأخراً لكان من الضروري تأجيل العملية لمدّة ١٢ شهراً مرة أخرى.

«وبعد الاتصال بوالي صور السيد ناصر بن محمّد البوسعيدي الذي أمره السيد عبد العزيز بتقديم كلّ المساعدة التي بوسعه تقديمها لي، كتبت إلى شيخي بني بوعلي ماجد وعبد الله طالباً منهما أن يقابلاني في الأشخرة وأن يستخدما تأثيرهما في إغراء الجعافرة من أجل الإذعان إلى مطالبنا العادلة، إذا كانوا مخلصين في إعلاناتهم بالشعور الودي تجاه الحكومة البريطانية.

«وبالوصول إلى الأشخرة جاء الشيخان عبد الله بن سالم ويوسف بن علي على متن مركب، والشيخ الآخر ماجد لم يتمكن من مغادرة البيت بسبب المرض. لم يرافقهم أحد من الجعافرة، ولكن الشيخين قالا إن الجعافرة قد فوضوهما وتركوا الأمر كلّه بأيديهما.

«وبعدها أعلمت الشيخين بالشكوى المقدمة من طواقم مركبين هوجما في الحلانيات وبتوجيهاتي بفرض غرامات عن الاعتداء. وبالرد، قال الشيخان إن الشرح المقدم من قبل الجعافرة يشير إلى أن المشكلة نجمت عندما هبط طاقما كاتش هنود في الحلانيات لأخذ الماء حيث نشأ عراك في ما بينهما، ورأى العرب أن يتدخلوا ويوقفوا العراك، ولكن رجال كاتش وبعدم تفهمهم لغرضهم أصبحوا خائفين وهربوا إلى مراكبهم وحاولوا الابتعاد.

«أخبرت الشيخين أن قصة الجعافرة لم تكن معقولة ولا مصدّقة، وأن الجعافرة قد انتهكوا سلام البحار وهاجموا باستهتار مركبي تجارة ينتميان إلى الرعايا الهنود المحميين، وطلبت إعادة الممتلكات المسلوبة وتسليم الأفراد الرئيسين الذين لهم علاقة بالاعتداء. لقد أقر الشيخان بأن الجعافرة قد قاموا بنهب الكثير من الحلانيات، وقالا ليس لدى القبيلة أي اعتراض وإنها تمتثل لمطالب الحكومة أياً

كانت، مع ذلك فقد طلبا أن يتشاورا مع القبيلة حتّى اليوم التالي وبالطبع تمت الموافقة على طلبهما.

«وبعودة الشيخين على متن المركب في اليوم التالي، قالا إن عدد المعتدين ستة، وقد وافقوا في البداية على تسليم أنفسهم وإعادة ما تمّ سلبه، ولكنهم هربوا خلال الليل من المدينة وفرّوا إلى الداخل. ومع ذلك، فقد لحق بهم بعض أفراد القبيلة حيث من المتوقع إعادة جلبهم. أضاف الشيخان أن الجعافرة لم يورِّطوا أنفسهم مطلقاً في مثل هذه القضايا من قبل، وأن بقية القبيلة تأسف على ما حدث وقد وعدوا إما بتسليم المعتدين أو المراكب التابعة لهم للمصادرة.

«من سمات العرب أن يقف رجال القبيلة لمساندة بعضهم البعض في المِحَن. وقد كان من الواضح لي أن فرار المجرمين مسألة مدبّرة. لقد كان رأي الكابتن جارفورث أنه من غير المنطق أن يسحبا المركبين إذا كانا غير صالحين للإبحار بعد مكوثهما لمدّة طويلة في الساحل، وأن محاولة كهذه يمكن أن تؤدي إلى تدميرهما. تزن مثل تلك المراكب ما بين عشرة إلى ثلاثين طناً وتبلغ قيمة كل منهما مئتين إلى خمسمئة دولار. وقررت عدم التدخل معهم إلا كملاذ أخير. لذلك أخبرت الشيخين أن المجرمين، إن لم يكونوا مستعدين للمثول فقد فرضت غرامة عليهم بسبب الاعتداء بمبلغ ٦٠٠ دولار، والتي عبر الشيخان من دون تردد عن استعدادهما لدفعها.

«انتظرت يوماً آخر في الأشخرة، ولكن الشيخين لم يتمكنا من دفع المال حيث وجدا أن باستطاعة البلاد دفع ٢٠٠ـ٣٠٠ دولار وبعض المجوهرات فقط، ولذلك فقد تمّ الترتيب بأن يأتي الشيخان ورؤساء الجعافرة معنا إلى صور على متن المركب فيليميل ليقترضوا المال بضمانتهم. وبدورهم ألزم الجعافرة أنفسهم بأن لا يبحروا للصيد في هذا الموسم وكذلك تعهدوا بعدم سقي نخيلهم ومزارعهم حتّى يتم سداد المال. كما تمّ رهن مزارع النخيل للشيخين كضمان إضافي.

«وبناء عليه عدت إلى صور حيث تمّ جمع الغرامة من قبل الشيخين، وبعدها، أخبرتهما بأن الموضوع قد انتهى، ولكنني أشرت إلى خطورة الموقف واستياء الحكومة من الهجوم وحذّرتهما بأن تكرار ذلك سوف يؤدي إلى اتخاذ إجراءات وخيمة. قال رجال الجعافرة إنهم كانوا مقتنعين بشكل كامل بحماقة وخطأ رجال قبيلتهم في هذا الأمر، ووعدوا بوفاء بوجوب عدم تكرار مثل تلك الأعمال مرة أخرى، وإنهم لا يرغبون في التورط في مشاكل مع الحكومة البريطانية، وإنهم سيتذكرون العقاب الذي نالوه لفترة طويلة. لقد طبعت في الشيخين نصيحة بضرورة

استعادة الغرامة من المعتدين أنفسهم بدلاً من تحميل تبعاتها على أفراد القبيلة، كما هو المعتاد فعله، فأكّد لي الشيخان وأعيان القبيلة بأنهم ينوون فعل ذلك وأنهم لا ينوون تقديم المساعدة على البتّة.

٣٥١- بعد مصادقة حكومة الهند على الخدمات التي قدمها الرائد ما يلز والكابتن جارفورث، كابتن مركب صاحبة الجلالة فيلوميل وجّهت بأنه بعد أن يتم دفع التعويض الذي يرضي المطالب التي تقدّمت بها ولاية جوناجهور بالنيابة عن بعض رعاياها الذين تكبدوا خسائر بسبب الاعتداء عليهم، يتم تسليم بقية المبلغ إلى السيد تركي.

٣٥٢- في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٧٤، أخبر الرائد مايلز بأنه خاطب الوكيل السياسي في كاتياوار في ما يتعلق بمطالب التعويض التي تقدّم بها رعايا ولاية جوناجهور، فقد تمّ تحويل مبلغ ٦٣٠ روبية و ١٢ آنة لتلبية المطلب، وفي ٦ آذار/مارس ١٨٧٥، ذكر بأنه بعد استلامه رسالة من الوكيل السياسي في كاتياوار تؤكد بعدم وجود أي مطالبات أخرى، قام بتسليم المبلغ المتبقي من الغرامة وقدره ٣٠٩ دولارات و٩٧ سنتاً إلى سمو السلطان بناء على توجيهات الحكومة.

٣٥٣- لقد كان رأي وزير الخارجية بأن حكومة الهند «تصرفت بالشكل الصحيح بعدم إحراج سلطان مسقط من خلال الإصرار على الحصول على مساعدته الفاعلة بالتعاون مع الوكيل السياسي في الإجراءات التي اتخذت ضدّ القبيلة المعتدية».

وقد اتفق مع حكومة الهند بأن التفكير في فرض غرامة ٦٠٠ دولار، وطلب التعهد بحسن السلوك في المستقبل والذي تمّ الحصول عليه من العرب يعتبر تسوية مرضية للمسألة.

٣٥٤- **فرض الرسوم الجمركية ورسوم المرور في مسقط**؛ في تموز/يوليو ١٨٧١، تمّ التقدّم بطلب من شركة السادة، غراي وبول وشركاه في بوشهر من خلال المقيم السياسي في الخليج الفارسي، يطالبون فيه بإلغاء رسوم العبور التي فرضت مؤخراً في مسقط. هذه الرسوم كانت قد فرضت تأكيداً للتنسيق الذي تم التوصل إليه بين العقيد بيلي وسلطان مسقط في أيلول/سبتمبر ١٨٠٧، على أساس أن يتم فرض رسم عبور على جميع حمولات بواخر ملاحة التجار البريطانية الهندية المنقولة أو الراسية من أجل النقل، يجب أن تخضع إلى رسم بحسب قيمتها بمقدار ١٠ آنات في المئة، أو أن سبعة أثمان الرسوم ٥ في المئة يمكن ردها بعد رسو شحنة الحمولة.

٣٥٥- لقد أدت الزيادة في المنافسة إلى تخفيض أرباح الشحن إلى أدنى مستوى له من الربحية. لقد كتب ممثلو لندن لشركة السادة غراي وبول وشركاه، بأنه إذا لم يتم إلغاء الرسوم بشكل كامل فإنه يجب التخلي عن فكرة جعل مسقط ميناء عبور.

٣٥٦- وبمناقشة الوكيل السياسي السلطان في ما يتعلق بهذا الموضوع، وجد بأن مشاعر حكومة مسقط لم تكن تؤيد تعديل الاتفاقات الحالية في ما يتعلق بالرسوم الجمركية، ولم يرَ أنه من المناسب طلب الحصول على ردّ رسمي. لقد صادقت حكومة بومباي على إجراءات العقيد روس ولكنها وجهته بأن لا يتجاهل المسألة ويجب أن ينتهز أقرب فرصة مناسبة ليوضح لحكومة مسقط الأهمية الكبرى لإزالة كلّ القيود التي يمكن أن تعرقل تنمية تجارتنا في الخليج.

٣٥٧- في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٢، أخبر العقيد روس بأن السلطان قد وافق على أن يستثني المراكب التابعة لشركة بواخر الملاحة الهندية البريطانية من أي رسم على الشحنات القادمة من الخليج، والمنقولة إلى بواخرهم المتوجهة إلى عدن وزنجبار، وتحتفظ سلطات مسقط بحقها بالمطالبة بمطالبات رسوم العبور في كلّ الحالات الأخرى.

وتم توثيق هذا الوعد بموجب الرسالة التالية من السلطان المؤرخة في ١٨ شباط/ فبراير ١٨٧٣:

«في ما يتعلق بالاستثناء من رسوم شحنات العبور البحري إلى خطّ بواخر زنجبار من بواخر البريد الأخرى، وبناء على الترتيب بيني وبين العقيد روس، فقد استثنيت من الرسم، وقد منعت وكيل الجمارك من التدخل فيه. ولن أتراجع عن كلمتي في أمر قد وافقت عليه».

لقد تمّ إبلاغ السيد تركي الإقرار الودي لحكومة الهند على هذا الالتزام.

٣٥٨- في أيار/ مايو ١٨٧٤، قدم المقيم في الخليج الفارسي نسخاً من المراسلة المتعلّقة بفرض رسوم جمركية على بعض السلع المنقولة عبر الشركة الهندية البريطانية لملاحة البواخر.

٣٥٩- في هذه الحالة، ظهر بأن السلع لم تنقل عن طريق البحر ولكنها كانت تنزل لتخزن عدة أيام. لقد عبر السلطان عن رأيه في هذا الأمر بأنها خاضعة للرسوم، ولكنه وافق على أن يعيد مبلغ ١,٨٠٠ روبية، تاركاً بقية المبلغ وهو ٣,٠٥٦ خاضعاً للدفع. وقد أدى هذا إلى احتجاج وكيل الشركة إلى الوكيل السياسي. وطلب تدخل الحكومة في هذا الأمر.

لقد أيدت الحكومة وجهة نظر السلطان على أساس أن الامتياز يطبق فقط على السلع المنقولة عن طريق البحر.

٣٦٠- المسألة الثانية التي نشأت حول هذا الموضوع كانت تتعلق بما إذا كان الرسم سيكون مستحقاً على السلع التي تنزل من مركب رسا في مسقط بسبب سوء الأحوال الجوية، وتطلب الأمر إعادة شحنها بمركب آخر بسبب غرق المركب الأصلي أو كونه أصبح غير صالح للإبحار؟

٣٦١- وبعد بعض النقاش مع السلطان والذي لم يوافق في البداية على الإقرار بأن القواعد التي وضعت من قبل والده السيد سعيد في عام ١٨٤٦ ما زالت تطبق في مسقط بصرامة، وافق سموه على التخلي عن جميع المطالبات بالرسوم حتّى في حالة رسو مركب إلى مسقط من أجل التصليح ونقل حمولته إلى مركب آخر.

نصت الوثيقة المترجمة التي قدمها السيد تركي على التالي:

«لقد تسلمت رسالتك في الثاني من الشهر الجاري وقد فهمت محتوياتها. إنني أتقيد بالاتفاق الذي تمّ من قبل والدي مع الحكومة البريطانية في ما يتعلق بالرسوم الجمركية المدفوعة عن السلع التي تنزل من المراكب المعطوبة. مثلاً، إذا نزل مركب إلى مسقط من أجل الإصلاح ونزّل حمولته من أجل إجراء هذا الإصلاح وأعاد حمل حمولته في مركب آخر، فإنني أتخلى عن المطالبة بالرسوم من أجل حفظ الوحدة بيننا وبين الحكومة البريطانية، ولن أثير أي سؤال في ما يتعلق بالسلع حتّى إذا كانت هذه الحمولة خاضعة للرسوم في زمن أسلافنا».

بلّغت حكومة الهند السلطان عن رضاها لسلوكه الودي في هذه القضية، كما تمّ إرسال تقرير إلى وزير الخارجية بذلك.

٣٦٢- **قمع تجارة العبيد في مسقط**؛ بعث الوكيل السياسي في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٤، بتقرير يفيد فيه بأن المعاهدات المعقودة في عام ١٨٧٣ مع سلاطين مسقط وزنجبار لتحقيق نتائج أكثر فعالية لقمع تجارة العبيد، حققت نتائج مرضية، حيث لم تحدث أي حالات لاستيراد العبيد إلى عُمان أو الخليج الفارسي خلال ذلك الموسم. حيث راقبت سفينتا جلالتها ريفل مان وفيلوميل مدخل الخليج قرب رأس الحد لبعض الوقت وقد فتشت عدداً من القوارب ولكنها لم تعتقل أحداً وليس هنالك أي سبب للشك بأنه قد تمّ إنزال عبيد على الساحل. كما طوّقت سفينة جلالتها دفني كامل الساحل العربي الشرقي وفتشت عدداً كبيراً من المراكب من دون أن تعثر على أي عبيد.

أضاف الرائد مايلز بأنه أتيحت له الفرصة للتحقق شخصياً من الوضع على طول ساحل عُمان، وقد كان واثقاً من انقطاع استيراد العبيد بشكل كامل.

٣٦٣- **مطالبة مسقط بتشاربر**؛ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧٤، قدم المقيم في الخليج خريطتين من السيد تركي موجهة على وجه الخصوص إلى وزير الخارجية وإلى نائب الملك والحاكم العام، في ما يتعلق بموضوع مطالبة مسقط بمنطقة تشاربر بسبب تولد شعور لدى سموه أنها أصبحت تحت نطاق سلطة المفوّض الذي تمّ تعيينه في حدود منطقة مكران.

التالي هو مضمون محتوى العريضة:

إلى ماركيز سليسبري، كبير وزراء خارجية الهند، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٩١ والموافق ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧٤.

«إنني التمس إحاطة سيادتكم علماً بأنه عندما وصل المفوض المكلف من قبل الحكومة البريطانية إلى حدود منطقة مكران وتحمل مسؤوليته لم يجد هناك، في ذلك الوقت، أي أحد ينوب عنا يمكنه إرشاده إلى المناطق التي تعود إلينا، وهكذا فإن البلد المعروف بتشاربر وتعود ملكيته لنا تمّ ضمه إلى إيران.

من المحتمل أن يكون المفوض قد تصرف بشكل غير متعمّد في هذا، أو أنه كان جاهلاً لحقيقة أن البلد المذكورة أعلاه تنحدر إلينا من أجدادنا. ومن باب المحاباة لحكومتكم فقد أحجمنا حتّى اليوم عن الإصرار في المطالبة بحقوقنا في قطعة الأرض هذه تشاربر، ولكننا على يقين بأنكم لن توافقوا مطلقاً، بأن تحرمنا إيران من حقوقنا.

«بالتأكيد أن الحكومة البريطانية وحكومة عُمان هي واحدة، وثقتنا في كلّ المسائل ترتكز عليكم. وأملنا الآن من الحكومة العظيمة هو أن تعاد إلينا الأرض المذكورة أعلاه: تشاربر، وأن تدمج في أملاكنا كما كانت في القِدَم، من غير المناسب أن نلتزم الصمت في ما يتعلق بضياع أرضنا وأن نكون غير آبهين بها. إننا نضع ثقتنا المطلقة في الحكومة البريطانية وقد كان من الضروري لنا أن نرفع هذه القضية إليك».

إلى اللورد نورث بروك، نائب الملك والحاكم العام للهند، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٩١ والموافق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧٤.

«إنني ألتمس إحاطة سيادتكم علماً بأنه عندما وصل المفوض المكلف من قبل الحكومة البريطانية إلى حدود منطقة مكران وتحمل مسؤوليته، لم يجد هناك، في ذلك

الوقت، أي أحد ينوب عنا يمكنه إرشاده إلى المناطق التي تعود إلينا، وهكذا فإن البلد المعروف بتشاربر وتعود ملكيته لنا تمّ ضمه إلى إيران.

من المحتمل أن يكون المفوض قد تصرف بشكل غير متعمّد في هذا، أو أنه كان جاهلاً لحقيقة أن البلد المذكورة أعلاه تنحدر إلينا من أجدادنا. ومن باب المحاباة لحكومتكم فقد أحجمنا حتى اليوم عن الإصرار في المطالبة بحقوقنا في قطعة الأرض هذه تشاربر، ولكننا على يقين بأنكم لن توافقوا مطلقاً، بأن تحرمنا إيران من حقوقنا.

«بالتأكيد أن الحكومة البريطانية وحكومة عُمان هي واحدة، وثقتنا في كلّ المسائل ترتكز عليكم. وأملنا الآن من الحكومة العظيمة هو أن تعاد إلينا الأرض المذكورة أعلاه تشاربر، وأن تدمج في أملاكنا كما كانت في القدم، من غير المناسب أن نلتزم الصمت في ما يتعلق بضياع أرضنا وأن نكون غير آبهين بها. إننا نضع ثقتنا المطلقة في الحكومة البريطانية، وقد كان من الضروري لنا أن نرفع هذه القضية إليك».

٣٦٤- وبالرد، تمّ توجيه الوكيل السياسي لإطلاع السيد تركي على التالي:

«ليس هناك أي أساس لفكرة أن ميناء تشاربر قد منح لإيران في حدود منطقة مكران. لقد كانت تشاربر مستثناة من اعتبارات العقيد غولدسميد بموجب توجيهات محددة على الخلفية الواضحة بأن مسقط لم تكن ممثلة في اللجنة. إن الإجراءات التي اتخذها المفوض لا تؤثر على أية مسائل خلافية بين إيران ومسقط.

«يجب أن يذكّر الوكيل السياسي سموه بأنه وفي مناسبة سابقة رفضت الحكومة البريطانية أن تتدخل في ما يتعلق بتشاربر ويجب أن تعلمه بأنه ليس بإمكانها التدخل الآن. وفي الوقت نفسه يجب أن يستخدم الوكيل السياسي مساعيه لينصح السلطان بالعدول عن التصادم مع إيران».

هذه التوضيحات أبلغها الوكيل السياسي إلى السيد تركي شخصياً وبدقة.

٣٦٥- هدية من المدافع وصمامات القذائف إلى السيد تركي

في ٧ آذار/مارس ١٨٧٤، أخبر العقيد روس بأنه تمّ إهداء الرائد مايلز فرسين، كما تمّ إهداؤه فرساً وبعض الأغراض الأخرى. وذكر بأنه أمر بإرسالها إلى بومباي بغرض التخلص منها. وبالمقابل استفسر عن الهدايا التي يمكن أن يتقبلها سموه مقابلها.

٣٦٦- أبلغ الوكيل السياسي في ١٢ آذار/مارس، بأنه قد باع أحد الخيول إلى الأدميرال كامينغ بمبلغ ٤٠٠ روبية، وبأن السلطان وافق على استرجاع الفرس المقدم للعقيد روس. وبعد ذلك بفترة قصيرة ذكر الوكيل السياسي أن السلطان قد أهداه بندقيتين خفيفتين برميليتي الشكل، حيث أمر بإرسالهما إلى توشاخانا (Toshakhana).

٣٦٧- مقابل الهدايا والتي قدرت قيمتها بـ ٣,٠٠٠ روبية، أوصى العقيد روس بإعطاء السيد تركي إما مدفعي ميدان نحاسيين وصمّام قذيفة، وإما قارباً بخارياً من الدرجة الأولى.

٣٦٨- في نهاية المطاف تقرر إهداء السلطان ستة مدافع برونزية مع كامل الحاملات والقادمات وصمامات قذائف للاستخدام البري والبحري على التعاقب، بكلفة إجمالية تبلغ حوالى ٣,٣٧٥ روبية. وقد تمّ بناء على ذلك الطلب من حكومة بومباي بتزويدها.

الفصل التاسع عشر

وضع تركي ومستقبله مع حركة المطاوعة
في مناطق جنوب الشرقية من عُمان
(الفقرات ٣٦٩ــ ٣٧٩)

٣٦٩ - حالة ومستقبل وضع السيد تركي في نهاية عام ١٨٧٤؛ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر قدم الرائد مايلز تقريراً مهماً عن حالة ومستقبل وضع السيد تركي في مسقط، حيث تضمن التقرير ملخصاً عن الأحداث في مسقط منذ اعتلاء السيد تركي للعرش في كانون الثاني/يناير ١٨٧١، وبياناً عن بصيرة شخصية سموه، وقد يكون من المفيد اقتباسها كالآتي:

«خلال السنوات الثلاث الأولى لحكم السيد تركي منذ اعتلائه العرش في كانون الثاني/يناير ١٨٧١ وحتّى بداية السنة الحالية، كان التنافس والعداء الوحيد الذي كان يتطلب من سموه مواجهته هو تهديد ابن أخيه السيد سالم بن ثويني الذي سعى إلى تنحيّة عمه واسترجاع العرش الذي أبعده عنه عزان بن قيس في كانون الأول/ديسمبر ١٨٧٢، إلا أن سالم أنهكه النضال وقرر التوجه إلى الهند للتقاعد وترك السيد تركي في ملك من دون منازع وتمتعت البلاد بهدوء نسبي. وحتّى ذلك الوقت عانى السيد تركي من إرباكات مالية كبيرة تعود إلى عدم كفاية دخله لتغطية النفقات. ولأنه رجل سخي وغير متعود على التحكم بشؤونه المالية ولديه وزير كان عديم الضمير أكثر من كونه جشعاً، فقد زادت مشاكله. الوزير ثويني بن محمّد يبدو مع ذلك رجلاً قادراً ومستيقظاً لإبقاء القبائل هادئة والبلد في نظام كامل، وبالرغم من خلعه في كانون الأول/ديسمبر ١٨٧٢، فإنه لم يتم استبداله. وبعد ذلك بمدّة قصيرة استلم سموه مع بداية عام ١٨٧٣م عن طريق السير بي فيرير ضمانات بسداد معونة زنجبار ودفع المتأخرات المستحقة. وهنا كانت فرصة تركي الكبيرة حيث

استفاد منها لترسيخ سلطته وفرض نفسه بشكل قوي في منصبه. مع ذلك، فقد كان من الواضح بأنه قصير النظر لأن يرى قيمة التحكم في مصادره وبناء احتياطيات ومدى ضعفه في التحكم في نفسه وفي بذر المال الذي كان يتدفق بغير انقطاع إلى الداخل، كانت القبائل تأتي في حشود للحصول على الهدايا وكانت كلّ طلباتها تلبى حتّى تبقى هادئة وراضية، وتمت زيادة المعونات التي تدفع للقبائل بشكل نصف سنوي إلى ما يقارب ضعف ما كانت تمنح في أيام السيد سعيد. لقد كان هذا هو الزمن المزدهر لحكم السيد تركي ولكنه لم يتمكن من الاستمرار. الميزة السيئة التي اتسم بها حكمه كانت عدم وجود وزير أو مستشار ذي نفوذ لإرشاده حيث اعتمد على أفراد حقيرين ومقربين متدنيين لتقديم النصيحة والمشورة. وبالتالي أبعد عن نفسه داعميه الرئيسين.

كان الوضع على هذه الحالة عندما أصيب السيد تركي بمرض خطير ومؤلم في كانون الثاني/ يناير ١٨٧٤، وقد انتشرت شائعات عن موته عندما وصل الشيخ صالح بن علي الحارثي والذي كان وزيراً لمسقط خلال حكم عزان بن قيس وأحد الأشخاص الذي يكن عداءً للسيد تركي فجأة إلى مسقط، على أمل أخذها بغرة واستعادة سيادة سلالة حكم عائلة عزان، جالباً معه شاباً صغيراً من سلالة تلك العائلة لتحقيق هذا الهدف. وبعد نزاع دام خارج مطرح مع جنود سموه انتصر صالح بن علي واحتل المدينة لعدة أيام، وبهذاً فقد كان قادراً على أن يملي عليه شروطاً مخزية. لم يكن أمام السيد تركي بديل إلا الإذعان بقبولها. هكذا فقد كان هجوم الشيخ صالح العنيف في مسقط ناجحاً بِكُلّ معاني الكلمة، وعلى الرغم من تخلله لأعمال السلب مع نهايته إلا أنه كان له تأثير غريب على الوضع السياسي في عُمان، وقد أثر على وضع وسياسة السيد تركي إلى درجة ملحوظة. ومنذ ذلك الوقت أصبح الضعف الحقيقي والخطر على تمكن السيد تركي من التمسك بالسلطة واضحين لجميع أنحاء البلاد، وقد أدى ذلك إلى تضاؤل مصادره بشكل كبير وقد نشأت الاضطرابات والفتن الداخلية في كلّ مكان. وقد كان وضع سموه من دون شكّ وضعاً خطيراً للغاية. إن النتيجة المباشرة لهجوم صالح كانت كافية بمفردها لعزل السيد تركي عن أصدقائه وحلفائه القدماء الغافرية، وجعله يتحالف مع القبائل الهناوية. لقد كان بنو بوعلي وآخرون من القبائل الغافرية هم الذين نصبوا سموه على عرش السلطنة بعد هجوم ناجح على عزان بن قيس وقد تمت المحافظة على تلك الصلة بشكل مستمر. ومع ذلك فإنه أثناء احتلال صالح لمطرح لم يأتِ شخص واحد من الغافرية لمساعدة سموه، ولو أنهم كانوا شديدي الاهتمّام بسموه لتوجه عدد كبير منهم إلى مطرح خلال ساعات معدودة. ومنذ تلك القضية بدا نفوذ صالح بشكل

واضح على السيد تركي، وأن تحالف الهناوية أصبح حقيقة واقعة. لقد تمّ طرد جميع الحاميات والحراسات الغافرية وتم استبدالها بالهناوية في كلّ المواقع. إذا ما كان يمكن اعتبار أن تلك مجرد خطوة سياسية من جانب سموه فإن الأمر يتطلب الانتظار لرؤية النتائج، إلا أنه يبدو لكثير من الأشخاص المطلعين جيداً على حقيقة الأوضاع، أن سموه قد فقد الأصدقاء القدامى من دون أن يكسب أصدقاء جدداً حيثُ إنهما كليهما لا يثقان فيه. النتيجة الأخرى المؤثرة على وضع السيد تركي وحالة الأحزاب تمثلت بشكل عام في الدعم البحري المسلح المقدم إلى سموه من قبل الحكومة البريطانية ومدى تأثير تلك المساعدة التي منحت بشكل كبير في تهدئة الأوضاع في البلاد والقضاء على العصيان. ولسوء الحظ لم يكن هناك مركب حربي لتجنيب الخسائر والإذلال الذي تمت المعاناة منه بسبب غارة صالح. ولكنه تمّ الوعد بمحاربة المتمردين. ومن المحتمل أن المساعدة التي تلقاها بشكل رئيس هي المساعدة الوحيدة التي مكنته من المحافظة على موقعه.

كانت مسقط بالكاد قد استعادت توازنها الطبيعي بعد صدمة غارة الشيخ صالح، عندما انتهز السيد إبراهيم بن قيس الذي، لحسن الحظ، لم يتصرف وبشكل كامل بالاتفاق مع صالح في كانون الثاني/ يناير الفرصة الممتازة لإعادة نموذج أخيه الراحل عزان ويسعى إلى نزع السلطة من يدّ تركي. وبهذا الهدف وبدعم من السيد حمد بن الإمام الذي أصبح مؤخراً العدو الحقود للسيد تركي فقد وضع نفسه على رأس قبائل الباطنة الذين أبدوا دائماً تفضيلهم لتلك السلالة الحاكمة من العائلة، وبعد مدّة قصيرة نجح في السيطرة على مدينة المصنعة وحصنها وهي تعتبر الميناء البحري للرستاق وبالتالي موقعاً شديد الأهمية له. وهنالك تمّ تدعيم مهمّته. وبالاستيلاء على المصنعة تمّ نهب التجار البريطانيين ومعاملتهم معاملة سيئة من قبل رجاله، وقد تمّ قتل أحدهم مما أدى إلى التدخل الفاعل للحكومة. لقد تمت إزاحة السيد إبراهيم من المصنعة، وقد تمّ قصف القلعة بالقنابل وتدميرها من قبل المقيم السياسي باستخدام ثلاث سفن حربية، والمطالبة بدفع غرامة عن الخسائر البريطانية، وفي الوقت نفسه نجح المقيم السياسي في تشتيت تحالف القبائل المتمرّدة في الباطنة بالتوصل إلى مصالحة بين السيد تركي وقبيلة يال سعد المتمرّدة وبقطع الصلة تماماً بين تلك القبائل والسيد إبراهيم الذي تمّ تثبيط همته بعد أن أذعن لإقامة السلام مع سموه ومنحه مخصصات مالية مقابل وعده بالإذعان في المستقبل.

وفي إحدى المرات في نيسان/ أبريل الماضي، كان تمسك السيد تركي بالسلطة مهدداً بشكل كبير وغير آمن فخلص إلى الطلب من أخيه عبد العزيز العودة من الهند وضمه إلى حكومته. وحتّى الآن، لم يكن لدى سموه سبب يجعله يندم على هذه

الخطوة، حيث تصرف عبد العزيز بشكل جيد ومن دون مراوغة تجاهه. ومن ناحية أخرى ليس هناك شكّ بأن حضور عبد العزيز كان مصدر قوة لتركي. وقد خلق عبد العزيز انطباعاً جيداً لصالحه في البلد حيث أصبح على اتّصال مع العرب. ومع ذلك وبالتأكيد يبقى السيد تركي يغار منه، وأنا أعتقد أن نوعاً ما من الارتياب المتبادل ما زال قائماً بينهما.

هكذا، يتضح أنه بالرغم من محدودية وقع غارة الشيخ صالح كحادثة بذاتها، فقد كان لها تأثير عظيم وأكثر أهمية على وضع السيد تركي وسياساته من خلال الكشف عن حقيقة هشاشة نظامه، وقد كانت السبب الرئيس لِكُلّ حركات التمرد والاضطرابات السياسية الداخلية والتي ثارت في البلاد منذ ذلك الوقت.

لقد تمّ التخلص من جميع منافسيه وعادت البلاد مرة أخرى للاستمتاع بالسلام والازدهار، وليس هناك سبب لعدم بسط السيد تركي لنفوذه وتأسيس نفسه بشكل ثابت أكثر مما كان عليه. لم يسبق لحكمه أن كان أكثر اتساعاً ويمتد على مدى عُمان، ولا توجد أية منطقة تطالب بالاستقلال عنه، على الرغم أنه من الناحية الفعلية بالطبع فإن سلطته لا تمتد كثيراً أبعد من حدود مسقط. في رأيي، أن العائق الرئيس لاحتفاظه بموضع قوي يكمن في ضعف سياسته وأسلوب تنفيذ أعماله. لقد كانت سمعته الطيبة وتقديره الإنساني السببين اللذين جعلاه مفضلاً لدرجة كبيرة في الأيام السابقة مع العرب، وقاد إلى نجاحه في صراعه على السلطة ضدّ السيد عزان. ولكن تبدو شخصيته قد ضعفت بعض الشيء في الأيام الأخيرة. الآن، فإن سياسته العامة والمُجاهر بها هي أنه يمنح المال فقط لأولئك الذين يخافهم والذين يرغب في المصالحة معهم. وهكذا فإنه لا يهتم بإضاعة المال على هؤلاء الذين يعتبرهم من أصدقائه والموالين له. إن سموه لا يعلن فقط ذلك ولكنه يعمل به على الدوام. لذلك، لم يتم الاستغراب عندما انتشرت الاضطرابات عندما نقصت المؤن. لقد أدت سياسته إضافة إلى عادته في الميل إلى المحسوبين الوضيعين بدلاً من الميل نحو الأصدقاء المؤثرين إلى منعه من التوصل إلى موضع قوي كان من الممكن أن يناله. ليس هنالك أدنى شكّ بأن المساعدة التي تسلّمها سموه من الحكومة خلال الأوقات العصيبة كانت السبب الرئيس في تهدئة الأوضاع في البلاد. وكما هو الحال فإن السيد تركي يعتمد بشكل كامل علينا في المساعدة والدعم أثناء الطوارئ. لذلك، فإنه حال حدثت في الداخل اضطرابات وائتلافات قبلية يمكنها أن تهدد مسقط من جديد، فمن الواضح لنا بأن السيد تركي سوف يلجأ إلينا أولاً لطلب المساعدة والنصيحة. وعلى الرغم من أن الأمور هادئة في الوقت الحاضر، إلا أن الأحداث تتلاحق بسرعة في هذا البلد لدرجه أنّه من المستحيل التكهن بما يمكن أن يحصل غداً.

وبتقدير حجم المصالح البريطانية المهددة والوعد بالدعم المقدم للسيد تركي والذي يعتمد عليه، فمن الواضح أنه ليس من الحكمة ومن غير المناسب السماح لمسقط بالبقاء من دون مركب حربي مرابط بصفة مستمرة. وبالرغم من عدم خلو الأفق من العناصر المضطربة، إلا إنّني لا أتوقع أية خلافات، و أثق بأن عُمان ستستمر في هدوء وسلام لوقت قادم طويل».

٣٧٠ - لقد أقرت حكومة الهند بأهمية هذا التقرير ولكنها طالبت الرائد مايلز بشرح الفقرتين المطبوعتين بالحرف المائل. واللتين يشير فيهما الوكيل السياسي إلى الوعد بالدعم المقدم إلى السلطان من قبل الحكومة البريطانية واعتماد سموه على هذا الوعد. وقد تمّ لفت انتباه دائرة البحرية أيضاً إلى اقتراح وجوب تواجد أحد مراكب جلالتها مسقط تحت الظروف التي أبلغ عنها. وقد تمّ إشعار وزير الخارجية بذلك.

٣٧١ - وفي الرد، شرح الرائد مايلز أن استخدام كلمة وعد لها رؤية أخرى في ذهنه غير تلك المأخوذة من قبل السيد تركي نفسه عن قرار الحكومة في ما يتعلق بالدعم الموعود للسلطان تحت ظروف معينة من الطبيعي أن يتطلع للمساعدة في مناسبات أخرى في المستقبل. وفي الوقت نفسه، أكد الرائد مايلز للحكومة بأنه بالتأكيد لم يعطِ السيد تركي وعداً بديهياً بدعم عام وغير مشروط. وقد كان هذا الشرح مرضياً لحكومة الهند.

٣٧٢ - حركة المطاوعة في مناطق جنوب شرقية عُمان

في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر، استلم المقيم في الخليج الفارسي تلغرافاً من الوكيل السياسي في مسقط يفيد «بوجود حركة تنمو بكثافة في المناطق الجنوبية من شرقية عُمان بين الزمر الدينية»، و"اعتبر أن وجود مركب حربي في مسقط أمر مرغوب فيه، وبعد ذلك بثلاثة أيام استلم تلغرافاً آخر يشير فيه إلى أن حركة المطاوعة لم تكن تزداد وأنه لم يعد هنالك إلحاح لإرسال مركب حربي».

إن أسباب الشعور بعدم الارتياح المشار إليه عندما تمّ التطرق إلى موضوع فئة المطاوعة مصدرها الرائد مايلز بموجب برقيته بتاريخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٤ حيث ذكر الوكيل السياسي التالي:

«منذ وصول أحد شيوخ قبيلة الحجريين من الشرقية والذي يدعى بدر بن محمّد بن عامر إلى مسقط قبل حوالى خمسة أيام بهدف الاتصال بسمو السيد تركي لإبلاغه بأن الملالي أو المطاوعة الحجريين منشغلون منذ بعض الوقت بالسعي إلى إثارة كلّ القبائل لصالح الفئة الدينية ضدّ السيد تركي، وبأن الشيخ منصور شيخ بدو الوهيبة

الذي انضم إلى الائتلاف والذي كان موجوداً فعلاً لدى الشيخ صالح بن علي الحارثي، عرض عليه الموضوع ولكن صالح رفض الانضمام إليهم لأنه كان راضياً عن تركي ونوى الاستمرار في الوفاء بتعهداته.

«في هذا الصباح زارني ذلك الرجل، بدر بن محمّد، وأخبرني بأن الحركة قد تبنتها إن لم يكن مصدرها بشكل كامل المطاوعة الحجريين والذين كان على رأسهم راشد بن خلف والذي تلقى ١,٦٠٠ دولار من السيد إبراهيم بن قيس لهذا الهدف. لم يحدد سبباً معيّناً للسخط أكثر من الإشارة إلى الضجر العام وعدم قدرة روح العرب على البقاء هادئة لمدّة طويلة تحت مظلة نظام واحد».

«ليس لديّ أدنى شكّ بأن هذا الرجل بدر هو ببساطة مجرد جاسوس أرسل إلى هنا بشكل مزعوم ليبدو كأنه قادم لتكوين الصداقات، إلا أنه في الحقيقة أرسل ليراقب حالة الوضع ويجس الشعور العام. أعتقد أنه من غير المحتمل أن يكون السيد إبراهيم قد أرسل أي مال إلى الشرقية حيثُ إنَّ حركاته التي يقوم بها في العادة تبقى مخفية. ولكنه من المحتمل أن يكون فيصل بن حمود هو الذي قام بذلك حيثُ إنَّ بدر بن محمّد ذكر بأن مبعوثاً موثوقاً به قد تجول بين الرستاق والمطاوعة الحجريين، أصبح من المعتقد بشكل عام بأن فيصل بن حمود بعد تقاعده من الشؤون السياسية يتبنى بتباهٍ أسلوب حياة يتسم بالصرامة والنفاق، بحيث يلعب لعبة مخططة وعميقة على أمل أن يتم ترشيحه من قبل الشعب للإمامة في حال صعود الزمر الدينية مرة أخرى إلى السلطة.

«بعث سمو السيد تركي كوسيد (Kossid) إلى الشرقية في ما يتعلق بهذا الأمر، وما لا شكّ فيه أنه سوف يتخذ الخطوات التي يراها ضرورية».

٣٧٣ - وخلال غياب السيد تركي منح الوكيل السياسي مبلغ ٥,٠٠٠ دولار كدفعة مقدمة من معونة زنجبار بناء على طلب عبد العزيز، وفي ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر طلب الرائد مايلز عن طريق التلغراف الموافقة على دفع سلفية أخرى من بقية مبلغ المعونة المستحق في شهر كانون الثاني/ يناير إلى السيد تركي. والذي سبق منحه مبلغ ١٥,٠٠٠ دولار. لقد سمح بهذا الدفع بناء على موافقة مسبقة من الحكومة[1].

٣٧٤ - التطور المستقبلي لحركة المطاوعة وصفها الرائد مايلز بتاريخ ١٩

(١) انظر: الفقرة (٢٩٣)، الفصل السادس عشر، القسم الثاني من هذا الكتاب.

كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٤ على النحو التالي:

«إن الإشاعة عن التحالف في الشرقية بين الفئة الدينية بغرض إعادة تأسيس الإمامة، تحرز تقدّماً في مسقط. وتفيد التقارير الآن بأن الشيخ صالح بن علي قد توجه إلى الرستاق ومن المحتمل بغرض إجراءات تتعلق بالسيد إبراهيم أو فيصل.

«ليس هناك مجال للمزيد من الشك بوجود حركة مكثفة تنمو في المناطق الشرقية وعُمان بين أولئك المؤيّدين لحزب المطاوعة وأولئك الذين يرحبون دائماً بالتغيير والاضطراب. ولكن يبدو بأنها ما زالت محصورة في هذه المناطق حيث لا توجد إشارات إلى امتداد نفوذها في الظاهرة وجعلان أو الباطنة.

«سوف تصبح القضية أكثر خطورة في حال موافقة صالح بن علي الحارثي على أن يعقد العزم على الانضمام إلى المطاوعة ويقرر الخوض في المغامرة، حيث إنّه ومن دون شكّ عرف عنه القوة والقدرة والنفوذ، وأن دعمه القوي سوف ينشّط ويصعد من حركة الثورة بدرجة كبيرة.

«في الوقت الحالي، يتواجد عدد كبير من عرب الداخل في مسقط من بني بوحسن وبني بوعلي والوهيبة، والحجريين وقبائل أخرى. وأعتقد بأن سمو السيد تركي يعتزم إبقاء بعض هؤلاء الرجال للحراسة أو لحماية مسقط في حال قيام الحركة المعادية بدرجات تهديدية أكثر».

وفي ٢٥ من الشهر نفسه:

«لا توجد هناك إشاعات جديدة في ما يتعلق بفئة حركة المطاوعة في الشرقية، ويظهر أنها ترغب في كسب المزيد من الوقت للحصول على دعم وتشجيع القبائل. إن التقرير الذي قال إن صالح بن علي كان قد توجه إلى الرستاق بهدف اتّخاذ بعض الإجراءات، لم يكن دقيقاً، حيثُ إنّه لا يزال في القابل بالشرقية، وحتى الآن ـ على الأقل ظاهرياً ـ فإنه لم يلتزم بأي تعهد.

«عندما زارني السيد محمّد بن عزان هذا الصباح، أخبرني بأن السيد إبراهيم قد تسلم مقترحات من فئة المطاوعة لتولي القيادة ولكنه رفض ذلك. وبالتالي، فقد قرر المطاوعة وضع أحد أبناء السيد عزان بن قيس والعمل باسمه. الشخص الوحيد الذي يمكن الوصول إليه بالنسبة إليهم هو حمود والذي أحضره معه صالح بن علي إلى مطرح للهدف نفسه في كانون الثاني/ يناير الماضي».

٣٧٥ - في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر، أفاد الرائد مايلز برقياً بأن حركة المطاوعة في الشرقية لم تكن تنمو. وفي ٢ كانون الثاني/ يناير ١٨٧٥ ذكر بأن

الحسابات الأخيرة استمرت في دعم هذا الانطباع حيث لم يكن ينظر للحركة باستحسان في البلد، ولكنه اعتبر أنه من غير المحتمل بأن تخمد الحركة ما دامت الفئة الإسلامية تستمر ومن دون شكّ في التآمر وجس شعور القبائل حتّى تتسنى لهم أفضل فرصة. مع ذلك، ليس هناك ما يمكن توقع حدوثه إلى ما بعد العيد المتوقع أن يبدأ في ٢٠ كانون الثاني/ يناير. ولكن بعد ذلك فمن المحتمل أن تتضح الأمور بشكل كامل عما إذا كان حزب المطاوعة يشعر بأن لديه القوة الكافية للقيام بحركة جدية، أو تعتبر أنه من الأفضل أن تؤجل خططها لموسم أكثر ملاءمة.

٣٧٦ - على الرغم من هذه التوجسات، فقد كان المظهر الخارجي للبلد هادئاً في نهاية ١٨٧٤. لقد توصلت قبيلة بني بوعلي في جعلان إلى حلول سلمية لحالات الثأر الداخلي التي استمرت في ما بينهم لبعض الوقت، وكان عدد القتلى في كلّ طرف مساوياً للآخر، فقد سامحت كلّ قبيلة الأخرى، وكما عرف فقد كان عدد الجرحى حوالى ٧٠، وتركت دية القتيل لتحدّد وفق أصول القانون المحمّدي. إن المسألة الوحيدة المهمّة والتي تطلبت تسوية كانت مسألة النزاع بين القبائل الهناوية والغافرية في مناطق عُمان والظاهرة.

٣٧٧ - **وضع ومستقبل السيد تركي في بداية ١٨٧٥**؛ في ٢٦ شباط/ فبراير أقر الرائد مايلز مشاهدات أخرى حول وضع ومستقبل السيد تركي. هذه الملاحظات ستبدو جديرة بالاهتمام:

«منذ أن كتبت حول توقعات ومستقبل سموه، أعتبر بأنه لم تحدث أي تغيرات نحو الأسوأ، إن ضعف وعدم استقرار حكومة سموه لم يكونا أبداً أكثر وضوحاً مما هما عليه الآن، وإنني أخمّن بأن تثبيته في السلطة لم يكن متقلقلاً أكثر مما هو عليه في الوقت الحاضر.

«كنت قد أبديت ملاحظة سابقة حول تفضيل اعتماد سموه على أشخاص متدنيين وتفضيلهم على الناصحين الأكثر حكمة. إن شؤون سموه تدار الآن وعلى الأغلب بشكل كامل من قبل رجل يدعى مونيش والذي لديه سلطة في مسقط في الوقت الحالي أكثر من أي شخص آخر، حيثُ إنّه المسؤول وبخاصة في ما يتعلق بالأمور النقدية. إن هذا الرجل من الأصول الأكثر وضاعة وسوء خُلُق، وليس لديه لا القدرة ولا البراعة ولا حتّى المعرفة للتوصية بإبقائه في منصبه الحالي. ولا توجد الحاجة لكي أضيف بأنه يستغل منصبه ليستفيد منه لتحقيق منفعته الخاصة.

«أعتقد بأن ممارسات وأعمال هذا الرجل أكثر من أي شيء آخر كانت السبب الرئيس في عدم شعبية سموه وجعل أفضل الأصدقاء ينفرون منه. إن السيد

عبد العزيز والسيد محمّد بن عزان الوالي يحجمان الآن عن تقديم المشورة حتّى وإن طلبت منهما، حيث إنهما لا يعبآن في رؤية آرائها ينقضها شخص أدنى منهما بكثير في جميع المجالات.

«أؤمن بأن آمال الناس جميعاً تتوجه الآن بشكل عام إلى السيد عبد العزيز والذي نجح بواسطة سلوكه المبجَّل والواعي خلال الأشهر العشرة الماضية في خلق انطباع محبّب جداً لدى كلّ من اتّصلوا به.

«يبدو لي أن من أكثر الأمور أهمية أن يتم فصل سموه عن ناصحيه غير الجديرين كي ينشط حكومته، وأعتبر بأنه سيكون أكثر تأثيراً وبشكل دائم أن ينصح سموه بأن يجعل السيد عبد العزيز شريكاً في الحكم مع نفسه كما كان الحال مع والده وعمه، حيث كانا شريكين في الحكم منذ نصف قرن. ببساطة، أعتقد بأن طرد محسوبيه لن يكون كافياً ما لم يظهر سموه نفسه كحاكم ناجح أو نشيط، وأن تيار الرأي العام يبدو في وضع ضدّه.

«إن سموه مدرك تماماً واقع الأمر الحالي ولا يخفي ذلك عن نفسه. لقد أخبرني أثناء مقابلتي الأخيرة معه بأنه قد عرض على أخيه عبد العزيز أن يستقيل من الحكومة لصالحه وأن ينكفئ إلى جوادر، ولكن عبد العزيز رفض قبول ذلك. إن سموه منهك بشكل كامل بسبب الأوضاع المالية وأعتقد بأنه يشعر بأنه لم يعد قادراً على الاستمرار في إدارة أعمال الحكومة وحده. إلا أنه مع ذلك، فإنه لم يطلب نصيحتي بخصوص الموضوع. والذي عبّرت عنه مجرد وجهة نظري الشخصية حول وضعه».

لقد وجّه العقيد روس الرائد مايلز كالآتي:

«في حال أن سموه يعهد إليك باختيار موضوع شؤونه ويطلب منك المشورة فسيكون من الملائم أن تذكر له الرأي الذي يتكون لديك والذي أشاركك فيه بعدم الرضا الناجم عن اعتماد سموه على شخص واحد من الطبقات المتدنية والاستغناء عن كلّ علاقاته الأخرى، متمنياً الخير له وإذا ما رغب سموه في أن يجري إصلاحاً في هذا الأمر سيكون من الأفضل أن يقوم باختيار مستشاريه تلقائياً.

«وفي ما يتعلق باقتراحك بحكم مشترك، فإنني أعتقد أن الحكومة لا تتمناه حتّى لو جاء الاقتراح من السيد تركي. ولا أرى أن يتم الالتزام لصالح مثل ذلك الإجراء، على الرغم من عدم وجود سبب لافتراض أن من واجبنا اعتراض مثل هذا المقترح. في حال طلب نصيحتك حول ذلك أو أي أمر مساوٍ له في الأهمية،

يجب مراجعتنا للحصول على التعليمات؛ في الوقت ذاته يجب عليك كلّما سنحت لك الفرصة تشجيع قيام علاقات طيبة وبناء الثقة المتبادلة بين سمو السيد تركي وأخيه السيد عبد العزيز.

«وبالطبع سوف تستخدم كلّ نفوذك لتشجع سموه ليقابل ويحلّ مشاكله وتجنبه التخلي عن موقعه كسلطان قبل أن يحين أوان ذلك».

٣٧٨ - وفي الرسالة التي تبلغ بمصادقة الحكومة على وجهات النظر المعبر عنها من قبل العقيد روس فقد وردت الفقرات التالية:

«إن الرأي الذي توصل إليه الحاكم العام في القنصلية أنه يجب على الوكيل السياسي في مسقط أن يعمل على تجنب التدخل في الأمور المتعلّقة بسلالة الحكم والأمور الداخلية لعُمان».

عند إرسال تقرير إلى وزير الخارجية حول الإجراءات التي تمت لوحظ التالي:

«في رأي الوكيل السياسي في مسقط، إن حالة الوضع في عُمان قد تطورت إلى حالة خطيرة، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الشخصية الضعيفة للسلطان، ولكن جزئياً أيضاً إلى نمو حركة» المطاوعة» أو الفئة المتطرفة وبشكل جزئي أيضاً إلى النزاعات بين القبائل الهناوية والغافرية والتي فشل السيد تركي في إخمادها حتّى اليوم والتي يمكن أن تؤدي إلى اندلاع حرب أهلية.

«تحت هذه الظروف اقترح الوكيل السياسي بأنه يجب ضمّ عبد العزيز، أخي السيد تركي معه في الحكومة، باعتبار أن ذلك من أفضل الوسائل التي ستدعم نسيج الدولة. مع ذلك فإننا نؤيد الرأي القائل إنه يجب أن يسمح للسلطان أن يدير الشؤون الداخلية لمملكته من دون تدخل، وأن تصرّف موظفينا في مثل هذه الأمور يجب أن يقتصر على إعطاء النصيحة عند طلبها».

٣٧٩ - **ترتيبات في صُحار**؛ أفاد الرائد مايلز بتاريخ ١٣ أذار/مارس بأن السيد تركي قد توصل حديثاً إلى ترتيبات جديدة مع السيد بدر بن سيف في صحار[٢]، والتي بموجبها سوف يوفر سموه ٤٠٠ دولار شهرياً. لقد وافق السيد بدر على قطع المبالغ الشهرية التي تدفع له ومقدارها ٣٠٠ دولار، وتخفيض الحامية الوهابيّة من خمسين إلى عشرين رجلاً. بينما تبقى إيرادات صحار التي تبلغ ما بين ٨٠٠٠ـ ٩٠٠٠ دولار سنوياً كما كانت سابقاً تحت تصرف السيد بدر لمقابلة النفقات.

---

(٢) انظر: الفقرة (٢٦١)، الفصل الثاني عشر، القسم الثاني من هذا الكتاب.

الفصل العشرون

الاضطرابات في مسقط، وهروب السيد تركي، والصراع بينه وبين السيد عبد العزيز، واعتزاله في جوادر (الفقرات ٣٨٠ ــ ٤٦٠)

٣٨٠ - تغيير سياسة السيد تركي بتبديل الحماية الهناوية بالوهابيّة

في ٢ كانون الثاني/يناير ١٨٧٥، أخبر الرائد مايلز أن السيد تركي قد مضى تدريجياً ولبعض الوقت بتقليص قوة الحراسة العسكرية الوهابيّة في مسقط وبأنه الآن قد طرد معظم المتبقين من هؤلاء الرجال في خدمته وبدلهم بفرق جيء بها من القبائل الهناوية المختلفة مثل بني بوحسن، الحجريين.. الخ.

لقد كان الوهابيون المطرودون من عرب نجد و الإحساء، وفي فترة من الفترات وصل عددهم إلى ٤٠٠ في مسقط ومطرح. لقد كانوا جنوداً جيدين. ولكونهم مستقلين عن الفئات والأحزاب المختلفة في عُمان فقد كانوا يعتبرون دائماً القوة الحقيقية لمسقط.

٣٨١ - وينقل المقيم في الخليج الفارسي عند إرساله هذا التقرير، بأنه يتفق مع الرائد مايلز في اعتبار الحكمة تتطلب تقييم هذا الإجراء على أساس النتائج المترتبة عنه، إلا أنه يبدو أن هنالك شكاً في سلامته. أن فوائد إبقاء حامية قائمة للغرباء كانت واضحة وعلى الرغم من أن التغيير سوف يكون مؤيداً من دون شكّ من قبل القبائل الهناوية ويزيد من نفوذ السلطان مع هذه العشائر، إلا أن ذلك سيضعه بشكل كامل تحت سلطتهم أكثر من ذي قبل. مع ذلك، فقد كان الأمر يتعلق بالإدارة الداخلية. ويرى العقيد روس بأن الوكيل السياسي قد تصرف بشكل صحيح في الامتناع عن نصح سموه سواء بتأييد أو معارضة هذا الإجراء.

٣٨٢ - **اضطرابات في مسقط**؛ مع ذلك في ١٤ أيار/مايو، أفاد تقرير العقيد ركن مايلز بأن مسقط كانت في حالة من الاضطراب بسبب سوء تفاهم نشأ بين السيد تركي وقبيلة بني بوحسن والتي قدمت مطالب معينة لسموه ولم يوافق عليها. لقد وصل عدد من أفراد هذه القبيلة مؤخراً من جعلان إلى مسقط حيث يتم استقبالهم ويمنحهم السلطان مبالغ محددة. وعندما وجدوا بأن سموه حقق لهم مطالبهم ولم يحقق للأولين ازدادت المشاكل، ما جعل سموه يخبر كلا الطرفين بشكل طائش «بأنه اعتبرهم جميعاً متساوين ولا يرغب في التعامل مع أي منهم». نتيجة لذلك اتّفق الطرفان على رأي مشترك، وأعلنوا بأنه ما لم تتم تلبية مطالبهم، فأنّهم سوف ينهبون المدينة ويتركون سموه يتحمل النتائج. لقد وقع عراك في المدينة في ليلة ١٣ أيار/مايو وقد جرح رجلان أو ثلاثة ولكن لم تحدث عملية نهب.

٣٨٣ - هروب السيد تركي على متن قارب من ميناء مسقط

في صباح ١٤ أيار/مايو، قدم السيد عبد العزيز إلى العقيد ركن مايلز وأبلغه بأن السيد تركي قد غادر القصر سراً في جنح الليل إلى جهة مجهولة، تاركاً عبد العزيز يتحمل الوطأة العظمى لوحده.

٣٨٤ - تمّ استدعاء إبراهيم العويسي وهو أحد مستشاري السيد تركي، حيث أفاد بأن السيد تركي قد استقل مركباً تجارياً كان راسياً في ميناء، بعد أن جذف إليه على متن قارب صغير في الليل، وأنه الآن على متن السفينة. وقد ذكر إبراهيم أيضاً أن بني بوحسن وافقوا على التصرف بشكل سلمي وعلى أن يبقوا هادئين إذا تمّ الإذعان إلى مطالبهم الحالية وإذا ضمن السيد عبد العزيز أن السيد تركي سوف يفي بالتزاماته تجاههم في المستقبل.

٣٨٥ - عملاً بنصيحة الوكيل السياسي، توجه عبد العزيز إلى متن مركب لإغراء السيد تركي للعودة إلى الساحل وإجراء تسوية مع القبيلة. لقد عاد بعد ذلك بوقت قصير مع تفويض مطلق من السيد تركي للتوصل إلى تسوية مع العرب وبوعد بأن يعود السيد تركي إلى الشاطئ حالما يتم التوصل إلى تسوية.

٣٨٦ - أفاد العقيد ركن مايلز أن المصالح البريطانية ستعاني كثيراً في حالة حدوث أية فوضى، وأصر على قيام صاحب السمو بتقديم بعض التضحيات لحفظ السلام والنظام في المدينة إذا ما أثبتت مجهودات عبد العزيز عدم جدواها في التأثير على الأحداث. ويرى الوكيل السياسي أن الأمور وصلت إلى درجة الأزمة فقط بسبب تردد السيد تركي وقلة حزمه في التعامل مع قبيلة بني بوحسن، ولقد كان يخشى من أن تردد أية شائعات حول ما حدث، سيكون له تأثير فوضوي على الدولة

بشكل عام من خلال إظهار الضعف المتزايد لحكومة السيد تركي، واتفق مع هذا الرأي العقيد ركن روس.

٣٨٧ - صادقت حكومة الهند على إجراءات العقيد مايلز، بتاريخ الثامن من تموز/ يوليو ١٨٧٥، وطُلب منه أن يقدم تقريراً كاملاً حول طبيعة النزاع بين السيد تركي وقبيلة بني بوحسن، وحول المطالب التي طلبتها تلك القبيلة من سموه، وحول الشروط التي تمّ التوصل إليها معهم، لكي تتمكن حكومة الهند من فهم الموقف.

٣٨٨ - أسباب الخلاف بين السيد تركي وقبيلة بني بوحسن؛

جواباً على ذلك أورد العقيد مايلز في تقريره رقم ٣٢٧-١٢٠ بتاريخ الخامس من ٥ آب/ أغسطس من عام ١٨٧٥، بأن السخط ظهر أولاً بين فرقة من قبيلة بني بوحسن التي كانت قد وصلت إلى مسقط من صور كالعادة للحصول على هدايا من صاحب السمو، والتي طالبت بأن يتم طرد أفراد من رجال قبيلتهم الذين شكلوا الحامية وأن يتم استبدالهم بهم حيث إنّهم اعتبروا أن الأولين قد استفادوا من أجور العمل لمدّة كافية، ويجب إعطاء فرصة للآخرين للاستفادة، وكانوا أيضاً غير راضين بالمؤن التي زودوا بها مقابل دعمهم وبمبلغ المال الذي منح لهم.

٣٨٩ - لم يوافق صاحب السمو على طلباتهم، ولم يتخذ أية خطوات لتهدئة سخطهم الذي استمر في ازدياد حتّى انضمّ إليهم أفراد الحامية العسكرية ذاتها الذين كانت أجورهم متأخرة عن السداد منذ مدّة طويلة، وبالتالي وجد صاحب السمو نفسه في الوضع الذي سبق وصفه.

٣٩٠ - الشروط التي أجبر صاحب السمو على قبولها مع القبيلة تمثلت بالالتزام بتقديم الطعام والإعانة المالية لهم، وأن يتم استبدال الفرقة التي تشكل الحامية العسكرية كلّ ثلاثة أشهر بمجموعة أخرى من القبيلة، وأن يقوم الشيوخ بزيارة مسقط كلّ ستة أشهر لاستلام الإعانات المالية المعتادة، وقد جدد أيضاً صاحب السمو وعده السابق بالتشاور مع القبيلة في حالات الصعوبة في ما يتعلق بالشؤون السياسية للدولة.

٣٩١ - لقد كلّفت تسوية هذه المطالب، ودفع الأجور المتأخرة المستحقة عن الحراسة، صاحب السمو حوالى ١,٧٠٠ دولار.

٣٩٢ - رغبة السيد تركي في التنازل عن العرش بعد التوصل إلى تلك التسوية؛ قرر السيد تركي العودة إلى الشاطئ، بينما غادر في اليوم التالي الجزء الأكبر من البدو مسقط، تاركين قرابة ١٥٠ شخصاً من قبيلتي بني بوحسن والوهيبة

ليتولوا حراسة المنطقة، على الرغم من أن هؤلاء الرجال تصرفوا بهدوء، فإنّ مقداراً لا بأس به من انعدام الثقة والبرود تولدت بينهم وبين السيد تركي، وفي مناسبتين مختلفتين كادت خطورة الوضع تولد انفجاراً في الموقف.

٣٩٣ - استقبل العقيد ركن مايلز في الخامس والعشرين من شهر أيار/ مايو، السيد تركي الذي أخبره بأنه يرغب في مغادرة مسقط على متن مركب البريد البخاري المتوقع وصوله في اليوم التالي والمتوجه إلى كراتشي، حيث يستطيع أن يعيش فيها بسلام، باعتباره لم يعد قادراً على تحمل أعباء الحكومة، وبسبب إهانته من القبائل التي ضاقت ذرعاً به ولم تعد ترغب به كحاكم.

«ولذلك ينوي التنازل عن العرش لمصلحة شقيقه عبد العزيز الذي أصبح الناس يفضلونه عليه، ولقد كان واثقاً من كرم شقيقه لتوفير بعض المخصصات له لتدبير إقامته في الهند، وقد أشار سموه إلى أن حياته معرضة للخطر من البدو، وقال إنه إذا لم يتمكن من استقلال الباخرة، سيغادر بقارب محلي».

٣٩٤ - أخبر العقيد ركن مايلز سموه بأنه يخشى أن سموه لم يكن على ما يرام في ذلك الصباح، أو أن شيئاً أزعجه بشكل كبير، ما حدا به لأن يتحدث بذلك الأسلوب، وقال الوكيل السياسي إن من المستحيل بالنسبة إليه نيابة عن الحكومة، أن يؤيد مغادرته مسقط بمثل هذه الطريقة العاجلة من دون إقامة أية ترتيبات لأمن البلدة والتجار، حيثُ إنَّ من المؤكّد أن البدو سينتهزون فرصة الارتباك الذي يعقب مغادرته لكي ينهبوا المكان، وأضاف إنّه إذا كان سموه قد عزم رأيه بشأن الاستقالة من سلطنة عُمان، فينبغي عليه على الأقل أن يمنح وقتاً ليتم إشعار المقيم السياسي في الخليج، حيث سيكون باستطاعة الموظفين بعد ذلك الاتّصال بسموه، وإجراء الترتيبات التي قد يرونها مناسبة. وقد سعى العقيد ركن مايلز في الوقت نفسه إلى تشجيع سموه بِكُلّ طريقة ممكنة، وإلى ثنيه عن غرضه.

٣٩٥ - قال سموه إنه كان قد فكر في هذه الخطوة خلال الشهرين أو الثلاثة الماضية، وقد قرر بأنه لم يعد لديه أي أمر آخر يمكن أن يفعله مع حكومة هذه البلاد.

٣٩٦ - وبعد عدة ساعات قابل العقيد مايلز السيد تركي مرة أخرى في قصره، ومرة أخرى أوضح له ضعف وطيش الخطوة التي أقدم عليها، بدا على سموه أنه شديد القنوط، ولكنه لم يحاول دحض جدال العقيد مايلز، وبدلاً من ذلك قال إنه سيعيد النظر في قراره حول الموضوع.

٣٩٧ - لقد كانت هذه الخطوة بغيضة لِكُلّ أصدقاء السيد تركي المفضلين، ومستشاريه، ومن ضمنهم شقيقه السيد عبد العزيز والسيد هلال والسيد محمّد بن عزان، وقد عارض هؤلاء بشدة قرار سموه بترك الحكومة، واعتقد العقيد ركن مايلز بأنهم كانوا في غاية الحرج خلال الإعلان عن قصده، أما في ما يتعلق بعبد العزيز، فلقد كان لدى العقيد مايلز ما يبرر اعتقاده بأن بعض البدو قدموا له عروضاً لكي يعزل أخاه تركي، وبأنه بلا تردد رفض العرض، وأعلن إخلاصه لمصالح أخيه.

٣٩٨ - في ٢٦ أيار/مايو، تلقى العقيد ركن مايلز تلميحاً من سموه بأنه تخلى في الوقت الحاضر عن قصده بمغادرة البلاد، وبأنه سيبذل قصارى جهده لتسيير أعمال الحكومة.

٣٩٩ - يرى العقيد مايلز أن سموه كان جاداً في قصده بمغادرة مسقط، وأعتقد كذلك بأن ما شجعه على ذلك بشكل رئيس ارتباكاته المالية، وإزعاجات البدو البغيضة، وبنصيحة مستشاره المفضل مونيش الذي كان تواقاً لاستبدال الإقامة بمكان أكثر أمناً وبهجة[١].

٤٠٠ - لقد كان رأي العقيد روس عند إرساله لهذا التقرير، أن الظروف التي لم تكن لصالح السيد تركي لن ينتج عنها سوى المخاوف من وقوع القلاقل. لقد كان من المستحيل النظر بثقة لاستمرارية حكم سموه باستقرار، لقد تسبب سوء حظه بعيوب الإدارة الداخلية التي لم يتمكن من السيطرة عليها أو إصلاحها عن طريق الموظفين السياسيين لحكومة الهند، وأضاف العقيد روس أنه ينصح بأن يبقى مركب حربي في الوقت الحاضر في مسقط، أو في موقع قريب منه، فإنه سيسعى إلى عمل الترتيبات مع كبير ضباط البحرية لذلك الغرض.

٤٠١ - بعث العقيد روس أيضاً نسخة من الرسالة التالية التي كان قد وجهها إلى سلطان مسقط في ٤ حزيران/يونيو:

«لقد تلقيت معلومات من العقيد ركن مايلز حول طبيعة بعض الاتصالات المهمة التي كان سموك قد أجراها مع ذلك الضابط.

«بينما يساورنا أسى شديد لأن بعض الأمور المزعجة تسببت في تفكير سموك بمغادرة مسقط في الحال، ألتمس التعبير عن رضاي بأني قادر على أن أنقل إلى

---

(١) انظر: الفقرة (٣٠٧)، الفصل السادس عشر، القسم الثاني من هذا الكتاب.

الحكومة بأن سموك قد تركت مثل تلك الفكرة.

«إنني أتفق تماماً مع رؤى العقيد ركن مايلز التي عبر بها لسموك، وأستميحك عذراً لأضيف طلبي الأخوي وباحترام، بأن سموك ستكون طيباً بما فيه الكفاية لكي تحجم عن أية خطوة غير ناضجة من نوع تلك المشار إليها.

«أستطيع أن أطمئن سموك بأن صاحب السيادة نائب ملك الهند في القنصلية، ينظر إلى حكومة سموك باهتمام أخوي، ويتعاطف معك باعتبارك حاكماً لعُمان في مواجهة الصعاب التي يتحتم عليك أن تواجهها، وسيكون مسروراً لرؤيتك تقاومها بنجاح، وسيسر أيضاً لاستمرارك في إدارة حكومة مسقط.

«أستميحك عذراً لأشكر سموك لقبول نصيحة العقيد ركن مايلز، وأنه لطلبي الملح بأنك ستستمر بعمل هذا في جميع الأمور مثل تلك المشار إليها والتي قد تؤثر على مصالح الرعايا البريطانيين.

«إن الثقة بسموك في أقوى درجاتها، ونأمل بأن نتشرف بسماع أخبار متواصلة عن رفاهية سموك».

٤٠٢ - في العاشر من حزيران/ يونيو، أخبر العقيد ركن مايلز بأن صاحب السمو السيد تركي لم يرجع مرة أخرى إلى موضوع مغادرته مسقط، وبدا أنّه يتمتع بمعنويات عالية نوعاً ما، وبدت علاقات سموه بالبدو مستمرة بطريقة ودية ومرضية[٢].

٤٠٣ - **شجار بين صاحب السمو السيد تركي والسيد عبد العزيز**؛ في الفقرة الختامية من رسالته رقم ٢٤٨-٩٥، بتاريخ الرابع والعشرين من تموز/ يوليو عام ١٨٧٥، وفي ما يخص مشاكل سمائل فقرات ٣٠٣-١٦ أعلن العقيد ركن مايلز بأن خلافاً قد حصل بين صاحب السمو السيد تركي وشقيقه السيد عبد العزيز حول حسابات الجمرك، قال العقيد ركن مايلز إنه قدم أفضل ضباطه في مسعى إلى فرض المصالحة، ووعد بأن يقدم تقريراً إضافياً حول الموضوع. في ٨ من تموز/ يوليو، صرح العقيد ركن مايلز بأن النزاع بين الأخوين في طريقه للانتهاء، فالمصالحة بينهما قد حققت نتيجة إيجابية.

٤٠٤ - **قدم العقيد ركن مايلز الرواية التالية حول الخلاف**:

---

(٢) من المقيم السياسي، ملخص أحداث الخليج، رقم (٦٨٠- ١٦٨)، تاريخ ٢٥ حزيران/ يونيو عام ١٨٧٥.

في صباح ٢٤ تموز/يوليو، تلقى العقيد زيارة من السيد عبد العزيز الذي أخبره بأنه قد تشاجر مع شقيقه السيد تركي ولم يكن راضياً عن معاملته ولا عن الحالة السيئة لشؤون الحكومة، وطلب وساطته في الأمر، وفي حالة عدم حدوث بعض التحسن في هذه الأمور، فليس لديه أية رغبة في البقاء فترة أطول في مسقط، وقد أوضح عبد العزيز بأن شكواه كانت بشكل رئيس ضدّ مستخدم شقيقه المفضل مونيش الذي كان ينهب السيد تركي يمنة ويسرة، والذي وضعه السيد تركي في منصب كان بمثابة إهانة له، قال إنه قبل بضعة أيام، خلال تولي أمور حسابات الجمرك، وجد بأن مونيش كان معتاداً على استلام جميع إيصالات الاستلام بينما لا يحتفظ بحسابات سليمة، كما أنه يحتفظ بأمر كذلك من السيد تركي بـ ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي يقول إنّه تمّ تزويدها نقداً وبضاعة، وقد طلب عبد العزيز من مونيش تقديم وصولاته لإثبات هذا الادعاء، لكنه كان قادراً فقط على إثبات ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ دولار، ولم يتمكن من تقديم أي حساب مرضٍ عن البقية.

وأضاف عبد العزيز بأنه تدخل في هذا الأمر بنوايا حسنة، ولمنفعة مصالح شقيقه التي كان يضحى بها بشكل كامل عن طريق هذا الرجل الذي سرقه بانعدام ضمير. قبل ثلاث سنوات، كان الرجل يبيع قصب السكر في الشوارع، وعلى الرغم من أن دخله الحالي من تركي كان ١٥ دولاراً في الشهر، إلا أنّه دبر ما يزيد عن ٤٠,٠٠٠ دولار، وقال عبد العزيز علاوة على ذلك، إن مشورته الشخصية، ومشورة أفضل أصدقاء تركي لم يكن يعير لها أي اهتمام إذا اختلفت عن مشورة مونيش، حيث كانت نصيحته دائماً تسود، وأن شيوخ القبائل والناس المؤثرين في الدولة نفروا من السيد تركي بشكل أساسي على خلفية تصرفات هذا الرجل، قال إن على شقيقه أن يختار بينه وبين مونيش، على اعتبار أنّه لم يعد يرغب في الاهتمّام بأمور الحكومة إذا كانت الأمور ستستمر بهذا الأسلوب، لأن ذلك كان يجلب كره الناس له وكره تركي على حدّ سواء، وكانت شخصيته الخاصة في أعينهم واحتمالات نجاحه المستقبلية تتعرض للجرح بناء على ذلك.

٤٠٥ - زار العقيد ركن مايلز صاحب السمو السيد تركي في اليوم نفسه، وأخبره بفحوى ما قاله السيد عبد العزيز، وعبر عن أسفه لسماع الاختلاف بينه وبين شقيقه. بعدها عرض العقيد ركن مايلز مساعيه الحميدة لفرض المصالحة.

٤٠٦ - أجاب صاحب السمو السيد تركي بأنه لا يوجد لديه أي خلاف مع شقيقه عبد العزيز مهما كان نوعه، ولا يحمل عليه أدنى غضب أو انزعاج حيث كان عبد العزيز قد طلب عمل شيء بخصوص مونيش، إلا أن تركي لم يكن قادراً

على تحقيق ذلك ولا يوجد شيء آخر غير ذلك، قال العقيد ركن مايلز بأنه كان متأكداً بأن عبد العزيز قد أسيء إليه، وقد أشار بأنه سيكون في صالح صاحب السمو أن يراعي مصالحه الخاصة عن طريق التصالح معه واستعادة صداقته، قال صاحب السمو إنه قبل نصيحته، وسيذهب في ذلك المساء إلى بيت السيد عبد العزيز لمصالحته.

٤٠٧ - وفقاً لذلك، ذهب السيد تركي إلى بيت عبد العزيز في ذلك المساء يرافقه محمّد بن عزان الذي منحه سلطات كاملة ليهدئ الخلاف ومن ثمّ عاد إلى قصره، على كل حال، لم تأتِ وساطة محمّد بن عزان بجديد، وفي اليوم التالي ٢٥ حزيران/ يونيو كتب سموه إلى العقيد ركن مايلز:

«كان الرد النهائي لعبد العزيز إلى محمّد بأن المصالحة لن تكون ذات جدوى ما لم يُطرد مونيش، وعندما أُخبرت برد أخي، لم أتوان عن اعتباره غبياً، لأنه يوجد فرق كبير بينه وبين مونيش، ولا يمكن مونيش أن يكون معارضاً له، إن أعمال خدمي سواء كانت جيدة أو سيئة تنعكس عليَّ وحدي، ولا أرى أن عبد العزيز يملك أي حقّ في التدخل.

«وكما تعلم، فإنّ قدومه إلى مسقط كان بناء على اتفاقية عقدت حول ذلك، وإذا كان التدخل المزعج في أمور الدولة كما يعتقد عبد العزيز بأنه يشكل جزءاً من تلك الاتفاقية، سأعتبر نفسي ملزماً بالاتفاقية نفسها وسأنفذها بالروح التي تمت صياغتها بها في حضور ممثلي حكومتك، إن مونيش لم يرتكب أية أمور يستحق عليها أن يتم احتقاره وطرده، وهو عبدنا وعلى أهبة الاستعداد دائماً لينفذ أوامرنا، ولذلك، هل سيكون من اللائق معاقبته من دون خطأ، والمعاقبة تكون المكافأة وثمرة الأعمال الخاطئة؟

«وكما هو معلوم فقط منذ عدة أيام، اختار أخي ماجد ووضع في موقع المسؤولية، أحد المواطنين الذين يثق بهم، وفي الوقت الحاضر نجد أن أخي برغش يرفع منزلة أحد الغرباء من الأصول المتدنية ويضعه في مركز أعلى من مركز نبلاء القوم وإخوانه، ولم يلاقِ أيّ منهما معارضات في تنفيذ رغباتهم، ثمّ كيف باستطاعتي أن افعل ذلك؟ بناء على مجرد إشاعات، إن طلباً كهذا وضع جميع أصدقائي في حالة من القلق، وأنه ربما يفرض ضدهم إجراءات مشابهة في المستقبل.

«وقد أرسلنا بعد هذا إلى أخينا عبد العزيز أخانا حمد بن عزان ومعه خميس بن حسن، ولقد واجهاه وضغطا عليه لأن يكون منطقياً، وقد وجدا أن ذلك يصعب تحقيقه، وبدا الأمر في البداية بلا فائدة، لكن في النهاية قبل بأن يحقق رغباتي على

شرط أن يسمح له بالبقاء في بيته، لكن ليس مطلوباً منه أن يقدم نصيحة في أية أمور تتعلق بالدولة أو ما شابه ذلك، لقد كانت هذه النتيجة الأخيرة لمساعيهما، ووفق الشرط السابق، كيف من الممكن لنا أن نكون أصدقاء حميمين أو متوحدين؟ إذا كان لا بُدَّ أن يبقى أخي في مسقط فيجب أن أقابله، وأحصل على مساعدته ونصيحته في جميع الأمور والنقاط التي قد أطلبها، فمن خلال بقائه في الاعتزال، فإنّ الصعاب والمخاطر سوف تظهر من شعب عُمان، وسيعطي الخلاف بيننا الفرصة لهم لقيام أساس للتمرد.

«ونحن الآن نرجع إليك، ونضع أنفسنا بين يديك، ومهما كان القرار الذي تتوصل إليه، فنحن ملتزمون به».

٤٠٨ - بعد ذلك، دعا العقيد ركن مايلز صاحب السمو وحثه على عدم ترك الآخرين يضعون عقبات في طريق الصداقة، وإنما أن يأخذ بعين الاعتبار مطالب أخيه، واقترح على صاحب السمو بأنه ينبغي عليه أن يسمح لعبد العزيز أن يحقق في حسابات مونيش، والتي ستمنح الرجل فرصة تبرئة نفسه من التهم الموجهة ضده، أو إذا ثبت صحة شكوك عبد العزيز، فسيكون صاحب السمو قادراً على أن يخلص نفسه من رجل كان قد استغل ثقته بدرجة كبيرة. وافق صاحب السمو على هذا في الوقت الحالي، وقال بأنه سيرسل مونيش إلى عبد العزيز لكي يتم التعامل معه كما يرغب الأخير.

٤٠٩ - وبالرغم ذلك، غيّر السيد تركي في ما بعد رأيه، كاتباً للمقدم مايلز في ٢٩ حزيران/يونيو.

«أستميحك عذراً لإخبارك باني أرسلت إليك بالأمس أخانا محمّد بن عزان حتّى يمكن أن يطلعك على الحسابات المتبقية علينا لصالح مونيش، تلك لم يتم إدراجها في دفاتره وتتمثل في شيكات طلبات مسحوبة له، البند الأكبر عبارة عن مبلغ نقدي مستحق له تحت هذا الجزء، والرصيد الباقي كان مخصصاً لمؤن الأرز والقهوة التي تمّ تزويدها، لقد قدم جميع تلك الطلبات والشيكات لنا، وقدم حساباً وإيصالات، وأنا أقر أن المجموع الذي بينه كان صحيحاً، لأني تلقيت القيمة نفسها، وتحت هذه الظروف، فإني لا أرى سبيلاً للاعتراض على أي من هذه البنود، بعد أن تمّ إثبات استحقاقها علي وأقررت بها، ولا أرى سبيلاً مفتوحاً أمامي لمراجعة تلك الحسابات مرة أخرى، حيث إنّه عندما قدم الحساب أول مرة، فحصت الإيصالات ووجدتها صحيحة، وبعد ذلك أتلفتها، فكيف إذاً سيكون من ناحيتي أو من العدل أن أرفض الدين المستحق عليَّ؟ ولا أستطيع أن أرى أي

سبيل أمام أخي عبد العزيز لدعوته مونيش ليعيد مرة أخرى النظر في حساب مصاريف أقررت بها على نفسي.

«ولذلك فإني أثق بك، لكي تثني، وتمنع عبد العزيز من عمل ما لا يوجد في إتمامه شيء مرض، والذي تتفهمه أنت بشكل جيد.

«إنني أستميحك عذراً من أجل كتابة ردّ مكتوب لهذا، حيث إننا نضع ثقتنا وإيماننا في مثل هذا الرد.

«في ٢٥ من الشهر الحالي، كتبنا لك رسالة، نقلنا فيها بإيجاز إجراءات أخينا المشار إليها، ولكننا لم نتلق أي ردّ عن طريق رسالة كما عبرنا عن ذلك، آملين أن تكون إيجابية، هذه إجراءات متعارف عليها باعتبار أن تأكيد المراسلات كتابة عملية ضرورية».

٤١٠ - وأجاب على هذا العقيد ركن مايلز في اليوم نفسه:

«أتشرف بإقرار استلام رسالة سموك في تاريخ هذا اليوم حول موضوع الخلاف بين سموك والسيد عبد العزيز وبإخباري بأن سموك لا تتفق معي في الرأي حول مناسبة تلاقي رؤى السيد عبد العزيز في ما يتعلق بحسابات خادم سموك مونيش.

«بعد الاعتراف بأهمية أن يكون سموك على اتفاق ووحدة مع السيد عبد العزيز لما في ذلك من صالح استقرار حكومة سموك والمصالح العامة، فإني اعتبرت أن من واجبي تقديم أفضل المساعي الحميدة لفرض المصالحة، ومن خلال هذا التصور، فإني نصحت سموك بعدم ترك أي أمر صغير يقف في طريق المصالحة وتجديد العلاقة الحميمة مع شقيق سموك.

«على كل حال، وبما أن نصيحتي ومقترحاتي لم تبدُ على أية حال مقبولة لسموك، لم يبقَ لديَّ إلا أن أنقل هذه الظروف إلى العقيد روس لعلم الحكومة الذي أشعر أنها ستعلم بأسف كبير بالنفور بينك وبين شقيق سموك، وبالمساعي غير الناجحة لاستعادة الثقة والصداقة بينكما.

«أما في ما يتعلق بملاحظة سموك بأني لم أرد على رسالة سموك الأولى، فإني أذكّرك باحترام، أنّه منذ أن كان لي شرف مقابلة شخصية مع سموك، فلست مدركاً أي نقطة تطرق إليها سموك ولم أخذها في الاعتبار"؟

٤١١ - وفي الوقت نفسه، أرسل السيد تركي إلى عمه السيد هلال، الشخص الرئيس في مسقط بجانب نفسه وعبد العزيز، وطلب منه أن يتوسط في الأمر، وقد

نتج عن ذلك أن كتب السيد هلال إلى عبد العزيز بأن السيد تركي سينفذ طلبه ويرسل مونيش إليه لاستجوابه، على كل حال، فإنّ هذا الأمر لم يتم، حيثُ إنَّ سموه غير رأيه مرة أخرى في الموضوع، وبذلك توقفت محاولة تدخل السيد هلال، وبعد رؤية عبد العزيز مرة ثانية، دعا العقيد ركن مايلز سموه وأخبره بأنه ليس في استطاعته التدخل في الأمر بعد ذلك، ولقد كان ينوي أن يبرق إلى العقيد روس على الفور لإخباره عن حالة الأوضاع لعلم الحكومة، بعدها، قال سموه إنه لجأ إلى إرسال مونيش بعيداً عن مسقط لفترة معينة على الأقل، وأمل بأن يكون شقيقه عبد العزيز راضياً بهذا الترتيب، حيثُ إنَّ تركي كان متحفزاً لوضع نهاية للنفور ولتكوين علاقات ودية مرة أخرى، وأخبر العقيد ركن مايلز سموه بأنه كان قد تبنى مسلكاً حكيماً، باعتبار أن النفور بينه وبين شقيقه كان من دون شكّ يشاهد باهتمّام من قبل أعدائه، وستظهر بالتأكيد شقاقات واضطرابات إذا ما استمر لفترة أطول. قابل سموه شقيقه تلك الليلة، وحصلت مصالحة بعد ذلك بينهما، حيث وافق على الترتيبات التي على أساسها سيغادر مونيش مسقط.

٤١٢ - **عبر السيد تركي مرة أخرى عن رغبته في التنازل عن العرش/ أوامر الحكومة في ما يخص بالمساعدة التي ستدفع إلى السيد تركي** .في ١٣ حزيران/ يونيو من عام ١٨٧٥، أبرق العقيد روس قائلاً: «لاحقاً للرسالة، المؤرخة في مسقط في١١ من الشهر، والتي استلمت من المقيم السياسي، عبّر تركي مرة أخرى عن رغبته في التنازل عن العرش لمصلحة عبد العزيز، وبدا جاداً في عزمه، أنّه عديم الفائدة نوعاً ما، وغير قادر على السيطرة على الأحداث، لقد احتل حمود و٥٠٠ رجل من قبيلة الوهيبة مسقط ومطرح قبل بضعة أيام، ويتوقع المزيد. لقد فرضوا على تركي شروطاً قاسية، لقد قدمت له ٣٠٠٠ دولار كحالة طارئة، استقبل البدو كأصدقاء، ولم يطلب تركي مساعدة مسلحة. سيكون حضورك مفيداً في الوقت المناسب».

٤١٣ - وأضاف المقيم السياسي إلى ما سبق:

لقد أبرقت إلى المركب الحربي دافن ليتقدم من هنجام إلى مسقط، وأنا مستعد لأتقدم هناك بنفسي، إذا وافقت الحكومة، إنني أفترض أن الحكومة، سترغب بأن أسعى إلى ثني السيد تركي عن تنازله عن العرش، إنني باحترام التمس أبكر التعليمات الممكنة، حيثُ إنَّ الاتصالات مع مسقط الآن محدودة.

٤١٤ - وبعد ذلك بيومين، في ١٥ تموز/ يوليو، أبرق العقيد ركن مايلز مرة أخرى: «بالإشارة إلى رسالتي في ١٣ من الشهر، فإني أقصد المغادرة إلى مسقط غداً

بالمركب البخاري، رجاءً إرسال البرقيات المعنونة لي مباشرة إلى بوشهر كالمعتاد، وفي حالة طلب السلطان مساعدة نشطة، وحتّى استلام تعليمات جديدة، سوف أسترشد بالتعليمات الواردة في برقياتك المؤرخة بـ ٢٠ كانون الثاني/ يناير، و١٣ آذار/ مارس لعام ١٨٧٤، إذا ما طلب السلطان دفعة مقدمة إضافية من الدعم، فهل تمنحني الحكومة تفويضاً خاصاً بتلك المسألة، أو ترغب في أن أنتظر التعليمات"؟

٤١٥ - تعلقت البرقيات الصادرة من حكومة الهند التي أشار إليها العقيد روس بما يلي:

١- احتلال مطرح من قبل السيد سالم بن ثويني.

٢- الهجوم على المصنعة من قبل إبراهيم بن قيس، وهو شقيق عزان بن قيس، ووالٍ سابقٍ لمسقط.

٤١٦ - في ما يخص حالة احتلال مطرح من قبل سالم، والتي نتج عنها نهب الرعايا البريطانيين القاطنين هناك، فقد حدا التماس حكومة الهند وتركي بالتدخل إلى طلب المقيم السياسي من قادة التمرد في مطرح إلى دفع التعويض عن الأضرار التي تكبدها الرعايا البريطانيون، وفي حال رفض هذا الأمر، سيقذف الحصن بالقنابل بعد ٤٨ ساعة من هذا الإعلان، ولقد منح المقيم السياسي إضافة إلى ذلك سلطة كاملة لمساعدة السيد تركي بنشاط إلى المدى الذي تصله مدافع المراكب الحربية، وذلك لحماية المصالح البريطانية، من دون الالتزام بتنفيذ أية عمليات في البر. وحول موضوع الهجوم على الباطنة يتم إبلاغ إبراهيم بأن السيد تركي كان حليفاً للحكومة البريطانية لذلك فإنّة ينظر إلى حركته التمردية بامتعاض، وأنّه سيعتبر المسؤول عن الأضرار الحاصلة للرعايا البريطانيين، وسيطلب منه إذا ما تطلب الأمر أن يقوم بدفع تعويض. وحول أحداث مهاجمة إبراهيم مسقط فإنه تطبق التعليمات الخاصة بقضية صالح.

وحيثُ إنَّ أياً من هذه القضايا لم تكن مشابهة للقضية موضع الحديث، فقد خوطب العقيد روس بوساطة برقية، رقم ٢٠٤٣ب، تاريخ ١٦ تموز/ يوليو ١٨٧٥، على النحو التالي:

برقيتاك بتاريخ ١٣ و١٥ تموز/ يوليو. لقد قيل ما فيه الكفاية في رسالتك بتاريخ ٤ حزيران/ يونيو إلى تركي لثنيه عن الاستقالة، إذا ما زال عازماً على الاستقالة لمصلحة عبد العزيز، لا تتدخل. البرقيات المؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/ يناير و١٣

آذار/ مارس لا تنطبق عليها. يجب عليك أن تسترشد بالتعليمات المضمنة في الأوامر رقم ١٢٠٠ب في ٣٠ نيسان/أبريل عام ١٨٧٥، والتي تنص على تجنب التدخل في شؤون عُمان الداخلية، يجب عليك أن لا تلجأ إلى القوة من دون الحصول على تصديق مسبق، إلا إذا كان الرعايا البريطانيون في خطر.

٤١٧ - في رسائله المتلاحقة المشار إليها هامشياً، بعث العقيد روس تقارير كاملة حول المواضيع التي تمّ التنويه بها لعنايته من خلال برقياته بتاريخ ١٣و١٥ تموز/ يوليو.

٤١٨ - احتلال مسقط من قبل الوهيبة وقد حدث ذلك بالطريقة التالية.

٤١٩ - تلقى صاحب السمو السيد تركي في وقت مبكر من شهر تموز/ يوليو عام ١٨٧٥، رسالة من أحد شيوخ قبيلة الوهيبة وهو حميد بن خليفين مخبراً إياه بأن شيخاً آخر من القبيلة نفسها يسمّى حمود بن سعود الذي لم يكن على علاقات طيبة معه، كان يجمع رجاله ويقصد إيذاء مسقط ومطرح، ولذلك قرر حميد بن خليفين إرسال ابنه بقوة مساوية إلى مسقط لتقديم الدعم لصاحب السمو حيث إنهم ينوون مقاومته بِكُلّ السبل، لقد كانت المؤامرة جلية لصاحب السمو لدرجة أنّه لم يستطع أن يرى عواقبها على الفور، لذا أرسل لإغلاق الممرات أمام هؤلاء الرجال، إلا أن ذلك كان متأخراً، وعلى كل حال، وفي ليلة ٥ تموز/ يوليو، وصل الفريقان اللذان قيل إن عددهما ٧٠٠ رجل إلى مطرح التي احتلوها من دون مقاومة، وفي الصباح أرسلا إلى صاحب السمو ليقولا أن نواياهما حميمة، ووجد صاحب السمو أنّه من الأفضل ظاهرياً بأن لا يقوم بأية مقاومة، وأرسل لهما إذناً بدخول مسقط.

٤٢٠ - نقل العقيد ركن مايلز في رسالته رقم ٢٨٦٠-١٠٨، تاريخ ٨ تموز/ يوليو ما يلي:

«لقد كان سبب هذا التحرّك من جانب قبيلة الوهيبة من دون أدنى شكّ، هو تمزق العلاقات بين صاحب السمو والسيد عبد العزيز، والذي اعتقدت القبيلة بأنه انقطاع تام، لقد كان غرض قدومهم هو خلع السيد تركي لمصلحة عبد العزيز، إذا كان الأخير سيقبل ذلك».

٤٢١ - ومهما يكن من أمر، فبعدما سمح صاحب السمو لزواره غير المرحب بهم بدخول بلدته، لم يعرف جيداً كيف سيخرجهم مجدداً، ولكن بعد تفحص الأمر، بدا بشكل أساسي أن الدولارات سوف تحل المسألة، وبدأ يعاملهم على ذلك الأساس وعلى أمل أن يتخلص منهم في اليوم نفسه، وطلب من العقيد مايلز

دفعة مقدمة قدرها ٣٠٠٠ دولار (٦,٤٨٠ روبية)، حيث سيكون القسط النصف السنوي من الدعم مستحقاً للسداد إلى صاحب السمو عند نهاية الشهر، وحيثُ إنَّ مسالة رفض الطلب كانت ستؤدي إلى إحراج السلطان، وقد تؤدي إلى اضطرابات ستعقد الأمور إلى درجة كبيرة، اعتبر العقيد ركن مايلز بأنه يتخذ القرار الأفضل بالموافقة على منح المبلغ الذي دفعه بالفعل في ما بعد، ولقد أقرت خطواته في رسالة من حكومة الهند[٣]، ولقد أضيف ما يلي: «من المفترض أن يكون المبلغ المسدد مقدماً قد تمّ استرداده من الدفعة نصف السنوية المستحقة في نهاية تموز/ يوليو».

٤٢٢ - لقد كانت خطوة السلطان اللاحقة التعامل مع القبيلة ومناقشة الشروط المختلفة التي يطلبونها، وعندما بعث العقيد مايلز برسالة في ٨ تموز/ يوليو لم تكن المفاوضات قد اكتملت بعد، ولكن الوكيل السياسي اعتقد بأن شيوخ القبائل كانوا قد وعدوا بمبلغ ٢٠٠٠ دولار لدى مغادرتهم البلدة.

٤٢٣ - زار زعيم الفرقة الشيخ حمود بن سعود الذي كان القائد التابع لصالح بن علي في الهجوم على مطرح في كانون الثاني/ يناير ١٨٧٤، العقيد مايلز في ٧ تموز/ يوليو وطلب منه أن يضمن تطبيق أية شروط قد يتفق عليها بينهم وبين صاحب السمو، حيث قال الشيخ بوضوح إنّهم لا يثقون بحسن نوايا السيد تركي. ووصف العقيد مايلز ذلك «المقترح» على النحو التالي.

«بالطبع تمّ رفضه في الحال من قبلي، ولكن وكما أعتقد من دون إجحاف بوضع صاحب السمو، لقد تمّ إفهام الشيخ بأنه لن يتم التسامح مع أية أعمال عنف ضدّ صاحب السمو، أو تسبب الإضرار بالمصالح البريطانية».

٤٢٤ - نقل العقيد ركن مايلز في ٢٠ تموز/ يوليو، في رسالة رقم (٣٠٣-١١٢)، بأن الشروط التي كانت مطلوبة من بدو قبيلة الوهيبة والتي وافق عليها السلطان هي:

أولاً، الاحتفاظ بالعدد التالي من الهناوية مع دفع أجورهم وذلك لحراسته أو كحاميته العسكرية في مسقط ومطرح:

٥٠ من الوهيبة.

٥٠ من بني بوحسن.

---

(٣) انظر: الرسالة رقم (٢٢٥١ب)، بتاريخ ١٣ آب/ أغسطس عام ١٨٧٥.

٥٠ من الحجريين.

ثانياً، أن يتم طرد محمّد بن سنان، والي الحامية العسكرية الغافرية لحصن سمائل وأن تستبدل حامية بلوش العسكرية بها.

ثالثاً، أن يتم طرد جميع بقية حرس الوهيبة في مسقط باستثناء ٣٠ صواراً (قادة الجمال).

رابعاً، أن لا يستمرّ بني حضر تحمل مسؤولية بوابات مطرح.

خامساً، استبقاء ١٠٠ رجل في مسقط كأتباع للسيد عبد العزيز، عندما يتوجه إلى الداخل لتهدئة النزاعات الداخلية، أو لمعاقبة المقاومين.

٤٢٥ - عزم صاحب السمو السيد تركي مغادرة مسقط

بعد حوالى ثلاثة أيام من موافقة صاحب السمو على الشروط المشار إليها أعلاه، بدأ البدو في إثارة المشاكل عندما لم يجدوا أية إشارة على تطبيقها، وعلى حدّ سواء أصبح سموه عديم الصبر ومنزعجاً منهم، ولكونه أصبح علاوة على ذلك، مرتقباً لأسوأ العواقب على نفسه، لذلك اعتزم عدم البقاء في مسقط أكثر من ذلك، وبدأ في الإعداد للمغادرة. إلا أنه قرر لاحقاً تنفيذ الشروط التي سبق أن وافق عليها، والتي بمقدوره تنفيذها، حيث طرد رجال الوهيبة وأبقى الشيخ حمود بن سعيد مع عدد من رجاله، ليعملوا كقوة ميدانية لعبد العزيز وأصدر أمر لـ محمّد بن سنان والحامية العسكرية الغافرية لإخلاء حصن سمائل، ولكن مع ذلك، حدثت صعوبة أخرى، وهي أن جنود الحامية الغافرية رفضوا تسليم الحصن للموظف الذي أرسله السيد تركي، وهكذا فإنّ الشرط الثاني بقي غير منجز.

٤٢٦ - نفور إضافي بين السيد تركي وعبد العزيز

أضاف العقيد ركن مايلز قائلاً، عندما بعث بتقرير حول الإجراءات التي تبناها السلطان لتهدئة البدو الثائرين:

«أشعر بالأسى لأقول أيضاً إن السيد تركي وشقيقه أصبحا مرة أخرى متباغضين، وأنّهما الآن قد فقدا الثقة بشكل متبادل ببعضهما البعض، وأن مصالحة صادقة بينهما تبدو صعبة نوعاً ما.

«إن السيد عبد العزيز غير مبتهج ومنزعج من صاحب السمو، في ما يتعلق بالطريقة التي يعتبر فيها شقيقه بأنه قد أساء التصرف في إدارة الأمور وهو مجروح الكبرياء. إني أؤمن بحقيقة أن سموه لم يقم باستشارته في موضوع استقالته من

السلطة، ومغادرته مسقط، وحتّى أنّه لم يخبره بنواياه.

«من ناحية أخرى، فإنّ صاحب السمو السيد تركي مشرب بالشك بأن السيد عبد العزيز يتآمر منذ مدّة طويلة مع البدو لتنحيته، وأنه قد حثهم على إجراءاتهم.

«لدى كلّ من صاحب السمو السيد تركي والسيد عبد العزيز نزعات للغيرة، وهما ميالان إلى المسحات الشريرة لبعضهما البعض، لست مدركاً بأن لصاحب السمو قواعد صلبة للشك في عبد العزيز، بينما أعتقد أنه قد تصرف بأمانة وإخلاص تجاه أخيه على طول المدى».

٤٢٧ - وصل العقيد روس في ٢٠ تموز/يوليو مسقط، ووجد الأمور كما نقلها العقيد ركن مايلز.

٤٢٨ - وفي اليوم التالي، زار المقيم السياسي صاحب السمو السيد تركي زيارة رسمية، برفقة العقيد مايلز، وتحاور مع سموه حول موضوع وضعه من الأحداث، بدا أن سموه محبط وقانط إلى درجة كبيرة، وأقسم بأنه غير لائق صحياً لأخذ أي دور في الإجراءات الفعالة، وأنّه قد فقد السيطرة على الأحداث، سأل العقيد روس سموه عما إذا كان يرى وجود أي خطر من الاضطرابات أو الفوضى في مسقط في الوقت الحاضر؟ أجاب سموه قائلاً: لا، لسبب بسيط وهو أن جميع مطالبهم قد تمت تلبيتها.

٤٢٩ - بعد ذلك، استطلع المقيم السياسي آراء صاحب السمو عما إذا كان قد كوّن أية خطط، أو قصد أن يتبنى أية إجراءات خاصة، لكي يعيد تأسيس سلطته، ويستعيد وضعاً أكثر كرامة، وحول ذلك كتب العقيد روس: «لقد أصبح واضحاً بشكل يثير الأسى، بأن القلق والإنهاك قد سببا حالة ذهنية عكست قناعة سموه بعدم مقدرته على تدبر شؤونه بالهدوء الضروري للتوصل إلى أي قرار صارم».

وعلى كل حال، كان سموه قد تخلى عن قصده في مغادرة مسقط، على الرغم من أنه كان فعلياً قد هيأ نفسه لذلك. أحجم المقيم السياسي عن إبداء أية ملاحظات حول هذا الموضوع، عندما لم يشر السلطان إلى تنازله المقترح عن العرش.

٤٣٠ - عبّر السلطان بينما كان يتحدث مع المقيم السياسي عن أمله في أن يتدخل الأخير في النزاعات بينه وبين زعماء البدو العُمانيين، إلا أن العقيد روس أوضح لسموه في الحال، بأنه كان من المستحيل عليه أن يتدخل، لأن ذلك سيكون مناقضاً للتعليمات الممنوحة له.

٤٣١ - تحدث العقيد روس مع صاحب السمو، في ما يتعلق بالنفور بين

الأخوة، وعرض إذا كانت تلك رغبة سموه، بأن يقدم مساعيه الحميدة لتمهيد السبيل قدر الإمكان لاستعادة الثقة المتبادلة، وفي الوقت نفسه، فسر العقيد روس بوضوح لصاحب السمو بأنه ليس قصده على الإطلاق أن يفرض هذا الاقتراح على سموه، وسيترك ذلك كلّه لتدبيره وقراره، في ما إذا كان سينشد مجدداً مساعدة السيد عبد العزيز في تسيير الحكومة، وإضافة إلى ذلك، أخبر المقيم السياسي السلطان بوضوح بأنه لن يتجاوز وساطة ودية، وبأنه لا يستطيع أن يضمن، أو أن يكون طرفاً في أية شروط قد يتم الاتفاق عليها في النهاية، وبعد أن وافق صاحب السمو على عرض المقيم السياسي، قابل العقيد روس عبد العزيز الذي عبّر عن استعداده لمساعدة صاحب السمو، وقال إنّه مستعد بشكل تام ليدحض لصاحب السمو الاتهامات التي بدا أنّها كانت قد حيكت ضده، وبدت أقوال السيد عبد العزيز للمقدم مايلز وللعقيد روس بأنها مباشرة ومرضية.

٤٣٢ - بعد ذلك، رتب العقيد روس أن يزور السيد عبد العزيز صاحب السمو السيد تركي زيارة قصيرة برفقة العقيد ركن مايلز وبتواجده، حيث يستطيع الشقيقان أن يناقشا شؤونهما، وإذا ما سويا خلافاتهما سيتوصلان إلى اتفاقية متبادلة، قال المقيم السياسي: «لقد أنجز هذا الأمر، بعد أن مهدت السبيل طول تلك الفترة للوصول إلى تفاهم، فاعتبرت أنني عملت ما فيه الكفاية وفق متطلبات المناسبة، وأخذت الإذن من صاحب السمو بالمغادرة، وكما أعتقد فإن عودتي إلى بوشهر ستظهر لسموه بشكل أفضل أنه لم تكن لديَّ الرغبة في التدخل بنشاط في شؤونه.

«أخبرني الكابتن فوت، وهو كبير ضباط البحرية وآمر سفينة صاحبة الجلالة دافي، بأنه كان قلقاً على صحة طاقمه في حالة توجهه إلى كراتشي، أخبرته بأن مركباً سيكون كافياً لمراقبة المصالح البريطانية في الوقت الحاضر في مسقط، أجرى الكابتن فوت الترتيبات لإبقاء مركب واحد هناك».

٤٣٣ - **الوهيبة يهددون مسقط؛ أوامر الحكومة حول طلب السيد تركي للمساعدة؛** في ١٢ آب/أغسطس أبرق المقيم السياسي قائلاً:

«بالإشارة إلى برقياتي رقم ٧٦٨-١٩٣ بتاريخ الرابع والعشرين من تموز/يوليو عام ١٨٧٥، نقل الوكيل السياسي في ٥ آب/أغسطس استمرت الترتيبات بين السلطان وشقيقه تظهر نتائج مفيدة، وتحسنت الأمور حتّى الآن في مسقط، وعلى كلٍ، تظهر مخاوف جديدة من حركات لحزب آخر من قبيلة الوهيبة بقيادة حميد بن خليفين في زحف مهدد على مسقط، يعتبر العقيد مايلز أنّه إذا وصلت هذه القوة إلى

مطرح، فيستعرض وضع تركي إلى الخطر مجدداً، لأن قوة مسقط غير ملائمة، استعلم السلطان من الوكيل السياسي، في ما إذا كان سيتلقى دعماً فعلياً في حالة وقوع هجوم، مستجدياً بأنه يعتمد بشكل كبير على مساعدة الحكومة البريطانية وبأنه يثق بأنه لن تمنع عنه المساعدة في الوقت الذي هو فيه في أمس الحاجة إليها. أجاب العقيد ركن مايلز مسترشداً بتعليماتي المبنية على برقيتك بتاريخ ١٦ تموز/يوليو، بأنه لا يملك حرية التصرف، ولا يستطيع أن يلجأ إلى القوة من دون موافقة مسبقة وفي الرجوع إلى الأوامر، طلب الوكيل السياسي الموافقة على تأييد تركي في حالة الطوارئ، مشيراً إلى تسارع الأحداث في عُمان، وغياب الوسائل التي تسمح بالرجوع السريع للحكومة، حيث يستغرق الحصول على ردود البرقيات مدّة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، وفي ظلّ مثل هذه الظروف، فإنّ الضرورة للرجوع في كلّ حالة وفي ظلّ جميع الظروف، سيكون تقريباً مساوياً لرفض الدعم، إنني أحث باحترام أن تكون التعليمات الصادرة عن طريق البرقيات في هذا المجال، وأن تتم في أقرب وقت ممكن.

ردت حكومة الهند ببرقية رقم ٢٢٧٠ب، تاريخ ١٦ آب/أغسطس عام ١٨٧٥:

«إذا طلب تركي بشكل رسمي خطياً مساعدة فعلية، أعطه إياها للمدى الذي يمكن أن تصل إليه مدافع مراكبنا، ولكن ينبغي ألا تقدّم المساعدة المسلحة طواعية أو تعطى، في أية مناسبات محددة وفي حالات الأزمات وعند طلبها بشكل رسمي. وفي حالة تعرض أرواح وممتلكات الرعايا البريطانيين للخطر، فقد يعمل العقيد ركن مايلز ما يراه ضرورياً لحمايتها، لكنه يجب أن يضع نصب عينيه السياسة العامة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لعُمان، إذا كان بالإمكان تجنبها، على الرغم من أن المساعي الحميدة يمكن القيام بها من دون تحفظ».

٤٣٤ - نفورٌ إضافي بين السيد تركي وعبد العزيز؛ البدو يهدّدون بمهاجمة مسقط؛ السيد تركي يلجأ أخيراً إلى الاعتزال في جوادر؛ عبد العزيز يأخذ على عاتقه تولي إدارة مسقط. بوساطة برقية بتاريخ ١٧ آب/أغسطس، نقل العقيد روس:

«الوكيل السياسي. مسقط، كانت البرقيات كما يلي: (في الخامس عشر من الشهر: مسقط) الخامس عشر: تنافر تركي وعبد العزيز مجدداً، وسحب عبد العزيز نفسه من الشؤون. لا يرغب تركي بمصالحة أو صداقة إضافية معه، وقد وصلت الأمور إلى حدِّ التأزُّم. وقد هجر البدو قضيَّة تركي؛ وقرَّر تركي الاعتزال في جوادر

في الوقت الحاضر، تاركاً لعبد العزيز تولّي المسؤولية، طلب أحد الرُّماة لمرافقته، وسيغادر في غضون يومين؛ وكان سبب الخلاف حصون حامية مسقط». (تنتهي هنا الرسالة).

«قد أرسلت برقية إلى بومباي لإعادة زورق إلى العقيد ركن مايلز لحماية المصالح البريطانية. إنني أطلب من دافن الآن الموجود في كراتشي أن يُكمل طريقه إلى مسقط بأقرب وقت ممكن. لقد أخبرت مندوب الحكومة فيال سند عن نيَّة تركي في إكمال الطريق إلى جوادر».

٤٣٥ - صادقت حكومة الهند على تعليمات المندوب السياسي للوكيل السياسي[٤].

٤٣٦ - في ٢١ آب/أغسطس، أبرق العقيد روس مرَّة أخرى: «الرسالة التالية المؤرخة في مسقط في١٧ من الشهر التي بعث بها الوكيل السياسي: مسقط، في السابع عشر. في الخامس عشر من آب/أغسطس، هدَّد البدو تركي أنه إذا لم يغير حرس حصن مسقط، فإنّهم سيهاجمونه وينهبون البلدة. سلّم تركي مباشرة الحصون، واعتزل على ظهر الطرَّاد الرحماني، حيث يتواجد فيه الآن. وبسبب ذلك كتب إلى عبد العزيز مُعيِّناً إيّاه ليحلَّ محلَّه؛ ولم تحدث أيَّة اضطرابات أو عمليَّات نهب. إن تركي مُتلهفٌ لسماع ردٍّ من حكومة الهند على برقيتي في ١٥ من الشهر قبل المغادرة. من المحتمل أن يأخذ عزيز على عاتقه تطبيق الأحكام الدينية؛ المطاوعة يتدفقون، ويتوقع وصول صالح بن علي والغاربي. عاد المركب رايفل مان الآن من جولته البحرية. إن وجودك مرغوب به. (تنتهي الرسالة). ردي على جواب الوكيل السياسي في ١٥ من الشهر: صادق نائب الملك على تعليماتي بالقيام بعمل لحماية المصالح البريطانية؛ إنني أُلمح إلى رغبة الحكومة بعدم التدخل بخطط تركي في الوقت الحاضر، وعدم التفكير في عدم السماح له بالمرور، إذا طلب ذلك، وتزويده بمركب لتيسير أموره بسهولة؛ وفي ما يتعلق بتمنيات العقيد ركن مايلز بشأن حضوري في مسقط، لقد تجهَّزت لأُكمل مسيري بوساطة المركب البخاري القادم، المغادر في ٢٦ من الشهر؛ لكنني أرغب في البداية أن أُعلِم إذ ما تعتبر الحكومة هذا الأمر منصوحاً به. وإذا كان الأمر كذلك، فيجب أن أُبلَّغ بالتعليمات والأهداف العامَّة التي يجب أن يوجَّه تأثيرنا عليها. توجه المركب هيووز إلى مسقط في١٧ من الشهر، وأعتقد بأن دافن سيغادر كراتشي اليوم، ليضمن منح الحماية للرعايا والأملاك. وراء بجانب

(٤) البرقية رقم (٢٢٩٨٠ب)، بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس عام ١٨٧٥.

ترقب الأحداث عن كثب، فإنه ليس لديَّ اقتراحات باتّخاذ أية إجراءات إضافية».

٤٣٧ - وفي الرد، أخبرت الحكومة العقيد روس بأنه لا توجد ضرورة لذهابه إلى مسقط، وبأنها تصادق على تعليماته للمقدم مايلز[٥].

٤٣٨ - برقية مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس، أفاد العقيد روس:

«أبرق الوكيل السياسي من مسقط في ٢١ من الشهر: استقل السيد تركي اليوم المركب رايفل مان؛ عبد العزيز يدير الحكومة بثبات؛ ويعم الهدوء في كلّ مكان؛ (تنتهي الرسالة).

وطئ تركي أرض جوادر المساء الماضي (٢٢ آب/أغسطس) ويقيم الآن مع المساعد السياسي».

٤٣٩ - أمرت المندوب في السِّند، التأكد من معاملة السيد تركي بكلِّ اهتمام أثناء توجهه إلى كراتشي. ووعد السير وليم ميري ويِذر بأن يتم التصرف على هذا الأساس.

٤٤٠ - **إحاطة وزير الخارجية علماً باعتزال السيد تركي**؛ بموجب البرقية رقم ٢٣٨٢ب، بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس عام ١٨٧٥، وبموجب رسالة رسمية مهمة رقم ١٧٦ب. في١٣ أيلول/سبتمبر، أحيطت حكومة صاحبة الجلالة علماً بالظروف التي أدَّت إلى اعتزال صاحب السمو السيد تركي، وتولي شقيقه عبد العزيز إدارة شؤون مسقط.

٤٤١ - الشروط التي اتفق عليها السيد تركي وعبد العزيز حول حكومة مسقط؛ سخط القبائل الغافرية؛ حركة عدائية من جانب حميد بن خليفين زعيم قبيلة الوهيبة.

من الضروري الآن العودة إلى وقت زيارة العقيد روس إلى مسقط.

في اليوم السابق لمغادرته، أوكل السيد تركي السلطة إلى عبد العزيز لإنهاء النفور مع زعماء البدو العُمانيين:

كتب صاحب السمو لأخيه «إني أوكل لك سلطة التوصل إلى تفاهم مع أنصارنا الهناوية على النحو لتالي:

---

(٥) البرقية رقم (٢٢٢٧٠ب)، بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس ١٨٧٥.

«يتم إعفاء محمّد بن سنان من تولي أمر حصن سمائل ويعهد به إلى البلوش.

«يُحرم بني حضرم من مسؤولية حصن روي، ويُعهِد بها إلى بني هناة.

«تطرد الحامية الوهيبية من مسقط جميعها باستثناء ٣٠ رجلاً؛ وينبغي أن ينضم ٥٠ من قبيلة بني بوحسن، و ٥٠ من قبيلة الحجريين إلى حامية مسقط.

«يبقى ١٠٠ رجل تحت أوامرك وإشرافك.

«أطلب منك أن توافق على هذه التفاهمات نيابة عنّي بالسرعة، وأن تضمن تطبيقها، حتّى يتم حسم هذا الأمر بسرعة».

٤٤٢ - وكان السلطان قد وافق أيضاً على الاتفاقية التالية، معطياً بذلك عبد العزيز سلطة أقوى في إدارة الشؤون:

«من السيد عبد العزيز بن سعيد.

«الشرطان اللذان أطلبهما من أخي تركي بن سعيد هما:

«**الأول**، ينبغي أن أستشار، وأن يؤخذ بنصيحتي في إنفاق الرسوم الجمركية ومصادر دخل مسقط بما في ذلك:

«يجب أن يتم الصرف أو عدمه والزيادات والتخفيضات والإعانات الحكومية والرواتب...الخ، بما ينسجم مع إرشاداتي.

«يُسمح لي بمحض إرادتي التصرف في تنظيم الأذونات التي تُعطى لولاة الحصون والجنود وخدام الحكومة الآخرين.

"**الثاني**، في جميع الأمور المرتبطة بالسياسات، يجب أن تتبع تعليماتي كما يلي:

«إذا اعتبرت أي شيء ضاراً بمصلحة الحكومة، ويتطلب عدم الاستمرار فيه أو الانسحاب عنه، فينبغي العمل به، وكذلك، إذا اعتبرت أي شيء يحقق رخاء الدولة، فينبغي تحقيقه.

«أوافق على الترتيبات التي طلبها شقيقي عبد العزيز بن سعيد وأقر بها.

«التوقيع تركي بن سعيد.

«إنني راضٍ عن الشرطين اللذين وافق عليهما شقيقي تركي بن سعيد وأوافق على الالتزام بهما.

«التوقيع عبد العزيز بن سعيد».

٤٤٣ - وبعد هذا، بقي تركي وعبد العزيز لمدّة، كما ظهر سابقاً على علاقات طيبة متبادلة.

٤٤٤ - في ٥ آب/أغسطس، بقيت الصعوبة التي واجهت صاحب السمو في تنفيذ الشرط الثاني الذي تمَّ الاتفاق عليه بينه وبين بدو الوهيبة، أي إزالة الحامية الغافرية لحصن سمائل لمصلحة حامية البلوش غير محلولة. وبعد أن ضَعُفَ محمّد بن سنان، قرَّر أن يُسلّم الحصن فقط لصاحب السمو شخصياً. رغب عبد العزيز بأن يتقدم السلطان إلى هناك ليفي بالشرط وفقاً لذلك، لكن صاحب السمو اعتبر نفسه غير لائق صحيّاً ليقوم بتلك الرحلة، ولم يظهر بأنه يعتقد بأن حضوره ضروري مطلقاً. اعتقد العقيد ركن مايلز بأن هذه الصعوبة قد يُتغلّب عليها بأية طريقة. لقد كان الرأي العام بأن الغافرية كانوا ساخطين على هيمنة الهناوية، وكانوا أكثر استياءً من الشروط الأخيرة التي فرضوها على صاحب السمو السيد تركي. ولقد نقل أيضاً بأن بني بوعلي والجنبة وغيرهم من القبائل الغافرية في منطقة جعلان كان لديهم تصور لمشروع تنصيب السيد سالم بن ثويني للسلطة، وأنهم كانوا يجمعون التبرعات لذلك الغرض.

٤٤٥ - وعلى كلٍ، اعتقد العقيد ركن مايلز بأن السلطان كان لديه أكثر من سبب للخوف من حركات الشيخ حميد بن خليفين وهو من قبيلة الوهيبة، حيثُ إنَّ قصده الذي أشيع حول مهاجمة مسقط(٦) تمّ إثباتها. وأن يكون هذا الزعيم على خلاف مع حمود بن سعيد وهو من قبيلة الرجل نفسها الذي كان قد انتزع شروطاً تفضيلية من السلطان(٧). لقد كان ساخطاً على نجاح منافسه في مسقط، وعلى الوضع، وأمن لنفسه من خلاله الكثير من المزايا.

٤٤٦ - نقل العقيد ركن مايلز بأن حميد بن خليفين توحد مع الشيخ ناصر بن سالم الحبسي وأنهما إذا نجحا في الوصول إلى مطرح، سيجد السلطان نفسه في وضع مُربك. وكان عبد العزيز والشيوخ في الوقت نفسه في مسقط قد وعدوا بمساندة صاحب السمو، ولكنه كان جليّاً لِكُلِّ شخص بأن القوة التي في مسقط، كانت أصغر بكثير من أن تستوعب العدد الذي يستطيع حميد وناصر أن يجلباه معهما.

٤٤٧ - بعد أن تساءل السلطان من الوكيل السياسي في ما إذا كان سيلقى

---

(٦) انظر: الفقرة (٤٣٣)، في هذا الفصل.

(٧) انظر: الفقرات (٤١٨-٤٢٥)، في هذا الفصل.

دعماً من الحكومة في حالة الهجوم عليه؟ احتوى الرد الذي أرسل ببرقية أوامر الحكومة والمتضمن في الفقرة رقم ٤٣٣ من هذا الملخص، ثمّ ما تلاه.

٤٤٨ - وفي رسالة لاحقة، رقم ٣٤٦٠-١٢٦، بتاريخ ١٩ آب/أغسطس عام ١٨٧٥، أعلن العقيد ركن مايلز بأن حميد كان قد تخلى عن هجومه المَنْوي على مسقط، على الرغم من أنه غير معروف لماذا قام بذلك(٨).

٤٤٩ - **الإجراءات التي اتخذها المقيم السياسي لحماية المصالح البريطانية في مسقط؛** عندما قرر السيد تركي الاعتزال في جوادر، طلب المقيم السياسي من كابتن المركب دافن أن يتحرك من كراتشي إلى مسقط، خوفاً من حدوث بعض الإرباكات. وأيضاً وضع العقيد روس مركباً بخارياً تحت تصرف الوكيل السياسي، نظراً إلى عدم وجود أي مركب آخر تحت التصرف بسبب مغادرة المركب رايفل مان حاملاً معه السيد تركي(٩).

٤٥٠ - **تفاصيل: (١) التنافر الأخير بين السيد تركي وعبد العزيز؛ (٢) اعتزال السلطان إلى جوادر؛ (٣) تولي عبد العزيز لأمور الحكومة في مسقط؛(٤) تساؤل حول استمرار الإعانة المالية لزنجبار.** في رسالته رقم (٣٤٦-١٢٦)، بتاريخ ١٩ آب/أغسطس عام ١٨٧٥، نقل العقيد ركن مايلز بأنه وفي ١٠ من الشهر، ظهر خلاف بين الشقيقين حول الحراسة في قلاع الميراني والجلالي التي تشرف على ساحل مسقط. وكان عبد العزيز قد وجد بعد زيارته الحصون وتفقده الجند عجزاً في قوة الحاميات، حيث كان هناك فقط ١٢ رجلاً في كلّ واحدة بدلاً من ٣٠، العدد الذي اعتاد مسؤولو الحراسة على تسلم الرواتب والمؤن الخاصة بهم وأصرَّ عبد العزيز بأن يُطرد مسؤولي الحراسة، وأن يتم استبدالهم بمجموعة من قبيلة بني بو حسن. وحثَّ على ذلك على أساس أن السيد تركي كان قد كلفه السيطرة على الحصون في الاتفاقية التي عقدت مؤخراً بينهما. شعر السلطان بالضعف لقبول مطالب أخيه، قائلاً إنه كان مدركاً للقوة المخفَّضة للحراس، وهو على كلٍ وعد بأنه ينبغي أن يطلب من مسؤولي الحراسة أن يرفعوا من قوة الحاميات حتّى يصلوا إلى كامل قوتهم. وعندما لم يسرّ هذا الترتيب عبد العزيز، أعلن بأنه إذا لم يُتم تنفيذ

---

(٨) من المقيم السياسي، الخليج الفارسي، رقم (٩١١-٢٢٥)، بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس عام ١٨٧٥.

(٩) من المقيم السياسي، الخليج الفارسي، رقم (٨٧٣-٢١٧)، بتاريخ ١٩ آب/أغسطس عام ١٨٧٥.

الشروط التي تمّ الاتفاق عليها مؤخراً مع صاحب السمو، فليس لديه شيء آخر إضافي يعمله مع الحكومة وسيبقى بمَعزل عنها. بعد ذلك طلب السلطان من الوكيل السياسي أن يتوسط، ولكن بما أن عبد العزيز كان مصراً على قراره، لم يكن بمقدور العقيد مايلز عمل شيء. وبعد ذلك، توسَّل الشيوخ الرئيسيون - في مسقط من جانبهم- لصاحب السمو بأن يتفق مع رغبة أخيه، وعلى كلٍ رفض السلطان الرضوخ ولم يُفعل شيئاً. اعتقد العقيد ركن مايلز بأن السيد تركي كان تواقاً أن يحجب رجب أحد البلوش قائد حصن الميراني من غضب مفرزة المطاوعة. لقد كان شائعاً في جميع أرجاء عُمان بأن رجب هو قاتل الخليلي، وكانت مفرزة المطاوعة قد هددت بقتله، وهذا يفسر رغبة صاحب السمو بأن يبقيه بعيداً عن متناول أيديهم.

٤٥١ - بعد ذلك سعى السلطان إلى تولي الإدارة من دون مساعدة، ودخل في ترتيب مع فريق من الحجريين الذين كانوا قد وصلوا في الحال إلى مسقط لحمايته ليكونوا واقياً له ضدّ قبيلة بني بوحسن الذين كانوا على الرغم «من ولائهم الظاهري» ـ من دون شكّ- مستائين».

٤٥٢ - بعد فترة قصيرة وجد السلطان نفسه بأنه تحمل ما لا طاقة له به، لم يكن قادراً على إدارة الحكومة من دون مساعدة، وبعد حدوث ظهور خطير للبدو، أمر مسؤولو الحراسة في الميراني والجلالي بأن يسلموا هذه الحصون للمتمردين. بعد ذلك حمل صاحب السمو نفسه على ظهر الطراد رحماني، وقرر أخيراً الاعتزال في جوادر تاركاً عبد العزيز لتولي الشؤون. وبعد أن وضع البدو يدهم على الحصون، تفرقوا بهدوء من دون أية محاولة لترويع الناس أو نهب الأملاك.

٤٥٣ - **كتب العقيد ركن مايلز،** «من الواضح أن تنحي صاحب السمو السيد تركي عن السلطة في الوقت الحاضر، ليس نتيجة ثورة مفاجئة، ولكن الأمور كانت تسير بهذا الاتجاه منذ وقت طويل مضى. لقد تطلب الأمر فقط حركة من جانب البدو الذين كانوا لفترة معينة يملكون القوة الحقيقية في أيديهم لعمَل أزمة، وعندما حدث هذا لم يكن صاحب السمو يملك أي خيار سوى الرضوخ للظروف، وانسجاماً مع رغبات الحكومة، حرصت قدر الإمكان على عدم التدخل وأن أقاطع مجرى الأحداث، ولكن من المستحيل في مثل هذا الوضع أن تبقى منعزلاً طوال الوقت، وقد عهدت بنفسي على إبقاء الاتصالات بين صاحب السمو وأخيه، لتلطيف الصعوبات بينهما.

«استمريت بطمأنة صاحب السمو السيد تركي بأني شعرت بأني مُلتزم أدبياً لأقدم له حماية شخصية له ولعائلته، ولأمنحه حقّ اللجوء السياسي من هذه الوكالة

إذا كان يتخوف من أحداث العنف ويرغب في الانتفاع منه. قمت باستمرار بزيارته وسعيت إلى أن أبهجه قدر الإمكان منذ أن كان على ظهر الطراد رحماني، ولكني لم أقم بزيارة السيد عبد العزيز منذ توليه أمور الحكومة».

٤٥٤ - اعتقد العقيد ركن مايلز بأنه من المحتمل بأن عبد العزيز سيصادق الحزب الديني ويحيط نفسه بالمطاوعة حيث كان العديد منهم قد أظهروا أنفسهم تلقائياً في البلدة. لقد كان عبد العزيز شديد الحرج للحصول على أموال، لأن السلطان كان قد ترك خلفه الخزينة فارغة. وكان عبد العزيز قد تقدّم بطلب للممثل السياسي بدفعة مقدمة قدرها ٥٠٠٠ دولار من المعونة، ولكن الطلب قد تمّ التغاضي عنه. وكتب أيضاً عبد العزيز إلى العقيد روس مخبراً إياه بأنه تولى مقاليد الحكم في مسقط؛ أجاب المقيم السياسي ببساطة بأنه يثق كلّ الثقة بأن عبد العزيز سيهتم بالمحافظة على النظام، وأن العقيد مايلز سيتلقى منه كلّ مساعدة في الأمور التي تتعلق بالمصالح البريطانية.

٤٥٥ - **مسألة الإعانة المالية؛ علاوة تركي أثناء تواجده في جوادر؛** قبل مغادرة مسقط كان السلطان تواقاً لتأكيد وجهة النظر التي تبنتها حكومة الهند، في ما يتعلق بوضعه بالإشارة بشكل أساسي إلى استمرار الإعانة المالية لزنجبار. نقل العقيد ركن مايلز بأنه فهم بأن يكون قصد صاحب السمو، أن يقتطع نصيباً محدداً من المعونة لنفسه تاركاً البقية لحكومة أخيه. وكان السيد تركي، عندما عهد بترتيباته المالية لأخيه، قد اقتطع لنفسه حصة قدرها ١٠٠٠ دولار في الشهر، وطلب من أخيه أن يستمرّ في دفع هذا المبلغ له في الوقت الحاضر.

٤٥٦ - **مدى نفوذ عبد العزيز؛** في ١٤ آب/أغسطس، أخبر السيد تركي العقيد ركن مايلز بأن سلطة أخيه ستمتد إلى «جميع أجزاء الدولة، ولكن ليس إلى جوادر. ستبقى جوادر تحت إمرتي، والحصة التي اقتطعتها لنفسي ستستمر بأن تدفع لي».

٤٥٧ - وعند إرسال تقرير العقيد مايلز، وجد المقيم السياسي أن إجراءات الوكيل السياسي بدت كأنها «ملائمة وحكيمة طوال الوقت» وقد تلاقي مصادقة الحكومة.

٤٥٨ - **إدارة السيد عبد العزيز؛** عندما تولى أولاً السيد عبد العزيز إدارة الدولة، كتب إلى أكثر الناس تأثيراً في عُمان ودعاهم إلى مسقط، ومن بين الذين كتب لهم صالح بن علي والمطاوعة. سمع العقيد ركن مايلز بأن الغاربي كان قد رفض الدعوة. ومع ذلك نجح عبد العزيز، لأن الاستخبارات الأخيرة التي قدمها الوكيل

السياسي تؤكد بأن تبديلاً كان قد حدث للوضع العام للشؤون، وبدا بأن سلطة السيد عبد العزيز يقرّ بها على نطاق واسع كلّ يوم.

توصل السيد إلى تسوية مع بني غافر وقبائل غافرية أخرى كانت قد وعدت بالخضوع، وكان شيوخ هذه القبائل قد أرسلوا إلى مسقط حرساً للحماية من تصرفات قبيلة بني بوحسن. وكان وضع السيد عبد العزيز قد تمّت تقويته بشكل مادي عن طريق إجراءات الشيخ خميس، حيث أرسل صاحب السمو مفرزة مكونة من ٢٠٠ رجل من قبيلة بني بو حسن لمساندته ولتعمل كواقٍ من الفريق الساخط في مسقط. وبعد وصولهم إلى البلدة، حثَّ الفريق الذي يتولى الحراسة للانضمّام إلى قاعدة عبد العزيز من دون إجراء أي اتصال بالسيد تركي.

٤٥٩ - عندما نقل العقيد ركن مايلز الأحداث السابقة الذكر، كان السلطان على وشك المغادرة إلى جوادر. وبعد أن استقل صاحب السمو ظهر الطراد رحماني، لم يقم عبد العزيز بزيارته، وحصل اتصال محدود بين الأخوين، لم يتدخل السلطان بأية طريقة في سياسة أخيه وترتيباته.

٤٦٠ - **نيّة السيد تركي بالعودة إلى مسقط**؛ كتب العقيد روس في رسالته الأخيرة حول موضوع أزمة مسقط[١٠].

«عبَّر صاحب السمو السيد تركي للمقدم مايلز عن نيته في العودة إلى مسقط، إذا سمحت الظروف. وعلى كلٍ، فإن الوضع شديد التعقيد من عدة أوجه، وقد يكون الأمر سابقاً لأوانه للتكهن حول الكيفية التي سيتصرف بها تركي. سأكون حذراً لإبقاء الحكومة على علم بوساطة التلغراف حول أية حوادث مهمة، وللعودة إليه حول أي مسألة جدية قد تظهر لاستلام التعليمات».

وزارة الخارجية، سيملا، ٢٣ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٥.

(١٠) رقم (٩٢٤٠-٢٥٥)، بتاريخ ٣١ آب/ أغسطس ١٨٧٥.

IV

شؤون مسقط
من آب/أغسطس ١٨٧٥م،
إلى كانون الأول/ديسمبر ١٨٨٠م
(الفقرات ٤٦١ ـــ ٦٨٧)

٤٦١- وضع شؤون مسقط في بداية أغسطس عام ١٨٧٥ واعتزال السيد تركي إلى جوادر: في أيار/ مايو من عام ١٨٧٤، عندما كانت صحة السيد تركي متدهورة، وليس لديه مستشارون مناسبون، وغير قادر على مقاومة انتهاكات القبائل البدوية، دعا أخاه السيد عبد العزيز الذي كان في الإقامة الجبرية السياسية في كراتشي، لكي يعود إلى مسقط، بموجب شروط معينة ولكي يساعده في إدارة الحكومة، ولمدّة معينة، أثبت هذا الترتيب بأنه مرضٍ ومفيد، التزم عبد العزيز بإخلاص بالشروط التي فرضت عليه، ولأنه شخصية ثابتة وحيوية أعطى ذلك قوة لمجالس السلطان وتحرّكاته. وعلى كل حال، فإن الاختلافات في الرأي في ما يتعلق بالسياسة بدأت تظهر بشكل تدريجي، ولكن إدمان السيد تركي على الدناءات التي يستحسنها وطيش كلا الجانبين، والغيرة وعدم الثقة من جانب السلطان، كلّ ذلك أدى إلى سلسلة من النزاعات التي انتهت مبكراً في آب/ أغسطس عام ١٨٧٥، بانسحاب السيد عبد العزيز من جميع المشاركات في تسيير شؤون البلاد. بعد ذلك حاول السيد تركي أن يدير الحكومة من دون مساعدة أو نصيحة، ولكن ظهور تهديد من جانب الحامية البدوية في مسقط في أعقاب وعد منح لهم بحماية الحصون الذي لم يتم تنفيذه، ما حدا به أن يلتجئ إلى ظهر الطراد رحماني وقرر الاعتزال في

جوادر، بعد أن عين السيد عبد العزيز ليقوم بمنصب نائب السلطان أثناء غيابه، مع نطاق حكم يمتد إلى جميع المناطق الممتدة إلى مسقط باستثناء جوادر التي توجه إليها في ٢١ آب/أغسطس، على ظهر هـ. م. س. رايفل مان، وتبعته عائلته في طراد الرحماني. وعندما غادر مسقط، عبّر العقيد مايلز للممثل السياسي عن نيته العودة إذا سمحت الظروف. وطوال فترة هذه الأحداث، عبر العقيد مايلز باهتمام كبير عن تعاطفه مع السيد تركي، بينما عمل على إحباط وجهات النظر الطموحة للسيد عبد العزيز. وقد وافقت الحكومة على إجراءات الوكيل السياسي أثناء انسحاب السيد تركي وتولي السيد عبد العزيز السلطة[1].

٤٦٢- وفي هذا الوقت، كان السيد سالم بن ثويني سلطان مسقط السابق يسكن في قشم في الخليج الفارسي، ويحصل على منحة قدرها ١٥٠ دولاراً شهرياً من السيد تركي، وكان إبراهيم بن قيس، وهو على علاقات صداقة مع السيد تركي، يسكن في الرستاق.

٤٦٣- **إدارة السيد عبد العزيز**؛ قام السيد عبد العزيز أثناء توليه الحكم بجهود للحفاظ على النظام؛ وفي ٢١ آب/أغسطس، نقل الوكيل السياسي بأنه يتم الإقرار بسلطته بشكل واسع كلّ يوم. وعلى كلٍ في ما يتعلق بحاجته الملحة والفورية لأموال جاهزة، كان السيد تركي قد ترك خزينة فارغة، ولذلك كانت مستحقات الحامية البدوية المتمردة متأخرة الدفع. لذلك طلب من الوكيل السياسي قرضاً قدره ٥٠٠٠ دولار، لكنه أخبر بأن طلبه لن يتحقق.

وفي الثاني من أيلول/سبتمبر، نقل العقيد مايلز بأن:

"قد استمر السيد عبد العزيز بإدارة الحكومة بهدوء، ولم يتم نقل أي ظهور لثورات أو اضطرابات. ولقد وصل شيوخ وزعماء أغلب القبائل الهناوية والغافرية في عُمان والشرقية إلى مسقط ليقدموا احترامهم وتقديرهم لعبد العزيز. ولقد كان هناك تدفقاً متواصلاً لهؤلاء الأشخاص، خلال الأيام العشرة الأخيرة، وما يزالون يأتون حتّى الآن»[2].

---

(١) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (٢٧٠٥)، بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي** (تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٧٥)، الأرقام ٦١-٨٧.

(٢) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند: رقم (٩١١-٢٢٤)، بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس عام ١٨٧٥، ورقم (٩٥٠-٢٣١)، بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي**: (تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٧٥)، الأرقام ٦١-٨٧، و(آذار/مارس عام ١٨٧٦)، الأرقام ٩٧-١٥٦.

٤٦٤- استمرت صعوبة السيد عبد العزيز الرئيسة للحصول على التمويل لإرضاء مطالب البدو الذين يحمون مسقط والذين كان عددهم يتراوح من ٦٠٠ إلى ٧٠٠، وكانوا جميعاً أقوياء. عبّر للمثل السياسي عن مخاوفه بأن يقوموا إذا لم تدفع لهم مستحقاتهم بالتمرد وعمل فوضى، ومجدداً أشار إلى أمل بأن مساعدة ملحة قد تقدّم له؟ ورد العقيد مايلز بأن أي قرض هو خارج عن البحث، وأشار إلى أنه في حالة حدوث أية اضطرابات يجب أن يتخذ خطوات بالتنسيق مع مراكب هـ. م، لحماية المصالح البريطانية[٣].

٤٦٥- وفي الأول من أيلول/ سبتمبر، وصل الشيخ صالح بن علي الحارثي إلى مسقط مع ٤٠٠ ـ ٥٠٠ من أتباعه، وقد استقبله السيد عبد العزيز باهتمام كبير. إن قدومه مع حاشية كثيرة العدد، رفع عدد المقاتلين في مسقط إلى ١,٢٦٠ مقاتلاً، وزاد بدوره الضغط المالي. وبصعوبة كبيرة نجح السيد عبد العزيز في جمع مبلغ يتراوح ما بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ دولار، حيث دفع الأموال وتخلص من معظم البدو بحضور شيوخهم في مسقط[٤].

٤٦٦- دخل السيد عبد العزيز في ترتيبات مطلقة مع الشيخ صالح بن علي معيناً إياه كمستشاره الرئيس ومسانده. كانت هذه الترتيبات لتبقى فاعلة، طالما أن السيد عبد العزيز التزم بسياسة حزب المطاوعة. وإذا تبنى أية أعمال أخرى، و رفض بأن يسترشد بآرائهم سيكون للشيخ صالح الحرية في مغادرة مسقط والتصرف كما يريد.

تاريخ الرابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٥.

وهكذا فإن الوضع المؤثر الذي اكتسبه صالح بن علي، سبب بعض الغيرة بين أنصار السيد عبد العزيز والآخرين.

٤٦٧- وبعد وصوله بوقت قصير، قام الشيخ صالح بن علي بزيارتين إلى الوكيل السياسي، وتحت منظور طلب النصيحة، وحاول معرفة احتمالية عودة السيد

---

(٣) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (٩٥٠-٢٥١)، بتاريخ ١٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي** (آذار/ مارس عام ١٨٧٦)، الأرقام ٩٧-١٥٦.

(٤) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (٠/ ٩٥٠-٢٣١)، بتاريخ ١٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السيامي**: (آذار/ مارس عام ١٨٧٦، الأرقام ٩٧-١٥٦، ورقم (ز/ ١٠١٨-٢٤١)، بتاريخ ٢١ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٥.

تركي إلى مسقط. لكن العقيد مايلز رفض أن يعبر عن أي رأي بخصوص تلك النقطة. ومباشرة بعد زيارة الشيخ صالح الثانية، تلقى العقيد مايلز رسالة من السيد عبد العزيز بأن الصعوبات التي يواجهها في موقعه تجعله غير راغب في الاستمرار في إدارة الحكومة لفترة أطول، وطلب نصيحة لما ينبغي عليه عمله. وفي رده، ذكّر العقيد مايلز عبد العزيز بالمسؤولية التي كانت ألقيت عليه عندما تولى منصب نيابة السلطان، ورفض أن يناقش الموضوع.

٤٦٨- ولقد أصبح ظاهراً الآن، بأن السيد عبد العزيز مدفوعاً من قبل الشيخ صالح بن علي- هدف إلى تولي سلطة مستقلة. وفي ١٦ من أيلول/ سبتمبر، كتب العقيد مايلز :

«لن أكون متفاجئاً مطلقاً في أي يوم أن أسمع بأنه قد أعلن نفسه مستقلاً عن أخيه»[٥].

٤٦٩- في غضون ذلك، بدأت القبائل الغافرية الأكثر أهمية، تظهر إشارات غيورة لتولي الهناوية الحكم، ولوضع صالح بن علي في الحكومة. وفي الجنوب، توصلت قبائل بني ريام والجنبة وبني جابر إلى تفاهم مع بني بوعلي في جعلان لرفض الولاء للسيد عبد العزيز ورفض الحضور إلى مسقط إذا ما دعيوا هناك. أصلح بنو بوعلي حصونهم واتخذوا إجراءات لحماية مقرهم في صور إذا ما هوجموا. وفي الغرب جهز السيد بدر بن سيف- والي صحار- نفسه للمقاومة إذا ما أقحم في الأمر، وحصل على نصرة نعيم البريمي. عبّر السيد عبد العزيز عن نيةٍ للتقدّم إلى صور لإجبار بني بوعلي على الطاعة، واستفسر من الوكيل السياسي عن إمكانية توجهه إلى هناك عل متن أحد مراكب صاحبة الجلالة، ورد العقيد مايلز بأن طلبه لا يمكن أن ينفّذ إلا بموافقة خاصة من الحكومة[٦].

٤٧٠- **طلب المال الذي بواسطته سيرضي مطالب البدو، وسيلبي مسؤوليات أخرى حالية؛** كان ما يزال يؤرق وضع عبد العزيز ويسبب له صعوبة كبيرة. كتب إلى الممثل[٧]، يفصل له الظروف ويستجديه لإعطائه قرضاً قدره ١٠,٠٠٠ دولار،

(٥) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (١٠١٨-٢٤١)، بتاريخ ٢٤ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٦)، و**الوكيل السياسي** (آذار/ مارس عام ١٨٧٦)، الأرقام ٩٧-١٥٦.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

وفي الرد، أخبره العقيد مايلز بأن الأساس الوحيد الذي يستطيع من خلاله أن يتحصل على مثل هذا الطلب، سيكون طلباً مكتوباً من السيد تركي لمنحه مقدماً الإعانة المالية لزنجبار. صادق المندوب السامي على هذا الرد، وفي رده على الطلب الموجه إليه، أعلن للسيد عبد العزيز أنه أثناء معاينة الطلب بشكل كامل مع وجهة نظر العقيد مايلز، بأنه سيقدم الطلب لإعلام صاحب السعادة نائب الملك في القنصلية، وأثناء تقديم تقرير العقيد مايلز حول الأحداث الأخيرة في ٢٤ أيلول/ سبتمبر، التمس المندوب(٨) السامي ليعرف ما إذا صادقت الحكومة على العمل الذي اتّخذ، وحث على صدور تعليمات له وللممثل السياسي، لإرشادهما حول ما يجب عمله في إعلان السيد عبد العزيز استقلاله عن أخيه. وفي الرد، أخبر العقيد روس بأنه تمت المصادقة على إجراءاته وإجراءات العقيد مايلز، وصدرت له التعليمات بأن يمتنع عن التدخل في حال إعلان السيد عبد العزيز استقلاله، وأن ينقل إلى الحكومة حقيقة الوضع بشكل كامل من أجل إحاطتها علماً ولتلقي التعليمات(٩).

٤٧١- في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، نقل المندوب السامي أن مشاعر الغيرة والعداء تجاه الشيخ صالح بن علي التي كانت مضمرة من قبل بعض الشيوخ الآخرين الذين كونوا حاشية السيد عبد العزيز أصبحت بارزة. استمرت الدولة ساكنة، ولم تحدث أية معارضة لحكم السيد عبد العزيز في أي مكان. لقد بدا للمقدم مايلز أن السيد عبد العزيز انتظر بعض الإشارات من الحكومة حول وجهة النظر المأخوذة عن وضعه قبل أن ينصب نفسه سلطاناً، وأن عدم فاعلية جميع الأطراف قد تُعزى إلى شعور بالقلق. إن هيمنة حزب المطاوعة في مسقط كانت في تزايد. وفي الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر، غادر الشيخ صالح بن علي الشرقية حاملاً تصور حماية مصالح السيد عبد العزيز في تلك المنطقة(١٠).

٤٧٢- في ٢٦ أيلول/ سبتمبر، قطع السيد سالم بن ثويني البحر بقارب محلي من قشم إلى شاطئ الباطنة، وكان يتقدم إلى مسقط، عندما تمّ اعتقاله في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر في جزيرة السوادي بناءً على طلب من المركب هـ. م. س. دافن.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه، تاريخ ٦ و٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٥.

(١٠) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند: رقم (١٠٩١-٢٥٨)، تاريخ ١١ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٥، ورقم (١١٣٤-٢٦٨)، تاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي**: (آذار/ مارس عام ١٨٧٦)، الأرقام ٩٧-١٥٦، (نيسان/ أبريل عام ١٨٧٦)، الأرقام ٩٧-١٥٦.

بموجب تعليمات المندوب السامي، وقد أُخذ على ظهر هـ. م. س دافن إلى كراتشي، وهناك عُهد به إلى المفوض في السند، وسجن في الحصن في حيدر آباد.

الملخص، فقرة ٤٤٧. أما السيد حارب، شقيق سالم الذي كان قد رافقه واعتقل معه أطلق سراحه وأعيد إلى قشم(١١).

٤٧٣- زار زعيم قبيلة أبو ظبي الشيخ زايد بن خليفة، السيد عبد العزيز من ٣٠ أيلول/ سبتمبر إلى ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر، ودخلا في ميثاق حميم لدعم مصالح السيد عبد العزيز قدر الإمكان. وغادر بهدية قدرها ٤٠٠٠ دولار وقدرت التكلفة الكلية ما يقرب من ٦٠٠٠ دولار(١٢).

٤٧٤- في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، نقل الوكيل السياسي أن الوهيبة والحبوس، وقبائل البدو القاطنين في الشرقية، قد رتبوا حملة قوية ضدّ مسقط، لغرض إزالة السيد عبد العزيز، وإعادة استدعاء السيد تركي، ولكن الغزو المهدد تمّ تفاديه عن طريق جهود الشيخ صالح بن علي. طلب العقيد مايلز تعليمات في ما إذا قام البدو بهجوم مفاجئ على مسقط، هل ينبغي أن تمنح المساعدة المسلحة للسيد عبد العزيز، بينما هو يحكم لصالح السيد تركي، كما ينبغي أن تعطى للسيد تركي نفسه في ظلّ الظروف نفسها، وكانت أوامر الحكومة في ردّ كالتالي:

«إن الحكومة، كما صدرت إليك التعليمات، ترغب في تجنب التدخل في الشؤون الداخلية لمسقط، ويجب أن يسترشد الوكيل السياسي بهذه السياسة. وفي الوقت نفسه، إذا قدم السيد عبد العزيز، باسم السيد تركي، طلباً مكتوباً للمساعدة في حالة الطوارئ العصيبة، ستنطبق الأنظمة السابقة على تلك الحالة، فقط تماماً كما لو كان السيد تركي في مسقط وقدم طلباً مكتوباً بشخصه»(١٣).

٤٧٥- خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، حدثت بعض التصادمات بين القبائل في المناطق الداخلية، وسادت شائعات تشير إلى انعدام شعبية عبد العزيز المتزايدة، ووصلت إلى مسقط، ولكن وضع الدولة كان بشكل عام هادئاً. وكان عبد العزيز عن طريق الاهتمام الشديد بالاقتصاد والتصرف المتقن بالأموال، يحرر نفسه

---

(١١) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (١٠٩٤-٢٥٨)، تاريخ ١١ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي** (آذار/ مارس عام ١٨٧٦)، الأرقام ٩٧-١٥٦.

(١٢) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (١٢٠٤-٢٨٠)، تاريخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

(١٣) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، برقية، تاريخ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

من الالتزامات المالية، ويعيد دفع بعض أجزاء من القروض التي وقع عقوداً بها خلال مصاعبه الأولى. وبتفعيل هذا الإنجاز الخيّر، فهو على أية حال، كان قد عزل البدو الذين كان هذا الإجراء بنظرهم عبارة عن بخل ظاهر يقابل باستياء مقارنة مع طرق السيد تركي السخية(١٤).

٤٧٦- في ١١ كانون الأول/ ديسمبر، غادر السيد عبد العزيز مسقط إلى بركاء وسمائل بغرض إظهار نفسه في الدولة، وبقصد استبدال حامية الغافرية بحامية البلوش، ترك السيد محمّد بن عزان ليتولى الشؤون في مسقط. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر وصل السيد تركي بشكل غير متوقع إلى مطرح، بعد أن قطع البحر بواسطة قارب محلي من جوادر. خضع العرب والحراس له في الحال، واحتل المعقل؛ ولكن رفض كلّ من السيد محمّد بن عزان وحامية بني بوحسن في مسقط تسليم المكان أو الاعتراف به من دون أوامر من السيد عبد العزيز. وعليه أعلن السيد تركي أن السيد عبد العزيز مخلوع، ولكن الحاكم والحامية - لم يبالوا بهذا- وبقوا على موقفهم. وعند سماعه نبأ وصول السيد تركي وإجراءاته، كتب السيد عبد العزيز من سمائل إلى السيد محمّد بن عزان أنه على وشك العودة إلى مسقط، على قدر ما يستطيع أن يجمع من رجال، وكان قد أرسل إشارة إلى الشيخ صالح بن علي لينضم إليه. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، احتل السيد تركي - بعد أن انضم إليه ٢٠٠ أو ٣٠٠ من العرب من قبائل الغافرية المجاورة، وقرابة ٥٠ جندياً وهابياً أرسلهم والي صحار إلى الضواحي والمرتفعات المحاذية لجدران مسقط. ونشب قتال متقطع وغير مؤذٍ بين قواته والحامية لمدّة يومين، ولم يظهر عبد العزيز، وبعد أن هدد الفريق المهاجم بإجراءات أكثر فعالية وافقت الحامية على الإذعان. ودخل السيد تركي مسقط في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر وسط تظاهرات عامة وقلبية بالابتهاج لعودته. وفي الحال هجرة أنصار السيد عبد العزيز ومن ضمنهم الشيخ صالح بن علي باءت جهوده لتشكيل قوة بالفشل الذريع، وبقي شبه وحيد في حصن سمائل(١٥).

---

(١٤) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند: (رقم ١٣٠١-٣٠٠)، تاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٧٦، ورقم (١٣٥٦-٣١٧)، تاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

(١٥) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (١٣٥٦-٣١٧)، تاريخ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي، المصدر نفسه.** لمزيد من التفصيل، انظر: الملخص، الفقرة (٤٥٣)، الفصل العشرون، **القسم الثاني من هذا الكتاب.**

٤٧٧- اعتقال المركب هـ. م. س دافن للسيد سالم بن ثويني، وسجنه في حيدر أباد؛ في أيلول/ سبتمبر من عام ١٨٧٣، عندما كان السيد سالم في ذلك الوقت في جوادر، رفض معاشاً تقاعدياً قدره ٣٠٠ دولار منحها له السيد تركي بواسطة الحكومة على شرط أن يقيم في الهند، فوجه المفوض في السند في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٧٣، لإخباره[١٦]:

«بما أن صاحب الفخامة نائب الملك والحاكم العام في القنصلية يرفض أن يفاوض بأي شروط معه، أو مع صاحب السمو السيد تركي في ما يتعلق به، باستثناء تلك الأمور التي قد تمّ إخباره بها؛ ولكن إذا أتى إلى جوادر أو كراتشي وسلم نفسه من دون شروط، سيمنح المزايا نفسها مثل عبد العزيز؛ ولكن إذا لم يلتزم بالوقت المحدد له، سوف لن تجدّد الشروط، ولكنه سيصبح سجيناً أينما وجد، وسيلقى بعدها فقط الشروط التي يُعتقد بأنها ستكون ملائمة ولكنها لن تكون محبَّبة لديه مثل الشروط التي تُعرض الآن".

وبناءً على الإجراءات التي اتخذت لاعتقاله، هرب إلى بندر عباس وبعدها إلى قشم حيث استمر يقيم فيها. وبعد مدّة منحه السيد تركي وإخوانه الذين انضموا إليه منحة قدرها ١٥٠ دولاراً شهرياً. وفي كانون الثاني/ يناير من عام ١٨٧٥، عبَّر السيد تركي عن مخاوفه للمقدم مايلز من أن السيد سالم سيحاول أن يقطع شاطئ القرصان أو صور. وبعد أن تمت دعوته من قبل قبائل عُمان الغافرية، تساءل العقيد روس في ما إذا كانت الحكومة ترغب في القيام بمَساع لمنع توجه السيد سالم إلى عُمان أو اعتقاله إذا ما وُجد في البحر. وفي الرد تمت الإشارة إلى التعليمات التي صدرت في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٧٣.

٤٧٨- في ٢٩ أيلول/ سبتمبر، أبرق الضابط المساعد المسؤول في باسيدور إلى المندوب السامي[١٧]:

«غادر السيد سالم على متن مركب للشيخ صقر الذي يقوده سراقي من ساحل العرب، بتاريخ السادس والعشرين".

أوصل المندوب السامي هذه المعلومة الاستخبارية إلى الحكومة؛ وكان السيد تركي والممثل السياسي في مسقط يرغبان من الأخير أن يُعلم الضابط البحري المستوى والسيد عبد العزيز.

---

(١٦) انظر: الفقرة (٢٥٦)، الفصل الثاني عشر، القسم الثاني من هذا الكتاب.

(١٧) برقية من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، تاريخ ٣٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي** (نيسان/ أبريل عام ١٨٧٦)، الأرقام ٣٨-٩٣.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أبرق العقيد مايلز إلى المندوب السامي أن تلك المعلومة كانت قد وصلت إلى السيد عبد العزيز قبل أن تكون وجهة السيد سالم صور، وأن الموضوع لا يحتمل التأخير، وأنه كان قد طلب من قائد سفينة هـ. م. س دافن بأن يتقدم إلى صور لاعتراض سبيله. وأضاف أن السيد عبد العزيز لم يكن قد أوقف منحة السيد سالم، لكنه كان قد رفض أن يزيدها. لم تحصل دافن على أية أخبار عن السيد سالم في صور، ووجدت الوالي قوياً بما فيه الكفاية لاعتقاله إذا ما وصل، عاد إلى مسقط. وفي١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أبرق العقيد مايلز كالتالي:

«تشير المعلومات التي تلقيناها من بركاء في العاشر من الشهر، بأن سالم كان يتحرك جنوب شاطئ الباطنة وكان قد وصل إلى السوادي. تقدّمت دافن إلى هناك في الحال واعتقلت سالم مع مركبين و٤٠ رجلاً في الليلة نفسها في السوادي في طريقه لمهاجمة بركاء. وعادت البارجة دافن. لقد زرت سالم وشرحت له سبب الاعتقال، ونفى المزاعم عن نيته في معارضة الحكم الحالي، وقال إنه فقط رغب بأن التوصل إلى حلّ سلمي مع عبد العزيز حول معاش التقاعد الحكومي الذي لم يتم دفعه منذ مغادرة تركي. سيبقى سالم في المركب دافن حتّى ورود التعليمات. تمّ إطلاق سراح القوارب والرجال".

وفي تقريره التكميلي، كتب العقيد مايلز:

«زرت صاحب السمو السيد سالم عند وصولي، وأخبرته بأنه إذا كان يعتقد بأنه قادر على العودة لزيارة عُمان بغرض إيقاظ النزاعات في الدولة، على الرغم من التحذير الذي كان قد تلقاه من الحكومة، فإنه يتوجب علي اعتقاله، وإيقافه على ظهر السفينة حتّى يتم تلقي التعليمات من الحكومة، ولكنه كان في حرية من طرد رجاله وأعوانه إذا ما رغب في ذلك.

وعلق صاحب السمو السيد سالم بأن قصده لم يكن إشاعة الشقاق في الدولة، أو معارضة حكم السيد عبد العزيز، ولكن بعد أن غادر السيد تركي مسقط، كان يشكّ في ما إذا كان سيستمر في استلام راتبه التقاعدي من الحكومية، وأنّه رغب فقط أن تتم الترتيبات اللازمة حيال هذا الأمر من خلال تدخل زايد بن خليفة وأصدقاء آخرين في مسقط. وأضاف أنه لم يكن قد تلقى أي معاش حكومي منذ أن غادر السيد تركي، لكنه اعترف بعد ذلك بأن القسط الأول لم يكن قد حان وقته.

لقد علمت منذ وصوله بأن قصد السيد سالم لم يكن مهاجمة بركاء ولكن التوجه مباشرة إلى مسقط. لقد تلقى العديد من الرسائل من أناس كثر في عُمان، وأعتقد أنه كان قد دُعي إلى مسقط من قبل الشيخ عامر من قبيلة بني بوحسن الذي وعده بأنه لن يواجه أي مقاومة. وهذا الشيخ عامر هو الرجل الذي أيد السيد عبد العزيز

بشدة وشجّعه في وقت مغادرة السيد تركي لمسقط. كان السيد سالم قد رتّب أن يهبط في الحيل، حيث كانت الجمال التي أعدتها له قبيلة الموالك في انتظاره في الليلة نفسها التي ألقي القبض فيها عليه، ولقد اعتبر أشخاص مطلعون بأنه كانت ستكون له فرصة حسنة في الظهور أمام أسوار مسقط، لو أنه تمكن من الهرب من المعتقل»[١٨].

٤٧٩- تساءل العقيد روس من المفوض في السند، إذا كانت لديه أيَّة اعتراضات حول أن يُؤخذ السيد سالم إلى كراتشي، وعن إمكانية إجراء الترتيبات للعناية الأمنية به. ردّ المفوض بأنه لا توجد أية اعتراضات وأن سالم يمكن أن يوضع إما في السجن في كراتشي، أو في الميناء في حيدر آباد. وبناءً على طلب العقيد روس، أوصل الكابتن فوت، قبطان سفينة هـ. م. س. دافن في ما بعد السيد سالم إلى كراتشي وعهد به إلى المفوض. ووضع في الحصن في حيدر آباد. ونقل نبأ إلقاء القبض عليه إلى الحكومة، وأعلن العقيد روس أنه سيتصل بالسيد تركي بخصوص إبقاء معاش السيد سالم. كانت نتيجة الاتصال، بأن وافق السيد تركي على إعطاء معاش قدره ١٠٠ دولار كلّ شهر، لكنه اقترح بأنه يجب التعامل معه على أساس أنه قاتل أبيه. و في الرد، أخبر العقيد روس السلطان أن رأيه في ما يتعلق بمعاش السيد سالم ينبغي أن ينقل إلى الحكومة. ولكن مقترحه بخصوص استقبال السيد سالم غير مقبول حيثُ إنّه سيكون مخالفاً لتعليمات الحكومة البريطانية في مثل هذه الحالات. السيد حارب بن ثويني - وهو أخو سالم الذي كان قد اعتقل معه- أطلق سراحه بناءً على أمر من المندوب السامي. وأشارت الحكومة بموافقتها على الإجراءات التي اتخذت في ما يتصل باعتقال السيد سالم، بواسطة المندوب السامي والممثل السياسي؛ وطُلب من صاحب السعادة - الآمر المسؤول لقوات صاحبة الجلالة البحرية في جزر الهند الشرقية- أن ينقل إلى القائد فوت، والملازم جسنغ من سفينة هـ. م. س. دافن قرارات حكومة الهند للخدمات القيمة التي قاما بها[١٩].

٤٨٠- في ما يخص طبيعة احتجاز السيد سالم، كانت أوامر الحكومة كما يلي:

---

(١٨) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (١١٤٦-٢٧٠)، تاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه، الأرقام ٣٥-٩٣.

(١٩) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (١١٤٦-٢٧٠)، تاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٧٥؛ رقم (١١٦٣-٢٧٣)، تاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٧٥، ورقم (٧٩ب)، تاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه، الأرقام ٣٨-٩٣.

«ليس قصد حكومة الهند أن السيد سالم ينبغي أن يخضع بدرجة غير مناسبة من التقييد الشخصي، ولكن يجب أن يُتعامل معه بطريقة تمنع هربه أو عمله للمكائد، وقد يحتفظ بعدد معقول من المرافقين[٢٠]».

٤٨١- لقد تمّ تكبد المصاريف التالية أثناء فترة تعرض السيد سالم للاعتقال:

الترفيه عن نفسه ومرافقيه أثناء تواجده على ظهر سفينة هـ. م. س. دافن: ٦٠ جنيهاً.

نقله تحت الرقابة من كراتشي إلى حيدر أباد، ونقل السيد حارب من كراتشي إلى بندر عباس وعودته إلى قشم[٢١] ٢٨٥ روبية و ٧ أنات

لقد أُمر بأن هذه النفقات، تماماً مثل العلاوة الشهرية المقدرة بـ ١٠٠ دولار التي يدفعها السيد تركي للسيد سالم، ينبغي أن تقتطع من الإعانة المالية من زنجبار.

٤٨٢- دفع مبالغ مقدمة إلى السيد تركي قدرها ٥٠٠٠ دولار أثناء تواجده في جوادر من حساب الإعانة المالية من زنجبار؛ أثناء اعتزاله في جوادر، كان السيد تركي قد طلب من السيد عبد العزيز أن يستمرّ في دفع علاوته الشخصية والتي قدرها ١٠٠٠ دولار شهرياً، والتي كان قد استقطعها لنفسه حينما عهد بترتيباته المالية لأخيه. وفي ما إذا كان التزم بتنفيذ هذا الطلب أم لا؟ فقد منعت صعوبات السيد عبد العزيز المالية من تحقيقه؛ وفي ٢٠ أيلول/ سبتمبر، أبرق مساعد الوكيل السياسي في جوادر إلى المندوب السامي[٢٢]:

«إن تركي في حاجة ماسة للمال. لقد غادر مسقط من دون أي مال. سيشعر بالامتنان إذا أخذ الآن قسطاً من الإعانة المالية لزنجبار المستحقة في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر».

---

(٢٠) من حكومة الهند إلى المفوض في السند، رقم (٣١٥٥ب)، تاريخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

(٢١) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (١٦٠٠ب)، تاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي** (حزيران/ يونيو عام ١٨٧٦)، الأرقام ١١٨-١٢٠.

(٢٢) انظر: الملخص، الفقرة (٢٥٥)، الفصل الحادي عشر، القسم الثاني من هذا الكتاب. من المندوب السياسي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، برقية بتاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي** (تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٧٥)، الأرقام ٦١-٨٧.

وفي ردّ على ما أشار إليه المندوب السامي، أبرق العقيد مايلز كالتالي:

«لا توجد إعانة مالية لتركي مستحقة في تشرين الأول/ أكتوبر. سيكون القسط القادم في كانون الثاني/ يناير. لم تحدث أية عملية تقسيم هنا لمصاريف تركي، ولم يتأمل فيها أحد، ظاهرياً، فإن الدخل يعتبر نفقة غير كافية. غادر تركي مسقط من دون أخذه المال، أو ترك أي شيء لعبد العزيز، أعتقد أن دفعة مالية مقدمة ستؤثر على مجرى الأحداث وفق الأهداف التي يطلع عليها تركي، وربما تمكنه من العودة إلى مسقط، إذا رغب في بعض المطالبات الحكومية ما زالت قابلة للاستعادة. لا أرى أي اعتراض على دفع المبلغ مقدماً».

اقترح العقيد روس -أثناء تقديمه الطلب إلى الحكومة- اعتماد دفعة مالية حالية لا تزيد عن ٥٠٠٠ دولار لنفقة السيد تركي الشخصية - وقد تمت المصادقة على الدفع، وخول السيد تركي سحب المبلغ المذكور من خزينة مسقط[٢٣].

٤٨٣- **عودة السيد تركي إلى مسقط**؛ في٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، أبرق مساعد الوكيل السياسي في جوادر إلى المندوب السامي:

«يقول السيد تركي - وفق الأخبار التي تلقيناها الآن - بأن عبد العزيز لا يستطيع أن يدبر أمور مسقط، وتوجد حتّى مخاوف على حياته، وأنه سيرحب بعودته؛ وأنه إذا لم يعد الآن سيصل إبراهيم بن قيس إلى عُمان، و أن تركي سيتصرف تماماً وفق رغبات الحكومة في أن يذهب أو أن يبقى حيث هو».

ردّ العقيد روس:

«رجاءً، اشرح بوضوح وبشكل كامل للسيد تركي بأن الحكومة ليس لديها نيَّة التدخل في حريته في الحركة في ما يخص عُمان، ولا يمكنك أن تطلب أو أن تملي سلوكاً أو أن تنصح صاحب السمو الذي قرر بشكل أفضل ما يعتبره أفضل لمصالحه ولمصالح عُمان»[٢٤].

وقد صادقت الحكومة بشكل كامل على هذا الرد.

---

(٢٣) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (٢٧٠٣)، تاريخ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه، الأرقام ٦١-٦٧.

(٢٤) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، برقية بتاريخ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي** (آذار/ مارس عام ١٨٧٦)، الأرقام ٩٧-١٥٦.

في السابع من كانون الأول/ ديسمبر، نقل مساعد الوكيل السياسي في جوادر:

«ينوي تركي المغادرة إلى مسقط، أعتقد أن ذلك سيتم في الحال وسوف أرسل قارباً إلى العقيد مايلز في جسك».

وفي الثامن من الشهر «غادر السيد تركي في الحال على متن قارب محلي».

وكان السيد تركي قد أُرسل طرّاده [الرحماني] إلى بومباي للبيع، وكان في رفقته عبيده فقط. لقد تمّ إرسال ملاحظة مغادرة السيد تركي إلى مسقط عن طريق مساعد الوكيل السياسي في جوادر بواسطة قارب من جسك، وعن طريق المقيم برقياً إلى كراتشي ومن هناك بواسطة آلة بخارية، ولم يصل إلى العقيد مايلز إلا بعد وصول السيد تركي إلى مطرح.

وفي ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، أبرق العقيد مايلز إلى المندوب السامي:

«وصل تركي بشكل غير متوقع إلى مطرح في ليلة الـ ١٣، واحتل البلدة والحصون من دون مقاومة. وخضع له الحراس العرب والبلوش في الحال، تمّ سجن الوالي وأصلحت أسوار الحصن. وصلتني برقية موكلر، بعد ١٢ ساعة من وصول تركي. وكان عبد العزيز قد غادر إلى سمائل قبل ثلاثة أيام في تجاهل لمقدم تركي. وقد ترك مسقط تحت سيطرة محمّد بن عزان وقرابة ٦٠ من قبيلة بني بوحسن الذين رفضوا التسليم أو الاعتراف بتركي من دون أوامر من عبد العزيز. وقد دعاهم تركي للخضوع ثلاث مرات لكنه لم ينجح، وأرسل لي تركي في الصباح القادم لكي أدخل مسقط، لكنني تجنبت الإذعان. وقد كتب مُخبراً إيّاي بأنه قد خلع السيد عبد العزيز لأنه غير مُخلص، وطلب مني أن أمنع العرب من دخول مسقط عن طريق البحر. ردَدْت عليه بأنه من الضروري العودة إلى التعليمات السابقة وأشرت عليه بتجنب تعجيل الأحداث في ما يخص أخيه. وقد بعث تركي برسائل إلى جميع أصدقائه، وقد انضم إليه حمود الوهيبي ومعه ٣٠ رجلاً. أعتقد لو أن تركي كان قد وصل أثناء وجود عبد العزيز فإنه كان سيُستقبل بشكل ملائم وسلمي في مسقط. إنني آمل بتعديل سلمي، ولكن عدم عودة عبد العزيز غير مشجعة. من المحتمل أن موقف تركي حال دون عودته. إن وضعه الحالي ونيَّته مجهولان. إذا أمكن، هل أسعى لتحقيق مصالحه، ولو كان ذلك غير قابل لأن يتحقق؟ بانتظار ورود تعليمات أبقى على الحياد، وأحصر نفسي لحماية المصالح البريطانية».

ردّ العقيد روس:

«أصادق على الإجراءات التي نقلتها، وابق محايداً، إلى حين ورود الأوامر من الحكومة، واقتصارك على حماية المصالح البريطانية».

وفي ٢١، نقل العقيد مايلز مرة أخرى برقياً:

«في ١٩ من الشهر، احتل تركي مرتفعات وأبراجاً خارج مسقط، وأعلن عن نيّته مهاجمة البلدة تلك الليلة. عارضت حتّى تُعمل الترتيبات للرعايا البريطانيين، فأجَّل تركي هجومه إلى الليلة التالية، وممتلكات البنيان تمّ نقلها إلى المركب أمس. استمر إطلاق النار لمدّة يومين، ولكن كانت الخسائر بين الجانبين قليلة. في الليلة الماضية، اعتزمت الحامية، الاستسلام، وحدثت مفاوضات تمهيدية استُكملت هذا الصباح، ودخل تركي البلدة اليوم بقواته. كان بإمكان حصون الميراني والجلالي الصمود لمدّة عشرة أيام وبعدها ستذعن. وقد أدار كلا الفريقين أنفسهم بكفاءة. ولم يحدث أي أذى للرعايا البريطانيين. إن وضع عبد العزيز مجهول، ولكن من المحتمل أنه ما زال في سمائل»[٢٥].

ردَّ العقيد روس بأن الحكومة كانت قد صادقت على مجرى الحدث المشار إليه في ١٨، وأن إجراءات العقيد مايلز تحظى بموافقته الكاملة عليها.

٤٨٤- استخدام غير ملائم للعلم البريطاني من قبل أتباع السيد تركي؛

نقلت رسالة السيد تركي إلى الوكيل السياسي في ١٨ من الشهر، والتي يعلن فيها عن نيته في مهاجمة مسقط من مطرح بقارب يرفع العلم البريطاني ويقل مجموعة من العرب المسلحين. وأثناء المرور على الحصون المطلة على شاطئ مسقط، تمّ إطلاق النار على القارب. طلب العقيد مايلز تفسيراً مرضياً من الحاكم السيد محمّد بن عزان الذي كتب له اعتذاراً، وأرسل الشيوخ البدو الذين يتولون مسؤوليات الحصون لتقديم التفسير بأنفسهم، وفسروا بأن جماعتهم تصوروا بأن الرجال المسلحين في القارب كانوا جزءاً من قوة السيد تركي المتقدمة للهجوم[٢٦].

٤٨٥- وفي ما يتعلق بهذه الحادثة، أمرت الحكومة بأن الرسالة التالية يجب أن تُنقل إلى السيد تركي[٢٧]:

«إن ممارسات صاحب السمو السيد تركي، في ما يتعلق بشؤون الرعايا

---

(٢٥) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، برقية رقم (٣٣٩٣)، بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

(٢٦) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٣-١)، بتاريخ ٤ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي** (نيسان/ أبريل عام ١٨٧٦)، الأرقام ١٠٧-١٣٥.

(٢٧) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (٦٣٨-ب)، بتاريخ ٨ آذار/ مارس عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

البريطانيين تنال رضا صاحب السعادة في القنصلية، ولكن ينبغي أن تصدر تعليمات إلى المقدم مايلز بأن ينقل إلى صاحب السمو تعبيراً عن استهجان صاحب السعادة في القنصلية لأن قارباً ينقل رسالة من صاحب السمو، وبالتالي من المفترض أن يكون قد توجه بأمر سموه بأن يسمح له برفع العلم البريطاني».

وفي الرد كتب السيد تركي إلى الوكيل السياسي:

«لم آمر هذا القارب بالتقدّم، لكني بعثت أحد رجالي لإيصال الرسالة بينما كنت منهمكاً في التحضير للحرب. وجد الشخص الذي بعثته بالقارب، ومن دون علم استخدمه معتبراً إياه أمراً بسيطاً ولم يقدر أهمية هذا العمل، لأنه لم يتم تحميل أية ذخائر فيه، فقط الرسالة لك. إنني متأسف لدرجة كبيرة على أن ما حدث لاقى استهجان الحكومة، ويمكن أن أعبر عن أمل عفوهم عن هذا العمل»[٢٨].

٤٨٦- استئناف السيد تركي للحكم؛ مواقف السيد تركي والسيد عبد العزيز تجاه بعضهما البعض؛ سياسة السيد تركي الداخلية؛ في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر، كتب السيد تركي إلى المندوب السامي:

«لقد وصلنا إلى دولتنا، مسقط، بعد استحواذ كامل على مطرح. أتت جميع القبائل والناس لتحيتنا، واستولينا على جميع الحصون والأبراج. لقد عجّلنا في إبداء عواطف المحبة تجاههم، وتحرير رعايانا من الصفقات السوداء السرية، والتي تورط فيها أحد إخوتنا تجاههم، لأننا لم نتركه لتولي الشؤون، ولكن لمصلحة دولتنا وشعبنا، على شرط عدم إلحاق أي أذى»[٢٩].

ردّ العقيد روس:

«لقد شعرت بالأسف لسماع أن التفاهم الجيد بين سموك وأخي سموك كان قد انتهى، وأن العداوات قد تحدث، ومع احترامي لسموك، فإنني قد أكرمت وفاده واحترام السيد عبد العزيز كذلك باعتباره ابن صاحب السمو السيد سعيد بن سلطان والد سموك. لقد كانت رغبتي بأن دعم كليكما سيفيد سموك وأخ سموك

(٢٨) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (٤٥٥-٨٨)، بتاريخ ٥ أيار/ مايو عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي** (تموز/ يوليو عام ١٨٧٦)، الأرقام ١-٥٠.

(٢٩) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (١٣٨٩-٣٢٦)، بتاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي** (آذار/ مارس عام ١٨٧٦)، الأرقام ٩٧-١٥٦.

وشعب عُمان. ليس لدي أدنى شكّ بأن سموك سيتصرف بحكمة واعتدال في هذا الأمر وغيره من الأمور. إن الحكومة البريطانية وأنا شخصياً نرغب في تحقيق رفاهيتك».

أما ما يتعلق بموقف السيد عبد العزيز والإجراءات المتخذة، فقد نقل العقيد مايلز في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر:

«إنني أيضاً ألحق نسخة وترجمة لرسالة ثانية تلقّاها الحاكم السيد محمّد عزان من صاحب السمو السيد عبد العزيز في ١٨ من الشهر، حيث بدا منها بأنه مُنهمك في مساعيه لجمع القوات لمعارضة أخيه. أعتقد بأن سموه ما يزال في حصن سمائل، محتجزاً فيه من قبل عامر بن سالم من قبيلة بني بوحسن وقبائل الغافرية الذين رفضوا فتح الطريق له»[٣٠].

كانت رسالة السيد عبد العزيز لمحمّد بن عزان على النحو التالي:

«إنني أتبع خطوات هذا الأمر. لم يؤخرنا أي سبب آخر، سوى جمع الرجال لمجابهة أعدائنا، لأنني أرى بأن ذلك ضروري. أنت كافٍ للتعامل معه، كن واثقاً وكافحه. احمِ أمانتك واحفظها آمناً».

وفي ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر، نقل العقيد مايلز:

«عيَّن صاحب السمو - السيد تركي- السيد سعيد بن محمّد، أخ وزيره السابق ثويني، ليكون وزيراً، وقد أعاد أيضاً السيد محمّد بن عزان- الحاكم السابق- صفة ولكنه لم يكن قد عيّنه بعد في أي منصب. كانت سياسة السيد تركي التي تبناها بوضوح، تقوم على المصالحة تجاه جميع الأطراف، وبدا أنه راغب، كما كان من قبل في الحصول على ثقة الجميع. تلقيت زيارة هذا الصباح من السيد سعيد الذي أحضر لي رسالة، كان صاحب السمو قد تلقاها الآن من السيد ناصر بن محمّد في سمائل تقول إن السيد عبد العزيز ما زال في الحصن في سمائل، ولكن مع أتباع قلة، وأنه تنقصه الأموال، وفي حيرة نوعاً ما حول كيفية التصرف. وأعلن السيد سعيد أن صاحب السمو السيد تركي كان تواقاً ليعرف كيف سأوصيه ليتعامل مع أخيه، وفي ما إذا كنت أتوسط بينهما حول إمكانية قبول عبد العزيز بمعاش تقاعدي ليقيم في الهند، أو أي مكان خارج عُمان. ردَدت بأن صاحب السمو السيد تركي يجب

(٣٠) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (٣-١)، بتاريخ ٤ كانون الثاني/ يناير، و**الوكيل السياسي** (نيسان/ أبريل عام ١٨٧٦)، الأرقام ١٠٧-١٣٥.

أن يكون أفضل حكم حول كيفية التعامل مع أخيه، وأنه سيتعذر إعطائي أي رأي في الأمر، لكني مستعد للقيام بالمساعي الحميدة لإجراء لقاء أخوي بين صاحب السمو وبين أخيه، إذا كان كلاهما مستعد لقبول وساطتي، مع تفهم بأن أي لقاء ينبغي أن يلقى مصادقة الحكومة قبل تنفيذه».

في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر، أبرق العقيد روس إلى الحكومة:

«الأخبار المتلقاة من مسقط ٢٤ من الشهر. خضعت جميع حصون مسقط لتركي من دون معارضة إضافية. عبد العزيز في سمائل: خططه مجهولة. طلب تركي من الوكيل السياسي منع عبد العزيز من القدوم عن طريق البحر. ردّ الوكيل السياسي: لديه تعليمات بعدم التدخل، استرشد بتوجيهات برقيّتك في ٨ حزيران/ يونيو عام ١٨٧٢، لحكومة بومباي. مسألة مصالحة أخرى بين السلطان وأخيه في الوقت الحاضر خارج نطاق البحث. أثق بأن الحكومة ستوافق على القيام بوساطة ودية يتم خلالها حث عبد العزيز على قبول المعاش التقاعدي من تركي ومغادرة البلاد. إن تركي موافق على ذلك ولكني لست متأكداً من عبد العزيز»[٣١].

وفي الرد، كانت أوامر الحكومة كالتالي:

«لا ترغب الحكومة في التدخل في الشقاق بين تركي وعبد العزيز ما لم تتأثر المصالح البريطانية بشكل مباشر».

وفي الأول من كانون الثاني/ يناير، أبرق العقيد مايلز:

«وصل عبد العزيز إلى الشرقية والتحق بصالح. يُقال إنه من دون أموال نهائياً. تحرّكاته المستقبلية غير محددة. تركي يتقدم بشكل طيب. لقد بيع الطراد رحماني بمبلغ ١٠,٠٠٠ روبية في بومباي. الدولة هادئة».

وفي الثاني عشر:

«ما زال عبد العزيز مع صالح. لا توجد إشارة لأي تحرّكات».

٤٨٧- سداد دفع الإعانة المالية من زنجبار ربعياً بدلاً من نصف سنوي؛ وفي رسالة إلى العقيد روس، مؤرخة في ٩ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧٦، بعد الإشارة

---

(٣١) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، برقية رقم (١٠٥ب)، بتاريخ ١١ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي** (آذار/ مارس عام ١٨٧٦)، الأرقام ٩٧-١٥٦.

إلى النفقات الكبيرة الضرورية لحماية وضعه، طلب بأن تدفع له الإعانة المالية من زنجبار ربعياً بدلاً من أقساط نصف سنوية. وافقت الحكومة على هذا الطلب، بعد أن أيَّده الوكيل السياسي والمندوب السامي، في ٢٨ شباط/ فبراير عام ١٨٧٦، على أن يكون ساري المفعول من نيسان/ أبريل التالي[٣٢].

٤٨٨- تفاوض من أجل تسوية بين السيد تركي والسيد عبد العزيز؛

في ٢١ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧٦، نقل العقيد مايلز بأن السيد عبد العزيز كان قد أقام في سمائل، حيث كانت موارد رزقه مقتصرة على مستحقات من السوق تقدر بـ ١٠٠ دولار شهرياً. كان الشيخ صالح بن علي قد رافقه إلى سمائل ثمّ عاد إلى القابل، ومنها كتب إلى السيد تركي طارحاً عليه إنابة عن السيد عبد العزيز أنه ينبغي أن يتلقى من السيد تركي مبلغاً قدره ٥٠٠ دولار شهرياً، وأن يعيد حيازة حصن سمائل وحصون أخرى على ساحل الباطنة، وتزويده بمبالغ مالية لمقابلة المصاريف الفورية. رفض السيد تركي هذا المقترح، وأعلن أن مغادرة السيد عبد العزيز للدولة شرط لا مفرّ عنه لإجراء أية تسوية.

٤٨٩- فكر السيد تركي ملياً في إعادة تجديد تحالفه القديم مع قبائل الغافرية، وقطع علاقاته الحميمة الحديثة مع الهناوية التي لم تكن قد أثبتت بأنها ذات حسنات له؛ ولكن بينما سلَّمت الحامية الهناوية حصن سمائل لأخيه، لم يغامر باتخاذ خطوات جلية في هذا الاتجاه. لذلك أرسل زعماء ممثلي قبيلة بني بوحسن إلى مسقط ليتفاوضوا مع الشيخ حسن من قبيلة بني رواحة حول استسلام الحصن، لكنهم عادوا غير ناجحين. بعد ذلك أمر قبائل الغافرية المجاورين بالاستحواذ عليه بالقوة، وأرسل إليهم مدفعاً يستخدمه كبار الضباط، يطلق قذائف زنة كلّ منها ١٨ رطلاً لدعم عملياتهم[٣٣].

نشأ بعض القتال بين قبائل الغافرية والهناوية في جوار الحصن، حيث تعرّض الهناوية لخسائر فادحة. كانوا على وشك القيام بمحاولة لاقتحام الحصن، عندما تلقت الحامية أوامر من السيد عبد العزيز لتسليمه، حيث كانت مناقشات شروط

---

(٣٢) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند: رقم (٤٦-١١)، بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧٦، ورقم (٥٦٢-ب)، بتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه، الأرقام ٢٢٩-٢٣٣.

(٣٣) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (٨٥-١٦)، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي** (نيسان/ أبريل عام ١٨٧٦)، الأرقام ١٦٧-١٣٥.

تسوية سلمية بينه وبين أخيه. وهناك، أخلى بنو رواحة الحصن، وتولّت حامية من البلوش أرسلها السيد تركي من مسقط مسؤوليته.

٤٩٠- وفي الثامن عشر من شباط/ فبراير، نقل العقيد مايلز:

«لقد تلقيت رسالة اليوم من صاحب السمو السيد عبد العزيز، معبراً فيها عن رغبة في الوساطة في النفور بينه وبين السيد تركي، ومشيراً إلى أنّه في حال إحجامي عن التدخل، فسيعتبر نفسه حراً لمعارضة أخيه».

ردَّ العقيد روس كالتالي:

«إذا ما طلب التوسط بين السلطان وأخيه، يجب أن يقتصر الرد على تعبير الرغبات الودية لرؤية الخلافات تسوَّى عن طريق الاتفاق المتبادل على المبادئ بأنفسهما، لأنهما أفضل من يعرف مشاعرهما وعلاقاتهما ومصالحهما، ويفضل أن يسووا نزاعاتهم من دون تدخلنا. يمكن أن نوصي بمفاهمات عامة بالاعتدال والتنازلات المتبادلة. تجنَّب أي تنويه يتم من خلاله إيصال الانطباع بأن الحكومة غير مهتمة أو ليست حرة في تبني أي عمل يعتبر ملائماً لمصالحها وفق ما تتطلبه الأوضاع».

صادقت الحكومة على هذه التعليمات[٣٤].

٤٩١- بعث السيد تركي السيد بدر بن سيف الذي كان قد استدعي من صحار ليدير العمليات ضدّ حصن سمائل، ليسعى إلى تفاوض حول تسوية مع السيد عبد العزيز. نجحت مهمته لأنه في أعقابها أمر السيد عبد العزيز قبيلة بني رواحة بتسليم حصن سمائل، ولكن في ما يتعلق بعقد اتفاقية، فعلى الرغم من أن السيد عبد العزيز كان متلهفاً للتوصل إلى تفاهم مع أخيه، فإنه لن يقبل أية وساطة إلا عن طريق الحكومة (البريطانية)[٣٥].

وفي ٢٩ شباط/ فبراير، أبرق العقيد مايلز:

«لقد عاد بدر بعد إجراء اتصالات مع عزيز من خلال صالح بن علي. إن عزيز

---

(٣٤) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، برقية رقم (٦١٧ب)، بتاريخ ٦ آذار/ مارس عام ١٨٧٦، **والوكيل السيامي**، المصدر نفسه، الأرقام ١٠٧-١٣٦.

(٣٥) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (٢٤٤-٤٧)، بتاريخ ١٠ آذار/ مارس عام ١٨٧٦، **والوكيل السيامي**، المصدر نفسه، الأرقام ١٠٧-١٣٥.

مستعد للاعتزال في الهند بأخذ المعاش التقاعدي، ولكن لم ترتب أية شروط قطعية، ويرغب عزيز بالوساطة فقط من الحكومة البريطانية. تلقيت رسالة منه تنص على ما يلي: «لقد وصل بدر بن سيف الذي أرسله أخي، لكني لم أكن لأستشيره بخصوص شؤوني، لأني كنت تلقائياً قد طلبت تدخل الحكومة البريطانية بيننا، ليس من الممكن أن أوافق على أية شروط إلا من خلال وساطة الحكومة البريطانية، وأية شروط تعتبرها ملائمة، أنا مستعد لقبولها. أرغب في مقابلتك في أي مكان يناسبك لكي يسوّى هذا الأمر" (تنتهي الرسالة). لقد طلب مني تركي شخصياً أن أتوسط، ويقول إنه سيطول أمد الصعوبات بِكُلّ تأكيد إذا لم تتدخل الحكومة بشكل إيجابي. ويعتبر أيضاً أن المسألة ستمثل خطراً على سلام الدولة، إذا لم تحصل تسوية سريعة، وأشار إلى أن وجود عبد العزيز يسبب له قلقاً ونفقات كبيرة. نرجو إرسال تعليمات إلى أي مدى يمكن التدخل وإذا أمكن أن أنقله على متن المركب البحري إذا تطلب الأمر ذلك».

ردَّ العقيد روس:

«يجب الحصول على تعليمات للتدخل، ولكن يمكنك القيام بمساع حميدة لتحقيق تسوية سلمية طالما أنها متماشية مع هذه الأوامر؛ فعلى سبيل المثال، لا أرى أي اعتراض على توسطك لتوصيل الشروط التي يقدمها أي طرف، مع فهم واضح بأن هذه الشروط لا تملى ولا تحث رسمياً عليها من جانبك، وأنه لا تُعطى أية ضمانة أو يُلمح إلى أنها من طرف الحكومة. نوافق على نقل عبد العزيز على متن المركب الحربي إذا طلب ذلك بعد التوصل إلى ترتيب سلمي، إني أنقل رسالتك إلى الحكومة. إلى حين وصول تعليمات جديدة، استرشد بالتعليمات سابقة الذكر»[٣٦].

أشارت الحكومة بالمصادقة على هذه التعليمات بواسطة برقية، ولكنها أعلنت بأنه:

«بينما نشعر بالأسى على الخلاف الذي ساد بين الأخوين، أنّها رغبة صاحب السعادة في القنصلية، بأنه وراء حدود التعليمات التي قمت تلقائياً بإيصالها إلى العقيد مايلز، وفقط لغرض حماية أرواح وممتلكات الرعايا البريطانيين، فينبغي عدم التدخل مهما كان من جانب الوكيل السياسي في النزاع».

---

(٣٦) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، برقية رقم (٦٣٨ب)، بتاريخ ٦ آذار/مارس عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

وفي ٢٢ آذار/ مارس، أبرق العقيد مايلز:

«بعد استلام برقيتك في الثاني من الشهر، أجبت عزيز بفحوى برقيتك في ٢٦ من الشهر التي تعلن أن الحكومة لا تفضل التوسط، ولكني أعرض تقديم المساعي الحميدة لتسهيل التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق مقابلته. وفي رده، طلب عزيز منحه ضمانات أمنية من تركي في الساحل بواسطتي. وبموجب طلب كتابي من تركي كتبت لعزيز معطياً إياه ضمانات تركي إلى قريات، وفي حال الضرورة العودة إلى سمد. قبل عزيز التطمينات وحدد موعداً للاجتماع في ١٧ من الشهر. استدل السلطان من ذلك بأن عزيز لمَّح بقبول الشروط المطروحة. وعليه تقدّمت في ١٩ مع الوزير السيد محمّد الذي كان ممنوحاً سلطة كاملة. وصل عزيز إلى قريات في ٢٠ من الشهر، حيث كان قد أوقفه المطر. رفض أن يقابل أو أن يتعامل مع الوزير، حيث نقلت له الترتيبات المقترحة من تركي بشأن الإقامة في الهند بمعاش تقاعدي قدره ٥٠٠ دولار. صرَّح عزيز عن نيَّته بعدم مغادرة عُمان، لكنه طلب الإقامة في الدَّولة. اعتبر الوزير مسألة مغادرة عُمان حتميّة. وهذا أغلق التفاوض، وقد عاد عزيز إلى سمد. عدت أنا أمس».

كان فشل هذه المحاولة للتوصل إلى تفاهم مع أخيه، خيبة أمل غير متوقعة وقاسية للسيد تركي. وفي ١٤ نيسان/ أبريل، نقل العقيد مايلز مرة أخرى:

«أبلغ الشيخ صالح تركي بأن عبد العزيز مستعد لقبول معاش تقاعدي قدره ٥٠٠ دولار، لكي يقيم في الهند، على شرط أن يكون هذا الدفع عن طريق الحكومة. كان تركي متلهفاً لفكرة أنّه ينبغي على عزيز أن يهجر عُمان، ولذلك حث الحكومة على القبول بمعاش تقاعدي لعزيز يتم اقتطاعه من الإعانة الحكومية، ويدفع له طيلة مدّة بقائه في الهند».

وافقت الحكومة على طلب السيد تركي في البرقية التالية إلى المندوب السامي:

«في حالة تقديم وعد من عبد العزيز بعدم مغادرته للهند من دون إذن، وعدم تدبير المكائد من هناك ضدّ تركي، يمكنك أن ترتب لانتقاله، كما هو مقترح. وفي تلك الحالة، أرسل برقية لتخبر بومباي ومفوض السند».

تعبيراً عن شكره لفضله في التوصل إلى الاتفاق أبلغ السيد تركي العقيد مايلز في ٢٨ نيسان/ أبريل بأنه في كلّ يوم ينتظر استلام ردّ على الرسالة التي كتبها للشيخ صالح بن علي الحارثي، ويعتقد أنه من الأفضل أن لا يتخذ أي إجراء إضافي حتّى يستلم ذلك الرد.

٤٩٢- في ١٢ أيار/ مايو، نقل العقيد مايلز إلى المندوب السامي بالوكالة، الكابتن برديوكس[٣٧]:

«تجدد المفاوضات بين الشيخ صالح بن علي والسيد عبد العزيز لا تبدو بأنها كثيرة الوعود في الوقت الحاضر، ويبدو أن السيد عبد العزيز بإطالته المناقشات، يستمرّ في التعلق بأمل تحول الأحداث لصالحه».

وفي ٢٦ أيار/ مايو:

«تمّ استلام آخر رسالة من الشيخ صالح إلى صاحب السمو السيد تركي بالأمس تفيد بأن السيد عبد العزيز بعد أن وعده بالقدوم إليه، غادر إلى سمد ومن ثمّ توجه إلى محرّم في وادي بني رواحة، من دون أن يكتب أو يعطي أي تفسير لنواياه».

٤٩٣- **كان هدف السيد عبد العزيز من التقدّم إلى محرّم، هدفاً ثنائياً**؛ (١) لإغراء بني رواحة لمساعدته في استعادة ملكية حصن سمائل و (٢) ليتزوج ابنة المطوّع الخليلي وأرملة السيد عزان بن قيس والتي ستضمن له دعماً كاملاً من الحزب الديني في عُمان.

فشل في تحقيق أي من هذين الهدفين، وعاد بعد مدّة إلى سمد. ولم تجرِ أية محاولة أخرى لإغرائه بالإقامة في الهند في تلك الفترة[٣٨].

٤٩٤- **مناشدة السيد سالم بن ثويني للسيد تركي لإطلاق سراحه من الاحتجاز في حصن حيدر آباد**؛ في ٣١ آذار/ مارس ١٨٧٦، قدَّم العقيد مايلز لعلم المندوب السامي، نسخة من رسالة خاطب بها السيد سالم السيد تركي واصفاً بها ظرفه كسجين دولة في حصن حيدر آباد، بأنه «يرثى له»، ويناشد علاوة على ذلك - بشروط مذلة - السيد تركي ليعفو عنه، ويعمل على إطلاق سراحه. كتب السيد سالم بأن أمه التي حملت الرسالة، ستقدم الضمانات الأمنية المطلوبة لضمان حسن سلوكه. نقل العقيد مايلز بأن الأم كانت قد وصلت، وكانت على اتصال مع السيد تركي في ما يخص تحرير ابنها[٣٩].

---

(٣٧) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (٥٥٠-١٠٧)، بتاريخ ٢٠ أيار/ مايو عام ١٨٧٦، و**الوكيل السياسي** (تموز/ يوليو عام ١٨٧٦)، الأرقام ١-٥٠.

(٣٨) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (٦٠٥-١٢١)، بتاريخ ١٦ كانون الأول/ يناير عام ١٨٧٦، و**الوكيل السياسي**، المصدر نفسه، الأرقام ١٤٢-١٤٥.

(٣٩) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (٨٤١-٦٤)، بتاريخ ٧ نيسان/ أبريل عام ١٨٧٦، و**الوكيل السياسي** (حزيران/ يونيو عام ١٨٧٦)، الأرقام ١١-١٦.

٤٩٥- في سياق محادثة مع الوكيل السياسي، استفسر منه الوزير السيد سعيد بن محمّد عما إذا كان يعتقد بأن الحكومة سيسرها تحرير السيد سالم، إذا ما قدم السيد تركي طلباً بإطلاق سراحه. ردَّ العقيد مايلز بأنه:

«أعتقد أن الحكومة لن يكون لها أي اعتراض أياً كان نوعه على إطلاق سراح صاحب السمو السيد سالم من وضعه الحالي، في حال تقدّم صاحب السمو السيد تركي بطلب خاص بذلك. ولكن صاحب السمو السيد تركي سيتصرف بشكل حسن إذا ما أبقى في ذهنه الظروف التي حدت بالحكومة إلى سجنه، وفي حالة إطلاق سراح السيد سالم الآن، بناءً على طلب صاحب السمو، فإن الحكومة لن تشعر بأنها ملزمة بالتدخل مجدداً في ظروف مشابهة، وفي حال اتّخاذ السيد سالم أي إجراء في أي وقت في المستقبل يقدر بأنه يسبب القلق لصاحب السمو أو لخشيته من شرٍّ مرتقب».

بالإشارة إلى الرأي الذي عبر عنه العقيد مايلز، كتب العقيد روس له:

«أوضح إلى أن اعتقال واحتجاز السيد سالم بن ثويني، لم يكن فقط نتيجة محاولته الأخيرة للنزول بالقرب من مسقط، وليس فقط لحماية مصلحة صاحب السمو السيد تركي، ولكن نتج من إدارته لنفسه بطريقة غير شرعية ومتحدية لحكومة الهند. لذلك أية توسلات قد يقوم بها صاحب السمو السيد تركي لصالح ابن أخيه، سيكون لها من دون شكّ اعتبار كبير، لست جاهزاً لأوصي الحكومة لتوافق على طلب لإطلاق سراح سالم. الرسالة التي كتبها السيد سالم إلى صاحب السمو من المؤكّد أنها منافقة ومن المفاجئ أن يتأثر السيد تركي بها»[٤٠].

أشارت الحكومة بالمصادقة على هذه الملاحظات، مضيفة:

«لقد لوحظ بأن الوكيل السياسي، مسقط، في محادثته مع الوزير، السيد سعيد بن محمّد أعلن عن اعتقاده بأن الحكومة لن يكون لها أي اعتراض على إطلاق سراح صاحب السمو السيد سالم في حال طلب صاحب السمو السيد تركي إطلاق سراحه. ينبغي أن يكون العقيد مايلز حذراً في التعبير عن رأيه، في ما يتعلق بسياسة حكومة الهند في نقطة لم يكن قد تلقى تعليمات حولها».

٤٩٦- اعتقال وسجن السيد تركي لثلاثة من الشيوخ المتآمرين؛

(٤٠) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (١١٨٩-ب)، بتاريخ ١٦ أيار/مايو عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

في السابع من نيسان/ أبريل عام ١٨٧٦، نقل العقيد مايلز أن السيد تركي كان قد اتّخذ خطّة اعتقال، ووضع في الحجز ثلاثة من شيوخ البدو الذين كانوا قد سببوا مشاكل كثيرة وإزعاجاً عن طريق تحريضهم على العصيان والمكائد. وهؤلاء الشيوخ الثلاثة هم: عامر بن سالم، وراشد بن جميع من قبيلة بني بوحسن، وحمود بن سعيد الجحافي من قبيلة الوهيبة. اعتُقل الأولان أثناء تحريض أعضاء معينين مؤثرين من قبيلتهم، واعتبر سلوكهم يؤثر على القبيلة بشكل عام. أما الثالث حمود الجحافي، كان مستمراً في التآمر لسنوات فكان قد انتزع كميات ضخمة من الأموال من السيد تركي لعمل تحالف مع الثائرين، وهو نفسه ثائر. وبسبب خداع هذا الرجل المفرط، اعتبر أكثر خطراً من الآخرين.

٤٩٧- بناءً على طلب السلطان، استعاد العقيد مايلز كميات معينة من الأموال التي تخص السجناء والثائرين وسلمها له، وتبلغ ٣,٢٦٣ دولاراً، وكانت في أيدي الرعايا البريطانيين في مسقط.

٤٩٨- في الرابع عشر من نيسان/ أبريل، أبرق العقيد مايلز:

«طلب تركي من الحكومة معاقبة حمود بن سعيد شيخ الوهيبة وأن يتم حجزه في سجن كراتشي، حيثُ إنَّ تركي يخشى من المكائد، والجهود التي ستبذل لإطلاق سراح حمود إذا بقي الأخير في مسقط. نؤيد طلب السلطان باحترام، لأنه يميل إلى تقوية وضعه»(٤١).

وأثناء تقديم هذا الطلب إلى الحكومة، أشار الكابتن مايلز إلى أنه لم تقدّم مبررات كافية لإبعاد الشيخ حمود.

٤٩٩- وفي ٢٨ نيسان/أبريل، نقل العقيد مايلز أن الشيخ منصور وحميد بن خليفين من قبيلة الوهيبة كانا قد وصلا إلى مسقط، ليلتمسا الرحمة للشيخ حمود، أخبرا السيد تركي بشكل خاص إذا كان قد حُكم على حمود بالإعدام في الحال، فإن ذلك سيُبْهجهما، ولكن بما أن ذلك لم يكن قد حدث، فإنه لزام عليهما التدخل لحماية شرف القبيلة(٤٢).

---

(٤١) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (٤٥٧-٩٠)، بتاريخ ٥ أيار/مايو عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي** (تموز/يوليو عام ١٨٧٦)، الأرقام ١-٥٠.

(٤٢) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، المصدر نفسه، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

٥٠٠- وفي الخامس من أيار/ مايو، أصدر الكابتن بريديوكس تعليمات للمقدم مايلز كالتالي:

«أوامر حكومة الهند هي أن لا تضمن التدخل في موضوع الشيخ حمود بن سعيد الوهيبي وفي ما يخص هذا الزعيم وأصدقاءه السجناء، ينبغي أن يترك السيد تركي لتبني التصرف الذي قد يعتبره أكثر ملاءمة مع مصالح الدولة التي هو يحكمها»[٤٣].

صادقت الحكومة على هذه الآراء.

٥٠١- وفي ٨ و٢٢ حزيران/ يونيو، نقل العقيد مايلز أن السلطان كان يواجه بعض المشاكل والقلق من جهود قبائل المسجونين لضمان إطلاق سراحهم، ولكنه، مدعوماً من وزيره السيد سعيد بقي صلباً في إبقائهم محتجزين. وعلى كلٍ، فبعد بضعة أيام، خضع لضغط وتهديدات القبائل المدعومة من قبل الشيخ صالح بن علي الحارثي وتراجع عن موقفه، وفي ٢ تموز/ يوليو، أطلق سراح الشيوخ الثلاثة وسُمح لهم بالعودة إلى بلدهم.

وفي ما يتعلق بإطلاق سراحهم، كتب العقيد مايلز:

«طبعاً من المستحيل القول مسبقاً ماذا ستكون نتيجة هذه الخطوة من جانب صاحب السمو، ولكنها لم تُصوّر بشكل إيجابي في مسقط. وعلى كلٍ، فإن الوزير السيد سعيد، ليس قلقاً من ظهور مشاكل مستقبلية من مكائد هؤلاء الرجال، وأخبرني أنه - في رأيه- لم يكن لصاحب السمو، في ظلّ هذه الظروف، أي مسلك آخر أمامه ليسلكه».

٥٠٢- **خريطة من اللورد نورث بروك إلى السيد تركي؛** أشار اللورد نورث بروك إلى السيد تركي بواسطة خريطة مؤرخة في ١٢ نيسان/ أبريل عام ١٨٧٦، لمغادرته القريبة من الهند، وتعيين اللورد ليتون ليخلفه.

٥٠٣- **تقديم طلب من السيد سالم بن ثويني لزيادة علاوته؛** في أيار/ مايو عام ١٨٧٦، وجه السيد سالم إلى العقيد بيلي الذي كان مسؤولاً عنه في حيدر آباد، يطلب فيه أن يدعو السيد تركي إلى زيادة علاوته البالغة ١٠٠ دولار شهرياً. قدم

---

(٤٣) المصدر نفسه.

العقيد مايلز الطلب للسيد تركي الذي عبَّر عن كرهه عن منح أي معاش تقاعدي غير ذلك الذي خصص أصلاً، لكنه أعلن أنه مستعد ليذعن للزيادة، إذا اعتبرتها الحكومة ملائمة»[٤٤].

كان الكابتن بريديوكس مع الرأي بأن له مبررات كافية للموافقة على طلب السيد سالم. اتفقت الحكومة مع هذا الرأي، ووجه المفوض في السند لإخبار السيد سالم بذلك[٤٥].

٥٠٤- ادعاءات السيد عبد العزيز ضدّ أخيه السيد برغش سلطان زنجبار ؛ في شباط/ فبراير من عام ١٨٧٥، قدَّم المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى الحكومة ادعاء وجهه السيد عبد العزيز إلى الوكيل السياسي في مسقط، حول مبالغ مالية معينة مستحقة له من أملاك إخوته وأخواته المتوفين الذي قال إن أخيه السيد برغش سلطان زنجبار أبقاها لنفسه بغير عدل[٤٦].

وُجه الوكيل السياسي في زنجبار، لاستخدام مساعيه الحميدة إنابة عن عبد العزيز، إذا اعتقد بأن فعله ذلك سيكون مفيداً، وإلا فإنه لا ينبغي عليه التدخل في الموضوع. نقل الدكتور كيرك، بعد تحققه من الموضوع، أن المبالغ المستحقة للسيد عبد العزيز من أملاك إخوته وأخواته المتوفين كانت تافهة، وأبدى رأيه بأنه لذلك السبب ولغيره من الأسباب فإن تلك المسألة لا تستحق الخوض فيها. واعتبرت الحكومة ذلك التدخل لا داعي له[٤٧].

٥٠٥- مكائد حامية حصن بركاء من قبيلة بني رواحة مع السيد إبراهيم بن

(٤٤) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (٦٥٩-١٣٥)، بتاريخ ٥ تموز/ يوليو عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي** (آذار/ مارس عام ١٨٧٦)، الأرقام ١٦-٢٤.

(٤٥) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (١٧٧٤-١)، بتاريخ ٤ آب/ أغسطس عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي** (آب/ أغسطس عام ١٨٧٦)، الأرقام ١٦-٢٤.

(٤٦) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (١٣٧-١٤٠)، بتاريخ ٦ شباط/ فبراير عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي** (آذار/ مارس عام ١٨٧٥)، الأرقام ٥٦١-٥٦٣.

(٤٧) من حكومة الهند إلى الوكيل السياسي، زنجبار، رقم (٨٩١-ب)، بتاريخ ١٢ آذار/ مارس عام ١٨٧٥، و من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (١١٦٠ب)، بتاريخ ١٢ أيار/ مايو عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي**: المصدر نفسه، و(أيار/ مايو عام ١٨٧٦)، الأرقام ١٣٤-١٣٥.

قيس؛ في ٦ أيار/مايو عام ١٨٧٦، نقل العقيد مايلز أن السيد تركي كان قد غادر فجأة عن طريق البحر إلى بركاء في أعقاب معلومات استخبارية بأن الوالي والحامية على اتصال مع السيد إبراهيم بن قيس، في تصور لوضع الحصن تحت سيطرته. ولقد كانت الحصون الرئيسة على شاطئ الباطنة، باستثناء صحار، في ذلك الوقت تحت مسؤولية قبيلة بني رواحة. وكان السلطان مدركاً لبعض الوقت بأن والي بركاء [حمود بن سيف]، والسيد إبراهيم كانا على توافق، لكنه لم يكن لديه شكّ بأن اتصالاتهما كانت ذات طبيعة تحريضية. وعند وصوله إلى بركاء وجد السلطان عدم رضى سكان منطقة نخل ذريعة لطرد الحاميات في منطقة نخل وبركاء، حيث فعل ذلك فعلاً، مستبدلاً إياهم ببلوش من مسقط. لو إن السيد تركي لم يكن قد تصرف بحزم وقوة في هذه المناسبة، فمن الممكن أنه كان سيفقد حصني بركاء والسويق معاً. لقد استبقى والي وحامية السويق لتولي المسؤولية حتّى موسم آخر أكثر ملاءمة، على الرغم من أن سخطهم كان بادياً للسلطان[٤٨].

٥٠٦- **وقف ملكية دار الممثلية في مسقط من قبل مالكها لورثتها إلى الأبد**؛ في حزيران/يونيو عام ١٨٧٦، نقل العقيد مايلز بأن بيبي زينب مالكة الدار التي استأجرتها الحكومة كدار للممثلية السياسية والقنصلية، في مسقط، كانت قد عملت وثيقة «قانونية»، حيث تمّ من خلالها وقف ملكية الأرض والبناء لورثتها إلى الأبد، وهكذا تمنع البيع المستقبلي للبيت[٤٩].

٥٠٧- **طلب السيد تركي بأن تدبر له الحكومة مركباً بخارياً**؛ في ٢٢ حزيران/يونيو، قدم العقيد مايلز إلى المندوب السامي بالوكالة نسخة من رسالة وجهها له السيد تركي للنظر في الموافقة عل طلبه في أن تدبر له الحكومة مركباً بخارياً يقتطع تكلفته من أقساط الإعانة المالية من زنجبار. وفي تقديم هذا الطلب إلى الحكومة، أشار الكابتن بريديوكس بأنه، بينما نتفق بالرأي مع العقيد مايلز في تقديره للفوائد التي ستنشأ للسلطان من خلال امتلاكه مركباً بخارياً، إلا أن الأسلوب المقترح لسداد قيمته قابل للاعتراض، وأن كلفة صيانة مثل هذا المركب، ستكون غير مريحة

---

(٤٨) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند: رقم (٤٨٢-٩٧)، بتاريخ ١٢ أيار/مايو عام ١٨٧٦، ورقم (٥٥١-١٠٧)، بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيو عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي** (تموز/يوليو عام ١٨٧٥)، الأرقام ١-٥٠.

(٤٩) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (٦٦٠-١٣٦)، بتاريخ ٥ تموز/يوليو عام ١٨٧٦، وجينل، بـ (آب/أغسطس عام ١٨٧٦)، الأرقام ٢-١٣.

لصاحب السمو. اتّفقت الحكومة مع ذلك الرأي، وأمرت بأنه ينبغي أن يعلم السيد تركي بأن صاحب السعادة في القنصلية يأسف لعدم قدرته على الموافقة على الطلب بالشروط المقترحة[٥٠].

٥٠٨- طلب السيد تركي بأن يقرّ الوكيل السياسي بالفواتير التي تلقاها مقابل أقساط الإعانة المالية من زنجبار والتي ما تزال غير مستحقة؛ في تموز/يوليو، نقل العقيد مايلز أن السيد تركي كان قد طلب منه من خلال الوزير السيد سعيد أن:

«يقرّ ببعض فواتير القروض التي أصدرها صاحب السمو مقابل الإعانة المالية من زنجبار، عن طريق إعطاء تطمين مادي إلى حاملي السندات بأن الحكومة ستقوم بدفع هذه المبالغ في حال حدوث أي شيء لصاحب السمو، إلى حدّ الحصة المتبقية من نصيب الإعانة المالية المستحقة»[٥١].

أوضح العقيد مايلز للوزير، أنه لا يستطيع تنفيذ الطلب، لأنه لا يملك سلطة لدفع الإعانة المالية لأي شخص إلا للسيد تركي شخصياً، وعندئذ أبدا الوزير ملاحظة، بما أن الأمر كان من أهم الأمور بالنسبة إلى السلطان، صدرت له تعليمات للتوسل للحصول على موافقة الحكومة. وأشار الكابتن بريديوكس في مخاطبته الحكومة، إلى أن:

«لم يكن لديه أدنى شكّ بأن صاحب السمو سيكون قادراً على الحصول على قروض من البانيان بشروطٍ أفضل، إذا عُلم بأن تلك القروض لا تمنح استناداً مقابل ضماناته الشخصية بل تضمنها حكومة الهند؛ ولكن افتراض مسؤولية كتلك، قد تكون في ظلّ بعض الظروف محرجة، هل اعتقد العقيد مايلز بأنه تصرف بتعقل في رفضه إعارة الانتباه لطرح الوزير».

أشارت الحكومة بالمصادقة على رؤية العقيد مايلز وتصرفه[٥٢].

---

(٥٠) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (٦٥٧-١٣٣)، بتاريخ ٥ تموز/يوليو عام ١٨٧٦، ومن حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (١٨٢٩-ب)، بتاريخ ١١ آب/أغسطس عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي** (آب/أغسطس عام ١٨٧٦)، الأرقام ٥-٦.

(٥١) من المندوب السامي، الخليج الفارسي إلى حكومة الهند، رقم (٧٠٠-١٦٤)، بتاريخ ٢ آب/أغسطس عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي** (أيلول/سبتمبر عام ١٨٧٦)، الأرقام ٦٢-٦٤.

(٥٢) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (٢٠١٠ب)، بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

٥٠٩- عدم ثقة السيد تركي في أبناء إخوته، أبناء الراحل السيد ثويني؛ نقل العقيد مايلز في ٢٠ تموز/يوليو بأن السيد تركي قد كان لبعض الوقت عديم الثقة بأبناء إخوته، السادة حمد وحمدان وعبد العزيز ومحمّد، وكان مقتنعاً بأنهم كانوا يكيدون المكائد سراً مع الأشخاص الأشرار المخلوعين لتقويض سلطته. ولذلك كان قد قرر ترحيلهم من مسقط، وكان على وشك إرسال ثلاثة منهم إلى قشم، حيث يقيم حارب. أما الرابع السيد محمّد فلم يكن بصحة جيدة لكي يتم ترحيله، وفي ما يتعلق بالابن الخامس السيد ناصر، فلم يبدِ السلطان أي شكوك تجاهه.

أشار العقيد مايلز :

«وحتّى الآن، وكما يمتد نطاق معلوماتي، لا يوجد عندي أي سبب لأصدق هذه الاتهامات ضدّ هؤلاء الشباب، ولكن مسقط ليست خالصة من الكيد، ومن المحتمل أن عند صاحب السمو أرضية لإجراءاته».

٥١٠- حالة الشؤون في عُمان في الأول من أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٦؛ على الرغم من عدم وجود معارضة نشطة لحكم السيد تركي في الوقت الحاضر، فإن الوضع لم يعد يتسم بالهدوء لمدّة طويلة. حيث كان شيوخ البدو الثلاثة يثيرون المشاكل وهم: حمود الجحافي وعامر بن سالم وراشد بن جميع الذين سبق للسلطان أن اعتقلهم وسجنهم في نيسان/ أبريل وأطلق سراحهم في شهر تموز/ يوليو، كانوا منهمكين في تنظيم تحالف من قبائل الشرقية لمهاجمته. كان الشيخ صالح بن علي يسعى جاهداً إلى مناهضة جهودهم، ولكن لا يمكن وضع أية ثقة به: كان السيد عبد العزيز منذ فشل المفاوضات لإجراء تسوية بينه وبين السلطان في أيار/ مايو يقيم في سمد في ظروف متوترة. إن تعاونه في أي مشروع لتقويض سلطة أخيه، قد يُعتمد عليه. كان السيد سالم بن ثويني سجين الدولة في حيدر آباد في السند، وكان السيد إبراهيم بن قيس يعيش في بلدته في الرستاق. وكان الوزير السيد سعيد بن محمّد الذي كان قد عينه السيد تركي في ذلك المنصب عند عودته من جوادر في أيار/ مايو قد أثبت بأنه مستشار كفؤ، وكان السيد تركي مؤخراً قد أبدى شخصية أقل صبيانية.

٥١١- غارة الشيخ حمود الجحافي من قبيلة الوهيبة في الباطنة؛ في ١٤ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٦، نقل العقيد مايلز أن الشيخ حمود الجحافي وأتباعه في الشرقية نجحوا في حشد قوة، وغادروا عُمان بنية الإغارة على الباطنة. اعتقد السيد تركي بأنهم سينهبون السيب، وبما أنه لم يكن هناك حصن، وجّه الوكيل السياسي، بناءً على طلب السلطان، التجار الهنود لنقل أنفسهم وممتلكاتهم إلى بركاء أو مسقط.

تقدّمت سفينة هـ. م. س-عرب إلى السيب لتقديم الحماية للتجار عن طريق وجودها، وأيّة مساعدة قد يحتاجونه لها.

٥١٢- تقدّم الشيخ حمود من الشرقية إلى منح في عُمان، ومن هناك إلى الرستاق، وعندما لم يواجه أية مقاومة من جانب السيد إبراهيم بن قيس، تقدّم إلى السيب مرتكباً بعض الأعمال العابثة بالنَّهب في الطريق. وكانت قد نُقلت ممتلكات التجار الهنود من السيب بواسطة هـ. م. س-عرب، ولكنهم كانوا قد تركوا بعض البضائع في المستودعات التي نهبها الشيخ حمود. أعلن السلطان للمقدم مايلز، بما أن التجار الهنود البانيان كانوا قد عملوا بشكل كامل وقبل وقت كاف إلى نقل ممتلكاتهم، وإنه لم يعتبر نفسه مسؤولاً عن خسائرهم[٥٣].

٥١٣- عندما كان في السيب، كتب الشيخ حمود إلى الوكيل السياسي، مُذكراً إياه بالمبالغ المالية التي كان قد أودعها مع الرعايا البريطانيين في مسقط، عندما كان مسجوناً في نيسان/أبريل من عام ١٨٧٥، والتي كانت قد أعطيت إلى السيد تركي. طلب من العقيد مايلز أن يطلب من السلطان أن يعيد تلك المبالغ، ونصحه أن يحذر الرعايا البريطانيين لكي يلوذوا إلى أماكن آمنة، على اعتبار أنه لن يكون مسؤولاً عن أمنهم. ولم يرد العقيد مايلز على هذه الرسالة. وصادقت الحكومة على ذلك[٥٤].

٥١٤- بعد استدعاء الشيوخ من مختلف القبائل، وبشكل خاص القبائل الغافرية لمساعدته، جمع السيد تركي قوة مكونة من ٧٠٠ ـ ٨٠٠ رجل لمقاومة حمود. وقد بعث بهم تحت قيادة سيف بن حمد إلى السيب، ولكن في الوقت الذي وصلوا فيه إلى هناك، كان حمود قد توجه شمالاً إلى صحم، حيث سلب التجار الهنود ما مقداره ٥٠٠٠ روبية وعاملهم بقسوة.

وبعد أن حذر الشيخ صالح بن علي الحارثي السيد تركي، أمر السيد بدر بن سيف والي صحار اتّخاذ إجراءات خاصة لحماية صحم، ووضع السيد بدر حامية هناك، ولكنه بعد أن انخدع بإشاعة سحبها. زار العقيد مايلز شاطئ الباطنة في

---

(٥٣) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٢٢٧)، بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي** (كانون الثاني/يناير عام ١٨٧٧)، الأرقام ٨-٥٩.

(٥٤) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٢٢٧)، بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٧٦، ومن حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (٢٨٢١-ب)، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه، الأرقام ٨-٥٩، والأرقام ٥-٥١.

طراده هـ. م. س رايفل مان، ونقل التجار الهنود من المصنعة التي هددها حمود، وطمأنهم بأنهم آمنون في أماكن أخرى؛ وقد صادقت الحكومة على هذا الإجراء(٥٥).

٥١٥- في ١٣ أيلول/سبتمبر، غادر السيد تركي مسقط إلى بركاء، حيث كانت قوته قد سبقته. زاره العقيد مايلز هناك في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، عندما أخبره بأنه غير قادر على القيام بأي عمل، لأن العرب الذين معه رفضوا التحرّك ضدّ حمود وكلفوه كما قال- ١٠٠٠ دولار كلّ ثلاثة أيام ـ وفكر في طردهم، وإما أن يستخدم بني بوحسن ضدّ حمود أو أن يدفع له ٢٠٠٠ دولار لكي يغادر الباطنة. ولكن العقيد مايلز لم يشجع هذا التصرف الأخير(٥٦).

٥١٦- بناء على طلب من السلطان وبتأييد العقيد مايلز تقدّم السلطان إلى المندوب السامي بالوكالة بطلب سداد دفعة مقدمة قدرها ٣٠٠٠ دولار على الحساب من معونة زنجبار. وصادقت الحكومة في أعقاب ذلك على الطلب(٥٧).

٥١٧- انضم الشيخ حمود إلى المعاولة التابعين لوادي المعاول، بعد أن قاموا بمعارضة السلطان، في أعقاب سجن والي بركاء لاثنين من رجال قبيلتهم.

٥١٨- في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، نقل العقيد مايلز أن وضع السيد تركي في ما يتعلق بالثوار لم يتحسن، وكان يتولى المفاوضات شخص يدعى الشيخ برغش، ولكن لم يتم التوصل إلى أية تسوية. ولم يكن لدى السلطان في ذلك الوقت في بركاء أكثر من ٣٠٠ رجل، بعد أن طرد رجال قبائل الجنبة والدروع الذين اعتمد عليهم بدرجة كبيرة في السابق(٥٨).

---

(٥٥) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (٢٨٢١)، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه، الأرقام ٨-٥٩.

(٥٦) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٢٣٦)، بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

(٥٧) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٢١٦)، بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٧٦، ومن حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (٢٥٤٤)، بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

(٥٨) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٢١٦)، بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

كتب العقيد مايلز :

«كان من الممكن أن تكون هذه القبائل ذات فائدة كبيرة، لو أن صاحب السمو كان قد قصد حقيقة أن يخرج في زحف عسكري ليعاقب حمود وأتباعه، ولكن، بما أن السيد تركي قد فضَّل المفاوضات على العداءات، فقد أصبحوا ثقلاً عديم الفائدة. تكشف حالة الشؤون الحالية الوهن المفرط بشكل واضح لقبضة صاحب السمو السيد تركي على الدولة، وعدم قدرته على تسيير دفة الحكم بصرامة. لم تكن لدى السيد تركي فرصة جيدة لتوجيه ضربة للثوار. ولكنني أخشى أن إدارته في هذه الفترة الحاسمة لن تميل إلى تقوية وضعه. إن قبيلة الوهيبة التي ينتمي إليها الشيخ حمود، على عداء في الوقت الحاضر مع خمس أو ست قبائل قوية من ضمنها قبائل الجنبة، وبني بوحسن، والهشم، ولو أن صاحب السمو كان قد خاض هذه الساحة بمساعدة هذه القبائل، لكان باستطاعته أن يرد حمود على أعقابه إلى بلده بسهولة، ولكان قد عمل الكثير لتهدئة الدولة أكثر من أن يتأثر بالنفقات المالية».

٥١٩- تطلب تقرير بأن السيد إبراهيم بن قيس قد ثار، ومن المتوقع أن يتحرك إلى بركاء ومطرح، أن يطلب العقيد مايلز من آمر طراد هـ. م. س. رايفل مان التوجه إلى بركاء لحماية التجار الهنود هناك. على الرغم من أن التقرير أثبت عدم صحته بعد ذلك، إلا أنه لم يكن من دون أساس، فقد حاول السيد إبراهيم أن يقنع آل سعد بأن ينهضوا معه، ولكنهم رفضوا ذلك لأنهم ممتلئون غيظاً من العقاب الذي تعرضوا له في المصنعة قبل سنتين[٥٩].

٥٢٠- غادر السيد تركي بركاء سراً في ليلة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر بقارب صغير يرافقه مرافقان اثنان فقط من دون الإفصاح عن نيته إلى القائد أو أي شخص هناك، ووصل إلى مسقط في ٢٨ من الشهر.

٥٢١- في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر، نقل العقيد مايلز بأن اشتباكاً قد حصل بين قبيلة المعاولة الثائرة، بمساعدة من الشيخ حمود وبين أهالي نخل حيث تعرض الأخير لخسارة تقدر بـ ١٧ قتيلاً. وقد لاقى المقترح الذي قدمه الشيخ برغش باعتباره وسيطاً ـ بأنه ينبغي على السيد تركي أن يدفع لحمود ٢٠٠٠ دولار لكي يعتزل لبلده الأصلي ـ الرفض من جانب السلطان، وانهارت المفاوضات. وبعد ذلك ببضعة

---

(٥٩) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٢٥٣)، بتاريخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

أيام، كمن ٢٠٠ من رجال نخل وهاجموا فريقاً من ٤٠ رجلاً من قبيلة المعاولة وقطعوهم إرباً[٦٠].

٥٢٢- منحت هذه الأحداث فرصة للسيد تركي للتدخل، وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، نقل العقيد مايلز أن السلطان كان قد بعث بالشيخ محمّد بن عبد الله من قبيلة بني بوعلي، والشيخ عليّ بن راشد من قبيلة بني بوحسن، والشيخ سعيد بن سلطان العامري وآخرين إلى نخل ووادي المعاول، لترتيب التوقف عن العداءات، فحققوا ذلك فتمّ الاتفاق على أن يتحمل كلّ فريق خسارته الخاصة في الأرواح والممتلكات، وأن يطرد المعاولة الشيخ حمود الذي عاد بعد ذلك إلى الشرقية، بعد أن استمرت غاراته في الباطنة مدّة ثلاثة شهور.

٥٢٣- لخصّ العقيد مايلز الوضع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، كالتالي:

«لقد أعيد السلم نوعاً ما في وادي نخل، وفي الباطنة، واستأنفت اتصالات التجارة بين نخل ووادي المعاول وبركاء، ولكن في وادي سمائل ما تزال قبيلة بني رواحة والتي لم تكن منذ البداية على علاقات طيبة حقيقية مع السيد تركي مستاءة، على الرغم من أنها لم تقم حتّى الآن بأعمال عدائية صريحة. وفي الشرقية، بقيت علاقات الشيخ صالح مع السيد تركي غير متغيرة، والمنطقة خالية من الاضطراب، لكن سارت شائعة بأن السيد عبد العزيز على وشك مغادرة سمد، والإقامة مع قبيلة بني بوحسن».

٥٢٤- **موت السيد سالم بن ثويني في حيدر آباد؛** في ٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٧٦، مات السيد سالم بن ثويني بمرض الجدري في حصن في حيدر آباد[٦١].

٥٢٥- لقد عرضت ممتلكاته الشخصية للبيع في المزاد، وحصل على ٢٠٣ روبية و ٣ آنات، وبناءً على طلب السيد تركي سلمت مع ساعته إلى أخيه الأكبر السيد حارب الذي ما زال على قيد الحياة في باسدبور[٦٢].

---

(٦٠) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند: رقم (٢٧٣)، بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٧٦، ورقم (٢٣٨)، بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي**: المصدر نفسه، و(آذار/مارس ١٨٧٧)، الأرقام ٣٩-٥٦.

(٦١) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم ٢٧٩، بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي** (كانون الثاني/يناير عام ١٨٧٧)، الأرقام ٦٣-٦٥.

(٦٢) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (١٣)، بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي** (آذار/مارس عام ١٨٧٧)، الأرقام ٣٩-٥٦.

٥٢٦- نقل العقيد مايلز:

«لقد تمّ تلقي أنباء موت السيد سالم بن ثويني بأسف في مسقط، وعليه فإن العيد المبارك وهو مهرجان السنة العظيم قد مضى من دون الاحتفالات المعتادة والأفراح».

٥٢٧- **السيد عبد العزيز**؛ بعد رفض السيد عبد العزيز في أيار/مايو من عام ١٨٧٦، عرض السيد تركي لمنحه معاشاً تقاعدياً قدره ٥٠٠ دولار شهرياً، بشرط اعتزاله من عُمان والإقامة في الهند، لم تجدد المفاوضات لتلك الغاية المحددة بإحكام: ولكن في آب/أغسطس، التالي، قدم الشيخ صالح بن علي إلى السلطان مقترحات معينة، وبخصوصها كتب العقيد مايلز:

«فهمت من الوزير السيد سعيد، أن الاقتراح هو وضع السيد عبد العزيز في السيب، أو أي مكان آخر بحيث لا يوجد أي حصن، ولا تتوافر له أية تسهيلات لعمل المكائد. ما يزال السيد عبد العزيز يرفض بشكل دائم مغادرة عُمان، ولكنه بحاجة ماسة للنفقات، وإذا ما مُنح معاشاً تقاعدياً كافياً، فإنه من غير المحتمل أن يقبل مثل هذه التسوية»[٦٣].

٥٢٨- يظهر أن السيد عبد العزيز سيرفض الاقتراح السابق إذا ما قُدم له، لأنه في ١٤ أيلول/سبتمبر، نقل العقيد مايلز أن السيد تركي كان قد رتب مع الحبوس في سمد من خلال الشيخ صالح بن علي المشروع التالي، أن يزور بعض من شيوخ تلك القبيلة مسقط؛ وينبغي على السلطان أن يعتقلهم بسبب اشتراكهم في التآمر مع السيد عبد العزيز؛ وينبغي بعد ذلك أن تطلب القبيلة من عبد العزيز مغادرة عُمان، حتّى يمكن إطلاق سراح شيوخهم. وأخبر الوزير السيد سعيد العقيد مايلز بأنه كان قد دفع تلقائياً للحبوس مبلغ ٥٠٠ دولار للخدمة المسبقة، وكانوا سيتلقون مبلغ ١٠٠٠ دولار أخرى عند اكتمالها. كان رأي العقيد مايلز أن المكيدة لن تفضي إلى أي شيء إذا كان الحبوس قد نجحوا في الحصول على جزء من المال. وبالفعل كانت تلك هي الحقيقة حيث فشل الشيوخ في زيارة مسقط[٦٤].

---

(٦٣) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٢٠٧)، بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

(٦٤) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٢١٦)، بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

٥٢٩- وفي ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، كتب العقيد مايلز:

«لقد اكتسبت إشاعة حول ثورة حديثة للقبائل التي تنظم في الشرقية أرضية كبيرة في مسقط، وقيل إن عبد العزيز مرتبط بالحركة»[٦٥].

وفي ٢٨ من الشهر:

«لا يوجد أدنى شكّ بأن السيد عبد العزيز كان قد قرر الانضمام إلى الثوار، ولبعض وقت خلا، كان يعتمد بشكل ظاهري على جمع قوة كافية لدعمه، فلذلك غادر سمد فعلياً، وذهب إلى وادي محرّم، ولكن بعدما وجد أنه لم تنضم إليه قبيلة بوحسن كما توقع، عاد إلى سمد.

٥٣٠- استمرت المعلومات الاستخبارية تصل إلى مسقط من وقت إلى آخر، حول الجهود التحريضية لأعداء السيد تركي في الشرقية، وحول العروض التي قدموها للسيد عبد العزيز. وفي ٣٠ من آذار/ مارس، نقل العقيد مايلز:

«منذ عهد قريب، قام العديد من الأشخاص المؤثرين بنصح صاحب السمو السيد تركي مرة أخرى لمنح عبد العزيز معاشاً تقاعدياً صغيراً، وحث السيد هلال بن أحمد الذي استشاره صاحب السمو بهذا الموضوع سموه على عمل ذلك. إن السيد تركي ميال إلى درجة كبيرة إلى هذا التصرف بنفسه، لأنه أخبرني أن أخاه كان يعيش في حالة فقر مثيرة للشفقة في سمد، لكنه لم يكن قد قرر حتّى الآن منحه أي شيء.

«عندي سبب لأعتقد أن هذا الأمر يعود لرأي الوزير السيد سعيد الذي يرفض أية تسوية مع عبد العزيز لا تضمن مغادرته الدولة. إنّني أخشى بعض الشيء أن تكون هذه النصيحة نابعة من شعور بالحقد الشخصي، أكثر من أي اعتبار لمصالح صاحب السمو من طرف الوزير، لأنه ستكون هناك درجة قليلة من الشك بأن منحة صغيرة من الأموال، ستكون كافية لعيشه، ولكنها ليست كافية لأغراض المكائد، وربما ستساهم في إزالة الإغراءات بالثورة من طرف عبد العزيز»[٦٦].

---

(٦٥) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند: رقم (٢٥٨)، بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٧٦، ورقم (٢٧٣)، بتاريخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٧٦، **والوكيل السيامي**، المصدر نفسه.

(٦٦) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٩٣)، بتاريخ ٦ نيسان/ أبريل عام ١٨٧٧.

٥٣١- يظهر أن السلطان قد أذعن لنصيحة الوزير.

٥٣٢- (١) تعويض عن الخسائر التي عانى منها التجار الهنود في مطرح على أيدي الثوار بقيادة الشيخ صالح بن علي في كانون الثاني/يناير عام ١٨٧٤. (٢) باقي حساب مستحق على السلطان على خلفية مطالبات التجار الهنود الذين نهبهم آل سعد بقيادة إبراهيم بن قيس في المصنعة في عام ١٨٧٤. وفي ما يخص خسائر التجار في مطرح أصدرت الحكومة في آذار/مارس عام ١٨٧٤ الأمر التالي:

«في ما يخص الخسائر التي تكبدها الرعايا البريطانيون في مطرح، فإن صاحب السعادة في القنصلية يعتبر أنه بعد أن تمّ استعادة السلم، وطلب الشيخ صالح بن علي العفو ـ السيد تركي وحده يمكن أن يتحمل مسؤولية دفع التعويضات ـ وعند انتهاء التحقيقات التي يتم القيام بها حول مدى الخسائر، فإنه ينبغي أن يُطلب من السيد تركي أن يدفع التعويض الضروري من سلفة قدرها نصف الإعانة الحكومية السنوية التي تمت المصادقة عليها في برقية من هذا المكتب رقم/ ٤٥٣-ب في ١٨ من الشهر المنصرم»[٦٧].

٥٣٣- وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٧٦، كتب العقيد مايلز :

«لقد نقل هذا القرار كما ينبغي إلى صاحب السمو في ذلك الوقت، وقد قبله في النهاية. ومنذ ذلك الحين، كان يذكر بشكل متكرر بالموضوع، ويعد بتسويته كالمعتاد، وبالرغم من الاستمرار في إحراجه فإنه لم يفعل أي شيء حتّى الآن تجاه تسويتها. وقبل حوالى شهرين، أعدت إلى أذهان صاحب السمو هذا الموضوع، وطلبت منه اهتماماً جاداً به. لم أسمح باتخاذ أية خطوة في هذا الموضوع على أية حال، حتّى تلقيت الرسالة المرفقة التي يطرح من خلالها صاحب السمو تصفية المطالبات، والتي تقدر بـ ٤,٧٨٩ دولاراً عن طريق الأقساط لـ ١٠٠٠ دولار تقتطع ربيعياً من الإعانة الحكومية، والتي سيتطلب سدادها قرابة سنة وربع، وإضافة إلى ما سبق ذكره، يوجد باقي حساب مطالبات تجار المصنعة لخسائرهم التي تكبدوها في الهجوم على تلك البلدة في عام ١٨٧٤ الذي قام به إبراهيم بن قيس وآل سعد وما تزال تلك المطالبات مرفوعة ضدّ صاحب السمو. وفي ما يتعلق بهذا الحساب، على أية حال، سوف أُذعن باحترام كبير لأن الكمية التي حُصل عليها من قبيلة آل

(٦٧) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٤)، بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي** (آذار/مارس عام ١٨٧٧)، الأرقام ٢٨-٣١.

سعد، والتي وزّعت تلقائياً على التجار، وفي رأيي، فقد عوّضوا بإنصاف عن خسائرهم، وقد تعتبر كافية لإرضاء العدالة من دون دفع أية مبالغ أخرى من جانب صاحب السمو السيد تركي».

٥٣٤- وإشارة إلى مطالبات مطرح، كان العقيد بريديوكس مع الرأي القائل بما أنه ظهر عدم وجود فرصة لاستعادة المال بأية طريقة أخرى، فإنه ينبغي أن يُقبل عرض السلطان، وأن الوكيل السياسي مخول لاقتطاع ١٠٠٠ دولار من أية دفعة ربعية من الإعانة الحكومية، حتّى يتم تصفية الكمية بأكملها[٦٨].

٥٣٥- في ما يتعلق بحسابات المصنعة، أعتقد مع العقيد مايلز، أن التعويض الذي دفع تلقائياً، قد يعتبر تسوية كاملة، وأقترح أن السيد تركي ينبغي أن يُعلم أنه وكإجراء يشير إلى حسن النية تجاه حكومته، فإن صاحب السعادة الحاكم العام في القنصلية وافق على إعفائه من هذا الإلزام[٦٩].

٥٣٦- لقد كانت أوامر الحكومة كالتالي:

«إن الحاكم العام في القنصلية مبتهج في ظلّ الظروف المبينة، للمصادقة على اقتراحك بالمصادقة على تخويل الوكيل السياسي في مسقط اقتطاع مبلغ ١٠٠٠ دولار من كلّ دفعة ربعية من الإعانة الحكومية من زنجبار، حتّى يتم تصفية المبلغ بكامله لتعويض الخسائر التي تعرض لها التجار الهنود البريطانيون في مطرح في كانون الثاني/ يناير من عام ١٨٧٤.

«وفي ما يتعلق باقتراحك، أن بقية المبلغ المستحق على صاحب السمو السيد تركي، كحساب لخسائر التجار في المصنعة، على أعقاب الهجوم الذي قام به إبراهيم بن قيس في عام ١٨٧٤، ينبغي أن ترسل أمواله، فقد وُجهت لأُعير انتباهك إلى الرسالة المكتبية رقم/ ١٦٧٠-بتاريخ ٨ حزيران/ يونيو عام ١٨٧٥، ولأفصح بأن قد تقرر أن يُعمل تحقيق حول مطالبات التجار التي بقيت غير ملبّاة، وأن السداد من السيد تركي يتم فقط لبقية التجار غير الراضين بالمبالغ المسددة والتي قدمتها قبيلة آل سعد، حتّى يتم القيام بهذا التحقيق ويرسل بتقرير حوله، فإن صاحب السعادة في القنصلية غير قادر على أن يُقرر إمكانية دفع التعويض المستحق

---

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (٥٢٩-ب)، بتاريخ ٩ آذار/ مارس عام ١٨٧٧، و**الوكيل السياسي** (كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧٧)، الأرقام ٢٨-٣١.

على صاحب السمو من عدمه»(٧٠).

٥٣٧- قدم العقيد مايلز التفسير التالي:

«وعندما تمّ نقل الأحداث التي تمت في المصنعة في آذار/مارس من عام ١٨٧٤، إلى الحكومة، تلقيت تعليمات من الوكيل السياسي - العقيد روس- لأحقق وأنقل الخسائر التي تكبدها الرعايا البريطانيون على أيدي السيد إبراهيم والثوار. جُمع عدد كبير من التجار وفقاً لذلك في مسقط ليساعدوا في التحقيق، وقد أُخذ كلّ دليل يمكن أن يقدمه تجار المصنعة لدعم مطالبهم. وقد قدّمت هذه المطالب ما مجموعه ١١,٠٦٧ دولاراً، وقدم مطلب آخر في أعقاب تلك المطالب ١,٦٥٠ دولاراً، جاعلاً المجموع ١٢,٧١٧ دولاراً.

«لقد وزعت كمية الأموال المستعادة من قبيلة آل سعد وقدرها ٩٠٠٠ دولار، بشكل خاضع للضرائب بين التجار، بحيث أعطي كلّ واحد منهم ثلاثة أرباع مطلبه. والحساب الذي ما زال مستحقاً على هذه المطالب يقدر بـ ٣,١١٧ دولاراً. بسبب أن معظم الكتب التجارية قد أُتلفت، ولا يوجد دليل حديث في ما يخص حالة الملكية التي امتلكها المطالبون والتي نُهبت خلال الهجوم الوحشي ويبدو أنها في المتناول القريب، أخشى أنه لن يكون من الممكن، عن طريق إعادة التحقيق بالمطالب، الحصول على تقييم أكثر صحة حول المدى الفعلي للخسائر التي تكبدوها، وباحترام كبير سوف أُذعن بأن كمية المال التي قد أعطيت تلقائياً وقدرها ١٢,٧١٧ دولاراً، ينبغي تبنيها، بما أنها تمثل الخسارة الكاملة لتجارة المصنعة».

٥٣٨- وأضاف العقيد بريديوكس، بعد الإشارة إلى خطأ تافه في حساب العقيد مايلز، وإظهار أن الحساب المتبقي هو ٣١٤٤,٥ دولار.

«يبقى لصاحب السعادة في القنصلية أن يقرر في ما إذا كان كتقدير تجاه السلطان، أن يتم التعويض بالمبلغ. إذا ما قرر أن ينظر إلى المسألة سلبياً من المحتمل أن يكون ضرورياً تبني الإجراءات نفسها لاستعادة المال كما تمت المصادقة عليه مؤخراً حول المطالبات ضدّ صاحب السمو على الخسائر التي تكبدها تجار مطرح»(٧١).

---

(٧٠) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (١١٣)، بتاريخ ٤ أيار/مايو عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي** (تموز/يوليو عام ١٨٧٧)، الأرقام ١٤٣-١٤٥.

(٧١) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، المصدر نفسه، **والوكيل السياسي** (حزيران/يونيو عام ١٨٧٧)، الأرقام ١٤٣-١٤٥.

٥٣٩- قررت الحكومة بأن بقية المبلغ وقدره ٣١٤٤,٥ دولار ينبغي أن يستعاد من السيد تركي، عن طريق تقسيط ١٠٠٠ دولار، يتم اقتطاعها من كلّ دفعة ربعية من الإعانة الحكومية من زنجبار[٧٢].

٥٤٠- تعويض التجار الهنود الذين نهبهم الشيخ حمود الجحافي في صحم في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٦؛ في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٧٦، كتب العقيد مايلز، أثناء تقديمه بياناً للمطالب التي قدمها التجار الهنود الذي نهبهم الشيخ حمود الجحافي في صحم في تشرين الأول/ أكتوبر السابق:

«قمت بالتحقيق في حسابات وسندات هؤلاء التجار بنفسي، وكلجنة تجار، فإن هذه المطالب، كما دُونت الآن، تثبت لتكون منصفة وعادلة. إن بيانات جميع التجار الآخرين تُعزز بيانات هذين الرجلين اللذين ترتبط شهادتهما في نقاط مهمة. جميعهم يؤكّدون بأن سكان صحم ساعدوا في نهب ممتلكاتهم، عندما حذوا حذو حمود وشعبه. وهذا الأمر مثبت بأدلة أخرى قد حصلت عليها، وأعتقد أنه لا يوجد مجال للشك فيها. إن التجار مجمعون في الرأي في إعلان إنه لا توجد عندهم رغبة أو نية في العودة إلى صحم، واعتبار أن عرب تلك البلدة، ليس فقط لم يقوموا بحمايتهم من حمود، حيث إنّهم كانوا قادرين على فعل ذلك من دون شكّ ولكنهم أيضاً ساعدوا في سلبهم، لذلك فإني أعتقد كما هم يعتقدون بأنهم لن يستوطنوا مرة أخرى هناك في ظلّ هذه الظروف[٧٣].

«سوف يلاحظ بأن المطالب التي قدمت، جزء فيها يتعلق بالممتلكات التي نهبت أي ٢,٥١٧ دولاراً، وجزء يتعلق بمطالبهم القائمة ضدّ سكان صحم وجوارها. لقد تضمن هذه الديون القائمة، على اعتبار أنه توجد فرصة ضئيلة أو لا توجد حول استعادتها ما لم يعد التجار إلى هناك، ومن الممكن الأخذ في الاعتبار ما إذا كان يتوجب على سكان صحم أن يدفعوا تعويضاً أم لا، في ما يتعلق على الأقل في هذا الجزء من الطلب»[٧٤].

---

(٧٢) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، **الخليج الفارسي**، رقم (١٤٩١-ب)، بتاريخ ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي (تموز/ يوليو عام ١٨٧٧)، الأرقام ١٤٣-١٤٥.**

(٧٣) من المندوب السامي، **الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند**، رقم (٦)، بتاريخ ٦ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي، المصدر نفسه، الأرقام ١٢٦-١٤٠.**

(٧٤) المصدر نفسه.

٥٤١- خاطب العقيد بريديوكس الحكومة، كالتالي:

«يبدو من البيانات بأن القيمة الفعلية للأملاك المنهوبة من التجار الهنود تقدر بـ ٣,٥٤٤ دولاراً، ولكن يوجد مبلغ إضافي من المال يقدر بـ ٢,٥١٧ دولاراً يطالب به كحساب لديون قائمة في صحم، حيث قيل بخصوصه، إنه لا توجد فرصة لاستعادة المال ما لم يعُد التجار إلى ذلك المكان وهو إجراء عارضه الوكيل السياسي.

«إن نهب هؤلاء التجار مستحق الدفع بشكل رئيس بسبب تجاهل وعدم تحرّك والي صحار السيد بدر بن سيف. على الرغم من أن هذا الزعيم كان قد تلقى تحذيراً قبل وقت كافٍ بأنه يتوقع أن يقوم الشيخ حمود بمهاجمة صحم، إلا أنه فشل في اتخاذ إجراء مسبق فعّال لحماية البلدة. وأكثر من ذلك، بدا أن السلطات المحلية قد هجرت المكان مع اقتراب الشيخ حمود، وتركته بأيدي بعض البدو المرتزقة الذين ساعدوا المتمردين في نهب السوق.

«لقد نقل أن العصيان المسلح في الباطنة في نهايته، ولن يكون من المجدي البحث عن استعادة الملكية المنهوبة من أولئك الذين ثاروا مؤخراً. بحسب وجهة نظري، يجب أن تقع مسؤولية هذا الحدث على صاحب السمو؛ فلقد كان من الممكن تفاديه، لو أن رجال السيد تركي أظهروا قوة وفعالية أكثر قليلاً. إن هذه القضية تشوبها بعض الصعوبات، لأنه بادٍ للعيان، لو أن أوامره كانت قد نفذت لما حدث ما حدث. ومع الأسف، أشعر بأني مجبر أن أسجل الرأي: ينبغي أن يُدعى صاحب السمو لتعويض التجار بسبب الخسائر التي تعرضوا لها فعلياً خلال نهب البلدة. لست مستعداً حتّى الآن للقول إن حادث البلدة التي نهبها البدو هي عقبة لا يمكن تخطيها لعودة التجار؛ أو لو إن حامية فعالة احتلت البلدة، سوف لن يكون ممكناً تأمين دفع مستحقات الديون القائمة بالوسائل الاعتيادية المطبقة في مثل هذه الحالات. وفي ما يخص هذه النقطة، سأطلب تعبيراً آخر عن الرأي من الوكيل السياسي قبل تقديم وجهة نظري إلى الحكومة».

٥٤٢- كتب المندوب السامي إلى العقيد مايلز:

«لتعويض التجار عن الخسائر، والتي قد تصنف كمجازفات تجارية اعتيادية في الدول نصف المتحضرة، باعتقادي، في حالات محددة، قد يكون من غير الملائم اعتبارها سابقة».

ردّ العقيد مايلز:

«في ما يتعلق بمسألة دفع أموال تعويض الديون القائمة لتجار صحم، إنني وإلى

حدّ ما مع الرأي القائل، وبقدر ما يهم التجار، وبجانب سياسة الخطوة، فإن هذه الديون قد تعتبر مجازفات تجارية اعتيادية؛ وإذا ما قرر بأن تقع مسؤوليتها على صاحب السمو السلطان، فإنني لا أرى أي سبب لماذا لا يسمح لهم بالمطالبة؟ ولكني سأشير إلى أن الكارثة التي حدثت في صحم، على الرغم من أنها ناتجة جزئياً عن غلطة السيد بدر، ولكنها كانت أيضاً بسبب خيانة وسوء إدارة أهل البلدة، وآل بوقرين الذين كانوا بالتأكيد ملزمين بحماية الغرباء القاطنين في وسطهم، ولكنهم بدلاً من أن يقوموا بذلك رفعوا يدهم ضدهم.

«على خلفية إجراءات هذه القبيلة التي تزامنت مع رفض عودة تجار صحم البانيان إلى ذلك المكان. استفاد آل بوقرين من هذه الصفقة أكثر من الشيخ حمود والثوار، بسبب أنهم ليسوا فقط قد أمنوا نصيبهم من الغنيمة، ولكنهم أيضاً قد حرروا أنفسهم من ثقل الديون. إنني لا أنظر إلى الحقيقة الخالصة ومفادها أن البدو قد نهبوا البلدة، كأمر ذي أهمية عظيمة في دولة مضطربة مثل عُمان. ربما يكون أمراً عديم الجدوى النظر إلى الشيخ حمود وأتباعه ليقدموا تعويضاً، ولكن باعتقادي سيكون من الصعب معاقبة آل بوقرين على الإطلاق، والحصول على بعض التعويض منهم. وأنا أعتبر أن مثل هذا التصرف سيكون كثير الفائدة للمصالح البريطانية والتجارية على هذا الساحل، وأيضاً لصاحب السمو السيد تركي، ولكنني أشك في مقدرة صاحب السمو في إجبار القبيلة على طاعته، من دون دعم ومساعدة من الحكومة البريطانية».

٥٤٣- وفي ما يخص وجهات النظر هذه، أشار العقيد بريديوكس:

«إن مغزى رسالة العقيد مايلز هو أن تأخذ الحكومة البريطانية على عاتقها إجبار آل بوقرين على الطاعة، مع النظر في إمكانية الحصول على تعويض من تلك القبيلة بسبب تصرفهم تجاه التجار البريطانيين. لقد أدركت من قبل أن نهب التجار كان بسبب الحقيقة التي مفادها أن والي صحار السيد بدر بن سيف تجاهل تنفيذ التعليمات التي كان قد تلقاها من سيده السيد تركي. يعترف العقيد مايلز بأن الكارثة كانت جزئياً نتيجة غلطة السيد بدر، ولكنه يضيف أنها كانت أيضاً بسبب الخيانة وسوء الإدارة من جانب سكان البلدة. ولكن من الواضح أن هؤلاء الناس ما كانوا يملكون فرصة التصرف بخيانة، لو أن السيد بدر كان قد أطاع تعليماته، واتخذ إجراءات ملائمة لحماية المكان. نتجت خسائر التجار جزئياً من الهجوم الذي قام به البدو التابعون للشيخ حمود، وجزئياً من سكان البلدة الذين استغلوا ذلك الهجوم لمصلحتهم للقيام ببعض النهب لحسابهم الشخصي. ولكن المسؤولية الرئيسة

يجب أن تبقى على كاهل رجال السلطان الذين فشلوا في القيام بواجبهم، ولا أرى أية أساسات لتغيير رأيي بأننا يجب أن نتطلع إلى صاحب السمو من أجل أي تعويض والذي قد يفرض بالقوة[٧٥].

«وفي ما يتعلق بتعويض التجار لديونهم القائمة، يبدو لي أن سياسة مثل هذا الإجراء شديدة الإثارة للتساؤل. إذا وجد سكان بلدة أنهم يستطيعون التخلص من ديونهم مع التجار الهنود المحليين بعملية نهب إضافية وتخويفهم وإخراجهم خارج المكان، فسوف لن يتباطأوا لكلي يستفيدوا من هذه الطريقة الجديدة للتخلص من الديون القديمة؛ ويبدو أيضاً أنه من غير المحتمل أن يكون البدو وثوار البلدة الذين انضموا إلى عملية النهب، هم الأشخاص الذين عمل معهم التجار والهنود صفقات تجارية. لذلك سأقترح باحترام أنه، وفي الوقت الذي ينبغي فيه أن يتحمل صاحب السمو السيد تركي مسؤولية الخسائر الفعلية المتكبدة من نهب البلدة، ينبغي أن يُعلم التجار الهنود بأنه عليهم أن يسلموا حساباتهم إلى الوكيل السياسي، وأن يطلبوا منه أن يستخدم مساعيه الحميدة مع حكومة مسقط في الحصول على تسوية لمطالبهم القائمة ضدّ رعايا مسقط القاطنين في صحم»[٧٦].

٥٤٤- لقد كانت أوامر الحكومة كالتالي:

«إن صاحب السعادة الحاكم العام في القنصلية، بينما يبرئ صاحب السمو من كلّ اللوم الشخصي، يشاركك الرأي بأن السيد تركي يجب أن يتحمل مسؤولية إهمال موظفيه في واجبهم، ويطلب منه دفع تعويض للتجار البريطانيين عن الخسائر الفعلية التي سببها نهب صحم.

«وفي ما يتعلق بمسألة تعويض التجار بسبب خسارة ديونهم القائمة، فإن الحاكم العام في القنصلية مبتهج للتصديق بمرسوم على طريقة تقديم المال التي تقترحها»[٧٧].

---

(٧٥) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٣٧)، بتاريخ ١٧ شباط/ فبراير عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

(٧٦) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (٦٤٤ب)، بتاريخ ٢٢ آذار/ مارس عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

(٧٧) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (٨٠٣)، بتاريخ ١٩ نيسان/ أبريل عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

٥٤٥- نقل العقيد مايلز بأن السيد تركي قبل قرار الحكومة، وأخذ على عاتقه مسؤولية تعويض التجار[٧٨].

٥٤٦- عودة التجار الهنود إلى صحم والذيل في آذار/ مارس من عام ١٨٧٧؛
كتب السيد بدر بن سيف والي صحار إلى الوكيل السياسي، إن بعض التجار الهنود البانيان الذين نهبهم الشيخ حمود الجحافي في صحم في آب/أغسطس السابق، كانوا قد عادوا إلى ذلك المكان والذيل ضدّ رغباته. طلب بأن يؤمروا بالعودة إلى صحار. وفي الوقت نفسه، تلقى العقيد مايلز من أحد التجار الهنود (والذي كان ما زال متواجداً في صحار) طلباً بالسماح له بالعودة إلى صحم، حيث أعلن أنه لم يكن لديه أية مخاوف من السكان لعدم وجود شعور معادٍ بينهم وبين التجار الهنود البانيان[٧٩].

٥٤٧- وبعد أن أحال العقيد مايلز هذه المراسلات إلى السيد تركي لمعرفة وجهة نظره، قال السلطان: «لاحظنا أن كلاً من الذيل وصحم كانتا بلدتين غير مسورتين، ولذلك كانتا معرضتين لهجمات وغارات الثوار والبدو، وأعتقد أنه من الأفضل للتجار أن يبقوا في صحار، حيث سيكونون آمنين نوعاً ما، تحت حماية السيد بدر»[٨٠].

٥٤٨- وفي ردّ على طلب للمقدم مايلز من أجل التعليمات، كتب العقيد بريديوكس[٨١]:

«يجب أن أبدي ملاحظة، أنه استناداً إلى أحكام المادة الأولى من المعاهدة التجارية مع مسقط، فإن لرعايا صاحبة الجلالة البريطانية الحرية الكاملة في الدخول والإقامة والتجارة والمرور مع بضائعهم في جميع أجزاء الأراضي الخاضعة لسيطرة صاحب السمو سلطان مسقط، وأنه استناداً إلى المادة الثامنة من الاتفاقية نفسها، أنّه إذا قاوم أو تهرب أحد رعايا صاحب السمو سلطان مسقط من سداد ديونه

(٧٨) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (١٢٠)، بتاريخ ١٨ أيار/مايو عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

(٧٩) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٨٧)، بتاريخ ٦ نيسان/ أبريل عام ١٨٧٧.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) المصدر نفسه.

المستحقة لأحد الرعايا البريطانيين، فينبغي على سلطة صاحب السمو أن تقدّم للمواطن البريطاني كلّ مساعدة وتسهيل لاستعادة المبلغ المستحق. وتحت التفسير الدقيق للمعاهدة، فإنني مع الرأي القائل إن صاحب السمو ليس حراً ليمنع التجار الهنود البانيان ـ موضع الحديث ـ من الإقامة وممارسة التجارة مع بلدتي الذيل وصحم، إذا ما اعتقدوا أنهم قادرون على القيام بذلك؛ وإضافة إلى ذلك، فإني أعتبر أن السيد بدر بن سيف - الذي ورد ذكره في رسالتيك للرد على السلطة المحلية في هاتين البلدتين ـ ينبغي أن يقدم لهم كلّ مساعدة وتسهيل في سلطته لاستعادة الديون القائمة، والتي يتذرع أحد التجار بأنه راغب بجمعها في صحم.

« وتبقى فقط للأخذ في الاعتبار إذا ما كانت هناك ظروف استثنائية، مثل الحالة الحالية التي قد تبرر عدم التشديد مؤقتاً على السيد تركي في تنفيذ قيود المعاهدة. لقد تعرضت بلدة صحم مؤخراً لهجوم قام به فريق من العرب البدو، وعانى بعض التجار الهنود القاطنين من معاملة سيئة وخسائر في ممتلكاتهم، ولكن يبدو أنه لا يوجد سبب للافتراض أن هذا الهجوم سيتكرر، وأكد التجار الهنود أنفسهم أنهم لا يخشون من شرّ مرتقب أو معاملة سيئة من سكان المنطقة. لا يمكن أن نكون حذرين بالسماح بأي انحراف عن تعهدات المعاهدة التي نعتمد عليها من أجل المزايا والفوائد التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون في حدود مسقط.

«فلذلك، أنا مع الرأي القائل، بانتظار استلام التعليمات من حكومة الهند، حيث سيتم الرجوع إليها. وفي ما يخص المسألة للقرار النهائي، فإنه ينبغي أن يسمح للتجار الهنود، إذا رغبوا بذلك، أن يسكنوا في الذيل وصحم، وينبغي أن يطلب من صاحب السمو السيد تركي السلطان، أن ينقل إلى السيد بدر بن سيف أوامره ليقدم لهم كلّ مساعدة وتسهيل في سلطته، لتفعيل استعادة مطالبهم القائمة».

٥٤٩- في ٢٦ نيسان/ أبريل، نقل العقيد مايلز :

«لقد قمت بنقل رأيك إلى صاحب السمو السيد تركي أن التجار الهنود البانيان ينبغي أن يُسمح لهم، إذا رغبوا بذلك، أن يسكنوا في الذيل وصحم، وقد طلبت من صاحب السمو أن يطلب من السيد بدر بن سيف أن يساعدهم في تفعيل استعادة مطالبهم القائمة».

٥٥٠- العلاوات التي منحها السيد تركي لأبناء إخوته: محمّد، وعبد العزيز، وحمدان، وأبناء الراحل السيد ثويني؛ في تموز/ يوليو عام ١٨٨٧، تلقى العقيد مايلز من محمّد وعبد العزيز وحمدان أبناء الراحل السيد ثويني ـ الذين أبعدهم السيد تركي من مسقط بالقوة في تموز/ يوليو عام ١٨٧٦، والذين كانوا يقيمون في لنجا ـ تلقى

منهم رسالة تتوسل إليه أن يحثّ السلطان على منحهم علاوات كافية لاحتياجاتهم. واختتمت الرسالة بالإشارة إلى:

«في حالة عدم حصولنا على مبتغانا ينبغي ألا تستاؤوا إذا ما لجأنا إلى وسائل أخرى للحصول عليها، فعلى كلّ شخص أن ينظر إلى مصالحه»(٨٢).

٥٥١- دعا التهديد السيد تركي إلى رفض تنفيذ الطلب عندما عُرض عليه في المرة الأولى، ولكن في ٢ شباط/ فبراير، نقل العقيد مايلز:

«وفي محادثة أخرى أجريتها منذ بضعة أيام، مع صاحب السمو وهو قريب لأبناء الراحل السيد ثويني، أخبرني صاحب السمو أنه كان قد قرر منح علاوات لهم، على أن تبدأ من الأول من الشهر الهجري الحالي(٨٣).

«وعن طريق هذا البريد، تلقى صاحب السمو رسالة أخرى منهم، بالنغمة نفسها الاعتراضية كالرسالة السابقة، وكان صاحب السمو في بداية الأمر ميالاً إلى تبديل نيته بخصوص العلاوة، ولكن عند إرسال الرسالة لإطلاعي عليها، اقترحت أنه من المستحسن تجاهلها، وبهذا الشأن فإن السيد تركي قد كان طيباً بما فيه الكفاية للموافقة. والمبلغ الذي قرر أن يعطيهم إياه هو ١٢٠ دولاراً في الشهر.

«وقد أحضر البريد لي أيضاً رسالة من هؤلاء الرجال الشباب، بالفحوى نفسها الذي تضمنته الرسالة السابقة، وبناءً على طلب صاحب السمو، فقد انتهزت الفرصة في ردي لأعبر عن عدم الرضا عن النغمة التي تبنوها في تقديم طلباتهم إلى السلطان في هذا الأمر».

٥٥٢- أشارت الحكومة بالمصادقة على عمل العقيد مايلز، وعن رفضه التالي لطلب من الشباب، بأنه سيتلقى من السلطان علاوتهم وينقلها إليهم(٨٤).

---

(٨٢) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (١٦)، بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي** (آذار/ مارس عام ١٨٧٧)، الأرقام ٣٢-٣٨. انظر أيضاً: الملخص، الفقرة (٥٠٩) من هذا القسم.

(٨٣) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٣١)، بتاريخ ٩ شباط/ فبراير عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

(٨٤) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي: رقم (٥٣٧-ب)، بتاريخ ١٠ آذار/ مارس عام ١٨٧٧، ورقم (٩٠٠-ب)، بتاريخ ٢٤ نيسان/ أبريل عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**: المصدر نفسه، و(نيسان/ أبريل عام ١٨٧٧)، الأرقام ٣١٣-٣١٧.

٥٥٣- طلب مساعدة من السيد تركي لاستعادة ملكية حصن السويق؛ في شباط/فبراير من عام ١٨٧٧، وجه السيد تركي طلباً إلى العقيد مايلز لتمنحه الحكومة مساعدة البارجة الحربية، لاستعادة ملكية حصن السويق من الحاكم الشيخ سيف بن حمد الذي اعتقد بأنه يتآمر عليه.

٥٥٤- وفي تقديم العقيد بريديوكس إلى الحكومة، طلب العقيد مايلز ملاحظاته عليه، فقام العقيد بريديوكس بتلخيصها، وقدم آراءه الخاصة كالتالي:

«قد شكّ صاحب السمو بأن قائد الحصن الشيخ سيف بن حمد من قبيلة بني رواحة، كان يتآمر ضدّ سلطته منذ فترة، وأوضح صاحب السمو أنه لا توجد عنده رغبة لحرمان القائد من مسؤوليته، إذا هو أتى وقدم خضوعه، وطلب الصفح عن أعماله السيئة الماضية. وعلى كلٍ، فإن صاحب السمو يعترف واقعياً، بأنه لا يوجد شيء جلي يمكن إثباته ضدّ القائد، ولذلك، فإنه ليس من المحتمل أن الأخير سيثق بأنه سيكون في مأمن من صاحب السمو بالقدوم لمجرد إزالة شكّ غامض. إذا كان السيد تركي يشكّ في قادته، فإنه من الطبيعي أن لا يثق قادته به، وفي رأيي، فإن صاحب السمو يكون متبعاً سياسة حكيمة، إذا ترك توجساته المستمرة في الشك، وتبنى تصرفاً أكثر صراحة وودية، في التعامل مع موظفيه.

«إنني أتجرأ على التفكير بأنه لا يوجد ما يستدعي إرسال مركب حربي إلى السويق، حتّى لو كان بالإمكان الاستغناء عن إحداها في الوقت الحالي. بعض كلمات النصح تقنع ضدّ أية محاولة لإجبار حامية السويق وربما ستكون أكثر فائدة من أية مساعدة يمكن أن يقدمها مركباً حربياً»[٨٥].

٥٥٥- في الرد، صدرت الأوامر والتعليمات إلى المندوب السامي لعمل ما يلي:

«تتفق حكومة الهند مع رأيك بأنه لا توجد ضرورة لإرسال مركب حربي بريطاني إلى السويق، وأن بعض كلمات النصح إلى السيد تركي، تقنع ضدّ أية محاولة لإجبار حامية السويق ربما ستكون أكثر فائدة من أية مساعدة يمكن أن يقدمها أي مركب حربي. سأطلب من الوكيل السياسي في مسقط بأن يرسل رداً إلى صاحب السمو حول ذلك»[٨٦].

---

(٨٥) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٣٩)، بتاريخ ١٧ شباط/ فبراير عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي** (نيسان/أبريل عام ١٨٧٧)، الأرقام ٣٠٩-٣١٢.

(٨٦) من حكومة الهند المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (٨٩٢-ب)، بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

٥٥٦- السيد حارب بن ثويني ينتقل من قشم إلى باسيدور في ٢٨ آذار/ مارس عام ١٨٧٧؛ وجه السيد حارب بن ثويني عندما كان في قشم في ذلك الوقت طلباً إلى المندوب السامي لكي تتوسط الحكومة بينه وبين السيد تركي، وتحث السلطان على أن يسمح له بالسكن في مسقط، وأن لديه ما يبرر شكواه ضدّ تصرف شيخ قشم تجاهه. وتوسل بأنه، في حالة رفض السيد تركي لسكنه في مسقط، أن يُسمح له بالعيش في باسيدور.

٥٥٧- وفي الرد، أخبره العقيد بريديوكس من خلال طبيب الجيش المساعد حكيم المسؤول عن محطة باسيدور، بأنه لا يرى أي اعتراض لإقامته هناك «إذا هو راغب بالعيش في هدوء، وبطريقة غير تطفلية، وبامتناع عن أية مكائد، أو سلوك قد يزعزع سكون مسقط».

٥٥٨- كتب المندوب السامي إلى الوكيل السياسي في مسقط:

«إذا كان باستطاعتك أن تجد فرصة للفت انتباه السيد تركي، بطريقة غير رسمية، إلى رغبة السيد حارب بأن يتصالح مع سموه؛ فإنني لا أرى أي اعتراض على فعلك ذلك».

ردّ العقيد مايلز:

«لقد ذكرت رغبة السيد حارب بن ثويني في المصالحة مع عمه في محادثة مع صاحب السمو السيد تركي، ولقد أفاد صاحب السمو بأنه لا يحمل شعوراً معادياً تجاه ابن أخيه، ولكنه يعارض أن يقيم السيد حارب في مسقط، بسبب الفرصة التي قد يعطيها للأشخاص أصحاب المواقف العدائية للتآمر. اعتقد صاحب السمو أنه من الأفضل أن لا يأتي السيد حارب إلى عُمان. لم أعتبر أنه أمر منصوح به أن نضغط حول هذا الموضوع على صاحب السمو».

في ٢٥ أيار/ مايو، نقل طبيب الجيش المساعد في باسيدور، أن السيد حارب كان قد أقام هناك.

٥٥٩- ثورة قبائل الشرقية تحت قيادة الشيخ صالح بن علي الحارثي والسيد إبراهيم بن قيس؛ حصار مسقط ضدّ الثوار بواسطة هـ. م. س- تيزر؛ وصلت إشاعات عن النشاط التحريضي لأعداء السيد تركي في الشرقية، وأهمهم الشيخ حمود الجحافي من قبيلة الوهيبة، والشيخ عامر وراشد من قبيلة بني بوحسن، إلى مسقط من وقت لآخر خلال أوائل العام ١٨٧٧، وفي ٢٦ نيسان/ أبريل، نقل العقيد مايلز:

«لقد أظهرت مجدداً الحركة في الشرقية إشارات عن تطور الأمور بجدية، بما

أن القبائل الساخطة قد حصلت منذ ذلك الحين على التحام الصبغة الدينية، والذين هم الآن منضمون في تشجيع القبائل الأخرى على الثورة، وفي الحث على الحاجة للثورة ضدّ صاحب السمو السيد تركي، على أساس عدم التزامه بالأحكام الشرعية وأخلاقياته السيئة»[٨٧].

«يبدو أيضاً أن الشيخ صالح بن علي قد وجد أنه من مصلحته أن ينضم إليهم، أو على الأقل أن يقطع ارتباطه مع السلطان ظاهرياً، لأنه قد كتب لصاحب السمو يطلب منه وقف مخصصاته».

كان الشيخ صالح بن علي يقوم بتفادي الثورة المهددة، وقد أرسل إليه السيد تركي وكيلاً موثوقاً به مع مبلغ هائل من المال. وبالرغم من قبول الشيخ صالح المبلغ المرسل إليه، إلا أنه أعلن أن المخصصات الممنوحة له وقدرها ١٠٠ دولار شهرياً، والتي كان السلطان يدفعها له حتّى الآن، لن تكون كافية في المستقبل[٨٨].

٥٦٠- وفي وقت مبكر من أيار/مايو، حدث تحالف بين الغافرية والهناوية في وادي سمائل، والذي اعتبره السيد تركي ذا شأن جدي، لدرجة أنه أناب وزيره السيد سعيد في الحال، ليسعى إلى تفعيل ترتيب سلمي بين الأطراف. وقد نجح جزئياً في هذه المهمة. وتم الاتفاق على هدنة مدتها ستة أشهر، ولكن الهناوية بقوا غير راضين.

٥٦١- وفي الخامس من حزيران/يونيو، نقل العقيد مايلز:

«لقد أخبرني الوزير بأن مخصصات الشيخ صالح بن علي، قد تمت زيادتها الآن بنسبة ٥٠ في المئة، وتسري شائعات بأن الشيخ صالح قد كتب لصاحب السمو السيد تركي ناصحاً إياه بأن يمنح معاشاً تقاعدياً لأخيه السيد عبد العزيز قدره ١٠٠ دولار، وأن يدفع لراشد بن جميع وعامر بن سالم وهما الشيخان اللذان سُجنا مع حمود بن سعيد الجحافي مبلغ ٦٠٠ دولار لِكُلّ منهما، ولكنني لم أسمع الجواب الذي قدم لهذه المطالب»[٨٩].

---

(٨٧) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (١١٩)، بتاريخ ٤ أيار/مايو، والوكيل السياسي (تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٧٨)، الرقم ١٠٥ ١-١.

(٨٨) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (١٣١)، بتاريخ ١٨ أيار/مايو عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

(٨٩) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (١٥٤)، بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

٥٦٢- يبدو أن الجواب لم يكن من النوع المرغوب فيه، أو فشل في استرضاء الفريق الذي ينتمي إليه الشيخان عامر وسالم، لأنه وفي ٩ حزيران/ يونيو، تلقى الوكيل السياسي بالوكالة السيد روبرتسون، من الشيخ صالح بن علي رسالة، معلناً فيها أن بعض قبائل الشرقية على وشك المسير عسكرياً إلى مسقط، ومحذراً إياه ليتخذ إجراءات لأمن الرعايا البريطانيين. وقد ردّ الوكيل السياسي بالوكالة على هذا الاتصال بما يلي:

«يجب أن أخبرك بأن أية محاولة من جانبك لمهاجمة مطرح أو مسقط سيعتبر كثورة ضدّ حليف مبجل للحكومة البريطانية، وستعتبر المسؤول عن جميع العواقب الناجمة عنك أو عن المتمردين الآخرين معك»[٩٠].

٥٦٣- في ١٤ حزيران/ يونيو، وصل الثوار تحت قيادة الشيخ صالح بن علي الحارثي إلى مطرح واحتلوها من دون مقاومة، وفي ١٥، وصل المركب الحربي هـ. م. س تيزر إلى مسقط في الوقت المناسب.

٥٦٤- نقل السيد روبرتسون في ٢١ حزيران/ يونيو:

«بعد وقت قليل من انتشار أنباء تقدّم الشيخ صالح من الشرقية في كلّ مكان، أشيع أن السيد عبد العزيز رافقه. وعلى كلٍ، فقد ثبت في النهاية أنهم كانوا قد التقوا في منصح (Mansah) وهو مكان في وادي سمائل، لكنهم فشلوا في التوصل إلى تفاهم، وعاد عبد العزيز إلى مقر إقامته في سمد. بعدها، قدم الشيخ صالح بن علي عروضاً للسيد إبراهيم بن قيس الذي انضم إليه في مطرح في ١٧ من الشهر.

«وفي الحال وفي ١٤ من الشهر قبل احتلال مطرح، تقدّمت أنا والمقدم مايلز إلى هناك، واتخذنا الخطوات التي أملتها خبرته باعتبارها ضرورية للحفاظ على أرواح وممتلكات التجار الهنود. ودعتهم هذه الإجراءات لينتقلوا مع حاجاتهم القيمة على ظهر المراكب في الساحل. ولأن الخوجة اعتبروا أنفسهم آمنين داخل منطقتهم المسيجة، اختاروا أن يبقوا هناك.

«وبعد احتلال مطرح، أصبح واضحاً أن الحركة الثورية، لم تكن غارة فحسب بهدف النهب والاغتصاب، ولكنها نتجت من تحالف منظم بشكل جيد من المطاوعة، أو من زمرة متعصبة للإطاحة بحكومة السيد تركي؛ وبعد أن قاموا

(٩٠) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (١٦١)، بتاريخ ٢٦ حزيران/ يونيو عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه، رقم ١٠٦ I - A.

بتخطيط المشروع بشكل جيد، منعت الخلافات المحلية ووسائل أخرى غير مباشرة من قدوم المؤيّدين المعتادين للسيد تركي. وفي ١٥ من الشهر، تلقيت من صاحب السمو، والذي كنت على اتصال مستمر ودائم معه، طلباً رسمياً مكتوباً لسلفة من الإعانة الحكومية من زنجبار، ولمساعدة عسكرية ضدّ الثوار الذين حاصروا مسقط من جانب البر، وحرموا سكانها من الماء العذب. اتّصلت بصاحب السمو وأخبرته في ردّ على رسالته، أنه في ما يتعلق بسلفة المال، فلا أستطيع القيام بها من سلطتي الخاصة، ولكني سأطلب تعليمات حول الموضوع. وإشارة إلى المساعدة المسلحة، فقد كنت مستعداً لتقديمها له، حيث كانت مسقط مهددة بجدية، إلى المدى الذي يمكن أن تصل إليها مدافع سفينة هـ. م. س. تيزر. وهذا ما اعتبرته بالأمر الصائب، لأن الوضع بدا أن الحكومة تأملته ملياً، عندما أعطيت التعليمات المؤرخة في ٦ آب/ أغسطس عام ١٨٧٥.

«لقد دعاني تصرف الثوار أيضاً في النهب وإشعال الحرائق بسوق في مطرح، للأخذ بعين الاعتبار وباهتمام شديد دخولهم إلى مسقط، حيث ستكون الأملاك البريطانية والتي تقدر بمئات الآلاف، تحت رحمتهم.

«لقد قدرت قوة الثوار ما بين ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ رجل، بينما لم يتجاوز عدد المدافعين عن البلدة ٢٠٠ رجل. ومع هذه المفارقات، لقد بدا أنه من المحتمل على الرغم من أي إجراء قد تقوم به سفينة هـ. م. س. تيزر، فإن الثوار سيكونون قادرين على الحصول على مدخل، ولقد كانت الضرورة الملحة أن يتم وضع أرواح الرعايا البريطانيين بعيداً عن متناولهم، قبل إغضابهم بإطلاق النار عليهم. ولذلك أصدرت أمراً إلى جميع البانيان الهنود في مسقط للصعود إلى ظهر السفن الموجودة في الساحل، ثمّ كتبت رسالة إلى السيد إبراهيم ـ ملحقة نسخة منها ـ محذراً إياه بأنه إذا حاولت قوته أن تدخل البلدة، فإن سفينة هـ. م. س. تيزر ستفتح النيران عليهم. ولم أتلق أي ردّ عن تلك الرسالة، ولكن عند غروب يوم ١٧، بدا أن الثوار يجهزون للانقضاض، وأطلق الكابتن ودهاوس ـ بناء على طلب السيد تركي ـ بضع طلقات داخل الوادي خلف البلدة. وقد أطلقت طلقات قليلة أخرى في منتصف الليل وبدا بأنها قد حققت الأثر المرغوب به، لأن العدو، على الرغم من أنه شوهد باستمرار طوال الليل، لم يهاجم.

«وفي ١٨ من الشهر، طلب السيد تركي إمكانية تقدّم هـ. م. س. تيزر إلى مطرح، لطرد بعض ثوار الحبوس والقبائل الأخرى من بعض البيوت المعينة المجاورة للقلعة الذين كانت نيرانهم تسقط على الحامية. لقد نفذت رغباته، وانتهزت الفرصة

لأنقل تحت غطاء مدافع تيزر جميع الرعايا البريطانيين من سور الخوجة، ووضعهم في مكان آمن على ظهر السفن في الساحل. ولقد تمّ ذلك، وعادت تيزر إلى مسقط، وسلكوا السلوك نفسه كما الليلة السابقة. وقد ظهر الثوار في نقاط متعددة خلال الليل، لكنهم لم يهاجموا.

«وكان الشيخ صالح قد حصل على التحام القبائل المغيرة التي رافقته عن طريق وعد بالغنائم، إضافة إلى المكافآت المالية الخاصة، وكانوا قد وُجهوا ليصدقوا بأنه لن تكون هنالك مقاومة، أو ستكون هنالك مقاومة ضعيفة فقط عند دخولهم إلى مسقط.

«وفي ١٩ من الشهر، بدأوا بإظهار إشارات الخلاف، وأرسل بعضهم رسائل إلى السيد تركي، مقدمين رسمياً أعذاراً لوجودهم، ومعلنين بأنه تمّ خداعهم، وكانوا على وشك الاعتزال.

«وصل شامس بن حسن وهو شيخ من قبيلة العوامر، من طرف الشيخ صالح، عارضاً التوصل إلى شروط، ولقد أصبح واضحاً أن التحالف كان يتداعى. ردّ السيد تركي بواسطة شامس، بأنه لن يقوم أي اتصال مع الشيخ صالح حتّى يعتزل هو وأتباعه في روي، الأمر الذي قاموا به فعلاً طوال الليل. وفي اليوم التالي، اصطحبت السيد سعيد بناءً على طلب صاحب السمو إلى مطرح في سفينة تيزر. وبعد ذلك تقدّم إلى بيت الفلج وقابل الشيخ صالح الذي طالب بـ ٢٠,٠٠٠ دولار، واستمرار مخصصاته والمعاش التقاعدي للسيد إبراهيم كشروط لتراجعهم. وعند استشارتي بخصوص هذه المطالب، عبَّرت عن رأي بأنها منافية للعقل، وأن أي طلب للمال من جانب الشيخ صالح ينبغي في الوقت الحاضر أن يقاوم بشدة، خاصة وأن مؤيدي صاحب السمو كانوا الآن قد بدأوا بالوصول من اتجاهات متعددة، ولم تعد مسقط في خطر كبير. وهذا الصباح، أرسل صاحب السمو رسالة إلى الشيخ صالح مفادها أنه لن يدفع له شيئاً، وأنه يمكنه أن يبقى أو يذهب كما يرغب. وقد نُقل أن قوة الثوار تنهار بسرعة.

«للحكم على سلوك البدو في مطرح وسداب، حيث نهبوا كلّ شيء في متناول أيديهم، وقاموا بمجزرة شنيعة لعدد من الأطفال والزنوج غير المسلحين. ومن الواضح أن عاقبة دخولهم مسقط كانت بلا شكّ تبعث على الأسى. ولذلك، فإني واثق من أن عملي الذي كنت أسترشد بنصيحة العقيد مايلز في تأديته، ستتم المصادقة عليه، وأستميحكم عذراً لإعلام الحكومة حول الاستعداد الدائم والتصرفات المتمكنة التي تعاون معي بها كابل ودهاوس قائد سفينة هـ. م. س.

تيزر، والطريقة اللطيفة جداً والودية التي نفذ بها جميع اقتراحاتي».

٥٦٥- وفي مخاطبة الحكومة، أشار العقيد بريديوكس:

«قد يكون من المفيد، تلخيص الأوامر التي كانت تصدرها حكومة الهند من وقت إلى آخر عندما تهدد أزمة ذات طبيعة مشابهة لتلك التي قد حدثت الآن والتي تهدد أمن مسقط، وتعرّض المصالح البريطانية العديدة التي تعتمد على هدوء ذلك المكان للخطر. وفي كانون الثاني/ يناير من عام ١٨٧٤، عندما احتل صالح بن علي مطرح وكان يجهز لمهاجمة مسقط، بالطريقة نفسها التي يحاول أن يعيدها الآن، أرسلت حكومة الهند برقية إلى العقيد روس تشير إليه بالتالي: "تملك سلطة كاملة لمساعدة تركي بشكل نشط، بحسب المدى الذي تصل إليه مدافع المراكب الحربية، ولحماية المصالح البريطانية، لا تقم بأية عمليات على الساحل». وبعد ذلك بمدّة قصيرة عندما هدد إبراهيم بن قيس مسقط، أبرقت حكومة الهند: لا يمكن إعطاء تركي مساعدة فاعلة في شاطئ الباطنة؛ وإذا ما هوجمت مسقط تطبق التعليمات السابقة المتعلّقة بصالح. وقد أضيفت بعض الملاحظات التفسيرية في برقية إضافية: «وفي ما يخص الأمور التي تهم تركي فقط، ولا تهم المصالح البريطانية بشكل مباشر، فإن الرائد مايلز سيكون حذراً للحصول على موافقة تركي على العمل الذي يقوم به. وبهذه الفقرة الشرطية، وإذعاناً للشرط بأنه لن تنفذ أية عملية على الساحل، فينبغي على الرائد مايلز أن يدعم تركي بحسب المدى الذي تصل إليه المدافع ـ كما كان قد وجه تلقائياً ـ ولقد أُكدت هذه التعليمات في برقية حديثة من حكومة الهند.

«يجب أن يجمع من رسالة السيد إيتشون، رقم ٢٢٤٠ بتاريخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٧٤، أن هذه التعليمات تنطبق على الحالات الطارئة المحددة فقط التي حشدت قواهم، والتي لا تعتبر وعد تأييد عام وغير مشروط للسيد تركي. وفي الأوامر التي أشير إليها هامشياً، فإن الوكيل السياسي راغب بشكل قطعي بتجنب التدخل في الشؤون السلالية والداخلية لعُمان[٩١].

«وقد هدد حميد بن خليفين زعيم قبيلة الوهيبة مسقط مجدداً في آب/ أغسطس عام ١٨٧٥، وفي هذه المناسبة، فإن التعليمات الواضحة والصريحة التي أشار إليها السيد روبيرتسون كانت أصدرتها حكومة الهند أعلم بها الوكيل السياسي أنه إذا

(٩١) رقم (٧٥٨-ب)، بتاريخ ٢٦ شباط/ فبراير عام ١٨٧٥؛ رقم (١٢٠-ب)، بتاريخ ٣٠ نيسان/ أبريل عام ١٨٧٥، ورقم (٢٢٠٤٣-ب)، بتاريخ ١٦ تموز/ يوليو عام ١٨٧٥.

طلب السلطان رسمياً وكتابياً الدعم الفعّال، فعليه أن يعطيه إياه، بحسب المدى الذي تستطيع أن تصل إليه مدافع مراكبنا، ولكل ينبغي ألا تقدّم أية مساعدة مسلحة طواعية، أو أن تعطى ما لم تكن قد طُلبت رسمياً. أما إذا كانت أرواح وممتلكات الرعايا البريطانيين في خطر، فقد خوّل الوكيل السياسي لعمل كلّ ما يمكن أن يكون ضرورياً لحمايتهم. لكنه ذكّر بأن يبقي في باله السياسة العامة حول عدم التدخل في الشؤون الداخلية لعُمان، إذا كان من الممكن تجنبه.

«في حالة الطوارئ التي تعرض الوكيل السياسي مؤخراً لمواجهتها، لم يكن هنالك أي تساؤل حول التدخل في الشؤون السلالية والداخلية لعُمان. وإذا ما نجحت المحاولة لكانت بلا شكّ قد حققت تغييراً في السلالة الحاكمة؛ ولكن تلك الاحتياطات كانت أكبر من حدود صلاحيات الوكيل السياسي. وكان قد أخبره زعيم المتمردين أن أملاك الرعايا البريطانيين الذين كانوا قد استوطنوا في مسقط تحت غطاء العلم البريطاني هي في خطر، كما تلقى طلباً رسمياً من السلطان بالمساعدة. ولو دخل البدو الذين كان هدفهم غنائم مسقط لكانت الخسائر في الممتلكات وربما الحياة معرضة لخطر كبير، وفي ظلّ مثل هذه الظروف، لا أعتقد أن السيد روبيرتسون كان بإمكانه أن يتبع أي تصرف آخر غير الذي تبناه؛ وإنه يستحق التهنئة بالنجاح المباشر للخطوات التي أجبر على اتخاذها والتي سوف تتبع في جميع الحالات المشابهة لتحقيق المصالح البريطانية.

«وخلال الأزمة التي دُعي السيد روبيرتسون لمواجهتها، بعد يوم أو يومين من وصوله إلى مسقط، عرف فائدة خبرة ونصيحة العقيد مايلز الذي كان قد تخلى عن منصبه، والذي لم يكن قد غادر المكان بعد. ومن دواعي سروري أن أنقل إلى حكومة الهند نسخة من رسالة ذلك الضابط الذي خاطبني بها، والتي يسجل فيها اتفاقه الكامل باستحسان الإجراءات التي اتخذها السيد روبيرتسون لحماية المصالح البريطانية. ولكن تقع مسؤولية هذه الإجراءات على عاتق السيد روبيرتسون وحده؛ وإني واثق بأني سأكون مخولاً لأنقل لذلك الضابط موافقة صاحب السعادة في القنصلية على الإدارة الصارمة والحكيمة التي ينبغي انتهاجها في التعامل مع الظروف الشديدة الصعوبة التي وُضع فيها».

٥٦٦- أشارت الحكومة بالمصادقة على إجراءات الوكيل السياسي بالوكالة، وبالخدمات التي قدمها الكابتن وُدهاوس قائد سفينة هـ. م. س. تيزر، كالتالي:

«يرى صاحب السعادة الحاكم العام في القنصلية، أن الإجراءات التي اتخذها السيد روبيرتسون الذي كان يؤدي مهام الوكيل السياسي في مسقط في التعامل مع

الأزمة التي تطلب مواجهتها، في ظلّ الظروف التي كانت سائدة أنها كانت حكيمة وملائمة، وعليه فإنك ستنقل للسيد روبيرتسون مصادقة صاحب السعادة في القنصلية.

«إن التعاون الذي قدمه الكابتن ودهاوس قائد سفينة هـ. م. س. تيزر لحماية مصالح الرعايا البريطانيين خلال الاضطرابات في مسقط، يستحق التقدير. وطلب من قسم البحرية أن ينقل من خلال صاحب السعادة رئيس الأركان قوات صاحبة الجلالة البحرية في الهند الشرقية، إقراراً من حكومة الهند بالخدمات الثمينة التي قدمها الكابتن ودهاوس في هذه المناسبة»[٩٢].

٥٦٧- انهيار القوة الثورية التي يقودها الشيخ صالح بن علي والسيد إبراهيم بن قيس؛ إجراءات الشيخ حمود الجحافي وقبيلة الوهيبة؛ سلفية مقدارها ٢٠٠٠ دولار للسيد تركي على حساب الإعانة الحكومية من زنجبار؛ في الخامس من تموز/ يوليو، نقل السيد روبيرتسون:

«انهارت قوة المطاوعة في بيت الفلج وتفرقت في ٢١ من الشهر المنصرم.

وقد عاد الشيخ صالح بن علي والسيد إبراهيم بن قيس إلى سمد والرستاق على التوالي. وقد عاد أيضاً من يؤيدونهم من قبائل الحبوس والحرث وبني بوحسن والحجريين وبني رواحة إلى بلدانهم؛ الوهيبة بقيادة الشيخ حمود بن سعيد الجحافي احتلت بلدة بوشهر، وأخبر حمود صاحب السمو أنه ما لم يدفع له مبلغ ٢,٥٠٠ دولار بغروب شمس ٢٥، فإنه سيسوي البيوت بالأرض ويقطع أشجار النخيل من مسقط إلى بركاء[٩٣].

«وكتب أيضاً إلى زعماء الخوجة في مطرح الذين يملكون بيوتاً وبساتين نخيل في بوشهر، مهدداً أملاكهم بالدمار، إذا لم يقدموا له مبلغ ١,٥٠٠ دولار الذي كان قد أودعه مع أحدهم في عام ١٨٧٥، والوديعة مثار التساؤل تمّ تسليمها إلى السيد تركي. وعندما قبض على حمود وسجنه في نيسان/أبريل عام ١٨٧٦، أصدرت تعليمات للخوجة بأن يردوا أمر حمود إلى صاحب السمو».

---

(٩٢) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (١٩٧٦-ب)، بتاريخ ١٤ آب/أغسطس عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**، رقم (١٨٧٩)، الأرقام ١٩١-٢١٥.

(٩٣) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (١٨٠)، بتاريخ ١٢ تموز/يوليو عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه، الأرقام ١٩١-٢٤٥.

٥٦٨- استشار السيد تركي الوكيل السياسي بالوكالة، بخصوص التصرف الذي ينبغي عليه أن يتخذه بخصوص الشيخ حمود. بما أن السلطان يستطيع فقط أن يجند قوة مختلطة من ٣٥٠ رجلاً مقابل ٥٠٠ أو ٦٠٠ من قبيلة الوهيبة، وربما تكون عاقبة الأمور هجوم مضاد ونهب مسقط، اعتقد السيد روبيرتسون أنه من الأفضل أن يمتثل لمطالب حمود بدلاً من المجازفة في الدخول في معركة.

٥٦٩- وجه السلطان إلى الوكيل السياسي بالوكالة طلباً ملحاً بمبلغ ٢٠٠٠ دولار على حساب قسط من الإعانة الحكومية من زنجبار، المستحقة في نهاية الشهر، حيث نفذ ذلك السيد روبيرتسون، وكتب إلى المندوب السامي:

«وفي ظلّ هذه الظروف التي لم تتطلب أي تأخير، وبعد فهم أن المندوب السامي كان قد وافق على المصادقة على تنفيذ طلب مشابه، فإني أجرؤ على سبق تعليماتك بخصوص هذه النقطة، وتسليف صاحب السمو المبلغ الذي طلبه».

ردّ العقيد بريديوكس:

«وبالإشارة إلى الملاحظة التي احتوتها رسالتك بالإقرار، إلى أنه قد فُهم بأن المندوب السامي كان قد وافق على المصادقة على طلب صاحب السمو لسلفية من الإعانة الحكومية المالية لمسقط من زنجبار، فيتوجب عليَّ أن أبدي ملاحظة بأن كلّ طلب ينظر إليه بطريقة حذرة وفق الظروف التي يشوبها، وأن القاعدة العامة هي الإحجام عن الموافقة حتّى يتم تأكيد مشيئة حكومة الهند».

٥٧٠- وفي ٢٠ حزيران/ يونيو، بعد الاتفاق على الشروط، دفع ممثل السيد تركي المبلغ وقدره ٢,٥٠٠ دولار إلى شيوخ قبيلة الوهيبة الذين غادروا بعد ذلك إلى الشرقية.

٥٧١- تعويض التجار الهنود الذين نهبهم الثوار في مطرح بقيادة الشيخ صالح بن علي والسيد إبراهيم بن قيس في حزيران/ يونيو عام ١٨٧٧؛ في ٢٩ آب/ أغسطس من عام ١٨٧٧، كتب السيد روبيرتسون، في تقديمه لائحة بمطالب التجار الهنود في مطرح، بسبب الخسائر التي عانوا منها على أيدي الثوار بقيادة الشيخ صالح بن علي والسيد إبراهيم بن قيس، ومن خلال العمليات التي قام بها هـ. م. س. تيزر ما يلي:

«اشتملت عمليات هـ. م. س. تيزر على تشتيت الثوار من بعض المباني التي تقع على مقرب من قلعة مطرح، وبتدمير أحد المباني القريبة من قلعة مطرح بناءً على طلب الوزير السيد سعيد ووالي مطرح اللذين كانا على ظهر السفينة وفسّرا بدقة ما

الذي رغبا في عمله. انهار المبنى الذي اشتعلت فيه النيران بواسطة قذيفة مدفع وأُتلف بشكل كامل، واتضح في ما بعد أنّه مستودع كان بعض الرعايا البريطانيين يضعون فيه بضائعهم، على افتراض أن قربه من الحصن سيحمي بضائعهم من النهب[٩٤].

«لقد بذلت جهداً عظيماً بمساعدة أربعة مستشارين للتأكد من صحة هذه المطالب، ولكن من دون أية نتيجة مرضية. بعض أصحاب المطالب هم تجار، حيث تظهر كتبهم مدى خسائرهم، ولكن الأغلبية العظمى هي من أصحاب المحلات الصغيرة، حيث إنّهم لا يحتفظون بأي حسابات، وتستند مطالبهم على تأكيداتهم لوحدها.

«وفي ما يتعلق بالطريقة التي ينبغي أن نتعامل بها مع المطالب، اقترح أن يناشد صاحب السمو دفع ربع المبلغ بأكمله ومن ضمنه الأضرار التي حدثت لسفينة هـ. م. س. تيزر، وأن يصادر ثلاث أرباع من الناهبين. لو أن صاحب السمو تحلل من تبعة المساهمة في التسوية، فإنه سيستدل رغم أي شيء قد يُخبر به، بأن التعهد لضمان أمن الرعايا البريطانيين داخل الأراضي الخاضعة لسيادته، كان قد خرج من يده. ومن ناحية أخرى، أن يسمح للعرب بالحفاظ على غنيمتهم، وإجبار صاحب السمو أن يدفعها، سيمثل تشجيعاً لهم بأقوى طريقة لإعادة إساءاتهم. أعتقد أن تقسيم المسؤولية القانونية التي اقترحتها، إذا ما تمّت المصادقة عليها، سوف يكون لها أثر مرضٍ في ما يخص كليهما.

«لم اقترح فرض غرامة إضافية على المغيرين، بسبب أن الأضرار التي حدثت لسفينة هـ. م. س. تيزر تمثل تلقائياً واحدة منها. في الحبوس التي هاجمت مطرح تمثلت في الحبوس، الحرث، والحجريين. جميعها تصدر إنتاجها إلى مسقط أو صور لدرجة كبيرة، وستكون مصادرتها في أي ميناء سهلة».

٥٧٢- مع استحسان المندوب السامي بالوكالة، الرائد غرانت للمقترحات التي تلزم القبائل بدفع قيمة الغنائم المسلوبة، شكك في ما إذا كانت سلطة السيد تركي كافية لتمكينه من مصادرة إنتاجهم كما قد أقترح، وتساءل:

---

(٩٤) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٢٢٤)، بتاريخ ٨ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي** (تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٧٩)، الأرقام ١٩١-٢٤٥.

«من هم الذين يشترون البضائع المرسلة إلى مسقط وصور للشحن هل هم رعايا بريطانيون، أم هم رعايا عُمانيون؟ كيف يتم شحن البضائع؟ وبافتراض مصادرة بعض البضائع من أجل تسديد جزء من التعويض، ألن نخشى من شرّ مرتقب من مشاكل جديدة تسببها القبائل الساخطة، أو أن تعاني تجارة مسقط من استحقاق الدفع على القبائل التي تتنبه وترسل إنتاجها إلى موانئ أخرى للشحن؟».

ردّ السيد روبيرتسون:

«البضائع التي تُستجلب إلى صور من قبل قبائل الداخل للتصدير بشكلٍ عام لا تتناولها أيادٍ مختلفة، وعادة ما يتم نقلها من قِبَل الأشخاص نفسهم الذين يجلبونها إلى الساحل على متن البغلة (مراكب شراعية) المستأجرة من قبائل الجنبة وبني بوعلي حيث يتم شحنها إلى بومباي وعدن وزنجبار من أجل بيعها[٩٥].

«لا أتوقع أية عواقب شريرة سياسية كانت أو تجارية ستنتج عن مصادرة السلع التي تنتمي إلى القبائل المسيئة. بل إنّني أعتقد بأنه لا يوجد شيء مثله يمكن أن يمنح عُمان الاستقرار والشعور بالأمن الذي تعاني من غيابهما الدولة والتجار. إن الحصانة التي تمتع بها المهاجمون من الشرقية بشكل دائم في السنوات الأخيرة جعل من السهل على الشيخ صالح بن علي ومُزعزعي السلام الآخرين من التجمع مع بعضهم كحشد لتهديد مسقط حيثما يناسب ذلك غرضهم، ولكن إذا ما جُعلت هذه القبائل تشعر بأنها هي وليس السلطان ستتحمل مسؤولية إيذاء الرعايا البريطانيين، وأنّهم هم الذين يستحقون النهب، سيكون من المستحيل القيام بالدور الذي يقوم به صالح بن علي.

«لقد منح الإجراء المتخذ ضدّ آل سعد، بعد نهب المصنعة في عام ١٨٧٤ الاستقرار للباطنة، ولا يوجد عندي شكّ بأنه إذا اتّخذ إجراء مشابه الآن مع قبائل الشرقية، سيحقق التأثير نفسه في تلك المنطقة.

«إن صور هي الميناء الوحيد على ساحل عُمان إلى الجنوب من مسقط، وممر الرفصة المؤدي إلى صور، هو الطريق السالك الوحيد للحيوانات المساقة من داخل الشرقية إلى الساحل. إن قبائل الحجريين والحرث، حيث موقعهم في الشرقية إلى الجهة الجنوبية، فلا خيار لهم إلا ممارسة تجارتهم عن طريق صور، بينما الحبوس

(٩٥) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٢٣٧)، بتاريخ ٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

الذين تقع مناطقهم بشكل أكثر إلى الشمال، يتكرر مجيئهم إلى مطرح للغرض نفسه. من المحتمل خلال أي وقت في الأشهر الأربعة القادمة أن تصل السلع التي تعود إلى قبائل الحجريين والحرث والتي تبلغ قيمتها أكثر من قيمة التعويض بأكمله إلى صور؛ يمكن بأمر من صاحب السمو السيد تركي، إلى قبائل بني بوعلي والجنبة، القيام بمصادرة تلك السلع من دون اتّخاذ أي إجراء مباشر من جانبنا، بشرط تواجد سفن صاحبة الجلالة حيث إن تواجد إحدى تلك السفن سيكون ضرورياً لتقوية سلطة صاحب السمو، ولأن يظهر للقبائل أنه يتحرك بمصادقة ودعم الحكومة البريطانية.

«لم أكن قد تحدثت مع صاحب السمو السيد تركي في ما يتعلق بمطالب مطرح، لكنني أفهم أن صاحب السمو متلهف للغاية من أجل عدم إضاعة الفرصة لتحطيم تأثير الشيخ صالح بن علي وجماعة المطاوعة، عن طريق الإظهار للقبيلة عدم نسيان أن قيادتهم سوف تؤدي إلى مشاكل».

٥٧٣- وعند تقديم هذه الملاحظات إلى الحكومة، أبدى المندوب السامي بالوكالة الملاحظات التالية:

«إن الإجراءات التي اقترحها السيد روبيرتسون، في ما يتعلق بمصادرة إنتاج قبيلتي الحجريين والحرث عندما تجلب إلى الميناء من أجل التصدير، سوف تكون ملائمة في ظلّ مثل هذه الظروف، إذا كان باستطاعة صاحب السمو تعزيزها من دون مساعدة الحكومة، ولكن بما أن مثل هذه المساعدة أو التدخل في الشؤون الداخلية لعُمان قد كان ممنوعاً بشكل متكرر من جانب الحكومة، فإني اقترح باحترام وجوب أن يتحمل صاحب السمو مسؤولية التعويض عن الخسارة التي تكبدها الرعايا البريطانيون خلال الهجوم الأخير على مطرح.

«وللتوصل إلى هذه النتيجة، استرشدت بنتائج الأحداث الماضية، حيث قد أدى مثل هذا التدخل دائماً إلى اضطرابات مستمرة على الأرض الرئيسة، وانتقامات ضدّ الرعايا البريطانيين»[٩٦].

٥٧٤- وعند العودة من فورلوغ في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٧٧، راجع العقيد روس الرسائل المتبادلة التي كانت قد وصلت في ما يتعلق بالموضوع، وقدم آراءه إلى الحكومة، كالتالي:

---

(٩٦) المصدر نفسه.

مذكرة

«١ـ في حزيران/يونيو الماضي، تعرضت مسقط لهجوم قامت به قبائل الحرث والحجريين والحبوس بقيادة الشيخ صالح بن علي الحارثي والسيد إبراهيم بن قيس.

«٢ـ حذر السيد روبيرتسون هذين القائدين بواسطة رسالة، من أنهم سيتحملون جميع العواقب.

«٣ـ تمّ صدّ الهجوم بمساعدة مدافع هـ. م. س. تيزر، ولكن كالمعتاد، حدثت خسارة هائلة في الممتلكات. وتقدر خسارة التجار الهنود من ٨٠٠٠ دولار إلى ١٥,٠٠٠ دولار، ولقد أوصيت بتبني التقدير الأخير من القائم بأعمال الوكيل السياسي، والقائم بأعمال المندوب السامي في الخليج الفارسي.

«٤ ـ وفي تقريره عن الخسائر، أوصي السيد روبيرتسون بأنه ينبغي أن يلزم صاحب السمو السلطان بدفع ربع المبلغ، وأن يصادر الأرباع الثلاث الباقية من الغزاة، لم يعلن السيد روبيرتسون في رسالته ما إذا كان يستحسن مصادرة مبالغ التعويض من خلال حكومة الهند أو عن طريق صاحب السمو السلطان، إلا أنه يستدل من الرسائل المتعاقبة أنه يقترح أن يتولى السلطان عملية المصادرة بمساعدة القوة البحرية البريطانية.

«٥ـ في رسالته رقم ٢٨٤٠ بتاريخ الثامن عشر من تموز/يوليو، نقل السيد روبيرتسون أن القبائل الهناوية توقعت مصادرة بضائعها من قبل الحكومة البريطانية: وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أفاد أن وفداً من قبائل الحجريين قدموا لمقابلة السلطان بخصوص تصدير تمورهم ومنتجاتهم الأخرى التي يخشون أن تصادر عند وصولها إلى الساحل انتقاماً من نهب الرعايا البريطانيين. نصح السيد روبيرتسون صاحب السمو بأن لا يعد بشيء، ولكن بإخبارهم أنهم سيتعرضون لعواقب وخيمة ما لم يوافقوا على دفع نصف التعويض الذي طالب به سكان مطرح. فهم السيد روبيرتسون بأن السيد تركي كان قد تحرّك بناءً على هذه النصيحة.

«٦ـ وعند نقل مقترحات السيد روبيرتسون إلى الحكومة، عبَّر القائم بأعمال المندوب السامي عن شكوكه بمقدرة السلطان على مصادرة إنتاج قبائل الثوار، وتوجس من مثل هذا السلوك المسبب لمشاكل متجددة والمؤثر سلباً في تجارة مسقط، بإرسال القبائل لبضائعها إلى حصون أخرى من أجل الشحن؛ وفي تقرير تالٍ، أوضح الرائد غرانت أنه يخشى أن السيد تركي ليس قوياً بما فيه الكفاية لتنفيذ إجراء مدبر بعناية، وأن تبنيه لذلك قد يؤدي إلى تحالف حديث للقبائل الساخطة، وتجديد الاضطرابات في عُمان.

«٧ـ ردَّ السيد روبيرتسون في ٢٧ أيلول/ سبتمبر، رقم ٣٠٧، بأنه لم يتوقع عواقب شريرة، سواء كانت سياسية أو تجارية من عمليات المصادرة المقترحة. واعتبر على العكس بأنه لا يوجد شيء يمكن أن يحقق الاستقرار والأمن أكثر من ذلك. وباستشهاده بالنتائج المفيدة للعمل الذي اتُّخذ مع قبيلة آل سعد عام ١٨٧٤، فإن السيد روبيرتسون يوصي بسلوك مشابه يتم اتخاذه مع قبائل الشرقية. أعتبر أن أمر السيد تركي سيفي بالغرض من دون تحرّك مباشر من الحكومة، ولكن وجود معدات حربية، سيكون ضرورياً للقبائل ليظهر أن صاحب السمو كان يتحرك بمصادقة ودعم الحكومة البريطانية. ويحثّ القائم بأعمال الوكيل السياسي، كجدل إضافي، أنه كان قد حذر الشيخ صالح من أنه سيتحمل المسؤولية.

« ٨ـ نقل الرائد غرانت إلى الحكومة رأيه، أن الإجراءات التي اقترحها السيد روبيرتسون ستكون ملائمة، إذا كان باستطاعة السيد تركي تعزيزها من دون مساعدة الحكومة، ولكن بما أن مثل هذا العون والتدخل في شؤون عُمان الداخلية كان قد مُنع بشكل متكرر من قبل الحكومة، فإني اقترحت ضرورة أن يتحمل السيد تركي المسؤولية عن التعويض.

«٩ـ ويضيف الرائد غرانت، إنه للتوصل إلى هذه النتيجة، استرشد بنتائج الأحداث الماضية، حيث إن مثل ذلك التدخل قد أدى دائماً إلى اضطرابات مستمرة في الأراضي الرئيسة، وانتقامات ضدّ ممتلكات الرعايا البريطانيين.

«١٠ـ وفي أعقاب ذلك، نقل الرائد غرانت أنه يبدو أن التجارة قد بدأت تعاني تلقائياً، وبأنه من المحتمل حدوث اضطرابات سياسية جدية، بسبب حذر القبائل من احتمال تدخل الحكومة الذي لم يكن متوقعاً في ذلك الوقت على الإطلاق.

«١١ـ وفي نقله لأحداث ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن السيد روبيرتسون عن إيمانه بأن استقرار مستقبل الأوضاع في عُمان أو عكسه، سيعتمد على قرار الحكومة في ما إذا كان السلطان أو القبائل التي سلبت مطرح ينبغي أن تعوض التجار الهنود. يعتقد السيد روبيرتسون أنه إذا ما ألزم السلطان على الدفع، فإن القبائل ستعتبر نهب التجار الهنود طريقة سهلة لتغريم السيد تركي، ولكن إذا أجبروا على الدفع بأنفسهم، فإنها سوف تُحبط حملات مستقبلية ضدّ بلدات الساحل.

«١٢ـ وفي ما يتعلق بعلاقات السيد تركي مع الشيخ صالح بن علي، فإني أشير إلى النقاط التالية: في رسالته، رقم/ ٣٢٣ في ١٦ آب/ أغسطس، نقل السيد روبيرتسون بعد أن قام بنصح السيد تركي بثبات أن يرفض إجراء أي اتصال مع

الشيخ صالح، حتّى يعرب الأخير عن خضوعه له ويقدم ضمانات لسلوك مستقبلي جيد، وقد اتفق السيد تركي مع هذا الرأي. وقد صادقت الحكومة على الإجراء الذي قام به القائم بأعمال الوكيل السياسي، في رسالة رقم ٢٣٤١ب في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر.

«١٣ـ في رسالته رقم/ ٣٣٣ في ٢٠ آب/ أغسطس، نقل السيد روبيرتسون أن السيد تركي كان قد عبّر عن استعداده لتجديد العلاقات الودية مع صالح، ولكنه رفض تجديد مخصصاته الحكومية أو تعيينه مجدداً كممثل له.

«١٤ـ قدم السيد روبيرتسون ترجمة لرسالة من الشيخ صالح إلى شيخ من قبيلة المساكرة، مؤكّداً فيها أن الحكومة البريطانية كانت قد منعت السيد تركي من عقد سلام مع صالح.

«١٥ـ المقترحات التي قدمت للحكومة لأخذها في الاعتبار تتمثل في التالي:

«يوصي السيد روبيرتسون بأن جزءاً من خسائر التجار البريطانيين يتحمله السلطان، بينما ينبغي أن ينتزع السلطان الباقي من القبائل، وفي حالة الضرورة، بمساعدة من الحكومة البريطانية. يعتقد الرائد غرانت، مخالفاً لهذا الرأي، بأنه ينبغي أن يتحمل السيد تركي المسؤولية الكاملة؛ بمعنى آخر، ينبغي عليه أن يدفع مال التعويض عن الخسائر بنفسه. وفي التفكير في الأسباب التي قدمها الرائد غرانت لرفضه مقترحات السيد روبيرتسون، فإني اتّفق حتّى الآن، بأن السيد تركي غير قادر على فرض مطالب التعويض من دون دعم بريطاني، ولكني لا أرى في هذه الحالة أن مثل هذا الدعم سيكون مناقضاً لسياسة الحكومة المعلنة. أما المجادلات الأخرى التي أوردها الرائد غرانت ضدّ مقترحات السيد روبيرتسون لا تبدوا لي ملائمة، وينبغي أن أتوقع نتائج سيئة من سياسة مبنية على مثل هذه الاعتبارات على أساس أنها قد تخيف من تجديد التحالفات والانتقامات من الرعايا البريطانيين.

«١٦ـ إن الإجراءات القوية التي تمّ تبنيها من المحتمل أن تسخط الثوار، ولكن خوفهم من إجراءات أخرى أقوى ربما تكبحهم من الانتقامات. إذا ما اقتنعوا من فكرة أن إجراءاتنا تصاغ بمنأى عن أعمالهم، فلن يكون هنالك أي أمان لرعايانا وممتلكاتهم. وأيضاً إن النتائج التي توصلت إليها من خبرة سابقة، تختلف عن تلك التي توصل إليها الرائد غرانت.

«١٧ـ لا أعتقد أن أياً من المناسبات السابقة التي دُعي فيها السلطان لدفع تعويض للتجار البريطانيين الذين نُهبوا في أراضيه، كانت مشابهة لهذه اللحظة. وفي

حالة مطرح في عام ١٨٧٤، كان صاحب السمو بعد أن قام بالعفو عن الثوار تحمل المسؤولية بنفسه. أما في الحالات الأخرى، فلقد كان هناك دليل إهمال من جانب موظفي صاحب السمو. ولكن التسليم بأن صاحب السمو مسؤول عن الخسائر بأكملها، يبدو مشكوكاً في ما إذا كان ينصح بتعطيل جميع مصادره بشكل كبير في الوقت الحاضر، وبالتالي إمداد بواعث إضافية لأعدائه، إضافة إلى الحصانة وأمل الكسب، لاستعادة هجومهم.

«١٨ـ إنني ميّال إلى الاعتقاد بان الأسباب ذات الطبيعة العامة التي قدمها السيد روبيرتسون للتوصية بأنه ينبغي على القبائل أن تدفع تعويضاً في هذه المناسبة، هي أسباب جيدة، وستكون النتائج كما يتوقع. ويبدو بالنسبة لي أن هناك أسباباً جوهرية مؤيدة لمثل هذا الإجراء. أعلن الوكيل السياسي رسمياً للقادة بأنهم سيتحملون المسؤولية وقد شاع توقع عام بأن ذلك سيكون الحال. وبعد أن تمّ تبني سلوك قوي حتّى الآن، فأنا أعتقد أنه ينبغي أن يتبع، وإلا عندما تجد القبائل أن مخاوفها من عقوبة محتملة لا أساس لها، فإن ذلك سيشجعها على تخفيف وطأة تحذيرات ضباط الوكيل السياسي في المستقبل.

«١٩ـ من خلال الاعتبارات السابقة، وتذكر النصيحة التي قد قدمت تلقائياً إلى صاحب السمو السيد تركي، فإنني مع الرأي القائل إن أكثر سياسة ثباتاً وفعالية ستكون الإصرار على القبائل المسيئة لدفع التعويض، وتقديم مساعدتنا البحرية إلى السلطان إذا ما طلبها، لتعزيز الإجراءات. وعلى كل حال في رأيي. سيكون ضرورياً مخاطبة زعماء القبائل مباشرة، لتذكيرهم بالتحذير الذي قد نقل إليهم مباشرة، وجعلهم مدركين لمطالبنا ولنوايا الحكومة في ما يتعلق بهم.

«٢٠ـ وبالطبع، إذا ما قرر السيد تركي التوصل إلى تسوية مع مهاجميه، فإن الحكومة ستنظر إليه لمقابلة المطالب التي تعتبر عادلة وضرورية، ولكن من المؤكّد أن صاحب السمو يعتبر نفسه ممنوعاً من تحقيق سلام، إلا بالشروط المقبولة من الحكومة.

توقيع العقيد ركن: - أي سي روس،

المندوب السامي السياسي في الخليج الفارسي.

دار المندوبية السامية:

بوشهر، الثامن من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٧٧.

٥٧٥- لقد ضلّت المذكرة السياسية السابقة طريقها هي ورسائل أخرى من المقيمين في الخليج الفارسي وتركيا وبلدان عربية، خلال تلك الفترة، ولم تصل النسخة الأصلية إلى الحكومة. وقد أُرسلت نسخة طبق الأصل، مع نسخ للرسائل المفقودة في آب/أغسطس عام ١٨٧٩.

٥٧٦- **اتفاقية التبادل التجاري بين هولندا ومسقط**؛ في تموز/يوليو عام ١٨٧٧، طلب القنصل الهولندي في بوشهر، تعاون المندوب السامي لتسهيل اتفاقية التبادل التجاري بين هولندا ومسقط، حيث كُلف الكابتن أورشوت من الطراد الهولندي باتافيا بالتفاوض بشأنها. وقد أُخبر العقيد بريديوكس، بعد أن أُرسلت إليه برقية لإعلامه بالتعليمات، بأن الحكومة ليس لديها اعتراض على تعاونه(٩٧).

٥٧٧- أبحر الطراد باتافيا إلى بومباي، قبل تأكيد آراء الحكومة، وترك الكابتن أورشوت اتفاقية التبادل التجاري بين يدي المقيم. أحال العقيد بريديوكس الاتفاقية إلى الوكيل السياسي بالوكالة في مسقط مع التعليمات التالية:

«لقد تمّ منح التفويض الضروري، وأرفقت نسخة طبق الأصل من اتفاقية التبادل التجاري الذي وقعه وختمه «مونزدي فليبويس» الوزير الهولندي للشؤون الخارجية، ويطلب منك أن تبلغ صاحب السمو آراء حكومة هولندا، وبعد أن يتم ترجمة الوثيقة بدقة إلى اللغة العربية يتم الحصول على توقيعه، أو توقيع الوزير الرئيس عليها. وبعد التوقيع على اتفاقية التبادل التجاري وختمها، ترسل إلى دار المندوبية لكي ترسل إلى حكومة هولندا»(٩٨).

ردَّ السيد روبيرتسون:

«أعيد اتفاقية التبادل التجاري، بعد أن وضع السيد تركي عليها توقيعه وختمه، وبعد أن زُود بترجمة عربية دقيقة أعددتها بنفسي»(٩٩).

٥٧٨- وقد نصت اتفاقية التبادل التجاري كالتالي:

---

(٩٧) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٢٠٢)، بتاريخ ٤ آب/أغسطس عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي** (أيلول/سبتمبر عام ١٨٧٧)، الأرقام ٢٦٦-٢٨٤.

(٩٨) من حكومة الهند المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (١٨٤٤-ب)، بتاريخ ٣١ تموز/يوليو عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

(٩٩) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٢٢١)، بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه، الأرقام ٨٠٢-٨٠٦.

إعلان: رغبة من حكومتي صاحب الجلالة ملك هولندا وصاحب السمو سلطان مسقط في توطيد العلاقات الطيبة القائمة بينهما على أسس راسخة وسعياً منهما لإنجاح وتطوير العلاقات التجارية بين البلدين الموقعين أدناه ولتحقيق تلك الغاية أعلنا ما يلي:

١- في ضوء المعاملة التي تحظى بها الأمم الأكثر حظوة فإن رعايا المملكة المذكورة والسفن التي تحمل علمها سوف يحظون في دولة صاحب السمو سلطان مسقط بالمعاملة نفسها التي تكفلها تشريعات مملكة هولندا ومستعمراتها لرعايا صاحب السمو سلطان مسقط وكذلك للسفن التي تحمل علمه.

٢- يسمح للتجار الذين أصلهم أو مصدرهم من الدولة المذكورة بالدخول إلى مملكة هولندا ومستعمراتها مقابل دفعهم للرسوم نفسها الخاصة بمنتجات الأمم الأجنبية الأكثر حظوة. وهذه المعاملة تعد معاملة متبادلة تمنح بالمقابل للتجار الذين أصلهم أو مصدرهم مملكة هولندا أو مستعمراتها.

٣- إن الإعلان المذكور أعلاه والذي يتعلق بالتطبيق المتبادل لنظم الأمم الأكثر حظوة سوف يطبق بالقدر نفسه على كلّ نشاط يتصل بالتصدير أو البضائع العابرة.

وتصديقاً لذلك فقد قام الموقعان أدناه بالتوقيع على الإعلان الحالي من نسختين ووضعا عليه ختميهما الرسميين.

حرر في لاهاي في اليوم السابع من شهر نيسان/ أبريل -

مسقط ٢٧ آب/ أغسطس ١٨٧٧.

توقيع فاندر دير دو فيلليبوس

وزير الشؤون الخارجية لحكومة صاحب الجلالة ملك هولندا

توقيع تركي بن سعيد (باللغة العربية)

٥٧٩- **حالة الوضع في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٧.** لقد تلا صدّ ثوار الشرقية بقيادة الشيخ صالح بن علي والسيد إبراهيم بن قيس في مطرح ومسقط من قبل مدافع صاحبة الجلالة تيزر في حزيران/ يونيو عام ١٨٧٧، لتحقيق فترة من الاستقرار في عُمان، على الرغم من استئناف الشيخ صالح بن علي الحارثي مباشرة دوره في التحريض والتآمر، ولكن القبائل التي خشيت من العقاب بسبب سلبها للغنائم من الرعايا البريطانيين في مطرح، رفضت أن تخضع ثانية لقيادته. بينما

كان الشيخ صالح يكافح من أجل تنظيم حركة عصيان مسلحة جديدة في الشرقية، استمر في طمأنة السلطان بأنه نادم ومذعن، ويطلب تجديد علاقاتهم السابقة، لكن السيد تركي رفض عروضه بناء على تشجيع من الوكيل السياسي بالوكالة المصادق عليه سابقاً من الحكومة[١٠٠].

٥٨٠- السيد عبد العزيز كان ما زال يعيش في فقر في سمد. بينما استأنف السيد إبراهيم بن قيس قضاء حياته الهادئة في الرستاق.

٥٨١- مدينة صحار المهمة التي تقع في الشمال كانت تحت قبضة السيد تركي من خلال السيد بدر بن سيف.

٥٨٢- لقد اعترف بنوع من السلطة للسلطان في البلدان الساحلية، وعلى امتداد الداخل، وكان ذلك ضئيلاً إذا ما كان موجوداً بأكثر من شكل اسمي.

٥٨٣- استمر السيد سعيد بن محمّد في شغل منصب الوزير، وممارسة تأثير مفيد يميل إلى الصرامة.

٥٨٤- انتزاع التعويض من قبيلة الجنبة في صور، بسبب نهب مخزن تاجر هندي هناك. وفي تقرير عن حادثة هذه السرقة في تموز/يوليو عام ١٨٧٥، عبر العقيد مايلز عن الاعتقاد بأن سلطة السلطان في صور قد تثبت أنها غير كافية لفرض التعويض عن الأملاك المسروقة. وفي السابع من آب/أغسطس عام ١٨٧٦، أبرق قائلاً[١٠١]:

«بالإشارة إلى رسالتي في الثامن من تموز/يوليو من العام الماضي، في ما يتعلق بسلب أملاك التجار الهنود البانيان في صور من قبل قبيلة الجنبة. لقد أخبرني السلطان أن مساعيه للحصول على تعويض من القبائل غير مجدية، وهو يطلب بعث مركب حربي إلى هناك حيث يترك الأمر بكامله بين يدي الحكومة. وما زال طلبه الأخير إلى الشيوخ غير مردود عليه، وكتب والي صور له بأنهم يسعون إلى المماطلة حتّى نهاية الريح الموسمية، عندما تلجأ القبيلة والتي أفرادها من الملاحين إلى البحر.

(١٠٠) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (٢٣٤١-ب)، بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي** (تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٧٩)، الأرقام ١٩١-٢١٥.

(١٠١) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٨٦٩-٢١٣)، بتاريخ ٩ آب/أغسطس عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي** (أيلول/سبتمبر عام ١٨٧٥)، الأرقام ٢٠-٣٢.

أعتبر أن أي تأخير في الحصول على تعويض لهذه الخسائر سوف يكون ضاراً للمصالح البريطانية»[١٠٢].

٥٨٥- أن تقرر الحكومة في ما إذا كانت ستتخذ إجراءات ضدّ القبيلة، هل يجب أن تحصل عل تقرير كامل للحالة أم لا والذي قدمه العقيد مايلز على النحو التالي:

«في شهر حزيران/يونيو عام [...]، اقتحمت جماعة من قبيلة الجنبة مستودع يعود إلى أحد كبار التجار الهنود في صور، واسمه جتهانود موتامل وذلك أثناء غيابه للقيام ببض الأعمال في مسقط، حيث تمّ التصرف بعنف تجاه الحارس المسؤول ونفذت أعمال نهب بقيمة ١,٦٠٠ دولار. لقد بيعت الغنيمة علناً في البلدة ولم يقم اللصوص بأية محاولة لإخفاء أنفسهم، ولكن لم يقم شيوخ القبيلة باتخاذ خطوات من أجل التعويض، ولم يبد أنهم حققوا مع رجال القبيلة أو كبحوا جماحهم.

«لم يكن هناك والٍ أو أية سلطة أخرى تعمل لمصالح السلطان في صور في ذلك الوقت بمقدورها التحرّك بخصوص الموضوع؛ ولذلك عند عودة التاجر إلى صور بعد الاعتداء بوقت قصير واكتشافه خسارته، نقل الأمر إلي، وقد أرجع الأمر لصاحب السمو الذي وعد بالتعويض.

«وبعد ذلك بوقت قصير، صادف أن وصلت سفينة صاحبة الجلالة رايفل مان إلى صور، خشية من شيوخ قبيلة الجنبة بأن وصول السفينة كان مرتبطاً بالاعتداء الذي ارتكبه رجال قبيلتهم وخوفاً من العواقب اعتقلوا المتسببين ودعوا إلى دفع تعويض للتاجر، ولكن سفينة صاحبة الجلالة رايفل مان التي ألقت مرساتها لعدة ساعات بشكل عرضي أثناء مرورها بعد أن رفعت المرساة وتقدّمت في رحلتها، أدرك الشيوخ كيف أسفرت الأمور، وأطلقوا رجال قبيلتهم من دون مساءلة إضافية.

«وأثناء غياب صاحب السمو السيد تركي في جوادر السنة الماضية، تمّ عرض القضية على صاحب السمو السيد عبد العزيز، ولكن من دون نتيجة مفيدة. وعلى كل حال، خلال تلك الفترة، ذهب شيوخ القبيلة إلى التاجر الهندي وعرضوا عليه تسوية، واعدين إياه بتعويض الخسارة خلال ثمانية أشهر. وبعد ذلك تبرأوا من تلك التسوية.

---

(١٠٢) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٨٠٧-١٧٣)، بتاريخ ٥ آب/أغسطس عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي** (تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٧٦)، الأرقام ١٤-٢٧.

«قد تمّ تذكير صاحب السمو السيد تركي منذ عودته بهذا الأمر في مناسبات مختلفة، لكنه لم يكن قادراً على القيام بالضغط الكافي على القبيلة المسيئة، لجعلها تدفع تعويضاً عن الخسارة التي سببتها، أو لتفسر سوء تصرفها، ومنذ ذلك الوقت نجحوا في المماطلة والتأجيل في الرد على صاحب السمو حتّى يبدأ الموسم، الذي سيمكنهم من أن يفلتوا بمراكبهم.

«من الواضح أن صاحب السمو لا يملك أية وسيلة لكبح جماح هذه القبيلة وتعزيز سلطته عليها؛ في الحقيقة إن سلطته على ساحل مواطنيه في الوقت الحاضر قليلة، حيثُ إنه قد خسر المركب الوحيد الذي سبق أن أعطى شكلاً ظاهرياً للسلطة.

«قد أخبرني صاحب السمو أنه يترك الآن الأمر بين يدي الحكومة، وبما أني أعتبر أن الفشل المستمر لقبيلة الجنبة لدفع تعويض لمواطن بريطاني قاموا بنهبه هو أمر مؤذٍ لمصالحنا، إني واثق بأنك ستؤيد طلب صاحب السمو بأن فرض عملية التعويض من الممكن أن تتولاه الحكومة.

«إن تحميل صاحب السمو شخصياً مسؤولية الخسارة التي حصلت على أيدي قبيلة الجنبة، سوف أسلم بِكُلّ احترام أنها سوف تميل إلى زيادة إضعاف سلطة صاحب السمو، وسوف تشجع العرب النهابين للاستمرار في سلبهم للرعايا البريطانيين على حساب صاحب السمو؛ بينما انتزاع تعويض من هذه القبيلة سيكون من ناحية أخرى، تحذيراً مفيداً».

٥٨٦- وعند إرسال هذا التقرير إلى الحكومة، أشار العقيد بريديوكس:

«منذ الوقت الذي أمكن فيه للسيد تركي الوفاء بوعده بانتزاع التعويض، فقد ازدادت مصاعبه، ولست مستعداً للقول إنه يستطيع اتخاذ إجراءات فعالة من دون تعاوننا. ويوجد بعض القوة في جدل العقيد مايلز، بأنه إذا وجدت القبائل العنيدة بأنها تستطيع النهب بضمانة نفقة السلطان، فلن تضيع فرصة لعمل ذلك. ولكن قبل التحرّك بفعالية في الأمر، فسوف أوصي بأن يدعى صاحب السمو لمخاطبة قبيلة الجنبة مرة أخرى، وليعلن بصراحة، بأنه في حال عدم الحصول على تعويض سريع، فسوف يجبر على أن يتقدم للحكومة البريطانية للحصول على مساعدتها لفرض مطالبه. وسأوصي أيضاً بأنه إذا لم توافق قبيلة الجنبة خلال وقت محدد حيث سأحدده بثلاثة أشهر على مطالب صاحب السمو السيد تركي، فسوف تتخذ خطوات فعالة للحصول على التعويض؛ وأيضاً، إضافة إلى مبلغ الـ ١,٦٠٠ دولار الذي سلب من التاجر الهندي، فينبغي أن يسترد مبلغ إضافي وقدره ٢,٠٠٠ دولار

كتعويض جزائي للتأخير الذي قد حدث، وكعقوبة على الإساءة التي ارتكبت ضدّ أحد الرعايا البريطانيين»[١٠٣].

٥٨٧- وفي الرد، أصدرت الحكومة تعليمات إلى المندوب السامي كالتالي:

«انقل إلى صاحب السمو السيد تركي تعبيراً عن سخط حكومة الهند لأن صاحب السمو قد فشل في انتزاع سريع للدفع وتعويض ملائم عن الاعتداء الذي ارتكبه رعايا عُمانيون ضدّ أحد الرعايا البريطانيين.

«ينبغي على صاحب السمو السيد تركي أن يبرئ نفسه بمعاقبة المذنبين ليثبت حقيقة سلطته التي دعمتها الحكومة البريطانية بسخاء، وقد يطلب من صاحب السمو بشكل منطقي أن ينتزع من القبيلة المسيئة مبلغ ١,٦٠٠ دولار المنهوب من التاجر، إضافة إلى مثل هذا المبلغ كما قد تحدده للتعويض عن التأخير في السداد عند فرض التعويض.

«وفي ما يتعلق باقتراحك بأنه في حالة استمرار القبيلة في استرسالها بعناد في الإثم والشر، فإن الحكومة سوف تجبرها على الطاعة، إني راغب بالقول إن الحكومة لا تستطيع أن تتولى قمع جريمة ومعاقبة مجرمين في الأراضي الخاضعة لمسقط. هذا الأمر يجب أن يقوم به السلطان بنفسه، وتتوقع حكومة الهند مقابل المسؤوليات التي تحملتها بضمان منح السيد تركي دفع الإعانة الحكومية إلى زنجبار، والمساعدات المادية الأخرى، والتي قد قدمت من وقت إلى آخر بأن يتم معاقبة المسيئين في عُمان بفعالية، وبخاصة في ما يتعلق بتعرض الرعايا البريطانيين لاعتداءات، من دون مطالبة الحكومة البريطانية بالتدخل المسلح»[١٠٤].

٥٨٨- وفي رسالة إلى الوكيل السياسي، عذر السيد تركي نفسه كالتالي:

«أنت مدرك أن ما حدث لممتلكات جهاند، حدث بوصفه سرقة، والجماعات العديدة المتورطة تنتمي إلى عشائر مختلفة ومتعددة. لقد كتبت بشكل متكرر إلى زعماء العشائر، وقد عرضوا تسليم المعتدين، ولكنني لم أوافق على ذلك وطلبت منهم

(١٠٣) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (٢٥٦٨-ب)، بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٧٥، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

(١٠٤) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (٢٨٣)، بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ديسمبر عام ١٨٧٦، **والوكيل السياسي** (شباط/فبراير عام ١٨٧٧)، الأرقام ١٣٠-١٣٨.

تعويضاً كاملاً؛ وبحسب أقوال الزعماء، فإن المتهمين لا يملكون أي نقود. إن مراكب المعتدين متفرقة وقومهم ليسوا في صور ولكن عندما يجتمعون سوف أفرض التعويض بالقوة بمشيئة الله وأتخذ الإجراءات التي من شأنها تعويض خسارة جهاند»[١٠٥].

٥٨٩- وفي الثامن من شباط/ فبراير عام ١٨٧٧، وجهت الحكومة إلى المندوب السامي:

«إبلاغ سلطان مسقط برغبة حكومة الهند، بأنه ينبغي على صاحب السمو أن يتخذ إجراءات مبكرة لتسوية القضية، والتي قد أجِّلت طويلاً».

٥٩٠- وقد فعل ذلك العقيد بريديوكس بموجب رسالة بعث بها إلى السيد تركي الذي ردّ بأنه كان قد كتب إلى والي صور لينفذ الأوامر التي أصدرتها حكومة الهند. وفي الوقت نفسه، كتب العقيد مايلز إلى المندوب السامي[١٠٦]:

«قد أبلغني صاحب السمو، أنّه عند استلامه رسالتك المتعلّقة بنهب التاجر جهاند في صور، كتب إلى والي تلك البلدة لمناشدة قبيلة الجنبة تقديم تعويض في الحال عن الاعتداء الذي ارتكبته، ولتهديدهم أنه في حالة عدم الالتزام، سيتم حصار سفنهم بعد افتتاح الموسم القادم.

«وبما أن قبيلة الجنبة متفرقة الآن، ولا يتواجد أحد من الزعماء في صور، كان صاحب السمو قد نوى الانتظار حتّى انتهاء موسم التجارة، وعندما تكون قد جمعت المراكب مع نهاية موسم الريح الموسمية، قبل التحرّك في هذا الأمر، ولكن في أعقاب رسالتك، فقد قرر إرسال الأوامر في الحال»[١٠٧].

٥٩١- وفي السابع من حزيران/ يونيو، تساءلت الحكومة:

---

(١٠٥) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (٢٥٥-ب)، بتاريخ ٥ شباط/ فبراير عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**، المصدر نفسه.

(١٠٦) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند: رقم (٥٠)، بتاريخ ٣ آذار/ مارس عام ١٨٧٧، ورقم (٨٩)، بتاريخ ٦ نيسان/ أبريل عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي**: (تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٧)، الأرقام ٢١٩-٢٣٧، و(نيسان/ أبريل عام ١٨٧٧)، الأرقام ٢٠٣-٢٠٤.

(١٠٧) من حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (١٣١٣-ب)، بتاريخ ٧ حزيران/ يونيو عام ١٨٧٧، **والوكيل السياسي** (حزيران/ يونيو عام ١٨٧٧)، الأرقام ١٨٠-١٨١.

«عما إذا كانت الإجراءات المبكرة التي كان صاحب السمو السيد تركي راغباً في تبنيها، قد حققت الأثر المرغوب به"؟ وفي حالة الفشل، وجه المندوب السامي «دعوة صاحب السمو إلى أن يطلب من قبيلة الجنبة تعويضاً، عن الاعتداء الأصلي، وللتأخير في التسوية، ولاتخاذ أية خطوات قد تكون ضرورية لجعل القبيلة تفهم بوضوح أنه إذا لم يخضع لطلب سلطان مسقط، سوف يفرض التعويض بالقوة وبعقوبات إضافية مباشرة من الحكومة البريطانية».

٥٩٢- أصدر العقيد بريديوكس تعليمات إلى الوكيل السياسي بالوكالة:

«بأن يزور صاحب السمو السيد تركي زيارة رسمية، ويتأكد في ما إذا كان التوصل إلى نتائج للأوامر التي أخبرني بها صاحب السمو في رسالته في ٢٨ آذار/ مارس عام ١٨٧٧، بأنه كان قد بعثها لواليه في صور».

٥٩٣- وفي ٨ تموز/يوليو، أبرق السيد روبيرتسون:

«في مقابلة مع السلطان بخصوص تعويض نهب التاجر الهندي في صور على يدّ قبيلة الجنبة، صرح صاحب السمو بأن أوامره لسكان صور كانت من دون جدوى. وقد كتب بعد ذلك إلى قبيلة بني بوعلي لانتزاع تعويض، ولكن عنده ثقة قليلة بالنتيجة، إنّه يقترح مجرد وجود مركب حربي بريطاني في صور ربما يؤدي إلى سداد حالاً.

٥٩٤- اقترح العقيد بريديوكس أن الوكيل السياسي ينبغي أن يخول ليتوجه على متن السفينة هـ. م. س. تيزر إلى صور، وينقل مطالب السلطان، وبعد أن صادقت الحكومة على هذا الإجراء، أبرق المندوب السامي إلى السيد روبيرتسون:

«رجاء، أطلب من الضابط قائد سفينة تيزز نقلك إلى صور لتحمل مطالب السلطان بالتعويض من قبيلة الجنبة، وتحديداً قيمة الممتلكات المنهوبة، ومبلغ ٢٠٠٠ دولار كحساب تأخير في دفع التعويض. إذا رفضت القبيلة الالتزام، رتب لحصار الحصن، وإذا كان بالإمكان من دون عنف، عطل المراكب المحلية في الميناء، عن طريق نزع الصواري أو الدفات؛ ثمّ أرسل برقية للحصول على تعليمات إضافية»[١٠٨].

---

(١٠٨) من المندوب السامي، الخليج الفارسي، إلى حكومة الهند، رقم (١٧٤)، تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٧، الأرقام ٢١٩-٢٧٧، ومن حكومة الهند إلى المندوب السامي، الخليج الفارسي، رقم (١٦٨١-ب)، بتاريخ ١٤ تموز/ يوليو عام ١٨٧٧، و**الوكيل السياسي** (تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٧)، الأرقام ٢١٩-٢٣٧.

٥٩٥- في ٣١ تموز/يوليو، أورد المستر روبيرتسون تقريره كالآتي:

«لقد كتبت إلى صاحب السمو السيد تركي أعلمه بالتعليمات التي وصلت إلي، وطلبت إليه تزويدي بأمر خطي إلى الجنبة كي يدفعوا إليّ المبلغ الذي كلّفت بجبايته منهم.

«وبزيارة السلطان قبل مغادرتي، علمت أنه من المفترض أن يرافقني الوزير، السيد سعيد كممثل للسلطان ووسيط، وقبلت بذلك في الحال.

«بالوصول إلى صور في ٢٤، كتبت إلى الجنبة مرفقاً أمر سموه الخطي ومحذراً من أنه سيتم اتباع إجراءات قهرية إن هم لم يذعنوا خلال ٢٤ ساعة.

«ليس للجنبة زعيم فعلي، فشيخهم الاسمي صبيّ لا سلطة في يده، جاء عدد من الوجهاء إلى متن السفينة تيرز رداً على رسالتي. وأظهروا استعدادهم للانصياع لأوامر سموه ولكنهم شرحوا أن غياب سلطة فعلية ترأسهم يحتم على كلّ فرد من القبيلة أن يدفع حصته حالاً، إذ لا شيء يضمن لمن يدفع منهم أن يتمكن من استرداد أمواله بعد مغادرتنا. بمقتضى ذلك ولأن عدداً من وجهائهم كانوا في نزاع في الداخل مع بني بوحسن. طلبوا مني تمديد المهلة فأمهلتهم حتّى غروب الشمس يوم ٢٥.

«باكراً في صباح اليوم التالي، ذهب السيد سعيد إلى الشاطئ. وعاد في الظهيرة ثمّ أورد ادّعاء جتهانود عن تجهيز ما يعادل ١٦٠٠ دولار. وفّر الرجال جزءاً منها والجزء الآخر وفرته سفينة البغلة التي كانت حيازتها تعود إليه.

«عند الغروب، جاء والي صور مع جتهانود، سلّم إلي الأول ٢٠٠٠ دولار، وأفاد الثاني بأنه استوفى تماماً ماله على الجنبة، وفي ما يخص إرسال الغرامة فإنني أرجو التفضل بإعطاء إرشاداتكم».

٥٩٦- الحكومة تظهر رضاها عن النتائج التي تمّ تحقيقها، وأمرت بدفع غرامة ٢٠٠٠ دولار إلى السيد تركي بعد حسم قيمة النفقات التي دفعت للقيام بالإجراءات.

٥٩٧- حظر السيد تركي لإرسال العبيد للبيع من مسقط لإعادة لم الشمل.

في ٢٦ نيسان/أبريل عام ١٨٧٧، أورد العقيد مايلز في خطابه إلى وزير خارجية صاحبة الجلالة:

«على متن المركب الشراعي الفرنسي كليمنسي، وصل النقيب ماهيي مؤخراً إلى

هذا الميناء بهدف أخذ شحنة من المنتجات والعبيد للبيع في تلك المستعمرة.

«السيد القنصل بيري، والذي أدين له بفضل إخباره أياي بنوايا النقيب ماهيي أعلمني بأنه ربما سيتم نقل العبيد على أنهم مسافرون أو إدخالهم بطريقة ما بحيث يبدو وضعهم طبيعياً.

«باستلامي لملاحظة السيد بيري، أبلغت صاحب السمو السيد تركي على نحو خاص بالوضع المشبوه لهذه السفينة، فقام بالخطوات اللازمة لمنع حمل العبيد على تلك السفينة تحت أي صفة. كما قام بإرسال إيعاز إلى الوجهاء على طول الساحل العُماني. وبذلك أبحرت كليمنسي في ١٨ من الشهر الجاري خائبة المسعى بحسب علمي.

«هذه ليست المرة الأولى التي يجتهد فيها الفرنسيون لأخذ العبيد من هنا، فقبل حوالى ١٣ شهراً شغل النقيب فاينت الذي قدم في بركيو ديسايديه ثمانية رجال في اتفاق للعمل لمدّة خمس سنوات للم الشمل وواعداً بأجور ومعاملة حسنة، وقام بحملهم إلى السفينة، ولما سمع صاحب السمو السلطان ما توقعته عن المعاملة الحقيقية التي سيعانون منها، رفض السلطان السماح بمغادرتهم وأجبرهم على ترك السفينة».

٥٩٨- كلّفت الحكومة بنقل شكر حاكم القنصلية العام، للسيد تركي على ما قام به في هذا الشأن.

٥٩٩- انسحاب السيد بدر بن سيف من صحار؛ اعتقاله في مسقط ونفيه إلى زنجبار؛ عندما طرد السيد تركي السيد إبراهيم بن قيس من صحار في كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧٣، قام بتعيين السيد بدر بن سيف قريبه ونصيره والياً على الساحل الممتد من لما إلى الخابورة، وظلت العلاقة بينهما حسنة حتّى أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٧، فقد واظب السيد بدر على تقديم فروض الولاء للسلطان كلّما سنحت له الفرصة، غير أن فترة حكم السيد بدر غدت ظالمة منفرة بالنسبة إلى الشعب تدريجياً.

٦٠٠- في ٢٧ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٧، أفاد السيد روبيرتسون:

«أخبرني سموه بأنه يرغب في خلع الوالي السيد بدر بن سيف نتيجة للتظلم المرفوع من قبل أهالي صحار ضده. ويدرك سموه أن السيد بدر قد يظهر تحدياً إن هو علم بنيّة عزله.

كتب إليه يطلب حضوره إلى مسقط بذريعة أن وساطته ستسهل في وضع تسوية للإشكالات مع قبائل الشرقية. ردَّ السيد بدر مفيداً بأنه مستعد للمجيء إن كان

وجوده في مسقط ضرورياً، ولكن تصرفات بدو النعيم تجعل مسألة مغادرته لصحار غير محبذة في الوقت الحالي. سألني سموه عما يتوجب فعله إن تحدّى بدر سلطته، فأجبته بأن الموضوع أصعب من أن أشير عليه بشيء. لكنني أخبرته بأن الخدمات السالفة للسيد بدر وعائلته تتطلب التفكير برويّة وتعقّل».

٦٠١- في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، كتب الوكيل السياسي مجدداً: «التظلم الكثير الذي رفع ضدّ السيد بدر بن سيف، والي صحار الحالي، جعل سموه يقرر عزله، وفي ضوء ذلك، كتب سموه خلال الشهرين الماضيين للسيد بدر من وقت إلى آخر يطلب مجيئه إلى مسقط، لكن السيد بدر ظلّ يخلق الأعذار حتّى بدا أن تلبيته لدعوة سموه مشكوك فيها.

٦٠٢- حضر السيد بدر أخيراً إلى مسقط في كانون الأول/ديسمبر حيث تمّ سجنه في الحال في إحدى القلاع وتعيين أحمد بن حمد، والي بركاء والياً على صحار، وحضر هناك برفقة محمّد الابن الأكبر للسيد تركي. حيث كان مجيئهما، إضافة إلى طرد السيد بدر، سبباً في شيوع الرضا بين أهالي صحار والقبائل المجاورة.

٦٠٣- كتب العقيد مايلز في ٧ آذار/مارس لعام ١٨٧٨:

«تمّ إطلاق سراح السيد بدر بن سيف الذي ورد اعتقاله من قبل صاحب السمو السيد تركي في رسالة السيد روبيرتسون رقم ٤٤٦ المؤرخة في السادس من كانون الأول/ديسمبر ١٨٧٧، ثمّ تمّ ترحيله حالاً إلى زنجبار في سفينة البريد. وفي حديث لي مع سموه مؤخراً انتهزت الفرصة للتعبير عن أسفي لسماعي بأن السيد بدر قد أغضب سموه، وقلت له إنّني كنت واثقاً بأن سموه لن ينسى صدق وأهمية الخدمات التي أسداها السيد بدر ووالده السيد سيف في مناسبات عدة.

«فأوضح لي سموه أن الشكاوى التي رفعها أهالي صحار من ظلم السيد بدر كانت مما يصعب التغاضي عنه، وبأن لديه ما يجعله يعتقد بأن السيد بدر يرغب في الاحتفاظ بصحار وإعلان استقلالها

«لم أستبعد أن حُكم السيد بدر لصحار تنقصه الحكمة وبأنه ارتكب الكثير من الأخطاء هناك. ولكن، على حدّ علمي، لم يكن الأمر مما يعظم، فالعرب قوم قادرون على رعاية شؤونهم بأنفسهم. ولم أر سبباً لشك سموه في أمانة السيد بدر.

«أعتقد أن سموه سيدرك يوماً أنه تسرّع بعض الشيء عندما تخلّص من رجل هو من أثبت وأكفأ أنصاره. وأعتقد أن السبب في أزمة السيد بدر في هذه اللحظة يرجع إلى النصائح الخبيثة التي بثّها الوزير السيد سعيد والتي قصد بها أن يرضي عدوانيته أكثر من أن ينهض بمصالح سمو السيد تركي».

٦٠٤- إنزال حمولة من عبيد الحبشة قرب مصيرة؛ زيارة الوكيل السياسي للجزيرة.

في ٢ أيلول/سبتمبر عام ١٨٧٦ أفاد العقيد مايلز بأنه علم بوصول سفينة البغلة محمَّلَةً بـ ٨٠ عبداً حبشياً عبر البحر الأحمر إلى المكلا، ثمّ مغادرتهم لها قبل ١٢ يوماً قاصدين عُمان أو الخليج الفارسي، وبناءً على طلب الوكيل السياسي، قامت سفينة صاحبة الجلالة (عرب) بالطواف عدة أيام علّهم يحاصرون تجار العبيد لكنهم أخفقوا. وفي الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، أبرق العقيد مايلز بأنه: «تمَّ إنزال حمولة من عبيد الحبشة في جزيرة مصيرة، بيع ثلثهم، وبما أن هؤلاء العبيد أحرار بموجب اتفاقية، وبما أن السلطان لا يمكنه تحريرهم لعدم وجود بواخر لديه. فهل تسمح الحكومة بإرسال باخرة إلى مصيرة تجمع الحبشيين المستسلمين وتفرض غرامة مضاعفة على القيمة التقديرية لغير المستسلمين؟ ويمكن لضابط مُفوَّض من قبل السلطان أن يرافق البارجة، وإذا ما رفض الشيخ تسليم العبيد أو دفع الغرامة، سيتم الاستيلاء على قواربه والاحتفاظ بها حتّى يذعن. أعتقد أن هذا الإجراء سيكون له أثر على تجارة العبيد أشد وطأة من الإمساك بقوارب العبيد في البحر.

٦٠٥- بتقديمه للحكومة هذا الرأي والاقتراحات، كتب العقيد بريديكيوس:

«بما يخص قيّم جزيرة مصيرة الذي سمح بإنزال العبيد، فإنّني أعتقد بأنه إذا رأى سعادته إيقاع العقوبة عليه، فعليه أن يتوجه إلينا بمنأى عن سلطان مسقط، إذ ليس لدى سموه بارجة تمكّنه من فرض سيطرته على الجزيرة. علماً بأنه إذا أحضرت بارجة إلى مصيرة وفرضت غرامة كبيرة على قيّمها سيكون لهذا بالغ الأثر».

٦٠٦- في ٣٠ آذار/مارس، أضاف العقيد مايلز مفيداً بأنه:

«باستثناء قلّة من الحمولة الفارسيّة، والتي نقلت كي تباع في الساحل الفارسي، فإن البقية المتبقية توزعت في عُمان».

٦٠٧- كانت التعليمات الصادرة إلى المندوب السامي كالآتي:

«تؤيد الحكومة الهندية اقتراحاتكم بضرورة زيارة بارجة بريطانية لجزيرة مصيرة وفرض غرامة على قيّمها. ولكن يجب أن تكون الغرامة معتدلة وأن تطبق إثر إعلام وموافقة سلطان مسقط، فأرجو التأكد من تطبيق هذه التعليمات».

٦٠٨- طلب المندوب السامي، الرائد غرانت من الوكيل السياسي مشاورة السلطان حول مقدار الغرامة الواجب فرضها على قيّم مصيرة وعن أنسب وقت وطريقة لجبايتها.

٦٠٩- شكّ السيد تركي في إمكانية تحصيل الغرامة بسبب فقر أهالي مصيرة المدقع، وعدم وجود قيّم فعلي مسؤول عن الجزيرة.

فأفاد السيد روبيرتسون مقترحاً أن أفضل ما يقوم به زيارة مصيرة في واحدةٍ من سفن صاحبة الجلالة، فأصدرت الحكومة التعليمات التالية:

«يستحسن حاكم القنصلية العام اقتراح السيد روبيرتسون بضرورة زيارة الجزيرة، ويحبذ لو ينتهز ذلك لمعرفة ظروف إنزال العبيد وإذا ما رأى أن العدل يقتضي عدم فرض الغرامة والاكتفاء بالتنبيه، فإن الحكومة الهندية ستقبل ذلك».

٦١٠- في السادس من كانون الأول/ ديسمبر. أورد السيد روبيرتسون التقرير التالي:

«غادرت مسقط إلى مصيرة في واحدة من سفن صاحبة الجلالة (عرب) في ٢٤ من الشهر المنصرم، برفقة مسلم بن بدوي من بني رواحة نيابة عن سمو السيد تركي، ولدى وصولي إلى قرية أم الرصاص نزلت بالنقيب ديكن ووجدت أنه ليس ثمّة مبالغة في وصف الفقر هناك. إذ تتكون القرية من قرابة ٦٠ كوخاً بنيت من سعف النخيل، والكثير منها من أشجار النخيل على رأس الخليج لكنها تعود لشيخ الجنبة الذي يعيش في البر الرئيس وقلّما يزور الجزيرة، فالجزيرة كما رأيتها من التلّة المشرفة على القرية قاحلة إلا من تلك الأشجار.

«فرش لنا القرويّون البُسط، فأخبرتهم عن هدف مجيئنا، فقالوا إن سفينة البغلة رست على مدخل الخليج لكنها لم تنزل عبيداً إلى الجزيرة، ولكن من الممكن أنها بعثت بالعبيد في قواربها إلى البر الرئيس المقابل وأقسموا لنا أنهم لم يشتروا عبيداً. وبدا جليّاً أن ثرواتهم مجتمعة لا تكفي لشراء حتّى حبشي واحد. أسهبت في سؤالهم عما إذا أسهمت قواربهم في نقل العبيد إلى مكان ما على الساحل وتبيّن عدم ضلوعهم في ذلك.

«بالنظر إلى فقر حال السكان، كان واضحاً أن عقوبة كفيلة بدمار يتعذر إصلاحه، فلا قوّة الأدلة ولا التعليمات تبرر إيقاع العقوبة بتدمير مراكبهم أو أكواخهم، لكنني حذرت أهل الجزيرة من أن أي إهمال منهم في حال تمّ إنزال العبيد إلى جزيرتهم سيجعلهم يتحملون وزر القديم والجديد، واستوعب الأهالي ذلك جيداً. أنا واثق من إنّني قمت بأفضل ما يمكن القيام به تحت هذه الظروف».

٦١١- كتب المندوب السامي في تقرير الوكيل السياسي:

«أظن أن السيد روبيرتسون قد أحسن التصرف، وأن قراره يتفق مع تعليمات

الحكومة، وأنا أوصي من دون تردد بالمصادقة عليه».

٦١٢- **السيد عبد العزيز ينتقل من سمد إلى جعلان؛** قرار الحكومة بتطبيق التعليمات السارية في ما يتعلق بالإغاثة الممنوحة للسلطان ضدّ الثوّار: قيادة قوّة من ٣٠٠ بدوي إلى مسقط ولكنه يفشل في اجتياز سمائل. يعود للإقامة في سمد.

في ٢٧ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٧٧ أفاد الوكيل السياسي:

«كان السيد عبد العزيز في زيارة إلى الشيخ صالح بن علي في إبرا برفقة الشيخ حمود الجحافي من بدو الوهيبة، اتضح أنهم خططوا للقيام بغارات على الحكومة في مسقط. رأى الشيخ صالح النزول إلى صور، فيما أيّد السيد عبد العزيز قيام حملة ضدّ مسقط نفسها ورأى حمود الإغارة على الباطنة، لكن لم يتوصلوا إلى اتفاق سريع، فعاد السيد عبد العزيز إلى سمد في ١٥ من الشهر الجاري».

٦١٣- في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر أبرق السيد روبيرتسون:

«توجه السيد عبد العزيز إلى جعلان لدى قبيلة بني بوحسن، مفترضاً بأنه سيستولى على صور. قال السلطان إن لديه ما يؤكّد أن عبد العزيز سيقبل عرض الـ خمسمئة دولار السابق مقابل أن يقيم في الهند، وأراد أن أكون وسيطاً في حال بدأت المفاوضات حول ذلك».

وفي الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر:

«تبين أن أتباع عبد العزيز قلّة في العدد، ولكن القبائل وعدته بالنصرة عند بدء الثورة».

ردّ الرائد غرانت، المندوب السامي، على البرقيات السابقة:

«إذا رغب كلّ من سمو السيد تركي والسيد عبد العزيز أن تتوسط بينهما ستقوم بالمهمة كما هو وارد في برقيات العقيد روس إلى العقيد مايلز المؤرخة في ٢٦ و ٢٧ شباط/ فبراير وفي ٢ آذار/ مارس عام ١٨٧٦».

٦١٤- كتب السيد روبيرتسون في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر:

«وصلت في ٢٨ من الشهر المنصرم أنباء إلى مسقط بمغادرة السيد عبد العزيز سمد للمرة الثانية قاصداً الشيخ صالح بن علي في إبرا، والتي توجه منها إلى جعلان برفقة الشيخ عامر بن سالم وراشد بن جمعة من قبيلة بني بوحسن».

٦١٥- في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر،

أورد الوكيل السياسي:

«يبدو أن السيد عبد العزيز قد فشل في الحصول على دعم القبائل، وأن الشيخ صالح بن علي، وهو غير ذي نفوذ أصلاً، قد استغله كي يخلق جواً من التهديد يسترد به منصبه مجدداً كوكيل لسمو السيد تركي».

«السيد عبد العزيز، كما تصفه إحدى الرسائل يوشك أن يفقد صوابه بمنطقة بني بوحسن من جعلان، ومن الممكن أن يرضى الذهاب إلى الهند أو زنجبار مقابل منحة مالية، وهو ما عرضه عليه السلطان على نحو غير مباشر، فإذا ما سنحت الفرصة سأتوسط بين الإخوة بما يتوافق مع تعليماتكم».

٦١٦- لم يقبل السيد عبد العزيز أن يعرض السلطان شروطه، ولم يطلب توسط الوكيل السياسي بينه وبين أخيه في هذا الوقت. وفي ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، أفاد السيد روبيرتسون:

«كان السيد عبد العزيز تبعاً إلى آخر التقارير لا يزال في جعلان ضيفاً على عامر بن سالم من بني بوحسن. ولا يبدو أن أحداً من الشيوخ الأكثر وجاهة هناك يرغب في دعمه، أما قبائل الهناوية فتفضل حتّى الآن البقاء صامتة».

٦١٧- **جهود مبذولة من قبل أكبر شيوخ بني بوعلي والشيخ حمد بن سعيد من الحرث للوصول إلى تسوية بين السلطان وعبد العزيز من خلال توسط الوكيل السياسي**؛ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر، كتب السيد روبيرتسون:

«من الواضح أن السيد عبد العزيز مستعد تماماً للقبول بتسوية مع أخيه شاكراً للجهود المفضية إلى ذلك. ردَّ سموه على الشيخ حمد بأن على السيد عبد العزيز أن يكتب للوكيل السياسي طالباً توسطه وتحديد موعد لاجتماع تناقش فيه وتوضع شروطه.

٦١٨- فشلت المفاوضات، كما حصل في سابقاتها، بسبب إصرار السيد عبد العزيز على البقاء في عُمان. في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٨٧٨ أفاد الوكيل السياسي:

«صرّح السيد عبد العزيز في رسالةٍ إلى الشيخ حمد بأنه لا يريد الإقامة في الهند، وبأنه سيعيش ويموت في عُمان، وطلب إليه أن لا يقلق بشأنه لأن أمر تركي هيّن وبسيط». ولا يبدو أن الجملة الأخيرة هذه واضحة بل من الوارد أن تكون تهديداً. أبلغني سموه بأنه لن يخصص للسيد عبد العزيز أي منحة ما لم يغادر عُمان، وأنه يعتزم إهمال الموضوع في الوقت الراهن.

٦١٩- خلال شهر كانون الثاني/يناير، زار السيد عبد العزيز الشيخ صالح بن علي في القابل، ولكن لقاءهما لم يسفر عن شيء لخلاف في وجهات النظر، فعاد السيد عبد العزيز إلى بلاد بني بوحسن.

٦٢٠- في ٥ شباط/فبراير، سأل السيد تركي الحكومة العون والدعم ضدّ السيد عبد العزيز في رسالة إلى الوكيل السياسي لئلا ينجح السيد عبد العزيز في القيام بثورة على مسقط.

وأوضح العقيد روس عندما دفع الطلب إلى الحكومة، أن الأمر يعتمد على ما إذا تمّ اعتبار السيد عبد العزيز كغيره من قادة الثورات، مثل إبراهيم بن قيس وصالح بن علي، أم أن وضعه مختلف؟ وبالإجماع على أن أهالي الشرقية وعُمان لا يضمرون الرضا عن السيد عبد العزيز، وأن أي ثورة سيحاول القيام بها ستكون محض غارة سلب.

وأوضح الوكيل السياسي مضيفاً:

«بل وأظن أن سياسة الحكومة البريطانية ومصالحها وهيبتها ستكون في حالٍ أفضل إذا ما بقي السيد تركي في موقعه. بالتالي فإنني أرى وفي حال اقتضت الضرورة وطلب السيد تركي العون ضدّ أخيه، أنه يجب تلبية الطلب كما يُلبى أي طلب للعون ضدّ أي أطماع أخرى في السيادة».

٦٢١- ظلَّ السيد عبد العزيز مقيماً في بلاد بني بوحسن في جعلان. كما ورد بأنه قد زار الشيخ صالح بن علي في القابل برفقة الشيخ عامر بن سالم وراشد بن جمعة.

٦٢٢- في ١٢ حزيران/يونيو، أورد العقيد مايلز:

«كثرت الشائعات في الأيام القليلة الماضية حول هياج قبائل الشرقية وأظن أن ثورة ما قد نظمت لا محالة».

٦٢٣- خلافات بين القادة أدت إلى تأجيل الثورة، وساد الرأي في مسقط بأن الثورة قد انهارت، ولكن في ٧ تموز/يوليو أبرق العقيد مايلز:

«نحن على يقين من مغادرة السيد عبد العزيز للشرقية برفقة صالح والهناوية زاحفين نحو مسقط، كفّ السيد تركي عن ترقبهم واختفى في بركاء. وبرضاه التام، غادرت (عرب) إلى شاربر وكراتشي يوم الخميس. أرسلوا بارجةً في الحال إن وجدت. سأتقيد بالتعليمات ما وجدت، وبغيابها فإنني أعتزم دعم تركي إن هو طلب ذلك رسمياً وكان ذلك في نطاق قدرتي».

٦٢٤- اتخذت الحكومة إجراء مماثلاً للذي اتخذته ضدّ ثورة الشيخ صالح بن علي والسيد إبراهيم بن قيس في حزيران/ يونيو عام ١٨٧٧.

٦٢٥- في العاشر من تموز/يوليو كتب العقيد مايلز :

«أغلب الظن بأن السيد عبد العزيز وصل إلى سمد وإنه يواصل طريقه قُدماً، ولكن لم يرد أي خبر عن وجود صالح معه، إذ يُعتقد بأنه لم يقرر بعد الانضمام إليه شخصياً، على الرغم من أن التنظيم بجملته يعود إليه».

«أعلم سمو السيد تركي في الحال بتغيّر الأوضاع عن طريق كوسيد فعاد إلى مسقط في ٨ من الشهر الجاري. وفي صبيحة ذلك اليوم زارني السيد سعيد وطلب إليَّ نيابة عن سموه أن أكتب إلى السيد عبد العزيز حالاً سائلاً إياه إيقاف الحرب.

«كما شرح لي في تصوّره بأن السيد عبد العزيز كان يستبعد معارضة الحكومة البريطانية لمخططاته ضدّ أخيه، واقتناعه بأن رسالتي كفيلة بإحباط أية عملية أخرى قد يقوم بها السيد عبد العزيز».

«في ضوء المصالح المهددة، ونظراً إلى عدم وجود بارجة أظن عليَّ القيام بما يتواءم مع تعليمات الحكومة في دعم السيد تركي، وفي ظلّ تلك الظروف كان من المستحسن الاستجابة لطلبه، فكتب الرسالة للسيد عبد العزيز».

٦٢٦- جاءت رسالة الوكيل السياسي للسيد عبد العزيز كالتالي:

«لقد تَمَّ إبلاغي بأن سمّوكم قد تحالفتم مع متمردين في الشرقية، قاموا بالثورة ضدّ سمو السيد تركي، وبأنكم قادمون إلى مسقط بنيّة الحرب.

«لقد أسفت لسماع ذلك، إذ لم أتوقع ذلك من سموّكم.

«ليست تخفى عليكم رغبة الحكومة البريطانية بالسلام، والسعادة والرخاء للشعب العُماني، واستيائنا من أولئك الذين يسفكون الدماء عبثاً ويتسلون بالنهب.

«لذلك عليَّ أن أبلغ سموك باستيائنا من تقدّمك. وأنا واثق من أنّك لن تغامر بصداقتك معنا أو تجشم نفسك مغبَّة غضب الحكومة البريطانية إذا ما واصلت تقدّمك. وإذا نبذت نصيحتي فإن المسؤولية ملقاة عليك، السلام».

ردَّ السيد عبد العزيز:

«وصلتني رسالتك في ساعة ميمونة، واستوعبت ما جاء فيها، وخصوصاً ملاحظتك حول قيامي بالثورة ضدّ أخي تركي ونيّتي الاعتداء على مسقط، وأَسَفِكَ

الشديد لسماع ذلك، ورغبة الحكومة البريطانية أن يعيش الشعب العُماني في سلام ورخاء، وبأنها مستاءة من أولئك الذين يسفكون الدماء عبثاً ويتسلون بالنهب.

«كن منصفاً، وأخبرني كيف منح أخي تركي الرخاء أو السلام أو العدالة أو الطمأنينة للشعب العُماني خلال فترة حكمه!

إنّهم بالحقيقة لم يحظوا بذلك البتّة. بل لقد فقد السيطرة عليهم، أمسى مهملاً لرعيته حتّى عجّت عُمان كلها بالثورة والشغب والظلم والبلبلة، فالشعب الآن بلا حاكم ولا أمن ولا استقرار. قطيع بلا راع، لا كبيرهم يعطف على صغيرهم، ولا قويهم ينصف ضعيفهم، وهذا يتنافى مع القانون والحق. ولا يخفى عليكم ما قد جرى بين أخي تركي وبيني من بدئه حتّى انتهائه، وإنتم الأدرى بأنني قد حاولت جاهداً من أجل تحسين الأوضاع ورفع الأذى، ومنح الأمن للأفراد والرخاء للشعب، ولكن لم يعد بإمكاننا الاستمرار معاً، إذ إنّه اختار لنفسه البطانة الغاوية المضللة، وكان ما كان، والتزمت الصمت، ولزمت بيتي صابراً لمدّة سنتين ونصف على أمل أن يغيّر سلوكه فيقيم العدل بين الناس، ويسبغ الطمأنينة على الأرض والشعب وينزع السخط، فلم أرَ منه ما يؤذن بذلك وإنك لتعرف ما جرى، وأنتم خير من ميّز. ثمّ وجدت أن عُمان قاطبة تجمع على معارضة أخي تركي والتقدّم نحو مسقط. ولم يكن من الممكن أن ينثنوا عن ذلك. فطلبوا إلي الانضمام إليهم، ولو رفضت لطلبوا من غيري أن يقودهم. ولم يكن من مصلحتي السماح بذلك، إذ إنَّ ما قد حصل العام الماضي كان كافياً، فلم أر بداً من الانضمام إليهم معتبراً ذلك السبيل الوحيد لبلوغ مآربي، أما بالنسبة إلى رعية الحكومة البريطانية فلا خوف عليهم. وإني لأتوسّم فيك الخير بحملهم وممتلكاتهم إلى البحر وإبقائهم حتّى تهدأ الأمور وتستقر، وكفى بالله حفيظاً. يقيني أن الحكومة ستتحرى الحيادية في ما بيننا لأن الإنصاف دأبها، وأما إيماني بك فلا يعتريه شكّ. السلام».

٦٢٧- رأى العقيد روس أن الظروف تطلبت الخطوة التي قام بها الوكيل السياسي حين وجّه تهديداً إلى السيد عبد العزيز.

٦٢٨- في ١٨ تموز/ يوليو أبرق العقيد مايلز :

«عبد العزيز ومعه ٣٠٠ رجل في سمائل لا يحرزون أي تقدّم، فالغافرية يتصدون لهم، لم ينضم صالح للثورة بعد وإمكانية التقدّم نحو مسقط تتضاءل. فيصل بن تركي يغادر بركاء بصحبة ٣٠٠ رجل لمواجهة عبد العزيز في سمائل».

وكتب في ٢ آب/ أغسطس:

«وقعت مواجهة بين قوات السيد تركي وقوات السيد عبد العزيز في وادي سمائل انتهت بمصرع خمسة رجال من رجال الأخير، ولم يطرأ عقب ذلك أي تغيير على مواقع المحاربين.

٦٢٩- في ٧ آب/أغسطس أبلغ الوكيل السياسي عن سقوط الثورة كما يلي:

«ترك عبد العزيز وجماعته وادي سمائل وآووا إلى الشرقية، وخلصت الثورة إلى نهاية. وكان ثمن تخلي الثوّار عن ثورتهم والعودة إلى بلادهم (١٠٠٠) ألف دولار دفعت إليهم من قبل أهالي العلاية، حيث زاروا السيد فيصل بن تركي وانضووا تحت لوائه».

٦٣٠- وصل السيد عبد العزيز إلى سمد مع ثلاث من حاشيته وأقام هناك.

٦٣١- خطط السيد تركي ضدّ السيد إبراهيم بن قيس:

كتب العقيد مايلز، في تقريره في ١٥ آب/أغسطس عام ١٨٧٨، عن تقدّم السيد تركي مستقلاً يخته إلى بركاء. وأمره قبائل معينة من الغافرية من جعلان إضافة إلى رجال من نخل بالانضمّام إليه، كتب التالي:

«تكمن خطّة سموه في مهاجمة قلعة الحزم، وهي واحدة من أقوى قلاع عُمان الخاضعة للسيد إبراهيم، وإذا ما فشل في احتلالها عمد إلى تخريب الأشجار وجداول الأنهار المجاورة لها، وإيقاع أكبر ضرر ممكن والسعي إلى اعتراض تجارتها مع الرستاق. وحظر أي استيراد للتمور وأي سلعة أخرى من تلك المنطقة إلى الساحل.

«تتنافى هذه الترتيبات العدوانية مع سياسة السيد تركي، ولا أراها حكيمة أو حسنة التوقيت البتة؛ فثورة السيد إبراهيم العام المنصرم قد تبرر القيام بعمليات انتقامية ضده، لكن حالة الضعف التي تعتري منصب سموه وعجزه الشخصي عن السيطرة على الأرض يجعل بدء الحرب ضدّ أقوى منافسيه خطوةً تنقصها الحكمة».

٦٣٢- في ٢١ آب/أغسطس، أورد العقيد مايلز مضيفاً:

«عاد السيد تركي إلى مسقط من بركاء متخلياً عن حملته ضدّ الحزم، صارفاً القوة التي جمعها لهذا الغرض، وبوصول سموه إلى بركاء، وإجراء استفساراته، وجد أن محصول التمر المحيط بالحزم قد تمّ جنيه كلّه، وأكثر من ذلك، علم بأن القوة المجاورة لقلعة الحزم من الهناوية أكبر من أن يستطيع أن يواجهها من دون إمدادات إضافية. فدفع وسرّح بني راسب والعرب الآخرين».

٦٣٣- الوضع في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر لعام ١٨٧٨ :

لم تقع أحداث أو تغيرات ذات أهمية سياسية خلال العام السابق لهذا التاريخ؛ فانهيار ثورة السيد عبد العزيز في تموز/ يوليو كشف عن افتقاره للتأثير الكبير وعن تعطشه إلى السلطة. لم يستعد صالح بن علي نفوذه المفقود عام ١٨٧٧، فيما ظلّ السيد إبراهيم بن قيس بمنأى عن الشقاق والمكيدة في معتزله بالرستاق وعيّن السلطان ولده الأكبر محمّد والياً على صحار.

٦٣٤- **انصياع كلّ من الشيوخ، عامر بن سالم، وراشد بن جمعة، وحمود الجحافي وأخيه علي بن سعيد للسلطان**؛ في ٢ كانون الثاني/ يناير لعام ١٨٧٩، أفاد العقيد مايلز :

«تمّ إطلاق سراح شيخي بني بوحسن، عامر بن سالم وراشد بن جمعة من الحبس في قلعة الميراني، وفي الوقت نفسه الذي وصل فيه إلى مسقط الشيخ حمود بن سعيد الجحافي الذي تأمر سنة ١٨٧٦م مع السيد عبد العزيز وصالح بن علي بإشعال ثورة في الشرقية. وبوصوله إلى مسقط قدم فروض الولاء لسمو السيد تركي بتوسط من شيوخ وقبائل الغافرية الثلاث: بني راسب، والهشم، والجنبة.

٦٣٥- في ١٧ شباط/ فبراير أفاد الوكيل السياسي مضيفاً :

«وصل علي بن سعيد الجحافي إلى مسقط لإظهار ولائه لسموه أصالة عن نفسه ونيابة عن أخيه الشيخ حمود بن سعيد الجحافي.

«كان حمود وعلي قد نبذا من قبل قبيلتهم الوهيبة. وهما يعيشان في حمى الجنبة.

«قدم إلى مسقط أفراد من قبيلة الجنبة، وكل من الشيخين: سيف بن حمود وولد وريكة اللذين يحتمي لديهما علي بن سعيد، وأخبرا سموه بأنّهما لم يقبلا حمود إلا بعد التأكد من أنّه سيقدم فروض الولاء لسموه. وبأنه لن يقدم على التحرش بمدن الساحل ثانية. تمت الموافقة على هذه الشروط من قبل حمود. وتم اعتباره فرداً من القبائل».

٦٣٦- **حكومة صاحبة الجلالة تطالب بالإيصالات الخاصة بمساعدات زنجبار المالية**؛ في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٨٧٩ تمّ تكليف المندوب السامي بـ:

«كلّفت حكومة صاحبة الجلالة، المسؤولة عن جزء من الساحل وكالة قنصلية زنجبار التقدّم بإيصالات رسمية عن كلّ الأموال التي ستدفع لسلطان مسقط تؤكد وصول هذه المبالغ إلى خزينته».

وفي ١٤ أيار/ مايو:

«بعدها سيتم أخذ الإيصالات من سموه على شكل ثلاث نسخ وترسل النسخة الخاصة بحكومة صاحبة الجلالة مباشرة إلى الدائرة».

٦٣٧- رغبة السيد تركي بـ (١) تعيين وكيل لمسقط في بندر عباس؛ و(٢) تأجير ذلك البندر وتوابعه من بلاد فارس. في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٨٧٨، أورد العقيد مايلز:

«أعرب الوزير السيد سعيد مؤخراً في نقاشٍ معي عن رغبته بوجود وكيل مقيم في بندر عباس وطلب رأيي في ذلك».

«قال السيد تركي إن رعيّة سموه في بندر عباس، وهم كثيرون من تجّار وحرفيين، لا تلقى في ظلّ السلطات الفارسيّة المعاملة أو الحماية اللازمة لمصالحهم التي يرغب بها سموه لهم.

«فرأى سموه أن وضع وكيل هناك كفيل برعاية مصالح الرعية العُمانية في جنوب بلاد فارس.

«أجبته بأنني سأكون سعيداً بنقل رغبته إذا أراد السلطان ذلك، وكان ردّ الوزير بأن سموه سيكون ممتناً لقيامه بذلك».

٦٣٨- وجه العقيد روس خطاباً إلى الحكومة:

«عرفت أن سموه يرغب في أن يكون لوكيله وضعاً رسمياً، خصوصاً بما يتعلق بالفارسيّة والحكومات الأخرى، ولا يبدو أن هذا هيّن يسير، فعلى الرغم من عدم وجود صعوبة في تنفيذ معاملات دبلوماسية مباشرة مع بلاد فارس نظراً إلى العلاقة الطيبة بين السيد تركي والحكومة البريطانية وغيرها، إلا أن قادة مسقط عهدوا بمصالحهم في بلاد فارس للحكومة البريطانية مؤخراً، وكبلدٍ غير ممثل في بلاد فارس وذي علاقة طيبة مع حكومتنا، كان على المندوب السامي في خليج فارس أن يتكفّل رعية مسقط في الساحل الفارسي.

«وفي رأيي، فإن رغبة سموه بوكيل له في بندر عباس معتمدة بالضرورة على دعم مندوب بريطانيا المحلي، وبالتالي فإنه لن يتمكن من رعاية مصالح رعيته. مع أني أعتقد أن رعية مسقط القاطنين في بندر عباس يلقون معاملة حسنة كالتي كانت تلقاها الرعية البريطانية. «إنني أعتقد بضرورة إحباط رغبة السيد تركي، لكنني سأطلع على توصيات مجلس سعادته قبل أن أقطع بهذا الرأي.

«لقد بدا في رسالة وجهها سمو السيد تركي إلى مراسل **الأخبار** في مقر المندوب السامي، بأن سموه يطمح إلى اكتراء بندر عباس ولكنني أرى أن هناك صعوبات قاهرة تعترض رغبته».

٦٣٩- في٢٧ شباط/فبراير أورد العقيد مايلز مضيفاً:

«أرسل سمو السيد تركي برقية عبر وزيره السيد سعيد إلى حكومة الشاه في طهران يطلب اكتراء بندر عباس بشروط المستأجر الحالي نفسها، أرسلت البرقية إلى وزير الخارجية ووعد بـ (بيش كيش) إذا ما قبل الطلب».

٦٤٠- رفعت وجهة نظر الحكومة إلى المندوب السامي بالرسالة التالية:

«لقد طلب إليّ تقييد استلامي رسالتيك رقمي ٨٢ و ١٠١ المؤرختين في ٢٣ شباط/فبراير و٧ آذار/مارس على الترتيب معتبراً:

(١) طلب سلطان مسقط بوضع وكيل له في بندر عباس.

(٢) رغبة سموه في الحصول على تجديد اكتراء بندر عباس وتوابعه من قبل بلاد فارس.

«في ما يخص النقطة الأولى، فإنه يمكن إبلاغ السيد تركي بعدم ممانعة الحكومة البريطانية إرسال وكيل لسموه إلى بندر عباس لفرض حماية مصالح رعيته في البندر. وأوضح حاكم القنصلية العام أنه فيما كانت تسعى بعثة صاحبة الجلالة من أجل ترتيب اكتراء مسقط لبندر عباس في كانون الأول/ديسمبر، صرح الصدر الأعظم بأنه في حال أرسل حاكم مسقط وكيله، لن يتم الاعتراف به رسمياً. أعاق هذا التصريح تشجيع الحكومة الهندية لمشروع سموه في انتداب وكيل له. وآمل أن يتم إبلاغ سموه بأن السماح بإرسال وكيل من مسقط إلى بندر عباس متوقف على الحكومة الفارسيّة».

٦٤١- يبدو أن السيد تركي قد أهمل كلا الأمرين.

٦٤٢- دفع المساعدات الزنجبارية شهرياً بدلاً من دفعها ربعياً؛

في حزيران/يونيو عام ١٨٧٩، رفع السيد تركي إلى الوكيل السياسي رغبته بأن تدفع زنجبار مساعداتها شهرياً لا ربعياً. رفع الطلب مرفقاً بتوصية بقبوله إلى المندوب السامي، فصادقت عليه الحكومة.

٦٤٣- اعتقال السيد عبد العزيز بن ثويّني في بركاء وحبسه في مسقط ثمّ ترحيله إلى لينغا؛ رفض السيد تركي إعطاءه أية منحة[١٠٩].

٦٤٤- في الثالث من حزيران/ يونيو من عام ١٨٧٩، كتب العقيد مايلز:

«تمَّ إحضار السيد عبد العزيز بن ثويني، والذي أُشيع عن قيامه بأعمال شغب وأذى في هنجام وأماكن أخرى من الخليج مؤخراً، من بركاء إلى مسقط واحتجزه السلطان في قلعة الميراني، وحصلت على تأكيد من السلطان عبر وزيره بأن الرجل سالم من الأذى ويلقى معاملة حسنة. وأبلغني سموه عن اعتزامه إرسال عبد العزيز إلى زنجبار في أول باخرة بريد.

٦٤٥- رفض السيد عبد العزيز الذهاب إلى زنجبار، وفي ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر، ورد عن الرائد سميث أن السلطان قد أرسله إلى لينغا، والتي سيغادرها إلى بوشهر، كما التمس من المندوب السامي أن يتشفع له لدى السيد تركي كي يزيد منحته المالية أو أن يأذن له بالإقامة في مسقط.

٦٤٦- برغم جاهزية السيد تركي للقيام بأي شيء يراه المندوب السامي، فلقد بدا متبرماً بتلبية أي من الطلبين، ولم ير العقيد روس سبباً يحتم الضغط عليه.

٦٤٧- بدء الحزازات بين السيد تركي وقوات الإحساء والنجدي؛ مقتل زعيم الحساوية من قبل نجدي.

في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر لعام ١٨٧٩، ورد من الرائد سميث أن مشاعر البغضاء بين الحساوية والنجدية الذين أُوكل إليهم الدفاع عن مسقط ومطرح من قبل السيد تركي، قد تضخمت بمقتل زعيم الحساوية، عبد الرحمن الأشقر من قبل نجدي:

«في ساعة مبكرة من صباح يوم الأحد، كانت الجماعتان تقدّمان عرضاً في قصر السلطان لغرض تجنيدهم. في غضون ذلك، استثيرت اتهامات قديمة متبادلة في ما بينهم، لكن جماعة الحساوية غادرت القصر في هدوء تاركين زعيمهم مع بعض أتباعه في القصر، وكذلك مبارك ولد شبيكة في نفر يفوقهم عدداً، وفيما كان عبد الرحمن الأشقر يهمُّ بمغادرة القصر سبقه أحد أتباعه وعند خروجه من البوابة أطاح

---

(١٠٩) إن ما تقدّم من تاريخ السيد عبد العزيز بن ثويني، كما جاء في تقرير وكيل مسقط، وارد في الفقرات (٥٠٩، و٥٥٠-٥٥٢) من هذا التوثيق.

به سيف نجدي الذي كان يكمن له في الخارج. هرع عبد الرحمن إلى الخارج إثر سماعه الضجة مستطلعاً، وفيما كان مكباً على جسد تابعه الجريح، انطلق الرصاص إلى ظهره فأسلم روحه في الحال مثخن الجراح».

٦٤٨- رأى الرائد سميث أن نزاعاً وشيك الحصول سيقوم في الشوارع بين الحساوية والنجدية، فأبرق إلى المندوب السامي بضرورة إرسال بارجة تظل في مسقط كحلٍّ مؤقت، فطلب العقيد روس إلى قائد أسطول صاحبة الجلالة بيكون تنفيذ طلبات الرائد سميث، على الرغم من اعتقاده بقدرة السلطان على ضبط الموضوع وحلّ الخلاف بنفسه.

٦٤٩- وصدق اعتقاده، أورد الوكيل السياسي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر بأن الأمن قد استتب بين الحساوية والنجدية.

٦٥٠- عودة السيد بدر بن سيف إلى مسقط؛

في السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر لعام ١٨٧٩، أورد الرائد سميث بأن السيد تركي قد دعا السيد بدر بن سيف الذي نفاه إلى زنجبار في آذار/مارس عام ١٨٧٨، للعودة إلى مسقط، وقد قام السلطان بذلك بغير علم وزيره السيد سعيد، والذي اشتهر بعدائه الشديد للسيد بدر.

٦٥١- وصل السيد بدر إلى مسقط في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، واستقبله السلطان بجفاوة بالغة، وعين والياً على مطرح في شباط/فبراير عام ١٨٨٠.

٦٥٢- خلاف بين عرب رأس الحد وصور حول استخدام مدخل خور جرامة؛ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧٩، كتب السيد تركي إلى الرائد سميث:

«ما أريد قوله هو أن أهالي رأس الحد لم ينفكوا يضايقون المراكب التي تأوي إلى خور جرامة دون ما سبب. حاولنا ردعهم عن ذلك، وهذه المراكب تتبع دولاً مختلفة، وبعضها يحمل الأعلام البريطانية، وبعضها الآخر يحمل لوازم رعاياها، وعندما كان صديقنا السيد روبيرتسون معنا، قام بإرسال بارجة إلى هناك، وكانت تحمل أحد مندوبينا، ومن وقتها لم تقع أي مضايقة، ولكن بلغنا الآن أنّهم ينوون إغلاق الخور مجدداً، وبما أن سفننا ليست هنا، أجدنا مضطرين لإزعاجكم بطلب إرسال بارجة تساعدنا على هؤلاء المشاغبين.

٦٥٣- أبلغ الرائد سميث طلب السلطان إلى كبير رباني البحرية، طالباً زيادة إحدى سفن صاحبة الجلالة لصور، وخور جرامة، ورأس الحد، إضافة إلى السماح لمأمور ينتدبه السلطان لغرض التسوية بين العرب.

٦٥٤- **سفن صاحبة الجلالة ريدي تؤدي مهمتها**؛ أورد ضابط البحرية إدوارد تحرّكاته كالآتي:

«قمت بزيارة صور وخور جرامة لغرض تسوية الخلاف بين أهالي البلدتين وفتح ميناءي خور جرامة والهجيرة أمام التجار الشرعيين. أخبرني الأعيان أن النزاع قد سوي بينهما ولكنني رأيت أن أوضح لكلا الطرفين خطورة استغلال النزاع بينهما كذريعة لإغلاق الموانئ أمام التجار الشرعيين.

حصلت على وعد من كلا الطرفين بأن لا تغلق الموانئ في المستقبل لأي سبب وأن لا تتم أي إعاقة لسفن الماء والمؤن.

«هذه الوعود مدرجة في رسائل موجهة لسمو سلطان مسقط، والتي سأرفقها طيّ التقرير.

٦٥٥- أبدت الحكومة رضاها عن الإجراءات التي اتخذها الرائد سميث بهذا الخصوص.

٦٥٦- طلب السيد تركي من الوكيل السياسي محاكمة أحد رعايا مسقط بتهمة السرقة في محكمة القنصلية. في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٩، أورد الرائد سميث أن السلطان قد كتب يطلب محاكمة لص زنجي رديء السمعة قام باقتحام متجر للهنود وسرقة مقدّرات بقيمة ٩٠ روبيّة، وطالب بنفيه إلى الهند حال ثبوت إدانته.

٦٥٧- شدد الرائد سميث على ضرورة إعطائه صلاحية تلبية هذا الطلب، لضرورة تخليص مسقط من أمثال هذا الشخص المشين الذي إن تُرك أمره للسلطان، فإنه سرعان ما سيعود حراً طليقاً.

٦٥٨- لكن رأي العقيد روس كان كالآتي:

«لما كان نطاق صلاحية القنصلية سارياً فقط على رعايا بريطانيا أو من هم في اعتبارهم، فإن محاكمة شخص من رعايا مسقط وإدانته في محكمتهم لن يكون قانونياً، لذلك ولأسباب أخرى نرى عدم تلبية طلب سموه».

٦٥٩- صادقت الحكومة على هذا الرأي.

٦٦٠- تعويض التجار الهنود الذين تعرضوا للنهب في مطرح أثناء ثورة الشيخ صالح بن علي والسيد إبراهيم بن قيس في تموز/ يوليو عام ١٨٧٧.

أخفقت مذكرة العقيد روس المرفوعة بهذا الصدد في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٧٧، وفشلت في الوصول للحكومة، كما أسلف[١١٠]، وتم إرسال نسخة منها في أغسطس عام ١٨٧٩، وجاء الرد يحمل التعليمات التالية:

«تصادق الحكومة الهندية على آرائكم المرفوعة في المذكرة المرفقة بالرقم ٢٧٦، والمؤرخة في ٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٧٧، وعلى الرغم من مضي ما يزيد عن عامين منذ مهاجمة صالح بن علي وخلفائه لمسقط، ترى الحكومة الهندية السماح للحكومة البريطانية باختيار المناسبة اللائقة لتحديد العقوبة، وترى أن انقضاء الوقت لا يشكّل سبباً كافياً لإعفاء قادة الشغب والبلبلة من دفع العوض المالي الذي فرض عليهم.

«ولكنني على الرغم من ذلك أطلب إليك أن تخص الحكومة الهندية برأيك حول ما إذا كان الوقت المنقضي أو أي ظروف أخرى تجعل تبني توصيات الفقرة رقم ١٩ من مذكرتكم، واردة الذكر أعلاه، غير محبذٍ.

«فإذا رأيت أن ليس ثمة موانع لتنفيذ ما اقترحته آنفاً، أرجو إخطارنا بذلك في برقية، أما إذا رأيت معالجة الأمر بشكل آخر فإني أرجو سرعة الكتابة إلينا».

٦٦١- العقيد روس في محاولته تزويد الوكيل السياسي في مسقط برأي دقيق حول المسألة بعد التمعن في اتصالاته ومشاوراته مع السلطان، رأى أن «هناك ثلاث مسارات ممكنة واضحة:

١ـ أن تنفذ توصيات السيد روبيرتسون الأصلية.

٢ـ أن يحدد قيمة التعويض من قبل السلطان.

٣ ـ أن يتم ترقّب المناسبة المؤاتية لتحديد العقوبة على القادة أو القبائل المعتدية».

٦٦٢- أوصى الرائد سميث بالمسار الأول، مبيناً إضافة إلى أسباب أخرى بأن:

«لم يجدّد السلطان أي صلات ودية بهم، كما قطعت منحة قادة الشغب التي كان يدفعها سموه، وبالرغم من محاولاتهم رأب الصدع إلا أن سموه لم يبد أي استجابة».

---

(١١٠) تتمتها في الفقرة (٥٧٥).

وبدا لاحقاً أن المعلومات التي وردته في هذا الصدد خاطئة.

٦٦٣- في الوقت ذاته، طرح الرائد سميث للمداولة برنامجاً مفصلاً، وبياناً يصدر إلى قبائل عُمان كافة، فاستحسن العقيد روس الاقتراح الأخير وأبرق إلى الحكومة:

«أنصح بتبني الترتيبات الواردة في مذكرتي المرفوعة في ٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٧٧، ويتفق معي في هذا الرأي الوكيل السياسي في مسقط، والذي قام برفع تقارير وافية ومقترحات شاملة تبدو غاية في الحكمة. أهمها تثبيت القيمة الكلية للتعويض المفروض بمبلغ ١٠٠٠٠ دولار يتحمل صالح بن علي شخصياً مبلغ ٢٠٠٠ دولار، ويتحمل الحجريين مبلغ ٤٠٠٠ دولار، بينما يفرض بقية المبلغ على قبيلتي الحرث والحبوس. وأؤكد ضرورة أن تكون المطالبة بالدفع موجهة من قبل السلطان والوكيل السياسي متزامنة مع فرض الحظر على ممتلكات المخربين في صور ومسقط. ما لم يتم الدفع خلال الشهر الأول، تصادر الممتلكات وتحظر الإمدادات من الساحل. توضع هذه الإجراءات قيد التنفيذ قبل منتصف كانون الثاني/ يناير، وإلا فإنها تؤجل حتّى أيلول/ سبتمبر. وينظر فقط بتلبية طلب السلطان بوجود بارجة بريطانية في صور».

ردت الحكومة: «يسمح بتفويض السلطان بالمطالبة بمبالغ تعويضية من القبائل المخّربة وفرض الحظر على ممتلكات المخربين في صور ومسقط معاً، يجب أن يعرف قادة القبائل جيداً عواقب عدم الانصياع، وبأنه ما لم يتم الدفع خلال الشهر الأول ستصادر الأملاك وتقطع الإمدادات، ونرجو أن توضح في ما إذا كان يستحسن أخذ المنح التعويضية لثلاثة الأرباع فقط كما رأى السيد روبيرتسون. وستكون هناك رسوم مجموعها ٧,٥٠٠ دولار تؤخذ من القبائل، وغرامة خاصة تفرض على الشيخ صالح تختزل قيمتها إلى ١,٥٠٠ دولار. ونرى تلبية طلب السلطان بوجود بارجة بريطانية له في صور».

٦٦٤- في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٧٩، أبرق العقيد روس إلى الوكيل السياسي للبدء بتنفيذ الترتيبات التي تمّ إقرارها، بفرض ٧٥٠٠ دولار على القبائل و ١٥٠٠ دولار على الشيخ صالح بن علي. وقبل أن يتم تنفيذ هذه التعليمات كان الرائد سميث قد نقل إلى قندهار، فطلب السيد تركي إثر ذلك وبتوصية من العقيد روس تجميد الموضوع حتّى أيلول/ سبتمبر، فوافقت الحكومة معلنةً:

«إن طلب إرجاء موضوع القبائل ينتظر اقتراحات خطيّة منكم، فمصالح الرعية البريطانية المتضررة التي سيتم تأجيل تعويضاتها ثانية تحتاج إلى بحث وتفكير».

٦٦٥- الاقتراحات الخطيّة التي رفعها المندوب السامي جاءت كالتالي:

«سأقوم برفع بيان أخاطب به القبائل وأعيانهم والذين سيتم تحديد التعويضات المالية التي ستجبى منهم».

«أما التوصيات التي سأقدمها بخصوص الجزء الأخير من برقيتكم والمتعلق بمصالح الرعية البريطانية وتأثرها بتأجيل دفع التعويضات مجدداً كما ورد في البيان أيضاً. وإذا امتُنع عن الدفع خلال شهر فإنني أقترح رفع النسبة بمقدار ١ في المئة عن كلّ شهر من التأخير.

بيان

«بأوامر من الحكومة الهندية، أرفع إليكم البيان التالي:

«تعلمون بأنه قد تمّ تحذيركم من قبل الوكيل السياسي للحكومة الهندية من العواقب الوخيمة المترتبة على مشاركتكم في الثورة التي قامت ضدّ سمو السيد تركي في حزيران/ يونيو عام ١٨٧٧، قبل أن تصلوا إلى مطرح ومسقط، ومن إصراركم على مهاجمتها، كما وتم تحذيركم من مغبة تحمل المسؤولية أمام الحكومة عن الخسائر والأضرار التي قد تلحق بالرعية البريطانية جرّاء ذلك.

«وبإهمالكم لهذا التحذير، تابعتم مهاجمة مطرح ومسقط، موقعين أضراراً ظالمة غير مبررة بحق رعايا بريطانيا.

«وبما أن الحكومة الهندية قد تمنعت في الظروف المصاحبة لهذه الخسائر ونطاقاتها، قررت إلزام المتمردين من القبائل وأعيانهم بالتالي:

«الشيخ صالح بن علي الحارثي ١,٥٠٠ دولار

«قبيلة الحجريين ٣٧٥٠ دولاراً

«قبيلة الحرث ٢٧٥٠ دولاراً

«قبيلة الحبوس ١٠٠٠ دولار

«ويخول سمو السيد تركي بمطالبة وجباية هذه التعويضات عن خسائر الرعية البريطانية، وها نحن نعلمكم بأنه يقوم بذلك بدعم وموافقة من الحكومة البريطانية، وبموجب هذا فإنكم تدركون بالتأكيد ضرورة دفع التعويضات المطلوبة منكم وبالسرعة الممكنة، ومن جانبنا سنؤمن ظروف السلامة لحاملي التعويضات إلى الساحل.

«إذا تمّ الدفع خلال شهر من استلام هذا البيان، ستقبل هذه الأموال كتعويضات نهائية وسيتم إعطاؤكم إشعاراً لتبرئتكم من أي التزام آخر، و إلا فسيتم إلزامكم بدفع مبالغ مضاعفة تقدرها الحكومة».

توقيع العقيد ركن أي سي روس

الوكيل السياسي

أبرقت الحكومة بالرد:

«تمت الموافقة على إصدار البيان ويسمح بقبول مبررات منطقية لتأجيل الدفع ولا داعي الآن لبحث أي إجراء قهري بدفع التعويضات حتّى أيلول/ سبتمبر».

٦٦٦- أمر العقيد روس الوكيل السياسي الدكتور روبيرتسون أن يصدر البيان وأن يرتب مع السلطان التعجيل بالرسائل التي تتضمن الفحوى ذاته.

٦٦٧- أساء الدكتور روبيرتسون فهم فحوى الرسائل التي ردَّ بها الشيخ صالح بن علي والقبائل على السلطان والوكيل السياسي، لقصور في ترجمتها من قبل ديوان مسقط، وخلص العقيد روس، بعد إرساله الترجمة القويمة إلى الرائد غرانت الذي خلف الدكتور روبيرتسون، إلى النتائج التالية:

«طلب الشيخ صالح من سموه أن يحدد شخصاً يتفاوض معه، وأفاد بأنه قام شخصياً بدفع ما يعوض الخاسرين عن خسارتهم. وأفاد حسين بن محمّد من قبيلة الحرث، أن البراوانة وهم فرع من قبيلة الحرث، لم يتورطوا في ثورة عام ١٨٧٧. كما وأكد هلال بن سعيد وبدر بن محمّد من قبيلة الحجريين، بأن السلطان قد عفا عنهم وأن تسوية مرضية قد تمت بينهم.

كانت قبيلة الحبوس هي الوحيدة التي ردت مباشرة على الوكيل السياسي، حيث أظهروا استعدادهم التام لتنفيذ طلبات السلطان.

«كان معروفاً لنا أنه لم تتم أية تسويات بين سموه وأي من القبائل وأعيانها منذ قيامهم بالثورة».

ردَّ الرائد غرانت:

«أما بالنسبة لإفادتي هلال بن سعيد الحجري وبدر بن محمّد الحجري أن السلطان قد عفا عنهما وأن تسوية مرضية قد تمت بينهما، فلقد أقر سموه بأن كليهما قاما بزيارات ودّية عديدة إلى مسقط، ولكنه أنكر أن أي إشعار بالعفو قد صدر منه بحق ما ارتكباه في ما يتعلق بثورة عام ١٨٧٧.

«في رأيي، أن حقيقة وجود علاقة طيبة بين السيد تركي وشيخي الحجريين واستقباله لزياراتهم الوديّة لمسقط، كافية لتبرير اعتقادهم بعفو السلطان عنهم، وأنا متأكد أن هذا هو أغلب الظن».

٦٦٨- صادق العقيد روس على وجهة نظر الرائد غرانت وبالتالي قررت الحكومة الآتي:

«بعد إصدار البيان وإقرار القبائل به، رأى سعادته ضرورة تطبيق البيان بالإجراءات اللازمة لتفعيله.

«بالتالي يجب إعلام سمو السلطان، للأسباب المطروحة أعلاه، بأن له أن يحصل على دعمنا في تحصيل هذه التعويضات إذا لزم الأمر، وإلا فإنه سيتحمّل تبعات الدفع بنفسه. وإذا ما تمّ تبني **المسار الأول**، فإن الدعم الوحيد الذي سيطلب من الحكومة هو إرسال بارجة إلى صور إلا إذا لم تكن هنالك حاجة إليها، وبدا لسعادته أنه بوجود هذا الدعم وبنصائح الوكيل السياسي سيتمكن سموه من جمع التعويضات بالتقسيط إذا لزم الأمر ومن دون مشقة، وإذا ما اختار السلطان **المسار الثاني**، يمكن اتخاذ إجراءات بتحصيل التعويضات منه بالتقسيط عن طريق مساعدات زنجبار».

٦٦٩- بعد توجيه الرائد غرانت للتحقق من نوايا السلطان، وصفها كالتالي:

«يتم التحفظ على كلّ شيء حتّى الأسبوع الأول من أيلول/ سبتمبر، بعدها، وفي حال أورد مبعوثو سموه أن محاصيل القبائل وصلت بكميات كافية إلى مطرح وصور، سيتقدم يخت دار السلام مصحوباً بواحدة من سفن صاحبة الجلالة إلى دار السلام وتضع يدها على ما يفي بتغطية العوض المالي المطلوب من الحجريين؛ فيما سيهتم سموه بمحاصيل القبائل الأخرى الموجودة في مطرح.

«لا يمتلك سموه أن يقترح أي طريقة ليتم بها تحديد واقتطاع الغرامة المطلوبة من صالح بن علي، لأنه لا يستورد شيئاً من موانئ عُمان ولا أملاك له على الساحل هناك».

٦٧٠- سعياً إلى تطبيق الخطّة أعلاه، أرسل السلطان السيد بدر بن سيف في ١٦ أيلول/ سبتمبر في يخته دار السلام إلى صور لوضع السيد بدر اليد على محاصيل قبيلة الحجريين التي ورد إليه وصولها إلى هناك.

كما وصل هناك على سفينة صاحبة الجلالة (ديرك) الرائد غرانت ووجد أن المعلومات التي وردت إلى السلطان غير صحيحة، إذ لا وجود لمحاصيل تابعة

للحجريين في صور، وبأن الحرب الداخلية بين القبائل قد أعاقت التبادل التجاري الداخلي بعض الوقت.

٦٧١- مفاوضات لاحقة بين السلطان والقبائل أفضت إلى الاتفاق على دفع ضريبة خاصة بمقدار دولار للبهار الواحد من التمر على كلّ تمور الشرقية التي تردّ مطرح، إلى أن يغطي المبلغ قيمة العوض المطلوب.

٦٧٢- صادقت الحكومة على الطريقة المطروحة في تحصيل العوض المالي من القبائل بهذا الشكل التدريجي.

٦٧٣- **الوضع في الأول من كانون الثاني/يناير ١٨٨٠**؛ كان عام ١٨٧٩ هادئاً في عُمان ولم يطرأ تغير مهم على الأوضاع.

٦٧٤- **تخطيط السيد تركي لشراء جزيرة طمب من وكيل الحاكم في لينجا**؛ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٨٨٠، أورد الدكتور روبيرتسون الوكيل السياسي، بأن السيد تركي قد بدأ مفاوضات مع الشيخ يوسف، وكيل الحاكم في لينغا لشراء جزيرة طمب، قرب لينغا، وطلب معرفة ما إذا كان وكيل الحاكم يملك صلاحية التصرُّف في الجزيرة من دون الرجوع إلى الشاه. ردّ العقيد روس بأن الشيخ يوسف لا يملك أي صلاحية تخوله التصرف بالجزيرة من دون اعتماد الحكومة الفارسيّة والتي لا يبدو أنها ستوافق على الموضوع إطلاقاً.

٦٧٥- **حوالة بمقدار ٣٠٤٦,٥ دولار من سلطان زنجبار إلى الوكيل السياسي في مسقط إلى السيد عبد العزيز**؛ في أيار/مايو ١٨٨٠؛ بعث سلطان زنجبار بحوالة قدرها ٣٠٤٦,٥ دولار عبر الوكيل السياسي في مسقط لتسليمها إلى السيد عبد العزيز كحصته من تركة أخيه، طلب السيد تركي من الرائد غرانت عدم دفع المبلغ كلّه للسيد عبد العزيز، بل تقسيطه إلى ١٠٠ دولار شهرياً حتّى يحين موسم التمر حيث يمكن إعطاؤه الرصيد المتبقي.

اعتمدت الحكومة هذا الرأي، معتبرةً:

«لا يجب دفع المبلغ إلى عبد العزيز في عُمان، بواسطة الوكيل السياسي إلا بمصادقة من تركي».

٦٧٦- رفض السيد عبد العزيز استلام المبلغ على دفعات، فاقترح العقيد روس ووافقته الحكومة على ذلك، إلى حفظ المبلغ لدى الوكيل السياسي لحين بداية موسم التمر حيث يمكن دفعه إليه جملة من دون المخاطرة بأمن عُمان.

٦٧٧- في تشرين الثاني/ نوفمبر، طلب السيد عبد العزيز إلى العقيد روس - وكان السيد تركي لا يزال معارضاً دفع المبلغ جملة لأخيه - أن تكون الدفعة الشهرية ٢٠٠ دولار عوضاً عن ١٠٠ دولار، فوافق السيد تركي، وعليه دفع الوكيل السياسي قيمة خمسة أشهر متأخرة للسيد عبد العزيز، ثمّ بقية المبلغ على شكل دفعات شهرية بـ٢٠٠ دولار.

٦٧٨- **تزويد السيد تركي بثمن البارود من ترسانة بومباي ١٨٧٤**؛ في ٨ شباط/ فبراير عام ١٨٧٤، أبرق العقيد روس إلى الحكومة الأخذ في الاعتبار النظر في طلب تركي بتزويده بمئة برميل من البارود، على أن يتم دفع ثمنه، وفي ٢ آذار/ مارس أوردت حكومة بومباي إلى الحكومة الهندية بأن التعليمات للترسانة الرئيسة قد صدرت بتلبية الطلب، ولم تتم المطالبة بثمنه حتّى آذار/ مارس عام ١٨٨٠، حين كتب اللواء مدقق الحسابات إلى الوكيل السياسي في مسقط أن مبلغاً مقداره ١٠٠٩٨ روبية لا يزال مستحقاً على سلطان مسقط لتزويده بالبارود من مخزن المعدات الحربية عام ١٨٧٤.

٦٧٩- اقترح الرائد غرانت في ضوء إفلاس السيد تركي، بأن على الحكومة أن تقبل التسديد على شكل أقساط تؤخذ من مِنح زنجبار المالية وبموافقة الحكومة على ذلك، تمّ تحديد قيمة القسط بـ١٠٠ دولار شهرياً بناءً على طلب السيد تركي.

٦٨٠- **إغراق إحدى جواري السيد تركي بأمر منه**؛

في ٢٤ أيار/ مايو عام ١٨٨٠، أورد الرائد غرانت بأن إحدى جواري السيد تركي قد وجدت حبلى علماً بأن سموه لم يعاشرها منذ سنتين. فأمر بربطها في جراب وإغراقها في البحر. أبلغ الرائد غرانت السلطان، عبر وزيره بأنه مسؤول عن الإفادة عن هذه الحادثة للمندوب السامي، وأنه واثق تماماً من أن مثل هذا العمل البربري سيلقى استنكاراً كبيراً من قبل الحكومة البريطانية.

٦٨١- استحسنت الحكومة ما قام به الرائد غرانت وأمرت بإخطار السلطان بذلك عبر وزيره.

٦٨١- أ- **مخاوف الوزير السيد سعيد من تحامل السيد تركي عليه**؛

أورد الرائد غرانت في ٧ حزيران/ يونيو عام ١٨٨٠، بأن الوزير السيد سعيد قد أبلغ الوكيل عن مخاوفه من تحامل السلطان عليه وإمكانية طرده وطلب إليه الحماية من قبل الوكيل السياسي. في ردّ على طلب التعليمات كتب العقيد روس للرائد غرانت التالي:

«حول رأيي فإن الأمر دقيق؛ وأرى أن أي إستجابة لمطلب السيد سعيد يجب أن يكتنفها الحذر، فالوعد بحماية الوزير قد يجر علينا قطيعة ونفوراً، وأرى أن أفضل ما يمكن فعله هو إبلاغ الوزير بأنه ومع أننا نكن له مشاعر وديّة، ونضمن له الراحة والرضا أثناء أداء عمله مع الوكالة، فإنه من غير الممكن الاستجابة لمطلبه، أو الطلب إلى الحكومة إصدار أوامر تخص هذا الأمر الشائك إذا ما حصل، ونأمل ألا يحصل. لا أعتقد إنّك تستطيع فعل ما هو أكثر من دون أن يبدو ذلك انتقاصاً من الثقة في السلطان».

٦٨٢- صادقت الحكومة على هذا الرأي.

٦٨٣- خاريتاس من اللورد لايتون واللورد رايبون إلى السيد تركي؛

أعلن اللورد لايتون واللورد رايبون للسيد تركي مغادرتهما ووصولهما إلى الهند على متن خاريتاس بتاريخ ٨ حزيران/ يونيو و١٢ تموز/ يوليو على الترتيب.

٦٨٤- تجدد الخلافات بين عرب رأس الحد وصور بخصوص استخدام مدخلي خور جرامة وخور حجارة؛ في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٨٠، أورد العقيد مايلز أن خلافات جديدة قد ظهرت حول استخدام قوارب التجارة المحلية لخور جرامة وخور حجارة من دون دفع بدل، وقد حدد شيخ قبيلة الموالك من رأس الحد، رسماً بمقدار ١٠ دولارات على كلّ واحدة من سفن البغلة الثلاث التي أوت إلى أحد الخورين. أوفد السيد تركي وزيره السيد سعيد في يخته دار السلام إلى صور ورأس الحد لتفعيل الإجراءات التي يجب اتخاذها للحد من مثل هذه المضايقات لتجار القوارب من قبل الموالك، ثمّ تبعته إثر طلب السلطان سفينة صاحبة الجلالة وودلارك داعمة حضوره. وأورد العقيد مايلز النتائج التالية:

«أعلمني سموه أن جهود السيد سعيد قد وضعت حداً للنزاع، وكانت إجراءاته قائمة على أن يعتبر أي رسم يؤخذ مستقبلاً على دخول قوارب التجارة خوري جرامة وحجارة لاغياً وغير قانوني، وسيكون دفع البدل قاصراً على المساعدات التي تقدّم لتجار القوارب، ويوصي بتقديم كمية صغيرة من الأرز أو التمور كهدية للشيخ في بعض المناسبات لإبداء حسن النية والحماية».

٦٨٥- تعين قنصل للولايات المتحدة في مسقط؛

في ١٦ آب/ أغسطس عام ١٨٨٠، أورد الرائد غرانت بأن السيد ماجاير أحد رعايا بريطانيا الساكنين والمتاجرين في مسقط، قد عيّن قنصلاً للولايات المتحدة هناك.

٦٨٦- **وضع حارس من المشاة الأصليين في مسقط لحماية الوكالة؛** اقترح العقيد روس، إثر بعض السرقات في الطش خانة في مسقط والتي أفاد عنها الرائد سميث في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٧٩، ضرورة تزويد الوكالة والخزينة بحارس، وكان الطلب ذاته قد صدر عن المندوب السامي في آذار/ مارس عام ١٨٧٨ ولكنه أُهمل.

٦٨٧- وافقت الحكومة على وضع كتيبة حراسة هافيلدار (Havildar)، ودفع مبلغ ١٠ روبيات بدل سكن، كما دفعت ٢٠٠ دولار لغرض إجراء الإصلاحات اللازمة للمبنى. وتم تعزيز الكتيبة في ما بعد باقتراح من العقيد مايلز، لتصبح قوة مكونة من هافيلدار واحد و١٥ من ضباط صف وجنود، وعامل لخدمة الوكالة والكتيبة.

بي. جي. سي روبيرتسون

بوشهر

مساعد المندوب السامي، خليج فارس

٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٨١

V

شؤون مسقط
من ١ كانون الثاني/يناير ١٨٨١م،
إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٨٨٤م
(الفقرات ٦٨٧/أ ــ ٧٥٥)

٦٨٧/ أـ الوضع في الأول من كانون الثاني/ يناير عام ١٨٨١ ؛

في هذا التاريخ تنعمت عُمان بعامين من هدوء فريد، فمنذ ثورة السيد عبد العزيز في تموز/ يوليو عام ١٨٧٨، لم تقم أية محاولة لنزع السيد تركي من السلطة، فقام في تلك الأثناء بتعزيز نفوذه بتعيين ولديه فيصل وفهد واليين على نزوى وبركاء على التوالي. كما تمكن إثر إهدائه اليخت البخاري دار السلام من أخيه السيد برغش في زنجبار، من بسط بعض سلطانه على الساحل وقد وصف العقيد مايلز الوضع في آذار/ مارس عام ١٨٨١ على النحو التالي:

«نفوذ سمو السيد تركي اليوم راسخ رسوخه المعتاد، فهو ليس بين أن يكون على تحالف مع الغافرية أو تحالف مع الهناوية، ولكنه يعمل على الحفاظ على علاقات طيبة مع كلا الطرفين في الوقت ذاته. كما كِبِر ولداه ويساعدانه وعلى الرغم من أنهما ناشئان فإنهما يحظيان بالثقة في ولايات المدن العُمانية الثلاث الأهم؛ صحار ونزوى وبركاء. فهيمنته جليّة في كلّ مكان. إضافة إلى أن ندّاه الوحيدان اللذان يمكن أن يقفا ضده وهما السيد عبد العزيز وقريبه السيد إبراهيم بن قيس، كلاهما يفتقر تماماً إلى الموارد وليس لديهما أية شيعة أو تجمع ذي بال، لكن

تجدر الإشارة بالمقابل إلى أن سلطة سموه على المناطق الداخلية من عُمان لا تزال كما كانت من قبل، اسمية، ونفوذه على الشعب هناك قليل أو معدوم، ولم يأخذ منهم أية ضرائب تزيد عما اختاروا هم دفعه».

٦٨٨- مسقط وظفار: قلاقل في ظفار وإرسال بعثة من مسقط لإعادة النظام؛

في حزيران/ يونيو عام ١٨٧٦، أورد العقيد مايلز أن السيد فضل بن علوي رجل الدين المتهم باغتيال محصل الضرائب من كليكت والمبعد من الهند عام ١٨٥٨، قد تولى حكومة ظفار، الواقعة على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية باسم الباب العالي. في ذلك الوقت ادّعى السيد تركي تبعية ظفار لمسقط، وطلب من الوكيل السياسي تدخل الحكومة لتساعده في استعادتها. وحول دعوى مسقط السيادة على ظفار صرح العقيد مايلز بالتالي:

«في العام ١٨٢٩، بعد مقتل القرصان الهرم السيد محمّد عقيل الجعيبي، تمّ احتلال ظفار بقوةٍ تحرّكت من مسقط بقيادة سمو السيد سعيد، ثمّ قام سموه بعرض حكمها على عبد الرحمن، أخ السيد محمّد، وهو تاجرٌ في بومباي لكنه رفض المنصب. وبعد فترة وجيزة تراجعت قوات السلطان للخدمة في شرق أفريقيا ومنذ ذاك الوقت لم يتعرض أي أحد للمنطقة. وبرغم أن وجهاء الشيوخ اعتادوا زيارة مسقط لتقديم فروض الطاعة والولاء لِكُلّ حاكم جديد يعتلي السلطة، ففي الواقع يبدو أنهم في السنوات الخمس الأخيرة أبدوا الولّاء لسمو السيد تركي».

٦٨٩- لم تستجب الحكومة لطلب العون الذي رفعه السيد تركي وظلت ظفار في حوزة السيد فضل حتّى شباط/ فبراير عام ١٨٧٩، حين ثار سكانها عليه وطردوه ورفعوا علم مسقط وأرسلوا وفداً منهم يعرض ولاءهم للسيد تركي، فقبل السيد تركي ولاءهم وأوفد في آذار/ مارس عام ١٨٧٩ والياً ترافقه قوة من مئة رجل لتولي الحكم.

٦٩٠- كان حال ولاة حكومة مسقط في ظفار مزعزعاً منذ البداية، فغالبية الخلافات بين السكان كانت ضدهم؛ في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٨٠، قام الشيخ عوض بن عبد الله، الذي قاد الثورة ضدّ السيد فضل وترأس الوفد الذي دعا السيد تركي لبسط نفوذه على ظفار بالقبض على الحاكم واعتقاله إثر صراع قُتل فيه ثلاثة من حامية مسقط، وبوصول هذه الأنباء إلى مسقط، أرسل السيد تركي عن طريق البحر قوة من ١٨٠ رجلاً إلى ظفار بقيادة أربعة من ضباطه المزودين بالتعليمات التالية كما أوردها العقيد مايلز :

«عليهم أن يتصرفوا بما يتفق مع رغبة السكان، فإذا ارتأوا الإبقاء على الوالي القديم سليمان بن سويلم، يُعاد تنصيبه وإلا فسيكون السيد خميس بن سليمان هو الوالي الجديد، ويحظر استعمال القوة، إلا ضدّ عوض وأتباعه، أما إذا كانت رغبتهم تتنافى مع استمرارية حكم السيد تركي، على الحملة أن تعود في الحال مصطحبة معها الحامية القديمة، تاركة ظفار».

٦٩١- قبل أن تصل الحملة إلى ظفار، اتحدت الأحزاب التي تصدت للشيخ عوض مع حامية مسقط، وأعادت احتلال القلعة، وأرجعت الوالي إلى منصبه، وفرَّ الشيخ عوض إلى التلال المجاورة.

٦٩٢- تعيين وكيل قنصلي فرنسي في مسقط؛

في الرابع من نيسان/ أبريل عام ١٨٨١، أورد العقيد مايلز بأن السيد ل. س ماجوير، أحد رعايا بريطانيا الساكنين في مسقط والمتاجرين فيها، والذي يحمل منصب القنصل الأمريكي، قد تمّ تعيينه وكيلاً للقنصلية الفرنسية في المناطق التابعة لسيادة سمو سلطان عُمان.

٦٩٣- ظروف مقلقة في عُمان الداخلية؛

في تموز/ يوليو عام ١٨٨١، أبرق الوكيل السياسي بأن عُمان تعاني على العموم من حالة قلق بسبب الحروب الداخلية بين القبائل، وبأن معركة قد وقعت بين قبيلتي بني بوعلي وبني حسن من جعلان، أسفرت عن ١٥٧ قتيلاً من الطرفين، وقد حصلت هذه الاضطرابات بفعل حزازات محلية لم تؤثر على نفوذ السلطان أو علاقاته مع القبائل.

٦٩٤- الإشارة إلى مفاوضات بين السيد تركي والسيد برغش من زنجبار حول تنازل الأول لصالح الثاني؛

أورد الدكتور كيرك، الوكيل والقنصل العام في زنجبار، في خطاب خاص إلى الحكومة الهندية، مؤرخ في ٨ آذار/ مارس ١٨٨٠، بأنه قد علم بأن السيد تركي، مع عدم قدرته على السيطرة على شعب كثير الشغب كالشعب العُماني، اتّصل بأخيه السيد برغش، في زنجبار، وأعلمه برغبته في الاعتزال.

وكان الدكتور كيرك قد اطلع على برقية للسيد تركي صرح فيها بأنه يرغب بترك مسقط لمن يؤمن له وسائل مغادرتها إلى بلد أجنبي، وأدرك أن الأخوين يفكران في لقاء لبحث الأمر في مسقط أو زنجبار.

٦٩٥- كُلف المندوب السامي في الخليج الفارسي بالإيفاد عما إذا كان لديه ما يجعله يعتقد أن السيد تركي فكر بالاعتزال في الحال، وأن يدلي بآرائه حول الخطوات الواجب اتخاذها لمنع الفوضى في حال اعتزال السلطان، ولكنه ردّ بأنه لم يجرِ أي ذكر حول اعتزال السيد تركي في بوشهر أو مسقط، وبالتالي فإن السؤال حول الإجراءات التي يجب اتخاذها في حال اعتزاله، يمكن تأجيلها، وهو رأي قبلت به الحكومة، وبعد بضعة أشهر أورد العقيد روس:

«منذ انتهاء المراسلة حول الموضوع أقوم من وقت إلى آخر باتصالات لبحثه مع الوكيل السياسي، في مسقط، الذي أكد ومن دون أدنى شكّ قيام مداولات بين السيد تركي والسيد برغش، وأن الأمر ما عاد مستتراً بل غدا حديث الناس في أسواق مسقط، وأنه لم يعد أمراً مهماً على الأقل في الوقت الراهن».

٦٩٦- أوامر الحكومة في ما يتعلق بالإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الوكيل السياسي في حال موت السلطان فجأة ونشوء النزاع بشأن من يخلفه.

في تقرير حول الوضع في مسقط أرخ في ٢٦ آذار/مارس عام ١٨٨١، طلب العقيد مايلز في ضوء تدهور صحة السيد تركي، التعليمات الخاصة بالتصرف اللائق لئلا يدب النزاع بشأن الخليفة إذا مات السلطان فجأة.

عندها صدرت التعليمات للمندوب السامي كالآتي:

«يبدو من خلال التقرير المرفق في رسالتك بأن نفوذ السيد تركي يعتبر قوياً وراسخاً، إذ قلما ظهرت اضطرابات جدية في عُمان خلال فترة حياته، ولكن بالمقابل فإن صحته في وضع غير مستقر، ويتوقع الوكيل السياسي أن وفاته ستلقي بالبلاد بأسرها إلى الفوضى والاضطراب، وفي ظلّ هذه الظروف يطلب العقيد مايلز التعليمات الخاصة بالسياسة الواجب اتباعها بصدد تحديد الخليفة، ويستفسر عما إذا كان هناك عهد بالأمان سيعطى لأولاد السيد تركي في حال قرروا تجنب الخلاف، والتماس حماية الحكومة البريطانية. وبإرسال رسالة إلى الوكيل السياسي فإنك تفترض أن الحكومة الهندية ستنتهج سياسة عدم التدخل بشأن النزاع حول الخليفة بما يتفق مع حماية المصالح البريطانية، وبالمقابل تطرح رأياً بأن السيد عبد العزيز يعتبر أفضل المرغوب فيهم لخلافته. أما بخصوص أبناء السيد تركي فإنك ترى منح مناشدة العقيد مايلز العناية الكافية بما ينسجم مع الأعراف المحلية والعوامل الإنسانية.

كما رأى العقيد مايلز التالي:

«بالنسبة إلى النقطة الأخيرة، فإن آراءك مقبولة من قبل الحكومة الهندية. وإذا ما طلب أولاد السيد تركي في ظلّ هذه الاحتمالات حماية الحكومة البريطانية فلا بأس في منحها لهم لأجل حفظهم من الخطر الشخصي القريب. أما عن كيفية أو مدّة الحماية، فسيتم تزويد ممثلي بريطانيا بالتفاصيل في أوانها.

«وبالنسبة إلى السؤال الأكثر جدلاً؛ فعلي القول إن لا نيّة للحكومة بالتدخل فعلياً في الصراع المحتمل على الحكم في عُمان ما لم يكن تدخلها واجباً لمنع عودة اتحاد مسقط وزنجبار بغض النظر عن شخص حاكمها سواء كان السيد برغش أو غيره، وحكومة الهند ستنظر بعين الرضا إذا ما تولى الحكم في عُمان واحد من سلالة السيد سعيد على أن يحفظ الأمن الداخلي، وأن يقود حكومة البلاد، وأن يصون العلاقات القائمة بين مسقط والحكومة البريطانية.

«إنّه من المستحيل توقع جميع الاحتمالات، ولكن التعليمات في عمومها تقتضي أن يعين الخليفة من قبل أعيان البلاد وشعبها، وإن المهمة الأولى، إنْ لم تكن الوحيدة، للمسؤول السياسي، في حال حدوث خلافات، أن يؤمن لرعايا بريطانيا في مسقط وفي غيرها على ساحل عُمان الحماية الكافية ضدّ الخسائر في الأشخاص والممتلكات».

٦٩٧- إجراءات محكمة مسقط بخصوص العبيد؛

خلال عام ١٨٨١، تمَّ تقديم ثلاث سفن محلية اشتبه بضلوعها في تجارة العبيد للمثول أمام محكمة قنصلية مسقط بواسطة سفن صاحبة الجلالة دراياد. أدينت واحدة منها؛ سمحاء، كانت قادمة من زنجبار إلى عُمان بوجود خمسة عبيد على متنها كان من الواضح أنهم للبيع فيما تمَّ تبرئة الآخرين.

٦٩٨- صلاحية محكمة قنصلية مسقط كمحكمة تابعة للأدميرالية الحربية؛

بالنسبة إلى إدانة بعض من العبيد من قبل محكمة قنصلية مسقط، والذين اعتقلوا بواسطة واحدة من سفن صاحبة الجلالة رايفل مان، وهم على متن السفينة البخارية روكابي في بوشهر عام ١٨٧٧. طرح الرأي الآتي بموجب الصلاحية التي تملكها المحكمة كمحكمة تابعة للأدميرالية الحربية من قبل موظفي القانون في السلطة الملكية في رسالة إلى إيرل غرانفيل، أُرخت في ١٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٨١:

«السؤال الذي طرحته الحكومة الهندية عما إذا كانت محكمة قنصلية مسقط تمتلك صلاحية محكمة تابعة للأدميرالية الحربية لتدين السفن والعبيد الذين تمَّ استحضارهم بحكم صلاحيتها، بغض النظر عن مكان اعتقالهم، أم أن صلاحية

المحكمة مقتصرة على السفن والعبيد الذين يتم استخدامهم واحتجازهم في نطاق مسقط لأغراض تجارة العبيد هو واحد من الأسئلة الصعبة. فإذا اعتمد ذلك فقط على تفسير قانون تجارة العبيد، (محاكم شرق أفريقيا) للعام ١٨٧٣، فإننا نعتقد أن القنصل في مسقط قد خُوِّل ممارسة أكثر الصلاحيات تقييداً. ونعتقد أن تعريف محاكم شرق أفريقيا المتضمن في ذلك القانون، إذا ما قرئ مع البند الثالث، يحد من صلاحية القنصل الاعتقال إذا ما أراد التصُّرف وفق السلطة الممنوحة له بتعليمات القنصلية.

«ولكن قانوناً صدر منذ ذلك الوقت؛ هو قانون تجارة العبيد (محاكم شرق أفريقيا) للعام ١٨٧٩، والذي لا يسترعي أي ملاحظة من قبل الحكومة الهندية بتعديله لجوهر قانون عام ١٨٧٨، وبموجب هذا القانون الجديد يوضع تعريف جديد لمفهوم (محكمة شرق أفريقيا)، فإذا ما قرئ هذا التعريف من البند الثالث من قانون عام ١٨٧٨، لن يقع بعد ذلك تقييد لصلاحية القنصل كالذي كان يقع من قبل، ولكن تظل هذه النقطة غير قابلة للشك».

٦٩٩- مقتل تاجر بريطاني هندي في مطرح؛

في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٨١، أورد الرائد غرانت بأن تاجراً بانيانياً يُدعى يتجود الو، قد رمي بالرصاص في سوق مطرح يوم ٢٥ في السابعة ليلاً من قبل مجهول. كان رأي الوكيل السياسي والانطباع العام في مسقط بأن الجريمة قد ارتكبت من قبل أحد مرتزقة السيد تركي الوهابي، ولكن لم يعثر على دليل يدين أحداً منهم. انصبّت الشبهة على جندي وهابي يدعى سعد ضيني الذي غادر مطرح إلى البحرين في قارب محلي بعد بضعة أيام من حادثة القتل. ولكن أدلة ربان القارب، والتي أخذها وكيل المندوب السامي في البحرين، أظهرت أنه لا يمكن لسعد أن يكون هو الجاني. أظهرت الحامية الوهابيّة سلوكاً متحدياً حيال السلطان، وتسببت في إطلاق سراح أخي سعد والذي تمّ اعتقاله لاشتباههم به، وباقتراح من الرائد غرانت طلب العقيد روس إرسال إحدى سفن صاحبة الجلالة دراياد إلى مسقط لتهدئة روع الجالية البريطانية والهندية.

٧٠٠- التماس موقّع من أهالي الهندوس والخوجة في مسقط ومطرح يتوسل طرد حامية السيد تركي الوهابيّة؛ تمّ توجيهه إلى الوكيل السياسي الذي أرسله بدوره إلى المندوب السامي لدراسته، فرد العقيد روس بأنه ليس من الضرورة بمكان صرف الحرس كي تتم المحافظة على أمن الرعية البريطانية، وبأن:

«حتّى لو كنا واثقين تماماً من أن التدابير ستخدم مصلحة سموه، فإنني لا أحبذ

أن ننصح سموه في مثل هذا الموضوع الإداري، إذ إن هذا قد يجشم الحكومة عناء لا يتفق مع سياستها حيال مسقط. منذ عدة أعوام عندما قام سموه بناء على رغبته في التخلص من الوهابيين عمد إلى إجراء ترتيبات أخرى، وبالرغم من اعتقاد الوكيل السياسي بخطورة ذلك، فإنه تصرف تصرفاً صحيحاً حين تجنب تقديم النصيحة. بعدها؛ غدا سموه مقتنعاً بأن مسقط أصبحت غير آمنة من دون حرس المرتزقة وبالتالي أعاد تجنيد النجديين».

٧٠١- ادّعى الموظف الذي يعمل لدى الرجل المقتول أن ٣,١٢١ دولاراً قد سرقت من متجره وقت حصول الجريمة، فطلب الوكيل السياسي تعليمات عمن سيتحمل مسؤولية هذا المبلغ؟ أبدى العقيد روس عدم استحسانه أن تتم مطالبة السيد تركي بالتعويض عن المبلغ المسروق لكنه لم يرَ طريقة أخرى لاسترداده.

٧٠٢- أشارت الحكومة بموافقتها على آراء المندوب السامي وكلّفته بإفهام السلطان ضرورة اكتشاف أمر القاتل والمسروقات، وظلت ظروف الجريمة مجهولة.

٧٠٣- نزاعات وأحداث قبلية في عُمان الداخلية عام ١٨٨١؛

نزاعات وأحداث قبلية في الداخل خلال عام ١٨٨١ وردت كالتالي في التقارير الإدارية لوكيل مسقط:

«في كانون الثاني/يناير، كانت قبيلة بني كلبان والقبائل الغافرية الأخرى لا تزال وبتحريض من الشيخ برغش تطوّق قلعة العينين، كما هاجمت موقع للبلوش وعادت بسبعة قتلى. كما تمّ تدمير مزارع النخيل وأفلاج المياه في العينين من قبل المحاصرين.

«في الأشهر التالية؛ وقع صدام بين بني بوعلي وبني بوحسن هُزمت فيه الأولى بخسارة مقدارها ٢٢ قتيلاً، فيما عادت الثانية بـ٢٠ قتيلاً وبوصول الأنباء إلى مسقط أرسل سمو السيد تركي مندوباً للتوسط بينهم.

«في نيسان/أبريل وقع قتال بين قبيلتي جعلان القويتين؛ بني بوعلي وبني بوحسن، هُزمت فيه الأولى لكون الثانية تفوقها عدداً ولكونهم أُخذوا على حين غرة، فخسروا ٢٠ رجلاً، فيما خسرت بني بوحسن ١٧.

«في أيار/مايو، وعندما وجدت حامية موقع البلوش أنها لا تقدر على الصمود في القلعة ضدّ حصار بني غافر، عرضت تسليم القلعة على بني علي من ينقل، التابعين لجماعة الهناوية، وقُبل العرض عن طيب خاطر. وإثر ذلك، عقدت بني غافر تحالفاً مع القبائل الغافرية لمواجهة بني علي ومنح بقاء القلعة في حوزة الهناوية.

وانتهى النزاع أخيراً على ملكية القلعة في أواخر حزيران/يونيو بقيام الحامية بهجمة شرسة ناجحة ضدّ المحاصرين الذين هزموا وتفرقوا وقفلوا إلى ديارهم تاركين الحصار أخيراً. كان قتلى هذه المعركة ٥٢ رجلاً.

«أثناء ذلك الوقت (حزيران/يونيو) تنازع العبريون وبني ريام على ملكية قلعة العوابي، وخلص النزاع في النهاية إلى تسليم القلعة لصاحب سمو السيد تركي الذي كانت ملكيته لها اسمية، وظلت تحت حراسة العبريين.

«انقضت هدنة شهرين بين بني بوعلي وبني بوحسن، قامت الأولى بعد منح إنذار الأيام الخمسة المشترطة، بمهاجمة الأخيرة في الخويسية، كانت خسائر الأرواح في هذه المعركة فادحة، فقد خسر بنو بوعلي ٦٠ رجلاً بينما خسر بنو بوحسن ٧٥، ويبدو أن بني بوعلي لاقت دعماً من قبل قبائل الجنبة وبني راسب والهشم، فيما قاتلت بنو بوحسن بمفردها.

«في مستهل تموز/يوليو، فرض سمو السيد إزكي زيادة بمقدار ٥ في المئة على ضرائب ورسوم الدخول على كلّ البضائع الواردة من الداخل. تغيرت الضريبة الأولى على مختلف سلع الإنتاج بين ١,٥ في المئة و٢,٥ في المئة، وتمت إضافتها إلى إجمالي الاكتراء الممنوح للرسوم الجمركية. وزيدت الضريبة المدفوعة للسنة إلى ١٥٠٠ دولار.

«في تموز/يوليو قُتل الشيخ سليمان بن سعيد في سهيلة من قبل بني سعيد، وبعد بضعة أيام قتل أحد خدم سموه من قبل جماعة من بني نعيم. كان غرض كلتا الجريمتين سياسياً، إذ كانت كلتا القبيلتين على علاقة سيئة مع سموه وهددتا بمهاجمة صحار، ولكن بمقدم سموه على يخته دار السلام إلى تلك القلعة بالمؤن والذخائر إلى موقع الحامية، عدلوا عن مخططهم.

«من تموز/يوليو وحتّى أيلول/سبتمبر، انتشرت شائعات مقلقة حول ائتلاف القبائل بقيادة الشيخ صالح بن علي ضدّ مسقط، ولكنها أخفقت نتيجة خلافات بين القادة.

«في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وصلت أنباء عن احتلال اليعاربة لقلعة نخل، فاتجه سمو السيد تركي في الحال إلى بركاء مزمعاً جمع قوة لاستردادها، ولكنه وجد بوصوله أن الخصم قد انسحب لقاء ٥٠٠ دولار بفضل توسط محمّد بن سنان، شيخ قبيلة بني حضرم، فدفع سموه المبلغ، وقفل عائداً إلى مسقط في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر بعد تقديم بعض المنح لأعيان نخل».

٧٠٤- الوضع في الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٨٨٢؛

لم تقع أحداث تؤثر في الوضع العام في عُمان في العام ١٨٨١؛ ففي بداية عام ١٨٨٢ بسط السيد تركي نفوذه المباشر، أو عبر ولاته المعينين من قبله على المدن والقلاع التالية: مسقط، مطرح، شناص، صحار، السويق، المصنعة، بركاء، السيب، قريات، صور، ظفار، سمائل، نخل، وأخضع جوادر على ساحل مكران.

وكان قد بسط نفوذه في بقية مناطق عُمان، باستثناء ولايتي الرستاق وسمد الخاضعتين للسيد إبراهيم بن قيس والسيد عبد العزيز على الترتيب، وكان تدخله لحل النزاعات القبلية الداخلية مقبولاً، ولكنه لم يحصّل منحاً إلا من مسقط ومطرح وكان عليه أن يدفع منحاً للعديد من شيوخ القبائل لقاء دعمهم أو خضوعهم. وكثيراً ما رفض ولاة قلاعه الداخلية التخلي عن مواقعهم إذا ما طلب منهم، فيضطر إلى الكيد بهم أو رشوتهم كي يذعنوا.

٧٠٥ ـ تحالف السيد عبد العزيز والسيد إبراهيم بن قيس والشيخ صالح بن علي وحمود الجحافي ضدّ السيد تركي؛

في ٩ كانون الثاني/يناير عام ١٨٨٢، أورد الرائد غرانت وصول أنباء من الداخل عن ترتيب السيد عبد العزيز والسيد إبراهيم بن قيس والشيخ صالح بن علي وحمود الجحافي للهجوم على مسقط والإغارة على الباطنة وصور في الوقت ذاته. كما أبلغ عن أن قبيلة الحجريين ترغب بالانضمّام إلى الحركة، وبأن بني بوعلي والمساكرة الذين عادة ما يؤيدون السيد تركي قرروا البقاء على الحياد بسبب الطريقة المهينة التي عامل بها السلطان شيخ المساكرة مؤخراً. وكان سبب سخط القبائل عامة على السيد تركي هو رسم الدخول البالغ ٥ في المئة على كلّ المنتجات الداخلة إلى مسقط ومطرح من الداخل سواء كانت للاستهلاك المحلي أو التصدير، فلم يظهروا دعماً للسلطان ولا معارضة للتحالف القائم.

٧٠٦ ـ في ١٣ كانون الثاني/يناير، وجه السيد عبد العزيز رسالة إلى المندوب السامي في الخليج الفارسي؛ بعد الإسهاب في وصف ضعف حكم أخيه وعدم جدارته، وحالة السخط السائدة في عُمان، كما أعلن نيّته عن الإذعان للمشيئة العامة بقيادة القبائل ضدّ مسقط، ورجا المندوب السامي أن يكلف الوكيل السياسي بالإجراءات اللازمة للحفاظ على أمن الرعية البريطانية بأخذهم إلى البحر حال اقترابه من المدينة.

٧٠٧ ـ طلب العقيد روس تعليمات الحكومة في ما إذا كانت ذات المساعدات

التي منحت إلى السيد تركي عام ١٨٧٧ ستمنح إليه في حال هاجم السيد عبد العزيز مسقط؟ وفي ردها أحالته إلى تعليمات سابقة، وردت تحت الرقم ١٣٥٤ (E. P) المؤرخة في ٢٥ من حزيران/ يونيو عام ١٨٨١.

٧٠٨ ـ ردَّ المندوب السامي على السيد عبد العزيز بالتالي:

«إنّك على علم تام بالعلاقات القائمة بين الحكومة البريطانية وسمو السيد تركي والتي لم تتغير منذ تبوؤ سموه للسلطنة، وعليه فإنكم في غنى عن أن ننوه لسموكم بأن أي هجوم على مسقط في الوقت الراهن سيتعارض مع رغبات الحكومة البريطانية».

٧٠٩ ـ في ٧ آذار/ مارس، أبرق الوكيل السياسي مفيداً بأن التحالف قد فُضَّ نتيجة لشقاق بين القادة. نتيجة ربما أسهمت فيها رسالة المندوب السامي إلى السيد عبد العزيز.

٧١٠ ـ احتلال قلعة المصنعة من قبل السيد إبراهيم بن قيس واستردادها من قبل السيد تركي؛

في ١٢ آذار/ مارس عام ١٨٨٢، أورد الوكيل السياسي بأن السيد إبراهيم بن قيس قد أخذ قلعة المصنعة على ساحل الباطنة على حين غرة واحتلها، وبأن السيد تركي قد أبرق يطلب المساعدة من أخيه السيد برغش في زنجبار، فكلف العقيد روس الرائد غرانت بإرسال واحدة من سفن صاحبة الجلالة ريدي إلى المصنعة لحماية رعايا وممتلكات بريطانيا فقط من دون أن تبدي أدنى تدخل.

٧١١ ـ باحتلاله القلعة؛ جمع السيد إبراهيم بن قيس التجار والهنود في المدينة وأخبرهم أنهم في حمايته وبأن لا خوف عليهم. لم تحدث أي أعمال نهب واستؤنفت التجارة في السوق في اليوم التالي. كتب السيد إبراهيم إلى الوكيل السياسي يعلمه باحتلال المصنعة ونيّته حماية الرعايا والممتلكات البريطانية.

٧١٢ ـ في ٢١ آذار/ مارس، أعلم السيد تركي الوكيل السياسي عن نيّته في التقدّم شخصياً مصحوباً بقوة لاسترجاع المصنعة، وطلب أن يتم إخطار الرعية البريطانية بضرورة المغادرة وإجلاء ممتلكاتهم عن المكان، في ٤ نيسان/ أبريل، أبحر السلطان في يخته دار السلام مُحَمَّلاً معه مدفع وقذائف زنة ١٨ رطلاً و١٥٠ رجلاً، كما أرسل العدد نفسه بالبر. وعندما رسى في بركاء جمع قوة إضافية من القبائل في ذاك الجوار. سارت سفينة صاحبة الجلالة ريدي قدماً إلى المصنعة لمراقبة الأحداث. في ٩ نيسان/ أبريل وحتّى ضحى ١٠ منه، رشقت القلعة بالقنابل وأطبق عليها حتّى احتلت بعد دفاع عنيد راح ضحيته العديد من الرجال من كلا الطرفين. لم يكن

السيد إبراهيم بن قيس موجوداً، إذ كان قد ذهب إلى الرستاق لتنظيم الهجوم على مسقط كما قيل.

٧١٣ ـ السيد عبد العزيز وحمود الجحافي يحاصران مطرح وينتزعان الشروط من السلطان؛

في ٢٦ حزيران/ يونيو أبرق الرائد غرانت:

«الوضع الحالي: عبد العزيز وحمود يحاصران مطرح. مفاوضات للصلح تجري بينهم. لا توجّس من الهجوم».

٧١٤ ـ كان العقيد روس في هذه الأثناء على وشك الذهاب إلى أوروبا، لكنه أبرق إلى الحكومة أن بإمكانه تأجيل مغادرته وزيارة مسقط، واستصوبت الحكومة ذلك، ففعل، ووصل إليها في ٤ تموز/ يوليو.

٧١٥ ـ أشارت تقارير الرائد غرانت المؤرخة في ٢٦ حزيران/ يونيو، إلى أن الشائعات راجت في مسقط بأن السيد عبد العزيز والقرصان حمود الجحافي برفقة قوة من البدو اللصوص، نفذوا إلى ممر وادي العق الواقع تحت قبضة الندابيين والرحبيين الذين يحصلون على دعم من السيد تركي، متقدمين من الشرقية إلى مسقط.

في ٢٢ أعلم الوزير السيد سعيد الرائد غرانت أن السيد عبد العزيز وحمود قد وصلوا الوطية التي تبعد ثلاثة أميال عن مطرح، وطلب منه أن يكتب إلى السيد عبد العزيز ليذكره أن أي هجوم على مطرح سيتعارض مع رغبات الحكومة البريطانية آنفة الذكر، فاستجاب الرائد غرانت، ولكن السيد عبد العزيز ردَّ في الحال بنيّته في مهاجمة مطرح ومسقط، وطلب إخطار الرعية البريطانية بضرورة أن ينزلوا ممتلكاتهم في مكان آمن، فأصدر الرائد غرانت إثر ذلك إشعاراً إلى الرعية. أرسل السيد تركي يخته دار السلام إلى بركاء وصحار لتقديم المساعدة وبعد أن سلّح عدداً من السيخ والبلوش في مسقط أرسلهم إلى مطرح. كانت قوات الثوّار المؤلّفة بأكملها تقريباً من قراصنة حمود، لا تتعدى ٢٠٠ رجل، وكانوا أقل بكثير من رجال مطرح، لكن السيد تركي لم يمتلك الشجاعة للبدء في الهجوم.

٧١٦ ـ في ٢٤ وصلت إحدى سفن صاحبة الجلالة (عرب) في أوانها ورست في مطرح. تلا هذا في ذلك اليوم أن استلم السلطان خطاباً من حمود يفيد برغبته بزيارة مسقط برفقةٍ مؤتمنةٍ من شيوخ معينين، وأرسله إلى السيد تركي الذي سمّاه البحث عن الصلح. تمَّ إرسال الشيوخ الذين وصلوا صباح اليوم التالي إلى الوطية

وعادوا بحمود الذي رجع إلى الوطية في تلك الليلة بتلقيه منحاً من الطعام والمال من السلطان. استمرت المفاوضات بين السلطان والثوّار طوال ٢٧ و٢٨، حيث تمّ الاتفاق على أن يدفع السلطان مستقبلاً لِكُلّ من السيد عبد العزيز والشيخ صالح بن علي منحة شهرية بقيمة ٢٠٠ دولار و٥٠ دولاراً على الترتيب. وتمّ إرضاء حمود بعطية من المال والطعام وإذن بزيارة مسقط كلّ عام مع ٤٠ من أتباعه للحصول على العطايا.

٧١٧ ـ ختم الرائد غرانت تقريره الأخير بالملاحظات التالية:

«لا بدَّ أن أحداث الأيام العشرة الأخيرة كشفت لعُمان كلها سهولة أن يفرض زعيم وقح كحمود مع حفنة من الرجال شروطه، وأن يغتصبوا الأموال على مداخل العاصمة، كما شاع بأن عبد العزيز قد أساء إلى سمعته أكبر إساءة بانضمامه لحملة يقودها قرصان سيئ السمعة كحمود الجحافي».

٧١٨ ـ نزاعات وأحداث قبلية داخلية في عُمان الداخل عام ١٨٨٢:

نزاعات وأحداث قبلية داخلية في الداخل خلال عام ١٨٨٢ أوردتها التقارير الإدارية لوكيل مسقط:

«في شهر أيار/مايو، كان من المتوقع وقوع صدام في وادي سمائل بين بني جابر من الغافرية، وبني رواحة من الهناوية، إثر تدمير القبيلة الأولى أشجار النخيل التابعة للثانية. وعادة ما تكون هاتان القبيلتان في نزاع. في ٣٠ أيار/مايو حضر السيد فيصل إلى سمائل للتوسط بينهما وبعد أن نجح في الإصلاح ورأب الصدع قفل عائداً في ٢ حزيران/يونيو.

«في تموز/يوليو، أرسل السيد فيصل لمعاقبة شيخ الندابيين؛ سلطان بن سيف الذي سمح للسيد عبد العزيز بالمرور عبر ممر العق، ولكن باقترابه، ذهب سلطان إلى عبد العزيز وصالح بن علي اللذين أرسلا رسالتين إلى كلّ من سمو السيد تركي والسيد فيصل معلنين أنه سيسوؤهم التحرش به، وبتسلم فيصل الرسالة التي وجهت إليه، عاد إلى مسقط في الحال. كان السبب في نكوص الندابيين في هذا الظرف يعود إلى سكان مزارع صغيرة للنخيل تدعى سرور تقع على ذيل الممر والتي كانت تعتبر حليفة للندابيين، اعتبرها السيد تركي تابعة لبني جابر ما أدى إلى ترجيح قوة بني جابر على حساب الندابيين.

«في تشرين الأول/أكتوبر طلب الشيخ صالح بن علي الإذن لزيارة السلطان في مسقط برفقة ١٥٠ من أتباعه، ورفض سموه الزيارة المقترحة.

«في ذلك الوقت أيضاً ورد عن المقابيل والنعيم تخريبهم لمناطق حول صحار لدوافع ليست سياسية ولكن لمحض السلب والنهب.

«في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، عاد سيف بن محسن؛ وهو من قبيلة بني هناة، وأمر حامية قلعة الحزم الحصينة في الباطنة والتي كانت خاضعة لإبراهيم بن قيس طوال ١٢ سنة الماضية، عاد من زيارة قام بها لهلال بن زاهر في نزوى. وعند وصوله قام بطرد زوجة إبراهيم بن قيس وكل خدمه من القلعة. كتب هلال بن زاهر الذي كان بلا شكّ وراء الأمر كلّه، إلى سمو السيد تركي بأنه سوف يقدم للسلطان الدعم وينتزع قلعة الرستاق التي كانت وقتها في حمى بني هناة. وعندما علم إبراهيم بن قيس بما حدث في الحزم دعى بني رواحة أن يحلوا محل بني هناة وقاموا بذلك فعلاً من دون صدامات وضاعت بذلك فرصة هلال. بذل سمو السيد تركي كلّ ما في وسعه لعودة الحزم لسلطانه، ولكن وفي كانون الثاني/ يناير للعام ١٨٨٨، وبتوسط من العلامة محمّد بن سليم الغاربي وبتأثير آل سعد، عادت القلعة إلى إبراهيم بن قيس عن طريق بني هناة وهي الآن في حمى أتباعه».

٧١٩ ـ الوضع في الأول من كانون الثاني/ يناير عام ١٨٨٣؛

كانت أبرز الأحداث خلال عام ١٨٨٢ احتلال السيد إبراهيم بن قيس لقلعة المصنعة واسترداد السيد تركي السريع لها؛ وحصار السيد عبد العزيز والقرصان حمود الجحافي لمطرح، وانتزاعهما الشروط من السلطان. وعلى الرغم من أن هذه الأحداث كانت ضدّ السيد تركي، إلا أن الوضع العام في عُمان ظلَّ كما هو منذ بداية العام ١٨٨٢ وحتّى نهايته.

٧٢٠ ـ استئناف الاتصالات الودية بين السيد تركي والسيد إبراهيم بن قيس؛ قبول الثاني لمنحة مقدارها ١٠٠ دولار شهرياً "

في ٢٠ آذار/ مارس عام ١٨٨٣، أورد الرائد غرانت:

«قبل ٢٢ يوماً، أرسل سمو السيد تركي بعض الرسائل الودية إلى إبراهيم بن قيس في الرستاق تطلب منه نبذ مشاعر الخصومة وأن يطوي صفحة العداء ضدّ سموه إلى الأبد. وعززت مطالبة بمنحة مقداراها ١٠٠ دولار شهري. وعاد الرسل الآن ويبدو أن السيد إبراهيم قد قبل المنحة وفقاً للشروط التي اقترحها سموه».

٧٢١ ـ ترتيبات السيد تركي مع القبائل للاستيلاء على الطرق بين الشرقية ومسقط كي يتولاها هو؛ خلاف بين هذه القبائل؛ تقدّم السيد عبد العزيز والشيخ صالح بن علي.

ـ لقد تمَّ توضيح كيف قامت قبيلتي الندابيين والرحبيين على الرغم من أنهما كانتا مدعومتين من السيد تركي، كي تتوليان ممر العق بين الشرقية ومسقط، بالسماح للسيد عبد العزيز والقرصان حمود الجحافي وأتباعهما بعبوره في حزيران/ يونيو عام ١٨٨٢؛ وكيف أن نكوص الندابيين في ذلك الظرف يعزى إلى وقوف السلطان ضدهم في نزاع لهم مع بني جابر حول ملكية قرية سرور ومحاصيلهم من التمر.

ـ وفي ٢٩ أيار/مايو أورد الرائد ماكلير الوكيل السياسي ما يلي:

«بلغني خلال الأيام القليلة الماضية أن سموه قد منح بني جابر مسؤولية حماية الطرق المؤدية إلى مسقط. ومنذ تسوية العام الماضي تتسلم قبيلة الرحبيين وقبيلة الندابيين الساكنتان طريقي منح والعق المتصلتين بالشرقية، منحة شهرية بمقدار ٣٠ دولاراً لِكُلّ واحدة. لقد اقترح الآن تحويل هذه المنحة لبني جابر الذين تعهدوا حراسة الطرق إلى مسقط. لأن قراهم تقع بمحاذاة هذه الطرق، وذلك هو الوضع فعلاً، فإنه من السهل على أية قوة غازية إجبارهم على تسليم الطرق».

«قيل إن الرحبيين والندابيين كتبوا باعتزامهم فتح الطرق عند سماعهم عن نيّة قطع المنح عنهم؛ وبأن رداً قد بعث إليهم بأن منحهم لن تتوقف وبأن مسؤوليتهم عن الطرق ستظل قائمة».

٧٢٢ ـ في ١٨ حزيران/يونيو؛ سمح الندابيين للقرصان حمود الجحافي مجدداً بعبور طريق العق متوجهاً إلى مسقط بصحبة ٢٠٠ من أتباعه، ولكن بني جابر والسياسيين أوقفوهم قرب سرور. وأرسل السيد تركي إلى الندابيين والرحبيين بأن المنح التي كانت تدفع لهم سابقاً ستستمر إن هم حافظوا له على الطرق كسابق عهدهم، فوعدوه بذلك. تواصلت من ناحية ثانية الخلافات بين بني جابر والندابيين حول سرور، ووقف أهالي نخل إلى جانب بني جابر، فهاجموا الندابيين وطردوهم من سرور وقطعوا بعض أشجار النخيل. كتب السيد عبد العزيز والشيخ صالح بن علي إلى السيد تركي ليخبرانه أنهما أزمعا مساعدة الندابيين ضدّ بني جابر؛ فأرسل السلطان من جانبه بأعيان من الرجال الذين اعتادوا ملازمته، إلى شيخي قبيلتي الندابيين وبني جابر ليطلبوا إليهما الحضور إلى مسقط علّ الخلافات بينهما تسوى. وعاد الرجال خائبين، وأفادوا بأن شيخي الندابيين والرحبيين قد ذهبا إلى الشرقية. وقد ردّ السيد عبد العزيز، على السيد تركي الذي طلب منه منع تدخل قبائل الشرقية، بأن شيخ الرحبيين مع بعض من الحبوس، قد ذهبوا إلى الشيخ صالح بن علي، وبأنهم كانوا يناقشون أمر مهاجمة بني جابر في سمائل، أما في ما يتعلق بنفسه

فقد وعد السيد عبد العزيز بأن لا يتدخل. كتب الشيخ صالح بن علي احتجاجاً إلى السلطان في نهاية حزيران/ يونيو، بعد أن قامت بنو جابر بتدمير بعض منازل الندابيين في سرور، كما أرسل الندابيون رسالة إثر شعورهم أن بني جابر يتصرفون بأوامر من السلطان، معلنين أن المسؤولية التي أخذوها على عاتقهم بتولي الطرق انتهت.

وفي الوقت نفسه، أعلن بنو جابر للسيد تركي أنه ما لم يتولى هو أو أحد أبنائه زمامهم فأنّهم لن يستطيعوا الصمود أمام الندابيين في حال دعمتهم الشرقية؛ ففكر السلطان بالذهاب شخصياً إلى سمائل ولكن تمّ إقناعه بنبذ الفكرة. فكتب إلى شيخ الندابيين يدعوه إلى الحضور إلى البيرين (Beerani) هو وشيخ الرحبيين حينما يعود الثاني من الشرقية، حيث سيقوم الوزير السيد سعيد بملاقاتهم ومناقشة الأوضاع معهم.

٧٢٣ ـ تقارير عن تشكيل تحالف بين قبائل الشرقية لطرد بني جابر من سرور في ظاهرها، لكن باطنها يستهدف السيد تركي، وتوصلها إلى مسقط في ١٦ آب/ أغسطس أبرق الرائد ماكلير:

«عززوا السيد تركي بالإعانة في نطاق الضرورات الملحة: لا يجب إنفاذ قوة فعلية إلا بمرسوم من الحكومة».

في ٢٠ آب/أغسطس، أبرق الرائد ماكلير مجدداً:

«رسائل مهذبة من عبد العزيز وصالح إلى السيد تركي يخبرانه بأنهما كفا عن المناورة وعادا إلى الشرقية».

٧٢٤ ـ أفادت رسائل بأن السيد عبد العزيز والشيخ صالح بن علي عادا إلى الشرقية بعد أن سويا كلّ النزاعات بين شيوخ قبائل بني جابر والندابيين والرحبيين والسيّابيين والجبور اللذين كانوا في انتظارهما في سرور. أما سبب انسحابهما في الوقت الذي كانا فيه على وشك الوصول إلى مسقط في قوة غفيرة لا يستهان بها، يصعب تبيُّنُه أو لربما كانت الشقاقات بين القادة هي السبب كالعادة.

٧٢٥ ـ في ٢ أيلول/ سبتمبر دُعي شيوخ بني جابر والسيّابيين من قبل السيد تركي كي يوضحوا الترتيبات التي قام بها السيد عبد العزيز والشيخ صالح بن علي، وإذعانهم للأول؛ فوصلوا إلى مسقط، وفي ٢٩ جاء ولدا شيخ الندابيين وشيوخ الرحبيين مع الشيخ عبد الله بن سالم من بني بوعلي الذي أرسله السلطان لدعوتهم، إذ كان توّاقاً للإصلاح بينهم وبين بني جابر، وإزالة القطيعة القائمة بينه وبين قبائل

معينة من الغافرية في ولاية سمائل. كانت الترتيبات التي طرحها السيد تركي وقبِل بها الشيوخ على مضض غير مرضية وغادروا مسقط في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ساخطين غير متصالحين. رافقهم السيد فيصل بن السلطان إلى سمائل وباءت كلّ جهوده لجبر الخواطر أو استحضار الألفة بين القبائل الغافرية بالفشل.

٧٢٦ ـ أحداث حمود بن سعيد الجحافي؛

في ٢٤ حزيران/ يونيو، أورد الرائد ماكلير أن الوزير السيد سعيد قد قام بزيارته قبل بضعة أيام وأخبره بأنه من المتوقع زيارة حمود بن سعيد إلى مسقط، وبأن السيد تركي قد يستغل هذه الفرصة للتخلص منه. وفي ضوء توقعه بحدوث بلبلة، نصح الوزير وشدد على وجود بارجة خاصة وأن السيد عبد العزيز والشيخ صالح بن علي والشيخ هلال بن زاهر وحمود كانوا على تواصل مؤخراً، فطلب الرائد ماكلير إثر ذلك من قائد إحدى سفن صاحبة الجلالة فيلوميل التي كانت في الميناء، البقاء في مسقط.

٧٢٧. في ١٨ حزيران/ يونيو، غادر السيد تركي مسقط إلى بيت الفلج إثر توقعه وصول حمود آخذاً معه سلاحه وبعض الذخيرة. وبالرغم من سماح الندابيين لحمود بعبور طريق العق، تمّ استيقافه قرب سرور من قبل بني جابر والسيّابيين، فقد كانت لديهم التعليمات بمنعه من المرور إذا كان برفقته ما يزيد عن ٤٠ رجلاً، وقد كان برفقته ٢٠٠، وبعد وصوله إلى بيت الفلج أرسل السيد تركي رسولاً إلى بركاء مستجدياً الرجال. وأرسل بـ ٣٠٠ دولار إلى حمود على أمل أن يستميله للمغادرة هو وجماعته الهائلة، مشيراً إلى أن وجوده في مسقط غير ضروري. رفض حمود الـ ٣٠٠ دولار لأنها غير كافية فعاد بها حاملها. وفي ٢٢ عاد رسول السيد تركي من بركاء بمئتين من الرجال. وفي اليوم التالي أرسل السيد تركي رسوله بـ ٥٠ دولاراً لحمود ودولارين لِكُلّ رجل معه لقاء انصرافهم؛ وفي الوقت نفسه أبلغ الندابيون والرحبيون بأن منحهم التي كانت تدفع لهم سابقاً لقاء تولي الطرقات ستتجدد إن هم تولوها في المستقبل. أرسل الندابيون والرحبيون رداً بالإيجاب، ولكن حمود رفض الشروط المطروحة. وبالرغم من ذلك عاد إلى الشرقية حيث زار السيد عبد العزيز، وبقي معه لساعات قليلة فقط؛ في ٢٧ حزيران/ يونيو، استلم السلطان رسالة من الشيخ صالح بن علي يحتج فيها على منع حمود من زيارة مسقط.

٧٢٨ ـ محاصرة مسقط والإطباق عليها من قبل ثوار الشرقية بقيادة السيد عبد العزيز والشيخ صالح بن علي؛ سفينة صاحبة الجلالة (فيلوميل) تقصف الثوار؛ الموافقة على ترتيبات الوكيل السياسي من قبل الحكومة الهندية ووزير خارجية صاحبة الجلالة.

غذت الخلافات بين القبائل الغافرية التي تقطن وادي سمائل وتتولى الطرق المؤدية إلى الشرقية من مسقط التي تمّ وصفها في الفقرة ٧٢١ على نحو مستتر من قبل الشيخ صالح بن علي حين تظاهر بأنه يقوم بتسوية الخلافات بينهم، وكان غرضه منع اتحادهم ليقوم بحملة من قبائل الهناوية من الشرقية ضدّ مسقط، بغرض تنحيّة السيد تركي عن منصبه الذي كان يكيد له.

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أورد العقيد مايلز: «بسماعهم عن وصول السيد فيصل إلى سمائل، قدِمَ السيد عبد العزيز والشيخ صالح إلى وادي محرّم للقاء هناوية الوادي العلوي لاستخدام تحالفهم كمكيدة ضدّ أي تحزب ممكن للغافرية. وبدا الشيخ صالح شديد الاجتهاد في الكتابة لأنصاره في كلّ مكان، ساعياً بِكُلّ قوته ليستنهض الهناوية. ويبدو من المؤكّد الآن أن مناورة ما ستقوم بعد العيد. شاع أن الشيخ صالح رهن ممتلكاته لجمع تمويل بـ ٩٠٠٠ دولار وأن الشيخ جمعة مطوع المساكرة رهن ممتلكاته هو الآخر لجمع تمويل بـ ٦٠٠٠ دولار، ولكن لم يتضح بعد من سيقود الحركة.

٧٢٩ ـ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أبرق الوكيل السياسي: «استلمت رسالة من عبد العزيز تعلن نيّته عن مهاجمة مسقط، فأجبت مذكراً إيّاه بأحكام رسالتك، عارضاً التدخل بإذن من الحكومة. وصول جماعة الثوار وهجومهم غدا وشيكاً الآن. طلب تركي بجدية العون الفعلي نصحته بالتفاوض للصلح، لكن عبد العزيز قد يرفض الشروط وفي حال حدوث هذا أقترح التصرف بما تملي به الظروف. أطلب التعليمات العاجلة وأرجو قبول مطلب تركي بدعمه». في رده قام العقيد روس بإحالة العقيد مايلز إلى برقيته في ١٨ آب/أغسطس والتي كانت كالآتي:

«عززوا السيد تركي بالإعانة في نطاق الضرورات الملحة؛ لا يجب إنفاذ قوة فعلية إلا بمرسوم من الحكومة».

في ٥ تشرين الأول/أكتوبر أبرق العقيد مايلز:

«أخذ الثوار بقيادة عبد العزيز المدينة بغتة بالإطباق عليها والإصرار على تسلّق أسوارها، ولكنهم عادوا خائبين بثلاثين قتيلاً وستين جريحاً. ذيد عن الحامية ببسالة.

في ٢٢، تُوقِّع هجوم على مطرح، رفع السلطان طلباً خطياً بالعون المسلح وبالأخذ بعين الاعتبار أوامر الحكومة والظروف. أدلى أنه لا بأس من الموافقة. أطلقت قنبلتان من سفينة (فيلوميل) على مواقع الثوار معيقة تقدّمهم. هجوم واهن

على مسقط في ٢٣ تمّ ثانية صدّه من قبل الحامية بعون من (فيلوميل). أدخل الثوار البارحة القوة التي طلبوها ولكنهم ظلوا هادئين. ظلّ عبد العزيز وصالح معسكرين خارج مطرح، ولكن الإمدادات تواصلت إلى الحامية بشكل يومي. أظهر السيد تركي قوة ومهارة غير معهودة في الدفاع وبدا مخولاً للحفاظ على نفوذه ولكن مسقط لم تخرج من دائرة الخطر فحشد الثوار ما يقارب الـ ١٥٠٠ رجل».

ردّ العقيد روس: «أرجو الإيفاد بشكل مفصل عن طلب تركي عوناً فعلياً، سواء بشكل عام أو في ظلّ الظروف الراهنة، آخذاً بعين الاعتبار أيضاً الأزمة السابقة وأوامر الحكومة».

في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر أبرق العقيد مايلز ثانية:

«تراجع عبد العزيز في ٢٦ من دون تحقيق أي مكسب. تقدر خسائره الآن بسبعين قتيلاً ومثلهم من الجرحى. قدم ٥٠٠٠ عربي الإعانة لتركي الذي يتأهب للهجوم والزحف إلى سمائل لمعاقبة الثوار. دفعت إليه معونة تشرين الثاني/نوفمبر. لم تتضرر أرواح ولا ممتلكات الرعية. استتب الأمن وعاد الهدوء». أبرقت الحكومة مصادقة على تصرف الوكيل السياسي.

٧٣٠ ـ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. رفع العقيد مايلز التقارير المفصلة الآتية عن الهجوم وصدّه وعن إجراءاته الخاصة:

«استلمت في ١٩ رسالة من السيد عبد العزيز يعلمني فيها بنواياه ويطلب فيها إقصاء الرعية البريطانية عن موقع الخطر، في ردي على رسالته الذي أطلعت سمو السيد تركي عليها وحظيت بمصادقتها قبل إرسالها، ذكرت السيد عبد العزيز بأحكام رسالتك له في آذار/مارس عام ١٨٨٢، وعرضت توسط خيرة ضباطي بينه وبين أخيه السيد تركي بعد موافقة من الحكومة، ووصلني الرد على الرسالة قبل بضع ساعات من الهجوم، والذي رفض فيه عبد العزيز التوسط ثمّ كرر طلبه المتعلق بتأمين الرعايا البريطانيين. كانت رسالة السيد عبد العزيز هي أول تلميح يتم استلامه في مسقط يدلّ على التحاقه بتحالف الثوار ولم يعد هناك مجال للشك في نواياهم.

«قام السيد تركي بأخذ كلّ الاحتياطات اللازمة التي فرضت نفسها لوضع المدينة في حالة التأهب التام للدفاع. وهو الآن مشغول في توزيع الحامية وتفقد المواقع، بقوةٍ فاجأت الجميع، لم يكن سموه يمتلك ما يكفي من قوات لحماية كلّ من مسقط ومطرح بنجاعة، ولكون المدينة الثانية أقل أهمية، فلقد تركت مع قوة

عسكرية ضعيفة لتتولى الدفاع عنها. وكان عدد الرجال الذين تمّ جمعهم في مسقط قرابة الخمسين وكان هذا العدد كافياً، وكانت هذه الترتيبات، كما اتضح، هي أفضل ما يمكن القيام به. كما أرسل سموه رسائل إلى كلّ وجهة تدعو القبائل الغافرية لنصرته». اتخذت كافة التدابير الوقائية اللازمة لحماية رعايا بريطانيا. وكُلّف التجار البانيان في مسقط بتحميل ممتلكاتهم القيّمة في بواخر على الميناء، وأخطروا بضرورة الاستعداد للانتقال على متن البواخر عند صدور بيان بذلك. وتم استحضار بانيان مطرح إلى مسقط، فأبحرت قلة منهم، فيما اختارت الأغلبية البقاء في قلعتهم التي رأوا أنها ستصونهم من المضايقات. قام السيد تركي مشكوراً بعرض قلعة الجلالي كمأوى لأي فرد من رعايا بريطانيا إن احتاجوها ولكن لحسن الحظ لم تطرأ ضرورة تقتضي الاحتماء فيها.

«في صباح يوم الأحد، ٢١، تمّ الإيفاد بأن طلائع قوة الثوار قد وصلت إلى روي التي تبعد ميلين عن مطرح، وبأن السيد عبد العزيز الذي كان يعتقد أنه يستجم هناك، يسير قدماً خلال الوادي الكبير بعد أن أعد مخططاً بارعاً حذراً من العمليات العسكرية لأخذ مسقط على حين غرّة.

«حوالى الواحدة والنصف ظهراً، ظهر التحالف الغازي خلف الأسوار، وقام بثلاث هجمات متزامنة على ثلاثة أماكن كانت الأسوار فيها قابلة للتسلق، لقد كانوا يرتدون السواد كي يتمكنوا من الاقتراب قدر الإمكان قبل أن تتم رؤيتهم، وكانت هذه خطّة محكمة بفضل ظلام الليل الشديد وسلالم التسلق التي تمّ تحضيرها على عجل لهم».

«كان الهجوم مباغتاً تماماً، ولكن لحسن الحظ كانت الحامية متيقظة فتم إيقافهم وتفريق جمعهم. تصرف السيد عبد العزيز بكياسة بالغة كما قيل، وقام بجهود ثابتة لجمع شمل رجاله وإعادة السلالم، ولكن إطلاق النار كان غزيراً فأُجبر على الانسحاب مخلفاً وراءه عدداً من القتلى خلف الأسوار.

«بسماع السيد تركي نبأ الهجوم، أرسل إلي رسولاً ثمّ انطلق حالاً إلى الحصون للشد من عزيمة رجاله، وكان الهجوم قد انتهى بوصولي وتوقف إطلاق النار، ولم تحدث محاولات أخرى في تلك الليلة، ولما طلع النهار لم يُر فرد واحد من الغزاة هناك. وسرعان ما أكد الجواسيس أن الغزاة قد عادوا إلى الجزء العلوي من الوادي وروي، وأن السيد عبد العزيز مع قلة من الرجال ذهبوا إلى سداب أولاً ثمّ انطلقوا منها بسرعة إلى روي للانضمام إلى الشيخ صالح الذي لم يظهر شخصياً على مسرح الأحداث.

«كان من المتوقع أن الهجوم سيتجدد في الليلة التالية، وبما أنه قد أُبرق إلينا الآن بأن لدى السيد عبد العزيز قوة ضخمة، توقعنا هجمة أكثر إصراراً من سابقتها، ولإدراكه عجز حاميته عن إبداء مقاومة فعالة للهجمة، وجه سمو السيد تركي إليّ طلباً رسمياً للكتابة بعون فعلي من سفينة صاحبة الجلالة (فيلوميل)، وللأسباب التي سأعرضها الآن، وبعد الاعتبار الكامل لسياسة الحكومة كما وضعت لي، رأيت أن علي القيام بِكُلّ ما بوسعي في خدمة مصالح هذا البلد وحماية حياة البريطانيين وممتلكاتهم بتلبية طلب سموه فوعدت بذلك. على أنّني وقبل بدء التنفيذ، قمت بالاحتياطات اللازمة بنقل الرعية البريطانية المتبقية في مسقط إلى متون البواخر في الميناء باستثناء أولئك التابعين لهذه الوكالة.

«عادت في النهار (دار السلام) التي تمّ إرسالها إلى صور برسائل إلى القبائل في جعلان محملة بسبعين رجلاً من الجنبة، هذه المساعدة البسيطة إضافة إلى الوعد بعون البارجة، منحت رباطة الجأش والشجاعة للمدافعة. في المساء كانت لدى سموه ما يجعله يعتقد أن السيد عبد العزيز قد غيّر وجهة عملياته العسكرية وبأنه عازم على قيادة قواته إلى مطرح ليلاً، فاتجهت إلى هناك على متن (فيلوميل) بناء على طلب سموه لمراقبة الأحداث وتقديم العون إذا لزم لحماية المدينة. «بوصولي إلى مطرح برفقة النقيب لانج وجدت المدينة شبه مهجورة، فقد تركها سكانها من العرب إلى قواربهم في الميناء، وبالاتصال شخصياً مع والي المدينة أفاد بأن الثوار كانوا في السهول الخارجية وأن هجوماً صغيراً قد حدث تلك الليلة وتم درؤه. وأضاف بأنه يعتقد أن هجوماً شديداً على الأسوار سيحدث وبأنه وبحاميته القليلة ليسوا في وضع يخولهم مواجهته البتة. فطلبت إثر ذلك من النقيب لانج إلقاء قنبلتين على مواقع الثوار لإعاقة تقدّمهم، وكان لذلك وقعه المطلوب فعدنا إلى مسقط».

«يوم الثلاثاء، في ٢٣ طلب سمو السيد تركي إطلاق بضع طلقات من سفينة صاحبة الجلالة (فيلوميل) لردع العدو، فتم ذلك على فترات خلال الليل، وكان له وقعه المطلوب. وفي صبيحة اليوم التالي ٢٤ ظهرت قوات العدو على الذيل العلوي للوادي وعلى المرتفعات فوق كليوه التي تواصل منها إطلاقهم للنار على حصون حراسة المياه الحلوة الخاصة بالمدينة التي بدا أنها الهدف الذي يريدون احتلاله. وكان من المتوقع تماماً أن هجوماً سيحدث بهبوط الظلام، فأخذت الاستعدادات اللازمة للحامية من أجل لقائهم. وبطلبٍ من السلطان واصل النقيب لانج الضرب غير المنتظم على فترات طوال الليل للتشويش على العدو ومنع تكوين فرق هجوم، وكان لذلك وقعه، وعلى الرغم من تحرّكاتهم لم يقع أي هجوم.

«وصل شيوخ مصيرة وقبائل الحرث، المعادين للشيخين صالح بن علي وجمعة بن سعيد، في ٢٥ بالمدد في ما يزيد على ٣٠٠ رجل امتثالاً لدعوة سمو السيد تركي، وجُددت الثقة بينهم الآن لأبعد حدّ وساد انطباع بأن السيد عبد العزيز والشيخ صالح سينسحبون الآن لعدم وجود جدوى لأي قتال جديد. لزم العرب وضع التهديد طوال النهار، ولكن يبدو لي الآن أن أي تفكير بهجوم جديد على المدينة غير وارد، كما ولبيّت رغبة السلطان في ما يخص استمرار الضرب من سفينة صاحبة الجلالة (فيلوميل). قال سمّوه إنه يعتقد أن أخاه سيتوقف الآن وبأنه يرى علاوةً على ذلك بأن قوته وحدها غدت كافية لمكافحته حتّى في حال تجدد القتال، وبرضى تام من سمّوه طلبت إثر ذلك من النقيب لانج ليلاً تعليق أي نشاط، فتوقفت (فيلوميل) عن الضرب من ساعتها.

«في اليوم التالي ٢٦، وصل إلى الميناء أسطول صغير من القوارب يحمل مدداً بـ ٧٠٠ أو ٨٠٠ من أماكن مختلفة. وبدأت مواقع الجماعات تتغير. فُتحت البوابات، وغادرت الحامية مواقع الدفاع. ووصلت أنباء في المساء إلى سمّوه تفيد أن السيد عبد العزيز والشيخ صالح قد قوضوا خيامهم وتقهقروا عائدين عن روي تاركين جماعة صغيرة فقط لجلب الجرحى. قال السيد تركي إن الخسائر التي تكبدها في الليلة الأولى وفي المناوشات التي تلتها كانت فادحة، وإن مثل هذا النزاع المصيري لم يحدث في عُمان منذ معركة ضنك عام ١٨٦٩، إذ يقدر عدد القتلى الآن بـ ٧٠ منهم ثلاثة أو أربعة من الشيوخ.

«عندما قررت تلبية طلب سمو السيد تركي بمنحه عوناً فعلياً، كنت أتصرف وفق ما يقتضيه إدراكي الكامل للمسؤولية، وبالرجوع إلى التعليمات التي وصلت من حكومة الهند خلال السنوات العشر الماضية المتعلّقة بالسياسة الواجب على هذه الوكالة اتباعها في ما يخص السيد تركي، يبدو جلياً أن التعليمات الأولى التي تمّ استلامها في كانون الثاني/يناير عام ١٨٧٤، إثر حادثة هجوم للشيخ صالح بن علي، خوّلت المندوب السامي دعم سمو السيد تركي إلى أبعد مرمى تصل إليه مدافع البواخر. كما حصل سمّوه خلال ذلك العام على دعم حقيقي منا. والتعليمات المتضمنة في برقيتكم في ١٦ آب/أغسطس ١٨٧٥ تعزز هذه السياسة وتشرح بتفصيل ووضوحٍ أكبر وجهة الحكومة.

«في حزيران/يونيو عام ١٨٧٧ شنّ الشيخ صالح بن علي والسيد إبراهيم بن قيس هجوماً مباغتاً على مسقط، وقام الوكيل السياسي، على أساس التعليمات المقتبسة آنفاً، بإمداد السلطان بدعم مدافع سفينة صاحبة الجلالة (تيزر) لصد

الهجوم. وصادقت الحكومة على هذه الإجراءات، وكانت نتائج تحرّكاتنا مرضية في شل حركة الشيخ صالح بن علي التخريبية حيث نعمت مسقط منذ ذلك الوقت بالسلام والمنعة من أي عنف يتوعدها حتّى الآن.

«في رسالتي المؤرخة في ٢٦ آذار/ مارس عام ١٨٨١، أخذت بالرأي الذي يقتضي قدرة سمو السيد تركي على الصمود وحده، ولكن لأن صحته كانت في وضع غير مستقر، وبتوقع موته كانت التعليمات ضرورية. فأوردت بأن موت السيد تركي سيحدث اضطراباً شاملاً وفوضى، ولربما تفضي إلى النتائج ذاتها التي ستتلو عزل السيد تركي عن السلطة مضافاً إليها الإشكال المصاحب لضرورة إعانة سمّوه بطريقة ما».

«كانت مطالب سمو السيد تركي بمساعدته معروفة لدى الحكومة جيداً ولا أعتبر الرجوع إليها ضرورياً، لقد وفّى تماماً بِكُلّ تعهداته، وقدم في كلّ مقامٍ أدلةٍ على ولائه ومودته للحكومة البريطانية».

«لقد كان من المعروف تماماً أن سمّوه يتوقع دعماً منّا، وكان واضحاً بأن كلا الطرفين سيعتبر سحب الدعم الذي كان قد حصل عليه سمّوه في ظرف مماثل عام ١٨٧٧ بمثابة دعم مستتر للسيد عبد العزيز، لأنهم قد يستدلّون بذلك على أن السيد تركي قد خسر لسبب ما رضى الحكومة البريطانية».

«كان عليّ أيضاً الأخذ بعين الاعتبار وضع الرعية البريطانية الهندية والتي تمسك بمقاليد التجارة في مسقط ومطرح، إذ إنَّ لديهم من الممتلكات ما قيمته مئات الآلاف من الروبيات، وإذا ما احتُلَّ المكان، ستقع الخسائر المترتبة على سلب العرب ونهبهم بمجملها على عاتقهم. بحسب ما جرت به الأحداث فلقد ظلت ممتلكاتهم في أمان وما عدا تعليق التجارة والإزعاج الذي ألّم بهم، فإن الحصار لم يُحدث بالغ الأثر فيهم وهي نتيجة أجسُر على التسليم بأنها مرضية».

«أعرب سّموه عن امتنانه للدعم الذي قدم إليه، وفي تحيّة عسكرية أطلقت المدافع ٣١ طلقة على شرف صاحبة الجلالة كإشارة لتثمينه للرضى الذي قد ناله. وفي يوم الأحد ٢٨، رفرف العلم البريطاني على قلعة الميراني طوال اليوم، وقام سّموه بزيارة سفينة صاحبة الجلالة (فيلوميل) ليعرب شخصياً عن شكره للنقيب لانج».

٧٣١ ـ أعربت الحكومة عن مصادقتها على إجراءات العقيد مايلز بالتالي: «في برقيةٍ من هذا المكتب برقم ٢٥٧٦، ألمحت إليك بأن الإجراءات التي قام بها الوكيل السياسي في مسقط قد قُوبلت بالاستحسان التام من قبل حكومة الهند؛ وتمت قراءة

التقارير المفصلة التي زوّدنا بها باهتمام بالغ. ويسُر حاكم القنصلية العام أن يسلم بالكياسة التي تصرف بها العقيد مايلز في الظرف الصعب. يرجع الفضل له في نجاح سمو السيد تركي في صدّ الهجوم على مسقط وإلى حسن تدبيره إضافة إلى الحماية التي خصّ بها الرعية البريطانية الهندية في مسقط ومطرح خلال الحرب».

وزير خارجية صاحبة الجلالة في الهند أظهر استحسانه بالآتي: «لقد كان من دواعي سروري البالغ أن أعلم من برقية سعادتك في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر المنصرم بأنه قد تمّ بنجاح صدّ قوات الثوار من قبل جند سمو السيد تركي، ويبدو جلياً الآن أن هذه النتيجة تعود في مجملها إلى التدابير الحصيفة لوكيلكم السياسي المقدم مايلز، طوال الأزمة الصعبة، وإني لأُصادق بِكُلّ طيب خاطر على الاستحسان الذي أبديته حيال إجراءات ذلك الضابط.

٧٣٢ ـ إنفاذ قوة من قبل السيد تركي لملاحقة ثوار السيد عبد العزيز والشيخ صالح بن علي المنسحبين؛ ومعاقبة القبائل الغافرية المتمردة في ولاية سمائل؛

في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، أورد العقيد مايلز أنه بعد أن وجد السلطان بأن القوات التي تجمعت لديه لنصرته ضدّ السيد عبد العزيز والشيخ صالح تقارب ٣٠٠٠ رجل، قرر إرسال بعثة تلاحق الثوار وتعاقب القبائل الغافرية المتمردة الذين فتحوا لهم الطريق عبر شعابهم. وباستشارة العقيد مايلز أبدى استحسانه لهذه المسيرة. سُلّم زمام البعثة للسيد فيصل، الابن الثاني للسلطان الذي غادر بيت فلج بصحبة ١٨٠٠ رجل في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى سمائل وكانت التعليمات الموجهة إليه ذات سمة معتدلة، ولغرض توفير نفقات البعثة، دفع العقيد مايلز بمنحة شهر مقدمة من تعويضات زنجبار بمصادقة من الحكومة.

٧٣٣ ـ انضم بنو جابر والسيّابيون في سرور إلى السيد فيصل وساعدوا في معاقبة الرحبيين والندابيين في تلك المنطقة بقطع أشجار نخيلهم وتخريب ممتلكات أخرى لهم.

في العاشر وصل السيد فيصل إلى سمائل حيث أظهر الأهالي انصياعهم وعرضوا دفع تعويض على أن تستبقى ممتلكاتهم، وقام أعيان شيوخ بني رواحة على خدمته، ثمّ تمّ العفو عنهم لقاء تعويض مقداره ٥٠٠٠ دولار؛ فيما أوى الندابيون والرحبيون إلى شِعب العق حيث انضم إليهم السيد عبد العزيز مع بعض الحبوس من الشرقية. جاء الشيخ صالح بن علي إلى وادي الجرداء لجمع قوة لمساعدته ولكنه أخفق في ذلك. وبحلول ١٦ من الشهر سئم الندابيون والرحبيون موقعهم في العق فأعلنوا انصياعهم الذي تمّ قبوله بتوسط من بني بوعلي والهشم، ووقعوا على وثيقة

يتبرأون بها من تحالفهم مع الهناوية الذي وقّع مؤخراً، ويعدون بالولاء للسيد تركي، ثمّ أخطروا السيد عبد العزيز بضرورة مغادرة العق ففعل ذلك في ١٩من الشهر.

٧٣٤ ـ بعد أن حققت البعثة بذلك أقصى غاية من النجاح، صمم السيد تركي على استغلالها لإخضاع المعاول الذين أبدوا له العدوان منذ ارتقائه السلطة من أجل طاعته. غادر السيد فيصل سمائل إلى وادي المعاول في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، وبوصوله إلى الفليج حث شيوخ الحرث الهناوية ناصر بن محمّد، شيخ المعاول على الخضوع. وتم لهم ذلك فعادوا بالشيخ ناصر للقاء السيد فيصل الذي كان قد وصل إلى قرية أفي حيث وقع شجار عرضي بين بعض أفراد الحملة والمعاولة قُتل فيه ٥ من الأولى و ١٤ من الثانية، غضب الشيخ ناصر وقبيلته لهذا الحادث، وقطعوا مفاوضات استسلامهم، لكن وإثر بعض المداولات، وافق الشيخ ناصر على مرافقة السيد فيصل إلى مسقط وتسليم نفسه إلى مشيئة السيد تركي. وكفل شيوخ بني بوعلي حياته له. عادت الحملة بعدها إلى مسقط حيث تمّ سجن الشيخ ناصر في انتظار دفع غرامة ١٢٠٠٠ دولار من المعاول. ثمّ صرف السلطان بعدها قوات القبائل التي كونت الحملة إذ لم يعد لخدماتهم أي حاجة بعد، فعادوا إلى بيوتهم محملين بالمِنَح.

٧٣٥ ـ أحداث ونزاعات قبلية داخلية في عُمان الداخل عام ١٨٨٣؛ حطام سفينتين بريطانيتين على الساحل.

أحداث ونزاعات قبلية في الداخل وإشارة إلى حطام سفينتين بريطانيتين على الساحل كما ورد في التقارير الإدارية لوكيل مسقط: «في كانون الثاني/ يناير، وقع قتال قرب إبرا بين الحرث والمساكرة قتل فيه ١٥ رجلاً من كلا الطرفين».

«وصلت بانتهاء ذلك الشهر رسالة من سليمان بن سويلم والي ظفار قائلاً فيها إن أهالي ظفار يحاصرون القلعة، طالباً الإمدادات العسكرية. وفي ١٧ شباط/ فبراير أرسل سمّوه ٧٠ رجلاً مع مدفع قنابل زنة عشرة باوندات إلى ظفار، وفي تلك الأثناء أثبتت القلعة مناعتها فرُفع الحصار وقفلت الإمدادات العسكرية عائدة إثر ذلك». «في أيار/ مايو، حاول السلطان تجديد المفاوضات مع الشيخ هلال بن زاهر من بني هناة، بتوسط من حمود الجحافي كي يتنازل عن قلعة نزوى التي وعد بتسليمها لقاء مبلغ من المال، ولم تُسفر المفاوضات عن شيء وظلت القلعة في حيازة هلال».

«في تموز/ يوليو وقع صدام في بركاء بين حامية الوهابي وأهل المدينة أسفر عن قتل رجلين وجرح ستة. وبعد هزيمة أهل المدينة، أرسلوا في طلب عون المعاول

فحضروا وحاصروا القلعة. ولكن تمّ إرسال الوزير السيد سعيد إلى بركاء على دار السلام فقام بإصلاح الأمور على نحوٍ مرضٍ».

«في تشرين الثاني/ نوفمبر، قتل في بهلا الشيخ برغش تميمة من قبيلة بني غافر وهو رجل ذو شأن من قبل أخويه اللذين طعناه نائماً ثمّ استوليا على القلعة».

«بالرغم من انتكاسته الحديثة، لم ينثن الشيخ صالح عن السعي بين القبائل مُبيِّتاً الدسائس وساعياً بِكُلّ جهده لتنظيم ثورة أخرى على السلطان. حاول في البداية مع الحجريين ثمّ مع بني بوحسن، لكنه أخفق في حثّهم على خوض أي حرب فلزم الصمت في وقتها».

«تحطم سفينتين على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية خلال العام ١٨٨٣.

في شهر آب/ أغسطس، استلم الرائد ماكلير معلومات تفيد بأن ملاحي السفينة البخارية (نايت أوف ذا باث) التي تحطمت عند جزيرة كوريا موريا، هم في قرية للعرب في رأس صوقرة، وبوصول التقرير إلى الهند، تمّ إرسال (آمبر ويلش) لإنقاذهم ثمّ أُخذوا إلى بومباي. وفي أيلول/ سبتمبر، وصل ملاحو السفينة البخارية (إيري) إلى مسقط في السفينة العربية بغلة، ثمّ أُخذوا إلى بومباي. إذ ضُربت (إيري) قرب رأس فرتاك (Fartak)، ثمّ جنحت ولكن تمّ إنقاذ طاقمها كلّه».

٧٣٦ ـ الوضع في الأول من كانون الثاني/ يناير للعام ١٨٨٤؛ في هذا التاريخ بدا أن وضع السيد تركي أكثر أماناً، وأن سلطته أفضل ما يمكن أن تكون عليه منذ ارتقائه للسلطة؛ فالحماسة غير المعهودة التي أظهرها في صدّ هجمة الثّوار على مسقط والتي قام بها السيد عبد العزيز والشيخ صالح بن علي في تشرين الأول/ أكتوبر المنصرم، والهمّة التي أسفرت بفضل توجيهاته عن ذلك الفوز، غفرت له عموماً ضعف حكمه وإهماله في السنوات الأخيرة وفاجأت خصومه أشد مفاجأة. واصل الشيخ صالح بن علي الذي هزم بالفعل، في الحال مكائده المعتادة. بل وحاول تنظيم حملة أخرى متعصبة من الشرقية على مسقط ولكن جهوده لم تحرّك أي استجابة. كان السيد إبراهيم بن قيس قد جاهر قبل ثورة تشرين الأول/ أكتوبر بعزمه على رفض أي مشروع ضدّ السيد تركي، أما السيد عبد العزيز المفتقر إلى الموارد والسمعة، فما عاد يشكل خطراً في ذلك الوقت. كان هناك استقرار في كلّ أرجاء البلاد مع بوادر تشير إلى استمراريتها. فاستخدام السلطان المعتدل للحزم عادة ما كان كافياً لإخماد البلبلة والشغب العُماني.

٧٣٧ ـ هدية بقيمة ٣٢ ألف روبية للسيد تركي من أخيه برغش في زنجبار؛

في التاسع من كانون الثاني/يناير عام ١٨٨٤، أورد العقيد مايلز بأنه نزولاً عند طلب السيد تركي لمعونةٍ مالية في ما يخص الثورة الأخيرة، فإن السيد برغش قد أرسل إليه ٣٢ ألف روبية.

٧٣٨ ـ غارات قبائل الظاهرة على الباطنة؛ طلب التجار الهنود الحماية في صحم؛

في الأول من نيسان/أبريل عام ١٨٨٤، أورد العقيد مايلز أنه على أثر غارات عديدة وحديثة لبدو الظاهرة على الباطنة، شرح له التجار الهنود في صحم حالة عدم الأمان التي تسود أسواق المدينة غير المسوّرة. وبطلب من الوكيل السياسي زوّد السيد تركي حامية صحم بـ ١٢ رجلاً وكلّف ولده السيد محمّد والي صحار بأخذ أي تدابير وقائية إضافية تستلزم حماية التجار.

٧٣٩ ـ الإجراءات التي اتخذها السيد تركي لاسترداد قلعة إزكي من بني رواحة المتمردة؛ الشيخ محمّد بن ناصر؛ انتقاد الوكيل السياسي لسوء نيّة السلطان؛

في الخامس عشر من نيسان/أبريل، أورد العقيد مايلز أن السيد تركي مدفوعاً برغبته لاسترداد ملكية قلعة إزكي من الشيخ محمّد بن ناصر من بني رواحة الذي كان يتولاها، والذي غدا ولاؤه موضع شكّ، قام بدعوته لزيارة مسقط. انطلق الشيخ محمّد حتّى وصل إلى سمائل حيث عدل هناك عن مواصلة الطريق وعاد إلى إزكي؛ فأرسل السلطان اثنين من الشيوخ إلى الشيخ محمّد لتجديد الدعوة والتعهد بتأمين توصيله وحسن معاملته، فرافق الوالي الرسل إلى مسقط مطمئناً إلى صفاء نيّة السلطان، وهناك وعند وصوله في ١٩ أيار/مايو، أُلقي به في السجن. كتب العقيد مايلز:

«انتهزت الفرصة كي أعبّر للسلطان من خلال الوزير السيد سعيد عن اعتقادي بأنه ما لا يليق بسياسة سمّوه أن ينكث عهوده ويحطّ من قيمة كلمته أمام البلاد لمجرد كسب مغنم من شيخ قبيلته. كما أوضحت له أن امتلاكه لقلعة ليست على هذا القدر من الأهمية بالمقارنة مع غيرها، هو تعويض غثٌّ، ليس إلا، عن خسارة الثقة التي سيراها سمّوه لا محالة جلية في أعين رعيته.

وافقت الحكومة على الاستنكار الذي أبداه العقيد مايلز».

٧٤٠ ـ مفاوضات مع الشيخ السجين أسفرت عن موافقته على تسليم القلعة لقاء ٨٠٠ دولار، ولكن عند ذهاب مسؤولي السيد تركي لاستلامها استقبلتهم

حامية بني رواحة بسخط شديد ورفضت تسليم القلعة مهما كانت الظروف.

٧٤١ ـ بعد مفاوضات مطوّلة، سلّم بنو رواحة القلعة أخيراً لقاء دفع السيد مبلغ ٢٥٠٠ دولار إليهم، وعُيّن سليمان ابن سويلم والياً بحامية من خمسين من العرب وعبيد من مسقط.

٧٤٢ ـ إطلاق سراح الشيخ محمّد بن ناصر في ٤ أيلول/ سبتمبر.

٧٤٣ ـ تجدد تجارة العبيد من زنجبار؛

في ١٢ أيار/ مايو عام ١٨٨٤، أورد العقيد مايلز عن رواج شائعات حول تجدّد تجارة عبيد شرق أفريقيا نتيجة لاعتقادٍ ذاع في كلّ صوب من أن الحكومة البريطانية ما عادت تنظر إلى تجارة العبيد بعين المناوأة المتعنتة القديمة. ورأى العقيد مايلز أن جزءاً من هذا الاعتقاد يُعزى إلى توقف سفينة صاحبة الجلالة (لندن) في زنجبار وإزالتها لمنشأة بحرية هناك كانت مناهضة للتجارة، وإلى تصريح اللواء جوردون الذي أجاز العبودية الداخلية في الخرطوم، والذي تداول العرب محتواه بشكل مغلوط وعلى نحو واسع.

٧٤٤ ـ في ٩ حزيران/ يونيو أورد الوكيل السياسي أن معلومات محددة وصلت إليه عن رسوّ عدد من الشحنات المحملة بالعبيد إلى صور والخضراء والسويق على الساحل العُماني، وباقتراح من الوكيل السياسي أصدر السيد تركي بياناً يحذّر فيه رعيته من مغبّة انتهاك التعليمات التي تحظر تجارة العبيد.

٧٤٥ ـ في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، أمسكت سفينة صاحبة الجلالة (فيلوميل) بمركب شراعي عربي في رأس الحد قادماً من دار السلام إلى الخضراء على ساحل الباطنة يحمل على متنه ١٥٤ عبداً. استُحضر المركب الشراعي أمام محكمة نائب الأميراليّة في مسقط وتمت إدانته إضافة إلى تحرير العبيد. كان ربّان المركب قد فرّ إلى الساحل قبل الإمساك بالمركب ولكن تمّ الإمساك بستة من المسافرين وهم مُلاك غالبية العبيد، وإحالة أمرهم إلى السلطان الذي قام بحبسهم متقدماً بإشارة إلى الحكومة في ما يخص التصرف بهم. وقد وجد في حاجيّات ربّان المركب رزمة من الرسائل، كتب العقيد مايلز في ما يتعلق بها:

«المعلومات الواردة في هذه الرسائل والتقارير التي وصلت إليّ آنفاً تؤكد أنه يتم في هذه السنة استجلاب العبيد على نطاق واسع من سواحل زنجبار إلى الجزيرة العربية. كان أمر استجلاب العبيد بالبحر في السنوات العشر الماضية في حكم المعطّل تماماً، ووفق ظني؛ كان هذا عائداً بمجمله إلى همّة ويقظة القوة البحرية

العاكفة على حراسة ساحل شرق أفريقيا. ولكن تمت إزالة هذا الرادع في تدبير احترازي مؤخراً، فذاع بين العرب في كلّ مكان أن تلك القيود التي وضعتها الحكومة البريطانية على تجارة العبيد قد رُفعت، وبحسب رأيي المتواضع، فإن الإجراءات الوقائية التي يتبناها سلطان زنجبار على أرضه لا هي صادقة ولا فعّالة.

٧٤٦ ـ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أمسكت سفينة صاحبة الجلالة (فيلوميل) فيما كانت متوجهة من مسقط إلى عدن بمركب شراعي آخر يحمل على متنه ٥١ عبداً من مصيرة. أُحرق القارب بعد أن وُجد أنه غير صالح للإبحار، ونُقل العبيد والملاحون والمسافرون على متن (فيلوميل) إلى عدن حيث عُرضت القضية على محكمة نائب الأميرالية، كان الربّان وأربعة من المسافرين مُلاك العبيد من رعية مسقط قد اعتقلوا ورفع أمر معاقبتهم إلى السلطان.

٧٤٧ ـ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أورد الوكيل المنتدب في الساحل العربي لخليج فارس أنه تمّ استجلاب عدد ضخم من عبيد أفريقيا إلى عُمان. فقد أفاد عن رسّو شحنتين تحملان ١٥٠ و ٧٠ عبداً على التوالي في ٢٩ على ساحل الباطنة، ثمّ نقلوا في مراكب صغيرة إلى رأس الخيمة ودبي..الخ.

كلّف المندوب السامي للوكيل السياسي إخطار السيد تركي بظروف ذلك. أفاد العقيد مايلز في تقريره الذي أورد فيه أنه قد فعل المطلوب، أنه ليس بوسع السلطان أن يقهر كبار مستوردي العبيد في الباطنة ما لم يزود بدعم بريطاني، وباقتراح من الوكيل السياسي أعاد إصدار طلبه....(*)

.... ولكن السلطان رفض بحزم تجديد العلاقات مع الشيخ صالح. أما بالنسبة إلى استسلام الشيخ جمعة، فقد كتب العقيد مايلز:

«يعتبر السلطان وناصحوه زيارة الشيخ جمعة، كما أعتبرها أنا أيضاً مؤشراً على أن تأثير الشيخ صالح والأحزاب المعادية في الشرقية قد خف، وبأن قدرتهم في الوقت الراهن على جمع القبائل العربية في تحالف عدائي قد وهنت».

٧٥٢- **شخصية السيد محمّد، الابن الأكبر للسيد تركي**؛ كتب العقيد مايلز في تقريره في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عن اعتزال السيد محمّد الابن الأكبر للسيد تركي ولاية صحار:

(*) الصفحات التالية مفقودة من النص الأصلي، لذلك تمت المحافظة على الأرقام على الرغم من عدم تسلسلها (المحرّر).

«السلطان شديد الجزع باستقباله محمّد في مسقط، وباعتقادي أنه خائف من قيام ثورات ضدّ سلطته التي يقيم عليها ولده. ولقد جرّ على صحار الدمار بإدارته العشوائية غير المؤهلة ـ كما أثار نفور كلّ أهالي الولاية، وإنّني أرى أن اعتزاله من منصبه الحالي أمر يستحق التهنئة وأعتقد أن أفضل مأوى له هو مسقط حتّى لو كان عليه مقابلة مخططات الثورات، إذ إنَّه سيكون تحت رقابة جيدة هنا.

٧٥٣- أمرٌ بمنع إعطاء دفعات متقدمة من مِنح زنجبار للسلطان من دون مصادقة مسبقة من الحكومة؛

في ٣ كانون الأول/ديسمبر، أبرق الوكيل السياسي يرفع طلب السيد تركي لمنحةٍ مسبقةٍ شهرياً من مِنح زنجبار ليتمكن من استرداد قلعة نزوى التي رفض واليها تسليمها. وفي ردّه، أبرق العقيد روس بالموافقة على منحها بعد الحصول على مصادقة من الحكومة.

٧٥٤- دعمت الحكومة تصرف المندوب السامي ولكنها أمرت أن يُرفع أي طلب للسلطان بدفعات مسبقة إليها، وأن يرفق معه أيضاً أسباب استحسان قبول الطلب إن وُجدت.

٧٥٥- نزاعات قبلية داخلية وأحداث ثانوية في عام ١٨٨٤؛

نزاعات قبلية داخلية وأحداث ثانوية خلال عام ١٨٨٤ كما وردت في التقارير الإدارية لوكيل مسقط:

«ظهرت في شباط/فبراير بعض الاضطرابات في جعلان، وشبّ نزاع بين قبائل بني بوحسن وبني راسب ذُبح فيها خمسة رجال، وبتدخل من السلطان تمّ التوصل إلى هدنة بين الطرفين».

«في آذار/مارس، غزا بدو الظاهرة على مناطق في الباطنة وعادوا ببعض الغنائم».

«في نيسان/أبريل، تمّ الصلح بين قبيلة بني بطاش من قبائل الشرقية القوية والسلطان، الذي كانت على جفوة معه ردحاً من الزمان».

«حتّى نهاية أيار/مايو، وصلت رسائل وشائعات إلى مسقط بثورة وشيكة لقبائل الشرقية تحت قيادة الشيخ صالح، إضافة إلى هجوم على ساحل الباطنة يتم تدبيره من قبل الشيخ حمود الجحافي. ولكن لم يلقَ هذان المخربان الدعم الذي توقعاه فانهارت مخططاتهما».

«في تموز/يوليو، وقع نزاع شديد بين قبيلتي الحرث والمساكرة من الشرقية واللتين كانتا على عداء مستمر، قتل وجرح فيه قرابة ٢٠ رجلاً».

«قدم في أيلول/سبتمبر الوزير السيد سعيد على متن (دار السلام) إلى صور لوضع ترتيبات مع الجنبة حول الرسوم الجمركية وحول إقامة سور يحيط بالمدينة».

«في تشرين الأول/أكتوبر، أذعنت قلعة السويق للسلطان لقاء منحة بمقدار ٥٠٠ روبيّة لسعود بن سيف الحوسني. وفي الوقت نفسه تقريباً هجم الشيخ هلال بن زاهر من نزوى على الجنبة في الركة في إقليم عُمان، وأوقع خسارة بمقتل عشرة رجال من تلك القبيلة».

«في تشرين الثاني/نوفمبر، استؤنفت المفاوضات مع الشيخ هلال لتسليم قلعة نزوى ولكنها لم تنجح كسابقاتها. وافق الشيخ هلال على قبول مبلغ من المال عُرض عليه، ولكن عند ظهور رسل سمّوه لاستلام القلعة منعوا من دخولها».

«في كانون الأول/ديسمبر، حضر الوكيل السياسي في واحدة من سفن صاحبة الجلالة (دراغون) إلى فرتاك لتقديم المكافآت لسلطان كيشين وأعيان نيستوم وتايبوت لخدماتهم التي قدموها لإنجاد ملاحي السفينة البخارية (إيري) العام المنصرم».

«في الشهر ذاته، قتل الشيخ الجديد لرأس الحد بتحريض من الشيخ القديم، فأرسلت (دار السلام) مع قوة صغيرة لمعاقبة المعتدين وإعادة النظام».

بي. جي. سي روبيرتسون

الأول من تموز/يوليو عام ١٨٨٥

مساعد المندوب السامي، خليج فارس.

VI

شؤون مسقط
من ١ كانون الثاني/يناير ١٨٨٥م،
إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٨٨٨م
(الفقرات ٧٥٦ ــ ٨٧٩)

٧٥٦ ـ الوضع في الأول من كانون الثاني/ يناير لعام ١٨٨٥؛

كان عام ١٨٨٤ هادئاً نسبياً في تاريخ مسقط. لا يزال السيد تركي محتفظاً بقوة مكانته التي اكتسبها بعد هزيمة أخيه السيد عبد العزيز عام ١٨٨٣، فيما أظهر استسلام الشيخ جمعة بن سعيد المسكري ومحاولته الاعتذار نيابة عن الشيخ صالح بن علي في عام ١٨٨٤ بأن قوة الأحزاب المعادية في الشرقية قد انهارت مؤقتاً في كلّ الأحوال.

٧٥٧ ـ السيد عبد العزيز يكتب طالباً توسط الوكيل السياسي بينه وبين السلطان؛

كان رسوخ جاه السيد تركي وتزايده واضحاً جلياً حين تلقى العقيد مايلز في أوائل كانون الثاني/ يناير رسالة من السيد عبد العزيز طالباً إليه التوسط للتصالح بينه وبين أخيه. أفاد عبد العزيز بأن حمد بن حمود قد أعلمه في رسالة كُتبت بأمر السلطان بأن السيد تركي كان راغباً بالسلام. تنصّل سمّوه من مسؤولية ما قام به حمد بن حمود ولكنه أقرّ باستعداده لقبول توسط العقيد مايلز، مضيفاً بأنه يرفض أي تسوية لا تفضي إلى إقصاء أخيه عن عُمان.

٧٥٨ ـ في سؤاله عن التعليمات، طلب العقيد مايلز أن يقتصر ما يقوم على تعزيز التوافق بين السلطان والسيد عبد العزيز، الأمر الذي صادق عليه المندوب السامي في خليج فارس.

٧٥٩ ـ قبل السيد عبد العزيز شروط السيد تركي شريطة تسديد ديونه وصرّح بأنه سيقوم فقط بدفع منحة له لإقامته في الهند تساوي في قيمتها المقدار الذي تمّ تحديده سابقاً؛ أي خمسمئة دولار شهرياً.

٧٦٠ ـ لم يقبل السيد تركي بالشروط أعلاه، فتوقفت بذلك الاتصالات.

٧٦١ ـ أعربت الحكومة الهندية، في رسالتها إلى المندوب السامي في خليج فارس رقم E -١٠٩٢ المؤرخة في ١٤ تموز/يوليو عام ١٨٨٥، عن أسفها لعدم التوصل إلى تسوية سلمية.

٧٦٢ ـ حصانان عربيان هدية من قبل السلطان إلى نائب الملك والمحافظ في الهند؛

في ١٨ كانون الثاني/يناير أورد العقيد مايلز بأنه قد أرسل وبطلب من سمو السيد تركي، بحصانين عربيين إلى بومباي كهدية إلى نائب الملك في الهند، والتي شكره فخامته عليها.

٧٦٣ ـ زيارة الوكيل السياسي ووزير السلطان لجوادر؛

في ٣ آذار/مارس أبحر العقيد مايلز بصحبة وزير السلطان، السيد سعيد في سفينة صاحبة الجلالة (دراغون) إلى جوادر تلبية لطلبٍ من المحكمة المعقودة هناك بأوامر من الحكومة الهندية لتسوية النزاع الشديد الوَطأة بين الرعية البريطانية والعربية الساكنين في جوادر، وأفراد من قبائل رند من البلوش.

٧٦٤ ـ تكونت المحكمة من العقيد مايلز والعقيد رينولدز والوكيل السياسي وبلوش من الجنوب الشرقي، والسيد فينتش، مدير دائرة البرقيات في خليج فارس، فيما أُنيب السيد سعيد ليمثل حكومة مسقط من قبل سمو السلطان.

٧٦٥ ـ أقرت المحكمة سداد مبلغ مقداره ٥٢١٦ روبيّة لصالح رعايا مسقط وعززت الحكومة الهندية القرار.

٧٦٦ ـ كتب وكيل الوزارة في الحكومة الهندية في ختام طلبه إلى المندوب السامي في خليج فارس:

«أطلب منكم إبلاغ المقدم مايلز امتنان الحكومة الهندية على خدماته التي قدمها إلى المحكمة».

٧٦٧ ـ هزيمة والي إزكي من قِبَل هلال بن زاهر الهنائي قرب فرق؛

في بداية شهر أيار/مايو وصلت أنباء إلى السلطان عن تراجع والي إزكي على يدّ الشيخ هلال بن زاهر قرب فرق، وبدا أهالي فرق قد عرضوا على سليمان بن سويلم والي إزكي تسليم قلعتهم التي كانت بحوزة الشيخ هلال إلى السيد تركي. أرسل الوالي الرسل فتم تسليم القلعة إليهم، ولكن باقتراب الشيخ هلال من نزوى غادر الرسل مواقعهم. في تلك الأثناء كان الوالي قد تقدّم ولاقى قوة الشيخ هلال والتي هزمته بخسارة تقدر بثلاثة أو أربعة رجال.

٧٦٨ ـ اعتبر السيد تركي أن الوالي قد أساء التصرف.

٧٦٩ ـ هجوم على بهلا من قبل قبائل اليعاربة والعبريين؛

في ٢٤ أيار/مايو أورد العقيد مايلز أن حركة سياسية ذات شأن آخذة بالتشكل في بهلا في عُمان. حيث اشترك ورثة حكم اليعاربة مع العبريين في محاصرة تلك القلعة. وأعتقد أن مؤسس هذه الحركة هو سالم بن بدر العبري والذي كان يتصرف مدفوعاً برغبته في الثأر لمقتل والده وجده من قِبل الشيخ برغش وحمد بن محسن عام ١٨٨١، متظاهراً أنه يريد القلعة خدمةً للسلطان. كما إنه كان مدفوعاً برغبته في انتزاع المكان من الغافرية. في ٢٦ أيار/مايو وصلت إلى السلطان أنباء عن انهيار الحصار ونجاح دفاع الشيخ ناصر بن حمد عنها.

٧٧٠ ـ شائعات حول ثورة يقوم بها السيد عبد العزيز والشيخ صالح ضدّ مسقط، وتبني الحكومة لسياسة محددة؛ ذاعت في آب/أغسطس شائعات عن استعداد السيد عبد العزيز والشيخ صالح بن علي لشن هجوم على مسقط، واستمرت الشائعات عدة أشهر، فقام السيد تركي بأخذ الاحتياطات اللازمة وإغلاق الطرق نظراً إلى زيادة قوة هذه الشائعات. كما وجّه العقيد مايلز سمّوه لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية حياة وممتلكات الرعية البريطانية على الساحل.

٧٧١ ـ بسماع المندوب السامي في خليج فارس، العقيد روس، هذه الشائعات، وجّه إلى الحكومة الهندية الخطاب التالي:

«في ضوء المصالح التجارية الضخمة، والعلاقات الطيبة التي تربط الحكومة البريطانية مع السيد تركي، والدعم الفعلي الذي قدمته الحكومة إليه في بعض المواقف، اقترح تبني خطّ سياسة واضح في ما يتعلق بالهجمات على مطرح ومسقط، وبوجوب إبلاغ السيد عبد العزيز وغيره من القادة المتمردين بأنه حتّى في حال نجحوا في حيازة هاتين المدينتين مؤقتاً، فإن الحكومة البريطانية ستعمد إلى إقصائهم وإعادة السيد تركي.

رأى العقيد روس أن مثل هذه الإشارة ستضع حداً للثورات المتكررة وأوضاع الهلع التي كانت عُمان عرضة لها باستمرار.

٧٧٢ ـ وصفت الحكومة الهندية في ردها الاقتراح السابق بأنه تغيير في السياسة، وأعربت عن خوفها من أن يقودهم هذا التغيير في السياسة إلى ما يُدعى بـ «الاسترداد بقوة الذراع» وقد تمّ إثبات فشل ذلك مسبقاً. إضافة إلى «التورط في دعم سلطان شرعي غير قادر على الصمود وحده من دون الحصول على الدعم». لقد قالوا إنه «لطالما أحجمت» الحكومة الهندية «عن التدخل في نزاعات الحكم لدعم الحاكم الشرعي ومعاونته على قمع الاضطرابات القبلية» ما يستلزم التمعن في الأمر أكثر.

٧٧٣ ـ عرض العقيد روس وجهات نظره بشكل أوفى، فبين أن الاقتراح لا يعتبر تغييراً بقدر ما يعتبر تقويةً للسياسة الموجودة، وبأنها ستطبق فقط لصالح السيد تركي، وليس لصالح غيره من السلاطين في المستقبل أو أبناء السيد تركي. وركز على حقيقة أننا ملتزمون برباط شرف لدعم السيد تركي بقوة الأسلحة إذا لزم الأمر وفي حال لحاجة إلى مثل هذا الدعم سنقوم بتقديمه على أكمل وجه. وأضاف قائلاً إن مجرد تلميح كالذي أقترحه كفيل بحدّ ذاته أن يعيق قادة الثورة من القيام بمحاولات أخرى تناهض سلطة السيد تركي.

٧٧٤ ـ طُلب أيضاً إلى الوكيل السياسي، العقيد مايلز أن يعرض وجهة نظره، فكتب قائلاً إن آرائه تنسجم مع آراء العقيد روس.

٧٧٥ ـ جاءت أوامر الحكومة الهندية «التي لم يتم استلامها حتّى العام الحالي كالتالي:

«إن الحكومة الهندية تضع ثقتها في درايتك للموقف، وفي حصافة حكمك عليه لذلك تقرر اتّباع توصياتك، وأنت مخوّل بإعلام السلطان عن أنداده وخصومه في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، بأن الحكومة البريطانية قد أزمعت لأسباب معينة نصرة السيد تركي في درء الاعتداءات عن السلطة طوال فترة حياته، ولكن على سمّوه أن يدرك جيداً أن الدعم الفعلي الذي تقدّمه الحكومة البريطانية سيكون له وحده ولن ينسحب بالضرورة على أولاده أو ورثته أو خلفائه من بعده، فسياسة الحكومة حيال مسقط كانت أبداً سياسة عدم تدخل في الصراعات على الحكم أو الإدارة الداخلية. تمّ تفعيل هذه الأوامر على النحو اللائق.

٧٧٦ ـ قالت الحكومة الهندية في اتصالات إضافية حول هذا الموضوع:

«يتم إيفاد تقارير المراسلات إلى وزير خارجية صاحبة الجلالة في الهند، ويأمل سيادته أن يكون من المفهوم لدى سمّوه أن دعمنا له سيتواصل فقط في حال أدّى مهامه الإدارية على نحوٍ يتلاءم مع حكومة الهند».

٧٧٧ ـ نية سمو السيد تركي بزيارة مكة؛

في ٢٨ تموز/يوليو، أبلغ سمّوه العقيد مايلز، على خلوة، بأنه طالما راودته فكرة زيارة مكة لأداء المناسك الدينية المفروضة على المسلمين، وبأنه يرى أن الوقت المناسب لقضاء رغبته قد آن.

٧٧٨ ـ أوضح العقيد مايلز لسمّوه صعوبة وخطورة ما هو مُقدم عليه، وأورد وجهة نظره بالآتي:

«ما أردت أن أنوّه له هو أن أخاه السيد عبد العزيز بل والسيد إبراهيم أيضاً والشيخ صالح بن علي، وكل متمرد من الوجهاء سيهبّون لإشعال الحرب في البلاد عند مغادرته، وستغدو عُمان برمتها فريسة للحرب الأهلية والفوضى والتي سيعجز أولاده وهم محض صبية، عن الوقوف في وجهها، وسيرزح تحت وطأتها التجار الهنود الآمنين ورعية الحكومة البريطانية، كما أوضحت لسمّوه أن مغادرته مسقط في رحلة بعيدة من دون أن يبلغ فخامة نائب الملك في الهند بهذه النية، لا يتوافق بالمرة مع أصول الكياسة واللطف خاصة باعتبار علاقاتنا الوديّة وظروف موقّعة».

٧٧٩ ـ أقرّ السيد تركي بقوة حجة مايلز بعد التفكير والتأمل وعَدَل عن رحلته. اعتبرت الحكومة الهندية النصيحة التي قدمها العقيد مايلز إلى سمو السلطان نصيحة حكيمة.

٧٨٠ ـ زيادة في ضريبة المنتجات التي يتم جلبها من الداخل إلى الساحل لغرض التصدير.

في ١٦ آب/أغسطس أورد الوكيل السياسي عن رغبة سمّوه في رفع الضريبة المفروضة على المنتجات التي يتم جلبها إلى الساحل من الداخل لغرض التصدير إلى نسبة خمسة في المئة بحسب القيمة، لارتفاعٍ طرأ على أسعار التمور في السنوات الأخيرة. قال العقيد مايلز:

«إذا ما توخينا الدقة، فإن هذه الضريبة مستحقة على المنتجين العرب ولكن قلما يستطيع سمّوه جمعها من القبائل، لذلك فإنه يفضل استيفاؤها عن طريق مخلّصي الجمارك من التجار الهنود المقيمين في مختلف الموانئ على طول الساحل، والذين يشترون الغلّة من العرب».

٧٨١ ـ في تحويله الموضوع إلى الحكومة. كتب العقيد روس:

«أرى أنه إذا ما أرادت الحكومة البريطانية النظر إلى ذلك كحجة، فإنها تستطيع بموجب شروط المعاهدة طلب إعفاء الرعية البريطانية من أية ضريبة من هذا النوع. لكن حكومة الهند قررت أنه لا يجب اعتبار المعاهدة سارية المفعول، وضرورة عدم المساس بالضريبة السابقة المعتدلة. ويبدو لي أن ضريبة ٥ في المئة باعتبار القيمة، هي بدعة جديدة، وبأن الحكومة ستعارضها كلياً إذا ما اتخذت من هذا ذريعة».

٧٨٢ ـ اعتبرت الحكومة الهندية أن الضريبة في واقع الأمر ضريبة تصدير، وبأن هناك جَدَلاً سيقع حتماً بصدد عدم قدرة السلطان على فرض مثل هذا الرسم بموجب شروط الاتفاقية التجارية المبرمة مع الحكومة البريطانية، ولكنهم أضافوا:

«حتّى لو كان هذا الرأي مبنياً على التأويل الدقيق للمعاهدات، فإنه يبدو من المنطقي تماماً، وباعتبار تساوي الحال، ملاحظة ألا تعامل الرعية البريطانية في هذا الشأن بأدنى مما تعامل به رعية مسقط أو رعايا الدول الأخرى الأكثر تميزاً. ولا شيء أكثر».

قد لا يبدو من العدل أن يصّر السلطان على فرض أي رسم على البضائع المستوردة من بريطانيا.

٧٨٣ ـ ترى حكومة الهند أنه من غير المبرر بالتالي المساس بضريبة ٥ في المئة على اعتبار القيمة، ولكنها كلّفت الوكيل السياسي بالتوضيح للسلطان أنه ليس في صالحه ألبته وضع ضرائب تصدير بهذه القيم لتحويل التجارة إلى موانئ أخرى، وإبلاغه علاوة على ذلك بأن لا نية لحكومة الهند أن تصرّ على جعل معاهدتها خالصة من أي رسم للتصدير، لكن شريطة أن تظل القيمة المفروضة معقولة.

٧٨٤ ـ أعاد السيد تركي بعد أن تمّ إبلاغه بأوامر الحكومة، جميع الضرائب الأخرى إلى نسبتها القديمة، وأصدر الوكيل السياسي بيانات بذلك إلى التجار البريطانيين الهنود في مختلف الموانئ.

٧٨٥ ـ نزاع بين قبيلتي بني غافر والعبريين في وادي سحتن قرب الرستاق؛

وقع في أيلول/ سبتمبر شجار جدّي بين قبيلتي بني غافر والعبريين في وادي سحتن. كان الوادي قد لبث فترة من الزمان في حِمى القبيلتين معاً، لكن عداءً طرأ بينهما أفضى إلى فرض بني غافر سيطرتها على الوادي. وكان لهذا الأمر أثر سياسي في ازدياد هيمنة السيد إبراهيم بن قيس في ولاية الرستاق، لأن بني غافر أقوى

أشياعه، كما وبدت هزيمة العبريين تراجعاً للسيد تركي الذي كانت على حلف معه.

٧٨٦ ـ شكاوى التجار البريطانيين الهنود في مطرح حول زِنة التمور؛

رُفعت في أيلول/ سبتمبر شكاوى من قبل التجار البريطانيين الهنود في مطرح إلى الوكيل السياسي، من أن جباة الضرائب ووكلاء السلطان يجبرونهم على أخذ كلّ التمور التي يشترونها للزنة في مسقط، وهو إجراء يجر عليهم نفقات كثيرة غير ضرورية.

٧٨٧ ـ خاطب العقيد مايلز سمّوه بالموضوع وأوضح له أن مثل هذا التدخل في التجارة الحرة يتعارض مع شروط المعاهدة.

٧٨٨ ـ وعد سمّوه برفع أسباب الشكوى، ولكن أياماً مضت من دون رفع هذه القيود المزعجة، فرفع العقيد مايلز احتجاجاً آخر إلى سمّوه أفضى إلى النتيجة المطلوبة.

٧٨٩ ـ تجارة العبيد؛

وصلت سفينة صاحبة الجلالة (أسبري) إلى مسقط في ١٩ أيلول/ سبتمبر بحمولة من ٧٢ عبداً نقلوا في مركب شراعي إلى رأس الحد. عرضت القضية على محكمة نائب الأميرالية، وأُدينت الدفعة بأكملها، كما أمسكت سفينة صاحبة الجلالة (رنجر) في تشرين الأول/ أكتوبر بمركب شراعي آخر يحمل سبعة عبيد في صور تمت إدانتهم.

٧٩٠ ـ أبدى العقيد مايلز الملاحظات التالية في تقرير إلى المندوب السامي في خليج فارس في ما يتعلق بعمليات تجارة العبيد؛

«إلى جانب أنها مجازفة واستلاباً لحرية عدد من الآدميين البؤساء، فإن عمليات تجارة العبيد تحمل بُعدين اثنين؛ **أولهما** أن تجارة عبيد شرق أفريقيا قد تجددت وهي الآن في تقدّم فعلي، معززة الرأي الذي تكوّن عبر رسائل عربية وُجدت في المركب الشراعي المقبوض عليه، وبملاحظتي انخفاض أسعار العبيد إضافة إلى التقارير المحلية. و**ثانيهما** أنّني بتُّ مقتنعاً من أن العدد الهائل من العبيد يتم تصديرهم من زنجبار في فصل الربيع من السنة حين تقلع المراكب الشراعية مع أول ريح موسمية.

٧٩١ ـ جري بهياج، تبعه انتحار حسين بكس من حرس الوكيل السياسي؛

جرى حسين بكس، الجندي الهندي لدى حرس كتيبة الساحل المقامة في

مسقط لحماية الخزينة، مظهراً حالة من السعر. ثمّ طاف شوارع المدينة الضيّقة حاملاً بندقية وكمية من الذخيرة، وبعد أن أطلق النار على امرأة في أحد البيوت دون ما سبب، قابل عبداً زنجياً تعود ملكيته إلى سمّو السلطان، فأطلق النار عليه وأرداه قتيلاً في الحال. في تلك الأثناء قام كبير الحرس بإبلاغ الأمر إلى العقيد مايلز من دون أن يحاول إمساك الرجل بنفسه. قدم العقيد مايلز فوراً لإلقاء القبض عليه شخصياً. وبرؤيته للعقيد مايلز، ألقى حسين بكس بنفسه في البحر تحت قلعة الميراني ونظراً إلى وزن البندقية والذخيرة التي معه، غرق في الحال.

وحينما انتشل جسده كانت الحياة قد غادرته، فيما أظهرت الأدلة أن الرجل التعس كان يعاني تأثير الغانغا (Ganja). استاءت السلطات العسكرية في الهند من تصرف كبير الحرس فصرفته من الخدمة بداعي الجبن.

٧٩٢ ـ نزاعات قبلية داخلية وحوادث ثانوية في عام ١٨٨٥ ؛ النزاعات القبلية كما وردت في التقارير الإدارية:

«وقعت بعض الاضطرابات في هذا الوقت (شباط/ فبراير) في المناطق المجاورة لصحار بين قبيلتي بني علي والمقابيل، وتم طلب تدخل والي صحار الجديد السيد حمد من قبل كلا الطرفين».

«في ٣١ آذار/ مارس، ضرب إعصار ساحل الباطنة في ما بين السيب والمصنعة، وامتد في البر حتّى وصل الرستاق مدمراً عدة آلاف من أشجار النخيل إضافة إلى خسارة عدد من الأرواح (رافق الإعصار هطول غزير للأمطار في عُمان قاطبة محدثاً دماراً هائلاً في البيوت والمحاصيل والأشجار).

وردت أنباء في حزيران/ يونيو عن ثورة قامت في ظفار، وأكد تلك الأنباء الوالي علي بن سليمان في تشرين الأول/ أكتوبر، هو وحامية العرب الذين قدموا إلى مسقط والذين تمّ طردهم من قبل أهالي ظفار الذين أرسلوا رسائل تؤكد صداقتهم وولاءهم لسمّو السيد تركي وعدم قدرتهم على تحمّل ظلم واليه.

«في تموز/ يوليو، هوجمت بنو هناة من قبل العوامر قرب السيب التي كانت على عداء معها، حيث قتل ثلاثة منهم، فانتقموا من ذلك بتدمير ما قيمته ٢٠٠٠٠ دولار من أملاك النخيل العائدة للعوامر في خوطي (Khotti)، والتي ردت عليها العوامر بهجوم على بني هناة دعمه والي المصنعة علي بن سالم العامري ووالي بركاء سعيد بن خميس العامري، ولكنهم ارتدوا بخسارة سبعة قتلى. وبوصول الأنباء إلى مسقط، أرسل سمو السيد تركي ولده السيد فيصل إلى السيب للإطلاع على الوضع،

ولكن قبل وصوله كان شيوخ سمائل قد رتبوا بينهم هدنة لمدّة عام واحد.

«في آب/ أغسطس، قدم السيد فيصل وفهد على متن المركب البخاري دار السلام إلى صور للسعي من أجل الحصول على عوض مالي على رسوم جمركية معينة من الجنبة، ولكن مساعيهم خابت. في الشهر ذاته، أغارت جماعة من المقابيل على وادي الجزي قرب صحار وسرقت بعض الجِمال، ولكن سرعان ما لحق بهم والي صحار حمد بن ناصر وأجبرهم على الاستسلام».

«في تشرين الثاني/ نوفمبر، وقع صدام جدّي في الشرقية بين المساكرة من جهة، والحرث والحجريين والوهيبة من جهة أخرى. قتل فيه ٦٠ أو ٧٠ رجلاً. أرسل سمو السلطان علي بن سالم العامري للتوسط بين أطراف النزاع ونجحت مهمته.

«في كانون الأول/ ديسمبر، قام الوكيل السياسي، العقيد مايلز برحلة قيّمة طاف فيها عُمان والظاهرة، واستقبله الجميع باحترام ومودة».

٧٩٣ ـ الوضع في الأول من كانون الثاني/ يناير للعام ١٨٨٦؛ كانت البلاد في هذه الفترة أهدأ من سابق عهدها، وباختصار فقد عملت قرارت حكومة الهند على تقوية مركز السيد تركي بمنحه الدعم الفعلي كلّما احتاجه. كما تمّ إعلام سمّوه في كانون الثاني/ يناير عن رغبة صاحبة الجلالة الملكة الكريمة أن تنعم عليه بوسام نجمة صليب الهند الأعظم.

٧٩٤ ـ محاولة لاغتيال رئيس الوزراء؛

في ليلة ٤ كانون الثاني/ يناير، تمّ إطلاق النار على السيد سعيد وهو عائد إلى بيته من قبل عبد أفريقي، لكن لحسن الحظ أصابت الرصاصة كتفه محدثةً فيه جرحاً فحسب. أما الذي قام بمحاولة الاغتيال، فقد رمى المسدس بعد أن أطلق العيار الناري ولاذ بالفرار، فيما فشل خادم الوزير الوحيد في إلقاء القبض عليه. أما المسدس الذي ترك فقد كانت ملكيته تعود للسيد سعيد نفسه، واعتقد الجميع أن الأمر يعود إلى مكائد الحريم.

٧٩٥ ـ شكاوى تظلُّم من قبل تجار الخوجة في الخابورة ضدّ والي صحار؛

اشتكى تجار الخابورة في كانون الثاني/ يناير إلى الوكيل السياسي من سوء المعاملة التي يلقونها على يدّ السيد حمد بن ناصر، والي صحار؛ فلقد قام الوالي، على حدّ قولهم، بمحاولة أخذ قرض جبري منهم بقيمة ٤٠٠ دولار، وبرفضهم الدفع قام بتعطيل عملياتهم التجارية. كما فرض ضريبة إضافية بمقدار ٢ في المئة على مبيعاتهم واعتقل واحداً من جماعتهم دون ما سبب. وَعَد السيد تركي بالإطلاع

في أمر الشكاوى، وسرعان ما كتب إلى العقيد مايلز يهوّن من وطأة ما ارتكبه الوالي. وعلى الرغم من ذلك، رأى العقيد مايلز أن السيد حمد بن ناصر مذنب بالفعل في ما نُسب إليه من تُهم، كما نصح سمّوه موضحاً له أن هذا الرجل ليس بالرجل المناسب لمنصب الوالي. وافق سمّوه في محاولة أخرى على دفع ١٠٠ دولار كتعويض للتجار على خسائرهم واعتقال فردٍ من جماعتهم ثمّ أمر بتعيين والٍ جديد للخابورة. وفي إيفاده الأمر إلى المندوب السامي، كتب العقيد مايلز «كان للوزير السيد سعيد دوراً كبيراً في السعي إلى التستر على الوالي السيد حمد، وتبرير سلوكه».

٧٩٦ ـ صادقت حكومة الهند على الإجراءات التي أخذها العقيد مايلز.

٧٩٧ ـ محاولة استمالة الوزير لترك ولائه للسلطان؛

في ٤ آذار/مارس، تسلم السيد سعيد، رئيس الوزراء رسالة من السيد عبد العزيز تدعوه إلى الانضمام إليه واعداً إيّاه بمكافأة جزلة. عُرضت الرسالة حالاً على سمّوه، وكان أول ما طُلب من سمّوه القيام به هو رفع ردٍ شديد اللهجة إلى أخيه. على أنه من المحتمل أيضاً أنه وبناءً على توصية من السيد سعيد، تمّ إرسال ردٍّ لا يحمل أي إشارة إلى هذا العرض.

٧٩٨ ـ زيارة المندوب السامي في خليج فارس؛

في ٢ نيسان/ أبريل، زار العقيد روس مسقط، ثمّ غادر بعد مقابلته سمو السيد تركي إلى الهند ليعين مندوباً في حيدر أباد. عهد بمسؤولية مكتب المندوب السامي في خليج فارس إلى العقيد مايلز، فيما عهد بمكتب الوكيل السياسي والقنصل في مسقط للعقيد ماكلير.

٧٩٩ ـ باخرة هدية لسمّو السلطان من أخيه سلطان زنجبار؛

في ٧ نيسان/أبريل، وصلت الباخرة (سلطاني) إلى مسقط كهدية أرسلها السيد برغش سلطان زنجبار إلى أخيه.

٨٠٠ ـ إعدام شيخ بني بطاش؛

في ٢ أيار/مايو، زار محمّد بن شماس، شيخ بني بطاش مسقط، وتم الإمساك به عند وصوله واعتقاله بأمر من سمّوه، ثمّ قُتل في اليوم التالي ولا سبب لهذا الفعل يخرج عن أنه شخصية مقلقة وأنه أثار مؤخراً الكثير من المتاعب.

٨٠١ ـ تجارة العبيد؛

أحضرت سفينة صاحبة الجلالة (ريندير) قارباً شراعياً إلى مسقط في ٢٩ أيار/

مايو للمثول أمام القضاء، حيث تمّ الإمساك به عند رأس مدركة يحمل على متنه عبدين مشبوهين، وبعد التحقيق أفرجت محكمة نائب الأميرالية القنصلية عن المركب، حيث تبيّن إن العبدين المشبوهين قد تمّ اختطافهما في رصيف إقلاع السفينة.

٨٠٢ ـ في ١٦ حزيران/يونيو، أمسكت سفينة صاحبة الجلالة (وودلارك) بمركب شراعي يحمل على متنه ٢١ عبداً عند رأس الحدّ. جرمت محكمة القنصلية هذه السفينة وأطلقت سراح كلّ العبيد.

٨٠٣ ـ طلب إلحاق خورفكان وموانئ أخرى معينة بمسقط؛

في حزيران/يونيو، أورد حمد بن ناصر والي صحار إلى سمّوه أن أهالي خورفكان ودبا ووادي الحلو، يرغبون بالانضواء في حماية حكومة مسقط.

٨٠٤ ـ طلب السيد تركي إلى الوكيل السياسي أن ينصح المندوب السامي، العقيد مايلز، حول إلحاق هذه الموانئ بحكومته.

٨٠٥ ـ كتب العقيد مايلز :

«أن أي إقدام عدائي من هذا النوع من جانب سمو السيد تركي ضدّ جيرانه القواسم، والذي هو في حالة سلم معهم سيكون في رأيي غير مجدٍ البتة، وإذا ما حصل فإنه قد يفضي إلى نتائج قد تؤذي مصالح سمّوه».

٨٠٦ ـ عملاً من السيد تركي بهذه النصيحة، كلّف واليه بالإحجام عن أي تدخل في هذه الأماكن المعنية.

٨٠٧ ـ صادقت حكومة الهند على النصيحة التي قدمها المندوب السامي.

٨٠٨ ـ دعوى بالحبس من امرأة من الخوجا إلى الوكيل السياسي في مطرح، تَبعه إفراج من قِبَل السلطان في كانون الثاني/يناير من هذا العام؛ وجه بعض الخوجا التماساً إلى حكومة بومباي، قال فيه مقدمو الالتماس إن حوالى ٤٠٠ من الخوجا الذين كانوا ينتمون إلى فرقة الشيعة الإسلامية قد انشقوا عن طريقتهم وهم الآن يمارسون الظلم والوحشية على زوجاتهم لحملهن على اتباعهم، الأمر الذي دعمه بقوة سلطان مسقط حيث رُفعت حالة تعذيب إلى الوكيل السياسي الذي حكم على الزوج بالحبس لمدّة سنة، ثمّ أطلق السلطان سراح الرجل.

٨٠٩ ـ طلب إلى الوكيل السياسي الإفادة بوقائع هذه القضية بعد التحقيق، إذ كذّبت تحريات العقيد ماكلير قصة مقدم الالتماس قلباً وقالباً، وأظهرت أن حالة

التعذيب كانت تلفيقاً؛ فأورد الوكيل السياسي إلى الحكومة قائلاً:

«لقد أوضح أحد مقدمي الالتماس أن البلاغ المتعلق بالخوجا الذي حكم عليه القنصل البريطاني بالحبس لمدّة سنة ثمّ أطلق السلطان سراحه، قد كتبه كاتب إنكليزي أساء الفهم. ولا حاجة لي أن أشير هنا ومن خلال خبرتي في مسقط إلى أن الحكومة المحلية لم تعمد مرة إلى التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في عقوبة توقعها القنصلية على أحد رعايا بريطانيا، فمن غير الممكن إطلاقاً أن يرتكب سمو السيد تركي مثل هذا الخطأ».

٨١٠ ـ في ١١ تموز/يوليو، وصل العقيد مايلز، المندوب السامي إلى مسقط لتقديم وسام نجمة صليب الهند الأعظم إلى سمو السيد تركي، حيث أقيم في ١٣ «دار بارا» (مجلساً عاماً) بهذه المناسبة حضره ضباط مركز البحرية والقنصل الأمريكي وأعيان ووجهاء عُمان. واستغلت الحكومة مناسبة هذا الحدث للإفصاح رسمياً وبشكل علني عن استعدادها لدعم السلطان فعلياً ضدّ خصومه. دعا السيد تركي أخاه السيد عبد العزيز لحضور المناسبة الميمونة كافلاً له أمنه خلال تواجده في مسقط، لكن عبد العزيز طلب ضمان الحماية من الحكومة البريطانية وخاطب الوكيل السياسي بخصوص ذلك. لكن كلاً من الوكيل السياسي والمندوب السامي أجمعا على أنه من غير المحبذ توريط الحكومة بعهد ضمان من دون أن يكون هناك أوامر واضحة تخص ذلك، فكتبت حكومة الهند بصدد ذلك كالآتي:

«تأسف حكومة الهند لعدم حضور السيد عبد العزيز إلى مناسبة «دار بارا» التي أقيمت مؤخراً، وترى بالنظر إلى ولاء السيد تركي الأكيد بأنها كانت لتبدي استحساناً لو كان الوكيل السياسي أعطى عهد الأمان المطلوب بعد موافقة السيد تركي. إننا نفهم جيداً دوافعك في تكوين رأي آخر حول ذلك، ولا نيّة مطلقاً باستنكار ما قد قمت به، ولكن حاكم القنصلية العام يأمل منك في حال سنحت فرصة مماثلة أن تلبي رغبات عبد العزيز لئلا تتورط في تبعات ذلك. وأما إذا ما زلت ترى بأن ليس من الحكمة منح عهد الأمان، فلك أن تتصرف وفق ما يقتضيه تقديرك للأمر».

٨١١ ـ شائعات حول الهجوم ضدّ مسقط؛

البرقية التالية أرسلت في الأول من تشرين الأول/أكتوبر من الوكيل السياسي إلى المندوب السامي:

وصلت رسائل في ٢٧ أيلول/سبتمبر من شيخ الرحبيين على أن صالح بن علي

والهناوية كلّهم قد أرسلوا إليه رسولاً بطلب فتح الطريق عبر ممر (قحزة) بنيّة الهجوم على مسقط نظراً إلى قلة حماتها. وصلت في ٢٨ رسالة مفادها أن عبد العزيز قد ذهب مع الحبوس إلى بني بطّاش. أبقيت (وودلارك) هنا. وصلت رسائل اليوم أن الثورة قد انهارت لخلاف بين قادتها كالعادة.

٨١٢ ـ قنصل الولايات المتحدة؛

حلّ السيد ماكيردي من شركة (مسرزتاويل) محل السيد ماغوير وهو من الشركة نفسها، في منصب قنصل الولايات المتحدة في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر.

٨١٣ ـ السيد عبد العزيز يكتب طالباً لقاء مع رئيس الوزراء؛

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر وصلت رسائل إلى الوزير هلال بن أحمد والسيد محمّد بن عزان من السيد عبد العزيز من الحجر التي وصل إليها مع ٢٠٠ رجل. طلب عبد العزيز لقاء المذكورين وهدد بتدمير ممتلكاتهما التي تقع بالقرب من الحجر إن هما رفضا لقاءه.

٨١٤ ـ أرسل السلطان قوة لمواجهة عبد العزيز، لاقت بعض المقاومة في طريقها ولكنها وجدت بوصولها أن الحجر قد أُخليت.

٨١٥ ـ المندوب السامي في خليج فارس، والوكيل السياسي.

عبر العقيد روس إلى مسقط في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر في طريقه إلى بوشهر ليأخذ منصب المندوب السامي في خليج فارس، فيما حلّ العقيد مايلز محل العقيد ماكلير في مسقط والذي تولى الوكالة السياسية في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر.

٨١٦ ـ نزاعات قبلية داخلية وأحداث ثانوية في عام ١٨٨٦؛

نزاعات قبلية ونحوها كما وردت في التقارير الإدارية لوكيل مسقط:

«في أيلول/ سبتمبر، وصلت إفادة عن اعتزام الهناوية الثورة بقصد إقامة حكم لأخ السلطان السيد عبد العزيز في صور، أو شنّ حرب على قبيلة الغافرية في جعلان. كما أورد عن ذهاب السيد عبد العزيز في جمع من رجال الحبوس إلى بلاد بني بطاش. هاجم بنو بطاش قلعة قريات ولكن تمّ درؤهم عنها خاسرين، ناهبين ما مقداره ٢٥٠ دولاراً من بضائع؛ فتم إرسال المدد إلى قريات بأمر من السيد بدر بن سيف».

«في تشرين الأول/ أكتوبر غادر السيد عبد العزيز بني بطاش لفُرقة دبّت بين

قادتهم بعد أن كان قد قدم مع بعض الحبوس لمعونتهم».

«بأمر من السيد بدر بن سيف وأولاد السلطان، تمّ إرسال قوة في البحر قوامها ١٢٠٠ رجل ألحقت بـ٢٥ حصاناً ومدفعاً لغرض كسر شوكة بني بطاش. وفي ٢٣ من الشهر الجاري وصلت أنباء عن مواجهة وقعت بين القوة المرسلة وبني بطاش في مسفاة أسفرت عن خسارتهم سبعة رجال، فدمرت القوة إثر ذلك مدينة مسفاة ودكت قلعة المزارع، القلعة الأولى لبني بطاش فأعلنوا انصياعهم وعرضوا دفع غرامة بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار.

أرسل سمو السيد تركي ستة أحصنة هدية إلى صاحبة الجلالة الملكة الإمبراطورة».

«في تشرين الثاني/نوفمبر، عادت القوة التي تمّ إرسالها إلى بني بطاش محضرة معها الشيخ عدي بن ناصر وستة آخرين تمّ حبسهم عند وصولهم إلى أن يتم دفع الغرامة وتم فيما بعد إطلاق سراحهم إثر دفع أربعة آلاف دولار.

٨١٧ ـ الوضع في الأول من كانون الثاني/يناير لعام ١٨٨٧؛

كان عام ١٨٨٦ مستقراً نسبياً بالنسبة إلى عُمان؛ على أنه وكما بدا لنا لم يكن خالياً تماماً من الأحداث التي عنت لسمّو السيد تركي شخصياً.

إلا أن الأوضاع كانت على خير ما يرام من الهدوء الفريد، كما ازداد شعور السلطان بالأمن، على الرغم من أن الدلائل كانت لسوء الحظ تشير إلى ضعف في صحته، كما ظهرت جلية حالات الاضطراب التي كانت تعتبر شخصية.

٨١٨ ـ غارات البدو على ساحل الباطنة؛

في أواسط كانون الثاني/يناير، بدأت بعض الاضطرابات بالظهور في ساحل الباطنة حيث اقترفت قبيلتا بني كته (Kattah) والعوامر وقبائل أخرى نهّابة، عمليات سطو في المناطق المجاورة لشناص وصحار، فاشتكى التجار البانيان في تلك المناطق للوكيل السياسي من عمليات ابتزاز تكبدوا فيها خسائر بلغت ٤٠٠ دولار، ومن جزعهم من الأخطار المحدقة بحياتهم وممتلكاتهم. فكلّفت سفينة صاحبة الجلالة (أسبري) بالتوقف في شناص في طريقها إلى (جسك) لغرض حماية الرعية البريطانية إذا ما لزم الأمر، كما اتّخذ سمو السلطان الخطوات اللازمة لقمع النهابين والتعويض عن خسائر الرعية البريطانية. عزا العقيد مايلز الوكيل السياسي، هذه الغارات، إلى غياب سلطة والي صحار، السيد حمد بن ناصر، فقام السلطان بعزله إثر ذلك وتعيين السيد حمد واد السمار مكانه.

٨١٩ ـ نوّه العقيد مايلز في تقريره حول الأحداث بأن:

«يمكن المحافظة على هدوء البدو المولعين بالحرب والنهب بإحدى طريقتين؛ الخوف أو المال، فما لم تسكتهم الطريقة الأولى أو تستميلهم الثانية، فإنّهم لن يتورعوا عن إثارة القلق والبحث عن النهب.

٨٢٠ ـ يوبيل صاحبة الجلالة الملكة؛

اعتبر يوم ١٦ شباط/فبراير يوم احتفالٍ في مسقط على شرف يوبيل صاحبة الجلالة الملكة الإمبراطورة في الهند. وبأمر من سمو السلطان ضربت المدافع ١٠١ ضربة كتحيةٍ إمبراطورية، ردّ عليها مدفع سفينة صاحبة الجلالة (أسبري) بضرب ٢١ ضربة تحيّة، كما أقام سمّوه «دار بارا» في قصره طوال اليوم حضره الوكيل السياسي، وجراح الوكالة وقبطان (أسبري) وضباطها، كما سلم نائب الملك واللواء الحاكم في الهند إلى سمّوه (كاريتا). وفي ردّه انتهز السيد تركي المناسبة للتعبير عن صدق اعتزازه للمشاركة في الاحتفال بحلول العام الخمسين لحكم صاحبة الجلالة، وعن امتنانه لأيادي الحكومة البريطانية البيضاء الكثيرة عليه في فترة حكمه، كما صرّح عن إنفاذه برقية تهنئة مباشرة إلى صاحبة الجلالة.

٨٢١ ـ رُفعت الأعلام طوال اليوم على القصر والقلاع ومقر القنصليتين البريطانية والأمريكية وعلى سفينة صاحبة الجلالة (أسبري) وكل السفن في الميناء. وفي الليل أضيئت ساطعة أضواء القصر ومقر الوكالة السياسية والمستشفى وبيوت التجار الهنود وصدر المدينة كلّه وسفينة صاحبة الجلالة (أسبري) إضافة إلى عرض المفرقعات الذي انطلق من القصر.

٨٢٢ ـ في اليوم التالي، حظي الوكيل السياسي بشرف زيارة سمو السيد تركي التي كرر فيها تهانيه بالمناسبة، كما أضيئت في الليل الأنوار مجدداً إضافة إلى عرض المفرقعات. تلقائياً، تمّ اعتبار اليوم عطلة عامة من قبل كلّ الفرق والجماعات، فأغلقت إدارة الجمارك لمدّة يومين كما أولم السلطان والتجار الهنود الولائم للفقراء، وأنفذ التجار برقية تهنئة موسومة بالاحترام إلى صاحبة الجلالة.

٨٢٣ ـ شكاوى من فاضلي سلطان عن صيد اللؤلؤ في مياهه من قبل رعية مسقط؛

في آذار/مارس، خاطب المندوب السياسي في عدن الوكيل السياسي بخصوص الشكوى التي رفعها فاضلي سلطان ضدّ رعية مسقط بسبب غوصهم على اللؤلؤ في مياه هذا الوجيه من دون إذن منه أو دفع البدل لقاء ذلك، فأشار اللواء هوج باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ذلك.

٨٢٤ ـ أوضح العقيد ماكلير في ردّه بأن الشكوى ذاتها قد رفعت في عام ١٨٨٢ وتبيّن حينها أن العرب يصطادون في المياه المشار إليها منذ زمن بعيد، وبأن لا اعتراض آخر قد رفع منذ ذلك الوقت.

٨٢٥ ـ أضاف العقيد ماكلير قائلاً إن الجزء الأكبر من غواصي اللؤلؤ الذين ترددوا على الساحل العربي الجنوبي كانوا «من أهل البلد وليسوا من مسقط، بل من خليج فارس»، وأشار برفع الأمر إن اقتضت الحاجة، إلى المندوب السامي في بوشهر.

٨٢٦ ـ الوكيل السياسي؛

في السادس عشر من نيسان/أبريل. حلّ العقيد ماكلير محلّ العقيد مايلز كقنصل ووكيل سياسي، فيما عُيّن الثاني كمندوبٍ سامٍ في (أودي بور)

٨٢٧ ـ إطلاق النار على قاربي سفينة صاحبة الجلالة (كنغ فيشر)؛

تمّ إطلاق النار على قاربين من سفينة صاحبة الجلالة (كينغ فيشر) فيما كانتا راسيتين على ميناء في صور في ليلة ١٥ نيسان/أبريل. انطفأت الأنوار بالطلقة الأولى، وبالطلقة الثانية اضطرت السفينتان للإبحار طلباً للنجاة، أما الطلقة الثالثة فقد خابت، ولحسن الحظ لم يقع أي خراب.

٨٢٨ ـ تمّ التحقيق في الأمر ملياً، بعد عرضه على السلطان، ولكن لم تظهر أي حقائق تشير إلى مرتكبي الاعتداء.

٨٢٩ ـ تجارة العبيد؛

في ٢٢ أيار/مايو احتجزت سفن صاحبة الجلالة (كنغ فيشر) مركباً شراعياً يحمل على متنه أربعة عبيد كانوا قد رسوا في قريات قبل أن يتم الإمساك بهم، وأدين المركب من قبل محكمة القنصلية.

٨٣٠ ـ سيطرة الشيخ سليمان بن سيف على قلعة بركة الموز؛

في أوائل حزيران/يونيو، وصلت أنباء إلى مسقط أن الشيخ سليمان بن سيف الريامي يعاونه عرب النزاري من إزكي، قد سيطروا على قلعة بركة الموز بخيانةٍ من بعض حاميتها، حيث تمّ طرد والي القلعة الشيخ سعيد بن سلطان الأميري، ثمّ تقدّم سليمان بن سيف إلى إزكي من دون أن يعترضه أحد، واضعاً يده على الطرق الرئيسة المؤدية إلى هناك. بسماعه وقوع ذلك، أنفذ السيد تركي في الحال السيد حمود بن ناصر ليعزز الحامية في إزكي ولكن جاء ذلك بعد فوات الأوان، إذ أُجبر السيد

حمود على الذهاب إلى سمائل تاركاً مدينة إزكي في حيازة الشيخ سليمان الذي كان يستعد لمهاجمة القلعة.

٨٣١ ـ من ناحية أخرى كان اعتقال ثلاثة من شيوخ نزار الذين اتفق وجودهم في مسقط آنذاك أعنف وقعاً، ولكن سليمان بن سيف حاول بذكاء قلب الموقف لصالحه باتخاذ اعتقالهم ذريعة لتقدّمه إلى إزكي، ولكن بإطلاق سراح أحد الشيوخ وهو السيد ناصر بن محمّد، تخلّى الشيخ سليمان عن إزكي.

٨٣٢ ـ بالرغم من سلوك الشيخ سليمان الذي يتسم بالتمرد إلا أنه قوبل بالصفح من جانب السلطان بدعوى أن الظلم الذي أوقعه والي بركة الموز على أرملة وأولاد السيد محمّد بن هلال كان مبرراً لعدوانه. ويضرب هذا الحدث مثلاً في اللين الذي اتصف به حكم السيد تركي.

٨٣٣ ـ تزويد سمو السلطان بمدافع لمواقعه العسكرية؛

طلب السيد تركي من الحكومة البريطانية تزويده بـ١٢ مدفعاً زنة ١٢ باوند قيد الدفع نظراً إلى عدم صلاحية المدافع في قلعتي الميراني والجلالي لأغراض الدفاع.

٨٣٤ ـ صادقت حكومة الهند، بإيعاز من المندوب السامي في خليج فارس، على التزويد بالمدافع من الهند بذخيرةٍ وشحنٍ مجانيين.

٨٣٥ ـ احتلال السيد إبراهيم بن قيس للسويق؛

وردت أنباء حول مفاجأة السيد إبراهيم بن قيس للسويق وأخذها على حين غرة، في وقت تلا احتلال بركة الموز مباشرة وفيما كانت الأمور في وضع غير مرضٍ جراء ذلك. كان لهذا الحدث أهمية أكبر من سابقه لأنه مقدمة لخطّة تحالف وثورة عامة جماعية ضدّ السلطة الحاكمة في قبائل الهناوية تحت قيادة الشيخ صالح بن علي ذلك الثائر الذي شجّعه نجاح الشيخ سليمان لبدء المراسلات مع هذا الوجيه والسعي إلى كسبه، فيما كان من المؤمل شنّ هجمات على عدة أماكن على طول الخط في آنٍ واحد.

٨٣٦ ـ طلب السيد تركي فور سماعه عن سقوط السويق مساعدة البارجة البريطانية، كما طلب ضرب قوة السيد إبراهيم بالنار.

٨٣٧ ـ لما رأى الدكتور جاياكار، جرّاح الوكالة الذي كان حينها مسؤولاً مؤقتاً عنها، أن الاستجابة لهذا الطلب غير مبررة، أبرق إلى المندوب السامي في بوشهر، كما طلب إلى ذلك أن تتقدم سفينة صاحبة الجلالة (رينجر) إلى السويق

لحمل رعية بريطانيا، وهو أمر أسهم السيد إبراهيم نفسه في تحقيقه إسهاماً كبيراً.

٨٣٨ ـ أبرق العقيد مايلز إلى حكومة الهند للاستئذان بتقديم العون المسلح في حال كان ذلك ضرورياً، فردت حكومة الهند بأنها لا تحبذ التورط في عمليات فعلية على ساحل الباطنة، لكنها خوّلت المندوب السامي باتخاذ الإجراءات التي يراها هو.

٨٣٩ ـ ذهب العقيد روس يرافقه العقيد مايلز إلى مسقط إثر ذلك في سفينة صاحبة الجلالة (I M لورنس) وقابلا السلطان، والذي كانت استعداداته لطرد السيد إبراهيم نفسه واهنة، على أنه كان يطمح أن تمده الحكومة البريطانية بالعون الفعلي في سبيل ذلك، ولكن تمّ إقناعه أن وساطة ما، إذا ما نجحت ستكون أفضل من القوة، وتم إقناعه أيضاً بإنابة وزيره السيد سعيد لمرافقة العقيد روس إلى السويق، ووافق سمّوه على إعادة منحة المئة دولار شهرياً إلى إبراهيم إذا ما انسحب بسلام شريطة أن يظل بعيداً عن الشقاق والثورة في المستقبل. قابل العقيدان، روس وماكلير، في السويق السيد إبراهيم الذي أوضح لهما أن دافعه لاحتلال السويق، كان تخليص السكان من طغيان جماعة السيد تركي وقد كان ذلك بناءً على طلبٍ منهم، فرد العقيد روس بأنه لا يعتقد أن السيد إبراهيم مسؤول عن إدارة السيد تركي، وفي ضوء العلاقات الودية التي تربط السلطان بالحكومة البريطانية، فإن الأول لا يملك النظر إلى أي محاولة ثورية ضدّ سلطة الثاني بعدم اكتراث، كما أضاف بأنه ما لم ينسحب السيد إبراهيم في سلام فسيغدو من الضروري تدخل حكومة بريطانيا فعلياً. ولما وجد السيد إبراهيم أن وضعه بات مربكاً، ردّ قائلاً إنه لم يدرك أن مثل هذا الدعم القوي سيُمنح للسيد تركي، فوعد بالانسحاب من الموقع.

٨٤٠ ـ اتضح أن القوة المرافقة للسيد إبراهيم في هذا المقام صغيرة، قوامها ٢٠٠ أو ٣٠٠ رجل على الأكثر بالإضافة إلى أتباعه من الرستاق. قامت قبيلة آل سعد بدعوته إليها في الباطنة ولكن أعيانهم من الشيوخ عدلوا عن ذلك في ما بعد. وكان السيد إبراهيم يأمل في أن يضع الشروط مع المندوب السامي قبل مغادرته السويق ولكن تمّ إعلامه بأن عليه أن يتناول ذلك مع وزير السلطان، فتم السماح له بالمغادرة في ليلة ٢١ تموز/يوليو، وعادت السويق مجدداً إلى حامية السلطان التي وصلت في ذلك الوقت من مسقط.

٨٤١ ـ صادقت حكومة الهند على الإجراءات التي اتخذها العقيد روس بهذا الصدد، ولا شكّ أنه كان لإظهار سياستنا الحازمة أثرها الإيجابي، إذ تواردت الأنباء إثر ذلك عن انهيار تحالف الهناوية والشيخ صالح؛ المؤسس الرئيس للتحالف

والذي كتب إلى السلطان، كدأبه المتقلّب أبداً، يعرض تعاونه ضدّ أعداء السلطان.

٨٤٢ ـ إغارة على بانيان في صور؛

في ٢٥ تموز/ يوليو، وصلت سفينة صاحبة الجلالة (رينجر) إلى مسقط تحمل على متنها بانيّان اشتكيا من أن أولاد كاسب قد خطفوا واحداً من جماعتهما في صور، وأوسعوا آخر ضرباً من دون أن يعرفا سبباً لهذا الاعتداء. فكتب السيد تركي عند إبلاغه الأمر إلى والي صور للتحقيق في القضية ومعاقبة المعتدين. إلا أن شيخي بني بو علي: عبد الله بن سالم ومحمّد بن ماجد كانا قد أعادا البانيانيّ المخطوف واعتقلا خمسة من أولاد كاسب باتفاق كليهما.

٨٤٣ ـ نزاعات قبلية، وحوادث ثانوية في عام ١٨٨٧؛

أشارت التقارير الإدارية في مسقط عن حوادث ثانوية كالآتي:

«في شباط/ فبراير، تمّ إرسال السفينة التجارية (سلطاني) إلى صحار محملة بالبارود والمال. أورد الوالي عن غارة وشيكة يشنها البدو.

«قام العميد البحري، السيد ريتشاردز، القائد العام للأسطول في مركز الهند بزيارةٍ إلى مسقط قادماً على متن سفينة صاحبة الجلالة (باكانتي) في تشرين الثاني/ نوفمبر في طريقه من عدن إلى بومباي.

«في نيسان/ أبريل شنّ زايد بن خليفة هجوماً على جزء من قبيلة الظواهر في البريمي كي يُلقوا بالولاء إليه، ولكي يمنع السلطان بني ياس من بناء قوةٍ في البريمي أرسل عوناً من المال والذخيرة إلى الظواهر ولكن لسوء الحظ وصلت دار السلام التي حملت هذا العون إلى صحار بعد فوات الأوان، فلم تتمكن من منع زايد من تحقيق غرضه، فنجح في إقصاء شيخين من شيوخ الظواهر كسجينين إلى أبو ظبي.

«غادر سمو السيد، إزكي في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى جوادر بعد أن أعياه مرض قديم فيه. ثمّ عاد في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر وقد انتفع بهذا التغيير.

٨٤٤ ـ الوضع في الأول من كانون الثاني/ يناير لعام ١٨٨٨؛

تميزت بداية العام باضطرابٍ وقع في ظفار التي ما فتئت مشاكل حيازتها تؤرق السلطان وترهقه بالنفقات. في هذه الحادثة، هاجم أهل المدينة (أكيَد) القلعة عندما حاول سَفاح الهجوم ثمّ أجبروه على الاعتزال في القلعة.

٨٤٥ ـ أنفذ السيد تَركي في الحال قوة قوامها ٢٠٠ رجل في باخرته (سلطاني) بإمرة ولديه السيد فيصل والسيد فهد لإنقاذ عقيد القلعة، وبوصولهما كانت الأمور

قد سويت تلقائياً ووصلت إلى الاستقرار. وكانت النتيجة الإمساك بخمسة من الشيوخ هم مبعث الفتنة في الجماعة المنشقة، وأحضروا إلى مسقط لغرض معاقبتهم.

٨٤٦ ـ استمرار اختفاء (السلطاني) وإنفاذ سفينة صاحبة الجلالة (تركواز) لغرض البحث.

ظلت (السلطاني) مختفية طويلاً في الحملة المذكورة في الفقرة أعلاه حتّى غَدا سمّوه قلقاً إلى أبعد الحدود حول ما قد آلت إليه السفينة وولديه اللذين تحملهما على متنها، فطلب سمّوه إلى الوكيل السياسي أن يتفضل بالإعداد لإرسال سفينة صاحبة الجلالة (تركواز) والتي كانت على المرفأ، للبحث عنها.

٨٤٧ ـ استجاب القبطان براكنبري، قبطان سفينة (تركواز) لطلبه بطيب خاطر. ووجدت (السلطاني) راسية عند رأس مدركة بلا فحم أو مؤن. وبعد تقديم الإعانات اللازمة حُمل السيد فيصل والسيد فهد على متن (تركواز) إلى مسقط حيث قامت الأفراح على شرف عودتهما سالمين، فيما كتب السيد تركي رسالة شكر حارة على المساعدة التي تمّ تقديمها في وقتها الملائم.

٨٤٨ ـ الوكيل السياسي: بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير توجه العقيد موكلر إلى بغداد في مهمة خاصة، وتولى الدكتور جياكار المسؤولية في الوكالة والقنصلية.

٨٤٩ ـ زيارة سمو سلطان زنجبار؛

في الرابع من آذار/مارس، وصل سمو السيد برغش بن سعيد، سلطان زنجبار في باخرته (نيانزا) بنية زيارة الينابيع الحارة في بوشهر، وهي مدينة تقع على بعد ١٦ ميلاً من مسقط، لأغراض صحية.

وفور رسو السفينة، صعد إليها سمو السيد تركي يرافقه أولاده، لم يستطيع حث السيد برغش أن لينزل في مسقط، وعلى الرغم من ذلك أطلقت المدافع بأمر من السيد تركي ٢١ طلقة تحيّة على شرفه. وفي اليوم التالي، أبحرت (نيانزا) إلى الغبرة، وهي مدينة صغيرة على بعد بضعة أميال شمال مسقط، حيث نزل السيد برغش. وقد قام السيد تركي بزيارة أخرى لأخيه في بوشهر مبدياً احترامه الفائق ولطف المعاملة ما استطاع، وكرد على هذا قدم السيد برغش ٥٠,٠٠٠ روبية كهدية إليه. عاد السيد برغش إلى سفينته بعد قضاء أسبوع في بوشهر، فأطلقت المدافع ١٠١ طلقة تحيّة على شرفه ثمّ عاد إلى زنجبار في ١٧ آذار/مارس. ولم تسدِ له هذه الرحلة شيئاً إن لم تكن قد أدنت إليه منيته، إذ توفي بعد بضع ساعات من عودته إلى زنجبار.

٨٥٠ ـ عزل السيد سعيد بن محمّد عن منصب الوزير؛

في ٥ أيار/مايو، أبلغ السيد تركي الدكتور جاياكار في رسالة بأنه قد عزل السيد سعيد من منصب الوزير، قائلاً إن مسقط، المدينة الصغيرة جداً، في غير حاجة إليه. وبسماع المندوب السامي في خليج فارس بما حصل، كلف الدكتور جاياكار برفع تقرير مفصل بهذا الصدد راغباً في معرفة:

«ما هي الإجراءات التي تمّ أو يتم التفكير باتخاذها احترازاً من تناقل الاتصالات الخاصة الشفوية التي كانت تتم عن طريق السيد سعيد.

٨٥١ ـ أورد الدكتور جاياكار أن سمو السيد تركي قد عزا طول اعتلال صحته إلى الشعوذة والسحر، وبأنه يشكّ في ضلوع وزيره في وضعه تحت سيطرة شؤم ما. ومن جانبه فقد احتجب الوزير خوفاً على حياته، علماً بأن السيد تركي كان قد صرح عن عدم نيته في إيذائه. كما عزا السيد تركي خسارة نزوى، وسقم العلاقات القائمة بين أولاده الثلاثة إلى مكائد الوزير. وتنامت مشاعر الكراهية والمرارة في ذهن السلطان منذ زمن. ويواصل التقرير قائلاً إن العلاقات بينهما غدت قمة في التوتر حتّى اضطر السيد سعيد إلى ترك مسقط فغادر على متن قارب محلي إلى جزيرة كشم، ووعد السيد تركي بتعيين شخص موثوق من الكل محل السيد سعيد.

التالية هي نصّ رسالة أرسلها الدكتور جاياكار إلى السلطان في ما يخص السيد سعيد:

«أعلمني السيد سعيد أن سموك قد كنت على جفوة معه وبأنه يخشى أن حياته باتت مهددة إثر ذلك. وبرغم إنّني قد أكدت له أن لا أساس لمخاوفه، وبرغم إنّني أثق تماماً أن سموك لن تقدّم على أي تصرف متعجل كما يظن السيد سعيد، إلا إنّني لا زلت أرى كصديق وخادم للحكومة بأن علي أن أبلغ سموك أن قيامك بتصرف عجول سيجر عليك استياء كلّ من العقيد روس والحكومة».

٨٥٢ ـ عرض الدكتور جاياكار التوسط أيضاً لكن من دون فائدة.

٨٥٣ ـ سوء صحة السلطان؛

تطور حال السلطان إلى وضع حرج في أيار/مايو، وقد كانت صحته قبل ذلك ضعيفة، وفي ١٥ من ذلك الشهر، أرسل الدكتور جاياكار إلى المندوب السامي بالبرقية التالية:

«السلطان شديد المرض، ولا يؤمل بشفائه. وإذا مات، فإن صراعاً على السلطة سيقع حالاً بين الأبناء إضافة إلى التعقيدات التي تلي ذلك، ماذا يتعين عليّ في ما يتعلق بالأبناء لحين وصول أوامر أخرى منك"؟

٨٥٤ ـ ردّ العقيد روس بالبرقية:

«إذا وقعت الوفاة، فلتقتصر إجراءاتك على ترتيب الحماية لرعايا بريطانيا وممتلكاتهم، وتجنب أي تدخل لصالح أي كان».

٨٥٥ ـ بعد ذلك بفترة قصيرة وصل العقيد روس بنفسه إلى مسقط على سفينة صاحبة الجلالة (كنغ فشر) وقابل السلطان. وفي تقريره إلى الحكومة بصدد زيارته أشار إلى التالي[١]:

«أعرب سموه عن بالغ قلقه حول أمن وصالح ولده الأكبر السيد محمّد بعد وفاته. فقد قال سموه أن كلاً من الأخوين الأصغرين سيتحالفان ضدّ الأكبر في حال وقع ذلك، وبأنه كان راغباً في تأمين الأخير بإرساله حاكماً إلى جوادر. كما طلب سموه أن يظل السيد محمّد متقلداً سلطة جوادر بشكل مستقل بعد وفاته كي ينتفع من إيراداتها منوهاً بأن السيد محمّد سيكتفي بهذا الإقليم وبأن مسقط (أي عُمان) ستكون كافية للولدين الأصغرين. وقد كنت لأخبر السيد تركي في الحال بصعوبة تنفيذ هذا التخطيط وبأنني لا أملك أن أشير على حكومة الهند أن تفكّر به، ولكنني أحجمت عن ردّ قد يؤثر على صحته خصوصاً مع توجه ذهن سموه بشدة إليه».

٨٥٦ ـ بعد مكوثه ليومين اثنين، عاد العقيد روس إلى بوشهر في ما اشتدت حالة السلطان سوءاً.

٨٥٧ ـ وفاة السيد تركي وتولي السيد فيصل السلطة؛

لم يمكث السلطان طويلاً بعد زيارة العقيد روس، فقد مات في ٣ حزيران/ يونيو. كانت ظروفه تتغير ببطء ولكن من السيئ إلى الأسوأ من دون شكّ. أورد الدكتور جاياكار ما يلي:

«عانى السلطان الراحل من الكوليرا لسنوات عدة، وبالرغم من أن المرض ظلّ في طور الكمون زمناً طويلاً، فإن انتكاساته الأخيرة التي جاءت متواصلة وخطيرة بدأت من هذا العام، فهو لم يتعافَ من حالته المرضية هذه. وفي أواخر نيسان/ أبريل، ونظراً إلى الضعف الشديد الذي سببه المرض، كان عليه لزوم الفراش».

---

(١) المندوب السامي، خليج فارس إلى حكومة الهند، رقم (١٦٦)، بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو ١٨٨٨، وحزيران/ يونيو ١٨٨٨ Extl. A، الأرقام ٤٤٥-٤٥٠.

٨٥٨ ـ وثب السيد فيصل، الابن الثاني إلى السلطة في الحال، وكتب إلى الدكتور جاياكار آملاً أن تنسحب أواصر الصداقة التي ربطت بين الحكومة البريطانية وأبيه عليه هو أيضاً.

٨٥٩ ـ مشى الدكتور جاياكار وأفراد مركز الوكالة في جنازة السيد تركي مسافة يسيرة، كما ضربت مدافع سفينة صاحبة الجلالة (تركواز) تحيّة من الرابعة والنصف بعد الظهر وحتّى الغروب، فيما نكست الأعلام على مقري القنصليتين البريطانية والأمريكية وعلى سفينة صاحبة الجلالة (تركواز) إلى منتصف الساريات لأربعة أيام.

٨٦٠ ـ بموت السلطان أمرت الرعية البريطانية الهندية بنقل مقتنياتها القيمة إلى السفن في الميناء، وتم وضع كتيبة حراسة في مقر الوكالة، ولكن مرّ كلّ شيء بسلام ولم تقع اضطرابات من أي نوع. كان أول ما قام به السيد فيصل هو الكتابة إلى كلّ وجهاء الشيوخ. استجاب غالبية الشيوخ بروح من الولاء حتّى أن الشيخ صالح، الموسوم بالغدر كتب إليه بلهجة ودية.

٨٦١ ـ شخصية السيد تركي؛

في تقريره الإداري السنوي لعام ١٨٨٨/ ١٨٨٩، كتب العقيد روس واصفاً شخصية السيد تركي:

«كان موت السيد تركي بلية وقعت على عُمان، فالبرغم من أن حكمه لم يكن شديداً بأية حال، إلا أنه كان ذا باع طويل في إدارة شؤون العرب، متلطفاً متسامحاً، وكان ولاؤه للحكومة البريطّانية صادقاً لا يحيد، ومهما يكن من أمر تذبذبه في الأمور الأخرى فإنه ما فتئ متشبثاً بهذه السياسية؛ أعني الثقة والتفاني للسلطة البريطانية. وتوج هذا الولاء بإنعام صاحبة الجلالة على سموه بوسام نجمة صليب الهند الأعظم في عام ١٨٨٦. كما تكفلت حكومة بريطانيا في الوقت ذاته بتقديم الدعم الفعلي له طوال حياته في حالات الثورات والاعتداءات ضدّ مسقط. عززت هذه التصريحات السلام في مسقط خلال فترة حكم السيد تركي وجعلت لفقده بالغ الأثر. عانى السيد تركي في سنواته الأخيرة من اعتلال صحته، وأفسدت معاناته عليه رشده وحسن تقديره، فألقت به إلى الخرافات والشكوك المزعجة التي نغّصت عليه صفو أيامه الأخيرة».

٨٦٢ ـ زيارة المندوب السامي إلى خليج فارس؛

بسماعه عن موت السيد تركي، زار العقيد روس مسقط مجدداً ونقل إلى عائلته تعزية صاحبة الجلالة وصاحب الفخامة نائب الملك.

٨٦٣ ـ منحة زنجبار؛

كتب العقيد روس في تقريره إلى الحكومة حول هذه الزيارة:

«لكون السؤال حول دفع منحة زنجبار سؤالاً له أهمية عاجلة، فلقد رفعته في برقية، ورأى الدكتور جاياكار بأن السيد فيصل لن يقوى على القيام بأمور مسقط الإدارية من دون هذا الدعم المالي. ويبدو أن المصالح البريطانية تستلزم أن تكون الحكومة الفعلية قوية بما يكفي لحفظ النظام في مسقط ومطرح، لذلك فإنني أوصي بدفع القسط الشهري إلى السيد فيصل»[٢].

٨٦٤ ـ عودة السيد سعيد، الوزير السابق إلى مسقط؛

عاد السيد سعيد من فوره إلى مسقط بعد أن سمع عن موت السيد تركي وقد كان يعيش في بندر عباس، وبوصوله، قابله السيد فهد الذي طلب إليه باسم السيد فيصل أن يوضح أسباب عودته من دون إذن، ثمّ أمره أن يظل سجين داره رهن مشيئة السيد فيصل. وحين رأى سموه أن وجود السيد سعيد في مسقط سيؤذي الاستقرار العام ويهدد فرص قيام العلاقات الطيبة بينه وبين أخيه، تمّ إبعاده عن مسقط للمرة الثانية عائداً إلى بندر عباس. حيث كتب بُعيد ذلك إلى المندوب السامي طالباً اتخاذ الخطوات لمنع استباحة ممتلكاته في مسقط.

٨٦٥ ـ قال العقيد روس، بعد إرساله نسخة من رسالة السيد سعيد إلى الوكيل السياسي: «أعتقد أن الكاتب يطلب وساطتنا لمنع أي استباحة لممتلكاته في عُمان».

٨٦٦ ـ وعد السيد فيصل الوكيل السياسي إثر ذلك بأنه لا يرى أي سبب لوقوع أي ضرر بممتلكات السيد سعيد.

٨٦٧ ـ الوضع بعد شهر من وفاة السيد تركي؛

أورد الدكتور جاياكار الآتي في تقريره إلى المندوب السامي بعد شهر من وفاة السيد تركي:

«بالرغم من الظن الذي ساد بأن موت السلطان الراحل سيكون إيذاناً بقيام ثورة لصالح أحد الطامحين للسلطة مثل السيد عبد العزيز، فإنه من المدهش فعلاً رؤية الأوضاع السياسية على هذا النحو من السلاسة يفوق ما كان عليه منذ وقوع الحدث المحزن».

---

(٢) رقم (١٩٩)، بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٨٨٨، وتموز/يوليو ١٨٨٨ Extl. A، الأرقام ٣٨٧-٤٠٣.

٨٦٨ ـ وقد عزا ذلك إلى سياسة الحكومة المصرح عنها في عام ١٨٨٥/ ١٨٨٦ بشكل رئيس[٣] فالثوار ليسوا على يقين بعد في ما إذا كانت الحكومة ستظل على هذه السياسة أم لا؟

٨٦٩ ـ كتب السيد عبد العزيز والسيد إبراهيم بن قيس مستعلمين عن سياسة الحكومة تجاه السيد فيصل؛

رغب السيد عبد العزيز والسيد إبراهيم بن قيس في وضع حدّ لهذا الوضع المبهم، فكتبا مستفسرين عما إذا كانت الحكومة البريطانية ستزود السيد فيصل بالدعم ذاته الذي زودت به أباه؟ فكتب العقيد روس في رسالته بكلمات حذرة إلى السيد عبد العزيز ما يلي:

«إن مصالح الحكومة مرتبطة بشكل رئيس مع الحفاظ على سكينة ورخاء الشعب في ظلّ حاكم اختاروه بأنفسهم، لذلك سيكون تعاوني بما لدي من صلاحية لدعم هذه الأهداف متماشياً مع التعلميات الواردة إلي».

٨٧٠ ـ الوكيل السياسي؛

استأنف العقيد ماكلير صلاحياته كوكيل للمكتب السياسي والقنصلية في ٦ تموز/ يوليو.

٨٧١ ـ اقتراح جباية الزكاة على المنتجات القادمة من الداخل؛

في أواسط تموز/ يوليو، اقترح السيد فيصل جباية زكاة أو رسم على المنتجات القادمة إلى الساحل من الداخل، لكن الوكيل السياسي نقض الاقتراح لتعارضه مع شروط الاتفاقية.

٨٧٢ ـ احتلال العوابي من قبل السيد إبراهيم، وتقدّم السيد فيصل بن تركي إلى الرستاق؛

قدمت تقارير مسقط الإدارية الشرح المفصل التالي حول أول عمل عدائي للسيد إبراهيم منذ وفاة السلطان الأسبق، وعن الحملة الانتقامية التي سيرها سمو السيد فيصل شخصياً ضدّ الرستاق؛ معقل السيد إبراهيم الذي انقلب بخيبة ذريعة.

«بوصول أنباء بأن السيد إبراهيم بن قيس على وشك أن يضع يده على

---

(٣) انظر: الفقرة ٧٧٠ وما بعدها من هذا القسم.

العوابي، كتب السيد فيصل إلى العبريين كي يتولوا حماية العوابي، وإلى والي نخل ليقدم أي مساعدة في نطاق سلطته.

٨٧٣ ـ «ظلّ العبريون على الرغم من ذلك خارج الصراع، وسقطت العوابي في ٢ أيلول/ سبتمبر بعد مقاومة جريئة قتل فيها ابن العقيد علي بن سيف العبري.

٨٧٤ ـ «بسماع ذلك، انتهى السيد فيصل إلى تشكيل حملة ضدّ الرستاق»، معقل السيد إبراهيم، وكتب إلى القبائل لكي تلتئم في بركاء. كما أنفذت عدة الحرب على (دار السلام) مع السيد حمد بن ناصر ورفقة من العرب لتعزيز الحامية في بركاء. في غضون ذلك، كتب السيد إبراهيم شارحاً سبب احتلاله للعوابي ومصرحاً بأن سكانها طلبوا إليه إقصاء الوالي لظلمه، وبما أنه اعتبر أن العوابي من ضمن قلاعه وافقهم على ذلك. يظهر أن العوابي في الأصل ظلت في باله إثر تسليم العبريين إياها إلى السلطان الراحل.

٨٧٥ ـ في ١٨ أيلول/ سبتمبر، قدم سموه إثر ذلك إلى بركاء في باخرته (سلطاني) برفقة أخيه السيد محمّد، والشيخ طحنون بن زايد بن خليفة من أبو ظبي وكل وجهاء البوسعيد في مسقط، باستثناء السيد هلال والسيد محمّد بن عزان.

٨٧٦ ـ «وفشلت الحملة؛ إذ كان هناك نكوص في صفوف السيد فيصل منذ البداية تقريباً، حيث فضل الوجهاء الذين كانوا معه التوصل إلى ترتيب سلمي بينه وبين السيد إبراهيم عوضاً عن القتال. كما أسهم نقص المال اللازم للجند في الوصول إلى هذه النهاية. وبرسوه في بركاء، تقدّم سموه إلى الوشل قرب الرستاق حيث أعلن أهالي المنطقة إذعانهم له، فيما وقع صراع بين القوتين أسفر عن بسط نفوذ السيد فيصل على حصن المزاريع الذي تقدّم منه لضرب قلعة الرستاق، وفي تلك الأثناء قامت قبيلة آل سعد بثورة مهاجمة خطّ اتّصالات السيد فيصل مع المنطقة، ما أدى إلى طلب إرسال سفينة صاحبة الجلالة (تركواز) في ساحل الباطنة للرد على ذلك ولكن لم يوافق على طلبه.

٨٧٧ ـ وأرغم السيد فيصل على السلام، وعاد سموه إلى مسقط في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر خالي الوفاض بعد غياب شهر، وظلت العوابي تحت سيطرة السيد إبراهيم الذي طمح أيضاً إلى تجديد المنحة التي كان يحظى بها في حياة السيد تركي؛ في كانون الأول/ ديسمبر، أرسل آل سعد رسلاً إلى مسقط لطلب الصفح عن الثورة التي قاموا بها ضدّ السيد فيصل خلال حملة الرستاق، وقبل سموه الاعتذار وصفح عن القبيلة.

٨٧٨ ـ شخصية سمو السيد فيصل؛

التالي هو رأي العقيد ماكلير في شخصية السيد فيصل خلال الفترة المبكرة من حكمه:

«إني لآسف إذ أقول إنّك قليلاً ما تستطيع التعويل على ما يقوله السيد فيصل، إنه بلا حول ولا قوة يتبع كتبته. وواحد من البانيان أو اثنان من الجمارك يستغلون تفاهته وصغر سنه، وهو قلّما يتحرك خارج تخوم القصر. وأما عماله وكتبته وغيرهم من أصدقائه، فلا هَم لهم يعدو حصولهم على ما يريدون انتزاعه منه(٤)».

٨٧٩ ـ نزاعات قبلية وأحداث ثانوية في عام ١٨٨٨؛

أحداث ثانوية كما وردت في التقارير الإدارية لوكالة مسقط:

«في نيسان/أبريل، وقع شجار بين قبيلتي الحكمان والبدة بالقرب من بركاء بسبب نزاع حدودي بينهما، أزهقت فيه ستة أرواح وسرعان ما عاد الاستقرار بين القبيلتين من خلال وفد مفوض أرسله سمو السلطان من مسقط.

«كما تظاهر ضدّ منح الشيخ هلال بن زاهر على رأس ٥٠٠ رجل ولكن الحملة فشلت بسبب الحراسة المتشددة للقلعة وعاد الشيخ هلال إلى نزوى من دون أن يحقق أي هدف سياسي.

«أوردت تقارير من صحار تفيد بأنه فيما كانت قبيلتا الشهوق والنقبيين (Shahook and Nakbieen) في طريقهما لمهاجمة قلعتي دبا وخورفكان، انبرى لهم رجال الشرقيون وسلطان بن محمّد وأسفر الصدام عن مقتل ١٨ رجلاً من الشرقيين.

«في تموز/يوليو، وصل أربعة بانيان من بركاء مشتكين من إغارة جماعة من بني جابر عليهم فيما كانوا يسحبون الماء في بركاء. عرضت القضية على سموه وأسفرت التحقيقات عن اعتقال مدبري الشغب من الجماعة المعتدية في مسقط.

«وقع شجار مجدداً في بركاء بين قبيلتي البداة والحكمان قتل فيه ستة رجال من الطرفين. كما وقع شجار في وادي بني غافر بين القبائل الغافرية والميايحة والعبريين. قتل فيه نحو ٥٠ رجلاً وأخذ مثلهم من الأسرى، لكن بوساطة من السيد إبراهيم بن قيس من الرستاق، عاد الاستقرار مجدداً.

---

(٤) الوكيل السياسي إلى المندوب السامي، خليج فارس، رقم (500 A-1)، بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٨٨، وكانون الثاني/يناير ١٨٨٩ Extl. A، الأرقام ٣١-٣٢.

«وصلت تقارير إلى مسقط خلال الشهر (كانون الأول/ ديسمبر) حول اعتزام قبائل النجديين القيام بثورة على عُمان يقودها ابن رشيد يرافقه جاسم بن ثاني من البداعة قيل إن عدتها ستكون مما لا قبل لأحد به، لكن شيئاً لم يزعج الأمن العام في المنطقة».

بوشهر

١٥ كانون الأول/ ديسمبر للعام ١٨٨٩

توقيع الملازم أول. ستراتون

المساعد الأول للمندوب السامي

خليج فارس

VII

شؤون مسقط
من كانون الثاني/يناير ١٨٨٩م
إلى كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٢م
(الفقرات ٨٨٠ ــ ١٠٢٩)

٨٨٠ ـ الوضع العام في الأول من كانون الثاني/يناير ١٨٨٩؛

كانت الأوضاع السياسية في مسقط مع بداية عام ١٨٨٩ هادئة. لأن ولحسن الحظ، لم يتبع وفاة السيد تركي أية اضطرابات من أي نوع؛ فقد احتفظ السلطان السيد فيصل، وهو الابن الثاني لسمو السيد تركي، بمسقط، وأكد الوكيل السياسي عدم وجود أية شائعات عن أي حركات متوقعة.

٨٨١ ـ تسوية مسألة سلب ملكية عقار الخوجة في مطرح؛

أثيرت في نهاية السنة الماضية مسألة بيع السلطان لقطعة صغيرة من الأرض في منطقة الخوجة، سور الخوجة في منطقة مطرح. وقد نظر إلى القضية كقضية مهمة لأنها تستند على مبدأ اهتم به جميع أفراد مجتمع الخوجة. وقد كتب الوكيل السياسي بخصوص مطالب الخوجة في ما يتعلق بقطعة الأرض ما يلي:

«بناءً على تحقيق قمت به مع أقدم المقيمين في سور الخوجة، تبين لي أنه تمّ بناء جدار حول المنطقة وذلك لحمايتها وكمظهر للحصن في عهد الإمام السيد أحمد بن سعيد مؤسس سلاله آل بوسعيدي والذي حكم ما بين عام ١٧٤٤-١٧٨٣، وذلك بموافقة الحاكم وإذنه، وبأنه قبل تلك الفترة، فقد احتوت المنطقة إضافة إلى مجموعة

بيوت الخوجة، بيوتاً أخرى تعود لأفراد من المجتمعات الهندية والتي تمّ شراؤها من أصحابها وقت إقامة الحائط من قبل جماعة الخوجه أو من قبل أفراد، وذلك لجعل المنطقة تنحصر بحصن الخوجه، حيث تطلبت الظروف ضرورة إقامة جدار دفاعي لها وخصوصاً ضدّ أي هجوم من المناطق الداخلية في ظل غياب جدار في بلدة مطرح نفسها، ومنذ ذلك الوقت أعيد بناء الحائط أكثر من مرة أي من أيام السيد سعيد بن سلطان حتّى فقد مظهره الأصلي بالرغم من بقاء المنطقة نفسها الخوجة. وبما أنه تمّ الحفاظ عليها كجزء من منطقة الخوجة، فلم يقم أي حاكم لمسقط بالمطالبة بأي قطعة من أراضيها مع وجود حقّ الملكية لجماعة الخوجة لأي قطعة منها». وقد بنى سمو السيد فيصل مطالبه بقطعة الأرض على حقيقة أن والده الراحل السيد تركي، كان ينوي بيعها قبل نحو عام من وفاته. ويظهر أن السلطان الراحل قد تخلى عن فكرة بيعها لعدم وجود أي حقّ له في هذه الأرض.

٨٨٢ ـ كتب سمو السيد فيصل إلى الوكيل السياسي ما يلي:

«نود إبلاغك أننا قد تخلينا عن جميع مطالبنا بخصوص قطعة الأرض الكائنة في قلعة الخوجة وذلك احتراماً وتقديراً للحكومة البريطانية».

٨٨٣ ـ الملاحة في خليج العيجة بصور؛

ذكر السيد بدر بن سيف بأن بني بوعلي من العيجة قد وافقوا على السماح بإبقاء المرور في خليج العيجة في صور تحت أيدي موظفي حكومة سمو السلطان بشكل كامل والخضوع لأوامره في ما يتعلق بجميع الأمور المحلية.

٨٨٤ ـ الإشاعة بخصوص تحرّك السيد عبد العزيز ضدّ الألمان في شرق أفريقيا، والمصالحة المقترحة مع سلطان مسقط؛

في ٧ كانون الثاني/ يناير، قدَّم المقيم السياسي لحكومة الهند نسخاً من المراسلات التي تمت بين الشيخ صالح بن علي وجمعة بن سعيد من جهة، وبين السلطان السيد فيصل من جهة أخرى. وقد طلب الشيخان في رسائلهما أمرين: **أولهما**، أن يقوم السلطان بإرسال عمه السيد عبد العزيز إلى الساحل الشرقي لأفريقيا ضدّ الألمان. **وثانيهما**، أن يعقد السلطان تسوية سلمية مع عمه، كما اقترح الشيخان إمكانية استشارة ضابط الحكومة البريطانية حيال ذلك[1].

(١) انظر أيضاً الفقرات ٨٨٨ -٨٩١ في هذا القسم.

٨٨٥ ـ رفض سموه للتحرّك إلى شرق أفريقيا الألماني؛

أورد السلطان رداً واضحاً حيال النقطتين، أما في ما يتعلق بإرسال حملة إلى شرق أفريقيا، فقد كتب:

«إننا لا نرى أية طريقة تجعلنا نقبل هذا الاقتراح على الإطلاق».

٨٨٦ ـ **شروط الصلح مع السيد عبد العزيز التي اقترحها السلطان؛** فقد كتب السلطان بخصوص المصالحة معه:

«بخصوص العروض المتعلّقة بإقامة السلام بيننا وبين عمنا عبد العزيز، فإننا نقبل بالذي تنصح به ولا نكرهه، إلا أننا نرى أن السلام بيننا لن يدوم طالما يقيم في عُمان .. إلا أنه إذا قبل بشرط ترك عُمان والذهاب إلى الهند تحت إشراف الحكومة العظمى، فإنه سيحصل على معونات مالية منا، بهذا الشرط فقط وبوساطة الحكومة الإنكليزية، ومن دونه فلن يحصل على السلام أبداً».

وانتهت محاولة الصلح بالفشل.

٨٨٧ ـ **الوكيل السياسي؛**

في ٣١ آذار/ مارس، تولى الضابط ستراتون مسؤولية القنصلية والوكالة السياسية في مسقط.

٨٨٨ ـ **تقارير حول نية السيد عبد العزيز لاحتلال جزيرة بمبا؛** قرابة نهاية كانون الثاني/ يناير عام ١٨٨٩، دق سلطان زنجبار نواقيس الخطر وذلك للخبر الذي وصله بأن أخيه السيد عبد العزيز يستعد للسيطرة على بمبا، وبأنه دعي من قبل العرب المساكرة الذين يقطنون الجزيرة كي يسيطر عليها وإثر طلب من سلطان زنجبار، قام ممثل الملكة والقنصل في زنجبار بالتحقق من ذلك من الحكومة الهندية، وأُبلغوا أن الأمر لم يكن صحيحاً.

٨٨٩ ـ **وقد كتب العقيد إيوان سميث في رسالته الموجهة للورد ساليزبري والمؤرخة في زنجبار في٢٦ كانون الثاني/ يناير ما يلي:**

«بناءً على طلب سموه، أجريت تحقيقات بخصوص ذلك مع الحكومة الهندية واستلمت رداً بأن التقرير لم يكن صحيحاً، فقد استدعى السلطان ٣١ من العرب المساكرة الذين أنكروا معرفتهم بالأمر. واليوم طلبني رئيس وزراء سلطان مسقط المتواجد هنا في مهمة منذ عدة أشهر بناء على أمر سيده للاستئذان قبل عودته إلى مسقط. وقد أكد لي بأن التقارير صحيحة وبأنه قد تمّ التحدث حول الموضوع قبل

مغادرته مسقط منذ بضعة شهور، وبأن العرب المساكرة قد أرسلوا بدعوة ما إلى السيد عبد العزيز الذي وعدهم بإزالة الضريبة عن القرنفل في حالة نجاحه.

٨٩٠ ـ في تقريره للحكومة الهندية حول الموضوع، وصف المقيم السياسي القصة؛

«يبدو أن هذه الإشاعة قد تناولها أشخاص لهم أغراض محددة. وما تمكنت من التأكد منه أن السيد عبد العزيز لديه وجهات نظر أخرى وبأنه لم يتبنَ المشروع بنفسه بالرغم من إمكانية عرضه عليه، فمن غير الممكن أن شخصاً مثل السيد عبد العزيز وهو ذو خبرة يمكن أن يخاطر بأسره وحبسه جراء تورطه في مثل هذه المغامرة. ولم يقم السيد فيصل سلطان مسقط الفعلي بتعيين أي وزير، وإنّني اقترح بالرجوع إلى الوكيل السياسي البريطاني في زنجبار للتأكد من شخصية الشخص المشار إليه.

٨٩١ ـ ولاحقاً، ذكر العقيد روس للحكومة الهندية بأن الشخص الذي أشار إليه العقيد إيوان سميث على أنه رئيس لوزراء السلطان في مسقط، هو على الأرجح علي بن جمعة والذي أُرسل في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٨٨٨ محملاً بالهدايا إلى سلطان زنجبار.

٨٩٢ ـ فشل المحاولات لإجراء الصلح بين سمو السلطان والسيد عبد العزيز؛

في ٨ أيار/مايو أبلغ الشيخ صالح بن علي الحارثي السلطان بقيامه بعدد من المحاولات لحث السيد عبد العزيز للتوصل إلى تفاهم مع سموه إلا أنه فشل في ذلك.

٨٩٣ ـ تعيين سمو السلطان لوزير؛

في ١٧ أيار/مايو، ذكر الوكيل السياسي بأن سمو السلطان السيد فيصل قد أبلغه بتعيينه لمحمّد بن عزان كوزير موضع ثقة.

٨٩٤ ـ حريق خطير في مطرح؛

في ٢٤ أيار/مايو، اندلعت نيران كبيرة في مطرح في أكواخ مبنية من سعف النخيل، وذلك بسبب الإهمال أثناء قيام أحد الأشخاص بالطبخ وأدت إلى وفاة سبع نساء وطفلين.

٨٩٥ ـ زيارة الحاكم الفارسي الذي يحكم كشم لمسقط؛

في ١٧ حزيران/يونيو زار الحاكم الفارسي لمنطقة كشم حسن بن عبد الله مسقط بهدف تأسيس وكالة هناك وذلك لاستيراد الملح وما إلى ذلك من منطقته. لقد أراد جمع كلّ التجار الذين يمارسون ذلك النشاط ليتعاملوا من خلال أحد التجار

البانيان في مسقط الذي سيصبح وكيلاً حصرياً يتم الشحن إليه.

٨٩٦ ـ وفاة الابن الأكبر لسمو السيد فيصل؛

في ١٢ تموز/يوليو توفي الولد الأكبر لسموه والبالغ من العمر ثلاث سنوات، وقد كان الولد مريضاً وضعيفاً منذ زمن وأرسلت رسائل تعزية مناسبة لسموه.

٨٩٧ ـ مخططات السيد عبد العزيز ضدّ مسقط؛

في ١٧ تموز/يوليو. وصل رسول من السيد عبد العزيز إلى مسقط يحمل رسائل لِكُلّ من المقيم والوكيل السياسي. وقد ذكر السيد عبد العزيز فيها أنه كان على وشك التقدّم نحو مسقط، وبأن فيصل بن محمود وإبراهيم بن قيس قد انضموا إليه في ذلك، كما طلب دعم الحكومة وقد أبلغ الوكيل السياسي بأنه سيحذره عندما يكون مستعداً للهجوم، إلا أن المقيم لم يرد على رسالته.

٨٩٨ ـ ذعر في مطرح؛

في ٢ آب/أغسطس قام وفد من الخوجه من مطرح بزيارة الوكيل السياسي مطالبين إياه بإجراء ترتيبات من شأنها توفير الأمن لهم. وإثر استلامه لتلغراف من مسقط، طلب العقيد روس من الكوماندر بالديرو التوجه إلى هناك بسفينة صاحبة الجلالة سفينس وذلك لحماية المصالح البريطانية ودعم الوكيل السياسي.

٨٩٩ ـ تقدّم السيد عبد العزيز إلى مسقط وصده في ممر قحزة (Kahza) كانت هناك شائعات تدور من وقت إلى آخر بخصوص مخططات السيد عبد العزيز ضدّ مسقط، إلا أنه لم يكن قادراً حتّى ذلك الوقت على القيام بأي تحالف جدي مع القبائل ضدّ السلطان. وقد شهد شهر تموز/يوليو، تطور مؤامرات السيد عبد العزيز حيث ذكر خلال رسائله إلى المقيم والوكيل السياسيين بأنه قد بدأ التقدّم نحو العاصمة.

٩٠٠ ـ كتب الوكيل السياسي التقرير التالي؛

«غادر السيد عبد العزيز سمائل مع قوته في ٢٩ تموز/يوليو بهدف التقدّم نحو مسقط؛ وفي ٣٠ من الشهر نفسه هاجم العدو قحزة إلا أن المدافعين والذين بلغ عددهم ٦٠٠ شخص قد تغلبوا عليهم. ولم يذكر وقوع أي هجمة أخرى على هذه المنطقة، أما السيد عبد العزيز فقد ذكر أنه عاد إلى سمائل، كما قيل إن قواته قد انقسمت.. وكان هنالك بعض المخاوف عند اقتراب السيد عبد العزيز من مطرح، إلا أنه لم يكن هنالك أي شعور بالخطر في مسقط».

٩٠١ ـ أرسل سموه إشعار بانتصاره إلى الوكيل السياسي. ورداً عليه كتب العقيد روس:

«إن النجاحات ستقوي حكومة سموك بلا شكّ وإنني أهدف وآمل بتحقيق حالة دائمة من الاستقرار في عُمان».

٩٠٢ ـ المراسلة مع السلطان بخصوص الهاربين من مراكب مسقط في كلكتا في٣ أيلول/ سبتمبر، وصلت رسالة من سمو السيد فيصل يقول فيها إن أسياد مراكب مسقط والتي تتوجه كلّ عام إلى كلكتا، قد اشتكوا. تمّ استغلال أفراد من الخلاصي (هنود) (Khallassis) لهجرهم في كلكتا وبأن ذلك سبب لهم العديد من المشاكل.

٩٠٣ ـ أُمر الوكيل السياسي بإبلاغ سموه بأن على أسياد المراكب المسقطية في حال حدوث حالات من التخلي عنهم، التوجه إلى قضاة كلكتا وذلك لأن القانون الهندي البريطاني ينصّ على تعويضهم في مثل هذه الحالات.

٩٠٤ ـ بيع امتياز الجمارك في مسقط؛

نظراً إلى انتهاء صلاحية العقد القديم في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر، أعاد سمو السيد فيصل بيع امتياز الجمارك في مسقط للسنة التالية بمبلغ ١١١,٠٠٠ دولار مع ١,٠٠٠ دولار مقدماً عن السنة الماضية.

٩٠٥ ـ **الوكيل السياسي**؛ العقيد ييات استلم مهام مكتب الوكيل السياسي والقنصل في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر.

٩٠٦ ـ تجارة العبيد؛

تضمن تقرير الإدارة لعام ١٨٨٩-١٨٩٠ الملاحظة التالية بخصوص تجارة العبيد:

«يصل عدد كبير من العبيد الأفارقة الجدد إلى السواحل الشمالية من الجزيرة العربية عن طريق البحر والبر. وقد وصلت معلومات في تموز/ يوليو بوصول ثمانية عبيد أفارقة إلى لينجا من صور.

ويقول تقرير وكيل مسقط:

«لم يتم الاستيلاء على أي من مراكب العبيد خلال هذه السنة، وقد بلغ عدد العبيد الهاربين الذين يطلبون الحرية في القنصلية في تلك السنة ٥١ عبداً، تم تحرير ٣٥ منهم تحت شروط معاهدة عام ١٨٧٣ وتم صرف ١٦ منهم.

٩٠٧ ـ اضطرابات قبلية داخلية وحوادث ثانوية في عام ١٨٨٩؛

تطرق التقرير الإداري والمذكرات السياسية إلى الاختلافات القبلية:

في ١٦ آذار/مارس وصلت رسالة من راشد بن عزيز يخبر فيها بأن سليمان بن سيف الريامي قد هاجم العوامر في الخضراء. وقد مني بخسائر تمثلت في ٦ قتلى و١٨ جريحاً. أما الخسارة من جانب العوامر فقد ذكرت بأنها مقتل ٤ وجرح ٦».

«في ١٨ أيار/مايو، وصلت أخبار عن اندلاع قتال في صور بين قبيلة بني بوعلي وقبيلة الجنبة، ولم يُعرف سبب النزاع حيث ذُكر مقتل ثلاثة من بني بوعلي وجرح ستة منهم.

«١٢ أيلول/سبتمبر، وصلت أنباء عن غارة على قبيلة يال سعد قامت بها على الأرجح قبيلة بني غافر الذين هربوا بـ ٣٠ جملاً وجرحوا واحداً من رجالهم.

«٢٤ كانون الأول/ديسمبر، ذكر الوكيل السياسي وقوع عراك في الظاهرة بين قبيلة بني كلبان وقبيلة النعيم من جانب، وقبيلة بني علي من جانب آخر، وذلك إثر قيام بني علي بالهجوم على بني كلبان وقتل ثمانية منهم. وبالرغم من عدم وجود معلومات موثوقة بخصوص شدّة القتال أو بخصوص عدد القتلى والجرحى، إلا أن نتائج القتال لم تكن في صالح بني علي».

٩٠٨ ـ الوضع في الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٨٩٠؛

شهد عام ١٨٨٩ محاولة أخرى ضدّ مسقط من جانب السيد عبد العزيز. وبالرغم من عدم نجاحها، إلا أن توجهاته قد باتت تزعج العامة. كما كانت هنالك شائعات حول حدوث المزيد من الاضطرابات في المستقبل القريب.

٩٠٩ ـ مخططات السيد عبد العزيز العدائية؛ سببت تحرّكات السيد عبد العزيز ذعراً كبيراً بين المجتمعات التجارية لمدن عُمان الساحلية خلال الجزء الأول من السنة وفي ١١ كانون الثاني/يناير، وقع هجوم على مسقط جعل تجار السيب قلقين على سلامتهم. ووردت أنباء في اليوم التالي تقول إن حمود بن سعيد يحاصر مطرح. وقد قام السلطان بنفسه بإجراء ترتيبات للدفاع عن مسقط. وقد طلب تجار المنطقة الأصليون من الوكيل السياسي بأن يقوم باتخاذ إجراءات من أجل حمايتهم. كما تمّ تحذير الهندوس في مطرح من العودة إلى مسقط، بينما تمّ تزويد الخوجة الذين فضلوا البقاء داخل سورهم بالأعلام البريطانية.

٩١٠ ـ ثبت بأن قصة حصار مطرح غير صحيحة، إلا أن ذلك لم يهدئ من

الذعر إلا جزئياً، فبقيت المحلات مغلقة وقام الهندوس بنقل أملاكهم إلى مسقط والشوارع مغلقة وتوقفت جميع أنواع التجارة. وفي ٢٠ كانون الثاني/ يناير، استلم السلطان معلومات تقول إن السيد عبد العزيز قد عبر وادي سخان (Sakhan) في بلدان بني رواحة ووصل إلى فنجاء، وبأنه في اليوم التالي انضم إليه الشيخ حمود بن سعيد وأبناء الإمام الراحل عزان وبأنهم وصلوا في اليوم التالي إلى السيب.

٩١١ ـ في ٢٦، أبحر سمو السيد فيصل والسيد فهد إلى السيب على متن السفينة السلطانية مع فكرة التقدّم إليها عن طريق البر والبحر، وقد تمّ إنزال السيد فهد في الوطية. إلا أن السيد عبد العزيز لم ينتظر وصولهم فعاد السلطان إلى مسقط.

وفي ٣١ من الشهر، ذكر بأن السيد فهد وصل إلى بيت الفلج بينما تحرّك السيد عبد العزيز في اتّجاه الغرب.

٩١٢ ـ في الشهر التالي، أرسل السيد فهد تقريراً بأن كلّ شيء هادئ على ساحل الباطنة، وبأن عبد العزيز والشيخ حمود كانا في الرستاق. ووصلت أخبار في اليوم نفسه أن السيد عبد العزيز كان مصاباً بالحمى.

٩١٣ ـ في شهر آذار/ مارس، ظهر بأن السيد عبد العزيز قد ترك مخططاته ضدّ السلطان. حيث استلم سموه في ٧ من ذلك الشهر تقريراً يفيد بأنه سيتوجه إلى أبو ظبي. وفي ٣١ كتب السيد عبد العزيز للشيخ صالح بن علي يخبره بأنه على وشك القيام بزيارة لزايد بن خليفة شيخ أبو ظبي. وبعد مرور أسبوع اتصل الوزير بالوكيل السياسي ليخبره بأن كلّ شيء هادئ في عُمان.

٩١٤ ـ الحماية البريطانية للرعايا البرتغاليين في مسقط واستضافة الغرباء في وزارات الحكومة؛

ذكر الوكيل السياسي في ٢٣ شباط/ فبراير، بأن اثنين من الرعايا البرتغاليين قد سُجلا في القنصلية على أنهما رعايا محميون وباعتبارهما رعايا من الدول الأم كما ذُكر في معاهدات آيشيسون[٢] (Aitchison). كما طلب معلومات بخصوص وجود أي ترتيبات مع الحكومة البرتغالية وتحت أي قانون يتم منح الرعايا البرتغاليين الحماية البريطانية في الموانئ الأجنبية. كما طلب معلومات حول استضافة رعايا جوا في وزارات الحكومة.

---

(٢) انظر: *A Collection of Treaties, Engagements, and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries*, compiled by C.V. Aitchison, rev, and continued up to 1929, 14 vols. (Delhi: Mittal Publications, 1983-), vol. 7, pp. 83-84.

٩١٥ ـ ردّ المقيم السياسي؛

«لا أعلم بوجود أي قانون ينصّ على تسجيل أبناء جوا كرعايا دولة محمية. أعتقد بأن الحماية شملتهم في المنطقة الأجنبية وذلك لأنهم مسيحيون وبأنهم يستحقون الرعاية في حال عدم وجود متصل أو أي ممثل في تلك المناطق، وبغياب ترتيبات خاصة، فإنّهم ينظرون إلينا من أجل الحماية وحجتهم في ذلك هو أنه لا يوجد من يشكك في حقنا في توسيع الحماية عندما تكون مرغوبة».

٩١٦ ـ كتبت الحكومة الهندية ما يلي؛

«أن الرد الذي قدمته للوكيل السياسي في مسقط يمثل الأرضية التي تمّ فيها تقديم الحماية لسكان جوا في مسقط، إلا إنّني ألاحظ أن رعايا جوا البرتغاليين لا يأتون ضمن منظور الاتفاقية مع سلطان مسقط في ما يخص الأحكام على رعايا الدول الهندية الأصليون، وأنه في حال غياب أي ممثل للسلطة البرتغالية، فإن الحماية مطلوبة من قبل رعايا تلك السلطة، وفي ما يتعلق بتوظيف الغرباء في خدمة الحكومة الهندية فإنه لا يخرق أي قانون جراء ذلك».

٩١٧ ـ **الأعلام التي ترفرف على مراكب دول الهند الأصلية؛** طلب الوكيل السياسي معلومات:

«في ما يتعلق بالأعلام المشرعة على المراكب التي تعود لأشخاص من دول الهند الأصلية في موانئ أجنبية، على سبيل المثال في حالة مراكب كتش في ميناء مسقط.

كما أشار بأن مثل هذه المراكب عند وصولها إلى مسقط تكون تحت حماية القنصلية البريطانية وأحكامها مثل جميع المراكب البريطانية. إلا أن بوضعهم لأعلام حمراء لن يكون بالإمكان تمييزهم عن مراكب العرب التي ترفع أيضاً أعلاماً حمراء.

٩١٨ ـ وقد وضعت حكومة بومباي مخططاً للعلم التجاري الذي استخدمته مراكب الكتش وذلك لتمريرها مع المعلومات التالية:

«إن العلم من دون أية جوانب ومصنوع من قماش تركي مصبوغ باللون الأحمر، وأحياناً يكون من قماش دانجاري أو مالدابولام الملون ويحمل بوضوح علامة الشمس والقمر (الهلال) باللون الأبيض كعلامة مميزة».

٩١٩ ـ الوكيل السياسي: الرائد ييات، سلم مسؤولية الوكالة السياسية والقنصلية في مسقط إلى الرائد جاياكار وذلك في مساء يوم ٢٨ آذار/ مارس.

٩٢٠ ـ عاصفة عنيفة في مسقط؛ قام الوكيل السياسي بتقديم التفاصيل في تقريره الذي أوفاه في شهر تموز/ يوليو حول الموضوع؛

«حدثت هنا زوبعة قوية صاحبها هطول عنيف ومستمر للأمطار وامتدت على طول الساحل من صور إلى السويق وذلك في ٤ و ٥ من الشهر.

وقد بدأت أولاً منتصف ليلة ٤ من الشهر، إلا أن الرياح اشتدت في صبيحة ٥ من الشهر والتي كانت ذات اتجاه شمالي شرقي. وفي حوالى الساعة ٣٠/ ١٠ حدثت العاصفة والتي استمرت حتى حوالى منتصف الليل. وكانت كمية المطر التي تمّ تسجيلها في المستشفى المدني منذ بدء العاصفة حتّى نهايتها أي حوالى ٢٤ ساعة، قد بلغت ١١ إنشاً و ٢٤ سنتيمتراً، وقد تأثرت بها منطقة مطرح لأنها مفتوحة من الجهة الشمالية الشرقية حيث جنحت فيها العديد من المراكب.

٩٢١ ـ لم تقتصر آثار هذه العاصفة على هاتين المدينتين، وإنما امتدت إلى المناطق الداخلية حيث وصلت وادي سمائل من جانب ووادي بني غافر من جانب آخر.

٩٢٢ ـ أحصى السلطان عدد الموتى جراء العاصفة حيث بلغوا ٧٢٧ قتيلاً، وإنّني أرى أن العدد أكبر من ذلك لعدم وصول التقارير من مناطق أخرى كثيرة.

٩٢٣ ـ أما الخسائر التي وقعت في الأملاك في عُمان، فقد تركزت في أشجار النخيل والتي كانت خسائر فادحة حيث اقتلعت آلاف الأشجار من جذورها وحملتها الفيضانات بعيداً، وعمت الفيضانات المناطق الشرقية.

٩٢٤ ـ «تمّ اتخاذ خطوات مباشرة لسحب المياه الراكدة إلى قاع الوادي. إلا أن ظروف مدينة مسقط كانت ما تزال خطرة بسبب المياه التي نفذت إليها».

٩٢٥ ـ بيان مؤرخ ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٨٩٠، يوضح الضرر الذي سببته العاصفة؛

تم لاحقاً حصر الخسائر حيث اتضح أن عدد أشجار النخيل التي تضررت جراء العاصفة التي حدثت يوم ٥ حزيران/ يونيو وبيان قيمتها المقدرة، إضافة إلى مسقط ومطرح فقد تضررت منطقة الباطنة كلها وأظهر البيان اقتلاع ١٠٩,٥٠٠ نخلة أي خسارة بمقدار ١,٥٢٥,٠٠٠ دولار.

٩٢٦ ـ بعد الإشارة إلى أن أشجار النخيل هي مصدر الثروة الرئيس في البلاد، أضاف الوكيل السياسي:

«إن الخسائر الإجمالية والتي ظهرت في البيان تمثل الخسائر الفعلية للبلاد وقد قُدِّر سعر منتجات هذه الأشجار بـ ٨٧١,٨٧٥ دولاراً للخمس عشرة سنة القادمة. وهو الوقت المطلوب لاستبدال هذه الأشجار بأخرى جديدة، أما خسائر المراكب التي وقعت في مطرح فلم تظهر في ملحق البيان وذلك لأن معظم أصحابها ليسوا من المنطقة، أما تلك التي تعود للعُمانيين فقد قدرت بحوالى ٢٥,٠٠٠ دولار.

٩٢٧ ـ وقد تضمنت الرسالة:

«لقد نجحت من خلال تتبع المخطوطات القديمة للتوصل إلى حدوث عاصفة واحدة مشابهة لهذه حصلت هنا في ليلة الرابع من جمادى الأول عام ٢٥١ هجري، حيث دفنت المنطقة بين الغبرة وصحار، وحملت الفيضانات العديد من الناس وأغرقت بلداناً كاملة. وهي المناطق المحيطة بسمائل وبدبد والتي امتدت إلى صحار وذلك عند فيضان وادي الصلان.

٩٢٨ ـ دعوة سمو السلطان لعائلة السيد عبد العزيز للإقامة في مسقط؛ في ٢٧ من حزيران/ يونيو كتب الوكيل السياسي ما يلي:

«أرسل سمو السلطان الشيخ راشد بن عزيز والي سمائل إلى سمد لدعوة أبناء السيد عبد العزيز وعدد من أفراد عائلته للمجيء والعيش تحت حماية السلطان في مسقط في الوقت الحالي».

٩٢٩ ـ لم تقبل الدعوة.

٩٣٠ ـ الخطوط العريضة للأحداث التي سبقت اختتام المعاهدة التجارية الجديدة مع مسقط؛

بدأت المراسلة حول هذا الموضوع برسالة من العقيد روس لحكومة الهند في الأول من أيلول/ سبتمبر عام ١٨٨٧، مقترحاً مراجعة المعاهدة التجارية الحالية التي اتفق عليها في ٣١ من أيار/ مايو ١٨٣٩، بناءً على معاهدة التجارة الجديدة التي اختتمت مع سلطان زنجبار.

٩٣١ ـ وقد تمّ إرسال ردّ على هذه الرسالة بطلب مسودة منقحة من المعاهدة وفقاً لآراء العقيد روس تجاه اعتبارات الحكومة الهندية.

٩٣٢ ـ كتب وزير الخارجية إشعاراً باستلامها ما يلي:

«رداً على تلك الرسالة، فإنني أوضح أن شروط مسودتك تبدو ملائمة من وجهة نظر الحكومة للأوضاع في مسقط».

وقد تمّ إجراء بعض التغييرات المبيّنة في المسودة المنقحة وتم طلب معلومات أكثر بخصوص نقاط أخرى، وقد اختتمت الرسالة:

«سيكون مفهوماً إنك لست مفوضاً لتنفيذ المعاهدة، وإنما للتأكد من أن السلطان مستعد لقبولها».

٩٣٣ ـ ردّ العقيد روس بأن موت سمو السيد تركي سيؤجل حتماً المفاوضات، إلا أنه حصل على المعلومات التي طلبها.

٩٣٤ ـ اتفقت حكومة الهند مع الرأي القائل إن المحادثات لن تكون ذات فائدة في ظلّ الأوضاع الحالية لمسقط، إلا أنه ومن أجل تمكين العقيد روس من العمل عند الفرصة المناسبة، فقد جاءت أوامر مفادها:

١ ـ الموافقة على مسودة المادة رقم ٧.

٢ ـ الإقرار بعدم وجود أي اعتراض على إدخال بندّ بخصوص الضرائب المكثفة على الكحول.

٣ ـ الموافقة على تأجيل مسألة حظر استيراد الأسلحة.

٩٣٥ ـ في نيسان/أبريل ١٨٩٠، كتب العقيد روس مؤكّداً بالرجوع إلى المراسلات المشار إليها في الفقرة السابقة:

«إن نصّ الاتفاقية التجارية الجديدة والتي تمّ التوصل إليها مع سلطان مسقط، خاضعة للتصديق من قبل جلالة نائب الملك والحاكم العام للهند في القنصلية».

٩٣٦ ـ وقد أقرت حكومة الهند بالرسالة المذكورة، وفي ردّ قالت إن المعاهدة قد مُرِّرت على حكومة صاحبة الجلالة. إلا أنه ذُكر عدم وجود أية صلاحية مخولة للمقيم السياسي كمبعوث سياسي لجلالتها للقيام بالتفاوض حول الاتفاقية، وبأن المعاهدة لم تنسخ على مخطوطة ورقية، وبأن النسخ الموقعة منها لم يتم التوقيع عليها من قبل الأطراف المتعاقدة.

٩٣٧ ـ زيارة سعادة القائد البحري الأعلى لمسقط؛

في ١٨ من نيسان/أبريل، وصل السيد فريمانتل إلى مسقط في سفينته بوديسيا، وتبادل الزيارات مع سمو السلطان.

٩٣٨ ـ زارت مسقط في تلك السنة مراكب صاحبة الجلالة الحربية التالية: غويفن (Goiffin) وكوساك (Cossack) ومارينر (Mariner) وسفينكس (Sphinx).

٩٣٩ ـ مجمل الأحداث التي أدت إلى الاعتراف بسمو السيد فيصل؛

إن استلام السيد فيصل للسلطة وهو الابن الثاني للسلطان الراحل، لم يتميز بأي اضطراب كما كان من المتوقع من تطلعات الفئات المتنافسة في السلطنة. وقد عزا الوكيل السياسي هذا الهدوء غير المعتاد إلى السياسة المعلنة للحكومة الهندية مع السلطان الراحل وجهل المدعين المحتملين للعرش إلى أي مدى ستستمر تلك السياسة مع الحاكم الحالي. بعد وفاة السيد تركي بوقت قصير، كتب كلّ من السيد عبد العزيز والسيد إبراهيم بن قيس إلى الوكيل السياسي يستفسرون في ما إذا كان السيد فيصل سيتمتع بالدعم نفسه من حكومة بريطانيا كما تمتع به السيد تركي؟ وقد ردّ العقيد روس بأنه وفقاً لتعليماته سيتم التعاون بأي شكل لتحقيق الهدوء والازدهار للناس.

٩٤٠ ـ الحركة الجدية الوحيدة التي حدثت ضدّ السلطان السيد فيصل تمت في سنة ١٨٨٨ وتمثلت في احتلال السيد إبراهيم للعوابي؛ إلا أن موقف السيد فيصل في مسقط لم يتضعضع بالخسارة. كما حصلت في شهر كانون الأول/ديسمبر حركة أخرى من قبل قبائل يال سعد الذين جاؤوا في ما بعد يعتذرون عن مشاركتهم في العملية.

٩٤١ ـ في ٢٥ من كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٨، استلم المقيم السياسي تلغرافاً من كلكتا يستفسر عما إذا كان يعتقد أن احتمالات اندلاع القتال قد انتهت أم لا؟ وردّ العقيد روس بأنه لم يتبين له بأن موقف السيد فيصل قد تأثر بسبب ما حدث في الرستاق، وكان رأيه أن احتمال اندلاع القتال غير مؤكّد لاتّخاذ وسيلة أخرى للتأخير.

٩٤٢ ـ في الخامس عشر من نيسان/أبريل ١٨٨٩، وصلت للعقيد روس الرسالة التالية:

«يوافق وزير الخارجية على الاعتراف الرسمي بالسيد فيصل. هل تعتقد أن ذلك الأمر مرغوب فيه، وإذا كان الأمر كذلك، هل سترسل أي **تحذيرات** أو شروط؟

٩٤٣ ـ ردّ المقيم بأن الاعتراف كان مرغوباً فيه ولكن **من دون** شروط وبأنه إذا تمّ تفويضه، سيواصل إلى مسقط حيث سيبقى الوضع **كما هو** وسيقوم بإيصال رسائل نائب الملك بالطقوس المعروفة.

٩٤٤ ـ تمّ الإقرار بالعرض، إلا أنّه **عندما وصل إلى مسقط**، وجد العقيد روس الظروف التي تطورت تطلبت تأجيل **الاعتراف** الرسمي بالسيد فيصل

كسلطان. حيث واجه السلطان ثورة عارمة من قبل قبائل الشرقية الهناوية بالتحالف مع السيد عبد العزيز والسيد إبراهيم بن قيس. لقد قامت القبائل الهناوية بتجميع الأموال عن طريق فرض ضرائب خاصة، وهنالك أسباب وجيهة للتخوف من وقوع هجوم خطير بعد عيد رمضان ضدّ سمو السيد فيصل.

وقد كتب المقيم:

«في ضوء هذه الأحداث غير المتوقعة لم تسنح لي الفرصة لأبلغ السيد فيصل الاعتراف الرسمي من حكومة الهند».

٩٤٥ ـ تمّ تأجيل الأمر بناءً على ذلك، وبعد إيصال رسالته بوقت قصير تحققت نبوءات العقيد روس حيال الثورات ضدّ السلطان السيد فيصل؛ ففي تموز/يوليو من العام نفسه ١٨٨٩، بدأ السيد عبد العزيز تحرّكاً ضدّ مسقط. كما كانت هنالك محاولة أخرى في كانون الثاني/يناير من عام ١٨٩٠، إلا أنها انتهت بالفشل مثل سابقتها. إلا أن السيد عبد العزيز بقي قادراً على إثارة المشاكل وأشار في رسالة له بتاريخ ٢٣ من شباط/فبراير إلى سبب التنبؤ بالمشاكل:

«أن العلاقات بين الأحزاب المتعارضة والمؤلّفة من القبائل الغافرية والهناوية مشدودة حالياً، وأن هنالك احتمالاً بحدوث اضطرابات خطيرة في أية لحظة. وهذا سيمنح السيد عبد العزيز فرصة جديدة للثورة من جديد.

٩٤٦ ـ راجع الرائد بيات مطالب مختلفة من أفراد سلالة الإمام الأول أحمد بن سعيد، حيث بدا أن مسألة من سيعقبه انحصرت ليس فقط في كلّ أبناء سلالة السيد سعيد، بل بشخصين هما السيد عبد العزيز والسيد فيصل وهو السلطان الفعلي. حيث ظهر الأول بالنسبة إلى الوكيل السياسي بأنه كثير الاستبداد ولا تحبه العامة.

«بالرغم من أنه ومن دون شكّ الأكثر مناسبة من حيث مستوى التعليم والقدرات لخلافة أخيه الراحل.، إلا أنه كما يبدو لم يفلح حتّى الآن لاكتساب تعلق الناس بمؤهلاته، وليس لديه المال لكسب ودهم.

وقد قدم الرائد بيات انطباعه حول الرأي العام السائد بخصوص مسألة اختيار الحاكم:

«إن الهدف الأول والرئيس للرؤساء وللشعب هو تقسيم السلطة بهدف منع أي شخص من أن يصبح قوياً لدرجة كافية تخوله من فرض الضرائب، وفي الوقت نفسه وضع سلطة بأيديهم تمكنهم من تحصيل الأموال لأنفسهم عندما تسنح لهم الفرصة.

٩٤٧ ـ مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف، فقد توصل إلى القرار التالي:

«أظن أن باستطاعتنا القول إن الأغلبية لا ترغب بإحداث اضطرابات في النظام الحالي، ولذا فإن باعترافنا بالسيد فيصل سنحقق رغبات الزعماء والناس في البلاد».

٩٤٨ ـ وهنالك سبب آخر يشجع على الاعتراف بالسيد فيصل، وهو المصالح الكبيرة للرعايا البريطانيين هندوس وخوجة في المناطق الساحلية، والذين يملكون أملاكاً تقدر بالكثير من الروبيات.

٩٤٩ ـ أشار العقيد روس بأن الوقت قد حان لاعتراف رسمي بالحاكم الفعلي، إلا أنه لم ينصح بطلب أي شروط عند الاعتراف بالسيد فيصل كسلطان لمسقط.

٩٥٠ ـ تمت الموافقة على مقترحات المقيم السياسي وذلك عن طريق التلغراف، ولم تكن هنالك أية رغبة بفرض شروط خاصة.

٩٥١ ـ اعتراف حكومة الهند بالسيد فيصل كسلطان لمسقط؛

في ٧ نيسان/أبريل ١٨٩٠، خاطب المقيم الحكومة الهندية بالرسالة التالية:

«لي الشرف أن أبلغ سعادة نائب الملك والحاكم العام في القنصلية، أنه وبموجب الصلاحيات التي منحت لي برقياً بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ١٨٩٠، فقد توجهت بالسفينة الملكية إلى مسقط. وأبلغت السيد فيصل بن تركي بالاعتراف الرسمي به كسلطان لمسقط».

٩٥٢ ـ تمّ الإعلان عن ذلك بحضور أشقاء سموه وسكان مسقط المهمين، وقد تمّ إطلاق ٢١ مدفعاً على شرف السلطان ورفرفت الأعلام على الحصون والسفن.

٩٥٣ ـ في ردّ على أمنيات العقيد روس بالتوفيق كتب سموه:

«إنّني أطلب منك إبلاغ صاحب السعادة نائب جلالة الملكة تعبيري عن إقراري بِكُلّ احترام استلام رسالة رضائه التي بلّغتها لي، وعن رغبتي العميقة في المحافظة على كامل الأوجه ذات العلاقة التي كانت قائمة مع الحكومة البريطانية في عهد والدي، وإنني سأقوم بالالتزام بجميع التعهدات التي اتخذها والدي وأسلافه في حكومة مسقط. وبأن رغبتي المخلصة تكمن في أن يتم نصحي في جميع الأمور السياسية المهمة من الحكومة البريطانية، وإدارة شؤون الحكومة بما يضمن استمرار الصداقة واستحسان سعادة نائب جلالة الملكة في الهند والحكومة البريطانية».

٩٥٤ ـ تمّ تسليم سمو السيد فيصل عريضة من صاحب السعادة نائب جلالة الملكة على أن تتم مراسم الاحتفال في٢٠ حزيران/ يونيو.

٩٥٥ ـ حادث مميت لمدفعي تابع للسلطان عند إطلاق النار تحيّة بعيد ميلاد جلالة الملكة؛

تمّ إرسال تعويض يقدر بـ ٢٠٠ روبية لأرملة وأطفال مطلق النار من مسقط، والذي قُتل عند إطلاق النار تحيّة على شرف عيد ميلاد الملكة.

٩٥٦ ـ تحرّكات السيد عبد العزيز؛

في ٩ حزيران/ يونيو عام ١٩٠٠، ذكر العقيد روس لحكومة الهند بأن السيد عبد العزيز قد وصل إلى بوشهر من أبو ظبي ويهدف إلى التوجه نحو بومباي للتواصل مع سلطان زنجبار بخصوص خططه المستقبلية. وقد وعد بعدم اتخاذ أي خطوة من دون موافقة سلطان زنجبار وحكومة الهند.

٩٥٧ ـ في ٣١ حزيران/ يونيو، كتب السيد عبد العزيز للعقيد روس مشيراً إلى أنه وصل بومباي وبأن ضابطاً من الحكومة قد قابله وبأنه ينوي التقدّم إلى بونا ليكون بانتظار الحاكم. وفي مقابلة مع سعادة حاكم بونا، طلب السيد عبد العزيز الإذن للمغادرة إلى سيملا لربما يحظى بمقابلة سعادة نائب جلالة الملكة. إلا أنه تبين أن ذلك غير ممكن لأن سعادته على وشك مغادرة سيملا للقيام بجولة في الولايات الهندية.

٩٥٨ ـ في رسالته في ١٥ من أيلول/ سبتمبر ١٨٩٠، الموجهة لسعادة نائب جلالة الملكة كتب السيد عبد العزيز:

«إن العرض الذي أرغب في تقديمه إلى سعادتكم بسيط وقصير، فعندما توفي السيد برغش كنت أنا الأحق بتولي سلطة زنجبار بعده، لأنني الأخ الذي يليه في السن. ومع ذلك فقد كنت غائباً عن البلد واستلم السلطة السيد خليفة وهو أخي الذي يأتي بعدي. وعندما توفي هو الآخر كنت ما زلت غائباً عن ذلك الجانب من البلد، فاعتلى أخي الذي يليه وهو السيد علي، السلطة.

وقد حدد أهدافه للتقدّم إلى زنجبار على النحو التالي:

ترسيخ حقّه لأنه الشخص التالي الذي سيتولى السلطنة في زنجبار.

الحصول على مخصصات مناسبة له وسداد ديونه من قبل السلطان.

الترتيب لإدارة المزارع التي يمتلكها في سلطنة زنجبار.

٩٥٩ ـ اقترحت رسالة وزير الخارجية المؤرخة في سيملا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر بأن على السيد عبد العزيز التخلي عن الزيارة المقترحة إلى زنجبار، وذلك لأنها ستسبب حرجاً للسلطان الذي كان على استعداد لأن يدفع له مبلغ ٦٠٠ روبية شهرياً شرط عدم التوجه إلى هناك.

٩٦٠ ـ بقي السيد عبد العزيز في بومباي حتّى نهاية تلك السنة.

٩٦١ ـ بناء وكالة جديدة في مسقط في ١٠ من تموز/يوليو كتب الرائد جاياكار ما يلي:

«أشار المهندس المسؤول عن بناء الوكالة الجديدة إلى أن المنزل سيُنجز في الرابع من الشهر وبدأ العمل فيه رسمياً في اليوم نفسه».

٩٦٢ ـ ملخص المراسلات المتعلّقة بالوكالة الجديدة؛

ذكر الوكيل السياسي أن الحائط الأمامي من مبنى الوكالة يواجه البحر فطلب الاهتمام بذلك لأنه معرض للتحطم جراء الرياح القوية، فطلبت حكومة الهند معرفة إذا كان المطلوب هو إصلاح المنزل الحالي، أم بناء واحد آخر؟ وطلبت أن يتم فحص المنزل من قبل مهندس وذلك لتقييم وضعه ومعرفة إذا كانت هنالك حاجة لبناء بناية جديدة.

وقد تمت الموافقة على إرسال ١٠٠٠ روبية للإصلاحات الضرورية للبناية.

٩٦٣ – بعد المراسلة حول موضوع البناية، تمت الموافقة عن طريق التلغراف على اعتماد صرف مبلغ لا يتجاوز ٨٠,٠٠٠ روبية حيث تمّ إرسال ٤٠,٠٠٠ منها للبدء في الصرف منها حالاً.

٩٦٤ ـ في ٢٠ آب/أغسطس ١٨٨٩، قام مدير تلغراف الخليج الفارسي بتوقيع الاتفاقية نيابة عن الوكيل السياسي مع شركة السادة مكنزي من كراتشي، وذلك لبناء وكالة في مسقط وبلغت تكلفة العمل ٥٠,٠٠٠ روبية بما فيها ١٠,٠٠٠ روبية تدفع بتاريخ توقيع الاتفاقية و ٢٠,٠٠٠ روبية عند انتهاء البناية الرئيسة أي الجدران والسقف، و٢٠,٠٠٠ روبية عند اكتمال العمل كلّه. وقد تمّ دفع جميع الدفعات بعد ثلاثة أيام من استلام الوكيل السياسي للوكالة الجديدة وذلك في ٧ تموز/يوليو ١٨٩٠.

٩٦٥ ـ في ٤ آب/أغسطس تقدّمت شركة مكنزي بطلب للحكومة الهندية بمنحها هبة إضافية تبلغ ٧,٠٠٠ روبية لتعويضها عن الخسائر غير المتوقعة، وتمت المصادقة على المطلوب.

٩٦٦ ـ نظراً إلى الشكاوى التي أثارها الوكيل السياسي حول وجود بعض العلل، تمّ منح الشركة مبلغ ٣,٠٠٠ روبية من المبالغ الإضافية حتّى تنجز بقية الإصلاحات، واختتمت رسالة الوكالة للسادة مكنزي المراسلات الخاصة بهذا الموضوع في سنة ١٨٩٠م.

٩٦٧ ـ **بيع امتياز في مسقط؛**

نظراً إلى انتهاء صلاحية العقد القديم، قام السلطان بإعادة بيع امتياز الجمارك في مسقط للسنة التالية ابتداءً من ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى راتاسني بارشوتام وهو تاجر من باثا (Batha) بمبلغ ١١٥,٠٠٠ روبية سدد منها مقدماً ٤,٠٠٠ روبية خلال السنة الماضية.

٩٦٨ ـ **الوكيل السياسي؛** الرائد جاياكار سلَّم وكالة مسقط السياسية والقنصلية إلى العقيد موكلير في مساء يوم ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر.

٩٦٩ ـ **حوادث السفن خلال السنة؛**

في ١٠ كانون الثاني/ يناير، جنح مركب متوجه من مسقط إلى عدن يعود إلى فايز الله خاكي وهو خوجة من مسقط ومن الرعايا البريطانيين وذلك في منطقة رأس الحد. وقد أصدر سمو السيد فيصل بإعطاء أمر مكتوب لوالي رأس الحد وذلك لتقديم المساعدة والحماية الممكنة للمركب.

٩٧٠ ـ في ٢١ أيلول/ سبتمبر اشتكى السيد فيصل للمقيم السياسي من أن المركب الذي يعود إلى رعاياه في صور، قد غرق في حادث سببته البحرية الهندية البريطانية وبأن جميع من كان على متنه قد فُقد.

٩٧١ ـ استمع الوكيل السياسي لطلب التعويض الذي قدمه قبطان مركب الجنيبي وذلك بخصوص غرق مركبه في سيملا، حيث وجد إن سبب الحادث يعود بأكمله لإهمال النوخذة لعدم حمله ضوءاً في ليلة مظلمة وكذلك السماح للركاب الآخرين بتوجيه المركب بينما كان نائماً.

٩٧٢ ـ تمّ صرف القضية، إلا أن الرائد جاياكار تقديراً للظروف المزرية للمسافرين على متن مركب الجنيبي ولطاقمها وقبطانها، فقد أمر بصرف ١٠٠٠ روبية تمنحها الشركة البحرية الهندية البريطانية للمتضررين.

٩٧٣ ـ ردّ وكيل الشركة في مسقط: «بأن الشركة ترفض أساساً اقتراح الرائد جاياكار لتعويض المتضررين جراء إهمال القبطان.

٩٧٤ ـ **تجارة العبيد؛** تضمنت التقارير الإدارية للمقيم السياسي في الخليج الفارسي وتقارير الوكالة السياسية في مسقط ما يلي:

«إن حركة إدخال العبيد التي أبلغ عنها في العام الماضي قد استمرت حيث تبين دخول عبيد عن طريق موانئ الخليج الفارسي والموانئ العربية».

«تمّ إرسال رسالة إلى زعماء الساحل لتذكيرهم بالتزامهم بعدم الاتجار بالعبيد، وكالعادة فقد كانت قبيلة بني جابر وقبائل بدوية أخرى على ساحل الباطنة هم المخالفون الرئيسيون».

«في أيار/مايو تمّ استدعاء السفينة الملكية (Cossak) لحكم القضاء بخصوص المركب الذي قامت السفينة بتدميره قرب رأس قميلة بعد قيام طاقمها بإطلاق النار على قوارب السفينة وقد تمت إدانة المركب».

«خلال السنة نفسها، لجأ حوالى ٣٢ عبداً إلى القنصلية حيث تمّ تحريرهم تحت بنود معاهدة ١٨٧٨».

٩٧٥ ـ المواضيع التالية في مذكرة مسقط السياسية توضح الصعوبات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في التعامل مع مسألة تجارة العبيد؛

في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قمت بزيارة رسمية لسمو السلطان واغتنمت الفرصة لإبلاغه بمحتوى التقارير الواردة من المندوبين المقيمين في لينجا والشارقة في ما يتعلق باستيراد وبيع العبيد بالجملة في موانئ الخليج الفارسي من صور والباطنة».

«الثاني من كانون الأول/ديسمبر، قام سمو السيد فيصل برفقة أشقائه السيد محمّد والسيد فهد بزيارة الوكيل السياسي. ومن ضمن المواضيع التي تمّ التطرق إليها استفسار سموه عن مدى صحة ما يقال إن الألمان قد سمحوا بالقيام بعمليات بيع وشراء العبيد في مناطقهم في سواحل شرق أفريقيا، منوهاً بأنه إذا كان ذلك صحيحاً، فإن ذلك سيجذب إليهم قلوب كلّ العرب».

٩٧٦ ـ الاضطرابات القبلية الداخلية والأحداث الصغرى عام ١٨٩٠؛ وردت أحداث بسيطة كما يلي في تقرير الإدارة والمذكرات السياسية لوكالة مسقط:

«١٢ كانون الثاني/يناير، ذكر أن حمود قد أغار على ٤٠٠ من الغنم وهي ملك لسالم بن حسن الرحبي قرب قزحة».

«١٧ شباط/فبراير، وصلت أنباء بأن قافلة من ٤٠ جملاً يقودها يال وهيبه

وحبوس في طريقها إلى وادي العق، قد هوجمت في وادي سمائل من قبل الرحبيين تعويضاً عن الـ ٤٠٠ رأس من الغنم والتي استولى عليها حمود الجحافي. كما قتلوا ستة من الرجال المسؤولين عن القافلة وقادوا ٤٠ جملاً إلى بلدهم».

«١٨ شباط/ فبراير، توجه رجال حمود الجحافي إلى مكان يسمّى الهجيرة (Hajaira) وهاجموا قبيلة البوقرين (Al-Bu-krayun) فقتلوا ١ منهم وجرحوا آخر وسرقوا ٥٠ جملاً».

«٢٢ شباط/ فبراير، كتب الشيخ عبد الله بن جعفر من العجم بأن سبعة من رجاله قد قتلوا على أيدي النعيم.

«٣ آذار/ مارس قام حمود الجحافي عندما كان في الباطنة بقتل رجل وسرقة أربعة جمال من منطقة المصنعة.

«٢٤ حزيران/ يونيو، أرسل قاسم بن ثاني حملة إغارة ضدّ زايد بن خليفة، حيث هاجموهم وسلبوا مكاناً يعود إلى الشيخ زايد، وبعد قيامهم بقتل ثلاثة رجال وسرقة بعض الجمال، هزموا وقتل عدد كبير منهم».

«٣٠ تموز/ يوليو، نشب قتال جديد بين قبيلة بني غافر وقبيلة العبريين حيث فقدت الأولى ٢٤ من رجالها، في حين فقدت القبيلة الثانية وهي المنتصرة، ٦ رجال فقط».

«٦ آب/ أغسطس، وصلت أنباء تفيد عن وقوع قتال بين بني ريام والعوامر حيث قُتل٢ من العوامر.

«٤ تشرين الأول/ أكتوبر، أدى قيام العوامر بمهاجمة بني ريام في مقزح (Makazzah) إلى مقتل ١٢ رجلاً من تلك القبيلة، وذكر بأن خسائر العوامر كانت قليلة حيث بلغت اثنتين».

«١١ تشرين الأول/ أكتوبر... إندلع قتال بين هداية وبين والكمزار (Kamzzars) حيث قتل بني هداية شخصاً من الكمزار وجرحوا آخر».

«١٩ تشرين الأول/ أكتوبر، أعلنت الهدنة لسبعة شهور بين بني ريام والعوامر».

«الأول من كانون الأول/ ديسمبر، هوجمت قافلة تتألف من ثمانية جمال غادرت مسقط قبل أربعة أيام من قبل جماعة مشتركة من اليعاربة وبني جابر وقتل أربعة رجال. ومن ضمن الخسائر التي تكبدها بضاعة بقيمة ٤٥٠ دولاراً كان قد

أرسلها أحد الرعايا البريطانيين إلى شقيقه في سمد. وقد أرسل سموه السيد ناصر بن محمّد إلى سمائل لاسترداد الممتلكات المنهوبة.

٩٧٧ ـ الأوضاع في الأول من كانون الثاني/ يناير لعام ١٨٩١ ؛

أدى انسحاب السيد عبد العزيز إلى الهند إلى إزالة العامل الأول المسبب للاضطراب في سياسة عُمان؛ فقد حرَّر ذلك مسقط من الشائعات السابقة التي تتعلق بهجومه على مسقط وكان لذلك تأثير إيجابي على حركة التجارة حيث قوّى الشعور بالأمن على الحياة والأملاك. إلا أن عام ١٨٩٠ قد جلب بعض المشاكل الجديدة. حيث قامت قبائل وادي سمائل بنهب قافلة من الشرقية، وظهرت إثر ذلك مشاكل معقدة قبل حلّ هذه المسألة.

٩٧٨ ـ الوضع في الشرقية وركود التجارة في كلّ من مطرح ومسقط؛

لسوء الحظ، لم يولِ السلطان اهتمامه بتسوية قضية نهب قافلة صالح بن علي في وادي سمائل على أيدي اليعاربة وبني جابر. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩٠، وكانون الثاني/ يناير ١٨٩١، أدت الاضطرابات بين هذين الطرفين إلى التأثير على المجتمعات التجارية في عُمان. ويشير الوكيل السياسي إلى الموضوع قائلاً في مذكرته السياسية:

«لقد أدى الوضع إلى عدم الأمن والاستقرار في الشوارع، وقد أثر ذلك على التجارة في مسقط ومطرح حيث أغلقت محال البيع.. كما توقفت التجارة مع الشرقية بشكل كامل. وقد حصل الشيء نفسه بخصوص التجارة مع وادي سمائل».

كما أُشير إلى أن التجار البريطانيين هم الأكثر تضرراً، وبأن الوضع إذا استمر من دون تحسن فإن العديد سيضطرون إلى إنهاء أعمالهم.

ويتابع الوكيل في مذكرته:

«لم يبدِ السلطان منذ البداية أي اهتمام في مثل هذه الأمور علماً أنه كان يستطيع منع مثل تلك الأشياء.

٩٧٩ ـ مع قدوم يوم ١٩ نيسان/ أبريل، كانت الأمور قد تحسنت قليلاً، وقد استلم الوكيل السياسي رسالة مطولة من شركة السادة تاول وشركاه تتضمن شكوى بخصوص تجمد التجارة ومطالبين بعرض المسألة على حكومة الهند.

٩٨٠ ـ وقد أشار الوكيل إلى أنه بالرغم من أن الأسباب السياسية قد ساهمت وبشكل كبير في تخفيض الازدهار في مسقط، إلا أن التجار قد عزوا هذه المشاكل

إلى سوء تقديرهم للوضع عن طريق طلبهم للبضاعة كالمعتاد في حين لم يكن هنالك من بيع إلا القليل. وقد أضاف:

«سيكون هنالك إحياء للتجارة عند إنهاء القبائل لعراكها مع بعضها وقد طلب الوكيل اغتنام أي فرصة للتأثير على سمو السلطان لعلاج الوضع».

٩٨١ ـ **تسوية العداء بين قبائل الشرقية وقبائل وادي سمائل؛** في ٣ أيار/مايو، كتب الوكيل السياسي:

«إنني سعيد لأبلغكم بأن مهمة راشد بن عزيز ومحمّد بن مسعود للشيخ صالح بن علي قد نُفذت بنجاح وتم تسوية الصلح. وعلى بني جابر أن يدفعوا إلى الشيخ صالح بن علي ١,٨٠٠ روبية مقابل نهب القافلة وكفدية للمقتولين، وجميع المطالبات الأخرى. ومن المؤسف أن السلطان السيد فيصل لم يحرك ساكناً من قبل بخصوص هذا الأمر، إلا أن التجار سيسعدون بفتح الطرق مرة أخرى إذ سيكون بإمكانهم بيع بضاعتهم».

٩٨٢ ـ في ١٦ أيار/مايو كانت عُمان بوضع آمن.

٩٨٣ ـ تحرّكات السيد عبد العزيز؛

مع بداية العام، كان السيد عبد العزيز ما يزال في عُمان. وفي ١١ نيسان/أبريل حدثت مراسلات مع المقيم السياسي بخصوص رغبة السيد عبد العزيز بزيارة زنجبار. كما بيّن أهدافه من وراء هذه الزيارة وهي:

١ـ إجراء الترتيبات مع سمو السيد علي بخصوص من سيتولى الحكم في المستقبل في سلطنة زنجبار.

٢ـ إدارة أراضيه في ذلك الجزء من البلد.

٣ـ تسوية مسألة مخصصاته الشهرية وسداد ديونه.

٩٨٤ ـ في ردّ على رسالته، نصحه نائب جلالة الملكة بقبول الدفعة الشهرية ومقدارها ٦٠٠ روبية والتي يقدمها له سلطان زنجبار بشرط قبوله لفكرة عدم التوجه إلى سلطنة زنجبار. كما أوصاه بالابتعاد عن إحداث أي اضطرابات سواء في زنجبار أو عُمان.

٩٨٥ ـ لم تتم أية تسوية حول مطالب السيد عبد العزيز الذي بقي في الهند في ذلك العام.

٩٨٦ ـ الموافقة على دفع مبلغ ٢٠٠٠ روبية لشراء أثاث للوكالة الجديدة في مسقط؛

تمت المصادقة على منحة تقدر بـ ٢٠٠٠ روبية في كانون الثاني/يناير ١٨٩١، وذلك لشراء أثاث للوكالة الجديدة.

٩٨٧ ـ الاتجار بالعبيد تحت العلم الفرنسي من قبل المراكب العُمانية؛

في ١٨ آذار/مارس طلب الوكيل السياسي في مسقط تعليمات حول الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها وما ينبغي عليه أن ينصح به سلطان مسقط جراء القوارب التي تعود إلى رعايا السلطان في صور وأماكن أخرى على الساحل العُماني والتي كانت تحمل أعلاماً وأوراقاً فرنسية.

وبخصوص ذلك كتب الوكيل السياسي:

«أن السبب الوحيد وراء رفع الأعلام الفرنسية وحمل الأوراق الفرنسية هو التغطية على التهريب غير القانوني للعبيد.

بتاريخ ١٤ آذار/مارس قدم الوكيل السياسي قائمة زوده بها سمو السيد فيصل تتضمن ١٣ قبطاناً لمراكب من صور تحمل الألوان والأوراق الفرنسية، وقد أشار سموه إلى احتمال وجود المزيد من تلك المراكب.

٩٨٨ ـ في ٥ نيسان/أبريل كتب الوكيل السياسي؛

«لقد أُبلغت خلال العام الماضي أن معظم قوارب صور لم تحصل على الأعلام الفرنسية من مدغشقر، كما سبق وقيل، ولكن من السلطات الفرنسية في أوبخ (Obokh)، حيث أخبرهم القنصل الفرنسي في عدن بالتوجه إلى هناك».

٩٨٩ ـ في ٢٥ أيار/مايو أبلغت الحكومة الهندية المقيم في الخليج الفارسي، بأن تقريراً رفع إلى وزير خارجية جلالة الملكة في الهند وطلب معلومات إضافية حول الموضوع.

٩٩٠ ـ في ١١ حزيران/يونيو، رفع الوكيل السياسي نسخة من الرسالة التي ينوي سمو السيد فيصل إرسالها إلى رئيس الجمهورية الفرنسية والمتعلّقة بقيام ممثلي فرنسا بمنح الأعلام الفرنسية إلى رعاياه، كما رفع سموه رسالة يطلب فيها نصح حكومة الهند بخصوص ما يمكنه أن يقوم به حيال المحافظة على سيادته على مناطقه المائية عند قيام رعاياه بحمل الأعلام الفرنسية.

كتب الوكيل السياسي:

أبدى صاحب السمو ملاحظة بأنهم إذا كانوا يضعون أنفسهم وقواربهم تحت مظلة الأعلام الفرنسية في مياهه الإقليمية، ربما سيرفعون الأعلام الفرنسية كذلك في إحدى الأيام على منازلهم وممتلكاتهم على الأرض!

وفي رسالة وجهت بالتاريخ نفسه، أورد الوكيل السياسي بأن ثمانية من شيوخ الجنبة في صور قد حصلوا على الأوراق الفرنسية من القنصل الفرنسي في عدن وليس من أوبخ وبأنهم دفعوا رسماً بلغ ١٠ روبيات لقاء كلّ ورقة.

٩٩١ ـ في ١١ آب/أغسطس ١٨٩١، كتب وزير الخارجية للمقيم ما يلي:

«إن استخدام العلم الفرنسي من قبل رعايا السلطان في مسقط لن تؤثر على السلطان، وإن لديه كامل السلطة لعقاب أي من رعاياه الذين يخرقون قوانين البلاد. وسيتم إبلاغ الأمر إلى وزير خارجية الملكة حتّى يتم إبلاغ حكومة جلالتها. من غير المرغوب فيه أن يرسل السلطان إحتجاجاً مباشراً للحكومة الفرنسية. إلا أنه لا ينبغي على العقيد موكلر أن يمنعه من القيام بذلك، إجراءاتنا تجاه هذا الأمر يجب أن تنحصر على النصح».

٩٩٢ ـ قبِل جلالة السلطان النصيحة بعدم مخاطبة الحكومة الفرنسية حيال هذا الأمر.

٩٩٣ ـ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر المقيم السياسي بأن قاربين من قوارب صور ترفع الألوان الفرنسية وقيل إن كل واحد منهما يحمل حوالى ٢٥-٣٠ عبداً عبرت بوشهر. وقيل إن حوالى ٥٠ قارباً مشابهاً تحمل على متنها العبيد قد عبرت من الميناء نفسها. كما إنَّ ثمانية مراكب من صور وتحمل الألوان الفرنسية والأوراق الفرنسية والتي حصلوا عليها من القنصل الفرنسي في البصرة، إلا أن قنصل البصرة لم يؤكّد ذلك.

٩٩٤ ـ المعاهدة التجارية الجديدة مع مسقط؛

في ١١ شباط/فبراير ١٨٩١، مرَّر نائب وزير خارجية الحكومة الهندية الرسالة رقم ٢٩٣ بخصوص المعاهدة التجارية الجديدة المقترحة مع مسقط. وقد تمّ اقتراح بندين جديدين: **الأول** بخصوص إعلان المعاهدة في ٣١ شباط/فبراير ١٨٣٩، والبند **الثاني** رقم ٢٣ بخصوص مراجعة المعاهدة الحالية بعد ١٢ سنة من تاريخ نفاذها، ومنح كلا الطرفين ١٢ شهراً للإنذار بإنهائها.

٩٩٥ ـ إعلان سمو السلطان بخصوص التنازل عن أراضيه؛

مرر نائب وزير الخارجية مقترحاً للمقيم في الخليج الفارسي للحصول على إعلان من السلطان بعدم التنازل عن أي جزء من أراضيه إلا لحكومة جلالة الملكة.

٩٩٦ ـ توقيع جلالة السيد فيصل على الاتفاقيات المذكورة؛

تمّ توقيع المعاهدة التجارية الجديدة من دون نقاش من قبل السيد فيصل في ١٩ آذار/ مارس وبحضور الوكيل التجاري، وشقيق سموه محمّد بن عزان والسيد بدر بن سيف والحاج درويش بن أحمد.

وفي مساء اليوم التالي، ٢٠ آذار/ مارس، ثبت السلطان توقيعه على الوثيقة وبحضور الأشخاص نفسهم، ملزماً نفسه وورثته ومن يخلفه بعدم التنازل أو البيع أو الرهن أو المنح لشغلها لأي شخص إلا للحكومة البريطانية، ومواطني مسقط وعُمان أو أي من أتباعهم.

٩٩٧ ـ أُعيدت المعاهدة التجارية الجديدة مع سلطان مسقط بعد إجراء بعض التعديلات إلى وزارة الخارجية من قبل المقيم بتاريخ ٢٠ آذار/ مارس ١٨٩١.

٩٩٨ ـ التصديق على إعلان سمو السلطان بخصوص عدم التنازل عن أراضيه؛

قام نائب جلالة الملكة والحاكم العام في ٢٣ أيار/ مايو بتصديق نسختين من الإعلان وتم تمريرهما إلى المقيم السياسي في الخليج الفارسي، واحدة تكون للحفظ والثانية لنقلها إلى سمو سلطان مسقط.

٩٩٩ ـ تمّ إرسال مسودة الإعلان المصدقة إلى السلطان عن طريق الوكيل السياسي في مسقط وبشكل شخصي في٩ تموز/ يوليو ١٨٩١.

١٠٠٠ ـ إحراق سوق الخابورة ونهبه؛

في ٧ آذار/ مارس ١٨٩١، ذكر الوكيل السياسي بأن سوق الخابورة قد دمر بعد أن التهمته النيران بتاريخ ٢٤ شباط/ فبراير، حيث ذُكر بأن خسارة الأملاك والنهب بلغت ما قيمته ٥٠,٠٠٠ دولار بالرغم من احتمال أن يكون هذا المبلغ مبالغاً فيه.

١٠٠١ ـ في رسالة له في ٢١ آذار/ مارس يقول الوكيل السياسي حيال الموضوع:

«وصل الرعايا البريطانيون الذين تعرضوا للحرق والنهب من السويق مع نقلهم لعائلاتهم والأملاك التي استطاعوا إنقاذها. ومن المعتقد والمؤكّد أن الحريق كان من فعل جماعة الحواميد، فرقة من الحواسنة تضمر العداوة لشيخ الحواسنة

محمّد بن ناصر الذي يتبع لفرع آخر هو السوالم، وأنهم فعلوا ذلك بتحريض من السيد حمد بن ناصر والي صحار الذي كانت الخابورة تحت نطاق سلطته حتّى زمن قريب. كما إنَّ شيخ الحواميد أخبر السلطان شخصياً بأنهم سيحرقون السوق إذا لم يتم دفع نصف أجرة المحلات لهم، والتي كان يستلمها الشيخ محمّد بن ناصر، وعند سماع الشيخ محمّد بن ناصر بذلك كثف من حراسته للسوق إلا أن السيد فيصل أبلغه بأنه لا يوجد داعي للقلق لأنه سيقوم بإجراء الترتيبات لتسوية المسألة بين فئات الحواسنة».

«وإنني ليس أمامي إلا أن أعتقد بأن سمو السيد فيصل ليس مسؤولاً فقط عن فقدان الأملاك التي تعود إلى التجار البريطانيين في الخابورة، إلا أنه ساهم كذلك وبقدر كبير في التسبب بحريق السوق».

وفي رسالة موجهة من قحطان بن يعرب والي الخابورة إلى سمو السلطان السيد فيصل بتاريخ ٢٦ شباط/ فبراير، كتب ما يلي:

«لقد تبين لي عن طريق الحواسنة والتجار وأهل البلدان، أن الذين قاموا بالحريق هم الحواميد وبأن التجار صمموا على التوجه إليك»،

«كما إنَّ بعض البضائع التي لم تحرق، قد سلبت من قبل أهل البلد».

١٠٠٢ ـ في رسالة أخرى بالتاريخ نفسه، كتب والي الخابورة لسموه يذكر أنه عند عودته إلى البلدة قام بجمع البضائع المنهوبة من الرعايا البريطانيين وبأنه وضع جميع هذه الأشياء في مكان خاص، وأضافت الرسالة:

ثانياً يقال إن الذين احرقوا هم من الحواميد وهم سعيد بن ناصر ومبارك بن سالم بن عبد الله وأربعة رجال آخرين، مجموعهم ستة ولقد قال بهذا بعض الحواسنة بأنفسهم وفي حضوري.

١٠٠٣ ـ تمّ إرسال هذه المراسلات إلى الحكومة الهندية وكرد على ذلك كتب نائب وزير الخارجية إلى المقيم:

«يتضح لنا أن الحريق قد كان عن تعمد وبأن سلطان مسقط مدرك لذلك. ويتفق الحاكم العام في القنصلية معكم بأن السلطان مسؤول في الأساس عن حماية الرعايا البريطانيين وأملاكهم في منطقته.

«وإنّني أطلب منكم اتخاذ كافة التدابير لتقدير الخسائر ولإقناع السلطان بالتعويضات».

وقد تمّ إيضاح وجهات نظر الحكومة البريطانية للسلطان، حيث تمّ تعيين شخص للتحقيق في الخسائر الفعلية للتجار الهنود البريطانيين جراء الحريق والذي قدر بحوالى ١٢,٧٣٩ دولاراً، ورفع ذلك للسلطان.

١٠٠٤ ـ اعترف سمو السلطان بذلك قائلاً: «بالرغم من وجود أسس لمناقشة المسألة، إلا إنّني سأخضع لرغبات الحكومة البريطانية التي تهدف إلى المصلحة.

ونظراً إلى الأوضاع الصعبة للخزينة، قال السلطان إن أقصى ما بقدرته دفعه هو مبلغ ١٠٠٠ دولار شهرياً من الإعانات القادمة من زنجبار ابتداء من عام ١٨٩٢.

١٠٠٥ ـ اقترح المقيم الموافقة على الخطّة المقترحة من سمو السلطان لدفع التعويضات.

١٠٠٦ ـ **المقيم السياسي**؛ بعد أكثر من ١٨ عاماً من الخدمة، حلّ الرائد تالبوت محل العقيد روس كمقيم سياسي في الخليج الفارسي وذلك في ٢٦ آذار/ مارس حيث توجه روس إلى إنكلترا.

١٠٠٧ ـ **اضطرابات حول الخابورة**؛ في ٦ نيسان/ أبريل ذكر الوكيل السياسي:

«في ٢٦ آذار/ مارس وصلت أنباء تفيد أن قتالاً كبيراً قد وقع بالقرب من الخابورة بين الحواسنة بزعامة الشيخ محمّد بن ناصر وبني عمر، حيث يقال إن بني عمر فقدوا ١٧٠ إضافة إلى ٢٠ أسيراً، وبأن الحواسنة فقدوا ١٦ شخصاً من ضمنهم ابن الشيخ».

١٠٠٨ ـ **الحكم ضدّ استيراد الأسلحة إلى جوادر** ؛ في ٣ آذار/ مارس أصدر الوكيل السياسي بناء على موافقة سمو السلطان أمراً يمنع استيراد الأسلحة إلى جوادر.

١٠٠٩ ـ **مبنى الوكالة المتبقي لشركة مسقط** ؛ في ١٥ نيسان/ أبريل ١٨٩١، أرسلت حكومة الهند موافقتها للمقيم السياسي في الخليج الفارسي على قيام الوكيل السياسي في مسقط بدفع مبلغ ٤٠٠٠ روبية المتبقي لشركة السادة مكنزي وذلك مقابل الخسائر التي واجهوها في بناء وكالة جديدة في مسقط.

١٠١٠ ـ كانت هناك مراسلات كثيرة في ذلك العام حول الإصلاحات والإنجازات التي يتوجب عملها. والتي انتهت بدفع ٤٠٠٠ روبية للشركة من بقية

المبلغ الإضافي المعتمد والبالغ ٧٠٠٠ روبية والذي وافقت حكومة الهند على دفعه كتعويض للشركة. الأمر الذي أنهى المعاملة.

١٠١١ ـ **الوكيل السياسي؛**

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر تولى الرائد جاياكار مهام الوكيل السياسي والقنصلية في مسقط إثر تسلمه من العقيد موكلر.

١٠١٢ ـ **تجارة العبيد؛**

تضمن التقرير الإداري لوكالة مسقط السياسية والمذكرة السياسية البيانات التالية:

مذكرة مسقط : ٢٨ أيار/مايو ؛ أحد العبيد الذين تمّ تحريرهم تحت حماية القنصلية البريطانية تمّ حمله من قبل سيده إلى الشطيفي وتمّ استرداده عن طريق سمو السيد فيصل ورده إلى القنصلية في مساء اليوم نفسه.

لم يتم القبض خلال هذا العام على أي مراكب تحمل العبيد.

بلغ عدد العبيد الهاربين الذين طلبوا الحرية في القنصلية خلال هذا العام ٧١ عبداً. تمّ تحرير ٥٤ منهم تحت بنود معاهدة عام ١٨٨٣ وتم صرف ١٧ منهم.

١٠١٣ ـ **النزاعات القبلية الداخلية وحوادث أخرى ثانوية عام ١٨٩١ ؛**

تمت ملاحظة بعض النزاعات القبلية وغيرها من الحوادث في التقارير الإدارية والمذكرات السياسية لوكالة مسقط.

٢٩ كانون الثاني/يناير ؛ وقع قتال في الخضراء في وادي بني غافر بين قبيلتين من قبائل بني غافر وهما العبريين والميايحة، حيث قتل فيه الشيخ زهران بن سيف من العبريين، وابن شيخ الميايحة. كما قتل ٣٥ شخصاً من كلا الطرفين.

قام بنو عمر بغارة على الحواسنة في الغيزين في الظاهرة حيث فقد الحواسنة أربعة من رجالهم، في حين فقد بنو عمر ستة رجال.

وصلت أخبار بخصوص مقتل علي بن سيف الحمدي حاكم قلعة سمائل في الظاهرة على يدّ ابن عم له.

١٣ شباط/فبراير – مجموعة من ١٨ إلى ٢٠ من بدو الحرث الذين خلفهم الشيخ عبد الله بن صالح بن علي الحارثي وراءه، قتلوا أربعة أشخاص في بوشهر واثنين من السيّابيين بالقرب من ممر العق وشخص حضرمي من نخل.

كما تمّ بالأمس مقتل شخصين من بني حراص في جماة على أيدي بدو الحرث.

٣٠ آذار/ مارس؛ وصول أنباء بأن السيابيين قد قتلوا شخصاً رشادياً وآخر جهضمياً في العق.

١٣ نيسان/ أبريل؛ ذكر مقتل محرزي قرب ممر العق على أيدي السيّابيين.

٢٢ حزيران/ يونيو؛ وردت أنباء بخصوص وقوع قتال بين فرعين من أفرع النعيم في الظاهرة.

١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ؛ الأنباء تفيد عن تجدد العراك بين عشائر الجنبة والوهيبة في الشرقية، وبين قبائل بني علي والنعيم في ضنك في الظاهرة، والتقارير تشير إلى مقتل الكثيرين في الظاهرة.

١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ؛ التقارير التي وصلت حول قتال في ضنك بين قبائل بني علي والنعيم وبني كلبان تشير إلى مقتل ٢٠ من بني علي وأسر ١٨ منهم.

١ تشرين الثاني/ نوفمبر؛ ذُكر أن قبائل بني علي والنعيم وبني كلبان التي كانت في حالة حرب مع بعضها البعض توصلت الآن إلى تسوية سلمية بينها.

١٠١٤ ـ الأوضاع في الأول من كانون الثاني/ يناير عام ١٨٩٢ ؛

كانت النظرة السياسية لبداية العام الجديد مطمئنة، فقد تمت تسوية المشاكل في الشرقية. وكان السيد عبد العزيز ما يزال في الهند وتوقف الشيخ صالح بن علي عن إثارة المشاكل وبدت بشائر السلام والأمن على الحياة والأملاك في عُمان للمستقبل القريب.

١٠١٥ ـ تصديق معاهدة التجارة الجديدة مع مسقط؛

في الأول من كانون الثاني/ يناير، كتب وزير الخارجية للمقيم ما يلي:

«إنني أرفق نسخة من الوثيقة من وزيرة الخارجية للهند مصدقة بحسب الأصول من قبل حكومة صاحبة الجلالة. وإنّني أطلب مبادلة النسخة المصدقة بأخرى موقعة من أجل التصديق من سلطان مسقط والتي يجب عرضها على الحكومة الهندية للتسجيل».

المسألة التي أثيرت حول سلطة العقيد روس للتفاوض حول الاتفاقية تمّ حسمها برسالة وزارة الخارجية في الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٩١ الموجهة إلى مكتب الخارجية ومفادها:

«لا يعتقد اللورد ساليزبري أن هنالك ضرورة لوقف تصديق الملكة على المعاهدة نتيجة لعدم التزام العقيد روس بالتعليمات تجاه هذه القضية بالذات، وإنّني بناء على ذلك أُرفق تصديق جلالتها ليتم مبادلته مع أخرى من طرف سلطان مسقط».

وقد تمّ تبادل المصادقات في مسقط في ٢٠ كانون الثاني/ يناير لعام ١٨٩٢. ويوجد نصّ معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة التي عقدت ما بين بريطانيا العظمى ومسقط في سلسلة «معاهدات الكتاب الأزرق»[٣].

١٠١٦ ـ إحراق سوق الخابورة ونهبه؛

في ٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٩٢، وافقت الحكومة البريطانية الهندية على عرض سلطان مسقط بدفع تعويض إلى الذين تضرروا جراء الحريق في الخابورة، وذلك بدفعات شهرية تبلغ ١٠٠٠ دولار من المساعدات التي تأتي من زنجبار وذلك اعتباراً من شهر شباط/ فبراير ١٨٩٢.

١٠١٧ ـ الشيخ صالح بن علي؛

في ٢٣ كانون الثاني/ يناير كتب السلطان يقول إن الشيخ صالح بن علي الحارثي يرغب في التوجه لأداء مناسك الحج إلى مكة، وإنه يطلب الحصول على ضمانات لسلامة أمن الشيخ صالح أثناء رحلته. لقد قام الشيخ بالعديد من الأعمال الثورية خلال فترة حكم السلطان السابق، وخاف من أن تقوم الحكومة الهندية بتحميله مسؤولية الخسائر التي لحقت بالرعايا البريطانيين خلال الغارات التي خطط لها في السنوات السابقة. إلا أنه منذ استلام السيد فيصل للسلطة، لم يقم الشيخ بأي أعمال معادية وبقي موالياً وهادئاً. وقد أوصى المقيم بضرورة منح الشيخ تلك الضمانات.

١٠١٨ ـ لم تكن هنالك أية نية من قبل الحكومة الهندية بالتدخل في حرية الشيخ الشخصية حيث تمّ إبلاغه بذلك.

١٠١٩ ـ زيارات المقيم السياسي إلى مسقط؛

قام المقيم بزيارتين إلى مسقط خلال العام، كانت الزيارة الأولى في ١٩

---

(٣) رقم (١٨٩٢٠٩).

شباط/فبراير من أجل تبادل وتصديق المعاهدة الجديدة مع السلطان؛ والزيارة الثانية كانت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وقد تمّ تبادل الزيارات الرسمية كالمعتاد.

١٠٢٠ ـ وفاة صاحب السمو الملكي دوق كلارنس وأفونديل؛

في ٢٩ شباط/فبراير تلقى المقيم رسالة من حكومة الهند تتعلق بكيفية استقبال أنباء وفاة صاحب السمو الملكي دوق كلارنس وأفونديل في مسقط، وتطلب من سعادة نائب جلالة الملكة الإقرار بأسلوب حسن لسلطان مسقط تقبله التعازي التي أعرب عنها سموه في تلك المناسبة الحزينة. وقد تمّ إرفاق نسخة من الرسالة التي خاطبت بها جلالة الملكة رعاياها وذلك لنشرها بالطريقة التي يراها المقيم مناسبة.

١٠٢١ ـ السيد عبد العزيز؛

في ٢٥ حزيران/يونيو أبلغ وزير الخارجية المقيم بأن السيد عبد العزيز قد قبل المخصصات التي عرضها عليه سلطان زنجبار.

وفي ٢١ آب/أغسطس، قدَّم المقيم نسخاً من الرسائل التي تبين أن سلطان مسقط كان يرغب بدفع مخصصات مالية تبلغ ٤٠٠ روبية شهرياً لعمه السيد عبد العزيز بشرط عدم عودته إلى عُمان، وأن تنضم عائلته إليه، وبعدم تحمل السلطان أية ديون مستحقة عليه.

١٠٢٢ ـ تمّ إبلاغ المقيم بأن السيد عبد العزيز قد رفض العرض مستنداً إلى أن المبلغ غير كافٍ لدعمه وعائلته في الهند. وقد طلبت معلومات حول ما إذا كان السيد عبد العزيز قد تسلم دفعات مالية بملغ ٦٠٠ روبية شهرياً من مسقط في العامين ١٨٧٣ و ١٨٧٤، وعما إذا كان السلطان يعتقد أن الأمر لا يستحق زيادة الدفعات إلى ذلك المبلغ إذا ما رغب ببقاء السيد عبد العزيز خارج عُمان.

١٠٢٣ ـ لم يتم استلام ردّ السلطان بخصوص الاقتراح السابق في عام ١٨٩٢؛ وبقي السيد عبد العزيز في تلك السنة في الهند.

١٠٢٤ ـ الأوضاع في الشرقية ووادي سمائل؛

في ٤ أيلول/سبتمبر، ذكر الوكيل السياسي أنه بسبب التوجهات العدوانية للقبائل الغافرية في سمائل تجاه القبائل الهناوية في الشرقية، فإن الوضع بعيد كلّ البعد عن الاستقرار. وبقيام قبائل الحبوس بسرقة أملاك تعود لقبائل الرحبيين وعدم قدرة الرحبيين في الحصول على تعويضات، اتحدت القبائل الغافرية ضدّ قبائل الهناوية وذلك بإغلاق الطرق التجارية من الشرقية. وكانت نتائج ذلك وخيمة على

تجارة مسقط. وفي الحال أوفد السلطان موظفاً رسمياً للتفاوض بين العشائر المتحاربة ولكن من دون جدوى.

١٠٢٥ ـ **لم يتغير الوضع حتّى قرابة نهاية العام، وفي ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر**، كتب الوكيل السياسي ما يلي:

«لم يقم السلطان بأية خطوة إزاء تنفيذ رغبته بزيارة سمائل شخصياً، في حين عاد الوالي الذي انتدبه لتسوية الأمور بين العشائر الهناوية والغافرية إلى مسقط من دون أن يكون لمهمته أي صدى.

١٠٢٦ ـ **بيع امتياز الجمارك في مسقط؛**

مع انتهاء فترة العقد السنوية، قام السلطان في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر بتجديد العقد مع الشركة بمقدار ١١٥,٠٠٠ دولار.

١٠٢٧ ـ **الوكيل السياسي؛**

في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، تولى الرائد سادلر مهامه في مكتب الوكيل السياسي والقنصلية في مسقط.

١٠٢٨ ـ **تجارة العبيد بالقوارب العُمانية التي تحمل الأعلام الفرنسية؛**

في ١١ أيار/ مايو، قدم المقيم السياسي نسخاً من الأوراق السياسية المؤرخة في ١ نيسان/ أبريل ١٨٩٢، ومن ضمنها رسالتين من قائد البحرية في منطقة الخليج الفارسي: **الأولى**، عبارة عن تقرير حول تجارة العبيد والمؤرخة في البصرة بتاريخ ١ من كانون الثاني/ يناير عام ١٨٩٢، مفادها أنه قد أبلغ بوجود سوق فعلي للعبيد في ذلك المكان والذي لا يمكن السماح للأوروبيين برؤيته. أما الرسالة **الثانية**، والمؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٨٩٢، كتب يقول:

«يشرفني أن أذكر بأن سمو السلطان في مسقط قد أبلغني بأن سلطات القنصلية الفرنسية في عدن قد منعت مهرّبي صور من حقّ رفع العلم الفرنسي، ولذا عليهم الرجوع إلى رفع الأعلام العربية».

ولم تكن هنالك أية مراسلات بخصوص هذا الموضوع خلال عام ١٨٩٢.

١٠٢٩ ـ **الاضطرابات القبلية الداخلية والأحداث الصغيرة عام ١٨٩٢؛**

كانت هنالك المداخلات التالية في المذكرات السياسية في مسقط حول الموضوع:

«١٠ كانون الثاني/ يناير؛ وصول أنباء حول اشتباكات بين بني هناة وبني شكيل ومقتل ثلاثة من كلّ جانب».

«١٥ آذار/ مارس؛ وصول أنباء حول نزاع بين بني شكيل وبني هناة والذي تمت تسويته.

«١٧ نيسان/ أبريل؛ وصول أنباء بقيام الحرث بغارة على قبائل الحبوس في الشرقية ونتيجة لذلك قتل رجل من كلّ جانب».

«١٢ آب/ أغسطس؛ خرق حالة الصلح بين قبائل بني بوحسن وبني بوعلي في جعلان».

«٢٥ آب/ أغسطس؛ وصول أنباء حول اشتباك وقع بين بني بوعلي وبني بوحسن قتل فيه ثلاثة عبيد من عبيد بني بو حسن وثلاثة رجال من قبائل بني بوعلي».

«٣١ آب/ أغسطس؛ إحضار اثنين من سكان جزيرة سيشيل على أنهم رعايا بريطانيين في حالة سيئة إلى المناطق الداخلية عن طريق بدوي التقطهم في سراب (Sarab) على الساحل الجنوبي على بعد ٢٣٠ ميلاً جنوب مسقط».

«١٧ أيلول/ سبتمبر ؛ وصول أنباء بنهب قافلة كبيرة تتكون من حوالى مئة جمل والتي تعود إلى بني شكيل في نزوى، وذلك عندما كانت في طريق عودتها حيث نهبها بني حسن من وادي بوشهر. وقد أرسل سمو السلطان السيد محمّد بن ناصر إلى وادي بوشهر بإصرار على إعادة الممتلكات المسروقة إلى أصحابها».

«٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر؛ وصول أنباء حول قيام قبائل التمامتة في المسفاة قرب غلا بمهاجمة وقتل مجموعة من ثلاثة رجال من الحرث ورجل من العوامر وأخر من بني حضرم تحت حراسة الندابيين، حيث كانوا في طريق عودتهم إلى الشرقية. أحد أفراد الحرث كان من الشخصيات المعروفة ومن التجار الذين يحضون بالاحترام كما كان يحمل معه مبالغ كبيرة من الأموال والمجوهرات.

«٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر؛ وصول أنباء بقيام القبائل الغافرية بقتل رجلين ينتميان إلى بني رشاد في سيح البستين بالقرب من سمائل، وخمسة رجال من بني حسن بالقرب من سمائل كذلك، وأسر ٢٠ آخرين من الهناوية كسجناء في سمائل».

«٣١ تشرين الأول/ أكتوبر؛ القبائل الغافرية التابعة لوادي سمائل وبشكل خاص الندابيين والرحبيين وبني جابر الذين وصل عددهم إلى ٨٠٠ رجل، زحفوا

إلى المسفاة وحرقوا القرية وقطعوا أكثر من ٢٠٠ نخلة تعود ملكيتها إلى التماتمة انتقاماً لمقتل الخفير الندابي الذي كان برفقة الحرث.

«١ تشرين الثاني/ نوفمبر؛ تشير الأخبار إلى تمكن مندوبي صاحب السمو من التوصل إلى هدنة لمدّة شهر بين القبائل الغافرية والتماتمة.

«١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر؛ خرق الهدنة بين قبائل بين بوحسن وقبائل بني بوعلي.

بوشهر ٦ آذار/ مارس ١٨٩٣م

توقيع ستيوارت جدفري

المساعد الأول للمقيم السياسي في الخليج الفارسي

الوثائـــق



الوثيقة رقم (١)

R/15/1/163

رسالة من نائب الملك في الهند إلى السيد ثويني حاكم مسقط حول قرار لجنة التحكيم في النزاع على زنجبار

وجواب السيد ثويني بقبوله الحكم.

صديقي المحب والعزيز..،

أخاطب سموكم حول أحد المواضيع غير السارة والتي تتعلق بالاختلافات التي نشأت بينكم وبين سمو أخيكم حاكم زنجبار وكذلك حول ما بدر منكم لاستتاب هذا الأمر بقبولكم التحكيم المقدم من نائب الملك والمحافظ العام للهند.

وتقديراً لأواصر الصداقة التي تجمع بين حكومة صاحبة الجلالة وحكومة عُمان وحكومة زنجبار وسعياً وراء تجنب الحرب بين الأهل والأقارب فإنني اقبل بتولي مسؤولية التحكيم في ما بينكم. ولكي نتوصل إلى جميع النقاط والمسائل المتعلقة بالنزاع فإنني قد وجهت حكومة بومباي لإرسال ضابط إلى مسقط وزنجبار للقيام بالتحري والتقصي اللازم من أجل التوصل إلى جميع خيوط النزاع حتى يتسنى لنا القيام بمعالجة الوضع والصلح. ولقد تم اختيار العميد كوجلان لما يتمتع به من حسن تقدير وذكاء وحيدة، فلقد وضعت حكومة الهند ثقتها فيه للقيام بمهمة التحري والتقصي. وتمكن العميد كوجلان من تقديم تقرير كامل مفصل وواضح لكل القضايا والمسائل المتعلقة بالنزاع بين سموكم وبين سمو أخيكم حاكم زنجبار.

ومن جانبي فقد أوليت اهتماماً كبيراً لكل واحدة من هذه القضايا والمسائل.

وما اتخذته من قرار يتضمن الشروط التالية:

أولاً : يعلن عن سمو السيد ماجد حاكما لزنجبار والمناطق الأفريقية التي كانت تتبع لسلطة سمو السيد سعيد.

ثانيا : يدفع حاكم زنجبار منحة مالية سنوية لحاكم مسقط تبلغ ٤٠,٠٠٠ كروانة.

ثالثا : يدفع سمو السيد ماجد متأخرات المساعدات المالية لمدة سنتين لسمو السيد ثويني تبلغ ٨٠,٠٠٠ كروانة.

إنني مقتنع بأن هذه الشروط هي شروط عادلة ومشرفة لكل منكما وحيث إنكما قبلتما تحكيمي بتأن ومهابة فإني أتوقع من سموكم وبرحابة صدر أن تلتزموا بهذه الشروط وتعملوا على الإيفاء بها دون أي تأخير لا مبرر له.

و لن يفهم من أن المنحة المقدمة من حاكم زنجبار لمسقط والبالغة ٤٠,٠٠٠ كروان هي بمثابة إقرار واعتراف بتابعية زنجبار لمسقط كما لا يجب أن تؤخذ على أنها شيء شخصي مجرد شيء شخصي بين سموكم وسمو أخيكم السيد ماجد. إذ أنها لا بد من أن تستمر وتتواصل إلى من سيخلفكم من بعد ولابد من أن تؤخذ على إنها إجراء دائم وثابت أتت أصلا كتعويض لحاكم مسقط للتخلي عن الدعاوى بأحقيته وفرض سيطرته على زنجبار وكمعالجة للوضع غير العادل في تقسيم ورث أبيكم الراحل سمو السيد سعيد، الصديق الحميم للحكومة البريطانية، وحيث يكون وضع الورثة مميزاً ومنفصلاً ويتمكن كل أخ منكما من الحصول على إرث عادل ومنصف.

صديق سموكم المخلص والمتمني لكم الخير

كانينج (Canning)

فورت وليام (Fort William)

الثاني من نيسان/ أبريل ١٨٦١م

الوثيقة رقم (٢)
جواب السيد ثويني بالموافقة
على قرار لجنة التحكيم

R/15/1/163

بسم الله العظيم

إلى سعادة اللورد كانينج (Canning)

الحاكم العام للهند

بعد التحية والاحترام....،

في أعظم وأسعد الأوقات لقد كان لنا عظيم الشرف باستلام رسالتكم وغمرنا شعور مفعم بالتقدير لما احتوته من مضامين. إن ما ورد في رسالتكم كان مرضياً لنا بالتمام وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بقراركم بيننا وأخونا ماجد. ونعبر لكم عن قبولنا به من قلوبنا و لا نجد من العبارات ما يمكن أن يعبر عن حقيقة مشاعرنا تجاهكم ولما كلفناكم به من وقت ومجهود وتقديرنا لما أبديتموه من لطف تجاهنا في هذا الخصوص. ونشكر الله على جهودكم بالنيابة عنا وندعوه أن يكلل خطاكم ومساعيكم بالنجاح وألا يحرمنا من وقوفكم إلى جانبنا. كما ندعو الله أن يكون وفاؤنا المخلص دائماً لحكومة بريطانيا العظمى وأن يستمر دوما في ذلك الإتجاه. علاوة على أننا نأمل دائماً أن تمنحونا مودتكم السامية وعنايتكم النبيلة وأن لا تحرمونا منها أبداً. وفي ما يختص بأخينا ماجد فإننا ندعو الله ما دمنا أحياء أن لا يجد منا إلا ما يسره وتمنياتنا القلبية الطيبة له. ونحن نعلق آمالا ضمنية على تنفيذ ورقة التحكيم التي تقدمتم بها.

صديقكم الوثيق رهن إشارتكم حول أي من رغباتكم التي يراها سعادتكم السامية لتلبيتها ولنا شرف تنفيذها.

وفي الختام نسأل الله أن يحفظكم في أعلى مراتب الشرف وفي أفضل صحة ونبعث لكم بتحيات السلام كأفضل ختام.

من صديقك الوفي المخلص عبد الله الذي نؤمن به ولي النعم

ثويني بن سعيد بن سلطان

(الرسالة غير مؤرخة ومترجمة الى اللغة العربية من النسخة الانكليزية)

الوثيقة رقم (٣)

R/15/6/4

رقم ٢٤ للعام ١٨٦١

من: الملازم أول و. م بنجلي (W. M. Pengelley) بحرية جلالته في الهند

الوكيل البريطاني في مسقط

إلى حضرة أ. كينلوتش فوربز (A. Kinloch Forbes)

أمين سرّ الحكومة، الدائرة السياسية

مسقط، الثامن من حزيران/يونيو للعام ١٨٦١.

سيدي،

لي الشرف بأن أبلغ صاحب السعادة الحاكم في القنصلية إنّني علمت منذ بضعة أيام وفي نطاق المباحثات مع الحاجي أحمد الوزير، بأن صاحب السمو السيد ثويني يعتزم القيام بحملة حربية ضدّ صحار قريباً.

٢ - برؤية التحضيرات والاستعدادات توضع قيد التنفيذ في الميناء على متن سفن صاحب السمو الحربية، انطلقت في الحال إليه، والتمست منه قبل الشروع بالأمر الخطير أن يستنفد كافة الوسائل والسبل المتاحة له لإقناع أخيه السيد تركي بالتخلي عن حكم صحار كي يتجنب من مغبة الوقوع في الخزي إذا ما أخفق، كما أعلمته أن حكومة الهند ستنزعج أشد انزعاج إذا ما تناهى إليها أي توجه نحو حرب أهلية أو فوضى في نطاق نفوذ صاحب السمو.

٢- في رده، أفاد صاحب السمو بأن كافة المساعي السلمية من جانبه قد باءت بالفشل وبأن الشكاوى حول سوء إدارة أخيه ما انفكت تصل إليه يومياً حتّى عقد

العزم في النهاية على إجباره على الإذعان بقوة السلاح بصفته عاهلاً لعُمان.

٣ـ لما رأيت صاحب السمو متشبثاً برأيه في هذا الصدد، كتبت حالاً إلى الرعية البريطانية القاطنة في صحار مشيراً إلى ضرورة أن يرتبوا أمور أعمالهم ومصالحهم على نحو يمكنهم من مغادرة المكان فور صدور إشعار بذلك.

لي الشرف أن أكون خادمكم

(موقّعه) دبليو. أم بنجلي

(W. M. Pengelley)

الوكيل البريطاني في مسقط.

الوثيقة رقم (٤)

رقم ٢٥ للعام ١٨٦١

من: الملازم أول و. م بنجلي (W. M. Pengelley) بحرية جلالته في الهند

الوكيل البريطاني في مسقط

إلى: حضرة أ. كينلوتش فوربز (A. Kinloch Forbes)

أمين سرّ الحكومة، الدائرة السياسية

مسقط، الحادي عشر من حزيران/ يونيو للعام ١٨٦١.

سيدي،

لي الشرف بأن أعلمكم، وأن أحيط صاحب السعادة الحاكم في القنصلية علماً بإنّني قد تسلمت البارحة رسالة من صاحب السمو السيد تركي حاكم صحار مؤرخة في الخامس والعشرين من ذي القعدة (الخامس من حزيران/ يونيو).

٢ـ يتذمر سموه في رسالته من التصرف الذي قمت به حين حملت الرعية البريطانية على مغادرة صحار، ويلتمس وقتاً إضافياً قبل أن ينفذ صاحب السمو السيد ثويني أيّاً من ترتيباته. كما أعرب عن ابتهاجه لما سمعه عن إلحاق الحكومة البريطانية لصحار بمسقط.

٣ـ في ردّي، على الرسالة، قمت بتحذيره من مغبة أية محاولة من جانبه للتحريض على الشغب في "عُمان"، وطلبت إليه (مقتبساً جزءاً من رسالته) أن يتفضل بزيارة صاحب السمو السيد ثويني ما دام يشعر بالسعادة لانضوائه تحت لواء مسقط وبحيث يتم وضع الشرور جانباً بعد مناقشات هادئة ونزيهة.

٤ـ بقي أن أنتظر لأرى في ما إذا كان سموه سينتفع بنصيحتي، إلا إنّني أخشى

أنه لن يستجيب لها، إذ طالما رفض مسبقاً الدعوات التي قدمها له أخوه.

٥ـ لقد دفعت برسالة السيد تركي المشار إليها أعلاه إلى صاحب السمو الإمام كي يتمعن فيها، فأشار إلى أن أي تأجيل إضافي سيكون له أثر بالغ الخطورة وسيوهن لا محالة من سلطته في عُمان، مما يستدعي ضرورة مواصلة استعداداته لكنه برغم ذلك كان على يقين تام في الوقت ذاته من أن أخاه سيأخذ بنصيحتي ويأتي إلى مسقط. أرسل لي سموه على أثر ذلك ملاحظة قصيرة إلى السيد تركي في هذا الصدد أرفقها طيّ ردي. وقد تمّ إرسالها مساء أمس

لي الشرف أن أكون خادمكم

(موقعه) دبليو. إم. بنجلي.

(W. M. Pengelley)

الوكيل البريطاني في مسقط.

صادق مجلس الهند الشرقية في اجتماعه المنعقد في الثاني عشر من آب/أغسطس لعام ١٨٦١، على الإجراءات التي اتخذها الملازم بنجلي وسره أنه قد تمكن من وضع تسوية بين السلطان وسيد تركي.

الوثيقة رقم (٥)

رقم ٢٩ لعام ١٨٦١

من: الملازم أول و. بنجلي (W. M. Pengelley) بحرية جلالته في الهند

الوكيل البريطاني في مسقط

إلى: حضرة أ. كينلوتش فوربز، (A. Kinloch Forbes) أمين سرّ الحكومة، الدائرة السياسية

السيب بالقرب من مسقط في ٦ تموز/يوليو ١٨٦١

سيدي،

إلحاقاً لرسالتي إلى الحكومة، رقم ٢٥، في الحادي عشر من الشهر الماضي، يشرفني أن أعلمكم أن صاحب سمو السيد تركي، حاكم صحار، وتنفيذاً لطلبي، وافق على مقابلة صاحب السمو السيد ثويني، بشرط ألا يتم ذلك اللقاء في بلاط مسقط.

٢- قمت بنقل ذلك إلى السلطان الذي رفض إجراء أي اتصال شخصي مع السيد تركي، إلا في العاصمة. وقد قمت بإبلاغ هذا القرار إلى هذا الأخير.

٣- لأنه كان لا يزال لديّ أمل في إجراء لقاء بين الأخوين، وتسوية خلافاتهما المؤسفة ودياً، قمت بالتوجّه إلى السيب (وهي بلدة على الساحل تقع على بعد ٢٥ ميلاً إلى الشمال من مسقط)، وكتبت إلى السيد تركي أنه سيكون من دواعي سروري استقباله إذا شرّفني بزيارة. وكان هدفي التيقّن مما إذا كان قادراً على دحض أي تهمة من التهم الخطيرة المتعلّقة بالتمرد والعصيان وإساءة الحكم التي يوجهها له أخوه.

٤- في ردّه على رسالتي من السيب، ذكر السيد تركي أنه سيكون سعيداً للقيام بزيارتي، بشرط أن أعطيه "الأمان" أو الوعد بضمان عودته سالماً إلى صُحار. وأخبرته أن ذلك خارج نطاق سلطتي، ولكني سأقوم بالكتابة للسلطان بهذا الشأن. و هو ما قمت بفعله في الحال، وأجاب سموه بالتهذيب المعتاد منه أن أي "أمان" أقوم أنا بإعطائه سيعتبر صالحاً ونافذ المفعول، وسيحظى بنفس التقدير والاحترام كما لو كان صادراً منه شخصياً.

٥- لذلك قمت بإرسال الوثيقة المطلوبة إلى صُحار رسمياً، أذكر فيها إنّني "وافقت أن أكون مسؤولاً عن سلامة صاحب السمو السيد تركي من صحار إلى السيب". وطوال تلك الفترة كما تقتضيها ضرورة حضور اللقاء معي والاجتماع بي بوصفي المندوب البريطاني.

٦- في الرابع من الشهر الجاري، سررت لاستلامي مذكرة من السيد تركي كتبت على متن سفينة تقليدية من نوع «بغلة» بالقرب من السيب، يذكر فيها الساعة التي يتوقع أن ترسو بها السفينة. وقمت في الحال بإرسال رسول إلى مسقط برسالة إلى السلطان، ألتمس فيها التفضل بحضور سموّه، لأن السيد تركي قد قام بزيارتي بناء على طلبي وعلى مسؤوليتي الشخصية. وأضفت أيضاً إنّني آمل ألا يتخلف سموه عن الحضور، لأن الحكومة الهندية ستدرك حينها أنه تمّ بذل كلّ جهد ممكن من جانبه للحفاظ على بلده من المشاكل العديدة التي نجمت عن النزاع المدني.

٧- بعد ظهر يوم الرابع من الشهر، حضر السيد تركي للزيارة، مصحوباً بحوالى ثلاثين من الأتباع المسلحين. ولم يكن لديه أية كلمة ليقولها في تبرير سلوكه. لكنه توسّل لي مسامحته باسم الحكومة البريطانية. وبعد أن شرحت لسموه أن ليس بوسعي إعطاء أي وعد بذلك، عاد هو إلى السفينة، وقد استوعب جيداً بأن عليه الحضور في تمام الساعة الثالثة من مساء اليوم التالي حيث من المتوقع أن يلتقي أخاه هنالك.

٨- في ظهر الخامس من الشهر، وصل صاحب السمو ثويني من مسقط يصحبه مئتان من الفرسان وقوة من اثني عشر قذّافاً، فكتبت إلى السيد تركي أحثه على ضرورة الالتزام بموعده نظراً إلى تكرم السلطان بالقدوم من عاصمته خصيصاً للالتقاء به.

٩- نظراً إلى إدراكي التام لأهمية هذا اللقاء، وأهمية النتائج المنوطة به والحاجة الحتمية إلى ضرورة تجنب أي سوء تفاهم، إلا أن الخوف ساورني حول إمكانية أن يُساء فهمي على نحو مقصود أو أن أزيد الأمور سوءاً إذا ما اتكلت كلياً على معرفتي

القاصرة بالعامية، فرأيت أنه من الحكمة أن أبعث إلى الأخوين بسؤال مقتضب أو سؤالين على نحو لا يدع مجالاً للّبس أو سوء الفهم، ومن هذا المنطلق أرسلت إلى السيد تركي نسخة تحمل ما أريده في بضع كلمات مخبراً إياه إنّني أتوقع ردّاً إيجابياً، وأضفت مخبراً إياه بأنه ما لم يقم بهذا فإنه من الأفضل له العودة إلى صحار على وجه السرعة إذ إنّني لن أكون مسؤولاً عن حمايته عندئذٍ. في ردّه أرسل إليّ ما يفيد مصادقته التامة على خطتي شاكراً إياي من الصميم على ما تكبدته ومبيّناً أنه يعتزم الاستكانة والخشوع في محضر أخيه على نحو يفوق ما قد طلبته منه.

١٠- أبلغت السلطان بالسؤال الذي اعتزمت إرساله إليه فأجاب بأنه مستعد لسماع كلّ ما سيصدر عن السيد تركي وبأنه سيصادق على الشروط المعقولة التي لربما اقترحها أنا شريطة أن يطلب السيد تركي الصفح. على أنه كان يخشى أنه في حالة خلع السيد تركي عن صحار بالقوة فإنه لن يكون تابعاً وفياً وستظل البلاد تعاني من حالة الفوضى التي تسودها في الوقت الراهن.

١١- بدلاً من قدوم صاحب السمو السيد تركي في الساعة الثالثة من بعد الظهر، تلقيت منه ملاحظة مؤدّاها أن اليوم قد انقضى بحيث لم يعد من الممكن البدء أو الشروع بأي أمر، مقترحاً تأجيل المقابلة إلى صباح اليوم التالي.

١٢- كان من الواضح تماماً أن السيد تركي شديد الحذر، وبأنه لربما قد خطط للإبحار إلى صحار ليلاً فأرسلت إليه رداً شفوياً معلماً إياه بأن مسؤوليتي كوسيط قد انتهت نظراً إلى عدم وفائه بموعده لأجل سبب تافه كهذا.

١٣- سألني صاحب السمو السيد ثويني بكياسة فائقة إثر ذلك عما إذا كان بإمكانه اعتقال أخيه فأجبته بأن السيد تركي لم يعد في جواري وأماني بعد أن نكث عهده معي، وأن بإمكان سموه التعامل معه تماماً كواحد من رعيته.

١٤- بعد أن تمّ الإمساك بالسيد تركي وأتباعه، تمّ إرسالهم إلى مسقط ترافقهم قوة تابعة للسلطان.

١٥- عاد صاحب السمو السيد ثويني وحاشيته إلى مسقط صباح اليوم التالي.

لي الشرف أن أكون خادمكم

(موقعه) دبليو. أم. بنجلي

(W. M. Pengelley)

الوكيل البريطاني في مسقط

الوثيقة رقم (٦)

رقم ٣٠ للعام ١٨٦١

من: الملازم أول و. م بنجلي (W. M. Pengelley) بحرية جلالته في الهند

الوكيل البريطاني في مسقط

إلى: حضرة أ. كينلوتش فوربز (A. Kinloch Forbes)

أمين سرّ الحكومة، الدائرة السياسية

مؤرخة في السيب في السابع عشر من تموز/يوليو لعام ١٨٦١

سيدي،

وصلت أنباء من صحار تفيد بأن عسكر المدينة وجمعاً غفيراً من شعبها الساخط على اعتقال زعيمهم، قد اعتزموا ردّ أي حاكم ينتدبه السيد ثويني لهم بقوة السلاح، ولي الشرف بأن أبلغكم وأحيط صاحب السعادة الحاكم في القنصلية علماً بأن صاحب السمو قد أعد في التاسع من الشهر الجاري سفن الحرب من مسقط، احتياطاً مزوداً إياها بتعليمات تلزمها الرسوّ في بركاء وانتظار مقدمه هناك.

"رحماني" ...... ٢٤ مدفعاً

"كارولاين" ...... ٤٠ مدفعاً

"كيرولو" وقوتان ...... ٤ مدافع

مسلحتان من "باتيلز" بمدفع لِكُلّ واحدة مدفعان

المجموع ٧٠ مدفعاً

٢- مرّ صاحب السمو بالسيب في طريقه إلى بركاء في العاشر من الشهر

الجاري، ووصل إلى الثانية في الثاني عشر من ذات الشهر.

٣- وبالرغم من استعداده للزحف إلى صحار لم يغفل سموه عن القيام بزيارتي زيارة قصيرة ليطلعني على تفاصيل هذا الأمر. باختصار بدا على يقين من أن كلّ الأوضاع ستسوى وبشكل مرضٍ نظراً إلى افتقار شعب صحار إلى من يقودهم، كما أنه يعتقد بأنه لن يواجه كثيراً من المصاعب في تسوية الأمور هناك وترسيخ الأمن والرخاء في تلك المنطقة التي طالما عانت من سوء إدارتها.

٤- أملاً مني في تسهيل هذا الهدف المحمود وتجنب أي تشويش قد يقع مهما كان طفيفاً، قمت بإرسال رسالة عنونتها إلى "عسكر وأهالي صحار" أمرتهم فيها باسم حكومة بريطانيا بنبذ أي عمل ثوري والانضواء كرعية وفية أمينة تحت لواء صاحب السمو السيد ثويني وحكمه المتسم بالسماحة والعدل.

٥- نظراً إلى ضرورة بقائي على قرب واتصال أكبر بصحار اعتزمت - نزولاً عند رغبة صاحب السمو- التوجه إلى بركاء غداً والبقاء هناك حتّى تستقر الأمور وتهدأ وبعدها اعتزم العودة حالاً إلى مسقط

حصل لي كلّ الشرف.

(موقعه) دبليو. أم. بنجلي (W. M. Pengelley)

الوكيل البريطاني في مسقط.

الوثيقة رقم (٧)

رقم ٣١ للعام ١٨٦١

من: الملازم أول و. م بنجلي (W. M. Pengelley) بحرية جلالته في الهند

الوكيل البريطاني في مسقط

إلى: حضرة أ. كينلوتش فوربز (A. Kinloch Forbes)

أمين سرّ الحكومة، الدائرة السياسية

مؤرخة في السيب في السابع عشر من تموز/يوليو لعام ١٨٦١

سيدي،

لي الشرف بأن أبلغكم وأن أحيط صاحب السعادة الحاكم في القنصلية علماً بأن صاحب السمو السيد تركي رهن الاعتقال في إحدى قلاع مسقط، وبأن أهل بيته قد اختاروا طوعاً هجر صحار ومقاسمته حبسه.

٢ـ أود أن اقترح على الحكومة وببالغ التوقير إرسال رسالة إلى السيد ثويني - ما لم يكن للحكومة أي اعتراض- يطلب فيها منحه لأخيه منحة شهرية لائقة "ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ دولار"، "إحياء لذكرى والده الراحل السيد سعيد بن سلطان بن أحمد" تدفع له كنفقة إعالة على مدى حياته الطبيعية أو طوال ما بقي محافظاً على ولائه وإخلاصه لسلطة صاحب السمو.

لي الشرف أن أكون خادمكم

(موقعه) دبليو. أم. بنجلي

(W. M. Pengelley)

الوكيل البريطاني في مسقط.

الوثيقة رقم (٨)

رقم ٣٢ للعام ١٨٦١

من: الملازم أول و. م بنجلي (W. M. Pengelley) بحرية جلالتها في الهند

الوكيل البريطاني في مسقط

إلى حضرة أ. كينلوتش فوربز (A. Kinloch Forbes)

أمين سرّ الحكومة، الدائرة السياسية

بركاء، الثلاثين من تموز/يوليو لعام ١٨٦١.

سيدي،

لي الشرف أن أبلغكم، وأن أحيط الحكومة علماً بوصولي إلى بركاء في ليلة الثامن عشر من الشهر الجاري.

٢- استقل صاحب السمو السيد ثويني متن الطراد (رحماني) في صباح الخامس عشر ثمّ أبحر بصحبة أسطوله إلى صحار في ظهر ذات اليوم.

٣- تقدّم آلاف الرجال (فرساناً ومشاة) من بركاء بهدف مساندة السفن الحربية إن اقتضت الضرورة.

٤- بوصول القوة إلى صحار؛ تمّ إبلاغي أن المدينة قد هجرت كلياً، فقد نزح السكان إلى الداخل، كانت المدافع قد حملت بالقذائف وأخذت القلاع استعداداتها، ولكن بأمر رسمي من صاحب السمو فتحت البوابات وفرضت القوات سيطرتها بِكُلّ هدوء.

٥- بعد أن مكث السيد ثويني في صحار حتّى الرابع والعشرين من الشهر الجاري، عاد إلى هنا عن طريق البحر في صبيحة السادس والعشرين من الشهر ذاته.

٦- قمت بزيارة لصاحب السمو في اليوم التالي، وهنأته بحرارة على العمليات العسكرية المحكمة التخطيط والتي عملت بسرعة وعلى نحو ناجع ودون سفك للدماء في حملة كان من المتوقع لها أن تلقى المقاومة.

٧- أعلمني سموه بأنه قد عين ولده الأكبر السيد سالم - وعمره اثنان وعشرون عاماً - حاكماً على ولاية صحار، ولإدراكي بأنه لا يعرف القراءة والكتابة، عبّرت للسيد ثويني عن شكي في مدى قدرة ولده على تحمل تبعات هذا المنصب الجسيم فأكد لي سموه بأنه قد اختار بعناية فائقة رجالاً ذوي حكمة وباع طويل ليكونوا بطانته الناصحة المرشدة بحيث يمكن الاتكال عليهم كلّ الاتكال. وبأنه يشعر بالرضا والراحة ليقينه بأن هذا الإقليم سينعم في حكمه بإدارة عادلة موثوقة.

٨- مدح الأعيان من سكان مسقط بدون أي استثناء صاحب السمو السيد سالم، على إنّني وجدت ومن خلال هيئته وحديثي معه بأنه لا يمكن أن يكون أكثر ذكاءً من السيد تركي، ولكنه إذا ما انتهج نهج أبيه في الحكم وتم دعمه بالنصح والإرشاد سيكون لا محالة مبعث فخر لبلاده.

لي الشرف أن أكون خادمكم.

(موقعه) دبليو. أم. بنجلي.

(W. M. Pengelley)

الوكيل البريطاني في مسقط.

الوثيقة رقم (٩)

رقم ٣٧ للعام ١٨٦١

من: الملازم أول و. م بنجلي (W. M. Pengelley) بحرية جلالته في الهند

الوكيل البريطاني في مسقط

إلى حضرة أ. كينلوتش فوربز (A. Kinloch Forbes)

أمين سرّ الحكومة، الدائرة السياسية

مؤرخة في بركاء في الثالث من آب/ أغسطس لعام ١٨٦١

سيدي،

لي الشرف بأن أبلغكم، وأن أحيط صاحب السعادة الحاكم في القنصلية علماً بقدوم مركب صاحبة الجلالة الحربي (إلفنستون) من بومباي.

٢- أثناء غيابي عن مسقط في مهمة رسمية، تناهى إلي سمعي بأن الملازم إيثردج من البحرية الهندية وقائد المركب المذكور أعلاه توجه إلى بركاء مسلماً رسائل الحكومة كما هو وارد في رسالتي رقم ٣٦ من تاريخ البارحة.

٣- لإدراكي ضرورة عدم إهدار أي فرصة لزيارة صحار والتعرف شخصياً على بطانة السيد سالم وناصحيه، يضاف إليها رغبتي في تزويدهم ببعض الإرشادات التي قد تنفعهم في ما هم مقبلون عليه، وبقدوم مثل هذه الفرصة فإنني سأغادر نهار الغد في سفينة صاحبة السمو كارولاين ترافقني إلفنستون.

٤- عقب تبادل السلام والتحيّة بين إلفنستون والقلعة، حصل لي شرف تعريف الملازم إثيردج بصاحب السمو وعبر الثاني عن عظيم رضاه بزيارة البارجة البريطانية إلى صحار في مثل هذه المرحلة الزاخرة بالأحداث.

٥- ختاماً، يسرني أن أصرح عن أن الرضا الشعبي العام يشوبه قليل من الاستثناءات عن التغيرات التي وقعت مؤخراً على حكومة البلاد وعن الهدوء والاطمئنان الذي يسود مسقط والأقاليم التابعة لها.

لي الشرف أن أكون خادمكم.

(موقعه) دبليو. أم. بنجلي (W. M. Pengelley)

الوكيل البريطاني في مسقط.

الوثيقة رقم (١٠)

رقم ٣٩ للعام ١٨٦١

من: الملازم أول و. م بنجلي (W. M. Pengelley) بحرية جلالتها في الهند

الوكيل البريطاني في مسقط

إلى حضرة أ. كينلوتش فوربز (A. Kinloch Forbes)

أمين سرّ الحكومة، الدائرة السياسية

مؤرخة في الثالث من آب/ أغسطس لعام ١٨٦١، بركاء.

سيدي،

لي الشرف بأن أرسل إليكم ولأحيط الحكومة علماً، بنسخة من رسالة الملازم إثيردج ذات الرقم ٣٨ المؤرخة بتاريخ هذا اليوم والتي يطلب فيها خدمات سفينة تقع تحت إمرته.

لي الشرف أن أكون خادمكم.

(موقعه) دبليو. أم. بنجلي

(W. M. Pengelley)

الوكيل البريطاني في مسقط.

الوثيقة رقم (١١)

رقم ٣٨ لعام ١٨٦١

من: الملازم أول و. م بنجلي (W. M. Pengelley) بحرية جلالته في الهند المندوب البريطاني في مسقط

إلى: هـ. وإيثيردج (H. W. Etheridge) من بحرية جلالته في الهند آمر مركب جلالتها إلفينستون.

مؤرخة في بركاء، ٣ آب/ أغسطس آب ١٨٦١

سيدي،

إن وصولكم هنا أتى في حينه تماماً، ويشرفني أن أطلب منكم التفضل بالقيام بزيارتي في بلدة صحار، الواقعة على ساحل الباطنة، في المركب الذي تحت إمرتكم.

٢- الهدف الذي يجول في خاطري من التقدّم بالطلب المذكور أعلاه هو إنّكم لا بُدَّ وأن تتلطفوا بالتعاون معي في التأكيد لصاحب السمو السيد سالم، الحاكم المعيّن حديثاً، أنه طالما كان سلوكه مرضياً وبقي مخلصاً لحكم والده السلطان فإنه سيحظى على الدوام بالتأييد والمساندة. ولكن إذا حدث، على العكس من ذلك، وحاول في أي وقت من الأوقات إثارة الاضطرابات أو خلق الانقسام والنزاع بين زعماء القبائل المختلفة في المناطق المجاورة تماماً له، فإنه من دون شكّ سيتسبب في إثارة الاستياء الشديد للحكومة البريطانية.

لي الشرف أن أكون خادمكم.

(موقعه) دبليو. أم. بنجلي.

(W. M. Pengelley)

الوكيل البريطاني في مسقط.

الوثيقة رقم (١٢)

رقم ٤٨ لعام ١٨٦١

من: الملازم أول و. م بنجلي (W. M. Pengelley) بحرية جلالته في الهند

الوكيل البريطاني في مسقط

إلى: أ. كينلوتش فوربس، المحترم (A. Kinloch Forbes)

القائم بأعمال سكرتير الحكومة، الدائرة السياسية

مؤرخة في مسقط، ٢٦ آب/أغسطس ١٨٦١

سيدي،

إشارة إلى الفقرة ٣ من رسالتي للحكومة، رقم ٣٧ بتاريخ ٣ آب/أغسطس، فإنه يشرفني إبلاغكم ولإطلاع سعادة الحاكم في المجلس الموقر، بوصولي إلى صحار عبر فرقاطة صاحب السمو "كارولين".

٢- وفي الحال شرفت نفسي بالقيام بزيارة صاحب السمو السيد سالم، وفي قصدي إجراء عدد من التحقيقات حول الوضع الراهن في البلدة صحار والمناطق المجاورة لها ضمن تلك المحافظة، ولدى تنفيذ تلك المهمة، يسعدني إبلاغكم أنه لم يتم فقط تقديم كلّ التسهيلات الممكنة للقيام بذلك، وإنما كانت الردود التي تلقيتها حول ذلك الموضوع دلت بشكل واضح على درجة الصراحة والثقة من جانب السيد سالم والتي فاقت كثيراً ما كنت أتوقعه.

٣- لدى سموه أربعة مستشارين لمساعدته في تأدية مهامه وقد رشحهم السيد ثويني، أولهم؛ سيف بن سليمان والي صحار حالياً والوالي الأسبق لصحم

والخابورة، وثانيهم السيد حمد بن أحمد بن الإمام، وثالثهم السيد يعرب بن قحطان، ورابعهم السيد علي بن صالح.

٤- أورد إليكم وببالغ الأسف أن مظهر صحار يوحي بأنها قد رزحت تحت وطأة حصار طويل، فلا بيت إلا وخلعت أبوابه وحكمت نوافذه، أما البقايا المتبقية من المباني على بعد مئات من الياردات المربعة فقد شهد صمتها على المحرقة التي تمّ ارتكابها.

٥- بنيت المدينة ذات المحيط الذي يقدر بميلين، بالقرب من الشاطئ ومواجهة له، وتم تطويق جهاتها الثلاث وتحصينها جيداً بسور يشرف على جانبه برج دائري تعلوه بضعة مدافع مثقبة خفيفة العيار من النمط القديم، وتقع القلعة الرئيسة شأنها شأن محل إقامة صاحب السمو في المركز وهي البناء الوحيد الذي لم يُمس وظل قائماً يوحي بالصلابة، وهي دعامة ضخمة شاذة البنية يبلغ ارتفاعها ٧٢ قدماً، وهي ذات جدران سميكة وتعد بالفعل نموذجاً قوياً للعمارة ويندر وجودها في هذا الجزء من الجزيرة العربية، وبالرغم من أن أجزاءً منها تبدو على وشك التقوض بسبب حاجتها للترميم، إلا أن الجهات الخاصة بأغراض الدفاع والهجوم تبدو على خير ما يرام من الصلابة والمتانة.

٦- يوجد حالياً في المدينة كلها ما يعدو الخمسمئة نسمة بقليل، ولكن وبعودة الطمأنينة سريعاً، عادت جماهير الناس واستؤنفت الأعمال والمصالح.

٧- إن المظهر المؤسف الذي تبدو به صحار يعود في جملته إلى جماعة السيد تركي وأنا على يقين من ذلك، فهم يقومون إذا ما رفض أحد الأغنياء دفع ما يطلب إليه وحتّى في حال الإذعان لهم بمهاجمة بيته ونهبه وضربه بشدة. والأموال التي يتم جمعها بهذه الطريقة المشينة يتم تبذيرها على شكل هدايا ومنح إلى النعيم وبني قتب وغيرها من القبائل العربية الهمجية التي تشبع حاجاتها من خلال هذه الغارات الدورية عليهم على حساب السكان المحترمين. إذا ما قام زعماء العرب مستقبلاً بطلب المال سيتم إحالتهم إلى مسقط.

٨- كانت ضواحي المدينة في مظهر من الخراب يماثل مظهر المدينة من الداخل، فقد دمرت المنازل وقطعت أشجار النخيل على نحو متعمد فيما تمّ إحراق البعض الآخر.

٩- شغلت لمدّة ثلاثة أيام بالتحقيق في طلب خمسة من الرعايا البريطانيين، أربعة بانيان ويهودي واحد، لمبلغ قدره ٢,٧٠٦ دولارات كتعويض من السيد

تركي، وقد تمّ الإقرار بصحة دعواهم، فيما أرسل إلي السيد تركي الذي لا يزال حبيس مسقط سند سحب بالمبلغ كاملاً من زنجبار، وقد بعثته إلى قنصل صاحبة الجلالة البريطانية والوكيل البريطاني في الميناء المذكور أعلاه.

لي الشرف أن أكون خادمكم.

(موقعه) دبليو. أم. بنجلي

(W. M. Pengelley)

الوكيل البريطاني في مسقط.

الوثيقة رقم (١٣)

مذكرة سعادة الحاكم؛ مؤرخة في الرابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر لعام ١٨٦١

يتم إعلام الملازم بنجلي بأنه ليس في وسعنا المصادقة كلياً على إجراءاته الأولية التي اتخذها بخصوص إلقاء القبض على السيد تركي. على أننا نعي تماماً الفوائد التي ترتبت على إيقافه للتوجه العدواني الذي أعلنه زعيم صحار دون اللجوء إلى الحروب التي كان من الممكن أن تتورط فيها عدد من القبائل.

لقد أساء الملازم بنجلي فهم المسؤوليات والصلاحيات المنوطة به كوكيل بريطاني في مسقط، إذ إنَّ الدور الذي لعبه كوسيط كان لا غبار عليه، أما أن يكون ظهيراً لأحد فهذا هو أمر غير اللائق. كما لم يكن ضمن حدود مسؤولياته أن يتبع حملة السلطان الحربية على صحار في بارجه بريطانية في غضون ثلاثة أيام.

كان يجدر بالوكيل البريطاني في مثل هذا الظرف اتباع المسار الملائم والمتاح له وذلك بقبول العرض الذي قدمه السلطان كما هو مذكور في الفقرة الرابعة رقم ٢٩. فلقد كان من الواضح أن مفهوم "الأمان" يتضمن الحرية الشخصية وأن أي خرق لها من قبل السلطان سيجبر بنجلي على قطع أي تواصل بينه وبين السلطان، ومن ثمّ إيفاد التقارير إلى هذه الحكومة لاستلام التعليمات.

من جهة أخرى، كان يتوجب على الملازم بنجلي أن يحيل أمر الضغط على السيد تركي وإجباره على الإذعان لقوات السلطان في صحار في حال فشل السيد تركي في نيل رضا السلطان أثناء المقابلة التي كان من المزمع عقدها بينهما والتي كتب السيد تركي إلى الوكيل البريطاني متعهداً بحضورها.

وكما يبدو من واقع الحال، فإن زعيم صحار وأصدقاءه لن يستوعبوا المعنى المحدود الذي رمى إليه الوكيل البريطاني في الفقرة الخامسة التي ذكر فيها أنه يحبذ منح حمايته.

عليه أن يبلغ السلطان بأنه ليس في وسعنا أن نهنئ سموه على الطريقة التي استخدمها في إحلال السلام، إذ إننا كنا نتمنى عليه أن يستخدم طريقه أكثر ودية مستفيداً من التوسط الذي قام به الوكيل البريطاني لدعم اللقاء بينهما، ولقد دُهشنا من أنه تمّ عوضاً عن ذلك اعتقال السيد تركي في المكان الذي تمّ تحديده للمقابلة ثمّ سجنه في مسقط، كما أننا لا نصادق على إقصائه إلى زنجبار ما لم يرضَ هو والسيد ماجد بذلك.

وعلى الملازم بنجلي أن يبين للسلطان - عبر إبلاغه هذه الملاحظات - أن أي توظيف خاطئ لعلاقة الصداقة التي تربطه ببريطانيا سوف يفضي إلى سحب الوكيل البريطاني من مسقط.

(موقعه) جي. كليرك (G. Clerk)

الرابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر لعام ١٨٦١

الوثيقة رقم (١٤)

مذكرة صاحب السعادة القائد العام للأسطول

مؤرخة في السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر لعام ١٨٦١

إن التصرف المتسرع من جانب الملازم بنجلي حين سلم السيد تركي لرحمة أخيه بعد أن حصل الأول على الأمان من قبل الوكيل البريطاني، هو انتهاك صريح للثقة من وجهة نظر القبائل العربية وسيتم في المستقبل اعتبار "الأمان" الذي يمنحه الوكيل البريطاني ورقة مهملة، وفي ضوء هذا، فإنه من الضرورة بمكان التفكير جدياً في ما إذا كان الملازم بنجلي جدير بالبقاء في منصبه كوكيل بريطاني في خدمة صاحبة الجلالة.

(موقعه) دبليو. مانزفيلد (W. Mansfield)

السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر لعام ١٨٦١

الوثيقة رقم (١٥)

مذكرة السيد فرير (Frere) المحترم؛ مؤرخة في السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر لعام ١٨٦١

أوافق صاحب السعادة القائد العام للأسطول على شكوكه في ما إذا كان الملازم بنجلي جديراً بالبقاء في منصبه في خدمة صاحبة الجلالة، وأخشى إنّني لا أرى أي أمة تفوق العرب في عظيم اهتمامها بالشكليات وأمور الوفادة والضيافة، بحيث إنهم سيعتبرون ما قد حدث خرقاً للثقة لا محالة. لقد كان الملازم بنجلي مسؤولاً عن سلامة صاحب السمو السيد تركي من صحار إلى السيب وخلال الاجتماع الذي يعتزم عقده معه، وبدلاً من أن يأتي السيد تركي في الوقت المحدد للاجتماع اقترح تأجيل الاجتماع إلى صباح اليوم التالي، لا رغبة في الأمان ولكن لأنه كان حذراً متوجساً من الأمر، ولم ينتظر الملازم بنجلي شروع صاحب السمو السيد تركي بالإبحار بل عاجله إلى انتهاك عهد "الأمان"، على أن الملازم بنجلي (بعد أن توجس حذراً من تأجيل الاجتماع) صرح للسيد ثويني وليس للسيد تركي بأن الأخير لم يعد تحت حمايته، فتم اعتقال السيد تركي وسجنه قبل أن ينهي الاجتماع الذي حصل على عهد "الأمان" بشأنه، وإني أخشى ما أخشاه من عواقب هذا الأمر هو سمعة بريطانيا في الجزيرة العربية.

(موقعه) دبليو. أية. فرير (W. E. Frere)

السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر لعام ١٨٦١

الوثيقة رقم (١٦)

مذكرة الحاكم المحترم؛ مؤرخة في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر لعام ١٨٦١

مصادق عليها من قبل المجلس الموقر

إنني وزملائي المحترمين راغبون أشد الرغبة في إقصاء الملازم بنجلي عن منصبه، لكننا نواجه حالياً صعوبة في إيجاد من يشغل منصبه في مسقط تماماً كالصعوبة التي نواجهها في مداولاتنا لإدخال خطّ البرقيات الكهربائية، إذ ليس لدينا وفي كافة أقسامنا أكثر من موظفين أو ثلاثة يستطيعون تبادل كلمات عشر مع شخص عربي، لذلك فإنني أعتزم دراسة موضوع إقصائه حتّى نجد الخليفة الملائم ليحلّ محلّه، عندها سيكون إقصاؤنا له مؤشراً كافياً على عدم رضائنا عن سلوكه في ما يتعلق بما جرى في صحار، ونتجنب في ذات الوقت الاضطراب والبلبلة التي قد تقع إذا ما أقصيناه دون أن نعين من يحلّ محلّه للاهتمام بالمصالح البريطانية في تلك الناحية ويحافظ على الهدوء ونبذ الحروب بين القبائل.

(موقعه) جي. كليرك (G. Clerk)

(موقعه) دبليو. مانزفيلد (W. Mansfield)

(موقعه) دبليو. إي. فرير (W. E. Frere)

الأول من تشرين الأول/ أكتوبر لعام ١٨٦١

الوثيقة رقم (١٧)

رقم ٢٧٠ للعام ١٨٦١

القسم الخاص

من حضرة أ. كينلوتش فوربز (A. Kinloch Forbes)

أمين سرّ الحكومة، الدائرة السياسية

إلى: الملازم أول و. م بنجلي (W. M. Pengelley) **بحرية جلالته في الهند**

الوكيل البريطاني في مسقط

سيدي،

لقد قام سعادة الحاكم العام في المجلس المحترم بإعلامكم عن استلامي لرسائلكم المشار إليها في الهامش والتي فهمنا منها الإجراءات والظروف التي أحاطت بالاجتماع المقترح بين السيد تركي في صحار وصاحب السمو السيد ثويني في السيب.

رقم ٢٩ المؤرخة في السادس من تموز/يوليو ١٨٦١

رقم ٣٠، ٣١ المؤرخة في السابع عشر من تموز/يوليو ١٨٦١

رقم ٣٢ المؤرخة في الثلاثين من تموز/يوليو ١٨٦١

رقم ٣٧، ٣٩ المؤرخة في الثالث من آب/أغسطس ١٨٦١

٢- يتوجب علي في ردي بأن أعلمكم بأنه ليس في وسع الحكومة المصادقة كلياً

على الإجراءات الأولية التي اتخذتموها بخصوص إلقاء القبض على السيد تركي، على أنها تعي تماماً الفوائد التي ترتبت على إيقافكم للتوجه العدواني الذي أعلنه زعيم صحار دون اللجوء إلى الحروب التي كانت من الممكن أن تتورط فيها عدد من القبائل.

٣- كما علي أن أعلمكم بأنكم قد أسأتم فهم المسؤوليات والصلاحيات المنوطة بكم كوكيل بريطاني في مسقط، فلقد كان الدور الذي لعبتموه كوسيط لا غبار عليه أما أن تكونوا ظهيراً لأحد الندين فهذا هو الأمر غير اللائق، كما ولم يكن ضمن حدود مسؤولياتكم أن تتبعوا حملة السلطان الحربية إلى صحار في بارجة بريطانية في غضون ثلاثة أيام.

٤- كان يجدر بكم في مثل هذا الظرف اتباع المسار الملائم والمتاح لكم وذلك بقبول العرض الذي قدمه السلطان كما هو مذكور في الفقرة الرابعة من رسالتكم ذات الرقم ٢٩ المؤرخة في السادس من تموز/يوليو الماضي، فلقد كان من الواضح أن مفهوم "الأمان" يتضمن الحرية الشخصية، وأن أي خرق لها من قبل السلطان سيجبركم على قطع أي تواصل مع السلطان ومن ثمّ إيفاد التقارير إلى هذه الحكومة بصدد التعليمات.

٥- من جهة أخرى، كان يتوجب عليكم أن تحيلوا أمر الضغط على السيد تركي لقوات السلطان في صحار في حال فشل السيد تركي في نيل رضا السلطان أثناء المقابلة التي كان من المزمع عقدها بينهما، والتي كتب السيد تركي إليكم متعهداً بحضورها.

٦- وكما يبدو من واقع الحال؛ فإن زعيم صحار وأشياعه لن يستوعبوا المعنى المحدود الذي رميتم إليه في الفقرة الخامسة والتي ذكرتم فيها إنّكم تحبذون حمايته (راجع الفقرة الخامسة من الرسالة رقم ٢٩).

٧- يتوجب عليكم الآن إبلاغ صاحب السمو السلطان بأنه ليس في وسع الحكومة أن تهنئ سموه على الطريقة التي استخدمها في إحلال السلام. إذ إنّها كانت تتمنى عليه أن يستخدم طريقة أكثر ودية مستفيداً من التوسط الذي قمتم به لدعم اللقاء بينهما، وبأنها قد دُهشت من أنه قد تمّ عوضاً عن ذلك اعتقال السيد تركي في المكان الذي تمّ تحديده للمقابلة ثمّ سجنه في مسقط. كما أنها لا تصادق على إقصائه إلى زنجبار ما لم يرضَ هو والسيد ماجد بذلك.

٨- يطلب سعادة الحاكم العام في القنصلية المحترم منكم أن تبينوا للسلطان

عبر إبلاغه هذه الملاحظات أن أي توظيف خاطئ لعلاقة الصداقة التي تربطه ببريطانيا سوف تفضي إلى سحب الوكيل البريطاني من مسقط.

لي الشرف أن أكون خادمكم

(موقعه) أ. كينلوتش فوربز.

أمين سرّ الحكومة

قصر بومباي، الخامس من تشرين الأول/أكتوبر لعام ١٨٦١.

الوثيقة رقم (١٨)

R/15/6/4

مقتل السيد ثويني

رقم ٢١٦ لعام ١٨٦٦

القسم الفارسي؛ في الثاني والعشرين من آذار/ مارس عام ١٨٦٦

فحوى رسالة صاحب السمو السيد سالم إلى صاحب السعادة السير هنري بارتل أدوارد فرير، كيه. سي. بي (Sir Henry Bartle Edward Frere) حاكم بومباي؛ المؤرخة في السابع. استلمت ورُفعت للترجمة (إلى الإنكليزية وهذه إعادة ترجمة الرسالة المترجمة) في الثاني والعشرين من آذار/ مارس للعام ١٨٦٦.

من بعد الثناء والتحيّة

لقد أرسلت إلى سعادتكم في باخرة البريد رسالة قبل هذه تخطركم بوفاة والدي في صحار وآمل أن تكون قد وصلت إلى سعادتكم.

عندما عاد العقيد لويس بيلي من خصب، أوكلت إليه خيرة أصحابي؛ الوالي ناصر بن علي والحاجي عبد الله بن عبد الكريم بحمل رسالة ترحيب بمقدمه، كما كلّفتهما إبلاغه عن أمور معينة قدرت أنها ذات بال لكنه لم يجب على رسالتي واكتفى بسؤال حاملي الرسالة عما إذا كانت الرعية البريطانية في مسقط تحظى بالأمان؟ ولما أجاب ناصر بن علي بأن الرعايا البريطانيين وكافة ممتلكاتهم سيكونون في سلامة وأمان تماماً كما كانوا من قبل، عبّر عن رغبته بتصريح خطي يفيد ذلك، فأصدرت في الحال تصريحاً أرفق نسخة منه طيّ هذه الرسالة تماماً كما فعلت في الرسالة التي بعثتها إلى العقيد بيلي لأحيط سعادتكم علماً بإنّني أكن مشاعر ولاء وانسجام أجزل من تلك التي حملها والدي الراحل ثويني، وجدي سعيد.

لقد شرع البانيان - وهم من الرعية البريطانية - في الخامس من الشهر الجاري بنقل ممتلكاتهم من مسقط إلى بواخر على المرفأ، ولما أنّني لم أدر سبباً لذلك، أرسلت إلى العقيد بيلي مستفسراً عن هذا الأمر، فأجاب قائلاً إنهم ليسوا بمأمن في مسقط، وعندما أخبره ناصر بن علي بأن البانيان سوف يحظون بأمن أكبر من ذي قبل طالباً إليه أن يصدر أوامره إليهم بالعودة إلى مسقط، أجاب ببساطة على كلّ ما قد أسلف بأن الرد سوف يأتي من قبل سعادتكم عبر بوارج بحرية، وهو ردّ مفزع، فأنا تحت حماية الله تعالى وتحت حماية سعادتكم وحماية الحكومة البريطانية. لقد غادر العقيد بيلي مسقط في ليلة السادس من هذا الشهر وقد قيل إنه ذاهب لترتيب إقامة البانيان على الساحل، ولما طلبت من العقيد إيصالاً يفيد استلام التجار البانيان لممتلكاتهم فرفض ذلك، فانتدبت من صحبي كلاً من الوالي محمّد بن سليمان وحمد ابن سعود بن خلفان والحجي سليمان بن أحمد بن عيسى، لإخطار العقيد بيلي بإنّني لن أكون مسؤولاً عن بضائع التجار المخزنة في مستودعات مسقط، إذ إنَّه هو الذي حمل الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم من مسقط دون التكفل بحياة التجار والحفاظ على ممتلكاتهم. لقد تمّ إبلاغ العقيد بهذه الرسالة بحضور الوكيل الفرنسي والوكيل الفارسي في مسقط. لكن بالرغم من هذا، وبدافع من ولائي للحكومة البريطانية فلقد وضعت حرساً على مستودعات البضائع.

ولكي أحيط سعادتكم علماً بِكُلّ ما يجري هنا وأطلب إليكم ذات الإنصاف والمعاملة الحسنة التي لقيها أسلافي، ولقد رأيت من المناسب أن أنيب عني كلاً من ناصر بن علي وحمد بن سعود بن خلفان على متن سفينتي (أمير ويلز) للقيام بذلك.

(موقعه) فينايك واسوودو (Venayek Wassoodew)

المترجم الشرقي للحكومة.

الوثيقة رقم (١٩)

R/15/6/4

رقم ٦٥ لعام ١٨٦٦

الدائرة السياسية

من: أمين سرّ الحكومة؛

إلى: أمين سرّ حكومة الهند، في قسم الخارجية، سيملا

قصر بومباي، الرابع من نيسان/ أبريل لعام ١٨٦٦

سيدي؛

إلحاقاً لرسالتي رقم ٦١ المؤرخة في الثامن والعشرين من الشهر المنصرم، تمّ تكليفي بالإفادة عن وصول مبعوثين برسالة من السيد سالم، والتي أرفع ترجمتها طيّ هذه الرسالة إلى سعادة الحاكم في القنصلية.

٢- إن هذه الرسالة الموكل إليّ كتابتها لا تتطرق لأسباب موت السلطان الأسبق، ومن خلال المعلومات التي وردت من مصادر عدة والتي لم تدع مجالاً للشك بعد في صحة مخاوف الحاكم من أنها أولى الروايات التي وصلت إلى هذه الحكومة، والتي تفيد بأن السلطان ثويني مات مقتولاً على يدّ ولده سالم هي الحقيقة المحضة.

٣- انتهى الأمين العام إلى أنه ما دامت هذه التهمة غير مفندة فلا مجال للجدل حول استمرارية علاقات الود والتحالف بين الحكومة البريطانية والسيد سالم، والتي جمعت لسنوات طوال بين الحكومة البريطانية وسلاطين مسقط، ولا حتّى حول اعتباره بِكُلّ الأحوال حاكماً فعلياً على ملك أبيه في الوقت الراهن.

٤- ينبغي عليّ أن أذكر أن لحكومة الهند أن تقرر في ما إذا كانت تريد الرد على رسالة السيد سالم وعن مضمون هذا الرد. ولما كان الرسولان اللذان بعث بهما ذوا منزلة وثقة لدى السلطان الراحل، فإنه ينبغي علي أن أشير على أمين سرّ الحكومة أن يبعث إليهما برسالة تعلمهما باستلامه الرسالة التي حملاها من السيد سالم مذكراً إياهما بالعلاقة الودية التي جمعت بين الحكومة البريطانية والسلطان الأسبق السيد ثويني وأبيه السيد سعيد من قبله، مؤكّداً لهما صدق رغبة الحكومة البريطانية بالاستمرار على ذات النهج مع كلّ حاكم يتولى مسقط، وبالمقابل علي أن أشير أيضاً إلى "أنه قد ورد إلى مسامع حكومة الهند ببالغ الفزع وعظيم الدهشة، أن موت السلطان الأسبق لم يكن بأسباب طبيعية بل على يد أحد القتلة، بل إن مقتله كان بتحريض من ولده إن لم يكن هو الذي قام بذلك".

"لوقت طويل، لم تكن حكومة الهند لتصدق جريمة تعافها الطبيعة البشرية، ولكن التوكيد جاء من مصادر عدة ما أجبر حكومة الهند على الكف عن تجديد أي من علاقاتها الودية القديمة مع مسقط.

"سيدرك المبعوثان بِكُلّ يسر، وبوصفهما صديقين وتابعين قديمين للسلطان الراحل، عدم رغبة الحكومة البريطانية بالتدخل في أمور مسقط الداخلية، إذ تأمل حكومة بريطانيا لقبائل عُمان قاطبة الرخاء والتآلف والسعادة والسلامة من الحروب والتدخل الأجنبي، وبأنها لم تنو مساعدة السلطان الراحل من أجل تحقيق أي مطمع فوق ذلك.

"ستطالب الحكومة البريطانية أي شخص يتولى زمام الأمور أن يوفر لرعاياها ذات الحماية والمعاملة الحسنة التي طالما نعموا بها في منطقة مسقط وفقاً لقوانين البلاد.

"سيكون المندوب السامي في الخليج ممثلاً للحكومة البريطانية عن هذا الأمر وعن كلّ الرعايا ذوي العلاقات التجارية في عُمان والخليج كما يتوجب أن تتوجه إليه وعبره كافة الاتصالات".

٥- قد يفكر الأمين العام للمجلس بخطاب خطي يتضمن هذه الفحوى أو أحكاماً أخرى قد ترى حكومة الهند أنها مدروسة بشكل أفضل لئلا يقع أي لبس في طبيعة علاقاتنا مع مسقط.

٦- جمع لنا العقيد بيلي ما يفيد بأن الفرصة غدت مواتية لِكُلّ أولئك الذين تقدّموا بطلب صريح إلى الحكومة البريطانية لحمايتهم، لمغادرة مسقط، ولم يعد

هنالك أي مانع من إرسال أية باخرة لتسهيل نقل الرعية البريطانية من ذلك الميناء.

٧- بالنسبة إلى ما هو آتٍ، فيبدو أن النقاط التالية هي ما ستدأب عليه هذه الحكومة:

أولاً: حماية مركزيْ البرقيات في جوادر ومسندم.

ثانياً: منع أي تجدد لعمليات القرصنة.

٨- وصلت مؤخراً أخبار تفيد تعطل باخرة (آمبر ويتش) المسخرة للبرقيات الهندية والأوروبية بالقرب من جوادر، وبأن مراجلها قد تحتاج إلى تصليح، كما وتحتاج باخرة (بيرينايسي) في خليج فارس إلى قدر كبير من التجديد والإمدادات.

٩- يخشى الأمين العام للمجلس من أن صحة العقيد بيلي لن تحتمل موجة حرّ أخرى في خليج فارس، على أنه سيطلب إليه العودة في سفينة صاحبة الجلالة (بنتالون) والتي أعلن قائدها الأعلى عن استعداده التام للانطلاق بالباخرة إلى الخليج قبل أن تقصد وجهتها إلى ساحل شرق أفريقيا.

١٠- طلب سعادته إثر ذلك من القائد أن تتجه (بنتالون) إلى بوشر وأن تمر في طريقها بجوادر ومسندم.

١١- سيتمكن العقيد بيلي بعد ذلك من تقرير ما إذا كانت هنالك حاجة لاتّخاذ أية إجراءات ونوعها لحماية محطة البرقيات في كلا الموقعين، وسيكون لديه تفويض كذلك لإصدار أوامره في الحال وفق ما يراه ضرورياً كما سيكون بوسعه اتخاذ إجراءات تنفيذية فورية.

١٢- يطلب الأمين العام للمجلس أن تُجهز سفينتا المدافع (كليد) و(هورروز) بما يكفي لجعلهما سفينتي حراسة في كلا المركزين، وريثما يصل قرار حكومة الهند بصدد الإجراءات الواجب اتباعها ليكون للسفينتين وضع قانوني (وهو ما قد تمّ رفع طلب بخصوصه في القسم البحري) سيتم تكليف العميد البحري أن يضعهما كسفينتي مؤن لواحدة من بوارج أسطوله، وبالرغم من أن هذا الوضع لن يمرّ من دون عوائق أو موانع فعلية، إلا أن الأمين العام للمجلس لا يرى سبيلاً غير هذا لإعطاء السفينتين وضعاً قانونياً ولسد حاجة مركزي البرقيات الملحة بتوفير بعض الدعم البحري لهما في حال رفضت الأميرالية السماح ببقاء بوارج حربية على الساحل الفارسي.

١٣- يطلب سعادته أن يتم أخذ هذه الإجراءات كوضع مؤقت فحسب، أما

التدابير الاحترازية النهائية، ولأنها أمر ذو أهمية جمة، فستتم معالجته بروية ورفعه إلى شرطة هذين الساحلين.

١٤- رجوعاً إلى الفقرة رقم ٨ من هذه الرسالة، تجدر الإشارة إلى أن هناك تعليمات ستصدر بخصوص إرسال الباخرة (كورماندل) برفقة سفينة صاحبة الجلالة (بنتالون) محملتين بالمؤن وخلافها ليتم إنفاذها عبر النظارة البحرية لغرض تصليح وتجهيز كلّ من (بيرينايسي) و (آمبر ويتش). حيث ستوضع الباخرة (كورماندل) تحت تصرف المندوب السامي ليستخدمها في أي ضرورة يراها هو عوض عن هاتين الباخرتين إذا ما اضطرتا إلى مغادرة الساحل والعودة إلى بومباي لغرض التصليح.

١٥- أما بالنسبة إلى مبعوثي الوهابيين، فسيتم تكليف العقيد بيلي - إذ قد يجد بوصوله إلى بوشر أنهم ما زالوا في انتظار لقائه- بإخبارهم أنه نظراً إلى تغير واقع الحال في مسقط، سيتم تعليق كافة المفاوضات بمقتضى الضرورة، على أن هذا لن يقلل على الإطلاق من رغبة الحكومة البريطانية برؤية كافة الأقاليم الخاضعة للسلطان الراحل متآلفة هانئة في ظلّ حاكم ترتضيه القبائل نفسها وأن تظل بمنأى عن التدخل الأجنبي، كما ينبغي على العقيد بيلي في ذات الوقت أن يذكر المبعوثين بأن موت السيد ثويني لن يغير من تصميم الحكومة البريطانية على حماية رعاياها أثناء قيامهم بمداولاتهم التجارية عبر هذه السواحل، وقمع أية محاولة في مهدها قد تهدف إلى خرق الهدنة البحرية أو تجديد القرصنة.

١٦- حريٌّ بي ختاماً أن أرجو من حكومة الهند أن تبرق إليَّ بمصادقتها على هذه التعليمات أو أي تعديل قد يراه صاحب السعادة الأمين العام للمجلس، عليها.

لي الشرف أن أكون خادمكم

(موقعه) سي. غون (C. Gonne)

أمين سرّ الحكومة

الوثيقة رقم (٢٠)

رقم ٢٤٦

من: وكيل وزارة حكومة الهند

إلى: أمين سرّ الحكومة

بومباي

سيملا، الحادي عشر من نيسان/أبريل لعام ١٨٦٦

سيدي؛

تحقيقاً لما هو مطلوب في رسالتكم رقم ٦٥ المؤرخة في الرابع من الشهر الجاري، بعثت إليكم اليوم برقية، أخبركم وجهة نظر الحكومة الهندية في ما يخص الإقرار باستلام رسالة السيد سالم التي حملها مبعوث مسقط إلى صاحب السعادة، حاكم بومباي.

٢- يصادق سعادة الحاكم العام للمجلس المحترم عموماً على الإجراء الذي يعتزم حاكم بومباي تبنيه في هذه الحال، كما أنه من الضرورة بمكان أن نظل على علاقاتنا الرسمية مع حاكم مسقط الفعلي، ويحسن بنا - نظراً إلى تحولنا عن علاقة الصداقة الشخصية التي تربطنا به، إثر توجه أصابع الاتهام نحوه، إلى محض علاقة كياسة دبلوماسية تربطنا بالدولة - أن نبعث برد من سكرتير الحكومة على الرسالة التي حملها المبعوثان عوضاً عن رد يبعث به صاحب السعادة الحاكم إلى السيد سالم نفسه. كما وستعرب الحكومة البريطانية عن بالغ نفورها مما قد تناهى إليها من أن السلطان الأسبق، السيد ثويني، قد مات مقتولاً. أخيراً، فإن وضع البلبلة السائد في البلاد يبرر للحكومة البريطانية إصرارها على ضرورة أن يلقى رعاياها الحماية والمعاملة الحسنة.

٣- يرى سعادة الحاكم العام للمجلس بأنه من المستحسن إجراء تعديل على النقاط الواردة في الرد المزمع إرساله إلى المبعوثين، فمهما كان وضع السيد سالم الحالي في عُمان، فإنه من الممكن أن يقوم على إرساء دعائم سلطته بعدئذ حيث لا يكون في وسعنا إلا أن نعترف به كسلطان، وإذا ما أخذنا هذه النقطة بعين الاعتبار فإن صاحب السعادة يوصي بأن لا تتطرق الرسالة إلى توجيه أي اتهام، سواء كان مباشراً أم ضمنياً، حول ضلوع السيد سالم في الجريمة النكراء، والتي ساد الظن بأنه قد اقترفها بيديه.

٤- لا تملك حكومة الهند التنبؤ بالأزمة القائمة في خليج فارس، وعليه، ستكون سياستنا من وجهة نظر الأمين العام للمجلس مقتصرة في الوقت الراهن على المراقبة الحذرة لمجرى الأحداث واتخاذ أفضل الإجراءات الممكنة لضمان حماية مركزي البرقيات في جوادر ومسندم، ومن أجل تحقيق هذا الهدف الأخير، صادقت حكومة الهند على اقتراح إلحاق أسطول العميد البحري هيلير، بسفينتي كليد وهوروز المزودتين بالمدافع كسفينتي مؤن تابعة له.

٥- يصادق الأمين العام للمجلس ببالغ الرضى على الإجراء الذي اتخذتموه والذي أوردته رسالتك رقم ٦٦ المؤرخة في الرابع من الشهر الجاري؛ أعني ذاك المتعلق بتكليف العقيد بيلي بالمرور بجوادر ومسندم في طريقه إلى خليج فارس للقيام بالتدابير اللازمة في هذين المركزين فور الحاجة.

لي الشرف أن أكون خادمكم

(موقعه) جاي. دبليو. إس. ويلي (J. W. S. Wyllie)

وكيل وزارة حكومة الهند

الوثيقة رقم (٢١)

رقم ٣٦١

من: أمين سرّ حكومة الهند

إلى: أمين سرّ حكومة بومباي

سيملا، الثامن عشر من نيسان/ أبريل لعام ١٨٦٦

سيدي؛

يشرفني أن أبلغكم استلامي رسالتكم رقم ٦١ المؤرخة في الثامن والعشرين من الشهر المنصرم مع ما أرفقتموه طيّها، والتي قد تمّ فيها شرح ظروف مقتل السلطان الأسبق السيد ثويني، وما ارتأته حكومة بومباي في ما يتعلق بالموقف الواجب اتباعه حيال السيد سالم الذي يتولى زمام مسقط في الوقت الراهن.

٢- رجوعاً إلى الفقرة الثانية من رسالتكم، ينبغي علي أن أشير إلى أن التدابير المتعقلة التي قام بها المقدم بيلي حين ساعد السيد تركي، وحمل الرعية البريطانية وممتلكاتها من مسقط في وقت بدا أن الخطر يتهددهم، هي تدابير قد حظيت بالمصادقة من حكومة الهند.

٣- تحمل برقيتي ورسالتي إلى حكومة بومباي المؤرخة في الحادي عشر من الشهر الجاري الخطوط العريضة للقواعد التي ستحكم سياستنا - من وجهة نظر صاحب السعادة- حيال ولاية مسقط بوصفها خاضعة للسيد سالم في الوقت الراهن.

٤- مما قد ورد في رسالتكم رقم ٦٥ المؤرخة في الرابع من الشهر الجاري - والتي أرفقتم طيّها نسخة من رسالة المقدم ديسبرو المؤرخة في الحادي والعشرين من الشهر المنصرم من بومباي - بدا لنا أن هذا المقدم لم يعد إلى مسقط ليستأنف

مسؤولياته في الوكالة السياسية في المرفأ هناك، وليس لدى سعادة الحاكم العام للمجلس أي فكرة عما إذا كان النهج الذي توصي به حكومة بومباي حول تجميد الاهتمام الفعلي بشؤون مسقط والذي صادقت عليه هذه الحكومة إلى حدّ ما- يعني بالنسبة إلى حكومة بومباي أن يتم سحب الوكيل السياسي، إذ إنَّ القيام بمثل هذه الخطوة قد يتضمن حداً لنفوذنا على ساحل عُمان، الأمر الذي يستدعي تفكيراً متأنياً فيها قبل أن يتم اتخاذها، على أنه في حال تمّ التسليم بهذه الخطوة في نهاية الأمر، فإن سعادته يعتقد بضرورة وجود وكيل محلي شديد الفطنة في مسقط يعينه المندوب السامي في خليج فارس بحيث يتم تكليفه بمراقبة الأحداث وتطوراتها وإيفاء التقارير عنها دون أن يتم منحه أي صلاحيات دبلوماسية، وليكون صلة الوصل للرسائل ذات الطابع الاعتيادي بين السيد سالم والمندوب السامي. كما أرغب باستفسار عما إذا كان الوكيل السياسي في مسقط يشغل منصبه كقنصل لصاحبة الجلالة.

٥- يرى الأمين العام للمجلس أن الضرورة السياسية تقتضي وتحت كلّ الظروف أن لا نلقي بحاكم مسقط إلى سيطرة فرنسا أو أي سلطة أجنبية أخرى بالتخلي المفاجئ عن علاقاتنا الراسخة مع ولاية مسقط، ولا أن يتم اعتبار تجميدنا للعلاقات الودية مع شخص السيد سالم على أنه إبطال لالتزاماتنا المتفق عليها تجاه شعبه.

٦- يصادق سعادته قلباً وقالباً على آراء حكومة بومباي - كما وردت في الفقرتين الرابعة والخامسة من رسالتكم قيد الرد- المتعلّقة برعايا بريطانيا الذين قد يختارون البقاء في مسقط.

٧- رجوعاً إلى الفقرة الأخيرة من رسالتكم، عليَّ أن أشير إلى إنّني قد أبلغت حكومة بومباي في برقيتي المؤرخة في الحادي عشر من الشهر الجاري بالأسلوب الذي تراه حكومة الهند حول كيفية استقبال اقتراحات مبعوثي الوهابيين.

٨- يتوجب علي أن انتهز هذه المناسبة لأبلغكم عن استلامي رسالتكم رقم ٥٤ المؤرخة في الثالث والعشرين من الشهر المنصرم والتي يبدو أنها لا تستدعي أي ردّ.

لي الشرف أن أكون خادمكم

(موقعه) دبليو. موير (W. Muir)

أمين سرّ حكومة الهند

الوثيقة رقم (٢٢)

الدائرة السياسية

من: أمين سرّ الحكومة؛

إلى: ناصر بن علي وحمد بن سعيد بن خلفان

قصر بومباي، الثلاثين من نيسان/ أبريل لعام ١٨٦٦

بعد التحيّة والثناء

فإنني مكلف بإبلاغكما أنه تمّ تناول رسالة السيد سالم التي سلمتماها إلى يد صاحب السعادة حاكم بومباي بتاريخ الحادي والعشرين من الشهر المنصرم ودراستها كما ينبغي. كما تمّ إعلام مجلس نائب الملك في الهند بما تضمنته الرسالة.

٢- لقد تناهى إلى مسامع حكومة الهند ببالغ الفزع وعظيم الدهشة أن السلطان الأسبق لم يمت لأسباب طبيعية، بل مات على يد أحد القتلة.

٣- حكومة الهند واثقة من أن الخطوات اللازمة لفحص صحة هذه المعلومة قد وضعت قيد التنفيذ بل وتقديم المذنب للعدالة إذا اقتضى الأمر.

٤- أريد فقط أن أستدعي إلى ذاكرتيكما علاقة الصداقة الراسخة التي جمعت دواماً بين الحكومة البريطانية والسلطان الراحل السيد ثويني وأبيه السيد سعيد من قبله، كي أؤكد لكما صدق رغبة الحكومة البريطانية بمواصلة علاقة الصداقة نفسها مع كلّ حاكم يتولى مسقط.

٥- تتوقع الحكومة البريطانية من سلطان مسقط ذات الحماية والمعاملة الحسنة لرعاياها والتي طالما نعِموا بها في حدود مسقط وفقاً لقوانين البلاد.

٦- سيكون المندوب السامي في الخليج ممثلاً للحكومة البريطانية حول هذا الأمر وعن كلّ الرعايا ذوي العلاقات التجارية في عُمان والخليج، كما يتوجب أن تتوجه إليه وعبره كافة الاتصالات.

(موقعة) سي. غون (C. Gonn)

(أمين سرّ الحكومة)

الوثيقة رقم (٢٣)

رقم ٣٦ للعام ١٨٦٦

الدائرة السياسية

من: المقدم لويس بيلي (Lewis Pelly)

المعتمد السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية، خليج فارس.

إلى: حضرة، سي. غون (C. Gonne)

أمين سرّ الحكومة، بومباي

سيدي،

يشرفني أن أبلغكم استلامي لرسالتكم رقم ٢٣٢٩ المؤرخة في الأول من الشهر الجاري المتعلّقة بالاعتراف بالسيد سالم كسلطان لمسقط. وأما رسالتكم ذات الرقم ٥٢٣ المؤرخة في الحادي والعشرين من أيار/ مايو الماضي والتي أشرتم إلى أنه قد تمّ إرسالها إلي، فإنها لم تصلني وإني لألتمس من بالغ فضلكم نسخة منها.

٢- إذعاناً للتعليمات التي أبلغكم باستلامها الآن، فلقد قصدت مسقط، وبوصولي في العاشر من الشهر الجاري قمت بالاعتراف بالسيد سالم كسلطان لمسقط. على النحو المعتاد كان السيد سالم راغباً في أن أزوره بادئ ذي بدء زيارة مواساة لموت أبيه الذي فجعوا به، فبينت له أن التعليمات التي بين يدي حالياً لا تسمح بمثل هذا، ولكني إذا ما كانت رغبته بذلك ملحة فإن من واجبي أن أرفع رغبته إليكم. أشار السيد سالم بالبدء فتمت إجراءات الاعتراف به، ورفعت الأعلام الإنكليزية على مقر القنصلية، كما سلم إليّ السيد سالم رسالتين وصلتا إليه من أمير الوهابيّة تعربان عن صفاء النية والرغبة بتجديد علاقات الصداقة القديمة، وبدا أن

الأمير في رسالتيه هاتين قد أسقط من حسابه نائبه في البريمي وبأنه يبتغي علاقات مباشرة مع السلطان. والأمور حتّى الآن مرضية.

٣- بإمكاني الآن وببالغ الرضى، أن أفيد بأن المسائل التي عهدت بها الحكومة إليَّ الخريف الماضي قد تمّ حلها تماماً، فلقد عدل الوهابيون عن ترتيباتهم لتدمير حكومة حليفنا سلطان مسقط، وتراجعت قوات الوهابيين عن منطقة مسقط، كما أرسل أميرهم رسلاً للاعتذار عن الأذى الذي لحق برعيتنا. وقدم تعهداً خطياً بألا يعاود مضايقة حليفنا. كما اعتذر عن الأضرار التي تمّ اقترافها. لقد انصاع باختصار لكافة الشروط التي أذنت لي حكومة الهند بفرضها. أما أولئك الذين أذوا رعيتنا في صور، فلقد تمت معاقبتهم فيما يفرض سلطان مسقط الآن سيادته مجدداً على تخوم منطقته. فإذا نظرت الحكومة بعين الرضا عن عموم هذه النتيجة، فإنني لن أتوانى عن التصدي لأي عقبة قد تعترض سبيلي من أجل استرداد صلاحيات الوكيل السياسي في منطقة مسقط.

٤- لقد رأت حكومة الهند خلال قيامي بالإجراءات التي اتخذتها ما يستدعي اللوم في بعض النقاط، ونظراً إلى انتهاء مهمتي، سأورد إليكم الآن هذه النقاط بعد عظيم التبجيل والاحترام. إذ ترى حكومة الهند:

أولاً: *حملتي على صور تلت مباشرة رسالتي التي تطلب التعويض، تلك* الرسالة المؤرخة في الحادي عشر من شباط/ فبراير. لكنني أحيلكم، وببالغ التوقير، إلى رسالة نائب الملك الأحدث تاريخاً من هذه، والتي أفادت بأن إدانته قد استندت قبل كلّ شيء إلى تقرير العميد البحري ودون علم منه بطلبي السابق، المؤرخ في بداية كانون الثاني/ يناير، وأود الإشارة هنا وببالغ الاحترام، إلى أنّني قد أعلمت الحكومة في الفقرة ١٥ من تقريري رقم ٣ المؤرخ في السادس عشر من كانون الثاني/ يناير بأنّني قد وجهت سفينة صاحبة الجلالة بيرينايسس برسالة تحمل الطلب إلى الصوريين، كما قمت بإرسال نسخة مسهبة من هذه الرسالة كملحق إضافي.

ثانياً: اعتبرت حكومة الهند مطالبتي التعويض عن الممتلكات التي نهبها الوهابيّة من رعيتنا أمراً غير مستحسن. لكنني أود الإشارة، وبكُلّ احترام، إلى أن حكومة الهند قد خولتني - في رسالة أحدث تاريخاً- صلاحية تقديرية للقيام بهذا الأمر.

ثالثاً: ترى حكومة الهند أنّني قد غاليت وأسأت التقدير في رسالتي إلى أمير الوهابيّة، والتي طالبته فيها بالاعتذار عن الانتهاكات التي تمّ اقترافها في حقّ رعيتنا

وبتعهد خطي يضمن عدم حصول مثل هذه الانتهاكات والمجازر مستقبلاً. ولكن، ولغرض توضيح الأمر، أود أن أشير إلى أن النتائج قد أظهرت أن كلّ المطالب السابقة من جانب السلطات البريطانية مرت بهدوء ولم تشغل لأمير الوهابيّة أي بال، فقد أذعن لمطالبي وأرسل الرسل لانتظاري في بوشهر ثمّ دفعوا إلي - علاوة على إذعانهم لمطالبي- بتعهد خطي يضمن عدم مضايقة أي من حلفائكم مستقبلاً. وبما أن هذه المفاوضات قد جرت بعلم من حكومة الهند، فإن لي أن آمل بأن سعادته قد اعتبر بالنتيجة أن مطالبي كانت معقولة وأن إذعان الوهابيّة لها كان أمراً مرضياً.

رابعاً: انتقدتني حكومة الهند لعدم مرافقتي هاي فلاير إلى الدمام، وأضافت بأنه كان يفترض بي في حال عدم القدرة على ذلك أن أؤجل انطلاقها حتّى يتسنى لي مرافقتها. لكن، لقد وقع مؤخراً، ودون أي اقتراح من جانبي، أن قام وزير خارجية صاحبة الجلالة في الهند، بعد الكتابة إلى نائب الملك، بتعيين مساعدين اثنين في قسمين نظراً إلى الحاجة إليهما على متن السفن الحربية، فظننت - إن جاز لي الظن- أنه يتعذر على المندوب السامي حمل الأعباء وحده، ولقد صرحت الحكومة في رسالة لاحقة أن سفن الحرب لا تتبع أوامر الحكومة المحلية، أو حكومة الهند، وبأن أوامر الأميرالية تحظر على العميد المشرف على أسطول صاحبة الجلالة البحري في هذه المرافئ إبقاء بوارج حربية في خليج فارس إذا ما كانت الأجواء حارة.

خامساً: تفترض حكومة الهند إنّني لست مخولاً أي صلاحية لاستخدام القوة، وأن مهمتي هي إيفاد التقارير وحسب. على أنّني أود، وببالغ الاحترام، أن أشير إلى أنّني قد استفسرت وناقشت وأوفدت التقارير طيلة أشهر، حتّى وجدت أن كافة السبل الودية غير ذات جدوى. ورأيت أن الحكومة تتفق معي في هذا، فرفعت رسالة قبل استخدامي القوة بستة أسابيع، ألخص فيها المسار الذي سأتبعه، وألتمس التفضل بإرسال برقية إذا ما كان هنالك ما يتوجب تعديله، فوفدت إلي سفينة حربية تمّ منح قائدها صلاحية استخدام القوة، وببرقية من وزير خارجية صاحبة الجلالة في الهند تخولني الأخذ بهذه الإجراءات بالتنسيق مع آمر القوات البحرية، إذ لربما ألجأ إلى المساعدة في وضع تسوية للأمور بين زعيم الوهابيّة والإمام، على ألا أتولى أي أمر على البر.

سادساً: ترى حكومة الهند أنّني قد استخدمت تأويلي الشخصي لعلاقاتنا المتفق عليها مع سلطان مسقط، في حين أن الرسالة المؤرخة في الأول من شباط/ فبراير

لعام ١٨٣٤، والبنود التي أتت على ذكرها تؤكد بأننا لسنا مسؤولين عن تقديم الدعم الفعلي للسلطان. أحيلكم، وببالغ التوقير، إلى الفقرة الثانية من معاهدتنا مع مسقط والتي كان نصها كالتالي: «مال قلبي لزيادة اواصر الصداقة مع تلك الدولة، ومن اليوم فصاعداً، فإن صديق تلك الدولة هو صديق لهذه الدولة وأن يكون صديق الدولة صديقاً لها، وبنفس الحال، فإن عدوها عدو لهذه، وعدو هذه عدو لتلك». لم يكن بوسعي فهم هذه الفقرة إلا على أنها إلزام لطرفي الاتفاقية بعلاقة تحالف ذات طابع دفاعي وهجومي - وأود التنويه إلى أنه تأويل قد لاقى دعماً لا بأس به وفقاً لرسالة حكومة الهند التي كتبت في نيسان/ أبريل الماضي فقط، والتي رأت بأنه «لا ينبغي بنا وتحت أي ظرف أن نلقي بحاكم مسقط إلى سيطرة فرنسا أو أي سلطة أجنبية أخرى. . .» واصفة الأمر بأنه ضرورة سياسية.

أما في ما يخص رسالة العام ١٨٣٤ مجدداً، أود أن أشير إلى أن تقدير صلاحيتي في الأمر كان كالآتي:

صدر كتاب الاتفاقية في العام الماضي متضمناً الفقرة الثانية آنفة الذكر دون أي إشارة إلى رسالة عام ١٨٣٤ غير المعلنة.

مذكرة سعادته التي نصت على "أننا نعتزم تأدية التزامات اتفاقيتنا بدقة".

حين تمّ إرسالي إلى جانب سلطان مسقط، بعثت التقارير حول إجراءاتي ونواياي، وتلقيت تعليمات من وزير الخارجية تخولني اتخاذ الإجراءات بالتنسيق مع الصلاحيات الممنوحة للقوات البحرية، ولم أتولَ أي أمر على البر. كما وفدت سفينة حربية يحمل قائدها إذناً باستعمال القوة، فكانت الغارات العنيدة على حليفنا والتي توعدته بالدمار، وسلب ونهب وسفك دماء رعيتنا هي مسوغاتنا لاستعمال القوة.

رسالة عام ١٨٣٤ غير المعلنة.

أود ببالغ التبجيل أن أسأل: هل كانت الحكومة لتستحسن قيامي برد السفينة الحربية ورفض تقديم العون للسلطان، وتركه للوهابيّة يفتكون به وهذا هو بالضبط ما سيقع إن كنت أريد التذرع برسالة عام ١٨٣٤ غير المعلنة؟

٥- ختاماً؛ لقد كان لي شرف خدمة الحكومة في أماكن تقع خارج تخومها وفي أكثر من صفة، ولربما تستطيع قلة قليلة أن تدرك ما نتكبده من أجواء وشعور بالنفي والقسوة هناك، وخير ما يكافئ به ضابط خدوم هو تقدير حكومته لجهوده،

وأنا على يقين من أن نظرة شاملة على الإجراءات التي اتخذتها بخصوص مسقط والوهابيين كفيلة بإقناع صاحب السعادة نائب الملك بأنّني بذلت أقصى ما لدي من جهد للقيام بمهمتي.

لي الشرف أن أكون خادمكم

(موقعه) المقدم لويس بيلي

(Lewis Pelly)

المعتمد السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية، خليج فارس.

القنصلية البريطانية

مسقط، الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر للعام ١٨٦٦

الوثيقة رقم (٢٤)

رقم ٨٣ للعام ١٨٦٦

الدائرة السياسية

من: المقدم لويس بيلي (Lewis Pelly) المعتمد السياسي المقيم لصاحبة الجلالة البريطانية، خليج فارس

إلى: حضرة، سي. غون (C. Gonne)

أمين سرّ الحكومة. بومباي

سيدي،

لي كلّ الشرف بأن أعلمكم عن وصولي البارحة إلى بوشهر، مروراً بمسقط التي قضيت فيها أسبوعاً. كلّ الأمور هناك مرتبة كما يجب وكما هو وارد في رسالتي قيد الذكر، رقم ٣٦ للعام ١٨٦٦.

٢- توجهت من مسقط قاصداً مركز البرقيات في مسندم حيث وجدت كلّ شيء كما ينبغي أن يكون عليه، فيما أخذت السفينة المزودة بالمدافع موقعها.

٣- يجدر بي أن أشير إلى أن القبائل العربية حول الخليج على خير ما يرام من الهدوء وتظهر ميلها إلى الصلح. وبالرغم من أن الحكومة تدرك أن لا شيء أسوأ في نظري واعتقادي من استخدام القوة ضدّ الشرقيين، إلا أنّني أعتقد أن صاحب السعادة لربما يتفق معي بأن المقارنة بين واقع الحال في هذه المناطق في الوقت الراهن، وواقع الحال في العام الماضي تفضي إلى نتيجة مؤداها أن استخدام القوة كان ضرورياً، وأن النهج الذي تمّ انتهاجه كان موفقاً بِكُلّ معنى الكلمة رغم ما صحبه من ملاحظات لم أتوقعها.

٤- بطلب من (The Prince Consort of Fars) فإنني لن اذهب للقائه في شيراز، كما يجدر بي أن أضيف بأن سموه يعرض علينا حرية التصرف في كلّ ما يتعلق بالساحل الفارسي.

لي الشرف أن أكون خادمكم

(موقعه) المقدم، لويس بيلي

(Lewis Pelly)

المعتمد السامي لصاحبة الجلالة البريطانية، خليج فارس.

الوثيقة رقم (٢٥)

رقم ٢٢٦ للعام ١٨٦٦

الدائرة السياسية

من: حضرة، سي. غون (C. Gonne)

أمين سرّ الحكومة. بومباي

إلى: أمين سرّ الحكومة الهندية

الدائرة الخارجية

سيدي،

استمراراً للمراسلات السابقة المتعلّقة بشؤون مسقط، تمّ تكليفي بطلب من حكومة الهند، أن أرسل إليكم بنسخة من رسالة المندوب السياسي في خليج فارس رقم ٣٦ والمؤرخة في الثالث عشر من الشهر المنصرم، المرفقة طيّ هذه الرسالة، والتي يفيد فيها المقدم بيلي بأن لديه ما يخوله تعديل الانتقادات التي وجهتها إليه حكومة الهند. كما أرفقت طيّ هذه الرسالة نسخة من رسالة تالية للمندوب السامي والتي تحمل الرقم ٨٣ المؤرخة في الحادي والعشرين من الشهر المنصرم والتي يقدم فيها تقريراً عن واقع الحال في مسقط.

٢- بإرسالي لهذه الوثائق، ينبغي علي أن أرفع رغبة الحكومة الصادقة بأن يتم تعديل الانتقادات التي وجهت إلى المقدم بيلي في رسالة حكومة الهند ذات الرقم ١٦ ورسالتها ذات الرقم ٥٢٩، المؤرختين في الرابع عشر من آذار/ مارس والثالث

والعشرين من أيار/ مايو لعام ١٨٦٦ ، آخذين بعين الاعتبار التوضيح الذي أرفعه الآن والنتائج النهائية لجهود المقدم بيلي، ولتمنحوه استحسان سعادة الحاكم في القنصلية.

لي الشرف أن أكون خادمكم

(موقعه) سي. غون

(C. Gonn)

أمير سرّ الحكومة

قصر بومباي

الخامس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر لعام ١٨٦٦

الوثيقة رقم (٢٦)

بسمه تعالى

يحظى الكتاب بمطالعة جناب عالي الجناب الأجل الأكمل الأمجد المحترم ذي المكارم الوفية والرتبة السنية دام له العز والإقبال والحظ والكمال المعظم كرنل بيلي نايب الدولة الإنكليزية.

أما بعد فالباعث لتحرير الكتاب هو السؤال عن حالك وإننا قد رجعنا لمسكد بحمد ذي الجلال على أحسن حال بعد فتح البلد البريمي بحرب كان نحو أربعة أيام فقتل بعض من قتل من العدو وتهدمت بعض حصونهم بضرب المدفع، ولما ضاق بهم الأمر ورأوا أنهم لا طاقة لهم بالمقابلة سلموا الأمر كرهاً وطلبوا الأمان على أنفسهم وما أرادوا من أموالهم من خيل ومن ركاب فأعطيناهم تفضلاً بالإيجاب ونزلوا على ذلك وانصرفوا مرتحلين إلى ناحية الشمال وقد أراح ربنا عباده من الوهابيّة المعتدين أخرجهم أذلة وهم صاغرون ورأينا أهل تلك الأطراف في أسوأ حال مما كان يغشاهم من جورهم الشنيع وظلمهم الفجيع ورجعنا عليهم جميع ما انتهبوه من أموالهم واغتصبوه من أملاكهم وقرة أعينهم بزوال المكروه عنهم وحمدوا ربهم على ذلك أنه هو القادر المالك واستقروا في ديارهم آمنين هذا والمرجو من عميم ألطافكم أن تنظروا بعين استعانات وأن تكون لنا حسب رجائنا والظن فيك جميل ومأمولنا فيك عريض طويل ومهما بدا لك من غرض يقضي بعين القدرة والمرام.

حرر الكتاب يوم جمادى الأولى سنة ١٢٨٤

السواد مطابق الأصل

الأقل عبد المحمد منشي السركاري

ختم الإمام

هذا من إمام المسلمين عزان بن قيس بن عزان بن قيس الإمام مسكد = مسقط

بسم تعالى

[illegible]

الكمال والحظ والاقبال

يعلم الكتاب طالعه جناب عالي الجناب الاجل الاكمل الاجل المحترم ذو المكارم الوفية والنسب السنية دام له العز

بعد اما بعد فالباعث لتحرير الكتاب هو السؤال عن حالك وانا قد رجعنا المسكن بمحمد ذي الجلال على احسن حال

بعد فتح البلد البريمي جبر كان نحو اربع ايام فقتل بعض من قتل من العدو وتهدمت بعض حصونهم

على المدافع ولما ضاق بهم الامر وردوا انهم لا طاقة لهم بالمقابلة سلموا الامر كرها وطلبوا الامان على نفسهم

وما ارادوا من اموالهم من خيل وركاب فاعطيناهم تفضلا بلا ايجاب ونزلوا على ذلك وانعرفوا

مرتحلين الى ناحية الشمال وقد ارحنا عباد الله من الوهابية المعتدين اخرجناهم اذلة وهم صاغرون

ورأينا اهل تلك الاطراف في اسوء حال مما كان يغشاهم من جورهم الشنيع وظلمهم الفجيع

ورجعنا عليهم جميع ما انتهبوه من اموالهم واغتصبوه من املاكهم وقرت اعينهم بزوال المدروس

عنهم وحمدوا ربهم على ذلك انه هو القادر المالك واستقروا في ديارهم آمنين هذا

والمرجو منكم ايها الطائفة ان تنظروا بعين استعانتك وان تكون لنا حسب رجائنا وظننا

فيك جميل وان مولانا فيك عريض طويل ومهما بدا لك من غرض نقضي بعين القدرة والكرامة

حرر الكتاب يوم جمادى الاولى سنة ١٢٨٦

محل مهر عزان بن قيس

من امام المسلمين عزان بن قيس بن عزان بن قيس بن الامام

النقل مطابق للاصل
الاقل عبد المجيد منشي السركاري

الوثيقة رقم (٢٧)

من كرنل بيلي باليوز خليج فارس إلى جناب سامي المناقب والألقاب وعمدة الأماجد والأطناب وزبدة الأفاخم والأنجاب جناب السيد عزان بن قيس المحترم.

المحب الأفخم الأحشم المراد به والمشار إليه سلمه الله تعالى من شرّ الأشرار ووقاه من كيد العدوان والفجار آمين.

أما بعد فالمراد من تحرير كتاب الوداد وذريعة الإخلاص والاتحاد هو إبلاغكم بجزيل السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته ورضائه ثمّ السؤال عن تلك الذات الحميدة والصفات المجيدة اللتين هما عندنا غاية القصد والمراد من ربّ العباد ولا يخفى بأن قد وصل إلينا كتابكم المعقولية المؤرخ في يوم جمادى الأول الذي تعرفنا عن هجومكم وتسخيركم البريمي ومن استرداد أملاك القاطنين في تلك الأطراف التي خذوهن طوايف الوهابي منهم وسواد كتابكم قد نرسل إلى الدولة الأنكليس في الهند وننتظر جوابه وأرادنا مرة ثانية نجيء إلى مسقط لكن يمنعنا بعض الكيفيات إلى الآن ولكن يحتمل عن قريب سنجيء هذا لما لزم قد صدعناكم به وأنتم في حفظ الله ورعايته والسلام.

حرر ١٥ ج ١ سنة ١٢٨٤

السواد مطابق الأصل

الأقل عبد المحمد منشي السركاري

جناب الشيخ عيسى بن علي ال خليفه

من كرنل بلي بالوز خليج فارس   الى جناب سامي المناقب والالقاب وعين الاعيان والانجاب وزبدة الاماجد والاصحاب الاماجد ووفاه

المحب الاجل الافخم الاحشم الاشيم المراد به والمشار اليه سلمه الله تعالى من الاشرار الاغيار

كيد العدوان والفجار آمين اما بعد فالمراد تحرير كتاب الوداد ودرر نعته

والاتحاد هو ابلاغكم بجزيل السلام ورحمة الله وبركاته ثم السؤال عن ذلك الذات

المحمدية والصفا المحبة اللتان هما عندنا غاية القصد والمراد من رب العباد

ولا يخفى بان قد وصل الينا كتابكم المعقولية المورخ في يوم جمادى الاولى

الذي تعرفنا فيها من مجيئكم ونسخة كتابكم البرهمي ومن استرداد املاك القبائل

في تلك الاطراف التي اخذوها من طوائف الوهابي منهم وسواد كتابكم

قد ترسل الى الدولة الانكليس في الهند وننتظر جوابه وارادنا من تم عينة

ثاني نجي الى مسقط لكن يمنعنا بعض الكيفيات الى الان ولكن محتمل

سنجي هذا بالزم قد صدعنا لكم به وانتم في حفظ الله ورعايته والسلام

حرر ١٥ ج ١ ١٢٨٦

السواد مطابق الاصل
الامل عبد المحمد منشي السركاري

الوثيقة رقم (٢٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

من إمام المسلمين عزان بن قيس إلى الشيخ المحب الأكرم الاحشم علي بن جبر ابن محمد الجبري سلمه الله تعالى سلام عليك

أما بعد فقد وصل عندنا الشيخ جمعة بن سعيد المغيري يذكر عنك مرادك الخروج من الحصن على أن تتخلى عنه وتقبضنا إياه على أن نرد إليك مالك الذي اشتريته بنفسك ونعطيك الأموال التي خلفها جدك عطية قائمة ما دمت في هذه الدولة ومستقيما على طاعة الله تعالى وموافقة المسلمين فقد رضينا بذلك وأتممناه لك وأعطيناك إياه إن صدقت في قولك ووقفت على هذا الشرط ولا تخامرك فينا الشكوك وعليك الأمان على نفسك ومالك وعلى ذلك عهد الله وميثاقه والسلام. تاريخ ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٨٤هـ هذا مني وبأمري وعليه العمل كتبه إمام المسلمين عزان بن قيس.

أيها الشيخ الولد علي بن جبر هذا الخطاب عليه العمل وعهد الإمام نحن فيه وعليه وعلى ذلك عهد الله ورسوله وكتبه محمد بن سليم بيده.

أيضا من طرف الزانة والعيش مدخولات في الشرط ولك الثمن كتبه محمد بأمر إمامه عزان بن قيس وخط سادتنا هؤلاء عليه العمل وبه نحن راضون ولهم موافقون إن شاء الله كتبه خادمهم أخوك الناصح لك صالح بن علي بيده.

أيها الشيخ العزيز المحترم وصلنا بيد سيدنا الإمام والأشياخ في طلب ما أردت وها هو لك حاصل في صكوكريم واضحة أن صح ما له قصدت ولا بعد هذا عذر ولا ملام ونحن به شاهدون لك وعليك كتبه خادم المسلمين سالم بن عديم بن صالح الرواحي بيده.

نقلته من نسخة أصلية وأنا العبد إبراهيم بن سعيد العبري بيده ومن أول الكتاب إلى تمام التاريخ أشبه بخط شيخ المسلمين العلامة المحقق سعيد بن خلفان الخليلي رحمة الله عليه وعليهم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

بسم الله الرحمن الرحيم نقل من أصل

من امام المسلمين عزان بن قيس الى الشيخ المحب الاكرم الاحشم علي بن جبر بن محمد الجبري سلمه الله تعالى سلام عليك
اما بعد فقد وصل عندنا الشيخ جمعة بن سعيد المغيري يذكر عنك مرادك الخروج من الحصن
على ان تتخلى منه ونقبضنا اياه على ان نرد اليك مالك الذي اشتريته بنفسك ونعطيك الاموال
التي خلفها جدك عطية قائمة ما دمت في هذه الدولة ومستقيما على طاعة الله تعالى
وموافقة المسلمين فقد رضينا بذلك واتممناه لك واعطيناك اياه ان صدقت في قولك
ووقفت على هذا الشرط ولا تخالف امرك فينا الشكوك وعليك الامان على نفسك
ومالك وعلى ذلك عهد الله وميثاقه والسلام تاريخ ٩ جمادى الاولى سنة ١٢٨٦
هذا مني وبامري وعليه العمل كتبه امام المسلمين عزان بن قيس
ايها الشيخ الولد علي بن جبر هذا الخطاب عليه العمل وعهد الامام بحر به وعليه وعلى ذلك
عهد الله ورسوله كتبه محمد بن سليم بيده
ايضا من طرف البراءة والمعتبرين هو لازم في الشرط واكالثمن كتبه محمد بامر امامه عزان بن قيس
وخط سادتنا هؤلاء عليه العمل وبه نحن راضون ولهم موافقون ان شاء الله كتبه
خادمهم اخوك الناصح لك صالح بن علي بيده
ايها الشيخ العزيز المحترم وصلنا بيده سيدنا الامام والاشياخ في طلب ما اردت وها هو لك
حاصل من حسن كريم واضحة انه صح ما له قصدت والا بعد هذا لعذر ولا ملام وبحريه شاهد
لكم وعليكم كتبه خادم المسلمين سالم بن عديم بن صالح الرواحي بيده
نقلته من نسخة اصلية وانا العبد ابراهيم بن سعيد العبري بيده ومن اول الكتاب الى تمام التاريخ
اشبه بخط شيخ المسلمين العلامة المحقق سعيد بن خلفان الخليلي رحمة الله عليه وعليهم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الوثيقة رقم (٢٩)

ر/ ١٥/ ٦/ ٣

رقم ١٧٨١

القسم السياسي

قلعة بومباي الثالث من حزيران/ يونيو ١٨٦٩

المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

رقم ٦٥ بتاريخ ١٢ نيسان/ أبريل ١٨٦٩

إشارة إلى القرار الحكومي رقم ٧٤٢ بتاريخ ٦ آذار/ مارس ١٨٦٩، وإلى رسالة العقيد رجبي رقم ٥٢ لسنة ١٨٦٠ صفحة ١١٢، فإن محضر اللجنة لم يتضمن "أمير ويلز" ضمن السفن التي خلفها السلطان الراحل السيد سعيد.

وأنّه في حال ما قررت الحكومة إرسال السفينة "الرحماني" إلى بومباي للبيع فلا داعي للاعتراض على ذلك. لأنه يفترض أن نفس الحكم ينطبق على سفينة "أمير ويلز".

نسخة من الحكم الصادر

قدم المترجم الشرقي للحكومة ترجمة لرسالة من صاحب السمو السيد تركي رقم ٣٣٧ بتاريخ ١ أيار/ مايو ١٨٦٩. للإحاطة علماً بشراء حاجي أحمد إحدى السفن المملوكة لحكومة مسقط ويطلب فيها أن تلغي الحكومة عملية البيع وأن تمنع السفينة الراسية حالياً في ميناء بومباي من مغادرة الميناء.

القرار

إن صاحب السعادة الحاكم بالقنصلية يعلم باعتراض السيد تركي على بيع

السفينة "أمير ويلز" ويود إعلامه بأنه لا يبدو أن تلك السفينة هي ملك للدولة. ولو كانت كذلك فإن الحكومة لا ترى بموجب الظروف الراهنة داعي للتدخل.

توقيع: سي غون

(C. Gonn)

أمين سرّ الحكومة

إلى: المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

ملاحظة: لقد تمّ إبلاغ صاحب السمو السيد تركي بذلك مباشرة.

الوثيقة رقم (٣٠)

رقم ٣٣٧ في ١٨٦٩

١ أيار/مايو ١٨٦٩

مضمون رسالة من صاحب السمو السيد تركي

إلى صاحب السعادة حاكم مومباسا

استلمت وأمر بترجمتها بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٨٦٩.

أستميحكم عذراً بإبلاغ سعادتكم بان أخي السيد ثويني يمتلك أربع سفن ثلاث منها ملك للدولة وواحدة واسمها (رحماني) تعود له شخصياً. ولقد اشترى حاجي أحمد بمبلغ ثمانية آلاف دولار واحدة من تلك السفن الثلاث من ابن أخي سالم. ثمّ باعها بعد ذلك إلى بنيه ولكونها ملك للدولة فلا يمكن أن تباع وانتم يا صاحب المعالي تعرفون أكثر بمثل هذه الأمور وهذه السفينة في ميناء بومباي وأطلب من معاليكم إلغاء بيعها ومنعها من المغادرة. وماذا يجب أن أورد أكثر من ذلك؟ أتمنى لكم السعادة الدائمة.

توقيع : وارندر بندتنغ

المترجم الشرقي للحكومة.

الوثيقة رقم (٣١)

إلى: السيد عزان بن قيس

مسقط

بتاريخ ١٣ صفر

٢٦ أيار/ مايو ١٨٦٩

بعد التحيّة. . .،

لقد علمت بسوء الفهم الذي حصل بينكم وبين العقيد ديزبرو (Disbrowe) والمتعلّقة بإرسالكم للذخيرة إلى بركاء. لقد تناقشت مع العقيد دزبرو بهذا الموضوع وكان ردّ فعله بأنه لا يعتقد بأن الحكومة البريطانية ترغب بأن تمنع إرسال ذخيرة من مسقط إلى بركاء أو إلى صحار أو إلى أي ساحل عُماني آخر. وذلك لأنها ضرورية لصيانة حدود البلاد وموانئها.

لكن ما تعترض عليه الحكومة البريطانية فعلياً هو القيام بتحرّكات بحرية قبالة أي ساحل آخر على سبيل المثال الخليج الفارسي أو بندر عباس أو ساحل مكران.

فإذا وافقت على متابعة هذا الاتفاق والتقيّد به والتعهد لي بحماية أرواح وممتلكات كلّ الأشخاص البريطانيين، وكذلك بأن يحصل الوكيل البريطاني على حماية كاملة من التحرش وسيكون له مطلق الحرية، فسأكون سعيداً بالاتصال بالعقيد دزبرو لترتيب عودته إلى الشاطئ وإعادة رفع العلم على القنصلية.

لقد اخبرني الشيخ ناصر أمس بأنكم ترغبون بالاتصال بي وأنكم سترسلون رسالة بيده إلينا هذا الصباح. فإذا كنتم ما زلتم راغبين بإرسالها فسأكون سعيداً بإرسالها إلى الحكومة في مركب البريد البحري المتوقع وصوله اليوم.

توقيع: العقيد ركن لويس بيلي

(Lewis Pelly)

قنصل صاحبة الجلالة البريطانية والمقيم السياسي في الخليج الفارسي

الوثيقة رقم (٣٢)

إلى: العقيد بيلي (Pelly) المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

مؤرخة في ليلة ١٤ صفر ١٢٨٦

٢٦ أيار/مايو ١٨٦٩

لقد استلمت رسالتك وفهمت محتواها والتي تشير إلى إمكانية أن أتحرّك فيما بين مناطقي بحراً من رأس الحد إلى صحار، وأنكم لا تمانعون ذلك التحرّك إذا ما كان يستهدف حماية القوارب العُمانية والمواطنين. وهذا مقنع وأنا أشكرك عليه.

وبخصوص ما تطرقتم له عن سواحل مكران وبندر عباس فأنا لا أعير اهتماماً لهذه الأمور حالياً. أتمنى أن تستشيروا حكومتكم عن ماهية الأعراف بيننا على ضوء ما كان متبعاً بيننا إبان حكم السيد سعيد بن سلطان وطبقاً للترتيب الذي حصل بينه وبين الحكومة البريطانية.

أنا على أتم الاستعداد لأن أعامل بشرف واحترام أي شخص تحت الحماية البريطانية وسوف لن يمسهم أي ظلم. وسوف أقوم بعمل كلّ ما من شأنه إرضاء الحكومة.

و لا بُدَّ أنّكم قد علمتم بأنه ومنذ استلامي للحكم وليومنا هذا فإنه لم يقع أي عمل مسيء من أي نوع تجاه أي شخص بريطاني. ولم تسمع منذ وصولك إلينا عن أي مواطن بريطاني قد اشتكى من أحد أو أنّه قد عانى بأية طريقة. وهذا سيعطيك فكرة واضحة عن ما مضى.

من: إمام المسلمين عزان بن قيس

الوثيقة رقم (٣٣)

نسخة ترجمه أصلية

التوقيع: القبطان سيدني سميث (Sidney Smith)

مساعد المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

أستسمح سعادتكم بان تتحدثوا إلى العقيد دزبرو (Disbrowe) وتطمئنوه وأن تقنعوه بالعودة إلى منزله ورفع العلم البريطاني مرة أخرى. وأمل أن تترجوه بأن لا يصغي إلى قصص المخادعين. وسوف يلقى مني كلّ الاحترام وسينعم بالراحة التامة. هذا ما يجب أن أخبرك به.

ختمت في ليله ١٤صفر ١٢٨٦

لقد ترجمت الخلاصة

توقيع: القبطان سيدني سميث (Sidney Smith)

المساعد الثاني للمعتمد السياسي - الخليج الفارسي

الوثيقة رقم (٣٤)

من: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي في مسقط

إلى: السيد عزان بن قيس

مؤرخة بتاريخ ٢٧ أيار/ مايو ١٨٦٩ مسقط

لقد استلمت رسالتك المؤرخة بتاريخ ١٤ صفر (٢٦ أيار/ مايو) وأشكرك على العبارات الرائعة التي تضمنتها الرسالة.

لم تكن لدي النية لإعادة رفع علم جلالتها حتّى وصول الأوامر الحكومية بذلك ولقد ذكرت لك ذلك سابقاً.

ولقد توسط بيننا العقيد بيلي (Pelly) وترجاني لرفع العلم وفي نيتي أن أقوم برفعه في الحال ولقد كتبت لي بأنك تأسف بأنّني قد اعتبرت أنّك أهنت علم صاحبة الجلالة في حين إنّك لا تنوي أن تتعرض للعلم بأية إهانة.

وألاحظ بان العقيد بيلي (Pelly) يضع تفسيراً ألطف وأكثر انفتاحاً من تفسيري أنا لأوامر سيادة نائب الملك في القنصلية المتعلّقة بالبحر.

توقيع: هربرت ديزبرو

(Herbert Disbrowe)

الوثيقة رقم (٣٥)

المرفق ٣٣٢

من: السيد عزان بن قيس

إلى: الوكيل السياسي في مسقط

بتاريخ ١٥ صفر ١٢٨٦ (٢٧ أيار/ مايو ١٨٦٩)

هذا هو المقصود ولكن في الأصل وبشكل واضح فيما يخص إنزال علمكم، استنتج من خلال قراءتي لرسالتك بأنك تأسو كثيراً للموقف الذي اضطرك إلى إنزال علمكم، وأنك ترى الحاجة إلى إبداء الاحترام لحكومة جلالتها.

إننا لم نقصد الإساءة إليكم أو جرح مشاعركم وإن قولك إننا قد فعلنا ذلك قد أساءنا كثيراً ونحن منزعجون منه. نحن لا نستحق ذلك وحكومتكم عزيزة علينا. نحن نستسمحكم عذراً وأن تعيدوا علمكم إلى الشاطئ. دعونا ننسى الماضي وسوف نكون متفاهمين في المستقبل وتجدون منا كلّ الترحاب. نسأل الله العون.

مختومة من قبل عزان بن قيس

ترجمة نسخة أصلية

الوثيقة رقم (٣٦)

رقم ٣٠٧ لسنه ١٨٦٩

من: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

قنصل صاحبة الجلالة البريطانية والوكيل السياسي

مسقط

إلى: العقيد ركن لويس بيلي (Lewes Pelly)

قنصل صاحبة الجلالة البريطانية والمقيم السياسي

الخليج الفارسي.

بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو ١٨٦٩

مسقط

سيدي،

يشرفني أن أبلغكم بوصول رسالتكم المرقمة ٢٥٢ بتاريخ اليوم.

٢- ألاحظ بأنكم تفسرون تعليمات سيادة النائب في القنصلية المتعلّقة بالتحرّكات البحرية في (غير مقروءة) أقل صرامة مما أظن. وبخصوص هذا الموضوع فسوف يكون لي الشرف لأبلغكم بالمزيد من الملاحظات حالما يتسع الوقت.

٣- أشكرك على الأسلوب الودي والذي قمتم من خلاله بطمأنتي بقناعتكم الكاملة بأن كلّ ما قمت به كان بوحي كامل من الإحساس بالواجب العام تحت ظروف بالغة الصعوبة وأنّه تحت كلّ الظروف الطارئة فلقد تصرفت بحكمة وبما هو من شانه أن يجنبنا استخدام القوة

٤- أود أن أبلغك بأنك أرسلت لي جواباً واحداً فقط من أجوبة السيد عزان لك وهي الرسالة المؤرخه في ٢٦ أيار/مايو، ولقد وعدتني بأن ترسل لي ملخصاً مترجماً لرسالتي الرد التي بعثها لكم فهل تتكرم بإرسال الوثائق المطلوبة؟ فهي ربما تضمنت ما يكفي من تعابير الندم على امتلاك (فقرة غير مقروءة) هذا ما فسر لي بالنسبة إلى موضوع البريطانيين. وبكلمات أخرى فإن هذه الرسائل تعبر عن أسف لإهانة علم جلالتها.

٥- إني أتوقع إجابته. وآمل ومن خلال توسطكم وبناء على طلبكم أن أكون قادراً على إعادة رفع العلم فوق الوكالة السياسية ظهر اليوم.

٦- لا يتسع لي الوقت حالياً للحديث أكثر عن هذا الموضوع.

لي الشرف أن أكون خادمكم المطيع.

هربرت ديزبرو

(Herbert Disbrowe)

الوثيقة رقم (٣٧)

الرقم ٣٥٣ لسنة ١٨٦٩

من : العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي في مسقط

إلى : سي. غون (C. Gonne) **المحترم**

أمين سرّ الحكومة - بومباي

القسم السياسي

٢٦ حزيران/يونيو ١٨٦٩ مسقط

سيدي..،

هناك حالتان من الظلم تعرض لها الرعايا البريطانيون تتطلب منا أن نرفع بها تبليغاً رسمياً.

الاستيلاء غير القانوني في البحر والتدمير الذي تمّ في ساحل بركاء لأملاك أحد الرعايا البريطانيين المقيمين في مسقط حبيب بن داود من التبغ.

١- إلقاء السلطات القبض على عدد من الرعايا البريطانيين وسجنهم في صحم (على بعد أميال قليلة من صحار) لأنهم حلقوا ذقونهم.

٢- وقد تمّ إبلاغ الخليلي الحاكم المحلي عن الحالتين. كما تمت الإشارة إلى الحادثة الأولى في رسالتي العاجلة للحكومة والمرقمة ٣٤٠. واستمرت متابعتي للوضع الراهن لكلتا الحالتين.

٣- لقد تحدثت مع الشيخ ناصر، وقد كان هو وسيلة التواصل بيني وبين

الحكومة المحلية، بما يتعلق بوجهات النظر بخصوص العدالة والمساواة. وقد أوصيت كذلك بأنه يجب بعث رسائل إلى حكام كلّ الموانئ والسواحل بين مسقط وصحار والطلب من كلّ منهم القيام بواجبه من أجل حماية الرعايا البريطانيين القاطنين في تلك الثغور (الموانئ) وهو ما من شأنه في حال تطبيقه بأمانة تجنب المزيد من المضايقات والمتاعب لأي من الأطراف. ولقد وعدني الشيخ ناصر وعوداً قاطعة في هذا المجال ورجع بعد يوم من ذلك في الوقت المحدد وهو يحمل بين يديه رسالتين مفتوحتين كانت إحداهما من الخليلي لوالي بركا يطلب منه الحضور إلى مسقط بشأن موضوع التبغ المحروق في ساحل بركا، والرسالة الأخرى كانت من الخليلي إلى السيد عزان، يرجو منه أن يتقصى الحقيقة في تلك المظالم وتطبيق أشدّ العقوبات بشأن الخارجين عن القانون وتحذير القائمين على جميع الموانئ التي تقع تحت سلطته من مغبة عدم حماية الرعايا البريطانيين. وقد تمت قراءة الرسالتين لي وكانتا جيدتين وقد تمنيت في ذلك الوقت أن يكون بمقدوري إبلاغه بأن يُجري المزيد من التعديلات على تلك الشكاوى آنفة الذكر.

٤- وفي الأمس تمّ استدعاء الشيخ ناصر إلى الوكالة السياسية. وقد أغلظت عليه بالقول في ما يتعلق بالممارسات المزعجة وقد أخبرته بأنّني قد رفعت من التفاصيل قضية بركا إلى صاحب السعادة الحاكم في القنصلية البريطانية، والذي كان بانتظار المزيد مما أرفعه من التقارير. وقد كانت لهجتي مع الشيخ حادة ومباشرة إلى حدّ ما لممارسة الضغط من أجل تحقيق العدالة. وكما أعتقد إن الشيخ ناصر قد رأى أنني لا أقبل أي تهدئة للموضوع مطلقاً. وقد غادرني لكي يبلغ الأمر للخليلي. وفي هذه الرسالة لا يمكنني إعطاؤكم المزيد من التفاصيل.

وقعت من قبل العقيد هربرت ديزبرو

(Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي- مسقط

الوثيقة رقم (٣٨)

رقم ٣٥٥ عام ١٨٦٩

من: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)، الوكيل السياسي في مسقط

إلى: العقيد غون المحترم (C. Gonne) أمين سرّ الحكومة في بومباي،

القسم السياسي

مسقط في ٢٦ حزيران/يونيو ١٨٦٩

سيدي،

في العشرين من الشهر الحالي، تلقيت رسالة من سمو السيد سالم، حاكم مسقط السابق مؤرخة بتاريخ ٢٦ من الشهر الماضي.

٢- ومن الواضح أنّه قد تمت كتابة تلك الرسالة في دبي ومن ثمّ أرسلت عبر الخليج إلى نزوى، إلى شيخ نزوى والذي قام بإرسالها إلي مع رسالة مجاملة منه.

٣- لي الشرف أن أرفق ترجمة الرسالة.

٤- من خلال محتويات الرسالة، فإن صاحب السعادة الحاكم في القنصلية يلاحظ أن السيد سالم قد هدد في السادس والعشرين من الشهر الماضي بأنه سوف يستولي على مسقط وبمساندة من أهل عُمان.

٥- ويبدو أن السيد سالم موجود حالياً في إزكي على بعد مسيرة أيام من مسقط، وأن السيد عزان قد يكون في الخابورة وأن الشيخ صالح إما أن يكون معه أو في مكان ما بالقرب منه. (الخابورة تقع على بعد ١٩ ميلاً جنوب صحم. وصحم تقع على بعد ١٤ ميلاً جنوب صحار).

٦- إن الإشاعات هنا كثيرة ومتضاربة بحيث أجد صعوبة بالغة في تميز

الصحيح منها عن الكاذب، ولهذا فقد رأيتُ وعن قصد أن أقوم بتسليم تفاصيل ما لدي من معلومات استخبارية موثوقة تعتمد على الغربلة والتمحيص لكي يكون باستطاعتكم التواصل مع آخر المعلومات المعتمدة قبل أن تغادر الباخرة في اتّجاه الجنوب (والمتوقع غداً).

٧- كلّ ما أعرفه الآن أن الخليلي هو بطل في الحكم الاستبدادي، وأن التجارة شبه منقرضة، وأن محافظة مسقط منهكة وقلقة من الاضطهاد. وباختصار فإن سكان مسقط وأهل عُمان سوف يكونون حقاً أكثر تعاسة وقنوطاً، فهل أن العائلة المالكة سوف تستمر في هذا النهج من سوء الحكم والظلم؟ ومن الممكن تماماً أن الناس المدفوعين باليأس والإحباط سوف يقذفون بعيداً بهذا الكابوس الذي يقرع حياتهم. لكن المعضلة هي في عدم وصول سمو السيد تركي وفي هذه الحالة من يا ترى سينتخبونه ليكون سلطاناً عليهم؟

توقيع: العقيد هربرت ديزبرو

(Herbert Disbrowe)

الوكيل السيامي مسقط

الوثيقة رقم (٣٩)

رقم ٣٥٥ عام ١٨٦٩

من: سمو السيد سالم، الحاكم السابق لمسقط

إلى: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي

التاريخ: ١٥ صفر ١٢٥٦هـ ٢٦ أيار/مايو ١٩٦٩

من الواضح أنّه قد تمّ كتابة تلك الرسالة من دبي وتم استلامها في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٦٩ في مسقط.

لقد سمعت بوصولك لمسقط وأنا مسرور للغاية بما وصلني من تقارير لأنك أنت صديقي القديم وأنا أشكر الله على ذلك.

إنّني على ثقة من أن الجهود التي تقوم بها نيابة عني لا يمكن أن تشبه ما يقوم به الآخرون. في هذا اليوم غادرنا الشاطئ الشمالي وإن وجهتنا هي المنطقة الشرقية.

لقد بقينا في دبي لفترة طويلة حتّى تمّ التوصل إلى ما يشبه الحلف من قبل جميع العُمانيين الموجودين هناك والذي أدخل الاطمئنان إلى قلوبنا. وقد رحلنا في ذلك التاريخ للالتحاق بالعُمانيين الآخرين، وقد سألنا الله أن يعيننا ويبارك لنا في ما نريد القيام به وتنفيذه بحيثُ إنَّ الذين كانوا يتحركون بيننا لم يتعرضوا لأية مقاطعات أو اعتراضات.

إننا ننبهكم في ما يتعلق بالرعايا البريطانيين (وهم كثرة) في مسألة الإهانات والتجريح التي قد يتعرضون لها لأنّني وأنت كشخص واحد. إننا لا نتحمل أبداً السكوت على مثل تلك الإهانات والتجريح الذي تمّ توجيهه إليهم. دعهم يهتمون

بممتلكاتهم وسوف نبلغك قبل حدوث أي شيء. إن لديك من الذكاء وبعد النظر والكفاءات الشخصية التي لا يمتلكها الآخرون.

(تاريخ الرسالة ١٥ من الشهر الحالي)

لقد غادرنا دبي في الخامس عشر من الشهر الحالي وفي فترة قصيرة وبفضل الله سوف نكون بقربك. إننا نخبرك أن هؤلاء الناس مذنبون بممارسة الظلم والاضطهاد وقد دخلوا بلدي عن طريق الخداع والمؤامرات. إننا كنا غير مبالين ولم نأخذ حِذرنا بالقدر المطلوب. ولهذا، فقد سنحت لهم الفرصة هناك، وإلا فإنهم لم يكونوا مؤهلين لتنفيذ تلك المهمة. لقد شاء الله ذلك وأننا واثقون بالله. إننا نطلب منك المساعدة في جميع شؤوننا. وإنّ رأينا فيك حسن ولتكن دائماً في رعاية الله وحفظه.

لا تتردد في الكتابة إلينا باستمرار لنكون على علم برغباتك وحاجياتك.

التوقيع: سالم

الوثيقة رقم (٤٠)

من: السيد عزان بن قيس

إلى: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي

التاريخ: ٢٩ ربيع الأول ١٢٨٦

١١ تموز/يوليو ١٩٦٩

لا يخفى عليك أن هذه السفينة "أمير ويلز" هي إحدى السفن العائدة لدولة عُمان وأنها تابعة لنا، وأن أخي سالم بن ثويني قد أخذها منا بوساطة من والدي هلال بن أحمد لنقل حقّ ملكيتها إلى عائلته كما سمعت. وقد تمّ ذلك وكان المفروض أن تكون ملكنا. والآن وقد شاء الله أن يأتي بها لنا إلى مسقط. وهي الآن بأيدي بعض رعاياك ونحن نطلب إعادتها لنا من خلالك. وها نحن نبلغك بما نراه أمراً أساسياً.

التوقيع: السيد عزان بن قيس

خلاصة الترجمة

توقيع: العقيد هربرت ديزبرو

(Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي - مسقط

الوثيقة رقم (٤١)

رقم ٩٥٥

من: دبليو. إس. أستون كار (W. S. Aston Karr) المحترم

أمين سرّ الحكومة الهندية

إلى: سي. غون (C. Gonne) المحترم

أمين سرّ الحكومة في بومباي

التاريخ: ١٣ تموز/يوليو ١٨٦٩

وزارة الخارجية - القسم السياسي

سيدي،

لقد أمرني سعادة نائب حاكم عام الهند أن أؤكد استلام رسالتكم والمشار إليها في الهامش (رقم ٢٨٨ المؤرخ في ١٢ أيار/مايو - ٢٥٦ المؤرخ في ٢٦، و٢٦١ المؤرخ في ٢٨ من حزيران/يونيو)، وأن أبلغكم بوجهة نظر الحكومة حيث صادقت بالكامل على ما ورد في الرسالة المؤرخة في ٢٨ من الشهر الماضي بخصوص مسقط.

٢- وبمقتضى الأوضاع التي وصفها العقيد بيلي (Pelly) والعقيد دزبرو (Disbrowe) فمن غير المرغوب فيه أن تعطي حكومة الهند الأولوية للاعتراف بعزان بن قيس كحاكم لمسقط.

٣- ليس هناك نية في اتخاذ أي إجراء في قضية عقد إيجار ميناء بندر عباس في الوقت الحاضر.

التوقيع: دبليو. إس. أستون كار

(W. S. Aston Karr)

أمين سرّ حكومة الهند.

الوثيقة رقم (٤٢)

إلى: السيد حمود بن سليمان والشيخ محمود بن الشيخ عبد الله

مبعوثي صاحب السمو السيد ماجد سلطان زنجبار

سيدي،

إن سعادة الحاكم في القنصلية قد أخذ بعين الاعتبار رسالتكم المؤرخة بتاريخ ٦/٢٣ الماضي والتي ذكرتم فيها أهداف إفادتكم إلى بومباي من قبل صاحب السمو سلطان زنجبار.

أولاً لقد ذكرتم بأن سموه يعتبر الاستيلاء على الحكومة في مسقط من قبل عزان بن قيس عاراً عليه، كونه سليل السيد سعيد. وإن سموه يرغب بعد إذن الحكومة البريطانية بإرسال حملة للاستيلاء على مسقط مجدداً. كما طلب سموه السماح للقبائل العربية بالانضمّام لسموه عبر البحر إذا كانوا يرغبون بذلك. رداً على ذلك فلقد تمّ إبلاغي بان أؤكد لكم على مقدار الاحترام الذي يكتنف سيادته في القنصلية تجاه ذكرى المغفور له صاحب السمو السيد سعيد وإلى الاهتمام الودي الذي يبديه سعادته لخير وصالح أسلاف سموه. لكن الأوامر التي تلقاها سعادة الحاكم من نائب الملك وحكومة صاحبة الجلالة في إنكلترا بشأن حفظ السلام في مياه الخليج الفارسي كانت دقيقة وواضحة ولا تقبل أي استثناء. وبناءً على هذه الأوامر فإن سعادته قد منع من المصادقة على أية حملة بحرية يقوم بها صاحب السمو سلطان زنجبار ضدّ مسقط.

وثانياً لقد لمحتم إلى رغبة صاحب السمو السيد ماجد بأن يأخذ صاحب السعادة بالاعتبار في ما إذا كان يجب تطبيق تعليمات السيد المستشار تشرشل بخلاف العرف المتبع من قبل سابقيه حيث تعذر عليه التمييز بين الهندوس والخوجات الذين سجلوا أنفسهم كمطالبين بحماية الحكومة البريطانية، وبين من لم يقم بذلك

ومعاملتهم جميعاً كخاضعين للقوانين التي يخضع لها البريطانيون.

إن سعادته يدرك أن الشخص الذي تلمحون له هو صاحب السعادة نواب الكوش والتي هي ولاية هندية تخضع لحماية الحكومة البريطانية. وإن الموضوع المحدد والذي بناء عليه يقاس مدى ولاء هؤلاء الأشخاص للقانون البريطاني وهو قانون تجارة العبيد. وقد أبلغت الآن بإعلامكم بأن نواب الكوش يتعاطف تماماً مع الحكومة البريطانية في رغبتها بأن لا يشترك أي هندي في تجارة العبيد وأن سموه قد أصدر تصريحاً بتاريخ ٢٤/ ٤ الماضي والذي نشر في الكوش وبومباي والذي أرسل مع الأسف إلى زنجبار لتبليغ الكوشيين في ذلك المكان معلناً بأن الاشتراك في تجارة العبيد يعتبر مخالفاً لقوانين الكوش، وأن من يخرقه من الكوشيين سواء في بلده أو في الخارج سوف يكون وبموافقة سمو النواب خاضعاً للعقوبة كما هو الحال مع المواطنين البريطانيين.

معلوم بأن نسخة من هذا الإعلان وصلت إلى زنجبار بعد مغادرتكم، ولقد أمرت بأن أرسل لكم نسخة الآن للإحاطة علماً. وفي النهاية أطلب إيصال أجوبة سعادته إلى صاحب السمو سلطان زنجبار.

لي الشرف أن أكون خادمكم المطيع.

التوقيع: سي غون.

(C. Gonne)

أمين سرّ حكومة بومباي

قلعة بومباي

٢٨ تموز/ يوليو ١٨٦٩م.

الوثيقة رقم (٤٣)

مرفق ترجمة رسالة

من: سمو السيد سالم، الحاكم السابق لمسقط

إلى: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي- مسقط

التاريخ: ٢٢ ربيع الآخر ١٢٨٦ (الأول من آب/أغسطس) ١٨٦٩

بعد التحيّة. . ،

بمزيد من الامتنان أود أن أخبركم أن هناك شحّاً في المعلومات المتعلّقة بمدن الساحل. هل تمّ السماح للخونة عزان وأولئك الذين يتبعونه، بأن يستخدموا البحر لشن غاراتهم، أو أنه قد تمّ منعهم من ذلك؟ أرجو منك أن توضح لنا هذا الأمر. (أقصد أنّه ربما لن يتجرأ على مواجهتنا على الأرض لاحقاً). وعلى الأرض فإننا لم نره لكي نجيب على هذا الأمر، إننا نريد وبشكل عاجل، ومنك بالذات الإجابة عن السؤال: هل أن حكومتكم قد سمحت للسيد ماجد بن سعيد والآخرين أم لا؟ وهل أن الرسالة قد وصلتكم لحد الآن أم لا؟ وأنا أسألك هذه الأسئلة بدافع الصداقة ليس إلا. لقد اقترحنا في البداية أن نتوجه إلى الشرقية، إلى مدن الهناوية، لقد احتجنا إلى المزيد من القوات العسكرية. وعندما وصلنا إلى مناطق الهناوية، وصلتنا أخبار مفادها أن البريمي قد سقطت. إن شيوخ عُمان المتحالفين معي أرادوا مني الرجوع معهم لأن عزان قد طلب منهم الاستسلام وأنهم أصروا على رفض ذلك وهذا هو السبب وراء تأخرنا هناك. ولهذا فقد بقينا ومعنا الشيوخ والقوات العسكرية. وعندما علم عزان بحقيقة الموقف، غيّر رأيه وهو يدعو الله الآن أن نذهب إلى الشرقية. وإن إجراءاتنا ستكون كما هي من قبل بل وأكثر من ذلك.

إنني أرفق لك طياً رسالتين أحداهما لصديقي الثقة حاجي أحمد أرجو منك إرسالها بالبريد. أما الرسالة الثانية فهي موجهه إلى أخي ثويني بن محمّد، أرجو منك أن توصلها بأسرع ما يمكن. لقد أتعبتك كثيراً ولهذا أرجو منك أن تسامحني. كما أرجو منك إبلاغ رسولي في الحال إذا كنت بحاجة إلى خدمات أخرى مني؟ حيث إنني على أهبة الاستعداد.

توقيع: السيد سالم بن ثويني

(الترجمة أكثر تهذيباً من الأصل)

الوثيقة رقم (٤٤)

من: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي/ مسقط

إلى: السيد سالم بن ثويني بن سعيد بن سلطان

التاريخ: آب/ أغسطس ١٨٦٩

لقد تلقيت رسالة سموك في ٢٢ ربيع الثاني ومع المرفقات (عدد: ثلاثة). أرجو من سعادتك أن تعذرني إذا أخبرتك أنه ليس لدي أية صلاحية أن أكون وسيلة الاتصال بينك وبين الأطراف التي ذكرتها. أما المرفقات الثلاثة فسوف يتم إرجاعها إلى رسولك وإننا قد وجهناه إلى دائرة البريد والتي هي الوسيلة الشرعية والمخولة بالتواصل.

٢- إنني شديد الأسف أن اكتب إليك بمثل هذه الصراحة ولكنني واثق إنّك قد استطعت أن تدرك من خلال رسالتي السابقة حيث أجد نفسي مجبراً الآن أن أوضح لك بصراحة هذا الأمر.

٣- ليس لدي ما أفعله بشأن الأرض، ولكن في ما يتعلق بالبحر فإن العقيد لويس بيلي، وبعد تلقيه معلومات إضافية من الحكومة، قد سمح للسيد عزان بنقل مخازن الذخيرة على طول ساحل عُمان والذي يقع بين صحار في الشمال ورأس الحد في الجنوب فقط وبشرط أن لا تكون هناك اختراقات أو أعمال عنف.

٤- لقد أصبح الآن من واجبي أن اخبر سموك أن هذا الترخيص قد تمّ ضمانه من قبل العقيد بيلي للسيد عزان فقط وليس لأي شخص آخر. إضافة إلى ذلك فإنّني أنبهك إلى أن السفن التي تعود إلى أي من الأطراف الأخرى أو الأطراف التي تتواجد في البحر والتي تحمل ما يشبه المخازن الحربية أو الرجال المسلحين سوف يتم

أسرهم في الحال أو يتم إغراق سفنهم بواسطة القوارب المسلحة التابعة لصاحب الجلالة والتي تعمل تحت إمرتي، وإن هذا الإجراء سوف يطبّق من قبلي حتّى تصدر توجيهات من حكومة جلالتها بعكس ذلك.

٥- إنني مجبر أن أخبرك أنّني، ومن الآن فصاعداً، أعتذر عن استقبال أية رسائل ترسلونها بواسطتي للآخرين.

الوثيقة رقم (٤٥)

ر/ ١٥/ ٦/ ٢

عدد ٤٦١ و٢ إلى العدد ٤٤٥

نسخة مرفقة من قبلي

من: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)**، الوكيل السياسي، مسقط**

إلى: السيد عزان بن قيس

مسقط في ١٣ آب/ أغسطس ١٨٦٩

لقد تلقيت رسالتك أمس وقد أدركت منها أنّك تريد مني أن أرسل طلباً إلى الرعايا البريطانيين أمنعهم فيه من قرع الطبول والعزف على آية آلات موسيقية. إنني مندهش من الإجراء الذي تريده بهذا الشأن، لأنه ولأكثر من عشر سنين ومنذ بداية العلاقات بين مسقط والحكومة البريطانية لم يقدم أي طلب بهذا الشكل. وفي الحقيقة، فإن لإنكلترا علاقات مع كلّ جهة من هذا الكوكب وأنا لا أذكر أن مثل هذا الطلب بالمنع قد تمّ توجيهه إلى الحكومة البريطانية ولا مرة واحدة إلا في مسقط.

إن شكواكم بشأن الأوقات غير المعقولة التي تقرع فيها الطبول أو تلك التي تعزف بها الموسيقى في مسقط، إن تلك الشكاوى من الأمور التي تلفت النظر ولكن إن كنت ترغب في إيقاف صوت كلّ الآلات الموسيقية وكل صوت للمتعة والمرح في بيوت الرعايا البريطانيين فإنني لا أجد بدأ من الاحتجاج على ذلك المنع وبقوة. وإذا لم تعمل على سحب وإلغاء هذا الأمر فليس لدي خيار سوى أن أبعث ببرقية بهذا الخصوص إلى سعادة الحاكم في القنصلية في بومباي. (لم ترسل أية برقية بعد). إن السيد عزان لم يخبر الباخرة. إن باخرة صاحب الجلالة سوف تغادر المرفأ غداً.

توقيع: العقيد هربرت ديزبرو

(Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي- مسقط

الوثيقة رقم (٤٦)

المرفقات: عدد ٣ واحدة منها إلى العدد/ ٤٧٤

من: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe) **الوكيل السياسي، مسقط**

إلى: السيد عزان بن قيس

التاريخ: الرابع عشر من آب/ أغسطس ١٨٦٩

مسقط

سيدي،

أرجو أن تبعث لي بجواب الرسالة التي كتبتها لك بالأمس بشأن قضية قرع الطبول وعزف الموسيقى. أنا لا أريد شيئاً سوى العدالة التي تتلاءم مع عادات الأمم المتحضرة. واسمح لي أن أخبركم أنّه إذا كانت رغبتكم هي المنع الكامل لقرع الطبول وعزف الموسيقى.. الخ في بيوت وفي معابد الرعايا البريطانيين، فأنا مجبر أن أقوم بواجبي لحمايتهم وسوف أقوم في الحال بإخبار سعادة رئيس القنصلية في حكومة بومباي، ولكن إذا رغبتم بمجرد منع قرع الطبول وعزف الموسيقى في ساعات معينة والتي يكون فيها ذلك العمل غير مقبول ولا معقول ويسبب الكثير من الإزعاج لسكان البيوت والمناطق المجاورة فإن هذا سيكون بحثاً آخر. اكتب لي بهذا الشأن ومن الممكن التوصل إلى اتفاق في ما بيننا بهذا الخصوص. أنا بانتظار ردكم.

توقيع: العقيد هربرت ديزبرو

(Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي- مسقط

الوثيقة رقم (٤٧)

المرفقات: عدد/ ٤

مرفق منها إلى عدد/ ٤٧٤

من: السيد عزان بن قيس

إلى: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)، الوكيل السياسي، مسقط

التاريخ: الخامس من جمادى الأولى ١٢٨٦ المصادف ١٤ آب/ أغسطس ١٨٦٩

تمّ استلامها بالطريقة نفسها

بعد التحيّة

شكراً على رسالتك وقد فهمت مضامينها. في ما يخص الرقص وقرع الطبول والذي يتم في منطقة البنيّان تسبب الإزعاج لأسماعنا، وإن رغبتنا هي أن تلك الأصوات يجب أن توقف وتمنع في جميع الأوقات حتّى إننا حرّمنا ذلك على جميع رعايانا. إننا نريد إخباركم بأننا سوف لن نتدخل في القضايا المتعلّقة بالدين والملكيات وأعمال أولئك البَنيان. وعلى عكس ذلك فقد أعطيناهم من التوسعة والحرية أكثر من الآخرين، وهذا معروف لديك كما أعتقد، ولكننا عانينا الكثير بسبب الإزعاج والضوضاء التي يسببها الرقص وقرع الطبول بالقرب من بيوتنا ومساجدنا، وإننا لا نرغب بمثل هذه الممارسات والأفعال في مدينتنا.

إن الحكومة البريطانية مشهورة بعدالتها واستقامتها، ومن المتعارف عليه عندنا أن الحكومة البريطانية لن تفرض علينا أمراً ولن تقبل بما نعانيه من تلك الإزعاجات. إذا كنتَ خاطبت الحكومة بهذا الشأن فنحن مسرورون بذلك، لأننا في الحقيقة نعتمد على تلك الحكومة.

إن هذا كلّ ما أرى أنه من الضروري أن أطلعك عليه.

توقيع: عزان بن قيس

الوثيقة رقم (٤٨)

عدد: ٥٠٢ في ١٨٦٩

من: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)، الوكيل السياسي، مسقط

إلى: سي. غون (C. Gonne) المحترم، أمين سرّ الحكومة في بومباي، الدائرة السياسية

مسقط في: ١١ أيلول/سبتمبر ١٨٦٩

سيدي.

استكمالاً لرسالتي المرقمة ٤٩٤ المؤرخة في الخامس عشر من الشهر الحالي، لي الشرف أن أنقل لكم المعلومات المتعلّقة بسعادة الحاكم في القنصلية، وهي أنّه ومنذ مغادرة السفينة "أمير ويلز" فإن السلطات المحلية قد سببت لنا المزيد من المضايقات والإزعاج. إنهم يتصرفون بطريقة لا يمكن لنا بعدها الاعتماد على المزيد من دعاواهم.

٢- إنه من المحتمل أن المعارضة التي لاقوها بِشأن تلك القضية الجدّية والتي تعتبر كمهانة لعَلَم بريطانيا فقد تنبهوا إلى المخاطر المترتبة على ذلك الفعل العدواني الموجه إلى حكومة صاحبة الجلالة.

٣- لقد تعمدت في رسالتي المرقمة ٤٩٤ أن لا أذكر لكم الإشارة التي أعطيتها للشيخ ناصر والتي تبدو جديرة بالاهتمام، لقد سألتِ الشيخ ناصر: على فرض أن السفينة "أمير ويلز" قد أصبحت من أملاككم، فمَن الذي قام بإعادة دفع المال لمالكها الحالي والذي قام بدوره بدفع المبلغ لشراء السفينة؟

إن حكومتي، كما أعتقد، لم تدفع. هل كانت حكومته قد رتبت للقيام بذلك؟

٤- على الرغم من أن الرسالة التي تلقيتها في البريد من العقيد بيلي تشير إلى أن الحكومة لا تزال غير مضطرة للتدخل في قضية البيع المتعلّقة بالسفينة "أمير ويلز"، كما إنني لم أتسلم أية معلومات أخرى بهذا الشأن إضافة إلى ما بينته في رسالتي رقم ٣٩١ والرسالة رقم ٤٩٤ في ١٨٦٩ ما من شأنه العمل على إضعاف إن لم يكن تحطيم حقّ عزان في "أمير ويلز".

إن النقاط التي أريد الإشارة إليها هي:

أولاً، هل أن عزان قد قدم طلباً من خلال الكابتن أتكنستن بشأن السفينة "أمير ويلز" وأنّه تمّ تحذير الرعايا البريطانيين من شراء السفينة؟

ثانياً، إن التصرف العدواني الذي قام به عزان ومحاولته إيقاف السفينة "أمير ويلز" والتهديدات التي وجهها إلى قائد السفينة، قد تسببت في أن يتم حرمان عزان ـ كما أعتقد ـ من جميع الحقوق التي كانت له على السفينة.

توقيع: العقيد هربرت ديزبرو

(Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي ـ مسقط

الوثيقة رقم (٤٩)

الرقم/ ٤٦٠ في ١٨٦٩

من: العقيد ركن لويس بيلي (Lewes Pelly)، المعتمد السياسي لحكومة صاحبة الجلالة في الخليج الفارسي.

إلى: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)، الوكيل السياسي، مسقط

بوشهر في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ١٨٦٩

سيدي

لي الشرف بإعلامك بوصول رسالتكم المرقمة ٤٧٧ والمؤرخة في ٢٨ آب/ أغسطس ١٨٦٩، مع نسختين من المراسلات التي وجهتها إلى الحكومة بشأن بعض الممارسات المزعومة للاستبداد الاجتماعي في مسقط.

٢- إن تلك المصادرات من الأمور التي يؤسف لها ولكنني لا أرى أننا وبأي حال من الأحوال قد غيرنا من مواقفنا في هذه المسألة.

٣- إن الذين عانوا من ذلك هم ليسوا رعايا بريطانيين، كما إنَّ الحكومة الفعلية في مسقط غير معترف بها من قبلنا، كما إنها غير منفتحة علينا حتّى إننا لا نتمكن من مجرد أن نحتج أو أن نعرض شيئاً من المساعي الحميدة.

لي الشرف أن أكون خادمكم المطيع

العقيد ركن لويس بيلي

(Lewes Pelly)

المعتمد السياسي لحكومة صاحبة الجلالة في الخليج الفارسي.

الوثيقة رقم (٥٠)

الرقم: ١٧٨١

استلمتها في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٩ القسم السياسي،

قلعة بومباي

الثالث من حزيران/ يونيو/ ١٨٦٩

المعتمد السياسي لحكومة صاحبة الجلالة في الخليج الفارسي

الرقم: ٦٥ في ١٢ نيسان/ أبريل ١٨٦٩

إشارة إلى قرار الحكومة المرقم ٣٧٧ في الأول من أيار/ مايو ١٨٦٩، والذي يبين أن رسالة العقيد رجبي المرقمة ٥٢ صفحة ١١٢ حول حيثيات الحكم في عام ١٨٦٩ لا تتضمن الإشارة إلى السفينة "أمير ويلز" من بين السفن التي خلفها السلطان الراحل السيد سعيد وأن تلك الحكومة قضت منذ الزمن أنه إذا كانت السفينة "رحماني" سيتم إرسالها إلى بومباي للبيع فلن يُتخذ أي إجراء بمعارضة ذلك. وهو ما حدا بالسيد سعيد أن يطبق نفس الأمر على السفينة "أمير ويلز".

- إعادة نسخة من إجراءات المفوضية.

المترجم الشرقي للحكومة رقم: ٣٣٧ بتاريخ الأول من أيار/ مايو ١٨٦٩.

عرض ترجمة لرسالة من سمو السيد تركي تشير إلى قيام حاجي أحمد بشراء إحدى سفن الدولة في مسقط، وتطلب من الحكومة إلغاء عملية البيع، ومنع السفينة الراسية في ميناء بومباي من مغادرة الميناء.

قرار: إن صاحب السعادة في القنصلية يتفهم معارضة سمو السيد تركي لعملية

بيع السفينة "أمير ويلز". وبالإمكان إعلامه أنّه لم يتبين أن تلك السفينة هي ملك للدولة، وحتّى لو كانت كذلك فإن الحكومة لن تجد نفسها مجبرة تحت تلك الظروف للتدخل في ذلك الشأن.

توقيع: سي. غون

(C. Gonne)

ملاحظة: لقد أبلغ سمو السيد تركي بالقرار مباشرة.

الوثيقة رقم (٥١)

أمين سرّ في الحكومة

ملاحظة: تمّ إبلاغ سمو السيد تركي مباشرة

بتاريخ ٢٣/٩/٦٩

ترجمة البيان المكتوب والمسجل من قبل محمّد عبد الله غلوم مترجم الوكالة وبحسب توجيهات العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe) الوكيل السياسي.

لقد سمعت أنّه بناء على رغبة الخليلي، قد تمّ تكليف أربع نساء من أجل الذهاب إلى البيوت العائدة إلى الرعايا العرب ليشاهدن إن كان هناك من يدخن أو يتعاطى التبغ. وفي اليوم نفسه استطعن الإمساك بامرأة تعلك التبغ في بيتها وقمن بإبلاغ المطاوعة. بعدها دخل المطاوعة بيت المرأة وتمّ أخذها إلى مسقط ثمّ قاموا بقطع شفتها السفلى. لا أستطيع الجزم أن عملية قطع شفتها قد تمت بالفعل ولكن ذلك أمر مشين أن أولئك الذين يرتدون العمامات البيضاء والذين يسمونهم المطاوعة يحكمون ويستبدون في مسقط، كما إنهم لا يقيمون وزناً للخليلي. إن ما أكتبه الآن هو حقيقة. إنني ملوم لأنني لم أخبر العقيد ديزبرو بذلك الأمر من قبل. إنّها غلطتي. إنني سأكون دقيقاً في المستقبل.

توقيع: محمّد عبد الله غلوم

الوثيقة رقم (٥٢)

نسخة المكتب رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٨٦٩

من: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)، الوكيل السياسي، مسقط

إلى: سي. غون المحترم (C. Gonne)، أمين سرّ الحكومة في بومباي، القسم السياسي

١٧ مسقط في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٩.

سيدي..

ما زالت عُمان حزينة.. من ناحية بسبب الكراهية الشديدة للطريقة التي يدير بها عزان الأمور، ومن ناحية أخرى بسبب حالة القلق والشعور بالتعاسة التي تعيشها الأمة بسبب اختفاء السيد تركي.

٢- لقد سمعت أن قائد قلعة نزوى يبذل قصارى جهده من أجل البقاء هناك، ولكن من غير المؤكّد ما إذا كانت جهوده قد أثمرت أم لا. ومن المؤكّد أن مجيء تركي هو كلّ ما يريده قائد نزوى والذي يريد من خلاله البقاء هناك. ولكن إذا كان ما بلغني صحيحاً، فإن السيد تركي ما زال صامتاً وبهذه الوسيلة يحبط من معنويات العُمانيين.

٣- ومن الناحية السياسية، فإنه من الأهمية بمكان أن لا تسقط نزوى بيدي عزان لأن تركي الذي يفترض أن يقدِم سوف يواجه صعوبة بالغة، أو على الأقل متاعب وتذمر هو في غنى عنها عند محاولته استعادة المكان. إن قلعة نزوى تمثل حصناً غاية في القوة.

٤- أنا التزم الحذر في مسألة من يجب أن أراه من الرعايا العرب. منذ أيام قليلة مضت رغب أحد أفراد البوسعيد (من فرع السيد سعيد) أن يقوم بزيارتي،

حيث سبق أن رافقني في الرحلة منذ أيام السيد ثويني، وأنا اعرفه جيداً واعتقدت أنني ربما استقبله. ولكنه على كلٍ لم يأتِ واعتقد أن المخاوف حالت بينه وبين المجيء. إنه أحد الأطراف الذين تمت مصادرة ممتلكاتهم وقد علمت أنه يجمع ٥٠٠٠ رجل للالتحاق بتركي في الحال عندما يرغب الأخير بذلك. أما شيخ الملدة فقد أعلن أنّه سوف يحشّد قوة كبيرة أيضاً. إن مسألة التأخير من جانب تركي كانت مسألة محسوبة، وفي رأي الأطراف المذكورة أعلاه، ليوقعهم بالكثير من الإحراج، وإنّهم يقولون إذا كان السيد تركي سوف يأتي، فلماذا لا يأتي إذاً؟

٥- إن كلّ ما قلته قد أخبرني به أحد الرعايا البريطانيين.

٦- الشيخ صالح والذي تعرف الحكومة أنّه أحد أعضاء حكومة مسقط والذي يمكن تسميته المخطط الأكبر لعُمان، قد حاول ثلاث مرات أن يزورني. وقد داريته بالأعذار. وإذا حاول أن يضغط عليّ بشكل متزايد فسوف أخبره بصراحة أن السيد عزان قد كتب رسالة لا تحمل أي احترام، وبما أن السيد عزان عضو في الحكومة فلن أوافق على استقباله. لأن استقبالي له سيفسر بأنني أضع نفسي والحكومة في موقف لا يمثل الحقيقة.

٧- ولكي أكون منصفاً، لا بُدَّ أن أوضح أن الشيخ صالح قد زار الكابتن أتكستن قبل أن أتولى المسؤولية في الأول من نيسان/ أبريل في الوكالة السياسية وقد قدمه الأخير لي. إن تلك المقابلة هي التي أوحت للشيخ صالح أن له الحق في زيارتي ومقابلتي أكثر من مرة. إن وجهات نظري تختلف عن وجهات نظر الكابتن أتكستن. إن كون الشيخ صالح أحد الأعضاء الفعليين في حكومة مسقط، وهي حكومة غير معترف بها، فكان من رأيي أن ليس من حقّي أن أستقبله على الإطلاق. إنني لم أسجل ذلك لأجل الإساءة له، إنما فقط أردت أن أبين وجهات نظري المخالفة.

توقيع: العقيد هربرت ديزبرو

(Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي - مسقط

الوثيقة رقم (٥٣)

من: ناصر بن راشد بن عبد الله الحارثي

إلى: المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

الرابع عشر من جمادى الآخرة ١٢٨٦ المصادف ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٩

بعد التحيّة

لقد تلقيت رسالتك بعد انتظار طويل ولا ندري ما سبب ذلك التأخير. أود أن أخبرك بخصوص العقيد ديزبرو (Disbrowe)، الوكيل السياسي، فإنّني قد سلمته رسالة من عزان بن قيس فيها الكثير من القضايا ذات الاهتمام، ولكنه لم يفعل شيئاً ولم يقل شيئاً، وهذا ما يسبب خسارة، ومن المعروف في كلّ مكان أن البريطانيين يمثلون العدالة!

أتمنى أن يمتنع عن الإصغاء إلى حكايات المخادعين والمغرضين في هذا البلد، ويتصرف بطريقة تزيد من الثقة والاطمئنان في نفوس الناس. يبدو لي أنّه يحبّ أن يرى الناس في خوف وفزع، ولكنه لا يستطيع الاستفادة من ذلك. دعنا نتفاءل. إن الأمور ستكون على ما يرام.

نسخة مترجمة

توقيع: الكابتن سيدني سميث (Sydney Smith)

المساعد الثاني للمعتمد السياسي

الخليج الفارسي

الوثيقة رقم (٥٤)

إلى: السيد عزان بن قيس

مسقط بتاريخ: ١٥ جمادى الثانية ١٢٨٦

٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٩

لي الشرف إبلاغكم باستلامي رسالتكم المؤرخة بتاريخ الرابع من جمادى الثانية والتي اشتكيت بها بأنه كلّما أحلت أي موضوع أو شكوى إلى العقيد ديزبرو (Disbrowe) بخصوص أشخاص فإنه لا يقوم بحلها ولا يسمح لأي شخص أخر بالقيام بذلك.

ولقد قمت ونزولاً عند رغبتكم بإرسال نسخة من رسالتكم إلى الحكومة العليا. وإن هذا في الوقت ذاته يرضيني تماماً أن أعلم ومن خلال تلغراف وصلني الآن من العقيد ديزبرو بأن الأمور هادئة في مسقط (بخصوص تحرّكات السيد ماجد سلطان زنجبار، فلقد تمّ تضليلكم إذ إنَّ صاحب المعالي حاكم بومباي لم يسمح لهذا السلطان بمهاجمة عُمان، بل على العكس وكما ذكرت لك سابقاً فإن أوامر الحكومة لي هي أن أقوم بمنع كلّ التحرّكات البحرية من دون استثناء وبالقوة إذا لزم الأمر. وإن هذا الأمر سوف ينفذ حرفياً من قبلي.

إن الشغب الحاصل في البحرين هو ما يشغلني الآن. لقد استولى الشيخ سعيد على بندر عباس. لكنني اعتقد بأنه لا صلة لك بهذا الشأن.

المعتمد السياسي لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية

الخليج الفارسي

الوثيقة رقم (٥٥)

إلى: الشيخ ناصر بن راشد الحارثي

مسقط بتاريخ: ١٥-جمادى الثانية -٨٦

٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٩

أشكرك على رسالتك المؤرخة في الرابع من جمادى الآخرة. لقد أجبت على السيد عزان بخصوص الشكوى. إن الحكومة العليا سوف لن تسمح بتهديد السلم في البحر.

إني سعيد لسماع الأخبار بأن كلّ شيء هادئ في مسقط. هنالك شغب في البحرين وأن باخرة الوكالة موجودة هنالك. كما إنَّ هنالك شغباً آخر في بندر عباس وقد أباشر عملي هنالك بعد أن تهدأ الأوضاع في البحرين. أرجو أن أسمع أخبارك دائماً. إن الجو قد تحسن هنا ولذا فإن صحتي الآن أفضل.

توقيع العقيد ركن لويس بيلي

(Lewes Pelly)

المعتمد السياسي لحكومة صاحبة الجلالة، الخليج الفارسي

الوثيقة رقم (٥٦)

٣-٥٩٢ احتجاج

الوكالة السياسية وقنصلية حكومة صاحبة الجلالة في مسقط

١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٦٩

لقد تمّ تهديد مسقط بهجوم بحري من قبل عدو للسيد عزان. لذا فقد طلبت من القبطان ألتون، آمر سفينة صاحبة الجلالة "كلايد" بالتحرّك من موقع رسوه المعتاد واتخاذ موقع تحت قلعة الجلالي لمنع رسو العدو.

لقد علمت من القبطان ألتون بأنه وبمجرد رسو سفينته في موقعها الجديد تعرضت للنيران من قلعة الجلالي لمدة نصف ساعة متواصلة، حيث أطلق ما يقارب الخمسين قذيفة على الأقل، ما تسبب في مقتل وجرح العديد من الرجال على السفينة. إن الهجمات بدأت في وضح النهار بين الساعة ١٠ صباحاً وحتّى ١٢ ظهراً. إن السفينة كلايد كانت راسية لعدة شهور على ميناء مسقط، ولذا فهي معروفة عند الجميع. وأخيراً أود أن أشير إلى أن طوال فترة إطلاق النيران فإن علم جلالة الملكة البريطاني كان مرئياً بوضوح على أعلى الصارية.

لقد علمت بالإهانة التي حصلت وما رافقها من عنف، وباعتباري ممثل حكومة صاحبة الجلالة في مسقط أطلب تفسيركم لهذا العمل العدائي تجاه إحدى سفن حكومة صاحبة الجلالة من قبل جنود السيد عزان بن قيس المؤتمرين بإمرتكم والموجودين في قلعة الجلالي في الوقت الذي لا يتواجد فيه السيد عزان في مسقط.

أنا بانتظار ردكم لنقله إلى حكومة صاحبة الجلالة بواسطة سفينة البريد الموجودة الآن في الميناء. وكذلك لإبلاغ الكابتن إليوت آمر السفينة التي تعرضت لإطلاق النار.

توقيع: العقيد ديزبرو

(Disbrowe)

الوكيل السياسي

الوثيقة رقم (٥٧)

A ٣٤-٥٩٢

رقم: ٥٩١ لسنة ١٨٦٩

من: العقيد ديزبرو (Disbrowe)

الوكيل السياسي في مسقط

إلى: القبطان إي. إلتون (E. Elton)

آمر السفينة البحرية كلايد التابعة لصاحبة الجلالة

القسم السياسي

صادرة من الوكالة السياسية في مسقط

بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٩

سيدي،

يشرفني أن أعلمك بوصول رسالتك رقم ٧٧ والمؤرخة بتاريخ اليوم، والتي أوردتم فيها تفاصيل الظروف التي تعرضت من خلالها سفينة صاحبة الجلالة المؤتمرة بأمركم، إلى إطلاق نار من قبل حامية قلعة الجلالي.

نسخة مرفقة

٢- لقد كاتبت السلطة المحلية مطالباً بتفسير لذلك العمل العدائي وسوف أعلمكم بردهم.

٣- قبل أن أختم، فإنه لا يسعني إلا أن أعبر عن شكري لك على التزامك الهدوء تحت وطأة تلك الظروف.

٤- سوف يتم إرسال نسخة من هذه الرسالة مع نسخة من رسالتك المرقمة ٧٧ إلى الحكومة بالبريد غداً.

توقيع: العقيد هربرت ديزبرو

(Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي في مسقط

الوثيقة رقم (٥٨)

نسخة المكتب

٥/ ٥٩٢ و ٥/ ٥٩٢ A

من: الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي

إلى: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي في مسقط

التاريخ ٩ رجب ١٢٨٦، ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٠م

بعد التحيّة. . ،

لقد استلمت رسالتك بخصوص رسو السفينة الحربية تحت القلعة الشرقية وإطلاق القذائف عليها من قبل حامية القذائف، ونيتك بحماية البحر من أعداء عزان. أنت تعلم أن مثل هذا هو ليس بالعرف المتبع، كما إنّه ليس بالموقع المناسب لكي ترسو به السفن ولم تبلغونا عنه.

عندما هاجمت السفينة القلعة لم تكن الحامية على علم بها، فلقد حاولت الحامية أن تمنع السفينة وعندما رفضت السفينة قام الحراس ومن دون علمي بإطلاق النار عليها. لم تكن نيتهم أن يطلقوا النار عليها لو أنهم كانوا يعرفونها حيث إنهم اعتقدوا أنها عدوة. ولو أنّك أبلغتني بنواياك لما حصل ذلك.

لو أن عونك يمكن أن يمدّ فقط بالبقاء تحت القلعة فإني أطلب السماح من الحصول عليه.

من غير الممكن عندما تتطلب الأمور إبلاغي بوجودهم في هذا الموقع عدم القيام بذلك حتّى أكون على اطلاع ولنتجنب الأذى.

إنك فطن ولا يخفى عليك بصفتك ممثلاً للحكومة البريطانية العالية ما يلزم حول ما ذكرته.

سعيد بن خلفان الخليلي

ترجمة صحيحة لفحوى الرسالة

هربرت ديزبرو الوكيل السياسي

الوثيقة رقم (٥٩)

نسخة المكتب

تتمة المرفق (٦) و ٦٥٥٩٢

رقم ٥٩٥ في ١٨٦٩

من العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي في مسقط

إلى: القبطان إي. إلتون (E. Elton)

آمر السفينة البحرية كلايد التابعة لصاحبة الجلالة

القسم السياسي

سيدي،

لي الشرف أن أبعث لكم بترجمة الرسالة التي وصلتني من الخليلي البارحة لإبداء أي ملاحظة تودون إيرادها. وذلك رداً منه على طلبي بالأمس لإعطاء تفسير للإهانة والعنف التي تعرضت لهما سفينة صاحبة الجلالة الحربية كلايد التي تقع تحت إمرتكم.

التوقيع: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي - مسقط

الوثيقة رقم (٦٠)

٦/ ٥٩٢٨٦/ ٥٩٢ المرقمة ٧٨ لسنة ١٨٦٩ ١٦٩

من: القبطان إي. إلتون (E. Elton)

آمر السفينة البحرية كلايد التابعة لصاحبة الجلالة

إلى: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية والقنصل في مسقط

سفينة صاحبة الجلالة كلايد

مسقط ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٦٩

سيدي،

لي الشرف أن أبلغكم استلامنا رسالتكم الرقم ٥٩٥ بتاريخ هذا اليوم والمرفق معها نسخة من ردّ الخليلي على رسالتكم التي تطلبون بها التوضيح. وهنا لا يسعني إلا الإعراب عن ذهولي لسلوكه والذي أرى أنّه إهانة أخرى لمحاولته تبرير عمل عدائي غير قابل للتبرير. وإذا ما أقررنا بادعائه بأن موقعنا كان غير عادي (وهو باطل إذ جاءت بواخر حكومية إلى هنا سابقاً لتسهيل أعمال الفحم. وإن هذا وكما أبلغت كان يتم من دون إبلاغ السلطات المحلية)،

فإن هذا بالتأكيد لا يمكنه أن يبرر لهم إطلاق النار على باخرة ترفع العلم الإنكليزي عدا عن أنها لم تحدث أي استفزاز لهم. إضافة إلى ذلك فإني لا أتقبل التفسير القائل إنهم لم يتمكنوا من تمييز السفينة كلايد. لقد قطرت الباخرة خارج الخليج بواسطة قواربنا في وضح النهار ومنذ ذلك الوقت إلى الحين لم تكن تبعد أكثر من ميل واحد عن قلعة الجلالي، ولذلك كانت دائماً ضمن مدى الرؤية. وحتّى لو

افترضنا أنهم لم يتعرفوا على السفينة والتي مضى على رسوها في الميناء أكثر من ستة أشهر وهي في قربها إلى قلعة الجلالي كقربي أنا من هذا؟

ولو أقررنا بالفرضية غير المعقولة وهي أنهم لم يميزونا، فإن هذا أيضاً لا يبرر إطلاق النار على علم صاحبة الجلالة والذي كان على مسافة ٤٠٠ ياردة فقط سواء في القارب أو على الرأس. والادعاء بأننا قمنا بمهاجمتهم هو أكثر أجزاء الرسالة غرابة. فإذا كان الإبحار إلى حدّ الرسو بأشرعة قصيرة من دون استخدام البخار أو حتّى إشعال النار، والسير في الماء بسرعة عقدة واحدة في الساعة ومن دون إطلاق قذيفة واحدة من مسقط يعتبر هجوماً، فإنّني أخشى أن أتهم بالاعتداء لمرات عديدة منذ قدومي إلى هنا. وأكرر ثانياً أنّني لا أفهم الرفض لموقعنا الحالي إذ إنّني أنا وكما تعلم أنت أقف في منتصف الممر الذي تسلكه مراكب مختلفة الأحجام والتي تبحر يومياً بين جدة والخليج. وفي ما يخص عدم استجابتي لتعليمات عدم الرسو في ذلك المكان، فيجب أن أذكر بأن إطلاق النار لم يبدأ إلا بعد وصولنا إلى الموقع وبعد أن أصبحنا غير قادرين على مغادرة الموقع والذي أمرتني أنت باتخاذه من دون التحدث معك حول الموضوع. وإضافة إلى ذلك فإنني لا أعلم بأي أمر أو عرف يمكن أن يبرر الاعتداء في حالة تجاهل تعليماته، لأنه حصل بعد أن أصبح تحت مرمى النار، فهل كنت لأقوم بما قاموا به تفاخراً بالقول إننا هاجمناهم وإنهم قاموا بدحرنا؟

ولقد كنت سوف أرد على الإهانة من أجل خدمة علم صاحبة الجلالة. لولا أني مقيد بعلمي بموقعكم غير المحمي على الشاطئ ومعكم العديد من رعايانا. وفي الخلاصة أدعوكم بِكُلّ احترام وبكُلّ إصرار أن تحتجوا على الإهانة (والخطر على الحياة) الذي تعرضت لها أنا وضباطي وطاقمي أثناء قيامنا بواجبنا تنفيذاً لأوامركم.

المتشرف خادمكم المطيع

إي. إلتون (E. Elton)

آمر سفينة صاحبة الجلالة كلايد الحربية

الوثيقة رقم (٦١)

رقم ٧٧ لسنة ١٨٦٩

من: القبطان إي. إلتون (E. Elton)

آمر السفينة البحرية كلايد التابعة لصاحبة الجلالة

إلى: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي لحكومة صاحبة الجلالة في مسقط

السفينة البحرية كلايد التابعة لحكومة صاحبة الجلالة في مسقط

١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٩

سيدي،

يشرفني أن أبلغكم أنّه وبموجب التعليمات التي استلمتها ليلة أمس فإنني سأباشر الرحلة البحرية بقيادتي من خليج.. (فقرة غير واضحة) للوصول إلى موقع قلعة الجلالي الواقعة في الجنوب الشرقي للمنطقة لحماية ذلك الموقع من أي هجوم بحري محتمل. لقد أرسلنا ٤٠٠ حارس إلى القلعة عند الساعة ١١:٠٥ صباح اليوم. وسرعان ما فتحت الحامية العسكرية نيرانها علينا وسمع وابل من الطلقات لمدّة نصف ساعة وحينها تعرضت حياتنا للخطر. وقد أصابت إحدى الطلقات تجهيزات صارية السفينة الواقعة بالقرب من .. (فقرة غير واضحة) عند الدفة. وكادت طلقة أخرى أن تصيب الأدلاء".. (فقرة غير واضحة) في السلاسل وأخرى سقطت قرب الكاتب الذي كان واقفاً بجانب ميمنة السفينة. وأخرى عبرت من فوق رأس صبي كان في الزورق الأول وأخرى سقطت في الماء تحت قدمي بينما كنت أقف عند ميمنة السفينة. وقد أصابت تجهيزاتنا العديد من الطلقات.

ولقد كانت راية صاحبة الجلالة ترفرف بوضوح على.. (فقرة غير واضحة) القمة، وفي القوارب الأخرى.. (فقرة غير واضحة) واضحة تماماً من تلك المسافة القصيرة، ولذلك أذكر أنّه وبما أن السفينة كلايد كانت راسية في الميناء لمدّة ستة أشهر عليه يكون من المستحيل عدم التعرف عليها. ولقد استمر إطلاق النار بعد مغادرتي السفينة بقاربي والراية ترفرف عليه ونحن نمر بالقرب من جدران القلعة. وفي ذكري هذا الموضوع لكم، فإني قد امتنعت عن إبداء أية ملاحظة بخصوص هذه الإهانة حتّى أدرك موقفكم وإلا لكنت قد أسكتهم خلال دقائق قليلة؟

لي الشرف أن أكون خادمكم المطيع.

إي. إلتون (E. Elton)

آمر السفينة العسكرية كلايد

الوثيقة رقم (٦٢)

من إمام المسلمين عزان بن قيس

إلى كلّ المقيمين في مسقط ومطرح وباقي مدننا. لقد أمرنا بمعاقبة كلّ من يضبط بالتعامل بالأمور الشيطانية الممنوعة مثل التبغ والأصناف الأخرى كالخمور والمخدرات.

وإن من الضروري إدراك معنى هذا التحذير قبل وقوع العقاب و.. (فقرة غير واضحة) وعلى من يعتبر بأن الأمر يتعلق به شخصياً أن يكفّ حالاً عن ذلك أو يرحل إلى حيث يشاء فأرض الله واسعة، فان لم يفعل فعليه أن يخشى على حياته.

ولن يكون هنالك أعذار بعد تاريخ إصدار هذا البيان.

بتاريخ ١٢ رجب ١٢٨٦

١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٩

ترجمة تلخيصية

العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي لصاحب الجلالة - مسقط

الوثيقة رقم (٦٣)

رقم ٥٦٧ لسنة ١٨٦٩

من العقيد ركن لويس بيلي (Lewes Pelly)

المعتمد السياسي لحكومة صاحبة الجلالة في الخليج الفارسي

إلى العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

الوكيل السياسي لحكومة صاحب الجلالة في مسقط

سفينة صاحبة الجلالة دالهاوزي (Dalhousie) **مسقط**

في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩

سيدي،

بالإشارة إلى الاعتذار الذي قدمه الخليلي.. (فقرة غير واضحة) الوفد الذي كان بانتظاري أثناء وجودكم على سطح سفينة صاحبة الجلالة دالهاوزي (Dalhousie) "فانه يشرفني إبلاغكم الآن بأنني استلمت من السيد عزان نفسه اعتذاراً "مكتوباً" عن حادث إطلاق النار على سفينة صاحبة الجلالة كلايد (Clyde) الحربية، ولقد نقلت هذا الاعتذار إلى صاحب السعادة الحاكم في القنصلية مع توضيح شامل ومفصل لرأيي في الموضوع.

لي الشرف أن أكون خادمكم المطيع.

العقيد ركن لويس بيلي

(Lewes Pelly)

المقيم السياسي لحكومة صاحبة الجلالة في الخليج الفارسي

الوثيقة رقم (٦٤)

رقم: ٥٨٠ لسنة ١٨٦٩

من العقيد ركن لويس بيلي (Lewes Pelly)

المعتمد السياسي لحكومة صاحبة الجلالة في الخليج الفارسي

إلى: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

المقيم السياسي في مسقط

بتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٩

سيدي،

لي الشرف أن أرفق لمعلوماتكم نسخة من رسالة الاعتذار التي وصلت من السيد عزان بخصوص حادث إطلاق النار على السفينة كلايد (Clyde).

وأود أن أرفق نسخة من التلغراف الذي وصلني من وزير خارجية حكومة الهند بخصوص الاعتذار ونسخة من تلغراف آخر وصلني من الجهة نفسها.

وسوف أكون مسروراً لسماع رأيكم بخصوص أفضل الإجراءات والمكان الذي يمكن أن يقبل فيه الاعتذار علناً.

من على متن سفينة صاحبة الجلالة "ديفن"، ميناء مسقط

١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٩

لويس بيلي

(Lewes Pelly)

المعتمد السياسي لحكومة صاحبة الجلالة في الخليج الفارسي

الوثيقة رقم (٦٥)

رقم ٥٨١ لسنة ١٨٦٩

نسخة للحكومة

من العقيد ركن لويس بيلي (Lewes Pelly)

المعتمد السياسي لحكومة صاحبة الجلالة في الخليج الفارسي

إلى: العقيد هربرت ديزبرو (Herbert Disbrowe)

المقيم السياسي في مسقط

من على ظهر السفينة ديفن في مسقط

بتاريخ السادس من كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٩

لي الشرف الإطلاع على رسالتكم لهذا اليوم، وكما أعلمتكم برسالتي فلقد أبلغت من قبل وزير الخارجية أن يتم قبول الاعتذار من دون شروط.

وفي الوقت نفسه فإن الكابتن دوغلاس كبير ضباط صاحبة الجلالة، إننا نشعر بأن نائب الملكة يأمل بقبول الاعتذار بالطريقة التي تعطي كلّ دعم ممكن لممثل صاحبة الجلالة في مسقط. لهذا ال... (فقرة غير واضحة) فإن الكابتن دوغلاس قبطان سفينة صاحبة الجلالة "نمف.." وإنا قد استدعيناك هذا الصباح واستشرناك.. (فقرة غير واضحة) ونحن نتفق بالرأي بأن من الأفضل قبول الاعتذار عند مكان الإقامة ونحن تحت ظلّ علم صاحبة الجلالة في مسقط، وإننا من جانبنا نتخلى عن كلّ المعوقات التي تحول دون إصلاح علاقتنا ونتوقع من السلطان في مسقط القيام بالشيء نفسه.

وإن من المناسب إرسال وفد من قبل السلطان لملاقاتنا عند محل إقامتنا وأقترح أن يتكون الوفد من:

١- السيد إبراهيم وهو أخ الإمام الفعلي.

٢- الشيخ صالح رئيس عشيرة الحارثي القوية وأحد مستشاري الإمام الحالي.

٣- حمد بن سعيد بن خلفان مبعوث السلطان الراحل لحكومة بومباي.

٤- محمّد بن عزان البوسعيدي والذي سوف يكون شخصاً مناسباً.

ولقد اقترحتم المفتي الأعلى الخليلي ولكن مع حرصي الشديد على تنفيذ رغبتك، فإن مما لا ينسجم مع قناعاتي ومع السياسة التي طالما أوصيت بها أن يتم إقحام سلطة دينية في القضايا السياسية.

وإني أتمنى عليكم إبلاغ سكرتير السيد عزان الشيخ ناصر بأننا سوف نكون مستعدين لاستقبال الوفد المذكور أعلاه في محل إقامتكم عند الساعة العاشرة من صباح الغد من أجل الموضوع المذكور.

وكل الضباط الموجودين من قادة السفن سوف يتجمعون عند محل إقامتكم، وإن رغبتي الشخصية الخالصة هي أن تقوم أنت بنفسك بأداء الدور الأكثر فاعلية في هذه المناسبة.

لي الشرف أن أكون خادمكم المطيع.

العقيد ركن لويس بيلي

(Lewes Pelly)

المعتمد السياسي لحكومة صاحب الجلالة في الخليج الفارسي

الوثيقة رقم (٦٦)

مقطع من تلغرام صدر في كلكتا بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٨٦٩

إلى العقيد بيلي (Pelly)

إشارة إلى تلغرامكم المؤرخ في السابع. اعتذار من عزان بتاريخ الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر - مقبول- تقبله في الحال.

وزير الخارجية

نسخة أصلية من مسقط التلغرام

العقيد لويس بيلي

المقيم السياسي لحكومة صاحبة الجلالة في الخليج الفارسي

نسخة من التلغرام من كلكتا بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٩

لا حاجة للإصرار على ختم اعتذار الخليلي. اقبل اعتذار عزان دون شروط.

نسخة أصلية

العقيد ركن لويس بيلي (Lewes Pelly)

المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

الوثيقة رقم (٦٧)

R/15/6/5

"مترجمة من النسخة الإنكليزية المترجمة من الأصل العربي"

رسالة من الشيخ صالح بن علي الحارثي للسيد عبد العزيز لتوحيد البلاد - ١٩٧٢.

إلى السيد عبد العزيز بن سعيد.

١٣ شعبان ١٢٨٨هـ.

بعد التحيّة

لقد وصلت كلّ رسائلك وإن مشاعر القبائل الهناوية والغافرية هي الآن ضدّ تركي لتعميق الاعتقاد وإيجاد الأدلة والدعاوى على إعادة نشر مذهب السنة ولاستئصال كلّ ما هو ضدّ ذلك، ولهذا الغرض فإنّهم يرغبون منكم بالنهوض مع أخويك فيصل وإبراهيم لتوحيد انقساماتهم وتكوين دوله واحدة. وأنا أدعو الله أن يوحدكم لكي تساعدونا وبالنيابة عنا جميعاً. يقول حمد بن عبد الله، بين يديه رسائل ونحن نرغب منكم المجيء إلينا مع إبراهيم وقيس وصالح في الخابورة، وعند وصولكم سوف تجتمع الأطراف المذكورة أعلاه.

وينصحون باتباعهم. هذه مناسبة جيدة ويجب عليكم الاستفادة منها فلا تكن بطيئاً ولا تختلق الأعذار. أنتم الرجال الذين يتخطون العقبات ويناضلون ضدّ الصعاب والذين يصلون إلى أعلى المراتب. تقدّموا حاملين سلاحكم. هبّوا من أجل إرضاء الله، وإن الجنة تحت الضلال.

وإذا كان يرضيكم أن تبقوا على حالكم وأنتم لا تطالبون بملككم فإننا نشهد ضدكم ولا يبقى بيننا وبينكم سوى الحساب عند الله.

حمد بن عبد الله سوف يأتي إليكم وما يقوله صادر عنا فنحن أرسلناه لكم ونحن نتحمل مسؤولية كلماته، ولا يشكّ أحد في أنّك أنت الرجل الحقيقي والسلام عليك من خدامك بني بوحسن والحجريين والوهيبة والحبوس وبني راشد وبني بطاش ومن معهم، وإن ما ذكر أعلاه كان بناء على أمرهم وبموافقتهم بواسطة الفقير لله صالح بن علي الحارثي.

نرسل لكم استنهاضية سالم بن عديم البهلاني التي تدعو إلى الجنة بِكُلّ مداها والتي أعدت لمن يخشون الله ومن يخدمونه عند الشدائد.

الوثيقة رقم (٦٨)

R/15/6/5

موقف السيد برغش من السيد عبدالعزيز

رقم ٣١/ ١٣١ لسنة ١٨٧٢

من: المحترم جون كيرك (John Kurk)

نائب الوكيل السياسي وقنصل صاحبة الجلالة في زنجبار

إلى: المحترم سي.غون، أمين سرّ الحكومة في بومباي

القسم السياسي

زنجبار بتاريخ ٣ نيسان/ أبريل ١٨٧٢

سيدي

يشرفني أن أسلم إلى صاحب السعادة الحاكم في القنصلية ترجمة الرسائل العربية التي قام صاحب السمو السيد برغش بتسليمي إياها.

ورغم أنها قديمة تاريخياً لأنها وصلت إلى زنجبار أثناء ذهاب سموه إلى الحج.. ولم يتصل بخطط حكومة صاحب السمو السيد تركي المضطربة والذي جعلت من غير الممكن أن يكون لرسائل السيد عبد العزيز ومراسيله في عُمان قيمة تسجيلية.

إن سموه يؤكّد في الحال بأن سلطان زنجبار ليس لديه رغبة لمساعدة أخيه عزيز، كما ولم تسنح الفرصة لحد الآن منذ عودته ليرى إذا ما كان في الإمكان مد يد العون لأخيه السيد تركي.

لي الشرف أن أكون خادمكم المطيع

التوقيع: جون كيرك

نائب الوكيل السياسي وقنصل صاحبة الجلالة في زنجبار

الوثيقة رقم (٦٩)

بسم الله خير الأسماء

إلى جناب عالي الجناب الأجل الأكرم والمكرم الأشيم الأنبل ميجر ميلر باليوز وكيل الدولة العلية الإنكليزية

سلمه الله تعالى إن شاء الله كتابك الشريف إلينا وصل وفهمناه ونحن لا عندنا خلاف فيما تأمرنا فيه من الحال ولا نقدر لمخالفة وكلاء الدولة لكنا نتعجب أن شكايتنا لا تسمع وقولنا لا ينجع ونحن رعية طال صبرنا على الجور والظلم. قد نهبت أموالنا وذهبت نفوسنا فلم نجد من نلجأ إليه ولا رأينا من ينقذنا من بين يديه فالناس تلجأ إليكم وتلتاذ بكم وأنتم الإنصاف بين الحكام وإليكم تصل الشكاية للخاص والعام، فمن العدل أن يقبل قول الخصم بالحجة القايمة والدعوة المستقيمة فنراكم لا تقبلوا لنا قولاً ولا تسمعون منا حجة فلم نعلم ما السبب في ذلك ولم يتضح لنا أن دولة من الدول تستحل الظلم والجور وتعين عليه، بل من عدلهم الإنصاف ورفع المظالم عن الخلق فإن كان ولا بد فنريد منكم التأخير إلى أن نرسل لولي أمرنا السيد إبراهيم بن قيس، والمهل المطلوب منكم إلى باكر غروب الشمس وهو بيده الحجة وصاحبها ويكون الوقوف بيننا إلى ذلك الموعد والحرب واقف بين الطرفين وبعد ذلك تنظرون ما هو صلاح.

هذا فالسلام من أحبائك حمد بن أحمد وكافة أكابر آل سعد

٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩١

بسم الله سبحانه

الى جناب عالي الجناب الاجل الاكرم المكرم الاشيم الانبل مجر ميلر بالبوس وكيل الدولة العلية الانكليزية

سلمه الله ايده الله كتابكم الشريف الينا وصل وفهمنا ونحن الا عندنا خلاف فيما تامرنا فيه من الحال ولا نقدر لمخالفة وكلاء الدولة لكنا نتعجب ان شكايتنا لا تسمع وقولنا لا ينجع ونحن من غير طائل صبرنا على تجديد الظلم قد نهبت اموالنا وذهبت نفوسنا فلم نجد من نلتجاء اليه ولا ثبات نعتمد ما بين يديه فالناس تلجاء اليكم وتلتاذ بكم وانتم الانصاف بين الحكام واليكم تصل الشكاية للخاص والعام فمن العدل ان يقبل قول الخصم بالحجة القايمة والدعوى المستقيم فتراكم لا تقبلوا لنا قولا ولا تسمعون منا حجة فلم نعلم ما التسبب في ذلك ولم يتضح لنا ان دولة من الدول تستحل الظلم والجور وتعين عليه بل من عاداتهم الانصاف ورفع الظالم عن الخلق فان كان ولا بدا فنريد منكم التاخير الى ان نرسل لولي امرنا السيد ابراهيم بن سنان والمهل المطلوب منكم الى باكر غروب الشمس وهو بيده الحد و[illegible] صاحبها ويكون الوقوف بيننا الى ذلك الموعد والحرب واقف بين الطرفين وبعد ذلك تنظرون ما هو صالح

[illegible]

الوثيقة رقم (٧٠)

حسبنا الله ونعم الوكيل

أشهدني وأقر عندي خلفان بن جابر وسيف بن علي وحميد بن متّوه ومحمّد بن مسعود وهلال بن حمد وسكون بن صباح ومانع بن خليفين ومحمّد بن سالم بن جابر وعلي بن سعيد وسيف بن سالم بن عويمر وعلي بن برمان آل سعد، أن عليهم للسيد المكرم عبد العزيز بن سعيد بن سلطان عشرة آلاف قرش فضة افرنسيسيات عوضاً عما قابل عنهم دولة السركار في المغرم الذي طلبوه منهم في الذاهب على رعاياهم وقد أوصوا له بقضاء هذا الحق عنهم من أموالهم بعد موتهم وقد أعطوه على تسليم ذلك عهد الله وميثاقه وشرط وجوب هذا الحق إلى سبعين يوماً منذ تاريخ هذا الكتاب تاريخ يوم ثامن من جمادى الآخر سنة ١٢٩١ وكتبه الفقير لله محمّد بن سليم الغاربي بيده.

أشهدني وأقر عندي السادة محمّد بن عزان ومحمّد بن علي وحمد بن حماد، ثمّ المشايخ سيف بن أحمد الرواحي وشامس بن حسن العامري وسعيد بن سالم الرشيدي وعامر بن سالم الحسني وحمد بن علي بن علي المالكي وناصر بن محمّد بن بجاد وسعيد بن مسلم المعاول وإبراهيم بن محمّد العويصي، أنهم قد ضمنوا للسيد عبد العزيز بن سعيد بن سلطان في هذا الحق المذكور ببطن هذه القرطاسة ضمانة لازمة عليهم له في المحيا والممات بإقرارهم بذلك تاريخ ما تقدّم. كتبه الفقير لله محمّد بن سليم بيده.

صحيح ذلك كتبه الفقير لله محمّد بن عزان بيده

صحيح ذلك كتبه الفقير لله محمّد بن علي بيده

صحيح ذلك كتبه الفقير لله حمد بن حماد بيده

صحيح ذلك كتبه الفقير لله شامس بن حسن بيده

صحيح ذلك كتبه الأقل لله سعيد بن مسلم بيده

صحيح ذلك كتبه عامر بن سالم الحسني بيده

صحيح ذلك كتبه سيف بن حمد بيده

صحيح ذلك كتبه الفقير لله سعيد بن سالم بيده

صحيح ذلك كتبه الحقير ناصر بن محمّد بيده

صحيح ذلك كتبه الفقير لله سيف بن بجاد بن سالم المعولي بيده

صحيح ذلك كتبه الفقير لله حمد بن علي المالكي بيده

صحيح الأقل إبراهيم بن محمّد العويصي بيده

السواد مطابق للأصل

كتبه درويش أحمد

ختم

حسبنا الله ونعم الوكيل

اشهدني واقر عندي خلفان بن جابر وسيف بن علي وحميد بن متوه ومحمد بن مسعود وهلال بن حميد
وسلوم بن صباح ومانع بن خلفين ومحمد بن سالم بن جابر وعلي بن سعيد وسيف بن سالم بن عويم
وعلي بن رمان آل سعدان عليهم للسيد المكرم عبد العزيز بن سعيد بن سلطان عشرة آلاف قرش
فضة فرنسية عوضا عما قابل عنهم دولة الترك في المغرم الذي طلبوه منهم في الذاهب
على رعاياهم وقد اوصلوا له بعضا هذا الحق عنهم من اموالهم بعد موتهم وقد اعطوه
على تسليم ذالك عهد الله وميثاقه وشرط وجوب هذا الحق الى سبعين يوما مذ تاريخ
هذا الكتاب تاريخ يوم ثامن جمادي الاخر سنة ١٢٩١ وكتبه الفقير لله محمد بن سليم الغارتي بيده

اشهدني واقر عندي السادة محمد بن عزان ومحمد بن علي وحمد بن جماد ثم المشايخ سيف بن احمد الرواحي
وشامس بن حسن العامري وسعيد بن سالم الرشيدي وعامر بن سالم الحسني وحمد بن علي بن علي
المالكي وناصر بن محمد بن جاد وسعيد بن سليم المعاول وابراهيم بن محمد العويصي انهم قد
ضمنوا للسيد عبد العزيز بن سعيد بن سلطان في هذا الحق المذكور بطن هذه القرطاس ضمانا لازما
عليهم له في الحياة والممات باقرارهم بذالك تاريخ ما تقدم كتبه الفقير لله محمد بن سليم بيده

صحيح ذالك كتبه الفقير لله تعالى محمد بن علي بيده — صحيح ذالك كتبه الفقير لله محمد بن عزان بيده
صحيح ذالك كتبه الفقير لله حمد بن جماد بيده — صحيح ذالك كتبه الفقير لله شامس بن حسن بيده
صحيح ذالك كتبه الاقل لله سعيد بن سالم بيده — صحيح ذالك كتبه عامر بن سالم الحسني بيده
صحيح ذالك كتبه سيف بن احمد بيده — صحيح ذالك كتبه الفقير لله تعالى سعيد بن سالم بيده
صحيح ذالك وكتبه الحقير ناصر بن محمد بيده — صحيح ذالك وكتبه الفقير لله سيف بن محمد بن سالم المعولي بيده
صحيح ذالك كتبه الفقير لله حمد بن علي المالكي بيده — صحيح الاقل ابراهيم بن محمد العويصي بيده

السود مطابقة للاصل
كتبه درويش احمد

الوثيقة رقم (٧١)

بمنه تعالى

من عبد العزيز بن سعيد إلى جناب الأجل الأكرم الأعز الاحشم المود الناصح الصفي كرنل ميلر كنسل دولة الإنجريز في مسقط.

سلمه الله وعافاه وحماه من كلّ ما يخشاه إن شاء الله محبك الداعي لك بالخير والحمد لله على ما أولى بخير من فضل المولى لا زلت مسعوداً بالإقبال آمناً من كلّ تقلب وزلزال أما بعد فالمرفوع لجنابك أن الأخ تركي وصلنا ليلة ٢٨ شهرنا مسترضياً لنا مطاوعاً في تسيير نميش إلى بلد نزوى، ففكرت في أمرنا ونظرت في مصالح دولتنا فرأيت أن الاصطلاح واجتماع الكلمة أقطع لشغب الخصم وأحسم لمادة طمع العدو المترصد لانتهاز الفرص المتربص للدوائر ولا سيما العدو كثير لا يخفى ذلك عن من لها أدنى رمق من نظرنا فاتفقنا واصطلحنا والحمد لله على حال واحد واعلم أني لم أتشدد هذا التشدد كلّه على نميش طالباً محاسبته إلا نظراً لمصلحة الأخ تركي وتألماً لذهاب ماله سدى في غير فائدة فلزمني النصح له والغضب لأجله فقمت باللازم ولما رأيته غير مبال بماله وآل الأمر إلى أنه يعتقد نصحي غشاً وإحساني إساءة بلغته شهوته وقلت له عافاك الله وسكت عن محاسبة نميش إذ النقص والزيادة إنما يدخلان عليه هذا ثمّ إن مأمولنا من مبارك سعيك أن تنصح الأخ تركي بواحدة وهي أن يستمع إلى نصحي فيما يعود مصلحة على هذه الدولة ولا يلتفت إلى زخارف الوشاة ويحذر من دخول النمامة بيني وبينه فإن السعاة بالإفساد كثير فقد صرنا يداً واحدة والضر والنفع واحد ولا يسعني السكوت عما أخشى منه الضرر على الدولة ولا يخفى عليكم عادة حاله من استماع كلّ قول غثاً كان أو سميناً فيلزمه التثبت وإطالة النظر حتّى يتميز له النصح من الغش والصدق من الكذب والمرجو ببركة سعيكم انصلاح الأمر واجتماع الكلمة. هذا ولا يخفى

عليك أحوال أهل عُمان وما هم عليه من التظالم، القوي يأكل الضعيف ولم تخل بقعة من ذلك إلا ما شاء الله وقد علمت وجوب الإنصاف والعدل على الحاكم بين الرعية ودفع الظلم وهو ساكت عن هذا كلّه حتّى دخل الوهن عليه وسقطت هيبة الملك فلا بدّ من حسر الذراع والقومة في تنظيم الأمر وإيقاف كلّ أحد على حده وإن كان هو ضعيفاً عن مقاومة الأمور فما يمنعه عن تفويض الأمر إلينا حتّى نباشرها بأنفسنا ونكفيه مؤونتها فإنا لم نجئ لنتلذذ بالرقاد في مسقط ونترك الرعية يأكل بعضها بعضاً إذ كلّ راع مسؤول عن رعيته وكل حاكم مأخوذ بالعدل في قضيته ولا بدّ من دخول المسرة والمضرة على رعاياكم من استقامة هذا الأمر واعوجاجه إذ صرنا مختلطين في بلدة واحدة فينبغي لكم أن تنبهوه على ذلك إذ فيه مصلحة الجميع هذا ما لزم بيانه ودم سالماً والسلام. حرر يوم ٢٩ جمادى الأولى من سنة ١٢٩٢.

توقيع:

عبد العزيز بن سعيد بن سلطان

بسمه تعالى

من عبد العزيز بن سعيد الى جناب الاجل الاكرم الاعز الاحشم المود الناصح الصفي كرنل ميلز كنسل

سلمه الله تعالى وعافاه وحماه من كل ما يخشاه ان شاء الله   محبتك الداعي لك بالخير والحمد لله على ما
اولى بخير من فضل المولى لا زلت مسعودا بالاقبال آمنا من كل تقلب وزوال   اما بعد فالمرفوع
لجنابك ان الاخ تركي وصلنا ليلة ٢١ شهر تاريخه مسترضيا لنا مطاوعا في تسيير مبشر الى البلد بروي
فتفكرت في امرنا ونظرت في مصالح دولتنا فرأيت ان الاصطلاح واجتماع الكلمة اقطع لشغب الخصم
واحسم لمادة طمع العدو والمترصد لانتهاز الفرص المتربص لنا ولا سيما والعدو كثير ولا يخفى ذلك
على من له ادنى روية ونظر فاتفقنا واصطلحنا والحمد لله على حال واحد   واعلم انني لم اتشدد
هذا التشدد كله على مبشر طالبا محاسبته الا نظرا لمصلحة الاخ تركي وتألما الذهاب ماله سدى
في غير فائدة فلزمني النصح له لا الغضب لاجله فقمت باللازم ولما رايته غير مبال بماله وآل الامر
الى انه يعتقد نصحي غشا واحساني اساءة بلغته شهوته وقلت له عافاك الله وسكت عن
محاسبة مبشر اذ النقص والزيادة انما يدخلان عليه هذا ثم ان املنا من مبارك سعيك ان تنصح
الاخ تركي بواحدة وهي ان يستمع الى نصحي فيما يعود مصلحة على هذه الدولة ولا يلتفت الى زخارف
الوشاة ويحذر من دخول النمامة بيني وبينه فان السعاة بالافساد كثير فقصرنا ابدا واحدة
والضر والنفع واحد ولا يسعني السكوت عما اخشى منه الضر على الدولة ولا تخفى عليكم عادة
حاله من استماع كل قول غثا كان او سمينا فيلزمه التثبت واطالة النظر حتى يتميز له النصح من
الغش والصدق من الكذب والمرجو ببركة سعيكم انصلاح الامر واجتماع الكلمة والحاصل
هذا ولا تخفى عليك احوال اهل عمان وما هم عليه من التظالم القوي ياكل الضعيف ولم
تخل بقعة من ذلك الا ما شاء الله وقد علمت وجوب الانصاف والعدل على الحاكم بين الرعية
ودفع الظلم وهو ساكت عن هذا كله حتى دخل الوهن عليه وسقطت هيبة الملك فلا بد من
حسن الذراع والقوة في تنظيم الامر وايقاف كل احد على حده وان كان هو ضعيفا عن مقاومة
الامور فما يمنعه عن تفويض الامر الينا حتى نباشرها بانفسنا ونكفيه مؤنتها فانا لم نجيء
للتلذذ بالرقاد في مسقط ونترك الرعية ياكل بعضها بعضا اذ كل راع مسؤول عن
رعيته وكل حاكم ماخوذ بالعدل في قضيته ولا بد من دخول المسرة والمضرة على عابكم

الوثيقة رقم (٧٢)

نقل المطالب الأخرى الواقع عليها الاتفاق

المطلوب من أخينا تركي بن سعيد شرطان:

الأول، أن يكون صرف الفرضة وبيت المال على مشورتي ونظري من إعطاء وحرمان وزيادة نقصان وتقدير فرايض قباض الحصون والعساكر وغيرهم والرعية والعمال.

الثاني، أن يكون الرأي في ما يعني الدولة من خير وشر إلي وفي تبعيد مراري الصلاح للدولة في تبعيده وتقريب مراري الصلاح لها في تقريبه.

قد أجبت الأخ عبد العزيز بن سعيد إلى هذين الشرطين الذي طلبهما مني وأعطيته إياها.

توقيع: تركي بن سعيد وختمه

كذلك أنا قد ارتضيت على تمام هذين الشرطين ووافقت عليهما.

توقيع: عبد العزيز بن سعيد وختمه

نقل المطالب الاخرى الواقع عليها الاتفاق

المملوك الخبير تركي بن عبدالله الشرطان

الاول ان يكون صرف مال الفرضة وبيت المال على مشورتي ونظري من عطي وحرمان وزيادة ونقصان وتقدير فرائض قباض الحصون والعساكر وغيرهم من الرعية والعمال

الثاني ان يكون الراي فيما يعني الدولة من خير وشر الي وفي تبعيد مدى الصلاح للدولة في تبعيده وتقريب مدى الصلاح لها في تقريبه

قد اجبت الاخ عبد العزيز سعيد الى هادين

الشرطين الذي طلبهما مني واعطيته اياها

سعود بن عبد العزيز

كتبه كاتبه انا فلان نصيه على تمام هادين الشرطين

علي بن محمد [illegible]

الوثيقة رقم (٧٣)

نقل الشروط الواقع الاتفاق عليها ما بيننا والهناوية

من تركي بن سعيد إلى جناب سيدنا وذخرنا وعزيزنا الأجل الأشيم الأخ عبد العزيز بن سعيد سلمه الله تعالى وحماه سلام عليك ورحمة الله وبركاته. أما بعد فقد فوضتك تعاهد الجماعة الهناوية على إخراج محمّد بن سنان من حصن سمايل وتقبيضه البلوش وعلى إخراج بني حضرمي من قلعة الراوية وتقبيضها بني هناة وعلى إخراج أهل الغرب من مسكد إلا ثلاثين رجلاً منهم وعلى قيام خمسين رجلاً من آل وهيبة وخمسين رجلاً من بني بوحسن وخمسين رجلاً من الحجريين في مسكد وعلى قيام ماية رجل يكونوا تحت أمرك ونظرك وفي بيتك فقابله عني بذلك وتكفل لهم بتمامه سريعاً وعلى هذا عهد الله وميثاقه فهذا ما لزم بيانه ودم سالماً والسلام.

حرر في العشرين جمادى الآخر سنة ١٢٩٢

توقيع: تركي بن سعيد

كذلك أنا قد قبلت بإتمام هذه الشروط المتفق عليها بيننا والأخ تركي والجماعة الهناوية.

توقيع: عبد العزيز

أهل الغرب: النجديين (السعوديين)

مسكد = مسقط

صورة الشروط الواقع الاتفاق عليها ما بيننا والهناوية

من تركي بن سعيد   الى جناب سيدنا وذخرنا وعزيزنا الاجل الاكرم الاخ عبد العزيز بن سعيد

سلمه الله وحماه سلام عليكم ورحمة الله وبركاته اما بعد فقد قبلنا منك تعاهد الجماعة

الهناوية على اخراج محمد بن سنان من حصن سمايل و[illegible] وعلى

اخراج بني جابر من قلعة الرستاق و[illegible] بني هناة وعلى اخراج اهل

الغرب من سكد الا ثلاثين من امنهم وعلى قيام خمسين رجلا من آل وهيبة

وخمسين رجلا من بني بو حسن وخمسين رجلا من [illegible] في سكد وعلى قيام

ما يقدر [illegible] وفي بيتكم [illegible]

لهم بما [illegible] على هذا العهد الله وميثاقه [illegible]

والسلام [illegible] في العشر من جمادى الاخر ١٢٩٢

هذا ما [illegible]

كذلك انا قد قبلت بالتمام هذه الشروط

المتفق عليها [illegible]

[illegible]

الوثيقة رقم (٧٤)

باسم الله خير الأسماء

من عبد العزيز بن سعيد إلى جناب الأجل الأكرم الأغر الأحشم الأمجد المحترم المبجل المفخّم كرنل راهن باليوز خليج فارس سلمه الله تعالى وعافاه وأبقاه وأعلى في ذرى المجد من تقاه وحماه من كلّ محذور ووقاه إن شاء الله محبك المخلص الباحث عن حالك يحمد مولاه على جزيل ما أولاه ويشكره على جليل ما أسداه ويستعينه على تقبل ما ولاه لا زلت مسدد الحال صافي الوقت حامد المآل لا تخشى زلزالاً غير عادم استقلالاً تتقلب في بواهر الآلاء ترفل في سوابغ النعماء.

أما بعد، فالداعي إلى تحرير هذا الخطاب ونعني هذا الكتاب وإهدائه إلى كريم ذلك الجناب هو أنا لما ابتلانا الله تعالى بمزاولة أمن الدولة ومعاناة أعباء الملك نظرنا بعين الفكر وأنعمنا في النظر فإذا هو أمر في ذرى الصعوبة لا يكاد ينقاد لمزاول ولا يتمشى لمحاول لفساد العرب الذين بهم قيام الأمر وقوامه وعماد المسلك ونظامه وزللهم عن القواعد القويمة التي عليها مبنى الممالك العظيمة بتساهل الحكام في حسن سياستهم وردهم إلى الانقياد لهم حتّى يردوا على ذلك ونشأوا عليه وعسر فطنهم عنه ومن اليقين المتحقق أنه لا يتأتى أمر الدولة على ذلك ولا يتمشى الملك عليه لأن روح الملك وفائدة السلطنة إنما هو قهر الناس على قاعدة الملك وكفهم عن الجري على مقتضى شهواتهم ومجرد تحكماتهم وإذ قد انتهى الأمر بالعرب إلى ما ذكرنا فلا بُدَّ لردعهم عن وردهم إلى قاعدة للملك شديدة وتمشيتهم على طريق له سديدة من مقاومة عظيمة ومعاناة جسيمة ولا يخفى على لطيف فطنتك أن عماد هذا الأمر لا يقوم إلا بالمال وقد اتضح لجنابك خراج مسكد ونرى أنه لا يفي بشيء من مطلبنا وقد عييت بنا الحيل وانسدت علينا الطرق والسبل ولم نجد مدخلاً نرتجي منه مالاً إلا من جهة جناب السركار من المدد الذي تفضلوا بفرضه لمصالح دولة مسكد

فالمأمول من جنابهم أن يتفضلوا علينا بتقديم شيء منه نستعين به على تقويم أمرنا فقد أشفى على الذهاب إن لم تتداركه عناية الله تعالى لفساد العرب وتباين مذاهبهم وتشتت أهوائهم وتشعت مطالبهم ودبيب داء الحسد في قلوبهم فتفضلوا بأن تنظروا لنا بعين العناية في هذا الأمر وتسعدونا كما جرى بيننا وبينكم في الصحبة القديمة والألفة القويمة هذا ما لزم شرحه لجنابكم بحكم الوقت والحال ودم سالماً وابق غانماً وكل غرض يعرض لجنابكم فالإشارة والسلام.

حرر يوم ١٥ شعبان سنة ١٢٩٢

(موضع صحيح بيده)

السواد مطابق للأصل أبو القاسم بن عباس

ختم

باسم الله خير الأسماء

من عبد العزيز بن سعيد الى جناب الاجل الاكرم الافخم الاشهر ... الفخم ... كبير ... بالتوفيق

خليل ... فارس

سلمه الله وعافاه وابقاه واعلى في دري المجد مرتقاه وجاه ... ووقاه ...

محمد ... بك

علي ... تيمور

... ان بلغت رسالتك بحمد مولاه على ... ولا وشكرنا ... اسداه ... ولا لو زلت ... الحال ... في الوقت ... المال ... ذلك ... استقلال

تتقلب في ... ولا ... سوابق ... ان ... الذي ... هذا الخطاب ... بعد

هذا الخطاب ... الكريم ذلك الجناب هو ... ابتلاء ... ما ... لنا ...

ومانا ... المملك ... بعين الفكر وامعنا في تركيب النظر فاذا هو ... ذلك

الصعوبة ... ينقاد ... ولا ... لعامة الفساد العرب الذي ... الكرم

وقوام ... المملك ونظامه ... من القواعد القوية التي عليها مبني

الممالك العظيمة ... الحكام في حسن سياستهم وردهم الى الانقياد لهم

حتى ... ذلك ونشأوا عليه ... فطم عنه ... المحقق انه

لا ... الدولة على ذلك ولا يتمشى الملك عليه لان دوام الملك

وقوانين السلطنة انما هو قهر الناس على قاعدة الملك وكفهم عن الجري

على مقتضى شهواتهم ... تحكماتهم واذ قد انتهى الامر بالعرب الى ما ذكرنا فلابد

لردهم عن ... الى قاعدة الملك شديدة ومشيتهم على طريق ...

... عظيمة ومعاناة جسيمة ولا يخفى على لطيف فطنتكم ان هذا

الامر لا يقوم الا بالمال وقد اتضح لجنابكم ... ونرى انه لا ينبغي

... وقد ... بنا الحال ... علينا ... لم نجد ...

... الا ... جناب ... الذي تفضلوا ... لصالح دو ...

... فالمامول ... ان يتفضلوا علينا بتقديم ...

... فقد ... ان لم تتداركه عناية الله ... الفساد ...

... وتشتت ... مطالبهم ... الحق ...

فتفضلوا بان تنظروا لنا بعين العناية في هذا الامر ...

وبينكم في ... القديمة ... القوية هذا ما لزم ... لجنابكم ... الوقت

والحال ودم سالما وابق غانما ... لجنابكم ...

في 15 شعبان سنة 1292 (موضع ختم ...)

الوثيقة رقم (٧٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

من تركي بن سعيد إلى حضرة جناب قدوة الأماجد الكرام حاوي المناقب والمراتب العلية حضرة كرنل ميلر وكيل الدولة العلية الإنكريزية.

سلمه الله تعالى إن شاء الله تعالى والذي نعرفك فربما بلغك وصولنا هذه الليلة بندر مطرح وحالاً دبرنا لك أحبابنا سعيد بن خميس وعلي حسين وحال وصولنا مطرح أردنا الوصول إلى مسكد فبلغنا بعض من العسكر القائمين في مسكد مرادهم منعنا عن الدخول لهذا السبب أرسلنا المذكورين إليكم خوفنا من الغتشاش في البلد، فالرجاء منكم أن تمنعوا كلّ من يصل إلى مسكد من العربان عن طريق البحر لأنه مع وصولهم من المعلوم يقع الغتشاش منهم ولهذا السبب ألزمنا نعرفكم لأن الأخ عبد العزيز أبقيناه في مسكد نائباً عنا وقائماً مقامنا إلى وقت رجوعنا فلأن لما صار منعنا لدخول مسكد من بعض العسكر المذكورين فمن المعلوم أن ذلك برضا الأخ عبد العزيز وأمره، فصار عندنا يقين أن المذكور تغيرت نيته فمن يومنا هذا قد عزلناه عن منصبه الذي هو فيه لا سيما أن كافة القبائل والعربان غير راضين عنه كي لا يخفاكم ونرجو منكم الجواب والسلام خير ختام.

١٥ ذو القعدة سنة ١٢٩٢

توقيع:

تركي بن سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الانكريزية
مليز وكيل الدولة العلية

من تركي بن سعيد الى حضرة جناب قدوة الماجد الكرام حاوي الكمالات والمراتب العلية حضرة كرنل

سلمه الله تعالى   انا البعد ولذي نعرفك فاربما بلغك وصولنا هاذي الليله
بندر مطرح وحال ادرنالك احبابنا سعيد بن خميس وعلي بن حسين وحال وصولنا
مطرح اردنا الوصول الى مسكد فبلغنا بعض من العسكر القايمين في مسكد
مرادهم منعنا من الدخول لهذا السبب ارسلنا المذكورين اليكم خوفنا من
الغتشاش في البلد فالرجا منكم ان تمنعوا كل من يصل الى مسكد من العربان
من طريق البحر لانهم مع وصولهم من المعلوم يقع الغتشاش منهم ولهذا
السبب الزمنا نحن فلم لان الاخ عبد العزيز ابقينا في مسكد نايبا عنا
وقايما مقامنا الى وقت رجوعنا فلان لما صار منعنا الدخول مسكد من
بعض العسكر المذكورين فمن المعلوم ان ذالك برضا الاخ عبد العزيز
وامره فصار عندنا يقين ان المذكور تغيرت نيته فمن يومنا هذا قد
عزلناه عن منصبه الذي هو فيه لاسيما ان كافة القبايل والعربان
غير راضين منه كما لا يخفاكم ونرجو منكم الجواب سريعا والسلام خير ختام

الوثيقة رقم (٧٦)

نقل الكتاب الوارد من السيد فيصل بن تركي باسم جناب أبيه السيد تركي بن سعيد محرراً في ٢٣ رجب سنة ١٢٩٥

وكتابك الكريم وصل وفهم المملوك مقتضاه بالتمام والمايتين قرش مع المأونة والزانة الجميع وصل وما من جنابك إلا التوقير ثمّ عرفتنا نصرح لكم كيفية هؤلاء الفسدة مع من خرجهم ومن عندهم من الحضر وهل جواسيسنا توردهم وهل يتصل بنا منهم أحد فأما خروجهم فهو من العلاية طوعاً وكرهاً وأما الحضر اللذين معهم فليس إلا أوغاد بني رواحة والحبوس سفلة لا يُعبأ بهم، وأما الجواسيس فإنا قد ندعو أهل العلاية إلى طاعة الله وطاعة حاكمهم الحليم وسلطانهم الكريم ووصلنا أولاً جوابهم بأنهم مغلوبون وسيحتالوا لإخراجهم بما أمكن مع أنا نصب عليهم أسواط الحرب كلّ يوم وبيت عين ورد لا يخامر لا لشك في أنه منهدم لا ينفع القبض وقصدنا عند وصول العجل نجر عليهم المدفع حتّى لا نبقي منه رسم ولا أثر ثمّ غيره أولاً فأول وبالأمس قتل منهم ولد نويجم وغد البكوتين وواحد رويحي وكل يوم هم في حال واليوم وردنا جوابهم بأنه قد أفرغوا الطاقة في إخراج القوم وكأنهم ليخرجوا عنهم بعد شده ويريدون منا نؤمنهم العقوبة على المال والحال وإن شاء الله لا يقوم عليكم خصم إلا قتلة والله ليردوا بحول الله خائبين مخذولين ونحن الله يعلم وقفنا مجتهدين ممتثلين في كلّ أمر منكم ونهي والجماعة بني غافر والأخ ناصر فذوضناهم في كلّ شيء وقابلناهم بالمعروف والإحسان بما أمكنته القدرة وكونوا قريرين العين هذا ما لزم بيانه والسلام من ولدك فيصل بن تركي.

كتبه عن أمره مملوككم المسلم عليكم راشد بيده ٢٣ رجب سنة ١٢٩٥

السواد مطابقاً للأصل

كتبه درويش أحمد

ختم

نقل الكتاب الوارد من السيد فيصل بن تركي باسم جناب السيد تركي بن سعيد مؤرخ في ٢٣ رجب ١٢٩٥

وكتابكم الكريم وصل وفهم المملوك مقتضاه بالتمام والماتين القرش مع الماة والزاد الجميع
وصل وما من جنابكم الا التوفيق ثم عرفنا نصركم الله كيفية هولاء الفسدة مع من خرجهم
ومن عندهم من الحضر وهل جواسيسنا تورد هم وهل يتصل بنا منهم احد فاما مخرجهم
فهو من العلاية طوعًا وكرهًا واما الحضر اللذين معهم فقليلة او غادي بني رواحة
والحبوس سفلة لا يعباء بهم واما الجواسيس فانا قد ندعوا اهل العلاية الى طاعة
الله وطاعة جنابكم الحليم وسلطانهم الكريم وصلنا اولادهم جوابهم بانهم مغلوبون
وسيحتالوا لاخراجهم بما امكن مع انا نصب عليهم اسواط الحرب كل يوم وليلة علين
وردا لا يخامره التلذذ فانه منهم لا ينفع للقبض وقصدنا عند وصول العلم بحر
عليه المدفع حتى لا يبقى منه رسم ولا اثر لم غيره اولا فاول وبالامس قتل منهم ولد
نويجم وغدا البكوتين وواحد رويحي وكل يوم هم في خبال واليوم وردنا جوابهم
بانهم قد افرغوا الطاقة في اخراج القوم وكانهم ليس رجوا عنهم بعد شدة ويريدون
منا نومنهم العقوبة على المال والحال فاجبناهم بانا لا نرضى منهم الا باخراجهم
واعطينا ذمتهم على المال والحال وان شاء الله لا يقوم عليكم خصيم ولا قائم الله ولا يردوا
بحول الله جنابكم مخذولين ونحن الله يعلم وقفنا مجتهدين ممتثلين في كل امر منكم ونهي
والجماعة بني غافر والشيخ ناصر فوضناهم في كل شي وقابلناهم بالمعروف ولا حسابنا
امكنته القدرة وكونوا قريرين العين هذا ما لزم بيانه والسلام من ولدكم فيصل بن تركي
كتبه عن امره مملوككم المسلم عليكم راشد بن ... ٢٣ رجب ١٢٩٥

الوثيقة رقم (٧٧)

بسم الله خير الأسماء

من عبد العزيز بن سعيد إلى جناب عالي الجناب الأكرم المكرم الموقر المحترم الوجيه الأكمل جناب كرنل المكلف بأمور الدولة الإنكليزية العظمى كونسل الجنرال حرسه الباري وحماه فلا أزال في عزّ وإجلال ما تعاقب الأيام بالليال.

أما بعد فالموجب لتحرير الوكالة الوداد هو إبلاغ جنابك الشريف المقام المحترم وجميل التحيّة والإكرام والسؤال عن صحة حالكم لا برحت صافية من الكدر وأن تحرّك الخاطر بالسؤال عن المحب فهو بحمد الله في صحة وعافية ونعمة من المولى كافية.

أما بعد فلا يخفى على جنابكم بما صار إليه الأخ تركي بن سعيد من الضياع والغواهي بأمور هذه الملكة وتعطيل اللوازم المشروطة على السلطان للرعية إلى أن انتهى الأمر كما سمعته وعلمته من فساد النفرة فهاب الرعايا وأموالها بترك الذي عنها وتعطيل الحماية التي لا تقوم إلا بالحاكم حتّى إن قتل النفوس شاهراً ونهب الأمور ظاهراً نهاراً في وسط السوق بلاد الحكم كلّما يمضي يوم لا يكسب فيه أحد ويضرب على ماله في بيته وفي السوق ولم يزالوا أهل الرأي والتدبير من كبار عُمان يراجعونا في القيام على الأخ تركي ومرادهم يثور على مسكت عاجل على الفور واليوم قد ألحوا علينا بالقيام وما تركوا لنا بداً من ذلك ولا عذراً ونحن لا يمكننا التأخير عنهم لأننا نخاف إن قطعناهم وتركنا النهوض معهم فيقوموا بغيرنا فتلحق المضرة بالجميع وقد عرفناكم الخبر بهذه الإشارة ونرجو المعاونة والمساعدة على ذلك من الدولة المعظمة بأي جهد كان وأنتم أهل الدولة الإنكليز المعظمة خاصة فلا نعقد بيننا وإياكم شركة وصحبة مثل ذلك قديماً وحديثاً وإن كانت الدولة المعظمة لا

يمكنها مساعدتنا في هذا الأمر فالموصول منها الكفاف لأعلى أملاكها ونحن إن تقاعدنا عن هذه الرعية ولم تصبح لنا منا لهم موافقة فلا شكّ فلا ريب إن غيرنا ليوافقهم فيفوتنا الأمر وبذلك نخشى أن الأمر عظيم ويصعب على الجميع ها نحن إن شاء الله قاصدون المثار عاجلاً بجنود عديدة ورجال في اليد مدّ يده وإذ كانت مسكت مشحونة برعية الدولة المعظمة ولهم أثقال الأموال وقد امتلأت اليوم بالنهاية فضاقت بهؤلاء الكساب فخوفنا متى قدر الله لنا بهجوم مسكت أن تكون وسيلة لهؤلاء النهابة من أهل الغرب وغيرهم من جنود الأخ تركي للكسب والنهب يوهموا الناس أن الناهبين جنودنا فلهذا السبب نرغب من جنابك يكون تعرف جناب ميجر كرنت باليوز مسكت يكون متى عرفناه إننا ثائرين على مسكت يكون يأمر رعية الدولة المعظمة حتّى يركبوا البحر هم وأموالهم من يوم إلى أن يقضي الله ما هو قاض. نعرف باليوز بالخبر هذا ما لزم فنرجو سرعة وصول جوابكم إلينا.

فما ظننا في الله ثمّ فيكم إلا أحسن الجميل حرر ٢٢ صفر سنة ١٢٩٩.

بسم الله خير الاسماء

من عبد العزيز بن سعيد [illegible] الى جناب عالي الجناب الاكرم الموقر المحترم الوجيه الاكمل جناب الكرنل [illegible] المكلف باموال الدولة [illegible]

حرسه الباري وحماه وانا زال في عز وجلال ما تعاقب الايام [illegible] اما بعد فالمحب [illegible] لكونكم [illegible] عن جنابكم [illegible]

جميل الصنيعة والكرام وتحقي عن صحة حالكم ان حصل فيها [illegible] الكلام وان تحركت [illegible] عن المحب [illegible]

وعافيه ونعم من المولى كافيه اما بعد فلا يخفى على جنابكم يا صاحب [illegible] باحوال

هذه المملكة وتعطيل [illegible] المشروطة [illegible] الرعية الى انتهى [illegible] فساد [illegible]

الرعايا واموالها بترك الذي عنها وتعطيل [illegible] بالحكم حتى ان قتل النفوس [illegible]

[illegible] ظاهر انهارا في وسط السوق بلا حكم كلما يمضي يوم لا يكسب فيه احد ويفرح على ماله في بلده [illegible]

ولم يزالوا اهل [illegible] وكتبه من كل مكان يرجعونا في القيام على [illegible] وعرضهم [illegible] على مسكت

عاجلا على الفور [illegible] قد الحوا علينا بالقيام [illegible] تركونا [illegible] من ذلك وانه عذر [illegible] علينا

كما خفيه عنهم [illegible] نخاف ان قطعناهم [illegible] معهم [illegible] المضرة [illegible]

وقد عرفنا كم [illegible] والمساعدة على ذلك من الدولة المعظمة [illegible]

وانتم اهل الدولة [illegible] المعظمة خاصتنا فانه انعقد بيننا وبينكم [illegible] في مثل ذلك [illegible]

وانكافت الدولة المعظمة [illegible] الكفافة على [illegible] ونحن ان [illegible]

عن صدره [illegible] ولم يصح لنا [illegible] وان [illegible]

[illegible]

[illegible] واذا كانت مسكت [illegible] من عند الدولة المعظمة [illegible]

[illegible] في الكتاب [illegible] مسكت [illegible]

من اهل العرب وغيرهم من جنود [illegible] جنودنا

فلهذا السبب [illegible] جنابكم [illegible] مسكت [illegible]

اننا [illegible] على مسكت [illegible] من عند الدولة المعظمة حتى يركبوا [illegible]

[illegible]

[illegible] فيكم الا [illegible] جميل [illegible] ١٢٩٩

٢٢ صفر

الوثيقة رقم (٧٨)

سواد كتاب السيد عبد العزيز بن سعيد لجناب باليوز الدولة البهية القيصرية بخليج فارس ٧ رمضان ١٢٩٩هـ

لا يخفى على جنابكم ربما بلغكم بالواقع بطرفنا فإننا ففي شهر شعبان ثورنا على مسقط ولما وصلنا الوطية أرسل إلينا الأخ المكرم تركي بن سعيد يريد منا السلام والموافقة ومناً بِكُلّ الجميل وفكرنا في الأمور ورأينا الصلح خير وخفنا وقوع الفتن والمحن فوافقناه على حسب مطلوبه وقد اصطلح الحال فيما بيننا والأخ المذكور على حسب السابق حتّى يصير عند جنابكم الشريف معلوم وأما عُمان فمحتاجة إلى الإصلاح لأنها في غاية الفساد والأخ تركي بنظره في هذه المملكة إن أراد إصلاحها أو إهمالها وأما محبكم فإن أراد منا الأخ تركي المساعدة والمعاضدة على إصلاح هذه المملكة إن شاء الله تعالى ليجد منا المطلوب ولنساعده على حسب الطاقة وإلا فنحن ملازمون السكوت هذا ما لزم بيانه لجنابكم الشريف ودايم لا ترفعوا نظركم عنا فنحن معتمدين بعد الله عليكم مع كلّ حاجة تبدو لكما من طرفنا والسلام.

سواد مطابق الأصل

عبد اللطيف المنشي

سواد كتاب السيد عبد العزيز بن سعيد لجناب الباليوز الدولة البهية القيصرية في خليج فارس

٧ رمضان ٩٩

لا يخفى على جنابكم بتمام العلم بالواقع بطرفنا فاننا في شهر شعبان نزلنا على مسقط واولاد [illegible]

ارسل الينا الأخ الأكرم تركي بن سعيد يريد منا السلام والموافقة ومنا بكل الجميل

وفكرنا في الأمور ورأينا الصلح خير وخفنا وقوع الفتن والمحن فوافقنا

على حسب مطلوبه وقد اصطلح الحال فيما بيننا وللأخ المذكور على الحساب الذي خفي

بصير عند جنابكم الشريف معلوم واما عمان فمحتاجة الى الاصلاح لانها في

غاية الفساد والأخ تركي نظره في هذه المملكة ان اراد اصلاحها الى [illegible]

وانما محبتكم فان اراد منا الأخ تركي المساعدة والمعاضدة على اصلاح هذه المملكة

ان شاء الله ليجد منا المطلوب ولنا عده على حسب الطاقة والآن نحن ملازمون السكوت

هذا ما لزم بيانه لجنابكم الشريف ودايم لا ترفعوا نظركم عنا فنحن معتمدين بعد الله عليكم

مع كل حضرة [illegible]

الوثيقة رقم (٧٩)

(سرّي)

الرقم ١٣٤٨ أي. بي.

من وكيل وزارة خارجية حكومة الهند

إلى: المقيم السياسي في الخليج الفارسي

فورت ويليام بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ١٨٨٠م

سيدي. . ،

لقد تمّ توجيهي بأن أبعث لإطلاعكم نسخة من الرسالة الموجهة بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٨٨٠م، من وكيل صاحبة الجلالة والقنصل العام في زنجبار حول مزاعم رغبة السيد تركي التخلي عن العرش ومغادرة مسقط.

أود أن أستفسر إذا كانت لديك أي أسباب لتعتقد أن لدى السيد تركي فكرة في أن يتقاعد في الحال، كما أود أن أطلب منكم أن تتكرموا بتقديم وجهة نظركم إلى حكومة الهند حول الإجراءات التي يجب اتّخاذها لتجنب الفوضى التي قد تنجم في مسقط والمناطق المجاورة لها في حال تخلى السيد تركي عن السلطة.

لقد تمّ إبلاغ السيد كيرك بأنه بناء على حالة الأوضاع الحالية يجب منع السيد برغش من زيارة مسقط إذا أمكن ذلك، وإذا ما ألمح إلى الرغبة في إعادة توحيد دولتي مسقط وزنجبار فعلى الدكتور كيرك أن يبلغه بأنه متأكد أنه لا يمكن للحكومة البريطانية أن تنظر في مثل هذه المقترحات.

الوثيقة رقم (٨٠)

نسخة

من: المحترم جون كيرك (John Kirk)

الوكيل والقنصل العام لصاحبة الجلالة في زنجبار

إلى: المحترم أي سي لايال (A. C. Layall)

أمين سرّ حكومة الهند

القسم السياسي - كلكوتا

٨ آذار/ مارس ١٨٨٠م

(سرّي)

سيدي،

أشعر أنّه من المناسب أن أبلغكم، رغم أنّني في عملي هذا لست مؤهلاً لإعطاء تفاصيل موسعة بخصوص الرغبة المشار إليها، والتي عبر عنها أكثر السيد تركي في مسقط بأن يتنازل عن مسؤولياته وأن يترك البلد، إذا ما وجد من يضمن له دفع معاش تقاعدي.

٢- وأنا أدرك هذه الرغبة الصادرة عن الحاكم الحالي لمسقط والناتجة عن عدم قدرته بالاستمرار في العمل وفرض سلطته على شعب مضطرب كهؤلاء الذين يجب عليه حكمهم.

وكل الذين التقيتهم مؤخراً كانوا قد زاروا عُمان وقد تحاورت معهم وهم يتفقون في الرأي بأن السيد تركي لن يكون بمقدوره البقاء ليوم واحد في السلطة لولا الدعم الحيوي الذي نقدمه له، ولولا الأموال التي تقدّم له من الخزينة الهندية

والتي بواسطتها يتمكن من رشوة العشائر. ويقال إنّه فقد عقله وإن قوة الإرادة التي يمتلكها أصبحت ضعيفة.

عندما يقوم أمير شرقي باتخاذ مسار منتظم من التآمر والمراسلات السرية، فإن من الصعب على الموظف أن يتأكد بصورة تامة من الحقيقة، ولكن في هذه الحالة تأكدت بأن شيئاً أكثر من الوعود العشوائية قد تمت مع سلطان زنجبار، وأنّه من جانبه غير ممتنع عن دفع ثمن باهظ من أجل فرصة الحصول على شرف حكم كلا البلدين. وفي حوزتي رسائل بعضها أصلي، والتي تظهر بأن السيد تركي ليس لديه اهتمام بأبنائه وأعتقد بأن السيد برغش سوف يكون مستعداً للحصول على موافقة الحكومة البريطانية في حالة اعتلائه للعرش الموافقة على التنازل عن مطالبة الخزينة الهندية بالأربعين ألف دولار والتي دفعت منذ زمن السير بارتل فاريري.

سوف أتدخل في الوقت المناسب وأظهر ما أعرفه. ولذلك أقترح اتخاذ إجراءات سريعة بحيث لا يسمح لتحقيق شيء مما ذكرته، وأن يبلغ الوكيل السياسي في مسقط بسرية ما وصلني من معلومات، وأطلب إصدار تعليمات لي لتوجيهي حول ما يجب القيام به في حالة مجيء سلطان مسقط إلى هنا، أو إذا ما طالب السيد برغش الذهاب إلى مسقط للتشاور مع أخيه.

ولا يمكنني التخيل وتحت أي ظرف بأن من المنصوح به السماح بإعادة توحيد الدولتين ما شأنه أن يسبب اضطراباً للسياسة الحكيمة للورد كانينج والتي أثبتت نجاحها الباهر. بالنسبة إلى زنجبار فإن هذه الوحدة تعتبر دماراً مطلقاً، إذ لا يمكن لأي ملك من أن يحكم كلا البلدين تماماً وهما على ما هما عليه في الاختلاف في الطبع والإمكانيات.

إن سلطان زنجبار بين يديه الآن أكثر مما يمكن له أن يحصل عليه في بلده بكثير. إن موارده غير مناسبة تماماً مع متطلبات منصب كهذا. وسوف تكون مسقط مجرد عالة على موارد زنجبار وتغمرها بالمقابل بطبقة من الطفيليين وعديمي الفائدة.

إن السلطان سوف يكون مشتتاً بين هذه الوسيلة وتلك حتّى تعم الفوضى وتسبب انقسام المملكة إلى عدد من الولايات المستقلة أو إجبار بعض القوى الخارجية على التدخل والتي حتماً لن تكون قوه إنكلترا. وتحت هذه الظروف إني أثق أنه من المستحيل تنفيذ الخطط التي ينوي السيد برغش وضعها موضع التنفيذ والتي تمّ اقتراحها من قبل السيد تركي لتمكينه من التخلي عن العرش.

إن أهمية هذه المعلومات هي بحسب ما أعتقد، أن الخطر ليس كبيراً على زنجبار

لأني أظن أن من المستحيل وحتّى من دون أية معارضة من قبلنا أن يتم تطبيق هذه الخطّة بسبب تداخل المصالح الكثيرة. لكن الإدراك بأن فترة أخرى من الفوضى ليست بعيدة تماماً وأننا ربما نكون مستعدين في الأمد القريب بأن نرى السيد تركي قد غادر عُمان والتي يحظى بسيطرة ضعيفة عليها. ولقد رأيت له مخطوطة تقول إنه سوف يسلمها لمن يؤمن له ملاذاً أمناً في بلد أجنبي.

لي الشرف أن أكون خادمكم المطيع

توقيع جون كرك

(John Kirk)

وكيل صاحبة الجلالة والقنصل العام

ملاحظة: نسخة من هذه الرسالة أرسلت إلى مكتب الخارجية في لندن.

الوثيقة رقم (٨١)

R/15/6/143

رسالة من سكرتير الحكومة الهندية إلى المقيم السياسي في الخليج الفارسي حول رغبة السيد تركي في مغادرة مسقط والمفاوضات بينه وبين سلطان زنجبار بخصوص إعادة توحيد الدولتين.

رقم ١٧٩٨ أي. بي.

من: سكرتير الحكومة الهندية

إلى: المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

سيملا، في ٢٧ أيار/مايو ١٨٨٠

سيدي،

لقد تمّ تكليفي بإبلاغكم استلامنا لرسالتك رقم ٩٢ والمؤرخة في ٣٠ نيسان/أبريل بخصوص رغبة السيد تركي في مغادرة مسقط، والمفاوضات بينه وبين سلطان زنجبار بخصوص إعادة توحيد الدولتين.

٢- أنت ترى أن مفاتحة السيد تركي لأخيه تهدف إلى مجرد التحسس من الطريق؛ وبأن كليهما يدركان تماماً ضرورة الحصول على الموافقة البريطانية قبل أن يأملا من تنفيذ أي مشروع، وبالتالي لا يمكن لأي شيء أن يوقف المفاوضات أكثر من التنويه الواضح لوجهة نظرنا. لذا، فإننا نوصيك بالاتّصال بالسيد تركي والتباحث معه بشأن ذلك وأن تبلغه ما ذكره الدكتور كيرك.

٣- بعد الأخذ في الاعتبار مقترحاتك، فإنني أبلغك أن الحاكم العام في

القنصلية يعتقد أنه من غير المحبذ القيام بأي بادرة حيال هذا الأمر، لأنه من غير المستبعد دون التدخل المباشر للحكومة البريطانية أن تفشل المفاوضات، وبينما يمكن أن يؤدي مثل هذا التدخل إلى عواقب سلبية وخصوصاً في حالة منح السيد تركي الفرصة لطلب مساعدة مقابل تراجعه عن معارضة أهدافنا. كما إنَّ سعادته في القنصلية غير مستعد لتفويضك بإبلاغ السلطان بتلك المقترحات، وإنّني أضيف أن عليك أن تغتنم أية فرصة لانتزاع أي تلميحات من السيد تركي حول نواياه، وأن تقنعه بوجهات نظر الحكومة من دون أن تُلزم نفسك بأي موقف سياسي رسمي.

٤- يتفق سعادته في القنصلية مع وجهة نظرك حول عدم وجود ضرورة في الوقت الحاضر الأخذ في الاعتبار الإجراءات التفصيلية التي سيتم اتّخاذها في حال تخلي السلطان عن السلطة. وبالإمكان تأجيل هذه المسألة في الوقت الحاضر.

٥- نسخة من رسالتك ومن التعليمات التي أرسلت إليك تمّ إرسالها إلى الدكتور كيرك لعلمه وللاسترشاد بها.

لي الشرف أن أكون خادمكم المطيع.

أي. سي. لايال (A. C. Layall)

سكرتير حكومة الهند

الوثيقة رقم (٨٢)

R/15/6/143

منع سلطان زنجبار من تقديم مدافع وذخيرة لزواره القادمين من مسقط

مرفقات

رقم ١ - المكتب الهندي للشؤون الخارجية

المكتب الهندي

٤ أيلول/ سبتمبر ١٨٩١

إشارة إلى رسالتكم المؤرخة بتاريخ ٢٥ نيسان/ أبريل الماضي. فلقد طلب مني السيد فاولر (Fowler) بأن أرفق بطيه لعلم إيرل كيمبرلاي (Earl Kimberley) نسخة من رسالة الحكومة الهندية رقم ١٥٠ سري، بتاريخ ١٤ آب/ أغسطس مع مرفقاتها، والتي تتضمن اقتراحاً لحكومة صاحب الجلالة ينصّ على أن من الأفضل القيام بخطوات لمنع صاحب السمو سلطان زنجبار من تقديم مدافع وذخيرة لزواره القادمين من مسقط، لكي لا يتعرض السلام في عُمان إلى الاضطراب.

وأن السيد فاولر يعرب عن دعمه لهذا الاقتراح.

لي الشرف أن أكون خادمكم المطيع

توقيع: هوراس ولبول

(Horace Walpole)

وكيل الخارجية

الوثيقة رقم (٨٣)

تحريض بعض الشيوخ العرب ضدّ سلطان مسقط

(وصلت مع رسالة رقم ١٧، في ٣٠ آذار/ مارس ١٨٩٤ من الوزير)

مؤرخة في ٢٠ آذار/ مارس ١٨٩٤

من وزارة الخارجية، لندن

من: هـ. بيرسي أندرسون (H. Percy Anderson) وزير الدولة للخارجية.

إلى: وزير الدولة في الهند

بالإشارة إلى رسالتي بتاريخ ٢٨ من الشهر، فإنني مفوض بأن أنقل لك نسخة من رسالة وكيل الملكة والقنصل العام في زنجبار، ومفادها بأن أربع من قيادات شيوخ مسقط قد وصلوا إلى زنجبار، وبأن تقريراً قد وصل مفاده بأن هدف زيارتهم هو عرض حكم عُمان على سمو السلطان.

وقد تمّ إبلاغ السيد كرانكنال (Crancknall) عن طريق تلغراف بأنه قد تمت الموافقة على آرائه التي أبداها حول الموضوع، وقد تمّ تكليفه بإبلاغ السير ماثيو بأن يحذر السلطان من أن يكون له أي علاقة بهذه المؤامرات.

الوثيقة رقم (٨٤)

رقم ٢٩، مؤرخة في زنجبار في ١٤ شباط/ فبراير ١٨٩٤

من: كراكنال (Cranknall)، وكيل جلالة الملكة والقنصل العام في زنجبار

إلى: إيرل روزبري (Earl Rosbery)، وزير الدولة للشؤون الخارجية

لي الشرف أن أبلغ سيادتك عن وصول أربعة من قادة الشيوخ إلى زنجبار مع العديد من أتباعهم من مسقط البارحة. وقد وصلني خبر أن هدف زيارتهم هو عرض حكم عُمان على السلطان، وإذا فاتحني سمو السلطان وبأي طريقة في هذا الموضوع، فإنني أعتبر أن من واجبي أن أرد بإجابة سيئة ولا يغيب عن خاطري حكم اللورد كاننغ عام ١٨٦١ والنفوذ السياسي لحكومة الهند أو موقف القوة الحامية.

كما وصلني تقرير آخر بأن هؤلاء السادة قد سمعوا عن حسن الاستقبال والضيافة التي لاقاها شيخ آخر جاء في العام الماضي، ما شجع هؤلاء على القدوم هنا متوقعين عدة أشهر من الإقامة والاستجمام على حساب السلطان.

ملاحق في وزارة الخارجية تغطي رسالة ٢٣ آذار/ مارس ١٨٩٤

تلغراف رقم: ٣٧ في ١٧ آذار/ مارس ١٨٩٤

من: إيرل كيمبرلي (Earl Kimberley) لندن

إلى: كرانكنال (Cranknall) زنجبار

بالإشارة إلى برقيتك رقم ٢٩ في ١٤ شباط/ فبراير، اتحاد زنجبار مع مسقط، تمت الموافقة على وجهة نظرك، وعليك أن تبلغ ماثيو ليقوم بتحذير السلطان حتّى لا يتدخل بعملية التحريض.

الوثيقة رقم (٨٥)

تلغراف رقم ٣٤، في ٢٢ آذار/ مارس ١٨٩٤

من: السيد كرانكنال (Cranknall)، زنجبار

إلى: إيرل كيمبرلاي (Earl Kimberley)، لندن

تلغراف رقم ٣٧.

بعد إيصال رسالتك إلى السلطان، تبين أن عرب مسقط غير مقتنعين بحكم السيد فيصل وبأنهم يرغبون بالتغيير، وبأن فيصل يتآمر مع روسيا، كما إنَّ سموه قد أُبلغ ويعتقد بأن اتفاقاً قد تمّ حيال الحماية الروسية، وذلك في مقابلة سرية مع الوكيل الروسي. وعليه فإنني أجازف بإرسال برقية.

الوثيقة رقم (٨٦)

تلغراف رقم ٣٩، في ٢٢ آذار/ مارس ١٨٩٤

من: إيرل كيمبرلاي Earl Kimberley، لندن

إلى: السيد كرانكنال Cranknall، زنجبار

الإشارة: تلغرافك رقم ٣٤

أبلغكم بأن سلطان مسقط قد ألزم نفسه وخلفاءه بتعهد العشرين من آذار/ مارس ١٨٩١، بعدم بيع أو منح أو السماح باحتلال أي قطعة من أراضيه إلا لحكومة الملكة، وبأن التعهد ما زال ساري المفعول.

الوثيقة رقم (٨٧)

(وصل مع رسالة رقم ١٤ ي ١٦ آذار/ مارس ١٨٩٤)

مؤرخ في وزارة الخارجية، لندن ٢٨ شباط/ فبراير ١٨٩٤

من: إش. بيرسي أندرسون (H. Percy Anderson)، وزارة الشؤون الخارجية

إلى: وزير الدولة في الهند

إنني مفوض من إريل روزبري (Earl Rosbery) أن أنقل لك ولعلم وزارة الدولة في الهند، مقتطفات من رسالة اللواء ماثيو (Mathew) رئيس وزراء سلطان زنجبار بخصوص مؤامرات عرب مسقط المتعلّقة بخلعهم لسلطانهم، وضم مسقط مع زنجبار.

الوثيقة رقم (٨٨)

مقتطفات من رسالة اللواء ماثيو (Mathew) إلى السيد رود (Mr. Rodd) في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٨٩٤

يأتي عرب مسقط بأعداد، يريدون منه ضمّ مسقط إلى أراضيه الأفريقية وبأنهم سيثورون ضدّ فيصل في مسقط إذا أتيحت لهم الفرصة لعمل ذلك. إلا أن السلطان موالٍ لحكومة صاحبة الجلالة ولن يفكر في أن يحرّك ساكناً من دون الحصول على موافقة الحكومة. بالرغم من كون ذلك يمثل أمنيته الكبرى إلا أنّه لم يتحدث معي بصراحة حول ذلك، ولكنه ذكر الكثير عن مسقط. ومواطنوه يهمسون (كما يقول العرب والفرس) والقليل الذي قد يصدر منه تسمعه الأذان. إنّها مسألة يصعب التحدث عنها وإذا تحدث معي فإن علي أن أقول إنه من الأفضل السكوت عنها وعدم تعقيد الأمور.

الوثيقة رقم (٨٩)

رقم ٩٣٢ في سيملا في ٢٤ حزيران/يونيو ١٨٩٤

من: أ. وليامز (A. Williams) وزير حكومة الهند، وزارة الخارجية

إلى: المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

إنني أنقل لكم نسخة من المراسلات المقتبسة في الهامش بخصوص زيارة زنجبار من قبل بعض العرب من مسقط الذين يرغبون، على ما أظن، بخلع سلطانهم وتوحيد مسقط مع زنجبار.

الوثيقة رقم (٩٠)

(وصل مع رسالة رقم ٢٥ في ١١ أيار/ مايو ١٨٩٤)

(ملحق في وزارة الخارجية يغطي رسالة ٢٥ نيسان/ أبريل)

رقم ٥٥، مؤرخة في زنجبار بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ١٨٩٤

من: كرانكنال (Cranknall)، وكيل الملكة والقنصل العام في زنجبار

إلى: إيرل كيمبرلاي (Earl Kimberley)، وزير الدولة في وزارة الخارجية

لي الشرف أن أنقل لكم إثر استلامي التلغراف في ١٧ من الشهر- والذي يعرض وجهات نظركم إزاء برقيتي رقم ٢٩ في الرابع عشر من الشهر، إنّني اتصلت باللواء ماثيوس الذي نقل رسالتكم إلى السلطان- ردّ سموه وقال إنّه يذعن لرغبات حكومة جلالتها، وأنه أبلغني الوقت نفسه (سواء كان ذلك بغرض الجدل للدفاع عن نفسه أو لتبرير ما فعله العرب، لست أدري) بأن عرب مسقط وعُمان غير راضين بالمعاملة التي يتلقونها من السيد فيصل، وبأنهم صمموا على تغيير الحكم، حيث شعروا ولأسباب عديدة إنه الأنسب للاختيار، وإنه في حالة رفضه أو عدم قدرته فإن آمالهم ستتوجه نحو أحد أبناء عزان بن قيس الذي طرد أخ سموه سالم بن ثويني من مسقط. كما أبلغني أنه سمع بأن فيصل يتآمر مع روسيا وبأنه خلال مقابلة سرية لم يُسمح لأي من الأتباع بحضورها، توصل فيصل إلى اتفاقية معهم حيال الحماية الروسية أو العلم الروسي.

وإنني أجازف بإرسال تلغراف إلى سيادتكم لأني أظن أنه من المهم إظهار التآمر الذي تمت حياكته في زنجبار ضدّ أمير في حالة تعاهد مع حكومة الهند، إضافة إلى كشف التآمر أو محاولة كسب موقف استراتيجي مهم على معبر الخليج العربي.

وإنني أذكر هنا، لعلمكم، أن العرب الثلاثة الموجودين حالياً في زنجبار والأكثر تورطاً في هذه الأمور هم عبد الله بن صالح بن علي الحارثي، ومحسن بن عامر الحارثي، وحمود بن سعيد الجحافي. وهنالك عربي آخر وهو علي بن حسن وهو تحت الرعاية البريطانية، والذي قمت بدعوته إلى هذه الوكالة وذكّرته أنه تحت ظروف معينة باستطاعتي أن أسفّر أشخاص إلى مكان آخر.

وفي الختام، يمكن أن أضيف أنّني قد أبلغت السلطان بمحتوى تلغراف سيادتكم بخصوص بيان ٢٠ آذار/مارس ١٨٩١، وبأن سموه قد ردّ بأنه لم تعد لديه أية رغبة في الاستمرار في المسألة، إلا أنه قد تمّ التأكيد لي بصورة خاصة بأنه قد تخلى عن أعز مشروع يطمح إليه بعد تردد كبير.

الوثيقة رقم (٩١)

R/15/6/143

تقرير القنصل البريطاني في زنجبار حول العلاقة بين شيوخ الحرث وسلاطين زنجبار

مرفق (رقم ٢)

من السيد هاردينج (Hardinge)

إلى إيرل كيمبرلاي (Earl Kimberley)

رقم ٢٥٤ (سري)

الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٨٩٤

سيدي اللورد

يشرفني وتنفيذاً لتعليماتكم الواردة بالرسالة رقم ٩١ سري في الخامس عشر من الشهر الماضي بخصوص التآمر المزعوم لإعادة توحيد مسقط وزنجبار أن اذكر ما يلي:

في الحقيقة وكما ذكر الرائد سادلر برسالته المؤرخة بتاريخ ٢٤ حزيران/ يونيو بأن سلطان زنجبار أعطى أسلحة عسكرية وآلية للشيخ عبد الله بن صالح الحارثي وعامر بن سالم، وزيادة على ذلك فإن شيوخ آخرين من عُمان زاروا زنجبار من ذلك الحين واستلموا أموالاً وهدايا من سموه.

وفي مقابلة لي مع السلطان بتاريخ ٢١ من الشهر الحالي، أشرت إلى هذا الموضوع وبيّنت له عدم الاستحسان لتصرفاته والتي كانت مثيرة للشكوك ليس فقط

بالنسبة إلى السيد فيصل، بل أيضاً إلى حكومة الهند والتي تعارض بشدة أية خطوات من شأنها أن تؤدي إلى تهديد الوضع السياسي الحالي في عُمان.

ولقد طمأنني سموه بشي من الحرارة بأنه ليس لديه الرغبة ولا القوة للتآمر ضدّ ابن عمه السيد فيصل، ولا توجد لديه الرغبة لتلبية الدعوة لحكم العرب غير المنضبطين في عُمان والذين تسببوا في الكثير من الأذى لوالده السيد ثويني، حيث كانوا يثورون دائماً على حكامهم. وأن الهدايا التي منحها للشيخين كانت مجرد هدايا تكريمية كما كانت عادة أسلافه، حيث كان كلّ من السيد برغش والسيد ماجد على وجه الخصوص، يمنحانها بداعي العادة والمجاملة على نحو مختلف للزوار ممن جاءوا من الدول العربية الشقيقة. وأن المدافع لم تكن لها فائدة عسكرية تذكر، بل إنها منحت فقط لتستخدم في إطلاق طلقات التحيّة في المناسبات الدينية. وإن آخر ما يرغب فيه هو إضعاف سلطة السيد فيصل بأي طريقة كانت، والذي يشعر نحوه بأصدق الحب والتقدير وبخاصة أنّه في حال قيامه بعمل كهذا يكون ألعوبة بيد أعداء أسرتنا المشتركين وهم أسرة عزان بن قيس، والذي وكما تذكرون أيها اللورد، قد اغتصب لفترة من الزمن عرش عُمان بعد طرد السيد سالم قاتل الأخ الأكبر لسلطان زنجبار الحالي.

ولقد قلت له إنّني لا أتوقع أن تشكّ حكومة الهند بأن لدى سموه أية رغبة في زعزعة الاستقرار في عُمان. ولكنه من الطبيعي ونظراً إلى حقيقة المزاج المتقلب للعرب هنالك الذي أكده بنفسه، إن السيد فيصل يستنكر أي إجراءات أو تصرفات من قبل سموه والتي تتسبب في زيادة حالة سوء الفهم وتشكل نوعاً من الظلم. إذ إنَّ السيد فيصل هو خير من يدرك التأثير الذي قد تحدثه هذه الهدايا على رعاياه وأنّه إذا كان سموه راغباً فعلاً بدعم سلطة ابن عمه، فإن من المفروض عليه وكما أعلم تماماً أن يمتنع عن أي تصرف يمكن أن يفسره بعض المسيئين، على أنه نية للإساءة لها (للسلطة). وإنني ارغب منه أن يمكنني من طمأنة حكومة الهند من خلال شخصكم أيها اللورد بأنه لن يتم منح المزيد من تلك الهدايا.

ولقد أعطاني سمو السلطان ذلك التأكيد مع الكثير من الشكر على نصحي له رغم بعض الممانعة. ولقد أبلغني السيد لويد ماثيو بأنه ما زال يحمل فكرة توحيد مسقط وزنجبار في قلبه، على الرغم من علمه التام بعدم إمكانية تقبلها والاعتراف بها، ولأنه ابن مسقط فإنه لم يفقد الصلة تماماً مع بعض أصدقاء وحاشية والده السيد ثويني في تلك السلطنة، وأنّه يتصور أنّه إذا تولى حكم عُمان سوف يكون أكثر استقلالية عن حكمه لزنجبار بسبب سيطرة الحكومة البريطانية المباشرة في زنجبار.

وإنني أثق بأن التلميح الذي نقلته له وعلى الرغم من الأسلوب الودي والمحترم الذي بطنته به بخصوص وجهة نظر حكومة الهند سوف يزيل فعلياً أي أوهام تتردد في رأسه.

ومن الإنصاف بحق سموه أن أذكر بأن أحد الشيوخ الذين وهبهم هذه الهدايا السخية كما هو الحال مع الشيخ عبد الله بن صالح، إنما كانت بتوصية من سلطان مسقط. ولي الشرف أن أرفق طيه نسخة مع الترجمة من الرسالة التي طلب منه فيها السيد فيصل بأن يعامل هذا الشيخ بالكرم والجود المعتاد. ولقد ادعى السلطان بأنه تصرف مجاملاً ابن عمه وفق أعراف أسلافه ممن جلسوا على عرش زنجبار.

وفي الوقت نفسه يشرفني أن أرفق طيه نسخة وترجمة من رسالة موجهة إلى سموه من الشيخ صالح والد الشيخ عبد الله يذكر فيها محاولة قام بها السيد حمود وابنه فيصل (ممثل أسرة عزان بن قيس) لتغيير ولاء عشيرة قبيلة الحارثي تجاه سلطان مسقط الحالي. إن هدف السلطان من إرسال هذه الوثيقة لي كما يبدو هي لإظهار أن علاقاته بالشيخ صالح وعبد الله وأصدقائهما تتجه نحو التعزيز والتقوية وليس لإضعاف حكم السيد فيصل في عُمان.

وسوف تلاحظون يا حضرة اللورد على الرغم من ذلك بأن الشيخ صالح يقرّ في رسالته أنّه قد تأثر إلى حدّ ما، رغم تأكيده أن ذلك حدث بشكل غير إرادي، بإغراءات زواره الذين قدموا من الرستاق، وفي أثناء الحديث معي تطرق سموه إلى ما لقيه بعض المنفيين الزنجباريين من المعاملة الودية على يدي سلطان مسقط. هؤلاء المنفيون كما يقول قد تآمروا على الوجود البريطاني هنا، وما زالوا متورطين بذلك في مسقط، ولقد أخبرته بأن حكومة صاحب الجلالة قادرة على التصدي لهم إذا ما سولت لهم أنفسهم القيام بذلك.

ولكن إذا رغب هو فإني على استعداد أن أبلغ حضرتكم أيها اللورد الرغبة بطرح الموضوع أمام سلطان مسقط ولكنه ذكر أنّه لا يرغب في إثارة الموضوع. ولأن بعض هؤلاء الرجال هم من الشخصيات الميالة إلى كثرة الاعتراض، ولأنهم غير ودودين تجاه السلطة البريطانية في هذه المحمية، فإني أجازف بالقول إن من الأفضل استغلال هذه الفرصة للتوضيح لسمو سلطان مسقط، أن من غير المناسب إظهار التعاطف مع هؤلاء.

ويجب أن أذكر بأنه كان لدى سلطان مسقط موظف هنا منذ شهور واسمه علي حسين (والذي عاد الآن إلى الجزيرة العربية) والذي لم يكن خالص النية لسلطان زنجبار، وربما يكون قد أرسل بعض التقارير المبالغ فيها عن الرغبات المشبوهة

للسيد حمد بن ثويني المتعلّقة بالقضايا السياسية لعُمان.

وبالإشارة إلى المقطع الأخير من رسالة الرائد سادلر، فإنّني أشير إلى أن الاعتقاد السائد في زنجبار وقت انتحار السيد فهد هو أنّه كان نتيجة شعوره باليأس لعدم قدرته على تطليق زوجته والتي كانت ابنة السلطان الأخير برغش المتوفى. ولقد تمّ التأكيد لي في حينه بأن السيد فهد لم يكن قادراً في تلك الفترة بسبب حالته المادية السيئة على دفع أو على ردّ المهر الذي وهبته إياه تلك الأميرة عند زواجها منه، وأنّه ونتيجة لذلك وبعد أن فشل بالحصول على مصادقة المطاوعة على الطلاق، فلقد أقدم على تحطيم نفسه بدلاً من الإبقاء عليها كزوجة له.

لي الشرف أن أكون خادمكم المطيع

التوقيع: آرثر اش هاردينج

(Arthur. H. Hardinge)

مرفق رقم (١)

من السيد فيصل بن تركي إلى سلطان زنجبار

ترجمة

١٧ جمادى الثانية

٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩٣

بعد التحيّة

الشيخ عبد الله بن صالح الحارثي قادم لزيارتكم لذا أرجو إحاطته برعايتكم وتكريمه حين وصوله كما هي العادة وأن لا تنسوا أن ترسلوا لنا رسالة.

كتبها بناءً على أمره خادمه خلفان بن سالم. سيكون برفقة الشيخ عبد الله في زيارته لكم كلُ من الشيخ محسن بن عامر وحمود بن سعيد.

مرفق رقم (٢) (ترجمة)

من صالح بن علي إلى سلطان زنجبار

أعلمكم يا صاحب السمو بأن خادمك عبد الله وأتباعه الذين سوف يأتون إليك قد عانوا من الأذى على يد السيد فيصل، وأن الإشاعات انتشرت في عُمان هنالك عن الخلاف بيننا وبين أهل مسقط حتّى وصلت الأخبار إلى أهل الرستاق، وأنهم (أهل الرستاق) انتظروا منا بيان لكن لم يصلهم شيء لذا رأوا أن من الأفضل أن يقدموا إلينا بأنفسهم.

ثمّ جاء السيد حمود بنفسه وبقي لبضعة أيام واستفسر منا وتكلّم معنا وردد ما قاله ابنه ورددنا عليه والتمسنا لهم الأعذار قائلين إن الفرع الحاكم من آل سعيد كانوا قد خدمونا وأننا ملتزمون بما هو خير لهم وأننا نطلب صفحهم، وأنّه من العار علينا إذا ما قابلناهم بالعداء وقابلنا جميلهم بالإساءة، لذلك قلنا نستميحكم العذر، ابقوا في بلدانكم ولعل الله أن يجمعكم "ذلك لأن كلّ عصر له حكومة ومحكومون" "فلا تتصرفوا بتهور".

وذكروا بأن أبناء عمهم قد قطعوا الإعانة عنهم ولم يهيئوا لهم شيئاً، ولقد قلنا لهم إن هناك تباعداً في الفترة الحالية بيننا وبين أهل مسقط ولكن عندما تتحسن العلاقات فإننا سوف تناقش الموضوع بِكُلّ تفاصيله معهم بإذن الله، وإنّهم يجب أن يبقوا ذلك في ذهنهم. وإنّه على الأقل وذلك لترضيتهم فلقد أسدينا النصح ووعدناهم أن يحصلوا على المنفعة من أهل مسقط قدر الإمكان، وإنهم الآن باقون معنا كزوار إلى نهاية الشهر القادم وسوف يعودون بحول الله إلى بلدانهم.

إن من دواعي سروري أن أعلمكم بذلك وأن اشرحه لكم بالتفصيل. وإننا منذ مدّة لم نتسلم أية رسالة منكم ربما لكثرة انشغالكم وتحسن أوضاعكم بفضل من الله. لم تصلنا رسالة سيئة عنكم أو ما يستوجب الحذر، حفظكم الله، آمين.

وإذا ما وردت لنا أوامر منكم فإننا بإذن الله ملتزمون بطاعتها وحفظكم الله والسلام.
أرجو إبلاغ سلامنا إلى خادمكم هلال بن عامر ومحمّد بن سيف وإلى الجميع،
هذه الرسالة من خادمكم، الشاكر فضلكم صالح بن علي.

سري رقم (٥٥)

نسخة من الرسالة السابقة أرسلت إلى المقيم السياسي في الخليج الفارسي للأخذ بالعلم بالإشارة إلى رسالته رقم ٥٣ المؤرخة بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٨٩٤.

بأمر أ. سي. تالبوت (A. C. Talbot)

نائب أمين سرّ حكومة الهند

قسم الخارجية

قلعة وليم في السابع من كانون الثاني/ يناير

من وزير خارجية حكومة صاحب الجلالة للهند رقم ٥/ سري بتاريخ ٧ كانون الثاني/ ديسمبر ١٨٩٧ ومرفقاته.

ر/ ١٥/ ٦/ ١٤٣

المرفق (٢) مع المذكور أعلاه

قضية هلال

هلال بن عامر الحارثي هو مواطن عُماني وأخو محسن بن عامر ولقد اشترك في عصيان ضدّ سلطان مسقط الشرعي.

وهو كان مقرباً لدى سلطان زنجبار الراحل حمد بن ثويني واستغل نفوذه لتقويض سلطة الحماية وليغوي السلطان بعدم الثقة بالسيد لويد ماثيوس رئيس وزراء زنجبار. وكان رأي رئيس الوزراء أن نفيه يعتبر ضرورياً للصالح العام، ولقد اعتقل بتاريخ ٢٠ حزيران/ يونيو ١٨٩٦ من قبل السلطان ونفي إلى عدن.

وفي شهر أيلول/ سبتمبر، طلب سلطان زنجبار الجديد حمود السماح لهلال بمغادرة عدن بسبب حالته الصحية، ولقد أجريت الترتيبات للسماح له بالمغادرة باتجاه إما مومباسا أو كسمايو، بعد تعهده بعدم مغادرة المكان الذي يختاره.

واختار هلال مومباسا ووصل إلى هنالك قادماً من عدن بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ولقد تمّ تزويده بمقر إقامة مناسب خاضع للرقابة.

المرفق رقم (٣)

ملاحظة السير جاي ساندرسون (Sir J. H. Sanderson)

طلب مني البارون في القنصلية أن أزوده بمعلومات عن شخص اسمه هلال والذي كان قد نفي من زنجبار إلى مومباسا ولقد أعطيته إيجازاً عن سوابق هلال وما اتّخذ من إجراءات بحقه بناءً على ما جاء في مذكرة واردة من القسم الأفريقي. ولقد ذكر البارون بأن هلال هو بالأصل من سكان صور وأنّه في عام ١٨٩٥ أوصى به سلطان زنجبار عند القنصلية الفرنسية من أجل منحه الحماية الفرنسية والتي منحت له بالفعل، وأنّه قام ببعض الخدمات للقنصلية الفرنسية لقاء ذلك، وأنّه الآن يطالب بالتدخل الفرنسي لصالحه مدعياً بأنه كان في الواقع أسيراً. ولقد قلت إن ما اتخذه من إجراءات بحق هلال كانت احترازية فقط وإني مقتنع أنه ليس هناك ما يدعو إلى التذمر.

قال بارون القنصلية إن الحكومة الفرنسية لا ترغب بإشاعة الفوضى لا في مسقط ولا في زنجبار، وإنها لا ترغب بالتدخل لصالح أي شخص كان ينوي عمل مثل ذلك الشيء، لكن هلال له بعض الشكاوى عليه، وإنهم سيكونون مسرورين أن لا تكون معاملته من قبلهم سيئة إلى الدرجة التي تجعله يطالبهم بالتدخل. وتمت المحادثة بسرية تامة، إذ ذكر أنّه لا يتحدث بناءً على تعليمات رسمية.

٣٠ حزيران/ يونيو ١٨٩٧

هلال بن عامر الحارثي من أبناء المضيرب في شرقية عُمان (المترجم)

الوثيقة رقم (٩٢)

R/15/6/143

مذكرة من زنجبار إلى وزارة الخارجية البريطانية حول مزاعم ومؤامرات سلطان زنجبار في التدخل في شؤون مسقط (سلمت مع الرسالة رقم ٢٩ بتاريخ ٢٤ أيار/ مايو ١٨٩٥ من مساعد وزير الخارجية للقسم السياسي والسري)

مرفقة برسالة وزارة الخارجية بتاريخ ٨ نيسان/ أبريل ١٨٩٥ رقم ٦٦-زنجبار.

من: السيد أي. إش. هاردينج (Arthur. H. Hardinge)

إلى: إيرل كيمبرلاي (Earl Kimberley) وزير الشؤون الخارجية

تلقيت تفويض معاليكم لي بموجب مذكرتكم رقم ٤٦ بتاريخ ١٥ من الشهر المنصرم لكي أجدد للسلطان التحذير الذي سبق لي أن قدمته له سابقاً من مغبة التدخل في شؤون مسقط، الأمر الذي يعتبر هاماً، حيث تمكنت من الحديث مع سموه حول هذا الموضوع ظهر هذا اليوم. وترجع أهمية هذا التحذير للسلطان من التدخل في شؤون مسقط إلى تنامي الاضطرابات والقلاقل في مسقط والمبنية أساساً من الشعور بالشك حول امتناع حكومة صاحبة الجلالة عن التدخل المؤثر نيابة عن السيد فيصل حول هذا الموضوع. ذلك نظراً إلى عدم رضاء حكومة صاحبة الجلالة عن سلوك ذلك الأمير والذي يتهم بإقامة علاقات سيئة مع الرائد سادلر، وكذلك الدعاوى ضده بإقامة علاقات مشبوهة وعابثة مع القنصل الفرنسي.

ومن ناحية أخرى فإنني أعتقد بأن هلال بن عامر والذي يمثل حالياً المستشار الأهلي للسلطان، أي الذي يمثل حلقة وصل بين السلطان والأهالي، والذي كان

يقوم بدور الوساطة بين سموه وزواره القادمين من عُمان، إنما كان يشجع مثل هذه العلاقة بين الأمير وسادلر من ناحية، وبين الأمير والقنصل الفرنسي من ناحية أخرى، حتّى يتسنى له تحقيق مآربه وخططه المستقبلية. وهلال بن عامر هذا هو أخ محسن بن عامر وصهر صالح بن علي، وهما الزعيمان المتمردان الرئيسان (أي محسن بن عامر وصالح بن علي). وبغض النظر عن علاقة هلال بن عامر بصالح بن علي فإن تأثيره على السلطان لا يحظى بمكانة كبيرة. وهو على النقيض في علاقته مع السلطان من محمّد بن سيف والذي يعتبره السلطان موضع ثقة ومخلص لقوة الحماية، واستطاع بتملقه للسلطان من أن يزيح عن كاهله الشعور بالضيق ونفاذ الصبر الذي كان يشعر به سموه من حين إلى آخر. وكان محمّد بن يوسف كذلك شديد الحرص على تزيين الأمر لسموه وتملقه له خوفاً على مكانته التي كان يحظى بها لدى حكومة الوصاية. ولكل ذلك فإنني لست آسفاً أو نادماً على أنني قد قمت بتحذير السلطان لأخذ الحيطة اللازمة من مستشاريه، وذلك من دون أن أكون تحت أي ضغط.

ولقد أطلعت سموه على محتوى برقية نائب الملك بتاريخ ٣ من الشهر المنصرم، وأثرت عليه بالأثر السيئ الذي يمكن أن يحدث كنتيجة لورود اسمه وتدخله بعد كلّ التطمينات التي وعدني بها في قيام ونشوء تمرد في مسقط، وقد أنكر سموه بشدة أي ارتباط أو معرفة له بأهداف التمرد. ومن ثمّ أعلن بأن صالح بن علي الحارثي عدو له ولبلده والذي تمّ طرده من عُمان بواسطة زمرة من أتباع عزان بن قيس. وسأل سموه عما إذا كانت حكومة الهند تتهمه بأي ارتباط أو علاقة له ضدّ عرش ابن عمه السيد فيصل وتآمره عليه؟ ولقد أخبرته بأنه ليست هنالك ثمة تهمة موجهة إليه بهذا الخصوص. إلا أن حكومة الهند قد لاحظت بأن هنالك عدداً من شيوخ مسقط الساخطين وغير الموالين له قد تلقوا ترحيباً حاراً وهدايا هنا في زنجبار، وبمجرد عودتهم إلى مسقط قاموا بالتمرد.

وهنالك اثنان من الزعماء المقربين له الذين تربطهما علاقة وطيدة مع مستشاره العربي. وذلك أن المتمردين كانوا قد تلقوا معونة عسكرية وأسلحة من زنجبار وأن الهدف المرجو هو إزاحة ابن عمه عن العرش. وأنّه من المرجح أن يكون التمرد قد لقي التشجيع من قبل حاشيته. إنني لن أدعي ذلك، حيث إنّه أكد لي بأن هذا ليس هو الواقع، إلا أنني أقول إن ذلك تمّ من خلال دعم وتشجيع أشخاص يتواجدون حوله مستخدمين اسمه لتغطية أهدافهم التي يسعون إليها. وعلى سبيل الافتراض فلو أن هذا التمرد ضدّ سلطة سموكم، كان قد وقع في بمبا حيث زعماء التمرد الذين عادوا لتوهم يحملون هدايا من مسقط ويدعون بأن رغبتهم هي في ضمّ بمبا لتصبح ضمن سيطرة السيد فيصل، وأنّهم على اتصال دائم بالوزير الأول

للحاكم، ألا تعتقد بأنه ينبغي عليك استدعاء ابن عمك طالباً منه توضيح وجلاء الأمر، وذلك بسبب علاقته المشبوهة بِكُلّ هذه الأحوال والظروف؟ إلا أن السلطان تفادى الإجابة عن هذا السؤال ببراعة حيث قال إن تمرداً في بمبا سيكون شيئاً غير عادي وظاهرة استثنائية، بينما في عُمان يعتبر ظاهرة عادية. وأنكر مكرراً علمه التام بتعامل هلال مع المتمردين أو دعمه لهم عن طريق الأسلحة من زنجبار. وقال سموه بحسب ما ألمحت له، إنه في حالة قيام حكومة الهند بالتقصي عن كلّ ذلك، وإذا ما وجدت لهلال أي علاقة أو ارتباط بهذا التمرد فإنه سيكون الأوّل الذي ينبغي معاقبته بقسوة.

ومن الواضح أن سموه منزعج بشدة من المعلومات التي أفادته بها حكومة صاحبة الجلالة عن طريق نائبها، وأرجو أن يكون التحذير الذي قد بلغته له بهذا الشأن مفيداً وتثبت صحته. وقبل أن أترك هذا الموضوع أود إلقاء نظرة حول الإشاعات المغرضة التي تدعي بأن حكومة صاحبة الجلالة تميل إلى إحداث أي تغيير في عُمان، فهذا غير وارد. وأن هناك ضرورة ملحة باعتبار المناطق التي يهيمن عليها السيد سعيد تحت ما ورد في لجنة اللورد كانينج هي نهائية بلا زيادة ولا نقصان. وقال سموه إنه يتفهم ذلك ووعد بالا تستقبل حاشيته أي شيوخ قادمين من مسقط.

وفي خضم مشاكل عُمان، أود أو أضيف بأن هناك شركة ألمانية طلبت الإذن مني للسماح لها بعبور ساحل عُمان محملة بشحنة من الأسلحة والبنادق لتاجر من الأهالي في زوارق للوصول بها إلى الكويت بالقرب من البصرة. وحينها قمت بالإبراق متصلاً بالرائد سادلر مستشيراً إياه أن يبدي رأيه في هذا الشأن، وعلى الرغم من هدوء الاضطرابات في مسقط إلا أن جواب سادلر كان الرفض بالسماح لذلك الزورق بالعبور حتّى يعطوا ضماناً بعدم دخول الأسلحة إلى عُمان، وهو الأمر الذي لم يتمكن من تحقيقه أصحاب الشأن. وعلى ضوء ما ورد لي من الرائد سادلر بخصوص دخول تلك الأسلحة، فإنني رفضت السماح للزورق المحمل بالأسلحة بالعبور إلى ساحل عُمان. وأذكر هذه الحادثة لأنه من الممكن وليس من المحتمل أن تقوم الشركة بتقديم شكوى للحكومة الألمانية ضدّ تصرفي تجاهها. على أن الوكيل الألماني هنا قال إنه يعتبر السماح لذلك الزورق المحمل بالأسلحة أمراً مشكوكاً في شرعيته.

الوثيقة رقم (٩٣)

R/15/6/143

رسالة اقتراح بزيادة دخل سمو سلطان زنجبار

(استلمت مع الرسالة رقم ٥١ بتاريخ ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٩٥م من مساعد السكرتير - القسم السياسي والسري - مكتب الهند - لندن)

(مرفقة برسالة من وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٨٩٥م)

رقم ١٦٦ بتاريخ ٣١ آب/ أغسطس ١٨٩٥م

زنجبار من إيرل كيمبرلاي (Earl Kimberley)

إلى: مركيز ساليسبوري (Marquis of Salisbury) **وزير الشؤون الخارجية.**

لي عظيم الشرف أن أطلع سعادتكم في ما يختص بمذكرتكم رقم ١٥٣ بتاريخ الثاني من الشهر الحالي، وبرقيتكم بتاريخ ١٣ من الشهر الحالي. ذلك أني قد أبلغت السلطان بأنني أقوم بالترتيبات اللازمة لزيادة مخصصاته الملكية لتبلغ ٣٠٠٠ جنيه إسترليني في السنة. ذلك على الرغم من تنامي الشعور في لندن بأن سموه كان يقوم بتقديم الهدايا والعطايا بصورة مسرفة وعلى نحو غير ملائم لشيوخ عُمان. وأن بعض هؤلاء الشيوخ كانوا وراء التآمر الذي ساهموا به في التمرد الأخير وأعطوا الحجج والذرائع للإشاعات التي ادعت تشجيع التمرد من زنجبار. وحكومة صاحبة الجلالة ما كانت لتسمح لي بهذه الزيادة لمخصصات سموكم، إذا لم أؤكد لهم بأن هذه الزيادة المقترحة في مخصصات سموه لن تستخدم أو توظف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لمسائل وأهداف سياسية من أي نوع كانت في الجزيرة العربية، ولم أستطع أن أخفي عنه حينما تحدثت معه مؤخراً حول هذا الموضوع، بأن هناك تفاصيل دقيقة علمت

بها الهند حول أقاويل نيابة عنه وباسمه يتداولها زعماء التمرد كان لها أثر غير حميد.

إن الرضاء والاستحسان اللذين شعر بهما سموه عند سماعه نبأ زيادة دخله السنوي، عكر جوهما بصورة كبيرة علاقاته وصلاته وارتباطه المعتقد في الاضطرابات التي نشأت في مسقط. إلا أنّه ومرة أخرى وبصورة قاطعة أكد لي كما كان يفعل دائماً بأن كلّ الأنباء والأخبار التي تتناقل حوله بهذا الخصوص عارية من الصحة. وكما يلاحظ العقيد ويلسون نفسه أنه من الصعب التأكد من حقيقة أي ارتباط لسموه بالشأن الداخلي لمسقط من اضطرابات وتمرد وعلاقات تآمرية.. إلى غير ذلك. ومن البديهي أن بعض الإشاعات والتي تروج وتتناقل في مسقط ومفادها بأن لسلطان زنجبار دوراً في التمرد الذي حدث هناك، هي إشاعات منافية للعقل ومضحكة. وعلى سبيل المثال فإن إحدى هذه الإشاعات تقول إن سلطان زنجبار بدأ تحرّكه على ظهر سفينة متجهة نحو عُمان ليقود المتمردين، وعلى هذا النحو من الإشاعات المغرضة هناك إشاعات أخرى أقل ادعاء وتلفيقاً يتطلب مواجهتها الكثير من الحيطة الحذر. لا بُدَّ أن يكون سموكم قد لاحظ وأدرك أنّه وبالرغم من الاقتراح المتكرر من قبل زعماء التمرد لترشيح السيد حمد بن ثويني لتولي العرش وخلافته، فإنّهم أي زعماء التمرد ليسوا على يقين من أنّه سيقبل هذا المنصب وأنه قد يرفضه، وحينها فإن الاختيار سيقع على أحد أفراد عائلة عزان بن قيس. وأعتقد بان سموه قد ردّ على خصومه الذين يدعون تورطه في مشاكل مسقط واضطراباتها، بان الجهل برغباته ومقاصده يعتبر في حدّ ذاته دليلاً على عدم تورطه الصريح أو ارتباطه اللصيق بهؤلاء المتمردين. وإنني أشك ولو قليلاً بأن السلطان لديه الرغبة الحقيقية لضم زنجبار ومسقط مع بعضهما البعض لسلطته. وهو سعيد بأن يتحاشى أي فرصة لزيادة شعبيته في عُمان عن طريق تقديم الهدايا للشيوخ أو لآخرين. كما أعتقد كذلك بأن هلال بن عامر الحارثي أخ محسن يتعاطف بشدة مع التمرد ويحتمل أن يكون قد استخدم اسم السلطان وحكى بلسانه من غير علمه ليشجع التمرد. وأظن أنّه وفي المراحل الأولى لدخول الأسلحة وإرسالها بعلم السلطان وموافقته أو بغير علمه من زنجبار إلى زعماء التمرد، لا يوجد سبب ولا برهان وجيه للاعتقاد بأنه قد حرص على قيام التمرد أو كانت له يد في مساعدته. ذلك لأنني كنت قد حذرته من قبل من مغبة الدخول والتورط في مثل هذه المسائل، وذلك عملاً بتعليمات إيرل كيمبرلاي تجنباً للنتائج الوخيمة التي قد تحدث من جراء ذلك. كما إنّه أنكر بأن تكون له أي علاقات ودية مع زعماء التمرد.

وأعتقد أن التحذيرات المتكررة التي تلقاها، حيث التقارير القادمة من مسقط

والتي وصلتني من خلال مكتبكم هناك حول مسؤوليته عن الاضطرابات في مسقط، قد جعلته أكثر حيطة وحذراً، وقد ترتبط في ذهنه بخيبة الأمل في إعادة نفقته من جراء تدني الثقة فيه من جانب حكومة صاحبة الجلالة الناتجة عن الدعاوى ضده في عُمان.

إذا كان هذا الحذر وهذه الحيطة باقية في ذهن سموه، فلست على استعداد أو ميل لأبددها عنه وسأكون سعيداً لو أنّه بالإمكان كذلك أن تزحزح الحيطة والحذر الذي يشعر بهما، ثقته في هلال بن عامر الشخص الذي أعتقد بأنه المحرض والداعم لِكُلّ الطامحين بمسقط لتحقيق أغراضهم، والذي تأثيره في هذا الشأن وفي شؤون أخرى سيئ للغاية.

رسالة رقم ٧ أي بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٩٥، كورت وليام (سري) مصادقة من قبل وزارة الخارجية.

نسخة من الرسالة السابقة سلمت إلى المقيم السياسي بالخليج الفارسي للعلم، واستمراراً للموافقة والمصادقة عليها من قبل وزارة الخارجية بحكومة الهند برقم أي. ١٠٧١ (سري) الرسالة من: طرف الوكيل الدبلوماسي لصاحبة الجلالة والقنصل العام بزنجبار إلى: ماركيز ساليسبوري برقم ١٦٦ بتاريخ ١ آب/أغسطس ١٨٩٥، مؤرخة في ٢٩ أيار/مايو ١٨٩٥م.

الوثيقة رقم (٩٤)

برقية رقم ١٨١ بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٠٠ - بوشهر ١٩٠٠

من: النقيب سي. أي. كيمبل (C. A. Kemball) القائم بمهام المعتمد السياسي بمنطقة الخليج الفارسي

إلى: سكرتير الحكومة الهندية، القسم الخارجي

لي الشرف أن ابعث إليكم نسخة من رسالة الوكيل السياسي بمسقط رقم ٣١٧ بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو حول عودة هلال بن عامر الحارثي إلى عُمان. إنني اتفق مع النقيب كوكس (Cox) في أن عودة هذا الرجل أمر يؤسف له ولا يحمد عقباه.

برقية رقم ٣١٧ بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٠٠م، مسقط

من: النقيب بي زد كوكس (P. Z. Cox) قنصل صاحبة الجلالة والمقيم السياسي بمسقط

إلى: القائم بمهام المعتمد السياسي في منطقة الخليج الفارسي.

لي الشرف في أن أشير إلى سموكم بالمراسلة وآخرها رسالة القسم الخارجي رقم أي. ١٦٧٦ بتاريخ ١٣ آب/أغسطس ١٨٩٨م، مع المرفقات التي وصلت بموافقتكم برقم ١٠١ بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٨ المتعلّقة بموضوع هلال بن عامر السجين السياسي العُماني في زنجبار.

٢- بتاريخ ٢٥ أيار/مايو كانت آخر الأخبار التي وصلت إلى السلطان تفيد بأن هلال وقبل الوصول إلى صور على متن مركب شراعي حاملاً معه كمية من المال والبضائع، وبعد لقائه مصادفة بالسيد أوتافي، كان مشغولاً في إلقاء الخطب التحريضية لرعايا السلطان في ذلك الميناء. وبعد أن تلقى السلطان هذه الأخبار عن هلال صرح قائلاً إن هلال كان غائباً من دون إجازة وما كان ليسمح له بمغادرة

زنجبار لو أنه وصله تحذير سابق لمسقط. ورجاني السلطان بأن استقصي عن الأمر وأعرف كلّ حيثياته من القنصل العام الموجود بزنجبار. وبناء عليه قمت بإرسال برقية للسيد آرثر هاردنج وأرفقت نسخة من ردّ السيد آرثر هاردنج إلى السلطان، وبعد إفادتي السلطان بهذه المعلومات بدا منزعجاً لهذه الأخبار وقال إن وصول هلال إلى عُمان يعني حتمية إثارة الاضطرابات والقلاقل، وإذا لم يكن ذلك اليوم فإن ذلك سيحدث لا مناص منه في غضون الأشهر اللاحقة. وأضاف السلطان قائلاً "إن هلال ليس عدوه فقط بل أيضاً يعتبر عدواً للحكومة البريطانية منذ رحيله عن زنجبار، وأن حقده ورغبته في الانتقام مني ستزداد الآن". وكان من سوء الحظ وصول هلال إلى صور في الوقت الذي كان يتواجد فيه المونسير أوتافي الأمر الذي دفع سموه للوصول هناك من دون أي تأخير حتّى يتمكن من إبطال أي عمل عدواني وغير محمود العواقب يمكن أن يقدم عليه هلال وحتّى يتمكن من منع انتشاره في تلك المنطقة. وبهذا الصدد تمّ تجهيز وإمداد السفينة تي. أم. إس. اسفينكس حتّى تكون جاهزة لسموه بغية الوصول إلى صور في أقرب وقت ممكن بعد رحيل السيد أوتافي عنها.

٣- وأثناء إقامتي هناك قمت بعمل التحقيقات اللازمة لمعرفة تفاصيل ما سيقوم به هلال من أعمال على وجه الدقة وذلك على ضوء النتائج الآتية:

لقد صادف وصوله إلى صور مساء يوم ١٩ أيار/ مايو وجود السيد أوتافي والذي كانت تربطه به أواصر صداقة قوية وحميمة في زنجبار. في اليوم التالي تبادل هو وشيوخ صور زيارات مجاملة وتحيّة. وفي اليوم الثالث الموافق ٢١ أيار/ مايو وبعد مكوثه زهاء الست ساعات في حديث ودي وتفاهم مع السيد أوتافي ذهب بعدها هلال إلى منزل شيخ الجنبة محمود بن مبارك أحد حاملي العلم الفرنسي حيث قدمه شيخ الجنبة محمود بن مبارك إلى أعيان ورجال المنطقة. وألقى هلال خطبة أمام تجمع رجال الجنبة قائلاً:

"أنتم تعلمون أية حياة قاسية ومضنية عايشتها خلال السنوات الماضية، كلّ ذلك كان بسبب علاقتي الأصلية وصداقتي بالإنكليز هذه الصداقة التي لم أجنِ منها سوى الآلام، وإنني أتقدّم بالشكر للفرنسيين الذين عملوا على عودتي مرة أخرى إلى عُمان. أنتم أبناء صور يتربص بكم عدوان **أولهما** السيد فيصل القابع في مسقط، **وثانيهما** الإنكليز من خلفه والناس الوحيدون الذين يستطيعون أن يقدموا لكم المساعدة الفعالة ضدّ هذين العدوين هم الفرنسيون. ونصيحتي المخلصة لكم يا أبناء صور وإلى أولئك الذين يجلسون بينكم ممن لم يستلموا الوثائق والأوراق الفرنسية

والأعلام الفرنسية فعليهم أخذها من دون تأخير ومن دون تردد عندما يبدأ الموسم الجديد".

وكاستجابة لهذه المواعظ والنصائح التي قدمها هلال لأبناء صور عاد رجالها إلى الاعتراضات والتحذيرات التي قامت بها جماعة الحجريين ضدهم وهي جماعة تنتمي إلى التجمع الهناوي (ورد تقرير بهذا الخصوص في مذكرتي بتاريخ ٣ أيار/مايو المنصرم) وقالوا واضعين في ذهنهم علاقة السيد فيصل الودية مع الحكومة البريطانية ربما سعى السيد فيصل إلى تأليف تجمع من الهناوية ضدهم وعند هذا صاح بهم هلال قائلاً:

"لا لا تضعوا بالاً ولا حساباً للهناوية فإنني على أتم استعداد للتعامل معهم وإذا ما أراد السيد فيصل أن يتحرش بكم ويزعجكم فإنني أؤكد لكم وأضمن كذلك بأن ينحاز كلّ الهناوية إلى صفكم ويقفون معكم وإلى جانبكم ولن يقفوا معه".

٤- ولحسن الحظ فإن توقيت زيارة السلطان لمنطقة صور والتي لم يزرها قط منذ توليه أمر السلطنة استطاعت أن تقضي على أي عدوان مدني أو سخط يمكن أن يقوم به هلال ضدّ السلطان في الداخلية، وفي جميع الأحوال ما لا خلاف عليه أنّه أكبر جمرة نار غير مرغوبة في جعله طليقاً في المناطق الداخلية لعُمان في هذا الوقت.

٥- وعلى ضوء الفكرة المقدمة من السيد آرثر هاردنج في مذكرته رقم ٢٦٩ بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس ١٨٩٨، والتي أرسلها ماركيز ساليسوبوري على ضوء التأكيد المقدم من السيد كييف في مذكرته رقم ٤٨ إلى القسم الخارجي بالحكومة الهندية، فإنني أعتقد بأنك تتفق معي بأنه كان ينبغي اطلاع سموه وتحذيره قبل أن يسمح لهلال بالعودة إلى عُمان.

الوثيقة رقم (٩٥)

برقية بتاريخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٠٠

من : القنصل العام بزنجبار

إلى : الوكيل السياسي بمسقط

بخصوص برقيتكم الواردة أمس، وصلنا تقرير مفاده أن هلال قد قدم إلى عُمان عن طريق بومباي منذ خمسة وعشرين يوماً، حيث لم يعد يعامل كسجين سياسي منذ مدّة طويلة ولقد توقف نشاطه وتأثيره تماماً بعد موافقة السلطان ورضائه عنه وبعدها حصل على حريته.

أشرت إلى هلال على أنّه "سجين سياسي" ولم استعمل لفظ محتجز حيث لم تكن متداولة حينها. وعلى كلّ حال فبمجرد عودة هلال إلى عُمان لم يعد سجيناً سياسياً، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن نطلق عليه ذلك لأنه أصبح يتمتع بحرية مطلقة.

كوكس بي. زد.

(P. Z. Cox)

الوثيقة رقم (٩٦)

برقية رقم ١٩٠ بتاريخ ١٣ تموز/يوليو ١٩٠٠

من: المقدم سي. أي. كيمبل (C. A. Kemball) القائم بمهام المعتمد السياسي بالخليج الفارسي.

إلى: سكرتير الحكومة الهندية، القسم الخارجي

إلحاقاً لرسالتي رقم ١٨١ بتاريخ ٣٠ من الشهر المنصرم، لي عظيم الشرف أن أرسل لك نسخة من الرسالة الموضحة على الهامش (مع محتوياتها) الصادرة من المقيم السياسي بمسقط رقم ٣٥٥ بتاريخ ٥ تموز/يوليو ١٩٠٠.

يبدو أن هلال بن عامر قد غادر لنجبار من دون أن يأخذ الإذن من سلطات القنصلية البريطانية هناك.

الوثيقة رقم (٩٧)

برقية رقم ٣٥٥ بتاريخ ٥ تموز/يوليو ١٩٠٠ مسقط (سري)

من: النقيب بي. زد. كوكس (P. Z. Cox)

قنصل حكومة صاحبة الجلالة والوكيل السياسي في مسقط.

إلى: المعتمد السياسي بمنطقة الخليج الفارسي

استمراراً وإلحاقاً لرسالتي لكم بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو رقم ٣١٧ لي عظيم الشرف أن أرسل لكم للإحاطة نسخاً من رسالة السيد آرثر هاردينج (Arthur H. Hardinge) وملحقاتها والتي كنت قد استلمتها اليوم، وهي تتعلق بموضوع مغادرة هلال بن عامر من زنجبار.

٢- تحت ظلّ هذه الظروف لي الشرف أن ألتمس من سعادتكم راجياً إخطار وإطلاع الحكومة الهندية تلغرافياً بوصول هذا التوضيح المتعلق بهلال بن عامر ومغادرته زنجبار.

الوثيقة رقم (٩٨)

برقية رقم ٢٣١ بتاريخ ٤ حزيران/يونيو ١٩٠٠، زنجبار

من: السيد آرثر إش هاردينج (Arthur H. Hardinge)

وكيل حكومة صاحبة الجلالة والقنصل العام بزنجبار

إلى: الوكيل السياسي بمسقط

لي عظيم الشرف أن أنقل لسعادتكم إلحاقاً لبرقيتي إلى وزارة الخارجية رقم ١٧٦ (سري) بتاريخ ٣٠ من الشهر المنصرم نسخة من المذكرة التي أرسلتها إلى الوزير الأول للشؤون الخارجية، والتي شرحت فيها الأحوال والملابسات التي ارتبطت بموضوع مغادرة هلال بن عامر زنجبار.

ومما يؤسف له حقاً، هو أن هلال بن عامر قد تمكن من دخول مسقط من دون الحصول على إذن من سلطان مسقط، إلا أنني على ثقة من أن وجوده هناك لن يسبب أية مشاكل أو اضطرابات.

الوثيقة رقم (٩٩)

برقية رقم ١٧٦ بتاريخ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٠٠ (سري)

من: السيد آرثر إش. هاردينج (Arthur H. Hardinge)

وكيل حكومة صاحبة الجلالة والقنصل العام بزنجبار

إلى: ماركيز ساليسبوري (Marquis of Salisbury) **الوزير الأوّل للشؤون الخارجية لحكومة صاحبة الجلالة**

لي عظيم الشرف أن أطلع سعادتكم استلامي برقية مشفرة من المقيم السياسي بمسقط، وهذه البرقية تستفسر عن موضوع حقيقة التقرير الوارد بخصوص السجين السياسي هلال بن عامر وهروبه من زنجبار وعودته إلى عُمان.

والآتي هو صياغة ردي:

"لقد ورد ما يفيد بأن هلال بن عامر قد عاد قبل خمسة عشر يوماً إلى عُمان عن طريق بومباي. وكما هو معلوم فإنه ولوقت مضى لم يعد يعتبر أو يعامل كسجين سياسي بحسب ما وافق عليه السلطان، فإن تأثيره على الأوضاع قد تمّ القضاء عليه ولم يعد يؤثر كما كان سابقاً في أية قلاقل أو اضطرابات داخلية بمسقط وبعد حين سيمنح الحرية الكاملة".

وهنا لا بُدَّ أن أذكر بأن هلال بن عامر كان قد استفسر مني مرات عديدة بعد إطلاق سراحه إذا كان بإمكانه العودة إلى عُمان؟ وكنت في كلّ مرة أرد عليه بأنه لا مانع لدي في ذلك. ولقد بنيت ردي على طلبه بالعودة إلى عُمان على التأكيد بعدم تخوف سمو السيد فيصل بن تركي أو المقيم السياسي لحكومة صاحبة الجلالة بمسقط من أي تهديد يمكن أن يسببه وجود هلال بمسقط.

وأثناء غيابي ووجودي بالمنطقة الداخلية، كان هلال بن عامر قد أرسل

التماساً وطلباً إلى القائم بعمل القنصل العام لحكومة صاحبة الجلالة هنا في زنجبار، السماح له بالعودة إلى عُمان، إلا أن القنصل العام كان قد أرجأ الإجابة عن طلب هلال بذلك حتّى يكون على يقين تام بأن ذهابه إلى مسقط سيكون بموافقة السلطان وعدم اعتراضه. وعلى الرغم من ذلك فإن هلال استقل مركباً شراعياً دون سابق إنذار أو الحصول على إذن بذلك.

ومن المحتمل أن يكون السلطان غير راضٍ عن عودته إلى عُمان لأنه أخ وحليف سري لمحسن بن عامر الذي كانت له يد في التمرد الذي وقع في عُمان قبل عدة سنوات. إلا أنّه هو نفسه قد تمّ العفو عنه، ومن المحتمل أن ينضم هلال إلى محسن بمنقطة إبرا وإنني أشك في أنّه سيسيء التصرف لأن صحته ليست على ما يرام، إضافة إلى ضيق ذات يده وإفلاسه.

وأعتقد أنّه من السهل طرده من عُمان وإرجاعه إلى زنجبار في حالة ما إذا لاقت عودته إلى عُمان اعتراضاً وعدم قبول. وربما حاول هلال الحصول على حماية فرنسية عبر أخيه محسن وأوتافي، إلا أنّني أشك في ذهابه إلى مسقط نفسها، أما في حالة ذهابه إلى مسقط فستتم معاملته كأحد رعايا زنجبار ويقع حينها تحت الحماية البريطانية ونحرمه على ذلك الأساس من الاستفادة من المطالبة بمعاملته بما تقتضيه الاتفاقية بين فرنسا ومسقط.

إنني مرسل نسخة من هذه المذكرة إلى النقيب كوكس (Cox).

الوثيقة رقم (١٠٠)

R/15/6/15

رسالة من دار الاعتماد السياسي في بوشهر إلى سكرتير حكومة الهند بخصوص الشائعات الجارية في عمان بخصوص المحاولة المجددة من جانب السيد عبد العزيز بن تركي والسيد سالم بن على لإثارة التمرد ومهاجمة مسقط.

الرقم: 131 of 1885

دار الاعتماد السياسي والقنصلية العامة

بوشهر في ١٢ آب/ أغسطس ١٨٨٥

من: العقيد أي. سي. روس (E. C. Ross)

المعتمد السياسي في الخليج الفارسي، والقنصل العام لحكومة صاحبة الجلالة في فارس.

إلى: إش. إم. دوراند (H. M. Durand) المحترم

سكرتير حكومة الهند

وزارة الخارجية - سيملا

سيدي،

يشرفني أن أضع بين أيديكم نسخة من الرسالة رقم ٢١٢ بتاريخ الثاني من شهر آب/ أغسطس ١٨٨٥، من الوكيل السياسي بمسقط والتي أورد فيها الشائعات

الجارية حالياً في عُمان بخصوص المحاولة المجددة من جانب السيد عبد العزيز وسالم ابن علي لإثارة التمرد ومهاجمة مسقط.

٢- ونظراً إلى أن المصالح البريطانية الكبيرة معرضة للخطر ولعلاقات الصداقة القائمة بين الحكومة البريطانية والسيد تركي والدعم النشط الذي كانت تقدّمه الحكومة البريطانية له في بعض الأحيان، فإني اقترح تبني خطّ سياسي واضح بخصوص الهجمات على مطرح ومسقط، وإطلاع السيد عبد العزيز وزعماء المتمردين الآخرين أنه حتّى في حالة استيلائهم على هاتين المدينتين مؤقتاً، فإن الحكومة البريطانية سوف تقوم بطردهم وسيعاد السيد تركي إلى الحكم.

٣- يبدو لي أن مثل هذه المبادرة سوف تعمل بفعالية لوضع حدٍ للثورات المتكررة التي تحدث الآن، ومن وجهة نظري أيضاً أن قراراً كهذا لن يذهب أبعد من الإجراء الذي تلتزم به الحكومة حينما تصرح للسفن الحربية لصاحبة الجلالة بالمساعدة في الدفاع عن مسقط.

توقيع:

العقيد روس (Ross)

المعتمد السياسي

نسخة مرسلة إلى المقدم إس. بي. مايلز (S. B. Miles)

المعتمد السياسي لصاحبة الجلالة بمسقط بالإشارة إلى رسالته رقم ٢١٢ بتاريخ الثاني من شهر آب/أغسطس ١٨٨٥

توقيع:

العقيد المعتمد السياسي

دار الاعتماد السياسي والقنصلية العامة،

بوشهر في ١٢ آب/أغسطس ١٨٨٥

الوثيقة رقم (١٠١)

R/15/6/15

موقف الحكومة البريطانية من الحركات الداخلية في عُمان عام ١٨٨٥م

رقم المذكرة ١٤٣٤- E

من: سكرتير حكومة الهند

إلى: المعتمد السياسي بالخليج الفارسي

وزارة الخارجية، التاريخ: ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٨٥م

(خارجي)

بعد التحيّة. . ،

لقد وجهت للرد على خطابكم رقم ١٣١ المؤرخ في ٢١ آب/ أغسطس ١٨٨٥م، والذي شمل تقريراً أعده العقيد مايلز والخاص بالإشاعات السائدة الآن بعُمان بأن السيد عبد العزيز وصالح بن علي يرغبون مرة أخرى في إشعال التمرد ومهاجمة مسقط.

٢- لقد اقترحت على ضوء المصالح التجارية الكبرى المهددة بالخطر، والعلاقات الودية العامة القائمة الآن بين الحكومة البريطانية والسيد تركي، والدعم النشط السابق في بعض الحالات بموافقة الحكومة الهندية، ضرورة تبني خطّة واضحة في حالة مهاجمة مطرح ومسقط، وأن السيد عبد العزيز والقادة الآخرين الخارجين عن السلطة يجب إبلاغهم أنه حتّى في حالة تمكنهم من الاستيلاء على هذه المدن مؤقتاً فإن القوات البريطانية سوف تقوم بطردهم منها.

٣- رداً على ذلك أقول إن الحكومة الهندية على ثقة بأنك لم تنصح بتغيير تلك السياسة دون الأخذ في الاعتبار وبحذر جميع عناصر القضية، ولكن ينبغي التذكير بأن تبني مقترحاتكم يمكن أن يلزم حكومة الهند إلى ضرورة دعم حاكم باستخدام القوة المسلحة سبق وأن فشل وأثبت عدم مقدرته على الحكم.

٤- بينما تمثلت سياسة الحكومة الهندية في الامتناع عن التورط في نزاعات الحكم الوراثي، وفي دعم الحاكم الفعلي ومساعدته لقمع الحركات القبلية، إلا أن سياستك يمكن أن تدخل في مجال مساعدة سلطان شرعي والذي لا يستطيع الصمود من دون تلك المساعدة.

٥- عليه فإن الحكومة الهندية لا يمكنها أن تخفي عن نفسها الحقيقة بأن دفاعكم يجر عليكم مسؤوليات خطيرة أثناء حياة عهد تركي وربما يكون محرجاً جداً بعد وفاته، عندما يكون طبيعياً أن يطلب أبنائه من بعده امتداد مساعدتكم.

٦- لقد وجهت لدعوتك لتقديم توضيحات إضافية حول وجهة نظركم مع الأخذ في الاعتبار الأمور المشار إليها أعلاه.

أتشرف أن أكون خادمكم المطيع.

إش. إم. دوراند

(H. M. Durand)

سكرتير حكومة الهند

الوثيقة رقم (١٠٢)

R/15/6/15

رسالة من دار الاعتماد السياسي في بوشهر إلى سكرتير حكومة الهند حول السياسة البريطانية في مسقط المتمثلة في ضرورة دعم السيد تركي

الرقم: 157 of 1885

دار الاعتماد السياسي والقنصلية العامة

بوشهر: في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٨٥ م

من: العقيد إي. سي. روس (E. C. Ross)

المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

والقنصل العام لحكومة صاحبة الجلالة في فارس

إلى: إش. إم. دوراند (H. M. Durand) **المحترم**

سكرتير حكومة الهند

وزارة الخارجية، سيملا

سيدي

يشرفني إطلاعكم باستلام رسالتكم رقم ١٤٣٤ أي بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر الماضي، وموضوعها سياسة الحكومة في مسقط.

٢- إن التوصيات التي رفعت لوضعها في الاعتبار في رسالتي رقم ١٣١ بتاريخ ١٢ آب/ أغسطس الماضي، لا أعتبرها في نظري ترق لتغيير كامل في السياسة، وإنما تقترح مباشرة السياسة المتبعة حالياً بصورة أكثر تحديداً وثباتاً في ما يختص بالسلطان الحالي السيد تركي. لقد كان الاقتراح ثمرة تمحيص طويل ومتأن للموضوع. وأرى

مع ذلك أنه كان يتعين علي أن أوضح وجهات نظري توضيحاً تاماً أكثر مما فعلت في رسالتي الرسمية السابقة. لهذا سوف أحاول هنا أن أعالج الأمر.

٣- من وجهة نظري، إن تبني مقترحاتي سوف لن يترتب عليها من الناحية العملية مسؤوليات أكثر من المسؤوليات التي أطلعنا بها مسبقاً في التعامل مع الهجمات على مسقط، وبالفعل إنّني أعتقد بأنها في مجملها تنحو ناحية تجنب الوقوع في مواقف حرجة.

٤- يجب علي أولاً أن أوضح أن الإجراء الذي اقترحته كان القصد منه أن يسري على السلطان الحالي السيد تركي ولا يبدو لي أن نفس السياسة بحاجة للنظر إليها على أنها سياسة جيدة لأي سلاطين في المستقبل أو لأبناء السيد تركي. بالطبع فالحكومة ليست في حاجة أن تلزم نفسها بالنأي عن التدخل متى ما اعتبر ذلك سياسياً أو صائباً. بيد أني في الوقت الراهن أنصح بمبادئ عامة. إن الفهم الواضح هو أن الدعم النشط الذي منح للسيد تركي يعد دعماً استثنائياً ولن يمنح في الظروف العادية لخلفائه.

٥- إن وجهة نظري تستند إلى الافتراضات التالية وعلى مدى الصحة التي تسند إليها.

أولاً: إن السياسة الطبيعية والدائمة للحكومة تجاه مسقط يجب أن تكون سياسة عدم التدخل في الصراعات الأسرية والإدارة الداخلية وتجنب استخدام القوة المسلحة.

ثانياً: حين تجبر ظروف خاصة اللجوء إلى التدخل المسلح أما لدعم حكومة مسقط أو لحماية المصالح البريطانية، فإن هذا التدخل يجب أن يكون شاملاً. ويجب أن يفهم أن مثل هذا الإجراء تدعمه الحكومة بِكُلّ قوتها وأن أي إخفاق سيكون مؤقتاً وسوف يعالج على وجه السرعة.

ثالثاً: إن حالة السيد تركي تعد حالة استثنائية ومن ثمّ فمن المستحيل وغير الملائم رفض مده بالدعم المسلح حين يطلبه.

٦- لا يستدعي الاقتراح الأول أية ملاحظات. أما في ما يتعلق بالاقتراح الثاني فأود أن أعبر عن وجهة نظري ألا وهي أن كبرياء ونفوذ الحكومة البريطانية تقتضيان أنه في حالة استدعاء سفن صاحبة الجلالة للاشتراك في القتال أن يتم تحديد الهدف الذي من أجله تمّ استدعاؤها له. لقد تمّ التصريح في مسقط لسفن البحرية الملكية بالمشاركة في المعارك بقدر المدى الذي يمكن لمدافعها أن تصل له، وحتّى اليوم كان هذا الإجراء دائماً ما يثبت نجاحه، غير أنه في حالة أن رجحت كفة السلطان فإنما ذلك يتم في رأيي بالتأثير الطبيعي وليس المادي، فالعرب لا يدركون أن مدافع

السفينة لن تلحق بهم ضرراً كبيراً إن هم اتخذوا بعض الاحتياطات من جانبهم وأتوقع أنهم عاجلاً أم آجلاً سوف يدركون ذلك. لذلك أعتقد أن في كلّ حالة من حالات التدخل هذه قدر كبير من مخاطر إثبات عدم جدواها وهذا سوف يضع سفن صاحبة الجلالة في وضع مزرٍ إن لم يتم اتخاذ إجراء لاحق. وهذا هو أحد الأسباب التي تفسر سبب دعوتي انتهاج سياسة بالنسبة إلى السلطان الحالي والتي سوف تلغي على الأرجح حاجة اللجوء لهذا التدخل المسلح.

٧- في ما يتعلق بوجهة نظري وكإجراء استثنائي فإنه بطبيعة الحال يجب منح السيد تركي دعماً قوياً. أنا واقع تحت تأثير اعتبار أنه قد تلقى مثل هذا الدعم في عدة مناسبات، وفي حالة رفض منحه المساعدة الآن أو في أية مناسبة أخرى فإن سموه وكافة عُمان سوف تنظر إلى الأمر على أنه شكل من أشكال سياسة التخلي عنه. وليس بخافٍ أن السيد تركي قد عقد العزم منذ البداية على الاعتماد كلياً على الحكومة البريطانية وعلى الانصياع ضمنياً لنصح ومطالب هذه القوة. وهذا الانصياع كان انصياعاً نابعاً من القلب وصادقاً، بيد أن تعاونه بلا مواربة في تجارة الرقيق بلا شكّ قد أعطى خصومه وأعداءه ذريعة لاستخدامها ضده. وفي مثل هذه الظروف ودون ذكر شيء عن الكرم، فإنني أعتقد أن السياسة الجيدة تقتضي استمرار الدعم القوي لتركي طوال فترة حكمه، وإذا ما خلعه خصومه فإن ذلك سيكون صفعة للنفوذ البريطاني في عُمان. وأنا اقترح بناء على ذلك كما أوضحت أن نخبر خصومه وأعداءه بصورة لا لبس فيها أن الحكومة ولأسباب تخصها قد قررت حماية تركي في فترة حياته. وهذا الإجراء بحسب ما يرى المرء سيمنع أي زعيم جديد من التقدّم لمسقط بتاتاً ومن ثمّ نتجنب الوقوع في مشكلة وحرج محتمل. لم أغفل اعتبار الاعتراضات القوية التي عادة ما تصاحب مثل هذا الدعم كما اقترحت من قبيل (١) خطر اعتماد الحاكم المدعوم كلياً على القوة الأجنبية وإهماله الإجراءات الدفاعية (٢) أن يستفيد من الدعم واستخدامه كإجراءات قمعية. إن معرفتي بشخصية السيد تركي تحملني على الاعتقاد أن سموه لن يرتكب أياً من هذين الخطأين بل العكس من ذلك تماماً فسوف يشعر أنه أكثر استعداداً ليجهد نفسه لإرضاء الجميع.

٨- سوف أطلب من العقيد مايلز أن يطرح وجهات نظره على ما ورد في هذه الرسالة.

توقيع:

العقيد روس (Ross)

المعتمد السياسي

الوثيقة رقم (١٠٣)

R/15/6/37

مذكرة الوكيل السياسي البريطاني حول ثورة الشيخ عبدالله بن صالح بن علي الحارثي على السيد تركي بن فيصل عام ١٨٩٥م

تمرد عام ١٨٩٥م

أدناه مقتطفات من تقرير عن التمرد أعده العقيد هايس سادلر الوكيل السياسي البريطاني والقنصل بمسقط، وقد تمّ إرساله في شكل ٥٦ رسالة في ١٨ آذار/ مارس ١٨٩٥م، إلى المقيم السياسي البريطاني بالخليج العقيد أف. أي. وتسون وهو عبارة عن مذكرات تتكون من (٩٥) صفحة مطولة.

بنهاية شهر كانون الثاني/ يناير عام ١٨٩٥، أرسل الشيخ صالح بن علي شيخ الحرث ابنه عبد الله للالتحاق بالشيخ حمود الجحافي المعروف (بقطاع الطرق) في نزوى بقصد ظاهري للتأثير على المصالحة بين الأطراف المتناحرة في تلك المدينة. وفي العاشر من شباط/ فبراير وصلت معلومات إلى السلطان مفادها أن الشيخ عبد الله قد توصل إلى هدنة بين الشيخ بدر بن هلال زعيم نزوى وخصمه الشيخ حمود الجحافي، وهما في طريقهما لزيارة السلطان فيصل في مسقط بخصوص شؤون نزوى.

منذ مدّة من الزمن كان صاحب السمو السلطان متلهفاً للاستيلاء على هذه المدينة (نزوى)، عندما سمع أن الشيخ عبد الله والشيخ حمود في طريقهما لزيارته وكانت له آمال في أن الأمور سوف تسير بحسب تصوره. وصل الشيخان وأتباعهما إلى روي التي تبعد خمسة أميال من مطرح في صباح اليوم التالي وكان عددهم حوالى مئة وأربعين شخصاً. كما اصطحب الشيخ عبد الله معه الشيخ محسن بن عامر الحارثي الذي وصل إلى مسقط مع أربعين من أتباعه الحرث، حيث رحب بهم السلطان ووضعت المساكن تحت تصرفهم وتم ترتيب سبل الضيافة اللازمة لهم. أما باقي أتباعهم

فقد تمّ حجزهم بروي بأوامر من السلطان. وفي صبيحة اليوم الثاني عشر من فبراير حضر الشيخ حمود الجحافي إلى مسقط مع عدد قليل من أتباعه وقابل السلطان.

وبعد ضيافته في المكان المخصص للشيخ عبد الله ومحسن أرسل السلطان بعد الظهر للشيخين الهدايا التي تمنح عادة عندما يؤذن للضيوف بالانصراف وكانت عبارة عن حقيبة بها ٢٠٠٠ رطل من القهوة والحلوى.. الخ، وكانت رغبتهما واضحة في مغادرة مسقط في مساء ذلك اليوم، أو صباح الغد. عندما حلّ الظلام تمكن بعض من البدو من الدخول إلى المدينة في مجموعات صغيرة تتكون من ٢-٣ أشخاص، وبحسب الروايات التي نمت إلى علمي أن الوهابيّة والحضارم - حرس السلطان الأوفياء ـ بدأوا يشكون في نوايا الزائرين وقد نبهوا صاحب السمو السلطان بذلك ولكنه لم يعر الأمر اهتماماً.

وفي تمام الساعة الرابعة صباح يوم ١٣ اقتحم أنصار الشيخ عبد الله مداخل المدينة وأفسحوا المجال لرفاقهم القادمين من روي عبر الوادي. وفي نفس الوقت ضرب حصار على منزل الشيخ بدر بن سيف وأوقفوا أي تحرّك فعّال ولم تكن هنالك مقاومة في أي من المداخل، وتمكنوا من دخول قصر السلطان الجديد عبر باب جانبي بعد أن تمكنوا من التخلص من حارس المدخل. وتمّ الهجوم على السلطان في قصره القديم المجاور للقصر الجديد، هذا الهجوم قد تمّت مقاومته بواسطة السلطان والقلة القليلة من رجاله الذين كانوا معه. وقد أطلق صاحب السمو السلطان النار على المتمردين الأوائل الذين حاولوا الدخول.

تلقيت الخبر عند بزوغ الفجر من بعض رجال الجمارك ولم يبلغوني بمعلومات مكتملة. وبدأت أتساءل، وفي ذلك الوقت تمكنت زوجة السلطان وزوجة أخيه من الوصول إلى الوكالة بعد أن تسلقتا أسقف منازل البنيان وأخبرتاني بالهجوم على القصر وطلبتا مني حماية السلطان، وأرجعتهما مع رسالة عرضت فيها على السلطان حماية الوكالة البريطانية إذا لم يتمكن من الاحتفاظ بالقصر. ولكن تدخلنا عسكرياً لم يكن وارداً. وبعد لحظات حضر السلطان من فوق سقوف المنازل كما تمّ إخلاء القصر مما تبقى فيه بنفس الطريقة. وفي اجتماع مع صاحب السمو عرضت عليه وعلى أسرته الحماية إذا لم يتمكن من استعادة الوضع لصالحه، ولم يكن معروفاً حتّى تلك اللحظات أن المدينة قد تمّ الاستيلاء عليها، وقد شكرني السلطان على ذلك العرض وذكر بأنه لا يحتاج إلى حماية ما دامت القلاع تحت سيطرته، وغادر السلطان الوكالة وتوجه إلى قلعة الجلالي ولحقت به عائلته. كان صاحب السمو السلطان منزعجاً وكان وجهه ينزف دماً من خدوش لرصاصة من المتمردين أصابت مقبض الدرج الخشبي، وقد سمعت بعد ذلك أن أخ السلطان السيد محمّد بن تركي

قد تمكن من القفز من منزله عندما هوجم القصر واتجه إلى قلعة الميراني. طلب مني صاحب السمو التوسط لدى المتمردين بالسماح لعائلة السيد محمّد بن تركي بمغادرة منزلهم للذهاب لقلعة الجلالي.

استمر الموقف كما كان في مساء الثالث عشر، حيث يحتل السلطان وإخوانه القلعتين المطلتين على الميناء. كما تمكن رجالهم من الاستيلاء على كلّ الأبراج الخارجية وأحد الأبراج الواقعة على جدار المدينة في الجهة الجنوبية الشرقية، بينما استولى المتمردون على المدينة نفسها، وقد قدر عدد المتمردين بحوالى مئة وخمسين رجلاً. ولكنني علمت أنه عندما بدأ التمرد كان عددهم حوالى ٢٥٠-٣٠٠ رجل. لم يتحرش المتمردون بأي من السكان، حيث كانوا منضبطين تحت سيطرة قياداتهم حيث قالوا إنّهم جاءوا ليحكموا وليس لينهبوا، وقد تمركزوا في مواقع دفاعية جيدة من المدينة منتظرين قدوم التعزيزات.

في حوالى الساعة الواحدة ظهراً تسلمت رسالة شفوية من المتمردين يفيدون فيها أن الشيخ صالح قادم بقوة كبيرة في مساء اليوم أو صباح الغد ليحتل مدينة مطرح واقترحوا أن يقوم الرعايا البريطانيون بحماية ممتلكاتهم.

أرسل الوكيل مترجم الوكالة إلى قادة المتمردين يحذرهم بأنهم سوف يتحملون المسؤولية عن ممتلكات الرعايا البريطانيين، حيث أفاد المترجم أنه قابل قادة المتمردين وأخبروه بأن الشعب العُماني تعب من حكم السيد فيصل، وأشار الشيخ محسن بأنه لا أحد يمكن أن يتحمله ما عدا صاحب السمو السيد عبد العزيز.

وظف المتمردون جلّ وقتهم أثناء اليوم لتحطيم قصر السلطان وتم بيع أثاثه وأمتعته التي لم يحطموها بالمزاد، هنالك عدد من قطع الأثاث تمّ شراؤها بواسطة البانيان وأعادوها إلى صاحب السمو.

في صباح يوم الخامس عشر شوهد علم المطاوعة الأبيض يرفرف على القصر، يبدو أنه مؤشر بأن المتمردين يعملون لحساب فرع الرستاق من العائلة الحاكمة. قمت بزيارة السلطان في قلعة الجلالي وكنت سعيداً عندما وجدت صاحب السمو يتمتع بروح معنوية عالية. وهو يتوقع وصول الدعم في الصباح وأنه متأكد من استعادة المدينة من المتمردين.

وصلت قوة الدعم الأولى للسلطان في اليوم السابع عشر من بني جابر من الطو. وبعد ذلك بمدّة قصيرة وصلني خطاب من قائد المتمردين يفيدني فيه أنه قد انضمّ إليه عدد ٤٠٠ من أتباعه والمعلومات المتلاحقة التي وصلتني بعد ذلك أكدت لي بأن عدد المتمردين بدأ في التزايد.

وفي مساء السابع عشر من شباط/ فبراير، أحضر الوزير رسالة من السلطان فقرر العقيد هايس سادلر الذهاب لمقابلة السلطان شخصياً، حيث كان صاحب السمو يريد معرفة إذا كنت سأتمكن من التوسط بينه والمتمردين ليخرجوا من المدينة قبل تدميرها. وقد ذكر العقيد سادلر أنه يسعده أن يستخدم مساعيه الحميدة ولكنه شكّ في أنها سوف تخدم الغرض في تلك الظروف السائدة.

وفي مساء ذلك اليوم نفسه وصل السيد سعود بن عزان وتسلم زمام القيادة، وبحيث يحتل الشيخ صالح بقوة كبيرة مطرح أثناء الليل.

في فجر صباح الثامن عشر من شباط/ فبراير، حاول السلطان استعادة مدينة مسقط بالقوة ولكن بعد قتال شرس فقد فيه السلطان حوالى العشرين من رجاله قتلى مما اضطره إلى الانسحاب.

وبوصول اتش. أم. سي. اسفنكس في نفس اليوم تمكن العقيد سادلر من الوصول لهدنة قصيرة حتّى يتمكن الرعايا البريطانيون من الإخلاء، وفي الساعة الثانية من بعد ظهر ذلك اليوم وصل العقيد ويلسون المسؤول السياسي المقيم في اي. آر. أم. إس. لورانس.

وفي الأسابيع التي تلت ذلك كان هنالك إطلاق نيران متقطع بالمدافع والأسلحة الصغيرة، وفي يوم ٢٢ شباط/ فبراير جرح حارس بالوكالة البريطانية برصاصة طائشة، وبتاريخ ٢٤ انضم يال وهيبة إلى الشيخ صالح في روي وكان عددهم يتراوح ما بين ٣٠٠-٤٠٠ شخص. استمر القتال المتقطع وفي نهاية شهر آذار/ مارس قتل أحد رجال الوكالة البريطانية.

أثناء مقابلة مع الوكيل السياسي، ذكر ممثل المتمردين أنهم يرغبون في إعطاء سلطة السلطنة إلى سلطان زنجبار، وإذا امتنع عن ذلك فلأحد أبناء السيد عزان بن قيس، وأفاد الوكيل أنه ليس هنالك ما يثبت بأن تلك هي رغبة معظم الهناوية الذين يدعون أنهم يمثلونهم وفي أي وقت فإن عدد الأفراد من القبائل الغافرية المتواجدين بينهم يزيد بنسبة تصل إلى أربعة أشخاص مقابل كلّ شخص. وذكر ممثلو القبائل بأن رجالهم لم يشاركوا في حوادث الشغب والتخريب التي حدثت في الآونة الأخيرة. تمّ التوصل إلى فترة هدنة لمدّة ٤ أيام لتنتهي قبل أربع ساعات من غروب الشمس في السادس من آذار/ مارس حتّى يتمكن الرعايا البريطانيون من الدخول للمدينة وأخذ ممتلكاتهم، ولكن هذه الهدنة بدأت تدريجياً في الاختراق منذ اليوم الثالث وأعلن السلطان بأنه لن يقبل مرة أخرى بعقد اتفاق هدنة. المهم في الأمر أن معظم ممتلكات الرعايا البريطانيين قد تمّ إجلاؤها.

في السابع من آذار/ مارس وبحسب التوجيهات التي تسلمها العقيد هايس سادلر، أبلغ الشيخ صالح بأن أي اتحاد بين مسقط وزنجبار يعد الآن يستحيل مناله، وأن الممتلكات البريطانية يجب احترامها.

وافق الطرفان على فترة هدنة أخرى على أن تبدأ في الثامن من آذار/ مارس الساعة الخامسة مساء من اليوم التاسع. قام أحد المسؤولين من قبل السلطان بتسليم إتش أم. سي. اسفنكس رسالة مفادها أن هنالك تفاوضاً للسلام في طريقه إلى التنفيذ، وبعد ساعتين فقط حضر المسؤول نفسه إلى السفينة لإبلاغ المقيم أن بنود الاتفاق قد أجيزت وأن المتمردين سوف يغادرون مسقط في تلك الليلة.

وفي صبيحة اليوم التالي كانت المدينة قد خربت وهجرت حيث ترى في كلّ الاتجاهات محلات تجارية منهوبة ومنازل مفتوحة حطمت أبوابها وأخليت من محتوياتها، وأن تلك المحتويات إما أن تكون قد حطمت أو نهبت وتركوها خاوية من دون محتوى، كما إن الشوارع نثرت بالحبوب واختلطت بالكتب الممزقة والأدوات المنزلية المحطمة أثناء انسحاب ومغادرة المتمردين المدينة. لقد عمد المتمردون أثناء إخلائهم للمدينة إلى تحطيم كلّ ما لا يستطيعون أخذه معهم. أضف إلى الخراب، فقد أشعلوا النيران في أربعة مواقف بالمدينة كما إنَّ القوات التي كانت متحالفة مع السلطان والتي كانت تدير المدينة بمجرد أن غادر المتمردون المدينة انضموا إلى البلوش والفئات الدنيا الأخرى لسلب ونهب ما تبقى من المحلات المفتوحة الأبواب. بعض أعوان السلطان أرادوا السيطرة على الموقف وإعادة النظام إلى ما كان عليه، حيث استأجروا بعض الفئات لإطفاء الحرائق ومنع الحريق من الانتشار إلى المناطق الأخرى عن طريق هدم المباني المجاورة حتّى يمكن السيطرة على الحريق. بعد التأكد من هدوء الأحوال - توجهت إلى القلعة وطلبت من صاحب السمو النزول ودخول المدينة - وطلب حضور عدد من أنصاره حفظ وإعادة الأمن وإنقاذ ما تبقى من الممتلكات بالمدينة. وبعد لحظات نزل صاحب السمو بصحبة أخيه السيد محمّد بن تركي من القلعة ثمّ وجدناهم يديرون العمليات في مواقع الحريق. وأن السيد محمّد بن تركي كان نشيطاً في تلك اللحظات حيث وضع جهازا إطفاء الحريق الاثنين تحت تصرفه، وبقي بالموقع حتّى تمّ إطفاء الحرائق في الأماكن التجارية الكبرى. وانتهت عمليات الإطفاء في اليوم الثالث.

قدر عدد القتلى والجرحى في ثلاثة أسابيع ونصف للحرب الأهلية بـ (٤٠) قتيلاً و (٦٠) جريحاً. أما خسائر المتمردين فقد قدرت بـ (٨٠) قتيلاً و (٨٠) جريحاً تمّ سحبهم معهم أثناء عملية إخلاء المدينة.

الوثيقة رقم (١٠٤)

R/15/6/38

المراسلات اللاحقة لثورة ١٨٩٥م والمقترحات الخاصة بتقسيم عمان لحماية المصالح البريطانية

برقية رقم ٤٠ بتاريخ ٤ أيار/ مايو ١٨٩٥

(سري)

من: العقيد إف أي ويلسون (Colonel F. A. Wilson) المعتمد السياسي في الخليج الفارسي.

إلى: سكرتير الحكومة الهندية، وزارة الخارجية.

مواصلة للمراسلات والتي كانت قد انتهت برسالتي رقم ٢٢ بتاريخ ١٣ نيسان/ أبريل، لي عظيم الشرف في أن أحيل إليكم الرسالة رقم ٨٦ بتاريخ ١٠ نيسان/ أبريل المرسلة من الوكيل السياسي بمسقط والتي تناقش ما آلت إليه الأوضاع بعد التمرد الأخير ضدّ السلطان، متضمنة حالة الحرب والنتائج التي يمكن أن تؤدي إليها، وكذلك مقدمة بعض المقترحات والاعتبارات بغية تبنيها والعمل بها وذلك من أجل الحفاظ على الأمن المتعلق بحماية مصالحنا في المنطقة في المستقبل.

٢- لقد أظهر الوصف الطوبوغرافي الدقيق الذي تقدّم به الرائد سادلر عن التوزيع القبلي، أن حكم السلطان ونفوذه محدود للغاية وكل المحاولات الساعية لتقوية نفوذه وحكمه على القبائل بواسطة نظام دفع المبالغ المالية كانت نتائجه مخيبة للآمال جداً، بل كانت نتيجتها فقط في ضعف نفوذه وحكمه، وعلى الرغم من ضعف وضع السيد فيصل فلا يمكن اعتباره بلا فائدة بصفة كلية، حيثُ إنَّ المساعدة

التي تلقاها مؤخراً من السواد الأعظم من شعبه يمكن أن يكون لها أثرها الإيجابي، فهو شخص يوصف بأنه عنيد ولا يتقبل النصائح على الرغم من ولائه ومع ذلك فهو لا يمتلك روح التغيير إلى الأحسن، فمن غير الموثوق به انتظار تغيير راديكالي وجذري نحو تحسين الأوضاع.

وفي كلّ الأحوال فإن الرائد سادلر يعتقد بأننا لا نستطيع الاعتماد على السلطان وحده لحماية مصالحنا الهامة جداً في مدينتي مسقط ومطرح وهما المدينتان اللتان التي يسيطر فيهما الرعايا البريطانيون من الهنود على الثروة والتجارة. ومن هذا المنطلق فإننا نسعى إلى محو وتبديد أية فكرة عن حيادنا الصارم وسط القبائل وذلك بأن مساعدتنا ستكون للحكومة والسلطة القائمة، ومن ثمّ فسيكون حدوث مشاكل لاحقة أمراً من غير المؤمل أو الممكن حدوثه.

٣- ولتجنب المخاطر المترتبة على هذا الوضع تمّ اقتراح الآتي:

أ - أن يتم ضمّ مسقط ومطرح والذي سينجم عنه من الناحية العملية زوال السلطنة إذ لا توجد قاعدة ثابتة لها، وهو الأمر الذي يمكن حدوثه في ضوء القلاقل الحادثة في المنطقة الداخلية.

ب - إعلان حكومة وصاية على عُمان.

كلّ من هذين الإجراءين لا بُدَّ من العمل بهما حالاً، الأمر الذي يتطلب انسحاباً من اتفاقيتنا مع فرنسا لعام ١٨٦٢م، وأشعر ببعض التردد في التعبير عن فكرتي لهم، إلا أنه بعد دراسة وبحث مستفيضين وجدت نفسي أميل إلى المقترح الثاني حيث يبدو بأنه الأقل إرهاقاً وإحراجاً من المقترح الآخر، إضافة إلى أنه سيمكننا من تأمين الموضوع الذي نهدف إلى تحقيقه وهو حماية مصالحنا القيمة التي أضحت في خطر.

٤- أتّفق مع ما ذهب إليه الرائد سادلر في اعتقاده بأن حكومة الوصايا ستلقى ترحيباً من قبل الشعب بصفة عامة وربما أيضاً ستلقى ترحيباً من قبل الزعيم (أي القبيلة) والذي سيرى في ذلك وسيلة لدعم واستقرار حكمه، وبالمساعدة التي سنقدمها له بطاعته وعمله بنصائحنا.

وعلى ضوء الأوضاع المحلية والسياسية القائمة، يبدو بأن هناك أموراً عديدة ستكون في صالح هذا الإجراء الخاص بقيام حكومة وصاية، وسيكون التدخل في شؤون المنطقة الداخلية أمراً غير ضروري على الإطلاق. كما يمكن أن يكون تجنب التدخل في شؤون المنطقة الداخلية أمراً سهلاً، فالحياة القبلية لدى العرب وبما تمتاز به من عدم استقرار متواصل، لن تؤثر على المصالح المهمة في الموانئ، وحتّى هنا فإن

ممارسات السلطان تخضع دوماً لنصائحنا،الأمر الذي سيساعد في النهوض بهذه الممارسات وما لا شكّ فيه فإن ذلك سيعطي تأثيراً قيماً في تسكين وتهدئة المشاكل القبلية الداخلية، ما يترتب عليه تحسين تدريجي في نزع فتيل النزاعات المستمرة والتي ظلت ولمدّة أجيال وأزمان تشكل الحالة العادية لتلك القبائل.

إن مدينتا مسقط ومطرح مستقلتان من الناحية العملية من المنطقة الداخلية والتي بالمقابل تعتمد على تلك الموانئ في كلّ ضروريات الحياة، وكذلك تحتاج للموانئ في عمليات تصدير إنتاجها مقابل حصولها على تلك الاحتياجات الحياتية الضرورية. لذا فإن هاتين المدينتين وتحت كلّ الأهداف العملية تسيطر على الداخلية وتشرف قيادياً عليها وفي الوقت نفسه لا بُدَّ من أن تكون محمية ضدّ أي عدوان منها. إن الحجم التجاري لها ضخم وكبير وسوف يؤخذ كمقياس للتأثير على البضائع والتي تسيطر عليها وتضبطها السلطة لمنحها لشعب المناطق الداخلية. وهناك أحد الظروف والأحوال المهمة التي يمكن أن تحسب لصالح السلطة في كلّ من مسقط ومطرح، وهي أن العلاقات الخارجية لعُمان مقصورة من ناحية أهدافها العملية على البريطانيين والهنود وبدرجة أقل على زنجبار، لذا فإنه من غير المؤمل أو من غير الممكن نشوء أية تعقيدات من مصالح قوى خارجية متحدة، أي بمعنى أنّه ما دامت العلاقات الخارجية لعُمان يسيطر عليها الإنكليز والهنود بدرجة كبيرة، فلن تستطيع أية قوى أجنبية أو خارجية من أن تمتد أطماعها ومصالحها داخل عُمان.

٥- وإذا ما تعرضت السياسة الإمبريالية المتمثلة في الآراء التي نوقشت أعلاه لمعارضة، فلا بُدَّ من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة المخاطر التي تهدد مصالحنا في الممتلكات والتجارة كما قام برسمها الرائد سادلر في ختام رسالته وعلى الحكومة أن تولي اهتمامها بهذا الشأن.

برقية رقم ٨٦ من مسقط بتاريخ ١٠ نيسان/ أبريل ١٨٩٥

(سري)

من: الرائد هايس سادلر (Major J. Hayes Sadler) الوكيل السياسي بمسقط

إلى: العقيد ويلسون (Colonel F. A. Wilson) المقيم السياسي بالخليج الفارسي

على هامش ما ذكرتم في رسالتكم للحكومة حول النتائج المحتملة والتي يمكن التنبؤ بها كنتيجة للتمرد الأخير، وحول تأثيراته على نفوذ وسلطة السلطان وعلى نفوذ وسلطة عدوه وخصمه الشيخ صالح.

فهنا أود عرض بعض الملاحظات حول الوضع السياسي في عُمان وحول ما يمكن أن يساعد في توجيهنا وإرشادنا، حيث إنّه ربما يؤدي في النهاية إلى تغيير سياستنا نحو القطر ونحو حاكمه. وأود كذلك أن أبدي ملاحظاتي التمهيدية هذه مع احترامي واتفاقي الكامل مع آرائك التي عبرت عنها في الفقرات المذكورة أعلاه.

٢ـ على ضوء الأهداف الحالية فربما يتم تقسيم عُمان إلى ثلاث مناطق وهي كالآتي:

أ - الشرقية وجعلان.

ب - الظاهرة والباطنة.

ج - الحجور ومنطقة عُمان الأصل (الداخلية).

أ - ففي المنطقة الشرقية والتي تسكنها بصفة أساسية القبائل الهناوية، فإن الشيخ صالح يمثل الهيمنة الروحية فيها. وتقابله القبائل الغافرية المتواجدة في منطقة جعلان. وفي منطقة جعلان فإن السلطة والنفوذ والحكم مقسم بالتساوي بين المتنافسين من القبائل الهناوية والغافرية، حيث هناك حرب مستمرة بين بني بوحسن (هناوية) وبني بوعلي (غافرية)، ولا يملك السلطان أي صوت على شؤون المنطقة الشرقية أو منطقة جعلان.

ب - إن القبيلة الرئيسة في منطقة الظاهرة هي قبيلة نعيم (غافرية) والتي تخضع لنفوذ ومساءلة زعيم أبو ظبي والذي تربطه مع سلطان عُمان علاقات جيدة، وبحسب الأوضاع السياسية لعُمان فإنه يمكن القول إن قبيلة النعيم وقبائل الظاهرة الأخرى هي قبائل مستقلة.

ومن منطقة مسقط وحتّى منطقة المصنعة في الباطنة يمتد حكم ونفوذ السلطان ومنها وإلى صحار تخضع قبائل الداخل إلى نفوذ السيد إبراهيم بن قيس والذي يعينه ويساعده حلفاؤه القدماء آل سعد، بينما نجد بأن مدن الساحل تقع ضمن ممتلكات السلطان وتحت نفوذه.

ج - أما الجزء من الحجور والذي يشمل سمائل ونخل وطو ووادي المعاول والذي تقطنه جماعة الغافرية، فهو قليلاً أو كثيراً يخضع للسلطان والذي لديه نفوذ هناك يتمثل في أحد مسؤوليه، وهو الشيخ راشد بن عزيز الذي يشرف على مصالح السلطان ويرعاها في ذلك المربع.

إن النفوذ السياسي في عُمان يتقاسمه التكتل الغافري لـ بهلا والذين يتزعمهم تميمة القبائل الغافرية، وبين هناوية نزوى وكلا هذين التكتلين لا يمارس السلطان أية سلطة عليهما.

٣- لذا فإنه يمكن القول إن نفوذ حكم السلطان المباشر ينحصر فقط في ذلك الجزء من الباطنة الواقع بين مسقط والمصنعة ومدنه الساحلية. كما إنَّ السلطان يمارس نفوذه في المنطقة الواقعة حول نخل وطو ووادي المعاول وسمائل، ومنطقة سمائل مهمة لكونها واد يؤدي إلى المنطقة الشرقية وعُمان الأصلية.

وحتّى هنا، فإن السلطان فقد موضع قدم له بسبب سياسته المبنية على عدم التدخل، الأمر الذي أدى إلى المزيد من خضوع القبائل الغافرية إلى الشيخ صالح، وفي فصل الخريف الماضي كانت هذه القبائل مستاءة حينما كانت نزاعاتها تحال إلى هذا الشيخ للحكم فيها، وبسبب سوء سياسة السلطان وجدنا أن شيوخ الرحبيين والندابيين وهما قبيلتان من القبائل الغافرية المسيطرة على الطرق الرئيسة يتعاونان مع الشيخ صالح في مهاجمة السلطان.

٤- ليس من الضروري أن أكرر وأُلخص تاريخ الأحداث والأسباب التي أدت إلى فقدان النفوذ الذي اكتسبه السيد سعيد وابنه السيد ثويني على قبائل عُمان حتّى آلت الأمور مع أحفاده إلى ما تمّ وصفه في الفقرتين ٢ و ٣ من هذا التقرير.

ويكفي القول إن الوضع الآن ليس بالسوء الذي كان عليه أيام السيد تركي، إلا أن السلطان لم يستثمر فرصة السلام غير العادية التي سادت حينما وجد القطر مؤاتياً ومؤهلاً ليوحد ويدمج حكمه ونفوذه، لقد كان حكمه ضعيفاً ولقد حاول تفادي وتجنب عداءات بعض القبائل، كما حاول كسب أخرى عن طريق الإغراءات المالية وعن طريق نظام الدفع، أي أن يدفع لهم المال الأمر الذي سيضعف على المدى الطويل من ماله وثروته من دون إحراز أية نتيجة.

والعرب لا يمكن السيطرة عليهم إلا عن طريق عاملين هما القوة والمال. ولم يتمكن السلطان من استخدام العامل الأول أي القوة، ومن ثمّ لجأ إلى استخدام العامل الثاني من أجل استمالة القبائل إليه، ومهما قدم من مال ازداد الطلب عليه، إن عقم وعدم فائدة هذا النظام في الحكم والمتمثل في استمالة القبائل عن طريق المال في الجزيرة العربية ظهر بصورة جلية وواضحة في زمن السلطان الأخير السيد تركي والذي كانت نتيجة هباته السخية للقبائل، أن أرهقت وأضعفت موارده المالية، وفشل كلّ ذلك في تأمين الإخلاص والولاء له من قبل القبائل.

٥- وعلى الرغم من أن وضع السلطان كان ضعيفاً كما بدا ذلك، إلا أنّه لم يكن ميئوساً منه تماماً حيث تجمعت للمساعدة له قوة كبيرة، حيثُ إنَّ هذه القوة لبت نداءات السلطان ووقفت معه لمقاومة وإحباط المنافسين الهناوية أكثر من مساعدتها لحكامها، والمقاومة القليلة التي منحوها للسلطان كانت كافية تماماً لكي

تظهر للشيخ صالح بأن هدف التمرد لا يمكن أن يحقق مبتغاه، وكذلك أجبرت المتمردين على التوصل إلى شروط مما لا شكّ فيه أنها أدت إلى إنقاذ السلطان. هذا كما أشرت إليه فإن استخدام القوة بحكمة يمكن أن تحقق مكاسب كبيرة.

وهنالك أيضاً نزاعات وخلافات وسط القبائل الهناوية والتي يعلم بها ويدركها السلطان. وفي ما يتعلق بها فإنني أنصح بألا يتوانى في استغلالها لصالحه، وهنا أود أن أذكر مثالين:

أ - الغيرة بين الشيخ صالح وبين الشيخ سعيد بن علي، وأن أحد أسباب الخلاف بين السلطان والشيخ صالح يتمثل في ما أبداه سموه من معروف تجاه الشيخ سعيد، والشيخ صالح يعتقد حقاً أم خطأً بأن السلطان يحاول إفساد وهدم تأثيره ونفوذه على قبيلة الحرث من خلال هذا الشيخ.

ب - ثانياً، الشعور بالاستياء والامتعاض الذي يشعر به الحجريون نحو الحرث بسبب الهدايا التي تلقاها الحرث من سلطان زنجبار بسبب نفوذهم وبخاصة نفوذ هلال بن عامر مع السيد حمد بن ثويني، والحقيقة هي أن شيوخ الحجريين كانوا قد وصلوا إلى زنجبار بعد أن تلقى السلطان تحذيراً بخصوص تلك الهدايا.

وأكثر من ذلك ما أبداه الحجريون من نزعة وميل إلى العودة والرجوع إلى التكتل الغافري الذي كانوا ينتمون إليه أساساً.

وهناك أيضاً حقيقة أن الشيخ صالح كان عليه ولحد ما أن يشعر بالخزي والعار لمحاولته الغادرة والخائنة ضدّ السلطة، إضافة لذلك فشل التمرد في تحقيق هدفه. ولا بُدَّ من أن تلاحظ أن الشيخ صالح قد قام بمحاولات عديدة غير ناجحة ضدّ مسقط من دون أن يفقد الكثير من هيبته ومكانته نتيجة لذلك.

٦- على الرغم من أن السيد تركي كان حاكماً ضعيفاً، فلقد كان اعتماده على الحكومة البريطانية اعتماداً كلياً وكاملاً ولم يضعف ولاؤه وإخلاصه لها، ولقد منحه إخلاصه وولاؤه مساعدة ووقوف الحكومة البريطانية بجانبه وأن يشعر دوماً بالجميل والعرفان وأن يكون كذلك مديناً لها لبقائه في عرشه واحتفاظه بمكانته.

٧- وأخشى بأن ما قيل عن السيد تركي في علاقاته مع الحكومة البريطانية لا يمكن مماثلته تماماً بما يقال عن السلطان الحالي، فعلى الرغم من أن ولاءه وإخلاصه للحكومة البريطانية لا يختلف عليه اثنان ولا شكّ فيه، إلا أنه يظهر نفوراً وعدم انصياع للنصائح التي تقدّم إليه بروح سليمة من هذه الوكالة ومن سبقني

أو مني أنا شخصياً، وذلك على ضوء الثقة التي كنا نتبادلها مع والده، ونرى بأن موقفه المرتبط بأمور عديدة تؤثر على المصالح البريطانية يكون غير مناسب وغير ودي.

٨- وقد يكون تصرف السلطان ذلك يرجع إلى جهل ونزعة وميل نحو الكبرياء وغرور ذاتي، الأمر الذي يدفعه لاتّخاذ ما يراه هو من مواقف بغض النظر عن أولئك القادرين على مساعدته ويسعون إلى تزويده بالنصح.

ما يمكن تصوره ووضعه في أذهاننا حقيقة الأوضاع والأحوال السهلة التي أوصلته إلى الحكم في السلطنة، وعدم حصول مشاكل واضطرابات في فترة حكمه شبيهة بتلك التي انفجرت مؤخراً والتي تميزت بها فترة السيد تركي، هذه التجربة ربما ستمنحه درساً بضرورة أن يقيم ويقدر صداقاتنا ومساعدتنا له.

٩- لقد كنت أعتقد ومنذ فترة طويلة بأننا في حاجة إلى إعطاء درس للسلطان، وهذا الدرس جاء فجأة وبشكل عنيف وقاس. لقد رأى السلطان عاصمته وهي تحتل من قبل أعدائه، وأننا لم نمنحه مساعدة مشابهة لتلك التي وهبناها من دون مقابل لوالده، على الرغم من أن ذلك قد تمّ وفق ظروف مختلفة.

وإذا ما كانت الأحداث الأخيرة ستحدث تغييراً دائماً فإن ذلك لا يمكن التنبؤ به بعد، وفقط فإنني أرجو أن يكون ذلك وأن يحدث تغييرات دائمة ويمكن أن أضيف بأنني قد لاحظت بوجود دلائل وإشارات للرغبة في التقرب إلينا أكثر.

١٠- لكن الحقيقة التي أود أن ألفت انتباه الحكومة إليها، هي أنه مهما كانت شخصية ومواقف السلطان، فإن الأحوال السياسية ليست هي الآن ولا يمكن أن تكون عليه في المستقبل القريب مما يمكن معه تبرير اعتمادنا على مجهودات السلطان غير المجدية والتي لا يمكن أن تساعد في حماية مصالحنا في مدينتي مطرح ومسقط.

إن ما أقصده هو أنه إذا ما كانت أهدافنا هي البقاء في هاتين المدينتين أي مطرح ومسقط، وأن تقوم بمهامها الأمنية تجاه أشخاصها وممتلكاتهم، وإذا ما كنا نسعى إلى تأمين التجارة المحلية مع الهند، فإن تبني نهج سياسة حيادية حينما ينشأ تمرد آخر ضدّ السلطان ونفوذه وحكمه فإنها ـ أي هذه السياسة الحيادية ـ تجاه مثل هذا الموقف ربما تفشل في تأمين وحفظ أهدافنا.

١١- لقد سبق أن لاحظت وأدركت بأن مساعدتنا التي قدمناها للسيد تركي كانت هي الأساس الذي جعله يحتفظ بمكانته وبعرشه، وأعتقد كذلك بأن اعتقاد القبائل بأن هذه المساعدة ستستمر من جانبنا لابنه فيصل هي التي منحته الحصانة

غير المتقطعة وحالت دون الهجوم عليه منذ توليه العرش.

١٢- إلا أن هذه الضمانات لم تعد موجودة وتوجهنا في توقفنا عن المساعدة وبغض النظر عن الأوضاع السياسية كان رغماً عنا منذ بداية التمرد بحقيقة سقوط المدينة بصورة مباشرة تحت أيدي المتمردين، الأمر الذي ومن الناحية العملية أطلق يدهم في محاولتهم الاستيلاء والسيطرة على السلطة، الأمر الذي سيشجعهم في القيام بمحاولات مشابهة في المستقبل، وذلك إذا لم يكن امتناعاً عن مجابهتهم لم يدفعهم للاعتقاد بأننا من الناحية التكتيكية التنظيمية نقف بجانبهم.

ونحن لا نستطيع الظن أو التنبؤ بما ستسفر عنه أحداث التمرد من آثار في الأوضاع لكنني أعتقد جازماً وتحت الظروف والأحوال الراهنة بأن عُمان ستشهد فترة من الهدوء والراحة، وحقيقة أنه من غير المأمول التنبؤ بأن الشهور القادمة ستمر من دون مشاكل واضطرابات. وحينما تحدث ثورة وانتفاضة أخرى فلا نستطيع الوقوف من دون عمل ما حتّى لا تتكرر الأحداث التي سبقت التمرد الأخير.

أظهرت التجارب بأن البدو لا يمكن كبحهم أو منعهم من عمليات السلب والنهب والحصول على الغنائم أثناء حدوث الاضطرابات، وهناك خوف مماثل من مثل هذه العمليات حتّى من الأصدقاء، فهم في ذلك مثلهم مثل الأعداء، والسلطان لن يتمكن من السيطرة على الحلفاء الذين يقفون معه من القيام بعمليات السلب والنهب، فلقد كان الهدف الأساسي من الحروب العربية هو قيامهم للحصول على الغنائم إبان الحروب وكذلك زعماء التمرد وأتباعهم، حيث كلّ طرف يحاول الحصول على أكبر قدر من هذه الغنائم والاحتفاظ بها.

١٣- وكعلاج لهذه الحالة غير المرضية من الأمور، أعتقد بأنه يمكن أن نقوم بتغيير سياستنا تجاه القطر. وفي الوقت الراهن هناك فرصة مؤاتية يجب استغلالها وتتمثل في الانسحاب من الاتفاقية المبرمة مع فرنسا عام ١٨٦٢، ولتحقيق ذلك فهناك خطوتان ينبغي اتخاذهما وهما:

أ - أن نقوم بضم مدينتي مسقط ومطرح وأن نحيل السلطان إلى التقاعد

إلا أن هذه الخطوة تعتبر إجراءً راديكالياً ومتطرفاً وتؤدي إلى تغيير جذري وربما لا نحتاج لتبنيها بصورة جدية في هذه الرسالة، والنتيجة بالنسبة إلينا تتلخص في ضرورة وأهمية الحصول على موقع بحري والذي نحن نمتلكه بصورة عملية، وبهذا الوضع ينبغي علينا أن نجعل هذه القوة البحرية في وضع يمكننا من الحماية اللازمة

أي أن يكون وضع دفاعي حيث نستطيع بواسطته تأمين وحماية الميناء وعمليات الإرساء والمرافئ وبالتالي السيطرة والقيادة على تجارة القطر، وفي الحقيقة إقامة مركز شبيه بعدن في الخليج الفارسي، وبالنسبة إلى السلطان فهذا يعني فقدانه للسلطنة، لأنه ومن دون أسوار وحوائط وحصون مسقط، فإنه لن يستطيع حكم عُمان حتّى ولمدّة يوم واحد، وسينقسم القطر إلى منطقتين يحكم أحدهما السيد إبراهيم بن قيس من الرستاق ويحكم القسم الآخر الشيخ صالح من سمد، وبحيث تخضع قبائل الداخل إلى نفوذ أحد هذين الزعيمين.

ب - إعلان حكومة وصاية بريطانية على عُمان

أعتقد بأنه لن يتم الأخذ في الاعتبار افتراضاً من جانبي، إذا ما عبرت عن الرأي أنّه قد حان الوقت الذي ينبغي علينا فيه اتخاذ بعض الخطوات في هذا الاتجاه، وإلا فإن ما ستسفر عنه الأحداث سيجبرنا على اتخاذ تلك الخطوات، هناك ثمة أحداث عالمية طامعة وطامحة منها تقدّم روسيا ومصالحها في المنطقة وكذلك فرنسا ومطامعها في الخليج الفارسي حيث لا توجد لديهم مسؤوليات تجارية والتوسع التدريجي لتركيا كلّ ذلك يؤثر على شبه الجزيرة العربية ومستقبل الأحوال السياسية لإيران. كلّ ذلك مرتبط بما يحدد وضعنا المستقبلي في الخليج. إن السيطرة التي سنحصل عليها من خلال أهمية مينائها ومركز الفحم في مسقط الذي تستطيع منه البواخر التزود بالفحم الحجري الذي يمكن استخلاصه بسهولة، سيمكننا من تقوية وضعنا بصفة أساسية، كما يمكن مواجهة أي توسع للنفوذ الفرنسي في صور أو التدخل في الشأن السياسي العُماني، وسنتمكن كذلك من منع أي خطط أو مكائد أو أطماع تركية على القطر حينما تبدأ زيادة حركة تلك الأمة على المنطقة العربية.

١٤- وأعتقد بأن شعب عُمان من القبائل الهناوية والغافرية على حدّ سواء سيرحب بحكومة وصاية بريطانية، وربما باستثناء قبائل صور البحرية التي ما زالت تمارس تجارة الرقيق، فالناس مقتنعون بنا ويدركون مدى قوتنا وسيكونون سعداء في أن تؤول السلطة لحكم لا ينتقضون قراره المتخذ تجاه القطر.

منذ التمرد السابق على السلطان في مسقط، فان كافة الأطراف كما سمعت تعبر عن نفس الفكرة والتي تعين وتقول إن على الحكومة البريطانية إدارة شؤون البلاد الأمر الذي يفسر فقط الرغبة في رؤية علاقات لصيغة تؤسس بيننا وبين عُمان، وهناك شعور خارجي غير واضح مفاده أنه إذا لم تتخذ الحكومة البريطانية خطوة محددة فإن السلطان لن يستطيع السيطرة على وضعه وأن الأمن لن يتحقق

دائماً في مطرح ومسقط اللتين تكمن فيهما مصالحنا الأساسية.

١٥- إن حكومة الوصاية ليس من الضروري أن تقوم بمساعدة غير متكافئة بطرف دون آخر لدعم حكومة السلطان، حيث سيكون الأمر صعباً كما أرى مع وجود المنافسة بين القبائل الغافرية والهناوية، إلا أنه بمساعدتنا للسلطان سيتمكن من الحكم بطريقة متوسطة ومعتدلة حيثُ إنَّ حكم السلطان لم يعتمد مطلقاً على القسوة المعتمدة، كما إننا سننظر إلى مساعدتنا له باعتبارها وسيلة لإعادة السلطة لحكمه كما إنها ستختبر الخطوط الطموحة الأساسية لبعض الشيوخ والزعماء من أمثال الشيخ صالح بن علي، ولا ينبغي علينا التدخل في الشؤون الداخلية أكثر مما يتوجب علينا ذلك ومما نراه ضرورة تستوجب التدخل. لذا فإنني أعتقد أن وجود قوة لنا في عُمان تحمل اسمنا يمكن أن يمثلها وجود ضابط بريطاني يعمل على معالجة وإنهاء النزاعات القبلية الداخلية التي عادة ما تحدث.

١٦- إذا لم تقف الحكومة الهندية في الوقت الحالي مع فكرة حكومة الوصاية على عُمان، فإنني أتقدّم باقتراح أن نبحث وندرس ما إذا كان حماية مصالحنا يتطلب اتخاذ بعض الخطوات والإجراءات حينما تتعرض مطرح ومسقط إلى التهديد.

ولقد سبق لي شرح وتفسير الأسباب بحسب ما أرى التي تتطلب منا تبني مثل هذا النوع من الإجراءات والخطوات لحماية مصالحنا، ومع وجود العدو خارج المدن فإن كلمة منا مدعومة إذا كان ذلك ضرورياً بعدد قليل من المدافع والقنابل من مراكبنا الحربية في الميناء، سيكون لذلك أثر في تشتيت المتمردين وتفريقهم كما حدث سابقاً ويحمي ويحفظ ممتلكاتنا ومصالحنا من السلب والنهب ويحفظ كذلك أهدافنا التي نسعى إلى تحقيقها.

١٧- إلا أن أهم شيء يمكن أن يحفظ ويحمي القطر ويحفظ الأمن كذلك هو استمالة الشيوخ الكبار في عُمان مهما كانت الاختلافات بينهم وبين السلطان، فنحن لا نسمح بأي هجوم على مدينتي مطرح ومسقط، وإنني مدرك تماماً بأن ذلك يتضمن ويشمل مساعدتنا الفعالة للحاكم الحالي في حالة حدوث تمرد ضده إلا أنه وبعدم وجود مثل هذه المساعدة من جانبنا للحاكم سيكون من الصعب حماية رعايانا ومصالحهم التجارية. ومن الواضح فإن شرحاً وتفسيراً لمقاصدنا سيكون درعاً واقياً ضدّ أية انتفاضة أو ثورة وسيدرك الزعماء بأن أية انتفاضة أو ثورة ستجعلهم في مواجهة مع قوتنا.

١٨- وفي مقابل هذه المساعدة من طرفنا للسلطان، فسنطلب من السلطان أن يعتمد علينا بصورة كبيرة وأن يكون على استعداد دائم للاستماع والعمل بما نقدمه

له من نصائح وإرشاد، وأن يكون لنا الحق في البحث والتقصي عن حصونه، وأن يقبل نصحنا له في ما يتعلق بشؤون دفاعاته والتي سنمده بها بواسطة كمية معتدلة من أحدث الأسلحة والمعدات والذخيرة، وأن يكون لنا صوت في ما يتعلق بعلاقاته السياسية مع زعماء وشيوخ المنطقة الداخلية.

١٩- وفي الجانب الآخر إذا لم تعتبر حكومة الهند بأن السيد فيصل هو الحاكم الذي يمكن لها أن تتفق معه وتقف بجانبه وتمنحه المساعدة، فلا بُدَّ علينا من رؤية التهديد الذي سيلحق بممتلكات وتجارة رعايانا في كلّ مناسبة يحدث فيها تمرد وثورة ضدّ حكمه، والى أي مدى يمكن حدوث ذلك فإن هذا أمر من المستحيل قوله، ويمكن للسلطان دائماً أن يتحصن في حصونه حالة حدوث خطر وطارئ، وإذا كان المتمردون من القوة بحيث يمكنهم محاصرة تلك الحصون والقلاع وفرض طوق عليها ودفع سكانها للاستسلام، فلا بُدَّ حينها من عمل الترتيبات اللازمة كما حدث إبان التمرد الأخير والخسائر الأساسية التي تقع على شعبنا والتعطيل الذي سيحدث من توقف للتجارة.

٢٠ ـ يمكنني أن أضيف إلى ذلك القول إن رعايانا في كلا المدينتين مطرح ومسقط يمتلكون الثروة الأساسية في التجارة والبضائع والممتلكات المنزلية، بينما تجارة الصادر والوارد في القطر تقع تحت أيديهم ويسيطرون عليها، وقيمة هذه التجارة وفق آخر الحسابات تصل إلى ٣,٨٠٠,٠٠٠ دولار وهذا تقدير قليل ويمكن القول من حيث المصالح التجارية إن مطرح ومسقط هما الآن مدينتان بريطانيتان.



فهـــرس الأعـــلام

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

فهـــرس الأماكـــن

ـ أ ـ

- ت -

- ث -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

ـ ض ـ

ـ ط ـ

ـ ظ ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

هذا الكتاب

وفي اليوم التالي كتب السيد برغش، في جلسة رسمية تعهداً رسمياً بترك الأراضي الخاضعة لسلطة زنجبار إلى الأبد، وعلى أن لا يخطط أو يشن حرباً أبداً ضد أخيه، وأن يمضي إلى أي ميناء يحدده النقيب ريجبي، وأن يتصرف دائماً وفقاً لرغبات الحكومة البريطانية. ووقع الضباط البريطانيون على هذه الوثيقة بحضور المشايخ العرب وأقسم السيد برغش على القرآن (الكريم) على الالتزام بها وأضاف بصوت مرتفع:

«أقسم أن لا أستمع مرة أخرى إلى نصيحة من الفرنسيين ولا من الحرث ولا من أي أحد باستثناء الحكومة البريطانية».

مذكرة بالأحداث التي سبقت تحكيم حكومة الهند
تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٥٩م

شكرا على رسالتك وقد فهمت مضامينها. في ما يخص الرقص وقرع الطبول والذي يتم في منطقة البانيان تسبب الإزعاج لأسماعنا وان رغبتنا هي أن تلك الأصوات يجب أن توقف وتمنع في جميع الأوقات حتى إننا حرّمنا ذلك على جميع رعايانا. إننا نريد إخباركم بأننا سوف لن نتدخل في القضايا المتعلقة بالدين والملكيات وأعمال أولئك البانيان. وعلى عكس ذلك فقد أعطيناهم من التوسعة والحرية أكثر من الآخرين، وهذا معروف لديك كما أعتقد، ولكننا عانينا الكثير بسبب الإزعاج والضوضاء التي يسببها الرقص وقرع الطبول بالقرب من بيوتنا ومساجدنا وإننا لا نرغب بمثل هذه الممارسات والأفعال في مدينتنا. **(الوثيقة رقم ٤٧)**

رسالة من الإمام عزان بن قيس إلى العقيد هربرت ديزبرو
الوكيل السياسي ـ مسقط ـ ١٤ آب/ أغسطس ١٨٦٩

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن : ١٦٠ دولار
أو ما يعادله
للمجموعة الكامل

N 978-9953-82-156-6

